



المجلد الاول من الشهاب

٤٨







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
**يا منقضي البركات** ومثل الايات النبوات اقم عيونكم بشارتنا المشاهدة انواركم وارزقنا ثمراتكم  
 ذوق خلاوة اسراركم ووقفتنا الشكر الاثبات والتوفيق لكم من جملة نعمائكم واجعلنا ممن تستك  
 بعزكم اليقين واعرضكم بحبكم المتين من كفا بكراكم من النور بنور الهدى وجوهنا  
 انشأ طير الغواية المسترقة لسمع المنجدي في ظلمات الردى فقطع علاقتهم عن طير الحقيقة فلم يفتقد  
 الى الجان حتى تضغى استراحتهم الى هيممة الاجاز فضل كل شاعر في واديهم ليعبد شعورهم وكل خطيب  
 ليس يري سامعاه صبا منشورا الامن لمعت له انوار ذننه من خلف سوافات صفائه فذخره كاذ  
 الحقائق وقادهم شاع اسرار الدقائق بالوساطة المحمدية لارالت لللايكته تهادي متاليه كل حين  
 الفسولة وسلاوة وخيرة فانه خيره الله عتاقه لخير اخترت به الاذيان وفتحت به ابواب  
 الرحمة وقصور الجنان صلى الله عليه وعلى آله واصحابه عشرين الكرم ومصابيح التحي والظلمة فحاة  
 ببيتنا الهدى وكافة حومة الوحي مالمعت بروق البراهين من مظالم اليقين هذا وان الله تعالى  
 لما خلق السموات والارض جعل الظلمات والنور خط على مائدة البسطة ايات لقوله معربة  
 بالنبات منقوطة بالزهور والارض فرش والترياض سطوره والسرهر شكل بينها وحروف وجعل اديبر  
 الخضر المحيط بالستور لا وراقه بالجلد امده هبا بالشموس والندور بعد ما خاط د فائر الزواجر باير  
 القل وجوسط الوسمي الغياض شمر لشرحه على كراسي الروابي بايدي القيا والقبول حتى درستهم بمكة  
 الهيولي لطف الاطبايع والعقول فرددها لخير الملاك الحاري وخطبت بسجهم على منابر القصب فحكا  
 الفخاري فاذا ان الزهور لها مصغية وروس الحياض مطرقة وعيون سيار الزهر لها جبر باهتة  
 حدقة فلم تهتد لها قلوب مسته ظلت احكامها لها قبورا وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا فهم  
 لفهمك لتسبحهم انه كان حكيمًا غفورًا **فانما** اوضح دلائل توحيده وما افق السنة الكائنا  
 الناطقة بمحمده كما ابداه ترجمته الحقة القدسية دوحه جر ثومة المجد الابضية من فرع  
 هامة العز والشرق وشنت مسامع الدهر بدرا لا تعرف رايضه فشرفت بها المصانع حسدا  
 وغصت بغويس المعجز كندة كما قال الوليد وقد اصاخ له والله ان له لخلوة وان عاكية لطلوة  
 وان استغلة لمعدن وان اعلاه لمشد صورة فها هذا بقول بشر والفضل ما شهدت به الاعداء  
 فكل من ينعم النظر فيه ويمعنه يقول هذا طراز ما الحسنه وهو ما هم في الجلال والجلال وفتح  
 اكمام الافواه عن انوار المقال من كل من ساجل الدهر حتى ما ساجلته وصبر حتى وجد صبره  
 من الفرج ضالته وكلت مناهل تفسيره ندها سائلة لافهام والمورود العذب كثير الزحام  
 وتفسير البصاوي له من نسبها اليه البصا لا تتأصده ولا تعاضد الاملاء وبد ابع الشريعة القلا  
 وقد تقدم رتبته وان كان منه لخير فلان حاله يتلو ولا ياتونك بمثل الاجياك الحق  
 والفسن تفسيره وان اعنت في تاويله نظر ليس حيرا ولا كندة فهو خير واحسن تاويله

ابنت بما بدا بصلحك كاتك في الذي ابدعت موسى  
 وقد اجيت مؤتي الفضل فيها كما قد كان يحيى الميت عيسى  
 له فيه وفور حظه وسلامه لفظ كما قال الجاني قد ركن اللقط الغريب فادرك به غاية المرام  
 التعبد على لفظه قريب لكنتا منع من معشوق له زفت وشاوه بعد ولكن ليس لغير  
 الفكر وراه تصعيد فيه انصر وضطابت ثماره وتفتحت بيد النسيم نواره  
 سقام من صبيب البلاغة متنونه حتى تشعبت فروعه وتهدلت عضونه فجوهره  
 الوجود ممدق ودوحه في ربيع المعالي مثمر مورق وكنت ممن اجنتي باكورة اكاره وتشت  
 في خلائقه لحدائق افكاره وقد كثر خواشيه ونكت على ضماير اسراروه واشتبه  
 وتبرج القليب بعذب ماؤه وبانفاق الماليز كواثمه وبسقل الغرني يبد وجوهه  
 وعنده وينيد في عطر المسك الزكي سحبه راق محاسنه فالعنوان والاذان قصوا لها  
 فلو مني الحسن اما في ما تعداها اذا امتحن محاسنه اتته غرايب جهم من كل باب وكفى  
 تلتفت كيد الحجر باهداب سحره او يميل غايض النظر الى قرار فكره والنفا سير جده اوله تنقب  
 في لجج حركه ولكن رات البسات رنما فكلت باعذب لثامه ووردت قبل الضو اليه  
 الانهار في فدا في ذلك الى موارده ومصادره وحشي على الغوص على فرائد جواهره وان كنت  
 عليه خواشي يكون سياج الثماره ومقد مات لتناج افكاره التي تحير فيها البيان ونادت  
 الفضل المتقدم في كل زمان ولما نقيت درهما من الاقلام المثاقب وكان فكر الشهاب  
 القلوب ولاج نور من سنا اقفاها لا يدعيه البدر والشمس فظلمتها في سلك التبرير عقودا  
 ولجتهدت في ان اقلد بهلجيد هذا العصر فقلبت فجات مواردها صافية من الكدر  
 ورياقها محروسة بعين القضا والقدر لارالت وجوهها ناضرة وعيون معانيها الى رها  
 ناظرة ما تجلي صد القلوب والافهام مبتدبر ما في الذكر الحكيم من الاحكام فزحمت من  
 استصبح من نور القرآن واستنضا يقبل البيان وجعل ذلك مطية الى صلب الجنان  
 لخلق نبي الصبر ان يخطي حاجته ومذ من القرع الابواب ان يكلمها  
 ولما وقفت وصرا اقلام على ساحل التمام **سجيت** عناية القاضى وكما نية الراعي  
 وهذا انا قول مستعطينا بكت الصراعة القبول **مصنف** **هذا الكتاب** ابو سعيد  
 عبد الله بن عرين محمد بن علي ابو الخير القاضي ناص الدين البصاوي نسبة الى البصا قرية من أعمال  
 شيراز كان اماما في فقه الشافعي حجة الله والنفسير والاميلين والعربية والمنطق نظار ازا هذا  
 مستعبد امره مستغفانه هذا التفسير وهو لهما ومنهاج الاموال وشرحه وشرح مختصر ابن الحاج  
 ومنه في علم الهيئة وشرح المنتخب للرازي والطوالع والافتيح في اصول الدين والغاية المقصود في فقه  
 الشافعي والمصابيح ومختصر الكافية وتاريخ الدول الفارسية الذي سماه نظام التواريخ ووفى سنة خمس  
 وثمانين وستمائة بتبريز **وقال** السبكي سنن لخدوي وتسعين وستمائة قد شرف الله روحه ونور  
 صريحه **اقول** هذا هو المشهور والذي عنده وصحة المؤرخون في التواريخ الفارسية انه  
 توفي في شهر جمادى الاولى سنة تسع عشر وستمائة بتبريز او شيراز لما في آخر كتابه نظام التواريخ  
 وهو المعتمد **قول** الحمد لله براءة اسمي لا في نسخة الفرك بك الا فرك والاولى موافقة لمتن  
 ان قسمها يكون مفرقا في التواريخ لا بالظاهر بين الحق والباطل وخوف بحسب نظامه بنا على الفرق بين التبريل  
 والانزال ايات الاول لا تدريج والثاني الدقي وهل هو اكثر في اوكلي او عند التباين وضعي مستفاد مما  
 يدل عليه التكرار ولا ذهب الى كل طائفة وسيا في فحكة ولا يدعنا السقا للوارد على النظم في سورة  
 الفرقان بان الموصول يقتضي شيق العلم بالصلة لتعرف به وهذا التفسير كذلك في كتابه **بانه** ترك

شرح







مير بادشاه  
ليثي

سواء اريد ما هو اعظم من الفصحى او خضرهم بغير بينة ما بعده لانه منهم خطيبا ومثله وغيره  
وليس خطيبا بل خطيبا ويجوز ان يكون بينا بينا وتلك مما من شأنه ذلك وقيل على الاول  
بغير بينة وعلى الثاني بينا بينا وقيل لا وجه على المقدس ان يجعل بينا بينا لانه مصداق  
الخطيب المختص من مطلق الفصحى ولا يخفى ان فيه ما هو غني عن البيان **قول** فلم يجد به  
قدرا فيلما لم يجد به ولم يصب اشارة الى ما في الرضى من انه وجد لاصابة الشيء على صفة  
ومن خصاخص افعال القلوب انك اذا وجدت على صفة لزم ان تعلم علمها بعد ان لم  
يكن معلوما انتهى يعني انه اصل معناها الاصل انه لو وجد منا لانه فيتعدي لو وجد قال  
المتنبي . والظاهر من شيم النفوس ان تجد . ذاعقة فلعله لا يظلم .  
لعمري اذا دلت على الوجدان العلم كانت مثله في التعدي لاثنين وهذا مخالف لما في  
الاستدلال من ان كلامه ما عني على حقه وليس هذا محال تفصيله والوجه ان جاز ان هذا  
والوقيل انه على تعدي لاثنين مفعول الاول تقديره هنا فلم يجد المتعدي بصيغة المفعول  
وبه صلة منعك به بالياء والضمير للفرق ان لم يجد ومما اقر به من تعلقه بتعدي الى الب  
للسببية والملازمة او بمعنى مع والضمير للفرق ان لا قصر سورة او للتحدي لا للعبء  
لما في بينا وهو متعلق بتقدير قدم الفاصلة واللفظ لقدمهم على غير والباء بمعنى على كما قال  
الخام في قوله تعالى ومنهم من ان تامينه بظنار وقوله واذا امرهم بنينا مذكور وعلى ظاهر  
لانه في معنى لاطا قوله به فلا يخفى من علمه بان صلته على لا الب **ان قال** لا يلزم من نفي كل  
القدرة الخاضعة من نفي قدرته ما العام **فان قيل** من ان قدره هنا بمعنى قادر جرد عن قصد  
المبالغة او ما هو كقولنا تعالى وما ترك بظلم للعبيد في الصداق وهو ان المبالغة في النفي لا المنعني  
على اقله وقيل ان المبالغة في وصف العبدية لا تقصر لانها باعتبار تعلمه وكسبه وقيل ان لا  
صحة فيه اذا لا بالكمال في المبالغة لانه من كون كمالا كما ستره في سورة الانبياء في تفسير قوله  
لا يستعصم من الله الا من اتى بالكمال في الفعل وعبر به في الله لا على انه يقتضي اعانته ذلك  
وقيل ان المبالغة في صفة ان يكون نفي قدرته في الكمال على ظاهره بلا تكلف والباء متعلقة بتقدير  
ان لم يجد من يقدر علمه فضلا عن وجوده فعدم الوجدان لعالم الغيب والشك كذا نفي عن نفي  
الوجود والتبني المبالغة ليست لا رتبة لفعل الا اذا كان من فعله في ضم العين والفتح لانه لذلك  
حتى كذا من ان عدم وجدان القدير لا ينافي في بثبوت من يلازم عليه في الجملة ولو سلم انه من نفس  
الصيغة فلا يخفى فيه كما مر **ان قيل** عليه ان القدر لا يفتل انما هو في الصفة المشبهة للمقدور  
ولزم الضرب بعد التعدي ظاهر اذا لا بالكمال في البلاغة لا يلزم ان يكون كمال القدرة في ذلك  
الانبياء وان كان كمالا في الجملة فلا يلزم من نفي كمال القدرة لا في مطلقا ولا في معنى ما في من الخط  
فان هذا القابل الجمع صهيح بوجهه ليس يلزم من نفي الوجود ونفي الكناية وما ذكره ليس يلزم حتى  
من تلك مخالفة الظاهر وما ذكره في الصفة لا وجه له كما بين المعترض مع انه لم ينف على المراد فانه غير  
محقق المصريح بالله كغيره في سورة الانبياء واستغفره ولا وجه له ان الباء بمعنى في الظرفية متعلقة  
بتجدد كقولك خطب اذا نزل لم يجد فيه معناه ان في شأنه وحاله والضمير للمجدد هو ذا لم يوجد اذ لم يجد  
بالقوله وقدره مما عني بالظن الاول والآخر من هذا كله ما قرره العرفين بعد السلام في الاسئلة  
الفرانجية ان المبالغة كما تكون في الكيف تكون في الكم والمراد كذا المعجزة عن اعجاز **وعلى**  
ان الامام الراغب قال ان القدير لا يطلق على غير الله تعالى بخلاف المقدس في اطلاقه هنا نظر كالا  
يخفى فاما **قوله** والحق له في نسخة الفهم بذكر ما طعن لانه بيان او تؤكد لقوله لم يجد به  
قدرا فالعطف اما لعدم قصد ذلك او لعطفه على جملة تعدي ويجوز كونه استينافا بينا بليحيث

شيخ زاده

لاري

ايضا

ليثي  
ليثي

ايضا والافحام لسكان الخصم عجز الحق كانه لا ينقضا حه اسوة وجهه وصار كالمعجم كاقيل فتعجبوا  
لشواذ وجهه الكاذب وتصدى بمعنى لم يضر فاصله تصد دفا بدلت القال الاخير لحرف علة  
فهم كالمعجم فقل النكر اركا فالوا في نقصه لفضي المراد اسكتهم للمعجز لا للمعجز كما يشهد له السياق  
وهذا انك على وجود التصدي في المعجزة وقول في الكشف فلم يتصد لانبياء انما يوازيه  
او لا يوازيه ولعدم من خصا بهم بذكره على عدمه وكلام المعجز هو الموافق للواقع في الكشف اما على  
على في التصدي اعلم يا قوا ان قصد والموازير وعلى تنزيل تصديهم من غير المخدم لعدم مشروعا  
كون من قصد في غير فصيح فليست بشيء ووسد اعترف به الوليد مع بلاغته ومبالغته في كفه  
في كلامه المعروف في السير وقوله في الميراث الله فانه قلتم لم يخالف المص ومما يبلغ كاقيل  
من وجهين لانه عدم التصدي مع كمال الحرص عليه اذ على المعجز من عدم الاتيان بعد التصدي كما  
عدم تصدي ولعدم للاتيان بما يدانيه فضلا عن مساويز ذلك ولا خيال لانه ذلك لقله المبالغة  
قلتم هو كما ذكرت في الابلاغية لكنه مخالف للواقع وهو للمعجز في انما قويا فلذا رجع المص  
لوجه الله فليست لنفسك ما يحلو فاشانه للتصدي يدل على انه ليس للمعجز في الاخبار بالمعجزات  
**قيل** ولو قال الفهم به اندفع توهمه ان الافحام بالسرقة لا بالبلاغة وفيه ان السياق في هذه  
مع انه لا يحال له هذا اذ الصرف فعله تعالى والافحام مستدال الى الرسول صلى الله عليه وسلم وعبارة  
الكشف توهمه لاسناده الافحام الى الله تعالى فلذا زاد مع انه لو لا دلالة السياق واصحابه فيهم  
انه بالبلاغة لاحتمال لانه لا شتما على المعجزات والسلامة على المتأخرين والاختلاف ولا يخفى  
ان زيادة به تدفع لانه مقدرا فاقص سورة لا يخفى فيه ذلك **نعم** لو قيل هو لا يدفع كونه  
بالنظم العريب المخالف لغيره او بجموع النظم والبلاغة كاذب البية الباقي في المعجزات ولا يخفى  
ما فيه من النقص وفي هذا نيل الازهر **الخصم** الناس في العرب ولم يوافقا قائل  
بعضهم او من نطق بالعربية فيعرب بن الخطاب ابو البرص وهو العرب الحارثي وثبت انما عبد عليه  
الصلة والاكلام معهم فكلهم بلانهم واولادهم العرب المستعربة وقال الخليل بن احمد في قوله  
من هذا ما قد فسحوا الى بلانهم وفي الحديث من هذا ما قد فسحوا الى العرب استماعا لمحمد وشعيب وقيل  
وهو وهذ انما لسان العرب قديم وكل من سكن جزيرة العرب وتكلم بلانهم فهو منهم  
انتهى فقوله عند فان فخطب ان اخذاه صلى الله عليه وسلم واصفاة الفصل حتى عذناك والبلاغة  
الى فخطبان اما نقضنا او بناء على المتعارفين اطلاق الفصاحة على الكلام العذب السهل والبلاغة  
على المنين الجري بل وهو الغالب في اللغة القديمة والاصناف لهما لانهم من اولادها اولادها  
اريد بهما القبيلة كنعان تميم لا ولاده وهو مجاز سمى سور شران المترادفا للفصاحة ما يشي اللبغا  
والشيخ في ذلك لا يلائم كثيرا ما يستعمل الفصاحة بمعنى البلاغة فلا يقال ان الفصاحة لا تدخل في  
الاجحاز مع ما يورد عليه من المنع لظاهر **قول** حتى حسبوا له المستحكما لطفه اخذه ورق وما  
تخيل شيا لغيره لواقع واقعا وفعله بحرف محض وشددا وقد مدح به نحو ان من البيان لسيح  
على لحد الوجهين فيه وحسبوا بمعنى ظنوا وقدر بمعنى اليقين نادر كقولهم  
حسبت النبي ولجود خبره **قوله** وليس من ادعنا وفيه اشارة الى انظر فاسد وتوهمه كاسد  
اذ ليس عجزهم لسيح ونحوه وحسبنا لهم لعدم الفرق بين المعجزة والسيح وسيا في تحقيقه وليس  
في هذا شعارا بل الصفة لان جعل المانع عن الاتيان بمنطق المعجزات بان طرفة في حد ذاته  
ولما قيل ان اظلم الحسبان لدفع الحجاب والظلم ليس على سبيل ما يحلهم بانه ليس بآحوا ان  
لنسبه له مكارمة وعنادا او اعترافا بغير الله عن معاصي اعترافا بانهم عنده فمثل هذا الخيال  
الفارغ لا يضرنا وقيل في عيار الحسنات رد على معتقدي الصر فلهذا لانه على انه مجرد توهم وفيه

اول من نطق بالعربية

مير بادشاه  
لاري



نظروا في ما بين يديكم من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
وعلى الثاني حجبهم من انهم من الناس وقد قيل انهم من الناس **قوله** ثم بين للناس انهم  
لنماؤت ما بين يديكم من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
باعتبار اقله والى قارنه ولعلهم يظنونه كغيره من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
المجوز لتلخيص البيان عن وقت الخطاب وان لم يجز عن وقت الحاجة وفيه نظر ولا يلزم  
صلتنا وتعليلنا والعموم لا يقتضي شيئا لكل فرد وقد اقول له ليدبروا ونزوله اليهم بواسطة  
الرسول وهو المقصود بالنيات والحق بالنتج واما تفسير الناس بالناس والحق بالحق  
فمع كون خلاف الظاهر الظاهر انه لا يوافق ما ارتضاة المعصوم من الناس في سورة الناس وسئلني  
ما فيه فانه قلت هل يستعمل التفسير للمعصوم من الناس في سورة الناس وسئلني  
والامته ثانيا وبالعلم من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
وقوله تعالى لقد انزلنا اليكم كتابا فيه ذكر مما كنتم تنبئون منه ذلك لان المراد بانزاله اليهم  
ايضا لعلمهم ليا محروما واسره وينتبهوا بها ههنا لا الوجه وخطاب جبريل عليه الصلاة والسلام فان  
فسره هذا الزم الخصم معناه الحقيقي بالرسول ولا حاجة تدعو اليه **قوله** حسبما عز الح  
اي بمقدار ما سأل عن موضوع من فقه لا فعله ما عن في السماء بحجمه في طلع ونظر  
وما موصولة او موصولة عن الامور والحوادث التي لها الحكم ببيتها الشرح وحسب  
على نزع الحافض او على الظرفية لانه معنى وقت الحاجة وعامله بين او تركه او لم يترك  
ما عن له وسئلني عن موضوع وقت تسكن وتبينه كقولنا في التفسير في ليل العقل لارشاده  
الى ما نريد عليه فمن رجع التفسير في الحقيقة الى بيان الرسول في هذا الموضع الى قوله تعالى  
وانزلنا اليكم الكتاب ليدبروا فيه الامور وما شئنا من الامر الا انه يكون عينا لعلهم لا يفترون  
ولذا قال الامام الميرزا في كتابه في بيان من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
بالاعلام والتبليغ الذي لولا انه لم يترك وقد ورد هذا المعنى في القرآن كقوله تعالى وما ارسلنا  
من رسول الا بالبينات فويل للذين كفروا من انذارهم في تفسيره بقوله فكشف الحجب ليشمل جميع  
الاقسام ورعايته لمصلحة من تفهم منه لا يترك الوجوب كما ذهب التفسير المعنوي والتدبر ليشمل  
في عوالم الامور وادراكها والتدبر ليشمل في عوالم الحقائق والالفاظ جميعا  
وهو العقل لانه لا يترك الالفاظ والتدبر ليشمل في عوالم الحقائق والالفاظ جميعا  
انذرع ما اورد عليه من انه لا يجوز للبيان لاحتياج الى المتكلم لمعرفته ما ذكره في حجب بان لم يبين  
جميع الالفاظ التي لا يتفكر في نظائره ولا يستنبط منها وقد يكون اللفظ بحيث لا يمكن التفكير  
فيه لانه لا يمكن للبيان في الجملة لكان صعبا **قوله** تذكير حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
او مصدر المجتهد فيقول ولا يفتي التذكري فيقول وفيه وقف لان المراد ان تذكير حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
فالتدكير تذكير في هذا الاعتبار المقصود هذا وان كان ان تذكير حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
يكون من ذكره الشئ في تذكير كراي ليشخص واورد كراي هو من كوز في عطفهم مع تمكنهم من معرفة الدلائل  
المنصوبة عليهم فان القرآن بيان لما لا يعرف الا من الشرح وارشاد الى ما يستعمل به العقل ولعل التدبر  
للاول والتدبر للتدبر وفيه تفسير ما قد يجوز ان يفتي به التلاوة والواو في  
ليدبروا ضميرا والالفاظ على التنازع واعمال الثاني والالتباس **قوله** لكشف قناع الانغلاق والكشف  
انما هو الحقيقة التي هي المستوية والقناع بالكثر ما يتقرب المراس وهو اوسع من المقنعة والانغلاق  
الفعال مرة غلق الباب اذا سد وضرب عليه ما يمنع فتحه كلفظ وقد شاع فيما يشق الوصول  
اليه وما يشق دخاوه فليقال استغلق عليه الكلام وكلام مغلق ومنه الفهم والاضافة فيه

لاري  
ليتي

مير بادشاه

من قبيل حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
باعتبار اقله والى قارنه ولعلهم يظنونه كغيره من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
المجوز لتلخيص البيان عن وقت الخطاب وان لم يجز عن وقت الحاجة وفيه نظر ولا يلزم  
صلتنا وتعليلنا والعموم لا يقتضي شيئا لكل فرد وقد اقول له ليدبروا ونزوله اليهم بواسطة  
الرسول وهو المقصود بالنيات والحق بالنتج واما تفسير الناس بالناس والحق بالحق  
فمع كون خلاف الظاهر الظاهر انه لا يوافق ما ارتضاة المعصوم من الناس في سورة الناس وسئلني  
ما فيه فانه قلت هل يستعمل التفسير للمعصوم من الناس في سورة الناس وسئلني  
والامته ثانيا وبالعلم من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
وقوله تعالى لقد انزلنا اليكم كتابا فيه ذكر مما كنتم تنبئون منه ذلك لان المراد بانزاله اليهم  
ايضا لعلمهم ليا محروما واسره وينتبهوا بها ههنا لا الوجه وخطاب جبريل عليه الصلاة والسلام فان  
فسره هذا الزم الخصم معناه الحقيقي بالرسول ولا حاجة تدعو اليه **قوله** حسبما عز الح  
اي بمقدار ما سأل عن موضوع من فقه لا فعله ما عن في السماء بحجمه في طلع ونظر  
وما موصولة او موصولة عن الامور والحوادث التي لها الحكم ببيتها الشرح وحسب  
على نزع الحافض او على الظرفية لانه معنى وقت الحاجة وعامله بين او تركه او لم يترك  
ما عن له وسئلني عن موضوع وقت تسكن وتبينه كقولنا في التفسير في ليل العقل لارشاده  
الى ما نريد عليه فمن رجع التفسير في الحقيقة الى بيان الرسول في هذا الموضع الى قوله تعالى  
وانزلنا اليكم الكتاب ليدبروا فيه الامور وما شئنا من الامر الا انه يكون عينا لعلهم لا يفترون  
ولذا قال الامام الميرزا في كتابه في بيان من حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
بالاعلام والتبليغ الذي لولا انه لم يترك وقد ورد هذا المعنى في القرآن كقوله تعالى وما ارسلنا  
من رسول الا بالبينات فويل للذين كفروا من انذارهم في تفسيره بقوله فكشف الحجب ليشمل جميع  
الاقسام ورعايته لمصلحة من تفهم منه لا يترك الوجوب كما ذهب التفسير المعنوي والتدبر ليشمل  
في عوالم الامور وادراكها والتدبر ليشمل في عوالم الحقائق والالفاظ جميعا  
وهو العقل لانه لا يترك الالفاظ والتدبر ليشمل في عوالم الحقائق والالفاظ جميعا  
انذرع ما اورد عليه من انه لا يجوز للبيان لاحتياج الى المتكلم لمعرفته ما ذكره في حجب بان لم يبين  
جميع الالفاظ التي لا يتفكر في نظائره ولا يستنبط منها وقد يكون اللفظ بحيث لا يمكن التفكير  
فيه لانه لا يمكن للبيان في الجملة لكان صعبا **قوله** تذكير حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
او مصدر المجتهد فيقول ولا يفتي التذكري فيقول وفيه وقف لان المراد ان تذكير حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
فالتدكير تذكير في هذا الاعتبار المقصود هذا وان كان ان تذكير حجبوا معلوم ويصعب فيه سلك المجتهد والمفتي على الاول وحسبوا الفهم  
يكون من ذكره الشئ في تذكير كراي ليشخص واورد كراي هو من كوز في عطفهم مع تمكنهم من معرفة الدلائل  
المنصوبة عليهم فان القرآن بيان لما لا يعرف الا من الشرح وارشاد الى ما يستعمل به العقل ولعل التدبر  
للاول والتدبر للتدبر وفيه تفسير ما قد يجوز ان يفتي به التلاوة والواو في  
ليدبروا ضميرا والالفاظ على التنازع واعمال الثاني والالتباس **قوله** لكشف قناع الانغلاق والكشف  
انما هو الحقيقة التي هي المستوية والقناع بالكثر ما يتقرب المراس وهو اوسع من المقنعة والانغلاق  
الفعال مرة غلق الباب اذا سد وضرب عليه ما يمنع فتحه كلفظ وقد شاع فيما يشق الوصول  
اليه وما يشق دخاوه فليقال استغلق عليه الكلام وكلام مغلق ومنه الفهم والاضافة فيه

مير بادشاه

ليتي

خسرو  
وصيغة الله

مير بادشاه  
عصام







لاري

او صلح الناس وسمي المشركون نجسا وفيه اقتباس مع تغيير لير والمزاد بالجرس هذا الجمل  
والذنب ونظمه بتر بالعلوم والملاكات الفضيلة فتل وهو مناسب لما قبل في الآية  
من ان المراد باهل البيت الامة لانهم اهل بيت الشريعة والمقرنين لا وفي الاشارة  
الى افادة القرآن للسائل الكلامية والثانية لا في آية لبيان افادة السائل لاهل البيت والفرع  
كما ان ما قبله لما كان كشفه تعالى المعاني الترانيم بالقرآن وغيره والكل الحمد الذي وغيره  
**قول** فمن كان له قلب لم ينكر القلب لتخمينه وللأشعار بان كل قلب لا يفكر ولا  
يتدبر اي من كان له قلب واج نفكر في حقائق القرآن وما بين له فيه او اصغى لسماعه  
وهو كما مر بهذه ليفهم معانيه او شاهد بصدقه فيعظم مواعظهم وينرجحون ويحسبون  
فهو حديد ممدوح في الدنيا سعيد في الآخرة **وهك** ذاك في الف والنشر التقدير وفيها  
وهذا اقتباس من قوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب او الف السمع وهو شهود  
وفي بعض رسائل الرازي انه اشارة الى ان المدرك هو القلب لا الدماغ كما بين في محله فان  
**قلت** القطع بالواو وهذا اليقين من اوافارقة لان القلب محل الادراك والحق السمع  
عبارة عن الحد في خصيص المدرك ولا بد من الامر من **قلت** ان اراد به ظاهر المراد  
بالاولى من له كال معرفته وقلبه مشتغل باستخراج حقائقه ودقائقه بالثاني من  
سواء وقرب منه ما قيل ان المراد بمن له قلب ذوو الانفس القدسية الغنية عن الكس والتعلم  
وبمن القى السمع المحتاج الى ذلك وفي الاصل الاشارة الى رتبة الاجتهاد والتمسك الى التقليد  
وعلى كل تقدير جرفا وفي موقعه ما وعلى التاويل لا من الظاهر وهذا بيان الحال للكافرين بما بين فيه  
والمأمورين بالاهتداء بنوره المبين والظاهر بجملة او فصحة **قول** ومن لم يرفع اليه راسه  
الخير من يوم في جواب الشوط يستل سعيه اجزوم بعطفه عليه وفي نسخة وسيصلي سعيه  
بالرفع على الاستئناف والقطع ولذا قيل عراه عن الجرم ليفيد الجرم لانه دخول النار محقق  
ولذا في السنين الدا على التاكيد والتحقيق عند الرخصي كافي في فضل في المعنى وشروحه بخلاف  
معيشة مذمومة فانه قد لا يقع في الدنيا وهو بيان حاله في الدارين كما قبله فان المراد بكونه  
في عيشة مذمومة انها مستحقة للدم او هي كذلك عند الله وعند المؤمنين وهذا محقق ايضا  
وعدم رفع الراس عبارة عن تركه وعدم الالتفات له والاعتداده وقد يكنى به انصاع الحي  
والخجل **قلت** بمزاد هنا كقول

خجل البفس حين لاح عذاره • او ما نراه ليس يرفع رأسه •  
وهمن واسر لسكونها بعد فحة بجوزاء الهالفا وهو المناسب هنا للشكل قوله براسه  
واطفاهم من فوطهم اطفا النار وقد يد معتلا وهم في التوبة للبي او القرآن والنبراس  
المصباح وبرنته والضمير المضاف اليه ان عاد الى من المراد به نور العقل او الفطرة التي يولد  
كل مولود على فاهها واطفاهم من الجهد العناد وعوده الى النبي او القرآن على معنى اراد اطفاه  
بجسده او قوله فتمت بالذال المجبة بمعنى مذموم في الدنيا ما دام حيا وكونه بالذال  
المهملة بمعنى قيح غير مناسب هنا وان جوزه بعضهم ونصلي سعيه اي يذبح خاله جهنم في الآخرة  
وبالذال في الفقرة الثانية فان اراد مرة لا قلب صلب القوة القدسية وبمن القى السمع  
صلب العقل المستفاد مرة لم يرفع راسه ذو الخباوة والغواية وان اراد بالاول المجتهد  
وبالذال في الفقرة فمدا هو المفهم في الجمل والضلال وقيل الاول صاحب التاويل والثاني صاحب  
التفسير وهذا الجمل البحث وفي قوله براسه اشارة الى مكنته فان فتمت فنور على نور وفي قوله  
يرفع اليه راسه اشارة الى علو مرتبته ورفعة منزلته لان الناظر انما يرفع راسه لما كان عاليا

لاري

عليه

عليه مرتبة فوقه وهكذا هو تعالى ولا يقبل قبا ولجب الوجود لما كان جميع ما سبق الى هذا يدل  
على ان كلامه المعجز الذي يلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخدي به وابر من فيه خفايا الملك  
والمملوكوت ونجا يات من الجبروت من الصفات القدسية الدا على وجوده وانعامه  
بجلايل النعم بواسطة ما انزل على نبيه صلى الله عليه وسلم وامره بان يصدر به فذلك  
طاقته في تبليغه وتبيينه على احسن وجه برسم في سراة البصاير والعقول صا ركانه شاهد  
لذلك في حضرة قدسه واقفا بين يديه مناجيا له فلم يزل يفت بعد الغيبة وفتح النفا  
بالله على ما مر كما سياتي في الفاتحة فقال قبا ولجب الوجود لما كان جميع ما سبق الى هذا يدل  
كونه المستكمل به ولجب الوجود لما كان المستكمل الوجود لو قد مر على مثله لم يكن ذلك مجزا ومن كونه  
مستكلا للناس بحسب لقوتهم كونه قابض الوجود وكان المقصود الاصل والفرع الاول والكل  
من استكمال الكمالين بخصيل الرضوان ومشاهدة جمال الرحمن فرفع عليه قوله قبا ولجب الوجود  
لما قيل ان هذه الفاسقية والبطلة لما بعد هاتين من العلم السابق ومن كان يلك  
النافعة من السج في اعلاكم ملك والشفقة على خلقك فضل عليه ولجب الوجود الغني الذات  
وهذا اناس كون الافعال الشافقة مستند للعبد كما لا يخفى وتسمع عن قريب تسمي الخضر  
الخضر ناه فيه كفاية عن الغيا قال وجوب الوجود كونه ذاته مقتضية لوجوده او كونه  
غير وجوده وهو تعالى الامتناع والامكان فان كان ذاتيا فمقتضا ما لا يمكن عدمه  
كما فصل في علم الكلام واطلاق ولجب الوجود على الله مبني على انه الغني الغني عن كل شيء  
جواذ اطلاقا وما علم انصافه به تعالى على طريق التوضيف دون التسمية لان اخره انصافه لخاص  
بثبوت مدلولها فيجوز ان لا تحقق بدون ما تقع خلاف التسمية فانها تنصرف في المسمى لمن له  
الولاية وهو تعالى فانه عن ذلك **قول** وايضا في الوجود فسر الحكم القيصير فعل فاعل يفعل  
دائما لا لغرض ولا لغرض الوجود بافاد ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض لا من فعل لغرض كما لا يقتضيه  
ففي رتبة متجوز الغني هو الذي لا يحتاج في ذاته وكما له الى غيره والغني المطلق الذي وجوده  
من ذاته وهو نور الانوار ولا عرض له في صفة بل ذاته في ذاته لا رتبة وهو الملك المطلق  
كما في هيكل النور واصل القيصير سبيل الى ما بين جوانب ما هو في رتبة ذاته وخطا شبهه  
كثرة المناق او موت فاض الخبر اذا شاع فيكون حقيقة كما فصل في خواشي شرح المطالع  
وفاصل الوجود وصف لما لا يتناقى كوجوب الوجود اي في وجوده ولجب وجوده **قول** وما  
غاية كل مقصود اي كل مطلوب يطلبه كل طالب لا بد ان ينتهي اليك فانك الغني المحي لا سواك  
من الوسايط فالمراد بالغاية معناها اللغوي وهو المنتهى وهذا هو الظاهر وهو من العلة  
الغائية ومعنى كونه العلة الغائية ان ذاته كافي في وجوده ما يوجد ويصدر عنه هو ذاته  
علة فاعلم من حيث التأثير وعلة غائية من حيث كونه مقتضى لفاعله على نحو ما حقق  
في كون صفاته تعالى غير ذاته كما قاله الدواني في شرح صياكل النور فتأمل في الوجهين  
والخبر لنفسك ملجأ ولا يخفى ان يكون المعنى انه استنى المقاصد واعلاها فان جميع الموجودات  
وسبيل لتل في الدنيا في غاية المآرب وقبالة وجوه المطالب  
واما انت مغتا طير انفسنا • فحيثما كنت دارت تحوكت الصور •  
واطلاق الغاية وقع في كلام الحكماء كالمبدأ او لما كان غايتها الغايات د عابدة التوجهية  
للمواسطة بيننا وبينه فقال اصل عليه اي على عبدك ونبيك السابق ذكره **قول** لو ادي عنه  
في سائر غني الصلاة وتواري بمعنى تقابل وتساوي وما ضربه اري وتبدل هزنا ووا  
في المصالح خفيقال يوازي ولا يبدل في الماضي فيقال واري وهي مودة عند بعض اهل اللغة

خرو

مير بادشاه



وقال النيزي يجوز على المضارع وتجازي يكون جزاء وعوضا والغناء في الغناء المحبة  
والله النعم وقت المعناه أقامته للذين لقوله في القاموس ما فيه غشا أن أي أقامته  
وليجزى ما فيه من الركائز والعنا بالمهمة النعم ونفعه عليه الصلاة والسلام في الدارين  
لجوز البناء وتعبه في تبليغ الرسالة وإعلاء كلمة الله على ما فصل في السير مما لا يخفى  
به طاقة النشر والمعنى صلى عليه صلاة لا تخص ولا تعد كما أن منافعها وميلها من إعلاء الرسالة  
كذلك والغناء بالمعنى في الأول وبالجملة في الثاني ولجاء بعضهم عكسه وجعل الغنى تأباه  
وفي قوله توارى وتجازى جاس مضارع وفي قوله غناه وغناه جاس معجف وهذا ما خذ  
مما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفان أن من قال جزى الله عنا نبينا صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم ما هو أهله أتبع سبعين كاتب الف صليح **قوله** وعلى من أعانته الخ الاعانة  
للإعانة قولاً وفعلًا والمراد بهم الصحابة رضي الله عنهم ومما بعدهم من خلفهم من التابعين  
وعلماء الدين والقرن من التقوية والتثبيت وتبليغاته بكسر التاء المشاة الفوقية مصدر تجري  
البيان وفروك تفعل بالكسر كلام سيأتي في محله وفي نسخة بنيان بضم الباء المؤجدة  
مصدر بناء يبنيه وهو استخارة لما إلى من الشرح ولحكمه كما في الحديث في الإسلام على  
حشر النفر على النخلة الأولى من المسئلة حقه ما بينه وبين الجملها قارة في الإذعان وفي نسخة  
وعلى الثانية من الزار والنفا ترشحا لاستخارة البناء من شأنها واستعاره لغيره تبعية  
وتقرير مصدر مؤكد **قوله** وأفض علينا من بركاتهم الخ قد مر تحقيق الإضافة وما يكره  
على أنها الاحسان الكثير والبركة الزيادة والنماء وهي هنا زيادة معنوية والمعنى حصل لنا الخير  
بالتوسل بهم التيسر حتى كان ذلك من نفس خيراتهم أو علمنا علومهم وأفض علينا من معارفهم  
**قوله** واستلكت بنا مسالك كراماتهم الخ أدخلنا في الطرق التي أوصلتهم إلى أكرمكم طريق  
المراتب العلمية عندكم أو ما أعدت لهم مما هو كالنزل لهم في دار البقا وهذا المحمد عاخي  
الكرامة وقال بعض الفضلاء ذكرها بين مكي وسلم لكونه أقرب للاستحسان لوقوعها بين المستحقين  
ولو بالنسبة إلى بعض المدعو لهم والباقي بنا للدلالة على التكرير والدوام فأتى السلك الفخري  
بمعنى الإتحال متعده قال تعالى وكذلك استخاره في قلوب المحررين وفي لغة أخرى يقال استلكت  
فيه وأدرج دعا التسليم على من أراكم بضمهم عليا في دعا التسليم على النبي عليه الصلاة والسلام  
ومن هنا نضحت لخصر نبيكم أبا الاستحسان مع رعاية الجمع فيه ليقى وقيل إن الدوام فهم من  
اللائحة المحمودة على الكمال فتدبر **قوله** الرضوخ الله أن زبدة ما قصده المص من أول  
الخطبة المصنوعة رعاية تراعى لا منه لال أنه حمد الله بعد حمد الذي على لعمري من أجلها  
تغزى عن مجز كلامه على أعظم رسله المرشد لكافة الأنام بما بلغه من الأحكام كما أوى  
التي تقوله بين الخ ومما قرره من حقائق العلوم الدينية ودقائقها المشار التي تقوله وبرز  
الخ وبما أبدأه من العقائد والحقة ودقائقها الدالة على التوحيد والتجديد بصفات الذات  
والأفعال المرموز التي تقوله ليجلي الخ وأدرج فيه بعد بيان ما أفاضه بالوساطة المحمدية  
من جلال النعم ما فاسأه في حل أعباء الرسالة في مغارة الجاهلية من الشدايد والمهم الكلي  
عنه تقوله تحدي ولم يرفع رأسه ونحوه للتفكير العارف فكيف أو تشرق به مشكاة قلبه  
وتنفتح عن بصيرته حتى يشاهد جمال ذاته من مشرق صفاته قائما في مقام الاحسان  
كانه بكبراه وهذا هو الشئ لا لتفاته لخطابه والتماس الفتيض من جبابه فلهذا فرعه  
عنه ولا عرفت ههنا فاعلم أن هذا المناسبت المعركة بالغا واصفاله بوجوب الوجود  
وأفاض الوجود للذين هما ائصال صفات الذات والأفعال والقسمة غايته من سعادة

الدارية بعد الدواعي الواسطة في ذلك والثبات عليه وإذا عرفت هذا فاعلم أن المناصك  
لمغراه أن يرجع الضمائر ويسند الأفعال المتأنيها للنبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام ذلك  
صراحة على غنايه ونفعه بأرشاده وتعليمه وغير ذلك مما أمته السعادة العظمى وعلى غنا  
وتعبه في تحديته وعند أعاديه الداعي للقتل والقتال في أخذ الكلام بعضه بخبر بعض  
ويضمير بمسكن ضامه مفارقا فتسلحه ومما مامته الله به بفيض كرمه **قوله** وبعد  
فإن أعظم العلوم مقدار الكلام على تعدد وكون الفاعل هو ههنا أو تعدد ههنا من  
قفا نيك فاعادته تعدد من الفصول والمقادير والمقدار بمعنى والمراد به ههنا المنزلة  
والشرف الرقي بالعلوم أن كان المراد بها العلوم الشرعية وهي التفسير والحديث والفقه  
على أن تعريفيها عهدي وهو المتبادر منه إذا اطلق في هذا المقام فنعرض المحشيين **قوله**  
شيمته في كونه أعظمها وأن كان المراد ما يشتمل سائرهما فكذلك لأنه أعظم شرف  
موضوعه وشرف معلومه وفائده وشدة الاختصاص والرفق وجانب الجميع فأتى  
كلام الله الذي هو معدن الحكم ولا شك في أنه اشرف الموضوعات ومعلومه مع أنه  
الله لا إله إلا هو جامع لجميع العقائد الحقة والأحكام الشرعية وغير ذلك مما لا بد منه  
كما قال تعالى في طه في الكتاب من شيء وغايته الاعتصام بالعرفوة الوثقى التي لا انفصام لها  
والوصول إلى سعادة الدارين وشدة الاختصاص التي ظاهرها لتوقف الألفة والأعمال  
والأحكام عليه فإن قلت **قوله** موضوع علم الكلام ذات الله وصفاته وهي اشرف من كل  
شيء فيكون علم الكلام اشرف منه قلت **قوله** المتقدمون على أن موضوع الكلام المعلوم  
وقيل الوجود من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية على ما فصلوه وحديث لا يلزم  
كون موضوعه اشرف من ذلك فاعلم أن موضوعه من المتلخص إلى الموضوع ذات الله  
وهو ملكها الصالحات إلى أنه ذات الله من حيث هي وذات المحركات من حيث استنادها  
التي يربطها لولا كان كذلك ما كان شأنه من المطالب الكلامية كما في شرح المقاصد وليس  
هذا محل تفصيله إلا أنا إذا سلمناه نقول كلام الله مشتمل على التوحيد والعقائد الحقة  
فيندرج في موضوعه موضوع الكلام وزيادة الخير خيرة ونقول مجموع الأمور الثلاثة  
لاختتم في غير **قوله** بعض الفضلاء فانه قيل قد ذكرنا أن علم الكلام مام من العلوم الشرعية  
وعليه مبنى الشرائع والأحكام إذ لا ثبوت الصانع وصفاته لم يتصور علم التفسير والحديث  
وكذا الفقه والأصول وكلام المصنفين على خلافه وتخصيصه بما سوى الأحكام خلا في الظاهر  
قلت **قوله** المعينات من الكلام دليلها القرآن أو ما يتوقف حجتيه عليه وما يستدل به إثباته  
العقل لا يعتد به ما لم يؤخذ من الشرع فليستند إليه أيضا من حيث الاعتدال به  
والاستدلال به يتوقف على علم التفسير وهذا لا ينافي كون الكلام أساسا باعتبار القسم  
الآخر من حيث التصديق به لامتياز حيث الاعتدال به انتهى **قوله** قد علمت مما مر  
عدم ورود هذا السؤال وأما كون ما يستدل به العقل لايمان بوجود الباري تعالى فيؤخذ  
من الشرع فلهذا أتينا على ما قاله بعض الأشعرية وخالفه بعضهم وبعض الماتريدية قال  
في التلويح وغيره أن ثبوت الشرع موقوف على الإيمان بوجود الباري وعلمه وقد رتب وكلامه  
وعلى التصديق بنبوة النبي لا لالة مجزئة فلو توقف شيء من هذه الأحكام على الشرع  
لزم الدوام وفيه كلام ليس هذا محله وما قيل من أن المراد أنه من أعظم المقاصد  
المبالغة في مقام الخطابة بعيد **قوله** وأرفعها شرفا ومنازلة الشرف علو المقادير والمكان



لاوي

العالم وللزاد الاول والثاني على انه استعارة لشيء لا يتكرر ثم ما قبله وهو الانسب لما  
 بعده ايضا ومن قسم بالعلماء القريبين والمناوكة المناوكة وبنيان منورة على الاكمل موضع  
 النار وجميعه مناو ومنتكر في كتاب النبات وشاع في كل بناء عال يمتدي به سالك  
 الطريق والمناو وضع عليه السراج وشاع في العرف المحل للكل الاذان المعروف وقسمه  
 بالدليل ولا وجه له الا ان يريد به بيان ما له فانه المراد انه اعلى العلوم من جهة شرفه  
 ودلالته على طريق النجاح والتفسير يطلع على بيان معنى كلام الله رواية وتبعا بله التاويل  
 وهو ما كان بطريق الدرائز ويطلع على بيان معناه مطلقا وعلى كرمه يتوقف ذلك على  
 وهو المراد هنا وموضع القرآن بمعنى الكمال والكل والتفسير لتفصيل من التفسير وهو  
 الكشف ومنه التفسير لما يعرف به الطبيب المرض وقيل انه مغلوب من التفسير ومنه  
 استغن الصنف **قوله** رئيس العلوم الدينية ورأسها الرئيس سيد القوم ومقدمهم والرأس  
 عضو معروف ويكون معنى الرئيس ايضا وهو هنا استعارة او تشبيه بكني جعل رئيسا  
 لتفاد حكمه عليها وتوقفها على لانه مترجع معظم ادائها اليه ورأس الاله كما بقا المذك  
 وعكاسها يتصرف في حمتان وبه يتم غير من العلوم ويتنفي معتمدة على ما فيه من الحقائق  
 وهن قد متبلة الفاعل المأمور والمتنفي موضع البناء والاساس ما يوضع عليه غير وهو المراد  
 لما فيه من الامانة التي يبني عليها والقواعد جمع قاعدة وهي الاساس وسياق البناء والفت  
 الاول منه ايضا وهو معطوف على المتن عطف لغيره على القول لانه لا يلزم للاختلاف  
 حركة ما هو كالمعنى للغيث لا للتكرار كما توههم **قوله** لا يلدني التعاطي في اهل  
 اللغة فاعل من العطاء شاعرا طلق على الاخذ والتناول وهو المراد وحده فيعرف الفقها  
 بالخذ من غير حجاب ولا قبول وفي عرف الناس بالسؤال والتفقد في التخرص وبرع بفتح  
 المؤخر وفيه الرأى المهمة وضمتها وعين متممة براءة وبر وعكاف غير في علم وغير  
 والدينية مما له انساب وتعلق بالدين كاللغة والحديث والاصول وفروعها وهن لها  
 يد لقصدها التحميم اي كما بان قلته **قوله** في كلامه هنا الخلال ظاهر فانه كونه رئيس  
 العلوم الدينية ورأسها يستلزم توقف البراعة والتفوق فيها عكسه فيتوقف على تعاطيه  
 والتكلم فيه ايضا فكيف يتوقف تعاطيه والتفوق في التكلم فيه على وجه المساواة على البراعة  
 فيها قلته **قوله** المراد بتعاطيه والتكلم فيه ملخذه من كتب التفسير والتكلم بكلامهم فيها  
 فانه يتوقف على البراعة في العلوم الدينية كما قيل فالاول بالنظر الى السلف المتبينين  
 لانوار التنزيل من مشكاة النبوة بواسطة او يدونها واصحاب الانفس القدسية والليقة  
 القولية والثاني ما عداهم وقيل تفقه به بالذات اذ ما من علم من العلوم الدينية  
 الا وله محتاج الى كلام الله تعالى الذي لا يتصل بدون علم التفسير وما تاحه لم حيث  
 التكملة لانه العلم بآيونه وما هو قريبي مما تر فيلن جوبلا مستقلا كما توههم وقد قال  
 بعض الفضلاء المتأخرين انه لا طائل تحت السؤال اذ دعوى الاستلزام غير ظاهرة لما حتر  
 ان المتوقف عليه الاعتداد بها اي لا يعتد بها لما لم تؤخذ من الشرح وكذا لا وجه للقول  
 بان الاول بالنسبة للسلف والاصحاب والثاني بالنسبة لغيرهم لان المراد بالعلوم  
 العلوم المدونة المشهورة وهي جدا لصدة الاول والمقصود الترغيب فيه من بينها لتبقي  
 علوم السلف خارجة انتهى وفيه دخل يعلم مما قد مناه وبعضهم هنا كلام تركرت قيادة  
 مية ذكره **قوله** وقافي الصناعات الخيرية الخ قبل العلم ان لم يتعلق بكيفية عمل كان  
 مقصودا في نفسه ويختص باسم العلم وان تعلق بها وكان المقصود منه ذلك العمل في صناعة

لثي  
لاوي

صنعة الله

في عرف

في عرف الخالصه وينقسم الى قسمين قسم يكون حصوله بمجرد النظر والاستدلال كالطب  
 وقسم لا يحصل الا بمزاولة العمل كالحياطة وهذا القسم يختص باسم الصناعة في عرف  
 العامة والظاهر انه لا يطلق العلم على مثل الحياطة والحياكة الا ان يرد انه علم لغة  
 وعلم الادب عرفوه بعلم يختص بعن الخلال في كلام العرب لفظا وكفاية وقسموه الى  
 اثني عشر قسما على ما في شروح المفاتيح وسمت اربعة لتوقف ادب التفسير والتدريس عليها  
 بقى اربعة قسما ان بعض فنون الادب لا يستمد منه التفسير وهو العروض والقافية وقسم  
 الشعر والانتان فزاده بانواعها انواعها الكاملة المعنوية ولا شك ان متقرا اذ النظر  
 فيه على اتم الوجه يحتاج اليها واما المخطفات الرسم الغنما في يحتاج اليه فله  
 بد من معرفته ليعلم ما جرى على وفقه ووجه مخالفة لمخالفة وكذا لغير الشعر  
 والعروض والقافية لو لم ينظر فيه لم يفترق بينه وبين الشعر حتى يفترق معنى قوله  
 وما علمكاه الشعر مع وقوع انواع من الموزون فيه وكذا الانشا ينظر فيه ليعرف مخالفة  
 النظم المعجز له كما قيل **قوله** عرفت الشرا لا للشركان لتوقيه **قوله** قال علم الغرائب لا بد منه  
 ايضا في التفسير ولم يعد من العلوم لادبية فاما ان يدوح في الدينيتي لا خصله بالقراد  
 او في علم التفسير كما يشعر به كلام المص رحمه الله فيما سياتي ويعرف التفسير حينئذ بما يعرف  
 به تعالى كلام الله او الفاظ صاحب لظافة البشرية ويكون تسميته بالتفسير لشمس له  
 باشر فجزائية ولا تخفى ما فيه فان لحد المة لعدة القرات من التفسير مع ان اكثر رسا شله  
 المتخلقة بالاد المة ذكر فيه والمص لم يحصر ما يتوقف عليه التفسير فيما ذكره فكم من امور  
 تارم فيه لسانا ولم يذكرها شرات المص رحمه الله ان جعل قوله بانواعها فافيه  
 لفرعها ولا تخفى ما فيه من اختلاف الردف فكانه لم يقصد التفتية فيه وفي تغيير عن  
 الشرعيات بالعلوم وعن غيرها بالصناعة حسن ادب لطيف **قوله** قال الجواليقي  
 في شرح الادب الكاتب الادب في اللغة حسن الاخلاق وفعل المكارم واطلقت على علوم العربية  
 المذكورة مولد حدث في الاسلام وكذا اقا الملامام المظري **قوله** لظلال المحدث نعمي  
 الخ هذه الام زائدة للتاكيد او جواب قسم مقدرو وليست موطنية وما كافت عن طلب  
 الفاعل فان قل وكثر وكما تكف بها ولا تنقل ما الكافة بفعل غير هذه الافعال الثلاثة اذ هي  
 مصدرية فترسم منفصلة وللوجود في اكثر النسخ اتصالها وجليها الماضي في اكثر نحو طاك  
 ما ذار في خلدي والمضارع كقول

خمس

علم

قلما يخرج الحب الى ما يورث المجد واعيا وجيبا  
 وتقديره هنا بفحواطها كانت لحدث الخ متكلف لاداعي له ويحتوي بمعنى تشمل والصنوة

مثلثة الصناد للملكة بمعنى الخالص الحكا بلغة المعاد بمعنى الاصحاب وكذا الصنعة وقال  
 المروفي في شرح الفصح صيانة مصدر بمعنى صيانة لكن وصف به وقد جعل الصنعة حكا  
 كالرفقة وفي التسهيل صيانة اسم جمع لصناعة وكذا صيانة اسم جمع كناية اسم جمع لغريب والصحابي  
 كل من راي النبي صلى الله عليه وسلم او اجتمع معه وهو يعقل هذا المحسن من قوله راي الخ  
 الاعني وفيه اقوال المذكورة في مصطلح الحديث ولا يشترط طول الصنعة ولا الدوام عنده ولا  
 يشترط بقاؤه على الاسلام ايضا وانما يشترط موته عليه وعظما وهم كابر عتاس وابت  
 مسعود والتابعين جميع تابع ومولون لقي القباي واشترط بعضهم طول الصنعة فيه بخلاف الصنعة لان  
 نور النبوة مؤثر فيمن لم يحكم طرفة عين ومن دونهم من بعد التابعين والمروفي عنه التفسير  
 من الصحابة وكثير المعروف منهم الخلفاء وابن عباس وقد مر عنه ذلك حتى سمي ترجمان القرآن



أَكْذِبُ النَّفْسَ إِذَا حَدَّثْتَنِي أَن صَدَقَ النَّفْسَ بِيَذِّرِي بِالْإِمْلَاقِ

سورة

كانت من السور وهي البقية لأن بقية كل شيء بقية ويد ونعمان كانت من سورة البنا وهي المزلزلة  
منه ومن سور المدينة لاحظا طينها بآياتها ومنها السور المحيط ومن السور وهو العلوق  
والارضاء نقلت إلى مقدمة الرزاق كيشمل على آيات ذي الفخر وخاتمة آيات ثلاث آيات  
وقيل السور الطائفة المترجمة توقيفا أي المسماة باسمها من تمام قول عن النبي صلى الله  
عليه وسلم لأن الترجمة في الأصل تفسير لغة بأخرى وتطلق على التلخيص مطلقا كما في قوله أن  
الترجمة وبلغتها فأولها حجت على الترجمة أن وتطلق على التلخيص كثيرا في كلام المصنفين وهو  
المترادف هنا واسم السور كلها توقيفية ثابتة بالحدوث والآثار والمترادف بالطائفة  
فقط فمستقلة أو آيات مخصوصة منه فلا يراد أية الكريه لا بما عاين واستقلة أي هي بعض  
من سورة البقرة وآية واحدة أيضا ودفعه بأن المترادف بالترجمة أيها مستمدة بالسورة  
ضعفه غني عن البيان وإنما جعل القرآن سورة لأنه لم يزل الحفظ في انشط وقال الشريف  
دس ستم الفاتحة مصدر كالكاو بفتح المعنى الكذب ثم أطلق على والشيء تسمية للفعول المصدر لأن  
الفتح يتعلق به والاشارة بواسطة يتعلق بالجمع وهو المفتوح الأول وهذا بالنسبة للمقر والمكتوب  
مطلقا فقول بعض المتصنفين تراهل العصر إنما يتحقق في المكتوب إذا كان كالطومار من جمود  
فكر وجوده وقيل الفاتحة صفة جعلت اسمها الأول للشيء أذ به يتعلق الفتح مجموعة كالباعث  
في الفتح فالأعلامه للنقل من الوصفية إلى الإسمية وقيل التباينة ولاقتصاص لما بترت  
الامة كما توهمه وهو ذا القرب لقلة فاعله في المصدر فـ ولم يجعل الله وإن أطلق على  
أعلا القلم والقائل لأن الآلة لا تنصف بالعقل وهذا مقتضية بالعقل ولا بعاثا لآله  
يشارك الفعل هناك قارنت الفتح وفيه أنه إذا وقع كلمة ما ذكر فليس كذلك فإن المصنف الآلة  
سبغ نصيب أيضا وفي قد عثت عن الحرج جيب الجين باعش على العقود وهو مقارن له وإن  
على الأغلبية لم يفد لأنه يقال له قدما من غير الضال للمهم إلا أن يقال كفي بالندرة بلغة على  
كذلك أو المترادف لأنه لا يقتضيانها فيه وما ذكرنا لا يفد بعاثا مع أنه كقول بعض القرائ أن الضرب  
منها مرة غير مقصود منه وحسينيذ يتبر هذا وخبرنا الخاص أنه مفتوح من جهة وفاتح  
آخره فظن كل قول الجواب وجوز أن يكون للتبعية أي ذات ففتح مع وجوه أخر فوجوه  
كثير بها السواد ثم قال الكتاب بمعنى المكتوب والمصحف يطلق على المجموع وعلى جزئه  
المشترك بينهما وبين الجزائيه وفاتحة الكتاب حاربت على الأغلبية لهذه السورة فالفاتحة  
آخر الألف واللام عوض عن الإضافة وفيه نظر **وذكر بعضهم** أن هذه الإضافة بمعنى  
لأن أول الشيء بعضه ورويات المعنى أراد به الجزئي كرويد للأغصان والجزء كاليد الذي  
بأفة الأول ميانية بمعنى من الإضافة الثاني على معنى اللام وليس الكتاب جنسا ملامها لأن  
لفاتحة بالقياس إلى المجموع لا إلى الكل الذي هو القدر المشترك فإن قيل في الكشف  
بمعنى إضافة المهور إلى الحديث المتبين وهي الإضافة بمعنى من ليمتاز بالمهور الحديث فيمن  
وبالحديث لأنه قد يكون من الحديث وقد يكون من غيره والمترادف بالحديث المنكر كما ورد في الحديث  
يتجدد كالحسنات ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى من المتبعية كما أنه قيل ومن الناس  
يشترى بعض الحديث الذي للمؤمنه فعلى التقديرين الشاغل أن يراد بالحديث مطلقا كان  
المهور صادقا عليه كما يطلق عليه الحديث المنكر فتكون الإضافة بيانية لا مقابلة لها  
أريد العموم والاستغراق كان لقول الحديث جزء منه فقد ثبت أيضا فخرجنا إلى كلمة  
من التبعية وإن لم تكن مشهورة وقيل الظاهر أن المترادف مطلق الحديث لكن العلامة دقيق

سید



النظر في اضافة الشيء الى ما هو متعلق به فان حصل فني جعل المضاف اليه شيئا نائيا واما ان كان  
المضاف كالسبح للكتاب والمحدث المتكلم في الكلام فانه لا يضاف اليه شيئا فانه لا يضاف اليه شيئا  
المطلق للموضوعات بتعريفية متبادلة الى جانب المعنى **قول** هذه اضافة المضاف الى الكشاف  
نوع في الشرح والتحقيق وليس يوارد عليه وما ذكره المدقق مخالف للكلام قد مر في الحاشية كشرح  
الكتاب ومنه خذ احداهم فان اضافة نحو يدريد على معنى الام وقال قومه منهم كارت كسان  
والستير في اضافة ما هو جزء من المضاف اليه بمعنى من المتبعية واستدلوا عليه بقوله  
عن الاضافة بمقتضى قوله

كان على الكفنيين منه اذا التقوا **مد** ان عروس او صلا بتمسك ظلال  
ومواشيع كما فصله ابو حيان في شرح التمهيد منهم من ذهب الى ان المقابلة في الاضافة  
مطلقة بتعريفية من غير فرق بين الجزء والجزء في ما لم يجرى في شرحه للمثاليين وعبارته ان  
كان الاول جزءا من الثاني كانت الاضافة بمعنى من نحو باب سبلج وذو الجوز فحبة صنوف  
وقد مر به بلب من سبلج وذو الجوز فالاول في هذا الجزء من الثاني ومنه في التبعيض انتهى فاذ  
انما غير موجودة او غير مشهورة ككثرة المحالفة ما سطر في كتبهم المعقولة عليها وما ذكره في  
نوعه كلام الكشاف دقة لا يخلو بها نظر اهل العلم في تفسيرات الناطق في كلامه الشريف  
وجوه شتى كما اخبرنا عن قائله العن بتمسك ظلاله على ما لا ينبغي ولا يسمى من كلام  
المؤرخين ولذا اصرنا على صحتها **واما** اضافة السورة فمن اضافة المسمى الى الاسم  
كقوله الحمد ويوم مشهورة شقرا ثم اطلق كون الاضافة الى الخبر في بيانته وما هو مخالف لما صرح  
به كثير من المتقدمين والمتأخرين من انها انما تكون كذلك اذا كانت بغيرها عموم وخصوص وهي  
كما تفرقت فان كان مطلقا كمد تينة بجذاد في لامية وذهب شارح المحال في بيانها بانيته  
لينا ولذا اصرنا على صحتها لا سيما في اضافة الاممية قارة وما لبكنا في الخبر وهذا  
غفل عنه كثير من الناس فاحفظ **قول** وتسمى ام القرآن عطف على مقدمه في التسمية او على  
سورة الفاتحة باعتبار المعنى والتقدير هذه سورة فاتحة الكتاب وتسمى ام عطف الفاعل  
على الاممية شيئا عكسه والمتراد بالتسمية وضع العلم لا الاطلاق **وقال** الفاضل الشريف  
فاتحة الكتاب صارت علما بالعلمية للسورة وقد ذكره في الكشف ايضا وفي اجتماع العلية  
والعجز فطر مع انهما من المنقول في محل وفيه خفا ايضا لان القول بعلمية الجنس  
منه وعينه انصرف ونحوه عن الاحكام ويجب في العلمانية الشخصية تشخص المعنى ولا تشخص  
هنا والاهم ان اسما السورة هو نوع تلك الالفاظ المقررة فتكون واحدة بالذات في كل  
وشرح المقاصد الا ان تباين هذا المؤلف حسب العرف بعد شخصيا واما بوجهها واما بالاسم  
من قبيل اسما الاشياء في عموم الوضع وخصوص الموضوع له فيعني حجة او ما ذكر من السبب في  
عدم اعتبارها فيها من انها لو كانت موضوعا لو لم يكن الموضوع شيئا كانت في غير مجازات وان  
كانت موضوعا لكانت مشتركة بين معان غير محصورة وان كانت موضوعا لمعان  
كلية لكانت مجازات لا حقائق لها والكل فاسد لا يباين في هذا اذ قلنا استعمل في شخص والاكث  
استعمل في كل فلا يلزم ما ذكره ونقصه في شرح الرسالة الوصفية **قول**  
الذي عليه القول في اسما السورة واسما الكتب والعلوم ونحوها انها اعلام شخصية لتلك الالفاظ  
المخصوصة لا للعلوم الشخصية ولا للنفوس ولا للمركب منها وهي تعد في العرف شيئا واحدا  
شخصا والالفاظ وتعدده كقوله دامت زيدا لا يغير تشخصه لانها تظهر معتم  
فيه ومما يشهد له شهادة بركتها الاستقرار تسميتها بالكل كقول هو الله الحاد وانا اعطيتك

الكوش

ليتي

الكوش ومثله مع عدمه وفي الاعلام كتابا بشرق وشرق ومردود اسم الجنس فانه اذا لم  
يكن صفوا فانه نادرا واما الاستدلال بنحو الاعلام عليه كالكافية والشافية فالشافية لا تسمى  
مما يستدل بمثله وما قيل في ان العلمانية الجنسية ضرورية مما تفرق بها الرضى وقومهم عند  
الحاجة ودلالة الموصول على ما هيته نوعية او جنسية لا فردية نقضا وفي شرح الفولان الغياشية  
لشيخنا شيخنا العلوم كما سماها الكتب اعلام لجناس عند التحقيق فوضعت لافواع واقرا من تعدد  
مخالفات الفاتحة بها كقوله وعمر وقد جعل علامتها شخصية باعتبار ان المقابلة باعتبارها في العلم  
في العرف وهو انما يقرر ان المكون موضوعه المفهوم الاجمالي انتهى وتورد الاستدلال في العلوم  
هل هي اعلام بالعلمانية او منتقولات عرفية كالدابة وروح الثاني وسيا في اتمة هذا البحث في تعريف  
للجلالة الالهية **قول** لانها مفتوحة ومتبذرة في الام في اللغة الاصل والوالد في اللغة الاصل  
على الفاتحة وحكم القرآن قال تعالى من ايات محكمات هن ام الكتاب ومفتحة اسم مفعول  
او اسم مكان او مصدر وهي قال صاحب الفاتح في شرح الديباجة المفتحة لغتها لغة فصحة  
يقال الفاتحة ومفتحة تفتح غلقة واما الختم فغير فصحة ولا تكاد يوجب عند لغويين  
والمراد به غير الاول ولذا عطف عليه قوله ومتبذرة عطفها تفسيريا وليك ان افتتحتها  
واستداده بها في كتابنا المصالح او في التلاوة او في الصلاة او في النزول بناء على انها اول سورة  
نزلت ولانها ما عداها في ذلك جعلت اسما واصلا وتشتبها بالشبهة لانه لو كان  
يتكون ويوجد بعده امه ولذلك تسمى اساسا لتوقف حقيقة البناء والبناء بغيره وجود  
بعده وهذا الترتيب سقط ما في بعض النسخ من الاقلام مثل ما قيل من ان المبدء يقال للجزء  
الاول ولما منه ذلك والفتحة تسمى بالام في الاول والام في المعنى الثاني فجعل هذا وجها  
للتسمية اما غير مرتضى وكذا لما قيل ان لا تسمى لذكر الام في الفاتحة لانه ليس في الفاتحة  
سوي المبدء شيئا وان كانت موجودة في المنقول عند وهي المبدء والام في اللغة الاصل ومنه  
قيل في اللغة الاصل وجبته لانياس ذكره لانه لا في الجزء الا من المبدء بنيت عليه باقي الاجزا  
من حيث انها الجزء المتلوه انتهى وقيل انها تسمى بما يجمعها كل خير كالماء في الجامعة للعلوم  
او لانها مقفوعة اهل الإيمان كما تسمى الراية اما وركا كونه ظاهرة فان قلت **ر**عمر بعض فضلاء  
العقبات قوله في الكشف وتسمى ام القرآن لانه ام الشيء اصله وهي شملة على كليات معاني  
القرآن او في ما ذكره المص لان الاشتغال بالنسب بالام من لا افتتاح والمبدء ائمة بمعنى الابتداء  
وان كان ما ذكره ايضا صحيحا قل **س** هذا وهم منه فان المص ذكره في الكشف بتسميته  
وزاد عليه ونحوه لخرقة منه عليه اشار لا لاجبته عند لانه اصل معنى القرآن والكتاب لافا  
لا المعاني وهو قوما المتارة باق على اصله بخلافه في الوجه الثاني فانه يحتاج الى القول بالثقل  
اي امر معاني القرآن الكتاب وهو بعيد كمال الكتاب على المعاني وهذا الترتيب عليه لانه  
وتسميته له **والجواب** ان في كلام المص هنا وجها **ح** وان يكون قوله مفتحة ببيان  
لوجه التسمية بفاتحة الكتاب ومبذرة لانه القرآن لغا ولشرا وقول حكاية الخ ببيان مشابهة  
للمعنى لاصلي الام في المبدء التي حقيقة المعنى العرفي وهو الوالد فيما له بزيادة خصوصية  
واستمرارا بمعنى المبدء التي والمثابثة اذ عاودت المبدء التي الا ولتكون مفتحة لغني عن البيا  
والثاني ان يكون منه عطفها تفسيريا وهما علة لقوله ام القرآن وترك تسميتها بالفاتحة  
لظهوره قال الفاضل البغدادي وهو وجه وجبته الا انه مخالف لما نقل عن المص في حواشيه من  
ان قوله لانها مفتحة تفصيل لما تضمنه قوله سورة فاتحة الكتاب من الجملة المتقدمة التي تقدر  
تسمى فاتحة الكتاب وفي هذا الوجه يكون المنقول عن المعنى العرفي بالنسب كانه الوجه الاول

لا دي  
فتح الله  
سعيد

اوقات

مير بادشاه  
مزار ابراهيم  
همدي







خرو  
مير باد شاه

حفيد

لاري

والثاني على اشتغالها باعتبارها رما هو دعامتها ولو عكس كان تافها ولذا قيل ان الاولات  
بيان لاشتمالها على ما يستفاد منه اصول المرحا في القرآنية واسما من مقاصدها والثاني  
لاشتمالها على جملة مقاصده المستفادة من تلك الاصول وكونها اشاعا على هذا المثل في القليل  
عن الجمال فالخبر الاول عن الاما قيل في امر القرى وقيل ان هذا التوجيه منقوض لوجه  
تسميتها فالوجه ايضا انه ما يدل على اشتمالها على الحقيقة ان يكون تحتها كمنوا ان الكتاب الثاني  
على ما فيه وفيه اعطيت قوله وليس في ذكر المبدأ بعد المفتح والمشا بعد الامن والناش  
اول من التاكيد مع مناسبة الفاظه للمفتح لفظا ومعنى والمبدأ اللام ولا يخفى ما فيه من التكلف  
مع انه قد اعترف بما فيها فيه وقوله علم من فذكرنا مصنف ما قيل من ان ما ذكرنا مستفاد  
من الوجه الثاني لا لاشتمالها على الاحكام الاعتقادية تستفاد من اجزاء صفات الكمال على تعال  
والاحكام العلمانية من تفاصيل التكاليف المشار اليها بالتعبد والاطلاع المذكور من الوعد والوعيد  
ونوقش بان الاطلاع من قبيل العلم والعلف معلومات فكيف يتبعها فافهم بان المراد كما  
به الاطلاع لغيره السباق وقال بعض المذققين لا يخفى في جعل الشا مقابلا للتعبد  
اي التكليف بالعبادة والوعد والوعيد من علم المنا سنية واتينا لانظر من التلبي  
جعل الشا مقصودا اصليا من الكتاب بل المقصود من هذه تعال في قد اشير اليها بقوله رب  
العالمية اذ هو موجود ولم يزل فيهم وان كان من جعل الوعد والوعيد مقصودين وهما  
باعتبار علي العباد ووجه اعرف مما قد متناه الجواب عنه وبلي هذا وجوه لم يدر نسود  
بما وجه القرا من ان قلنا **اشتمالها على جميع المعاني المقررة في القرآن** لانها في  
الحديث من انما تعدل ليشتمل القرآن **قلنا** ان مع فلامنا فافهم لانها لا سيما وي  
التفصيل في زيادة مبادئ منزلة منزلة ثلث آخر في الثواب ومن العجب ما قيل هنا ان  
ذلك لا يشتملها على دلالة النطق والالزام وهذا قلنا لا لامت فقي الحق ثلاثا  
حقا على التعبد وعكسه وهو التعبد على التعبد وقد تضمنت الاقوال فلذا جعلت التسمية  
**قول** وسورة اكثر من ذلك لانها على مقاصد القرآن اشتمل معانيها التي هي الجواهر  
التعبدية المكونة لاجزائها من المعاد والتعبدية الابدية فتفي وتكفي في ذلك وقيل سميت  
واقفية لانها لا تنصف في القلة كغيرها وكافية لانها تكفي المصلي دون غيرها وهذا  
الانفاظ كما منسوبه عطف على قوله ام القرآن وهو الموافق لمعنى انهم بان الوافية والكافية  
بدون اضافة سورة من اسمائها وان وقع في كلام بعضهم خلافا وجهها يستلزم حذف  
جزء العلم او العطف عليه وقد قيل في هذا قصا يزاد من التبر كما سياتي في شرحه هناك  
وان كان من قبيل حذف بعض الكلمة نظرا لاصوله الا انه قيل على ان في مقام بيان الاسم لا يؤمن  
الانبار وانما يكون ما ذكره لم يكن كل منها على ما بدو في السورة ووجه ان قيل به ويؤيد ملكا  
في الحديث مما يدل على انه يظن على ما اكثر بدو في السورة وهو قوله علمنا الصلاة والسلام  
ان الله قال في حمان به على رسولنا في اعطيتك فلنحتمل الكتاب وهي كثر من كون عري وقد  
قالوا انه سبب تسميتها به ثم ان كونها اكثر او من كثر استعارة وتمثيل لعظم ما فيها وكما  
الفسر من الجواهر بل هي من بحارة او اخبر وجعل العرش والسموات مهيمنة لانها تحمل البنا  
ظهوره وفيه من ولذا رفعت الابد في الدلائل نحوها وان نثره الله عن الجلال والجليلة  
وقيل ان من المشابه الذي استأثر الله به وهو اسم **قول** وسورة الحمد والشكر في قوله  
لاشتمالها على ما اكثر على المذكورات اما اشتمالها على الحمد فظاهر وكذا على الشكر لانه في مقابلة  
نعم الربوبية والرحمة الشاملة كما سياتي وليس هذا من حيث ان قيل في اشتمالها

بسم الله الرحمن الرحيم

فيما بلنا النعمة بل النعمة الواسلة للثبات في ذلك هذا الا ان يقال ان توصيفه برب  
العالمية من شعور بالاعلية ان الحمد لذلك كما صرح به الامام وهو في الاما اذ جعل الحمد لله  
لنا ان لا قدس ولذا قيل ان ذكره اذا انما العبد في مقابلة نعمة وهو تكلف ولا يخفى  
لاننا سوا قلم في الاشفاق كل قارئ منهم عليه فاذا حمد كان في مقابلة نعمة ذلك ولا حاجة  
المخالف ان يوضح من قوله انتم الح بل لا وجه له فانها مشتملة على الحمد وهو اعلم  
من الشكر الحمد الحقيقي يشكر لغوي وقد تروى في الدعاء الوقوع فيها فليعلم المسئلة  
بان تشي في تعظيم المستول بشمته ووجه التبر بصفاته والمشا لانهما مصدران في معنى السؤال  
والمواد تعظيم كيفية السؤال وطريقه وليس يحل السؤال لاضحا به الى التكلف والشكروما  
بعد مجرورات وفيه ما مر من حد فجزء العلم او العطف عليه وكون التسمية بمعنى الاطلاق  
لا يمنع العلم وتضم ما على ان العلم الشكر وما بعده كعبد وفي التفسير الكبير الاسم العاشر  
**السؤال** **بيروني** عن سؤال الله عليه الصلاة والسلام ان رب العرش سبحانه قال سوف  
سخطه ذكره عن مسألي اعطيت افضل اعلى المقائيل وقد فعل الخليل عليه الصلاة والسلام  
ذلك حيث قال الذي خلفني في يوم مدين الى قوله رب هب لي حكما والحقي بالصلح في  
هذه السورة ولعل المداية بالشا عليه تعالى يشتر ذكر المعبودية ثم وقع الخبر على طلبه  
المداية ولورده عليه ان لا يتخصص بما ذكره الدلالة على تسميتها بالسؤال الذي اراده ثم  
يقتضي الحديث بغيره المذكور عن السؤال والسورة كما مكية بيننا فلامنا سنية لهذا الحديث هنا  
كما لا يخفى على اولى الناس **اقول** ليس من اياته هذه التسمية بهذا الحديث كانه  
المعتر من الزوائد ان تسميتها بالسؤال لانها مشتملة على تقديم بيان كيفية اللانفة  
بالمحكين كما مر ويشهد له قصص الخليل عليه الصلاة والسلام وكذلك هذا الحديث القديم  
انما يتناء على ان المشرقة من شغاله يذكره في ابتداء الحمد للسؤال لانه نصب عينيه  
وقبله انبأ له ومن حيث شيئا اكثر من ذكره وتوعد به ما ذكره بعد نعمه هو لا يخلو  
من الخفا وكون المزايا بغيره ما ذكره في سبيل بعض التابعين عما ورد في الحديث  
افضل ما دعا في به عبدي لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك والحمد فقيل كيف  
سمى هذه دعاء وهو صرف ذكر فقال هو دعاء الصالحين من شغاله ذكرى الى شرف قل هذا  
الجواب البطل لسلف فقال هو كما قال لما ان الشا على الكريم سؤال والطلب فقيل هل عرف  
مثله فقال نعم اما سمعت قول امية بن ابى الصلت في من جديان في قصيدته المشهورة  
• اذكر كحقا ام قد كلفني • حيا وكن ان شيمتك الحيا •  
• اذا اني عليك المرومكا • كناه من نعم من الشا •  
• ونحوه قول الغنوي • واذا اطلب اليك المرومكا • فلما وه بكيفك والسلام •  
وقوم في يد في بيان **قول** **اشتمالها على ما اكثر** وكيفية تعليمها ونوقش عليه  
باربعاء الضمير لتعليم كان اظهر وفي تفسير ابن بري ان آداب الدعاء وحلية السؤال والمطابقة  
الى الملك للالك الامرو كان يقدم العبد يد في دعائه التوحيد والاعظام والجلال ثم  
يحمد الله بحامده التي هو لها اهل وينوي عليه ويجتهد في شيا من حوله وقوته ثم يثني على الله تعالى  
المباير صنية وحسنه القون على ذكره وحسن عبادته وشكره فانه يتجيب الى الله بحمل ذكره بان  
شتمه تعالى الله بعد ما شاء للموم قول الحق ولعبد ي ما سال ومن قد امر الاخيرة على امر الدنيا  
لظلم الله في نظام الاحتاد ابا الم القرآن وان المطلوب الاعظم هي ام القرآن بحلا وبحق ما قال  
بعضهم لو قرئت ام القرآن على ميت فحي ما كان ذلك بحسب لان الحمد اسم من اسماء الله وكذلك كابر

سعدى  
افتدى



للعرف كلها فافهم الحق **قوله** والصلاة لوجوبها لفظ الصلاة يعني من حرمه ونهيه  
هذه الامور كما تنسب سورة الصلاة للصلاة ايضا وهو من جهة الجزء باسم كلة وتسمية  
الجزء بالجزء لا يمتنع باسم الاخر والصلاة بمعنى العبادة المعروفة **قوله** واستحبها  
فيل عليه انه لا يمتنع بالاشتداد لانهما من جهة الشافعي ولا يمتنع عندنا في حصة وانما  
يتم صلب الكشاف في قوله لانهما تكون فاصلة او مجزئة فلا يمتنع وما ذكره اورد عليه انما  
والثاني في المذرك لانهما واجبة او فريضة وهو المصريح لانه لا يمتنع بالاشتداد كما  
عرفت من ذلك ما في جميع النواحي وهو لا يمتنع ولا يفتي من جهة **قوله**  
كون للذهاب الاربعة متفقة على عدم الاستحباب في الصلاة بوجوبها مما اتفق عليه  
هنا المار او في كتب الفقه المشهورة حصة صا كنيسة الحنفية وليس كذلك فان المصنف  
الله شافعي في كتبهم المعتمدة ما خلا الفقه وعبارته الامام العراقي رحمه الله في شرح الوجيز  
الفاتحة متفقة في الصلاة خلافا لا يمتنع حيث قال في شرح الصلاة في سورة البقرة ما يطول به  
او قصير وان كان ترك الفاتحة مكرها انبي وعليه ما عتد المصنف رحمه الله فالاستحباب  
عنده مذهب ابي حنيفة ولو سلم عدم صحة ما ذكره في التلخيص لم يضر في اكثر الاحكام اقول  
شقي وقد اختلفت في ذلك فان لم يرض لنا في العلم ما في **قوله** نقل الامام الجصاص في  
كتاب احكام القرآن من جهة اعتبار انما يحكم المصلي في قراءة شيء من القرآن ولا يمتنع  
الفاتحة ويقتصر قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن فانه اذت لفصله فراجعه فاذا  
خرج عن بعض الصحاح يتوهم في السلف انما غير واجبة في الصلاة مطلقا وان المذرك  
في الحديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لفظي كمال لا الصفة لمراد المصنف والوجه في الاشارة  
الي منعه هو لا الا في شيء من المذاهب الاربعة حتى يحتاج للمعاذلة من الاعتناء ههنا ان  
استحبها بامارة الى مذهب ابي حنيفة بناء على تفسير المستحب بما يشتمل الواحد والستة  
المستحب المتعارفين على ان الواجب معنى الفرض المستحب ما يقابل له او هو معنى على ان الوجوب  
في الحكم عند الشافعي والركعتين الاولتين عند ابي حنيفة والاستحباب فيها عندنا عند  
او في صلاة التفل في رواية على الشافعي وان كان من مذهب ابن حنبل وانه  
لو كان لا يطاق الواجب على ما لم يشرع في السلف بالعادة عليه وقد جوز ان يكون المراد  
بالصلاة هنا الدعا فيكون كسبها بسورة الدعا فان **قوله** هل ما قيل من تعبدت  
لجزءها وجبة وان كان الغيب بناء على تسميتها صلاة الحديث فثبت الصلاة بغيره  
عندي بضمين الحديث لان تعبد المصنف كما سب عن الجرح لا الضبط لان تسميتها في الحديث  
بالصلاة من اطلاق اسم الكل فان اذلة الجزء الذي هو ركعة تنتمي للحقيقة بانها غير  
مناسب لقوله واستحبها من ان بعضهم قد سرح في الحديث مضافا في قراءة الصلاة او ذكر  
الصلاة **قوله** لان ما ذكره من الشرط غير من عند المحققين من اهل الاصول مع  
عدم تعيين النجوز ايضا فندبر **قوله** والشافعية والشافعية في النسيان في النسيان  
كما صرحوا به ويجوز خبره وفي الكشاف انها تنسب سورة الشفاء وقيل ان المصنف ذهب الى ان  
يطلق عليها هذا بدون سورة الركن وهو قريب مما هنا والحديث الذي ذكره المصنف صحيح  
المتفق والتميز في غيرها الا انه قيل عليه انه لا يدل على تسميتها بذلك اذ لا يدل قولنا  
ان يد كاتب على غير انصافه وصدق كاتب عليه وما تسميته به فلا وقريب **قوله** منه ما قيل  
الحديث انما يدل على انها شفاء في نفس الامر لانه المطلق عليها الشفاء شرعا وليس لتسميتها ههنا

ليثي شيخ زاده

لاري

شيخ الاسلام

مير باد شاه

معنى

بمعنى الاطلاق الا انه يقال وضع الاسم ثبت بالنقل عن الثقات ولا حاجة لدعوى الاجماع كما  
قيل في الحديث المأذون لبيان سعة ما نقل ولا يثبت الباعث على التسمية **قوله** واستحب المصنف  
الحج السبع متصوفا وقوله لانهما لاجلة لتسميتها سبعا وفي رواية ذكر في التيسير انها ثمان ايات عند  
الحسن البصري وست ايات في قول الحسن الجعفي وقد نقل عن بعضهم انها تسع ايضا فكيف يتاقي دعوى  
الاتفاق والاجماع المذكور في كثير من التفسير وعليه لم يفتل في الاتفاق والجمهورية بعينه به  
خلافا غيرهم بمنزلة القدم وبخالفه واحدا وانتهى تسع خلافا للاتفاق فلا يخرج بها المذرك كونه  
متفقاً عليه وقيل المراد اتفاق الراويين اتفاقا في الحقيقة والاتفاقية وما كاه لما مر فلا يوجب  
لرؤيه به وقيل انه لا خلاف فيه والزيادة والنقص وهما من الراوي لانه لما راى في عهد النبي  
ايه ظن انه في الباقي مع غيره ولما راى عكة التسمية ظنة كذلك وهو مراد المصنف بقوله  
الا ان احوال في قوله انتم عليه تسع ايم من ايام الذين ائتمتم في لفظه وروايت المصنف بدون  
صلته والمصنف بدون المضاف له لانه لا يوجب آية فنية اوها معلوم وانما الخلاف في اخفاها  
**قوله** ومنه من عكس اية عدا فثبت عليهم آية دونه التسمية وانما سبب الماحل عكسا  
له ان يكون المراد انه جعل التسمية جزءا من الامة كما ذهب اليه البعض في كونه عدم التعرض لمذهب  
الحنفية وهو ان التسمية خارجة عن السورة وقوله من ايام الذين ائتمتم عليهم آية وقوله  
غير المعصوم عليهم ولا القائلين آية اخرى وان لم يجعل لغيره عدم التعرض لبعض المذاهب وانه  
سئل اذ لغيره كلامه ما يدل على ان الاصل في قول ولا يبعد ان يجعل قوله ومنه من عكس  
اشارة اليه ما على ان المراد به جعل التسمية آية ما فيها ولا يخرجها عنها وجعلها ملحقا منها وليس  
في القرآن سورة اياتها تسع غير الفاتحة وسورة ايات **قوله** وتثنى في الصلاة الح اية تكررها  
فما قيل معنى ثني النبي ردا بغيره على بعض قال الرغب في القرآن مثل قوله يثنى على ما يحسنه من الروايات  
ويكرر فلا يدبره ويقطع ولا يستغنى عما يثنيه ويصح ان يكون من الشا لا يمتنع عليه وعلى من يثنيه  
ويكرر وجوز فيه ان يكون جمع مثنى كرمي ومثنى مخففت منه او مثنى مشدد النون وكلها مع  
التأنيث وبدونها والجمع بالنظر للايات وهذا بيان لاطلاق المثنى عليها وهو من التسمية  
وقد فسرت ههنا بالتركيب فلا يرد انها تشلت في المغرب وتثني في الرباعية مع انه اقتصر  
على الاقل فلا يفي الزيادة ولا يرد الركعة الواحدة ومثلا لمكانه لان المراد المتعارف  
الاغلب من الصلاة وعبر المصنف عبارة الكشاف وقوله تثنى في كل ركعة وهي عبارة ما تورد  
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد اورد عليها انها تثنى في الصلاة لانه الركعة واجب  
عنده بانها خطاب لغيره ان كل صلاة فعلة واحدة ركعة وانما تكررها في كل ركعة الفاتحة والجزء  
وقيل في المصاحبة اية تثنى مع كل ركعة ويفهم منه عرفا ان كل ركعة تثنى معها كما اذا قيل  
فلان يا كل مع كل احد لا يفهم منه الا انه ياكل مع كل احد ياكل معه وهذا مع كونه تكلما بآراء  
زعموا قايمة انه لحسن الوجوه واولها وقيل الاشبه ان يراد بيان محل التكرير على معنى  
ان الفاتحة تكررها في كل صلاة بحسب الركعة لا بحسب اركانها كلها كالقراءة بنية ولا بحسب ركعتي  
الركعتين كالشتم في الرباعية ولا بحسب كل صلاة كالسليم فان تعددت الركعة تعددت  
الفاتحة والا فلا كانه قيل يثنى باعتبار الركعة واعلم من علمية هذه المعنى وان كان ذلك  
في نفسه الا ان دلالة تلك العبارة عليه في غاية الخفاء ويروى ان مراده ان لفظ فيها هنا  
كما في قوله يستعمل في موضع الشرع كذا بمعنى انه مستعمل بحسبه واعتباره وهو واضح وان  
حق في الغامض للمعترض **قوله** هو لم يخف عليه كيف وهو ابو عذرة والحقيقة في شرح  
المصنف في قوله ان الخلق المحقة للفظ المستعمل في وضع اول حيث قال قال هذا يحتاج الى تهديد

ابن كمال

لاري

كشف

شريف

خسرو















صبغة الله

الحسين لعل المراد ان يبين ان قوله تعالى قد نزلنا القرآن في سبعين الف سنة قد نزل في سبعين الف سنة  
 فانه المسمى بغيره في كل وقت من اوقات نزل القرآن في سبعين الف سنة قد نزل في سبعين الف سنة  
 بانه ام سلمة فثبت كونها بعض آيات من الوحي والقرآن وهو لا يدرك ذلك مع ان حدث  
 امر سلمة لا يثبت لمريم بهذا اللفظ كما في الاتقان **قوله** والاجماع على انه لا هو من فوج  
 لعطفه على الحادث اولاً لانه منبذ الخبر على ان الخ فبطل من المضافين من نفي كونها من فوج  
 ومنهم من نفي كونها في قول السورة قرأنا والمصر اذا كان يصح بر كل منهما فاني بالاحاديث لولا اول  
 والاجماع لرد الثاني والاجماع المشهور قول وفعل والاول اقوى ولذا قد مره وعبر عن الثاني  
 بالوافق واورد عليه ما لا يثبتان كونها جزء من المضافة كما مر وجوابه يعلم مما قد مره  
 والمراد بالمصنف الغنما في ما جرى على رسمه من المصاحف القديمة وهي مجودة عن اسمها  
 السور وغيرها فلا يريد انه يكتب في المصاحف اسمها السور وقد دأبوا بها وكونها مكتوبة او  
 مدنية ولو اطلق المراد بها فدية فافيه لفظاً لثبوتها في النسخة وهذه خارجة بالاتفاق  
 والمختص عقلي فبقي الثاني على عمومه قطعاً وثبتت بحجة قطعية او امر قطعي كما مر فلا  
 يرد ان العام اذ لخص منه البعض لم يبق حجة قطعية ولا حجة الى الجواب بانه متميز  
 بكما ثبت بل هو آخر اخطأ ومن انقل عن ابن مسعود رضي الله عنه من ان المضافة  
 والمنعوتة في القرآن لا اصل له وان ذكر في المطاع في القرآن في الكلام **قوله**  
 مع المبالغة في تجريد القرآن لا يعطى الاجماع والاتفاق المذكورين مع المبالغة  
 في تجريده بحسب لظاهر يقتضي انهما من القرآن في ذلك الحال والمخالف فيه لا سلمة ونفي  
 انه انما يقتضي انهما من القرآن في ذلك الحال والبرهان اما كونها من السور فلا ولا يريد انه  
 لا نزل في هذا الاجماع فكيف كان المحققين مخالفة وقت **قوله** ورد عن ابن مسعود رضي  
 الله عنه انه كان يكره التعشير في المصاحف وقال البيهقي المراد لا تحسب اطرافه غيره  
 وعن قزويني عن كعب انه قال ما خرجنا الى العراق قبل ان نكفنا اهل قرية لهم روى  
 بالقرآن كروى النحل ولا تشغلوه بالاحاديث فتصدروهم وجردهم والقرآن كما في عريب  
 الحديث وفيه انه يحتمل امرين التجريد في التلاوة وان لا يخالط بغيره والتجريد في  
 الخط والنقش والتعشير حتى قبل بكرة نقطه وشكله واول من فعل الا لا ابو الاسود  
 الدؤلي واول من فعل الثاني الخليل بن احمد والمتأخرون على انه بدعة حسنة وقيل هو امر  
 بتعليم القرآن وحده دون غيره من كتب الله لغيرها **قوله** حتى لم يكتبها من غايه التجريد  
 القرآن عن غيره لانها بعد افراد ما ليس بقرآن من عدم الكتابة لانها ما مور بدكرها بعد  
 ولذا قيل انه لا يثبت في التلاوة المستفاد من المبالغة في التجريد وهي لا تنفي مما ليس من القرآن  
 اذن في كتابته لان السبب الاشياء بالاذن امين فاذا الرتبة في فيه كان غيره اولى ولذا قيل  
 عليه لانه لا يثبت السبب الاشياء ما ليس من القرآن بالسبب فان من ذهب الى انها ليست من  
 القرآن يقول اثبت فيه للتبرك والفضل والاذن والشارع الى غير ذلك مما لا يوجد في امين  
 ولا يخفى انه محل النزاع **قوله** والبا متعلقة بمحذوف على تقديره اي تقدير  
 المحذوف وهو من غير شئ من حروف الاضافة ايها وهي تفضي محذوف الافعال وما اشبهها  
 وما يقتضي معناه لئلا يتعطفها بالفتح واللام وهي متعلقة بكسر ها وقد يعكس ذلك  
 مستقر قال وسائر الظروف منها ما هو مستقر بغير لفظ لان معنى العامل  
 استقر فيه فهو المحذوف والاتصال والصلف في تفسيرهما تقبل اللغوما يكون عامل  
 مذكور او المستقر ما يكون محذوفاً وهو مقدر اللغوما كانه اللب ويسمى مستقر

مير باد شاه

لتقدير

لتقدير معنى الاستقرار والمفهوم من اللب وشرحه ان اللغوما يكون عاملها من لفظ  
 غير مفهوم منه سواء ذكر او لا والمستقر ما فهم منه معنى عامله المقدر الذي هو من الافعال  
 العامة ولما كان تقدير الافعال العامة مقدره اعتبره النحاة وفسر المستقر بما علمه  
 محذوف عام وكما ان المقدر هنا من كان التامة والاقبلت التقديرات كما قال الشاعر  
 الشارح وتقدره خاصاً هنا لانه اولى عند قيام قرينة المحض من انما فائدة ويكون هذا  
 لغواً ومستقر علمه ما ذكره في الحاشية **قوله** ان متعلقه اتمامه كذا في محذوف وعلى  
 الثاني مؤخر او مقدم عام او خاص من فعل واسم مقدر او جملة ويضم له معاني الباقية  
 لانه لا يثبت على ثلاثين واخيراً والمصر منها كونه فعلاً خاصاً مؤخرًا وفيه الكشاف في  
 تقديره اقرؤا وانتوا اشارة الى ان لا يتعين هذا اللفظ بل كما يؤول في هذا المعنى  
 والظهور تركه المصنف لانيته انما لا يصح ذكره كما قيل **قوله** لستم الله اقرؤا  
 بلفظ المضارع ووجه بعضهم تقديره ما مضى لوروده كذلك كما في الحديث بستم ربي  
 وصنعت جني ومنهم من قدره امر او عن الفراء انه قال المقدر فعل امر لانه تعالى قد  
 التسمية تحت العباد على فعل ذلك فالتقدير ابدوا واقرؤا ورواه السيوطي عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما وهو للناسب لتعظيم العباد الا في **قوله** لانه الذي يتلووه  
 مقرؤا ضمير يتلووه للفظ التسمية ومقرؤا يشهد بالواو وتخفيفها قبل هزة لانه يقال  
 صحيفة مقرؤة ومقرؤة ومقرؤة والمراد بما يتلووه ما جعل التسمية منه اله وفي الحديث  
 الشريفية فان **قوله** الا في ان يقال لانه الذي يتلووه قراءة لانه المقصود افتتاح  
 القراءة بالتسمية كما يدل عليه قوله وكل فاعل الخ **قوله** المراد بما يتلووه المقرؤة  
 لا سائر اياته وانما ترك ذكره ودل عليه بتلووه المقرؤة رعاية للحجاسة بين التالى والمثل  
 اذا امكنت وبيان ان التسمية بتلووها قربة الى الله تعالى من غير جنسها وتلووه وجوده ذكره هو القراء  
 وتلووه واحد منها مستلزم تلوا الاخر فصرح بتلووه الاول ليظهر الثاني مع المحافظة  
 على التماسه وانما قلنا اذا امكنت لرعاية لانه التسمية الذي هو شأنه بتلووها الا الذي  
 لتبع وجوده لذكرها واما المذبح فلا يتبع ذكرها لافي الوجود ولا في الذكر والاستقام  
 ان يقال انما يتلو التسمية مذبحاً انما يقع **قوله** على تقدير كونها من القرآن او من  
 السورة وكيف يتأتى تقديره في فعل المتكلم وهي متقدمة على قراءة هذا القاري على وجود  
 وكيف يتسنى ان يقال للقراءة قرينة لهذا المقدر فينبغي ان يقدر اقرؤا من امر الله للعباد  
 ليضد قابل للمعقولة والمقدر يكون على نسق ما ينطق به الترتيب **قوله** الظاهر  
 انه على هذا يقدر قبل قراءة كل قاري ويكون احباً اتمنه تعالى عما يصدر من عباده  
 وليس المراد ابداءه في شكل مخصوص بل من يصح منه التكلم على حد قوله ولو نرى اذ وقفوا  
 على النار بعد الوقوع ينوي كل بالضمير نفسه كما في الاستفتاح بقوله وجهك وجهي  
 ومن هنا يبين ذلك وجه جعل القرينة المقرودون القراءة لانه ذلك المقدر اذ يقدر  
 في الال يدل عليه المقرؤة وقيل وجود القراءة فيعبر به المصنف بها على مد هذه والزم  
 ليشمل المذاهب لا حاجة لما ذكره قدس سرم ولا للاحتذاء ارباب القرينة اللفظية اظهر  
 ثم قوله ان المذبح وان اراد به الشاة وان لم تدح مثله لا يستلزم مدحاً حقيقة  
 وان اراد بعد تعلق الذبح به فكونه لا يثبت في الوجود غير ان اذ المذبح من حيث هو مذكور  
 قال لا يلامر به فان **قوله** معذرات القرآن هل هي من حق بطلان عليه كلام الله ام لا

لاري

رد على الجاني

بسم الله الرحمن الرحيم



فلا يشك من انما تسمى احدى اقسامه لفظ الكتاب التزاما للزوم في متعارف اللسان فهو المتعارف  
 القرآني واما الفاظها فالتسبب منه لا من اعداد ومنه ما لا يجوز التلطف فيه اصله الاضمار  
 المستثناة وجوبا واما جعلها مقدرين فاما مطلقا لحي اذ عاها تقرب اللفظ فافظه فانه من كل  
 الحور المقصود ان الحيا مضمرة في جزمك هذا التقدير على القول بانها اذ فذرة ولذا  
 وقف عليها بعض القراء انظر وبنفسها ما يتلوها بما مر وما قصد جعله تاليا لها وجعلت مبدأ  
 له وان كان لفظا غير سقط ما قيل من ان الذي يتلوها كاد وقع عليه القراءة وقع كثير من الافعال  
 ككونه مفعولا ومحدشا ومفعولا وغير ذلك والمراد بقوله كل فعل الفاعل الذي جعل التسمية  
 مبدأ الفعل بقرينة التسمية والسقوط غير عن ذكوة الاضمار والمراد بالاضمار معنى اللغوي  
 اي ان كل فعل ينصوب ما هو مصدره من الافعال فالظاهر ان تقديره بحسب الصنعة مما يليق  
 فلا يرد عليه ما قيل لا نسلم ان كل فعل يصح اللفظ المذكور بل يصح المعنى وسنويه ولا حاجة الي  
 الجواب بان النفس قد وردت ملاحظة المتعاقب واحد ما من اللفاظ حتى تسليح نفسها بالفاظ  
 متعاقبة كما نقله السدي عن ابن سينا وان كان هذا امر عقلي وجهد في لا منطقي اصطلاح  
 كما هو مقرر في لسان العرب على ما نقله مع ما فيه من التخصيص في تقديره ليس ما فيه  
 من الامكان المشهور في هذه الناحية والمضارة الظاهر في مقام التفسير **سورة** وكذا في التفسير  
 الخ اذ قال الذي يصح القراءة التي جعلت التسمية مبدأ لما يصح ان هذا التسمية للثانية  
 بوضع قاعة مطروقة كلية في تقدير كل متعلق باسم الله وقد تبع المصنف في هذه العبارة الزمخشري  
 وفيه ما تسامح كما في ما مضى واشبهه فان التسمية جعلت مبدأ الفعل الحقيقي في القراءة والمضارع في اللفظ  
 والمفعول الفعل الخوي الذي له عليه فلا بد من تقديره في الكلام في غير ما يقدّر ما جعل التسمية  
 مبدأ المعناه اذ معنى مصدره وهو معناه الضميمة او ما قبله بان تقديره لفظ ما جعل  
 التسمية مبدأ له وهذا مختار الشريف تبع الشارح المحقق وتبعه المحققون في الكتاب  
 وهذا الكتاب وقد قيل عليه ان اغنيا والخد في تفسير الحاجة التي غير مرضي وهذا  
 كما قيل ان يكون بكلمة ما في عبارة نعم الذكوة المعنى محفل ان يكون اللفظ ووقعها بعد  
 قوله كان يصح ان يقتضي الثاني فالاولي الحمل عليه لا تقدير فاذ كان قوله ما جعل التسمية  
 الخ مست الحاجة للتقدير في تقديره في معنى ويؤيد انما ما جعل التسمية مبدأ الفاعل  
 الحقيقي في القراءة والمضارع في اللفظ هو اقر والقول بان اقر اللفظ في القراءة كما  
 اقتضاه تقديره من غير متعارف خلاف القول بان القراءة معني اقر واللام في تقديره فان  
 معنى اللفظ يراجه المعنى التضميني كثيرا وتسل على ايضا ان هذا الامتناع انما يمتنع لو كان  
 المقدر مقدر وقد يقال يجوز ان يراجه بالاضمار الاختصاص في القلب للحد فحينئذ  
 بالمعنى لكنه لا يلزم التسمية به او يجعل ما مفعولا لفاعل وفيه ان المقصود بالبيان ان  
 التقدير لم يحفل الا ان لفظا علم من النسبية وقد يوجه بالاستخدام بان يراجه  
 بلفظ ما اللفظ وتصير المعنى **سورة** ما ذهب اليه الشراح هو الاظهار وكونه قبل  
 الضميمة التي امر سفل في المبادرة الى الاصطلاح اصل واضح واذا كان جزء المعنى بطابق  
 عليه معنى فلا يبعد في اللفظ له وما ذكر من كون المقدر مصدر غير صحيح لما عرفت من انه  
 معنى لضميمة لا مظايع فان قلت **سورة** الدائم مثلا اذ ذكر التسمية يريد السمع بالقرآن له  
 وقد تراخي لا ياسب كونها قرآنا وتقديرا او لا ياسب فعلة قلت **سورة** هذا المحفل  
 فاستدل به بعض الناس وليس بشي فانه كالغياض لفظه مفعول من لفظ القرآن المعنى  
 آخر كانه عليه فلما البديع فان قلت **سورة** كيف قيل هذا الاستدلال وتقرينة لا يصح وتقرينة

لاري

سبعة الله

لاري

لانه

لانه ليس هناك متعديا يرجع القدر لاحد من اقسامه هو كقولك بعته بغيرهم  
 ونصته وسيا في بيان في قوله تعالى وما يمت من معجز الايات ولفظ ما عام وعموم  
 بدليا وقد اريد به لحد متعديا تصديق عليه وارجع اليه الضمير باعتبار الآخر  
 مع ان ابا عبد ربه لم يصرح بالاستخدام وقرن له في قوله تعالى قال الله غير صحيح وغاية  
 لتوجيه ان كل لفظ اذا اطلق يصح ان يراجه معنى ما هو موصوف له وتفسير لفظه في نحو  
 فعل ما من رقة عن الفعل باعتبار لفظه وباعتبار معناه ولا يخفى فساده فانه لم يرد  
 بلفظ الفعل ولا بما تصدق عليه بل بما المكي بمعنى فذكر **سورة** وذلك اولى الخ لانه  
 على من زعم ان تقديره لا يثبت اولى لا يتم بقدرون متعلق اللفظ المستقر عما كالكون في  
 والمضارع ولانه مستقل ما قصد به التسمية من وقوعه ما يمتد بها فتقديره اوقع في المعنى  
 ولا يرد عليه اذ باسم ربك لان اللفظ هنا فعل القراءة لا المبتدأ الوقوف في اول البنية  
 قبل ان يقرأ الفقرة المطلوبة منه ولذا صرح به ووقف ووجه صاحب الاضمار بان  
 تقديره لخصوصيات احسن والبق بالمقام واولي بآية المرام لان تقديره لقرآن في  
 لتبر القراءة كلها بالتسمية على وجه التبرك والاشتمال وانما في تقديره تلحق بآية  
 وتقدير الحاجة لا يحد به لانه تمثيل وتقريب التفسير اعلم لا طمرا له واذا قامت قرينة  
 لخصوص نحو زيد على الفرس فلا شك في انها اولى واما قوله ان الحرف وقع التسمية مستقدا  
 ما فاسم كونه معناه ان يجعل في الاوائل سوا قد لفظ لا يثبت اولى **سورة** في تقديره  
 تقديره اقر واما لا الحديث فعلا فقط وفي تقديره لا يثبت اولى ولا يثبت اولى ولا يثبت اولى  
 اولى قلت **سورة** هذه مخالطة لا يثبت التسمية فيها بعد ما نوره شراح الكشاف لان الامتناع  
 القول ان اراد به ان معنى قوله لا يثبت وفيه باسم الله لا يقدّر في آية وفيه محمولات  
 امر اصطلاح جاد كعدمه في السورة فلا يصح حمله عليه وان اراد بجهد الواقعة اللفظة  
 في كل موضع ما يروح مقابله كقاعدة لتبر الفعل كونه بالتبرك ونحوه في بعض النسخ وكان  
 قلت الحديث المشهور المستند على الاندك بالشملة ووقع ما في الاندك بالشملة في  
 على تقديره ابدو قلت **سورة** لا يصح شي منها لذلك اما الحديث فلا يثبت في تقديره  
 على الامر في البال والتلفظ في آية اذ ذلك الامر لا يثبت في تقديره ابدو وفيه لغير  
 واما الوقوف في الابد افانه وان صرح به حيث الشارح على وقوعه في تقديره في آية التسمية  
 بظاهرة لانه لو كان قرينة على تقديره ابدو وكفى الوقوف في النهاية والموسط على تقديره  
 والموسط وليس كذلك وهو كلام حسن وفي قول المصنف ما يطابقه شارة ما اليه اذ معناه  
 ان كل ما صرح فيه بالمعنى ذكره مضمون ما يحوي اسمك ربي ومنعت جني وغيره مما هناك  
 وقيل المبراد عدم مظان في القرآن لوقوع القراءة متعلقات قوله اقر باسم ربك ولم تقع اليافيه  
 متعلقة بابدو وورق بانه في الآية ليس تعلقه بضميمة ولو سلم فلا يلزم كون ما في اوائل  
 السورة مثله ولذا قيل ان المطابقة بهذا الاعتبار لا تنفع من رجحان بكونه ملاحظة ما ذكره  
 وجود القرينة الدالة على تعيين المخذوف في محفل التسمية فلا يثبت اليها في محفل لان يعتبر  
 ضمنية لا استقلال **سورة** في هذا بحث وهو ان الشارح كرهه قال في تقديره من عامما زعم  
 بعض النحاة ان تقديره لا يثبت اولى فيقال باسم الله ابدو في القراءة مثلا ولا يخفى ان ابدو  
 القراءة لخص من القراءة لا عمه لصدقه على قراءة الاول والموسط والآخر ولفظها ما يثبت ابدو  
 القراءة بالاول وليس هذا هو الكون والحصول الذي قد مره الحاجة حتى يحتاج الى الجواب  
 وما قيل من عموم ابدو باعتبار انهم من الامم لكنه يعلم انهم من الامم ان المتدابع

ماموني

ملاحضه

ليثي

مير بادشاه

حفيد



هو القراءة او باعتبار اصل العامل في الجمع لا يخفى فانه اذا دل للقائم على ارادته  
 ما مضى فغيره من ان لا اذم حينئذ وكونه باعتبار اللفظ لا يدفع السؤال باعتبار  
 الحال فتدبر **قول** لعدم ما يطابقه وما كان له عليه وفي نسخة ويدل عليه بدون ما في النص  
 المرفوع للموصول والمنصوب لا يندأ والمراد بما يندأ لعلية القرينة القاطعة عليه دلالة  
 ظاهرة وان وجد الدليل في الجملة فلا يرد عليه انه يدل على عدم صحة ما فيها رابعا على جواز  
 وقوله او في يدل على خلافه فان ابتداء بالفتحة قرينة لا راداة اليك في الظاهر  
 وليست من ان لا في حفظه وقوعه في الابداد الى علمه كغيره من الدلالات الخالية  
 اذ لا قرينة الامتياز في الفصل هي اعني التقدير شي من جنسها لا يقتضي الابدان او قيل  
 معنى قوله وذلك وان اضمار كل فعل جعل التسمية منبدا له او في من اضمارا ببدل العدم  
 ما يطابقه فتما اذا كان الفعل الواهم بخلاف غير منبدا ولا يخفى بعد ما كونه في التسمية  
 ما يصيد في علمه من ان لا نفسه فيمكن ان لا يتحقق ما يصيد في علمه فيحقق له وقت  
 يقال يمكن اعتبار مثله عند تقدير ابد ولا في الفعل المبدؤ بالتسمية يصيد في علمه  
 المبدؤ وما وصيكت دل على عنونان القراءة اقرب الى الفهم لانه المقصود من التقيد  
 بالتسمية وفيه نظر ظاهر **قول** او ابتداء في زيادة اضمار وفيه هو اضمار المصدر وفاعله  
 والخبر سئل جعل الجار والمجرور من مطلقا بالمصدر المذكور في خبرا وسواء قد ابتداء او  
 بدؤ وهما لهما دلالات عقلية فالأفلامه مقتضى لتعلق الجار بابتداء في الساقية وفيه  
 ولا يحفظ هذا ما مر من عدم المطابقة والذلة افرؤ وان كان جملة فعلية والفعل  
 مستتر في قوله اقل ما مر ودلالة التسمية على البشوت معاينة بدلالة المضارع على الاستمرار  
 الجدد في المتناسب المقام وقتيل في زيادة الحذف هنا باعتبار زيادة الحروف فلا  
 يرد ان جدد في الجملة لتساقط من حذف المضاف والمضاف اليه واد عليه بان النظر  
 هنا متوجه الى المعنى كما مر في كلام الكشاف في ذكر افرؤ وواتلو وهذا لو قد رددت في الزيادة  
 له في الحروف وانما ارتكبت نقلا عن الكشاف بناء على ان اهل المعاني في الخط لقول الحذف على اضمار  
 العام وانست تعلم ان كلامنا في زيادة الاضمار سواء اطلق عليه الحذف عند نقل المعاني  
 أم لا اسم ان المهم ان الله لما انتم الكلام على تقديره فعلا خاصا شرع في بيان تقديره  
**قول** وتقدير المحمول هنا وقع في هذا الشارح في التسمية في اواخر السور ووقع في الحسن  
 موقع وانسب مقامه يقال انه يقع متى في موقع مسرعة في موقع حسن كما في الأساس وقيل  
 اوقع معني اثبت وامكن من وقيل في اذ اثبت وشائها باعتبار وقوعها في محال يقتضيه الحال وفيه  
 لتجوز بدل المحمول المفعول في المفعول بواسطة حرف الجر **قول** وهذا الاختراع عن نحو افرؤ  
 باسمه ان مما يقتضي المقام تقدير عام له لانه او افرؤ لاديات اهتماما ببيان القراءة وان كان  
 اسم الله تعالى في ذاته كما سيأتي **قول** كافي قوله لسبح الله مجراها نظيره باعتبار التبادر  
 لا استشهاده ونقل المعاني التي فيها كاشية عن المقصد من الله وهي على تقدير ان يكون معناه  
 مجراها وفي نسخة مجرا بالنصب والستون باسم الله وجوز في غير هذا الوجه ما بين يدي  
 ان التعليل على تقدير ان يكون عاملا في سبيل الله انا على نحو ان تقديره عامل المصنف عليه مطلقا  
 واذا كان جارا او مجورا لانه مصدر ميمي بمعنى اخبر والارضا اي ذلك باسم الله لا يوجب الرياح  
 والقاء المرساة بكسر الميم وقيل انه اشارة الى وجه كون الجملة اسمية كالابدون الواو لاها في تاويل  
 للمعروف في قوله بعضكم لبعض عدوي متقادين وفيه نظر ستره ثم وقيل هو نظير المحرر التوضيح  
 حيث قدم فيه هذا الطرف بعينه لانه مستقر فيما نحن فيه لغو قد راعى في تمام المتعلق هنا

حصولا

خصوصا على القول بان المبتدأ عام في المعبر والاستشهاد ايضا انما ياتي اذ جعل الله خبرا  
 لمجرها لا متعلقا ما ركبوها انما انشأ الله خبرا حيث قال انما حال من الواو اي ان كذا وفيها  
 مشتمل على الله او قائلين بسم الله وقيل انما واو اربابها او مكانها على ان المجرى والمترس  
 للوقت او المكان والمصدر والمضاف محذوف كقولك انما يحذف في الضم وانما بضمها  
 قدس حالالا وجعلنا اسمية من مبتدأ وخبر انما وفيه دلالة على ان الاستشهاد ليس بمصريح الى الجوه  
 كلها لانها متوافقة له وقد دفعه يعلم مما مر وانما كنعيد مثال لتقديره في قوله **قول**  
 لانه اهم الخ الظاهر بالخبر للمعول فان اهمية تقتضي المقدس حتى صار قطعة المهم المقدم  
 كالشئ كقوله **فقلت لها شيك في انما** ودع غير هذا ان المهم المقدم  
 كقوله اول وما بعد يقتضي كون الضمير للتقدم من صفة انما لان يكون فيه تقدير  
 تقدمه ولذا قيل ان الضمير للتقدم وان كان اهمية باعتبار ما اضيف اليه لان قوله اول  
 وما بعد معطوف على اهم ولا يوجب ان يقال المعول الاول لا يتكلف ان يكون المراد وتقدمه اذ يحذف  
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وفيه ما فيه واهمية ذاتية لا تستلزم على اسم الذات الا قد  
 والمعبود يحذف لان الاستقامة نسب خاطره في كل من خطر وظهوره لم يصرح بوجه الاهمية  
 فيه فلا يرد عليه ما قيل انه لا يمكن ان يقال قد كذا الاهمية من غير بيان وجه الاهتمام كما صرح  
 به الشيخ عبد القاهر الظاهر ان يقول لانه اذ دل على الاختصاص ولا يجوز ان يكون عطف تفسيريا  
 لانه لا يحسن التفسير الشئ بما يوجب وكلامه اظهر وجه الله منصرف في خلافه ايضا فسقط ما قيل  
 من ان الرفع على المشركين المبتدئ باسمه الاضمار منوط على الاختصاص المتفاد من التقدير  
 وقيل عليه انه من فوائد الاختصاص المذكور فلا وجه لجعله من كذا التقدير **فصل** في قوله  
 ان المشركين يبيدون افعالهم يذكر المذهب الباطلة فالمناسب لنا الابتداء بذكره سبحانه لان  
 انهم في وقت يعرف بما قد مشاه ما فيفسد عنه وركب الناس من جعل اذ دل وما هو معطوف على  
 اوقع وقال المشركين اذ دل الوسيط معلوم ودليل الظرف من غير معلوم تعمر الاول بقوله لانه  
 اهم وللرابع بقوله لاه فان اسم الله الح والكتفي يد لك لانه دليل الوسيط بعينه وقول عبد القاهر  
 لم يعتدوا في التقدير على الجري بخلاف الصانع غير العناية والاهتمام ونقله عن سيبويه في كتابه  
 افاد تلخيصا لوجه ما في الحاجة وابوصياك بل اشارة الى ان العناية امر كلي جمل لا بد له من وجه  
 كالقطعة والاختصاص ولذا قيل ان قوله اذ دل الخ تبارك وتفضيل للاهية كانه لا يظهر ان  
 يقول لانه اذ دل واعتدله بان اشارة الى حقير الاهمية التامة من ان عن غير ما حذف  
 متعلق اسم التفضيل لمعوله متية والمصدر لا يعتبه انما اهم من غيره كالعامل وقيل ان الجري  
 عن التفضيل مؤول باسم لاهل او بصيغة مشبهة **قول** واذ دل على الاختصاص اما الاختصاص في ابتداء  
 المشركين باسماء المذنب استعانة وتبر كقطع للمعول وعرف المشرك باختصاصه ردا عليه  
 وقوله اذ دل يستدعي وجود عامل له دلالة بدون التقيد بوجهات التخصيص المذكور قد  
 يفيد المحرر فيكون الساق وتعلق المحرر بالاهل واصناف يشهر بالعلية وانتفاء العلية يستلزم انتفاء  
 المعلول في المقام الخطي اذ ادم يظهر على الخرج فيقتضي الاختصاص ايضا فانه قبل باسمه اذ لا يظهر  
 الرجم لاجتماعه للقائين فيصير الصفات لا شعاعا بان من لم يصف بها لا يتم كداسه وقيل الظاهر  
 ان المراد بالاختصاص مطلقا لخالق الاختصاص فيكون التقدير المقيد للاهية اظهر على  
 لخصيص القام باسم الله وتكلمه غني عن البيان ثم ان هذا الضمير كما قالوه قصر افراد لاهية لا يترك  
 التبرك باسم الله تعالى فانه قد سلك المعروف في قصر الافراد ان الخطاب بالكلام الواقع فيه يقتضي  
 ان المتكلم مشرك لصفتها واكثر في موصوف واحد او موصوفين فالكفر في صفة واحدة والخطاب

صنعة الله

مير بادشاه

صنعة الله

لاري

تقرير سبيل قهر اولا



[illegible]

## سلوان وعفیف

5

## شیخ زادہ

كل موجود واسم السابق ما يوقف تدبر فان قولها فانه اسمها تعالى مقدم على القراءة بما به فسر تدبر  
ذلك بوجه يدل على معنى الباء ويدخله لتفسيرها وهو **قول** كلف لالح واللفظة لا سقطت  
من بعض النسخ فقد مرها بعضهم اي كلف لا يكون اسمها تعالى مقدمة على القراءة وقد علمت  
بالذات ومن حيث الكمال لا اعتدوا بها شرعا لانها لم تجعل الله وهي لا بد من تقديمها في الوجود  
وقوله تعالى لان جعلها الله على ان لا يستعان به والافعال باعتبار ان الافعال لا يتم  
ويجوز به شرعا ما لم يصدر بها التسمية اي يحصل في قوله لان الصلة تستعين بالاول  
استعان في مشهوره حتى صار كما نص حقيقة فيه فمعنى كونها لله كونه فاعلم على كنه فعل  
به فلا يرد عليها ان قد ذهب الغنغنية انما من انما فلا يثابا سب حجة الا لا المغامرة لما  
يستعان بها فيه ولا ان الالهية تقتضي الامتنان فلا يلزم والتعظيم والا كنه الواسطة بين الفاعل  
ومفعوله في فصول الانزال وفي قوله ما لم يصدر اي جميع اوقات عدم التصدير وقد استمر  
**قول** لقوله عليه السلام كل امرئ الا نطقوا بالحق الا نطقوا بالحق والذوق بالحق  
لا عقب لما ثبت واستدل بالحكمة على ترجيح الالهية لا لئلا لا ينعى عدم التمام بدونها التمام  
خلاف المصلحة فانها لا دلالة لها على ذلك فلا يوافق معنى الحديث **وفي طيات** السيرة  
الله روي عنه كونه عن ابي بصير رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام قال كل امرئ بالالهية  
فيه بلحده لله فهو اقطع ورواه البغوي بحمد الله والكل يلغظ اقطع وعن ابن شهاب انهم  
وادخل الفا في الخبر وليس في الروايات **وقد** روي في كل كلام وجام وضع اقطع انهم  
واتبروا بالجمع بينهما وجام وضع نبيذ ويقنع وموضع الحمد المذكور روي ايضا باسم الله  
**وقد** وقع الاضطراب في هذا الحديث سند او متنا شمر قال في الجمع على الذكر الاخر او لان  
المطوق اذا قد ثبت من متنا فيين امرهم في واحد منهما او في الاصل الاطلاق في ثمرات الحديث  
في فضل الاحمال في غير هذه ذلك لا سيما وقد تقوى بالمناجاة معنى الخبر ما فصلا  
**وقوله** ابن حجر رحمه الله انما لم يجز بانها اللفظ فانه روي بالمعنى وقرب منه ما في  
الكشف لا يلتفت اليه فان من حفظ حجة على من لم يحفظ وفي لفظ ابن شهاب في قصته  
حتى كانه سرى لآخره **وقد** قيل في كمالها الغنغنية الحيات المقطوع الراس منتف بالكلية  
لا المقطوع الاخر والبال الاشياء والحال والامر وبان انما شريف عظيم يستمر به والبال القلب  
في الامور والامر ملك قلب صاحبها لا شغاله به وقيل شبه الامر العظيم بذي قلب  
على الاستعانة المكننة والتخييلية والوصف به تعيينه في تعظيم اسم تعالى حيث انتهى به  
في الامور المعنوية يكون غيرها والتفسير على الناس في محقرات الامور والتصد يرع في او  
شامل للحقيقة في الاضاف في الاعمال من الروايات وشهرته لغني عن ذكره **وقد** قيل الباء  
للمصلحة لئلا يكونها للاستعانة بخلاف الامر بخشي في ترجيح المصلحة لانها اعرب واخص  
قال القدر ستم اما انه اعرب في التحليل في لغة العرب او اخص اليقين فلان بيا المصلحة والابنة  
اكثر في الاستعمال من بيا الاستعانة لا سيما في المعاني وما يجزي مجزاهما من الافعال وانما  
انه احسن في اوضح لمقتضى المقام فان التبرك باسم الله تعالى في تاديبه وتعظيم له بخلاف حمله  
الله فانها لم تبدل لغيره مضمومة بذاتها ولا ان التبرك بالمشركين باسماء الهتهم كان على وجه  
التبرك فينبغي ان يرد عليهم في ذلك ولا ان الباء اجمعت على المصلحة كانت ادعى على ملازمة  
جميع اخر لنا الفعل لا اسم الله منها فاصححت والحلة على الاله ولا ان التبرك باسم الله معني ظاهر  
يفهم من كل واحد محتمل ببدوي به والتا ويل المذكور في كون الاله لا يمتد في الدنيا لا ينظر وقيق  
ولا ان كون اسم الله تعالى الاله للفعل ليس الباطن انما هو متوسل التبرك فقدم جمع بالحق







المحقق قال في شرح قول الزكيه في معنى كايه ان التقدير من حيث اللفظ لا من حيث المعنى  
 لتكون المقدرة من الافعال العامة لكن المعنى كايه على هذا فلهذا لا يجعل اللفظ مستقرا  
 لا لغو النبي ففصل عليا انه مبنى على ان التقدير في اللفظ المستقر عام المنة وان كان المعنى  
 على الخصوص فينا قضا ما سبق منه من ان الفعولين انما يقدرون في متعلق اللفظ المستقر  
 على ما اذا لم نجد في اللفظ المستقر ودفع بانه لا منافية لان العموم الذي في لزومه  
 في متعلق اللفظ المستقر هو العموم المطلق البالغ العاية كما في الكون والحصول الذي دل كلامه  
 هنا على لزومه هو العموم بالاضافة للمنتزك وتوريان هذا القسم من اللفظ مستقرا  
 لا مستقرا بمعنى المتعلق فيه وانها منه وكل طرف في نفسه من حصول شيء ما فيه في بعض  
 مما لا ينفك منه الادلة كترتيب الدار ونحوها في فهم من حصوله بوجه كذا على العكس  
 وفيما نحن فيه ليس لللفظ نفسه دلالة على التبرك ولو قد رتب له متعلقه متبطل خرج عن  
 كونه مستقرا لان ما اذا قلنا من حيث اللفظ ان فينا نصا حصوله بالنية الى كايه وحصل  
 فانه لا يخرج عن كونه مستقرا لانها من معنى متبطل من الافعال العامة انتهى ولا يخفى ان هذا  
 وان حصل بها التوفيق بين كلاميهما لانه يعني معقد من غير فائدة ولذا اعترف بقصر الفضل بانه  
 وادع غير متدفع فتدبر قول وهذا وما بعده الى هذا راجع الى الوجهين السابقين كايه  
 عليه كثير من اصحاب الخواشي وهو الاظهر فان خصنا بالثاني لذكر التبرك ونحوه على ان يقول  
 قيل في الوجه الاول في كلامه بالمقايضة على الثاني الا ان نيات متعلقات ما مرصه وذلك  
 ما لمضاهية في هذا الجواب سؤالا من انما مرصه في محسب الظاهر لا يليق بحجاب العز  
 ان يقول انما مرصه وكذا الاستعانة ونحوها والتبرك من مفهوم التسمية لان الاستعانة  
 لا تخالف عن الاصل والحمد لله من قولنا الحمد لله وكونه على نعمه من قوله رب العالمين الرحمن الرحيم  
 لان الحمد في مقابلة النعمة والسؤال عن فضله من قوله اهدنا الصراط المستقيم  
 ما فيها فلا يدع علمه انه لم يتبرك من قوله اياك نعبد ونستعين بك في كل ما ذكره قوله  
 كيف يتبرك الى ان يتبرك بصيغة المجهول اي يتبرك العباد ومعنى كيف يتبرك كما قاله الشريف  
 باي عبارة يتبركون فلا يدع ان ما ذكره في تعليم التبرك باسمه لا كقيمة التبرك به انتهى يعني ان  
 الاستعانة بهذا حقيقة وهو على التبرك فانه انما يكون في كل ما يعبد لانه كلام الله تعالى فكيف  
 استغنى عن كقيمة دون فاشا ان المراد بالقيمة العبارة المخصوصة لانها لباسه الذي  
 يبرز فيه فكان ما كقيمة وكما قاله في انما استغنى انما استغنى انما استغنى صبغته  
 للاستعانة لان الاتكال وحجابه وهو في متعلق الاستعانة سواء كان اتكالا او استعانة او نحو  
 كفت والقامه للمبالغة بطريق الكناية عن انتفاء الشيء بالثبات كقيمة اذ لا بد لكل ما له خطر  
 من الوقوع على كقيمة ما على المحقق في نفسه قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم تنسوا  
 اعترضا بان تعلم التبرك لا كقيمة كما سمعتنا في التبرك اي لانه استغنى انما استغنى لا انما استغنى  
 محتاج لما ذكره وما قيل من ان التبرك للمبالغة كقيمة العبارة بل اي كقيمة يتبرك بها من اعتبار  
 تقدير المتعلق والتخير والذلة على الاختصاص وغيره وفيه ان ذلك التقدير في التلخيص في  
 النص ليس بحسب اللفظ فانه علم العباد ما يوجب اعتبار هذا التقدير والتلخيص فلا حاجة  
 الى تقدير تلك الكيفية فان لم يعلم لم يعلم في ذلك التقدير والتلخيص فكيف يكون فيه  
 تعلم لغيره فانه تعسف من غير داع له وقيل منه ما قيل من انه لا خلاف في ان ما ذكره  
 يشتمل على التبرك باسمه تعالى على وجهه من كقيمة مكنية مخصوصة وكذا الاعتبار به  
 ان يقع الجواب للسؤال عن كقيمة التبرك من غير احتياج لاعتبار العبارة وصرفه للسؤال عنها

طوسي

ابن كمال

ابن كمال

طوسي

ميرصد

وهذا

وهذا عزيز منه فانه غير ما افاده الشريف الا انه كافيل  
 اذا احتجنا الى اللفظ اولها • كانت عينه في قول كفت اعتدلت  
**فصل** ان التبرك بتقدير اسمها لانه في تقدير لفظ اسمها المراد منه بعد الاضافة  
 اسمها تعالى اذ الاضافة ان كانت المطلق الاختصاص من حيث اسم الذات والصفات فيفيد التبرك  
 بجميع اسمائه وتعالى عنه وجهه انما هو وجهه بصفاته وان كانت الاختصاص من موضع الكامل  
 يختص بلفظ الله لانه اسم وضع للذات وما عداها اشياء صفات واما الباقية وسيله الى ذكر  
 على وجه يؤدي الى جعله من الفعل في تسمية لذكره على الوجه المطلوب **قول** لم يعلموا  
 الظاهر انه بالخفيف من العلم ونحوه ان يكون من المتعلمين وقيل انما هو من المتعلمين  
 انه قال مثله اذا امرت انسان ان تكذب رسالة من جهة الخبير فانك تكذب كتبت هذه الحروف واما  
 تفعله على ان امرت ان تكذب وتسير في قولك كما يتوهم المراد انه تعالى في جعل نفسه لم يتدبر  
 وملاح التفسير ان استقيم من العباد فحسن منه تعالى كافي  
 ويقع من سواك الشيء عندي • وتفعله فيحسن منه ذاك  
 مع انه ليس كذلك لفظا ولذا قال يوسف عليه الصلاة والسلام لا تجعلني على خراب الارض اية  
 حفظه عليه وقال البليغ في وجه الله ان جعله مقولا على السند ليعباد من غفلة عن التسمية  
 لم يتدبر لها من اتبعه فقتل انما بالظن وقت ان جعله في الاعتناء فيكون الله تعالى خلقه  
 الكلام على ان غيره فتدبر وقول في الكشف هنا كيف قال الله متبرك باسمه الى وهي  
 ليست من السور فمعه ظاهر من اذ انك واعية **قول** وانما كبرت الى حروف المعاني هي  
 الموصوعة على حرف واحد وحروف المعاني ما قبل الاسماء والافعال وحروف المعاني ما ترك  
 ولبي منه الكلام ولما كان التباين في مختلف العوالم كانت امثلة السكون في مختلفه فان الياوم  
 بالتحقيق اولى وانما اصل الاعتبار ان يكون وجوده في الكون في العالم وعلى المعاني في مقابلته  
 ان يكون على مديا وقد امتنع الشاكي الشاكون في الحروف التي كانت على حرف واحد لانها من حيث  
 كونها كلمة من اسمها مظنة لا يتدبرها **وقيل** قد رتبوا الابتداء بالثبات ليعلموا انهم  
 سياتي بيان حقيقة ان يبين على الفحوى التي هي لفظ السكون في الحفرة وان كانت الشرف في اللفظ في الجمع  
 لانها اذ كانت كقيمة القيمة على الاستعانة فاستحققت الاختصاص كما قاله الشارح المحقق بقوله  
 كقيمة القيمة لانها اذ كانت كقيمة ما قبل من انما استغنى انما استغنى بقلته والناك اذا  
 حرك حرك بالاسم لانه في علمه انه لا يخرج للسكون يولي في تقديره انه اذا ان السكون  
 ليس له خروج ومخرج السكون لضعفه من عدم مناسب له او المراد ان يخرج الحرف  
 الشاكر في سبب مخرج الحرف المكسور ولا يخفى عليك ضعف الجواب الاول وفساد الثاني ولو قيل  
 المخرج في كلامه مخرج من معنى الخروج لا المخرج المخرج في حيث ان الامثلة في الخروج من السكون  
 والتمس منه ان يكون بالسكون كما صرح به الحكمة لم يبعد فتدبر **قول** لا اختصاصها بالزوم  
 الحرف في اللفظ في الكشف لكونها لازمة للحرفية والمخرج والمخرج من الله عند انما ذكره في  
 الاختصاص غير لازمة بلزومها كايه ومما سبب الحرفية للسكون لان الامثلة فيها البنا  
 واصلا للسكون الذي هو عدم الحركة والكسر في اللفظ والاختصاص لعدم واما الحرف في التسمية  
 لعمد اثره وقد اقتصر بعضهم على الثاني في قولهم وهو الاظهر وقيل انما هو في الكشف  
 بانها ليست لازمة للمبالغة بل لازمة للصواب **وقيل** ان يقال لازمة للحرفية والمخرج والذلة على  
 المخرج وجه الله عبارة لان الزوم مضمون في اللفظ لانه لا مخرج من مخرج  
 لم يتدبر لانه او عبارة ايضا بناء على انه مضاف الى المفعول ثم قال ويحتمل ان تكون الاضافة للفاعل

معلوم  
 ان التبرك من قوله

سعد  
 بشي  
 حفيد

رازي

بشي



وتسمى التائيل إضافة اللزوم للمفعول بالحرف فية والحرف ملزوم واللازم الباء ولم يصفى للزوم  
للباء اذ قد اختلفت اضافته اليها بحسب القصر عليها لانه لا يصفى ان تحذف اللزوم الباء  
اياهما عن الالف فيحتاج الى التكلف والنجس يد عن تلك الاضافة بان تترك ان عدم الالف كان  
عن الامر من مفسر على الباء وقيل الى الفاعل وقيل ما ضرب زيد الامر وهو قصر الفعل  
المستند الى الفاعل على المفعول وانه بان القصر محصور في قصر الموصوف على الصفة والموصوف  
والضرب للشيء الذي زيد وان اعتبر بغيره بالمتعلق بالمتعلق لغيره والالف فيقال ان الضرب  
المذكور صفة لزيد لكنه محسوب متعلقه بغيره فيحصل له صفة اقربا رتبة كما في الوصف بحال المتعلق  
والقصر بغيره بغيره فيقال في الاضافة لغيره الذي زاده مصر وقد اجيب عما ذكره من اللزوم  
بان المبراد باللام للشيء مما لا ينفك عنه كالكاء لانه ينفك عنهم المعارض الى لازم ومعارضة عنهم  
معارضة شي لا يحران لا يحران الثاني بدون ولا العكس ولذا سمى التام للزوم الى الالف والمساوي  
وكيف لا تطفئ به كما في التكميل والاساس وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى فمن يلزم  
لغة في عدم الالف كانه وهو يقولون لزم فلان تبيته اذ المراد اذ لم ينفك عنه والبيت منه وكثيره  
عدم خروجه عنه وهو موصوف كذا في ومثله قوله ان المتصلة لازمة لغيره الاستفهام فمن قال  
انما ذكر معنى اللزوم اصطلاحا ولم ينفك عن لغوي فله وجه وما قيل ان من ما ذكر لا يد في الامر  
وانما الموصوف في دعوات يقال اللزوم معنى اللزوم مجازا من الالف في اللزوم وقد ثبت على التام  
تفسيره لانه لا ينفك عن غير متفك عنه فلا يوجد بدونهما كما هو معنى اللزوم في الاصطلاح  
الحكمة الا انه لم يثبت في زعمه انه معنى اصطلاحا لا لغوي فليس شيء لان عدم الالف في عبارة  
مما توافر به والحجازية فاسد لعدم القرينة المصححة له ولا حكمة الجمع انه قال  
المعنى اللغوي الحقيقي كما عرف فيه والتخريج على معارف اهل اللغة انبسط مع انه قد اختلفت اياه  
غير مطابق لمصطلح الحكم لانه لم ينفك ان يكون كل حرف جازيا لا ينفك ان الالف الكتابة لازمة  
للانسان اذ ادواته كلها واحد التماسك وجئت الكتابة وهو فاسد هنا وتكلف بعض من جبهه  
بما نحن في غمرة عنه والذي نصحه ما في خواشي يعجز المفضل العصريين من ان العصور من نسخ  
شرح الفاضل المتقارن في على ما هو معنى اللزوم في اصطلاح الحكم بصيغة المفعول وما في بعض النسخ  
من معنى اللزوم بصيغة المفعول لانه رايه ودر اية فان قلت ان الباء تكف بما عن  
الحكم كما في حرف الميم من معنى البيت فكيف ينفك عن اللزوم قلت **كانه** لقلته بالنسبة  
لغيره اجعل كالمعذور او انه الاصل من المعاري من معارضة في تدبر واللزوم كذا للصادر التي  
جاءت على فعل لا تتعدى وهي محفوظة وما قيد الاختصاص الذي زاده المصنف على الكفاف فله  
ناس الى ان يذكروا فصار مقترنا اولها ولحرون الى لزومها او حسناتها لان اللزوم قد يكون عرفيا  
غير كلي فاستأثرنا حاشاه الى انه كل عقل وما قيل في توجيهه من انه لا يطلع بحر فالحرف على غير الباء  
لا ينفك ولا ينفك من جوع وقتل ان زيدا لا ينفك عنه عليه شيء من التوفيق لانه اذ معناه لا ينفك  
من بكون الحروف باللزوم وظاهره انما ينفك اذا اختلفت صورة الحرف من حيث دلالتها على معنى  
مع قطع النظر عن خصوصية نشأتها من الاضافة او غيرها فان شيئا من حروف الجر المفردة فخرجت  
هو حرف لا ينفك عن الحرف فية والحرف فية ان يكون كل ما مسورة ولا بد من قطع النظر عن خصوصية  
والباء اذ اختلف على المقصود كما هو المشهور وكل من الحرف فية والحرف مناسب للمعنى كما **ثمة انه قيل**  
انها وجبتان وتنفك الا في الالف والقطف وفانية اللازمين للحرف فية والثاني كما في التسمية اللازمة  
الحرف وقتل هما وجه واحد فاندفع التعميم لكن في التعميم او التفسير وتايه ودفع بان علمها  
بالسببية على الباء فكان الحرف لغيرها والحرف فية عن كذا والتسمية وقيل هو مستلذك

ابن كمال

خشب  
زادة

لانها

لانها لا تنفك لغيره اذ كانت اسمها الا ان يقال انه على قول **قوله** كاسرت لام الامر الخ التسمية  
فراها خالفت الحروف فاما مفردة التسمية الفتح لعدة اقتضت مخالفة وهي مناد في البشر  
المذكور ولا م الاضافة هي لام الحرف وتغير الحرف لغيره الحروف الحروف والاضافة لانه  
الاضافة ايضا لا ينفك عنها متعلقها الى حروفها ولا م الاضافة هي الدلالة على بعض  
الحرف في الجملة لا تسمى تسمى بالحقولها في الالف بحسب الاماكن كما نبيت وما ذكر لا ينفك  
فغيرها كلاله الجواب والتسمية وكسرت لام الحرف كما ذكر مع مناسبة عملها ايضا وكسرت  
لام الامر جلا عينها لانها مشابهة لها في مطلق العمل وفي الاختصاص بنوع من العمل واثرها  
ليشبه اثرها في كون من خواص بعض الكلمات وفخت الحارة للضمير على الاصل من غير نظر  
للفرق المذكور لانها اصل يجوز من الحرف عليه ولم ينفك عن ادب من حروفها لانه قد  
لا ينفك كما في حالة الوقف ونحوها وهذا كلام غير متطوّر لاجل اذ اللام الدلالة على الضمير  
قد تكسر اذ دخلت على ما المنك واللام غير العاملة مفتوحة وان لم تكن لام ابتداء  
كما مر ولا م الاستعانة والتجيب مفتوحة من حروفها المتطوّر وان وجهها بانها واقعة في  
موقع اللام الحارة للضمير وهو كاف او عكس لكن هذه جمل ختوية بعد الوقوع كما قيل  
عند الذي هو في وميثاقه اضغاث من حجة تخوي فلا ينفك الكلام فيها **قوله** والاسم  
عندنا كما نال عند طرف متعلق بالثبوت المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ او لا يجازي جمع  
عجز وهو الآخر وفيه لغات اخرى هو عند ما م محذوف اللام مشتق من التثنية وهو الرفعة  
لان التثنية رفع ذكره باسمه فيعرف به واذا جعل اسمه كان عاملا في الاماكن الشجرية يقال  
فلان لاسم اذا كان شجرة لاسم اسم سموي جزع والجمع او فعل كقولنا افعل او فعل كقولنا  
واضطاب ومثله قال اسم حذف لانه وسكن فاعوه من هرة الوصل كما في ابن ومرت قال سمر  
لم يعوض وقوله اسمها نفا اشارة الى انه يقول بقول البصريين بعد من يوافق رايه رايه ملكا  
له كما يقول الخنفي اسمها الحنفية يقولون كذا وخالفهم الكوفيون فزعوا ان المحذوف فاعوه  
من الوصل والاسم وهي العلامة واسمه بالاسم وسيم بالفتح وكذا عليه نصفين وتكسره  
وقعله وانك لا تجد في العربية اسم حذف فاعوه وهو من هرة الوصل وانما هو محذوف  
من حذف الفاتان الثاني في جاع وثقة ونظايرها وقوله لكثرة الاستعمال يعني به انه قد  
حذف لغيره التخفيف الذي اوجبه كثرة الاستعمال فصار نسبيا نسبيا وما قبله محذوف الاعراب  
وليس حذف اعلالها حتى يكون الحرف لا ينفك من كونها والاعراب مقدرة عليه والاعراب  
المراد لا ينفك في التخفيف لستقوا طهاد **قوله** وبيت او اليها في السكون الخ اي استعملت  
هكذا التخفيف او ان كانت ملحوظة بحسب الاماكن واسم سموي لضم او الكسرة وهذا المحذوف  
من هرة البصريين والآخر انما اخلوا المراد على المتحرك شمر مسكونة تخفيفا ومعنى  
ينبت صيغة ومنعت لان الباء في اصطلاح النحاة تطلق على هذا وعلى ما قبلها بالاعراب  
وليس المراد الثاني لانه ينفك بالآخر **قوله** واذا دخل الحرف من دأبهم الامتداد  
بالمخترك وقوله مبتدأ آخر واقفا في الالف امتصوب على الحال من ضمير عليها او من  
المضمر لانها ليست بالمتحرك في الالف في الالف او يسقط في الدج دفعا للضرورة  
مقدارها لم يتجدد واما اصلها غير ما وصفتها لقوة لمن ينفك حروف الزواجر وكونها  
من ابتداء الجازي وفي قوله دأبهم اي عادتهم اشارة الى ان الالف اما الساكن مسكون  
لكن تركها فية من اللينة والبساعة **قوله** قد قيل انه موجود في لغة الحمير واما ترك  
لتعسره لا لتعذره ولقاراة الشرب وقال غير الحقاق وجوده في الفارسية غير ثابت







دعوها من اسمها ونسماها لفظا فصيحا وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لا يصح استعماله في المنزاع  
 ولا في الاستدلال كما ذكر في الاستدلال وان اريد به الصفة والاعمال لا يصح استعماله في المنزاع ولا في الاستدلال  
 اراد السيد الشهيد في شرحه للواقف بحمد الله تعالى في شرحه لفظه المسمى في المنزاع والاعمال لا يصح استعماله في المنزاع ولا في الاستدلال  
 وماله وما علمه فما انما هو في باب الخواشي فلهذا صرحنا بعدم الفائدة فيه **قول** لانه يتألف  
 من اصوات الحروف المتوالت كما قال الروماني في تفسيره في حديث من تخرج الهوى المنضبط بين طابع ومقرع  
 وزعمه لظنهم انه يحتمل وفي التفسير الكبير بعد ما ذكرنا له وما انطوى به **اقول**  
 النظام كان من اذكياء الناس فيريد ان يذهب الى ان الصقوف نفس الجسم الالهة لما ذهب  
 الى السبب محذوث الصقوف تتوحد الهواظن الجاهل انه يقول انه غرض في ذلك الهوى انتهى **انا اقول**  
 الظاهر انه ان ذهب الى ان الصقوف هو الهوى المتوحد للصقوف فلا يرد عليه شيء مما رآه  
 واي مانع يمنع هذه الاحكام الجمت وقول المصنف رحمه الله ان الاسم مؤلف من الحروف المتوالت  
 فيه فانه قد عرفت ما قيل من انه ليس هو جوع عما مضاه في الطول والعمق ان الصقوف عارض  
 للحرف وقوله ونسماها في الاسم مع اتحاد المسمى في المترادفات ولبعض العالم والكنية واللفظ  
 والخطا لاسم مع تعدد المسمى في المثلثات وهذا كما اشارت له اريد بالاسم اللفظ  
**قول** والمسمى لا يكون كذلك قيل هو رفع الحجاب على ما مررت الاشارة الى ان المسمى  
 الفصيل والسفرين لفظ من اصوات مقطوعة غير قارة واورده عليه ان الحجاب لا يصدق  
 في حق الاسماء ايضا اذ ليس له لفظا فصيحا لاسم من امطره او جيبه **بان** قوله والمسمى  
 الح يمكن ان يكون كالحرف في اللفظ لا في المعنى يعني في اللفظ حال كون مسماه ليس كذلك وهذا كما  
 يختلف ويتعدى الاسم والاحسن ان يقال معنى الكلام ان الاسم باقيا رتبة من ان يحقق  
 فيه بعض منها فذلك من خصوصية اللفظ **وقول** بنا رتبة اسم رتبة في نسخة  
 سيج اسم رتبة وهو اما اشارة الى جواب سؤال قد علم وقد علم انه لم يشرع في هذا المعنى  
 او الى الرد على من ادعى ان الاسم هو الذات مستدلا بما ذكرنا فمصلحة الامام وانشاء الله  
 وحما يعلق للبارك والمسمى هو الذات لا اللفظ الالهة فافهم بان الاسم هذا المراد  
 به لفظه وكما يجب لعظمته انه تعالى يحب لعظمته اسماءه ونسبها كما لا يلتزم من **وقول**  
 على الرتبة اي العنصر وما يستحق ذكره ولا يمكن التاويلات الفاسدة واطلاقه على غيره وقيل  
 الاسم محاذي للذات وقيل هو كناية عن شبيهه ذاته كما قيل السلام على الحسن الشتر في النداء  
 الرفيع **قول** او الاسم فيه محتمل في المقام في الاصل اسم مفعول من انتم اذا رماه او ادخله  
 في شيء ثم تجوز به عن الزيادة وشاع فينا قيل لكل مزيد مقوم ولا شاع به بالتحقيق كما شاع  
 عن اطلاق الزيادة والاحكام على ما وقع في كلام الله تاذ بما فهمت الزيادة صلة والغير بما  
 ادخل في صفة من غير ضرورة ولا حيل غير مناسب هنا الا ان يريد ببيان ما وضع له في نفسه وهذا  
 جواب آخر عما استدلوا به من ان الاسم هو المسمى بما ورد في النص من حقوقه سيج اسم رتبة  
 وناحية اشارة الى ان الاصل عدم الزيادة والمراد باسم السلام السلام نفسه وهو مسماه والضيف  
 الاسم المسماه كما يضاف للمسمى الى الاسم في يوم الاحد وخمسة والاحكام كثير في كلام العرب في القول  
 ما كان له في الايات لانه اذا نزل اسمها فكيف يدانه **قول** الى الحول الخ هو من شعر السيد  
 ابن ابي عمير بن مالك الشاعري المهور واوله

- مسمى ابتداء ان يمشي اليها • وهذا انما الامن رتبة او مسمى
- فقولنا في الابدان في علمنا • ولا تخشوا وجها ولا تشفوا شعثا
- وقولنا للذي له صديقه • امنا ولا خافا للخليل ولا عند

الى الحول ثم لنم السلام عليكم • ومن سجد حولا كاملا فقلعت ذره  
 قاله قيل مؤنه وكان من المعجزات عاشر مائة وثلاثين سنة وقوله الى الحول من الحول وقوله  
 قولنا في علمنا مما قبله فقد يدركه اكلنا جميع ما ذكر الى الحول لاني انما الحول وهو السنة والاول  
 مؤنه وقوله وهذا انما الامن رتبة الخ يعني امر البشر والنفع الذي لا يلبث له من وروحه من  
 النسيان فاما من امره قد خلت وانا ما في هذا كمالا بولس  
 • وهذا انما الالهة والابن هالك • وذو نسب في الهالكين غويق  
 وقوله ولا تخشوا وجها ولا تشفوا شعثا • والثمن المجهولين من عيش وجهه افا الطمحة لظلمة بعينه  
 ويخذه باظفاره فيها هاهنا ذلك وكان العرب في الجاهلية والى الحول الى السلام هنا  
 سلام لنا كذا وهو كما ينبغي ان يكون ما كان قد امر به ما به وشعره من الترخيز والى  
 الفعل والترك والاحكام الاسم هنا في انما الحول لا في الحول حقيقة في الحول من لا اسم له  
 قال السلام مؤنه المحبته • فيهنات ههنا السلام كعنه  
 ومن في البيت شريطة ووقع لبعض شتر الحيات انه قد رهنها ببيت بكنس التا فكل الى الحول  
 متعلقا به والخطا لرتبته وهي غفلة شقات من عدم الوقوف على الشعر وحرف بعضهم  
 شتر بالمشقة ينتم المثلثة الغوفية وضوء غلط منه **قول** وان اريد به الحقيقة  
 لهما الاطلاق النعت الخوي ومما يدعى على معنى قاييم بالغير كالعالم والحال والمشتق كاسم الفاعل  
 والصفة المكنية وما شاكلها **وقول** الامدي ذهب الاسم في عظمة الامم الى ان  
 من الصفات ما هو غير الموصوف كالوجود وما هو غيره وهو كل صفة امكره فمما رتبها  
 عن الموصوف كصفات الافعال من كونه خالقا ورازقا ومنه كما لا يقال ان عين ولا غير  
 وهو ما يستلزم انعكاسه كالعالم والقدير يدعى انه اراد بالصفة المعنى الثاني ومذلول الاسم  
 المذلول المتضمن وتعد ما في غيرية به بما ذكرنا لا يرد عليه ان الصفة امر خارج عن الذات  
 فكيف تكون صفة وانما يكرهه نفس الشيء في نفسه وغيره **وقول** في شرح المواقف انه  
 قد اشتمل على خلاف في ان الاسم هو نفس المسمى او غير ذلك كما قيل في ان المسمى في  
 لفظ رتبة الحروف المحصور من غير بل في مذكول الاسم هو الذات من حيث هي ام باعتبار  
 امر كحرف عارض لصادق عليه فاذ لك قال الشيخ قد يكون الاسم غير المسمى كخاتمة وقد يكون  
 غير ذلك الخ والراف وقد يكون لا هو ولا غيره كالعالم والافاد رتبة في انما المعنى الاخير  
 وان الكلام في الاسم مطلقا صفة او جامدا او صريح في انما المذلول المطابق وقد اورد عليه  
 ان ما ذكره في اسم من ان الاسم قد يكون غير المسمى لا يتفرع على ما ذكره من ان مذكول الاسم  
 هو الذات من حيث هي ام باعتبار امر صادق فليست له ذات كانت باعتبار امر صادق عليه مذكول  
 الاسم كان لا محالة بهذه الاعتبارات فممكن ان يكون الاسم غير المسمى كما اذا كان مذكول هو  
 الذات من حيث هي وما انفك عن الشيخ من ان اسم الله عز وجل الذات من غير اعتبار معنى في مجموع  
 اذ قد اعتبر فيه المعبود في حق او الاضافات بجميع صفات الكمال كيف لا واذ ان من حيث هي  
 هي غير مفعولة لنا كما لا يخفى بمران ما نقله بخلاف لما في الكتاب من ان الاسم هو غير  
 المسمى مذكول الذات من حيث هي ومن ان اريد بالاسم الصفة فقد يكون غير  
 الذات وغير ولا عينية ولا غير **واما الجواب** لتأخر الاول فيتم ان تأخر ظاهر لان مراده  
 بالمسمى ذات المسمى وعينه لا مذكول الاسم مطلقا **وقول** يستعمل في زيادة كل منهما  
 والقربى فاما مسمى على ان المراد الاول **واما الجواب** عن الثاني فسياتي في علمية التاويل  
 الكريمة واما عن الثالث فالجواب انما اشارت من الاختلاف في معنى كلام الشيخ او من اختلاف الروايات

- مسمى ابتداء ان يمشي اليها • وهذا انما الامن رتبة او مسمى
- فقولنا في الابدان في علمنا • ولا تخشوا وجها ولا تشفوا شعثا
- وقولنا للذي له صديقه • امنا ولا خافا للخليل ولا عند







الشيخ  
الدين

بالاعتماد

خ











يعني ان الاله افلاك بمعنى ما لود اي معبود فهو وصفه مشبهة ككتاب بمعنى مكتوب واليام  
 بمعنى مؤلم به وهكذا منقول عن المص رحمه الله الرحمن رحمة الله الرحمن رحمة الله الرحمن رحمة الله  
 من ان الفعل وبقيته الماداة هنا مشتقة من الاله اسم العين كاستحجر واستنوق ونحوهم  
 لا نه على خلاف القياس لا سيما في التلاقي كابل اذ المقصود في الابل والقيام عليها والمعرف  
 كون معنى المشتق منه مراد في المشتق وهذا بالعكس الى غير ذلك مما فصل شرح الكشاف  
 وذهب لاهام المرزوقي ومكتب المذرك ان الاله مقصد كالاخرة وهو خلاف المشهور ولا  
 وجه لما قيل عليه من انه لم يوجد في اللغة مع ان المرزوقي ما اهلها فكيف به مقتضى  
**قوله** وقيل من الاله اذ التحير الى الاله ياله في هذا وفيما قبله كفرج وكفرج وضعفه  
 اما لات الاتصال في الاشتقاق ان يكون لمعنى قاييم للمشتق والحق في هذا ان الاله  
 لتغيره في ذاته وصفاته او لكون الاله بهذا المعنى والحق عند اهل اللغة كالجوهر في غير  
 فعله اصله لا وجه له لانه من غير ان يكون له من الاله وان ذهب بعض اهل اللغة الى  
 انها اصلية وعليه صاحب القاموس حيث ذكره بهذا المعنى في المادتين والقول بان  
 اشتقاق كثير بعيدا في النزاع في الصغائر فان سلمنا ان الاله من لواحق الوحدانية وانه  
 كاول اثبات المتغاير بينهما زاد في الشطرنج بقلة وقوله في معرفته في معرفة الله  
 والظاهر في معرفة الاله لات الكلام في اشتقاق اصل الجلالة اذ لا وجه لكون الاله  
 مشتقا من غير ما اشتق منه الفرع ولا لكونه من اصل واحد كما قيل في حق العقول  
 في تطلق المعبود للاتحاد العنشتي وزعم كل ان على الحق والمراد التغير في معرفته تعالى  
 والكثرة وان اشتوا شركا معترفون بان الله الاله اعظمها **قوله** او من الهة الى فلات  
 اي سكنت التير سكرت التير معنى استانس من السكون وعدم الاضطراب او هو مجاز من السكن  
 ومنه السكون بفتح السين فانه ما اولف من نحو الصديق والاهل والحبيب والمنزل قال  
 يابارقا اذكر الحسناسكينة من ليلنا لعين من سكونه  
 ويقال الهة لكان كذا اي اقمنا قال  
 الهة بدارنا بيد رسومها كانت بقاياها وشام على يد  
 وقيل انه ذكر في الباب بعد ذكر السكون الثبات واستشهد له بهذا البيت فاللائي  
 المص ذكر الثبات ايضا بعد السكون لكون الاطمينان من رتبها بالاول والسكون  
 بالثاني ولا وجه له روايته ودرانية الهة في البيت بمعنى سكاها فهو لغوي في القول  
**قوله** لان القلوب تطهرت بذكره والارواح تسكن لمعرفته يقال طهرت القلوب  
 وطما بنية بمعنى سكر وهو مطمئنا الى كذا اذ ان مطمات فهو حقيقة في المكان والطمينان  
 القلب والنفس مجازا في الاساس ومنه النفس المطمئنة لانه شاع معنى ما حقيقة في  
 استقرارها بنوال الملق والاضطراب وهو لا ياتي في تعالى الله فلذا قدم المتعلق المحض في قوله  
 الاله كانه طهرت القلوب اي لا يغيره فان الطمانينة لما عدا غرور والشفة به سحر  
 واستقامت اف للبلاد وطما بنية القلب والنفس كعرفة الله والتسليم له فتغادة بزمام  
 الطاعة وخيلت فصل الروح بنور المعرفة الى مستقرها في مقعد صدق فان قلت  
 كيف بنا في هذا الوجه في الاله الباطلة وهو في اطلاق الاله عليه تعالى غير مناسب  
 للسياق والساق قلت قد قيل في دفعه انه لا ينبغي ان يكون ملحوظا لضم اللغة  
 في جميع الاله للمعبود اطمينان القلوب بذكر المعبود والحق من المحض شعر استعمال في

الاله

الاله الباطلة بعد عبادتها على زعمهم او لا يشرافا لكرامه كما مر من العباد  
 ان الكثرة ان يقال في بعض النسخ تحت قضاية ولا يستطيع ان يعين طرب في دفع ايضا  
 وقيل ان هذا بالنسبة الى المعبود كقولهم ما سواه كالعلم وفيه نظر **قوله**  
 او من الهة اذ فرج الى في الاساس فرجت الهة فاقول اي ازال فرج عن قلوبهم كقوله  
 وقال التراب الفرع القياض وتعاريفها في الانسان كاشي الخفية وهو من جسر الفرع ولا  
 يقال فرجت من الله كانه خفت منه وفرج اليه استغاث به عند الفرع وفرج له اغاث انتم  
 وفرج الهة بمعنى لما ذاك فيقال بمعنى فعول اي مفرع النية والفرجة وفرجة يكون السلب  
 والله بالمد من ياله واصاله الهة هم من يله انما لثالثية الفاعل القياس قيل وفي  
 ذكره الهة المزد انما في الحقيقة اشتقاق الاله منه فيكون فاعلا من الافعال بمعنى الفاعل  
 وكلاهما من ظهور وفيه والتير لشي اذا الظاهر انه لم يقصد ما ذكره وانما اشار الى كثره في  
 ما دته في معنى الفرع وما ينبغي كالتسليم وقيل انه يعني انما هو ومنه اخذ الوحدانية  
 من المولى لانه باعنا للزوم وكما صحت تحقيق العلاقة بين الاله والاله ولا ريب انما  
 ولا يخفى ما فيه وانما قال حقيقة او بغيره لشمس الاله الحق والباطل لانه الزعم بثلث  
 اوله وان كان بمعنى الظن غلب استعماله في الباطل ولم يصح به فيما قبله اما الظهور  
 انما ارفيه بطريق المقتضية اولان فان وفرج خلاف الاغاث فانها غير واقعة وفيه نظر  
 لما مر قبل ويمكن ان يكون كلاهما ناظر الى الحق بناء على الرجوع فغير اشتقاق فلهذا في  
 لا محذور واحد لكن كل واحد يزعم ذلك شرعا انما يراى المص لانه في مقابلة قوله الواوي يشعر  
 بان الفرع في اصلية كما في القاموس وهو مخالف لما في التفسير من تفسيره وله فرج لان ثبت  
 الترادف وقوله اذ العايد لتسليم وتوجيه لا اشتقاقه وهو من العوفا العير الممثلة والذال  
 المعجزة بمعنى الاتجا وما ذكره في توجيهه وتحقيقا له اذ من شأن من الفرع من امر ان يلقى من  
 خلاصته منه وهو يجبره فاقيل من ان لا يخلو لوصف العبادة هنا وان قوله بفرج الهة  
 نظير الى المعنى الاول وهو يجبره الى الثاني من منيق العطن وقد يتر **قوله** او من الهة الفصل  
 الفصل هو ركنين الاول اوله وطم معنى لا يجرها وانما في ابتليها والجمع اذ المستد الى  
 الفصل والعبادة الظاهر انه كثر العين ونوع اليها المحقة جمع عبد وجوز بعضهم ضم عينه  
 وتشديد ياءه على ان يجمع عابد ويواحد جمع مولع بغير الميم ونوع اللام قال في التكميل اوله  
 به فهو مولع بغير اللام اي تعري بغيره لا يفرق حكاية والمضارع التذلل والخضوع والشدايد  
 جمع شدايد وهي المصيبة فكما يصعب ويشدد واوله في المشغ بالمر من المزد ووقع في  
 بعض النسخ ولم يدرها قال كان المناسب ان يكون العباد والعبود لكنه لم يستعمل في  
 بل مولع والباصلة مولع ولا ملاحظة الحاقيل من انما سببية لمرة له اذ في قائل ومضير اليه الرب  
 رجع الى الاله طمنا كان شاملا للفرق ولا مانع منه وان رجع الى الله كما هو المنبأ در فعدم ذكره  
 لما مر من كونه حقيقة او على زعمهم وعلى الوجه الاول في اشارة الى هذا التخصيص لانهم كانوا  
 اذا تركهم ما يدعونه لا يجاوزون الى الله كما قال تعالى قل انتم انما عذاب الله او  
 انكم الساعة لغير الله تدعون وقتل فيه اكنة من عبدة غير الله تعالى للعالم كالهة ولا يخفى  
 بعد **قوله** او من الهة اذ فرج الى في الاساس فرجت الهة فاقول اي ازال فرج عن قلوبهم كقوله  
 لغنان لان اصل الهه وله كما ذكره الجوهر في رحمة الله ولا لاث بينهما فقلت هذا التفسير من  
 تحطط العقل لاختلاله واذ كان كاله حيث دس في عظمته لا يخلو الظاهر وان ارتضا  
 بعض المنظرين والخطب تفعل من الخطب وهو الضرب بالار من جود اريد به فساد العقل

عصام

مير باد شاه

لاري

لاري

صفحة الله



عصام

ملاختر  
لاري

ليثي

من الجبلة بالضم وهي شئ كالحق قال تعالى لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير  
**قوله** وكان أصله ولاه لأن الله لا أول له ولا أول له كسورة في أول الكثرة من مطرد في لغة هذا  
 كما في التثنية والضمير به لعدم سماع ولاه أن كانت العبارة كان بفتح الكاف والميم وتثنية  
 الميم ويجوز أن يكون مخففا بالفتح كما في كونه المنقصة وما قيل من أنه لا يقع لأنه محض  
 نصب ولا هو ويرسمه بالفتح وليس كذلك هو في النسخ ليس بفتح لأنه يجوز حكاية لفظه كما في  
 بعض النسخ فيمنع صرفه وقوله وقيل له عطفت على قوله فقلت وتقدره فقلت ثم  
 خذ فتان كان الضمير لله كما مر **قوله** ويرد ملجم الخ يعني لو كان أصله ذلك لسمع فيه  
 أو لسمع كارتية لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ويبدأ قلب الواو ألفا إذا لم يتحرك نحو كذا  
 القياس فلا وجه للتوجيه به كما قيل وما قيل من أنه لو هو كون الهمزة أصلا لعدم استعمال  
 ولاه وسيلج الله لأنه قد ثبت بحقيقة لا تخالف الظاهر **قوله** وقيل أصله لا مخ هذا  
 معطوف على قوله وأصله الهمزة والضمير والجمع إلى الهمزة لا إلى العيم الاله وإن كان لا ينادى  
 كان هذا أصلا الهمزة كونه أصلا للجلالة أيضا لأن أصل الأصل أصل الاله مصدره في بعض  
 كتب اللغة لا يكتبه لهما إذا الضمير ولاه يكون إذا انفتح والمصدر إذا انفتح جعلها إلى الانفتح  
 والفتح بفتح معنيين من مادة واحدة وبينهما كالمطرب والفتح والنشر وهو ظاهر وليس  
 المراد أنه مشتق فيهما معا بناء على مذهبه في المشترك بل صحة النقل من كل منهما وهذا  
 المذهب منقول عن سيبويه رحمه الله تعالى ما حقق في كتاب اللغة وقال في خروجه أنه  
 منقول من لفظ منوهة كتاب وهو مقلوب من وله لأن كتاب لوه وليه ليس في كلام العرب  
 كما قاله السويطي وقيل له يكتبه بمعنى انفتح ليس بفتح **قوله** ملانه تعالى بحسب الخ صو  
 بتيك لا أول قاله لا هيت فما عرفت يوم الحاجة • ياليتنا خرجت حتى زيناها •  
 وقد عرفت عليه ما قاله الامام من أن حقيقة الصفة بحقيقة عن الحقل ولا يجوز أن  
 يقال بحجوبة لأن المحجوب كقوله وهو العبد والمحقق فقام وفي عبارة المص رحمه الله تعالى  
 أخطأ والصواب محجوب كما في بعض النسخ وهذا قاله الفاضل الليثي وغيره **وأنا أقول**  
 أقول في حكاية عطاء الله نعمنا الله به المحجوب ليس بحجوب إنما يحجب عن النظر إليه إذ لو حجب  
 شئ لستره ولو كان له سائر كان له وجوده خالص وكل عام لشيء في وجوده ظاهر وهو الظاهر  
 فوق عباده انتهى وفي الشفا ما وقع في حديث الاستسار من ذكر الحجاب في حق الخلق لا في حق  
 الخالق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزلة عما يحجب إنما يحيط بمقدار محسوس  
 ولكن يصح على اعتبار خلقه وبنايته وهو إذا كانهم بما شأوا كيف شأوا ومتى شأوا قوله تعالى  
 لا اله الا هو يومئذ يحجوبون انتهى يعني أن الحجاب حقيقة المنع والستر وإنما يكون  
 في الأجسام المحدودة والله تعالى منزلة عن ذلك فهو أتم من الخلق من حيث هو ربيته تعالى  
 مشاهدة ولحاظته وهو في حق الخلق وقد نهى وحجبنا فالحجب نطق على الخلق حقيقة  
 لأنهم محجوبون ربيته أو قريبا ونحو ذلك كما في قوله تعالى لا اله الا هو يومئذ يحجوبون  
 فان استدل الله تعالى كما في الآية الأحاديث فهو تمثيل لا تعاضا شأنه وعظمته كما مر جوابه أو يجاز  
 عن منه لفظه فهو مانع ومنوع وإنما المنوع منع ما سواه له وفي الدرر والغرر لعلم الهدى وقد  
 سطر في قوله تعالى من وراء الحجاب أنه تعالى يوصف بالحجاب بمعنى الحفا وعدم الظهور والعرب  
 تستعمل بهذا المعنى فتقول بني وبنيت هذا الأمر حجابا أي مانعا وسائر انتهى وفي شرح المواقف  
 المحجوب مشهور وعنه بناء منه وهو كما تصدق عليه أنه محجوب تصدق عليه أنه  
 جعل ذاته محجوبا لأنه الخفي من غرط الظهور فلا غبار على كلام المص رحمه الله تعالى في لفظه لفظا بفتحها

بيان

بأن أصله وقيل أصله لو كان في القدر المصنوع فلا حاجة إلى القول بأن قلب ناليتها الشاكلة  
 القاع على خلاف القياس وقد ثبت الكرماني ما ذكره في قوله في الشواهد وهو الذي في السما  
 لاه وللصحة أنه ثمة حقيقة نقله فلا يلتفت لما قيل أن لا يكتبه لفظه في اللغة وكذا يكون  
 لاه مصدر وقوله من تقع أي عال منزلة عما لا يليق بكتاب كبير كما في بيان المعنى الخلفي  
**قوله** ويشهد له قول القاع •  
 • خلفه من أبي رباح • يشهد ما لا ههنا الكبار •  
 انشد الفراء لم يذكر في قوله وهو العبد في شرح الكتاب والشواهد والعشوائية  
 ميمون بن قيس وهو من قصيدة أولها  
 • المنة والارماد عاذا • أفناء الميثاق التها •  
 وهي في ديوانه وحلقه بفتح فسكون وفاء المنة من الحلف وهو الجمين وهو شاهد الاله بمعنى الاله  
 وروى كعوم والبريد بفتح برأيه مملكة مصفوعة ومفوعة مصفوعة وآخرها مملكة اسم رجل  
 من بني ضبيعة وهو حصن بن عمرو بن بدر وكان قتل لخليل بن سعد بن ثعلبة فشاوه أن  
 يحلف أو يدعي فحلف ثم قتل بعد حلفه فصره بن العرب المصنف مثلا لا يعني من الحلف  
 كما قاله ابن زريق في شرح ديوان العبد ويشهد ما يعني بمحضها ويطلع عليها وروى  
 الوليد الكبار وهو بضم الكاف وتخفيف الباء وهذا ويجوز أن يشهد ما في غير ما قرئ به وما  
 من القلة في الكبر والبراد بالهاء الكبار صممه وروى أيضا الاله الكبار بفتح الميم واستشهد  
 به النجاة على محي لاهم في الهمزة مخففة الميم غير المندال لأنه فاعل فلا يكون على بعض الوجوه  
 شاهد لما ذكره المص رحمه الله تعالى الاستشهاد بما مر من القراءة الشاذة **أولى قوله**  
 وقيل علم لاه هذا معطوف على قوله والله أصله الاله أي هو على أصله وضع  
 ابتداء الذات محذوفة وليس باسم جنس أو صفة غالبة عليه في ما عكس كما مر في فصل في  
 أن الدولة المذكورة لا تصح ذلك أصلا لا بعد أن يكون مراده بيان القول بالعلمية مع  
 قطع النظر عن أنه مشتق أو لا فقد ثبت القول بالعلمية على الاشتقاق أيضا والمص رحمه  
 ما ذكر أن أصله الهمزة بمعنى المعبود واشتقاقه من قولها بالعلمية بعبارة جامعة بينهما  
 واستدل عليه ثمة ثمة فاه مطلقا وقال الخي أنه ليس كذلك بل هو باق على ما قلناه من المعنى  
 والخص والعلمية بالعلمية ولو لم يجر الكلام المص على ذلك لم يكن في كلامه ذكر القول بالعلمية  
 مع الاشتقاق والأصل مع أنه المذهب للمخالفين عند صاحب الحشاش وغيره وهذا تكلف  
 لا حاجة إليه وسنقر في نطق الاله على الدعوى أنه لا يتم المعنى ذلك لأنه ليس مختارا له  
 حتى يخرجه الخلق في أدلته وقوله لاه إشارة إلى أن هذا القائل لم يعتبر فيه صفة أملا وبه حروا  
 وأن قال العلامة أنه ممنوع بل اعتبر فيه صفة كالمات المستقيمة للحكالان والمستحق لجميع  
 المحامد وسياق ما له وعليه فند بر **قوله** لاه يوصف الخ فقل عليه أن هذا إنما يدل  
 على كونها شاملا لا على كونه علميا مع أن الرخصه صرح في سورة فاطر بخوار كون لفظه الله صفة  
 اسم الإشارة وروى ذلك الاختلاف وقد في نسخة تسليم لخصا صفة به تعالى فهو صفة  
 تقتضي ذلك اقتضا في وجه كما يكفي في مثله وأما وصفه اسم الإشارة فعلى خلاف القياس  
 لوقوعه في الجوامد في نحو ذلك الرجل وهذا الكتاب وليس المنطوق به سوى وضع الأسماء  
 وليس مستثنى مما ذكره والزمخشري يفرق بقبيل اسم عليه ما فلا وصفها ذكره وأما قراءة  
 العزيز الحمد لله الله بالجر فقل أنه عطفت بيان لاه صفة وقول الذات المحذوفة  
 استعمال الذات فيه تعالى بمعنى العبر والحقيقة لاه ورواها لاه عليه في الأحاديث الصحيحة

عبد  
علي

ليثي







طوى

فيه لا نأخذ بالحق والى ان يكون الشاىء اذ كل مكان ومكانها له الحق والى ان يكون  
 مع ان ما ذكرنا من امور سماعتية لا نأخذ بالحق والى ان يكون الشاىء اذ كل مكان ومكانها له الحق والى ان يكون  
 بعض الحقيقة بان شخص الوصف القابل اصعب من فعل المفعول لانه اعتبر فيه حقيقة  
 متعارفة وفية نظر واما شيا فان وصفت وعلم الوصف به يجوز ان يكون  
 لاخر ان يجوز ان لا يتم كاجمع وايضا وهو كغيره في كلامه **واما** ما لان ان الله تعالى  
 ما يدب مطلقا لا شبهة في ما يصفه وتخصيص العرف لما يصفه افرادها لا يخرج عن  
 الوصفية الا ترى ان مملوكا كصفة لكل منصف بالملوكية وتخصيصه بالرفق لا يخرج  
 عن الوصفية لاستتار الصفة في مملكة في الظاهر نحو عند يرقون مملوك نصفا وليس  
 هذه اما قشغري المثال الا ترى قوله تعالى وما من دابة في الارض الا عندها مالقات  
 والمجوز ولا نقول قارورة في الدار متعلق بالدار وقول المص رحمه الله انه وصفت لانياني  
 على تحقيق الشرف الا ان يكون غير ذلك عندنا ولذا ان البعض يحتمل ان يكون مراده بالوصفية  
 اعتبار المفعول الذات وان كانت الذات معينة فيكون اسما اصطلاحيا وهذا ان لم يمنع  
 فهو يستدجد **قول** لكنه غلب عليه بحيث لم الغلبة كما مر ان يكون اللفظ عموم كالمعنى  
 فيحصل له بحسب الاستعمال يخص به بعض افراده اما الحد الشخص فيصير على كالمعنى اولاده  
 فيصير اسما فانيا كالكتاب للفران او صفة غالبه كالرهن وهو اعلم ان يستعمل في غيره نادرا  
 اولادهم عليه نظرية وهذا جواب عما مر من ادلة العلمية وظاهر ما به استعمال في غير  
 ولفظ الله لم يستعمل في غير اتفاقا **وي** رد بجعل مجموع العطف والعطف عليه وهو  
 قوله وسائر ما قد حو له في الاثر عدم تحقق المجموع قبل العلمية وانتفاء المجموع يتحقق  
 بانتفاء المصطوف فقط لان ظاهر قوله صا كانا علمه هناك لتيسر العلم بالعلمية ايضا  
 ولا يجوز ان يكون مراده من العلم العلم الابتدائي لتبادره عند الاطلاق كما ذهب اليه بعض  
 ارباب الخواشي **واذ** في ان المص رحمه الله ذهب الى انه من الاعلام العالمة فيجعل ان ما ذكره  
 نفى علمية مشتركة لرب العلمية او غير ذلك المتكلف في قوله كما لشرى فاعلى الاول وهو مشتمل على  
 هذا المتكلف والعلوم شيئا في ما يورده **وقد** مثل الثريا والصعق الثريا نصفي ثروى مؤنث  
 ثروى جعل اسما للمجموع كثره كواكب ونقل على الامثلة ايضا وكواكبها ستة وستة قال  
 خليلي في الثريا الحاسد **والى** على رتب الزمان لولجذ  
 تجمع منها شملها وهي سبعة **وافقد** من اجبته وهو واحد  
 والصعق بطخ العين شدة الصقوت وكثير الصقوت الشديد الصقوت وللموقع الصلقة والنازلة  
 عليه ولقب حويله بن نفيل فارس في كتاب وسيرة عينية وفيها كسبوق كالقنب به لان يكتما  
 اسما بولاسه بصره فكان اسما صغوقا صغوقا ولانه اتخذ طامعا فكما ان الزرع قلعه فلقها  
 فارسل الله عليه صلوة وهما وصفا في الاصطلاح والعلما بالعلمية والعلانية والعلانية في الله  
 والثريا تقدسية وفي الصعق حقيقة وقوله طغوى مجزاة الحفرة المروحة الله بما فيه  
 غنى عن غيرهم وقد علمت حاله مما مر وهذا الجواب عن دليل العلمية بانه بوصف ولا يوصف به  
 ومنه لعدم جواب ما معه برهنة لانه صا اسما يجري عليه صفة انه والعين تعيق قطع الشك  
 وصحة التوحيد ويد عليه انه قبل العلمية لم يوصف به اصلا اذ لم يسمع شئ المفكر  
**قوله** لان ذاته من حيث هو لا يظهر عدم صحة العلمية فيه بظهور الوصف المقصدي وفي  
 شرح المواقف من ذهب الجواب لتفعل ذاته تعالى جواز ان يكون له اسما بالحق حقيقة  
 المحسوسة وقد ذهب الى امتناع تفعل ذاته لم يجوز ان لا وضع الاسم لمعنى فرع تفعله ووجه

الوفاة فاذا التمكن ان يفتل ويديم لم يتصور وضع اسم بازاية وفيه محتمل لان الخلاف في  
 تفعل كنه ذاته ووضع الاسم بازاية لا يتوقف عليه اذ يجوز تفعل فان بوجه من وجوهها  
 ويوضع الاسم لمصومها ويقصد تقديمها باعتبارها لا يكتفى بها ويكون ذلك مصححا  
 للوضع وخارجا عن مفهوم الاسم على ما عرفت لفظ الله اسم علمي مؤنث لانه من غير  
 اعتبار فيه انتم **قال** شيخنا شيخنا المستبد على قدس سره علمهم عرفتوا العلم على ان  
 الشخص بعينه والشيء در منه ان يكون الشخص ملاحظا للموضع واورد عليه صفة الاقلال  
 انه يلزم ان لا يمكن تسمية بالانفرد بعينه كالولد والمملوك الغائبين فان لا تعلق  
 الاسما للمؤنثة لما لا تفرقة كالله والملاك والانبيا سعا وعليه يترتب انه لا يمكن تسمية  
 الله وضع لفظ له **والجواب** انه ليس للشراد الشخص الشخص بعينه وملاحظته حرك  
 الموضع بل يجوز الوضع له وان كانا ملاحظا بوجه مساوية في الواقع من العلوم ان الوضع  
 لشي لا يستلزم معرفة للموضوع له بالكنه ولا بوجه الشخص **المراد** كالتفصيلات فاندفع  
 الاول والمقاوم في الاستعمال المذكور ان يتم بوجه مساوية ولا خلاف في الجهل بالشخص والكنه  
 الا انه في على الاول انه ذكر في الرسالة الوصفية عند تقسيم الموضوعات الى اعلام وغير  
 هذه ان اللفظ الذي يمد لوله مشتق ان كان وصفا مشتقا فهو علم وان كان كليا فغيره  
 من اللمينات ونحوها وعرف الوصف الشخصي بان يكون الموضوع له ملاحظا لمصومه في  
 مقصودا بعينه والوضع الكلي بان يكون الموضوع له متصوفا بوجه كلي فوضع لكل من  
 الجزئيات ووافقه غير الحق انه كذا موصوف ومما قل ولتيسر العلم بمخضف فيما ذكرنا من  
 كلام شرح المواقف وقد مر حوا في تفسير العلم بما وضع على جميع مشتقاته بان للشراد  
 ان يكون ملاحظا بوجه شخص وضعه للفرز المحسوس من كل شئ كثير من الموضوعات اضطروا  
 لذلك كافي علم الكتب والعلوم ان لنقل بامتها اعلام حبيبية بل جميع الشخصيات قلما  
 تكون ملاحظا بالذات كافي لانسان المتوكل المتغير لشخصاته من الولادة الى الموت والشخص  
 المستمر الباقي من الاول والاخر قلما يعرف ملاحظا بوجه مجمل صادق في نفسه عند التحقيق  
 نجح القول بذلك وحوش تحقيق هذا الربيق في المقام اشكال **المراد** المتكامل  
 فظهر ان ما توهمه القائل المبرشدي في هذا المقام ان الوضع في العلم الشخصي شخصي  
 ان اراد بالشخص الجز في الحقيقة بحسب المفهوم فهو لو هو ما شئ من ظاهرها رسالة وغيرها  
 والتحقيق خلافه وان اراد انه امر محسوس شخص في نفس الامر فله وجه لكن لا يضر بنا  
**شرح اوردت** تحقيق هذا المقام فلا بد من النظر في انه هل يجب في العلم ان يكون للافظ  
 امر لخاصا لشخص في نفس الامر فيوضع لذلك الشخص وفي المبهمات امر الكليا في نفس الامر  
 يوضع الكل فيكون ذلك مدار الفرق وهو الاظهر ان لا يار ذلك بان يمكن ملاحظة الكلي الوضع  
 العلمي لكل واحد من افرادها على ما قيل في اسماء الكتب والعلوم ونحوها محل نظر **وحديث** اثبات  
 الفرق بين المبهمات والاعلام على تحقيق الاستدلال فلا بد من نظر دقيق في المقام لا يخفى  
 من كلام والعلانية التي ذهب اليها المص رحمه الله سلم الفرق **ومما** مر عن شيوخ المواقف الجواب  
 ما اوردوه واما ان العرب وضعت لكل شئ اسما يجري عليه صفة **فقد** قيل انهما عرفت  
 حقيقة الله واما ما ليس كذلك فعند الوقوف عليه سبب لعدم الوضع له **وقد** تكرر الدليل  
 بان ذاته من حيث هو بلا ملاحظة صفة غير معقول للشراد العلم ما وضع للذات من غير  
 صفة فلو كان علما كان ذا اعلى الذات لا يكون ملاحظا لعلية بل فقط فلا يكون علما **المراد**  
 قبل وهو متبني علم مقدر ما من ضمنية اما الاولى فلا تسلم ان ذاته من غير صفة غير معقول

صريح الشرح في العلم

سليبي







جائزة في الوقت دون التوصل الى الفصح ايضا وان تملح به المولدون في شعارهم كقولهم  
أيتها المستطيع على خوالده وانه حينئذ لا يدر المستطيع **قول** ولا ينقص به صريح  
اليمن لشعره الذي ينفذ الكناية مع النية كما ذكره الجوهري والفرغاني من لسان فاعية وان قال  
النووي منهم انه ينبغي ان لا يكون بميتا اصطالات بله يحتمل ان يكون فعلة من الكمال وهو  
الزطوبن وقد افسدت به الصلابة لتغيير المعنى وتقليل ما ذكره انساب الكواكب من كناية الشافعي  
ولم ينقلوه عن الحقيقة وقد نقل شعبة المقدسي في الرمز عن كتب المذهب انما اذا قال  
بله لا يكون ميتا الا اذا اخرجها بالكثر او نوي اليمن انتهى **قول** نفسه به الصلابة  
اقوا فاقوع في لفظه ان كما في الحمد لله وفي التسمية اذا قلنا انما من المستورة كما هو مذهب  
المصنف وفي النفس الكبرية انه في التكبير **قول** الا لا باركة الله فيهم بل فيهم على اقله  
وهو على كل حال اسم سهل بعد التبركة والتمتع فوج فاعل باركة وما زلت في رويها اذا  
ما كان الله في الرخايل فالتمثيل به في موضعين **قول** الرحمن لرحم اسمك لبيك الى اجل  
المباركة والذي ذكره الخفاة في باب اسم الفاعل ان منه صنفان يثبت للمبالغة وتقلبت من  
فعل الفاعل كغراب وضوء كغروب ومفعول كغروب وفعل كغروب وهو فعل على اسم  
الفاعل رفعا ونصب كقولهم **ضروب** ينصل السيف سوق سماها ومنع الكوفيتون عملها  
مطلعا لامها لاجل ان الفعل وزنا ولزيادة المبالغة فيها لا انساويه معنى فقد راى النحوي  
بعد ما غاملا وسبب وجوز اعمال الخفة وخالفه اكثر المصنفين في اعمال الفعل وفعل دون  
غيرها الا انهم لم يذكروا موازن الرحمن فيها ولم يشترط الحد من الخفاة فيها لزم فعلمنا انما  
اشترطوه في الصفة المشبهة لانها لا بد لها من ملاقاته فعل لازم وردت بثبوت معناها ولذا  
قال في شرح التمهيد ان ربا وملكا ورحمن ليست منها التعدادي فاعلمنا ولم نقل لحد نقل فعل  
ما تعدى منها لفعل المضموم العين والمسطر في المبتوت للمعول عليها ان فعل كغروب العين وقيل  
وكثرها اذا تعدى ما التفتحت نحو الى فعل المضموم كقصور الرجل بمعنى ما اقصره وحينئذ  
فيه اختلاف هل هو على حكم نعم او فعل التفتحت كما فتاوه مئة والخالفهم له بنعم كالمترشح  
في عدم تصرفه وان لا يؤخذ منه صفة امتلافا نقلوه عن الفائق في فقيه رفيع مع ان  
الحقنة اعم احده فغير وان كانت الثقة بنا قلنا في نحو الظن به مخالف لما صرح به الجوهري  
في غيره كالفعل بل لا محالة لان قوله الرحمن الذي في الاخر وهو مبالاة لافادة المفعول دون  
الفعل في الشقي عدم اللزوم انه ليس بصفة مشبهة **قول** نيا لان تمثيل المصنف بعلم دون  
مريض وسقيم فيما يكره الى ما ذكره الان كلام الخفاة لا يخالفون شي لعدم ذكره جوهري في ابيية  
المبالغة حتى صار باعتبار الدعا والعلمية فويله ففعل العروبة **قول** في ظاهرهما مرات فيهما  
وجبت احكاما وهما لامع المبالغة للمبالغة المحركة باسم الفاعل فيما من فعل متعكدة  
بلا تردد وثابتها انما صفة مشبهة على ما فيه وقول الشافعي في باب المبالغة ان قيل  
الرحمن صفة مشبهة فكيف يفتق من رحم وكذا نقول في ايت ومالك حيث عدا صفة مشبهة  
واما الرحم فان جعل صيغة تبالغة في نفس يسيبويه في قوله هو رحيم فلا ان اشكال  
فيه وان جعل صفة الصفات المشبهة كما يشهره تمثيله بمريض وسقيم الخفة عليه السؤال ايضا  
فليجب بان الفعل المتعدي قد جعل لازما بجملة الفعل في فعل المفعول فيتم العمل  
ثم يستحق منه الصفة المشبهة وهذا مظهر في باب المدح والذم كما قرئ في قوله في المثلج  
وذكره المعرف في رفيع ومن ثم قلنا معنى رفيع الدرجات رفيع درجاته لا رفيع الدرجات  
انتي كلام موقوفة تحت من وجوه الاول **قول** انه ذكر في شرح التمهيد ان ربا ليس بصفة مشبهة

سعد

وما ينبغي في شرح التمهيد

سعد

بل

بالاسم فاعل لانما صلبه رايب ففصر منها ورب كذا في موضع من صيغ المبالغة المحركة باسم الفاعل  
المفاتيح ان فعل الفعل الذي ذكره لا وجه له رواية ورواية كاعرفنا لما انت ان ما نقل عن  
نصريف المقتراح على ما بيناه لان لا تطابق من عاده ولا داعي اليه في الاختلاف سوى ادعاء انه  
صفة مشبهة ودون نصرة القناد الرابع ان اسناده في ذكر في رفيع الدرجات لا يحيد  
وانما افسد به مما ذكره لان المراد درجاته عزه وجوهه لئلا يناسب المراد من قوله ذو  
العرش يلقى الروح من امره على من يشاء من عباده وهي بسطة ملكه وسعة ملكوته وتلك  
الدرجات ليست مرفوعة بفعل كما نية عليه بعض الفضلاء والمبالغة في الكبر والكنية وفيه  
الذم والثناء فان **قول** قد قالوا لا ينبغي ان يسمي الله ان صفاته تعالى التي يصيغ  
المبالغة كرحمته كان لا يسمي الله في صفاته تعالى لانها تنسب للشيء اكثر مما له او تترك  
على الزيادة فيما يقبلها وصفات البار فيمنه عن ذلك **قول** هو ليس بشي لان  
صفات الافعال قابلية للزيادة وكذا صفات الذات باعتبار متعلقها وان لم نقله  
في ذاتها كما صرح به **قول** من رحم بكنية كما لا يفهم لانفعله لفعل المضموم العين كما تقدم  
لما مر وقوله كالفضبان قيل في هذا التشبيه سوء ادب والافعال المشبهة بالصفات من المكن  
وليس بشي لانه مثله في اشتقاق فعلان من فعل العين ومن ليس من هذا الباب بل من باب  
حسن مع ان اطلاق غصبان عليه تعالى واراد في الحديث سبقت رحمتي غصبي فان سؤالا ادب  
ولذا لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى مكرانا الذي يمثله الزمخشري وفي تمثيله لرحمة بكنية  
دون مريض وسقيم الذي يمثله الزمخشري اشار في ان من المتعدي للاحكام باسم الفاعل  
وهذا الصفة المشبهة وما **قول** ان ما جعل لازما بالنقل وهو ما قيل مرات في جوهري  
وضوءا لعبرته رحمانا بالحقنة ونحوه في قوله من رحمته سمع قولوا وما ذكر نعمت  
في الكفر كما بين في محبة **قول** والرحمة في اللغة رقة القلب **قول** لانقطاع المقتضي  
للحسان امر وقيل في المعطوف في لزم على ما فيه ضمما في معنى ما بينه في اخذ احداهما من الآخر  
ولا وجه لقوله وصفه الرحم وليجب بان الانقطاع من سبائك الحفظ واستعبرت الوجهة  
لانقطاع الرحم واستحق منها اسم لها **قول** ان الله اراد هنا بالانقطاع المثل الروحاني اعني الحقيقة  
والرقة لا الحسائي لانه ليس بصفة مشبهة وان كان مسببا عنه وشابها له ومدلوله لبعض ما لا يفي  
في الاشتقاق كالرحم والمثل الروحاني هو المقتضي للفضل والحسان يعني ان وصفه بالانقطاع المذكور  
لا يخرج عن الجسائي فانه ليس معنى الرحمة كما صرح به بعضهم وهذا كله قائم فاصح لما بينا فلو كان  
ورق في الحديث الصحيح الرحم بكنية من الرحمن وقال الامام القرطبي انه نعمت في الاشتقاق فلا محال  
للشقاق وقال الراغب في معنى الحديث انه تعالى لما جعل من نفسه وبين عباده سببا كما انه كتب  
على نفسه الرحمة لانه واجب في مقابلتها شكر نعمته كما ان هو السبب الاول في وجوده وخلق قوامه  
وقد روي وسائر اخبارهم كذا كذا جعل بين ذري الرحم المحمودة نعمته مع بعض سببا او جوب على الاعلى التوفيق  
على الادنى وعلى الادنى توفيق الاعلى فصار بين الرحم والرحمة مناسبة موقوفة كما ان بينهما مناسبة لفظية  
ولذا اعظم شكر الوالد لربه وقرنه بشكره لانها السبب الحقيق في الوجود بغير ان بين الرحم والرحم مع الاشتقاق  
في الحروف ومناسبة مشبهة معنوية وذلك كاف في صحة الاشتقاق كما برشدك اليه نعمت  
الشابوقات لنا حاله روحانية تنبئ للنفس كيفية الحزب للقلب وحالة في الشرح ما نية  
لشابه الاولى في الحفظ وقد ينشأ ويكتسب عنها كالياسد في راحة الاحياء وهو لا  
لوهو لانه لا بد من اتحاد معناها وما هو في تصور النظر فلا تترك ما هنا من الاوصاف في  
الناسبة من عدم فهم المرام كقول بعض علماء العصر ان المصنف انما قصده بان يقول ومنه اشارة

طوي

سيوطي

كازروني

ليثي

عمام



المانعة مشتركة مع الجنة في المادة لا انه مشتق منها فافهم **قول** ومنه الرحم لانقطاعها  
على ما فيها الرحم بغير الراوي كقولك الولد فقه وقد تحققت بتسكين الحاء  
مع فتح الراء وكذا في لغة في لغة كقولك انما على المراد ثم سميت القرابة رحما وهي  
مؤنثة وقد تذكر وقول لا لفظا في الحاشية انما في لغة العرب والمناسكة  
الكافية في صحة الاشتقاق كما عرفت **قول** واسما الله تعالى انما تؤخذ من قول المراد  
مطلقا سماء الله تعالى او المأخوذ من الرحمة كالرحمن والرحيم واخره ليعلم ان كان المراد الثاني  
لكن سياق المص رحمه الله حينئذ في كذا مخالف للظاهر اما الاول فغير صحيح لان من انما  
ما هو صيغة الحقيقة من غير تاء ولا كاف على القاهر القليل ونحوه ومنها ما اطلق عليه استفادة  
شعر صا وكلمة حقيقة فيه ومنها ما هو مجاز بطريق آخر كما يعرف من نظره في انما بالحسن وسفر  
وقيل انه يعني في المأخذ انما في ما بين يديه الانفعال المنزه هو عنه يؤخذ باعتبار ما  
وخاصة انه انما يجعل مجازا عنها بعلاقة السببية والرحمة والرقعة سبب للشفقة والشفقة  
ولتجعل مجازا عن ارادة الانتقام لاجاز فانها سبب للارادة او لا الانتقام ثانيا كما جعل  
الرحمن في الغضب مجازا عن ارادة الانتقام فيجاء سببا في فعله في قوله انما يؤخذ من اضافي  
بالنسبة الى المبادي والمراد هو افعال مثل افات ارادتها ايضا من العايات او المراد انما  
المستببات وهي سببية عن تلك الانفعالات انتهى فتدل وانما اعتبر التجوز في هذا الاشتقاق  
دون المشتق لانه يحتاج الى بيان التجوز في كل ما يطلق عليه من المشتقات **قول**  
ما ذكره المص رحمه الله من التفسير الكبير فالجواب عليه ان كلامه غير مذهب ولذا اضطرب فيه  
كلام الخواشي فانه اطلق في الاسماء وليس على اطلاقه وذكر ان مباديها انفعالات وغايتها المقصود  
منها افعال وليس كذلك في كل اسم مؤول منها حتى ما نحن فيه فان الرحمة المشتقة والرقعة وهي في  
الحقيقة كيفية لا انفعال لذلك قيل انما لانفعال لازم لها لان حصولها بنبهة المزاج الذي  
هو كيفية خاصة من تفاعل المشاطة بين فاعل ومفعول والله تعالى منزه عن كل ذلك كله  
وقيل المراد بالانفعال انما ليس بفعل فنعلم ان كلياته وليس هو بالمعنى المشهور ثم انما اذا  
جعل المتأول في التصرف في ملخص تلك الافعال ومصادرها كما قرره اهل المعاني في الاستعارة  
المتبعية وهو غير مجاز هنا لانه مجاز مرسل يحتاج للتبعية كما صرحوا به فلذا عندنا عن  
بما مر مما لا يخلو عن شيء وايضا من الاسماء ما اخذ باعتبار المبدأ كالسلام بمعنى معطي السلام  
فيما قيل انما قيل انما المراد انما الحاج منها للتأويل في قوله بما يملكه بحاله واذا اظهر  
المراد سقط الاثر وما قيل من ان الاقرب هنا ان يقال ان الحقيقة شرعية لانه يراد  
منه الانتقام من غير ان يخطر بقله لئلا لا ينافي ما ذكره باعتبار حقيقة العنوية  
كما لا يخفى وقوله قدس سره انما يجوز في ان يكون استعارة على سبيل التمثيل كما في الغضب فيه  
ما استدل به بانه **قول** ما بلغ من الرحمة في اكثر من اللغة فهو افضل من المريد على خلافا القياس لانه  
سمع من العرب او موع على قول لا يخفى الذي يجوز وليس من البلاغة على القياس بمعنى ازيد بلاغة  
لان البلاغة لا يوصف بها المفرد كما مر جوابه الا ان يقال انما هو مطلق او اعلني واما ان المراد  
بغير المفرد المركب من الغير او منع الغير كما قيل فتكلم وقيل لرحيم ابلغ للتحريم وانه يؤيد قول  
ابن المبارك ان الرحيم اذا قيل اعطي في الرحيم اذا قيل اعطي في الرحيم وفيه نظر وقيل انها سواء وقيل كل  
المنزوعين **قول** لان زيادة البناء هذه القاعدة او من استسما انما في الحقيقة في قوله  
في المثال الثاني على طوله ان اللفظ اذا كان على وزن لا وراى ثم نقل الى ان اكثر من لا لغيره لفظي  
كالخاق فلا بد ان يتفهم المنقول اليه معنى اكثر مما تقدمه الاول لان اللفظ اظهر في المعاني فاذا غلب

لاري

ليثي

مير بادشاه

سيد عيسى

لاري

في ظرف او سعة ما كانت فيه من غير ما تليق به وهذا لما لا نزاع فيه نحو خشوع وخشوع وقيل ان  
لا بد ان يكون ذلك في فعل او مشتق وطلقة بعضهم مطلقا فاوردوا كلمتين علمتا ابلغ من عالم  
مع نسائهما واوردوا غير نحو وجل ويجعل شراعتا رغبة بانه زيادة في نقصان لمبالغة كما قال  
لبعض الشعراء يوم صدقها له  
صحيحة ولم يكن نظير **قول** نقصت او جعلته نكثت مري  
كما تراءى الباطل للضعيف ولما نظير من كلام الادباء المتطرفين واطال فنية ما نحن في غيبة عنه ذات  
اذا انتهت لالت القاعدة مخصوصة بالكثر الذي نقلت القريب عن الاول وغيره عن علمت ان  
اكثر ما اورد من دفع بالقياس حسن وان قوله قدس سره كغيره انما منقوض من حيث جازم وكذا ذكر  
في جوابه بان شرطه بعد تالا في الكمالين في الاشتقاق اتحادها في النوع كقوله فخر او انما  
اكثر في الانقضاء بان حذر انما كان ابلغ لاحقا في الثبوت والامور الجبلية كقوله وقطع فجار  
ان يكون كذا لا يبلغ من حذر لانه على زيادة الحذر وان لم يزد على ثبوته ولم يزد مع انقضاء  
لاننا من الكدر راقم من حذر بان قد كرر استعارة فعله في العزائم كقوله وقطع فجار  
غيرها كقضية وسكران فيقضي ان عليا ابلغ ولو من وجه وان قولنا ان حذرنا انما على الثبوت  
ليقضي ان حذرنا الصفة مثبتة وقد صرح ابن الحاجب وغيره بان من انبئة المبالغة المعهودة  
من اسم الفاعل فاما متعديان نوعا وعلى تسليم تخصيصه بالمشتقات لا يرد عليه شغل  
وشغل ان اسم الفاعل الصغير والكبير في الكشاف حتى يقال انه اعلني لما في المقام من ان المشتق  
مركب من الجواز اما الشغل ان فليس من كلامهم ولا ينافي في قول الشاعر بل من بعض العرب  
لانه قاله صرلا ويحتمل امثله لا تثبت بما للغة كما قيل لبعضهم لم صارا الدنيا رخيلا  
والدنيا رخيلا من الفلاس فقال لا في الفلاس ثلاثة لفرق والذرة رخيلا والذرة رخيلا  
وقطع في كلام المص الاول بحذف الطاء والثاني مشدود وكبار الاول بفتح الكاف وتخفيف المؤددة  
في الثاني بتشديد هاء ما لغت في كثير من معاني **قول** وذلك انما يؤخذ من انما في زيادة  
المدلول عليها بزيادة البناء المستلزمة للانفعالية وهي اما باعتبار الكمية في مبادي الاشتقاق  
وهي الرحمة والكمية العدد نسبة الى كبرية ما شدت من مخرجها على القاعدة المعروفة  
في باب النسب والكمية نسبة الى كبرية التي تاليها عن الحال الذي يستعمله في الكيف وكيفية  
جلا لها وعظمتها ونفاستها وكثرة كميتها اما باعتبار كثرة افراد متعلقها من الموصوفين  
او بتعدد ما يتعلق فيه من الدنيا والآخرة او باعتبار كثرة ما يحصل به من النعيم والبشرى زمانه  
الواقع فيه كزمان الآخرة المؤبد فهذه وجوه اربعة سببية في شرحها وتمثيلها **قول** فعلى الاول  
قيل ان رحمت الدنيا الى ان على اعتبار المبالغة في الكمية حصر الرحيم بالديار دون الرحيم  
فانه حصر الآخرة لكثرة الموصوفين فيها كما بينه المص رحمه الله وهذا بناء على ان النعم  
فيها نعيم المؤمنين والكافر والبر والفاجر ان كانت النعمة النامة مخصوصة بالمؤمنين  
لا ايضا بالاسكاداة لا بد وقيل ان قيمة الله على كافر والصواب ما مر فان قلت  
كيف تخفف رحمة الآخرة بالمؤمنين وقد ورد في الحديث الشريف شفاعة صلى الله عليه وسلم  
لعامة الناس من هول الموقف وانه يخفف عنهم العذاب في الآخرة كما ورد في حق ابي طالب  
وارتضاء المص رحمه الله في سورة الزلزلة فلو قال المص رحمه الله الدنيا لجميع المؤمنين والكافرين  
خفت المؤنة قلت قد اورد هذا بعضهم ولما **قول** عنه بان الكفاية في الاول  
تبعا غير مقصودين كيف وهو في الموقف بل اقول انما هو استدراك قوله فليس ذلك رحمة  
في حتم وتخفيف العذاب مما تروى في المص رحمه الله وعلى فرض تخفيفه قيل انما ينزل



من مقرر شبه من سرائيل لغضب المقرر شبه دونها فليس رجم من كل الوجوه ولا ينافي العذاب فذكر  
**قول** وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة وحيم الدنيا اي على اعتبار الدنيا لغضب الكيفية  
فيلزم لك وتبين بان كثرة الجلال تستلزم كثرة الجلال وهي كيفية النعم لانه قيل عليه  
ان هذا يصح ان يكون بالاعتبار الاول لان نعم الدنيا والآخرة تزيد على نعم الدنيا وورد  
بانها يلزم ان يكون ذكر رحيم الدنيا بعد لغو الذم المسمى على نعمها كلها وقد حصل بزيادة  
الرحمن اليها والحي **عنه** باننا لانعلم ان المزايا مجرد ذلك بل مقصود القابل للتوسل بالجلال  
الاشتمال على مستغنيين من الرحمة في مقام طلبها مشير الى العلم الاول وحصول الثاني ويحصل في  
صحتها لا تمام برحمته الدنيا والآخرة الواسلة اليها الباعثة لمزيد شكره وقد اعترض عليه  
بان الوارد في الاحاديث المرفوعة كرواية الترمذي والحاكم في دعاء ما توفيه المشرق فالج  
الجمعة كما شئت الغفر مجيب دعوة المضطرين رحيم الدنيا والآخرة ورحيمها انت تسمى فارحمي  
رحمة تغني بها عن سواك ولتيسر الاخرى من ربي ولا يصح حينئذ ان يستدل بهما والقول بان  
المصر لمزيد كراهما واذ ان في الحديث فيكون من كلام الشافعي لا من كلام غيره وما  
احتمل ان يراعى الاول لجلال النعم وقول الشافعي وقايتها فلا يجدي **قول** ملات النعم  
الاخر وفيها الجسام جمع جسم بمعنى عظيم واصل معناه عظم الجسم فاستعملها ذكرها واطلاق  
عليها اطلاق المشعر والمرس يعني ان امثالها من الله اروع باعتبار ما فيها من الجلال اضافة  
الرحيم الرحيم للدنيا وان اشتملت في جلال النعم وقايتها باعتبار الثاني لانه تتميم لما قبله ولذا  
لم يرد كسائي وقد عرفت ما فيه رويانه ودرانية فذكر **قول** وانما قدم في القياس  
لظاير متابع فيه بين وصفين احدهما الباعث والآخر القاع والاول المعقول  
قالت قدس سرم الابلاغ اذ كان لخصر مما دونه ومثله على مفهومه نصين في الاثبات الثاني  
وفي الثاني عكسه اذ لو قدم كان ذكر الاخر عارضا عن الفائدة كما في غير ذلك واذا لم يذكر الجمع  
مستحلا على مفهومه الاول في الرحيم والرحيم اذ اريد بالاول جلال النعم والثاني قايها  
بحوز كل من طرقت التتميم والترقي في نظر المتفكر في الحال ولما كان الملتفت اليها بالفضل الاول  
في مقام العظمة والكمية في عظمة النعم وندد قايها بقدرة الرحيم والرحيم بالرحيم كالتميم  
تبيينا على ان الكل منه لشموله لعماليته ذرات الوجود كجلائته واهم ان المحقق لا يلتزم  
به فليس تخلفا في سائر ما وورد في قوله ان تايخ الرحيم للترقي وانه ابلغ من الرحيم لان فضلا  
للامور العزيمية كشره وكبره وفعلا للعارضة كسكران وغضبها وانما يابا من  
فعالها الضم لا من مشيئة فعيل انتهى وهذا بعينه كلام المدقق في الكشف وفيه بحث من  
وجود منها انه لا يلزم ان يكون الابلاغ مستملا على معنى الاذي بل يكفي ان يستلزم وجود  
وجود الاخر بالطريق الاول وكذا عكس في الثاني بحيث يكون ذكر الاخر بعد لغو الاول بل  
البلوغ وتلخيص الكلام لانراك لقول فلان يجب المات والالوف ولو عكست فتح وقد  
اعتبر ان الملائكة في قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملكة  
المقرن لك وفي قوله **عنه** ومماثلة منجيا ورحاما ولا يجوز الامتوج ببلوغه واخره  
مع ان الملائكة والخبر ليسا من جنس ما قبلهما كما في شيخ الطيبي كتاب شرا ومما ان قوله  
واذا لم يكن لا يطلع مستملا على مفهومه الاذي في الحق نبع فيه صاحب الترتيب حيث قال  
ان ذلك فيما اذا كان الثاني في جنس الاول وفيه زيادة علمية والرحمن لجلال  
النعم وامثلهما والرحيم كقايها وفروجا فاما لم يرد في الثاني زيادة على الاول لانه كان  
من جنس اخر وقت درة الكون في قوله ان اذا انما الجسدية تعتبر فيما لا

نقل السبوطي  
عن البلقيني

لاري

فيه

فيه الترتيب قال انها مفقودة في هاتين الصيغتين مع اشتغالهما على معنى الرحمة ولعلها تبلغ  
من الكثرة ان اراد الصيغتين لا بد ان تنفصل في خصوص المعنى كجود وقياض فغير مستلما  
ببناه في البحث الاول فهو لا يوافق كلام العلامة ولو اقمنا على ما عكس كان وجهها وجهها  
لان المزايا المذكورة في الآخرة والسموات والعموم كما تقول الكبيرة والصغيرة يعرفه ولو عكست صح  
وكان المعنى بحاله ومثله لا يلزم فيه الترتيب كما فصله في المثل الثاني ولو لا هذه الاطالة  
او ردتاه برحمته ومنه ان قوله وانما لا يطلع في ما مر فان من الحاجة وشرح الكتاب في هذه  
الى الرحمة والرحمن صفتان مشتبهتان فلا بد من لزوم فعلهما معا فلا يصح الفرق والتفريق  
للباب فعمل بالنعم وذهب ابن مالك وغيره الى انهما من جنس الغنائم الفاعل لا يلزم اللزوم ولا  
يتأني ما ذكره فان قلت **كيف** يرد على اللزوم وقد ورد رحمت الدنيا والآخرة ورحيمها  
بالاضافة الى المعقول قلت **منه** يرد عليه في قوله انه على التوسع كما بينت في الحاجة في باب  
الظروف ثم ان المدقق قال في الكشف والتحقيق فيقضي ان يرد النظم على هذا الوجه ولا يجوز  
غيره لان الله اعلم للذات الالهية باعتبار ان الكمال منه والتم وجودا ورتبة وماهية  
والرحمن اسم له باعتبار تخصيص كل ممكن بحصة من الرحمة وهي الوجود الخاص وما يتبعه  
من وجوده كالاية فلا يلزم بورد ذلك لانه يرد على النهج الواقع المحقق وقاوشه لفظا ووجودا  
وافضلا كما ان المقصود تعاليم وجهه التي تدور على النهج الواقع المحقق وقاوشه لفظا ووجودا  
ان يبدل من الاعلى والاعلى انما هو الترتيب فيقضي على واحد ان يقتصر على الاول في الاخر فيظهر  
اقسامه لوجه الترتيب او لافا ولا انتهى قلت **يؤيده** انه صلى الله عليه وسلم كان يكتب في  
اليسر لهما لرحمن ورحيم في سورة الفلق فذكر في النظر ليزن الظفر وما قيل في هذه القاعة  
من انهما غير طردة لقوله تعالى يسولنا نبيا ليس بوار ولا ذرمت من انهما بالمعنى اللغوي  
وكل بليغ من وجهه او طولها كما في الفاصلة **قول** لقدم رحمة الدنيا الخ اي تقدمت ازاياها  
وجودها في غير ذلك في لفظه على الاعتبار بارت لاضافته فيهما الدنيا وقيل انما هو اذا  
فصله المتباعد في الرحيم باعتبار الرحمة من الظاهر باعتبار ما ذكره والآخر قوله  
رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وما قيل من ان الرحيم يتينا ولرحمة الله نيا على كل حال سواء اعتبر  
الكمية او الكيفية بخلاف الرحيم ورحمة الدنيا مقدمة في الوجود فناسب تقدمه مما يدل  
عليه باقية ان الرحيم بالاعتبار الثاني لا يعلق له بالثاني فتقدمه اولى **قول** ولانه صار  
كالعلم الى اي اشارة في اختصاصه به استعمالا ومعنى الاكتفاء في الكفر بقوله مستبلمة  
رحم المامكة فناسب مقارنة العلم وتقدمه على الوصف المحقق لانه غير الموصوف  
المحقق الوصف واقفنا القياس تقدمه باعتبار المعنى الوصف في هذه المشابهة صغت فيه  
ذلك فلا يخل به وله مناسبة والعلم والوصف فناسب توسعه بينهما وما قيل في هذه  
الوجوه من انهما لمتبينة في كون الرحيم وصفا محض لا مائلا وهو اذا عرف باللام لا واصف  
الفائدة ايضا ليس بشي لان القابل بذلك لا يترك لاطرافه على غير الله فكيف يدعى علمية فيه  
وذهب الخليل وتبعه ابن هشام وغيره الى انه علم وانما يدل لا يقت واستدل باختصاصه  
به بحجة غير تأييد نحو الرحمة على العرش انتهى ولو كان كفي فافيه وان استغاضت اضافته نحو  
رحمن الدنيا فافيه وفي شرح الكتاب لا يرد حرف ان الرحيم صفتا لينة ولا يرفع قابلا للامنة  
في اسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ولا حكم علمية بعلمية الاسمية وقيل استعماله مستلما او مضنا فا  
فوجب كونه بدلا لوصفه لكون لفظ الله اعرف المعارف انتهى وقد نهدا علمه في السورة  
**قول** لا يوصف به غيره لاختصاصه به مرفا ومسكر لحي صار علميا وكالعلم واما قول الشاعر

لاري

ليثي

لاري

سبوطي



في تسليمه لعنه الله سموت بالمجدي ابن الكرمير بابا وانت غيث الورد ولازلت رحمانا  
فقد قالوا ان اطلاقه عليه غير صحيح لغته وشعرها وهذا من علوه في الكفر اذ سموه المجدي فوق  
باسم الخلق كما سمو الحجازة للنفوس ما نه اذا كان اطلاقه على الله سبحانه واياه عليه فكيف  
نقال اننا استعملنا في حقيقته واسمنا صفا للغة وقد ذهب المسكي رحمه الله الى  
ان المحصور به تعالى هو المعترف بالذو المنكر والمضاف لوروده لغته في اللغة ورد به  
على القول بان مجاز الاضحية له وان مجاز الحجازا صافقضي الوضوح للحقيقة لا الاستعمال  
نعمه وفي ايسار الشرح يمتنع اطلاقه على غيره مطلقا وان كان اطلاقه كاصلة على الانبيا  
عليهم الصلاة والسلام وهو كلام سديد وبه صرح ابراهيم السلام وقال انه صحيح مطلقا  
لغته وانما منع شرعا قوله لانه معناه المنعم الحقيقي فيقول الحقيقة هو الذي لا يستند  
الى غيره في الحقيقة باسم المنعم خلاف العبد فانه كالواسطة فالنسبة في قولنا الحقيقة في الحقيقة  
مقتضى الحري للمبالغة كحري ووداري او هو حق معنى ثبت اي مرة ثبت فيه صفة الانعام  
غير متجاوزة لغته فالعبد الذي يستند انعامه الى غيره وهو الله فليس ثابته مقترن بغيره والذ  
دعاه لما ذكرنا سابقا في ذلك المرحله منسوبا للحقيقة المقابلة للمجاز اذ ان المعروف المتبادر  
اذ هو المنعم بلا عوض ولا غرض وهو المعنى المطلق الخالق للنعمة والمنعم عليه فاما اريد بالمبالغة  
الى النهاية دل على اذ اعظم قدره فقولته البالغ في الرحمة غايته ما يحتمل ان يكون تفسير المبالغة  
وان يكون معنى آخر ودلالة على ذلك بقية نية الاختصاص وتبادر الفرد الاكمل من صبيح المبالغة  
فلا يكون عليه من معناه اللغوي للمبالغ في الرحمة واما وصوله الى الغاية القصوى فليس مقتضى  
وضع اللغة لا ان يقال انه معنى عرقي ولا انه صفة مشتقة فلا فرق بينهما وبين غيرها من المبالغة  
فلانك انما تسمى الحقيقة مع ان اعتبارها نيا في الوصفية فهي تستلزم الدلالة على ذات  
مهمته وهذا موجب لتبعية اذ سانه فبهم من ذات لفظ المنعم لا يطل على غير الاحكام وهو مقتضى  
ظاهر لاقتضائهما نسبة الافعال الى العباد بحكازية ولا مقتضى انه غير وارد افسر الحقيقة مما مر  
وهو الدل على نفسه وبه وقوله انه لا يفيد مكالمة مع انه لما المقصود تعالى والحق بالاعلام  
خرج عن نظائره والحق بالاستعمال والخصاص به لا راداة اكل افراده ولا يلزم لخصاص المنعم  
انضا كما نوه فتدبر قوله وذلك لانصديق على غير ما في ذلك المعنى المذكور وان كان كبحر  
الوضع مفهومه كليا فهو منحصر في فرد الشئ والصدق وهذه الكذب بخوضه او نقل ذلك لانه  
على بعض افراد معناه كما هو معروف في كلامهم اذ لا يطلو عليه وقوله ستعوض بالغير المهمة  
اي طالب للعوض لا بالها وانما هي كلف وهو تغافل كونه المنعم الحقيقي لانصديق على غير ما يكون  
المنعم الحقيقي هو البالغ بها بانه ذلك لا انعام والحق فاداة ما ينبغي ان ينبغي لا عوض كما في الاشارة  
حتى قالوا امر مجاد لعوض في وقتهم كما في الهياكل وفيه نأمل قوله يريد تفسيره لكونه مستعصيا  
ولما لم يكن لمراد به العوض لما في لالت طالبة فاجل واهب بالالكاف المقنونة بتيه بها ذكر  
وقوله جليل واباح من اضافة الصفات لوصف احوال الشوايف الجزل والملك الجميل وهو وليا  
الواقع اذا الشا لا يكون الاحياء والتوايف مضاعف كما وعد الكرمير به فهو جليل بالنسبة  
لما اظهرا ابد افلا وجه لما قيل ان اظهر ان يقول بربيه يؤاها اذ العموم فيعذر به  
بانه لموازنتها بجله ويترجم برباي محبة وصالحية ممتلئة من راح بمعنى ازال في شجرة بريح  
بصغته اسلم لفاعله معطوف على مستعصم وهذا اعراض بلبنة خلاف ما قبلها وقوله  
انفة الحسة الاقفة كمنز ما استنكف من عاره والخسة بلقاء للجنة دناءة الحال اي يقصد بها  
ليطية ذلك او عدم الحق كالخسة وفي نسخة رقة الحسية وهي الاصح رواية عن الفاضل

لشي

لازروفي

لاوي

لاوي

الشي

الشي والمراد الرقة الحسية كما وقع كذلك في عبارة الغزالي ونقله هذا الفاضل في حاشيته  
يعني انه يرى قلبه وبيتا ثم كما يشاهد من لخصايج ابنا وحسده وشوكا لهم في ذلك  
الامر عنه بلحسانه وهذا عوض في الملة عاين عليه ولوقيل الرقة هنا بمعنى الضعف  
كما في قوله سمعت من قلة ماله ورقة كماله كافي لاساسه فيقط ما قيل من انه وقع بهذا العبارة  
في كتب الكلام في معنى الحسن والقيم واليسر في كثير من قوله ثم انه كان بالواسطة الخ قيل  
ان ما قبله تغافل لعدم صدق البالغ في الرحمة فانيته على غير هذا تغافل لعدم صدق المنعم  
الحقيقي عليه وقيل انه بيان بكونه من غير حقيقيا اذ لو كان لم يكن محسن ولا لصات  
والاظهر انه بيان بكونه من غير حقيقيا اذ لو كان لم يكن محسن ولا لصات لانه لا منعم غير  
مطلقا وهو بالغ متفادله ولما عطف بهم لتفاوت رتبتهما لانه في الاول اثبت لغته انما  
وهنا انما وقال كالواسطة دون واسطة لانها ما يتوقف عليه فعل الفاعل وفعله متعلق  
لا يتوقف عليه فعل الفاعل وقوله تعالى لا تتوقف على شيء وقيل لا تكلما له دخل في الاشارة  
فتوقفه على شيء كشيء على الاشياء وقوله لا تكلما فان النعمان اي ذات النعمان  
من خلفه مطلقا ومعنى كون وجودها من خلفه ان يشونه لانه مستند اليه ايضا فلا وجه لما قيل  
من انه نسبة الخلق الى الوجود غير ظاهر وانما نسبة الخلق الى الوجود هي نسبة الخلق الى الوجود  
في الخاطر المتشوق للفعل كما انه يدعو وقوله الباعثة الخ نفس له والقوى الخ  
قوة وهي معرفة شاملة للمظاهر والباطنة المبينة في الحكمة قوله ولان الرحمة الخ يعني  
ان الوجوه الشائعة مبينة على ان الالهي مستعمل على معنى ما بعد وهذا التبرك كك على هذا  
لان الرحمة المنعم بها لا الالهي واصولها كالاحكام والرحم المنعم به كذا فارد به ليتناول  
ما بينهما كما للتبرك وذكر الردف وموالبغ المنعم وانما يتبعين الترتيب المذكور على الاول اذ لو  
عكس عرا لكانت وكل هذا التبرك كك فانما اذ في الرحمة تنبها على شمولها لانه ذرات  
الوجود لئلا يتوهم انه لا يطل عن المحقرات لعظم جبراته كما افادته الشريف وفيه ما مر فتدبر  
قوله او المضاف لاله الاحكام آية ورواها التي تنبها بها سميت واسما حجازا تشبها  
لها براس الجبل والخلعة ونهايتها التي تنبها بها القواعد من شغلها وكذا يقال لمراسل المستلهم  
وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم بعث على اسير الاربعين اي لخصها كايين في السيرة وقيل لانه  
عليه ما في الايات كما ان المراد من بني الانسان وقيل غير عن الاخر بالمراسل العظيم تادبا والحق  
عليه بما جاز ما قبل الاخر من الردف وحرف اللين وهذا بناء على ان في القرآن سجدا وفيه كلام  
سابق في سورة يس وقيل روي لاي او ايلها والمقني لكونه روي لاي بعد كلمات شتتاسة  
ولا يخفى ما فيه من ان كلف ثم ان المحافظة لا تجرى في كل سورة بل في ما ينبغي خلاف هذا  
كسورة الرحمن وهذا قيل ان هذا في غايته الضعف لا يتناهي على ان الفاتحة والارزاق وسعي  
فيها ذلك ثم في غيرهما وعلى انها آية من السورة قوله والظاهر انه غير منفرج في التتميل  
وشجوه ومنع صفة على فعلك ذافعل بالجمع الخاء ككاي سكر للصقة والزبادتين  
المشاكلتين لان في التناهي في عدمها قبولها الثاني فلوقيل ان الصرف كذا كان ثم كانت  
والخلف فيما لم تذكره ككايان بمعنى كثير الخية فمن منع الحقة باب سكران لانه كثر  
ومن صرفه راي انه ضعف وادعى منعه لاصل الصرف في تنوينه وقال ابن الحاجب لاف الفونك  
ان كانا في اسم فخره العامة في صفة لا تتناهي فعلا لا تتناهي وجوده فعلى ومن ثبت  
لخلف في حين دون سكران وندمان وسواسد يمعرون جميع فعلا لانهم يقولون في كل شيء  
له فعلا لانه وقيل الحسن ما قيل في تقريره ان شرط كون حوشه فعلى انما اعتبر الحقيق انتفا

حزو

لاوي

لشي



فعلانية اذ به يتحقق مضافا لغيره لا في الثاني والثالث والاحتصاص بالخاص كمنع وجود فعل منع  
وجود فعلانية فان نظر الى انتفاء فعلي وجب ان لا يمنع من فعلانية وجودها بشرط  
المنع ومما ظاهرا في الحقيقة الا ان الاحتصاص جعل وجود فعلي علامة له فافضل الاحتصاص  
الخاص بوجوب امتناع الصرف وعلوه وهو محال فلزم ان لا يمنع انتفاءها كسببه وان  
يرجع الى اهل هذه الكلمة قبل الاحتصاص وتغير فحالها قبله وذلك بالقياس على نظائرها  
من كتاب فعلي بالكثر واذا كانت كلها او اكثرها ممنوعة من الصرف لتحقيق وجود فعلي فيها على ان هذه  
الكلمة انما هي مما لا يلائم تحقيق فيها وجود فعلي فيمنع صرفها مثلا واورد عليها لايضا حينئذ  
ما ذكر من انه اختلف في الرحمن فاشترط وجود فعلي صرفه على الاطلاق وينبغي من الصرف من اشترط  
انتفاء فعلانية قال لربي اذا كانت المقصود من وجود فعلي انتفاء فعلانية وقد حصل هذا المقصود  
في الرحمن بحيث ان يكون غير منصرف ولشراح الكشاف لهذا ما نقصنا وكلام الاحتفال المبرر بغيره  
وانما عدلوا الى الاستدلال لانه لا يمنع الاحتصاص او مع فبالا وسأذكر في وقت لاحق  
وانت حيث الورى لانت رخصا فاه مع انه لا يمنع شاهد التصرف ولا لعدم احتمال ان يكون ذلك  
مستوفيا كالفعل الاطلاق ومصرفا والحد بذكر من تنوين المنصوب كقولهم تبارك وتعالى ارحمنا وبارك  
ولا يرد هذا ما قيل من ان ما مر في كلامنا من كون الحرف في السطر من على الحرف ولا ما قيل من ان لا يمنع  
ان الامتثال في فعله منع الصرف سلمناه لكن كون الامتثال في الاسم صرف مطلقا وان لم يترجم عليه في  
فتذكر في الكتاب بشرطه ههنا كلام مخالف لما قالوه ذكرناه في جوابنا في الرضي **قوله** وان خطر  
لخصاصه في الخطوط الحارة الممثلة والخطا المصنوعة في منع وهذا اشار الى انه لم يخطر كلاما بالان في الخط  
كان عدم الانصاف في اولي اولى ان ان لم يخطر الاحتصاص بالخاص اما بالكان انتفاء فعلانية مع قطع النظر  
عنه وكان فعلي متوقفا او متوقفا الى هذا الحرف كان عدم الانصاف اذ ظهر بغيره اولى وكذا لا يقتضي  
فالاولى بالاستدلال للحرف من تقصير الشوط ولا حتى انه يبعد عن مواضع استعماله لوصلية اما  
على الاول فلان تقصير الشوط يبيننا وان خطر وجود فعلي دون فعلانية وعدم خطر شيء منهما ولا  
استدلالهما بالخبر اما على الثاني فلان تقصير الشوط يبيننا والانتفاء فعلي الاحتصاص ارفع قطع النظر عنه  
وجودها ليس شيء منها اولى بالآخر ام الخبر اهكذا قاله وارفعنا بعضه للثبوتين يعني ان الوصلية  
موجبه بثبوت الحكم بالطريق الاول عند تقصير شوطها والحكم ههنا اظهر بغيره منع صرف الرحمن والشروط مع  
الاحتصاص وجود مؤثر له مطلقا كالتقدير كلمة او بعد المنع الذي هو في معنى والتقصير عدم  
ذلك المنع وهو يتحقق بوجوبين احدهما ان لا يكون فيه اختصاص ولا منع وحينئذ اما ان ينتفي  
فعلي فقط فيجب ان يرفا وفعلانية فيجب منع الصرف وعلى التقديرين لا يتحقق الا اظهر بغيره فضلا عن  
اولوتها واما ان ينتفيا فثبتت الحكم عند مثل بثوته عند الشوط بل وانه اذ عند الشوط قليل  
انتفاء فعلانية وهو الاحتصاص بوجود وثانيه ما ان يكون فيه اختصاص ولا يمنع وجود شيء من  
المؤثرين فيجب التردد بين الثلاثا وينبغي فعلا لا فقط وحينئذ اما ان يوجد فعلي فيجب منع الصرف  
او لا توجد فالحكم فيه كافي صورة الشوط او يمنع فعلي فقط واما ان توجد فعلا لا فيجب المنع او لا  
فكافي صورة الشوط فالاولوية لا يتحقق في شيء من صور التقصير كقوة بعض الفضل وهذا كله يقول  
بلاطال او قدناه لئلا يتوهم من رآه غفلتنا عنه وهو مندفع باذني تامل فان قوله وان خطر  
لخصاصه في كناية المقصود منها ان لم يتحقق شرط المنع على المذهبين ولا شك ان تقصيره  
ان ذلك محقق والاحتمال بغيره ثابت بالطريق الاول فان قلت لو سلم ما ذكرت لم ينل  
ان منع الصرف حينئذ للحاق بالاعتب بل هو واجب لوجود شرطه قلت لا يلزم النظر لذلك  
بل يكفي النظر لتقصير الشوط على ان لا يترجمه ونقول اذا وجد الشرط الاغلب مع صرفه ايضا لانه قد يعرف

لبي  
مير بادشاه

نادرا ومع وجود شرط الضرورة او تناسل ولا يترجم على خلاف القياس بابه وقوله على فعلي  
بغير تنوين وفعلانية يجوز صرفه ويؤخذ منه على ما بين في محله **قوله** بالاغلب في باب  
يعني ببابه فعلا ان الذي فعله فعلي بكثر العين فان الغالب فيه انه غير منصرف ومؤثر فعلي  
الامتثال كخشيا فانه منصرف ومؤثره خشيا فانه كذا ذكره في قوله وفيه المصم بالغالب  
وخالف قول الزمخشري على انما يلحقه من غير ذكر الغالب فيه فان قيل ان الذي في القبح  
ان خشي مؤثره خشيا على القياس وهو الذي ارتضاء العلامة مشرانه قيل ان العمل بالغالب  
وان كان الامتثال بعارضه اذا امتثل في الاسم مطلقا التصرف مخالف لما عليه لفظها من جميع  
الامتثال على الغالب الا ان رجحان الغالب اظهر لان الغالب يقتضي الحاقه بنوعه وهو  
او ليس الحاقه بهامو الامتثال في جنسه وهو مطلق الاكمل الاسم وليس ما نقله عن الفقهاء  
صحيحا بل الصحيح بمخلافه كافي امور الشاضية الذين منهم للمص وقد قال الشنكي رحمه الله  
في قواعد انما يرجح الامتثال حينما اذا عارضه احتمال بحجده ولا يقلد مرجح غيره كافتضاله  
**قوله** وتخصيص التسمية بتلك الاسماء الثلاثة وهي الله والرحمن والرحيم والمراد في  
بالسنة التسمية التسمية لانها تطلق عليها او المعنى المصدرية وهو اطلاق الاسم والعمدية  
وتخصيص العارف بالذكر لا الذي يتأني منه ما بعد معرفته بما ذكر من تعلق الاستعانة  
بالوصف المشعر بالعلية وجميع الامور الامور المهمة المعزوم عليها ان جميعها وقوله  
المعبود للحقيقة في اشارة الى الخلال الكريمة وتولي النعم بضم الميم بزنة اسم الفاعل مما بعد  
مشر الما مر وجعل النعم وخفيها الف ونشر للاسمين او كما يتبع الكل على انهم قوله  
ولا صغيرة ولا كبيرة **قوله** فتوجهه بشرا شر جمع شر شره بالفهم وتستعمل في النفس  
والجسد فتقال في علي شرا شره اي نفسه حراما ومحبة قال ذو الرمة  
• وكان شري من شدح ومحبة • ومروعة يلق عليها الشراشر  
• ويكون بمعنى الانتفال والثبات وهذب الازار وقطعة وتحقيقه انه في الامتثال اطراف  
الاجتهاد والذنب وفي كتاب النبات ان شجرة الطايور تعرفه قل ان همة  
• فهو من يستعمله ولقينه • يعزبه بشراشر الاذ ناب  
فكني بغير الجمل كما يقال اخذه باطرافه ومثله به من يتوجه لشيء بكليته وفيما لقي عليه  
شراشره كما قاله الاصمعي كان له لها لك طرح عليه نفسه بكليته وهو الذي عنه المص  
رحمته اذ مرادة التوجه ظاهر او باطلا ولذا خصه بالعارف وفي الكشاف ان حمزة  
ملك الكشاف ان يجعل تكرار الشيء المبالغة كافي زلل ومدمم وكانه شغل الشرف في الامتثال  
استعمل في الاضام الكنية مطلقا شر كان او غير واعتر من عليه ملك القاموس رحمه الله  
في شرح ديبلجنا الكشاف بانه غير جيد لان مادة شر شر لشيء موصوفة لصفة الجبر  
واما هي موصوفة لصفة التفرق والانتشاد سميت الاشغال شر لشر لشيء وفيه نظر **قوله**  
الى كتاب القدس اذ الى الله المنزه المقدس من جنابه عز وجل وجعل التوفيق كالجبر الما او كنية  
فتجملية او الكلام بجملة متشاكل لانه لوجه الى الجوابه وتقر به منه كمن يترجم في الجمل والافعال والسر  
في الامتثال الخفي وما يكتفي به من المياطين وقيل في كماله كالحرف تكون سببا للمفسر وفي  
كتاب التبايع لان القيمة نقل عن ابن عقيل ان من قلل بين الله وفلا ستر فقد خذ او كذب  
وقوله انك بالسر الذي بينك وبين انبيائك واصحابك حقيقة واي ستر بينك وبين الله وعليك  
ورد ما بين الخوري رحمه الله انما يعلمون به العبادة المستورة عن الخلق وخوفها التي والذي  
يظهر في سر السر انما اسم الله وصفاته ونحوها واما وقف الله عليه بان بعض خلق عبادة واعلمهم

لبي



ملاحله

ابن اقصم  
مهدانی

ہمدانی

de

طوبی

12

فتح الله

لا يسمعني

[illegible]

طوسی











ملاخس  
عضام

تمثيلا وكذا نية عن مثله فانه الانسان عند الاحتكاك كانت على ظاهرها وفي ترتيبه  
نكتة حسنة حيث بدأ بالتمسك بالاعضاء الظاهرة وتحت باللسان الذي هو وسط  
بين الظاهر والباطن وانما القلب الخفي ومفهومه ما يدل على ذلك فكل من اليد  
والاعتقاد والعمل هما الغنم الشاعر جزا المنفعة فظهر لا يخفى وقد قيل عليه ايضا  
ان للشيء هنا اطلاق الشكر على الموارد الثلاثة وقد جعل هذا المتعجز جزءا من اثبات  
الاستشهاد وهو قد ظهر في كفاية انه مصادرة انما وردت بان ما جعل جزءا  
لا يثبت الاستشهاد كغيره مشتملة على الدعوى كما شتمت الكثرة الكلية في المشكل الاول  
على المطلوب ومثله لا يخفى فيه كما توهم وقيل المتقوى يتوقف اثباته على الاستشهاد  
وجعل الجزء الاثبات لا يستلزم الدور في جعله لجزء النفس الاستشهاد اكد  
ذكرها في ثباته فثبت انما ورد في الفرق واضع على انه لم يجعل الدعوى جزءا من اثبات  
الاستشهاد وانما اذا ثبت انما ثبت ذكر لاثبات اطلاق الشكر على الافعال المذكورة  
وكل ما هو كذلك يكون استشهادا اما الكثرة فظاهرة واما الصغر فلا كلام في اثبات  
جزء المنفعة وكل ما هو جزءا لها شكر فالدعوى مقدمة لدليل صغر عوارضها استشهادا  
واما العلاقة فتدفع فتنكف وتكون الشكر عبارة عن مقابلة المنفعة اظهر من ان تنكر  
ولو سلم فغاية ما لزم العلامة انما يراد النفل وقول الطيبي مع ورود هذا المعنى في اللغة  
وشيء صغير مستوعب وقول توفيق كثير الخ كلف يصير منشأ المنفعة مع تصرفه  
بانه مردود عنه بل يعلم منه عدم صحة الاستشهاد بقول الطيبي ايضا وقيل في نظر  
اما لا لقوله وجعل الجزء الاثبات الاستشهاد لا يستلزم الدور بطل كلف ولا استلزام  
موقوف على كلفه والدعوى متوقفة على الاستشهاد والمتوقف على المتوقف متوقف  
واما ثانيا فان قوله فتنكف فاسد اذ لا فرق بينه وبين الاستشهاد الذي يغني عنه ان يزيد مرتبة  
التوقف على الاول واما ثالثا فلا فائدة في قوله على انه لم يجعل الدعوى على تطور غير طائل  
اذ غايته ان يكون المدة عجزا من اثبات مقدمه من دليل الاستشهاد وهو لا يفيح الدار  
اذ معنى المدعى حقيقة يحصل المتوقف على اخرى واما رابعا فاما في قوله والعلاقة الخ اذا فاجها  
لا يظن انها كذا واما خامسا فاما في قوله كيف يكون الشكر الخ لايمان ان رتبة انه تدعى وهو  
امر دعوى نقل الى الحال العقل فيه فهو لا يفيح كذا في رد دعوى ظهور بعد مخالفة كثر من الظاهر  
كصاحب التيسير والمزوي في شرح الحاشية وغيرهم من العلماء الا خلافا لما جعل في جعل السيد له  
لا يوجب عدم الاعتداد به في الواقع وفي كلام تركه في طول وسنورد في تعليل مستقلة  
فقد رتب قول وهو اعلم الخ ان الشكر اعلم من الحمد والمدح من وجه وهو المورد واخص من  
صجطر وهو المتعلق بغيره وبيته ما يحوم وخصوم وجهه ثم لما جعل في الحمد في المورد  
راى الشكر وهي جزا وثباتا در منكونه لغز منه او مشا وباله كما هو شأن الطاهر وكذا قوله ما شكر  
السيد لم يخلو لان الاحتمال من وجه لا يكون من انتفاء انتفاء وانما اشار الى دفعه بقوله  
ولما كان ذلك في هذا الجواب عن سؤاله قدر قول من شعاع الشكر جمع شعبة كغيره في جمع  
غيره من شعبة بمعنى ففرق ويكون بمعنى فجمع فيكون الاضداد اصل الشعبة الحشوية  
المنشعبة وقالت شعرة الشعبة من كل شيء القطعة والطائفة في لغة تكون للاجزاء الاقسام  
فمختصة بغيرها بالثاني ان كان عرفيا فاسم قال قدس سره وهو كذا في شعاع الشكر باعتبار  
المورد وان كان الشكر كذا في شعبة باعتبار المتعلق وغيره من الاقسام بالشعبة لتشعبها  
من مقسمها فادام يعرف القلب بانعام المولى فلم يبرح عليه مما ذكر على تعظيمه لم يظهر منه

لاوى

يزيل

سيد

شكر

شكر ظهورا كما ملأ وان اعتقد وكما لم يبرح شاكرا لانه حقيقة الشكر اظهرها النعمة والكشف  
عنهما كما انه كفرانها الخفاضا وسرهما لا الاعتقاد امر خفي في نفسه وعمل الجوارح  
وانه كان ظاهرا الا ان شجرة خلاف ما يقصد به اذا لم يعين في خلاف النطق فانه  
ظاهرا في نفسه ومقترنا لما اراد به ومنعافته والذي يفهم من كلفه في فلاحا فني ويحكي  
كل مشتمله فلا احتمال له وكان الراس اظهر لا يخفى لا خفا وعلمه لبقا بما كذا لظهور  
اظهر انواع الشكر واشتملها على حقيقة حتى اذا قلنا كانت ما قلنا بمنزلة القدم التي  
لحقل انواع الشكر بمنزلة القدم الحسنة والحيد بمنزلة راسه لما ذكره ولما كان المقصود  
بالتشبيه كونه عمارة القمامة العلوية والظهور بخصر ذلك القلب كالحصى فلا يبرح عليه  
ما قيل ان العدة القلب الاول في فاعلة السالك لا يكون القول معتبرا ولا يعتد به  
ولا حاجة الى قوله ويحكم ان ثانيا لجنس الحمد من الشكر لكونه من السالك الذي اعتبره  
الشارع في مقام الاظهار وقيل ان ثانيا لعلية الصلاة قاله شمس الشكر بغيره لا يمس  
مستقلة على امر خفي به قوامه وملاجه وهو الاعتقاد وعلى امر ظاهر وهو القول  
وعلى متوسط بينهما وهو العلم فاما الحمد راس الشكر وذكر الشكر كذا في نظرية ما كانا اثباتا  
الراس لا يخليل فمعدن رتبة عليه للاحتمال في الشك ما ذكره وهو امر خفي في الحديث  
مع انه يطلق على ما بيننا في قوله تعالى في الحديث يد على عدم وجود الشكر به في الحمد  
وما ذكره لا يثبت في قوله ذكر الشكر لا يثبت في ظاهره ولا وجه لتعطيه فيه  
والقول بانها امتطلاح حد يد قوله اشيع للنعمة وذلك على مكانها اشيع بمعنى اكثر اشاعة  
واظهارا لامن بغيره وشعبه واقسامه وهذا بناء على مدح سيبويه في جواز اخذه  
افضل الفضل من الافعال المبركة وعالمية الرضا كثر تماثلها لا فلاحا هو على انه قادر  
موقوف على السماع وذلك ان القول لا حاجة له في لانه من شعيت الشيء كعبه ما فاعله  
وفي القاموس ولم يرد به باللام لانه افضل فيتميز بقرده تعديتها كما قصته  
الحاقة وكانت لاظهار ان يقول التعظيم بدل قوله المنفعة لانه لا يلزم ان يكون  
في مقابلةها واذ لم يخفى اظهره لالة ومكان النعمة المترادفة النعمة على طريق الكفاية  
كما يقال في مجلس العالي كناية عن شرفه او لفظا كان مقصودا لوروده في ذلك في  
كلام العرب كقول الشماخ وما قد نقلت به يكونا مكانه الذنب كالرجل العيين •  
او مكان النعمة المنعزة عنه واما كونه مصدرا ميمتا بمعنى الكون والنبوت فبعد  
وبين الاظهر بربطه بقوله الحق الخ قول وما في اذ الجوارح من الاحتمال الا ان  
بالهمزة والذال المهملة والخاء موحدة كالانجاب وزنا ومعنى والذال اب بمعنى العادة  
منه والجوارح لعمدة الانسان لانه ما يحسب ماحود من جرح بمعنى اكتسب ومنه  
جوارح الطير لما يقصد منه وهذا من جهة في ان دلالة الالف على المعاني اقوى من دلالة  
الافعال على المعاني كما ذكره قنيل وفيه نظر لانه من الافعال ما يدل على المعاني المترادفة  
والالف قطعية لا تطرق اليها شبهة ولا احتمال قطعا فان جعل الشخص مزارا للمقتل في ذلك  
على قدر رتبة على ذلك قطعا واستغاله بصحة تدل على عمله بانها اذا ردت بالاحتمال  
وليس له المماثل لكان الحال انطق من لسان المقال بخلاف الالف فانه لا يبرح على  
منه لخلو من احتمال الامتياز والنجوى والزيادة والنقصان فكم يصير بعضها  
تعليلها فيما يراى منه بواسطة قرينة فاما انفسها فلا وكذا قيل ان المدح لو اختلف عن

لاوى

ميرصد

لازروفي

طوى











سري

بعض كتب المعلقين التي تعرضت له والجواب عنه بان دلالة اسم الفاعل على حدوثه بالعرض ونحو ذلك  
 يجوز اللفظ وانما لما في ذلك في اسم الفاعل وانما الصفة المشبهة لانها لا تخرج من حروفه وروايتها  
 في خبر كانه وسكانا متخالفين في الصفة المشبهة فلا تتركز في صفة الاعلى للثبوت الجبردا وعليه  
 مع التوام نحو قوله المقام وفيه ان الصفة المشبهة تكون لموازنة لاسم الفاعل كثيرا  
 فلا يتم ما ذكر من الفرق ولعل الجواب ما اشير اليه في قوله ان اسم الفاعل حقيقة في الحال  
 مرة انه باعتبار العمل في قوله **قوله** وهو من المصادر التي في الكشف ان من المصادر التي  
 تنصبها العرب بافعال مفعولة في معنى الاخبار كقولهم شكرنا وكفرا وعجبنا وما شئنا ذلك  
 ومنه ما عدا ذلك نزلوا ما نزلنا فاعالهنا ويسدون مسد ما ولدنا لا يستعملون ما معها ويجعلون  
 استعمالها معها كالشرعية المستوحقة انتهى وفي التمهيد في ذكر المصدر الذي يحذف عامله  
 وجوبا لكونه بيا لاسم لفظ الفعل او في خبر بحسب الصيغة المتأخر بحسب المعنى وفي شرحه  
 للمعاني في التمهيد في قوله او شكرنا من غير ان يشترط به التلاويح او ورد عليه نحو الا وهو انه  
 يجوز ان يكون له حكمه في الله عز وجل والحق في قوله ان هذا لا يظهر فحله والظاهر  
 بانه مع التلطف بالفعل يكون خبرا لا انشأوا فاما ان كان المصدر هو الفعل متعلقين  
 بربها كما لا يخفى وان كان ان ثبت بالمصدر من ترك الفعل وجوبا وان ثبت بالفعل  
 لم يجز ان تذكر المصدر انتهى **قوله** الرضي يجب حذف الفعل قياسا والمراد بالقياس  
 ان يكون هناك ضابطا يحذف الفعل بحيث يحصل لك الضابط والضابط ما هنا  
 ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول في هذا المصدر من ضابطا التبريد والحر لا لبيان  
 النوع انتهى وفصله بتفصيل يطول وخاصة ان من المصادر ما يجب حذف عامله  
 مطلقا ومنها ما يجب حذف عامله اذا بين فاعلا ومفعولا كقولهم شكرنا وكفرا وعجبنا  
 او باضا في نحو صفة الله وورد الله لان حق الفاعل والمفعول في هذا الفعل فلا حذف  
 لدفع ويرى المصدر المنه باضا في قوله او شكرنا وكفرا في قوله وكفرا وعجبنا في قوله  
 لم ذكره انتقضى الغرض المذكور فوردنا في قوله او شكرنا وكفرا في قوله وكفرا وعجبنا في قوله  
 عرفت ان كلامهم في حذف فعل هذا المصدر مختلف مضطرب وظاهر كلام بعضهم انه  
 ليس يلزم الحذف مطلقا وظاهر كلام اخر انه واجب مطلقا وهذا **قوله** ابن مالك  
 والشاويين الى انه يجب في الانشاء دون الخبر وفي كلام الكشاف ميل الى ان المدة في  
 في الكشف في قوله في معنى الاخبار لا الانشاء فان افصل عنه سبحانه الله ونحوه لان في  
 معنى الانشاء وتبين انه غير منصرف انتهى **قوله** الرضي تبع الغير انه يجب اذا بين  
 فاعله او مفعوله باللام او بالاضافة ولغيره منه انه لا يترك في غير ذلك من غير لقرين  
 قلته او كثرته لانه انما يوقف عليه بالاستعراق التام منه متعدد ولنا فضل في  
 فقول المصنف ما الله لا يترك اللفظ بلام منصرفه واما في الكشاف وهو كلام مبدل  
 لا يخالفون الخ لا لانه اذا لم يقرب على الفاعل في جواز استيه ان ما ذكره في الفصل المصنف انما يتحقق  
 فيما يستعمل باللام نحو عفو الله على ما صرح به في العربية بخلاف نحو عفا الله عن  
 قوله انه مراد المصنف من الله وترك العلم به ولانه ما نحن فيه كذلك غير محتمل ومن قال  
 بعد ما ذكر كلام الرضي في ان يكون المصدر في الانشاء انما يشترط في اعبارة الى قوله استعمالا  
 بدون محمول فاعاله ويجوز ان يكون الضمير في الخبر الى الخبر المحصور في المذكور مع محمول  
 العامل فلا يترك في الانشاء الى عدم استعماله مع العامل انتهى كلامه مع خلافا لمعنى  
 له اضداد كما في بعض الجوانب في انه دل بتغيير الاستعمال الى انشاء الاخبار

صيغة الله

لاري

عصام

على ما

على ما شاع في أصله ونسبه بقوله ولا يكاد الخ على ضعف قوله قال لا يجب حذف عامل  
 الحمد لثبوت حذوت حذات الله وقوله لا يكاد يستعمل الخ الخ المصادق مع الافعال المضافة  
 مع المصادر **قوله** والتعريف في الجبس الخ الخ المحققون كما لتعريف وغيره الى ان التعريف  
 يقتضيه مع هذا التام من حيث هو معين فهو اشارة الى تعيين معنى اللفظ وصورته في  
 الذهن فاذا دخلت اللفظ في الجبس فاما ان يشار بها الى حقيقة معينة فذلك ان كان اشارة  
 وتسمى لام الحمد الخ الخ واما ان يشار بها الى الجبس نفسه وحينئذ فاما ان يقتضيه الجبس من  
 حيث هو كما في التعريفات فاللام حينئذ تسمى لام الحقيقة والقطعية وقد تسمى لام الجبس  
 وتطير العلم الجبسي واما ان يقتضيه الجبس من حيث هو موجود في ضمن جميع الافعال وتسمى  
 لام الاستعراق او في ضمن بعض الافعال الغير المعينة وتسمى لام الحمد الخ الخ وعاجل الحمد  
 الخارجي قسمي الجبسي والذهني والاستعراق قسمي منه وكان في وجهه حذف بعضه  
 تحكما وطلافا للتحقق وذهب الى ان التحقيق ان اللام متضمنة للاشارة الى الماهية  
 بشرط شي وبقيت منها اربع شعب لانها لا تكتفي باصل الموضوع له ولم يقتضيه معنى زايد  
 تسمى لام الحقيقة وان قصد به الماهية في ضمن فرد بشرط شي فان عتير ذلك الفرد لتبقى  
 ذكر او علم وغير ذلك تسمى لام الحمد الخ الخ وان لم يقتضيه معنى لانه لا تكتفي  
 وكانت قائمة على اشارة بقدر ما كان فدخل السقوط فانه التحول في اللفظ في هذا الحمد الخ الخ  
 وهي كالكثرة في الارشادات وان وجدت قرينة العموم في لامة الاستعراق والفتنة الى  
 الماهية من حيث هي لم يعتبر لانه لا يقع في الجبس في جميع اقسام اللام ترجع الى الجبس  
 والاستعراق والفرد المعين وما عداه امور اشارة على الموضوع له ولا يلزم ان يكون اللفظ  
 فيه المجاز لانها انما تستند الى القرينة واللفظ متضمن الى الموضوع له فقولهم قصد  
 به الجبس بعينه معونة المقام وما ينضم اليه **قوله** في المصنف الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ  
 الاقلام اربعة وهي اصولها وقلة الجبس ترجيح اللفظ الى اللفظ بخلاف الفرد  
 المعين وجميع الافراد والاشارة بمعنى الاشارة الذهنية التي هي كناية عن حضوره في ذهن  
 وهو معنى التعريف **قوله** ان المصدر حمد الله الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ الخ  
 والمراد بالحقيقة وانما ترجح لانه لا يدخل في الجبس وهو اسم الجبس واللام لتعيينه ولذا افترق  
 ان الاستعراق انما يستند معونة المقام وثبوت جميع المحامد له فقال في هذا التقدير  
 ثابت بالظهور البرهاني اذ لو خرج فمنه خرجت الحقيقة في فهمه انما فاعله علم  
 الحقيقة الحقيقة وهذا ينبغي على ان الاختصاص المستفاد من اللام بمعنى الخبر وسيا في ما  
 فيه **قوله** ومعناه الاشارة الى ما تفرقه كل الجدي معنى تعريف الجبس الحمد وقد ثبتنا  
 لكننا مراد بالاشارة هنا معنى التعريف كما اشار به بعض المحققين الاشارة الى ان هذا قول  
 اللفظ معلوم كاضر في ذهن السامع فمعنى التعريف هنا الاشارة الى معلوم معين في  
 الحمد لا الاشارة الى ما تفرقه كل الحمد ان الحمد ما هو في العبارة شامع وكان على حذف  
 مضاف الى معلومته ما تعرفه لكل الحمد وتبين حذات الحمد ما هو كاشع والمزاد جواب  
 هذا الكلام السؤال وما يقع جوابا لماهية الحمد ولما كانت اللاحقة الامثلة الاشارة  
 وكان الخطاب في هذا المقام عام كانت اشارة الى ما تفرقه كل الجدي كل الجدي بالوضع  
 فتعريفه كالتعريف الخطاب العام **قوله** او الاستعراق في الحقيقة وفي الاستعراق وفي  
 الكشف هو نحو التعريف في اشارة الاعراك وهو تعريف الجبس في معناه الاشارة الى العمل  
 يعرف كل الحمد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين افعال والاستعراق

على تعجب

لشي



الذي بنوه هم كثير من الناس وهم الذين في كتاب سيبويه في باب ما جاء من المصدر  
بالالف واللام وذلك قولهم انزلها العراك قال البسيط  
فانزلها العراك ولم يرد هذا ولم يشفق على بعض النحال  
كانه قال العراك وليس كل المصدر في هذا الباب تدخله الالف واللام كما انزلت كل مصدر  
في باب المصدر لله والعرب لك تدخله الالف واللام وانما شبه هذا حيث كان مصدر  
وكان غير الالف انتهى وفي شرح المسترقي العراك المثلثة وقد جعل العراك في موضع الحال وهو  
معرفة وذلك بنادى ولا يجوز هذا لانه مصدر ولو كان اسما فاعل ما جاء اذا لم نقل العرب  
مثل اسلمه للعراك وانما وضعوا بعض المصادر في موضع الحال فمنها مصادر بالالف  
واللام ومنها مصادر ومضافة الى معارف فحذفوا عنها الهمزة وكما في قوله تعالى فاذ  
قرطت عنتك كما قالوا عانت عنته وسمى بهام الانظار في موضع المصدر المعرف بفتح  
حالا ومفعولا مطلقا غير نوح وهو جينيد في المعنى بكثرة لانهما الهمزة فيه وما عرف فيه  
على خلاف القياس من مفعول على السماع واللام لا تكثر لانهما واللام لا تكثر لانهما على غير  
الجنس ولا يفتح فيها الاستغراق في الاشارات فاحمد الجحدل معنى لاجد جدا وكذا اما عدل عنده وانما  
يعلم ذلك منه بغيره السباق ولذا قيل ان الاستغراق ليس من التعريف في شيء وكذا كاشف  
استغراق الاجل وتمر خيرة من جردة فلا بد من تعيين ذهني او خارجي وهو مسمى ملك  
التعريف والاختصاص في المفضل معنى اللام في التعريف والتعريف في العند والجنس وقد صرح به  
مكتب الباب في اقرب الفلحة وهو معنى ما نقل عن المص رحمه الله في خواشيه من اللام  
لاقتد سوكا في التعريف والاشارة الى حضوره والاسم لا ياتي الا على مستمارة وقد يقع في  
الشرح هناك ما كان كالمجوزة مترجوة كما قيل ان الوهم في كون الاستغراق معنى تعريف  
الجنس لا يكون مستغادا من التعريف باللام معونة للقلم فتقول بنوه اي بنوه هم الذين بنوه  
تعريف الجسد لئلا يقر به ما معنى التعريف وقيل انه ينبغي على ما نقلنا الاعمال فان  
افعال الهمزة كانت مخلوقة ليعتد بها في الحكمات المحامد عليها ليعتد بها في الحكم  
تخصيص الحكماء بها بغيره فساد ظاهر لا اختصاص الجسد به يستلزم اختصاص افراد  
ايقنا لو وجد منه لغيره ثبت الجسد في حقيقة وهم هذا عندهم لان الافعال المستغرة  
التي يتحقق بها الجسد منهم انما هي بتمكين الله واقداره عليها فبهذا الاعتبار رجح الحد  
كله النية في الجسد غير فاعلة لانها ان النعمة خربت على ذلك وقد قيل ان جعل الجسد في  
المقام الخطابي منصرفا الى الكامل كان كمال الحقيقة كما في ذلك الكتاب ومنه ظمير في الجمل على  
الجسد كقاعدة على مدحيه واد بان يجوز في الاستغراق انضابا ان يجعل ما عدا الحكماء  
من الامثلة لما اعظم بالقياس الى الحكماء فلا فرق بين اختصاص الجسد والاستغراق في المظاهر  
متافيان مذهب المعتزلة ومذهب الفلح المناقاة بالتاويل فمفرق بين مذهب اهل الحق  
والمعتزلة في ان كل فعل جليل سواء كان من الله تعالى محمدا او بكس العبد كماله في الله عليه  
بالحقيقة باعتبار خلقه له على المذهب الحق دون مذهب المعتزلة وانما الحكماء الرجعة  
الى الاعمال كانت انفسا مختلفة تعالى على المذهب الحق كان القول بكون جميع الحكماء مختلفين  
به تعالى اقرب واظهر ومنه على مذهب المعتزلة لا فرق بين مذهب على ان المصداق في ابيته من باب  
الافعال السابقة مسند ما لا يقال لاقتد ولان المذهب الحق في الحقيقة الى الاستغراق وروى بان ذلك  
لاستغراق الاستغراق معونة فانه لا يجوز ان يكون الاستغراق على ان الجسد هو القادر  
الى العلم السابق في الاستغراق لاسيما المصادر وهذا خطأ القرائن وروى بان الحكماء الجسد في القام

كشف وسعد

الخطابية

الخطابية يتبادر من الاستغراق وهو السابق في الاستغراق انما كان مقتضاها انما كان مقتضاها  
مقام اقرب للاختصاص الشمولي والاستغراق من مقام اختصاص الجسد به سبحانه تغطي ما كان  
فقر هذا الاستغراق كما ذكرنا على علم الحق ان سبب الاختصاص هو ان اختصاص الجسد مستغراق  
جوهر الكلام ومقتضى الاختصاص جميع الافراد والاختصاص في قاعدته المقصود الذي هو شمول  
المجمل تعالى وانما وقع غم الى ان يلاحظ الشمول والاختصاص ويستغراق الجسد لا يكون  
الخارجية بل نفوذا على ما افكاره يكون اختصاص جميع الافراد ثابت بغير فرق فيكون  
اقوى من اثباته ابنه النبي وفيه ان مقتضى ما ذكره من ان اختصاص الجسد يستغراق من جميع  
الكلام من غير حاجة الى الاستغراق فيه بامور خارجيات الجسد هو التساوي الى الفهم  
لانه لا معنى للتباين والاستغراق واذا كان مقتضى جوههم قبل ملاحظة الاختصاص فلا شبهة  
في سرعته الى الفهم في كل شيء وقد ذكره الفاعل وانما كان اختصاص جميع الافراد بطريق برهاني  
فلا شبهة في خفايته فكيف يقال انه كذا وكذا على علم وقول في اي مقام لم وفيه بحث ظاهر  
مع ان الاختصاص المسمى معنى على ان مقتضى لول اللام الاختصاص معنى المقصود في باب وكذا  
فيما يقتضي الاختصاص في شام مطرب كافتقاره ليعقل ففعلوا ولو لا حقوق السامة او مائة برة  
ولما اراد المص رحمه الله ان كل ما ذكر من الوجوه مقتضى جوه جميع الاستغراق دون كونه  
وهو ما عدل عن عبارته في الكفاية متبنا على ان مقتضى اللام كل منها امثل راسه كما قد افهم  
عنه ما قيل ان ان اراد المص رحمه الله ان التعريف بالاستغراق في مقامه كونه الجسد في  
ظاهره لطلان ان اللام لتعريف مدحوا ما مطلقا قطعا وليس مقتضى لول اللام الجسد الاستغراق  
وان اراد ان الجسد محمول على الاستغراق معونة المقام فصحيح لانه لا يقال قوله والتعريف  
الجسد الان يحمل على ان التعريف الجسد لا انضمام استغراق معونة قوله في الحقيقة  
كله المصنفون يستعملون قولهم في الحقيقة كما بينه شرح الهداية فيما اذا لم يقر  
بحسب ظاهره على شيء فلذا دقق النظر في علمه انه موافق الى شيء اخر هو المراد منه فليس المراد  
بما مضى بل الجواز كما قد بينوه هم قائل ويرد على ما قاله المقرون حمد العبد بصفته الجلية على  
الجمل الاختصاص والقياس به كسب الله تعالى لا يمنع وصفه بصفات العباد وانما ظمير  
والمستغراق من كون الجسد لله انه المستحق له فانه محموله الان في الجسد الخارج فانه كل  
محمول له تعالى اما كونه بصفته او مصادرة منه او غير اذ يكون الجسد اعتراف كونه  
متعلقا به تعالى الفعل بالمفعول به او مستند اليه باعتبار استناد المحمود به او  
المحمود عليه الميظنا او يقال لما كان كل جليل امثالا ومثله فما دخل العبد على في الجمل  
فكان حمد الله على خلقه فيه وصف بما يليق بشانه وباباه قوله في الحقيقة وقد ذكر  
في سابقا ما يدل على ان بعض افراد الجسد يستحقه العبد حيث قال ثبت ان تقدم الصلة  
للاختصاص فان النعمة التي توتيرة قد يتوسطها من يستحق الجسد لاجلها الخرافات  
نعم الاخر من انهم ومنعوا عن غيرهم بان ظاهرهم ان شيئا من عبد العبد لا يحمده الله  
تعالى ولا يخفى ان الحق في به وكلية اذ كان وصفه بصفته وبيان عبادته كالعالم والجود يقع  
ان يقال ان المستحق لما لا يجوز دعوى ما فانه لا يحمده الله لان يكون ذلك مما يميزه عن سبانه  
اللام ان يقال هذا الى اي شيء يقول الاستغراق بغيره وغيره في شيء من الصفات  
الاختصاص الفظة الواجبة ان يقال انه لم يرد بكون الحمد كماله جملته محموله بغيره تلك  
الحكام مؤسوفات تلك الاوصاف نفسها وقد علمت قوله ما من خير الخ اذا لا يقتضي  
الاقتضا في بيان كل جسد مؤسوف مستلزم الحمد وهو انه مؤسوف في تلك النعم وموصلها في

سب

طوسي

ليني

مير بادشاه



















شيخ زاده

بقوله من حيث الوجود والماهية على القاصي  
 ونزاع انك جرم متغير . ومنك انطوي العالم الاكبر  
 وهو منزه عن صفات في قوله تعالى في شرحه ان خصصه بهم لان المقصود بالذات من التكليف  
 بالاحكام من الخلال والحرام واوصا الى الرشد عليهم الصلاة والسلام وانرا لا كتب هو الاقنان  
 قال الله تعالى لم يكون للعالمية نذير انما تكيف على شراعه ولم يترك حق الزيادة وعلى هذا هو  
 شائع في افراد البشر مشتركة بينهما الا انهم كانوا فكل فرد منهم يتركب من تلك الاجناس  
 وموصفة بالمركب فانه الخلق الفناء لا يخلو من غير متغير ولا دليل على ان عليه انما يناسب للمقام التقيم  
 فلا يبرهن عليه انه قد انخفض هو لا يبرهن على قوله تعالى ففضلناهم على العالمين **قوله** من حيث الوجود  
 ليشتمل الى فليس الخفية في كلام المقصود يستعمل على وجوه في الاطلاق كالقائل ان الانسان من حيث  
 هو ان كان مدرك الكليات والجزئيات والتقييد كما يقال لانه لا ينفصل دلالة اللفظ على  
 جزء معناه من حيث هو جزء والتفصيل كالقائل لا يكون من حيث لخص لخصرارة العروبة  
 ليشتمل على اهل البيت وهذا هو المقصود هنا وشتمل ايضا على اهل البيت وهو الاحتفاظ ولا فرق  
 بين الاشتمال على اهل البيت والشمول الى الوصف بالمفهوم الكلي بالنسبة الى الجزئيات والاشتمال  
 بوصف به الكل بالنسبة لاجزائه وهذا اعلم في الاشتمال على كل ما في العالم الاكبر  
 عالم الملك وهو الشا ومما يحويه باسمه واشتماله كاشي شتملة مشفولة عنه لان ما في ذلك  
 العالم من شئ لا ينفك عن الاشتمال نظيره مما يحويه وتفيد ما يفيد في الجملة اذ ذلك الانسان  
 شتملة العالم الشامل والخلق كمالهم فالسوء كالأرض والارض تكون باوادة ناسه والملك  
 كمالا يكونه كادار وطب والدم كالمولود كادار وطب والصفر كالمولود كادار وطب ورأسه كالمولود كادار وطب  
 الظاهر والباطن على اياك العالم العلوي لانه منبسط للاعضاء التي هي محل الحس والحركة كان العالم  
 العلوي هو موطء به امور السفلية على ما قال بقائي يدير الامر من السماء الى الارض مع ما انشده  
 به من الحالات المستوحدة والقياسات النافعة والمنظرة اليهية والتركيب العجيبة للبيئة في علم  
 الشرح ونحوه مما لا يحصى كالتفكير من الافعال الخفية واستنباط الصنائع المختلفة فستجانب  
 من زوجه الاباء الخالوت بالامهات السفلية وتقل نسخ الوجود بعلم قدرته العلية الى الصغف  
 المكونة من الانسان **قوله** من الجواهر والاعراض يجوز ان يكون شيئا للنظر ولو انما الصغف  
 في ذلك الا لا يظهر ان يكون قوله تعالى ما من جواهر او في قوله تعالى ما من جواهر في العالم الشامل  
 بان السطحة به منبسط على خلاف المشبه لمكنه وهي انما لا تجعله نظير للعالم الكبير كان  
 مستوفيا بالمثل في الجملة وان كان نوعه باعنا لصورته الخاصة به متبدعة على الحسن تقويم  
 ومنه ان يثبت له او في علمه ان الابداع السجود الذي من غير سجد مثال وهذا مستحق بالنسبة  
 الى العالم الصغف والكبير **قوله** ولذلك سوي ذلك اشارة الى الاشتمال على النظائر العلوية مما  
 قبله والنظر بمعنى الاضمار والعين بمعنى التفكير والتفات النفس البصيرة المتعالي وهو المراد  
 هنا التفتت به في وهو قول لا مصل من شمل القليل والاكثير وكيفية ان لا يثنى ولا يجمع فلذا افرقه  
 فلا يجعله شاملا من الظاهر ان بيان بين النظر في الاختصاص بين النقد فكأنه التقى بالعدد  
 المعنوي من قوله فيهم ماض وواف ان النظر في لحيه اعين النظر في الاخر انني صغف فيهما جليدي على  
 العالم الكبير والصغف وهو الانسان والثنوي في واقعة في النظر لما في قوله تعالى في في الارض ايات  
 المؤمنين وفي النفسك افلا تنفرون وهو الظاهر او في قوله سترهم اياتنا في لافاق وفي انفسهم **قوله**  
 وقال الم معطوف على قوله سوي عطفت تفسيره في كونه التسمية اشارة الى الانية الاولى في وهو  
 المومنين في انفسهم انما لم يعطف عليه في التثنية بما في الانية الثانية وهي سترهم الم وقوله في الارض

مير بادشاه

شيخ زاده

ان

ان اراد بظاهرة فخصصها من بين دلائل الاقوال لظهورها على ظهرها او في قولها فلا ينفك  
 من غير تبيين بين الاقوال المتعلق بالانفس والمتعلق بما فيها من اشارة الى شدة ظهورها  
 اذ سوي بين المحسوس وغيره حتى كان الجميع محسوس **قوله** وقري رب العالمين بالضم  
 مثل هذا المنصب على القطع وتكون على الكسح مستفاد من المقام لانه اقل المدح ولين من غير  
 تقدير غير هذا واذموا ذكر واعني ونحوه وفي شرح العلة لانه ما لك ان المنعوت اذا كان منزها  
 لم يقدر اعني بل اذكر وهذا فراه زبيد على وهو من الشواذ ومنعت بالانتجاع كقول الفاعل الا  
 انه قيل ان زبيد اقر ان ينصب الرحمن ايضا فلا ضعف فيها وقال ابو حنيفة في قوله بالنسبة  
 وهي بضمها لولا حقت الصفات بعد ما لا يتم نصوا في ان الانتجاع بعد ما انقطع في المنعوت  
 غير باين الا ان يقال للامرين بالانف ومومنين على وجوب تقديس المنعوت ومومنين من غير  
 فان صاحب البسيط يجوز وروي شواهد تدل عليه ونسبة على التناظر لانه كما في قوله  
 المصون صنف الوجوه لما فيه من اللين والفضل بين الصنف والموصوف وفيه ايضا التقا  
 الا انه لا يجري فيه ما سياتي **قوله** او بالفعل الذي له عليه الحمد فهو منصوب بفعل تقدير  
 فهو لحد او يحد له لانه الحمد عليه وليس على الموصوف **قوله** اي حياك انصفتي لان الموصوف  
 وهو من خصائص العطف فهو من صنفهم انما لا يخلو من العطف ايضا كما يتر في محله ونسبه  
 به صادق بان يكون مفعوله او صفة مفعوله فان صاحب الكشاف قد مره في قوله تعالى الله رب العالمين  
 لان رب مفعوله لا من موصوف محض بل عليه في الاقصر ولا يجوز جعل الحمد المذكور كمالا فيه لقلة  
 اعماله محكي بالام ولانه يلزم الفضل بين العالم ومحموله بالخبر وهو الجحيم كما قيل وورد عليه  
 في بعض الموشحات ان الرحمن ذكر في قوله تعالى مناع لانه مناعا للموت في قراءة ابي انتما  
 نصب بمناع لانه في معنى التمتع كقول الحمد لله الشاكرين فقال النفا في جاز نصب بعد الشاكرين  
 بالحمد وهو مصدر معرف ايضا مع الفضل بالخبر لانه في الفصل معمول الحمد في موضع المفعول كما  
 تقول حمد الله في ذلك وكذا كل مصدر جعل متعلقا خبرا للمعند وثبت ان صاحب  
 الكشاف والمص قال في قوله تعالى اراغث انت عن النبي يا ابراهيم ان راعب خبر مقدم مع تعلق  
 عن النبي به وفي الكشف جاز هذا بناء على ان المبتدأ ليس بجنبيا من كل وجه فالمبتدأ والخبر لهما  
 معنى كشي واحد لا بعد الفضل باحد مما مر من الفضل بالاجتناب وهو قد مر منه وانا اقول  
 فيما ذكره خلافا للجماعة اما اعماله مرفوعة فافترق اربعة اقسام اهل الجاهلية مطلقا وهو من صنف  
 سبيو به ومنه مطلقا وهو من صنف الكوفيين وجوازه على كسح وهو مذهب الفارسي وهو  
 المصيرين والتفصيل بين ان يعاقب فيه لا الصغف فيجوز ولا فيمنع وكذا اعماله مع الفضل مطلقا  
 سؤله كان بلجني او لا فيمنع بعض النحاة والحجزة بعضهم لقوله تعالى انه على بصيرة لا يروى  
 ثبتي الشر اشر لتعلق يوم برجعه ومنه منع قد رعا ملا على ان منهم من ساهل في الظرف وقيل  
 الاظهر في توجيه هذه القراءة انه مفتوح فقط بناء لانه ماض فيا لا يبره اذ املا ولا ينفك  
 بعد وتكلفه فان هذا الجملة لا بد لها من موضع ولا يصح ان يكون هنا صغف والمكانية مناسبة  
 معنى مع انه قري بنصب الرحمن الميم فاما ما سأل منسوب فما اذ في الظاهر في نفس  
 بظاهر **قوله** وفيه دليل الى اي في بوصف الله برب العالمين دليل على ما ذكره من حكم بان الحجج  
 الى الموشحات في الامكان قال ان انصاف الممكن بالوجود ليس من مقتضى ذاته خدوفا وتعالى في  
 في ابتداء وجوده واستمراره محتاج اليه ومن قال بان الحجج له هو الحدود لانه استغناء  
 عند حال بقائه ودفع بان شرطه قبل الجوه العرض وهو محتاج الى الموشحات في كل حين فكما هو  
 محتاجا الى بقائه واسطة لصياحه شرطه فلا استغناء له اصل فرج الى الله الموصوف

سبيو

عصام

ابني







الملك من حيث كونه ملكا والعموم والخصوص لغيره يقع على مثل هذا وجاز ان ليراد ان يتناول  
سياسته فوق سياسته المالك والتحقق ان الملك بالضم نسبة من قام به ومن خلق  
به وان شئت قلت صفة قائمة ببنائه متعلقة بالغير تغلق النظر فالنظام مقتضى استغناء  
المتصرف واقفا والمتصرف فيه ولذا لم يصح على الاطلاق الا لله وهو خسر من الملك بالكثر  
لانه تغلق بالاستغناء من صلبه ومنه من التصرف في الموضوع للغوي وبزيادة كونه حقا  
في الموضع من غير نظر للاستغناء واقفا لان ما يملكه الملك من المالك عليه في سياسة  
الخاصة ملكه فيه اتم مما يملكه المالك اما لا يملكه الملك ويملكه المالك فليس هو  
الملك كعكسه فقد لاح ان ما يتوهمه بعض العامة من ان تصرف المالك في المملوك استمر  
من تصرف الملك في الرعايا منشوء من عدم فرض اتحاد المورد والنظر في الموضع الفقهي والكلام في  
الموضوع اللغوي بالمعنى الاصلي المشترك بين اللغات كلها وقيل هو الملك المتصرف بالامر والنهي  
في المهور ويختص بسياسة الناطقين والملك بالكثر صلبا الذي المتصرف فيه بالحكم يتناول على  
العرف العام ولذا قلنا لا يخلو لصددهما في مفهوم المتصرف في هذه الفقرة تكرار اللفظ  
بمعنى الملك ووصفه تعلو فانه بالملكية منه المالكية دون المالكية في قوله تعالى يملك الملك  
انني **اقول** هذا مما تلقوه بالقبول والخصه قدس من غير تصرف فيه وهو ملحوظ في  
كلام الراغب وقد قال ليرى في مفرقة انه مخصوص بصفات التكميلية واما في صفة تعالى  
فالملك والملك بمعنى واحد والظاهر ان بين المالك والملك عموم ومخصوص وحسب لغة وعرفنا  
فغير في الصدق عليه الصلاة والسلام بنا على ان ملك رقيب اهل مصر في الخطبة على شرف عرش  
ملكه ومالك والتاجر مالك غير ملك والسلطان على الاملاك في ملكه غير ملك واما حكمه  
ففيه نظر من وجوه الاول ان قوله ان لا يخلو في مفهومه لا يخرج عن ملك لان الظاهر  
ان الملك بالضم هو المتصرف في كل ما في ملكه كما يرى بالكثر تصرف حاكم فيما تحت يده فالاولو  
ولذا لا ملك والمالك وما ذكره من معنى عموم والخصوص اللغوي خلافا للمتبادر ولا يثبت لمثل غير  
داع وان صح في نفسه وقوله والتحقيق ان مؤثرنا قلنا والثاني ان قوله من غير نظر للاستغناء  
واقفا وفيه نظر لان ذلك من شأن المالك والمملوك فلو نظر الى ما يتخلل في ذلك لكان ذلك  
من غير فرق والثالث ان قوله المتصرف بالامر والنهي لم يغيره سلم ايضا لان المعروف في خلافة فان الملك  
ملك بالسلطنة والخصوص والبلاد وغيرهما مما لا يعقل ولا يتصرف فيها ايضا فلا دخل لهذا التخصيص  
فلنرى **قوله** والمالك هو المتصرف في كل ما في ملكه لانه لا يتناسب المقام وانما يلائم كون المالك اولى  
لان الملكية سبب لاطلاق التصرف دون الملكية ويمكن ان يقال لمراده ان الملك هو المتصرف في الاملاك  
المملوكة له كيف شاء والملك هو المتصرف بالامر والنهي في الامور التي هي من رعيته جميعا فثبت اول  
تصرف لا اعتبار للملكة وغيرهما من الملكات لها وغيرهما فالملك من حيث هو هو ملك دون الملك وما  
ذكره ان الملك هو المتصرف بالامر والنهي في الامور التي هي من رعيته جميعا فثبت اول  
بالامر والنهي ولا يثبت في كونه الشرح صاطرة وتصرفا هذا وما ذكرنا هو بالنظر الى اللفظ ولا يخرج من معنى  
الفرق وما تبعه الاضافة الى الامور كما تكونه ما لا الامور كما هي في يوم الدين في قوة كونه ملكا ولذا قال  
مالك الامور هي يوم القيامة والعقاب بعد اختيار الملك **قوله** هذا غير متبع مع دقة نظره فان  
مرا لا يخلو ان الملك بالكثر مختص بالاستغناء من غير العقل كالنسيان والافهام والرقائق ايضا لانه كما  
لا يخافه مما لا يعقل والملك بالضم مختص بالعقل وما ذكرنا من ان تصرفه في ملكه مما لا يخافه مما لا يعقل  
بالطريق لا وفي فكيف يكون هذا امر حكا المالك وهذا معنى لغوي لا حرفي كما قيل **قوله** وقيل  
ملك بالتخفيف اي يفتح الميم وسكون اللام بعد كسرهما ولا استعانة بتخفيفا فان السكون اخف من الكسر

لبي

وفعل

وفعل المكسور والمضموم عينه يجوز ان يكتبه قياسا بخلاف المفتوح وهي قراءة شاذة وظاهره  
انه ليس لغة اصلية **قوله** ذهب لقيل ان هذا اللفظ الدائم غير مخفف وانه صفة برزخية  
او مصدر وصف به من اللفظ كما في الفاعل وقوله بلفظ الفعل اي الما في المفتوح العين واللام  
ونصب التوهم وفي الكشاف في الواو حذفت تلك يوم الدين بلفظ الفعل اي وفي شواهد الجزري  
القرائن المنسوبة الى حذفت التي جمعها الواو الفصل في حذفت الجزري ونقله عن ابن القاسم  
الهمذاني وغيره لا يخلو انما قال الواو العلاء الواسط الجزري وضع هذا الكتاب ونسبه الى يحيى حنفية  
فاخذت خطوطه الى اوطى وجماعة على ان هذا الكتاب موضوع لامر الله تعالى وقد  
رايت الكتاب المذكور وفيه انما يخشى الله من عباده العلماء بالرفع اليها ونصب الهمزة وقد راجع  
ذلك على اكثر المتصرفين ونسبوا هذا التوهم وكلفوا توجيهها والوحشية رضي الله عنه يكرهها انني  
فان راد هذه القراءة غير لائق من حيثين ومن قال انها قرينة حسنة لا تخفى على الخريتين  
لجواز كونه من الملك والملك وهذا الجمل تصفة لمؤنوف قد رتب الملك الحو هو بدل من المرفوعة  
لوصفه فقد راد في المطبوع نعمة وذكر ما حسن نكرة وقال الواو حذفت لانه لا موضوع لها  
تيجوز ان تكون كالا **قوله** وما كان النسب على المذبح وفي بعض النسخ ومكان بدورن الف وهي قراءة  
ايضا في جواشي البني وقيل نصبه على الحال وفي التفسير انه على النذر وهو بعيد ولذا قيل ان غيره  
او في منه لا فادته عليه هذه الصفات للعبادة فلذا نكرة الاكثر والمراد بالمدح فقد ذكر مدح ونحو  
وهو في عرف النحاة في النعت بمعنى القطع الا ان النكرة لا توصف بالصفة فيكون شامحا منه  
او بنا على ما ذكره بعض النحاة من ان النعت المقتطوع لا يلزم فيه موافقة منوعته فربما ذكرنا  
وانما يلزم لو نبع منوعته وعلى تنويه يوم طر فاذ منقول به وما قيل من انه اذا نون فاعاد  
ونصبا بالمدح ودرنا مضموم على الظرفية لاخر لان الصفة لا تغلظ النسب واسمها فاعاد ابا بعل  
مقني الى الاستغناء وصفاته تعالى ان لا يثبت شي لم يثبت على التوسع فيجوز منطلقا  
وايضا الا لئلا يثبت في العمل لشمول الحال والاستغناء لذكر غير متعلق عليه **قوله** ويوم  
الدين الى الدين له معنيان كالعبادة والملك وسألي وقيل بين الدين والجزا في فاد  
بقدر فعل المجازي والجزا العمدة والجزا يوم الدين على غير من اسماء القيمة وعائنه  
وافادة للعموم فان الجزا نينا والجميع لخوا لاخر الى الابد كما تدرك تمان منه  
وهو ذلك كلنا لانه قد علم فيه المشاكل وهو جائز وان كان المشهور خلافا في البيت وقد  
قرر شرح المفتاح في قوله

او ما الى الكر ما هذا طارق • بخبرني الامير ان لم يخبر

وقيل معناه كل تجازي غير كنجاري فلا شاك في ذلك ومن قاله خالد بن فضيل وله قصيدة  
في مجمع الامثال وقد مثل به النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رواه ابو الدرداء  
والامر لا ينسي الدماء لاهوت فكر كما شئت كما تدرك ذلك وكان قيل في كماله  
او الكاف فيه صفة مستمرة فقد راجع في ذلك **قوله** وبينت الحماسة الخ  
الحماسة اصل معنى الحماسة وحمل معنى الحماسة الشدة والشجاعة وما واثم الكما  
لا في عظام الطائي والشعر المذكور من قصيد في خرب السوس الشاعر يسمى القتيبي

- صحت لغت في ذهل • وقلنا القوم لخصوات
- فاعلم صرح السمر • فاسم وهو عربيات
- فلم يبق سوى العدد وان • دقا هه كاذبا
- وقوله فاعلم جواب لما والعذر وان بضم العين الظلم وبغية القصد والكلام عليه

شيخ زاده

شيخ زاده



وبوم شهدناه سلميا وعامرا • قليل سوي طعن لها واوقده •  
واذا توسع في الظرف فان فعله غير متعديا وان كان متعديا الى واحد صار متعديا  
الى اثنين كجرت يد غير اليوم وان كان متعديا الى المفعولين فمنه نحو تزينت في الاتساع فيه  
لانه يصير متعديا الى اثنين ولا نظير له وحكي ان في السراج عن بعضهم جواز هذه الظاهرة مناهي  
جميع النحاة كافي شرح الهادي وهذا نصه وتحقيقه ان التوسع في الظرف جعل نسبة الفعل  
للهما وتعلقه بهما باعتبار كونهما واقعا فيه بمنزلة النسبة الى المفعول به الواقع عليهما بينهما  
الملازمة والمشاركة لان تجوز بعد المفعول كمثل الفعل لظهور اثره فيه والتوسع هنا تجوز  
حكمي في النسبة الظرفية الواقعة بعد نسبة المفعول به الحقيقي واثره لظهوره في الافعال كما مر فلذا  
كان اللزوم متعديا والمتعدي متعديا لا كمرتا كان يتعدي له فالمتعدي قبله بان على  
خالص الى الامة تذكر مفعولة قد راو نزل منزلة اللزوم ومنه عرفت ان الجمع بين الحقيقة  
المجاز في المحكي ليس محل الخلاف ولذا قال الرضي انفقوا على ان معنى الظرف متوسعا فيه  
فيه سواء الاما توسعه بجوار باب الحواني وهذا مما يعرض عليه بالنوع لا كثرة  
او في قولهم اسم الفاعل دون ما لا يمنع انه اخضر حقيقة وهو انه على القراءة الاخرى  
منه من الغنة كجذر كان ملحقا باسم الفاعل وله حكمه فدل على ان معنى الظرف وجه  
سواء ما صفة مشبهة او ملحق باسمه الاجناس الجامدة كسلطان فلا كلام في اضافته  
ياضافة ما لا يمنع انه غير مختار عنه لانه لا اشكال فيه اذ ما وصفه مشبهة متصلة  
صانعة مفعولة فيوصف به المعروفة وفي اضافة اسم الفاعل خفا فلذا نعرض له  
من على ظرفية يوم الدين لا فائدة ان مملوك كغير حقيقة واليوم من الفعل المتأنيق  
شتم الى الخروب وتطلق على مطلق الوقت قليلا او كثيرا وتقوم القيمة حقيقة شر  
وف ويجوز يضم الميم من الاجراء وهو اسم كان مجازي ويجوز ضم الميم ايضا قيل وقد  
يبرز نون موسى دون مرضى لثياسا لاجرا ونحن نجعله على وزن مرضى بضم الميم ليدل  
بمحوري في هذا المكان بنفسه بخلاف الظرف فانه يجوز بياجرا المتكلم لانه ليس  
لأن جعل محوري مفعولا مطلقا كان لاظهار جعله محوري واورده علينا ان المفعول المطلق  
مترشح وليس مع فعل يكون مفعولة وهو مفعولة منه فانه مصرح بخلافه فيكون  
مترشحا ما في الكشف من ان متا في قوله منع الى الحول متا فاصوب بمتا الاول  
ما في اللبلة اهل الدار قال سرقه ما لا يسكره من باب ضرب وسرق منه ما لا يتعدى  
ه والى الثاني بالحرف وقد يجدف فتعدي له بنفسه كما في المصباح وهذا شاهد  
بناقة المفعول المجازي كما مر وهو بيان الحكم في نفس الامر كما بينه النحاة لا يقتضي  
منه بل ان المعنى ليس غير مناسبة له ولو كان كذلك لم يصير جوابه بعد فمات  
سواء المقتدر وهوان هذه الاضافة لفظية اذ هي من اضافة الصفة لمحمولها

سینچ زادہ

اصطلاح معنی ہے

0 1



باننا لاضافة متعقبة في معنوية وتبعها قد ستم وتنتج الحكم الرضائي ان اضافة مالك يوم الدين  
 سواء كانت بمعنى في او متعقبة في لفظية لان المضاف اليها مفعول فاعلا وبه وكل  
 اي تقدير هو مفعول المتعقبة ووفق بينهما بان الاول محمول على ما اذا كان بمعنى في مذهب لولا  
 للاضافة ومالك يوم الدين اذا المراد به الماضي والاستمرار والاضافة وتعمل الصفة  
 في اليوم لا يكون معنى في مذهب لولا للاضافة لانه قد كان حاصل قبلها وما نزل الاضافة في اللفظ  
 فتدبر قول **ومعناه** ملك الامور يوم الدين قوله معناه من غير ان يرد تقدير  
 الامور في النظم حتى يلزم كون اليوم ظرفا محققا فيكون له منزلة المفعول به وعموم  
 الامر فيهم من حذف المفعول بالافتراس الحضور لانه منفسر كمن ذهب او من جعل الملك  
 ليوم الدين كما ينبغي كونه مالكا لغيره لان ملكا لزمان كملك المكان يستلزم ملك جميع ما  
 فيه بناء على انه لا يلزم في الملك ان يكون المعنى الحقيقي فان الزمان عند بعض الحكماء من المتكلمين  
 معدوم وكذلك المعدوم منسحق وعلى ان الاستلزام معنى الاستعمال في الجملة لا معنى استعماله  
 فلا يراد منه الاستلزام **قول** على طريفة وتنادي صاحب الجنة الخ يعني ان اسم الفاعل المفعول  
 به الخالص المسمى بالثبات على الثبوت فهو حقيقة في الحال لانه قد نزل في الماضي فيحقق  
 الواقع فاستعير له استعارة تنبئية كما في قوله تعالى وما وى صاحب الجنة فانه معنى ينادي  
 وازادة الماضي منه ولو بالتعريف فاعلم ان اذادة الحال ولو حكما تيك في قوله تعالى  
 وكلهم فاسطد راعيا كافيته هذا هو المشهور وقيل ان حقيقة في مذهب الماضي تصح  
 ولما في المستقبل فيجاز انما قد **قول** هذا المصريح لما الله انه يجازي الماضي المتقطع لاطلاقا  
 وهو مخالف للمشهور ويؤيد عليه اية مالك يوم الدين حقيقة عندك وانه لم يعتبر استمراره  
 وكفى بنا في هذا فاعلم قوله انه على طريفة وتنادي صاحب الجنة وهذا مقرب في الاصول الفقهية  
 والمعاني وذكره بعض الحكماء وندى اشكال ظاهر لان الدال على الزمان ومسا بالانفاق انما هو  
 الفعل وما قالوه مخالف له فليس كل الصلوح والعلوق ولذا ذهب بعض الاصوليين الى انه  
 لا دلالة له على الزمان اصلا وفي شرح منهل المصراع الخيثر انه قيل ان كان مجازا في الماضي  
 كما في التلويح كما ان اسم الفاعل صاعدا على تقدير كونه معنى الماضي وقد كان مستعملا في المستقبل مجازا  
 في الترتيب الثالث وهو ملخص في تفسير قوله تعالى وما يخدعون الا انفسهم واليطعن  
**قول** هذا زبد انظار من كتب الخواش من المدة فحين هنا وفيه نظرا ما ولا مات قوله  
 انه في المستقبل مجازا انما قا غير صحيح لان من اهل الاصول من ذهب الى انه حقيقة في الحال والمستقبل  
 واما ثانيا لما ادعوه من انه مجاز في الزمنية الثانية مع ما فيه من التعسف غير مسلم كما تعلمنا  
 سنائي في تقريره مع ان شرط ذلك المجاز المشهور غير مقترن بها واما ثالثا فان المجوز المذكور  
 اذا كان كالمجوز في نأدي مما ذكره في اكثر الكتب واورد نحوه ابن هشام في ريب من المعنى وقد اورد  
 عليه ثانيا وجها لا يقتضي ان المستقبل حينئذ يعتبر به عن مجاز من مجوزية عن المستقبل ويكون تكلفه  
 في صحته شرطا لا يقتضي وجهه فتدبره وهذا ملحوظ من الكشف وسيا في حقيقة قائل الاشكال  
 فدفعنا ان الوصف لما كان موصوفا لذات متصفة بكذا سواء كان في الماضي والحال او  
 الاستقبال الخصم العرف باحد افراده فخصيص الدابة فصا حقيقة عرفية اما لثباته منه  
 مطلقا او في حال العمل لانه يتم به مشابهة المضارع وقول **في المطول** انه حقيقة في الحال لانفاق  
 غير قوي وليست دلالة التزام لانه لا يلزم في زمان معين وقول **نجم** الاستمرار في مذهب اول  
 القول انه اذا به مذهب اوله في حال العمل وسنائي في تفسير قوله هذه للمتعقبة ما يتم **قول** اوله  
 الملك في هذا التلويح عطف على قوله ملك الخ يعني ان معنى الملك في الماضي والمستقبل الاستمرار في الحال

ليثي

دمايني

الاستقبال لتكون اما في حقيقة في مذهب المصريح كما فصلنا المصريح من الله وقوله وهو  
 نحو مشهور وقوله الشجرة في سورة الانعام جعل اضافة جاعل الاليل في قوله تعالى  
 جاعل الليل سكة لظلمة لانه اذا عمل جعل مستمر وهذا جعل اضافة حقيقة متعقبة اذا قصد  
 الاستمرار بينهما في ظاهر وقوله في قوله تعالى جاعل الليل سكة لظلمة لانه اذا عمل جعل مستمر  
 للامانة الثلاثة فيجوز النظر فيها الى المضاف لانها فيكون اضافة حقيقة والتقدير لظلمة  
 ليتم ان تكون اضافة لفظية في معنى ما يقتضيه المقام فروع الثاني في الانعام ليل لا يتم  
 مخالفا لظاهر بنصب سكة بمعنى ودعي الاول لانه لا يقطع ما لك من الوصفية لا الدورية  
 ولا ياباه ما في نحو المصراع من ان اسم الفاعل يعمل على فعله بل في الفعل اذا كان على ما في قوله  
 عليه وهو المضارع دون الماضي والاستمرار في انما يتبع مدح صفة لا يتم وسيا في ما فيه  
 ان المذكور متعمد وان اضافة فلا منافاة بينهما لانه اذا كان يكون الوصف عاملا واطرافه  
 حقيقية لان المستمر في المصريح على الماضي ومثا بل في معنى الجحش انما جعلت الاضافة  
 حقيقية فظهر الى الاول وانما في الفعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشي لا يمدار كون اضافة  
 حقيقية او غيرهما على كونها عاملا او غير عامل ومنها ان الاستمرار هو ان يثبت وتثبت  
 تحت دية متعاقبة الافراد فعل الثاني لورود المضارع بمعناه دون الاول قيل والمترادف  
 بالثبوت في ما لم يعتبر معه الحدوث في زمان لا مانعا في المجيد حتى يرد ان ما وقع في يوم الدين  
 متجدد وما لكتبة الشئ تنوقف على وجوده واستمرارها يكون متجددا فظنوا والباعث  
 على اعتبار التجدد في جاعل الليل لانه لا يعدم مخالفا لظاهر فاما فانما في المصريح  
 جعل اضافة غافرا للذنب وقابل الثوب حقيقة لانه لم يرد بهما زمان مخصوص ولا شك ان استمرار  
 تحت دية فان اردت ملكية يوم الدين القدرة على تصرفه لا يحد له الا انما في النقل من صفة  
 الى صفة كما ذكره الامام لم يبق خفاء في ان استمراره في ملكه شوقي وسنائي عن قريب ما فيه الملك  
 كما في قوله الراغب يكون بمعنى قرارة المقر وقد رتبته في معنى المقر في نفسه وقال الامام هو  
 القدرة على المقر والله تعالى ما لك الموصوفات اي قادر على نقلها من الوجود الى العدم  
 وعلى نقلها من صفة الى اخرى ومعنى مالك الملك لقادر على القدرة اي كل ما يقدر عليه الخلق  
 فهو باقائه وملك يوم الدين باخاء الموتى وليس هذا كله الا الله فهو الملك الحق فاقيل  
 المالك لا يكون ما لا للشي لا اذا كان المملوك موجودا او الفيا ممة غير موجودة في الحال  
 فالواجب ان يقال ملك يوم الدين لا ملكا ولم **قول** هذا قالوا وقال ناقلا من زيد بالاضافة  
 فهو اقرب ولو قال قال قال زيد بالعلم والتنوين فهو وعيد قيل هذا حق لان قيام القيمة  
 لما كان محققا جعل القائم في الحال واقصا من مات فقد قامت قيامته فكانت القيمة  
 حاصله في الحال فزال السؤال انتهى وقيل على ما في اسم الفاعل ليس حقيقة في الخبر  
 فيكون مجازا على المجاز وان معنى الاستمرار هو الثبات من غير ان يعتبر معه الحدوث في احد  
 الازمنة وذلك لكن في المستقبل كما في قوله تعالى ما لك يوم الدين واذا لم يعتبر في مذهب  
 الحدوث لا يعمل الاستقبال في الفعل على ان اردت بالملك القدرة على المقر لا ينبغي  
 في الاستمرار خفاء كما مر بخلاف ما اذا كان مالك بمعنى ملك لا لانه في هذا الملكية المستمرة  
 الغير الكادثة وهي تنوقف على وجود المملوك فلذلك يحتاج الى التاويل **قول**  
 هذا انما قد مره وذكره وزعموا انهم حققوه بخر وهو النظر في حال فان الاستمرار  
 استفعال من المرورو ولنا وزعمنا معنى الذهاب وعدم الثبات في قوله تعالى يحجز مستقرا على وجه  
 ومعنى الله قام والثبات وهو المراسنة الا انه على وجه فانه يكون معنى الوجود في جميع

ليثي

السلام من محمد بن عبد الله



الاربعون الثلاثة ومعتق عدم اعتبار الحروف وطوائف الزمان له كالأمر الجليل وعدم  
الاعتناء بالامور الاولية كما في الصفات المتناهية وحاصل ذلك وصفها بكونها متناهية في الصفات  
الاولى وكذا الملكات غير المتصرف في قدرها بالقدرة كاهو رأي الامام كانت الصفات  
الذاتية وانصافا قطعيا بالنسبة الى الاولوية المتصرفية واما الاول في هذا المذهب المتأخر  
لما فيها من غير فرق فنفصل عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال كان الله خالقا قاضيا للخلق  
وذا قاضيا للخلق في رزق ووافهم عليه بعض الاشعة قال **الذي في رزقه الله في البحر الطلاق**  
الخالق والرازق ونحوهما في كنهه تعالى في قوله تعالى **الذي في رزقه الله في البحر الطلاق**  
من الخلق والرازق ونحوهما كادته ورده الى ابي حنيفة بانه ممنوع عند الاشعة من القائلين  
بحدوثها ونحوها **فحينئذ يقال** لا شك ان الحكمة باسرها مشروط في عمل اسم الله غير  
صلة الى كونها ايضا من مظهرية ان يكون **بمعنى** الحلال والاستيعاب ليس في المصانع المصنوع  
عنده ولم يخاله فيه شيء من الكسوف فالاستمرار بالمعاني الثلاثة تقتضي عكس العمل فان الامانة  
حقيقية تختلف شرطه فلا اعتبار على ما نحن فيه ولا ياباه كونه من صفاته تعالى مطلقا واما ما  
سورة الاقسام فشك وان لم يكن له تعلق بالامانة فانه لا يقع فيه شرط العمل تعالى الا في قوله **فلا اله الا الله**  
الثلاثة لشكل الاسم وهو مناسف لعمل عند الجمهور وقد مر به من صاحب المفتح كما مر واما على  
الثاني فلا اله الا الله بلحق بالصفة المشبهة كما مر جوابه في ظاهر القلب ونحوه او بالاسماء الحامدة  
كما قالوا في نحو والدة كما جعل فلا اله الا الله والصفات لا يقع اصلا وكذا هو على الثالث بالظن الاول في مع انه  
برهنته لا ينسب لسلامة لا تتر في صفاته تعالى كما مر وكذا ان تقول المراد بها الاول كمن  
فاستمراره بالنظر الى الحال المستقر والمستقبل لما كان الحال الجبر من الماضى والمستقبل شمل حكمه  
الماضى مطلقا عدم الفارق والمصانع في تعلقها بالمعنى ايضا وبه صرح السيراني في شرح  
الكتاب فقال يجوز ان يكون جاعل في معنى فعل من وجوه ان يكون في معنى فعل مستقرا فان جعلت  
في معنى الفعل الماضي فتدبره ومعناه قد زال لئلا يكون هو الذي جعل لكل الشئ كونه في  
وهو اظهر الوجهين وينصب الشمس والقمر باضمار فعل من جعله بمعنى المستقيم في قوله تعالى  
يجعل وذلك لانه قد قطع لانه لا يمتد الى المستقبل كما في ما قد كان ومنها ما يكون في يومئذ  
زيد ياكل اذا كان في حال الكثرة قد يقتضي بعضه وبقي بعضه انتهى وهذا قريب من الجواب الاول اذا دقق  
فيه النظر **قال ابو حنيفة** في الجملة اسم الفاعل الى ان كان بمعنى الحال والاستيعاب كما في قوله تعالى  
لجعله ما قد كان من ان لا يتغير بالامانة فضلا عن منوى الانفصال لكان عمل النصف الثاني  
ان يتغير بما اذا كان صفة معرفة في الحركات الموصوف صان معروفا في هذا الوجه فكان تقييد  
بالزمان غير معتبر وهذا الوجه غير الامر في الامن لاطلاع على كتاب سيبويه وتقيب  
عن الطائفة **وقال** في ما تقدم ذكره بغير بون والخلق ان الصفات للمضا فتعاني صارت صفة  
للمتكبر قد يجوز ان يكون كلاً من كلاً من معرفة وذلك معروف في كلام العرب انتهى وهو كلام يحتاج الى  
تأمل تام **قوله** ان تكون الامانة حقيقة وقد مر في ما مره عليه فانه قد **قوله** كون الظرف  
هنا مفعول به على التوسيع يقتضي ان اسم الفاعل مضاف لمفعوله وهو كذا في كونه الامانة  
حقيقية **قوله** قال الشافعي كونه الامانة مضموناً لانها في التوسيع في الظرف لا في المراد  
انه مضمون حيث للمعنى من حيث الاشتراك في تعلقها بالملك به تعلق الميتوكس في لو كانت  
شرائط العمل كما صفة عمل فيه وفيه تأمل وقد بقي في كلام شرح الكشاف كلام كذا ذكرناه هنا ثم  
ظوناه لظواهره وسيل في الانعام ان شاء الله تعالى **قوله** وفي قوله **الشرعية** الى ان  
الراغب الدين **الشرعية** طاعة والحر او استعفاء للشرعية والدين كالملة لكنه في الخبر بالظن

والاقتدار

والاقتدار للشرعية انتهى والشرعية وضع الهمزة على السين في قوله تعالى **الشرعية** باختيارهم المحمود  
الى ما هو خير طاعة بالذات كما عرفت في الاصول كون الدين كما سمعته يكون معنى الملة وهي  
اعم من الدين لشموله الدين الحق وغيره وهو مفعول عليه بالاشارة الى اللفظ كما قال تعالى  
لكون دينكم وحده وهو كثر في القرآن وذكر عرفة بما عرفت به الشرعية نظر لمعناه  
الغالب المتبادر منه عند الاطلاق فلا وجه للاعتراض عليه ومترضة المصريح به الله لانه  
معنى محاذي ويحتاج للتفصيل عنه كما اشار اليه **قوله** والمعنى يوم جزاء الدين قد مر  
لانه ليس يوم الشك واليقين وانما هو للجن وهو على النفس من قبل وهو على الاول يتقدم  
مضافا الى الحكم الشرعي واخره في قول الدين وترك قوله او خبر العمل به من التوبة والعتا  
ويجوز ان تكون اضافة لما بينهما من الملازمة باعتبار الخبر من غير تقدم وفيل الملازمة  
تحكم باولوية عدم التقدم اذ يقال في يوم مظهر وسلطان واحد وغلبة ما يتعلق به ان اليوم  
يوم فلا بد ان يكون ذلك الاعتبار في يوم الشرعية ايضا **قوله** ايضا ان كان الظاهر بالاطاعة  
العبادة الصليح الى التقدم فان اردت الاقتداء المطلق كما مر به في كتاب اللغة لاحكام  
للتقدم فان الناس في الدينيين منقاد وغيرهم منقاد لغيرهم في ذلك اليوم لا يقتاد  
الكل ظاهرا وباطنا وهو وجه وجبه **قوله** ويخصيص اليوم بالامانة لاجل الاضافة  
مصدر المبتدأ للمفعول الى اضافة ما له او ملك الى يوم الدين مع كونه مالا للامانة كلها  
ولجميع الامور وهذا المراد وقت قيل انه يحتمل لوجهه اربعة لانه اما محقق كونه  
مضافا اليه او كونه مضافا الى يوم الدين وعندها كما مر في قوله تعالى **الشرعية** عليه  
وقوله **الشرعية** اي لتعظيم اليوم المستلزم لتعظيم ما له ويجوز ان يكون الضمير لله العلم  
به من السياق وقوله **بمقتضى الامر** في قوله تعالى **الشرعية** لفظ الامر نفوذ او نفاد لما في المعنى  
معنى وقيل في الفوق بالتردد واصله من نفذ السهم في الرمية اذ لخصر قما واما نقد بالمعنى فمعناه  
فني والقطع والامر هنا مقابل النفي وفي نسخة الامور بالجمع وقال اللغوي في حواشيها الظاهر  
الامر ببدل لخصر لفرقه بالتحريف فتعذر الامر يومئذ لله الواحد القهار ولا ملك لاحد  
سوا اختلاف ايام الدنيا فان لغويها امر ونفوذ ظاهر وان كان متقدرا في الحقيقة فهو الله  
وما الذي ظهر به على انما افرقه ووضع في كلام الامويين من ان الامر بمعنى القول المحصور بجمع  
او امر بمعنى الفعل والثاني على امور وهو ما تقدم به الجوهري واللغة وقواعد العربية لا تساعده  
وفيه كلام طويل قيل ان الحسن ان يقال انه لا يشارة الى المعاد بعد الامانة الى المبدء بقوله  
رب العالمين وبما بينهما مما بين الشئتين كانه قبل العمل من منه الابتداء او باحسانه البقا  
ويحتمل انية الامانة وهو غفلة عما اجعل فانه ما ذكر ما خوذ من الخبر في ذلك الصفت كما اشار  
اليه المصنف رحمه الله في هذا الموضع فابق واطلق الامانة للخلق القبول وتنقيل الاول الى كونه  
مالا وهذا كونه مالا لقوله تعالى **الشرعية** لئلا يكون يومئذ للخلق الرحمن واليوم معروف كما مر واطلاقه  
هنا على التشبيه لانه زمان له مبدء وانتهى كما قال تعالى **الشرعية** يومئذ كالف سنة  
تقريباً لافادة ملكه جميع الامور لانه لا ملك الزمان والمكان على ملكه ما فيه كما مر وهو  
يخرج كون الاضافة لامية لا على معنى في ذلك كونه مالا في يوم الدين لا يقتضي العموم كما قاله قدس  
سره **قوله** ولما ذكره الاوصاف الى الاجزاء هنا مشتق من لجزء الماء الى ما يستقي به  
او من لجزء الوظيفة على من يأخذها بمعنى اتصالها بالذي من غير انقطاع وهو حقيقة ظرفية وان  
استعير من الاول لوجه صفة فالبعض موصوفها ومما هو حقيقة عند المصنفين ايضا  
وهذا المحض الى اكتشاف كايته شرحة وقوله من كونه رباها هو في كثير الشرح من كونه

اكل

لاري

مير بادشاه

خطيب زيري

شيخ زاده

اليوم







حصہ محمد صغیر و اعوان

شیخزاده  
میربادشاه  
عصام  
لاری

انقضی

لاضيق لان تكون محمدا عليه السلام بالحقيقة يكونا غير اختياريين. واما الصفات المغفلة الخفية  
فقد فليشعري من كلامه عتافا فكم فينا من قبل الحضر جرات وهذا دليل جز منه وكذلك على  
عدم استحقاق الغير بمهموم المخالفة لانقاء تلك الاوصاف فيه ففقيه ان ما بعده كذلك على  
عدم اعتبار المفهوم ولا **اقول** ولا يخفى عليك اننا سوا قلنا كل من هذه الاوصاف او  
المجموع عدة الحمد سؤل كان جنس او جميع افراده وكل منهما لا يوجد في غيره تعالى لزم ان  
لا يوجد الحمد في واحد سوى الله المحمود في كل حاله وانه لا يتخلفه غيره حقيقة ووفق  
بين هذه الحقيقة والحقيقة اللغوية التي يذكرها النحاة وسائر اهل العربية واللغة  
فانها مبني على المتعارف في المخاطبة ليس السبب العادي فيه فاعلا حقيقيا من يقوم  
بما افعل الوصف دون من اوجده والمتكلمون والمشايع لا يطلعون الحقيقي على غير  
من اوجده ولعدم الفرق بين الفاعل المغوي والفاعل في نفس الامر بترى الحقيقيين  
غلطوا في امور كثيرة كما نبه عليه الاجمعي في شرح العنود وكل عمل هو فعل الله وهو  
الفاعل له ذلك من عدة فكيف يحمد غيره عليه ايجوب ان يحمدوا بما لم يفعلوا واولو  
له في الدنيا والاخرة فالحمد لله حمدا يليق بحمده **قوله** والاشعار متكررة المفهوم  
مغلطون على قوله لانه وفي نسخة او بدل الا والاشارة الخالت كلامها ما كنس مستقلة والاشعار على  
ما ذكره اهل اللغة قاطبة الا غلام يقال شعرته الامر وشعرته به والمصنفون يستعملونه لما  
لست يصريح فهو عند امر كالايما والاشارة وموالد يؤكدها المصنف رحمه الله فكانه في سطر لاجم من  
الشعر الممدوح اذ جعل فيه علامة فهو استعارة مشهورة بمنزلة الحقيقة فيل ولا يخفى ان مؤدي  
الاشعار هذا كونه مؤدي الالة الثانية فقطعة عليه ليس بظاهر ولا دالة قول من طريق  
المفهوم غير مفيدة لزيادة تسويع القطع فانه فيه تعليق الحكم بالاشعار المذكورة انما وما  
ذكر من ان ترتب الحكم وخبة لافادة تاتفا الحكم عند علمها ويمكن ان يقال انه جعل الاشعار  
مستند ايضا لعل المفهوم المخالفة وهي ان تعليق الحكم بالوصف يفيد انتفاء عند عدم الالة  
بوجه اخر من الالة وايضا لم يجعل متعلق الاشعار مجرد استحقاق الغير للمجد بل عدم استحقاقه  
للعادة بالطريق الاول انتهى وهذا ذا الافر هو الذي يقول عليه بعض المتأخرين فقال انه ذكر لاجرا  
فايدنين الاول ان الكلام منطوقه دليل على انقضاء الحمد به بواسطة اشعاره بعلة بتلك الاوصاف  
الحكم وبالعالم الضروري بانقضاءها عما سواها فقال في الثاني انه مفهوم المخالفة الذي على الخصاص  
العادة به تعالى لان من لم يتصف بما لا يليق بالحمد فقد تم كونه اهلا لان يقبل اوله الاول تايد  
لما قبله وهذا الممدوح ما بعده في اخذ الكلام بعينه بحج بعض سياق الكلام لا يلزم وقصص بالالة  
في الاول بالمفهوم في الثاني ينادي على ان مرادة ان الاول تبني فادته الحضر الجاهل واستحقاقه فيعبر  
بواسطة الالة لا الاملام الاختصاص ودلالة على انتفاء ما سواها من انواع المنطوق الحق بهذا الجاهل  
تايد له او حجة وبرهان عليه وهذا هو من طريق المفهوم فلهذا جعل الاول لالة وهذا اشعار  
او صرح بانه مفهوم للمنطوق ودلالة فندبر **قوله** لا يستاهل لان محمد بن الناصر والاف التبدلة  
منها استفعال من الافلاي لا يتحقق ويتوجب وقال الخليلي في هذا المعنى قوله لم يسم من العرب  
والمستعمل استاهل بمعنى اخذ الامهالة وهي السجم المذاب وليس كما زعمه فقد قال الاظهر بخط البعض  
من يقول فاما انا فلا انكره ولا خطي من قاله لا في جمعت اغرابها فصيحيا من بني سبد كقول الربيع لشكر  
عنه ان الاول استاهل الجاهل المحارم محض جاعة من الاعراب فما انكره وما انكره الما في وقال  
يستاهل لا ينادي على معنى يتوجب لان معناه ان نطلب ان يكون من اهل ذلك او قد بسطنا الكلام  
عليه في شرح الدرة وقوله فضلا مصدره بتوسط بين كاذبي داعي للتبني في الاذي

لیٹی  
لاری

مطلب  
مع الحقیق

لثني

شیخ زادہ



وإستعداد من الوفرع على نفي الإعتبار واستحالة عادة وفاته كلام طويل في شرح الكشاف  
والافتتاح وحسنه فيه ابن هشام رسالة مستقلة وقوله ليكون بالياً الشخصية أو الذات  
أي لتكون الأوصاف المذكورة أو كل واحد منها أو مجزأ أو ما وافراد ذلك لأنه على وزن فاعيل  
أو في عداد الأسماء أو جعلها كشيء واحد وهذا مما زاد المصنف حاشية على الكشاف **قوله** فالوصف  
الاول المحقق على كماله أو لا يشعر بان الأوصاف المذكورة على الحد وسبق جعلها ترتيب  
الحكم عليها وهذا الذي لا يخفى ان الموجب للموجبة الاول الموصوف الاول وذكر الأوصاف الأخرى  
لأنها لا تعمل ما يفرض من الأوصاف الأخرى من غير كفاي بمعنى ترتب لها الأكثر اندراج عقاب الكافر  
في معنى الرب غير ظاهر **واجيب** بأنه يوفق في بينهما ما يكملها من كونها مشتركة بالاختيار  
المتفق عليها فان نظر الخلف العلية حكمها بالربوبية وان نظر إلى ان الذات بدون الشرط  
لا توجد في كل واحد منهما علة لانه قد خلا في العلية فالاول الكلام على حاله وهو لا يعمل  
وما من من كماله **واجيب** فيه ما قدمه وعدم اندراج عقاب الكافر مع نظيره المالك له بحسب  
ما تشرع به المأمور لا يحاسبه في كل وقت الشكر وعرفه قدس الامكان ونحوه وقيل هذا البيان  
الموجب لثبوت الحمد فلا ينافي ما تقدم من ان علة حصره هو المجموع وقيل هذا شروع في  
بيان فائدة كل واحد منهما بعد بيان فائدة مجموعهما ولذا افرجه بالفاصلية لتفريق  
التفصيل على الاحتمال كما يتبين من المصنف **قوله** قد جعلوا الفاضل لنفسه ولها  
فيه كمالاً فيل ما قيل في الظاهر انها فاضلة بحسب السؤال فتشامت مرفكاً له كما بين  
ان استحقاق جميع المحامد مختلف به وان لجزء تلك الصفات محسبها او كل واحدة منها  
او الصفة منها ان يحل عليه منطوقاً ومفهوماً فيل هذا الوجه وما يوجبها فليب  
ما ذكر في واقعة في جواب شرط تقديره اذا خص به ووجب فالمعنى لا يحاسبه ما ذكر من  
الصفات انما فيها مع ما سبق من الفوائد بيان لما توجه او هي نفس بعينه كان ذلك لما كان  
ثابتاً للذات بالذات قبل وجود الكائنات فتخرج عليه وجوبه عليه بعد البر والاساطة الوجه  
فالصفة الاولى لبيان الموجب وما بعد التحقيق للايجاب فانه لو كان صمد ورمعه صلياً  
او وجوب عليه لم يتحقق الاستحقاق وكاله لانه يكون كالمحاسب لا محالة ولا يحاسبه  
كما قيل • وكذا كالمقام في صلات • بل هي باقية في صلاتها

ليثي  
مير باد شاه

خطيب

شيخ زاده

رد المعتزلة فانهم يزعمون وجوب امور عليه تعالى كقولهم المطيع وعبادة الاصنام وما قيل  
في بيانها من ان الاعمال السالبة تمتثل لتوجب على الله الا لا الحقيقة به كما قال تعالى  
ليش منكم من لا يريدكم وما اورد عليهم ان المعتزلة لا يقولونك بالوجوب عليه تعالى في غير  
الذواب والعقاب كما بين في الكلام ليس بشي وقوله قضيت محسبها واسم محسبها معنى النفا  
كالعقوبة بمعنى العقاب والعقوبة بمعنى الادراك في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة ائذ انشروا  
وقيل المحسب في المضارع ان استعمال القيمة الفاضلة لا يعمل خارج الوقت مقابل الاداء اصطلاح  
مخالف للموضع اللغوي وهو تعليل للوجوب يعني ان الوجوب عندهم لفناء حق الامكان  
الشاقب من العبد واداءها وهو منسوب على انه معطوف لاجله لقوله وجوب وقيل المحسب  
من حيث المتعلق بالوجوب واللام متعلقة بفضيلة ونسبته مع انه ليس فعلاً لفاء الفعل  
المعلل لانه في الحقيقة صلة لما هو منسب اليه الوجوب معنى وهو الامكان والترتيب على ان الذي  
لزم من اشتراط ذلك والمزاد بقصد استواء الاحتمال لانيان عشاءها من الجبر وهذا  
علة الجبر ما يوجبونه عليه ومتعلق الوجوب عليه اللزوم في موجب الحكمة تحت حكم العقل  
بامتناع عدم صدور الفعل منه وقد تضمنه لانه لو لم يفعل يستحق الذم بمخالفة الحكمة  
وانتفاؤه بكونه من كونه من فعله كما قيل واورد عليه انه يصير المعنى حينئذ ليس بجادة  
وترتيب لفناء وسواء الاحتمال وهو وان تصور في بعض افرادها التي لا تصور في الاخرى  
ان يكون لفناءها وقد علمت سقوطها مما مر وان كانت العبارة لا تخلو عن قصور وقوله  
حق يتحقق الحمد هو خارج لقوله منفضل بخلاف ومستقبل بالنسبة اليه فيجوز فيه الرفع  
والمنسب كما في قوله تعالى وزلزلوه حتى يقول الرسول وقيل حتى استنفايته ويستحق من روع  
مسبب عنها قبله وقصد به حكمه في الحال الماضية وفيه نظر اي لو لم يكن متفعل  
مختاراً لم يستحق الحمد كما مر ويؤيد في الحقيقة متعلق بالفضل دون الاختيار اذ من ادعى  
ما يجب عليه لا يمتد ولا يقتدر عليه ولذا قال الفقهاء ان الهبة تجوز مع فعله فلا يوجب عليه  
ان الوجوب بالمعنى المذكور كونه على الترتيب والتمسك منه نعمه الطوبى بمعنى منافع  
الاختيار في الاستحقاق والتمسك بالوجوب على العبد كما قيل لا ما ذكرنا ان هذا الوجوب  
معتق بحد قدره على الترتيب وهو واقع كما عرفت بل لانه الوجوب الشرعي عدم منافاته  
لاختياره ظاهر جدي فلا ينافي سبب التشبيه الا ان يكون باعتبار المنافع في عدم استلزام  
الوجوب عليه لسبب الاختيار وقد عرفت ما يردده واذا ظهر المراد سقط الاختيار **قوله**  
لتحقق المحض من اي اختصاص الحمد بالله وعدم قبوله كالكثير من الذين لا يشكر فيه ظاهر بخلاف  
الربوبية والرحمة فانهم يحسب الظاهر يتصور في الشكر وان كانت بالنظر للمعنى المراد كما مر  
لا يقبل ان يضاف لخصاله لا اختصاص الحمد به او عليه فلهذا في اليوم الذي لا يوجب اختصاص  
الوعد من الدين بمعنى الجزاء فاقيل علمه ان اختصاصه له ويرى في يوم الدين لا يوجب اختصاص  
الحمد لانه ان الحمد على غير ما في هذا اليوم وان كان لا يخل للتعظيم والوعد في ما لو بعده  
من بيان بعض اجراء الصفات عليه فكان ينبغي ان يقولوا بغير هذه الصفات للذات لانه  
والحق على الحمد والتمسك عن الاعراض ليرتبط الكلام لا يرد لان الحمد على ما في غيره ولخصاصه  
على رتب العالمين وقد بينه وادعى هذا الظاهر لخصاصه ووعده الحامدين بيقضي استحقاق  
الحمد وينبذ على لزمه فيمن استنبه للمقام ظاهر وعبر بالمتقين لما فيه من زيادة الوعد  
مع انه وعد المؤمنين بصفات كمال صائب قوم عند قوم يؤيد وقوله للمعصين من عمل  
ازعته وعن عبادة **قوله** شراً من ذلك ذكر في شرحه لفظ معاملة وهذا الانتقال من كلام

لاري

ليثي

شيخ زاده

لاري دمي  
باد شاه

الارادة

عصام



التي روي كانت العبادة اتم عطفها بما للذة لالة على نفاد وقت الرتبة او هو اشارة الى بعد  
 طريق الخطيئة عن طريق الغيبة والضمير للثالث وخالف الزمخشري في تقديم ما ذكر لانه  
 المقصود بالذات قتل ولو قال نذر ذكر حمد كان اقل وهو اشتغال بما لا يعنى بغير صفة  
 الصفات وعظام جميع عظيمة هنا وتكون جميع عظيمة وجمع عظم ايضا كما صح بصدره  
 الافاضل فمن قصره على الضمير فقد وجهه وتعلق عطف على تميز يحذف العائد ووقع في بعض  
 النسخ دون واو فهو جواب لما وعلى الاول هو طوبى بما وفي نسخة في طوبى بالاعراب بذلك  
 سببية او التمهيد فالاشارة للتميز والتعلق في ذلك كونه من ان ذكر الله ذلك حكايته عن العباد  
 او تعليمهم فصول التمييز والتعلق على ظاهر كثر قوله طوبى ليس على ظاهره وهو تعالى  
 ليس مخاطب في تلك المرتبة بل المزمع من ان من كان مخاطبا تعليميا وبجملته ان يذكر العباد  
 ذلك في مقام الحمد والقرارة كما علمهم فصول التمييز والتعلق بالنسبة الى من عند التمييز  
 والعلم باعتبار الالتفات ليدل على القرارة والخطاب على ظاهره وكما وجه سببية الذكر  
 والوصف المستلزمين للتمييز والعلم لتزويل الغائب بواسطة او صافه المذكورة التي اصبحت  
 بتميزه وانكشافه حتى ما كان نذر لخطا غيبته بكل احضوره منزلة الخطاب في التمييز  
 والظهور في جميع اطلاق ما هو موضوع الخطاب عليه وظاهرات الحق سبحانه لا الخطاب  
 حقيقة لا يظهر وجه لصحة كيف ولا يشرط في الخطاب الا الاتصاف بالمشاهدة والعيان والا  
 يلزم ان الخطاب لا يعنى حقيقة ولا من هو خارج الدارين في داخلها ولا من يقبل بالحد  
**اقول** هذا مستلزم من اتم المقامات بيان وكلام كتب المعاني كلها اذ جعلها فاطمحة  
 باردة فلا بد من بيان معنى الخطاب المذلول عليه بضمائره وبحواها انه ان غيبته ان حقيقة  
 توجد اذا التزم الخطاب ان يحث على كل منهما الاخر ويسمعه لم يكن خطابه الى الغير حقيقة  
 وكذا الخطاب الاعم من موضوع الدارين وهو البعد امة شفاهاة فانه لم يشرط ذلك لزم  
 ان كل من وجه لا الخطاب غائبا كان او حاضر مخاطب حقيقة وفساده ظاهر فلا بد من بيان  
 المراد منه حتى يميز حقيقة من مجازة والذي لاح في بعد ان كانت النظر في كل شيء لتحقيق  
 في الخارج ونفس الامر وتحقيقه هنا باعتبار لالة العبارة عليه ولا تلاحق بينهما فحقق  
 الخطاب في الاقل بحيث بعد حقيقة يكفي فيه سماع مخاطب ووجوده عنده وان لم  
 يكونها مكان واحد ولم يدر كل منهما الاخر فالقيد مخاطب الله في دعائه حقيقة لسماعه دعاءه  
 وهو معتقلا اما باعتبار استعما او اوضح الخطاب لضافته فان وقع ذلك ابتداء في حال التكميل  
 كان مدلولها مخاطب حقيقة والا فلا وان وقع في اثنا الكلام ينظر ما قبله فان كان لفظا موقفا  
 لمخاطب فذلك هو حقيقي حتى يبعد ملحا لفظا لثباتا والاخر مجازي لان الحكم وقع عليه  
 او لا من غير لالة على توجه النفس الى توجه الخطاب سواء كان كذلك او لا خصصا بيقينه الحال  
 الا ترى الرجل بين يدي الملك لما سمع مخاطب بعض خدمه ويقول انما امر لان يحسن الى السطرا  
 ويخلصني فقد لزم الغد وان لا يبعد التعبير بالغيبة في محار او التفتا مع انه لم يسمع منه وروى  
 وهكذا لغيره في التماس وفتنار الناس وشا كل الغالب المتعارف كون الخطاب حاضرا محسوسا غيره  
 لئلا يكون له معيار الحقيقة والمجاز ولما ذكر الله هنا بطريق الغيبة جعل الخبر الاوصاف  
 الحقيقة لتمييزه في قوة التعبير عنه عما لا يمكن على سبق ما بعده على سبقه ولما لم يكن كذلك  
 حقيقة جعل التفتا وما الذي عنه ذلك الفاضل فيمنه وبين ما اورد عليه بعد المشيرين  
 وقد وضع المتبع الذي غيبته وهذا سر حديث الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه كما قال الانصار  
 واني لأرجو الله حتى كملت اروي لجمل الظن بالله سبحانه

قوله

میر بادشاہ

الميز

أي ما من هذا شأنه الخ فبينما نرى إلى المرح بعد الحق وكان الخطاب المقطع بذكر القواطع  
مستب عتاق تقدم ولكان في الملاحظة عليه ملاحظة لتلك الأوصاف صالحة كقوله تعالى  
الوصف المناسب فكان ذلك كما أن نصف تلك الأوصاف وتميزها بعد ذلك فيبعد  
من طريق المفهوم باختصاص العبادة به فيكون ما حوط بهما على الاختصاص من أيما مقيد  
لاشتركتها في دلالة على الاختصاص بالتقدم والاختصاص الأول بالذات لالة من طريق المفهوم  
لاشتركتها في دلالة على الاختصاص من طريق المفهوم وفرد الأول بالتقدم والاختصاص الأول  
بالذات لالة عليه بالتقدم والمعنى ليكون الخطاب الأول على الاختصاص من الغيبة لا من الذوات  
يفهم من الصفات الثابتة معه لابه وقال قدس سره حاصلها ذكرنا في هذا الباب مقيد وأما  
نستعين كما يقتضيه السياق وظاهر المبرك فيه دلالة على أن العبادة دلالة والاستغناء به  
لاجل انصافه بتلك الصفات الجبرة عليه وتمييزه بها عن غيره لانه ذلك التمييز يرجع إلى  
ذاتة مقننة وصفه وليس فيه ملاحظة لا وصفه وإن انصف بها فالحكم متعلق بذاته  
فلأنهم منه تمييزا فإذا قيل إياك بدله نزل الغائب بواسطة أو صاف بالمذكورة  
الكاشفة كما مر من الخطاب في التمييز والمقصود والاطلاق عليه ما هو موضوع له فيميزه  
عرفا أنه ذلك لتمييزه بتلك الصفات ونظير إياك هذا اسم الإشارة الآتي في قوله وأولئك  
على هدي فإنبأه أنه في الخطاب بطريقين هاتين بخلاف الغيبة فلذا قال **القول المختص**  
بالعبادة الخ قال الفاضل البين في تفرع بقاء في التقدم والخطاب بالبادخله على المقصود  
لأن الاختصاص والتخصيص والمقصود يقتضي حسب مفهومه لا على دخول الباطن المقصود  
عليه كقوله محصور بالمعبود بل هو العرف في كثير إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها  
على المقصود وجه استعمال مادة التخصيص في معنى التمييز والتمييز لكونه مختصيص على آخر  
في قوة تمييزه الأخر به وقد نتج هذا الشرف قدس سره حقيقة في خواشيه على  
المطلوب حيث فال معنى مختصك بالعبادة متميزك وفردك من بين المعبودين فتكون العبادة  
مفصورة عليه تعالى وكذا قوله واختص بواحيين المندوب على المناوي بواحيين وأختص  
بالمندوب وكذا قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وبالجملة تختصيص على آخر في قوة تمييزه الآخر  
وأما أن يجعل التخصيص مما زاد عن التمييز مشهورا في العرف حتى صار كأنه حقيقة فيه وأما أن  
يجعل من باب التخصيص في لاحظ الغنيات معا وتكون الباطن المذكورة صلة المقصود ويقتضي  
في آخر ذي فيقال ويخصك بالعبادة مثلا متميزك بما يختصصا إياها لك وهما هنا المختصان  
أول أن المصريح به في كتب اللغة أن الباطن على المقصود قال في الأساس خصه بذلك فاختص  
بما يفرد أن الراعي التخصيص بغير بعض النسخ بما لا يشاركة فيه الجملة وكذا قال المحقق في خصه  
بالشيء ما تنفقوا كلهم على تفسيره بالتفرد والتمييز وعلى إدخال الباطن على المقصود وهو الواو في القرآن  
للمجدد كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء فما دل على أن كتاب التجوز والمفاهيم مع ما في الشافي  
من التكرار المخالف للمفهوم في أمثاله وهو يكون لازما ومتعده كما لمفعول لنفسه والآخر  
بالباء وقد يتعدى لمفعولين كقوله • أنا من لخصني عمدا مؤدونة وعجل الحذف والامتناع  
فقول الشارح المحقق المعنى مختصك بالعبادة أي يختصك بمنهم إياها لا تعبد غيرك وهذا  
الاستعمال العرفي لو قال يخصك بالعبادة لكان استعمالا لا عرفيا انتهى هو القبول فلهذا  
والجواب من المحقق نجد ما سمع هذا إياها قال وما بعد الحق لا الضلال الشافي المقصود  
هنا حقيقة فلا يتصور أن تكون لرد خطأ المخاطب ولا محال له هنا لأنه في المقصود  
الاضافي ومن ثم يفرق بينهما فقد سمى واحد منهما فيلنا اعترض بأن المعنى يخص العبادة

القرصان حقيق  
سيوطي  
أجل



لبنی

عصام

لا رى

فلما ذكره بقصر العلم من ان الخطاب لا يقتضي الاكون للمتكلم بحيث يزيل الخطاب وليمح محوته لكونه  
رايضا للمخاطب متشاهدا له وفيه نظرا لانه لا يمتنع من كلام المصراستدغا الخطاب مطلقا  
شهود المتكلم بل فيهما ان الخطاب لو اوقع بغير اجزاء الصفات الموجبة لليقين وتجب كون  
المخاطب كانه متشاهد ولا يتغير في صحة هذا الكلام والحوادث **عن الاول** ان هذا مستظهر  
المستدل الى الله فلذا عدت منه كماله وفيه نظرا لاجتهاد في انهم مفعول الفاعل بمعنى ان  
والمقصود التحول في الماء والحقبة الماء والحقبة من البهار ونحوها ولا تستعار تمثيله او يحذف  
استعارة تبعية بمعنى بشرع والحقبة للرجح كماله والحقبة الوصول عن تبديل عين الماء والمزاد  
منه العين لذات المعانيه لا لاشترطه هنا بالخير وهو المتناهي للسمع والسمو  
اذا المراد الدعاء بان يكون متمم كشف له الخطا فلم يعتد على التبرج والمعرف  
في لا لاشترط بل العيين انه معني العلامة وفي المثل لا لاشترطه عين المتناهي كماله  
والشفاه مصدر بمعنى الشافى **قوله** ومن عادة العرب انهم قدموا المفعول على الفاعل في  
الخاصة بهذا المقام لانه انما يطرح نفسه به ولا هم تمام ما شاعرا في انهم الفاعل في جملة المتكلم  
في الفرض في وجوه الكلام في اللغة في علمها ولذا قال ابن جني رحمه الله انما جازع العرب في انهم الفاعل في  
الخبر من جملة الكلام هي النظرية في انهم في أسلوبه وانما عايش المعلق في حلة بقدر حلة وفيما في  
الخبر من جملة السامع وهي تشيطة وله قوايل اخرى خاصة بكل مقام كما اشار اليه ولا  
لبقوله ليكون الخ والتضمن كالاقتناء لا ينفك عن انواع من الكلام وهو ما  
منه لا التناقض لشموله لاختلاف وجوده لا اعتبارا في النعوت المقطوعة ولا لاسلوب  
بضم الهمزة القطري والفت فيصير اداة لكل واحد منهما في التطوير عن غير الابداء  
بانه لا يمتنع من ان يكون في الجملة تاما في الطرقة في نظري بمعنى لا يحدث وفي الصباح طرأ الوبر في  
فهو نظري بين الطرقة وطريقه ذلك فب لفظ وطرا فان عليا نظري فيهم هو بفتح عينين طرأ وطلع فهو طرأ  
وطرأ الذي يطرأ ايضا طرا فانهم في حصل نعمة واطرأ بفتح بالياء والهمزة مذكورة  
انما هو في تشيطة السامع نزع فيه في الاستماع واذها ب كسسته ومالك من قولهم  
رجل نشيط اي طيبا لنفسه في المصداق الله جعل التشيطة عند العدد وله المفهوم  
من كتب المعلق انصرف من النظر في الامر فيه سهل **قوله** فيقول من الخطاب الخافيا  
سته وهي ظاهرة وهو عند السكاكي كماله الظاهر في التغير عن الشيء الذي ولعن لحد في الظرف  
الثلاث الى غير ما حققا او تقدير او منهم من اشترط سبق تغير بطر في اخره عند واطر  
كلام المعروف في قرب منط التجرد بل المذكور في البديع والفرعية هما بين في محله ووضع الظاهر موضع  
المضمرة فيكون التناقض وقد لا يكون وهل الالتفات حقيقة او مجاز والحق انه قد لا يكون حقيقة  
وقد يكون مجازا ولذا ذكر في المعاني وقيل انه حقيقة حيث كان مع تجريده وهو كلام سطحي وقد  
اتفقوا على ان المتكلم فيمن الالتفات وان فيه التناقض ولذا في شرح التلخيص للسكاكي  
فيه نظرا لان الالتفات خلافا للظاهر مطلقا فان كانت التبدير لولو الحمد لله في الكلام  
المأمورية التناقض احداهما في الجلالة وامثلة الحمد لك لانه تعالى خاتم والثاني في انك  
محبة على خلاف اسلوب ما قبله وان لم يقدر كان في الحمد لله التناقض من التكلم الغيبة لانه  
تعالى حمد نفسه ولا يكون في انك التناقض لتقدير قولهم اما قطعاً فكل من الشخيرة العلوقة  
والسكاكي لحد امرين اما ان يكون هذا التناقض او لا يكون التناقض املا ان قلنا برأي السكاكي  
وهو مقتضى كلام الزمخشري في محله في الشعر الثلاث التناقض وان قلنا برأي الزمخشري ولم نقدر في قولنا  
فلا التناقض لانا لا نقدر في قولنا انك تعبد فان قدس قولنا في الحمد لله كان فيه التناقض ولحد

سیوطی

الانتفاضة



ساري

في ان كان يظن قول الرضا في ان في الشعر ثلاث النغمات اني وهذا كلام مشهور في علم كمال  
 في حقا وروية فلا يلتفت له فتدبر قول **قوله** كفولة تعاليم وبالعكس متعلق بجميع ما سبق وسك  
 عن شيخي العبد وول من الخطاب الى التكم وبالعكس قيل القلة وفوقها في التراكيب اولها منها  
 يعلمات بالمقابسة الحاد ذكر كل ما لا يوافقا في القرب بين التكم والخطاب اشتد قيل وفي الوحي  
 نظرا اذا اول غير ظاهر والثاني لا يختص بالوجهين ويكون القرب بين التكم والخطاب  
 انما من قرب الكلام من الغيبة غير ظاهر **قوله** لا يقال المضارع الاول من الالبان اشارة  
 الى المنفصل من التكم الى الخطاب على طريقة السكاكي وانكارا للرب بين التكم والخطاب كما هو  
 او سكاكية فان بينهما فلازم ظاهر بخلاف التكم والغيبة **قوله** وفول المرء القليل في قوله  
 امر القيس بن عانس بالنون والسير المهم كذا في المندرين امر القيس بن السبط الكندي  
 على الاصح المعنى وقصدا للرواية وهو صحيح وقد على النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك  
 الكوفة وفي القصة بغيره رجال يسمون امر القيس غيره وقيل ان قاله لعمر القيس بن  
 حجر الكندي للناصر الجاهلي المعروف وهذا هو الثابت في كتاب شعرا لشعرا السند وعلم  
 صاحب الفتح واكثر اهل المعاني ونصر ابن دريد على انه وهم وقال ابن الجني هو لعمر  
 ابن معد كريب في قتله كنيما ان باخيه عبد الله واخرجه عن بلادهم **قوله** داسم وضع  
 وهو يقع الصنع وتكون المثلثة وضم الميم وروي في نسخة القضا وروي بكسر الميم والميم كما سلكه الكمال  
 كالعواد العذرا الرطب الذي تلفظ الميم في المعجم ومعنى الرمد ايضا ويطلق على حكمة يحتاج  
 الى نقد في ذي الحزن العاير والمثلثية بنفسه بذي الحائر الزمعة في القلق والاضطراب  
 وتشبيهه لتلينة بليلة في الطول والخلل الخلال من الحزن والابو الاسود صاحب له نفاة او  
 بكنهه خبر ابيه وابو الاسود كنيته واسمه ظلم من جهور من في الجور في كل المرات وهو ابن عم  
 امر القيس رثاه بمكة القصيدة وقيل في باب مضاف ليا بالمشك والاسود قصيدته وهو فاعل  
 من الاسود دا والسود والنبأ الخبر الخبر في فاعله عظيمة وعما له شك في تخلص منه والشعر  
 هو هكذا **قوله** والليلك بالامش **قوله** وناظر الخيل ولم تتردد

- وفات وباتلة ليلية • كليلة العاير الارماد
- وذلك من خبر جاني • ونبيته عن ابى الاسود
- ولو عن نبأ غير جاني • وجرح اللسان كجرح اليد
- نقلت من القول ما لا يزال • يؤخر عن بيده المسند
- با في جلاقتنا من سموت • لعن دم عمرو على مرثد
- فان تدفقت لنا لا تخف • ذلك تبتوا البيا لا تغند
- وان تقتلونا فقتلكم • وان تقتلوا الدم لم تغند
- متى عهدنا بطعان الحكاة • والمجد والحمد والشوك د
- وبني القباب وملي المحفان • والنار والخطب الموقند
- واعذت الحرب ولما نية • جواد المجبة والمرود
- سبوحا جوحا واصاها • كمنعة السعف الموقند
- ويطر دكرسا الجزور • من جلد الخلة الجبود
- وذي منطب غامض كلمة • اذا صاب بالظلم بيتا د
- وسدود التاك موصوفة • نقال بالقي بلسر د
- نفيس على المرء اذا نهسا • نفيس لاني على الجحد

النسب  
 والتجريد  
 في بيان الالتفات

وهي مشروحة في كتاب الشواهد وقابل قدس سره ان قوله تظا ولديك ان جعل على الالتفات  
 لم يكن تجزئ او اذ كانت تجزئ كقول **قوله** وهل يطيق ودعاها بها كقول **قوله** لم يكن الالتفات لان  
 معنى التجريد على غاية اللزوم للفتحة من معنى يرب عليه ما قصد به من الالتفات  
 في الموصف ومذا الالتهفات على التجاد المعنى المحضل به ما اراد من اذاعة ابرار المعنى في معنى  
 اخرى معانيه فلما استحققت حكاية الظاهر بالقول اياك لحداف سام التجريد وهو مخاطبة الالتفات  
 نفسه التفات مما لا يعتد به وهذا لم يربطه بغيره بغير الالتفات **قوله** فان قيل معنى الالتفات  
 على لائحة التجاد المعنى والافتات في التعمية عن معنى واحد بطرق مختلفة فمعنى التجريد  
 على اعتبار التفات يراة عا **قوله** كذا في الالتفات والافتات التجاد المعنى في نفس الامر  
 ولا ينافيه اعتبار التفات اذ عامة الاترياح ملصبة للمحتاج كجوز ان يكون فائدة الالتفات في  
 مثل تظا ولديك ان المشك لشدة الحسنة وقع شاكا في تحامه مع نفسه فاقامها مقام مكرو  
 مخاطبة فلا ينافي في الالتفات ان تعتبر للمغايبة انما يصح بغير من صاحب الجود لا تلتزم  
 المغايبة والافتات في الالتفات **قوله** الظاهر من المضمود بالذات في التجريد والتفاتي  
 لا ينافي مع الالتفات لصلته به وفي الالتفات لا ينافي مع الالتفات على تلويح الخطاب للتفتي  
 لا تجاد المعنى فلا ينافي في اتمام خلافة لكتلة الاترياح ملصبة للمحتاج لكانت له من لمة المصا  
 جعل ذلك له هوله فكانه لو لم يقد له نفسه فاهل الالتفات في التفاتي رثاه فاعل عن المص وحالة  
 هنا انه قال ان لتيك بفتح الهمزة والكان خطا بالتحسين لانه اقام مقام مكروب ذي حجة  
 او مقام المستحق للعقاب على اصرح به في المصباح بدليل الخطاب في لمة توفد فانه قد  
 والالتيك لم تتردد في باظهار الضم وقيل على ان ضعف هذا الدليل في عن التفتي  
 وسيا في تحقيقه وما فيه وقد اختلفوا في هذا الالتفات في هذه الاليات فعد هذا الزم  
 ثلاثة في لتيك لان حقه ان يقول في لتيك لعد ولما في الغيبة كيد للخطاب وفي الجاني بعده  
 بعد ما الى التكم ولا كذا على ان فيها التفاتي في قطع وان لا ليس بالالتفات بل تجريد وقيل  
 ان الثاني والثالث ذلك والجاني في حجة الالتفات او ذلك وخبر به ورجح في ظهور الاخراج  
 وتتم في اربع النغمات وقيل هو سبع في لتيك وتوقد وتبات وله وذلك وجاني وخبر  
**قوله** واتا طهر منسوب الى ذكر صاحب البسيط في ما في الاسبعة وبينها وادلتها فذهب  
 الزجاج لان اتا اسم مظهر مضمون مضاف للمضامين بعده والتحليل الى انه ضمير مضاف للضمير  
 بعاله وكون الضمير في اتا ورده ببيت الحكاة وذهب ابن كيسان وغيره الى اتا قادمة مامة  
 وما بعده هو الضمير وفي اتا ان اياك تجزئت ضمير واخرى الى ان اتا هو الضمير وما بعده  
 خروفي ببيت الشراذبه وهو الاصح وقد اضرنا المص رحمة الله تعالى **قوله** والضمير الى  
 في التحليل الخرج لما قاله من ان ضمير مضاف ليعلم اضافة الاسم الظاهر وجوه له وكون الضمير  
 لا ينافي في ذلك عند وهو يقول الامان من اضافة هذا النوع منها لان الاحكام العامة قد  
 تتجلى في بعض الصور كالحال لذي عز وجل علة وتختلف لواعن وفي الضمير المرفوع بعد ما فكدا  
 هذا الخلف عن حكاية المضمرات في منع الاضافة **قوله** والحق له قال سيبويه وقد شئ من لاتيهم  
 عن التحليل ان سمع اعرابا يقول فذلك والشوايب بالشد يجمع شاتبة كذا وجمع دابة الغيبة  
 من الشوايب بالغ في التجاد في ايات على الشوايب كانه توهم ان كلامه لا يحذر من الاخرى عليه  
 ان يفي نفسه عن التعمية للشوايب وتبين عن التعمية في ذلك وهذا شاذا لا يرد على  
 الخلف اعترضه بانه وان كان شاذا لا ينافي في ذلك لا ينافي في ذلك لا ينافي في ذلك لا ينافي في ذلك  
 ولا يصح دفعه بانه لا ينافي في ذلك لا ينافي في ذلك لا ينافي في ذلك لا ينافي في ذلك لا ينافي في ذلك



لیتی  
لیتی  
لیتی  
لاری  
کازدونی

الفرز

ابن محمد  
فخري  
الطبري  
يحيى

الفرز







سبوتيه ما ينبغي له وسبوت منه وقد مره استقام المعاني ذكره من قايون اذ وصفا  
على الحكمة والذكي في الكشاف الاختصاص والمصرحة الله غير بالحكم والمشيهور انما معنى له  
وغير في بينهما الشك في الله واقره لذلك رسالة سماها الاقتسام في الفرق بين  
الحكم والاختصاص في كل فلا خلاف بيننا في محشر وايضا كان الاختصاص عنده افعال من  
المقصود والخصم من في خصوصية زكية اكون مطلقا القرب وانما منك على زيد فقد يكون  
المشكك في كماله الثلاثة على السواء وقد يترسخ عنده بعض ما يعرف ذلك بان بدايه  
فان الاستدلال الذي يدل على الاعتناء به من غير قصد لغرض بانثبات او نفي معنى الغرض  
نفي غير المذكور في اقباط المذكور زكية اعليه بما والاذا انما وهو معنى زكية على الاختصاص  
وقد استشهد له في كماله ما هو بغير واحد كثير كقولهم ونحو هذا ثانيا وانا نول على المحضر لم يكن  
غير من الرسل مدينا وليس يصحح وذلك في الفلك الذي اثير باهم لم ينعوا الزوم بالعلية  
**قول** الحق ان ما ذكر من الفرق بين الحكم والاختصاص مسلم فان الاختصاص شيء بشي ثبوته  
لما على وجه خاص به فلا ينبغي الغرض وان كان لا ينافيه ولا لعل عليه في كثير من المواضع  
وكون التقدير في الاعلى المحضر وصفا غير صحيح فانه لا يمكن ان يقال انه من نول وصفي الغرض  
المقدم كما انك هنا فان مدلوله ذات الخطاب لا غير ولا التقدير ايضا فانه قد يكون  
لامور لا سيما في الشرح والانتفاء وهو امر معنوي لا معنى لوصفه ايضا فلا يوصف بالذات  
بمعناها المعروفة ولا يعرف بينه وبين الاختصاص والعناية والاهتمام فلم يبق الا ان يقال  
ان عدول المبلغ عما هو الاصل من غير ضرورة لانه من وجه وقد فهم منه اهل اللسان انه في  
الاهتمام واهتمامه الحافل بشي لا يكون الا معنى وهو مختلف بل خلاف المقامات فقد يكون ذلك  
المعنى الخاص بالمقدم بما بعد من حكمه فانه قد **قل** الاختصاص من حيث هو لا يعقل اقتناء  
للتقدم لا انما انما انما في غيره من الظروف تاخير المقصود عليه كما قلنا **قل** هذا الواسع  
لغيره فافكر في لساننا اقرب من امور متوارثة لا يعقل معناها كالا امور التعبدية في الواسع  
الشرعي او فتقول كون الشيء بل من سواء يقتضي غالبا شئ من الناس به لانه فلذ لم يحصل اذ انه  
معشودة بالذات والحرور بما ذكرت عرفت ان الاختلاف فيه لغلي فاعرفه وما قيل هنا من ان  
في الحكم اشكال اذ قل من يصدق في دقواه الا ان يدعي تاليف المخلصين المتأدقين على غير هذه  
جوابه ظاهرهما استلزامه **قول** ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما في الحاشية ان الاستدلال به  
على افاة التقدم المحضر كالاثر الذي يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو صحيح ما نورد عنه  
كما رواه ابن جرير وابن أبي عمير من طريق الصحاك وعن ابن عباس انه قال لامرأة شتمت في  
جميع من تعني فقال انك اعني فقد خفتني بالشم واورد عليه ان نفسي من عتاس رضي الله عنهما  
لا يلائم على ان المحضر مشتق من التقدم بل ان كان في كماله ذلك على المحضر من طريق الخطاب فانه  
لذلك على الايمان ان المحضر كما مر ولا يندفع هذا بان يقال ان الاستدلال الى اقوى شئ يمكن  
استداده اليه فظهره اذهله الذي غير ظاهره وغير مسئلة عند بعض النجاة كما يتراءى ولذا قيل  
انه ليس باستدلال بل استنباط او تفكير لذلك ليس المحضر للاهتمام لكون الله لالة معشودة  
وكون الله معشودة في الوجود **قول** ونقدت ما هو مقدم في الوجود وفي نسخة المتقدم بالتدريج  
والمقدمة في الوجود مدلول انك لانه القدر الواسع وجوده قبل كل موجود فعمل لفظه موافق  
لحقه وهذا اما معطوف على المعطوف والذات لالة وهو ايضا عطفه على المحضر وكونه بخلاف الظاهر  
لمزيد في السهولة انما بالحواس مع انه اورد على ما قبله ان التقدم المذكور ليس له للتقدم  
حقيقة وانما العلة كونه مقدما في الوجود ومقدم ما هو مقدم في الوجود في العبارة وهذا

ليثي

انما من نحو مرتبة الثانية وان اشترك في ان المفضل والعلة واحدة في الحقيقة والعلة في الحقيقة انما المذكور  
اي التقدم والحاد بل نوع اشترك في المفهوم الا ان يقال التقدم هو ما يمتد على انه مصدر  
المبتنى للمفعول اي كونه مقدما او يؤخذ من قدم بمعنى تقدم لوروده في اللغة اذ حصلوا تقدم ما  
هو مقدم في الوجود فانه تقدم المفعول فيحصل في نفسه كما اذا قدم زيدا العالم في مجلس يقال تقدم  
زيد على غير تقدمه العالم وقيل ايضا تقدم ما هو المقدم عليه لتقدم المفعول لا العكس كما اذا قدم  
زيد العالم في مجلس يقال تقدم زيد على غير تقدمه العالم وقيل ايضا تقدم ما هو المقدم عليه لتقدم المفعول  
لا العكس كما ان تقدمه التركيب الا ان يقال انه لا يعقل تقدمه للثاني لان قيل تقدمت من الحرب حبسا  
والمعنى تقدم المفعول فيحصل تقدم ما هو المقدم في الوجود فاما **قول** بل من حيث انها نسبة شريفة  
اليه النسبة معناها في اللغة الوصلة بالقرابة فتجوز بانها عطف مطلق الوصلة كالمشعر ولذا  
عظمها المصنف عليه من عطفنا النصير فيا المراد بالترتيب اليه بطلانها وهو وصلة معنوية  
وحقيقة العبادة كما في كتاب التثاين والارباب فقل الغرض اني من ان الشهورات المذكورة تقدمت  
عن نية ليراد بها التقرب الى الله طلاقة للشريعة وجعلها مانعة للنسبة والوصلة من العلة فيقرب  
الى الله فاما قيل من ان في النسبة هذا استمارة فشيء ما بين العابد والمعبود بما بين الطرفين من الارتباط  
تكلف مستغنى عنه وكما ما قيل من ان النسبة عليه يحصل من هيئة تركيب الفعل مع المفعول به  
**قول** فان العارف انما يتوكل على العارف عند هذا السلوك من اشياء الله ذاته واسمائه وصفاته  
وافعاله واماليه اللغز والحرف فاشهد من ان يذكر ويحقق فبقا ليا وضرب القاد وكثرها بصيغة المعلوم  
معنى يثبت ويحقق وينتج بلا شك وفعله لازم او مؤمن بحق بمعنى واجب فالموصول مفعول  
واستغنى عن معنى يتحقق من غير غير الاستغنى وهو اما من الاستغنى عن معنى الاستغناء بلاستغناء  
او قانه او نظره في ذلك او معنى يستغنى به وتضع عن غيره وفي القاموس دلالة تفرق فظهر ان الاستغناء  
بالنظر اليه عن النظر الى غيره والملاحظة من الملاحظة ملاحظة فحاطا بمعنى واقته واصلة  
النظر بالمعنى وهو مؤمن بغير العرف يقال الملاحظة بالعين والحفظ بالحواس بالفتح القيا  
والحجاب والقدس يضم القاف والدال وتسكر في الاكثر الا فمعنى المعنى المراهقة والعلامة وجها  
المراهقة عبارة عنه سبحانه وتعالى بمعنى القدس وحظيرة القدس كالحكمة كما قال العارفين وقوله حتى  
انه الح غاية الاستغناء لانه اذا استغنى عن غاب عنه فانه كل شئ حتى نفسه **قول** الامر حيث الخ  
لشك ان قوله فان العارف لم يقل لقوله ينبغي ان العابد ما عارف او يصعد دان يكون عارفا وعلى  
لاول الاستغناء معنوي كماله وعلى الثاني هو ما لا يكون كماله وقوله من حيث انها الملاحظة  
ان كان كسر اليها اسم فاعل وضمة اليها ما راجع للنفس وضمة اليها كماله كافي لبعض الحاشية وان كان بفتحها  
فهو مضاف وضمة اليها الملاحظة المفهوم من الملاحظة كاذها من بعض الحاشية وما ارتكبه في عامة  
النية في تحقيق الحق والمعنى حينئذ لا يلاحظ نفسه ولحقها الامن حيث ان ملاحظة ملاحظة المفعول  
واستغناء بعضه وقال الاواني المعنى الامن حيث ان النفس والحواس اليها الله ملاحظة له تعالى ومراة  
يشاهد فيها كما موشاة كل مصنوع غايته انه جعل الله الشئ نفسه من العلة فيكون ماله ومثله  
شايخ وموكلت وقوله ومكتسبة بالواو العاطفة في بعض النسخ بدونها لانه كالتفسير لما قبله  
**قول** ولذلك الخ اي لان العارف انما يتوكل على العارف في اول ان العابد ينبغي ان يكون نظره في فضل  
لما فيه من ملاحظة الحق قبل نفسه بالتقدم عليه فاقبل في الوجود هو الشاقي لان المحكي عن العابد  
فيه النظر الى المعبود او لا يخلاف المحكي عن العليم واما من حيث الاستغناء في جواب القدس فلا  
يظهر وجبة التفسير الصيغة للتكلم مع الغير في الاول لا للتكلم وحده في الثاني وهو خلاصة الا ان  
يقال ان الاستغناء تقدم ما استغنى عنه والثاني سلم في الوجه الثاني الظاهر في المقصود والاستغناء

مير بادشاه  
ليثي

مير بادشاه



انه اذا غلبت نفسه غيرة وحوالها وكونت جليته ما تنفذه قوله تعبد لان مقتضاها ان لا يذكر ذلك فضلا  
عن ان يقدم وهذا البطلان ولذا قد مر وما ذكره من الكلام الغير ثبوت وهذا هو المطلوب للموقع فلا  
يكون الادعاء شرا من قولنا هذا كل وجهه فالحبيب قد مر الاسم لانه في مقام تشكيك رجع الصديق  
بالاثر في الادعاء المحقق والمعتبر عليه والرجوع في كل وجهه المير والكلية عليه السلام قد مر الطرف  
في جواب قوله ان الله يكون بيننا في كل خصاصة ومكانة بالمعينة كما قال الله تعالى وانما نريد  
فالمعينة في كل حاجة في الايمان فان قلت ان الكلام يقتضي قيام التشكيك لوجه قوله فيلزم ان كان  
كذلك الا انه غير منطوق به في الايمان لوجه قوله في كل خصاصة بالمعينة الموجبة للحاجة والوقوف  
ما حيز في المعونة ثم ان في قوله المعينة باسم الذات دون الوصف كقوله عليه الصلاة والسلام  
ما لا يخفى من علو منزله في مواريق النبوة فان ملكها الله عن عبديه عليه الصلاة والسلام وان كان  
افضل من كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء ولكن لا يمتنع ان يكون من كل شيء من كل شيء  
المعزى والاولى ان لا يكون له في كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء  
لهم فان مقتضى قوله تعالى ان الله معنا انه تعالى معنا بالعظمة والمعونة ثم ان مقتضى قوله تعالى  
والكلية دون شدة وطول لطيفة وهي مناسبة ذلك المعينة لان الموضوع من لطف وانقضاء الحالة  
للإجماع ظاهر في قولنا **قوله** وذكر الفقهاء في الاحتمال تقديره مؤخر عند الخلاف وعلم بوضوحه  
الخطاب في الخبر وعلى تقدير تقديره مقدم ما عدا تقديره مؤخر ان التقدير تقدم  
لتخصيص بخلاف نصب القرينة على تقديره وانما يقتضي تعلل الخبر بالمعنى وبالنسبة لا يقتضي ذلك  
وفي قول المستعجل به انما لا يمتنع في نفسه وبالباطن انما مقتضى **قوله** لتوافق في الآية  
ظاهر ان القرآن فيه مجمع وسياق ما فيه **قوله** وبالله اعلم بعرفه ويجوز نصبه ايضا  
ويؤيد ان مقتضى قوله في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به يقال نوسل اليه بوسيلة تأتي بقر  
التي جعلها في الصباح وادعى فعل القضاة من دواعي كذا انما مقتضى قوله في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
على مثل شيئا من شأنه كذا في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
على الدواعي الواقعة وشق الدواعي المتفاوتة فقدم هنا لفظ العبادة على الاستعانة لكونه  
ترتيباً لا لفظاً ترتيباً معاً بينهما في ترتيب الذكر للترتيب في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
ينفصل انما يكون ما في الآية من العبادة وهذا هو المراد من العبادة في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
جواب عن سؤال تقرير ان العبادة تفرق بينهم لمقوله والاعانة تطلب لفعل المولى فكان ينبغي  
تقديمه فلا عكس ذلك ثم انهم قالوا قد مر ان الاستعانة المذكورة تطلب المعونة في المهمات كلها اذ  
فيها والعبادة في الآية الثانية مقصودة لذاتها والاعانة وسيلة لها اذ لا يكون لها عكس في هذا على  
الوجه الاول فقط وهو المرجح عند المصنف رحمه الله فمقتضى ما في الكشف لا يقال جاز ان  
يكون بعض العبادات وسيلة الى الاعانة على البعض لان مقتضى **قوله** لا يقتضي قوله تعبد  
وتستعين ببعضها لاطرافها فينبغي ان يقال وجه تقديم العبادة ان الاعانة مطلوبة  
لتكميل العبادة بالزيادة والنيات ويؤيد كونها كذلك ما في الآية من العبادة في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
مما مر من ان جعلت الاعانة لتكميل العبادة ابتداءً لا لتكميلها لان مقتضى قوله بالنسبة  
الى الاستعانة وعلى الاول ان اريد بها المهمات كالتسليم والعبادة للسادس من ان المعروف والمناسبات  
على ما اختاره قدس سره فيكون العبادة وسيلة الى الاعانة ظاهر وجهها التقدير كما ذكره المصنف رحمه  
الله كما يتبادر ذلك وان اريد بها تسليماً لها لعدم قيام القرينة على التفسير فيقال الاعانة المطلقة وان  
كان بعض افرادها وسيلة الى العبادة الا ان كثير من افرادها يتوسل بالعبادة اليه وما يترتب على  
العبادة ان يكون نتيجة لها فكونها وسيلة معتبر بها في بعض افراد الاعانة لا في جميعها

مطلوبه

وتقدم

وتقدم بها في الذكر للاشارة لما مر من ان تقدم الوسيلة ادعى الاجابة وقضية تكلف ظاهراً ولو قيل  
العبادة وسيلة الى بعض افراد الاعانة ومقتضى ذلك من المعنى فيكون مقتضى الاستعانة الى الاول  
لما ذكره وبالنسبة الى الثاني لما سبق كان وجهها ممكن اذ في الفاضل ينبغي ان يتبادر التمسك  
وهو حاصل ما في شرح الكشاف ومن لغو القول هنا ما قيل ان كلام المصنف رحمه الله اضاف لما ساقى  
منه في سورة هود في تفسير قوله تعالى واستغفر واربعين مرة في الآية ولا يلحق الاستغفار بها الا ان مقتضى  
قوله هو لا يقتضي **قوله** وهذا كما لا يخفى على الثاني في الآية ولا يقتضي تكلفاً لا في الاول  
ايضا على ما يقتضيه كلام المصنف رحمه الله لانه قسم المعونة في الضرر ونحوه في علمها صحتها التكليف  
في ضرره ويزيد بتبسيط هذا الضمير فلو قلنا فان بني كلامه هنا على ان المعنى في المراتب مجمع للمعنى  
او الاولى والاعانة لم توفى في العبادة لتوفى في العبادة في كل شيء من كل شيء من كل شيء من كل شيء  
الا اذا اريد بالمعونة غير الضرورية وبالمهمات المهمات التي لا بد منها ولا سيما في المهمات  
فينبغي ان في العبادة وانما نشأ هذا من قوله تعالى وكلام المصنف رحمه الله في قوله تعالى  
الوسيلة وانما ليست بمعنى السبب كما يتوهم وحيداً فالظاهر ان المراد بالمهمات كلها المهمات  
كلها في مورد نية فانه المتبادر منها والمعونة كل ما له مساهمة على فعل او تحصيل غير متضمن  
الامر بالمعسوسه في المعنى المعنوي فانه قد استعان بها في العبادة وكذا ان قلت  
انما اعانة على اداء العبادة في الجواب **قوله** ما قيل في ان العبادة مع العلم بانها مما يتوكل  
به الى الجاية طلب الحكمة وذكر الاستعانة بالمطلوب منها المعونة في العبادة المستلزم كونها  
وسيلة للعبادة فينبغي ان العبادة باختيار بعض افرادها وسيلة وباعتبار بعض أفرادها  
بالاستعانة فلا شك ان ما ذهب اليه المصنف رحمه الله لا بد في الخلاص من مقتضى ما ذكره الا  
انه مقتضى التكليف فاصل **قوله** واقول في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
التي تفرق بها وهو ليس بمذكور في التفسير الكبير والمجلد على التوارد وان ذلك على اختياره له كما قيل  
يعيد كما لا يخفى وقوله في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
كافي الصحاح وقد مر في الاختصار انما مقتضى التكليف والاعانة في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
وتأثيره في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به في التفسير والوسيلة كما يقتضيه به  
وهو تنوع التمام كان تام بطلبه كما في الاساس وهو من حسن وعلمه **قوله** .  
اذ قد مر ان مقتضى **قوله** تيقن زواله اذ قيل من **قوله** وفتر ايضا يستمر ويستقل وقال الراغب القبة  
لكنه ان مقتضى ذلك له ذلك ولتضمنها لا يستمر في كل سنتين لعل كذا اذا استمر في كل سنتين  
من انه لم يثبت عند صاحب الفانوس فلما لم يذكره من قصر لسباع الاطلاق وفي كلامه مقتضى بان المراد  
بالمعونة التوفيق وبه يتم التوفيق فان قلت هل هذا جار على الوجهين او مخصوص بان الاستعانة  
في اداء العبادة على الوجه الرابع المستحسن كما قيل على كل حال الكيف فيهم هذا من قصر الاستعانة على الله وانما  
تقديمه لو قيل لا يقتضي **قوله** انما لا يستعانة منكم **قوله** هذا من مقتضى المصنف رحمه الله وانما الكلام  
ما اريد به انما مقتضى **قوله** فسفي يارك غير مفسد ها وهو من ذكره بعد مطلقاً ومقتضى  
للتحسين فاذكر لا وجه له مع ان قوله انما لا يستعانة منكم **قوله** انما لا يستعانة منكم **قوله** انما لا يستعانة منكم  
مقابل له في المعنى المذكور لو خذ من عدم تقييد بمقتضى ظاهر ذلك ان مقتضى قوله انما لا يستعانة منكم  
مراد **قوله** وفي الاول الى المصنف رحمه الله من قبل مقتضى **قوله** انما لا يستعانة منكم **قوله** انما لا يستعانة منكم  
او قد مر من مقتضى **قوله** انما لا يستعانة منكم **قوله** انما لا يستعانة منكم **قوله** انما لا يستعانة منكم  
المثال كان الاستعانة مثله ليس من ذاب المحصلين فيقال ان المصنف رحمه الله جعل اصله في المثال  
ما منية والواو معه عاطفة وتقدمه **قوله** وصحكت وجهه فابر في صورة المستقل كما في

مير بادشا

خطيب



تلك الحالة العجيبة التي انما فان ما ذكره الخاتمة اذا كان المضارع في صدر جملة ما اذا تقدم عليه  
 شي من متعلقاته فيجوز ان يقرأ بالواو والهمزة والاشتمال صيغة وقد اشار اليها ذكر ابن مالك  
 في التمهيد وما يجوز ان يقرأ بالواو والهمزة والاشتمال صيغة وقد اشار اليها ذكر ابن مالك  
 فانما ما خفي على ركب الحواشي قوله **وقرئ بكسر الخاء** الهمزة في قراءة الاعشى وسبب الغيرة وهي  
 لغتكم وتغيرت واسد وربعه وهذا هو مظهره عندهم بطرطان لا يكون في امثلة حثية لقل  
 الكسر على الكاء على ان يفتنهم فليس يخل بكسر ياء المضارع من اجل وقري انما فانهم يعلمون هذا  
 مما يقتضي عدم صحة ذلك الاستثناء وان يكون ما فيه مكسور العين كعلم او فاء له همزة ومثل  
 ما كتبت في اقله مطاوعة نحو تكلم فالجوز في ضرب وتقل كثر من المضارعة في الافعال الشرط  
 ان لا ينضم ما بعدهما لاستثنا الجرح من الكسرة الى الضمة فان توسط حرف وان كان ساكنا  
**جاز وعنه** في قوله **واياك** لعند بصيغة المتعدي بضمهم من المضارع منع ضمير الرفع  
 والالتفات وهو عربى نادر لقولهم هذا المتعدي في وقوع الملتفت والمفتت عنه في جملة  
 واحده لم يجرده **قوله** بيان المعنوية في الجمل والرباط ما لا يترك العاطف كما  
 قيل لا ضلالي كما خبر او انشأ والقول بان تستعين له لانه على الطلب معنى اعتنا فواشع  
 تبرع لمرة لا يقبل وفي الكشاف الاحسن ان ثبوت الاستعانة به وثبوت فقه على ادلة العبادة  
 ويكون قوله **اهدنا** بياضا للمطلوب من المعنوية كانه قيل كقيا عينك فقلوا اهدنا الصراط  
 المستقيم وانما كان احسن من الامور الكلام والحد من بعض وقال قدس سرى انما لتناسب  
 الجمل لو افعلت فتموه وانتظام بعضها مع بعض حيث دل اياك لتستعين على طلب الهدى على القيا  
 وصار اهدنا بياضا لانه المظنونة فكملت الملازمة بين الجمل الثلاث لمزيدا لرباط بينهما  
 واما في اياتك نعبد بياضا للمعنى واستئناف نشأ من اجزاء تلك الاوصاف على ما ترون  
 الجمل الاربعة التي في الفاتحة مثلا صفة متلاخفة وانما صلت الاستعانة عامة لم يكن اهدنا  
 بياضا للمعنونة ولا المعنونة محصورة بالعبادة فلم يكن الاتصال بين الجمل كذلك المثلثة التي هي  
 فالبيان بمعناه الدعوى لانها استئناف بياضا في جواب نحو العظمة قد يدور ما ذكره فليترك  
 العاطف لانه مستأنف لا كمال الاتصال كانه هوهم فان تقدير السؤال يا اياه وفعل ان اقم ربه  
 على ان ترك الواو اما كمال الاتصال كما في الوجه الاول لا انقطع كما في الثاني وفائدة ظاهره سوف  
 يريد ان الخي الفيا **قوله** كانه قال عينكم قيل للناس كونه بياضا للمعنونة ان يقدر على اعانة  
 فطلبون يعنى ان البيان حقة ان يكون عين المبتدئ لا فرد منه وان كان قد يكون المطلوب منه  
 بيان الكيفية ولا يخفى انه مع قيام التزنية على ان السرا المعنونة في المهمات كلها او اذا العبادة  
 يتعين الاعانة فلا يخفى ان هذا السؤال وجه وانما كان محتاجا الى بيان كيفيته ولذا التفوق  
 الشرحان على تقديره على ما ذكره فلا تقبل شرانه او ركب على ما ترون ان قوله اياك الخ بياضا للمعنى  
 كانه قيل كيف تجد وجهه فقل اياك نعبد الخ مع انه لا حاجة اليه لاصحة له في نفسه فان  
 السؤال المقدر لا بد ان يكون بحيث يقتضيه انتظام الكلام وينساق النبر الى هذا والافتقار  
 ولا ريب في ان الحاجة بعد ما ساق في قوله تعالى على تلك الكيفية لا يخطر بباله احد ان يقال  
 عن كيفيته على ان ما قد مر من السؤال غير مطابق للجواب فانه مسوق لتبديل المعنونة لاسيا العبادة  
 حتى يتوهم كونه بياضا للمعنى والاعتدال بان المعنى محقق بالعبادة وبه يتبين كيفيته للمعنى  
 الامر وحمل التوفيق المنزل بالمعنى هو المقدر وبعد الشيا والى ان فرض السؤال من جهة عز وجل فان  
 نكتة الالتفات التي اجتمعت على السلف والخلف وان فرض من جهة الغير في النظام لا يتبين الجواب  
 على خطابه تعالى وبما انما يتبين فاما قيل من ان استئناف جواب لسؤال يقتضيه آخر تلك الصفات

سيد

سعد

شيخ زادة  
وابر الخطيب

لثي

ابو السعود

العظام

العظام على الموصوف بها فانه تعالى قيل انما انما كم معذ وكيف لوجه كماله فيجب ان يحضر العباد  
 والاستعانة فيه فان تناسج كانت السائل بالكلية وبها الجواب على خطابه عز وجل ما يجب تفرقة  
 سألته التفرقة عن امانه والمحق الذي لا يحتمل عند الله استعانة صمد عن الخلق فحضر  
 ملاحظة الصفا في تعالى بما ذكره من النفوس الخسيسة الموجبة للاقبال الكلي عليه من غير ان  
 يتوسط هناك شي اخر كما سخط به خيرا **قوله** هذا مع الله على طرفي النمام  
 مسروق من كواشي القليل في ليل اول بارعة التفرقة هذا السؤال ليس محققا ولا مقدر  
 النظم حتى يكون ما هو موهبة واعا هو امر ينساق اليه الكلام السابق حتى نزل في السؤال وما له  
 الى اقضاء ما قبله الخطاب وحيد يكون استثناء لا به سواء قد مر من جهة الله تعالى  
 او لا ولو جعل استئنافا حقيقة لم يترتب به كونه في حكم الامرين والالتفات فيه لا يلتزم  
 اليه ولو كان العبادة لعل تقطيم واظهره صح ان يجعل كالمبتدئ للمعنى لانه هو الشكر فبما ان  
 انه ليس بخبر السالك بل ظاهره مطابق لمطابقه فيه ولا يلزم من الالتفات انما الخطاب  
 كما صرح به ابن الاثير وانشأ والى السالك في فائدة من التعديل وغيره ساقط **قوله** او اوله الخ  
 وقع في نسخة بالواو يعني اورد بالذكر كبد البعوض من اجل في الجملة نحوكم كما فعلوا امه  
 بانعام وبنين ولا ينافيه لاختلافه خبرا وانشاء ولا حاجة لتاويله في شقين باهنا وقتل ان  
 توجه لتقصير المعنونة بالطلب في مقام الجواب عن قوله كيف اهدنا بياضا لكونه  
 من ذكر الخاص بعد العام كما في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى لان الصلوة  
 المستلزمة فيها لعطف بالواو وكون الهداية الصراط مقصودا لا ينضم كونه طريقا وفيه ما  
 فيه واما ما قيل من انه انشاء دعاء بسؤال الحسين اذ لم يجعل مربوطا بحكوك ترك الواو كمال  
 الانقطاع بين الجملتين لاختلافهما في الخبر والانشاء فغير سديد كما اشار اليه وفيل  
 ان كان المراد بالاستعانة طلب المعونة في المهمات كلها فان كان المراد بالصراط المستقيم  
 طريق الوصول اليها كان اهدنا بياضا للمعنونة لا مطلوبه وان كان المراد به ما يخص العبادة  
 كان افراد الماهو المقصود لا عظمونها والاول وان كان خلاف المتبادر لكنه محتمل وبه لا  
 يلازم الكلامان ويتطمان اشدة انتظام وان كان المراد بالاستعانة طلب المعنونة  
 اذ لو العبادة كان اهدنا بياضا للمعنونة المطلوب لكون الصراط مربوطا الى العبادة كما  
 هو الظاهر في كلامه ونيتهم جملة اشدة انتظام وحكم السيد ما في عموم الاستعانة  
 لا يكون اهدنا بياضا للمعنونة ثبتا على حمل النسخ في الصراط المستقيم

عصام

لثي











على لفظ الماضي واقترن ضمير النقطتين ظهوره على اللفظ اي في سبيلنا ووجهنا بخصيص  
لنا ولا يكون مثل هذا اللفظ لا غوايبه بعد هاشتر قال الهندية منهم سبيلنا على الاستعانة  
ومصرح بلفظ سبيلنا ولا يستقيم هنا وبالله الامانة كمن طلب الزيادة بمصرح اللفظ انهم  
والسراير جمع سريرة وهي ما يستره المرء في قلبه وازاد بها المصير رحمة الله السر الالهي والذين  
يبعدون وان كان خلاف المعروف من استعماله **قول** اما زيادة ما مضى في معنى تعقيل  
بتعدي لمفعولين وهو مبنى للمجهول وهذا الزيادة نزول الاليات وظهور الاحاد في شدة  
زمانه عليه الصلاة والسلام وظهور طرق الاختياط والاحذ من اهل العلم بقوله وقال قدس  
سرم انه يعني ان من خسر الخسران لمعالي في علمه تلك الصفات فهو ممتد فكيف طلب الهداية  
فالمطلوب الزيادة او الثبات او ثمة ذلك من سعادة الدارين ثم ان جعل لفظ الهداية  
على التثبيت كان مجازا فان جعل على الزيادة فان كان مفهوم الزيادة دلالة في المعنى المستعمل  
فيكون مجازا ايضا وان جعل خارجا عنه مدلوله على التثبيت كان حقيقة المجاز وان  
كان كاسيا في بيانه وتعبير ارباب الحواشي في بيانهم كما قيل انه جواب عما يقال من ان ما  
قبله لم يزل على السنة العباد الذين حكموا حذوه وحفظوا الهداية تعالى ووصفوه بغاية الكمال  
وخصوه بالعبادة والاستقامة ومثل هؤلاء لا يصح منهم طلب الهداية الى الصراط المستقيم بعينه  
لحصوله ففنية تحصيل الحاصل **فاجاب** عن بقوله فالمطلوب الخ فهو جواب شرط مقدم  
اذا انقسمت الهداية الى ذكر واكثر فالحاصل المطلوب الزيادة والثبات اي مجموعهما في  
نسخة او الثبات يات بدل الاول وهي الموافقة لما في الكشاف **والحاصل** ان الهداية هي  
مطلقة فتصرف الكمال وهو مما ذكر من الزيادة او الثبات او حصوله من غير ان يثبت  
وقد قيل علمنا ان اريد بالانصاف المقصود من الدلالة الاتصال الكمال القريب وبالصراط المستقيم  
ما يشتمل العقائد الحقة والاصحاب الصالحة فلا مزية في ان من خسر الخسران به تعالى ولا يرى عليه تلك  
الصفات لا يلزم ان يكون ممتد بها هذا المعنى لان الموصل القريب لها الالفة وان اريد بالهداية  
صح ولكن لا يتعين الخسران لغيره ايضا جزمه بالمعقور اذا اريد الثبات ونقصه في الزيادة فانه  
انه ان جعل الثبات دلالة في المعنى المستعمل في بيان المجاز والافهم حقيقة من غير فرق بينهما  
واقرب الموصل القريب لا يتغير فيما ذكر اذ يكون معارفا عما علمنا للشرح وبالعقل السليم  
والثبات لغير الزيادة فخرج عن مفهومه بغير شك **اقول** والهداية صفة التيسر  
كل امرئ صاعقه مطاعا لما في الكشاف حتى يشرح بما شرح به ويورد عليه ما اورد عليه فانما في  
الكشاف لم يتبع لشي مما ذكره المصنف من ان يقال في بيان ما هنا انه لما فسر الهداية  
المطلقة بالدلالة بلفظ ونوع منها هداية الله تعالى وفسر الصراط بما ذكره من المعنى بآياتنا  
دلنا على طريق الحق بسلاحة القوي ووقفنا على ادلة الاخفاف والافسار ووقفنا على الدلالة  
المتعينة من الرسل صلواتهم الصلاة والسلام والكتب حتى فصل لها فالفرع هنا على ما قبله من نوع  
الهداية الرتبية اذ المطلوب هداية لما لوصل اليه منها وكما ما افجلم الحاصل الى التاكيد  
الزيادة الخ والفاضية اي اذا تنوعت الهداية كما هو معلوم لمعقور فالمطلوب ما ذكر  
وتقرير على ما في النظم كما في الحواشي بعد تعدي فعلك بالنظر السد نيا اذ اصعدت من صعيد  
التقليد **قول** من الهداية قال بعض الفضلاء لهداية جارا لهداية بمعنى الهداية او متعديا بمعنى  
الدلالة والاول هو المراد بقرينة قوله منجوه والمراد بزيادة الهداية اما زيادة الله اياهم  
الهداية كما في قوله تعالى والذين آمنوا وهدى الله لهداهيهم على ان المراد بالمطلوب  
المطلوب الاصل الذي يطلب ما اريد بمصدر اهد لاجله وهو زيادة الله اياه الهداية

شيخ زادة

لشي

والهداية او زيادة الهداية او الهداية الزائدة والمراد بالثبات اما ثباته تعالى على الهداية  
بمعنى الهداية على سبيل الاستعداد لم او ثباتهم على الهداية على قياس معقود في زيادة الهداية  
وعلى الثاني المراد بالهداية تثبتهم على الهداية او ثباتهم تعالى على هداهيهم اي دوائهم **لشي**  
**هنا** انه قد قيل ان الصراط المستقيم لا يخلو عما ان في اوجبه او بعض منه معين او غير معين  
لا يخلو الى الاول لان قوله لم يخصص ولم يحدد طريقه وجميع الاعمال الصالحة والعقائد الحقة  
والبعض المعين لا بد له من قرينة تعينه ولا قرينة لها فان اريد بعض غير معين فلا ريب  
في صحة طلب البعض لغيره من غير تاييد او يجوز انما **قول** فاذا قاله الخلاف في الظاهر  
انه فسر على قوله حصول المراتب المترتبة عليه وان هذا من جعلها وانما قالوا ان العارف  
لا يزال متافرا فكلما القى عصابة بك العسفر فهو من معاني الهداية المترتبة على الصراط المستقيم  
وقيل الحصر فيها بالتمسك الى المالك وهذا المنقزع عليه ما بعد التكميل فلا يرد عليه  
ما قيل لا يخفى ان الارشاد المذكور وجب خامس من الهداية فان الرابع هو هداية السائر  
الى الله كما سبق في الحصر في الاختصاص الارضية غير مستقيم **وقيل** ان الهداية بانها قال فضل الحاصل  
ان العاصية عن نهائية السائر الى الله عز وجل والبقا عبارة عن نهائية السائر في الله سبحانه  
والسائر انما ينبغي ان يقطع كادية الوجود بالكلية فبعد تحقيق السائر فانه بالانصاف لا سيما  
الالهية والتخلق بالاخلاق الرتبية وقطع كادية الوجود عبارة عن فناء الحطوط في  
الدينونة والاخوة بربوبية الله تعالى طلب الحق سبحانه بارئ من ربح فهداية السائر ايضا  
كما ان قوله تعالى لهدى بهم سبيلنا يشتمل على الحصر مستقيم والعارف الوافق على الاسرار  
والسير كافي في الفتوحات او يكشف عن عجايب المالكوت فتدقق في جوهه بقية فيقر الى الله  
مسافرا عتاسوا الى ان يراه في كل شيء وتعالى عن هذه الهداية الى الاستعانة من اسم الله الحفيظ **الحق**  
**في اذارها** بالحقول من اركانها **قرينة** ولكن دون ذلك أهوال  
**قول** ارشدنا الله الى نفسه على الحق والاصحالا وضعت معنى اونا لانه يتعدي بالحرف  
وفي المصباح ارشدني الى الشيء وعلمته وادله قاله ابو زيد ونحوه بالنون والمالفونية والسيما  
التعنية وكذا من في الوجود الثلاثة ونحوه بمعنى نزل ونهبط بمعنى نبعث ونهض ونحوه  
جمع فاشية متجسدين ما ينبغي ان يكون بمعنى الفطام منه فاشية السراج لعلافة فغواشي  
الادب ان كان المراد هي بالنفس كما او ما يقترن اهلها من كدورات البشرية وطان الهمة في نور  
قد سما المالكات الفاضلة او القصور الالهية وقوله فيمر اذ بنورك اي نشاهدك كما اوردته  
في شكاة قلوبنا من الانوار والاسرار والسموات والارض فان فهمت فهو نور على نور **قول**  
والامر والامر المراد بما هو موصوف او ما صدق عليه كضم وصل والمعنى المصير الى  
وقيل هذا الكلام من غير حجة اعية له فانه صيغة افعال لا تارة على مقدمه او دواعي وان  
تحقق عند تحققها وفيه نظر والمفقور في امول الشافعية كما في شرح مجمع الحوامع انما لا يميز  
في معنى الامر ولا في حله علوه ولا استقلاله لغيره في المعنوية وهو المشهور عنهم وابو اسحاق  
الشيرازي وابن المصباح والتمقا في العلو والعلو من المعنوية والامام الرازي والامام في  
الحاجب الاستعانة بشفاعة المص رحمه الله ههنا وخالفهم في منهاج الامول وادعاه المعنوية  
المشهور من اشتراط العلو في الامر وصحة في الدواعي والرتبة وهو مختار في التفسير ولا يترك  
اللفظ فيكون بصيغة واحدة في اكثر وهي افعال والمعنوية ان فهمت معنى الطلب الذي هو كالمس  
لها وقوله في ثباتها في ثباتها وان كفتها فان الطلب ان كان استعلاء امر وان كان سغلا  
فدعا والافيشي التماسا وقال بعض المعنوية ان كان على الرتبة فامر وان كان سافها فدعا وهذا

لشي  
مير بادشاه











وقيل ان مصاب موسى عليه الصلاة والسلام لم يزل يفتقدون كما ويكلمه قبل ما حذر من بعض  
من الخريف وقيل انهم شي من اجابته وهذا منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما وخصا الشرف  
امرهما وكثرهما وجودهما في عصر نبينا عليهما افضل الصلاة والسلام وقيل انهم في الخريف  
تغير ما في الكتابين كذا روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في كتابه في بيان  
الايات في سورة ولوكرة الكافرون والشمس في بعض الحكم من شريفهم وانها وصفت  
وصية لعت وشررت فالاول بالنسبة لاصحاب موسى عليه الصلاة والسلام والثاني بالنسبة  
لاصحاب علي عليه الصلاة والسلام والظاهر كلامهما بالنسبة الى كل منهما وقيل هو موسى  
الامر الثاني وقيل هو المؤمنون مطلقا وهو الاولي والاني وليس بل في ذلك على ما مر كما  
نوصيه **واعلم** ان التوراة والانجيل الذين عند اليهود والمسلمين الا ان اختلف في ما هكل  
هما شي لان وجهه فاك لفظا اوتيا ولا فاما التوراة فافرط في ما فرموا والواكها اوجدها  
منه حتى يجوز الاستصحابها فليست المنزلة على موسى عليه الصلاة والسلام ونسبت طائفة  
من المفسرين والحدود بين الايات في ذلك انما وقع في التوراة فقط كما صرح به الجاهلي في كتابه الفخر  
الرازي وغيره لقوله تعالى قل فاقوا بالقرآن ان كنتم صادقين وهو امر للنبي صلى الله  
عليه وسلم بالاحتجاج بها والمبدل لا يفتخ به ولا يفتخر ولا يفتخر ولا يفتخر ولا يفتخر  
طائفة وهو الحق فاقوا انهم لبعض منها وحرف لفظه واو لبعض منها بغير المراد منه وانه  
لم يقم منها موسى عليه الصلاة والسلام بل في شرايل غير سورة واحدة وجعل ما عداها عند  
اولادها ركن فلهذا راعوا عندهم حتى قتلوا في وقعة تحت قصر ويؤخذ لك جميع غير  
بعضها منها ممن حفظها في ذلك الذي عندهم التوراة وليس لها وفيه زيادة نفس واختلاف ترجمة  
وتأويل ما الانجيل ففهمه تبيد في الخريف في بعض الفلاس ومغاسيه وهو مختلف في نسخ الانجيل  
ازمنة كما فصله بعضهم في كتاب عقده لذلك سموا الفتيق في التوحيد **قوله** مر طرقت  
فيه دليل على اطلاق الاستصحاب للنعمة كمن على الله كارد في الاحاديث المشهورة بيا من بغير الخبر  
ونحوه فلا يغير ذلك ما نقله الحنفية عن صاحب الموطع من عنده **قوله** والافانم انما كانت  
النعمة الخ قال الراغب ان النعمة الحسنة لا تدب العقلية بالكلية بل بالجملة والركبة والنعمة  
بالفهم المبررة كالضربة وهو بمعنى النعمة ولذا قيل كذا في النعمة لانه لا يستعمل ما روي الله والافانم  
انما كان الاجساد التي في الفلاس كما قاله الراغب فلا يقال نعم على فرسه ولذا قيل ان النعمة  
نعم الانسان من هو وانه لغرض عوض النعم ازاله القدر والنعمة من النبوة ونعمه بالشديد  
حكمة في نعمه وليس عيش ونعمه ونعمه من نعمة المهرس وهو اصل معناه لنعمة النعمة  
واصله في الاستدلال الحسنة ثم اطلقت على المعنوية كنعمة الاسلام لان الملائكة عند المحققين  
امر بخد عاقبة ولذا خصها بعضهم بالعارف وقيل لان نعمة الله على كافر وما فيها من الانصلا  
والامانة كان خيرا ان تعدي بالكلية باعديت بكي اشارة لغلو المنعم **قوله** فاقوا الذين اهلوا  
خير من الدنيا لشئ في قولهم من النعمة بالفهم وهي التي ظاهرها في النعمة من نعم الاسلام وهي الدين  
وهي صيغة النعمة والنسبة كثر في الانصاف لانه اضافته بيا نية قال تعالى ومن يريد ان نعمة الله اذ ينده  
وكذا ما في بعضهم من النعمة وهي الدين مع ما فيه من الركاكة ولا ينافيها تخصيصها بنعمة الاسلام  
الاطلاق المستفاد من ظاهره لشئ الاسلام كنعمة وتستلذه بمعنى خد لانه لا ينافيها  
بالبا وعدي الاطلاق باللام وهو معدى على كونه بمعنى الاستعانة لا كاستعانت فيما لا يلام  
من الامور المولية لانه لا ينافيها في الامور المولية على المشب وبوله لا يخص اي لا تعذر الواعيا  
فصلها عن افرادها قال تعالى وان تخذوا النعمة الله لا تحضوها اي نعمة تعالى لان الامانة

ابن تيمية

تقديم

تقديم ما تنبيه الام في اذنية تكتبه حيث قال النعمة دون نعم من ان عبد الواحد من بل الشير  
هو بعد لا يشتمل الكل فمنها على العمل لا تحصى كنعمة النعمة مثلا لو اراد بنفسه اجز الحرة  
ظاهرا وباطنا تجزيت العباد وفسرها بعض الفضلاء بقوله ان تشرعوا في عدا افرادهم من نعم  
لا تظنوه فتدبر **قوله** روحاني كنعن الروح الخ تحقيق المستوفى في الروح علم ما نقله  
في كتاب الروح عن حجة الاسلام ان التسوية في المحل القابل للروح كطينة ادم عليه الصلاة  
والسلام ونطفة نبيه لانه يقبلها كالفضيلة التي تستعد بسبب الدهن لتعلق النار بها  
وامثال النمل الخراج هو اذ من خوف النافع الخوف المتفوق وهو غير متصور في حقيقة تعالى  
الا ان الخلق لما كان كسبا لا شغلا النار في بعض الاجساد وبعد ذلك ينتج له شعير  
عن ينتج النعم بالنعمة وان لم يكن على صورة النعم والسبب الذي اشتغل به نوال الروح  
في قبلة المنطقة صفة في الفاعل وصفة في المحل القابل والاول في الجود الالهي الذي هو منبع  
الوجود على ما يقبله وصفة القابل هو لا اعتدال الحاصل بالتسوية كما قال تعالى فاذا شق  
ولم تحن فيمن من رحي وهو في الاصل استعارة تمثيلية او نصيحة او حجاز مرسل ثم  
صاح حقيقة شرعية في قبض الارواح على ذواتها وسيا في ان شاء الله تعالى في قبضه في سورة  
الحجر وما قاله المصنف في ان المصير جملة قسم ومثل بالانعام تسبيحا او المصير بالانعام  
بالمصدر وتقسيمه على سبيل منع الخوف فلا يراد عنده ان مرقه فانه تعالى درسيه ولضروته  
والاجابة الى ادعاء تعارضها ونحوه وبوجه ما ذكرنا اشارة الى ان الحياة اصل النعم وانها  
نعمة في ذاتها وينتوقف عليها الانتفاع بغيرها والشئ لا يكون الا اذا تمكن الانتفاع به  
وما قيل في الاصل والى ويلك النعمة ان النعم ما ظاهرها كارسال الرسل والكتب والوفيق  
لقوله وانتانه به والثبات على قدم الصدق ولزوم العبادة بقامتا با طاعة وهي ما اصحاب  
الارواح في عالم الذر من رشايل نور النور والنعمة فطر ثم ينسكب فكان على المقاتل  
يدخله في تقسيمه ليس بشئ بل هو كذا في الروحاني اذ نعمة العقل والغير انما تعد نعمة اذا  
اعتد بها بالنقد في ما ذكره في فصل انه لم يتغير من لانه لم يغيره نعمات النعم وانما  
خصها بها وهذا دلالة في النعمة الدنيوية المؤهبة وقد جعل ايضا قسما الوصية من الدنيوية  
نظرا الى انها مؤهبة في الدنيا كالادراكات من الاخر ونية ما لا والروحاني بعض الترافية  
الروح وكذلك النسبة الى الملك والمجرب وهي نسبة على خلاف القياس واداره هنا ما يقال للمجرباني  
كما يتكلمون بالروح ونسبتهم بالنسبة الى الجسد وهو الجسم والجسمان بالثاثلثة النعمة  
ايها ولك ان تقول ان الروح لما كانت الجسداني **قوله** واشراقه بالعقل ضمير اشراقه المتفوق فيه  
المعالم من النعم وقيل هو الانسان او الملك كنعمة فيه فهمه من السياق وارجع بعضهم في  
الروح لثا وتلي ما ذكره فانها مؤنث مما عي والعقل قوة للنفس تدرك بها الحليات والمجرباني  
المجردة وينبغي ان ذلك الادراك ويسمى نطقا وهو المراد بالشاطفة تعرف الانسان وتكون  
معنى ما يعبر به عما في الضمير وهذا معناه الحقيقي في اللغة والحرف العام والفكر تدبير  
مور من علومه ونور الى مجهول والكلام عليه مفصل في محله وعلم ما اذ في التباين والفهم  
وهذه امور كسبية والفكر جمع قوة والموراد بها النفسانية التي هي مبدأ النطق والحوية وقيل  
وهي عين العقل في وحدة بقوة الفهم وينبغي ان يستأثر عن الاستعمال المطالب ويمكن ان  
يطلق عليه الفهم والذكر وهو العلم بالشيء بعد ذهابه عن النفس ويطبق عليه الفكر والتعبير  
عما في النفس نطقا والفكر كسبي والاولان وتكونان فيما للاختصاص في نفسه ومادة ما في حقيقته  
تأبقة العقل فينبغي ان يحل محلها فاعرفت هذا فالتمثيل بالنطق لا ينبغي ما فيه لانه معنى ادراك

ابن تيمية

مخبر اوده

ليتي







وهي لغة لايمان وسير السلامة من الغضب لفضل الله في الكفاف بقية في المعنى  
لصحة هذا التصريح هذا الوجه وقال قد سترم اذ جعل غير المصنوع به لامن الذين  
ارتد بالشان الذي من قصد تكرير العامل والفسير المبرم في قصد منه تلك المتبالات فتولة  
هذه الذين سلكوا نظير لقولهم في الشرح المعنى وبذلك نظير ان الانبعاث والوقوع وان جعل صفة  
كان المعنى انهم جميعا ويرى النعم المطلق التي اثبتت لهم بطريق الصلة وبين السلامة التي اثبتت  
لهم بطريق الصفة وفي قوله هاهنا نعمة الاسلام انبعاث الايمان من بعد الاسلام وشتم على  
الاعمال كما ومذهبه وصيغته يكون الوصف بالسلامة عن الغضب والصلال بعد اثبات  
الايمان تاكيدا لا يقتضيه او خصصا وهو المراد بالصفة المقتضية الا اذ جعل الايمان على  
الصفة التي وصفه او وقع الافتراض كما ذهب له لبعض الفقه في قوله **وما من علم** معنى المبتنية والمقتضية  
وان الايمان ان سلك الاعمال فالصفة مبنية على الافتراض فمقتضية وقد اورد على ما في الخواشي  
الشريفة ان قوله في الشرح المعنى حكم على البدل بالتحقق والتحقق بما يشبه قوله المبتدئ منه  
من الصفة الذي هو كالعلم فيها وقوله من الذين سلكوا حكم على المتبدل منه بالبدل والخصم الاول  
في الفاظ او عكسه بل هو حكم بالاتحاد وهو المناصب لكون الثاني تفسير الاول فكيف يكون  
نظير له ويمكن ان يقال اذا ارتد به فمقتضية المستند اليه المستند فاذ ما يقتضيه قوله فهو التحقق  
المعنى ان من الحكم في هذه العبارة في كلام المصنف رحمه الله نظير قوله ما لم يتحقق المستقيم ما يكون طريق  
للمؤمنين لانظر قولهم في الشرح المعنى هو المشهود عليه بالاستقامة ثم جعله في لا على تقدير  
كون للمؤمنين عبارة عن كل المؤمنين المشغل ايمانهم على الاعمال والمقصود عليهم والمقتضية  
مطلقة كما يشعر به قوله سلكوا من الغضب والصلال فيكون ذات البدل في ذات المتبدل منه  
وان اكتفى بالاتحاد بما اذا اتفق في صدق واحد على ما صدق وعكسه الاخر فلا يخفى ان ما ذكر من الفائق  
يتوقف على ما ذكرنا والغضب هذا بانهم عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في الدر المنثور وغيره المصنف  
عليهم اليهود والاضال التي انكاروا وكان الموصول عبارة عن مطلق المؤمنين وان كان من غير الفريقين  
كان حسنا بالاتحاد وروى في تفسير قول المصنف رحمه الله تعالى سلكوا الى بالسلامة عن مثل الغضب  
والصلال كما في قوله في تفسيره انه قد سبق ان المراد بالموصول المؤمنين وقيل  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقيل الصالحين وسوى وغيرهم في قوله كان الاول والمراد بالمقصود عليهم الصلاة  
ان كان الذي ارتد لا انتقام منهم والعاد ليرجع الطريق المستوي او الطاعة والنجاة من الله فبالصفة  
مقتضية لان في قوله المؤمنين ايمانا فاما ملا كان في علمه قوله فيما سياتي ان المنع عليه من وفق  
للمعنى بين معنى الحق اذ انه لا يجوز له وان كان اليهود والنصارى مبنية بل مؤكدة وان كان  
الثاني مبنية على ان تفسير المصنف عليهم الصلاة والسلام في قوله كان الثالث وكلاهما في قوله  
فيما سبق والمراد هو القسم الاخير المبيّن في الوجه احره وهو ان المراد بالموصول المنع  
عليهم بالنعمة الاخروية وما يتوصل اليه اليها من الدينونة فان جعل النعمة على جميع ذلك فالصفة  
مبنية وان جعل على النعمة عليهم في الجملة فتقتضية على المعنى الاول والثاني للمقصود عليهم الصلاة  
ومبنية على المعنى الثالث **قوله** على معنى ان النعمة لم تقبل فيما مر لانه على ان الايمان نيا في  
الفضائل وقوله على معنى انما بالام لان الله الوصف الكاشف لا الوصف المقتضى المقتضى  
لان النعمة علمية على هذا التقدير يكون لعدم فلا يصح الحمل وهو الاقبال على ان هذا الانسان  
فكان علمه ان هو حرق لانه مقتضية عن هذا التقدير لا يفيق الفصل بالاجوب من المفسر والمفسر  
فقد اعم ان يذكر انما يرد على ما في الشرح الاول وقيل ان الإشارة الى العمل الموصول على المؤمنين  
والنعمة على الايمان والمقصود عليهم الصلاة والسلام في قوله الثاني ويجوز ان يراد ايضا بانها مبنية

ليثي

ابن تيمية

بجنب الظاهر والمقتضية بجنب الحاقبة والنظر الى الموافقة ثم ان لفظة الذي لغة صفة  
وموصوف فاختلاف من ومما من الموصولات فانها لا توصف بها كما في الرضى وغيره كقولهم العزوبة  
وفي نسخة بين النعمة المطلقة التي اثبتت لهم بطريق الصلة وبين السلامة من الغضب والصلال  
التي اثبتت لهم بطريق الصفة وسعى الايمان نعمة مطلقة ايمانا على سعادته الشانين كانها  
مشتقة على جميع النعم فيصرفه المطلق اليها **قوله** وذلك انما يصح له الإشارة الى الوصفية او  
لما سبق وهو جواب عن سؤاله في قوله غير ومما من الموصولات من الاستدلال المتوعدة في الايمان  
قال النحاة انها لا تتعرف بالاضافة فلا توصف بها المعرفة ولا يثبت على المشهور من منع ابدال  
النكرة من المعرفة كسباني في ما وجه ما مر من نحو قوله ما ليا فيه فلجاء **قوله** بوجهين  
اما من جانب الموصوف او من جانب الصفة فالاول ان الموصوف هنا معين كالنكرة فيقع  
ان يوصف بالانفة ليرد بالذات انما نعتت علمتهم قوم باعنائهم ولا جمعهم فهو معد ذهبي  
وحكمه حكم النكرة وان جاز انما اعاد لفظة وظاهرهما معا مكشوف عن حقيقة المعرفة والموصوف حكمه  
حكم المعروف باللام فيجري فيه اقبا منه وحكمه هذا محصل ما قرره وهذا وما ورد عليه  
ان الموصوف حمل ولا على المؤمنين واصحاب موسى وعيسى والانبيا عليهم الصلاة والسلام  
فهو موهود خادج ولو سلم عدم العهد ينفى في الاول فلا يفي سلبها على لاطلاق لعدم مجزئ على  
جميع الوجوه انما راجح الحق الى دفعه بانما جواب جدي ان لا نسلم ان غير المصنوع  
على تقدير الوصفية صفة المعرفة ولو سلم فلا نسلم انه نكرة ومعنى الزمخشري على ان غير غير ولنا  
لخرو وقال قدس سره في جوابه ان يريد ما ذكره ان لا طائفة من المؤمنين لا باعنائهم واذل على  
الاستغراق المتبادر من العبارة فحين ان يكون ما ذكر في الجواب وجهها وابقا تلك التلازمة  
وهو العهد الذهبي كما شهد له الشبهة بقول الشاعر وذكر بعضهم ان المستغنى في المحيط العلم  
بحضرة كثر تفاسيه النكرة وعومل معاملة لها وهذا مع عدم اشتباهه في الاستعمال يرفع  
ذلك التشبيه فمما ظاهرا واعتبر في علمه بانما تقتضيه باية النظر الصحيح وحمل الموصول  
على ما ذكره من يعلم غيرنا سبب جعل طريقهم مشهودا اعلمته بالاستقامة فلما فقه انه  
مؤول بالآخر لذلك ولا فرق بين كونه حديليا وكونه وجهيا لخرقة ما قد **قوله** في ما هنا بحث  
بيننا وبينه لفان اهل الاسول جعلوا الموصول من صيغ العموم والتعميم وانما المقتضى  
جعلوه مفرقة وقالوا انهم يميزون لعمد الذي في الصلة على ما حقق في شرح الرسالة الوصفية  
وكلامهم هنا على ان المقصود من الموصول انما الموهود الذي هو حقيقة مقتضية من الجبر والجنس  
من حيث حقيقة فيهم فرد ما وهذه مسألة المتبادرة او متساوية متنافرة وقول المصنف هنا  
بعد ما قرر الجواب نعم نتيجة ان نفي الجواز الوصف بالنكرة انما يكون اذا اراد البعض منهم كالمهم  
ولا كذلك الموصول هاهنا فانه ما لا يفرق بين الغير وعول عليه ولذا لم يفرق بينا في المحتر  
وقوله كالمعنى بالام هاهنا عبارة مشهورة لاهل العربية فيقولون المعرف باللام محلي جعلوا التعريف  
حالة للنكرة فتواستعارة من حقيقة اصطلاحية فتم اذ ذكر وقيل ان النعمة انما هي الام  
الحرية تنزل بها لفظة من غير زيادة معنى فيكون في نظر **قوله** ولقد اضر على اللسان هذا الشعور  
لوحظ من بني ملول وهو هكذا

- ولقد اضر على اللسان ليثي • تمضيت ثم قلت لا يعنيني
- غصيانا من شيا على اها به • اني وركبته سخطه بصر صديقي
- وروي فاعت ثم قول • وكول جملة يثبتني صفة اظهره لانه على المعنى المقصود منه وهو التمدح
- بالوقالات المعنى على لسانه عادته المستمرة سبدي وهو في قوله على ما اورد ولا شك انه لم يرد

سعد

ليثي

نحسب



كل شيء ولا لئلا يمتنعنا وامتزج معنى من زوت وعبر بالمضارع حكايته كحال الماضية كما في حكاية  
ابن جني والاشهر التبعدي وهذا اوضح من جعل قوله فضيت قرينة على ان المراد بالمرور  
فخصيت بمعنى امتزج بغيره لانه لا يخلو على تحقيق غرضه عنه ولا يترد في نفس الحال في حكاية  
يستقي لانه المعنى ليس على تنسيق الممرور كحال السبيل على ان لا يترد في ممرور المستعمل في اوقات  
متعاقبة على لئلا يمتزج التيام للحال سندها قاله وهو يترد عند مصنفنا لاهضاً غير  
الشفها وقد قالوا ما نسب اشكالات الاضلاع لانهما قالوا كوت لعل وقال تعقب الاقرب  
لا يفسد الحق على سفلته . والحال لا يفسد التذلل .  
اذا لئلا يمتزج معنى . اقول زوت في العنق .  
ولذا قال الله تعالى واذا لم يكن منكم اهل بيت فليزني في اول ما يمتزج  
الاشكال به والانتقام منه وقت لا يمتزج نفسه في تصورها بصورة اخرى وممتزج  
العاطفه وتحتصر زيادة التافهات بقطب الجاهل المازني والعاطفه في حكاية وفيه  
للمر لا في الزينة **قول** افي لا يمتزج الامتاز الحركي لا يمتزج بالاضافة وقد وصف به المعروف  
لانها في معنى التكرار وهو الظاهر في الوصفية من كمال البيت الاحتمال الحالك فيه وهذا لا يفسد في الام  
في هذا المثال من اربعة وارضاة البوعلي والبرجني ورده غيرهم من الحافة وفي ذلك المصنوع الموصوف  
لانها ما يشبه التكرار فيصير ان يوصف بالتكرار وان لا يترد في وفيه نظر **قول** او جعل غير  
بالاضافة لم قال صمد الا فاصل غير لها لانه مؤلف كعدمها ان تقع موقعا لا تكون  
فيه معنى فذلك اذا اراد به المسمى الساكن نحو من زوت من رجل غير زوت الثاني ان تكون موقعا  
لا تكون فيه الامتزج وذلك اذا اراد به شيء يعرف بمضافة المتضاف اليه في معنى لاضاده  
فيه الا هو كما اذا قلت مررت بغيرك اي بالمعروف بمضافة تاك لان في هذا الصبر صفة  
فذلك غير جارح على مؤنوف الثالث ان تقع موقعا تكون فيه تارة ومرة اخرى فيقول  
مررت برجل كرم غير لئلا يمتزج في ذلك ومن هنا تنبأت ان من قال انه لا يمتزج فاصل لئلا يمتزج  
ما قاله المصنف لانه ما ذكر لم يعرف بمضافة المتضاف اليه وهو الشرط لاي فاصل فلو ان  
به فلا يفسده ما اذناه شيئا وليس في ان المصنوع على صفة المنعم عليه في الكار مكاره وانما كونه  
لا يمتزج صفة فلا يمتزج لانه لا يمتزج كماله لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
ابوعلي في التذكير غير المتكرار وانما هي كما ان ابا علي زاده في التذكير بقوله لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
غير الذي كماله لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
صاحبها وهو غير الذي اوضح الذي يكره لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
فذلك انما فاده فليس يمتزج لئلا يمتزج لئلا يمتزج لئلا يمتزج لئلا يمتزج لئلا يمتزج لئلا يمتزج لئلا يمتزج  
في حقه مفضل ابن السراج والسير في مؤشدة الابهام لان غير صالح لكل ما يروى في استنبووه وللمر  
هو كونه بمعنى اسم الفاعل وهو مماثل وكاف وما ذكره للمصنفه اسه كما في ذلك المصنوع انما يمتزج  
على مذهب ابن السراج وهو من جوع على مذهب سيبويه فلا لانه ما افاضه غير محضه اذا قصد  
به الثبوت يتعرف بالاضافة كما مر ولعل المصنف يتردد في هذا المنع لانه لا يمتزج بالاضافة الموصوف الكمال  
عليه وعلا والآخر للمصنوع عليهم ان اتحاد وامتزج لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
له صفة واحد عند ان وصمته هو الصفة والضمير في يمتزج لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
في حقه من غير التكرار بمعنى يمتزج بها وغيرها بصفة ها تسمى الاشياء والبحث هنا بانها كماله  
وصفت المرفقة بالتكرار كقولنا انما هو لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
معنى لا يمتزج لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل

ابن كمال

ليثي

لنصير

لنصير للشيء والوصفية مقام صفة وصفتها الاتحاد ما على ما ذكر تعريفنا ونكتنا وفي حكاية  
شيء فانه من حكاية جواز لفظا واشترط الكوفيت في انما التكرار من المعرفه شرط في اتحاد اللفظ  
وان تكون التكرار مؤنوفة نحو لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
وما ذكره ابن السراج من المذهب فاما **قول** وعن ابن كثير نصبه على الحال قال قد مر  
فلا بد ان يكون تكرر على الوجه الذي اشارنا اليه وقد جعل معنى لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
كما يشهد له ادخال اللام عليه في عبارة كثير من العلماء كمنه من لا يمتزج لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
لنجد له شاهدا في كلامه يستشهد به انتهى وما اشارنا اليه هو كون المضاف ليس بمحقق  
فيكون تكرر على اصله صفة مذهب ابن السراج وكونه بمعنى لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
كما مر في قوله لتكون انما في لفظية لفظية وقصور ظاهرهما استلزامه وانما اذا لم يكن دخول اللام  
عليه من نصيبه للادب وانه علماء القويته ومنهم اهل اللغة كمنه في استلزامه به وفي المصباح  
لم يمتزج دخول اللام عليه فاجترأ بعضهم فاخلاه عليه لانه لما اشارنا اليه في المصباح فاما لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
ان يدخل عليه ما يعاقب الاضافة وهو الالف واللام وذلك ان منع الاستدلال ونقول لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل لفاضل  
هنا لئلا يمتزج لفاضل  
مثل سوي وحسب فانه لفاضل  
باللام خطأ وحسب كماله الذي صنف لفاضل  
بات الفعل التمت مع ظهوره اشارة الى اتحاد حامل الحال وفيها فان المشهور كونه ومنهم  
من يجوز اختلاف الفاعل في الحال وصاحبها كافتل الرضى عن المالك اما الا ولفاضل  
الثاني فلان الذي في حال نصيب او رفع عند المحققين التحقيق هو المجرور وقوله لفاضل  
والمجرور في حال كذا انما هو في غير الخبر وقد تدبر اعني مذهب الخليل وقت اقلية  
فالمراد بالذين التمت عليهم المؤمنون الكاملون كما اذا كان تدا او صفة كاشفة وموساة  
على ما يتبادر من انه للتفسير والمفسر غير المفسر وقيل عليه انه لا يمتزج لفاضل  
فلا يمتزج في العموم **وسب** قال شيخنا في الايات البينات انه الغالب في كلام المصنفين استعمال  
اي قتيلا موطاه اعني فيما فيه نوع خفاء وقد يستعملان بمعنى قتل وهذا الرواية عن ابن كثير  
شاذة خارجة عن السبعة **قول** ما بالاستتعا لا يمتزج في الخوات غير يستعمل في التكرار  
عن تمام الكلام عند المقاربات لانه لا يمتزج لفاضل  
عند الفارسى ولما اراد ما لك وعلى التسمية بغير فلان عند جماعة واختاره ابن الساجد  
وقوله بالاستتعا سبغ على الاقوال والظاهر انه على الاول منها والمراد بالقبيلين في كلامه المكون  
والكافر لان مطلق النعم على ما مر لفاضل  
وانما فيه لئلا يكون الاستتعا متصلا على الاصل لئلا يمتزج لفاضل  
الى ان يمتزج فلا حاجة لغيره ان الرجح عند وقد اعترف الفراء على الاستتعا بان لا يمتزج  
الا اذا تقدم ما في كقول

- ما كان يرصو رسول الله فعلها . والطيبان ابو بكر ولا عمر .
- ومنع مستند الى انما وركت زائفة من غير تقدم في كقولنا لفاضل
- ولتخصني في المهنات لاصبة . والله وادع ذابغ غير غافل .
- وغمر ما لا يحصى من الاشياء وكأنه اراد ان لا يمتزج لفاضل
- **فكه** والفتن الى التوراة في حكاية لفاضل
- فلك على مكان من الدات والروح والدم والقوى لفاضل
- الغر الى حجة الله في كتاب معارج القدر والمراد هنا انما النفس الشاطنة لان النفس من كفايتها

سبحي



أو الدم كما قاله الراغب الغضب كوزن دم القلب لأنه يكون من تحت الحرارة القوية من تحت كبد النحر  
فلذا ورد في الحديث أن الغضب فانه يطر من تحت كبد النحر إلى القلب من تحت كبد النحر  
وخرق عينيته والدم مركب الروح الحيواني فلذا الجوز والوجه والتخون العرو وجنيد  
ان ثوابه القوي على ان يندو الانتقام الحلال من القوة وهي القوة التي قال تعالى فانتقم منهم  
افعالهم أشد عقوبة وقوله ارادة منصوبة على ان ينفذ فعله والقصد فترارة  
بحركة النفس من ارادة الانتقام كما في شرح المقناج للسعد وقارفا ارادة الانتقام  
كما في شرح المقاصد ويغرب عنه ما قيل في القصد كحدث عند غلبات دم القلب وقال  
قد مر من الغضب سبب قريب لارادة الانتقام وسبب بعيد لنفس الانتقام وأما شهوة القلب  
للانتقام وتبيلها للمنفعة من الغضب ولذا وفي بعض المحققين يبرر جعل ارادة الانتقام  
منتهى من تارة ومن كثر قلبي بان قال لارادة الانتقام سبب للغضب لارادة  
الشهوة وغايتها ارادة الغر ففوق المقاصد الانتقام ما علة منتهى من تارة وقاية من تلحقه  
وعلى الاول فتراده بالمسبب الانتقام وعلى الثاني بالارادة او نفسه اطلاقا لاسم السبب على سببه القوي  
أو البعيد **قوله** على ما مر من تارة تعالى الخ قال العلامة القرافي في كتاب القواعد كل ما ينفذ حقيقة  
عليه تعالى فهو محمول على الجواز كالحكمة والغضب والخليل لثقت فيه فقال لا شيء من المراد بزيادة الاحكام  
وارادة العقاب وقال أبو بكر الباقلاني المراد انه كما ملهم معارضة الرحمة والعقاب في اراد  
بالاول الاحكام لنفسه وفقر عليه وفي القرآن مواضع منها ما يشهد بالارادة والقوله تعالى وسعت كل  
شيء رحمة وعلم فان الاقتران بالعلم والوصف بالسعة لعموم تعلق الارادة بهما لما يشهد به  
للتأني كقوله تعالى هذا رحمة من ربي فان الاشارة للتبديل وهو لسان منه ومنه ما يحتمل  
كما في الفاتحة انتهى ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من قوله فاعرف انك لا تدرى ما يكون  
الغايات دون المبادي المحر في اضافي والمراد بالمبادي مباديها من المخصوصة المستقلة على الله  
كرقة القلب وثوارات النفس فلا يد على ان قد يؤخذ باعتبار الاستباب كالضارفة المتقاربان  
وقد جعل استنفاذ من غير فعل المبادي والغايات كاسياني وما في الكتاب من ان معنى  
غضب الله ارادة الانتقام من العاصاة وانزال العقوبة بهم وان يفعل بهم ما يفعل الملك اذا  
غضب على من تخلف تدين حكامه القاصح المحقق على ان الغضب مجاز عن سببه وهو ارادة  
الانتقام وضبط انزال العقوبة بكسر اللام عطفًا على الانتقام وكذا وان يفعل قال قد مر  
سرة الغضب والرحمة من الاعراض النفسانية المستحيلة فلا بد من تعلقه تعالى في صفة الكلام عن  
ظاهره وذلك من وجوه الاول ان جعل الرحمة ارادة الانعام والغضب ارادة الانتقام  
اطلاقا لاسم السبب على المسبب القريب الثاني ان يجعل الجواز عن الانعام والانتقام اطلاقا لاسم  
السبب على المسبب البعيد الثالث ان يحمل الكلام على الامتناع والتمنيائية والمصالحات في  
الرحمة الثاني وفي الغضب التمنيائية بان تشتمل على فعلها مع العاصاة في غضبهم له وارادته في  
الانتقام منهم وانزاله العقوبة بهم كمال الملك اذا غضب على من عصاه فادان ينتقم منه ويؤاخذ  
الانزوي الى قوله تعالى وان يفعل بهم الخ فان غضبه به على علاقة المشاهدة والى اعتبار التركيب  
حيث قال هو ارادة الانتقام وانزال العقوبة برفع اللام كما في النسخ المعول على ما ففوقه وان  
يفعل برفع المحل ايضا وتوضيح الجواز ليجل الغضب مجازا عن الارادة لا الانتقام والرحمة الانعام  
دون ارادة تارة الى سبق وجنود غضبه مخالف للنسخ وعلمه فالتمس من التشبيه مستدرك  
فالواجب ان يقال لان الملك اذا غضب على من عصاه اراد ان ينتقم منه ونكتة السبق مجرد  
تحليل فان ارادة تعالى اذا فعلت بافعاله افضت اليها الجواز والوصف بالانعام والانتقام  
اقوي في الترغيب والترهيب من الوصف بزيادة ما وقال ابن جني انه مخرج باسناد النسخة

ليثي

النية

النية القوي او كونه علة استناد الغضب تارة ما كانه قليل الانتقام فان من جنابك فاما اولئك  
فبما تحققت ان يغضب عليهم **قوله** لئلا يلهي كلام من وجوه الاول ان تأنيذ ارفع  
الذي بني عليه بقصر مد عا في بصرته رواية لانه الموجود في النسخ للعبارة مع انضبط  
معارض بان قوام النسخة لا يتصل بضبطه بكسر اللام وقال في ما كتبه عليه هكذا هو خط المصحف  
كما في بعض النسخ الثاني ان قوله ولا يكون لقوله وانزال العقوبة فان لم يكن كما قال بل العاقبة  
لحسن مما ذكره وهو نفس الانتقام اذا وصف بها العز من المنتقم لانه قد يكون بمعنى الاكثار  
كما في قوله تعالى وما ذلوا منهم يستل في نفسهم ظفنة عليه عطفًا على نفسهم بالاحترار والى فانه  
استمر من هذه الثالثة ان ماعو لعل من استندراكه التشبيه غير واد لان هذه عبارة عن  
الكلف كما سلفناه وفيها معنى فيق وهو لا يشار الى ان هذه السببية معروفة مشهورة  
وانما باعتبار عصبية الخطا فان غضب غيرهم لا يلائمه ما ذكر وان افعل المتعلق لا يرتبط به  
بالاستباب وانما هو جاز على ما هم كلامهم فتدبر الرابع انه تارة ان تكون هذه كاستعارة  
التمثيلية مما اقتصر فيه على ذكر بعض الفاظه المشبهة بها كما سيأتي في قوله تعالى اولئك على  
هدي وانه انما يكون اذا كانت مبدل لوله هو المخرج في تلك الهيئة كما حققته ولا شك  
ان معنى الغضب ليس كذلك بل قيل ان ليس من اجزائه الغضب المشبهة بها لان نظيره في الهيئة  
المشبهة واما قوله وان يفعل بهم الخ فلما مر وقيل انه اشارة الى ان علاقة السببية في نوع المعنى  
المجازي كما ذكرت الرحمة مجاز عن انعامه لان الملك اذا عطف على رعيته موزون لهم اصابهم  
معروفه وانعامه وقوله هو ان غضب الله ارادة الانتقام لا يلائم الانتقام القليلة  
فانه جامع لجميع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبهة بها فلا يكون معنى غضب الله ما ذكره والا لكان له  
مستعمل فيه وليس كذلك كما عرفت فاعرفه ترشدك الخامس ان قوله ونكتة السبق مجرد  
تحليل الخ سبق المذكور وورد في الحديث الصحيح فلا يخفى ان يقال في هذا التحليل انما اراد ان يفسر  
الرحمة بالانعام والغضب بالارادة الانتقام على مجرد التحليل لا يدل على كلام الرخصي ولا في  
يفضله النظم القرافي ومثله العاز لا يليق بلاغة القرآن فان اردت توضيحه فاصح لما ينبغي  
عليك **قوله** السبق في الحديث معناه الظاهر وهو التقدم وبالغلبة والزيادة  
الكثرة فلما جعل الرحمة والغضب تارة من صفات الافعال والآخر من صفات الذات كان جازما  
معنا على احد هما وهو الصمد على وجه دون الآخر والاحتمالات اربعة والظاهر كونها على نوع  
واحد ولا يبعد لانه لا يكتفى بحضرة المقام فيجعل اقتضاه قرينة على انها يرهبها والزمخشري  
لما فضل الاول بالانعام الذي هو صفة فعل والثاني بالارادة التي هي صفة ذات ومثله لا يفرع له لفظا  
عالم انه السبب بالنظم وهو كذلك لانه قد لفظا ذكر معنى وصرح بوقعه في قوله انتم  
فتناسب ذلك تفسير بالانعام لانه وصف جميل وهو في مقام المدح والامتنان يقتضي الوقوع  
عاجلا وخير الترغيب عليه فينبغي تفسيره بما يدل على ذلك وهو الانعام والانتقام العقاب  
فهو وعيد مدح بخلقه ولذا قال الطيبي رحمه الله غصبة تعالى على عباده وعيد وهو كرسيم  
ينجا ورغبة بفضله كما قال

ليثي

كل

والخ وان اردت ان او وعدت به بلخلف انما عدي وخبر مؤعدي  
فلا يرد عليك ان الارادة صفة ذاتية قد منتهى في الرحمة بالارادة او في الحديث واما  
كونه انسب بمقام الترغيب والترهيب فقد يقال المقام مقام ترغيب لا غير فتدبر ارادة الانتقام  
اتبع من نفيه وانسب بحال المؤمنين المقصودين بالذات هنا اسم ان الغضب وان كان منفيا  
صريحًا ومثبت ضمًا وقد استند اليه غير هذه الآية فلا يرد ان الغضب منفى في احاطة التفسير  
فيه وسياحي حقيقة في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين واما ما قيل من ان الغضب مشترك







لا تنكرى الصانع والمشرى لخصب دينهما اليهود والنصارى فكان الاحتراز عن دينهم  
أولى طوق  
الغضب والضلal ورد لجميعة في القرآن لجميع الكفار على العموم حيث  
قال ولكن من شر ما كفر صدق لعلهم غضب من الله وقال تعالى أن الذين كفروا وعدوا  
عن سبيل الله قد ضلوا ضلالا بعيدا أو لليهود والنصارى جميعا على الخصوص حيث قال  
في حق اليهود من لعنة الله وغضب عليه الخ وفي حق النصارى ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا  
كما في التفسير والاستبصار بما يتنا الإيتين على أن المراد بالمغضوب عليهم اليهود والنصارى  
النصارى ليس كذلك انتهى وقد قيل على ما ذكره أو لأن ابن أبي حاتم رحمه الله قال  
لا أعلم خلافا بين المفسرين في غضب لمغضوب عليهم بالنصارى لئلا يهتكم باليهود والنصارى  
كما صححه ابن حبان والحاكم وصححه الترمذي وأخرجه جعفر غفر عن الخطئين كما  
قاله في الدر المنثور فهذا الاستدلال لا يخلو له على قول المفسرين والمحدثين  
أعادنا الله من الجحيم على نفس كتابه ودون سلفنا لقيام له لاعتداده به  
وهو لا شد في الكفر والفساد وأعظم في الحب والفساد ولذا ضرب عليهم الذلة وخصلت  
بالضلal لفرط جهلهم في الثلاثين ولكنهم أقرب من اليهود للإسلام وصفوا بالضلal لأن الضلال  
قد يهتدي لقوله تعالى فيهم من لعنة الله وغضب عليه لئلا يهتكم باليهود والنصارى  
بل من كلام المص رحمه الله ومعناه في حقهم وشأنهم وهكذا أصبح في السبع كما قاله بقول لفضل أوقف  
في بعضها منهم بدل فيهم وهو مخترع من الناسخ فلذا افترض عليه بأن الآية في سورة المائدة  
وليس فيها منهم فهو غلط في التلاوة والاستشهاد بالإيتين بناء على أنه ورد عن السلف تفسيرها  
بدل ذلك ما أخرجه للاعتراض على المص رحمه الله تعالى بأن الغضب والضلal مما وصف به الكفرة  
مطلقا في مواضع كثيرة من القرآن كما في بعض المواضع وفيه قيل الخ ووقع في بعض التفسير بدون وأو  
عاطفة على أنها جملة مستأنفة لثقل قول الأقال في بعضها بما يعطفا على ما أخرجه الساق  
من الإطلاق لوقوعه في مقابلته من النعم عليه بالنعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان كما مر وفي  
بداية ابن القيم ليس المراد بهذا التفسير التخصيص فإله اليهود ضالوك والنصارى مغضوبون  
وأما ذكر كل طائفة بأشهر صفاتها وأخصها وفيه نظر وقد دروي مرفوعا أخرجه  
له في مسنده وحسنه ابن حبان في صحيحه عن علي بن حاتم وأخرجه ابن مردويه عن أبي ذر  
رضي الله عنهم بألفاظ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قول الله عز وجل المغضوب عليهم قال  
هو اليهود والنصارى قال النصارى أخرجهم ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبو هريرة  
رضي الله عنه وقال ابن أبي حاتم لا أعلم قوله خلافا عن المفسرين في ذلك حكاية لجماع منهم  
فكيف بعد عن الراي ونسخه الخ لا يبيح ويظلم ظلمات موجها وقيل معناه أنه  
لوقوعه كما كان كلاما موجها وأن خالف ما عليه الجمهور فيه إيماء إلى أنه ليس ولي كما قاله  
الإمام رحمه الله فإنه لخصارة في تفسيره فالمنع عن العالم العالم وإن أراد بالحق العقائد الثابتة  
في نفس الأمر المطابقة للواقع وغير عنها بذلك لأنها مقصورة لذاتها والمصدق بها لا للعمل  
كالفروع الشرعية وتسمية هذا خبرا ظاهرا وفي ذكرنا التفسير فيها الحق أشعارا بها الخير وإن  
لخطأ المحدث فيها إذ يتأب على العمل بما لا يذكر الشر للاجتناب عنه كما في قوله تعالى وهديناه  
النجدي من أي طريق الخير والشر لنحوه في الخير كما لا اعتبار ولا يستلزم معرفته معرفة وقيل  
المراد بالحق أنه تعالى وصفاته والذي عن المص رحمه الله ما مر وهو لوقول الآية الثانية وقوله  
لأنه متعلق بالمعرفة والمراد من كون الحق بالمعالم مغضوبا عليه أنه مستحق لذلك عدلا فلا  
يتأ في الحق لفضل أكرمنا فسقط ما توهم من أن الغضب الانتقام أو أراد أنه أراد الله لا تخلف

عنه المراد فيلزمه القطع بتعديب المؤمنين وما يخالف لما علمنا من الحق لقوله تعالى لا يقل  
عليه ان الاستسماء بما ذكر لا يتم فان العنصب في الجمل بالاعتقاد ايضا على انه لا يقتضي كون  
كون كل من اخل بالعلم مضمونا عليه ويبدفعه ما قيل مرات مقابلتا الصالحين بالمعصوب عليهم  
يقضي ان يتراد بالصلوات غير ما اراد بالمعصوب عليهم فكذلك العنصب في حق الفاسق  
والضلال في حق الجمل بالاعتقاد فاسب ان يراد بالاول والعصاة والثاني الجاهلون بالله تعالى  
وليس مبنيا على عدم ورود الضلال في حق الفاسق في مثل **والجمل بالعلم في النسخة**  
بالعقل والتقابل في الاولي ظاهر وقوله وقري ولا الصالحين اي هم من مفتوحة مبذلة  
من الالف اللينة وهذه قرارة ايوب المتخني كما قاله ابن جني وهي ثاذة وهي لغة فاشية  
ولا يلزم ان يكون بعد الالف ساكن فانه سميع في غير كقوله وحذف هامة هذا العالم  
بهمس اللام وقالوا في قرارة ابن ذكوان منسأة هم من ساكنة ان اصلها الف فقلبت بهمزة ساكنة  
وقوله من جدائ الجنة وبالم والمعصوب من التقاء الساكنين لان التقاء ما اذا كان اولهما حرف  
لين والثاني زعماء مفتوحة ومن ترك الجائز فقد سبنا له في الترك والعرب يحاذروا ترك هذا وفي  
التعديبه لطف لا يخفى **فاية وتجميل** قد مر قول ابن جني جملة الله انه  
استند النعمة اليه في قوله تعالى نعمت عليهم فقرأوا والحرف عن ذلك عند ذكر العنصب الى الغيبة  
فادبا وقال الناح الحق هو كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب في كانه قد صرح بظهوره  
ايماء الى افتتان لا التفتات وفي المثال السابق على نحو ان التفتت كما قوله صراط الذين اخرج  
بالخطاب لما ذكر النعمة ثم قال غير المعصوب عليهم ولم يقل الذين الذين غضبت عليهم لان  
الاول وضع التقرب الى الله بذكر نعمته فاما صراط الى العنصب روي عنه لفظه تحييا ولطفا  
فانظر الى هذا الموضع وناسب هذا المعاني التي الاقدام كاد تطووها والافهام  
مع قرها صالحة عنهما وهذه السورة قد انتقلت في اولها من الغيبة الى الخطاب لفظه شان  
المخاطب ايضا لان مخاطبة الرب تعالى باسناد النعمة اليه لفظها الشانه وكذلك ترك  
مخاطبة باسناد العنصب اليه تعظيم لخطابه فينبغي ان يكون صاحب هذا الفن من القضا  
والبلاغة عالما بوضع النواع في مواضعها انتهى **وفي غور الافراح** ذكر للتوخي في  
الافصحى الغريب وابن الاثير في كثير من البلاغة وابن القليس في طرق الفصاحة نوعا غريبا من  
الالتفات وهو بناء الفعل للمفعول كخاطبا فاعاله كقوله تعالى غير المعصوب الخ وفيه  
نظر ولا تظن فيه عدي بل لما على اي الادبا والمتقدمين في استعمال الالتفات بمعنى  
الافتتان فلا غبار عليه واما على المتعارف فلك ان تقول على طريق السكاكي الذي لا يشترط  
لغداد التعديب بل مخالفة مقتضى الظاهر ان المخاطب اذا ترك خطابه وبنيما استدل اليه  
للمفعول والمخدوف كالفائب فلما منع من ان يسمى التقانا فكما يجري في الالتفات من مقدس  
الى حقوق يجري في عكسه وهو معنى يديع بيني وبينه له اسم الفعل الخ عدل عن  
قوله في الكشاف امين اسم صوت لانه غير ظاهر حتى اول شراعه بانه يجوز لقرب اسمها الافعال  
من اسماء السموات وكذا الورد هما النخلة في فصل واحد اولانه امسطل على ان الاسماء التي  
لا يعرف وجه وضعها يعبر عنها بالاصوات واسماء الافعال مفرغ عنها في كتب النحويين  
ومذهب البصريين انما اسماء النقوليتها ووجود بعض علامات الاسماء فيها وقال الكوفيون افعال  
لظن المعناها وقيل ان الخارجة عن اقسام الكلمة الثلاثة وتسمى عندها هولا خالفة وعلى  
الاول الجهور وهل هي اسم بمعنى لفعل واللفظ قولك ولا لجل الحسن الاعراب وقيل يحكمها  
العنصب على المقدسية وقيل في محل رفع على الابتداء ولا خبر لها لانه معمو لها ساكن وحكمها



حكم انما لما في التتبع والذم والثناء والاعلام للمفعول المتتبع بها قيل خرج بقيد العلوية  
امين فانه بمعنى استجب المتتبعي ولم يستمع له مفعول **اقول** قال النحاة انه كمنه  
غالبون غير الغالب امين وايه بمعنى فانه لم يستمع له مفعول وقيل لما لم ينع الا بعد ذلك  
يتقدم وكذا بعد حديث اريد به زيادة تهاستغنى عن ذكر مفعوله فهو اما معدي او منزل  
منزلة الامر وسينه ليست للطلب وانما هي مؤكدة ومعناه اجب وقال العصام انه ليس  
متعديا وانما وضع لحدث متعدي وهو استجابه كما لا دلالة لسيير الليل ولا يقال ادع  
الليل ان اسار ليلته استجبت دعائي ولمفعول لعل في معناه وهو مفعول قول ابن مالك  
رحمه الله انه لا ينع في معنى للتغدي وقول حاله هو استجبت لوضيعة كما اراد من انه اسم سماه  
الفاظ لا فقال وان قيل انه تكلف لان قائل امين لا يحظر بباله لفظ استجبت ولا ينع لم ينع  
فيما وضع للفاظ الله المتكلم بها وقيل انها موصوفة للمضاد للثناء مسا دافعا لها  
ورده لوجه مفصلة في شرح الكشاف والخلاف بين الفاصلين والانتفاء لكل من الجانبيين  
معروف مشهور وقيل انه اعجمي معرب همين لان قائله كقائل ليس من اوزان المغرب وروايته  
يكون وزنا لا نظير له ونظائره كثيرة ولذا قيل انه في الأصل مفعول زنة فعليه فاشيع والفرق  
ما قيل ان اسم الله وقاوتين بان الضمير المستتر فيه لما كان راجعا الى الله قيل ان اسم الله  
اعرب منه عن ابن عباس قال الزبيري رحمه الله في تخرجه احاديث الكشاف انه وا  
جدة اخرجه التعليل عن المصالح عنه وما وقع مخالفة للمصالح في كل مقام نحو الاعتناء  
وليس فيه تباين لانه اسم للفظ كما قيل ان المفعول من الله جعل نفسه باستجابه  
لعدم الثقة بما لا يروى من مخالفتها لنفسه المشهور وقيل ان ما روي عن ابن عباس رضي  
الله عنهما ان النبي لطلب لك لا طلب عدم الفعل والالكان امين في مثل الامثلة  
بمعنى لا تفعل مژد ودان افعل فيه طلب لتعلق الارادة بما هو المطلوب سواء كان فعلا  
او نورا لا يحد الاثر كما هو ظاهر ظاهر اللفظ وقيل كلمة امين مثلا ليست موصوفة للفظ  
استجبت وخلاف لما هو اعلم ومن مرادفه او كل واحد منهما على الوضع العام للمصنوع له  
الخاص على ان كلام ابن عباس رضي الله عنهما يدل على انه ليس موصوفا للمجرد استجبت ولا اعم  
منه ومن مرادفه فقط ولا لكل واحد منهما بل للاعم منهما ورن لفظ افعل او لكل منهما واما  
جعل فعل واحد موصوفا له فمعنى وهو تعسف وتكلف فتدبر متبني على الفتح  
لحقته وتقل الكسر مع الباء ولم يصرح به لظهوره مما نظره به وما قيل من ان علمه انما  
تقتضي الباع على الحركة فاختار الفتح للحقة فيما اكثر استخرا له اضعف من علمه نحو فابن  
هو عن قوله كارتن واختلف في مائة وقضه ايها الا ههنا فذهب الى كل طائفة واما تشديد  
ميمه فذكر الواحد يرحم الله انه لغة فيه وقيل انه جمع امر بمعنى قاصد منصوب باجلا  
ونحو مقتدر وقيل انه خطأ ولحن لانه لا تنفس به الصلاة وبه يفي كما قاله شيخنا  
المقدس رحمه الله ولا وجه للفساد فانه ليس من القرآن بل عا ومعناه صحيح ورجحانه  
الحق هذا من شعره واه الادب كصاحب الحاشية المصنف للمحسنين عابره وهو فليس معاذ  
المعروف بالمعروف وشعره وديوانه مشهور وفيه من ثبوت الفنون ما يقول تراويه ورايته  
اسلحه هو امر مجنون فانه ما قيل انه مع ابنته فقال له تعلق باسنان الكعبة وادع الله  
ان يريك من حب ليلى فقال اللهم زوني من جنتها فخر به فيكي وانشد يقول  
يارب انك ذو من ومغفرة بيت بكافية ليل الجحيم  
الذاكرين القوي والناس قد قروا والشاهدين على الابد في الملبيتا

بات

باتت رقدوا وساير الركب مدد لجا وما الاوانس في فكر كاريها  
كان ريقها منك على ضرب شيب باصه من بين الشاميا  
يارب لا تسليتي جنتها اسدا وتبرحه الله عدا اقال احميتا  
وهذا شاهد على المدة وقد بسطنا الكلام في الروض المنيرة في شرح شواهد التفسير  
امين فاد الله الخ قال في شرح الفصح هو من شمر قايله جبر من الاضبطه كان سال  
الاسدي رحمه الله فخره والاسدي اسمه فطيل لفتح الفا وسكون الطاء المهملة وفتح الحاء المهملة  
كجهر واللام وروي بضمهم والمعنى نبا عداك سالته وازادوا موصولة وامين مقدم  
من تلخير للاهتمام بالاجابة وهو متامين على دعائه مقدم لعله من فحواه وتقدم بربا بعد  
الله عني فلا حاجة لما قيل ان حقه التاخير عن قوله فاد الله الخ وان هذا ضرورة الوزن  
وقال ابن درستون في شرح الفصح المقص ليس معروف وانما قصره الشاعر للضرورة وقد قيل  
لجني الضر ورايت في الامور الى سلوك كمالا يليق بالادب وقيل الرواية في المدة ايضا واما هنا  
محرف وهو هكذا تباعدني فطيل وابن لته فلين مراد الله ما بينتنا بعدا  
وبروي سالتنا ولفظه يدل قوله دعوته وليس من القرآن بل بالاجماع وما نقل على  
في بعض الكتب لا ينبغي لقوله كما في التيسير انما من السورة عند ابن مجاهد ولقد اعتمد المصنف  
رحمه الله به قال رفا فلا حاجة لما قيل انه محمول على الجاهل من بعد عصر مجاهد ولما ساق الفصل  
بينه وبين السورة ولم يكتب في الامام ولا في غيره من المصاحف اصلا لقوله عليه الصلاة  
والسلام علمي خير من الخ هو تفتيل لكونه سنة ويجوز ان يكون تفتيلا ايضا لكونه ليس من  
القرآن كقوله عند فراغ من قراءة الفاتحة فانه صرح في انه ليس منها وان كان الا وهو الظاهر  
وتدري بروي بن ابي شيبة في مصنفه والبيهقي في الدلائل عا في ميسرة ابن جبريل عليه الصلاة  
والسلام قوله النبي صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب فاما قال ولا الفاتحة قال له قل امين فقله  
**روى** ابو داود في سننه عن ابي هريرة التميمي لحد الصحابة انه قال امين مثل الطابع على  
الصحيفة لعبر كرم ذلك خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فاتي على رجل قد  
الح في المسألة فبنا عليه الصلاة والسلام اوجب ان ختم فقال لرجل من القوم يا اي شي يحتم  
فقال يا امين **وفي** نهج الابد انصرف بهذا المعراج الله او روي عن ابن جبريل  
ولحد اوان الصخرة في قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجبر على كنية الصلاة والسلام كما ينهون  
وفي الكشف لقيني بدل قوله علمي وهما بمعنى وقوله كالحتم وجه التشبيه فيه انه لا يعتد  
بالدعابة ونحوها ان الكتاب لا يعتد به اذا لم يختم لا ما قيل من ان معناه انه يوجب الاعتقاد  
بالدعابة وان ختم القاص على الكتاب يوجب الاعتقاد به لانه امر حادث وما للقاص وكتابه  
هنا وفي كثر المعاني ان معناه انه بمنته عن الحيلة وعدم القول او بمنته عن ان يصنع ما فيه  
لان غير المختوم يطالع الناس على اسرارهم فيضيق ولك ان لقول ان المراد انه علامة للاجابة  
كما تقرأ في الناس وهو موقوف ما ورد في الاشارة الى الامور خواف الله في رضى وفي  
معناه قول علي بن ابي طالب رحمه الله في معناه وقول الصحابي في الايمان مثله بالراي في حكم المرفوع  
لكنه ريد على تشبيهه بالخاتم نفسه وقد قيل الظاهر ان ختم الخاتم ونفسه كالحتم وفي تخرجه  
لحديث الكشاف ان هذا لم يوجد في شي من كتب الاحاديث وقال الحافظ السيوطي لم يرفعه عليه  
عن علي رضي الله عنه عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من روى في التفسير  
بسنن ضعيف عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من روى في التفسير  
الطاهر على عباده المؤمنين والخاص بالطابع بالفتح مغني وهو ما يطبع به اي يحتم بقوله



الامام ويحتمل ان عند الحنفية انه يؤمن بالامام والمأموم سدا ومذهب المص وغيره  
من الشافعية كما في شرح الوجيز انه يستحب لكل من قرأ الفاتحة خارج الصلاة او قبلها ان  
يقول بغيرها امين بعد سكتة لطيفة ليعتبر القرآن عن غيره ويستوي في استحبابها بالامام  
والمأموم والمنفرد ويحتمل ان الامام والمنفرد في الجهرية تنبأ للقرآن حديث وايل المذكور  
واما المأموم ففي القديم يؤمن بغيره ايضا وفي الجهرية لا يجهر ولا يخلو فوافقا لا اكثر  
في المسألة قولان لعدم ما انه لا يجهر ولا يجهر بالكبير وان جهر الامام والصحابة قال الجهر  
رضي الله عنه انه سجد لما روي عن عطاء وغيره كنت اسمع الامامة ومن خلفهم يقولون امين  
حتى ان السجدة تفضي ومنهم من اثبت في المسألة قولان ذكرا لغير الامام اما اذا لم يجهر فيجهر  
المأموم لتنبه الامام وغيره ومنهم من حمل النصين على ان قوله لا يجهر المأموم اذا قالوا او  
منعوا للسجدة ويبلغ صوت الامام الفقوم والايحاديث حتى يبلغ الكل والاحب ان يكون  
تأمين الامام والمأموم معًا فان لم يتفق ذلك امن عقب تليسه ومن قال في حديث قوله  
انه لا يستحب التامين للمصلي ايضا انتهى وهل يقولها الامام والمأموم او المأموم فقط لمجد  
اذا قال الامام ولا الضالين يقولون امين وهو رواية عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى يؤمنان  
معًا وتفضل في الفروع وكتب الحديث والحجاب الحنفية عما قالوه بان عليه الصلاة  
والسلام يجهر بها للتعليم ثم خافت اوان ذلك اذا كان قد اذاعه من شأنه الاخذ  
وليجهر بصوت القرآن يوهما انه من موهبه نظره لما روي عن ايل الخ هذا الحديث في  
ابوداود والنمذ والدارقطني وصححه ابن حبان وقابل من بعد الالف يليها الام وهو  
وايل بن حجر يضمن الجاهل للمسلم وسكون الجيم ابن ربيعة الحنفي الصحيح كان ابو من اقبال اليمن  
اي ملوكها فان الملك يسجد عندهم قتيلا ووقد على النبي صلى الله عليه وسلم واستفطع ارضها  
فاقطعها ايتها وقال هذا ايل سجد لافئله لانه مع معاوية رضي الله عنه فضة وكذا صار  
خليفة قديم ملوكه فاستقبله واكرمه وفوق رضي الله عنه في عماله وقد سمعت ما  
لجيب عند في هذا الحديث وقوله وعن ابي حنيفة الخ هذا رواية عن حنفية تجد موافقة  
لحديث في مالك والذي يحوف عند ما مر كما انما انما المزمع وماله وقوله ورفع بها صوته قد  
مر جواب الحنفية عند انه تعلیم ثم خافت واوردوا في الصلاة مقام مناجاة  
فلا ينادي بالتوجه الى الغير لقصد التعليم وكما به ظاهر قوله لا يقول في الصلاة داع يقول  
اهدنا ولا يخفى انه لا ينادي بين كونه داعيا وظالما لا لاجابة فندرت كما روى عند  
الله بن مفضل الخ العزافي وتبعه من بعد من الحفاظ لم افقت على هذا الحديث من هذا الطريق  
والخرج الطبراني في الكبير عن ابي وايل قال كان علي وعبد الله بن مسعود لا يجهران في  
بالتأمين وعبد الله بن مفضل بن عزم من مشاهير الصحابة توفي بالبصرة سنة ستين ومثقل  
بضم الميم وقع العين المجهمة وتشد نداء المفتوحة وتبعد ما لام بزنة اسم المفعول  
اذا قال الامام الحديث المخرجة البخاري ومسلم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ووقع في  
الحديث الجهرية في آخر هذا الحديث زيادة وما نسلط وعليها اعتمد الغزالي رحمه الله تعالى في  
الوسيط ولحسن ما فسر به هذا الحديث ما رواه عبد الرزاق عن عكرمة رضي الله عنه قال اصفى  
اهل الارض على منقوف اهل السما فافاق امين في الارض امين في السما وعقر للعبد قال ابن حجر  
رحمته الله مثل هذا لا ينافي بالرأي في المصير الى الاول وفي بعض النسخ كما في وسيط الولي اذا قال الامام  
والمأموم معًا لا يترده بعد قوله والمأموم يؤمن معه وليس في الحديث غير تامين المؤتمر  
وما قيل ان تامين الامام قد علم من الاحاديث الاخر لا وجه له وفي اكثر النسخ كما في التيسير والمآثر

هكذا

هكذا فان الملاكية يقولون امين والامام يقول امين فمن وافق تامينه لم يخلو ولا شك في  
**اقول** قد وقع نحو اسن هذا في البخاري فقال ابن تباط في شرحه بعد ما اورد بهذا  
الحديث انه يعلم منه تامين الامام لان المأموم ما مورب لاقتد بالامام وقد ثبت في الحديث  
سابقا ان الامام يجهر بالتأمين فلو جهر فيجهر وتعتق بانة يلزم ان يجهر المأموم  
بالقرآن لان الامام جهر بها وليجب عنه بان الجهر بالقرآن خلف الامام بما في التامين  
دفعلا تحت عموم الامر بانواع الامام واستند ليقوله فاستوا على اخير تامين المأموم عن تامين  
الامام لترقبه عليه بالفاو في كلام في كتب الاصول فذهب بعضهم الى انها تدل على التثبت  
دون التعقب وقيل المعنى اذا اراد الامام وقال اللهم بولعنا في جواب الشرط تدل على المعاونة  
والتراد بالملاكية جميعهم وقيل الحنفية وقيل الذين يتماقون ان فعل الامم غير الحنفية  
فالتراد بموافقة الملاكية وقوع تامين للمصلي والملاكية في وقت واحد وقيل المراد الموافقة  
في الاضطرار والحنفية لانه للناسب للمغفرة وقال ابن حجر رحمه الله المراد الاول لما رآه  
عبد الرزاق عن عكرمة قال صنعوا قهلا لارض الجوهري هكذا يدل على ان المراد بالملاكية غير الحنفية  
ما مر وقال يعقوب فضلاء العصر في حواشيه المخطب بقوله عليه الصلاة والسلام قولوا امين يا امين  
والمأموم يجهر بالمعنى بها المضلون قولوا لجيها اما ما مر وما مؤتمرا امين يؤيد ان تعليق  
المغفرة بالمغفرة ترغيب وحث على ما ينبغي ان يعبر الامام والمأموم جميعا فلا يجوز الامام يحرك  
الفضيلة ومثاله لا يترك سلامة الامر فندرت وعن ابي هريرة رضي الله عنه الخ هو صحيح في  
واسن عبد الرحمن على الاصح وهو رواية عن حنفية وهو معروف وهو غير ممنون لان حنيفة العلم  
وتحقيقه مشهور في حنكته واتي بصيغة المصغر في اي بن كعب الصجلي المعروف وهذا الحديث صحيح  
وليس بموضوع كما توهمه وان كان اكثر الاحاديث المروية عن ابي في فضائل السور وموضوعة في  
ومجل من عبادان من الكرامية وهو يكره ان جواز وضع الحديث للترغيب ويجيبون عن الاستدلال  
بحديث من كذب على شتمه فلا يثبت في مقعد من كذابه كذب له لا عليه وقد اعترف به  
وقال ابي ربيعة الناس عن حفظ القرآن وتلاوته فوضعت له للقرآن من من من ذكره في ايل الشيوخ  
على تلافيا منهم من جهر لانه صفة لها فحقها الماخيرة عن مؤسوفها كما نقل عن الماخيرة قوله يترك  
باليا الحنيفة وهو ظاهر وروي بالمشاة الفوقية مع ذكره مثل فقيل انه يفتد برسوة مثلها اولاد  
المراد بالمثل السورة فروي معناه وقيل لا لكتاب المضاف الثالث مما انصف النيز وادان الرضي  
وعنه مرهوبان شرط الا لكتاب المذكور ان يكون المضاف الثاني مما انصف النيز كقصار المضاف  
اليه او كالبعض وهذا لا بد فيه من صحة المعنى مع سقوطه وهذا ليس كذلك وفيه انه ليس  
فان مثل يعمر استغافل من الكلام مع بقائه المعنى بحاله فقول في نحو زيد هو مثل الاستدلال  
فيؤد في المعنى على اوجه ابلغ كما نقل في المعاني على ان صاحب الكشاف ذكر في قوله تعالى لا  
ينفع نفسا ايمانها على اقامة الشا فوقية انها لاضافا لايمان الى ضمير المؤمن الذي هو  
يعقوب وقال الشارح المحقق تمت انهم يقيمون بالبعض ما هو اعلم من الاخر او الصفات الطائفة  
بها وسيا في تفضيله في سورة الانعام وما قيل من انما نقل عن ابي شريح الجوهري لا لكتاب  
غنى عن الرد وخص النوراة ولا تجل لانها اعظم الكتب السماوية وقيل لانها لم تنزل في بلادها  
اولا من مامو ما يؤمن بالنوراة لانها سمعها قلت في الكشاف ما قلناه هكذا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم الله قال لاني بن كعب الاخير كن بسورة لم تنزل في النوراة ولا انجيل القرآن  
مثلها قلت لي رسول الله قال ولما كتبت الكتاب لم انهي قال الشارح المحقق فيه حذف الخ قال  
الحوزة رضي الله عنه قلت بلي وقال قدس سره ظاهر سباق الكلام لتعقبن ان يقال قال علي رسول الله اقول



ابن ذلك في جوابه فلما قيل في تقديره وعن النبي صلى الله عليه وآله قال قلت لکنه لخصر في العبارة  
ولا يكون في تقديره قال وحده كما نوهته اذ يصير المعنى قال ابن في جواب رسول الله صلى الله عليه وآله  
قلت في رصاده طاهر بين ورقة المدقق النبي بان ان كان المراد انما وقع في مجلس  
النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام من الكلام المبني وبين ابن في جوابه في تقديره قال وحده كذلك لا يصح  
تقديره عن ابن في قوله اذ يصير المعنى على كل تقدير قال ابن في جوابه بالرسول صلى الله عليه وآله  
قلت في رتبة نقل كلامه عليه الصلاة والسلام وما وقع من ابن في رتبة الله عنده في غير مجلس  
من حكاية قوله فلا ما يحسم غايته ان ما ذكره الشريف اظهر دلالة على المقصود قيل ولما  
كانت عبارة الكشاف تحتاج الى تكلف كثير من المصطلحات والشرح باسم الروي حيث قال  
وعن ابن في رتبة الح كبره عليه ما ستر لانت الظاهر ان ابا هريرة روى الله عنه هو المجهول  
على الخ تشوقا الى بيان الله عليه الصلاة والسلام وان كان المحاط له عليه الصلاة والسلام في مثل  
غيره في فصله انه روى عن ابن في رتبة روى الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال  
لا في رتبة الله عنه الا خبر كبره في الجواب قلت في الخ وهو كلام لا يرد عليه ولم يذكر  
بين كلام الكشاف والقاضي ولم يذكره على وجهه عدول المصنف رحمه الله تعالى ان ابا هريرة روى الله عنه  
روى ما وقع في مجلسه عليه الصلاة والسلام من الكلام المبني بين النبي صلى الله عليه وآله والسابق فيقضي ان يقول  
قال دون قلت واورد عليه انه لا يرد عليه حينئذ في عدول المصنف رحمه الله تعالى لا يرد عليه  
لان رتبة عليه ما لا يدفع ما روى في رتبة تكون قاصره عن اعادة المقصود وهو ظاهر  
وفي بعض نسخ المصنف قال قلت والمثله في الثاني حتى قيل ان الاوّل من نصري التفسير ثم ان  
قوله على في الحديث مخالف لما اتفق عليه النحاة من ان على بما يجاب بها عن النبي لکنه وقع في كثير  
من الاخبار ما يخالفه كما ورد في مسلم ان الذي يفتني منكم فقال في ولا يفتني منكم ما خالفه وان  
اعترض عليه في المعنى بين رتبة الباء وفيها انها السبع المثاني الى اشارة الى قوله تعالى  
ولقد انزلنا الكتاب مستقاما في الاية وسياق في تكملة في محله والقرآن بالرفع عطف على خبر ان  
والموسول صفة واوتيته بضم التاء في الحديث ما نزل على ان القرآن العظيم في الاية بمعنى  
العلم والادب انما هو ما نزل في سورة الحجر ولم يرد له احد من اسمائها كما استعمل في الثاني  
ولم القرآن ولا يخفى ان القرآن العظيم يطلق على الفاتحة بالمعنى الكلي ولا يطلق على ما هو في كل الا  
مباينة نحو ان الرجل فاذا ريد هذا فلا مانع منه وما تكون اسما فلا وجه له لانه لا يرد  
من الخ على المساواة وعن ابن عباس رضي الله عنهما الخ هو حديث رواه مسلم بمعنى  
ورسول الله مرفوع حبيب الخيرة مقدم اي جالس في حقه ويقال بينا وبينهما وتقع بعدها اذا  
واذا الف يائين وقال الرقي اكثر في جوابه بيما اذ وفي جوابه بيما اذ او ما روى الحريري من  
انه خطا خطأ والف بينا للاشياء او كافة او بعض من ما قال الرقي فك قصدا صلافة بين الجملة  
ومثله يلزم الاضافة الى الف والامانة الى العمل الاضافة زادوا عليها ما تارة واشبعوها لفر  
وقيل اصله بينا وقات كذا والجماع ما يضاف اليها اسما الزمان شذوذ في المضاف الذي هو  
وقت واقيم بين مقامه والملك في الحديث غير جبريل عليه الصلاة والسلام لما في مسلم بينا جبريل  
عنه عليه الصلاة والسلام قال سلام اذ سمع لفتة من فوقه فرفع راسه وقال هذا نازل من السماء ففتح  
ليرفع الا اليوم نزل منه ملك ليرتد الا اليوم فسلم الخ والتفويض مجازات هنا صير الباب  
واشركا كرمه في صفة اشارة وخبر سار وقوله بنو رين اي امرين عظيمين من الكلام الموحى الملك  
يدلان على علمين عظيمين من العلوم الدينية والعلم والوحي يطلق عليه المور كما نطق الظاهر على ما  
قال تعالى انظر وانفتش من نوركم وقوله لم يورثها الخ اي هو مخصوص به صلى الله عليه وسلم

من بين

من بين الاماني والمسلمين عليهم الصلاة والسلام فالتام فافتحة الكتاب وما عطف عليه بالجر عطف بيان  
افتد احاطة له ويجوز رفعه ونصبه وخواتيم سورة البقرة من قولها من الرسول الخ ففوات  
بهم بعد النشأة وفي نسخة خواتيم بها تخنية جمع خاتمة على خلاف القياس وهو مسموع كان نقله  
الثقة وفي الحديث الاعمال بخواتيمها وقيل سميا قورين لاشتمالها على الخير والنورانية وهي  
اربعة عشر كرم ذكره في اويل السور وهو بعد والمخاطب النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام حقيقة وان  
شمل اتمه صفتي لن تقرأ في الحروف والحد الحروف المعروفة وتكون بمعنى الكلمة وكل يحمل هنا  
ومعنى العطف لجمع له وقيل ان المراد لجمع لما وعد له اعطيت ما وعدته من الثواب وقيل انه لجمع  
للنور لاشتمال النورين وما قيل من ان المراد اعطيت ثواب الاجل قراءة ذلك الحرف سوى ثواب  
كلها نداء في الجمع للولف منها او المراد اعطيت به ما لا يحصى الا الله او لن يمد عو حرف  
منها فمدعا كما هذا الاجب او المراد اعطيت ذلك الحرف بان تتعرف به فيما تشاء لان الملك  
مظهر الانوار ومنه الحروف العالمة التي هي الملكة لا بد دفع ما اورد عليه من ان ما ذكره  
بينه وبين سائر القرآن الكريم وان ثبت به ذلك القائل بزمه وعن حذيفة بن اليمان الخ  
حذيفة بن اليمان العباسي من كبار الصحابة كان ابو بصير حذيفة فاصاب دما وهرق في المدينة  
فحالف بني عبد الاشمال فسماه قولا في التماي لكونه خالفا ليمانانية ومولسنة الى اليم واسمه يميني  
فعوض عن حذيفة كايته الفاوسم بغير ياء كما هو معروف في علم الرسم وكان يقال له صاحب السرى  
لقوله حذيفة رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم كان وما هو كاي في اليوم القيمة ومات بالمدينة  
في ست وثلاثين وكان عمره ثلثه غنة استعمل بقلبه في هذا الحديث اسند التعليل وقال العراقي  
انه مؤنوع وقيل انه ضعيف والمعنى ان من الناس من يبعث عليه بشوم مقاصد الموجبة للفتا  
عذرا في شتمهم بغير كرامة صبيها منهم ما ذكره حذيفة بمعنى واجب ومقتضى معنى ان في  
تعلق به قصا الله ان لا اوقد وسقط في اللوح المحفوظ وفيه دليل على ان الفضائل تكون غير  
متممة في غير اواخر المعنى برفعنا خيره لا ان الله لقوله ان يبعث سننوا لوله صار حسنا  
والكتاب بوزن زمان هناك هنا بمعنى الكتب وقد اثبت في الجوهر واستفاض استقامته بهذا المعنى  
كقوله وانما الكتاب لو انبسطت يدي فيهم ردتهم الى الكتاب واسمعه جمع كانب مثل كتبه فاطلق  
على محله مجازا المجاورة وليس مؤنوعا لانه كما قيل في الاذهي عن اللسان لغة وعن  
المرسل والموضع المكتوب والكتاب الصنيان ومن جعله الموضع فقد لفظه وفي الكشف الاعتماد على  
نقل اللين لرجوعه وجوه وقوله الحمد لله الخ منصوب بمفعول ليقرا او مرفوع على الحكاية لان المراد  
به السورة والعذاب بالنصب مفعول يرفع تمت السورة الكريمة بحمد الله ومحمد نفع الله  
باسرارها واشرق في مشكاة قلوبنا ساطع انوارها واعاد علينا شامل بركاتها انما قرب بحيث  
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
سما الله الرحمن الرحيم مدينة واما الخ مرارا الكلام في المدة في الملك والافعال في سورة  
وكونها مدينة قيل انه بالجماع وقيل في المدة لانه نزلت وانقضى يومان رجعت فيه الى الله الاية  
وقيل هذه الاية نزلت في حجة الوداع يوم النحر وهو كلامه واه واهو بالمدة والتخفيف  
جميع آية او انهم جنس جميعها اكثر وتارة في رتبة ما اسلمها كما هو معروف في اللغة المقر بدهي في اللغة  
العلماء قول الجاهل الرسلالة والمنا سببه ظاهرا وقودها الصلوات ففيل ما يتيان وست  
وقيل سببه جنسها نون والسورة تميز ولا تميز كما قال ابن القتيبة فمن جعلها من السوا  
وهو ما بقي من الطعام في الاقار لا يما قطع من القرآن ومن لم يميزها ابدل همزها او اللوا  
وضم ما قبلها او جعلها منقولة من السورة بمعنى المنزلة كانت السور منازل فهي منقولة منزلة



ويؤيده ما في الحديث من استعارة الحال المرسل للقاري وهي لئلا يترك الحسنة والفتنة كما لم ينسب  
المترقعة قال النابغة

المرقعة ان الله لسطا كسورة تترك كل ملك يحولها يبدد

وقيل انما من سور المدينة لاحتها بما يات بها ولجنتها بما فيها فتمت القصة النبوت في الحصة  
السورة لاحتها بالشاء ولا تفلحها بانها كلام الله او لتركب لفظها على يقين من السورة بمعنى  
المتكلم ومنه ان السورة والقرآن وفي شرح الشاطبية صحت السورة ما يشتمل على ذات  
فانتهت وخاتمة واقلمها بالاشاوت وفي السورة الطائفة بالترجمة توقيفا الى التسمية بانها خاص  
منها لا يخرج العشر والحرب والآية وآية الكرسي لانه مجرد اضافة لا شتمية وتلقب وفيه نظر  
اذ لا بد من تقيدها كونه مستقلة او مقبولة من غيرها بالشملة اذ لو لا ذلك لكانت آية الكرسي  
وقولها بما مجردا من اضافة لا يحد في ذات سورة البقرة بل اكثر السور اضافات واسماء السور كما  
بوقفيته ثانيا بعد حديث كافي لانتقال وسيا في بيانه وذكره بعضهم ان يقال سورة البقرة  
ويجوز لها **روى** البيهقي وغيره عن السريضة عن مرفوعه لا تقولوا سورة البقرة  
ولا سورة العنكبوت ولا سورة النساء وكذا القرآن كله ولكن قولوا السورة التي يذكر فيها البقرة  
والتي يذكر فيها العنكبوت وهكذا او سادة منعتهم ادعى ابن الجوزي انه ممنوع وزاده ابن  
حجر رحمه الله بان البيهقي رواه بسند صحيح موقوف على علي رضي الله عنه وقت نسخ طرائق  
سورة البقرة وغيرها مما منع في هذا الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح عن ابن مسعود  
رضي الله عنه هذا مقام الذي نزلت عليه سورة البقرة وهو معارض له ومن ثم كانت حارة  
الجوزية غير كراهة ولكن ان توفيقية ما بان انه كان مكروها في تذييل الاستلام وقبل البقرة  
لاستمرار التكملة في قرين بذلك وقد اخرج ابن ابي حاتم عن عكرمة عن المشركين قالوا سورة  
البقرة وسورة العنكبوت يستمررن بها فتركت لنا كفتيا كالمستمررين ثم بعد سطوع  
نور الاسلام نسخ النبي عنه فشاخ من غير تكبر وورد في الحديث بيان الجواز

الافاطح هذه وباقها فان سائر معنى باقي جميعها ان قلنا به والخلاف فيه معروف  
بين اهل الفتوى سبيل في تفصيله وقوله تنجي بها قال في الاساس حكاية الحروف وهي كما  
وتجها وهو يجمعها وينجها ويجمعها بعد دها وفيه لعل من قبيل الفجر ان  
فقال في الله ما هو منه حروفها وانما الحجاز لان يجمعها فلا يجمعها فكذا معاشه وحروفه  
الصالح والتمهيد في الجمع والفرق فاما القرآن فيقال لا اجمع فيه حرفا  
الذي لا فرق وكنت ازل في القضية فلا يجمعها في يوم منها يبين ان لا روي في القاموس المجمع  
كسما تقطع اللفظ بحروفه وحبب الحروف وتجميعها ونف على النحوي المزني عن ان  
التمجي تعدد حروفها باسمها الف با تا فاذا عرفت ما ذكرناه فلك عن ائمة اللغة وذكر  
وعرفت ان الفعل منع بنفذه ومفعوله لا يخلو من ان يكون الكلمة للظومة والكلام للتركيب  
منها او الحروف المركبة منها بانفسها واسماها الدالة عليها ومعناه على الاول القراءة وعلى  
الاخير نعت الحروف بانفسها وهو المقطع او باسمائها وهو ظاهر او مطلق التقدمة  
وكلام الاساس ظاهر في الخير وكلام الحواشي في قوله وكلام القاموس في الثاني وكلام الاظهر  
في الاول فاما ان تقول هو مشترك بين هذه المعاني المتغايرة او هو حقيقة في بعضها  
مجاز مستوع من العرب في غير لانه هو الذي يعتنى به اللغويون وعلى كل حال لمفعول  
كالكلم والحروف ليسن خلافا في مشناه ولا لا يمكن منع ذلك كما مر في النسخ معنى الطبع الممر فان  
التمهيد دخل في مشناه لانه نقل اتمر النسخ المخرج ان السكاك استعمله منعنا يا اوله

الشرح

الشرح وهو مثل ما تقدم في امين وذكرنا بينا اللغة كما سمعته ذال على ذلك وانما الكلام في  
دخول متعلقه الجوز بالاساس لقلنا انها للصلة او لالة فيصنع في خطه فيه دخول البصر  
في ابصر زيد الذي شاهدته بصرى فلا يذكر الاعلى ضرب من التاويل والمساخنة وخروجه  
خروج العصا في ضربته بالعصا فانه قد يخرج قد يذكر وقد يترك ولما قال العلامة لا لانا  
التي يتجاربها استاذ كذا المدقق في الكشف ما ستر من كلام اللغويين وقال انه المناسبت المقطوع  
في الطرف وقلنا سلمه الله عن الاساس وكلام الجوزي والاذهر يميز عليه والباقي قولهم ما  
لنصين معنى الاتيان اي يوثق بها المحبقة التي يعني انه موضوع لتعداد او مخصوص وهو  
تعداد الحروف المركب منها الكلمة باسمائها وقيد باسمائها لظن في مشناه فلذا اورد ذكره  
في عبارة الاكتشاف بالمعنيين والشارح المحقق لم يميز بينهما وجعلهما معا والبالصلة والالة  
والمعنى ينجي بالحروف اي تعدد على حذف المفعول بلا واسطة وقال ان جملة على التغير  
اي يوثق بمحبقة ستمولات المحبقة المشتملات لا الالتفات فيل التبعي مجرد عن قيد الالتفات  
بمعنى عد الحروف مطلقا للمفعول بلا واسطة محذوف والحال والجوزي يقاسم مقام الفاعل والبا  
فيه لالة او هو مضمون معنى الاتيان اي يوثق بها المحبقة مستماتة او موزون فيل التبعي يعني  
فيثبت الفعل للمفعول بواسطة كالتصريح بالعين وفيه تجد فاو للعبارة بوجع منها ما مر ودفع في  
التمهيد الذي يترتب من مضاف كافي قوله ايضا والسبب في ان قصرت من جملة فانما المراد منه  
مستماتة وقيل عليه انه ليس في اللفظ كما يدل عليه من تسميها بلا مزية مستكة بعبارة  
الائمية مع لتمامها التاويل لا يجدي وقوله انما لا يصرفه يعني مستبعد لا ينبغي فاية  
كثير في كلامهم وورد في النظم يقولون بافوا هم مع انه ليس بعبارة او قصاه **في**  
**هنا** انه على تقدير تسليم ان الفتية دخل في مفهومه فالتبعي من المعاني النسبية كالوضع في  
به الاقطة وبها هو متبعي الحرف نفسه فيقال متبعي بعبارة المفعول فاذا وصفت به اسمها  
الذي به التبعي فلا بد من توسط الحرف وذكره فضلا عن ان يكون زائدا محتجا للتاويل كان  
الوضع اذا وصفت به اللفظ فيل موضوع فان وصفت به المعنى فيل موضوع له ذلك اللفظ  
فاما ان يكون كذلك اذ يجري على ما هو له فاما اذ يجري على غير ما هو بسببه فلا بد من التبعي  
والتمهيد ان هذا مع وضوحه كيف خفي على هؤلاء الفحول فلندبر  
الح له لانه على معنى وهو حروف المتأخرات ان اقترا باحدا لا رمتة الاعتوار في الاصل  
الاخذ باليد ويكون معنى التتابع ايضا كما في الاساس لاسم بقدر حركات الاخرات وتفاوت  
رسم الدار فلاحظ على تلك ان يقال كان ما ذكره مآخذ هذا اللفظ على التتابع وهو  
منع بنفذه والتخافة تعدد به يعني اما بنفسه معنى التتابع او لجملة عليه لانه معناه  
ولس هو بعضهم انما حروف ايد المص رحمه الله بالنقل عن امامي الفتوية الخليل واي على القاري  
في كتاب الحجة وتقدم قوله به للاهتمام بالخصر ان صح وفيه من كلامات الاسم غير ما ذكره  
المص رحمه الله لظهوره كما نزل قول الزمخشري كالمالة والتخيم لانه غير مستعمل لخصاص  
الاسم وقد كفانا الموه مؤنثه فلاحظه الجواب عما اورد عليه وما روي ابن مسعود  
رضي الله عنه في هذا الحديث رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول من قرأ حرفا من كتاب الله عز وجل فله به حسنة والحسنة بغير حساب  
لا اقول له حرف ولكن الف واللام حرف وميم حرف **روى** ابن ابي شيبة والبراء في مسند  
عن عوف ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ حرفا من كتاب الله كتب له به  
حسنة لا اقول له حرف ولكن الحروف المقطعة الالف حرف واللام والميم حرف قال الحافظ



مدار اسناده على عيسى بن عتبة البريدي وهو ضعيف ورواه الطبراني في الكبير وغيره  
طريقه ولفظه من قولهم من كتاب الله ان كتبت له حسنة ولا قول الرذائل الكتاب  
حرف ولكن لا حرف واللام حرف والميم حرف والذال حرف واللام حرف والكا حرف  
وقال ابو عمرو الداني في كتاب العدد انه على صور الكلم في الرسم دون اللفظ الا ترى  
ان صورة الهمزة في الكتابة ثلاثة احرف وهي في التلاوة تسعة احرف فلو كانت الكلمة  
انما تعد حروفها على ما استمر اربعا في اللفظ دون الرسم لوجب ان يكون لقال في الرسم  
حسنة فلا قال انها ثلاثة احرف ولما رعا ثلاثون حسنة بكل حرف عشرين حسنة  
ثبت ان حروف الكلمة انما تعد على صورة الكتابة دون التلاوة والثواب جار على ذلك  
انما واورده عليه صاحب مصاعد النظر ان العامل انما يشاب على عمله لا على عمل غيره فالقاري  
يثاب على بطقه بالحروف سواء كتبت ام لم تكتب في الرسم ام لا وما قاله بغيره تعطيل  
بعض الحروف التي تطلق بها لسانه وهو لا يترضا له فاني انما اجد على بعض عمله دون بعض  
تخلف الذي يكشف لك معنى الحديث حمل الحرف على الكلمة ولما سميت الهمزة كلمة واحدة  
بين في الحديث انها ثلاث كلمات فان المنطوق اسم الحروف لا اسمياتها وكل اسم منها  
كلمة بلا شك وهذا ما ارضاه صاحب النشر وهو حسن وما ذكرناه سقط ما قيل ان ما  
ذكره المعجم لا يوجد في كتب الحديث فانه مروي كما في الترمذي والطبراني وكثير من كتب الحديث  
ومحجة الحاكم وان كان في بعض النسخ لا يسير لا يجوز انما الى القول بان روي بالمعنى وقوله  
عشر اثم انما متعلق بقدر اي يجازي بعشر اثم والمتراد بالحد التعريف الجامع للمانع اوى  
مصطلح اصل للنطق فالترادف به اجماع هذا خبر كما في قوله ما روي فانها جوهل اسمي  
مرفوع محال بالابتداء والموصول اذا وقع متبعا يجوز ان يقر خبره بالغا لكونه في معنى الشرط  
كما قرره النحاة وهذا جواب عن سؤال القدير ان ابن مسعود رضي الله عنه من كبار النحاة  
واهل اللسان واطلق عليه الحرف وهذا مناف لما قلنا فاجاب بان روي يعارضه لو  
فصد به المعنى المصطلح بين النحاة وهو الكلمة المدة على معنى في غيرها وليس مترادف اللفظ  
اذا نهضت فان حقيقة الحرف لغة كما قال الجوهري طرف كل شيء واحد حروف النحوي  
وحروف اللسان التي تتركب منها الكلمة وما ذكره هو حروف المعاني والاطلاق الحرف عليه ما عرف  
جديد لحد منه النحاة بعد العصر لا اقل فكيف يصح ارادته في الحديث وتفسيره به يكون معنى  
الكلمة كما في قول بعض العرب وقد قيل له اتقوا القرآن فقال يا الله لا الهجومي من حرف  
اي لا اقره منه كلمة كما ذكره الازهري وان اهملته للجوهري وصاحب القاموس وهو معنى  
حقيقي ومجان مستفوع من العرب ومجاز من سائر اطلاق الجوز على الكرا واستعارة لانها مرسية  
الكلام بمنزلة الحرف من الكلمة وقوله في الاساس من المجاز هو على حرف من امره ان طرف لا يبار  
ما قاله الجوهري لان حقيقة الصراف الحسي ولو لا هذا لكانت افعال كانه فان تخصيص  
الحروف به اي بالمعنى الذي اصطلاحه النحاة ان كان المترادف بالمعنى لاني الكلمة فكونه تخصيصا  
ظاهرا لا يفسد منها ولذا المتأخرة كثير من ارباب الحواشي فان لم يرد في التخصيص لغيره في مكانة الكلمة  
الاطلاق بل معنى التبيين مطلقا كما في قولهم الوضغ تخصيص شيء بشي فلا حاجة الى التكلف  
في توجيهه مثل ما قيل من ان مترادف الحرف بالمعنى اللغوي والطرف وهو مشتق من جميع حروف  
المباني واقسام الكلمة لحروف امثوا من طرف اللسان فهي حروف بالمعنى المذكور بل  
المعنى اللغوي وهو الكلمات كما مر تحقيقه فقوله ولعله سميها الح جوابا لغيره المترادفة  
حينئذ حروف المباني فان اريد بالمعنى اللغوي ما ذكر من الحروف المقطعة وهي حروف المباني

بالتحفة

بالتحفة في الجواب ولعله ليس المترادف به الطرف كما توهم ولعله سميها باسمه لولاه  
هذا ما ذكره الامام في تفسيره وعبارته توهم انه من بنات فكره وعلى هذا فالحكم على ما ذكر  
بلحرفه باعتماد لولاه فهو معنى حقيقي له لا يجازي وما قاله الامام من حذفه  
من انه سميها حرفا مجازا لكونه اسم الحرف واطلاقا لحد المتلاوة من على الاخر كما ان شمسود  
ليس بشي ويعلم ما ذكره غير مما شاعرك في معناه ولا يرد عليه انه اذا كان في الحديث  
بالمعنى اللغوي يصير معناه من قول كلمة من كتاب الله اي كلمة كانت بدليل انه ضم اليه في اللفظ  
كما مر ذلك الكتاب وليست كل كلمة سميها الحرف حتى يصح تسميته باسمه لولاه  
فالظاهر ان يقال انه حمل الكلمات بمنزلة حروفه ولا يخفى ما فيه من التعسف لانه على ما ذكر  
لا يراى بالحروف الكلمات بل حروف التسمية كما يتبينه هذا في خطبته وان كان ما ذكره من ان روي  
ينبوعه لا يتوقف من بركة التوقيف في الحاص ان ما ذكره انما يدل على حرفية التسميات  
لا على حرفية اللفظ لا لفظا لا اشتراكا في اللفظ في التسمية على ما ذكره لولاه الموصوف لا على  
عنوانه ولا كلام في حرفية التسمية هذا والعجب من بعض الناس ان توهم هذا وجه التفسير  
قال ان المعبر به الله لانه لم يكتف في اللفظ غير قطعي في سقوط المعارضات كلام المعاني  
مبني على ان ما ذكر من نحو الف والام ومن اعاد لاسمها فيصير ان قطب كل واحد منها ويراد  
به ذلك اللفظ ويحكم عليه بانصرف كما في قولك من حرف جرح وضرب فكل واحد منهما وحده  
لمن له بصيرة نقادة خطط وخطب نشر فخر من نشره فانه ليس من قبيل اللفاظ الموصوف  
لا نفسها اذ قد لول الامر وهو متعارف لاسمه القال عليه وان اتفقوا في نعتهم اله كلف كلمة  
الذي هو من جنسها كما قد نعتهم عبارة للمص لا لغيره الركاكة وهذا هو الذي اوقعه  
فيما وقع فيه فان قلت للفسود من الحديث تكثير الحركات وهو لا ينافي جعل  
الحرفا وهو ثلاث حروف قلت يجب بان المترادف سميها وهو بسيط وفيه ان الحرف  
هنا الاسم والحسنة باعتبار القراءة الا ان يقال قراءة الاسماء تقتضي قراءة التسميات وفيه نظر  
فان قيل المترادف لاسم هذا المركب عتق ان كلفه كرسط ولقد عن كل واحد من الاسامي  
الثلاثة لخصا وانما يفتقد لقل التالوا وحده ان يراى بالحرف الكلمة ولما كانت تسمياتها  
حروفا وحدها انما قد ان يصير الواو جيم واحد كركب وركبان وهذا ازيد ما في الكتاب من انه  
رويت في هذه التسمية لطيفة وهي ان التسميات لما كانت اللفاظ كاسميتها وهي حروف فخذ ان  
والاسامي عدد حروفها من ثلث الى ثلثا فالحكمة ان يذلول في التسمية على المستحق في يعلوها  
ويجعلوا التسمية صريحا كل اسمها كما ترى الا الالف فانهم استعاروا الهمزة مكانها لانه لا يكون  
الاسماء كالحرف **مسألة** ايضا صنف في ابداع اللفظ دلالة على المعنى التام في الحروف ولتسمية النحاة  
نحو والمصرص الله نعمة في ذلك الا انه عدل عن قوله والاسامي عدد حروفها من ثلث الى  
الثلاثة الى قولهم وهي مركبة لانه لخصر واظهر وفيه اشارة الى ان ارتفاعها لذلك لا يتوقف عليه  
هذه اللطيفة وانما هو بيان للمواقع وفي شروح الكشاف كلام لا بأس له بعبارة المعبر رجلاه  
وهذا برهنة من كلام ابن جني في سر الصناعة حيث قال في كل حرف يقر او بحرف تسمية لفظه  
بعينه الا ترى انك اذا قلت جيم فاو وحروفه جيم واذا قلت الف فاو والحروف التي تطلقها  
همزة والاسام كبر لوامع ان يبتدئ بالالف التي هي مرق ساكنة دعم هذا اللفظ قبلها فمتحركة لا يمكن  
الابتداء بها فافعال الازمنة ما قاله لقل كما يقول المعلمون لاما الف فانه خطا فخص اللفظ بالهمزة  
لانهم توصفوا باللفظ بل انما التعريف بان جعلوا قبلها الهمزة التي هي لخصها فوصفوا فيها  
باللام لخصها من المعاني بين الحروف فالالف التي هي اول حروف المتحركات صورة الهمزة في الحقيقة



انتهى وقال ابن فارس في كتابه فقه اللغة بزرعه قوم ان العرب لا تعرف الحروف باستقامتها  
والدليل على ذلك ما حكاه عن بعض الاعراب انه قيل له انهم اسروا اسيرا في ايام الرجل  
سوط لانه لا يعرف من الهمزة الا الضبط والعصر ويتردد انهم اسروا اسيرا في ايام الرجل  
الكثابة والحروف فيهم من لا يعرفها كالاعراب فيقولون انهم اسروا اسيرا في ايام الرجل  
الافتحاف الكلام ابن جني انها عند اسم المفعول والالف اللينة اسمها لا التي تعبر عنها  
المفعولون بل اسم الفاعل في اللطيفة ثمانية بلا توجيه والهمزة صفة لها لانها تسمى  
وتندل وذلك كالعصر لها وليس اسما مستقدا كما قيل في ذهب غير الى ان الالف اسم اللينة  
الا انها لم تكن همزة لتعبر بالابتداء بها وهو المراد بالاستعارة هنا فاللطيفة جارية فيها باعتبار  
اصولها لم تتخلل فاصطرا **قوله** في علم القياس ان الالف اسم اللينة لانها تسمى  
لا وقت لا ينظر في الخط في الالف ليس معنى هذا فانه في وصف سكران يجترج عليه  
في التراب فاشترافه معوجة شكل لام مستقيمة شكل الف واقول الشرح في هذه  
لتكون ثمانية بالاسم او لا يفرع السمع قيل البارز في كافي قوله اخذت بالحطام  
وانه ليس للبراد بالنادية التي هي في الالف لان الالف اسم اللينة في الالف المعنى  
بعد فهم اللفظ لفضل المسح في الالف لانهم لم يفتقدوا ان يصنعوا هذه السبايط اسم مركبة  
لمصحة واعوا هذه اللطيفة في التسمية بان يكون كل اسم من اسماء مع غير وقتها المسما  
ليكون او لا يفرع السمع لزيادة مناسبة والاشارة الى ان هذه النادية ليست من جنس تلك  
النادية فلو لم تكن الاسماء مركبة من حروف واما حرف مفرد لم يسم تلك النادية في  
فانظر في هذه الفتوى ووقع كل منها في محله **قوله** لا يخفى ان تاوله بالاضاءة  
وحده لا يفي بما ذكر ولا يكفي في اداء ما قصده بدون قية بدانه ولا قرينة على تقديره ههنا  
فالظاهر انهم قد تاملوا في الالف لاصح لفظا وحدا واداءا والملازمة لاداءه لان زيادتها في  
المفعول غير مقبولة كما مر جوابه اي ايضا التمسك لتلك الحروف من جهة كونها مسموعة ومدلولها  
عليها ما اقول والاصل في النادية الاتصال فانها تفعل من الاداء قال تعالى ان الله يامركم  
ان تؤدوا الامانات الى اهليها ومنه ادلة الذين من الدين وفي عرف الفقه يكون بمقتضى ايقاع  
الفعل في وقته وبقيابله الفضا وموضعا للمفعول لانه متعدي بنفسه والفرع مترجم بآخر  
بحيث يسمع له صوت والصوت يسمى لو سئل لوصو الى مفعول الاذن شبه وصوله بالفرع  
وصا وحقيقة فيه فلما قال يفرع السمع دون يسمع مع انه لخصر واستعيرت الهمزة  
اي جعلت اولها في مكانها التقدير الابتدائي كما مر فالاستعارة ههنا بمنعهاها اللغوية على  
من التوسع وهذا اذا لم تكن الالف مؤنونة في الاصل للمعنى واستعماله في المدة على التوسع  
كان نقل عن ابن جني لانها قد تصير مودة وهي مشتقة من نية كما ذهب اليه بعض اهل اللغة  
وهي المنة بالاعمال المراد بكونها خلتها ان تنصل وتفتقر بها سواء كانت معتدة مزاومة  
لان الولي يكون بمعنى الاتصال كما يكون بمعنى وقعي كما قبلها ومنه التالي وليس هذا المراد  
والاكالة الظاهر العكس وهذا اما بناء على الفصل او المراد به ما كان كذلك حقيقة او حكلا فلا  
يضره فصل الجملة المعترضة وخوها ولا يرد على هذه القول المعنوية حتى يقال لانه باعتبار الاكثر  
والعوامل جميعا عامل وهو مشهور مؤنونة خالصة عن الاعراب قال ابو حيان في  
شرح التمام في الاسماء المتكسرة هل التركيب الحروف المعك المسرودة الف بانا واسماء العدد  
مخو لحد اثنان ثلاثة اربعة فيها الحاجة ثلاثة اقول فاختار ان ما لك رحمه الله انما  
مبنية على السكون لشيء بالحروف في كونها غير عاملة ولا محمولة وهذا عند سبب الاشبه

الاهالي

الاهالي وذهب غيرهم الى انها ليست معرفة لعدم تركها مع العامل في المبنية لسكون آخرها  
في حالة الوصل وما قبله ساكنة وليس في المبنيات ما هو كذلك فذهب بعضهم الى انها  
معرفة يعني كما لا يظن المراد به قابلية الاعراب وانما بالقوة كذلك ولولا انه لم يقل في  
لتحركه والفتاح ما قبله وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم في نفس المعرب والمبني فان فسر المعرب  
بالمركب الذي لم يثبت في الفصل شيئا تاما والمبني ما خالفه في مبنية وان فسر ما  
شاع به وخالفه ولم نقل بالاشبه الاهالي في معنى معرفته في تلك الاصل هو بالقوة معرفة ما  
هو بالفعل وان قلت المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبني ما شاع به في لغة  
والنار فيما يشقون مذهب فالحلاف لفظي والاعراب في سبيل كلام الكشاف مبنى على الثاني  
وكلام المحققين له وكما اورد وان كان الاصل في الالف ان المقتضين محض واسبب  
بناء الاسماء في مناسبتها ما لا يمكن له امتلاك الاسماء الخالية عنها معززة ويجعلوا اسكون  
اعجابا وقيل التركيب وفقا لابتداء واستند لوقا على ذلك بان العرب يجوزون في الاسماء قبل  
التركيب التثنية اكثر مما في الوقف فلو اريد وعمر وصاد قاف ولو كان سكونها قبلها لم يجمعوا  
بينهما كما في سائر الاسماء المبنية نحو كيف ولغو انها لا يقال في ما عادت الاسماء ساكنة في النجاء  
منصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وفقا بل بناء لانا نقول هو قبل التركيب في حكم الوقف سواء  
كانت منفصلة او متصلة اذ ليس فيها قبله ما يوجب الوصل فللمنصلة منها في نية  
الوقف فتكون ساكنة بخلاف كيف واين حيث وجب اذ عادت وصلا فان حركتها لكونها  
لازمة لا تزول لاي وجود الوقف حقيقة انتهى ما ذكرنا وان كان زهر ليجعل الامة  
يرد على ان صلا هذا لا يخفى ان ما استند لوابه من التثنية الساكنة فيهما وهو لا يجوز  
في المبنى غير تمام لانه بناء على كذا المندى واسم لا والتثنية الساكنة في غيرهما لمساكنة  
في انه على محرم الزوال وليس هذا بالبعد من نية الوقف فيما لا يوقف عليه كالف في امر وقوله  
لا يصح الوصل بنيت الوقف في نحو جبر غير مسلم ايضا انه قابلية ان فيها مناسبة لغز لتكر  
لمساكنة منها للحروف كما مر عن ابن مالك شقرا المور رحمه الله فكل عما في الكشاف ككتبة  
كما هو دأبه اذا غير عا رنة فاني مع الاعجاز باعتبار محتملة لانه هيبين سامنة عما في قوله  
هي اسماء مفعول او اسماء مسكنت شيكون زيد وعمر وغيرهم من الاسماء حيث لا يسميها الاعراب  
الح من شبه التثنية فان كان مد فوفا بان المشبب الاعراب بالقوة والمنفي ما هو بالفعل  
فمن توهما انه عينه فاورد ذلك التوفيق فهو من حرم نية التوفيق ثم ان الوقف  
له معان يكون بحسبها منعدا ولا ريب ان يكون بمعنى التثنية كقولهم يوقف الميراث لوضع  
الحمل ومعنى الامساك واللمع وبمعنى تسكين لمر الكلمة دون بناء فقطعها عما بعدة من حقيقة او  
حكما وهذا هو المراد هنا لكونها غير مفعولة ولا مبنية وان صح كما اشرفنا اليه فلذا اورد عليه  
بعض المتأخرين انه هذا المعنى لا يمكن في نحو قولك ميم اسر ولام الرجل وهكذا كل مصاف  
ذكر على سبيل التبع لا واجب بانه محصور في اذا التركيب يمنع منه مانع وفيه نظر لانه  
لا تعرف هذه الحركة في ما لا تعرف علامة الاعراب الحرفية وحال الالف في الاسماء كما اذا قلت  
اثنان ثلاثة وقلت الفصل الاول الفصل الثاني معرضة له بنية اسم المفعول من التعرض  
اي مما يتيقن له كما يقال فلان عرضة للوايم اذا اشقوا اليوم وقيل معناه محال الغرض اللهم  
الاعراب بمعنى الحركات الاعرابية لا بمعنى كونها حركات لاختلافت عليه العوامل اختلفت  
لغيره وموجبه اي موجب الاعراب بكر الجيم ولام العامل ومقتضيه وهو المعاني المصورة  
عليه من نحو الفاعلية والمفعولية والاصافة والشيء بمعنى واحد وهو العامل لان ما ذكر



اتم فائدة اذ لم يناسب الخ كعائل كونها معوضة للاعراب وقابلته وليس  
استدلالا لا مستسما على انحصار اللفظ في المتناسبة المذكورة كما قيل لان كلامه من غير  
منعير له كما قد متناه كذا ما قيل من انه انما انما لا يتم بيني قارة لعدم الموجب  
وقارة لما سبته متبقي الاصل وان وجد الموجب وما نحن فيه من الاول ان حمل على ما ذهب  
اليه الجمهور من ان المتبقي ما سبب متبقي الاصل او وقع غير مركب فان حمل على انه ما سببه  
متبقي الاصل وما عداه متعرب فالمراد بقوله خالفه عن الاعراب خلقها من ظهور  
الاعراب لفظا او تقدير فانها محل فظروا ويرد على المصدر وجه الله انما مناسبتة لمعنى  
الاصلي عندها من ما لك لها فيمن انشبهها لاهلها في قدره ولذلك الخ قد عرفت  
انه تعليل لكونها غير متبينة وهذا ما ذهب اليه من تقدم من اهل العين بغير فائده  
جوزوا التقا الساكنين في الوقف ولو على غير حدة ولم يجوزوه في غيرهم كحالة الساكنين  
هذه الاستساكنون وقف لانها لا يرد عليه حيث وجير وغيره من المبنيات مما اذا  
وقف عليه سكن نعم من يقول انه مبنا غاير وهو يجوز في ذلك لا يقول بما ذكره المص  
كما مر والاعتراض على هذا بانه قياس بغير جامع في اللغة ظاهر المستقوط ثم ان  
مستميا منها المنشروع في تفسيرها وتوجيه افتتاح السورة ما وقد ذكر في الكشف وجوها  
خلافها اولها انما اسمها للسورة والثاني الايقاظ والثالث انما مقابلة له لايال الاعجاز والتم  
وجه الله ذكر الاخيرة من واخر الاول واوردت بقيل ثم اوردت بالايقاظ وجوها اربعة من رتبة  
ثم اوردت اربعة اخرى بصيغة التمرير في الوجوه احدى عشر وما ذكر من الوجوه في اثني عشر كان  
في الاشارة الى اشارة الاعجاز ويغفر ان كانت الاول بالنظر الى حال الكلام المنزل والثاني النظر  
الى حال المتكلم به والغرض بغير العين وسكون السورة وضم الصاد الموحدة وقد دفع للتخفيف  
ووزنه ففعل ويجعل ان يكون فعلا على ما بين في الصرف ومعناه الاصل وهو المراءا اذ هو انما  
جمع بسيطة وهي الحروف المفردة فقوله التي تتركب الكلام منها ففعله من قال ان جمع بسيطة  
مقتضى متبينة وهي المنقولة لم يصب المحيز وعطف بسايطه تفسيره ايضا ففعله مطابقة  
منها اذ من الاسماء اذ هي المفتحة ما واوليس فيه تفكيكا لضمائر المحذور والظهور انما عليه وتعرف  
السورة التي التي افتتحت بالحروف وفي نسخة السورة ببناء الوحد والاولى في دواية  
وروايتها اما على الثانية فقيل في تفسيرها بالعلم بالخارجي والمعمود سورة البقرة لا الاستغراق لان  
من السورة ما لم يفتح بظايفة منها شارح ويحمل العلم الذي هو على تقدير ان المص قد مر هذا  
الوجه لانه الاصل الاظهر والظواهر في بعد ذهاب النشاط فقد لا يحتج بالاشارة  
خبر او خاص له ان المراد بها اما مستمها من الحروف المقطعة او لا وعلى الاول في الافتتاح  
بما يخصص المعنى به في ابلغ الكلام لا بد له من وجه فوجه الاول هو جازي ولم يجعل كلامها  
تاويل مستغلا كما فعل الزحشي في فصل المسافة لتقارنهما واتحادهما ما لا يشك ان بعض  
اوقاب الخواشي اوردتها في الكشف عن السؤال عن ثبوتها على صلور الحروف وفي قسمها دون صور  
اسماها وما بالظايفه من انه متبني على ما جرت به عادة الما لوقفة من انه يقال للكتاب  
اذ على علمه كتب باجيم فكيف مستمهاها كذا ب ج و لكنه مع اختصاصه ما مون اللين  
ولان خط المصحف كخط العرويين سنة متبعة لا يلزم ان تحدد على قياس الرسم ولم يثبت  
لان هذا انما ينبغي على الوجوب الا في ما يكونها اسمها للسورة فانها اذا قصد بها الحروف  
الفصحى فالمعروف ان يكتب كاهنا لانها في غير المصحف تكتب فيمصلة فيقال لهما ضرب  
من رب وعقل ايضا عن ايراد العلامة له ثبت وقوله ما سببت العادة لمن فهم ان لفظه بالاسم

ويصح

ويصح في الكتاب الحروف نفسها ايقاظا لمن تحدي بالقران الايقاظ مصدر ايقظ اذا  
بهم من نومته والتنبيه منه بقطعة يفتحان وتكسر القاف في قوله  
فالمرنوم والمنية بقطعة والمرنوم ببيتها خيال الساري  
ضرورة وقيل انه جازي للسنة وتحدي بصيغة المفعول من التحدي وهو طلب المعافاة  
او المعارضة نفسها كما تقدم اي ليو فظا من تحكة اذ عارض من نومته الغفلة فينبغي  
على ان مات على منظم ما تتركب منه كلامهم ففجرهم عن معارضة من مع علموتهم في مناس  
الكلام ليس لانه من اجس كلام البشر لان ما فيه من الخواص والمر ايل خارج عن طوقهم  
والتظاهر المتعاون واصلة ان يستند كل الى غيره ويري انه بمعنى تعاريفه فان قيل اعجاز  
القران ليس في تركيب الحروف بل في تركيب الكلمات التي يكون المركب منها معجزا بمطابقة مقتضى  
الحال في الايقاظ كما ذكر سرد ما يتركب منها الكلمة وهي الحروف ومادة الكلام وهي العلم انفسها معا  
غير انه اكتفى بالاول لظهور ان القدرة على الحروف قد عدا لا تفي بما لها من بصدده من الايقاظ  
بكلام تبين معجزا ليقال حينئذ ينبغي الاكتفاء بالكلمات عن الحروف لان التركيب من الكلمات  
يستلزم التركيب من الحروف بلا عكس لانا نقول هو كما ذكرت الالة لا يحصل مما الايقاظ  
لانه لو سرت كلماته متنوعة على هذا النمط نوحه الذهن الى تحصيل معناها وطلب  
ارتباطها الا كما ذكر من الاشارة فنذكر وتبين ما على ان المستلطفين له هذا وما عطف  
عليه منصوب على انه مفعول له فان قلت دلالة اللفظ كغيره اما وصنعته او عقلية  
او طبيعية والمراد بالوصفية ما للوصف مدخل فيه فيشمل الدلالات الثلاث والمجاز  
والكتابة وهذا اللفظ موصوف للحروف المقطعة فكيف يد على الايقاظ وعلى ما ينبغي  
لهم من الاعجاز ولا يلزم في طريق من طرق الدلالة المذكورة قلت هو مما يحتاج  
للتنبية عليه والافتراض من غير ان احد من ارباب المعاشي والشرح والذي ظهر في التمثل  
القاصد ان من الدلالة العقلية وهي قد تدل على امور متعددة كصوت غناء من وزلجدار  
يدل على ان خلفه ناس في القبول والجمع لما يستمر وهذا المصدر الكلام على الحروف  
وليس المراد افاة مستمهاها والتركيب بليغ يصون كلامه من الغيب دل على ان المراد به  
الاشارة الى ان ما قيله كلام مركب ونحن اذا سمعنا المعلم عجيظا علمنا منه انه سيقول  
والتنبية على هذا بخصوصه مع انه كلام مركب منها لا بد له من وجه فاذا اصلح له اللبيب  
تفطن لما ذكره الله ورا العلامة خطيب المفسرين اذا اشار لما ذكره قوله كالايقاظ ووقع المعنا  
فجعله كمنزاع العصا ايماء الى ان دلالة عقلية صفة موكولة لفظية السامع اذ دلالة المنزاع  
العصا عند الحكم المضروب به المثل في قول ان العصا قرعت لذي الحكم كونه على خلاف المعتاد  
تدل على خطبة كانه في الاستماع هناك على خطا هو لا بد له من وجه فاذ اصلح له اللبيب  
والسامع كان يتخذ اهم بالقران فلهذا ذكر هذه الحروف ذلك قرينة الحال على ان مراده من  
ذكرها ان يقول لهم هذا القران انما نزل بهذه الحروف التي انتم قادرون عليها فلو كان هذا  
من فعل البشر لوجب ان يقدروا على الاتيان بمثله انتهى عن لخصهم هذه عبارة  
مشهورة مستوحاة من العرب قد سماها العبارة عن الاستعانة بالسمو او قال العلامة هو  
ابن جنيهم لان عن العجايزة والمراد عجز العجز والنجار عجزهم وانما عجزهم وانما عجزهم  
عن لخصهم شملهم كلامهم اولا ونحوها وزعمهم ثانيا في ما يطلع من عجزهم ولجميعا وقيل عليه بكل  
المعنى عجزا صادرا عن عجزهم لانهم عجزوا عنه لان مقتضى اذ عجزوا عنه وعجزوا ما  
معنى التقدير بالمجازة في متعدي يتنفسها وادفع بنفهم من معنى الشاعر بمعونته اقام







كان هذا مراد المؤلف ليوافق النقل المذكور فالمراد بالالف الصفة لا بالمراد بالالف المستقلة للتعريف  
 لغیرها القفا وحطوا ان كان المراد بها المدة التي هي حرف لين كما قيل بمعنى عدة ما براسها  
 ووجهها مع الهمزة تحت الالف اوبان لا تعتبر مثل كذا على انها مائة منفصلة غا لباعن  
 الواو والياء وهو المتناسب اذا المراد بالالف المعدودة الهمزة ومعنى قوله براسها  
 مستقلة بغيره قد رجحتم غير ما تحت اسم واحد والراس حقيقة ما معدودة شمر انهم  
 توسعوا في ما لمعنا لا في الالف في قولهم راس السنة والرياس في قوله هو راسهم  
 ورؤسيتهم وهي هنا بمعنى الاستقلال في قولهم راس المولد من مشهور والعلاقة فيما للزوم  
 لانه لا يستقل بدونهما بعدد ما اذا عدت بالالف الى الشارة الى انه سلك في  
 في الالف نظريا فيه عدم عدتها ثم سلك في الفاعل طريق عدة باعتبار الكل منها والحقار  
 عن تعطيل واحد منها وقوله مشتملة بالنصب صفة اربعة عشر او حال منها وكوت  
 المذكورات انصافا تقرب بين الالف في بعضها زيادة يسيرة وتقصير في بعضها كل منها الاخر وقيل  
 قد مر ان الهمزة اسم مستخدم فلو جعل الالف حرفا براسه ايضا فلا اسم للهمزة في زمان  
 نزول القرآن فالواقع في القول نصف سائر الحروف على كل حال ولجيب بان مرادة نصف سائر  
 جميع الحروف على تقدير عدة الالف حرفا براسه لا تحقق لجميع الحروف سائر وهذا يستلزم عدم  
 تحقق نصف اسم لجميع وقيل الالف مشترك بين الحروف وهو المدة والعام والشامل لها والهمزة  
 وهذا ينبغي على عدة ما حرفا براسها ولو تكلف متبني على ان لفظ الهمزة علمها المعنى لم يثبت عن العرب  
 وقد مر انه لا اميل الى لا يقال ما ذكر من الانواع اصطلاحا كانت لعدة ما ارباب المعرزة حتى  
 دونها فكيف تقصد حين نزول القرآن المتقدم عليها لانها في قول المستحدث الاسامي  
 والمعارات لا المعاني المرادة بها وهي المقصودة هي ما في الالف المذكورة ايضا فالها باعتبار  
 الاكثر لا لا فقد يشتمل على ثلثي بعض الانواع كالحروف للصغير وهو الصاد والزاي والسين  
 والحلقية وقد يشتمل على تمام النوع كحروف العنة وهي الميم والنون الساكنة والحروف المذكورة  
 وهو المراد اذ لا انواع متشابهة لها المعنوية لان بعضهم زاد فيها ما يبلغ اربعة واربعين  
 لغير ذلك وهي ما ينعف له وقع في بعض النسخ هو بدل الذي ذكره باعتبار الجواز  
 لما فيها وتليها بالفتوح والهمزة اسم معقول من همست الكلام وهو متعذر من باب ضرب بعد  
 المنس وهو في الالف مقابل الجهر وقدر بالاضحا كما في الجهر بالاعلان وقيل معنى الالف في العلم  
 العشر الصوت الحفي والظاهرات حقيقة لفظا الصوت لا المطلق شمر توسع فيه فاطلق على الالف  
 ونحوه فافلق على الهموس فينصا حقيقة فينصا ويوصف به الكلام والحروف ويقتول  
 العرب ما سمعت له همسا ولا حرسا وما الحفي من الصوت لانه المسموع قال تعالى لا تسمع الا همسا  
 وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف قوله ما ينعف له وقع في بعض النسخ هو بدل الذي ذكره باعتبار الجواز  
 حيث قال الهموس حرف متعطف الاعتماد في موضع حتى جرى معه النفس ولم ينقطع جريه  
 حتى امكن ان ينلفظ به وينفسر في الداسمت بذلك الحركات النفس معها الصغرها وصنعها الاعتماد  
 عليها في محاجها قيل وجعل المضعفين عدة الجوزيك اولى من ضمها اليه وجعل الجموع عدة  
 للشمية ونضرا الا وخاصة وجعل الثاني بافراة عدة الجوزيك فقامت ستمشك  
 حصة هو تركيب الحروف المذكورة وصنفا اليه استحضارها كقولهم فحسه شخص سكت  
 ونحوه والسين هنا حرف تنفيس ويستحق بمعنى في السوا او مثله مكدوبه فتر في خواشي  
 الكفاف والمكدوب الشايل وليس لهما اذ غير من محدي وهو طالب هذا كما نوه في الحرف في الدرة  
 والهموس ما من كذا كرون كانوا هم بعض فضل العصر بل هو عربي صحيح استعماله من يوثق به وذكره

الراغب

الراغب في مفرد الهمزة من فواحه يستحق لحد ثبات للسائل الملم وتحت ثبات من ثباته وقال  
 ان يري كغيره من محرف من ثباته فالعامة ثباته ايضا وفي القاموس الثبات للثبات من ثبات  
 العوام وامثل السواد السرفا سنفير لالحاح السائل وقد صح لعدة على انه من الالف لان  
 الالف تزدل ناء ولا لفظا في حصة بفتحها علم ويكون بمعنى سلة التمر وورد في الحديث  
 بمعنى الحصى وهو المعروف في الاستعمال اليوم ولو نشر ما ذكره هنا كان الظاهر ان سكتها  
 منك ما ذكره ما قيل من ان لا يبدل ان يكون يشح مما هو ذا من شحها وهي كلمة سريانية  
 يفتح بها المعاليق بغير مفتاح اي يستفتح بها التفتك بلا مفتاح حصة نعسف غير محتاج  
 له وقوله منضمها بالنصب معقول لقوله ذكره قوله الحالف بذكره لانه او عطف بيان لا تفسير  
 له **قوله** ومن البواقي المجهولة معطوف على قوله من الهمزة المجهولة اسم معقول  
 من غير الشئ يحجر بفتح السين ظاهر والمجهولة بالالف الظاهر انه يتعدى بنفسه وبالمعاني ايضا  
 فيقال المجهولة وحجرت به كافي المصباح ولا يعرف المجهولة لان ذلك عرف من جعلها  
 مقابلة للمجهولة هي ما يقوى الاعتماد على محجورته ولذلك كان مجهولة لانه لا يخرج الا  
 للصوت قوت يمنع النفس من الجري عدة وهي ثمانية عشر حرفا والمذكور منها نصفها  
 تحقيقا وهي خمسة عشر حرفا ووجه ذلك ما علم حذوها وعدتها ووجه الشبهة الثانية الذي  
 ذكره النحاة ولعل الاذ من القرآن الحروف ما شديدة او رخوة او متوسطة بينهما ومما  
 بينية نسبة الى بين بمعنى المتوسط والواقي الشدة على ما ذكره سيبويه لانتفاع  
 الصوت ان يجري في الحروف فلو رمت مدته في تلك في الفاف والجيم مثلا نحو الحق واج  
 لا تمنع حركتك والشدة هي الثانية المذكورة والمتوسطة بين الشديدة والرخوة  
 فيها خلاف بين النحاة والفرق اكثر النحاة على انها ثمانية يحتملها لم يرد عنها او يلبسها  
 واكثر الفرق على انها خمسة وهي حروف لن عملي كن لتيك يا عمر وما عداها رخوة والحق  
 صفة مشبهة مصدرها الرخاوة ومعناها اللين الذي هو ضد الشدة وقالوا الرخوة  
 حروف خفيفة الاعتماد عليها في مواضعها فجري معها الصوت فكانت لمن عند النطق  
 وفي البيهية تجري بعض الصوت معها وتخص بصفة فان قلت هل بين المجهولة  
 والشدة فرق ام لا قلت لا وقد فرقوا بينهما باعتبار عدم جري النفس في المجهولة  
 وعدم جري الصوت في الشدة وكذا الفرق بين الهمس والرخاوة ان الجاري في الهمس النفس  
 وفي الرخاوة الصوت كما في شروح التسهيل والشافعية وقد يجري النفس في المجهولة والصوت  
 كما في الكاف والتا وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالف والصاد المجهولين وما وقع  
 في بعض شروح الجوزية من ان الشدة تمنع النفس من الجري غير صحيح فظهر ان بين  
 المجهولة والشدة تباين من وجه اذ ليس كل شدة مجهولة ولا كل مجهولة شدة وقيل  
 بينهما عموم مطلق فكذلك شدة مجهولة والشدة ترك المجهولة لا كسر ومادة الاجتماع على الاول  
 حروف اجد فقط بكت الا الكاف والتا ومادة التا افتراقا لحد هما الكاف والتا والآخرى  
 جميع المجهولة الامادة الاجتماع المذكورة فظهر ان كذا ما قرنته ان ما ذكره للمرحوم  
 الله تعالى غير لما فوقه على الجهر وقوله عشرة بناء على ان الالف ليس حرفا براسه  
 واجدت من الكفاية والطبق معروف والافظ بفتح الهمزة وكسر القاف ثم طامم كذا طعام  
 يتخذ من اللبن والحشيز من حروف جميع كسر وهو المشددة في دينه ولذا قيل  
 لقرائش الحشر ومنه الحشاة وبعدى بعل اي هم شاة اعلى بصره **قوله** هو من المطبوعة التي  
 هي الصاد الحروف الاطباق الاربعة المذكورة وهي بعض من المستعملية الانسية والشميت

بشعرا

بشعرا



ابن الجبلي

بها لا طباق في بعض اللسان عند خروجها على ما يحاذيه من الحركات الاعلى ولذا قال الحنظلي  
 الاطباق في طباق اللسان والحركات الاعلى عند لفظها وكون المطبق طابقا في اللسان  
 طابقا من اللسان لا ينافي في تسمية الحروف متطابقا كما ان يكون اللفظ مطبقا عند اتي  
 خروجه فلخصه **قول** لم يطبق كما قيل المشترك فيه مشترك وجوز بعض شراح الجوزية  
 في ما يأتى الكسرة على التجوز فيكونا المتشغلا والاطباق لغة بمعنى الالتصاق وتطابق اللفظ  
 المتشغلة بصيغة اسم الفاعل لا غير من الانفتاح وهو الافتراق سميت بها لانفتاح ما بين  
 اللسان والحنك عند خروجهما والنطق بها وهو في الأصل مجاز لان الحروف نفسها لا تنفتح  
 وانما ينفتح عند ما اللسان على الحنك **قول** ومن القلقلة وهي الخ في حروف مضان مقدر  
 اي حروف القلقلة او سميت بها بالمصدر وتوسعا ومثله سهدا ونيا لانه الحروف القلقلة  
 القلقلة وكلامها بمعنى الحركة والنباشا المفعول بقوله ينفتح لانها افتتحت امر الفتح  
 ما ذكر قال في المصباح نيا لانه من حيثها اضطررت الى تحريك ومنه اضطررت الامون بمعنى اقلها  
 لما ذكر من ذلك وانما سميت بالان من صوتها لا لايكاد يتبين به سكنها ما لم يخرج اليه  
 شدة المتحرك لشدة امرها وانما حصل لها ذلك لكونها شديدة بحمورة والجرم مع النفس  
 ان يجري معها والشددة تمنع الصوت من تجريه معها فالحناج يبينها الى الحرف وحصل ما  
 حصل من الضغط المتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تخرج الى شدة تحريكها الفتح يبينها  
 ومنهم من علمها بانها حين سكنها تنقل عند خروجهما حتى يسمع لها صوت وتيرة  
 وفينحور لانه اذا تنقلتها كانتا متحركتين المتقلقل الحنك كما لحقيقة والازم لاجتماع  
 الساكن والتحرك في حالة واحدة وتعلم بانها اذا وقع عليها تقلقل اللسان عند  
 خروجهما فقد سمى لان البناء منها وهي شقوقية لا يتحرك اللسان بها وقد حرف تحقيق وتبين  
 ما من من الطبع وهو الضرب على شيء محجوف وله معان أخر وفي قوله نصفها الا انك تسامح في  
 والشراذم اقل من نصفها لانها لا تنصف لها صحيح ولزير د لقلتها وثقلها ما ذكره في البيت  
 الخ انشأ لان اسم الحروف مؤنثة سماعتية وان اذ الباء والواو ولم يذكر الالف كما امر وهذا  
 بناء على ان الالف ليس المؤنثة بالالف وما يشبهها واخصت اليها الالف والخف واكثر من غيرها  
 وحروف الدين هنالك والالف والدين لعم من المدة لانه لا يطبق عليها في المشهور الا اذا  
 سكنت وكما نشأ ما قبلها من الحركة وسميت بذلك لانها تخرج بدين وعدم كلفه على  
 اللسان **قول** ومن المستغلية الح سميت هذه الحروف مستغلية لاستغلاء اللسان عند  
 النطق بها الى الحنك الاعلى لان حقيقة الاستغلاء طلب الفلوق وهو الارتفاع وقد  
 يطابق على الارتفاع نفسه فلذا سمي متقابلا منحنفعا ومستغلا للفا والحنك كما يقال  
 متغنىة ونون وكاف ان كان حقيقته سقفا على الف كما في الاسطرلابا على اعلى القبة  
 من دلفا على صفة شفة مؤكدة وان اطلق على الحنك في الحقيقة وفي مقابلة وتوصف  
 الحروف بانها مستغلية فالوا انما هي في النسبة وفي الصف لان المستغلية حقيقة  
 اللسان والظاهرات وقوة صفة للصوت كما في عبارة المعصية حقيقة ان كان يتبعه  
 اللسان وقد يقال انما يحاذي في بعض الحروف انما ذكره الله المحسن من لغزها  
 كما يرتفع به اللسان الى الحنك كما في ما في الاستغناء بالمنطقة وليس ليحسب انهم صرحوا  
 بان الاستغلاء المذكور قد يكون مع انطباق اللسان على الحنك الاعلى وقد لا يكون فعلى الاول  
 يسمى الحرف مستغليا ومنه طبقا على الثاني يسمى مستغليا فقط لكل مطلق مستغل وليس كل  
 مستغلان طبقا لان الاطباق مستلزم الاستغلاء والاستغلاء لا يستلزم الاطباق فهذا

وزيري

اعلم

اعلم ولا تخش في صدق مقابلة واسمها صريح في ذلك فانه قلنا **الحقيقة** من المستغلية  
 وهي من الحروف والحقبة فكيف يقال ان اللسان يستغلي بها قلنا **هذا** استغلاء  
 بعض الحروف **قافية** بانه يستغلي عند ذلك تبعاً وان لم يكن يحسبها كما يشهد به  
 الحس وقد نفا لان الامر لا لاجل ذلك من قولهم يستغلي اللسان الى قوله يستغلي الصوت  
 كما في بعض شراح التسميات ان الزنجي خرج مستغليا ولذا سمي من الاما لانه قد تكرر وقوله نصفها  
 الاقل من نصفها المستغلية لانه لا يوافق في بعض المستغلية اكثر من ثلثيها **قول** ومن  
 حروف البذل الخ باب الابدال واسم وقد اطلقوا في بعض المصطلحات سكتا ان ابن السكيت اورد  
 بيتا كيف وقد راجعوا في بعض حروفه واذوا فيها نحو خمسة وعشرين **وال** في ارفضاة الحروف  
 ان حروفه الشائعة في غير الازغام لان نية الازغام بحري في الحروف كلها غير الالف اثبات  
 وعشرون اللام والجرم والدة الالف والصاد والراء والفاء والشرع الكاف والسين والهمزة والالف  
 والهمزة والنون والطاء والياء والناو والواو والباء والعين والراء والشا والهاو وما في غيرها لا يبدل  
 وقيل ان الابدال الضرورية لازم وكما في قولهم بفتح المشاكلة ابد الالف من الالف في قوله  
 الهمزة فتدبرهم وذكر في المفضل انها ثلثة عشر والخلاف في كماله لاني لان منهم من اقتصر  
 على الالف منهم من استقصاه وكل وجه من الوجهين والوجه الثاني ان يبدلها كالي تبتدئ منها  
 غيرها وانما رغبوا في ما ذكره سببوه الى ان فيهما المضافات وان ما ذكره هو الشايع المقص  
 وما زاد منه قليل ومنه نادى شاذ ومنه ما وقع ضرورة لفا فية ونحوها والكسرة في بين  
 البذل والقلب بعد كلامهم فية وان جني الامام ابو الفتح المشهور وليس منسوب الى الجني وانما  
 هو معرب كني كما في شرح المتوفى **قوله** ما السنة معطوف على معقول ذكر في اول الكلام وقوله  
 لجد الالف مثال الشايع حروفها والجد امر من الاجادة وطوبى فعل من الطبع تبتدئ للضمير  
 ومنها منها وما ذكر لاجل جمع الحروف في كيف ما شئت ولا حاجة لتفسير حتى تنكف كما  
 قيل في اوسطهم من المفظم وهو الكسر **قوله** وقد مراد نصفهم ظاهر سياقها في هذه  
 الزيادة على ما ذكره سببوه في الكتاب وليس كذلك فانه سببوه في الالف في الابدال وقد  
 ابدلوا اللام وذلك قلنا لجد اقا لوالاصليل فانما هو اصليلا لاني واصليلا اللام فيه  
 منبذلة من التوت فانه الاصل وهو الوقت الذي بين العصر والمغرب مجتمعا مثل اتصال واصليلا  
 وقبيح على اصلاي مثل ليعر وبعرك شمر صعد والمجمع فقالوا اصليلا ثم ابدلوا امر التوت  
 لاما فقالوا اصليلا وفي تذكروا الى على الفارسي ان قيل في اصليلا كيف رعتهم في اللام بدل  
 من التوت في اصليلا وهلا قلنا ان اللام مكررة والنون بذكر منها قيل انه لا يجوز لان  
 اللام لو كانت اصلا لثبت في الحقيقة الالف قبل اللام ولا تكتب كما لا ينبغي ان لا يجوز في اصلا  
 شمليل لو كانت الاصل اللام كان مثل شليل في التحقير ولا يكون اصليلا لانه لا يجمع الا في هذا الف  
 من الجمع لا يجوز لكنه اسم الضيق والتحقيق كما اثر لانها التي لم تستعمل في التحقير وفي شرح  
 العلاقات لا يربح القاسم في قول المنا بعة **قوله** ففت فيها اصليلا فاشا يلمها اصليلا نصف اصلا  
 جمع اصليلا وقيل هو ففر ومنه لظفران وهذا اسم لان الجمع لا يصغر لان يرد الى اقل العدد انتهى  
**قوله** من الصاد في المصطلح يعني ان سنده ابدل صفا ورايا مجتمعة خالصا والاشهاد  
 كما مر وقوله الفاني اخذاف بالجرم والاصليلا والفاء وجمع جدد واصليلا جدد بالفاء  
 المثلثة ومعناه الفاني فانه بكت ثاوة فاقوله والثاني ثور والالف لاني في ثاوة بدل  
 من الفاء واصليلا فروع وهو جمع فرع والفر يخرج الماعز الى ثور بين العراق وقد دل كلامه  
 على ان بين الشا والفاء ثور **قوله** من العين الى العين تبدل امر المنة وفي شرح التمثيل

الفتحة بالبر







مع الفاعل ذكرها فقول لا ينجح وزعم ان عتبة ههنا بالاعراب انما ونعذبه  
 للنجح وزعم ان معنى المغفرة قد عكس في قولهم قال الله لا يغفر الله  
 في ذكره **قوله** اليوم ننسأه ونقصم جعلها في قوله سا تموت بها وبعضهم في قوله  
 امان ونسبيل وهو الطلح والصلح قول الفيلسوف في قصيدته النبوية التي عارض بها  
 شعاري وفارغ ماله شغل سوى عذلي والناس بالناس في الدنيا مشاغل  
 • انما انظر في الفاظها • فيها امان الذي يخوف وتسميت  
 وقول في ذلك الاشارة الى عدم نجحها وهما ما ذكر المفهوم مما قبله فان قيل كون المذكور  
 سبعة مائة على عدل الممتدة والالف واحد او كونهما عشرين متين على خلاف فلا يباين  
 قيل انها في نفس الامر عشرة فلذا ياتي الالف واللام عليه وكذا الممتدة والالف واللام  
 في التسمية لسوء فاسد عددها فلهذا لا ياتي امر عتبة اي بني عليه كغير الكلام لانه لا يجوز  
 كما قيل **قوله** ولو استقرت الاستقار استفعال من القراءة يقال استقرت بالهمزة وقد  
 تبدل بياء فتقيا الاستقار كما وقع في النسخ ههنا ومعناه تنبؤ الاشياء لمعرفتها لظواهرها  
 والكلمة واحدة وهي معروفة ولما ذكر المصنف وجه الله ان المذكور من انواعها انصافها  
 تربية الشارح الى انه وان كان بحسب الظاهر كذلك وهذا ادخل في الايقاظ لانه  
 لو دقق النظر عرفت ان ما ذكر في الحقيقة اكثرها وظاهرها من انزلها الى حقي كانه عدد  
 لظفر جميع حروف الكافي مشتملة على هذه الالف لانه لا يجوز في قوله كسوة اي ازالة  
 علبها وغالبها في الكثرة فيقال كما شرته فكشرت اذ اعلنت في الكثرة فهو مكثر في معنى  
 فلا يتصور ان كسرت بضم التاء الخفيفة كقولهم لا زعم فكيف ياتي منه اسم مفعول غير واسطة  
 شرهه في كسرت المشاركة في المائدة انما يقول ثم لم ياتيها في مشاركتها في الصلوة  
 ايضا ليكون الامام اتم واقوى وقوله انما اي اعلاما لتخليل الفكر كما ذكرنا في قوله  
 تفترق على عاداتهم وقوله الخمسة ههنا باعتبار الامتداد في المفرد المجرد كما مر **قوله**  
 ذكر ثلاث من قرآن وقوله في الاقسام الثلاثة في الاسم ككاف الضمير وقايم  
 وفي الفعل نحو فعل امر من الوقاية وهكذا كل امر من فلاح في مقتل الطرفين كوعى وعى  
 الحرف كثير كواو العطف وقد قيل عليه انه لا يتصور ذكر ثلاث منفردة في جمادون سور الفينة  
 موقوف عليها لا يفيها بدونها فتدبر في الاربع التثنية هي طه تعلق بسجدة وقوله لانا الخ  
 لتعليل كونها اربعة وفيه تسامح لانه مع عدم ظهوره يرد انها تكون في الحرف بدون  
 حذف حوت وبمعنى ان الخفيفة من التثنية بالفتحة والكسرة وهو معروف فالترسيم  
 لم يتمكن له فيكون لم يثبت باستقاط الشوري فلو استقطما زادة على الكشاف كان اولي واولي  
 وقول على ثلاثة اوجه في فتح لا ولا فكمه وخمسة والخاص من ضمها في مثلها تسعة  
 في شمس متعلق بذكر المقدس والمنفرد وهو الظاهر وقوله على لغة من تحتها الحزاز عوى  
 غيره فانما حينئذ تكون اسمها كما فصلها الحجاز والثلاثيات المراد طسمر **قوله**  
 تنبأ على ان اصول الابنية الخ جميع بناوله كما في شرح الهادي ثلاث معان الههنا  
 والصفحة كقولنا تنبأ فقل للنجباء ونحوه في صيغة الاخرى كقول الصوفي ابن ميثاق الجعفر  
 وبشوت او لخر الكمال على حالة واحدة ووجه الضبط ان الاول لا يكون الامتداد كما ثلاث  
 حركات والاخر غير معتبر في الوسط من ك ثلاث حركات او ساكن في الوسط  
 منب ثلاث في رتبة اثنى عشر سقط منها اشكان بضم الفاء وكسر العين وعكسه لفظها  
 فاول الفصل الافعال وهو الماصي مفعول لا غير وعينه لا تكون ساكنة فابنية ثلاث

مير بادشاه

سبوطي

ولم يعتبر المحمول لانه فرع المعلوم فخرج بقوله اصول ولما في قوله ولم يقل لان الابنية  
 وقت ادور عليه ذيل ونحوه **الجب** عند في محله والرباعيات  
 المر في سورتين والخمس استبان كنهه وحسنه **قوله** املا الخ المراد بال  
 ما صنعت عليه الكلمة ابتداء او المحقق الكلمة التي فيها زيادة لم يقصد بها الاجعل فلا في  
 او رباعية مؤازرنا لما فوقه محموله حكمه مقابله غالباً ومساوياً له مطلقاً في نحو  
 من غير ما يحفل به الا لحاق وفي يضمن زيادة ان كان مزيداً فيه وفي حكمه ووزن  
 مصدره الشايع ان كان فعلاً نحو علق المعنى بجهنم ولا يكون الا في الاسماء والافعال  
 فلم يركن هذه القسمة ونسبها الى الحان له بياض مستقل فنقل فيه الحكمه وما  
 قيل من ان الكافي المربعة من اربعة احرف وخمسة لا توجد ان في الحروف في الاسم وليس  
 في الاصول ما هو مركب من خمسة احرف فهو موجود ذكر المشددة ونحوها مما لا حيلة  
 الى التعداد وحقق انهم للثبوت عالم شخص وسفر حال معدود وورد بذكره جعفر المعنى به  
 ولذا المر يدغم كتمه ووهو الجبل او ما ارتفع من الارض ويجمع على افراد وفراديد  
 وقوله اركب من الامر قد لا يدرك اي ما شق منه استعارة وجعل من بنية سفر جيل المعنى  
 به لانه من المجعلة ومعناه ما هو بمنزلة الشفة من الخيل والبقال والخير فلذا قيل  
 مجعول للغة الشفة **قوله** ولعلها فرقت الخواتم عن سوال مقدم تقديره انما  
 اذ فرقت لانها لا يحيا زمانا تركب منها او متباعدة كما امر بالمراد كرجلها او ما لخير  
 منها ذوقه في قول التنزيل **فلجاء** بالما فرقت لئلا ياتي ما ذكره بقوله  
 ثم انه ذكرها مفردة الخ ولو جمعت لم يثبت لهها وهو الفاء في المشار الى ما بقوله لانه  
 الفائية وقوله مع ما قبله اشارة الى الجواب فان وهوان فيما ذكر قوة ليست في جميعها  
 محل واحد وهكذا كل تركب في القرآن كالواضع في سورة الرحمن وقوله تكرير التثنية عطف  
 على قوله اعادة التثنية في التفسير ويبان التكرار منه فان في كل منها اشارة الى الحجاز المعنى  
 لطلب التحدّي **قوله** والمعنى هذا المتحدّي به الخ كنهها كنهه بضم عن كونها متحدّي به  
 قيل انه يعني ان تعدد الكلام هكذا اعلى انه جملته اسمية بتقدير مبتدئ لهذه الحروف المتكثرة  
 بهما عن المؤلف المركب منها او بتقدير خبره بنا ولها بالتركيب من هذه الحروف متحدّي به  
 والخبر منصوب به ولا يخفى ان نظراً للتعداد او مستغنى عن هذا التاويل مفيد لما قصد  
 به من غير تاويل وتقدیر وهو المفهوم من الاكتشاف فانها انما تكون لها حطام الاحراب  
 عند اذا كانت اسما للسور وقيل ان المصنف لم يقصد ما ذكره وانما هو بيان لما في المعنى  
 ومحصلة من غير نظر لارابه وعدمه ههنا محل فلا يخالف بين كلام الشيخين فيه الا ان  
 نظرحجة بوجهي التقديرين عنده وان قيل ان مقصوده ان المقصود من سياق التعداد  
 مجمل فيكون ان يعبر عنه عند الجمل من الوجهين وقيل انه كما يجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب  
 كسائر الاسماء المستزودة على نمط التعداد كذا في كلام الجاهل به يجوز ايضا ان يكون لها محل  
 بناوياً بالمولف منها على ما مر من الوجهين وكلام المصنف محتمل لهما وان كان المتبادر منه  
 الاول وفيه انه سيخرج بخلاف هذا كله **قوله** موقفاً هي اسما كسور الخ وهو عطف  
 على ما انضمت وقوله شران مستمياً بها الخ فكانه قال هذه الفواخج اسما حروف ذكرت  
 لما مر وقيل هي الخ وقوله وعنده الطباخ الاكثر اى من المفسرين المتفوق عليه فيقال  
 المصنف الناس على كذا اذ المعنى هو وانفقوا عليه واميل معني طبق وضعه الطبق ثم استعمل  
 لما ذكره من احاطة ما فيه من معنى الاماظة والشمول كما يستعمل الامة في اطباق المعنى

مير بادشاه



صبيحة الله

سيوطي

والجئون واليحيى صبيحة الله تعالى ان الاول ارجح عنده ولذا قد تممه وصح نقيل انه تعالى انه  
 في غاية الضعف وانما ذكره هنا لانتسابه للاكثر وقيل انه نبع في هذه النسبة الامام الا ان  
 عبادته هكذا هو قول اكثر المتكلمين لاختلاف الخليل وسببونه ولما هي فاق الاكثر لم يرد هبوا  
 الميراث وما ورد عليه ما سألني في افعوى ما عليه وان لم يرد ذكره وان اشتمل السور لوقفية  
 ولم نقل تسميتها بما عرفت لحد من الصكائب والنابعين لا من قريعا ولا من فوقها فوجب القول به  
 وهذا كله من ضيق العطر لانه نوههم ان مراد الامام بالمتكلمين اهل الكلام ولا وجه له اذ ليس  
 لاهل الكلام هنا مقالا أصلا وانما اراد بالمتكلمين المفسرين الذين تكلموا على الآية ونحوها فيها  
 وما فهم او لا عني عن التردد شمر انه كيف يقول انهم لم يرد ذكره **وقد** قال الامام مقتضا  
 هنا لو كانت اشتمل السور وجب اشتمالها بها وليس كذلك لاشتمالها بها بخلافه كسورة  
 البقرة وال عمران وغير ذلك شمر انه كيف ينال ما قاله على سعة حفظه وقد  
 ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس قلب الفراق ومن قرأ حرم حفظ الى ان يفهم وقال ابن  
 مسعود وحسنه تيسر في القرآن **وفي** السير روي جديا في ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد  
 في حركته فكيف تدعى عدم الورد واذا ثبت في البعض ثبت في الجميع اذ لا فرق بينهما فقول  
 انه لم يشتر غير صحيح مع ان شجرة احد علمين لا يضر حكمية الاخر فكم من شجرة لا يضر  
 لاشتماله لاشتماله بكنيته اقلية كما في هريرة رضي الله عنه وعلم اشتماله بكنيته بالكون  
 مشتركا بينهما وبين غيرها فترك اشتماله لعدم كميته ولضيقه لضمته كالمهم هنا **قوله**  
 اشعارها بكلمات اللحن وهذا بيان الوجه التسمية وهو الالة على انها كلمات عن غيره من  
 جنس كلامهم مادة وصورة كما مر **وقد** قال قد سر من الاولى في الاعلام المنقولة ان لحن  
 لها سبعة معانيها الاصلية عند التسمية وزعموا نزع عنده الاطلاقا فافتقر المقام ولما  
 كانت هذه السور كغيرها من جوف محفوفة صلتها اسماء في لغتهم وجعلت تلك الاسماء لاما  
 لها كان ذلك لتكره من تلك الحروف على قاع لغتهم فلما اطلقت عليها لفظ هذا المعنى  
 لاقتضا المتخذي له وكنت كائنا لفران نوعا واحدا في اشعاره في بعضه اشعارا في الجميع  
 كذلك **قوله** والاشعار اريد لك انظر جعلها بالقبول كما سألني لالهها على اقصي ما يمدح  
 بها الكلام وهو الاعجاز فلا وجه للتوقف فيه والمقدرة مثلثة المدة مصدر بمعنى  
 القدرة وذو رتبة معانها بمعنى قبل او عند كرمها واصلها وتساقت بمعنى تستفظها كغنة  
 وبما ذكره من ان في هذا الوجه ايضا للاعجاز ايضا في الاول الالة كما قبلنا معقولا فادته  
 بالذات فيهما وهذا بالعرض لان الاشعار بجنا من لفظ الاصل المنقول عنه لتزجيج التسمية به  
 دون طبع وقد قالوا ان العرب سميت بها ايضا غير الحروف للفظقة كلام اسم رجل طبع وعين  
 الما وغير السحاب وقا في الحال **وقد** نقله بعض اللغويين في جميع اسمائها واذكره بالتدوين  
 ابن خالويه كما نص في قوله بانها السور **قوله** بانها لو لم تكن مفهومة لغيرهم كنعيب من بعد الواحد  
 وينعتي بالتمتع والمضيق لمفعولين فيقال اقامت المسئلة ويكون افعي من بعد الواحد  
 ايضا ولا يقال لغتهم لان الحرف في كلمة ما كبرها اسم فاعل من المتعدي ولو لم يكن معنى كالة  
 على شي او بفهمها اسم مفعول من الافهام اي معلومة المراد منها بحسب العلم بالوضع فكان التامع  
 افهمنا المعنى المراد بها وفيه تنبيه على انه لا دخل للترادف في معرفة ما يلحق استغناءها من غير  
 كما قيل المراد يكون ما مفهومة اي مرادها ما يكون طرف نسبة مفعولة في الخطاب فلا يرد  
 انها موصوفة بالحروف والافهام لازم للعلم بالوضع وخاصة انها اما مفهومة ولا ولا  
 الشاخي يكون كالوطاء على الاول اما ان لغتهم منها السور لانها اعلام لها اول والثاني باطل

لانها

لانها انما ان تفتيها وصنعت لغتها وهو الحروف واللامعنى له او غيره ولا يصح لانه لا  
 يحتاجون بغير لغتهم ففتحت انما اعلام ولا يصح منعه وجهه لانه ان يصر ان الحروف  
 ومعناه ان المتخذي به من جملتها كما مر شمر ان قوله لم تكن مفهومة ان اقامتها جميع الناس  
 فلا شك انه موجود في العلم في ان اقامتها المخاطبة وهو هنا الرسول فيجوز ان يكون  
 سرايبه وبيت كونه فلا ينافي في كونه عربيا متينا ونحوه لانه كان بالنسبة اليه واما المجهول  
 فليس بجديد بل هو اريد بكون او لا السور ينبغي ان يكون مما يتخذي به لغيره **قوله** التي هي مستلهما  
 المستهل فيفتح المقام وتشد يد اللام على صيغة المفعول اذ صلا من طلوع الهلال فلما كان الهلال انما  
 ليسي هلالا في اول الشهر شمر هو بعد ذلك قسروا من قبل الكل ولشمر شاع حتى صار فيه  
 حقيقة فيقال استهل القصيدة لانه اطلعها وقت اوله بعضهم يكسر هاءه على ان تاسم  
 الفاعل وهو خطا كما قاله الدماميني في شرح التسهيل وخطا بقصر الشعر في قوله  
 اعلن ادعى وجهك رخت غرام يستل وعرة **وقد** قال الثوري انما تم له  
 بما ذكره فليس هذا الاستعار من قولهم استهل الصبح اذ صاح عند الولادة فنبهت السورة  
 بالصبي الصبايح كما قيل ولا من استهل المطر اذ انزل **قوله** كالمخاطب بالمكمل الممثل بولته استمر  
 مفعول الاول ونحوها تترك بغير راع شمر استعملها ليرى موضع او جعل مجازا ليرى مطلق  
 الترك وصار هذا حقيقة في الاصطلاح ووجه الشبه هنا عدم الالة الا ان ما يترتب  
 عليه من عدم الصحة ليس بصحيح لانه يجوز ان يكون من التشابه الذي لا ينفك عليه وان لم  
 يتلاونه فانه ليس كل ما امرت بكونه به مفعولا كما **قوله** القرطبي في الكلام العربي  
 وقوله بيان اي مغربا عما في الضمير وقوله وهو عي لان الالهية فرع الاله لالة وقوله  
 ولما امكن للتخذي بما في ما ذكرنا وبالقراءة فظهور النقص ليل على انه من عند غير المتكلم  
 بل من ارضة **قوله** على انها الفا بها قد قد منا لك بيا فانه يدل على الاستحسان وانما هي  
 به من صفة ما دة فان الغيب ما استعمله كتحسينها واذم كاي جعل فان اشترط فيه ان  
 يدل على ذلك تحسية معناه الوضع فلتسميتها الفا على طريق الادعاء والتشبيه وهي اعلام  
 منقولة على هذا الاعلام بالعلمية فلا يرد عليه ما قيل من ان الاشعار هنا خفي وكلم  
 وجهه ما مر من انها كلمات مقدرة وفي التركيب واما اشترطها لضافه او دخول ان فهو  
 في الاعلام الغالبة لا المفعولة مع انه وان شمر فقيه خلاف اذ لم يشترط في بعضه  
 العربية كما في شرح التسهيل **قوله** وظاهره انه كذلك بطلانه ما مر في بيان الوجه الاول  
 وقوله لقوله تعالى في القليل ما قبله ويحتمل ان يكون تعليل الجميع ما عني والاول الظاهر **قوله**  
 لا يقال الخ من الاستدلال بانها لو لم تكن اعلاما لكانت ما يكون مستند المجازا الزكوة  
 للالة على الاستدلال ونقل عن قطرب لغرابته اذ لم يجد الاستدلال مماثلة بالعلم  
 في داوود كذكره الا ان با والتمسك بمعنى منه مع انه لا ينافي في القول بانها ايضاً من كل سور  
 وقطرب لقب الامام في العربية وهو محمد بن المشنير تلميذ سيبويه وهو الذي لفتنه به لما  
 كان يترك الذي فيقول له ما انت الا قطرب ليل والقطرب اسم ذمية لا تروا المشي ليرى  
 لما اولد الطلعة المظلمة على نوح من الحنون **قوله** اقتضت نكته الخ هكذا اوقع في المسخر  
 وقد قيل انه سبوه لانه سبوه على ما قايمة مقام فاعله اي وقع الاقتضا على مقتضا القاص  
 الشاعر في قول الخ ولا يصح ان يقال لكونه بيا في ثبوتها لانه لا ينافي في القول بانها ايضاً من كل سور  
 هذا في القول في قول الخطيب في بحث الفصاحة صرح بها فذكر ما هنا المعية وليس كما قالوا  
 فان مثله جابر وان لم يشتر استعما له وقد قرأه مجاهد في اشارة في قوله تعالى ان يغف

تخبر

مير بادشا

خسر



عن طائفة من الناس في تعقب الوجه بغيره بالياء كذا كثيرا الطرف فكذلك تصدت هند وفصلها  
لكن جعل على المعنى كما قال النسخ ونسخت في الاصل ناسبت نغذب بعد انهي وهذا  
انما جعل على معنى افرقت وفيه دليل على ان الحال المحذورة وانما المستند اليها في الحقيقة  
واذا اكتسب المضافا لثابت من المضاف اليه فلا يبعد في اكتساب الطرف الثاني من  
محذوره والمعتز من غافل عن هذا كله وهذا شروع في ايراد وجوه ضعيفة ووجهها  
والمراد بقوله لا يبعد تنبيهه تنبيهه المخاطب للكلام المتلقى النجى يصغر له مثل الاول في جروق  
لاستفتاح وقوله على انقطع كلام متعلق بالدلالة وقيل للتنبيه وعطفت الدلالة  
للتفسير ولا يبعد انما زعمنا له وبما انفله المصراع فطرب نقل عن أبي الجهم ما انفك وشاوة  
معطوف على خبرية **قوله** قلت لها في فقال في قاف هذا من ابيات الكتاب وهو من رخص  
للوليت بن المغيرة عامل عثمان بن عفان رضي الله عنه قال للمخاطب به عدي بن حاتم  
وقد نزلت على ما اشخصه عثمان رضي الله عنه وقدمتهم بشر في قصة مشهورة  
في النوارح فقال

قلت لها في فقال في قاف لا تحسنا فتنسبنا الانكاف  
والنشوات من مغنوصاف وعزف قينات على تاعراف  
لما ورد في جوف راحة الله في الخصاص وهو هكذا قلت لها في قاف فاق ملكي  
نسخ القاصي محرف وغيره من رجون ولتتركها قاله فانه عروضا لث قاف ووزنه فعلم وهو كذا  
انما رخص الرجز وبهم كبيرون رخصة ولا يبالون بمحكي ذهب كثير من الحيات الرجز ليس شعر  
وليس هذا كمال لغته والاعراف رخصة سيرة الخصال **قوله** كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان  
قيل هذا انما روي عن ابي الحسن في خبره وروى في حاشيته عن ابي الحسن في حاشيته  
لا يمنع روايته عن غيره والا لوزن افعال حميد ومحمود في الاصل والآخر ومعناه المنعم والمحمود  
الي وفيه لغتان فتح المنعم وشكوك اللام وكسرها وشكوك اللام والواو بالفتح والشكوك ايضا والي  
بكسر الميم وفيه اللام والقصر على الجارة وقد جوز هذا في قوله تعالى الى امرهم بما ظفروا كاسيا في  
واللطيف معروف وقوله ملك بضم الميم ويحتمل الكسر قبل المعنى على هذا لان القرآن يشهد على  
الله ولطفه وملاكه وقيل انه يحتمل ان يكون المعنى اذكر لاد الله ولطفه ومملكه لتعلم ان القرآن  
من اعظمها اذ لطف بانزال المعاني كما لم يكن من اعظمها وهذا بطريق الرصد والايما **قوله**  
وعند الرائي في الوجه السابق كل حرف اشارة الى كلمة وفي هذا فرق من حروف الكلمة ونظر الى المرسوم  
منها دون الملفوظ فلما اسقطت الالف وقد قيل ان المعنى المراد منه انما اذ لم تجت هذا طرف  
في الكتاب سنن طينها اسم الرجز لانها اذا تلفظت باللفظ بالجر اذ ليس فيها حرف بعد هذا  
مشددة وقيل انها حاشا كما تشددها ميم مفتوحة والالف ويونك ولينها صخرة المص رحمه الله  
وقد استعملت مشددة الى ابن عباس رضي الله عنهما ابن ابي حاتم كما قاله الشوطي رحمه الله **قوله**  
وعند المرعنا في الخبر عند بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم من طريق عنه وهذا  
كالاول في انحرافه عن نقطة من الكلام الاله في روي في الاصل كونه حرفا ملحوظا او لا من كل كلمة وهذا  
لم يلاحظ فيه ذلك وقوله ونحو ذلك كما قيل في الرائي الله اري وفي المص ان الله افضل  
وهو سرور عن سعيد بن جبير ايضا واستحسنه الزجاج وقوله في روي عنه ابن ابي حاتم  
باقتطاع هذه الحروف من هذه الكلمات لما ذكر ولا يخفى بقوله **قوله** او الحمد او الممدد او المبال  
وفي نسخة الممدد كمالا قوام وهذا معطوف على قوله الكلمات المتعاقبة بالاشارة وانما روي في  
اسم جمع والممدد في اظراف الممدد والقال بالمدح كمال وهو العز او ثمانية والكتاب بمعنى

سيوطي

العد معروف بالمدح بضم الميم المشددة في يمينها لام حساب حروف المعجم وهو كبير وروى  
كما هو معروف عند اهلها وجوز بعضهم تخفيف يمينه وقال ابو منصور الجواليقي هو عربي  
صحيح وما روي عن ابي العباس الخرجي بن جرير بن ابي حاتم وقوله بما روي انه عليه الصلاة  
والسلام هذا الحديث لخبره البخاري في تاريخه وابن جرير بن طبري بن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي  
صالح عن ابن عباس عن جابر بن عبد الله بن رباب وسند ضعيف وجابر المذكور محال  
غير جابر المشهور كما في الاستيعاب والاصح انما انصاري ورواه في نسخة جيدة **وقصته**  
هي انما روي عن ابي اسير بن الخطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روي في سورة البقرة الممدد  
الكتاب ثم في اخوه جبري بن الخطيب وكتب بن الاشرف في الوصل في الله عليه وسلم عن الروايات  
نفسه ان الله الذي لا اله الا هو الخ انها انما انما انما انما فقال عليه الصلاة والسلام فمعه  
كذلك فقال جبري بن كان صادقا في لا علم لبل هذا الامه من التين ثم قال كفي بدهل في  
دين رجل في هذه الحروف بحسب الجمل على ان منتهى اجل مدة اخرى وستون سنة فعلم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جبري بن فمعه هذا فقال النعمه المص فقال جبري هذا انما  
من الاول وهذا ما يروى لحد في وستون سنة فمعه هذا قال النعمه المص فقال جبري هذا انما  
من الاول والثاني فمعه هذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
وقد اثبت سنة فمعه هذا قال المص في هذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
بالمراد انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
ولم يبينوا انها كمن كان محمد صا دقا فيما يقول في لاراه فيجمع له ذلك كلمة فقال  
اليهود وقالوا اشبهه علينا امرك فلا يدري ابا القليل ناخذ ام بالكثير انتهى **وهذا**  
تقصيلا ذكر في المص رحمه الله وقوله حسبي هو من حروف الحساب **قوله** دليل  
على ذلك في ذلك اشارة الى المدد والايما المداق وهذا جواب عن سؤال تقديره كيف يكون  
قول اليهود حجة **فاجاب** بان المدد هو من حروف الحساب وهو على ما ذكره  
وتبينه صلى الله عليه وسلم في النسخ الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
لا يقتضي انما انما الله وفيه نظر **قوله** وهذه الدلالة وان لم تكن غير بنية الجحواك  
عما قيل من ان هذه الدلالة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
والفقران نزل بلسان عربي مبين **فاجاب** بان هذه الدلالة لا يشتملها الحقت  
بالمعربات التي عدت بعد التعريب غير بنية فكذا ما الحق بما ويلي حتى يستدل الدلالة استادا  
بحجازيا وقوله كالمشكاة الخ تشتمل للعرب وهي الكوة وحجيج كسكت معرب سنك وكل  
الي حيز وطين والقسطاس بالضم والكسر الميزان وسيا في بيانهما وظاهرهما انها موصوفة في  
غير لغة العرب وقيل انما معروف في اللغات القديمة كالعبرانية وهو كثير في التوراة كما في سالك  
فصل في اليهود والنصارى في كتاب الملل والنحل ان طائفة من الفتاوى روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
هي التاليفات الهندسية على مناسبات عدد دية حتى صارت طائفة منهم الى ان المبادي هي  
الحروف المحذورة عن المادة واقفوا الالف في مقابلة الواحد والباقي مقابلة الاثنين  
ولست ادرى لوقد رويها ولا على اي لسان ولغة هي انتهى ولو قيل انها بحجازية روي فيها  
ترتيب الجود في سرائر الحاد وما بعد هاء في من دلالته على حكمة ثم على صفة من  
الاولية ونحوها لم يبعد ولم نر من وجه هذه الدلالة انما في الصدور **قوله** او  
دلالة عطفت على قوله من روي في هذا قول الاخفش رحمه الله وعبارته لستم الله تعالى بالحروف



على الاشياء وتقدم بالشرف كالتقدم الى بكر على عمر وعلى الله عظماء وبالعلمية للفاعل المستعمل للثاني  
لتقدم حركة اليد على حركة الفم وتقدم بالرتبة وتقدم بقوة مما كان اقرب من ميله بعد  
لتقدم بعض صنفه على المجرد وقد مراد واساد سادس والتقدم بالذات وهذا بعض من ينظر  
والاثر اذ مذكور في الحكمة وفي كون هذا التقدم زبديا بالمعنى المصطلح نظير وفوقه كنه  
تقدم الى امر غير وتشتهر بما ذكره في هذا كنه في قول قطرب وما بعد من هذا  
ما رددت ضمنا **قوله** دخل النفي ضا على قيد ومفتيد والقرينة قائمة على نفيها فاقول  
انه نفي سابق من وجوه اذ لم تقدم من يدك للتشبيه على انقطاع كلام واستتيا فخرقا  
فقال علي بن ابي حمزة انما لا يكون الكلام صريحا وان امكن استتيا طه بغير من الناقيل ليس يورد  
ويؤيد على هذا ايضا انه لم يعمد في الكلام زيادة الكثرة من اسم **واما ما قيل** من ان قول هذا  
الوجه لا يقول انها من يدك بل يقول انها تفيد بطريق الرمز والاشارة الى معنى التهدي كما صرحوا  
به ولذا فرقت على السور لم تكن الفائدة ولا عادة التنبيه على المقصدي والمعنى هذا المجدي  
به مؤلف من جسر هذه الحروف فليس بشيء لانه ليس فيما نقله للمصنف من الله تعالى عن قطرب  
شيئا مما ذكر بل لا يصح لانه يكون قولنا لا تحرف فدية **قوله** والدلالة على الانقطاع الى الدلالة  
هنا اما جردوا لفظ على ما قبله او مرفوع بالابتداء يعني ان الدلالة على الانقطاع  
لم تقدم بها وامثالها واما الاستتيا فالحاصل كل ما وقع في الابتداء ولا يكره ان لا يكون له  
معنى له خبره وموقفه غير الدلالة على الانقطاع فالحكم بانها من يدك صرفة وليس مما  
عمد زيادته للاستتيا نحو الا واما وان رجحة البني وقوله من حيث انها فروع السور  
بشرية ان لا تحث لا تظن فامانها الغير المحال فيكون بعضها فخطا وفيه على ما قبله في  
المعنى وشروحه وقيل عليه ان يكره ما ذكر من حيث انها كلمات غير متوالية المعنى فيكون ان لا  
تدخل في شيء من السورتين المضمومتين بما فيكون ذلك دلالة على ما ذكر باعبار عدم الافهام  
من غير ان يكون فائدة السورة او خبرها **واجيب** بان الاحتمال كونها خارجة منها  
غير متجه لكنا انما التسمية قبل ما فتعير كونها فالتحذير في الكلام في ان دلالة ما على ما ذكر من حيث  
انها غير متوالية وان حيث انها فالتحذير بالمعنى الاول والوجود كالدلالة على ما ذكر في غيرهم ايضا  
**قوله** هو في غير المعنى لظهور اذ لا فائدة فيه غير ما فتدبر **قوله** ولا يقضي ذلك الى قول  
المطلوب هنا صحت ان لا يكون لها معنى فيستغنى عن تكلف جعلها اسما للسور بل لا لئلا فلا  
طائل النفي اقتضاء ذلك لانه لا يكون لنا ما يصح دفعه ما ليس فيه افهام وقيل التنبيه على ما ذكر  
اذ المرئى وقف على ان لا يكون لها معنى ويحقق على تقدير ان يكون لها معنى وكون القرآن  
هذه وبيانها مع ما هو المتعارف في الخطاب يدل على ان لا يكون لها معنى في القول بانها ليس لها  
معنى توجب بلا مرجح المرجوح وهو غير جائز نعم لو لم يحصل التنبيه على تقدير كونها متوالية  
كان له وجه وهذا كله يغتشف فالحق ان مرادنا ان ما ذكر مخالف للمعهود ومثله لا يترك  
بغير مقتضى ولا مقتضى له هنا فلا وجه لا يترك به فاعرفه وما قيل من ان القرآن كلام  
لا يشبه كلاما فاسب ان يؤتى فيه بالفاظ تنبيه لم تقدم لانه يكون في قريح السمع  
فوقه في غير الرد **قوله** ولم يستعمل الاختصار في جواب مما مر انها مختصرة من كلمات  
وسند المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما بانها لم يرد مثله في كلام العرب والشغل المذكور  
شاذ ولو ثبت ان حذف بعض الكلام في غير الموضع لا يجوز عند الحاجة واما ما حمله عليه  
كلام ابن عباس رضي الله عنهما فبان ساقط وما قيل من ان قاف في البيت امر من قافه  
بمعنى تنبيه وسبان معنى البيت بما نقله بعضهم مثله من المخرجات مما لا ينبغي ان

على

للمعنى شرفا وفضلها بالاسماء في كنية المنزلة على الاستعمال المختلفة ومما في اسمها من الحسنى  
وصفاتها الفعلي واصول كلام الاصمعيان في الفون وكذا كرون الله وكذا قوله **قوله**  
وماذا فخطابه عما قيل هذا بيانا لخطابه والاشارة الى القرآن وقيل انه ابتداء الكلام كخذ  
هذا المذكور من انه لا يقال له لا يجوز في هذا في هذا التركيب ونحوه مرفوع المحال كخير  
مبتدأ مستدري الامر والاشارة الى ان هذا او مبتدأ خبر مقدم هذا كما ذكره منقول النفل  
تقديره حذره ونحوه وقيل هذا اسم فعل بمعنى خذ وذا مفعوله ويبعد رسمه متصلا  
في جميع النسخ والواو بعده والحق لا على طرفة لئلا يلزم عطف الخبر على الانشائي بقدر  
وقيل انشأه على قوله لا يجوز اي لا يقال هذا في نفي عن ذلك القول وهو كقولنا تعالى  
هذا وان للظالمين لشر مآب وهو فيه مبتدأ وقال في المثال السابق لفظ هذا في هذا المقام  
من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيفية بين الخبر ومن كلام الى الكلام كقولك  
من فصل الخطاب الذي هو احسن موقفا من التكملة التخلص وعندي ان منسوب يدع  
مقدرة لان عادة العرب في مثل ما يقولوا دعا كما قال  
**قوله** هذا وسئل الفهم عنك كحسرة **قوله** دولا فاصم المها روه حرا  
وهذا ما شروع في بطلان مدعى العائمة بعد ما بين بما في قوله او هو مكررا صفة الاستدلال  
المذكور بعد المتأخر في النسخ المذكورة بين عدم كون الفواعل مفهومة وكون الخطاب بها  
بالخطاب المثل مستند لما ذكر من الوجوه المدونة **قوله** لان التسمية بثلاثة اسما فاضاعدا  
الح قال قد ستم التسمية باسماء معدودة لم يوجد في كلامهم وما ذكره سيديوه كما سنبينه  
محرر فقياس ولذا قال المصنف رحمه الله مستند كذا لم يقل كذا ولا غير واقم ونحوه والمستند  
ما نذكره التاسر كونه مفهومة وقد خصومه وان كان متروفا في ثلاثة الفاظ كونه شرا  
ونشأ قوناها وغيره مما ذكر من الخبر ولذا قال اسما ولم يقل الفاظا لان الفرق بينه ما يحتاج  
للتأمل المتأخر واما ما قيل من انهم لم يسموا السور بكلام الاسماء فيكون انهم لم يسموا  
الله تعالى في كتابه ففتح لا اصل له كما مر في **قوله** ليؤدي الى اتحاد الاسماء لبعض ارباب الجواشي  
هنا نظرون في غير ظاهر بل كما قيل ان الاسم هنا الجزء من المسقى للجزء لا في اير الكلام والاصناف غير نفسه  
وقيل الاسم خبر خارجي من الكل غير متنازعة في الوجود مثلا اذا قلت سورة البقرة امر ذلك الكتاب  
الح واسم هذه السورة المخرجة ان يقال الاسم متضمن للمسمى بالمعنى المذكور لا بمعنى كونه نفسه  
فاذا كان موضوعا للكل كان موضوعا لنفسه والمراد ان المراد لو كان علما للسورة  
كان مسماه المجموع الدخا فيه جميع الاخبار فكان اسما للجزء ايضا وكذا في اتحاد الاسماء  
وسيا في بيانها وما فيه **قوله** وليست مدعى بالجزء عن الكل الخ اي ليست مدعى بالجزء مع  
تقدمه عليه فيلزم توقف النسخ على نفسه لموقفه على ما يتوقف عليه وهو دور وفيه ما  
سبا في بيانها وهذه التسمية لا تحذف بالاعلام بل تاتي في لفظ القرآن ولفظ سورة الواقعة  
في النظم وذا ورد هذا خاتمة المحققين السيد عيسى الصفوي على بعض الالفاظ القرآنية  
كالصمعي في حق قوله تعالى انا انزلناه فانها اخبار عن انزال القرآن وهذا المحمل من جملة  
والصمعي للقرآن ومنه الصمعي نفسه فيكون وحيد على نفسه حتى اضطر في بعضه فذهب الى  
جواز كون الكلام خبرا عن نفسه نحو قولنا انزلنا كل كلامي صاذا لانه يتكلم بغير هذا اللفظ بآراء  
على ما ذكره في دفع المغالطة المقررة بالجلد الامم فتدبر **قوله** يتلوه عن المسمى بالرتبة  
للعزوف ان التقدم على حدة او حدة تقدم بالزمان وهو ظاهر وتقدم بالطبع كقوله الولد

مير بادشاہ

ابن تجمید

ابن تجمید

میر بادشاہ



ماذکر ۵۵

[illegible]

ابن حمید

ترکیب

تركيب ثلاثة اسمها مسموع وغير ملت من غير نذير فيه وقد ورد في اسم المكنة نيندا راجحود فانه يلقى  
الجهل مركب من درون آب وسر وجود قلند **قال** قدس سر في شرح الكشف لما مشبه  
الزنجشيري دار البحر وعلمه بلمدة يفارس معرب دارا بكرد وهو مركب من كلمتين أحدهما كاد الـ  
اسم ملك بناتها والثانية بكرد وقيل هو معرب داراب كرد فيكون ثلاث كلمات في الـ  
لأن داراب معناه داراب سمي بذلك لأنه وجد في الماء وصار بالغلبة اسما ولما افضمت  
اليه كلمة نظري وصار المجموع كـبعلبك وعلى هذا اتكاد المشابهة وبين طاسين ميم  
وقد وجد في نسخة المص رحمة الله ذا البحر بلا الف بعد الدال وهو ستمون طفيان القلم والـ  
فان المقصود وهو اثبات موازن لذي كلامه الثاني **قوله** انما نركه للمص رحمة الله عليه  
وان ذكره سببويه رحمه الله ونا تبة الزنجشيري لأنه بعرضي المدعي انه لا يوجب مثله في  
كلام العرب الا ان ما ذكره الشريف غير تام رواية ودرائنا ما لا **قوله** فقد قال ياقوت  
في معجم البلدان ذا البحر دالين بعد الالف الثانية بأموحدة شرجيم ثم ركة وذل  
منمكة ولاية يفارس وذا البحر بدون الف كورة بفارس عمرها داراب وهي معرب داراب  
وذا راب اسم رجاله كره بمعنى عم قال الـ

تقاتل من قصور دلائل جرد ، ونحو المعيرة والرفاد .

وهذا كبر من ذلك الجدة انتهى فما وقع في خط العلامة صحيح والموازنة فيه ثابتة بحسب الأصل لا  
 ذاب منظر لنظامين وهو ظاهر لا يغيب عنك دفع التسمية باسمه منقولة من نوعه في  
 كلامهم وما ذكره سببويه مجتزأ فيا من محتاج للانبات كما ذكره السيدانصا وقوله نشرت  
 بنون وثنا مثلثة وذلك ما كمل من الترخص في النظم والمتراد لم تترك أصلا **قوله** وناهنك  
 الحناهنك بمعنى حسبك ويكفك تقول هذا رجل ناهنك من حرجل وناويله انهنك  
 وغنايهنك عن قطلا غيرته وهذا من اشارة فاهنك من اشارة تذكر وتوث وتثني وتجمع  
 لانه اسم فاعل فاذا قلت ناهيك او ناهك لم تشر ولم تهم لانه مصدر في الاحتمال وهو  
 يستعمل في المدح لانه لغاينكنايته كانه بها من عن طلب غيره كالدليل الاخر هنا والبالغة  
 به لانه بمعنى لكف وهكذا نقل جماعة عن اللغات قال ابن الانبار رحمه الله في الزاهر  
 قولهم ناهيك بفلان معناه كافك بجر من قوله قد نبى الرجل عن الحمر وانهى اذا كفي به  
 وشيع انتهى فلا حاجة لما في بقول الخواشي كما مر بها زائدة او متعلقة به نظر الماء اللغوي  
 وقيل انما زائدة في المبدأ او ناهيك خبر مقدم له وناوهنك عكسه وهو فاسد بمعنى  
 ومناعة وفيه نظر وقيل انما متعلقة بالتمسك أي ناهيك التمسك بنسوبة سببويه  
 وانت في غنية عنه كما مر وشو بينه وهو قوله في باب العلم وباب الترخيم لو رجمت تابط  
 بشر من الاستمرار جملته بقول عنزة يا دار عبلة بالحواء اكملني انبي وهو ظاهر من ان  
 يذكر **قوله** والسعي هو مجموع السورة الجواب عن انه يؤدى الى اتحاد الاسم والسعي قال  
 العلامة ليست هذه التسمية نصيرا للاسم والسعي واحد الانما تسمية المؤلف بمفرد ولو  
 غير المفرد لا تترك انهم جعلوا اسم الحرف مؤلفا منه ومن حرفين قصص من اليه نحو صا  
 بعضي انما متغايران فانما وصفة فلا يلزم من تسمية المؤلف بالفرق اتحاد الاسم والسعي كما لا يلزم  
 ذلك من عكسها في اتحاد الحروف وما ذكر من التسمية منذ في ان متغايرة الكل الجزئية لان  
 لتماز من متغايرة الكل جزئية منه حتى يلائم المحذور فسقط كما قيل من الجواب المذكور  
 لا يرد لزوم التسمية التي باسم نفسه لان لهذا الجزية صفا في السعي بالاسم ولو مقر وباسائر الاجزا  
**قوله** وهو مقدم من حيث دالة الجواب عن شبهة الدلالة والدي اوردته ووقع فساد



لا فساد وجود الكلي بدون الجزء وان استلزمه بقوله ذات الجزء متقدم على ذات الكل ولما  
ذات الاسم ولا يجب تأخره عن ذات السمي بل ان كان جزءا كما في القول في تقدمه ودرجتها  
انفكس كما ان يجب تأخره عن السمي كما في اسماء الحروف واذا لم يكن لا شئ جزءا من السمي ولا  
كله لم يوصف بالتقدم ولا بالتأخر بل بالاعتبار من المذكورين **فصل** في وصف الاستسمية  
من تأخر عن ذات السمي لا يقال **وقوع** القول في السور من حيث انها اسماء اذا كانت  
الاستسمية متأخرة لزم تأخر الجزء ايضا لاننا نقول **اللام** على ذلك التقدير فكل وصف  
الجزئية عن ذات الكل ولا استحقاق فيه كالحقيقة متقدمة المدققين فسقط ما قيل من ان هذا  
الجواب مدح حول لانه انما وقع جزءا من حيث انه اسم للشيء على ما هو المفروض الا في ان  
يجب ان يمتنع لزوم تأخر الاسم عن السمي بحسب الوجود الحقيقي كما سمعته وجعله اسما يتوقف على  
تصوّر الكل على حقيقته لا تراك السمي قبل ان يولد وجعله جزءا عند التحقيق لا عند التصوّر  
وما قيل من ان التسمية من سميوك لا ليست بتسمية حقيقية بل بغيره لا يقال ان هذا كان هذا  
اسما له او بغيره فلو قيل ان سميوك في من بعد سميوك في بعد سميوك في اعتبار الانتيان والرسالة  
والاستسمية لا يجوز وصفها في القرآن بظاهر بلا موجب ونظايرة كثيرة كفي ونصير الموضوع له  
بتخصيصه عند الوصف لغير شرط بل يكفي في تصوره بوجه ما على ما مر بنا **قوله** فلا دور في الظاهر  
واستحقاقه على ما قد مر لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وهو ضروري للاستحقاق على ما  
بين وبينه من كونه في الكلام وهذا لما قال ان الاسم مؤخر عن السمي والسمي هو الكل ما تأخر عن الكل  
تأخر عن جميع اجزائه ضرورة فاذا كان الاسم جزءا من تأخر الاسم عنه فيلزم تأخره عن نفسه وتأخر  
الشيء عن نفسه يستلزم تقدمه على نفسه وهو ظاهر البطلان **قوله** الجواب بان الجزء  
مقدم من حيث ذاته متقدم من جهة وبتأخره عن غيره وهو الاستسمية فانفكس ذلك ورياضا في الجملة والشيء  
الواحد يجوز ان يتقدم من جهة ويتأخر عن اخرى وما ينبغي **فصل** في ما قيل من ان المتأخر  
المذكور في قولنا في الجزء عن الكل كونه متقدما على الكل لا لزوم ذلك وحيث يحتاج الى دفعه  
بجلاء في الجملة فلعلمه ان اذا لزم تأخر الجزء عن الكل على تقدير تسمية الجزء لا يلزم لزوم التأخر  
استسمية الجزء للكل وفوقه على وجود الكل وجودا كل مؤوق على وجود الجزء او جعلها الجزء الذي  
هو من اسم الكل وهذا لا يخلو انه توقف الشيء على ما يتوقف عليه في **الجواب** بان توقف الجزء على الكل  
انما هو في وصف الاستسمية في تأخره عن الكل وصفا وتوقف الكل انما هو على ذات الجزء لا على وصفه  
فتقدم على الكل ذاتا **قوله** والوجه الاول اقرب الى الحقيقة من الوجهين الاولين لانهما  
عنده وجه واحد كما مر لا يخادفهما بحسب المراد **قوله** والال كسر وطلب الكشف في كل كلامهما وجه  
على حدته وله وجهه وكونهما قريبين الى التحقيق لظهوره وصحة التجوز فيه وسلامته مما يرد على غير  
ولان كون اسماء الحروف المنقطعة محققا لا محالة لا يختلف غيرهم وقيل المراد تحقيق الحروف في القرآن  
لان الدلالة فيه على المتحدى بالفضل لا لا يختلف غيرهم وقوله او فوق اللطائف المتدبرين لان  
على الامكان فضلا وعداه بالام وفي بعضها بلطائف متعدي بالبا وكل منهما صحيح واوردها في كل  
ما فكر من ان كانت على الوجه الاول لينا في العلم ايضا **واجب** بان الانتقال الى اللطائف  
على كونها تعدد الحروف اسرع اذ على تقدير كونها اسماء السور يتوجب ما ذهبن ابتداء اسمها  
فربما غفل عن ذلك اللطائف لانها كالموجّه الى السمي ابتداءا لموجود على الاق لا ايضا لان  
الحتم لا يخلو عنهما من حيث انهما اذا لم يخلو بدونهما فاذ كان الخطاب فتا **قوله** واسلم  
من لزوم الانتقال الذي هو الاصل لاستعماله في الفاظ القرآن وكل من هنا للتفصيل في التفضيلية  
مقدرة والمعنى ان السور البقية الاخر لا يلزم التفضيلية في الثاني ولست صلبة والا فكلهم سلامة

ابن تيمية

الوجه

الوجه الثاني كما اننا واليه بعض الفضل استلزمه فيلزم ان كان الظاهر ان يقول سالم لا ينبغي ان يرد  
الاول ثانيا وليس كذلك وكون من غير تفضيلية لظاهر ولما كونهما تفضيلية فلا حاجة الى ايراد  
الظاهر انما صالحة لان سلم يتبعه من فيقال سلم من الغيوب واذا بنى فعل متاين في معنى  
تذكر صلتهم وتذكر من التفضيلية كما وقع في الحديث اقر بما منه لان قرب يتعدى عن ايضا  
فتا **قوله** وقيل معطوف على لزوم وقوله من مواضع ولحد اشارة الى ان الاشتراك  
مع تعدد المواضع لا يحد في نفسه والاشتراك واقع في بعضها كالمعروف من ان المقصود بالظنية  
وهو التبيين في شرائق الانفاط وتلك اللطائف وان وجدت في الحقيقة لكنها بطريق المتبع لا بالفتنة  
الاول كما في محضه فلا ينافيه قوله في العلمانية بحيث كما اشعار الخ فاما كونه مدح صبيوة  
وغيره من المقدمة من فاصلة من عندهم ليس ينقص فيه لاحتمال انهم ارادوا بالجارية في محضها كما  
يقولون قرأت بآيات سعاد ورويت فقا فبك وقرأت قل هو الله احد وانما نعتي ما اوله  
فاسمها لانه ذلك فاما طلب جبرك في اعلى الاستسمة مآلات بمنزلة الاعلام الغالبة فذكرت في باب  
العالم واثبت لها الحكم **قوله** وقيل انها اسماء للقرآن وهذا معطوف على ما عطف عليه قيل  
الاول المراد بالقرآن مجموع لا القدر المستلزم لاختصاص الاسم فيه والسمي بحسب لا يدفع والضمير  
في تعدد الاسم لانه ذكر في شرف السمي وهذا الوجه ابن جبرير عن مجاهد والحرجة عند  
الزقاق صيد بن محمد عن قتادة ولا قيل انه ارجح مما اشارت المعروضة فانه لم ينقل عن احد  
من الشافعية وقوله ولان الخبر في هذا الحلالة المتبادر من انما اورد في الجمع وانه غير المبيد اذ  
لحمل خلافة والاختصاص بالكتاب ظاهر كما في قوله في كتاب الحكمت اياته واما القران ففعل  
انه عقلت نفس من قوله وقيل انما اشار الى قوله طس تلك آيات القرآن والماء في قوله الرزق  
آيات الكتاب وقول ابن مبرور في تفسيره نظر لانه لا يخبر بالقران صريحا كما في الكتاب وانما جعلت من  
آياته في الاول وفي الثاني عطف على ما صنف النبي في الخبر **قوله** وقيل انها اسماء الله  
المخفية في خبره وارت المندرج في الجاني كما تروى في روية في التفسير في الامتصاص والصفات  
عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند صحيح فالمعنى هنا كما المر وما بقا مستأنف وقوله وكذا  
عليه ان عليا رضي الله عنه في الخبرية ابن ماجة في تفسيره من طريق نافع بن ابي نعيم القاري  
عن فاطمة بنت علي بن ابي طالب لانه سمعت عليا رضي الله عنه يقول يا كعب بن الاشرف اقول  
والحكمة اذ اذ الخ فلو لم يتقدم في هذا لا يظن ان المعنى مناسب كما في اسمائه واسماؤه  
توضيحية وقيل انما المقصود باعلامها اختصاصه بذلك العلم على حقيقة وقيل ان هذا  
القاويل يرد به وياباه ما ورد في الكتاب في شأن الضحية ابن الجاني عن الربيع بن انس في قوله  
كعب بن قيس قال معناه يا من يجبر ولا يجار عليه فذكر **قوله** وقيل الاصل في هذا اختصاصه بما  
بالع ليس واقعا في محله فهو كالمتخول من القضا والجارية وما قيل من انه ناول من استغرق في  
ذكر الشك لا يشغل من ذكره شاعرا حتى او عظمي لا يمتنع ولا ينبغي من جوع وقيل ان  
تسمية ما قبله وهو توجيه التسمية تعالى به ولا يخفى بعبه ولذا قيل ليس هذا تفضيلا لها  
اسما الله منها لما قلناه في تفضيله ظاهر الكلام وسياقة الامة من قبله وان كانت  
الامام المذكور ارضا فيه وفي غيره وهو قليل الجدة وكذا قوله من اقصى الخلق ارضا بما يكي  
القدر والمراد بالافان من فانه صرحها او الاكفا التينة فانه صرحها في قولنا وقيل انها  
من الجوف الجوف الف او ما يشبهها **قوله** انما استر استر الله بعلمه استرنا في الاستد  
به او لحق ومولاهم كما في كفا اللغة ولعلنا في اكثر النسخ وفي الحديث من ملك استرنا  
وهو مثل امرة فتر استرنا بالدين واصلها ان ادود عليه الصلاة والسلام في امر الله

ابن تيمية































كشف

او انفسهم بقوله فان لم نقل ذلك ونهيه لما تقدم في القول والمقتضى ان يكون قد  
نزلت في الشئ فان ذكره فان نفس المؤمن لا يطير الى الصدق وتزكيات في الكذب خاوية  
في الشئ يعني عن كونه باطلا فاحذر من وطئها فانك الى الشئ تشعر بكونه صدقا فاستسكن  
به وهذا خاص به في النفوس القدسية الظاهرة من وسوس الطمانع فظهر ان قوله فانك  
الشك رتبة لا يستقيم رواية ودراية وادبا على ما هو في امس الامر انما لا يشترط  
بنيانه بما لا يزيد عليه وامس الرواية فان لصدى الرواية لا ينطلي الاخرى وكان عليه  
ان يبين الاخرى التي ادعاها فان مثله لا يقال بالشئ في وجه الحق انما هو في حيز  
ما في الكتاب بعينه فقال انه رواه الطبراني وروي البيهقي فان الشريعة والحكمة طائفة  
فاستشهد به كما مر على ان الرتبة غير الشك والامر بعد الكلام ومما جلتها للطائفة  
علم انما موضوعه للقلق فانطبق الاستشهاد على تمام المدعى ويترك في الحدوث  
رواية في الملبس وقصصها والثاني هو المناسب هنا **بقية الظاهر** انه ليس من الحق  
ما قاله في قوله في الشرح بل معناه كما قاله المحمد بن حنبل في قوله في قوله في قوله  
وانك ما شكت في قوله وحسنه كما ذكر في الحديث الصحيح انقوا الثمنات فان من  
كما يحول الحق بوشك ان يقع فيه وما هو من في ذلك ما روي ان ابصار من بعد  
رضي الله عنه قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث تسال عن امر ولا ثم فقال  
بغير فتح اصابعه فصرخ بما صدره وقال له استفت نفسك يا وابصه ثلاثا  
البر ما اطمانت اليها النفس والطمأنينة القلب والامم كمالها في النفس وترد في الصفة  
وان افتاك الناس وافنوك فلا وجه لما زعموا من تخصيصه بالانفس القدسية فتدبر  
**قول** ومنه رتبة لربك اي ان نقل من القلق الى ما هو شبهه به من الشدة واليد وفعله  
بقوله ومنه والضمير للرب المتجاوز في مطلقا لانه بمعنى الشك وانما شاركه فان  
اصالة القلق فتشبه به ما هو سبب له كما قال في ذلك امر المؤمنين ورسوله يتوجه  
وقال في الحديث هذا قد يرجع الى معنى الشك لان ما يخاف من الحوادث محتمل في كل شئ  
فيه وكما ما يحتاج بالقلب وفيه فطر والنواحي جميع نائية وهي الحوادث من حوادث  
الدهر خير كانت او شر كما في حديث من نواحي الحق وقال لبيد  
نواحي من خير وشر كلامه فلا يخفى من ذلك ولا الشك لا ريب  
لكن في حقت بما حدث من الشر والصائب وهو المراد هنا وهو المناسب للقلق **قول**  
يبدلهم الى الحق اشارة الى انه مستند في الامثلة والمراد به هنا المراد به احد الوجوه للمعرفة  
في امثاله وعبر بالمضارع اشارة الى الاستمرار في قوله وان كان مما يرد على المصانع  
لان اسم الفاعل والمفعول يدلان على ذلك في الجملة وقوله في الامثلة اشارة الى انه هنا  
ليس المراد به ذلك كما عرفت وهذا ورت ناد في المصادر لمرسده منه في ما قيل الا بعد  
والتميز والسرور والنجاة بالفضل في لغة وزاد الشايطي لحي في لغة ايضا ولما قال في السرور والنجاة  
الى انه ليس من اوزان المصادر للظرف للشبهة وما قيل من ان الكلام سيبويه مضطرب  
فيه فمرة قال هو مفعول من المصدر لان فعلا لا يكون مفعولا فخرى يقول هو مصدر مبدى  
يدفع بان مراده انما انه مصدر لا مفعول في اللغة لصيغ المصدر وانه المصدر مفعول  
عند اللغويين **قول** ومعناه الدلالة الى اختلاف السلف في الهداية فغير الدلالة  
على ما يؤمل الى المطلوب وقيل ان الدلالة الموصلة الى المطلوب ورجح كثير الاول ومنها  
المص وقيل ان الدلالة بالظن بغيرية ما قدمه في الفاعلة والاكاد بين كلاميه

مخالفة

مخالفة لغيره في شئ ونسب الثاني الى المعنى ونقص بقوله تعالى واما عود فهدى بها هدى  
فانتم على الهدى والاول منقوض بقوله انك لا تهدي من لم يهتد ولما كان التوجيه  
مستلزما في امثلة في امتناع حمل على هذا المعنى محال لان ان الهداية في الهدى  
معنى الدلالة على ما يؤمل ان لا تتم من زيادة الطريق لكل من لم يهتد وانما نحن في  
لمن اراد كقوله وما رويت اذ رويت وما قيل عليه من انه كما ما قاله لجمهور من انما  
ترت في في طلب وطلب النبي صلى الله عليه وسلم انما هو عند وفاته واخره لتغيير في  
وسوق الاية لا فائدة في تعديدها حينئذ والهداية في اللغة اي الدلالة واقعة منه  
بالحق والاكلام في الاصل ليس يورد لان المراد تسليته صلى الله عليه وسلم كما نعتل  
له ليس كمن لا امر شئ فلا تخزن ويؤيد في التمثيل بقوله وما رويت ولا يفرق  
للمناقشة في امثلة محال الاية الاولى في اللغة الثانية ايضا محال لان نفيها هو  
اوصلنا من الى المطلوب فنزكوه فاننا خلاف الواقع وخلاف ما عليه المفترق ولفظ  
الاستحباب متاد على خلافه وقال الفاضل المحقق انها تتعدى بنفسها وبالي واللام  
ومعناه في على الاول الاتصال وعلى غير ما رآه الطبراني لهذا السند الاول لله والثاني  
للبيهقي صلى الله عليه وسلم نارة وللمر ان اخره بخوان هذا الفرق بين الهدى الذي هو الهدى  
فيمنع النظر في زمانه فينتقض خبر استناد المتعدي بنفسه الى الله تعالى بقوله  
انك لا تهدي من لم يهتد وحفظ المتعدي بالحرف في غير بقوله لا تهدي من نشأ الى صراط  
مستقيم الا ان يقال انه اعملي او محض من الانبات كما قيل في اللغة ما فيه وقال  
الحال الاول في ان المذكور في كلام الاشاعر ان المخار عندكم هو القول الثاني وعندكم  
المعترلة القول الاول والمشهور هو العكس **قول** ان يمكن التوفيق بينه ما بان كلام  
الاشاعر في المعنى الشرعي المراد في اغلبه شتم لان الشارع والشرع روي على المعنى  
الانوي والعرفي وهو ان صاحب الكشاف مع فصله في لاقتزال الاشارة القلق  
هنا سماع ان الظاهر في لقران هو المعنى الشرعي فالظاهر التوفيق بعكس ما ذكر واما  
عند اهل الحق فالهداية مشتركة بين المعنيين المذكورين وعدم الاهلاك فيمنع  
ما مر كما ذكره بقوله في اهل الكلام وفيه لفاسيل اخرى تركها خاف المقلد وقوله  
الى البغية بالموصلة والمعجزة والمعنى المطلوب والمقصود ويجوز في كماله الكثير والتميم  
قال في المصباح لو عندك بغية بالكثرة وهي الحاجة التي تنبغيها وتتمها لغة وقيل بالكثرة  
الغلبة وبالفهم الحاجة انتهى **قول** لا يفصل في الاصل الى هذا الشروع في مخرجات  
الثاني الذي انقضاة الرخص في اقتصر عليه والمص الحرة وصره بخالفه وطوى بعضه  
لما سلك في عنقريب وهذا هو الدليل الاول على نزوح الثاني وحاصله انه مقابل  
في القرآن والاستعانة بالاضلال والاضلال ولا يمكن ان عدم الوصول معتبر في مفهوم  
الاضلال فلو لم يقتصر الوصول في مفهوم الاضلال لم يتقربا ولا وورد عليه ان المقابل  
للضلال هو الهدى واللام الذي بمعنى الهدى كما كان او اشتراكا وكلامنا في المتعدي  
ومقابل الاضلال ولا استند لانه اذا روي ما يفسر بالدلالة على ما لا يؤصل لا يحمله  
صلا الى غير اصل وجوز **قول** لانه لا فرق بين اللان والمنتعدي في باب المطاوعة  
الابان الاول ناسر والثاني ناسر فاذا اعتبر الوصول في اللان كان معتبرا في  
المنتعدي ايضا وحينئذ يكون الضمير في مقابلته للاحكام في اللان على ما روي في الاستحباب  
وهو فاسد لان التمسك بالمطاعة وجه مستقل فذكر المعاني حينئذ



مستند رك فان اعتبار الوصول في الحقيقة مستند عن الية لئلا يكون اقل قدس ستم وقيل  
 عليه اعتبار عدم الوصول في مفهوم الضلال ليس كونه فقد ان المقطوع بل فقد ان  
 طرقت من شأنه الانحصار الى ما صرح به الثقات ونحو الافعال كراه شد مقتضى  
 كون مقتضى الهداية وحده ان طرقت من شأنه الانحصار الى مقتضى الهداية المتعدية الى الالة  
 على ذلك الطريق وتوسلتا فاستغنى الالهة في احد قوليها فنفرد بها في المقابلة  
 والكلام في مطلقها **وهنا هنا الثالث الاول** انه اذا فترت بمطابق الدلالة  
 على امره شأنه الانحصار الى الوصول لم لا وفتر الضلال للمقابل لها مقابل الانحصار في السلبية  
 بعدم تلك الالة المطلقة لزم منه عدم الوصول لانه سلب الالة المطلقة سلب  
 للالة المتعدية بالوصول اذ سلب الاعم يستلزم سلبا لفصل كالاخوات في  
 والاشياء فليس في هذا التقابل ما يوجب الثاني كما لا يخفى وقوله فلو لم يقتصر الوصول  
 لم يقع في حيز الوصول **الثاني** ان قوله لا فرق بين الالزام والمنع في باب المطاوعة  
 مبيحا على ان المعنى المقصود امره في حق بين الفاعل والمفعول متحد بالذات بخلاف اعتبار  
 كالتمتع والتمتع وهو وان اشتمل على كل الالزام والصفة قاصرة بالاستاذ والثاني صفة  
 قائمة بالتمتع فيكون ما هي الامانة والوصف بمقتضى من غير ان الاتحاد وصفين  
 وينبغي من غير ان يكونا ظاهرهما في حد ذاته **وقد لخص** عنه بعض الفضلاء معنى  
 كونهما واحدا في التعلق بحالة مخصوصة ليس في قولهما فاعلموا وتخصيها له تعلما ولا استعمالا  
 في قيام واحدة بالذات محال يكون لمما بينه وبينها التعلق التخصيص والثاني كما هو الواقع في جميع حيز  
 المطاوعة ولم يبريد ان التبعين واحدة لانهما بالضرورة متغايران في كل ظرفية وفي الطرف  
 الآخر ولكن متعلقهما صفة واحدة قائمة بطرف واحد فلا يرد عليه شيء **الثاني** ان القول  
 بفناء الجواب لاستدراك المقابلة وان التمسك بالمطاوعة وجه مستقيل مدفع بالانتماء  
 بالاعتبار فان مقابلة الضلال المتعبر فيه عدم الوصول بل على اعتبار الوصول في الهدى فذكر  
 مقابله وصحة وصحة ما التبعين الاشياء والمطاوعة على الوصول تدل على اعتبارها فيه  
 باعتبار انه لا يرد له لا ينفك عنه فالفرق مثل الصفة ظاهر **قول** لانه لا يقال في هذا في انتماء  
 وفيما لا يرد في موضع المدح ثم يرد في الجمع لان الوصول الى الكمال لا يرد ان التمسك من الوصول  
 انصافا فليس يقتضيه ان يمدح بها وبان الممدح في هذا ذكر اريد به المتعبد بالهدى ويجازا ودفع الاول  
 بان التمسك من عدم الوصول يقتضيه لزم بها كما قيل

معين للدين  
 اليهودي

خسو

مشر استدل في الاحتشال بحاجات شاع عن سائر حقائقه عن رتبة وتيسر كما هو عليه المعنى وان  
 ترتب عليه في الجملة على صورة المطاوعة واما مجموعها فلم يرد به حقيقة اعني حصلت في العلم بل  
 المعنى المجازي وهو سجدت اليه ما قد تفيض الى العلم وليس التعلق بمطاعا والمطاعا المحقق فلا حاجة  
 الى ما قيل من ان التماسك ان كان محتملا لا يجب ان يوافق المطاوع اصله كالا وجب نعم  
 كثير في المختار استعمال الاصل في مقتضى المجازي ولهم في هذه المسئلة اقول لا يلزم من  
 وجود الفعل مطاوعة مطلقا بل من مطلقا التخصيص بين المختار وغيره وانصاه ان  
 التمسك واستشعر له وجوده بدون المطاوع بقوله تعالى وما نرسل بالآيات  
 الا تخويفا وبقوله وخوفهم فما يردونهم الا طغيانا للوجود الخوف بدون الخوف  
 وانما يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرت فما انكسر والفرق بين ما مضى وما هو في كتاب  
 عروس الافراح والمصروحة الله انما كانت لئلا لا يكون مذهب من يختلف فعل  
 المطاوعة اولانه مختلف فيه اولان الدليل الاول وهو مقتضى كونه بالضلالات متبني على  
 المطاوعة فالاول في الالة وهو مقتضى التحقيق الثاني ان كانت في العلم انما للضلال في  
 الهداية هل هي حقيقة في الالة المطلقة بخلاف غيرهما او العكس وهي مشتركة بينهما  
 او موضوعية لعدم مشترك ذهب الى كل طائفة والمصروحة لانه لا ولا ان فيه تحاشا  
 لانه فسر الهداية بمحكيها فها هنا يحسب لظاهر وتوجهها الى انواع كالبعض كاشفا الامور  
 بوجه وخوة مما يتجسس بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والاوليا وهي الالة موضوعية  
 بعينها في الجواب **عنه** ظاهر من انه بقر **قول** واختصاصه بالمتدينين لا يقتل انما اذا  
 بالمتدينين المتقين من اشرك وجعل الذي ابتدء الكلام تقتصر الاهتداء لظاهر ان اذا كانا في  
 التقوى والمؤمنين المؤمنين فالتقوى فها هنا كما لا يخفى **وقد** الجواب عن سؤال  
 حقه من غديره ظاهر على الوجهين لان الهدى هو سوا كانه مطلقا لانه لا الوصول منها  
 حاصل بل غير خاص بالمتدين ان اريد المتدينين هو على الاول ظاهر فمن قدسهم بقوله لم يرض  
 الهدى بالمتقين مع انه الالة لا وهي عامة فصارح به الامام قسرة في فهم التمام والمراد  
 بالاختصاص في كلام المعصية المقتضية الذكر في الواقع في النظم المستفاد من كلامه لا انتفا  
 في قوله المستفدون لان الام لا انتفاع وعلى المضرة فيجوز تعالى وعلمه لان هذه الام زائدة  
 للتقوى والقول بانها تقتضي في الجملة تكلف لا حاجة اليه مع ان مدلول الام ليس الاختصاص بمعنى  
 المعصية كما حقق في محله **والخاص** ان هذا امرين مختلفان في العبد اذا سمع  
 النظم الكريم الاول ان المتقي تمتد فافادة حيله هدي له وهو مقتضى الحال  
**الثاني** ان هداية القرآن عامة للتقاسر في كل صفة بقوله لا واذا فترت بالالة  
 الموضوعية وردت في كل واحد وهو الممتد يلفظ صوره دلالة على ما يوصله اليه  
 لغو والعلمية اقتصر في الكشاف على دفع الاول وقال هو كقولك للغيرين المكرم  
 اعزك الله واكرمك نريد طلب الزيادة الى ما هو ثابت فيه واستدائه كاهل  
 القراط المستقيم وخير ما هو له سماته عند مشارفهم لا كسائر الناس  
 التقوى متقين كقوله من تقى الله كلفنا له سلبية ولم يقل الضالين لانهم في بيان  
 فرق بين الهداية وهدى على ما هو عليه ولا يمتد الى ما ليس كذلك حق التغيير  
 عند الصائرين الى التقوى واختص بكونه مسلكا للتصديرا والذراوين التي هي  
 سنام القرآن بذكر المدينين من عباده وقال قدس سره لا بد من لصاحبه من اما ان  
 يراو بالهدى زيادة الهدى الى مطالب غير حاصلة والتمسك على ما كان

ملست

في جواب  
 عن سؤال

ع

في



حاصلا كما في اهدنا ويزاد بالمتقين المشاؤون للتقوى والاول مختاره فان قلت  
قد ثبت ان المندى في التثبيت مجاز فطحا وفي الزيادة اما مجازا وحقيقة فكيف  
بينهما قلت **اولا** ان اللفظ مستعمل في الزيادة فقط والتثبت لازم له شيئا لا يقال  
قاولا بخلافه ان الله لازم لانه طلب مختص بالاستقبال فلو لم يكن كذلك لكان  
اختلاف هدي المتقين كاختلاف هدي المتقين المهددين بذلك المندى كما في  
عصمة المعصم في سبب لها اذ لم يفرق منه ان هناك عصمة اخرى مغايرة لما كان معصما  
به لانا نقول اذ عرفت عن شيئا فبمعنى الوصفية وعلقت به معنى مقيد براه  
مطلقا ففرق منه في عتق اللفظة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة كالتعلق ذلك المعنى  
به لا بسببه فاذا قلت ضربت مضروب بالهم منه انه موصوف بالمضروبية بضرب اخر حال  
تعلق ضربك به لا بسبب ضربك اياه فاخذت مضروبية على انها صفة مفعولة له وان  
لم يضرب فاذا اردت انه مضروب بضربك هذا كان مخالفا للظاهر مجازا باعتبار الاول  
فقولك هدي لزيد او للضال فاضلال ليس بالهدى جار على ظاهره بخلاف هدي  
المتقين واضلال الضال وحديث العصاة لا يجدي اذ المراد معناه المصدر  
المتقن المحدث بل الحاصل بالمصدر وهو معنى مستقر ثابت ايضا للمعصم فان  
اريد المعنى المستديم لخصم لاحد لنا ويدين وما يتوهم من ان متعلقات الافعال  
واطرافا للنسب حتميا على الاطلاق ان يعبر عنها بما يستحق التعبير به حال التعلق  
والنسبة لاحال الحكم بالنسبة حتى لو حولت ذلك كان مجازا منظورا فيه لا قولك  
عصرت هذا الخبز في السنة الماضية مشيرا الى ان يبين يدك لا مجازا فيجوز ان يكون  
خلال زمان العصر فذلك ما شرب هذا الخبز مشيرا الى عصير عندك مجازا باعتبار اطلاق  
وان كان خلافا لالشرب فالولعب في ذلك كما قال قدس سره ان ترجع الى موضع الكلام وطريقته  
فانه كثيرا ما يقتصر زمان النسبة كما في الامثلة المتقدمة ومنه انما يقتصر زمان الشايات  
كما في هذين المثالين بشر المجاز باعتبار المثال قد يكون بطريق المشايات كما في وقت قتل  
فانه قيل حقيقة عقيب تعلق القتل به بلا تراخ كما في تمرير المريض وقد يكون بطريق  
الصيرورة بحجزة عن المشايات كما في قوله ولا يلدوا الا فجرة كفارا فان انقضاء  
بالجنون والكفر متراج عن الولادة **اقول** لاختلاف اهل العربية والاصول في الوصف  
المستعمل هو حقيقة قول الحال او الاستقبال او هل المراد زمان النسبة او التكرار من غير واسطة  
بينهما وما ذكره هنا مخالفا لغيره في الذي عليه المحققون انه زمان النسبة فمما ذكره الشرح  
الفصل هناك في التلويح موافقا لما قاله الجمهور وهو الذي انقضاء في الكشف ويرد على ما ادعاه  
من ان تعلق المعنى المستديم يقتضي كون انقضاءه بالمعنى الوصفية مقرا مستحتملا قبل التعلق  
ان اسم الفاعل نحو التلويح عصمة المعصم يكون حقيقة في المضاف وهو مرجوح قلنا  
انه لو لم يكن كذلك لكان لغوا من الكلام اذ لا مفاد لاثبات القتل لمقتول به في من قتل  
قتلا وما صاهاه وهو الذي لا يتكافى ما انكبة كما اشار اليه قلت نعم لو صدر  
من غير بلوغ قصد ظاهره كان كما دعت اما اذا قصد ان القتل المستصحب به صادرا عن هذا  
الفاعل ومن غير فكله قيل له يشاكره في قتله غير فسلبه له دون غيره كما يشير اليه في  
له كان كلاما بليغا يفيد المعنى بنية عقولية فعنى المالك عنى المعنى لا عنى الابل المالك ولذا اذا  
قلت الدليل من اذلة الله فالمعنى هنا لا هدي للمتقين الا بكتاب الله المتلا في قوله هدايته  
واذا عرفت ان الحق مع الفاضلين السعد وصلح الكشف والاختلاف بينهما

كشف

سعد

اعتراض  
على السيد

الاف

الاف من قتل قتيلا حقيقة تام لا وقت ذهب الى ان الحق هو الاول الكرمان في التثبي  
حتى خطا من قال انه مجاز واما الشبهة للضرورة بنحو عرفت هذا الحل فليست بواردة  
ولغا قال المتقن لمدة قعقير بعد ما ساء في كلام السيد السند اذ اوجده اسم الاشارة  
مقل ان يقول عرفت هذا الحال وهذا المنصبت بالمعنى او الحلية والمعتبرين في الاشارة  
لا زمان الحكم **المتقن** فان صلافا للخل على المشايات والتمه وانصافه بالخلية متساوية  
زمان الاشارة مع قطع النظر عن الحكم السابق كان حقيقة والاف مجازا والحاصل  
انه اذا علق حكم على اسم الاشارة للوصوف بما مر في الحقيقة فها تعليقا وتعليق  
الحكم السابق بذات المشايات والتمه وتعليق الاشارة به فالمعنى زمان الاشارة لا زمان  
الحكم السابق وهذا كما ينبغي ان يفهم هذا المقام المشبهة على كثير من الاقوام ولذا ان  
بسطنا الكلام فيه لانه يحتاج الى توضيح في مواضع مهمة ستراها في محله ان شئت الله  
تعالى فالحق في غير محتاج للتأويل فليس من المجاز اذ المتقن من زمانه المندى حقيقة  
وهذا ما يخضع اليه المصروحه الله ودفع السؤال بوجهين الاول ان الهداية بمعنى مطلق  
الدلالة والارشاد وان عمت جميع الناس كما صرح به في قوله تعالى هادي للناس  
لكن غيرهم لما لم ينفع به كانت هدايتهم كالعدم فلما اضرب عنهم صفحا التزم بهم منزلة  
المجاهد **وعلم** ان الهداية على مراتب اربعة مرتبة في الفاعلية والتقوى ايضا على  
مراتب ثلاثة توفى في الشكر وتجنب المعاصي وتجنب ما عاقب عن الحق واذا ضربت انواع  
الهداية في التقوى في ثلثة اشكال الاله الهداية بالمعنى الاول لا دخل للكاتب فيها ان  
والرابعة وان كانت تقوى فيه ولو اردت ان المواد بالمتقين لا ينبغي ان يكون الصلوة  
والسلام وهو صحيح وليس الحسين من التقوى المروية الثالثة فكل من سبب ومنه  
يعلم ان التقوى بالمعنى الثالث غير ضرورة في الهداية فتمت ان نصبت مطلقا للاح  
او التبعي منها وما حصل ان بالقرآن ومن الهداية فتمت ان نصبت للاح والتمه  
الباقية اربع وكلام المص رحمه الله في هذا الوجه صحت لها والمعنى لا ينفع بالاله لانه  
مطلقا والاله لا يلازم التبعي الا المتسلون والا المجتنبون المعاصي لهم كما ظهر من اوله  
وفق بكلامه ولا مجاز في النظم على هذا كما توهم **قول** بنصبه قيل هو بضمير كل ما  
جعل علامة كافي القاموس وليس جهاها وان كان في غير هذا الحال يكون وجه المنصبت  
بمعنى الاصطلاح وقيل ان بفتح النون وشكورا لصاد الميم والاله الموحدة مصدر والمعنى  
نصب الله تعالى اياه ذلك لانه لا يفردون غيرهم وفي بعض النسخ بنصبه على انه واحد  
النصوص وكلها قنصر بقصر باب الخواشي وقال في تفسيره ان بنصر من نصومه واسية  
من اياته ولين هذا التفسير كما قيل فانه اقرب مما قاله نعم هو المناسب للمقام كما  
سبنا في قوله للاح للاح للاح او ما يخبر فيه قيل وصفا نكته لانه يؤخر من قوله  
هدي للمتقين وقوله هدي للناس ان المتقين هم الناس كما قال وما الناس الا انتم لاولهم  
**وهي هنا تحت** وهو انه اذ الحكم على الوصف بنصبه وما يقتضي ذلك كونه سوا كان ذلك  
حليا كلب الينيم او شرطيا كما عطله ماله اذا بلغ واذا شفي المريض عرف قيمة لافيه فالوصف  
ليس منصفها معناه محالا فلو قلنا ذلك الحكم بمحصل هو حقيقة او مجاز والظاهر انه حقيقة  
اما ان انصافه بمعناه مالا مالا لا انصاف بضمير من منه كان زمانا في حكم زمان  
واحد فتراد انصافه في زمان الحكم حقيقة او حكايا لانه يعتبر الزمانان المتساويان  
زمانا واحدا فتمت انصافه بمعنى المعافاة فيه فالحقيقة بالنظر الى اوله والحكم ناظر  
الى جزئها والظاهر ان هذا لا محذور عنه كما سبنا في اول سورة النسا في قوله النبي

حق

ميراثا وشايع

حشر

ابن تيمية

خسرو

امام



كتب جلال المصطفى النظر الى مثل الغنى وتبديده اذا انبجوا وهو لا يخالف ما في القلوب  
كما قيل لا تكثر الصلوات على قدر الشرب فربما لا يهتدى الى ان استتم منهم رشدا او ما في التلويح  
ببني على اداة معني ذلك من غير قرض ولا تقدير وقوله وان كانت دلالة عامة اي على المختار عند  
وكذا قوله وبهذا الاعتبار فلا منافاة بين قوله هنا هدي المتقين وقوله في آخره شمرهم بمنا  
الذي انزل فيه القرآن هدي للناس فلا حاجة لتخصيص الناس فيه **قوله** اوله لا ينفع  
بالكتاب فيمنع الناس من التدبر والفكر كما في كتب اللغة فباللغة اذا ابدت  
وفي المصباح هو اعادة تلك النظر في مرة بعد اخرى حتى تعرفه انتهى فكان معرفته مما هو عليه  
ونزجه ومنه من جعله بمعنى جاز من مثل السيف والمرأة وقد يكون في غير ذلك وفيها لورق  
فغية الفعل بالمرأة وجعل النظر والنكران بمنزلة مقلده وهو ظاهر وصحير لانه لا يجمع  
للكتاب والناقل النظر الصحيح في معانيه فانه دليل الى الابد ولا يمكن التوقف على  
النظر فيما لا المطلوب واستعماله بمعنى عمله فكذا ذكرنا الضمير للفعل وقوله في تده  
الايات التدبر اصله النظر في اثار الامور وعواقبها والايات هنا العلامات والدلالة  
بالدلالة على وجود الصانع وحدانيته وانعكاسه بصفات الكمال ونزجه عن سمات  
التقصات كما قال وفي كل شيء لحاية تدل على انه واحد ولا يجمع عليها على ايات القرآن  
لمن تدبر وقوله النظر في المحجزات امر معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرف المنبئات  
بالادلة الدالة على شئونها وشيئها ما لا يدرك بالحواس والقلوب لا يدرك بغيرها وبني  
بالادلة العقلية المشبهة **قوله** احب اليكم ما اورد على تخصيص الهدي بالمتقين فيكون  
استصعب المناظر في الدنيا لفرق بين المتقين والذين هم في الدنيا اولاد الجاهلية لان  
معنى مثل العقل متوقفا عن طول ارفاق الشبهة وصحة الاداء الفاسدة ويجوز ان يتقارن  
الباطلة الشاغلة عن انقسام الصور للحق وهو غير التقوي فلا يحسن عطفه عليه  
باوالات يقال هذا محسب التقوي في القوة النظرية والاول محسبها في القوة العقلية فغفله  
باو نظروا للقونين وقرب منه ما قيل **قوله** لا لا لاختصاصهم بهما بسبب لاختصاصهم  
بالعمل به والثاني بحسب معرفة معانيه واسرارها لان غير المتقي لا يتقرب لقلبه باستعماله في تدبر  
ايات المعنى الى المعرفة وقد علمت يريد النظر هنا وقفت على ما في الحواشي في قوله تدبر  
الخطا في فهم كلام المصنف الذي ذكرنا في التفسير لا لاجمال الغيرة لغيره بل ما قيل ان الفرق بين  
الوجهين ان محسب الاول ان دلالة الكتاب وان عمت المنى وغيره والمنسب الثاني ان الفرق بين  
دلالة نزل منزلة العلم بالنسبة لمن لم ينفع بها والثاني ان دلالة عامة لكل ناظر  
وانما يكون مجتمعة بالنسبة للمسلم للصحة في بوجدانية الباري وصفاته وبالرسالة هي  
وحقوقها وهذا انما يكون لمن مثل عقله عما يمنعه عن الوصول الحق واستعماله في تفكره  
وفي دلالته فلا يكون هدي الا للمتنقي عن الكفر وما يؤيد في التيقن ان اوردت تحقيق هذا المقام  
فاعلم ان المص رحمه الله اقتدى بالامام بحيث قال القرآن كما هو هدي للمتقين ودلالة  
له على وجود الصانع وعلى دينه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم فلو انصافا دلالة الكافر  
الا انه تعالى ذكر المتقين هديا للذين آمنوا الذين هم في الدنيا اولاد الجاهلية لان  
منذ رمة يخشاها مع عموم انذاره ومن فسر الهداية بالدلالة الموصلة فالتسوية لاسرائيل  
عنه لان انصاف القرآن ليس الا للمتقين فقول كذا يتوقف صحة كون القرآن هديا على صحته  
لا يكون القرآن هديا في كسرة ذات الله وصفاته ومعرفة النبوة والرسالة في كل شيء  
هدي ان يكون هدي في كل شيء بل كفي فيمنع ان يكون هدي في بعض الاشياء كغيره من الشرائع  
او يكون هدي في تأكيد ما في القلوب وهذا اقوي دليل على ان المطلق لا يقتضي التعميم فانه

ابن تيمية

مير بادشاه

شيخ زاده

تعالى

تعالى وصفا بكونه هدي غير تقييد لفظا مع استحالة ان يكون هدي في شئان الصانع وصفا  
واشياء النبوة فثبت ان المطلق لا يقتضي التعميم انتهى ومنه اخذ المص رحمه الله ما هنا بزمته  
فمقتضى الجواب الاول ان الهداية مطلق الدلالة وهي لا تختص بالمتقين وانما يختص بالذين  
لانهم اكمل لانفراد واشرفهم اذ هم المستغفون بالدلالة وثمره الانصاف لانها مختصة  
بهم فهي هداية على الحقيقة وكذا التقوي حقيقة في المرتبة الثانية ومعنى الثاني ان المراد  
هداية القرآن ايضا دلالة حقيقة والتقوي حقيقة بمعنى التدبر عن الشرك في  
المرتبة الاولى ودلالة القرآن اي كونه هداية لا يكون لا بعد انصاف الامكان اليه  
ورسله وبما جاء به علمه لصلاته والتلام بيا على ما ذهب اليه لما نزلت في بعض الاشياء  
من ان بشوت الشرع موقوف على الامكان لوجوده بالباري وعلمه وقدرته وكلامه وعلى  
التصديق بنبوة قطبي صلى الله عليه وسلم بدلالة معجزاته ولو توقف شيء من هذه الاحكام على  
الشرع لزم الله رد كما قرئ في الاصلين وذكر المتقين على المعنى الثاني لان دلالة القرآن وقوفه  
على التقوي بهذا المعنى لانها انما تثبت بالعقل على المشهور والانتفاع المذكور في كلام المص  
اولا الانتفاع بالهداية وهو الامتناع والانتفاع الثاني الانتفاع بالقرآن وما فيه من  
الدلالة بعد وجود ما يتوقف عليه من التصديق بهم ولو كانوا يؤمنوا بالانتفاع عين  
بمعنى فخطوا خطا عظيما فاولا عطفه باو واخره لا يخلو عن المشهور من الانتفاع  
كاسياني وبهذا يظهر ان ما قيل ان المعنى انه امر مرشد للمؤمنين مستغفون به في  
تخصيصه بآية مراتب التقوي لغيره وجهه فظهر وجهه التخصيص وعلم فائدة التعليق  
كامرؤيين فظلال ما قيل ان تدبر الثاني ان المراد به التثبت على ما كان حاله  
من التقوي فيختص بهم ولا يتخطا من وان الخامس ان الهدى حقيقة على الجواب  
الاول وبما جاء في الجواب الثاني لاختصاصه بالذين آمنوا في الثاني من المتقين كما  
بمعنى الصافي المتدبر للشارف لها لانهم لا يخلو عن صدق الفطنة والفساد فانطلق  
فيها الادلة التعمية وقيل حاصل الاول ان لاختصاصه بالذين آمنوا لاختصاصهم بالهداية  
والانتفاع بالقرآن وحاصل الثاني ان الاختصاص من اجل ان العلم باسرار الايات  
وقايتها والاستدلال على صفات الصانع واثاره كما ينبغي مختص بالمتقين وقد عرفت  
حقيقة الحال المعنى عن القيل والقال **قوله** فانه كالعذ الحيا قال بقرط المبدع الغير  
المتنقي كلما عدوته انما تزدك شرا ومنه لهذا المتنقي قوله  
اذا انت اكرمت الكرمي ملكته • وان انت اكرمت الشيم عتردا  
وله قيل كالملة والان العذ الحيا لاختصاصه بالذين آمنوا ولعلهم يعلمون انهم  
مخلوقا له وافانه يكون لصيانا بالضرورة فلا يقال الظاهر ان يقول دواء البيا بذكر الشفاء في الآخرة  
وسمي شفاء لان شفاء من مرض في الدنيا في العالم يسمى حياة وشفاء وليس المراد انه يشفي به في الدنيا كما  
قوله في الكتاب ليحبلن فحسانا لكي لا يمان بالله ورسله **قوله** تعالى فتنزلهم من القرآن ما  
هو شفاء الامة من بياضية ممتينة لاجل انهم قد تقدموا على الميزان على ما بين في الحق لا بتبعيته على  
ان المتقين منه ما يشفي به كالفاتحة وايات الشفاء لانه غير مناسب للسباق فالمراد ان  
شفاء من مرض في الدنيا في الدنيا كالمؤمنين في الآخرة اولى الذين وخص الشفاء بالمؤمنين  
كأخص الهدى بالمتقين بهذا والمراد بالظالمين الكفرة لقوله ان الشرك لظلم عظيم والحسنة والكبر  
به وعدم قبولهم لما جاء به كالمؤمنين الذي لا يفتن في العلاج وبما كانا له وازيادته في الدار قبل

خبر

حق

عنه

خبر



فالتوجه الثاني هو المختار اذ على الاول لا يحسن جعل الذين يؤمنون صفة ولا خصوص  
بالمدح رفقا ونصبا ولا استيفاء لان التقابل الصافي من كمال التقوى ليسوا متصفاين بغير  
مما ذكر وجعل الكل على الاستقبال والمشاركة باياه سائر الكلام وفيه نظير **فول**  
ولا يندفع ما فيه الفدح القطر من قدح الزناد وهو ضرب من بعضه ببعض والمراد به  
الاعتراض وهذا الجواب عن شوا القدر بكونه كمالا لا يندفع في ذلك ولا وفيه مالا  
فيكون من الجمل للمتشابه كما قاله الامام والجايب عنه بما ذكره المص وهو على  
مذهبنا الشافعية القائلين بان التشابه بعينه غير الله من الارواح في العلم والسياسة  
في سورة آل عمران واما عند غيرهم فيمنع ان يقال انه لا يستلزم كونه هدي هدايته  
باعية لكل جزء منه واما ذكر فيه ذلك ابتداء لذي الباب بما لا تنصل اليه العقول  
ولما لم يحل عند المصنوعين بغير المراد منه كان بعد التبيين فيه هدي ودلالة وثبو  
هدايتهم على شيء لا يعجز فيها كما انه على رأي متوقف على تقدم الايمان بالله ورسوله ومن  
هنا عرف وجه تلخيصها هنا لتوقفه على ما قبله وارتباطه به والمعين العقل والسمع  
كما صرح به فسقط ما قيل اذ ابيتن ذلك المراد منه لم يكن هدي في نفسه واما يكون  
كذلك لو اذ ابتداء ما يفيد الكتاب وقوله لما لم لا يكسر لام الجاء ويخفف الميم من  
ما للصدقة وتبنا ولخدم انما كان ما ويجوز فضع اللام مع تشديد الجاء لان قوله لا يندفع  
ينبوعه في الجاء **فول** وللمتنوع انما هو اسم فاعل في مطاوع وقول بذكر واوه فاعلى الفا  
المعروفة وما ذكره مذهبنا للخصري والشافعي في باب التماسه في المصنوع وهو ظاهر كلام  
اهل اللغة لان الافتعال لغتان منها الافتعال والواو في قد تنوع معناه لغويا  
وذكره مراتب واما الشك في مطلق الكفر وهو شائع فيمنع ما كانا نختصه فلا نقا  
حقه ان يند الكفر بالشرك ولا الخواب بان المراد هذا وما في حكمه مما يوجب العذاب  
المخلد من وجوه الكفر **فول** لو قايمة الخ مثلث الواو والهمزة فيلحقا وسكون الزا  
المسكنة والواو بالمسكنة بمعنى الزيادة والمبني لغته لانه يكون بمعنى مجاوزة الحد كالمقام  
وفيما قاله شيء لان المذكور في كتب اللغة تفسيرها بالحفظ والتبني واما ذكره من الزيادة  
زيادة كانه اخذ عامر الماداة وما قاله بعض الفضلاء ان ما ذكره المص لا يوجد في  
شي من كتب اللغة المشهورة لا وجه له **فول** في غير الشرع اي ثقلت لصيانة مخصوص  
لها مراتب والمعنى المعقود شامل لها كما لا يخفى وان لم يكن ذلك لازما وقوله كفي نفسه  
في بعض النسخ يتفق بها الجائز واستقاط لفظ نفسه وما ذكره ببيان المتفق ويعلم منه  
التقوى **فول** المضيق عن كل ما يوجب التجنب المركبة والاحتراز فاصل معناه الاحتراز  
في جانب غير الجواب الذي هو فيه ويؤثر في فعل من الامر اي يوجب استحقاق الامم  
او يوقع فيه وقوله من فعل او ترك لان ما به حصول الامم عام تبنا ولها ما عا ولذا  
قيل ان حق العبادرة ترك العطف بالواو وتركه وقد اجب عنه بانه مطلق جفسر  
بالحدها كناية وقع بعد ما تضمن من التقييد الاستغراق لانه قيل لا يفعل ما يؤثر  
من فعل او ترك اي لا يفعل واحدا منها كما في قوله ولا تنظم منم انما او كفور وسياتي  
تحقيقه ان شاء الله تعالى في محله والمراد بكلمة التقوى في قوله تعالى والذين هم  
كلما التقوى كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله وسياتي تبنيها وكونها التقوى فيها  
بمعنى الايمان ظاهر **فول** حتى الصغار في كون اجتناب الصغار مشروطا في وجود

حسرو  
شيخ زاده

حفيد

التقوى

التقوى وتحققها قولان فاذا لم يجنبها هل يقال له متق اتم لا والكلام فتحا اذا لم  
يصر عليها وتغلب على حسنة كما ذكره الفقهاء في كتابها الشهادة وقالوا انما يجنب  
ليست خط العذالة وقيل ان هذا الاختلاف مبني على ان ما يستحق العقوبة في  
بنيته هل ينال الصغار ام لا فمن ذهب الى نالها قالوا احتياجا للتكفير  
ذلي على انها سبب لاستحقاق العقوبة ومن انكار عدمه تمسك بانها وقعت  
مكفرة فلا دخل في الاستحقاق بها اثر فكانه لا استحقاق فلا يندرج فيها  
ليستحقق به العقوبة عند الاطلاق وقيل ان فطر الصيانة مقتضى اجتناب  
الصغار وكذا الحديث لا يبلغ العبد ان يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس  
بصدرا كما به باس ان صح وفي كلام المص رحمه الله اشارة الى ان المختار ان اجتنابها  
غير معتبر في مفهوم التقوى لما مر قبله فانه رأى المعتبر في الاجتناب لا يتلصق  
بالتقوى ومز تكبها لا يخرج عن رتبة المتقين ولا يخرج الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام لعدم عصمتهم عنها عند الجمهور ولانه قالوا لو غلبها لم يندرج في  
والحديث يحول على اكل المراتب وهو المراتب الثلاثة وما رجع من انتم هذا المعتبر  
ليس كذلك فانه عليه كثير من الحديثين فاحل التهمة ولا وجه لترده في صحة  
الحديث مع رواية الترمذي له وورود ما يوضحه مما هو بمعناه في الاخبار الصحيحة  
وقوله وهو المعنى الخ للمعنى بكسر النون وتشديد النون في المقصود لان عطف  
التقوى على ما يؤول الى ان المراد بالتقوى فيما لا ينال الاعمال الصالحة وتجنب  
المعاصي **فول** ان يتنزه عما يشغل سره الخ اي يبعد نفسه عن ذلك لان اصل  
معنى التنزه التبت كالحق في اللغة ويشغله بمعنى يلهيه يقال شغله الامر  
شغلا من باب نفع ولا يتم منها شغل بالضم وشغلت به اي تلهيت والستر  
المحدث المكتوم في التفسير في العالم تعالى سترهم ونحوه والمراد به محله او ما  
هو محله من القلب او الفكرة والحق الظاهر ان المراد به هنا الله تعالى قال  
الراغب الحق الموجد للشيء بحسب ما تقتضيه الحكمة ولذلك قيل في الله تعالى  
لحق الحق ويجوز ان يراد به معناه المعروف الا ان المناسب للتبني هو الاول  
لانه الانقطاع الى الله تعالى بالعبادة والخلع من النية انقطاعا بغير الله لان  
معنى التبت القطع كالنبت **فول** بشرائره اي ينقطع اليه بكليته ونفسه قال  
ملك القاموس في شرح الدنيا حجة الشراشر الا ان قال الواحد شرسرة  
يقال التي عليه شراشره اي نفسه حراما وحكمة وشراشر الذنب ذبا ذبه وقد  
مر الكلام فيه مفصلا في شرح الدنيا حجة **فول** وهو التقوى الحقيقي الخ  
ليس المراد بالحقيقي مقابل المجازي بل هو مبالغة في الحقيقة واري اي الحق  
بشبهته تقوى لانه تقوى خواص الخواص واما تفسير هذه الآية به لان متقني  
النظم المتبني في التقوى كما في حق اليقين والامر فيه للتدرب لا للوجوب  
حينئذ لانه يلزم ان ياتر من المؤمنين بل هو الحق على تكميل النفس وقطع  
المراتب ومثله كثير ولا ينافيه تفسير المص رحمه الله هذه الآية بقوله حق بقاءه  
حق تقواه وما يجب فيها وهو استغراق الوتر في القيام بالواجب والاجتناب

سيراد شاه

حسرو



عن المحامد ونيل انما مشروحة بقوله تعالى فان تقوا الله ما استطعتم وفي الكتاب  
يطلق على الرجل اسم المومن لظاهر الحال والمتن لا يطلق الا على من خبره كما لا يخفى لاطلاق  
العدل الاعلى المختبر **قوله** وقد فسرنا في نسخة على الاول ذلك الكتاب وهو كل  
الشيء المشترك فامس وعلى الثاني هو كل ما يقع عليه اسم الله تعالى في كل  
لغته فكل من مولاة وانقطع عنها سواء ويحذف ذلك في نسخة اخرى وهذا كله  
ما هو من تفسير الرابع وقيل في نسخة اخرى ان الذي هو على الاول ان المراد به  
المدعي الذي حصل به ذلك التقوى والراعي عليه من المعتبرين بالاعتبار في ذلك  
الثاني واما الثالث فعلى التفسير به فيعين ارادة المدي الذي حصل به ذلك  
التقوى اذ لا مرتبة بعد هذا ولا يخفى ما فيه وانه لا ينزل على كلام المصنف  
الثالث **قوله** واعلم ان هذا معطوف على مقدم اي لحفظ ما ذكرناه واعلم ان  
استنباطنا في عاكة المصنفين ان كانوا في صدر الكلام الذي هو للمدة لالة  
على الشروع في غير ما قبله فحاشا علمه وتحريرا وقد استعمله العرب  
فسيما قال

واعلم فعمل المتر في نسخة ان سرف ياتي كل ما قد را  
والوجه جمع وجه ومعناه الحقيقي معروف وله صفتان آخر مجازية وشاعت  
حتى صارت كالحقيقي منها النوع وفي الاساس لهذا الكلام وجه صحة اي نوعه  
وضرب منها وقوله المصنف ان لا يذكر بقتية الاختصاص لانه لا ينفك لانهما  
غير ملائمة لقوله وذلك الخ وجوز في المثلثة اوجه فاذا كان اسم  
السورة فاللف واللام في الكتاب للمعتمد والمراد به السورة او القرآن بالمعنى  
الكلي وهو الوجه المقصود وكونه بمعنى الكلي يحتاج الى تأويل واذا اريد به القرآن  
فما هو ظاهر ان اراد به المؤلف فحينئذ لا يستلزم ان يكون لخصر فلذا اولى بان المراد به المؤلف  
ان يكون لغيره او منسوبا ولا يجوز ان يكون لخصر فلذا اولى بان المراد به المؤلف  
معجرا وهو يخص القرآن فحاشا وما ولا يصح كونه اعم بحسب الفصل والامثلة مما  
مرتت والمراد منها القاعدة الكلية او الاطلاق لا ما يبنى عليه غيره **قوله** او  
مقتضى ان يبنى عليه ما اول هذا بقرينة المقام ولست المراد التقدير اللفظي ولكن  
او هذه اللفظ بان يحذف الحركات ومتكلمة وتغيير الحروف ومما كما توهم  
لانه مع ثبوتها في نسخة تفسر ظاهر **قوله** وان كان لخصر الخ اشارة لما قرره في المعقول  
من ان معنى القضية المحلولة صدق المحلول على ما انصفت بمعنى الموضوع فلو كان  
اعلم لزم صدق الاخصر عليه فلا يكون الاعتراف بغيره والاختصاص بغيره مذكور  
المصبر به فهو مثل الانسان من زيد فان معناه الانسان الكامل ولو لم يصح  
المحل وما قيل من ان الاحسن لا يبلغ ان يراد في مثله بالمحكوم عليه بالجنس على اطلاق  
وتحليله في ذاته من افراده باذعان وان الجنس محض في كماله لا يند في الانسان  
وهو الرجل كمال الرجل كان ما عداه لا يدخل تحت الجنس ولا يسمى باسمه لعدم الاعتدال  
به بالنسبة اليه غير ان قولنا نحن فيه فان المحلول هناك ذلك وهو اسم الجزى للجنس  
ولو كان الكتاب بغيره امكن ذلك مع ان ما عداه من وجهه الابلغية موجود

واعلم

مير بادشاه

بعينه

بعينه فيما ذكره المصنف رحمه الله فالحقير المذكور لخص من المبتدأ ظاهرا وبكسبه لا ارادة  
مساو له **قوله** الكامل في تاليفه البالغ اليه المراد بكونه في اقصى درجاتها انما اقصى  
ما وجد منها في الخارج واعلى ما خرج من القوة الى العقل فلا يرده عليه ما قيل من ان  
كون القرآن او السورة في اقصى درجات البلاغة والفضاحة غير ممكن لانه تعالى  
قادر على ان يوحى ما هو اعلى منه وذلك وان كان اشارة الى ان في الصفات  
المذكورة كلية وضم الكلي الكلي لا يقتضيه الا انه يقتضيه انحصار وموصوفها في نفسه  
بحسب الخارج لانه معلوم نزول بعضه وتعيينه لغيره فانه قال المؤلف المعلوم  
بصفاته ذلك الخ والدرجات المرفوعة كالتام فلهذا في نسخة اخرى وللراعي جمع مرتبة  
وهي محل الرتب وهو الاستغناء واستعيرت للشرف كالمتر لانه المكانة والرتبة كما  
تخطاها العظيم بالمجلس الثاني نادى ولست ما هنا مجرد تفنن لان المتر فاقه من كل  
المرتبة في علمها فلذا في نسخة البلاغة اشارة الى انها اشرف من بعض الصفات كما  
تقرر في نسخة **قوله** والكتاب صفة ذلك هذا حكم الاسم الواقع كغيره كل انهم اشارة  
على المشهور ولا يكون الامتعز قال وقال ابن مالك ان كان جامدا محضا فهو  
عطف بيان واكثر المتأخرين في نقله بعضهم بعبارة في انه نعت ودعاهم اليه ان  
عطف البيان لا يكون الا لخص من متبوعه وهو غير صحيح ومن ذهب الى انه  
عطف بيان الزجاج وابن جني وقال ابن مصطفى من جملة على النعت لخطا في  
معنى الاشتقاق كانه قال الخاضر والحسوس وهو متبني على ان النعت لا يكون الا  
مشتقا وما اول به وقت قال ابن الجلب ان التحقيق خلافه فاذ هب التاليف  
لحد الاراء في هذه المسئلة والفيه اذا كان صفة عينية واذا كان عطف بيان في  
وهي قسم منها وهذا ما جزم به النحاة ونعت الناس قال هذا اللام في عينية لانه  
المبتدأ واقعا لا فائده في الاخبار عن السورة او القرآن بانها في المؤلف المخصوص  
يصح ان يكون على الكتاب فان قصد المصنف في اسم الاشارة ثم جعل ذلك الكتاب على التاليف  
ظاهرا واما على السورة او المؤلف فباعنا رخصة اطلاق الكتاب على الكل والجزء بالاشتراك  
فاثبت بالدليل وهو غني عن مدح ما في دليله من المنع الظاهر **قوله** وان يكون الرخص  
مبتدأ قبل تقديم القرآن او السورة او المتحدى به المراد المؤلف من جنس الحروف  
التي قولها كلامهم والمقصود من الاخبار بالالزام والتبكيك وقيل بتقديم هذه الامة  
وصحة الاخبار عن هذه الامة على متعلقات هذه السورة المشهورة بالفضل والكمال بلاغة  
وهذا في او على ان مستاه بهذا الاسم ولا يخفى ضرورة فان هذا الاعتبار عند المص  
على الوجه الثلاث كما صرح به في اول كلامه الا ان يكون صريح بمقتضى الوجه ولكال  
الباقي على القياس **قوله** ولا ريب في المشهورة الخ المشهورة بصفة المقدم في القرآن المشهورة  
المتواترة فهي قراءة الفقه على النبأ عليه وقوله لنظمته معنى من هو مدح بحقيق الحق  
فعلة النبأ تضمن معنى الحرف الذي هو الاستغناء فانه ما جازي من رجل يفسر في الاستغناء  
نحلاف ما اذا رفع ما بعد ما سوا عملت او الغيت وقيل انما ينبغي لتركب لامة اسمها  
تركيب خمسة عشر وقيل انه معرب حذف تنوينه وهو ظاهرا كلامه سيبويه في الكتاب  
ومهم من اوله وسنهم من رده وقالوا ان قراءة الفقه انما كانت نصفا في الاستغناء

خبر

ابن نجيب

خبر

حفيد



لا في الخبر مستلزم له قطعا واورده عليه ان الموصوفين الخبرية والاشياء الخبرية لا  
 يتماثلان فيجوز ان ينتمي الخبر في صفة فرد وينت في صفة فرد لكن الان يقال للمفهوم  
 عرفا من تنفي الخبر بلاقييد بغير بالكلية وايضا لا يطرأ الكلام على من جعل اسم الخبر  
 بالذات فردا ما طرأ بغيره ولا في صفة فردا من ذهب الى ان خبر في الاستغناء فيقول انما المفهوم  
 التنفي لا ينفي المفهوم كاصح جوابه وقالوا لا يجوز لا يطرأ في الدار والجلال ورجال فكيف  
 يكون سالبة جزئية **قوله** لانه نقيضها بانه الثاني في بعض النسخ وفي بعضها نقيض  
 بكونها يعني انما جعلت على ان في الحال كما يجعل النقيض على النقيض لان لا تأكيد  
 النفي العام وان لا تأكيد لا نفي او تلك موصوفة في النفي وهذه الاشياء او  
 هو حال النفي على النظر استعجالا لئلا يمتنع لا الحاطفة لا مطلق لا لاشياء كالذي  
 الشفا بشت معجزة مفضولة وعين مملكة ساكنة وثاء مثلثة تليها الغنم  
 وهو سليم من الاسود المحار في النجاسات واهل مكة ساكنة وثاء مثلثة تليها الغنم  
 هذا هو المشهور بين النحاة في رفع ما بعدها على انها ماملة عمل ليس قال ابن مالك  
 لو ذهب ذهب الى ان لا تعمل على التبرك حسنا الا لا يحفظ في علم ولا في سوي قوله  
 نغز فلا تنفي على الاضربا قويا ولا ودرستما قضاة واقيا  
 وفي الجملة في ذلك ثلاثة اقوال الجواز وهو من سبويه والمنع وهو من ذهب  
 الضمير والميرد والثالث انهما عاملان في الاسم وهما جسيما في موضع الابتداء ولا  
 تعمل في الخبر فكيف عمل الزجاج وسماع نصب الخبر فاض بالذات لا **قوله** وفيه  
 خبره من خبره زجج الاعلى المذهب المشهور من انهما العاملان في الخبر لا في الخبر وفيه  
 باعتبار اللفظ او المراد لانه من سبويه لا في الخبر لا في الخبر لا في الخبر وفيه  
 هل هو لا في خبرها او مع الاسم او المبتدأ وعلى هذا فاض من صفة الاتي كجمع الميم  
 لغير خبره من غير تفكيك او تفقد من صنف اي صفتا اسم والمراد على قراءة الرفع ايضا  
 الاستغناء لانه لم يرد تنفي ريب واحد كما في الخبر وعلى كونه خبرا على الفرائض بحاله  
 مختلف فان **قوله** من هذه زائدة كما في النفي وغيره فكيف ينفي لانه ما على الاستغناء  
 والزائد لا ينفي له وايضا الزائد اذ لم يذكر لا يقدرك كيف قالوا بالبناء والاستغناء لفتنة  
 معناها وفي كلام الشريف ما ينفي الفرق بين ذكرها وعدمه وهو مناف لذلك  
 ظاهر **قلت** الزائد في جميع الكلام ليس زائدا من كل الوجوه ولذا ينبغي صلة تادبا  
 وتحتا شيئا عن انما المفعول والفرق بين التثنية والتقدير ظاهر فيفيد التاكيد لما  
 يدل عليه الكلام والمكر في سياق النفي ظاهرة في العموم فاذا اكدت تقوي ذلك فصار  
 نفيا في العموم فتدبر **قوله** ولم يقدريه قال قدس سره لكان المقصود بالنفي  
 لتبره هو الرتب بل كونه متعلقا له كانه مضمنة لموهبات النفي ليس من موهبات الي  
 اصل الرتب بل المتعلق الذي هو الطرف فكان ذكرها ههنا فلا فائدة **لجانب**  
 العلامة بان النفي متوجه الى الرتب لا الى متعلقه لكن لم يقصد بنفي الرتب عنه  
 انه لم يرب فيه احد بل قصد اثبات انطحق وصدق وان الرتب فيه غير واقع  
 موقعة في المقول ان هذا القصد لا يقتضي تقدما للطرف على انه ثمة ما يحاربه  
 وهو انه لو قدم لافاد معنى بقيد احد المراد وهو ان الرتب ثابت في كتاب آخر

لا في

لا في هذا الكتاب وهذا المعنى هو استقام او لا لا يتناسب المقام الا لما رغب فيه  
 وفي الفتح انه لو قدم لعل على ان ريبا في سائر كتب الله تعالى وهو باطل ولا يخفى  
 في انه بوجه كثر واما لافيهما قول فان نظر الى حاصل المعنى كان قصر الصفة لاقتضا  
 على جنس الذات وان رتب القاعد القابلة بان تقدم المشددين في المقصود منه  
 عند مقصود الموصوف على الصفة اي القول مقصور على عدم المقصود في خبر الخبر لانه  
 يتعداه الى عدم المقصود في خبرها بل الى عدم القول مقصور على المقصود في خبرها لانه  
 يتجاوز الى المقصود في خبره الجوز والعول الصداع او مصداقها لانه اذا اهلكه **وقد**  
**بق** هنا امور لعل النوبت في خبرها بان الله تعالى وقد ورد على الرتب في انه  
 لا يحد ورفيما ذكره لواقع الرتب في كثير من الكتب **واجيب** بان المراد لزم الرتب  
 في الكتب السماوية وقيل علمها لافيهما من التحريف محل ريب فلا يحد ولا يفسد  
 وفي بحث وقيل لو قدم لزم تنفي خبر الرتب فيه فيلزم بشاركة لغيره في الرتب  
 وهذا باطل ان ملاحظة المقصود قبل حلول النفي والامر بالعكس كما مر جوابه  
**وها هنا بحث** اوردته في خبر المتأخرين وهو ان لا ريب فيه لا يبعث نقد خبر  
 الخبر في خبره لا يجوز لافيه ريبا من غير تكرار لانه افاضل خبرها وبين اسمها  
 وجب الرفع والتكرير ولا عدل للنفي هنا حتى يمتنع تكريرها او يقدروا وهذا وان  
 مع في قراءة في الشفا فالجواب في ذكره في المشهور وسوف القاض على العموم ورد  
 بان وجوب تكريرها فيما ذكر لتبين متفقا عليه كهاب الميرد وان كيتسكان في  
 الجواز ولا يبحر في ان يقول مرجوح عند النحاة فانه عندهم ضرورة على انه  
 على من جواره غير واضح وانكاره في حيتان افادة تقدم الخبر الخبر فاما لا يفت  
 التبرك وان ارد في بقدر التبرك **قوله** او صفة المصطفوف على قوله في خبره وما  
 في خبره ان فيه تفكيك الضمائر ولو قال صفة بدون ضمير كان اوجه لثلاثة  
 مما ذكره ليس في لا مكان اتحاد مرجعها كما مر مع ان التفكيك لا يحد ورفيما اظهر  
 المراد وذكر في الخبر ثلاثة اوجه تنفيها ظاهر من كلام المص رحمه الله وحذف  
 الخبر كما في خبره اي فيه هو الاضطر الاكثر وقد التزمه بعض العرب وجعله لازما  
 مع القرنية وحينئذ يصح الوقف على ريب لتمام اللفظ والمعنى قال في المرشد ان  
 جعلنا لا ريب بمعنى خفا فالوقف عليه تمام ولا حاجة لتقدير فيه ولو لانه كان  
 فيجاء وقال الامام الاول في الوقف على فيه ليكون الكتاب نفسه ههنا وقد  
 ورد في آيات كثيرة وصفه بانه نور وهدي وفيه نظر وهذا الوقف لنا في مقام  
 وقوله على ان فيه خبر هدي اي لفظ فيه المذكور وخبر لافيه اخره معقودة **قوله**  
 وهذا ايضا لا بد والحال ذلك او الكتاب والعمل على كلا التقديرين اسم الانشازة  
 ويجوز ان يكون كلامنا الضمير المجوز في فيه والعمل في الطرف من معنى الفعل وجعل  
 المصداق على العمل الاوجه المشهورة في امثاله واذا كان العامل فيه ما في هذا من  
 معنى التثنية او في دامن معنى الانشازة فاختار عامل الحال وذاته على اشتراطه وهو  
 فيه وسأفي ان سقا الله تعالى تحقيقه في قوله تعالى هذا بعلي شيئا فلا يطل  
 الكلام بذكره **قوله** وان يكون ذلك سببا الى وصفه الكتاب بالكمال اي كماله الي

مير باد شاه

مير باد شاه

سيوطي

شيخ زاده







بلغ في الهداية ووجه لا يدرك كنهها فهو كذا يدبر يداه ما فصل في شروحه وحواشيه  
وقال قد سر سر لا تبال في ما سكتا الزمخشرى ومرة تابعة وما في المفتاح وكتب المعاني  
بفتح طه ان الانسب ان يقطع هذا المتن على لاريب فيه لا شتر انهما تاكيد  
لذلك الكتاب عند من لا امتناع فيه انما المنع فطفت التوكيد على التوكيد لا عطف على التوكيد  
على الآخر والتعقبي عند ان يقال ان كان لا ريب فيه مؤكدا للجملة الاولى في الجملة لان  
الشاكلة التي يتوهم انقطع قبلها هي ذلك الكتاب عن غير انما ما هو من ثمنه والتميز  
في المفتاح اقول قد استحسن هذا بعض الفضلاء وقال انه يظن من وجه عدم العطف  
في قوله تعالى فبما لا يملكه كلهم ليعلموا مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد به للملك  
وليس الاستحسان بحسن فاق التاكيد اذ انما قد دسوا كان من نفع اول لا يفتح عطفا  
اذ لم يفتح ولم يقل به احد من النحاة ثم انه قيل عليه انه يقتضي ان يكون من اسباب  
الفضل كون الثانية مؤكدة لما اكده بالجملة الاولى ولو قيل انه لم يقطع على لا  
ريب فيه لئلا يتوهم عطفه على ذلك الكتاب كذا وهو حسن وما ذكره السيد واقرب  
ولا يكرهه الخضر سبب هو الفصل ثم انه قيل سبب هذا وصاحب المفتاح عمدا في انما  
انه لا يكون ان يكون للتاكيد توكيد في المفرد المتعقبي عليه وان ترك العطف فيما مضى  
لانما يتوهم العطف والتعقبي ثمانية تعقبي الفعل وانه لا يفتح العطف على امر موصوف من تمام امر آخر  
ولا يخفى انه يرد عليه انه مخالف لذلك ايضا في الجملة الاولى وفي بقية التاكيد المتعقبي  
على السطر والمعر وفخلافه وفي وجه مما ذكره بعض من ذكره فالحق ان ما ينزل من  
الشي لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه وما استصعبوه اهون من ان يستصعبوا فتم  
ترشد قولهم او يستقيم الشاكلة في هذا معطوف على قوله تفرد الاحقة منها الشاكلة  
وقوله استتباع بالنصب مفعول مطلق وعامله يستتبع وهو اما نوعي ويشبه في حيط  
حيط عشوات الاستتباع طلبا للنجاة والمراد به الاستلزام وهو على ضربين استلزام  
الذي ليل له لول والمراد ما يترتب منه وليس به صلاية مما من التلزام لاستلزام الاجزاء  
غائبا لجمال وقاية كلام البليغ كما لا كلام البليغ بعده من التوكيد لظهور حقيقة  
وذلك مقتضى هذا انه وارشاده فان نظر الى اتحاد المعاني بحسب الماهل كان الثاني  
مقروا الاول فيتركه عطفا وهو الوجه الاول وان نظر الى الاول مقتضى  
بعد الدوام له بعد التامل الصادق الاول لاستلزامه لما بينه وكونه في قوله  
بحق له منزلة منه منزلة بدلا لاشتمال لما بينهما من الملازمة والملازمة فورا  
وان حسنها في اعجبتني الحارثة حسنها فيترك للمطاف لشدة الاتصال كما قرره اقل  
المعاني في قوله اقول له ان كل لا تقم عندي وهذا من اجل الله  
لان الثاني مترتب على الاول وترتب الاول على الله لئلا يكون هو لفضول النظر  
فورد عليه ان المعروف في مثله اقتران الثاني بالما التقرعية كما يقال العالم  
متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث وهي وان لم تكن عاطفة فهي اداة وصل  
كواو الحال لان المعنى عند في مثله كونه عاطفا بحسب لاهل والصورة في  
بان الظاهر انه من الفصل الثاني من الاستيفاء البياني وهو ان يكون بجوابا عن سؤال  
عن غير الشيب المطلق والخامس كانه لما قيل انه متحد به مع انه من جنس كلامه

خبر  
ان استرعية

قيل

قيل في ان يلزم من هذا قال انه يكون هو الكامل دون غيره وهذا يقدر فيما يعبر  
الى ان يمتلي السؤال وينقطع الجواب ولا يخفى انه ليس في كلامه ما يدل على ما ذكره  
واما يريد ان يكون الجملة الثانية معنفا لها لا ذم الاول حتى كانه مستفاد  
منها اقتضى ترك العطف كما عرفت انما ولم ينظر الى نفعه عليه حتى  
يقال ايضا ان الظاهر الفا في قوله ضرب فانصرفت وفعل ان نكتة  
الفصل على هذا ان اللاحق نتيجة السابق فيبينها كما لا اتصال في هذا الوجه  
كل ما سبق مقرر للاحق على عكس التوجيه السابق وهو لطيف جدا الا انما لغز  
عليه في كلام القوم والمطابق لقواعد من جعل اللاحق مقرا للسابق لانه يكون  
مستحالة فذكره يقتضي ذكره والفصل على هذا الوجه لكون اللاحقة مقرونة  
للسابقة فان قلت لم يعد ذكر النتيجة بلا رابطة فحسن هذا التوجيه  
وقوله يتوقف على استثناء النتيجة عن الرابطة نعم لا تقطع النتيجة  
لكن تربط بحرف التعقيب والتقديم ولا يقصد هنا بل قصد الاخبار بكل جملة  
استغلا لا لانه كان كل لاحق نتيجة للسابق فانه لما لم يحسن العطف لعدم صحة  
عطف النتيجة على الدلتا والاشتمال بقصد الاستدلال لم يكن لا يرد حرف التقديم  
معني انتهى ولا يخفى بانه من الخطب والخطب فكلما بعض التوكيد على ما قد مر  
والمراد بالاستثناء هنا الاستلزام كما مر وفي اسطرح اهل التبديع ان يقال الكلام  
لمدح وخم ثم يلحق به لمكان آخر كما في قوله  
نصبت من الاعمار والوحوشية • ههنا الدنيا بانك خالد  
وهو قريب منه ونشبت بمعنى تغلق وهو استعارة هنا ولا محالة بفتح الميم والباء  
على الفتح بمعنى لا بد **قوله** وفي كل منها لم يبق ان هذه الجملة المشافهة مع ما تضمنته  
من الفوائد الجملة في نظمها تدبر كثر والنكتة الدقنية اللطيفة معنوية كانت  
اول فطنة والمراد الثانية واسمها من نكت في الارض ينصبت ويحوم يؤثر في الجواز  
مقتدر جزل الخطب بالضم اذ اعظم وغلظ فهو جزل ثم استغنى في العطف قبل الجزل  
له العطاء او سعة وفي اي ففعال الذي جزل اي قوي محكم ومنه ما هنا وفي  
الاولى في الجملة الاولى وهي الم على تقدير المتدبر اي هذه الم ان جعلت اسم السور  
او اول نكتة وهي ما يقتضيه الحذف وهو من الاجزاء المستحسن وجعله نفسه  
نكتة والرمز الاشارة الغفيرة الى عجزه لحدتهم مما هو من جنس كلامهم واصلا لا كما  
بالشفة او الحجاب وهو في الامطلاح كناية مخصوصة وهو المراد والمقصود  
هو التحدى والتقليل وهو انهم اعجاز عجز ولعنه لانه كلام الله وليس هذا التقليل  
البدعي المستعمل للتقليل لانهم اشترطوا فيه ان لا يكون حالة في الواقع بل بشر  
تخييلي اذ عاين كما في قول ابن الرومي  
رأيت حنانيا للمر بعد مشبه • حذا اذ اعلى شيخ الشيبه بيلي  
والجملة الثانية ذلك الكتاب وتضمنت الترهيب الجسدي لا دوما الحضر كما له كما  
متر وانهما الباطل في الثالثة وهو كون غيره من الكيلا السماوية بحسب الترتيب  
وهي مترتبة عنه كاهو مسلك السكاكي فان حلت قوله فيما مضى لانه لم يقصد



تخصيص في الريب به على هذا فالامر ظاهر ولا فلكا كانت فيه وجهان بين احدهما فيما  
مقيد والآخر هنا استنبطه للنكات وقيل المراد بانها الباطل انما هو ما ليس بمقصود  
وكل ما ليس بمقصود باطل وانما الريب في كتب الله او في بعض السور وهو باطل وهذا  
هو الحاصل على الوجه الاول لا يخالف ما مر من ترتيبه لهذا فسر بالثاني وفسر  
التابع بما مر ولكن ان تقول ما خالفه الزمخشري هو المقصود من النظم وما خالفه  
السكاكي فاعلم ان الريب في الكلام فلا منافاة بينهما وامر الريب ظاهر **قوله**  
وتخصيص الريب بالمتقين الخ معطوف على قوله الخذف فهو من جملة نكات الرابطة  
والاستنباط فيه تعبد وقد لا ينافي قوله وقيل في احدى منها نكتة التوحيد  
للتعدد والنكات في كل واحد منها لانه يحتمل مجموع ما في كل واحد واحد والتعليل  
بامر واحد وقيل للمعنى ان شيئا من تلك الجمال الخ لا يخرج نكتة في احدى البتة وهو  
لانها في الزيادة والمراد بالغاية غاية الهدى وقايدته وهو الانتفاع بها  
مر وقيل المراد بالغاية المآل وبجاز الصيرورة لشمسية العصور ختمه او العرف  
بينه وبين المشارقة ان بجاز الاول ان حصل على الفور بخمسة قتل قتل فتوا  
بجاز المشارقة وان كان بقدر زمان فهو بجاز الصيرورة فمآل الوجهين الى ان  
المتن في هذا لکنه علق به القدر بما عتبار المآل مشارقة او صيرورة الا انه  
كان الظاهر حينئذ العطف باورد الواو كونها بمعنى او تعبد وقيل هو وجه  
ولقد وان قوله باعتبار الغاية تبيان لعلاقة المجاز لشمولة الصيرورة والمشاركة  
ولشمولية الخيالات صنفها وقيل انه حقيقة عنده والمجاز على تقدير تحتمل المتقين  
على الدرجة الثالثة للتقوى لانه ينبغي به لکن الهدى وقيل قول بناء على انه  
حقيقة وما جاء على انه بجاز فتدبر **قوله** ايجازا وتفصيلا الخ مع ما فيه من جنى  
المطلع بتقدير سنام القرائن واو لا الزهر اوتن باشراف عبارة وعجالة واليجاز  
لان اصله الصالين الصائرين للتقوى وهذه نكتة بخبر في كل مجاز وقيل  
لان اصله ينفع هذه ولا وجه له وصيرتها لانه للهدى تعطيها الله بان لا يلق  
ان يشهد الا الى اشرف المخلوقين ومنهم من ارجعه للمتنى بمعنى من هو بصدد  
التقوى بل قد ان يشهد الا الى اشرف المخلوقين ومنهم من ارجعه للمتنى بمعنى  
من هو بصدد التقوى بل قد وجعله لانه ملتق بالفعل ولا يرد عليه لانه لا يلق  
حينئذ لجن الذين يؤمنون الخ علية لان من هو بصدد من ترك منزلة المتصف  
بالعقلاء ان يؤمنون وما بعده مستقيم في بعض تلويح الكشف في البحث عن مناسبة  
الكلم المعززة وان كانت ارسخ في البلاغة الا ان ملاحظة الانبياء في الجمل اذ في  
الظف لا ينافي لا غلب بين الخيال باعتبار المعارف العقلية وفي الميزان باعتبار  
المعاني الوضعية ولا شك ان الاولى الظف والخفي وهذا منه بكا على ان  
احكام الفصل والوصل بخبر في الميزان كما صرح به صيدا القاهر وان تبادر من  
كتب المعاني بخلافه فقام **قوله** اما مسؤول بالمتقين الخ ذكر في وجوها معك  
من كلامه والذين يحتمل الرفع والنصب والجر على انه نعت تابع للمتقين وهو في  
النبول وعطف البيان والرفع والنصب على القطع المدعي بتقدير هو واعني ونحوه

عصام

شرح بهلوان

والاينما

والاينما اعلى الاستنباط واو لکن خبره شقراة الوصف نذكر لامور كالكشف  
والتعريف وذلك اذا اتخذ مفهومه مفهوم الموصوف كالجمل الطويل القريب البين  
مستحق والفتنة اذا كان منها لونها غير مفهوم الموصوف نحو زيدا الشاعر عندنا  
والمدح كافي صفات الباري الذي لا يخفى على احد ولا يشترك في فهمه  
وقد يقصد مدح الصفة نفسها والدلالة على انها حقت بالدكر لانها اشرف  
من سائر الصفات كاستياف في قوايت المرح صفة وللح لضمنا ان الوصف  
في الاول اصل المدح تتبع والثاني بالعكس وبات المقصود الاصل من الاول لانه  
كالمدح وح والاستنباط اذ يذكره ومن الثاني اظهار ان تلك الصفة الحق في  
باستدلال المدح من غيرها اما مطلقا او بحسب المقام والمصنفها الى مقابلة  
وهي ما افادته او معنى لا ينهم من الموصوف وموصوفة وهي خلافا وما حقة  
وهي ما لا يقصد به التعبد ولا الانصاح وقدمه الاولي لانها الاصل الاغلب  
وقوله مسؤول لا متصل معنى لا يدخل فيه النعت المقطوع لانه تابع حقيقة  
ومعنى وان خرج صورة بخلاف المستأنف وفي تعبيره بالمؤول اصل لاطافة  
لا تخفى لما فيه من التورية **قوله** ان فسر التقوى الخ وكررت للتقوى بمعنى لغوي  
وهو الصيانة او فرطها وشكره وله مراتب مرتبة حقيقة وما ذكرها خارج  
عننا خصنا لظاهر فاما ان يكون معنى آخر في لها كاذها لية العلامة في شرح  
الكشاف والمراد بالعرف فيعرف لفظ اللغة او الغرض العام لا عرف الشرع  
حتى يعود الاستشكال وتعالى هو الشرعي وان لم تكن لخل في قسم من الاقام  
الساقية على التعيين لان المقصود من تلك المراتب بيان صدقها لا في والوسط  
والاعلى فلا ينافي ان يكون بينهما مراتب اخرى مركبة او مقيدة ما حفظ ما قيل  
من انه ان حاله على المرتبة الاولى في الصفة مقيدة بعبارة الصلاة فيما بعد  
لكن لا يتعين فمة ترتيبا لخلية على الخلوية لان الصلاة تنمى عن الفضائل والذكر  
فيقضي اجتناب المنكرات كلها وهي تخلية ايضا الاما ان يتكلف وان جعل على المرتبة  
الاخيرة تين فليسيت بمقيدة او لغوي لان التقوى في اللغة الاحراز واورد  
عليه ان المراد هنا الحرز خاص فلا يكون حقيقة لغوية ولذا قيل انها مقيدة  
ان فسر التقوى بما يناسب معناها اللغوي الذي هو الاجتناب اعني ترك  
ما لا ينبغي شرعا من المعاصي والمنهيات ولا يخفى انه ما فيه لا يجدي نفعا كالقول  
بانه نوع من اللغوي خص لا مقيدة للمقام له والحق ان هذا معنى حقيقي شرعي  
او لغوي كافي الكشف وهو الاظهار ولا بد من علمه ما مر لا نمانا يكون لذلك  
اذا لم يخص تعريف بال او اضافة واما في لك فلا يراد في انه معنى حقيقي فعمل  
وعلام عام او مطلق لو اريد به زيد وعمر كان مجازا ولو قيل الرجل والعلامة  
بالعرف لغوي واريد ذلك فلا وهو اسم من ان يذكر والمراد بالمتقين هنا من  
يؤمنون بالبيان والمنهيات سواء امثال لا وامر فلي بالمعصيات ام لا فالصفة  
مختصة لزيد لانها على ما هو خارج عن معنى الموصوف فان قيل  
اجتناب المعاصي لا يتصور بدون فعل الطاعات لانه ترك الطاعة معصية كما قال

عصام

كشاف

خبر



فقال لا يفتنون الله ما امرهم قيل ان مبني هذا على ان المعصية فعل ماضى انتهى الله عنه وان  
الترك ليس بفعل وقيل المراد بالمعاصي ما يتعلق به صريح النهي وترك المأمور به منتهى  
عنده ضمتا واورد عليه ان الاول لا يصح لان السائل استدل على ان ترك الطاعة  
معصية مائة لا يفتنون الله ما امرهم فلا بد فعله بحجة ان يقال ان المعصية  
مخصوصة بغير الترك على ان ترك الطاعة بمعنى الكف عنها مما لا يقابل له فيكون تركها  
والكف عن المعصية مما يشاب عليه فيكون الوجوب كالقرار في الاصول ويكره الثاني  
ان لا يتقبل التقوى بارتكاب الممنيات الضمنية المستفادة بشاراة النص والافتقار  
والدلالة وليس كذلك منع انه يحتل بالوجوب الذي وقع الوعد على تركه صريحا فانه  
يحتل هذا الترك في المعصية وبالحيلة لا يظن تخصيص التقوى بما يتعلق بصريح النهي  
به فانها لا تخرج عن المعصية مطلقا وليس بوارد لانه ليس الكلام في ان هذه الامور  
معصية وان ترك الممنيات وللعمامة مطلقا تقوى عما الكلام في ان هذا لعله في مفهوم  
علم التقوى ام لا وعلى الثاني فلزم اجتنابها بمفهوم من الصفة المقيدة وعلى كل  
حال فلا بد من اجتنابها ولكن هل يؤخذ هذا امر بالموصوف او من الصفة وعلى هذا  
فمنه حتى يرد عليه ما اوردته **قوله** ترتب التحلية على التحلية الترتيب في كلام الصغير  
التفرع على الشيء ووقوعه بغيره مطلقا فكيف يكون الاول مقتضى الثاني بسببية  
وتحوها والذي في كتب اللغة رتب رتوبا اذا ثبت ولم يتحرك كترتيب هذا الحجاز نظائر  
وجه الترتيب في التنازل والتحلية الاولى بالحاجة الممكنة بمعنى الترتيب من الحلي الثانية  
نحو سحرة من الخلق والتفرع هذا هو الصحيح رواية ودراسة لانه ما اريد ترتيبه  
بنقش ونحوه ينظف ويغير شمر برك وما في بعض الحواشي من ان هذه تحلية بالحجم وانه  
التحلية بالحجم لخلقه في التحلية بالمعجزة لانه تنطق الصدق او صانها وفسرها  
بنقشة الباطن عن الكدورات وذو الالاخلاق والنوحة لله تعالى فمنه من قبل الله  
على بالصورة الحقة الفاضلة من المبدأ الفياض وهو بالحاجة المعجزة للترتيب الاولى  
وهي تدرج الظاهر على لا ينبغي والتقوى من المتفصيل اشارة الى مرتبة التحلية بالحجم  
فتخرج المراتب الثلاث انتهى **فحسب** فتنازل لفظ المتفصيل لا يحتاج الى تصفيا  
والجلا وانما اذا المص بالتحلية ترك ما لا ينبغي وبالتحلية فعل ما ينبغي وهو معنى  
قول الامام كمال السعادة لا يحصل الا بترك ما لا ينبغي فالترك هو التقوى والفعل  
امان فعل القلب هو الايمان وفعل الجوارح وهو الصلاة والزكاة وقدم التقوى  
لان القلب كاللوح القابل للنفوس العقائد الحقة والاخلاق الفاضلة واللوح  
يجب نظايرها ولا حق النفوس العاسدة لم تكن اثبات التقوى لها صلة فلم يرد  
قدم ترك ما لا ينبغي على فعل ما ينبغي انتهى فالمصوب من المتفصيل سائر التحلية والتحلية  
الا ان لم يمتنع من الصفة في كتب اللغة ولا في كلام من يوثق به وقد يقال  
انه لا ادراج والمشاكلة وقيل يقال لكتاب التفسير ليفيد المباعدة **قوله** بترك  
ما لا ينبغي لا ينبغي مطاوع بعبارة ينبغي اذ اطلبه ويكون لا ينبغي بمعنى لا يصح ولا  
يجوز ومعنى لا يحسن وهو بهذا المعنى غير متصرف لم يسمع من العرب الامضاغة  
كافي قوله تعالى لا تشرب ينبي لها ان تترك الخمر وقد قيل انه لا يدخل فيه ترك

كازروني  
سيد اديناه

الكفر

الكفر وترك العقائد الفاسدة وجميع المناهي والاخلال بالاعمال الصالحة وترك الكفر  
عين الايمان والالزام بثبوت المنزلة بين المنزلتين واما دخول جميع الاعمال فقد  
مر مع جوابه ومن تخلى عما ذكر يجوز تحليه بالطاعة وعدم تحليه بها فلم يرد  
كانت هذه الصفة على هذا مقيدة وقد علم مما مر انه لا ينبغي فكان قوله ان  
يقصر على النامي فانه من ترشد **قوله** في فائدة مهمة قال الامام رحمه  
الله في الجار لا فكاك الترك في اللغة يطلق على عدم الفعل يقال ترك كذا اذا لم يفعل  
سواء تركه من قبله ام لا سواء كان له قصد ام لا كالنائم والغافل ولا مانع منه  
لغته وخالفه بعض المتكلمين فشرط ان يكون الفعل مقدورا له في العادة فلا يقال  
ترك حلق الاجسام وقد يطلق الترك على مقدور ومضاف لمقدور اخر عا دة  
تكون ترك الحركات المشكوك وعكسه وعلى هذا ان اوجبت رتبة الثواب والعقاب بالاضال  
ولا يكون مرتبنا بالترك بمعنى عدم الفعل لا اصطلاح الاصولي وان لم يوجب  
ارتباطا بفعل بل يجوز ان يوجب العدم علامته على الثواب والعقاب فلا مانع  
من ارتباطه بالترك بالمعنى اللغوي على كلا الاصطلاحين فيمنع اطلاق ترك خالق  
العالم في الازل عليه تعالى اذ لا يتحقق ان في الازل غير مقدور ويحتمل امتناع ذلك على  
الاصطلاح الاصولي اذ الترك لذلك فعل ما من خلق العالم وتقدير فعل الله تعالى  
في الازل انتهى ومنه علم ان الترك فيمخلاف هل هو عدم صرف ام لا فليكن هذا  
على ذكر منك فانه ينفك في مواضع كثيرة **قوله** او موصحة الحق في حق  
الصادق وقد تيد ما على ان من الافعال او التفعيل وهو مرفوع معطوف على قوله  
مفيدة والصفة المستترمة ان فسر التقوى وذكره نظير اللفظ والاعتقاد وهذا  
هو المرتبة الثانية من المراتب الشرعية وفي الكشاف يحتمل ان تدرج على مراتب النبا  
والكشف وهو من اذ المقام ايضا اذ الموصح يطلق على مقابلة المختصم لا يلزم فيه  
المساواة وعلى الكاشف الذي هو كالتعريف ولا بد فيه من المساواة نصرت  
او تلويحا وهو المراد هنا كما في شرح الكشاف فمن قال لا حاجة في كونه موصحا  
الى جعل الايمان والصلاة والصدقة مشتملة على جميع العبادات لانه يكون علم  
والوصف بالاعمال كالوصف بالمساوي يفيد التوضيح كزبد التلج وقد غفل عن  
الفرق بين الاصطلاح واللغة وفي شرح المفاتيح الشريفة حمل المنع على معناه  
الشريعي الذي يفعل الواجبات بأسرها وترك السيئات بوقتها فان كان النجا  
جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان جعل  
على ما يقرب من معناه اللغوي كان مختصا **قوله** لا شئنا له على ما هو اصل الاما  
صغير اشئنا له للوصف وهذا جواب عن سؤال تقدم ان الصفة الموصحة  
كالتعريف فينبغي ان لا يتقوى الطاعات والاجتنابات كلها وتقرير ظاهر وهذا  
معنى ما في الكشاف من قوله لا شئنا لها على ما استست على حال المتقين من  
وقال الحسنات وترك السيئات اما الفقهاء قد انطوى تحت ذكر الايمان الذي  
هو اساس الحسنات ومنه ما ذكر الصلاة والصدقة لان هاتين اما العبادات  
البدنية والالتزام بها العبادات على غيرهما الا انه قيل ان في الكشاف لطيفة خفية

عصا

حرم  
والفناء



كلام المص رحمه الله وهي ان جعل الايمان اصل العبادة واساسها لتوقف صحة فاعلة  
 مع عدم انفاك عنها وجعل الصلاة والصلة في املي العبادات البدنية  
 والثالثة لا اسما منها فانها وان كانا اصلين لها لا يتوقف صحة عليهما على بعضها لعدم  
 توقف الولد على الام بقاء بخلاف الاساس وهذه النكتة صاحب الكشاف  
 ابو عمرو نزلها وتبعه من بعده كالشريفي في شرح المفتاح وغيره وقيل ان  
 الايمان بيان للاساس الحسنات والصلاة والصلة في بيان للاصل بمعنى الام  
 على الف والشرع المنسوب فهو مشتمل على تلك النكتة ولا يخفى انه حقيقي  
 مشوش وعلى هذا فالاساس من غير الاصل وعلى الاول هما بمعنى يؤيد قوله  
 فانها اعم من جمع امر فهي يجوز بها غير المبدأ والمتقدم وعن المشتمل المحتوي  
 لما بينهما في ذلك وعن الاصل الاعرف لان الشيء يعرف باصله ونسبه  
 وعما يتوقف عليه لوجود او نفيها منه كالصحة وهو المراد هنا وقال  
 الطيحي رحمه الله الامكان اما قلبية واعظمها اعتقا حقة النوع عند النبوة  
 والمعاد اولاهما ان كسر اب بفيضة بحسب الظان ما لا يؤيد بية واصلا  
 الصلاة لانها الفارقة بين الكفر والاسلام وهي عود الدين والامر التي تقتضي  
 منها سائر الخيرات والمبرات والثالثة وهي الانفاق لوجه الله وهي التي  
 اذا وجدت علم الثبات على الايمان والنفسانية نسبة للنفس على خلاف  
 القياس كانيال وخطا وكثيرا ما يزداد في النسب الف ولون للمبالغة او  
 الفرق والاعتبال جمع عمل وهو الفعل الصاد بالفضة فلذا لا ينسب للمعاد  
 والغالب فيه استعماله في افعال الجوارح الظاهرة وقد تطلق على غيرها  
 كما هنا **قوله** المستنتجة لسائر الطاقات الاستنباع هنا بمعنى اللزوم والعرفي  
 المقضي لوقوع غير تباع له كالفرع الاصول وهذا بيان لاشتماله على جميع  
 العبادات قلبية وقالبية فعلا وتركيا حتى يتم كونه كاشفا ومحمدا هـ  
 لمؤنوفه وقيل لا يند كاشف عن فعل جميع الحركات وترك جميع السيئات  
 كما قرره وقيل في ذكره ان نيت العبادات لا تجعلها لا فائدة فان  
 الاختصار والافضاح عن فضلهما بانها اصلان بجمعا ما سواهما فلا حاجة  
 الى ذكرهما معا فساير العبادات مفهومه تبعا لا خلا فتم استعمال في اللفظ  
 وكذا تركه الستيات ومن زعم انه كناية وحشيد تكون الطاقات ما سوا  
 المذكورة بلفظ بعضها فلا يخفى المذكور فيما هو عنوان لها وهو مخالف  
 لما ينشأ من عمارة الكتاب ولا حاجة اليه فان المعاني التبعية لم  
 تستعمل فيها الالفاظ وليس انقيا لغيره لما استعملت هي فيما ورد بان  
 اعتبار الكناية غير منها فذا ذكره المص من ان المذكور في الامية كالغنوان  
 لسائر العبادات فخيرها واستند بها فان ذلك بالنظر الى اصل الوضوح هـ  
 والمعنى المكفي عنه لا يقال لاحكامه الى اعتبار الكناية فيكون فهم سائر  
 العبادات تنجلا بالاستعمال لانا نقول لا يخفى ان الكشف عن مفهوم المتقين  
 يحصل بجميع الصفات ولا مزية لبعض على الباقي في ذلك الكشف وان كان بعض

الكل

اكل في نفسه من سائر هذا النقص لا يبين ان الباقي في الواقع ولا يخفى ان المتبادر  
 من الاستنباع اللزوم وليس بمجاز فيكون كناية وكلامه لا يبين فيه لا كان لانه  
 كالغنوان لا عنوان فلا حاجة لنا وتيله بما ذكره وكلامه قد ستره معنى شي  
 دلالة الكلام بغير الطرف الثلاثة الحقيقية والمجاز والكناية وسيا فيهما فبينه  
 ومن هنا علم حال ما قيل من ان ذكر الصلاة والزكاة من باب الحلاق المعنى الكل  
 وشرط مثله من المجاز انما اذا شرف ما في ذلك الذي لا يتعظم الشيء وحله ينزل  
 منزله كله فنعمت هذا المعنى افضلية ما نيت العبادة نيت وليد قال مع ما في ذلك  
 من الافضاح عن فضلها ببيان اي لزم من ذلك هذا على سبيل الاذماج واملا على  
 الثاني فلم يذكر المذكورات لاستحبابها لغير بل هي المرادة او لا وانما ترجح ذكرها  
 لفضلها على غيرها انتهى ويعبر بالصلة ليعبر الزكاة وغيرها وقوله غالبا قيد  
 للمستنتجة للامرين فان استنباع الاصول للتبوي ليس اصل كليا حقيقيا  
 لا يخفى **قوله** الا ترى الى قوله تعالى انما يؤيد بيان الاستنباع المختب وقد مر وان كان للبيان  
 به مؤخر الظهور دلالة على ما قصد ولشرف الآية على الحديث وفيه ايضا الصغرة  
 كما سياتي وسيا في معنى الآية في جعلها وقوله الصلاة عماد الدين بيان لاستنباع  
 سائر الطاقات فبينه لن ونشر غير مرتب وليس هذا احد بنا واحدا وان اذهبه  
 كلام المص رحمه الله بل حديثان وقال الامام النووي في شرح الوسيط ان  
 الاول حديث منكربا طيل وقال ابن حجر لترك ذلك فقد اخبره ابو نعيم عن بلال  
 ابن رباح مرفوعا وهو مرفوع وسند رجاله ثقات الا ان لفظ الصلاة مرفوع  
 الدين واخرجه بلفظ الصلاة عماد الدين واخرجه بلفظ الصلاة عماد الدين النبي  
 في شعب الايمان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا بسند فيه انقطاع وقال  
 الحافظ العراقي لخرجه الدين لمي اتقيا في الفردوس عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 وفي معناه حديث الترمذي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه راس الامر الاسلام  
 وعموده الصلاة ولا ملحدث الزكاة قنطرة الاسلام فاخرجه الطبراني في الكبير  
 والبيهقي في شعب الايمان عن ابي الدرداء رضي الله عنه مرفوعا بسند ضعيف  
 والعماد الدعامة من عمدت الحائط اذا دعمته والعمود معروف والفتنة  
 الجسرو وما ارفع من الارض في كسب الفقه ان الجسر ما يوضع ويرفم والمنطرة  
 ما يحلم كما في رواية قنا وي قامني خان فكانت معني عن في عندهم والدين الشريعة  
 والاسلام والايمان متفاران كان في الكلام عليهما مفصل في الكتب الكلامية وتكون  
 الصلاة عماد الدين على التشبيه والاستعارة لانها اشرف اعماله التي لا تنقطع فبينها  
 بالافاد او كون الزكاة قنطرة لان مؤق بها طهر ماله ونفسه وبيت خلوصة والفتنة  
 كالجسر يستعان بالمؤتمل كما قال ابو تمام  
 لا يقطع الممران بحجاب الجنة بالقول ما لم يكن جسر له العمل  
 فان قلت وقع في الحديث الحقيقي المشهور بني الاسلام على خمس وعندها الزكاة فيه  
 فعملت ثم عماد اولاهما ومما قنطرة واخرجه عنه في النكتة فيه قلت هو  
 بخور لا يجبر فيه فمن حيث انها من شعائر الاسلام فذكرها منه ومن حيث ان المال

سجد  
 سجد



يعرفه يجعل بالماله ذلك لا للاسلام اذ انك باعتبار من شرح اسلامه وقدم وهذا باعتبار  
منه حدث ايماناً فتأمل **قوله** او سوقه المدح بما تضمنته المتفوق وفي نسخة او مائدة  
بما تضمنته والمعنى وهو معطوف على مقبلة او موصوفة تركه كونها مؤكدة كلفحة ولمدة  
لان التأسيس لا يستلزم الاستعانة بالاشارة على كنهه وقوله وتخصيص الایمان بالاشارة الجواب  
سؤال القدره لم يخص المدح بهذه دون غيرها سيما في مقبلة وقوله اظهر ان مقتضى لفظ الايمان  
اجزاء الى انما في الواقع كذلك وان في الحقيقة لا والاشارة اليها وانما الفرق بينهما  
بالفقد وعدمه فلا يقال انه يجوز جعل وجه التخصيص ما مر من كونها اتمة وامولا  
مع انه مناسب للاستنباط دون المدح كالإيجاز في قول من قوله مشوقة اشارة الى  
انه اقل من تخويله ولذا ذكره لان لفظ التوق يشعر بان لا يقتضيه بنفسه ولذا عتبر  
الاستدراك **واعلم** ان من الناس من قال ان كون الذي يعمون ما حكم انما يجيز اذ حمل  
المقتضى على حقيقة دون المشارقة اذ ليس الايمان وما قبله كاملاً للقائلين الصائرين  
للمتقوي فجعل الصفة كما شقها اذا ارتد بالمتقوي في المرتبة الثانية وجعلها مضمرة  
على الاولى واذا جعلت ماضية فالمراد ما هو في المرتبة الثالثة وقيل ان كان المخاطب  
خاملاً للمعنى فالمضمة موصوفة والافق ماضية وفيه ما فيه كما سيأتي في قريباً فتدبر  
**قوله** او على انه مدح منسوب الى الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور والثاني  
في قوله على انه صفة مجرورة وجعل المقدم له انما المنصوب والمرفوع مقسولاً بما قبله  
كما يجوز ولا يمتنع انما كان له معنى منفصلة بحسب الامكان وان خرجا موصورة ولفظاً ولذا استأه  
الحاجة فطعننا خلاف المستأنف ووجه دلالة على ما قصد به في الاتباع والقطع من المدح  
وتحواله صفة حميدة علم ثبوتها فيهم منها ذلك وقيل ان هذا العلم من تغير الاعتبار  
لان تغيير المألوف يدل على زيادة في استماعه ومزيد اهتمام لثباته لاستيما  
مع التزام حذف الفعل او المبتدأ لا يخفى انه لا للاحتراب المقدر على ذلك غير ظاهر مع انها  
ما دعت على الاتباع اذ هي كالمخرج به ايضاً من قول القوي في قول الله الذي في كلامه لا المتك  
هرفقط **قوله** واما مفصول المعطوف على قوله موصولة انما انفصل لانه قصيدة الاخبار  
عند ما بعد لادانة لما قبله وان فهم ذلك منها فهو وان لم يجز عليه كالحاري ويكني هذا  
في ان بيان الكلام سواء كان الاستيناف نحوياً او بيانياً فيكون جواباً عن سؤال قد تدره بال  
المقتضى حصوا بذلك الهدى فلا يتصور ضعف هذا الوجه لعدم الارتباط فيه كالتعلق الى جيا  
ولا ان الظاهر على هذا ان بينهما كمال الانفصال وتقدير السؤال يقتضي الانفصال وكونه كالحاري  
عليه لا ينافي كون الوقف تاماً كما سنعينه قريباً وقال قدس سره كما سئل ما فائدة من الامتلاء  
ان المتنى ان حمل على المعنى الشرعي فان كان خطأ لم ينفع في مفهومه مفصلاً كانت الصفة  
ملازمة ولا كاشفة وان حمل على جنيته لمقامي كانت محسنة ولما كان الاستيناف اوضح  
لم يكن في الترجيح بين هذه الاقسام فاشارة المتقرب ان اثاره به المشارفة فحسن  
انه يجعل الذي يؤمنون بالغيث مغيرة ولا يصفوا ما بالمدح نسباً او رفحاً ولا استينافاً  
اقبالاً لاعتبار التبرع الصائرين الى التقوي ليقوا منصفين بل في ما ذكر وجعل الكلام على  
الاستقبال والشارقة في كفاية سياق الكلام عند من له ذلك وقيل من انتهى وقيل يمكن دفعه  
بان في هذا النوع من الجائز ما نزل من ان النسبة وزمانا ثلث النسبة واعتبار

عصام وازروني

حسن  
وتأمل  
صحة

المشارفة

الشارقة بالنظر الى زمانه سبباً الهدى واما حقيقة التقوي بالنظر الى زمان  
اثبات الهدى فلا اشكال وقطرية ان يقال قلت ثانياً لكن في ثوب كذا او دون  
مؤتمن كذا ان اعتبار المشارقة بالنظر الى زمانه سبباً القتل واعتبار حقيقة  
القتل والتكفير والرفق بالنظر الى زمانه سبباً القتل وقيل انما يمكن ان  
يكون التفتين مجازاً بالشارقة والصفة من حيثها له بلا مشارة ولا يجوز اصلاً  
كما هو الممهور في شرح المحارز والاستعانة **قوله** لا يخفى ما في هذا اما  
الاول فلان اهل الاصول اختلفوا في ان مقتضى زمان الحكم او زمان التكلم  
ورجحوا الاول وما ذكره هذا المحقق في تحقيق من القولين في ثوباً على غير اساس في  
وسقوط طاهر بلا التباس واما الخلفي فهو ان لم يتخذ من القنواب الاية  
مسلم الاكمال وتوجه وروده وليس كذلك لانا ان حملنا التفتين على حقيقة فط  
وان حملناه على المشارقة فالشارقة ثابتة في الحال والتقوي الحقيقية عقبه  
كما هو شأن المشارقة فليقتضها كما كانا واقعة فمدح صلحها بما ينصف  
به بعد ذلك في المستقبل من غير محذور واذ اعلم المخاطب ثبوت وصف حميد  
في المستقبل لموصوف في المانع من المدح به كما يقول المؤمن نبينا محمد صلى  
الله عليه وسلم الشفيق في المحشر فالاشكال ليس بوارداً مطلقاً **قوله** فيكون الوقف  
الحق قال السجاء وبدي الوقف ما لا زمر وهو الذي اذا وصل غير المعنى المراد  
نحو وما هم بمؤمنين بخلاف دعوى الله لان القصد في الايمان ولو انقل لم يراه  
ومطلقاً وهو ما يحسن الابتداء به وهو الذي عناه العلامة بقوله مقطع  
وحاشي وهو ما استوي ومثله وفصله وهو المراد بقوله حسن غير تام  
لان اعتبار الوصفية يقتضي لو مثل واعتبار الفاصلة يقتضي الفصل وفي الكشف  
اعتبار الفاصلة لا يقول به السجاء وبدي والكواشي والظاهر ان مثله يجوز  
في الايات اذ اقصد البين خاصية لما مر من ان التام عند القراء والزمخشري  
هو الوقف على جملة مستقلة لا يرتبط بما بعده واما الحسن فقيل هو الوقف  
على جملة لها ارتباط بما بعده اذ ارتباطاً لا يمنع الاستقلال وقيل الكلام على  
وقف مستقل بعد ما لا يستقل كالحمد لله وفي تسميته حسناً نظراً وعلى القطع  
هو في المعنى وصنف فلما كان الوقف غير تمام واعتبر من على انه قد يكون  
مبتدأ خبره او انك ينبغي ان يكون الوقف غير تمام انما لانه استينافاً على تقدير  
سؤال انشاء عما قبله فهو كالحاري عليه معنى ولا فرق بينه وبين التفتين المقطوع  
واجيب **بانه** لم يتغير في المقطوع ما قصد من اجرائه عليه في المعنى بخلاف  
الاستيناف فان المقصود فيه الاخبار عنه بما بعده وان فهم وصفه به ضمناً  
فليس جارياً عليه معنى ورد بان ما فهم عن الزمخشري في تعريفه التام وقيل عن القراء  
كما مر غير صادق على المتناقض فانه مرتبط بالمستأنف عنه معنى كما صرح به  
المجيب ولا يخفى ان الارتباط من الثاني لا الاول والمعتبر في التام علمه فتأمل  
**قوله** في الايمان في اللغة التقديري وفي نسخة عبارة عن التصديق والايان  
افعال من الايمان وقد كان متعدداً فتعدي بالهزة لاثنين كاسته غير اي

حفيد

سجاء

سجاء

حفيد

الايمان



جعلت غيري آمنًا منه وقيل انه منزه بحال ان تكون للصيرورة كاذبة البعير  
 اذا صار خادعة وقول المصريحه انك كاذب المصدق اليه يشير الى الاول وقوله  
 بعد صا وذا امن يشير الى الثاني واستعماله متعدية في الاثرين ياباه  
 وما توهمه وهم فانه معنى اخر وهو التعدية فيها معنى الصيرورة  
 بمعنى الجعل كما لا يخفى واستعماله في التصديق اما مجاز لغوي لا مستلزما  
 لآيائه لان من صدقك امناك تكذبك كما يشعر به كلام الكشاف او حقيقة  
 لغوية كافي لاساس ووقف بينهما ما بان كلامه في المعنى الحقيقي الذي وضع  
 له اللفظ اوله في اللغة ثم وضع فيها المعنى اخرين سببه وهو انما في  
 تحقيق الاصطلاح والاصولية وبيان مناسبات المعاني اللغوية بعضها لبعض  
 مع كون اللفظ حقيقيا لغويا في كل منهما فلا خلاف بين كلاميه وهو الحق  
 ولذا قال المحقق في شرح المختصر انه في اللغة التصديق بالاجماع وقال  
 الراغب الاصبهان التصديق الذي هو امره فاذا كان مجازا فالمنا سبة  
 بينه وبين المعنى الاصلي مرعاة وكذا اذا كان متغولا ولذا قال المصريح  
 الله مأخوذ من الامر **فوله** كان التصديق بكسر الدال من المصدق في حقها  
 واتى بكان اشارة الى انه قطع فيه لنظر عن معناه الاصلي فلا يخطر ببال من  
 يستعمله الا نادرا وهذا دأبهم فتم لا يظن فيه مرعاة المعنى الاصلي والحقيقة  
 هنا انكرو بعضهم ولا وجه له وبهذا التفسير سقط ما قيل هنا من انه  
 ان اريد به الامر من تكذيب المصدق فهو محقق فلا وجه لقوله كاذب وان  
 اريد الامر من غيره فهو غير صحيح وقد يقال الامر في الحال المستلزما الامر في  
 الاستقبال فيجوز ان يكون ذكر اعتباره اشارة الى ان الظن في مثله كاذب وقوله  
 بمعنى التماسكة او بمعنى في وقيل ان الجواز والمجوز كالانطلاقة لا يعتدي  
 بالباء وهذا المعنى محتمل لانه يكون مجازا وحقيقيا وقد ذهب الى كل منهما بعض  
 الشراح والظاهر الثاني وقوله ما امن ان لجدة حكا بقبحه البوريد عن العرب  
 وانه بقوله فاولي السفر ذل عوق عنه عدم الرضوخ اليه ما وثقت ان اظهرت  
 افاقته فامنت فيه بالمد لازم او متعد لولد وان اجد مغسوب محلا  
 والظاهر انه على نزع الحافض الى بان لجدة فان خذفه فيه مقطوع وهذا هو الصحيح  
 وحكاية بفتح الصاد ويجوز كسرهما في الاصل مصدر يقال صحبة صحابة وصحبة  
 شمر جمل جمع صلح او استجمع له على الاصح وهو المراد هنا وقوله وقد  
 يحكي بمعنى الوثوق وفي نسخة وقد تطلق وهما بمعنى هذا التماسك وهو من  
 المعنى الاول **قوله** امن التكذيب والتخالفه شيع فليلا لم يخش وقال الكوفي في  
 كتاب التمييز الذي بين فيه ما في الكشاف من الدسايس المستعزمية ان قوله  
 المخالفة المراد به مخالفة الشرح بالكمز وارتكاب الكبار ثم انهم اعتمد  
 غير مؤمن بخلاف النار وان لم يطلوا عليه انه كافر وكذا ان تقول لانه عطف  
 لغيره والمتراد به مخالفة خاصة بالكمز فلا يرد عليه ما ذكره ولو تركه كان  
 اول **قوله** وتعديته بالباء الخ كما ذكرناه بمعنى التصديق وهو متعد بنفسه

ميراث شاه

وجه

وجه تعديته بالباء كما ذكره ونقصه يكون بمعنى يد اعلمه ضمنا وبمعنى التضمين  
 المضطرب عليه وكلامه محتمل لهما الا انهم افتقر واعلى الثاني هذا البناء  
 والتضمين المضطرب كما قال السيد السند ان يقصد بلفظ فعل مقنعة الحقيق  
 ويلاحظ معه معنى فعل اخرين سببه ويد اعلمه بذكر صلته كالحال الثاني فالأمر  
 الى ان يحمى ذلك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقنوع  
 معا وقصد او تنج قال المصريحه انه من شأنهم ان يضمنوا الفعل معنى فعل  
 اخر فيجوز منه مجازة فيقولون هي جني شوقا معدى الى مفعولين وان كان معدى  
 بالي التضمنه معنى ذكر المشدد واختلفوا فيه فذهب بعضهم الى ان المضمين  
 مراد بلفظ محذوف عن الاعلى ذكر متعلقه فثارة يجعل المذكور اصلا في الكلام  
 والمحذوف قيد افديه على انفعال بقوله لتكثيره والله على ما هه اكرامه من  
 وقارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما متر في اني من اولا  
 في يؤمنون بالغيب اي يعترفون بمؤمنين به ولما كانت مناسبتهم المذكور  
 بمفعولهم ذكر صلته قريبة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان جعله  
 وتبع المذكور اولي لم يترك عكسه وما توهمه من ان ذكر صالة للمترادف اعلى انه  
 المقصود امالة مد فوع بانه ذكرها انما يدل على كونه مرادا في الجملة لا لولاه  
 لم يكن مرادا اصلا وقد خرونا الى ان كلاما للمعنيين مراد باللفظ واحد على  
 طريقا لكنا به اذ يراد بها معناها الاصلي لينتقل بغيرها الى ما هو المقصود  
 الحقيقي فلا حاجة الى التقدير لالتصوير المعنى وفيدان المعنى المكاني قد لا  
 يقصد ثبوته وفي التضمين يجب التمسك اليهما والاطمين ان اللفظ مستعمل في  
 معناه الاصلي قصدا وامالة لكن قصد ببعينه معنى اخرين سببه من غير  
 ان يستعمل فيه اللفظ او يقدم له لفظ اخر فلا يكون اصمرا ولا كناية بل حقيقة  
 قصد بمعناها الحقيقية معنى اخرين سببه وبنيته في الاشارة وحيد يكون في  
 التضمين فاصح بالانكاف لا هنا ما افاده قدس سره وفيه تحصيل من وجوه  
 الاول ان لغز اضد بقوله ان المعنى المكاني الخ لا حاجة له اذ لا يتعد ان يلتزم  
 في بعض الكنايات شي فلا يسمي باسم خاص ومنه علم ايضا انه لا يرد على الوجه الاول  
 انه من قبيل الجدل فلهذا فلا معنى لتسميته بضمين الثاني ان ما استظهره في جعل  
 للتعاق مفعولا من غير تقدير عامل مجرد فهم معناه لاسيما نصب المفعول والعمال  
 المذكور فيه من غير استعماله في معناه الا ترى انه لا ينصب بحرف التبيين فهذا الاول  
 الثالث انه يرد على الوجه الاول في سورة جعله مفعولا ان فيه جعل الجملة مفعولا  
 ومفعولا لا لا يعمل في الجمل وتاويله بالمصدر من غير ساك محال فلاحكام العزمية شمر  
 كون للمعنى تانعا المذكور اذ في عنده وقد عكسه للدق في الكشف وناهيك به  
 وقد تسميه في شرح المفتاح في اول القانون الاول ونقصه بالمعنيين بالفعل في عبارة  
 لا ينبغي فكانه الاصل الغالب وهكذا التماسك مع الغالب وانما هو لا ينحصر في القر في المذكور  
 الا ترى ان تقديرهم التضمين في قوله الرقت الى ساكنك بالرفق والافضا بالعطف وهو  
 لم يذكر في طريقة من تتبع مواردا الاستعمال وجد لفظا كثيرة وقد ذكرنا طرائفها



في كتابنا طرأ الى الجبال وما قيل من انه لا يحسن ان يقال ذلك على الثاني اما يذكر  
شي من منطقتهم كما مر وحذف شيء من منطقتهم الاول كما في قوله هي جني شوقا  
مخدوف الى التبريد في تلك المنطق لا يصح معمول المحذوف ومعمول المذكور ليس من  
له وليس من منطقات المتقين الرابع ان ما ارضاه حتى يحل ان اللفظ قد يدل  
على معنى لانه صيغة غير الظرف في الثلاثة الحقيقية والجماد والكتاب وفيه  
ما لا يخفى من ان مستتبعات التراكيب لا يمكن انكارها فانها الشرح في وسط الظاهر  
انما النظر في كونها مقبولة منه بدول الطراف الثلاثة وكونها عاملة في المتعلقات  
وما لا يتم بمثلها في بليغ الكلام فان قلت كيف يكون مضمنا معنى الاعتراف قل  
ما يوجب في الكلام انما باله بل لم يستعمل اصلا للزوم الباء وقد قال الحكم الايماني الرضي  
انه اذا كان كالمعالي في فعل التبريد يتجوز في لزم متعدي بالجر وانما اعتبار  
الاعتراف ليس بلزوم الاقرار بالمسالك في الايمان شرعا على ما سياتي في بيان فيه  
قلت هذا ما اوردته بعض الفضلاء ولم يجب عنه ولا يخفى ان دفعه فانه مجاز  
وقد اجازوا فيه ان يتجوز في الحقيقة فاي مانع مما ذكره خصوصاً والزم  
باعتنائهم نقله شرعا الى هذا المعنى مع انه غير مكمل ولزوم الاقرار فيه مجازا  
التي في بعض المناصب فتأمل **قوله** وكلا الوجهين حسن في بديهيون بالغيث اي  
يعترفون به او يثبوتون بانطوائها في الوثوق بمعنى اعتقاد حقيقته وهذا بالنظر الى  
المعنى العوي وما بالنظر الى المعنى الشرعي والحال على التصديق ظاهر الوجهان الاجتماع  
على ان الايمان المقنن نفس التصديق وهو في الحقيقة في كافي الكشف **قوله** واما في  
الشرع الالهي كما ان المعنى الشرعي منقول من المعنى القدومي قد مره وتبين ان حقيقته الالهية  
حقيقة امنا وقد يكون بمعنى الوثوق حقيقة شمرانه صا في عرف اللغة حقيقة  
في التصديق وضمن معنى الاعتراف واما الشرعي فاختلف فيه اهل القبلة على عشرة  
اقوال اصحابها في اربع على ما فصلت الاسام فهو منقول من مطلق التصديق الي  
المقنن في امور مخصوصة كما عرفت في مثله من المعاني الشرعية والتصديق هو  
الاذعان والتسليم والرضا به من غير تردد وشك فيه لا مجرد العلم والمعرفة  
اذ مرنا لكنا من تعريف الحق ولا يغير به هنا ضرورة ما لا يحتاج الى نظر واستدلال  
بكتبة تعقله العامة وهو العلم الضروري المراد هنا فكونه من الدين ضروري وان كان  
في نفسه ينوقف على النظر والاستدلال ويكفي الاجمال فيما لا يلحظ لاجل الاستدلال  
التفصيل الا فيما لا يلحظ تفصيلي لا حتى لو لم يميز في لوجوبه لصلاته عند التساؤل عنه  
وكم مرنا انما في بليغها كان كافي او قيل هو والتصديق بالقلب واللسان وهو  
منقول عن ابي حنيفة ومثله عن اصحابه ومحقق في الشاعرة في ما ذكرنا ان له الا  
عند الجرح قال ابن السام والاحتياط واقع عليه وذهب الكرامية الى ان لا يقر  
باللسان فقط فان طابق القلب فهو ناسخ والا فهو مضاف في النار فان قلت  
ما المراد بالتصديق مما استمر كونه من الدين بحيث تعقله العامة من غير نظر  
واستدلال فان ادعى التصديق بجمع ذلك لزم ان صدق بآية وملائكة وكثير  
ورسله واليوم الآخر والقد ربحه وشكره ولم يصيد في غير ذلك لانه لم يتلغمه

تقديم الاعتراف

حفيد

الوجه حقيقة

المعنى

لانه في

لانه في ذلك الكفر اقرب هذه بالاستسلام لا يكون مؤمنا ومؤمنا مؤمنا بالاجماع وانما  
الحال في الايمان المجمل وهو ان يقول امنت بالله كما هو باسما به وصفاته وقل  
جميع الحكماء وان اردت التصديق في الجملة ولو تبعضه كالتوحيد فهو غير كاف  
بالاجماع **قلت** قد اورد هذا بعض الفضلاء والكتاب عنه بان المراد التصديق  
بحجج ذلك بشرط بلوغ الخبر اليه وحله بكونه من ضرورات الدين وفيه بحث قد مر  
**قوله** ومجيب ثلاثة امور لم يؤمر فروع معطوف على التصديق في قوله فالتصديق  
الحق وليس المراد بالحق هنا هو الله بل خلافا لما طرأ وتبريد في العهد لان المراد به ما مر  
ومؤ المقام من الدين بالضرورة وقيل هو الحكم الثابت بالشرح علميا كان او علميا  
ولا يخفى انه لا يصح على اطلاقه فلا بد مما قلناه والاعتقاد افتعال من العقد وهو عقد  
القلب الى الجزم به وهو مجاز صا حقيقة عرفية وفي بعض النسخ ومجبه ثلاثة امور  
بالامانة الى الضمير الرابع الايمان وليست ستموا كما توهم نعم الاولى اظهر وانما  
و المراد بالاقرار ما يعتبر شرعا وهو كونه بالشهادة والعلم فتوما اذا كان علميا ولم يقيد  
به بظهوره فان قلت ان اراد ان اصل الايمان ما ذكره ذهب السلف من المحدثين  
ليتركون لكن لعدم تكفيرهم من فعل بعضهم ولا واسطة والاكاذيب المذهبية الاخرين  
وان اردت انها الكامل منه لم يتفرع عليه ما ذكره ولذا قيل الظاهر ان تالي المعبر بالواو  
الفا قلت قال بعض المحدثين ان من جعل الاعمال اجزا امرا لايمان منهم من جعلها  
دالة في حقيقة حتى يلزم من عدمها عدمه وهذا المعنى لا يمتنع من جعلها اجزا  
لا يلزم من عدمها عدمه كما يبعد في عرف الشعر والظفر المبدع الرجل الذي لا يزد من لا ومع  
ذلك لا يعدم بغيرها وهو مذهب السلف كافي الحديث الايمان بضع وسبعون شعبة  
الحفاظ الايمان عند عدمه مؤمنون المقدم المشترك بين التصديق والاعمال فاطلاقه  
على التصديق فقط وعلى مجموع التصديق والاعمال الحقيقي كما ان المعبر في الشريعة  
العرف العدم المشترك بين ساقها فقط ومجموع الشاق مع الاوراق والشعب ولا يتطرق  
اليها الا بعد ان ما تبلى الشاق وكذا حال زيد فالتصديق بمنزلة اصل الشجرة والاعمال  
بمنزلة عروقها واعنائها فادام اصلها باقيا يكون الايمان باقيا فان اعدت  
الشعب ومن قال انها خارجة عنه لا يمنع من اطلاق الايمان عليه كما في الحديث مجازا  
فلا يخفى انهم لا في ان الاطلاق حقيقي او مجازي وهو بحث لفظي ومن هنا غلط  
اطلاق الشعب في الحديث لما فيه من الايمان اما ذكره وفي شرح المقاصد ان الايمان  
يطلق على ما هو الاصل والاساس في دخول الجنة وهو التصديق وحده ومع الاقرار  
وعلى ما هو الكامل المعنى لا خلاف وهو التصديق مع الاقرار والعمل على ما اشير اليه  
بقوله تعالى في المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم والقولوا لا اله الا الله فلهذا  
حقا وموضع الخلاف ان مطلق الاستدلال الاول والثاني وهذا لا ينافي كونه لفظيا لانه  
يرجع بالضرورة اليه وما قيل من ان المراد انما في هذه العبارة يعني مجموع الثلاثة  
لا يمتنع ولا يفتي من مجموع **قوله** فمن اخل بالاعتقاد لم يخل بالاعتقاد لانه صا  
دلالة اي فقر واخل بالشيء اذا ذكره وقصر فيه وهو المراد هنا وقصر به عن بعض المعجز  
في الحق ببلاده لا بغيره وانتارة آخر من المفهمة في حكم الاقرار في فعله وقيل عليه ان

ميراد شاه

شيخ زاده

صنعة الله

ميراد شاه

عصام



لأن الاعتقاد والعمل أيضا متناقضين في ترك قولهم وحده كما في بعض النسخ ولذا قال في  
الكشاف من أجل الاعتقاد أن شهده وعمل في متناقضين ولزم تنقيح الافتراض والعمل  
لأن المتناقض لا يفرأ كما في مطلقا والمخالف بالمثل فاسق مطلقا وليس يوارى لأن المتناقض لا يفرأ  
والعمل ليس متناقضا وفاقا لأنه كافر عند الخوارج وخارج عن الإيمان عند المعتزلة  
والمتناقض من يظهر الإيمان ويظهر الكفر فإذا جعل قوله وفاقا قيل يلزم متناقضه  
أنه فم ما ذكره لا من أنه وقت قد قيل إذا ظهر المراهة فلا يراة وعند بعض الكشافين  
بنته على ما قصده لا لغيره منه كما تقرر وقت قد يقال أن متناقضه قد تقرر كما  
خفية وقد لا يخرج عن النفاق كما قال تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا  
وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا فإنا معكم انما نحن مستهزون وهو لا يرد هنا **قوله**  
ومن أجل ما لا يفرأ الخ أي من أجل ما لا يفرأ عامدا متعاندًا متمسكا بمنه وقت قد  
تقدم أن إشارة الآخر للفهم من افتراض المراهة بقوله كافر أنه كافر بحاجه بغيره  
بخلاف المتناقض لا يخاف به الكفر وما قيل من أن في هذا نظر لما قاله الإمام من أن  
من عرف الله بالمثل لم يجد من الوقت ما يتلفظه بكلمة الشهادة هل يحكم  
بإيمانه وكذا لو وجد من الوقت ما أمكنه التلفظ به فيه فعل الإيمان فمما كانه  
مومن والامتناع من النطق بجري مجرى المعاملي التي مع الإيمان والاختلاف  
الصحيحة شاهدة له الحديث يدل على الحقيقة من في قلبه حذر دلة من إيمان  
والذي يعتد به أن المراهة بالاختلال هو أن يقصد به الجحود والعناد مدفوع  
بأنه الراجح عند الانشاعة فإن الراجح من عدم أن الإيمان مجرد التقديري  
والقول الآخر أن التقديري مع الافتراض وهو الراجح عندنا فامتناع الحنفية  
الما ترديده الآية النسفي رحمه الله قال في العدة على ما نقله ابن الهيثم في المسائل  
أن الإيمان هو التقديري فمن صدق الرسول صلى الله عليه وسلم فمما جاء به فهو  
مؤمن بنبوته وبين الله تعالى والإقرار بشرط الأحكام هو بعينه القول المختار عند  
الانشاعة والمراد بالأحكام أحكام الدنيا من الصلاة والعبادة في مقابل المستلزمين  
وحيث ذلك قال ابن الهيثم رحمه الله والتفق الفايكون بعدم الاعتبار الافتراضي  
أنه يلزم أن يعتد أنه متى طلب منه أن يه فانه طويل فلم يفرقه وكفر عند  
الشيء فاعتزله بما ذكره على الرخصه وهو الحنفية أو المعتزلة لا وجه له  
وأما من أورد على المعرفه ذلك فتأمل **قوله** ومن أجل ما لا يفرأ الخ  
الأنه مؤمن فاسق وعند بعضهم كافر فاسق لأن الفسق يطلق على الكفر  
أيضا قال تعالى كون كافرين ذلك فأولئك هم الفاسقون لأنه من فسق الرطب  
إذا خرج عن قشره وهو أعم من الكفر وأكثر ما يقال للفاسق من أن لم يحكم الشرع  
والمعتزلة يحكمهم والفرق بين مذهب الخوارج والمعتزلة أنه لا فاسق  
بين الكفر والإيمان عند الخوارج وبينهما واسطة عند المعتزلة إذ شرط الإيمان  
أو شرط ترك الكبائر أو الذنوب مطلقا عندهم وما قيل من أنه يفهم كلام  
المصنف أن المتخالفين على وجه مؤمن فاسق وليس كما فهمه هو المحدث شيئا أيضا  
نياني ما قالوه من أنه مجموع الثلاثة ساقط لما مر **قوله** والذي يدل على أنه

طبي زاده

سيوطي

الفرق بين مذهب الخوارج والمعتزلة

ابن نجيب

التقديري

التقديري الخ أي متناهي على أنه وضع في الشرع لتقديري القلب دون عمل السالك له  
والجواري والامتناع في اصطلاح النحاة مشهور وكذا في اصطلاح غيرهم والمراد بها هنا  
معناها اللغوي وهو قول الامتناع لا ماله وتطلق على تعارض خاص وهو كونه صفة  
له وملاكب ملابسة تاممة فانه جعل في هذه الايات مطروفا تارة فاسند اليه  
لخبره فيكون من أخواله لا من أخوال الخوارج وهو لا ينافي ما لا ينافي لخاص  
وعطف العمل عليه يدل على التعارض وكونه من فاسق فبطل ما فطوا على الصلوات والصلوات  
الوسطى خلاف الظاهر بما به كثرته وكذا التخصيص بالنواقل بناء على خروجها وقت  
بالمعاصي والعدل على الإطلاق لم يفرق بصددها وهذا وإن دل على خروج الأعمال  
دون الافتراض في رد القول بأنه مجموع الثلاثة وفيه نظر واشتبهاده بأنه لا يفرأ  
الخ لأن التمسك لا يقتضي رفعه عن الحقيقة وهو معني على ما يقتضيه ظاهر ما من أنه  
مطلق الظلم الشامل لجميع المقاصح حتى الشرك فانه حصص بالشرك كما ساقى في  
نفسه فانه من شركه عباد التي تقصد فيه إيمانا وإن لم يعتبر شرعا لعدم  
شرطه فلا يرد على المصريح أنه أنه لا يصح أن يراة هذه الآية هنا لأن الظاهر  
بمعنى الشرك مشرأنه أو رد على المصريح أنه لا يصح أن يراة هذه الآية هنا لأن الظاهر  
فانه صرح عن أنشأ في قوله الله قال لا إيمان قول عمل ميز تد ونفس وقد تقدم  
ما في قوله والمراد بالكفاية في الآية أشياء والافتراض العمل غير مثبت فيها وقد  
قيل أن كل واحد من هذه الآيات أن كالة محلا للمناقشة لكن بالمجموع يحصل العمومية  
والاستدلال بأنه وإن كان بيننا لانه يتسامم مؤمنين مع عصيان أحد الفريقين  
**قوله** مع ما فهم من قلنا التقدير الخ هذا ما وقع في بعض النسخ ومعناه أنه في اللغة  
مطلق التقديري وعلى هذا هو بصدق خاص في الإطلاق والتقدير نفاوت ما بينهما  
قليل وهو المعروف في المنقولات بخلاف قولهم إذ فيه مع التقدير زيادة الإقرار  
والعمل ليس معنى هذه العبارة ما قيل من أن المراد بالتقديري الاعتقاد الجازم للظاهر  
للواقع وهو قديم تقبل التغيير يستحيل شكل بخلاف القول والعمل لا يتغير وغير  
وغير ذلك فانه تكلف وعدول عن جادة الطريق وقوله وأنه الخ المراد بها الأصل المعنى  
اللغوي المنقول عنه وفي بعض النسخ فانه بالفاعل أنه تعقليل لما قبله قيل ستر هذا  
الاختلاف ترجيح ما ذكرنا من أن المكلف الروح فقط والمبداء آلة لها ومركب  
أو البدن أو مجموعهما فانه قلنا بالاول وهو الظاهر فهو التقديري وإن قلنا  
بغيره فهو يعتبر عمل السالك والجوارح **قوله** وهو متغير بالارادة الخ الظاهر هذه  
جملته حاله والواو والواو الحال لا عاطفة على ما قبله كما قيل في متغyre من المتغyre وكذا  
قوله مع ما فيه أيضا أي يدل على مجرد التقديري ما ذكره من أن بما فيه الخ والوافق  
المذكور بينهما وبين المعتزلة فالقصر اضافي ناظر لارادة المجموع لا حقيقي والتعير  
بالنسبة إلى المعنى الشرعي فلا يرد عليه ما من قوله وكلا الوجهين حسن في يومئذ  
بالغيث وثق بالبا انقضاء وقت قد قيل أنه انما ينفذ لو نفذت أن الباطن للتعدية وسيجي  
أن فيها احتمالات لزمع أنه على التقديرين يتعدى بالبا لتقديره بمعترفين بالغيث  
كما مر أيضا ظاهر عبارة أنه يرد التقديري على أنه معنى شرعي كما بينا لك ولست كن

سيوطي

ابن نجيب

مخبر زاده

عصار

خسرو



لقول الامام اجمعنا على ان الامكان المعد في الباطن يجري على طريقة اصل اللغة اما اذا ذكر  
مطلقا غير معد ي فقد تفقد على انه متفوق على المتسمى القوي وهو المتفوق الى  
متفوق آخر فالحجاب ان التعدية في الاصل المتبادر لاذ قد تمها المتفوقا سيما في  
فلا يمتنع لما يخالفها وما ذكره الامام بخالف الجمهور وليس من ايجوز عليه فعلنا  
بالمتنوع والنظر السديد ان اردت ان تميزه لثام الشبه من القاسر قال ان  
الضمير في قول المفسر وهو متعين بل يجب الى الاصل فتوغير كلام الامام وبني على ما فهمه  
مما نزل في خبر من ذكره شتم لخلق فان حجة التصديق في هذا امر ينبغي على  
انه المتفوق وحده الذي عليه قوله والذي يدل على ان المتفوق لثام الشبه بان حقيقة  
التفوق لا غير هل يكفي ذلك لتفريق وجه في كونه مؤمنا فان حقيقة الموضوع  
لما لفظه او يشترط له شرط خارج عن متناه وهو الاقارب النطق بكلام الشهاد  
المتكسر منها كما متر حقيقه وان المتغير منه حقيقة ذلك او ما هو في حكمه كاشارة  
الافسر وليس الخلاف في الحكم بانه ظاهر واجزاء احكام الاسلام بل في كونه كذلك  
في الاخر فاجب من العذاب المحل كما ان المفسر على عدم الاقرار بطله بلا مانع منه  
كما قولنا فاما من لم يجزم المفسر بانه باسناد اظهر اذ كان العقل المتنازع الادلة  
كما من وما ذكر من كون الاختلاف في الشرائع خارج عن ما هيته من انه قد هلك  
فلا يصح تفريقه على ما قبله وقوله لا بد من انضمام الاقارب في قوله وحده والتمس  
القدرة يقال ممكنة وامكنته من الامر فممكن واستمكن اذا قدر والمكانة هو الذي  
عرفه وصدر به وامتنع من الاقرار به والمنشعب عليه وقع في ايمان كثير كقولهم تعالى  
وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم فلما هو الذي لا يعرف ذلك لغرضه ولغرضه  
في النظر الصحيح وقوله لا انكار ان يكون متكونا عن الاقرار بغيره وكما بينه به  
دليل الامكان القلبي وعدم التصديق به في قوله انما ذكر قد تدر والغيث مصدر  
وصف به الى ان اقيم مقام الوصف وهو غايي للمكانة بعبده كانه هو وفيل انه بمعنى  
الغيث فالقول المصدر واريد به المفقود بخلافه الله ودرهم من باب الامر ورده  
ابو حنيفة في الخبر بان الغيث مصدر غاب وهو لازم فلا ينبغي فيه اسم مفعول  
وكونه لغويا بالمعنى لان الغائب يغيب بنفسه فكذلك من غير كرم والشهادة ما  
يقابل الغيب لانها ما يحس ويشاهد فهو مثله في الوصفية والمصدرية والوصفية  
والعرب تسمى المطهر في روي كسر الهمزة وفتحها فبالكسر اسم فاعل وبالفتح اسم مكان  
وهو الوصف المتصف في الارض والخصبة بفتح الخاء وشكوت الهمزة وفتح الصاد المهملة وهما  
تأنيث خلية النقرة والخصرة وما يشبه في ظاهر الجسد او بالهنة ويقال للجوع ايضا  
لا انخفاض البطن به كما في قولهم ليس المبطنة تخير من خصية تنبها والبطنة هي الامتلاء  
الطعام والكلية بالضم ويقال كل بطنة عند الحامرة وقيل تسمية الارض مطهرة مجاز وتبين  
اسم الفاعل باعتبار المكان كانه قيل المكان المطهر من الارض والارض حقله صفة لبعض ما يشع  
بهم من التبعيضية وشهادة تسمية الارض ليست بصفة لاحتمال ان يكون فيه ذبيلا وليس  
بشي لان تسمية المكان كانه في ان تكون بتبعيضية ايضا وليس بصفة لاحتمال الاستشهاد  
بل الامس والاشارة الى انه استعمل استباحا كما ينبغي في خبر من اختره فيه او

فيعمل

فيعمل خففة في القتل بفتح القاف وشكوك الياء الخفيفة واحدا فيقال واقواله وتعالى  
وهو ملك جبار وقيل لا يقول لانه يقول لانا فبغير قوله او لم يرد ذلك المالك واصل  
فيل شدة اذا قال ابو حنيفة لا ينبغي ان يدعى في قيل وامثاله ذلك حتى يستمع من العرب مطلقا  
كخطا من نحو حيت وهين فانها سمعت مخففة ومثقلة وتبين ان يقال التزم  
لخفيف هذا خاصة مع انه غير مفسر عنه بعض الحكماء مطلقا وفي الثاني وحده  
ولا ينبغي ان قيل ان لم يسمع شدة الا اقامة اللفظة صرعا بانها صالحة كما قاله  
بعضهم في سيف وريكان لكن بينهما فرق فانه واوي فلو لا دعاء ما ذكر لم يكن لقلب  
الواو ياء وفتحها مثل والمزاد به الح بديهة العقل والراي لا يحتاج الى فكر  
وفطر من يدك بدها وبكدها اذ اجبت وفلجا وفي لكشاف المراد به الح في الذكر لا  
يغذ فيه ابتداء الاعلم اللطيف الخبير وانما الغالب من هذه ما اعلمناه او تفيد لنا  
دليلا عليه ولم لا يجوز ان يطلق فيقال فلان يعلم الغيب انتهى وهذا بعبارة ما ذكره  
المفسر من الناس من توهم انه غير لانه بظاهر يدل على انه مطلقا لا يتعلو به علم  
لحدسوا بالله وهو افتراء عليه لما سمعته وهو يمينه ما حوذه من الراغب قال  
في خبره ان الغيب ما لا يقع تحت الحواس ولا تقتضيه بدهة العقول وانما يعلم  
بخبر الانبياء عليه الصلاة والسلام انتهى والمراد اذ خاله ليدركي الغيب المحسوس  
فيمالين بحيث في الظهور فلا يرد عليه ما قيل من انه لا تقابل بين المحسوس وبينه  
العقل لان يراذ به البديهي لا ولا العقل فتبقى كمن يتصور ان رطبات داخل في  
الغيث انتهى لان ما يدرك العقل من غير نظر وفكر ولا يدرك المحسوس مقابل ما يدرك  
للمحسوس بل الشيء لما لم يوصف من نفسيته كما اذا اراد البديهي الاول والعقل اذ خال  
الضرويات التي لا يدركها المحسوس في نها خفاء في الغيب لا يجد رغبة بل هو امر مستحسن  
وهو المعنى بقوله تعالى انما قيل انما يعلم كون مفعول الغيب عنده كما نيز من نقصان  
غيب لا دليل عليه به تعالى وهو متبني على ان المفعول من الغيب معنى مفتاح اما اذا كان  
جمع متعجب بالغيب وفترت بالمجاز ولا حاجة لادعاء الكثرة لان قوله لا يعلمها الا  
هو صريح في ذلك الاختصاص وسيا في بيانه في تفسير هذه الآية والمراد بهما كل ما  
استأنش الله بعلمه وقسم نصب الغيب الدليل وقامت عبارة عن بيان معنى  
الوجه المعروف وهو مكان في الاصل صا حقيقة متطابقة فيه وقوله انما لصانع  
اي كاشيات وجود الصانع وهو الله عز وجل والافادة على الله تعالى ورد في حديث مسند  
وهو ان الله صانع كل صانع وصنعتهم فلا حاجة لقول لتبكي جواز اطلاقه لوروده  
في قوله تعالى صنع الله فانه انما يمتشي على اي من يكتفي بورد المائدة ولا حاجة اليه  
وما ورد اطلاقه على الله وثبت باخبار لا حقا ويجوز تسميته به على خلاف فيه في  
شروح الصمغتين وقوله وهو المراد الخ فالغيب لا يمتوا به الله وصفا متوفا  
بحر اعتقاده فان قلت على هذا يخل الغيب الله ويطلق عليه ضمنا والغيث والغيا  
ما يجوز عليه الحضور والغيث والاطلاق المتكلمين في قوله قيا من الغيا على الشاهد  
لا يصح سند اله قلنت السلف مطبقون على نفسهم بما ذكره ولين فيها  
اطلاقه عليه بعبارة فليس هذا من قبيل التسمية وفي بعض الحواشي فرق بعض



بين الغيب والغائب فيقولون ان الغيب ليس يغيب وليس يغيب ما لا  
يرك ولا يراه وبالغيب ما لا يراه انت فتدبره هذا ان جعلته  
المصلحة في اصطلاح النخلة صالحة الموصول والمفعول به بواسطة الحرف  
ونظائر على الزائد كما مرفقوله واوقعته الى تفسيره بالثاني لانه المقصود  
وهذا اشارة الى المراد ان يكون المراد بالغيب او الحق على التقدير كما قيل ان  
القسم الاول ليس مما يلزم الايمان به الا بحال لا بان يعتقد غيبا لا يعلمه  
الا الله فتأمل وان جعلته كحال الخ فالإيمان على الاول مضمّن معنى  
الافراز والاعتزاز او يحاذر عن الوثوق ومعنى الغيبة صفة المؤمن به ان  
يؤمنون بما هو غائب عنهم وعلى هذا هو معنى التصديق بالانتميين ولا يجوز  
والغيب تصفة المؤمنين والمؤمن به محذوف للنعمية والمبالغة اي يؤمنون  
بجميع ما يؤمن به في حال غيبته كما يؤمنون بحال حضورهم لا كما في الفقيهين ولذا  
الوجه مستحسن بغير الصحابة رضي الله عنهم لما شهدتهم النبي صلى الله عليه وسلم وحجرا  
وهو مكيك لا يمان به فليس إيمانهم كلمة بالغيب وكذا في الوجه الاول ويجوز  
ان لا يحضر ما على انه من استناد ما للبعض الى الكل كما ذكرني فلان قتالوا قتلا  
وهو المناسب لظاهر الخبر في ذلك هو المفعول لا لئلا يتفي الفلاح عنهم والتخصيص  
بالغيب او خروج الرسول ونعتة عنه لا غير فية لانه معلوم به لالة المفعول  
والظرف الاول والمراد انهم يؤمنون بالغيب كما يؤمنون بالشهادة في قوله  
على قوة إيمانهم وانهم استوى عندكم شاهد وغيره او عن المؤمن به المؤمن  
بفتح الميم الثانية اسم مفعول وهذا المعطوف على قوله عنكم والمؤمن بها النبي صلى  
الله عليه وسلم كما في كلام ابن مسعود رضي الله عنه وهذا هو الظاهر والاعتبار التام  
وقوله عن ابن مسعود الخ هو عند الله بن مسعود الصحابي رضي الله عنه وهذا  
المخرج عنه صحيح في المتن موقوف فاقبله وقد قال له الحارث بن قيس عند الله  
تخشب ما سيفنونا بيمين روية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن مسعود  
عند الله تخشب انما نكر محمد صلى الله عليه وسلم ولم تنزوه ان امر محمد صلى الله عليه وسلم  
كان بقينا من شاة والذي لا اله الا هو ما آمنوا احد افضل من ايمانك بغيب ثم قرأ الم  
ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الى قوله المفلحون كذا للخرجة الدارمي  
في سننه وصححه الحاكم وقرأه لالة مستشهدا بها على ما ذكره تدل على انها محمولة  
عندك على هذا المعنى ومعناه ما روي مرفوعا في الشرايع ان عبدة بن الحارث  
قال يا رسول الله لصد خير مما اسلمتنا وكجا هذا فامعك قال نعم قوم يكونون بقدركم  
يؤمنون بي ولم يروني وما قيل من انه يفضي الى ان الصحابة لم يجمعوا غير ما خلدت في  
الاية وانما مخصوصة بغيرهم ومعنى كونهم افضل انهم محجوبون بحالهم لا لانهم ظاهرون  
على تفسير ابن مسعود ولا محذور فيقولون معنى الخير ما ذكرنا لانه لا يثبت بحسب  
الاصناف والافئدة رات فالصحة خير الناس ليلهم شرفا لهم من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم واشترى باطنهم وظاهرهم بنور النبوة ولهم سيرة العدل والصدق في التز  
عن ذلك المعاني وما المراد بحديث خير العباد في الدنيا وخير ربي غيرهم بما يانه بالغيب

ورغبة

ورغبته وبجنته لله ورسوله مع انفساء مشاهد الوحي واثاره وفساد الزمان كما  
قال الله درة  
• راي عبد الله اكرم من مشي • واكرم من فضل يحيى بن خالد  
• اؤلفك جادوا والزمان ساعد • وقد جادوا والدمع غير مسعد  
وكذا ما قيل من ان في عبارة المص رحمه الله ايجازا يحل الجواز ان يراى بها الغيب عن  
المؤمنين فكانه اعتمد على ما في الكشاف من ان كتاب عبد الله ذكره الكتاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وانما هم فقال ابن مسعود رضي الله عنه ان امر محمد صلى الله عليه وسلم  
كان بيننا الخ **قول** وقيل المراد بالغيب القلب الخ فالغيب القلب لانه غائب محض  
فكل نقصه الغيب والخفاء لان ايمان القلب مستمر وقوله والمعنى يؤمنون  
بقوله في بعض النسخ بده والمؤمنون بقوله **قول** فالبا على الاول الخ قيل يراى  
بها نصير الفعل للارزق متقد كما ايمسا وكلامه معنى فحق ذهب يريد اذهب وقد يراى  
بها ما ولازم لكل حرف جزو وانما معنى متعلقا الى مدح قوله ما مؤمنين بالارادة  
هنا وحديثه لا يحسن معناه لا كقولنا اذا النعد بة بالمعنى الثاني متوخوة فيها  
الا ان يقال المراد ايضا معناه حيث يصير مفعولا به وفي الالة ليس كذلك  
وهو كلام مشوش لان ما بعد الا هو غير ما ادعى فبين خلافه فالحق ان الغيب  
هنا بالمعنى الاول لان معنى قوله يؤمنون بالغيب على الالة يصمد فوك ويتيقن  
فتومع قوله **قول** وعلى الثاني المصاحبة لا يلزم ان يكون المتعلق محذوف فاحتمل  
يكون كالا لانه اذا قلت دخلت عليه بثياب الشفر ليس معناه دخلت سمعوا  
بثياب السفر فخلق البيا بالايان وما من من تغدير الحال معنى المشاي كما من حاق  
اللفظ **قلت** قال الجهم الامية الرضى تكون البيا بمعنى مع وهي التي يقال لها  
المصاحبة نحو قد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واستنرى الداريا لانهما قيل  
ولا يكون بمعنى مع الاستغفار والظاهرا لانه لا مانع من كونها لغو النبي وما ذكره هو  
الذي ارضاه الصحابة وما تستظهره بطريق البحث هو محذور وعلمه شراح  
الكتاب ايضا فالحالية في كلام المص محمولة على ظاهره وما ظنة محققا في الضعف  
ظاهر **قول** وبعد لون اركانها الخ فترق الاقامة باربعة اوجه وهي كما في شرح  
الكشاف على الاولين استعاره بعبية وعلى الاخر كما مررسل وقيل هي في بعض  
الوجوه كناية وسلمت ذلك وما له وعليه وان كان جمع ركن كقولنا وقال  
وركن الشئ كانه ولما اصطلاحا في كثره للمامة اركانها خلاف ما توقف  
الصحة عليه ولم تكن ولا لافئتها والتعديل التسوية وتعديل الاركان انما هي  
مستحقة للراشدين والواجبات اولها مع الاداب والستر الاول وسع دائرة المودة  
بمدائيه الكتاب والثاني اتم فابلق وانسب بيشان الصلاة والمدح والبرق المسك  
على الاستقامة وقوله من اقام العود الخ اشارة الى ان استعاره بعبية شدة تعديل  
اركان القبلة وحفظها بتقوى العود وتسوية بارزها اعوجاجه فهو قوله في ثيابها  
له بالغاييم بشر استنارة تسوية الاصنام لتسوية المعاني كتعديل الاركان ولقد  
منه الثاني لزيادة المناسبة بين المعاني وقيل حقيقة جعلها قامة او قومة

سرايا شاه

رب شجيد

كشف



واستعمال اقام العود بمعنى سواه اكثر من اقام زيد اذا جعله متصفا وان رجع  
 القوي لمعنى المنتصب والمحقق ان الحقيقة فيها مترلات التفوق فيعني على الاحكام  
 والمعاني على التوالي وصف نحو الدين والراي بالتفوق اكثر ولا حاجة الى الاستعانة  
 فكأنهم جعلوا النقل من المحسوس هو الانتصاب الى المحسوس وهو مستوفى بالعود  
 ونحوه كسمة منطوية الى المقبول وهذا ما انزله من محسوس ولا يخفى ما فيه من تجازية  
 في المعاني لا يشبهه فيها روائع ودراية وما ذكره لا يثبت الاكثر استعمالها  
 فيما قبله من مجاز مشهور او حقيقة عرفية وقيل ان ما استند اليه من ان التوق  
 قام للقبيلتين من الاحياء والمعاني وحقيقة فيها لا يستلزم كون الاقامة  
 كذلك مفعلا ها جعل غير المستقيمة مستقيمة بالارادة اغوجا وجه ولا شك ان  
 النسوية المتخلقة بالمعاني معناها الاتراك بالمعنى على ما ينبغي لا جعله مستقيمة  
 بعد ان تركت وقت قيل على هذا الوجه انه غير متوجه ولا يفي من اقامة  
 الصلاة الا اذا واهها واقامتها وانها من غير نظر للتقدم المذكور وهذا  
 مع ان سلكه ترجع الوجه الاخير قد ردت به لو اردت ذلك فتأصلون والعدل  
 عن الاخصر لا يظهر الا في لا يخفى في كلام بليغ فضلا عن انبلغ الكلام ومن هنا  
 علمت وجه تلخيص الاختصار فامل **قوله** ولو اظنوا قديم بالبحر وطلب على الامر وظلوا  
 ووظفوا واظنوا عليه لانه وداومة وفيه على هذا استعارة شائعة انصا  
 كانه لعل عليه نصرتهم بالتشبه وهذا معنى الرخس عه والدة وامر عليها والمحافظة كما قال  
 تعالى والذين هم على صلاتهم يحافظون من قامت السوق اذا انفتحت الخ ونفاق  
 السوق رواج ما فيها من الامتعة وكثرة الطلاب فيها يقال انفتحت السوق والمراة  
 نفاقا لانفتح كثر الطلاب وخطابها كما بينت في ذلك كتب اللغة وهذا المعنى كما في بعض المواضع  
 يحتمل ان يكون معنى اصليا في اللغة وان يكون من قام العود تشبيها للنفاق بالاستعانة  
 في حصر الحال والظهور وقال الطيبي فيها في هذا الوجه كناية فنانو حجة فغير عن اللفظ  
 بالاقامة فانه اقامة الصلاة بمعنى تعذر ان كانها وحفظها عن الزبح مشعريها  
 من رغبوا فيها واضاعتها في تعطيلها كذا على ان هذا هو السوق اذا شوهدت قامة  
 ذلك على نفاق سلعتها ونفاقها يدل على توجه الرغبات اليها وتوجه الرغبات  
 يستدعي الاستدانة بخلافها اذا لم تكن قامة فالمراد من قوله من قامت السوق  
 انه من باب مفعول مثله لا مفعول منه ورد بانها بخلاف لصرح لفظه ولا ينبغي  
 للاستشهاد بالبنت معنى لان اقامة الصلاة بمعنى التغدىل اذا صارت شائعة  
 جاز ان يجعل كناية كيف والكلام فيه وقال قدس سره نفاق السوق كاستصااب  
 الشخص في حصر الحال والظهور النفاق واستعمل الفياض فيه والاقامة في انفاقها  
 ان جعلها نفاقا شمر استعيرت منه للمساومة على الشيء فاده كالمال لنفاق  
 والمراد اقامة جعل متعلقه من عو بانها اضافية متوجهة اليه وقتد  
 او ركبها ان هذا المشابهة خفية جدا وانما الاصل اعني اقام السوق مجاز  
 فالنحو منه ضعيف ودفع الاول بل كمال على التجاز المرسل بعلاقة اللزوم فان  
 الانفاق يستلزم المراد اقامة عادة وانما نفاق هذا الجمل على تقدير صحة خلاف  
 ما في الكتاب والثاني بانها صارت بمنزلة الحقيقة انتهى وقتل في دفع الاول ايضا

بان في ذلك لفظة دقة لا تقضي الى التعقيد المعنوي بل تجعله غير عامي متبدل للطفه  
 حتى لا ينفك كلية الاحكام وهذا موجب المدح لا مقتضى المدح **قوله** اذا  
 كان بمعنى المدح اومة والمخافطة والمواظبة ينبغي ان يتعدي بعلى لانها تتعدي  
 بها كما قال تعالى والذين هم على صلاتهم دانت لهم ربهم اذا انجزوا بلفظهم  
 معنى آخر وكان عملها في الحرف الذي تعدت كيا به مختلفا يجوز فيه اعماله  
 عمل لفظ الحقيقة وعمل لفظ المجاز ويكون ذلك كالنحو والتمشيد والتمشيد  
 ان فطنت الحال بمعنى كذا بمعنى دلت ويعد به بعلى ونسب في تفصيله ما شاء الله  
 تعالى **قوله** اقامت قدالة الخ عزالة حكم امرأة شبيب الخارجي الذي قتله  
 الحجاج وهو من شجعان النساء قتل زوجها خربت بعسكره على الحجاج تطلب  
 دمه وحاربه سنة كاملة وبجحت عليه فمروا بفضله في جامعته صلاة  
 الصلوة بسورة التوبة اظلمت الامم لانه وقصته مشهورة كما في كمال المتبرون  
 واليهما يشير القائل بمجوز الحجاج  
 اسد علي وفي الحروب نكاسة فتجانب من صغير المتأخر  
 هلا كبريت الى غير ذلك في الوفا اذ كان قتلها في جملتها طائر  
 وهذا البيت من قصيدة طويلة من بحر المتقارب لا يمن بن خزيمة الانصاري قالها  
 ابني الحبسا من اهل العراق على الله والناس لا سقو طلا  
 انهم من سائيا فارس من السا فكم من الحرم العبيط  
 وحسن من مارقا النكا يحرون المندبات المرو طلا  
 وهم مايتا الفذيقولس يخط العزاقات منه اطلبتا  
 رات غزالة اذ طوصت بمكة هودجها والعبيط طلا  
 شمت للعراق من شومها فلا في العراق من منها البيطط  
 الا ينبغي انتم لاهل العراق اذ قلتمو الغانيات السوطا  
 وخيل عزالة عتاهم فقتل كمثل الوفا الوسيط  
 وخيل غير الفتوى الهاب وتبني السبايا وتجنبي الشيطا  
 اقامت غزال السوق الضراب لاهل العراق من حولا قمتا  
 وسوق الضراب استعارة مكنية وتخييلية او تمثيلية وتصريحية في السوق وفي  
 الاساس مراد به بكر في سوق الحرب في حومة القتال ووسطه والعراقان النقرة  
 والكوفة ومطيط بالظالمات بمعنى تمام وقيل انه كناية عن التمام كانه مشد  
 في قنطار الخيل وفرك في جانب والضراب كالتقال لفظا ومعنى والحول والعام  
 والسكة **قوله** فانه اذا حوفا الخ اشارة الى وجه المشبه فيها وهو الرغب  
 كما مر بنا **قوله** او بنجرتون الخ قال في المصباح التشنج في الامر السرعة  
 والحفة ومنه قتل شمر في العبارة اذ الجند وبالع وشمر ثوبه رفعه وشمرت  
 السهم ارسلته مصوبا على الصيد والاذ في الغصص حقيقة دفعه فليحق دفعه  
 ونوفيه كاد ابر الدين والامانة قال تعالى فليؤد الذي ايمانته وامنه  
 على ما قاله الراغب من الاداة وهي ما يتوصل بها الى الشيء كالحبل للاستقامة السبر



وهو في الاصطلاح لغوي منه لانه فعل الشئ الذي عين له الشارع وقتا معينا  
في وقته او لا ونفيا لميله القضا والاعادة على ما نفترض في الأصول لان ما عين  
له وقت كالصلوات الخمس وقع في وقتا معينين ولم يستوف باذله مختلف  
فادله والافاعادة فان وقع بعده ووجد فيه سببه ففقدنا الا اذا ههنا  
معنا اللغوي والشرعي ولا نجد رتبة والتجدة المبالغة في اظهار  
الحكمة والقوة لا تكلفه كافي قوله وتكفي للثمانين ارفعهم وفي الكشاف او  
التجدة والتشهير لاداعيها وان لا يكون في مؤدية مما فتر فظننا ولا نوان من  
قوله قارب الامر وقامت الحرب على ساقها وفي صدره قعد عن الامر وقاعد  
اذا قاعد حس وتنبط انني والكلام ههنا في امر **الاول** ان ما ذكره المص  
رحم الله هل هو بعينه ما في الكشاف ام بغيره كما في **الثاني** ان الثاني قام  
بالامر هل هو بالتقدير لسلكه الحكيم لان جعل الامر قايما لا يتاخر بدونه  
حدا او كمالا لغرض الملازمة فانه لا لغيره عجزا قارب الامر الا اذا اقلب به  
وتكرره الكثرة الكثر على وجه الاهتمام قال قدس سره حقيقة قام  
مستلبا بالامر والقيام له يدل على الاعتناء به وما يلزم من التجدة والتشهر  
واظهار القيام على لزمه فهو محذور من كل امر وفيه قامت الحرب على ساقها  
اذا اشتدت كلها تشد لطلب الارواح وتحريب الابدان واعترض  
عليه بان الاقامة اذا كانت ملحوظة مما ذكر كان معناه على قياس التعدية  
جعل الصلاة متجدة منسجمة لاكون للمصلي متشتمرا في ادائها بلا فتور كما ذكر  
وصف الصلاة بالتجدة انما يصح بوصفها بما لفاعلهما كجدته ولا يخفى فبال  
لنير لك ان قصول ما قارب الامر للتعدية فالمستعمل في معنى التجدة والاحتمال  
هو الاقامة في الحقيقة لان قوله قارب امره قعد وقاعد عن الامر بطل  
وانصاف القيام نيا سبب التمسك بالاقامة كما ان القعود في الالف الكمال لا اقام  
انني ومنه يعلم ان ما اورد على الكشاف من ان كلامه لا يشعر بوجه التجوز  
والعلاقة ودفعه بان لا يسر بالامر ساقط من ذريعة الاعتناء وقيل  
ان المصنف عدل عما في الكشاف وقصر فيه اقامة اشارة الى ان قام بالامر  
واقامة بمعنى جدته فاقامة من باب الحذف والاصح والقيام بالشئ  
يدل على التمسك فكذا الاقامة وزعم هذا القائل ان جواب عما اورد على  
المصنف ان كلامه يدل على ان معنى قام بالامر واقامة واحدا وليس كذلك لانه  
الباني قارب به لبيت للتعدية فلا يكون بمعنى اقامة واقامة الامر ليست  
بمعنى التجدة فقيما ولو كانت اقام من القيل بمعنى الحد كانت الصلاة محجة  
ولا يخفى فساده لان اقام متعد والحذف والاصح اما ان يكون لازما  
او مفعولا مقدم وكلامه ما غنى عن الرد وقيل انه اشار بضم الاقامة  
الى ان البالي للتعدية وبقوله اذ حبة وتجدة الى ان الحد والتجدة على تقدير  
كون البالي للتعدية ايضا صفت المصلي دون الصلاة بطريق اللزوم فان معناه  
نفسه بعد انخفاضه او سواها بعد اوجابه فيكون سببا عن الحد والتجدة

خطيب  
صفيه  
عصام

وبوده قوله عن المعالي والكو اني قارب الامر واقامة واقامة هذا رتبة للقال  
والفعل **ولما اقول** معتمد اعلى من بيده الهداية الى سواء السبيل  
**اعلم** ان قول المصنفين من قوله كذا اذن كذا قد يريدون به بيان حقيقة  
المجاز واصطلاحه وما اخذه المنقول عنه فيكون من ابتداء شئ وقد يريدون  
انه من قبلة وامثاله فتكون من بيان شئ وما نحن فيه من الثاني الامر الاول  
على ما سياتي وقارب الامر مقنا حبة فيه وخروج من عهد نبلنا اخيرا ولا  
نقصير فكانه قارب نفسه لذلك الامر واقامة او رفعه على كماله بجملة  
كما قال شديد باعتلال الخلاف كاهله فقد قام واقام وحيد نصيح فتيان  
يكون استعارة تمثيلية او ممكنة او تصريحية وحقيقة ما ذكرناه ويجوز  
ان يكون مجازا المرسل لان من قام الامر على اتمام الاقدام ورفع على كمال  
الجد فقد بذل جهده وتمشيه فقامت الحرب على ساقها الى الاول امثال الاله  
كلام الشريف رحمه الله لا يخفى الاشكال لان قوله ملتبسا لا يفتد ما ذكرناه  
على انه لو كان مقنا قام له كان الانسحاب قبل الباسية فكلامه بالخواء  
شاهد على خلاف مدعاه وقوله كما انها تشتمل الى نيا سبب الاستعارة لا المجاز  
المرسل الذي اطمعوا عليه وكان هذا هو الباعث للمصنف رحمه الله على احوال  
ذلك المثال وما ذكره من الاعتراض غير وارد لما عرفت من ان معنى قام به اقام  
والتشهر والجد لا لزمه او بما ومعناه وهو المعنى بقوله وليس لك ان تقول  
الح وهو مقنا بعد التمسك بالبا او الهمة وما اعتقد عليه من انه لا يتاخر  
في صدره لتعيينه لانه معنى الثاني بدون تعدية مد فوج لانه توهم ان عن  
لبيت للتعدية وكذا البالي وهو تحصيل فارغ فانها تاتي في المدد في كافي رتبة  
وارضاه فاي مانع من جعل قعد عنه بمعنى قعد اي ترك واهله او جعل صدر  
القيام المتعدي القعود اللازم على ان انتمت ك قبل على ان اللفظ للتجوز فيه  
يعمل بكلا العملين عمل المعنى الحقيقي والمعنى المجازي واما حديث التجوز في الاسان  
فتحيز في غلبة عنه واذا تاملت ما قصصناه عليك عرفت ان منهم  
من لم يفرغ عن المراء ومنهم من لم يحكم حول موارد السداد وقد اوردناه  
بغيره وطوله لتعرف بين فضله وقضوله **قوله** ومنه لم يخذ صد قام بالامر  
واقامة اذ حبة فية وتجدة والصد تيز باعتبار امثال المعنى وهو القيام والقعود  
ولازمه وهو الاجتهاد والتكاسل وقيل انما هي باعتبار المعنى اللازم لهما فاذا  
كان كذلك في الاصل الحد والتجدة يكون في الثاني الشك والتمايز بالضرورة  
والمصنف يريد كذا الثاني اكتفاء بالاول **قوله** وصاحب الكشاف عكس ذلك **قوله** او  
يؤدونها الخ يعني ان الاقامة صناعية عن مجرد الاداء في فعل الصلاة  
واقامها كما عبر عنها بالفنوت في قوله وكانت من القانتين الى المضلن  
اذ الفنوت يطلق على القيام في الصلاة ويسمى السكوت فيها فنونا ايضا كما  
في قوله وقوموا لله قانتين والركوع معروف ويطلق على الصلاة كما في قوله  
واركعوا مع الركنين اي صلوا معهم والشجود كذلك كما في قوله وكونوا الساجدين

خبر



وكذا التبيين كونه فلولاً انه كان من المستحجن والاطلاق هذا يدل على اطلاقه  
 بالظن لا باليقين وقد مر ان المحقق استدل ان الله لا يفهم من اقامته  
 الصلاة الا اذا اذناها وانما هو ما دون غيره من المخلوق الساقطة ويؤيد عندي  
 تعينه في كثير من الاحاد التي الصحيحة كحديث البخاري امرت ان اقاتل الناس  
 حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وفيمنع الصلاة ويؤتوا  
 الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماً ومالاً وظهوراً الا الحق الاسلام  
**ولا يخفى** على ذي لب لغية فيه وفي الكشاف عبرة عن الاول بالاقامة لان  
 القيام بعين اركانها كما عبر عنه بالقنوت الخ قال قدس سره تعالى للشرح  
 ان اذا ان القيام ليطبق على الصلاة لكونه تعين اركانها ثم يؤخذ منه  
 الاقامة ورواية المصنف ان جعلت للتعبير كان معنى اقامة الصلاة  
 جعل الصلاة فصلية وان جعلت للتعبير ورة كان معنى اقامة صلاة فلا  
 يعم ذكر الصلاة مع الاية بجملة ما مقفولاً مطلقاً والكل مما لا يرخص فيه  
 طبع سليم وان اذا ان القيام لمسا كان ركناً منها كان فعله واجبا في  
 الاقامة ركناً لها ايضا توجبه عليه ان ركناها فعل القيام بمعنى تحصيل  
 هيئة القيام فالمصلي حال الصلاة لا بمعنى تحصيلها في الصلاة وجعلها قامة  
 فان قيل المبدأ اذا ان القيام جزء منها فيكون اجابة اخرى الاقامة جزءا  
 من اجزاء جميع اجزائها الذي هو اذا اذناها فغير عن اذا انما يجوز بمقتضى  
 معنى يقتضون حينئذ يؤدون الصلاة فيحتاج في ذكر الصلاة مع الاية الى ان  
 كونها مقفولاً مطلقاً ولا اشكال في استعمال قنوت ونحوه بمعنى صلى اذ لا يذكر  
 مع الصلاة وفي قوله لوجود التبيين فيها اشارة الى انه ليس ركناً منها فانما  
 جاز ان يعبر به عن الصلاة بالتعبير عنها باركانها اولى وذكر بعضهم ان الاقامة  
 تستعمل بمعنى جعل الشيء قائما في الخارج اي حاصله فان القيام بمعنى المصلي  
 في الخارج شايح الاستعمال ومنه القنوت وهو الحاصل بنفسه المحصل لغيره فافهموا  
 الصلاة من الاقامة بهذا المعنى اي حصلها وانما على الوجه المجزئي شرعا  
 وهو معنى الاول انتهى **وهو** ما على انه مما مر من اطلاق الجزء على الكل وقد  
 امعنت النظر في ما ذكره لا يجلو من الكذب في عبق لمن اعتبر فانه كل  
 ناشئ من عدم تدبر كلام الشيخين وتنويره انما جعل الاقامة مجازا وعبارة  
 عن الاول ومعنى تقية تؤدى لا تصلي حتى يركب ما لم يركبها بعد للشرقين  
 وقد ثبت ان كانت معنى الاقامة اصطلاحاً الفعل تؤدى الصلاة بمعنى  
 لفعلها مطلقاً وفي وقتها المعين فلا اشكال في كون الصلاة مقفولاً به  
 بل لا بد منه ووجه التجوز حينئذ ان الاول المراد به فعل الصلاة والتقدير  
 خارج حيز البصر عن المعنى غير عنه بالاقامة بعلاقة الزوم اذ يلزم من  
 تادية الصلاة واجبا كلها فعل القيام وهو الاقامة لان فعل الشيء فعل  
 لا خبرا وبالعلاقة الجزئية لان الاقامة جزء او جزئي لمطلق الفعل ويجوز ان  
 يكون استقفاً وقطعاً بهذا الاول الا اقامة في ان كلامه فاعلم ان الصلاة فان قلت

اذا كان التجوز في التعبير عن الاول بالاقامة فلم قال الزمخشري بركات القيام  
 بعض اركانها وهل ترك المورده الله وتعبيره بالاشتغال بها الفتنه او ما  
 مجرد نفس في الطريق **قلت** لما كان فعل الاقامة الصلاة والاقامة فعل  
 القيام بقرينة من اركانها لكون فعله لازماً لفعلها كما سبقه وعدول  
 المصلي لشيء الشئ من اول الامر ان جعل على طاهر لانه ليس ركناً ولذا عطف  
 الزمخشري عليه وقال وقالوا الخ كما سيحكي وهذا مما ينبغي كون العلامة  
 الزوم لانه يكفي فيه الزوم الحرفي فلا يرد عليه ما قيل من ان هذا الكل لا  
 يشترط الجزاء هنا **والجواب** بان المراد القيام في الصلاة وهو مستلزم  
 قطعاً ولما ذهبوا باسرها الى علاقة الجزئية وان معنى يقتضون لفعلات  
 لزومها لم يزم فتقرر ان ايدي شافيت قائل لما كان القيام جزءا من الصلاة كانت  
 الاقامة التي هي ليجاد القيام جزءا من ليجاد الصلاة الذي هو اذا اذناها فغير  
 عن الاول بالاقامة وعلق بالصلاة لتعيين المؤدى وتلك العلاقة لا يلزم  
 اطرادها الى غيرها كقوله مما لا يجدي ومن قائل معنى اقامتها جعلها قائمة  
 اي ذات قيام كهيئة ركنية ثم جعل ذات قيام كناية عن الاقامة وغير  
 بالقيام لانه ركن ليشتمل على اشرف الاركان وهو قراءة القرآن وقيل الاقامة كناية  
 عن الاذابة ومنهم من رآه ان ملأ ولوه لانهم كمال ولا يخلص من الاشكال فافهموا  
 شفا الخ وفعلم انما ملأ من متاد هبوا التوفيق ان استعاره وان شبيه  
 الصلاة المركبة من القيام الذي هو وصفه المصلي بخصائص قائم لا شتر كما في القيام  
 فتو كمنه تشبيه من يوقع الصلاة بمن يجعل الشخص قائما واطال من غير كمال  
**قوله** والتبيين قال الرابع التبيين تنزيه الله تعالى واصلة المتر الشريح في  
 عبادة الله وجعل ذلك في فعل الخير كما فعل في الابداد والنشر فقتل اعداء الله  
 وجعل التبيين عاماً في العبادات تولاك او فعلاً او نية وقوله فلولاً انه  
 كان من المستحجن قيل من المصلين والاولي ان جعل على نيتها التبيين وقد مر  
 ما قاله الشريف وفي التجوز به كلام سيأتي في محله **قوله** والاول الظاهر ان  
 حال النظم الكريم على قدر قلمها وحفظها عن اعداء الله والاني بها الظاهر من بنية الوحي  
 لانه المروي عن سيد مفسري الشكف وهو ابن عباس رضي الله عنهما كما الفرج  
 ابن جبريل وابن الجيحات من طرق عنه قال قدس سره لمسا كان يقتضون الصلاة  
 في معرض المدح بلا لالة على الحجاب كان محله على تعديل الاركان كما قرره اولاً وفي  
 فائدة المتناسب لترتيب الهدى الكامل والفلاح الناقص الشامل وهذا معنى قول الامام  
 الاول جعل الكلام على ما حصل من التثنية القطع وذلك لا يحصل الا اذا جعلت  
 الاقامة على اقامة فعلها من غير خلاف في اركانها وشرايطها فان عدم ذلك  
 الخلل هو عين التعديل المذكور وما اذا اقامة فعلها فبموت صغرة المضارع  
 والامتناع والتمسك في فيه او نية لانه لم يخل بركن منها كمن يخل بركناتها  
 بتركها لغيرها فافهم هذا هو المعنى الثاني كما توهبه الطيبي فقال هذا هو الاول من  
 قول القاصي لما مر في تفسيرا الكتابية فانما جامعة جميع المعاني المطلوبة فيها ومن

الاول  
 كذا في  
 خسر  
 مير بادشاه



هنا علم وجه آخر لتوجيه في الثاني لانه متضمن له فهو ازيد من مع ما ذكره وهو  
معنى كلام الراغب لانه لما فهمت بعضا من معناه من ان الوجه وانما عثرهم لفظة الاقا  
وقد عرفت المراد منها وقوله اشهر لشارف الى اشتباه هذا التفسير بغيره لكانت  
كأمر والى شدة الاقامة بهذا المعنى في لسان الشارع والفران قال الراغب في  
مفهومه اقامة الشيء توفيقه حقه قال تعالى لستم على شيء حتى تقيموا التوراة  
والانجيل اي توفيقهما بالعلم والعمل ولما مر تعالى بالصلاة فحدث ما امر  
ولا مدح بها حيث ما مدح الابلغ الاقامة تبيينها على ان المقصود منها توفيق  
شروطها لا الاتيان بها **قوله** رب اجعلني مقيم الصلاة اي وقفي لتوفيق  
شروطها انتهى وقولك المحقق في شرحه هنا استخبر بيان المفهوم من اطلاق  
اقامة الصلاة ليس الا اذا وها وانما عثر في الخارج من غير اشعار بما اعتبره  
من التقدير على الوجه المذكور الخ لا وجه لما عرفت من ان المفهوم من النظر  
الكروي خلافه كما بينه الراغب مع ان حقيقة الاقامة المتقدمة متجمل الشيء  
فانما ارادة ما ذكر منها والعذر من تصاويف الاضطرار لا بد له من وجه  
ومثله لا يسلح سلامة الامر في هذا الموضع السيد علمه **قوله** والى الحقيقة أقرب  
لان حقيقة اقامة العوج ونسبته في الاخبار كما في قوله تعالى فوجدتها  
جدا راويده ان ينقصر فاقامة وتعديل المعاني والاكثار قرب شيء لهذا الظاهر  
اشتركا كما في وجه الشبهات كمرقولا المدة فوق في الكشف ان اقام العود بمعنى  
سواه اكثر استعمالا من اقامة اذا جعله منتصبا وقول حات استعماله  
في قبيل الاجسام والمعاني على السوايل المتوهم في نحو التزيين والتراخي اكثر في كلام  
المصنف رحمه الله اشارة الى ان جعل ما خذ الاقوال اقام العود ولا مربة في انما قرب  
الى الحقيقة من قامت السوف الذي هو ما خذ الثاني ومن قام بالامر الذي  
هو ما خذ الثالث اذ لا قيام فيه على الحقيقة بل هو ما خذ منه واعتبار قيام  
الصلاة نفسها فيه ما مر **قوله** وايد ايد بالعباد وافود بالواو افعال تفصيل  
من القائفة لانه واوي وقاي كما في القاموس وغيره والاول اشهر ولنا اقتصر  
على بعض اهل اللغة وقال تعالى هيما يفايدك والانتقال نفا واذك والقائفة  
ما استغدت من علم او مال وتختص في العرف العام ببالرج وقوله ليقفنه  
الخ اي ليقفنه قوله ليقفون على هذا التفسير التنبية على ما سيمدحوك به من  
قوله اولئك الخ فهو لو طيبة وبها ياخذ بعض الكلام بحجز بعض ويحتمل ان يريد  
كما قيل ان هذه الجملة تنفي المدح فانما جعل على ما ذكرنا من منبه على وجه استحقاق  
المدح فيرجع بهذا كونها صفة مادية وحدودها بمعنى واصنافها واحكامها  
المختصة بها شملت بلحظة الذي لا يجوز تجاوزها **قوله** ولذلك ذكر في سياق  
المدح الخ اي لما مر من كونه اسماء واقرب وافيد او للتنبيه للمذكور لان من  
لم يشع فيها لا ينكرها فهو لا فضل فيه او مفهوم بالطريق الاولى فلا بد من  
انه لا بد من علم مدعاه من ان الاول اولى اذ يمكن ان تكون الاقامة بمعنى  
المواظبة والاداء والظاهر عن الصلاة كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما

سيوطي

سعد

المشاهير الذين يذكرونها اذا غابوا عن الناس ويؤدون بها اذ حضروا والمصنف رحمه الله  
بنى نظيره على الحقيقة الظاهرة والمعر من صيغة في شرح الشافية بفتح الميم  
وكسر الراء وهو موضع العرض او العروض والمشهور كسر الميم وفتح الراء وهو الذي  
صرح به ائمة اللغة كما في شرح الفصيح للزرقاني ومعناه اللباس الذي يترى  
به الجارية اذا عرضت للبيع فاستعير للسياق او العبارة الواقعة فيه **قوله**  
والصلاة فعملت من صلى فعله بفتح العين الظاهر المشهور ويجوز لبعضهم سكنها  
فتكون حركة العين منقولة من اللام وتسمى بالركاء الماخوذة من التركية  
وهي التسمية او التظهير لما بينهما لفظا وملاحة او تسميا وقول من صلى اذا  
دعي لم يماخوذة ودايرة الاضداد من دايرة الاشتقاق وهو بناء على ان  
امثال الاشتقاق الفعل لا المصدر على المذهبين المشهورين في المصنف والمصنف  
لغته الدعاء **قوله** في الشرح الى العبادة المخصوصة والدعاء يكون بمعنى المدا  
والتسمية والسؤال مطلقا او مضافا لا في للاعلى وهذا هو المترادفان قلت  
سيد كرام رحمه الله في تفسير قوله تعالى ان الله وملائكته يعبدون على النبي  
صلى الله عليه وآله الصلاة مشتركة بين الرحمة والاستغفار والدعاء وهو  
المشهور في اصول الفقه **قوله** قال في المصباح المنير انه قول لبعض اهل اللغة  
فمن المصروف ما على قوله هنا وعلى قول ثمة وسياحي بحقيقة فيجمله **قوله**  
كتبت بالواو الخ التفتيح له ثلاث معان ترك الامالة واخراج اللام مغلفة  
من استغل السكان كلام الله اذ الترتلي كسر والامالة الى الواو وهذا هو المراد  
هنا كما ذكره شرح الكشاف لانه تمام لفظة اللام نحو الصمة لمناسبة الواو  
الاصلية كما نوهتم لانه لا وجه لتخصيصه باللام كما هو كذا الوجوه المروية  
عن ورش لانه ذكر في ياماهة وكون التفتيح علمه لذلك ليس بمصنف عند المحققين  
من القرائن الامام الجعفي في شرح الرامية اتفقت المصاحف على رسم الواو  
مكان الالف في شكا ونجاة ومناة وصلاة وزكاة وخياصفت كرم موصفات  
مفردة محلاة باللام وعلى رسم الضافات منها كصلاحي بالالف وحذفت من بعض  
للمصاحف العراقية وانفقوا على رسم المجمع منها بالواو وعلى اللفظ ووجه كتابية  
الواو الدلالة على ان اصلها المنقلبة عنه واو وهو انباء التفتيح وهذا معنى  
قوله بن قتيبة تعقب العرب بميل لفظ الالف الى الواو ولم يخلو لتعليل عدم وقو  
في القرآن العظيم وكلام الفضحا انتهى ولفظ المجمع ضبطه ارباب الخواشي هنا تبعا  
لشرح الكشاف بكسر الخاء المعجمة المشددة على زنة اسم الفاعل ولا مانع من كسر الفخ  
على زنة اسم المفعول على انه من اضافة الموصوف للنصفة فانه كعكسه واراد في  
كلام العرب وان كان لا يتقاس وقوله لا يشتمل على الدعا فهو من اطلاق الحال على  
المحل وهو الظاهر لانه اطلاق الخبر على الجوزان كما ان لم نقل ان يفسر وطبان  
يكون مما يزيل الكل بوزاله كالراس والرقبة على ما سئل في **قوله** وقبل الصلوة  
الخ امرين لقوله في الكشاف حقيقة صلى حرك المتلوين لان المعنى بفعل فلان  
في ركوعه وسجوده ونظيره كقوله اليهودي اذا اطلقا اذ اسه وانحنى عند لفظه صلى

مير بادشاه



لانه يثبت من الكاديتين وهما الكافونان وقيل للذات على متصل تشبيها له في تحشعه  
بالركع والتجديد انتهى وقال الفاضل في شرحه يريد ان لكل ركعة خذ من  
الصلى معنى حركة الصلوات وهما الفاضلان النانتيان في اعلى الفخذين ليقال  
صرت الفخذين صلاتيه لذنيه اي معا عن يمينه وشماله بعد استعمل كل معنى  
فعل الصلوات المحصورة مجازا لغويا لانه المصلى يحرك صلواته في ركوعه  
وسجوده وطحا انتهى في هذا المعنى استعير منه معنى دعائيتها للذات المعنى  
في حضوره وتحشعه وفنه منع من وجهين الاول ان الاشتقاق مما ليس  
بحد فليقل الاشتقاق في الصلاة بهذا الدعا شائعا في اشعار الجاهلية ولم يرد  
عنهم الاطلاق على ذات الاركان بل كانوا يعرفونها في تيقن لفظ التجوز عنها  
فالصواب ما ذهب اليه الجمهور من ان لفظ الصلاة حقيقة في الدعا كما هو  
في العبادات المحصورة المشتملة على كل ما يحقق في اصول الفقه **فان قيل** اذا ثبت  
كل معنى حركة الصلوات كان الاشتقاق ان يكون منه لفظ الصلاة بمعنى المشي  
المحصورة بشرط شيق منه على معنى حديثنا فماذا اعكس المعنى **قلت**  
لان المقاسمة بين حركتي لفظي واحدات الصيغة اقوى منها بين حركتي  
الصيغة ولذلك ايضا جعل الركعة من ركعي الشرعي المحصورة من ركعي لغوي على ان  
قوله الصلاة من صلى قد يراد به انها من جنس اي يتلوه في الاشتقاق بلا  
تعيين المشتق منها فبان ان الكلام على اشتقاق صلى من الصلاة وكذا الحال في الركعة  
واورد عليه في الكشف ايضا انه مخالف لمذهب المعتزلة فانهم عند هذا حقايق  
محتزمة شرعية وليست منقولة من معان لغوية والقائلون بالمثل وهم  
الجمهور قالوا انهم منقول من الدعا وفي الروض الانف الصلاة اصلها التحرك والعطف  
من الصلواتية صاعدا عن ان في الظاهر الى الفخذين ثم قالوا اصل علمنا في اللغة على  
احدهما وهو الركعة صلاوة وعطفها واصطلاحها في المحسوسات فعمل في اللفظ  
مبا لغوية كتد اول ذلك لا تكون الصلاة بمعنى الدعا على الاطلاق فلا نقول  
مكتبت على المدد واي دعوت عليه انما يقال صليت على الركعة والعطف لانها  
في الامثل الاخطاف ولذا عدت بطل ولا نقول في الدعا الا دعوت له بالام  
فمناف في صلاتين الصلاة والدعا اصل اللغة ليرى فيهما **اقول** ما تقدم  
هو الشائع انما الخاتمة العلامة فهو ما ذهب اليه المحققون من اصل اللغة والعربية  
فقال ابو علي الفاضل الصلاة من الصلوات لانه اول ما يشاهد من لفظ الصلاة  
بحركتي الصلوات للركوع فاما القيام فلا يختص بها قال ابن جني وهو قول حسن  
وكذا رجح السهلي في الروض كما سمعته ومافا له شرح الكشاف مردود على ما فيه  
من المؤخذات وما ذكره من معنى الصلوات للحركة الاقوال فيه فقل غلط فانما  
في كتابي الذي قبل اعلى الفخذين وقيل عزقان في الظاهر وقيل في الفخذين وقوله  
لما استمر الخ لا يجبه لنقل المحاذ من المجاز لان شطه شمر في الاول حتى يزل هزلة في  
الحقيقة وقوله ان الاشتقاق مما ليس بحد فليقل مردود لانه وانما استعملوا  
له باستنق في الجواز بل اذا احسن رعايله وسبقه اليه غيره الا انه غير تام لانهم

ان ارادوا به ملاحظة معنى اسم الجنس في الفعل واستغفانه مطلقا فهو اكثر من ان  
يخص ويحكم كطين الخاطا اذا اطلاله بالطين وانزب الكتاب اذا وضع عليه التراب  
وزفت الاناء وقيرة وانبات القلة النسبية موقوف على الاستقرا التام  
وهو متخذ من ان ارادوا ان اسم الجنس صفة الواضع ولا ثم اخذ منه  
الفعل ومنصرفا كما يستنون والناقاة فهو وان كان الوقوف عليه لغوي الواضع  
عسيرا لا انما يستدل عليه بشرق الحامد دون ما لفظه كالابل والبق في هذا السير كذلك  
ليشهر صلى والمعلى دوة الصلوات الصلوات وفنه نظير وقوله ان الصلاة بمعنى  
الدعا شائعا مسلم وعدم ورود اطلاق الصلاة على ذات الاركان من العرب باطل  
وان متبع غير هذا وهو ظاهر كلام السيوطي في المذهب في الفصل الذي قد ذكره للاعطاء  
الاسلامية لانهم ان ارادوا ان الصلاة بمعنى العبادة المحصورة لم يكن قبل  
شرعها معنى واشتقاقا فليترك ذلك لورودها في لغة في ايات كثيرة كقوله تعالى  
حكاية عن ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في قوله لا اله الا الله وحده  
ذو القبة والاستدلال عليه بظاهر قوله والركع السجود اي المصلي من صنيعة  
المعطر والمقصود من هذه الاقوال والافعال وان ارادوا انها لم تسم صلاة  
قبل شرعها وان لم ينقل عن العرب قبل الاسلام فليترك ذلك لنقل ائمة اللغة كالجوهري  
ما في اللغة وان اختلف في انه حقيقة لغوية ام لا ولا خلاف في انه حقيقة شرعية  
وتحقيقه ما قاله ابن فارس في كتابه مقفه اللغة وعبارته كانت العرب في جاهليتها  
على ارتدادهم انما في لغاتهم فلم تسم الله تعالى بالاسلام حال لقوا ونقلت  
الفاظ من مواضع المتواضع لم يرد ما ذات ومما جاء في الشرع الصلاة واصطلاحه في لغتهم  
الدعا وقت كانوا عرفوا الركوع والسجود وان لم يكن على هذه الصيغة فقالوا  
او ذرة صدفية غوامضها بمجموعتي برها يصل ويتجدد وقالوا لا  
يراد من صلوات المليك طورا سجودا وطورا لجلوا  
وهنا وان كان كذا فانه العرب لم يفرقوا بين مثل ما انت بها الشرعية من الاعدا والوا  
والبحر من الصلاة والتخليل منها وكذلك الصيام والحج والركعة انتهى فقد عرفت ان  
العرب سمونها بذلك قد تبا وان قوله لم يرد عنهم اطلاقها على ذات الاركان وانهم  
ما كانوا يعرفونها الا املا وما ذكره من السؤال والجواب قد قيل في توجيهه ايضا  
انه انما جعل الصلاة من صلى لعدم استعمال الفعلية بمعنى الدعا وفي القاموس  
يقال صلى صلاة ولا يقال تصليت انتهى وما في القاموس من منع فيه الجوهري وبعض  
اهل اللغة وليس بصحيح وان اشتبهوا قال الامام الزوزني في افعال الصلواتية غادر  
كردن وفي امالي ثعلب امام اهل اللغة انشد لبعض العرب  
ترك الفتاة وعرفت الفتان واحمنت نصليته وابتهالا  
وقال في تفسيره نيا صليت صلاة وتصلية انتهى وكذا في العقد لان عبد ربه وانما  
تركه اهل اللغة لانه من المصادر القياسية وعادتهم تركها واخذوا الصلاة من  
الصلوات واطلاق المصلى على ثاني جنس الكلمة مما لا يترك فيه احد من اهل اللغة  
وقوله المص رجه الله حركة الصلوات وقع في بعض النسخ الصلواتية انما له



وما الورود صاحب الكشف عليه من انه مخالف لمذهب المعتزلة واهل السنة اشارة  
الى ما تقدم في اصول اللغة من ان الالفاظ المستفادة من الشرع هل هي الحقيقية  
شريعة ام لا فقال القاضي ابو بكر رحمه الله ان الشرع لم يستعملها الا في المقاييس  
اللغوية فالمراد بالصلوة المأمون بها الدعاء الا ان الشرع اقام أدلته على ان الدعاء  
لا يقبل الا بشرط من شرطها ايها وابتنها المعتزلة وقالوا نقل الشارع هذه الالفاظ  
عن مسمياتها اللغوية وابتدعها لذلك لا لما سبقت فليت حقائق لغوية  
ولا محازات عنها والحق انها محازات استعملت فصارت حقيقة شرعية والحق  
ليس بحال المعتزلة في كل ما يقولوه خصوصاً فيما يتعلق بالحرية والكلام  
على هذه المسئلة مفصل في الاصول **قوله** واستعمل هذا اللفظ هو ذلك  
في التفسير الكبير من ان ما اختاره الزمخشري من الاشتقاق في بعض الالفاظ  
في كون القرآن حجة لان الصلاة من اسم الالفاظ واشتقاقه من تحريك الصلوة  
من افعال الاشياء معروفة فواجب زيادة ذلك وقلنا انه حقي فانه من حيث  
لا تعرفه الاضداد كما في سائر الالفاظ ولو كان ما قطعنا بان مراد  
الله من هذه الالفاظ ما تنبأه الى فيما متاخرنا لارادة تلك المعاني لئلا  
ولما كان متبناه على ان ما استعمله المعتزلة من الحرف **جاء** عنه بما ذكر  
مع انه غير مسلم مطلقاً لقوله ان اذا ثبت هذا اللفظ لفظ الصلاة فهو كذلك  
وان اذ لفظ صلي او ما دونه فغير مسلم لان المعنى السابق في اللفظ هو الصلاة  
مشمور مستفيض بل قد يقال انه قبل الشرع اسم مراد والمراد بالمعنى الثاني الصلاة  
ذات الاركان المعلومة الدالة عليه قوله لان المعنى في فعله وقيل انه اذا بالكتا  
المفعول اللفظ المتنوع الى نوعين الدعاء والفعل المخصوص وردت في قوله وانما سمي الحرف  
مربط بقوله لان المعنى في فعله الحرف وصيغته يكون هذا فضلاً عن اللفظ والحق  
والظاهر ان الكلف مشتق عن البرد وانه كلمة مفعول القول فانه بعينه كلام كشاف  
وقوله لا يقدح اي لا يضره وهو محذور في قوله قدح في غرضه وليس به اذا كان هذا  
هو المراد بنوع شتم والقبح بمعنى العيب كما في الاساس من قدح الدود في العود  
اذا وقع فيه والقبح في عرف الاطباء اذ حال المتل في العترة اذ انصب فيها  
مادة تمنع النظر ومنها قال يعقوب المنصور من الشكر  
• اذا انصب ما الناس في قلعة الرجا فلنفسه عند النبي سوء القبح  
**قوله** وانما سمي الداعي الخ قد علمت انه من نقول قوله قبل فانه يروى كلام الكشاف  
وهو بيان لما في الواقع عندك من انها في الدعاء استعارة من الصلاة المشهورة لا  
اصل لها واطلاقها على ما كان من اطلاق الكمال على المحل والخبر على الكل وقد اورد عليه  
انهم اشتروا في ان عدم الكل بعده وان يكون الجزء مفعولاً معه والكل وانه لا  
يصح حينئذ اطلاقه على صلاة الاخرى وهو كونه مخالف للواقع وقيل انه معنى  
متعلق بالآخر وهو كون الصلاة من تحريك المتل وتذكركا بجواب عنه سؤال القدر  
ما وجد استعمله على هذا في الدعاء الذي ما قبله مما لا يخفى عليه **قوله** الرزق في اللغة لفظ  
الحاجة مقطوعة على الصلاة وما موصولة او موصوفة او موصوفة وقوله في اللغة

الحظ وقيل العطا وقيل الملك يقع فيه وفي استشهاده هذه الامة الراغب كما هو دأبه وقال  
في تفسيره ما جعلوا من نصيبهم من النعم بخير الكذب انتهى وقيل الرزق في لغتنا قد يكون  
معنى الشكر وهو المراد في هذه الآية وقيل شكر فتم ما تقدم وهو مع اختلاف الظاهر  
محتاج الى التاويل والخبر اذ لا يكون التكذيب شكراً الا على التزويل من ترك التكم فلا  
يرد على المعنى من الله ما قيل من انه لا يستشهد في الآية وقيل الظاهر للفظ الاسم بمعنى الحمد  
والنصيب لا المستند من حفظت الشيء بالنسبة كقوله من من شدة وانما في اللغة لفظها  
وتوابعها مستند لانه لا ينفك ولا ينفك ان المناسب ان يفسر الرزق بالمعنى المستند لان ذلك  
المذكور فيها ان والفعل **قوله** والعرف مختص به يختص الشيء الخ هذا كما سبقت  
الان يقال المراد بالشيء المختص الخ لان المختص بالشيء انما يكون ببعض ارادة والتفسير  
لنفسه من افعال الحظ والتزويل في الفسخ لغته الا عطا لما يتنفع الحيوان به وقيل انه بمعنى  
غيره كالنبات والرزق بالشرع منه ومصدره ايضا بمعنى ككن المفهوم من كلامه  
انه ليس بمصدر من اسم المعنوي اللغوي وهو النصب شامل للغدا ولغيره  
والامور المستندة وللغوية كالحلال والحرام ولذا قال في الغرض مختصه والتفسير  
بحال من صابه لا يتعداه ويمكنه من الانتفاع به **قوله** لا يمنعه مانع منه  
يقال ممكنه من الشيء اي جعلت له عليه فدره فتمكن منه واستمكن وكذا في  
امكنه ونفيا لتمكنه الا مراداً سهلاً ونيسراً والانتفاع به بأكمله وغيره  
والنصب ونحوه والمراد بالعرف عرف اللغوي والشرع ويستعمل التزويل بمعنى  
المرزوق والمنقطع به وهو النصب المعطى لانه يتعدى لمفعولين فيتم تمتته  
كل منهما مفعولاً الا ان المتبادر منه الثاني اذا الملق لانه لا يخذ فهو مفعول  
معنى كما صرح به النجاشي قال الظاهر المرزوق الشخص الذي وسئل عنه  
الرزق لا يفسر الحظ فقط بل وسيله الانتفاع به وسيله الانتفاع به وان لم يكن في  
بالفعل فهو بمعنى ما قيل من ان سوق اتقوا الحيوان ما ينتفع به كما هو عند  
المجيب والفرق ما سباني ومن فتره مما ساقه الى العبد لسا كانه فهو باعتبار  
الاعطى وما اعطاه الناس لغيرهم ولعل فيه لفتهم منه او هو رزق ونظر  
لغيره او اصل الية كما قال  
• لا لعب الضيف او ارتاح من طرب الية والضيف ياكل رزقه عندي  
ويشكره عليه وقيل هو ما به قيام الحيوان وبقاؤه **قوله** والمعتزلة لما  
استعملوا الرزق على الزمخشري وقد اختلفوا في ان الحرام رزقاً ام لا ولتفسير الخلاف  
في معناه اللغوي فانه ما ينتفع به مطلقاً كما صرحوا به وليس هو ما ينبغي ذكره  
في علم الكلام وليس ايضا نراها لفظياً واصحاب التفسير بل الشرع في معناه شرعاً  
بعد الانفاق على ان الاضافه الى الله تعالى انتفاء رزق معتبر في مفهومه ولذا افتر  
ناؤه بما اعطاه الله تعالى وممكنه من التصرف فيه بحيث لا يكون لغرضه  
المنع منه فلا يكون الحرام رزقاً وانه كما اعطاه الله لقوامه وبقائه خاصة  
فقال المعتزلة لك كانت الاضافه الية تعالى معتبرة فيه لزم ان لا يصدق  
على الحرام بقاءه على أصله الفاسد في عدم اسناد القبايح الية تعالى واهل السنة قالوا



كل من عند الله ولا مضاف لا يمنع كون الحرام رزقا وفي الكشف الاتفاق على انه من فضل الله عليهم كما فضل ما لا يجاد وسائر استجاب التمكن فليس عدم الاستناد لكونه ليس من فضل الله تعالى لوهم بعضهم بل لانهم يقولون لا يستند ان يستند اليه تعظيمه لانه ولانه فيه شوا من فعل العباد لانهم الكسوف وصف لهم في فقولك التعظيم في استناده الى الله لئلا يوهى الجاد المتدب ما لا يستقل به اتفاقا واما وصف الحرمة فلو سلم انه ليس بجاده لم يرد كنه وقد ثبت بالقاطع العقلي والتقلي ان الكلام به وبه واليه **نكته** لا يوصف الفعل بالصفات الخمس لانه حيث فيها به بالكلف لا من حيث صدور عنه تعالى وهذا اصل ينافى وقد ذهب الى ذلك من المعتزلة فغير اصل الستة بناء على انه لا يمكن كنهه كما قاله النسفي وفي الحكم القرائن لم يخصص اطلاق اسم الرزق انما يتناول المنافع دون المحظور وما اغتصب واخذ بالظلم لم يحكم الله رزقا حيا زانفاقة والتصدق في التقرب به الله تعالى ولا خلاف بين المسلمين في ان الغاصب محظور عليه لصدقة بما اغتصبه وفي الحديث لا يقبل الله صدقة من غلول انتهى **اقول** ما ذكره من عدم الخلاف لا يخفى ما فيه قال ابن القيم في كتابه بديع الفوائد لو عمل الخير بمال مضمون لثقلت فيه فقال ابن عقيل رحمه الله لا ثواب للغاصب لانها ثم مستحق العقوبة ولا لرب المال لانه لانتية له ولا ثواب بدون قصده ونية وانما يلزم من حسنة الغاصب بقدر ماله وقيل انه نفخ حصل بماله وتولد منه ومثله ثواب عليه كمن له ولد يستر بوجده وان لم يقصده والمصطفى اذا ولدته شخيرا الظاهره يؤجر بها وعلى ما تولد منها وكذا الغاصب فانه ان تعدي ولقصر من حسنة فمالكه يعمل به يؤجر عليه لانه لو فسق به عوقب عليه مرتين على العقب والفسق فاذا عمل به خيرا ينبغي ان يثاب عليه فمن يجعل مثالا ذرية خيرا فيرة ومعنى استقام الزاغة وه محال لان الاقتدار على المنع قيم كلفه عندهم **واع** من على المصير رحمه الله بان وصف التمكن ليس معتبرا عند أهل السنة وبان التمكن لا ينافي المنع والزفير كما في سائر المعاصي الا انهم قالوا ان رجاء المحامد التي تعالى دون القبايح بلعتبارات الاقتدار على الحسن حسن والتمكن من القبيح ليس بغيره وقد استمر ان الله تعالى خالق القوى والعبد واجب بان الاقتدار والتمكن على وجهين الاول اعطاء القدرة الصالحة لضررها الى الخير والشر وذلك غير قبيح وحاصل منه تعالى في رعيهم والثاني جعل الشيء خاصا بلحدة لخلل تحت تصرفه فربما من لا تنفع بالفعل وذلك غير واقع فنجوعهم فلا اشكال **قول** الا انهم قالوا في الكشف استند الرزق الى نفسه للاعلام بانهم ينفقون الحلال الطلاق الذي يستأهل ان ينفيا الى الله تعالى ونسب رزقهم وقال قدس سرهم تمتك بالاستناد فقط نظر الى ان الرزق لغة ثوبا وكلام انصافا وتخصيصا مما عداه عرف شرعي كما ينبغي عنه قوله رزقهم و**د** يقال ينبغي لانه على التقدير

حفظ

اي

ان كان قد ساء الحرام يسمى رزقا شرعا اول لغة فالاستناد الى نفسه يخرج به قطعاً وهو اشار الى ما قيل من انه اذا استند الى الله تعالى فالمراد به الحلال بالافقاف فلا يكون هذا المؤدية المذهب ولم ينظر الجواب بان المؤيد له قوله ويسمى رزقا لان الظاهر من قوله منه انه المتقيد فلا يصح انصافه وحمله على انه يجزى بناء على ان الاضافه الى الله متعين في مفهومه خلاف الظاهر والطلاق بكسر الظاء وسكون اللام وقاف الحلال كما في النهاية يضاف اعطينيه من طلق مالي اي من صفوته وطيبته فالوصف للبالغة والاولى تفسيره بالخالص طلق بوزن حمل حلال وافعل هذا طلقا اي جازا لانك تعال الطلق المطابق الذي يتمكن من انصافه فيه من جميع التصرفات فهو فعل من مفعول كذا ومنه يوضح انتهى **قول** فاق اتفاق الحرام بالبيان وتعليل الامور ان لا يمتد عليه قوله القفا اذا لم يجمع عند احد ما لا يعرف صاحبه ينبغي له ان يتصدق به فاذا لم يجد صاحبه دفع فيمنه ومثله التصدق في الانفاق مما يثاب عليه لانه لما فعله باذن الشارح استحق المدح لانه لما لم يعرف صاحبه كان في يده وولدت التصرف فيه وانقل بالضم الى ملكه وشبهت الحرمة الى غير ما مل **قول** ودم للشركين لم عطف على قوله واستند اليه وهذا دليل فانهم فاتهم ذموا بعد الحرام رزقا فينتهي انه ليس كذلك ولا يخفى منعه فانهم انما ذموا على جوارهم على الظاهر من التعليل وهو لا يليق بغير الشارع في وشي في ما فيه **قول** وانما كانا انما صله منع كون الاستناد للاشياء المذكورة لا من لغيره وهو تعظيم الرزق لانه جعل علما انما انصاف التبرع وما عظم كبيت الله وقال تعالى حكيم عن امرهم عليه السلام واذا امرضتم فهو شفيق فانه انما انصاف النية لا فضل ولا فضل وتعلم الرزق انما يضمن معرفته بقدرة النعمة وهو اول صلات الشكر واما التبرع وهو الحث على الانفاق فلا رزق اذا كان منه ولم لا ينبغي لاستحسانه وقت وقيل الجود بالموجود وثقت بالمعبود ومن ايقن بالخلف جاد بالعطية ومن تحقق ان معطيته والحلال والاكرام كيف يضمن بما لديه من الحظايم ولذا قال عليه الصلاة والسلام المفق لا الاولا للمفق من ذي الرزق الا لا وقيل انه لا يعلم حق الانفاق وان يعرف انه معطي من مال الله لعبيده ولا يضيفه لنفسه لانه امره يعرف ماله المستحق وهذا مع ظهوره حتى على من قال ان التبرع غير ظاهر وهو انما يفهم من المدح وقد يوجه بان الرزق والانفاق يشتركان في انهما صرف الشيء اليك الى الغير فاذا كان الرزق صفة كالنفس يستبته الى الله تعالى لان الانفاق كذلك وهذا مما يقتضي منه العجب **قول** والذم كتحريم ما يحرم متبني للفاعل وفاعله صفة يرجع الى الله تعالى او مبنى للمفعول والمعنى واحد الى ادعاء ذلك بالري والنسب كما في قوله لك وكونهم المجتهد وتحليله ليس من هذا القبيل لانه لا يخذ من النص واستناد

خطيب



التي قد اثيرت مقامها كما نرى في هذه الجواب عن قوله وقد تم المشركين الخ  
 ولم يغير من الجواب الا في الشبهة في عدم الكلام لان استحالة التمكن من  
 الحرام محضه لان جرح الحرام باعتبار انما فيه الى من انصت به لا الى من  
 اوجبه وقوله والخصم اخرج القريظة في استناده النبي تعالى وما دهم  
 بالانفاق منه ووضعتهم بالتوى وهذا ليس محل النزاع بيننا وبينهم  
 منع ان في من التبعيضية المشيرة الى ان الحلال بعض الرزق لا كله كما توحي  
 الى العموم وهذا لا يستلزم لوابه معقبه دليل المتخالف لغيره **قوله**  
 ونسكوا الى منسك بكذا بمعنى اخذ به وتعلق بخوجه من الاستدلال وفيه  
 اشارة لقوته ووجهه انه سمي ما حرم رزقا او بينه به وان قيل عليه انه لا  
 يدل على انه رزق لمن حرم عليه فليكن رزقا لمن احل له ذلك استدلال ببعض  
 المقترن له الا انه كيف لي ان ادلالة ظاهره فهو هيكلهم لاهلهم وعمرهم من قرة  
 بغية القاف وتشدد به الى المقتوحة لانه بعد ما قلنا فانيت قال ابن حجر  
 في الاصل بطلانه ذكره غير واحد في الصحاح واستندوا الى هذا الحديث  
 ولترشيده على ذلك فتدبره كقوله الحديث وهو في سنن ابن ماجة عن  
 صفوان بن ابيهم رضى الله عنه قال كنت انا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذ جاءهم من قرة فقلنا يا رسول الله ان الله كنت على الشقوة فلا ارزق  
 ارزقنا الله في بكفي فاذن لي في الغنم غير فاحش فقال عليه الصلاة  
 والسلام لا اذن لك ولا اكرامة ولا نعمة كنت اكرامة الله بعد ذلك الخ  
 ما ذكره المحرر رحمه الله وقوله باعدوا الله عنكم ويصبروا على ما افاء الله وقوله  
 محالف لما استمر الان يقال انهم لم يرضوا وفتنه ذلك على حرممة التمسك بالفتنة  
**قوله** لم يكن للفتنة في به الخ ففعل من الفتنة بالفتح لا بالضم لانه  
 بظلمهم او لانهم رافلونا سبب ما فعلوا وهذا هو اللفظ الذي لا يقتل لاقتل المستنة  
 التي به كعدو الله لئلا يقتل الخ لو لم يكن الحرام رزقا كان المتعدون طول  
 عمرهم غير مرزوقا والنقص على ان كل امة مترددة بين طاعة وفساد  
 عن هذا من طرفة فافوا بالنقص من مات ولم يزرزق حراما ولا حلالا فما كان  
 جوابكم فهو جوابنا واخرى بان معنى الآية ما من ذابته من طاعة المرزوق وفيه  
 كما قالوا في قوله كل ذابته فندم بالسكران الى كل ذابته تنصت بالمدحوخية  
 فيخرج السكركون ذابته هذا يتوقف على وجود من لم يزرزق طول عمره كلال  
 متاوان لا يكون له في الارض مناسط وهو لا يكاد يوجد على ان الاية انما تدل  
 على ان يسوق الرزق الى كل ذابته ويمنهها منه لانها تنفذ في ما يسوق لها بالفعل  
 وقت دسح في هذا نكتته لان الآية وان عمت الان المتبادر منها الجوابنا  
 غير الناطقة ففهمها انوب حين لم يزرزق بتدبير المعيشة كما انه قيل ما كنت  
 تنصت في ما تنصت للمعنى ان بلا تعب **قوله** وانفق الشئ وانفقه الخ انفق  
 بالذال المهملة والمراد بالافقة نوافقه كما في الاشتقاق وهو هنا الا  
 الاشتقاق الاكبر وهو الاشتراك في اصل المعنى والكثير من مع التاسب

مير بادشاه

في

في الباقي محوها ولذا اقتصر على المفا والعين كسفي ونفع وامثالهما والذهاب  
 يكون بمعنى المضي والضياع وقوله والظاهر الخ يعني به ان الظاهر منه  
 حلال الانفاق على ما يشاكل انواعه فرضا ونفلا ومن حمله على الزكاة كما اخبره  
 ابن حجر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا من حمله على النفقة على الاصل  
 فيجعل الية التفسير والتخصيص وانما اقتصر على اكل افرادها وامان يبرك  
 بغير ثبوت الصلاة المفروضة بالزكاة في كثير من الايام والشئ الشئ بين كذا في  
 امر طلق لا قطعي حتى يقال مع القرينة المذكورة كسفي يحمل على العموم وقوله  
 في سبيل الخير وقع في نسخة ندية له سبيل الله وهذا متعارفان وفي شرح  
 سبيل محمد الكبير الذي سبيل القسمة الربية والاطاعة فلو اوصى بثلث ثلثه  
 في سبيل الله صرف في طاعة وقربة لان كل طاعة سبيل الله كما في الحديث من  
 شاق شنية في سبيل الله كانت له نور يوم القيامة الخ في الطاعة لولا ان في  
 الاسلام ومما اطلق نبيك ومنه الغزو والجهاد وكون الزكاة افضل انواع  
 الانفاق لانها من فتكون اكثر ثوابا ولذا عدت من اصول الدين وشقيقته  
 لغيرها والمراد بها الصلاة لاقتل اهلها وكونها بمنزلة في العبادات التي تدبر  
 لاستنباطها الفير وقوله بآب الصلاة بآب الزكاة وفلان يقيم الصلاة  
 ويؤتي الزكاة لا يشهد به هنا لغيره عتار وقوله في التبريل ففان **قوله**  
 وتقديم المفعول الخ في الكشاف انه دلالة على كونه لهم كانه قال وكما هو الحال  
 الحلال بالمقدرة قال قدس سره الخ والسجود مفعول الفعل على الاطلاق بيننا  
 على انه محب المضي مفعول بجاي بعض ما رزقناهم وان كان محسب اللفظ مفعول  
 مفعول مقدم الخ شيئا متارزقا ما من واما كونه مفعول فليقتضيه الاختصاص مع  
 رعايته الفاصلة لا **قوله** او خال من التبعيضية يعني عن التقديم للتخصيص  
 فان افتاد باليقين بزيادة من عدم الشمول ومن ثم كان فيه صيانة لانه  
 وكذا الانا نقول يجوز مع العاقبة بعض الشمول فان يكون الباقي مستكوتا عنه  
 وان كان لاحتمال مرجوحا فاذا قدم زال ذلك الاحتمال بالكلية لظهور  
 الفرق بين بعض ما الى الفتنة وانفتحت بغيرها الى فان قلت **قوله** يختص لانفاق  
 بالزكاة اذا اشترت به لغيرها انما بلها من التطوع والقيام بآب قلت  
 لما عرفت ان بعض ما رزقنا كان بغيرها الاعتيادية مقابل ما يتبعها المال والنفي  
 لوجه خوة وقد عرفت غير ذلك وجه صلاح المطلق لتنا ولا كل ومالين  
 ان مقام المنع لنا سبب العموم **قوله** المذكور في كلام القوم ان تقديم  
 المفعول فيفيد المحض فيما نكده لعلية من كانه المقصور عليه فاذا قلت من الميز  
 اكلت كان المعنى ما كوفي القردون الزبيب لا يقض التبريدون كله فاذ عا الحذر  
 فيما قيلت في المفهوم وحمله فتدبر ان وجه النفي الذي هو فيه بالقوة  
 لانه بمعنى ما اذ لا على تقدير صحته لا تخفى بعد وكلفه وكان الذي اعلم  
 الى ان كانه انما سبب مذهب اهل السنة فانه اذا عا الرزق الحرام  
 والحلال كان الانفاق الممدوح به بعضه وهو الحلال دون البعض الاخر فينا في



الحق بلا تكلف ما على من فيه فلا ينبغي تفسير الاهتمام بالحكمة ولذا قيل الشرف  
للكاتب باسناد النية تعالى وقيل لا يكتسب معتمد على الاتفاق  
في الخلق **قوله** والمحا فطنة على راس الحكمة بالمدح جمع آفة وهي في الامثال العلاء  
والمنزاد بها لبعض مخصوص من القرائن وهذا بناء على ان في القرائن سجعا وقال  
القباعي في كتاب مصاعد النظر لخلق فيه السلف فقال ابو بكر البياض في  
في كتاب الامجاد ذهب بعض اصحابنا الاشاعرة كلهم الى ان في السجعة على القرائن  
كما ذكره ابو الحسن الاشعري في غير موضع من كتبه وذهب كثير ممن في الفصاحة  
الى انها نعتية والنقول الثاقبة فاسد لما في القرائن من اختلاف اكثر فواصله  
في الوزن والروي **ولا ينبغي** الاعتراض ما ذكره بعض الاصحاب كما للتبناوي  
والثقات في من اثبات الفواصل في السجعة فيه وان كان في الفصاحة في مثل  
هارون وموسى بنسبه **وقيل** الفوحيا في قوله تعالى ولا الظل ولا الخور  
في فاطمة لا يقال في القرائن قد علم كذا او لم يتركه المستجوع لان الاعجاز ليس في  
محجر اللفظ بل في قوة المعنى ومضى حول اللفظ لاجل السجعة عما كان لا يتم  
له المعنى بدون سجع فليس المعنى وقت ظهوره انه ليس بما قاله في الصافات  
من ان التعبير بما ارد ومزيد للفاصلة ثم انه قال لو كان في القرائن سجع  
لم يخرج عن اما لئلا كلامهم ولم يقع به اعجاز ولو كان في القرائن سجع محجوز  
كما في القرائن سجع محجوز والسجع مما تاتا لغة الكتمان **وقيل** انكر من استعمل  
علم من سجع عنده على ما عرف في كتب الحديث ولو كان سجعاً كان في القرائن سجع  
او زانه فكل خلاف طرفة فيخرج عن نمجه المعروف ويكون كسجعة غير مؤزونة  
وما احتجوا به من النقطة والتمسح ليس بشيء لانه لا ذكر النقطة بطريق  
مختلفة **اقول** اهل بلاطيل التوهم ان السجع كما لشعر لا التزام تقفية  
تينا في خبر الزماني وبلاغته لا يستنداعه لشعره الخلف في ان الاعجاز انما في بلاطيل  
الكلام فتشنع على هؤلاء الاعلام ولشعر بشي **والجواب** منه انه ذكر كلام  
البكا في الخلق السجع فيه بان من السلف من ذهب الى ان في القرائن سجع  
في القرائن من غير التزام له في الاكثر وكان من نفاه في التزامه اقل كثير منه ومن  
استند اراة وزوده فيه في الجملة فاحفظه ولا تلتفت لما سواه وهذا مما  
ينفعك فيما سياتي ولنا ضلنا ههنا لتكون على ثبوت منه والذي عاتبه  
العلماء انه نطالق الفواصل في السجع **قوله** واذا خالف من الخ فدمت ان  
الحجاز والمجروور في محله يصيب لافضلة منقول قد قام مقامه لا مفعول  
حقيقة مثلام المعنى لانه اسم تاول لا كما سياتي في قوله من الناس من قد قيل  
ان ههنا التكنية مبتدئة على ان المراد بالانفاق مطلقا الاعتراض الزكاة في  
لا تكون لجميع المال وانه محض من كان لم يصبر على الفاقة وتخرج مزاراة الاضا  
وقد نقضت بعضهم بجميع ماله ولم يذكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم وما في  
بعض النواحي من ان المصنف في هذا الموضع وهو من غلة اعتر الكثرة وهم فاسد  
**قوله** ويحفل الخ المعاون بوزن المساجد جمع ممنونة وهي ما يستعان به وينتفع

من العون وهو المساعدة وللظاهر وفقا لاستعانة واستعان به  
والاستعانة منه المعونة واللغة بالفتح ووزن المعونة مستعانة بفتح  
العين وتضمنت بحمل المعية اصلية فوزن ما فعله وجمعه على معان  
قبيح فالانفاق لا يتركه يوحى في كتب اللغة المشهورة وانه لو كان وفي  
علمة لما ينفع به في قواعد المصداق ونفاك الوجود في مثل المثال والتمسح  
والعلوم والمعارف والافاضة في معنى الاضلال مطلقا بالبدل  
والتعليق وغير ذلك فهو سجع انما استعانة بالمعنى في المطلق فليس فيه  
جمع بين الحقيقة والحجاز كما نوهتم والوزن في الالف واللام وهو معلوم  
وزن القلوب وهو المعارف ولما بها معرفة الله تعالى ومقام المدح  
يقضي التخصيص لاختلاف الظاهر المعروف في استعانة بالوزن والاتفاق  
والاحضرة والاتفاق من المعارف يزيد ما ومن الاموال ينقصها  
وهذا من كلام الراغب وعبارته الاتفاق كما يكون من المال والنعمة  
الظاهرة يكون من النعمة الباطنة كالعلم والقوة والمجاهد والمجود والشارع  
وبذلك لا يعلم مستناع الدنيا غير من رايك فانك بعض المحققين في الافة  
ومما خصصنا ههنا من انوار المعرفة فيصفون فيل في بعض النسخ  
معادن بالذات الى الازواج معدن وهو موضع المعدن بمعنى الاتقاة  
ومعدن كل شيء مؤثرة وهو تحريف من جملة السخاخ السخا من لفظ  
الكثرة لا ينبغي ذكره **قوله** ويؤثره قوله عليه الصلاة والسلام ان  
عليك الايقال به في هذا هو الصحيح المشوا قول الحدوث كاسيا في وفي نسخة  
يقاد وفي نسخة فيقال فيه وهذا حديث لخرجه ابن عساكر في تاريخه  
عن ابن عمر فروعا واخرج الطبراني في الاوسط مثل العلم الذي يعلم  
به بشر لا يحدث به كمثل الكثير الذي لا ينطق منه فخرج ابن ابي شيبة  
مسلكا علم لا يقال به كثر لا ينطق منه ومعنى يقال به يحدث ولذا  
عداه بالاكافيان قال بيلاد الهوي بها وقال براسه اذا اشار بها  
وقوله واليه ذهب الخ ففسرهم هذا القائل بافاضة المعرفة ونقص  
لشرفها اذ لا يها غير مؤثرة فلا يرد عليه انه غير مطابق لما قبله  
لانهم ضيق الرزق بالمعرفة ولم يمتهم وانوار المعرفة كل شيء في المال  
المودظا من نفسه مظهر لغوه فاطلق على كل مظهر ولذا استعمل العلم  
والكتب الالهية والرسائل نور افاضة الانوار انتشار اشعتها مستعارة  
من افاضة الماء وما في سائر فن ههنا احتمال المصداق والوصوفه والصور  
واقر بها الاخير وعكسها لعماد محمد في تقديره على ما قاله ابو البقا ووزن قنانه  
او وزن قنانه اياه واورد عليه في الدرة المصون انه على الاول فيلزم اتصال  
صغير من محدث في الالف والافاضة في مثله والجب وعلى الثاني فيستنتج  
حذقه لان الصائدين من كان منفصلا لزم ذكره كما نصوا عليه وعلموه بانه  
لم ينفصل الا عن من واذا حذف فانت الدلالة عليه والكتاب عن الاول

ابن تيمية

سجع زاده



فانه لما اختلف الضمير ان جميعا وافرد احدا فاشيا لهما وان اتخذ اربعة كقوله  
 وقد جعلت نفسي طيبا لضعفته كضعفها كما تفرع العظم فابها  
 وايضا فان لا يكون من جنس ذلك مفعولا به منعه من قوله الزوال العقب المتطلي  
 وعن الثاني انه انما يمنع لاجل الكثير لا لشيء من انفي **وانا اقول**  
 هذا غير مسلم لان الذي يمنع قد ما كان انفسا له لغرض من معنى كل مفعول  
 لا مطلقا كما قاله ابن هشام في الجامع الصغير وقال الرضي بشرط واحد فان لا  
 يكون منع من فعله الا نحو ما جازي الذي ما ضربت الا لاقاها واما في غير  
 فلا يمنع نحو ضيق الزبد ان الذي اعطيتنا الخواتم واعترض عليه الاستاذ  
 الخالد رحمه الله بان ما كان ينبغي له ان يكون الا لغرض من معنى ولا ينبغي  
 بالاقسام **قول** ومما خصصت ما هم به من انوار المعرفة فيفوضون  
 قد مر بنا انه وقد ادرك عليه انه لغيره لغيره ان خلافا ظاهر اللفظ  
 من غير ضرورة ومثله لا يجوز لعدم يجوز ان يقال ان مثله يستفاد  
 بطريق الامتياز واصل الفرض ما فاض من الامتياز لا الامتياز ونحوه  
 نحو استعير لغيره كما حدثت فيها الحديث مستغنى في شائع  
 وهو المراد لما في التعليق من الاستعارة **قول** هم مؤمنوا اهل الكتاب  
 الخ فقدم هذا الوجه على وجهه رواه في رواية لانه ما ثور عن  
 الصحابة كابن عباس في من مسعود رضي الله عنهما ولا في النفاذ هو  
 الاصل في العطف في **الحاصل** ان المصطوف اما ان يكون مقابلا  
 للمعطوف عليه ومباينا له او لا وعلى الاول المصطوف عليه الذي  
 يؤمنون بالغيب او المتقين وعلى الثاني اما ان يكون المعطوف متجا  
 بالمعطوف عليه بالذات او بما يقع منه فالوجوه فيه اربعة وسباني  
 بياها وعبد الله بن سلام بالخفيف اللام وهي مشددة في غير  
 من الاعلام صحابي انصاري بطريق الحلف وهو في اليهودي وسباني  
 اسراشيل من سبني فبنسب من ولد يوسف النبي صلى الله عليه وسلم  
 وكان اسمه الحسين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله وكان  
 صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يفتي الاسماء وقت جمع السوطي رحما لله  
 من غير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه في جبريل له وقد شهد له النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالحجة وخبرنا في ما كان كقوله تعالى وشهد  
 بشاهد من بني اسراشيل وقول مؤمن عند علم الكتاب ولما اختلف  
 في زمان اسلامه دونه وفاته فانه توفي بالمدينة سنة ثلاث  
 واربعمائة من الهجرة النبوية وله قصة مع اليهود منذ كونه في كتب  
 الحديث والاضراب جمع ضرب بفتح الصاد وكسرها وفتح الزيمشوي  
 القاف وقيل جمع ضرب كضرب واشراف وقال النووي اضراب اشباه  
 جمع ضرب ومعناه ضربت وجمعه ضربا ككريم وكريما وانكار القاضي  
 له وهم واصلة كما في الفايق من ضرب قد اخرج الميسر ثم يجوز به عن

كل

كل نظير وشاع فيه وفي الاساس ضرب القبح وهو من بني لمن يضرها  
 معك وهم ضربا على ومنه ضرب ومنه وقوله قدس ستر اضرابه  
 امثاله والجمع والجمع هو على ان جميع ضرب بالفتح وعند المصنف حاشا  
 بكسرهما فعمل مفعول مفعول كاللحن وهو الذي يضر به المثل ولا  
 به ان يكون مضافا للمضروب فيه ويعضد مثل وشبهه وهو مخالف  
 لما حقق في اللغة كما سمعنا في بعض النسخ امثاله الذي الذي ملصوب  
 في الايمان من اهل الكتاب **قول** معطوف على الذي له اي سواء كان  
 منقطعاً عن المتقين او مؤصلاً به وهذا بخلاف عطفت والذي  
 يؤمنون على المتقين كما في الوحيه الا في ما يقع على تقدير الوصل دون  
 الانقطاع كما صرح به الفاضل المحقق وذلك كما في الفصل يترك  
 المعطوفين بلجيبي كما يفتي في معطوف خبر ثاب للمفطر وكذا في  
 وصول الفرضين بالشك على انه مفعول مطلق والمضامين يجوز فيه كسر  
 القاد وفصحى على انه جمع مذكر سا ملخص باعتبار المعنى ومثني باعتبار  
 انهم فرقيان واعلم بالافراد المراد به المتقون واقره لوفوه في قوله  
 للجمع او المثنى وقوله اذ المراد الخ فمثل ما يدل على ان المقام من تغاير  
 المتعاطفين بالذات واو لثبث اشار على الذي يؤمنون بالغيب له  
 المعطوف عليه والذين آمنوا لخير لقوله المراد ولما اتممت الضمير  
 اليهم وعمن الشرك والانكار وقع في نسخة عن شرك وانكاره كرا  
 اي آمنوا انما ما استغفلا ومثله عند اعرف ذلك وهو من اهل  
 الكتاب ويجوز قصرهما وليس هذا الوجه مقطوعا به حتى يرد عليه  
 ما قيل انه لا ينبغي الظاهرية بتبدل ما ذكر بقوله على ان المراد الخ  
 لان ذكر ما يقابلها بياها قطعاً واما القول بان التغاير بالصقات  
 لا بالذات ارجح لا لشركه العزيمتين في الايمان بالمعزيتين فقد دفع بان  
 المتبادر من العطف ان الايمان بكل منهما على طريق الاستقلال وهو  
 مختص باهل الكتاب لانه ايمان غيرهم بما افترق من قبل انما هو على طريق  
 الاجمال والشك للايمان بالقرآن لاستمراره في مقام المدح كما هنا وقد  
 قال تعالى الذين آمنوا هم الكتاب الى قوله يؤمنون لخير من مرتين  
 كما ورد في المصحح لاهل الكتاب لاجرم بواسطة ذلك لانه قيل عليه  
 ان قوله تعالى قولوا امعنا بالله وما انزلنا ليناوح انزل الما برهيم الآية  
 بالقطف مع عمومها لسا تزلزلين بين المتبادر بخفا التغاير الذي بينهما  
 وقيل التغاير باعتبار الكفر وهو ان الايمان الاول بالعقل وهذا بالنقل  
 واصل الفرق الاول عن الشرك ان شائهم ذلك وظلمهم كذلك وان كان فتم  
 من لم يشرك اصلاً كعبي رضى الله عنه فلا يرد ما قيل انه يخرج عن الطائفة  
 من نشأ فيهم في الامتداد ولم يبدل لغيره الا ان ثبات الايمان لنفس  
 للاعراض عن الشرك لا يوجب سيقه ثم قال الا وحجبان المراد بالذات

سعد

تجديد

خفي

عصام



لومسوك بالغيث من هذا العقل الكتاب لانه ايمانهم بما عرفوه كانه فوك  
 ايمانهم وان اولى كنه على هذه الشارة الى الطائفة الاولى لان ايمانهم  
 بمحقق الهداية الربانية واول كنههم هو المعجزة الشارة الى التائيه  
 لغوا وهم بما كانوا يظنونهم وهم فيها يلوونهم لانهم لم يشركوا ولم يشكروا  
 والمشاراد بالفرق الاول مجموعهم لاجمعهم اذ هم ليسوا بكنه فلا يبر  
 النقص من مرمع انه ممنور بينهم فنيك خل على حد بنو فلان قتلوا قتيلا  
 وتقدم الايمان بالغيث المستفاد اذ انا وزمانا وعدم شركه اهل الايمان  
 الكتاب ظاهر واما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى  
 ما كان ابتاهيم هو دقا مستراة وما فيه **قوله** وهو قول ابن عباس رضي  
 الله عنهما انما الخضر حجة ابن جبريل مستراة فلا وجه للبرود فيه والقول  
 بانهم ان مع عندهم فهو تفسير للموسول لثانيه السبع وثو ثلثان صدور الانما  
 عنهم مرفوعه سافا قتل ظنور الاسلام والحقا بعد ادخل في الملح والظف  
 لا يقتضي البناينة الكلية لكون ان شراة بالوجه الاول لا يصح الثاني وعطف  
 الاصح على العبر لم يرد الاصحاب ما شاي وفيه ما فيه **قوله** او على المتقين  
 هذا هو الوجه الثاني وهو مشاركة الاول في انما اريد فيها بالذرية  
 يؤمنون بما انزل اليك مؤمنوا اهل الكتاب ولذا قدمه على ما بعده وقوله  
 فكانه قال هذه المتقين عن الشرك الى اشارة الى وجه التغا في كنه  
 المتعاطفين فان المراء بالمعطوف عليه من آمن من العرب الذين ليسوا  
 باهل كتاب بالمعطوف من آمن ما النبي صلى الله عليه وسلم من اهل الكتاب  
 واما ما بين هذا مع ظهوره لانه قيل انه لا يقتضي الذين يؤمنون من آمن  
 عن الشرك لتكون الصفرة متقدمة للمتقين وهو كلف لاحاطة اليه  
 وبهذا علم انه لا وجه لما قيل هنا من انه لا معنى لاختراجه من المتقين  
 مع انصافهم بالتقوى الا ان يحل على المشا ذنن فيعبر عن العطف عليه بغير  
 المحل على الشارفة بالمعطوف وكذا ما قيل انه كان على المصروفه ان يخرج  
 هذا عن الاعتبار الذي كلفه لئلا يفصل بين الوجهين المتناسبين بل جنبي  
 فان الاختصاص من ان عطف الذرية على الذرية فتوسط العطف على المتقين  
 بين ما لا ينبغي وكونه لا ينافي الفاضل المحقق من ان العطف على المتقين  
 انما يصح على تقدير الوصل وان الانقطاع لما يكثر من الفصل بالجنبي بين  
 المتبذرين والذين يؤمنون بالغيث وخبره اعني ان كنه او بين المعطوف  
 والمعطوف عليه باجنبي وهو الذرية يؤمنون بالغيث ايضا وقد قيل ان  
 هذا ليس بمنضم لانه المتشابه مرتبط بالمتشابه عند فليس باجنبي من  
 كل الوجوه وفيه نظر **قوله** ويحتمل ان يراة الى اشارة الى المتقين فيحتمل  
 الى ان هذا التفسير غير ما افردنا من نبات الافكار واورده عليه قدس سره  
 ان الايمان بالكتب المنزل مندهج في الايمان بالغيث **ولجاب**  
 بانه لا غشاشا كانه النعمة واورده هنا بعض ارباب الخواشي وهو غير ملاق

قوله

ينبغي

سعد

الايمان بالكتب المنزل مندهج في الايمان بالغيث

خطيب

كلام

كلام المصنف رحمه الله لانه بين هفتة ان المراء منه بالايان بالغيث لايانه بما  
 سركه بالعقل كالايمان بالله وصفات جلالة اليوم والآخر والحواله والايمان  
 بما انزل عليه وانزل من قبله لايانه بما يدرك بالسمع كالكتب وما نقصت فيه  
 لغاين ما عتيا المفهوم والصفات لانه من قبل عطف ملائكة وجبريل وهذا  
 ان لم يرد على الشريف لعدم تخرج النقص عنه كما ذكره في كل من اوردته هنا من  
 ارباب الخواشي والاعتيان بجمع عمن بمعنى الذات الى ما صدقت عليه لايانه  
 الموصولة في النظم مستند بحسب الذات متغاير بحسب المفهوم والصفات كحكا  
 سياتي **قوله** ووسط العاطف الى جوابين من شوال مقدم وهو ان العطف يقتضي  
 التغاير والتغاير لايمان بيا فيه وعدد المشااهد اشارة الى انه يجوز في لايانه  
 والصفات باعتبارهما لغاير المفهومات ويكون بالواو والفاو شرا باعتبارهما  
 الاشتغال في الخوال وقوله الى الملك الى نيت من قصد من المتقارب والقوم  
 بفتح فسكون اصلها الفعل شمر قيل الاستد والتمام المظن انما عرفت العرب به  
 الملوك لعظمهم ههنا ولا يتم فيعلمون ما يمتون به لما عرفت من عزائهم والكتيبة  
 الجسر بالنات المشاة القوقية والمزدحم مؤمنع الا زحام وهو التدافع  
 لضيق المجلس كثر من فيه ومنه استغناء عن الحكم الغرما على المال والمراء به  
 هنا الحركة **قوله** يا لهف الى هو لمن شعر لابن زبارة التي يطلب بعين شعره والى  
 الحارث بن عمام بن مرة بن ذهل بن شيبان وهو  
 ايا ابن زبارة ان تلقني لا تلقني في النعم العازب  
 وتلقني تشد في الجرد مستقدم البركة كالمراكب  
 يا لهف زبارة الحارث الصالح والفاخر فالاييب  
 والله لولا فني ضا ليك لاني سينا ما مع الغالب  
 انا ابن زبارة تدعني انك والظن على الكاذب  
 والعازب النعمية في المرحى والنعم لايلى في تلقني حاضر او هذا تعريض لانه  
 راعى بل لاستيناف قومه وللجود الفصير للشعر وهو مدوح في الخل والبركة  
 بكسر اللوحدة وشكون المملكة يعني المصدا هنا وادبته اسم في الشاعر وقيل اسم  
 امه كافي شروح الحماسة وما قيل من ان قول الطيني انه اسم في الشاعر وهو هو الوهراني  
 خسرته الى واقعي من اجل ذلك الوجه الصالح بالبا الموحدة المعنى وبطلان يكون معنى  
 الا في صياحا كالمصم يباست على انه فعل في ذلك وهو غائب فيقول الطيني اذكر كنه او  
 انه ذكره لك في نفسه ويجوز ان يكون ذلك كما وسينا تسمية شيف مضافا  
 للشك مع الغير وقوله مع الغالب الثقات اي ممي او هو من الكلام المستحق بالاسلوب  
 المصنف انه لا يخلو ليد فاصحة في جميع ذلك كما قاله التتري ولم كانا الفينة  
 نعت الفارة والاياب يعقها عطف بالفا وان كان موصوفا واحدا **قوله**  
 على معقو الخ متعلق بقوله وسط وعدا على الى ما وقع التوسط عليه من الوجه  
 المحضوص به كما يقال ثبت الدار على طينتين فيعدي على لاسلوبه الحامر كحققة  
 الفاضل الذي في خواشي الشمسية في تعدد الترتيب بعلى وهو بيان لان المتقارب



المفهوم والصفات وان الجمع المستفاد من الماظف واقع بين معاني الصفات  
 المفهومة من المتعاطفين وهي في المعطوف عليه التقدير بقوله الغيب مع الانبياء  
 بما اذا نفع وفي كنهه المعطوف فخطبنا للتصديق بالانبياء بما اذا نفع  
 وفي التصديق بما انزل الله الى من قبله وقوله **فقد** جملة اي جملا وهو منصوب  
 بنزع الخافض وعلى الحال التي وخصه بذلك الانه كما مر الاحكام بالله وصفاته  
 والآخر واخواتها وذلك لا يمكن الوفاء على كنهه وتفسيره وقوله والانبيا  
 الحجج وروى معطوف على الايمان والضمير في تصديقهم لجمع الميراث ثبت التعارض  
 بينهم كما ثبت في غيرهم مما يوجب من الاول ان الاحكام بالاول والحقالي  
 وبالغالب فيصلي والثاني ان الاول عقل الثاني نقل والصدق العبادة  
 الكبدية والما لتي المفهومة من قوله يقتضون الصلاة الخ فان قلت  
 الانبياء بهذه المصداق فرع الايمان مما لا طريق اليه غير السمع لانه يعلم  
 بالوحي والكتب المنزلة فعلى هذا ينبغي ان يقدم الايمان بالمنزلة على الانبياء  
 بالصلاة والركعة **قلت** الايمان بما الغيب اعم واعظم والحقا به  
 لضيق المصداق اقوى ولذا جعله بعضهم دليلا في الايمان وينبغي ان  
 به وقوله سغير السمع قيل انه في فيه بالحصر ولم يأت به فيما قبله لان  
 قبله محجوز ان يدرك السمع ايضا بخلاف هذا فانه لا يدرك انما لا يغير  
 السمع وفيه انه قد يدرك بالعقل فيعرف انه كلام الله بالاعجاز المترك  
 بالعقل والدوق فتأمل **قوله** وذكر الموصول الخ جواب عما يقال كان يكفي  
 فتأمل حفظ الصلاة بعضهم على بعض وقوله اما عادة الموصول  
 فيما انزل في غير محتاج للتوجيه لما فيه من التفسير الكفافي فلا يرد عليه  
 يحتاج ايضا الى نكتة كما قيل والمراد بالقبيلين قسمي الايمان المذكورين في  
 النظم والسبيلين طريقين الاول من العقل والنقل ووجه دلالته عادة  
 المؤمنين على ذلك ما فهم من الامثلة الى استقلال كل من الوصفين وانزل  
 تغاير الوصفين منزلة تغاير الدارين واما في العقل والعرف ما مر من معني  
 الجمع وقال قدس سرهم وجه هذا الاحتمال على الاقوال الايمان بالمنزلة  
 مشترك بين المؤمنين فاطمينة ولا وجه فلا وجه لاختصاصه بمؤمن اهل الكتاب  
 ولا دلالة للافراد بالانبياء على ان الايمان لكل من يتطرق الى استقلال  
 لا يرد على قول متعالي قولوا امنا بالله وما انزل اليه وما انزل الى نبيهم  
 صلى الله عليه وسلم فقد اورد في الكتب المنزلة من قبل ولم يقتض الايمان بها  
 على الافراد وانما ذكر في قوله بالاحقة ونبأ يوقنوه على هذا انما يقع موافقة  
 اذ اعلم المؤمنين والاولا وهو يفتي عن الصائفة الاولى فان اهل الكتاب  
 لم يكونوا مؤمنين بجمع ما انزل من قبل فان اليهود لم يؤمنوا بالاجل وما  
 يقال من انهم لا يؤمنون على كل شيء انما هو بالنظر الى جميعهم فاليهود اشتمل ايمانهم  
 على الفرائد والتوراة والنصارى اشتمل ايمانهم على الفرائد والاجل مردود بان  
 المفهوم المتبادر من استعمال ما نحن فيه بثبوت الحكم لكل واحد وبانه الصفات

الثابتة

الشاذقة ثابتة لمن آمن من اهل الكتاب فتخصيصها بمن عداهم محذور وجعل  
 الكلام من قبيل حطت الخاتم على العام لا يلائم المقام وقد يردح الاختقال  
 الاول فان الاتصال في العقل المتغاير والذات **ويجاد** فان هناك  
 تفصيلا هو ان ادلة القطع ان توسلت بين الذات افقتت تغايرها بالذات  
 وان توسلت بينهما الصفات افقتت تغايرها بحسب المفردات وكذا الحكم  
 في التاكيد والنبذ لا يخفى مما وان وقعت في محل واحد على سوا كان الحال على  
 التغاير بالذات او في فلا حكم في مثل زيد عالم وعاقل فان الحال على تغاير  
 الذات لظهوره وقد مر في الآية المذكورة على عطف الصفات بانه وضع الذي  
 على ان يكون صفة فالظاهر عطفه على الموصول الاول على انه منزه عن التثنية  
 بلاقتهم مع ان ما تقدم من وجوه الترجيح شاهد **قوله** المتبادر  
 من السياق استقلال كل منهما الاستيلاء في مقام الموضع لانهم لو توفوا لخصوا من  
 كاهن من الاشارة الى المصريح في الايات والحداديات واما قوله تعالى قولنا  
 بالله الآية ففيها صاف عما ذكره في لفظ اما الاول فلان الخطاب للمسلمين  
 فلا يقتضي الايمان بكل منهما في الاقرار وقوله قولوا ان عليا فانه تكليف  
 لقوله دفعة واحدة واما الثاني فلانه لم يحدد فيه الايمان والمؤمن بل  
 جعل ذلك ايمانا واحدا لعدم الاستقلال فلا يرد نقصان كما لا يخفى في الايمان  
 المتوهم من قوله وبالاحقة هذه لو فتون من جهة وقوع ما من مخرج الفرق  
 الاول بالايان الكامل ودخول الحضرة في الايمان بالغيب دخول  
 اوليا صاف عنه بغير شبهة وانما هو يقتضيه ما اهل الكتاب وما  
 كانوا عليه قبل الايمان بما انزل الله كما اذا اكل ايمانهم بهذا علم كالايان  
 غيرهم بالطريق الاول ولما اليهود لم يؤمنوا بالاجل وكون دينهم منسوخا  
 حتى قيل للمزاد باهل الكتاب ههنا اهل الاجل فظفوا حسب عنه  
 بان الاجل ليس مناسخ للتوفاة بل من بين ما كافي الملة الفخر وغيره وسلكي  
 بيانه او الكلام على التوزيع وليس خلاف المتبادر كما لا يخفى واما كون اقامة  
 الصلاة وما معه مشترك بين القبيلين فثبت الكنه لا حضرة لانه مذكور في  
 الاول صريحا وفي الثاني التزام الاستسلام للايمان بما انزل الله وحصل  
 الصفة الثانية دلالة تحت الاولى ومنسوخة بالذات كغير ظاهر الا ان يقال  
 الايمان بالله وان كان اصلا لكن طريق سعادة المارة من مستغفار من الكتب  
 وحصل الايمان بالاحقة مقصودا اصليا من ملة الاسلام ظاهر فانه قلت  
 كيف يكون تغايرها باهل الكتاب والمفهوم منها ان الايمان بالاحقة حقيقة  
 مختص باهل الفرائد دون اهل الكتب السماوية والاشارة بالمستغفار منها خلاف  
 حقيقة الاحقة وما هو غير صحيح فان اهل الحق من اهل الاسلام واهل الكتاب يعتقد  
 حقيقةها واهل الباطل منهم حجبها بالاحقة والمخوف من ليس كذلك قلت  
 قد لاحظت هذا بعض المتفقين بان الكتب السماوية لم تنعزل عن تفصيل كقوال  
 الاحقة فلذا ظن اهلها ظنونا فارغة بخلاف القرآن الساطق بتفصيلها وبيانها

الجليل  
 الجليل  
 الجليل



وفي شرح الطوال ان موسى عليه الصلاة والسلام الرزق المعداد المحسنة  
والنور كرمي النوراة وانما ذكر في كرمي شقيبا والمذكور في الانجيل  
انما هو المعاد الروحاني في كرمي **قوله** او ظاهرا منهم الخ معطوف على قوله  
الاولون وضمير منهم لهم والمزاد بالظاهريه مقوموا اقل الكتاب والاول  
عام غطيت عليه كمنه واورد بالذكر لئلا يكتفى اشياء اليها بقوله تعظيما للثاني  
الخ وفي نسخة بذكره انما ذكر وهو بالعدل المهملة معناه دفع الصوت  
بالند الجوزيه عن النظم ورفع القدر والنعيم في طاهر قيل وكونه ذكر  
جبريل عليه السلام وسياكل عليه السلام بعد الملائكة في جبريل ذكر الخاضع  
العام للنكتة وهي ترغيب اقل الكتاب في الدخول في الاسلام وفيه نظر اذ الظاهر  
اشترطه كما في النظم والافضل بانه باعيا لانهم يقطعون لغيرهم من تير  
وقد يكون في المعنوي والنسب في الفاضل كما قيل في افوضكم زيد فلا يرد  
انه لا تتم فيه النكتة المذكورة فيما استشهد به من التبيين على انهم لشرفهم  
كانهم لم يردوا في العام لئلا يكره تفضيلهم على الخلق الراشدين  
لنبي الله عنهم والنسب في جبريل والخصيص لئلا يترتب هذا الوجه  
واخبروا قال قد مر من ان غيبت كما سب للمقام اذ لشر في السياق ما  
يقتضي التخصيص فيه فظهر انما هو وقيل في قول المص وذكروا الخ ما  
يدفعه فيه نظير **قوله** والانزال الخ كون هذا حقيقة النزول اصل  
معناه كما لا يشك فيه ولتيسر في الاقامة اصل انما كانا توهم الا ان  
شاع فيه حتى ما لا حقيقة فيه في يعرف اللغة فان كان هذا مراده لم يرد  
عليه شيء وكونه صفة بالذات للذات ولغيرها بالعرض مما لا يخفى عليه  
ايضا فاستتم له فيما اشأ وخوم بحاجتي في جملته الفصل الثاني في قوله  
على انما استغاث او جعل معني وصلها واطرها **قوله** ولعل نزول الكتب الخ  
لما ذكرنا نزول القرآن عبادا عن نزل الملك المبلي له كما يقال نزل القرآن  
من القصر نزل به بعض خدامه وهذا الجهر من قول الامام حيث قال  
المادة من انزل القرآن اجبريل عليه السلام في السماء سمع كلام الله فنزل به على  
الرسول صلى الله عليه وسلم كما يقال نزلت رسالة الامير من القصر والرسالة  
لانزل ولكن كان المسلم على علو فنزل واذي في سفل وقول الامير لا يفارق  
ذاته فان **قوله** كيف يسمع جبريل عليه السلام كلام الله عز وجل وكلامه  
ليس من الحروف والاصوات فلهذا يحتمل ان الله تعالى يخلق له من حروف  
كلامه بقدرة على عبادا في غير ما عن ذلك الكلام القديم فيسمع له كلامه بسلام  
صوت كما يري بلا كنه ولا يسمع من الاستعاري بوجه الله ويجوز ان يكون  
الله عز وجل خالق في الوحي المحفوظ كناية بهذا النظم المخصوص فلهذا جبريل  
عليه السلام في حفظه ويجوز ان يخلق متواتر بمقطعة بهذا النظم المخصوص في  
جسم مخصوص فيستلحق جبريل عليه السلام في حفظه ويجوز ان يخلق متواتر  
مقطعة بهذا النظم المخصوص في جسم مخصوص فيستلحق جبريل عليه السلام ويجوز

ترجي

طلب

له علمه وبقاياه هو العباد للثبوت في ذلك المعنى القديم انتهى وانما  
عنه بقوله لعل وعادة المصنفين ان يعبروا به فيما يخرجوه للاشارة  
الى انهم ليسوا بآثار ولا ينفي الجزم بانه مراد الله صفة وهذا الصفة  
فلحظة ولذا ذهب بعض المسلف الى انه من المتشابه بما في الخبر والنزول  
من غير معناه بكنية وهو الحق ان مثل هذا من التوقيفات الفلسفية  
لا ينبغي ذكره في التفسير كقول بعض الحكماء ان نفوس الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام ركنية فيتميز فنزول على الاتصال بالملك الاعلى فينبغي ان  
من المتصور ما ينقل من القوة المنخفضة والحسن المشترك فيرى كل شاهد  
وهو الوجه وانما يعلموا انهم كلاما منظوما ويشبه ان نزول الكتب  
من هذا والتلفيف باللفظ والمعاخذ بمتعة وتلقية من المتلقين  
وهو معزوف وفي نسخة فيلحقه بالتحسين والقرين في بصر التراويح  
تفهم منسوب الى الروح على خلاف القياس والمزاد يكون معناه ان باقي  
في قلبه من غير صوت واورد على انه غير صادق على ما نزل محمدا وآله  
ولا ينبغي فيه كما لا يخفى **قوله** والمزاد بما انزل الخ معنى باسمه بحكمة والاشهر  
ما شيد به الاستدلال على الاعيان بغيره فقد اعلى بكنية ثم اورد به ذلك  
مطلقا وقوله عن اخرها بمعنى في الوجود وقت من تحفة المراتب بحكمة ما نزل  
فما سئل حق وان لم يحجب نفسه ونعتيه وهذا هو المناسب للمبدء والافلاک  
فلا يقال انه يجر حمله على ما انزل قبل وقت الخطاب بل لا بد ان مراد من  
مؤمن بكنية لعدم القابل بالعراق وما قبل من ان الامكان بما سئل ليس بواجب  
الا ان حمله على الجميع اكل هذا انقص عليه لا وجه له وانما هو في الوجود  
فالتقليد لا يفر على كماله لان تليزم انه بواسطة ذلك انما فيمقر له  
فيه **قوله** انما عثر عنه بلفظ المعنى الخ انما عثر ان المراتب المراتب جميعا  
لاقتضاء السياق والسبب والامر من ترتيب المبدء وفلاح الكاملين عليه ولو قرع  
في ذلك ما انزل قبل ولذا لا بد من كون على الاستمارة المقتضى له وكان جميعه  
التميز في وقت نزول هذه الآية وتجميع الوجوه الا ان الله تعالى في كل واحد  
نزول على ما يوجد وتحقيقه ان انزل جميع القرآن معني واحد في كل واحد  
حقه صفة الماضي وما حقه الاستقبال فغيره عما معناه بالماضي وكسر  
بعكس نقلنا الموجود على ما لم يوجد فهو من قبيل اطلاق اسم الجز على الكل  
والثاني تشبيه جميع المنزل شي لان في تحقيقه المراتب لانه بعينه نزل بعينه  
منظور من انقطاع صفة الماضي من انزال لانزال المجموع فاصح من انما نزل  
من لزوم الجمع بين الحقيقة والجاز في كل واحد من الوجوه ولا يشبهه عليك  
ان الجاز المرسل والاستعارة المذكورة بين يتعلقان بصيغة انزل وهذا  
بلا اعتبار لما ذكره هذا ما حققه قد مره وقد تبين في هذا الشرح المحقق  
حيث قال يرد على كلا الوجهين او لا انه جمع بين الحقيقة والجاز ولا يتصور على

مير بادشاہ

سما







المتضمنين في ذلك ذكر الفقه انما لا بد ان يكون في كل واحد من مساقفة  
 الفقه شخص منصف بمكة العتقة ويستحق المصوب الذمت ويحكم على الامام  
 بالاحكام مساقفة الفقه من مثل هذا الشخص كما يحرم له الامانة المودعة  
 عن العلم بطول التبرع والاحكام التي يحتاج اليها العامة والى الله  
 المشتكى من زمان انطلس في مقام العلم والعدل في عمره فله كبر بطر الجليل  
 ونصده في رياسة اهل العلم والتميز بينهم من عري عن العلم والتميز  
 منسوخا في ذلك بالحق وحول الحق الفلكية سبقتا لخصم من اكرامهم عند الفقه  
 الله وقد مر من تدبيره واصحابه في كل واحد من مساقفة  
 الى الله انكوا ان في المقام كاخيه **مترجما** الى الامام وهي كما هي  
 وقتل الله لا بد من شخص كذلك في كل اقلية وفي كل وجوده في جميع  
 البلاد المصورة الامانة والاعاش في حق الخيم بكسب الناس الذي يعليقون  
 به ان يبقون لانهم من العاشقين في الجادة وهو في الامانة مصدر يهي  
 كالمنعشة وقد يكون اسم زمان ومكان وقوله مستعبد وبفتح الباء  
 وكسرهما ان يكونون **قول** ما في قنوك ايضا بالاحكام على ما في حقهم من تغيير  
 الموصول الثاني في حق اهل الكتاب خاصة وما ذكره فيهم من قصر الايمان  
 بالاحكام على ما في حق اهل الكتاب يومنون بالاحكام فلو لم يخص  
 بما ذكره في كل الفقه وصف الامانة في قوله ان الله في الشارة الى ما ساقى  
 في معنى اليقين والمضلة فيهم بالرفع صطف على ما كانوا ولا يجوز على الحق في الجنة  
 ومن قال بانه ليس من جنس هذا المذهب منهم قال انهم لا يدينون ولا  
 ياكلون ولا يشربون ولا يمتثلون ذلك بالرواج الطبيعية والاصوات  
 المستندة والستروقات غير لاجل النماء والبقاء وهي في غنيته عنه فالحمد  
 على ان المراد بها ما في كتاب لا يوجد في سائرهم **قول** وفي تقديم  
 الصلة الى هذا معنى ما في الكشاف وهو قوله وتعدى بالافرة وينا  
 لوقوتون على هم تغيرت اهل الكتاب وما كانوا على من اثبات احد  
 الاخرة على خلاف حقيقة فان قوله ليس بعدا عن ايقان وان اليقين  
 ما عليه من قائلين بما انزل الله وما اقر من قبلك في شاة تعدى بما ان تقدم  
 الصلة وهي الحيات والجنود وهو في تدبيره خصص ايمانهم بالافرة فان  
 قلنا هذا المذهب في الدنيا انهم يؤمنون بالافرة لا غيرها وهو غير  
 صحيح هناك وهو لا في تدبيره التعريف من اذ قلنا **المراد** بغير الاخرة  
 المنفي عنهم ايمانهم بالافرة التي سبقت اهل الكتاب فالمعنى ان ايمانهم  
 مفصو على حقيقة الاخرة لا يتعدى الى ما هو خلاف حقيقتها ففيه  
 تعريف بان ما علموا من اهلهم ليس من حقيقة الاخرة في شيء الى ما هو  
 خلاف حقيقتها كما انه قتل لوقوتون بالافرة لا في الاخرة كقضية اهل الكتاب  
 الثاني في تدبيره المستند اليها الذي اخبر عنه بحكمة لوقوتون وهو في تدبيره  
 وان الايمان بالافرة من غير فهم لا يتجاوز الى اهل الكتاب وفيه تعريف

بان اعتقادهم في الاخرة جعل محض تخيل فارغ فان الضمير المقدم والليل  
 المنفي ياتي لافرة الفقه وصدر كذا للتقوى ايضا كما خلق في المعاني في  
 النظم وقصر ان وتقر بينان لا فقه واحد كما قيل ونفقت رده في شروح  
 الكشاف والمراد بالبناء على خبر الاخرة في قوله اكا قيل الا ان ليراد بيان  
 الواقع هنا فان البناء كما متركون مقابل الاعتقاد وموضع الكلمة والبنية  
 والاخبار لان المحمول كانه موقوف على الموضوع كما يشعر به تغير المحمول  
 والموضوع ايضا وما نقل هنا من انه قال بناء يوفونك دون فقد سم  
 همة لان المتقدم يكون من تلخيصه لاعتبار له ليس به لانهم هنا لقص للمبتدا  
 لانه لو لم ينفذ وذلك لمد يد الفقه المدة في قوله لمن عد اسم الى لوطيته  
 ما عطف عليه وهو المقصود على فخر اعجبني زيد وكرمه وفيه لف ونشر  
 مرتب لان قوله غير مطابق نظرا الى تقديم الصلة وقوله ولا صادر  
 فانظر الى بيتا يوفونك وجوز بعضهم فنية ان يكون نشر على خلاف الترتيب  
**قول** واليقين انما لا العلم الخ قتل عليا ان المذكو في كتب الاصول الكلام  
 ان اليقين انما لا العلم الخ قتل عليا ان المذكو في كتب الاصول الكلام  
 بحيث لا يزول بشكك مشكك المطابق للواقع وهو يشكك وتكفي في الايقان  
 عدم نظر في الشك والتميز ولذا لم يعتبر صاحب الكشاف غير الا ان الله  
 المفسر من الخلف فانه في الامام الراي والواحد في جماعة ونهيم  
 المرحمة الله الى ما يكون عن نظره واستدلال فلا يوصف به الصوريين  
 ولا علم الله تعالى وذهب الامام الشافعي وبعض الامامية الى خلافه وقالوا  
 هو الصل الذي لا يثبت التفسير فطلقا وقال الامام الشافعي في كتاب  
 مقامات المتوفين اليقين علم لا يرتفع لعل صاحب ريب على مطلق الفرق  
 ولا يطلق في وصف الحق سبحانه وتعالى لعدم التوفيق انتهى **قول**  
 اذ كانت فنية طريقا ومنه هناك فكيف تغير من على الحد في الطريقين  
 بالافرة وعدم اطلاقه على الله على الاول ظاهر وعلى الثاني لعدم التوفيق  
 كما سمعته واما الصوري فقد قال الامام لا يقال بتفريق ان الكل اعظم  
 من الجزء وذكره قدس سره من غير ذكر والمراد بالصوري المبدئي الاول  
 فانه قد يفسر به كما في شرح المطالع وان كان الصوري يعبر جميع اليقينيات  
 وهي الحدسيات والمثباتات والمثباتات والاعتقادات الظاهرية والباطنية  
 كالقرينات والاوليات وهي هنا كما يحرمه وطرفه في كل في الجزم  
 بنسبتها والمراد بالاستدلال بما ينفي الشك والتميز ان يكون قابلا  
 لذلك في حال من الاحوال لا يلزم كون ذلك بالفعل او ايمانا فمدخل بعض  
 المشاهدات اذ قد يرد عليها الشك في عين المتقين عيني ما كان مستقنا  
 فسقط ما مر من انهم فسر واليقين بالاعتقاد المجازم الخ بما يشك الصوريين  
 والمصوحه الله بغير عبارة الكشاف فوقع فميا وقع الا ان يقال له معنيا  
 وقادى هذا بانصرح به في الاصل حيث قال اليقين مشترك بين معنيين

طيبي  
 شيخ زاده  
 سيوطي



الاولى عدم الشك في بطلان كل ما لا شك فيه سواء حصل بفطر او غير فريضة  
عقل او ميتا او كوجوده كذا او دلالة هذه الانهاوت قوة وضعفا  
**الثاني** وهو ما صرح به الفقهاء والصوفية وكثير من الحكماء وهو ما لا ينظر  
فيه الى التجرد والشك بل الى الغلبة على القلب حتى يقال فلان ضعف  
التيقن بالموت وقوى اليقين باثبات الرزق فكل ما طلب على القلب يستولي  
عليه في توفيق وتفاوت هذا قوة وضعفا ظاهر ومتأقيل علميا انما  
متأف لما ذكره في تفسير قوله تعالى انزلنا من السماء ماء فاعلوا فيه  
نفس اليقين فان علم المشاهدة المتكررات اليقين فجعل المشاهدة المحسوس  
يقينا وهو من الضروري فما فطر نفسه فليقر بان ما على القول لا فطر ظاهر  
واما على المختار وهو ما فطره في انفسه فالتقيد بالثبوت يكون يقينا  
فاذا شهدوا وما ضرورت انتفاء اليقين من العلم اعلى من الاولى  
والمعلوم شيئا واحدا لقوله متعدد كذا كذا في الاخرة في الدنيا والاخرة غائبة  
ان في قوله اعلى مراتب اليقين شتم على انه بمعنى اعلى من جميع مراتب اليقين  
كيوسف الحسن اخوته وظهر الفرق بين اليقين والامكان وهو قال الجوهري  
احسن اليقين العلم وقال الشافعي انما يقين بالكسر يقيناً واثبت  
واستيقنت كلها بمعنى وما ذكره المصنف من انما يقيناً وما في الكشاف  
فتدبر **قوله** والاخرة ثابته الاخر اخر استقام على كثر الشك في معنى تلغ  
وان لم يتبين او يسمع من العرب كما ان الاخر يقيناً لا شتم تفضيل منه والاخرة  
صفت في الامكان كذا نيا فانما فعل على صفة ايضا من الماتة وهو القرب فغلبت  
على ما يقابل الاخرة قال ابن كثير في الغلبة تكون في الاستمالة كالتسليم على الكعبة  
والكتاب وفي الصفات كالحسن وفي المعاني كالحسن من معنى مطلق الشروع  
غلب على الشروع في البطلان خاصة وقد ورد في بين ما غلبت ما لصفاته على وهو  
معين لكثرة خبر به عليه وبذلك خرج عن الوصفية في الجملتك كما ان المكان  
والمكان لا يتصل الصفات في موضع لمعنى قام بذات غير معينة وبين كل  
مجرى الاستمالة كالجرح والابطال كخلف الموصوف وعدم جريه على كذا  
ينبأ من هذه الذات فصاها لاسمها الجامدة ومنها ما استندت غلبته حتى  
الحق بالانغلاق وما لم يقصر عما قد يلحق اصله فيوصف به وقد ينزك  
كاليات الدار الاخرة والحكمة الدنيا الا انه قلنا ان اقرره قدس  
سره تبعاً لغيره وقال الصفي الغلبة تخص من اللفظ ببعض ما وضع له  
فلا يخرجها عن مطلق الوصف بل عن الوصف العام فلا يظن على كل ما وضع  
له ولا ينسب الموصوف فلا يقال قبيح او غير في حواشي الشرف الشريف  
ان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة والظنة في مفهوم الوصف مع ملاحظة  
النسبة في مفهوم المشتق منه فلا يخرج لجزاؤه على غير ولا على غيره ايضا اذ  
ليس معنى اذ هو قيد منه يعبر وهذا منه يقتضي امتناع اجزاء على الموصوف  
وما من عند مقتضى جواز فبين كلاميه تعارض ولذا اعترض به عليه واجب

بان

بان ما هنا هو الواقع في نفس الامر واما شتم لعدم الاعتقاد بالنسبة ووقته  
منزلة لعدم فلاقتا من وهو تفتيح بالاد **والثاني** لاقتا من سراكا  
فان المذكور ههنا اطلبة الوصفية وتمت غلبة الاستمالة والفرق بينهما  
ظاهر الاول من الغلبة الثاني لانه يستعمل من لم يخطربا له معنى  
التمسك اصلا فلا يجوز الا على خلاف الامتنان بضرب من التناول كرجل لم يد  
**قوله** فغلبت كذا نيا فغلبت بفتح اللام وتخفيفها والدنيا حقيقة  
ما على الارض من الهوى والحجوة وقيل كل الخلق من الجواهر والاخر  
متأقيل قيا ما التا بعد هو التراجيح وتطابق على اختلافها مما زاهي صفة  
من الماتة الى القرب لاسيما الاخرى ولقد مر منها من الزوال كونها  
صفة للذات ليس بلانم فقد وسعت بها النشأة ايضا كقوله تعالى  
ينشأ النشأة الاخرة وتشتد فضاها الدار لها كقوله ولما لا الاخرة خير  
اي في الدنيا والاخرة وقد يقال للاخرة بالاولى كقوله له الجاه في الاولى  
والاخرة **قوله** وبعثنا قافح الخ الخفيف منا نقل حركة الهمزة الى الساكن  
فيلها واستقامها وهو نوع من انواع تخفيف الهمزة المفردة وهو لغة  
العرب اخف بر وانية ورضن شرطه كما في كتب القراءات وفعله الضافي  
هنا فقل المراد من فاض فيه مخالفتنا لان يقال انه ظفر بر وانية  
عند فقرة الواو اذا صحت فتمت غير حارضة كما فصلت في العربية يجوز  
باطراد ابنا لها من كذا قيل في وجوه جمع وهو لجوه واما انما الى الواو هنا  
همزة فلجمعا ورثها المصنف اعطيت حكمه وهو من الحكم الجوار كما قيل قد  
يؤخذ المخاريف لم يأت على ما فصلت في حجي في كتاب الخصايش واستشهد  
له بما ذكر من البيت ومحل الشاهد في الموقدان وموسى فانهما رويهما  
كما صرح به ابن عيني والسنن من قصص طولي من الوافر لخير ترمذج بها  
هشام بن عبد الملك اولها

- عفا الشرائك بعدك فالوحد
- لا تبق لي بد ترحيد
- نظرنا في رجعة هل نراها
- ابعد حال صونك ام هو
- لحب الموقدان الى مؤسسى
- وجعده اذا ضاهاها الوقود
- تغرم في الموقد لنا فقلت
- جفاده الى موقد تريد
- فقلت لها الخلف غير شك
- هو المهدى والحكم الرشيد
- هشام الملك والحكم المصطفى
- يطيب اذا نزلت به الصديق
- ليعتد على المسرة منك فضل
- وتطرق من مخافتك الامود
- وان اهل الصلال الغفوك
- اصابهم كما لقيت مشؤد
- واما من طاعكوا او عصى
- وذو الامنك يخضع مستفيد
- والقول بان الشعر لحي جنة المدي غلط
- شاع من ان هذا القراء معزوة
- له وموسى وجعل ابنا
- والشاهد في مؤسسين كما مر والام في قوله لحي
- لام الشعر وحي فعل حاضر اصله حيب
- بزنه كرم فادغم وكوز فيه نقل ضمة



العمى الى الفاتكون للخاصة منومة ومجوزا فها على الاصل من الفقه وقدر  
بالوجهين هذا المبتدئ وهو في كتب العزمية وهو افعال من المستخرج معني  
ما الحصة وهو كماله على كماله وكذا المربوت بقدر بقدر لاه القسمة والنار  
ناو القوي او الشكر قيل والاولى اولها لانها التي تخرج بها وكفى باصناف  
الوقود عن الاشتغال والوقود بضم الواو مصدر وبالفقه ما يوقد وقد رواه  
هنا وسوى ويجوز عطفها بياك او بكون من الموقد من المثلثي الواقع فاعل الجب  
كذا قالوا في الظاهر ان موسى هاهنا هو المحصور بالمدح واعترابه معروف  
واذا صار هاهنا من موسى وجعل انصا كقولك تعالى واذا ذكر في الكتاب مريم  
اذا ثبتت **قول** والجملة في موضع الرقع الخ او لك منبتة لغز في الحار  
والمحجور ومنه الجملة اما مستانفة واما متفرقة من الاو والثنائي فحجوا  
ان يكون او لك واحد خبر او على هك في حال ان يكون او لك بدل من الذين  
والظرف وخبر او لك اسم اشار به كقوله في قوله والاول للفرق  
بينه وبينه او لك الحار والمحجور وكلام المرحوم الله ظاهر في عن الشرح  
وقد به بالفصل لا ينقل الى الفصل لغيره من كماله وقوله **سبح** لغيره بعد  
خبر عن لفظ الجملة بعد عن قول الزمخشري الذين يؤمنون بالبعث الخ لقوله  
لهذا المؤمنين انما اشارة الى ما في من الاحمال وان اعتد به بان اقتصر على الاو  
واشار الى الوجهين الآخر فاما لان لا ينظر في اريد ولا وجه لما قيل من ان قول المرحوم كان  
لما انما ينظر في غير ذلك كما لا يخفى وهذا ايضا وان كان علم مما مر الا انه ذكر  
لوطيطة بانه من تحقيق الاستدلال واحدا المؤمنين وان مثل الاول بدون الثاني  
كعكسه لكنه لما كان فصل الاول يستلزم فصل الثاني بحسب الظاهر لا يلزم المعطوف  
عليه وان المعطوف ترك لظهوره لان المربنية العقلية قائمة على المراد مع ما فيه  
من اشارة الى ان الفصل الاول والذات انما يتصل باحد الموصولين والثاني بفصل  
بنسبته وفي التعريف بالموصول لطف كما مر **قوله** وكأنه لما قيل غير بكان اشارة  
الى انه امر من غير محقق اي انك اخبرهم بالهدى فقط او بالهدى والايما بالغيث  
كانت اشارة الى الجارة تشا من سوا الوهم بالهدى فاجيب **سبح** بقوله الذين  
الخ اي جعي مما لا يستحقون ان يلفظ بهم ويحيطوا بالكرامات العجل والاحمال لانهم  
استحقوا ذلك لغنا ثديهم واعمالهم فالتسبب تلك الاوصاف ولا يخفى عليك ان قول  
المحققين بذلك جزم فالمراد به هذان اهل التقوى وهذا انما للمؤمنين المؤمنين  
بالغيث وكذا قوله الذين يؤمنون الخ محتمل للموصولين والثاني فقط لعدم ذكره  
لصلة يؤمنون فاجعل اشارة الى ان الله من الوحيين وان اقتصر على الموصولين  
في قولك انه لما قيل هدي المتقين لانه العارة فيم تشاء التوا الخضوع كما في  
كان الوصف هو كذا فلا يرد عليه ما هو عليه من كماله شامل للجهتين وما ذكره  
فاصل الجملتين الذين يؤمنون بالغيث فقط متبدا فيحتاج الى ان يعتد به لانه  
مخالف من ان في جمل الذين الثاني متبدا تكلف لا ينفذ بما المحققون ولذلك لفرق  
الزمخشري واشار في تعريفه الى انه محتمل الاحمال والجمع اخذ في صدر كلامه للايجاز

اشارة

اشارة الى جوارحه وترك في التفضيل والبيان ايما الى انه غير متناول عند لان الموصو  
الثاني ان الخد بالاول حينئذ بحسب الذات ففقه ان يجزي على مجزي عليه الاو  
فان قطع وجعل متبدا فان لم يجعل المختصا من كماله من قعاني الحكم بالوصف  
الذي ينضمه المتبدا فترضا بما ذكره فقد قطع عن حقه وصتيع فائده  
الاستيقاف بلاد ايج مع تكراره وان جعل تعريضا به كان فائده مطلوبه يرتكب  
لما خلاف الظاهر والوجه فيه انه لما عتبر عن المؤمنين بانهم كما معون في  
الايمان بين المنزلة بين قلوبهم بهذا الاعتناء من افراد باحدتها وهم كقار اهل  
الكتاب فمر من بانظمتهم انهم على الهدى فظن كاذب وطعنهم في نيل الفلاح  
تخيلا فارغ ومتعلق الكلام ان الكتاب هدي للذين آمنوا به والذين لم يؤمنوا به  
لئلا على هدي وان ظنوه ولا فلاح وان طعنوا فيه فاجعلت ان حجب المعنى  
وان تقنا لما في اثبات الايمان وسلبه وتوافقنا في الطرف لتيسر على حد  
تحتسب العطف منهما فان الاول في وصف الكتاب بكمال الهداية للمؤمنين  
به والثاني سلبا لاهند اعز طائفة اخرى لم يؤمنوا به ونيل المعنى  
على التفرقة ان الكتاب هدي للمتقين ولغير هدي لمن عداهم فاجعلت ان  
منه سلبا غائبا للناسب وفتر ان سلب كون ليس هدي لغيرهم ليعينه  
كمال له فلا يسب ما مر من اوصافها فاما هذا الذي سلب بعضنا خلاف  
سلب الاهداء اعتر لم يؤمن به لما فيه من الاشارة الى كماله وان اختلف  
الموصول بالذات كان الاو في الثاني ان تعطف على الاول فتنجما للمؤمنين  
فان جعل متبدا بلا تعريف فقد ترك الاو في سلب وفان ايضا كنز  
الشوا والمقدرة وكان التفضيل المستفاد من المعطوف متافيا في الظاهر  
لما استغنى عن المعطوف عليه وان قصد التعريف كانا ظاهر ولم يكن التخصيص في  
المعطوف مفصلا بل استدل الى التعريف فيعتبر ان يكون بالتيسر الى الركن  
بهم والحال في العطف كسلف وجعل الواو اعز اضنيخلاف الظاهر وهذا  
زبدة ما حققه شراح الكشاف وارتقوه **وفي بحث** لما ساق في حقا  
باياه ولانه اذا عطف على اول الكلام من قوله المرحوم على انه من الاول الى  
في وصف الكتاب وكماله والمعطوف عليه في صفة من امر به وبما فيه من  
حيارة خيرا لدارين كما اذا قلت هذا الكتاب السلطان والذي يمتنله في الخيز  
والامكان فان المتكاسية بين الرسالة والمرسل التران لم تكن تامة فليت  
بحفية وانما جاء هذا من جملة معطوفات على صفات الكتاب وما بعده بان يعطف  
على جملة هدي للمتقين كما صرحوا به واما قول العلامة في هذا الوجه انه  
يجعل لخصاصهم بالهدى والعلاج تعريضا باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا  
بنبيوته عليه الصلاة والسلام وهم طائفة انهم على الهدى كما معون في نيل  
الفلاح ففقه انما انما دفع التكرار بان هدي المتقين وعلى هدي لا تأويل  
لما ساق من صفات الكتاب ولؤس كماله فليس كماله ان ليس هاديا للمؤمنين  
يلزم انما التيسر بصفة كمال بل ان معناه لانيالوك هدي وفلاحا بصفة

خبر

خبر



وانظر الى الكتب السالفة وتخلص منها انه لا نافع سواء وكونه بصفة كمال  
 اظهر من ان يخفى واما جعله من عطف الفضة من غير ملاحظة خصوصية  
 فيا بانه ان الانسب حينئذ عطف على ان الذي كثر واعليه كما في ان الانوار  
 التي نعيم وان النجاة والنجاة كافي في الكشف **قوله** ما بالهم مضوا بذلك الخ  
 الثالث يكون بمعنى القلب والظاهر والشان والحال والمراد الاخر وما  
 اشتغلت به من غير او مبتدأ او بالظن خبرا او مبتدأ اي ما الشان والحال  
 الذي خضعوا له فخلت خضوعا مفسرة وتوعدت ببيان او بذكر من البال  
 او حال وذكر الفاضل في سورة العنكبوت انهم لم يخلوا لغير وانما لا يجوز في  
 افترافها بالواو لانه لم يسمع كما في قوله **قوله** ما بال عنيتك منها الكمال فيسكن  
 واعترض على الزمخشري في قوله ما باله وهو اسن ويرده قوله جرب  
 ما بال كمالك بعد الحزم والدين وقد عداك شيب حين لا حزن  
 وسيل في متنا مختلف ان شاكته اذا اقتضاها الحال وخضعوا مبنى للمجهول  
 وانه قول به بذلك لما مر وقال قدس سرى اي ما بالهم مضمين بذلك  
 وهل لهم لحقابه في السؤل الى انهم هل يستحقون ما اثبت لهم  
 من الاختصاص والجواب مشتمل على هذا الحكم المظلوب مع تخصيص موجه  
 وقد ضم فيه الى الصدى في نتيجة تقوية للمبالغة التي تضمنتها تكثر  
 كانه قيل لهم مستحقون للاختصاص والسبب فيه ذلك الاوصاف  
 التي رتب عليها الحكم فاستغنى عن تأكيد النسبة ببيان علمها وقد  
 يقال المفسود من السؤل هو السبب فقط اي ما سبب الاختصاص  
 واستحقاقهم الا انهم انما يربون في الجواب جريا عليه مسببه فان ذلك  
 او مال المعتبر في السبب فلا حاجة الى ان كيد الجملة وتما قيل  
 فصد به مجموع الامرين اي هل هو لحقا بذلك وما السبب فيه كذا  
 يكونوا لذلك وقال في شرح المفتاح فان قلت اذا قدر السؤل  
 هكذا فما المتفقين اخضعوا وما بالهم اخضعوا كانت معناه اي اسباب  
 تاخذت في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية ولخصوا بها فكان سؤل  
 عن السبب فلا يظن بغير الجواب اذ لا دلالة له على السبب قلت  
 الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب الا ان السامع لم ينتبه له  
 ففني عنه ليجال لا يشار الى ان السؤل في ذات المتفقين باعتبار  
 من غير تلك الصفات حتى صاروا كالمسوس واليه اشار بقوله  
 واجيب له واورد عليه ان بيان كلامه تعارض فانه جعل هذه العبارة  
 في شرح المفتاح سؤلا عن سبب الاستحقاق وهذا جعلها سؤلا عن  
 وجود الاستحقاق وجعل الجواب لاشتماله على علة الاستحقاق  
 مستغنيا عن لنا كيد وهو وان كان معقول المعنى غير معروفي بين  
 اهل المعاني ان الجملة استتد وهي من جملة المؤكدا ان عند **قوله**  
 ما في شرح المفتاح هو الحق الحق بالقبول لان منطوق السؤل الذي قد

فاني في  
 غربية

صريح فيه بل لا يحتمل غيره بوجه من الوجوه وقد يقال ان ذكر الوجوه  
 المحتملة التي تضمنتها كلامهم واقتصر في شرح المفتاح على ما هو الحق عند  
 فتدبر **قوله** ما جيب له اورد عليه انه اذا اضل الموصول الثاني تكون  
 الجملة مقطوعة على ما سبق لاحوال السؤل والاحكام الفصل ورده  
 بانه لا يرد عليه لانه قوله **قوله** ما جيب له اورد عليه ان مترادفه ببيان حاصل  
 المعنى على تقدير مفسول الموصول الاول وحاصل الجواب لان تمكنهم  
 من الهدى واستغنى ارفع علمه بتوفيق من ربهم متميزين عما سواهم  
 خصهم بهما اية الكتاب على الوجه الاتم وقد عرفت ان عبارته شاملة  
 للوجهين الا ان ما ذكره ببيان على ان ما وقع في نسخة كالحكاة وهو يلج  
 بقوله الذين يؤمنون بالغيب الخ والذي عندنا الذين يؤمنون في  
 فظا بدون ذكر الغيب فالانوار ما في محاله وان كانت انوار تكون  
 استنبا فافضل من غيرها الكلام المتشابه كما ذكره في المعنى ومثل له بقوله  
 تعالى كنز كنز كنز كنز في الارحام ما نشاء وكولا ما كل السمكة وترب  
 الذين فيمن روى الا ان المراد به الاستتياف الخوي لا البيا في كماله  
 ومن هنا ظهر حسن توجيه الزمخشري اذ ضعف هذا الوجه واخره  
 والمص رحمه الله لما خلطه وقع في محله وقع في **قوله** والافاستيناف الخ  
 اي ان لم يجعل بعد الموصول مفسولا فوسلا ما قبلها فاجل خصيصة  
 مستترة اما استتيا فاحتمالا لا يقدر فيه سؤل املا او سؤل في  
 وفيه نظر وكذا كانت ما قبله مستترة له فهو مستفاد منه وفيه  
 حتى كانه نتيجة له كانه بينهما كمال الاتصال المقضي لترك العطف  
 والمراد بالاصحاهما وصف تبه الكتاب وبالصفات صفات المؤمنين  
 الدالة عليها بالموصولين فلا يرد عليه ان كونه نتيجة له من جهات  
 الفصل بل هي مقتضية للربط بالما وهذا غفلة عن قول كانه بالتكرار  
 اي الكلام وفي نسخة كانهما اي الجملة **قوله** او جواب سايل قال الخ هو  
 معطوف على قوله نتيجة اي ما سبب الاختصاص لمؤلفين هذه القنا  
 يمدى الكتاب الكامل فاجيب بانه تمام رسوخهم على كمال الهدى  
 منه تعالى والهدى منه توفيق واعانة ملازمة والظاهر ان يقال  
 في تقريره ان سبب الاختصاص بالانقطاع بهما اية الكتاب انه تعالى  
 قد روي الا ان سعادتهم وهذا ينهم فحياتهم مطبوعة على الهداية والتميز  
 سعيد في بطرانه لا سيما اذا انضمت اليه الفلاح الاخرى الذي هو اعظم  
 المطالب فينبذ في ما قيل عليه في شرح الكشاف من ان هذا مجزئ لتمام  
 الظهور ان ليس لهذا السؤل اعني المستقلين بهذه الصفات قد اخضعوا  
 بالهدى زيادة توجبه ولا للجواب بان اختصاصهم بالفوز بالهدى  
 غير مستند ولا مستبعد كغير فائدة زيادة بياك بل اعادة الدعوى  
 بعينها وكذا ما قيل من انه لا رجة للسؤل لان الاوصاف التي لجرت

سريادشا

البحر

سعد

سعيد



عليهم مقتضية لذلك الاختصاص فتنصلا بظاهر الكثرة الشارحة فقلنا  
اقتضاهما فقال فلذا الجواب باعادة المدعى بعينه نبيهما على ان التام  
فيه يرفع مؤنة السؤال لانه غير وجه النسبة بين الهدى  
والمتقين وزيد المتخرج بالنتيجة دفع الشبهة التكرار وهذا  
زبد ما قاله العنصر لا يتجلى في الكشف وعلى ما ذكرناه لا يرد  
ما قالوه نعم هو خفايم لاننا في مخرج وجهه وسيا تليق عن قرب  
ان شأ الله تعالى ما يشاء صدرك وتبرعيتك وقت الضمان المعنى  
الشرعي المستوي مشتمل على الجواب ومقتضى السؤال فتدبر **قول**  
ونظير الحسنات الى مزيد هذا خلاصة ما في الكشف حيث قال  
اعلم ان هذا النوع من الاستنباط يجرى بآراء باعادة اسم استوف  
عنه الحديث كقولك قد لحسنات الى مزيد زيد حقيق بالاحسان وقارة  
باعادة صفة كقولك لحسنات الى مزيد صدقتك القديم اهل لذلك  
منك فيكون الاستنباط باعادة الصفة احسن وابلغ لانطوائها  
على بيان الموجب والخصيص وتعمد التكاثر وغيره من اهل المعاني فان  
المحقق يعني النوع المشتمل على اعادة ما عنه الحديث جوابا عن سؤال  
سبب الحكم بخلاف النوع الذي لا يكون كذلك كقوله

• قال فكيف انت قلت قليل • سهره افهم وحزن طويل  
فان قلت **الاعادة** باسم الاشارة من اية قبيل هذا النوع قلت  
الظاهر ان من قبيل الاعادة بالصفة لانه اشارة الى الموصوف بالصفات  
لا الى نفس الذات فالاستنباط ههنا سواء وقع على الذي او على اهلك  
وارد على الوجه الحسن لكن الثاني لا يزيد على اعادة الدعوى وزده  
المدقق وقال اراؤنا جواب عن سؤال استحقاقه لما نسب اليه فاذا  
قبل الحسنات الى مزيد لانه اهل هو حقيق بذلك فان الجواب بذكر  
اسمه فقد ترك تأكيد الجملة على خلاف مقتضى الظاهر وان الجواب بذكر صفة  
افاد الحكم المطلوب مع بيان سببه القاييم مقام تأكيد وليس كما ترى  
لانه اذا قيل سبب الاحسان اليه واستحقاقه امارة كان ذلك طلبا  
للمقتضى سبب مخصوص بعد العلم بان هناك سببا في الجملة فلا يصح  
في جوابه زيد حقيق بالاحسان اذ لا يفهم منه سبب مخصوص أصلا وقد  
ينوههم انه على الثاني من اعادة الاسم ولذلك كان مخرج وجهه  
قوله فاجيب الخ وقوله وفي اسم الاشارة وقال في جواب المطول ان كلام  
مختل فان الحكم المثلث لزيد في المثال المذكور هو لصان الخطاب اليه  
وليس بعد ههنا سؤال الا من الخطاب عن سبب احسانه كيف وهو العلم من  
غيره سبب افعاله الاختيارية نعم ينفي ذلك اذ اني اراؤنا  
ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك لكنه عما نحن فيه بمنزلة الجواب  
تقديره هل هو حقيق بالاحسان **أقول** هذا تخيير في البصيرة في التقاد

روى على المحقق

فان

فان مذكوره قدس سره من الاشارة واراد عليه ما اراده ورقت بصاعته  
التي فيحتاج الى اعادة النسيان او قصد الامتنان وان كان من سامع فيها  
صح اقتضا فقلنا فاما ذكره الفاضل ويقولنا الحسنات التي على ان يكون احسن  
ما صليا بجهولا لا من افعال معلومة وقت رجوعه هو فنية فادعاء ان  
غير صحيح غير صحيح كما لا يخفى وقول بعض الفضلاء مما ينكف في دفع ما  
اوردهما الشريف ونحوه يجوز ان يكون التايل هو السامع لا المخاطب  
فيكون الاستنباط جوابا لسؤال المحيدين لا وجه له وما اذ علم  
انه مكلف فكانه نشأ من الخطاب في قوله صدقتك اذ هذا يقتضي ترك  
الخطاب وان يقال صدقته ونحوه ويوجه بان السؤال لعدم التفرع  
به ليرى ان التايل يطوخر على اوله وقد اراد من اية بعض المتأخرين  
على الاكشاف في سورة الفاتحة ومترما فيه ثم ان ما اراده قدس سره  
هنا من دفع اقتضائات السؤال عن سبب الاحسان لا الاستحقاق  
والاحسان فلا شك في ان كونه حقيقا به سبب معين من اسباب  
غاية الامتنان هذا السبب له سبب ولا يرد فيه على ان لك ان تقول  
ان قوله احسنات الى مزيد لم يقصد به فائدة الخبر لانه من لغو القول  
بل لا زهنا وهو علمه بذلك فالسؤال المقدر من الخطاب سؤال عن علم  
ومعرفة انما من غير نسيان ولا امتنان كما لا يخفى على العظماء  
السليمة او يقال ان هذا السؤال يلوح به غرض الكلام من غير نظر  
لبايل معين والنظر لثله تكلف بغير نكفات لمخري الا ترى ان ما  
في هذه الاية الكريمة لا يصح ان يقدر السؤال فهمها من رتب الكلام  
وهو الله مسبب الاستجاب العالم بكايير الحقيقات ولا من الماسي  
اليها الكلام ولا وهو النبي عليه الصلاة والسلام والمؤمنون لعلمهم  
بانه لا يسأل عما يفعل مع ظهور ذلك عندهم ومن عداهم لا يسلم  
المداينة من اصحابها فلا يسأل عن سببها ولذا لم يدرج عليه المفسرون  
فتدبر ترشد **قول** فان اسم الاشارة ههنا الخ في الكشف في اسم  
الاشارة الذي هو اذ لك ان اذ ان ما يرد عقيبها فالمدكورون  
قبله اهل لاكتسابه من اجل الفضائل التي عدت له وكافا  
ولله صعلوك مناة وهمته ثم عدت له فضلا لا مثله ثم  
عقب بقدر يد لها بقوله

• فذلك ان يهلك نفسي ثناؤه • وان عاشر لم ينفذ ضعيفا مدتما  
قال قدس سره من الشارح المحقق قد توهجت ان الاميدان المذكورين  
كما اذا وقع الاستنباط على اولئك والصواب انه حال على الوجه  
الثلاثة وذلك ان اتما الاشارة فحقها ان يشار بها الى محسوس مشاهدا  
والى ما تتركزت في تميزه وظهوره ولما كانت الصفات المجردة  
على المتقين متميزة فتمت حاجلة اياهم كانتهم حاضرون مشاهدون وضع

لبن

روى على الشريف



اولئك مؤمن الضمير اشارة اليهم من حيث انهم مؤمنون بها كانه قيل  
المتميزون بتلك الصفات فيكون الكلام من ترتيب الحروف على الاوصاف  
المتميزة وبغيره العملية بخلاف الضمير فانه واجم الى الذات وليس  
فيه ملاحظة او مضافات **قلت** قد تقدم منك في قوله لكون  
الخطاب اول على ان العبادة له لذلك المتميز ما يدل على ان في الضمير  
انما اشارة في الجملة وسياق الكلام هنا نيا فيه **قلت** اذ جعل التنوين  
في انية انا على التعظيم زالت المناقاة النقي وفي شتر حمل المفتاح انه من  
اللفظ التي الداعية لان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه  
انما استحق ما ذكر بعد لاجل الصفات السابقة الا انه من اخراج الكلام  
لا على مقتضى الظاهر **وس** يقال عليه انه من لفظان كون المستند اليه  
اسم الاشارة لا من اللطائف لخاصية التي لات الاتذات المذكور يحصل  
بالمؤنول ايضا ولذا المرعيه السكاكي من الدواعي وذكر في المثال المذكور  
داعيا اخر يعني كمال العناية بتميزه ونفيته لما انصف به من المحامد  
هذا في قوله ما ذكره وفيه بحث من وجوه الاول ان ما ادقوه  
من انه جار على الاوجه الثلاثة وتخصيصه بوجه غير ظاهر  
لاسته على وجهي الابتداء بالمؤنول الذي هو معنى الوصف  
المفيد للعناية كما هو جوابه لا وجه حينئذ للعدد ولما الى اسم الاشارة  
لجمل ذلك لتتبع ما يفيد ولا يقتضي التاكيد فيتعين انه كمال  
العناية به كما في المفتاح فاعده هو هذا هو النظر السديد  
**الثاني** ان سؤا ال قد سمر وجوابه ليس بقوي لان ما مر في الفقرة  
منه بعد ولما في الخطاب لا الى الضمير فطلقا وفي اولئك خطا انما  
فتأمل **الثالث** ان ما اورد عليه مد فوع بما ذكر في حالة الاما  
من ان الذي اليها ان لا يكون الى احضاره طريق سواها اضلا او  
طريق سواها لخصر واسم الاشارة لخصر من المؤنول فترجيحه ظاهر  
على ان ما ذكر ليس بوارد لاسا فتدبر **قوله** كاعادة الموضوع  
بصفاته الى الجار والمجرور يعني قوله بصفاته متعلق باعادة  
لا بالمؤنول اي اعادة المستأنف عنه المذكور ولا بواسطة صفا  
الذات عليه فتمت وكان العبارة لخصر وحسن من قوله في الكشف  
من اعادة من استوف عنه الحديث او اعادة صفة لما يرد عليه من  
ان الصفة لم تذكر ولا حتم نعا دوان اعتدله بانه اراد به اعادة  
ذكر من استوف عنه الحديث باسمه او بصفته اذ هو مشاكلة ومن  
لرئيت له هذا قال بعد ما ذكر فتمت الاستنباف ومثل ما يجي باجابه  
بصفته بل حسنت الى مزيد الكرم الفاضل ذلك الموضوع بتلك الصفا  
حقيقا لخصان معترضا على المع ان مثاله لا يناسب المثال فاما المناسب

تنا في بين  
كلام السيد  
ابن كمال في شرح  
المفتاح

خسر

له ان يمثل بما ذكره **قوله** لافيه اي لافيا في الاستنباف باعادة الصفة الدال  
عليها اسم الاشارة من التبيان لمقتضى الحكم وهو الوصف المناسب  
المشعر بالعلمية لترتب الحكم عليه قوله وتخصيصه بالجر معطوف على  
والشخص هنا بمعنى الاختصار لان اسم الاشارة اخص من تلك الصفات  
لوعيدت وقوله الواجب لافوا المقتضى لاستحقاقه تفضلا منه كما  
قال تعالى اعطى كل شيء خلقه ثم هدى وهذا الكلام فنيا عما الكلام في  
الايجاب عليه تعالى بمعنى حقوق الدماء الذي هو صفة النية المقترلة وليس مراد  
**قوله** ومعنى الاستعلاء الاستعارة في الحرف بنبعية متعلقة وهو المعنى  
الكلل الشامل للملك حقيقة فلذا قال معنى الاستعلاء دون معنى على والتمثيل  
ضرب للمثاق الاتيان بمثال ومطلق التشبيه والمركب فيه وهذا ظاهر  
لا نزاع فيه وانما النزاع في الاستعارة النبعية هل تكون تمثيلية ام لا  
فقد تم الفاضل المحقق الى جواز متمسكا بما صرح به العلامة في موضع  
من كتابه كما صرح به هنا وقد سبقه التيا لطبي وقال انه مستلكن  
الشخص الزبحشي والسكاكي ولم يرضه المذكور في الكشف واول ما في  
عبارة انهم ونبعه فنية السيد وشفع على الفاضل حتى كانه ابوعذرته  
وهي المقترلة العظمى التي عقدت لها المحاسن صنفات الرسائل مما هو اشهر  
من قفائنا كغالب قد سمر بعد ما ذكر قول الزبحشي معنى الاستعلاء في  
قوله على هدى يمثل لتمكنهم من الهدى واستغفارهم عليه وتمسكهم به  
شبهت كما لم يمتحال من اعلى الشئ وتركه الخ يريد به استعارة نبعية  
شبهه فتمتمسك المتقين بالهدى باستعلاء الركب على تركوبهم في  
التمكن والاستقرار فاستعارة الحرف الموضوع على الاستعلاء وقوله  
مثل الذي تصورات المقصود من الاستعارة بقصور المشبه بصورة المشبه  
به ررا الوجها المشبه بصورته في المشبه به ثم انه قد تم نصوير وجه  
الشبه اعني التمكن والاستقرار على بقصور المشبه الذي هو التمسك  
لان المقصود لا يتصل بالعتاس ومن الناس من زعم ان الاستعارة في  
على نبعية تمثيلية وان كونها تبعية لجرها في متعلق معنى الحرف  
وكونها تمثيلية لكون كل من طرفي التشبيه حالة متميزة عن طرف  
فورد علميان ان النزاع كل من طرفيه من عدة امور يستلزم تركيبا من محال  
متعددة ومن البتة ان متعلق كل على وهو الاستعلاء في معنى  
كالضرب فلا يكون مشبهما به في تشبيه مركب طرفاه وان ضم التبعي  
لجزءه لا يجوز مجموع مشبه به لتركيب معنى الاستعلاء مشبهما به في هذا  
التشبيه فكيف يشترى التشبيه والاستعلاء الى معنى الحرف فالحاصل  
ان استعارة على استعارة تبعية فتستلزم كون الاستعلاء مشبهما به  
وتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون مشبهما به فلا يجوز ان وقت الجيب  
بان ان نزاع كل من طرفيه من عدة امور لا يوجب تركيبا ليعتني بقدرا

سعد

سعد



فيما حذر و قد بات المشتبه مثله اذا كان منتزعا من شيئا متعددة  
فلا يحلو من ان ينتزع منها من كل واحد منها وهو باطل فانه اذا لزم  
لك من واحد منها كان لخذ من غيره من اخر لغيره او احتملا  
الحاصل او ينتزع من كل واحد منها بعض منه فيكون صورة مركبا ولا يكون  
لا هذا ولا ذاك وهو ايضا باطل لا معنى حينئذ لا تنزاعه من ذلك  
الامور المتعددة على انه مخرج خلافة في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً  
وهو لا يشبهه على ذي مشكك **والعلم** ان غوامض محفل الثلاثة وجوه الاول  
لشبهه تستقيم بالهدى باعتلا المركب الثاني تشبيهه هئية منتزعة من المتفرق  
والهتدي ومثله منتزعة من المركب والمركوب واعتلاية علمه فتكون  
تمثيلية تركب كل طرفتها لكن لم يصح من الالفاظ التي بارز له التشبيه به الالبكة  
على فانه مذكور لها هو التمدد في تلك الهيئة وما عداه تابع له لملاحظ في ضمن الفاظ  
مستوية وان لم يندرج في نظم الكلام وبنيهما في فليس في على استعارة اصلا بل  
هي على كمالها مخرج تلك الالفاظ **الثالث** ان يشبه بالهدى بالمركوب فتكون  
التمثيلية هذا زينة ما ارضاه ومن الفضل من ردة وانظر للسعد سعد جده  
فقال هو مخرج اما المقدمة الثانية فالتشبيهات المستعارة المطلق متعلق بمعنى مطلق  
كله على لكن خصوصياتها من عكسات خاصة مثلهنا استقلال المركب على المركوب  
استعارة ملتبك بوجهها التمكن والاستقرار وذلك لان متعلق معنى الحرف ما يخرج  
التي بنوع استلزام وقد يعبر عنه ذلك المعنى به في العرف وهذا الاستعارة الخاصة  
لازم لمعنى ما هنا لزوم القائم للخاص ويجوز تفسيره بذلك عرفا ولاشك في التشبيه  
به من التميز تعلق الاستعارة بالاستعارة الخاصة فانه **فصل** انه مقيد للمركب  
قبل نعم لكن في خواشي المطول له يكون الترخيص خارجا عن الاستعارة بواسطة  
كون المستعارة مفتية به بدون تركيب لانه اذا كان التشبيه به هو المقيد  
من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما هو المقيد من حيث هو ذلك  
فلا تنزع تلك الاستعارة بدون ذلك المقيد فلا يكون متعلق معنى الحرف  
مدة لولا بلفظ مفرد ولذا معنى الحرف بقسه لا يدل على كونه بلفظ مفرد وان كان  
معنى واحد مقيد بقبود غائبة الامر ان يكون الموضوع بارابطه  
لفظ مفرد او الخاص **فصل** ان معنى الحرف في اياه يحتاج الى الالفاظ متعددة  
لا معنى المركب الا ان المفصود الامكن فيه تشبيه المقيد دون المقيد  
وفي المركب المجموع واما المقدمة الاولى فتعني التمثيل هنا على تشبيه  
الحالة المنتزعة من امور متعددة بظلالها ومعنى تنزاعها خصوصياتها  
عند وجودها على وجه الزوم وقبامها بها ولا يخفى انه يجوز ان يكون شيء  
تمامه منتزعا من مجموع قابك به بدون التركيب والتكرار وبلا  
قيام بكل جزء كالنقطة في الخط والاضافة في جعلها عند القابل بوجود  
وكذا جميع الافتراض التي لا تشري في محالها كما حقق في الكلام فعلى هذا  
يجوز ان كثر على استعارة التمثيلية في معنى الحرف المفرد بهذا الوجه

و ينتزع

وينتزع منه الامور المتعددة كما مر فان معنى على التشبيه بين المركب  
والمركوب على وجه الاستعارة القائية بينهما مسببة عنهما ولا يقتضيه  
انه لزم بلا حظ الامور المتعددة ففقد الالفاظ كثيرة او التفتيل  
والتركيب في التأخذ لا في نفسه وما ذكره من ان الوجه مركب  
في التفتيل فباقيها لا يلزم ولا يلزم على هذا جعل ما قيل انه لا معنى للتشبيه  
المركب الا ان ينتزع كيفية من امور متعددة فتشبهه بكيفية اخرى  
مثلهما نفس لا تخبر على الاستعارة التمثيلية بالمعنى المشهور في الحرف  
فانه في مجموع الكلام المركب من الفاظ متعددة فمفعلة لا تعرف في الاخر  
كما في اراك فقدم رجلا وتوخر اخرى اذ يراى مجموع اراك متفرقا  
في مركب او قد تعرف بذلك جدي والخاص **فصل** انما يجري في الحرف  
التمثيل بمعنى انتزع الحالة من الامور المتعددة ولا يجري فيه  
التشبيه في المفضل المركب ففقد على ان ينبغي ان يعلم ان معنى  
الاستعارة التمثيلية بالمعنى المشهور في الامة بعيد غير ظاهر فانه  
لا يفصل بهما تشبيه حال المجموع بل تشبيه التمسك بالهدى بتدبير المركب  
بالمركوب في استعاره عالية ايضا لا وجه لا عن الالفاظ المشبه به  
في هذا التركيب بعد دخوله على الهدى وجعل صخر لعل او تشبه في  
المشار به للمنفرد مع ان الهدى واو تشبه من اخر المستعارة فان قلت  
قد يطوي ذكر المشبه في التشبيه كما يطوي في الاستعارة فكيف لا يكون  
في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في النظم لانه يكون مستويا في  
الاستعارة منبوتيا في التشبيه كما في قوله تعالى وما يشقوا البحر ان  
لاية فان الصخر من مستعملات في معنيها الحفني وقد اريد تشبيه  
الاسلام والكفر بها ولا يقدح في اللفظ الا في مجر دالارادة فكذلك التشبيه  
الى المشبه به في الاستعارة قلت الفرق ظاهر فان التشبيه قد  
يكون ضمنيا مكشفا كما في قوله فان يلقى الاسم وانت منهم الخ ان مجموع  
للتشبيه غائبة الامر ان اعتبار اللفظ التشبيه فيهما بغير نظم الكلام بخلاف  
قوله او تشبه على هذه كوفات المجموع لتبرك كناية عن الاستعارة ووجوه  
لغيره المشبه فيه بنا في اعتبار الالفاظ الاستعارة فان التشبيه ينبغي  
فيها اصلا وبالحكمة لا وجه لدخول كل على الهدى وانصبا الاستعارة  
مجازا كونه على مستعملة في غير معناها للاقية التشبيه واذ لم  
تذكر الالفاظ ولم يقدح في اعتبار التجوز **فصل** في تشبيه **الشكال**  
على اعتبار الاستعارة التمثيلية في المركب مطلقا ان المقصود منه  
التشبيه بين الحالة المنتزعة من الامور المتعددة الواقعة  
في الظرفين ولزم ظهر وضع امر بارز الى الحال حتى يصرف عنها الى اخرى  
بعلاقة التشبيه وبالحكمة لا يظن في ذلك الاستعارة ما يصرف فيه  
بالتجوز واما الهيئة التركيبية فهو مخرج بارز الى الاشياء او المعنى ظاهر

فصل



انه لم يقصد التشبيه فيه فلا يجوز فيه اذا عرفت ما تلوناه لك وهو  
 زينة ما في هذا المقام والذي يخطر بالبال بعد طرح شقنا القيل والقال  
 ان الخلاف بينهم في حرف واحد اذ لا خلاف في ان التمثيل التقصيل المعروف  
 يستند على تركيب الظرفين حقيقة وان التمثيل الاخر الذي هو تمثيل النزاع  
 هل يشترط فيه التركيب بعد الاتفاق على انه لا يلزم ان يتصور  
 باجزاء لفظية ولا تفيد من ذلك التمثيل الى انه يشترط فيه ان يكون  
 لجزأ ومعرفة منوية فلا يكون ما اقتصر عليه من الحروف وكما هو شأن  
 المعنى المجازي يستعمل في معنى مجازي بل حقيقة والاكاذيب كما زعموا  
 لا تمثيلا ولا يشترط فيه ذلك بل يكفي تركيب المأخذ المنفرد منه ذلك  
 ويكون الحرف المذكور مع كل واحد من الحرفين بالالتزام من طرف التشبيه ومما يترتب  
 متجاوزا فيه واللام يصح دخول على المذكر كما مشى علينا السعد ومن شئ  
 على جادته فالنزع كاللفظ **واما** الاشكال الذي ورد في الحديث عند فقد  
 استغنية بعض المنطوقين في ذلك فغير ان اللفظ المركب له حقيقة واحدة  
 دالة على معنى مجموع مركب موجود في الخارج ومجموع المادة والهيئة  
 مصنوع له بالوضع النوعي واما وضعه صفر دالة على الخلاف المعروف فيه  
 وهو النفر فيه لا الهيئة فقط ولا المفردات وسحقه في محله ان شئت  
 الله تعالى **فهم** يريد على ما مر من ان الاستغناء الخاص المفيد تمثيل  
 انه لو اقتضى ذلك لم يكن لنا استغناء بتعبية اصل الاستغناء لها  
 التركيب والمتراد بالاستغناء لخلو لا ظلية وهي قد استغرقت بهذا المعنى  
 وتمكنهم بمعنى ثباتهم ودوامهم فحطفت الاستغناء عليه لتفسير وتوضيح  
**قول** سكال مراعاة الشئ في نفسه لست والاصل تمثيل الحرف في تمثيله واستقراره  
 بحال من حيث الخ ان قلنا ان التمثيل معناه المشهور او تمثيل تمثيله بالاعتدال  
 المركوب ان كان التمثيل بمعنى مطلق التشبيه فالاستغناء بتعبية على ما  
 استلفناه ووجه التشبيه ايضا له الى المقصد الاعظم في الدارين **قول**  
 وقد صرحوا به الى صرحوا بالتمثيل فانه استغناء لم يعبر فيها وان كانت  
 مبنية عليه او المتراد صرح فتيلا مركوب المراد بالهيئة المتبعة لان معنى  
 امتطى رك كاسيا في وقال قدس سره انه لما ذكر استغناء على الامتكان بالبدن  
 امر منه تشبيه المذكر ونظائره بالمركوب وقد تبادر الى الوجود استغناء  
 فاذا له بان هذا التشبيه فيما ذكرناه ضمنى غير مقصود من الكلام وقد صرحوا  
 به وجعلوه معصوما في مواضع اخرى وعده كقولهم في الكشف وفيه  
 اشارة الى ان التشبيه هناك كصفتي لانه الاستغناء لا يخلو الحرف لانفسه  
 لما فيه من الخفاء لا يعني **قول** امتطى الجمل وغوي هذا هو الصحيح وغوي  
 فيه فقل ما غوي معنى من في بعض النسخ والغوي مغرنا بالالف واللام  
 وكانها تحريف لان القوي كالمغوي فسادا لكونه تحفلة بمعنى القواية  
 وان كان له وجه تكلف والجمل هنا بمعنى البغي والتجاوز وهو اصله الشايع في كلام

ابن سكال في  
 الفرائد

الفصل

الفصل في  
 الالات في احد علمينا • فيجعل فوقه جمل الجاهليا  
**ورد** ايضا في انفا بل العلم كما هو المستعمل في المقترح بما ذكرنا في صورة  
 التشبيه كقولهم جعل لغواية مركبا فانه في قوة قولك الغواية  
 مركب اي كالمركب واما في صورة الاستغناء كقولهم اقتعد غارب  
 الهوى اذ شبهه فنه الهوى بالمطية على طريق الاستغناء المتكسرة فقل  
 باثبات الغارب ورسمه بذكر الاقتعد فانه من اقتعد بمعنى ركب وهو  
 في الامثل افتغا من القعود والغروب له كما في كنت اللغنة معان ما بين  
 السقام والعنف ومنه استعبر حبلك على فاربك ومقدم السقام يوما  
 يقولون ركب البعير من مطلق الظهور وهو المترادف للتاسب هنا فسر  
 فسرهما فانه قال ان فيه اشارة الى اشراف مركب الهوى على السقام  
 لم يصيب واما قوله امتطى الجمل فان جعل بمنزلة قولك ركب مطيا الجمل  
 كان استغناء بالكناية وان جعل في قوة قولك اتخذ الجمل مطية كان  
 تشبيها وانما كان تشبيها للجمل بالمطية مقصود منه كما في قوله ان  
 الشباب مطية الجمل في رواية وهو المترادف يكون مصحابة وقتل امتطى  
 استغناء بتعبية تشبيهه انصافه بالجمل واستقراره عليه امتطى المطية  
 واستغناء لفظ التشبيه به بالمشبه فسر الاستغناء الى الفعل وذكره  
 المفعول قرينة لما وفتحت اذ لا فرق حينئذ بينه وبين قوله  
 على هذا في ان تشبيه المذكر والجمل ليس مقصودا فيهما فكيف يجعل  
 مصحابه في اخذ هذا دون الاخر لا يخفى ان دلالة الفعل على الحدث  
 وهو الركوب والامتطى التمسك بالحرف فتدبر في الكشف عما امتطى الجمل  
 تشبيها خطأ بترسوا كان معناه ركب مطاه فيكون كغارب الهوى  
 وقد سلم فنه الاستغناء لا والتخذ مطية فيكون نظير قوله قتل  
 الجمل واخي السحاب **فهم** لو ذكر توجهنكا تشبيها ومنه الى على  
 من الخ وقد ذكره اذ ان معنى امتطى الجمل اتخذ مطية على سبيل  
 الحقيقة دون التشبيه فلا بد من الاستغناء اذ لا يمكن تقدير اداة  
**فهم** اذ ذكرت الترجمة بكونه جعله تشبيها والمضمر بحسب الاصل  
 لا يقتضي القصد بل مجرد الظهور وان استبعاد ولا شك في ان تشبيهه  
 الجمل بالمركب في هذا المثال ظاهر من تشبيه المذكر به بحيث لا يخفى  
 على احد سواء اعتبر فيه الاستغناء بالكناية او التبعية او التشبيه  
 بل فقولهم الاشارة في قوله صرحوا بذلك اشارة الى تشبيهه  
 المهم الذي كان الركاب فانه ذلك ايضا خفي يخرج الى النظر والتوضيح  
 وقد بقيت يا صاح في النفس خاصة لعل بفضل الله يوما اقضيه **قول**  
 وذلك انما يحصل الخ اشارة الى الممكن والاستغناء المجازي لا يحصل الا بتكامل  
 القوت في النظر والممكن فاستفراغ الفكر اذ امة النظر اشارة الى الاولى

سعد







تكريرا وليك تنبيه على انهم كما ثبت لهم الاشارة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح  
الاسم والاشارة بفتح العين وفتح النون المشددة وراءهم مكسدة وهما لغتان بمعنى  
الاستمارة والاستعداد وقيل هي التقدّم والاختصاص من الارشاد ويجوز فيه  
متم المستمرة وكسر المشددة وفتحها بعضهم بالمكرمة المتوارثة وقال انها  
اشارة الى انه تعالى اكرمها اذ جعلها الصلاة والسلام وخواتم نبيه  
فكانما انتقلت لمرارتها وهو تكلف والمراد بالاشارة انهم من الهدى  
في الدنيا وفوزهم بالفلاح في العقبى مما دل عليه محمول القضيته في النظم  
يعني ان هؤلاء المؤمنون في تلك الصفات يستحقون بذلك الاستقلال  
بالتمسك بالهدى والاستعداد بالفلاح والاختصاص بكل منهما ولو لم  
يعد اولئك لزم ان توهّم ان الاستقلال بالمحمول لا بكل واحد منهما  
وانما افا ذلك الاختصاص لانه على الصفات وانه في المشتق كما مر  
فيفيد العلمية لثبوتها لهم والعلّة لا تختلف عن المعلوم فيقضي  
الاختصاص بهما والتميز في الاشارة ما يعني عن الحكم ومن غفل عن هذا  
قال ان هذا الوجه انما يستقيم اذا افاد مجرد تعريف المستند اليه التخصيص  
ليحصل في الجملة الاولى واقصا وهو مختلف فيه فانه تبع صاحب الكثاف  
في القول بالخصر في نحو الله يسطر الرزق وقد جعل الثانية اشارة  
الى المتقين المؤمنين بكونهم على هدي من ربه وتتم ويجعل الفلاح منزلة  
على كونهم على تلك الهداية الواصلة اليهم من ربه والمنزلة على الاوصاف  
الشائعة فلا تكرر حينئذ الانحساب لظاهر وقد اشار قدس سره الى ان  
كلام الكثاف محتمل في مكانه قال في تكرير اولئك تنبيه على انهم كما ثبت لهم  
الاشارة بالهدى فهي ثابتة بالفلاح فان الفا في قوله فهي محتمل الزيادة  
والدلالة على ان الاشارة بالهدى سبب الاشارة الاخرى والمصعد عنه  
وقوله وانما الح كالعطف التفسير وما ذكره هنا من ان لا يما الى وجه  
بنا الخبر المذكور في المعاني في تعريف المستند اليه بالمؤمنين فندبر **قوله**  
ووسط العاطفة بهذا الجواب فيقول مقدم بلوح به ما قبله من التكرير  
في المبتدأ وكفاية كل من الاثرين فانه يوهّم ان المقام يقتضي عدم  
العطف كما في الآية الاخرى يعني ان على هدي والمعطوف مع تناسبهما  
معنى مختلفان مفهومنا وجوده فان الهدى في الدنيا والفلاح في العقبى  
واشبات كل منهما على حدة امر مفسود في نفسه فليجوز ان المشتمل ان  
عليهما المتحد ثان في الخبر عنه برب كمال الاتصال والانفصال فلذا عطف  
احدهما على الاخرى واما كالا نعام والفاقون وان اختلفا فهو ما قد  
اتحد مقصودا والمراد بالتشبيه بالانعام المتكافؤ في القوة والجملة  
الثانية مع مشا ركتها الاولى في الحكم عالىة مؤكدة لها فلا مجال للعطف  
فان قلت ان اردت الاختلاف والاتحاد بحسب اصل المعنى وباعتبار  
الوزن فلا فرق بينهما قلت نعم يجوز الخبر اذ كل منهما فيهما الا ان

مير بادشاه

الاول الظاهر في الاول والثاني اظهر في الثاني كما لا يخفى وقيل الفصل في  
الثانية لانها كالمصنعة بالاولى لانها اجواب سؤال نشأت من قوله  
بالهدى اصل كانه قيل لم كانوا اصل فاجيب بانهم غافلون عن رعيهم  
مصابيحهم فالانعام لا تقوتهم رعايتهم وهذا السبب واظهر وفيه نظر  
والنسيج بالصله كتابا السجل والفضحك وينجوز به عن اثبات الحكم  
القطعي في التشبيه وهذا هو المراد وفيل محتاه رعيهم بالفعل وفي  
القاموس سجل به رعى به من فرق على انه ما خوذ من السجل بمعنى الجواز  
والاول اشئت واقرّب **قوله** وهو فصل الخ من غير الفصل ويسمى عمادا  
له فوائد ففصل الخبر ويميزه عن الدون فاذن السبب فصله وهو انما  
لانما قد يتوشتط بين غيرهما كما ذكره النجاة ويؤكد النسبة والحكم  
الخبري وقيل انه لتاكيدا للحكم عليه لمطابقة له ومنعفات بانه  
لو كان كذلك لم يفيد التخصيص كما لا يفيد زيد نفسه اكرم الناس  
واذ حال اللام عليه في نحو ان زيد الهوا الظريف ربما دل على انه من تمة  
المحكوم به ويفيد الاختصاص المستند بالمتدالية لا عكسها كما ذهب اليه  
بعض شراح المفتاح وهذا مما اطلقوه واثبتوه بقوله تعالى كيت انت  
الرقيب عليهم وهو انما يتم اذا ثبت العطف في مثل كانه زيد هو افضل  
من عمرو متا الخبرية نكرة ولا فتعريف الخبر بلام الجنس بقدر قصره  
على المبتدأ وان لم يكن فضلا كزيد الامير وقصيف المبتدأ بلام الجنس  
سفيد قصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل نحو اكرم هو التقوي  
اي لا كرم الا التقوي وفي الفائق ما يشعر بان مثله يفيد قصر المبتدأ  
على الخبر سواء عرف المبتدأ والخبر او لا لانه صريح بان معنى فان الله  
هو الله ان جالب الحوادث هو الله لا غير وفي المفتاح ما يخالفه  
وقال القائل المحقق ان الفصل قد يكون التخصيص بقصر المستند على  
المستند الترخيضي زيد هو افضل من عمرو وزيد هو بقاء والاستد وفي  
الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة هو التخصيص في  
والتوكيد وقد يكون مجزوا والتاكيد اذا كان التخصيص فاملا بدونه  
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المستند على المستند الترخيضي ان الله هو  
الرازق اي لا رازق الا هو وقصر المستند الترخيضي على المستند نحو اكرم هو  
التقوي والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوي ولم ولذا قيل ان كلامه  
محتمل لمرتين ان يكون لشارة الى الدليل وهو فاسد وفيه نظر **قوله**  
اقسند لجعله قسما للفصل بيا على ما اشتهر من ان ضمير الفصل لا محال  
له من الاقرب وذهب بعضهم الى انه رابطة ويجوز فلا يرد عليه ان  
فيه جعل الشيء قسما لنفسه لان من النجاة من ذهب الى ان ضمير الفصل  
في محال رفع على لا بد **قوله** والمفلحون خبره قال الطيبي في هذا ان يكون  
الجملة من باب تقوي الحكم او من باب التخصيص على نحو هو عارف **قلت**

عند  
في قوله  
فصل

سما  
في المستند  
على المستند اليه  
وهو

خطيب زاده  
الى المدعي وهو الحق والا  
بتراض كلاهما  
وان يكون اثنان  
مهم



المزاد الاخيرة لتطابق الوجوه في اعادة الحرف ولا حظ في ما ذكره لما تقدم من ان  
اولئك في معنى الصفة المشتقة ومثله يفيد علمية مبتدأ الاشتقاق  
وتفيد الحصر **قوله** والعلم بالحاء والجيم في هذا بناء على ما علم قد مر  
اهل اللغة من ان المشاركين في اكثر الحروف اشتقاق تدور على معنى المادة  
فيتمجد اصل معناها وتبين ان بعض الوجوه كما يعرف من ظالم التهذيب  
المعبر وكحومها من كتب اللغة القديمة ولذا اعتبروا في الترتيب الاول  
وما يليه ولم ينظروا الى الاختلاف في فعله الحرفي والمزاد بقوله بل  
والجيم نفس اللفظ من حيث اللغة والافاء القراءة بالحاء المهملة لا غير  
ولم يفر الجيم في شيء من الشواذ والعلم بالحاء بمعنى الشوق الفخ وكذا  
العلم بالجيم ايضا كما في كتب اللغة والظاهر انهما معينا فان الشوق قد  
يقع من غير درجة فالفتح قد يكون بغير شوق كفتح الباب والكتاب  
فتبين ما هو وخصوص وجهي **قوله** المغاير بالمطلوب هذا هو  
المعنى العرفي المعروف في الاشتغال والشوق الفخ معناه الحقيقي  
الاصلي **قوله** لانه الحائز للملازمة والمناصفة بينهما والكتفي  
بذكر الفخ فيه لا شوقا له على الشوق في الغالب فلا يقال المناسب لما  
بعد ان يذكره لكنه صرح به كان لحسن الوجوه جمع وجه ومعناه  
النوع والطريق فقولك وجوه الظاهر كما في بعض النسخ انواعها  
او طرقها وفي نسخة وجوه اللطف وهو بصيغته فيكون معروفا  
وهو لرفق والتوفيق وبفتح اللام والطاء يقال بالما لطف ايضا وهو  
اسم بمعنى البر ولم يشتهر في الحديث **قوله** ان يشرح في شرح ما ت  
اللطافة بمعنى الهدايا واحدها لطف قال كمن له عندنا التكريم  
واللطف وعبارة المصراحة الله تعتبرها والظاهر الاول وان  
معنى فاز بغيره تدني وتيرة وهي سعادة الدارين وقيل  
من ان قوله انفتح يدل على انهم من افلح للصيرة وفيه نظر  
ظاهر **قوله** وهذا التركيب الذي تتركب فلم وهو ظاهر وعلق معنى  
شوق وفلذ بالذات المعجمة بمعنى قطع وفي القاموس فليس الشوق اذا فقه  
لنظر ما تحته من الهوام او من فلو انه بالسيف اذا ضربته وفي الضرب  
معنى الشوق هنا او من فلو انه عن امتداد فطنة **قوله** وتعرف المظفر  
الحمد اربعة **قوله** في الكشف معنى التعريف في المفعول الذي لا على  
ان المتقن هم الناس الذين بلغوا انهم مفلحون في الاخرة كما اذا بلغوا  
ان انسانا قد قاب من اهل كالك فاستخبرت من هو فليل زيد  
التأنيب الذي اخبرته بتوبته فاللام حينئذ لتعرف التمدد  
الخارجي ولا حاجة الى اعتبار فرض كما اذا قلت الزيدون هم المنطلقون  
اشارة الى معدودين بالانطلاق ولك ان تغتبر كلمة همة فضلا ونقصه  
قصر المستند على المستند اليه افراد النص للمعنى بنو همة من انا المعهودين

شيخ زاده

بالفلاح

بالفلاح يدرج فيهم غير المتقين ايضا وقوله كما انما يكتفك الخ ترك المصنف  
رحمة الله انحصارا لا لما قيل من انه لا جليل انما اعتبر عليه بان المطابق  
للسؤال ان يقال للتأنيب زيد حتى لو اقم على زيد كان خبرا للمبتدأ  
محدودا ورد بان الضمير فبين هو والجمع الى التأنيب من التأنيب  
فمن مبتدئا والتأنيب خبره كما هو من ههنا سبويه والمعنى ان زيد  
التأنيب ام عمر وفا لمطوب بالسؤال ان يحكم بالتأنيب على شيء من تلك  
الخصوصيات فالصواب ما في الكتاب لتكون الجواب لمطابقا للسؤال  
والمثال هو افنا للمزلة في تعريف الخبر العمدى فان جمل من خبر  
مقدم ما فالحق ما ذكره المختصر فتقوت موافقة المثال وهذا مع  
ظهور مخفي على جملة حتى زعم من لم ينتبه له ان دعوى رعاية  
المطابقة متفوتة فان من لها جملة اسمية ويجاب بفعلية ولم يد  
ان التأنيب من قام بطلب الحكم بالقيام على زيد او عمر فاذا جيب  
بقام زيد مطابق لسؤاله في المعنى ان خالفه لفظا بفعلية لشي يستراه  
تخلاف ما نحن فيه فان التقديم فيه يوجب فضلا لمحكوم عليه  
فتقوت المطابقة المقنونة التي يجب رعايتها في يجوز زيد اخوك واخوك  
زيد هذا المحذور ايضا قد سرح مخالفا فيما مضى المحقق  
وتبجح به في غير موضع وكلمة للمعاملة فضلا لا امر تدعي رتبة التقليد  
من جديد فكره كما قال تقبل فضلا لا امر تدعي رتبة القوم فانهم  
مخروا بل من لطلبه التصور لا لطلب الحكم والتقدم بقينا وتلك لا جد  
فيها بل خبر في الجملة ولذا قيل ان من كمال بها من المتخبر ذي العلم  
وتعيبه فالمقصود بمقنن تغيير الفاعل ثم تغير الفعل بحيث لا يشك  
فيه وليس لطلب مطلق الحكم بالقيام بالمطابق في الجواب ان يقال  
زيد قام اذا المقصود بالفعل وقدر في الفعل امر ذكره صبرا واعتبار كوي  
ولذا قالوا ان قوله تعالى انت فعلت بهذا لو كان لتقرر في الفعل كات  
الجواب فعلت او لم افعل **قوله** ان في قام زيدا ما لا ترد والليل  
في الفعل وقدر في المحب اياه وقد قال بحققوا اهل المعاني ان المصنوع  
يكلم المستور عند ذات او غيرهما فتقال ضربت زيد اذا كان الشك في نفس  
الفعل وانت ضربت اذا كان في الفاعل مع تغير الفعل ولا شك في ان خلق  
السموات والارض لم يفر لا امر فيه والتردد انما هو في تغيير الفاعل  
فلا يكون من خلق السموات والارض جملة فعلية بمعنى بل اسمية لفظا ومعنى  
ولا ينبغي ان يكون من قام في معنى اقام زيدا عمر بل في معنى اقام عمر قام  
ما عرفت والتكثير في الجملة الفعلية في جواب من خلق على انه خلاف  
مقتضى الظاهر للمعبر بعبارة المخاطبين وانهم لا ينبغي لهم التردد في الفعل  
اصلا كما وقع فلو كان متزايدا كان في اصل الفعل وقيل المتأبطه ان الشيء  
اذا كان له صفات تعرفاه وقد عرف الشاع انصافه باحد همدادون الاخرى

سيد  
سيد



فانما يعرف انصاف الذات به وهو طالب لان الحكم عليه بالاحتمال يجب تقديم  
الذات العلمية وجعله مبتدأ ومفعول غير فاذا عرفت مثلاً اني اعينه  
واسمه دون انصافه بالاختصاص وطلب ان يعرفه ذلك قلت اني اعينه  
واذا عرفت انما يعرفه بذاته قلت لخواه زيد ولا يحكم غيره وهذا  
موافق لقوله في الدلائل انك في قولك زيد منطلق وزيد المنطلق  
بذاته فعل الانطلاق لزيد لكنه في الاصل لم يستمع السامع انه كان وفي  
الثاني سمعه ولكنه لم يعلمه لزيد فاذا بلغك انه كان من انشأت  
انطلاق محصور وجوزت ان يكون من زيد بشر فقل زيد المنطلق  
انقلب الجواب وجوباً محصوراً منه فاذا قصدنا كيد قتل زيد هو  
المنطلق واذا قيل المنطلق زيد فالمعنى انك مررت بمطلقاً لم تعلم ان زيد  
هو امر غير وفقط انك المنطلق زيد اي ما تراه من بعينه هو زيد وهذا  
ما نحن فيه فانك عرفت المتقين وتلك انك عرفت ما مضى من في الاخرة  
وجوزت كونهم المتقين فطلبت الحكم عليهم بالفلاح وهذا امر اذ  
الزمن في عبارات الشافعية ان يكون معنى من هو ازيد هو افرادة  
بالذكر لما يقتضي الاهتمام به ولمسا كان ظاهراً ان معناه ازيد الثاني  
امر غير واجزى وعلمنا انما امر غير بان المناسب الثاني ازيد لانك عرفت  
ان انصافاً قد تاتى وطلبت الحكم عليه بانه زيد او غير فمقتضى تلك  
الضابط انك اذا عرفت الثاني وقلت من هو كان معناه ازيد  
الثاني امر غير واجزى فالنقد دائماً هو في المحصورات والمطلوب الحكم  
على الثاني بولادة منها كما ذكره الشيخ في المنطق زيد ولا يصح حينئذ  
زيد الثاني بل الثاني ازيد فظهر من ذلك جواب بان الضمير للتأنيب  
كما مر فانه لا يرد في الاعتراض عدم المطابقة للمقابلة المقررة  
فتدل وبهذا ظهر ما في كلام الشافعي من الاختلاف تبين في الوقت  
بمركب كلاً في الشيخ فانه كل مقام له مقال **اقول** من اجل ما يعتد  
به مما وقع من القيل والقال وهذا انما اذ لك جهداً المقل مما  
يقع فيه **فاقول** والجواب من الله القبول المطابقة المتفق عليها هو  
حجلاً مطلوب المحاط به ومحققاً لما فيه وهي كما قاله الشيخ  
والسكالي انما تخفى اذا عرفت الصلوات والجلد اسمية لانه اذا نكر  
لحدها يكون هو الخبر اذ هو من شأنه ان يكون غير معلوم فاذا عرفت  
كان معلوماً بطريق من طرق التعريف ليكن التعريف والاعرف حينئذ محكم  
عليه والمعرف من وجهاً مجهول من وجه محكوم به لانه لو عرف من كل وجه لم  
يطلب فاذا بلغك ان قوماً معينين من اهل بلدة او محلة انطلق منهم  
واحد وانت تعلمهم بشخصائهم وتعلم المنطلق بوجهه مما وجهك من غير  
ذلك الوجه تعين في جواب من المنطلق زيد المنطلق ولا يصح عنده عكسه  
ولو شاهدت من بعد شخصاً منطلقاً ولم تعرفه بذاته ومشتغلاً به وقلت

من المنطلق كنت عارفاً بالمنطلق بمشاهدته والمجهول لك ما شخصه فنعين  
حينئذ المنطلق من زيد وهذا امر اذ من كان مستمعاً في الدلائل  
وقوله في الكشاف اذا بلغك ان شخصاً قد تاتى بالحق اشارة الى ما يصح  
تعرّفه وهو كونه معلوماً بوجهه لانه كل الوجوه حتى يتبين ان  
مبتدأ كما نوهوه فانه فريضة بلا مزية ومن هنا نشأ الاعتراض  
وليس هذا مبتدأ على اعتبار من مبتدأ وخبر لان من شاهد المنطلق  
اذا قال من المنطلق فمطلوبه ما شخصه حق المنطلق ان يكون مبتدأ  
ومن خبره ما عكسه سبب لانه يراه من المنطق المتقدم والمطلوب  
عنه امر بالذکر وادعاء المتقدم عن تلخيص خلاف الظاهر من استه  
نكرة والكلام ليس فيه وحمله انشائي لا خبرية حتى يلاحظ فيه  
المعنى التي لا خبرية فليس من شأنه ولا يفسر لاختلاف فيه مبتدأ على  
هذا قطعاً فلا حاجة الى تكلف ادعاء انه مبتدأ لانه معترفنا ولا  
لانه في معنى زيد امر غير واجزى لانه لا يرد في الاشارة المذكورة لا  
يتأني في فعل التفضيل وكره في نحو كمالك لانها في معنى ما يرام العلم اكثر  
فقولك المتقدم هنا ان المناسب حينئذ الثاني زيد الجسرود مما  
مر من ان قوله بكفك الخ مصحح لتعريف الثاني وجعله معهوداً كما اشار  
اليه بقوله الذي اخبرت بتأنيبه ولا يقتضي ان لا يكون محمولاً  
ومطلوباً من وجه فاذكر ليس شيء وقوله قدس سره حتى زعم الخ زده  
كافضاً وهو وارد عليه كما فعل مرثاة وقوله الشارح الفاضل  
او رد الشافعية الفاضل في دلائل الاعجاز كلاماً يوجب اوجه كلام المص  
والخبر كلام المعترض ليس شيء فانما مستفاد وهو غفلة عملة محققة وعادة  
الدلائل انك في قولك زيد منطلق وزيد المنطلق ثبت فعل الانطلاق  
لزيد لكن ثبت في الاصل فعلم يستمع السامع من اضلماً انه كان وفي الثاني  
فعلم السامع انه كان ولكن لم يعلمه لزيد فاذا بلغك انه كان  
من انشأت انطلق محصور وجوزت ان يكون ذلك من زيد من قتل  
لك زيد المنطلق انقلب ذلك الجواز وجوباً وزال الشك وحصل  
القطع بانه كان من زيد انما يعني ان الخطاب لما علم زيداً بمشخصاته  
وبلغته ان انشأنا انطلق كان المنطلق حاضراً في ذهنه فيصح ان يعرف  
بالترتيب المتيقن ولكن لما لم يتبين كان مطلوباً لتردده فيه فتبين  
خلفاً من الكون هو المجهول عنده من وجهه خلاف الصورة الاشبه  
وهذا بعينه ما في الكشاف الا ان المعترض من سلم اعتراضه لم يمتد  
لتطبيقه فشرقا لشيخ واذا قيل المنطلق زيد فالمعنى على انك لم تزل  
بانصافاً مطلقاً ما بعد منك فلم تثبت ولم تعلم ان زيد هو امر غير  
فقال لك مما حكى المنطلق زيد اي كمال الشخص الذي تراه من بعد هو  
زيد وقد شاهد لابس ديباج وقد كنت تعرفه فتبينه ففقال لك



اللابس الذي يتاح صاحبه الذكر في وقت كذا فيكون الغرض من ذلك  
اثنان انة ذلك الشخص المسمى لا يثبت بشر الذي يتاح لانه شاهد  
يعني انك لما شاهدت انطلاقة وليس له الذي يتاح كان اللابس والمنطلق  
محسوسا عندك لا تتردد فيه ولا تظلمه وانما انطلق الشخص في  
وتعيينه فتعين حيلة فثبت ان ذلك الشخص انما يتاح من غير  
لان زيدا المحسوس او غيره لانه المنطلق لم يتردد في الايمان ثبت شخص في  
صحة ومنه انطلق فانت لم تشاهد ولم يبينه الخبر عندك فالتا حيل  
خبر افقد واقف اول كلامه خبر من غير شبهة وهو بعينه كما في الكشف  
فقد انكشف لك المراد بما لا يتردد فانه وتبين ان ما انقضاه الشريف  
المتردد في ادعي انه لا يتردد في نفسه من له رتب في علم المعاني عني  
اليان الهاد من الاستدلال من التبيان لما عرفت من ان المراد انك  
شاهدت شخصاً منطلقاً ولم تتردد في بعينه وقلت من هذا المنطلق  
تعيين ان بقيا لك المنطلق زيدا سواء كان من مبداء او خبر فانك اذا  
لم تشاهد فلا خبرت بان شخصاً من قوم معاً لم يتردد لك باعتبار نعم  
انطلق فقلت من المنطلق لقال زيدا المنطلق على القولين في كتاب من لان  
مبنى الخلاف استر كغير ما توهمه وسياتي ان شاء الله تعالى تحقيق  
هذه المظان في محله فانه صواب جملته معترضة لا محل لها لغير عرض  
لها شراح الكشاف وهذا من الحوزة المقصودات في الحاشية التي من بها المالك  
السلام **قوله** او الاشارة الى ما يتردد في الكشف او على انه الذي  
ان جعلت صفة المتقين وتحققوا ما هم وتصوروا بصور تمام الحقيقة  
فهم لا يبعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد  
وما جعل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هو هو وانتهى بهما بعينه ما ذكره  
الشيخ في دليل لا يخفى فقال اقسام الخبر المعرف بالالف واللام معق  
غير ما ذكرت لك وله مستلك دقيق ولحقه كل نفس يكون المتأمل عنده كما  
يقال يعرف ديك وذلك قولك هو البطل الحامي وهو المنقلى المتردد وانت  
لا تقصد شيئا مما تقدم فثبت لتبين المصطفى قد علم الخطاب انك كان  
ولم يعلم من كان كما مضى في قولك زيدا هو المنطلق ولا يتردد ان تقصص معنى  
علمته على معنى انه لم يحصل لغيره على الجمال كما كان في قولك هو الشيخ  
ولا يتصور ظاهرا انه بهذا الصفة كما كان في قوله ووالدك العبد ولكنك  
تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصل معنى  
هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يتحقق ان يقال ذلك له  
وفيه فان كنت قلته عالما وتصورته حقيقة تصورته فعلمت صوابك  
واشدد به يدك فهو من تلك وعنده تعبتك وطريقه طريق قولك  
هل سمعت بالاسد وهل تعرف ما هو فان كنت تعرفه فزيد هو بعينه  
اننى المقصود منه وهذه قصة في شرحها طول وقد وقع النزاع في مراد

الشيخ

الشيخ بين الفاضلين فقال المحقق استعدوا رتبة مترقده اطلق المثلون  
في الكشف على انه يريد بذلك تعريف الجنس وتعيين الحقيقة العتد  
الذهني وشعر منهم من زعم انه لقصر المتبادر على الخبر فظهر الحق في  
لا يبعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد  
وما جعل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هو هو وانتهى بهما بعينه ما ذكره  
الشيخ في دليل لا يخفى فقال اقسام الخبر المعرف بالالف واللام معق  
غير ما ذكرت لك وله مستلك دقيق ولحقه كل نفس يكون المتأمل عنده كما  
يقال يعرف ديك وذلك قولك هو البطل الحامي وهو المنقلى المتردد وانت  
لا تقصد شيئا مما تقدم فثبت لتبين المصطفى قد علم الخطاب انك كان  
ولم يعلم من كان كما مضى في قولك زيدا هو المنطلق ولا يتردد ان تقصص معنى  
علمته على معنى انه لم يحصل لغيره على الجمال كما كان في قولك هو الشيخ  
ولا يتصور ظاهرا انه بهذا الصفة كما كان في قوله ووالدك العبد ولكنك  
تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصل معنى  
هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يتحقق ان يقال ذلك له  
وفيه فان كنت قلته عالما وتصورته حقيقة تصورته فعلمت صوابك  
واشدد به يدك فهو من تلك وعنده تعبتك وطريقه طريق قولك  
هل سمعت بالاسد وهل تعرف ما هو فان كنت تعرفه فزيد هو بعينه  
اننى المقصود منه وهذه قصة في شرحها طول وقد وقع النزاع في مراد

الشيخ بين الفاضلين فقال المحقق استعدوا رتبة مترقده اطلق المثلون  
في الكشف على انه يريد بذلك تعريف الجنس وتعيين الحقيقة العتد  
الذهني وشعر منهم من زعم انه لقصر المتبادر على الخبر فظهر الحق في  
لا يبعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد  
وما جعل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هو هو وانتهى بهما بعينه ما ذكره  
الشيخ في دليل لا يخفى فقال اقسام الخبر المعرف بالالف واللام معق  
غير ما ذكرت لك وله مستلك دقيق ولحقه كل نفس يكون المتأمل عنده كما  
يقال يعرف ديك وذلك قولك هو البطل الحامي وهو المنقلى المتردد وانت  
لا تقصد شيئا مما تقدم فثبت لتبين المصطفى قد علم الخطاب انك كان  
ولم يعلم من كان كما مضى في قولك زيدا هو المنطلق ولا يتردد ان تقصص معنى  
علمته على معنى انه لم يحصل لغيره على الجمال كما كان في قولك هو الشيخ  
ولا يتصور ظاهرا انه بهذا الصفة كما كان في قوله ووالدك العبد ولكنك  
تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصل معنى  
هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يتحقق ان يقال ذلك له  
وفيه فان كنت قلته عالما وتصورته حقيقة تصورته فعلمت صوابك  
واشدد به يدك فهو من تلك وعنده تعبتك وطريقه طريق قولك  
هل سمعت بالاسد وهل تعرف ما هو فان كنت تعرفه فزيد هو بعينه  
اننى المقصود منه وهذه قصة في شرحها طول وقد وقع النزاع في مراد

كيفية

ب



انه لتعريف الجنس لا انه لا يصدق فيه لم يبرح على مراد الشيخ فانه قال في بعض  
 بالذات فانه قال انه من محجب الشك له مكان من الغفلة والنيق وهو من  
 من جنس البياض الذي تفضل العبارة عن قادته حقه ومجرب تعريف الجنس  
 مكشوف نبياد في علمه في الطرق اذ كل المستوف واشترى في العلم وهو اول  
 ما يشترى واتصا بمنشأهم بهل عرفنا الاستد خفاؤه استدل واشترى هذا  
 مما لا يظن في حالة اوله منقطع مع امتحان النظر اشكالك فاعلم ان الشيخ  
 توفيقه من قده ذكر في بيانه ان الجنس المتعرف بلام الجنس فيه ثلاثة وجوه  
 الاول ان يقصر الجنس على الخبر عنه لقصد ما لا يقتضيه هو الجواد اي  
 الكامل في الجود الا انك تخرج في صورة لوجهه انه لا يحد الا منه  
 لعدم الاعتدال بغيره **الثاني** ان يقصر جنس المعنى الذي تقتيد بالجنس على  
 الخبر عنه لا على عدم الاعتدال بغيره بل على دقوى انه لا يوجد الا منه  
 ولا يكون الا اذا اقتيد بشيخصه في حقه في حكم نوع من اسس كونه  
 الوفي حتى لا يظن يقصر بغيره **الثالث** ان لا يقصد قصره في جنس لا على  
 ما ذكر بل وجهه كبريا في قول المتكلمين

اذ اقمنا النكاح في قبيل فان بكناك الحسب الجميلا  
 اذ اذنت انه قد قرر في جنس من الحسب الحسن الظاهر الذي لا ينكر ولا يشك  
 فيه شاك في شرا فاضل هذه الامتصاص قال في الخبر المتعرف باللام معنى اخر غير  
 ما ذكرت لك وله مثل ذلك في قول الخ وقت من تعريفه فوضعه بالحسب في الدقة  
 الزائدة وصدرت من غير الوجه الثلاثة المتألفة والمغايرة لها بحيث  
 انها في النوع فلا يكون من تعريف الجنس وهو ما ذهب اليه الفاضل في التفتا زاني  
 وهو المتألف الى انهم وتكمل المغايرة في المقاد والوصف اعني الحسب لان اقام  
 الثلاثة منها ما يفتيد عنه وهذا ايضا بها بعدم اذ ترو هذا  
 ما انقضاء الشرف المتروكي في كلامه ما يؤيد بحسب الظاهر بقوله  
 ولا يفتيد ان يقصر معنى علمه ونحوه مما لا يظن بل من لحاظ به خبر او هذا  
 مشقو الخلاف فيه فاما بتصفية من غش الخفا وكذا الشقاق فالحق ان  
 يقال ان الشيخ اذا ما تعريفه صفا الحقيقة والمهنية واذ جعل فرد  
 من افرادها عينها كان ذلك اذ عار وتبريرا او لما كان هذا الظاهر في زيد  
 هو الاستدلال به تنويعا لان الاتحاد اليك اذ اجم وافاد المبالغه فهذا  
 اظهر وجعل الفرد عين ماهية وصفه يقتضي حقوق اتصافه به وانه يجدير  
 به ومشتقوله وكذا الة في المتخلصة الى زيادة التامل ان اهل  
 المعقول وان ذهب كغيرهم الى وجود الماهية في من افرادها الا ان جعلها  
 عين فرد من الماهية لا يفتي جعلها محسوسة مشاهدة ولهذا ما  
 ضربا من الشجر والام لطيفة الحقيقة من اقسام الجنس لا يخصصه عند  
 الجمهور في العهد والجنس كما اشار اليه قدس سره الا انه بقيها هنا امرات  
 الاول ان الشارح الفاضل لم يصرح في كتبه بانها على هذا البست من الجنس

الحقيقة من الشرف ما لا يظن بل من لحاظ به خبر او هذا

الاستدلال الشيخ بك قال انه تعريف الخبر عنه فلك ان تقول مراده بقوله اخر  
 انه مغاير لافراد التعريف الجبني الذي قد مر وهو الامتصاص الثلاثة التي  
 قررناها فاما الى ما ذكره الشريف فلا وجه للشبهة عليه فهو كما قيل  
 ولم تزل قلت الانصاف قاطعة بين الرجال ولو كانوا ذوي ربح  
**الثاني** ان في كلام الشيخ نظرا ظاهرا فان تشبيهه بالموصول يقتضي ان ما نحن  
 فيه تعريف محمد بن يوسف زائرا في حواشي المطول الى دفعه ومن ذهب الى القصر  
 تمسك بما يقتضيه من قول لا حقيقة لهم وراء ذلك وقوله لا يعدون ذلك  
 الحقيقة وقد اعترفوا الشريف في حواشي المطول بانها مؤهله لذلك  
 وعساة الة لا يلل لما فيها من التعريف بعدم القصر فيه تدفع ما ذكرنا وما  
 كلام الكشاف فليست فيها ما يمنع ولذا قيل لا وجه للخطبة من ذهب اليه  
 من شرح الكشاف وقد قيل انه لما شعبة معنى التعريف بقوله هل سمعت  
 بالاستدلال تعرف حقيقة فرد طوطو بعينه وهذا لم يقصد فيه القصر  
 اضلاع علم ان ما نوهه عبارة رتبة ليس بمراد اصلا او لغيا وما قرناه لك علم سقوط  
 ما قيل ان قول الشيخ لا حقيقة له وراء ذلك لا يوهى القصر وانما معناه ان  
 الحقيقة مع عدم خلاف قول البرحق لا يعدون تلك الحقيقة اذ مقفاه انهم  
 غير متحكما وزيت لها وهو معنى القصر وقد بقي لنا امور مفصلة في حواشي  
 كتب الحاشي من ارادها فليرجع اليها **قوله** من حقيقة المتكلمين اشارة  
 اليها على هذا الامم الطبقية والحقيقة كما قرناه انفا وقوله وخصوصياتهم  
 عطف على الحقيقة عطف تفسير اشارة الى ان المراد بالحقيقة المفهوم المختص  
 به لا لا ما علمه اهل المعقول وخصوصيات جمع خصوصية من حقيقة بكنا  
 اذا افرد به فاضطر ان افرد قال المجوهي حقيقة خصا وخصوصية بالضم  
 والفتح والنظا فاضطر **وعلم** ان في الخصوصية امثالا لها ظريفا ان احدا  
 انها مصدر وضع هكذا كالقنولية والرجولية وهو كثير في المصادر والمخود  
 من استناد الاحكام فيناوه كيا كرمي كافي التسمية والاركتشاف **الثاني** ان  
 ان الفعلية بالضم كثر في المصادر والمخود من الجوامد كالابوة والبنوة  
 والفعلية بالفتح نادرة فيها فاما صنعت في باب المصدر الحق بها في المصدر  
 ناكدة او ايد انا بانها لجارية بحري استما الاحكام في قوله نظر فيها وبت  
 الا فاعلم انها كما قال المرزوقي في شرح الفصح وعلمنا ان الثاني  
 اللفظي كما ابو ولا بد منها على الطريقة الثانية لانها لا يمكن المصدر  
 الذي بواسطتها الما فيقال الماهية لا عالمي كما انصر عليها في بحث الحروف  
 المشبهة بالفعل والمرزوقي في شرحه للفصح او هي تالف الفعل المصدرية  
 فلا وجه لما قلنا من انها الماهية فان قلت القصر هو الاكثر فيه  
 لشيوعه في حوز رجولية وطولانية وعبودية وغيرها فكيف يكون الفصح  
 افعه قلت **قال** المرزوقي في شرح الفصح الضم في هذا التزم حكمي  
 الفصح في الموصوئية والخصوصية والحزورية بمعنى الحرية التي هي الفصح

كلامه استقنا ان من يظن ان هذا هو المراد

عصامي  
 حواشي  
 المطول

خطيب  
 زاده

حجابي  
 في حواشي المطول

فاجتوب



في هذه الاشارة الثلاثة ولا ينبغي ان يكون الاقنيس اقل استنساخا فلا يستفاد ان  
 فقد علمت ان فصح صفة من صفة سمعنا ومن ردة على الجوهر في فقد وهز شرات  
 ما ذكره المصنف رحمه الله فخصص ما في الكشاف من غير مخالفة ومن الناس من يظن  
 انه مخالفة وانه اشارة الى انها التعريف للجنس القابل للافراد وانه مفيد  
 للخصر عند ذلك وقيل انه يحتمل ما ذهب اليه العلامة وقتل انه اراد  
 انما للاستغراق والذي يغيره لفظ الخصوصيات وقد مر بنا انها حكي  
 قيل انها صفة التبرك بها وحجة ظاهر **واعلم** انهم اطلقوا على ان الالف  
 واللام حرف تعريف متضمن ان التاخلة على اسم الفاعل مقبولة  
 عند الجمهور وهذا اذا لم تكن للتعهد اما اذا كانت له كما في قولك كافي  
 صارب فاكملت الصارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف فيه كما في اكثر  
 نسخ الرصني ولا يسمع الكارة كافي بعض شروح المعنى فكانه لان المراد  
 الشك في الفلاح فهو حينئذ متاغل بعلية الاستسمية او الحق بالصفة  
 المشبهة وتخرج على مذهب المازني بجيد وما ذكره صرح به المبرر في  
 الكامل كما يتبادر في نكت المعنى **قول** تنبيه تام على التبيين مصدر  
 بتمه من نومه اذا انقطعت وهو في اصطلاح المصنفين ترجمته كالمسألة  
 لما يعلم مما قبله لا بطريق التعريف ولما يدرك بالاشارة والتفات  
 السمع كانه متاعفلا عند وهو اما معرجه بفتنة بقاء مقدر وخو او ساكن  
 مؤفوف غير مغرب كالاتما المقعد ودة لانه لم يقصد تركيبه وتامل  
 امر من التامل يقال تاملت الشيء اذا تدبرته وهو اعاد تلك النظر  
 فيه مرة بعد اخرى حتى تعرفه وقوله كيف نبت كيف في الاصل الاستفهام  
 عن الاحوال فتيفك كيف زيد اي على اي حال وقال الاستفهام كمال  
 قد تكون كيف استمنا لك من غير معنى السؤال فيجوز لمجي معناها وهو  
 المراد هنا ومنه ملصقة فطرب عن بعض العرب انظر كيف يصنع  
 اي لا يحا صنعك انتهى ويتجوز بها انصاف التعجب كقول كيف تكفرون  
 بالله وقد يقال انه المراد هنا اي ما لصن مائة فنتكون معجولة  
 لنتبه مقلدة عليه كافتية على صفة انما وقد يجوز بعض النحاة في مثله  
 خروجه عن الصفة انه في موضعين من معول التامل ولذا قيل معناها تامل  
 كيفية تنبيه الله تعالى فاستلغها معنى الاستفهام للظرفية او هي مقول  
 به كما وقعت معناها في قول البخاري رحمه الله باب كيف كان يدو  
 الوحي وعبرة الكشاف انظر كيف فقال قد مر من لمساكات النظر وسبيلة  
 الى العلم كان متضمنا لمتعارف في ايقاعه على الاستفهام وكذا التامل هنا  
 انه متعلق هنا كما يعلق العلم الا انه يستحق في العبارة وقوله نبت متعلق  
 باخصاص ومن وجوه متعلق بنبت وشك في معنى منفرقة منفر داو جمع  
 شتين والوجه انما لا ومنها متعلق بالجنس والباقي مختص بالصفة  
 الثانية وقيل انها متعلقة بالجملة الثانية ويصح في قوله بها الجر والرفع

قاموس

عصا  
خبر

شرح الجليل

والنصب

والنصب وافادة اسم لاشارة للتقليل بدحولا الصفات فيه كما مر وتبا الخبر  
 على الصفة ونحوها قد يشعربا علمية والابحاز بدلائلها على ما فصلت  
 وينبغي انضما الاختصاص وقوله تكرر معطوف على بنا ويجوز في هذا ان يكون  
 مشتركا ايضا لان التكرير يكون بمعنى مجموع الذكري ايضا كما يكون للثاني  
 والاول وقد سبق تفصيله وتعرف الخبر الدال على الحصر في المبالغة  
 بجعلهم غير الحقيقة وتوسط الفصل التال على الحصر او التاكيد **قول**  
 لاظهار انهم تعلقوا بالتعريف والتوسط وقد مر به يكون الدال وهو  
 الاكثر وتلقين وهو المتوازن لاشهره الواقع في اكثر النسخ وفي بعضها اثاره  
 بالجمع والمراد بالقدم بغير فهم وامثلة مفردا للشي ومثله قال في المصباح  
 قد مر الشيء ساكن الدال الفصح لغز مبلغا ليقال هذا قد مر هذا وقد مره  
 اي مماثلة ونحوه ماله عندي قد مر ولا قد مر اي حرمة ووقار انتهى  
 والاقنفا الالتباس والافتدا وقوله لاقتضا متعلق بالترتيب او بقوله  
 نبت وما قبل هذا بالستية التيم انفسهم وهو بالنسبة الى غيرهم  
 وفي هذا امور لخر تعلم سائر كالتعريف وامثلة التثنية والترتيب  
 بذكر ما يرغب فيه من الهدى والظفر **قول** وقد تضيف به الوعيد  
 الخ اي تستكروا واستندوا بما في هذه الآية كاسيا في بياضه الا انه تمسك  
 صنف حجة ولذا عركيا التثنية بالمشقة والشيء المجمع والمؤجدة والنا  
 المتكثرة وكيفية التعلق مع ضعف ولذا قيل للتكبيوت متشبهت فهو  
 استعارة يشتر الى نداء من منعت التكبيوت وصحير به لما ذكر من الاما  
 اولقوة اولئك هم المفلحون وقيل للاختصاص وقيل الاخبار بنبت كما ذكر  
 والوعيد به نسبة الى الوعيد لمتكلم بظاهر ايات الوعيد والاحداث  
 الوارد لا فية على خلود الفتا في النار وهذه العبارة في غاية الابهاز لادلائها  
 على التعمية وشمولها للمعتزلة والخوارج ومن قصرها على الاول فقد قصر ترمي  
 كما في التفسير الكبير ان المفلح من تعفف عن هذه الصفات فغيره ليس بمفلح فيجوز  
 التاثير وتعميم النعم وترب الحكم على الوصف وما في معناه ليشعر بعلمية الحكم فقلت  
 الفلاح الامكان وفعل الصلاة والزكاة فمن فعل شي منها لم يفلح والقيل بالكثر  
 في الاصل ثم لما لا التي عليها للمقابل كالجسدة والقدرة وفي النفا راف حصار استبا  
 للمكان المقابل المتوجهة للصلاة واذا اطلق يراد به الكعبة كقوله تعالى  
 فليشركوا قبة نرسها واهل القبلة كناية عن المسلمين وهو المراد **قول**  
 ورويات المراد بالترادف الامام في تفسير يعني ان المراد بالمفلح هو الكمال  
 في الفلاح والنجاة فمن عداكم ليس بكمال لا غير ففلم وكذا ما ذكر من العلمية لانه  
 لا اتمه فلا يبرر عليه شي وقيل في السبيل لولا صلا لا يقتضي في السبيل كجواز ان  
 يكون له سبيل اخر كعقوبة الله هنا وما قيل من ان الاخصر في الجواب ان المراد بالتعريف  
 المجتنبين للشرك ليدخل الصافي فيهم فان قلت **قول** كيف حاز ان لم يمتي الصافي فالحا  
 قلت كما حاز ان يكون معطوف قوله تعالى ثم اوردنا الكتاب الذين اختلفنا



الحق انني فلا يخفى ما فيه فانه ليس اشارة الى المتقين فقط ولذا ترك الشريفة  
وكون الصفة واحدة لا يتعدى ولذا قيل انه جواب جديد وفي الكشف لانه  
استعمل اللفظ في قوله على خلود الفسق كما عرّض به المصنف لانه الفلاح  
عكس الخول ولان انتفاء كمال الفلاح لا يقتضي انتفاء مطلقا على الوجهين  
في اللام انتهى **قول** لا عدم الفلاح له واسما اي املا الاستلزام الراس للوجود  
المحلول فاذا انتفت انتهى وهو منصوب بنزع الخافض اصله لا عدمه  
برأيه اذ جعلته **قول** خامته عبادته وخالصته والباقي الخاص بخلاف  
العامته والتاكيك وعمل الكفاية اي الخاص والخاصة واحد كذلك في  
المصباح في خامته العباد الكرم عند الله والخالص في الاصل كالصالح  
وقال الراغب الخالص في الاصل ما زال عنه شوبه بعد ان كان فيه  
والصافي قد يقال لما لا شوب فيه ويقال هذا الخالص وخالصة نحو  
واحدة وواقية انتهى فالنافية للمبا لفة وخالصة او لباية من اشتد  
خلاصته لله من صالح عبادته المتقين وفي نسخة خلاصة وهو قريب  
منه المراد بصفاة من ماضية منه الآية من قوله المتقين الى قوله  
او لك ولصحة انه جعله اهلا اي مستحقا من قوله هو اهلا لكذا  
اي خليف واحد يروى المدي في الدنيا والفلاح في الغني لانهم السعداء  
فالدارين وهذا معنى قوله او لك على هدي **القول** عقبه باعداد  
الجواب لما يقال عقبه تعني اذ احاط بقوله من العقب وهو مؤخر  
القدم والاصد اجمع منه والصد ان المشافيات للذات تحت جنس  
واحد كالبيان والسواد فان لم يدر جانت تحت جنس الخلاوة والحركة  
لم يكونا متضايفين قال الراغب الصفة احد المتضادتين المختلفتين  
الذاتين كل واحد منهما قاطبة الاخر ولا يجتمعان في شيء واحد في وقت  
واحد وذلك اربعة اشياء الصفة ان كانا من السواد والمتضاد  
كالضعف والنصف والوجود والعدم والبصر والعمى والنجاب واللب  
وكثير المنكبين واهل اللغة يجعلونها كلها متضادة الى اخره فلفظه  
والمتضاد جمع غابت من عتقا اذا استكبر وجا وزلزل والمردة كصفة  
جمع مارد وقد فسره بالعالي والظاهر في تفسيرها هو شديد القوة  
حتى يكون من الشرف وقوله الذين لا ينفهمهم الجانيان لما به التضا  
لان الاول يبر على هدي مؤمنين بالآيات وهو لا يخالفه والجماع  
الحال هو لام لو طينه لما تعاه مع ما فيه من الاشارة الى ان يتباطه بما قبله  
حتى جاء على عقبه من غير فاصل فانه لا بد منه وان لم يكن معصيا  
للعطف والندريضتين جمع نذير **قول** ولم يعطف قصتهم الخ  
في الكشاف ليس وزان ما هنا وزان نحو قوله ان الاثر في الغيبة والجماع  
لغيره لان الاولي قمتا نحو قصته مسوقة لذكر الكتاب وانه هدي المتقين  
وسقيت الثانية لان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين المتقين والذين

باب في التبيين

في الغرض والاستلزام وهذا على حد لا مجال فيه للعطف وهذا اذا كان الذين  
يؤمنون بالحق كجاء على المتقين وكذا اذا كان مبتدأ فلا يستلزام حتم على  
تقديره في قوله لانه في حكم المتقين وجعله متا بعدا في  
المتقين وان كان مبتدأ في اللفظ فيكون في الحقيقة كالجاء في غلبته وذكر  
التكامل في الفصل والوصف فيما نزل عن عطفه لا انقطاع وان كان بينهما  
جامع غير ملتفت اليه ليقدر المقام عنده فقال من هذا القبيل وقطع  
ان الذين كفروا هم اقرب الى كون ما قبله محذوف عن القرآن وان من شأنه  
كيت وكيت وهذا حديث عن الكفار وتصميمهم في كفرهم والفصل لازم  
الانقطاع والعطف في مثله بمر في معرض التوضيح للجمع بين الضم  
والنوت وقال قد ستم تباينهما في العرف لانه المقصود من الجملة لا في  
بيان انصاف الكتاب بغاية الكمال في المعنى انه تقرير لكونه يقينا لا مجال  
لشك فيه وتحقيقا لكمال في جنس المصداق باعجازه وكون الجملة الثانية  
بيان انصاف الكتاب بالاضطرار على الكفر والعتلال بحيث لا يجدون فيه  
الانذار في الاستلزام وهو الفن والطريق لا طريق الا في الاول  
الحكم على الكتاب مع حذفه لفظا مما جعل المتقين قديما الله وفي الثانية  
ان يحكم على الكفار وقصده ام ذكرهم لفظا بالاضطرار لاقلاع عنه اصلا  
مصدرا بان المؤذنة بالانقطاع والشروع في نوع اخر من الكلام لا يقال  
هنا مسوقتان لبيان حال الكتاب وانه هدي لطائفة وليس هدي  
لصدقة فيحسن العطف لانا نقول ان الثانية سبقت لبيان اضطرار  
الكفار وان وجود الانذار وعدمه سواء عليهم وما كون الكتاب لا يبيد  
هذا كونهم يوم تبعوا ولو كان قصدا مقصودا انصافا ليجس العطف لان  
الانتفاع به صفة كماله يؤتى ما سبق من التخييم شأنه واعلام مكانه  
بخلاف عدم الانتفاع وعلى الاستنباط وان القطع عنه ظاهر فمتم  
مرتبط به ارتباطا معنويا صار به متصلا بما قبله انصافا للقيام به  
متمم لعمه لعدم استقلاله لانه متين على سؤال متين على ما نشأ منه  
فهو من مستتبعاته فاذا لم يصح المنشأ وهو هدي للمتقين لان يعطف  
عليه الذين كفروا لم يصح لذلك ما هو من نواحيه واما على الوجه  
الاخر وهو جعل الذين يؤمنون متبعا لغيره او لانه على هدي فهو  
وان كان جملة مستقلة معطوفة على ما قبلها فلا مانع من ان يعطف  
عليها جملة وصف الكفار كما في آيات الاحق كنه وجهه مخرج  
لم يلقى اليه ومبني الكلام على ما ارتضاة ومن استندل بهذا الكلام  
صنعه وانصافا قد عرفت ان هذه الجملة محمولة على التعريض ومعناها  
يُناسب وصف الكتاب بالكمال ولذا لم يعطفها على ما قبلها وان الظاهر  
ان جملة الذين كفروا لا تدخل اليها في ذلك ومنهم من زعم ان خلاصة  
جواب هذا الكتاب الذين يؤمنون بالغيب استنباطا في جواب سؤال



والله قوله ان الذي كثر ولا يصح له الحجاب فلذا امتنع العطف وادبانه  
من غير كلام مصر وغير مستقيم فانه اذا قيل ما بال المتقين محضو صبر  
يكون الكتاب ممدى لمصر حسن ان يقال ان الموضوعين بذلك الصفات  
لحقا بذلك والكفار المصرون لا يمتنعون به بل يستوي عليهم وجوده  
وعده منه فيكون هذا المعطوف مؤكدا للخصاصهم بالمتقين عن غيرهم  
ولو هم جماعة ان ترك العاطف في الاكيدة لانه استنباط لحر كانه  
قبل ثانيا ما بال غيرهم لم يمتدوا به فلجئ **ب** بانهم لا عذر لهم  
واستعدادهم لم يمتدوا به فمتنع دعوة الكتاب الى الايمان وليس بشي لانه  
كعد ما تقرر ان تلك الاوصاف المخصصة هي المقتضية لم يتبق لهذا  
السؤال وجه وتحت المخزون ان ترك لغاية الاتصال والاتحاد وهو  
فاسد حجة الات شرح من ذلك الكتاب لا يؤكده الكتاب كما ملأ في الهداية  
هذا اشارة ما في الشرح وكتب المعاني **اقول** ما ذكره قدس سر  
من انه على الوجه الثالث يصح العطف لوجه كذا ولا معنى للتدريج في  
نحو فية من كمال الانقطاع لانه لا بد فية من قصد التعريض كما مر وكفى  
ما نفاق استدلاله به على متعنه صلح ليرضه لخصا على انه لو لم يقيد  
التعريض لم يصح ايضا لان قوله هذكي المتقين من كمال انصاف به  
الكتاب ومقرر لم يمتدوا به وهذا الجملنا اما معطوفة عليها او قيد  
لها واما منها فكيف يعطف قلنا ما بيننا انتم ونايتنا وقد جعله  
في شرحه للفنح فقال فان قلنا **ب** كيف يصح هذا العطف مع ان الجمل  
الاولي بيان حال الكتاب والثانية لم يمتدوا به ذلك قلنا من حيث  
ان المراد بالثانية التعريض المذكور فانه قيل هو هذكي المتقين وليس  
هذكي للمؤمنين فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو الحال وليس  
بظاهر واذ جعلت هذه الجمل من مشتتات وصفت الكتاب امتنع عطف  
ان الذي كثر واقل ما قبله في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين الثانيين  
**الانقال** اذا كان تعريف الكتاب اهل الكتاب يكون التشبيح على الكفار  
مناسبا لاننا نقول المقصود حينئذ التعريض بانهم لم يؤمنوا بما انزل  
عليه لم يبق ايمانهم وهذا غير مناسب لما بعد واما قوله تعالى  
ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين  
الا خسارا ابتداء فاشي لخير وهو تصريح لا تعريض فتدبر بمرانه **ل** في هذا  
امر لانه من التعريض وهو ان المشابيه في اسلوب الاداء وطريق التعبير  
السايق كقوله جعله الزمخشرى من مقتضى ترك العطف ولم يمتدوا به  
منهم ووجهه ان قوله ان الذي كثر والحق يستعمل عدم انتفاع هؤلاء  
الكفار بالانيات والندرة هو في قوة ان يقال انهم لم يمتدوا به بل في هذا  
الكتاب وهذه جهة جماعة لو لوحظت كما العطف كما لقول ان المتقين  
اهتدوا بسوا الكتاب وان الكافرين في مقام العقاب لانه لم يمتدوا

لهذا

لهذا واما قصد ان يبيح لهم ويمنع منهم فشره قد استعمل عن النظر في مقامه  
عنه فانه فني عا به فهم وقد جعل العلامة من باب الاستلوه كذا في  
عن عدم الالتفات لذلك الجملنا لجماعة والتمه اشار السكاكي بقوله  
وان كان كسبهما جامع فترطت التبعيد المقام عنه فلهذا ذكره ما بعد  
مرماه ولحسن مقراه فلما نبت الاستلوه من باب التعريض لفاذا  
المعروف بها ولو صرح بها كان الحسن فاقطع من ان لم يذكر التباين في  
الاستلوه كما في الكشف لان التباين في التعريض هو الاتصال في الفصل والتباين  
في الاستلوه من ثوابه ولو ازمه كما لا يخفى على المتأمل ولم يمتدوا به  
الكشاف التباين في التعريض والاستلوه معا على ما يوجب التباين في  
العرض فقط وهذا مما لم يمتدوا به مع لزومه ليس مما يشفي الغلظ وانما  
سكت عن نقاير الاستلوه لظهوره وقيل انما لم يمتدوا به لانه نظر  
الى ان العمل في فصل الجملتين بالواو وهو وجود الجمل مع المعنوي بينهما وتطلب  
الجملتين في العرض جامع معنوي معنوي به يحسن به عطف الثانية على الاولى  
بخلاف الاستلوه فانه امر لفظي وكثيرا ما تغيرت اسلوب المعطوف  
عن سائر المعطوف عليه لنكتة واعتبارا لئلا يمتدوا به التباين في الاستلوه  
غير صارف للعطف العطف اذا كان بينهما جامع معنوي للعطف لم يجعل  
منه اشياء بالقطع وهذا كله غلطه عما حققنا فاشكك ديدك عليه ولا  
تتطرق لما بيننا بكونه **اقول** اننا لا نرا في تعريض وانما الفجاء في جميع سياقي  
تفسيرها واتحاد الاستلوه فيها ظاهر واما الجامع فلانها استقت فيها الجمل  
الاولي لبيان ثواب الاخبار والثانية لذكر جزاء الاشرار مع ما فيهما من  
الترصيع والتقابل لنضاد كل من طرفي الجملتين وقصد اهل المعاني  
النضاد ومشتبه لهما معاني تعريض الوهم العطف لان الوهم من النضاد من  
مترلة المتضاديين فيجئ هذا في الجمع بينهما في الذهن حتى قالوا ان الضد اقرب  
خطورا بالبال مع الضد من الامثال **قوله** وان من الحروف التي يعنى انهما  
شابهتا الفعل الذي هو امثال القوامل فعملت لشيء له مادة وهسته  
ومدحولا ومعنى عمله هو الرفع والنصب لانه فكم من معولان في الحروف  
لانه عمله واحتر المنصوب لانه فضلة على مقتضى لاصل وعكس فية تبيينها  
على قرعيتها وحفظا لربيتها وعدد الحروف ثلاثة وهي اقل ما ينبغي علمه  
الفعل ونحو على الفخ لخرها وانمت الامما ولها مكان مثله كالتاكيد  
والاستدراك وهو ظاهر **قوله** والمتعدي بالنصب معطوف على الفعل  
اي وشابهت الفعل المتعدي فيما ذكر وما قبله في مثلهما الفعل مطلقا  
والايدان الاعلام وصغيرا يانه راجع الى الحروف المعلوم مما قبله وقد خيل في  
اي ليس بامثل في العمل لانه عمل كشافه منه للفعل لئلا هو دخيل في بني فلان  
اذا انشبت التيم ولم يكن منهم وقال بحروف دون حرف لانه المشهور في  
جمع حرف بمعنى كلمة او جزئها والحرف بشي يور في الحرف بمعنى اللفظ كما في الحديث

ن



عصام

انزل القرآن على سبعة اجزاء وهو وان كان جمع كثيرة وهي ستة الا انه يندرج دخول  
الالف واللام نطقت جميعته فجاز استعجاله في القليل والكثير **قوله** كان فيهما  
بالخير الخ فتمت لانه العامل فيه عند الكوفيين للمبتدأ والمبتدأ قال بالالتفات  
واعتمد على خبره وظهور المترادفة فاندفع ما قيل عليه من انه لم يقل احد  
ان العامل في الخبر خبره بل من مخافة الكوفة من قال العامل في الخبر المبتدأ  
كانت العمل في المبتدأ الخبر اذا المعنى المقتضى للرفع فيه الخبرية والعامل المبتدأ  
وبقا الخبرية باعتبار كون اسم كان مبتدأ وهو الا ان كان كذلك محالاً وعلى انه  
لا يشترط فيه نفاً المجوز قالوا ان يفسر في شرح المفضل هذه الكوفيات الى  
ان هذه الحروف لم تمل في الخبر الرفع وانما نقل في الاسم المنصب لا غير الخبر  
على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد لانه لا يندرج في الرفع وبالمبتدأ  
كان يتوقع الخبر فاما زال العامل لانه ان يكون هنا معنولاً فيرفع مع ذلك فاما  
وحيداً فكل ما عمل فيه المبتدأ عمل في خبره نحو كان في الخبر والظننت ولخواتها  
كما عملت في المبتدأ عملت في الخبر ولتبرقبت نسوة بين الاصل والفرع لانه قد  
حصلت المخالفة بتقدم المنصوب على المرفوع انتهى فقوله وهي ان في الخبرية باقية  
على حالها قبلها فعمل ما كان عاملاً فيها استصحب ما له اي ابقاء له مصححاً  
لانه كما كان لان اصل ما انضمت بشئ ان يتلوه بصفته ويعمل بمقتضاها حتى يتحقق  
صنده والاستصحاب من جملة الادلة عند بعضهم كالشافعية ومنهم المص  
والدلة الاحكام الفقهيية تجري في الفرعية حتى ان بعض المتأخرين ذكروا  
للنحو امثولة كما سئل لفظه وهذا تقرير لئلا يكتفى بقرينة وقوله فضية بالنصب  
مفعول له على انه مصدر لفظي بمعنى حكى اي حكاه للاستصحاب وابقاء الاثر  
او مفعول مطلق اي مقتضية للرفع اقضاء ولازم للاستصحاب لانه التقوية  
**قوله** فلا يرفع الخبر فيكون استصحاب ما كان من العمل الاول  
وتزيد لضعفه والرفع بمعنى الازالة او لا يرفع الخبر بالرفع بالمعنى المصطلح  
وقوله بان اقتضاء الخبرية الخ جواب عما استدلل به الكوفيون من ان ان  
ليست هي العاملة كما مر وفي قوله الخبرية ما مر من التساهل وتخلل في  
خبر كان لنصبه بها فلو كان رفع الخبر بلا شرط شيء دام ما دامت الخبرية  
مطلقاً فليما تخلف علم انه مشروط بالخبر من القواميل اللفظية وقوله  
وفائدة انها الخ لم يقل معناها لانه ليس خبر من المعاني الوضعية المعبر عنها  
ولذا اتوههم بعضهم زكياً بها في كلام العرب والتأنيد والتوكيد ينطبقون على  
فلان عطف عليه قوله وتختصه عطفاً بنفسه كما لا بد من حقيقته لا من لفظه  
اذا اتفقتا وجعلت لهما لازماً في لغة بني منيم احققة بالالف وحقيقته  
بالشدة تدب بالغة وفائدة اشارة الى ان التوكيد هنا ليس بمعناه المصطلح  
وجعلنا مؤكدة للنسبة الحكمية دون احد الطرفين لتأثيرها فيهما واستدل  
عليه بوقوعها في جواب القسم لان القسم كما قال الحكماء جعلت انشاءً لتوكيدها  
جملة اخرى واذا كان الجواب جملة اسمية نصدها في الاثبات اذا كان القسم غير

طلبين

طلبين بلام مفتوحة او لثة مشددة او مخففة ولا يستغني عنهما دون استظهار  
الاستدلال وهذا امر اذا المص ولا يندرج عليه شيء لانه لم يندرج عليه الحجة واما  
ذكرها في الجواب فلان السائل متردد فيحسن تاكيد الجواب كما نرى في عمل  
المعاني والجواب يجمع جواب وهو معروف الا ان الجواب في كتاب  
غلط القوام قال العسكري العامة تقول في جمع الجواب جوابات ولجوة  
وهو خطأ لان الجواب مثل الذهاب وقد قال سيبويه الجواب لا يجمع  
وقوله جوابات ولجوة كقبي مؤلف انتهى ولم اذكره ذكره غير صاحب  
المصباح الا انه لم ينفه ومثله للمؤلف به لا يطابق النقل **قوله** ويذكر في  
معرض الشك ان يذكر ان لتاكيد ما فيه شك لا لخطاب اول غيره ومعرض في  
الميم وكسر التاء محل عروض الشك كذا في شرح الشافعية فهو كما لم ينفه ولا ينفى  
وضبطه شراح الفصح بكسر الميم وقيل ان اسم الآلة واسمها ثوب  
قلبت الجارية المرفوعة للبيوع فيكون من المرفوع الاول من المرفوع وهو  
على هذا المعنى ما يظهر الشك وببره لمن يريد في المصباح يقال  
عرفته في معرض كلامه قال بعض العلماء واستعاره من العرف وهو الثوب  
الذي تجتلي فيه الجوارى وكانت قال في هيئته وزايمه وقاله وهذا لا يطرأ  
في جميع اساليب الكلام فانه لا يحسن ان يقال ذلك في موضع السب  
والشتم بالفتح ان يستعار ثوب الزينة الذي هو الحسن هيئته للشتم  
الذي هو واقع هيئته فالوجه انه منصور من معارض واحد المعان  
وهو التورية واسمها الشتر انتهى وهو كلام واه وضعفه ظاهر من  
له معارف في اللغويات لم يذكر انكار الالة وان علم بالقرينة  
الا وفي خبره تغي عن ذكره وسياق في المصباح به في كلام المتردد  
جواب الا ان استحقاق المتفلسف المكثري لما قال له في احد في كلام  
العرب كما نصت له في المصباح وقد ذكر ان المعان اخر كما في شرح  
المصباح وقوله وسياق في الجواب مثال الجوابية ويجوز ان يكون  
لشك انصافاً ولم يذكر القسم لوضوحه **قوله** وتعريف الموصول  
كذا في الكشف وفي الجواب الشريفة تعريف الذي اراد بكه وتعاريفه  
من بين الموصولات كتعريف ذي اللام في كونه للجملة متارة وتفسير  
لخري سوا جعلت من المعروف باللام كاذهبت الشير ذمة او لا كما  
عليه المحققون والوجه في الكهنة هو لا اعلام الكفر المشهورون  
به في ذلك كالحاضر في الاذهان ولا يخفى ما فيه فانه تخصيص  
الذي ونصارى يرون من ماله ليس فيه ان لا وجه له وانما دكا  
له ظاهر قول الكشف تعريف الذي ولذا اعد له المص الى قوله  
تعريف الموصول اشارة الى ان التعريف انما اقتصر عليها لانه انما التبا  
وهذا مما ينبغي التنبه عليه وهم مطلقون على ان تعريف الموصول  
بالعهد الذي في القلة والقول بانه ال واه لا ينفك التي سوا قلت



سبوح

انه مصنوع بالخصومات بوضع عام او لا مبرعاً بشرط استنفاذها  
وسكنهم مخفية عن قريب وقد لم التعريف العمد لانه الامح رواته  
ودراية وما قيل من ان الما نوراً رواه ابن جرير بسند متصل  
الى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المراكبة هناك كقار واليه وبخاصة وهو  
الظاهر لان السورة مكتوبة وما قبلها من اهل الكتاب فالمراد الله  
وقد ورد مثله في سورة يس في كقار قرش عجب منه فانه  
ذكر عقبة ان ابن عباس قال في ذل اللمعة انما في كقار قرش ورواه  
عن ابن عباس انما فان الروايتين تؤيد ما ذكره المصنف والاكابر  
نفاق فوضع العمد ان الموكد بالموصول طبعاً من شافهم بالانذار  
في عهد ومو مو على كفه وهذا اوجه ما مر قوله **وللمجنس مثلاً**  
من صم على الكفر وغيره هذا بناء على ما بينته بشرح المفصاح من  
ان تعريف الموصول كاللف واللام فيكون نارة للعهد ونارة للمجنس  
والاستغراق وقد صرح به بعض النحاة ايضا فقال ابن مالك في  
شرح التتميم المشهور عند النحويين تقييد جملة الصلة بكقار  
مع مودة وذلك غير لازم وذلك لانه الموصول قد يراد به معمود  
فتكون صلته معمود وقد يراد به المجنس فتوافقه صلته كقوله  
تعالى كمثل الذي ينعق مما لا يسمع وكقول الشاعر  
واسعي اذ ابني لهدم صالح **والنار الذي ينعق كقوله** شانه الكدم  
وقد يقصد بقطي الموصول فيهم صلته كقوله  
فان استطع اغلب وان يغلب الموك **فمثل الذي لا يقين** بغير صلته  
انتهى وهذا مما انفك في الرسالة الوصفية مما اتفق عليه شراحها من ان  
الموصول مصنوع بوضع عام لمعنى مشخص معين بنسبة جملة خبرية اليه  
وانه لا بد من كون انشائها بما هو في ايها الما طلب والمهم فان اراد به معنى  
كل ما هو في انشائها من انشائها في اسم لانها في وعلى هذا فمذاصعني  
مجازي وهو ظاهر كلام اهل المعاني وهو الموافق لما استمر عند  
النحاة كما قال ابن مالك وظاهر كلام ابن مالك والزمخشري انه  
ليس بمجاز ولا خلافة في استعماله وانما الخلاف في تعيين الحقيقة  
وهذا امر سهل وقد قيل انه ليس المراد بالعهد في كلام النحاة  
معناه المشهور بل مطلق الخضوع الذي ياتي بوجه كان وهو جاز  
في جميع المعارف ولذا خص بعض النحاة معنى ان في العهد للمجنس وهذا  
منشأ الخلاف بينهم وقول اهل الاصول الموصول من صيغ العموم مؤيد  
لثاني وهذا مما امكن الله به وما كتبه المندى لولا ان هذا ان الله فلفظه  
وصم على الكفر بمعنى استمر عليه الى موته ونقله ليعتبر بحجج وحقيقة  
صحة معنى الاستمرار في ذكر الزومه له وليس من الصميم  
معنى الخالص لانه اعني المتألفين كما نوهتم **قوله** فحضر منهم غير المصير

بما

بما استند اليهم الحمن حتى لمعني لخرج او يجوز به عنه والاقال حضر للمؤ  
والاول او لولتعديته بالباقي قوله بما استند وفي نسخة بك  
منهم عنهم وصمير غيرهم وما بعد لمن باعنا بعقنا وكذا اليهم  
وفي نسخة التي باعنا لفظه او هو عايد الى الموصول وفي قول سفيان  
نقش به بالعام مخصوص لا مطلق فمفيد وهو الموافق لما ذهب  
ونبه مخالفة للزمخشري في تعبيره حيث قال وانما يكون للمجنس  
مننا ولا كل من صمير على كفه نصيباً لا ينعوي بعد وغيرهم وذلك  
على نفاذ له المحرر للمحدث منهم باستواء الانذار ونزك عليهم التي  
وقال قدس سرهم اذ جعل على المجنس عمر الكفار الا ان الاخبار عنهم  
بما يدعي الاخر اذ على ان المراد هو المصروف فلفظ فيكون اللفظ  
عاماً مقصوداً على بعض افراده فان قيل كيف يجعل عاماً محضوفاً  
مع انه لم يرد من اللفظ المحكي بلام المجنس الاستغراق حيث قال  
في قوله تعالى اذ اطلقتم النساء لاعموم ولا خصوص في النساء ولكنه  
اسم جنس للاناث من الانس وهذا المجنس مفعلي قام في كل من وفيهم  
فجاز ان يراد بالنساء هذا واذك فافا قال لعدته علم انه اطلق على  
بعضهم وصن المذكور من من المعدات بالمحضر وقال في قوله والظلمة  
ينترت من بالقسمين ثلاثة قرورات اللفظ مطلق على نساء وللمجنس  
صالح الحكمة وبعضها في احد ما يقبل له يعني في ذوات الافراد كالاتم  
المشترك فلتنا هو لا يمنع من لوجه للعموم بل ظهوره فيه كما ذهب اليه  
اصحاب الاصول فاخترنا ههنا ان هذا الصالح للعموم مستعمل فيه في  
ومفصو على البعض بواسطة الفريضة ويكره عليه انه تطويل للمسافة  
بلاطيل **ومع** بعضهم ان المختار عنده هو ان مثل هذا الجمع  
لعموم واما كونه للاطلاق فتحي ذكره في بعض مواضع هذا الكتاب  
وفيه انه متناف لما نقلناه من نفعه على عدم العموم واما التفسير  
للمجموع المعروفة باللام للاستغراق فذلك لاستيفاد نفعها بمعونة  
المقام ولا معونة بالمقام ههنا فالصحيح انه اذا كون الذين كفروا  
مطلقاً في نساء وللمجنس صالحاً بحسب مفهومه لانه مراد بجملة  
وبعضه لكن الخبر قد استعمل في قوله مننا ولا ان لم يرد به  
الشمول للنساء وان بحسب الاطلاق نظر الى اللفظ وحده واذا اصبحت  
القرينة ذلك على نساء وله بحسب لارادة للمصيرين فقط انتهى **قوله**  
فتميز لا يخفى وبما نه ينو ففعل على تقدمه مفقده في الفرق بين  
العموم والاطلاق والتخصيص والتقيد كالعالم لفظ يستغرق  
الصالح له من غير حصر ويشمل التادير وغير المقصود على الاصح ونفسر  
الاسلام لم بشرط فيه الاستغراق فغيره كما ينبغي بعض المسميات  
والمطلق ما دل على فمناج وقل ما دل على الماهية بلا تقييد وتوهم



بعضهم انه مرادف للسكره وهو خطأ او تناسل الاهتمام على ظهور المراد  
 والتخصيص فصر العام على بعض ما مرادف على كونه والتفتيد يقرب منه  
 والفاظ العموم معتدلة في مبسوطات الأصول وفي بعضها اختلاف  
 كالجمل المحتال بالالف واللام ففي جمع الجوامع ان الجمهور على انه للمعوم خلافا  
 لاني هاشم من المعتزلة فانه ذهب الى ان المعوم عند مطلقا فيكون  
 شقليا مستلزما ولا ما لم يحرمين واذا ذكره العموم كما ذكره المصنف فيمنها  
 تكون بحسب الوضع اللغوي والعرف ودلالة العقل والمؤول مفردا  
 وجمعا من الفاظ العموم حتى قال القرافي رحمه الله انه بالاجماع وليس  
 هو من قبيل الجمع المحتال باللام فان لامة كقصر حروفه كلمة ولا يكون هو تعريف  
 ليس على الصحيح اذ اعرفت هذا فقيا من ما ضاع على ما ذكره في صريح  
 المجموع في غير هذا المجلد لا وجه له وما صرح به في كتابه على مذهبه  
 في انه من المطلق لا من العام وقا وفيه من حصول الفضل وقوله انه لا  
 يمكن من حصول العموم بل ظهوره فيه ايضا لا وجه له فانه لو حصل للعموم  
 كان عامما وهو مناف لما صرح به وقوله في مخطوط بل لا طائل  
 غير منوجه لانه من الفاظ العموم وهو نص فيه فيقال عليه خص وهو  
 طائيل واي طائل فان قلت كيف يكون الخبر مختصا اذا سلم فيه  
 العموم والمخصوص والاصول تكون حصر والمخصوص من الخبر المستقل في  
 الاستثناء والصفة والفائدة والبدل والشرط وقد اوردوا عليه  
 ان تعين الخبر عنه هو هو الخبر في ما انفرد من ان الخبر عنه لا بد  
 ان يكون متعينا عند مخاطب او تحكم عليه ليعيد الكلام فان كانت  
 مفهوم الخبر له متوقف على تعين الخبر عنه عند مخاطب قبل ورود  
 الخبر فلو توقف تعين الخبر عنه على الخبر لزم الدور حتى قيل انه  
 من استناد ما للبعث الى الكل على حد يوفيه قتلوا وقتلا والقاتل  
 واحد منهم قلت اما ان يقال على هذا المحقق العقل والاضار  
 بما ذكر قرينة علينا والمخصص هو خبر خاص عليه من الخبر لا الخبر  
 نفسه فان اهل الأصول قالوا لعمري متمية خاص على العام فانه اقول  
 ثلاثة ففعل بمخصصه وقيل لا يخصصه وفيما هو الوقف ومشاهدة  
 بقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثه قروا فان الصبر  
 في قوله وبعوله من الحق بركة من الرجعتيات فقط وكذا قوله تعالى  
 يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فانه قوله لا تدري بعقل الله بخلاف  
 بعد ذلك امر المراء به الرغبة في الرجعتين وهي لا تتلحق في البائين  
 ومما قيل من ان المصالح من حيث استقط لفظه كل التي في الكشاف  
 في قوله كل من يمتلح اذ يفهم منه الاستغراق الذي اضطر اليه في توجيهه  
 غفلة عن اقراءه من الخط والخط ما قيل ههنا انه على الاول يكون  
 الذين كفروا من قبيل الطلاق لفظ المطلق العام المستغرق واذا ذكره العام

تتجيد

بعضه في موضوع باخر

خبره  
 شيخ زاده

وعلى

دعوى الثاني من قبيل الطلاق لفظ المطلق المنشأ والكل بعض على سبيل المثال  
 واذا ذكره المقتيد بقيد الامتياز من حيث ان الخبر يرد على التفتيد وهو  
 اظهر من الاول لانه على الاول خاص وعلى الثاني عام بمقتضى قول  
 والكفر لغة ستر النعمة الخ اعز الكفر بالضم مقابلا للايمان واصلة  
 الماخوذ منه الكفر بالفتح مصدر بمعنى الستر يقال كثر يكفره باب  
 قتل وقول الجوهري ستر الفارابي من باب ضرب الظاهر غلط ولم يثبت  
 عليه في القاموس ثم شاع في ستر النعمة خاصة وفي مقابل الايمان لان  
 الكفر في ستر الحق وستر نعم قيا من النعم و يقال التل كافر لستر ظلامه  
 لوجه الارض وقد تعلق الخلاف بالتحقيق قال  
 • كالتي لظن او لا تظن • اني على الحق مما بين  
 • لي فتك الخبر مجاهد • ان صحت ان التل كاذب  
 • والكما جمع كبر بالكسر وهو غطا النور والتمويه الكاف لا يعني انهم طبعوا  
 الا ان ما ذكره المصنف والمعرف في اللغة الفصيحة القديمة ولنا اقتصر عليه  
 وهو اسم جنس كما مد ومن قال انه مباحا لغير الكافر فقد وهى قول  
 وفي المشرع انكار ما علم الخ هذا مذهب الشافعي والمراد بالضرورة ما  
 اشتمل على عرفة الخواصر والقوام قال النووي في التوضيح ليس بكفر جحد  
 الجمع عليه على اطلاقه بل من جحد مجعلا عليه فانه نص في امور الظاهر  
 التي يشترك في جحد فيها القوام والقوام كالصلاة ويختص بالخبر كخبرها  
 فهو كافر ومن جحد مجعلا عليه لا يعرفه الا بالخواصر كما استحقاق بيننا وبين  
 السمسر مع بيت القبول وخبره فليس كافر ومن جحد مجعلا عليه ظاهر  
 لانصر فيه وفي الحكم بتكفيره خلافا لابي وقال ابن الهمام في المسابقة  
 الحنفية لا يشترطوا في الاكثار سوى الغلط بثبوت ذلك الامر الغلط  
 تعلق به الانكار لا بلوغ العلم به حدة الضرورة ويجب حمله على ما اذا علم  
 المتكبر بوثقه قطعنا لاننا لا التكفير المتكبر بالاسباب والاستحقاق الخ واورد  
 على ما قالوه ان الخالي عن المتدين والتكذيب كافر والشاك وكفره ليس  
 بانكار فيخرج عن التعريف **ولجواب** عن الاماها بان جملة  
 ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله يجب تصديقه في كل ما جاء به فمن لم يصد  
 في ذلك فقد كفر بآية الله وظهر منه وان الصواب ان يقال الكفر عدم  
 الايمان عمن مؤشانه في شمل التكذيب وتركه المتدين بعد وجوبه عليه  
 وقيل لانكار ههنا الجحد من قوله انكرت الشي اذ جعله وليس بمعنى  
 الجحد حتى يكون قولنا بالمتنلة بين المؤمنين لان من تسلك او من يخاطب النبي  
 صلى الله عليه وآله بآله ليس بغير مصدق ولا منكر جاحد وهو باطل عند  
 اهل السنة ولا يخفى انه ياباه ما بعد من قوله يدرك على التكذيب فانه  
 صريح في انكار ههنا بمعنى الجحد والتكذيب وفي الموافق الكفر عدم  
 تصديق الرسول صلى الله عليه وآله عليه ومن في بعض ما علم مجبه بالضرورة وجحد

الكنه

شيخ زاده

ان في الطرف

سدره



عزالي

بالضرورة ما علم بالاستدلال وخبر الاتحاد ولا يرد على الاتحاد ما قاله  
الزنجاني من انه يختص بالقول والكفر قد يحتمل باللفظ كما ذكره المعص  
بعد **قوله** واتحاد البطلان كبر الغير المعجزة ولما ليا المتعاقبة التغير  
فانها الف والخرم واوتمم كذا قال في المذهب اهل الذمة يكره الامام  
الغير والزفاري في شرحه الغيا لا يخطوا على شياءهم الظاهر من خلاف  
لونه لونهما وتكون الغيا كذا على خارج الكنت دون الذيل والاشبه انه  
لا يختص بالكنت والزفاري كنفاج خط غلط ليشد على اوساطهم خارج  
الغيا بانه يمتد ويشتد غيا والمغايير لونه لونه لونه ما خطه عليه ولانه  
يتغايير بما قبله لشيء من قال الغيا قد لسنوة طويلا كانت تلبيس قبل  
الاسلام وهي من شعائر الكفرة لزيد حقيقته وفي غيبرم باللبس والشدة  
ما يشتر المقتضى من الزفاري كان حزاما مخصوصا بالفساد والمجوس  
**قوله** لانهما نداء على التكذيب الخ اي تكذب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما  
جاء به وهمذا اجواب شوا المقدر بعد ان اهل المشرق حكموا على بعض  
الافعال والاقوال بانها كفر وليست انكاد اسر فاعلمنا ظاهر **فاجاب**  
بانها ليست كفر وانما هي دالة على فاقية الدال مقام من لوله حماية  
لحرمة الدين وذمها عن حاصص لا يحوم بحوله احد ويجزي عليه وكثير  
بعض الممنيات التي تقتضيها الشريعة لنفسه كذا لك وكذا ورد في الحديث  
وان زني وان سرق فلا يترك على ما ذكره لا عن امر بان ارتكاب المني اذا لم يكن  
تطير لمرده بغير الكفر من العشق حتى يحتاج الى ان يقال يجوز حبل الشارع  
الممنيات علامة للتكذيب فيحكم بكفر من تكبير وقال ابن الهمام اعندوا  
في الامكان لو ازم ترتب على عدمها صفة لتعظيم الله سبحانه وتعالى وانبيائه  
عليهم الصلاة والسلام واكتمه ولا اعتبار بالتعظيم الحافي للاستخفاف  
كفر وبالفاظ واقبال كشرقا واما البس شعرا الكفر من غيرهم وهو لا في بعض  
الحواشي انه ليس بكفر وليس بعتيد اذ اقامت القرينة ولا يلزم مما مر تكفير  
اهل المذبح من الفرق الاستلامية كما هو **قوله** ولما ثبت للعتلة الخ اتفق للملوك  
على انه يقال في منكره لعلوا في المراد بالكلام وقدمه وحدوده لما راوا قيا سبي  
متعارفين انما جاء بها كلام الله صفة وكما هو صفة قد به كلام الله قد به كلام  
الله في القرآن مؤلف من حروف مترتبة متعاقبة وكما هو كذا كذا حدث ضرورة  
فكلامه حادث فاضطر الى القبح في احدهما الامتناع حقيقة المتعصبين فثبت  
كل طائفة مقدمة فالجحا بله ذهبوا الى ان حروف واموات قد يمتدحوا الى  
افقتنا المتعاقبة الحدوث حتى لزم عدم الورد والمجلد بل الكاتب والمجلد  
والمحور مما هو بين البطلان ففعل حراوه النادب للاحتراز عن شركانه  
لنفسه كما صرح بعض الاشاعرة بمنعهم ان يقال القراء مخلوق والمغترلة  
ذهيوا الحدوث لتركيب الحروف والاصوات ففعلوا اطقوا غيرهم  
ومعنى كونه متكلما انه موجد للكلام في جسم كاللوح او جبريل والنبى

عليه

عليه الصلاة والسلام او غيره كشجرة موسى عليه الصلاة والسلام  
ومنعوا انضافته به اسما والكرامية فانرا والحقا بالمتخالف  
الضرورة وهو مكابرة والمقترلة خالفوا الحروف واللفظ في جعل  
المتكلم موجبا للكلام قالوا اهل حكايت ويكوز قيا منه بل الله والاشاعرة  
قالوا كلامه قد تم بغير قايمة به انه لا اصوات وظروف ولا نزاع بينهم  
وبين المقترلة في حدوث الكلام اللفظي انما النزاع في اثباته النفسي  
وهو عند بعض الشمر ينسب الى انه مذهب الشيخ انه الفاظ قدسية  
وافرد لتحقيق مقالة ذكرتها ان المعنى يطلق تارة على مدلول  
اللفظ وتارة القدم عنده والعبادات انما تنسب كلاما مجازا لدلالها  
على الكلام الحقيقي حتى صرحوا بان الالفاظ حادثة عنده ولكن ما لبيت  
بكلام حقيقي ووثق دليل علميات له لو ازم كثيرة الفساد كعدم الكفر  
هنا انكر كلامية ما بين الدفتين لله مع انه معلوم من الدين بالضرورة  
وكو قوع النجدي بغير كلام الله صلا حقيقته وعدم كون المقترلة  
المحفوظ كلام الله حقيقة وغيره لك فوجب حمل كلامه على اداة  
المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده شاملا للفظ والمعنى معا قايما  
بهذا تعالى والترتيب والتعاقب انما هو في اللفظ لعدم مساعدة  
الاكس ونظيره وقوع الحروف دفعة في الحتم وادلة الحدوث  
عجب حملا على الصفات المتعلقة بالكلام دونها جميعا بين الدلة  
وقال الدواني مبدا والكلام النفسي فينا صفة تمكن بها من نظير  
الحروف وترتيبها على ما ينطبق على المقصود وهي صفة ضد الحرس  
مبدا والكلام النفسي وهي اعتر العلم او قد تختلف عنه فانه في الناس  
من وقد تعلم الكلام للغير ولا يقال انه كلامه بل من كلام رتبة  
نفسه فكلامه تعالى الكلام للرب في علم الاولي الذي هو مبدا واللفظ  
وقا اللغة وهو صفة قايمة وكذا الكلمات بحسب وجودها على  
وليس كلاما له الا ما اوجبه ترتيبا بغير واسطة ولا تعاقب فثبت  
قبل الوجود الحاشي وهذا مما لا محذور فيه ومن هنا علم ان المقترلة  
انكروا الكلام وقد علم الالفاظ وقالوا معنى تكلم الله خلقه الكلام  
فالمشراو بما ذكره المصنران ما عبر عنه بالماضي لما ان تحدث بعت  
منصته او لا وصلى الثاني يلزم الكذب لانه لا يخلو لاعتالم بمحض  
بانه معنى وصورة حال فلم يحدث له والحادث لا يقوم به فالمشراو يتكلم  
في لفظه والمراد بالخبر عنه النسبة التي تصدق بها لا المحكوم عليه  
**فالجواب** عنه بانه المعنى ونحوه بالنسبة الى بعض العلاقات  
مع بعض الحروف ومعنى ان الذين كفروا مثلا بعد ان ثبتا لك من امر على الكفر  
كذا والمعنى بالنسبة الى الارسال ونحوه ولا يلزم من حدوث التعاقب  
حدوث المتعلق بالكس كما ان حدوث المعلوم وتعلق العلم به لا يلزم



منه مدونة نفس العلم وما يشير اليه قول الاصوليين المفق وغير  
بالنسبة الى زمان الحكم لا الى زمان التكلم كما ينبغي ان يفهم كلام المص  
من غير فطره لبعض الاوصاف كما قيل من انه ذهبت الى قدم اللفاظ  
تبع الشئ من شئ وما قيل من انه اشار الى جواب العزل المعين  
هذه الشبهة بان نحو انا ارتكنا لوجها قاسم بذاته ومعناه قتل  
ارتكنا لوجها منسلة وبقره انا ارتكنا له وتختلف اللفظ باختلاف  
الاحوال ولا يحول له غير هذا مع ان ما ذكره العزالي لا يظهر له وجه  
مع انهم قالوا انه لول اللفظ المعنى بعينه هو اللفظ المعنى فاما ان قلت  
ليس هذا اول ما وقع في الترتيل وقت سبق انتم ورتقنا هنر فلم  
ذكره هنا قلت قد اعرفنا الحاشية بالنسبة الى زمان الحكم لا الى  
وانتم ما مضى بالنسبة الى زمانه وكذا رتقنا بالنسبة للانفاق  
وكذا انزل بالنسبة الى زمان فلا يمان الى الاحتجاج به بخلاف  
ما هو شافى انه كلام مبتدأ او زمان الحكم والتكلم فيه ولحد ولا يمان  
لحوالها كما كانت رتقنا الفرب عنها ما صحت انتم من ذكرها **قوله**  
خبرنا ان لا هو جاز على الوجهين اما اذا كان مبتدأ وخبر فظاهر  
واما اذا كان ما بعده فاعلمه فذلك لكن لغير الاحتجاج على  
جزئيا الاول كما في ان رتقنا اقاخير الوه لصلاحيته بخلاف رتقنا  
يقوم وقام فان الخبر المبتدأ لا الفاعل **قوله** اسم بمعنى الاستواء  
الح اراذ بالاسم المصنوع وهو المراد منه اذا قرئنا بالمصدر كما هنا  
وفي غير المراد به كالمصدر والعلم واسم المصدر ما دل على معناه ولم  
يجر على وقا بين المصنوع والمصدر كالكلام والنفوت بخلاف في اعلامه على مصدر  
والاسم الحواري وقول لغت به ما لغت بالمتبادر في المصنوع والقياسية  
والاقتنوس منه بحسب لاهل كفا له الرافض ولغت به بمعنى وصف به  
واللغت قالوا لغت بمعنى وقد فرق بينهما بعضهم فقالا لغت لا يقال  
الا في غير الله كغفت الثوب والسر والرجل ولا يقال لغوت الله بخلاف  
الوصفت والصفته وهما كقولنا ان معنى التابع الخوي ومعنى اثبات  
صفة لشيء مطلقا سواء كان لغت بها او لا وهو المراد هنا لان ما نحن  
فيه كذلك فان اراذ الاول لقوله جعل الكلمة سواء لانها لغت بحوي  
ويعلم حكم غيره بالقياس عليه فكيف من غير داع اليه واشار بقوله كما يغت  
بالمصنوع الى ان افاذت المبالغة ولا يمان فيه لفسر مستولاه بيان  
الحاصل المعنى المراد منه في الكشف اسم بمعنى الاستواء وصف به كما وصف  
بالمصنوع الى فقال قدس سره في كجري المصدر على ما انصف بما كذا كجري  
سواء على ما يتصف بالاستواء الى محتمل ومنفكاه معنويا اما بخلاف  
لغتها كما في كلمة سواء واما غيره كما في هذه الآية فان سواءا في موضع  
مستو اما خبر لغت قبله ومستند المالكه كما يشهد الفعل الى فاعله

فيجب

فيجب حينئذ فيجوز واما خبرنا عما بعد فيكون تركه تشبها بغير  
المصنوع ورتقنا كلمة تشبه على ذلك حيث قال او لا مستو عليهم وقا نيا  
سواء علمتهم ولغت ارفعهم لوجهة الثاني لانه اسم غير مصنف الاصل  
فيه ان لا يمان في لغتنا المفسود من الوصف بالمصنوع والمبالغة في  
شأنه كما كان ما مضى من غير ما قام بها فزيد عند لكانه كجسم  
منه فاذا اولت باسم الفاعل او بتقدير مصنف فان المفسود لغت  
**وفيه بحث** لانه ما نقله من الاختيار واقرب للتبين شي لا نقوله  
ان الاصل في ان لا يعمل لوجهة له لانه مصنفه في الاصل في العمل  
على القول لانه كان هذا القابل لوجهة ان معنى الاسم في كلامهم  
اسم الجرس الى مدوقه علمت انه غير مراد وقول المفسود من  
الوصف ما هو لغتنا ايضا لك كما تستعمله عن ابن الحبيب وصرح  
به الطيبي رحمه الله وقت مررت بوجهه فلا حاجة الى ما قيل من انه  
اذا استد الى الفاعل لا يمان المبالغة وان كان له وجه وكذا  
ما قيل من ان المبالغة تكون بحسب اللفظ وبحسب المعنى وهو يعيد  
الاول كحذف اداة التشبيه واذا كان خبرا فقال في المفضل القلعة  
على سبيل الوجوب وفي اقليل اسم الحجاب الظاهر من التزم فيه  
التقدم لانه لم يسمع خلافة مع كرمته وسرته ما فهم من المبالغة  
في معنى الاستواء فلو اما ذكرناه من التعبد فكاسب تقدمه  
بنيته على المبالغة وقول الى على سواء مبتدأ لان الجملة لا تكون  
مبتدأ مرد ودلالة المعنى سواء علمتهم لا تستغفار وعنده وبانه  
كان تليزم عود صيغة المية ولا صيغة كود في هذا الباب كذا انتهى وما  
قيل من انه لا يحتاج الى رابط لان الجملة عن المبتدأ اقل من الجملة  
له لانه محصور بضمير الثاني كما في كثير العربيت ولا يشك ذلك فانهم  
صرحوا بسماعه في غير كقول تعالى وآية لفظ النيل فسمع منه النهار  
وسيا في فنية كلام في سورة ليس ان شاء الله تعالى **قوله** دفع بآية  
خبر ان الخ هذا الصلة الوجه في مثل هذا التركيب وقد تقدم انه لو ذك  
بترجيح وقد اعترض عليه ابو حيان بان فنية وقوع الجملة فاعلا والجملة  
على ان الفاعل لا يكون الا اسما مفرقا او مستعمل ما كذا فغنى عن قريب  
ومما التماس من لم يبين كماله في قوله ورتقنا في هذا الوجه  
مستو وفي الثاني سيات اشارة الى ان حقه في الاول الافراد وان اول  
مستو وفي الثاني التشبه الا انها تركت لانه في الاصل لا يمان ولا يجمع  
ولذا قالوا ان العرب لم تشبه استغناء تشبها سيات عنه الاستواء  
وفي قول المعرسيات ايمان الله وهن سواء متبذلة من بياض واحسنه  
سواء **قوله** والفعل لما عنيتم الاشروع في دفع ما اورد على ما ذكره وهو  
امورا الاول ان الفعل لا يكون محبرا عنه الثاني انه مبتدل لصدا ارة

سبيل



الاستفهام الثالث انه المتروك دام موضوعك لاصد الامرين وسوا  
 وكل ما نيك لك لا يستوي الاستدلال الى المنعقد فلهذا يقال استوي وجوده  
 وعينه ولا يصح ان يقال وعينه وكذا المضاف الى المعنى وجها لا يقال وقال  
 الذي يظهر ان سواد في حمله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران  
 شواك ثم تاتي الامرين بقوله اتمت ام قعدت كما في قوله اصبر واولا  
 بصبر واسواء عليك اي الامرات سواك عليكم وسواء لا تتقي ولا تجتمع وكأنه  
 في الامر صدد انتهى فقوله والفعل الجواب عن الاول ولو بدل  
 الاضمار بالاستناد وقال يستنع الاستناد اليه كان لخص في كذا فمما يرد  
 على ما قبله انما كانت خصصة لانه الكلام فيه وكون الفاعل متبعا يعلم  
 بالمفاتيحة انما والية يشير قوله بعد هذا والاستناد اليه وقيل ان  
 الخبر من اجله لا الفعل وحده واعتذر له بان جعل الفعل مع فاعله المفعول  
 فعلا متبعا لا حاجة اليه لان الاضمار في الحقيقة عن الفعل المتبدا  
 بالفاعل وهو مقتضى الاستدلال لانه لا يجوز منه فان قلنا على تقدير كون شوا  
 خبرا كيف صحقت كمر مع التباسه بالفاعل قلنا قد صرح الفاعل بخص  
 بل الخبر الفعلي نحو زيد قام وانه الصفة فاذا لم يمتنع في صريح الصفة فعدم في  
 امتناعه هنا اولى على كلام فيد سيا في محله وقوله على تمام ما وضع له  
 الخ تمام ما وضع له هو الحدث والرباط والفتية التي هي ما هو الفاعل  
 وانما نفس الفعل فلا يترك عليه وصفا فاعل تمام ما وضع له مجموع ثلاثة  
 امور معنى المصدر وذات الفاعل زمان محقق من الارض والخلق  
 الثلاثة تفضله عما حقق في الرسالة الرضائية والاطلاق يعني استحقاقه  
 وهو اتم من الوضع والمراد بمطلق الحدث المجرد عن الزمان والخلق  
 الغير المنسوب الى فاعل فلا يترك عليه ما قيل من ان المراد في قوله تسبح بالمعنى  
 وفي قوله يقوم ينفع ليس بطلق التسبح والينفع بل سماعك ونفع الصدق وهو  
 وهو ظاهر واذا لم يرد تمام معناه فاما ان يرد جزوه وهو مدلوله  
 النظمي المشار اليه بقوله معناه او معنى آخر لم يوضع له وهو لفظة سوا  
 جز على المعنى نحو عمر لم يطبق الكذب او لا كما في قولنا استاذنا هذا المفظاه  
 المراد معناه وكون اللفظ لم يوضع لنفسه كما هو ظاهر كلام المصنفان وضع بوضع  
 غير قصد مشهور وقد مر في آخر الفاتحة والمراد من الوضع اذا اطلق الفقد  
 فلا يترك عليه شيء على هذا التقاد والاشاع كالنوسخ المراد به التجوز وهو اعم منه  
 لانه قد ينوسخ في بعض الالفاظ نحو تقديمه وناخيه من غير تجوز وكون الفعل  
 في الاضافة بمعنى المصدر صريح بها النجاة ومؤمرا اذا المص قال السائر للترح  
 في كتاب الاصول القياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولكن العرب اشاعت في بعض  
 المواضع فخصت اسما الزمان بالاضافة الى الافعال لان الزمان معار عن  
 للفعل لان الفعل بغيره وصاروت اضافة الزمان بالاضافة الى الافعال  
 له كاصنافه الى مصدره ومما يترك عليه ما قرره ابن جني في قوله من سدد

سعد  
 شيخ زاده  
 عصام

يوم

اليوم هاج الغبير **قول** عدل المصروفه الله عما في الكشاف من بفتح لا  
 الى الفعل بقوله هو من جنس الكلام المجزوف في جانب اللفظ الى جانب المعنى  
 وقد وجدنا القريب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني في جانب المعنى  
 فوله لا تاكل السمك وتشرى اللبن معناه لا تاكل السمك كل السمك وتشرى  
 اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل انتهى وما  
 في الكشاف هو المطابق للمنقول في الحق الحقيق بالقيول وما ذكره المصنف لا وجه  
 له لانه ادعى انه استعمال في اللفظ في جزء معناه وهو الحديث تجوزا فلما  
 صح الاخبار عنه كما يجوز الاخبار عما يرد به محذوف لفظه نحو ضرب ما من مفتوح  
 اليه وما صرته هابه لكن قوله ان نحو قالوا استامنه يقتضي ان كل مقول  
 للمقول ما قصد به محذوف لفظه استامنا وليس يصح فان اراد به معناه الموضوع  
 له واللفظ انما يرد لانه اذا نذر القول لانفسه كما في المثال السابق الا ان يرد  
 تعالى قالوا شهد انك لرسول الله والله تعالى انك لرسول الله والله يشهد ان  
 المتكلمين كاذبون فاوله نذر معناه الخبري ليريد بواو ما قيل ان قوله  
 على الاشاع متعلق باضافة مطلق الحديث فانها هي المبينة على النوسخ والتجوز  
 لا اضافة اللفظ فانها لا تجوز فيه ما عند التقاد زان لا يمتنع ولا يصح رجوع  
 لمن له ادنى تدبير وكذا افوك ان الفعل المضارع الذي في قوله يوم  
 ينفع الصادقين جزاء للحديث انما عا فان ينفع اريد به نفع فاما  
 يستقبل من يوم القيمة فكيف لا يدل على الزمان وادعاء مثله مكابرة  
 الا ترى قوله يوم ولدت ويوم اموت وقوله فيكون الجبال كالعهن  
 المنفوش فانها باطلة باضافة الزمان والذي ذكره القوم انه نظر فته  
 الى المصدر ولو حفظ لانه خص به ولا يكلف من التاويل جزوه عن الحقيقة  
 كما سياتي وهذا هو المثل مع المعنى في كلام المصنف ظاهر يصدق قوله  
 لم تترك الاول والاخر والعجب انه لم ينتبه له شراح هذا الكتاب  
 وقال قد سرت الفعل اذا نظر الى اللفظ ولغير معناه على ما يقتضيه  
 ظاهر امتنع الاخبار عنه لكن محرمنا مقتضى لفظه واول مقتضى مقدا  
 مضاف الى فاعله فصح الاخبار عنه ولو لم يرد لانا كل السمك الخ على ظاهر  
 لزوم عطف الاسم وهو كشرى المنسوب على الفعل بل المنعقد على محله  
 لا محال لها فهو من قبيل ما يجز في جانب لفظها معناه من حيث ان  
 اول لانا كل السمك بما فيه اسم يمتنع ان يعطى عليه ان تشرى اي لا يكون منك  
 اكل السمك وتشرى اللبن لانه حيث انه جعل فينا واول مقدا على حذا انذرهم  
 الخ فان الفرق بين فان في هذا الواو بمقتضى معاذ المنه هو الجمع فلو جعل  
 ما بعد فان مقولا لمعناه كما في ما صنعت واياك استغنى عن لنا وبل قلت ان  
 يحتاج اليلا ما بعد الواو لا يصح للمصلحة معجول لانا كل السمك الخ  
 معجول فعل بما لا يراى لا يكون منك اكل السمك مع شرب اللبن يعني انه نظر الى  
 المصدر في الانية وفيها كل الخ وان كان كما بينا بواو فان ما نحن فيه

شيخ زاده



تركت فيه الحقيقة من كل وجه وفي ذلك الجملة ثبوتها على ما هي مستعملة  
 في معناها لكن هجر الأصل نظر إلى العطف لا إلى نفسها كما في الكشف  
 وهذا مما اتفق عليه الشراح وما ذكره من السؤال وجوابه مما أظن  
 سبقا لغيره فاضل المحقق وهو مخالف لما حققه الرضي في بحث الحروف  
 حيث قال تعالى في صفتها ما مضى لها فاضلها ومعنى الجملة فيما بعد  
 وأما صرف نصبوا المضارع فجاء بها ليكون الصنف عن سائر الكلام المتعدي  
 مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف فهي إذا ما أو الحال  
 وأكثر دخولها على الأسماء فالمضارع جاء بها في تقدير مبتدأ محذوف  
 الخبر ولما معنى مع وهي لا تدخل إلا على الأسماء فقصده وأهمها  
 الفعل قبلها كما قاله النحاة لئلا يكون فيه نصوصية على معنى الجمع وتكون  
 أو العطف للجمعة فليل نحو كل رجل وصنعتة والأولى في قصد  
 النصوصية في شيء على معنى أن تجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد  
 النصوصية عليه انتهى والثقة بالفاضلين في عطفها عما قاله  
 جزم الأئمة نور الله مشواره فكانها لئلا تكون نصبا لأن ما قرره  
 النحاة في باب المفعول بعد نيا فيه بحسب الظاهر وليس هذا كل  
 فقصده بقرائن ما ذكره النحاة أيضا يرد عليه أنه ما ذكره من الخبر  
 في الفعل بارادة خبر بمعنى ما وهو واحد لا يثنى فيهما إذا كان المقادير  
 لأن خبر خبره التثنية أو لمصدرها لجملة اسمية كما في قوله سواء  
 عليكم أذعنوا مؤمنوا من أنتم صامتون لكنه يدخل في المثل المعنى  
 وقد نقل ابن جني في أغراب الحاشية عن أبي علي رحمه الله أنه قال الجملة  
 المركبة من المبتدأ والخبر تقع موقع الفعل المنصوب بأن إذا انصب  
 وانصرف الفوقية والراكية إلى المعنى من ذهب المصدر كقوله تعالى  
 هل لكم مما ملكتم بها لكم من شركاء فيما رزقناكم فاستم فيه سواء  
**وحدث** أنا في التثنية مؤنثا لثبوت ذكره وهو قوله تعالى لعنه  
 علم الغيب فهو يري أي فيري الأخرى أن الفاجواب الاستفهام  
 وهي تصرف الفعل بعد ما لا لا تنصب بأن مضمرة وإن والفعل  
 المنصوب مصدر لا محالة حتى كأنه قال أعنه علم الغيب فؤنه  
 كما أن قوله تعالى فاستم فيه سواء في معنى هل يذكركم شركاء فاستموا  
 هذا وجه السماع انتهى وهو من مذهب النحاة وسنأتي في تبيينه في  
 محله **قوله** لستم بالمعندي خير من أن تراه فستم فيه بمعنى السماع  
 على ما مر وهو مبتدأ وخبر وما قالوه هنا إنما نيا في على رفع لستم  
 من غير تقدير أن المصدر برفقته وهو رواية وفيه روايات لم يصب  
 لستم بأن مقدمه فنه وفي شرح الفصيح روي لا أن تراه وكان الكافي  
 يقول أن تسم ويدخل فيه أن والعامة لا تدخلها وقال أبو عبد الله  
 حدثنا أن أشهر ويقولون لستم بالرفع وبالنصب وقال الاستاذ ليس فيه

سيد  
 مستند الله

اعتراض على الرضي

اسناد

اسناد إلى الفعل كاطلته بعضهم مستند لابه ونفوله تعالى ومن آياته مريم  
 البرق وقول الشاعر وحق لمن لي يا بشيئة يخرج جعله مستند التي  
 ونائب فاعل وهو فاسد لانه الفعل وضع لأن خبره لا عنه وما  
 ذكره أن مقدره فيه فهو أشبه وقال الفراء لستم بالمعندي لأن  
 نراه لغة بني أسد وهي العليا فليس لقول لأن لستم بالمعندي لأن  
 والمعندي قال الكسائي نصغير معدي ملسوت إلى معدي بالتشديد  
 وكان يروي المعندي منشد ذو المثل مضروب لمن تراه حقير  
 وقد مر حظير وخبره لجل من خبره وأول من قاله النحاة أن المراد  
 وقيل للمعندي من ماء السماء والمعندي رجل من بني فهد وقيل من  
 بني كنانة واختلف في اسمه فقيل معقب بن عمرو وقيل شقة بن عمرو  
 وقيل ضمرة التميمي وكان صغير الجثة عظيم المصيبة وطا قيل لهذا  
 قال أبيات اللعنات الرحالك لستوا بحزير لدها الأجسام وأما المبرور  
 باصغرته وقال المتي في عدي لستم بالبائس نصيب معنى تحدث وظل  
 كلامه الله يعدي بها حقيقة وقال قد مرستم في بعض كتب الفحول  
 كضرب يشتمل على حدث ونسبة مخصوصة بغيره فاعله وتلك  
 النسبة ملحوظة ببيتها على أنها آله ملا حظتها على قياس معنى الحرف  
 فالأصح أن يحكم عليه شيء ولا أن يحكم به **نحو** حنوه وهو الحديث  
 مأخوذ من مفهوم الفعل على أنه مستند إلى شيء آخر وصار الفعل اختيارا  
 باعنيار جزئية محكومة ما به وأما باعنيار مجموع معناه فلا يكون محكوما  
 عليه ولا به أصلا انتهى **وفيه بحث** لا يخفى وهو لا نيا في قول العلامة  
 الفعل بذكر الخبر فتدبر **قوله** وإنما عدل بهذا الجواب عن سؤال  
 قد تراه إذا صح الاستناد التي للبحر ده لمعنى الحديث وكونه بمعنى المعدي  
 قيل فلم لم يؤت بالمصدر على الأصل والحققة فقال عدل عنه لكنه  
 ومعنى وسبب العدول وجه واحد وهو إتمام التجدد أو وجهان  
 معنوي وهو المذكور ولغطي وهو خبر دخول الممنوع وأما لأن الاستناد  
 بالفعل أولى وقد اختلفا في كثير من أبواب الحواشي بناء على أن قول  
 المص رحمه الله خبر حسن دخول الممنوع حسن فذا سمع مجرور لعطفه على مجرور  
 من قبله وهو إتمام التجدد وفيه لصنا لأن الخبر أن كما سياتي بناء  
 على أن المشيئة واحد وهو المطلوب لما قاله الأمام فانه الذي أبدي  
 هذه التكنية فقال في جواب السؤال معناه سواء علمت أن أذكرك لمع  
 وعنده بعد ذلك لانه القوم كانوا بالغوا في الاصرار والاحتجاج  
 والاعتراض عن لايات وآلة لايل إلى حكاية ما بقي فيهم المبتدأ لجا القول  
 بوجه وقيل لك ما كانوا لك ولوقالنا ما نراك وعدم نذارك لافاد  
 أن هذا المعنى إنما حصل في هذا الوقت دون ما قبله ولما قال اندمهم  
 الخافاد أن هذا المعنى إنما حصلت في هذا الوقت دون ما قبله ولما قال



اندرتهم الى افادات هذه الحقا لتحصلت في هذا الوقت فكان ذلك بعد حصول الكوكب الباس وقطع الرجا منهم والمقصود من هذه الانية ذلك انتهى فان قلنا **التي** دلالة معنيين مطلقا للحروف وهو الموجود في كل ما مضى كان او غيره لانه المفتاح لمقارنة الزمان والحديث في المستقبل مطلقا وهو الاستمرار في الوجود ويختص بالمضارع في الاول محقق والثاني لا وجود له زائفا الذي ارادة المصنف ان يثبت الاول والفعل انما يدل على ان الوجود في الماضي معناه اما اذا جرد عن الزمان لم يحدث كما هو هذا المصنف في ذلك وانما يتوهم نظرا لظاهر الصيغة وقيل المراد الثاني لان الماضي بمعنى المضارع بقرينة قوله لا يؤمنون لكنه نظرا لظاهر الصيغة فذكر الابهام والاولا وثق بالمقام وكلام المصنف والثاني في مناسبة الاقتداء بالامام الانية لا يخلو من شيء لان القول بانه بمعنى المضارع مع القول متجذرة في الحدوث جمع بين الضيق والنوك فان قلنا كما وجه ايهام التجدد ههنا قلنا **التي** دلالة على انه لم يحدث ذلك واوجده فاذي الامانة وكتب الرسالة وانما لم يؤمنوا لسبق الشقا وذكره القضا لا لتقصير منه في وقته اذ اذا كان في وقت تأسس النبي صلى الله عليه وسلم ايضا فلا يمتنع ما فيه من الفوائد التسمية **قوله** وحسن دخول المصنفه وامر الخ كسرت بفتح الحاء وختم الستين ماضيا وضم الحاء وسكون الستين اشهر مجرور كما تقدم او مرفوع بالابتداء والحجاز والمجبر وخبره وعلى الاول هو متعلق بحسب او بهيئته وعلى الثاني بحسب او بقوله لتقدم وكلام الامام الذي هو ماضية بعد الاقوال وخبر الامور واسطها والتقريب والتحقيق والتبني وهو قريب من التوكيد فهو كالنفي له وانما عدل المصنف رحمه الله عن تقرير الاستواء الاختصار لقوله معنى الاستواء لانه اراد به مجرد مفهومه بقطع النظر عن اذهن الخراج لانه المتبادر من المعنى لانه مطلق المفهوم وهو المراد بقوله ولا استواء معنى الاستواء فاعاد المعرفه بمرتبها لكي لا يظن انها محتملها ولا يظن ان المراد به مدلول سواء ههنا لانها متغايرة عن مقتضى التعاير التأسيس فتأكد لما في ضمنها من المطلق وما قيل من ان اتمام معنى لانه اصل معنى الاستواء قد حصل في علم المستفهم الذي قد مر من ان يستفهم بقوله اندرتهم ام لا لا معنى له وتقرير التفسير بسقطانه ظاهر على نقد الشافعية وما على الاما فالوجه انه لما لم يحل الميند لفظا يذكروا نظمته الخبر المتقدم من المبدأ المتاحر لا يجعل الخبر على ان يفتقر او مؤكدا وظن بعضهم ان ما ذكره المص رحمه الله غير ما في شرح الكشاف وليس كذلك لان الاستواء المستفاد من انه والاهم عندهم غير ما يستفاد من سواء فلا تفتا كشد ولا تفتقر غير على تقريره **قوله** فاعاد ما جردنا عن معنى الاستفهام الخ

كما زعم

في خبره

سعدى

ما قيل

كلام

كلام المص رحمه الله ههنا من حيث ما نقله الركني عن سيده رحمه الله وما على الرسول لا البلاغ وعبارة سيدي في باب ترجمته باب ما جرى على حرف الندا وصفا له وليس ههنا الذي يعنى الاختصاص قال الركني هذا على حرف الندا كما ان النسوة لم يحررت ما ليس باستخبار ولا استنفهام على حرف الاستفهام لانك تسوي فيه كما تسوي في الاستفهام وذلك قولك ما اذري افعل ام لا في فعل فحري بهذا كقولك اريد عندك ام عمر واذاه استفهمت لانه علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الاستمارة في الاول فهذا نظير الذي جرى على حرف الندا قال التبر في معنى حرف الندا انها لا تستعمل الا في الندا وليس ههنا ما ينادي ولا يجوز دحول حرف الندا عليه ولكن استعماله للتخصيص لانك تختص المبدأ ذكرين من يحضرك بامرك وهديك وغير ذلك فاستغنى لفظ لحد ههنا للاختصاص شارك في الاختصاص كما جعل حرف الاستفهام كالسير باستفهام لما اشترك في التسوية الخ وكذا قال ابو علي كجارتياه في بيت المعتمد **قوله** كما جففت لافهام ان ام المعادلة للمعتمد فحقيقتهما ههنا الاستفهام عن الحد من فمعي كان كذا ام كذا الى الامرين كانه ولا يستفهم عنهما الا من تصورهما فقد استويا في علمه واستويت اقدامهما على سطح فمهم من غير تقدم رجل على اخر وهذا مما يلزم الاستفهام لزوما كيتا فلهذا لم يرد به من التسوية ومعادلة حقيقة ههنا من الاستفهام يجوز ان يمتنع معنى الواو العاطفة الملة على اجتماع متعاطفين في نسبة ما من غير دلالة على تقدمه وتأخره وهذا امر مستبين بالنسبة والى ذلك اشار الى التبر في شرحه ومثل هذا المعنى وان كانت مرادا ولازم الانية لا يلاحظ في عنوان الوصوع فعد السلك كالان لا يلاحظ معنى العاطفة فلا يقال في الترجمة ههنا الا الانذار وصدمة سواء من غير نظر الى الشا حتى يقال انه اذا كان تقدير المستند المنسبا ويان يلغى جمل سوا عليه كالمفاسد الجارية ما لكما فمدفع بان التساوي فيه تساوي في عالم المستفهم وتساوي المحكوم به في عدم الفاشية في الخارج كما قالوا ولو كان ما ذكره هذا لم يصب ذكره في نحو ما اذري وما اقالى اقتسام فعدت ولا حمل فيه لسواء وقد حاشى قول الحنفى المولى الفاضل في تفسيره **قوله** المستفهم لا يستواء في حديث اللغوية على ما يفهم من ظاهر قول المص انه مقرر ومؤكد وفيه انه لا يحصل المقصود بدون الحكة فان قول ما اندرتهم ام لا لم يندرج فيهم بدون سواء لا يفهم منه حقيقة وما فهمه الشرح من الكفاية ان الاستواء الذي نظمته الهمزة وان استوفى علم المستفهم بما يفهم في نفس الامر فالمعنى الانذار وعدمه المستوفى في علم المستفهم مستوفى في عدم الفاضلة كما ذكره الرازي وقال التفتازاني معناه المستوفى في علم المستفهم ان مستوفى في عدم الفاضلة وقال الجلال في هذا كانه تكلف



لا يلائم المقام اذ لا وجه المتعذر لعل المستفهم فضلا عن المتعذر لا يستوي  
 الامرين فيه وانما الكلام في ان المتعذر وانما الاستسكان عن معنى الاستسكان  
 عن احد الامرين وكانا مستويين في علم المستفهم جلا مستويين في  
 تعليل الحكم كلفهما فانتقل قوله ما اذكره من ان يكون المقصود لعل  
 الى ان يكون المراد كلفهما وهذا معنى الاستسكان المتعذر فيه فالحكم بالامر  
 بعدم التمع لم يحصل الامن قوله سواء عليهما انما هو في ظاهره بمتساوية  
 عن ابي علي الفارسي انتهى وقال قدس سرمان صاحب الكشاف اذا كان  
 هذا مقبولا مما في اصلهما ليعلم انهما لا يستويان في العلم بغيره بل لا  
 ان الاستسكان في علم المستفهم مقصود هناك وهذا كعدم التعذر بل ليعلم  
 في كلام مستفهم وقيل ان اذ بقاء الاستسكان الذي جردت له استواءها  
 في علم المستفهم عند استسكانها في الاستفهام وهذا قد ذهب ويحيى  
 الاستسكان في العلم وهذا اقرب الى الحقيقة واليقين بقوله لمعجزتنا المعنى  
 الاستسكان في علمنا المستفهم لا يقتضي ان المراد بالاستسكان هو الذي  
 كان ولا لعل في خبره او المستفهم من سواء الاستسكان في سيق الكلام  
 لانه كانه قيل الاستسكان في علمك يستويان في عدم الحدوي وهذا  
 معنى ما قلنا من ان المستفهم من سواء الاستسكان في سيق الكلام  
 فاستسكان الاستسكان في علم ذلك المستفهم كانه سأل ربه انما هو في  
 وعن ابي علي رحمه الله ان الفعلين مع الحرفين في قولنا انما هو في  
 بالواو وهما الواو افعال في الفعلين المستفهمين في سواء استسكان  
 في محذوف اي الامر ان سواء عليهما في سواء استسكان في سواء استسكان  
 والفعلان في معنى الشرط والاشتمال في سواء استسكان في سواء استسكان  
 فالامر ان سواء ولذا كان الرضى في معنى المستقبل ليعلم معنى الشرط  
 واستسكان الاستسكان في سواء استسكان في سواء استسكان في سواء استسكان  
 الفعلية في قوله تعالى سواء عليهما في سواء استسكان في سواء استسكان  
 لم يجز واستقيم المصارع بعد هما ايضا ويؤيدك انه في الترتيل  
 ما من وانما الفاعل المفعول الشرط لان في المفروض في الاصل لا استسكان  
 يستعمل فيما لا ينبغي فقامت مقامها وكذلك جعلت معنى ولا نهائيا  
 في اداة واحدة التي هي في سواء استسكان في سواء استسكان في سواء استسكان  
 لا خبر ان معنى سواء استسكان في سواء استسكان في سواء استسكان  
 معنى ان قلت او قد عرفت لا ابي بها وكذا قوله  
 سيبان فندى ان تروا ان فخرنا فلنستعجز على مثلها قوله  
 وانما الخصة الممنوعة وانما في الترتيل بما بعد سواء وانما ابي وما يجزي  
 محذوف لان المراد الترتيل في الشرط بين امرين فاستسكان في سواء استسكان  
 خبر ان يستعمل في سواء استسكان في سواء استسكان في سواء استسكان  
 الشرط وعلى هذا الجملة الشرطية خبر ان انتهى **فأقول** وقد عرفت المراد

رضي

بالنسبة

بالنسبة متاعا وحده ليل يمدد التكليفات وان قوله بالتعذر يدبر  
 انه يمكن من كل استسكان في كل جزء وهو اما استسكان او مستعمل  
 في لا وجه مقبولا به لعل الامرين وما ذكر من السؤال لا وجه له خصوصا  
 والمستوى في مدنية وهو صلى الله عليه وسلم قد امر بالتبليغ قبل  
 المعجزة فكيف تباقي السؤال **وما نقل** عن ابي علي في القضايات  
 بخلافه وقال انه لا يجوز العطف باو بعد ما حتى قال في المعنى انه  
 من الحق ليعلم وقال السبكي في شرح الكشاف سواء اذا دخلت  
 بعد ما الف الاستفهام لم يمت ام كقولك سواء علي اتممت ام فعدت  
 فاو عطف كعدمها لعل الامرين على آخر عطف بالواو ولا غير نحو سواء  
 وتيد وعر وواذا كان بعد ما فعلا لا يغير استفهام عطف لعدتها  
 على الاخرى وكقولك سواء علي اتممت او فعدت فان كان بعد ما  
 مستدرا نحو سواء علي في مكان وقوله ذلك العطف بالواو وبأو  
 وانما دخلت في الفعلين بغير استفهام لما فيهما من معنى الجملة فاذا  
 قلت سواء علي قلت او فعدت فتعذر ان قلت او فعدت فقلت  
 على سواء انتهى وهذا مخالف لما نقل عن ابي علي رحمه الله وقوله  
 واستفهام الاستفهام في سواء استسكان في سواء استسكان في سواء استسكان  
 كقولك تعالى هو الذي علم ان عوتموه ام انتم صامتون وان شئتم  
 قلت سواء علي انتم عوتموه ام انتم صامتون عوتموه وسواء علي انتم  
 اهتم عوتموه ام انتم صامتون وكذا استسكان في سواء استسكان في سواء استسكان  
 ليعلم بخلافه وان معنى الشرط في سواء استسكان في سواء استسكان  
 ذكره من الميت لا محبة فيه كما شرح به في اخر شرح الكافية لابن سينا  
 وكلام مثله لا يتبين به فاعلم ان يحجج به وهو في الحقيقة من  
 من قصصه اقول  
 يدري نكرات القضايات والعدم فصار عينك كالانوار التي  
**قوله** كالحجرت حروف التفاعل الطلب لم المراد بالطلب طلب اقبال  
 المتبادر الى الذهن انما هو في سواء استسكان في سواء استسكان في سواء استسكان  
 حروف لقايتي الجمع وهو حروف جمع حرف وفي نسخة حروف بالافراد في  
 جردت بنا الفاعل المخاطب وهذا وان كانت اقل في افعال المضاف  
 بحرف التثنية لا يستعمل الا في المتعذر الحرف معنى الكلمة واكثر المص  
 هذه العبارة شبر كالانما عبارة في سيبويه وللمتقدم من فهمها باعتبار  
 افرادها وانما بضم الناموس في وي يجوز ثنائيتها اذا وصفت بمو  
 كقولك تعالى يا ايها النضر المطهرة وقد كان منادي ميني وما  
 بعد كالحرف في سيبويه ويلزم بوصفها كحرف بال او موصوف بال واستثناء  
 كما ذكره الخاقاني في صفاتها كما في النما لانه موصوف بال  
 الاختصاص مجموع ايها العصابة في كل نصب لوقوعه موقع الحكم

ادع على السبيل  
 وخبر



حفید  
خرو  
ابن کمال  
میوه  
شیخزاده  
عصام

انكرها وتخفيف الثانية بين يمين لغة الحجاز وكذا الحال لالف بين الهمزتين تخفيفا وتسهيلا كقوله  
 فيا طيبة الوعسا بن جلاجل • وبين النقا انت امرؤ سالم  
 وروى عن ورش ان الناقلة الفا محضة فقال للزمخشي وتوجه  
 المصنف الى الحق لان الهمزة المتحركة لا تتبدل في الفا ولا تؤول الى  
 جمع الساكنين على غير حال وهو خطأ لئلا يؤولوا الى الفرات السبعة  
 كما ذكرناه وما طعنوا به ليس بشيء لانه ورخص في حكمها كالعرب ابدا  
 الهمزة المتحركة فلو كان الفعل من ابدا الى الساكنة كما في قوله لاهلك المذنب  
 وقوله سالت هذيل يا رسول الله فلهشة والنقا الساكنة على حاله في  
 اصطلاح اهل العرب تيقنا الا ان يكون الا قبل حرف لين والثاني مدغم  
 نحو القتالين وخوصية ثم خصوا الوقف بجواز التثنية مطلقا كقوله  
 عارضا فلتخص من كلامهم انه لا يجمع بين ساكنين وصل في غير ما ذكر وانما  
 اعتقد في الاذغام لخروضه والذعر فنه لحرف واحد فانه متحرك فغير  
 على حال الجمع والحكاية عن حكمه الذي لا يتعداه وتجاوز مجوزا كما في قوله  
 تعالى لا يلاعنوا لحد وكما انزل الله ان الحكماء اللاتية به واجب  
 عن النقا الساكنين بان مرة قلتم النقا اشبع مد الالف بزيادة الف  
 او العتين ليكون ذلك فاصلا بين الساكنين كما ذكره في قراءة محكي  
 ليكون اليا وصلوا وهذا ما اتفق عليه القراء وقالوا التخلص من التثنية  
 الساكنين اذا كان على غير حال بالتحريك والحذف وزيادة الف في اللز  
 ولا يتخلو من اشكال وان لم يؤلفه هنا لان الالف المزينة ساكنة ايضا  
 فكيف يتخلص من النقا الساكنين وقد مر ان ساكنة ثالث وقال  
 ابو حيان الفراء المتواترة لا تدفع ببعض المذهب وكون حد النقا  
 الساكنين ما مر مذهب البصريين ولا يجب اتباعه مع انه في المطرود  
 للقيس وكلام الله مما يقاس عليه لا مما يقاس عليه فاجاب الله  
 بطل فخر معقل على انه عارض الاصل انه لا يقتضيه شرا من  
 القراءة من قبيل الاء او رواية السجدة اذ بين عن ورش التسهيل بين بين  
 على القياس لئلا يطعن فيه طعن في القراء المتوافقة في كفيته او في رواية  
 على انه لا يبالى بذلك وما ذكره المص رحمه الله احسن من قوله في الكشاف  
 وقرئ بتحقيق الهمزتين والتخفيف اعرابا واكثر اى ادخل في العزبية  
 وافصح الشراح على ان هذه جملة معزضة بين المنطاطفين قد مر  
 انها ما وصلها التاخير وتصل وهو مبني على ان التخفيف بمعنى  
 جعلها بين يمين وليس هذا مراده بل مراده التخفيف باستقاط  
 لحد يها فزنته بعد التحقيق كما يحكم به الذوق وليس بشيء لان  
 الحذف سمي في عسارته ايضا والتاخير لا يرفع التكرار ولو قيل القيت  
 المراد به هنا العزم من الحذف والتسهيل بين يمين على ان ما بعده تحقيق

کتابخانه

۱۰۰

place



للتخفيف وتقصيل لكان الحسنة قبلت **قوله** بين يمين طرف مكان متبهم  
وهو استمان ركبا ونبييا على الفخ خمسة عشر وجعلها استمانا واحدا  
بنقد يربك التخفيف والابتداء الى وبينهم الممنوع والها وقوله ويجذف  
الاستفهامية الح قد الكشاف ونحو فحرف الاستفهام ونحو فقه والفا  
حرف كثر على الشاكن فبذلك كما قرئ قد افلح انتهى وتبعه المصريح بالله وقد  
اشكل على شتر لجه باسروهم قال قدس سرهم هذه القراءة والتي بعد هذا  
من الشواذ والباقية متواترة وانما جعل المحذوف ههنا الاستفهام  
لكنه محذوف كما في قوله بسبع رمين الجرام بثمالة دون محذوف ههنا  
الافعال في الماضي والظاهر ان الضمير في قوله حركته الصبح الى حرف  
الاستفهام المحذوف فالقراءة بفتح الميم والممنوع ههنا وهي مع كونها غير  
مروية عن احد مخالف للقياس وجعلت للتخفيف فلا فيل الضمير  
الضمير المحذوف الذي بعد حرف الاستفهام فالقراءة على يمين يمين  
بلا ههنا استلاما ليدل على قوله افلح انتهى **وقد** اخلف الناس بعضهم  
لما سلم وصحيب كما قيل ان ابا شامة نقل عن ابن عمر ان قال في الفقه  
نعم من لم يجمع ثلاثة مذاهب الاول نقل حركتها الميم مطلقا فتحة  
كانت او صمته او كسرة والثاني ضمها مطلقا لانه حركتها الاصلية  
والثالث نقل الصمته والكسرة ذلك الفتح ففولهم غير مروية عن  
احد منهم وفي شرح التناطية ان الحزق في الممنوع بعد ميم الجمع وجوه  
منها النقل وقد قالوا انهم ونحوه بنقل الاولى ولتسهيل التسمية  
فلما كان على هذه العبارة على ظاهرها من غير ارتكاب نقص او شذوذ  
غاية انهم نزلوا التعريف بالتسهيل وهو سهل في كل قول جملة مفسرة  
الحجج والحوادث على الاحمال متعلق بقوله مفسرة وهو الظاهر وقيل  
انه مستقر في سوقه لاجل الاحمال المتعلق بقوله مفسرة وهو الظاهر وقيل  
تفصيل ويكون بمعنى فقال الجليل كما في قول المتنبي

• انا الذي نزل في الفصح به • من اكثر الناس لحسان والجمال  
والمفسرة جملة من بين جملة سافرة او لبعض من ذواتها ولا يحل لها  
من الاعتراض على القول المشهور بترك الحكة فتيل هذا ابا لنظر للمفهوم اللفظ  
من قطع النظر عنه لانه اخبار على كقار المصريح فانما حيد لا يفتي لجمال  
والجواب من بعض شراح الكشاف انه ذهب الى ان لها محال من الاعتراض  
وليس يفي لا تكفرهم وعدم نعم الا ان في الما في بحسب الظاهر مستكوت  
فيه عن الاستمرار والله وام وقوله لا يؤمنون ذال عليه وتبين له  
ولما كون الجملة المفسرة لها محال من الاعتراض الذي عده من الحجج فهو  
من الحجج لانه مذهب الشلوين كما في المعنى لانها عده عطف بيان ولا  
قال قدس سرهم لها محال من الاعتراض اذا جعلت بياننا بالجملة ولخصت بحري  
التوايح والمعنى ان استنواء الانزال وعدمه في عدم النعم انهم لا يتصور

حسرو

سبيل

منهم

منهم ايمان ابد والمتراد بالجملة لانه لو حصل محكمها اسم من غير اعترا بذكر لكن الاصل  
**قوله** او محال مؤكدة الخ الحاك المؤكدة عندهم اذا اطلقت في المراد بها  
خو زيد ابوك عطوفا وقد استنظر ط النخاة فيها الوقوع بعد جملة  
استمية طرقاتها معترفنا للمجاهدان وعاملها محذوف ابد او قد يرد  
بما ما يورثه شيئا ما قبله وهو المتراد ومن له قهرات المتراد الاول  
فقد خطب خطب عشرا ومكلم الحالك لضمير في علمهم او اندرهمهم واليه  
اما بدل الاستعمال لا يستعمل عدم نفع ما متر على عدم الايمان او نيل كل من  
كل لانها غنية بمعنى المال وقال ابو حيان لا يؤمنون لا يحل للمرا عراب  
خبر بذكر خبرا وخبر متبدا محذوف اي ههنا لا يؤمنون وقد يجوز فيه  
ان يكون محالا وهو بعيد ويحتمل ان لا يكون له محال على ان الجملة تقصير  
او غائبة وهو بعيد وما قيل من ان عبارة الكشاف اما جملة مؤكدة  
الجملة عليها او خبر لان ولزم في الجملة وكلام المصنف منسوج على مثوله  
فكان التساخي حكر في الجملة بالجملة نكرة او في من ذكره **قوله** او خبرات والجملة  
الح في الكشاف بكونه مؤكدة او في من المقابل من جعل لا يؤمنون ناكية  
كما ذكره او ببيان لعدم الاتحاد المقصود من الكلام لان جعل سوار الجملة  
اعتراضا وان حصر فيه ان من حقا لا غير اصل ان لبيان التاكيد لما  
عنى بختم في وهه وان يتم المقصود منه لفظا ومعنى ولا ذلك ما  
خبر فيه لانها قوي في الايمان عتاسيق لة الكلام من قوله لا يؤمنون  
على ما لا يخفى واما جعل لا يؤمنون خبرا فبعد خبرا وطالامؤكدة ولا  
يخفى ما فيه من قوت تخامة المعنى ونعم قدس سرهم فها وارفعها ايضا  
يعني ان جملة المستوي اذ على ما قصد من النظم في السباق بالمؤكدة وهو  
ان المؤمنين بها حجة وبما انزل به وانزل من قبله ههنا الممنوع واما لانه  
تخير الذا ان وحق هو لا ان في ايلوا بكتار مصر راننا الرسل والكتب  
سواء لديهم والعدم وكذا استيان مما بعد من ختم المشاهدة وتقطيع النجا  
انما ما حذ بحجج عدم الانتفاع بالآيات والتدريج على ما لا يخفى واما ما  
قيل عليه من انه اذا ما استيق لة الكلام وصحت الكتاب بما هو شأنه  
فكان في الحكم بالاستنواء المذموم الوصف الكتاب بانه لا يجدي  
فكذا هو في قوله لا يؤمنون فهنا مفسا وتاك والثانية ابيرك ولالة  
على المتراد فهو اظهر واخوي وجعله ركنا من الكلام او حجة او في وان اراد  
به عدم نفع الدعوة كقوله سواء عالمكم ادعوهم فم اذ انتم صامو  
فتن الايمان ايضا اول علمه خصوصا وما قبله معال ومؤكدة  
فمنه والعدم على من ذقق النظر والحسن الورد والصدرا وفيل الاصل  
ان يؤمن في انكلا اذ بين كلامين متصلين معنى بجملة لا يحل لها من  
الاعتراض لئلا يكون سوى دفع الاهتمام وجوز بعضهم كونه كدفع الاهتمام وكونه  
في الحق الكلام واما اشتراط كونه للتاكيد فبما لم يسمعه وهذا ان كان ما قبله

سبيل

ابن محمد

سعد



قطبي

جملة ما كان اسم فاعل وفعلا لا يمتنع ان يكون لا يؤمنون بيا وافر شيئا  
له الحق الاعتراض لا يكون الاجمالية وهو يزد على هامة الشراخ وقد  
اعترض به المؤمن كمال والحق محتمل روايته ودراية لما الاقوال فلا فائدة لولم  
يؤكد كانت ترفيعا لا تهاج بالحقش اما الشا في فلفوله في اكتشاف  
في سورة الزمر حتى الاعتراض ان يؤكدا المعتضض بنينه وقالت ابن ماله  
في التمهيد الى الجلالة الاعتراضية هي الجملة المفيدة في الكلام انقوتية وبعد  
هذا المنقاه ما بعد الحق الا الضلال وقول المرحوم رحمه الله بما هو علة للم  
فيه اثارة الكبر ووجهه انه يدعي على قوة قلوبهم وعدم تأثرهم بالانذار  
وهو مقتض لعدم الايمان وما قيل من انه ليس في الاطبا عن الذين كفروا  
لعدم الايمان فان تلك الالة تقتض بقيد وهو خلاف الظاهر وقد دفع  
بان للموضوع اذ على عدم ايمان في الماضي والمجوز على استمراره في المستقبل  
وما اورد عليه من ان متراذ المعتضض انه لا غاية تناسب ما سبق له الكلام  
لانه اذ جعل بيان اقا ان عدم ايمانهم لغرض رقيهم لافي كمال الكتاب  
الذي سبقت الالة لبيان غير مسلم **وما روي** من ان الله تعالى له امر  
نقد ركه لا يتبدا بقوله هو لا يؤمنون على انه مبتدأ وخبر مبرر ودلائل يقت  
المنزلة ففعله الهدي رحمه الله في كتاب الوقف والابتداء كما في قوله تعالى  
**قوله** والانه من الحق صريح كما انما زاده المعرك على ما في الكتاب وهو من  
امكان المسائل الاصولية وادلة منها ما ذكر كما يشتر اليه قوله ما اطلاقه  
التكليفين في اول الوجوب وغيره وقدرت فيهم ظاهرات الخلاف في الوجوب  
وفي الايات التينات كما انهم من الجبر في غير وفي تحرير اير المقام القدرة  
شرط التكليف بالعقل عند الحقيقة والمختر لتفريق التكليف بما لا يطاق في  
واستحالة التسمية الفيق المير تعالى وبالشرع عند الاشاعة في السكينة  
بحكمه والخلاف في الحال لانه ففعل عدم جواز شرعي لانه تعالى قال  
لا يكلف الله نفسا الا وسعها فلو كلف الجمع بين التقيين كان عقلا وهذا  
مستحيل لا شرعي وقيل على عقل في تحرير كل النزاع ان مراتب ما لا يطاق  
ثلاث اذ ما ما يمنع لعدم وقوعه ولا رادنه ذلك والاحاد  
به ولا نزاع في وقوع التكليف به فضلا عن الجواز فان مراتب على كثره  
متمم لا خبر اية تتكفي لعدم ايمان كغيره خاصا لهما غايتي باجماع اهل  
الاسلام وبقية فان الامد بلفظ عن بعض المشنوبه انه مع جوار  
كما في شرح منهاج المص رحمه الله واقصاهما ما يمنع لانه يجمع الصدقين  
وفي الجواز التكليف به مرة دينا على انه يستند في تصور المكلف به واقعا  
ويصور للمنتعم واقعا فيه قد دللت هذا انفسه والحق جوار ولا وقوعه  
وانه قيل به ايضا والمرتبة الوسطى ما امكن في نفسه لكنه لم يتعلق بوقوعه  
قدرة العبد اضلا لخلق الجسد وكاد كصعود السما وهذا هو الواقع فيه  
الخلاف على المشهور عند المحققين والمراد بالتكليف هنا طلب تحقيق الفعل

والايمان

والايمان به واستحقاق العقاب على تركه لا متعلق الطلب ولا الطلب قصد  
للمتخير في الظاهر عدم الامتناع على الفعل كما في طلب من غير التمرات  
للمتخير في شراية النزاع في هذا الماهو في الجواز واما الوقوع فمستحيل  
الامتثال الشاهد عليه المنصوص كقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
الانه وفي هذا يظهر ان كثر امة تمسك بالفرقة بين المبرر في كل المنابر فيه  
هذا محتمل كما في شرح المقاصد وكلاهما يطبق فيما يقتض لاقوله المختار  
ان النزاع انما هو في الجواز فانه مسترح في كثر من كلف الاصول بخلافه الان  
يقال انه لم يبعد بالخلاف في الوقوع شرا ان يعترض الامل الاصول في قريب  
التكليف بالحال بالباب الموحدة وتكليف الحال بدونها وقال الكلام هنا في اول  
وفي الشا في انقلاظ الامتناع على ما في شرح منهاج المص **قوله** لا يكلف الله  
الخبر عنهم بانهم لم يثبتوا لوجه الاحتجاج ودفع المسائل على كثره من ان ما نحن  
فيه ليس بحال لانه لا عاداة بل عقلا لفظ وهو وافق بالانقلاظ كما مر في قوله  
على وجهه بينه وبينه فمع ما عده عليه وان تجاوز وقته وهو مستلزم لاحتجاج  
الصدقين **قوله** هو وقوع الحال لانه وكما يستلزم الحال لانه محال لانه  
فالمستحيل لانه قد وقع لانه امما لم يثبت مثالا قد امر بالامكان بكل ما انزل  
تعالى وبما يستلزم به ومنه انه لا يؤمن بغيره فكيف يا من لا يؤمن بانه لا يؤمن  
او بانه يؤمن وبانه لا يؤمن وهو جمع بين التقيين **وخاصة** ان التكليف  
بالشيء يتكليف بلوازمه وروايات لا سيما التواتر العدمية وهذا محتمل  
ان يكون ذلك لا لغيره بل بالوهم في حال الجواز الذي ذكره المص بالمر  
الاولي ويحتمل ان يكونه نفسا لا شدة لانه بالامتثال المقر في كلام القوم وقوله  
فلو امتنعوا الخ لما صوروا بالاضطرار للتكليف للمقام فربما انقلب خبره كذا وان  
المتكلمين من قريه بلزوم انقلاب علمه بجهلهم لا يؤمنون وفي شرح المقاصد  
لا يقال لا مسلم انه لو آمن لزم انقلاب العالم بجهل كل من ان يكون العالم المنطق  
به ان لانه لا يؤمن مؤمن فاق العالم تابع للمعلوم فيكون هذا تقدير علم  
كان علم لا يتغير علمه الى محتمل كما اذا قدر من فلي في المقياس انما يحسن فانه  
يكون من اول الامتناع في المخرج لا شغل بامر مستحط ان الذم لا يستحقاق  
المخرج **لاقول** الكلام فيمضي تحقيق العلم بانه يؤمن كما قد افعل  
تقدير لايمان به يكون لا انقلاب ضروريا وكذا من الخبر تعالى بانه لا  
يؤمن كافي بجهل وقت يعرف انه ليس بحال النزاع كغيره لانه لا يمكن ان  
تتميز كثر المحققين بل يرد على وقوع التكليف بالحال لانه لا يجمع التقيين وفي  
ان شاء امام المؤمنين رحمه الله فانه قتل ما يجوز عن عقلا من تكليف  
الحال هل الحق وقوعه شرعا قلنا شيئا ذلك وافق شرعا فانه تعالى  
امرنا ليه بان يصيد ويؤمن بجميع ما اخبر عنه ومنه انه لا يؤمن  
فقد امره ان يصيد فانه لا يصيد فانه ذلك جمع بين التقيين وكذا  
في المطالب العالي للترازي وقالت ايضا ان الامر بتخصيص الايمان بحصول



والعلم بعدمه امر يحكم الوجود والعدم لانه وجود الامكان مستحيل ان  
يقتضي العلم بعدمه مقتضى المطابقة وهو يحتمل عدم الامكان وقيل  
ما ذكره لا يدل على ان المكلف به هو الجمع بل يقتضي الامكان وهو ممكن في  
نفسه مفادور فيجب ان يكون له ان لا يستلزم له ان لا يكون له ان لا يكون له  
الرسول صلى الله عليه وسلم بان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له  
وقوله ان الكلام في صحة وصحة الوجود في طلب التصديق به على  
التعريف وقيل المطلوب من مثل في طلب التصديق بما عدا هذه الاخبار  
وهو في غاية السهولة وقال شيخنا رحمه الله تعالى في الايات البينات  
ان الاستصحاب لا يقتضي بالانقلاب في العلم القديم وخبر الصادق ع في  
لا دخل للعادة فيه والخبر العادي باعينا يكون الشيء مما ينع نوعه  
منكره اكان ان كان فلا يخالف في كونه ممكنة عقلا وبما لا عقلا  
لذا انما هو في ذاته مخصوصه بعد قيام الدليل على منتهى عقلا وعادة  
فان لم يكن الدليل غير لازم لزوما فبينا في نفسه في علمه وان قطع النظر  
عن الدليل ان كان ممكنة عقلا وعادة فبينا في نفسه في علمه وان قطع النظر  
ساعة في التوفيق **قوله** فيجمع الضد ارجح عبارة الامام في المحصول  
ومن يبين من اهل الاصول وغيره في الحاصل وشرح المقاصد وغيره  
ببعضين بل لا يفترون وكذا غيرهم المصنف في المنهاج ووجهه ان من نظر  
الى الامكان وعدمه كحال ما يقتضيه وهو الظاهر فان نظر الى ان  
العدم غير مكلف به وانما يكلف بتفسير الكلف وهو فعل وهو في  
صحة ذلك كما لا يعتار **والحاصل** ان مقتضى الدليل ان لا يكون له محال  
مستلزم لان مقتضى وقوعه مستلزم لعدم وقوعه كما ان مقتضى وقوعه  
لا وقوعه فهو مستلزم بالذات فيكون مستلزم عاده بالظرف الاول وهذا  
استدلال بضمه على ان التكليف بالمستلزم لانه وان كان كالتكليف  
بكذا فيقتضي واقعا كان التكليف بالحال واقعا فكذا في **قوله** والخبر  
ان التكليف في هذا الاشارة الى ان القابل لعدم التكليف به من المقتضية  
ماخذة انه لا فائدة في طلب الحال في شرح مختصر ما يحتاج ان يلاحظه  
ان الامر به في وقوع المأمور به والجمع بين علمه لعدم وقوعه وادارة  
وقوعه كالتمسك بغيره في بناء على ان الامر بعدمه هو الارادة والتمسك  
افعالا لله تعالى في حاله لا غرض في هذا انما لا يصدر عنه الله تعالى  
لا يقتضي عرضا الى لا يقتضيه كجتي انه انما يستحيل الامر بما لا يفتك  
عليه المكلف اذا كان غير ضروري للمأمور به وحكم الله لا يكون  
لغيره وان ترتب عليه فوائد ومصلح كل ما نافع لانه الحكم المتكامل  
وقال امام الحرمين رحمه الله تعالى في الطلب كل ان كان مستلزم لانه فالامر  
به للاعلام بان مقتضى لا محالة لانه تعالى الى ان يفتك من نشا وان  
كان مستلزم لغيره والامر بغيره في الاخذ في المقتضات كما قرره في اصوله

وعليه

وعليه انه لا ينعى حجة على المقتضى لانهم ينعون هذه القاعدة وقد مر في شرح  
المقاصد ان الطلب التكليفي للامكان بالفعل واستحقاق تاركه العذاب  
وانما عاظم ظاهر الاستصحاب الامتنان الى الامتنان هو الامتنان  
بالمأمور على الوجه المطلوب بشرطه كما في كتب الاصول فالمراد ان  
الامتنان اخفى شيء لعدم الاستدلال لان يكون غرضنا للامر ولذا كان  
النسخ قبل الفعل ولو كان الامتنان له كجود لم يفتك في المخرج والمذكور  
بعد سيما منه على اولوتيه بل حكمه المستثنى خلافا لغيره في الحاجة ووجهه  
انه كانه اخرج عن حيزه من حيث اولوتيه بالحكم قبل استعماله بدو  
لا كما في عبارة المصالحين غير جازية في عبارة المصالحين في شرح المفصل والمغني  
خطا وما غير ذلك لان الحد في القربى كحازر والقربى انه شاع استعماله  
معهم كذا وقد قال الرضائي انه يجوز تثقيب ما به وتحقيق ما به ذكر لا وحدها  
وهو ثقتهم فقولك الدما حيتي انه لم يفتك غيره وان لم يستعمله بدو  
الا العجم سؤطرن بالثقة وليس بمشكلة من الحزم ويجوز في الامتنان  
الرفع والتثبيت في الخبر كما قالوه في يوم في قوله ولا سيما يوم بدا رحيل  
وقوله للاستصحاب ما ذكره القوم في استدلالهم ولم يذكر النص وهو قوله  
لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية لانه غير صريح فيه كما سياتي بهانه  
والاستصحاب وهو السيرة والتقسيم الاستدلال بنبوت الحكم في الجزئيات  
على يثبوتها للكل التام لها ما حوز من قرآن بمقتضى جملة وسنته للطلب  
لان المستثنى طالب للافراد التي يفتك في النظر انما يعنى ان التكليف  
تنتج فلم يوجد فيها محال لانه قد وقع والاخبار بوقوع الشيء  
المعنى ان الاخبار بوقوع شيء او عدمه لا ينعى العدم التي هي شرط التكليف  
وصحته ولا ينعى ان يكون الامكان وعدمه مفادور من في حد ذاته وان لم  
اعتناع الامكان في بعض الاشخاص بل ان لا يفتك بالخبر به الله او وجود  
ما يخالف علمه او يفتك بغيره الى غير ذلك من الامور الخارجة عنه فلا يقتضي  
الامتنان الذي فيه لانه علمه بعدم الشيء ولما به عنه لا يجعله مستلزم علمه  
بوجوده ولما به لا يجعله وليا كما سنراه وهذا الجواب عما مضى به من خلاف  
المذهب الحق وقد مر في توجيه المحصل بذكر الآية امران الاول انه تعالى  
الخبر بعدم ايمانهم وامرهم بالامكان فلو علموا انقلب خبره كذا في الثاني لزم  
الجمع صدق لما مر اول ان مقتضى خبر الرسول صلى الله عليه وسلم هو كذا في خبر  
مكتوم بالخبر في ان لا يقتضيه مقتضى خبره في خبر قوله سواء علمهم ان ذلك  
الآية فلو صدق منه مقتضى خبره للرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر علم  
وقوع فردا فردا مقتضى خبره للرسول صلى الله عليه وسلم وهو خلاف  
مضمون الخبر الذي صدق الرسول صلى الله عليه وسلم علمه في خبره وهو ان لا  
يقتضيه في شيء اصله والعلم بوقوع بوقوع ما بنا في خبر مضمون الخبر  
مستلزم لتكذيب الخبر في ان العلم بوقوع الخوف في ساعة كذا من



سنة كذا استلزم لتكذيب الخبر فيه فان العلم بوقوع الخوف في ساعة  
كذا امر متنازع مستلزم عادة لتكذيبه من قال لاخوف في تلك السنة  
املا فيكون نصده بقوله الرسول صلى الله عليه وسلم في ان لا يصدق  
مستلزم لتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم في ان لا يصدق  
وتكذيبه فيه مستلزم لعدم نصده بقوله لا متناع اجتماع النقل  
والتكذيب في شيء واحد فليست له عين كل منهما فيفسد الآخر ففقد  
قوات لا يصحده قط مستلزم لعدم نصده بقوله كما قرره بعض الفقهاء  
هذا شرا انه قليل ان هذا الجواب عن الامر من اما الاول فظاهر لان  
الكذب انما كالزنا فاذا وقع خلاف الخبر به والتكليف بالشي لا يقتضي  
اتباعه بالفعل بل لا يقتضي عليه والاختيار بطرق التي لا ينفصلها **واما**  
الثاني فبان انهم لم يكلفوا الا ان يصدقوه وهو ممكن في نفسه  
مقصود وقوعه الا انه مما علم الله انهم لا يصدقونه كعلمه بما يصبر  
والخياره لرسوله صلى الله عليه وسلم كخياره لنوح عليه السلام بقوله  
انه لئن لم يؤمن من قومك الا امة وراكمن الامة لانه لم يصر به الملك ولا  
يخرج الممتنع عن الامكان بعلم او خبر ولا ينفك ان القدرة عليه انما  
افادة المحقق عند المسئلة والدين يعني لا يلزم التكليف بما يستلزم  
فقتضيه لانهم كلفوا بتصدق الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به لاجل  
وفيقا علموا المحبة به لفصلا وقوله سواء عليهم ان تنزل من السماء  
صحية به لانه اخبار الرسول صلى الله عليه وسلم كالمعزة وليس من الاحكام  
المنعقدة بافعالهم حتى يجب تبليغه اليهم فلا يكفون بتصدق بقوله  
والنصدي في غير محتاج به ممكن وقوعه من هم عادة فلا يكون  
التكليف به فكيفها بالامكان وتعلق العلم بالاختيار لعدم صدقه منهم  
لا يخرج عن الامكان لانهم ما تابعان الخوف في الاستيكان له على ان لا يسل  
انهم امر وانه بعد ما انزل الله لا يؤمنون **وقوله** كاخباره الخ هذا الخبير  
لما قاله الامام في ان ما نزل الله على العلم بعد ما لايمان لا يمنع من وجود  
الامكان لا يخلو كان كذا وكذا ان لا يكون الله قادرا على شيء لان ما  
علم وقوعه يكون كقوله حينئذ واجبا فليس للمعدة فيه اثر واما  
المستنع فلا خلاف انه على فلا يكون تعالى قادرا على شيء املا وهو كغيره في  
ان العلم بعدم الشيء لا يمنع من وجوده والعلم متعلق بالمعلوم على ما هو عليه  
فان كان ممكنا فعلمه به ممكن وان كان واجبا كان واجبا ولا شك ان  
الامكان والكفر في حد ذاته ممكن فلو وجب بسبب العلم كان العلم  
مؤثرا في المعلوم وقد ثبت انه محال وانها لو كانت العلم والخبر كائنا  
لم يكن العبد قادرا على شيء املا كالجناد وافعاله كمالا اضطرارية ونحو  
نعلم بالبدن متخلفه فذلك على ان كلامهم غير متناع من الفعل والترك  
ولو منع العلم بعدم عن الوجود كان امر تعالى كالف بالامكان امرا

باعدم

باعدم علمه وهو غير معقول في الايمان في نفسه من الممكنات فيجب ان يعلم  
الله تعالى كذا تلك لتلافتها على سببها في وقت لا يجتمع في شيء واحد  
كونه واجبا وممكنا وهو محال في وقت مباخيانه فتد لفظي العيب  
اشارة لما تقر في الاصول من الاكراه التي يمنع التكليف والتس  
القدرة عليه بالالتحاق والامتناع المحي فقتضيه خلاف والاصح عند المص  
انه لا يمنع كذا ذكره في المنهاج **قوله** وفان قال لا يدرى الخ هذا انتم  
لما قلتم فان المتكبرين له كافي النفس والكبر قالوا لا يجوز وجود الامتناع في  
في الشرع لانه كما مر الاصح بنفط المصاحف والمنعقد بالطهارة وهو كبقية  
المرسل للجناد فاشارة الى جوابه بما ذكره ويصح له من اجب بكون وجهه وعيب  
ممكنا بمعنى افادته ونوع اتصاله من يخضع الله واذا دفع المريض ففته تشبه  
لانذار الرسول بالذوالنافع ولطفه ظاهر كما قال تعالى وان ترأى لئلا ان  
ما هو شقا ورحمة والرافة المحبة ان لا يلقى بطم شبهة يجيبون بها او  
يقولون ما جانا من نذير وحياة الرسول صلى الله عليه وسلم كالمعزة في اي حاله  
ووصوله لها من حارة افاضته وجمعه كما في القاموس وغيره وتفسيره  
بالاحاطة على انه من المحزن وهو المحكان تكلف ولم يزل عليك كانت  
الامتناع وعدمه ليس سواء لانه لفضيلة الانذار الواجب عليه على  
تركه واذا اراد بالوصول ناسا معيشتهم على ان تغربهم عن كذا  
هو الاصل في تركه لا محض لاخباره بالغيث وقوم موت هو لا يعلم الكفر  
كما كان بخلاف ما لو كانت الجبر لخدم التعيين وهو ظاهر **قوله** المحكم  
السابق اشارة الى انه ترك عطفه لانه مستأنف في جواب سؤال  
عن مطلق سبب الاستنوا واضرارهم على كبرهم كانه قيل ما بالهم  
استنوا لغيرهم لانذار وعدمه فاجب بانهم حتم الله الخ وهذا  
لانما في كونه له سبب لتركه لانها كالاتي وان علل هذا انها بما  
دل عليها استنوا الامرين من النعمتين على الكفر ولذا قيل ان قد ان  
الاستيناف ورد لبيان علة تلك العلة سواء اريد بالحرمان فانه  
لا يؤمنون او الاستنوا او مجموع ما مر وقوله وساتي الخ عطف  
لتفسيره وكونه نتيجة لما قبله خلافا لظاهر مع ان النتيجة تستل  
بالفاد كما اعترف به هذا القائل وكونه عطف ولهم عذاب عظيم  
عليه لعينه اذ لا يصلح العطف شيئا في بترانه **قوله** والخلافة لكم  
الخ في الكشاف الحتم والكتما لخوان اي فيتم ما مناسبة معنوية  
مع التوافق في العين واللام والترك الحروف وهو نوع من الاشتقاق  
عندهم يسمى به الاشتقاق الاكبر وهو المراد بالاضوع في مثله  
وهذا المحسن من تفسيره به كافتحة المصحة الله فان حقيقة الحتم  
الوسم بطابع ونحوه والاشارة الحاصل من ذلك وحقيقة الكتم التبر  
والاخفاء وهما متغايران فلا وجه لتفسير به لكنه لما لزم ذلك

خبر

عصا



حكمة كانت عينه مبالغة وهو ظاهر فلا غيبا رعايته كما قيل وسبى به  
بمعنى اطلق عليه واستعمل فيه والشمسية تكون بهذا المعنى ومعنى وضع  
العالم والمقادير الا لا يستعملان استفعال من الوثوق ومعناه  
سنة الابواب والافتحاح على ما ذكرنا من الحفظ والمنع ومن فعل ذلك  
مبارك ذا وثوق فالاستفعال للمصيرورة كما استعمل الطويل وهو واحد  
معانيه المعروفة قال الراغب في معرفة اثار الحتم والظلم يقال  
يقال على وجهين مصدر ختمت وكلمت وهو تاسير الشيء بغير الحتم  
والظلم والثاني الاثر الحاصل عن الشيء ويخبر بذلك بشارته في  
الاستمثار من الشيء والمنع منه اقتباسا مما يحصل من المنع بالحتم  
على الكتب والابواب نحو قوله تعالى ختم الله الخ وتارة في تحصيل اثر  
عن اثر اعتبارا بالنقل الحاصل وتارة يعتبر منه بلوغ الاثر ومنه  
ختمت الزمان اذا انتهت الخ انتهى وهو كذا تفصيل لما جعله للمعروف  
من معناه لغته فقوله الملوغ بالرفع معطوف على الاستمثار عطف  
تسيم على تشبيه وليس معطوفا على الكتب فيكون من جملة تفسير ومعناه  
الحقير كما توهم وهو مراد لما نقل اليه مطلقا لا كما ارتد به ههنا  
حتى يكره عليه ان ختم الكتاب متعدد بنفسه وما ههنا متعدد بغيره  
منه انه لا اصل له فانه يقال ختمت الكتاب وعلى الكتاب كما هو جوابه  
**قوله** يضرب الخاتم الخ الضرب انقياع جسمه على اخر وضرب الخاتم انقياع  
على ما يؤشر فيه من شمع ونحوه كسباني وقوله لانه كتم له ان لانه  
يؤدي الى الاخفاء والستر وهو الغر من منه فعمل عينه مبالغة كما مر وهذا  
بيان للمناجاة كتمت ما وبلوغ الاثر لوصول السؤل اخره مفعوله من  
بلغت المنزل ونحوه لا منصوب بترج الخافض على ان اصله الخ وقوله  
نظر الخ تفصيل لاطلاق الحتم على بلوغ الاثر والاضرار جعل الشيء في  
الحزن وهو ما يحفظه ولذا استعملت الحامة كما يكتب ويعلق عودا فخررا  
يعلم من انتم شيئا فقد حازه بما يحاز به مثله كحفظ القرآن الخ  
فكانه استوثقته وفي كلام المص رحمه الله نظرت وجهين فانه يقضي  
انه اطلاق الحتم على بلوغ الاثر معنى مجازي وهو خلاف المعروف في  
الاستعمال ولانه لا يقضي ايضا انه مأكود من الاستمثار وكلام الراغب  
الذي هو كذا ذكره صريح في انه مجاز تراسه كما سمعته انما وما في الكتاب  
سالم من هذا لانه قال الحتم والكنم اخوان لان في الاستمثار من الشيء  
يضرب الخاتم عليه كتماله ونظمية لئلا يتوصل اليه ولا يطلع عليه انتهى  
والجواب **أما** عن الاثر فان اشتماله حتى صار حقيقة في عرف  
اللغة لا ينافي كونه مجازا بحسب اصل اللغة وقد عده من المجاز في الاسان  
واما عن الثاني فالذي ذكره الراغب انه مجاز عن مطلق المنع كالمشعر  
فلان في كونه حقيقة في المنع يضرب الخاتم عليه ويؤخذ من غيره فندير

قوله

**قوله** والفتاوة فعالة نقل بقصر الافاضل عن حار الله ان فعالة  
هنا غير منصرفة وكذا في نسخ الكشف وقال ان الاصل في امثاله  
ان ما كان مؤزونه غير منصرف فانه يستعمل غير منصرف البنية  
وما كان مؤزونه منصرفا فانه يستعمل في الاصلح والرمي وذهب بعض على  
يكمل على يد ذلك تفصيل في الاصلح والرمي وذهب بعض على  
الفتاة الى ان هيئات الكلام قد تدل على معاني مخصوصة وان لم تكن  
مشتقة ومنه ما ههنا فان فعال كسر الفاء ان لم تكن حقيقة ههنا الثاني  
فتو اشم لما يقبل به الشيء كلاله كما مر وركاب وحزام لمن يؤتم  
به ولما انكرت به او حزم ويشتبه كما مر في كتاب فان حقيقة الهاء  
فتو اشم لما يشتمل على الشيء ويحيط به كاللغاة والعمامة والقلادة  
وهذا في غير المصادر واما فتها ففي الحجة لاني على في سورة الكهف  
فعال بكسر في المصدر كسجي لما كان صنعة ومعنى متقلد كما اكتفى  
والامارة والخلافة والولاية وما اشبه ذلك وبالفح في غيرهم  
وقول الزجاج كل ما اشتمل على معنى العمامة والقلادة وكذا استأ  
المناعات فان الصنعة مشتملة على ما فيها نحو الحياطة والقارة  
وكذا ما استوفى على شيء نحو الخلافة والامارة فينضمي عدم الفرق بينهما  
ونقل عن الراغب ان فعالة لما يفعل به ذلك الفعل كالفعل واللقاة  
فان استعملت في غير فعل في التشبيه كالاخلاق والامارة فيفني نه الخ  
من الهاء وهو محال فلهما والظاهر هو الاول والفضل المتقدم وسلت  
واو الفتاوة لعدم نظرها ولو نظرت فلبت همزة كالفتا وقال  
ابو علي رحمه الله لم يسم منها فعل الا في الخ فالوا ومثله من الياء  
وراء بانه لا مقتضى للقلب فلهذا له ما ذكرنا من وعشنا كقطا لفظا  
ومعنى والعصابة ما يعصب على الراس ويدار عليها فلهذا فان زاد  
فعامة وهي معروفة **قوله** ولا ختم ولا نقشة الخ فوطئة لبيان  
المتراد وشارة الى قرينة المجاز العقلية والى صفة حمالة على الحقيقة  
كما نقله الراغب عن الجاني مرنا انه تعالى جعل ختما على قلوب الكفار  
ليكونوا لا يسموا ولا يذكرون على كفرهم فلا يدعون لهم وليس شيء لان  
هذه الفتاوة ان كانت محسوسة فمن حقيقتها ان تدركها اصحاب  
الستر والافهم باطلا عنهم في اعتقادهم ونحوهم مستغنون عنها  
وسباني في كلام المص رحمه الله ما يشبه اليه وما قيل من انه لم يعمل  
على الحقيقة بخلاف شيئا عن نسبة الظلم والقيم ليس بشيء لانه ليس من ههنا  
اهل السنة ولذا ما قيل انه لا يفتقر في شأنه وحمله على حقيقة غني  
عن الرق وما روي عن الحسن من ان الكافر اذا بلغ في الغواية غايته زويت  
في قلبه الكفر وعلم الله انه لا يؤمن فذلك هو الحتم وليس على المجاز لا  
الحقيقة كما توهم واما استكاده بعد الجوز فحقيقة عند اهل السنة

ابن تيمية



شيء زاده

بحار عند المعتزلة كمنعهم من اسناد القبح الى الله تعالى كما نقل مفصلا  
عن الكمال القاشاني **قوله** وانما المراد ان يحدث في نفوسهم بالمشا  
لمنطق الحقيقة علم امتناع الكناية انشاء الكناية المنفرد عليها  
المجاز مجاز بحسب نفس الامر فبقي انه مجاز مرسل واستعارة كما  
ستراه والاخذات والابحاج بمعنى والمراد بالنفوس الذوات  
المشتملة على الجوارح والمشاعر والمشيئة الصفة والحال التي هي عليها  
والتميز الاعتيادي فقال ترك على الشيء مراد من باب قعد وتميزه  
بالفعل لادعاءه وذا ومنه واصلة التلخيص والسبب متعلق بحدث  
وتجوز تعلقه باستحياب واستقبال وتناسل عما فيه والتي الضلال  
والايمان الى النوع والنجاسات وتعاقب بمعنى تكرره ونفرد بحدث بضم  
الياء التخيئية وكسر الهمزة فيسئل منسوب والمحدث هو الله تعالى  
وتجوز قرانه بغيرنا لما في القافية وضم الدال ورفع هشة على الفاعل وجعل  
تمترنهم صفة كسبية وقوله فيجعل بالمشافة الفوقية مرفوع في  
مغطوف على قوله تمترنهم والضمير المستتر فيه للمشيئة والاستناد  
بجاري وبالتخيئية وهو منصوب بمغطوف على يحدث الاول  
وفاعله المستتر لله والاستناد حقيقي وقوله فتصير ضمير الاستماع  
والقلوب وقوله ابصارهم مغطوف على تعلمهم او قلوبهم وتحت  
بمعنى ينظر او بمعنى تراهما مجلوة عليها كالمعروض ففئة استعارة  
مكسبة وتخييلية وقوله كانها بذلك من قوله لا يجلي وفي نسخة فقير  
كانها وحيل تجلجول بمعنى وقعت الخيلولة وقوله كانها مستنوتة  
الحيات للمنا سبب بدين ما اريد به ومعناه الحقيقة كما مر وليس هذا  
معنى مجازي حتى يكون المراد كانه المرشدين مجازا للتوجيه المشهور  
وقد مر انه لا خلاف بين اهل السنة والمعتزلة في المجازية وانما  
الخلافا في الاسناد كعبا التجوز وقال الامام الرافعي لمجرى الاستعارة  
ان الانسان اذا انتاهي في اعتقاد باطل ارتكاب محظور فلا يكون  
منه قلفت بها الحق بوجه ذلك هشة ممتزجة على استحقاق المعنى  
وكانما يختم بذلك قلبه وعلى ذلك قوله تعالى ولست اذير طبع  
الله على قلوبهم وعلى هذا النحو استعارة الاضطرار في قوله اغفلت  
قلوبهم عن ذكرنا واستعارة الكثرة في قوله وجعلنا على قلوبهم كنهة  
واستعارة الفسادة في قوله تعالى وجعلنا قلوبهم قاسية انتهى  
وهو كلام حسن ومنه اخذ المصرحه الله **ثم اعلم** ان البرار روي  
حدیثا مرفوعا عن ابن عامر في ان الطابع متعلق بقائمة المشرق فاذا  
عمل الخبء بالمعاصي واجترأ على الله نجس الله الطابع فيطبع على قلبه  
فلا يعقل بعد ذلك شيئا فقتل انه روي مثله في كثير من الاماكن فمما  
من لم ينضام الحديث على المجاز ولا يوفق كما في شرح السنة للبعق وبجراؤها

سوطي

علي

على الحقيقة اذ لا مانع منها والتاويل خلاف الاصطلاح لا يخفى انه مذهب  
الظاهرية والخبر والعقل شاهد للتاويل فلا يفرقك كثرة القول والقييل  
**قوله** وسماء بندي كبر الضمير كما في كثير المنسوخ وهو راجع الى الاخذات  
او الحدود وفي بعض النسخ سماء بنديته والظاهر رجوعه للمشيئة  
وهي الكيفية والحالة محسوسة كانت او لا فاما ان يكون بتقدير  
مضاف الى اخذ اسمها او لا فيقدر لها سماء بنديته الهشة مستعارة  
انها انشأ في بعض الوجوه على الاستعارة الى الاستعارة فتستعمل بمعنى  
المجاز مطلقا ومعنى مجاز علاقته المشابهة مفرقة اكانا ومركبا  
وتستعمل بالمفرد منه ويقابل بالتمثيل كما في مواضع كثيرة من الكتاب  
والتمثيل وان كان مطلقا للتشبيه غلب على الاستعارة والمركبة والاشارة  
مناقشة في الاصطلاح **وخامس** ما قرره من ان الخطم استعير  
من ضرب الخاتم على الاول والخوفا لاحداث هشة في القلب والسمع  
يجمع من خلوص الحق اليها كما يجمع الحكم في استعارة محسوس لمعقول  
بجامع عقلي وهو الاستشمال على استعارة القابل عينا من حقيقة يقبله  
شعر استعارة منه الماشي ففئة استعارة ففئة تسمية وتسمية  
التشبيه الذي تتضمنه هذه الاستعارة تشبيهها لقلبها والاسماع  
والاولى كما في جوامع الكلم وبل لا تكاف القبول لانه هاتان احدى  
التشبيه لم يقصد ابتداء فنقل ما هو من ان في القلوب والاسماع  
ممكنة مختلفة ما كختم اذ رد التسمية في مثله الى الممكنة غير مضمرة  
ومنه تعلم ان ما في القلوب من قول يجعل قلوبهم واسما عيهم كانها  
مستنوتة منها بالختم لا يدل عليه كالتحليوة وهو كقولهم في نطق  
الحال انها جعلت كونهما ذلك كانها ناطقة مع ان المراد تشبيه  
دلائلها بالنطق لا تشبيهها بالناطق فهو بيان لمصطلح الكلام ولذا قيل  
لفظة كانه كثيرة ما تستعمل عند عدم الجزم بالشيء من غير قصد الى  
تشبيهه نحو كان زيد لحوكة فكفي بها هاهنا عدم القصد من المعنى  
وهو كلام حسن وكثيرا ما مره في كلامهم ونظير الخشاعة استعيرت  
معناه الاصلي الحالة في ايديهم متفوضين لعدم لفظ الايات والدلائل  
ففي استعارة امثلة مصرحة من محسوس لمعقول كما مر لا تبعية  
كاسياني ودعوى ان الابصار ممكنة لا ما به الحكم بان الختم والتشبيه  
مجاز وقد عرفت انه غير معقول وبوضوح ما ذكره المذوق في  
الكشف من انه انما يكون اذا انضج كونه التخييل من روافد المسكوت  
عنه وكان شافيا لا تشبيهه بالمستعارة منه كما في نحو ينفذون  
عهد الله متشابهة وعالم يفرق منه الناس اذ لا فرق بينه وبين  
المنفرد به كونه المنفرد به والاعتراف منه لكونه مجازا وان لم  
يزيد اختصاصا بالمجمل والمجمل والتشبيه العهد والعالم هما مستنفين

قوله

طبي

القاضي عند اكرام  
في جوامع الكشاف



لاكتشبهه القلوب بالاولى فانما الى حد من التماثل الحتم عليه  
والمشبه لحد ذلك والمشتبه به مذهب الخاتم وقيل يشبه عدم  
بقوة الحق في القلوب وتحقيق بنو الاستماع عن قبوله يكونا محتوي  
عليهما ومقتضى عليهما تشبيههما بقوله كما هما مستوفون منها بالحق  
واعترض عليه بان اذ كان المشتبه به المختوم كان استعارة  
في المصدر المبنى للمفعول **والجواب** بان مصدر الفعل المتعدي  
يشتمل على معنى المصدر المبنى للمفعول كما صرح به قدس سره في بحث  
مشتقات الفعل من شرح المفتاح والمقصود هنا استعارة المختومة  
لحالة القلوب والاستماع وانما رتبنا كونهما ويلزم ذلك الاستعارة  
خاتمة تعالى بها المنعوتة فالمستعار لفظ المصدر المبنى للمفعول لا  
لكن المقصود تشبيهه الى المفعول الذي هو جزمه والتشبيه به مكيل  
التشبيه فلازم هذا الجزم الذي هو الهيئة والحالة لكونه اذا واه بالفعل  
لا يمكن الا باحدى التشبيهين فالظاهر حينئذ ان يجعل المشتبه  
الهيئة التي يكثر منها عدم بقوه الحق لكون المقصود ما ذكرنا وبهذا  
علمنا وعلمنا في ثبوت تشبيهها **قوله** ونفسه قد قدما  
لك ان هذه الاستعارة اصلية فترجيح لا تتعدي وقد قيل ان ظاهر  
تقرير المصدر والزم تشبيهه بغيره لا المشابهة بين عدم لاجتماع  
الاعتبار والنفسية وحيث قال لا اختتم ولا تشبيهة واليه ذهب  
الرازي في شرح الكشف وقابله بعضهم فندوا ان بعض المتفقين  
بانهم جعلوا الاستعارة تنبؤية في استمداد الزمان والآلة وسائر  
المشتقات لانه المقصود الاهم فيها هو المعنى القاسم بالذات  
لا نفس الذات فينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو الاهم فتكون  
تنبؤية فان جعلنا الغشاوة اسم آلة كما ذكر في لفظ الاراد والامام  
فيجب ان تكون تنبؤية والا فلا يتخلو عن عقاب انهم وقيل للمنفرد  
من هذا انه في قوله تعالى على اعتبارهم غشاوة استعارة تنبؤية  
كما في ختم فكأنهم جعلوه بمعنى غشي الماضي كما يدل عليه قوله ما معنى  
الحتم والغشاة الاعتبار ويؤيد قوة النصيب على تقدير وجعل على  
اعتبارهم غشاوة فيوافق ما في سورة الحاشية وهو قوله تعالى جعل  
على بصرهم غشاوة او على كذا في الحاشية وما في شرح  
الكشاف من انه استعارة اصلية لا تنبؤية والذي خطر بالخطر الفاتر  
ان الجملة بآية على تميمها والنكتة في تغيير الاستلوب افادة ان  
الدوام والشيئات الذي يقتضيه المقام ما تقر في الاصول من ان سبب  
الايماك حدوث العالم وتغيره المذكور بالحق فكل ما قل شاهد بعين  
الاستيعار والاعتبار استدلالا بتركها لا كما روي من لم يؤمن كانه  
لم يسمه لغشاوة خلقته على صفة وهو معنى الشات والذام واما ما

سعد

حفي

في

في سور قلجك شيئا المقام مقتضى كونهما لشيئا لعدم قبول النظم والاشباهة  
بالمواظاة المتعاقبة عليهما حينئذ فتناسبه العقل الذات  
على التبعيد وهذا ما تقردت به ثم قال **والجواب** ان استعارة  
المختوم تنبؤية كما مر بيانه وكذا ما في قوله وعلى اعتبارهم غشاوة لكون  
بالت وبل الذي سمعته فظهر ان كلامه مشراح الكشف بالنظر لظاهر الآية  
وكلام المصدر ومن هذا حذو بالنظر للتشابه **قوله** لو كان المقام  
مقتضى التشبات والذام لم يكن لتصديره بالفعل هنا وجه  
اصلا لانه الاستيعار والاعتبار بالقلب فاذا جرد ذلك لم يتجدد  
الحتم امينا واما قراءة النصيب على الوجهين فالغشاوة فيها مقتضى  
فكيف تكون استعارة تنبؤية بمقتضى النظر السد بل ولو سلم ان المقام  
يقتضي التشبات في الجملة الثانية تكون قراءة النصيب مخالفة لمقتضى  
المقام ومثله من وساوس لا وهما من الحقائق العدد انما هو للايجاز  
وان مقتضى الخلاف انما هو الاستيعار كما اذا اذن بمشتقاه من نظر  
لاصله فتجوز استعارته اصلية او لما قصد به لانه بمعنى الشيء  
المعنى فتجوز تنبؤية واما كونه اسم آلة كما لا رار فمكمل من غير تراض  
للمعصمين لانه الذي ادعوه هنا انه اسم لما يشتمل على الشيء كالحكمة  
وان ذلك الراجح كما مر فالحمد لله الذي هدانا لهذا انما كنا كنا  
**قوله** او مثل فلوهم ومشاعرهم الخ مثل فعل كاضر من التشويق والظاهر  
انه مقطوف على سماعه لقرينه منه وتناسب جملتهم في الفعلية والملاذ  
بالاستعارة المتعاقبة للتشويق الجاز في المفرد كما مر وفي الحاشية انهم  
على قوله المراد وهو بعيد لفظا ومعنى وان قيل انه في معناه على التثنية  
ولو بانه على الاول لانه غير مضر له وقية نظر وهو بيان لكونه استعارة  
تمثيلية بان يشبه حاله قلوبهم واستماعهم واعتبارهم مع الهيئته  
الحادية فيها المناقضة من الاستعارة بها في الاعتراض الدينية التي خلقت  
هذه الآلات لها حال شيئا معادة للانتفاع بها في مصالحهم مع المنع  
من ذلك ما جزمه والنقطة في تشبيهها المشبه باللفظ الآلة على المشبه  
به فيكون كل واحد من طرفي التشبيه مشترك من عدة امور والجامع عدم  
الانتفاع بما اعده له بسبب عروضة ما تعيمكه فيه كالمنازع الاصلى وهو  
امر عقلي متلذذ من تلك المعركة فتكون الاستعارة حينئذ تمثيلية  
وليس الاستناد الى الخاتم والغش في هاتين الفعليتين مدخل في هذا  
التمثيل كما لا مدخل في قوله انك مقدم رجلا وتوحيه لغيره وهذا  
التمثيل ينبغي في الفعل وحده وفي لفظه مركب ملحوظ بقصره ومتفك  
في الارادة او نظري الشرف المرغى وغير الاول وعليها ما صرح بالحتم  
والتشبيه لانهما الامثل والمعد في تلك الحالة المركبة فيلاحظ  
باني الاختلاف لفظا مختصا اذ لا بد في التركيب من ملاحظات فصول

د

د

حسرو



متعلقة بتلك الاجزاء ولا يستلزم ذلك الا بغير الغلط بازائها  
وقد قد متنا لك ما لله وعلمه في تخفيف الاستعارة في قوله تعالى  
على هدى من ربهم فليس كذا في قوله تعالى وقد هتوت من ظاهرها  
العبارة ان المشية والقلوب والاستماع وان الختم بخيل كما ذهب  
اليه بعضهم والله تعالى القائل بحزانه خسر انه اذا كان الغرض  
الاصلي الواضح الجلي تشبيه المصدر وذكر المتعلقات بالمتبع  
فلا استعارة بتعنية كما في قوله

فترك الركاب المحرورين في الزهره • اذ جرى التوم في الايمان ايقاظا  
فان حسرتا التشبيه بحسب الاصلالة انما هو فيما بين هبوب  
والبرق لا فيما بين كذا في الضيف او الاقياط والطعام واذا  
كان في المتعلق وذكر الفعل تبعاً كما في ينفذونه عند الله فاستعارة  
بالكتابة لشبوع تشبيه العهد بالخيل وان كانت الامثلة على السواء  
كما في نطق الخيال فمخمل فكل من تشبيه الاله بالكتابة بالنطق والخال  
الناطق حين كما في قوله • ومشاعره الموقفة الى المشاعر الخواس  
وقوله وانتم لا تشعرون معناه لا تدركون بالحواس وقصص  
مشعر في الميم وكثير ما لانه يحل الشحور او الله الا الله الا في  
في الاستعمال كالجحيم والموقفة بمنزلة معونة بفتح الميم فضم عليه  
واو وكوك وهاء الله التي اصابها ما افسدها وبطل احكامها  
وهي اسم مفعول من الاقطة بمعنى العاصفة اهل اغلال مفعول مالا  
انه فعله لا زهر وهو لاف الزرع اذا اصابته افقة وهذا سمع تعد  
في قولهم اربيع الزرع بزنة قبل فصيحة المفعول على ما في مقابلة  
وعلى ما قبله على خلاف القياس لئلا اكره بعض اللغويين وفي  
كتاب الاعمال للسرقسطي القوم او فانا اذا دخلت عليهم مشقة  
وقيل في الغنى ايقوا وقال الكسائي طلع مؤف اذا اصابته  
افقة وانكر ابو حاتم طعام مؤف انتهى وضميرها للنفوس وقد سقط  
من بعض النسخ والباء بمعنى في وعود على المشية والباللسمية  
جائز وباشيا متعلق بمثل الاستعارة طلب النفع وكأنه اثره  
على الانتفاع مع انه المعروف في الاستعمال لانه ابلغ فانه اذا  
حيل بينه وبين طلب النفع فقد حيل بينه وبين الانتفاع  
بالطريق الا في وختم وقضية منصوبان على التمييز فمعه تعلم  
انه يجوز ان يكون محازا من سلاسل استعارة له في لاف معناه وهو  
المنع والحيلولة ولم يترجى صوابه لان الاستعارة النسب والبلغ  
**قوله** وقد عبر عن اخذ هذه المشية الخ هذا مأخوذ من كلام  
الراغب بعينه كما قد متنا في معنى انه كما عبر عن اخذ هذه المشية  
بالختم عبر عنه بما ذكره الطبع تصويب الشيء بصورة ما كطبع

السكة

السكة وطبع الذرهم فهو اقرب من الختم ولخص من النقش والطابع الخاتم  
وتد ليعتد الطبع بالخطم والطبع انما الجبل الذي خلق عليها كالطبعة  
بما في طبعت الكتاب وعلمه او الختمه ويجري في الطبع ما من بعينه  
واما الاغفال فهو استعارة من اغفال الكتاب اى تركه غفلا بزنة  
فقل اى غير منقوط ومشكوك وهو ضد المعجم وقوله تعالى  
ولا تظن من اغفلت قاله عدة ذكرت ما معناه تركناه غير مكتوب  
فيه الايمان كما قاله الراغب رحمه الله فلا اشكال في كلام المص  
رحم الله ومستمرة فستمر بجعل الشخص غافلا فاعترض عليه بانه  
غير لحدوث المشية المذكورة وغير مستلزم لها فاعتذر عنه  
بعضهم وهو غفلة لا اغفال واما الفتوة فهو من قولهم درهم  
قنى اى مغشوش وهو استعارة ايضا كما ذكره الراغب وسياتي تخنيته  
في سورة السائدة والاقتضاء كالحاصل معنى جعلها قاسية فلا يتوهم  
انه للتبريد في النظم الامتثال القوة الا انها لغت غير مضبوطة ولذا عدل  
عنهما في الفزان مع انهما لخصر **قوله** وهي من حيث ان المكتات الخ  
هذا رد على قوله في الكشف من ان القصد الى صفة القلوب بانها  
كالختم عليها واما استناد الختم الى الله تعالى فلم يثبت على ان هذه  
الصفة فردت كنهها ونشأت قد منها كاشي الخلق غير العرض ثم  
قال وكيف تخيل ما خيل اليك وقد وردت الاله فاعية على الكفا  
شاعة صفتهم وسمي حجة حالهم ونيطد لك الوعيد بعدد  
التم نصف الامتداد الى الله تعالى عن ظاهره وجعله غير حقيقي بنا  
على مذهبه من ان كذا قال العباد مخلوقة لم يخلق لئلا يستند اليه  
والاستعانة الى الله تعالى على ما تقر في الكلام وضمير هي راجع الى الامور  
المذكورة المعلومة من التسمية من ختم القلوب والغشاوة وما معها  
وتجاوز ارجاعه الى المشية وهو مستند لخبر جملة السند المتاني  
الى الله تعالى والرابط الضمير المستند في اسندت ومن حيث الاول  
متعلق باسندت مقدم عليه للاهتمام او الحصر بالنسبة لا بفتحها  
وحيث منافية الى الجملة المضدرة بان المكسورة والممكنات  
اسمها ومستندة ووافقة خبرك لها بغير عطف لما بينهما من شية  
الاستحاضا والثاني نداء وعطف بيان والواو الداخلية على من حيث  
الثانية عاطفة لجملة وروى على اسندت ومنه من متعلق  
به مقدم لما مر والرابط لهذه الجملة ضمير انها وقتد الخيرية  
هنا المتعلقين له معنى ان اخرا لاطلا لا نحو السان حيث هو  
كارد بالطبع والتمثيل نحو الامكان من حيث انه متبادرنا لا يصح  
تملكه وهذا مع انه امر مكتشف ذكرته لما قبله من ان في تركيب  
اشكال الالات الظاهرات قوله ومن حيث انها مغلوطه تعالى من حيث الامكان

خبر



فليزيم ان يكون قوله وردت الائمة الخ خبر الهي ولا محال القول مخلوقه عن  
الرابط ويكره ان يقال الواو دخله في الحقيقة على ورود وهو مع ما  
تقدم من قوله من حيث الخ معطوف على مجموع وهو من الخ وهو بما يقضي  
منه العجب **والعجب** من ما قيل في توجيهه من ان الائمة منصوب  
على الظرفية والتقدير من حيث انها مستبدية عما اقتضوه وردت  
في الائمة فاعلم عليهم فاستتمت ذاورم والحق في غيرهم **وقام**  
ما رده المصوحه الله علمه ان المستكاثات كلها واقعة بايجاده وقدر  
وان كانت معاصي فيجزة لانه لا يفتح في ايجاده ان في كسبها والافتقار  
بها كالمصور لصورة فيجزة اذا تم بحكاكاتها فانه يدل على جودة  
تصوره ونقوشه والقيم انما هو في ذي الصورة لا في التصوير **قوله**  
مستبدية عما اقتضوه الخ اقتضوه بمعنى اكتسبوه من القبايح لانه من  
العرف وهو قسرا للجماع العود والجلدية عن الجرح بشئ مستعيره  
للاكتساب مطلقا الا انه متعارف في الفتيمة والاساة كما قيل للاختلاف  
يزيل الاختلاف وهو المترادفها وفيه اشارة الى الباقى الايتير سلبية  
كاسياني في محله وناعية بمعنى فظنهم ومكادبة بظنهم قبايحهم وفيها  
الى ان قبايحهم كانوا ملكة فثمة كانت مقتلوا بها انفسهم  
**قتل المني مما جنته نفسه** حقا وقابل نفسه في النار  
وفي الاساس عن الفرائض رفع الصوت بذكر الموت وكانت العرب اذا  
مات من له قدم ركب ركاب وسا رقا الايض قائلا فلانا من قتل  
مجاذا في علمه ففوتنا فاشهرها والشناعة كالقبيلة وزنا ومعنى  
والوخامة بفتح الواو والخاء المعجمة كالوخام مصدر وخم البلاد والمري  
بالضم اذا كان فيه ومبا وفسا وهو اي يضرب ساكنه فاستعير هنا كونه  
العاقبة غير حميدة وهو اشارة لقوله ولهم عذاب عظيم كما ان  
قوله لما قبله وهذا رد على ما ادعاه من ان القبايح ونعها ياتيها  
استداده الى الله على الحقيقة فان الاستناد للاحداث والايضا والاني  
لانقائهم مما اقتضوه من الفساد ولاشك فانه بينهما **قوله** واضطرب  
المعترلة الخ التي تخالف اقوالهم فيما استدلوا به تعالى مما مر ونحو  
لما لعنة لما ادعوه مما اخترع في غيبة عن عادته كشيئته في كتب  
الاصول والاضطراب افتعال من الضرب يقال اضطرب امره وهو في  
امر او المختلف لاختلاف يؤدي الى الاختلال **قوله** الاول ان القوم  
لما اقرضوا الخ هذا ما ذكره الزمخشري من قوله المقصد الى الصفة  
القلوب الخ كما ذكرناه انما وقد قال قدس سره انه يعني ان الاستناد  
اليه تعالى ككثافة عن فطرته يمكن هذه الصفة التي هي الصفة الحادثة  
النافعة وثبات رسوخها في قلوبهم واسماهم فان كونها كذلك  
يستلزم كونها مخلوقة لله صادرة عنه فذكر الالزام لمقتل منه

الم

الى المستلزم المقصود فصدق به الا اننا هم نقول انك هو مجبول على كذا ولا يقدر  
خلفه عليه بل ببيانته وممكنه فتيمة لم تكن حقيقة الاستناد على  
مده صوبها على مكانا متغيرا على الكثافة كما ذكره في قوله تعالى ولا  
ينظر اليهم وانه اصله فيمن يجوز عليه النظر كناية شجرة في غيره  
لمعنى الاحتياج مجازا سميا ورفع كناية فيمن يجوز عليه فظن انه اذا تمكن  
المعنى الاصلي كان كناية ولا فحوا لمعنى على الكثافة فيجوز اطلاق الكناية  
عليه باعتبار اصله وان انقلب مجازا كقبايحها يربى ولا جعل بسط اليد  
وعلم الخ المائدة مجازا وفي طبع كناية كالاستنوا على العرش ولاشك فانه بين  
قوله ولاشك الى الدفع بانه قد قيل في كناية مكانا لمعنى الاصلي  
وقد لا يشترط وقد سبق الى بعض الاوهام من قوله كالمختوم عليهم  
ومستوثق منها بل كختمات المشية به الختم المبني للمفعول دون الفاعل ولذا  
قيل المشية عدم نفوذ الحق في القلوب والاستماع للاحداث الهسية المانعة  
فيها وفساد ظاهرا لانه اذا استعير المصداق المبني للمفعول المشتق من مفعول  
مبني فانه كما يشق من المبني للفاعل ما ينبغي ان يقال الختم على قلوبهم  
الخ وايضا كون الشئ محتوما مستلزم لعدم النفوذ فيه استلزاما ظاهرا  
فهو مجاز فسر بانه جعله استعارة لضعف **قوله** قد يشبه كون القلب  
مثلا فحدث فيه هشة ما نفع من ان ينفذ فيه الحق يكون الشئ محتوما  
عليه وتنفذ في ان المشايخ المتأمنة انما هي كسائر النقر الخ كما  
والصفة المانعة للحادث في القلوب والاستماع منهم من النفوذ فيهم  
جاز ان يشبه لحدث هذه الهسية باحداث ذلك النقر بيني منه الفعل  
للفاعل وان يشبه كون القلب محدثا فيه هذه الهسية تكون الشئ محدثا  
ذلك النقر بيني منه الفعل للمفعول وعدم النفوذ من تسميته وبعيد الشبه  
لاشبه ولا مشبه به والمقصود بالصفة التي نتجها استنادها اليه  
تعالى على ثبات قدمها وممكنها من الهسية الحادثة لاحداثها فتنصرت  
**قوله** اتفقت كلمة بحق الشراح هنا على ان مراده انه مكانة  
في الاشياء كما ينبت لاذنه الا انه وقع النزاع بينهم فيما استنراه غير الميقن  
وسر دلي ما قاله الشريف مما حذا فاضلنا وهو امور منها ان الزمخشري  
لما الزم به بانه على مذهبهم لا يستند الختم الى الله حقيقة وقال  
بانه افعال المعبود مخلوقة لله فاما خلق الله فيهم لجسامتهم وطيابهم  
وقواهم ونحوه من الاخبار والامور القارة فاستدلوا بها فاعلموا لادلة  
على الرسوخ والثبات فيها جعلها بمنزلة ما فتنوا استناد مجازي لمحدث في  
مجازا كجبي الربيع الارض فاي ذاع الى اذ عاد مد عامه المؤدى الى المتعب  
والنزاع والشعب والبر في كلامه ما يقتضيه استلزامه وهو الاستناد الى  
المصاهي او الى الشيب المتعبد لانها باقداره وممكنه كما لا يخفى والتمثيل له  
بمجبول يوقد ما قلناه والاعمال لا تكاد به ما سياتي مرة من الاستناد



کتابخانه

تحقيق المصنف  
أمين المفعول

## فتاویٰ

میر بادشاہ

المقصود

عصام

المقصود



اما اول افلاحة المجازية الاستناد انما يكون بالاستناد الى الملايس عشر  
 ملايس هو له ينسب بل الملايس من انزل ما هو له ولا يحسن الاستناد  
 لتنزيل الفعل من انزل الملايس الذي هو له على ان لا يحسن جعل  
 هذا الوجه مقابل الوجه الثالث الذي ذكره المصنف وصرح فيه  
 بانه استناد مجازي فلو كان هذا من المجاز الاستنادي كان ذلك  
 الفضيل هنا لتقدمه واما ثانيا فلان استناد الختم اليه تعالى  
 انما يفيد كون الاعراض عن الحق متمكنا في قلوبهم لو كان كل واحد  
 الله في العبد خلقا لا ذمالة وليس كذلك واما ثانيا فلان استناد  
 القبيح اليه تعالى لانه كان مجازا ما لا يقدم عليه عاقل ومجتول  
 مطبوع مخلوق من الجملة كبشرنا وتثقل الدم وهي الطبيعة  
 والخلقة والعريضة بمعنى جملة الله على كذا فطره فهو مجزول  
**قوله** الثاني ان المراد به تمثيل حال قلوبهم الى هذا المخلص قوله  
 في الكتاب يجوز ان يضرب الجملة مثلا كقولهم سال به الوادي اذا  
 هلك وطارت به العنقا اذا طال الغيبة وليس الوادي ولا العنقا  
 عال في هلاكه ولا في طول غيبته وانما هو تمثيل مثل حاله بحال  
 من طارت به العنقا فكذلك مثل حال قلوبهم فيما كانت عليه  
 من الخلق عن الحق كحال قلوب ختم الله عليها نحو قلوب الاعنات  
 التي هي في خلوصها عن المعطن كقلوب اليهايم او كحال قلوب اليهايم  
 نفسها او كحال قلوب مقدس ختم الله عليهم حتى لا تنسى ولا  
 تنسى ولا تنسى ولا تنسى فعل في حيا فيهما عن الحق وبنوها عن قولها  
 وهو متعال عن ذلك انتهى وفي قوله تضرب الجملة إشارة الى الفرق  
 بين هذا التمثيل والتمثيل السابق وهو ان العنقا تمت والنصف  
 في الختم وهذا في مجموع الجملة وتحقيقه انه لما ذهب الى ان الفساح  
 الصادرة من العباد مخلوقة لهم ولا يجوز صدور رعيته تعالى بناء على  
 قاعدة الحسن والقيم فلا يجوز حينئذ ان تنسب حقيقة الى الله تعالى  
 انشاء كل شيء كالفصل هو لا ورد في الاصطلاح وتضمنه عن ذكره  
 لوجه السؤال على استناد الى الالة فلما كان **قوله** او لانه انما  
 حقيقة وهو هنا استناد مجازي لانه على تنزيله من انزل الجليل  
 المطبوع عليه وثانيا بانه لو سلم استناد الختم الى الحقيقة فلنستلحق  
 فيه بالمعنى السابق حتى يلزم المحذور وعلى زعمهم ان المراد به خلقهم على  
 فطرة خالية عن الفطنة غير قابلة لا تتقاسم صور كثيرة عن المذكرات في  
 كالبه المجازيب او اليهايم الغلف ومثلها فينسب الى الله بالانفاق  
 الخلة الذكر والامر والحق والمعتزلة يؤولون ما يدل على خلقه تعالى  
 لا فاعان جعلها عبارة عن التوفيق ومنها اللطاف في الحسن والخلد لان  
 ومنها فيضه ويجوز ان يكون من افاصة الاستعداد وعندها شمر شمر

حال

حال هو لا بد في الاعراض عن الحق والاصغاله بحال اعنات او اعنات ختم الله على  
 مستأخرها خلقها الله لك فالحتم يمتنع ذلك الختم مجازا لكنه مستند  
 الى الله تعالى حقيقة لصدور ذلك للمعنى المجازي عنه ومجوع الختم  
 الله مجازا مركب قد يجوز في بعض مفرداته ومثله مشهور ولا خلاف  
 فيه او شمر من طاهر بحال كالحق لا يعرفه قد ختم الله على قلبه  
 من غير واسطة بطلان حقيقته والاستعانة بتمثيله لا يجوز في شيء  
 من مفرداته الا ان المشتبه به امر متمثل لا تخفى في الخارج  
 وسيا في قوله تعالى اما عرفتكم الامانة على السموات والارض  
 ومنه ما يحكي على السنة الجاد والحيوان والتمثيل يكون بالامور  
 المحققة كخوار ان تقدم رجلا وتوحيه اخرى ويسمى تمثيلا حقيقيا  
 وبالا امور المضرومة كالحالات الشاذة ويسمى تمثيلا تخيليا  
 كما فصله العلامة في سورة الزمر وقال قد سمعتم ان هذا الحيوان  
 تغير المدعي وهو ان لا يحال الختم على الاستعانة ولا على التمثيل  
 المذكور بل على تمثيل آخر يكون وجهه ثانيا وهو ان يبين حال  
 قلوبهم فيما كانت عليه من الخفاء والنيوت عن الحق كحال قلوب مجزول  
 ختم الله عليها كقلوب الاعنات او اليهايم او كحال قلوب مقدس  
 عليها شمر تستعان الجملة اعني ختم الله على القلوب كما هي بنهايم  
 الجلال مع استنادها من المنسية به المشية اما على سبيل التمثيل  
 التحقيق او التخييل فيكون المستند الى الله سبحانه مستندا حقيقيا  
 ختم تلك القلوب المحققة او المقدر حتى لا تنسى شيئا ولا تنسى  
 اصلا سواء كانت ختم حقيقيا او مجازيا كما هو الظاهر لا ختم قلوب  
 الكفار لان الاستناد اليه تعالى كالحال في المشية به فلا دخل له تعالى في  
 نجاس قلوبهم وبنوها كما لا مدخل للمزود في انك تقدم رجلا وتوحيه  
 الخ فيقدم رجلا وتوحيه كما لا مدخل للمزود في انك تقدم رجلا وتوحيه  
 فرض انما غير عنهما او غير لصدورها بلفظ مجازي كالحتم اذ جعل على الجاز  
 الذي هو المختار **قوله** ما حققه تعالى في اكتشاف تحقيق  
 حقيق بالقبول لا ان ما ذكره من تغير المتعني امر مستل لانه ليس  
 حقيقة لانه تمثيل وان اختلف وجه التمثيل والمعنى متقارب فيها  
 وانما غير فليثبت ما اذ عاه مرات الاستناد لا يحسن على الحقيقة  
 الظاهر منه وقد تحققت مما مر ان الختم في الاول مجاز وفي  
 الثاني حقيقة فلا وجه للتزود فيه شحا للكشف وقد انكشف  
 لك انتم كسفت واما ما اورد عليه من ان خلاف المتبادر من القبا  
 بل هو استعانة تمثيلية متفرعة على الاستعانة الاولى ولا تعد  
 فيه لانه شاع مجازا المجاز كما عرف الفرع المجاز على الكتابية في الوجه  
 الاول وبما ان التحقيق الكلام ضرب الحاشي على الاواني بحيث منع

حفيد



الوصول اليه كما شئت من غير لاصد اث المنة المعلومة في القلوب  
 شئت ان يد حال قلوب الكفار فبما كانت عليهم من النور الحق فالمعشور  
 لشئته تلك الكمال بحال من قلست بها الاحداث المشية بضرب الكاشم  
 لا حال من ينصف بضرب الكاشم حقيقة فيه ميا لغز كماله الثاني ولا  
 تخفي ان ما اقصي تبادره مع انه البعد مما اراد فاعاد الشرف المرفق لا  
 يلا في صيانة الكتاب ولا يحد في فعا فاما قصده من توجيه الاستا  
 الطافه تعالى مع انه لا يستند مثله النور على زعمهم لان الاحداث  
 المذكورة في افعال العباد الفيتحة فلا يصح استنادها الى الله وحال قلوب  
 الكفار ايضا من هذا القبيل فاي فاسد فيما انكبة بل هذا مما  
 يكاد ان يكون غفلة عن من يحاط بها وهم ومغزى فكاره ووقوله  
 مقدر مجرور لغت يسمى قلوب وختم الله بصغته المصدر فاني  
 فاعله وحيل القلوب قلوب يكاي لا يحركي علمها الكلي فاسلم من  
 المحذور والذم في دعوه وانما الحزوه لان اضافة الضمير العفلا بانه الا  
 ان يدعي انه من قبيل الخريد **قوله** ونظيره سال به الوادي الخ وقد  
 سمعت اننا تفصيل الجواب الثاني وعرفت ان التمثيل على قسمين حقيقي  
 وتخييلي وانما يختل ان هنا في المنظر فعلى تقدير القلوب قلوب  
 الاغنام او الاغنام يكون محققا وسال الوادي مثال لانه السيل  
 واهلاكه للمناس ام محقق وعلى تقديرها قلوبا مقدرة مفروضة  
 يكون تخييليا ونظيره طاروت به العنقا وفي كلامه لف ونشروا  
 به الوادي مثل يضرب لمن هناك كما قاله الزمخشري وقال المتداحي  
 ليقا لمن وقع في امر شديد والظاهر لا قال وكذا طاروت به  
 العنقا ايضا مثل لما هلك او لمن طالت غيبته والعنقا بالالف الثانيه  
 المندودة في اخره اسم طائر سمي به لانه في عنقه بياض كالطوق  
 ونقال عنقا مغرب كبعد لفظا ومعنى بالاضافه والتوصيف قيل  
 انه كان بارضا من جبل مرتفع قد مره من فيه طيور كثير منها  
 العنقا وكانت عظيمة الخلق جدا ولها وجه كوجه الانسان ووجه  
 كثيرة وفيها من كل حيوان شيه وكانت تاكل القير ثم جاعت  
 فاخطفت صبيتا ثم جارت في شكوها لبي كان ملة قيل استه  
 حنطلة من صفوان وقيل خالدين سنان قد عاينها في ذلك  
 وقطع الله نسلها وقيل غير ذلك وقيل انها لا حقيقة لها ولا  
 توجد املاكا لغول ولذا قال الصفي الحلي  
 لما رايت في الزمان وما بهم خل وفي الشدايد اضطفي  
 ايقنت ان المستحيل ثلاثة القول والعنقا والحل الوفي  
 وما قيل من انها اسم ملك ضعيف حقا **تنبيه** اسقط المص رحمه  
 الله قول الزمخشري عن قلوب الاغنام اشارة الى انه مع ما بعد وجه

سلطان العنقا

ابن تيمية

ولحد

ولحد لا وجه مستقل كما توهمه عبارة ولادة الثلاث انست بمدة عاه  
 كما يتقاه لانه ولذا قيل لقلوب المنة ختمها قلوب العقل لانه لا  
 يجوز عند المعتزلة ختم الله عليها الا بطريق العرض بخلاف قلوب  
 التي تسمى والزمخشري يحيل الاغنام من ختم على قلبه وهو الجواب  
 او من لا يفسد وهو حزم لم يده لانه منع اللطف عن العبد وهذا  
 لا يجوز ووجه وقد عرف مما قرناه لك سقوطه وان كان استقامة  
 اولي وفيما له الضمير والظهور وهذا مما ينبغي ان ينفطرت له فان المم  
 قدس سره لا يقدح عن شئ مما في الكشاف الا لئلا تكون ونحن ان شاء الله  
 لا نحمل شيئا منها **قوله** الثالث ان ذلك فعل الشيطان الخ يعني انه  
 استناد بحال من استناد الفعل الى الميت كني الامير المدينة والمنشد  
 محاذ في نحو لحي الارض لربيع وخاعله حقيقة الشيطان او الكافر واورد  
 عليه انه يلزمه استناد ادخال الكفرة والشياطين وقسائح الشرور كلها  
 اليه تعالى فان قيل قلنا استندتموها انتم اليه حقيقة فلم تكون  
 استنادها محاذ اذ قيل نحن استند خلقها اليه لانفسها ولو سلم فلا فم  
 يكادها عندنا في الاضاف بها كما مر واستمر قد عرفت فبما كان  
 ان تقول هو غير وارد ايضا فانهم لم يقولوا الجواز وانما قالوا ما ورد  
 فيه موهم للفتح نو ولذا التقوا على تناوكل اليد وخوها مما يوصفهم  
 المفسر وان لم يجز اطلاق الجارحة عليه نعم الاقدار والممكن من  
 الفتح قالوا انه قبض ايضا كما منع الشرع من بيع الات القتال من اهل  
 الحرب فما كان جوابهم فتوجوابنا فانه **قوله** على ما ارضينا  
 من الوجه السابق في محاذ في الاستناد ايضا كما مر في تكرار محض وهو  
 الذي بشرح الكشاف باسره من جعله كتابا في ايماء في الاشياء  
 كما مر وان كان نكلا ككثرة ما قيل تدعو الضرورات في الامور الى سلوك  
 ما لا يلبث في الادب **قوله** التجوز في الاستناد على وجهين لانه يكون  
 بجعل الفعل كالفعل في معنى كالثبات والرسوخ السابقين او المفعول  
 كالفعل بالامانة بينهما وكل منهما محاذ حكمي انا اول في محضة وادب  
 عندهم فلذا قدم لانقال **قوله** لم يبيح الاستناد لتزويل الفعل منزلة الفعل  
 ولم يفسد من اهل المعاني وانما كجاء لتزويل الفعل لانا نقول  
 هذه شهادة في الاستناد ولو قبلت قلنا افاستبه الفعل بالفعل لزم  
 تشبيه الفاعل بالفاعل والملايكات لا تنضم كما مر فلا تظن السراب  
 كرا واي باس في جعل وجهي المحاذ الحكمي جوابين وقد فعل مثله في  
 التمثيل من غير ان يستبعد احد من شئ واحد وما قيل هنا من انه  
 في وجه اخر لم يذكر وهو ان يستعار الحكم للاقدار والممكن من  
 الآخر امر الكل عن الحق الموجب لعدم نفوذه ووصوله الى محال القلوب  
 تشبيها لا غطاء القدر على ذلك الاعراض السادة لطرق النفاذ بل حكم

عصام

ابن تيمية



وهو من الله لان الاقدار والفتن لا ينفك عندنا وعندهم ليس بشئ لانه  
يصير المعنى حينئذ اقدارهم الله على الختم ومشاوذه انهم اقدارهم  
على احداث الكفر والمعاصي فان قيل المعنى اقدارهم على الختم المتجوز به  
عن احداث ذلك فهو لغت بل اقرب بنية **شتم** ان المعنى رجمه الله اسفه  
تمثيله في الكشاف بواقعة صبيوت وقوله اذا ردعنا في القدر من يستعيرها  
لانه غير متغير لما مثل له كما في سورة الاحقاف شتمتكم الجبار الحكمي لغتي عن  
التمثيل ولذا اسقط ما فيه من التفصيل شتم ان قوله فعل الشيطان او الكافر  
تبع فيه الزمخشري وهو من ان لم يذهب المعتزلة لانهم قالوا لو لم يكن  
العباد خالقين لافعالهم لكان اشابه بعضهم بالايماك وقد تيب بعضهم  
بالكفر فنبهوا والله تعالى منزه عن فعله والظاهر ان احداث ما يمنع  
عن قبول الحق من نفس العبد لكنه يقبل عنهم ان الاصل والاعراض من  
الشيطان كما نقله الخليل فثبت **قوله** الرابع ان اعراضهم الى الذي طار  
بعد امتكان النظر ان المراد به انه لما ذكر في الآية الشافعة كثرهم  
وعادوا هم فيه بحيث لا يمنع فيه الايات والذرة وكوه مما يقتضي العمل  
عن الحق وعدم قبول الايمان علم منه انه لم يتفق طريق الى ايمانهم غير  
الفشر والالحاح اليه وهو من ان التكليف قد لا يساق والسباق على انه  
شبه ترك الحاحا والفشر بختم وطبع فرضي على مشاعرهم لان الختم يمنع  
من الوصول الى ما ختم عليه والنفوذ فيه وفي الحاحا الى الايمان رفع للمانع  
عنه وفي تركه ابقاء له وايضا المانع من القادر على رفعه ما يمنع في كفا  
قيل ان التسفيه اذا لم ينه ما مور وهو هذا وان لم يخل من النقد ليس  
مستبعد منهم فانهم يتركون اطراف الاسنة في سلوك الطريق الضلالة  
وقالت قدس سر الختم عبارة عن ترك الفشر والالحاح الى الايمان فمقتضى  
ختم الله على قلوبهم انه لم يغيرهم عليه وليس هذا المعنى اعني ترك الفشر  
مقتضوا في نفسه بل ينقل منه الى مقتضى حالهم الالحاح لا اثباته  
التكليف على الاختيار وينقل من عدم الالحاح والاحكام الى تشاؤمهم  
في الاصرار على الضلال فاطلق الختم على ترك الفشر محازا امر سلا شمر كني  
به عن ذلك المتأخر فيكون هذا وجه مستقلا في الآية كالحجاب  
الثاني وهذا ما يقتضيه ظاهر قوله عبرت عن ترك الفشر والالحاح ومنهم من قال  
حاصله ان الختم المستعار لما من جعل محازا عن ذلك الترك بعلامته  
الزوم فهو محاز محزن بنبين ولا يجوز ان يستعار الختم من معناه الاصل  
لترك الفشر المشابه له في المنع عن وصول الحق في شاك هو لخاصة لان  
الختم احداث ما من محسوس وترك الفشر ترك رافع ملغ معقول  
واستعادة الاحداث للعدم بعينه على ان معنى المنع في ترك الفشر غير  
ظاهر لا بعد سبق العلم بحالهم والانية لبياننا اعم **قوله** ما ذكره  
من ان الختم على القلوب يستلزم ترك الفشر والالحاح الى الايمان ان اراد

به ان الختم على القلوب يستلزم فلا يستلزم فيه بوجبه من الوجوه وان  
ان الختم المحازي السابق فهو محاز محزن بنبين الجاز بنبين الذي لم يرضه  
هنا وقوله ينقل منه الى ان لا يات والذرة لا يقتضي عنهم الى لا يخفى انه  
منه معنى قوله ان الذين كفروا سواهم حكمهم انهم انهم لم يرضه  
لا يؤمنون كما مر فترتبه في معنى تكليف الكتابية عنه بعد الفشر  
به وما يقتضيه هذا التكليف بعد الشد اعليه وهذا لم يظهر  
وجه امتلا وقوله ولا يجوز ان يستعار الختم الى اذا تدرت ما قرينة  
لكن ايضا لم يوافق فيه فتدبر فان هذا المقام من مزايا اقدم الاقدام  
ولم فيه ما يختص بالناظر فيه كما قيل ان هذا الفشر وجه مستقلا  
كما هو الظاهر وان قال بما اشارت اليه بل مبني على الاستعارة الشافعة  
فان الختم المحسوس يقتضي ضرب الخاتم المحسوس لا يستلزم ترك الفشر والالحاح  
الى الايمان بل احداث الهمة المتأخر عن قبول الحق على القطع يستلزم  
ترك الحاحا الى الايمان فان الحاحا والاحداث متنافيان فلا يخلق  
ذلك بشانه تعالى على رعيته المعتزلة **قوله** لم يغيرهم بقا الفشر فعلى  
الامر فشر من باب ضرب بمعنى فشره والحاح والتراخي ففاعل من الرمي  
والمراد به التزايد والترقي فيه يقال رميت على الجنتين والرميت اذا  
زدت كما في الاساس وصيغة التفاعل المتباعدة وهو المناسب لما بعد  
لان فطر الزيادة تؤدي الى المتأخر اي بلوغ النهاية والوصول الى الغاية  
وقيل هو محاز عن التناهي لان المتأخر في الرمي ينفذ لان جهدهم  
فيه فهو مكرهم ما بعد ورسوخ الاعراق كما في كتب الفقه كناية عن السبا  
والنصميم كما يقال لزعزعة الاعراق في اليوم قال

• جري طلقاخي اذا فراق جري • تراكب اعراق شؤم بلدا

ومن فسر بضمائرهم المحضجة بانهم لم يصب وعرق الشجر والنبات  
اصله ومنبته وجمع عروق واعراق وقوله ابقاء على عرض التكليف  
اشارة لما قرره في اصول من ان الحاحا والاكرام الملبى مع صحة التكليف  
بالمكره عليه لانه لا يبقى للشخص معه مقدرة واختيار والتكليف  
مبني على ذلك فان القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك واستحكمت  
بمعنى قوت واصله بمعنى انقضى يقال احكمت الامر اذا انقضت فاستحكم  
وان شئت ترك وقوله الاشعار على الاشعار بمعنى الاعلام ويتعدى  
بالياء والمفعول على لانه تضمنه معنى التنبيه وهم ينسأه لكونه في  
الصلاة **قوله** محكا نيلما كانت الكثرة الى محكا نية له بلفظه  
اذلا كان من ان تقوله بعينه هو حينئذ يقطع النظر فيه عن كون  
حقيقة او محازا لكنهم اطلقوا هذا على انه حكمانية بالمعنى فان كون القول  
في الكثرة هو معنى الختم عليها كما ان وقرا الاذاك ختم عليه ما وبثوت  
الحجاب لغشية الاكصا رفت كون عبارة المحكي ما في الآية الاخرى قال



الناس الفاضل هذه استهوكية لكلام الكثرة واما ان الختم على هذا  
حقيقة او مجاز فنتبه نرد ذكر في قوله وقالوا قلوبنا غلظ اذ  
انما في اعطيت حيلة وفطرة وفي قوله قالوا قلوبنا في كسمة تمثيل  
لنيتو قلوبهم من الحق انقي وقال في كسمة من الامتداد الى الله حقيقة  
حقيقة لانهم يتجاوزون امتداد القبيح التي تعالي فان جعل الختم حقيقة  
كان هذا وجهنا مستغلا وان جعل مجازا كما هو الاولي كان واجعا  
الى ما تقدم وقوله معلوم في حال الكفر مع الجمال ما يتم من ادعاء  
انهم يتجاوزون امتداد القبيح التي فانه لا دليل عليه بل على خلافه  
فانهم لما ادعوا انهم يتجاوزون الامتداد من عدم قوله  
فبيحا بل مستحسنا كما لا يخفى ثم انه يريد عليهم ان الختم هنا مجاز  
قطعا لان مقتضا ضرب الختم كجواز وهو مفقود بقاء على ان معناه  
في الآية الاخرى وكونه لفظة جبلية لا يشعر بذلك بل بخلافه ثم  
انما ليس في عبارة المحكي استنادا الى التماسا والكلام مستوفى لنوعية الاستدلال  
وكون الكلام متشابها لا يثبت حقيقة الاطراف والجواب بان مجاز الختم  
اعلم من كون الختم في نفسه ومن كونه في الكلام المشتمل عليه كذا  
قال لا يجدي نفعا واذ في هذا الجواب ان المقصود من هذه الآية  
ما كتبه تاركه ما قبلها ولذا لم يعطف وعلى تقدير الحكاية في نفوس هذا  
وقيل في رد مائة قوله هذا انما هو على الامتناع على الكفر في كسمة  
ايمانهم وعدم نفع الامتناع فيهم وهذا بغير ادعاء حقي على السعد والسيد  
وكبر من بين يخفى لدفعه وهذا غريب فان الذي في شرح الفاضل  
اعتراه على الوجه الثالث دوله هذا والذي في شرح السيد ما  
نصفه اعترض على الخامس بانه في كلامه في الكلام فان الفصد بختم  
السمي يترتب ما تقدم من حال الكفار وفي كسمة سؤل جعل استنباطا  
او لا انتهى ومراعاة انه ليس فيه ما يدل على الحكاية لعدم لفظ القول  
ونحوه وقصد الاستمرار والتمسك بغير قصد التفسير والتاكيد وان  
كان ما كسمة التي قد يترتب قولهم واستمرار الختم التمسك والاستمرار  
بمعنى هنا وهو ظاهر وفي شرح الكشاف انه يفهم بالذوق الصلبي  
ووجه دانه اذا انفك كلام لعدم ظهوره في لانه يفهم من الاستمرار  
وهذا كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركون  
مستفكين حتى ياتيهم البينة رسول من الله ينزلوا هتافا مطهر لان  
الكفار كانوا يقولون قبل صيحت النبي صلى الله عليه وسلم لانفسك عما  
نحترق فيه حتى ياتيهم البينة الموعود به في التوراة والانجيل  
فلما جاءهم كفروا به في الله كلامهم ثم هل سبيل الوعد والتمسك  
ولو كان اخبارهم خلفه والشبهة في الحكاية فلفظا وفي الحكاية  
والتمسك كما في شرح الكشاف وسبب في معنى هذه الآية في محكم قوله

حفيد

عصام

ان ذلك في الاخرة الى وهذا ليس بفتح لان الاخرة ليست بكلام ولا لانه  
حينئذ وقع حلالا على المصير في الدنيا فليس بظلم بل عدل و يؤمنه معنى  
قوله تعالى ونحشرهم لهم لولا عطف قوله ولهم هذه عظم لان المراد  
به عذاب الاخرة وفي الاستشهاد بالآية اشارة الى ان الختم مجاز على ان يقال  
المشاعر ففتي حينئذ يتجاوزان في الماهية لما ذكرنا وفي الحقيقة لانه مستقبل  
غير مقرر بالمعنى لتحقيقه فهو كقولك قتل محمدا يعني يهرب وقتل ما ورد عليه  
ما ورد على الخامس ايضا ويدفع بالعناية فينا مل **قوله** ان المولد بالختم  
وسم قلوبهم الخ يعني ليس المراد به ما مترجى بحيث يمنع لشهادة الى السطو  
بالهو سمة وعلامة في قلوبهم لتعرفهم الملائكة فلا يدعون لهم ولا يجني  
صنعه وان نقل عن الحسن البصري واختاره البخاري ووضع العلامة  
على القبيح ليحجب غير فبيح بل حسن كاقيل عرفت الشرا للشر بل ليقويه  
والختم على هذا ليس بحقيقة بل استعارة تنبئية ويحتمل ان يكون مجازا  
مرسلا كما لمشعر بمعنى مطلق العلامة اذ الختم علامة محضومة  
وقوله في الدار المصون الختم لغز الوشم بطابع او غير ان اراد هذا  
فكلمة والا فلا وجه له وقوله لغز لا ياباه والقول بانه الختم كناية  
عن الوشم لان الشئ عند بلوغه يوضع عليه علامة يتم بها فاعيد  
وقد ردها ما بانه غير مناسب لقوله وعلى انصافهم عنثاوه ايضا  
وقوله وعلى هذا الخ المنهاج كالمناهج الطريق الى جري على هذا الاستلوب  
لخلاف بيننا وبين المعتزلة في كل ما ينسب اليه تعالى من هذا القبيل فخرج  
بقوله هو شئنا الذي حقيقة ولا فية في كسمة كاقيل من عرف الشرا لالهمة  
وقال كل فعله حكمة وهم يتكلمونك ثا وتلك بما تروى عنه على ما هو معروف  
في الامول واما الشئ الكلام فيه فبما لانه اول آية وقع فيها ذلك **قوله** وعلى  
سمهم معطوف الخ لما احتفل ان يكون على سمهم وما عطف عليه خبر مقدم  
لعنثاوه او عاملا فيه على النازع مع انه عطف قلوبهم اولى ولحسن معنى  
لنعتبه في الآية التي ذكرها بينه لان القرآن ليس ببعضه بعضا واما تقديم  
القلب هنا وتلخيصه هنا كناية المراد هنا بيا كانه لا يروى على الكفر وعدم  
قبول الامكان الذي مقتضاه او عمدة مقتضاه التصديق وهو متعلق بالقلب  
فمقتضى هذا المقام لفظة واحدة والمقصود هنا كناية عن عدم قبول النصرة والعظة  
وهي مما يتعلق بالسمع والمناسب ثم لفظة واحدة وقيل في تفسيره ان الختم  
على السمع مقدمة لسع القلب عن الفهم فلذا اقدم في النظم وكون القلب  
ولحو الهم مقصودة بالذات يوحى في محكم الخبر وهو مع ما فيه من الامتناع  
غير محل بالتمام والوافق فذكر على سمهم يقتضي دخوله تحت الختم وهو ظاهر  
وفي قوله المصير على قلوبهم اي ما لم لا حتم عطف مجز و مجموع الخبر والمجوز  
على ما هو الظاهر المتبادر وعطف المجزور فقط لان الجواز لتكرره في حكم  
الشافط ولذا لم يقل قوله على قلوبهم مع ان صيغة الخبر يفهم بها ذكره



ان قوله على انما وهم غشاوة ابتداء لا استقلاله مما قبله كما في الآية المذكورة  
وكيف يتوهم هذا وقد صرح به فيما سبق في بحث حيلة مستبدا وقال  
انه من عطف الجمل فلو ذكره هناك كان تكرارا بالافادة **قوله** لا غشاوة  
استنكا الخ من اذاعة لغير اتصاله مما قبله منتزعا للسببه ومعناه  
ان فعل القلب وهو الاذراك لا يختص بجهة فاصغه بمنع من جميع الجهات  
اقتضا وان لخصه وقوعه بجانب الا انه لا يتعين بفعل الختم عما كان منه  
وقاية السمع لانه يدرك الامتوات من جميع الجهات وكل قيرين بالمفارقة  
يقتردي واما اذراك البصر فلا يكون الا بالمحاكاة والمقابلية فجعل المانع  
له ما يمنع منها ايضا وهو الغشاوة لانها في الغالب كذلك كغشاوة السج  
كما قال تعالى لهم من جهنم بها ذومن فوقهم غواش تحضهم بالسجدة الطلوع القابلة  
ومثله تكفي في النكاح والاضرة تستر جميع الجوانب كالازار وفي الغشاوة  
انما تكون بين الرائي والمرعوب فتختص بالمقابلية وهو واضح لاستدراكه فيه  
وقوله في الكشف فبما لا يلاحظ الا العظام والغشاوة لا يبنى عن خصوص جهة المحاذاة  
فالوجه ان الغشاوة مشهورة في امراض العين فهي النسب بالبصر من غير حاجة  
لما كلفوه بغير ما فيه مما قد متناه وقال في القلب والسمع خاص فغشاوة  
دون العين ما سياتي وفي الانتماض الامتاع والقلوب لما كانت محبوبة  
كان استعاره الختم لها وفي الاضمار لما كانت مارة فواذراك ما منعك  
بظلمها كان الغشاوة اليق والنعكاست لان استرخام **قوله** وذكر الجوارح الاشارة  
لان الختم على الشيء وعلى ما يؤتمل اليه استرخام عليه وحده او على ما معا  
فانه ما يوضع في خزانة اذا ختمت خزانة وختمت ذراكه اقوى في المنع  
منه واما الاستقلال فلا تاعاد انه يقتضي ملاحظة متعق الفعل المبدى  
به حتى كانه ذكر مرتين ولذا في الامثلة تبيين مرتين به وعمر ودين مرتين  
يزيد ويحذف في الاول مرورا واحدا في الثاني سرورين والعطف وان  
كان في قوة اعادة الكامل ليرطما في افاذته كما عادت لها في من الاحتمال  
وهذا معنى ما في الكشف مع ان هذا اوضح واضمرا لانه قال فيمن لو لم يكن تكرار  
لما انتظما للقلوب والاسماع في تعدد بزر واحدة وحيدة استجابة للاسماع  
فقدية على حدة كانت على شدة الختم في الموضعين انتهى فانه قوله في  
المؤمنين اشارة الى الاستقلال الذي صرح به المعنى وقيل الختم يستعمل قارة  
متعددا بنفسه بقا الختم فهو مخنوم ولخصه بعلى فاذا عدي بعلى ذلك  
على شدة الختم لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وليس فينا معنى  
متناسب سوى الشدة والاستقلال لما مر هكذا ينبغي ان يفهم فكنا  
المقام والحبان صاحب الكشف ذكر الفائدة الاولى في دون الثانية وكلمة  
يتفرع من كلامهم في الشرح ونفضل افضل المتأخرين بينهما كما هو بيان  
للتائيه انتهى يعني الشريف حيث قال في شرحه لقوله اذراك على شدة الختم لان

ملاحظة

ملاحظة متعق الجوارح في كل منهما يقتضي ان لا يلاحظ مع كل واحد متعق الفعل المعدي  
به فكان الفعل المذكور مستلزما لنفي ولا يخفى ما فيه فانه اذ يروى زيادة  
المعنى زيادة الكثرة فتوابعه ما بعده فنتبع فيما فرضه وان اذ زيادة  
الكيف فليست فيما ذكره ما يدل على كونه في كلام المعنى التثنية او المحكوم  
به وهو الختم **قوله** ووجد السمع للامرين في رفع لما يحيط به الخواطر ان في  
مقتضى انتظام الكلام ان يخبر بالمذكورات على حدة ولحد فيق في ما كلفنا  
مفردة او مجموعة فالمر لغيره فمما دون لخواطيه فوجه بانه بطر اذراد مكنه  
لجميع اذ امرن اللبشر في قوله  
• • • • •  
كلوا في بعض بطونكم نفخوا فان زمانكم زمان جميع  
وذكر بطونكم في موضع بطونكم لذلك فلو لم يكن كما في نحو ثوبهم وخرم  
في محال لا يخلو الاشراك وهو غير شراد او لانه متصدا في الاضمار والاضمار فيه  
الافراد لصدقه على القليل والكثير فالجميع مالم يرد تنوعه لمحا لاصله وهذا  
معنى وقيل انه مخرج لانه الاصل ولا يقتضي التعدد وعنده وفيه انه عند  
الشاكل لم يقتضي لا يكثر وهو محاسبه لخواطيه وقصد في الواقع فالظاهر ما قبل  
من ان الرائج الاختصار والتفنن مع الاشارة الى مكنه هي ان مدركا تدفع ولقد  
ومدركا تمام انواع مختلفات وقيل الجواب انه اذا استأوتيا فتعريف الطريق  
ساقط ودلالة افراد على وحدة متعلقة لا يعلم من اى الدلائل هي وحيثما  
دلالة التزمية وهي يكتفي فيها باى لزوم كان ولو بحسب الاعتقاد في اعتبار  
البلغا وعلى تقدير مضاف مثل وعلى حواس سمعهم او مواضع سمعهم فالسمع  
بالمعنى المستعمل لانه كما قال المرعوب قوة في الاذن تدرك بها الامتوات  
وقد علمت ان له السمع اقينا ويعبر قارة بالسمع عن الاذن وقارة عن فعله  
خواتمه من السمع لم يزل ولو كان الخواصر جمع حاسة وهي القوة التي تدرك بها  
الاعراض الحسية والخواصر هي المشاعر الخمس انتهى فافادته عن انه مجرد مجرد  
شعور لان حال السمع على المعنى المستعمل في الشواذ وعلى اسماعهم واستشهادهم بقوله  
نظروا وجهه له وقرأوا بنو عبسلة في الشواذ وعلى اسماعهم واستشهادهم بقوله  
• • • • •  
قالت ولم تقصد لفضل الخنا مهلا لقد بلغت اسماعي  
وناقيل في توجيه الافراد ان المراد ستم كل احد وهذا وان كان حقيقة الافراد  
الا ان حمل الجمع على كل فرد في جابر لا يوجب كما قيل في قوله متعلا يخرجكم طفا لا  
وجه **واعلم** ان في المثل الشايران مما هو من صناعة البلاغة بمنزلة  
عالبته لاختلاف اللفاظ فمنها ما لا يحسن استماعه الا بمجموعة كاللث فلهذا لم  
ترد في القرآن مفردة لان الجمع فيها احسن وبصانه ما ورد مفردا ولم يرد  
مجموعا كالارض واما المصداق فالافراد فيها هو الحسن ومما جاء منها مجموعا  
قوله عنتره  
• • • • •  
فان نير افلح انقض عليه وان يفتد فحق له الفقد  
فقد اغتر شايع ولا لذي وان كان جانيا وكلمة يجمع الى حكم الذوق السليم فاقولته الذل

كشف

س

حفية

حند



الاتمامية من ذوايع الوصعية والذوم معتبر فيها بالنسبة لمذلول  
 اللفظ وصفاً سواء كان لروماً عقلياً كما اعتبرت اهل الميزان او اعترفته  
 فيشمل الخرق وغيره كما هو عند الادبيات واهل المعاني ومذلول السمع الحاسة  
 او فقلها كما مر ولا دلالة لذلك على وحدة المتعلق او تعدده وهذا هو الذي  
 تضمنه المذوق في الكشف كما وجهه وقد درس من قبل **سب** اذا كانت  
 الكلام السليغ للثاني المخاطب اذا قصد به ما انصرف لالقدم عليه بعد نظر  
 فان قصد ما يتنلزمه يكون كناية لزومية وان لم يكن كذلك كما وضع  
 له كما قرئ في شرح قول السكاكي ان لخرائج الكلام لا على مقتضى الظاهر لستى كناية  
 وهو مما خفي على بعض مترجميه او بقول **سب** وحلة اللفظ تدل على وحدة  
 مشتملها وعلو الحاسة ووحدها تدل على اقله مدركها في كادى النظر ومثله  
 يكفى في اللزوم عرفاً وقيل اعتباراً بالبلوغ لالة رابعة كانت العادة طبيعية  
 خامسة وهما مخالفة لما قرئ في شرح المفتاح فليحذر التوفيق بينهما  
 فانه يحتاج لمزيد تدقيق ومنه **تنبه** اوجه جمع القلوب كثرة والاصا  
 قلة وانه كان ذلك هو المعروف في استعمال اللفظ في جميعها **قوله** الايصار  
 جمع بغير الح في الكشف البصر بوزن العين وهو ما يصر به الراي ويدرك للبرهان  
 كما انه البصيرة نور القلب ومثابه ليست بصيرة بل ما مل وكما هو جوهرا ان لطيفان  
 خلوقا فاما ان تنزل الايصار والاستبصار انتهى وعكس للمصر عنه فانه  
 من التقابل والخفا والبصر في الاصل من معنى اذراك العين والاحساس بها  
 كما في كتب اللغة ثم يتحول به عن القوة التي هي سببية وعرا العين التي هي كناية  
 وشاع هذا حتى صار حقيقة في العرف لتبادله وهو المناسب للبحث والفتاوى  
 لمختلفها بالاحيان والقوة واحدة القوي وهي في العرف العام معنى بصيرة  
 عن الحيات افعالها فافهم ومنه هاهنا الضعف وعند الحكماء معنى لا سمح هو مبدأ  
 للتغيير من دون الاقار والقوة البكرية عندهم معنى فيلما تنق العصبين  
 الواصلين من الدماغ الى الحلق فتن من ثنائها ذاك الاثنا والاشكال  
 وتفصله معروف في محله وتخل هذه القوى اجسام لطيفة بخارية تتكولون  
 لطيفاً لا خلاط وتسمى لفظاً عند الاطباء واشتهر لاطاف النور كونه بافئولو  
 في الاشياء منعت بصره ونحو الاسمي فقد نور بصره وقال الامام الغزالي في كتاب  
 المشكاة اسم النور بالنور لان الحق منه بالنور البصير وهو ما مر في الزمخشري  
 وفي كلامه في الشرح ايضاً ههنا من المفعول وقد كفا في المص رحمه الله  
 مؤنة بتركه **قوله** ولعل المتوابع ههنا لالة الى المفعول لضم العين ويجوز  
 كسرها وايضاً محبة بكتبتها والظاهر انه الكا به جزم من اجزاء المذات  
 مطلقاً الا ان اهل اللغة كما في العين وغيره قالوا انه مخصوص بالجزء المشتمل  
 على لحم على عظيم كاليد والرجل فعلى هذا هو ههنا مجاز ولا مضمير فيه وفي  
 اشتراكه الى ان في الاصل ههنا سببية ايضاً باعتبار محبة او التقدير فيه كما مر  
 الا انه منوحيه عليه اذ ان البصر مصدر الله كيف يتم كما مر في توجيه افراد

السمع

السمع بالسمع اصله ووجه التماسك بينه وبينه وهو جاز على الخوض والحيث  
 نظراً لاصلها ولاك لصادات المعشية يكون فيها واقي بلعل لعدم جزمه  
 به والظاهر انه فاعل بجمته في التفسير بغير التامور وهذا اذا بنو ذات  
 المتلف لبعثنا الله بجر كما هم وفي الكشف ان الزمخشري يعتبر بكان فيما  
 لم يبيح في ثمة بنقل ولذا قال كان هذا قتل المتاعية بكان فتم  
 لانه ما شئ عن ظن وتحيين لمساثير الامور العقلية التي يدعونها واما  
 كيفية الابصار فليست ههنا محلهما وقوله وبالقلب تمام ومحل العلم  
 الى الظاهر انه الجسم المتصور بصرى المعروف لانه استمر في الانا  
 والاحاديث ولسان الشرع انه محل العلم وكونه في الدماغ او مشترك  
 بينهما منبني على اثبات الحواس الباطنة التي لم يثبتها الشرع والكلام  
 فيها مشهور وقيل انما قال ما هو الوجه ليشكل الدماغ ولا يخفى ضعفه  
 والقلب في الاصل مصدر من يتقلبه او لانه لم يثبت في العقل لثبات  
 ايضاً **قوله** وقد يطلق ويراد به العقل والمعرفة الاطلاق لغة  
 فكذلك القند والفعال ونحوهما والمراد به ههنا الاستعمال وقد  
 يتراد به استعمال دون قيد وشروط وموقفه ما حقيقته عز وفية  
 والعقل يقال للفقرة المتهمة ليقول العلم والمعلم المستفاد ههنا  
 واصل معناه الاستكاد بعقل ونحوه كما قال  
 • قد عطفنا العقل الى وثاق وصبرنا والصبر من المذاق  
 وفي جمع المترجمين تطلق العقل اهتلم بعباد وفيه لطف لا يخفى والعقل  
 ههنا ان كان العلم بالكمالات والمعرفة العلم بالجزئيات كما هو واحد  
 معانيهما فذكره للتعميم وان كان مطلق الاذراك فهو المراد بالمعرفة  
 ايضاً وقيل العقل بمعنى التعقل وعطف المعرفة عليه عطية تفسير  
 ليلا يتراد به القوة العاقلة واستشهد بالادلة على ان المراد بالقلب  
 فيها العقل بلاقته الحالتية والمجالية كما شاء القائل وقيل  
 عليه انه بمخالف لما قسم به في مقصورة من قول ما هو قلب طلع ونفكر  
 في حقايقه ونفكر به وانما منه تفكير واستعار طالع كل قلب لا يتفكر  
 ولا يتدبر وقال الشيخ في الدلائل بعد ما نقل تفسيره من القلب  
 في الآية بالعقل منكر اعلى من قسم به ان المراد من القلب ههنا  
 انه كلام متبني على تحصيل ان من لا يتفكر بقلبه فلا يظن ولا يبرهن  
 من عدم قلبه جملة كما في قول الرجل غاب عني عقلي ولم يحضر في بيدي  
 ان يتحلى الى التامع انما غاب عنه قلبه بجملة ويريد انه لم يكن عليه  
 ههنا وكذا اذا قال كنه ههنا كنه يريد عقله عن شئ وهو يجمع كلامه  
 على التمثيل في الايضاح كلام الشيخ حق لان المراد بالقلب الحس على  
 النظر والتفكير على تركه فان اراد به هذا التفسير ان المعنى لمن كان  
 له عقل مطلقاً فهو ظاهر المساد وان اراد ان المعنى لمن كان له عقل

مخبر زاده

فقد



ينفد به ويعلمه فيما خلقه من النظر فنفس القلب بالعقل ثم يتبينه  
مخافتة به عار عن الفادية لصحة وصف القلب بذلك بدليل قوله  
تعالى لهم قلوب لا يفقهون **قوله** هذا التبريد ثلاث المفصولة  
بصدده بيان معاني القلب لغة وبيان في جوه استغماله في النظر  
فذكرها لحد ما هنا يتبع الغيرة كما لا رغب تتممها للفاخرة فلا ياتي ذكره  
لغيره من تفسيره به هنا يجب طيل النظر أو ما يجب فيه فالملك  
ولصد لانه من قسوة العقل وسكت عن توصيفه جنم انصاف الى ما يجب  
النيل من قسوة العقل المتوحد منزلة المعدوم لعدم غنايته فكان من  
لم يتدبر العقل له وأما ان الشرح لما لا ينفك على أصله وحقيقته  
أشياء الى من لا يعي ولا يفهم بمنزلة الجهاد الذي لا قلب له ومن قد  
الصفة نظر الى الظاهر وسلك الطريق الواسع فما في الاتصاف لا وجه  
له نعت كلام الشيخ فية من لطف التخييل والجزء في مميزات البلاغة  
العربية ما لا يلحق وقد التزم مثلها الشعراء وعدوه من لطيف المكاني  
لا قيل قالت وقد سالت عن هاكل مرة • لا فتحة من حاضر أو تادي  
• انا في فؤادك فاز مرطوف بحره • نرى فقلت لها وارت فؤادي  
وفي ذريعة الشريعة كانت ثابته هذه القوى من الدماغ قيل سكن  
الفكرة وسط الدماغ وسكن الحس الضيق منه وسكن الحفظ والذكر  
مؤخره ولشكاك قوام الدماغ في الجسم كله من القلب الذي هو منشأ  
الحركة العنصرية في الناس من هذه القوى مسخرة بالدماغ فقلل الحس  
قوت فقاء المذكرة له دماغ ولتضعفت فيمخا للدماغ وتارة  
بالقلب وهو اثر وعلمه قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له  
قلب اعني **قوله** وانما جازا ما التما الخ يعني ان الصاد حرف مستعمل وهو  
عند النحاة واقل الا اذا مناص الاما للتفريق منها لانها ان النحو  
بالفتح والنحو بالكسرة وبالفاء نحو اليا ذلك مقتض للشفط الصوت  
والاستغناء مقتض للاف فوجوه مارة سبب هنا الكثرة الواقعة  
على الداء وهو كما يتبين في مباحث مخارج الحروف وسفاته بالحرف مكرر  
لنكره على اللسان في النطق به فانه يتردد فاطمرا ما يكون التكرير  
اذا شد أو وقف عليه فكثر تكرر فكثر فكثر فكثر فكثر فكثر  
اول المانع وهذا معنى ما في الكشف من ان الراء المكسورة تطلب  
المستغنية لما فيها من التكرير كانت فترها كسرتين وذلك اعول  
شرح الاما لانه وان حاله لا يمال ولم يترد نظره في الاما المعبر  
في شرح الناطية والرائية فقال وجه الاما لظن سبب الكثرة  
واعتبرت الكثرة على الداء وكون غرها مستغنية الاما لانه الترفيق  
لاما توفيه المعلوك لقوته بالتكرير لعدمه يعني ان طائفة فمها  
من قولهم ان الحرف تكرر ان حقيقة وليس معنى الالة الا لفظ

اعتراض

بما يجب عليه المتأقفة عليه ما لا يفتح تكرير وهو خطأ عظيم اذ لم يقل الحد  
بان في نحو ضرب الاك انفي ولا يفتح اية فيها تكرار ما كما يدركه الطبع السليم  
فانه كان في الوقف والشد تد اظهر وما ذكره العلامة مما اتفق عليه  
لهم العنصرية وان في الواحد ان فتدبر **قوله** رفع بالابتداء عند سبب  
الاصد انما من جهة الجمهور وحسن سبويه لانه مقتد اهم والاختش  
يجعله فاعلا بالنظر فوان لم يفتح على ما يجب ان يجب الاعتماد عليه  
من النفي والاستغناء والمخواتما وهو محال الخلاف والاختش لا يمنع  
صحة كونه مثبتا كما هوهم والالتباس محصور بالخبر الفعلي كما ستر  
فلمذا كان في فية الوجهان اذا اعتمد بالانفاق وان لظن في الاصح  
لانه لجمال الالبس والفروق بينهما ما سلف على كثير من فوهم الخادها وهو  
فاسد قطعاً والفرق بينهما ان في الالباس فية خلاف المزايا وفي الجمال  
عدم الفهم مطلقا لانه لا يفهم من المتجمل شيء بدون بيان ولا ضرورة في  
عدم الفهم انما الضرر في فهم غير المزايا كذا اذا ذهبت في نحو شرح  
التبديل وقيل في الترفع بالابتداء لا يختص بسبويه لا فقا ما عدا الاخر  
عليه اذ لم يعتمد على ما يجب اعتماد اسم الفاعل عليه حتى يعالج الذي يقص  
به سبويه انه لا يمكن الاعتماد على ما سوى الموصول ويشترط ان  
المزفوع حدثا وقال الصفا اذ لم يحدد الطرف على الحد الامثا الستة  
ولم يقع بعد ان المقدمية فالمرزوق لمبتدأ مقدم للخبر وهذا الكوفتين  
والاختش في الحد قوله هو فاعل الطرف لان الكوفتين لا يجوزون  
تقديم الخبر على المبتدأ او اما الاختش فجوزا ارتفاعه على الابتداء ايضا  
لحقير به عمل الصفة بلا اعتماد وله في الطرف قولان **قوله**  
ويؤتيك العطف على الجملة العقلية لان الامثل الاقوي ليمتثل ان يقد  
فعلا لا سيما اذا وجد ما يقتضيه كالعطف على مثله وما قيل من ان  
لوقد مر صنف من وجهين عمل اسم الفاعل والطرف من غير اعتماد  
صنعه اقوي منه وحديث فقوله ولم يردا اب عظيم مثله وقد ايد  
انها بنصب عشارة وقتل ان التحقيق ان محفل استمارة معطوف  
على الفعلية وعدل عن فاعليتها لانه على الثبوت والقيام الذي  
اقتضاه المقام لانه سبب الايمان على ما ذكره حديث العالم وثقير  
وهو لانه ان الاما سبب البصر وكون الجملة من دعائيتها ليس بشئ  
هذا والنظام انما ان لم يغل ما كان هذا الجملة وما عطف عليه ما كان  
ثابتة على كمال وعلم لا اشكال فوجه العدل عن الفعلية الى  
الامتية ونترك التماس المطلوب انه فمقدرة الى ان غشاوة  
البصر ثابتة جبلية فنه كما قال تعالى ان في خلق السموات والارض  
والخلاف الليل والنهار لآيات لمن كان على الابصار فمن لا ينظر  
نظرا مستقيما فوالا فسر والافاق بخلاف عدم التصديق وعدم

عصام



الاصل المتعارف انه منجذب فيهم قديما وحديثا فدل النظر على انه  
 كما لم يمتثلوا او امروا الرسول ليعجزوا على مقتضى القول بحسب طاعتهم  
 والطبع على طويتهم وهذا هو السر في التفسير بالغشاة والخلفية  
 في العين وهذا من بدائع التنزيل التي ينبغي التفكر عليها بنواحد  
 التنزيل **قوله** فريسيين بالمتب هذه الغارات كلها تشبهوا اذا لا الشبهة  
 منها وهي غشاة وتكبر الغشاة مع الالفة بعد الشين والرفع  
 ولنا عبرة المعبر بقرئ المجزول والمضرب بضم غشاة والمكسور اوله  
 وقال قدس سره لا بد في التفسير مطلقا من تقدمه برفع الفعل كجمل  
 واخذت على طريقة قوله علقها بنبتا وماء باردا فوسمنا فاشانت  
 منها انه قيل عليها انه مدي فعمد قوله المعبر وغيره انه على خلاف  
 الجار وانما انه منجذب كما في الجحرا ان يكون غشاة امرا ومنع موضع  
 مصدر من معني ختم كقوله جلوسا لان مقتضى ختم غشاة وسر  
 فكانه قيل لغشاة على سبيل التاكيد فيكون قلوبهم وسعهم وانصارهم  
 محتومة على ما غشاة وانما السر في قوله فليعل غشاة بنبتا وماء باردا  
 سواء قدس سره جعل اقا نصب على نزع الخافض لان الغشاة لغير  
 مما يحتمل عليه كالقلب والسمع بل مما يحتمل به وبما المحنوم عليه  
 والمحنوم به فرق ظاهر وقد مر في الجارية في قوله تعالى  
 افرات من اخذ الله هو امة واصلة الله على علم وختمه على سمعه وقلبه  
 وجعل على بصره غشاة فمن ثم تدبر من بعد الله افلا تدركون  
 فجعل البصر محتوما عليه بالغشاة فانه قال **قوله** حال في تباين استلوب  
 ما هنا ومة نكتة غير التفتت فانه عكازة **قوله** لما ذكرها  
 الكفا للماوية وهذا من احدى يها من المؤمنين وهو السعداء الا  
 واجبة اشتمل عليه باصدا ادهم الذين لم يفسدوا لان اذ اصلا  
 بين ذلك وعكاه بان مشاعروهم محبوبون على الغواية وعدم قبول  
 الحق واذا ان بصرهم وحسبهم مستغرقين ثابتة على عدم نظر  
 الايمان بالبينات قبل الدعوة وبعد هذا فدل على انها الى  
 الائمة او تركه النظر بها العقل او مشد ذكر من عرف الحق ثم عدل  
 عنه كما قال الكتاب الذي يكشاهما هم ما عرفوا به فناسب النظر به  
 بتحد المشاورة ولذا صدرت بقوله افرات وقد مر المتع فيها  
**قوله** من ان في الحاشية قصد بيان عدم قبول النظر وعدم  
 المنا لاه بالمواعظ الواصلة اليهم حيثما بعد كبريت فناسب العقل  
 الذي على التجرد لا يقتل وجهها لمدعاة فان قوله تعالى سواء علمتهم  
 الى ذلك على ما ذكره لمراد من قوله كما لا يخفى فدل على اننا قلنا **قوله**  
 ما ذكره قدس سره في قوله علقها بنبتا وماء باردا كقول منقلبه  
 سيفا وزججا وقول من جحش الحواجب والعيون وهو اصل من اصول

سيد  
 خسرو  
 ابن نجيب

خطيب

العربية

العزبة معناه انه اذا عطف على معمول عامل اخر لا يلحق عطفه عليه بحسب  
 الظاهر لما بلغ منه معنونه او صناعه وفيه طرفة لخصه ما التقدير الثانية  
 ان يضمن العامل المذكور معنى عام لا ينافي له او يتجاوز به عنه كما لا يخفى  
 الاول وحاملا وحسنه فيما بعده فذكر الثعلب ليعلم ان من المشاكلة  
 ووجه ما قال من انه ينبغي ان يكون ما هنا من هذا القبيل ان الفراء يفسر  
 بضمه بضمه او قد مر في غير هذه الاية ما خرج الابصار عن حكم الختم  
 الى التفتت في المعايير كنه مخشيه وهذا كما في جمل مصدري الختم  
 من معناه كما في البحر وينبغي عدم انتفا به بنزع الخافض لانه ان لم  
 يفسر له فعل انفي اشترك القلوب والاستماع فيه والا كان فيه  
 لغتف لانه اذا ارتكب التفتت لم يفسد فعله بنزع الخافض بنفسه وقد  
 قيل عليه انه يرفع الوفاق على الوفاق على معنونه وفوت نكتة تخصيص  
 الختم بما عدا الانصاف ويحتمل ان يكون غشاة مفعول ختم والظروف  
 لقول ايضت غشاة كانه في هذه الامور لا يتصرف فيها بالرفع  
 والا لال الله في قوله لعل **قوله** وبالضم والرفع الخ اي قرئ في الشوا  
 بضم الغشاة ورفع بفتح الغشاة المعجمة ونصبه وضم الغشاة وفتحها كفتا  
 وقرئ غشاة بكسر المعجمة مرفوعة وبفتحها مرفوعة والتخصيص في مثل  
 ينقل لا ينال عن وجهه وغشاة بفتح المعجمة والرفع وجوزوا الكسر  
 والنصب من المعنى بالفتح والغشاة وهو الرواية بانها رذون القتل  
 ومنها لا غشاة والمعنى انهم يتصرفون الاشياء انصافا غفلة لا تنظر غير  
 الواضح لا انصافا رعية اقا فتم لا يرون آيات الله في ظلمات كفرهم وكفر  
 زالت تلك الظلمة انصافا وقال الراغب الغشاة طمعة تعرض في العين  
 وعشيت كذا عني قال تعالى ومن يغش عن ذكر الرحمن لمقتدر له شيطان  
 وعليها معناه طام **قوله** وعند بنيان لما انت محفونة الخ الظاهر انه  
 معطوف على ما قبله فيكون بنيان لا ضرر به بان مشاعروهم ختمت به  
 وان الشقوق في الدارين ليتم ختمت وما عني عن البيان والسر استنسا  
 ولا حلا ولا فتل انه دفع لما نبوه من عدم استحقاقهم العقاب  
 على كفرهم لانه يختم الله ونفسه بينه وفي استنسا اللام المقابلة المستمع  
 وحال فاشتملهم ونعمهم العقاب العظيم ثم كرمهم ولا وجه **قوله**  
 فان اللام انما تقتضي التمع وتنع في مقام صلة على المدعا وما يقابره  
 ولم يقل لا محله ههنا ولا يقال عليهم العذاب فلانهم كفره وهي لام  
 الاستحقاق وفي المعنى لام الاستحقاق هو الواقعة بين معنى وذات نحو  
 الحمد لله والامر لله وويل للطفهين ولهم في الدنيا خسر منه ولكل من  
 التاراي علمها انتهى وهذا الجملة اسمية وقد خبرها استحقاقا لان  
 الذكرة مؤنونة ولذا خرجت في قوله تعالى ولعل يسمي عنده وسما في  
 لفظة لا يجوز ان يقال نفع من التخصيص وقيل انهم يؤول لما يستحقونه

عصام







وقد تنبهت لاسام في تفسيره هنا وما مخالف لما ذكره في اوائل قوله  
تعالى في الحديث القدسي كثيرا ردا على العظمة اذ اري حيث جعل الكبر  
قائمة مقام الراد والعظمة مقام الاراد وفي علم ان الراد ارفع  
من الاراد فوجب ان يكون صفة الكبر ارفع من العظمة لان الكبر هو  
الكبر في ذاته سؤالا استنكية غير ان لا واما العظمة فعبارة عن  
كونه صفة يستعظمه غيره واذا كان كذلك كانت الصفة الاولى ذاتية  
واشرف من الثانية وهو مناف لما اردت ان تضاهه هنا فتدبر **قوله**  
ومعنى التكرار زاد قوله في الآية اشارة الى سؤالا ذكره المصنف  
تبعاً للعلامة للتكرار غشاوة وعذاب فهو توطئة لما بعده فالتمثيل  
فيها للنوعين والمعنى ان عذاب الآخرة نوع من العذاب غير متماثل  
لعذاب الدنيا وجعل صاحب المفتاح التنوين للمتنون وقسم بالتعظيم  
وقد ترجع كل من المتكلمين طائفة وكل حزب بما لديهم فرحون وقد  
قيل الاقسام اربعة هي ان التنوين اما للنوعين او للمتنون وهما  
شديدا التناسب واما ان يكون الاول للنوعين والثاني للمتنون  
وهو ايضا كسب او على العكس وهو مخرج وخلاف التعامي على المعنى  
تبيين كماله ان ذلك من سؤالا اختيارهم وشامة اصرارهم على انكارهم لانه  
كجهاهل اذا ظهر من نفسه الجهل وعلى التعظيم معناه غشوة في غشوة  
والقول بانها نسب يقول عظيم معار من بالمثل لان عمله على التنوع  
اظهر لاستنفادة التعظيم من مرتبه وحمله على التاكيد لاحاجة  
النبي واللام بالمرجع الى اشارة الى العذاب كما ان العظام جمع عظيم  
اشارة لصفته وقول ملايكل الى اشارة الى ان عظيم ونقطة ملايكل  
حتى كانت مما لا يوفق على كنهه كافي للحاقة ما الحاقة **قوله** نوع غشا  
هذا معنى **قوله** كافي الكشاف نوعا من الاعطية غير ما يتعارفه الناس  
وهنا النوع هو المعنى المجازي الذي مترق بتره وقيل الظاهر منه  
ان يراد بالغشاوة بواسطة التكرار نوع من المعنى المجازي يعطى المعنى  
وقيل الظاهر منه ان يراد بالغشاوة على عموم المجاز وفيه بعد جدا  
والظاهر ان يراد بها اشارة غشاوة غطاء الله تعالى ويراد بالتكرار نوع منه  
ثم الظاهر ان يحل التكرار على النوعين والتعظيم معناه كماله على التكرار  
والتعظيم معاني **قوله** تعالى ونقد كذب رسل النبي ولا يخفى ان ما ذكره  
تكلف لما حاجة التبع واما حمله التكرار على ما فمخبة لان مال التنوع  
التعظيم ايضا لا فائدة لانه لا يما التالة عليه ولا فرق بين المتكلمين لان  
العبارة وفي كلامهم مما كالتية فتأمل **قوله** لما اقتضت بحانه كتابه  
في الكشف افترج بذكر الذين لخصوا الحق والمصرفة الله لخصه وزاد  
فيه المصنف بالكتاب والظواهر السرا منه القرآن فيقضي ان سورة

البقرة

البقرة اوله واقتضاه وهو بناء على ان سورة البقرة العاشرة بمائة  
الخطبة والثبات والدة عايقدم على مقاصد الكتاب ولا يصير فيه ولو  
ارتد بالكتاب السورة استغنى عن التوجيه ولذا قال بشرح حال  
الكتاب ولزيف بل شرحه واعادة المعرفة مكتوبة في مقام رما  
اقتضى المتأخرة والقاعدة المشهورة غير كلية كما قاله العلامة وان  
وقع خلافا في القرآن كقوله قل الله مالكة الملكة تؤتي الملك من  
تشاء وتنفق الملك ممن تشاء وعلى الاول هو جاريتها والشرح  
استلهم لغة بسط الكلام للعمق ونحوه ومنه شرح الصدر الى بسطة  
بنور الهج وروح من الله وشرح الكلام والكتاب اظهر ما يخفى من  
حال ومعانيه وهو المجراد هنا لانه وان كان مجازا مباحة حقيقة  
عزفية وقوله وساقا بيا نه ذكر المؤمنين الخ بانه فاعل مناف  
وامل السوء لتيسير الة وات فيتجوز به هنا عن اقتضاء ذكره كما  
يقال سياق الكلام لما يتجوز به واطات بمعن وافقت وطابقت  
**قوله** اثني باصدا وهما الخ قتل الله يمتشي على العهد ولا يمتشي على كون  
تترقب الذين كفروا المحسن هنا ولا الخلف وغيرهم كالمنا فقير سؤالا  
جعل ما خفى بالخير او مطلقا قدي به كما مر **والجيب** بانه اذا  
لخصت من الناس بالمناقضتين او هتم بعضهم ذلت على ان الباقرين هم  
المخلصون وروايات اللفظ خا من هم باللات افراد بعض الافراد بحكم  
خاص يدل على بقا الباقي على امال الحكم كما اذا قلت زلت بي فلان اكروا  
ويتوفلان منهم العلماء ذلت على اشتراك الحكم في الكرم وات بعضهم على  
فلو قلت ذكرا ولا من ليس منهم عالمات ثم ثانيا العلماء منهم كانت  
كلاما جاريا على الصفة وقيل على ان منع مظاهر لانه لا يدل على  
لخصت من الذكر بالاختصاصين فانيك انه حكم على الحسن بحكم ثانيا ول  
الفرقيتين ثم على البعض منهم بحكم خاص به كما يقال يتوفلان كلهم فلما  
ومعهم فقلها فانه لا يكون الاول ذكر الغير الفقهاء بالخصوص لا يقال  
المتراد ان المخصوص لا يصلي من ذكر الحكم المشترك المجاهر وبالكف  
لمساو كنهه بالمناقضتين لانا نقول ذلك ايضا ممنوع فان افراد بعض  
الافراد كالمناقضتين لا يراد الاخوة المختصة بهم لانه غير مقصود  
اصالة من الحكم السابق والفواصل الشريفة لم يلفت لهما اشارة الى عدم  
ارضائيه له وفي بعض الجواشي ان الوضحة ان مراد العلامة بقوله  
ان الذين كفروا اذا كان اللام للمعذرة والحسن الذين محضوا الكفر ظاهرا  
وناطقا اما الاول فظاهر واما على الثاني فلان الحسن مطلق والمطلق ينفر  
للكامل ولا شك ان المختصين للكفر ظاهرا وباطنا هذه الكاملون  
في الكفر فان قيل لا يراد هذا راسا على الزمخشري حتى يتكلم لرفع  
لما سر من قوله ان الايمان الصحيحان يعنف الحق ويعرب عنه بلسانه

كشاف

حفيد

بلية

ابن عبد الجبار



ويعتد قده بمكانه فمن اخذ بالاعتقاد وان شهد وعمل فهو منافق  
ومن اخذ بالشهادة فهو كافر ومن اخذ بالحل فهو فاسق فاذا كان  
الكافر عنده من اجل المناق كلف يتوجه عليه اعتراض كنهه واد  
على المصير رحمة الله وقتل الله الشاكر الى ان المشراد بالدين كلفوا المخلصون  
المجاهدون بالكفر بفرقة السياق ومؤكد المؤمنين بظاهر او باطنا  
والسياق وهو ذكر المناق فغير وكاهنه وقد اطلق الكافر على ما عده  
المحضر والمناق في اما بالاشتراك او بالجوهر حيث قال الكفر جمع  
الفرق بين من وافق وصيرهم من جنس واحد او كونه المناق فغير نوعا من نوعي  
هذا الجنس مغاير للمتبوع الاخر بزيادة فتد كالحمدية والاستهزاء  
لا يخرجهم عن ان يكونوا بعنقا من الجنس **قوله** هذا زيادة ملكي  
الشروع من القيل والقال والحق الذي لا يحد حدة انه لا اشكال  
فيه اما على العهد فظاهر عني عن البيان واما على غيره فالجنس  
ومسمى اللفظ كما يكون بحسب اللغة والوضع الاول يكون بحسب  
العرف سواء كان عاميا او خاصيا والكافر في عرف الشرع والعرف  
العام انما يقال لمن اظهر جهده وانكاره سواء كان عن صميم اعتقاد  
او عنوة وعناد كما ان المؤمن من وافق ظاهر باطنه في المعتقد بوقا  
اطلاقه على هذا وعلى ما يشمل المناق وهو من اظهر الاسلام واطهر  
الكفر بحسب نفس الامر وحقيقة اللغة فالشراد هي الاول  
على ما شهد له السياق والسباق والله ذر الفاضل الشرفي ما بعد  
مرماه واستعد معناه حيث طوى هذا من البير فتد **قوله**  
محضوا الكفر بنشد تد الحاء وتخفيفها بمعنى لخصوه واصل المحض في  
الدين الذي لا يما فيه شر تجوز به عما ذكرنا في حقه ما وحقيقة  
فيه وقوله لم يكتفوا الفتنة الانصاف من جانب الكفر  
واللفظ بكسر فسكون بمعنى الجانب فنسبه على الظرفية لشمس او على نوع  
الخافض الى جانبه ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا وعدم الالتفات  
الى جانبه ابلغ من عدم الالتفات اليه والضمير للايمان المعلوم من  
السياق والشك وكونه الله كعبته واحد منه والقرينة لفظه كونه الكفر  
ظاهرا وباطنا على ان المعنى لم ينظر الى الكفر حتى يظهر فخره ورائه  
بمعنى أصلا وبالكساية وفي ذكره صامم الالتفات لظن لا ينبغي **قوله**  
ثلاث الخ بنشد تد الام حجاب لما أي انية قالوا ولعل الذين بنة  
حكاية صوفت الشيء المعاني به ثم استعير لكل حركة واضطراب  
وتد تدب المناق فغير ترددهم بين الايمان والكفر واضطرابهم  
بمكالم شارة الى المؤمنين وشارة الى الكافرين وانحصار الاقسام في ثلاثة  
ظاهرو قوله تكبيل المؤمنين عالة ليد ووجه ان الناس بحسب الاعتقاد  
اما مؤمن ظاهرا وباطنا او كافر باطنا ومؤمن ظاهرا

ولا

ولا يبره عليه متطوع الايمان ومظهر الكفر كعبته لانه مؤمن بقوله  
تعالى الا من اكره وقلبه متطوع بالايمان ثم هذا كلفه بقطع النظر  
عما ستر من الامر وعلمه وعن خصوص التعريف فسقط ما قيل  
من انه انما يتيم اذا لم يعتبر في الكفر التصميم والاعتقاد لوانه لم  
يحل لنفسه الخروج من لمة بصرته على الكفر عن التقسيم وان لم يعتبر  
اشكل اذ خالف المناق فغير المصمتين على ان اعتبارا لا يبره منه لقوله  
سواء الخ وقد صرح بدخولهم ولذا قيل انه انما يلزم على اعتبار  
العدم لعدم الاعتبار والفرق ظاهر **قوله** وهو لخص الكفرة كونههم  
لخصت وابعض طبا ذكره لقوله لا نعلم له لاشيا في كونه غير ههنا لخصت  
باعتبار لخصه والخلاف المذكور في كلام الامام لفظي قال لخصوا في كفر  
المناق والكفر الامتلي اتمها اتم ففعل الامتلي اتم لانها جاهل بالقلب  
كاذب باللسان وقيل غير ذلك المناق كاذب انصافه زيادة امور  
لخصت كره ومن الناس من لم يثبت له لخصته بخلاف الكلام المصرا  
بشيء وقوله ابعضهم الى الله اى كافي الكشاف وقيل عليه استعمال الفعل  
من غير التلخيص واللفظ وليس بقيا سبي ولا يبره اعتراضا لانه سمع  
من العرب قديما كما في القاموس وغيره وقوله هو الكفر  
في المضياح موهنت التوطئة بحمد الذهب والفضة وقوله موهنة  
اي من حزن او مشروخ من الحق والمامل انتهى والمزاد بالخبر ههنا  
الاستزاد استنفاذ او حيانا من سلالته مستورا الكفر والظهور والاسلام  
وقوله ولذلك الخ ببيان لما جاء في حقه بلما لا وهو ظاهر كما ستره  
عن قريب وهذا بحسب الظاهر يدل على انه لم يظلم جرم من الكفر  
والعمد في البصيرة كالمعنى في البصر والتطويل لذكره الا في اربع ايات  
والثانية في اثنين ستة ففي حال هو الذي ثلاث عشر اية بذكر اية عايم  
الايمان ستة تكذيبهم وذكر محاربتهم وقيل بغيرهم ومنهم من يوجب  
وتسقيتهم للمؤمنين الذين هم اذبح الناس لسلامة وقوله وجعلهم  
بمستغنة ما مني الخجهيل عطوف على طول وهو قول لا يشعرون ولا ي  
يعلمون واستمررا فاما مني من الاستهزاء بهم بحار ومجر وبعثوا فيهم وهو  
معطوف على طول وجعل اشارة لقوله الله يستهزئ بهم والناس  
في قوله استهزوا الخ وقوله لم تؤمن قلوبهم قال الطيبي الايمان الذي  
كان محرم قصديا ليجنك ان ينسب الى القلب حقيقة والى غيره محجازا  
ولذا امر استهزوا فاههم باظهار كلمة الايمان ان كان مجرد تصديق  
لجنان ينسب الى القلب حقيقة والى غيره محجازا ولذا امر استهزوا فاههم  
بإظهار كلمة الايمان وان كان مجموع المعتقد والاعمال تنسبه الى الشخص  
حقيقة والى الجوارح محجازا وقوله جعل عملهم وفي بعض النسخ علمهم  
وهو مناسب للتطيان وهذا اشارة الى قوله كيدهم الخ والمزاد بالتعجب

ابن قتيبة

ص

يلعب

سيوطي

ابن الصائغ

يلعب

البيهقي



الحكمة القاطنة وامثلة كصافية السجل وهو الكتاب الحكيم فتدق وتوهم  
 ان قولهم جملته وقولهم استمراريةهم بصيغة المتكلم المضاف الى  
 الضمير فيهما وهو خطأ لعدم التطويل في بيان جملتهم واستمراريةهم  
 وليس ينبغي وان كان الاول اوضح رويته ودرأية لانه على هذا  
 التطويل بالنسبة الى المجموع لا الى كل واحدة وموافقا لمراد  
 الامثلة في قوله مثلهما من غير ان يكون معنى اطلب فما قيل من ان التعبير  
 بالامثلة انساب كمالا عند الفزان لا وجه له وقوله انزل  
 معطوف على طول **قوله** وقصته عن اخرها الى هذا معنى قولهم في  
 الكفاف وقصة المشافقين عن اخرها معطوفة على قصة الذين كفروا  
 كما قطع في الجملة على الجملة يعني كما قال الله تعالى في الكفاف ونوعه الفاضل  
 انه ليس من باب عطف جملة على جملة لطلب مناسبة الثانية  
 مع الثانية بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى مسوقة لاخر  
 والمعنى بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكأن كانت  
 المناسبة بين الضميرين اشبه وامكن كان العطف بينهما اشبه  
 واحسن ولا يشك في ان كل جملة تناسب خاص وهذا اصل  
 في العطف لم يصح به الامام السكاكي ولذلك اشكل عليه العطف  
 في نحو وبشر الذرية امثلا على الصالحات على الوجه المذكور وسيجي  
 له من حيث كبريت وهو ان مقتضى على القليبي في قوله ان كلام الكفاف  
 هذا محتمل وجهين احدهما ان يعطف من حيث حصول معقول  
 المجملين في الوجود وثانيهما ان الجملة الجامعة بين من حضر الكفر  
 ظاهرا وباطنا وبين من اظهر الايمان وباطن الكفر التوافق في الكفر  
 فانه لم يحتمل قول المترادف اما من اعترض على الكفاف وان كان  
 ما هنا الله بانه مذكور عن التعبير عنهم بلفظ المصيرين في قوله  
 معطوفة على قصة المصيرين كما ان الخامس بين القسطين المصيرين  
 للعطف وهو تناسيب التضاد بين الاقرار والذنبية وكذا  
 من قال مقتضى على المذوق لا بد في ضم الجملة الى التناسيب  
 بينهما فمما اظهر من سقوطه عن غير الرد فانه كما يشي من عدم  
 التشديد ولولا ان لكل ساقطة لا فظة له او رده ههنا وقوله  
 عن اخرها معناه جملتهما وجملة ما وقدرت الكلام عليه مفصلا  
 وتناسيب الغرضين ظاهر ما فيه من التبعي على اصل الضلال من كفاية  
 والمشافقين **قوله** والناس اصلا فاش الى القليل النجاة في ناس قد  
 سيبويه والجمهور الى ان اصله انسان وهو جمع واستجمع لانسان  
 حذف فاءه فوزنه عال ونقصه وانما هي كباير ان اذا لم فاذا  
 عرف باله فالكثر نقصه ويجوز على قلة انما هي كما ستره واستفاته  
 من الاكثر عند الوضحة او ان استر معنى ظهر او علمه وذهب السكاكي

شيخنا

ابن تيمية

بعض

في الضمير

ابن تيمية

الى

الوانه اسم تمام وعينه واورن نوسا اذا تحركت به ليل تصغيره على التوسيل  
 وقال سلمة بن عامر كل من ناس واناس مادة مستقلة وقوله  
 لقوله انسان انما الاستدلال بحذف الهمزة منه بشوة ما في مقبره  
 من انسان وانسي بكسر فسكون والشيء يفتحين بمقتضاه ولا دلالة فيه  
 على القول بانهما مادة متقلدة فان ناسا اسم جمع لا مفرد  
 له من لفظه كقوله ورهط وقوله اناسي يتخففون لسانا وتعددها  
 جمع انسي وانسان وامثلة الاناسين فابدها لت نونه كناية وانما نظر  
 كظرائف واقاحي وعلى هذا فلا بد ان في غير غير لازم لقول الشاعر  
 وبالا ناسين ابدال الاناسين وبه رد على ابن عصفور حيث ادعى  
 لزومه والانسان لبيان التكرار والاشي وانما نامة عامة مؤولة  
 والشعر الذي يلقاه فيه وهو

- لقد كنت في القوم • ملائمت الصب الغزل
- انشانة فتاة • بدت الدجى منها خيال
- للشعالي كما صرح في عامة كتبه فلا وجه للاستدلال به ولا ليراد
- صاحب القاموس له وتشكل فيه **قوله** فانه في لوقه فقتل
- لوقه ولوقه • وهما المتحاح الموقفة بالضم الزبقة وعن السكاكي
- لوقه طعامة امثلة بالزبد وقالت ابن الكلبي هي الزبقة بالربط
- وفيه لغتان لوقه والوقه • ولذا ذكره في مادة لوق والق وذهب
- بعضهم الى انها لغتان واصلا • ولوق بالشد يد دليل عليه وقيل
- انه لم يثبت عند القائلين بالحذف وفي الحذف ودخول اللام
- والتعريف وعدمه • كما مر في لفظ الله وقوله لا يكاد يجمع بين الله
- وبينما اشارة الى ما اشتهر من ان العوض والمعوض عنه لا يجتمعان
- ولا يرفعان • وقد اختلفت في قول العرب الاناس وانفسا
- في مثل قولهم • اذا الناس ناس الزمان زمان • وهذا كثير في كلامهم
- العرب فصيح فذهب بعضهم الى ان مقتضى العوضية عدم الاجتماع
- في الفصح الشايخ لا في النادر البقاء فقامت وقد تقدم تفصيله
- في الفاشحة **قوله** ان المتأما يطلع البنت • هو بيت من بحر الكامل
- قال ابن يعيش • قاله مجهول فالاشتقاق فيه على الجمع مردود وذهب
- فتدبرهم شتى وقد • كانوا جميعا وافريرا
- وهو من فضيلة الغبيد بن الابن من طولية يخاطبها اعترا القليل لها
- كما في الحماسية المصرية
- نحن الاولي فاجمع • هو على وجهه النيا
- ويطلعن بفتح ديد الطامع في نظرن ويشرفن • وقد تجاوز به عن
- العرب والمثالي جمع منسية وهو الموت وامتنع جمع آمن والفة
- للاطلاقة في القافية **قوله** وهو اسم جمع للفرق بين الجمع واستمر



جمع كاسما في نفس الشيء ان اسم الجمع ما دل على ما فوق الاثنين ولم يكن  
على وزن الجمع سواء كان له مفرد او لا ولا يفرق فيه ايضا ان لا  
يعرف بتيبة وبسيرة ولعله بالنسبة لشيء من جنس واحد ولا بالما كزنج وزنجية  
فانه اسم بغير جمع ولا يعرف ما ظراد فضعف من غير ذلك المعروفة  
وقد مراد باسم الجمع الجمع الوارد على خلاف الفياس وهذا الخوف  
الحكاية واما اهل اللغة فاسم الجمع عندهم ليس بمفرد حقيقة وقوله  
ان المراد بالاشارة الى ما قلنا في تعريفه وفيه ما اشار الى السرد  
على من قال انه جمع لان ما سمع منه قالوا انه اسم جمع لا جمع واطلاق الجمع  
عليه قالوا انه اما يجوز واما بقاء على اصطلاح الكوكبي في اللغويين  
فلا يخفى على من ذهب بعضهم الى ان اصله الكثير وهو جمع تكسير  
حقيقة لان فعال بالكسر من انبئة الجمع فانه لكسر ضمما كما انبت  
منه سكارى من الفتح وقد ذهب الى هذا الزمخشري وردده ابو  
حيات في البحر وشنع عليه في ذلك وقد نقلوا كلاما تباين على هذا  
الوزن من علومه في انبيات عزيت للزمخشري والاصح انها مصدر  
الافعال وهي قوله

- ما سمعنا كاسما غير مشاك • هي جمع وهي في الوزن فعال
- فتوأم ورياء وفزار • وعزاق وعزام ورجال
- وظوار جمع ظير وبساط • جمع بسط هكذا في قولك

فتوأم ولعله توأم وهو المو لود مع نفسه ورياء برأه من ملكه وموطين  
ولعله ربي وهي شاق حديسة عملة بنجاح وفزار فزار ورياء من مكنين  
لعزير ولد البقرة الوحشية وعزاق بعين ورياء من مكنين وقاف  
لعرق وهو عظم عليه لحم وعزام مثله معنى واهل الاورجال برأه من ملكه  
وفزار مجيء ولا مر ولعله رجل او رجله وهي انثى ولذا الضان وظوار  
لظير وهي المرموعة وبساط لبسط بكسر الباء للناق تتخلى مع ولدها  
ولا فحة لهما الحفر فافى وكحديث في كتب اللغة وغيرها الفاظ اجات  
على هذا الوزن فمنها ناس وظن بالضم لغة في طبيا المكسور وكفاس بالضم  
لنفسا ونزال لنذل ونزال لنذل وكباب بمعنى كثير من اكب وملا بالضم  
لملاء ذكره ابو علي وقشاش وظهار لظهور وشاح وبرا البري في قول وشا  
ورعا لراع ورجال لرجال الخوات له وقد استبعنا الكلام فيه في شرح الدرة  
للمعري **وقوله** ما حو من اسلم كفرج من الاشياء صفة الوحشة لانه  
يخشى لانه مد في البطن كما قيل وما شئى الانسان الا ليشية  
ولا القلب الا انه يتقلب **وقوله** اسلم بالمد بمعنى اسلم قال تعالى  
اسلم من جانب الطور نا وهو محتمل للافعال والمفاعلة وتوجه معنى جمع  
وعلم فسمي به لانه ظاهر محسوس وقد مر ما قيل من انه من ثلوس وقيل  
انه من ثلوي بالقلب لقوله تعالى في ادم فثني ولم نجد له عزما وهذا

مروي

مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وقت لمحمد الشعر كثيرا **قوله**  
• لستك وعدك والنسيان مغتفر • فاغفرها واناسرا ولا الناس  
وربته على الاول حال وعلى الثاني فعل وعلى الثالث فاعل واما الاستكمال  
بيوسر فغيره من النسيان على كلام فثني في كتب اللغة والافعال لا اشتق  
وهو كما في خصا شعيان جني صوغ الكلمة سواء كانت مشتقة او صاحدة  
من مادة تزجدة في انصار ربهما ويدور عليه ما المتعنى فلا يرد على المص  
ان الاشتقاق يكون في الافعال والعقبات وهذا جامد ولا ان الفعل  
لا يشتق منه على الاصح وعلم منه سقوط قول الامام الحنبل في كل لفظ ان يكون  
مشتقا من شيء آخر والزم التسلسل فلا يلحقه المحلل لانسان مشتقا  
وقوله ولذلك سمى بشرا العظمور جلوده من ومنه البشرية لظاهر  
الجلد والادم لباطن خلقه من ستر الشعر ونحو مما هو في سائر الحيوانا  
وليسوي في لفظ البشر الواحد وغيره في الاكثر وكثير في التراكب والمواد  
ما يتولد بجشته كقوله وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وجنسا  
وسمى به لاجتماعه واستناده وكنا كلمة تدور عليه في السادة **قوله**  
واللام في البشر الخ هذا انما يخص في اكتشاف من قوله لانه التعريف في الجنس  
ويجوز ان تكون للبعد والاشارة الى الذين كثر في المرات ذكرهم كانه قيل ومنه  
هو لانه من يقول وهو عبد الله بن ابي واقبحا به ومن كان في حاله من اهل  
التصميم على النفاق وظنير موقعة موقعة القوم في قولك تزلت في بني فلان  
فالم يقر في القوم لثام ومن في قوله من يقول وهو موقوف كان مقبلا من الناس  
ناس يحولون كذا القول من المؤمنين رجال ان جعلت اللام للجنس وان  
جعلت للبعد فتوصولة كقوله ومنهم الذين يؤذونك النبي فانه قيل  
اي فاذن في الاخبار عن رسول الله من الناس **الحبيب** لانه فاذن  
المنبي على ان العقبات المذكورة تنافي الانسانية فيتميمها ومن كون  
المنصف لانهم وردت في هذا التركيب في مواضع لا تنافي فيها  
مثل هذا الاختيار فلا يقصد فيها الى الاختيار بان من هذا الجنس كما يقصد  
بكذا كقوله من المؤمنين رجال فالا في ان يحول منهنون الجار والمجرور مبتدأ  
على معنى وبعض الناس وبعض منهم من تصف بما ذكر فيكون مكاطا لفاظه فذلك  
الاوصاف والاستبعاد في وقوع الظرف بتا ويل معناه مبتدأ ويرشد ك  
التي قول الجاسي

- منهم ليوث لا ترام وبعضهم • مما قست وفتر جل الخاطب

حيث قابل لفظة منهم بما هو مبتدأ وهو لفظ بعضهم وقوله تعالى منهم المؤمنين  
واكثرهم الفاسقون وقد يقع الظرف موقعا للمبتدأ بنحو من هو موصوف  
كقوله تعالى ومتادون ذلك وما ماقا الاك مقام مقولوم فالقوم قد  
مر والموصوف في الظرف الثاني ويجعلون مبتدأ في الظرف الاول والخبر  
وهكسبة او في بحسب المعنى اي جمع منادون ذلك وما أحدثها الآله

ق

قوله  
سعد



مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس من لا يصدق  
دون رجال يشهد لهم وقت من حيث من هذا في قوله وبقا رقتهم  
ينفون **اقول** اذا اطلقوا على ضرب ما بعد الظاهر بعد قول  
لا تعين كونهم من جنس بل لا تكلف لما من جعل الحرف متبعا  
وان كان الرضى فقله عن العلامة ولو كانت من معنى بعض كانت اسما  
ولم يقل به احد من النحاة كما في غيره من الحروف فالاولى ان يقال ان بعض  
الناس كانوا عن معنى فزيد مثل منقسم اذا وقع في محل القيمة  
ومثل معلوم لكنه محقق ويستلزم لا يقتضيهما وقد جزم النحاة ان لا  
تفصيل مقنوني لانه يقتضي ذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب  
المؤمنين فصلا ونظير التفصيل اللغوي نحو من الناس من يحب قول  
ومن الناس من يشترى فيقول في قوله لفصيل الناس الى مؤمن وكافر وما في  
ولك ان تحمله على الثاني فالمعنى من يخفى من المؤمنين معلوم لنا  
ولو لا ان من الكرم الشكر عليه فصحته فيكون مفيدة ومعلوم  
الى تمامه ثم ما وقد ابرز هذا القابل  
واقول بعض الناس عنك كناية في حوزة الموشاة وانت كل الناس  
والنبيض يكون للنظير والتخفيف والتقليل والتكثير ولذا قيل المراء  
يكون من الناس منهم لوصفه فكم ثم تهرسوى صورة الانسانية  
او المراد ان ذلك نافي في الانسانية كما مر واما ما استلزمه وابه  
فالادليل فيه لان قول من المؤمنين رجال ليس مما نحن فيه لان  
شهادته الله للصادقين بالامكان مفيدة فافلتت لفصل الناس  
وكذا بيئت الحاشية والاية اما البيت فلانه يريد ان لا سود  
المعروفون بالحكمة من الرجال مع ان بعضهم كالمشيم المختصر وكذا  
الاية لما قال ان المؤمنين المنفقين فليس منهم من صدق وقعه في  
الذهن الزدد في الكثرة فبينه وسما في هذا التهمة واما تقدير  
الموصوف في الطرف الثاني فلانه انما يقام مقام موصوفه اذا كان  
بعضهم مجرورين او في قبله قال في التمهيد لقيام النعت مقام  
المنعوت بطرف او جملة بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور  
ممن وفي واذا لم يكن كذلك لم يفهم الطرف والجملة مقامه الا في  
الشعر ولا حاجة لما قيل من انما ط الفاشية المعنوية ولده بان  
البعضية وضع من ان يفيد الاخبار بها اوقات مكانها الوجود  
اي انهم موجودون منهم او انهم من الناس لا من الجن لان النفاق  
لا يكون منهم او المراد بالناس المشركون لانه حيث ورد يراجه  
ذلك والمعنى انهم بعد عنهم مشركين او انهم يعلمونهم معاملة  
المسلمين فيما لهم وعلمهم كما في من الغشغ **قول** ومن موصوف  
اذ لا يحد اليه ابرقته من الكشاف كما سمعته الفا وحاصلة ان

عصام

اللام

اللام في الناس من المجسرات للعلم بالحق لا الذهب فان كان المجسرات  
من نكرة موصوفة وان كانت للعلم بالحق مؤنولة واسئل الله الناس  
قد نكحوا حديثا بانه لا وجه له في النقصين لجوانك تكون مؤنولة  
على تقدير المجسرات مؤنولة على تقدير العلم بالحق وتبينهم ابن هشام  
في المعنى ثم اختلفوا في معرفة بالورود لان بعض المجسرات قد بينت  
ما وبعض النجوم المعينين المعهودين قد جهل باعتبار حال من لقوا له  
لا قبل محكة محصورة من منهم قائل لم يغلب عليه كون قابلا وان  
عرف شخصه فيقول فيقول ان هذا هو الاشيب فاذا انقضاء المقام تغير  
ذوقه على وجه شتى ففعل ان هذا هو الاشيب فاذا انقضاء المقام تغير  
في كلام السليخ لان المعرف بلام المجسرات قد انقضت فبها قريب من النكرة  
وتعبر النكرة نكرة فكا سب من الموصوفة للتطبيق والامتناع بخلافه  
بخلافه في التمهيد وسيد اعلمه وروحه على هذا الاستلزام نعتا في الترادف  
ففي قوله من المؤمنين رجال المشار اليهم المجسرات جعل بعضهم رجالا لان  
موصوفين وفي قوله عز وجل ومنهم الذين يؤذونك النبي لما كان  
مترجعا الضمير طائفة معينة من المؤمنين ففعل فعل الذين يؤذون  
**وتحقيق** السرفته ان قولك من هذا المجسرات طائفة من شأنها كذا ان  
بعض التقييد بالمجسرات فائدة رابطة اما اذا قلت من هذا المجسرات  
الطائفة الفاعلة كذا فمن عرف كونهم من المجسرات ولا اذا قلت من  
هو لافاعل كذا حسن لانه زيادة تعريف ولا يحسن فاعل كذا لانه  
عرفهم كلهم الا اذا كان غرض في التكثير كسائر علمه او تجنيل الكلام  
الان في الاصل انتهى وقد بعد التثنية السند مع ثم بعد ما حقه  
في غيره وكذا الفاضل التفتت الى الالة استشهد به بكلام الامام  
المرزوقي في كتابه في كتابه ثم قال وقد يقال ان العلم بالمجسرات  
يستلزم العلم بما كانه ففعل كذا فافعل على التثنية فكون من المجسرات  
بما قبل لبعض نكرة مؤنولة وعلمه في الكل يستلزم عمده في الصحاح  
فكون من مؤنولة فوهنا بعد تثنيته انما يتم بما ذكر من وجه المناسبة  
والافلا امتناع في ان يعتبر عن المعين بنكرة لعدم التمسك بالثبوتية  
وفي ان يعتبر بعض من المجسرات لقايع فيعتبر عنه بلفظ المعرفة انتهى  
**اقول** هذا زيادة ما ارفعه وقد وقع في بعض الشروح كلام طويل  
بغير طائل ولذا اترك عن المذوق في الكشف ولزيت ليعتد به الفاعل لان او بما  
الى ما فيه فاقصر واعلى ما قصصناه لك وفنه بحث من وجهه الا انك  
ان قوله في الكشف ان التقييد بالمجسرات يفيد اذا كانت من نكرة مؤنولة  
فاشبهه زابحة فيه انه كون كل قابل من جنس الناس كالمشركين فافعل  
فاشبهه فيه فتا مثل **الثاني** ان قوله لا يحسن فاعل كذا لانه عرفهم  
من الذين شام لان معرفته كهم باعتبارهم لا في جبال الفاعل من حيث

كشف



فأعلاهما وضوحا لك أو لا وأدعاء التدفد لا تصفو من كثر الانكار  
**القول الثاني** وقد علم مما ذكرنا أن قوله عهدية الكل تستلزم عهدية  
البعض من غير ظاهر ولا حاجة لقول الغايات فلا امتناع الخ وفي قوله  
بعد ذلك لشيء مما عكس عليه وبعد كل كلام بال ما هو قوله أنه أنسب  
لا يقطع كما صرح به المدقق في الكشف وأن فننا عليه أن لفظ الزمخشري  
يشعر بالوجوب لا الانسية وأن كان مدعى بالبيضة فلا بد من الرجوع إلى  
وكلهم يحولها يد يدك ويطلب العربية يكتفي فيها بمثل هذه الامور الخطائية  
وما حوله الشك والاضارة البوالى كما من كونها موصوفة قتل عليه  
انها لا تكون موصوفة الاكثر الا في موضع ينقص بالثبوت كما في قوله  
رب من انصبت غنطا صدر بل ذهب الكسائر جملة وهو الامام المعتزلي  
به الى انها لا تكون موصوفة الا في ذلك الموضع فالوجه انها موصولة وبه  
جزم في الجرح فلا ينبغي ان يخرج كلام الله على وجه ناد راو منكر وهو كلام واضح  
وقول المص اذ لا يعتد بقليل الا اذا قل الجرح والجموع الامتياز اذ لا يخرج له ولا  
فكر قبل كذا يكون الالف واللام عهدية ومن موصولة العهد خارجي  
او ذكرى وسيا في ما يعلم من جوابه وقوله فاس نفسير طعن لانها ههنا  
مفردة لفظا مجموعا معقولة **القول الثالث** او العهد دل على بعض النسخ وقيل للعهد  
وهو مناسب للآخر والمعهود هنا فاس من المناقذين كما هو على عهد  
صلى الله عليه وسلم العهد الذي في الموصول الكفرة المصير من مطلق الاطلاق  
الذي في الناس وقد مر بيان وجه لظن الموصول ليشكل هذا وماله عليه  
ويجوز ان يكون موصوفة على قدر العهدية وقول في البقاء هذا ضعيف  
بناء على اضمناؤه ان الذين نينا اول قومنا باعياهم والمقني ههنا على  
الامتنان وقد مر ما منع فاما نزلت في عهد الله برأيه واضرا به  
واثر في بصيغتها الضعيف كان اس امسا فغير عالم بدنية وامسائه  
ارتباعة فانه كان رئيسا وانما حمله على النفاق تحت الرئاسة كما  
ذكره امسائه لسير وفظا فاقرا منه من كلام النفاق وهو جمع نظير  
ككريمه وكرسا **القول الرابع** كما مر من حيث انهم صمموا الى اخر جواب سؤال  
مصرح به في الكشف وهو فان قلت كيف يحملوك بعض اولئك  
والمخالفون غير المختوم على قلوبهم الخ وقت لا تنفق شتر احد على ان  
السؤال ويجوز ان يكون على تقدير كون التعريف للعهد لا الجرح في كيد يجعل  
اهل التفسير على النفاق بعض الكفرة الموصوفين بالجنة وهم محضون  
الكفر ظاهر او باطنا كما يدل عليه قوله شمر ثني والمنافقون المذكورة  
غيرهم **فالجواب** بان الكفر المصمم بالاضرار المختوم فيه والمغشى  
على القلوب والاصحاب جمع الفريقين من الماحضين المصيرين والناققين  
المصممين معا وصيرهم جنسا واحدا وهو من لانية من الكفر اذ لا  
والمناقضين قد امتنازوا عن الماحضين بما ذكر من الزيادة لكن ذلك

كرمانى

خطيب

لا يخرجهم

لا يخرجهم عن الجنس الجامع بعبارة **ما حاصره** ان المراد بالذين كروا  
على تقدير الجرح المصرون مطلقا هيئ مرج ففهم المصممون على  
النفاق وقوله ثني يدرك الماحضين لا على تمام المصادمة مطلقا  
فلا اشكال وخروج المنافق الذي لا يصير لا يصير كالكافر الذي لم  
يدم على كفره وكما صاحب الكسائر بالنسبة للمنفقين والمذكور من  
الاهتمام الثلاثة اعلى اعلامهم وقت ذهب بعضهم في تقريره  
الى خلافه وقد فرغوا في الخواص الشريفة واليه ذهب في الكشف  
شوقا ولقد تعمق بعضهم في هذا المقام الى ان اتفقوا صلفا الى  
ان يجعل اللام في المنفقين للعهد زعماء ان القسمة المشككة تقتضي  
تقابل الثلاثة عهدية او عهدية او فاضل عن ان التقابل الاعلى  
الحقيقة والواجب عطفات الذين كروا على الكفر وقد سبق ذلك  
مستوفى تقريره ولا بد للجواد من كبره فانه قال **القول الخامس** على العهد  
اما ان يراى العهد الذهني والذكرى والمخارجي وليس المراد الاول  
كما لا يخفى ويصير على الثاني ان لم يتقدم له ذكر **القول السادس** لا يلزم في  
العهد المذكور ان يذكر بلفظه بل بما يساويه كما قرأ وصلى قوله تعالى  
وليس الذكر كذا لانني فان قولها قبله نذرته لك ما في بطني محورا  
معنى الذكر لانهم لم يكونوا محورا ولا خدمته ببيت المقدس لا المذكور فلذا  
كان التعريف فيه عهدية وقت هذا القبيل ما نحن فيه لا يشترط العهد  
اللفظي للمعنى وقوله قد مر من ذلك كان المعهود ههنا مذكورا بلفظ  
اخر اشار الى ذلك الزمخشري بقوله ونظيره موقعة الخ موصوفه الناس موقعة  
حينئذ في قولك نزلت بي في فلان والقوم لما اشار الى ذلك  
وفيهما ذكره مخالفة لقول الشرا فاضل الناس على تقدير العهد اشارة  
الى ذلك الجرح لا الى المصيرين المخصوصين بواسطة الاخير عنهم  
باستواء الانذار وعدمه ولا الى الخلق الذين كروا وظاهرا وباطنا على  
ما ليسا في الية الكلام بعد امتياز المنافقين منهم ففهم رخصته له  
ويوافق ما في حواشيه على شرح التامخين من ان المعهود للمخالفين  
لغير الغايين في تقديم الذكر تحقيقا او نقديا وقد يجوز واعود الفهم  
عود الضمير الى المطلق ضمن المصريح الحاضر فتدبر وقوله في عداد الخ  
عداد بكسر العين احوذ لعل في جعلتهم فبعدتهم وقوله والضمير صهم  
الخ يعني ان هذه القصة يصير فيهم نوعا كما يصير الحكران بانضمام الناطق  
اليه نوعا منه **القول السابع** فعلى هذا تكون الآية نقسما للفصل الثاني قيل  
انه رد لما يفهم من ظاهر الكشاف من جرحه في التعريف على انشئت  
القصة لان التثنية انما يتلوا بجعل الذين كروا ماحضين للكفر ظاهر  
وباطنا وحينئذ لا يصح جعل المنافقين منهم او توحد له بان قوله  
ويجوز ان يكون للعهد كثر عدلا لقوله ولا لم التعريف فيه الجرح فليسا



معان من ثمة تشابه النفس على الحسد عدل لتثليثا القسمة  
 فالجسم من ثمة والحق من ثمة وان لم يتنبت له شأ وحوا الكفا  
 وتكلموا التصحيح بما لم يرض أن يثلي في حركات نشأ منه وقد  
 في ثمة لك وحكمتاه بحراي منك وسمع ومن القاس من ثمة  
 كلام المص رحمه الله يقول في فعل ان تكون الامم في القاسر للمعد  
 يكون قول عز وجل ومن القاسر الخ تفننهما النفس في الثاني وهو الذي  
 يحسنوا الكفر ظاهرا او باطنا وفيه ما فيه من كماله الملقى الشكر  
 الذي انما لعدم صدق الفهم على المسم مناهم وجوب صدق الحديث  
 على المتون والمفسر على المسم وهذا يشير الى انه اعترض على الزمخشري  
 في التثليث وانما على هذا ينبغي ان يجعل القضية ثنائية وليس هذا  
 كذا في ثمة ولو سلم ان ثمة في الاخير من كان واردا عليه فانه ثمة  
 القضية وانما ذكره او لا على انه مرفوع له وليس في سياقه ما يدل  
 على انه اعترض على الحق ان يقال ان ثمة ان القضية ثنائية فيجب  
 الحقيقة ثنائية في ثمة ثمة الثبوت والتقابل كما في ثمة الاشارة  
 المنة لانهم ذكره بعد التفسير وسكتوا عنه فالظاهر كبريا ثمة على  
 الوجوه وهذا انما ينبغي اذا لم يكن الذي كره والعمد على ان المراد  
 به ناس باعياهم فتدبر قولهم **وقوله** والخصم للامكان بالثمة اي زيادة  
 الاختصاص لا يمكن بالثمة واليوم الاخر بالذكر او سبب تخصيص  
 المراد ببيان وجه تخصيص الامكان بما كان لذكر من بين جملة ما كتب  
 الامكان به بيان ثمة اوضحه بقضها فاعلم ان ثمة ثمة فاعلم ان  
 المحكي وقوله بالذكرة اشارة الى ان التخصيص ليس بمعنى الحصر وهو واحد  
 معنيتة وتخصيصها ذكر ثمة وتخصيصها بالاشارة وهذا صريح  
 في ان ثمة واليوم الاخر صلة الامكان لما يراه من انه ثمة في ثمة  
 وما قيل من انه لا يختص من ثمة لان قوله بالله الخ ثمة ثمة ومنه  
 ثمة عدول عن جادة الثواب بلا ذراع كما لا يخفى وما تكلفه لتوجيهه  
 غني عن الرد وكون الامكان بالله والخير والشرا عظم المقاصد  
 الاختصاصية واجلها ظاهر من ان ثمة من بالله على ما يليق بحلال  
 وانما من بكتبه ورسله وشروطه ومن علم ان التبر لم يصير استعد  
 لذلك بالاعمال الصالحة **وقوله** اختاروا الامكان من جانبيه اي  
 جمعوه من اوله واخره من الحكاية والى الفهم والجمع ومنه تخير وتخو  
 اذا ما كان في حين اصدقه في كلام العرب العدول من جهة الى اخرى كما  
 قال تعالى او من غير الى غير كاسيا في ثمة ثمة والمفطر بضم  
 القاف وسكون القاف الممثلة بثلثها راء ميمثلة بمعنى الجانب والاحاطة  
 بقطريه وحكازة من جانب ثمة كناية عن جميعه كما يقال من اوله  
 الاخر والامكان بضم ايمكان بالمبداء والمعاد اللذان هما طرفا الوجود

البرجيد

وهذا

عصام

وهذا هو الوجه الثاني وهو بالنظر الى المحكي كما في ثمة قوله  
 ادعاء واما ما قيل من انه على هذا ينبغي ان يقال او ان كان لان  
 الوجهين الاختيار من لا يحكمانه وجه وجعلها محكما في الامكان  
 انما يصح لو كان اليوم الاخر لكان الامكان لا يترك ذلك لان  
 لخير اكانه الميث بعد الموت كما اشتهر في تفصيل الامكان فلا يترك  
 بشي لما يتبادر لك فتدبر قولهم **وقوله** واما ان باهم ثمة فقولهم  
 الاشارة الى اعلام اعلاما ظاهرا لانه ذكر في مقترن فيهم  
 وهو حق فعلم ان ظاهرا غير مراد وهذا هو الوجه الثالث  
 وهو بالنظر الى الحكاية ولذا صدم بالامكان ونفاقهم فيما ذكر  
 لانهم اظهروا الامكان بما ذكر وظنوا الاختلاف فيه وما في ثمة  
 لا يوافق ما اظهروه فهو مذهب من النفاق لعدم موافقة ظاهره  
 لما طنه لانهم كانوا قبل اظهار الاسلام يهودا انما كان كلاما يمان  
 لقوله من يتشبه الله بغيره المستلزم للنجس وقول انما يمان اجعل  
 لنا الهة كالصخرة والتمس المولد له بقوله عزير ابن الله  
 فاقراهم بالاخوة كلالا قرار لانهم ان لا يخل الجنة الامن كان  
 هوذا او نصارى وان النار من ثمة الاثاما معدودة قلنت  
 واعتقادهم ان اهل الجنة ينعمون باستنشاق نعيم الروائح  
 بدون اكل وشرب ومع ذلك يظهرون انهم يؤمنون كما يؤمن  
 وان لظاهرا مكسب ربحهم ونفاقهم باعتبار نفس الامر لان  
 النفاق مخالفة الباطن للظاهر فلا ينعونهم انه لا ينعون اجتماع  
 الاخلاص من النفاق وثمره ثمة حقيقة ويهود استنشاقتهم  
 ليهودي وهو ما يفرق بينه وبين ولده بالتاكيد كثر مرة او  
 بالنسب كزيج وزيجي واما يهود مفرقا فاعلم للتبليغ غير مصرف  
 وسيرك بضم النون الاشارة الى يظهرون لهم **وقوله** وبياك  
 لتضع عنضتهم الخ التضاعف والافراط الزيادة وهذا الوجه  
 هو الرابع وهو متعلق بالحكاية ويجوز تعلقه بالمحكي ايضا والمراد  
 انهم قصدوا تخصيص الامكان بما لا يتغير بعدم الامكان بغير  
 من وسالة خاتمة الرسل صلى الله عليه وسلم وما يكلفه ولذا سماه  
 كفرا ومن خلط فيه انهم مع اثبات الصانع يصفونه بما هو  
 منزله عنده لم يثبت لانه مؤول بالاخوة لما قبله وهذا حيث  
 لو قصد حقيقة لترك الامكان لا يترك الاقرار بنبوته  
 صلى الله عليه وسلم واطال ما كانوا عليه فكيف وما هو مخادعة وليس  
 منهم قول عفيف تهم عقيدتهم الخ جملتها الخاي معرفة  
 مشهورة كقول شعري شاعر وهو يرضى الاول عطف على انهم  
 ان والظاهر الاول وهو ثمة بمعنى تبليس واطالها الى الحقيقة



من قوله وموت الشيء اذا اطلت به بكاء والذهب او الفضة وقوله  
ممنوعة الى منخرق فمزوج من الحق والباطل **قوله** وفي تكرير الباء  
الحقيقية ان عدل عن الظاهر وهو عدم اعادة الجار اذا عطف  
على اسم ظاهر مثله وهو الاظهار الاخص لانهم لم يظهروا عندهم  
اظهاروا ان ايمانهم بما يقتضيه من كون ذلك اقوى لان اعادة  
العامل يقتضي ان متعلقه كالمعاد كما قاله سيبويه في نحو موزن  
يزيد ويحترق فنفذ ما ذكره وهو ظاهر **قوله** والقول الخ  
في الاصل مستند كما انشا الله المسموحه الله بقوله التلطف واما  
تخصيصه بالمفتيد فهو لحد الاقوال في مسماة لغة فان اريد  
بها مطلق الافادة تكون بمعنى الموضوع لخصر ان اعلم  
كثير فلا ينبغي قولاً وان سمي لفظاً قاله قول اعلم منه وهذا ملحقاً  
ابن مالك رحمه الله فيجوز الكلام والكلمة والكلمة وان اريد الفاعل  
الناجمة اي في شأنه ذلك فهو لخصر ان الكلمة والمركب الناقص  
فلا ينبغي مثله قولاً وقد صرح به الخ في تفسيره وقال القول  
حقيقته المركب المنفرد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا ينفرد  
مجاز مشهور وقال ابن معلى انه حقيقة في المفرد فاطلاقه على  
المركب مجاز وقد حقيقته المركب مطلقاً افا دام لم يفرد وما هو  
مجاز في غير ذلك ان مرادف للفظ حقيقته فموضوع الموضوع  
مركباً ومفرداً او المسمى كالحكاية ابوحيات في شرح التمهيد  
وقال الرضي القول والكلام واللفظ من حيث اصل اللفظ بمعنى  
يطلق على كل حرف من حروف المعاني والمباني وعلى ما هو اكثر منه  
مفصلة اكان اولي لكن القول اشهر في المفيد بخلاف اللفظ واشهر  
الكلام في المركب من حرفين فصاعداً افا لا قولاً احسنه شعر بخوزه  
عن المقول كالحلق بمعنى الخلق مجازاً اشهر حتى صارت حقيقة عرفية  
فلا يرد على المسمى ان قوله في الراي والمذهب انه مجاز يفهم منه  
ان ما قبله حقيقة وتفسيره له بالتلفظ بحال الفة وهذا ان جعل  
قوله للمعاني فان جعل قوله المتأبد فيقال فلا قيل ولا قال  
وتشغل في المعنى المتصور في الذهن المعبر عنه باللفظ وهو المسمى  
بالكلام النفسي في عرف الناس وبه فسر قوله تعالى يقولون في  
انفسهم وقد صرح بعض اهل الكلام بات اطلاق الكلام والقول على  
المعنى الحقيقية وان خالفهم فيه كثير واوله بعضهم ويطلق على  
الراي والمذهب فيقال قال كذا اذا ذهبت التير والراي قريب  
من المذهب وقد يعرف بينهما بان الراي اعظم من المذهب لان  
يكون في الشرحيات فقط واصله مكان الذهاب او يفسر الذهاب  
شعر فسر فاعناه المشهور واطلاقه على الراي مجاز علاقته

ايمان تفصيل

السيد

التبعية لانه سبب لظهوره والاعلام به كما قال الذين ابا **قوله** والمعاد  
بالتيقن الاخر الخ وهو على الاول من الحشر الى انشا الله وسماءه لخصر  
لان لا تثير بعد يوم لخصر كما قال ابن سبيل في مراثيه المشهورة في صفحة  
الدنيا • فمن يوم بلا اس ليوم • لغير هذا ما يار •  
يعني بالاول يوم الولادة وبالثاني يوم الموت او لتخرج من الايام  
المنقضية من ايام الدنيا وفي قوله الى ما لا يتناهى تسامح مشهور  
كما في قوله الى ما لا يتناهى الله فسقط ما قبل من ان ما لا يتناهى ليس  
بما يتناهى اليوم الاخر فالواضح ان يقول ما لا يتناهى مرة وقت الحشر  
والاخر فانه سهل وعلى الثاني هو وقت الحشر المستقر اهله وتبي  
لخصر الا انه لخصر وقت له وحد ومطراف لان ايام الدنيا محدودة  
لان اليوم عر فامر من طلوع الشمس الى غروبها وشعر طامن طلوع القمر  
الى الغروب وعند المنع من فمقت النها الى يقتضيه النهار وتكون  
اليوم بمعنى مطلق المدة ويقوم الحشر الى ابتداء ما انتهت فهو محدود  
انها كما قيل قال تعالى ان يومنا عندكم تك كالف سنة مما تعدون  
وما بعد من لا يتناهى هو المتبقي بالابد المطلق **قوله** انكار الادعو  
الخ هو قولهم امنا الخ والانتحال بالجار المهملة ان تنسب لنفسك ما  
لتسركت وما لا لك الى الكذب من الخلة وهو الدعوى وهي عند الاطلاق  
ثبوت ادعوا الدعوى الباطلة والظاهر ان قوله في انكار الادعوى  
ما ظهر الى ادعائهم الا خلاصه في حاطة غفادهم بالامكان من جميعها  
وقوله نفى ما انتحلوه ما ظهر الى ادعائهم والنظم النبي من حشر عقائدهم  
الفاسدة بالتشبيه وما فيها هتبه ومرة لمزيد في النظر فية قال  
انه عطف بتفسيره في قوله الخ **قوله** فلا دارها بالخيف  
ان مزارها • قريب ولكن ورك ذلك احوال • ولذا قيل عن قوله  
في الكشف النفوذ الى نكارها ادعوه وتفسيره هو لغز **قوله** لكنه  
عكس الخ لان ما قالوه في شأن الفعل لا الفاعل وما هنا في شأن الفاعل  
لا الفعل اي في بيان انه بحيث لم يصد عنه ذلك الفعل سواء قصد  
بذلك اختصاصه بفعل الفعل كما سياتي في قوله وما انت عليا يعزب  
او لم يفسد فانه لا يظا بوزة عواضد المطابق ان يقال وكما امنوا  
والجواب ان العندوب الى الاستمعة لسلوك طريق الكفاية في رد دعوى  
الكاذبة فان انحطاطهم في سلك المؤمنين وكوهم طائفة منهم  
من لو ازم بشوث الايمان الحقيقي لهم وانتفاء اللازم اعدل شاهد  
على انتفاء كل واحد منهم ففقه من التوكيد والمبالغة في النفي في المزمع  
استدلال وكيفية لا وقد تولع في نفي اللازم بالادلة على واما المستلزم  
لانتفاء واحد من المذاهب مطلقاً والكد ذلك النفي بالما ايضا فليس  
في هذه الاستمعة فمقتضى لانتفاء امثلا ولا تحفل الكلام في شأن

صيام

شيخ زاده

سيد



الفاعل انه كذا اولئك كذا قطعاً بل المقصود بها ما ذكرناه من سلوك  
 طريق هو ابلغ واقر في رد تلك الدعوى ونظيرها في سلوك  
 هذه الطريقة وما هم بخارجي منها كذا افادة الشرح واداء السعد  
 روح الله روحه قوله لا يقال الاستمعية تدل على الشك في  
 يقين حينئذ في الشكات النفي وتاكده لا يقال ذلك اذ ان  
 اعتبر اثبات بطريق التاكيد والدوام وكذا ذلك ثم في وقت  
 اغنية النفي او لا شئ كذا وجعل بحيث يقيد الشكيات او الدوام  
 وذلك كما ان ما انما سمعت في كتابك لا اختصاص بالنفي لا في الاختصاص  
 وبالجملة فرق بين النفي والاعمال التقيد وقد قيل في غير هذا  
 الجواب انه الكلام من قبيل الكتابية لا كما نفي التاكيد لانه الضمير  
 لما اولي صرف النفي وحكم على الكتاب باخراج ذواتهم عن طوائف  
 المؤمنين لزم من ذلك في ما ادعوه من الايمان على القطع واليقين  
 وقيل يمكن ان يجزى الكلام على التخصيص فيكون الكلام في الفاعل  
 وان الكتابية اذا وانفسهم انهم مثل المؤمنين في الايمان الحقيقي  
 والحقوا احوالهم بغير شك في جوابهم وما هم بمؤمنين على قدر افراد  
 لانهم ادعوا الشك في قوله لا اختصاص بالمؤمنين بل ذلك  
 وقد فسر الاقاصيل بان اشياء الامكان ما جعله العقل لا بطلان  
 بقية بالجملة الاستمعية والجواب ان المقصود من ادعوه وهو جعل  
 والاستمعية ابلغ ولا يخفى ما فيه من المقصود والفعل المتقدم **اول**  
 هذا الفصل في النفي والاعمال لا اختصاص لانهم من شرك الاشكال  
 وتخصيص تخصيصه انه يرد او لا على ما قيل من ان النفي المهم في سلكه  
 الخ ما سمعنا انما من انما انما يقع لوقيل وما هم بمؤمنين اذ ليس  
 قوله وما هم بمؤمنين لان هذا يقيد انهم ليعتقدوا من عداوتهم  
 وجعلت انما ما قرره في مثل قوله كانت من القائلين حيث قدل  
 من كانت قانتها لاخصرا لاظهار انما ذكر على ما في شرح المفاتيح **وجاب**  
 صواب ان المبالغة من تفادى الفاضل وانما لا يجرى النفي لانه في  
 فاعلم انهم يستلزم نفي صدق الفاعل منهم على ابلغ وجه سواء لجرى  
 الوصف بالبا او من والى وقلبتهم شي كما توهمه وسرد علمه ثانيا  
 انه قال لنفي في هذا الاستمعية تفادى لا اختصاص اصح  
 وقد عرفت انه في النظم انك لا الامكان للمؤمنين على انهم حال ونفي  
 عن هؤلاء ذلك بابلغ وجه والاختصاص اقرى من هذا اولاد  
 من القوت به للرد ومما كتبت في الفتاوى الشايق في دفع باب المراد  
 انه لم يقصد الحصر وانما قصد تاكيد نفي الامكان عن هؤلاء  
 وهو لا ينافي صحة الحصر في نفسه لان الكلام التاسع كثيرا ما سلوح  
 باهور لا رقة للمقام وان لم يقصد منه بالذات وسيرة هنا فالتا

المحتش عند  
الركوع

طبي

طبي

رد على الطيبي  
ومن تابعه  
هنا

انه

انه قال في الكشاف فقد انطوى تحت الشبهة وكلهم بذلك فمما  
 انطوى انما كانت لا يقسم على سبيل القطع واليقين قوله تعالى  
 وما هم بخارجي عنها هو ابلغ من قوله وما يخرجون منها ولما  
 صرح في تفسير هذه الآية حيث قال ثبت في هذه الآية ما في قوله  
 هم يخرجون اللبس كل طريق في ذلك على قوة امرهم لا على الاختصاص  
 انتهى علم انه لا اختصاص هنا كما صرح به الفاضل في شرحه وان  
 من حكمة اكلية لم يصيب لفظة هنا هناك والمراد الله تعالى  
 هذا وانما علم انه ذهب الى الاختصاص ومجوز له وقد تردد فيه  
 بعض ارباب الحواشي الا انه برمتهم من غير كلام وفي عروس الافراح  
 ان ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى وما هم بخارجي منها دسيسة  
 اغترابية لانه لو جعل الاختصاص لزمه تخصيص عدم الخروج من النار  
 بالكتاب ارباب خروج اصحاب الكتاب كما هو مذهب اهل السنة  
 والزمخشري اكثر الظاهر اذ لا اختصاص في مثله فاذا عارضه  
 الاغتراب فخرج منه انتهى ويحتمل ان المصنف اظهر هذا لانه انكته  
 ولم يثبت له لعدم ارباب الحواشي مع انه وانما لا يتعد عما  
 في الكشاف لا يقتض **قوله** لان الخراج ذواتهم من عدا المؤمنين  
 العدا بكمس العين ما قيل في قوله عدا بني فلان وفي عداهم اي  
 عداهم وهذا لا يخرج مستغاض من استلزام الضمير حرف النفي كما قرناه  
 لك فلا يرد عليه انه انما يفيد ذلك لو كان النظم من المؤمنين  
 وليس كذلك وبقيتها فرق ظاهر وقوله في التفسير الكبير فظهر من  
 قال فلا فاعلم في التفسير الفلاسية فانه قلنا انه لم ينافر فيها  
 فقد كذبته واما لو قلنا انه ليس من المناظرية فقد بالغت  
 في تكذيبه يعني انه ليس من هذا الجنس فكيف يظن به ذلك فكذا  
 هاتان اذ اراد انما سواء معنى لم يصح وان اراد انه يشبهه  
 وان لم يكن منه صح ومن لم يثبت به له او رده هنا فتدبر **قوله**  
 واطلق الامكان الخ الظاهر المطابق لما في الكشاف انه استلزام كلام لقاية  
 مستفاد من مجوز حمله منطلقا بقوله ولذلك انما لا جعل التاكيد  
 التي يستلزمها قسده من الامكان بالية وباليوم لا خلاف في  
 المطلق يستلزم نفي المقتيد لعمومية كما اشار اليه بقوله ليسوا من  
 الامكان في شي فهو ابلغ والى حينئذ اما ان ينزل منزلة اللازم  
 او يجرى مفعوله للمعوم للذكور وطوائف التقييد برحمتها  
 بقرن وقوعه في جواب التقييد ذكره مؤخر اياهم جرحه ثم  
 ان من الاطلاق ايضا ذكره باسم الفاعل الذي ليس بمقتيد بزمان  
 فيلزم نفيه جميع الاركان ولو قيل كما امنوا كان لنفي الامكان  
 في الماضي والمقصود انهم ليسوا بمقتيد بشي من الامكان في شي الا

ابن حنبل

شيخ فاده



وفي كلام المصنف رحمه الله إشارة الى هذا ولم يصير به كما في البحر الظهور  
وقوله بما قيدوا به الظاهر ان لفظ قيد وامتني للمعلوم وتقييد  
بما في الظاهر المتبادر منه من انه للتخصيص فاذا كان اذ عناه  
لحيات جميع اجزاء الامكان كجوانبه فهو كسب ظاهره تقييد  
او تقييد بكنهه ما صمد في علمه فلا وجه لما قيل من انه حينئذ  
ليس تقييد مطلقا فاما لفظ الاطلاق وتقييد على التقييد  
فالاولى ان يقال قوله لما قيد وامتني على صيغة المجزئ ولا يخفى  
ما فيه **قوله** والامة تدل على ان مراد في الامكان الخ مذهب  
الكرامة ان الامكان هو التصديق بالسكان فقط لكنهم قالوا ان  
كلاهما يوجب فهو مؤمن ناج والآخر مؤمن من مخلد في النار ولذا قيل  
ليس للكرامة خلاف في المعنى والامام تبعها لما تريد في التاويل  
استدل بهؤلاء الامة على ابطال مذهبهم لانها اخبار عنهم بانهم  
قالوا ذلك بالمستقيم واظهر خلاف ما في قلوبهم وقت قال تعالى  
انهم ليسوا بمؤمنين فهذه الامة وكحوها تدل على ان الامكان  
تصدق في القلب وحده او مع السكان فكيف نقول الكرامة ان  
التصديق بالسكان فقط ورد بالمصير رحمة الله بانه الامة انما تدل  
على ان من ادعى الامكان بسكانه وخالفه لسكانه قلبه ليس مؤمنا  
اما على تقدير كون تعريف الناس للعدل فظاهر لانهم من المجهول على  
قلوبهم واما على انها للجنس فلا والله كذا يتم وليس في ذلك الا  
لعدم مطالبة التصديق القلب للسكان فلا يدل على ان من اقر  
بسكانه وليس في قلبه ما يؤاخره او ينافيه ليس بمؤمن وهو  
محترز النزاع فكيف يكون حجة عليهم وقد ادور عليه ان المذاهب  
في المقاصد وغير من كتب الكلام ان مذهبهم القول بان من اصر  
العدل وظهر الامكان مؤمن عندهم مطلقا والامة حجة عليهم  
بلا شبهة وقد نفل الامام غيره فيتم ان المناق في مؤمن عندهم  
ومن مذهبهم ان الامكان لا يكون متجليا من العذاب للمخلد وذهب  
غيرهم الى انه لا يستلبي ما الا المنجي وقيل ان المصير رحمة الله بق  
النظر في مذهبهم فاني ان المناق في المخلد في النار عندهم  
واما في الدنيا فاحكام الاسلام جارية عليهم عندهم وعندهم  
فليس بيننا وبينهم لخلاف الا فيمن قلنا بالشهادتين فاراد  
القلب من النفي والاثبات فعندهم مؤمن ناج وعندهم  
ليس مؤمن وهو كلام حسن **قوله** الكرامة هم فرقهم معروضة  
منشوبة الى يمينهم المعبود الله محمد بن كرام النيسابوري واختلف  
في اسمائه فقيل انه يضاف لكاف ويشد بد التاليف انما كان  
يحفظ الكرم ونفي الحافظ كرام كما قاله السمعاني وقال

عصام

سعدى

المطرزى

المطرزى وغيره الثقات انه ما فتح الكاف وتخفيف الراء في استخدام وقطام  
وكذا مصحح الذهبى وابن المرحل واستشهدوا بقول ابي الفتح  
المتنبي رحمه الله  
• ان الذين يحكمهم لم يفتندوا • محمد بن كرام غير كرام  
• الراي رأي ابي حنيفة وحده • والدين دين محمد بن كرام  
**قوله** الخدع ان توهم غير كرام كذا في اكثر النسخ بغير الف وفي بعضها  
الخداع ما لالف والخداع والخدع بكسر الخاء وفتحها بمعنى وفي المصباح  
خده عندها والخدع بالكسر لا شئ منه يعني ان شئ من مذهبهم  
والخدع بفتح الخاء وفي الكشاف الخدع ان توهم صاحب مذهب ما تريد  
به من المكروه وناذا المصير بالمرغوب فيمفرقا انه قول لا تنزيه  
عما هو بصدده كما هو في النسخ الصحيحة بالخطاب معارض من التبريد  
او الاثرال وقد فسرها بالانقطاع والازالة وهو تفسير لا  
بلازم معتاد وسياق تحقيقه في قوله تعالى فان لما الشيطان  
وقال الامام هو اظهر ما يوهو السلامة وابطال ما يقتضي  
الاختراز بالغير او التخلص منه فقيل انه اشارة الى ان ما في الكشاف  
غير جامع وقال القليل بل قوله من المكروه يشمل التخلص منه  
لان العبد ونكح خلاصته وقاك قدس سره هوان توهم  
صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه ونصبيه به كما يكره ان يكون  
تفسير امثلة المكروه منه ويؤيده قوله محمد وعاء مصنا كما بالمكروه  
من وجه خفي وهذا معنى لغوي لا غير في كمال وقال المذوق في  
الكشف التحقيق ان الخدع صفة وعلمة قاطبة بالنفس عقبا بغير  
مفد مات في الذهن يتوهم من مذهب لا يتبعه شرعا او عقلا  
او عادة الى استخرا او منفعة من نيل معروف لنفسه او اصابة في  
مكروه لغير من خفا عما على الموجه حقوق العبد مكث لا يتا في ذلك  
النيل والاصابة بدونه اذ لو تافى لزم فوت عرض العبد لصور  
والغنى عن كل نيل واصابة واستخرا او منفعة لنفسه لا يصح علمه  
ذلك وهو متعال عن العقل استخرا او منفعة مات واما انه لا  
يخدع فهو اظهر لان جلاله كقول شرادقات تلاله نقص  
الانفعال وخفا معلوم ما علمه انتهى فقيل ان يكون الحروب خدعة  
وخذعة الاب البار لوله واستدراج بعض الناس الى الخير محسوس  
وهناك على ما قيل من ان الخداع ما يكون حسنا **قوله** هيا هوفيه  
او بصدد ه هيا هيا ارباب الكواشي ووقع في نسخة عندك عيا  
هو بصدد ه وكان من اسقاط النسخ وصدد بفتح السين بمعنى القرب  
يقال هو بصدد كذا اذا قصد كى لفضله وقرب من تناوله اي كثره  
عن مطول الحاصل لا اوعى مقلوبه الذي هو بصدد كخصاله فمخى الخداع

طبي



شيخ زاده

سيوطي

الاصنام المذكورة مع قصد الازلال سواء حصل ازالة تام ولا يترك  
 عليه ما قيل من ان الظاهر ان الازلال بالفعل معتبر في معنى الخداع  
 في عرف العامة كما قيل عليه ما بعد لان ما ذكره على تقدير صحة  
 لا ينافي ما ذكره المصنف رحمه الله في معناه وحقائقه كما لا يخفى  
 واوهمة فيعتدي المصنفون ليتفادوا وهمة الشيخ اهله وقع في خلافه  
 واوهمة غيري وهو منسوبة **قوله** من قولهم خدع الضب اذا الخ  
 الضب صيوان معروف وخدع الضب بمعنى نوارى وختفى وصيت  
 خادع وخدع نفخ فليس من الخداع وكنيت من الخداع خادع والخادع  
 من الخدش وهو صيد الضب خاصة وخادش الضباب يحرك  
 يده على حجر ليظنه فيه فيخرج ذنبيه ليضرب بها فيؤخذ وقوله  
 هو كثر شربه الى اي يكذب مجاز منه فلا يترك علمه كالقوله وخدع  
 الضب لانه يتخذ الحجر منافذ يستترها ويترقب تنبها فاذا  
 راها خارضا او حسدا انه يقبل عليه ثم يخرق احد من منافذ  
 ويخرج منها وفي الصحاح المناقيا الخدي يحرق الخدي منافع  
 غيرها وهو موضع ترفقه فاذا اتي من قبال القاصم اخرجه  
 براسه فانتعق الخدي يخرج والجمع النواقف وناقف الخدي في ناقف  
 ومنه اشتقاق المناقفة في الدين انفق وفاق لا عرف من موطن الخداع  
 من المناقفة فان له صفا موقفا بذوقه من شدة واستعمال الاعجاز  
 وقال الرغب خدع الضب استتر في حجر واستعمل ذلك فنه  
 لما اعتقد وامن انه ليعتد عقره بيلدع من يخل بده في حصره  
 حتى يقتل الخدي من ضب وقتل فيه

خداع المثر كما صرح في لوم الطبع يتناسبه  
 والعرب قالوا في مثل بواب الضب وطامبه  
 وقوله من باب كثر اشارة الى ما ذكرنا من انه يتخذ الحرج منافع معتد  
 وقوله واصل الخداع يعني ان معنى الخداع لغة كما مر واصل معناه  
 كسب اشتغافه ما ذكره وهو الخداع المتعدية في اكثر معانيه فان  
 المتنافق يخفي مقصده والضب يخفي مخرجه وما قيل من ان الظاهر  
 انه يقول الخداع فان اهل اللغة يقولون خدع لخداعه بمعنى الخدع  
 لخدعه فيكون خدع بمعنى خفي لا وجه له اصلا وقال ابن عطية  
 اصله الفساد وحكي ما ذكره المصنف رحمه الله بصيغة المخرى وكلام  
 الراغب يوضح ان اصل معناه التلويح وقوله ومنه الخداع  
 الخداع انما هو الخدع الخدع بمعنى الخداع الخدع بتشديد الخاء  
 كما في المصباح وفتح الدال وقال الراغب الخدع بيت في بيت  
 كان يابسه خدع خادعا لمن زامه فنيش ولا فيه وقالوا اصل  
 الضم وكسر ليوهمه انما آلة والخداع لانه يكسر وله ما يخفي فيه المتاع

شيخ زاده

ولذا

ولذا قيل الخداع لا تقتضى والاختلاف كان تشيخا لخدع وهو خادع في  
 كتابي العشق وشعبه من الورد يسخر ويظهر فلذا نوهتم فيهما الخداع  
 فسميت بذلك وتطلق على جانب العشق مجازا **قوله** والمجادفة  
 تكون بين اثنين الخ المعروف في المفاصلة ان يفعل كل واحد بالآخر مثل  
 ما تفعله به فمصغرة المجادفة تفتني ان تصيد من كل واحد من  
 الجانبيين فكل يتحلق بالآخر وخذع المنافقين الله وهو ان يوقعوا  
 في علمه خلاف ما يريدون من الكبر ويصيبون مما لا يخفى  
 في استحقاقه لانه لا يخفى عليه خفا فنيش وخذع الله ما هم بان  
 يوقع في افعالهم خلاف ما يريدون من المكان ليغتر واثر  
 بصيبيهم به لا يصيد منه تعالى اما عند المعتزلة فلا يفتني بقاء  
 على اصلهم الفاسد ولما ترك المصنف رحمه الله العزلة واستاعدا  
 مما شرع الله له فلا يفتني ان يفتني الله تعالى حقيقة لما هو  
 ظاهر من انه انما يكون عن تجرد من المكاشفة واطار المكشوف  
 لانه المعهود منه في الاطلاق كما ذكره في الانتصاف ولذا زيد في  
 تفسير الخداع مع استحقاقه خوف او استحقاقه من المجاهر والعيان  
 من المعلوم ان حكمة تعالى مع المنافقين ان يكون حقيقة هذا  
 المعنى المذكور وانما المؤمنون وان خادعوا من غير ان يرفع  
 اليهم في ذلك ليقضوا له تجرد يقصد واحد منهم فانضم تحت  
 بارئ موم مستتر وقوله وخذعهم لم يقل خداعهم بالفاء التقريرية  
 لانه ليس من الخداع بل من الخدع ولا مقلولا لانه عكس بقوله  
 لانما لا ولا وجه لما قيل من انه كان الظاهر ان يقول خداعهم لانه  
 على ما قبله مع انه لو صح والمصنف رحمه الله يقصد الخداع  
**قوله** لانه لا يخفى عليه خفا فنيش لما افتتنت المفاصلة ان الخداع  
 يخدع الله وان الله يخدعهم وكل منهما غير مراد وغير مستقيم  
 اما الثاني فظاهر اما الاول فلا متعلل لا يخفى عليه خفا فنيش فكيف  
 يخدعهم غيره والمنافقون يعلمون ذلك انما لانهم من اهل الكتاب  
 وقوله ولا يفتنيهم لم يقصد واحد يفتنه اشارة الى انهم اذا احتجوا  
 انه لا يخدع بالفخ لم يقصدوه اذا عاقل لا يقصد ما يتفق امتناعه  
 ولذا قال في شرح التاويلات لالمصنف كيف خادع الله مع اولاده  
 بانه خالفهم وليس سألهم من خلق السموات والارض لم يقول الله  
 وهم لما قالوا لعنوا المفضل لا على ما قاله الزمخشري في الجواب  
 الثاني من الاربعة تحريف قال ان هذا من جهة عن معتقدهم وظنهم  
 انه تعالى ممن يعصم خداعه لان من كان ادعاه الايمان بالله ففاقا  
 لم يكن مأثرا بالله ولا بصفاة ولا ان لانه تعلقا بكل معلوم  
 ولا انه خفي عن فعله لفي الجاه فلا يتجدد من مثله بخبر ان يكون الله في

عصام

مير بادشاه  
وعفيد







زيد وكرمه فان ذكرته توطئة وتنبيه على ان الكرم قد  
شاع فيه ولكن تكفي بجمع ان يستند اليها ايضا الاحتجاب الذي  
لكرمه وهو عطف لفسيرها او حجاب مجري التفسير واما قوله  
عجبني زيد كرمه على الابد ال فليس في ذلك المنة من  
افادة التلبيس بينهما لانه على ان المقصود بالتنبيه هو  
الثاني فقط واما ذكر الاول سلوكا لثبوت الاحتمال والتفصيل  
وفي صورة العطف قد حلت تكسب الظاهر على قصد التنبيه  
التي كما تكون اذلت على قوة التمكن كذا افادة الاستد  
التند وقال صاحب الكشف والفاضل اليميني الشرط في هذا  
المعنى ان يكون في الكلام دلالة ظاهرة على التمهيد والامتنان  
من قبيل الالغاز ثم انه قدس سره ترك قوله في الكشف اذا  
اختلفت العاطف فقد اذنت بالمخاطبة وانه كرم غير الاول  
او كرم منه عطف عليه عطف مجزئيل على الملائكة في المثال  
وعطف مستقلين في الالهي وعول في ازالة الالهام على شهادة  
العقل ومن هذا القبيل ما يقال له واذا التفسير كما فيه مما  
سئلوه عن كرمه وهذا محتمل ما في الكشف وشروحه وقد  
قالوا ان المص رحمه الله تركه لبعده ولا تمدارة كما قيل على  
قوة الاختصاص في ظاهرة بالنظر الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
دون سائر المؤمنين فليس هناك مثل قوله تعالى والله ورسوله  
لحق ان يرضوه **اقول** حاصل ما ذكره العلامة ان يكون  
المعطوف عليه انما ذكر توطئة عطف عليه لا في حجاب الاحتجاب  
فيتم ما يجب اذا ذكر الاول فهم منه الثاني ولم يكن باحدا  
للدلالة على قوة الاختصاص بينهما فيعده على مقتضى الظاهر  
من المبدل الى العطف بينهما على ذلك كما في المثال المذكور ولذا  
استمر طوافه ظهور دلالة الكلام على التمهيد وفيما ذكره  
امور منها ان قوله ان الابد ال ليس في تلك المنة من  
افادة التلبيس بينهما غير محتمل لما فانه لما قرى في النجاة واهل  
المعاني في بديل الاشتغال من ان المبدل يبدل على المبدل  
لجانبه لا يجد في تفسير النفس مشوقة ومنظرة في فيجئ هو  
مبتدئا ومنحصر لما لجل ولولا الملازمة النامة لم يكن كذلك  
وكيف تكون العطف المنبهي على المخاطبة والاعلى الملازمة  
دون المبدل ومنها ان قوله المدق في الكشف انه كعطف جبريل  
او عطف مستقلين مناف للمعنى الادعائي الذي يبنى عليه هذا  
الامر ومثاف لقوله بعد ان من هذا القبيل ما يقال له واو  
التفسير وكان له ان تركه من بعد من الشرح ومنها ان قوله المقصود

خبر

قوة

قوة الاختصاص ظاهرة بالتنبيه الى الرسول صلى الله عليه وسلم دون  
سائر المؤمنين لا تنفي ما فيه فان المؤمنين لا سيما الصحابة  
المكرمين رضي الله عنهم لخصاصهم وتعلقهم بكتاب رب العز  
جل وعلا في غاية الظهور فان كان الرسل مملوون الله وعلامه  
عليهم استمر اختصاصا ولذا جعل اطاعتهم اطاعة الله في قوله  
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم  
فان كان مماثل ما هنا لقوله والله ورسوله لحق ان يرضوه  
لا يثبت بامانة الامر وعلى كل حال فلا يخفى ما في هذا الجواب من  
الاحتمال وان نظر المر رحمه الله في تركه وعدم الالتفات اليه  
في غاية التنداه فاعرفه ثم ان قوله تعالى والله ورسوله لحق  
ان يرضوه شاهد لهذا الوجه لانه لما وجد من غير ذلك  
على ان المقصود ايضا الرسول صلى الله عليه وسلم وذكر الله للاشعار  
بان الرسول صلى الله عليه وسلم من الله بمنزلة عظيمة ولخصاص  
قوي حتى يترك الاختصاص الاضامه اليه واما ما قيل على هذا  
التوجيه من انه لا يرضونه لادب التلبيس لان مقتضى المقام  
ان ينادي حالهم خاصة ونفوسهم بما يلبس بها من الصورة في  
المستحسنين ويبيان ان غايتها اليه التي من حيث لا يحتسبون  
كما يعرف عند ما بعد في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحمقوا  
ويعلمون ان الرسول صلى الله عليه وسلم يرضونه واما ما قيل على هذا  
ويؤيد بالآخر الى بيان من هو حالهم كما لا يخفى في قوله محتمل  
ان ينادي الخ هذه الجملة معطوفة على ما تقدم من قوله والمخاطبة  
تكون من اثنين وهو ظاهر فيل وعلى هذا لا يحتاج الى ايراد حجاج  
الله تعالى والمؤمنين بكملة فان ايراد ان يجواب عن سؤال المخاطبة  
ووجه رابع فليس كذلك اذا التساؤل وادع على هذا التقدير والجواب  
الجواب وحقيقة فيها فافانستينا فاعلم من هذا الاحتمال  
كالاحتجاج وقيل ان هذا مقابل السابق لانه لا يباس بخلاف الرسول صلى  
الله عليه وسلم والمؤمنين اياه لا علاما اليه ومصالحه ويحتمل  
انه يتميم لما قبله فليس بمقابل له وهو الظاهر الموافق للكشاف  
فلا يخالف بينهما وسكنهم عن قريب ما يقتضيه قوله لا تها  
بيان لميقول الخ المراد بالبيان التفسير فعلى كلا الوجهين لا محتمل  
الجدل من الاعتراض ولين المراد بالبيان عطف البيان لانه لا يجر  
في الجمل عند الحاجة وان كان كلام اهل المعاني في المنفصل والوفا  
لوجه والاشتمال فان هنا استنباط بيان في جواب سؤال مقدم  
كانه قيل له يدعون الامم كاذبين وما نفهم ذلك فقال  
يخادعون الخ وعلى تقدير التساؤل هو ايضا مبين فالماكل واحد منهما

ابو السعود

شيخ زاده

عصام



والمفصلة قائمة لكونها دعوى بمعنى كذا دعوى لاخصاصهم به  
كالخصاص من القول المذكور وان كان لا ينافي المخادعة على ظاهرها وجبه  
انها لا تبيد الفعل في باب المفاعلة من جانب الفاعل وهو  
صريحه وان كان المفعول يأتي بمثل فعله فهو مدلول عليه من  
عرض الكلام وقال قدس سره نعم المندقق في الكشف جعل بخلاف  
بيان القول ولو من جعله مستثنا فلا ينافي ايضا لما سبق وقصر  
بان قولهم كان صجرا خذاع وانما ليس المخادعة امرا مطلوبا  
لذاته فلا يكون الجواب شافيا بل يحتاج الى سؤال اخر كما ذكره وتفسير  
يجوز وما بعده ناطق بها وما قيل من انه بيان للتعجب من قولهم  
كونهم من الناس لا يكتفي بما فيه كافي لما مر و قد دجوا في الجركون  
هذه الجملة بدلا من صفة مرة بدل الشك في حصولها ايضا او قال  
من الضمير المستكن في يقول اي مخادعين ولكنا زابوا الممان يكون  
حالا من الضمير المستكن في مؤمنين والعامل فيها اسم الفاعل يريد  
بان محين يد فطير ما زابا قبل صاحبا كالعدب في مثل طريق  
لحدتها في المعتد وحده واشياء امثال الفعل وهو الاكثر فيكون  
الاقتبال شافيا والضمير متفقا ولا يمتنع في الالف في الخداع  
وبشوات الامكان والثاني ان ينفى المقيد ومقيد وهو العامل  
فالمعنى ان ينفى ولا ينفى كذا وهذا غير مراد هنا ايضا اعني في  
والخداع معا بل المعنى على نفي الامكان وبشوات الخداع فنفى  
حصولها لا من ضمير المؤمنين والجملة من نفي الخداع  
كيف استلحق هذا الاشكال فمنع من جعل هذه الجملة في محال كثر  
متفقا مؤمنين لانه لو جاز في دعاهم والمعنى على ان ينافي  
جعلها لا من ضمير المؤمنين ولا فرق بين الحال والصفة كما  
قيل **قوله** هذا اعتقالة منهم فاق بالجملة لكانت بل الحال  
مطلقا اذا وقعت كعد في محال من محالها انما يكون انتفاء  
مقارنتها لانها نفسها لانه لا يكلف من نفي الشيء في حال نفي  
تلك الحال الا تراكف نقول ما كان في زيد وقد طلع القمر فبينتني  
محبته مقارنا للطلوع ولا يقصد نفي طلوعه ونفسيه لترك  
اشارته صدقك لضميق ذات يدك فتقول لا تراكف مطلقا ولا في  
هذا يشبه على الحد وفي الكتاب المجتهد وما كان الله ليؤمنهم  
واشت فيهم وما كان الله معكم بهم وهم يستغفرون وهي كالتد  
جوزوا فيها الوجهين والجمع من هؤلاء ما منهم صرحوا به  
في سورة الانفال من غير تردد فيه واما الصفة فليس لها مثل  
هذه الحال وما ذكره من الوجهين خارجهما ولا يجري في كل قيد  
وقد جعل الحال ونحوها في مثله فتد النفي لا المنفي كما قرره في قوله

ابوحيان

لما بالغ في اختصاره تقريبا ومنه نقل حقيقة هذه الصانطة وانما  
ليست على اطلاقها كما توهم وسنأتي في سورة آل عمران نفصلا  
**قوله** يد كرمها هو الغرض البيان للاستثنائية وانما جواب لسؤال  
مترتبا به ويحتمل انه راجع لبيان ان الغرض من البيان والاستثنا  
بيان حالهم فقط على ما بيناه في **قوله** الا انه لم يخرج في ذمة الخ  
مستثنى من قوله يراد بخادعون الخ والرفعة كالعادة بمعنى الوزن  
اي ان هذه المعنى او مطلق هذا اللفظ الى به على وزن المفاعلة  
للمقا بلك اي لا تيقابل كل الاضرب مثل فعله وفي نسخة المفاعلة  
وهي كقائلا من قوله عارضت الكتاب اذا قائلت كما ذكر في كتب  
اللغة ولم يصرح فيها كما توهم والمنها البيت في كل منهما جمل  
ويقال في ذمة فتجوز به عن لانه معناه وهو المبالغة وفي ما كان  
عليه ولم يزل وهو معنى قوله استصحب لي الزينة وفي نسخة استصحب  
لانه بمعنى الزينة وفي نسخة بدل قوله لما كلمته للمعالم للمعالم  
وهو من طغيان القل والحدع مجازا ايضا يجري فيه الكلام السابق  
الا الثالث لاختصاصه للتكليف فصفة المفاعلة المحولة عن الثلاثي  
يجوز بها عن المبالغة في الفعل كما قرره المصنف ونحوه في قوله  
بها ايضا عن التباد فعل فيما يقبله بنفسيه في قوله مترتبا فعله  
كما في قوله حاج الطيب الترسير في نفي تفضيله والمبالغة بالمحور  
والترادف المهمة من قوله بيا را فاذ افعل مثل فعله وعارضه في  
لنفسه وحسينه بقوي وواغى الفعل فيجئ اتقوا وقبحوا وقولهم  
يعصوا اي يؤتوا ويقربون من عصاة الله بمعنى اعنته واصطبر  
له عصاة او الفتور في المذكرة موزونة عن ابن مسعود والوجه **قوله**  
وكان عرضهم الخ يبين الغرض من جهة المناقضة وهو صوابهم انفسهم  
وتحصيل منافقتهم والاطلاع على خواصهم واستراهم وتركه الجانب  
الاخر وفدتيه في الكشف بان ذمة مصلح وصالحا الصفة بحيث  
لو ترك ادي الى مقاسد كثيرة وما يطرق به كاعارة عن القتل والفاة  
ونحوه ومهمير به للمؤمنين ومن مفعول بطرق والاول محذوف اي  
يطرقهم او ما يجهلون من طرق الزمات بمصائبه اذا امتارهم بها ولعله  
الانبياء لئلا والاذاعة بالذال المجهلة والمعين المهمة الاظهار  
والمنا بكة اظهرا للعداوة كما لا ينبغي لمصاحبه ما في قلبه من العداوة  
او ينبغي التبعه **قوله** قراه فاع اي بخادعون بالالف هنا كالسابقة  
قراءة مؤلفا بقرائه بضمير الغيبة اللفظ بخادعون المقول لفظا ورسم  
او بجاء تانيث اي هذه قراءة **قوله** والمعنى ان دائر الخداع الخ الدائر  
اسم لما يحيط بالشئ ويدور حوله والنا للنقل من الوصفية الى الاسمية  
لان الدائر في الاصل اسم فاعل وللتاثير والمزاج هنا ما يترتب



مير بادشا

على خدائهم من الضرر لانه اذا اثيره يقال في المكر ومقابلة للذة والذة  
قالت تعالى تخشى ان تضيقنا ذائرة فتبطل ان الحياطين لا يتجاولوا المحيط  
لكذلك العلة لا يتجاولون من المقلول فقولوا من غيرهم الخ نفسيتهم  
وتخفون وتخفون تخفون وتخفون وتخفون وتخفون وتخفون وتخفون وتخفون  
المعنى التي لا ياهله ولما كان معنى يخادعون السابق ما مترجما ببال  
الوافي عليه ان هذا الخادع هل هو كذلك على الوجوه السابقة لا  
وكتيما لم يزد الخادع نفسه وما معناه فوجدها من جهة واحدة فقولوا  
والمعنى الخ وهو معنى ما في الكشاف من ان الخادع وما يكون ذلك  
للخادع المشتملة على ماملة الخادع من الانفس من ان ضرها الخادع  
ومكرها الخادع من ان يكون فلان هذا ان لا ياهله ولا انفسه  
انما ذائرة الضرر ان يكون الخادع من جهة واحدة انتهى الخادع ما ذكره  
من الوجوه الثلاثة وفي التعبير والتأثير لطف لا يخط مستدير  
فتكادى جميع الخطوط لظهورها من جهة واحدة انفسهم من حيث  
انفسهم قلت كان الخادع انفسهم من جهة واحدة انفسهم من جهة واحدة  
وعلى هذا يجوز ان تكون ذائرة الخادع استعارة ممكنة محتملة لان  
خادعهم كان ذائرة الخادع اولها وهذا ما افلوه فلا تكون من  
الغافلين وقت ذلك الخادع شراح الكشاف في مراده فقتل انفسه  
المستعار السابق كقولهم من الولد الذي اكل من خادع انفسهم بمعنى  
انفسهم لا الضر انفسهم من جهة واحدة الخادع المشتملة على ماملة الخادع  
ومصطلح الخادع الخادع من جهة واحدة الخادع على اللفظ ولا يخفى ان يكون  
المشاكل والمشاكل كالحجاب جديا وقيل جعل الخادع من جهة واحدة  
مخادعة منفسه من جهة واحدة وهو هذا النوع من المجاز كقوله ورث  
كلام العرب وغيره ولا يخفى بباب الخادعة كقولهم قد صدقت  
رأيه وما قصده الانفسه وهو من باب التسمية شيء باسم ما هو في  
النية وفيه ملاحظة التسمية والانتباه التي في الكلام كخادع على الجواز وليس  
المجاز هنا بمعنى مجازا الا ان المشهور في الغاية المسببة كناية عليه  
بعض الفضل وقيل انما اشار الى تطبيقه على اول الوجوه الاربع  
وتلخيصه ان الخادع استعيرت للمعاملة الجارية فيما بينهم وبين  
الله والمؤمنين المشتملة على الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
هاهنا على انفسهم بعد انفسهم من جهة واحدة الخادع على انفسهم  
عائدا اليه لا يتعداهم ونظيرها فلان نصيابة فلان نصيابة انفسهم  
ولا يخفى هذا بابا لمفادته ولا يلهي العرب بالحياة الدالة على قصر  
تلك المعاملة مجازا وكنا نزيد عن انفسهم من جهة واحدة الخادع على  
الخادع المستعارة مجازا من سلا عن مراده في المترتبة الشائبة ويمكن  
ان يقال ان الخادع من جهة واحدة تلك المعاملة في مجاز ان يدعى الخادع

كش  
وسعه

سعد  
سيد

تلك

تلك المعاملة من جهة واحدة وتكون حينئذ انفسهم من جهة واحدة  
من جهة واحدة من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
النية التي ان تطبيقه على الوجوه السابقة واورد عليه انه لا فائدة  
في انفسهم من جهة واحدة في جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
تلك والاول لم يزد الخادع نفسه وما معناه فوجدها من جهة واحدة فقولوا  
الكنانية تتبع من الخادع في المعنى به واما التثنية المعنى فانه ما حق  
التثنية انفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
من جهة واحدة من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
على انفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
ان الاشارة المذكورة انفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
في الكلام فان ذكره يخفى من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
لذلك العلة مع ظهورها من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
الوجوه السابقة لم تذكر في ذلك الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
على انفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
عقير الخادع السابق وهو انفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
انفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
والا كما ذنب وانفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
وهي تخادع بذلك وتطعن حتى تخدعهم بخلافات الاماني والاماني  
تخفيف النبا ونشد نبيها مع امينة والغالبة مع الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
مجازا فكذلك كناية عن غطيت خادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
ليرويه والخاتمة بمعنى الحقيقة وغير قول في الكشاف ان في حقيقته  
المخادعة لان حقيقة الخادع انما يكون بين اثنين باهمام الغير خلاف  
مخادعة من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
وانفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
النبا انفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لانهم كما لا يخفى خادع الخادع  
على انفسهم فيمنع خادع الله انفسهم خادع الله لانه لا يخفى عليه  
خافية وخادع الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لانه لا يخفى عليه  
نفسهم من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
والرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
لان الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
ولا يخفى بعد قوله لان الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
انما معاملة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة  
لتحقيق حقيقة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة الخادع من جهة واحدة



بل كما تعدد يقتضي اثنين فهذا ترجيح لغيره وهو فرق بين فارق  
ورفعه بانه لا يمكن للشركة في الخلق مع من اثنين مختلفين  
بالذات بخلاف الخلق فانه يكفي فيه المتغايرة بين الفاعل والمفعول  
بالاعتبار كما في قولنا كذا الطبيب نفسه وعلم الشجر بنفسه ليس  
بشيء اما السؤال الخلق مراده ان ثابت المفاعلة يقتضي ذلك  
ومتعا وعقلا واما انما الفاعل والمفعول ليس منعيا وانما  
هو محسب لا قنضا ولذلك بان في افعال القلوب وما الحكيما  
لتحاد الفاعل والمفعول واما الجواب فالجواب في المفاعلة مفاعلة  
محسنة الى التناول كما مر في العلم وسنتقي منه هذه القطعة  
لجواز تعلق علم المرء بنفسه والمقصود من هذا بيان ترجيح  
هذه القراءة على الاخرى واغنى القاري لها على غير ما بعد شوت  
الرواية الصحيحة فيها فلا يرد على هذه القراءة انما هي بالعلم  
من الرسول صلى الله عليه وسلم بالترأي ومقتضى العقل وحسن الظن  
بالشك في دفع مثله كما لا يخفى ثم ان من الشراح من قال  
في تقرير قوله خذوا انفسهم انه على طريقة التجريد مثل ما  
يجري بين المرء ونفسه من خد يكلمه فيها صاحبها بالاحاديث  
يجردون من انفسهم اشخاصا خادعونهم كما يجادعون الغير ويخاطبون  
كقول المتنبي رحمه الله  
ولا خيل عندك تهمة بها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال  
والعرب بين هذا وبين الالتفات قد تروى في قيل ان قد خادعون  
متعينة على التجريد من الجاني ومن هذه مبنية على من حجاب  
والحد وقال قدس سره انه تكلف بارد والمراد بالباقي من بقي  
من القول المستبعد غير من ذكره قلا وما عدا القرائن **قوله**  
وقري خذوا من خذوا الخ اي قري خذوا من خذوا بشتد ثبات  
مع ضم الياء والحاء وخذوا بفتح الياء والحاء وتشد ثبات الدال  
مع الكسر وكلاما على البناء للفاعل وخذوا من الافعال ويجادعون  
كلاما على البناء للمفعول والتشديد لانما في الحال فاصلة بتدعو  
بفتح حاء كالتال قاذفها في التال قرب من خذوا وخذوا جاز  
غير العرب يستعد كما في الامساك وغيره يقال خذوا وخذوا  
اذ خذوا فخذوا وما قيل عليه كذا من انه ينبغي ان يكون النصب  
منصب الخافض لانك ثبت الخذوا خذوا يعني من عدم الوقوف عليه  
وفي محاسب ابن جني في المحررة الجمل لانه شدد ادراكا وروى  
الحيثية وهذا على مقتضى ما دعيت ان انفسها عن نفسه  
على ان نفسه على الخذف والانتقال كما اختار موسى قومه او يكون  
متعددا على ما هو معتاد او ضمن معنى يتقنون ويتلون

او ملو

او ملو على التثنية بالمفعول وعلى نحو ان ينفذ كافي في  
غيره زيد مرا به واما كون ضمير مجادعون كجرح ما ذكر من الله  
والرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والمؤمنات والمستثنى  
منهم انفس المؤمنين والمعنى ليس من وقع بينهم النفاذ الا  
بفضل من افقير فتكلف لا يكتفى بالنظم الكريم **قوله** وانفس  
ذات الشيء الخ هذه ابا عقيل المعنى العام الشامل لكل شيء وهو على  
هذا لا محقق بالاحكام ولا بد وان الارواح كائنا ما كانت هي نفس كذا  
وحقيقة الشيء وعينه وذاته بمعنى في الحرف العام فليس المراد  
بالشيء الحيوان كما قيل ببيان على ان تقرر به في بيانك مناسبات  
المعاني يقتضيها لان الاكلام القرآني حجة الله تعالى فيستلزم ان  
في الاسترسلين بامر شامل للروح والجسد واما الجسد القائم  
به الروح وعندها هذا المعقول بمعنى الحقيقة وهي وهو جوهري  
به المعقولات وهو من جملة الامرات التي فان انما به هذا المقتضى  
بالحيوان بل بالانسان وقد قال في كتاب الروح انه حقيقة  
عرفية فيه وقال تعبر الفضائل الظاهرة في الشيء على عظمه كما يشهد  
به ما في الصحاح من ان النفس الجسد وعين الشيء فلا يلائم تعليل  
اطلاقه على القلب بان النفس فيه فائدة لا يحد في الا في بعض  
افراده فالوجه ان يختص الشيء بالحيوان كما في قوله تعالى  
قدس سره لانه ذوات الحيوان به وما ذكره من محض ما في الكتاب  
وهو كما قال قدس سره لانه لا يحد في لفظ النفس حقيقة في الدال  
محاذ في ما عدا ذلك ظاهر في الدم والماء والراي والاطلاق  
النفس على الراي والداعي من قبيل تسمية المسبب باسم السبب  
او استعانة بمتبنة في السلب والشافعي انشأ بالمفهوم والظاهر  
كما اشار اليه رحمه الله وقوله لانه نفس الحيوان لان ذاته  
يقوم ويحيى ويتنفس به وقد ذهب كثير الى ان النفس حقيقة في  
الروح ويوفق بينهما كما نقلناه من كتاب الروح وثبوته ان  
التعريف لا يطلو على الله داما او غالبا لانظر في المسالك وكما  
سناتي بحقيقة في تفسير قوله تعالى ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك  
**قوله** والقلب لانه محل الروح القلب عضو مشهور معروف  
والاطلاق النفس عنه من قبيل ذكر المسبب وازالة السبب او من اطلاق  
اللازم على ما روي من ان النفس هي ذات الحيوان بالقلب  
تقوم لان القلب مكانة والحياة وحمل الروح الحيواني ولذلك  
خلق في وسط الصدر لانه احسن المواضع في البدن اذ العظام سود  
حصين له والفضلات حرس له والمراد بالروح الذي يخلو به  
لطيف في جوفه لا يشركه في سمته الاطبا بالروح الحيواني وهو  
الطيف ما في البدن واكثره مناسكة للروح المجردة وقوله ما في نفسك



بناء على ان المراد بالروح الجوهر المجرد المتعلق بالممكن تعالى التمييز  
 والتصرف فانه مما يظن على الروح انما كما يحترقوا به ففي كلامه شبه  
 استخدام وقتنا فاضلوا في اول ما يتعلق به النفس الناطقة هل هو  
 القلب والدم والخلع وجميع استيك الاول ونعمه المصروع من الله تعالى  
**قوله** والدم والخلع ومنه قوله لا نفس له سائلة الا دم يحترق ونسمة  
 لما ذكره القوام بالكلية ما به يقوم ويتغير والنفس نورانية بمعنى الروح  
 وقد كرم في الذات كما في المصباح وقوله والما الى هنا ما استبح  
 فيه ان يحترق وهو امام يقدر به الا ان الصانع رحمه الله اشار  
 في كتابه على الكتاب الى انه لم يولد في كبد اللغاة الذي فيمسا  
 النفس فيخترق كالفلة كراع واستشهد له بما ثبت في كلامهم وفيها  
 النفس الجبرية قالت  
 تعلل وهي باغية بغيرها • بانفاس من الشيم القراح  
 ونزك ما في الكتاب من الاستشهاد عليه بقوله تعالى مرة الماكلة شي  
 حي لانه لا يثبت المدعي وانما يريد التعليل وقوله ملوا من نفسة  
 بالمشية الى غير ذلك من ابي له قوامه النفس ككناية عن التردد  
 والمؤامرة للشاورة كما لا يخفى فيقول بعضهم ان بعض فيما يشرب  
 عليه فاندلت الصفة واو اوفد من ربيك في العلاقة فيه **قوله**  
 والمراد ما لا نفس له في الكشف والمراد بالانفس هنا ذواتهم والوعي  
 كخا دعائهم ذواتهم ان الخلق لا يصدق بهم لا تتعداهم الى غير سواهم  
 ويجوز ان يراد قلوبهم وادعائهم وادعائهم لا في الاريدية لانفس  
 الذوات كان المراد بالاجزاء ان خداعهم لا يخافونهم ويرحمونهم  
 ان المعنى الحقيقى المتبادر فلا مانع من هذه ههنا واما اذلة الاخرين  
 فيصنعهم ان التبادر من الجادعة ان يكون بين شخصين متباينين  
 حقيقة وهذا فيه منافية لكونها غير حقيقية وفيه نظر وقيل  
 ان الاول ناظر الى قوله ذاب في الخداع الى وما يقوله الى قوله  
 او انهم الى وعد لعل قول الركب في قلوبهم الى قوله اذلة لانفس  
 اظهر في المعاصرة وقد قال قدس سره انه على الاول يستعين ان  
 يراد بخصه خداعهم في ذواتهم فخصه بقلوبهم كما في الجواب الاول  
 وعلى ما بعده ذكر القلوب مما لا يكره الراجح والاراد الا انه  
 وجه اخر واذا اراد بالانفس الى واعى لغيره الخوايا ان اللمحترق ان  
 وكان اعتبارا للمنافاة اولى كما لا يخفى في كتاب المراد بالانفس تسمية  
 للاحقية وفتن في لانه لما نزع من جعل ذكر القلوب في كلام العلامة  
 اشار الى وجه الخلال القلوب يستلزم اليها الاذراك كما قالت  
 تعالى افرطتم قلوبكم تعجلون بها وبقيت ابد الى المع لهما لا ذواح  
 فاذكره عدو عن الظاهر غير ذلك **تنبيه** يعني للنفس ههنا  
 معان اخر لم يذكرها المصروع الله كالعين المصلية والقوى الحيوانية

الجامعة

الجامعة المتعاقبات المذمومة وتارة لقوامه المصلحة للقوى العقلية وبهذا خلاف  
 هذه الصفاق والاقوال تسمى النفس تارة اشارة وتارة لقوامه وتارة  
 مطلقة وليست هذه نفوسا متغايرة كما سيأتي تحقيقه **قوله**  
 لا يحسبون انهم يشعرون الى ان الشعور معناه الاذراك بالمشاعر وهي  
 الخواص الظاهرة في الامثل وان ورد بمعنى لا يعقلون مطلقا الا  
 ان جملة كل هذا اولى لانه اصل معناه واصل لا ان عدم الشعور  
 بالمحسوس في فائز الفتح لكن المحسوسات من المبهيات ومن لا يشعر  
 بالبدهي المحسوس مرتبة اذ في مرتبة اليه ما يشعر في الشعور  
 يدل على التذكر وهو على نفى العلم بالطريق الاولي في تواتر من  
 لا يعلمون ههنا والنسب بما مر من قول محكم الله على قلوبهم الى  
 وقوله لتنادي عقلهم تمامه في الاشارة اذا ما ذفونه الى الغاية  
 كما في الاسكاس فتنادي العقلية بمعنى امتدادها على ظاهرها وحقيقة  
 او شعور بمعنى تبادرهم في عقلتهم والتبادر من المدرك واصلة  
 مستند كقضية بمعنى قضيت ويجوز ان يكون من المدرك يدرك  
 ابد **قوله** جعل الحق وبالحدايع الى يشير به الى المعنى الاول  
 من معنى خداعهم لانفسهم كما في الكشف واقتصر عليه لانما لا ربح  
 الاظهر وغيره فيلزم بالمقابلة عليه ولذا امر الشرف رحمه الله  
 بالتدبر فيه وفيما اشار الى قوله ان قوله وما يشعرون ويربط  
 بقوله وما يتحدعون الى انفسهم ولذا قال الزحاج في تفسيره  
 وما يشعرون انهم يتحدعون وما اقرب لفظا ومعنى من جعله  
 متصلا بقوله يتحدعون الله على ان المعنى وما يشعرون ان الله  
 يعلم ما يسرون وما يعلمون ومن لم يشعر بهذا جعله من  
 فوايد الزوايد ههنا والويل الى العاقبة واصلة وخاتمة  
 المستعجى فبقوله عما ذكره من فسر بالوخامة وقد شمع  
 يراد بالاشم وهو قريح منه فمن فسر بالوخامة فقد شمع  
 فيه ههنا ومؤفة امكانها آفة وهي العاهة يقال ابيت الاشيا  
 فهي ما وفة كما يقال ابيت فهي مؤلة وفي عتب الوليد المعري لو  
 جعل به على الاصل ففيلما ووفة بوزن حصر وبه حاز عند بعض  
 الناس ولذا استعمله البخاري في شعره **قوله** والشعور الامكان  
 الى ان الاذراك بالخواص الظاهرة وقد يكون بمعنى العلم  
 وصريح الراغب بانه مشترك بينهما وذهب بعضهم الى ان هذا  
 اصلة وذاك مجاز منه وما لا يشترط فيه حقيقة عرفية ويكون  
 ظاهر كلامهم ههنا والمشاعر الخواص ولها معان اخر كما سلك  
 وشعائره وهو قوله الشعر كمن الشين وسكون العين لانه اسم  
 للعلم الذي في قلوبهم لست بشعري ثم نقل في طرف اللغة الكلام

خبر



الموزون وهو مصدر المخذ منه الفعل وتصار فيه ولو قرئ ليفتحين  
صح اقينا لقول الراغب في معرفة ما كانت أصبت الشعر ومنه  
استعير شعرت كذا أي علمت علمًا في الدقة كما صان الشعر  
ولذا استعير الشعور بالقطنة ودقة المعرفة وقوله ومنه الشعار  
صغير منه ولحم الشعر والشعار يكون بمعنى الثوب الذي يلبس الجسد  
لما استعير الشعر ويكون بمعنى العلامة ومعنى ما ننسأ كونه في  
الحرب لم يعرف بعضهم بعضًا فالحق كان الشعرين الفتحين والمناسبتين  
ففتحين فالحق الأول والأول الثاني وبجملته وما يشعرون متانقة  
أو معطوفة أو حال من فاعل بخدعون ومعطوف يشعرون مفتقد  
أي الخوف المرضي وأن وبالحال خداعهم ولحم التيمم ويخوه أو غيبت  
مقدرة اللعنوم ونسبته منزلة اللانم وقوله بذلك وجوع  
ضربه بشير إلى ذلك وجعلهم في حواسهم أفنة ليشير إلى الثاني وهو  
أبلغ كما مر **قوله** والمعرض حقيقة فنيًا يعرض للسيد الخ من  
الاطباء من ذهب إلى أن الخوالا أنسك ثلث صحة ومعرض  
وقال لا صحة ولا معرض كجاليوس وعند الرثبيات لكثير  
صحة ومعرض بغير واسطة والصحة تستدعيها الأفعال  
سليمة والمعرض يقابلها وذهب أهل اللغة كما في المصباح إلى  
أنه كان تخارجة عن القطع ضارة بالفعل والفرق بينه  
وبين ما ذهب إليه الأطباء ظاهر فأنهم يسمون نحو القول واللبس  
معرضًا لخلاف أهل اللغة ثم إن المعرض عن قول الله عن قوله في  
الكشاف فالحقيقة هي حقيقة المرض أن نيزاد الأمر كما نقول  
في جوفه معرض كقوله لا أن الأمر المرض لا عينه لغة واصطلاح  
كما لا يخفى وما قيل من أن كون الأمر مرضًا من أظهار العضاض عند  
أهل اللغة والعرف وأما كونه عرضًا الأمر من حيث هو فثبت  
الأطباء على أن استعجاله في المرض شائع فنيًا بينهم أيضًا لقولهم  
المصداق المرض في العضاض الرأس فنيًا ما لا يخفى والمراد بالأفعال  
ليس الأفعال المتعارفة كالضرب بل متعارف الحكماء وهي إما طبيعية  
كالخوف أو حيوانية كالنفس أو نفسانية كجودة الفكر والألم وإنما  
ويخضع به وهو أعم من المرض والاعتدال في وسط حاله بين  
كاليين وكما تناسبت فقد اعتدل كما في القاموس **قوله** ويجاز  
في الاعراض النفسانية الخ الاعراض من جمع عرض كسبب وأسباب  
وهو ما علم من يظن على المرض وشعرته كإلهام النفس التي تفرغ  
من نفسانية والنفساني منسوب للنفس على خلاف القياس كروا في  
وقت أن الله أهل اللغة وله معنى آخر في الكشف وهذا من  
ما حوذه من كلام الراغب واليهما صند العلم وقيل المراد به التيسير

سعد  
كشف

شيخ زاده

لان

لان سؤا الحقيقة جعلت مركب والمسد تسمى زوال النعمة الغير والغبطة  
تسمى نيل النعمان من غير زوال والضعيفة كالضعف بمجتمعات الحقد  
وأضمار العدة أو فة والحياة الحقيقية هي الآخر وفيها السعادة  
الابدية والحياة الدنيوية لا تسمى في معرض الزوال كالأشياء كما قال  
وأن الدار الآخرة التي الحيوان لو كانوا يعلمون وأما المعرض  
للمعنى يؤدي إلى الضلال البين ثم إذا انتباهي أدى إلى الموت  
أشار المعرض إلى وجه الشبه فيه من هذين الوجهين  
الأول منع الفضايل والكمالات المشابهة لاقتلال البين الثاني  
عن الملاذ والشغف زوال الحياة الأبدية الذي كهدال المرتضى والملاذ  
بالحياة الأبدية السعادة الخالدة لا تحية الخالدة في النار  
لا يعتد بها فلا يرد عليه ما قيل من أن الله كان عليه أن يبدل  
الحياة بالسعادة لانه الحياة الأبدية مشتركة بين المسلمين  
وغيرهم **قوله** والابن تخلفها كما تخلف لما في الكشف من تعين  
المعنى المجازي بحيث قال فيه المراد به في الآية المقنى المجازي الذي  
هو آفة في الأذن أن بسؤا الاعتقاد والكفر وأحواله تنعش على  
التركيب الرذائل كالحسد أو مانعة عن كتاب الفضائل كالحسن  
لأنه وقت اعتقده هذا من نوره أن صاحب الكشف قابل بما  
ذهب إليه المعرض رحمه الله فقال جعل الآية على المجاز هو المنقول  
عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وقشادة وسائر السلف  
من غير اختلاف فيه والتفسير ترجعه إلى النقل والعجب من المنع  
والعاصي بما يحل ما ظاهره الحقيقة على المجاز من غير داع إليه  
لأنه أمثل ومنه أن كان التفسير عن الصحابة والسابعين بالمجاز  
لشأن الآفة لم يقتضوا عليه إلى آخر ما فضل ولا وجه له والمعرض  
فنيًا ذكره الإمام حيث قال الإنسان إذا ابتلى بالأخلاق الردية  
كالخساسة والنفاق والكفر وما ربه ذلك ومما أداه إلى تغير مزاجه  
وقلبه والسيد انشا والمعرض قال بعضهم لا وجه له كونه حقيقة  
أبلغ والمجاز ما لا يرتكز لبلاغته وفيه من الخلال ما لا يخفى فانه  
مع ابننا ظاهر على أن المرض لا يروى صريح الإمام بعدم انصافه  
كما مر مفضلًا ونفع المعرض الله لانه لا أمر مسبب عن المرض  
لأنه لا وجه له بسؤا الاقلنا أن قوله فان قلوبهم كانت مثله  
المجزيان للحقيقة وقوله ونفوسهم كانت مؤفة الخبيات المجاز  
على اللف والنشر المرتب أو لافان مثله إلى التألم بفوت الرئاسة  
والحسد وان نفوسهم مؤفة بالفساد وسؤا الاعتقاد والتسليم ذلك  
دائمه من الحقيقة وكون المرض الحقيقي كناية عما ذكره والكناية بلفظ  
فيها صحة وأدق الحقيقة لكلف لا يفيد وقد اشارت إلى الكشف

سوطي

خدا



الحاشية لا يصح اعادة المعنى الحقيقي وهو الحق الحقيقي بالقبول رواية ودراية  
 وما قيل من انه لا مانع من اعادة الحقيقة نفسا بان يزداد ان في قلوبهم  
 المشاعر عظمى بواسطة شركة اهل الاسلام وانتظام امورهم غاية الانتظام  
 ان حقيقة المصطفى لا اله الا الذي يفسد المصراع وهو مقصود في كتمان لكن  
 يمكن ان يتراد في الآية مطلق الامر الذي هو اقرب الى الحقيقة او  
 هو نظر الى انهم اهل حالهم وانه يقضي المصراع في غاية الركائز  
 والنقد ولا داعي لارتكابه كما لا يخفى **قوله** تحت قاعها كفات عنهم  
 وفي نسخة عفات عنهم والظن ان لفعل من الحرق وهو قاع  
 الحديدة بمبرد الحديد بالحديد ليعلم واستغنى عن كفات بعضهم ببعض  
 حتى لا يسمع لها صوت وكفى بصوت مشقة الفيل والفضب وهو المزد  
 هشا وليس المراد بمحرق النار وان اشبهت ان الحسد محرق كالنار كما قيل  
 اصبر على كبد الحسد فان صبرك فاته **قوله**  
 فالتار تاكل ثمنها ان لم يجد ما تاكله **قوله**  
 لانه استعمله بعلية بمنع منه وليس هذا فاعلم عرق الاحتمال  
 خصوصاً في عبارة الكفاف فانه يجوز ان يعلتها بالحبس بغير لاشته  
 في ان المراد ولا وجه لما قيل من ان الاول ان يجعل على بيان لاصلة  
 فان الحبل على الاختراق من سبحة او تعدى فاته ليعرف لخصه  
 معني المتعد والافق متعد بنفسه وقوله من الراسية اشارة الى قصد  
 ابن حجر المشهور في نسب طافه ومن نعتهم من المتكافئين الحسد هزم  
 وقوله في ذلك الاسلام انما ربح لبيوبه يسكون وان لو اجماع تحقيق مشر  
 لغير بطون في غير ذلك من ظنونهم التي خبيها الله واشادة ذكره المراد  
 اشهاداً وتبييناً واصلاً حتى لا يشاذه الرفع ففتح اشارة الى قوله  
 تعالى ورفعتك ذكرك والاشادة بالالة الالهية **قوله** فزاد الله  
 الجهد او ما تقدم من قوله وزاد الله عنهم اشارة الى تفسير قوله  
 فزاد الله مكرماً ولا وجه لما قيل من ان المقصد به تفسير قوله  
 تعالى في قلوبهم مكرراً وليس تفسيره كاذباً البتة المقصود  
 لخصه في هذه الجملة هل هي خبرية ام لا فقتل الظاهر انما انشأته  
 وغايته في الجملة مقترنة بمصداقها فالفاء قد صرح الحكمة بانها تكون  
 خبرية وبالفاء **قوله**  
 واعلم فعلم المزمع كنهه ان سوف يقضى كما قد مر  
 وهو مما صرح به الحكمة كايضاً في السبع وغيره فلا وجه لما قيل ان  
 الالبس حينئذ ترك الفاء في الكشف ان ما هشايد لعلنا قوله فزادهم  
 الاخبار وعطف المضاف على الاشتمال لئلا يترك الفاء في قوله فزادهم  
 مكرراً ان ذلك لم يزل غصاً طرباً الى المزمع لا اخباراً في الثانية ان  
 ذلك سبب لاراد فاد مضمون المحقق اذ لو لا تدش الفطر لارادوا

خطيب  
 عصام

حميد

بازدياد

بزيادة امتداد الاسلام ونزول الايات وشقاء وقوله تعالى في  
 قلوبهم مكرراً من جهة متناقلة لبيان الموجب لحداهم وما هم فيه  
 من الضلال وتحتل ان يكون مكرراً لعدم شعورهم والاول ان يفسر  
 لانه قوله وما يشعرون سبباً لسبيل الاعتراض وما قيل في ترجيح  
 الاخر ارض على الاخبار بان الثاني مكرراً مع قوله تعالى فزادهم  
 في ظلماتهم ليعلم ان ليس بشي للفرق الظاهر بين زيادة المصروف وزيادة  
 الطغيان على انه لا مانع من التاكيد مع تعدد المساقفة ثم ان كلام  
 الشيخين لا ينافيه لانه لا تعاملاً في الكتاب لمؤكد ولو لا انه لم  
 يكن المتعاملاً مع المعنى كما لا يخفى في قوله وقولهم بالنعيب  
 عطفت على قلوبهم لبيان المعنى المجازي كما مر ومؤفة هو وخطا شبه  
 والمؤخر الاول الا لانه ومنشأ ما وهي متكررة كاد يبرك في الغموم  
 والغموم من الغموم بخافة ويشب ناصية الصبي ومن ثم والثاني  
 تلك الافات واراد فادها بالقطع والضمير الذي يفتيها والشان  
 او كما بعده **قوله** او ما زددك بالتكاليف الخ او راد عليها من الاول  
 ان المشهور في الاول توكيده مصداقاً لاد الالزام وقد استعمله  
 من بعد تبيان المعنى في الكشاف فان قوله فاته ما اذا دونه  
 يد على انه عدل لمفعول واحد كما يتبينه شراحه والثاني ان  
 المتناقضين في لفظ الاحكام عليهم كالمؤمنين للخص لا يميز بينهم  
 في التكاليف لانه لا يزدادها ما كلف به لا المعنى المصداق (وكونه لو قيل  
 انه في حق ما حصن الكفر وازددك تكاليفهم بشرعية القتل والامر  
 والجبر في تفكك لان ما قبله وما بعده في المتكافئين وقد اورد  
 بعضهم على نه واد غير من دفع **قوله** هذا زبد القليل  
 والفا ليس يوارد بوجه من الوجوه اما الاول فلا زاد يتعدى  
 لمفعول واحد وثاناً يتعدى لمفعولين وازداد مطاوعة والمطاع  
 ينفص عن مطاوعة مفعول واحد اذا كانت مطاوعة المتعدي لمفعول  
 متعدي لو اريد من غير شبهة وعلمه قوله تعالى نزل اذ كنت  
 بعير وفي الاساس ازدادت مالا وازداد الامر صعوبة وازداد  
 من الخير ازداد كما في القول بان لا لازم وان الفوق علمنا لفرح لا  
 وجه له وكذا قول الراغب ليقال زدت فاد وقوله نزل اذ  
 قيل بغير نحو ازدادت فضلاً اي ازداد فضلاً في باب سبعة نفسه  
 التي في الجمل او راد من مصوبه على التمييز ولا حاجة اليه وهذا هو  
 الذي غير المعترض اما الثاني فيستوفى ظاهراً لانه ما ذكره المصنف  
 رحمه الله لخذ ينكر وفيه من التفسير الكبير ومعناه ان التكاليف  
 والاحكام كما تكررت تكريراً يسيراً كقوله المضموم وسوء عقابهم فزاد



من جهة بسبب ذلك ويحذر ان يتراد بالكلية معناه اللغوي وهو  
 تكليف النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الامور وتخليقه من عنده وتطاوله  
 كما وقع في بعض الغزوات من خلف المناقذين ونحو ذلك وهذا احتمال  
 مرني فيه واما ما ذكره من الجواب ففي غاية الفساد وتضعاف  
 النظر تكراره ولو انني ولا وجه لما قيل من ان الظاهرات تبدل  
 التضعاف بالتضعيف لانه لازم منها حذف لفاعل كما ان الازدياد  
 يجوز في ان يكون مضافا للفاعل على انه مصدره واللام وان كان منغول  
 كما مر في الجواب ما قيل ان الازدياد والتضعاف كذا يتغير الزمان  
 والضعف لكونهما لازمين **قوله** وكان استناد الزيادة الى الله الخ  
 قيل عليا انه لا ملحقه هذا الى ان كتاب المحراز الحقل لصحة ارادة  
 الحقيقة بل هي متعينة وانما يحتاج الى هذا التاويل المعترضة  
 لانهم يترهون الله تعالى عن حقيقة الحتم والطبع لرفعهم قبحه  
 ولا فقه في الجحاد عندنا بل في الانصاف به والزمخشر رحمه  
 الله تعالى انما ارتكبه بقاء على من هب فلا ينبغي للمصنف رحمه الله  
 ان يبيحه فيما ذكر وقد صرح صاحب التاويلات ومن بعده  
 بانه مبني على اضلالهم الفاسد وذهب لفاضل المحقق الى ان  
 مرادهم هنا ذكر انك لتسهر هناك من غير ان يدعهم مرضا حقيقيا  
 بل عاروا الشيخ عندنا القاهر في انه لا يلزم في الاستناد المحاذي  
 ان يكون للفاعل يكون الاستناد اليه حقيقة مثل يريده  
 وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا وتابعت قدس سره عليه واوقا  
 الى ما يتبعه فها هو استناد محاذي سواء هتس المرص بالكلية او  
 الحسد والخل والتضعف والخور كما صرح به عبا رنوا كجاء  
 استناد زياره المعنى الاخير الى الله تعالى حقيقة على ابي ايضا والمرد  
 بالمعنى الاخير الجاني والخور لا الحسد كما يؤمنه بعضهم فقال عدم  
 كون حسد بنى الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بطلب روال ما انهم  
 الله به عليهم قبيحا غير صحيح وما غفلة عن مرادهم يرد عليهم ما قيل  
 من ان الظاهرات الخلد كما هو قبيح فكذلك الجبر والخور لان كلامهم  
 من الملكات الردية المستندة الى الكار والغير السننية فالفرق بينهما  
 بان الاول قبيح والثاني حسن حتى جاء استناد الاخير الى الله تعالى  
 وذلك الشاق حتى كمال الاله الاخير قد ميرت عليه اشارة حسنة  
 بالبحر بالنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لتساعد الكفار  
 عن محاربتهم ونحوه الثاني فعل ما ذكره ليس مبنيا على الاعتزال  
 وان حقي على كثير من الناس فطابق البيان فيفرضه هنا وسيل في  
 بيان ان شفاء الله تعالى واما ما قيل من ان ما ذكره المصنف جواب

حنوف  
 شيخ زاده

مير بادشاه

عبد الكرم

حفيد

خسر

عما

عما يقال من ان المستد الى الله تعالى زيادة مرضهم وهو صحيح بالنظر  
 الى الظن من دون ازيد كاد النكال نف ولتونه لان الزائد يجب ان يكون  
 من جنس المزيدي علمه وملاكماته وتقرير ان المزايد بله سناد  
 زيادة مرضهم الله تعالى ليس سناد الزيادة من حيث نفسها  
 بل من حيث انها مسببة عن فعله تعالى وهو ما ذكر من ازيد مساد  
 التكليف وما بعك فان كلامها سبب لزيادة مرضهم على تمام  
 الى اخر ما اطال به من غير طائل وتبعه من بعدك ممن كتب على  
 هذا الكتاب من غير فرق بين الحمر والشراب وضمير انه للزيادة  
 مراعاة للحشر ونظرا لانها بمعنى الازدياد اذ لا تقدم الاهتداد  
 بتأنيته المصادرة ولا فرق بين ما ذكره المصنف رحمه الله والراعي  
 على ما يتوهم من تفسير العبارة فتدبر **قوله** ويحتمل ان يتراد  
 بالمرض الخ لاحتلال معناه الحقيقي العفو والامضاء وفي اصطلاح الجوهري  
 المستغنى يستعمل بمعنى الخوارزمي يكون لازما ومعنى لا تقتضا  
 والتضمن فيكون متعددا كمثل لعل ان يكون كذا فالحصل الحال  
 وجوها كثيرة وقد خلل كذا خال بمعنى دخل بطريق التعاقب والتدريج  
 ولذا الخار مفعلي دخل مع انه لخصر واظهر والحسن ضعيف القلب  
 عما يحق ان يقوي فيه ورجل جبان وامرأة جبان والخسور عجا  
 مجردة واذ وركله مما كذا اصله نكارة في العصب فخوه وتجاوز  
 به عن الجبن وشاع فتعني مكان حقيقة عرفتة فيه والشوكة  
 معروفة وتشتت باللقوة في الحرب فيقال فلان ذو شوكة ومنه  
 بشاكي السراج على قول كانه شتهوا الاسلحة بالشوك ولذا قيل  
 • ورد الخرد وبه شوك القنا • ابراهيم بن الحسن لا يجتنى  
 والبسط التوسعة كما قال الله تعالى ولو بسط الله الرزق لعباده اق  
 وسعه فالتبسط في البلاد بمعنى سعة مما اكتمرا وانتشاره من حيث  
 ذلعا معنى اخر محاذي بكثرة قرب الى المعنى الحقيقي جدا لان الجبر  
 وضعف القلب اخوان **قوله** اي مؤثرا الى ذهب ارباب الخواشي  
 هنا الى انه مؤثر بفتح اللام اسم مفعول من لا تلام المزيدي لانه  
 الموافق لما في الكشاف ولانه الاتي ليعمال العذاب لنفسه متالم  
 ومعدنا بزنة المفعول ولو كان بالكسر كما ذهب اليه بعضهم  
 لم يكن فيه تجاوز في الاستناد كجدة حبة فلا يوافق اول كلامه وليس  
 بشئ فان الكسرات لم يتبعن لاشبهته في صحة كما ذكره بعض فضلا  
 العصر فيجواسه فيكون ما فسر به المصنف ولا ينافي الحاصل  
 المعنى المراد منه صرح بقوله يقال البراء الى ان  
 ففعل من الهمزة الثلاثي كوجع من وجع فانه الفصيح المنطرد وفعل

مير بادشاه



بمعنى فيعمل ليس يثبت عند التخصيص والمصنف رحمه الله وان  
 خالفه فيه لا يمكن ان ينكر قلته وعدم اطراده كما ستمعه  
 مفصلا عن قريب في تفسير قوله تعالى يرفع السموات والارض  
 ولا تحصى الى ارتكابه ليكون المعنى ابلغ لانها اذا جعل الاستناد  
 محاربا رجع فالأخرة الى معنى المزمع لا يبلغ تحتية بغير ضرب ويصح  
 هو من فضيلة طويته لعمري من بعد كوكب انشد ما في المقضية  
 وأولها امر بكافة الداعي السميع . يؤرقني وأصحا في هجوع . ومنها  
 . وحيل قد دلت لها بحيل . تحتية بغير ضرب . وحيل .  
 فلخص الهم لجميع للفكر والمزاد به هنا الفرسان كما في قوله  
 عليه الصلاة والسلام لا تحل الله اركبي ودلت بفتح الدال المهملة  
 واللام والفاء بمعنى دلت ورحلت والتحتية مع وفة ووصف  
 الضرب بالوجع مبا الغنة كاسيا لحو والما للنفذ نيز وبنيه  
 مضافة البية مجزور بكثر النون لانه ظرف مستوف ولوقفت  
 كان مثبتا لانها فتا الى المعنى الاول والاقول اصح وان قيل  
 ان المزمع والكسر والفتحة والمعنى ان مزمع الوجع تحتية  
 بينهم على التشبيه السليغ المقلوب كما توهمة وستعرف في تفسير  
 قوله تعالى فليشتره بغيره لغير قول على طريقة قوله جده  
 جده انفق شراح الكشاف هنا على ان المراد انه على طريقة في ان  
 استناد محاربي وليس المراد انهم من قبل الاستناد الى مصدر الجند  
 كما في ضرب وجع بل هو قريب منه كما ترى والذي من قبله قوله  
 المشرع ووجع وجع وستكشف لك ان الاستناد المحاربي لا يخص  
 فيما ذكره من الاستناد الى مصدر ذلك الفعل او زمانه او مكانه  
 او سببه وقد يتكلف فيقال العذاب هو الالام الشديد  
 والضرب الى المصدر وبية هو الوجع والاحتاجة اليه بغيره  
 هو ليس ينشك المسافة من النقد كما قاله الفاضل المحقق **قوله**  
 قرأها كما صرح الضمير في الغزاة وهي قراءة التخفيف بغيرية المقابلة  
 وقوله فليست فيهم قوما اذا ركبوا شدة والامارة فرسانا وركبانا  
 الى لينهم بغيره وما مصدرية مأولة مصدر كان ان قيل  
 بوجوده والاف بغيره مصدرية من الخير كاللذبة قال ابو البقا  
 الموصولة هنا اظهر لان الضمير المقدر على ما ورد في ابو  
 حاتم لعدم لزوم عوده وقيل المناسب هنا ذكر المقابلة بدل  
 البدلية فان المقابلة تقتضي المعاصرة والبدلية تقتضي  
 زوال التبدل عنه وقسم المبدل مقامه بدل قوله جزالة شدة

ميراث شاه

سبح زاده

سعد

خضر

ان الباقى قول بسببه وببده كالباقى قوله معنى كتمت بالفتحة  
 باستغنائيه ومعنى دخلت علمه بكتاب الشفاء بمضاحبة ثبابة  
 الى غير ذلك فانهم كثيرا ما يجعلون الباقى من الحروف ويترك ما يدل  
 عليه **قوله** الباقى من الحروف المقابلة متقاربات والثانية  
 تدخل على الامثال وما في معناها ويجعل كذا بهم بمنزلة الثمر منبني  
 على التكرار ولا يخفى خفاؤه هنا واما دخول الباقى من الحروف  
 ومدلوله فالظاهر انه للملازمة كمنها فلا توهمة ان  
 معنى آخر حتى يقال لم يقل لصد ان من معاني الباقى التفسير  
 شمر ان قوله بما كانوا يذكرون صفة لعذاب لا لانيه كما قاله  
 ابو البقا رحمه الله لانه الاصل في الصفة انه لا توصف وقال  
 قد ستره كتمت كانه في النظم للدلالة على الاستمرار في الاخرة  
 وقوله امر ما لصا راجدا ثم الامكان فيما مضى ولو جعل انشا  
 للامكان كان منقضا للاخبار بصدورهم ففقد الدلالة  
 على الاستمرار والافعال ليس بغيره وصفا في معنى كان بل هو  
 مستغنا عن الفريضة والمقصود دفع ما يتوهم من المناقاة  
 بكونه لفظي كما في كذا يكون الدلالة الاولى على انساب الكذب  
 التي في الماضي والثاني على انسابه في الحال والاستقبال  
 فالزمانان فهنا مختلفا فها وجه الجمع بينهما وقد فعت بان كان  
 دالة على الاستمرار في جميع الازمنة ويذكر بكون دل على الاستمرار  
 التحددي لا لخل على جميع الازمنة انتهى وما ذكره من المناقاة  
 توهمة فاسد فانه مستغنى عن اخبار الافعال لنقصه  
 كما سبق فيقول كذا وكذا وتزيغ قلوب فريق منهم والاستعمال  
 مستمر عليه لانه معناه انه في الماضي كان مستمرا متحددا  
 بتعاقب الامثال والمضي والاستقبال بالتسمية لزمان الحكم  
 وقد قد العلم الاستمرار من معانيه كذا في التسمية بغيره  
**قوله** وقرأ الباقى الى قراءة ما في السبعة بالشدة  
 من كذا به المنعدي والمنعدي للعددية ومنعوله مقدور  
 وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يذكر لجلالته عن ان  
 يواجره بالتكذيب وقيل انه لربا في الفاصلة او لقصد  
 التعميم اذ كان التقدير يذكرون ما جاء به اي جميع ما جاء به  
 مما يذكرون تصديقه في هذا ولا اختصارا لانه الفساد والتكذيب  
 الرسول كان من شأن اليهود ولما كانوا اعمى محاربين بالتكذيب  
 والكفر والالام يكونوا متافقين على التكذيب بقلوبهم وابدانهم  
 مؤلحة المؤمنين بدمع شياطينهم وهو محار عن رؤسايم وعقلايم  
 وفي نسخة شطارهم جمع شاطر وهو من اعيان اهله خبثا والمراد به

سبح زاده



ما ذكر بجازا انصبا او كناية اخرى يكونه بقلوبهم دايما وبالنتهم  
اذلوا الى شيكياتهم وقوله واذلوا معطوف على قوله بقلوبهم  
ببقدر وبالسنتهم اذ الخ **قوله** واذلوا معطوف على قوله بقلوبهم  
المراد لا اثم بل لا قدر بل لا تفصيل حينئذ اما المبالغة لقوم  
كذبهم ونصمهم عالمه كبير بمعنى يتبين الوارد في كلامهم مطي  
كالم ظهور الشيء واتصاحه او للتكثير دلالة على كثرة الفاعل كما  
في قوله مؤنثا اليها ما يرجع بمذمومة وماي مغر وفية وقيل انهم  
ذهبوا الى ان الكثرة في مؤنث لتعذر كثرة الفعل لكل واحد وهذا  
ليست كذلك فيرجع الى الوصل الذي قبله من المبالغة الا ان يقال  
المبالغة بالنسبة الى ذات الكذب في نفسه والكثرة بالنسبة الى  
تعدد دفع الحقيقة الامور راجعة الى القوة والكثرة وتغايرها  
ظاهر فقط ما قيل من ان عطف الكثرة على المبالغة بالفاصلة  
لنس كناية عن وقوعه في الكثرة في المفعول كقطعنا لا ثواب  
وكذب الوحشي فخال انه على هذا مجازا خذ من كذب للتعدي  
كانه يكذب رايه وظنه فنفذ لنظر ما وراه ولما كانت استعجاله  
في هذا المعنى وكانت حالة الدنيا فوثيقته بهد اجازات يستعار  
منه لها ولا تخفي ما فيه من التكلف وان كونه متعديا ككسب  
الاحتمال غير مؤاخذ بالحق بصدد فتنه **قوله** الخبر عن الشيء  
على خلاف ما هو به الخبر هنا بمعنى الاخبار وهو واحد معنيته  
قال الراغب في كتاب الدرر ذهاب كثير من المتكلمين الى ان  
الصدق تكسب لعينه والكذب يقع لعينه وقال كثير من الحكماء  
والمصرفية ان الكذب يقع لما يتعلق به من المضار الخالصة  
والصدق في كسبه لما يتعلق به من المنافع الخالصة لانه  
من الاقوال والافعال لا يقع في كسبه لذاته انما يقع وقوله على ما هو  
به اي ما هو مستلزم به في نفسه وبعده ذاته في الواقع وليس الامر  
او في اعتقاد المخاطب وفي ذهنه فكلما مبادق على المذهب  
ففيه ليجاز حسن **قوله** وهو خرافة كل كلمة قيلت عليه تنفع فيه  
الرجحان وهو مبنية على مذهب المختلة في التفسير والتفويض  
للقنفي لان يكون حراما لعينه كما مر ولذا قال وهو في كل واحد  
عند المص والمصريح به في كتب الشافعية المعتمدة ان من الكذب  
ما هو خرافة وما هو متباح وما هو مستدوب وما هو واجب وقد  
ورد الحديث بخواره في ثلاث مواطن في الحرب واصلاح ذات البين  
وكذب الرجال لامرأته ليرضيها وهو مروي في الصحيحين والسنن  
كافضل التور في اذكاره وفيه تفصيل قاله الغزالي وهو ان كل  
مقصود محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب

بالنسبة

ابن حنبل

اعتراض  
الم

فيه

فيه خرافة لعدم الحاجة اليها فان لم يمكن الا بالالكذب فالكذب فينباح  
ان كان تحقيق ذلك المعصود متباحا واجبا ان كان واجبا فلو تقي  
مسلم من ظالم وسال عنه وجب الكذب باخفائه وكذا لو سأل عن  
ماله ليأخذه ولو استخلفه لزمه ان يخلف فيروي في يمينه  
وكذا في كل مقصود فلا يخفى بالصور الثلاث الواردة في الحديث  
بل ينبغي ان يقال بين مفسدة الكذب والمفسدة المترتبة على الصدق  
فان كانت المفسدة في الصدق اشد من اشد الكذب وان كان  
عكسه او شارك حرم عالمه الكذب انتهى وخوة في كتاب الدرر  
فما قيل في الجواب عنه بانه مذهب من تصور النظر فانه مشتق علمية  
في جميع المذاهب كما صرحوا به وقيل ان معنى الكسب في كلام المصنفات  
الكذب خرافة من حيث ذاته مطلقا وقد يكون متباحا من حيث  
وصفه كما في الصور المذكورة وهو وجه على وجهه فانه مع مخالفة  
لمذهبه مبنية على الاعتزال **قوله** لانه على استحفاظ العذاب  
الحق في الكشف فيه ومنزالي فيجها الكذب وسجلته وتخييل ان العذاب  
الائم لا خوف به من اجل كذبهم وخوة قوله تعالى مما خطاياهم  
اعرفوا القوم كفرة وانما خصت الخطيئات استعظاما لها وتنفيذا  
عن ارتكابها يعني ان فيه تغريما مبهمة تخترعها المؤمنين على ما هم  
عليهم من الصدق والتصدق فان المؤمنين اذا سمع ترتب العذاب  
على الكذب دون النفاق الذي هو يفت الكفر وصاحبه في الدرك  
الاستقل يتخيل في نفسه نظرا لما من الكذب ويصور رسمه لحيته  
فانزحرا عظمة انزجار فسقط ما قيل من ان قصه لاستيما عندهم  
تحقيق لا تخيل لما قيل عرفته من معناه التخييل في الزجر وهذا من  
قبيح ما في قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد  
ربهم ويؤمنون به من ذكرا لوصف سواء كان لقنا او لا لمخرج ذلك  
الوصف في نفسه او ذمه ترغيبا فيه او تنفيذا كما يكون المخرج  
الوصف لمخرج الموصوف او ذمه وهذا كما صرح به السكاكي والخطيب  
ومن الناس من حسبه من البدع الغريب وسيا في كثير من النظر  
الكريمة والمراد بترتب علمه انه مستحب عنه فهو مؤخر رتبة  
وما ذكره ظاهر على قراءة التحفيف وكذا في غيرها لانه نسبة الصادق  
الى الكذب كذب وكذا كبرته وخوة ما فتدبر **قوله** وما روي ان  
ابراهيم صلى الله عليه وسلم اخ اشارة الى ما روي في الصحيحين وغيرهما  
في حديث الشفاعة فيقول ابراهيم عليه الصلاة والسلام اني كذبت  
ثلاث كذبات على روايات مختلفة في بعضها انه عذرها فذكر قوله  
في الكوكب هذا الذي وقوله بل فعلمه كبره هذا وقوله اني سقيم  
وروي الترمذي رحمه الله في حديث الشفاعة انهم يأتونك ابراهيم عليه السلام

خبر رآه



فيقولون له اشفع لنا فيقول لست لها اني كذبت ثلاث كذبات  
 شجر قال صلى الله عليه وسلم ما منها كلمة الا ما حبل بها وفي رواية بحال  
 مما عمن دين الله وفي رواية لحد احب الله انما قوله اني سقمت وقوله  
 بل فعله كبره هذا وقوله للملك في جواب سؤاله عن امراته  
 ساقه هي اخني حنة اراؤا الملك غضبها وكان من طريق الكفاية  
 المقرض لذوات الازواج دون غيرهن بدون رضاهن وقيل  
 هي قوله ذات مرات هذا الحديث بطوله مشهور في كتب  
 الحديث وكذا ثبت قال القامعي عياض في مشاريف اللغة هو بفتح الكاف  
 والذال جمع كذبة بفتح الكاف والواحد من الكذب انما هو فليس جمع كذبه  
 بكسر الكاف وسكون الهمزة المعجمة بمعنى الكذب بل مخالفة للرواية فيه  
**قوله** فالمراد التعريض الخ قد عرفت ان الحديث صحيح وما في بعض  
 الخواشي من لا يراى من انه يجب القطع بكذب روايته وان كان كذب  
 الرواية مخفي بصيد قبحه اهتم اولي الاصل له فان مع فهو خطأ وتحت  
 نظر لما قال لا لست قال وسكت في ما كان له على مثله من الشهادة  
 ودفعه والمراد بالتعريض هنا معناه اللغوي وهو ما يقابل التعريض  
 والتضريح ان يكون اللفظ نصا في معناه لا محتمل معنى آخر لاحتمالا  
 يعين له والتعريض خلافه وهو ان يكون اللفظ محتملا لمعنيين  
 سواء كانا حقيقيين كما في اني سقمت ولا سواء كانا لصداهما اظهر  
 من الآخر كما في لاني ام البديعي او لا كما في التوجيه فهو واعتراف من  
 التعريض الاستطلاحي لاختصاصه بالمجاز والكتابة كما ذكره السكاكي  
 في احسن البيان وكذا من الكتابة والنورية والابهام والتوجيه في  
 الاستطلاع وليست في اللغة انصافا ككافية ونورية وليست هذه  
 الكتابة نورية وليست النورية بديعة والتعريض لتعجيل من عرض  
 كذا اذا اعترض في طرأ والكتابة من كنى اذا ستر والتورية اما من الورا  
 على ما اختاره ابن الاثير كانه الغي البياض والظاهر او من اوري  
 القابض اذا اظهر نور او في النهاية لا تميز في الحديث المتروك  
 عن عمران بن حصين ان في المعارض لمنه وصحة عن الكذب المعارضين  
 جمع معارض من التعريض وهو خلاف التصريح يقال سكرت ذكرك في  
 معارض كلامه ومعرض كلامه بخلاف الالف وفي حديث عمر رضي الله عنه  
 اما في المعارض ما يعني المتكلم عن الكذب وتسمية المعارض كذا  
 من حيث مظنة السامع وما يصدق ومن حيث يقوله القائل وهي  
 النورية والكتابة انتهى ومن الناس من يظن ان التعريض هنا بمعناه  
 المصطلح في خطب خطب عشوا واطال من غير طائل وفي كلامه الشريف  
 ما يوهنه والله ذكر الحق حيث فسر بان ثبات الكلام للحجاب  
 ويبرهن منه بان آخر مرة لم يتفطن له قال ذكر الحق والشريف

ففصل في ثلاث كذبات  
 ما في الثلاث كذبات  
 الواقعة من اهل البيت

ان الكلام

ان الكلام لا يكون مستعملا في المعنى المتعريض اصطلاحا في غير معاشاة والمية  
 بغير تبيين السقوط وعليه ظاهر قوله تعالى فمما عترضنكم بها الانجية  
 فاذا اراد بقوله اني سقمت ما سقمت لا يتحقق التعريض فانه لا  
 يمكن ان اذنه ذلك الا نظر يتقوا الاستعمال فانه لا دلالة لسياق  
 الكلام وسياقه عليه كما في سورة النور وفي كمال الحال فمما اذا حمل  
 قوله فمما اخني على الخوة في الدين لا في النسب اللهم الا ان لا  
 يبرأ اذا التعريض هنا ما هو المصطلح المشهور بين الجمهور من ان  
 خفي او لا المراد من الكلام على ما في الازدحام من ان التورية والتعريض  
 معناه انما ان يظن لفظا ظاهرا في معنى وتريد معنى اخر متينا وله  
 ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره انتهى **قوله** لاني سقمت الكذب  
 في صورته يسمى به فاطلاق الكذب بطريق الاستعارة فلو كانت الكذب  
 من حيث كونها في الظاهر خيازا لغيره لكانت الموافقة لاحكام يسمى صورة  
 الانسان المنقوشة انسانا لكننا في التحقيق نرى تعينات والغرض  
 من قوله اني سقمت انما سقمت لما علم من ذلك بانارة النور  
 او انه سقمت اي منتهى ما يجد من الغيظ والحقد باحتذاء من الجور  
 المعنى ومن قوله بل فعله كبره كبره هو التثنية على ان من لم يقدر على  
 دفع المضرة عن نفسه كيف يدفعها عن غيره فكيف يصنع لها  
 ومن هذا معنى اخوة الدين تخلصا من الظلم ومن هذا في الغرض  
 او الحكمانية تنبيهنا على خطيئتهم في ادعاء الوهيتهم مع قيام ذلك  
 الحدوث وسياق في تحقيرة في محله فان قلنا كيف يقول  
 الخليل عليه الصلاة والسلام يوم القيمة اني كذبت وانا لما صدر  
 مني من الذنب استحي من ان اقوم شافعا بين يدي الدنيا فان ما  
 في الدنيا ان كان من المعارض فليس من الكذب بكذا ويكون  
 قوله ثلاث كذبات مخالفا للواقع ومثله لا يستحي منه **قوله**  
 فيقولون له اشفع لنا فيقول لست لها اني كذبت بكذا ويكون  
 في الدنيا وهو مناف لعظمته صلى الله عليه وسلم ولا بد من احد هذين  
 الامرين وهذا هو الذي جسد الامام علي الطاهر في الحديث  
 وتكديت راويه لتوهبه لانه اخفى من نسبة الكذب الى الخليل  
 عليه الصلاة والسلام **قوله** هذا سبب من قوته ويؤيد ما  
 ان مثل هذه المعارض صدرت منه عليه الصلاة والسلام في مواضع  
 كتوله من ماء ولم يقل احد انه مشكل محتاج للتأويل ويمكن دفعها  
 بان يقال هي من المعارض الصادقة ولم يكن المشاكك انت مبنية على ان  
 العريكة من الاقداد فغالبهم ومثله ممن تكفل الله بعصيته  
 وحمايته بكاسبه مبارزة اعدائه بالمكره بذلائفه في سبيل  
 الله او دحوله في حفظ حصن حفظ الله فلهذا وله عما يليق بمقامه



طبيبي

ثم لا تنسوا ان الايمان هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 على المصداق من غير ان يكون له حجة او دليل او ما على ما ذهب اليه جمهورهم من ان  
 وقيل عليه ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق الا اذا كان له حجة او دليل او ما على ما ذهب اليه جمهورهم من ان  
 النجاة لا تكون الا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 واذا لم تصدقوا بالحق لم تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 في الوحيين الا انه على ما ذهب اليه جمهورهم من ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق  
 وفي الكشاف للوجه الاول انه قد وجد في بعض النسخ ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق  
 وان لم تصدقوا بالحق لم تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 وقد مر من سبقنا من قبله من الشرح وجهه الا وجهه في قوله في  
 اخذوا من الدنيا ما لكم فيها ولا تحزنوا فليس ذلك على وجهه ووجوب الاحتراز  
 عنه كاللذات والخلق من تحت الايمان او الاستغناء وما  
 يتصلق به من اجزاء الصفة او الصفة وقد يراد بالثاني يكون  
 الايمان حينئذ على ما ذهب اليه جمهورهم من ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق  
 بكل من تلك الاوصاف استقلالاً او فساداً او دلالة على الحق  
 العذاب الا ان يثبت كذبهم الذي هو ادنى لخلقهم في كذبهم  
 ونفاقهم في ما ظنوا به من انهم لا يصدقون بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 قبله من قوله انه جعل عذابهم سبيك الله بهم من غير ان يصدقوا بالحق  
 حيث خص ما لا يكون من غير حجة او دليل او ما على ما ذهب اليه جمهورهم من ان  
 تخيل ان الحق هو العذاب بهم انما كان لا يصدق بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 العبارة المقننة على ذكره ولما كان لفظ التخييل سبباً على ان السامع  
 يعلم ان ذلك الحق هو الحق في الجملة كثيرة وان الاقتضار على ذكره وكثر  
 الى ما جازته وتغير عن ارتكابه على ما سببنا في وجهه افادته في سبب  
 الفساد للعذاب انه دخل في حيز صفة المؤمنين المؤمنين الواقع سبباً  
 اذ المعنى في قوله انما نحن مصلحون انكاراً لا دعاءاً بهم ان ما  
 نسبت لهم منه صلاح وهو عناد واصرار على الفساد والامرار  
 على ذلك فساد واسم ولا وجه لما قيل عليه من ان العطف على  
 يكون يقتضي ان يكون المعنى وهو قد اتى التعليل وهو انما  
 نحن مصلحون اذ قيل لهم لا تنسوا ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 هذا القول للعذاب لا يثبت الفساد له وكذا ما قيل من ان  
 دلالة له على سبب الفساد بل على سبب الكذب وهو قوله  
 انما نحن مصلحون وانما نحن مصلحون لانهم هم المفسدون وكن بين اذ قيل  
 واذا قيل وهم مصلحون اجزاء الصلة في ذلك على ما ورد في القرآن  
 في قوله انما نحن مصلحون وسببنا في تسمية نعتهم قوله انما نحن مصلحون  
 مصلحون كذب في قوله المعنى الى استحقاق العذاب بالكلية  
 لا غير وهذا مما لا وجه له في الكذب لا يكتفي عطفه

طهر

بالحق

وكيف

ثم لا تنسوا ان الايمان هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 على المصداق من غير ان يكون له حجة او دليل او ما على ما ذهب اليه جمهورهم من ان  
 وقيل عليه ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق الا اذا كان له حجة او دليل او ما على ما ذهب اليه جمهورهم من ان  
 النجاة لا تكون الا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 واذا لم تصدقوا بالحق لم تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 في الوحيين الا انه على ما ذهب اليه جمهورهم من ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق  
 وفي الكشاف للوجه الاول انه قد وجد في بعض النسخ ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق  
 وان لم تصدقوا بالحق لم تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 وقد مر من سبقنا من قبله من الشرح وجهه الا وجهه في قوله في  
 اخذوا من الدنيا ما لكم فيها ولا تحزنوا فليس ذلك على وجهه ووجوب الاحتراز  
 عنه كاللذات والخلق من تحت الايمان او الاستغناء وما  
 يتصلق به من اجزاء الصفة او الصفة وقد يراد بالثاني يكون  
 الايمان حينئذ على ما ذهب اليه جمهورهم من ان من صدق بالحق لم يصدق بالحق  
 بكل من تلك الاوصاف استقلالاً او فساداً او دلالة على الحق  
 العذاب الا ان يثبت كذبهم الذي هو ادنى لخلقهم في كذبهم  
 ونفاقهم في ما ظنوا به من انهم لا يصدقون بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 قبله من قوله انه جعل عذابهم سبيك الله بهم من غير ان يصدقوا بالحق  
 حيث خص ما لا يكون من غير حجة او دليل او ما على ما ذهب اليه جمهورهم من ان  
 تخيل ان الحق هو العذاب بهم انما كان لا يصدق بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 العبارة المقننة على ذكره ولما كان لفظ التخييل سبباً على ان السامع  
 يعلم ان ذلك الحق هو الحق في الجملة كثيرة وان الاقتضار على ذكره وكثر  
 الى ما جازته وتغير عن ارتكابه على ما سببنا في وجهه افادته في سبب  
 الفساد للعذاب انه دخل في حيز صفة المؤمنين المؤمنين الواقع سبباً  
 اذ المعنى في قوله انما نحن مصلحون انكاراً لا دعاءاً بهم ان ما  
 نسبت لهم منه صلاح وهو عناد واصرار على الفساد والامرار  
 على ذلك فساد واسم ولا وجه لما قيل عليه من ان العطف على  
 يكون يقتضي ان يكون المعنى وهو قد اتى التعليل وهو انما  
 نحن مصلحون اذ قيل لهم لا تنسوا ان تصدقوا بالحق والصدق هو ان تصدقوا بالحق  
 هذا القول للعذاب لا يثبت الفساد له وكذا ما قيل من ان  
 دلالة له على سبب الفساد بل على سبب الكذب وهو قوله  
 انما نحن مصلحون وانما نحن مصلحون لانهم هم المفسدون وكن بين اذ قيل  
 واذا قيل وهم مصلحون اجزاء الصلة في ذلك على ما ورد في القرآن  
 في قوله انما نحن مصلحون وسببنا في تسمية نعتهم قوله انما نحن مصلحون  
 مصلحون كذب في قوله المعنى الى استحقاق العذاب بالكلية  
 لا غير وهذا مما لا وجه له في الكذب لا يكتفي عطفه

خمس

عصا

مصر

مصر



المفسر بالاول في الجمل خلاف الظاهر واما ما ذكر من ترجيح الثاني فهو  
 على ما نرى في الجمل كذب كما اشرفنا الله ولولا ان كان كذا بالاعتبار  
 وضرب الفسوف في توجيهم من الصلة او الصفة وكلاهما يفتني عدم  
 الاستقلال واما ان يكون مستقلا عما له من الصلة او الصلة في الكشف  
 حيث قال لو قيل انه معطوف على قوله من الناس من يقول  
 لسان حاله في اذاعة الاحكام وكذا هم فته او لا ته لبيان حالهم  
 في انهم كما هم في كمالهم وروية الفتيح حكايا والفتن كاد صلاحتنا  
 ونجعل المعتمد بالعطف بجميع الاحوال وان لم يفته عطف الفعلة  
 على الامتية كان ارجح بحسب السياق ومنطوقه بقوله الفتيح وهذا  
 قريب مما اخبرنا من كتب النصارى وقال الذي تحت اوطان من عطف  
 الجمل وان كان الجمل مستقلا فلا يحل ان يكون من الاعراب لانها وما  
 بعد ما من تفصيل الكذب وما يجي التأكيد بالانحراف قولهم  
 انما نحن منكم ونؤمن بالحق وقولهم انما كذب محض فكما سب  
 جعل الجمل مستقلا لا يلهي كذبهم ونفاقهم وتكثير ذمهم والرد عليهم  
 وهذا اول من جعلها صلة وخبر امنا الكلام لانها لا تكون مقصود  
 لذاتها والمضاد باستنساخها عطف على الجمل المستأنفة وقول الشارح  
 الفاعل في رده انه ليس مما يعند به وان يوهتم كونه او في بيانه  
 هذه المعاني وذلك لعدم دلالة على اندراج صفات الصفة وما بعد ما  
 في بقية المناقير وتبيان الصلة والهمزة اذ لا يحسن عود الضمائر اليها  
 فيها على كذا كما يشهد به سلامة الفطرة لمن له اذني ذرية بالباب  
 الكلام لا يظن رده وحيث عود الضمائر عودا يسهل للصفتان بهم  
 وسوق الكلام مقاد عليه وقد ياتي في الصفة الواحدة جمل مستأنفة  
 غير عطف كما مر في الامتية والامتناف زاسا كيف نكا فيه لا  
 العطف على اوله المستأنف والعطف انما يقتضي مفارقة الاحوال  
 لا مفارقة العنصر واصحابها لا تتركه انه لو قال قائل لو لا الحقي  
 خربت البلدان ولو لا ههنا لم يصب حاكم ولا سلطان في الجملة الثانية  
 معطوفة على اول الكلام وهما صفتان في واحد بغير مربية من الناس  
 من سرق الوجوه هنا من غير تقطع لما كتبه من المناقاة وفي شرح  
 الكشف للتراخي الثاني وجه لانه قوله وانا قيل لهم امنوا وقوله  
 والحقوا الذين امنوا معطوف على قوله واذ قيل لهم لا تفسدوا  
 في الارض ولو عطف على كذا يكون كانا ايضا معطوفين عليه فيدخلان  
 في سبب العذاب فينتفي فان كان الاختصاص بالكذب بالذكر المبني عليه كما  
 مر وقيل على ان الثلاث حذو معطوفة على كذا يكون عطفها  
 لمفسر تالكذبهم لانه قوله هذا انما نحن منكم ونؤمن بالحق واما  
 كذب فلا يقال بل الكذب حتى يطل الاختصاص وفادته **واجيب**

المتن

سب

سب وسب

سب

رازي

سب

سب

عنه

عند ما يتقبل العطف تفسيرها بما به تفسر ببيان المراد بكذبهم قوله  
 امنا بالله وباليوم الآخر وقوله انؤمن انشاء لا يحسن الكذب  
 وفاسدة الاختصاص انهم من تفسرهم والفتن يكون سببا اول  
 وهلة شتمانه لخصا ومسلكا كقولهم وان لا يكونا وجه على قراة  
 كذا يكون بالفتن بد. والثاني انسب بالتخفيف لانه يكون سببا  
 للجمع بين ذمهم بالكذب والتكذيب وعلى الثاني يكون كاستد  
 والتشاسيس اولى وفيه نظر فتدبر **قوله** وما روي عن سلمان  
 الخ هذا الشروي عن سلمان الفارسي العجاني المشهور رضي الله عنه  
 كما مضى عنه ابن جرير عنه وكذا في رواية الذي ذكره المصنف عنه  
 وعبارته كما نقله جازمة للحفاظ السجوي عليه السلام قال ذلك بعد  
 فكار الذين كانوا بهذه الصفة على عهد مكي انه عليه السلام خيرا منه  
 عمن كان حيا منهم بعد ميم وان لم ينجي وقوله بعد ميم على  
 الضم وهذا المستعمل المعروف يقال لترك كذا انما هو الى الان  
 لان التقدير بعد ما مضى من الزمان وتفسيره بان لا يقدر هو لا و  
 بعد زمانه مكي انما هو يوم السرطان والمراد باهل الانية من ذكر  
 فيها ووصفها فتموا اهلها فاستحق الظهور مضاه **قوله** فلملك  
 لادبه وقد مر ان المم دابة ان يعبر بلعل تحت المبحر بم  
 لا كما هو من تبيان فرجته كما نرى في غيره من هذه العبارة وما ذكره  
 من الاشهر وتوجيه صاملة الالات في المناقير من مطلقا  
 لا يحسن منها في غيره او منا في المدنية ان نزلت فيهم لان  
 خصوص الشبب لاني في عموم النظم كما هو مشهور فالانية عامية  
 شملهم وتشمل من ياتي بعد ميم من جنسهم ولا يريد انما هو ميم  
 بقوم كحسب ميم ياتي بالاولى بالكلية فيقال انه مناص  
 لظاهر النظم وعود الضمير على ما بعد ولذا قيل ان المروي في  
 بظاهره على ان المراد بهذه الآية غير المراد به مما قيل فلا يكون عطفها  
 على بيتك او على كذا يكون ولا يمكن ان يراد به ظاهر فلعلنا اراد به  
 ان اهل هذه الانية ليسوا الذين كانوا موجودين عند نزولها فقط  
 بل وسكون من بعد من حالها وهم وانما لم يكن اراد بظاهره لان  
 الانية متصلة بما قبلها بالضمير الذي هو في قوله وقالوا ففتني  
 ان يراد بهذه الآية الناس المذكورين في الآية المتقدمة والالام  
 يحسن عود الضمير على من قبل كما يشهد به سلامة الفطرة واما ما قيل  
 من ان توجيه الممرجه الله لا يخفى بعده والوجه ان المراد اهل  
 الانية من هذه الآية من مفسدي الارض من المسلمين لانه لا يترك في  
 زمينه مكي الله فكل من لم يمتد من مفسدون فمفسدة عما اراده  
 وعود الى ما لموا بعد منه **قوله** والفتن خروج الشيء عن اعتداله

قزى

عصام







عن قوله فان ذلك الخ ولا يخفى ما فيه من الخلل الغني عن البيان **قوله** فان ذلك  
لو دل على فساد ما في الارض الخ في قوله يؤيد كاشارة الى ما فيه من مجاز الاول  
كما مر في تفسيره وقيل المراد من الفساد هو الارض هي الجروب والفتن بطريق  
الكناية الزمنية لانه كنهها يستلزم خروج الارض عن اعتدالها وهو  
واستقامتها فذكر اللام وهو الخروج عن ذلك وارتد الدوم وهو الجروب  
ثم انهم ما كانوا يصحونها بل يفعلون ما يؤدى الى ذلك فهو مجاز في رتب  
على الكناية وقيل انه مجاز في كنهها من ذلك وهو غير بعيد وقوله  
من الناس الذين ابوا الخث انشأه الى قوله تعالى سعي في الارض لنفسد فيها  
وبذلك الخث القائلين في الارض وتبنيها للزرع وليست المحروث  
حزنا القضا ونحوه من المعاني التي تحصل عند فيكون الدنيا محروثا ونحو  
وقيل لطلاق اسم الفساد على هيكل الجروب من لطلاق اسم المست  
على الفساد ومقتضى الانفساد والانه يتجوز الفخر المؤيد الى فساد ما في  
الارض ولا يخفى ما فيه من التخليط والتخبط **قوله** ومنه اظها لالهي  
ومن اظها لالهي الخ اي من الفساد في الارض كما ذكره هذه معطوفة  
على ما قبلها او على قوله من فساد ما في الارض ومنه الاتي معنى  
الاستحقاق واظها لالهي فلذا اعتاده بالباء وهو متعدي بنفسه  
وبينه بقوله فان الخ وقيل انه رد لما يقال من ان الخث في الارض  
خفف هذا الفساد لان فيه زيادة شيان لفايد في قوله في الارض  
لان غير ما ذكره ايضا فهو فساد الارض الخروج والخرج بمعنى  
القلق والاضطراب قيل وانما سكر المخرج مع المخرج للازدواج فاذا  
لم يفارقه فتمت راؤه وفي بعض كتب اللغة متاخره فالخرج  
بالشكون وقوع الناس في فتنة والضلال والمخرج قريب منه ويكون  
موضع الخثرة ولنا نظر في بعض الحديث فقال  
**حجج من العذار بمقتلته** فياذا لتاس في هج ومرج  
واما قات ومنه الخ لانه نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما تفسير  
به فاشار الى انه لم يقصد به الخثرة ونظام العالم ما ينظم وينتهي واما  
بالشراب فلو عطلت والعياذ بالله تعالى كان تعطينها بخر القاس  
عليها يعني الخثر والشغل والخثر العالم **قوله** والقائل هو الله  
المتكلم من كلام الامام في التفسير الكبير قال وكان له محتمل ولا يجوز  
ان يكون القائل لذلك من لا يختص بالدين والنسب وان كان لا في  
هو ان القائل من يشا فلهما بذلك فاما ان يكون الرسول صلى الله  
عليه وسلم بلغه عن النفاق ولم يقطع بذلك فلهما فلهما فلهما  
تحقق انما هم في الصلاح بمنزلة سائر المؤمنين واما ان يقال  
ان بعض من كانوا يلقون النفاق لفساد لا يقبله منهم فينبغي ان اعطوا  
لهم قائل لا لفساد او يخبرون الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فتدبر

قوله

**قوله** خواتم لاذ الخ اعتبر باننا ص ذون الناهي بانشارة الى ان هذا  
من القائلين بشفقة عليه ومنع حكمة تليق من غير ضرورة وعنف  
منه وقصبة المبالغة ذكر الاستمارة المؤكدة المحصورة والتمحض  
لخلاص من قوله ليس محض اي لم يتخلط ماء والشواي جمع شائبة  
وهو ما يتخلط الذي في مبعده من الخلو والحرارة التي هي العسل شوك لانه  
عندهم مزاج الاشربة وفي الصباح قوله ليس في شائبة بخوارق  
يكون ما خوذ من هذا ومعناه ليس فيه شيء مختلط به وان قل كما يقال  
ليس فيه عذقة ولا شبهة فمعايلة بمعنى مفعولة كعذقة راضية  
هكذا استعملوه ولم يجد فيه نقلا كخبر قال الجوهري الشائبة في  
ولادة الشواي وهي الادناس والافذار وفيه انشأه الى ان القصر  
فيه افرادي فانهم لما كانوا عن الفساد والافساد توهوا بل منهم حكموا  
عليهم بانهم خلطوا اعمالا حسنا واخر سيفا فاجابوا فلهما منهم مفطور  
على محض الامتثال الذي لم يشبهه شيء من وجوه الفساد واخباروا انما  
ايما الى ان ذلك مكشوف لا شربة عليه ولا ينبغي ان يشك فيه  
واختار القلب الذي ذهب اليه شراح الكشاف لانه المتكلمين  
لما وصفوه بالافساد فقط دونه الاصباح حصوا الفسهم بعكس  
وان صح خلاف الظاهر من كلام الشرحين وقوله ما دخله الخ دخل  
عليه حذف وان يقال والمراد بهما هذه الخثرة ولم يصرح  
به استغناء لشهرته عن ذكره **قوله** وانما قالوا ذلك الخ وقصر قوله  
على ما ذكره ولم ينظر الى غيره من الاحتمالات ككونه كذا محض غير  
قائل الخوف من المؤمنين لان العاقل اذا كان له مخلص من الكذب  
بزعمه يقصده لدفع ضرر الخصم كما يفيد ظاهر الكلام اذ الكذب  
يلزم عند المؤمن والكافر فلا يرتكب بغية ضرورة ولا يرضى بعمه بغير  
قادر على خصوص ما اذا كان بحيث يسبق اليه بغير قصد وذلك لما  
افاده بقوله في قولهم الخ او كونه مخافة كذا فلهما لانه لا يناسب  
قوله ولكن لا يسمعون وهذا المخلص لان ذكرها الامام ولقائه  
المصري من الله لانه اظهرها وانها وذاك الامام انه انفسد  
بمداراة الكفار كان معنى قوله مصلحون ان هذه المداراة سعي  
في الامتثال بين المسلمين والكفار كقوله ان اذ قال الانصافا وتوفيقا  
واستكبر منهم بانه الوارد صرح بن عباس رضي الله عنهما ففتدخرج  
عنه ابن جرير انه قال في تفسيره انما يريد الامتثال بغير يقين  
من المؤمنين واهل الكتاب والمصري رحمه الله لم يلقب الله مع اعتداله  
بالفضيلة لما ثور لانه غير مناسب للواقع والسباق والسباق مع  
لا صورة الصلاح التي ذكرها **قوله** ولما ادعوه الى ان لا يتأولف  
في كونهم مصلحين بولع في قوله وتقرير منكم من جهات كاستغناء



البليغ فانه يقصد به زيادة تمكن الحكم في ذهن السامع لوروده عليه بعد  
 السؤال والطلب وما فيه من كمال الاوان من تأكيد الحكم وتحقيقه  
 وفي قوله لا يشعرون من الدلالة على ان كونهم فاسدين قد ظهر ظهروا  
 المحسوس بالشاعر وان لم يرد كونه وجها فاداة الا واما الخفاء ذلك  
 بناء على تركها من همة الاستفهام الانكاري الذي هو في معنى ولا  
 النافذة فتو في يفيد الاثبات بطريق هلكي ابلغ من غير وانفي  
 كثير من النفاة انما بسبب غير مركبة وارضاضة البوحات رحمة  
 الله واطل مقابلة مدحوله على ان المستددة ولا التافهة لا تدخل  
 على ما قيلين تركها وتلقها كما ينطق به القسم من افاة ظاهرة ورد  
 ما منها بعد التركيب انما حكمها الاصل واستدلوا على افاة التفتيح  
 ينطق به كما ينطق به القسم اذ وفوع ما يقدر به جواب القسم بعد هذا  
 كان واللام وكذا في النفي وردة انوحياك رحة الله ما هنا قد دخلت على ريت  
 وحيدا وكما القلة الا منه لقوله . الارب يوم صالح لك منها . وقوله  
 الاحبذ المصد وارضنهما مند . وقوله . الا يا قيس والحق اسرا .  
 وقوله لا تكاد لم غير صحيح وهو وارذ عليه وعلى من نلفاه بالقول  
 كصاحب المعنى والمضروا دعا العلة فيه لا يصح سلامة الامر وقوله  
 الا المنبهة بك من كوفي التاكيد او تنقد فيهما او اعني وقوله  
 وان الحظوظ عليه ولغيره الخير عطف على قوله للاستئناف **قوله**  
 ولحقها اما الخ اذ اما المنفوخة الممزجة المحققة المستوحى فاستفهام  
 مثابها في افاة التحقيق لا في جميع ما ذكره كما اشار اليه بقوله  
 التي هي من طابع القسم لا من معناه تدخل على القسم كثيرا وهذا ما  
 فارقت به . الا اما قال في التسهيل وشرحه كثر الا قبل التدا  
 لقوله الا يا استجدوا واما قبل القسم قوله ابن حجر المذنب  
 . اما والذي ابي وامهك والذي . اما والذي وليي والذي امره الامر  
 قال سلامة النفس من الجواب .  
 . لقد تركتني احسدا لو حرك اري . البعير منها لاير وعما الذعر  
 وفي بعض فضائل ابن هشام ما يخالفه فانه انشد الشعر هكذا  
 . اما والذي ابكي وامهك والذي . اما والذي الذي امره الامر  
 . لقد كنت اكثرا وفي النفس حرجا . نبانا لاخر نحو الدهر ما طلع الفجر  
 . وما هو الا ان اذها حجة . فاجبت لاعرف لذي ولا نكر  
 والذي ذكره السعد هو المروي في الفضليات وشعره ذيل ولولا  
 خوف الاطالة او ردت الفصيدة تمامها والطلايع جمع كطلعة واصلا  
 معد من الجيش التي تطلع قبله وهو استعارة او محكا من سئل لطلق  
 القدم اريد به هنا انها تلم قبل القسم كما في البيت المذكور وظاهره

قوله

**قوله** وتعرف الخبر الخ هو وما عطف عليه محروا مترو ووجهه  
 المتباعدة على ما قالوه اذ الاول يفيد حصر المسند اليه في المسند  
 والثاني يفيد ما كذب هذا الحصر وهو ان كان مناسبا لركه  
 دعواهم الكاذبة فانهم لما فصر وانفسهم على الاصلاح وقصر  
 افراده ناسبا في ردهم ان يعصر وعلى الافراد قصر قلب فهم مقصود  
 على الافساد لا حظ لهم في الاصلاح واورده عليه ان يعرف الخبر يفيد  
 حصر المسند اليه في المسند كما في المفتاح والمشهورة من القمطر  
 يفيد انما اوردوه **والجيب** بانه تعريف المسند يفيد حصر  
 المسند اليه كما ذكرنا من محشر في الفايق في قوله ان الله هو الدهر  
 وان رده بانه انما ورد الفهم عن سبب الدهر وهو يقتضي ان يقال  
 ان الدهر الذي يظن انه كالب الحوادث لا يجاوز الله لان الله لا  
 يجاوزه كما لا يخفى وقيل ان الوجه ان يقال ان المتباعدة في تعريف  
 المسند على قياس ما ترقى المفاهيم من انما ان حصلت صفة  
 المفسدين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورهم فالمنافقون هم  
 لا بعدون تلك الحقيقة فالفضل مؤكدا نسبيا لا اتحادا الذي هو  
 اقوى من القصر فاذا في قوله ردا الله ما ادعوم من الانظام  
 رحمه الله عما في الكتاب من قوله ردا الله ما ادعوم من الانظام  
 في جملة المفاهيم ما بلغ ردا وادله على بساط عظيم وجعله ردا  
 لما في قلوبهم من التبرير كقوله تعالى قالوا انتم المفسدون وقصر  
 الاهتمام على المؤمنين فامتنوا انفسهم عليه وهذا استنفاد من  
 مساق الكلام في مقام الجدل وقصرت فحواه فلا تنفهم ان المقربين انما  
 يستفاد منه لو قيل انما المفسدون نحن . والاستدلال بلاشعور  
 فان قلت لم ذكر ما يشعرون بعد ان دعوك يدون استدراك  
 وكما هنا به قلت . المخادعة تقتضي في الجملة الاخفاء وعدم اشوا  
 بخلاف ما هنا فانهم لما هموا بما تعاطوه من الفساد فاجابوه  
 بما دعاءهم على خلافة ولغيره تعالى بفسادهم كانوا حصفه ففهموا بالعلم  
 به مع انهم ليسوا كذلك فكان محالا الاستدراك لانه يقع بين  
 الامور المتخالفة وما يقال عن ابن كساك من ان ما على من لم يعلم  
 انه مفسد ذم انما يذم من افسد عن عالم والجواب انهم كانوا  
 يعلمون الفساد سرا ويظهرون الصلاح وهم لا يشعرون انما امرهم  
 ليظهر للنبي صلى الله عليه وسلم فالمعنى لا يشعرون انما تعلم انهم مفسدون  
 فقوله لا انهم هم المفسدون لا فاداة لارسلنا بينه الخبرية او ذلك  
 لعدم الفساد صلاحا او المراد انهم لا يعلمون ان وبال ذلك القسا  
 يرجع اليه في الدنيا والاخرة كما ذكره الترمذي في تفسيره فقيه  
 وان ارضاه بعضهم ان المقصر في العلم مع التمكن منه مذموم ايضا



خبر

بل قد يقال انه سواء حاله غير وفي التنا وتيلات لعلم المذري ان  
 هذه الآية حجة على المعتزلة في ان التكليف لا يتوقف على وجود العلم  
 بالمكلف به وان الحجة لا تكفي بدون المعرفة فان الله خير ان  
 ما صنعوا امره لنفاق افساد منهم مع عدم العلم فلو كان حقيقته  
 شرطا للتكليف ولا علم لظفر به لم يكن صانعهم افساد الا ان  
 ان تكافى الممنوع عنه فان لم يكن المنهي نقارحهم عن النفاق لم يكن  
 فعلهم افساد اذ لا على ان التكليف يعتمد قيام الله العلم والتفكر  
 من المعرفة لا حقيقة المعرفة فيكون حجة عليهم وهذا المسئلة  
 متفرعة على مسئلة مقدار نفا القدرة للفعل وقدمها وهذا معنى  
 ما ذكره ابن كيسان فتدبر **قوله** من تمام النص والارشاد الحقة  
 اشارة الى ان قابل هذا الفعل هو قابل ما قبله وكونه نصحا يظهر  
 منه ان القائل المومنون لا الله والرسول صلى الله عليه وسلم  
 كما لا يخفى ولا يقتضيه اشارة الى التخليد بالخاء المعجمة ولذا قدموا  
 اشارة الى التخليد وليس هذا ميمنا على ان الاعمال دلالة في كمال  
 الايمان او في حقيقته كما قيل لان غلبا ترك الفساد لئلا يستعمل  
 التكذيب المنا في الايمان والتحاد القائلين قد لما في بعض التفسيرات  
 القائل بعض المنا فقير لبعض لان المتعاسب لقوله واذا القوا الذين  
 آمنوا قالوا آمنوا فان قلتم **قوله** اذا كان القائل المومنون والمحب  
 للمنافقون كالمظهر ان يكونوا مظهرين للكفر اذا القوا المومنون لان الامر  
 بامتنوا لا يتصور بدون الملازمة وقوله بعد واذا القوا الذين آمنوا  
 قالوا آمنوا فمقتضى الخلاف فاصحة التوفيق حينئذ وهذا  
 هو الذي اعني بحال القائل بعض المنا فقير لبعض **قوله** هذا قد  
 استشكله وكما تبين عند كثير من الفضلاء انه وان كان الامر ببعض المومنين  
 كما مر لكن قولهم انهم لا يقولون شيئا بنبينهم لا في وجوه المومنين  
 والا كان مجاهرة بوجه وفق بين الايتين وانما يتعدى هذا القول  
 واذا قال لهم المومنون امنوا كما امر الناس قال المنافقون انؤمن  
 اي كما اشار اليه الفاسل المتفان في شرحه وقيل عليه ان التقيد  
 ممنوع وانما كلفه لوقيد قول المنافقين بكونه في موجهة  
 المومنين وليس كذلك واذا الشرطية ظرفية تفيد تخصيص  
 الجواب بوقت الشرط لكونه متوقفا على قول الكفا فكان من جوابهم  
 ان سألوه هم اي نسبوه الى الشك لانه صريح في مجاهرة المومنين  
 بالشفقة بخطابهم بقوله انؤمن اي وهو مجاهر بالكفر منافية  
 لما بعث من قوله تعالى واذا القوا الذين آمنوا الخ ورد بان لا اشكال  
 فيه لانه لم يصحح بان المنافقين جاهر المومنين بالشفقة  
 عبارة ما يوهبه وهو قول من جوابهم ببناء على ان الجواب ما يقال

خبر

على الدين وخبر

موجهة

موجهة وكونه كذلك متوقف على السماع من اصل اللغة وهو كونه  
 يوجب ذلك على خلافه ما استفاض من اطلاق الخلف لفظ  
 الجواب على رد كلام السلف مع بعد العهد من غير تكثير وقيل اذا  
 هنا معنى لو تحققنا النفاقة وانهم على حال القنص انهم لو قيل  
 لهم كذا قالوا كذا كما قيل مثله في قوله اذا ما المنة لمتة وخبر  
 واستشهد له بقول الرخصي ان مساق هذه الآية بخلاف  
 ما قد سبق له اول قصته المتفقين فليس يتكرر لانه  
 تلك في بيان مدحهم والترجمة عن نفاقهم وهذا في  
 بيان ما كانوا يعملون عليه من المومنين من التكذيب لهم  
 والاستمراء بهم ولصاحبهم بوجه المصادقين واما ما هم انهم  
 معتمد فانما قاروه الى شطار دينهم صدقوه بما في قلوبهم  
 شاهد صدق عليه فهو ضرب من التقدير والتمثيل وقيل يجوز ان  
 يقول المنافقون ذلك اذا انفردوا عن المومنين خالين من  
 تشدهم فلا يكون مجاهرة لفكهم من الانكار كما سيأتي في سورة  
 المنافقين في قصة زيد بن ارقم رضي الله عنه وقيل انه كان  
 بحضرة المسلمين لكن مشاركة بينهم هذا ما ذكره من القيل  
 والقال وحلوا به شك الاشكال المتروا به من غائلة الاحتمال  
 والذي مر عندى انه لا يرد زائغات المومنين امر وهم بالامكان  
 المطابق لايمان خلق الناس والامر كالنفي ينصب على القيد  
 فكأنهم قالوا لخالصوا الايمان وفيه اعتراف باصل ايمانهم وهو  
 مطابق لقوله تعالى ومن الناس من يقول امنا فاجابوهم  
 وجاهلوا وشقاقا بقولهم انؤمن اي نحن مومنون متصفون  
 بصفات وسمات الايمان لا بخالفها الامن كان سفيها وهذا  
 موجهة فبالامكان لا بالكفر كما ادعاها القائل وان كان هذا  
 شبه في شهد لانهم قصدوا به عدم ايمانهم بما جاء به الرسول  
 صلى الله عليه وسلم وتنفية من اتبعه ككثرة خلاف ظاهر الكلام  
 والشرع انما ينظر للظاهر وعند الله علم الشرائع ولهذا  
 قال العلامة سفيوهة ولا يكلف من هذا عدم مطلقا بقية جوابهم  
 نعم الناصح لانه كناية عن كمال ايمانهم وان كان في قلب  
 تلك الكناية نكالية **ولقد ما كنت** هذا اذ ايت بعض فضلاء  
 العصر ما يفارجه فقالت مريحا بالوفاء وترك المصالح في الكشف  
 وسروجه هنا من توجهه استنادا قتل الى جمل امتوا بانه اريد  
 به لفظه فتواستمر وهو مفعول به ساء مسند القاعل وهو مفعول  
 القول فلا حكمة الى ادعاء انه مستند لصغير المصداق والمجالة  
 بذكر منه ولا الى الجار والمجرور لظهوره **قوله** فان كمال الايمان



المتراد بكلامه ما به يتم ويتحقق وهو بحسب الاستعمال بيننا ول  
الاجزاء وغيرها كما قيل  
وما شفع الاداب والعلم والحجج وصاحبها عند الحكم موت  
فلا يشك كل كلمة بدعوى الاعمال في الايمان كما قيل وقوله وهو  
المقصود قيل انه جعل امنوا كناية عن طلب الايمان بما ينبغي  
ويمكن ان يراد بالنهي عن الفساد الذي عن الشرك ويكون الامر  
بالايمان بعد النهي عن الشرك على طبق كلمة التوحيد والظاهر  
كحل النهي عن الفساد على النهي عن النفاق والايمان بالايمان  
عن اخلاصه ظاهره وباطنه ولا حاجة لمثله **قوله** في حيز  
النصب الخ كما بعد الجمل في الاكثر ما نعت مصدر واما حال كما صرح  
به الحكمة والثاني من حيث سبويه لان الصفة لا تقو  
معاً موصوفها الا في موضع محضوه في عطفه حال من المصدر  
المضمر المفهوم من الفعل ولم يجعل متعلقة بامنوا على ان الظرف  
لغوايتا على ان الكاف لا تكون كذلك واذا كانت ما كانت فانه المكان  
عن العمل مصححة لدخولها على الجمل في التقدير حققوا ايمانكم  
كما تحقق ايمانهم وان كانت مصدرية فالمعنى امنوا ايماناً شاملاً  
لايمانهم ولم يجعل موصولة لما فيه من التكليف وتقدم المصدر  
للمصدرية لانها ارجح لبقاء الكاف على ما لها من العمل الاصل وقيل  
الثاني ارجح والامر فيه سهل **قوله** واللام في الناس الجلس الخ  
هذا على عكس ما في الكشف اما لانه اصل المتبادر اولاً لانه احسن  
هنا عنده كما قاله الراغب وتبعه المصدر رحمه الله وما ذكره برقمته  
ما حوذه من تفسيره بنوع من الاختصار وقوله والمتراد به الخ  
الكشاف او المجلس الخ كما آمن الكاملون في الانسان او جعل  
للمؤمنين لانهم الناس على الحقيقة ومن عداهم كاليهود في فقد  
التمييز بين الحق والباطل انتهى ولما كان العرف للمجلس قد يقصد  
به بعض الافراد من غير اعتبار وصف به كما في امر على الشير وقد  
يقصد البعض باعتبار وصف الكمال كما في ذلك الكتاب وقد  
يقصد المجلس بآشرو كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر والاول  
لقلته خيرة واه نصار الية اذا تعدد الاختيار فستر الناس بالكمال  
في الانسان بنية او بمن هم الناس في الحقيقة حتى كان من عداهم  
في عداد الية بيم وهكذا انما هو على تقدير يكونه مفعول المؤمنين  
لان المتناقضين بعضهم لبعض كذا افادة الشر المحقق والظاهر منه  
ان المتراد من المجلس الجلس من حيث هو ومن قوله او جعل  
المؤمنون الخ الخ الاستغراق كما بينا من الكشف لان المعرف  
بلام المجلس من حيث هو فيفيد الحصر كما في شرح الناحية فينا سب

حسرو  
عصام

سعد

ان يعتبر عن الكاملين بلفظ الجلس لادعاء الخصاره فيهم والشريف  
هنا اختار ان المفيد لذلك لام الاستغراق لا غير فلهذا جعل  
الوجهين هنا على الاستغراق وجعل الاول ناظراً الى المقصود  
علمية والثاني الى تصور من عداه وقد قيل انه لا يحسن حمل  
الناس على المجلس واخراج المتناقضين عنه على تقدير ان يعطف  
قوله واذا قيل لانه لا يفسد واعلم انه من قول النبي  
**قوله** ما بين الفاضل من الخلاف منشؤه ما فصل في  
المعاني في بحث التعريف وليس هذا المحلة فالعارف تكفيه  
الاشارة كما ان الغبي لا تشفيه العبارة **والحاصل** ان الحصر  
اما لانهم الكاملون المستجيبون لمعانيه فكانهم جميع افراد  
او بملاحظة ان غيرهم كالبهايم لفقدهم للتمييز بين الحق والباطل  
فالانسان يبرمجون في التاسر والاول يشبه القصر الحقيقي والثاني  
الافراد والمصدر رحمة الله صرح بالاول لدلالة على كمالهم  
المقصود وانتارة الى انه مستند للمعاني بقوله ولذلك  
قيل عن غير الخ ومن عطف عن هذا قال ان عبارة المصدر  
الله ناظرة الى الاول فقط فاقيل من ان الثاني يبلغ في هذا  
المقام وانما على الاول تخصيص وعلى الثاني استعارة لقول  
العلامة كانهم الناس على الحقيقة ليس بشئ **قوله** بقضية العقل  
الذي يحكم العقل او بمنتهى وهو ما يتقاربان وقوله فان اسم  
المجلس المتراد باسم المجلس الاسم الجامد الموضوع لمعنى عام سواء  
كان معترفاً او نكرة واذا عرفت ذلك التعريف على تعبير معناه  
قال الراغب كل اسم نوع يستعمل على وجهين احدهما دلالة على  
منتهى فصلان بئنه وبين غيره والثاني لوجود المعنى المختص به  
وذلك هو الذي يمدح به لان كل ما اوجبه الله في العالم  
جعله صالحاً لفعل خاص به لا يستعمل له سواء كالقصر للعدو  
واليعبر لقطع الغلاة المعينة وعلى ذلك الجواب كالمبدأ والعين  
والناس وجدوا يعلموا فيتم الواف كما لم يوجد فيه المعنى الذي  
خلق لاجله لم يستحق لية مطلقاً بل ينبغي عند فقياك زيد ليس  
بالناسك انتهى وهذا ما اشار اليه المصدر رحمه الله **قوله** ولذلك  
يستلج عن غيره الخ لاجل استعماله فيما استجمع المعاني المقصودة  
منه سلب عمن لم يستجمعها فقيل ليس بالناسك ولولا هذا  
لكان كذلك كما انه صدق مستحسن كما قال  
كما قال في الباب على عند الصمد لا تفرع الباب فاما له لحد  
وقد مر لك ان هذا مستلج لم يحل البناء فخر من زلة العدم وليس  
مغايير له كما قيل فتدبر واستجمع بمعنى جميع فهو منع كاشع

حفيد

خسر

عصام



شيخ زاده

به كلام الصحاح وفي المصباح انه لازم لجمع فعلية تكون تضميناً او  
 محاراً **قول** وقد دجيمتها الشاعر في جمع استعمال اللفظ في  
 منها مطلقاً واستعماله فيما يجمع المعاني المنصودة منه  
 فان المراد من الناس الاول الجنس من الثاني الكمالون في  
 الانسانية وقدر على الزمان والدفاع في سائر احوالهم وقد عرفت  
 ان منشا هذا ان اسم الجنس نفسه يقطع النظر عن تعريفه وتعيينه  
 انما يفيد تعيينه كما صرح به المصنف رحمه الله والراغب ان  
 فن قال ومن هنا فعل ان دعوى الكمال يجوز اعتبارها في  
 النكاح انما فقد لجل او اهل شمران لخذ من نفس المظن  
 كان او نكرة لايتا حقاً فاذة التعريف له عند من له اذني بصيرة  
 نقادة وقوله ومن هذا الباب ان في اسم الجنس من لم توجد  
 فيه خواصه المنصودة منه فانه في الالة التي جعلها للكل  
 صالحة لم يسمع الحق والعيون عمياً اذ لم يشك لصواب لا تنفاد  
 فواضحاً ومكرانها المنصودة منها وهو ظاهر وقيل ان التمثيل  
 به مبني على انه استعارة لا على التشبيه فان المقصود وما معه  
 عليه حقيقة والشعر المذكور مشهور في كتب الادب الا انه وقع  
 على وجه في بعضها

• اذا الناس ناس في البلاد بلاد • وفيهم اذا الناس ناس في الزمان زمان  
 • وفيهم اذا الناس ناس في الدلائل ديار • وانتهى في الخمسة البهية هكذا  
 • اهل المجال سالي يدي الموي • اي الرتل من قتل المخلوق تعاد  
 • بلادها كذا وكذا تحقها • اذا الناس ناس في البلاد بلاد  
 • ولم يسم قائله وفي الاصل انه لرجل من عاد وله حكاية ذكرها  
 هكذا في بعض القوافي وفيه مناقشة وقيل صدر المصراع المذكور  
 لقد كنت ذا حظ من الجود والعلو • وقيل يد يارها كذا وكذا تحقها  
 • او للهند والمراد به الرسول صلى الله عليه وسلم قدم هذا ملك  
 الكشاف وذهب صاحب البحر الى انه اول واولاد من بعضهم بل لما نزل  
 لا يضر وي عن ابن عباس رضي الله عنهما كما للحرجة ابن جبرير  
 والمعمود اما النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه ممن اتبعه من المؤمنين  
 لانهم بصف عينهم دايماً وقد مر ذكرهم ايضا في قوله له الذين  
 يؤمنون لانهم دخلوا فيه فحولوا اوليا وانعم فالعهد خارجي  
 او خارجي ذكرى لا يبينها محمداً وحضوفاً فقولك الكرم هذا الرجل  
 فيتعرف بخارجي ولا يجوز له ذكره لا يخفى وقسمته الايمان المطورة  
 منهم بايمان هو لا يقضي منها وان له من جميع الوجوه كما اشار اليه  
 المص رحمه الله بقوله والمعنى ان لا يخلو من ان الظاهر  
 ان المراد على تقدير العهد مطلق المؤمنين فقط اذ المطلق محدد

حفيد شيخ زاده

ايماهم

ايماهم لا الايمان المشابه لايمان آمن منهم لعبد الله بن سلام وفي  
 بعض شروح الكشاف وتبعه بعض ارباب الكواشي في هذا العهد الخارجي  
 باعتبار كونهم كالمذكورين سابقاً بوجه خطي وقول الرسول  
 صلى الله عليه وسلم ومن معه من المؤمنين كانوا نصيباً عنهم والمؤمنين  
 خواصهم لانهم كانوا من المؤمنين منهم لاطهار للحجرات وتلاوة القرآن  
 عليهم اوعى الله بن سلام واشياعه فانهم ايضا محل التفات  
 خواصهم لانهم من جلد نهم ولا يغيبون من خواصهم لشدقهم  
 غيظهم بسبب ايمانهم وشدة قائلهم بسببهم والتقدير كما امن  
 اصحابكم واخوانكم ولا يخفى ما فيه **قول** ومن آمن من اهل جلد نهم  
 الى الجلد والجلد بكسر الجيم وسكون اللام التي قبلها ذال مهملة  
 وهو من الحيوان ظاهر بشرته وقال لا زهرى لجلد غش جلد الحيوان  
 ولحم جلود وقد جمع على الجلود كقولهم جلد وجلد الرجل وجلده  
 ابقا جسداً وقومه وعشيرته وهم فسر اهل اللغة وورد استعماله  
 والمفاسد هنا الثاني وقد ورد في الحديث قوم من جلدنا اي من اهلنا  
 وعشيرتنا كما في نهجنا لا يتر ويذكر في كتيبة العزيمية في باب افعال القليل  
 استشهدوا وعلى صفة يوسف عليه الصلاة والسلام لحسن اخوته بما  
 سمع من العرب من قولهم نصيبنا شعر اهل جلد نهم فقد عرفت ان  
 استعماله مع لفظ اهل كما في المثال وبدونها كما في الحديث صحيح  
 فن قال لفظ اهل من ايد والظاهر حذف كما في الكشاف من جلد نهم  
 ومن جلد نهم لفظ على موارد استعماله لقصوره او اهل له ومعناه  
 ما تقدم وفي بعض شروح الكشاف عطف ابناء جلد نهم نصيري وقال  
 الجوهري رحمه الله لجلد الرجل جلده وبنه ولا حظ للمعنى الاصل  
 يستعملان يكون كناية عن المنفعة في القرب لقوله هو بضعة  
 مني والظاهر انه شبه الجسد والعشيرة بجلده وظاهر ان هذا البدل  
 لجعل القوم جسداً واحداً فاهل جلد نهم كناية عن المصاحبة قد يجعل محاراً  
 وخصه المشبه الاصل فاذا اريد زيدا ندي بمنايد لغيره لقوله  
 وجلده بين العين والانف سالم والمراد باهل جلد نهم اليهود لانهم منافق  
 المدنية منهم **قول** كما بن سلام هو عبد الله بن سلام بن الحارث ابو  
 من ذ رتبة يوسف النبي عليه الصلاة والسلام حليف العواقل والخارج  
 الانس يكل من الانس ايضا ويكان حليفهم وكان من بني قينقاع من  
 اليهود واسمهم الحصين وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسماء وسماه عبد الله  
 لما اسلم اول ما قدم المدينة وقيل تلحقه اسماؤه الى سنة ثمان وسمي  
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحقة وهو من اهل الصحابة يروي  
 عنه ابو هريرة قال صلى الله عليه وسلم وعنه في مناقشة واموره مع اليهود  
 مشهورة في كتب الحديث وتوفي بالمدينة سنة ثلاث واربعين

مربوطة



من الحق وسلام فيختصن بحفظه للام وغيره من الاخلاق مشددا للام  
 والمراد باصحابه من آمن من بني اسرائيل وقوله والمعنى الخ هو هذا  
 الوجهين لانه شبه الامكان المأمور به بايمان خالص للمؤمنين او  
 بعض من الخالص المأمورين وايمانهم كذلك **قوله** واستدل به الخ قال  
 الحصار في احكام القرآن لم يمتح به في استنباط الزندق الذي اطلع  
 على الكفر من اهل الامكان لانه تعالى لم يخبر عنهم بذلك ولم يامر بقتلهم  
 وهنالك بعد فرض القتال انتهى والزندق بوزن الكيل معرب ومعناه  
 المخذ وفتره في المقاصد بالمتفاق وهما متقاربان وبهذا المعنى  
 استعملته العرب كما قال

■ ظلمت جميعا ان شئني في اذنتها ■ كاني مصحف في بيت زندق  
 وهو معرب زندق اي يقول ببقاء الدهر وزندا وهو كتاب مزدك  
 المجوسي وزندقنا وزندقنا فسادا فقة وفتره الفقهاء يمكن بيطن  
 الكفر ويظهر الاسلام كالمنا فوق وفتره بغيره وبين المجد والمرد  
 في الفروع ومقتل من انه لا دلالة فيه على قبول بقاء الزندق لان  
 النفاق غير الزندق فكيف لا والزندق بغيره لان المناق ولم يقل  
 لمحد ان في عدم قتل الرسول صلى الله عليه وسلم المناق دلالة  
 على عدم قتل الزندق واصح الا ان الزندق ان فتره بالمناق  
 فظاهر والا فموسمه وقد طلعت التوبة والايام ولو لم يكن ذلك  
 مقبولا لم يطلب منه الا انه قتل على هذا انه انما ينبغي لو كان طلب  
 الايمان لدفع القتل وليس كذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 مأمورا باجرا للاحكام لسلام عليهم مع علمه عليه الصلاة والسلام ان  
 بنقائهم فلم يطلب الايمان منهم الايمان منهم عند الله والزندق  
 ليس كذلك وفيه نظر لشعبي وحكم الزندق على المختار المفتي به  
 بعد الاختلاف في قبول توبته بعد اخذ عندنا شافعية والحنفية  
 انه كان معروفا بذلك داعيا للنفقات ما قبل منه الاخذ قبلت  
 توبته وبعبارة هذا لا يقتل كالتاحر وانه لم يكن داعيا للضلال  
 فهو كما استند كما قاله ابو الليث وعلمنا الفتوى وفيه تفصيل في الفروع

**قوله** وان لا قرار بالامكان يعني ان الامكان يكون ايمانا  
 صحيحا مجردا عن التلفظ سواء اطارا القلت ام لا اذ لو لم يكن كذلك  
 لم يكن للتقيد في الآية بقوله كما آمن الناس فائدة لكثافة استنوا  
 فيه لانه موضوع للتقيد في القلي المقارن لا قرارا للمسا في القادر  
 كما مر واحتمال كون ذكره للنزغيب او التاكيد لاقتضاه المقام  
 كما قيل خلاف الظاهر وهذا ملحوظ من النفس الكبير والجاب  
 عنه بان الايمان الحقيق عند الله هو الذي يقتضيه الاخلاص اما  
 في الظاهر فلا يستلزم الا بالقرار الظاهر ولا جرم اقتضى اليقين

ابن كمال

مير بادشاہ

تاكيد

تاكيد بقوله كما آمن الناس المشرق المشركه الله لم يذكر الجواب لانه  
 اراد ان المقتدر في معنى الايمان لغته وبحسب ظاهر الشرح هذا واما  
 مطابقة ما في القلب فمعتبر في الايمان المسيحي من الخلود في النار  
 عند الله فسادا ذكره من اهل الفقه الفقهاء وغيرهم فاقبل من ان المستند  
 به على هذا الكرامة وقد مر الخلاف معهم فيمن بقوة بالتمسك  
 فارغ القلب عما يوافقه او ينافيه واما من ادعى الايمان وخالف  
 قلبه لانه كالمناقضين فكافرا لانفاق وهو يفتقر عدم تعرض  
 المحر للجواب بمقتضى الجواب **قوله** البهق فية لا انكار ولا انكار  
 فتم ان اطلاق المعنى لم يقع وتوبيخ معنى لم يقع والمراد الاول  
 ولذا فسر بالكون وقوله منشار بها الى الناس نحو المراد بهما ذلك والايضا  
 ذهنية الاحتمالية يعني انها في الشبهة للعتد والمراد بهم الناس القائلين  
 ذكرهم بوجهية والعتد المذكور يكون باعادة المتقدم بعينه  
 وقد يكون باعادة لازمه وصفر وان لم يحرك في صريح ذكره  
 ويسمى العتد التقديرية وذلك بان يستدل الى الموضوع ما يستدعي  
 تلك الصفة فتذكر الصفة متروكة كما هنا جري ذكرها كما اذا قيل  
 لك شئتمك زيد فتقول افعل الصفة فان الشئ تنبيه على ان  
 سقاها حتى كانه قيل اعترض لك سقاها او لان يكون الموضوع  
 على في تلك الصفة حقة او ادعاء في ذكر علمت صفتها  
 والعتد هنا امالات الايمان بوجهية مستلزم للصفة او لان  
 المؤمنين فيما بينهم متروكون به **قوله** او الجبر باسره الخ اذ  
 للجبر في ضمن جميع الافراد وهو الاستغراق بمعنى وباسر عبارة  
 عن جبرية والاستغراق في الاصل ما يشد به الاسير فاذا سلم بوثاقه  
 فقد سلم بجملة شدة صار عارضا عن كل ما يشد به اجنبه ومنه جبر  
 فيه بمعنى خلقي من درجته اذا طواه وصير في الجبر واللفظ  
 الشفها وصيرهم للرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه الشامل  
 لابن سلام واضرا به رضي الله عنهم وهم اكل الناس لعقلم فجهلهم  
 سفها بزعيمهم الفاسد وهو مخالف للواقع والشفها وان شملهم وغيرهم  
 لكنهم دخلون فيه فحولا او لتيا عندهم وموايلهم كافي من الكفاية  
 كما قال قتالي فلما جاءهم ماعز فواكفوا به فلعنة الله على الكافر وقد  
 قيل عيا هذا انما يجهل باذعوا الحصار منهم الشفها في المؤمنين المذكورين في  
 قوله كما آمن الناس في لايح ايمان اسناد الايمان الى جميع الشفها فان لم يكون  
 من الشفها لا يحضر لكن يرد على هذا ان مقتضى الاستغراق لا يلازم مقام انكار  
 موافقة الشفها لان اشباع بعض الشفها الفخ وليس شي فانها سواء اريد  
 الاستغراق الحقيقي لادعائي او العز في كافي جم الامير الصاغة اذا لم يكن في  
 المدنية حين بجم النفاق الامور او منافق موافق للمقام على انما الوجه

خبر

سرب بادشاہ



وابذلها كما لا يخفى فتدبر قوله وانما سفسفوه مما ايدى دعوه سفسفها  
 او تسبوهام للشفقة بناء على اعتقادهم انها سفسفها او تخففها فان  
 فيهم قضا والموالي بمعنى العبد فان له لحد معانيد ومما يتك  
 وملال الصغار يتك رضى الله عنهم كما ذلك كما هو معترف في محله  
 والمجملات الخلق النضر واصلا معناه اظهار الجبل والقوة  
 والمبالاة بالشيء لا اعتداده والاعتناء به وعدم المبالاة به  
 لانهم كانوا من اهل الكتاب **قوله** والشفقة في اللغة  
 الخفة والتخفيف والامتنان يقال زعام سفسفه اي مضطرب  
 وسفسفت الرياح الرياح والنازل فخر كتمها خفة شدة استعمال  
 في عريف اللغز والشرع وشاع حتى صار حقيقة فيه لنقص العقل  
 والراي وقال الراسب استعمال في خفة التفسير لنقصان العقل في  
 الامور الدنيوية والاخرية ومما لهذا المصنف رحمه الله ما ذكره  
 وفي شرح التاويلات حدة بعضهم الشفقة بانه ترك العمل بمقتضى  
 العقل مع قيام العقل وقيل العقل هو جيل الجمل على علمه بانه مظل  
 وخفا في الراي والعقل خفته وعدم استسلامه وفي المصباح سفسف  
 الثوب سفسفا وان قربا وسخا فله بالغة رفيق لعله عزله ومنه  
 قيل رجل سفسف وفي عقله خفة اي عقله يفتقر وقال الخليل  
 السفسف في العقل خاضعة والخفافة عامية في كل شيء انتهى وقوله  
 والحلم بكسر الحاء وسكون اللام هو الامانة والوقار ومما يله اي يقع في  
 مقابلة لانه صند على عاونه المعنوية في الانقياد بذكر الاصداد  
 كما قيل ويصدها تنبئين المشيا **قوله** رد ومبالغة في تجملهم الخ  
 فني مع الظلمة ونشر مرقب فالرد لتسفيه لهم للمؤمنين ناظر  
 لقوله الا انهم هم الشفقا والمبالاة الغز في التجمل من قوله  
 ولكن لا يعلمون كاسترازه عن قريب ويحتمل انه رجع لقوله الا  
 انهم الخ من غير لفت فيه واليه ذهب بعض ارباب الحواشي وانه  
 من قوله الا انهم هم الشفقا لانه المقصود بالذات فلذا في فيه  
 بالاذان ووسط صمير الفضل وعرف الخبر وقيل بالاستدراك  
 المؤكدة لامتثالهم للشفقة الجمل قد لالة قلته لانه خفة العقل  
 ونقصه وفي الدر المنثور الشفقة خفة العقل والجمل بالامور قال  
 قال الثمالي

تخاف ان تسفه احلامنا • فتجمل الجمل مع الجاهل  
 وقوله فان الجاهل الخ تفسير للمبالاة الغز في التجمل وتعليل بناء  
 على احد الوجهين في قوله لا يعلمون وهو ان معناه لا يعلمون انهم  
 هم الشفقا حقيقة لقلة قائلهم في الدليل القائمة على ان الكفر  
 سفسف لا ما قيل من ان معناه لا يعلمون ما يحزنهم من العذاب

لجل

لاخل الشفة في الاخرة وعلى هذا احتملهم بالشفقة الذي هو جمل  
 بالجمل فتوهم الجمل مركب فكانه قيل انهم جهلا ولكن لا يعلمون انهم  
 لجهلا وقوله بجملته صفة الجاهل والجاهل صفة وتصح كونه  
 صفة للجمل ومما قرئنا عليه انه لا يرد على المص رحمه الله ما قيل  
 من ان لا يفهم من قوله الا انهم هم الشفقا الامتنان الباطل لانه  
 الشفقة وخفة العقل وقد يكون سببا للشك وكذا عدم العلم لا  
 يستلزم لجمل المركب ولا جمل الجمل سبب بان المراد بالشفقة هنا  
 امتنانه الباطل وعدم العلم الجمل المركب بقربية المقام لانه  
 ناشئ من عدم الوقوف على المرام وتعدى الجاهل بعلى وقومته  
 بالمبالاة بتضمنه معنى المص **فان قلنت** انما يهمل من المساهة  
 ونفي العلم الجمل اما الجمل بخلاف الواقع فلنفسه هنا ما يدل عليه  
 لان عدم العلم بالجمل يحمل التحقيق في ضمن عدم العلم بشيء من  
 التفتيش وفي ضمن الجمل بمقتضى الجمل **قلنت** هو كما ذكرت  
 الان مقام المبالاة ليعين الاضمار الثاني مع ان حالهم يقتضيه  
 لان الجمل على تسفيه المؤمنين والشفقة في اذنيهم لا تصدرا  
 مرة العاقل الا فليجزم بذلك فاما **قوله** انتم جهال  
 من المتوقف الجمل عليه مراتب الجمل الاربعة احدى ما وضعه  
 المص رحمه الله بالاشتمال وتعدى هذا الظان بخلاف الواقع وتعدى  
 المتوقف عن التصديق بل هذا الظرف في المردد بينهما من غير اعتراف  
 بجملته ورايها المتوقف المعترف فكان ينبغي ان يقول انتم  
 جهالة من غير الجاهل ليشمل الصور الثلاث او يكتفي بالثاني لانه  
 الامتنان بالشفقة الى الثالث والرابع بالظرف الا في غير انه ذكره  
 المعترف لتبطل به قوله فانه ربما يقدر كمن استل في دار الحرب  
 او نشأ في بلاد غير راس جليل لا اعترافه بجملته واستعداده  
 لقبول الحق فيلتفت بالايات والندى كما يقدر المؤمن المعترف  
 بذنبه بخلاف الجاهل الجاهل بجملته الذي عن الحق والندى جمع  
 نذير **قوله** وانما فصلت الاية الخ فصلت مجبول من التفتيش  
 فتوهمه الصاد اي تقينا صلبة كفتي اذا الخ بقافية والفصلة  
 في النشر منزلة القافية في الشعر وهذا بناء على انه يجوز ان يقال  
 في القرآن سجدة وفواصل وفيه تفصيل ذكرناه في غير هذا المحل وفي  
 بعض شروح الكشاف فصلت بنشد بيا الصاد المملو من التفصيل  
 وفي بعض النسخ يتكفينا من الفضل فجوز فيه وجهين اي ختمت  
 هذه الاية بالعلمون دون لا شمر ونما ذكر وقوله كشرطابقا  
 الطباق كالطابق من الاستمالة متضايفة وهو ان يجعل شيء فوق  
 آخر ويقدسه ومنه ما بنى النعل بالنعل لكونه فوقه يقابله ويكون

كازروني

قلنت



يقابل ذلك ولو بعدد دوافقه فلما اطلق الطبا في اللغة على الموافقة  
والمناقضة واطلق على الاستطلاح البدعي على الجمع بين المتضادين في  
لغة بله في الجملة ولذا ذهب الاكثر هنا الى ان المراد الثاني لا في  
السفاهة بجهل كما مر في ذكر العلم بمجمع بين متضادين في الجمل والطبا  
بدعي وقيل المراد الاول لتناقض سبب عدم العلم والتفاهة فهو لغوي  
يرجع الى مراعاة النظر قال الطيبي صرح باب المطابقة المعنوية  
اذ لو كانت لفظة لفظ لا يردش دون لان الرشد مقابل للسفاهة او قيل  
الا انهم الجمل لا يتقيا بل لا يمتزجون انتهى وفيه نظر لان المتناقضة لا  
يتمت ما فانه ان نظر العلم والجهل من غير نظر لغوي فهو بدعي وانه  
نظريه منسفا فلغوي ولكل جهة وانما قال اكثر لان الشعور  
علم ونفسه بجهل وسفه او ذلك مما يستلزمه ويؤيد اليه  
ان فسر الشعور باذراك الحواس الظاهرة فففيه مطابقة للسفاهة ايضا  
الا ان ما ذكرنا من احوال شمر بين ذلك لانه لا يمتزج في الامور  
الدينية غير محسوسة فخصنا في الفكر ودقة نظرنا فهاضت  
ايه الايمان بلا يعقلون والبنى والفساد الديني محسوس شاهدا  
او من انزلته فلذا فصلت ايته بلا شعرك وجعل الطبا مقبولا  
مستغلا وهذا وجه اخر والوجه الثاني جعله ما دجما ولذا قيل  
ان كلامه ظاهر في ان الطبا مراعاة النظر ولو جعل العطف في كلام  
المفسر تفسيريا عاذا السكينة خلاف الظاهر وذهب اكثرنا الى ان  
التي لا الى اصل الشعور اذراك المشاعر وهي الحواس الظاهرة  
وقفيه ابلغ من نفي العلم ثم انه شاع بعد ذلك في الادراك وقد  
يخص بالحق منكم كما قالوا فلاك سبق الشعور اذ في النظر والشعور  
ليست معاني الحسار ومعني الاذراك وبمعني الفطنة فقول  
او لا وتليهم ونفي الاحساس وثانيا نفي الفطنة لا يصلح معرفة  
المصالح والفساد لانهما لا ينفصلان في العلم نبيها على نكتة دقيقة  
وهي ان في استعجالهم لحد ثبوتها في الجمل التالفة على عدم الحس  
شمر قال انهم لا يفطنون نبيها على ان ذلك لا يرد له لانه لا يرد  
لا حسر لا فطنة له شمر قال لا يخلون نبيها على ان ذلك لا يرد لان  
مرة لا فطنة له لا علم له شمر انه قرن باداة الاستدراك المعطو  
وقد يستعمل بدون عطف والفرق بينهما دقيق لدفع ما يتوهم  
من انهم يعلمون بما هم عليه ولكنهم يتجاهلون عنادا فذكر  
**قوله** بياك ملكهم الخ دفع لما توهم من انه هذا مكرهم ما  
مر في اول القصص وليس منه في شيء لان الاول لبيان مكرهم وادعائهم  
حيازة الايمان من قطريه وليسوا منه في شيء والثاني لبيان سلوكهم  
مع المؤمنين ومع شيعتهم وهما اشران مختلفان ولو لم يكن هذا

يلزم

يلزم تكرار انقياد المقتضى من الناس من تنقوه بالايمان فقا للجداع  
وذلك بالمتقوه عند لقاء المؤمنين وليس هكذا ابتكر اولافيه من  
التقييد ووقاية النبيات وانهم ضيقوا الى الجداع الا انهم لم يردوا  
لا ينفقوه هو ذلك الا عند الحاجة ووقيل ان مقتضى ان المراد  
يقولهم امنا او لا الا عن أحداث الامكان وهذا عن أحداث  
لخلاص الايمان وهذا انضاه الامام وانتهى بالافراد للسكان كان  
معلوم كامنهم غير محتاج للنبيات وانما المستحكة الاخلاص القلبي  
فيجب ان نراه هنا وقوله للمؤمنين فنفق من ما يظهر وانه لشياطينهم  
من تكذيبهم الصادق عن قلوبهم فيجب ان يريدوا بما ذكره للمؤمنين  
الصدق القلبي ايضا وحمل بعضهم كلام المفسر على انه عليه السلام  
انه لا ينافيه ما سياتي من انهم قصدوا باماننا أحداث الامكان لان  
المراد به الايمان على وجه الاخلاص ولا يخفى ان كلامه متبادر على خلافه  
لمن لانه ان يصدق من قوله **قوله** روي ان ابنه ابي الخ هذا سبب  
نزول هذه الآية وقد دللنا على الواحد رجه الله وروي ان عليا رضي الله  
قال له يا عبد الله اتق الله ولا تتأفق فان المتأفقين شر خلق  
الله فقال له من تلاها ابا الحسن الى يقول هذا والله ان ايماننا كما بانكم  
وتصدق بيقينا كصدق بغيركم ثم اقرنا فقال ابنه الى لا يتكلم به كيف  
لا يتوهم في فعلت فاذا رايتوه فافعلوا امثال ما فعلت فاستقوا علمه  
خير او قالوا اما نزل الخيرة ما عشت فينا فرجع المشركون الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم واخبروه بذلك فزلت هذه الآية وقال  
ابن حجر ان هذا الحديث منكر وذكر استناده شمر قال هو سلسلة  
الكذب لسلسلة الذهب وانما الوضع عليه لا شدة ومناكير على  
ذلك ان سورة البقرة نزلت اول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم للمدينة  
على ما صححه المتحدون وعليه رضي الله عنه انما تزوج فاطمة رضي الله  
في السنة الثانية من الهجرة فكيف يدعوا محضنا فان قلت ليس فيها  
ذكر من سبب النزول لانهم قالوا امنا **قلت** سبب النزول انما سبب  
نزل الآية عقبة ولا يخفى مناسبتها مع ما فيه من اظهار الاستهزاء وابتداء  
ابن ابي راسل المتأفقين وهم اصحابه ولست بعد الله **قوله** انظر واكن  
اراد الخ كانهم كانوا اجابا وجمعهم ليس هو اول نزول وادب عمار  
بغضائهم وقوله بالصدق سبب بنى عليهم الصدق بصفة مبالغة  
من الصدق لانه في المعاملة لا يمانه كان معروفا بالصدق وقيل  
في الاسلام لما صدق النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الاسراء واسمه  
عند الله بن ابي قحافة عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم  
ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي البكر بن كعب بن كلاب بن  
الله عليه وسلم في سورة فتيم حبه الا على وانه سبب البطل من قرشي

خبر

**قوله** على سبب تكذيبه اليك  
الصدق ونسبه



الذي ينبغي ان يذكر في هذا الباب من كلامه عليه السلام وما دفع في بعض نسخ القاموس  
والكشف من غير ذكر الخطأ وتسميته قلم الناسخ وهو بفتح المشقة  
والفوقية وتكون الشخصية **قوله** شيخ الاسلام هو كان في زمن النعمان  
رضي الله عنهم فظن ان علي بن ابي بكر رضي الله عنه وعمر وهما الشبان  
قال السجستاني في كتاب الجواهر في مناقب العلامة ابن حجر شيخ  
الطائفة السلفية في المنهج لكتاب الله وسنة رسوله مع النجاشي  
الفاطمي من المعقول والمنقول ورواه في وصف به من يبلغ درجة  
الولاية وقد يوصف به من طال عمره في الاسلام فدخل في عداد من  
شاب شيئا في الاسلام كانت له نوراً ولم تكن هناك اللفظة مشهور  
بين القدر كما من بعد الشيخين الصديق والفاروق رضي الله عنهما  
فانه ورد وصفهما بذلك وعن علي رضي الله عنهما في رواية الطبراني  
في الرياض النضرة عن ابي اسرة رجل خطا الى علي رضي الله عنه فقال  
يا امير المؤمنين سمعتك تقول على المنبر اللهم صل على من اصابك  
به الخلفاء الراشدين المحدثين فمنهم فاعز ورفقت عيناؤه واهله  
وشعر قال ابو بكر وعمر اما ما الصدي وشيخا الاسلام ورجلا قرين  
المقتدى بهما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ شاعر مشرق  
بما جماعته من علماء السلف حتى استدللت على سراسر المائة الثامنة  
فوصفت بما من لا يخفى ومما دلت لفظا لمن ولي الفضل الاكبر ولو  
عزى عن العلم والحق انا لله وانا اليه راجعون انتهى **قلت**  
شعر لشارف الان لمقتبالمون توطي منصب الفتوى وان عري عن لباس  
العلم والتقوى

فقد هزلت حتى يكاد من هذا الهالك ما وكل مفلس

**قوله** وثاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ هو ما اشبه في السير  
من دخوله رضي الله عنه فارتكبه روعة طلبة الصلاة قال في المهر  
وكبر لطفه وما له معروف اما الاول فظاهر واما الثاني فلا بد  
رضي الله عنه كانه له مال عظيم من التجارة النفعه كذا في سبيل الله وهو  
التجارة الرائجة **قوله** سيد بني عدي كفي بطر بن قريش  
اعظمهم واشهرهم رضي الله عنه فانه عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد  
العزى بن رياح بن قرط بن رزح بن عدي بن كعب بن لؤي امير المؤمنين  
ابو حفص القرشي العدوي ولفظ ما لبني صلى الله عليه وسلم بالفاروق  
لما اظهر الاسلام فاعز الله به الدين وفرق بين الحق والباطل وهو  
القرين المحبوب رضي الله عنه **قوله** وكنهه مترافيه وهو  
بفتح الخاء وهو المصباح هو عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب  
والاج والعم لختان وختن الرجل عند العامة زوج ابنته وقال  
الازهر لختن ابوا المرأة والختنة امها والاختان من قبل المرأة

فصل في نسب  
امير المؤمنين عمر بن الخطاب

والاجا

والاختان من قبل الرجل والاختان من قبل المرأة فاستعمله هنا على  
منكار كالعامة مما ذكر في الوضع ايضا ومثلا بمعنى الاستغناء  
**قوله** واللفظ المضادة لوقال الراغب اللغات ما كذا الشيء  
ومضادة عنه معا وقد يعبر به عن كل واحد منهما وقال لا مقام  
المقارن يستقبل الشيء بيمينه والمضادة بالفا من مضاد منه  
اذا وجدته في يمينها وبينك الملاقاة عموم وحضور وجهي وفي كلام المصنف  
رحمة الله منامحة ظاهرة وقوله فيقال الخ هو قريب من قول  
الرحماني يقال لفتنه ولافتنه اذا استقبلته قريب منه وفي شرح  
الهادي **قوله** انفس الكلام باذا كنك اذا فترت جملة مستندة  
الى ضمير الحاضر ضمنت تا الضمير فنقول استكننته الحديث اي  
سألته كتمان به ضم التافيه ما واذا فترتها ما اذا فتحت الفاعل الثانية  
فقلت اذا سألته ونظير القابل

- اذا كنيت باي فعلا فقترة • فتمت تاك فنية ضم معترف
- وان يكن فاذا يؤمنا فقترة • ففتحتا لتا امر غير مختلف

وسر كافي شرح المعقلات اي لفسيرته فينبغي ان يقال يؤمنا بعد ما  
ما قبلها فالاول كضموم فالثاني مثله واذا شرت ففتحتا ففتحتا تفسر  
نظرا لما كالمعنى فتعلق قول المخاطب على فعله الذي الحق به الضمير  
فليتخيل فنية لضم والتعبير يقال وقع في الكشف وتفسير الراغب  
فقال شارح العلامة انصاف مستقيم لان يقال غايبك فالقواب  
بقول وقال بعض الفضلاء فينبغي ان لا يراى ان اراد بعدم الاستقامة  
فوت المناسبة فالضمير بغير مستقيمة وان اراد عدم صحة المعنى  
لمتنوع لان يقال لازم بقول وكل موضع يصح فيه ومنع المألوم يصح  
فيه ومنع اللازم وفي بعض شروح الكشف ما قاله شارح صحيح  
بالاعتبار لان الاستقامة ليست بمعناها الحقيقية الذي هو ضد  
الاعوجاج بل هي مجاز عن المناسبة ولفظ يقال منها بين لمتنقول  
لا ملازم له وقوله كل موضع يصح الخ ممنوع لانه يصح كل مكان ناطق  
دون كل حيوان والحواء **قوله** ذكر استغنى بضمير الخطاب لرعاية  
قاعدة التفسير باذا الجملة العقلية ولا يلزم مناسبتها ما تقدم من  
الفعل بل هي تقدير التلخيص يقال هو الثقات على مذهب الحق وفيه نظر  
لا يخفى وفي شرح الفاضل ان حق العبارة بقول لما مر من القاعدة في  
التفسير باي واذا فانه اذا فتر باي وجب ان يتطابقا في الاستناد الى المعنى  
وجاز في الصلة فيقول ويقال واذا جئنا باذا فالواجب ان يكون الشرط  
دلتقول بصيغة الخطاب اذ اذا استقبلت نقول لفتنه ولا يصح يقال  
الابتعسف وهو تقدير كوك القابل نفس المخاطب وهو فلق جدا وقد  
قيل عليه انه انما يتوجه اذا ضم تا لفتنه ولافتنه وليس بمتعين الجواز

ثنية

رازي

اذا اني في غرضنا  
على الرازي



سعد  
سيد

وكونه بصيغة الخطاب دون التكلف ولا تكلف في قولك اذا استقبلته فقد  
لافتيته الا انه قيل ان الرواية صحيحة النسخ على ضم نائية اقول **هـ** هذا  
استصعبوه ولا مانع مما منعوه فان الخطاب هنا من غير معنى في قوله  
معنى الغائب والمتعد كما سمعته في نحو قوله تعالى ولوقت ينادي المجرمون  
فاذا قيل لبيك لفتيته اذا استقبلته على ان المراد من يقال يقول  
دعني المجهول لشارة الى وانه وان تعين بحسب الظاهر في الحقيقة غير  
متعين كما زود عوي التلافة والتعسف فيه غير ممكنة ولما كانت  
الشرط والمجاز متغايزان تغايز السبب في المسبب جعلوا القول  
جوابا دون القول لا يجاده به مع عدم صحة اذا استقبلته لفتيته  
بفتح الاول ومنه الثاني كما لا يخفى اذا استقبلته يقول غيرك انك  
لفتيته وانت وفي قول الزمخشري يقال لفتيته ولافتيته اشارة الى ان  
المفاعلة فيه لا مثل الفعل **قوله** بحيث يلقي قال الراغب الالقاء  
طرح الشيء حيث يلقي شئ صان في التفراف استمال كل طرح قال  
تعالى لقيها يكافون فاصله جعل الشئ ملقى مقابلا بحيث يحس  
ويستقبله الملقى له وهو حينئذ حقيقة فاذا استعمال المطلق الطرح  
كان محكا والخرس لا كلمة صار حقيقة في عرف اللغة وعلمنا استعمال  
الفصحى وهما للصيرورة وهو المراد من الجعل في عبارة المص رحمه الله  
لا للمتعد بل للتعدية قلها وبعدها الواحد **قوله** من خلوت بفلان  
والتي ذكر وجهها في خلاها ذهب التي عامية اهل اللغة وفي الامسا خلا  
المكان خلا وخلا من اهله وعن اهله وخلوت وفلاة وعالته  
ومعة خلوة وخلا بنفسه انفر وقال الراغب خلا المكان الذي لا  
يسكن فيه من بناء يسكنه وغيرهما والخلو يستعمل في الزمان والمكان  
لكن لما تصور في الزمان المعنى فسر اهل اللغة خلا الزمان بمعنى ذهب  
وخلا فلان بفلان صار معة في خلا وخلا ليس في خلا انتهى **والحاصل**  
ان اصل معناه الحقيقي فراغ المكان والحيز عن شغل وكذا الزمان  
وليس بمعنى مضي فلما اراد به ذلك فجاز عند الراغب وظاهر  
كلام الراغب غير انصاف حقيقة وهو غير منعك بالمعنى المشهور فان  
التعدية لها معنيان كما قاله ابن الجلب رحمه الله في الايضاح  
لمحدهما ان لا يعقل معنى الفعل وما اشبهه الامتعلقة لانه من  
المعاني النسبية فكل معنى نسبي لا يعقل لامما هو ملسوب  
اليه فهو المنعكدي وغير المنعكدي ما لا يتوقف تعلقه على متعلق  
له والثاني كل جاز تعلق بفعل فانه يقال له منعكدي لانه  
الحرف وان لم يكن نسبة ولا معنى التعيين كما يقال خلا المكان  
من كذا او عن كذا وقد يتعدى هذا بالباء او بالواو كما صرحوا به  
هنا وهو معنى انفر معة او لجمع معة كما في الصحاح وليس قولهم

مع

معذرة لشارة الى ان الذي يمنع مع كذا قوله تعالى لفتيته الى  
التي وكذا قول الراغب في خلا الزمان معني انتهى اليه لفتيته اشارة  
الى المضمين الا ان **قوله** او من خلاك دم الخ قاله الرضي خلا في الاصل  
لازم ويتعدى الى المفعول به نحو قلت الدار من الامن وقد يضمن  
معنى جاز ويتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك دم والرمحها  
هذا التضمن في كمال الاستثنا انتهى وفي شرح الفصحى قال ابو عبيد  
قوله افعل هذا وخلاك دم مثل لتضمير من سعد التضمين قال لعمري  
عكس حيزه امره ان يطلب الربا بينا راحه حبة بملء من مال كذا فقال  
لخاف ان لا اقدم عليك فقال له اطلب لا امر وخلاك دم فذهب  
مثلا اي اسماء عليك ان تجتهد في الطلب وان لم تقض الحاجة فتعذر  
ولا تدم وتبلغ نفس علمها مثل ما قال  
• وعلى المرأة ان لا تسعي لئلا يفسدها • واليسر على المرأة ان لا تسعي لئلا يفسدها •  
وعن يعقوب المعنى خلا متكة الدم اي لا تدم فاستقطط الحرف وعده  
مثل ولما روى موسى فومعة سيعتري رجلا وقال ابن ابي عمير لم ير لي المعنى  
وخلوت من الدم شمر قلب واستقطط الجار منه وقال الساجدي في رتبة  
العامية نقول خلا كدم وقد علم هذا لانها ظهرا الوجوه وعلى الثاني  
فمن هو بمعنى مكنوا وهو على هذا متعدي الى ايضا والمراد بمعنى المكنوا  
معناه لا تالمحني والذهاب يستعمل في المعنى كما قال تعالى اذهبا  
الى فرعون انه عاد لغير المراد به مجرد الخروج الا ان في ذكره خلاك دم في  
خفا ساء قلنا انه متعدي حقيقة كما هو ظاهر سياقه ولا كما ذكرناه لك  
عن الرضي وغيره فالظاهر الاقتصار على تفسيره بمكنوا مشهور وقيل انه  
على هذا المعنى انما اذ الجا وزط المؤمن وذو اعدائهم الى شياطينهم فلي  
هذا هو في النظم المتعدي ولا يخفى ما فيه وقوله ومنه القرون الخالية  
اي الداهية من جاز لا لوجودها بل لعدم فلو لم توجد بمعنى المضى  
والذهاب الا انه فرق بين المذهبين ولذا فصله بقوله ومنه  
فتدبر **قوله** او من خلوت به اذا سخرت منه في الكشاف هو من قول  
خلا فلان بغير فلان يعنى به ومعناه اذا انهموا السخرية معهم  
وحدا بؤهم بها كما تقول اخذ النيك فلانا واذمة اليك انتهى وفي  
الامسا من الجا وخلا بخر منه وخدعة لان السخر والخادع يخلوان  
به يربيا كما لفظه والحضوضية وقت القدس منه تبع الغرض من الشرح  
ان ما في الكشاف اشارة الى ان استعمال خلا هذا المعنى مع الى بناء على  
تضمنه معنى الاما كما في اخذ النيك اي اني جدد وهذه النيك ان  
الحاصل المعنى واما تقدير الكلام فم كذا واذا لفظوا الموحى وامنهم بين اليهم  
ولما صحت النيك كما سلف **قوله** يعني ان المضمين قد مرهنا لا  
لامفعولا به كما صنعوه هنا وليس هذا بمسكلم وقد مر الكلام على منفعلا

مخرج زاده



في بحث النظمين في قوله تعالى يؤمنون بالغيب وليس هذا مما هممتنا  
هنا وانما المهم هنا ان خلاصته ان ذكره الزمخشري وتبعه غيره  
كصاحب القاموس لم يقع صريحاً في كلامه يؤمنون به حتى يخرج عليه كلام  
روى العزق وما شكوا به لغيره في كلامه في قوله تعالى على السجدة  
فيه قوله يؤمنون به وخلاصه انما على حقيقة فيه او بمعنى يمكن منه  
لا يخفى شمة لا يخفى ما فيه من التكلف فكلنا بالنظر السديد  
والترقيق عن حضيض التقليد والنظمين انما هو على الوجه الاحسن  
لا على وجه وعلى الثاني لا معنى يتبعه بل في قوله تعالى التوراة  
الانبياء نظمين معنى لا يتبعه فقد وهم قولهم والمزاد شياطينهم  
الحج بمعنى انه استعاره فنصر كية للنسبة الكثرة الذين ليس فيهم  
او كبار اصحابهم من ردة الشياطين والقرينة الاضافه على ما فيه  
مما فصل في بعض شروح الكشاف وقوله والفاشلون صغارهم فيه  
يتوعد سبب النزول السابق لآيات ابن ابي عمير من روى انهم ولذا قيل انه  
مبنى على غير ذلك الرواية وذكر في استيفاه وجهين واستندت  
في الاصل الى بقوله شيطان لا اله الا هو لم تكن لكون اصلية سقطت  
من فعله ولما هنا الحذف من الشيطان لامن اصله على ان المعنى فعل  
فعل الشيطان خلافا لظاهره وان رضاء بعضهم وشايط بمعنى فذل  
ورد في كلامهم كقولهم وقد تشيط على اربابنا البطل وقال الراغب  
انه من شاطي بمعنى اخترق عضواً والشيطان مخلوق من النار فذل الضمير  
العقب ومما ذكره في جميع تكثير اجزاءه بحري جميع التصحيح كما في بعض المرات  
الشاذة فنزلت به الشياطين لغته ودينه والتمرد القنوت والتجبر ومنه  
مردة الشياطين وقيل المزاد مام الكثرة لا يتبعهم الشياطين فتموا بما لا يلائم  
كما يقال فيهم اذا هم انتم وقوله من انما بالباطل او من اسماء الشياطين الباطل  
وبعد ان يذكر في الجملة وان قيل ان قسمته بانما كل منها مفسود من مفسد  
معنى آخر ان لا تأسس قوله في الدين والاعتقاد الخ يعني ان المعية  
هنا معنوية وهي هنا وانهم لم يفسدوا في الاعتقاد لا الضميمة المستوية لانها  
غير مزودة في النظمين وقوله خاطبوا المؤمنين جواب كما يقال  
لترك التاكيد فيما في المؤمنين المنكرين لما هم عليه او المتردين  
والتي بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث والدمع شياطينهم الذين  
كذلك وفي الجملة الاسمية البتوتية ففيل انه لم يبعثه بوجهين  
وقيل ثلاثة احدها انهم يصعد دعوى احداث الامكان فهو كلام  
اندرى من جهة مناسبت الفعلية وترك التاكيد بحسب زعمهم  
وقصدهم وهم لم ينظروا لانكار واحد او ترده فيه من خلاف ما خاطبوا به  
سخطا هم فان المقصد لادة الشياطين على ما كانوا عليه ففعل ما يخفى انما هو  
من مخالطة المؤمنين ومخاطبتهم بالامكان من انهم وافقهم ظاهراً وباطناً وتركوا

عصام

بادشاه

عصام

سمرقندي

شيخ زاده

اليهود

اليهود مراتب اثبات الشك والاشتمية المؤكدة لدفع التردد والظاهر  
من حالهم والثاني ان ترك التاكيد كما يكون لازماً لانكار والشك  
يكون لصديق الرغبة وفور النشاط من المتكلم كما في قول المؤمنين ربنا  
ياقنا امتنا فلهذا جردت الاولى وكذبت الثانية والثالث لوقال  
ياقنا مؤمنون كان ادعاء لكل الامكان وشكاً وهو امس لا يوجب  
عند خلع المؤمنين وهم صنفان في زمان العقل وحده لا في زمان  
كذلك الشطار وفي شرح الكشاف للعلامة طاب ثراه التوكيد يكون  
ليبان طال الخطاب قارة واخرى لبيان حال المتكلم والخبر اما ان يورد  
المتكلم لنفسه او مخاطباً لغيره او ردة الخطاب فلا بد من ان يفيد  
به فائدة الخبر ولازمها وتاثير حينئذ لتفي لانكار او التاكيد  
وان اورد ردة لنفسه لا يلزم له احد الفائدتين فيتصده به معان  
لحصر كما يحسنه المقنع وغير ذلك وبهذا يظهر اندفاع ما اورد على  
التساكي كما حصر فائدة في الحكم ولازمه مع وروده كثيراً لغير ذلك  
ومما قيل عليه في قوله ان حكم العقل عند اطلاق اللسان يفرغ  
العقل عند اطلاق اللسان المتكلم ما ينطبق به في قال الافادة تخالفاً  
عن وصية اللاعن مع انه في خلاف ذلك ولا يبعد لغو الا  
ذلك كلمة في الخبر المسمى بالمخاطب لافئما يورده المتكلم لنفسه ولذلك  
قال ومترجم كون الخبر مقيماً للمخاطب الى فائدة الخبر ولازمها  
ففتده في قوله للمخاطب نتمها على هذا وهذا من نفاس المعاني  
ولذا اوردت برقمته فقلتكم بحفظه ومن لم يتقطن له قال  
لغير المقصود هنا فائدة الخبر ولازمها بل الامكان والاشتميات  
من المؤمنين والخبر لا يخص المقصود منه في الفايده ولا لازمها وهذا  
بما استنبط من الكشاف ولخدمته ان التاكيد يكون للرد واجه عند  
المخاطب وصديق الرغبة من المتكلم وتركه لعدمه كما يكون لازماً  
لانكار والتردد وقوله موقع رواج معطوف على قوله كما عشت  
وقوله على المؤمنين متعلق بواج لا بالادعاء وان يجوز به بعضهم قوله  
تاكيد لما قبله الخ توجيه لعدم العطف وذكر في الاشارة اوجبه الاول  
انه مؤكدة له فينبغي انما كمال الاتصال الموجب للقطع لان معنى قوله ياقنا  
معكم اما على دينكم لا على دين اولئك كما لا اقامكم بالنصر والمعونة  
كما ذهب اليه بعض المفسرين وان كانا متقاربين ولما كانا متقاربين  
كان معنى انما معكم هو الشياطين على اليهودية وليس انما نحن مستهزون بمعناه  
حتى يكون ظاهر التصريح وتاكيد الشياطين المعنى اعتبار الشيطان في التاكيد  
لازمًا يؤكد وهو انه ردة ونفي الاسلام فيكون مقترراً للشك عليها  
لان دفع التفسير الذي تاكيد لشانه وقت ادعس صاحب المقنن فليس  
لازم الاول حيث قال معنى انما معكم انما معكم فلو كانا معناه انما هو

عصام

سمرقندي



اصحاب محمد الايمان فوقه فنفرد لقوله انما يستمروا فيكونوا المستصفين  
 كما هو بينهم تاركين ذلك اللزم وما ذكره المصنف في قوله او لم يكن  
 لا يخفى كذا في قوله الشريف قدس سره تبع لما في الكشاف حيث قال  
 بعد تفرقة وصاحبها او لم يكن في المفتاح وان كان حسنا ايضا فانه  
 انما يؤكد الكلام المذكور لا لوازمه وان كان ذلك بعد تاركين اللزوم  
 تأكيد له ايضا من وجه مع ان التاويل عند الحاجة عذب  
 واعتبر عليه ما نرى في هذا مستلحا للسكاكي باننا ناول الاول  
 فقط وهو مخالف لقوله في شرح المفتاح انه لا بد من اخذ الاول  
 من الاول ومن الثاني حيث قال ان ايمان الايمان يتضمن نفسه  
 والاستمرار باضله يتضمنه ايضا كما ان الثاني تقرير الاول والظاهر  
 انه لا حاجة الى ذلك فان قوله المتأخرين غير حجة وصدر روى  
 القلب استمرازا وتحريرة ويجوز ان يكون تركه العطف في قوله  
 انما نحن مستمرون كونه علة الاول من غير نظر الى تأكيد  
 او بدل واستنفا فانتهى **قوله** حاصل ما ذهب اليه من شرح الكشاف  
 والمفتاح على انه تأكيد سواء قلنا وانما نصحا في زيد او زان  
 زيد نفسه انما لما بينهما من المتأخرة لفظا ومعنى لا بد من اولاها  
 او ناول الاول او الثاني فذهب الى كل واحد من الاحتمالات الثلاثة  
 طائفة كما سمعت اتقا والمختلف في الاربع ورجحوا برمتهم هنا ما وبل  
 الثاني لما مر وقت قليل على ما كان حاله انما لا فاذ انما معكم انما  
 محذوف في دينكم مصرون عليه وانما يستمرون ليؤكد بلازم معناه  
 الا ان هذا التاويل انما يتحقق على كونه تأكيد لفظيا والاوجه  
 ان يجعل تأكيد المعنوي كما يكون تحقيقا للمدعى بدليله فان مدعى  
 بانما معكم الشبان على الكفر فيحقق بدليل هو تحقيق ما عداه فان المستفاد  
 بشئ منكره غير محتاج ودفع نفى الشئ تأكيد لشأنه لئلا يلزم  
 ارتفاع النفيين وعكسه السكاكي وهو ان الشئ اذ ليس هنا  
 ما يشعر بشئ منكرة التأكيد اللفظي بل في قول الكلام مناديه على  
 خلافه فما ذكره خيال فاعلموها ههنا حيث ينبغي التنبه عليه وهو ان  
 الظاهر الاربع ما ذهب اليه السكاكي لانهم لما قالوا الشطر اصرافا شابتون  
 على دينكم لم يتغير عنه وهو عرفوا قولهم للتاسر امتا لاستمرارهم بذلك  
 في ظهور روى الاسلام عليهم ولو لا ذلك لم يكونوا متأخرين وتلك للثا  
 من طرف السان دون اعتقاد الجان وقت صدر جوابا لتسفيه المؤمنين  
 قبل ذلك وهذا ان لم يكن صريحا في الاستمرار وليس يتبع فيه فجعل انما معكم  
 وقد اريد به انما على دينكم شابتون لانهما السفهاء المظلمين وان قلنا  
 لغير انما على دينكم كناية عن الاستمرار اظهر من تاول انما يستمرون باننا  
 مصرون على الكفر فهو كالنفس الذي وصفه الشاعر واما جعله تعليل

حفيد

رد عليه

بغير

لغير الاستئناف الثاني بعد مغايرة العطف او نقا قل شئ انه قد  
 يقال انه لا يحتاج الى بيان كلامي الاستدلال بهام الايمان في كلامه  
 لم يبق اولا لقوله انما معكم بل اشارة الى انه يدل على ان قوله امتا معكم  
 لم يقصد من صميم قلب كما يدعي عليه السياق ويضبط الكلام وهذا  
 هو الداعي لعدول السكاكي عما في الكشاف فتدبر وقول المستحلف به  
 الى المحقرة والتعير به في غاية الحسن لانطلاقه على معناه المكتفي **قوله**  
 او بدل منه الخ تحقيق الاسلام من قوله انما نحن مستمرون ونعظيم الكفر  
 هو مذكور في قوله انما معكم قال ابن الصايغ للتحفة في اية الجملة  
 من الجملة بخلاف وجعل منه افلاح قوله  
 ذكرتك والحظي بخطر بينكما وقد نهلت منا المنفعة الثمر  
 على كلام منه وتقرير السكاكي بان من حقق الاسلام الى لاة السكاكي اما احتمال  
 وذلك فيقضي المعانيمة او بدل لكل من كل وهو وانما نقضي السكاكي في حيث  
 الصدق لا من حيث المدلول بل من استناده الى حيث في النهج اشترط في صحة  
 وقوع السكاكي في الجملة كونهما فعليا حيث لا يظهر في اية القول تعالى  
 فذهب الله بنور همر من قوله مثلهم كشلال الخ لانه لا يكون في  
 الجملة الا اذا كانت فعلية من فعلية قامة ان تبدل فعلية من اسمية  
 فلا اعلم لصحة العبارة والسكاكي على نية تكرار العاقل والجملة الاولى لا  
 موضع لها من الاعراب فلا يمكن ان يكون الثاني على نية تكرار العاقل  
 اذ لا عامل له في الاولى فتكرره في الثانية فيطلب جهده السكاكي انتهى وقال  
 الفاضل المحقق هنا السكاكي لا يحتاج الى الحكم بالاعتناء بالخذلان فيه  
 ويكفي تضاد القاب على الباطل والمستمر في بلحق مع ان كون الثاني  
 وفي المقصود لما في الاول من بعض التصور حيث يوافقون المسلمين في  
 بعض الامور ثم الظاهر به بمنزلة بدل الكل وازقاب السكاكي لا يقول  
 بذلك في الجملة التي لا محال لها ولا يقولون بما لا محال له ما لا يكون خبرا  
 او صفة اقحالا وان كان في موقع المفعول المفعول فكذلك الاستئناف  
 هنا اوصيه **قوله** قدس سره وانهم قصدوا فضائلهم في دينهم وكان معنى  
 الكلام الاول بوجه فتصوره فاذ تماذا كانوا في الظاهر يوافقون المؤمنين  
 في بعض الامور فاستأنفوا القصد الى ذلك بانهم يحفظون كفرهم بتخفيف  
 الاسلام واصله فاستمرارهم قد ما فيه من شيئا طينتهم وفي بعض الجوانب  
 بقول ان المراد بالبدل هنا ليس لهذا التواضع المشهورة فانه لا يكون  
 في الجملة اسمية وقد جاء في الفعلية كقوله ومن ثم يفعل ذلك ليق  
 انما يضاعف له العدة اب فالمراد بالبدل هنا ان الجملة الثانية  
 تستند الى الاولى وتعتني عنها فاعلمنا السكاكي عن المتبدل منه **قوله**  
 هذا جملة ما قالوه وهو كلام لم يرضه والحق التحقيق بالقبول ان السكاكي  
 بانواعه يقع في الجملة فظنا سواء كان له محال من الاعراب او لا وهو

س

س

سيوطي



مقتضى اطلاق كلام النجاة والمضمرين واهل البيان وكشمه هذه امثلة لهم  
والاكتفاء بالفعلية كما يكون فيها يكون بالمتكلم في الاستمارة وفي  
الاستمارة والفعلية اذ لا فارق بين قولك انما او قلنا في هذا المصنف  
غير قول النجاة ان المتكلم هو التابع المقصود بالستمة والاستمارة كما  
لا محذور من الاعراب فاما ان يكون هذا لغرض التبدل المفردات  
ومما في حكمها او هو ما عتبر الاصل الاغلب كما عرفت في التابع بكل ذلك  
اعتراف باعتراف متبوعه مع ان من اقسامه التوكيد وهو يقع في الجمل  
والجمل الذي لا محذور لهما بالانفاق كحولا ولا وجاريد جاريد او اول  
بات المراد من قوله مقتضود بالستمة ان مقتضود بالعرض المستوفى له  
الكلام فلما نزلت في قوله في توجيهه انه او في بناء هذا المرام وقد  
اختلنا في التبدل هو بدل كل قاسم لا لا وفقر لانه كونهم معهم  
عام في المعنى الشاملة للاستمارة والتخريف ومما فرزاه كنعلم  
انه يريد على ما قاله امور منها قول ابي حيان التبدل على نية تكرار العمل  
الح كلام مسورة ليس وان ذكر النجاة على ظاهره ومنها ان قول القائل  
المحقق ان التبدل لا يحتاج الى اعتبار واحد اللازمين بخلاف التأكيد التلقين  
ممنوع اتينا لانا قد بينا لك اولا انهما متغايران متباينان بحسب  
الظاهر فلا تنافي التبدل للمقتضى فيه بدون الاتحاد كلا وخبر الله  
او استمارة الحادها على الآخر وتحقق الاستسلام وتعضيم الكفر لم يتخذ  
فاحدهما منقصة ومشتالزم للآخر كما لا يخفى وفي هذا انفق الفخاخ  
على ناس ويليها بما ذكر ومنها ان قوله ان اباب البياض لا يكون  
بدل لك في الجمل التي لا محذور من الاعراب الخ لا وجه له ايضا لان  
اهل المعاني استشهدوا له بقوله الذي امرهم بما فعلتمون امدكم  
بانعام وبنين وقول استعوا المتركس لكم انتعوا من لاسيا لكم اخره  
وقوله اقول لما رحل لا تقصروا عندنا هو هذا كله مخالف لما اذعاه  
قلت شرعي من اباب البياض ثم ان ما قرره ما لا محذور له الاستدلال فيه لانه  
يدخل فيه جواب الشرط والمفعول الثاني من باب علم ولا قابل لانه لا محذور  
ومنها ان قول الشريف في تفسير اليد ليد فاستنا لقول غيرهما سب لتفسير  
اليد ليد فاستنا مل ومنها ما نقل عن بعض الكواشي من ذكر بضعاف له العذاب  
في التبدل من الجمل لا وجه له لانه بدل من الفعل المحذوم وخبر لا محذور  
والفرق بين ظاهرهما واما ما اوله باليد لظاهر الجمل فاعرفه **قوله** او  
استنباه الخ قال قد مر من الجمل على الاستنباه او وجه لكثرة الغلبة وقوة  
المحرك للسؤال والوجوه بيان لنزك العاطف بين الجملتين في كلامهم  
واما تركه في حكمائنا فوافقه فيما هو بمنزلة كلام واحد وعلى هذا  
الترجيح جري غير من الشرح حتى قيل انه اتبع من الاولين والثاني من  
الاولى وذكر الوجوه على وجه الترفي وهذا التفسير للصحيح منهم من غير

رد على ابي حيان

رد على السعد

رد على الشيخ

داع التبر وقد قال الشرح في دلائل الاعجاز في فضل عقدة لانا موضوع انما ان  
تحي الخبر لا يحتمل الخاطب ولا يدفع صحته وهذا يقتضي ان تقدير السؤال  
هنا امر مرجح وما بالكم بمعنى فأنكم وكما لكم وقول **قوله** فيا فتون جملته كالية  
وهي المسئلة في الحقيقة كما في قول ما بال عينك منها الما لا ينسكب ويتاني  
بيان **قوله** والاستمارة التخريفية هزئت به من باب تعب ونفع والاستمارة  
الهمزة بضم الزاي وشكونها وهو موزع الاستخفاف واستغفار من الحققة  
صدة الشغل والمراد بها الاستمارة لان معنى التخريف والاستمارة كما قاله  
الغزالي لا يستحقار والاستمارة والتنبيه على الغيوب والنقائص على وجه  
يضحك كمنته وقت يكون ذلك بالمخاطبة في الفعل والقول وقد يكون  
ذلك بالاشارة والامحاء واذا كان كحاضرة المستمارة له لزم استمرارية انتهى  
فقول الامام انه عبارة عن اظها رطوا فافهم مع ابطال ما يجري مجرى  
الستمارة طريقة التخريفية موافقة للغة والعرف وقول **قوله** يقال هزات  
واستمارة بمعنى كما قال الراعي ان الاستمارة اظلمت له وقد يعبر  
به عن فطاطي المزدك لاستجابته في كونها ارضاء اللاجبانية وان كانت  
قد تجرى مجرى الاجابة قال تعالى قل ايا الله واياك ورسوله كنتم  
تستهمزون اي يمزون والهمزة مزح في حقة انتهى **قوله** واصلة للحقة  
الخ الخو المعنى الذي اعتبر في هذه المادة بحسب اصله المنقول عن الحقة  
فان الاستمارة من الهمزة وهو القتل السريع وفي الكشف اتمل الباب  
الحقة من الهمزة وهو القتل السريع وهما اتمل مات على المكان عن بعض  
العرب مستتب فلغيت فظننت لا هزا على مكافى وناقته موزونة  
اي تسرع وتخف قال ابن الصايغ ومن خقه فقلت **قوله** على المكاف  
كانه اخذه من قول المعري لا هزا على مكافى وهذا لا يقتضي ان المكاف  
داخل في نفس هذا وادخل يوك التاكيد لانه هذا لا فاعل تنلفي  
بما نلفي به القسم قال **قوله** ولقد علمت لينا ببيت حبيبي وظن كعلم انتهى  
والهمزة في قول من الهمزة الضرب وما اعترض به من عدم التدبير  
فان قوله على مكانه بمعنى الخبث كانه لم يزل حتى يتفقد عن مكانه  
الى محل آخر فلا بد من دخول في تفسيره وهو مكانة عمدا ذكر **قوله** مكانهم  
على استمارة بياض الحاصل المعنى والمجازاة المكافاة والمقابلة وشعدي  
بالبا وعلى وقال الراعي جزئته بكذا وجازيته ولم يخفى في القرآن الآخر  
دون جازي وذلك لان المجازاة هي المكافاة والمكافاة مقابلة نعمة  
بنعمة هو كفوها ونعمة الله نتعا على عن ذلك ولهذا لا يستعمل لفظ  
المكافاة في الله تعالى انتهى وسرد علمته قوله وهل يجازي لا الكفور  
وسباني بانه ان شا الله فبقا **قوله** سمي خيرا الاستمارة الخ باسمه  
فان كان الاستمارة بمعنى التخريفية محال على الله لكونه كجمل القول  
موسى عليه الصلاة والسلام اعوذ بالله ان يكون من الجاهلين في جواب التخذ

التميز على الكشاف والمفسر

شعر زاده



هذه الآية الى الثاني فذكر المصراعين في قوله تعالى وجوه مدار الاولين منها  
 على اعتبار هذين في جانب المستهزئين منهم وحقق المذكور كجاء له على الاول  
 والرجاء وقال في قوله تعالى الثاني ومداد الاخيرين على اعتبار الاستهزاء  
 المذكور في جانب المستهزئين وجعله محكا من انزال الغرض منه  
 على الاول وعن المعاملة معهم معاملة المستهزئين على الثاني **اقول**  
 يتبع في هذا الامام ومن حد لحدوه وفي مدعاؤه ودليله ما لا يخفى اما  
 الاول فانه حقيقة الاستهزاء الحقيقي على وجه من شأنه ان يطلع عليه  
 غيره لينتجيت منه ويصير في اي استحالة وفي وقوع هذا من الله واشيا  
 الثاني فلانه لا وجه لكونه جهلا واما الالية فسياتي قايلا ولها ولو سكر  
 فاستناعه من البشر لا يقتضي اعتنا من الله تعالى ما فضل عليه المذري  
 في التاويلات وقال المستهزئين في تفسيره ذهب الحسين بن النخاس وطائفة  
 من اهل التاويل ان الاستهزاء هنا على حقيقة وهو كما يوصف به الله من  
 غير مانع واليه ذهب اهل الحديث قالوا واما ان يجزم من الخلق طائفة من  
 النقص والجهل وهذا ما لا ينص عليه فحقه فليس في الوصف به ضير  
 كما لا يكثر من قيار الغاي على الشاهد وهذه كثير من اهل السنة  
 والجماعة الى انه لا يوصف به الله تعالى حقيقة لما فيه من فقر المستهزئين  
 به على الجمل الذي فيه ومقتضى الحكمة والرحمة ان يريه الصواب  
 فان كان عنده انه ليس منصفيا بالمستهزئين فهو لعب لا يملك بكبريائه  
 فلذا اولوا هذه الآية بما ذكره المصراعين **قوله** اما لمقابلة اللفظ  
 باللفظ **قوله** ان الاستهزاء لا يلق به تعالى ولا يجزي عليه  
 حقيقة ولا يرد من قايلا واوله وانزله بمسوخ له كان يقال اطلقوا  
 محكاة الله لظهور ما بين الفعل وخبرائه من الملازمة المعنوية والملازمة  
 الاول من السببية مع وجود المشاكلة المحسنة ولذا انكرى بما تعدي  
 بها الاجزئية فالمراد بالمقابلة المشاكلة واما تحقيقها من اي انواع الجاز  
 هي وهل تجلج الاستعارة ام لا فسياتي عن قريب وهذا هو الوجه الاول  
 من وجوه التاويل **قوله** او لكونه مماثلا له يعني ان الاستعارة شبيهة بجلافة  
 تعلقته الشبهة في المقدار وقتل انه محكا من انزال جلاء الاستهزاء  
 فاستعارة مستهزئين مماثلا له في المقدار وفيه نظر وعليه ما فقد  
 اطلق عليه تبيينها على عدله في الجواز كما قال تعالى **قوله** وفاقا وهذا هو  
 الوجه الثاني **قوله** او يرجع وبالنسبة لاستهزاء عليهم يرجع بضم الباء  
 من الرجاء منبى للفاعل او المفعول او بفخها من الرجوع او الرجوع لان  
 رجع يكون متعديا ولازم ما ذكره بشرح الحاشية **قوله**  
 عسى الايام ان يرجعن يوما كذا في قوله وقيل انه من المتعدي وليس  
 بلازم وقوله فكذلك الله قدس وتعالى كالمستهزئين بهم في صدور  
 ما يترتب على الاستهزاء فيكون الاستهزاء استعارة لردة وحكمة

تدعى

استهزاءهم

استهزاءهم علمتهم المشاهدة في ترتيب الاثر فيكون يستهزئوا استعارة  
 تتبعية ايضا لكن بوجه يباين الوضعية الاول فمطل ما قيل ان العطف  
 ما وقع قوله او يرجع لتبركنا ينبغي لان مؤدي المعطوفين واحد  
 المسمى الا ان يحمل الاول على الجزاء الاخرى والثاني على التنبؤي  
 لا تحقق من انزال الذي يستهزئون كذا قيل ومن الناس من اتبعه  
 فيما ذكره لانه جعله مع ما قبله وجها واحدا ولا وجه له وقيل  
 يرجع معطوف على مكانهم والاشارة مع مقابلة في المستهزئين  
 بان شية بالمستهزئين بسبب رجوع وما لب رجوع الاستهزاء  
 اليهم ويحوز ان يكون من المحكان المرسل لاطلاق اسم السبب  
 على السبب فان استهزاءهم سبب لرجوع وباله عليهم وقيل ان  
 كناية عن اختصاص ضرر الاستهزاء بهم كافي قوله تعالى وما يجادلون  
 الا انفسهم وقيل هذا يجوز في الاستناد ومقابله في المستهزئين  
 محكا من فيه وفي هذا على حقيقة غير ان الاستهزاء غير ما هو له  
 تشبيه المثل بمرء وقال الاستهزاء على المستهزئين بالمستهزئين لكن  
 قوله او فغير انهم الحفارة الى لا يلائم لانه انما يجوز في المستهزئين  
 فيجعل ردة وقال الاستهزاء ايضا معنى يحاكيه للاستهزاء الشبه به  
 والحق ان على هذا فيه استعارة ممكنة وتخييلية بحقل الله جل جلاله  
 كالمستهزئين بهم واشبات الاستهزاء لتخيلا وعبارة المصراعين الله  
 نصر فيه ولا يفسر عليه وهذا الحسن مما ذكره ثمانية من التكلف  
 والتعسف **فان قلت** اذا لم ينصف الباري بالاستهزاء حقيقة  
 لا يطلق عليه المستهزئين وتشبيهه تعالى بعضه لا يخفى لوم الكدر **قلت**  
 اذا صح تشبيهه فعليه تعالى وهو العقاب وروايات الافعال الردية  
 على اصحابها ما لا يستهزئوا فلا مانع من اطلاق المستهزئين عليه كما اطلق  
 الخادع وخوف في قوله وهو خادعهم وخبر الماكرين ورب شيء  
 يصح تشبها ولا يخفى قصدا اوله تعالى ان يطلق على اهل المنة  
 ما يشاء فيهم للعباد وتجليا لعلوك المعاني في سرايا الالفاظ وقوله  
 يرجع معطوف على قوله مقابلة اللفظ باللفظ كقوله تعالى  
 او لم تير الى الظير فوقهم صافات وينضن والويل بالفتن  
 من وبل المربع بالضم اذا وضعت لك كانت عاقبة المزعج الوهم  
 الى الشرح حقيقة في كل شئ وسوء عاقبة وهو المراد **قوله**  
 وستر لهم الحقائق انهم الويل البواد كالملاك وزنا ومعنى ستر  
 مصراع انزل الغائب وعلى هذا هو محكا من انزاله للزوم العاد  
 او التنبؤ في التصور والاستهزاء في الوجود وفانيد التشبيه على  
 ان كالمستهزئين به في خبره وبهنايه وقوله او المزعج منه الخ  
 وجه اخر وعلاقة اخرى او مولى في الالزام وهو الاظهر الذي شئ

حقة  
 خبر  
 فانه  
 بادشاه



عليه الاكثر فسمى لازم الاستهزاء استهزاء وعطف هذا كانه في قوله وفي  
شرح الكشاف يعني انه مجاز عظماء او منزهة انما هي للاستهزاء فتكون  
من اطلاق المسبب على السبب نظرا الى التعمد ووجه العكس نظرا الى  
الوجود **قول** ما ومعنا مكنتهم معا مكنتهم مني الخ اي بفعلهم  
فعله واصطل المفسر في التصرف في الامور وهذه هي الجواب  
الاخير وهو الذي ذكره في الكشاف لفعله ويجوز ان يراد بما مر  
في اتخاذ عول من انه يحكي في عليهم احكام المسلمين في الظاهر وهو  
مبطن باخفاء ما يتراد بهم وهو محتمل للاستعارة التبعية والتمثيل  
واما كلام المصنف في التمثيل لا يكاد يحتمل خلافه لذكره اولا التجوز  
في الطرفين ومن لم يفته له هذا الغتر بقول بعض شراح الكشاف  
ان الاستهزاء تسمية فيوهم اتخاذ كلام المصنف وما في الكشاف  
فقال انما استعارة تمثيلية او تبعية تخيلية شبيه صورة صنع  
الله معهم في الدنيا باخراو احكام الاسلام واستدراجهم بادراك  
النعم والاهمال مع انهم من اهل الذك الاستفلال بالاستهزاء الي  
لهم ما ذكره والاستدراج الاد فاسن الشيء ورحمة وسبب في تحقيره  
في قوله تعالى سنبشدهم من حيث لا يعلمون وقوله بالانهال  
متعلق بقوله بالاستدراج والزيادة بالمجر معطوف عليه  
وقوله على التماذي الخ ظرف مستقر في موضع الحال قال  
المراد وفي قوله على انه يكون كذا يحكي في كلام العرب مجازي الاستهزاء  
وهو في موضع نصب على الحال وهذا كما نقول ما اترك حقه  
على ظلم في الحق او دية ظالم اخر قال انه متعلق باستدراجهم  
ليريبس والتماذي في الشيء الججاج والمداقمة عليه واصطه  
نماد فانه لحد المشقة حرف علة للتخفيف وقيل المدي  
الغاية والتماذي بلوغها **قول** سفبان بفتح هم الخ بياك لاستهزاء  
الله بهم في الآخرة وقد مر ان الاستهزاء والتخزية كما يكون  
بالكلام يكون بالفعل وهذا من الشاغل وهذا ما اخذ من حديث  
اخبره ابن ابي الدنيا في كتاب الصمت عن الحسن قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المستهزئين بالناس يفتح لاحدهم  
باب الجنة فنيال هلم هلم فيجي بكره وغته فاذا اعلو  
دونه شعر فيفتح له باب اخر فيقال هلم هلم فيجي بكره وعنه  
فاذا اناه اعلو دونه فانيال كذلك حتى ان الرجل ليفتح له باب  
فيقال هلم هلم فانيال فيه قال السيوطي وهذا حديث مرسل  
حيد الاستناد وكذا روي ما يرب منه القرطبي في تذكرته عن ابن  
المبارك وقوله وذلك قول ما كرهه مؤمن هذه الآية ونفسها  
ففيه مصنف مع **قول** وانما استهزؤنا به الخ اختلف شراح

خبر  
شيخنا

الكشاف

الكشاف في هذا الاستهزاء هو الاستهزاء البيا في فتوح جواب سؤال مقدم  
او لا وهو محتمل لهما فذهب الى كل من شراح وارباب الحواشي وقال  
بعضهم ان الثاني متعين هذا القول الذي يحكي ابتداء قوله الله فستهزئ  
بهم وهذا بناء على ان الاستهزاء يحتمل بالاستهزاء الخوي وهي دعوى  
منه بلا دليل وللحق قول من شراح الكشاف والمنهاج على تقدير السؤال  
وذهب السكاك الى ان فيه ما ينافي المقطف لان المعطوف على ما  
جملة قالوا او اما جملة انا معكم انما يحتمل مستهزؤك ولو عطف كان  
مفعولا لله او مفعولا بالشرط وليس كذلك قال ذلك ان تحمله  
على الاستهزاء من حيث ان حكاية الصحاح المناقضة فتدرك  
الشامعين ان سبوا لولا ما يصير ابراهيم وعقبي طاهرة وكشف معاملة  
الله اياه وانه يمكن من السلافة ان يعزى الكلام عن الجواب  
فلزم المصنف الى الاستهزاء وانما المقطعة ومترضة لما قيل من انه  
يفهم منه كون المقام صالحا للعطف بل هو مقتضى الظاهر ولا  
يظهر ما يحسن عطفه على الاقوال وقيل الناس من يقول  
الخ وهو بعيد لفظا ومعنى وقال قدس سرم في شرح قول العلامة  
ان الاستهزاء في غاية الجزالة والخطامة الخ اية ليس ترك العطف  
فيه لدفع توهم كونه معطوفا على انا معكم فنبذ رجحان في  
قول المناقضة او على قولنا في تنقيح بالظرف اعني اذا اخلوا بل  
هو كونه استهزاء او انما كان على غاية الجزالة والخطامة لانه  
على انهم بالانوار استهزؤا بهم من باب العزة فاما من ظن انما شاعة  
ما ان تكبوه وتعاظم على الاستماع على وجه يحرك السامع ان يقول  
هو لا الذين هذا شأنهم يصير امرهم الخ فثبت ان هذا الاستهزاء  
له مصدر الا بذكره تعالى لقائدين الاولى التنبه على ان الاستهزاء  
الاستهزاء الابليغ الذي لا اعتداد معه باستهزائهم لصدوره  
عنهم فيتمثل على كونه وقد مرهم في كتاب علمه وقد مر في الشافية  
الذ لا على انه تعالى يكتفي مؤنعباده المؤمنين ويتفهمهم ولا ي  
هو جهم الى معا ومنه المناقضة فغير تعظيما لثانهم وفي هاتين القادير  
تأيد لجزالة الاستهزاء ونحو ما مره واورد صغير الحضر في قوله  
وقيل ان الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الابليغ بينهم كما  
عليه هو مدلول الكلام من ان بناء الفعل على المبتدأ مطلقا عند الاختصاص  
وول بقوله ولا يخرج المؤمنين انذبا رصومهم باستهزاء مشاه  
على ان الحضر بالقياس اليهم في هو المستهزئ دون المؤمنين **لا يقال**  
الاستهزاء بمعنى السخرية لا يصح توجيهه تعالى بالمعنى المراد من انزال  
الحوان والذك لا يصح توجيهه المؤمنين فكيف يتصور الحضر **لا يقال**  
معناه انه تعالى يتولى الاستهزاء بالمعنى الذي يليق به ولا يتولا

عكس

سب



المؤمنون بالمعنى الذي يليق بهم ومما يشتهر به المتأفقين وفي كلامه  
 انشأه اليه فلا اشكال حينئذ **قوله** سبعة الى هذا الفاضل  
 المحقق حيث قال ليس ترك العطف لمجرد دفع ان يوهن العطف  
 الخ وفي قوله لمجرد ان كان كلام الرصع غير مناف لكلام  
 السكاكي او يجوز ان يقال ترك العطف لمناخه من المناخ ولجواز  
 الاستئناف ولجواز منته وكونه مقتضى لصاحبة المقام للعطف  
 غير مستلزم ولا ادري لم لم يرد من سوره على سنه وفي المناخ المذكور  
 كلام في كتب المعاني لا يمتثل الا ان قسرت اراء فعلية بها اذا عرفت هذا  
 ففهمنا ففهمنا على كنهه امور منها ان قوله ان ترك العطف  
 ليس كافيا للمذكور بل هو كونه استئنافا في غاية الجواز الخ يقتضي  
 ان يثبت المستلزمين ثنائيا وليس كذلك لما سمعنا افقوا منها  
 ان ما ذكره مرة الفائدة تروا في حكمة الاستئناف بواسطتها لا وجه  
 له فاعلمنا جازا من الاستناد الى الله تعالى ونسند بواشما لكرم فالفايدنا  
 متحققان على تقدير ثبوت الاستئناف وعدمه وفي كلام الفاضل  
 المحقق انشأه اليه وقد رده بعضهم بان يحذف عبارة العلامة ويراك  
 الواو في قوله وفيها ان الله عز وجل هو الذي الخ وسبيلنا في دفعه  
 ومنها ان ما ذكره تبعنا للشيخ المحقق من السؤال والجواب وقال  
 انه لا اشكال فيه لم ينفى ليجل عقدة الاشكال بما ذكره فانه من قصر  
 الصفة على الموصوف والمعنى بالمتنزه فيهم الا الله سواء كان قصر  
 قلب او امراد والمذكور في المعاني انه لا يبد ان تكون الصفة واحدة  
 من الحائزين واتفاقا بينهما ودعوى كبحادها فلم تتركه نظير  
 في كلامهم وما هو الا كما يقول ان يد منارب لا عزم والثابت لزيد من  
 يستيفه والمنفى عن عزم من جملته وان قيل ان الاستئناف على هذا  
 محمول على ما يطلق عليه الاستئناف على طريقة عموم الجواز فيحقق منه  
 عام يضاف الى الله تعالى والى المؤمنين وكذا اترك المص الحصر وعكس  
 عما في الكشف لا يثبتنا على خلاف المتر من افادة المطلق البناء  
 على الفعل لم ولما في من التعسف المذكور ثم انه وقع هنا في بعض  
 الجوانب كلام طويل غير طائل فالذا من سأل عن صفة الجاهل والله عنه  
**قوله** لئلا ياتي الله تعالى الخ قيل ان الاستئناف مطلقا هنا  
 تكتة وهي الانشأه الى ما لا يرتكبوه ثم الاستئناف ابلغ في الشبايع  
 والتعاطف على الاستماع الى حد يقول كل كما مع له ما مضى هو لا وعي  
 امريهم وكيف عامك من الله تعالى والمص رحمه الله لم يتر من لها بل لما في  
 الاستئناف من التكتة من حيث لم يصدق ريد كالمؤمنين الذين كان  
 ينبغي ان يكارصوه بقلوبه لئلا ياتي الخ ولا يخفى ما فيه من الخلال لعدم  
 التقدير فيما قالوه فان ما ذكره ليس تكتة للاستئناف بل يكتا

للسؤال

حفيد  
 عصام  
 حسو

للسؤال المقدس ويمنع والمقدسة الدالة عليه من جامع ما في قوله  
 مما لا يخفى ثم انه يرد عليه وعلى المقام رحمه الله ما قد متناه من  
 ان ما ذكره ليخرج من استناد الاستئناف الى الله ونسند بواشما لكرم  
 بذكره سواء كانت متنافية ام لا والمص رحمه الله غير عبارة الكفا  
 فوقع فيما وقع فيه ولك ان تقول لو عطف لم يكن جوازا للسؤال  
 المذكور ولا جازا لاستئنافهم لانه يصير المعنى انهم قالوا انما نحن  
 مستمرون وهم هذه في انفسهم الله مستمرون بهم واذا كان جوابا  
 وجزا فقد نوى الله جوابهم بنسبه تعظيما وتكرما للمؤمنين  
 ولم يكل الجواب الى المتنزه بهم كما هو مقتضى الظاهر انشأه الى انه يجازيهم  
 بما لا يقدر عليه البشر وهذا انما نشأ من الاستئناف وتغيير الاسلوب  
 بنحو ما المقام كما لا يخفى على من له نظر سديد وقوله لا يؤبه به  
 بضم الياء الخفية وهو ساكنه يجوز ان تبدل واوا وبما هو حجة  
 معنوية وهاء اي لا يعتد به لحننا ربه ومثله لجوبه وهو معتد  
 بالياء وعكس في الحديث باللام وهذا انما ياتي في غير الوجه الثاني  
 في معاني الاستئنافا بل **قوله** ولعله لم يقل الله مستمرون فيهم الخ  
 قال الفاضل المحقق في بيان ما في الكشف من انه لم يقل الله مستمرون  
 بهم ليطابق قوله انما نحن مستمرون كما هو مقتضى الظاهر لان  
 يستمرون فيفيد حدوث الاستئناف او جحدده وقتا بعد وقت  
 يعني انه لكونه فعلا فيفيد التجدد والحدوث ولكونه مضار خاصا  
 الحال فيفيد الحدوث حالا لكونه مستمرا في مقام لا يتناسب  
 التقييد بحال دون حال فيفيد التجدد كما لا يجد حال وهو مقتضى الاستمرار  
 وهذا كما صرحوا به فيفيد المتضارع مطلقا لا اذا قدم للمستمرا فيضار  
 جملة اسمية حتى يحصل التجدد من الحكم لفعل الاستمرار من كون الجملة  
 اسمية على ما توهبه النقص لا تزيان في قوله تعالى وويل لهم مما يكسبون  
 وقوله تعالى لو نطبعكم في كثير وغير ذلك قد ذكره المعناري على التوجه  
 والاستمرار من غير تقديم المستند اليه وينبغي ان يعلم ان هذا غير مستفاد  
 من الجملة الاستمرارية فانه منفات واستمرار لا استمرار بمعنى الحدوث  
 كما لا يخفى الا من مرة بعد اخرى وفي شرح الطيوني انه من اقتضا المقام فانك  
 اذا قلت فلان يربي الصنف عنيت انما اعتمدوه واستمر عليه لا انه يفعل  
 او سيفعله وقد يقال ان هذا ابلغ من الاستمرار بالشوقي الذي  
 لقوله الاستمرارية لان البلاد اذا استمرت قد يهون وما لفظة النفس كما قال  
 للمبني خلقت اوقا الوحيات الى الصبا كفارقت شير موج القلب كما  
 وكما قلت انا  
 • الفتن البكا فلو ز العرن • عيوني بكنه جميع الجوان  
 وقوله ليطابق تقليل المعنى وايضا تقليل المعنى وعداه بالبا وهو

مما

فقط



يتعدى بالي واللام تسميها اول قسمه معقول الاعننا والنكالات  
جمع نكاته بمعنى العنونة وفعله نكأت ونكيت وهو من نكأت  
العدو واذا كثرت فيه الحجج والقتل حتى وهن كما في المقاتلة الاثر  
**قوله** نجدت بالحق لا ويجدد حيا بعد حين اشارة الى انه قد  
مستفاد من المضارع وانه غير الاستمرار المستفاد من الجملة الاسمية  
كما مر وما في شرح الكتاب للسلامة الرازي من توجيه الجواب  
بانه لو قيل الله مستمر فيهم حتى تكون الجملة اسمية لزم ان  
يكون استمراره الله تعالى بهم ما نبأ اذا جازا ولا يكتفي بالحكم  
العالم ولو قال الله تعالى الله في ان حياته الاستمرار لا يتقل عنهم وهو  
ليس بمترادف قال تعالى الله فيهم حتى يفيد جدد والاستمرار  
بحسب لفظة ان ذلك المضجد ثابت دائما بحسب الجملة الاسمية  
فهذا الاستمرار لا يستند اذا كان استنادا لعل الشئ وان كان فعلا  
دل على الضجد وسواء تقدم المستند او قلحتركا لا يخفى وقد مر ما  
فيه وقيل في بحثنا ان المستند اذا كان فعلا دل  
على الضجد وسواء تقدم المستند اليه او قلحتركا لولا ان يكون ان يدل  
المستند اليه على الشئ لصيرورة الجملة اسمية فليجمع بين الدالين  
بان لزام استمرار الضجد وهو ان يجدد في الافراد وقيل في التقضي عنه ان  
الجملة الاسمية الدالة على الثبات هي التي كل احد من جديها اسم واما  
التي الحذف الثاني منها فعل فلا كما مرح بها كما في شرح المفتاح فالوجه  
انه يستفاد من المضارع كحقيقنا ذلك تسمية قوله الله  
الله بهم دائما لا يكتفي بالحكمين العالمين فيا لعلنا لا وجه له فان  
الاستمرار بمعنى انزال الحوادث والحقا امة باعدا اريد في  
دوامه بل قيل ان دوامه هو الاثني بالحكمين العالمين ودفع بان المراد  
بعدم الدنيا فان مقتضى الحكمة ان لا يدوم اليقوت والنعكالات حتى بالهوى  
ويتم ثوابا على مقاماته فنجف عالمهم وقعة ولا يخفى ان سياق كلامه  
يأباه فليحترق **قوله** من ملة الجحش الحمة وامة بمعنى وبها اذري  
هنا وفي الاعتراف في قوله تعالى يمدونهم بمصر الكيا وكسر الميم  
وبفتح الكيا وصم الميم وفي الدال المصنوع المشهور فينا ليا من يمدهم  
وقر في شاة ابضها وفيه نظر لا تالم مصر بعد الله عز وجل ليعلم ان  
تثبت عنه في السجدة واستند الى ما لها اذ جاء في المراتك فيصنع بعضها  
بعضا وهذه من الامداد وهو لم يرد بمعنى لانهما قال ابو علي في الجحش  
عامية ما جاء في المتن بل فيما شهد ويستحب امددات على فعلت كقوله تعالى  
انما يمدهم من مال وبنين وقوله امة ونبي مال وما كان خلافا لبعي  
على مددات كاهنا وقال ابو زيد امددات القايد بالجند وامة ذات الدولة

افترى

اكل

ابن جهميد

وامددت

وامددت القوم بمال ورجال وقال ابو عبيدة يمدونهم في الغي اي يزينون لهم  
يقال مدة له في غيته وهكذا يتكلمون بهذا في هذا مما يدل على ان الوجه  
فيها كما ذهب اليه الاكثر ووجه ضمها انه بمنزلة قوله فبشرهم بهذا  
الشيء انهم وما ذكره المصنف الله نبي في الزمخشري حيث قال  
انه من ملة الجحش وامة اذ الحق به ما يقوته ويكره وهو من  
المدد وروى المدة في الغي وهو الاطلاق الامتثال وكما ذكره لئلا  
على ان من المدد دون المدة فامة يمدونهم بضم الياء على ان الذي  
يتمتعون به ملك انما هو ممد له من اللام كما ملئ له بمعنى ان هذه  
المادة انما وردت مستحكمة بمعنى ان مقتضى مقامها ان يكون  
الحقا في الشيء بما يقوته ويكره وذلك المستلحق في ممد واما ان  
الامتثال ومنه ملة المدة الله في الغي والواقع في النظم  
من الاول دون الثاني لوجهين احدهما انه في بضم الياء  
من المزبوع وهو لم يستعمل في الثاني وثانيهما انه منعتك بنفسه  
والثاني منعتك باللام والحذف والاختصار خلافا للاصل فلا يتركب  
لغير ذراع ودليل وغيره من اهل اللغة لا سيما في قوله عندهم  
كل منهما ان الاشياء موزنة او تعدي بنفسه وباللام وكلاهما من  
اصل واحد ومعناهما ترجع الى الزيادة وتعدي هذا باللام  
منقول عن ابو عبيدة والاحفش وقال الجوهري مبدت الشيء  
فامتدته والزيادة الزيادة المنفصلة ومدة الله في عمر ومدة  
في غيبته اي اتمته فطول له والفرق بين الثلاث والمزيد  
انما هو بكثرة استعمال واحد في المكره والاخر في المحبوب  
فمد في الشر وامة في الخير عكس وعد واعدة وقيل مدة  
راية وامة من غيره وقوله بالزيت والسماد لغز وشر  
مترقب المسترجع والارض في السماد بفتح السين وتخفيف الميم وقوله  
كل الهملة قال في المصباح السماد وزن سلام ما يصلح به الزرع  
من تراب وسرقته ياي زبل وسعدت الارض بسمد اصطنعت  
بالسماد وقوله لامن المدة الخ قد عرفت ماله وعالمه لانه استبع  
فيه الزمخشري **قوله** والمعزلة طمنا نعتهم على انهم انما  
لعدو لانهم قالوا في الجحش وخلفه وبوجوب ما هو الاصل  
للعناد على الله تعالى والامية بظاهر هاننا في ذلك لان الطغيا  
قبيح كزيادة ومثله لا يصدر عنه تعالى على انهم قالوا بوجوب  
بنا على عملهم الفاسد من انه لا يصدر عنه ولو صدر عنه  
كيف يدعهم عليه ولذا قسم بعضهم بالامتثال لكنهم لم يزلوا  
لان اللغة لا تساعده وقوله منكم الله الطافه الخ اشارة الى  
اول وجوه التاويل وهو انه تعالى منكم الله الطافه التي مني ناعية



وخذ لهم كفرهم وما هم عليه فنزل ايد ركن قلوبهم وظلمتهم فاستخ ذلك  
الراي بعد ذلك في الطغيان واستند اليه تعالى ففهم مجاز لغوي في  
المستند وعقلي في الاستناد باستناد الفعل لمقتبه وفاعله في  
الحقيقة والكثرة والظلمة فجمع لطف كقفل وافعال وهو عند المتكلمين  
ما يجتاز عنده للكلف الطائف نركا وانثباتا وتقسما الى فوق وقفة  
وقال القشيري اللطف قدرة الطاعة على الصبح ويسمى ما يقرب  
العبد الى الطاعة وتوصله الى الخير انما لطفها كما سياتي ومسمى  
بمعنى اعطى والخذلان ترك المساعدة والترك صمد اقول الحق استيعب  
لما سمع فنزل الحق والاصدالة كالظلمة فمضى انهم لما اصبر واعطى  
الكفر لم يكاد هم الله لطفه عنهم فنزل ايد ركن قلوبهم  
فستر ذلك الراي مددا واستند اليه الله لانه السبب لسببه فستر  
السبب البعيد ففهم بجواز ان كما مر الكفر والترك ومدده من افعال  
الكثرة عند هم وقول بسبب كفرهم متعلق بمنهم او خذ لهم  
وهو جواب عن سؤال من راي لم يمنع بعض عباده ومنهم من راي  
والكل عباده ومثله لا يستحق عقابا عندهم **فالجيب** بانهم  
تسببوا ذلك بالكفر والافسار وروى بان المتبادر من كونه سببا  
انه خالق السبب ومنع الاطراف عديم لا يتعلق به الخلق **فيل**  
يدفعه قول محمد بن فات الخذلان ليس ير اسباب الفواصة  
كما ان اللطف ليس ير اسباب الهداية وتفاوتها فترامه فانه  
لتسبب القبيح فيض وان كان فبوجه دون فبما يجاده شرا ان  
ينقل الكلام الى ما قبل الكفر والاصرار فان قالوا بوجود الاطراف  
عند ما كان مكانا لثمة لاهتها لو كانت ما كفروا ولما اصرروا فلحق  
ما ذهب اليه اهل الحق فنزل بر **قوله** فنزل ايد ركن قلوبهم  
الظاهر به ماض عطف على منعه لاجواب تمام الفاء وان كان  
جائزا ايضا فان جوابها يكون ملصقا لافاء وقد يكون متمما  
ويكون مضارعا وجهلنا شتمه مع ان اذا الفجائية والفاحا  
فصله شراح التمهيد **قوله** فنزل ايد قلوب المؤمنين مصدر  
منصوب الى الله مفعول مطلق لقول فنزل ايد ركن قلوبهم كما تقول  
وقمته وفي الكشاك واما كونه ماضيا لجواز ابا الماهر بها من اقتران  
الجواب بالفاعل انه الحاجة اليه بعيد بحسب المعنى لانه لا يقرضه  
في الاني وان لم معناه **قوله** او امكن الشيطان من اغوائهم الخ عطف  
على منهم واستند جواب لما الثانية كما مر وهو مجزول وهذا هو  
الوجه الثاني من فائلات المغنلة وحاصلها كما قال قد مر  
انه اما ان يكون سمي ما نزل ايد من الركن مددا في الطغيان وفيه  
جواز ان كما مر واريد بالمد في الطغيان نركا القسر والالجا الى الاثام

سيد

وهو ففهم تعالى واستاده المستند مجازا والمترادف معناه  
الحقيقي وهو فعل الشيطان لكننا استند اليه تعالى مجازا على مذهبه  
لانه يتمكنه واقدارهم وقت كبريتهم ان الفاعل المد عليهم يجوز  
لازم على كل مد لب لان حقيقة انه يقع على الطغيان ويخونه مشا  
يقع فيه الزيادة ودفع ما به المفهوم من مد طغيانهم ومدة هم  
في طغيانهم ولحد **وهما ههنا بحث جلية** الاول انه اورد على ما في  
الكشاف وشروحه كما سمعنا انما جعل منع الاطراف سبب الاضرار على  
الكفر ولاشك ان الكفر والاضار ههنا سبب لمنع الاطراف ففهم دور  
وقرر استراعية اليه ثمة ان حقه ففهم الشيطان في الوعيد الثاني  
والشيطان لا يقدر على خلق شيء في العبد بانفاق متا ومنهم وانما هو قو  
بوسوسته وتزيينه ولا يقدر على غير ذلك كما حكاه الله عنه في قوله  
وما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموا  
ولو لموا انفسكم فتعبر ان محمد ثا العبد عند هم وقول المعتزلة  
كل حكمة الركن من ركنه ففهم الشيطان لا يقدر على شيطان اصلا كما قيل  
ما اقم الشيطان لكنه ليركا قالوا وما صوروا  
**وقد الجيب** عن هذا بان منع الاطراف سبب للكفر والاضار عليه  
ثم بعد ذلك يكون الكفر المستمر مانعا للاطراف لغير فلا دور في  
والمترادف يكون فقال الشيطان انه حدث من العبد بوسوسته فهو مجاز  
في الاستناد والاول صحيح واما الثاني فغير صحيح كما لا يخفى وقد صرح الشرح  
بخلافيه **الثاني** انه اورد على الاول وكونه مجازا في المتن والاستناد انه  
كان المدد واعطاؤه بخفتنا بالاحكام بعباد ومن كلام الاساس لا يصح  
انه لا يجوز في الوعيد الاخير الا في الاستناد لانه لا يقطع النافذ  
حصة بتفوي ويكثر ما طغيانهم اذ ليس حصة الا الوساوس ان كان لهم  
نيتا وللاذوات والصفات كالوس والظلم لا يكون في المستند يجوز اصلا  
**والجيب** عنه بل غنيا الشق الثاني كدفع وان عزم مخصوص بالمحسوس  
**الثالث** انه على رادة تمكين الشيطان قيل ان الاستناد الى الشيطان ايضا  
مجازي لانه اصل الطغيان وزيادته من فعل الكفر عند هم الا انه  
لما صدق منهم باغواء الشيطان استند اليه لكونه موصوفا بالسبب اذ لا  
قدرة له على غير الوساوس كما مر لكن لما عمل ذلك باغواء الشيطان  
وكان لغواه ما قد الله تعالى به عليه وتمكنه منه فانه سبب بعيد  
ولذا استند اليه لانه سبب له بصيغة اسم الفاعل ولا يخفى ما فيه من الجدل  
والخلل وكفى بتوهم استناده بجازا الى الشيطان ههنا وهو مستند في  
النظم الى الله تعالى فالظاهر ان المدد وههنا عن تزيين الشيطان  
واغوايه لانه سبب للزيادة الا انه لما شاع ذلك وكفر منه صار كانه  
موجب له حقيقة واستناده الى الله تعالى مجازا ايضا فهو كالاول

كشف

حنيفة

شيخ زاده



في الخوف في السند والاستناد الا انه لما من لم يخاف من المخوف فيه فتمسك  
شتم المصنف وجهه الله مخالف للتحقيق فطوى كذا في الطغيان  
عنه ترك الفسوق والاحياء الذي هو فساد الله واستناده اليه حقيقة  
وان كان المستند بجواز القرب من الاول لانه منع الانطاف وترك  
الفسوق كفي وحيد شتم ان الظاهر ان الضمان انه مجاز عن منع  
الانطاف في الاول لانه كان من ان يسمي الله له ولذا تركه قول  
الزحشري فسمي ذلك الترانيد مدد اقره عنده مجاز في الانطاف فقط  
واستناده حقيقي عنده فعندل عما في الكتاب لما فيه من بطون  
المساق في زيادة الخوف وهذا مما لم ينسب له شراح هذا الكتاب  
وهو من منع الكون الوهاب **ثم ان** التمر في يد الله قال في  
تفسيره هنا مذكور في الطغيان بمعنى خلق فعل الطغيان لا يملك  
حتى اضيق الى الاعيان يراد بها الطول والعرض العيين والمجسم وان اضيق  
الى الفعل بزيادة الامتداد وهو بخلاف الفعل بخلاف الزمان وهذا  
معنى قول الفقه ان الفعل الممتد محكم لا يندلجوا السكون والكون  
ونحوهما انتهى وقد عرفت منه انه لا يمتد محسوس صفة كان او ذواتا  
وانه يختلف باختلاف ما يضاف اليه ومنه علم ما في كلام بعض الشراح  
الذي يسمونه **انما قول** واصله الطغيان له هذا وما بعده كله من  
كلام المعتزلة وتأييد او هادم الفارغة وقال قدس سره لم ير الزحشري  
انه هذه الاضافة نداء ومنه على ان الطغيان بايجاد العبد لا بايجاد  
تعالى حتى يكره عليه ان الامور المخلوقة له تعالى اذا قامت بالعباد كالبيان  
نصفان التيمم لضافة حقيقتي لا بكارية لادنى ملائكة كما نوههم فلا دلالة  
للاضافة على ايجاد العباد لها بل اراد ان الطغيان من الافعال التي اكتسبها  
باختيارهم استقلاله ولا يعلق لها به تعالى فحتم ان يضاف اليهم لا اليه  
استعار اسمها الاختصاص لاد الاختصاص باعتبار الحكمة والاختصاص  
فانه معلوم لا حكمة فيه الى الاضافة ولو لا فسادها عرفت عن الفاعل  
ومثله معتبر في الخطايات عند الله تعالى واللغة وقد بان هذه الخطايات  
لا تعارض البراهين القاطعة بانها لا خلاف في سواها وانها لا يقع الاما اراده  
وقيل على كثرة ان الزحشري عن ان اثبات اللغو في كلام الله تعالى وترك  
اعتبار ان الله لا يات الخطاوية المعتبر عنده البلاغ مما لا يليق بمقام  
الاعجاب وان كان ينبغي ان يتبين هذا ههنا وقد ذهب كل المشتد لئلا يلزم  
هذا ان لا يتران لما في ان لا تسلوب الحكم فلا يكفي في ههنا دفعه ان  
ان لا يات الخطاوية لا تغني عن الدليل القاطع الذي ذكره **والجواب**  
ان فائدة الاضافة الاشارة الى ان نسبة الطغيان الى العباد ليست محرم  
الحكمة بل باعتبار كسبهم اياه وان كان يخلو الاستعانة وان كان لا يخلو  
ان تكون الاضافة للعباد على ان المراد طغيانهم الطغيان الكامل ولا

النصفان

اكمل

سنة

حفيد

مكتفي

يكتفي انه قد مر من الشك والوقوع تحت الميزان فان الاضافة لا تدل على  
الكسب ولا على حكمه الا ان عواذك تقول صمد زيد وبلده في  
قارة مؤمنون انما هو الاختصاص التام باي طريق كان فالظاهر  
ان ثبات انه لا يشار الى ان طغيان غيرهم في حيثهم كذا في لادعيا  
لخصاصهم به وهذا النسب بطريق البلاغة ومصدق ان الشيء  
يصيد في الحق بحقيقة وتدل على انه امر واقع وهو كسب المشيم صيغة  
منها لانه كما يقال فلان مختار ومطعام وقد يكون مصدر او اسم  
مكان وزمان كمياد ومتنجات وليس هذا بشي فاق تعريف اللام في  
والاضافة متقاربان وهو تفريق وتفسير هذه الامة في سورة  
الاعتراف **قول** ما كان اصله محمدا لم يلح عطف على ملكا منهم من الحق  
وقيل ان عطف على قوله من مد العيش ولا يكتفي بقوله وهو قول  
المجيب من المعتزلة وهو التاويلات لما تقدم مر عنه القاء على  
ظاهره كما مر واليه ذهب الزجاج ونحوه الطوي وغيره من المفسرين  
ورجح كونه بمعنى الامتثال لانه في حصة ذاتها كما لا يخفى وهو تعالى  
لا يمدهم في الشر وقد مر ما فيه وان الحذف والاصح خلاف  
الاتحاد ان كونه لا يتبعه في اللاحق غير مسلم عندنا في اللغة فتنبيه  
**قوله** كي يتنبهوا ويطيعوا الى هذا ايضا من تنبيه التاويل وكلام المعتز  
قارة المد في العبد فقل الله تعالى حقيقة وعندهم مغلل بالاعتراف من  
وكما عرفت في الوجه الامم الواجب عليه ليحذر على وفق مصالح العباد  
فانما لم يسل لاد في المصالح لفتحة حتى لا يستند الى الله تعالى  
وهذا وما بعده مما على ان في طغيانهم لغوا متعلقا بجمدهم بل  
بحال من صنفه او متعلق بهم من مقدم عليه والجملة كالتية والمعنى  
انه يمد لهم ليتنبهوا وهم سبوا دون طغياننا وعي او يمدهم من المدد  
ان يمد لهم بالمال والبنين لئلا يكون لهم حواجز في حالهم بخلافه وقد  
قيل على قوله كي يتنبهوا الى ان لا يكون له اليد الفظة ولا السياق بل  
يدل على خلافه لانه قوله يمدهم معطوف على قوله ليتنبهوا  
كالبيان على ان الامتثال يكون للتنبيه والاستدراج والسياق يوجب  
هذا دون ذلك والله تعالى اعلم بما لم يعوا في امورهم وانهم لا يتنبهون  
فكيف يتصالحون ما تعلمه فان اراد الاعتراف على المصروف ليس وار  
عليه لانه فاعل لما قاله المعتزلة وان اراد بيان ما في نفس الامر فلا  
صير فنية وقوله فيما اراد الى الحصر مستفاد من العام لا محذور والظن  
**قول** ما ذا التقدير يمدهم الى هذا الجواب راجع للمعتزلة على ان يمدهم  
من المدد بارشادهم للدلالة العقلية والنقلية واقضية ما يحتجون اليه  
ليقبل حالهم مستقلا كما مبني على مداهم في التعلل بالاعتراف والاد  
والاستقلال واذا في الصلاح وقد قيل في قوله ان لا يمدهم شرا

ميراد شاه

كازروني



تعالى وهو مذهب القوم المعتزلة وأما عندنا في الحال والكلام في تقرير  
 مذهبهم فلا يضرنا وأما الله والرسول على قوله تعالى وما خلقت  
 الجن والإنس إلا ليعبدون إلا أن ميثاق النعم منهم وهم السعداء  
 فهو ساقط ولك أن تقول الاستقلال بطلب الصلاح والطلب  
 غير الادراك عندنا وأما الآية فلا يرد عليها شيء كما هو ظاهر لا  
 ما خلق لخلق غير ما اراد من نفسه وسيا في نفسه لها في محله فلا  
 حاجة لتعلق الركبات وقوله وهو مع ذلك لا يخل أن الله لا يخل  
 إلى أن يعلمون خبر منبذ محذوف فطعنهم متعلق به أو ممدد  
 والظاهر أن حاصل المعنى من غير تقدير فيه ويصح أن يكون منصوباً  
 بمد هم أو من مجرد ويطعنهم أو مما كان من صفة تكرر هروان  
 منعه بعضهم وقيل أنه لشارة إلى الخلق تكرر لافان بالجملة مستأنفة  
 لبيان عدم انتفاعهم مما أمد الله تعالى به **قوله** والطغيان الخ  
 المستمد يكون مضموناً ككران وسكسوك ككران وقد شمل في مصدره للقاء  
 كما أشار إليه المصنف وقال الراغب الفرق بين الطغيان والعدوان أن العدوان  
 تجاوز المقدر إلى ما وراءه والظهور عند الطغيان تجاوز المكان  
 الذي وقع فيه ومنه لعل بما عثر من الموافقة الشرعية والمعارضة العقلية  
 فلم يصرحاً في بيانها ففقد طعن منه طعن إلى أي تجاوزاً وتجاوزاً في نفسه  
 قيل والنبي كلب تجاوزاً قدما الاستحقاق تجاوزاً وزواؤه تجاوزاً وأصله  
 الطلب ويستعمل في التكبر لأن التكبر طلب بمنزلة ليست له وقوله  
 عن مكانه عند النجا وزعمه وقد وقع مثله في كلامهم في عبارة الرضي  
 والزنجشري والسكاكي وقد اعترض عليه السيد في خواص الرضا فقال  
 فقال تجاوزاً الشيء وتجاوزاً بمعنى تجاوزاً ومعنى عقاب يعني أن المعنى  
 يعجز عما هو بمعنى العفو والمغفرة في هذه العبارة وأمثلة ما مخالفه الكلام  
 العرب وكأنه ضمن النجا ومعنى التساعد واليه ذهبت كثير من الفضائل  
 وقد وقع مثله في شعره يوثق به ويجعل ما يقول بمنزلة ما يوثق به كقول  
 أبي تمام في بعض قصائده

اعتراض على المصنف

بل

بل يعود شتمه بحجوزة لما في القلب وشاع حتى صار حقيقة عرفية لغوية  
 ولذا لم يذكره في الأساس في المجازات فظننا لاصل الوضع كما في متغايين  
 كما ذكره المصنفات نظرياً للاستعمال والحقيقة الثابتة في ذكره الزنجشري  
 ولذا كان له صفتان أهمي وهي كذا وحقيقة في المصباح عمه في طغيان  
 عمنها من باب لغوي فاما تردد في متغايين وتعامه مأخوذ من قولهم  
 ارض عنها إذا لم تكن فيها آيات تدل على المنجاة فهو عمه وأعمه  
 وشمي عمي وفقد بصره فهو أعمى والمرأة عمتي والجمع عمي من باب لصر  
 وعميتا لغوياً وتعدى بالهمزة فتقال عمتي ولا يفتح العمى إلا على  
 المعنيين جميعاً وتشتغل بالقلب كناية عن الضلال والخلل  
 عدم الاقتدار فهو عمى وعمى القلب انتهى وما فصل في التوفيق أن  
 المصروف منه الله لم يرد لخصامه العمى بالضم بل أراد بكأن العمه بانه  
 صفة للبصيرة بمنزلة العمى في البصر لا طائل تحتها والدرهم في العمى  
 بالعمور **قوله** وهو الخلق الخ حقيقة كغيره من صفات امتثال العمه  
 عدم الامارات في الطريق التي تنصب لتدبيرهم من حجارة وقرب  
 وخولها وهو المشار شتم بحجوزة عن لردود والعتير مطلقاً ومشار  
 هذا حقيقة ثابتة والسياسة والسياسة كغيرها فاشارة بالاعتزاز  
 إلى المعنى المستعمل فيه وأشار بقوله أخرجني إلى وصفه الأصلي  
 فمن قال أن هذا من توصيف المحل بوصف من فيه لم يصب وقوله  
 اعني الذي بالجاهل من العمه • مصراع أو بيت من الرجز من رجز  
 طوقلة لروية برد الحجاج الرجز المشهور وقيل  
 • وحقق من أهله ولعله • من مائة أظرافه في مائة •  
 وهو في وصف مغارة وفي شرح الكشاف في رب مغارة لا ينتهي معه بيل  
 أطرافها من جوانبها في مغارة أخرى اعني الذي الذي أخفى المنازل بالقباء  
 إلى من لا يرى له بالملك جعل خفا العالم عمي له في طريق الاستحالة  
 وقيل اعني صفة من عمي عليه الأمر التبرأي ملتبس الهداية إلى طريق  
 على من يجهل ويختر فيهما أو • • • • • فقال في أي أخفى طريق •  
 الاقتدار أو العتمة بضم العين ونشد يد المصنف عامه وقال  
 الطيبي رحمه الله أنه جمع عمه أو عامه في العمه طريقه مشبهة على  
 الغبي أدلش في صفة أو • • • • • وقوله أنه جمع عمه  
 أن أتبعه قبل اللغة على خلاف القياس في صفة جادة أو مناهج والآله  
 فخره المطر فاعل وقاعله كركع ولذا نكره غيره من الشرح **قوله**  
 تعالى أولئك الذين هم في موقف هذا الموقف أو كلك على هدى ومقابلته  
 لأنه بعد ذكر المناقير وصفهم القصة المفصلة لأنه قيل من أيت  
 دخل عليهم هذه القبائح ولم يتفهم الشذر والنصائح فاجب  
 بأنهم وإن استغفروا فأنهم لا يفلحون وأولئك على ما أمر لا يفلحون  
 استعدوا هم الفطري فاستندوا إلى الهداية بالضلالة حتى خسروا صفتهم

ملاصحات

شيخ زاده



وفقدوا الاهتداء للطريق المتتبعين ووقعوا في شدة الخيرة والضلال  
 ثم لا يخفى موضع الضلالة بعد العبد الذي أصابته الضلال في الفقا  
 التي لا تشاركها وقال قدس سره ان هذه الآية تعليل لا مستحقا فاسم  
 الاستتمار الابلغ والمد في الطغيان على سبيل الاستيناف او هي حجة  
 مقربة لقوله ومحمد بن هبة في قوله **قوله** لخار وهما عليه واستند لوهما  
 الى اخذ الاستتيد على المتروكة الذي كان في ذلك فتركه وهذا الاشترا  
 بنفسه الى اخذ الخنا وسمي في لفظة ضو كرك و او اشتروا الا لتقاء الشاكر  
 وجعلت الحركة ضمة لثابتها لواء وفي عليه ما خلف من الكسرة وقال القرطبي  
 حركت الحركة المحذوف قبلها والاشتراك بجزء واحد لان الاشترا  
 استند الخاص رتبة المطلق واستعمل في لافه ويجوز ان يكون هذا  
 مراد الزمخشري بالاستعارة لانها تستعمل في المجاز مطلقا وتسمى استعارة  
 لغوية وذهب بعض شراح الكشاف الى انها الاستعارة المتعارضة  
 لتساويها في الاطلاق الاخذ والافتركون من جهة المعنى كما يتهم لادن وجبه  
 الشبه كما يكون نظائرا يكون ذلك كما صرح به اهل المعاني وجوز فيه بعضهم  
 ان يكون استعارة منسية وتخييلية بماك يشبه الضلالة بالمسبح  
 واللهي باليمن تشبيها مضمنا في النفس كجام الاختيار فتما ويجعل في  
 الاستعارة قرينة له تخيلية شارة ما ذكره المصنف رحمه الله هو ما في الكلام  
 بعينه حيث قال ومعنى اشتروا الضلالة بالذي باختيارها عليه وليست  
 به على سبيل الاستعارة وما في ذلك من انه كان لا لاختاره والاختيار  
 سياتي ان نقول المصنف استند لوهما به وخار وهما عليه بالعكس واستعمل  
 او مكان الواو لغير شي لان المراد في جمعوا بكون الاختيار والاختيار  
 فلا وجه للعطف باو وقدم الاختيار لانه المراد في الحقيقة وما سياتي في شرح  
 سياتي في قوله **قوله** واصفك بذكر التمثيل في قوله العوض وهو له من القيمة لها  
 التمثيل المقارن له وان استعملت معناه انصافا والناظر بكون وصافه معية  
 مشددة المراد به التقيد وهو الدوام والبقاء فيكون في قوله  
 التاجر قال ابن القوطية نصر الشيء حصل والناظر من لما له مدة وبقيا  
 واهل الحجاز يسمون الداهية والدنا في نعتا وناظرا والاضال في  
 عبارة المصنف رحمه الله بمعنى الحقيقة لانه لحد معانيه المستعمل فيها  
 وفيما اشار الى انه ما فسر به او لا معنى محاذي له والاول اولى وهذه  
 قضية انشائية في وجود النقطة في احد الكائنات بعينه الثمن والاختار  
 عرفنا وشروحا فاقول عليه من ان كونه لحد معانيه فاما لا مدخل له  
 في تسمية بذكر الناظر اشترا لا يثبتنا عليه ومنع السؤال بذكر الثمن من ترك  
 ما يعني للاشتغال بما يعني وقوله من حيث انه لا يطلب الخ فقليل  
 لثمنه ان يكون غير مقصود لذاته اذ لا ينفع به في نفسه ولذلك  
 في الحديث الداهية والدنا في نعتا في ارضه وهو من جوامع الكلم

طبي  
 كازروني

وقوله

وقوله وبذلك اشار الى نصب اشترا ان عطف على اسم المعبر وخبرها  
 للفضل ولو بالرفع مبتدأ وخبر وقوله والايه ان كان لم يكن  
 فقد يجوز جعل كل من الطرفين متساويا وهذا برأيه مأخوذ من كلام  
 الراغب في مفرداته وخرج بقيد الاعيان المعاني كالمساخ والجار  
 وان يكون فعل فعلى وقت حيث متعلق به وقيل اعتراض **قوله**  
 ولذلك عدت الكلمتان اي المراد بالكلمتين البيع والشرا وما  
 تساويهما في المادة وذلك لاشارة لما ذكره ولما ذكر عليه الكلام  
 من دلالة لحد معانيه على البذل والاعطاء والحق في الاخذ الذي  
 يقابله واستعمال كل منهما في مكان الاخر على البذل والاصداد  
 جمع صند والمراد بالمصدا الاطلاق في اللغة اذا قالوا هو من الاصدا  
 كلمات وردت في كلام العرب وصيغة بالاشتراك للصددين كلور  
 للموصوع الابيض والاسود وفي قوله عدت اشارة الى ان بعض  
 اهل اللغة ذكر ذلك الا انه في الحقيقة ليس منها لانه كلامهما  
 انما اطلق على الطرفين باعتبار تشابههما لا باعتبار فسادهما وفي  
 المصنف انما ساء ان يكون الشرا من الاصداد لانه المتبايعين  
 بتاييف الثمن والمخس فكل من العرضين مشتركون جانب مبيع وجانب  
 انشوي ومن لم يقف على المراد قال لم يكن مما ذكره مما هو الاخذ  
 بل يكمن منه ان يكون الشرا بذكر الثمن والمبيع اخذ ولا يلزم ان يكون لكل  
 منهما معنيان لحد صند الاخر وهو غني عن الورد **قوله** شراستعير  
 للاعراض في دمر بيئات معناه وانه من اي انواع المجاز ووجه  
 صرح اولاً بانه معناه الحقيقة في حق بالاعيان وهذه الحقيقة ظرفية  
 لغوية وقوله **قوله** سواء كان اسم كان المشتري ليعني لما قبله من مدلول  
 ما الموصولة وغير الالة على مقابلة لتاويله بالمذكور ونحوه  
 لا كل منهما على البذل كما قيل لانه مثله ان سلم صحته في خلاف الظاهر  
 في الضمان وما ذكر سابق صحح وصدر حوا بان الضم قد يجري  
 محذري اسم لاشارة **قوله** اخذت بالجملة راسا اعرا الخ في شرح  
 الفاضل المحقق الخ في بعض الجيم وقشد يد الميم بجمع شعر  
 الراس والاعرا فعل من الاعرا بزيادة ميم وجمع شعر  
 وفي الصحاح الذي ذكره في بعض من غار زاشك الصقي وقيل ان المراد هنا  
 الاستئان الشاقطة الباقية الاصول من الدرد بالفتح كحات الاستئان  
 الى الاستئان اي انهي رها والفتايتها الى الاصول والاعرا عطف بيان  
 للظول في خواشي شيخ الاسلام الحنفية الظاهر ان يقال مغر لانه  
 الدرد واحد جمع ما الدرد في ما في الصحاح الاثري ان الفاضل  
 الثماني قال الدرد فعل هو جمع الدرد وركبت قدس سره في الحاشية  
 الصواب هو واحد الدرد انتهى **قوله** البا في قوله بالجملة الخ

كازروني

شيخ زاده



البدلية اي استبدال بالشعر الثامر شعر راس اصمعي وما لكتاب  
 الحسكة الواضحة ثمانية كسورة وساقطه وبالحجر القلوس  
 عمرا فصيلا وهو كناية عمق تبدل شيا به كمشينه وهك  
 استبدال الامر مفعول حسن بامر خفي فبين كاستبدال الكل بالمسلم  
 اذا اراد استلامه بكفره وهذه الامثلة لا في النظم الشطر المذكور  
 من ارجوزة له رائية والمراد بالمسلم المنتصر حيلة بن الامام  
 الغساني وكان وقد على عمر رضي الله عنه واستلم هو وملك  
 فكتب عمر رضي الله عنه الى الجناد الشام احو نواحي لهما ان جبلة  
 وردوا الي في سرة قومه واسلم فاكروته شمسار الى مكة فطاف  
 فوطي ازاره اخل من بني فزاركة فلكمة جبلة لظمة هشم بها  
 افة وكسر ثمانية فشكا الى عمر رضي الله عنه فقال له  
 اما العفو او القضاء فقال اتقنض مني وانا ملك واملو سورة  
 فقال له قد سوي بينكما الاسلام فساله القاض الى الحد  
 قام له فلما اتى الليل هرب مع قومه الى الشام وارثه وكان  
 كليله لم يعب ذلك وقال شعر براسه  
**قوله** اي لم يلد في ليني صبرت على القول الذي قاله عمر  
 والحكم كضيقه وبجروا به مشاة خفية فليتها الى محجة  
 او مشاة شمس راء مشاة وفي القاموس محذر كعظم المقصير الغليظ  
 الشن الاطراف كالجيد واوفاك بالمملكة وهو الجوهري يعني  
 في اعجابه كافر الله لايل فاصالة من انه جند او جند رمشاة  
 فوفية او مشاة وفي حواشي الصحاح لاين بريق قال ابو سهل الهروي  
 الامام من صواب الجيد ريد ال مملكة هذا ما رايته  
 في كتب اللغة كجند من اجتهاد المتفاضل من غير اختلاف في المشاة  
 الخفية شائبة وانما الخلاف في الامحام والاهمال وفي حواشي  
 القاضى للجلال السنوي الجيد ريد بالجموع والموحدة والذات المعجزة  
 القصير ولو لاحظت الظن به قلت يانه لظنك عليه فانه مما  
 لم يقبله احد من اهل اللغة وتعرف المسلم كما القوقالية الشراح  
 للفت شمرات اعتراض الفاضل المذكور على تفسير الجوهري الدرد  
 بالعارفان متواترا لا فراد ولا وجه له فانه وان كان مفردا  
 يستعمل بمعنى الجمع كما في البيت المذكور ومثله كثير في اسما الجناس  
 شمرانهم رة واخلي ما ذكره الفاضل الجمني ولا يرد ما وردوه عليه  
 ايضا لانه فاعله وهو ثقة ولا مانع من كون الدرد كسلسال  
 مفردا او الدرد اسم جمع له وايضا قوله ان العر عطف ببيات  
 خلاف الظاهر اذا المتبادر انه مضاف ومضاف اليه كزيد الطويل  
 التجاد وفي الشعر لطيفة ادبته لم يبتوا عليها وهي انه اذا كان المراد

رد علي السيوطي  
 رد علي الخليل

بالمسلم

بالمسلم جبلة وسبب رد رايه المبدوي لعل استقلت استبانة فنية  
 مناسبة لقوله وبالشفايا الواضحات الدرداء وما ذكر وان  
 لعل ما فيه من الاستهلال فهو مغتفر بما اهله من لطائف الاداب  
 والحمد لله الهادي لصواب العقاب وقوله او تنظر الى اربعة  
 ودخل في دين النصاري بذكر من المسلم كقوله واذكر في الكتاب  
 من ميم اذ انتبهت قال ابن الصايغ شبه حال صبا هذا لاسلام  
 وحال شيخوخته بالكفر ومما نضاهيه قوله  
 او رد قلبي الردا لام عذرا كذا استودا كذا في شلبي من المدي  
**قوله** شمرات شمرات في الخ يعني ان امثلة في عرف اللغة وحقيقتها  
 استبدال الاعيان شمر استعمل محازا لما دعيه العين والمعنى شمر  
 يستعملوا فيه فاذا دوا به مطلق الرغبة عن شيء سواء كان عينا  
 او لا في يده او لا طمعا في غيره سواء حصل ذلك الخيرا ولا وصفا فيه  
 للاشتر المفسوم من السياق وهذا اعلم مما قبله اذ لا يفتقر  
 فيه التخصيص بل يحترز الطمع وهذا اطلاق على اطلاق والمنشاد  
 منه انه محراز على مجاز التوسع مناسب له وقد يستعملونه لطلق  
 التجوز وقت يرد به ما موقر يبين الحقيقة كالنقطة والمنتهى  
 ومما قيل من ان الله تعالى لما ارتقى عليه قرينة ليس شيء والقرينة  
 معمولة **قوله** والمعنى انهم لما اخلوا بالهدى لم يجدوا تحقيق معنى  
 النظم بعد بيان معنى الاستمرار على وجه العمل منه ما في الكشف  
 حيث قال فان قلت كيف استمرزوا الصلابة وما كانوا على هدي  
 قلت جعلوا التمكن منه واغراضه لهم كانه في ايديهم فاذا  
 تركوه الى الصلابة فقد عطلوه واستبدلوا به ولا يرد  
 القيم هو فطر الله التي فطر الناس عليها فكل من صلب فنو  
 مستبدل خلافا لفطرة والصلابة الحوز عن المقصد وفقد الاهتدا  
 فاستعير للذهاب عن الصواب في الدين وقال قدس سره الجواب  
 الاول انهم لما كانوا متمكنين منه تمكينا تاما فجاء التكليف  
 به وتيسر استجابته استعير بثبوته لتمكنهم منه فان العبارة  
 تدل على ثبوت الهدى لهم والمراد تمكّنهم واما العمل على جعل  
 الهدى محراز عن تمكّنهم فاما بظاهر كلامه والجواب  
 الثاني ان المراد بالهدى هو الهدى الذي جبلوا عليه وقد  
 كانوا على هذا الهدى بلا شبهة شمر استبدلوا به الصلابة  
 فلا محذور في ثبوت الهدى لهم بل في لفظ الهدى ان لم تكن الفطرة  
 مستد رجة في حقيقة ومورد على قول الشارح المحقق جعل تمكّنهم  
 من الهدى بعد التكليف به بمرتبة تمكّنهم اليه فيكون التجوز  
 نفس الهدى بحيث اريد به التمكن منه او في شبهة التمكن حيث استعير لهم

سعد







وما يشبهه من مباح المؤمنين التي من جعلتها ما حكى من النهي عن الافساد في  
 الارض والامتناع بالامكان الصميم وقد نبذوها وراى عظم موره واخذوا  
 بكلمتها الصلابة المماثلة التي هي العفة في نية الطغيان كما قيل  
 فوافع ما تحتها طاب ثلثي كانها شعرا في ورد  
 وما على طرف في التمام لانها فاشي من العفلة عن معنى الاشارة فانها  
 تقتضي ملكة فظنهم كجتم ما من من الصفات والمقنات الموصوفين  
 بالبنافق المذكور هو الذي ضيقوا الفطرة اشده ففهم به مريد  
 الاكابر ثم بعد ما ظفروا بها اصابوها بالنفاق مع تحريكهم على  
 المحاكاة فظنهم وتصفهم بها وكوهدهم ما لا يوجد في غيرهم  
 كاشير الينعريف الطريفين راي ففهم للمزاجيا وكل ما ذكرنا موجود  
 في كلامهم بغير اسهاب ممل واما الترشيح المذكور فيكون له وجود لفظ  
 الاشتراك فان كان المعنى المقصود غير ترشيح كما هو العادة في امثاله  
**قول** ترشيح المجاز الى اصل معنى الترشيح وحقيقته الوضعية خروج  
 البطل والفطر الصغار مما يشتمل على شيء ما كان او لا وكان  
 او غير كالصيرج وفي المثل وكل اناء بالذي فيه يضرع ولا يخفى الجاهل  
 من الخيول كوضع الحين ورشح القرب وان كان في بعض كتب اللغة  
 يوهل مشركا القرب كقوله عن شربة الامر ولذا لانها  
 ترشحة بلينها قلنا لا فلفظا لوارشحت الغزالة ولذا اذا عود  
 المشي فمما ورشحت الامر ولذا بالبين اذا جعلت في فيه شيئا فثبتا  
 حتى يفيق على مصته ثم تجوز وابنه تجوز امثالا على الكفاية من مطلق  
 الترخية والمنسية لا مترقا فلو اطلاق ترشح للوزارة اذا اناهل لها  
 ثم نقله اهل المعاني الى المعنى المجازي غير القريبة المعينة  
 والظاهر اخذه من الاخير لما فيه من تفوت المعنى المجازي وتربيته  
 وتحقيق معناه في اصطلاحهم انه لفظ نيد كرمع المجاز كما يناسب  
 معناه المراد منه ظاهر المعنى المجازي سواء تقدم او تأخر وسواء  
 كان مستملا في معناه الحقيقي ام لا وسواء كان المجازا استعارة  
 كرايت في الحمام اسكدا فاما ليد او مجازا فامر سلاخوله في الكرميد  
 طولي وقتد كجعب الثنييه والجر يد على كلام فيه مفعول في الرسالة  
 الكينية وشرحنا ومن ارادة فليرجع الى كتب المعاني **واعلم**  
 ان المدقق قال في الكشف هناك التفتت بالامر قد يكون تعبعا  
 لاستعارة الصل لا وجه له غير ذلك كما في قوله راي اسكدا  
 وفي البراش عظيم الشربين لا يفهم بذلك الا في اذنة تصوير  
 الشجاج بانها اسكدا مل وهو حقيقة لا يد من به الى شيء كالراس  
 والسدة وقد يكون مستقلا مع الملازمة كما في قوله ولما راي  
 النشراح وكا في هذه الآية وهكذا القسم اعجبها لتعاطفها

الفصاحة فيه وترشيحها وقد يكون بين بين بان يكون مجازا  
 منبها على الاول ولا يحسن بدونه كقوله  
 وما ام الردين وان ادلت بعالمه بلخلاق الكرام  
 اذا الشيطان فضع في قفاها شققناه بالجيل القوام  
 فان تفتت الشيطان تشيلا على سبيل الاستعارة لانه الخلق مألوف  
 من تشييع الهية والخلقية والتفتت مثل الاجتهاد في ازاله ففتتها  
 لكن لو استعارة التفتت من القاصص او لالم بفتح استعارة  
 التفتت من النافق والجيل القوام من قسمة التفتت وفيه لطف  
 اخر فليكن هذا املا محفوظا عندك فلقد استنبه على كثير من الكيل  
 انتهى **وحاص** لما ان الترشيح لا يشترط ان يكون المراد به حقيقة  
 ولتردين كوالا لجيل الترشيح وما مو استعارة في نفسه حسنة مع  
 انه ترشيح وما مو استعارة تابع لاستعارة اخر هو لولاها التحسين  
 وخير الامور وساطتها وموكلام حسن **قول** لما استعمل الاشتراك في  
 معاصرتهم الخ يعني انه يجوز بالاشتراك متر وعبر بالمعاصرة  
 ليكمل الوجوه الشاذة مع ما في لفظ المعاصرة بمعناها الغريبة  
 المعروفة من مناسبة البير والشر او فيه لطف ظاهر وبشاكله يعني  
 ليناها وبنا سبه وتمثيلا لتقوينا وهو ممتيزا ومفروق لاجله  
 والخيار يفتح الحاء والخسراك المعروف حقيقة ومجازا في المقصود  
 الاصلي من الترشيح في الآية تقوينا فافهم من نفع الملهي بصورة  
 حكاية البخار حتى كان هو بعينه مثالا لغيره في تحريكه في هذا  
 الاستنباط ووقعهم في اشنع كحسا الذي يخشى عنه اولوا  
 الاعتبار لا يقوون الاستنباط المستورة الختارة فانه وسيلة  
 الى ذلك المقصود وفي قوله تمثيلا وانما الى انه استعارة في  
 مرشحة للاستعارة الاخرى وليس من الترشيح المعروف المتبادر  
 منه عند الإطلاق وفي لفظ الحسا لاشارة الى ان عدم الرشح عبارة  
 عن الخسراك وان كان اعلم والسند الى المجازة عدم الرشح لا الرشح  
 ثم اخبرنا ان النفي فانه ليس من المجازة في شيء وتحقيقة ما ذكره  
 المحقق في بحث الرقصة من شرح المقاصد ان الكلام المشتمل على  
 نفي وقضية قد يكون لنفي التقييد وقد يكون لتقييد النفي فسا  
 طريقه تاديبا بل سادة سلبك للتعليل والعمل للفعل وما ضربا كراما  
 له الحق تركت من سببه تعليل للسلب والعمل للنفي وعلى هذا الاصل  
 ينبغي ان المكرة في سياق النفي انما تقسم اذا تعلقت بالفعل لا بالنفي  
 وان اسناد الفعل المفعول الى الفاعل والمفعول يكون حقيقة اذا  
 قصد نفي الاسناد مشارعا تاما للنيل من مصلحه ومجازا اذا قصد  
 اسناد المتعني مثال ما انما قيل معنى سهر ومانحت تجارته بمعنى خسر

في التفتت النفي  
 في التفتت



وهذا يجري في الجواز العقل واللعن ويحري في غير المنفي كاللهي والشرط  
والامر كما فصله وما قيل فليست من ان حقيقته الاستناد اسناد  
النفي الى ما موله فلا يكون لفي الاستناد حقيقة ليس بوارد لما  
سباني وتبينه ما فرق من فرقان فتبين استنادا لفي الاستناد  
وهو المتبادر في تحقيق الحقيقة اذا جاز استناد النفي الذي بمعنى الاثبات  
كاستناد نفي الريح بمعنى استناد الحشرات قيل لا فرق حينئذ بينه الثابتة  
والمعدولة عند هذا الحزم ما ذكره هنا وهذا ما يترتب عليه جليل  
النظر ببناء على ان التاليف لا يحكم فتمها اصلا كما صرح به في كتاب المنزلة  
قال القليل في بحث القضاء ما من شرح لا شمسية لانها السواب  
والمنصلة والمنصلة على ما ذكره ثم يرفع فيها الجمل والاصطال  
والانفصال فلا يكون جملة او منفصلة او منفصلة لانها المتيقن  
فيها الجمل والافصال والافصال لانا نقول **لنفس الجمل هذه الاثبات**  
عليها بحسب مفهوم الدعوى بحسب الاصطلاح **اقول**  
لذا اقرره هنا من غير تكثير ولو عند في غاية الغنى والاشكال  
فانهم انفقوا على ان الحكم استنادا امرا الى اخر ليكابا او سلبا فاذا  
كان في السواب حكما بالاتفاق والامر ليس خيرا محتملا للصدق  
والكذب وبذلك يبيح التطلات والحكم انما من يلزم الجمل والافصال  
او الانفصال مدعيه فقولهم ليس فيها شيء من ذلك متناقض لهذا  
فلا بد من التوفيق بينهما ولا يكون ذلك الا ببلد استناد النفي  
له او عنده وهذا غير مستلزم لما نقوه من عدم الفرق بين  
المقدولة والتاليفات المعدولة فيها النفي جزء من احد الطرفين  
او منهما وهذا في النسبة الكمية مع قطع النظر عنهما والفرق بينهما  
ظاهر وانما استلقت الكلام في هذا المقام لاني لم اجد مقصدا شافيا  
للضد وفعلت انك بالتأمل المتبادر فانه للخلص لك من هذه المتناقض  
شمرانهم قالوا ان عدم الريح جعل كناية عن المنزلة لان الحال عند  
وارجح معك لافقة التفضيل فانه قد **قلت** ان كان راس كاهن الهداية  
وقد استشهد لوقها بالصلالة فقد قد راس المال فضلا عن المنزلة  
**قلت** هذا بناء على انهم عدا وامانا لوهي في الدنيا عوصا عنه  
او انه الكف في نوبتهم بالحق ان فكيف بما فهم عالمية من عدم راس  
المال والله ذلك القائل  
اذا كان راس المال عمرك فاحتر من عالمية من الاتفاق في غير واجب  
**قول** ولما اشار الى المنزلة ابن داية وعشش في وكريه جاش له مبدري  
الشرط لا يكرهه وافواه الابيض ولذا شتمه به الشيب وان كان  
الابيض شتمه كاليوم كقول **اي** يا بومة عششت فوق راسه  
وابن داية الغراب وهو موقر جليل لم يمنع من الصرف وانما صفة الشجر

حنيفة

هنا

هنا للمروية وقد استغنى ما هنا للاشود من الشعر الذي في سنن  
الشباب وسمى الغراب ابن داية لانه كيف على داية البعير المديبر  
والدابة اسم لموضع الرحل والقتب من ظهره فيغيرها ونسب اليها  
لكثرة ما يري عليها اوله القمار وهي تعدوه كما تعد والامر وقيل  
سرى به لان انشاه اذا طار رتعت بغيره كمنه بالذكر فيكون كالدابة  
للانثى والغراب لقوله اذا ارادت تكلمني بجلد ترميها عراب  
ابن داية وحديث ابن داية وحديثه بهذا المعنى دابة كما في كتاب  
المروية فيجوز ان يترادفها القينا ان الصبا المشرقة والامامات  
الاحلام وخرافات الاكاذيب والاهام وهو حشنة ورشيد حدي  
الاستغناء رتعت بالآخرى كما ربح بالتعشيش وهو اخذ العشب او الخاذه  
وهو الوكر وتبينه ما فرق فان الاول ما كان من العتبات والثاني ما كان  
في الجدران ونحوها والثاني ما ليكت لحفظ البيض والغراب والثاني  
والعشيش كناية عن طول فنيه وعثر بمعنى غلب وقهر ومنه العزة  
لان الغرير من شأنه ذلك وجاش من جالشت القدم على فقلت  
وهو كناية او مجاز عن ارتفاع الانفاس والاضطراب والنزخ في  
البيت كناية ليس من النزخ شجره كاشرا الى قتل والنزخ من  
الغراب كثير او كراه جانبيا ليد او راسه وكنيته وقيل طوقا لحيته  
وزعمه بعضهم ان الغراب له وكران متين وشنوي ولو قيل انه وصف  
الكهولة ولخلاط الشعر الابيض بالاسود واخاطنة بكانيته لم يبعد  
وقوله كاشر له صفة ركي خارج عن الاستعارة ولو قال بدله طار له  
صبر كوكا لحسنه كما قلت  
• واي لو كره انة سحر • يوم قطار الصبر من صدي  
**قول** طلب البيع بالريح والبيع والشرائح فانه كما لان التجارة كما  
قال الراغب النصف في راس المال طلب بالريح وفي المصباح لا يكاد يوجد  
تاعده صلبه الانجى ونحوه والريح وهو الباب والريح في منطقت  
واما نجاه ونجيب ونجوب فاصلاها الواو فلا ترد بقضا والفضل مضاه  
الزيادة كالشف بالفتح والكسر الا ان هذا يكون ههنا بمعنى التفضيل  
ولذا عده بعض اللغويين من الاضداد ويقال اشفت بعصر ولاده  
الى بعصر اذا زاد عليه وراس المال بمعنى اصله استعارة صارة حقيقة  
عرفية **قول** واستادة الى التجارة وهو لا يرامها اي اصحابها وهم التجار  
فهو من المال العقل واصله ان يحوا في تجار فتم واورد عليه ان الريح الفضل  
على راس المال وهو صفة للتجارة لا للتاجر **والجيب** بان هذا  
معناه في الاصل شمر نقل الى تخصيل اذ هو بهذا المعنى لا يصح ان يكون  
مصدرا الا مجرد هو المقصود بالتفسير فتم ما لا يخفى اذ لو كان الفصل  
معناه الاصل لم تكن الاستادة مجازيا فالظاهر ان يقال انهم شتموا



في تفسيره بالفضل نظرًا إلى حاصل المعنى المراد منه هنا وهو  
وحيثما لا فضل لا الفضل قال الرازي رحمه الله في تجارته إذا فضل  
فتمنا وكذا بقوله في المصباح شمر أن المصباح جعل المستند  
الريح وفي الكشاف استناد الخبر إلى التجارة من الاستناد المجازي  
وقد قيل عليه أن حقيقة أنه يقول كيف استند الريح كما ذكره  
المعركم بالله لا أن النفي لا يمكنه في الاستناد فالفعل إذا استند إلى  
غير فاعله ملائمة بينهما كما لنوم إلى الليل كان مجازاً عقلياً سواء  
كان الاستناد مذهباً أو منفياً فقولك قائم ليلى وما قام ليلى كلاماً مجازاً  
لأن النوم قد استند فتمنا إلى غير ما موله أما بطريق الانيات أو بطريق  
النفي ورواياته ليس بشيء لانه نسبة الفعل قد تكون بشوئيه  
وقد تكون سلبية وكل واحدة منهما تعتبر في نفسها لا تتركب  
إذا قلت ما ركت التجارة بكل التجار لم يكن هناك مجازاً أصلاً وعلى هذا  
فحقيقة أنه يقول كيف استند عدم الريح لانه عدل عنه بتبينها  
على أن عدم الريح هنا كناية عن الخسران وكان لعدم منه شمر استند  
وأشار إليه لانه لو اقتصر على عدم الريح كان مستوفياً إلى ما موه  
محكمة فلا مجاز **فهم** إذا كني به عن الخسران واستند إلى التجارة  
كأن مجازاً وفائدة هذه الكناية التصريح بانقضاء مقصود التجارة  
مع حصول ضده بخلاف ما لو قيل فخرت تجارتكم وكذا الحال فيما إذا  
قامت ما صام نهاره بمعنى فطر وما دام ليلاً بمعنى سهر فانه يكون  
من قبيل المجاز وإن قصد به ما نفي الصوم عن النهار والنوم عن الليل  
فقط كما في قولك ما صام النهار وما ظلم الليل لم يكن منه قطعاً  
والضابط أن الفعل إذا نفي من غير فاعله وقصد مجزئ بغيره عنه  
كان حقيقياً وإذا أول ذلك النفي بفعل مجزئ كان ثابتاً للفاعل وانه  
كان مجازاً **ثم** أنه قيل هنا أن ما ذكره قد سهر من قصد مجرد  
النفي إنما يصح إذا لم توجد فيه نصرة وقد وجدت هنا فاقوله  
استند والصلابة الخ وقوله وما كانوا منهمدين في الدلالة على  
التجوز كما روى عن شمر أنه جعل النسبة القلبية كناية عن  
الخسران لقوله تشبهاً بغيره لأن عدم الريح وإن كان اعتبر  
من الخسران نظر المفهوم فهو مضاف إليه بحسب المادة فظهر  
أن المصباح رحمه الله يخالف كلامه ما في الكشاف بناءً على الظاهر المتبادر  
منه من أن جعل صفة استناده إلى الريح فانه يرجع إلى الخسران المذكور في  
قوله تشبهاً بغيره وافقه لكن الأول هو الأقوى وإن اختار  
بعضهم الثاني وفي شرح التنا والافان نفي أحد الصفتين إنما هو موجب  
الثبات الآخر إذا لم يكن قتيلاً واسطة وهي موجودة هنا فإن التنا  
قد لا يكون ولا يخسر **والجواب** بأنه إنما يكون كذلك إذا كان

س

حسنة

متن زاده

المحل

المحل قابلاً للكل كما في التجارة الحقيقية أما إذا كانت لا يقبل إلا اثنين  
منها فنفي أحدهما يكون اثباتاً للآخر والريح والخسران في الدين  
لا واسطة بينهما على أنه قد قامت القرينة هنا على الخسران  
لقوله وما كانوا منهمدين فتدبر **قوله** تشبهاً بغيره بالفاعل أو  
بمشتبهاتها أياً قد سبق ما في الكشاف في تحقيق الاستناد  
المجازي من أن للفعل ملائمة تشبهاً فلا يسل لفاعل والمفعول  
به والمصدر والزمان والمكان والمشتبه له فاستكاد إلى أن  
الفاعل حقيقة وقد استند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز  
لمضاهاتها الفاعل في ملائمة الفعل قال هنا الاستناد  
المجازي أن يستند الفعل إلى الشيء تشبهاً بالذي هو في الحقيقة  
له كما تشبهت التجارة بالخسارة بالمشتبهين قد هب بعض الشراح إلى أن  
ما هنا غير مما سبق لانه شرط هناك هناك مضاهاة الفاعل  
المجازي للفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل واقتصر هنا على تشبه  
به مطلقاً سواء كان بينهما تشابهاً في ذاته أو كونه لا ومنهم من جعله  
على التقييد اعتماداً على ما ذكره أولاً والتجارة تشبه بغيره في كل  
واحد من الريح والخسران ورجعوا إلى ظاهره فانه التشبيه  
بالذي هو أول الحقيقة مصحح للاستناد كما في قولهم قال الملك  
كذا أو رسمكذا وأما القائل والراسم فبعض خاصته فحجراً والملازمة  
كافية في صحته لانه قيل إنما تجرد هذا وإن كفت في ذلك لكن  
ملاحظة تشابههما هو ما موله أدخل فيه وأتم فانه الاستناد  
أنما هو حق ما موله فتأسس بان يكون صفة للغيره لمناسبة  
ومشابهة بينهما كما اعتبره صاحب الأدقياح وكثير من أصحاب المعاني  
فقول المصنف تشبهاً بالفاعل والمشتبهات استناداً إلى الظاهر  
وقوله من حيث الج بياك لما بينهما الفاعل **قوله** ليدوم  
الخلاف بيننا لطريقين وقد قال قد سهر في شرح المفتاح  
نقل عن عبد القاهر بن كثير الميراد بالمشابهة بين الفاعل  
المشابهة التي تبين عليها الاستناد بل الجملة التي راصها المتكلم  
حتى أعطى صحتها حكم الآخر والظاهر أنها في الملازمة بعينها شمر  
قال أنه قال إذا استند فعل الأمر إلى بعض خواصه لم يبق  
أن يقصد هناك المتألف في تشبهه بالأمير حتى كان هو وهذا  
مضاف لما ذكره هنا وأن أمكن التوفيق بينهما فتدبر **قوله** من  
حيث أنها أي التجارة المستند إليها الريح المتشبه الذي هو هنا كناية  
عن الخسران فيصحة استنادها إليها لأنها سبب لما باعتبار وقوع  
فيها أو لولاها لم يتحقق فعلها لو كان مال التجارة مشترى  
به رقيق مجازاً استناد الريح له مع القرينة فيصح أن يقال ربح عندك

سعد

خطابي



وضعت جاذبتك على الاستناد المجازي واحتمال كون العبد والمخاضة بنفسها  
 ربحا وخسر اللادون لها في التجارة لا يصير مع وجود القرينة الصارفة  
 فلا وجه لانكاره **الان يقال** انه انكر حسنة فهو مستحق في عرف  
 السلطان والبلاغة فله وجه وجه **قوله** لطرق التجارة فان المقصود  
 الخ من هذا ما في الكشف بعينه وقال الشارح المحقق انه بيان لوجه  
 الجمع بين عدم ربح التجار وعدم هتدباهم بالوفا وشرطيهم  
 على اشتراء الضلالة بالهدى بالعامع ان عدم الاهتداء انكر ان  
 وملاهم لانتجاره على ما هو بيان الترتيد بدلا المستعار  
 منه كالترشيع والحواب انهم لما اصابوا راس المال الذي هو الهدى  
 حيث اخذوا الضلالة التي هي عدم له لا بد له منه لسد مسلك  
 ويقوم مقامه وتكرع على ذلك عدم انصافهم باصابة الربح  
 وعدم اعتدائهم لطرق التجارة فيعود هذا انصافا الى الترشيع ويكو  
 منه ما في خواشي الكشاف المشرى الا انه قال بقوله لكن عطفه على  
 اشتراء الضلالة بالهدى او كما يترسده ان الية تاملت يعني  
 ان ما ذكره يقتضي عطف ما كانوا مهتمين به على قوله ربح تجارهم  
 مع ان عطفه على اشتراء الضلالة او في كل هو السواء كما قيل  
 لانه عطفه على ما كان يجب ترتيبه على ما قبله بالاف فيلزم  
 تاحره عنه والامر بالعكس لان نقال ان ترتيب قوله  
 وما كانوا مهتمين به باعتبار الحكم والاخبار وهذا وجه قوله  
 او كما فلا يرد عليه شيء كما قيل ولو جعل قوله وما كانوا مهتمين به  
 كانه وجهنا وجهنا ففي هذه الجملة ثلاثة اوجه ستم ان تصح  
 الشرايح بانه على هذا التفسير ترشيعا على الفاضل الطبيعي حيث  
 قال ان المصير يعني انه لم يصير لان يكون ترشيعا يصح ان يكون  
 تجريد الية بحيث ان يوصف التاجر الحقيقي بانه ليس مهتم  
 لطرق التجارة فكما ان المطلوب التجار في منصرفاتهم الربح كذلك  
 مطلوبهم سلامة راس المال ولا يهتم راس المال لا يهتم بطرق التجارة  
 ولا راس مالهم الشيات على الهدى والربح حصول الفلاح في الاجل الى اخر  
 ما ذكره وما ومع انه غير صواب لانه لا ياسب تقريرهم فيجات كلامه  
 مستافضلنا بعدك ولذا قيل ان يستؤمنه ونسبه عاليه الفاضل المبني  
 وانما تركنا الشارح لظهوره **واقول** انه لو كان معطوفا على  
 اشتراء كان الظاهر فقد يمد لما في تأخير من ارباهم عطفه على ما يليه  
 وحديث يكون الاجس ترك العطف فيقطع لصياحا كما ذكره اهل  
 المعاني في نحو **هـ**  
 وتظن سلمى اتني ابني بها • بدلا اراها في الضلال المقيم  
 وما ذكره من عدم تعقبه على الاشتراء فيه انه لو عطف عليه ومعناه

سعد  
حفظه  
روى على الطيبي

لخلو

اخلوا بالهدى الذي فطر واعلمه ومعنى وما كانوا مهتمين به ايضا يقتضي  
 راس مالهم من الفطرة السليمة وهما منتقاريان فلا وجه للعطف  
 فيه على انه قد يقال المعطوف بالما مجوهمما والخبران كما يقتضي  
 الاشتراء فكذلك جهلهم الفطري مستمر فمتعقب باعتبار اجزائه  
 الاخيرة وانما ذكرنا اشتراء الضلالة الخسائر قد يكون لافقة نادرا لا  
 لعدم اهتدائهم لطرقه فقد بتر **قوله** قد اصنعوا القليلين الخ  
 هو تشبيه طلبه بفتح فكثر بزرته كلمة ويجوز لتكرره فثانيه بمعنى  
 المطلوب والاستعداد اصل معناه طلب العدة بالضم وهو معنى  
 التهيؤ والقابلية ويكون بمعنى الاستحقاق والمراد به الاستعداد  
 القريب من الضلالات لا اشتداد الاصل بما لا يزل بالضلالات  
 والاعتقادات الباطلة وان منعت الوصول الى المطلوب ودرك  
 الحق فيفتتنون ويكون الراغب من ادركت الشيء اذا بلغته ومكنت  
 اليه **قوله** ملحا بحقيقة كالم الخ اي ملحا ذكر صفات المنافقين  
 عندهما بضرب المثل لزيادة انصافهما فانهم يفتتنون بالمعاني شغى  
 لم يصل الى الحقيقة ببروز المثل في مع من المحقق وكذا اذا توهم ولم  
 يتيقن لخروجه في صورة المتيقن ولو غاب عن المحس صفة كالم  
 المشاهد ولو كان يكون المعاني التي يبراد تفهيمها معقولة صفة  
 فالوهم يثار في العقل في ادراكها معنى صحيحا غير المعقولة بما في العقل  
 فيضرب الامثال ببروزها من المحسوبات فيضربها الوهم العقل  
 في ادراكها ولهذا يضرب الامثال لمن كان صرا لا يفسد منه بسبب  
 اتقياده للوهم وعميات العقل فاذا انقضا زالت الحقنومة  
 لا يتخالفه او وقع افعل العقل من الوقوع وهو القرار والنيات اي  
 اشد تمكن في القلب واقمع من القمع وهو الصرف والمنع والفهم  
 والتدال في القاموس فتحة فتمه وذلك كافتحة وفلا ناصر فم  
 عما يترد وامثلة ضرب الراس بالمثل فكيف به عما ذكر ومنا حقيقة  
 فيه والانية افضل تفصيل من الدد وهو مشقة الحفوة وفستد  
 بعضهم هنا بالحقنومة وفستد الحضم الالة بالحقنم المضم كمثل النيل  
 وهو سكون منه والحال الصفة والقصة والحديث وكل منهما صحيح  
 هنا وفيه اشارات الى ما سبق الى هنا المقصود منه توحيهم  
 وبيان كالمهم وان لمحتوي على استعارات وتجوزات لالة المثل في  
 محكا ولا يتم بضرب بعد تقرير المراد وما قيل من اننا نلهم من هذا ان  
 متادكر هنا اول مثل ضرب في شأنهم وانه يبا له لحوالهم الى هنا  
 حقيقة وليس كذلك لان قوله او لتيك الذين اشتروا الضلالة  
 متشابهة كالم التاجر الذي لا يدري ما هو التجارة وكذا قوله  
 الله ليس يهذي بهم ولا يصح عنده الا نكاح فقال ليس المقصود بما

عصام



بما ذكرنا افادة امرنا على ما سبق بل الفضل الى تقريره وتوضيحه  
على وجه يبين ما شئنا من قلة التدبير وعدم الفرق بين المجاز والمثل  
وسببا تترك عن قريب كتحقيقه وقوله ولا مرقا الى اي لا مر عظيم  
مبلغ كمر ضرب الامثال وفي الاجل سبورة لستى سبورة الامثال  
والمترادف بهذا الامر ما قرنا له لك **قوله** والمثل في الاصل بمعنى  
النظير الخ قال الراغب اصل المثل لا تضارب والمثل المصور  
على مثال غيره يقال مثل الشيء الخ انتقبت ونصوت ومنه الحديث  
من لبت ان يمثلك الناس قيا ما فليتنبوا متعده من النار والمثال  
المعقول والتمثلي فاما **قوله** الاول ما ذكره استعمل بمعنى النظير  
ويقال مثل بفتحتين ومثل يكسر فتكون ومثل كفتيل بمعنى وقال  
المندائي سمع فعل وفعل وفعل بمعنى في ثلاثة احرف شبه ومثل  
وبذل لا غير وقت لا يكون بمعنى الصفة كما سباني **قوله** ثم قيل  
للقول السائر الخ المترادف بالثاني الشائع المشهور وعلى الالسنه وهو  
محار مشهور وفيه صارا كالحقيقة وحقيقة قطع للكافة فشيء  
نذ اول الالسنه بتثقل الامكنة وكما قطع عن هذا المعنى القليل  
في صفة تثقله في البلدان وعدم استقراره في الاوطان  
• **قوله** الاستقامة بارض قد نزلت بها • كانهي بكر معين سار في مثل  
والمضرب بفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها اسم مكان والمترادف الموضع  
الذي استعمل فيه بعد استعمال قائله الاول للمؤيد بالكثر لا غير  
الموضع الذي ورد فيه اي اول استعماله فيه وسباني ان له  
معنى آخر وهو المعنى لومع وفي قول المصنف رحمه الله قيل انه نقل من  
الاصلي اللغوي الى هذا المعنى المذكور وقوله **قوله** هذا المثل الى المشبه  
تنبيه على ما ذكره المفسرون واهل المعاني من ان المثل هو المجاز  
المركب والاستعانة بالتمثيلية القاطنة في الاستعمال فلا يسمي  
الاستعانة المركبة او مطلقا ولا التشبيه مطلقا ولا معنى اللفظ  
الاصلي الحقيقي مثلا عند فهم على ما قرره شراح التلخيص والمفتاح  
وكافة اهل المعاني واقفت كلمة الشرح هنا عليه ايضا وهذا  
اذ سلم واخذ على ظاهره لغيره وفيه وان قيل على تفسير المورد  
بالمعالة الاصلية التي ورد فيها الكلام انه على هذا يكون في الكلام  
محاذ على مجاز وتشبيهات مثلا الصنف صنيع الدين اصله ان  
امرأة شابة تحت شيخ امة قال لها ذلك لك انزوت تحت بشاب  
وانت تطلب مني لانة فقصده تشبيهه بحال تلك المرأة دون  
المعنى الاصل لما استعمل في تلك القصة ولما اراد بالمورد المعنى  
الاصلي الموضوع له لم يكن الا تشبيه ومجاز واحد لكنه لم يقصد  
في الكلام الا التشبيه بحال تلك المرأة لانه المعنى الاصل وهذا وان

كان

كان غير مستلزم لا من به **وهنا تحت** فيما قاله القوم وهو ان امثال  
العرب كغيرها المتقدم موت بالتأليف فصنعوا فيها ايضا صنيع  
جملية المقداره كما مثال ابى عبدة والمثلية الخ وارتجيب والتمس  
وابنه قنينة وابنه الانباري وابنه لطلال وقد ذكرنا في امثاله  
كثير من المتشابهة في معناها كقولهم المصنف من الخط بغيره وامثاله  
مفترحا وفيه ما التشبيه كقولهم من عاف بشره ويشتمني قربه  
كالتشبيه في بشارتها وتكفي صدها الى غير ذلك مما لا يحصر امثاله  
فكيف يشترط فيها ان تكون استعانة مركبة فاشبهه وقد قال  
المثلية في المثل ما جعل كالعالم للتشبيه كمال لا ولا كقول كعب رفقيا  
• كانت مؤامدة عرقوب له امثاله • وما قولك فيها الا انا طبل  
فوا عتيد عرقوب مثل كل ما لا يصح من الموصلة قال ابن السكيت  
المثل لفظ مخالف لفظ المضروب له ويوافق مقناه معناه شيئا  
بالمثال الذي يعمل عليه غيره وقال غيره صنيع الحكم القايض صدقها في  
الغفول امثاله لا تضارب صورها في الغفول مشتقة من المثل  
الذي هو الاضرباب وقال النظام يجتمع في المثل اربع الخيالات في غيره  
البحار اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه ويجوز ان يكون اللفظ هو  
بما نية البلاغة انتهى **فالحاصل** ان امثاله في المثل ان يكون  
كلاما بلفظا شائعا مشهورا مستعملا او لانه امثاله على جهة ما العفة  
واما ما ذكره فلا يلائم ان ما يخرج منه من امثال العرب انما هي لغيره  
في غيرهم لان الله ابن ذاهما وليس لها مورد قبله فان الله لا يشي  
ان يضره مثلا مع ان التشبيهات لا تستعارة فان كان هذا متصلا  
حادثا لاهل المعاني ومنه هذا اخذوا من الاذ ما ينبغي التنبيه  
عليه والمثل كما يطلق على اللفظ باعتبار معناه فيطلق على المعنى  
ايضا فليس من تشبيه الدال باسم مدلوله كما توهمه فذلك يتفق  
المطر في هذا المقام فانه مما نزل فيه اقام الالفام **قوله** ولذلك  
حفظ عليه من التغيير الخ الى ما فيه من الغرابة لم يغير لفظه  
الاول فانه لو غير لما انتفت الدلالة على تلك الغرابة  
وان منع بعضهم زواها بفتح قاصصيت مثلا وقال قدس سر  
بتعنا للفاصل المحقق الاظهر كما في المفتاح ان المحاذفة على المثل  
انما هي بسبب كونها استعارة فيجب لذلك ان يكون هو بعينه  
لفظ المشبه فان وقع لغيره لم يكن مثلا لاهل ما هو قامة وانشارة  
التم كما في قولك الصنف صنيع الدين على صيغة التذكير وانما  
قال الاظهر لانه لا ينزاح في الاستعانة مع انه يرجع اليه باعتبار  
ان في معنى الاستعانة استعمال على الغرابة كما قلنا في المباح في  
عليها لانها صارت بسبب الغرابة والاشبهان كالعلم لتلك الحالة

مع ان السياق اياه فان اردت  
ان لا يغلب فعلى فرض السلب  
لتنفي في الكلام ما يدعي عليه

خبر

خبر

كل



العينية والاضلاع لا تتغير ثمران الشايع المحقق والشريف قدس سره  
 لم يفتش المراد بالغرابة وقد فسرهما الشراح الطيبي واطال في تفسيره  
 بما كان عليه من علم من الكلام وكوته نادى بحسب المعنى او اللفظ اما  
 الاول فلما تبي من ظاهر امرنا لتناقض الشايع في كونه من غير  
 زامر وما رتبته اذ رتبته والثاني باسئاله على الفاظ فادارة لا يستعمل  
 العامة كقوله **•** انا جلد نيل المي كك وعذ نيل المي كك **•**  
 بعرض لمن لم يفتش في تجريرة والظاهر انه ليس المراد بالغرابة  
 ما ذكره في المي كك بل هو من غير كك في الشرايع وانت اذا تنبعت  
 الامثال وجدت اكثرها مخالف لما ذكره وليست شجرة في غرابية  
 في قوله الترامانة وقوله السكوت لخوا الرضا وامثاله مما لا يحصى  
 اذ عرفت هذا **فاقول** انا استقصيت الامثال فوجدتها ما  
 بين تشبيهه بلا تشبيه كقولهم للظالم المتورع هو كالجزر افيهم  
 يدكر الله ويدينح واستعارة لانية تشيلية وغيرها نحو انا جلد نيل  
 المي كك او حكمة وموعظة فافهة كالصبر مفتاح الفرج او كناية  
 بد لعة او نظم من جوامع الكلام الموجز واليه اشار في المستقصى بقوله  
 الامثال قصا في فصاحة العرب والعربا وجوامع كلمها ونواد رحلها  
 وتيسر منظرها وزيد حوارها وبلاغتها التي اعربت بها عن القرائح  
 السليمة والركن المديد الى دراية اللسان وغرابية اللسان حيث اوجرت  
 اللفظ واستجبت المعنى وقصرت العبارة واطالت المفرد ولوحنت  
 فاعرفت في القصر وكنت فاعنت عن الاضاح ثمران الظاهر في  
 توجيه عدم التعبير ما ذكره من اننا سنظنر ولخلافا لاثام المراد  
 بالغرابة ليس من اجل اننا لم نلها من البلاغة وروفا الفصاحة  
 والندرة التي شرفت بها الى الغاية في كلامي بل هي عدت بحجة جدا قبل  
 لغرابية لا لاطلاق الغرابية على مثله او لكونها من كلام الغير كالتفصيلين  
 عدت حريجة لجنبية واماما في المفتاح من ان الاستعارة التمثيلية  
 قد تغير الفاظها المؤدية لثبوتها الحقيقية لانهم صرحوا بجواز التجوز في  
 مفرقاتها كما ستر في ان المثل لا يلزم ان يكون استعارة كما قلناه عانتك  
 اتقا واما القول بان الاستعارة تشتمل على الغرابية ففي غاية الغرابية  
 وكذا كون العلم لا يغير في المعنى انما الكون في غاية في غاية الغرابية  
 لم يجر ذوا تغير في القوالب المقصود وقد صرح بذلك في المستقصى وهذا  
 وان طال قطونا بما فائدة من الغرابية البدعية فانظر بعين الانصاف  
**قوله** ثم استعمل لكل الما قرد والمثل معنى لغويا وهو النظر ثم  
 معنى ثانيا نقل منه اليه وهو القول الساير وليس واحد منها ماسبا  
 هنا قالوا انه استعمل في المعنى الثالث هو المراد وهو الصفة  
 العينية وقوله لها شان وفيها غرابية اشارة الى العلاقة بينهما

رد على الطيبي

وهي

وهي الاشتركية الغرابية وعظم الشان كما اتفق عليها الشراح وارادوا بالخواشي  
 قيل من ان المثل اذا قصد به الصفة لم يرد تشبيهها بل لك القول  
 مما يتجرب منه وفيه جميع الامثال ولشدة امتزاج معنى الصفة به صرح ان  
 لفظ جعلت زينة امثالا والقوم امثالا لا ومنه قوله تعالى ساء  
 القوم في هذا القول لمن بشر ان الحال والصفة والصفة امور متماثل  
 وجميع المصروف والمبشر هو سببها متماثلة ما والفاصلة وكسر  
 فيها ملوا على وجهه **والثاني** الذي يظهر في ان المثل العينية لما كان يعلم تارة  
 بالمشاهدة كحال المناقضة ومما تم عليه مما هو كذا على علم ومنه  
 ما نقله باختار الصادق المشوقة التي كفتة الجفنة التي وقعتها الله  
 تعالى كما قيل **•**  
**•** وعشقتكم قبل العيان لكم كما **•** لقوى الحقائق بطلت الاخبار **•**  
 ومنه ما يعلم بالبرهان ونبت ركن بالعبارة كصفات الباري جمع  
 بينها كذا وكذا **والثاني** انما في الكشاف حيث قال استعمل المثل  
 استعارة الاسد للمقدام الحال او الصفة او الصفة اذا كان لها شان  
 وفيها غرابية كانه قال كالحلم العينية الشان ثم اخذ في بيان  
 عجايبها ولله المثل الاعلى الى الوصف الذي له شان من العظمة والجلال  
 انتهى **فالحال** عبارة عن امور متعددة بقوم شتى وبذلك منه  
 وهي في المعاني كالصفة في الالفاظ ولما اعتبر بها عن الاستعارة التمثيلية  
 في اكثر وفي الكشف جملة من المثل لا تشبه ان تجعل موضحة لقوله  
 او لكيف الذي استعمل في الصلابة بالندى وفي كلامه ما يدل عليه ويحتمل  
 ان يجعل مروة لجملة فضة المناقضة المستروة الى هذا ولا يبعد  
 حتى ريل قوله عليه ايضا يحتمل حقيقة الصفة على الحق الهمة المفهومة  
 من مجموع الاميات والحمل على الاستيناف منعني حجة الاستحسان والامثال  
 نظرك للكشف والبيان فانه قل **•** قوله او لا ضرب لهما مثلا  
 يقتضي ان ما هو من قبل ضرب المثل والمعنى الثاني وتفسيره بالحال  
 يقتضي انه ليس المراد بل لا يصح ان ادناه قل **•** هذا امران لفظ  
 مثل والتمثيل المدلول عليه ما كان اذا التشبيه والمفسر بالحال  
 الاول والمشار اليه او لا الثاني والمراد به ان يؤخذ بالحال ينظر من  
 غير نوعه ليرفعه على منصفة العيان ويؤمنه على قارعة النظر  
 فالمراد بالضرب مياضة ذلك النظر واعماله من ضرب السكة التي  
 بيانه لا الضرب الذي هو مصدر الضرب المقابل للمورد وهذا مراد رسال  
 المثل والمراد بالتمثيل لانيك بمثال فتدبر **قوله** والمعنى خالصة  
 العينية الشان الم ذكر المثل ثلاث معان وضربها في النظم بالثالث  
 وحقيقة خالصة هيمنة من غير من مدق امور هي استعانة معنوية  
 باظهار الاميان واذا هاب الله ذلك النور عند الاستعانة بتفصيلهم



وبما هم متخبرون في ظلمات معنوية كما قيل وفي شرح الفاضل المحقق  
وحية الشبه هو ان المستوفد والمنشأ فقيهان جعلا وقصوا عقب مباشر  
استباب المطلوب وملاحظه خيال المحبوب في الحركات والخبرات  
والتحسرات فغير عن الاول بالاضافة وعرف الثاني بالظلمة والاضافة  
في الطرفين اشتراك في الاضافة والظلمة بالاضافة المقننة وبهذا سقط مسا  
قيل ان اريد بالاضافة الامانة الحقيقية لم يشترك فيها المنافقون  
او مجازا لم يشترك فيها المستوفد والتحقيق انه من فني ما يتكلم  
فيه فني كرمكان وحده الشبه ما يستلزمه كما يقال كلام كالعسل  
في الخلاوة ففقد الى لازمها الذي هو ميل الطبع وقيل عليه الظاهر  
في تشبيه الامثال المعنوي بالمتخي في وقت محسوس في المشبه به غير  
محسوس في المشبه ان يترك ما في الشبه منزلة المحسوس كما  
المقاسمة بينهما ويجعل من نوع واحد اذ عا وكما الغنى في كمال  
المشابهة فالهبة المنزعة من الاضافة والانطفا المعنوية مع  
تقارير التحريك في منزلة تلك الهبة المستقيمة اذ عا وهذا اقرب الى  
مقاصد البلاغ من ان يجعل كما به الاشتراك غير ما يتبادر الى الافهام  
من يقين يقين اللام وفي الالتفات من عن عتاس لك هذا مثل ضرب الله  
للمتأففين كانوا يفترون بالاسلام فينا كجهم المتكلمون ويؤايدونهم  
وليت سمومهم العرف فلما ما نزل عليهم الله العز **قوله** ان الفاضل  
يعني ان وحية الشبه ملتبس من عدة امور ومطافه مركبات والوجه  
هو انهم عقب حصول تباين في المقصود وقوة الترجما وحقوا في حيز  
الحركات وتبته الخبيثة وهذا امر مشترك بين الطرفين قطعاً من غير  
حاجة الى اعتبار لازم كما في التشبيه بالعسل في صاحبه انما هو ان  
يعزل في المشبه منزلة المحسوس كما هو في المقابل ان كان كلامه  
الفاضل لظهور الكدر لكن اذا طرأ المراد سقط الاميزاد وهذا  
ليس محل تقسيمه لكنه لما ورد في ذلك المحسوس هنا لزم التقرض له  
فتأمل **قوله** الذي بمعنى الذين الخ يعني ان الذي له استعمالات  
في كلام العرب لحددها ان يكون مفرداً والآخران بجمع المفرد وغيره  
كثمة وما في المومنون والاضافة لا فافان كان ضمير ينورهم  
المجموع راجعاً الى المتأففين كما ستعرفه كان الثاني وجعل  
المص المقتضى للتوجيه هو الضمير لا تشبيه الواحد بالجماعة كما في  
الكشاف فانه جعله منشأ للتوجيه لانه المقام ليس مقتضياً للتشبيه  
الواحد بالجماعة كما في قوله والناس لافمنهم كواحد والحد كالف  
المواضع فاشار بالعدول عنه الى الاعتراض فليس بان السؤال غير  
متوجه بعد بيان المعنى فان التشبيه واقع بين حالهم وحال  
المستوفد لا بينهم وبينه كما يتوهم ما ذكرنا وجه الشرح

سعد

مير بادشاہ

میر بادشاہ

بما

بما كنا في المعنوية بتركه ولذا ذكر هذا المصنف قوله والمعنى كالم  
الحكاية ارجعه الى ما في الكشاف وقال ان هذا جواب سؤال  
تقديره كيف مثلت الجماعة بالواحد فقد وهم ومثل لمجي الذي  
بمعنى الذين بناء على احد الوجوه فيه فلا يرد عليه انه ليس متعينا  
له **قوله** وانما جاز ذلك الى الشارة الى ما ذكره الخفاة على اختلاف  
فيه فوضع المفرد موضع الجمع فان منهم من جوزه مطلقا كما في قوله  
يقال في خبر حكيم طغلا في الاطلاق ومنع الجمهور او لو اما ورويه  
فعل هذا لا يصح استعمال القاسم بمعنى القاسم ولا يصح ان يكون  
الذي بمعنى الذين على ما ذكر في بعض الوجوه فاشار الى جوازه على فرض  
التشبيه بانما خلف غير مخصوصية وتقننه فانما وضع ليوضح  
به الى وصف المعارف بالجمال كما في بدو ومثلا للموصف باسماء الاجناس  
فلما لم يقصد لانه قد استوفى فيه دون غيره ولا بد مع صلتك في  
واحد وعلامة الجمع لا تنفخ حشو اقلها لم يفتقروا بموضعها  
لغير كاخوانه ولما ورد عليه انه جمع على الذين قال انه ليس جمعا  
له بل اسم وضع من بابية لزيادة المعنى وقصد التوضيح بها ولذا لم  
يعرب بالحروف كغيره من الجوع على الاصح فانه يقال الذين في الجمع  
الثلاث واما اللذان في حال الرفع كما في قوله يخرج الذين في الجمع  
فكأنه قليلة لانه لم يرد وقوم من العرب ويؤيد ان جمع السلامة انما  
يكون في الاسماء المتكثرة والذين بغير الضم والذين يحق  
الضما وقوله اخوانه وفي نسخة اخوانا اذ من الاسماء الموصولة  
بمن وما **قوله** ولو كان مستظلا لا حيلة لقوله استحق مقدمة عليه  
للانتماء بها والاستطالة استغفال من الطول المقابل للعرض وهو طول  
الامتداد من الالة استظلال لا لزم قال في القاموس طال طول بالقم  
كما استظلال في طول بل لا لانه الرخشي استعمل متعديا وتبعه  
المع مني منه اسم مفعول وكذا وقع في المفضل قال شرب لظه استظلاله  
على طول لا لانه لم يشهد واقية الى فضل من اللغز وقد ذكر الجواز  
ومنع المفرد موضع الجمع فاشاد من غير وجوها بان منها بالنظر الى نفس  
الذين وثا لهما بالنظر الى الصلة ولذا المفعول لا يستحق ان يجمع في  
لوجبه كونه ليس مقصودا بالوصف ولا يقصد مطابقة حتى يجمع  
وانما جاز الكلام الذي لا يجمع ولما ورد عليه انه جمع على الذين دفع  
بانه ليس بجمع ولذا لم يجز كجراه في اللغة الفصيحة بل هو مما زيد  
قوله زيدا تدل على زيادة مضافة على قاعدتهم وثالثا انه  
استحق التحقير لطوله بالصلة لكنه على هذا الحق ان يقول ولانه  
لو كان مستظلا لا في اخواته فانه نية يصنع هذا على الخطا  
رغبة حق كانه لا يفتقن ان يكون وحده مستقلا بل تمتة لغيره وقيل



حصل الوجه ان حذف العلامة في الذين دون القائلين لا يترتب احدهما  
 راجع الى ذي العلامة وهو كونه وصلة غير مستقلة لا يجمع وكونه في  
 مستطلا ونافيا فتمت الى العلامة وانما زيادة لعلامة محضرة وهذا  
 يقتضي ان لا يفسد بغير قوله ولانه ليس باسم تام وقوله ولكونه  
 مستطلا وتخرج قوله وليس الذين كما في الكشاف فهذا مناسب  
 الكلام الكشاف والاول مناسب لكلام المص رحمه الله وهذا علم ان  
 فرقا اخر وكون الالموصولة اسمها الذي قبله في تخفيفها فحذف  
 ما وها وقيل للذين المكسورة شمة سكنت فقبل اللز كما حكاها النحاة  
 مذهب مروج فيه تكلفات كما فصل في المطولات من كتب العربية  
 واور على الوجه الاول انه منافي لتوضيح صدر استوفد ولجيب  
 بانه وان كان جمعا معنى مفرد صورة لا قبل وهذا امر منقعه  
 معارض بان كونه على صورة المفرد مقتضى الحقيقة للافراد لما فيه  
 من الالباس وفيه نظر وقيل ان التجميع كمثل الذين يلفظ الجمع  
 واستوفد بالافراد وهي مشكلة وان خرجت على وجهه ضعيفة وقد  
 قيل ان هذه القراءة مؤيدة للقول بان اصله الذين واعتل ان قوله  
 تخرج الذين من غير موضع القايمة مقام القايمة انما اشار الى المسئلة  
 ذكرت في المطولات من كتب النحويين كفضل ابن هشام في تذكرته فقال  
 ذهب ابو علي الفارسي وحكي عن ابن كيسان وطرو بكون ومنع المفرد موضع  
 الجمع مطلقا وقيل انه يختص بالمعرفة فقال لا يقال جيرانك ذاهب  
 وقومك راكب وانشد واعلى قوله  
 يا عمر وجيرانك الباكر والقلب لالا ولا صابر  
 وخروج اقلية قوله تعالى سامرا فخرجت في احد القولين فيه وجهه  
 في المعرفة ظاهر واماني المكرة فيحتاج الى التناول **قوله** وقصد  
 به جنس المستوفدين المعطوف على قوله بمعنى الذين اي ظرفية  
 الى معنى الجنسية العامة اذ لا يشهد في انه لم يرد به مستوفد  
 مخصوص ولا جميع افراد المستوفدين والموصولة كما تعرف بالالف  
 واللام بخير وفيه وجهها واسم الجبر وان كان لفظه مفردا  
 فقد لعا من مقامه الى الجمع كما في قوله تعالى عا لهم ثياب سندس خضر  
 وقوله الدنيا والصرف والدرهما البيض والقبائل انه يقدر به  
 موصوف مفرد اللفظ مجموع المعنى الجمع والعريق وفي الاخطاف الذي  
 وفي ضمير المستوفد لفظ الموصوف وفي ضمير بنوهم معستانه  
 والفرق بين هذين الوجهين ان الضمير على الاول راجع الى الذي  
 وعلى هذا الموصوف المقدر **قوله** والاستيفاد طلبا لوقود الجها  
 بناء على اصله لان بنية الاستيفاد موصوغة للطلب وذهب  
 الاخفش الى ان المستفعال لفظا بمعنى الافعال كما شكا في معنى الجها

في قوله

في قوله فلم يستفد عند ذاك بحيث اي لم يستفد ورجح بانه على الطلب  
 يحتاج الى التقدير ان طلبوا انرا او انهم فها وقدوها فمناضات لانت  
 الامانة لاكتسب عن طلب الوقود بل عنه نفسه والوقود في كلامهم  
 بضم الواو مصدر سوا ما يفتحها كما يوقد به على المشهور وقوله وهو  
 سطوع النار ضمير هو للوقود وقيل لا ذاك هذا معنى استوفد والوقود  
 فلا حاجة الى ذكر النار ولذا قيل انه جريد وموغة واد على ما من فتر  
 الوقود باسكال النار والقول بان التقيد دخل فيه والمفتقدون  
 به خارج عن مسماه بعينه والامر فيه يتم بل لعدم لخصيصه للتقيد  
 واشتقاق النار من نار اذا انفرا وحركت واضطربت والنور مخرج من  
 النار لانها الاصل فيه وهذا هو المشهور وتركه تعريف النار الذي في  
 الكشاف لعدم لصياجه للتعريف كما لا يخفى **قوله** اي النار والحقول  
 المستوفد الى الضمير المؤنث في قول المص رحمه الله جعلتها للاضافه لفظية  
 من اصناف اولها بافتعالها كلمة والامانة جعل الشيء مضى ان ترا  
 واصنافا يكون متعديا ولا زما كما مرح بملكوهم وغيره من ايمت اللغة  
 فعلى الاول ما موصوفة او موصولة والظرف المستقر صلتا او صفة وهي  
 مفعولة وعلى الثاني فما كذا كذا وهي فاعل وانك فعله لنا وبه  
 مؤنث كالجملات والامانة او فعله ضمير النار وما في محل نصب على  
 الظرفية او زائدة وحولت طرف كاسي في حقيقة ونصب ما محلا على  
 الظرفية لانه في معنى الامانة الا انه قيل على هذا انه يقتضي النضر بغير  
 اما لان ما موصولة معرفة او في معناها ولا بد في المكان المعين من  
 ذكر في فانه لا يقال جلت التجد واما ما قيل من ان في انما حذف  
 في لفظ مكان كسرة استعمالة في كلام العرب ولا كسرة في الموصولة الذي عبر  
 به عنه **قوله الجيب** به عنده من انها نزلت لما في الحقول من الامان  
 فان كان مضافا لمعرفة او مجنح على نحو قوله كما فصل الطريق للشغل  
 واعتبر على كونه بانه لا دخل للتعريف وغيره في النصب على الظرفية كما ذكر  
 على ان قر في كتب النحويين ما خرج عليه شاذا وصروقه لا يقاسر عليه  
 واما الحمل بان ما حول في معنى عنده ونصب ما في معنى عنده لا خفا  
 فيه فليس بشي وقوله انه مختص بلفظه كان مخالفا لما قرره النحاة  
 قال بضم الهمزة الرض لفظ مكان وكذا لفظ الموصوف والمقام ونحو  
 نصب بشرطه وموافقا به ما فيه مما لا يخفى في الحق ان يقال انما  
 الموصولة او الموصوفة اذ جعلت طرفا فالمراد بها الامانة التي هي  
 المستوفد وهي جملتها التي هي على الظرفية في سائر طرق  
 فكذا ما عبر به عنها وهو المراد بالامانة لخصا والامكان  
 وحده وهذا اللفظ هو الذي اوقعهم فيه وقوا فيه وهذا معنى  
 قوله في الكشاف وفيه وجهه وهو ان يستمر في الفعل ضمير النار

249

ابن تيمية  
سعد

عسام



ويجعل اشراق النار حولها بمنزلة اشراق النار نفسها على ان ما  
 من زينة او موصولة في معنى الامكنة قال قد سرسرم كانت سايلا  
 يقول اذا استنزلنا الفعل من النار وجب ان توجد النار حول  
 المستوفد حتى يتصور انما واشراقها **قوله** **باب النار**  
 وان لم توجد فيمحل قوله فقد وجد منوها فيه لجعل اشراقه  
 النار حولها بمنزلة اشراق النار نفسها فيه فاستند اليها استناد  
 الفعل الى السبب كسبب الامم المكية فانت النار سبب لاشراقها  
 حول المستوفد وما له ما اشترى في العرف من ان القوة بين اشراق  
 الامم بلاته فيجعلها مستنيرة وسد فقل كذا ان هذا بناء على  
 ان اشراق النيران في البيت انما يظن ان اذ احل ذلك النيران في البيت  
 وكانت المصير حقا لله لم ينعزل له لانه لا يقول به لاقتضا ثبانه  
 لا يقبل ان يقال انما كانت الشمس في الارض الاعلى الجوز وهو خلاف  
 الظاهر وعلى المذهب ثبانه وانما النار في جهة مستحولة ولا يلزم  
 ان يكون في جميع جهاته كما لا يلزم في قولنا اشراق السراج في البيت  
 كونه في الحكمة جميعه اذ يكفي وقوعه في موضع مما منه الاشراق الى  
 قوله تعالى ومن حولكم من الاغراب ونحوه وما هو شائع في كلام العرب  
 كقول حسان رضي الله تعالى عنه اذ لاح جفنة حول قنبر اسهم الى  
 اخر ما فصلوه **قوله** قد تقرر في الحكمة ان الضوء عرض وكيفية  
 مغايرة اللون وليس عبارة عن ظهور اللون كما ذهب اليه بعض الحكماء  
 ولتبريحا ما صغارا تفضل من المضي فتصل المستضي كما ذهب  
 اليه بعض الحكماء وان كان قد يشاهد للضوء فرق وتلا لوعلى الجسم  
 حتى كانه يفيض منه ويضطرب مجتبا وذهابا بحيث يكاد يشتره  
 فان كان ذاتيا كالشمس شمس شعاعا وان كان عرضيا كالمرآة سبي  
 برتقا **قوله** اما انما النار قد سرسرم **قوله** انما اذا انقلب الظرف  
 بفعل قاهر من طرف الفاعله بالذات وكذا لشمع بالنعم كما في قاهر زيد  
 في النار وهذا في من البناك فان كان ذلك للحديث له اشتر متعدي  
 كما لاشراق والشمس من كل شترط في تحقيق النسبة الظرفية ذلك انما  
 فلا بد من قولك اشراق كذا في كذا من كون الاشراق والمشرق فيه  
 او يكي وجودا فيه وان لم يوجد فهو بهذا كما في الافعال المتعدية  
 فلان اذا قلت رميت الصنيد في الحرم يكون حقيقته وان يكن الراجي  
 في الحرم على ما سلكه ان يشا الله تعالى منفصلا في سورة الانعام  
 فالعلاقة في الكشاف انما في الاول وحمل ما خالف مجازا وقاسمه  
 مع المتعدية قياس مع الفارق لان المعقول مظهر حقيقته وان كان  
 لان ان تقول انما حقيقته عرفت وفي كلامهم انما الله وقد يقال  
 انه لذلك ترك المهرجه الله وقياس البيت والمكان على الخول

خبر  
حفيد

اذا

مير بادشاه

اذا كان بمعنى الاطالة والجمعات غير ظاهر وقوله على الظرفية دليل ان تحقيق  
 الامانة يتملح حول المستوفد في الوجهين الاولين ظاهر لانها لا تتكلم  
 بمحل المستوفد واما على الظرفية فغير ظاهر ولتبريحي لان محله  
 نفسه على كل حال لا يتعلق به الامانة كما قال الشاعر  
 • وشمس نضى الارض شرقا وغربا • وموضع رجل منه في البيت مظلم  
 وفية نكتة لطيفة ومما اشارت اليه ان به نفسه مظلم ظاهر لنفسه  
 غير قابل للانوار الالهية **قوله** وقيل للعام حول لانه يد ويعني ان اصل  
 هذا التركيب من الحاء وما بعد لها موضوع للطواف والاطالة كقول  
 معنى السنة فانه يد ورمة الفضل الذي ابتداء منه الى مثله ولما  
 لزم ذلك الانتقال والتغير استعمل فيه باعتبار كالاتصال  
 والحوالة وان خفي في بعض المواد كالحول بمعنى القوة وهذا امسك  
 لبعض اهل الغد ارتضا العلامة ونجدة المص وقال الدار في فضل الحول  
 تغير الشيء وانفصا له عن غيره وباعثا والتغير قيل كالمشي  
 يحول حول ولا يستحال نصرا لان يتحول وباعثا الانقضاء قيل  
 حال يمتد ويمتد كذا انتهى والعام في لقد يرفع فعل بفتح عين وذا  
 جمع على افعال كسبب واسباب وقال الحوا لي في عوام الناس لا يفرقون بين  
 العام والسنة فيقولون لا في وقت من السنة الى مثله عام وهو غلط  
 والصواب ما قال فقلب من ان السنة من اي يوم عددته الى مثله  
 والعام لا يكون الا شتاء وصيفا وفي الهند يذبح ايضا العام حول  
 ياتي على سنوه وصنفيه وعلى هذا فالعام لخص من السنة وكل عام سنة  
 ولتبريحي كل سنة عام فاذا عدت من يوم الى مثله فهو سنة وقد  
 يكون فيه نصف الصيف ونصف الشتاء والعام لا يكون الا صيفا  
 وشتاء منو اليين كذا في المصباح المنير وحول وحوال من به كلام  
 وحوال الى مثله وحول الى تذكير حول وكحول وجمعه كلها ظرف مكان  
 سمع من صوتا على الظرفية كما مر جوابه **قوله** جواب لما لا قد مر  
 لانه المتبادر الى الارض عند اكثر ولا الاتصال عدم الخذف والتقدير  
 ولما صرف وجود وجودا وجوب لوجوب او ظرف بمعنى حين او اذ  
 لا اختصاصا بها بالماضي فعلى الظرفية لا يتم ظاهر ان لم يعبر فيها الحرارة  
 وعلى اعتبارها بناء على ان المعروف فيها لا يراى فنيها مع الفظي وهو  
 يوجد الصنيد في سنة قد وحوله وجمعه في بنورهم ومعنوي  
 وهو ان المستوفد قد لم يفعل ما يتحقق به اذ هاب الله نوره بخلاف  
 المتأفق فحمله جوازا محتاج الى التاويل ولذا اوردته النجاشي  
 سؤالا وجوابا والمصريحه الله اشار الى المانع الاول والى انه  
 كان مقتضى الظاهر ان يقال بنا وهو بدل قوله بنورهم واما  
 العدد ولعن الضو الى نور فلم ينعزل له هنا ولخره واما اسكاد

قوله  
على الفرق بين العام والسنة



الاذهاب الى الله تعالى فليس كان عند اهل التنزيه فلا تارة  
الى ان يبين على الاعتزال وانشاء كقولهم وجميع الجواب الاول  
ولم يفصله لانه قد سبق ما الغني عنه فوجب ان اقراد الذي وانشاء  
بقوله لان النور الى الجواب الاول ولم يفصله لانه قد سبق ما يغني عنه  
في بيان اقراد الذي وانشاء بقوله لان النور الى الجواب الاول ولم يفصله لانه قد سبق ما يغني عنه  
لان المقصود منها ولا يكافئه انه يفصلها من امور الخلق لا اصطلاح  
والطبع كما نوهه لان هذا المقصود منها وادومها واشهرها وهو انما  
للتشبيه والمقام كما يعرف من تأمل وقوله وتركهم في ظلمات واما حمل  
القار على فارح حقيقة لا يترضاها الله ككنا الغواض الموقدة للعاصي  
المستحققة للانطفاء من الله والنار المحاركة لبيك الفتن في قوله تعالى  
كلما اوقدوا نار للحرق الله لطفها الله ليظهر التسيب فلا يخفى ما فيه من  
التكليف وكذا ما قيل من ان الابدان سبب لفناء الخلق فتكون الاضائة  
المنقرعة عن حلقه سبب للانطفاء **قوله** او استبيننا فاجيب به اعتراض سائل  
المزاج لا اعتزال الغرض من فرضنا وليس معنى الاشكال هنا وان كان  
وفي المصباح يقال سرت فغيرت في النظر فغيرت من جبل ونحوه اي مانع  
يمنع من المضى واعتراضه بمقتضاه ومنه اعتراضات الفقه لا يمنع  
تتمتع من التمسك بالثبات انتهى وفيها اشار الى ان الاعتراض الغني  
المشهور ليس بالغوي وانما هو اصطلاح وهذا الوجه **جواب** الزم  
لما فيه من المباني الغنية والاشكال بخلاف الجواب وذهب الى انفس كل  
منها مع سلامة عن الموانع المثالية وبيننا السؤال لمقدمها ذكره  
وخامسة السؤال عن وجه التشبيه فان مشاركة حال المناقاة كالحال  
للمتنوع قد يكون في المعاني المذكورة غير ظاهرة وحال المشبه معك  
مما مضى وحال المشبه به وهو المستوقد قد يكون فاجيب  
بانهم بعد ما منحوا الهدى خضعوا لله تعالى فلو هم وصبر هم كما يمتنع  
في الصلاة التي هي ظلمات تعقبها نور وبمعنى **قوله** لا تارة  
من محو زور وترجع على الانبياء الذي هو الاصل فاشارة المصطفى  
الاول بامر الناس الى الثاني بالاحتجاج وعدل عن قول الزمخشر  
وانما كان حذفه لاستطالة الكلام اي لظوله لما قيل عليه من انه  
لا استطالة هنا بخلاف قوله فلما ذهبوا به وان دفعه بان المراد  
لولا حذف ذلك الجواب لطال الكلام وانضاهدا لاستطالة في الموضع  
اولي من جعله محذوف في الجوز ودفعه بانه كما قال لا يترك في كل  
منها امر من ليس شيء كما قاله قدس سره هذا وقد قيل ان جعل ذهب  
الله نجوا اولا لعدم استطالة ولائذ كونه من ثمة التمثيل الاول  
يجب مطابقة التمثيل الثاني لاستتماله على مباني لغات ومن آداب  
البليغ ان يبالغ في التشبيه لئلا يزد من المبالغة في التشبيه ضمنا

كافروني

عصام

سيد

والحل

والحل على الاستينافا ضعيف لان السبب في تشبيهها لغيره علم ما  
سبق فلا معنى للسؤال عن وجه التشبيه او تشبيه المشبه وجعله  
بدلا من جملة التمثيل كما ان المذكور لفظا وفي لسانه  
الغرض من حذفه لغرض العبارة عنه وهو كماله **قوله**  
لو قيل ذهب الله ابتداء كلام لبيان حال المشبه لم يكن معناه  
ولعل ما ذكره المصنف من كثرة الحذف ليس اشارة الى ان السبب  
به وانما الاستعانة بالوجه هو الاول وسيرد عليك هـ  
من كلامه ما يشعر به **واجيب** بان الحذف لما كان اميل  
كانت المبالغة في التشبيه اكثر والنظائر بين التمثيلين او في  
وانضاد الذهب النور وتركهم في ظلمات يدل على انه كان له نور  
قار وشارع واستخرج من خا بطين فتكون المبالغة في الطرفين  
اما في التشبيه به فالحذف واما في التشبيه به فالحذف وهذا وفي  
بنيادية الغرض الذي هو بيان حال المناقاة وقيل ان قوله  
المصنف رحمه الله سبحانه كما لم يخف معناه انه له حال من الاول هـ  
انظروا ما به الكلية بحيث لا يتفق لها اشارة والثانية انظروا ما  
مع لبقاء الاشارة في اي حال التي تشبهها لما فقوت بالمستوقد فكانه  
قيل في الاول حيث ذهب الله بنورهم الى فاته المبالغات التي فيه  
تفيد عدم بقاء الاشارة فيكون هذا الاستيناف مما يكون السؤال  
فيه عن امر غير سبب الحكم هو وجه التشبيه والمشيبه ومما حذف  
فتبين الاستيناف كل مع قيام شيء مقامه كما في قوله  
زعيمون اخوتكم قريش **قوله** الفولتير لكم الاف  
فعلم من هذا ان وجه التشبيه او المشبه لم يعلم على التبيين مما مر  
وان حذفه وحمل المذكور استينافا بالغ من كون جوابا لما فيه من  
بيانات حال المشبه بوجهين يوجبان الاستيناف الاجمال والتفصيل  
والسفر بالمشبه الغرض من اكتفاء ما في ضمن المبالغة في المشبه به  
فقطابق التمثيل الثاني بل يكون ابلغ فلا يرد عليه ما في الكشف من الاعتراض  
**قوله** وبالله التوفيق كون الجواب ارجح كما اشار اليه المصنف بتفادله  
باق المزمع المقدم وادفاه المدقق مما لا يخفى على من له انصاف ونظائر  
التمثيل من وجهين على وجهين فظاهر من التمثيل وكما ان يكون في ردة على طرف  
التمام والدرج المذكور تارة من مما فيه من الحذف الذي هو خلافا لاصلها  
فيه من الاستيناف لاقوله ذهبا بنورهم كسب المظاهر المشابهة  
وقرنتهم الضمير حقيقة فالحق الحقيق بالقبول كما في الكشف فانه عن  
عن الكشف وكفى بيقين بما ذكر المراد من انه لم يبق له اشارة وهذا  
انما يبينه لو قيل بنارهم بدل بنورهم **قوله** او يدل من جملة التمثيل  
معطوفة على قوله جواب لما وقد سمعت انما في الكشف في المبدأ



فان كان على ذكر منك اذ لا فائدة في الاعادة والذي منها هنا يكون ما يتعلق  
 به غير ذلك وانما قال المصنف على سبيل النيات اشارة الى ان المتدبر  
 منه ليس في نية الصلح كما استمر في امثاله فهذا معتبر ايضا  
 لان المصنف به في التمثيل حال المشبه به وادفاه بالمصنف بحال  
 المشبه على هذا التقدير ولذا قيل انه يدل كل البيان لازم ولذا  
 جعل بعض المحققين بطلان البيان كلمة يدل كل وهو في الحال التي  
 لا يحل لها ان يفتد مضافا الى بدل كل من الكل والظاهر انه يدل  
 بعض لان جملة التمثيل من قوله مشتمل الى قوله نحو له مشتملة على كل  
 للمشبه والمشتبه به وهذا الجمل مقتضو على الثاني فكونها يدل  
 بعض اقرب ان قلنا يجوز ان يكون في الحال ولا يلزمه الضمير لان  
 شرط يدل لبعض والاشتمال في المفردات دون الجمل لعدم صلاح  
 لذلك وقيل انه يدل لاشتمال لان الغرض من اتمثال المناققين  
 من ظهورهم في حال لا يتم اتمثال له مما لا و ظاهر ان هذا  
 بناء على الغرض من ذلك فهو بمنزلة قوله اقول له اكل لان القيمة  
 عندنا فستفظ اعتراف صاحب الكشف السابق على ما في الكشف  
 وقد قدمنا لك ايضا ما روي عن ابي حنيفة في رد البدل لانه من ان  
 الفعلية لا تستدل من الاستمارة انما قال قوله ان الجملة الاولى  
 لا يحل لها ان تستدل بتابع معرب باعتبار ما يقفه فلا يصح البدلية  
 وزد ما ذكره رواته وادناه من غير حاجة الى الاستدلال الى ان المراد  
 بالبدل هنا الغير هو البدل الضوي بل ان تكون الجملة الثانية  
 مفسرة وموضحة للاولى قايمة مقامها في الجملة فتمتلك  
 في البدل لانه لا ان اربعة **قوله** والضمير على الوجهين للمناققين  
 اي على انه استنباط او تركل وجواب لما يحذف تقديره النطات  
 او حذف وقدرت ببيانها وشرح ما ذكره المصنف هنا من المحو  
 والمزج ووجه عدوله عما في الكشف من الاستطالة الى الاستحار  
 والاعتراض عليه بان يتبادر الجواب من جملة هذه الخ موقوف  
 في الالباس حتى قال ابو حنيفة انه الغار وهو مدفع بان ضمير  
 الجمع قريب على انه راجع للمناققين المشبه وهو يقتضي ان لا يكون  
 جوابا فان قلنا **قوله** ان سلم هذا اقتضي ان لا يكون كون حقاويا  
 وهو الا ان جملة المصنف رحمه الله **قوله** القريبة لا يلزم ان تكون  
 قطعية ولذا انما يجوزون تفاديه في تركة في تركيب واحد  
 من غير تركل ولذا قالوا في تركة الحذف هنا انها ايها ان الجواب  
 مما تقتضيه العبارة لان ما قد روي اربعة من غير من غير والى المصنف  
 الله له بنظير من القرآن المجيد وان كان من الاستطالة ظاهرة

ميرادنا

خبر

لانه

لانه عنده مثبت المحذوف لاجل الاحتياط في رد برفوله واستناد الاذها  
 الخ غير بالاذهاب الذي هو مقتضى المزمع والمذكور في النظم  
 ذهب اشارة مرة اول الامر الى المعنى المبرر وامتد لنقد به بالناس  
 في معنى اذهب كغيره ستره وفي الكشف فان قلنا **قوله** فاما معنى  
 الفعل الى الله تعالى في قوله ذهب الله بنورهم **قوله** اذا  
 اطفيت النار بسبب مساوي ربح او مظهر فقد اطفاه الله وذهب  
 بنور المستنوق قد ووجه كثر وهو ان يكون المستنوق قد في هذا  
 الوجه مستنوق قد فاما لا يكت من الله ثم امان ان يكون متارا  
 مجازية كتاب الفتن والعداوة للاستلام وتلك النار متقاربة  
 مدخ استتمها لما قلنا في الباقي الا ان يري الى قوله **قوله** كليا او قد وانما  
 الحزب اطفاه الله واما ما في حقيقة او قد ها الفواة ليتو  
 بالاستقصاء بما الى بعض المعاصي وهدى واهل في طرق العيث  
 فاطفاه الله وخيب امانتهم وانما او قد ها من ممتد لتعلم اده  
 ومراذ المصنف رحمه الله فتتحقق الفرق بينه وبين اذهب الاكثر  
 الى ان السؤال على تقدير كونه جوابا لما وانما لدفع المنازع  
 المعنوي الذي قرره اذ اوله وانما مبني على الاعتزال وقاعدة  
 المنكر القبيح لان اطفاهنا والمستنوق عيث والعيث عندهم  
 قبيح والوجوه ثلاثة والاستناد على الاول منها فجازي لكونه  
 المنعيب في المطر والزبح وقال المحقق انه من قبيل اعد مني حولي  
 على خلاف وهناك قدوم بلا اقدم وفائدة الاستناد الى الله في  
 الاذهاب وعلى الثاني والمراد كما قال قدس سره مستوفى بال  
 يرصاها الله واطفاهها ليس قبيحا وسواء كانت النار مجازية  
 او حقيقة فالاستناد حقيقي فان قيل المناق منقود ناز  
 الفتن والعداوة مع ما ذكر من الامانة فلا معنى للتنبيه قتل  
 هذا المستنوق داهية وقيل انه لا حاجة لتوجيه السؤال الى ذلك  
 الاذهاب فيتم ما نفع من صحة الاستناد عند بل يتجه بمجرد ذلك  
 الاذهاب عادة يقع بالاستياب بل يتجه على رأي المعتزلة محال  
 مناقشة الا ان تقر به الجواب الاختير بشعر باعتبار القبح في القول  
 والاضطرار للجواب ان يقال لا حاجة في تمثيل حال المناققين الى تحقيق  
 الاذهاب باستيفاد النار لا يلزم التمثيل في الحق في الجواب عن اعتبار  
 للنسبة في نار الفتن انهم لم يوقدوا نار الفتن بل يتجه الجواب  
 اذ لم يفعوا ذلك وانما صدر منهم ما يؤذي اليه كما مر في تفسير  
 قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قالوا ما لنا بفساد لان المستنوق  
 اعلم من المناققين ففداه لا يحسن لتبنيه الخاص بالعام لان  
 يرا دبا لعمد الخاص الاخر المقابل للمشبه **قوله** هذا ما في الكشف

سنة

خبر







حسن جلي

دونه بل يثبت بحدوده واعترافه بغيره بان اطلاق النور على الشمس  
دون الضوء ثباته وان كان محققا بمقتضى المبادئ وبيان اهل الفخر  
سواء اقبلوا على ان النور هو الجوهر لطيف مضيء يحترق والنور  
منه هو الجوهر الكيفي المضيء من حيث كونه من انما هو الجوهر المضيء  
لكونه مضيئا في غير ذلك لا يستعمل في احوال النفاذ من استعمال  
المبلغ الاصل الوضوح من حيث هو كمال الشمس ضياء الجوهري وقوله من هو الشمس  
والنور من الجوهر المذكور في الاساس والتحقيق ان الضوء فرع النور يقع على  
الشمس كالمضيء لا انما هو كمالها فكل من ان النور على الشمس وعلى  
الذوات الخفية من مظاهر الضوء والانبعاث من الفلك من مظاهر الضوء  
فيما ان النور من مظاهر الجوهر والذوات كمال الشمس من حيث ان يبلغ  
من جعل النور نور الا فاسمه ولا تلتفت الى ما قيل من اعتراض صاحب  
الفلك الذي لا يوافق به فقد تبين لك ان النور من لبا به انهم وقال  
قدس من اطلاق كل واحد من الضوء والنور على الآخر مشهور في جميع الماهيات  
ولا ينافي في الماهيات من استعمال المبلغ على ما ذكره ولا لما حوذه من  
احاطة بالحق والحق ان الضوء ما يكون للشيء من ذاته والنور ما يكون  
منه من حيث هو **القول الثاني** ما ذكره قدس سر من يقتضي ان كلامهما في اطلاق  
على ما يقتضي فكلاهما لا ينافي في استعمال النور في العلم والاعتقاد من  
الاستعمال في العلم والاعتقاد لا من استعمال الموضع فكانه لم يترتب في العلم  
لان استعماله في العلم قوي من النور في عرف استعماله والمقارنات  
سكنها من عرف اللغة والاستعمال وليس بوضعي فانهما في اصل الوضع  
متساويان اذا النور اصل والضوء مشتق عنه وفرعه ولذا كان النور  
في اطلاقه على الذوات المجردة دون الضوء والضياء وانما الانبعاثات كان  
بواسطة الشعاع المنبثق كانه بهذا الاعتبار اقوى من النور في المعنى  
المقصود منه وهو الاظهار لالات النور وهو الظاهر بنفسه المظاهر  
لغيره وكانه لم يتركضه في الحقيقة لما تقرر في الحكمة والاعلام على  
وضوح في شرح المقاصد الا ان المحققين من اهل اللغة ارتفعوا  
وقالوا انه المتوافق لاستعمال العرب اقربا فانهم يصيغون الضياء  
للنور ويشددونه له فيقولون ضياء النور واصل النور كما قال  
ورقة بن نوفل **ويظهر في البلاد ضياء نور** وقال المصنف في قوله  
**وانت لما ظهر في اشرف الارض وصات بنورك الاقوى**  
ولما المذكور في الاساس وقال العلامة الشيرازي في الروض لا نفت  
انه هو الحق عند من يعرف اللغة والاستعمال فقال بعد ما انشده  
من الشعر **وهذا يوضح لك معنى النور ومعنى الضياء وان الضياء**  
هو المنبثق من النور وان النور هو الاصل للضوء ومنه مبدؤه  
وعنه تصديره وفي الترتيب فلما انشئت ما حوله وفيه جعل الشمس

ضياء

ضياء والنور نور الالات نور النور لا يتشعب عنه من الضياء لا يتشعب من النور  
لا يستعمل في طرق في الشهر وفي الصحيح الاضلاع نور والصبغ ضياء وذلك  
ان الضياء هو مجموع الاشياء وهي ذواتها وهي من النور والضياء  
والضياء هو الضياء من الماهيات والاشياء على الطاعات هو الضياء  
الصادر عن هذه النور الذي هو النور والاشياء هي الماهيات التي هي  
نور المتقاربات والارض لا يجوز ان يكون الضياء من اشياء سحابة  
النور وهذا كماله في معنى ان اصل معنى النور وحقيقته جبروتية  
فانما اذا اوقفنا على حقيقته فنتبين ان الضياء لا يتشعب عنه من النور  
ويتشعب عنه جوهرية من حيث هو لطيف قائل الاشكال المختلفة من حيث  
منه هو الجوهر الجبروتية والاشياء لطيفة وهذا هو النور فان اطلق على  
غيره فتجوز وتنتج معروفة في اللغة صار حقيقة غريبة فنتج  
على هذا الشقة من حيث هو متباعدة عنه وهي كمنه وعبر من الماهيات  
بعض الحكماء الى ان الضياء من مظاهر النور فان عني ان هذا معنى النور  
الذي ذكرنا انما فلتبين من حيث هو لاصواب والاعتقاد في جميع النور  
والضياء يفرقة او لولا الاتصاف من حيث هو عرفت وجبه لتبين الرب  
الغفور بالنور فان فنتج فهو نور على نور فاحفظه فانه لا يتحقق ان  
يكمن بالشر على حده ود النور **قوله** وذكرنا ان معنى ان في كمال الظاهر  
المؤكد ان الضياء النور يقتضي ان الضياء انما هو الجوهر المضيء  
كما هو مقتضى المقام الالات فتصل عليه انه حينئذ لا وجه للقول  
فيحتاج دفعه الى جعل الماهيات لا يتقدير على وقدمتكم  
فلما كان حال مؤكدة في بعض النواحي ان الضياء من حيث هو انما هو  
انما هو النور بالكلية فان قوله ونتركه معطوف على قوله  
ذهب الله بنورهم والعطف قد يكون للتفسير والتقرير وفيه  
اشارة لدفع ما ذكره من مخالفة لما في كتب المعاني فان المشهور فيها  
ما ذكره المعترض ان الضياء انما هو الجوهر المضيء انما هو الجوهر المضيء  
بما هو المراد جعل منزلة شيء اخر من الضياء كما قرره القاصد  
المحقق في المطول في قوله تعالى **انما هو كماله في بيان**  
واما ما الطاب بما المعترض وليس بصحيح لفظا ومعنى اما الاول  
فلما في سيرة ايمانهم خلاف المراد لتبادلا لفظا ومعنى وفي اقتران الحال  
المؤكد انما هو النور والاشياء لان الضياء في الاصل عاقله وهذه  
من المسائل العزيرة وفي شرح الاضلاع لا يترك ما لك وتبين ان  
اذا كانت الجملية لا تسمى الا مؤكدة لزم الضياء وترك الماهيات  
الحق لا يشبهه فنتج وذلك الكتاب لا يترك في الاضلاع حقيقة بالاشياء  
واما الفعلية فلا اذري حالها واما الثاني فلان هذه الجملية الماهيات  
اذا كانت لا اذري حالها وقد يقتضي ثبوت الظاهر قبل انما هو النور

عصاه  
شيخ زاد



ومعناه وليس المقصود منه كماله في الانطوائ من طرفة اذا محاكة  
 وازالة وهو يتعدى كذا لا يتعدى **قوله** الذي هو عدم النور متبع  
 فيه الزمخشري وترك في كذا من لسانه وهو المتكبر في  
 في كتيب الكلام لانه من عدم ملكة للصور والنور وهو ما يغني  
 عند من يذهب بغيره من الظاهر كقوله وجوده وقصره المصغر  
 لوجه التمدد على من الكلام في كونه فعلى الاول ان يكون له تعالى  
 للعدم والملكه وعلى الثاني ان يكون له تعالى النقصان في كونه  
 وجوده بقوله تعالى جعل الظلمات والنور فان المجموع لا يكون  
 الامور حوا ولا **الجيب** عنه في شرح المقاصد فانه لا يعمل  
 كما يجعل النور وجوده على عدم الخاص كالمعنى والمعنى في الجملة  
 هو عدم النور واذا قلنا بانها من قبيل العدم والملكه فلا بد  
 من التمييز المذكور فان لم نقل بذلك فتركه لازم فمكونه  
 من غير النور والظلمة وكان المصير اقله انما انفسه لم يبق في  
 الظلمة الاصلية المتعاقبة على وجود العالم كما ورد في الاثار من نحو  
 كان النور في ظلمة فشرع عليهم من نورهم وما قيل من ان زيادة  
 هذا النور في دعوى غير مسموعة لا تقول عليه ما عرفت وعلى هذا  
 فهو كذا في انفسه من تقابل الاحتجاب والتسليم ووجوه التقابل  
 ثلاث فقولنا اعطى الله بالكلية في كل علة من الظلمة فاعلمت ان  
 كثير من هذا اقل من انفسها وهو المذكور في قوله تعالى فلما انبأهم  
 فون في حقهم المخرج يدك لم يكن في انفسها فلا ينبغي اعتبارها في المقابلة  
 في مطلق الظلمة وليس بشيء لانه من غير الظلمة فلا بد من هذا وهو  
 المتبادر من اطلاقها وقوله **بكت** لا يترك الخ اي بحيث لا يري شيء  
 فينشا وانما اعتبر بالمرئي وبكلمة **والتي** بقوله **بكت** لا يري شيء  
 بشيء مهيأ وتوابعه من مفعول محقق في كونه محققا في كونه  
 الذي يري ولا يتركه كخصائصه لبعضه وغيره من كونه في عدم الروية  
 لان المراد بهما الرأي والمترى من الشخصين المتقابلين ولذا عرفت  
 بالتقابل اذا المترادف لكونه من شأنهما ان يري احدهما الآخر وقيل  
 انما اشار الى ان الظلمة اذا كانت ممتدة فحالة ما يري فيهن  
 محذور الشرح فاذا لم يرفقها الشرح كانت الظلمة في اعلى مراتبها **قوله**  
 ووصفها بالظلمة انه كحل جلا لا يبرم وكذا صفة الظلمات والعائيد  
 صفة لفرقة جلا ولو جعل كمالا من صفته من النور لا يغني  
 حقه هذه الالآت شأنا في المصطفى في الظلمة وقال في كونه بالكلية عقب  
 الصق بخلاف غير المستغنى فانه قد يري في الظلمة والوصفية الظلمة  
 في الخافية هذا المقصود **قوله** وترك في المقام معنى طرح الخ يعني ان اصل  
 معنى ترك المشهور طرح الشيء والعناؤه كانه في تركه لعمامة يركه

مير بادشاه

رماها او تحتلته وان لم يكن في يد سوار كان محسوبا او غير كما يقال  
 ترك وكلمة وترك دنيه وقالت الراغب ترك الشيء رفضه وقصد  
 والختيار اوقفه او انطردا وفي المصباح تركت المنزل تركا ربطت  
 عنه وتركك الرجل فارقتك ثم استغنى في المعاني فقيل ترك  
 حقه اذا استقطعه وهذا الكلام فيه وانما الكلام في كونه من النواحي  
 الناصية للمبتدأ والخبر بمعنى صير فذكر ان مالكا في التمثيل انه  
 من معانيه الوضعية وانه حينئذ ينصب مفعولين وعلى الاول  
 ينصب مفعولا واحدا وظاهر قول المصنف رحمه الله تعالى ان  
 ضمن معنى صيرانه استغنى لظاري عليه غير منفي ويجوز ان يكون معنى  
 لانهم يكلفون يطبقون النص من على جزء المعنى الوضعي كما في عرف اهل  
 الميزان فيقولون من فضته معنى الاستفهام وكلامهم هنا يوهم  
 ان الالية مقصودة على المعنى الثاني دون الاول وفي امالي ابن الحاجب  
 ان من القليل الاول وهو مفعوله وفي ظلمات لا يبرم وان حالان  
 مترادفان من المفعول وقيل انهم يجوزون انفسا وانما تركوه للظهور  
 وعلى ما ذكرهم مفعول الاول والثاني في ظلمات لا يبرم من مفعول  
 او حال من الضمير المستتر فيه او من هذا وخبر بعد خبر او هي حال  
 مؤكدة لا خبر وفي ظلمات حال لان الامثلة في الخبر ان لا يكون مؤكدا  
 وان جوزه بعضهم فتأمل **قوله** وتركك الخ هو من فضته عشرة  
 المشهورة وهي من العلاقات السبع واولها  
 • يا دار عبلة بلحوا المحلي • وعنى صباحا دار عبلة واسلمي  
 • ومنها في صفة طفل نازلة • ليس الكرم على القناء بمحرم  
 • فشككت بالرمح الطويل شايبة • ليس الكرم على القناء بمحرم  
 • وتركك جزر السباع بيشه • ما بين قلة راسه والمعصم  
 • ومسيك سا بغيره هكت فوج • بالسيف عن حامى الحقيقة يعلم  
 • الخ كذا في فضيلة وهي طوقية فما ذكر صدر بيت منها عجز ما ذكرناه  
 وروي يتضمن حسن بيانه والمعصم ومنه الغائب للطل المرشح السابق  
 ذكره في الفضيلة وتركك بالاستناد لصير المتكلم وروي تركك بالنون في  
 والصغير للنساء او للفناء وجزر بفتح الجيم وسكون الزاي للجمجمة وبعدها  
 ر الزامه كذا في ضبطه شرح العلاقات فعل بمعنى مفعول وقيل  
 لما قال كذا السباع عجز السباع لانها تجزرة اى زنتها بانها وبقال  
 لجزرت فلان شاة اذا اعطيت كماله هذا ما يعتمد عليه هنا وقيل  
 جزر بفتح فسكون او بضمه في جمع جزره وهي شاة معبدة للذبح والنور  
 التناوغل بسهولة والضم بالقاف والضاد المتجه الاكل مقدم الاسنان  
 وعلمه الرواية هنا وليس كما قيل انه بالفاء والمهكلة معطى لكسر والمعصم  
 بكسر الميم موضع السوار صرا ساعد والبيت ليس ينص في القول كالية



لاختلاف كورجز السيام حال الانبعاث من كركنة عرضة للتسبب فأكالة لا محذور  
 قومه ومنهم من دقته انبعاثا وكونه معرفتها لا يند باب الاحتمال  
**قوله** والظلمة ما حوذة الحبيبات لاصال المزدحم والمحرر الماحوز منه  
 وظلمة الثلاثي وان اشبه اهل المغنفة لا المظلمة الا انهم اشاروا الى اهل  
 معتكاه يدور على تسنم ذلك لعلوه ما حوذا منه وهذا ما علة اهل  
 المغنفة في الاشتقاق وليس الرخشي ابوعد وانه في مثلثات ابن السيد  
 الظلمة يفتح الظلمة يفتح كل شيء يفتح نورا لظلمة فيقال لظلمة اهل  
 ابي اول شخص يدري وزرته والتمثيل ظلمة اهل ما منع من الزكارة وفي  
 الاساس ما ظلمك ان تفعل كذا الذي منك ومنه الظلمة لانها تسد البصر  
 وتمنع من ان ينفذ ففيل هو بعيد جدا ووجه استنباحه ما فيه من  
 جعل المعنى الحقيقي المشهور ما حوذا من معنى محاذي غير معروف وقد  
 عرفت ما يد ففعل وفعل سدد البصر ومنع الزماني ما على ما يعتقده  
 الجمهور فلا ينبغي عليه ان الحكم لا يكون مانعا ففيل انما ينبغي على  
 راي غير مقيول من انه كيفيته وجودية وعدم الشرط لا يكون مانعا  
 عن وجود المشرط فعلة ما ففعل مبنى على التوسيع والتسليم **قوله**  
 وظلمة ظلمة الكفر الخ توجه لجمع الظلمة كما يعلم من معانيها هذا  
 بنا على ان الظلمة كجارية فاضافة ظلمة الكفر وما جاز من قبيل  
 الحزن الماء فالمراد بالنفاق لحواله له غير الكفر الخ قوله وظلمة يوم  
 القيمة يوم تزي المؤمنين يوم الثاني بدل من الاول وعطف بيان  
 له وهو اقتباس الا انه قيل عليه ان ظاهر قوله تعالى وتترككم في ظلمات  
 لا يسمون وجودها في الدنيا بل في ابتداء اذهاب الله نورهم وقد  
 يحاط **عنه** بانه لما تقرر في حقهم ان يكونوا يوم القيمة في ظلمة  
 صارت كانه واقع بهم ولا يخفى بحدده والظاهر ان المراد بظلمة يوم القيمة  
 ظلمة كانت لهم في الدنيا لكنها ظهرت في يوم القيمة كما ان نور المؤمنين  
 كذلك كما يشير اليه قوله يوم تزي فمنو كقوله ومن كان في هلك  
 اعني في يوم الاخرة اعني والمراد اقرارهم بالسكافي والحكام الاسلام التي  
 اظهروها في الدنيا الا انها لعدم موافقتها للقلب تعكس او زار  
 ففي ظلمات بعضها فوق بعض وفي تفسير السمرقندي إشارة اليه من ان  
**قلت** وقد مر ان الضمائر اما للمنافقين او المستوفدين فهذا على  
 الوجهين **قلت** احتمل ان على التوزيع فالاول والثالث على ان الضمير  
 للمنافقين والثاني على انه الذي استوفدوا الوجوه باسترجاعه على كل  
 من لا حكمة له ما على العود للمنافقين فظاهر واما على مقابلته فالحاقيل انهم  
 لما شبهوا بمن تركه في ظلمة انطفاة نوره صوته وظلمة الليل الخام المطبق  
 لزم ان لظلمات متعددة او ظلمة شديدة بمنزلة ما وفته نظروا قتل  
 انه على هذا يتقدم مصاف اي مثل ظلمات والسرمد الدائم كالميت

حسد

سعد  
 حفيد  
 سيد

ميراد شاه

والمتراكم

والمتراكم الواقع بعضه فوق بعض وقوله فكان الفعل غير متعدي الى غيره  
 من لزم اللازم لظرفه نسبيا منسيا ولعدم الفخذ الى مفعول دون  
 مفعول فيقتد العوم **قوله** مثل ضرب الله الخ في الكشاف على ما قرره  
 شرا لعله اذ بعثنا وجهه بنا على ان التشبيه مركب او مفرق وعبارته  
 المراد ما استنصا وابنه فلما لزم الاستماع بالكلية المحررة على السفنهم  
 ووراء استنصا تتم بنور هذه الكلمة ظلمة النفاق التي تزيهم في ظلمة  
 سخط الله وظلمة العقاب السرمدي ويجوز ان يشبه به هاب الله  
 بنور المستوفد لطلع الله على استراهم وما افضوا به بيت المؤمنين  
 والتموا به من سمة النفاق والافضة ان نورا الطبع لقوله ثم بكرو  
 عمي في الآتي لفسادهم وهو انهم لما وصفوا بانهم صرخوا بكرا اشتروا  
 الضلالة بالهدى يعقب كذا لفظ هذا التمثيل لثقل هذا هو الذي  
 كاعوه بالبار المصنفة فالحول المستوفد والضلال الذي اشتروها وطبع  
 الله بها على قلوبهم بذهاب الله بنورهم وتركها هاب في الظلمة  
 وفي المنتاح وجه تشبيه المناقين بالذين شبهوا بهم في الآية هو رفع  
 الطبع الى تبين مطلوبه بسبب مباشرة استنصا به القرينة مع تعقب  
 المحرمان والخفية لانقلاب الاشياء وانه امر توهي كاذبي منتزع من  
 امور حجة والشرائح في كون السؤال عن وجه تشبيه او عن المشبه كلام  
 لا مسأله بكلام المعجم رحمه الله لعدم ذكر ملتبس ومبناه وتقرير ما في الكفا  
 انه شبه لمر اكلمة الخفاضة على السنتهم والحقى بطلية المؤمنين وكخوه  
 مما يمنع من قبلهم وتكون عليهم بالنفع الذي يوي في الامن والمغفرة  
 وكخوه وعدم لظلمتهم لما اظهروه بالنفاق الصارفة الدائنة بانقاد  
 لار مصنية للاقتناع بها هبت عليها الرياح والامطار واطفأتها  
 وصيرت موقدها في ظلمة وحشر وهذا معنى قوله المراد ما استنصا  
 الخ او المور والاستنصاة ما اظهروه من الاسلام بلخر الكلمة ايضا  
 وظلمة اقتناصهم وظهور دقايقهم ومومعني قوله ويجوز الخ والنور  
 اليمكان والاسلام المخططين محليته وظلمة طبع الله على قلوبهم الذي  
 ختمهم صماعتها وهذا هو الوجه الثالث او النور الهدى الذي يملكوا  
 منها وفقدوا ضلته والظلمة الضلالة المشترا ويجري في هذا كله التفرق  
 والتركيب كما سيصرح به مع من جسد التركيب فالوجه اربعة مغروبة  
 في اثنين فهي ثمانية وهكذا هو الذي ارضاه الشرف المرفق حيث  
 قال انه اشارة الى اربعة تركيب وجه التشبيه وانه منتزع من اموا  
 متعددة في المشبه واما انتزاعه من متعدد في المشبه به فيما  
 لا شبهة فيه ولا يخلو كلامه من تلويح الى جواز التفرق وتلخيصه  
 انه اعتبر في المستوفد التي في ايقاد النار والكبح في اخياها وخصو  
 طريق من لاصاة المظلومية ورواها بانطفاة النار بجنة كما يدع عليه



فلما قال استغنى وابه قليلا واعتبر في المناقوا العتيد الى ادعاء  
 الامكان ولجأ الى الكلمة على اللسان وحصول منافع الامتن والامان  
 وانتقاد ذلك دفعه بالموت ووقعهم في ظلمات منراكمه فان لفظ  
 في كل واحد من الجانبين متبعية وحداية ملتبسة من تلك المعاني  
 المتعددة كان مركبا ووجهه ما ذكر وان قصد تشبيه كل واحد من  
 تلك المعاني بما اناظره كان مفرقا لا يحتاج وجهه الى بيان فان قيل  
 ظلمة المناقاة جامعة للاستغناء بنور هذه الكلمة لا متعقبة لها قيل نعم الا  
 انها تحضنت بعد الانتفاع فاذا لم يحكم بتحقيقها منضمة الى الظلمة فخرين  
 والوجه الفلاني في الفلك اول تركيبا ونظريا الا فيما زاد ذهاب  
 الله بنور المستوفد فالنور حثيث هو الوقوع في حيرة المفضوح  
 والخبيثة وكذا الثالث الا ان المشتبه هنا باذهابه هو خذل لا يسم  
 في نفاذهم فطبع على قلوبهم فوقعوا في حيرة وبعد عن نور الامكان  
 واما كان اوجه لان ما بعد من خواص اهل الطمع ومحصول  
 الاول انهم انتفعوا بهذه الكلمة مدة حياتهم القليلة ثم قطع  
 الله بنور المستوفد فوقعوا في تلك الظلمات ومحصول الثاني انهم استغناوا  
 بما حله ثم اطلع الله على اسرارهم فوقعوا في ظلمات المشاق فكش  
 الامتزاز والافتضاح والافتقار بسبب النفاق ومحصول الثالث  
 انهم انتفعوا بما حله من الله تعالى صارا وامطوعين واقعين  
 في ظلمات منراكمه بغير فوف بعض الفلاس من مخلقة يكون  
 متمسكين لحوال المناقاة في السابعة والوجه الرابع على تقدير  
 تعلقه بقوله اشترى الضلالة وبينه على الطريق وكونه جواب  
 لما وجه الشبهة على التفرق ظاهر وعلى الوجه المختار وهو الترتيب  
 ما ذكره السكاكي كما سمعت ما نفا وقول القطب الرازي في شرحه هنا  
 واما وجه التشبيه فهو اسم الاضاعة والظلمة اي كافي حال المستوفد  
 ما يسمى اضاة وظلمة كذلك في حال المناقاة لما يسمى اضاة وظلمة  
 ووقع الامتن في احد من المتعقبات وفي الاخرى المحاذ غير قاص في  
 اشتراك الاسم واعلم ان هذا التشبيه لاجالا ولتقصلا والاحال  
 هو تشبيه الحال بالحال والظلمة وهو تشبيه مفرد بمفرد وهو المعتبر  
 هنا واما تفصيله فهو تشبيه لحواله باحواله وهو اما معرف  
 او مركب وقد قيل علمنا انه لا معنى للتشبيه المركب الا ان يترفع  
 كيفية من امور متعددة فليشبهه بكيفية اخرى كذلك في كل من الطرفين  
 علة امور يكون التشبيه فاما يتيها ظاهرة لكن لا يلتفت اليه بل الى الحقيقة  
 الحاصلة من المجموع كافي قوله  
 وكان لعل النجوى واما معا دُرر شرر على بساط اروق  
 ويكون التشبيه مركبا واما حدث كون وجه الشبه هو اسم الاضاعة

قطب

سيد

والظلمة

والظلمة على الوجه الذي ذكر فالاريد فيه على الحكاية لعلنا والبيان  
 وهم لا يزيدون على التفت والتكوت **اقول** التشبيه اذا  
 ذكر طرفاه بمفرد يند بدل كل منهما على امور متعددة ولا كالفضة  
 والحال ولفظ المثال هنا ان نظرا الى ظاهر فهو تشبيه مفرد بمفرد  
 كقولنا الدنيا خيال باطل وان نظرا الى ما اشتمل عليه كان التشبيه  
 مركب بمركب بحسب الظاهر ويجوز ان يعتبر فيه التفرق على الله  
 والنشر الاجمالي فان روح هذا الموضع الاول ولا يخطا من ذهب  
 اليه فان قصد الفاضل رد قوله انه تشبيه مفرد بمفرد لم يسمع  
 منه واذ ذهب الشراح الى خلافه واما ما لفتت منه واستهزا  
 به فقد يقال ان مراده ان قوله ذهب الله بنورهم  
 اذا كان جواب سؤال مقدم عن وجه الشبه بان في الاضاعة  
 والظلمة وذلك غير مشترك بين الطرفين هنا لان الحقيقيين  
 مختلفان بالمستوفد والمجاز بين المناقاة وهذا ما ذكره  
 اهل المعاني كما مر من انهم ليسا بمشركين في وجه الشبه كقولهم  
 في الكلام الفصح هو كاللؤلؤ في الخلاوة مع ان الخلاوة غير مشتركة  
 بينهما والمشارك ميل الطبع فغير عتية بالخلاوة لا لاطاقتها  
 على ذلك اطلاقا شاعرا وتشبهوا فيه لمجرد الاشتراك في الاسم  
 وان كان في احد من الحقيقة وفي الآخر مجازا ومثله الظلمة  
 والنور هنا اذا كان وجه الشبه واذا ظهر المشترا وسقط الابرار  
 وان دفع ما قبل حلية من انده ستهوا ولم يند هب احدا الى جواز  
 مثل قولك الباصرة كالذهب لا شتر كما في اطلاق اسم العين عليها  
 ولقد اطلقنا الكلام وسحبنا ذيل البيان فاشهدوا الاعلام لانه  
 من متوال لا قديم **قوله** لمة انا ضربا من الهوى كذا راى  
 المصريحه انما ما في الكشاف يؤول الى وجه واحد لنقارب ما فتر  
 به النور والظلمات لفت النشر ولما اشعت فوجدتها وجمعا ولجوا  
 وزاد وجه المخد ذكره بعضهم وتبع السكاكي في جعل التمثيل مركبا  
 من غيرا لفتات لعزم اصلا على دابة في التحقيق والتفتيح والامجاز  
 والمعنى انه تمثيل لسنعة فيه النور الذي والظلمات لاصناعته  
 وما ينبع ذلك من مباشرة الاستيعاب التي خابت فوقعتهم في نيه  
 الحسرة فضمير متلهم كثر في قوله ومن الناس من يقول استتابه  
 الخ لا والذين اشترى الضلالة والمؤمنون فبهم عام لكل من اظهر  
 الامكان واصناعه بخلافه باضا بخلافه او بعد ان الدوام عليه  
 ولكل من استند لهدى ما بضلال ما وان لم يكن كفا لانه وان  
 نزل في شأن المناقاة لاني ما منه لان العبرة لعموم اللفظ لا لمفرد  
 السبب في غيرهم نظرا للظاهر وهذا هو الوجه الاول في كلام المص

عند التجارب



رحمه الله او يقال انه مختص بهم لما في الموضوع من العهد ويقال ما  
 قبله وما بعده ليه وهذا هو الوجه الثاني اذا عرفت هذا فقول  
 ضربا من المندى معقول انما يمكن ان يظهر من قوله ما منه وفيه  
 ايضاحا حسنا وتخييرا المراد به مطلق المندى الشاملة لا سيما  
 الكلمة والامكان الظاهر والمجلى والذكي متكنا وفيه وهذا من الاضافة  
 ولذا انكر ضربا اشارة الى تشكيكنا في الاية وفي قوله فامانة اي  
 بالنفاق او الكفر وما فيها منه وهذا من اذصاب يودهم ويخارهم  
 للمناصرة وقوله ولم يتوصل به من الظلمات المنزلة التي تترد  
 لغشها ومراة الاية الاولى قوله او ليكن الذين اتسروا والضلالة  
 الخ او قوله ومن الناس من على ما يتبادر لك اتقا وقد عرفت ان  
 المندى هو جواز ايجابه الى جميع ما قبله من حال المناقضة وافراد  
 الاية لا ما به والمراد من الاية لفظة ما غير ملامعة وخبر قوله  
 حين كلوا الى شيئا طينهم مناد عليه فهو الحق وان خالفوه بغية  
 دخول من مع له الاخوة الى الثاني الظاهر وهو الذي دعا لهم الى  
 تعينه مع قوله المندى فينبغي ان يكون خلافه لا في حوله  
 تحت الاول يحتاج الى التكليف فالمعنى ان هؤلاء هم الذين اتسروا والضلالة  
 بالمندى على انه من حمل العام على الخاص من غير تخصيص كما عرفت  
 فالتمثيل عام شامل للمنافقين وغيرهم ولا يمتنع صيرهم الى الرابع  
 اليهم كما قبل لما استلفناه وجعله ضربا من المندى باعتبار الظاهر  
 او الاستدراك في حال المرتدين فلا يتوهم ان اقتراعه بالنفاق  
 ونسبة الخداع وتخصيص الغرض من الفاسدة بغيره فاسدا فلا يحتمل  
 له من حيث يبيح كاقيل وقوله تقرير معقول له وتقليل لقوله ضربه  
 الخ وتقريره توصيحه بيقضي عدم عطفه لشدة استقاله فان كان كذا  
 لقوله ومن الناس من الخ فانه لما ذكرنا انهم ادعوا الى ايمان وابطالة  
 الله تعالى بقوله وما هم بمؤمنين كانوا كذا وقد نارا فانطفا  
 في الحال وكذا ان كان لقوله اشترى الخ فانهم لما اخطاروا العمى على الله  
 وقبوا على عدم الايمان كان هذا امثلهم فصور المعقول بصورة  
 المحسوس بقرينة وتقرير الله وتوضيحه بصورة المشاهدة كما  
 قال في الكشاف لما جاء تحقيقه من عطفه كايضرب المثل بزيادة  
 في الكلف وتتميم المبدأ وما قيل هنا من ان ظهوره من راجع الى  
 المناقضة قطعاً فلا يتصور العموم وشموله لغيرهم الا بحججه مستفاد  
 من دلالة النسخ كدلالة لا تقتل بها اقل على النبي عن الانبياء او من دلالة  
 ليس بشي فان المراد بالمثل الذي بمعنى الحال صانعة المندى وعدم التوصل  
 له الى الحال واستنطاق الكفر اخفاؤه مع المؤمنين وقوله ومن اثر الضلالة  
 الخ الظاهر منهم المتنافقون لا الكفار الذين يمتحن كرههم لعطفه بالواو قوله

عصام  
 مير بادشا

خرو  
 ومن تبعه

ومن

ومن صح له الخوال الامراة الخ هذا من بعض المبطلون القرانية على نفي  
 حكم الاسلام الاشراقيين وازباب السلوك من المنعوقه والحوال  
 في اصطلاحهم هي ميراث الحال من المواهب الغائبة من الله تعالى قالوا  
 وحسب لخوا لا يخول الاعتد بها من ذركات المعبد الى درجات القرب  
 وقربت ما قيل الحال يرد على القلب بحسن الوهيت من غير فعل والجلال  
 الحزن وخوفا وقطر بسيط فاذا ارستى مقامه والا زاد فقال  
 المرتدين وهو السالك في سبيلهم فاذا رادته ما تليقي في قلبه من الموعبي  
 الجاذ بلاء الى الاجابة لما دى الحق فاذا حصل له هذا وهو منزل  
 من منازل السيرة الى الله تعالى اذا نزل الشرف عليه نواره فاذا ادرك  
 المحبة انطفا انواره ووقع في نيتة الحيرة والمحبة عند ههنا  
 الابهت حاج محمول كمال وتحت في اصول كمال ظنون او محقق والانهج  
 عجب بصله عن طريق المندى فينكسر فيمن اشترى للضلالة بالهدى  
 لا دعاية الوصول لمقام اعلى من مقامه وهو مضاه للنفاق باظهاره  
 الحسنة عنده وهذا ما حو من يقترى لرغب وهو محكي عن ابي الحسن  
 الوراق **قوله** او مثل لايمانهم هذا هو الوجه الثاني وهو محتمل  
 الوجه المذكور في الكشاف كما عرفت وهو معطوف على قوله مثل ضرب  
 الله الخ وهو على هذا محمول من المناقضة لما مر وهذا الوجه هو  
 ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو التفسير المأثور والراجح  
 دراية ورواية فلذا انقم عليه في الكشاف والاختصاص المذكور وهو  
 الفارق بين هذا الوجه وهذا وما قبله لان التشبيه فيما قبله  
 مركب وفي هذا مفرد كما قيل لانه مركب عندك وان كان هذا محتمل  
 واعادة اللام في قوله ولذهب نوره وكذا الذي اعلم على ما قالوه  
 فعلى هذا مثال نيران المنافقين الذي اظهره لاجتماعه من ان المندى  
 بنار ساطعة الانوار وذهب اثره باهلاكم وتفضيهم باطفا النار  
 وفقد تلك الانوار وحقق له ما صيانتها وبقايله اهداها وابلها  
 من حقت الماء في السقا اذ لمعته حتى صار حقيقة فته ومنه الحق  
 في الله واذا ان قيل المتنافقون من اهل المدينة وما اؤثر كانت محققة  
 وامو المصروف ولا هم سالكين لكونهم من اهل المدينة قيل المراد الحزن  
 والكلامة ما لا ايضا كما اذ ذهبوا الى ذل الحرب فاستولوا عليها الملو  
 وظاهره انه لم يمتحن دمه حلالا ولا في المدينة وليس كذلك لانهم في حال  
 اظلمارهم للاسلام في اوطانهم كفرة باطنا فلو اظهروا من اسلامهم  
 لتحتوا القتل بالمدينة لانه ردة كما لا يخفى فلا حاجة لما ذكر من  
 التكليف ولا الى غير ما كان يقال ان مجموع ما ذكر حصل لهم بذلك  
 فلا ياتي كون بعضه قبله لان ما ذكرناه هو المراد وقوله بالنار  
 متعلق بقوله مثل ولذهب معطوف على قوله لايمانهم وابلها

عصام  
 وابن كنجيد

خرو



ان يبيته متعلق بذهاب عطف على قوله بالنار والواو العاطفة لشئ  
 او مؤتمن على مثل مقدم هذا تخفيفا للمقام بما يصحح معنى كثير من  
 الاوهام واما ما قيل من ان المصريح في الله ادرج في هذا الوجه  
 وجهين مما في الكشف خاص **الاول** انهم انتفخوا بمكة الكلمة مدة  
 حياتهم القليلة ثم قطع الله تعالى بالموت فوقوا في الظلمات  
 وحامس **الثاني** انهم استنوا واهلها مدة ثم فشت استراهم فوقوا في  
 ظلمات انكشاف الاسترار والافتضاح والافتسام بسمه النفاذ وانما  
 جعله ففتحة الباب لغت او يكون المراد بالمثل حينئذ يراك انهم قصدوا  
 بظاهر الامكان المنفعة الدنيوية فربب عليهم المصائر والديون والآخرة  
 جميعا **الاول** بافتنا واستراهم المترتب عليه مصرة السامهم بالنفاق وحوالهم  
 بما قصده ولفظهم المؤمنين والثانية بلقاءكم حيث ترتب عليه ضرورة  
 فقدان نور ربي نور المؤمنين باين ايديهم وابغايتهم في العقاب السرد  
 والترك الامتثال المعلوم من الكشف ترتب له كمال المصيرين فترى كبريائه  
 فلا ينوهم انه اول فيخبط خط عشوا فتورده على من قال على المصير **الاول**  
 ان يجعل ما جعله وجهين وجهنا واحد كما في الكشف **الاول** انهم  
 انتفخوا بمكة الكلمة مدة يسيرة ثم قطعهم الله تعالى بالموت فوقوا  
 في ظلمات البعد عن رحمة الله وسخطه وعقابه **والثاني** انهم استنوا  
 بهما مدة ثم اطلع تعالى على استراهم فوقوا في ظلمات الانكشاف  
 وغيره وهذا كله بمنزلة عكاز المصيراته يتامل للوجوه كلها  
 ولا فرق بينهما الا بالامكان والاطناب وترك الفسار للكتاب  
 ثم انه في الكشف عقب الوجوه بقوله وتكثر النار للتعظم وتترك  
 المصير رحمة الله تعالى كما كانت لم ير نظيره لما قيل عليه من استه  
 ليس في محله وكان ينبغي ان يدرك حيث فسر استنوا قدنا رافا فضا  
 فالظاهر انه للتخفيف وان ردت بالمشبه به الهدى الذي باعوه وهو  
 امر خطير يناسب التشبيه بنا عظيمة ولذا لم يذكره مع الوجه  
 الاخر **وقد يقال** ان الله ما حو لها وحفظوا الظلمات بقدها  
 بك على عظمها فقام **قوله** **لما سدد** ولما سددتم الى السد بالممكنين  
 صدق الفهم والاسماع جميع متمم بكسر الميم كمنبر واما متمم بالفتح فوضع  
 التمتع كما في قوله فانت متراحمين من سعاد وتمتع والتمتع بهذا كما قال  
 الراغب خرق الاذن وهو المكسب بالسدد وفي القاموس التمتع كثير  
 الاذن كالشامعة وما قيل التمتع هذا محتمل لان تكون جمع متمم بالفتح  
 وهو موضع التمتع بمعنى القوة الشامعة عدول عن المعروف في كلامه  
 وكثيرا لغيره من غير كماع مع انه غير ملائم لكلام المصير رحمة الله تعالى  
 والامتناع بصادم محتمل والفت بينه كلفا معجزة الاستماع يقال صلح  
 له واصاح اذا استمع وهو متنعك باللام والمصير عداة بالي لما فيه

مؤمن

من معنى المثل وقوله من يظفوا بها لستهم مضارع من الانطاف كما في قوله  
 انطقنا الله اى جعلنا طافقين والنطق بصفات السكان ولصاحبه  
 يقال نطق زيد وسكانه وكلاما حقيقيا لغت الاسنة كارتقاء جمع  
 سكان وملوك الجارية المعروفة وينتصر وامن التثقل معطوف على ينطقوا  
**قوله** جعلوا كما انما ايفت الجواب لما وهذا هو الذي في النسخ الصحيحة  
 بانضال ما الكافة بكان المشبهة وملو الموافق لما في الكشف وفي بعضها  
 كانها بضمير المؤنث والاولى مع رواية ودراية وهذه تحريف من  
 الناسخ والصحة للعصية او الشاعر وانما قال كان لانها ليست  
 مؤفة لكم بالمال تستعمل فيما خلقت له جعلت بمنزلة المؤلف  
 والمشاعر جمع مشعر بفتح الميم وكثرها موضع الشعور والكنة واللام  
 بها الحواس الظاهرة وايفت بجتهول ان كمال وقيل اذا اصابت  
 آفة وفي القاموس لافة العاهة او عرض مفسد لما اصابه ولف  
 الرزع فهو مؤف ومثيف على خلاف القياس لانه فعلة لازم وفيه  
 افعال السرق على ان القوم اوفاد خلت عليهم مشقة وبقا  
 في لغتنا ايضا وقال المكاني طعام يؤف اصابته آفة وانكر ابو حاتم  
 مؤف انتهى وفيه كلام في كتابنا شرح التتمة **قوله** وانتفت قواهم  
 القوي بضم جمع قوة كعرفة وعرف وهي في الاصل ضد الضعف  
 وهي بمعنى تصدرب الافعال الشاقة عن الحيوان وهذا المعنى لم يجد  
 ولازم منه واما القدرة وهي كونه بحيث ان شأ فعل وان شاء تركت  
 واللازم الامكان ثم فقلت في اصطلاح الحكماء المتكلمين الى كيفية  
 راسخة هي متدة والتغير من كثر في كثر ونحوها الى انواع معروفة  
 عندهم ومنها القوي النفسانية وهي محرك ومدركه المذكرة  
 مدرك في الظاهر وهي متدة الحواس وانما هي في الغالب والذكاء  
 فقول ان النبي بضم الباء وكثرها وهو ما بني عليه الاحساس والادراك  
 هو القوي لانها اساس الادراك وغيره فيكون موافقا لكلام المصير  
 رحمة الله وان كان ما ذكره المصير اظهر فهو لم يقصد لانه عليه وانما  
 اوضحه وفسره وهذا هو الحق وان اطلق شرار الكشف وازتاب  
 الحواس على خلافه فان قلت **قوله** كيف يقال انهم ابوا ان ينطقوا بالحق  
 وقد ينطقون به وان لم ينطقوا بالحق فلوهم كما ينطق به قوله تعالى  
 واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا الحق ولذا ولما فقيروا قلت  
 قد قيل النطق لا ينافي الا بالانه يحامع ارتكابه اضطرا اذ يصح  
 سكيب الانطاف ومع النطق والاحتساب ان يجعل قوله بكم بيانا لان  
 تكلمهم بالحق في حكم العدم فهم من المحققين بمن لا يقدر على النطق بالحق  
 والحق ان الحق شامل لكل حق وهم ساكنون عن اكثره فلا حاجة لشي  
 مما تكلفوه وفي اطلاق الشاعر والقوي تنبيه على ان ما ذكر من الصم



قطب

والنكر والعنى على سبيل الاختصار في النيان والاعتماد على تنبيه القاص  
والشراها منه كناية عن الضلال لجميع المشاعر والقوى ونقد المصمم  
لانه اذا كان خلقيا استلزم النكر والخر العنى لانه كما قيل هنا شامل  
لعنى القلب الحاصل من طرق المتصورات والحواس الظاهرة والباطنة  
المعنى متلف لانه معقول صرف ولو توسط حل بين العضا والجاهل ولو قد  
لا وهم تغلقه بلا يتصورك او التزغيب على وقو كال الحمل لانه لانه  
يسمى اولاد عوة الحق ثم يجب ويعترف ثم يتأمل في ذلك وينبصر  
**قوله** كفوله صم الخ هون فضيلة لعقب لحد بني عبد الله بن عطفان  
ويقو من شعر الحاسه واو لها  
• ما قال قوم صدق ثم ليس له • عمد وليس يمدح اذا ايتجوا  
• شبه العضا فير لظلالا ومقدر • لو يورون بزق كرش ما وزلها • ومنها  
• ان شخو اذبية طاروا ما فرقا • منى وما سمعوا من صالح دفنوا  
• صم اذا سمعوا خيرا ذكرته به • وان ذكرت بشره منكم اذنوا  
• جملنا علينا وجنا عن عدوكم • لبئس من الخلتان الجمل والجبن  
وروي بسؤيد ل قوله بشر ومو الذي كثره المص رحمة الله اي هم  
صم على انه خير من المحدث وق كانه قال هم طراحي ينصامون عما نسب  
المص من الخصال الصالحة ويقال للمعترض عن شيء هو الخصر عنه وعلى ذلك  
قوله اصم عما سواه سمع لما سرق فكانه قال ومضى ذكرت بشره لوروه  
وعلموه ويقال اذن لكذبا اذن كعلم بفعله قاله وسماح ما ذك الشيخه ويجوز  
ان يكون اشتقاقه من لاذن الحاسه كما قاله الامام المزي في شرح  
الحجاسة وقد فتر اذن بعلم واذا ذكر كما سمعته والشرح فتره ههنا  
باسمعو او اصغروا قال الراغب اذن استمع بخوف اذنت لربها وحقت  
ويستعمل في العلم الذي يتوصل اليه بالسماع **قوله** اصم عن شيء الخ  
اصم صفة مشتقة واسم افعل لفعل ويعدي بعن لما فيه نظر بقا الصمت  
من معنى الاعراض والذهول وهو كفوله ولما ذك عن الغشا صما  
وتقديره انا اصم او مواصم ان كان في وصف نفسه او في مدح غيره وفي  
البيهين شاهد على استعمال الصم في عدم الاصغاء والاستماع كما في  
الاية الكرمة والاطراف ضد التفتيد وموافق الاصطلاح استعمال اللفظ  
في معناه حقيقة كان او محكما والضمير المؤنث لقوله صم بكم عني باخبار  
انها الفاظ والطريقة فانث القاري المعروف والمزاد بها الاستلوب  
والتميم والتمثل مراد به التشبه هنا ولله معان آخر **قوله** اذ  
من لم يكن الخ كما ذكرنا الصم واخوته لترسيده بالحقيقة لسلامة  
مشاعرهم وقواضيه وان على طريقة التمثيل اي التشبيه لا الاستعارة  
يقن ما فيها وموفقا شرطها من ذكر طبع المستعار له اي المشبه بحيث  
يمكن تحمله على المستعار منه والمشتبه به لولا قيام القرينة وفي الكشاف

انه

انه مختلف فيه والمحققون على تنبيه تشبها بملها لا استعارة  
لان المستعار كرم كور وهو المتنافقون والاستعارة انما تطلق  
حيث يطوي ذكر المستعار له مكن كور وهو المتنافقون والاستعارة  
انما تطلق حيث يطوي ذكر المستعار له ويجعل الكلام مخلو عنه صا لانه  
يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او نحو الكلام  
انما في الحاصل لانه اذا ذكر المظرفان حقيقة او صفة فانه ثلثة  
مكة اهب لاهل البيان والمحققون على انه تشبيه بكايغ وذهب  
بعضهم الى انه استعارة ولخروج الجواز الامرين كعبد اللطيف  
العبدادي في قوانين البلاغة وهذا امر متصور وغ عنه مقرر  
وتريكا لا فائده في اعادته وتسميته تشبها بظاهره وصفه بالبلاغة  
لما فيه من جمال المشبه به على المشبه حتى كانه هو بعينه في اكثر وعده  
المصريه الله عما في الكتاب من انه لولا القرينة للحال لانه او المقابلة  
صلح لارادة المنقول عنه والمنقول اليه الى انه لولا القرينة لم يكن  
الحال على المستعار منه فقط اشارة الى ما اورد في الشرح عليه من انه  
اذا اعدت القرينة لا يصلح اللفظ للمعنى المجازي والاصح بان يصلح  
له في نفسه مع قطع النظر عنه فلا معنى لاشتراط عدم ما في هذه الصلح  
شعرانه وقد سرح قال بعد ما ذكر الظاهر انهم خلوا الكلام التمثل  
على ذكر اللفظ المستعار عنه ذكر المستعار له مصحح لصلح المستعار  
لانه يرا د به معناه المجازي اذ لو اشتمل على ذكره ايضا لغير المعنى  
الحقيقي فلا يكون صالحا للمعنى المجازي وان عدم قرينة المجاز مع لانه  
يراد به معناه الامثلي اذ مع وجودها يتعين المعنى المجازي فلا  
يكون صالحا للمعنى الحقيقي فالخاتمة المذكور شرط لصلوح ارادة المعنى  
المنقول اليه وعدم تعلق القرينة بشرط لصلوح ارادة المعنى المنقول  
عنه فالجملوع متعلق بصلاح القرينة المعنيين على التوزيع ولو قد ذكر  
المنقول اليه كانه اولى وقد يقال كون الكلام مع عدم القرينة صالحا  
لارادة المعنى المجازي يعني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به  
حتى كانه من افراده فيصير له نقطة كما يصير لافراد الحقيقة والشرط  
لغير القرينة انما هو لصلوح ارادة المعنى الحقيقي ورد عليه انه يلزم ان لا  
يكون الخاتمة ذكر المستعار له مكن مطلقا في الصلح المذكورة الا ان  
يجعل عبارة عن ذلك الادعاء ولا خفا في بقاء عن الافهام جدا ان  
ان الكلام وان كان ظاهرا في الاستعارة المصروفة الا انهم ادخلوا فيه  
المكسبة بكايغ على مذهبها لم يفسر فيها والمصريه الله تشبه كايغ  
بحقيقة في تفسير قوله تعالى يفتنون عهده الله من بعد ميثاقه  
فلا حاجة الى التوال والجواب المذكور في شرح الكشاف واعترض  
عليه بانه ليس في عبارة المص ما يكره في مدخلية الخاتمة الصلح



بل يدعى اشتراط تلك الصلاحية مع الخلو في حقيقة الاستعارة  
 سمي انه لا يخفى ان لا يخرق قبيلا قولنا الحال ناطقة وهذا لا يخجل  
 التشبيه بل هو استعارة بنبعية لاننا نقول **بجمل الصم البكم العمي**  
 من قبيل الاستعارة من التشبيه لاننا نقول **بيفي الكلام في مثل**  
 جعلنا هره خصيدا خامدين حيث صرح المصنف بالتشبيه ويمكن  
 ان يقال **انه** يتقدش لفظ مثل اي مثل صم فصار تشبيها وان  
 لم يقدر فهو استعارة فالكلام يحتمل كلاما فلا يتم طي ذكر المشبه بالحكمة  
 في الاستعارة النبعية ولذا لم يشترط صاحب المفتاح في الاستعارة  
 حتى ذكر المشبه على الاطلاق **اقول** هذا ازيد ما ههنا من القيل  
 والقالب والدعي يبيد عن وجهه نقاب الاشكال ان ما ذكره الفاضل الحق  
 نبي اللطيف ومن شئ على اثره من الشراح كلام لا يخبر عنه وما اورد عليه  
 من انه يكفر ان لا يكون الخلو من ذكر المستعار له مدخل في الصلا  
 المذكورة غير متعارف فانه اذا ادعى ان الاسد فرد متعارف وهو  
 معروف وضره متعارف وهو الشجاع كان صالحا لكل منهما في نفسه  
 فاذا لم يخجل منه الكلام فقد صرح باحد فرديه فيه فيدل على انه  
 المراد منه اذا جعل عليه مثلا لسلح على غيره فاذا خلا عنه كان  
 صالحا لكل منهما فالخلو شرط لصحة الادعاء والتحول لهما لانه  
 عبارة عنه كقوله واستنبطه ولا حاجة الى ما دفع به مما مر كالاد  
 يخفى سمران ما اعترض به في نحو الحال ناطقة من ذكره لظرفين في الاستع  
 السبعية وانه لا يمنع في مطلق الاستعارة من ان يكون له كلف لاه  
 وقد عرفت السكاكي الاستعارة بان يكون احد طرفي التشبيه ويراد به  
 الاخر كما في التلميح وهو مبني على ان الحال مستوفية للمتكلم والناطق  
 وليس كذلك في الخفيق وان اهره كلامهم ولو كان كذلك لم يكن نبعية  
 فانه يشبه فيها الدلالة بالسطح واستعير الثاني للاول **سري**  
 منه لما اختلفت منه فكيف يدعى ذكره لانه يدعى التبدل **قول**  
**كقول** زهير بن ابي سلمى نضرت السرايا حار المشهور وهذا البيت من  
 قصيدته المشهورة **وخذني المعلقة السبعة التي اولها**  
**امن امر اوى دمنة الامم كل** **نحو** ما نقله في تراجم **فالمشقة**  
**وقال ساقي طيحي شراقي** **عذو** **بالق من وراثة**  
**فشد** **ولم ينظر** **ناكفة** **لدي** **فصحت** **العين** **رغمها** **انظر**  
**لدي** **اسد** **شاك** **السلام** **مقدف** **له** **لبد** **اظفاره** **لر** **فالمز**  
**وفي رواية** **الا** **صم** **مقادف** **لدي** **مقدف** **وقال** **شبه** **الحبش** **بالاسد** **اي**  
**لما قد اذ** **كلام** **الاسد** **وحده** **كده** **واظفاره** **لر** **فالمز** **شكس**  
**ونقل** **الاسد** **اذ** **السن** **هو** **ذو** **كيد** **اي** **على** **ظهن** **شعر** **قد** **تلبس** **وشاك**  
**السلام** **كده** **السلام** **التي** **وقال** **ابن** **التبدي** **في** **المقتضب** **شاك** **السلام**

معناه

معناه جاد السلام شبه في جده به بالشوك وشاك يشاك بكسر الكاف  
 وضمتا فمن كسر حلقه متقوصا مثل قاصر وفيه قولان فقيل اصله  
 شاك فقلت كما رواه اشتقاقه من الشوك وقيل اصله شاك  
 من الشكة وهي السلاح فليجمع مثلك فاند لو الثانية ياء للتشبي  
 واعلوه اغلال قاصر ومن صمته ففقيه قولان لهما ان اصله  
 شوك فالتقليد واوه الفا وقيل هو محد ومن شاك فقا للولجرف  
 هار بضم الراء وفيه لغة ثالثة شاك يشاك بفتح الكاف من الشكة بكسر  
 الشين وتشديد الكاف وهي السلاح والاش العرب انتهى وفي الكسغ انه نظير  
 ما ذكره في نحو الكلام لان شاك في السلاح مما ذكره في ذلك لانه لا يرد لان  
 الحال كما قيل والظاهرات اسد افية مشتعار للرجل الشجاع فهو مثال  
 للاستعارة المنفية في قول الشيعين لا استعارة وليس نظير لما  
 نحن فيه وقول الاصمعي انه مستعار للحبش لانه في البيت الذي  
 قبله قال اسد فية بمعنى الاستودعنا الا انه خلاف الظاهر وقال  
 ابن الصايغ المراد به هره ممدوح زهير جعله في الكشف شاك  
 السلاح قرينة لا ينفك في ما في كتب اللغة المعاني من انه تجريد لانه  
 التجريد قد يكون قرينة وقال بعض المتأخرين ما كان اسد لخصا  
 بالمشبه فهو قرينة وما كانا وعليه ما يكون تجريدا وقيل ما يسبق  
 الى الذهن قرينة وغير قرينة وقد جعل الكل قرينة اهتماما  
 ومقداف اسم مفعول من التقديف مبالغة في الغدق وهو المظهر  
 والري او مقادف اسم مفعول من فاعلته على الروايتين السمين الكثير  
 اللحم من قولهم تناقة مقداوفة بالحمر ومقدفة كايها رست  
 به وقيل المراد انه يرمي به في الوقايح والحروب لشجاعته والاول  
 أشهر وهذا اقل اللغة وعلى هذا فهو تجريد وعلى الاول ترشيح وقيل  
 انه ليس بتجريد ولا ترشيح ولبد كعب بلام ومباة موحدة وذال  
 ممكنة جمع لبد كسرة وهي الشعر المزمز على رقبة الاسد وقيل  
 على كنفية وفيها هو امنع من لبد الاسد للقرى المستنقع واطفاره  
 جمع ظفر بضمين معروف والتقليم قطع الاطراف لاقصتها ومنه  
 القلم لقطع طرفه اوله لانه معد للقطع ولم يقلم ليش لبق المبالغة  
 بل المبالغة في النفي بقوله تعالرو وما هم بمؤمنين وقيل ان الاسد  
 موصوف بكال لاطفاره فاذا انصف بالقلم انصف بكاله فتفي التقليم  
 نفي القلم اصلا كما قيل في قوله تعالى وما ريك ظلام للعبيد وتقليم  
 الاطفار كما نأية عن الضعف وعدمه كما نأية عن القوة ومن الناس  
 من جعله ترشيحا للاستعارة قيل وفيه ان التقليم لا يخفى بالاسد  
 المشبه بحيث يكون ترشيحا وقيل انه تجريد لان الوصف  
 بعدم التقليم انما يكون لمن هو من شأنه وهو الانسان وقيل



انه ليس ترشيح ولا خبر يد لان عدم الضعف مشترك الا ان يقال  
المشتر اذا ان العلم ليس من شأن جنسه ولا من عاقبته فتأمل قول  
ومن ثم يرى المطلقين الى عت بفتح التاء المثليته وتشد يد الميم  
المفتوحة للشارة الى المكان في اصل وضعها واختلف هل هي شارة  
الى البعد او القرب فيجوز ان يكون المعاني في كلام المصنفين كونها  
مكتنفا لما ذكرتها فكما انها مكانة وقدرها بقولهم من اجل ذلك  
او من اجل هذا فمن تعليلية وقيل ابتدائية وقد ترسمه بها  
السكت لانها تلحقها في الوقف وقيل انها للتأنيث وهو لغة فيهما  
والمطلقين جمع مطلق اسم فاعل وهو مرة يأتي بالفتحة او بكسر  
فتكون وهو الامر الغريب المحبب وهو يكون بمعنى الداهية من  
الفتق وهو الشق والمراد بالفتق الواصل بين الامارات والبلاغة  
التي تدعى باسمها وتختبر وكذا السخر جمع سحر من السحر وهو  
مجان غواية البلاغة كما في الحديث انه من السحرة لسحره وفيه كلام  
مذكور في سوره ومنه الصريح عبارة عن الاعراض والتناسي  
وسيا في تحقيقه في قوله تعالى فنضرب عنكم الذكر صفحا ويرى من  
الرؤى البصيرة او العلمية اي يشاهد ويتحققه اي لا يفتقر الاستعارة  
لان تكون الاثر كالمستعار ولعلظا او تقديرا فان المقدم المذكور  
كما في هذه الآية فاذا كان كذلك تناسوا التشبيه المستدعي لذكر  
لذكر الطرفين عند الحذف واذا حال المشبه في جنس المشبه به حتى  
كانه لا تشبيه كما في قوله ويصعد الى فان الفتوح المكي استعير  
لرفعة القدر وجعل كالحق في الذي يتوهم ان له طلاقة في الثما  
صعد لهما وقد يفعلون ذلك مع النظر به ايضا لقول العباس  
ابن الاخنف

هي الشمس تسكنها في السما . فعر القواد عز لا جملا .  
فلن تستطيع منها الصعود . ولان تستطيع الا لولا .  
كما يري من بين شبح كث على المعاني قول . ويصعد الى هو من فضيلة  
لا في تمام الطائر يري بها يريدين خالدا لنتي الى اولها .  
نعا الى كل حي نعا . في القرب الخط ريع الفناء . ومنها  
فما زال يقرع تلك العلا . مع الخمر مرتدا بالعماء .  
ويصعد حتى يطر الجود . بان لمطاحة في السما .  
الى اخرها وهي فضيلة طويلة يصير بمعنى يعلو بقاء ورايه مصلة من  
فرع المنير والجل اذا صعد واصله الصعود الى فروع الشجر وفي رواية  
كذلك يصعد يرقا ويرى كما فيضلكي يظن حتى لظن باللام الابدانية  
او هي بجواب لقوسه كما في شرحه للتبريري والشاهد في استعارة قبيد  
حيث بني عليها ما بعد ها كما سمعنا ايضا كذا قاله قدس سره وغيره من

شرح

شرح الكشاف ونحوه وهو الذي عناه المصنف بالكشاف وفي الكشاف  
فروع على مستعار من فروع النائر والجل مشر بني عليه ما بيني  
على الفروع الحقيقية فحمله اهلها في جهة العلوقا صدى اخو السماء  
لغرض وهكذا نشأ كل استعارة من شحنا تفي بفعل قوله يقصد  
الى ترشيح الاستعارة في قوله يرفع الى والعماء في الغيرة والمدة  
التحابة الرقيق وارتدا ومجعله كالترة او جعل الطاق جهولا لادعيا  
انه لا حاجة له لان الله علاه واعناه بحبه وسعه فلا يقال ان  
الانك بالادعاه في المخرج ان يقول الخير ويروي من لا يكذب  
حاجة واعلم ان ما ذهب اليه صاحب الكشاف هو التحقيق لكنه لان  
تناسب المقام لا يتكلف بعيد جدا قول . وهما هنا الخ يعني ان الطرفين  
لا يشترط في التشبيه ذكرهما بالفعل بل يكفي الذكر ولو تعدت رتبة  
فان المقدرا المنوي كالمذكور كما انه لا يضر الذكر مطلقا بل على طريق القصد  
فلو كان ذكره غير مقصود بالذات لقرئ في الاستعارة كما قرره في نحو  
قوله . لا تجيبون بلا غلالته . قد مر ان تران على النهر  
وقوله اسد الى وهو من شعر لغوي من حطان كاسر الخوارج يخاطب  
به المحتاج وكان هم باخذ . وقتله واحد لذلك عدته وهو من شعر  
هو بنمايه كما في كامل المبرد .  
اسد على وفي الحروب فامة . فتحا شعير من صغير الصافر .  
هلا كثر من على غزاله في الوفا . بل كان قلبيك في جناحي طائر .  
عشت غزالة في الوفا . بل كان قلبيك في جناحي طائر .  
عشت غزالة غزالة بفارس . تركت فوارسه كاسر الدابر .  
والشاهد في قوله اسد فانه تشبيهه لاستعارة لذلك القطر في تقديره  
فيه الخواص اسد كما في الآية الكريمة فهو في حكم المنطوق وفي ذكر البيت  
اشارة الى انه لا يثبت في التشبيه انه يذكر بعد المشبه به ما يشعربانه  
ليس بمقتضى الوضوح كقوله على هنا وفي الحروب المتعلق بنعامته  
وغزالة ممتنع من العرف لانه علم امرأة وخل من الخوارج مشهور بقل  
له شبيب وكان المحتاج فتكلم فاما في خبره لا امرأة وكانت من في  
الشجاعة بمنزلة عجيبه لم يعهد مثلها في النساء فليست درعا وتقلد  
بستيف وريح وركبت في ثلاثين فارسا من الشجعان الخوارج وكانت  
نذرت ان تغزو المحتاج بالبرية نساءا وتصل في جامعها بسورة النقرة  
ففعلت ذلك وبالبصرة اكثر من ثلاثين الف مقاتل وهرب المحتاج  
منها ولم يبر من فلت في هذا الشعر لقصتها وغير المحتاج بها والنعامة  
طائر معروف بالبحر وسلك المغرب والفتحة المسترخية المحتاج  
الليث في المفاصل وهو من صفاتها والصغير صوت بغير حروف والصقار  
الزبح وكل منقوت والظاهر والثاني وكربت بمعنى رجعت ويروي برزت



بدلة الوغا اسئلة الاصوات المترقعة المختلطة وبه سمي الحرب وما  
 المراد وعشيت بمقتي نزلت وحفلة سرة الحفل من تولد من رجل ذو  
 حقل في المبالغ فمينا نفعه والمقني ذات حقل في الكشت والمنشبه  
 باسم القدير المسمى في القدم حقيقة او حكا وكون قلبه في جناحي  
 طائر من بليغ الكلام وبكده لانه عبارة عن ذهابه فارت قلبه  
 وغاية الخفقات من شد خوفه وهذا لا يدرك حسنة الامن بذكره  
 الله ذو جلوة العز بية ومولت من لغزاه مترعوباء وفي الكشت فتجا  
 من باب التصوير كيقولون ما نواهم وقال بعض المتأخرين كما  
 رايته بظنه بل هو كنيها وجه التشبيه على طريق لاشارة والترتيب  
 الحكم على المشتق وفيه نظير وفخا بقاء ومشتاق فوقيته وخاء معجزة  
**واعلم** انه اذا ذكر الظرفان كما مر وعمل الثاني منهما كما في البيت المذكور  
 فذلك مسئلة مفرزة في كتب علم النحو والمعاني وقد ذكرت في كتاب  
 سيبويه وقال في التسهيل لا يتجمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول مشتق  
 خلافا للكسائي وفي شرحه لا يجزئ ان اذا اول عمل ضميرا كسررت بعوم  
 عرب الجحون ويقال عرف في كلمة ما كندا الضمير المستتر فتاوتله بفصحا  
 وحسن فاذا اسند الى ظاهر رفته كما قال سيبويه في نحو مروت برجل  
 اسد ابوه ومنه قوله  
 كان لنا منها بيو تلحصى **سبوحا** انا اليها وسلها كورها  
 برقع الظاهر لنا ويلي مشتق اى سود وكشف ولجاز الكسائي وبعض الكوفيين  
 ذلك في الحامد وان لم يؤول واستبعد ابن مالك وقال ينعى ان يحل  
 على ما كان التسماء معنى لازم بين اللزوم كالأقدام والقوة للأسد انتهى  
 وقال ابن مالك انما في شرح كافيته لو اشترت الى رجل وقلت هذا  
 اسد الكاة لك فيه ثلاثة اوجه تنزيله منزلة الاسد بمبالغة  
 دون النقات الى تشبيهه وقصد التشبيه بتقدير مثل ونحو وعلى  
 هذا ينال ضمير فيه والثالث ان يؤول لفظ اسد بصفة وافية بمعنى  
 الاسدية فيجزي مجزى ما اول به ويرفع الضمير والظاهر وينصب  
 الحال والمميز وهو مجاز على هذا دون ما قبله هذا اذ به ما قاله  
 الخبابة كما قد مره شرح التسهيل في باب المبتدأ والخبر والذي قاله  
 علماء المعاني يفتي عليه فقال المحقق السعد اسم المشبه به وان ذكر  
 معناه ما يشعر به ليس في معناه كعلي في اسد على تشبيهه فليس التزم  
 فيه لفظيا بل متبنا على انه في معناه الخفيف حتى لا يستقيم الا بتقدير نحو  
 الكاف ويكون تشبيها او في معنى المشبه كالرجل الشجاع فيكون استعارة  
 ويصح الحمل وهو المختار عند كافيته به الاستعمال فان معنى اسد  
 على مجزى صايل ومعنى نعامه جبان هلوب ومعنى الظفر اعزبة  
 عليه ما كثر ونقول لحي في الله وقال ابن مالك اذا قلت هذا اسد مشيرا

ابن كمال

السبع

للسبع فلا ضمير فيه واذا قلته مشيرا الى الرجل الشجاع ففهم منه لانه ما اول  
 بكافيه معنى الفعل قال قدس سرم تعلق على ملاحظة ما يلزمه من  
 الجراة لانه في معنى مجزى صايل والا كان مجازا لشر لا وفات معنى  
 التشبيه بالكلية كما في زيد شجاع ومجزي وما قيل من ان اسدا في زيد  
 اسد مستعمل في التشبيه وهو الرجل الشجاع مرد وبيان هذا المجموع  
 ليس شبيها بالاسد فان الشجاعة خارجة عن القطر في القافات  
 فالحق ان اسدا مستعمل في معناه الحقيقي وحال على زيد لانه عا  
 انه مرة افراده من الامة ولو قد مر في المشابهة او لا اعتبار باللام  
 ثم قد ملاحظ ما لا يميز معناه الحقيقي من الجراة فيعمل كما في نحو  
 رايته رجلا اسدا بوجه ما لغضه معنى المشابهة او لا اعتبار باللام  
 سواء جعل تابعا او مستعملا فيه اللفظ **ولقي هنا بحث**  
 وهو انه لا نزاع في ان التقدم فيها هو ضمير لكن ليس المتعار  
 له حينئذ مذكور الا انه لاقوال من اعاد المناقضة لانه وانما  
 في هذه الصفات استعارة تتبعية مفرجة فلا يختلف فيها  
 لاستعارة مصادرها لتلك الاقوال ثم اشتق منها فالتب  
 لحي بجمعها في عداد الاسماء فافاه قوله الا ان هذا في الصف  
 وذاك في الاسماء او بان هو ضمير في قوة حال استعارة الضمير  
 فالحمل مستطع عنه فان لفتت ملما استعارة قطعا وقد سب  
 اشخاصا صامتا وهو في قوة الحمل لان يقال تشبيه ذوات  
 المتماثلين بذوات الاشخاص الصم متفرع على تشبيه حالهم  
 بالصم فالقصد الى اتيان هذا الفرع اقوي واميل الى ان المشا  
 بة الحالكين تعدت الى الذات فحلت الامة على هذا التشبيه  
 برعاية المبالغة على ايات الافة وهو غايه ما يتكلف هنا  
 هذا اذ به ما قاله الفاضل وقت قد قيل علمه انه ان اراد  
 يكون الشجاعة خارجة عن القطر في خبر وجهها عن حقيقة  
 النوعية فلم يكن غير مفيد وان اراد الخروج من حيث كونه  
 مشبها به فغير مسلم اذ الاتفاق على خلافه لظهور ان الشبه  
 ليس بضمير انفسه بل باعتبار رجائه كما ان المشبه به ليس  
 الاسد نفسه بدون ذلك الاعتبار ولو كان مستعملا في  
 معناه الحقيقي كان جامدا صمما وان لم يحفظ فيه بتعبية  
 معناه الحقيقي ما يلزم من نحو الجراة وامكان هذا القدر  
 كافي في العمل في الظروف دون غير لانه يكفي لاجل الفعل  
 ولذا اضطررنا في قولنا لفتنا لفظا فالحق ان اسدا  
 مجاز عن شجاع بقرينة الحمل كما في رايته اسدا اميرحي والمراد  
 ذوات شبيهة مشبهة بالاسد ولا يلزم منه مشوق الكلام

رد على السعد

خبر



لاشأن ان زيد اهوتلك الذات المشبهة بالاسد لان الاول  
المأول بنى لا يقطي حكمة من كل وجه بل هو مستوفى لادعاء  
الاتحاد بينهما ولو لم يرد ذلك لزم كون معنى زيدا اسدا اي  
رايت رجلا شجاعا يرمي وظهر عدم الفرق بينهما فيما يتعلق  
بالعرض لان سؤق هذا الاشباه الرقبة لتلك الذات  
وهذا الادعاء الاتحاد بينهما وقيل ايضا ان الشجاع في قوله  
كالرجل الشجاع قد تشبه لاجل وجهي يكون المشبه مركبا  
فليس يخاف لقوله ان الشجاعة الخارجية عن الظاهر مع  
ان الحق ان الشجاعة لتبرقيد الانشائي من الظاهر لان  
المقصود نقل الشجاعة الكاملة من المشبه به الى المشبه والظرف  
متعلق بمضمون الكلام بحسب الحال اي مجتري كامل وقسر عليه  
**فكلم** المتبادر من العبارة تعلقا بالظرف بالمشبه على وجه القيد  
باب المشبه به على تقدير التثنية لا الاستعارة **أقول**  
اذا عرفت ان هذه المسألة متعلقة المتقدمون على اختلاف  
فيها وانما من مسايل الكتاب وكان القول ما قالته هدام  
وكان منشأ اختلاف النحاة العمل باختلاف اهل المعاني قصد  
قصد السليغ عرفتنا كالحق ما قاله الفاضل المحقق لقوة  
اساسه وسطوع نبراسه فالنزع ليس بلفظي لا بنبأه على  
ما ذكره مما يختلف فيه مثل الاسد لفظا بعمدة ومعنى بالبحر  
فيه لاستعماله في غير معناه وما اورد في غلبه المذوق ليس بشي  
وان لاح وروده في النظر الاولى فقولنا انه على اعتبار  
ما لزمه من الجراة متبني على قول الكسائي الضعيف الشديد  
عندكم كما عرفت وقولنا انه اذا كان مستعملا في معنى مجتري  
صايل كان مستعملا في لزم معناه فهو مجاز مرسل لا استعارة  
خيال فارغ لانك اذا قلت في زيد اسدا انه مؤول بما ذكره معناه  
رجل مجتري كالاسد فلا مزية في انما استعارة لوجه ذلك  
التشبيه وترك المشبه به بالكلية وانما لم يذكر التمثيل  
اعتمادا على اشتها الجراة والصولة في صفات المعقولات  
وفي بعض كتب اللغة ما يقتضي انه حقيقة وقوله زيد شجاع  
لتبرقيد الظاهر المذكور بل نظيره زيد رجل شجاع كالاسد وقوله  
المجروح ليس مشبهما بالاسد غير منكم ولا يكرهه التركيب  
مع التعبير عنه بالاسد وقوله ان الشجاعة خارجية عن  
الظاهرين اتقا قالت شعر ومن ايت جأ هذا الاتفاق فكل هذا  
قد شبهت الرجل الشجاع بالاسد في شدة بطشه واهلكه  
مقابله وان كثرة ان قوله قد يلاحظ معناه الحقيقي

الحقيقي كيف يجوز استعماله في لزم معناه الا ان يرد انه كناية حينية  
وهو مع تكلفه ممتنع على القلب الضعيف كما مر واعتل بعد ما ارفع  
الغير عن المعنى ووضوح الصريح الذي عيّن ان ما ذكره قدس سر  
من البحث الذي استصحب حتى جعل الاسد له مركبا وسكنا  
لزمه سفي خلفه ليس يوارد ايضا وما افسده فنيما كثر مما امكن  
وحسن ظننا بالشافع لا نقول به هنا لانه ناشئ من عدم  
اعمال النظر في مطاوع كلامهم لانهم المنة راجع للمنافقين  
الشايق حالهم وصفاتهم وتتميزهم بها حين صارت امثلة لكانه  
فتدل هؤلاء المنصفون لما ترى منهم الخ على ان الاستعارة ما تضمنه  
الضمير الذي جعل عبارة عن المنصفين بما مر والاستعارة ما تضمنه  
الضمير واخوته من قوله ضيم الخ فقد انكشف المظهر من الظاهر  
وليس هذا ما قصد مما مر في قوله استعارة من كل الجوانب انما كانت  
المشبهة من غير حاجة الى ما ذكر من التعقبات واما ما ذكرنا  
مما اورد فظلية المجتز من قوله ان اراء يكون الشجاعة خارجية  
فمع انه لا خلاف في صحة وقوله ان الشجاعة داخلية في الظاهرين  
من حيث التشبيه لا وجه له لانه على مذهبنا طعن ان الظاهرين  
زيد والاسد كيف يكون هذا وما وجناح عنهما وان كان لا يفي  
لينا ولو لم يكن هذا من ارجائه العنان في مجازاة الخضم كان غير  
صحيحا قينا وكذا ما قيل من ان الشجاع قد تشبه لما قدمناه  
لك فلا تكثر من الغاضدين وانما يحسن اذ يكال المنيك لما في هذا  
المقام من المقدار التي لم يعلمها انما ان الامتياز في الزوايا جليا  
وفي الرجال بقا **فكلم** هذا الامر هذا او هذا او  
ها اسم فعل بمعنى خذ وفما مفعوله وهذا فان استغنى عن  
التقدير بعد مع محالنا لزم والاشارة الى التفسير المذكور بقوله  
لما سمعوا واما معناه وقوله اذا جعلت الصغير الخ المعنى هنا  
مبتدأ وهو هم ضمير الخ لا هو والصغير في قوله بنورهم كانوا هم  
لنقد لفظا ومعنى لانه قد فرغ عنه فكل هذا يكون هكذا  
محملة ما سبق ولما له لانه تمثيل الخالصة وهو عبارة عن جميع  
ما مر من اجزاء المسألة السابقة وقد علم من قوله لا يخطرون ولا  
يبصرون انهم ضيم عنى ومن كونهم يكذبون انهم لا يسطعون بالحق  
فليس كما لكم ومن كونهم غير صمدين انهم لا يترجطون ووجه  
الترتيب ما مر فلا يرد عليه ما قيل من ان التمثيل انما فيه عدم  
الامتياز واما الضمير والضمير فلا يفي بحاجته بل انما مثلت حالهم  
في التخيير والمستوفى فاذا خيّرهم في المحسوس والمعقول  
ولم يرد كرسهم وكوّنهم عن العقل معزل كانه مفرغ عنه

نفسه

مستزاد

عصا



سك زروفي

وهذا نظير المنظر على السمع والبصر المستلزم للمعتمد على اللسان في  
 قضية الكتمان وسقط انقياد ما قيل انه يرد عليه ان نتيجة التمثل  
 كونه عمليا لا غير وانما على تقدير صحة المناسبات لتقديم المعنى  
 وقوله وذلك التمثل وينتج عنه قبل عطف كل النتيجة على  
 الفند لانه يفسر ويؤلفا لظاهر ان يكون تمام عبارة اعتبار رتبة  
 فانه كان لجمال ما قبله فهو فند لانه وان كان له ما قبله فانه  
 مضافا اليه ومستلزم له فهو ينتج عنه له ولذا قد يقع فيه  
 بقوله فهم من الخ والخاص لانه حاله المضروب لهما المثل في  
 وسقط الخاسر اذ لهما الى فند الخواسر والقوى ووقعهم فيقال  
 لا يرجع من مثل فيها والفند لانه عبارة عن الجمال الامور  
 مأخوذة من قول الحاسب بعد ما على مفردات ما يتخيه  
 جملة ذلك كذا فركب هذا اللفظ من بعض حروفه ويسمى هذا  
 عند الاكابر اختا كقولهم حروفه وبسببته وهو مقصور على ما  
 وذلك اللفظة لم تسمع من فصحاء العرب الذين يحجج بكلامهم  
 وانما اخذوها من المولود كما قال المتنبي .  
 نسقوا الناسق الحاسب بعد ما . والحق ذلك اذ انبت مؤخر  
**واعلم** ان الجملة الواقعة موقوع النتيجة وردت بالفاء وبنها  
 في كلام الفصحى فالاقول كقوله تعالى ووعدها موسى ثلاثين  
 ليلة واتممناها بغير فتن متغيرات ربها اربعين ليلة والثاني  
 كقوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم ذلك عشر  
 كاملة لانه استلزام ما قبله له او تضمنه له بالقوة منزلة  
 منزلة المتخذ معه فيقضي تركه لعطف ومغايرة ما لاقبلها وترتبا  
 عليه ترتيب النتائج والفرع على اصله يقتضي ان ترانه بالفاء وهذا  
 هو المعروف في الاستعمال وهو بدو ما مستلزاما له وعلى  
 الاول لا حصل لما فتن قال انها لا تكون الا مع الفاء وهي بدو ما  
 لا يرد في انواع التمثل هي فقد وقع فيها قد **قوله** وان جعلت  
 المستوقد اني اذا جعلت هذا من تسمية التمثل على انه فكل فيه  
 لاحاطة التباين والحيث فيما ذكره لكان من الحقيقة وهي  
 الاصل لا بعد عن بدو مقتضى مقتضيه والتمثيل لا يقتضي حق  
 الممثل به في الخارج بل يكفي فرضه وانه امتنع عادة كما في قول  
 اعلامها قوت نشر علي . وماج من زجر جد .  
 فلا يرد عليه ما قيل من انه من المعاملات من انطقت نار ط  
 وكف في ظلمة شدة بدة مطبقة لا يحصل صم ولا بكة ولا عي  
 فالظاهر انها محازات لاحاطة فان هذا الوجه بعيد ولذلك  
 لينت له في الكتاب وشروحه وجعلوه من لخوا المتألفين

عصام

عصام

سك زروفي

سواء كان ذهب جوابا ام لا ولا حاجة الى الجواب عنه بان من وقع  
 في ظلمات الخوف هائلة ونما اذ ذلك الى الموت فضلا عن فقد  
 الخواسر لا ترى ان من حيسر بها في مظلومة مظلمة قد يذهب  
 بصره ويبتلى باضرار حارة تعطل منها لسانه والذي دعي المصنف  
 الى اعتبار هذا اقرارا للمصنف فانما يقتضيه على الجوابية واخره اشارة  
 الى انه مترجوح عنده فلا اعتبارا عليه حتى ينقض **قوله** فكيف اخذت  
 خواصهم وانتفضت قواصمهم هذا كعبارة الزحشري السابقة وقد  
 متر نفسيرها وبيان الفتوى فيها والانتفا من فتعال من المنقصر  
 بمعنى الذم او الخلل فهو استعارة بفتاك لغضبت البناء لغضبا  
 اذ اضر منه والنقص كسر النون وضمها المنقوص من البناء لغضبت  
 الخلل اذ انقضت ما قبل منه ومنه يقال نقص ما ابرمه اذ انقل  
 فانتقص هو بنفسه وقوله بالمصنف على الحال هو لحذف الوجه  
 فيه وقد جوز ان يكون ثانيا معنويا ترك بناء على جواز ترك  
 تعديته لفظولين او على تعدد ما هو خيرة الاصل ومنطوقا  
 على الذم وامثل الصمم الصلاية الحاصلة وكقوله من اكننا لا انا  
 اي لخمنا عنها وقد اظلمنا ومنه اكثر القناة والريح وتوصف بانها  
 صمنا صلايتها ولذا انظر في القائل .  
 لا نقشبن سر الملوك فلولهم . ضم الرماح تمثيل للاصناف  
 وصمام القارورة بكسر الصاد المهملة ما يشد به لمنها ما فيها  
 بتداخله والصماخ بالكسر ايضا خرق الاذن وقوله لا يخوف فيه  
 نفسير لقوله يكثر في قوله سببه الاشارة الى ما ذكره لاطبا  
 من ان الصمم ان يخلق الصماخ بدون يخوف هو كالفراغ المثل  
 على النوازل الذي يشع الصوت بمخوجه فيه قالوا وقد يكون له  
 يخوف لكن العصب لا يودي قوت الحس فاذا ذكره المهم رحمه الله  
 احد شميه وكانه اقتصر عليه لانه الاصل الغالب ولكن لا يخفي  
 انه لا يناسب جعله صلاية لانه الاصل الغالب ولكن لا يخفي  
 الظلمة كما قيل في قوله غفلة تلك المعنى كالصمم والتفسير المشبه به  
 فان لم يتلغ الاقعة عدم الحس في تولي طر شاعند الاطباء والخلق  
 اقل الغنة في نفس **قوله** والبكر الحرس الخ بنقشبن فيها وهذا  
 قول لاهل اللغة كما في المصباح وقال ابن ابي عمير هو الذي يولد  
 الحرس من كل بئر الحرس انكم ابكر الحرس لكم وقد يقال هو فقير  
 الحرس منه هنا وقوله عظامر شانه اشارة الى انه من تقابل المعدم  
 والمملكة والاطراف على عدم البصر محاز وظاهر كلام بعضهم انه  
 حقيقة فيه ايضا **قوله** لا يعودون الى الهدي الخ هذا بيان لارتباط  
 مما قبله على الوجه السابقة والى الة رجوع كما دني على بالي بعن



و اذا كان لازما فصدد الرجوع كما هتأ لا منعنا بمصدره الرجوع كما في قوله  
 على الامكان ان يرجع قوما كما لذي كالوا  
 وعن تده خلة على المنزلة والى على المأخوذ والى الاحتمالين اشارة  
 بقوله المزمع من الضلالة وهو على كونه الضمير راجعا للمنافقين  
 وقوله ما و منه مخيرون اشارة الى جعل الضمير المستوفين وبنية  
 على تقدير الى وسكت عن تقدير عن ظهوره ان لا يرجعوا عما  
 هم فيه وقيل انه اشارة الى انه منزل منزلة اللازم بالنظر الى مقلة  
 كما انه لازم في نفسه وهو كما في قوله على التحير وقوله لانه يدرون  
 مستأنف لبيان تحيرهم وقوله لا يرجعون وانما عدم التحير وعدمها  
 والعام لا دلالة له على الخاص فهو توكيد على ذلك بقرينة السياق له  
 والسايق قيل الوجهان المستفادان على ان وجه الشبه في التمثيل  
 مستنبط من قوله اولئك الذين استروا واشتروا والشايع على انه من قوله  
 ذهب الله بنورهم كما مر واعتبار المتعلق انما هو على تقدير  
 ان يكون قوله فانه لا يرجعون من تامة قوله اولئك الذين  
 استروا والى وما بينهما اعتراضا ما **قوله** والمغاللة لالة الاشارة  
 الى ان هذا منقطع ومشتتب عما قبله على الوجهين كلاهما لانه  
 على اطلاق لا يرجعون على المتعلق السابق وتركها لغيرها  
 على التتميد كما نوهت والامكان السابقة اما اشترى الضلالة  
 بالهدى والى وما معة من الظلمة وغيرها فالخصاس الامتناع  
 وعدم الرجوع لانه اعني لا ينظر طريقا وابكر لا يقال عنها واصم  
 لا ينسب صوتا من صوت يرجعه فيهمدي به وهو على الوجهين  
 ظاهرا ثانيا وقوله لتخيرهم فاطروا الى المنا فقيرين ولخصاسهم الى  
 المستوفين او بالعكس كما قيل في توسا مل للمنا لا يختص بالمستوفين  
 وتركه لغيره كمال المناقاة لانه تعلم بالمقاييس عليه كما قيل  
 وخمسة لا يرجعون خبرية وقيل انها د عايشة والد عايشة  
 تكون فعلية كما رجعتا ويرجعك الله ويرجعه الله واسمية **قوله**  
 عطف على الذي استوفى الخ في الكشف ثنى الله سبحانه في شأنهم  
 بتمثيل لغيره يكون كشافا لما لم ينع كشف وايضا خافت ابلغ  
 فكما يحب على البليغ في مظات الاجمال والامكان ان يجعل ويوجر  
 فكذلك الواجب عالمه في مواردا لا شيع ان يفصل ويشيع انشد  
 الجاحظ يرسون بالمعطف القلوا في قارة دجى للملاحظة الرقاب  
 وقوله عطف على الذي خبر مبتدأ اي هو عطف وهكنا وقعت  
 المباشرة في جميع النسخ وكان الظاهر ان يقول عطف على كمال الذي  
 استوفى الا انه نسخ فيها اعتما اهل ظهور المزمع اذ فاقتم على جزية  
 المعين له لعدم تكرم وكلامه فاطق به وقيل في توجيهه انه

خسر  
 ابن تيمية

ابن تيمية

خسر

اشارة

اشارة الى انه من عطف مفعولات على مفعولات فالكاف مرفوع المحل معطوف  
 على الكاف الاولى ومثل المقدم معطوف على مثل السابق والفتب  
 على الذي استوفى به يتقدير في قانما عدل عن الظاهر لا فاذ  
 كال الارتباط بين الجملتين بالرباط مفعولاتها وانما لا يقدح اعتبار  
 لفظ مثل مقدم راقى النظم كما سياتي والمثله اشارة بقوله ذوي صبيبت  
 ولا يخفى ما في صيرت النفس الذي يما به الطبع السليم وعطف  
 الكاف وحده غير مستقيم وانما انتم بعضهم بنفله عن مكي والكواي  
 والحق الجاري على نهي الصواب ان يقال انما عبر المصم كما ذكر لانه  
 المقصود بالعطف التخيير في لا والذات لانه الكاف اداة تشبيه  
 والمثل بمعنى القصة كالفنونا والفهرست لما جله فكانه يقول  
 انت في تمثيل حال هؤلاء بالخيار ان شئت فقل انما الذي استوفى  
 نارا وان شئت به ذوي صبيبتا مظلما برعد وبقا فتذكر **قوله** اي  
 كمال ذوي صبيبت الخ في الكشف المعنى كمال ذوي صبيبت والمتراد  
 كمال قوم اخذتهم السما على هذه الصفة فلفوا منها ما القوا ثم قال  
 لولا الرجوع في قوله يجعلوك اصابعهم في اذانهم لكنت مستغنيا عن  
 تقديره اي تقدير ذوي صبيبت الذي هو جمع ذو ومعنى صلاحه  
 النول للاصنافه ونفعها لمصر فمما ذكر وقال المنقول في الكشف الظاهر  
 من كلام السكاكي ان تقدير المضاف لانه المقصود تشبيه الصفة  
 بالصفة لا الصفة بالذات وهو حق لانه التركيب انما استنفيد  
 من تشبيه المصداق بالذات ذوي الصفة في الاول هتم  
 للمناقضات وقيل الثاني اصحاب الصبيبت فمما لا نزاع فيه ويخبر  
 ان تقدير مثل لا يثبت منه المقطع السابق وحيد يتركه ذوي لا شقا  
 اضافة المثل لما لانه التشبيه يستوفى الى ذلك هذه اذ ان امكن اضافة  
 الصفة لا كمن الاجزا التي لها مدخل فيها لكن الاضافة الى اصحابها  
 حقيقية والى الباقي مجازية وقد نصر المصنف في قوله تعالى مثلهم  
 مثل الذين ينفقون اموالهم الخ الى انه لا يثبت من هذا المضاف  
 اي مثل نفقتهم او كمال وما ذرحه لكن المصنف هو ان يكون التشبيه  
 سابقا الى ذلك وهو حق وذكر سيبك واحدا من موجبات حذف  
 المضاف ولم يمنع ان تكون مة موجب لغيره وجباك ورده الفاضل  
 المحقق وقال لغز التشبيه لا يقتضي تقدير شي وضما يثير جعلوك  
 الخ لا يقتضي التقدير ذوي لانه الملازمة المعطوف عليه والمشتبه  
 يقتضي تقدير مثل او ما قيل من انه لا يثبت منه فيه نظرا لانه كلام المص  
 صريح في انه لا موجب لتقدير المضاف سوى طائفة الضمير من جمعا  
 وانما الاحتياج في الايتن الى تقدير المضاف لانه لا يصرح في كافي  
 المشبه والمشتبه به بلفظ مثل معنى الخ والصفة فلا بد من اضافة

عليم

ساء



الى ما يستنتج منه ان فينا له هذا الحال ذاك فليست مثل ولا خلافا بين  
 الرضاوي والسكاكي كما قال المندقق الا انه اقتصر على احد وجهي  
 التشبيه لانه استلزم شيئا في هذا المقام ان شاء الله تعالى  
**قوله** واو في الاصل للتساوي وهو في الشك اعو للتساوي وهو الواقع في  
 الشك في النسبة للتعلق بينهما وهو لحد المذهب للتحقق  
 فيهما والشاغل انهما مشتركين في معاني نحو العشر على ما بينوه  
 والثاني انهما لا مشتركين في الاصول في الخبر والاشياء وهو  
 الذي لفظه المفضل بتعالم في الكتاب وارضاه محققوا  
 كما في المعنى وقول للتساوي في الشك لمصر من قول النجاة للشك  
 لما في من تحقيق المعنى والتمهيد لتوجيه الخوارج المذكور بعد  
 فلا يفتقر الى معنى الشك بتساوي وقوع النسبة او لا وقوعها عند  
 العقل في التساوي وفي الشك ان معناه التساوي وهو لفظ  
 من القول كما قيل وهو لظهوره في المتن مما ذكره من الوجه فان قلت  
 قوله قدس سرها انها كلمة شك على هذا فيختص بالخبر لا يظهر مع وقوع  
 الشك كثيرا في غيره كقولك ان يد عندك ام عمر ومنه ما عاينته  
 فيه والاستفهام النشأ من غير مصرية **قلت** هذا ما صرح به  
 النجاة وقد قال الرضاوي ان اذ كانت في الخبر فليها ثلاث  
 معان الشك والابهام والمقتضيل اذ كانت في الامر فليها معان  
 التخيير والاباحة ولما قالوا انها لا تحق في الشك جعلوها  
 بعد الامر والنهي مجازا واما قالوا انها مؤنوعة لاحد الامر  
 قالوا انها تعقل الخبر وغيره كما صرح به في المفضل فليست عندهم  
 معنى غير حقيقي او المجازي خبرية فيه والاستفهام في الحقيقة  
 في المتعلق وكذا الشك كما صرحوا باختصاص الشك بالخبر وهو  
 باختصاص التخيير والاباحة بالامر والطلب وبما فهم فيه ابن  
 مالك ويعبر الخفا في ذلك فهو الى ورود ذلك في الخبر الا ان اكثره  
 ورد في التشبيه كما في هذا الآية وفي قوله تعالى فلي كما يحجاجة  
 او استدل قسوة اي مابى هذا بين شبيهات فانك طصيف وان شئت  
 فيها جميعا وعائنه قوله بن مفضل  
 • له زك المشي والامانة • هن الجنوب عنى عداك ميرسا  
 • او كما هتراند بيني تداوقه • ايدى الجا افرادو امنه ليسا  
**قوله** ثم اتبعه في هذا المعنى كما في اكتشاف من قوله استغيت  
 للتساوي في غير الشك وذلك قولك كما في الخبر وارب سبرين ترميد  
 انما سيات في استغواها في الجا والى جواب عن سؤاله قدس سره  
 اذا كانت او مؤنوعة للتساوي في الشك المؤاد في الخبر في وجه  
 استعمالها مع الامر وغيره من الطلب وازادة غير ذلك فلا شك فلجاب

كازوفى

بانه

بانه واد على التوسع والتجاوز وفي شرح الينادى واما كانت للتساوي  
 المشكوك فيه جانت للتساوي وعن غير شك على الالتصاق وقول  
 الرضاوي استغيت ان تجعل على ظاهره فالعلاقة المشابهة بان شبة  
 التساوي في غير الشك بالتساوي الواقع فيه الا انه قيل ان الاظهر  
 ان المتراصة بالاستحارة الاستحارة اللغوية كما اصطلح عليها  
 الاصول فانه مجاز مرسل من اطلاق المقتضى على المطلق كما كشف عنه  
 والمتبادر من ظاهر كلامهم هناك ان او يقتضيه كما تفيد الشك والابهام  
 فليست بالتخيير والاباحة وانه مشتق منهن الامر عن الكلام  
 كما في التلويح وشرح المفتاح والرضاء فليست كحفظين وانه بانه نسب  
 قارة لا ولا لغوي للامر وذلك كغيره الى خلافه وقال كيف يكون ذلك  
 من الامر وقد ورد في الخبر كما ستر وفي المعنى الخفيقات مؤنوعة  
 لاحد الشئيين والاشياء وهو الذي يقول في المتقدم وقد يخرج  
 الى معنى بلى والى معنى الواو واما بقية المعاني فتستعار من غيرها  
 ومن العجب انهم لم يذكروا ان من معاني صيغة فعل الكفيل التخيير  
 والاباحة ومثاله بخوفا من مالى دهمنا ودينارا وجبال من الحسن  
 او ابرهين ثم ذكروا ان او تقتضيهما ومثلا بالمشاير المذكورين لذلك  
 انتهى واما العلامة فقول حاسستقواب الى ان الامر في التخيير  
 بل للمندوب والامتناع على هذا قد يجوز ذبا والمؤنوعة للتساوي  
 في الشك عن مطلق التساوي فيما استعمله الكلام وحينئذ فاذا دل  
 الامر على الطلب الاستجابي وذلك كلمة على لنا وبها في تلك المطلوبة  
 وكلاهما امر وصح فليست معنى تعاق ذلك الطلب لشئيه على حد سواء  
 لا تخيير المخاطب فيهما او اباحتهما والمفيد لمجوع هذا المعنى صفة  
 الامر ولفظا في فتدمل ان هذا منطوقه لا مفهومه التراضي  
 على هذا القول بخلافه على القول الاخر فليست امر اهم يضيفونه  
 قارة الى الامر وقارة الى اولان لكل منهما ممد خلافيه فلا وجه  
 للاعتراض عن صحة صاحب المعنى كيف يجب منه ولا خلاف  
 في ورود اول هذه المعاني كلها لاحد من الخفا واما الخلاف بينهم  
 هل هو مؤنوعة للتساوي في غير الشك مجاز في غيره او مؤنوعة لاحد  
 الامرين شامل لاكثرهما او هو مشترك بينهما اذا كان الامر بين  
 التجوز والاشترار فليست اهل الاصول في الاربع والاولى كما فعل في  
 محله فلهذا في خبري هذا المخلص القولين وفي المفضل الى الاخر فلا  
 تعارض بين كلاميه كما توهمه الطيبي والى هذا الشا والمند قوت في الكشف  
**قوله** ولا قطع منهم امما او كنوز اشارة الى ما ستر ايضا من وقوعهم  
 بحكم النبي وغيره للتساوي في الشك توسعا وفي الكشاف ومنه قوله  
 تعالى ولا قطع منهم امما او كنوزا اي الاشم والكفور من الشك وبيان في



وجوب عصيانها وقال للمصروع الله اولد لالة على انما سيبان  
فلاستحقاق العصيان والالاستحقاق من الله والالاستقلال به كاستياني  
تخففة تمت والحاصل انما على هذا الجوز تدل على انهما متساويان  
في كون طاعتها متنوعة من حيث الصلوات وعصيانها فوجب مطلوب  
والاستكراه في المنع والحزيمة يقتضي حرمة اطاعة كل واحد من التبيين  
وحرمة اطاعتها جميعا بالضرورة اذ لو انتهى عن احدهما دون الاخر  
لم يكن شيئا في ذلك كما لا يخفى فلا ترد الآية على من ذهب الى ههنا  
المذهب فانما يشكل بحسب الظاهر على من قال انهما موضوعا لاحد  
الامرين كما في المفضل ولذا قال في الاقضية استشكل بعضهم اوجه  
هذه الآية بان لو انتهى عن احدهما لم يمتثل ولا يمتد منه الا لا  
بالانتهاء عنها جميعا ومن ثم حملت على معنى الواو والاف في آية  
تنتهي على كمالها وانما حيا التبع من التبع الذي فيه معنى التبع لا يتقد  
قبل وجود التبع تطيع انما او كفورا اي واحدا منهما فورا كما انتهى  
على ما كان ثانيا فالغنى لا تطع واحدا منهما والتعظيم من السهي  
وهي على كمالها لانه لا يحصل الاتهما عن احدهما حتى يتهيأ ههنا  
بخلافت الايات فانه قد يفصل احدهما دون الاخر وهذا معنى  
دقيق علم منه ان التعظيم لم يهيئ منها وانما حيا من جهة المضموم اليها  
وقال قدس سرم ان نفس التبع من الطاعة بوجوب العصيان  
فيكون المفعول متعلقا بالتبع كما نه قيل اعص هذا اذ ذاك فانها  
بيننا وبينك في وجوب العصيان وذهب بعضهم الى ان كلمة او ههنا  
حلي بابها اي لاحد الامرين وانما حيا التعظيم في عدم الاطاعة من  
التبع الذي في معنى الشئ اذ المعنى قبل وجوده لم يتهيأ قطيع انما او كفورا  
اي واحدا منهما فحتم وقيل هي بمعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف  
التبع على التبع لا المتبع على المتبع كما قيل ويرده ما ذكره في سورة الان  
من انه لو قيل لا تطعها لجاز ان يطيع احدهما واذ قيل لا تطع احدا  
علم ان الشاه عن طاعة احدهما عن طاعة جميعها انتهى كما يعلم  
من تخريج التافيف تحتهم الضرب وحاصله ان العطف بالواو  
يفيد التبع عن الجمع دون كل واحد وبالفيد التبع عن كل واحد  
منفردا صريحا ومعنا بطريق الاولي وقيل عطف التبع على الامر  
يفيد تحقق احدهما بلا عموم وعطف التبع على التبع بالالفيد العموم في  
التبع والعطف بالواو على العكس من ذلك فلذا جعل كلام الظاهر بين  
العطف بين التبعين فكان وجهه في ذلك ان العامل في التبع يتقدم  
جسرا مال المقطوف عليه وهو قول للخاتمة وان الآية من عطف  
الحكمة على الاخرى بحسب المعنى كما ذكر في قوله تعالى الرزاق الله ليحبد  
له من في السموات الآية ثم ما ذكره في سورة الانسان مبتني على انه

من عطف المفردات على الاستجاب بلا تقدير كما هو الظاهر لكن ما ذكر  
كانه لتوجيه قبل او بمعنى الواو مصحولة فلا يكون مردودا  
في سورة الانسان **قلت** هذا ركبة ما قاله الخاتمة وعطف  
عليه من بعد ما بالرد والقبول وهو من القول المدخرة في خزان  
العقول وفيه مباحث منها انه قدس سرم جعل نفس التبع عن  
الاطاعة بوجوب العصيان لانه ماله وفرع عليه كون المفعول  
متعلقا بالتبع ونحو منه في شرح الفاضل ايضا وظاهر ان التبع  
ما اول بالتبع وهو القائل في المفعول وليس كذلك والذي جنى  
التي في ههنا ما ذكر في الاصول من ان المطالب في التبع يتعلق  
بالتبع به انما هو فاعل صفة التبع عنه فلذا قلت لا يتحرك فضاء  
استلزام ذلك المكلف انما يكلف ما هو مقدور له والعلم الاصل  
لنفسه قد ورد وجب للجمهور فبينا بوجهها والفرع اليها على انه  
لنفسه يعلم محض بل عدم محض في محضه ومثله مقدور له  
المسئلة فربما من قولهم التبع عن التبع امر بصدده وفي الفرق بينهما  
وتحقيق ادلتهن كلام لا يمتثلان ههنا ومنها ان ما افعل عن البعض  
هو كلام ابن الحاجب في الاقضية وهو مبتني على القول المنقول  
عن الخاتمة كما مر لا على ما ارضاه المفسرون تبع للرجحان فذكر  
بعض ارباب الحواشي في تحقيق ما في الكشاف خلط لاجل المثالين  
بالآخرين وانما ذكره قدس سرم نتمما للفايدة وتنبيه على ما ذكر  
ومنها ان ما ذكره بعض الفضلاء في توجيه عطف التبع اذ كان بمعنى الواو  
وايتناؤه على ما قاله من عطف الجمل والمفردات بالاستجاب كلامه في غاية  
الحفا واللتسوية وكذا ما قالوه من رده بما ذكره الرضوي في سورة  
الانسان وقت ذكر ابن مالك في التتميمات اوفي الآية متعقولا  
فقال ويوافق ولا فائدة التبع والتبع في مثل غرضه التبع على الآية  
وللتبع بقوله تعالى ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم الا ما كنتم  
**قول** ومن ذلك قوله او كصيت الخ ههنا معنى قوله في الكشاف  
معناه ان كصيت فضة المتألفين مشبهة بكصيتي ههنا ثلث الفصين  
والثلاث فصين سواء في استقلال كل واحد منهما بوجه التبعيل فبانيها  
مثلهما فان مصيب وان مثلهما ههنا جميعا فذكر ذلك يعني ان او ههنا  
مستعارة لمطلق التساوي والنسبة في الآية بطريق لا يباحة لا التبع  
وتدفع قوايتها بانصاف التبع لا يملك الجمع بينهما بخلاف  
الاباحة وردد هذا ابو حيان في البحر وقال الظاهر انها للتفصيل  
والامروية تدعو الى كون اول الاباحة وان ذهب التبع الى حلي وخبر  
من النجاة لان التبع والاباحة انما يكونان في الامر وفي معناه  
وما هنا خبر صرف فهو مردود كالقول بانها بمعنى الواو والشك بالنسبة



للمخاطبة واللامعنى بل ولغير ما ذكره بواردة الحكمة  
 لاختلافها في أوائل الكلام أو الاختلاف في أوائل الكلام  
 في الخبر كثر أو لم يكثر من حيث الخبر في أوائل الكلام  
 المعنى ذكرنا ما ذكرنا في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 أو أشد فتسوية والتقدم في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 بالمسبوقه بالطلب المعنى في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 وما في معناه لانه ما في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 القلادة ما لحاظ بالعنق فتدبر في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 في الإشارة إلى ما في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 النكاح في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 النشيد الثاني في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 المصولة في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 إلى الاغلاط في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 بقوله في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 واحد كما في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 خبر من ذكره فان كلمة أو أو عادة الكاف قايمة ولذا قال  
 بعض الفضلاء ان المراد ان حال المتكلمين بينهم بل كما في  
 المذكورين واذ كان كذلك في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 الحالك معاً ويشبه حال المتكلمين في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 فقط ويشبه حال المتكلمين في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 من حيث هو مجموع **قوله** والصيب في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 هو الصحيح عند اللغويين في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 كسند وميت واستخرج من صيب وكونه في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 وهذا الوزن يكون في المعتل في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 وقالت الامام الميرزا في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 واذ كان صفة في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 وفي أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 معان منها الغزول والمطر ومنه الصيب يعني المطر والسحاب ويكون بمعنى  
 الصواب وبمعنى الجنة كما في قوله صواب الصواب ذكره في المصباح وغلبة  
 قول الجوزي وجون ان يعرج المصوب في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 واقبه أي في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 كل منهما وهو محتمل للوضعية والاشتمال كما عرفت **قوله** واستخرج من  
 الجاهل هو من قصيدة طوية

- استخرج من قصيدة طوية
- استخرج من قصيدة طوية
- استخرج من قصيدة طوية

هكذا

هكذا روي وروي كما ذكره المقرئ رحمه الله وأحمد ان صادف الزمخشري  
 وعلى الاوالت لا شاعده فيه والخاص في قائله ففعل هذا الثاني في أوائل الكلام  
 من فضيلة مدح بها النعمان بن الميمون في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 محض من مائة مفضل وفعل المصنف من ضار من حركته في أوائل الكلام  
 شاعر مشهور وهو كما ما وقع في بعض الحواشي وهو مختلط منه قال ما  
 ذكره شعتر لخر وان واقفه وزنا وزنا وقفا معني المعنى وخبر ليس  
 هو من العفو عن المصنف كما قال

- فلورمت ذكرى في أوائل الكلام في أوائل الكلام
- فلورمت ذكرى في أوائل الكلام في أوائل الكلام
- فلورمت ذكرى في أوائل الكلام في أوائل الكلام

على الله عن قومها الصبر كالم • فلورمت ذكرى في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 والاي جمع استة أو كثر وتسمى بمعنى الاشارة والعلامة وزعم الجنوب والما  
 معزوفان وقته وقع بك في أوائل الكلام في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 بل من الحاصل كان لحد ابها سدي والاضري لحسة وقريب من قول  
 البحر في بعض قصائده

- تبت نشرها طوراً ويطوبها
- تبت نشرها طوراً ويطوبها
- تبت نشرها طوراً ويطوبها

لازلت في جلال العيش صافية • بنيرها البرق لحيها وبيد  
 والصنف في قوله عفا الله المتكلم أو للتشبه المذكور قبله واستخرج  
 اسود من فروع معطوف على قوله نبع وهو وصفة للسحاب والاستود  
 منه مطر وفنه اشارة الى التذكير الطر من غير المتكلم انما هو ان  
 معني قريب من الارض وهو كذا يوصف السحاب المماثل كما قال  
 كاد يلمسه من قمار بالراح وصادق الرعد بواي وعين وذات التماثلات  
 اني اذا ارعد امطر فكانه وعد بركه وهو استعار فحسنة ولناجعله  
 بعض حجة الشعر كما قال

- خيال كاتر بركة الهادي الرسول جاب
- خيال كاتر بركة الهادي الرسول جاب
- خيال كاتر بركة الهادي الرسول جاب

و وقع في بعض الحواشي الوعد بالواو بدل الراء فترم بيانه في بوعده  
 للديار وهو حسن ايضاً الا في اطلق الراء وايضاً في الاستشهاد  
 بالبيت الثاني وانما استشهد له لان المخزوف انه بمعنى المطر  
 ولذا ترتيبه لشهرته ولا يفتخنها كما سياتي والاحتمال لاني في  
 كون احدهما اشهر واظهر وما قيل ان الاستحسان عارة عن المطر النازل  
 خطوطاً مستقيمة كالسدي والديحان بمنزلة الحمة ولذا قيل ان  
 الصيب في البيت يحتمل المطر فليس ينصرف في اشارة الاستحسان  
 كلام من لم يذكر مقاصد العرب في اشعارها ومن احال على الذوق  
 فقد احال على ملي وقت لظاهر عبارة المصنف في البيت محتمل لكل من  
 المطر والسحاب ويحتمل ان يكون في أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 من الصفات المذكورة **قوله** وفي أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 والاحتمال لاني في الترجيح لاحدهما وفي أوائل الكلام في أوائل الكلام  
 به نوع من المطر شديد اشارة ما الى ترجيح كونه بمعنى المطر كما لا يخفى

بعض

نحوه

أكل



والشكيرة فيه للتشويق والتعظيم ولا مانع من الجمع بين معنييه ويحتمل  
 ان التشويق من التشويه والشدة من صيغة الصفة المشبهة وان  
 كانت المشهور فيها الدلالة على الشوق لا على التثويت والتعظيم  
 وان كان لا مانع منه وما قيل ان المقصود هو ما لا يتكبر على  
 النوعية لان الصفتين نوعان شدة وتضعيف والا وهو جعل تتكبر  
 للتعظيم وانما الصفتان النوعية لا شأنا لهما على معنى العظمة ولذا وصف  
 النوع بالشدة الا ان هذا اثنان لقوله واللاتي تحتلها كلامنا  
 من قوله الشدة فيهما قد مناه لك كفاية وانما كان المقصود  
 بالمطر على عادة الخلق في ترجيح التفسير المتأخر وهو انما قال  
 السيل على البحر من حيث من عذ في طرفي عن ابن عباس وابن مسعود  
 وغيرهم يحاهد وعطافا دقة وغيرهم من غير اختلاف فيه **قوله**  
 وتعرف السماء يعني ان السماء تطلق على السما الدنيا وعلى الغمام  
 كما تطلق على جميع طبقاتها وعلى كل ما علا من سقوف وغيره وتطلق  
 على المطر ايضا كما في قوله اذا انزلت السماء بارض قوم وتطلق على كل ما  
 من سما الدنيا من حيث لقطرت قطراتها وهو المراد هنا والافاق  
 بالجمع افق بضم الفين وتطلق على كل ناحية من نواحي الارض ومنه  
 افاق واقفي للمنافر على كل ناحية وجانب من السماء ومطبق بضم الميم  
 وكثيرا كما عند دة وبحقفة بمعنى محيط وشامل واخذ بالسد  
 استعمل فاعل كذا لا يعطف بياك لمطبق من الاخذ واصل معناه التناول  
 ويكون بمعنى الامساك كالخذ بالخطام والمكمار وبمعنى الحوز والتحصيل  
 هذا هو المعنى الحقيقي وما يقرب منه شمة انه يجوز وعن معاد  
 آخر كالا حاطة والتزلازمة من شأن الجوز الساخود وهو المراد  
 هنا كما في قول الفرزدق

• اخذنا بافاق السماء عليكم • لنا جلاها والحوول الطوالح  
 فهو يعني قولها شدة من المقصود وحمة الله تعزى السماء على وجهه  
 بضمين فاعلها ودفع السؤال وهو ان كل صيت مطر كان او سحابا  
 من السماء فلا يحل صيغته واذا كان السماء بمعنى الافق وتعرفه  
 للاستغراق فاذ فاعله شدة وهي ان السحاب محيط بجميع حواسهم  
 وكذا المطر النازل على كل من نصبت من كل اطرافهم ففيه مع الدلالة  
 على قوته بتمديد لظلمته واجاد المعروضه الله اذ عقب التكبير بالتر  
 على الجمع اذ فيه ما ذكر **قوله** ومن بعد ارضي هو بيت هذا  
 • فاول ذكرها اذا ما ذكرها • ومن بعد ارضي بيتا وسما  
 وهو كما في الكثاف دليل على اطلاق السماء على كل اقوم افاقها واه وروي  
 اه وكلامها اسم فعلا متبني على الكسر بمعنى توجه ويوصل بين واللام  
 وقال قد سرر اذ توجهت لذكر الحبيبة ومن بعد ما بيني وبينها

من قطعة ارض وقطعة سما تقابل تلك القطعة الارضية فكمها اذا  
 لا يمتد رتبتهما بعد جميع الارض السما والارض اطلاقا على كل ناحية  
 وافق منها لحيي بها معروفة باللام لتعريف العموم وتدل على انه عام  
 مطلق ولو تكررت لجاز ان يكون الصفتين بعض الافاق قلت  
 هكذا فسرته ولا يخفى ان تباعد ما بينهما من السماء وفي غاية البعد عن  
 عاين الظهور واما تباعد ما بينهما من السما ففي غاية البعد عن  
 مواطن الاستشعار وما ذكره معنى لا حاصل له فالظواهرات هذا الجار  
 على ما عرفت في الخطاب الما ومعنى الشئ بعامين التباعد بقولك  
 تبين ما بين السما والارض فاصلة من بعد كعبه ارض وسما  
 فاقام المشية بمقام المشية ميا لغنة واما ما قلت من ان  
 انما ذكر سما مع انه لا ينفرد على افاذه بقدا الارض لانه كما يكون موافق  
 الوصول في الارض يكون من السما كشدة الحد والحد والامطار  
 فيجوز عن السياق بعد ما بين السما والارض **قوله** لم تدبه كما في  
 صيت الخبر كقوله تعزى السما وامتد بمعنى قوى واكد كما مر  
 في قوله تعزى بمدة مفرقة في طبعها منهم وقوله من السما لغيره لبيان  
 لما في صيت لان تعزى تعزى بغيره الميا لغنة باطرافه على جميع الافاق  
 كما سمعته انما وصيت بغيره ميا لغنة باطرافه مائة حروفه من  
 الصاد المتعزية والتب الشدة ذة الدالة على مدته نزوله والما  
 بمعنى البنية والتعزية لان فاعله صفة مشبهة مضيد للشوق  
 والدوام المستلزم للكثرة فسقط ما توهم من الشوق لان ذلك  
 على الميا لغنة كما اشركا التوهم وتكبره والى على التثويت والتكثير وقوله  
 وقيل المراد بالسما السحاب اشار بتمريضه الى ان المرفعي عنده  
 لقسمين بالمطر كما مر وقوله واللام لتعريف الماهية اى على هذا  
 وليس المراد بالماهية الحقيقية من حيث هي بل في ضمنه فرد ما  
 وهو العهد الذهني وانما تعزى على هذا لانه لم ينزل من جميع  
 السحاب ولا من سحاب معين ولا يصح قصد الاول اذ عاين الماهية  
 كما في جميع الافاق لانه لا يخفى كما ان بياك فاعله مطر شدة  
 من جميع السحاب دون من جميع الافاق والتوهم فاعله الى  
 ما قيل من ان المقصود على هذا بقله وما توهم من ان المراد  
 بالماهية والحقيقة ما يشكك الاستغراق حتى لا يثني في ما مر فخط  
 بما لا يخفى من اذ فاعله ميا لغنة ومما قيل من ان قوله من السما ينقل  
 ما قيل من ان السحاب ياخذ مائة من البحر وان مائة يكون من البحر  
 متفاعدة من الارض في الهواء الا ان نزوله من جهة السماء لا ينافي  
 شأما ذكره واذا انكره المص **قوله** ان اريد بالصيت المطر الخ  
 الاضداد في ظلمانه لانه لا يسهل لا بمعنى في وتكثفه بشتاب

مقام

كازوني

كازوني



القطر لا يملأ من الفطرات وتعارفها فيقضي قسطه فيخلل الهواء المنشر  
 المستنير وظلمة السحابة وسواده لانه لا ظلمة له في نفسه كالمطر  
 وقوله مع ظلمة الليل اي منضمة اليها ولترقيق وظلمة الليل  
 لا يملأ البيت في المطر بل لا يملأ بالعكس ثم ان الظرف بينه  
 وبين المطر ووف ملائمة تامه فاستعيرت الاداة الدالة  
 على تلك الملاية لطلاق الملاية الشاملة للشيئية والمجاورة  
 وغيرها ولا يتوهم انه جمع فيه بين معنيين بل هو مجازي  
 والاشهر ان يقال انها بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في  
 فان احدى معانيها المذكورة في المعنى وغيره ولك ان تقول  
 قول المصنف مع ظلمة الليل اشارة الى قوله واما جعل ظلمة الليل في  
 الظلمتين الاخرتين فاعلم ان قوله قد من سم ومن سمعه فتعطف  
 لما فيه من تغليب المعنى المجازي وجعل المجاز على المجاز وظلمة الليل  
 في كلا التمثيلين كالمصريح بها كما اشار اليها القائل المحقق الاتري بوجه  
 استوفى فانها كقولك في الاضائة في غير الليل ما سمعت قولهم  
 في الليل كوقد الشمع في الشمس كذا قوله كذا اظلم عليكم قاموا اليك  
 مثله في سلطان السحر في النهار وكونها ظلمة امثلة لانفسها  
 الزمان لم يصح بها الجواز فلا يرد عليه ما قيل من ان ظلمة الليل من  
 فتستغاد معنى تحتاج الى الجواب بانها من الجمع ومقام المبالغة فتدبر  
**قوله** وحيلة مكانا للوعيد الاشارة الى ان الظرفية فيها مجازية  
 بالمعنى السابق لا بمعنى آخر وفي الكشف اذا كانا في اعادة ومصيبة وملتصين  
 في المحلة به في مخالفة لاثباتك تقول فلان في الجمل ومما هو منه  
 الا في حيزه يشغله حيزه واشترطه فيه كلام لم يضيف من الكلام  
 والذي ارضاه استيداء المحققين انه توجه لظرفية المطر للرعد  
 والبرق لعدم ظهورها ظهور ظرفية السحاب لهما بانها لما كانتا  
 في محل متصل بهما هو اعادة ومصيبة الى السحاب جملا كما هما فيه باستعداد  
 في الملاية معبته بملاية الظرفية كما يشتمل بها ملاية  
 الشخص للملاية واستعملت فيها وليس المراد بالاجزاء وقيل اراد  
 ان المطر كما يتل من استقل السحاب ينزل من اعلاه فيشمل القضا الذي  
 فيه الغيم فاما في حيزه من المطر متعل بالسحاب كالشخص في حيزه  
 البلاد وهذا القرب الى المثال وذا ان العبارة الكتاب وقد نبع فيه  
 الشارح المحقق وترك ما فيه من ان من الناس من ذهب الى ان المراد  
 بالبلاد حيزه وزعمت الاعلى والمصيب حيزه من المطر وليس بذلك  
 فيه من جعله من اطلاق لحد المجاز ومن على الآخر والاعلى والمصيب  
 سحاب والتمثيل المجازي والتلويح المجازي ورد ما به يكون المعنى  
 حينئذ في السحاب رعد و برق لاني للمطر على ما هو للطلوب ثم قال

ردة الماء في الكشف فانه قد سبب الظلمة والرعد اذا الصوت والبرق اي المداية  
 والتمتعان كلاهما اعراض والعرض لا يتحقق في المكان الا بتوهم فوسع من غير  
 فرق بين المطر والسحاب وبين الظلمة والرعد فانه في السحاب  
 ان وجبة التلويح يكون في البعض او مع كالرعد بالنسبة الى السحاب  
 قلت معنى الظرفية التي تفيد ههنا اعم من ان تكون على وجه  
 التمكن في المكان كالمعتمد في الحيز او على وجه التلويح في المكان كالمعتمد  
 في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت كذا  
 وظلمة السحابة والتطويق في السحاب حقيقة بخلاف ظلمة الليل كذا  
 يمكن المعتمد الذي يقوم به صوت الرعد وبريق البرق حقيقة في  
 السحاب لا في المطر فانه ينجح للتاويل وحاذره من ان ظرفية المكان  
 والزمان حقيقة تدل على انها في الموضوع مسلم عند الادباء واما كون  
 ظرفية الرعد من الموضوع كذلك فغير مسلم والظاهر ان طراف في  
 على ما ذكره بطريق الاشتراك اللفظي والمعنوي لا الحقيقة والمجاز  
 كما قيل والذي في الكشف ان الظرفية الحقيقة في كون السحاب مكانا  
 لاخر لا تترادفانها غير صادق والتمسك من خواص الاختصاص وانما  
 يضاف للرعد من يولسطة معروضة وموالات لم يترتب لظرفية القائل فتو  
 الظاهر الموافق لكلام النجاة وليس قفزة الظرفية الحقيقة كفي الزمانية  
 بل لانه محل النزاع ثم ان الذي اوقفهم في النزاع قوله اعادة ومصيبة  
 فان مصيبة للمطر وامتثل اما في التفضيل ان يكون للمطر بعض  
 منه فممنه من انهاء على ظاهره فجعل الظرف والمطروف قطرا ومنه  
 من صرفه عنه وجعله غير مضاف لبعضه وهو الحق وكان مستعمل  
 ظرفا بمعنى فوق كانه استقل يكون بمعنى تحت من غير تفصيل اي اذا  
 كانا في شيء فوقه وهو منشوة ومصيبة والمراد بمصيبة محل نصيب  
 منه لا فية واليه كما هو ههنا وفي حواشي ابن الصايغ حكى الشيخ عن  
 الذين عن ابي علي فيهما في وقته وقال غير في مصيبة وهو ضعيف  
 لان الرعد والبرق لا يكونان في الارض وهو ههنا عرفت  
**واعلم** ان المصروجه الله التي بعارة او جز من عبارة الزمخشري  
 وقصد في تغييرها مقاصد حسنة فعلا ليعرف قوله مصيبة الى مجرد  
 بضم الميم ونفي الدال المهملة وهو اسم مكان ايضا لما في عبارة من  
 الغموض واحتمال اعادة الارض وهو فاسد كما مر وحذف قوله  
 في الجملة اذ لا طائل تحتها وذلك قوله الا انك الا لا المتبادر  
 منه ان فالان في البلاد مجاز كما صرح به بعض شراحه وهو مخالف  
 لما في من العرف وقد مر حوايا ان صحت في الشهر حقيقة في عموم يوم  
 منه كما مر حوايه وقبائسه يقتضي ان هذا حقيقة ايضا كما صرح به  
 في التاويل فقال في الظرف بان يشتمل الجوز على ما قبلها اشتمالا مكانيا

على المكانية



او زمانا تحقيقا نحو الماء في الكوز وورد في القلعة او قتيبة ما يجوز  
في لغة وفي المعنى الظاهر في كونه زيدا في القلعة وهو مستالا  
خفا فيه **وقوله** تعالى الله تعالى بقطع النظر عن الحقيقة والها  
فان الكاين في لغة من البلاد يجعل في جميع المسابيق من الملاحة  
الا انه يريد معنى ما ذكر على شراجه فتدبر وقتنا طلائها  
تحريرا وتعرف من الاية فيما اكد عنه ما يجعل في الاستهاب  
مغفورا او يبدى لغيره لا يضاف نصرة وسرور **وقوله** وان  
ارتد به الكتاب الخ ما مر كله على ان المراد بالصيت المظروف  
لا يشبه المعروف في اللغة والاشتمال وسكنه بضم السين سواده  
وظلمته ونظافته كون بعضه فوق بعض وفيه لكاسح ولم يزل  
وظلمته الليل كما مر وظلمته الليل مستغاد من النظم كما مر وقيل  
انه يجوز ان يعتبر ظلمات حصلت من لحاظ الغمام بافاق السما  
على الضام فان كل افق اذا استمر لكتاب لنتراكم الظلمات بلا انياب  
قلبت لم يرد شيئا على ما ذكره فان كانا فظلمت به هو معنى  
لظلمته بعينه غائيه انه جعل جرة الوجه وحما مستغلا وقوله  
وان قلعهما رضم من الموث كظلمات وفي نسخة وارتضاعه بتدبير  
لانه لفظ والمكرات الظرف هنا لاعتماد على الموصوف يجوز ان  
المزجوع بعد وهو وظلمات فاعل له كما يجوز ان يكون مستادا وفيه  
خبر مضمون عليه لانه تكرر بخلاف ما اذا لم يعتمد فان الحاجة في كونه  
فاعلا خلا في عند سبويه والجمهور يتخير انه مشتد اهذه هو  
المشرد لان الفاعلية هنا متعينة بالاشتقاق اذ لم يقل بلحد  
من اقل القريتين وفي التمهيد بشرط سبويه مع الارتضاع كون  
المزجوع حذفا وليس هذا محال تفصيله وما بعد ظلمات ما عطف  
عليه حكم حكمه ولم يبق من قوله لظهوره **وقوله** والمشهور ان سبويه  
الحكاية ان حقيقته الرعد الصوت المتصوع من الكتاب بين سبويه  
بناء على ما اشتهر من الحكماء من ان الشمر في الشروق على الارض  
اليابسة حلت منها الجراة فارتفع الظلمة الجراة ارضية فيركب  
منها دخان ويختلط بالبخار وينضاج ان معا الى الطبقة الباردة  
فتتغند تحت سحابا ويختصر المسمان فيه ويطلب الصعود ان يفي  
على طبع البخار والنزول ان فقا ويرد وكيف كان يترك السحاب  
تغند فيحدث منه الرعد وقد تشتعل منه لشدته كونه ومحاكاة  
نار لامعة وهي البرق وان لطفت والمقابلة ان غلظت اذ اقترعه  
في حكمة العتق ولم فيه احوال اخر غير مرصية كما اشار الترمذي لشفاه وقوله  
اصطراب افتعال من الضرب الخ ضرب بعضه بعضا ولذا فسر بقوله  
اصطراك لانه يكون بمعنى الحركة العنيفة مطلقا ومنه استعير

الاصطراب النفس في قوله اذ لصدتها الزج حاصل الحد من الحد وهو  
غشا للعرض معروف في لغة به الا لا يشترط عمل بمعنى الشوق وهو الشراذها  
وفي استعارة ممكنة لثبوتها الكتاب بابل وركاب بشاق وهو كثير في  
كلام العرب كقول بعضهم  
• وكان يحدوها الشال شامها • تكلم الصبا حتى تيمت كل نجد  
وفي الحديث كما رواه ابن جرير الرعد ملك موكل بالكتاب لينقذها كما نسوق  
الحادي لابل وقال الحكماء انما انما تقبل الرياح كالشمال مبردة لحرارة الشا  
ويحدث فيه رعدا وبرقا قيل ما ذكره المفسر رحمه الله فيج فنه الزج  
والحكماء ولا عبرة به والذي عليه القول كما قاله القيني ما ورد في الكا  
الصحيحة من طرق مختلفة في الخبر ان الرعد ملك والبرق مخرق  
من حديد او من نار او من نور يضرب منه الكتاب وعن ابن عباس  
الله تعالى يحتمل الرعد ملك يسوق السحاب بالشمس وهو صوت  
**وقوله** سبحان من يسبح الرعد بحمده وقيل البرق في حكمة وقيل  
نار يخرج منه اذ اقصت ولله عدة طرق وروايات ذكرها الشوطي  
في الدر المنثور ولا يشبهة في صحته فتركه لخرافات الحكماء لا  
يلتزم بها ذك التيم من كتب على هذا الكتاب والقول بان ملك  
الحديث مشكلات في كلام النبوة **ففسر** لك ان تقول لا يعلم  
العلوية وما هو الحق موكل بها ملائكة تنصرف بها باذن الله وامر  
لكم الكتاب والمطر فاذ اساق الكتاب وقطعها حركت من  
تقر بها اصوات وطغات نورانية مختلطة فليست ملائكة فاهل  
التي يسمون لثبوتها معرضين عما سواه والمقشيت باذبال  
الحقل يتم حركتها وكري ما يحدث من قدامتها كما في متي  
**قوله** من الاقصاد لا قيل عليه ان الحاجة والادب في الاشياء  
ثلاثة مكنه اهل كونا المشتق منه المصدا وكونه مطلقا وكونه  
الفعل من المصدا وفضية المشتقات من الفعل كما سئل لفاصل اما  
اشتقاق المصدا من المصدا فلم يذهب اليه داهيك على انه  
لو قيل به كان الرعد منه مأخوذا من المجرة لا عكسه كالذي  
نحن فنه قيل انه لم يرد بان له ظاهرا لانه اصل الرعد  
والسائر اذ ان فنه معنى الاصطراب وهذا التلخيص للاخرا من  
وقيل انه على ظاهره وانما اذا انه مشتق من الارض كما فالت  
الرمحشوي في ليد الحرك والى المزيد اذا كان المزيد عرفة واعرف  
في المعنى المشتق في الاشتقاق كالرعد من التقدير والوجه من  
للسوامة وهذا من السؤال وقيل من فنه ايضا الله والمراد انما  
من جنس احد جمعها الاشتقاق من الرعد وكذا قوله البرق في البرق  
وليس فيما ذكر ما في الصدور فلك ان تقول ان مبناه على تقليل

قف على ان الرعد ملك موكل بالشمس

سوطي

كبي

عريف

م



الاوضاع اللغوية والمعاني الرعدة ومنع لما ذكرنا من الاربعاد  
 وقتد ممد له بذكر الاضطراب وليس المراد انه ما خوذ ولا  
 مستحق من الاربعاد كما فهموه فمن ابتدأ شيئاً والتقدير مصوغ  
 صفة مادة دالة على الاربعاد ومثل هذا التقدير غير منكر في كلام  
 لقل العبرية **قوله** وكلامنا مستصحب في الكشف لما سألنا لم  
 يجمع الرعد والبرق كما جمعت الظلمات فالظواهر تكون على غلط ولقد  
 اقصنا الجمع ابلغ فانه عندنا لفظ واحد **قوله** فانه فنيه ويجمع بينهما  
 ان يراد العتبات ولكنهما لساناً كانا مصدرين في لسانهم قال عز  
 الشارح عند ابرقت برقاً رعداً على حكم اصطلاحات ترك جميعاً وان  
 اريد معنى الجمع **والثاني** ان يراد الحركات ان كانه قيل في رعد وراق  
 وانما كانت هذه الاستعمالات لان المراد انواع منها كانه قيل  
 فيه ظلمات ولجبة ورعد قاصف وبرق فحافظ الغني وكون الامل  
 في التصدير ان لا يجمع مما اتفق عليه ونصر في الكتاب سواء  
 كان معنواً مطلقاً او لا حتى اذ جمع على خلاف القياس كان مقصوداً  
 على التمام وجهه انه اسم وحده في المعاني لا يختار الا باعتبار  
 المحل بخلاف الاصطلاح وهو شامل للظلال والكثرة فلا يفرق في جمعه  
 والعدد ولعن من فرقه المصنف لما افلده مع انه لم يفت ولا ان يفتد  
 الانواع بشيء اذا قلنا لاكثر فيه انه يفتى على اصله ويجوز ان يامل  
 معاملة اسمها المجرى **قوله** ان المصنف طاعة ترك ما في الكتاب  
 من احكامه لانه مصنف رتبي على امثله لانه بعد ايل في الجمع في الكلام  
 المتداول وترك كون لنوعه للتفويج لما فيه من الخلل لانه لو اريد  
 نوع مخصوص كان المتكاتب ترفيعاً لانه التكرار لا يدل على تكراره  
 وانما لو جمع ما ذكر كان المتكاتب لمراد الظلمة ايضا وهذا من تقليد  
 فانه اذا اشتط شيئا منه اشار الى رده وهو مما ينبغي التنبيه له  
 في هذا الكتاب واكثر ارباب الخواشي لا يثبت **قوله** ان هذا  
 نكتة سرية في اوردتها **قوله** ان الرعد كاد يزل الجبال وجرت  
 به العادة لسوق السحاب من مكان لاخر فلو تعدد وكثر لم يكن في  
 السحاب تطابقاً فتروا شدة ظلمته وكذا البرق لو كثر لم يمانه لم  
 يطبق الظلمة كما لا يخفى فيقول مكثاً الغمامة مشقوفة فافرادها  
 متعين هنا وهذا مما لم يمت به بوارق العتبات في ظلمات الخواطر  
**قوله** الضمير لا محالة فنيه ايجاز لطيف وامثلة لذي السري  
 بمعنى اصحاب لانه جمع ذو معنى صاحب وهو اشهر معانيه والبيت  
 المذكور طعنات من ثبات من قصيدة له مشهورة في مدح الائمة  
 ملوك الشام واوولها  
 اسألت رستم الدار ان لم تسأل **قوله** في الخواشي في التوضيح في قول

رد على الكشاف

ومنها

ومنها لله در عصاة نادتهم يوم يحكم في الزمان لاوله  
 اولاد حقت حق ابراهيم **قوله** في ابراهيم ما روي في المصنف  
 يشقون من وراثة البرق عليهم بزدى يشقون بالحق الشك  
 وهي طولية وهم يشقون لاولاد حقت وبردى في الوحدة والار  
 والدالة الممثلة فيهم بزدى يشقون واذا بها والبرق في العناد  
 المعجزة وروي بالصاد الممثلة وهو الاشهر وحكيه اقتصر في القاموس  
 احسن الخليل وشقبة من نهر بردى وقيل انه اسم موضع فية انهار  
 كثيرة بدلت **قوله**  
 في الحمة الغراب لنا بزد **قوله** ولا يحتمل ان انهار البرق  
 وفيه نظروا وروى عنى قدم وصل صغرى وروى المصنف في فتيه  
 انهم ام هنا ووردت من نهر بردى على وقيل انه يفتن مكنى  
 نزل وبردى مؤنث لما فنيه من الف الثانية والتقدير يرمي  
 والتفتيق الخويلد من انا الى احد لصلى والمراد به هنا ينج  
 ويصفق كما قال ابو حسان روي بالياء المختلة والنا الفوقية  
 والاول مراعاة لما المقدم هنا وهو محال الاستعمال هنا كجميع  
 الضمير العائد على ذي ولولا لانه لا يرد مذكر او الشافي من اعاة  
 ليرد ويحوز ان تكون الاكتفاء في المضاف الثانية من المضاف  
 اليه والرجوع الى السحاب الخالص التمسك العاين التمسك لاخذار  
 في الخلق وقوله ان يقول عليه ان يزل الجبال على ربه  
 اذا اعتمدت فتجوز بجمعها فذكر وقوله حيث ذكر المصنف ان  
 على شهر الرضا يثبت فيه وذكرنا الشد ندم في التذكير عند الثالث  
**قوله** والجملة استئناف الى اي استئناف بياني في جواب سؤال  
 مقدم كما اشار اليه المصنف رحمه الله ولذا لم يعط فلا محال لما مر  
 وجوزوا فيها وجوها اخر كونهما في محال جبر على انها مستقلة  
 وجوزوا فيها وفي جملة يكاد كونهما صفة صيبت لساويلها بلا يطيقون  
 ونحوه او في محال غيب على الحال من ضمير فنيه والعايد محذوف والاف  
 واللام نافية عنه والمقدم من متولعه وقوله لما ذكر يؤذن  
 بالشدة والتهويل اي ما يدل على شدة ما هو فنيه من الامور المخوفة  
 المهولة وفي الكشف لما ذكر الرعد والبرق على ما يؤذن بالشدة  
 والقول فكان قائلان وكيف كانا مع مثل هذا الرعد فنيه  
 يحلون اصابعهم في اذانهم **قوله** فكم كيف طالعهم مع مثل ذلك  
 البرق فنيه كاد البرق يخطف ابصارهم وقتلهم في الكلام  
 بكون بعيد وقرئ ظاهر لان المراد بها يؤذن في كلام المصنف الظلمة  
 والرعد والبرق وتكررها لانه لا يمل من غير مقتضى العدل  
 عنه ووجه انما انها انما اراحت ومقدسات المتواعق لانها

سيرة ابد شاه  
فنيه



لانها تتبع بما متعاقبة على ترتيب النظم عادة في شئ الاستيفاء تلك  
 الامور بالترتيب بيننا فالاول عند جواب السؤال الثاني من المجموع  
 والثانية عن السؤال الثاني عن ذكر الصواعق المستمرة للبرق  
 والثالثة عن ثبوتها من الجواب الثاني **ورد** على ان الثالثة  
 لو كانت كذلك كانت على وتبين تلك التغير والارتفاع وتلك  
 والارتفاع الكشاف ان منشأ السؤال هذا التردد القاصف وحده  
 والتكرار المتوالية كما مر فعند الحل الثلاثة اي يتجملون ويكاد  
 البرق وكلها اما الجوبة عن اسئلة الثلاثة من قوله فيه ظلمات  
 ورعد ومبرق باعتبار الرعد والبرق والظلمات في الحال المفهوم من  
 الظلمات قال برق على الف والبرق المبرق اما في الاولين فظاهر  
 واما في الثالث فلان الاضمار من كلامه واورده عليه انه ان ارد  
 بالقاصف ما مره فهو غير لسا عفة فلا ينجح الاستيفاء لان  
 لفظة فيه الخ ذا الصلح وقوع الرعد فلا يكون وضع الاصابع لا بعد وقوع  
 الصاعقة وموعته وان ارد ما يخلو عنها كما ان من فقد ما بها فيساو  
 النافيان معنى مع ان البرق اقرب للصاعقة من الظلمات فلا حجة  
 لاختياره وهذا هو الستر في عدول المصراع في الكشاف وقد قيل  
 على ان الجواب الاول لا يطابق السؤال الذي قد مره لانه يكثر تحالفا  
 مع الصواعق دون الرعد وان كانا بولعة به لانه لما كانت الصاعقة  
 قصفة رعدا في شدة صوت منه لينفصم عن شدة من نار كان  
 الجواب ساطعا لانه كان قد قيل يتجملون اما بجم في اذانهم من شدة صوت  
 الرعد المنفصم عنه النار **اقول** لك ان تقول لانك ان المص  
 فتصد بخالفه التبخير والبرق عليه فانه لا يخالف بينه في الثالث  
 ادق ترهما فتره بعينه وكذا في الثاني لان التبخير قال كيف  
 حاله مع مثل ذلك البرق والمص قال مع تلك الصواعق وكلاهما  
 نوع واحد فاري كما مر وكذا في الاول لانه كلام المص محتمل فيه حيث  
 قال مع ذلك فلذلك ان يجعل الاشارة للرعد ولو سلم انه المجموع  
 فقول التبخير مماثل لهذا الرعد يترد به المصاحب للظلمة والبرق  
 فلا فرق مع انه لو سلم تغايرهما فلا وجه لجعل الاصابع في الاول في الظلمة  
 والبرق وكذا الاوجه في جواب السؤال فكيف حاله مع تلك الصواعق  
 كما في البرق الا بالترتيب السابق في الكشاف احسن لما في من تطبيق  
 الجواب على السؤال واصابة المحققين قال بترجيح ما هنا عليه لترتيب  
 شمران ما ذكره في التنوير ليس في كلام المص ما يقتضيه بوجه من الوجوه  
 والظاهر المراد بلدها بالشدة والقول ما يلوح لغير منقذات  
 الهلاك بعد الوقوع في مكانها شبه الحفرة والحفرة لا خصوص من الصواعق  
 تكون الجواب استمرارية واولي عاينة وما اورد على تقدير الرعد القاسف

ليس

التي تتبع وقد فسر الرعد القاصف بما في صوته تكثر بشدة فالمراد الثاني  
 وكونه متباينا لا خوضا لا صغير فيصغر له شعور وبصير وقوله  
 فاجيب بها العنبر للجملة ويجوز هو هذه على الحال **قول** وانما اطلق  
 الاصابع الخ احوال وادها واستعمل في موضع الاتامل المرادة هنا لخل  
 للبيان لانه الاصابع متفرقة وفيه كعقده والاتامل مع انشأ  
 بفتح الهمزة وفتح الميم اكثر من ضمها وفي المصباح انه حكى فيها ثلث  
 الميم وفيها قطع لظلمة وهو العقده من الاصابع وبعضهم يقول  
 الاتامل جز من الاصابع كما في المصباح ايضا وعلى كل حال في خبر  
 محض ولو محض من الاصابع اطلق على كل ما ميا لغة كانهم يبالغون  
 حتى يندخلوا جميع الاصابع في اصابعهم في اذانهم من شدة الشدة لانه  
 يحل على التوزيع وقتل في قوله اذانهم وانه صياح ميا لغة ايضا  
 ولا يخفى ان الجمل في معنى الاذخا ليا بانه وقاب علامة الرعد  
 في تعليلات المعرايد في قول يتجملون ميا لغة في فطرده شتمه وكل  
 حترهم من وجوه احدها نسبة الجمل الى كل الاصابع وهو مرسوم  
 الى الميم منها وهو الاتامل وثانيها من حيث الاتامل في الاصابع في  
 والميم هو ادخال اصبع مخصوص وهو السبابة فكانهم من فطرده شتمه  
 يدخلون اليها اصبع كما ثبت في اذانهم ولا يسلكون المسلك المتصور وثالثها  
 في ذكر الجمل موضع الادخال فان جعل شئ في شئ ادى على احاطة الثاني  
 بالاول من ادخاله فيه وهذا ما قاله في قوله يتجملون بالها فان قلت  
 هل هذا من الجملان الغوي لشمس الكل باسمه جزيل ولا يجوز في الجمل  
 او هو من الجملان الغوي لشمس الكل باسمه جزيل ولا يجوز في الجمل  
 الذي ذكره في كتب المعاني وغيرها انه من الاول الات المتلخرون فيه  
 كلاما حقا في غامض الحقائق ابن كمال في التكميل المرائد ايضا انهم ظنوا  
 مجاز الغوي وهو صحيحا عقلي باستناد ما للمصنف في كل لان المتألف  
 في الاخترا من اشتغال الصاعقة لغز الخوف انما يكون على هذا  
 على ما قالوه وتحققا للبرق بين الاعتبارين قال في شرح المفتاح في  
 اطلاق الاصابع على الاتامل ميا لغة ميا لغة ميا لغة الاتامل والمتألف  
 انما قال في اذ كانت الاصابع تاقية على حقيقتها اذ لا ميا لغة في ذكر  
 مرادها الاتامل كما لا ميا لغة في رجل عدل اذا اقل بعدا على ما صرح  
 به القوم تبعاصحاب الدلائل واداة الاتامل من الاصابع مجاز  
 مرذول لانها المتألف في جعل الجزر الاصابع في الاذن والتجوز في اطلاق  
 الجمل في متعلته وما في الاصابع شمران بعض فعلا العصر قال في تارة  
 القوم نظر المخر لانه قد يقال انه لا مجاز هنا وذلك لان تشبيه  
 بعض الافعال الى الجمل لا يقتضي تشبيهه بل تشبيهه ببعض اجزا كقوله  
 دخلت السبل وخبت ليل الخشب ومسحت بالمتدبل ونحوه فمعنى

خبر

ابن كمال

رد على الشيخ

منه خان



نسبة العمل في الاذن الى الاصبع اذا امتد من مفرق يده وهو الامثلة  
 حقيقة من غير احتياج الى التجوز في الكل قال المستأد او على تقديره  
 كما علمه اصحابهم **قول** الذي يظن في هذا قول بعض اهل العلم  
 ان المجاز المزيل لا يثبت في باب الغنة لا استغناء وهو غير مستند  
 العلامة لتصرفهم بخلافه في مواضع من الكشاف وبه نطقنا  
 المتعارفين ولو لم يكن كذلك كان العذر من الحقيقة في امثاله  
 عينا لا يجوز من حوله حتى لا يثبت في باب الغنة بتأثير الدهن  
 الى ان الكل ادخل في الاذن قبل النظر للترتيب كما لا يخفى على ذي بصيرة  
 نقادة و فطنة وقادة و اما كون هذا من باب التام في الامور  
 حقيقة فلا يثبت على الملاحقة ولعل التوبة تفهم في حقيقة العمل  
 لغيره ان قال في الكشاف ان ما ليس في الاذن لا يتبع خاصة وهو  
 الشبهة الا انها كانت فتاة من السب كان لهما اولى باب  
 المراك ولذا كنوا عنها لا يشبهان بالمسحكة والستلحة والمملوكة والرا  
 انتهى وهذا كما في المعري .  
 . **ليقارن الكتب بدعاء** . ويتبين على فصله المختص  
 وقال الشيرازي في شرح سقط الزند انها يومئذ في الحفصام فكانها  
 ليست بها ويقطع او هي من السب لانها تشير للشيء في سبب معرفته  
 فتزعم عن شبيهها استجابة لانهما مشتقة من السب فجملة دعاء  
 انتهى والمصر لا يثبت لهما لما لا يخلو وجهه لما ذكره من الاختصاص  
 لان هذا مقام ذم وسب لغيره فالشبهة السب به كما لا يخفى وهذا  
 من الحول المتصورة في خطابها الاذعان والانهما التي لم تنفع لهما كما  
 الاذن **قول** ان من اجلها يجعلون الخ جعله متعلقا بجعلون لانه  
 تعلقه بالموت وان مع بسيد كما في سقاها من الغنة التي لم يمتنعى انما  
 الباعث وذلك لان من هذا تغني غنا الدم في المفعول له فهي تعلل  
 او قد تكون غاية في حصولها وقد يكون باعثا في تقدم وجودها قبل  
 وقيل من ابتداء شي على سبيل العلنية وما بعد هذا امر باعث على الفعل الذي  
 قبلها كقوله من الجبين ولا يكون غرض ما ملوكا منه الا اذا صرح بما يدل  
 على التعليل ظاهر كقولك من ربه من اجل الشايب بخلاف الدم فانها استعمل  
 في كل واحد منهما وهو رد على المحققة في حمله من التعليلية كالدم تدخل  
 على الباعث المتقدم والغرض المتأخر بانها اطلاقا في جعل التقييد لانها  
 مما تدخل على المتأخر اذا صحت بما يدل على التعليل كلفظ لعل كما ذكره  
 وهو مخالف لاهل القسرية فانهم يحولوا بانها في التعليل فظلتا من غير  
 فرق بينهما وقد قال الطبيب حكيم الله تعالى في هذا ذكر انما التعليل هنا  
 انه كقولك تعالى وفتنا لعمركم ائمتنا لعل لاجل حسننا والرحمة  
 الاحسان وهو مضمرة الهبة منه من رتب عليها كالتاديب وكذا في الدار

المصون

المصون وغيره ومثله اظنهم من جوع قال ابو حيان رحمه الله من هنا  
 للتعليل اي لاجل الجوع وما قيل على كثرة ان الجوع لا يجامع الطعام  
 فالظاهر انما سببه لا وجه له فافهم قالوا في صياغة السد لئلا يها  
 ما يحسن وضع لفظك لموضعها ولا يخفى انه لا يخفى ان يقال  
 الاطعام بدل الجوع والقيمة شدة شهوة اللبن بحيث لا يصبر عنه والغنة  
 بالمعجزة شدة شهوة الماء والامية شدة شهوة النعومة والكحل والقدر  
 شدة شهوة اللحم بقا لم عام الى اللبن اذا اشتهاه والعرب تقول  
 سقاها من الغنة اي من جنت الغنة ولا يخلها وعن الغنة احوال  
 سقاية نجار وزيد عن حكم الغنة الى الرية **قول** والصناعة  
 فضفة ترعد ها الخ الفضفة واحدة الفتف واصل معناه الكر  
 وقاصف الرعد اشك يكون صوتا متعاقبا متكررا وهائل رنة  
 اسم لفاعل بمعنى موقع في القول وهو الخوف قال ابن جني قال هالي  
 الشيء يقولني فتوهائل في افعالهم والعامية تقول امرهم هول ولا وجه  
 له الا انه وقع في خطيب بن نياتة من قول منظره وقال بعض شراحها  
 انه جمع ايضا وفضفة رعد على ظاهره لا بمعنى رعد قاصف كما يوهم  
 للمؤلفين كما قيل ان المصنف من الصناعة بتفسيره في معناه اورد  
 على من ان الجواب لا يطابق السؤال لانه السؤال عن حاله من الرعد  
 في رعدة بانه الصواعق حال الرعد ايضا او بانها تطلق على كل حال  
 هائل وهو كما نبع منه شرح الكشاف وهو مخالف لما مر لان المصنف  
 لا يقدح في السؤال الاول كما ذكره ونفسه في الاول كما صرح بها في مجموع  
 امير بسند يبريد وبارتلك ما تقيسه لان امثلهما استعمل  
 فاعل من متعلق بمعنى صرخ صرخا شديدا كما قال تعالى وخبركم  
 صرخا وقد يكون صرخا جديرا او حديديا يسلخ اظلالا كما  
 صرخا من سبيل في الشفاور كما تطلق على النار والخرم فقط لانه  
 غير مناسب هنا وقيل انما صرخ صرخا في ثمنه الى الارض بحالة اشتعال  
 ويقود فرما لخرقت الذهب في الصخرة واذا لنته من غير ان يصرخ  
 وقولنا ان يكتبه بمعنى اهلكته وافنته لان في المنعاري يقول  
 يكون بمثل المعنى كما سبنا في تحقيقه في محله **قول** وقد تطلق على  
 كل هائل الخ وقع في بعض النسخ مستوع ومضاهية وفي بعضها او يكمل  
 الواو قال ابن ابي عمير قال بعض اهل اللغة الصاعقة على ثلاث اشوار  
 الموت كقولهم فصعق من في السموات ورت في الارض والعناب  
 كقولهم اندر نكم صاعقة مثل صاعقة عام وموت والنار كقولهم  
 يرسل الصواعق فيصيب بها من ريتا وهي شيا متولدة من الصاعقة  
 وهو قريب من الموت مما ذكره وقوله ويقال الخ نيك لشواها  
 المستوع والمشاهد **قول** وليس هو بقلب الخ يعني ان الصاعقة والصا

عصا  
خسرو

ف  
علامات الصاعقة تطاول على ثلاثة  
اوجه



وان تقارب لفظا ومعنى فليس احدهما اصل في الآخر فخرج مقلوب منه  
قلبا مكانا لو لم يكن ذكر لصددها وهو الاشهر الاظهر وان المتألف  
القلب ان يكون نفسا رافيا لامثلا قاتما بان يصاغ منه فعل ومصدر  
وصفة ويكون الآخر ليس كذلك فنعلم من عدم تكامل نفسا رافيا انه ليس  
بنفسه اصلية وهذه قاعدة مفترضة عند النحاة والثاني ما ذكره الرافعي  
من ان المصدر لا ينفصل عن الفعل بخصوص بل بالاول عام قال في التسهيل  
سلامة صحة القلب كون احدا لثباته فانما للاخر بيقض وجوه المتفرعين  
وله فتمثيل في شروحه ولا يشذ فيه في جمع مناعقة على صواعق لانه انما  
يشذ في جمع فاعل المذكر العاقل الوصف في هذا بعيد عن الشذوذ في كل ارجل  
وقول الطيبي والفاضل اليمني اذا كانت الصاعقة المذكورة في التاليف العلة  
فالجمع على فاعل بخلاف حقيقة عن تحقيق المسألة وقوله ففياك منقح  
الديك انما يصاح بيان لا شئوا البكاي في التصرف والمعاد بالارادية  
الراوي الذي يكثر روايته للشعر وغيره ويعتبر كثير جهوريا الصوت  
والطاهرات الصاعقة في الامثال صفة واثاها للتأنيث ان قد رت  
صفة طوئت كقصعة او البكاي ان لم يقدر كذلك كراوية وهي  
للتقل من الوصفية الى الاستمارة كما في حقيقة وهي مصدر حتى به لا ت  
فاعل مع التأنيث وما يكون مصدرا لكنه نادرا مقصور على التسماع  
كاسترقوا العائنة ومنه العائنة بالفاء بمعنى العنوة وعجوز ان يكون  
بالعائنة والباء المؤخر لانه قيل في قوله تعالى والعائنة للمنفقين  
انه يستعمل بمعنى العنوة والكاذبة بمعنى الكذب وهكذا استعملها  
ولما اخرج المصدر من اللفظ **قوله** نصب على افعلة بمعنى انه مفعول  
لاضله ولما كانا الخالف فيه التثنية وجروما ورجسته مع فاعلا  
استعمله بالبناء المذكور وهو من قصده لحاكم الطائي الخواد  
المشهور حيث فيها على كرم الاخلاق والصبر على اذى الاقربا  
ومعذرا لغيره او لغيره

**الغرف** الملامح والوجوه **قوله** في ريق كذا كامنما ومنها  
اذا سكت فارتفع الشوكا ترى ذلك ولا طمت الشيم الملقا  
وعوزا قد عرفت عنها ولم يضر ودي اودق مئة فتقوما  
واعرف عقر الكرم اذ حاره واعرض عن شيم الشمر تكملا  
ولا اهلك الموتى وان كان خادما ولا شتم ابن العمى كان الخما  
وهي طوية وقال ابن اسحق انه لم يقل في ريق كذا فمقناها الحسن منها  
واعرف بها بمعنى استنار واعرفوا واصفوا لغورا الخصلة والفلة هي  
الغلبة كذا كانت اولها ونفسها بالكلية اليك غير مناسبت  
هنا الا انه مشاع القول للكلية اليك عودا كما يقال لصددها  
عينا في الجملة واستمر ذلك لندوم مودة نه كاقبل

نريد

نريد نريد بالاعتية فقيه وعمل هوود يفرح بلاذخان  
فالمترادف باقظان اذ خارب ونية ومحبته والصدمة يكثر سدا والعقار  
المعروف من اعرف والشاهد من حيث نية على انه مفعول لرفع انه معروف  
بالاعتية والاكثرة من حيث سدا لا يكون له خلاف فربما وتكررها  
مفعول لرفع انه معروف بالاعتية فقيه بالاعتية فقيه بالاعتية فقيه بالاعتية  
لغيره فربما وتكررها من حيث سدا لا يكون له خلاف فربما وتكررها  
الاعتية في موقفه والمترادف بالاعتية فقيه بالاعتية فقيه بالاعتية  
هنا وقال ابو حنيفة الجري انما له مفعولا لرفع استيعابا به شروطة  
فيمن طرقت قول من الصواعق في المعنى مفعولا له وتوكان معطوفا  
لها وتكررها تعالى ايقظا من صلاة الله وتثبيت من انهم وقد جوزوا  
ان يكون مفعولا على المصداق اي يحذرون الموت وما ادعاه لانت  
له في كل صلاة الاموات لزوم العطش في يجوز رتبة المعية اكرامه  
غير ذلك وما استعمله به لا شاهد فيه وقال ابن العناني رحمه الله وت  
خطه فقلت بعد صلاة كذا ابو حنيفة جواب **قوله** انما كانا نوحان احدهما  
مفعول والآخر مفعول فاما لا لمفعول معهما في قوله تعالى او في معية  
والظير في قوله تعالى وانما ان من الصواعق علة لمفعول انما ليعلم  
في اذ انهم احوطوا لمفعول عند الموت علة للمفعول المفعول اي للفعل مع  
علة وهو كالمفعول في قوله تعالى فان هذه المسئلة لم تخرج بها  
من اهل العبرية **قوله** والموت زوال الحياة الخ **قوله**  
المشكوكون الحياة قوة هي صفة الحس والحكمة وقيل قوة متتبع  
اغتنوا الساعات وتنفق عثمنا سائر القوى الحيوانية كما  
فصلوه مع ما له وحده والموت زوال الحياة ومعنى زوال الصفة  
عدمها عما تنصف بها بالفعل فيكون عدم ملكة الحياة كالعدم  
الطاري على البصر لا مطلق العنى ولا يلزم كون عدم الحياة عن الجنين  
عند استنقاده فالحياة موتا وعلى هذا الحمل قول المعتزلة ان الحياة  
فقد مرده الله او امر الملك يقتضيه والحياة الحس من غير صرح واحترز  
بالفتيد الاخر عن القتل وحمل الفعل على الكيفية المتبادرة مبنى على ان  
المترادف الاشارة الصادر عن الفاعل اذ لو اريد القاتل كان ذلك امانة  
لاموتنا واستدل على كون الموت وجوديا بقوله تعالى خلق الموت  
والحياة فان العدم لا يوصف بكونه مخلوقا **والجيب** بان  
المترادف بالخلق التقدير اي تعيين المقدار بوجه ما وهو حقيقة  
لغة حكما **قوله**  
ولانت تفري ملطقت وبقض القوم تخلق ثم لا يفري  
وهي مما يوصف به المقدور والموجود لانه العدم كالمدة ومقدار  
معيّن عند تعالى وكل شئ عنده بمقدار ولوسلم المترادف بالخلق الموت

ولا يبيحان



لقد اثبت استنباه فالشراذم خلق الموقن والخلق انما خلق شيئا بهما وهما  
واما ما قيل من ان اعداء الملوك الطائفة مخلوقة انما لان من  
شأنها التحقيق فقد قيل ان اعداء الملوك انما لان من شأنها التحقيق  
او محيية التحقيق لا يكتفي في اعداء الملوك وان اعداء الملوك انما لان  
اعترافهم بالانحياز والانحياز انما لان من شأنها التحقيق في المطلق  
فلا يخرج عن صف الخلق عن ظاهره وحقيقته وان كان جوارب الخلق  
فالشأن في ما كان في شئون مكرها وانما ما ورد في الحديث او هو قيل  
بحسب الحاجة للتأويل وما وقع في شرح من ان الموقن عند اقل المستند  
عز من عند المعتزلة عدم المحسوس ليس بشي وان اعتربه بعض  
ازجاء الخواشي فاعترض على المصنف انه لا ينعى ملكا لا ينعى غيره  
ونفسه محمد طهيب المعتزلة وسعي الخواشي في انفسه انفسه الله تعالى  
**قوله** لا ينعى قوله الخ في الكشاف الحاطة الله بالكلية انهم لا ينعون  
كما لا ينعون الحاطة به الحاطة به حقيقة وقال ابو علي الغفاري يجوز في  
محيطات يكون بمعنى في تلك الكافة في قوله تعالى ولما طلت به خطبتك  
وبجوز ان يكون بمعنى عالم محاذاة ومكافاة كما في قوله تعالى  
ولما طلت كل شي محاذاة بمآلديهم وهو لا يحلوه محاذاة عن قدرته  
عليهم ففهمه استعارة شبيهة اقتضت ان عليهم وكونهم في قبضة  
نصرته بلحاطة الجش بالعدو وتحت لا ينعون ففهمه منته  
حيلة وخداع **ثم انه قيل** ان شبهة سؤل المقدمة لغير الحاطة  
المحيط بها الحاطة به في امتناع الطوائ كانت الاستعارة بتبعية وان  
شبه محاله تعالى ففهمه محال المحيط مع الحاطة بان شتمت ههنا  
منقولة من على امور مماثلة لها فذلك استعارة تمثيلية لا مفرق  
في مفرقاتها الا ان ههنا صرح بالعدو ففهمه ما في الباقي ومن زعم  
انها استعارة بتبعية لا تشافي التمثيلية لم يصيب وقد مر ذكره  
وان التركيب باعتبار ما ذكر مع لوازمه ليس بما بعد من اعتبار الفاظ  
مشتقة مقدمة فتذكر ما استلطفناه في قوله **قوله**  
والجملات اعترافية الخ فالواو في حقه اعترافية لا عاطفية ولا عاطفية  
كما لا يترق في كتب المعنوية والاعتراف من كون في وسط الكلام وفيه  
والشراذم خذرة تسمية واقطاع حقيقته كالحق السورة والخطيب والقبيل  
لا كالحال المتقطعة عما ابتدأها الوجه من وجوه القطع المذكورة في  
باب الفصل والموشل فما نحن في القسم الاول ولذا قال  
ابو حيان انه لا خلاف بين هاتين الجملتين يجعلون أصابعهم ويكاد  
البرق وهما من قصصه وتمثيل واحد فما قيل من ان هذا الاعتراف  
على منسلك الزمخشري وان في آخر الكلام ومخالفة الجملتين في كونه  
بأنشأ الكلام او الكلامين المتصلين معنى ولذا اعد عند المصنف رحمة الله

سيوطي

رد على السبيل

خيال

خيال فان غنى عن الرد ثم ان الجملتين الاعترافية لا ينفك من شأنها  
لما اعترضت قتيبة والا كانت مستقيمة واستلطف الاكثر ففهمه كونها  
مشوكة للكلام وسئل لاذ كما ما عنت من استنباه محسوس اللوز فيج  
وصداه حشوا لا كبر وما نحن فيه من الاوليات اصله والله  
محيط بهم الخ في ذوي الضيق فوضع فيه الظاهر وهو الكافر من  
موضع الضيق والشك الكافر من قوله في غير المحيية في قوله  
مولا لله وعبر به انشأ اعترافه في ذوي الضيق ذلك العذاب  
لكفرهم وفيه تمثيل المقصود من التمثيل بما يفهم من الملوك الغنى  
كما في قوله تعالى في مثل ما في قوله في هذه الحياة لا تدرككم فيها  
صراعات حثرت فوطنا وانفسهم فافهمه ان لا تملكه لانت الا هلاكك عن  
سخطا بلع واشتد كما افاد في القليل طيب الله شفاء ففهمه تأييد  
للحكم القات على استعانة الله بما لا يفهم من سدا لاذ ان كذا  
الموت وقد لحاظ بهم الهلاك بما كسبت ايديهم وليس المراد في  
بالكاف من المشافقين كما يوهمة قول المصنف رحمة الله لا يخلو منهم  
الخداع والحيل لانه من صفاتهم لثالفة في قوله يخادعون الله  
الخ على ان المراد بالخداع حيلة من اداة المؤمنين ومدا ههنا  
لان البيان مناسبة الاعتراف لما وقع فيه لان من لصط به  
ووقع في شرك الهلاك وانه الخداع والتحمل في وجوه الخلاص  
وبه يتم مناسبة التمثيل للمثل فلا حيلة لما قيل ههنا من  
ان هذا الاعتراف من جملة لقوال المشبه على ان المراد بالكاف من  
المشافقين فانهم لا يحصر لهم من العذاب في الدارين ووسط  
بين اخو اللبسة به تنبيه على شدة الاضال والمناسبة **قوله**  
استنباه فان الخ يجوز ان يوضح ان في هذه الجملتين يكون في محل  
جزء من لدوي المقدمة انقيا والذوي لاضارة الشبان الاستنباه  
البيان وقد مر ان في الكشف قد مر السؤل ههنا فكيف حاله  
مع مثل ذلك البرق ففهمه كذا البرق الخ والمصنف عدل عند قدره  
مكالمه مع تلك المتوابع ويترأى ذلك البرق من ظاهر الحال  
في النظر الاولى ان الاول استنباه بالجواب وان الثاني اقرب لما  
قوله مما هو منشأ السؤل ولذا قيل انه اذا قد مر السؤل  
كما قد مر المصنف لا يميل للجواب بان البرق يخطف انصبا وهم  
لان البرق شيء والصلة شيء اخر ولقد امكن صاحب الكشاف  
في تقديمه الشان وقيل ان المصنف اذا بالمتوابع الصواعق  
المفرونة بالبرق ففهمه في جوابه كما بالبرق ان يترقا على ان اللام  
العهدية عوم من المضاف اليه فاربط الجواب بالسؤل على الوجه  
الوجهية والتوجيه الصواب وتحقيق كلام المصنف على هذا المنوال

كازوني

خبر



من فتيقن الملك المنع والغير يلقا استلتم ذوا رير ونفع في غير  
وقت لم يتر من الافادة ما يغني عن الاعادة فتدرك قولهم ومنعت  
المقاربة الخبر من الوجود في افعال المقاربة بخصوصية تملها  
الحاجة بهذا الاسم وان لم تكن كلها المقاربة لان منها ما هو  
للتشروع لطفق ومنها ما هو للزجر ومنها ما هو للمقاربة سميت  
بها فكلها لها لانه اسمها واحد كما في شرح التتميد وقد  
يخصر بكاد واخواتها ويجعل ما عداها من الباب فتشعر بالخروج والحقا  
بها والمشهور الاول فتد خالفها عني والذات لانه على الدنو  
والقرب مخصوص بكاد واخواتها واعتبره الجوزي في جميع الباب  
من غير تغليب والمحققون كل خلافه لان عني وضع لرجح الاعتبار  
مطلقا لا لرجح الدنو كانه على ما عني وطفق يدل على التشروع ولخذ اول  
لجرح الخبر والذنو انما يكون قبل التشروع فيه فليس فيها مقار  
وقد قيل ان ظاهر كلام المصنف ان على ان عني غير ذل في افعال  
المقاربة لكونها متضمنة لرجح الخبر لا لرجح الدنو الا ان في كلامه  
منازل على خلافه كقولهم تبيينها على انه المقصود بالمقاربة ولو  
جعلت الضمير في قوله ومنعت المقاربة الخبر كاد لا لافعال  
المقاربة لم يرد عليه شيء وان الحاجة ما بعد للتاويل في عني  
لاستيعماله فيما يطرح فيه مما يمكن وقوعه لو قيل في مقاربة  
لان كل انت قريب فلهذا قال القائل

واني لا رجو الله حتى كائنا اذ جعل الظن ما الله صانع  
لم يبعد وما قيل من ان المقارنة لله ذهب الى ان عني ليس من افعال  
المقاربة لغير شيء وقولهم من الوجود متعلق بمقاربة والمراد  
بغيره من جهة حدوثه وكونه في بعض الموقوع وهو كونه  
لم يوجد الخبر لا للسبب وقد اورد عليه ان المقاربة كما تتصور  
بوجود السبب مع فقد الشرط ووجود المانع يتصور بفقد المانع  
وجود الشرط كما في كاد وفقد السبب فتخصيص كاد بالاول  
لاستعانة قواعد العربية الا ان نقول ان الله يصور المقاربة  
من غير تخصيص بها وليس شيء لان المراد ان قرب الخبر كوجود  
السبب وانه لو لا فقد الشرط او وجود المانع او خوم لو وقع وليس  
مراده المحر حتى يرد عليه ما ذكره ان ما ذكره بقاء على ما يكون  
به العادة من ان الله تعالى اذا اراد شيئا هبنا استجابة واذاه  
وجدت الاستجابة فعدم الوقوع لما ذكره فلا يكون عليه ما قيل من انه  
اذا لم يوجد سبب الخروج مثلا ولكن مقرب يصح ان يقال كاد زيد  
يخرج وهذا كله من ضيق العظم وسبب في حقيقة والكافي ان كاد  
ندل على قرب الوقوع وانه لم يقع والاول لوجود استجابة والثاني

مير باد شاه

خبر

عصام

كلاروني

لمانع

من فتيقن الملك المنع والغير يلقا استلتم ذوا رير ونفع في غير  
وقت لم يتر من الافادة ما يغني عن الاعادة فتدرك قولهم ومنعت  
المقاربة الخبر من الوجود في افعال المقاربة بخصوصية تملها  
الحاجة بهذا الاسم وان لم تكن كلها المقاربة لان منها ما هو  
للتشروع لطفق ومنها ما هو للزجر ومنها ما هو للمقاربة سميت  
بها فكلها لها لانه اسمها واحد كما في شرح التتميد وقد  
يخصر بكاد واخواتها ويجعل ما عداها من الباب فتشعر بالخروج والحقا  
بها والمشهور الاول فتد خالفها عني والذات لانه على الدنو  
والقرب مخصوص بكاد واخواتها واعتبره الجوزي في جميع الباب  
من غير تغليب والمحققون كل خلافه لان عني وضع لرجح الاعتبار  
مطلقا لا لرجح الدنو كانه على ما عني وطفق يدل على التشروع ولخذ اول  
لجرح الخبر والذنو انما يكون قبل التشروع فيه فليس فيها مقار  
وقد قيل ان ظاهر كلام المصنف ان على ان عني غير ذل في افعال  
المقاربة لكونها متضمنة لرجح الخبر لا لرجح الدنو الا ان في كلامه  
منازل على خلافه كقولهم تبيينها على انه المقصود بالمقاربة ولو  
جعلت الضمير في قوله ومنعت المقاربة الخبر كاد لا لافعال  
المقاربة لم يرد عليه شيء وان الحاجة ما بعد للتاويل في عني  
لاستيعماله فيما يطرح فيه مما يمكن وقوعه لو قيل في مقاربة  
لان كل انت قريب فلهذا قال القائل

واني لا رجو الله حتى كائنا اذ جعل الظن ما الله صانع  
لم يبعد وما قيل من ان المقارنة لله ذهب الى ان عني ليس من افعال  
المقاربة لغير شيء وقولهم من الوجود متعلق بمقاربة والمراد  
بغيره من جهة حدوثه وكونه في بعض الموقوع وهو كونه  
لم يوجد الخبر لا للسبب وقد اورد عليه ان المقاربة كما تتصور  
بوجود السبب مع فقد الشرط ووجود المانع يتصور بفقد المانع  
وجود الشرط كما في كاد وفقد السبب فتخصيص كاد بالاول  
لاستعانة قواعد العربية الا ان نقول ان الله يصور المقاربة  
من غير تخصيص بها وليس شيء لان المراد ان قرب الخبر كوجود  
السبب وانه لو لا فقد الشرط او وجود المانع او خوم لو وقع وليس  
مراده المحر حتى يرد عليه ما ذكره ان ما ذكره بقاء على ما يكون  
به العادة من ان الله تعالى اذا اراد شيئا هبنا استجابة واذاه  
وجدت الاستجابة فعدم الوقوع لما ذكره فلا يكون عليه ما قيل من انه  
اذا لم يوجد سبب الخروج مثلا ولكن مقرب يصح ان يقال كاد زيد  
يخرج وهذا كله من ضيق العظم وسبب في حقيقة والكافي ان كاد  
ندل على قرب الوقوع وانه لم يقع والاول لوجود استجابة والثاني

عني الكرب الذي استنت في يكون وراه فخرج قريب  
والى ذلك اشار المصنف رحمه الله بقوله وقد تدخل اي ان المصدرة  
عليها اي على خبر كاد كما مر حكاه على لفظها عني تحذف من خبر عني لا  
على كاد وقوله في مثل معنى المقاربة يدل على ان عني فيها معنى المقاربة  
عنه خلافا لمن نوهه خلافه قولهم في كاد يحذف بكسر الظا الى قري  
بكسر الظا المحذوفة وهي قرأة مجاهد والفتح فصح وعلمه القراءة للقرآن  
وفي الصحاح المحذوف الاستلاب يقال خطف بالفتح وهي اللقطة الجارية

خبر



وعلمها للضارح مفتوح العين وفيلقن لخرى حكاها الاخفش فيقول  
في الماضي كثرها في الماضي وقرئ في الشواذ يحذف في الخبر وكثر الظل  
الشدة واصلة يحذف افتعال من الخطف فتولدت حركة التاني الى الخا  
واذ غنت في القاء ولذا لم نقل الى الخا الساكنة حركة الساكنة لا لتقاء  
الساكنين او لتبعا للظا وكسرت الباء الضمنية بفتحها لانهما وليها قرأت  
لخرى ذكرها في الجبهة والفرقة الاخيرة من خطف والباء الفاعل ونصيبا بهم  
لا منعتك كما في قوله يحذف الناس من نحو قوله **قول** مكانه فتاوسا  
يفعلون الى قد مر الكلام على هذا السؤال والجواب فليكن على ذكر منك  
وخطو والبرق بضم الباء المخجمة والفاء في البرق فاف لمعانه واصلة  
الاضطراب ومنه خففت الرابطة والسراب وخففت بفتح الخاء المخجمة  
وتكون الفاء وكما مثابة مخفية وهما قاصيتان من الهمزة مخففتان  
تعمل او خفي يخفون كما دخل في ذلك المفعول فاصبحت في قول الغني كما  
في بعض الجواهر ولا فجة له فانه تكرار غير مناسب للمراد والظاهر انه  
اراد كلمة لظهوره والضميمة وقد وقع في بعض النسخ وخففت بالاضافة  
للمضمرة للظا ويجوز ان يكون خففة او خففته تقل من خفت البرق  
اذا سكن كما في الاساس وقد فسروا الفاضل المفيد بلحان البرق وانما  
وهو الحق وهذه العبارة وقعت كذلك في الكتاب ولم يقين شرحه  
بضمها وتا في خفوفه مشي ثباته وهي الهمزة والحاء في حال الظهور  
والخفا **قول** واما المتعدي الى الهمزة في مجيء صا لا يركب ومنعدها  
لاتفاق اصل اللفظ على شيوعه في كلام العرب كقول الزرق  
• اعده نظرا على غير علمه اضافت لك النار الحار المقتديا  
وامثاله مما لا يحصى والمشي محل المشي تكملة انشائه الى ذهنتهم وحينئذ  
يكتب بخطوطه عشوة ويمشون كل مشي وقوله اخذوه بمعنى  
سلكوه قال الراغب لقال اخذ ما اخذه الى سلكه سلكه وخو في  
الاساس فلا تسم فية وعلى التعدي معناه نوره وعلى لزوم معناه  
لمنع وقوله في مطرح نوره اصل معنى مطرح محل الظن وهو الالفا  
لكنه استعمل بمعنى محال مطلقا وشاع حتى صار حقيقة فيه وهو المراد  
واشار به الى بيان المعنى وان في النظم مفعولا مقدرا وصغير فيه على  
المتعدي راجع اليه كما ان الله يقول اخذوه للمفسر بقوله به متوافر  
اذ ليس المشي في البرق بل في محله وعلى لزوم فيه معناه فان مقدرا كما  
اشار الله بقوله مطرح نوره ويكون في التعليل والمعنى مشي الاجل الاماء  
فيه كما قيل ركبك لا يلبث في النظر الترتيل على ما سبق له ذوق في العرب  
**قول** وكذلك اظلم الى مثال اصبا في التعدي والزموم وفي المشتبه اميا  
الى جواز ان يحل عليه كما يحل المضد على الصفة في ذلك وقالت بهما الذين  
عقيل رجة الله اذا كان لظلم متعديا فالفاعل ضمير الله او البرق اي الظلم

البرق

البرق بسبب خفايم معانية الطريق والظاهر المألوف على الوجهين والاشا  
بحار في كماله من قوله بسبب خفايم وفي الصحاح ظلم الليل بالكثر  
واظلم بمعنى حكاة الفترة وعلى التعدي كذا فالهمزة نقلت ظلم كفتح من الهمزة  
الى التعدي كما اشار اليه المصنف والله ولم يبق من اللزوم لظهوره والاشا  
عليه وكوت ظلم بمعنى اظلم كما نقل عن المفسر لاشا في نقل الهمزة له كما تقرر  
فان الهمزة لها معان فلا مانع من اشتراكها في كلمة واحدة كالكتب فانه  
ورد متعديا ومنه المنقل لا زما وهنزة للصيرورة وكذا لما  
خفي فيه **قول** ويشهد دلالة قوله اظلم الى الخ قوله له دلالة بنية ناطقة  
بنا يليل قرأه من بيت الميمون لظفره شادة منسوبة لزيد بن قليب  
وقيل عليه ان شادة ما ذكر شهادة رور مردودة بجواز كونه لازما  
مسند الى الظف وهو عليه مؤوليب بات عليه مقابل لفرقان لا  
مستقر من لم يجمع ان يقوم عليه مقام الفاعل اصلا وان جعلاه صليتين  
للفعل على تعين معنى النفع والضرر فففيه نظر لانه لصلى لان يقوم  
مقام الفاعل المنضم دون المتضمن فية وعلى تقدير صلا حوجه فلف  
اذا اظلم على كماله مع كونهما معا جوابا للسؤال عما يصحون في  
تاريخ البرق ليعني ان اظلم مسند الى ضمير البرق كما شاء على معاني  
كلما انفعهم البرق باصانة اعترضوه واذا فترهم بلخفا ثم دهشوا  
ومبني السلافة على رعاية الناسبات **وقد** يجاب ايضا بان  
بناء الفعل للمفعول من المتعدي بنفسه اكثر فالحال عليه اولى ولا يخفى  
ما فيه واما القمائل اعمار منية المصدر كما في فعد اي فعل العقود  
في غاية التعدي مع انه مد فوع ايضا كما ذكر فانه قيل لا تخاف  
الاسلوب ولم يقبل المتعدي لانه اظلام البرق غير محمول  
فيحتاج الى ان يتجاوز عن اختفا ثم كما مر قيل لا تبلغه مقام مخالفة  
الامتثال مع انه لا ينفذ منه في غير ايضا **أقول** هذا ما قاله شرح  
الكتابين برقته لم يترك منه الا ما اخبر فيه وفيه بحث  
لانه يظن ان المقدم مات من غير تسمية لانه حاصل للتعدي ان اظلم قد  
يتعدى به لعل هذه القراءة لانفاق النحاة على ان المطر دنا المجلو  
من المتعدي بنفسه فاعترض عليه بان الافضح المستعمل لزوم اظلم  
ويجوز ان يقرأ على اصله في هذه القراءة بما ذكر فلا يضر اليه فان قيل  
ان المعترض عدل عن الاصل فيلزم عليه لازم الاستدلال واما كقول الظرف  
مستقرا هشا فلغو لا لضم الى وتعلقه باعتبا بالضر والنفع نظر الام  
وهو ليس بشي لانه محصور بفعل الله عاكه عاله وعلمه لا تزي قوله  
صلى عليه واوقد له فالجواب واما له مما لا يخفى والنفع هنا مفهوم  
من المنطوق من غير احتياج للمنضمين اصلا ولذا قيل انه مؤيد في  
مستأنس به لا دليل فاما **قول** وقول الى تمام الى ابو تمام كنية

خسرو

قطب

سيد رسد

كشف

خسرو

حفيد



واستمر محبب بن اوس بن الحارث بن قيس الطائي قبله الشامي مولدا  
 وهو مع وصاحبه التامة كان في كبار الادباء والعلما في عصره ودينه  
 مشهور بوجه الكبار وروى عنه الاخبار والفتاوى **المؤلف كتابا**  
 في اخباره واثاره والنبى المذكور من قصيدته له مدح بها عياض بن  
 له من الحضرى او لها  
 ثنى على لست طوع موثى ولم يصرح من ان عدلت بمصطفى  
 لحاولت ارشادي فعقل مرشدى امر استمعت نادى فدهري موثى فيها  
 هما اظلم لظلمت لظلميا ظلاميهما عن وجهها سر واثيب  
 الى اخرها ومن ارادها فلم ينظم ثوانه وقال الامام المنبرى في  
 شرح الديوان جعل ظلم متعدد وذلك قليل في الاستعمال  
 وهو في القياس جاسر قياضا على قول من قال ظلم اللين معنى اظلم فان  
 ادعى ان اظلم هم كغير منعت وان حاله منصوب انتصابا لظلم  
 وقوله لظلميا ظلاميهما كذا فله لانه عدل لظلميا الى انظلامين وقوله  
 عن وجهه الخ اعني به نفسه وهو يحتمل جهين احدهما ان يكون قد  
 شاب في حال كونه امرا وعظما لاقاه من الشدايد والاشجار ان يكون  
 اراد انه فنى في الترسى في العقل وقوله هما اظلم الى ان يغير  
 المستر وقد سبق في معنى ودفعى اننى خصم هما العقل والدين على  
 ما ذكره الامام المنبرى في وجهه بغير شراح الكشاف وجوز التقا ان  
 ان يكون لارشاد العاقل والناظر في البيت الذي قبله وجوز في  
 الكشف ان يكون للمعوم والمثالي وهو بعيد حجة او الخالان الخ  
 والشر او الضنا والفرق والشيب والشتاب وقيل هما الدنيوي  
 والاخر وروى لغير شى وقيل هو عام في كل منقلا بل من خير او شرا  
 او غنا او فقر او سرور او حزن او حسرة او سيرة واستعدا لظلام  
 الى العقل لان العاقل لا يظلم لظلمية المعيشة الكالته لانه لا يظلم  
 لظلمية او لظلمية معنى كشافا لظلمية ما واثيب بغير يد كما مر  
 وهمة لحاولت انكاره الى لا ينبغي ان ينجس في الارشاد والتلايم  
 والفا تعليلية لمقدم اى لا تخالو بها وفي العقل والدين كذا عك  
 كل مرشد وهو قد هذا رتبة كافي شرح الكشاف في هذا البيت  
 والذي اراده ان المراد بارشادها انما عتبه وقد له لظلمية  
 بذلك قبله قوله  
 فلم توفى سخطا المنفضل ولم تشرط عتبا بساخرة معيت  
 وصغير هما العقل والدين وحالات صغره وغبابه وكبره وشيبه  
 لقوله امرا شيب وقوله بعد  
 سخي في حلق الحارثات مشرق به عرفة في الترهات مغرب  
 كان له نيا على كل مشرق من الارض فاذا لى كل مغرب

فانه

فانه كما في الشرح بصف حبة في الامور وصحة كايه وعزمه ولعبه  
 في الصبا ولتوم واطلامهما فكم كشفت حالهما كيث امتزج صبا  
 بشيخوخته وهو كقول **الفراس**  
 وما بلغت اوان الشيب سخي فاعذ من المشيب الى عذارى  
 وفي الظلام والجلال كما الى سواد الشجر وبياضه **فوق** فانه وان  
 كان من المحرر فيقال في الوالشع على طبقات كما هلتون كما مر في القيس  
 ومخضرميون بفتح الميم وفتح الحاء المعجمة وفتح الراء المهملة فلتها منير  
 وقال ابن خلكان انه سمع فيه محض من بلقاء المهملة وكسر الراء واستغربه  
 وهو من قال الشعر في الجاهلية ثم اذ ركة الاسلام كسبه وقد يقال  
 لكل من اذ ركة ولينين واطلقة المحذون على كل من اذ ركة الجاهلية  
 واذ ركة حياة النبي صلى الله عليه وسلم وليست له محبة ولم يشترط بعض  
 اهل اللغة في الصحة في المحرر رجل محض ما اذا كان نصف عمر في الجاهلية  
 ونصفه في الاسلام وقال ابن فارس ان من الاستما التي حدثت في الاسلام  
 وهو من قولهم لم يحضر ما لم يدبر من ذكر هو امر اننى او من خصم الشى اذا  
 قطعه وخصمه فلا عطينة اذا قطعها فكانهم وقطعوا عن الكفر بالاسلام  
 او لان ريتهم في الشعر نفست لا تنال الشعر لانظلمت بنزل  
 القرآن كما قال ابن فارس من تقدم موت ونفا الاسلام موت وهم الذين  
 كانوا في صدر الاسلام خدروا في ردى ومثوله موت وهم من بعدهم  
 كبتار ومحبسون وهم من بعدهم في تمام والنجارى ومن خذرون لمن  
 حدثت كبتارهم من شعراء الحجاز والعراق ولا يشهد الشعر هؤلاء بالاقا  
 ولظلمت في المحرر قيل لا يشهد بشعرهم مطلقا وقيل يشهد  
 به في المعاني دون الالفاظ وقيل يشهد به من يوثق به منهم مطلقا  
 واختاره الزمخشري ومن هذا خذوه قال لا في جعله ما لقوله بغير لزم  
 ضرورية واعتبر من علمه بان قول الرقابة مبتنى على الضبط والوثوق  
 واعتبار القول مبتنى على معرفة الاوضاع اللغوية واللاطية بتوانها  
 ومن البين ان افقالاته وان لا يستلزم افقالاته وان في الكشف  
 ان القول دراية خاصة في كنف الحديث بالمعنى وقال المحقق  
 التقطت انى القول بانه محذر في نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو  
 بعد الراوى اشبه وهو لا يوجب السماع الا ان كان من علماء العربية  
 الموثوق بهم فالظاهر انه لا يخالف مقتضاها وان استولس به ولم  
 يجعل لاسلام بركة علمه ما ذكر ولا ما قيل من انه لوفى هذا الباب  
 لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء الحديث من كالحديث واخره  
 والحقه فيما روه لا فيما روه وقت دخطا والمتنبى واما تمام  
 والنجارى في اشياء كثيرة كما هو مستطوف في شرح تلك الدواوين  
 انما لا يحجبها الحجة لجمهور رفته مع وجود ما يغني عنه وموان الاخر

سعد







حلوا كما من فلا بد من عدم كون المعطوف من ثمرة المعطوف عليه  
والا فوجه في التوجيه ان يقال هذه الجملة معترضة على راقوا وه  
معطوفة على الاستثنائية الاولى وحال متضمنة قانوا بتقدير  
وهو لو نشأ الله الخ فليكن شي كاستناده وكما ما قيل من ان اظهر  
ان هذه الجملة التي بها التوجيه المتناهي في حيث لم يثبت في الاصل  
قد عر على الجاد فصفى المرتعد وويهم البرق واعلام ما قار  
على اذ هاب منهم وانصارهم فلا يجمعون من ضلالهم فلا حاجة  
للاعتناء اذ هاب به بالمقصيف والو تيفيل لانه يقال انه لو لم يعتبر  
الاذهاب بالاستنباط كانه يتعلق بالمشكلة عن رتبة الا انه ظهر للشرط  
فانما هي المبنى بالمقام وانما قصصنا عليك جملة المقال لتعلم انه  
ليست في السويدي كمال فانه اردت ان تفهم على حقيقة الحال **فاعلم**  
انهم لما ارادوا تركه الخاطف او لاهل الامر واقتران هدم به لما  
يتمهم من المناسبات وهي ان المراد بالاذهاب الازهال بالفتن  
والموتى لا المطلق راقوا لفاضل المحقق ان العطف على الاقرب اظهر  
هنا واقر بولما اقر المناسبات بترك المتناهي في الجوابية  
غير تامة جعلها بالنظر لجمع ما قبلها فكانه قيل هو محترز و  
من الزهد بسد المسامع وتيا لوك بالبرق الخاطف والاطلام ولو  
اراد الله اعماهم واصمهم فلم يردهم صنيهم شيئا فاسار قدس  
سفر الى سرده فان المناسبات لا تفتقر بكون للمتناهي عطف  
ما ليس بجواب على الجواب ليس بصواب فلتترك معطوفة على جميع  
ما قبلها من غير تكلف وكانه يجعله من عطف الفضة على الفضة  
لخروجه عن القيل في كانه يقتضيه اخرى وهو وان كانه خلاف الظاهر  
اسلم من التكلف واحسن من جعله واسلم ان يقال لا بأس بانه سلك  
في الجواب ما يناسبه وان لم يكن له دخل فيه فلوات احدا قالت  
لك انك تشكن فقلنا تشكن المجرى والكسب فيها مكاسب واسعة  
واسعت بفضلك كسبي لخواخي لم يعلل احد خطاء بل يشخصن اذا اققنا  
المقام لا تترك قوله تعالى وما تملك بيمينك يا موسى وقوله في  
الجواب هي عصا ي كما سمعت غير مرة واما ما قصصناه من قول  
يقول ان جاب الجوابي انه يجوز كونه ثمرة الاول او في حكم شيء واحد  
كالجواب في كل حال فلا محتمل له لان المقترض قال ان فتم عطف  
ما ليس بجواب عليه ومثله لا يمتح وما ذكره من مثال الزمان حلوا كما من  
لا يجوز في الحل ولا يجوز عطفه على لامح عند اهل المنهجية لانها في حكم  
كلمة واحدة لتأويله بمنزلة ولا مساس له بما نحن فيه وكون الجملة اعترافية  
او خالصة بتقدير المشبهة او معطوفة على الجملة الاولى من محال الفاصل  
والاستغنية المقدمه وعلية اوجه لا وجه له ومثله قصود عند اهل

عصام

روى عن

روى عن عصام

الفضل

الفضل لانه لا يجدي في دفع الاعتراض الذي هو صدده وما ذكره القائل  
فيها التوجيه الى محال للتوجيه لان العطف كانه اذا لا يمتح عطف المثل  
له على حال المثل به لا تترك انما قصصناه من قولهم بكم عني  
فانه **قلت** اذا قيد المفعول المقدم بما قبله به المقتر في قوله ان  
يذهب بغيره لا يكون مستغنى عنه لان ذهاب السمع والمجر مثله غير  
معهود فتنقذه في الجواب كما فعله الزجستاني ان لم يكن لا يمتح فتم  
لحسب وهو الذي اعلى ذلك والمصر غافل ولم ينافل **قلت** قول  
الزجستاني وادى محال ان يثبت انه مراد من الكلام من غير تقدير وعليه  
فلا محتمل ولا محتمل لانه يمتح كلام المجر وكلامه ولذا المقتضى والتقدير  
وعطفه بالواو على تفسيره متعلقا ولو سلم فلك ان تقول انه لما قدم  
ما قبله عليه من قوله يحفلون امسا بغيره في اذ انتم وقوله بكاذ البرق  
كعطف انصارهم قولي دلالة السبق على فليترك عن الغرابة ولك  
ان تقول لو بقي على اطلاقه كان اقوى والمعنى لو اراد الله اذهاب  
قواهم لذهبها من غير سبب فلا يمتح الاحترار والخوف مما خافوه في  
والمنااسبة المحسنة للعطف وجوده فلم يتركوه فتدبر **قلت** ولقد  
تكلمنا في هذا في شاوا اراد اي يحذف المفعول في شاوا وان مقتصر فاما  
اذا وقعت في جيزا لشرط دلالة الجواب على ذلك المحذوف معني مع وقع  
في محله لفظا ولان في نوعا من التفسير بعد الابهام الا في المستغرب  
فلا يكتفي فيه دلالة الجواب بل يمتح بها اعتناء بتعيينه ودفع التوهم  
غيره لاستبعاد تعلل الفعل به لاستغرابه ولو قلت لو شئت بكيت  
دعما جاز توهم قصده لو شئت مكال لا في محله على المعنى كاد  
والدم المذكور جاز لا محتمل من غير قصده كانه كان كانه لو شئت  
ان ابكي دمعاً بكيت دمعاً فاعتمدت في حذف المفعول وتعيينه على  
العادة المعروفة وكونه متوجها لدلالة تقييد الجواب على خلافه  
وان المصدر مثله لاننا في الاختمال والنوهم فاذكر المفعول  
زال الاحتمال حصوما اذا لم يكن المخاطب ذكرا فمن قال ان لو شئت  
بكيت دمعاً لا يحتمل سوى لو شئت ان ابكي دمعاً لم يكنه وقد كان  
يعني ان قول الفاضل المحقق هنا ان التعليل بان لو حذف فقتل  
لو شئت ان ابكي دمعاً كما قال **الاحمد**  
ولم يبق مني الشوق غير تفكره ولو شئت ان ابكي بكيت تفكره  
او يخرج رذل الدمع التفكير ليس مستغنى لان الكلام في مفعول المشية  
فلو قيل لو شئت بكيت دمعاً واكتفى بقرينة الجواب لم يحتمل سوى لو شئت  
ان ابكي دمعاً لم يكن **قول** انه قدس سره لم يمتح فيما شفع به على  
السعد رحمه الله وجعله مكابرة لان مراده الرد لما وقع في الكشف  
في مثله واستشهادا لان ههنا امر من محمول المشية نفسها ومفعول

في

سعد







الجواز ان يكون الاشياء كاشهد له قوله تعالى لو كان فيهما الهة اخر غيرهما  
لنفي قدرة الاخرة والالهة لا يمنع الفساق لا يمنع الالهة لانهم لا يظنون  
ما فعلهم منه ومن نظائره اذ لا يلزم من انتفاء بعض الالهة انتفاء  
الفساد بمعنى اختلال نظام العالم لجواز وقوعه من اله واحد لمقتض  
له وقال بعض المحققين دليله باطل ومقدح فافق لان الشرط الغوي  
لعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كانت السماء مضيئة  
او شرط نحو لو كان في مال مجت أو غيرهما واما التالي فلان الشرط  
ملزم والمجزا لازم وانتفاء لازم لوجوب انتفاء المكزوم دون  
العكس فومعنا المكون جزا واما معدوم المضمون فمستلزم مضبوط  
الشرط الملزم لا يمنع لازم وهو الجزا في الامتناع الاول لا يمنع  
الثاني فنيدل الامتناع الجزا على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس  
الجزا على ان رفع الثاني يوجب رفع المقدم دون العكس كما ارفضا  
الغوي وقال المحققون انتفاء الثاني في شرح التلخيص نحن نقول لا يصح  
قولهم لو لا امتناع التالي لا امتناع الاول انه يستدل بامتناعه على امتناع  
حق يردك العيب او اللزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل ان  
انتفاء الثاني في الخارج اما هو ليس سببا لانتفاء الاول فني يستدل بالدلالة  
على ان انتفاء مضمون الجزا في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير  
المنفصل الى ان عملة العلم بانتفاء الجزا ما هي وان باب المعقول جعلوا  
اذ وان الشرط كماله اذ على لزوم الجزا الشرط من غير مضد الى القطع  
بانتفاءه كما افصح عندهم استثناء غير المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة  
فانها لو وجود لكن الشمس طالعة فيستعملونها للدلالة على ان العلم  
بانتفاء الثاني عملة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء  
اللازم مرة غير انتفاء الى ان عملة انتفاء الجزا في الخارج ما هي لاستعماله  
لها في اكتاب العلوم والتفديقات ولا شك ان العلم بانتفاء  
اللزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل العكس فاذا انتفختنا وحدها  
استعملها على انتفاء اللغة اكثر لكنها قد تستعمل على قاعدتهم كما في  
قوله تعالى لو كان فيهما الهة اخر غيرهما فافق من ابن الحلب غلط من  
وقال قد سمر انه يدعي منه الهة المعنى الثاني اما هو بحسب الاصطلاح  
الاصطلاحية لا يباب المعقول والاية واردة على او صانعهم وهو  
يعتد حجة الحق انه من المعاني المعتد بغير الواردة على استعلا لانه  
عرفا فانهم قد تصدقوا بالاستدلال ويصحي المذهب الكلامي  
عندهم الا انه اقل استعلا لانه المعنى الاول كما للمعنى الثاني المذكور  
في نحو نعم العبد صبيح الخ وقت قد قيل في توجيهه انه اذ بقوله  
قد يستعمل على قاعدتهم ان العرب قد تستعمله متطابقا على قاعدتهم  
لا جزا ياكلها بل يجوز العلاقة بين المعنى الغوي والاصطلاحية وهذا

رغمي

مد

انتفاء

سلي

عصام

محصل

محصل ما قالوه باستهم رة او فتولا وقت لمقت في النفس منه امور  
لات ما ايضا ارفضا الفاضلان ومحققوا المتلخرين ان لها ثلاثة  
مقت في اللغة واستعمال العرب سواء كانت حقيقة او بقبضا  
حقيقة لحد هامة هي الجمهور والثاني من ذلك ابن الحلب الثالث  
ما ذكر في الاثر وما صاهاه وحينئذ يتجه انه كيف بعد ما قاله  
غلطا وهو لغنيار لحد المعلقة الثانية فان كان لانكار ما عاده  
فهو مشترك بينه وبين الجمهور لانه اكثر استعلا ولا وقد اختار  
المص رحمه الله ما اختاره ابن الحلب وفتل بحقل ان مراده ان  
ظاهر الانية هنا الدلالة على انتفاء الاول لا انتفاء الثاني يعني  
ان استعمال لو قد يكون للاستدلال وهو الظاهر لان حق  
العبارة الدلالة على انتفاء الاول بانتفاء الثاني لانه يقال ذلك  
عليه بكز ادون كذا وهو غيرت منه للبعد ما اذ عاده واللام  
تعليلية لاسئلة الانتفاء وقال قد سمر لو بمعنى ان مجترة  
عن الدلالة على الانتفاء وقد نيا لانها باقية على اصلها **قوله**  
وقرئ لا ذهب الخ اما على زيادة التاكيد المتقدمة او على ان اذهب  
لازم بمعنى ذهب كما قيل نحوه في تنبث باله من وفي قوله ولا تلقوا  
بأيديكم اذ الجمع بين اذ في تقدمية لا يجوز ولا سماعهم جمع سمع وفي نسخة  
سمعهم مفرد ويجوز ان يقدم له مفعوله اذ لا ذهبتهم وهو اقرب  
**قوله** وادوية هذه الشرطية الخ يعني ان اذهب الله مثله ليس  
بشيء فيجب مشيئة وقد رتب فاقية فائذ في ذكره والمسانع هنا انتفاء  
شرط وهو تمام شئية الاسباب لانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن  
والمقتضى مشيئة من الرعد والبرق كما يدل عليه ما قبله وما قيل  
على المص رحمه الله من ان ما ذكره هنا انتفاء قول مفعلة ان لو ظاهر  
الدلالة على انتفاء الشرط لا انتفاء الدلالة الاول لا انتفاء الثاني  
لجعله مشيئة الله شرطا والظاهر انتفاء الشرط بانتفاء شرطه لا يمكنه  
كامر واجيب **عند باب** لو ههنا اسئلة لغوية ان العلم بانتفاء  
الشرط التالي للوجود العيب الموقوف على الشرط يوجب العلم بانتفائه  
فلا تنافي في قد **قوله** والنتهي على ان ما قيل لا سباب الخ لانه  
لو لم يكن مشروطا لما تخلف الاشهر المؤثر القوي من الرعد والبرق  
والصواعق في ظلمات متراكمة ومبيك الحكم في مادة نبيا كذا في بيان  
لاشترائها في الصلة ونا شر الاسباب وقيام المعنى المتضمن بقاء  
على الظاهر وجري على العادة التي لجرا ما الله تعالى فلا يقال انه ليس  
على ما ينبغي لان الاستدلال لا يثبت لها في المستببات وليس لها تأثير  
غير الله تعالى عند اهل الحق ولا لتعامل الوفاق بقد رتب لانا المشيئة  
سواء كانت مرادفة للاداة او لا شأنها بتوجيه لحد طرفي المعقد وت

عصام

خبر

كاروني



كازوفي

من العقل والترك على الاخر فيستلزمها وان كان كنهه متافرق ظاهر ولذا  
 كان قوله ان الله على كل شيء قدير مقولاً لمكانة فلفظ ما قيل  
 من ان وجودها بقدر رتبة على هذا الوجه لا يفهم من الشرطية المذكورة  
 وانما المفهوم منها انوقف وقوعها على المشيئة وعدم تخلفها عنها  
 فتذكر تبرير **قوله** كالنضج به والمقترن له اخر ولذا لم يعطف عليه  
 وقال كما لنضج لانه عام في جميع المقدر ورايت فيه تخلص في القدرة  
 على ما ذكر واذا كان به دخولا او كذا فهو كالانبات بالبرهان والاه  
 والنسب والبقية لان القادر على الكل قادر على البعض وهو قدير به  
 وله المنبئ به لاننا لا نلزم من قدرته على شيء وقوعه بقدرته  
 لتغاير معنيين **لانا نقول** لما ثبت انه لا يجوز وقوع مقدور  
 من قادرين مؤثرين بغيره ان المتنازع وبثت الله تعالى قادر على  
 كل شيء لزم ان يكون غير قادر مؤثر اقل شيء واقع واقعه بقدرته  
 وقد رتبته تابعة لمشيئته في التاثير فثبت ان كل شيء واقع بمشيئته  
**قوله** والشيء يختص بالوجود في الكلام في شيء وتفسيره من جهتين  
 ومقامين فالاول في تحقيقه عند المتكلمين فانهم اختلفوا في ان الله  
 الممكن هل هو ثابت وشي أم لا وفي انه هل يمتنع الوجود والمعدم  
 واسطة ام لا والمذاهب اربعة حسب الاحتمالات اعني اثباته لا من  
 اوتفنيهما اقاينات الاثبات ونفي الثاني او بالعكس وذلك لانه اما  
 ان يكون المعدم ثابتا او لا وعلى التقديرين ما ان يكون بغير الوجود  
 والمعدم واسطة او لا ولحق فيهما والتمس تدرج في اتحاد مفهوم الوجود  
 والمشيئة والكلام فيه مرتبط بالوجود الذي هو ايضا فاعلى هذا هل  
 يختص بالوجود او يشمله ويشمل المعدم الممكن قولان **والثاني في تحقيقه**  
 لغزوه وهو يقع على كل ما خبر عنه لسوء الكائنات او عرضا ويقع على  
 القديم وعلى المعدم والمحال فهو اعمه العام كما في الكشف فلا يرد عليه  
 ما قيل من ان الخلاف بيننا وبين المعتزلة في المعدم الممكن هل هو  
 شيء ام لا واما الخصال فليس شيء اتفاقا فان الخلاف في التنبية بمعنى  
 النقرر والثبوت في الخارج لا في اطلاق لفظ الشيء فانه يحك لغوي مجرمة  
 الى النقل والسمع لا يقتضيه بخلاف الاختلاف العقلا الناظرية في المباحث  
 العلمية لاستصحابها وقد ورد استعماله على العموم في القراء وكلام العرب بحيث  
 لا يخفى على احد وما ذكره المص رحمه الله برهنته ما حوذه من كلام الراغب  
 وفيه المشيئة عند المتكلمين كالارادة سواء وعند بعضهم امثال المشيئة  
 ايجبا فالشيء وانما بانه فان استعمل عرقا في موضع الارادة فالمشيئة من الله  
 هي الاجداد ومن الناس لاصابة والمشيئة من الله تقتضي الوجود ولذا  
 قيل بانشاء الله كانت بخلاف الارادة وادارة الانسان قد تحمل من غير  
 ارادة الله ومشيئته لا تكون الا بعد ملكية الله مشيئته كما قال

نظرب

وما

مبادي

وما فتينا وان الا ان يشاء الله ولذا انما ان شاء الله دون ان اراد  
 الله وقول المص رحمه الله يختص بالوجود ان اراد ان كان معناه  
 عند المتكلمين ببناء على المشهور من مذهب اهل السنة خلافا  
 للمعتزلة فانه عند هؤلاء المشيئة لا وجود والمعدم الممكن ببناء على  
 القول بانه ثابت وان الثبوت لعدم الوجود وبما نقل عنهم  
 من القول بجهوله للمعدم مطلقا من عدم الفرق بين معنيين  
 لما سمعته من الانصاف عليه وكلام المص رحمه الله انما يقتضي لفظ في النظم  
 وقال بعض الفضلاء ان الله تعالى في الاشياء لا يكون على المعنى اللغوي  
 لا على الموجود كما اضطلع عليه اهل الكلام وفيه نظر فتأمل **قوله**  
 اطلق بمعنى شئ اسم فاعل كجاء واصلة شاق فاعل اطلاق فاعل فاعل  
 مصدر اطلق على الفاعل وهو من قامت به المشيئة كقوله ان معنى عادل  
 ولذا فترديد شئ شاع حتى صار حقيقة فتدبر ومن قامت به المشيئة  
 موجود لا محالة وحديثه بغير الحلاقة على الله لتمام المشيئة به ولانه  
 موجود واجب الوجود شئ استشهد على اطلاقه على الله لا بغيره واسقط  
 الاستشهاد بقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه لما سأل في تفسيرها  
 وأشار الى الرد على الجهم ومن ثابته في منع اطلاق شئ على الله لقوله  
 تعالى على كل شيء قدير ولو كان شيا دخل تحت القدرة وممكنات  
 لانه واجب الوجود بانه الذي في الآية معنى الذي الذي يظن ان عليه  
 بمعنى لضر وهو عام مخصوص بالقل وما قيل من ان ارادة شاء بزنة  
 فاعل في قوله تعالى قال اي شيء اكبر شيئا ردة يعتد حجابا لمراداي  
 موجود اكبر شيئا ردة كما لا يخفى من وقوع بانه اصله ذلك شغل  
 على الموجود مطلقا وهو المراد كما ستوضح لك عن قريب **قوله**  
 ومعنى شئ بفتح المشهور وفي اخره مائة وقد تبدل الياء وقد علم من قول  
 بوزن مبيع ومهيب وعلى ما قبله هو اسم فاعل وهو في الامل مقدر  
 بخوذه عن كل من هذين المعنيين واستعمل استعمال المشترك في شئ  
 وغلب استعماله في ذات كل موجود وهو بعد هذه الغلبة عام لا مشترك  
 لفظي ولا متافيه انه قد تلبست المعناه الاصل في غير الاستعمال  
 كما ذكره المص رحمه الله فيما تحت فيه لانه فلا يرد عليه ان معناه المصدر  
 وتدرج باللفظ الى الاستعمية والاشتراك بغير الفاصل والمفعول خلاف  
 الظاهر لتعريف معناه لفظ الوجود ولذا قالوا المشيئة تساو في  
 الوجود وفيه بحث **قوله** وما شاء الله وجوده فهو موجود الخ لا يخفى  
 ما في كلامه من الخرق الذي اتفق على الراجع وان غفل عنه كثير ممن شرحه  
 ولتحكم ما قالوه ولا تشر بقرينة ما فيه **قوله** من الناس من قال  
 المراد ان مقدرا الوجود في وقت لمقدر له وفي علم الله تعالى وفيه لجة  
 من الاغترال لقوله بانه كذا على المعدم وانما تكلفه ليخرج

ابن تيمية



المستعمل الذي يسماه المعتزلة شيئا وانما يسمى قبل وجوده شيئا باعتبار  
 ما يؤول اليه وما في الانشغال فمن انه يسمى اول وجوده شيئا فلا  
 خلاف ليس بشئ بل من عند انشغال وفتيل انه من مزال الاقدام لما مر  
 من تحريك محل النزاع بين المعتزلة واهل السنة والفرق بين كلامهم  
 واهل اللغة والمصريحة انهم خلطوا ذلك خلطا لا يفي وتوجهه  
 انه اذا اتى الشئ في اصل اللفظ مكتمل اطلق بمقتضى شئ او مشي  
 وكلاهما موجودا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ما تعلقت به  
 المشي فلو موجود فثبت ان الشئ محقق بالموجود وان اذ اتى الشئ  
 بمعنى الشئ محقق بالموجود واقول الجهور الات اشياء ثقلية الله  
 دون شرط التقاد وتعلم مراده هو الاول وفيل ان جواب عما  
 يريد عليه من ان طرف العدم من الممكن قد يقع متعلقا المشي كالأعدا  
 بعد الاستعداد فان المشي اذا اطلقت تنصرف الى الكامل في شئ الله  
 لما عناه وجوده بصيرته متوجها في الجملة ولو في المستقبل والمراذيل  
 المتعاقبة بين المنقول والمفول وللمفول عنه وكلها اعتد اذ اعظم من في  
 الجائيات وتطويعا لغير طائل وتخصيل لغير حاصل وان بعد ما عرفت  
 ان الخلق في اطلاقه على المقدم الممكن كما ستره وما يوجب في المستقبل  
 قبل وجوده معدوم فلا يكون بيننا وبينه على ما ذكره المصري رحمه الله  
 خلاف اضلا والذي اوقعه في كلامه لا رغب ان ما ذكره  
 من قوله وعلمه قوله تعالى هو ذليل لظننا الاستحالة لتعلق  
 القدرة والخلق والاحكام بالموجود بعد وجوده وهو مع جوابه  
 المذكور في التفسير لا يبرهن في نفسه انه متبني على ان العدم لا يحتاج  
 الى المشي بل عدم مشي الوجود كاف في العدم فان علة عدم المقول  
 عدم علة وهذا هو الباعث له على تقديمه في حق قوله تعالى ولو شاء  
 الله ما اقتتل الذين من بعدهم ولو شاء الله امهم كما مر في قوله  
 اذا كان على كل شئ قد تير على ظاهر من غير احتياج الى تخصيصه عند المم  
 رحمه الله فلم قال في قوله تعالى احسن كل شئ خلقه على قراة انه محصور  
 منفصل او متصل كما ينبغي **قلت** لما كان المعنى الاصل فيه متروكا  
 في الغلب وقامت القرينة على تركه وهو المتفرج بخلافه بعد بني هناك  
 علمتنا **قول** بلامثبوتية المشي في كالمعنوية بمعنى الاستشكا  
 صرح به اهل اللغة وورد في الحديث الشريف وفي كلام فضيل العربي  
 كقولنا لئلا يفتن

- حلفت يميني غير ذي مشيويه • ولا علم الاحسن ظن بصاحب
- وقال في الخبر اسر اصل معناها الرجوع والانصراف كما في قوله من سجد
- الحمد ارضاه الله تعالى عنه
- فلما التقينا لم تكن مشيويه • لنا غير طعن بالمنقضة الشئ

ذلك او في الحدوث في الشيئية بمعنى الاستشكا انما انشغالها بغيرها بغيرها  
 على ما ذكر تكلف لتاويله فتبين انه منسوب الى المشي مصدر بمعنى  
 الاستشكا وقيل بمعنى اثبت اثبت وقوله ومنه الصمت الذي يعين  
 ومزاد المصري بها التخصيص بغير ان يفتيها كما بعد **قول** والمعتز  
 لما قالوا الخ فليل انه تعريض في كلامه في اكتشاف من ان قوله الشئ  
 ما يصح ان يعلم ويخبر عنه قال مسيبويه وهو لغة العام كما ان  
 الله اخبر الخاتم بحري على الحسم والعرض والقديم تقول شئ لا لا شيا  
 انه معلوم لا كسائر المعلومات وعلى المعدوم والمحال فان كان  
 مقصود المسمى رحمه الله ما زعمه هذا القائل فلا ريب له لانه  
 بيان لمعناه لغة والخلاف قبيحنا وبين المعتزلة في شئ آخر غير المعنى  
 المعنوي وقد تقدم في ان الله في المعدوم الممكن وان غيره من  
 المعدومات ليس بشئ بالاتفاق متا ومنهم وهو المصترح به في كتب  
 الاصول القديمة والجديدة فلا يصح الرد ولا النقل عنهم لان ما في  
 الكتاب بيان للمراد به في كلام العرب واستعماله كما اشار اليه  
 بنقله عن مسيبويه فان قلت **قلت** لعل المسمى رحمه الله ظهر بغيره  
 فهو قول الله غير مشهور ويؤيد قوله في شرح المقاصد وعند  
 كثير من المعتزلة هو اسم للمعلوم والزمهم ان يكون المشي شيا  
 وهم لا يقولون به اللهم الا ان يمنع كون المشي معلوما على ما  
 يتبادر او يمنع عدم قوله باطلاق الشئ عليه وقد ذكره اهل الله  
 انه اسم لما يصح ان يعلم يستوي فيه الموجود والمعدوم والمحال  
 والمستقيم انتهى **قلت** هذا بعينه ما ذكره المصري وقد استقر  
 كلامه في شرح الكتاب الذي هو لغزنا لغيره على خلافه وهو الموافق  
 لما في كتب الاصول باسرها قال الامام في كتابه المسمى بالمسائل لا يعبر  
 هذه المسئلة متفرعة على مشي الخري وهي ان الوجود هل هو  
 مغاير للماهية ام لا **اشتم** قال بعد ذلك فلنرجع الى تعيين محل  
 النزاع في هذه المسئلة فنقول **المعدوم** اما ان يكون ولما لعدم  
 مستقيم الوجود واما ان يكون كما نزل العدم كما في الوجود اما المستقيم  
 فقد اتفقوا على انه نفي عدم صرف وليس بذات ولا شئ واما المعدوم  
 الذي يجوز وجوده ويجوز عدمه فقد ذهب اصحابنا الى انه قبل  
 الوجود لنفي محض وعدم صرف وليس بشئ ولا ذات وهذا قول الجرح  
 الصري من المعتزلة وذهب كثير من شيوخ المعتزلة الى انها ما هيئات  
 وحقايق كالتي وجودها وعدمها في ذاتها هو التخصيص بمحل النزاع انتهى  
 فقد ظهر لك ان ما ذكره المصري وتخصيصه لا وجه له وكانه فهم  
 ان الوجود ما يوجد في احد الارضين الثلاثة وللمعدوم خلافة ممكنة  
 كان او مستحيلا **ولما** لانه لا نزاع في استعمال الشئ في كلام الله وكلام

ورد

خبر



القرب في الموجود والمقدوم والمحال والواجب والحادث كما ذكره الزمخشري  
 وقوله يعني ان يوجد بمعنى يمكن ان يوجد فان الصحة كما تقابل  
 الشق والفساد تقابل الامتناع الثاني في كلامه وهو استعارة  
 مشبهة ولا يمكن عامة مفتد بالوجود فيشال الواجب وصفاته  
 عند القابل كما وافعال العباد لانها مقدورة له بالذات او بواسطة  
 التمكن وقوله ما يصح ان يعلم اي يخبر عنه ان قيل ليس هذا شاملا  
 للفعل والحرف قلنا يصح الاخبار عنها لكن بشرط ان لا يترادف معنا  
 فيضمن لفظة ما واذا عرفت ان الصحة هنا بمعنى الامكان العام وما  
 سلك الضرورة عند الخلق انهم سقطوا في وقت من ان فيه اطلاق الجار  
 على الواجب وهو غير جائز **قوله** لم يمتدح التخصيص الخ اي تخصيص شيء  
 في قوله على كل شيء قد يرد وقالوا كل شيء بالتمكن ليخرج الواجب والمنتهى  
 واما اذا كان بمعنى الشيء وجوده فهو متوافق على عمومته كما لا يخفى وظاهر  
 انه محذور وصح ان التخصيص به جائز على الاصح فاحذر فيه كالتوهم  
 سوفته الالان ليقال انه خلاف التمثل لاسيما مع كل مقتضية  
 للمعوم وليس بجديد فان قلت **تلك** التخصيص بالتمكن لا يكفي في  
 قوله خالق كل شيء على منزههم لان من الممكنات ما لا تتعلق الارادة  
 بوجوده وافعال العباد ممكنة وليست مخلوقة له عند من قلت  
 تتعلق الخلق بكانه على امكنه يدل على تتعلق الارادة بايجادهم فهو  
 اشارة الى لزوم التخصيص بلا حصر **قوله** على زعمهم اشارة الى ما فيه من  
 المقصور **قوله** والقدره هو التمكن الخ ذكرنا في غير كتابنا الخبر ولو  
 انتك نعلم المرتبة كما لا اله الا الله الاول انهم عند صاحب الاصلاح  
 وفي الموافقة لقدرة صفة تؤشر وفق الاكر اذ قد قتل هي سبب  
 قريب للافعال المختلفة وهذا فيما قيل يقتضي انها ليست نفس في  
 التمكن بل مقدرة ومقتضية وبسببها الخالق الذي قاله المتكلمون  
 انها صفة ثابتة له تعالى والتمك لمراعته لا وجود له في الخارج  
 فهو متناها للغة وذلك اصطلاح وقيل ان كلام المصرحه انما اشار  
 الى ان في خلافها هل هي صفة صافية او ذاتية وقيل ان قوله  
 هو التمكن الخ يقرب من مذهب المعتزلة ويسمى بات القدرة ليست  
 صفة حقيقية وللنفس الثاني مذهب لا شاعرة والثالث يشعر بانها  
 من الصفات العلية والتحقق ما في النشامل للامام من ان الصفات  
 ثلاثية اقوام صفات حقيقية عارية عن الاما قات كالسواد  
 والبياض صفات حقيقية بلزومها اضافات مخصوصة الى المقام  
 وكذا القدرة صفة حقيقية لما يتعلق بالمقدور وذلك المتعلق  
 اصنافا في مخصوص بين القدرة والمقدور واصنافه ونسب محضه لكون  
 الشيء قبيلا غير كعبه فتره فترها بالمتبنا ونحوه نظر الحقيقة ومن فسر

كما زعموا  
 خطيب  
 فتره

بغير

بغير رتبة اللوازمها فلا يخالف في التحقيق شعر انه قتل علما انه لا  
 يتناول التمكن من اعدامه بقدر وجوده ولا التمكن من انقائه بالتمك  
 كما ستراه **الالان ليقال** التمكن من الاجتاد يستلزم التمكن منها  
 استلزاما ظاهرا فلما اقتصر على شرفه فعله صنعت ما قيل  
 من ان المقدور ان ارشده به ما تعلقت به القدرة لا يكون الامور  
 وان ارشده ما تعلقت بالقدرة لا يكون معدوما وهو المعنى بقوله  
 انه تعالى قادر على جميع المقدورات وان مقدوراته غير منتهاية  
 يعني انها صفة قدسية قديمة بالقادر قبل الاجتاد لمقدوراته  
 ولقد الاجتاد والقدرة **قوله** وقيل صفة تقتضي التمكن هذا  
 هو القول المستفي فكأنه لم يقصد تربية المبدأ التمكن من الاجتاد  
 والاعتماد والاقبال كما سمعنا انما وقوله وقيل قدرة الانسان  
 الخ فتد اشارة الى ان ما قبله قام فيهما اواخر رساله والظاهر الثاني  
 وجه تسميته انه وان فرق بين القدرة وبين الالان يقتضي ان القدرة  
 من الصفات التلبينية الذي علمنا المحققون انها صفة بثوت ذاتية  
 والتمك بعبادة هاء وثباتها بالقابل به لاختلافه لتلبين الصفات الذاتية  
 او نفسا لها ثبات الالهية انما تستعمل اذا طلعت في المحسوسات  
 والفعل شامل للاجتاد والاعتماد كما مر وصاحب هذا القول هو  
 الراغب كما سترج به في مفرده انه فاعل **قوله** والقادر هو الذي الخ  
 هذا مما قيل ان يكون كلاما متناظرا ويحتمل ان يكون منقمة القليل  
 فكلها من كلام الحكماء لا يمتدح لاي قولك باثبات صفات زائدة للمقدرة  
 على ما حق في الكلام وبما لقوا المتكلمين في ان القدرة عبارة عن صحة  
 الفعل والتمك وقوله وقولوك هي عبارة عن كونه بحيث ان شاء فعل وان  
 شاء ترك او لم يفعل وتقدم الشريطة الاولى بالنسبة الى وجود العالم  
 الذي هو الواقع وتقدم الشريطة الثانية بالانسية الى وجود العلم قائم  
 اللازم وصدق الشريطة لا يستلزم صدق طرفتها ولا في كنهها  
 وادام العقل والتمتع التمكن بسبب الغير لا ينافي الاختيار عند من  
 وفي نسخة وان شاء لم يفعل بقوله وان لم يشا لم يفعل ولما ذهب  
 الفلاسفة الى ان اجتاد العالم بطريق الوجوب لم يثبتوا الموجد الارادة  
 والاختيار لالان انما يشا فعل الخ وهو متفق عليه بين الفريقين وفيه  
 كلام في نهايتها الموفق الصواب من هذه الجهة وقيل ان قول المصنف  
 الذي ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل لصحة متافيل ان شاء ترك لان  
 ظاهره يقتضي ان يكون العدم الاصل متعلق المشية وليس كذلك كما  
 قرره شعر ان كلام من الفعل عدمه اعم من الاجتاد والاعدام فالمعنى  
 ان طاعة الاجتاد او الاعدام فعله وان لم يشا الاجتاد والاعدام لم  
 يفعل ومعنى كونه قادرا على الموجود حال وجوده انه ان شاء عدمه

نية

فصل



اعتدله وان لم يكن له بعد منه ومعنى كونه قادرا على المتعد ومحال عدمه  
 انه ان نشأ وجوده او حدة وان لم يشأ وجوده لم يوجد فاحقطة  
 فانه فافع ومنه بحث **قوله** والقدر الفاعل لما يتنازع  
 الراغب محال ان يوصف غير الله تعالى بالقدر المطلقه يعني بل  
 حقه ان يقال قادرا على كذا والقدير هو الفاعل لما يتنازع على قدرها  
 تقتضي الحكمة لا زائد لعلها عليه ولا نقصا عنه ولذلك لا يفتقر ان يوصف  
 به الا الله تعالى والمقدر بغيره لكنه قد يوصف به البشر واذا  
 استعمل في الله فمعناه القدير واذا استعمل في البشر فعناه المتكلم  
 والمنكسب للقدره انفق ومنه اخذ المصنف ما ذكره من الخطا في معنى قوله  
 على ما يشاء ويراه متضمن جار على وفق الحكمة وقيل معناه على الوجه  
 الذي يشاء شيئا ومعنى من الوجوه المختلفة ولا يحصل له الا ان  
 يريد به الغنيم اي على كل وجه اذاه ولم يوطئ لاختصاصه تعالى  
 به لانه لا يعدم على ايجاد كل ما يشاء وجوده او على ايجاد ما يشاء في غاية  
 الاتقان جاريا على وفق الحكمة الا الله تعالى والفاعل هو المبالغ  
 فيما يفعل كمنه وكيف وفعل ان اراد بالفعال ما يشاء الخ في الجملة  
 فهو لا يقتضي عدم الصفات الغير به وان اراد الهموم لكل ما يدخل  
 تحت المشيئة لزم ان لا يوصف بغيره ولو كان اورد عليه ان اول  
 كلامه في تفسير القدره يقتضي ان يكون القدير المتكلم من ايجاد  
 الشيء او ذو صفة يقتضي تمكن منه لا الفعل الا ان ثبت هذا المعنى  
 نقلا ورويات القدير صفة من الغنة فمعناه زيادة على القادر وزيادة  
 التمكن لتام يقتضي ان يكون فعالا ولا يقتضي ان المراد الثاني وانه قد  
 التزم ما لم يرد فاي محذور فيه بشر ان ما ذكره هنا ان كان من تتمه  
 القيل لم يرد ما ذكره وان كان ما بين كلام آخر والقدره والتمكن الموصوف  
 به الله تعالى صفة قدسية باقية لا زوالا او ابد فتكون قبل الوجود ومنه  
 وتعد ولا حاجة الى حمله معنى اخر بقول لا الى غير مما ذكره ثم ما ذكره  
 المصنف رحمه الله تعالى لا يرغب من ان القدير لا يوصف به غير الله تعالى  
 بخلاف القادر والمقدر ساء على ان المتنازع في القدره بالمعنى المذكور  
 لا ينصف به غيره تعالى فيه نظرا لانه المتنازع من سبب لا يلزم ان  
 يكون المعنى المذكور ولو تمتعت كلام العرب واهل اللغة لم يجدوا مختصا  
 به تعالى ولما وقع في بعض النسخ فاما يوصف به غير الباري وكان المصنف  
 اصله ما في النسخة الاولى على انه قد خالف ما ذكره بقوله في اول  
 الخطبة لم يجد به وقد يراف ان المراد به غير تعالى الا ان يقال انه بقي  
 للقدير عن غير ما اذا المعنى لا قد ير فيوجد وحيد لا يشاء في ما ذكر **قوله**  
 واشتقاق القدر من القدر في قوله تعالى لا تدرك على الريح ع حيث عدل عن قوله  
 واشتقاق القدير من القدير في قوله تعالى لا تدرك على الريح ع حيث عدل عن قوله

خبر

كاروفي

صلا

عنه

عنه بانه لم يرد به الاشتقاق المعروف ببلات بينهما اتصالا ومناسبة  
 فان القدير مشتق من القدره ومعناها الانقياد على مقدار قوة وكثرة  
 وهو معنى القدره وتروى درجات عادية ان يعبر للغات اصلا ترجع  
 اليه ولما كان في جميع مواضعه معنى القدير جعله اصلا له هكذا  
 يقال عند واذا اشتغل المتردد على معنى المجرد وزيادة جعل اصلا كالقادر  
 من القدير والوجه من المتوهم والبرج من التبرج والاشتقاق  
 فيه لغوي بمعنى اخذ من شئ موقاه لانه اصطلح عليه اهل التعريف  
 ولما تراه يجعلون المصدر مشتقا من مصدر اخر فلا اشكال فيه  
 كما تقدم **قوله** ومنه دليل على ان الحادث الخ اي في قوله ان الله على  
 كل شئ قدير لان الحادث والممكن شئ بالاشتقاق وكل شئ مقدور كما  
 صرح به المصنف ومورد الدليل كقيل الحادث كالحدوثه شئ وكل شئ  
 مقدور له تعالى فينتج ان الممكن كمال وجوده مقدور واورده عليه  
 مع الطعن المذكورة مع ردها في حواشي بعض الفضلاء فلا حاجة لاجراءها  
 هنا فوجود الاول وثب الثاني بقدرته تعالى وهذا رده على من زعم  
 ان الحادث يحتاج الى الفاعل القادر كالحديثه دون بقائه والاولم  
 يحصل الحاصل اذ ايجاد الموجود بحال وقاثير القدره هو الوجود  
 ولما بولعه بان الحال ايجاد الموجود بوجود سابق وماو غير لازم بل  
 ايجاد له لوجوده هو اثر فذلك الوجود مع ان هذا مبني على ان قاثير القدره  
 الوجود فقط وليس كذلك لجواز ان يكون الوجود بعد الوجود فالصحيح  
 ان معقوله مقدور ان الفاعل ان شاء اعد منه وان لم يشأ لم يعد منه  
 كما مر وقيل ان شاء او بقدر المستطاع ان عدم احتياج الباقي في بقائه  
 شئ قالوا ان الجواهر لا تخلو من الاعراض والعرض لا يبقى زمانين فلا  
 يتصور الاستغناء عن القادر فكل ان وهذا مما انكره كثير من المتكلمين  
 على الاشهر وقالوا ان ادعاء مثله في الاعراض القارة مكابرة  
 في المحسوس المستلزام يقال ان المتو اذ ان الله ليس بحسب ذاته بقا  
 واستمراد وبقا وهاهنا من استناد المتكلمين هو كالحديث المايل الى السند  
 الى جدار حتى فارقه سقط **قوله** والممكن حاله بقا لان المحققين  
 على ان علة الاحتياج الامكان لا الحدوث كما هو مقرر في الكلام قتل  
 انما اورد المصنف الممكن بالذكر وكان ينبغي ان يقول الحادث شئ حادثه  
 وبقائه اشارة الى صفاته تعالى قائما متمكنة مع قدما لكن كونها  
 مقدورة في غاية الاشكال لما تقرر من ان اثر المختار لا يكون الحادقا  
 ولذا اضطر الى انه تعالى موجب بالذات في حق الصفات كما في كتب  
 الكلام وقيل عليه ايضا ان صفاته متمكنة فيلزم كونها مقدورة بحال  
 بقاها وقد فسر القادر بالذي ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وكامله  
 صحة الفعل والترك وهي معقولة ذاته فلا يصح فيها الترك الا ان اراد

خبر

مير بادشاه



المعجزة بالمتكبر الحادث لكن خلاف ما يقتضيه سياقها ولو كان  
 كذلك قال حاله وبقائه **أقول** الذي ارتضاة المحققين  
 مرة المتكبرين كقوله الامام في الاربعين ان صفات الله تعالى ممكنة  
 لذاته ولجبه الوجود لوجوب الذات وحاصلة الصفات  
 وجبه الذات لا بالذات اي وجبه لاجل الذات المقدسة لا بالذات  
 ذات الصفات انقضت وجوب وجود نفسها فتكون ممكنة في حد  
 نفسها لمصلحة بالذات القدسية لكن يجب ان تكون الذات موجبة  
 بالنسبة اليها محتارة بالنسبة لما سواها والالزام حدوها بناء  
 على ما تقرر من ان المقادير عند الحوادث البتة وقوله في التفسير  
 الكبرية الذات المقدسة كالمبدأ للصفات او رد عليه ان ظاهر التفسير  
 انها ليست مبدأ لها واذا لم تكن مبدأ لها لم تكن الصفات ممكنة بل  
 ولجبه خفي عند الواجب وهو لا يجوز وجبه **بأنه المتبادر من**  
 المتكبر هو الموجد بعد عدم الصفات ليست مسبقة بالعدم الا انها  
 تقتضي الذات وتحتلج اليها وتتوقف عليها فالذات بالمتكبر لها كالمبدأ  
 وان لم تكن مبدأ حقيقة واما تعلق القدرة وتوحيها بالصفات الذاتية  
 فاضلوا في علم ما اشار اليه في شرح المقاصد فقبل تعلقها بالصفات  
 لا في القدرة بل في تحققها والاضمار بمعنى ان شأنا فعل وان شأنا لم يفعل  
 لا ينافي ايضا كما مر وقبل انه قد يفسر شمول قدرته بان ما سوى  
 الذات والصفات من الموجودات واقع بقدرته فتدبر **قوله** وان  
 معه والاعتد معه والية المراد بمقدوره الفعل الصادر عنه واختاره  
 وقد رتب الكاسية له معقد ورتبها في تعلق به قدرة الله المؤثرة  
 في ايجاده وهو من هب الاشعري ولا يلزمه تعلق قدرته بغيره  
 ولحد لانه المؤثر قدرة الله فقط والمحدور مؤثر من مقادير  
 ولا يلزمه الجبر ايضا لانها **التأثير** معتبر في القدرة لما مر من  
 تعريفها بانها صفة قوشر وقوا الارادة لاننا نقول **الاشعري** رحمه الله  
 قسم القدرة الى المؤثرة والكاسية وما ذكرتم تعريفها القسم الاول  
 لامطلق القدرة وتوحيها بتبين ان معنى الكسب الذي يبينه الاشعري  
 هو تعلق القدرة والارادة الذي هو سبب عادي لتقدير الله تعالى  
 وحقق في العبد وافعال العباد اثيره بحسب الاحتمال العقلي ببيان  
 امور الاول ان يكون حصولها بقدرة او اذنه من غير تدخل قدرته  
 العبد والثاني ان يكون حصولها بقدرة العبد او اذنه من غير تدخل  
 لقدرة الله واذا نه في اي بلا واسطة اذ لا يتركها قل ان الاقدار  
 والتمكين مستندان الى تعالى اما ابتداء او بواسطة والثالث ان يكون  
 مجموع القدرة نية وذلك بان يكون المؤثر قدرة الله تعالى بواسطة  
 قدرة العبد او بالعكس او يكون المؤثر مجموعهما من غير تخصيص لاحدهما

سبل  
عليه

بالموثرية

بالموثرية والاخر بالانية ذهب الى كل من الاحتمالات ما خلا الاحتمال الثاني من  
 محتملات الشق الثالث طائفة والاول مذهب الاشعري والثاني مذهب  
 المعتزلة والثالث مذهب الاستناد للاستفراغ في الكلام عليه مبسوطا في  
 الكتب الكلامية وقوله لانه شئ الخ اشارة الى القياس الذي ذكرناه **قوله**  
 والظاهر ان التمثيل في المراد بهما ما في قوله كمثل الذي استوقدنا را  
 الخ وقوله او كصيت الخ وانما جعله الظاهر لانه ابلغ واقر من كونه  
 معترفا ومفردا وعرفه ضمنا بنسبته هيئية منتزعة من عمارة  
 امور متلاصقة تاليفا معنوية كصيات كشي واحد بمثلها ومثل  
 له بقوله تعالى مثل الذين حملوا الخ لظهور التزكيت فيها كاسيا في  
 تفسيرهما مع المتناسبة بما هيئا لانها في حق اليهود واكثر المتأففين  
 منهم وحمل النوراة فرائها وحفظها وقوله لم يحملوها لتزول حملهم  
 لها من زلة العدم كما في قوله تعالى وما رميت اذ رميت او المراء لم  
 يكنز مولحقا كما في قوله تعالى وحملها الانسان كما هم مع النوراة  
 التي هي كتاب عظيم فيه نور وهدي نافع مع عدم الانتفاع بها  
 وحققهم كحال حمار يحمل اثنى عشر كتابا كالتفسير والتفيسه ولا يلبث منها الا  
 النعيب والكفة وفي ذكر الاستفراغ هذا الصنف **قوله** والغرض  
 سعة التبيين مع ان المتعارفين في التبعيض هذا كما لا يخفى **قوله** والغرض  
 منها الخ اي المقصود والمعنى المراد وليس المراد ما يستتر على الشيء  
 حتى يستدل بالحكمة والمصلحة لانه افعال تعالى لا تغلب بالاعتراض كما  
 قيل في المراد من التشبيه في حكاية التقدير تشبيهه كالتين كالتين  
 فالتمثله في الاول مجموع لمخوال المتأففين في تخيرهم واضطرارهم مع اظهارهم  
 الايمان بحملها لفظا لمعناها واداموا لله وذراريتهم وزوال عنهم سرعا  
 بافتاد اسرارهم وافتادهم المؤدى الى خسارة الدارين والمشتبه  
 كالاستنوقد نار مضئيه فانطفأت ووجه التشبيه صراحة  
 الخ الذي يوول الخافه وفي الثاني خالفه في الشدة ولما سألهم في  
 المبطن بال كفر المكثرين باخذاع حذر القتل كالحذر ومظهر شديد  
 ببرق سرعته فزعون خروقا فانهم بانا منهم حذر الهلاك ووجه التشبه  
 وحذر ان ما يقع ظاهره وفي باطنه بلا عظيمة والمكانة المقاساة  
 واخذت السما بمعنى لحاظه مظهرها وعالته وفي قوله من الحرة  
 والشدة له ونشر مرتب في الحرة للتمثيل الاول في الشدة للتمثيل الثاني  
 ويحتمل رجوع كل منهما لكل منهما وتكال معطوف على ما يكاد وما صدريه  
 او موصول وطغيت بمجول وهو اللام وفي نسخة انطفأت وفي اخرى  
 انطفأت بدون هتد يا تد الهما واخر انه مجري المعتدل والقياس غير  
**قوله** من قبيل التمثيل المفرد الخ يعني انه من تشبيه المفردات بالمفردات  
 وهو المستعمل بالتشبيه الغرضي ولكان كان قوله المفرد بوجه انه لا يقدد

شيخ زادة

ذلكم



فيه لشيء لقوله وهما ان تاخذ الاشياء الى ان تخلصها شيئا متعددا  
من غير تركيب فتشبهها بمثلها كما سنبين ذلك وفي الكشف انه اذا  
كان التشبيه مفرقا فالمشبهات مطبوعة على سمن الاستعارة كقوله  
وما يستوي البحران لانه شمر قال فان قلت الذي كنت تقدمه في  
الفرق من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل ذوي صيت  
هل يقدر مثله في المركب قلت لا لا ظلم ليرجع في قوله يحلون  
اصابعهم في اذانهم ما يرجع اليه لكانت مستغنيا عن تقديره لاني ابي  
الكيفية المنزوعة من مجموع الكلام فلا على اذ يحذف التشبيه من  
تأني في التشبيه بعام لم يله الج والمزاد انه على التفرقة طوي ذكر التشبيه  
كما في الاستعارة المصروفة لظن ذكر المشبه فيها لفظا وتقديرا وطعا  
وذكر في التشبيه على سمنها وان فرق بينهما بوجهين الاول  
ان المتروكة في التشبيه منوكة مراد وفي الاستعارة منسوبة بالكلية  
كما سترى في الاستعارة التمثيلية في قوله منظم الله الامة من  
ان المعاني قد يقصد اليها بالفاظ منوكة غير مقيدة في النظم  
الثاني ان لفظ التشبيه في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي  
الاستعارة في معنى التشبيهي لواقته مقامه مما اصل المعنى من غير  
فرق وان كانت للبالغة واذا قدم فيهما انتظم مع المذكور بل  
لغير كاهنا وقد يحتاج الى التغير كما في قوله تعالى وما يستوي  
البحران على ما فصل في محله شمر ذكر انه على التفرقة يحتاج الى  
التقدير دون التركيب وظاهر انه يقدم كمثل ذوي صيت الا ان  
لغيتك بطلب ذكوالصغير المتجمع ليقضي تقديره في مثل فلان المقصود  
تشبيه صفة المشاقتين بصفة ذوي الصيت فتقديره او في تبادله  
هذا المعنى وان كان ملائمة منع المعطوف عليه وهو كمثل الذي اخ  
ومع التشبيه وهو مشاهمة وان مع ان يقال او كذوي صيت كقوله  
فما لي انا مثل الحياة الدنيا كما انزلناه الخ وفصل تقدير المثل  
انما لم يمتنع ليعطف على السابق وينبغي عليه تقدير ذوي ولا  
اضافة القصة الى كل من الاجزا التي تدخل فيها معجولة لكن اضافتها  
لا محابها حقيقة ولغيرهم مجازية لما ذكر في قوله مثل الذين  
ينفقون اموالهم في سبيل الله وقد قيل عليه ما قيل في قوله  
فخلصه بالنظر فيه وهذا كله مما لا كلام فيه وانما الكلام في ان المص  
رحم الله ترك حديث التركيب والتفريق بين التركيب والتفريق  
فاما ان يكون اكتفاء مما قالوه في الاشارة اليه سابقا حيث اقتضاه  
تقديره واما ان يكون تركه لعدم ارتضا بجملة لما فيه من الخفاء  
من ان طي ذكر المشبهات غير ظاهر لانه المشبه في التمثيلين مصرح به  
في قوله او لا مثله لان المثل معنى القصة والحال الشاملة لجميع احوال

كشف

المنافس

المنافقين المشبهة لجمال ولا يلزم في التعريف التفرقة بالطرفين نفسيا  
كما قالوه في المثل والنشر المقدر على ان لجمال في قوة التفصيل  
العمد به فكيف يقال انه يطوي فيه ذكر المشبهات على انه لا مانع من  
القاء الكلام على حاله من غير تقدير اصلا وما ذكره قدس سر من تية  
الافاظ في التمثيلية من تحقيقه لان قياس الاستعارة على التشبيه  
قياسا مع الفارق فان المشبه بطوي ذكره كثيرا بخلاف الجواز لفظ  
المتعارفتا بيد مدعاة بمغير تمام **قول** وما يستوي الا على الج  
هذا من قبيل التشبيه بالفرق وهو نظير لما نحن فيه من وجهين التفرقة  
وتكرير التشبيه ولذا جاء لا النافية فشيء العذر الصلة بالاعني  
والموت المهنددي بالمصير شمر يشبهه صفة فقال وما يستوي الا  
ولا الاموات والظلمات والنور الباطل والحق والظلمة قول امرؤ  
القيس من حجاز الكندي الشاعر الجاهلي المشهور من قصيدة طويلة اولها  
الاعم صباها ايها الظلال البالي وهل تعلم من كان في العصر الحالي  
وهل تعلم من كان اوترب عمدا ثمان ترعا ما لكن ثاني لحوال ومنها  
كما في بفتح كجناحين كشوة على جعل منها لاطي شملاب  
نحلف حزان الانيم بالمعنى وقد حجت منها نفا لبار آل  
وكان قلوب الطير وطيا ويا لادي وكرها العناجيد لشفالي  
صغير وكرها لفتحا وهي العقاب المذكورة او لا وهو شاهد للتشبيه  
المفروض حيث شبه قلوب الطير الطرية وقلوبها المقدر على اللغ والنشر  
المرتب بالعقاب في الشكل واللون ونكشف التمر ومولدي التاب من  
والعقاب من سباع الطير وتوصف بحمة اكلم الحمر دون قلوب الطير  
وقال ابن قتيبة قلوب الطير الذماتية ما في قلوبها شرف فرخها  
ولكنها يبق في هذا الرطب واليابس وهو الظاهر وفي كامل المبرد ان  
هذا البيت عند الرواة احسن ما قيل في تشبيه شيتين مختلفتين في  
حالتهم مختلفتين بشيء كذلك ورطبا وكابا حالان من قلوب الطير  
والعامل فيها كما لا يمتنع ببقية اشبه ولدي وكرها حالان ايضا والعناجيد  
بالرفع خبر كان وهو بزنة زمان شمر وفي **قول** بان يشبه في الاول  
زوان المنافقين الخ الحيات والمجرى متعلق بقوله يمكن او جعلها  
وعبر بالذوات هنا وبالاقتصر كما ينبغي نفقا واشارة الى انه لا بد  
منه في التشبيه الفرق لانهم المشهورون بالمستودين واصحاب المصيب  
بخلافه على التركيب فان النظر فيه الى المجموع فلذا لم تنقض لفته وقد  
يتنا ذلك او لا مع ما فيه وقوله واطرها هم الامحاك بالاستبعاد عد  
عما في الكشف من قوله واطرها الامحاك بالاضافة كما قيل من انه اعترض  
عليه بانه يخالف ما قدمه من ان المشبه بالاضافة هو الانتفاع بالكلية  
المجودة على سمنهم ولا يناسب ما بعده من قوله ان المشبه بالانطباع

سيد



النار هو انقطاع الانتفاع اذا المناسب ان يشبه انقطاع الاظفار بالانقطاع  
وان اجيب عنه بان المتراكمات الاضائة المتعددة وهي شدة لازمة او اذ لا  
الاطفار انما ينقطع باظهار الامكانات ثمرة وهو الانتفاع فمعناه شبه  
المنافق اي مقالة واظهار الامكانات بالمتنوع في الاستيفاء وشبهه اثر  
الاول من الانتفاع باثر الثاني من الاضائة وشبهه انقطاع الانتفاع بانقطاع  
الاضائة وثبتت هذا ان تشبه ذات المتناقض بذات المتنوع قد ليس  
مقتضيا في الاضائة قطعاً والحال على التوطئة بعيد حينئذ المتنوع قد انقطع  
واستفناء وجوده نار والمتناقض اظهر الامكانات وانتفاع به وانقطاع بللوق  
وغیره وهذا ان تارة ما في الشروح مما ارفضه الشريف المرتضى قدس سره  
وقيل المتنوع قد تارة ذوات وثلاث حالات الاستيفاء واضائة نارهم  
ما حوهم وانقطاع نارهم وكذا المنافع قد تارة ذوات وثلاث حالات هي  
واظهار الامكانات بازاء الاستيفاء وحسن الاداء وكلامه المالك الاولاد  
ونحوها من المنافع الحاصلة باظهار الامكانات بازاء الاضائة وزواله بازاء  
انقطاع النار فثبتت الاربع بالاقضية ووجوب المشبه في الاقل الوقوع في  
حيزه وبكيفية وفي الثاني التشبيه لمحمول المتراد وفي الثالث ان يكونه حيزاً  
لمباشرة الفعل وفي الرابع الضمان بضرورة والمقصود من هذه شبه اظهر  
الامكانات بالاستيفاء والزمخشري بالاضائة وقد قيل على ذلك  
الظواهر تشبه اظهار الامكانات بالاستيفاء والانتفاع بالاضائة في  
ظاهره ولذا عدل عنه المصنف وتبع الغيبة الا انه شبهه بالانقطاع بالظواهر  
النار والمناسب ان يجعل المشبه الاضائة او المشبه به الانقطاع **قول**  
لا يرد ما اوردوه بعد النظر التام والاضائة برة برة ما ذكره المصنف  
الله وبيرد ما في الكشاف الا باختلاف العبارة وهي في المالك واحد  
وتوضيحه ان المتوقد هنا بمعنى الوقت والبقاء للنار اشغالها بطلب  
وتحرق وتيرتب عليها انما لا يكونها مضميناً من شرف الصنعة  
ورتب على هذا الاستفناء التي هي شرها ولطافها وهي غير الانتفاع  
بما تشره في حال النار والنور يبدل الخبز بالشرور هذا ما في كتاب  
المشبه به وفي المشبه على ترتيبها المتناقض ينطق بقوله أمنا وكلمة  
الشهادة فيترتب على قطعها اظهر الامكانات بلاله فحقايقا تترتب  
على هذا الاظهار الانتفاع بصيانة الاموال والدماء ونحوها ثم  
ينقلب نفعه ضرراً بامتناعه واستحقاقه العقاب في الدارين فتعيب  
اماله وتنعكس لحواله فاذا عرفت هذا ظهر لك بلا اشتباه ان اظهر  
امكانه في الحقيقة بلاله الكلمة المجردة لا يمكن انفسها والشبه بالايقاد  
حقيقة لجزء الكلمة والمشبه بالاضائة اظهر الامكانات في الكشاف الا انه  
لقد ايقاد من الاضائة وقلاصها مما يجوز ان يقال شبهه باظهار الامكانات  
بالايقاد والانتفاع بالاستفناء وان كان استفناء الامكانات ولحد كما

ابن تيناب

قيل

قيل في التعليل والتعليل فقط ما اورد على المصنف في الاطفا والانتفاع واليه  
مما اوردته من مناهة قول ابن تيناب شبهه باظهار الامكانات بلامنة  
لفوله اقل الامكانات ما استغنى ووجه من الانتفاع بالكلمة المجردة على  
المتنوع وبيرتبات الاستفناء والامكانات بعد ما بين المشركين والباقي  
قول المصنف باظهار الامكانات سببية مختلفة جزو ال وفي قوله باظهار متعلق  
بالتشبيه لا يشاؤنا بوجهه مع قدره ولا بالقبول **قول** وفي الثاني انفسهم باصحاب  
الضيق في معطوف على قوله في الاول وانفسهم بالرفع معطوف على قوله  
ذوات نايب فاعل يشبه المجهول وباصحاب معطوف على قوله بالمتنوعين  
واصحاب المشاورة الى ذوى المقدرة وقوله كذا في النكاحات جمع نكاحية  
صن نكاحات بالهمز ونكتت معنات الكفر وهي ما يؤلمهم الماشد به وطرق  
يطرق من باب كيت اذا اني ليل والمتراد به ما يؤلمهم الماشد به من الاذلال  
والاهلاك وشبهه من منهم ليست الا ذاك للانتفاع به وقوله من  
حيث له هو وجه التشبيه وانما بالذات في الحقيقة بمعنى اعتنوا بها وبادروا  
لها بسرعة وفرصة كفرقة اصل معناه النوبة في السقطة شاع في كل منطوق  
ببادر الخشية فوائده وهو منسوب على الحال او التمييزا وهو معقول  
ثان لا تتهرب بتصميمه معنى التصيير والاحتجاج واصل معنى الانتفاع بالرفع  
ثم قيل انما تتهرب بمعنى تهمز وبادر وخطي بفتح الكاء مقصور جمع خطوة في  
ومتقيد من حجازا وكناية بمعنى واقفين وحركه بفتح الحاء المهملة بمعنى  
حركة وقوله خفقت بمعنى لمعة وخفي بمعنى خفي وشرها من خفا البرق  
كرمق اذا لمع بصتف وقوله لكن اشار الى ترجوح التفرقة بالتشبه  
الى التركيب لانه ابلغ كما صرح به الشيخ وغيره من اهل المعاني وقيل شبه  
الامكانات الى هذا التفسير لقوله او كصيتا على ان التشبيه سرفق لينا  
وقائمه قيل انه الراغب في التفسير وقرب منه ما في الخار والمتراد في  
وجه الله فقال جعل الدعا الى الاهل كالتصيب وما في غير ايجاد كظلم  
الليل وما في من الغنمة كالبرق الى انه فكلي الصلاة والسلام وغاها  
الى الاسلام الذي هو سبب المنافع في الدارين حقيقة بمنزلة التصيب  
الذي هو سبب المنفعة الحقيقية الا ان في الاسلام نوعاً شديداً من الجهاد  
والحدود وغيرها بمنزلة ظلمة الليل والنجاسات وصوت الرعد مع التصيب  
وفيه من الغنمة والمنافع كالبرق فكذلك فجعل المنافع اصابا بعمامة  
في اذا منهم من سمع ما في الاسلام من السداد كاجل من ابتلى هذا الصيب  
في ليلة مظلمة في طاعة الصبح في اذنه من الصواعق كذا البرق يظلم  
انصاره اذ ما في الاسلام من الغنمة والنفع ومعناه ان المنافقين  
اذا اذوا وخير الى الاسلام وغنمة مشوا اليه فاذا اظلم عليهم بالشديد  
قاموا متحيزين ممنومين وصددوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى  
وحقيقة بعد العلم باختصاصه بالمنافقين ايضا لانهم لا يعموموا للكافرين وان

قوله



ذهبا ليعبر المفسرين والفرق بينهم وبين ما قبله مع التفرق والتشبه لفظا  
 المتشابهين فتم ما انه على ما قبله الصليب باسما او ايمان المتشابهين والظلمات  
 كفرهم المضيق والرقعة والتبرق المحفوظ عنهم للصبر المنع ضرر او ايضا قسمة  
 لدفع المضيق عنهم بازا يحول الاصاب في الاذان مع عدم اقامته وتخيرهم  
 في جعلهم مضيقا فانه يرون مشورته شمة ليقولوا واما على هذا فالصليب  
 بازا او الامكان المحقق الخالص والقرآن المجيد وما يفيد من المعاني التي يحكيها  
 قلب كل سليم حياة ابدي كما ان من الما اكل شي حرام وكوث المتشابهين كما  
 هذا الصليب مع عدم حصوله لهم ولما لم يصف اليهم في العبارة لتمكينهم  
 منه وقتلهم كما يراهاهم ولا تمنع قد اظلمت زمان حصوله كما يشير اليه  
 قوله وسائر ما اوتي الانسان دون ما اوتوا والظلمات بازا او الشبهات والرد  
 الوعد لتبيين برهة الغيب والوعيد لانذار ببعثهم لصواعق ومافيه من  
 الاميات قرآنيه ولعوتها بالهجرة الى القاهر للعقول بازا او البرق والظلمات  
 لانها راي الصارفين سوا له لوقد اهل الله وانظر فيهم عن الاستماع والادراك  
 والاذعان بازا او سدا الاذان عما يخاف من الوعيد والتمويه بما لا يفيد  
 فان الله محيط بالكافرين والتمويه لما في جعلهم اصحاب هذا الصليب  
 من النجدة الذي هو نوع التقدير كالاغارة وبعد تشبه الوعد بالوعد  
 وتشبه الاميات بالبرق وما ذكرناه على غفلة من قال انه لم يفرق  
 للتشبه في قوله يكا ذا البرق يخطف انصارهم وانهم يمكن ان نوات  
 شبة قرب صر في الاميات انظارهم عما كانوا يصرفونها اليه من خطام الدنيا  
 والايام يخطف البرق انصارهم وحياة الارض بجنتها بناتهما والورد  
 وان تنكت بها الضمير في ارتبكت عايد على ما واقتد باعبار معنى الشبه ضمير  
 بها المعارف او المذكورات باسرها والمعارف جمع معرفة وهي معرفة في بعض  
 الخواشي صحبه معاون بواو ويون في اخر جمع معونة من القون وهو الظهير  
 وفهم بالقون بتمسك الامات المعارف وارتبكت بمعنى لخطا يقال بكذا  
 ولكذا اذا اخطا وما رجا والمهبط وفي نسخة الطائفة المنطلة وهذه اهل  
 المدح والضلالة المحاولون لا يبط الحق واعترضه ونهاى حان بينه وبين  
 الحق والباهر لظاهر العجب ويحوله بالتخفيف والتشديد يداي يخوفه **قوله**  
 وهو معنى قوله والله محيط بهم مما يخافون وقوله لما حتر ازم  
 الخو شبة اهتر ازم وهو في الاصل نوال الحركات في محال واحد ويكني بجمع المشابه  
 والفرج كما في قول ابن الرومي رحمه الله  
 ذهبا الذين يهتر ازم مداحهم هتر الكفاة عوا الى المرات  
 وهو المراتد هتر ومن قسم بالحركة فقد قصر وقوله بالمع لهن من رشتد بعتر  
 فكون او بفتحين صند التي ولعانه استعارة من المعان الكثر في ظهوره  
 ظاهرا لا يثبت ويكسر سريعا ورفد بكسر الراء المهملة وسكون الفاء لها  
 ذال مهملة معناه العطاء والشيء المقطوع وتطعم لسطر او تظطر يقال ظنن

خبر

قدي

اذا شخص بها والمطرشح مؤنث الطرح شمة عمه لكل موضع وتوهم في الامر  
 شدة وهم فيه وهو يحاز من الوفوق شاع في هذا المعنى اذا التقدي بني  
 وتوقف عن الامر امسك عنه وتوقف الامر على كذا علفه عليه وتوقف  
 الميزات الى الموضوع لخره فيحذف عنها باختلاف تعدده ولعن بكسر  
 العين المهملة وتشديد الهمزة من مضارع عن بمعنى ظن او عرض وتوقفهم  
 متعلق بشبه كقولهم يمشيهم وقوله ونسبه الى نسبه الله المؤمنين او  
 نسبه كل من تنسبه وهو ما ينبغي التنبيه له وان لم يتبينوا عليه لان  
 هذا التنبيه من تنسبه التشبه المرفق والتمياطه انما هو به باللفظ  
 الاخير ولو لا هذا لم يكن لذكره وتلخيص المعنى محل وبكائه انه لما  
 كان في التشبه على هذا ايماء الى العقائد الحقة والمعاد الالهية التي  
 ميدها لهم على مؤانيد الوجود وحرم ذوقها هؤلاء المتشبهون كما انما كان  
 انما فهم تحت سماء معد قد علموا من محضته وقد اشد ثوابا فالتجوا  
 بصرهم لحواسر عن اعمالها فيما خفي ان تعرف له وجعلها كالعدم فبني  
 الله ذلك عليهم وقال انهم تعاموا ونصا صواعم الوشا اعمالهم  
 واصمهم خفتهم وقوله بالحكمة الخ المراد بها الصمة والكفر  
 والعمى وصنعتهم يحولونها للاستماع والانتصار وضمير جعلهم مفعول  
 اول وبالحكمة مفعول ثان اي ملتبسين بها او طرق الغيوب متعلق  
 به وقد جوز في يحولونها ان يبنى للمفاعل والمفعول ففيل ان في  
 التنبيه من كلمة لولا الامتناع عنه وظاهر ان قوله ولوشا الخ  
 شان المتشبهين والظاهر انه تنبيه لاصحاب الصليب المشبهين  
 ويحولون على البقا المفعول وضمير المفعول الحالك والالزم للاقتضار على  
 لحد مفعول جعل الذي هو فاعل القلوب والمعنى بالحالة التي يحولون  
 لانفسهم تلك الحالة على ان يكون تعلق المحل بالمفعول الاول القائم  
 مقام الفاعل وبالثاني والشراد به الحالة التي هم عليها على الخذف  
 والانقياد وفيه تكلف او على البقا للفاعل وهو الظاهر والمعنى الحالة  
 التي يفعلونها حينئذ لا يكون المحل من فاعل القلوب ولا يلزم المحذور  
 المذكور انتهى وفيه ما لا يخفى وان التنبيه انما هو من التذليل بمكان الجملة  
 لامن لو جعل ويجعل مبنى للفاعل وليست مما يتعدى لمفعولين بل  
 لولحد وهو كثير في ما لا تها متعلق فتكون بمعنى اعتدي وبمعنى  
 صير وهي على هذا مختلفة بافعال القلوب واما بمعنى وجد ووجب  
 فتعدي لولحد وهو المراد هنا فلا حاجة لما ارتكبه من التوقف  
**قوله** لما عذر في المكلفين الخ الى المؤمنين والكتار والمتقين  
 السابق ذكرهم من اول السورة الى هنا وخواصهم ما اختصر به كل فريق  
 منهم من الاهتد ابالقرا ن وانفاق الحلال والايام بالغيب والفلاح



والقونية الدنيا والعقبة في المؤمنين وأمر غيرهم على الكفر ونفسية  
فلوهم وسبق عقباتهم في الكفر وأخلاق الكفر والاعتداع وضربهم العقاب  
عليهم في المكافئين وقوله ومما راف أمورهم المصارف جمع مصروف  
من صرف المال إذا انفقته أو من صرف الدنيا رباله وأهم إذا أتت له  
استبحر منها ما هم عليه في أعماهم وأعمالهم ولما يؤول الخيرة منهم  
من الفوز بالسعادة أو الخسران وهو ظاهر وهذا معنى قوله في الكفاف  
عند الله فرق المكلفين من المؤمنين والكفار والمكافئين وذكر في  
صفاتهم ولحقوا لهم ومصروف أمورهم وما الخصم به كل فرق من  
يشعدها ويشقيها ويحيطها عند الله ويردونها ولقد كان في حسن  
الخصم ويحتمل أنه طوي البيان بقوله مما يشعدها الخ لما يرد عليه  
من أنه لم يذكر المؤمنين مسعيات ومرديات ولا الكافرين مسعيات  
ومحظيات وإن لم يمت عندنا في المذكور صرحا للمؤمنين المسعيات  
ولغيرهم المرديات وفيهم من ذلك ما يقابله ضمنا فيكون الكل مذكورا  
للكل فإنه رد بات الاختصاص حينئذ لا معنى له فأتى المقابل بالضمير كل  
فرقة ليس محصورا بها لوجوده في المقابل الآخر وإن كان غير وارد لأن  
مسلوك استلزاما لتكليف على أن يقول أنه لا وجه للرد لأن المقابل كل  
أمر يلحقه فيه الضار الآخر هنا إذ مقابل الاعتدال بنور الفرقان شامل  
لحكم الوقوف عليه من لزوم لغة التسوية والفاقة الخيرة في الخير تقابله  
عدمه الشامل لزم ينفي أصلا ولم يقصد ذكر مقابله بل هو كذلك ولذا أصلا  
وغيرها من العبادات والمستعدات لا تنفيها المفهومة مما استقام الله به  
لا يمتدح به المؤمنين كما قيل

• المرتزاق السيف ينصرف دهر • إذا قيلت السيف مضمي من العضا  
فلا وجه لما قيل من أن المرتزق مردود لظهور اختصاصه لكن المقابل بتلك الفرقة  
بملاحظة ما فيها من ضمة وكونه منفردا غير محقق مثله إذا قلت الصفات  
المذكورة للمؤمنين مستعدات بفهم منه أنهم لو كانوا الضعفاء مقابلين  
لشفقوا لم يكن لغير ذلك في حق الكفار لأنهم متصفون بتلك الصفات  
حقيقية بلا ضرر وتقدير وكذا الحال في صفات الكفرة وإن كان له وجه  
أيضا **قوله** أقبل عليهم بالخطاب الخ قد قد مثلك أن الالتماس الالتماس  
من لحد في لطف الثلاث الخراف لا يمان بأحد في مقام يقتضي خلافه  
والكلام عليه مفصل في محله ولا يعمد لهذا الكلام فيه وإنما الكلام فيما  
قيل من أن هذا مبنى على عدم الوثوق بمسألة في علة علقه أو على أنه لا يقتضي  
تخصيص الخطاب إذا لم يكن بمكان شك في كونه في هذا الخطاب ثم أنها إن  
تركت منفردة عما قبلها فكيف يحقق فيها الالتماس إلا أن يقال يكفي فيه أنه  
يتم بعد تمام نزول القرآن لمصلحة اقتضت تفريق نزوله فان دعوى انفرادها

سعد  
سيد

خبر

عصا

بالنزول

بالنزول مما لا وجه له حتى يتكلف له ما تكلفه وكونه لم يكن بمكان منافق  
في بدء الإسلام لا ينافي في الاختيار عنهم فكم في القرآن مثله من المغشاة  
والاختيار عما سكا في شمة أنه ذكر للالتماس نكحت بعضها عامر في  
وتعريفها خاص بهذا المقام فالأول هذا القامع وأصل معناه التبرك  
بخرجات ممتو البية شمر كي به عن إذا خال المسترة كما في قول ابن الرومي  
المتقدم ذهب الذين يهزمهم مداحهم هز الكافة عوا إلى الممران  
وهو المراد هنا والتنشيط ليجاد النشاط وهو الخفة والسرعة أريد  
به الأقبال على الأمر وعظفته على ما قبله كالتمسك والاهتمام  
بالعبادة مأخوذ من السيان والمقام لأن العظيم إذا قبل على عبده  
في شأن وأمر به بنفسه دل على عظمته ذلك الشأن وقوله بأمر في  
العبادة نورانية وخسر تعبيرا وقوله كبر الكلفة العبادة الخيرة  
التكامل والازداف بما يهون الأمر الشاق ومزيل مشقة لأنها  
على خلاف مقتضى الطبع والكلفة المشقة ولهذا الكلف كلفة وعرف  
والنكاح في المشاق كما في المصباح وهذا من النكت الخاصة بالمقام وهذا  
بالنسبة للمؤمنين ظاهر فاما أن يخصصوا لعدم الاعتداد بغيرهم وكذا  
التنشيط أو يقال يكفي للنكتة الوجود في المعنى وقيل أنه بالنسبة لغيرهم  
أيضا ليقظهم لأنهم تحت حكم حكم كبريته لم يطرحهم عن ساحة الهداية  
ولا يخفى بعد **قوله** ويأمرهم هذا هو الصحيح وقيل أنها اسمهم  
فقلوا الأسماء أنها ومنعت لهذا العبد وقيل أنها المطلق التدا أو شتر  
بين العبد والقريب والمتوسط وعلى الأول إذا نودي بها القريب لتزيله  
منزلة غيره أما العلو نسبة المئادي أو المئادي بالكسر والفتح وقول  
الممر رحمة أوبة نياي به القريب يصح فيه فاعل الال وكبرها أو علة الله  
علما عن عباده وعظفته القامع وسوقهم بمنزلة فاعله وأما الاختصاص  
بأمر المذعولة وزيادة ذلك الحث عليه لأن هذا العبد وتكلفه المحصور  
لأمر يقتضي الاحتياط والمثل فاستعمل في لازم معناه على أنه مكان مترك  
أو استعانة بتبعته في بيا أو مكنته وتخييلته كالحققة تغفل لفصل  
فان قلت الكلام في تنزيل المئادي منزلة العبد لا المذعولة المئادي  
لأنه قلت المذعولة تفصيل أمر بعيد تبعد عن الذهاب البعد  
لتخصيصه فهو بعيد عما لا يقوله في الاختصاص ما ذكر في توجيه البعد  
اسم اقتضى فانه الذي يقول بأقرب غير بعيد وكما من هو أقرب من جمل  
الورثيد فارت هذا من العباد في مقام البعد ليس شيء فان القرب في كلام  
المئادي باعتبار الحقيقة ونفس الأمر وهو لا ينافي الاستبعاد الاعتباري  
وليس هذا الظاهر قوله  
• وما قلت لجلالة الله عني • وما قلت لجلالة الله عني  
• وكما قلت بشوقا ليلتي كنت عنده • والورثيد عرق في المنق وأضافة الخيل  
كما تومسها ابن الصايغ في خواشيته

مكة

الحفي

البن



له كليمين المناقولة وهو أي كلام مع المناوذي بالفتح جملة فالمنادى مقصود  
لفظا أو تقدير جانا ندي وما في معناه أو بيا نفسيا لقيام مقامه  
توكان للمخاطبة وعلى الأول هو لازم الاضمار استغناء بظهور معناه مع  
قصد الانفاذ وليس المراد الاخبار بما في المتكلم فيأدي ولذا ورد على  
من قال انه لا يجوز تقدير الفعل اذا لو كان كان الجمل خبرية  
لان الفعل مقصود به الانشا ولذا قال اكرض تقديره بلفظ الماضي  
كدهوت ونا ديت اولى لانه الاغلب في الانشا وكونه لانشا لانه  
سقط ما قبل من انه لو كان ذلك الفعل كدهوت تقديره انما المقنى  
بدون المناوذي لانه فصله وقيل في الجواب عنه انه قد يعرض  
للمجتمعة ما يصيرها غير متعلقة كالجمل المشرطية ولا يرد على كونه جملة  
معينة وكلاما ان الكلام لا يكون من اسم وحرف ولا من حرف ان قلنا  
يا بمعنى دعوت كما توهتهم مع الفاقم على انه لا يكون كنهيا في الاصل  
اسميا واسم وفعل لانه قاسم مقامه كنعمة وبلى ولا وهو في قولنا  
من غير شبهة فلا ضللت لما توههم بعضهم فتدبر **قول** واي جعل  
وصلة لهما اي لهما متاع كالموصولية والشرط والاستفهام والواقعة  
في النداء اسم تكرة موضوعة لبعض من قال في شرح الهادي ثم تعرفت بالنداء  
وتوصل بها لنداء مافيه الالات كالاته حل عليهما في غير نداء الله الاشذ وذا  
وقيل انهما موصولان وروى النحاة بما هو معروف في كتب المعربة وروى  
اللام صفة لهما فقي وصل لنداء الاسما الاحتاس يذي معنى ملتبس  
وقوله متعدد والى مستثنى بيا على ما حروف من كلام العرب لا تقدر ان  
عقليا وقوله لتعذر الجمع بين حرفي لتعريف هذا المحسن مما اشتهر من  
انه لا يجمع بين تعريفين لانهما قد يجمعان كما في نحو كاريه واهم فيكل  
كذا الاجتماع العلمانية والنداء والاضافة والموصولية كما حققه الجمل الامة  
الرمي فليس مثله ممتنع عند من حتى يحنج الى التذكير والاحتكاك الرجل فمتنع  
بالانضاق وقوله فاهمنا كمثلين وهذا لا يجمعان الاشد وذا كقول  
ولا لما كنتم انما دوا قيل وانما قال كمثلين لان بيا ليست موضوعة  
للتعريف كالولنا لا تعرف المناوذي في كل موضع ولم يبين التعريف عاذا  
وذلك ذهب ابن مالك ومن تبعه لانه بالقصد والاقبال عليه وذهب  
ابن الخليل الى انه بالاشبهة فامثل كاي رجل يارها الرجل في الكلام فيه مشهور  
**قول** ولعطف حكم المنة الى اصطي محمول باب فاعله صمرا في المذكور باعتبار  
اللفظ وحكمه هو النبا على الضم وان لا وضرف لنداء واخر المقصود بالنداء  
باعتبار صريح معناه بمعنى جملة تابا له على الوصفية كما مر به بعد وانما  
الترمز رفعة ليكون على صورة المناوذي المفرد المقصود بالنداء لانه مضموم  
الاخر فلا يجوز نصبه على الاخر خلافا لما زني فانه لما زني نصبه قال الزجاج  
ولم يتقدمه ولا تالفة عليه كذا في الفن لما سمع عن العرب والتمام الرفع لانه

ساز وني

المقصود

المقصود بالنداء لانه مضموم الاخر فلا يجوز نصبه على الاخر خلافا لما زني  
فانه لما زني نصبه قال الزجاج ولم يتقدمه ولا تالفة عليه كذا في  
الفن لما سمع عن العرب والتمام الرفع لانه المقصود بالنداء لانه  
مضموم ووصف المبهمة معه كاي في الواحد لمنع الفصل بينهما فان قلت  
الوصف تابع غير مقصود بالاشبهة لم يتبعه فذكرنا فيه قلت  
هذا محسب الوضع الاصل فلا يفي ما في نظرا علم كونه مفسر المبهمة  
كما جعله مقصودا في حدة ذاته وهما ضما اشكال وهوان الرجل في قوله  
يا رها الرجل يتابع معرب بالرفع وكل حركة اعزائية لما تحدث لتعمل  
ولا عامل يقتضي الرفع هنا لانه متبوع صممتي لفظا ومنصوب محسلا  
فلا وجه لرفعه وهذا انما يريد على غير الاحتشال القابل لهما موصولا  
حذف صدر صممتي فلتبين عنه نعتا بل خبر مبتدأ مقدر وقد استغنى  
بعض عن ما في النص من وقال انه لا جواب له **قلت** قد قال هذا  
بغير في البحث وهو عجيب منه مع تبخره فان هذا من الاشبهة الواقعة  
بين اني نزار وابن النجوي وقد اطلنا الكلام فيها في الامالي مما حمله  
ان انا نزار قال انما حركت بيا وقال ابن مؤهوب انما حركت اغرا  
وتبعه ابن النجوي **والحق** انما حركت اشباع ومناسبة لضمه المنداد  
ككسرة غلام فلا حاجة الى ان يقال انه لا يمكن التقسيم عنه الا ان يقال  
بان حركت الضمة ليست اعزائية بل اشباع حركت المنة المشبهة للاعتراب  
بالعروض في لداست رفا يجوز الا انه مع مخالفة الظاهر لا نظيره  
في اللزوم وقوله افحمت بصيغة المحمول بمعنى زيدت من الفتح في  
الامر اذا دخلت ودميت به فيه وهو محاور مشهور على الاستدلال  
وزيادتها لازمة للعوضية وقوله ما التبيخ بالضم في لفظها  
التي تكون للتنبيه في نحو هذا ولو مدت حاز على ان تعبير عن الكل  
بجزءه وسيا في بيان ما كبر وفي ادعاء التقويض فطر لانه قد  
تستعمل مضافة اصلا والاضافة انما سمعت في غيرها الا انها لما كانت  
في واحد اجزى عليها حكمها فتأمل **قول** وانما كثر التذلل المراد  
بالطيفة اي المناوذي الموصوف بذي اللام واوحى التاكيد فشرت متكرر  
الذكر والاضحاح بعد الاهتمام واخيرا لفظا لتعبد وتاكيد معناه  
نحو كذا كيميا للتنبيه واجتماع التعريفين في التذلل وال وقوله وكل  
الحكم مبتدأ خبر حقيق وما بينهما اعتراض في الجملة نافية للتنعيم وتسميم  
المقيل ولفظا كذا بالمد افعل تفصيل من التاكيد بالامر وتياك  
من التوكيد او كذا وقوله اكثر هم احسن من قول الزمخشري وهو عنهما  
غا فلوك فلا تفعل **قول** والجمع واستما وها الخ الجمع مادل على كثر  
واشم الجمع مثله الا انه اشترط فيه ان يكون على صيغة نقلب في المرات  
سواء كان له واحد ام لا ومن الناس كما يتباه بالخلافة بالتشد تلي على

دمايني



التعليل فليتها لام التعريف ولما افادته التعريف وانفصلت بآوله  
 جعلت لفظا كائنا طلبة لشيء له استغناء لشيء مما سارت  
 كالتعريف وفقد افادتها العموم لعدم اداة العهد المحاذي لانه  
 المتبادر من التعريف المتوهم للتعيين بشر الاستغناء لا فائدة  
 حيث لا عهد لا ترجح لبعض افاده على بعض فليتها والجميع وهذا  
 في الجموع اقرب واكثر جمل الشايع بشر انه استند على العموم بصحة  
 الاستثنا فانما استغناء في العام حتى جعل معياره فلا يكون حقيقة  
 الاصلية كقولك تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا انك  
 وقد اختلفوا في انه اذا لم يكن العهد هذا لا فائدة على الجبر والعهد  
 الذي على المتعين وعلى الاستغناء لانه اكثر وافيه وكلام المعنى ينظر  
 في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا انك  
 مؤلف على العموم انما في كل زمان لا فائدة الاستثنا يكون من الحاضر  
 كاسم العهد وخوله على عشرة الاثلاث والاعلام كضرب رطل الا  
 راسه ومعت رمضان الا عشر الاخير فلا يتم هذا المعنى ودعوى  
 الاكثرية غير مستوحاة **والجواب** بان العلم بالعموم يثبت بوقوع  
 الاستثنا في كلامهم ووقوعه في غير وجود العموم لا على العلم به فلا دور  
 والاستدلال ناظر للاستعمال واما التفسير المذكور في بعض ما ذكر  
 عامرنا ولا يتفق عليه مفرق بالاضافة كاعضاء زيد واستام  
 المشهور وخوه والاستدلال بالتاكيد لانه لو لم يكن عامرا كان التاكيد  
 تاسدا والاكشاف على خلافه واستدلال الصحابة شائع وله اشكال  
 ذكرها الاصوليون كقولهم يؤيد التفسيرية الصحة من قرينة اعلى  
 الاضافات في القصة المشهورة **قوله** فالناس دعة الموجودين الى هذا  
 هو المعنى بالخطاب الشايع عند الامم وليس هو وما يدعى الخطاب  
 وصحا كالقند او تعبير الضمائر كقولها الناس في الواو ليس خطابا عاما  
 لمن بعد الموجودين في زمن الوحي ومن بعد الحاضر من متبادر الوحي  
 والاول هو الوجه وانما يدعى حكمه لانه يدل على من يقرأ ويؤمن  
 او الجماع واما بغير اللفظ والصيغة فليست كما في محض صا كما في  
 النبي فلا وقال **الحكاية** بل هو عام لمن بعدهم **قوله** اننا تعلم  
 انه لا فائدة للبعد ومن نحوها في الناس قال **العصيدة** حمدا لله  
 وانكاره كما يرفع واذا التزم خطا بالصبي والجنون بخوه مع وجود  
 لهصورهم فالمعتمد احبده وهم قالوا لو لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم  
 مخاطبا له لمن بعدهم لم يكن مرسلا لغيره وروايات التبيين لا يتبين  
 ان يكون منشا فليكن ان يحصل لبعض شفاها واما بعدهم بآله  
 تدل على ان حكمهم حكمهم كما في قوله في الاصول وفي شرح العصيدة المحقق  
 التفتازاني القول بعموم الشفا هي وان نسب الى الحكايات ليس بعهد

وقد

وقد قال الشايع العلامة انه المشهور حتى قالوا ان الحق وان العموم علم  
 بالمعروفة من الدين المحمدي وهو الاقرب وقول العصيدة حمدا لله ان  
 انكاره كما يرفع قوله لو كان الخطاب للمعتمد ومن خصا من اهل الكان  
 المتوهم من المعتمد ومن على طريق التعليل فلا وشاهه فصيح شائع  
 وكل ما استعمل به على خلافه منعت النبي وهو لا يعينه ما كثر في الم  
 وجه الله وولاه النبي بقوله لما نزل اليه واليه ذهب كثير من الشافعية  
 في كتبهم الاصلية على انه عندهم كما مر كما في لفظه ومنطوقه من غير  
 احتياج الى دليل اخر وقت ذليل انه من قبيل الخطاب العام الذي يجري  
 على غير ظاهره كما في قوله **• وان انت اكرمتا المشركين •**  
**ساد المائتين** اكرمتا المشركين ملكته **• وان انت اكرمتا المشركين •**  
 فمن ارجع كلام المعتمد الى ما في صلبها العبد واشيا عنه وقال في شرحه انه  
 يريد الله تعالى من سيؤجر بعد وقت النزول لا لفظا بل لما نزل من بين  
 لقول محكي في الولد حكمي على الجماعة كما ذكر في كتاب الاصول من ان خطا  
 المتأخرة انما يثبت لمن بعد الموجودين بل في الخبر لم يثبت ولو كان كما  
 رجع لم يكن الناس عامرا والسياق في بناء على خلافه والعيب انه مع  
 تخصيصه بالموجودين جعله عاما وتبعه فيه بعضهم واطان بعضهم  
**وها هنا بحث** يجب التنبيه له وهو ان خطابه تعالى بكلامه  
 لعباده ارحم قاصم بذاته والنظم القرآني بازاية وخطاب المعلوم ازا  
 وتكليفه مقرر عند الاشاعرة والظاهر ان حقيقة والانيون جميع  
 ما في القرآن من الخطاب كذا ولا يخفى بقدره عن ساحة التفسير في توجيه  
 انما يتقدم قولوا ولما امور الرسول مملووات الله وسلامته عليهم وتبين  
 من ايمته الذين في تبليغ الامة اذا وجدوا وعلى هذا الفرض والتقدير  
 لا يحتاج الى التفسير اصلا كما ذهبوا اليه كما سمعت انما على انه لو لم يكن من  
 التاويل محيص فالقول باننا يد على ما ذكره لالة النص المؤيد بالامام  
 اقرب وقد حارم صاحب التفسير يقول هذا التفسير وانما لم يفك علق  
 تعقيد وقوله لفظا متميز ولما اكبر الامم وتخصيف الميم وقوله  
 الاما خصمه الدليل على القاي على تخصيص عمومهم بخروج بعض منه  
 كالصبي والجنون **قوله** وما روي عن علقمة الخ قال السوطي في  
 ابو عبيد في فضائل القرآن عن علقمة ومجهول من مهران واما روايته  
 عن الحسن فلم يثبت احد وقد صرح عن ابن مسعود انما كان لغيره  
 البراني في متنها والمحكم في المستند رك واليه في دلائل النبوة فقول  
 الطبري انه لم يجز في شيء من كتب الحديث من نقصه والمزاد بالرفع  
 في قوله ان صح ولفظ اتصال مسته من ذكره لان الناقل لا يكرمه  
 غير فصيح نقله فالرفع بمخناه اللغوي او يجوز فلا يرد بملكه ما قيل  
 من ان المرفوع قول النبي صلى الله عليه وسلم او الصاحب فيما يتعلق

الشايع  
في الحديث

خبر

شخص زاده

سليبي



بالنزول ولو كونه مما لا يقال بالبرهان وعلمته بالحسن المستعمل للصحابة  
ولو سلم المراد رفعه للمعاني أو النبي صلى الله عليه وسلم فقولنا  
في هذا المرفوع للمعاني ثم انه قد علم ان الله تعالى في ثلاث  
مكان مفصلة في الميزان في الامتيازات وقد قيل ان هذا لا يثبت  
على واحد منها وهو منقوض بما مور منها ان هذه السورة مدنية  
وفيهما ما يتبين بالناس في هذا الذي كونه في كتابه تكثير للنزول  
نفسه فان كان هذا الكثرة للمؤمنين بالمدينة فمنهجه وقد اضطر  
في التوجيه فرت قائل الميزان انه خطاب جل جلاله المقصود به اهل مكة  
أو المدينة وقال الامام المصنف في كتابه حسن المدد النزول لها  
طريقان الكمال والقياس فالاول ما وصل اليك نزوله باحد هما والثاني  
كما قال علقمة عن عبد الله كل سورة فيها طهرها الناس فقط أو لها  
حرف تمام سوى الزهر أو من والرعدة في وجهه أو فيها فضة آدم والبليس  
سوى الطول في مكية وكل سورة فيها طهرها الذين آمنوا وذكر المناقب  
في مكية وقال هشام بن عروة عن ابنه كل سورة فيها قصص الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام والامم الخالصة والكتاب في مكية وكل سورة فيها  
في صيغة واحدة مدنية انتهى ومنه يعلم ان ما ذكره قائل الشكف وكونه  
الكثير في مدنية به التخصيص بعيد جدا وهذا انفله القياسي في كتاب  
مصنفه النظر ونفله عن الامام الشافعي من غير اغتراف عنه وكذا  
صح هذا من التاخير وكما بالشكف فتوقر له لصلته لا مشاحة فيه  
ولا وجه للاعتراض على قولنا فلا يوجب تخصيصه بالكفار الخ فثبت  
عليه انه لم يستند لحد بحد الاشر على الضم من هذه الآية بالكفار  
حتى يحتاج المصنف رحمه الله تعالى الى دفعه وغاية ما استدله بانه مكي  
نزل بمكة مع عموم المؤمنين الكفار لان سبب النزول ليس بخصر وليس  
بشيء لانه اذا سلم ان المراد مشتركوا مكة لاحتل العمدية ولخص لاسيما  
والنفاق في الصدور الاول لا يملك ذلك بعد المبحر وقد ذهب الى التخصيص  
على هذا الزمخشري حيث قال أو الكفار مكة خاصة على ما روي عن علقمة  
الخ وارضاه في شرح التاويلات وبعضهم طعننا كلام مشور بتركه خير من  
ذكره **قوله** ولا امرهم بالعبادة الخ عطف على قوله تخصيصه بالانبياء  
امر الكفار حال كونهما في العبادة فانه باطل ولذا لم يحكم عليه العضا  
بعد الاستلام بل هو ما موروث فما يتوقف عليه من الامكان وبأدائها  
بعد والمضى فمنا امرهم بذلك ابتداء والمثبت في قوله والمطلوب الخ  
غيره فلاكت في بينهما كما قد هم **وخامسه** ان طلبا لفضل من المكلف  
لا يقتضي محنته بل لاقتحام شرط كما يحدث المطلوب منه الصلاة وهذا  
اشارة الى ما فصل في الاصول في تكليف الكفار بالفروع وعدمه وفي الخبر  
ليس محل النزاع كما في ما يحتاج للمصنفين على ان حصول الشرط الشرعي ليس

سبوح

عصام

خبر

شرط

شرط التكليف المستلزم عدم جواز التكاليف بالصلاة حال الحدوث بل  
ابتداء في جواز التكليف بما شرط في صحة الايمان حال عدمه فتابع  
بشرطه على ان شرطه لصحة التمسك بغيره لا لعموم كونه شرطا  
بل لانه اعظم العبادات ودراس الطلعات فلا يجعل شرطا لها في  
التكليف لما هو دونه ومن سواه من تنفقون على تكليفهم وانما  
لخلافه في انه في حق الاداء والاعتقاد أو في الاعتقاد فقط فالمراد  
والشافعية ذهبوا الى الاول فهم عندهم يفتنون على تركها والجمهور  
الى الثاني ولم ينص ابو حنيفة واصحابه على شيء فيها لكن في كلام محمد بن  
الدمي ما يدل على انها وموطأ قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتوا  
الزكاة ويخوفون وأما لخطابهم بالعقوبات والمكافآت فمنفق عليه  
فان قلت قوله والمطلوب الخ يدل على ان المطلوب من الكفار الشرع في  
العبادة بعد الاتيان بشرط فقط لا الزيادة فهو للموافقة من المؤمنين  
الزيادة والشكيات لا غير كون الكفار مكلفون بالفروع على من ذهب  
يستلزم مطلقا بغير الكل فيهم والمؤمن الذي لم يعتد منه الايمان  
يطلب منه الشرع في العبادة مع ما ذكره في المراد الشرع وما  
يقتضيه وقوله من المؤمنين الخ مبني على الاكثر لا على اقل المقصود  
بظاهر **قوله** هو مشترك بين يدين العبادة الخ اشارة الى ملك الكفار  
من السؤال والجواب من انه لا يصح توجيه الخطاب الى الفرق الثلاث ولا الى الكفار  
فقط كما روي عن علقمة لان المتبادر من العبادة اعمال الجوارح الظاهرة ولا  
يوسر بها المؤمنون الفاضلون لما فيه من تحصيل الحاصل ولا الكفار  
لا متباعدة العبادة منهم بسبب فقد شرطها وهو الامكان فيلزم  
التكليف بالمحال لا يقال ان الامر بخلق المستقبل وليس المؤمنين  
مستلزمين للعبادة المستقبل حتى يكون تحصيل الحاصل ولا يخطئ السؤال  
لان المتبادر من اطلاق اعبده والمضادات اصل العبادة وهو حاصل  
فيتمجه والجواب بان المطلوب من المؤمنين ليس ابتغاء اصل العبادة  
في المستقبل بل اديادها وشايتها وليس ذلك كاملا فلا شك ان المطلوب  
من الكفار اصل العبادة على انهم امرولان في انوارها بعد تحصيل شرطها  
فان الامر بالشيء امر بما لا يتم الا به كما فهم قيل لغير حصول شرطها  
افعلوها ولا استحالة في هذا بل في الامر ايضا عما مع انتفاء شرطها  
كما مر وما يقال من ان الايمان اصل العبادات كما هو واجب بوجوبها  
اقلب الاصل تبع امرود بان الاصلية بحسب الصحة لا في البعية  
فلا يوجب على ان هذا واجب ايضا استقلا لا بالاجز والجمع بينهما  
اكد في الجاه والكلام فيه مفصل في محله فلا افادة في إعادة **قوله**  
فالمطلوب من الكفار الخ اشارة الى ان اعبدهوا امر موصوف للامر بالعبادة  
مطلقا فهو عام في شاملة لا يجاد اصلا حتى يلزم من تناوله لغيره



الجمع بين الحقيقة والجمال ولا تؤمنوا بالكلام منكم استغفلا لا حتى يلزم  
 المشرك في دعائهم ويكلف قسمة مما لا وجه له وقول المصنف  
 رحمه الله مشترك في غير ذلك لا يشترط به الاشتراك في المقابل للثبوت والتواطي  
 بل معناه اللغوي وهو قصد قد علمنا من غير ذلك وغيره من غير ذلك  
 بك على الطلب في الحال لعبادة مستقلة وذلك العبادة من الكفار  
 ابتداء عبادة من بعض المؤمنين زيادة وتبليغ من مواظبة وليس  
 الامتنان أو الزيادة والمواظبة لا خلاف في فهمه ومعناه فلا  
 محذور فيه والى هذا أشار المصنف رحمه الله فالأمر بالعبادة أمر بقد  
 مشترك بين ما ذكرنا وإذا كان التقدير أن الشيء المشترك يعطى لغيره حكم  
 استغفلا لا حتى لو خلت لا يلزم هذا المذهب وهو لا يسهل شرا شتم  
 حث وترك المصنف قوله في الكفاف على أن مشركي مكة كانوا يعرفون الله  
 ويعترفون به والحق سبحانه من خلق السموات والأرض يقولون الله لأنه  
 وإن لم يخلو جوارحه مستغفلا بل علافة غير صريح بوجه من الوجوه لأن  
 هذه المعرفة المتعارفة لاكار لا تقتضي صحة العبادة وأما معرفة الجمل  
 خير منها **قوله** بعد الامتنان بما يجب تقديره إلى هذا ما ينبغي على أن  
 المشرأب بالعبادة عمل الجوارح فلا يخل فيها الاعتقاد والمعرفة كما مر  
 وقد قيل على أن الظاهر إذا خال أعمال القلب في العبادة لأنها أخص  
 وهو لا يتحقق بدون معرفة المعبود وقوله الأمر بالصانع أي  
 لأن العبادة لا تقتضيها الا بعد الاقرار وقت قيل ملكية الاقرار  
 أن لو خال في الإيمان كاذب الله بعض المحققين فلم لا تقتصر  
 العبادة بدونه الألة للمصنف رحمه الله لوجه فيما سبق أن الاقرار لا يثبت  
 منه في حصول الإيمان وفي تفسير التمرقند رحمه الله أنه روي عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما أنهما نفسرا عبدا وبوحده وأخرج علي بن  
 أحمد عن أن عبادة الله لا تكون إلا بالتوحيد فهو سبب لها فاطلق  
 عليه مجازا والثاني أن عبدا وأن يكون معنى إجمالا وعبادتك لو لم يكن  
 تعبد واختر لأن مشركي العرب كانوا يوحّدون الله في الخلق فأنما  
 استنكروا الاصنام معه في العبادة فلذا أمروا بالعبادة للوحد الواحد  
 لا غير شر أن يقدس من أعترضه قوله بما يجب الخ بأن مجرد معرفة الله  
 والاقتران به ليس كافيا في صحة العبادة بل لا بد معه من التصديق بالنبوة  
 والاعتراف بها ومؤمنين عنهم وأجيب بأنه يريد أن هذا القدر من  
 الشيطان فصل فليضمو اليه ما بقي ثم تعبدوا وفيه نظر لا يخفى **قوله**  
 وإنما قال ذلك في الترتيبية مصدر في شجرة الربوبية بضم الراء الحقة  
 وفي مصدر أيضا وفي شجرة الترتيبية وما ذكرنا لأن ترتيب الحكم على الوصف  
 يشترط بعلمية وهي قاعدة مشهورة وفي شرح القليبي طيب الله ثراه فرق بين  
 قوله أعبدا والله وقوله أعبدا وأركب لأن في الثاني لتعبد بالعبادة بواسطة

كازي  
 وعسام

روية المصنف التي بها تربيتم وقوامهم وفي عبادة الله عبادة بغير لغة  
 ذات غرض وحال من غير واسطة وعلى ذلك قولهم كأيها الناس اعبدوا  
 ربكم حيث ذكرنا من ذكر الرب وحيث ذكرنا الإيمان ذكر الله وهي فائدة  
 لطيفة ينبغي التامل فيها **قوله** صفة جرت عليه للتفويض الخ الخري  
 حقيقة في الاتباع أي هي صفة اجرت على الرب المدح إذا اشتبه في الرب  
 المضاف إلى الكل فإن خسر الخطاب بمشرك مكة لحال التقييد والتخصيص  
 لا إطلاق لم يرب على الترتيب والتوضيح لأن الرب الحقيقي عند هؤلاء  
 وسائر مشغفاهم هو في طلب الشارح لا يجتهدون في تعالي والتعليل  
 علة الربوبية بانه الخالق وكون المعتقد يفتيد التعليل من فتوى  
 الكلام ومن تعاليق الحكماء المستحق فانه يقتضي علمه ما أخذ الاشتقاق وإنما  
 لم يذكره النكاح لأنه لا يترق صفة الأولان بيات على الشيء بوضوح له  
 وإنما قال بحال التقييد ذلك التخصيص لأنهم اضطجروا على أن التخصيص  
 تعليل الاشتراك في التكرار وموقوفه مقام معرفة التقييد ورفع  
 الاشتراك الناشئ من إطلاق الرب في استحقاقا لعمادته بخلاف الخالق  
 فإنها خصوصية به عند هؤلاء ولئن سألتم من خلق السموات والأرض  
 ليقولن الله وما ذكرناه من نفسير التعليل بالنبيا كعلة كونه ربنا  
 وما كمالهم لأن المالك الحقيقي هو الموجد ولذا قيل انهم إذا اعتقدوا أن  
 الملائكة شفعا يكون إطلاق الرب بمقتضى ذلك فليتها مجازا وسيا إلى الكلام  
 فيه وذهب التي تقض أن باب الحوائش وقتل المزداه بيات كعلة الأمر  
 بعبادته تعالى وبيات سبب الوجوب لأنه المصنف بنقطة الإيجاد وما  
 ينبغي عليها ولهذا قال الرازي كونه بيات لأن العبادة لا تستحق إلا بذلك  
 وهو الوجه فتدبر **قوله** والخلق إيجاد الحق الخ المقدير تفسير المبدأ  
 والاستواء افتعال من المساواة وبني كما قال الراغب المبدأ كذا التفسير  
 بالذرع والوزن والكمال يقال هذا مساو لهذا أي هما سواء وقوله  
 خلقك فسواك أي جعل خلقك على مقتضى الحكمة فنوله على تقدير  
 واستواء المبتدأ على ذلك وفيما يحتمل أن يريد بالاستواء كون ما أبدع في  
 الوجود على طبق ما قدر في العلم وما دل عليه قوله تعالى خلق فسوي هو أنه  
 جعل له ما به ينال كماله ويتم معاشه وهذا أفيد لأن الأول يستفاد  
 من قوله على تقدير غير أن قوله خلق الفقل الخ يوجب الأول وأصل  
 معناه المقدير ثم قيل للإيجاد على مقدار معين وكذا على أصله في قولهم  
 ولانت نفري ما خلقت من بعض القوم بخلاف ثم لا يفر  
 ومن كلام الججاج ما خلقت الأفريت ولا وعدت الأفريت وقيل أنه كمالنا  
 المعنى لاستعمال الله تعالى وعدل من قول الرازي الخ الخ الخ الخ  
 على تقدير واستواء يقال خلق الفعل إذا قدر بها وسواها بالقياس لها  
 فمن الاختصار المخل كما أشاء الله **قوله** منكم أول كل ما تقدم الإنسان



التثنية والصفة الحقيقية لاخذ لئلا نأوله كذا اذا اعطاه فثنا وكذا  
 الحول هذه وشتمت بغيره لثبوتها في حق صانع حقيقة فتصير في  
 كلام الناس قاصداً للتحقق في كلام العرب بهذا المعنى وقيل  
 من الظروف والاكثر في الظرفية الزمانية وتكون للمكان في  
 غير هذا المكان قال الرابع فيل يندرج في وجه الاول في المكان بحسب  
 الامتداد فيقول الخارج من اصحابنا الى مكة فينادي قبل الكوفة ولفول  
 الخارج من مكة الى اصحابنا الكوفة قبل بعداد الثاني في الزمان نحو  
 زمان عبد الملك قبل المنصور الثالث في المنزلة نحو عبد الملك قبل  
 الخراج الرابع في الترتيب الصناعي نحو تعلم الهجاء قبل الخط انتهى في  
 اللغة مقابلة لتجد زماناً ومكاناً ويجوز بها عن المتقدمين بالمشرف  
 والرتبة في كلام العرب وهو الذي اشار اليه المصريح الله بقوله  
 بالذات لجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي لواء في استعجال العرب  
 وادخل المتقدم المكاني في ذلك لانهم كانوا في ذلك الوقت والقدم والقدم  
 يقال على غنة اشيا المتقدم بالزمان وهو ظاهر في التقدم بالظبط كقدم  
 الولد على الاشين والتقدم بالمشرف كقدم ابي بكر على عمر والتقدم بالرتبة  
 وهو ما كان اقرب من متبداً محمداً وكفتوف التمسيد بالنسبة الى الخراب  
 والتقدم بالعلوية كقدم حركة المد على حركة الفلم واشتت المنكولون قسماً  
 كقدم المتقدم بحقه التقدم بالذات كقدم بعض اجزاء الزمان على بعض  
 وقيل انه غير خارج عنها لان بعضها داخل في التقدم بالظبط وبعضه في  
 التقدم بالرتبة والتحقوق به داخل في التقدم بالزمان ومن هنا ظهر لك  
 ان كلام المصباح على قول اللغة واستعمال العرب لا على مقتضى الحكا فتمت اربعة  
 الميقاتيات المتقدم الذي عبارة عن تقدم المحتاج اليه على المحتاج اليه  
 التقدم بالعلوية والظبط والتقدم الزماني هو الذي لا يتكامل مع المتقدم فيه  
 المتأخر ثم قال بعد الفرق بين ما ان المتأخر هذا المتقدم بالظبط والذي  
 موضوع للعقل لا ان المتأخر لم يصب والذي غرضه فيه ما وقع في بعض  
 الحواشي حق قيل ان فيه ليجد من كلام الفلاس فان مراده بالتقدم الذي  
 ما تقدم على ان الخطاب ان شغل المؤمنين وغيرهم فالمراد بمنزلة قدامهم  
 في الوجود ومن موضوعه وهو اعلى منزلة منهم كالنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين  
 فستعظم ما قيل عليه من ان جعل القبلية شاملة للتقدم الكافي والزمان وهو  
 جسد لوسا على اللغة وكذا ما قيل من ان المصالح لما علمه اهل السنة لا علمه  
 لا يثبتون التقدم بالذات لغیر الله تعالى الى اخر ما اظا لوانه بغير ظاهيل  
**قول** مضمون معطوف في دفع لثبوتهم عطفه على الضمير المجرى من غير  
 اعاد في صيغ الكلام ولما فيه من الفصل ليعتد المضاف اليه **قول**  
 والجملة اخذت من المصباح في الجملة خلفكم الواقعة صلة الذي اخذت  
 مخرج ما هو ثابت من معلوم لان الصلوات لا بد من كونها معلومة الانتا

شيخ زاده

خبره  
واين تحب

عصار  
كازرني

الي

في الموصول عند المخاطب ولذا انزع الموصول مما فيها من العتد واشترط  
 فيمت الحزينة وقيل مراده ان الصفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب  
 معرفة هذه ولذا قالوا ان الاخبار بعد العلم بها او صانف والاوصاف  
 قبل العلم بها لخبار وموجب على ان المخاطب المستركون المنكرين ولذا وجهه  
 المصريحه الله كما سنو من هذا لك وانما نحن انفسهم بما ذكرناه او لا  
 لانه المتبادر من كون جملة اذ الموصول مفرد فلو كان هو الموصول المحتاج  
 الى التاويل لكان لكونه جملة الصلة كالشيء الواحد عد جملة على ان  
 الموصول علم بمضمون الجملة والنسابة انما موقوفة في الصلة دون الصانع  
 عند صاحب لكتشاف حيث ذكر في قوله تعالى واتقوا النار التي وقودها  
 القاسر في الحجاز ان القاريات معرفتها وفي سورة النجم تكرر  
 موصوفة لانها نزلت او لا يمكنه فخر فوامنها فاما موصوفة بمكان  
 الصفة لانها تكرر او لا يمكنه ثم جاءت في سورة النجم مثلاً وانما الى ما  
 عرفوه او لا ولذا قال تعقل لفضلا الاظهر ان الوصف بشي لا يجب كونه  
 معلوماً بل يجب اما كونه معلوماً او بحيث يعلم بانه في توجه الامر ان  
 نقول اضرب رجلاً يضربك وهو لا يدري من سيضربه لكنه يعلم به  
 بعد الوقوع وكون الخالق هو الله مما فخر لانهم لا يشكون فيه وانما يشكون  
 في العبادات كما مر وبه صرح في النظم المذكور فلا حاجة الى ادعاء التعليل  
 على تقدير العموم في الخطاب لعدم الخفاء عند المستمعين وانما الكلام فيتم  
 عند ائمه والخروج المخرج في التعبير عنه بعبارة لا ينافي في كونه  
 مفعولاً في الخطاب حتى ينفك في تعليله باعترافهم والاستدلال بالاشين  
 اللذين ذكرهما المصريحه الله على الاعتراف بظاهره المتضمنين والتوكيد  
 بان الوجه هو الثاني لا وجه له **قول** اولئك منكم من العلم به مبادي  
 نظرائي باقرب نظراً واقله لسهولته وهذا انك لا تفر من الكثرة من لا يعلم  
 ان الله خالقهم وخالقهم فنبطه لاستماعه على ما فسر المصريحه الله القبلية  
 فنزل قد مره على العلم من نزلت جفوله واخرجت الجملة مخرج للمعلوم على خلاف  
 مقتضى الظاهر فانه قد نزل غير العالم من نزل العالم لوصف البهاين  
 لا يترك العالم من نزل العالم لعدم علمه **قول** وقري من قبل القسرة  
 المشهورة بمن المكسورة المستحارة وقد استشكلت اهل كتابان الجار  
 والمختار ولا يصح ان يكون صلة الا اذا جاز ان يخبر به عن المبتدأ او من قبله  
 فافترس السري في الاخبار به عن الاعيان فائدة فلا يصح ان يقع خبراً الا  
 بتاويل فكذلك حكمه في الصلة وتاويله ان ظرف الزمان اذ ان  
 وصف لفظاً او تقديره اسم القرينة الواضحة في الاخبار به والوصل  
 فنقول نحن في يوم طيب وما هذا بتقدير في زمان قبل زمانكم وقال  
 ابو النعنا التقدير هنا والذين خلقهم من قبل خلقكم فحدث الفعل الذي  
 هو صلة واقترن متعلقه بمقامه واستلزامه من بفتح المستر كالموصولة







ولا يخفى ما فيه من التكلف والتردد بما نذر اركه من قوله صفة بحسب المعنى  
 مع عدم تعيين المقطع وبما الموحى بالروح على مزجج عنده وكله لا بد في  
 الترجيح بل يوتيك وقيل في الجواب عنها ان قوله راجع الى جوا  
 عما اوردته من ان لا ظايل تحته لانه اذا جعلت التقوي على معناها  
 الثالث وهو التبري عما سوى الله المقنض في القوة والهدى عاجلا  
 وبالقرب فانه لا خلاف في كماله واي طائل وهو اقرب مما قبله **قوله**  
 ان يخرطوا الخ الاخرطه بمعنى النظم كما يشهد له اقترانه بالسلك وهو  
 الخط الذي ينظم فيه الورد وما ضاهاهما وقع في كلام كثير من العلماء  
 والادباء كالزحبي والحريري والسكاكي وغيرهم الا انه لزم اذ في كلام  
 العرب بهذا المعنى وفطرت في كتب اللغة التي بايدي الناس فلم ادر في  
 شيء منها نفس من كما ذكر والذي اراه في توجيهه انه من الخريطة وهي  
 الكيس فانه يقال اخرفت الخريطة كما في المحيط الصاحي من كتب اللغة  
 فيكون على ضرب من التسامح فانه يحل جمع الكيس كجمع العقد وهو قريب  
 جدا والاستحباب المراد به الاستحقاق فيمنه تعالى وضمن التبري  
 معنى الفرار فكذا قال وهو ظاهر وقوله المستوجبين بصيغة الجمع  
 صفة للثقتين او بدل لانه بمعنى المستحقين وبصيغة التثنية صفة  
 للهدى والفلاح بمعنى المقنضين كما ذكر والمهدي في الدنيا والفلاح  
 في الآخرة **قوله** منته به اي بما ذكر او بالمال لانها تذكر وتوثق  
 واثار بقوله نته لانه ليس من منطوق اللفظ بل من ايمانه لانه  
 غير مخصوص بمولا وسواء لفظ الخطاب او خصص لكون التقدير بالترجي  
 في حق الجميع يوجب الى انما يربطه عظمته لان طالب الحق لا يزال يترقب  
 من حال الى اخر وسياتي ذلك سيرا في سلوكه معناه في اللغة وطلاق الدخول  
 ثم خصص هذا الصوفية بالدخول في طريق مؤمل الحق والسالك عندهم  
 هو السائر الى الله المتوسط بين المريد والمنتهى ما دام السير وفتر  
 التقوي كما ذكر وهو من مراتبها السابعة وقوله وان العابد الخ في  
 هذا اما نظر الى ظاهر الترجي لانه يستعمل فيما يحتمل الوقوع وعكمه  
 فكل تبرح خايف مما يؤدي الى سخطه تعالى ويحتمل انه لشاره الى حمل التقوي  
 على معناها الاول الذي يتقوا العذاب فلا يرضيه عالمي شيء ولا يرضيه ما قيل  
 من ان المفهوم من لعل لرجاء دون الخوف اذا المراد خوف عدم حصول الرجاء  
 المرجو والتقوي المفوض الى العذاب فينبطيق حينئذ على ما استشهد به من  
 قوله تعالى يترجون رجاء وخافون عذابه ويؤتيه كونه لعل يزل  
 على الاستشفاق انصا وفي احتمال ما يوجب لما ذكره من تدبر **قوله** او من  
 منعوا لخلقكم الخ معطوف على قوله من الصمير في اعيد والاشارة الى ما في  
 الكشف بعد ما ذكر كقنضتها من الترجي والاشفاق وانها تكون في كلامه  
 تعالى للاطماع من انها ههنا ليست في لاجل الرجاء لا يجوز عليه تعالى وعاله

المقضي  
 كازوني

على انه

على انه لا يخفى من اجتناب التقوي ليس بسببه بل لعل لخلق عباد  
 له يتقون به بالشفقة فيهم المفقون والاشارة الى ان اللفظ هو  
 امة ارجعوا من كنفهم وهذه امة الكفرة والوجه في انهم رماهم الاختيار  
 وان ارجعوا من كنفهم والتقوي هو التقوي من جهة المبرجونه ثم ان التقوي الترجي  
 امرهم وهم مختارون بين الطاعة والاصطحاب كما رجت حال  
 المترجي بين ان يفعل وان لا يفعل وفي الكلام تحفظا في التثنية  
 بالترجي ونحوه والتثنية في فعله بالترجي فانه هنا كماله شبيهة  
 بالترجي وهي الرادفة تعالى عنهم التقوي فاما ان تفسر لاسمارة كلمة  
 المترجي لاداءه استعانة به بتجني عثره فاما في الاصل فانه مركبة  
 من راجع ومترجونه ورجا فتكون تشبيها مترج من لفظها بالرجاء  
 منها ويؤي ما سواه فالترجي في لعل كما ستر فضيلة الا ان قيل ان  
 كلامه يحتمل الاول لانه راعي الادب فامرهم بما يستلزم التشبه  
 اليه بعلته ولا الى اذنه وان مترج به في حاله لانه لا يظن ان الشا  
 بين الا اذنه والرجاء الا ما يتبارك كالمستعمل في المعاني والمترج منه  
 مترج بين الفعل وعكمه مع رجاء الجانب للفعل لانه تعالى وصنع  
 بايديهم واما لا خيرا واما من هذا الطاعة كما هو من باب المغفرة ونصب  
 لزم ادلة عقلية ونفسية اعني الشهود وعنده واوعد والطف بالمعنى  
 فلم يبق الخلف عذر وما يحتمل في رجاء اختياره للطلعة مع تمكنه من  
 المعصية كما ان المترجي منه في اختياره لما ترجي منه مع تمكنه من خلافه وما  
 اراد الله تعالى لاقبانه بمنزلة المترجي ولما كان ما ذكره للمصنف اقرب الى  
 الحقيقة وهذا الجواز مع ما فيه من الاتساع على الاحتراز الى الاول  
 والاضافة ولم يثبت لما اوردوه من قوله واستظف منه قوله ومنع في ايديهم  
 واما الاختيار واداءه منهم الخير لانه فزعاه اغتر النية فاذا سلم الكلام منها  
 لم يبق به ما يترق كذا قال ابن تيمية عطية لما انصرت تعلفه بخلقكم لقرينه  
 انه لما ولد كل مولود على الفطرة كان بحيث ان تامله متعلق بوقع منه  
 رجاء ان يكون متقيا وليس هذا ما في الكشف بعينه كما هو مترج به  
 لخر ابقى فيه لعل على حقيقة من الترجي الا ان الترجي ليس من المعنى ولا  
 من الخطاب بل من غيرهما كما في قوله تعالى فاعلم انك تارك بعض ما يوجب  
 اليك ومن نزل على كلام المصنف وقال المعنى انه خلقكم ومن قضاكم والحال  
 ان من شأنكم وشأنهم ان يبرحوا منكم ومنه هذا التقوي كل من شأنه  
 الرجاء والتوق وهذا لا يشك ان تسميته تعالى بالترجي ولا يفتقر  
 الرعي خط وخط الذي عليه ان باب الجواب ان هذا بعينه ما في الكشف  
 والمعطوف عليه قوله والذي من قنلكم **قوله** في صورة من يبرح من  
 الجفد اصبر في الاستعانة فلا وجه لزم حمله حقيقة والاشارة الى  
 جمع داعية او داع على الاعمال والاشارة الى اعتدال له في الفعل والترك







ولذا لم تقع في موضعها فخرجت على المرتضى كعادته ولا يقول  
 به احد فالمراد ان ما بعد هذا اذا صدق من كبر على سبيل  
 الاطماع سبيل الحق عقب ما قبله بالتحقق الغاية عقيب ما هي  
 سبب له فلا يهاجمني كي ولا يجزي هذا الا في الاطماع عتية ذو  
 غيرها وقيل مقصوده التوقف عنهم مشير الى المتكلمين بوجههم  
 وفيه انه توهم عام مدشوه خاص وقد ارفضاها بعضهم  
 ونزل عليه كلام المص رحمه الله والظاهر انها ايضا قد سره  
 وما قيل من ان من فسرهما بكى لا يصدق في حقيقتهما في معناه  
 حتى يكونا مترادفين في جميع وقوع كل منهما في موقع الاختار بل كاز  
 فلا يقتضي صحة وقوعهما في جميع مواقع كحقني بل في صحة نحو  
 لعل لعوده مع انه لا يلزم من كون لفظ بمعنى اخر ان يقطر له  
 جميع احكامه ولم يدعوا انه لا فرق بينهما اصطلاحا ولا استعمالا  
 لانفاق كلي عدم صلاحها لمخبر بمعنى العتية بل الظاهر لانفاق  
 على خلافه لان جمهور المفسرين حتى ان محشوري والمص فسرهما  
 بكى في مواضع كثيرة كاستياني فيه ما فيه ثم ان كثير من اهل  
 اللغة العزمية قد عدوه من معانيه ما كان نقل عن سيبويه وقطره  
**اقول** لك ان تقول ان الاطماع بمعنى التبرجى اذا كان معنى  
 حقيقيا بكى به بقرينة مقام الكبر على غيره تحقيق ما بعد هذا على  
 عادة الكبر كما قال لهنر .

• غمز الرد اذا تسم صا حكا • علق لضعفت رقاب المال  
 سمة يتخوذه عن كل تحقيق كتحقق العالة سواء كان معه اطماع ام لا  
 كما قرره في الجواز المبني على الكنا فيه في نحو لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم  
 فالعلامة لاختاره لان الجواز اولى من الاشتراك عند الاستيلاء وهو  
 ابلغ وفيه جمع لفتر كلام القوم ولا ينافي في جنيته نفسين به وكفى  
 لا وقت صرح به وقال انها حبات كذلك في مواضع من القرآن فان  
 نزل كلام المص عليه بصر ف قوله لم يثبت في اللغة الما انه لم يثبت  
 على انه معنى حقيقي فيهما ونعت والايديع ما يرد عليه حيث فسر  
 به فانه تنبع فيه غيره وان لم يكن مرصيا له وهي شديدة من لجر  
 نعم كلام كثير من اهل العزمية يدل على انه معنى حقيقي لها ولكل  
 وجهه مرصناها ولم يكن هذا على ذكر منك كيفك قويا سياتي  
**قوله** وهو ضعيف الى استشكل بانها متناف لفسيرهم في ايات  
 كثيرة ولتصريح الصا به واشتقها ده عليه بكلام فصحا العرب كقوله  
 • فقلتم لنا كقول الحروب لعلمنا • نكف ووثقتم لنا كل موثق  
 فان قوله وثقتم لا يقتضي عدم الرد في الوقوع كما في التبرجى وبهذا  
 يتغيرت انما بمعنى كي ووجه بانه استعارة للطلب فاما ان يجعل منها

له ان خلقكم لطلب التقوى والتفكير لئلا تستغاد من ريقها بما قبلها  
 او كما لا اي خلقتهم طائفة من التفكر ولا يخفى ما فيه من  
 التمسك وانبت اذا عرفت ما قد مرناه استغيت عن مثل هذه  
 التكاليف **قوله** كما قال تعالى وما خلقت الخ اسارة الى جواب  
 سؤال قد مره كيف يعجز حقا بها بمعنى كي وافعاله تعالى على المشي  
 لا تفعلها لا غرض عند الاشاعرة خلافا للمعتزلة فلا تفعل  
 فعل كذا لكذا بل الحكمة لات الامح خلافا لصحي قال صدر الشريعة  
 رحمه الله افعاله تعالى مفعلة بضم العباد عندنا مع انه لا  
 يجب عليه الاصل وما ابعد عن الحق من قال انما هي غير مفعلة كما فلك  
 بعث الانبياء عليهم الصلاة والسلام لاهتدوا الى الحق واطهار المعجزات  
 فمن فكر تفصيل بعض الافعال لاستيلاء الاحكام الشرعية كالحدود  
 فقد انكر النبوة ولذا كانت القياس حجة واما الوقوف على ذلك  
 في كل حال لا يلزم والحقوق الخلاف في هذه المسألة لفظي فان فسر  
 القلة والعرض كما يتوقف عليه يستكمل به الفاعل امتنع ذلك في  
 حقه تعالى وان فسر بالحكمة والخبرة المنزلة على العقل فلا شبهة في  
 وقوعها كما قيل

• من عرف الله زال التهمة • وقال كل فعله بالحكمة  
 ولما لم يقع عند الاشاعرة استعارة لعل للارادة لاستقلالها  
 ووقوع المترادف جبالوها مجازا عن الطلب الاعمر وحيث فسرت  
 بالارادة فخرجت عن الطلب واما التعليل فقد عرفت انما **قوله**  
 والاية تدل على ان الطريق المحرف في الله تعالى الى هذه المدة لانه ليس  
 بطريق البرهان العقلي وانما هي بطريق الاشارة من عرض الكلام  
 فخرجوا المعنى ووجه بعد المعانيات المترادفة بمعرفة الله المقديق  
 بوجوده متصفا بصفاته اللاتية كمال ذاته وقد انيته بفتح  
 الواو لفتره في جميع شؤونه مجتب لا يصح عليها التجزي ولا التكثر  
 ولا يشترك شي اصلا فاصلة الوحدة فزيد في الف ولون على خلاف  
 القياس للمبالغة كما قيل في نصائي ونحائي وهو وان شاع  
 لم يذكر اهل اللغة خصوصه والعلم معطوف على المضروفة والفرق  
 بينهما مشهور والصنع لجهة الفاعل فهو لخص منه والاستدلال  
 اقامة الدليل به لما امر وجوبا بعبادته توقف ذلك على معرفته  
 فيجب انقيا لوجوب ما لا ينتمى لوجب الابه واستحقاقه العبادة  
 وغايتها اخذ من هذا الامر لا قوله لا يتحقق له كذا او من عنوان  
 الربوبية لانه المالك لا يتحقق الاقتداء والخصوع له والنظر في  
 مقتضياته من الانساق والاتفاق يدل على ذلك لانها محذورات



مستندة في غاية الايمان فاما من موجد واجب  
 الوجود لئلا يتسلل ويكسر المحال كما تقتضيه الأصول  
 وعلة الاحتياج الامكانات او الحوادث اوها كما هو مشهور  
 والمصنوعات ذلك عليها قوله تعالى الذي خلقكم الى قوله  
 رزقا ووجه الترتيب ان اقرب الاشياء الى التاخر بنفسه وقوله  
 الذي خلقكم فله خلقكم فلهما قد تم شراييع بالاصول وما  
 يليه وتعتبر النظر طريقا الى المعرفة فيهم من الموصوفات المتقوى  
 منه تعيين الرب بمصنوعات الما موصيها دته فكانه قيل  
 ان لم تفرقوا المستحق للعبادة والوجه فهو من انصف بما ذكر  
 ولا شك ان اشارته الى طريق النظر والفكر واما كونه طريقا  
 للمنتهدين ففيل لانه السباق له وما ذكر طريق معرفته واما  
 الاستحقاق فمن تعليل الحكم بالوصف المشتق المشعور بالعلية  
 التي لا تعرف الا بالتطرق في الصنيع وبما ذكرناه علم انه لا يترك على  
 المصنوع ما قيل من ان ما ذكره ظاهر لو كانت العبادة بمعنى المعرفة  
 كما فسره قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون  
 او كانت سغالة لها ولا فني صغالة لما عرفت من وجه التغيير  
**فأقول** وان العبد لا يستحق الخ لانه يقتضيه خلقه وانما كونه  
 وشرعيته واعطائه ما به قوامه فلو فكر في كل عضو عضو وما  
 كونه من القوى والحواس لوجد انه نعم عليه بعبادته بما لا يحصى مما  
 لا تقيا لطاقته البشرية بشكره ولا يقاوم عبادته بعبادته فكيف  
 يستحق بها شيئا اخر كما لا يخفى وهذا مستفاد من تعليل الامر بالرب  
 الموصوف بما ذكره وبما اظهره من فعله من المنة تدبر **واعلم** انه قال  
 في الكشف لانه قيل في النظم تعبدك لاجل اعنك واذا اتقوا المكات  
 يتقون ليتجاوز طرفا النظم الى لئلا يسب ولا كلام ولعله اذ معناه  
 حينئذ اشتغلوا بالامور التي خلقكم لاجله مع اشتغالهم على صنعة  
 بدنية من ردة العجز عن المصنوع وما في النظم بوجه ان المعنى اشتغلوا  
 بما خلقكم لغيره وهو متنافر واجاب **باب** بان التقوى ليست غير  
 العبادة حتى تؤدي الى نتائج النظم وانما التقوى نصارى امر العابد  
 فاذا قال اعنك وارزقك الذي خلقكم للاستيلاء على افعي غايات العبادة كان  
 البعث على العبادة واستدرا لزاما وخوف ان تقول لعبدك لعل خريطة الكس  
 فما ملكك كذا لاجل الاقبال ولو قلت لعل الخرايط لتزيق ذلك الموقع وقال  
 ابو حيان رحمه الله تعالى لا يترك شي لانه لا يترك هذا الجواب طريقا الى النظر  
 على تقدير اعينكم لعلكم لعلكم ان اتقوا العلم تتقون لما فيه من العناية  
 والفساد لانه كقولك ارض ربك العلك كضربه وتلقاه بعضهم بالقول  
 حتى قيل ان المصنوع انما تركه لئلا يظفره مع انه ممتنع على ان لعل للتقليل

كازروني

فانه

فانه انما يحسن على ذلك التقدير وهو مخالف لما ذكره فلا بد من انما ليست  
 بهذه المعنى وما في شروحه من تقدير الجواب على وجه يدفع العناية  
 المذكورة كما قال قدس سره حاصل الجواب ان الملائكة صالحة بحسب المعنى  
 منع مبالغة فامة في الزام العبادة كما صوره في المثال فان الاخذ بالاشق  
 الاصعب يستعمل الشاق الصعب ويعين على تحصيله وهو محال بحسب فليست  
**قوله** صفة ثالثة هذا الموصول محتمل للرفع والنصب من وجه  
 فالنصب اما على القطع بتقدير اعني او على انه نعت ركن او بدل منه  
 او مفعول يفتون ووجهه ابو الفاضل او نعت الاول لكنهم قالوا ان  
 النعت لا ينعى عند بعضهم فان جاء ما يؤهه جعل نعتا ثانيا لانا ان  
 يمنع منه مانع فيكون نعتا لثاني نحو يا ايها الفارس ذو الجعة وذو الجعة  
 نعت للفارس لا لاي لانها لا تفت الا بما تقدم ذكره وقد يعتد  
 بانه يعتد في التوفي ما لا يعتد في الاوائل مع ان نعت نعت اي  
 لغلبة الجود فيه لا يقاس عليه والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف  
 او مبتدأ اخبر بجملة فلا يخلو او او رد عليه ان صلته ما مضى  
 فلا تفتحه الشرط حتى تترادف الفاء خبر وانما لا رابط فيه وان  
 الانشا لا يكون خبرا في الاكثر واجب **باب** بان الفاقد تدخل في خبر  
 الموصولة بالماضي كقوله ان الذئب فتنوا المؤمنين والمؤمنات  
 شتم لانه يؤول الى فامه عذاب جهنم ولضم عذاب بالخبر كما ذكره الرضي  
 وان الامتناع الظاهر وهو الله هناك فهو مقام الصفة عند الاحتش  
 وان الانشا يقع خبرا بالثابت والاشهر وكل من لا يرحم ولا الخيرة  
 المصونة وما قيل انه مبتدأ خبره رزقا لم ينفذ بغير رزق او بغير رزق  
 تكلف يارد **قوله** جعل من الافعال العامة الخ قال الراغب جعل  
 لفظ عام في الافعال كلها لانه اعلم من جعل وضع وساير افعالها  
 حصة او وجه فتكون بمعنى طفق فلا تتعلم وبمعنى اوجد فتعدي  
 لا تترك لا يجوز لاقتضائهما وحدها وحدها كصير على ثلاث  
 اوجه **الاول** بمعنى سميت نحو جعلوا الملائكة اناثا كما تقول  
 صيرت ليد افا سقا اي بالقول الثاني على معنى الظن والتخيل نحو  
 اجعل الامر علميا وكذا اي صيرت في نفسك كذا المثال **الثاني** يكون  
 بمعنى النقل نحو جعلت الطين خرفا اي نقلته من حالة الى اخرى  
 وقد لا يكون مدحولا كما رجحه نحو صار زيد الى عمر وانتهى وطلق  
 بطلق الخس وضرب ويقال طبق بالياسر افعال المقاربة النواحي تدخل  
 على المتبدا والخبر فترفع وتنصب ومقتضاها الشروع في الفعل  
 والتبليس باياله ومنه صوبها لفظا او صلا خبرها فلذا قال المصنف  
 الله تعالى للراغب لا تتعدي وهي في اللفظ بمعنى صيرت كما سلبت الله  
 المصنوع الله وفعل التعليل معني وصحت ايضا اي او جدد الارض حاله كونه



مبسوطة مفترضة لكم فلا تخاطبون لديكم ما والى السعي في جعلها مفترضة  
**قوله** وقد جعلت قلوب من بني اسرائيل في هذا من ينقروا في الحيا سنة  
 ولست بنازلا لالت . برحلي وخبيا لهما الكذب  
 وقد جعلت قلوبهم يميل . مرة الاكوار كثر بلبها قريب  
 كان لهما برحلي القوم نوا . وما ان ظمها الا اللغوب  
 واستشهد به المص رحمه الله سبحانه النسخة ان جعل بمعنى طلق  
 من افعال المقارنة فترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها هتا قلوب  
 المرفوع الا ان خبرها وقع جملة اسمية منصوبة محلا وهو معنى  
 قوله لا تتعدى كما سمعته انما وهك كذا ذكر في المعنى في باب  
 اللام وفي التسهيل والاضل في خبرها ان يكون مضارعا كونه  
 جاسدا وذا على خلافه كما هتا وليس يتفق عليه رواية ودرانية  
 فذهب التبريزي في شرح الحيا سنة الى ان جعل بمعنى طلق  
 لا يتعدى من حقايقه وقوله مترجما قريب في موضع الحال  
 اي اقبلت قلوب من ذين الرجلين قريب من المترجع من رحا لهم  
 لما هتا من لا عما جعلها لازمة وقوله المص لا تتعدى الى ضمرا ايضا  
 لانها تكون لازمة لكن المصترح به في كتب العربية خلافه  
 ورواه ابن سبيل بتدنية ابن سبيل اسم وعلى الاول هو اسم  
 قبيلة وقالت ابو الهلال رفع قلوب ردي لا تجعل اذا كانت  
 للمقارنة يكون خبرها فعلا فالاحسن نصب قلوب ويكون  
 في جعلت ضمير يعود على المذكور وجعلت ليست للمقارنة بل  
 بمعنى صيرت فلا يفتقر الى فعل ومترجما قريب جملة في موضع  
 المفعول الثاني وذكر مثيلة الشلو بين ويؤيد ان روي  
 بنصب قلوب المعنى من الابل اول ما يركب والاكوام جمع كور القم  
 والراواهملة بعد ما واو ساكنة الرجل باذاته كما قال المزدني  
 وغيره فمن قال انه بالغض بمعنى جماعة كثيرة من الابل لم يصح  
 لرواية ودرانية ومترجما كرها وقربه لاعنيانها لاكثره  
 الحصب كما توهم لالت الا قول هو المروي ويعينه قوله اللغوب  
 في المبيت الذي يليه فقد عرفت ان قلوب في المبيت يرفع وينصب  
 وانه يمتح ان يقال في بني كما في شرح شواهد المعنى وغيره وقوله  
 بمعنى صار مستنقل غير معنى طلق فتر قال من صار الى طلق مع ان صار  
 ليس من افعال القلوب اشارة الى ما ذكره بعض المحققين من ان طلق  
 ونحوها ليس من افعال المقارنة الموصولة لدنو الخبر بل موصولة  
 لشروع قاعله في معنى الخبر فقد خلط وخلط عسوا واصل  
 ان قول المص رحمه الله او من بعد اما سبعة الله بعض المفعولين فذكره  
 المص تحلا للمجوز ولا ينافيه ان يكون فيه ضعف من جهة متا

خبره  
 وارتبط  
 مير باد شاه  
 خبره  
 ابن سبيل  
 شيا الاكل

ولا وجه للتشبيح عليه شيئا لبعض ارباب الحواشي فقول ان طلقا  
 حيث لقهم ان قوله في الكشف رفع على الابتداء مقننا انه مبتدا  
 ومترادف انصخير وانما اعتبر به لالت القامد في الخبر عند الابتدا  
 واورد عليه ان الفا في الخبر قد دل على التشبيه فالصفات  
 المذكورة ليست مقتضية لشي لا اشتراكه والظالم بغير ظالم  
 تركه خبر منه كذا بنينا كعليه لئلا يظن بعض العقول القاصرة  
 في سترابه ما فتد بغير **قوله** وبمعنى صير فنيعد في الخ المقتضين  
 هو انتقال الشيء من حال الى حال وخلق المائدة صورية وليس اخرى  
 وهذا هو الذي يكون بالفعل نحو صيرت للعددي سيفا والشيكة  
 سوارا او قد يكون بالقول كالشتمين ليحبلوا الملائكة اذ انشا  
 وقد يكون بالعقد اي بتصميم الحاكم نحو جاعلوه من المترسلين  
 وجع المص رحمه الله ببيت القول والعقد لتفان بهما وتلازمهما غالبا  
 وعدم التاثير للحسني فتمت ما ومنت الانتقال الى حال شرعي كذا ثير  
 لحياء الموات في انتقاله الى الملك وقاثير عقد النكاح وقيل المراد  
 بالعقد الاحتكام للعقد الشرعي المحتوي على الاحتجاب والقبول  
 وليس بشي وكونه قوله قعلا جعل لكم الارض فراشا متا فعدى لمفعولي  
 هو الظاهر وقد جوز ان جعل فيها بمعنى ليجاد متعدي لولمجد  
 وفراشا حال كما متر **قوله** ومعنى جعلها فراشا الخ المفسر معروف وما ذكره  
 المص رحمه الله ملخص من قول الامانات مقتضى طمع الارض ان يكون لها  
 محنط باعلاها الثقلها ولو كانت كذلك لما كانت فراشا فلخرج الله  
 بقضيتها ومن الناس من زعم ان كونها فراشا في كونها كرشا كما هو  
 منبره في علم الهيئة وليس بشي لالت العلة اذا عطف كان كل  
 قطعة منها كالسطح في افتراسه وقوله المص من لا حاطة لها فيه  
 لشم والاحسن ان يقول كما قال الامام محنط باعلاها كما لا يحتمل  
**قوله** مشوسطة الخ التوسط في الاجسام الوقوع في وسطها وهو ظاهر  
 وفي المعاني والكميات الاعندال من فيها كاشا فلانها لو كانت كلها  
 صلبة لشق التمكن منها لتام الاعضا ولو كانت لطيفة كالسواء والمواضع  
 لاستقر امرها كما لو كانت لينة كالقطن **قوله** قبة مخروبة الخ  
 البناكل ما وقع لئلا يكون به سوا كان بيتا او خيمة وقد غلب في الاول  
 حتى صار حقيقة عرفة فيه وفسر بالقبة وهي اعظم من الملائكة  
 اكثر وقد جوز في السماء ان تشمل الجميع وكل طبقة وجهة منها وان  
 يكون اسم جنس جميع بني بنيه وبنين واحد بالتاكثير وتعمدة وهو  
 يظلمون عليه لجمع ايضا ووليد سماء بالمر والمدة وفعال ايضا  
 سماء بالواو واما سماء به يكون المني قبل المنق بزنة طلحة فخطا  
 والبناء مطلقا مطلق على المبني بليقا كان اوقية او خبا او طرافا



وفي الكشف وغيره من الشروح الاول من شعب والثاني من لبرن والثالث  
 من وكر او مطوف والرابع من ادم وفي الشافعي لظرو واستعمالا وفي فقد  
 اللغز عن ابن التكتيك ولشفا من صحة تعينه على يقين خبا من صوف  
 محاذ من وكر فسطاط من شعير شراذق من كرسف قبيح من جلود  
 طراف من ادم كظن من شذاب ختمه من شجر اقد من حجرية  
 من لبرن ستر من مذكر وقوله بنو على اهل الاصل عشرة الرجل  
 واقاربهم ويكوت بمعنى الزوجة وهو المزارع لانه كان من عادتهم  
 ان يضربوا للفرس خيمة للتخول علمها وتقال بنو على اهلها اذا  
 دخل عليها عروسا وتقدنيته بعلي الناس يتولون بنو باهله  
 وهو الدرة انه خطا والمصحح جواز سماعا وفيها كما بينا في غيرها  
**قوله** وخروج الثمار الى خروج الاشياء تكونها وسيروزها وقوله  
 بمسرة الله ومشيئته اشار الى مختار الاشياء من ان القدرة  
 والارادة مجموعان هما اللذان يقتضيان وجود الموجودات  
 من غير احتياج الى صفات التكوين التي اثبتتها الما تريد كما هو مبين  
 في الكلام وقوله جعل الماء الخجوات عن سؤالات مقدم وهو ما معنى  
 لخراج الثمرات بالماء وانما خرجت بقدرة وادته ما نه سبب  
 عادي تخلقه تعالى ويعني به ان عروق الاشجار والنباتات التي هي بمنزلة  
 الاحكام او الاقواء لها تحت ذب من الرطوبة الارضية ما مخلوطا  
 باجنله دقيقة لطيفة نراية هي بمنزلة نطفة يتولد منها الثمار  
 والازهار وهي لها بمنزلة الماكل والمشرب فاذا صعدت الى الاعضاء  
 وطبخت بالشمس والحرارة كالكموس والعدا الذي يقتل به النمل  
 فيقول الله من ذلك بعدد خلقه وعادة العتية من غير تأخير  
 لشي بالذات والواسطة في تكوينها والافاضة استعارة للاقطار  
 والتفصيل في فنيه لطف من الماء سببه الماء وفي جعل ما يجذب  
 كالنطفة اشارة الى قوله في الكتاب ما سواهم وحل من شبه عقد  
 النكاح بين المقابلة والمظلة باقرا للمكانها عليها والاضراج من  
 كظمها اشباه النسل المنبع من الحيوان من الوان الثمار وفيه ايماء  
 الى قول الحكماء الاجرام العلوية كالاجرام والسفلية كالاموات  
 التي يتولد الموجودات وتشرق بها في هذا الوجود وكون النطفة مادة  
 وسببا ظاهرا لانها امثل الاجزا وسبب كونها مادة ما منعقداتها  
 كالنشا والمزاد بالصورة الاشكال والكيفيات هي الطلوع والالوان  
**قوله** او امدع في الماء قوة فاعلة الخ يعني ان الماء على ما تر من به  
 اهل السنة للشيئية العادية وعلى هذا وهو ما ذهب اليه الحكماء للشيئية  
 الحقيقية والابداغ الامجاد وقد تطلو عندهم على الجاد شي غير  
 مستبوق بمادة ولا زمان كالانشا والقيام للكون والقوة رسمت

بأنها

بأنها امتداد الفعل مطلقا سواء كان الفعل مختلفا او غير مختلف  
 بشعور وادارة ولا وقتل هي مبدأ النقيض في اخر من حيث هو  
 لخر هذا هو المراد ههنا وهي تنقسم الى قوى طبيعية ونفسانية  
 وما ههنا من الطبيعية التي بلا شعور والمراد بتفوس الاستباب  
 اغنياها وذواتها ومدد جاكبر الزاد حال من ضمير له او من  
 انشاها وكونه مفعولا ثانيا للاثان بتضمينه معنى الجعل  
 والتصيير بكلف ما لاحكية التير وقوله من اجتماعها الصنعة  
 للنفوستين او الماء والتراب والقنات يجمع صناعة او صنعة  
 بمعنى لغة والتكون بمعنى الاستتباب في الاطيان وعظيمة قدرته  
 وقوله في نسخة تبدال عظم قدرته بصنعة المصنوع مثل كثير لفظا  
 ومعنى والعبر جمع عبرة كسدره وسدر الاعتبار والاعتناط بمعنى  
 وقوله وهو قادر الخ تطبق لنا قالوة على قانوك لشرع فان الحكم  
 لا ينكر ذلك انه قادر على خلقها ابتداء من غير استباب ومواد  
 كما ابتداء خلق الاشياء والمواد وابرزها من بطون العدم  
 المظهر الوجود لكن بحكمة بعقد الامور باستبابها الاقرب  
 الى العقول لانه اذل على قوة فذة وتو يور حكمته فانه من الاسباب  
 مستعدة لما افاضه عليه من التاثير واذل على عظمتها من خلقها  
 دفعة بغير استباب وفي رسايل الخوات الصفا في النبات حكمة وصنابع  
 ظاهرة جليلة لا تخفى ولكن صبا يثريا خفية محجوبة وهي التي تستبها  
 الفلاسفة القوي الطبيعية وتسميها اهل الشرع ملائكة وجود  
 الله الموكلة بترتيب النبات فالمعنى واحد وانما نسبت ههنا  
 المصنوعات الى القوى والملائكة دون الله لانه خلقت عظمته  
 عن مباشرة الاحكام والحركات الجزئية كاجال الملك والرقى  
 عن مباشرة الافعال وان كانت ممتونة اليهم لانها باثرتهم  
 وازادتهم كما قال تعالى وما رمت اذ رمت ولكن الله ربي ومن  
 لم يفرسهم قال انشاها دفعة اذل على القدرة واعزب منه  
 قوله ان المصرا ان اذبا بقوة الفاعلة المؤثر الحقيقية كان  
 خلاف مذهب اهل السنة والامم فيهم قوله فتولد الخ وفقد  
 السببية على الما والشراب لان بها القوام وهو عظم الاجز المادة  
 ولذا قال خلقه من تراب ومن الماء بكل شئ حي فسقط ما قيل من ان  
 في هذا الافتقار وقصور لانها من العناصر الاربعة **قوله** ومن الاولى  
 للاثان الخ التامر المتوفى لانا ان املا معناها لغتك كما علسوا  
 كان فلما او سحابا ومنمقا وكثيفة في العرق تخفق بالفلك فان  
 كان بهذا المعنى فهو ظاهر لانه المتكاد منه على ما يقتضيه ظاهر  
 الاموات والاحاديث لقوله تعالى واترك من السماء ماء فسلكه ينابيع

خلق

ان هناك ملائكة موكلة  
 بترتيب النبات

كازوشي

عصا



في الارض قوله ان كصيت من السماء وامثاله وورد في الحديث عنه  
صلى الله عليه وسلم المصلح ما يخرج من تحت العرش فيزل من السماء  
الى السماء حتى يجتمع في السماء الدنيا فيؤمنه يقال له الابن ففتح  
الكتاب السوء فتدخله فتنشر به مثل شرب الاستنجة فتسوق  
الشمع حتى يثاء وهكذا وزد في احاديث كثيرة فثنا وتلها يستبد  
من غير خطبة الميم ومن ذهب الى خلافه او لا الايات بات المراد  
انها تنزل من السحاب وهو يسمي سماء لعلوه او انه ينشأ من سحاب  
منها وتيز وقتا ثيرات اسيرتية فهو مندوب حازي له والميم اشار  
المص رحمه الله ونقصه كما في كتب الحكمة الطبيعية ان الشمس  
اذ اسكنت بعض البحار والبراري اشارت من البحار بخارجها  
ومن البراري بخارجها كايها والبحار لغيرها واستغنى بها لغيرها  
صفار ما شئت لطفت بالحرارة حتى لا تنما في الحس لغيرها  
فاذا صعد البخار الى كنفه الهواء الثالثة تنكث فان لم يكن البر  
قوتها المجتمع ذلك البخار وتماطر لشقله بالثكاثف فالمجتمع هو  
السحاب والمتماطر المطر وان كان قوتها كان ثلجاً وبردا وقد  
لا ينفذ سحابا ويحيى ضيائا ويشير مضارع اشار التراب الغبار  
اذ لم تكن حتى يرفع وقوله من اعماق الارض جمع عمق والمراد به  
داخلها والمراد بالارض جنتا لتفال في عمل البخار والانبعاث فانه  
متماقر زناه لك فسقط ما قيل من انه لا حاجة له الى الاكثر  
ارتفاعها من البخار والانبعاث والجواهر ما بين الارض والسماء لا الهواء  
نفسه حتى يكون من اضافات الشئ الى نفسه فيحتاج الى التماثل وان  
كان هو لصد معانيه **قوله** ومن الثانية للتبعية بخلاف الاولى  
وان جولو فيها على ان التبعية تنزل من مياه السماء لما في حركتها الكاف  
واقرب منه ما قيل فيها للتبعية كقوله تعالى مما خطاها هم  
اعرقوا وقوله بديل قوله فخرجنا به ثمرات استنشأ دينظاير  
فان التثنية في هذه الآية وتنوينه يدل على التبعية لثباتها  
لا سيما مع جوع الفعلة وقوله واكتشاف المنكرين له اي وقوعها  
قبله وبعده من الكف بفتحهم وهو الجانب وتعالى اكتشف العموم  
كما لو انه بمنزلة سيرة كما في المصباح فكون ما بعك وما قبله اعني ما وزد  
محمول على التبعية فيكون موافقا لها وقوله كان قد قلنا في بيان الحاصل  
المعنى لاشارة الى ان مفعول الخرج كما لنا ويل من بعض الجمل صفة المفعول  
سكت مسك او اسرف مفعولا وزد ما مفعول له او مفعول لفظي لا خرج  
لانه بمعنى رزقا وحال كما في سياقي التثنية والمعنى عيا من الثمرات اي  
تبعها واورد كل من الظاهر المقدر مفعول وكلمة من على حالها  
تبعية صفة المفعول وكون من التبعية ظهرا مستقرا لم يحوز الحاجة

من المطر يخرج من تحت السحاب

كان في

الله

الله لا ان تكون ابتدائية وهو بيان الحاصل المعنى ولا يخفى ما فيه فان  
كونها ماضية فامتتت اكثر من الذي يحصى كقوله من كل الله ولست على  
ثقله مما ذكر وسيأتي في تسمية الكلام عليه في قوله كلوا مما رزقكم الله خالا  
الآتي **قوله** اذ لم تنزل من السماء السحاب كما في ان لا التبعية هو  
الموافق للواقع في الثلاثة احوال الذي نزل من السماء فبعثه قوتها هو  
بعد في السماء ولم يخرج بالماء والمنزل منها كل الثمرات بل بعضها فكم من ثمرة  
هي بعد غير مخرجها كخروج بعض الرزق لاكله فكم من رزق ليس من الثمار  
كالخمر وقد ينوهم ان قوله ولا يخرج بالمطر كل الثمرات اريد به ان  
تبعها يخرج بماء المطر والعيون في ما سياتي في سورة الرعد من ان جميع  
مياه الارض من السماء فساد ظاهرا **قوله** هذا المتوهم  
هو الفاضل الطبيعي حيث قال فان قلت بخالفه قوله ولا يخرج بالمطر  
جميع الثمرات ما قاله في الرعد كما في الارض في قوله السماء تنزل منها الماء  
العيون بشره قلنا على تقدير صحة هذه الرقابة لما في قوله  
فاخرج به مستند عني للاخراج بعد الانزال بلا تراخ عادية ومعنى قوله  
ان تبعها من الثمرات يخرج على هذه الصورة وهي ما يستفهم كاد الانكار  
والعيون والانبعاث فانها ماضية عن الانزال لانه استودعها الجبال  
ثم لخرجها من الارض لخرج بها بعض الثمرات وتبعها الفاضل اي  
واللوق في الكشف لم يخرج عليه نصيا وانما قاله في قوله نظر لا يخرج  
وان قوله بالخروج بالمطر جميع الثمرات يفهم منه ان بعض الخرج به  
وهو صادق على خروج التبعية من المياه كما لا يخفى فكيف يدعي ساد  
فان قيل انه غير متعبد لم ينسب قد عاينها نصيا وما قيل من ان  
كون من قية ابتدائية بتقدير من ذكر الثمرات او تفسير الثمرات باليد  
لنفس ظاهر **قوله** او للتبعية لخرج فز قائله لا يخرج بمعنى موزون  
وقد ذكر المثل المراد ان هذه من المال معين هو الف درهم  
وقد انفق لانه عند اكثر من ذلك الا انه انفق منه الف فانما على  
هذا ان يكون من تبعية تامة ولذا فاشبهه بعضهم في المثال وان كان مثله  
غير مجموع من المحصلين وهكذا اذا كانت الثمرات للاستخراج فان  
المزاد بها المحمل الكبير كما اشار التمام في الكشف والمرزوق هنا هو الثمرات  
ولكم صفة وقد كانت من الثمرات صفة رزقا فليكن قدما وما رعا على  
القاعدة في امثاله لانه يقدم فيه البياض على البياض وقد انقضت الحاجة فيه  
فجوز ان يفسر وينبذ كثير من الحاجة والمفسرين ومنه صاحب الدر المنثور  
وغيره وقال الله من ابتدائية سميت ببيانها باعتبارها المعنى وبه صرح  
بعض اهل العسرية ومن التي للبياض لا تكون الامتثال الا بوصف وقد  
تكرر خبر اهل كلام فيه سياتي وفي الكشف فان قلت **قوله** ومن التي للبياض  
لا تكون الامتثال الا بوصف فان قلت **قوله** لم انصب رزقا قلت







أنه تعالى لا يبالى في العبادات ما كان قبل أو بعد من خلافه لا يبالى في العبادات ما كان  
الواسع أو الضيق من العبادات ما كان من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
على كون من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
أو لا يبالى في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
الكلية والخاصة من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
جذبت في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
منه العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
كانت في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
فإن أتت في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
في كرم من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
يقول في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
ومن غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
العبادة من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
بعد ما ذكر عن أبي حنيفة رحمه الله لا يبالى في العبادات من غير العبادات  
بأصدها وعلى أنه تعالى لا يبالى في العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
وغيره من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
يتعلق في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
وأساسها التوحيد والعبادة من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
الشرائح من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
لها كما هو وأما في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
عظمت في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
وقد ظهر في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
بما لا يخلو من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
جوابا للامتنان من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
لا يبالى في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
الكشف في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
تتباين في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
بما يبالى في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
الاصول في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
استغناء من العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
الفاضل في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
على معنى في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
لشركوا التكون من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
التوحيد في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
حيث لا يبالى في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات

وسياقي ما في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
لمجرد العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
أو لا يبالى في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
للأمر في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
من الأمية وهذا مما في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
عن صاحب الكشف وفيه نظير لأنه إذا كانت أصل العبادات وأساسها  
التوحيد فاعبدوا أمما بمعنى واحد وأما لا يبالى في العبادات من غير العبادات  
تجملوا في العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
يتفرع عليه العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
يجوز إذا كانت ههنا سببية والعبادة ليست سببية لعدم الشرك  
الآن تجمل من القلب كقوله تعالى وتكون من قربة أهلكتموها  
بأسنا لأننا لنكون في كلامه ما يدل على الترتيب لأن التعلق اعترفته  
يرد على ما في الكشف أن كلامه لا يخلو من الخلل لأن عطف  
وجوابيه لا ينفك في العبادة من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
التوحيد لأن الجزء لا يعطف على الكل بالعطف كان العبادات تتناول  
أو حتى بخلافه من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
قوله إذا كنتم ما مورين بعبادة ربكم وما مورين بعبادة الله فاعبدوا الله  
لشركوا التكون عبادكم على أصله وأساسه من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
الظاهر فهو جواب شرط مقدم من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
بين الأمر والنهي إذا العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
فيما قبلناه لك القام من حواشي العلامة الرازي ولولا ذلك صح  
العطف بالعنا فيهما من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
القاضي وقت قد غفل عن هذا من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
ظلم الغفلة بعرضها عن المورين عجب القام بظلم الغفلة  
قول ما ونقي منصوب بأضمار أن الخ فيل على هذا تفسير العبادات بالتو  
في تفسير فلا تجعلوا بعبادته على غير الله وتوكلوا عليه كما روي عن  
ابن عباس رضي الله عنهما وهذا وإن أنه دفع به ما سياتي لا يوافق  
ما فسر به المفسرون من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات من غير العبادات  
هذا نقي منصوب بأضمار أن في جواب الأمر كقولك زدني فأكرمك وقد  
فلعلنا لم يشر إلى شيء لأن شرطه كون الأول سببا للثاني والعبادة  
لا تكون سببا للتوحيد الذي هو مبتهاها وأصلها ولما لم يشر  
لها الزمخشري ولم يشر به شرطه والمنصوب في الجواب منصوب  
بأن مقدمه فهو منصوب بمصدرها ولا يعطوف على مصدره من غير العبادات  
عنا قبله هو سبب له فتقدمه فيما ذكر لك من ذلك زيادة فأكرم  
من يبيها وقتر على الآتي في التاويل لمجيئ عما أوردوه شرح

فرد



الكشاف بان المراد بكونه بجواب الامر مشاهدته له وحال المشي على ما  
يشبهه واعطاؤه حكمه كثير وقد قال الرضائي ان النصب في قوله كن فيكون  
في قراءة التشبيه بجواب الامر لو هو معناه وجعل وان لم يكن بجوابا معنويا  
العبادة سبب للمعنى الاشارة الذي يتكافئه ولا يتحقق معه وقيل صحة  
العبادة سبب العلم بالتمسك فلتكن السببية بهذا الاعتبار وجوه  
ما قيل من انه لا يمكن فيه سببية الاول للاخبار عما يقع من الثاني  
كما لا يمكن في الشرط وما معناه كما سيأتي في قوله تعالى وما لكم من  
لغة فمن الله **قوله** هذا كله تكلف فانه قواعد العربية فلا  
يبنى في غير النثر بل المحرر عليه فالحق ان يقال ان الانية تضمنت عبادة  
رب ومؤنثون انما يحصله كما شاهد من خلقه طهر ولا ضلوع عروق  
الفرج واتباع جميع الكائنات العظيمة والتفضل باضافتها لغير الجسدية  
فقد علمت على ذلك عرفت منهم به كما اشار اليه المفسر رحمه الله ثم ثبت بقوله  
والانية ان ذلك الخ في حصة ما عنده اعبدوا الله الذي عرفت فمعه معرفة  
لا مزية فيها ولا تشاك في ان العبادة والمعرفة سلب لعدم الاشراك  
فان من عرف الله لا يسوي به سواه ولذا ذيل بان قوله وانتم تعلمون  
من عنده علم الكتاب عرفوا الفرق بين هذه الانية وقوله اعبدوا الله ولا تشركوا  
به والذي سئل لطف ما من النظر للعبادة ونقط وقطع النظر عما فيها  
واعلم انهم لم يخلوا في هذه الغاية هي تلك التي كانت الى انما متحصنة للتبعية  
وانما عرف ما بعد عن الرفع الى النصب للتبعية على ذلك كما فصله في  
**قوله** او بلعل على ان نصب بجعلوا الخ اي متعلق بلعل واقعا جوابا  
له وتتمه قال في الكشاف او بلعل على ان ينصب بجعلوا النصب فاطلع  
في قوله عز وجل على ابلغ الاستبانت استبانت السموات فاطلع الى اله موسى  
وقدوا يتخفف من عاصم اي خلقكم لكي تشقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلق  
ومعناه كما قال قد مر من ان الله على تشبه لعل يليت ويشد عليه انه انما  
يجوز ذلك اذا كان في التوحي مشاهد من التوحي لبعدها من وجوه الوقوع وقد  
مر ان لعل هنا مستعارة للارادة التي تشرح فيها وجود المراد باعداد الاشياء  
واللغة الاخذ الرقن ايت المشاهد ولا وجه بان النصب هنا للنظر الى  
انهم في صورة المرجو منهم فالمتن خلقكم في صورة مرة يترجم منها لانها اي  
الخوف من العقاب المنسب عنه ان لا تشركوا فقول له لكي تتقوا بان  
الحاصل المعنى واحذر زيلة ما سبق من الاستعارة لاحكام بانها بمعنى وفي  
النصب تنبيه على تفضيرهم كان المراد الراجح مستبعد منهم كالتمني واعتق  
عليه بان الجواب لا يدفع الاعتراض فان لعل لا تنصب الفعل في جوابه  
لان المعنى الاصل اعني التوحي ولا بما المعنى المراد اي الارادة فلا فائدة في  
النظر الى صورة المرجو منهم اللهم الا ان يقال ان شبهة اقوال الرضا بالتمني  
صورة واقعا على سبيل الاستعارة بالكناية بقرينة الارادة من النصب

خبر  
عصام  
مير بادشاه

لم استعير

سراستعير لعل للارادة فقصص سبب الواقف والنظر الى حال المتكلم  
تسببه الارادة بالتوحي ويقصد ان غاها بالنسبة الى حال مخاطب  
نفسه بالتمني لا باعتبار النصب لانهم في صورة التمني منهم في  
**قوله** هذا كله تعسف نشأ من الكلام ما لا يكون وذلك لان  
نجم الامية الرضائي قال كغير من سائر النحاة ان اهل العربية انما  
استنزلوا في نصب ما بعد فاء السببية تقدم احد هذه الاشياء  
لانها غير حاصلة المعاد فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الجواب  
ويكون ما بعد الفاعل انما على ما حققناه في خواشيه ومنه علمت  
ان وجهه عندنا انما هو تقدم تحقق الوقوع في حال الحكم لا استحالة  
لعدم محنته في الامر المطلوب الذي هو اعظم اقسامه كما هو مذكور  
محقق في التوحي التمني الا ان التمني قوي منه لربوخته في العدم  
واشهر فلما نصب بجواب لعل الا ان منهم من جعلها ملحقة بليت  
كالزخرف وقرن من شام لان التمني والتوحي من واحد ومنهم من  
جعلها من ذلك الباب لانية لا ينضم فيها ذكر كابر كالك في التمني  
تبع الفاعل في الحاجة لما ادعوه سؤالا وجوابا على التطبيق لان  
منه على ان لعل انما اصطلح حكم ليت لاشرائها معناه ها وليس  
بلازم لان الحاق والشبه بكيفية عدم التحقيق حال او يعينه  
انهم حاولوا على الشرط وهو متحقق فيها مطلقا شران استقام  
بمعناه الانية بقاء على الظاهر وفيها وجوه اخر كما سيأتي ولذا  
قال ابن هشام في الباب الخامس في المعنى قيل في قوله فاحضروا  
ابن الخ ان اطلع بالنصب عطف على لعلك ابلغ لانية بمعنى  
ان ابلغ فان خبر لعل يقتضيان بان كثير الخو فلعن بعضكم ان  
يكون الخبر بحجته من بعض ويحتمل ان عطف على الاستبانت على حد  
للنصب عبادة وتقر عيني وبهذا ترى الامتثال من علم معنى قول  
الكوفيين ان في هذه الانية حجة على النصب في جواب التوحي  
حالة على التمني **قوله** الحاقا لما بالاشياء الستة وهي الامر  
والتمني والاستغفار والعرض والتمني والتوحي وقد اجاز بعض النحاة  
ان يلحق بها كل ما تضمن لفظا او قلته كما قال الرضائي وقد قيل  
ان المعنى رجاء الله جعلها ملحقة بالاشياء الستة وعذر عما  
قالوه من الحاقها بليت لما قيل عليه كما عرفت ولعدم مناسبة  
للقام لما فيه من تتر بل المرجو لتبعه عن الحصول من لعل التمني  
وتقدير الحاق طبعها الذي من المؤمنين عن التقوى بعيد وبناؤه  
على تخصيص الخطاب بالكفار بضعفه لضعف مناهة وفيه  
بحر غيره من يذكروا قوله لا شتر كما في انها غير موجبة من  
الاجاب بمعنى الاثبات وبها يله السلب وكل ما يدل عليه في الجملة

القيام

خبر  
عصام

عصام



او حقيقته ولجب مجزومه في الحد الارضنة الثلاثة ونفا بله  
 ما لا يتغير ولا يتحقق وهو غير الموجب وعلى كل حال يدخل فيه  
 التعريف فشق ما قيل من ان غير الموجب عنه علماء العربية  
 هو النفي والنفي والاستغناء لا غير فكيف تشارك الستة  
 من غير احتياج اليها ادعاء من الجواب **وقيل** المراد لا تشارك  
 اكثرها ان اريد بالاحتياج ما ليس به لانه لا يشارك في نفي  
 حتى يشارك معها في انما غير موجبة او لا تشارك الكل ان كان  
 المراد اتقاء النسبة والامتنان في اتقاء لانه الاتقاء في  
 الخبر لا الانشاء فالامر غير موجب بهذا المعنى وكذا النفي فان  
 قلنا ان كانت التقوى بالمعنى الثالث لا يناسب ترتيبه  
 عدم المشرية عليه لتقديمه وان كان بالمعنى الاول ففي عينه  
**قلنا** الاتقاء عن المشرية يترتب عليه عدم الوقوع فيه بالفعل  
 او هي بمعنى الاتقاء عن الخلف مطلقا كما في الكشف **فقال** قول  
 والمعنى الخ لا لا يتجملوا له شيئا من جنس لانداد كما سيأتي فلا يتصور  
 ان المناسك عدم ند ولحد لا انداد لانه يجتمع مع جعل الند  
 والند من **شواهد** قيل ان المص جعل لا يتجملوا نفيا منصوبا وذكر  
 في بيان المعنى ما يقتضي كونه مجزوما وقصد به بيان حاصل المعنى  
 المذكور مع اظهار التبيين الذي يشرط لتقدير الناصب ولوجعله  
 مجزوما في جواب الامر كما اذا ايضا اذ لا مانع منه **فقد** قول  
 او بالذي جعل الخ عطف على قوله باعبروا وعلى قوله بلعل اي متعلق  
 بالذي ان جعلته مبتدأ وجعلته فلا يتجملوا لغيره كما صرح به بقوله  
 على انه الخ فالاستغناء بالمعنى اللغوي الذي جعله مبتدأ او بالمعنى  
 الاصطلاحي لان الاستغناء ليس به وليس هذا معنى ما في الكشف  
 من قوله او بالذي جعل الخ اذ ان فقه على الابتداء اي الذي هو الذي  
 حكى تلك الايات العظيمة واللايل المتيرة الشاهدة بالوحدانية  
 فلا تتخذ واليه شركا لان معناه انه جعل الذي من فروع مذكرا  
 على انه خير من تلك الايات **وقيل** من ترتب على ما تضمنته هذه  
 الجملة انه هو الذي حكى بـ لايل التوحيد فلا تشاركوا به شيئا ومن  
 توهم انه بعينه ما في الكشف وان المص رحمه الله عطف عما اراده  
 فقد وهم وقوله على ما ويلحق قول فيه اي مستحق لان يقال في ذلك  
 لانه وقع قول ونقول قبله كما لا يخفى وهكذا اولى مشهور في كل انشاء  
 وقع في موقع الخبر والغازية في الخبر مشعر بالسيببية لما ذكره وقوله  
 والمعنى من خصكم بالصناد الممثلة اي خص بـ نوع البشر بما ذكره وفي نسخة  
 خصكم بالناية سئل وعمر الناس لان الخف معناه الانحاطة فعلى ما ذكره  
 المص لا يخلون وكذا وكلف والاولى ما في الكشف فجعل هذا بشرط

ان تعجب

كان في

محدون

محدوف والمعنى هو الذي جعل لكونه ذكر من النعمة الظاهرة المتكاثرة  
 واذا كانت كذلك فلا يتجملوا الخ وذكر المص لانه من جملة المحتملات  
 وتلخيصه للشعر بسجويته في الجملة لاينا فيه وما قيل في اعاليه  
 من انه في غاية الحس في الرضا انه كما يظهر من قائل قول هو المعنى  
 الخ دعوى غير بينة وقوله يشارك به بفتح الراء مبتدأ للمجهول  
 وقد سيم للصيغ وان يكون المحضر كما يفيد في تقدم بعض المفعولات  
 على بعض وحققنا النسخة لان عدم الند محض من به يقال اذا  
 من شيء سواء الاولة فظير وند وقيل لا يشارك في الاصل  
 لانه التقديم فاجري على امثله وفيه نظر **وقيل** هو الند المثل  
 للمتناوب بعينه المستمرة وكثر لواء لستم فاعل من فاءه والمراد به كما  
 فشره الطرح المعادي وامثله من النوي وهو النجد فكيف به او يجوز  
 به عن العادات لانه العدة ونينا عد من عدوه ويهوى بغيره  
 ومما رفته ولما فسر اهل اللغة الند بالمثل كما قاله ابن فضال  
 وفسره ابو عبيد بالصفة حتى جعله بعضهم من الاصل او اشار  
 العلامة في الكشف الى اتحادها وانما مثل محض من فمهم من اطلق  
 ومنهم من قيد وفي العين الند ما كان مثل الشيء الذي يصاحبه  
 في اموره ويقاب ند وندي ونديدة ولما زول في انداد ان يكون  
 جميعا لند يد او ند كينيم وانشاء وعدل ولغزال وقال الراغب  
 ند الشيء مشاركة في جوهره وذلك ضرب من المشاركة فان المثل يقال  
 في اي شي ركة كانت وكل ركة مثل وليس كل مثل ند او هو ند ند اذا  
 ندر وقري يوم التصادم لانه من بعض نحو يوم لغير المزمع  
 فالند نفاك في المشاركة في الجوهرية فقط والشكل فتما يشارك في  
 الكمية فقط والمثل عام في جميع ذلك انتهى وعلى هذا في كلام المص  
 رحمه الله والقدر الكمية وعددي المص محض باللام لتضمنه معنى عين  
 والمص رحمه الله كثيرا ما يتكلم في الصلوات **وقيل** قال جبريل الخ  
 هو من قصيدة اولها  
 عفا العثر ان بعدك فالوحيد ولا ينفى لحدته جديد  
 والجعل النصير القوي او للاعتقادي وضمنه معنى الضم فعداه بالي  
 كما قيل في الظاهر انه لا حاجة اليه فانه يتعدى بها كثير المضافين  
 الرجوع كما قال تعالى الا الى الله نصير الامور اي يتجملون احدا من  
 فتم وهي قبيلة متروكة مثالا لمبارز المتعاديا وما منهم من هوند سيد  
 ومثل الذي حسب فكيف مثلي وانا المعرف فمنا هة الحسب وتنوين  
 حسب للتكثير وقيل للنفطية وقيل للمجال من تيمنا او فدا واستدل  
 بالبيت على انه المعادي وما في الكشف من انه اذا انه كذا في اصل وضع اللغة  
 والاقوال استعمل في سائر النسخة البيت ان كان شاهدا لكونه بمعنى المثل مطلقا



حنيد

فظاهر الامتداد لالة فتيه على العادة للشيء لانه فتيه غير قبيلة وما  
 بين قبائل العرب والمتهجين منهم من العداوة اظهر من ان يحكي على  
 مثله ولا طرفة الى تفسير العادي سوى ذلك شانه حتى يرجع الى  
 مطلق المثل **قوله** وتسمية ما يعبد المشركون الخ ما في قوله ما يعبد  
 نافذة والمجمل ما فيه وفي قوله ما يعبد المشركون الخ ما في قوله ما يعبد  
 فتملك الخ اي تشق عليهم بحكمهم بان جعلوا انداد الممن لاندهم ولا  
 صند في الكشاف وقال الفاضل في شرحه انه يشير الى انها استعارة  
 تمهكية وقال قد سرهم في الرد عليه بل هو اشارة الى ان هناك استعارة  
 تمثيلية وليست تمهكية اسطلاحية اذ ليس استعارة قاصدا للصدين  
 لاخر بل لحد المتشابهين لصلحهم لكن المقصود منها التذكير باسم  
 لتفريقهم منزلة من يعتقد انما الهة مثله وفي بعض النسخ لتفريق  
 منزلة الامتداد حيث شبهت حالهم بحال المعتقدين **اقول**  
 النسخة الثانية صحت في انها استعارة تمهكية بل المعنى المشهور وتحقيقه  
 ان المتكلم كما سمعته ايضا بحسب مثل اللغة ليس الخبير مطلقا بل نظرا  
 الذي يخالفك ونيا فرك وتنبأ عندك معنى شمر توسع فيه فاستعمل  
 لمطلق المثل كما في قوله ليس لله صند ولانه فانه لنفي ما يند مسد  
 وما ينافيه وهم انما يعتقدون ان الهتهم تناسبه وتقر بانه  
 كما قالوا ما اعتد بهم الا ليقربونا الى الله زلفى لانهم لتمام حجتهم بنبوة  
 لبعضها النبوة للفتنة لتمام المشاكلة فان استعبر الصند من معناه  
 الاول وهو المعادى المتبعد للاهة المقربة عندهم كانت من استعارة  
 لحد الصدين لاخر لانه القضاة اعظم من الوصع كالنبي لانه اذ اراد  
 بشرهم بعد اب النيران وما هو بحسب الموازم المترادفة بلا ومنعها  
 كالاسد للحيات وحاتم للنجيل وان نظرا الى الشافي واقته بمعنى المثل  
 مطلقا لتركيبة تبيينها تضاد منزلة منزلة التناسب فيكون التهمك  
 فيه غير اصطلاحى لانها بحسب خواهم واقعا لهم مناسلة لانه تعالى  
 في العبادة لا بحسب الذات وسائر الوجوه الا انهم لم يخلعوا بها مثلا  
 وحضوها بالعبادة وبه وهذه خطة شتى واصف حتم في ذكرها  
 ما يستلزم تخفيفه والتهمك لهم فتكون استعارة اية استعارة قصد  
 بها علاقة المشابهة الحقيقية التهمك وهذا معنى غير ما اصططحو عليه  
 فالقول به غير متجه والحق ما قاله الشارح الحق ومن حذافان  
 بعض العصرين في حواش ومحاكمات له بزمه بين الفاضلين انه قال  
 في الرد عليه قد سرهم بعد ما حكى كلامه ولا يخفى بعده مع ان الظاهر  
 من قوله كما تهمك بلفظ الله انه استعارة تمهكية واستعارة لحد الصدين  
 لاخر لوجدها ههنا لالات التشابه ليس مطلق بل مشتق على معنى الصند  
 على ما تدل عليه الحاشية المتأخرة فاستعمال المثل المقابل للقول بالخلاف

وعلى المشايخ  
نعم خسر

صنع الله  
افندك

فيما

فتمت ان يكون بمقتل عند من المثل في بعض ما توهمون يكون استعمالا للقول  
 في الضيف وهو عاين الاستعارة التامكية وقول ما شبهت لبيان  
 وجه الاستعارة في لفظ الانداد وما قيل انه في معناه للفتنة  
 اذ مدار التشنيع عليه ليس بشي لانه او صاف المستعارة منه معية  
 في لفظ الاستعارة وبه يتسم التشنيع انتهى والتجربة تدل على  
 البعير واما راد الاقدام تدل على المسير فجعل جمع الانداد للتشنيع  
 لان من لانه له كيف يجعلون له اندادا ومن الناس من لم يفرق  
 هذا لانهم كانت لهم امتنا ما كثير فجمع له نظرا للتوافق وهو ولي  
 وفيه نظرا والتهمك من لفظ الله حيث اخبر على المثل والتشنيع  
 من ابي راد به جمعا فكل ما قيل ان الاستعارة والاولى ان يقال  
 تهمك بهم بلفظ الله وتسميع عليهم بان جعلوا اندادا من غير حجة  
 الى التقدير او تاويل **قوله** قال موحدا الجاهلية يد الخ اشارة الى  
 ما ذكر في السير من انه في الفترة ومن الجاهلية اجتمع زيد المذكور  
 وورقة بن نوفل وعبد الله بن جهم وعثمان بن الحوثير وتذكر  
 عبادة الامتنام وامور الجاهلية فنداهم الله الحق وقالوا ان  
 هذه امور باطلة عقلا فنكروا عبادة الامتنام مخرج كل منهم الى  
 جانب كطالك الدين الحق فدله على ملته ابراهيم فدان بها وكانت  
 يطعن في امور الجاهلية ولبي النبي صلى الله عليه وسلم قتل ان يوحى  
 اليه وهو زيد بن عمرو بن نفيل بن رباح بن عبد الله بن قسط بن زهير  
 ابن ربيعة اخي قصي لأمته وامة زيد الجيد بنت خالد الغنمية وهي امرأة  
 جده نفيل ولدت له الخطاب فهو قرشي خوخ لامة رضي الله عنه  
 ونفيل بنون وفاء ولازم مصغر علم جده وله اشعار في النبي عن امور  
 الجاهلية منها ما ذكره لغير وجه الله وهو بزمته كما ذكره ابن عسكروا  
 اربعا ولحد امار الف ريت . اذ ترق اذا تقسمت الامور  
 تركت اللات والفري جميعا . كذلك كفعل الرجل البصير  
 الم تعلم بان الله افشى . رجالا كان شائهم العجور  
 والى لخيرين ببر قورم . فير يومهم الطفل الصغير  
 ونبيا المزة بعثيات يوما . كما يترشح للفضل النضير  
 ومعناه اتخذه دين عبادة الف ريت من الامتنام وتقسيم الامور بمعنى  
 لفرقت الاخوان من قسمهم الدهر ففترقوا فتقسموا الى فترقوا فتموت  
 للماعل ووقع في بعضها مجعولا وله وجه ايضا اذا انقسمت الامور ورفض  
 لخير هذا الامر الى لشار ريتا ولحد ام الف ريت الى كيف اترك  
 ريتا ولحد او لشار ريتا متخذة وهذا كقوله تعالى ارباب  
 منقر قون خيرا ام الله الواحد القهار وقوله ولم يزل الخ لفتنة التشنيع  
 والتهمك والمتراد بالالف التكثر لا خصوصية اللات والعزى صنفان



شمول ذلك سابقا فيما تقدم من قولهم **قوله** ومفعول تعلمون يطرح الى في الكشف  
 معناه وحالكم وصنعكم انكم من جهة متميزين عن المصالح والافساد  
 والمعرفة به قايلا لا امور وغواض الاخوال والامساك به في التدبير  
 والديار والقطنة بمنزلة لا تدفعون عنه وهذه اكانت العرب خصوا  
 ساكنوا المحرم من قريش كنانة لا يصطلي بياهم في استحكام المعرفة  
 بالامور وحسن الاحتاط بها ومفعول تعلمون متروك كانه قيل  
 وانتم تعلمون من اهل العلم والمعرفة والتوبيخ اكد انتم العرف  
 المتيزون ثم ما انتم علمه من امر ديانا من حقل الاستنام لله  
 انما اذ هو غائب عنكم بحقيقة العقل وهذا هو الوجه الاول  
 الذي ذكره المصنف رحمه الله ومطرح افتعال من الطرح بمعنى الرمي  
 والترك وفي نسخة مطروح وهذا بمعنى اخر ترك شيئا مستويا وقصد  
 اثبات حقيقة العقل من اللغة من غير تقدير يتعلق لتتبعه  
 منزلة اللازم واصل العلم اصحابه تمتد قام به والاهل في غير هذا  
 يكون بمعنى المستحق والنظر بمعنى الفكر لا الرؤية البصرية والتأمل  
 التدبر واعادة النظر مرة بعد اخرى وهو في الاصل يتعلق من  
 الاصل وهو الرجا واذ في معنى قار اقرب والعلم يتعد لمفعول  
 او ما يقوم مقامها كانت المفوضة المشددة ومدح حوله فالمراد  
 بالمفعول في كلام المصنف حمله لا الواحد حتى يقال انما اشارة الى ان  
 العلم هنا بمعنى المعرفة متعد لمفعول واحد وقوله اضطر  
 عقلكم الى برفع عقلكم ونفسه لانه يقال مرة الى كذا واضطره ذلك  
 اليه وليس له منه بد كما في المصباح اي علمهم بالضرورة وجود صانع  
 يجب توحيده في ذاته وصفاته لا يليق ان يعبد سواه فسقط ما قيل  
 عليه من الاول ان يقول لاضطر عقلكم الى التوحيد المصروف ورد اليك  
 في العبادة لان الكفار قائلون بانفراده بوجوب الذات وليجاد الممكنا  
 كما قال تعالى وليرى ساكنهم من خلقهم ليقولن الله كما صرح به قبل هذا  
 في قوله وما زعموا انها تساو ونهاج **قوله** ومنوى الى المشوك والمقدح  
 في اصطلاحهم الا انه يلاحظ في التقدير ان كتاب اللفظ وفي النسخة  
 الذهن وقوله وهو الى المفعول المقدر قوله انها لا تملك  
 وهو ساد مسد مفعول العلم كما مر ولما كانت المسائل عامة لجميع  
 وجوه المشاهدة عطف عليه قوله ولا يقدر على مثل ما يفعله لانه في  
 المقصود بالذات وانما هي لا تملك المذكورة فالواو على ظاهرها وقيل  
 انها بمعنى او الفاصلة لظهور ان المفعول ليس بالجمع والثاني ببيان  
 له وسفوفه في غاية الظهور وانما غرضه كلام الكشف وانما بقوله  
 انها الى كذا من غير الى ان المفعول حذف للمعرفة الدالة عليه كما قاله  
 الفاضل اليمني وقول الطبيب انما حذف على هذا المقصد لتعميم الاشياء

عصام

كازوتي

خبر

اعتراض على الطبيب

المذكور

المذكور ونعيم وامتنان بمناسبة الكلام الشيخين **فعل** هذا  
 فالمقصود به التوبيخ الى التوبيخ الانكار بمعنى ما كان ينبغي ان يكون  
 نحو عصمت ربك ولا ينبغي ان يكون في المستقبل كما في التوبيخ  
 وشروحه والتوبيخ التوبيخ والتقبيح وهو قريب منه ولعل  
 في المراد بقوله هذا فقتل المراد على تقدير كونه كالا فليشمل  
 الوجهين وفيه مخالفة للكشاف حيث خفف التوبيخ بالاول  
 وقيل المراد على الوجه الثاني لانه على الاول يمكن اعادة التوبيخ  
 والتقبيح فانه لا يكلف الا من قد ركب الخطيئة فقتل بما قصه على  
 هذا التوبيخ في الاول ظاهر ولا يشر فيه لصحة التقبيح والتوبيخ  
 لما لم يشر في التوبيخ في هذا وتفرغ له في الاول عكس المصنوعة  
 تفرضا بالاعتراض عليه وذهب بقصر اعيان الخواشي الى انه لو كان  
 القصد من ذلك الحال تقبيح الحكم كان المعنى لا يبي عن اتخاذ الانا  
 حال كونهم جاهلين وهو فاسد لان العالم والجاهل القادر على  
 العلم سيات في التكليف وقيل للجاهل بالتمكن من العلم اختارا  
 عن الصبي والجنون وانما فزع هذا على الاخير مع ان الحال مبنية  
 على اليقين وحيث كان لا علم على الوجه الاول مناط التكليف لانه لا  
 يكون الا عند كمال العقل فانه قال انه لو اعلم بالشرك حال وجود  
 اهله لتكليفه حينئذ يوجب معنى مفهوم المخالفة وهو انه لا تكليف  
 عليه عند عدم الاصلية بخلاف الوجه الاخير لان قنيد الحكم يتعلق  
 العلم بالمفعول وليس مناط التكليف انما مناط العلم فقط فعمل  
 هذا لا يفتيد التقبيح معنى صحيحا بالنظر لمفهوم المخالفة لانه لا  
 يؤدى الى انه لا يبي عن الشرك عند عدم العلم بان الانداد لا يماثل  
 وهو باطل وهو مبني على مذهب الشافعي في المفهوم وعندنا  
 التقبيح على الوجهين للتوبيخ **قوله** كانه لما كان التوبيخ معناه  
 كما مر الانكار لما في الواقع لانه لا ينبغي ان يشار العلامة الى انما جبار  
 في الاول فقط لان ما هو عالم من ديانا منهم عبادة الاستنام  
 امر متكر مناد على عامة جهلهم وسخافة عقولهم واما الثاني فمفعول  
 المقدر وهو عدم المسائل لانه عدم القدرة على مصنوعاته ليس  
 بمتكر في نفسه وانما قصد به الزامهم بالحجة او يقال انه اقتصر على  
 بيان التوبيخ فيه لانه الواجب هذه المهم بانه ويعلم الثاني  
 بالقياس عليه كما يوصي التيقن الكد بفعل التقصير في العلم بهالة  
 لما رآه يؤلفه معنى جعل التوبيخ مستزكا بينهما توصيكا لما في الكشف  
 او بيان الامة غير متعين وانما تخصصه بالتأني وحمله مشتدا على  
 مذهبه في مفهوم المخالفة فليشرب لانه الاول ليس مجرد العقل  
 والهدى الذي هو مناط التكليف كما نوهوه بل كلمة الفطرة



وفاية الله هذا الذي كماله جعل قتيلا كما قالوا كان الكندي والغفر  
الاصح غير مكلف وموسى لم يقل به لحد وفكاده ظاهرا لم يكن له  
اذ في بصره **قوله** واعلم ان من طوبى لا يتبرأ من هذا مخلوقا وما في  
الكشاف الا انه فتم جعله شجرة من انفس الانبياء والمصير رحله  
جعله خاتمة وقد ذكره وتراده بنبطه وتكلم به وانه اشار  
الى ان المقصود من الانبياء اي من قولهم كما هي الناس الى هذا الامر  
بالعبادة الذاتية عليه قوله اعبدوا الله وحده لا شريك له  
للولاه القاتل المستغاد من قوله لا تجعلوا له الهة اخرى النبي  
للتقارب كقضية مما ولا اله الا الله المراد من النبي لا يتخير بمعنى الانبياء  
ولا اله الا الله بالمقامات عليه وفي عبارة اشارته الى ان الامر والنهي  
صحيح فيه معلة الحكم وهو الشك الذي لا يفي بالمقتضى المستلزم  
له ليس بصره وانما يعلم من ترتيب الامر على صفة الربوبية وتقليد  
بما فانه يقتضي علمها وتقدمه وتبعية وان تسلم في الذكر ولذا  
قال المص رحمه الله رتب الامر بالعبادة على صفة الربوبية في  
والمراد بالعلة في قوله اشعار بانها العلة لوجوبها الدليل  
الذي على وجوبها وقوله شتر بين ربوبيته الخ اشار الى قوله  
الذي خلقكم الخ وهو وصف الموت شتر بين له ومثبت له بطريق  
البرهان وما يجب تلجؤنا اليه في معاشهم اي تعذيبهم وخباياهم  
من الرزق والامور الضرورية كالملبس والمساكن والمأكل والمشرب  
وهو اشار الى قوله الذي جعل لكم الارض فراشا والسموات  
سما فاعلم من اقله اذ جعلكم في الارض لانهم عليها وهي بحالهم والظلم  
بريهم من قولهم اظلموا فليظلموا وهي كما استغف لاسم اظلم يعني  
اقبل وقدنا كانا الغرظلة على كاتوهم لانه معنى مجازي لا يلحق اليه  
مع ظلمة الحقيقة وهي مبتنية في اللغة والاستعمال والمراد بها السماء  
وقد شاء هذا الخصار حقيقة فيها ما في الارض تظلم وتظلم  
وقوله والمطاعم الخ اشار الى ما تضمنته قوله وانزل من السماء  
ماء الخ واذخل المطعم في المشرب لانه يشبه كما في قوله ومن لم يطعمه  
فانه مبنى وقوله فان المشرقة اعترافا اشار الى ما قاله الراغب من ان  
المرة ما يهلل الشجر شمس كل ما يكسب ويستفاد حق قيل لكل انعم  
بصيده عن شيء هو مشرقه فيقال مشرة العلم العمل في كل رزق من مأكلا  
ومشرب وملبس سوا ذلك من الثياب كالقطن والكثبان لا **قوله**  
شركا كانت هذه الامور الخ المراد بالامور ما خلق من المخلوقات من  
الارضين والسماوات وما فيها من الاضرام العلوية وما الغمرية على  
منها من الارزاق والثمار والامطار وشبه ذلك على وجهه الله طاهر  
وفي كل شيء له آية تدل على انه الواحد وقوله رتب عليها الترتيب اشار

الى

الى اختارها في النظر لترتب ما بعد ما على ما فضل قبله ترتيب  
المدلول والنسبة بخلاف قوله اعبدوا الله ولا تشركوا به حيث  
عطف بالواو لعدم ذكر الصفات وقد ارشدهنا فيما سبق الى ان  
المتن الى المورد في العطف غير فارص عليه كعبه الشامل كلامه  
وما في بعض النسخ من تحقيق معنى التبعية المستغادة من الفاعل  
في قوله فلا تجعلوا له الهة اخرى ذكرنا انها معنى مؤتملة الى التوحيده وان  
الذي جعل لكم الاية ان كان خبرا على المصير المحذوف بغير  
معنى التخصيص الذي على تقدير الصانع ووجدانته ولذا افاد  
الكلام المتقدم معنى التوحيد عقلا وتقاليد عكيد انتهى عن الاشراك  
به تعالى ترتيبا السبب على السبب فتدبر **قوله** ولا تجعلوا  
اراد من الاية الاخيرة وهو قوله الذي جعل لكم الارض فراشا الخ  
وانما قال مع ما ذكره الظاهر في قوله لانهم ان يتراد من الاية  
معناه التثنية ولك ظاهره فانه غير صحيح فاللفظ مستعمل في معناه  
الحقيقي لانه يفهم منه ذلك الخواص بطريق الرمز والاشارة ولذا  
قال سيق فتمه ولم يقل سيق له لانه المشوق الى التوحيد والانتها  
عن الخاذا الانداد ولذا قال بعضهم الارض وما معها محمول على ما مر  
لانها بمعنى السبد ونحوه فانه سمج والمراد انه ينقل من العالم  
الكبير الى العالم الصغير كما قيل في المثل الشيء بالشيء يذكر وتشبيه  
الجسم بالارض لانه سفلي فمثل مخلوق من عناصرها وانتم كاشفا  
لانها علوية مقترنة للاشارة لافاضتها لحياء على الارض وما يفيضه  
عليها من فضل التثنية بالمساو والمطافنة ونفوذها في كل شيء ولما يفيض  
الميزر بعد ما كانت هامدة فاما نزل عليها اهتزت وربت والعقل  
كما قال الراغب يقال للقوي المنهية لقبول العلم والعمل للنفاد  
بتلك القوة والقوي وان كانت نفسانية وبدنية وبعضها منقول  
بعض اشارها تظهر على اليد بنفسه بالفيض الرباني فيسقط  
ما قيل من ان العقل انما يقوم بسماوات الشمس وكذا الفضائل غير قائمة  
بالبدن فلا يلزم تفسير الماء النازل من السماء بالعقل اذ ليس  
نار لا منها بل في سمائها وكذا تشبيه الفضائل بالثمرات ثم قال  
المراد من السماوات عالم القدس ومن الارض النعش ومن الماء القوي  
واصول المعارف ومن الثمرات ما يترتب عليها من الفضائل وقوله  
وازد واج القوي الخ اشار الى ما قلناه والقوي السماوي تيقن حراة  
الشمس وقوله بعذرة الله مستعمل في قوله المنفعة **قوله** فان  
لكل انية ظهرا وبطنا ولكل حجة مطلقا اصل النظر الجزء المعروف  
من الحقائق ومقابلها الظاهرية قيل للجهة السفلى والعلوية نظرت  
وظهرت وتبينت كما يدرك بالبحر ونظرت وما يحفى والحد والجزر

عسا

كأنه في



بين الثمين والكنهاية والمطلع بضم الميم وتشديد التاء والظا وفتح  
 اللام شدة غير مهملة من اطلع على كذا افتعل اذا اشرق فلان وعلم  
 به والمطلع مفتعل اسم مفعول وموضع الاطلاع من المكان  
 المرفوع الى المنخفض كذا في المصباح وقول وكل بالتشوين  
 خبر مقدم وحديثه منون ومطلع معطوف عليه ان رفع  
 كما في بعض الروايات ولو اضيف لحد نصب مطلعا بالعتف  
 على ظننا كما في اكثر النسخ وهذه العبارة بعض من جدي صحيح وروي  
 من طرق شتى بعبارة مختلفة فيطول تفصيلها وشرحها  
 فعن الحسن البصري في رسالته التي هي على الله عليه السلام قال انزل  
 القرآن على سبعة احرف لكل لغة طهر ويطر ولكل لغة حد ومطلع  
 وروي الطبراني في المعجم الذي هو مسعود بن علي الله عنه قال  
 ان هذا القرآن ليس من حرف الا الحدة ولكل حد مطلع  
 وحترجة صاحب المصباح والظاهر في الآثار وفي معنى السبعة  
 احرف اقوال كثيرة لغير هذا الحكم وان تعرض لها بعضهم هنا  
 تكثيرا للشواهد قال المصنف في كتابه مصاعد النظر ومن خطه  
 نقلت قال الحسن الظاهر الظاهر والبطون الستم من قول بعض  
 العرب من رب امرى ظهري البطون والحد الحرف الذي فيه علم  
 الخير والشر والمطلع الاشر والتهى والمطلع في كلام العرب العلم  
 الذي يوفق منه صير العلم القرائ والمصعد الذي يصعد  
 المصعد من استقل الى المكان المشرف فهو من الاعداد وقيل الظاهر  
 لفظ القرائ تاويله وقيل الظاهر ما قص من القصص ويطن  
 ما في القصص من العظمة فلما كان في الظاهر ظاهر الكلام والبطون  
 ما يختص به العلم ما يحتاج للتاويل والحد غاية ما يتلوه  
 التيم من الظاهر والباطن والمطلع الطريق الموصل للحد وهذا  
 مراد المصنف كما يشهد له سياقه يعني انه سبحانه لم يخف طبا  
 الاله بما يمكن فهمه للعامة والخاصة الذي يطلعهم على الطريق  
 الموصل للحد وفي عوارف المعارف للشيء وروي هذا الحديث  
 محرم لكل طالب ذي همة على ان يصفي مواردا الكلام ويظهر دقايقه  
 وغوامض شراؤه فاذا اجتهد وعما كان له في فراكل ان لمطلع  
 حديد وفهم عنده وكل فهم على حد يدب صفا الفهم  
 ودقة النظر في معاني الخطاب وعمل القلب غير عمل القالب وهو  
 نيات ومخالفات روحانية ومساخرات سرية فكل ما اتوا به  
 اطلعوا على مطلع من فهم لانه حديد وفهم عنده وعندى والمطلع  
 ان يطلع عند كل شيء على شهود المتكلم بها ويجدد له التجليات بتلاوة  
 الايات وعن جعفر الصادق رضي الله عنه انه قال قد تجلي الله

لعباده

لعباده في كلامه ولكن لا ييسرون وسكنا مقام رفيع وقيل في راء  
 مقام لحيي ما بعد المطلق وسكنا قبل ان لهنا الحديث ايضا  
 ظننا او ظننا ونظننا وسكنا في الحديث ان لغزنا ظننا  
 وطقنا ولطننا بطنا الى سبعة اظن وروي الى سبعة كطنا  
 كما في بعض النسخ الفتحا للفكر اري رحمه الله **قوله** لما قرئ وهذا بين  
 الحاشية الى ان هذا الحجة معطوفة على ما قبلها كما بينا من المعاني  
 الظاهرة والمتكسبة القائمة لان توحيد الله وتوحيده في رسله  
 تعالى عليه الصلاة والسلام تؤمناك لا ينفك احدهما عن الآخر  
 والتعريف بجعل الشيء قارا كني به عن الايات وصان حقيقة فتم  
 ولم يذكر وجوب عبادة الله اما بحجته معطوفة على لا تجلوا والاول  
 مقدم للمؤخذ انية ولازم لها والطريق الموصل هو النظر في  
 الامور الموجبة للعلم بذلك من الانفس والافاق المشار اليها  
 بالرب وصفاته وذكره على عقبيه لما مر اشارته الى ان التوحيد  
 لا ينفك بدون الاعتراف بنبوته وقيل انية لما وجب العبادة  
 وتنفى الشرك بازالة الايات والاعتقاد بما لا يمكن بدون التوحيد  
 بان تلك الايات من عند الله تعالى لا يمكن بدون التوحيد  
 وهذا السبب بالسبب حيث لم يقل وان كنت في ريب من نبوة محمد  
 صلى الله عليه وسلم بل في ريب مما نزلنا من السماء قال ان الاله كما نزل  
 الترتيب نزل الانكار لكن حصر هذا الشارة الى ان غاية ما ينوهم  
 الربوب دون الاحكام فانهم يفترون عن النبوة ولا يلتفت الى انهم  
 ولذا لم يقل ان كنت من قريش مني لغة في طائفة ان كنت من قريش  
 بالربوبية فمع عنكم هذا الطريق ولا يشر لي لانت العذر وعن جعل  
 ما لم يشره هاتنا عقليا مستقلا الى كونه بزهانا سمعنا فاما به  
 السياق لانه لو اريد ذلك قال لعبد والله ولا تشر كوابه كما في  
 غير هذه الآية الواردة بعد الايات لانه يضيح حينئذ تفصيل  
 الادلة الانفسية والافاقية وتفسير لغو الحاشية عن اللطائف  
 السابق ثم يشرها **قوله** وهو القرآن المجوز بفصاحة اشارة  
 الى المذهب الحق في الامتحان وبذت بالذات المحجة بعد ما وجوه  
 وكذا ما لاري المحجة بمعنى قلب وقهر ومنه المثل من عز بكر  
 والمنطوق بكبر المنهم صفة من باب اللغة من النطق وهو البلغ الكثير  
 بظنفة والافهام بالفا والحكمة المهمة اسكات الحجة بحجة حتى يشو  
 وبهمه ويصير كالحجة واسلة من فخر الصبوح اذ ابكاه حتى القطم  
 حنونه والمصادرة مضاعفة من الضد بمعنى المصادرة والمصادرة  
 مضاعفة من الضد والمصادرة بالزاي المحجة المعادلة والمصادرة  
 المهمة الخاصة من المعركة وهي القضية لانه يحرم على نفسه حجه

عصا



والمصنف المكيه والعرب العربي المخلص كما ترقوا أو ايل الديباجة  
وفي كلامه بحسن حسنة ويعرف اعمازه ونفي الرتب عنه بعدم  
قد رتبهم وهم افعى الناس على منافعها لله ومعارضة وهو يفتي  
انه ليس من كلام البشر وانما الصالح انه عليه الصلاة والسلام خلق  
افصح الناس حتى لا يقدر على مثل كلامه اذ انه كلام ملك فغير صالح  
لهم ثم لا يزل الاول وله الم يقلل منكم وكذا الثاني لو تزل عليه  
ملك كان مكيًا وقوله في فحاش منكم انما باصنافه الا فحاش كما في كثير  
النسخة وقد قيل عليه انه عطفت على قوله بنوه ولا وجه له لا  
الحجة لا تقوى على الا فحاش بل بقوله في بعض النسخ افعاشه بالاضافة  
الى الصفة كطفا على وضاحته ولا وجه له ايضا لانه الباطن المعطوف  
عليه السببية فالعطف على مقتضى ان يكون افعاشا معطوف على صفة  
سببا لا محالة وليس كذلك بل الامر بالعكس فالصحيح انه تعالى  
وافتح بصيغة المفعول المعطوف على يفتح وليس بشئ بل اذ في  
تدبر فان دفعه على طرف التمام **قوله** وانما قال مما نزلنا اليه يعني  
لم يقرب بالافعال بل بالفتحة لفتحة المفعول لانه من استجاب  
رئيسهم وكذا قوله عتد فالانهم قالوا لك انما فانزله منجى على كانه  
الشعر او الخطب لو كان من عند الله جاذبة وصدقة وكثرة من  
الكتب الاصلية والحجابه اليها ملك بلا واسطة وقد علمت بان  
نحوه لا يخلو المصالح والوقائع ولا سيما حفظه له عليه الصلاة والسلام  
ولا منه كما ان كل قرارة الجمع وقد قيل ان المصالح والعباد والرب  
لا تكتبهم بل تكتب بلغة قومهم فالرب في هذا ريب فيها وفنه  
نظر في المعنى ان كان رتبهم لهذا فالتواضع والجم منه وانه اسم كل  
ومن يحزن عنه يحزن عن غيره بالقرينة الاولى وفي هذا التفسير انما  
الى منشا ربهم فيض من ربه على وجهه ابتلع والى ان المثل على كونه  
اشرف المخلوقات من الملائكة وغيرهم لانه احض خلقه واقربهم  
منزلة منه **قوله** نحن افصح اى منصرفا وفصحا لا انه مثله  
من الحالك بل على الترتيب نحو علمته الخوفا بجا بجا وقد قيل  
مشابهة بالافعال للتصريح بالمراد نحو اذ خلوا الاقل فالقلب والجمع  
اسم للكوكب ولما كانت العرب توفت بطلوع النجوم لانهم ما كانوا  
يعرفون الحساب وانما يحفظون اوقات السنة لانوا سموها الوقت  
الذي يحل فيه الاذ الجحاشوا زاسمرو متعوا حتى سموها الوظيفة لوقوعها  
في الوقت الذي يطلع فيه النجم واشتقوا منه وقالوا انجست الشئ  
اذ اوزعته وقرنته ومنه ما يحض فنه وما ذكره من ان فعل  
بالضم تعني تدرك على التخيير المعبر عنه بالتكثير كما ذكره الزمخشري  
وعبر مشهورا وداغتر من عليه بان الضم تعني التدرك على ذلك شرط

مطلوب

والمصنف  
وتبعه

ان

ان يكون في الافعال المتقدمة قبل المتعديت فالبعض خوفه لا يواب  
وتدبر في اللانم تحوونوت الابل والضم تعني التدرك على اكثر  
لا محال اللانم متعديا وما يقيد للتمثيل لا للتكثير وقت وجبها  
الجنابة كما في المعطوف وغيره معينين متقاربين والاضافة  
على خلافه كقوله تعالى لو لا نزل علينا القرآن لكانت  
اذ لا حجة الى ذكر كونه جملة حينئذ وقوله لو لا نزل علينا آية  
فان لم ياتي به يثبت من المقابل والمقابل وكفه كقوله فلا قرينة  
هنا وعندى ان هذا المعنى غير التكثير المذكور في النسخ وهو  
التدريج بمقتضى لا يتيان بالشيء قليلا قليلا كما ذكره في تفسيره حيث  
فسره بانهم يسللون قليلا قليلا من الجماعة قالوا ونظيره تدريج  
وتدريج وكفه رتبة اى الى رتبة رتبته ونسبته وهو غير التكثير لاشارة  
بخلافه وقد صرح في هذه الامثلة فهو متناهي في كتب العربية  
فلا يخالف ما هنا كلامهم فيه كما يوهو وحينئذ تكون صيغة فعل  
بعد كونها للنقل والية على هذا المعنى لا كما كان او اشتركا فلا يلزم  
اظهاره فتدبر **قوله** واصافة العتد الخ يعني ان اضافة الضمير اليه  
الذي هو بصيغة العظمة تعظم الية وتشترطها لانه لا يضاف  
تكون لتعظيم المنافع او الخلفاء النيا وغيرهما كما فصل في المعاني  
والنحوية من قوله من قوة بالعرب اى رفع ذكرهم بالدعوات والاعطاف  
**قوله** والستور الطابفة من القرآن الخ الترجمة تكون بمعنى اقل الكلام  
من لغته الخفية والناقل ترجمان وبمعنى يطلق التلخيص كما في قوله  
ان الثمانين ومبلغها قد لغت عن معنى ترجمان  
وبمعنى التسمية وهو المراد هنا اى المسماة والمكتوبة باسم مخصوص  
كسورة الفاتحة او مشتركة كسورة الطلاق وهم والمراد نفس سورة  
الفران لان اجزاء غير من الكتب المتساوية لست سورة ايضا كسورة الامثال  
في الانجيل قيل ويخرج الامكان المتعددة من سورة واحدة او من  
سورة منفردة وقد نقص هذا التفسير بانها الكرمي والمجيب  
بانه مجرد اضافة ليعمل الية التسمية والتلفيف وهو كما بينا لانه  
اكثر السور من قبيل الاضافات كسورة المؤمنون وقد وردت لتسمية  
اية الكرمية في الاضافات المخصصة واشتهرت على الالسنه والقول  
بانه ليعمل الية التسمية لا وجه له والحق انه غير وارد في اسكان  
لان تسميتها باضافة الاية راي على انها ليست بسورة فلا يرد  
لفظنا وانما المراد انها طابفة على حد ليست بحرة امن سورة اخرى  
اذ الايات يعتبر فيها الاندراج في غيرها والشور معتبر فيها الاستقلال  
وهذه غير مستقلة في خارجة من غير حاجة الى التاويل والاضلال والى  
بان المراد الترجمة في المصاحف تدبر انها بدعة ليست في الامام وما

عصام



مناهة ومناهي من انما ذكر في تفسير سورة الفرقان لا يناسب المقام  
 لانها من اهل السورة التي كان في هذا المختار في فروعها وليس من ذوات  
 انما المطلق لا يصح قول من القراء غير واردة لان المترادف الاول  
 ولا كان سور المجتهد في التفسير في قوله تعالى في قوله فاما  
 به ادعاء من انما لا يصح في قوله ثلاث اميات المترادف به انما  
 الظاهرة المشتملة على السورة من تفاوت قلة وكثرة في افرادها وغايتها  
 قلنا في ثلاث اميات وبما لا يكتشف المقصود زيادة انكشاف فلا يرد  
 ان هذا التقيد يوجب ان لا يصدق القليل في التفسير على شيء من السور  
 وبه يقتل ايضا ان تلك الاية على تقدير كونها مستحقة بذلك خاصة  
 عن السورة كما افاد في مقدم سورة الظاهر من في قوله القليل ان يكون  
 او صافي للافراد لا كما لا يصح في القلة والكثرة من صفات الجنس لكن  
 بالنظر الى الافراد وما كان هذا اللفظ صحيحا سواء كان في تعريف او لا  
 فلا يرد ما ذكره على الشارح الغاضل حيث قال ان هذا ينبغي ان اقل  
 ما تتألف منه السورة ثلاث اميات لا قلة في التعريف اذ لا يصدق  
 على شيء من السور انما هي مترجمة اقلها ثلاث اميات لانه ان ارد انه  
 يقع ادخاله في تعريف من غير ان يعلل في غير ذلك كما عرفت اتفاقا وان  
 ان ادبنا ويلزم ان يجعله صفة للافراد فان يكون المترادف اقل فمعنا ان التي  
 لا يكون اقل من ثلاث اميات فقد اشار الى الشارح بقوله وفيه تامل  
 والظاهر من الناس جماعة ومما لا يخفى قطعة وهذا هو المترادف  
 سور المدنية لانها هي السورة الواحدة من السور التي نقلت لما ذكرنا  
 في قوله ما في قوله الاول على سورة بقره في قوله والثاني على سورة  
 فصح وما في القاموس من انما هو المترادف في قوله في قوله في قوله  
 وعقد المصنف على الكشاف من انما ظاهره من القرآن محدود ومحدود  
 على جملتها كما لا يخفى من انما في قوله في قوله في قوله في قوله  
 سورة تشبهها بالكلية لا سورة تشبهها بالكلية وانما في قوله  
 بان السورة اطلقت على ذلك السورة كما لا يخفى على المصنف في قوله  
 العرب المحكية كما لا يخفى من انما في قوله في قوله في قوله في قوله  
 في الثاني نقل فقط وفي الكشاف في قوله في قوله في قوله في قوله  
 اجزاء انما اشتمال الكل على اجزائه وكما ان الكل عظمه وهو اسم الاضافة  
 ولولا ان تلك الايات والكلام نزلت منزلة الحال والبيوت في البيت لم يصح  
 هذا التشبيه وهذا الإطلاق على هذا الوجه وفيه ان النظر في هذا  
 التشبيه في المحاط او لا وان دفع ما عسى ان يحتج به في بعض النواظر ان  
 الثالث على هذا التقدير انما هو الظاهر المذكور في السورة لانها  
 اذا سميت بالسورة فانه السور وادبانه مخالف لما في قوله في الكتاب  
 لان المعنى فيه كون السورة محاطة اي محدودة بخورة لا كونها محاطة

سورة

رد عليه

سورة

باجزائها

باجزاء بل ما ذكرتم هو بعينه الوجه الثاني الا انه ابد لفظة  
 العلم والخاص بالانوار بدلا لآيات والحمل وهو غير وارد لانه يعني  
 ان آياتها وكما لا تشبهت بالمتعارفين لاجزائها كالكل المستوي  
 والكل من حيث هو كل مشترك على ما كان السور والمفاتيح بينهما اعتبارا  
 فانها من حيث انما هي مجتمعة مدنية وكلا من حيث كليتها سور  
 وقوله في الكشاف كاللبد السور تشبيه للظايف وهو الكلم وما تركب  
 منها من الآيات وفي قوله السور انشاؤه الى انما ذات سور وليس بها  
 شيء آخر يشبه بالسور فلزم ان يكون السور الكل المجمع من حيث  
 اشتماله على ما ذكرنا في الفتنه لتقريرا لكاتب كما قيل في السور بظاهره  
 في الثاني فالفاظ محطية بالمعاني واين هذا من ذلك والخاص  
 ان العتية الاجتماعية التي لاخر السور بمنزلة السور والآيات  
 بمنزلة بيوت البلد وفي قوله البلد السور اشارة الى المحيط  
 والمحاط به فقط كما قيل في اما قيل على المص رحمه الله من ان في  
 كلامه نظرية السورة ليست محطية بظايفه منه بل شملت قلبية  
 اشتمال الكل على الاجزاء الا الطرف على المظروف فمما هو كقول  
 • سارت مشرقا ومغربا • شقان بين مشرق ومغرب  
 وقوله منقذة بمعنى مفصلة متميزة عما عدا غيرها بالمتبادر والمقطع  
 مرة فترت الشيء افترقه اذا عزلته وميزته كما في الصياح واما افرير  
 لما يط ليطقه فمغرب راز وقد عرفت قد مر ما كان في كتاب العرب ومنه  
 قول لي غراس في بركة في روضته  
 • نسط من الديكاج بين فروز • اطرافها بفراول حنصر  
 ومحورة اي مجتمعة وحيا لها افرادها عن غيرها والخاص لانها  
 مستقلة متميزة بحدودها **قوله** او محصورة على انواع الى هذا  
 الوجه الثاني في الكشاف وهو ان السورة اسم للفاظ والمصور  
 المحاط بها هو المعاني لان الفاظ كاللباس والقوال للمعاني  
 وانشاء في وجه الشبه بقوله لصوال **قوله** ومن السورة التي هي  
 الرتبة في الرتبة من رتبة الشيء رتبة استقر ودام فهو راتب وهي كالمترلة  
 المكنة وعلى هذا شتمت السور بالمراتب المستوية لان القاري  
 يترقي في ثلاث مرات واحدة بعد واحدة كما يترقي الصاعد للمراتب المكنة  
 او لانها ذات مراتب متفاوتة في الشرف والثواب والفصل والطول  
 والعصر ونقاوتها بقدر الفرق في مراتبها بحسب ما ذكرنا صرح  
 به في الفقه الا كبروله تفصيل في شرحه وهو لان في قوله تعالى  
 ولو كان مرة عند طرلة لوحدوا فيه لافا كثير الا ان مثل هذا  
 الاختلاف لا يضر كاسيا في تفسير هذه الآية واليه المذكور من تفسيره  
 للاتباع الذين في مستطوره في ديوانها ولها

ازي  
كان في



لبثت زرعاً وسفاهة كاستها . مدي الكون وأبد الاشعار ومنها  
 فلما تنكح عدا وفي وليد فعن . الف النيك تودم الاكوار  
 رهط بن كور يحقوا اذراهم . فتمم وزمط ربعة بن جدار  
 ولر هط حراب وقد سورة . في الحيد لفسر غرا غرا بمطار  
 وجراب بزلف حسان فقال من الحرب بالحاء والراء الممكنتين وفي شرح  
 شواهد الكشاف روي بالزاي المجهمة انجنا وكلم يذكر ابو عبيد قتيبي  
 شرح ديوانه وقد بفتح القاف وتشد تدا لال الممكلة وفي بعض  
 شروح الكشاف بالالف المجهمة وهذا كان لوطي بن من بني اسد وقال  
 المتأفاني هما ابنا ملك ولا مئافاة بينهما وقوله ليس غرا بمطار  
 بمطار هو مثل كني به عن الخصب وكثرة الثمار بحيث اذا وقع الغرا  
 والظفر فيها لا ينداد عنها لكثرة ثمارها وقيل انه كناية عن دفعه  
 الغلات والرتبة اي لا يصل اليها الغراب حتى يطار او لا يصل الاشراق  
 الى غرابه لكي يطار وهو كقول . ولا تري الضيف بها ينجر  
 اي لا غراب بها ولا طارة وهذا ان بالبيت المذكور ومثله قول  
 السابعة ايضا  
 الرنرات الله اعطاك سورة . تري كل ملكك ونيل يد تذب  
**قوله** لان السورة كالمنازل اشارة الى ان الرتبة يجوز ان تكون  
 حتمية ومختوية كما مر وهذا معنى قوله في الكشاف لان السورة بمنزلة  
 المنازل والمراتب يترقى فيها القاري وهي ايضا في انفسها مترتبة  
 طوالا واسطاط وقصارا ورفعة شأنها وجلالة محلها في الدين وقيل  
 بكنيتها تخالف فانه في الكشاف جعل وجه التسمية امر من كون السورة  
 كالمنزل والمراتب يترقى فيها القاري وهي ايضا مترتبة طوالا وقصارا  
 واسطاط وشانها برفعة شأنها وجلالة محلها في الدين والمصر عدل  
 عنه وجمع الرتب في الطول والقصر والنوسط مع التفاوت في الشرف  
 والفضل والثواب لان التسمية اقابا بغير مراتب القاري فيها وامان  
 باعتبار انما في انفسها منازل منفصل بعضها عن بعض فيناسب ذلك  
 جمع طولها وقصرها مع تفاوت مراتبها في الفضل وقد وجبه قدس سره  
 كما في الكشاف بانه لربما ان الرتبة ان جعلت حتمية فلان السورة يترقى  
 فيها القاري ويقتضي عند بعضها او لا يملك في انفسها منازل منفصل بعضها  
 عن بعض متفاوتة في الطول والقصر والنوسط وان جعلت مختوية  
 فلنفاوت رتبة شأنها وجلالة محلها في الدين كل واحدة منها رتبة  
 من تلك المراتب ولا يخفى ان تصنيف الرنرات لمصر والمص لم يميز الحتمية  
 من المعنوية ففي كلامه تشرى الا ان المراد ما في الكشاف **قوله** وان جعلت  
 متبدلة الخ اي ان جعلت السورة بمنزلة ابدلت من ثباتها واولا على الترتيب  
 المعروف في السور ونقل الى البعض القطعة مطلقا ولم يروها لما قيل

من اشته منعت لفظا اذ لم يجمع ههنا ولم ينقل في قراءة من استمع  
 او الشواذ وان اشهر به كلام الاسعدي بالادري حيث قال اكثر القراء  
 على ترك الهمزة ومعنى لانها اسم لانها اسم يبنى ههنا فلهذا وكفاية  
 ويستعمل فيما فضل بقدر ما باب الاكثر ولا ذهب ههنا الالتفات  
 بالنظر اليها نفسها وفيه انه قال في الدلالة المصنوع انما اللفظ ميم  
 وغيرهم فيقولون سورة بالهمزة كما ذكر ان كان كناية عن الاظلم فكل  
 لكنه لا يروى ههنا والافال للغة تشبهه بخلافه ولا يميز من كون ذلك  
 اصلها ان يكثر منها الا تريك ان لفظ كما يروى من السور وقد تختلف  
 عنه كما ذكر **قوله** والحكمة في فخطبة القرآن الخ اي جعل القرآن  
 سورة مفصلة يشتمل على فوائده وحكم حكيمة كما في سائر افعاله  
 من عرف الله ازال التهمة . وقال كل ففعله حكمة  
 فمما افوا لا انواع اي جعل كل نوع منها على حدة او كل نوع متناسية  
 في سورة مستقلة وتلاحق الاشكال المراد بالتلاحق وهو تلاحق  
 من الحقوق الانصاف والمقارنات والاشكال بفتح الهمزة جمع لكل كثر  
 وهو ما يماثل الشيء قال تعالى ولهم من شكله ازواج وقياسا  
 الناس اشكال والاف كما قيل . ان الطيور على اشكالها تقع  
 وتجواب النظم لتباسبه وايلا فله كما في بعضه يحكي بعضا منه  
 وهو استيعار قصصه والتركيب فيه لانه اذا استعمل حفظه مرغبا  
 فيه وقوله نفس في لك منه يتشدد تدالفا بفعل من النفس بالفتح  
 وله معان منها الفرج ويقال للهمة نفس عن اي فرج كرمي وهذا  
 منه والمعنى خفف تعبها وازله وقوله لانتا فرقت بينه للقاري  
 وقد ورد في الحديث تشبيها بالكمال المرتحل والبريد مباحة معلو  
 وهو مقرب بريد دم اية مقطوع الذنب لانه كل من يوضع فيه دواب  
 لا يطاق له ان لا يخار بشره لخلقها وتعمل تلك الدواب كذلك  
 لتكون علامة لمقامه سمي بذلك الرسول والمحل والمسافة وهي شاعشر  
 مثيلا والليل ثلاث فرائج والفرسخ اثني عشر الف خطوة وطى البر  
 قطع المسافة وحذقها بزنة حزم بالحاء المهملة وذال معجمة وقاف  
 اي اشرق راها محاذ من قوله سكين حاذق اي قاطع كما في الاساس  
 وغيره ولكذا في الامثل المذكور وسرعة الاله والابن مع معني  
 فرح وسر وقوله الى غير ذلك من الفوائد المتعلقة بمقدس وهو متصل  
 باول الكلام اي لمن ذلك انما قطع ما ذكر من الحكم مضمونا الى غيره مما  
 تعلل بالقياس على المذكور ويجوز تعليله لقوله استمع بتضمنه معنى  
 شططة وهي صيغة العظم والاول هو المراد ومن الفوائد انه ابلغ  
 في اظهار الاعجاز وذلك لانه اذا فصل القرآن الى سور لفصل كلام الله  
 ومع ذلك يحجز عن اقصي سورة منه كان ذلك ابلغ في التمجيز



كما مرنا لاشارة البية وما ذكر من الفوائد منها ما يتعلق بالفرق ومنها ما يتعلق  
 بالتاريخ ومثله الكائن وهو يعني عن النبي **قوله** صفة سورة البقرة في الكشاف  
 من مثله متعلق بسورة صفة البقرة كما في سورة البقرة والضمير لما  
 نزلنا او لعلمنا ونحو ذلك متعلق بقوله فالتوا والضمير للمعبد وقت  
 استمرهنا سواء في وجه الفرق بين الوجتين ونحو ذلك رجوع الضمير  
 لما نزلنا وللعبد اذا كان الجار والمجرور صفة لسورة ومنه صفة  
 على تقدير تعلقه بقوله فالتوا او اول من سأل استاذ الكل العلامة  
 العبد حيث قال فستفتي علما عظم بمصوريته **قوله** لا اله الا الله  
 ومصباح الداعي حياكم الله وبياتكم **قوله** الهنا الحق بحقيقته وبياتكم  
 ما افاز من نوركم ففتبس وهو نوارك للمهدي ملتزم بمحقق بالفضول  
 محقق ذو عز وينشد باطلاق لسان وارفع مكان **قوله**  
 الاقل لكان وادع الجاهل **قوله** ههنا لكم في الجنان الخلود  
 اصفوا علينا من الماء فضاء فخر عطاء شرفه وورد  
 قد استبره **قوله** مباحا لكشاف اضر عليه بحال الالطاف من مثله متعلق  
 بسورة البقرة في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا نضربها وحظ  
 في الوجه الثاني نالوجها فليكن شغري ما الفرق بين سورة كاسية من مثل  
 ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل من حكمة خفية او نكتة  
 معنوية او هو كركب وهذا مستبعد من مثله فانك رايت كركب الرتبة  
 واما طه البشيرة والافهام بالجواب انهم باجزل الجبر والى جواب فكتب جوابه  
 العلامة في الدرب الجار بردي الا انه الى الكلام معقد لا يظن معناه فردة  
 العبد وسنح عليه شعر انتصر كل منها فاس من فضله ذلك القصر حتى طال  
 الكلام في ذلك والفتت فيه رسائل منفولة برمتها في الالطاف والنظائر  
 الخفية وسيا في ان شاء الله تعالى تحقيق ذلك بما لا مزيد عليه **قوله** والضمير  
 لما نزلنا لا شروع في بيان الوجوه المذكورة مع الزيادة على ما في الكشاف  
 فذكر انه اذا كان ظر فاستقر اصفه لسورة فالضمير بجو رجوعه لما اني  
 هي عبارة عن المنزل والعبد فعلى الاول ذكر في من ثلاثة اوجه لصداها  
 التبعيض ولما كان الامر هنا بالتناقض من الاصوليين والمفسرين للتعيين  
 اعترض على هذا بانه يؤمر ان المنزل مثلا والمجر من انياك بعضه فالمناشدة  
 المضمر بها لا تكون منشا العجز كاسيا في فاما قيل بوجه لان المراد استوا  
 بمقدار بعض ما من القرآن مما قل في الملافة والاستاوب المعجز فاقبل  
 في جوابه انه قد فقه مقام الخدي لا وجه له لانه لا يرفع الالهام ومنه  
 قال لفتنا ان المراد بكونها بعض مثل ما نزلنا انها مثله في حسن النظم وعذابة  
 البيان من حيث كون مقاصده مقتضاة على اجاب الطائفة والتمهي عن الفلوس  
 والمنكرات والحك على كلام الاخلاق والاعراض عن الدنيا الفانية والاقبال  
 على الآخرة الباقية مع ما فيها مما لا عين رأت ولا ذك سمعت لم يحرم حوت

منه وبتما  
 السيد

منه زاده

الصواب

الصواب اذ لا وجه لذلك الخلية سواء كانت مفسرة او مقتيدة كما لا يخفى  
 على من عرف معنى الاعجاز وسيا في هذه التمهيد عن قريب والقول  
 بان التبعيض غير صحيح لانها لا تكون ظر فاستقر المتيقن بشي وبرد  
 قوله ومن الناس من يقول وامثاله كما صرحوا به ولا ادري ما  
 غره به **قوله** او للتبيين في السورة المفروضة التي تعلق بها  
 الامر التبعيض هي مثل المنزل في النظم وعذابة البيان والمحمود  
 عنه سورة موصوفة بذلك وكونها مثله في الاعجاز وعذابة النظم  
 يدفع لتمام امثاله لجميع كاقبل واما ما قيل بان قوله بسورة كاسية  
 من مثله يد على التبعيض بالتبيين فكيف يكما على التفسيرية الا ان  
 يقال انه ابتداء التفسير كلمة من من غير فظن لما قبله كلام ناشئ من عدم  
 معرفة اساليب كلام العرب **قوله** وزائدة عند الاخفش فلا يمنع  
 عند زائدة في الكلام المثبت والجمهور اشتراطا في زيادتها تقدم لفي  
 او شبهة سواء كان مجرورا نكرة او معترفة وهو ظاهر في ذلك كما في  
 التمثيل والاعتراض علمنا به يوافقنا في الكوفون وضول من كلام  
 وقوله ان بسورة كاسية الخ قيل انه تفسير للزيادة وبه يتبين  
 التبيين وقيل انه تفسير لعل جميع الاحتمالات اما على الاحتمالين  
 فظاهر فاما على التبعيض فالات المراد بكونه بعضا من مثل القرآن يكون  
 مماثلا في السلافة والالم يكن بعضا من مثله **قوله** اولفدنا ومن  
 لا نبتد الخ عطف على قوله لما نزلنا فاذا رجع الضمير للمعبد لم يحتمل  
 التبعيض والتبيين والزيادة ويتعين الاندكاه ان اذ رجع لما لم يحتمل  
 الابتداء ايضا والمراد بكونها للابتداء التبعيض والافعال حقيقة  
 او كما سواه كان مكانا نحو من البقرة او كما يكون اول الدليل او  
 غير ذلك من شلتاك ومنع المصير كونها لا بد العانية في الزمان  
 وقول من كونه بشر الانبياء كحالته وهذا وان لم يوفق منه المعرط له  
 اورد استنباط الوجوه المحتملة فلا يرد عليه ما قيل من انه لا وجه  
 للتخصيص بالبشر مع انه سيجز المشقلين كاسيا في تفسير قوله قال لئن  
 لم نجنت الانس والجن على ان كانوا مثل هذا القرآن الخ فالجواب كان  
 ولا يميل القرآن كما في قوله فانوا يحكي مثله ثم بعشر سور في قوله  
 فانوا بعشر سور من مثله ثم بسورة ما ومعنى الانبياء المعجزة بسورة  
 سواء كان بالذات او بالامر بالتدبير او بالخير والشر والامكان والافعال  
 شمر ما ومعني الفعل المتعاطى كما في قوله ولا تاتوا الصلاة الا وهم  
 كالي واصل فانوا فانيوا فاعل الامحال المسمى **قوله** والمراد الى المنزل  
 الخ اي رجوع ضمير مثله الى قوله مما نزلنا او عذبة من رجوعه للمعبد  
 مطلقا او اذا كان ظر فالغوى امتحنا بقوله فانوا فلا يكون فيه ترجيح  
 لكون الظرف صفة سورة مستقر كاقبل لانه اذا تعلق بقوله فانوا فضمير

حميد

عصانه

عصانه

خبر

وقيل في



مثله للقبه لا المثل في كلامه موافق لما في الكشاف ويكره عليه ما يرد عليه  
 كما ستره **واعلم** ان المفسر في المثل في الوصفية عود الضمير الى اللفظ  
 واقتصر على الثاني في تعلقه بقوله فانوا ورتد عليه انه لم لا يجوز ان  
 يكون الضمير حينئذ لما نزلنا انصافا كما حكى ذلك على تقدير كون الظرف  
 صفة كالحكاية لك انما وافق واجاب **الفصل** المحقق في قوله  
 بان الامر هنا تعجيزي باعتبار الما في به والذوق شاهد بان تعلق  
 من مثله بالانسان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر منه  
 بشي ومثل النبي والبشرية والعربية موجودة في القرآن في البلاغة  
 واما في الموصفية فالمعجوز عند الامتيان بالسورة الموصوفة وهو لا يقتضي  
 وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاء التعلق امر التعجيز به **والخاص** ان  
 قولك انيت من مثل الحكاية يثبت يقتضي وجود المثل بخلاف انيت ببيت  
 من مثل الحكاية وقت لم يثبت عنه بوجوه الا قبل انما اذا تعلق بقوله  
 فانوا من الانبياء فقلنا اذ لا يثبت حتى يبين ولا يستدل الى البعوضة لانه  
 لا معنى لانبياء العوض ولا يحال التقدير لما مع من الذكر لما في به صريحا  
 وهو السورة من الانبياء ثمة نفي كون الضمير للعند لانه المبدء الانبياء  
 لا مثل للقرآن وفن طالع متبدا الامتداد ليس هو الفاعل حتى يصح من هذا  
 الانبياء في الكلام في المنكسر على انك اذا قائلت فالتكلم ليس متبدا لانبياء  
 بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الاكثر الذي اعتبره امتدا  
 حقيقة او توهمها كالبقرة المخرجة والقرآن للسورة فاندفع ما قيل من ان  
 المعتبر من المبدء هو الفاعل والمادة في الغاي ذلك الذي اوجبه بتدليسها  
 ولا يصح عني منه هنا على ان يكون مثل القرآن مبدءا ماديا لانبياء بالسورة  
 ليس ببعيد من كون مثل العند مبدءا فاعلمنا انه في وقت رقت على هذا انه  
 وفي بين كون الما في به عرضا مقتضيا للمحل وبيان ان يكون جوهر الا يقتضي  
 فانه يجوز ان يقال انيت من البقرة بكتاب ولا يجوز انيت من البقرة بكلام  
 وبسلام على الحقيقة بل ينبغي ان يقال انيت من اهل البقرة فلا يقاسر بانيه القرآن  
 لانبياء بالسورة على مبدء البقرة المخرجة لا استدعاء مبدء انبياء القرآن لانبياء  
 بسورة منه ان يكون القرآن منصفيا بالقرآن بالانبياء بسورة منه بخلاف المخرج  
 من البقرة فانه لا يستدعي ان يكون البقرة منصفية بالمخرج وكما ان البقرة  
 لا يجوز ان تكون مبدء الانبياء بالكلام كذلك لا يجوز ان يكون القرآن مبدءا  
 لانبياء بالسورة الذي هو التكلم بها فما قاله من ان المبدء الذي يقتضيه من  
 الابتداء هو الفاعل ليس على اطلاقه بل هو على تقدير ان يكون الما في به  
 عرضا كالقلام فانضاف المبدء به لا يزم كما يلزم ذلك اذ ارجع الضمير للعند وليس  
 بشي كما لا يخفى **الثاني** انه اذا كان الضمير من صلة فانوا والمعني فانوا من  
 من ان مثله بسورة فتمت انك هذا المثل هذا هو المطلوب بلا مبالاة سورة  
 ولحده منه بسورة من هذا والمقصود خلافا كما نطق به الا في الاخر وفيه

ابن عجيبة

ان اضاف

ان اضافة المثل الى المثل لا يقتضي ان لا يقتضي موصوفه من لا الانبياء انه في  
 الموصفية ليس الما في بسورة من من ان مثله القرآن بل من كلام وكيف يتوهم  
 ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان لا تواسر عندها أنفسهم بكلام من مثل  
 القرآن ولو سلم فما اذ عا غير بين ولا مبين **الثالث** انما اذا كانت  
 صلة فانوا فالمعني انيت من عند المثل كما في انيت من زيد بكتاب اي من  
 عنده ولا يفتح انيت من عند مثل القرآن بخلاف مثل العند وهو بين  
 الفصل **واعلم** ان ترص على الوجه الاول الذي يرضونه بعض الفضلاء  
 للتعجيز بان قوله انه يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر  
 منه بشي يفهم منه انه اعتبر مثل القرآن كلما لفظا والرجوع التعجيز  
 الى الانبياء كجز منه ولما كانا مثل بقوله انيت من مثل الحكاية ببيت  
 فان مثل الحكاية بكتاب لرب الانبياء ببيت منه على سبيل التعجيز واذا  
 كان كذلك فلا شك ان الذوق يحكم بان تعلق من مثله بالانبياء يقتضي  
 وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر منه بشي واما اذ جعلنا مثل  
 القرآن كلما يصدق على كله وبعضه وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة  
 القرائية فلا شك ان الذوق يثبت بوجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤخر  
 منه بشي بل الذوق يقتضي ان لا يكون لهذا الكلام في غير القرآن والامر لرجوع  
 الى الانبياء بغير لحن من هذا الكلام على سبيل التعجيز ومثله كثير في المحاورات  
 كمن عنده يا قوتة كشيئة لا يوجد مثلها يقول في مقام المتصلف من اني  
 من مثل هذه الباقوتة بيا قوتة اخرى فيفهم منه انه لا يوجد فرد  
 لحن من هذا النوع فظهر من هذا انه لا يلزم من تعلق من مثله فانوا ان يكون  
 مثل القرآن موجودا فلا محذور ومثاله بيت الحكاية طر مطا بق الغرض  
 لان الحكاية مجموع كتاب فلا بد ان يكون مثله كتابا لغيره فليز بالمحذور  
 واما القرآن فهو كل صادق على كله وبعينه الى حد لا يزل وعنه البلاغة  
 القرائية فالغرض منها المفهوم الكلي وهو نوع من الكلام البليغ فذه القرآن وقد  
 امر بالانبياء بغير لحن من نوعه بلا محذور وقد صح هذا القائل كما ذكره  
 واخره برسالة زيف ما فيها بعض اهل عصره **وقد قيل** في هذا الجواب  
 ايضا ان قوله ان تعلق من مثله بالانبياء يقتضي وجود المثل الخفية انه  
 انما يتم لو لم يكن المثل فرضيا وهو ممنوع الا ترى الى قول المفسر ان لا قصد  
 الى مثل وتظهر هنا لك **والجواب** بان الذوق شاهد عليه وقوله فلا ينبغي اقتضا  
 وجود المثل المحقق بل ينبغي القصد الى مثل محقق وقرب منه قولنا قيل من انيت  
 لم لا يكفي وجود المثل في زعمهم كما يكفي على تقدير كون من للتعجيز وقيل ان بنا الامر  
 على المحاراة معهم تمكنا او حبس حسبانهم كقولهم لو نشا لقلنا مثل هذا  
 يا اباه ما قر من انهم عن اعتقادهم وانكارهم بالتدبير اشارة الى انه  
 غاية ما يمكن ولذا انكر وصدر بكلمة الشك فانه مبني على انتم ولغير  
 حدة وهو غير وارد لان بنا جملة على اعتبار ولغير على كثير المنزاة

مظهر في الشرائع

كافي

حيد



غير منكرو عندى ان هذا الجواب وان ارضاها كثير منهم ليس يد  
لان الامر لتجيزي و فكر المثل لما لا مثل له ادخل في التجيز و اقوي كما ذكره  
الزمخشري في قوله تعالى في هذه السورة فان آمنوا بمثل ما آمنتم به  
حيث قال فان آمنوا بمثل ما آمنتم به حيث قال انه من باب التثنية لان  
دين الحق واحد لا مثل له وقابله المصريح الله فان جعل المثل في  
كذلك سحر انه سحر في هتات المراد التحدى وتجيز بلقاء العرب  
المترنابين فيه عن الانبياء بما فيها منه فمقتضى المقام ان يقال  
طهر معاشركم العرب المترنابين في ان القرآن من عند الله اي بمقدار  
اقر سورة من كلام البشر محلاة بطوان الاعجاز ونظمه وما لا يذكر في هذا  
اذا كان من مثله مفسر لسورة سواء كان الضمير لما او للعبد لان معناه انيوان  
بمقدار سورة مماثلة في البلاغة كائنة من كلام احد مثل هذا العبد في  
البشرية فهو معجز للبشر عن الانبياء بمثله او انيوان بمقدار سورة من كلام  
هو مثل هذا المنزل ومثل الشيء غيره فهو من كلام البشر ايضا فاذا علق  
وارجع الضمير للعبد فمعناه ايضا انيوان من مثل هذا العبد في البشرية  
بمقدار سورة مماثلة فيفيد ما ذكرناه من المقصود ولو رجع على هذا  
لمشاكل معناه انيوان من مثل هذا المنزل بسورة ولا شكلة ان من فقه  
ليست بيا نية لانها لا تكون لغوا ولا تنفيضية لان المعنى ليس عليه  
ففي انبند اشياء ذكره الشجكان والمبدء التي فاعلا بل ماديا فحينئذ المثل  
الذي السورة تعبر منه لم يؤمر بها لانبياء بمقدار سورة ان يتدعى وجوده  
او لا اول خلاف الواقع وابتداء على الغرض وادعاهم لغسف لاطحة  
الى ارتكابه بلامقتضى الثاني لا يلائق مثله بالتمثيل لان ماله فان بانوا  
ببعض من شيء لا وجود له فهذا اما اشار الى العلامة واما القول  
بان التخصيص المذكور ليس بصرح وانما اخذوه من مفهومه والمفهوم  
غير معتبر فهو اكتفا بالتخصيص فيعيد عن السياق بمثل قول لا يلائق  
المطابق لقوله الخ اي رجوع الضمير للمنزل لوجوه منها انه الموافق لنظا  
من ايات التحدي لان المماثلة فيها صفة للما في به فكذلك ههنا  
اذ جعل الخلف صفة للسورة والضمير للمنزل ومن بيا نية كما عرفت  
ومنها ان الكلام فيه لاحوال المنزل عليه فان تباط آخر الكلام باوله وترتب  
الحزب على الشرط انما يحتمل كل الحس اذا كان الضمير للمنزل فانه الذي سبق  
له الكلام وفرضه انما لا يتأب فصداد ذكر العبد وقع تبعا فلذا صعد  
الضمير له في الجملة نعم انه لو عاد الضمير له ترك التصريح بمماثلة  
السورة في البلاغة وهو عمدة التحدي وان فهم من السياق ومعونة  
المقام فسقط ما قيل ههنا من انه اذا رجع الضمير الى العبد لا يلائق الكلام  
عن المنزل لان المراد بالعبد العبد للمنزل عليه وخاصة كون المنزل  
كذلك يعجز كل من طوب بالاشياء بما فيه في سورة من سورة فهو على

ابن الصالح

مير بادشاه

حال

حال من انزل عليه ولا حاجة الى ما لظا به من انه اراد ان لا انفكاك  
انفكاك الضمير فان الضمير المقدر في صلة الموصول راجع الى المنزل  
ولان محاطة الجمة الغفيرة الخ ووجه الاستبعاد ظاهر مما  
قرره المصولات امرهم بجملتهم لان ما نوا بشي من مثالي في به واحد  
من جملتهم ابلغ من امرهم بالجميع واو ابا في يمثل ما في به رجل  
لخو الجمة الغفيرة يعني الناس الكثير جدا من الفقر وهو التزلا بمنز  
يسترون ووجه الارض لكثرتهم واستعلاء المص بحور ابا لاصنافه  
والمعروف في كلام العرب استعلاء منصوبا على الحال يقولون  
حاو الجمة الغفيرة وحا الغفيرة اي بجملتهم ومثله مما قاياه الادبا  
وتعيد وبعثا كما بيناه في شرح الدرة وفيه لغات مذكورة في  
القاموس وقوله بخو الخ اشارة الى ان المماثلة ملحوظة فيه وان  
رجع الضمير للعبد وكونه من ابتداء جملتهم معناه من جملتهم ونوعهم  
في البلاغة وامثله ان كل نوع مثله البنية وظاهر المبدأ وهو المراد  
بالجملة كما مر وقيل ان صفة المبدأ منزلة جلاله في التلخيص والتزويج  
وليس المقصود انهم من قوم واحد بحسب النسب فانه لا دخل له في هذا  
المقام وفيه نظر ولانه يعجز في نفسه لاجل هذا اربع الوجوه  
في كلام المص يعني لو ارجع الضمير اليه او ههنا ان اعجازا لكونه من امي له  
يدرس له يكتسب ولم يتعلم من غيره علما ومعرفة وقوله ولان رده الخ  
اي رده الضمير الى عبدنا يوهما انه يمكن صدوره من غير من الخطا  
والشعرا واهل الداراسة وليس بين هذا وبين ما قبله كثير فرق  
والظاهر اذ الوجه فيه وعدهما وجه واحد لا وجهين خامسا كما قيل  
فقوله ولا بلا لامية الخ ووجه آخر مستفاد قد علم بعضهم وجه خطا  
سادسا والامر فيه ستمثل ولا يلائق قوله وادعوا شهادته اكر  
لج ادعوا امر من الدعاء لانه معان ذكرها الرابع وهي النداء والتمنية  
في خود عونا في عهدا والاستغاثة كقوله تعالى اعتر الله تدعون  
والدعا الى الشيء الخ على قصده وقيل انه فسر ههنا بالاحتضار والاستعا  
والمصرا يقول ما سئفوا الى ان الثاني هو المختار عنده والظاهر  
انه محجرا وكونا بزمينية على النداء لانه الشخص انما ينادي بالمصنوع  
ليستحاج به وفي الاساس دعا بالكتاب استخضهم يدعون فيه بما فاكهة  
والمبتدأ منه لخصاصه بالعمدي بالبا ولامية به من بعد الالف  
وتبدل بيا كثير اري بواقفة وبناسبه واصلة من لام الصانع  
والشق في الاناء وخوف اذا امتلحة ووجه عدم موافقه وبناسبه  
يراجع الضمير للعبد لما بعده كما قرره الشراح مما يحتاج الى فضل  
قائل كما ذكره المدقوق في الكشف لان المراد انه ان اريد دعا الشهدا





للاستعانة لهم في المعارضة المتحقة كما في الوجه الآخر من الوجوه  
 الستة واما ان كان في الوجهين الاولين فانه انما يكمل الامر  
 بالانبياء بسورة من مثل الفرات لا الامتياز لانبياء بسورة من  
 واحد عن النبي اتي اذ لا معنى للاستناد بطائفة فتيما موقوف على واحد  
 كيف ولو استغنى بالشهاد في ذلك لم يكن الماتفي به ما كان مطلوباً  
 منهم واما اذا اريد به دعاءهم ليشهدوا لله بان ما يدعون  
 حق كما في الوجوه الباقية فلا تضاف الشهاد اليهم انما يقع  
 موقوفاً اذا كان الانبياء بالمثل منهم لا من واحد والا كانوا شهوداً  
 له فحقت ان يضافوا اليه وان كان للاستعانة اليهم وجبة صحة  
 وجوب الضمير للعتيد يوهن ان دعاءهم الشهاد يشهد واما ان  
 ذلك الواحد مثله لانه ما اتي به مثل المنزل وهذا الانقسام  
 محل بمنزلة المعنى فحاشا منه وتخرج رجوع الضمير للمنزل  
 بملك الوجوه يقتضي ترجيح كون الظرف صفة للسورة ايضا  
 كما قرره السيد وقد اورد هنا امور كثيرة لطايل تحتها كما قيل من  
 ان عدم الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الاول طلباً للانبياء  
 بسورة من مثل المنزل لانه في الثاني طلباً له من الكل على سبيل الترتي  
 قلت فنتجحت لانه قد اشترفتما سبق ان المراد للسورة  
 الماتفي بها سورة مماثل نظم القران لانه هو المتحدى به لا غيره  
 سواء رجع الضمير الى المنزل او العتيد اما في الاول فظاهر من  
 واما الثاني فلانه معلوم من السياق وعنوان السورة مناطق به  
 فيكون حينئذ قوله فانوا بسورة من مثله في الوجه الثاني مثل  
 على معناه الاول مع زيادة ذكر الماتفي به ولا ينبغي ان المامور  
 بالانبياء على كل حال وان كان للجميع ظاهراً الا انه ليس المراد به  
 ليات بذلك كل فرد بل انما اذ اربابوا في مثله واحد منهم  
 بين اظهرهم فكان انما انوا به لجمعين فيجوز ان يكون قوله من مثل  
 هذا العتيد توسيعاً للاشارة كانه قيل ليات واحد منكم كائناً من كان  
 بمقدار سورة ما وقوله وادعوا شهداءكم يعني احضروا اجمعكم في وقت  
 الانبياء ليتحقق عجز الجميع والواو لا تقتضي ترتيباً على ان الوجوه  
 يجوز توزيعها على الاحتمالين وتعد به بالبا كقوله ايتوني باج لا  
 يتبادر منه الفعل فتومؤد له انصافاً فتدبر **قوله** فانه امر  
 الى بصيغة المصدم من نوع خبر لاك والبل متعلقة به وهو تعليل  
 لعدم الملازمة على غير الاوجه كما سمعته انفا وقوله يستعصوا بكل  
 من ينصرونهم ويعينهم فتسري له تكامل معناه على كل الوجوه الالفة  
 وقيل معناه ادعوا لحاكمكم لتقوا وتوكلوا على انبياء مثل المنزل وليشهدوا  
 لكم انكم قادرون على اتيانهم والدعاء قبل معناه الحضور وقيل معناه

شيخ زاده

الاسماء

الاستعانة والمصاختار الثاني وقوله لكل من ينصرونهم لغبير عن الشهاد  
 باي معنى كان لانه جعل الدعاء بمعنى الاستعانة وهي انما تكون من الناس  
 ومعنى النصرة مستحق في الجميع وقد اشترنا سابقاً الى ما فيه فتذكر  
 وحصل ابو الفارحة الله صمير مثله للاستناد وقد ذكره كثير  
 الانعام ولو كونه تكلفاً مخالفاً للظاهر لم يكتفوا اليه امتلاً لشركان  
 المصراحة الله ترك قوله في الكشاف في تفسير قوله من مثله ولان  
 قصد الى مثل ونظيره هناك ولكن نحو قول القبيضي للبحاج وقد قال  
 له لاهلكك على الادهم مثل الامير جمال على الادهم والاشهد ان اد  
 كل من كان على صفة الامير من السلطان والعدرة وبسطه السيد  
 ولم يقصد احد بحمله مثلاً للبحاج لانه مع ما فيه من الخفاء وعدم  
 المساس كما هو الحال في تحت فاقية كما يعلم من شروح الكشاف **قوله**  
 والشهاد اجمع شهيد الى الشهود والشهادة الحضور والمشاركة  
 وهي تطلق على التحقيق بالبصيرة والبصيرة وقد يقال بالخبر والحضور  
 كونهما شهداً تاماً تلك اهلالة اى ما حضرناه فالشهاد كالشاهد بمعنى  
 الحاضر او القاطن بالشهادة وهي قول صادر عن علم حاصل بمشاهدة  
 بصيرة او بصيرة من شهد كعلمه وتغيرت فيها لفظ الشهادة شريفاً  
 عند بعضهم وفي المصباح انه تعبدى والقول بانها الخبر القاطع  
 بناء على ما اشتهر عند المتأخرين من تعريفها بانها اخبار الحق للغير على  
 اخر وقد خالفهم فيها الشافعية فقالوا انها انشا يتضمن الاختيار  
 بالمشهود به لا اخبار وعزوا الثالث لاجل حنفية وانكره السروجي  
 وقال لانقرضه وانما هي انشا عندنا انشا ولك ان تقول لا خلاف  
 بينهما عند التحقيق والطلاق الشهيد والشاهد على الناصر والمعنى  
 موضح به في اللغة وكذا على الامام به فسر قوله وتزعمنا من  
 كل امة شهيد الا ان الشهادة تكون بمعنى الحكم كما ذكره الراغب وبه  
 فسر قوله شهد الله انه لا اله الا هو والامام كل مقتدى باقواله  
 وافعاله ويختص به امام الصلاة طار في عرف لشرع وبالسلكان  
 في العرف العام وقال الراغب الشهيد كل من يعند بحضوره ممن له الحل  
 والعقد ولنا سمولي بخلفا كما قال الشاعر  
 ■ مخلعون وبعض الناس امرهم وهم مغيب وفي عمياً ما شعروا  
 ومن لم يتفطن لهذا قال مجي الشهيد بمعنى الامام في اللغة محل نظر  
 لانه لم يذكر في القاموس مع كمال لطافته واحب منه انه افترى  
 على صاحب القاموس فانه قال الشاهد من اشياء النبي عليه الصلاة والسلام  
 واللسان والملك الى والشاهد والشهيد لافق بينهما لمن له بصيرة  
 لعدم اشتغال هذا كغيره بتبني المص رحمه الله بقوله وكان له وليته هكذا

مير بادشاه



مضمونه لجريانه بعينه في الناصب والنوادي بالتون والالامكة  
 جمع فاد وهو كالندي المجلس العاصي بالمتن باهله والابرار  
 فصل اللغز يا علي وجه الحكام واسله فنل الحفل فتلا فتيا  
 وقال الراغب المشرم الذي يلح ويشتد في الامر تشبها له بمهر الحفل  
 وفي كلام القوام الاثر ام محصل المراسم **قوله** التركيب المحصور  
 المحصور مصدر كما لمحض المعاني خفيفة او حكا وهذا العقل  
 لقوله كانه او لكون الشهد بالمتن في السانقة والحضور بالذات  
 والشخص ظاهر كما يقال شهدت كذا اذا كنت عنده فبالضر هو العلم  
 لانه حصول الصورة او الصورة الحاصلة عند العقل او في العقل  
 وهذا لقوله لم تكفرون بآيات الله وانتم تشكرون او تعلمون  
 والشهد فعل بمعنى فاعل لا يخصص مكانا كترجوه في حياته  
 من السعادة الابدية او بمعنى مفعول لا لحوار العين تحضره  
 او الملائكة تكرمها وتبشرون بالرضوان كما قال تعالى تنزل عليهم  
 الملائكة ان لا تخافوا ولا تحزنوا والمعروف فتبانه من قتل في  
 حربا كقتار وكانت هفتا لثمة اعلاء كلمة الله وهو شهد الدنيا  
 والاخرة فان لم يقاتل لوجه الله وقتل فهو شهيد الدنيا واما  
 شهيد الاخرة فهو الغريق والمنطون وغيرهما ورد في الحديث لسميت  
 شهيدا لانه لوجه عند الله كما فصل في كتب الحديث وقوله ومنه  
 المح من بتعزية اي من هذا الماداة الدلالة على هذا المعنى  
 وقيل ان السببية اي لاجل ان هذا التركيب المحصور اذا اوتمورا  
 فليل المح لانه محصور ما يرجوه من النعم فهو من الحضور بمعنى الصورة  
 او الملائكة عنده حضور فهو بمعنى مفعول من الحضور الذاتي **قوله**  
 ومعنى ذلك اذ في المح دون تكون طرف مكان في الامكنة المتفاوتة  
 والمتفاوتة كعند الانه يبنى عند دون الخطاط ولذا قيل انه مقلوب  
 من الدون كذره الراغب ولا يخرج عن الظرفية الامتدادا لقوله  
 المشرى الى حسمته حقيقتي وباشرت حبة الموت والموت دونها  
 برفع دون والى ما ذكر من الدون اشار المص رحمه الله بقوله اذ في مكان كما  
 في الكشاف وغيره فبين دون والدون مشابهة معنوية واشتقاق  
 كثير من غير حاجة لادعاء القلب فيه بل لا يعم لاسنوا اليها في التفرق  
 واذ في الفعل تفصيل معنى اقرب واخر المص رحمه الله هنا قول الزمخشري  
 ومنه الشئ الدون وهو الذي في الحفرة كاسيا في ولم يتركه كما توهم  
 لان الدون ليس صاحودا من دون اذ كل منهما اصل والدون في مهور  
 وليس من تركب دون بوجه من الوجوه لانه غفلة عما ذكر وعز  
 الك المعنى في كلام الكشاف كفي معن لا مهور واما في المهور كفي فمادة

لجني فاد

لجني

لجني وصامادتان مختلفتان لفظا كما في ساير كتب اللغة والذي غره  
 ما في شرح الكشاف الشريفي وهو معتزل ايضا **قوله** ومنه يدين  
 الكتب الخ يبع فيه الزمخشري والذي حقق في كتب اللغة في كتاب  
 العرب ان التدوين مأخوذ من الديوان وهو فارسي معرب الا  
 انه لما شاع قد يضاف لا عبوا فصره وقالوا و قد نددونيئا  
 والديوان بكسر الهمزة والفتح ما الله فتر ومجمله ومنه ديوان  
 الشعر وامثلة ان كسر يامرا الكتاب ان يجتمعوا في مكان للحجاب  
 فاما الختموا اطلع علمتهم فزاي سرعة كتابتهم وحسابهم  
 فقال ديوانه اي هو لاهمجا نين او شياطين على ان جمع ديوان  
 على قياس الفارسية شمر شمر به مؤمنهم ومنه ديوان الحق المحشر  
 فلما استعمل العرب كثير الحقوه بكلامهم وقصر فوافيه كما هو  
 داهم فقول لانه اذ في المح لا وجه له الابتكاف وقد نبتة على  
 هذا في بعض الجواني **قوله** ودونك الخ لشارة الى ان اصل حذ من  
 دونك وقال الرضي ذلك بمعنى حذ واسله دونك زيد في مكان  
 بعد على الابتداء فاختصر من الجملة على الظرف وكثر استعماله  
 فصار اسم فعل بمعنى حذ وعمل عمله وقوله من اذ في مكان اي اصله  
 حذ من اذ في مكان واقرب به شمر عمه لكل الصدا كاصرح به النجاة فلا  
 شافاة تستعمل وقوله شمر استعير للرب المح الضمير لجمع له و  
 في او الكلام لا فبلة وفي الكشاف معنى دون اذ في مكان من الشئ  
 ومنه الشئ الدون وهو الذي في الحفرة شمر قال يقال هذا دون  
 ذلك اذا كان اعظم منه قاتلا فاستعير للتفاوت في الاخوار والرب  
 فقيل زيد دون عرو في الشرف والعلم ودون هذا كصل حذ  
 من دونك فاختصر واستعمل في كل محاور حذ الى حد وتخطي  
 حكر الى حكر قال قدس سره قوله ويقال ان بيان لاستعمال دون  
 بمعنى اذ في مكان على حقيقة الاصلية وقيل هو اشارة الى استعماله  
 في الخطاط محسوس لا يكون في كل طرف كقصر القامة فهذا اول  
 توسع فيه شمر استعير للتفاوت في الرب للمعنوية تشبها بالمرات  
 المستوية وشاع استعماله فيها اكثر من استعماله في الاصل شمر اتع  
 في هذا المستعار فاستعمل في كل محاور حذ الى حد ولودون تفاوت  
 والخطاط وهو في هذا المعنى محبان في المرتبة الثانية على ما وجهناه  
 وفي المشرى الثالثة على هذا القول وما جملة هو بهذا المعنى قد  
 من ان يكون بمعنى غير كانه اذ استثنى انتهى وهذا زيد في  
 الكشاف وشروحة ولا فرق بينه وبين كلام المص رحمه الله لا تغيير  
 ليس في القبط دون المعنى وقول الشريف وشاع استعماله الخ اشارة  
 الى ان المجاز المشهور ينزل منزلة الحقيقة حتى يثبت على غير مجوز اخر

في اصل الديوان

سبوطي



او متراشكا قردة اقل المعاني فالاستعارة هنا يجوز ان يكون اصطلاحية  
 ولغووية على انه مجاز مرسل سمرانه في الكشاف وقد ذكر الدون  
 بمعنى الذي والحسين على التجوز فيه والمصرحة استلخره وجعله ممثلا  
 استعارة للرب فتوهم بعضهم انه قد ضمنى لما في الكشاف ولم يفتح  
 به حتى قال اذا تأملت تبين لك ان مراد المص في هذا المقام الاشارة  
 الى ان ما في الكشاف خطا وغلطا في قوله ولم يدس ان الذي يخط  
 ابن خلف خالته لان العلامة قد مره لانت الحجة واهل اللغة قالوا  
 ان دون اذا كان ظمرا لا يتصرف الا نادى واخفى انما هو قول الاخفش ان دون  
 في قوله تعالى ومنادون ذلك مبتدأ بان يخرج من التثنية على ما هو مرجح  
 وهو غير لا ينفى وعلى الظرفية لانه قد خلط بينه وبينه في مكان  
 واذا كان بمعنى ضمير يستعمل قط طرفا ويعرف باللام ويقطع عن الاضافة  
 كما في قوله

اذا ما علا المرء راء العلاء • وينفع بالدون من كان دوناً  
 قالوا لا ينفع من ادفعه وقيل انه يقال وان يدون منه وبما ذكره في ما في  
 القاموس من انه يقال هذا رجل من دون ولا يقال دون مخالف للنقل  
 والتماع وان من اعرض عنه لم يصب وكلامه من صريح في انه بحقيقة  
 بهذا المعنى كما في الصحاح والاسفار فذكره معه لاشارة الى ما في السادة  
 ونسبته الى المعنى لانه من مجازاته والمصرحة الله لما رآه مناسبا  
 لتفاوت الرتب جليته فيحتاج حينئذ الى التبعيالي انما لما ذكره  
 استتم له مما يحقيقة عرفته فيه فالحق ما سماه الاجناس في تنكيره  
 وتثنيه **فلم يبق** وقع في الكشاف في بعض المواضع تفسيره  
 بقوله فضلا ولم يتغير منها وفي كتاب الموازية لا في الحسن الا في شرح  
 قول ابي تمام

الود للقرن في ولكن عرفة • لا يجد الاوطان دونها لا قرب  
 هذا سطر خطي فيه وقد قيل انه اذا نقوله دون الاقرب فضلا عن الاقرب  
 اي فكيف الاقرب وهذا ان كان مذهبنا للناس حيث يقولون ارضي بالقيل  
 دون الكثير واقنع بغير من شعير دون ما سواه وهو صحيح ومن  
 قلت هذا فاسد لان معنى دون في اللغة التقصير على الغاية واما ما في  
 ما ولوه فهو معنى بكاه وموصوفا بهادع دون لا يتضمن هذا المعنى ولا يورد  
 انتهى **قول** لا يخفى وزوال الخ نفس لا يابسه بما يتبين منه ان دون ذلك  
 على تخلف حكم وهو لا يخفى المؤمنين المحر وهو لا يخفى الكافرين وقد قيل ان  
 تحا وزالله وتحا وز المؤمنين المراد به غير الله وغير المؤمنين لكن لما كان في  
 ذلك تحا وزها عشا اضيق اليه غير ما يكون منه مناسبا ولا ينفى  
 الواو كثرها بمعنى الموازية والمصادفة وقابل من في النظم في اشارة  
 الى انها ابتداء شيئا كما في ثمت وامتية بصيغة التصغير كما هو معروف

هو امتية بربا المصلي الشاعرا الجاهلي المشهور لحد من وحد الله تعالى في زمن  
 الفترة وترك الشرك وهذا ابتداء شغله هو

يا فطر مالك دونك الله من واق • وما للسم نبات الدهر من راق  
 وهو شاهد على كون دون تدل على تخلف حكم لآخر ومعناه ما لك ان  
 تجاوزت عن الله وحفظه من واق اي حافظت نفسك ما يترك ونبات  
 الدهر من نباته التي تحدث فيه كانه بالمرح كما قيل المنية جليبت  
 تدعى ما تله وهي استعارة ذاتية شائعة كما قلت

نبات الزمان مصيباته • وفيها الكبريت شديدا لثبات  
 وكتمانها مثل دفن لهما • ودفن النبات من المكومات  
 وقد شبه بها بعدا للتشبيه بالنباتات بالحيات على طريق الاستعارة  
 المكنية واغتلب لها اللحن تخيلا ولما الرقعة على فصح قوله تعالى فاذا فيها  
 الله لباس الجوع والخوف وهي في الذرة الفلج من البلاغة واشارة  
 المصرحه الله بقوله غيره الى انها قريبة من ادوات الاستشكال كما  
 ستراه وقد سترت الاشارة اليها ايضا **قول** ومن متعلقة بادعوا  
 الخ وقد ذكرنا ان شجنا في تعلق من دون الله سنة او حبه ثلاثة  
 على تعلق من بالشهد او ثلاثة على تعلقها بادعوا وهي حسنة معنى كما  
 سياتي وقد اختلفنا في ترتيبها فقدم الزمخشري تعلقه بالشهد  
 لتبادره بقرينه وقيل لها فيه من ابقاء الشهادة على معناها الحقيقية  
 ولحقها الا اولها فماتت نحو ان التعلق فيه بادعوا ويرتبط بما تعلق  
 وما قبله ويقع في محله وهذا ايضا اذا راعى معنى الشهيد من كونه  
 بمعنى الحاضر والمعين والناظر ومن يؤدى الشهادة كما مر وسيمين  
 ذلك كل في محله والمصرحة الله عكس ترتيب الكشاف رعاية لما هو  
 اقرب واقوى عندك بحسب المعنى وليتبين لك هذه الوجوه والامرعا  
 لترتيب الكشاف ثم يترك كلام المص على ما فنقول **انهم** قالوا ان الامر  
 على الوجهين الاولين للشهيد وعلى الثالث والرابع للاستدراج وعلى الاخيرين  
 للشكيت والتجيز والظرف على الشك لغو مقول لشهد كانه يكفيه  
 راحة الفعل وعلى البواق هو مستفرد حال فعلى اول ثلاثة التعلق  
 بالشهد امعنا اذ عوا الذين اتخذوا الهة من دون الله وزعمتم  
 انهم يشهدون لكم ليوم القيمة بانكم على الحق وعلى الثاني ادعوا الذين  
 يشهدون لكم ربك بدي الله ودون بمعنى قدام كما في بيت الاعشى وفي  
 امرهم بالاشتغال بالجهاد في معارضة المعجز تهكم الى الغاية وعبر عن  
 الاستناب بالشهادة شجها للتمكيد بتذكير معتقدهم في خفيها الهة  
 بالشهادة امر هو لادعواكم فادعوه هذه العظيمة التازلة  
 بكون ادعوا بمعنى احضروا كما نفا وبما زعموا لاشتغالهم بالاستعانة  
 قيل في المعنى استظهروا في معارضة القران وادعوا اصنامكم الذين تدعون



تدعونكم انتم بيشهدون يوم القيمة لا السماويين يدعي الله انكم على الحق وقال قدس سرم دون على الاقل بمعنى التجاوز لظرف مستغرق حال متاخر الشهادته الحق الذي لا يخلو عنوه المصداق متجاوزين الله في اتخاذها كذلك وزعمتم انهم شهدوا بكر يوم القيمة ومن ابتدأ وما قيل من ان المعنى ادعوا اصنامكم الخ يعني ما في شرح السعد مما سمعنا انما فاسد وقد ورد في الحنفية بان قولهم لا الله لولا ان الشك منسوب فهو معطوف على اصنامكم وهو معطوف ادعوا فبذلك تعلق من دون باذعوا والمدة على خلافه ولذا قيل الصواب رفعه على مطلقا على فاعل يشهدون غير قاكية للفاصل اي يشهدون كانيين في مجاز الله وتبعض في الكاين في التجاوز محكا وفي المعنى متجاوزين الله في حق الشهادة اي متجاوزين عنه في صفة ما وهو بحسب المعنى استثنائا منقطع من فاعل يشهدون وهو ضمير الاصنام ولك ان تقول انه على المصنوع معطوف على اسم ان فالمعنى انهم يشهدون منفرد من غير الله اذ المراد بالتعلق التعلق بالمعنى لا التصانع كما مر **في ان قيل** ان الله يشهد ايضا لاصنامهم في زعمهم كاصرت جوابه والذ في الكشاف في نفس الامر لا يفهم منها امتلا لا من دون الله متعلق بالشهادة لا بما ذكره في قوله والجواب عن الاول اننا اعلمنا مع الله فثبت الفرد لا مطلقا او يقال انهم وان استشهدوا الله في قولهم لا يشهد لهم وما في الكشاف بان لما صدق عالمه من الاصنام ومن دون الله من كلام القائل الامر بالنظم وتاثير الوجوه للتعليق بالشهادة ما اشار اليه من شري يقول ادعوا شهداءكم من دون الله اي من دون اوليائه ومن غير المؤمنين ليشهدوا لكم انكم انتم منكم على احكام العتاك والامان الى ان شهداءهم وهم ما هم تاييهم الانفة وبجمل المحتبة عن الشهادة بما هو بآية الفساد لظهور بطلانه اي ادعوا رؤساكم ليشهدوا انكم انتم منكم بالقرآن متجاوزين اوليائكم الله المؤمنين فانهم لا يشهدون فمن دون الله حال من الشهادة وعلى الاستثنا فهو منفصل كما مر وقد مر المضاف على هذه المنفصلة فأت أفلا لا الله في مقابلة اوليائكم الاصنام وهو استدراج لعائنا المتكيت اي شركنا الزامكم بشهادة الحق الى شهداءكم المعروفين بالذات عنكم فانهم لا يشهدون لكم ايضا لان ظهور امر الاستحباب في اخفاء والظرف مستغرق من ابتداء الية وعلى ما مر من كون دون بمعنى قدام هو مستعار من معناه الخفي وهو ان في مكان في فقالوا من فنية نجيبينيه كما سيجي في سورة الاعتراف قال الفاضل المحقق في شرحه هناك كلمة من التخلية على دون انما هي بمعنى في كما في سائر الظروف غير المتفرقة وهي التي لا تكون الامنصوبة على الظرفية

او

او محبوبة من خاصة وقد يقال انها اذا تعلققت باذعوا لا يستدبر الغاية لان الله عما ابتدأ من دون الله واذا تعلق بالشهادة على معنى يشهدون بين يدي الله فلا ينعين كما سيجي في تفسير قوله تعالى من بين ايديهم ومن خلفهم ان قوله من خلفهم بين يديه وظنه على معنى في لينة ظرف ومن بين يديه ومن خلفه للنبينين لا لتعلق الفاعل بغير في بعض المحققين كما تقول حينئذ من الليل الخ في بعض الليل وظاهر كلام الله ما ميني في شرح التتميل انما اشارة وهو مذهب ابن مالك والجمهور على انها لا ابتدأ بالغاية ولم ينفصل عن الخفاة النبوية والظرفية ففيم اذكر فظنر وقاما على الثلاثة الاخر التي تعلق فيها باذعوا فاقولنا على ان المعنى تجاوزا للمؤمنين واذعوا رؤساكم الذي اشار اليه في الكشاف بقوله ويجوز تعلقه بالله تعالى في هذا الوجه الاخير ولا يجوز تعلق من دون الله باذعوا في الوجهين الاولين بمعنى لا تدعوا الله واذعوا اصنامكم او ادعوا بين يدي الله اصنامكم للاستظهار بانهم في المعنا ومنه اما على الثاني فلان لا للاستظهار بانما هو في الدنيا لا بين يدي الله في القيمة واما على الاول فقيل انهم توهوا انهم لو دعوا الله لا عانهم فيحصله غير منهم من المعارضة وهذا منقوض بالوجه السادس وقيل لا في الخراج الله عن حكم الله عما يصح اذ انشرا الشهادة عما بيننا وبينه كالحاضرين واما اذ قيل ادعوا شهداءكم من دون الله وادعوا بالشهادة والاصنام فلا اذ لا دخول حينئذ الا ترى انك اذا قلت ادعوا من دون زيد العلماء المصيح الا اذا كان زيدا من العلماء وهذا منقوض بالوجه الثالث لشخص اريد بالشهادة الشرافة ورؤساكم وهم الذين لا يدخل فيهم اوليائكم الله كذا في شرح الفاضل وقال قدس سرم انما لم يجوز تعلقه بالذات عا في الاولين لفساد المعنى فان دعوا الاصنام لا يكون الامتكا ولو قيل ادعوا الاصنام ولا تدعوا الله ولا يستظهر به فانه القادر على قلب التهمك امتحانا اذ لا دخل لخراج الله عن الذات في التهمك وكذا لا معنى لان يقال ادعوا بين يدي الله في العباد للاستظهار بانهم في المعارضة التي في الدنيا ولم يجوز في التعلق بالشهادة كون الشهيد بمعنى الحاضر لانه لا معنى لادعوا من يحضركم بين يدي الله ولانه تعالى والمؤمنون حاضرون فلا يصح لخراجهم عن حكم الحضور والثاني على معنى ادعوا شهداءكم من الناس وصحوا دعواكم مقارونين الله في الدعاء غير منقصر على قولكم الله يشهد ان مدعا ما حق كما يقول العالج عن البينة لانه لا يمكن انقطاعهم وانهم لا يمتثلون لهم وهو حال من فاعل ادعوا وان اعتبر الاستثنا فسنو منقطع وتاثيرا الى المعنى ادعوا كل من يحضركم سوى الله القادر



فلا تستننا متصل وهذا الخرافة وهو ان يحيا وهو قوله تعالى قل لن  
 اجتمعن الا نزل والجن والانس والامم للتحيز والارضا **قول**  
 هذا اذ قال ما في شريك الافكار من مضانيد او ابد لا نظار وفيه بحث من  
 وجوه الاول ان الشرف ادعى ان ما قاله التنفاز اني بين الفضا  
 ولا وجه له كما مر سواء رفع الله ونصب على انه لو عطف على الاقسام  
 اني لا فساد فيه لما سمعت من ان التعلق مقنوني وما عطف  
 على الاقسام الشاهدة بلا النافية هو غير شاهد فيقول المعنى  
 الموثق بالشهادة بغير الله وادعى فساد فيه ولو جعلت لامعني  
 عن غير اني **الثاني** ان قول الحفيد ان الاقسام مبرزة تشهد  
 اني لا وجه له لان ما ذكرته كبريما ولذا خرج الله من شهد اني  
 لا لانهم لا يزن عمونه بل لانه لا مساس له بالمقام وقوله ان ما في الكشاف  
 لا يناسب الاية ليس بشي في انما خفي عليه لانه فسر الشهد انما القدر  
 الحق من دون الله ولتخرج اللفظ ما يدعى عليه فورد عليه ما توهمه  
 حتى اخرج في دفعه لما تكلفه ووجه انهم انما عبدوا الالهة لانهم اتقوا  
 وتقرّبوا الى الله انما يكون في الاخرة اما بتقرّبهم عنده وهو عين  
 شهدا في انهم على الحق او رجا العفو عنهم وهم لا يعترفون بانهم  
 عصاة فلزم من عبادة الهتهم التقرب ومن التقرب التزكية فكذا  
 نفسا له مبالاة معناه وبك ان التعلق بالحاربه باعتباره وهو  
 التزكية فقول شهدا بجملته مفسرة للشهادته وهذا ما ينبغي  
 التفظ عليه فانه في غاية اللطف والدقة **الثالث** المراد  
 بالشهدا على الثالث عصيتهم الحامون لحمل الالهة لانهم من شأنهم  
 الشهادة لله ثم وترويع اباطيلهم فحكما بالقوة بمنزلة ما هو  
 بالفعل وان كان متمسكا استدراكا وهو المراد بالحقاءه  
 العنان **الرابع** قوله قد مر في نفسا المعنى الخ رد لما قاله الشارح  
 المحقق الا ان قولنا اذ قيل لهم اذ عوا الاقسام ولا تدعوا  
 الله انقلب لتذكركم امتحانا غير مسلم لانه ادعى تذكركم وتحققا قويا  
 من ان ثقبك لهم استعبدوا بالجماد ولا تلتفتوا نحو رتب العباد  
 وهو ظلمات بعضها فوق بعض وقد اطلقنا الكلام لان اكثر ما قيل  
 ليس فيه شفا للصدور وان كان هذا اني اني نفسيه مصدور  
**قوله** والمعنى وادعوا الى المعارضة هذا الخرافة لوجوه في الكشاف  
 وهو ان يحيا ولذا وكلامه المصريح الله وهو موافق يعني لقوله  
 تعالى قل لن اجتمعن الا نزل والجن والانس على ان كانوا يمثل هذا القرآن لا  
 ما يكون مثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وعلى هذا الشهد لاجمع  
 شهد بمعنى حاضر وقوله او رجا العفو هو الوجه الثاني والشهد  
 فيه معنى الناصر والمعين ومن المتعلقة بادعوا فيهما ابتداء آية

واحصا

واحصا رهم للاستغناء عنهم في المعارضة فان يشا ركونهم في الانبياء  
 بمثلهم على زعمهم وقال رجوعهم دون اعانكم لان اعانته شهدا لهم  
 انما هي بحسب رجايتهم وزعمهم والامم المتعجبين والارضا  
 وهو المتاسب لمقام المحنة يعني فلما كان ادعوا ومن دون الله  
 بمعنى من تجاوزت الله فهو بمعنى غير لا يستثنى كانه لا يترتب حقيقة  
 وقوله من انفسكم الخ ببيان لقوله من حضر كرا او رجوعهم وقيل  
 انه على السبيل وغير الله متصوي على الاستثنا او بدل من من  
 الموصولة وعلى كل حال فهو متعلق بادعوا معنى وما قيل من ان  
 ما ذكره المصريح الله بك اني تعلق بالحاربه الشهد او هو مناف  
 لمذمومة الا ان ثقبك لانه ببيان تكامل المعنى غني عن الرد ولست  
 بذكر المصريح الله الملك واقتصر على قوله من انفسكم ورجعكم متابع  
 لما صرح به في النظم كما سمعته ولانه معصوم لا يفعل غير ما يور  
 فلا ينوههم منه ذلك حتى يصير به فلا حجة الى ان يقال المراد  
 بلحن كل مستور عن الحسن فيدخل فيه الملك كما قيل ولحق انه مجز  
 للملك اني كما صرحوا به وما قول المصريح الله تعالى في تفسير  
 قوله تعالى قل لن اجتمعن الا نزل والجن لعلنا نذكر الملك  
 لان انبيائهم بمثلهم لا يخرجهم عن كونه مجزا فقد رده في الفرائد  
 وسياقي تفصيله **قوله** او فادعوا من دون الله شهدا هذا  
 هو الوجه الثالث في كلام المصريح الله وتعلقه بامر ادعوا  
 ومن فيه ابتداءية وقد مر ببيان اللطف فيه والشهد فيه  
 بمعنى مقبلة الشهادة المعروفة والمعنى ادعوا من فضلكم وادعوا  
 من شهدكم بكم ببيان ما انيتهم به مما شاقوا لا تدعوا الله للشهادة  
 بان تقولوا الله شاهد وعالم بان مثله فانه علامة العجز  
 والافتقار عن اقامة البينة والمعنى ادعوا الله للشهادة لكن  
 استشهدا غير الله بالمعنى الحقيقية واستشهدا به بقوله الله شهد  
 ودعوتهم للاستشهاد لا للاستظهار والمقصود ببيان انهم لم يبق  
 لهم تشبث اصلا ومنه يراد للشك وبما قررناه عرفت ان ما قيل  
 هنا من انه لا يتعد في هذا الاثما لانها ان يكون من دون الله  
 يتقد من دون اوليائه لا وجه له هنا والمبهور المتحيز  
 للدهوش لا يتطاعه والديدين العادة كالديدين وفي شرح المتن  
 للولصدي الديدين العادة ورواه الخوارزمي بكسر الهمزة الاولى  
 كانه اراد انه معرب ديدين وليس في كلامهم فعل بكسر الهمزة  
**قوله** او شهدا انكم الذين اتخذتموه من دون الله اولياء او الهة الخ  
 هذا اول الوجوه في الكشف وهو الرابع منها وشهدا انكم مجرور في  
 النسخ واذا سمعت ممرته بصورة البيا فهو معطوف على ادعوا في قوله

ساروف

عسام

فانه لا بد على ان ياتي بمثله  
 الا الله علق وسبب بين  
 لكون المعنى ما ذكرناه وانهم والظن  
 لا محالة عاجزون عنه  
 وصغيرا ان الشان قاتلهم  
 قوله



بادعوا يعني ان من متعلقة بشهادة ايك وما بعده هو الخامس وهو ما في  
 الوجوه في الكشاف وقد مر تحقيقه في الفريضة ما هو حال الظرف فيها  
 فلا حاجة لاحادته هنا وليسيل الشهادة بالالهة هنا وما عليه  
 وتوجيهه والامر بالاستظهار بها كما والعامل الشهادة لنفسها وما  
 ذلك عليه اطلاق الشهادة على الالهة لزم عندهم انما شهد او شهدا  
 لهم عند الله اذ والوصف والتخذ وهو الهة دون الله وقد وقع  
 في النسخ لاختلاف هنا في اكثرها شهد ايك الذي يتخذ وهو بالبحر  
 بدون بناء وفي بعضها اذ الذرة يتخذ وهو مبركة اذ اكل النفسيرة  
 قيل وهو الصواب دون النجاء طرف مستقر حاله ما دل عليه  
 شهد او هو يتخذ معونه وفي بعضها اذ شهد ايك الذي هو بالباب  
 الجارة في قوله وقيل وهو على الاول محتمل عطفه على قوله شهد  
 يشهدون ويحييئد يكون تعلق من بادعوا على حاله والنفاذ  
 باعتبار المشهود به وهو المماثلة في الاول وما زعموه فتم  
 ينعمهم يوم القيمة في الثاني ويحتمل ان يعطف على قوله ادعوا  
 ويدل عليه التنوين في الثاني فتمت ان تعلق من يشهد ايك باعتبار ضم  
 معنى الاختصاص وتنفيد مفعوله اعني اولى لكان بعد جازا اذ لا وجه  
 لهذا التضمن الاستيفاء العلم بانهم يتخذون ما زعموا شهدانه اولى  
 او الهة ولا تخفى عليك انه لا يكفي في انتقال الذهن الى هذا المراد  
 الا ان المصراحة الله تتبع الكشاف في هذا الوجه **قول**  
 لا يخفى ما فيه من العذر عن جادة الصواب انما افادته من الامور  
 الاتيان لاي التفسيرية فسوف ظاهرا لالت الذي على النتيجة الاخر  
 عطف بيان معتبرا قبله فهو غني عن البيان وقوله انما تعلق  
 بالاختصاص لتصف بين وجه مما قصصناه عليك اولا في شرح  
 كلام الزمخشري ومما اظهر لك سقوط ما بعده لا يتناهي على غير اساس  
 فما لا النسخ كالمعنى واحد كما لا يخفى **قوله** اذ الذرة يشهدون  
 لكم الخ قد مر من بيانه ما يعني عن تحت مؤنة التكرار فيه وقوله  
 من قول لا عشي اي كون من دون بعني قد امته فبينا ان الشهادة في كلام الله  
 كما في بيت الاعشى والاعشى شاعر معروف جاهلي وهو افضل من العتاة  
 وهو نوع من صنعة البصر تمتع الرؤية لئلا واسمه ميمون برقيس  
 ابن جندل وهو من بكر واثيل ادرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومعه  
 بغضه لكونه شقيق شقيقه فلم يات له وقصته مشهورة والبيت  
 المذكور من قصيدته في ديوانه ممدوح لا رجلا يلقب بالحقوق اسمه  
 عبد الرحيم بن حاتم بن شداد واولها  
 اوقت وما هذا الشهاب المورق وما في من سقم وما في عشق ومنها  
 فتدا قطع الموت الطويل بقتله مسامحة لشقي والحيا موزق

خد  
 مير بادشاه

ورواعه

ورواعه بالطيب صقوا عندنا له لجلس النفاي في يد الدرع معتق  
 وساق اذا غيبا كمتين بمخشر وصفتا زينا اذا ما تفرق  
 تركها القذا من دونها وهي دونه اذا اقامت من ذاقها يتمسطق  
 وروي وهي فوته وذواقها بدل دونه ومن ذاقها والقد بقع القفا  
 والذال المجهول مقصور شي قليل من شراب ونحوه يقع في العكس  
 او الشراب ونزيب تنزل في الاناء والكاس والمنطق تنقل من  
 المنطق وهو التدقيق والنصوت باللسان او يحسن شفته من لثتها  
 وقد فسر كل منها هنا ونزيبك بضم التا القوفية من الرواية البكر  
 وفيه ضمير مؤنث مستتر يعود للضميمة وهي الخمر في البيت الذي  
 قبله كما سمعته اتقا وهكذا افتر في شرح ديوانه وما في شرح الشريف  
 هنا سبعا لغير من الشراح من انه تصف الزجاجة بغاية الصفا  
 وانما تركت القذا قدامها والحالك انما قد تم القذا والضميمة في  
 ذواقها باعتبار ما فيها على قياس قولك شربت كاشفا الاول  
 باعتبار نفسه لحذ واقفه حذ والكشف وهو تبع الارزقي في قوله  
 لا يرتدات هنا ان قد اوانما يرتد ان تصف صفا الزجاجة في  
 وليا لغيره وعلمه فيه فتمت تعلقا استخدام لطيف لكونه قايما انه  
 لم يبق للزجاجة ذكر في هذا الشعر وانما الضمير فتمت للضميمة  
 بمعنى الخمر وهو وصف لها ايضا بغاية الرقة والصفا كان ما تحتها  
 فوقها وما خلفها قدامها والتكيت التقرير والعلية بالاحتواء  
 ما قبل ان لا التكاثر والتكثير لا شتمنا وهو المراد وله مكان لفر  
 وهو في قول الخامس سوى السئلة الظلمة تنسك بمعنى لم تحفظ والتمسك  
 في غير هذا السهم وقيل معنى لم تنسك لم تنسك عليهم والتكثير التكذيب  
 على ما فصل في شروح الحاشية وقد مر بيان ما هنا فنذكر **قوله**  
 وقيل من دون الله لم يتقدم مضاف ليقابل اوليا الاصنام كما يقابل  
 الله اصنامهم والامر كما مر لا رخص العنان والاستند الى لغاتية  
 التكتيت اي تركنا الزامكم بشهادة لا يميلون لاحد الجانبين كما هو  
 العادة واكتفينا بشهادة ايك المعروفين بمعا وتكثير من الضميمة والروا  
 فان شهدوا لكم قبالا شهداء هم مع افتم لا يعقلون ما يشهد العقل بخلاف  
 للبلوغ امر لا يخبر بالجد لا يخفى فالشهادة بمعنى الرؤسا وهو ناظر لتقير  
 بالامام والظرف حاله معلوم والوجه مستعار من الجارحة الرؤسا  
 والمجاهد جمع شهد وهو المجلس الذي يشهد الناس ويحضر الكبار وقيل  
 ولما نكروا بقرينة على هذا التقدير ولا ضرورة فتمت صنعها المع  
 رحمه الله وقيل لا يردون بعد شمول التحدي لاولئك الرؤسا والشيخ  
 وقد قيل ان تخصيص القوم بهذا الوجه مع ظهور ضعف غير من الوجوه  
 لا وجه له مشترك بين المتعلق بادعوا وبالشهادة عند الزمخشري وما

عظام

قزبي



فقد عرفت استنفا المصالح جميع الوجوه وان قيل انه ترك سادسها  
فتنتبه **قوله** ما من من كلام البشرا في اية الجار بطرد تقدير  
مع انه وان كان لا يخفى اي انه كنتم صادقين في اية من كلام البشرا في  
انكم تفقدون على معارضة فافعلوا واثابوا بمقدار اقص سورة منه  
وهذا معنى قوله ان جواب ان الشريعة محدودة لدلالة ما قبله  
عليه وهو جواب الشرط الاول وليس الجواب المقدم جوابا لها ولا  
مستثنا عنها كالمعنى في ذكر التنازع هنا لغو من القول فان قلت  
لم يذكر في سابق ادعاءهم لانه من كلام البشرا بل انما هو فيهم وشكهم  
فيه والشك في قبيل التصور الذي لا يجزي فيه صدق وكذب بل  
شك والقول بان المراد ان كنتم صادقين في احتمال كونه من كلام  
البشرا لا يفي السؤالات الاحتمال ثلثة مع ما فيه من التكلف وكذا  
ما قيل من انهم كانوا متكررين لانه من كلام الله لكن نزل انكارهم من  
الثبات لانه مستند له فلما صدر بكلمة الشك وكذا القول بانهم  
عالمون بان كلام الله كنتم بظهور الرتيب فقتل لهم ان كنتم صادقين  
في دعوى الرتيب فانما يقتضي كقصر سورة قل **قل** المراد من  
النظم لكرتيم والله اعلم الرقي في اية المحنة وتوضيح المحنة بالمعنى ان اتيتم  
فانوا بنظيرهم ليزول عنهم ويظهر لكم انكم اصبتهم فتم اخبرهم على ايامهم وحينئذ  
فان صدقت مع التكرير في انه مقرر في ظاهرها ولا تخافوا فقلت  
لم يبق ان اتيتم وهو اظهر واخصر **قل** عنده لا بلهية بدالة  
على نكمتهم وانما اسمهم وما قيل من ان المصدق الجواب كلام خوي في صاه  
اهل المعاني وقد جعلوا الحق **قوله**

كانت كاللؤلؤ الذي هو مذكور وان قلت ان المتناهي عنك واسع  
من المناواة كلام واه وعقله عن ان المشنوع تقدير جوابه ان الوصلية  
وهي لا تكون بدون او ولا في الجواب بعينه فيما ذكر تقدم فلا يحتاج الجواب  
وما هنا التبرك لك **قوله** والصدوق الاخبار والمطابق الى الصدوق الواقع في  
المنكح وفي الصدوق والكذب مطلقا ثلاثة مذاهب مشهورة كما بين في  
كتب المعاني وثبوتها بواسطة بينهما وعدمها المتبني على الخلاف ظاهر واصحها  
انه مطابقة الواقع وهو نفس الامر ولا يعتبر عنه بالخارج وان كان قد تضمن الحق  
والمراد بقوله الاخبار المطابق للمطابق المخبر عنه في الواقع وترك المطامير  
**قوله** وقيل مع اعتقاد المخبر على زعمه لفاعله في الصدوق يتحقق بمطابقة  
الواقع واعتقاد المخبر انه مطابق له اعتقاد انا شيئا عن دلالة يقينية او عن  
اما في ظنية ببناء على ان الاعتقاد لا يطاق على ما يشال العلم والظن الرابع  
ويحتمل انه بيان لطريق الاطلاع على اعتقاد الحق فاعتباره في الصدوق باعتبار  
ما قيل من حاله بالوجه المذكور والظاهر ان هذا مذهب الحاشية لانه  
يرفع على المعاني الاستدلال بالادلة المذكورة انما هو مذهب النظام كما في المفتح

غير

وغير من كتب المعاني لقوله بائنة المطابق للاعتقاد فقط فانه تعالى  
كذلك لم يعدم لمطابقة كلامهم لاعتقادهم وان طابوا الواقع في شرح احوال  
التكليف لا ينشأ الشك ان ابن الحبيب رحمه الله جعل هذه الادلة دليل  
المحافظ وتبعه المحقق لانها تضمن له ولذا قيل ان الحجة على السكاكي انه  
يجوز ان يكون التأكيد لان الصدوق مطابقة الواقع مع الاحتفاظ  
وانته لا وجه لترك المعنى المتضمن لمذهب النظام مع انه اقرب  
الى الحق لانه لم يطل فيه انحصار الخبر في الصادق الكاذب وقال  
يعقل الفضل لا ينبغي ما ذكره المصنف على ان مطابقة الواقع معتبر في  
مفهوم الصدوق بل انزع كثرة الادلة علمها فلما كذب الله المنافقين  
علم انه اغتر بها شي اخر وهو مطابقة الاعتقاد فتا ما قال الرازي  
الصدوق والكذب اضلما في القول واضلما كان او مستقبلا وعدا  
كان او غير ولا يكونان بالصدق الاول في القول لا في الخبر دون  
غير من اصناف الكلام ولذا قال تعالى وكن صدوقا لله حديثا وقوله  
انه كان صادقا للعدو وكونه يكونان بالغرض في غير كلامه مستفهام  
لان في ضمنه مخبر او الصدوق مطابقة القول الضمير والمخبر عنه معاني  
بحر من شرط من ذلك لم يكن صدق قابل اما لا يوصف بالصدق واما  
ان يوصف تارة بالصدق وتارة بالكذب على طريقتين مختلفتين  
كقول الكافر من غير اعتقاد محمد رسول الله فان هذا يصح ان يقال  
صدق لكون المخبر عنه كذلك وبمعنى ان يقال كذب لمخالفة قوله  
لصغيره والوجه الثاني ان الكذب كلمة المتكافئين بحيث قالوا انك  
لرسول الله فقال قائله يشهد ان المتكافئين كاذبون انتمي  
**قوله** ورد تصرف التأكيد في قد قرع سمعك فتمامضي ان الثاوي  
وقولك اشهد بكذا اهل هو انشا منضمات الاخبار واخير من  
وقول المصنف رحمه الله ان الشهادة اخبار ظاهر في الثاني والجمهور  
وان رجحوا انها انشا قالوا ان المشهود به ولذا قيل في قوله تعالى  
والله يشهد ان الكذب راجع للمشهود به في غيرهم وقصر في ذلك  
تحويله بالغدول عن الظاهر من تعلقه بقوله ما انك لرسول الله  
الى جعله منطوقا ما تضمنته يشهد من دعوى العلم وليس كذلك  
في الواقع فينطبق على مذهب الجمهور وفي المطلق ما قيل من انه  
راجع الى قوله يشهد لانه خير غير مطابق الواقع ليس شيء لانا  
لاننا انما خير بل انشا وقيل على انه تضمن الاخبار وان كان  
انشا لكن الحق صدق من جعل التأكيد راجعا الى من هو مدلول  
شهادة بن عمر انه خبر فان قلت قوله تعالى الذين انشأهم  
الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم يدل على ان شهادتهم كانت لمخار  
عن علم قلت العلم المغتبر في الامكان مشروط بما قيل بالمرعي

عصا

سعد

ان الصدوق والكذب لا يكونان  
الا في القول



والنفسية لا يقصدون بقوله فشهد ذلك لانه الذي يخبره لا  
الصدق بل الخلق عنه ولا يخبره بل ان قول المصير ما كانوا على ما ياتي  
ما ذكر من الجواب فيمنع دفعه بغيره فان قلت اذا كان الكذب  
في شئ من الخيارات الخيرية لا اعتقاد شهادته لانها في اللغة ما يكون عن  
علم واعتقاد يكون غلطاً كقولك هذا الثوب مكان هذا الكتاب لانك اذا  
اذا الكذب راجع لما انتم من الخير وهو موافقة ما نطقوا به لما في قلوبهم  
قلت هذه اوان تؤمنهم بعضهم لا كونه له فان الشهادة تدل  
على العلم والتحقيق سواء كان بطريق الوضوح او دالة الخوي وسواء  
كان خبراً صريحاً او انشأ يلزمه خبر اخر فاذا لم يكن كذلك كان كذباً  
والتكذيب راجع لمذلول فحمله غلطاً غلطاً لانه قيل على المصير  
ان كلامه ظاهر في تقرير مذهب الحافظ في اعتبار الظاهرين وما استند  
به عليه هو دليل النظام على انه مطابقة للاعتقاد فقط لانه لم  
يرد مرده بل اراد الرد على الراغب حيث اختار ما يشبه مذهب  
الحافظ واستند عليه بدليل النظام فردّه بما رده به الجمهور على  
النظام فانه قال اما الصدق فانه يتحقق بمطابقة الخبر الخبر عنه  
لكن حقيقته وتامه ان يتحقق فيه ثلاثة اشياء وجود الخبر عنه  
على ما خبر عنه واعتقاد المخبر فيه ذلك عن دالة او امانة وخصوص  
عبارة مطابقة لما في حقل ذلك وصف بالصدق المطلق ومتى  
ارتفع ثلثها وصف بالكذب المطلق ومتى حصل اللقط والمخبر عنه  
والاعتقاد بخلافه مع ان يوصف بالكذب الاثره تعالى كذب  
المشافقين في اخبار انك لرسول الله لما كان اعتقادهم عن كثير  
مطابق لقولهم فاذا قال اني اعتقد ان زيد كاف في النار زيد في النار  
ولم يكن فيها مع ان يقال صدق اعتقاده او كذب الا ان كلامه مناد  
على انه يعتبر في الصدق بمطابقة الواقع كالجور وانما يعتبر المطابق  
في الكامل بحيث لا يشوبه كذب بوجه ما وظاهراً ان اذا اتفق الاعتقاد  
لا يكون كذلك فيجوز ان ينصف بالكذب بحسب الاعتقاد لانه  
غير مطابق للواقع وقد اعترف بهذا الجمهور في جواب النظام كما  
في التلخيص وشرحه فتراد الراغب بانزاده الآية ذكر شاهد على  
ان الكلام يوصف بالكذب باعتباره ان اعتقاد المخبر انه غير مطابق  
للواقع لا الاستناد لانه ان مطابقة الاعتقاد معتبرة في اصل  
الصدق كمطابقة الواقع فظاهر ان الرد في قول المصير ورد الخ غير  
واقع موقعة لانه انما هو رد للنظام لا للراغب فتدبر واخرج  
راسك من رتبة التقليد وتمسك بعروة الانصاف والراي السديد  
**اقول** كما اظال به من التصلف مع انه ظاهر التكلف غير صحيح في  
نفسه وما نقله من تفسير الراغب مسطور في غير من كتبه وقد نقلناه

ابن تيمية  
المصنف  
خبره

قف

بالقسط

بالقسط في المرفقات لئتم تنوير المسائل فقول المذاهب الثلاثة مشهورة  
فلا افادة في الاعادة والذي نقله عن الراغب من الامور الثلاثة  
المعتبرة فيه ترجع الى مطابقة الواقع والاعتقاد كما نقلنا كما ان فان  
الامر الثالث وهو مطابقة العبارة لا يزيد في المطابق بالفتح شيئاً  
واما يفتد تغاير المطابق والمطابق كما لا يخفى فذهب الراغب بعينه  
مذهب الحافظ من غير فرق في دعائه ما يرد عليه من غير شبهة  
وليس مذهباً راجعاً كما توهمه الالاف لما صرح باعتبار الامرين  
كالخلاف ان اراد اعتبارهما في حقيقته فما بعد من اطلاق الصفة  
على ما فيه احد بل يجوز ان اراد اعتبارهما في كاله فالاطلاق الاخر  
حقيقته وكلاهما كالقوف بين المذاهب فالظاهر هو الاول ولو سلم  
انه مذهب آخر فالمصير لم يترفع في كنه في كلامه الرقة عليه  
غير دليل لا قرينة ومثله نعمته والعذر بالانضار والجاز فاعرفه  
لما بينهم ما ينفرون به الى في الكشاف لما ارشدته الى اللمة  
التي منها يتعرفون امر النقص في التصديق وما جاء بصحي يمشوا على  
حقيقته وسره وامتياز حقه من باطله قال لغيره فاذا لم تعارضوه  
ولم يتبين لكم ما تنفون وكان لكم انه معجز عنه فقد صرح الحق عن  
محضه ووجب التقديق فامضوا وخافوا العذاب المحدث كذب  
اشقي وهو تفسير لهذه الآية لاجل الاعلى وجه يتبين به ارتباطها بما قبلها  
وتراجع ما عليها والى ذلك اشار المصير انضمام تغييرها في التغير لمعولها  
فما ينفرون به هو الوجه الى الطريقة التي منها التعرف وكذا وينصرفون  
اما بمعنى يعرفون معرفة قوية لان صفة التفعيل تكون للبالغة  
لزيادة النبوة كما صرحوا بها والمراد ما يتطابقون معرفته والوصف  
التي وعلى هذا اقتصر شرح الكشاف لا تصيغة التفعيل باقي  
لطلب الحشيش نحو تجل الشيء اذا طلب بحكته كما شئتم له ومنه  
ما في الحديث ليس مقام من لم يتغير بالقرآن عند بعضهم اي ليستف  
به وطلب الغنا كما ذكره النخاعة في معاني ابي بكر الانفال وقوله  
وما جاء به في محله يضرب او جرح صفة عطفه على امره على الرسول  
فان عطف على الرسول فهو من قبيل المحب في زيد وكرمه وامر الرسول  
وان كان علماً لكل ما جاء به ولغيره من اموره فالقصود منه هنا ما جاء  
به لانه المناسب لما قبله مع ما في سائر البلاغة وكذا المختار ستر  
الكشاف فان عطف على الامر وايد به صدق في مدحاه وايد بما جاء  
به القرآن الذي ليس من جنس كلام البشر وليس منه لما قصد من الفرق  
بين الامرين الا ان الاقل اوضح رواية ودراسة لما عرفت فلا وجه  
لمن لم يرض به الا انما لظلاله كعرف وقوله من لم يرض عن الباطل  
لحسن من قوله في الكشاف امتياز حقه من باطله لا بهام الاضافة



ان في امره كاطلا وان كانوا اولوه بكونه حقا عن كونه باطلا او المراد بباطل  
ما هو باطل على وجه الكفر والرسول في كلامه النبي انضواء معنى  
الفعل كذا كما مر لجمال يقرب من النتيجة ونضاهيها من قولهم فذللك يكون  
كذا وهو اشارة الى توجيه الفاعل في النظم ووقوعها موقع لغرض النتيجة  
حاصل المعنى على تفصيله وما يقتضيه وهو ما نوريه ما في الكشف  
ولما دقته وقوله عجزت جميعا اشارة الى العموم المستفاد من خطأ  
المشاهدة كما مر واما ذكر الشبهة فلا مدخل له فيه بل هو بالتخصيص  
السبب فلا وجه لذكره وقوله ليما وية او يد انتهى اي بفاربه  
السلافة والاشلوب والمساواة فان كان بحسب الاستدلال في الكمية  
فالمراد بها المشاهدة التامة بقرينة منها بالند وما ذكرنا اشارة  
لتعميم المشاهدة وانه لا يشترط فيها المساواة وقد صرح الرقيب  
بعموم المثل لجميع وجوه المشبه القريبة والبعيدة وقيل المداينة  
من حقا في اللفظ ومن حكاية المشبه به يكون اقوي في وجه المشبه واما  
تعليل عدم الاتيان بما يباو به فلا يستفاد منه بل ينشأ في التعليل  
بالعجز عن الاتيان بما نذاته وليس بشيء كما عرفت **قوله** صلي الله  
عليه وسلم من اتخذ من دونه ندا فقد كفر بالرب وقيل من اتخذ  
النداء عليه قوله فانما الخ والفعل كذا من قوله فان لم تفعلوا الخ  
وهذا اشارة الى ان خبر الشرط بحسب الظاهر وهو قوله فانفقوا الخ كذا  
عما نلزمه من ظهور اعمانه والزامهم بحجة الموجبة للايمان به وبما  
حابه كما صرح به عقبة ولا نقدر في الكلام عند الشرح خلافا  
لمن فهم من كلام المص رحمه الله تقدير الجزالة خبرية والزمخشري  
تقدير جملة انشائية لاقتلا فمهم في وقوع الانشال جزائهم من واجب  
قائليه بما اولوا به خبر المستند ومهم من لم يوجه لعدم  
الحل المقضي فلما لم تكن هناك الانشائية في موضع الجزالة حقيقة  
لاستفاد الارتباط انقض باب التقدير فقد المص ما يصلح للجزالة  
انقضاء وجعل المذكور لازما لمقتضى ما عليه كما اشار اليه بقوله  
فامنوا الخ وقوله فانفقوا لم يزل من قوله وقال قد سرهم قول  
الزمخشري قال لهم اني اني للمعنى وتنبه على ان فانفقوا  
التارك كناية عن التصديق وشرك العناد وقد توهم ان مراده  
انه تعالى رتب على ذلك الارشاد تحميلا له شرطيين احدهما  
محدوفا للجزا والاخر بمحدوفا للشرط فقوله فاذا لم تعارضوا  
للمعنى قوله فان لم تفعلوا وقوله وقد صرح الجواب لهذا  
الشرط المحذوف بقوله فامنوا معني قوله فانفقوا وهو جزا الشرط  
مقدر احو اذا صرح عن محضه فامنوا وليس بشيء لان فانفقوا جواب  
فان لم اخرج وقوله فاذا لم تعارضوا بامناء الى اتاوان وقعت موقع

خبر

عصا

خبر

اذا

اذا وانها للاستمرار دون محذور الاستتقبال كما سيجي واذا جعلت قوله  
فقد صرح الحق عن محضه الخ هو الجزا كان مائة الى ما قاله المص  
وسيا في له نعمة عن قريب **قوله** فغير عن الاتيان المكين  
اي كان الظاهر ان يقال فان لم تاتوا بسورة من مثله فغير  
عن الفعل الخاص وهو الاتيان المقيد بسورة من مثله بالفعل  
الطلق عن المطلق العام بحسب الظاهر لا يحجازا لغير حيث وقع  
الفعل وحده موقع الاتيان المقيد بسورة من مثله وهو مودى  
لمقتناه لانه المراد منه والفعل كما قاله الراغب اعلم من كاتر  
لخوانه من الصنع والاتباع والاختراعات كما فضله والمكين اسم  
مفعول من الكيفية التي هي لصحة الاعراض المعروفة وفكرها في  
المصباح بالمصنية والصفة وهي لفظة مبنية من كفى لاستفهامية  
كالكمية من كثر فانه قلت لتبر المراد بالفعل المنفي في لم تفعلوا  
مطلق الفعل بل الاتيان المقيد بقرينة السياق والبيان فلو قال  
فان لم تاتوا الخ فمهم المراد قلت فيما عتبه ايجاز وكنايته  
ابلاغ من التصريح واخصر مع ايهام نفي الاتيان بالمثل وما ياتيه  
وغیره باعتبار ظاهره وان لم يكن مرادا **قوله** ونزل لانهم الخ اذا  
منزلت ما في هذا صريح فيما قد مضى من عدم التقدير على كل تقدير  
والمراد انه ترتب وجوب الايمان وترك العناد على عجزهم بعد  
الاجتهاد والتفكير واتقوا النار لانهم لم ياتوا بسورة من مثله  
التقاء النار لانهم لم ياتوا بسورة من مثله وقوله فانفقوا الخ  
فما معنى تعليله بما يتفق ذلك الاتيان بما ذكره سببا للاتقاء لانهم  
لم ياتوا بسورة من مثله وليس عدم الاتيان بما ذكره سببا للاتقاء لانهم  
له فكيف وقع جزاء له فلما **قوله** بانه كناية عن ظهور اعمانه  
المقتضى للتصديق والايمان به او عن الايمان بنفسه وقيل انه  
جعل في الكشف الانقضاء عن التارك كناية عن ترك العناد نتيجة للاتقاء  
عن التارك فاشارة عليه انه ليس ذكر اللزوم وازادة اللزوم كناية  
بل العكس وان اوجب عنه بما فضله وفيه بحث **قوله** ايجازا عدل  
عما في الكثاف من قوله والفائدة فيه انه جار مجزى الكناية التي  
لعلها لمضما واو وكارة يفتك عن طول المكث عنه الاتري  
ان الرجل يقول صرت زيدا في موضع كذا على صفة كذا وسمته  
وتكلم به وبعد كنيهات وافعالا فتقول له ليس ما فعلت  
ولو ذكرت ما اثبتته عنه لطلعتك كذا وقتد اخضعوا كما قال  
قد سر في معنى جزا بانه مجزى كناية فقتل اذ بالكنية بالاضمار  
المبنى على الاختصار وقد في التكرار لكنه مختص بالاستماع وهذا غير عن  
فعل مخصوص بالفعل للاختصار ودفع التكرار في الافعال

٢٤



ممنولة الضمير في الاستعارة وقتل اذ ادب الكتابية ما يقابل المجاز لظلال  
اللازم من الفعل وازادة مكرومه وهو الاستعارة بالسورة الا  
انه حينئذ كناية لا جاز مجازها واعتدله بان الاستعارة  
ليست مبنية لا تقا الفعل لغة مطلقا وحصول الانتقال  
منه بمعونة المقام فالجري مجازها وفيه انه لا يقدح في  
كونه كناية بغير حقيقة كما اذا جعل الفعل مطلقا كناية عنه مقيدا  
بفعل مخصوص وقوله لغيتك عن طول المكث عنه يؤيد الاول  
اذ ليس مبني هذه الكناية على الوكازة الا ان يقال المراد بها  
المعنيان معا ولو قيل يجوز ان يحذف متعلقا لانيان او  
يجعل هو مطلقا كناية عنه مقيدا بما يتعلق به فلا استطالة  
في دفع الاول بان الجازان لفصل ابلغ والشاخي بان الاختراز  
عن التكرار لغوي لان ما ذكره اخبر واظهر مما تكلفوه وقالوه  
**اقول** الكناية في مضطلم البيان غير حقيقة وعند الحاجة واهل  
اللغة كما فصلت في الامثلة الرضى في المبنيات هي ان يغير عن شيء  
معينة لفظا كان او معنى بلفظ غير مترشح في الدلالة على ما  
للاهتمام على سامع كجاني فلان وانت تريد زيدا اوليت وديت  
وكذا وكذا او لشاعة المعبر عنه كهن للفرج او للاختصار  
كالضمان او لنوع من الصناعات ككثير الرماة للمصنعة والمبني  
عنه يكون لفظا مجزوه او مرادا به معناه كقوله كان فعلة  
لم تملأوا اليها والفاظ الاوزان اذا عرفت هذا فليذكر الشريف  
سما لغيره هنا نظرا لانه الكناية لا تختص بالصماير عند احد فكل  
عليها غير ظاهر والتساوي في اللزوم بان يكون اللزوم لازما مبالغا  
لم يشترط له احد وكان قوله لا يقدح في اشارة اليه اذ فيها اية  
به الاول نظر ايضا لانه الاختصار غير مشروط في الكناية اللغوية  
كالاصطلاحية واذ علة الاكثرية غير مسلم والقول بانه قد يكون  
كذلك لا يجدي نفعا لاستنوا بموافقه فقولك فلان لغير ما هو  
باطول من زيد وكذا انا وبعض الكنايات الاصطلاحية ايجاز كما هو  
به الجواب بان المراد المعنيان معا فانه استعمال المشترك  
في معنيين وهو في الاصطلاحين ابعد فالاولي ان يقال انا ذه  
الاعمة الذي اضطرر عليها اهل العريضة كما سمعته انما من شموله  
للكناية التامة **قوله** تقرير للمعنى عنه ببيان لوجه سلوك  
الكناية وانما لتغيرت هنا الامور كقوله في المعنى اي تشبیه وبيانية  
لانه كائبات الشيء بيانية لما بينهما من التلازم والتمويل وهو التلخيص  
مع الانذار والتخويف لانه انما ثبت اتفاق النار بترك الفساد فقد  
اقسم الفساد مقام النار كما في قوله تعالى فما امبرهم على النار لان

معناه

معناه ما اكثر عصيانهم وهوت ابلغ الكلام كما قاله المزمور وفي رحمة  
وفيه تفرج بالوعيد وانهم يستحقون النار وتعاقبون بها  
لتمردهم مع منافقين الكفار فان الحيز الحقيقي كقوله تقديروا  
ظلمانه معجز وان التصديق به واجب فاسنوا به اطول من قوله  
انقوا النار لانه الصفة لا تدخل بها في الجزاء والكناية لا تخفى  
الا وقيل لا يجوز ترك ذكر الفساد واقامة النار مقامه  
فان اصل المعنى فانقوا العناد الذي يصير امره عذاب النار وقيل  
ان قوله مع الايجاز فريد للاخير والمجموع وهو رد لما في الكنا  
حيث جعل الايجاز وجهما مستقلا وهو لا يصلح له ان لم يوجه  
بان الوسايط التي تشرح بها ارتباط الجزاء بالشرط مرادة بحسب  
المعنى وان لم يقيد في العبارة فليس يراد عن ان لو قيل فانكروا العناد  
كانت تلك الوسايط مرادة ايضا فلا يجوز بحسب الكناية الا  
ان يوجه بما قيل من انه ارشيد به ان الكناية مجموع المعنيين  
من اتفاق النار وترك الفساد معا فيكون مؤخر او يكمل الايجاز  
كل كناية ارشيد بها معنيها معا **قوله** هذا برمته  
ماخوذ من شرح الكشاف الشريف وقد عرفت انه لا يجدي في كلام  
المص رحمه الله لانه لا يوافق في ما قد مر من جزاء وجوابا كما مر  
ولو وافقه لم يكن لذكره وجه ايضا سواء كان مستقبلا او بطريق  
التعقيل والمعنى **والجواب** من هذا القائل انه ذكر هذا  
لبعينه في شرح قوله معجز فما اسرع ما انى ما قد مر بين يديه  
وما بالعمد من قدم قد عرفت ايضا انه يريد على الزمخشري انه اذا  
كان ترك الفساد لازما كان اطلاق الاتفاق عليه تعبير بالملزوم  
عن اللزوم فيكون مجازا لا كناية ولذا علة المص رحمه الله  
وان كان غير مسلم كما فصلت قد رسم وسياقي تحقيق **قوله** صدر  
الشرطية بان الجاية هناك الشرطية جاءت على خلاف الظاهر  
ومقتضى الحال كما اشار اليه بقوله والحال كونه وظاهر الحال المناسب  
للمقام والتباين وكون ان الموضوع للشرطية تفيد الشك واذا  
الظرفية المضمنة معنى الشرطية تفيد الجزم والقطع مما اتفقوا عليه  
فاذا خرج كل منهما عن مقتضاه فلا بد له من وجه والمراد بالوجوب  
في كلام المص الجزم والقطع فهو بالمعنى اللغوي وفي المصباح وجب الحق يجب  
وجوب وجبة لزوم وثبت وهو وجه مما فسرناه به وما قيل من  
انه عبر عن الوقوع المقطوع بالوجوب مجزيا على ما بين المتكلمين من  
ان الوجود مشيوق بالوجوب فما لم يجب لم يوجد مما لا حاجة  
اليه ولا يفيد التفسير بل التعقيد ومقتضاه ان الشك تعني عن الشرح  
وامثل الشك المستفاد من اذاته وحقيقته من التكلم فان اعتبر

البر مجيد

خبر

عصام



حال المحن طلب فعلى خلاف الأصل كما اشار اليه بقوله او على حسب ظنهم  
 وقوله فان القابل للتعديل لا يقتضيه المقام الجزم وعدم الشك وقوله  
 ولذلك لا يشارة اما لاقتضاها الحال او لانه تعالى لم يذكر شاكاً  
 وان كان غير محتاج الى التعديل لان المراد اظهره في كنهه لا اعتراض  
 وقتل معنى ذلك لعلمه بحالهم اي بنفي الانبياء ولا يخفى انه لا حاجة  
 الى الاستدلال على انه تعالى لم يكن شاكاً فالوجه ان يعرف اليقين  
 الشرطية بان انزل ذلك التصديق في مقامه ففادى في الشك  
 الذي يوهيه عن ساحة سلطان علمه وذلك ان يقول له تفعلوا ان  
 معطوف على لم تفعلوا انتم ولا يخفى عليك ان جعل الاشارة للتصديق  
 وان مع في غاية البعد واما العطف الذي اراد به فغير صحيح بحسب  
 العزيمية ولا يحسب المعنى ولذلك لم يكتفوا به مع ظهوره وهي جملة  
 اعتراضية لا محل لها من الاعتراف ومنها كما في الكشاف نوع من  
 الاعتراف وقد ثبت على اثبات النبوة لما فيها من الاضمار بغيب لا يعلمه  
 الا الله **قوله** فكأنهم منصوبون مفعول له وتقليل لقوله وصدر  
 الشرطية بان احيى كلام القوي للعزيزين لعدم جميع الكاشفات قبل  
 وقوعها على حذو رجاها زماناً من زمانها لشك في خطائهم بمثل ما سئل  
 منه وتختصر المقام كما يقول لوانق بالعلية لخصه ان تملكك لم ابق عليك  
 وتختصا لم تشكهم في المنقصر الشد يعلل المصنوع وهو على هذا الحال ان  
 تكون استعارة تبعية ثم كتمية خفية كما في كلامه منه وبحال الحقيقة  
 والكناية كما في غيره مما جاء على خلاف مقتضى الظاهر وقوله او خطاباً  
 الى ابي عبد الله ذلك نظر الحال المحن طلب لا القابل كما في الوجه السابق  
 وفي الكشاف ليقا القول معهم على حسب حساباتهم وطعنهم وان المخبر عن  
 المعارضة كان قبل التامل كما يشكوك فيه لديهم لا شك انهم على فصاحتهم  
 واقتدارهم على الكلام اكلوا هذه الكلام بعد قوله وان كنتم في ريب  
 بلا فاصل فلم يجدوا مهلة التامل حتى يحصل لهم التحقيق وانما قال  
 لم يكن محققاً ولم نقل كان مشكوكاً لانه لم يحصل محال التامل  
 لم يحصل الشك انصافاً ولذا قال الزمخشري كما يشكوك اذا شك انما يكون  
 بعد التصدي للتخصيص عن حال الاشياء كتمهم لما كانوا متمسكين على فصاحتهم  
 واقتدارهم على اقرار الكلام كان غير متبر بالقياس الى ظاهر حالهم  
 كما يشكوك فتعلم لديهم كما قال تعالى لو نشاء لقلنا مثل هذا وفيه رمز  
 الى انهم لو قاموا لم يشكوا فاستأمل **قوله** وتفعلوا لعزيم بلم الخ بمعنى  
 محذور كدرهم ضرباً لا مرمي بمعنى مضروب وهذا تعليل وبيان ان يكون  
 الجازم العام له من لان الشرطية لانه لما اجتمع عاملان وعلمهما  
 معاً لا يجوز ان لا يتواروا عاملان على معمول واحد رجحوا الثاني لا وجوب  
 الاعمال الا في ضرورة او شدة وذا وجود مانع متصل بالفعل يكون

عسام

كان

التاكيد

التاكيد والاثبات وهي محققة بالمضارع كلفظ صام حرق الجرم لا ستم كانت  
 حديثة بان تعمل في العمل الحاضر به ولا يمتد الى المستقبل عند الايراد  
 بخلاف ان ولا يمتد الى الماضي فالتصديق في معناه لقوته اثره  
 في لفظه وسارت معه كفعل واحد ماض فلم يفعل بمعنى ترك وحرف الشرط  
 حينئذ دخل على المجموع فيعمل في محل فعله ولا يمتد الى الماضي ولا يمتد  
 من التنازع في شيء وان تحتل شأبه منه لانه لا يمتد الى الماضي في كنهه  
 كغيره وصرح بان التنازع لا يكون بين حرفين لا التحروف لادلالة  
 لها على الحدوث حتى تطلب المفعولات **قوله** كذا في شرح الكفا  
 وفي شرح اوضح المسالك ما نصه لجازا ان العلم التنازع بين الحرفين  
 مستدل بقوله فان لم تفعلوا الآية فقال التنازع ان لم تفعلوا  
 تفعلوا او رد بان ان تطلب مثبتاً ولم تطلب منفيّاً وشرط التنازع  
 الاتحاد في المعنى لان التنازع في الفاعل لا ينافي في المتكلمة لا نقله عنه  
 الشاطبي **فالحاصل** ان لم حازمة للمضارع وان حازمة للمضارع  
 لكونه عملياً فانه في نحو ان جئتني كرمته فتوفى حظه من العمل كما  
 اشار اليه المص بقوله ولا يمتد الى الماضي من ماضيه كما صارت كل جزء  
 منه وحرف الشرط كالتدخل على المجموع الذي مجموع له والفعل فعملها  
 محكي فانه قلنا **قوله** كل المحال للفتا وحده او للجملة او للمجموع الفعل  
 كما هو ظاهر كلام المص قلت هذا مما لم يصرح به وفيه اشكال  
 لانه ان كان للفعل وحده لزم تواردها ملين في نحو النبوة ان لم يمتد  
 وان كان للجملة يكره عليه انهم لم يبعدوها من الجملة التي لها محل من الاعمال  
 وان كانت للمجموع الفعل فلا يظن له وعلى كل حال فالمقام لا يخلو  
 من الاشكال وقد اطلت في شرح المعنى مما لا مجال له في **قوله**  
 ولن كلاً في نفي المستقبل الخ وقد فرق بينهما بوجوه كالافتصاص بالمضارع  
 وعمل المنصب وفعل عن بعضهم انها قد تجزم ولا تقتضي نفي التابيد  
 ولا غير من طول مدة او محله بخلاف البعض للحاجة في ذلك وليس املاً  
 لان لانه سمع فادراكاً في قوله  
 يرجي المزمع لان ملا في . ويعبر عن ذلك ايضاً بالخطوب  
 ولا حاجة فيه لاحتمال زيادة ان فيه وقد اورد عليه ان لن تعرب  
 كلام قامة وان مع الفعل اسم مفرد غير تام وتقدير ما يتيم به مع  
 تعسف اهون منه القول بانه اصله فالتنازع لفظ غير مستأه  
 وصار المجرد النفي وقيل اصله لا فانه يملك الفاعل فادراكاً وان كان هذا  
 كله تكلفاً بغير دليل لم يزد فيه المص رحمه الله وقال انهم مقتضيت  
 التي من تحت وضع ابتدأ هكذا او اصل معنى الاقتضاب لاقتطاع **قوله**  
 والوقود بالفتن ما يوقده النار الخ المشهور عند النحاة الفرق بين قول  
 وقول بالفتن والفتن فالثاني مصدر والاول اسم لما يفعل به وقال



بعض الحاجة قد يكون مصدرا وحكي عن سبويه في الفاظ وهي الذلوع  
 والقبول والوضوء والظهور واذا الكافي الوزوع وغيره والغوب  
 معنى الغيب وبه قرئ في سورة في نصير سبعة المشهور في المنهج  
 انه اسم فنية معنى الوضوء كالقارورة وقد روي بالضم هنا في الشواذ  
 وهي قراءة عيسى بن عمر الهذلي وقال ابن عطية الضم والمصدر  
 محتملان في الخط والمصدر فانه كان اسما لما يؤقده فلا حاجة  
 الى التاويل والافحالة على النار في لغة كرجل عدل او بالعوز فية او في  
 التثنية وسقدير مضاف في الاول كذا وقودها او في الثاني  
 كاختراق وقتيل فنية فظ لغوي لا لاختراق غير الاختراق ولذا قيل فيه  
 من المحنة لانه يقال البعدت النار ولا يقال الحزقت انته وقرب منه  
 والامتر فية سئل وحكي للمصنف عن سبويه ان من العرب من جعل المنهج  
 مصدرا والمضموم اسما على عكس المشهور وقوله عال ليا بمعنى ضيقا  
 يقال لغت على النار وعلوية وهذه اللفظة اعلى الى افصح واصلة كاقبل  
 من عليا نجب واعلاء الضم كحكة اهله بالنسبة لاهل تمامه له  
 والاسم بالضم عطف على قوله المصدر بالفتح ثم اشار الى تاويل  
 المصدر بان يجوز فيه كقيل فخر قومه وهو ظاهر **قوله** والحجارة التي  
 جعل المصروف الله فعالة بالكسر جعل الفعل يفتخرون شاذ او قال  
 ابن ما لك في التثنية انه اسم جمع لقابله وزنه في المخرجات وهو ظاهر  
**قوله** والمشاراد بها الاضمار الخ اي انه تعالى خسرهم بها في الدنيا  
 ينتقد به كذلك وفي الاخر لتفنيهم فنية عذاب روحاني وجسماني  
 والمكانة اصلها المكان وهو محال الكون ثم يجوز بها اللزوم والقبول  
 كما يقال له من رتبة ولمكانهم باللام وفي نسخة بالباء والصغير للفقار  
 او للاضمار وهو ظاهر لانهم شغفوا بزعمهم والشفيع له مكانة عند  
 المنفوع عنده وحصل جميعهم فظنوا الذي يحصب فيها اي يطرح  
 ويترى كالحصبة والتعبير به هنا في موقعه وما قيل من ان الحصب  
 الخطب وهو يبق في النار فاما ممتد اخلاق الوقود وهما لانه توهم  
 ان الوقود ما توري به النار ويشعل كالكتبت والخرافة والسير كلك  
 بل هو ما يؤقده ويحرق مطلقا فلا حاجة لما تكلفه في جوابه ونظير  
 مما يرمى بفعله اشد لا كنهه وتحتهم بالحاء المهملة اي باعهم  
 في الحسرة وهي اشد الغم والحزن والتدبر على ما فات تلافيه  
 ودفع في بعض النسخ كما في الكشف تحتهم بالحاء المعجمة من الخسران  
 وهو ظاهر وقيل ان المصدر الله اشار بقوله عذبوا بما هم منشأ  
 الخ الى انهم يذبحونهم في النار او بنقض الخ الى انهم يذبحونهم في النار  
 جمع لهم بين نوعي العقاب **قوله** وقيل الذهب والفضة الخ لان  
 الذهب والفضة ليسا حرجا كافي القاموس وهي في العرف مختصان بالمر

عصام

يصح

كازروني

يطلع ويصك واعدادها كبر الامتنان مستعمل في معنى جليلها معاملة  
 ومثخنة لطفه وما اورد المصنف على هذا التفسير من انه غير مختص  
 بهؤلاء لوجوده في مائتي الزكاة من غيرهم قد احيى عنه  
 بانه هذا التخذية غير ذلك لانه بانقادها وكفلهما بقدرته مما  
 يستعمل كالحطب وتخذيت مائتي الزكاة بهما باحسانهما وكسبهما  
 لانهم لم يأتوا او واجتمعوا كان لحدود الجمل الكمي كما قال تعالى فتكوي  
 بهما حبا ههنا الآية وشنتا من بينهما ما ولعل هذا المعنى مما قيل  
 مرة ان جمع المال مع منع الزكاة طوم معنى الكثرة وهو في الكثرة  
 اكثر واشد لثباتهم ولا شبهة في ان اغترار المسلمين بالذهب  
 والفضة ليس كغترارهم والتخصيص مما من اللام في قوله  
 اعدت للكافرين او من الكافرين لان الترتيب الحكم على الوصف  
 يشعر بعلة ما اخذه كاستمرار **قوله** وقيل حجارة الكبريت  
 الخ مترصدة ولحسرة لصنعه عنده لانه تخصيص بغير دليل  
 وغير مناسب للمقام كما استعمله وتبع فيه الزمخشري وقيل عليه  
 ان العربة كالفقار فاجبة عليه لانه لا يتقيد من الحجارة غير  
 مع انما الثابت في التفسير المأثورة دون غيره فانه لخرج سندا  
 في المتن وصح روايته عن ابن عباس وابن مسعود عن النبي  
 الطبراني والحاكم والبيهقي وابن جرير وابن المنذر وغيرهم وشمل  
 هذا التفسير الوارد عن الصحابة فيما يتعلق بامر الاخرة له حكم  
 الرفع باجماع المحدثين وشهد به كثر من المفسرين وعلووه  
 بانه اشد حرجا واكثر الهبات واسترع اقيادهم من ثمنه وكثرة  
 دخانه وكثافته وشدته التضايق بالابدان والتخصيص به  
 بل وجوه رواية ودراسة **قوله** اذ الغرض تهويل شأنها الخ نيات  
 لان هذا التفسير مناف لما سبق من الكلام والتهويل اشد التحويل  
 واعظمه والتضام بالفاء القاف ويحذف في الاستعمال بالمكروه وكونه  
 منافي له غير مستعمل ما عرفت مما في الكبريت من المؤلم الذي  
 يتم في غيره وكما يكون حدة النار في ذاتها تكون في مادة ما المؤقود بها  
 ولانه يلتصق بانه انهم فيكون اشد عذابا لظهور مع انه بعد  
 لان يكون حطب جهنم كما قال تعالى سكرابيلهم من قطران وقوله  
 فان سمع هذا الخ وقد عرفت ان المحدثين صححوه فلا ينبغي الشك  
 فيه وما اورد به من قوله ان الاحجار الخ لا تخفى بقوله فادركه  
 بحل الحجارة مشبهة بالكبريت وليس في العبارة ما يدل عليه وانما  
 منه ما قيل ان المراد انهم لا يتقيد بنفسها لاصراق الناس والاضمار  
 لاسرائيل تعالى والكبريت بكسر الكاف قال ابن دريد هو الحجارة  
 المؤقود بها ولا تخشبه عربيا صحيحا وغيره انه معرب والكبريت

عصام



الاحقر الباقوت او الذهب قول ولما كانت الآية مدنية لم هذا  
مخضرا في الكشاف وهو توجه لتعريف النار هنا وتكثيرها في  
تلك الآية ووقع جملة وقودها الناس والحجارة صلبة وهي كما ذكره  
الحقبة واهل المعاني لا بد ان تتضمن قصة معبودة ومعلومة  
المخاطب لانه تعريف للموصول بما في صلته من العباد كما صرحوا به  
فان المنكر منزل او لا فهو بصفته فلما نزل هذه بقوله جاء  
معهودا فعرف وجعلت صفته صلبة وقد اعترض عليه كما قاله  
الشريف تبحر الغريم بوجهه ومنها ان سماع هذه الآية وانما الخبر  
من النبوة صلى الله عليه وسلم وهو لا يفيد هذا العلم لانهم لا يقتدوا  
حقيقته ووردت اذراكهم بالسمع كافي من غير حاجة للحبر  
به ومنها ان الصفة كالصلة لا بد من كونها معلومة الان  
للموصوف لقولهم الصفات قبل العلم بها اخبارا والاضمار بعد  
العلم بها صفات فيعود لسؤال في نارا وقودها الخ ووردت بان  
الصفة والصلة يجب كونها معلومة من المخاطب لا لكل سماع  
ومما في الخبر من خطابه للمؤمنين علموه بسماعهم منه عليه الصلاة  
والسلام فاما سمع الكفار اذ ذكروا صفة نارا وموصوفة بذلك  
لجملته فجعلت صلبة فيما حوطنيوا به ولما وردت ان النار وصفها  
في الايتين حقيقة فلم يخلت لفظها بالمعاني بل انما العتوم  
مكتبة عرف الكفار منها ما دام موصوفة بما ذكر فلما نزلت آية البر  
بالمدينة عرفت ان اشارة المعرفتها اولا ووردت سورة التوبة  
مدنية بلا استثناء القافا وقد صرحوا به كمت وانضافت مدنية  
ما يدل على عكسه من ان هذه مكتبة وذلك مدنية لقوله يا ايها  
الناس وما بها الذين امنوا فيهما وايضا انتساب الجملة الى المنكر  
اذا كانت كما مرم معلوما للمخاطبين المؤمنين بسماعهم منه عليه الصلاة  
والسلام كان معهودا فحق ان يعرف الجميع **بجواز كون تلك الآية**  
**في التوراة وحدها مكتبة وما هنا كذا على عدم الاتفاق على خلافه**  
**وما مرم من قلقة لم يرضه كما مرم ولجيب** عن الآخر ففقد  
المقنن والاول التمثيل بالتكثير والاشارة الى الحضور في الاذهان  
بالقريب ولا يحتمل بقاء وعدم مطابقتها الكلام فلعلة لا يشترط  
العلم في صفات التكرارات حتى يلزم كونها معبودة ولذا قالوا  
وصف التكرار للتخصيص والمعرفة للتمييز فلشئ المنكر الموصوف  
معهودا باعتبار انتساب صفته لآية بخلاف المرف **اقول**  
اما كون سورة التوراة وجميع آياتها مدنية فجميع علمه وقد صرحوا  
به في هذه الآية بخصوصها ومثله توقيفي فلا حاجة لما ذكر من الجواب  
ولذا نسب بعضهم الزمخشري هذه الى التوراة واما منشأ ما ذكره هنا

من

هنا من الامثلة والاحقوبة فستبي على ان من كون الصلة يجب كونها  
معكومة معبودة وكون الصلة كذلك وهو مما صرحوا به الا ان  
ابن مالك لما قال في التمثيل الصلة معرفة الموصول فلا بد من  
تقديم الشعور بها على الشعور بمعناه قال ابو حيان في شرحه  
المشهور عند الحقوقيين تفهيد الجمل الموصول بكونها معبودة  
وذلك غير لازم لانه الموصول قد يتراد به معهود فتكون صلته معبودة  
لقوله واذ تقول الذي انتم الله عليه قوله  
**الا ايها القلب الذي قاده القوي** **افق لا اقتر الله عنيك مرقب**  
وتدبر اذ به الجبر فيوافقه صلته لقوله تعالى كمثل الذي ينعق  
بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فيهم صلته لقوله رأت الذي  
لا كلاما انت قاده عليه ولا عن بعضه انت ما يبرأ تهي وفي شرحه  
لناظر الجبر مثله وقال قياس الصفات كلها ان تكون معلومة لان  
الصفات لم يثبت بها ليعلم المخاطب بشئ يحتمله بخلاف الاخبار ومن  
هنا عرفت ان الفرق بين المعرفة والتكثير ظاهر واما الفرق بين  
الصفة والصلة فلم يصف من الكدر ولذا امر قدس سرم بعد ما مرم  
بالثبات لشمارة الظاهر الفرق بين كون الشيء معلوما وكونه معهودا  
وان العباد لخص من العلم لانه علم سبق له معرفة بين المنكر والمخاطب  
كما قال تعالى واصفوا بالهدا اعا هديتم ولذا فسر الراغب في مفرداته  
ممر اعاة الشيء لا يعنى حاله فاللزم في الصفة علمها للمخاطب  
او ما يترتب من ذلك ولا لزم تكن بخصيصه ولا موصوفة وفي الصلة كونها  
معبودة او متعلقة بمنزلة لها ولما كانت لخواص الاخرة لا تقبل في الدنيا غير  
السمع وسماع اهل النار من المؤمنين لما صرح به النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ربه محمد فاعلموا في اول وهلة علمنا بذلك صح باعتبار وقوعها  
صفة وكونها غير معلومة لطف تلك الصفة قبل ذكرها تكريت  
فاذا ذكرت مرة اخرى كانت معبودة عند المؤمنين وغيرهم فلا بد  
من سبق ذكر سواها كان ما نية مكتبة او مدنية تكرر في اولها ولا ان  
ولذا قيل كونها مكتبة كما نية عن سبق ذكرها لكنه تعسف لا وجه  
له واما كونه لا يشترط العلم في صفات التكرارات فمخالف لما صرح به  
الثقات ولا يخالفه كما يوهتم ما في الكشاف في سورة الانعام في  
تفسير قوله قل هل عسيده اكرم الذين يشهدون حيث قال فان قلت  
هلا قيل قل هل عسيده اكرم الذين يشهدون ان الله يحرم هذا واي فرق بين  
وبين المنزل قلت الدان يحضر واشهد اهد الذين علم انهم شهدوا  
ظهوره ويبصرون قوله فكان المشهود لهم بطلانهم ويشقون بهما  
فيعتقدون انهم ينادونهم فاصطفى لهذا ذلك وحجج بالذين للدلالة  
على انهم شهدوا معرفون مؤسومون بالشهادة لطفه وبنصر مذهبهم



انتهى وسيا في ما يتم منه ثمرة **قوله** هيئت لهذا الاعتقاد والقناد احضار  
 الشرح في المحلحة اليه وهو عدة واعتيد ومنه الاستعداد وقوله  
 والجملة استئناف الخ هذا ما اهلها الزمخشري وفي شرح  
 التفتازاني لا يحسن الاستئناف والحال وعندي انها صلة بعد  
 صلة كما في الخبر والصفة فان ابيته بآء على انه لم يسطر في كتاب  
 فلم يكن عطفًا بترك العاطف لكن عطف وبشر على لفظ المبني للمفعول  
 عليه بغوي جانيا لاستئناف **أقول** في الالة المصورة لظاهر  
 ان هذه الجملة لا محل لها لكونها مستأنفة نحو جواب المرن قال لمن اعدت  
 وقال ابو القاسم محليها النصب على الحال من النار والقاسم فيها التقوى  
 قيل وفيه نظر لانها مفعلة للكاف من اتقوا المرن تتقوا فكيف  
 يكون حالا او اصل في الحال التي ليست مؤكدة ان تكون مستقلة  
 فالاولى ان تكون استنجافا ولا يكون ذلك تكون حالا من ضمير وقودها  
 لانه جامد ان كان اشما للخطب وان كان مصدرا خفية الفصل  
 بين المصدر ومفعوله بالخبر وهو اجنب منه وقال المحققان في  
 اعدت للكاف من صلة التي كقولهم واتقوا النار التي اعدت للكاف  
 قال ابن الاكثير في هذا غلط لان التي وصلت بقوله وقودها  
 النار فلا يكون ذلك توصلا بصفة ثانية بخلاف التي قلت ويمكن  
 ان لا يكون غلطا لانها لا تشك ان وقودها القاس والحالة هذه صلة  
 بل ما معترضة لان فيها ما كذا او ما حالات وهذه الوحيان  
 لا يمتنعان معني ولا صناعة **أقول** ما قالوه من ان تعدد الصلة  
 غير جائز ضرب من منتهى فان الامام الميرزوي قال في شرح قول الفذلي  
 بازى التي تهوي الى كل مغرب اذا اصفر ليط الشرح كان تقلاها  
 يجوز ان تتم الصلة عند قوله مغرب ويكون اذا اصفر كلاما لم يصلح  
 ان يكون صلة بافراجه كان المراد بازى التي تفعل ذاء وهو هو  
 الى المخابر وتفعل ذاء الضياء وهو انقلاها بالعشيات لكنه لو عطف  
 عليه بالواو كان لصرا وابتدأ ويكون هذا كقولك زيد الذي يشرب  
 ياكل طعاما فضلي وخرفا لعطف بخلاف من اشياء الصلوات اذا نالت  
 والصفات كثير انتهى يعني ان تعدد الصفات والصلوات كثير يعاطف  
 وبه وبه لانه حذف حقيق فانت فراه كيف اثبت كثرة بدو لمختلف  
 فيه وناهيك به فقول لا لغا من الالة لم يسطر في كتاب سمي وكان ذلك  
 في الكتاب مسطورا وقوله ان عطف وبشر بغوي الاستئناف ان كان  
 استنجافا نحو يا فلانة وجهه والافلا لانه السؤال عما يتعلق بالنار فلا  
 وجه والافلا لان السؤال لمطف وبشر المؤمنين عليه لا يتكلف وفيكون  
 الخبر اجنبيا تعدد دل على فضل الفضل لاسيما في **قوله** وفيه لا يتبين دليل  
 الخ وقع في نسخة ما يدل بل دليل وما قيل عليه من انه ليس في الآية

مقتضى الصلة

امر في علمها من وجوه بل امور عدة اعلمها الا ان يقال لم يتعلق  
 من وجوه بالالة لانه بكل هو بيان لما ليس بشي لان محصلها ما  
 التحدى على وجه الجزم وموافقة الالة علمها بالقرآن المذكورة وجز  
 الدليل يفتح ان يطلق عليه انه دليل والامر في ستمثل وظاهر  
 كلامهم ان الالة المذكورة من الثانية فقط ولكل وجهين **قوله**  
 وجهه ما لقاره المنع والتمسك من قوله فانوا بسورة والتحدى  
 والحث من قوله واذعوا شهداءكم وقوله بالمتقين الخ متعلق  
 بقوله بالمتقين الخ المتعلق باليوم الشديد وقد مر بيان ملكه  
 والوصد من قوله فانقوا الخ وكون السورة اقصر سورة مع شكرها  
 لانه اقل ما يصيد وعليه وعجزهم مع ثبوتهم اذ ذلك دليل على ذلك  
 والمجمع موجه والمراد بها النفس هنا والجلابا لكثرة المدة ترك  
 الوطن والرحلة عدة **قوله** والثاني انه يتضمن الخ هذا من  
 قوله ولكن تفعلوا النفي ما في المشتمل حالا وقد تحقق انتفاؤه  
 وهذا وان كان من الالة الثانية لكن لما كان المراد من ولت  
 تفعلوا الاثبات تلك السورة وانما ينفع بقرينة الاصل ونسبة  
 اليها وقد اعترض عليه بان عجز طائفة بخصوصه لا يكتفي على  
 عجز كل من عدمه في المستقبل فصدق لا خيار انما يعلم بعد انقراض  
 الاعتقاد كلها وجوابه انه لما ذكره من استثنائها دهم بالصفة  
 وكونهم في مكان حيث ان البلاغة الذين لا يمكن ان يدانهم لصد  
 في ذلك فاذا عجز من مثل علم عجز غيرهم قطعا واما كونه خطا  
 مشافهة مخضن بالموجود يري فاذا المقتضى اعلو صدقه فليس بشي  
 ولما ورد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بشي عدمه دفعة  
 بقوله فانهم لو عارضوه الخ **قوله** سما والطاعنون فنه الخ  
 القطر هو الفدح في الشيء باستعداد ما مومعيب اليه بزمجه في  
 الذب بمقتضى الدفع ويورد عليه انه حذف لامن سيما وفي بالواو  
 بعد ها وقد يضرب النحويون على عدم جوازها وانه خطأ وفي شرحه في  
 التمهيل لانه ما ينبغي بعد ما ذكر ان سي بمعنى مثل وما زائدة او موصولة  
 وما بعد ها اقل بالحكم وليس مبنى خلاقا للضمان والرحيل والفارسي  
 وغيرهم من اهل العربية وجهه انه يخرج عما قبله من حيث اولوتية  
 بالحكم المتقدم ويقال لاسيما تخفيف البيا وما يوجد في كلام المفسر  
 من قولهم لاسيما والامر كذا تركيب غير مرنى وقال ابو حيان ما  
 يوجد من كلام المولى دين من قولهم سيما كذا ولا يوجد الا في كلام  
 من لا يجمع بكلامه وسي موصوب على انه اسم لا انهي **أقول** هذا  
 محصل ما ذكره في باب الاستثناء وما ذكر من الخطبة سنة الله كثر من  
 النجاة لكنه غير منكم اما حذف لا فقد حكاها الرقوي وقول الدمايين



باي لا رافق عليه لا يسمع مع نقل الشقة واما وقوع الحجة المقترنة لواء  
 الحال بقدر فقد قال ابراهيم المتأيد ومن خطه نقلت انهم منعوه وقد  
 وجدت في كلام التجاوي في شرح المعقل ما يقتضي جوازها قال واذا وقعت  
 الجملة بعد الاستعانة كقولك فلان مستحق لذلك الاستعانة وقد نقل كذا  
 في كافة نسي عن الامانة كقولك فلان مستحق لذلك الاستعانة وهو في  
 غاية الظهور في ما منع من حذف لام الفريضة الدالة عليها  
 وقد ذكرنا وقوع الحال بعد ما جازوا في ما منع من حذف لام الفريضة الدالة عليها  
 للعرض مع هذا كيف يكون مثله خطأ ومن هنا علمت ان قوله قدس  
 سره في شرح قول صاحب المواقف لا سيما والامانة قاصرة قوله فالامانة  
 قاصرة بجملة ما اوله بالظرف نظرا الى قرب الحال من ظرف الزمان فصح وقوعها  
 صالحة لما وهذا من قبيل المثل الى المعنى والاعتراض عما يقتضيه اللفظ  
 بظاهره اي لا مثل انتفاؤه في زمان فصور المهم انفق تكلفا بارتكاب  
 ما لا يلتقي بالعدلية ولينظر الناس هذا كلام ترك خبره ذكره **قوله** والثالث  
 انه عليه الصلاة والسلام الخ يعني انه عليه الصلاة والسلام قد علم من حاله  
 انه اعقل الناس واصدقهم لحيته فاذا بالغ في دعواه المعصية في غير  
 مبالاة علم بتقنه الحقيقة ما عنده وهذا استدلال بنبى على ظاهر الحال  
 لا يبرها عقلي حقايقا علمية ان علم شكك المدعي في دعواه لا يصير  
 دليلا على صحة مدعاه لكونه ازان يكون جزوه غير مطابقا للواقع في  
 كما توهم وخوفه ما قيل انه انما يدعى على صحة بثبوت لو ثبت عصيته  
 عن الخطا وهو فرع بثبوت بثبوت فاشأته به مصادرة والمصر  
 رحمه الله نبي الامام منه وصاحب الكشاف لم ينعزل له لذلك قدس  
 وقوله فقد حضر بدال وحاجه مملكة وصناد مملكة مرفوع او منصوب  
 وهو اما مضارع وحضر كسأل نبال بصيغة المبني للفعل او  
 مضارع او مضارع مزيل مبنيا للفاعل او للفعل والحجة التحصية  
 الزائدة في ان اقصت فلا في حجته فدحض واذهبت حجة  
 فدحضت وهو استعارة من وحضر الرجل وهو زللها شمس شاع  
 حتى صار كحقيقة فيما ذكره وقوله دل على ان النار مخلوقة معدة الان وكون  
 النار والحجة موجودتان لان المذكور في كتب الكلام مقرر والمخالف فيه  
 المغترلة في الكلام مشهور في الكلام وليس المراد بالدليل البرهان  
 القطعي كما عرفت بل نبياد من انهم بعد تحقق ان كلام الله فان الاعداد  
 بمعنى التهيئة والادخار انما يستعمل حقيقة فيما وجد وان ورد لما سجد  
 كقول تعالى اعد لهم عذابا عظيما الا انه خلاف ظاهر الجمل الماضية بمعنى  
 المستقبل الذي يجاء في يوم الجزاء لتحقيقه **سلكه** قوله تعالى اعدت  
 للكافرين ليس من اصحاب النار فيه انما ان مرة يخطاها من المؤمنين  
 لا يجلد فيها ولا يعذب باشد العذاب لانه القاري على صاحب النار

ساخته

ليس

ليس مثله في لزوم سكتها وتلبسه بما فيها لتطفيه عليه كما قيل  
 فكم لحد تحوي مغايحة جنة ويقزع بالتطويل باب جهنم  
 فنية تبشير خفي وارتابا معنوي بما بعده **قوله** عطفت على الحال انما  
 الخ هذا من عطفت القصة وهذا كما قيل في انما قصته في شرحها طول  
 وتحقيقه كما قيل قال قدس سره ان العطف فيه يكون يكون بين المفرد  
 وفي حكمه من الحال التي لها محل من الاعراب وقد يكون بين غيرهما  
 كما يكون بين قصتين بان يعطف مجموع جملة بعد دة مكملوك موصوفة  
 لمقصود على عي جملة حال اخرى موصوفة لغيره فيعتبر حينئذ انشا  
 بين القصتين دون اتحاد جملها ونظيره في المفردات الواو المتوسطة  
 في قوله تعالى هو الا ول والآخر والظاهر الباطن ليست كالمقدمة  
 والمتأخرة اذ هي لعطف الصفتين الاختلاف بين المتقابلة بلتين في مجموع  
 الصفتين الاوليتين المتقابلة بلتين ولما اعتبر عطفت الظاهر وحده لم  
 يكن هناك تناسب ثم ان السكاكي لم ينعرض في كتابه لعطف القصة  
 على القصة اصلا فالجواب يدرك على كلامه تجرؤا فتم من ذهب الى  
 تقدير معطوف عليه ومنهم من اول الخبر بالطلب وما ذكر لا غيرا عليه  
 ولا استنباه وانما الاستنباه في مثال الزمخشري وهو زيد يعاقب  
 بالفتيد والارهاق وبشر عمر بالعفو والاطلاق لانه من عطفت جملة  
 على جملة لا قصة لا قصة وذهب الفاضل في شرح التلخيص الى ان  
 مراده ان المقصد فنية الى عطفت مضمون جملة على مضمون اخرى  
 بقطع النظر على الاخبارية والانشائية وقال انما هو دقيق لكن من  
 يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحته ولم يرض به  
 الشريف المرتضى وشنع عليه وشارك وقال انما اشار بما ذكره الى قصتين  
 متقابلتين فكانه قال زيد يعاقب بالفتيد والارهاق فما اسو  
 حاله وما اخره فقد ابتلى بكلمة كبرى ولما طلت به سيئاته الى غير  
 ذلك مما يناسبه وبشر عمر بالعفو والاطلاق فما اخر حاله وما  
 اخاه وما ارتكب الى اشياء اخر مناسبة له **اقول** تبين فيما ذكره  
 صاحب الكشف والظاهر من كلام الزمخشري خلافه مراده ان ينظر  
 الى مضمون الكلام ويقطع النظر عن خواص لفظه في المعطوف والمعطوف  
 عليه ميلا مع المعنى كقدره النجاة في نحو لا تاكل التمسك ونشوب  
 اللبث وهذا شئ ثالث غير الشا ويل لانه في الاول يجعل الخبر انشائي  
 وعكسه يضر به من التجوز وهذا بان على حاله واذا جاز مثله في المفرد  
 فمثلا بالقرينة لا ولي ومثله في الكشف ظاهر فيه واما التقدير  
 الذي ارتكبه فيه فبعد حجة اولنا قال بعض الفضلاء المتأخرين  
 انما ذكر المثال شاهدا على دعوى فيها غرابة فينبغي ان يراعى فيها

مبنيان



مطابقته لمقصوده حتى لا يبقى المحصر محال وهو فلا ينبغي حذو بعض  
 الجمل مع ان ملاك الامة كثر بها كما اعترف فان قلت لو يجوزنا  
 هذا الزم صحة العطف في كل خبر وان شاء ولا قابل به لان كل كلام يجوز  
 قطع النظر عن خصوصه **قلت** لو اكرر هذا لا يجوز وقوله  
 مع انه قد يقال لا بد من قضااء المقام وكون المنكسر ملبغا فاما خلاف  
 مقتضى الظاهر وقع في بعض شروح الكشف سميته هذا بالعطف المعنوي  
**قوله** والمنفرد عطف حال من امر الجمل هذه المعنى لان المراد بالجمله  
 في كلامه معناه المعنوي وهو المجموع لا ما اصطلح عليه النحاة والمراد  
 بالفعل ايضا في قوله لا عطف الفعل بالفعل فاعله فانه يطلق كسر اعلا  
 الجمله الفعلية خصوصاً اذا كان الفاعل ضميراً مستتراً واما كونه حثيثاً  
 محاذاً والتاكيد بنفسه نايباًه فانما هو امر محتمل في كلام البلغاء على انه غير  
 مسلم كما سيأتي بيانه في تفسير قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً والتثنية  
 المنع والتخويق والاقتراء كما لاكتساب وسردى بمعنى فلك والردى  
 الملاك والتثنية التحريك والتعريف وهو ناظر للترغيب كما ان التثنية  
 ناظر للترهيب وقوله فيعطف بالنصب لعطف على يجب والمعطوف على هذا  
 مجمع قوله ويشترى قوله فيها خال دون اي مصفونه والمعطوف عليه من  
 المجموع او المضمون ايضا الظاهر انه قوله وان كنت في ريب الخ لا قوله  
 فان لم تفعلوا الخ كما قاله التفتازاني ولا قوله اعدت للكافرين كما قيل  
 حتى يرد علينا نهجاً ب سؤال ان نشأ من قوله فانفوا الخ والمعطوف لا يشارك  
 فيه فندفع بانه مع قطع النظر عن السؤال والجواب ونظر كمال القائلين وانما  
 لاختيار هذا القرب ولا يخفى ما فيه وقوله من امر او معنى الظاهر ان يقول  
 من انشاء كما لا يخفى **قوله** او على فانفوا الخ عطف على قوله على الجمله مع اعادة  
 الجار لما في حذو من خفا المعطف وقد ضعف هنا بوجهين الاول  
 ان فانفوا جواب الشرط وهذا لا يصح لانه فكيف يعطف عليه لانما امر  
 بالبشارة مطلقاً لا على تقدير ان لم تفعلوا والثاني انه يكثر من عطف  
 امر مخاطب على امر اخر وهو انما يحسن اذا صرح بالنداء او قيل انه  
 ممنوع وقد يقول تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبك فنهوا  
 حيث لا ينبغي كما سيأتي **قوله** لانهم اذا لم يأتوا بما العارضة الخ توجهه  
 لهذا الوجه مما يدفع ما اورده عليه مما مر انفا وفيه اشارة الى ما قد مره  
 من ان الجمل وموافقا لغيره مصطلح لازمه وهو ما ظهر انه مجزئ والمصدق  
 به ولجب فامتنابه وانفوا العذاب المعه لمن كذب فالمعاسية بين المعطوف  
 والمعطوف عليه ان كلامهما يقتضي الكلام فانهم عطف لهذا المقضيين لشي على الامر  
 وقرب ما قيل من ان تدبر للصديق فتره كذا انذار المنكرين مترتب على عهده  
 معارضة الكفرة اذ حينئذ ثبت كون القرآن محمداً ويتحقق صدق النبي  
 صلى الله عليه وسلم ويكون نصده سبباً للبشارة ونيل الثواب كما ان النكارة

ميرزاخان

كان

كان سبباً للانداز والعقاب واتينا سأل المعنى فانفوا النار وانفوا ما  
 يعظيكم من حسن حال اعدائكم فاقسم وبشر مقامه تنبيهاً على ان  
 مقصود في نفسه انفا للمحتردين عظيم فقط وهذا القدر من الربط  
 المعنوي كاف في عطفه على الجزأ وان لم يكف في حمله جزاً ابداً الا  
 انه قيل ان في انفاك النظم والاستدعاء وان سلم لا بد من السؤل  
 لان الكلام في صحة التركيب ومصلحة ما عطف لكونه جواً كالمعطوف  
 عليه ومجرد ما ذكر لا يثبت به المراد وذكر لبشر وازادة والقوام  
 يعظم الخ لا يمتح حقيقته ولانه مجازاً ولا كتابية وسيأتي ما فيه  
 وما قيل من ان المقصود هنا العطف اللفظي الذي يحصل به التماس  
 التشاكل لا المعنوي المشترك في الحكم وهو نظير ما قالوه في قوله  
 انت اهدنا سالكهم ما ينبغي ان يحل بساحة التنزيل وفي كلام الساقين  
 ما هو اعرب واعجب وخامس ما ذكر من التوجيه بعد ظهوره  
 انفاً عاماً في الانشائية وعدم المانع اللفظي ان ما ذكر من المانع  
 المعنوي قد وقع فان انفوا النار وعيدوا انذار لمن اعماه الله  
 عن ساطع نور الايمان وبشر الخ وعيد لمن آمن به ومنها افتتحة  
 مناسية بحسب المعنى الا انه ينبغي ان لا يربط به  
 قولك ان لم تفعلوا فبشر الخ ولا يخفى انفاً كما ذكر من سواهم  
 باختصاصه بالجنة من ضمن حرمانك هو الامتناع من نصير التعدير  
 ان لم تفعلوا فانفوا النار ولينهم على غيرهم ويكرهوا واتخاذ الفاعل  
 ليس لازماً وان حصر فقد يقتصر في التابع كما في رب شاة ومجملتها  
 وهذا معنى ما مر في التوجيه وزادوا عليه انه اذا نظر الى المعنى  
 اتخذ الفاعل وصار التعدير اقتراناً ما يعظيكم وقوله انه لا  
 يدل عليه بطريق الدلالة مستوعب فانه يدرك انفاً لتمام  
 فيجوز ان يكون كتابية او مجازاً وفي المعنى انه قد علم انه غير المنير  
 وكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر فيهم بلحقات ومعناه فبشر  
 هؤلاء المتعذبين بانهم لا يخطون في الجنة وهذا جواب عن الايراد  
 الاول وهو بعينه ما ذكره المص رحمه الله في جوابه الثاني وقيل  
 ان في كلام المص جوابه ايضا بانه انما يلزم اذا تعانين مخاطب لا مترتب  
 صورة ومعنى وهذا ليس كذلك لانما استجدان معنى فان المراد  
 بالذين استنوا الذين يحجزون عن المعاصية فصدقوا وامتنوا  
 اشارة الى بقوله ولم يخاطبهم الخ فاما اتحاد معنى صح العطف  
 مرة غير مترتب بالقدرة او لا يخفى ما فيه من التكلف والشرع كما لا  
 يملك مما لا يقبل في شريح كلام المص ما يدرك عليه كل هو صريح في  
 خلافه ثم ان قوله تعانين صورة ومعنى غير صحيح فالظاهر ان يقول  
 اذا تعانين معنى واتخذ اصورة لانه محال لا تباشر المعنى المتعذر

الكل

ابن الصايغ

خبر  
 شيخ زاده



بالصدق والمحق انهم لم يتعز من ذلك لانه غير لازم اذا انقضى امرهم وصورة  
 كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنوبك وما نحن  
 بنبيه كذا لك لان الاول جمع والثاني مفرد وسيأتي في تفسيرهم بجواز  
 والمقتضى صاحب الانقياد عطفه على انهم قد كذبوا بعد جملنا عدت  
 وقيل انه معطوف على قوله قد را قبل يكافئ الناس واورع عليه ان قوله  
 مما شئنا على عندنا لا يقتضي مقولا للمتي صلى الله عليه وسلم لا يتكلم  
 وقد تكلم له بانه لجري على طريقتي كلام العظماء والتقدير في قوله  
 الم وقيل يقدر قبل فان لم يفعلوا شئنا ان يقتل الله الانسب في توجيه  
 العطف على فانقوا ان لا يكون الشرط المذكور في الحقيقة فاستواء على  
 المختار فاقولم تقوا مقامه لنكتة فالمعنى ان لم فاقول النبوة فاستواء  
 وبشرى محمد الذين آمنوا منهم بالجنة اي فليست وجههم من الامكان  
 ومنك البشرى والذين آمنوا ومنع الضمير اي وبشرهم بالجنة  
 ان آمنوا وفيه صحت لهم على الامكان ويجوز ان يكون على نحو قول  
 القائل يكافئ ان تعرف صفته الكتابية فكتب في هذا الكتاب واعطى الخبر  
 كتابته على ان يكون المراد واعطى عدي اليه وهو مكرر لما قالوه  
 وما ذكره لغير ما يقتضي المحب ولولا ان يظن في التوسيد ارجاء  
 من بيت عنه صحتها **قوله** وانما امر الرسول صلى الله عليه وسلم الخطاب  
 في امته يكون لمعنى فعل هذا هو الرسول وهو الفصل المتبادر  
 ولذا قدموه وتبين في الخطاب المعين ويجعل لكل من يقف على الحال  
 لنكتة كالتوبيخ والتعظيم وغرض ما قلنا مقامه فان كان الضمير موصوفا  
 لخير في موضع كى كارتضاة المحققين فهو مجاز ولا في كونه حقيقة  
 او مجازا كلام ليس هذا محله وعلى العموم فهو كل من يقوم مقامه من العالم  
 كقوله او يحكم كلام الله او كل من يقدر عليه من امته ولو افقده قراة  
 بشيء مجهول او لم يخطا طيلة كقوله بالانذار بقوله وانقوا ولم يخاطب  
 المؤمنين بالبشارة وقصه بانه لم يفتخروا بشئ فان من حدث له ما يشبه  
 قد يتبادر لاجل الله وقد يرسى اليه الخبر والثاني فيه تعظيم له كالا  
 تخفى ومرة قال انه لم يفتخر لا سلبا لريكات بشئ وانما كونهم احقنا  
 بالبشارة فالظاهر انه على التعميم ويحتمل التخصيص لان من يشترى مثل البشر  
 الذي يترحقق بذلك لانه لا يشترى لا يستحق لاسيما والامر له  
 لرب الارباب ويحتمل انه انهم لم يعدم قبولهم ذلك في الرسول صلى الله  
 عليه وسلم والمؤمنين بخلاف غيرهم من المصدقين المذعنين للحق بشر  
 ان النكات لا تترجم كما قيل فاستعمل كل محال ما يلقى به فان للزبد  
 حليا ليس للمعنى فقد يكون الخطاب تعظيما للخصم الركنين بعضا لاسباب  
 بالخطاب وقد يكون تخفيرا ولذا عمدت خطاب الملوك من ترك الادب فكل  
 وجه لما قيل من ان الله اذا خاطبهم بالبشارة كالك العظمين فيه اقوى والافوا

ابن عبيد

سكزي

بانهم

بانهم احق بان يشرروا اظهر والمصدق من الله غير عبارة الكشف فوقع كما وقع  
 وانما بانهم احق بالانذار الا ان الاغلام والاضاع بالملك  
 جمع حقيق بمعنى قوي الاستحقاق وحدير به ونعتنا واحضار مجلو  
 من ههنا مكذا والمراد به البشارة انقيا وهي في العرف قوله ذالت  
 على ان ماستره قدس سره كالمهنية بالاعتماد والاولاد كما في قوله  
 المتنبى انما التمسك بالاكفاء وقوله فيكون استنتنا فاعشيه لانه لا  
 يصح فيه ولا يظهر كالحالين وقواستنتنا في كوي وقيل فيا في تقدير  
 سؤل اي لمن اعدت او اعد لغيرهم وهو تكلف لاحاطة المية وانما كون  
 الواو استنتنا في هذا او قوما قبله فلا حاجة له وقيل توجيهه  
 العطف ان يجعل وبشر الذين الم يعني اعدت الجنة للمؤمنين والاولى  
 انصهر بمعنى الامتنان توافق القرابات والاحاطة ذاعية لما ادعاه فان  
 قلت الامتنان يكون من احقنا بما ذكرنا لم يحصل بنوصيف المبشرين  
 بالاجمات والتمسك الصالح والمطلب بالبشارة لا في ذلك النوصيف  
 قلت امر الرسول صلى الله عليه وسلم بمشارة من انصف بما ذكره  
 على تحقيق تلك الصفة فيهم وكونهم احق بذلك حينئذ اظهر **قوله**  
 والبشارة بالخبر الشارح هذا هو الصحيح وقيل انها في اللغة مطلق  
 الخبر كقوله غلبت في الخبر وقال الراغب البشر قطا هو الجبل والاولى بلطنة  
 وفي كلام ابن قتيبة مكنته وتبعه فحصل المعنيين وبشر بالخبر تيسار  
 بسط وجهه وذلك ان النضر انما هو انتك الدم فيها انتكاش النساء  
 في الشجر فيسط الوجه وعفونه ولذا سمي الناس السرو وسبطا وقالوا  
 في امثالهم السط صدف وورد في الحديث فاطمة بنتي بيبي طيها يسطها  
 فليست بجانية كما يتوهمهم **قوله** ولذلك قال الفقهاء الخ قيل علمنا انه  
 غير عبارة الكشف وهي البشارة الاخبار وما يظهر سرور المخبر به ولم  
 يصب فيه لان كون المخبر به غافلا عن الخبر به معتبر في مفهومها وهو  
 يفهم من عبارة رندون عبارة المصنفات الخبر النافع بوصف بانه سار  
 سوا المتحدث في مخاطب السرو ولما لم يحدث ثم انه يعتبر في مفهومها  
 فقيل لقرآن هذه الزمخشري وتبعه المصنف وهو كون الخبر صادقا بالبشارة  
 على الخبر الصدق والشارح الذي ليس عنده المخبر به وفي شرح المحقق الجمع  
 انما الصدق فلا ان البشارة استعملت لفيد فغير بشره الوجه للفرج  
 وهو لا يحصل الا بالصادق وان حصل فلا يتم بدونه وانما استنراطه  
 جمال المخبر به فلا ان تغير بشرة الوجه للفرج لا يحصل كما علم قبله  
 لما هكاه وكوهها وفي فهم القدير نحو انما ذكره المعترض وقوله انه  
 اورد على شرط الصدق في البشارة ان تغير البشارة كما يحصل بالانذار  
 الشارة صدق كذلك يحصل بما كذا وقد لصيب عنه ما ليس به  
 مفيد والوجه فيه نقل اللغة والعرف انتهى **قوله** لا فرق بين كلام

فقه  
 على  
 فاطمة بنتي طيها  
 ما يسطها

ابن كال



المع والزمخشري وكل منهما يكمل على عدم علمه بالخبرية التزاما لان في  
 العاقل لا يطلب الاختيار كما علمه وتحقق في كثير من المحل محل فاشد  
 الخبر واما الصدق فانما لم يتبعه منواله هنا لانه مشتزك به من البشارة  
 والاختيار من تقرير ما يفرضه من احوال الصدق فقد قال الخبر اري  
 في اصوله انه من الباقا في احوال وصدقها لا الصفاق ولا يصدق الخبر بالخبر  
 به ما لم يكن صادقا فلو ذكره في هذا المثل الصادق والكاذب فان كل  
 خبر فيه لمقال الصدق والكذب وما ذكره للمصرحه انتم بعين في  
 الهداية ولمكام الحقاير على انهم لما علموا لعل اول بغير البشارة  
 بكلامه علم منه انه لم يتيق له علم له على ان استيقا جميع الغيوب  
 ليس بلانهم لغير الغيوب فلا فيقراهم لعل بعض من احوال الله على محله فاهل  
**قوله** فزاد في فتيه اشارة الى انهم لو اخبروا جميعا معا عتقوا كل ما  
 وفزاد في جمع فزاد على خلاف القياس وقيل كانه جمع فزان وفزاد في مثل  
 سكارى في جمع سكران وسكرى فالانتي فزوة وفزاد في المصباح  
 وقوله ولو قال من اخبر في الايام علمه اكثر الغيوب وخالفهم في الايام  
 ما لك رحمة الله فقال في خبر في عتق الاول فان المراد بالاختيار البقا  
 كما فيهم بالعرف والجهوليات لو ايات النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من اراد ان يغير القرآن غصبا طريا كما انزل فليقرأه بقراءة ابراهيم عبيد  
 فاستدرا ابو بكر وعمر رضي الله عنهما لغيره بذلك فسبق ابو بكر رضي  
 الله عنه وكان سباقا الى كل خير فليخبر بذلك ثم اخبره عمر رضي الله  
 فكان رضي الله عنه يقول سرتني ابو بكر واخبرني عمر وقد علم الفرق بينهما  
 لغة وعرفا **قوله** واما قوله فليشرتم بعد ابا ليم الخ اي هو سئل  
 ما وضع الخبر لشار في الخبر الموروث للامر والحد ان لم نقل بان هو موزع  
 لمطلق الخبر كما مر على الوجه الاول في كلام المصرحه الله استغير  
 فيه لحد الصدق ومنه والتمس للاحتر وهو الوجه الثاني لان الله  
 والعذاب الالهي منية لهما وعلى الثاني وفيه تنكب العبارات هو نوع من  
 خلاف مقتضى الظاهر يقال له المنسوي وهو اذ عا ان المسعى نوعان  
 منكارا وغير متعارف على طريق التخييل ويجزى في مواطن شتى منها  
 التشبيه كقوله

يخر قوم لمجر في ذية ناس فوق ظمير لها شخوص الكمال  
 ومنها ان ينزل ما يقع في موقع شيء بكونه من لانه بلا تشبيه ولا استعارة  
 كما في الاستعانة المنقطع وما نصه فيه سواء كان بطريق الحمل كما في قوله  
 تحية بينهم مشروب وجميع او بدونه كما في قوله فاعتبوا بالصغار وحي  
 اطلق التنويع والمراد به هذا وقد جعلوا مثاله اساسا وقاعدة له وليس  
 هذا من المحال لذكر ظرفه مراد ايم حقيقة ما ولا تشبيها لان التشبيه  
 يعكس معناه وبسببه ومنه يعلم انه لا يصح فيه استعارة ايضا لا بتباينها

على

على التشبيه وقد صرح به الشيخ في دلائل الاحكام فقال اعلم انه لا  
 يجوز ان يكون سبيل قوله لعاب لا فاعى لقاتلات لعابه سبيل قوله  
 عتاب السيف وذلك لان المعنى في بيت ابي تمام انك تشبه شيئا بغير  
 لجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابك السيف على انك تشبه  
 عتابه بالسيف ذلك على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب  
 لا ترى انه يصح ان تقول مداد قلم مقاتل كسم الافاعي ولا يصح ان  
 تقول عتابك السيف اللهم الا ان يخرج الى باب اخر ليس عرفهم  
 بهذا الكلام وتزعم انه قد عاتب عتابا حشنا مؤثما انك اذا  
 قلت السيف عتابك خرجت به الى معنى حادث وهو ان تزعم انك  
 عتابه قد بلغ في ايامه وشدة تأثيره من افعال السيف كانه  
 ليس بسيف انتهى وقت سبطناه في محل الخبر وليس الشيخ ابو عذرة  
 فانه صرح به في باب الاستعانة من كلام سيبويه وغيره وقد دلت عليه  
 الشكا في ايضا في قسم الاستدلال وقتله العلامة الزمخشري في تفسير  
 قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتي الله بقلب سليم كما ساقى  
 ان شاك الله تعالى وانما حققناه هنا لان كثير من المصنفين كما ساقى  
 بغير قوة العبر من انما اضطرب في كلامهم ففازوا في جعلوه تشبيها وتارة  
 استعاره كحي ان بعض ارباب الكواشي اعترضوا على المصرحه الله في  
 عطفه باو وقال ان التراب جعلها شيئا واحدا والمص غير كلامه  
 فاختار فيه فكان كاقيل

• اذا محاسن اللان اذ بها كانت ذنوبي ثقل لي كيف اعتذر  
 وممن لم ينف على مراده من قال الفرق بين الوجهين في كلام المصاح الثاني  
 لانهم كثر فيه وخطب بعضهم في الفرق بينهم لخطط عشوا فلا فائدة في ذكر كلامه  
**قوله** تحية بينهم ضرب وجميع هو من قصيدة طوية لعمرو بن معدى ذكرت  
 بنما ما في الفضائيات واولها

• امين بكاتبة الداعي السميع • لو رقت واصحابي هجوع  
 • وسوق كبشة فقلت لاخري • كان زهاها رايل صليح  
 • وضيل قد دلفت بها بحليل • تحية بينهم ضرب وجميع  
 • اذ لم تستطع شيئا فدقة • وحاوذا لاما تستطيع  
 • وصلة بالزراع لكل امير • سمالك او سموت له ولوع  
 الخ والخيل مرفقة ولا واحد لها من لفظها والجمع ضول وبطاني على البرادين  
 والعزاب ويحوزن لهم الفرس ان كثير اوفي الحديث يا خيل الله اركبي وسميت  
 خيلا لاختيارها والمراد هنا المعنى المجازي ودلفت بمعني دنوت وقربت  
 مفاد كلفتهم لغير من دلفت اذ انصبت فتومعني شئت الفارة والحقبة  
 ما يحيا به لحد المتلاقي من الاخر كالسلام ونحوه وحجل الضرب هنا تحية  
 لما عرفته واصنافه للمبيت بوسعا اي ما يقع بينهم من التحية ويحفل

٢٨

حند  
سوطي

ابن عبيد



ان يكون البين بمعنى الغراف كقول الضرب بمنزلة سلاط لوداع عند هودج  
**قوله** من الصفات الغالبية الصالحة في الفصل مؤنث الصراح  
 اسم فاعل من صلح الذي صلحوا وصلا خلافاً ضد شمر غلب على ما ذكره  
 المعر رجة الله فليجروا بحري لا سيما الحامدة في عدم جزيه على الموصو  
 وعنه من اصحاب اسمها الاجناس الحامدة كما في البيت المذكور والخطية في الحاء  
 والطاء المهملة من مصغر وفي اخره هنة واستخرجت من اوس من حرمة  
 ابن مخنوم بن مالك الغطافي والخطية من خطاته اذ الطلعة لقب به  
 لقصره وحققا منظم وقيل ان خطه كانت مخطوطة اذ لا يفسر له وقيل  
 غير ذلك وكان اذ ترك خلافة عمر رضي الله عنه ولم يسلح وبولام طائفة  
 من قبيلة طي والنبيت المذكور من شعريه وهو

- كفي الهما وما تنفك صالحة اذا ذكرت بظهر الغيب تاتيني
- جادت لهم من العلياء بجمهم واخر ذوا مجد هزجيا الى حبيبه
- لمحت رماح بني سعد لمقومهم سراي العبي والظلمات والعين
- بكل الجرد كالسرحان مطرد وشطية لعقاب البجن يردني
- مستحبات ذواياها حياظا حين لدهن من دوت اظاير

والمراد بالصالحات الوطنية الحسنة وقا تيني خبر تنفك وبظهر الغيب يتعلق  
 به اي مدينته بظهر الغيب والظلم من محرم من الغيرة واستعار بمقتضى خلف  
 الغيب وفيه من الغيرة ايضا وسبب هذا الشعر ان فريد الخليل الطائي لم  
 فاطلته منه اوس من حارثة بن لام الطائي فمعه ما من عليه دعاء في  
 بعضهم الى حيا اوس ووعته فيه فاني وقاله وهذا هو الامع المذكور في  
 شرح ديوانه وفي كامل ابن الاثير ان النعمان ذهابه من حلال الملوك  
 وقال المؤيد وفيه اوس لحضر واني عند فاني من لبس من الحلة الكرمية فلما  
 كان العتد حضر والافاق فقتل في ذلك فقاتل ان كان المشراد من فاجل  
 الاشياء ان لا يحضر وان كنت المراد فبما طلب فلما اتوا النعمان لم يبرأوا  
 فطلبه وقال احضر لي ما اخفيت فحضر وطلبها فليته فحسك بعض قومه  
 فقال للخطية اجهه ولك شاة ثمانية من الابل فقال **قوله** وهو من الاعمال  
 ما سوغه الشرع الى التسوية لتفصيل من سلع الشئ ما سهل بخوله  
 في الخلق قال تعالى ولا يكاد يسيغه ثم يجوز به عن الاباحه وعدي  
 بالتضعيف فيقال سوغته اي احته لما في الاباحه من التسهيل وشاع  
 حتى صار حقيقة فيته ولذا قيل لو اكنى المص بقول مما حسنه الخ كفي اذ لا  
 تحسب من دون التسوية فلا يبدل في المباح وكذا قال شراح الاكتشاف  
 هي ما يظلم للزينة الثواب لكثرة ذكره للتوسيع لانه كالجسر وما يبدل كالفضل  
 وعدل عن قول الزمخشري الصلحات كلها استقام من الاعمال به ليل العقل  
 والكتاب والسنة لا يتناهى على الاعتزال في الحسن والقبح كما لا يخفى ولذا  
 حصة بالشرع وقوله وتاثيرها في الحسنة والعللة بفهم الحافيه ما معنى العلة

الواحدة

الواحدة الا انها غالباً فيما يجد والعطف بأو وان كانا مترادفين لجواز التناول  
 بكل منهما وان اردت ان التافيه ليست للتفعل الى الاستمعة لانه قد يوصف  
 به **قوله** واللام قطعاً بالجنس مراد في الكشف انها اذ دخلت في المفرد  
 كان صالحاً لان يراد به الجنس الى ان يحاط به وان يراد بخصه  
 الى الواحد منه واذا دخلت على المجموع صلح ان يراد به جميع الجنس  
 وان يراد بخصه لا الى الواحد منه لان وزانه في نكاح والجمعة في  
 الجمعية في الجنس وزان المفرد في نكاح والجمعية في الجنس  
 لا في واحد والمص رحمه الله لم يفرق بين هذا التفصيل ولم يذكر احد  
 وجه تركه له وهو سكتل انه لفظة لا تقتضي فقط ومخالفة ومخالفة  
 له كما وقع في بعض الخواشي وسيفرغ سكتل عن قريب فاللام هنا الجنس  
 لانه اصل معناها الوصفي اذا لم يكن عهداً ولا استغراقاً عما يفهم من  
 المقام معونة القران ثم اذا فهم منه واريد من الاستغراق المفرد  
 والجمع فرقام لا فان قيل استغراق الجمع نكاحاً وكل جماعة جماعة  
 كان استغراق المفرد اسهل وان قيل يتناوله واحاده نكاحاً في  
 الانثاء والفرق بينهما في التقي ظاهر على ما فصل في شرح التلخيص  
 والمفتاح ولصاحب الكشف فنه كلام سكتل لشدة التامل وسياق  
 ان شأ الله تحقيقه في آخر سورة البقرة فان قال **قوله** اذا كان الجمع  
 المعرف باللام يصلح لان يراد به الجنس كله وان يراد بخصه لا الى الواحد  
 فالمراد بالصالحات حيث ان لا يجوز ان يراد به جميع الجمع مطلقاً  
 والا لكان الاقل من الاثنين والثلاثة ولان يراد بالجنس كله اذ لا يتناهي  
 ان ياتي به كل واحد وان قصد التوزيع عاذاً المحذور وهو ان يكتفى من كل  
 واحد اعمال ثلاثة بل قل منها على انقسام الاتحاد على الاتحاد **قوله**  
 ليس المراد الاقل ولا الكل على ما ذكره بل يتبين ما اعني جميع ما يجب على كل  
 مكلف بالنظر الى حاله فيختلف بل هو المكلفين من الغني والفقير الاقارب  
 والسفر والصحة والمرض فمضى قوله عملوا الصالحات ان كل واحد عمل ما  
 يجب عليه على حسب حاله وفيه شائبة في توزيع كما قرره الشريف في شرحه  
 و**قوله** انه للاستغراق بان يعمل كل ما يجب عليه منها انه واجب  
 قليلاً كان او كثيراً فدخل فيه من اسلم ومات قبل ان يحجب عليه شيء او وجب  
 شيء واحد ومثله ليس في توزيعاً بالمعنى المشهور وهو انقسام الاتحاد  
 على الاتحاد ذكر كذا القوم خيولهم فانه يطابق ايضا على مقابلة اشياء  
 باشياء احد كل منها ما يحضه سنوا الواحد الواحد كما في المثال المذكور  
 او الجمع الواحد كدخل الرجال مساجد محلاهم اذ العكس كل نفس القوم  
 شيائهم ومنه قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وسماه  
 قدس سره شائبة التوزيع فمضى على قوله ان قصد التوزيع عاذاً  
 للمحذور وبانه توزيع بالمعنى الثاني بغير محذور فقد غفل عن مراد طاعن

ابن كمال



فاذا عرفت هذا فما في الكشف هنا من انما تقرر في الاموال وما ينبغي عليه  
 من الخروج من ان ال الجنة اذا دخلت على الجمع فتسلمه معنى الجمعية  
 بدليل مسئلة لا اقترع الفسا ولا اشترى العبد لا يستلزم انما عدم الرزق  
 بين الفرد والجمع المحكي باللام وقد عرفنا من ان قتل لهما لا فائدة فيه  
 في الجمعية انما هو اوقا للوجع ولا فائدة اخلا عليه ان مع انما السلب  
 المفرد لا افراد ايضا فالظاهر ان المص انما ترك ما في الكشف من الفطنة بحسب  
 الظاهر انما تقرر في الاموال الاستعمال **قوله** وعطف العمل على الايمان  
 مرتين بصيغة اسم الفاعل والحكم هو البشارة على ظاهر كلام المص وهو ان  
 تقدمت لكن تعليل الحكم على المشتق وما في معناه يشترط ان متبدا  
 حلة وسبب له فهي متعدي بالذات كما مر مرارا او تكون الحجة  
 المبيحة بها لهما وقوله اشعارا بالنسب على انه حلة للعطف اي عظمة  
 للاعلام بما ذكر وفي تفسير التمر فندعي هذه الآية حجة على من جعل  
 جميع الطاعات ايمانا بحيث اثبت الايمان بدون الاعمال الصالحة  
 لعظمها علية فان قلت **قلت** انكم تقولون ان المؤمنين يجوز دخولهم  
 الجنة بدون الاعمال الصالحة فتكون ما قلتم خلافا للنص وهو سؤال  
 المقول في البشارة بالجنة المطلقة بالجنة شرطها اقتران الاعمال  
 الصالحة بالايمان ونحو لا تجعل الامحاب الكياثر البشارة المطلقة بكل  
 تثبت مشاركتهم مقتدة بمعية الله تعالى وجاز ان يكون العمل الصالح  
 عمل القلب الاخلاص في الايمان فلا تنفي حجة على صريح الاعمال وهذا  
 معنى قول المص السبب في استحقاق هذه البشارة الخ ولم يرد ان الايمان  
 المحرك لا يفي لان الاعمال توجب الثواب بل ان الجمع بينهما مقتضى لتفضل الله  
 بمقتضى كرمه وتركه بخلافه كما علمنا من السنة وقوله عبارة عن التحقيق  
 هو مصدر حقيقة اذا صدق كافي القاموس ففعلنا التصديق عليه تيقنا  
 واقرار المتكمن شرط كافي فلا مشاقفة بينه وبين ما مر في تفسير قوله يجوزون  
 بالغيب كما نؤمنهم **قوله** ولذلك قلنا ذكرنا مفردا في اي يكونهما كالاساس  
 والبنا لا يكونه لا غنا الخ لان الظاهر حينئذ ان يقول ذكر بالافراد  
 وهو ظاهر لان العمل لا يعتمد به بلا ايمان والامر لا يناسب الفرد في  
 والعقبات في الغيب المجردة والمد الشفع والفائدة وهذا امر وعق مورك  
 اتفاقا وقد قيل على هذا ان الايمان موجب للنجاة من العذاب المخالفة  
 السنة فاننا اذا انه لا يفي بظلالا فممنوع من ان جسد العمل الصالح كذلك  
 وان اراد مقيد انبت ذلك وجوابه ظاهر من تدبر **قوله** وفيه دليل  
 على انما خارجة الخ فيل ان اراد خروجه عن ستم الايمان المنجي في الشرع  
 فمنوع وان اراد خروجه عن الايمان اللغوي فقليل الخ ويحيى وليس النكاح  
 فيجمع ان الظاهر جملة على المعنى الشرعي ما لم يعرف عنه صانف وهذا  
 ذهبك عما مر ثم انما صانف اقوي من العطف مقتضى للتأخير اذ لا

فحجة لعطف الشيء على نفسه ولا الجزاء على كله ومثله كاف فلا يرد عليه شيء  
 مما في بعض الجواهر في قوله الامثال اشارة الى انما فتدقيق الامثال العطف  
 على خلاف الامثال لنكتة كما في عطف جبريل على الملائكة وهو ان الله عز وجل  
 يذكر واصلا ان لهما بان لهما لتعدي البشارة بالجنة فالتأخر  
 حرف الجار مع ان وان بغير عوض لطولهما بالصلة ومع غيرهما فيه  
 لخلاف بين البصريين والكوفيين مشهورة وفي محله بعد الحذف  
 قولان فنقول بضم بزغ الخافض كما هو المعروف بامثاله وقيل جبر  
 لان الحذف لا يبعد الحذف قد يتبع شره نحو ان الله لا يفعل بالجنة مع مد  
 الامزة وقصرها كما يتبع النجاة كمد هنا مقصور **قوله** وهو مصدق  
 حقه اذا استمر الخ الجنة بفتح الجيم ونشد ثلث النون ومداره بمعنى لا ينكح  
 عنه وتوصيفا للجنة بانها مظلال لا ظها رة في السترية والاكشاف  
 انما يعطى بعضها ببعض لانها تلت وقوله للملك لغة تفضل للجنة بالمره  
 دون المصداق واصغر ومنه الجنة لمقابل الانس لا تتنازله عن العيون  
 وكذا الجنون لستر العقل والجنة للترس وغير **قوله** كان عيني  
 هو من قصيدة طوية لك لزهير بن ابي سلمى يمدح بها محمد ووجه  
 هو من سنن المشهور قلنا  
 • ان الخليل طاحدا بين فافترقا • وعلق القلب من استقام علقا •  
 • وفارقتك برضين لا انفكاك لهما • يوم الوداع فامسى رهوقا فلنا • ومنها  
 • كان عيني في غري متقلة • من النواضع تستفي حنة سمحا • ومنها  
 • ان تلقى يوما على عاليا هروما • تلقى الساحة منه والند لعلقا •  
 • وليس مكان ذي قري ولا رحيم • يوما ولا معدما من كاي ووقا •  
 الخ وهو شاهد لاطلاقه على الشريد و ان الارض قد يطلق عليها وقال  
 الراغب الخليل لستان ذي شجر يستريح به الشكاره الارض وقد نسي الانظار  
 الشار قصيدة وعلمه جعل قول زهير وفي الكشف للجنة البستان من  
 الخلد والشجر المنكبات المظلل بالنعاف اغصانه قال زهير الخ وعيني  
 فيه تشية عين بمعنى الجارية والغريب الدلو الكبير والمقتلة في  
 بصيغة المفعول من فاعيل القتل بمعنى الناقة التي كراستها لها حتى سمى  
 انقيا دها والنواضع جمع ناضع وهو البعير الذي يستقي عليه ويستعمل في  
 اخراج الماء من الابار والحق بضم حوق وهي الخلة القلونية  
 المرتفعة جدا وخصها لاحتياجها لكثرة الماء فهي اوقع وابلغ هنا  
 فنقول بعض الادباء انه حشو لا خيل الفافية لا فائدة فيه لا وجه  
 له وقال ستر الخ الكشف انه يالغ في تدريف الدموع فاختار الغريب  
 وهي الدلو المظلمة وثناها بنبينا قلد و ام الانسكاب يتعاقبها  
 في الجحى والذهاب اذ لا تزال نصب واحدة وترسل الخرى وذكر المقتلة  
 لانها تخرج الدلو ملأى وصفا بانها من النواضع المتميزة على هذا العمل



وأورد الجنة التي على الكثرة والانتفاء والفعل المتفرقة لكثرة الشيء  
 لا سيما الحق منها والمعنى كما في شرح الديوان أنه يقول ما يثبت  
 منهم لم أملك دموعي فكانها من كثرتها شغل من دموعي ناقة مذكورة  
 للمحل كما في قوله تعالى في الد لويل يخرجها من نافذة مملوءة وقولك  
 قدس سرم كان الظاهر أن يقول كان عيني غمرها مقتلة لك أي  
 بكلمة في كانه فبدت أي أن ما ينصب من الغمرين منعت من عينين  
 ولم يزد على هذا فكانت غمره كافر فوهمه كافر به صرح اليحيى  
 ولا يخفى أن الخبر لا يصح به ما إذا التشبيه لانه من التشبيه  
 البانيغ عند من والتشبيه والتشبيه والتشبيه فيه لا نظيره  
 ومن الخيالات ما قيل منها من أن المراد بالفعل تطويل الخيالات  
 فماتت الاجتهاد فكان عينيه لتشي قللك الخيالات فماتت وعقل  
**قوله** شمر البستان لما فيه الخ معطوف على قوله الشجر والبستان  
 يظنون على الأرض التي فيها الاشجار وهذا هو ورد في شعر الاعشى  
 بمعنى الخ لخاصة كما ذكره الجواب في كتاب العرب وقد ذكرته  
 العرب قديما واستعملته بهذين المعنيين وأصله بالفارسية  
 بويستان وبوي الدار الحية الطيبة وبستان بمعنى المكان واللمحة  
 فحذف كذا في اليا والوا وحضر بارض الاشجار التي تقطر بزود النسم  
 بطيب الانهار شمر عرب ونقل بهذا المعنى شمر فوسعه فنية فاطلقه  
 على الاشجار ونفسها وقول بعض المتأخرين انهم من اللغات المشتركة  
 فانه في العرب بستان ذات حائط فيها بساتين اشجار وفي الفارسية  
 مركبة من كلمتين ومعناه التركيب فاحتمل الترجمة وقد وهو فيه  
 صاحب القاموس حيث قال انه مغرب بويستان انتهى وهو من ابن  
 لخت خال النظائر عنده اذ في شجرة من الانصاف وليس الكامل  
 عليه الا محبة الخلاف ومثل البستان في معنيته الجنة فتطلق على  
 الأرض بساتينها وعلى الاشجار وجدها كما ذكره للمص رحمه الله وورد  
 عن قول الزمخشري الجنة البستان من الفعل والشجر طافيه من الهمام  
 والاقصاف على احد معنيته لانه قيل من انه قصير القامة فلهذا  
 استشهد بالبستان على تشبيه البساتين بالجنة واوجب منه متابعة  
 الشرح له انتهى وقال قدس سرم اطلق الشاعر الجنة على الخلد لا ينافيه  
 قول الزمخشري الجنة البساتين الخ اذ لا يعلم منها انها نفس الاشجار او  
 الأرض التي فيها او مجموعها فنية فطردت بها ان يقول من الخلد البحر  
 يعني ما اراد به من احد معنيته فان قيل ما انصاف لانه لا ينافيه  
 فارتكاب لما هو في غاية البعد من غير حكمة الله وقوله لما فيه الخ  
 بيان للمناسبة في اطلاقه او للعلاقة فان كان اسما للأرض فقط فن

ابن كمال في رسالة  
 الترتيب

اطلاق

اطلاق الكمال على المحل وان كان المجموع فمن اطلاق الخبر على الكل وفيه  
 محتمل لهما والمتكافئة بمعنى المتساوية المتشابهة لكثرة ما يستعار  
 من الكثرة المتكافئة للظاهرة والرقعة لينا لما كشف وشجر كثير  
 كما قال امته  
 وتحت كشف الماء فوبا طيل الغري ملائكة تنمط فيه وتضو  
**قوله** شمر دار الشواب لسايفها الخ دار الشواب هي الدار الاخيرة  
 وهي في مقابلة الدنيا التي هي دار التكليف والدار التي هي دار العقاب  
 وهو منقول اليها لانه حقيقة شرعية وهو المتبادر منه كالمش  
 ذكرت وبترى المناسكة بينه وبين المتقولات بوجهين والجنات  
 بالكتبة جمع جنة مكتفي ارض ذات اشجار وحدث ايقا واشجارا وطافها  
 من النعيم الذي لا عين نظرت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر  
 مما هو مغيب ومستور عما الاك فلما استعملت الجنة لاستتارها فيها  
 وان كانت موجودة الاك وافان يكون جمع فنن بمعنى غصن وجمع  
 فن بمعنى ضرب وروع وهذا هو المراد هنا والغالب فني جمعه على ذلك  
 والجنة من الاستا الغالبة على الدار الاخيرة الا ان غلبتها لم تقبل الى  
 حدة العلمية لانها تعترف وتتكر وتجمع وتوصف بها آثا الاشارة في  
 خوف تلك الجنة وانما جمعت بهذا المعنى لانها كما تطلق على المجموع تطلق  
 على اماكن منها وعلى القدر المشترك بينهما ولولا ذلك لم تصح الجمعية هنا  
 والى هذا اشار المص رحمه الله بقوله وجعلها الخ وايدة بالنقل عن  
 سيد المفسرين ابن عباس رضي الله عنهما ففهمنا جنان على مراتب  
 متغايرة وتجب استحقاقها بها ولما وثقنا وت رتبهم في الشرف  
 كالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو ظاهر والعمال جمع عامل  
 والمراد به من يعمل الصالحات من خيرة خلقه وفيما نقل عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما من انما سبغ اشارة الى وجهه لختيار  
 حقائق فانه جمع قتلة على الصحيح كما مر على جنان كما قيل وما نقله  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انكرو السيوطي رحمه الله وقال انه لم  
 يوجد في شيء من كتب الحديث قتيل وفي قوله افان الخ اشارة الى  
 انه تنكيس جنان للتنوين ويحتمل ان يكون للتنظيم اي حقائق لا يكتمه  
 وصفها **قوله** واللام تدل على استحقاقهم الخ يعني انهم لاهم استحقاق  
 والله تعالى لا يجب عليه شيء فهو جاز على عوايد لمكانه وفضله  
 في الاشارة بوجهه الذي لا يخلفه وقوله لانه ليس لبيانات  
 معنى اللام الموصولة لفظا لا استحقاق بل لبيانات انه مراد منه  
 احد فردية والضمير المضاف التمدد انه لا يصح ما وهو قدما في الكاف  
 لمذهب المعتزلة القائلين بان الشواب مستحق لذات الایمان  
 والعمل على ما تقر في الامور وقد مر قول المص رحمه الله في تفسير



قوله لعلكم تتقون ان العبد لا يتقن عبادة ربه ثوابا وهو كالحمار يحملا الجمل  
**قوله** ولا على الاطلاق بل بشرط ان يستمر في طاعة الله تعالى في كل حال  
انه يموت على الايمان لان تحلل الردة لا يمنع دخول الجنة وهو مما  
اتفق عليه المتأخرون في ردة الاشارة فان حصول المراتبة الاجزوية  
مشرط بالموت على الايمان بلا خلاف وقيل ان الخلاف في المصدق  
والاثر اذا وجد من العبد هل يقع ان يقول انا مؤمن حقا ولا يقول  
انا مؤمن بالله تعالى كما صومك هب لك الجنة كما تريد لانه ان كان  
للمشك فلو كفر وان كان لاحالة الامور الى مشيئة تعالى والملك في العاقبة  
والملك لا في الحال او للتبرك والتفرد عن تركه نفسه فالاولى تركه  
لانما هو الشك وخلاف المراد او ينبغي ان يقول كما ذهب اليه الاشعري  
لان العبرة بالمحاجة وهذا المسألة تنقضي مشيئة الموافقة عند هجره كما في  
ان شاء الله **قوله** روي المتأخرون ان شاء الله لا لما قالوه حديثا  
هو من قال انما مؤمن ان شاء الله فليس له في الاسلام نصيب وهو  
حديث موهوم بانفاق المحدثين كما فصله في كتاب اللائي الممنوعة  
في الاخذ في الممنوعة وقد سمع عن ابي هريرة رضي الله عنه ان من تمام ايمان  
العبد ان يستغفر في رده الجوز قلبي وصحة ما ابلغه وما خلفه وقال الاستغفار  
الايمان سنة فمن قال انا مؤمن فليس له ان شاء الله وهو ليس استغفارا  
واكن عواقب المؤمنين مغفرة عنهم ثم اورد حديث جابر رضي الله عنه  
ومدوا له كانه رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر من قوله يا مقلب القلوب  
ثبت قلوبنا على دينك مع كونه كاذبا مستدل بما على سنة الاستغفار وبطلان  
ما خلفه والعلامة ابن عقيل رحمه الله قال في مستقل فيه ليس هذا من الاستغفار  
ما فيه **قوله** فاوالتكسب طلت اعماها ثم اخرج هذه الآية تدل على ان الموت  
على الكفر مصطط للعمل ولا خلاف فيه لاحكام الفقهاء شرح الكشاف هنا  
وانما الخلاف في لصا ط الكفاية بدون التوبة وفي الكشاف للفتاوى قال  
الامام القول بالاحكام باطل لان من ايا الايمان والعمل الصالح استحق الثواب  
الذي يشره فاذا كفر بغير استحق العقاب الدائم ولا يجوز وجودهما جميعا  
ولا اندفاع احداهما بالآخر اذ ليس في الباقي بغيره ان الطاري اولى من اذلي  
الطارى بقيام الباقي والمخلص ان لا يجب عقلا ثواب للطيع ولا عقاب  
العاصي والجواب منع عدم الاولوية فان الطاري اذا وجد امتنع عدمه  
مع الوجود من ضرورة امتناع الوجود والعدم ووجوده يثبت بان عدم الباقي  
اعني عدم بعد الوجود وهو ليس محال وبانه ممنوع من ان يتفاد الشئ  
بطريقا من ضده والمركبة بالتكليف والقيام بالعباد وانما الاضطرار مما  
نطق به الكتاب فكيف يكون باطلا واعتبر من عليه بان من اذ الامام  
ان ابطال حكم احداهما يحكم الآخر ليس محال وبانه ممنوع من ان يتفاد الاضطرار  
الذات بالذات الا ان اذ ابطال الاصل يطل الكل الحكم المترتب عليه ثم ان

هو كتاب  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

شرح

مراده

مراده ان القول بالاحكام تفلأ كما في الكفاف باطل فلا يفي لنطق الكتاب  
به فيما هو مخصوص او مؤول وليس هذا كله كلاما محترقا من الله  
منه تبينه ويخبر به فليطرح ثم ان لصا ط الاعمال بالكفر مطلقا  
منه هي في حقيقة امتنع لا لا يقول تعالى ومن يكفر بالايمان  
فقد حبط عمله ومن هب الشا فليطرح لا يكون محبطا الا بالموت  
على الكفر لقوله تعالى فميت وهو كما في محيل المطلق على المتكبر  
على امثله وقوله ولعله لم يقصد الى ان يستغنى بذلك لا يثبت  
الذات على الاحكام فالشك في مقتضى لعدم استحقاق الحقبة  
**قوله** ان من تحت اشجارها الى العادة الا لصفة حارثة بانها  
مكان المياه الجارية كما قيل في الساق حرب للمكان العالي فان اراد  
بالجنة لا اشجارها فانك مع ما فيه قريب في الجنة وان اراد بها  
الارض فلا بد من التاويل بتقدير مضاف الى من تحت اشجارها  
او يبيحها لغيرها اليها باعتبار الاشجار استحقاقا ونحوه وقيل ان  
تحت بمعنى جانب مخرج به ابن عطية وقال هو كقولهم ذاري  
تحت ذارقات ومنعقده بعضهم وقال ابن الصايغ رحمه الله لما  
كانت تجري من تحت الاشجار المظلمة قيل من تحتها اذ انما للملأمة  
صدق انها جرت من تحتها وقال صاحب التفسير من تحت اشجارها  
او متار لها ويحتمل ان معناه من تحت الجحانات وقد قال ابو البقاء  
من تحت ارضها فلا وجه لمنع ابنه الجوزي له وقال ابو علي من تحت  
اشجارها وهو بعيد وقال الغزالي من تحت او امرأها كقوله  
وهذه الامانة بخبري من تحت **قوله** كما ترايا جارية تحت الاشجار  
عدا عن قوله في الكشاف كما ترى الاشجار الثابتة على شواطئها  
الى ما هو اظهر وان وجهه بانه فصد لشبهه الهسية بالهسية  
فالاضطرار يقتضي بعض المفردات على بعض او نا حيزه فالناط في  
مهموز المضمر كالتاويل ونا ومعنى وجمعه شواطئ ومسروق بزنة  
الفعول هل لمسروق من الاضطرار النابغ والمزوق بن المزدك  
المحدث وما روي الشرح لخرجة ابن المبارك وهذا في الزهد  
وابن جرير والبيهقي في البيه والصدود كما في الصحاح شق  
مستطيل في الارض والاشهر مؤيد لكون المعنى تجري من تحت اشجار  
**قوله** واللام في الانباء الجبر الح اللام عبارة عن المعرفة بغير  
الجزم عن الكل كزيادة هذه الواصل عند الجمهور وشقوها وان اذ  
الجزم الجزم الذي هو المتعارف للمتكبر وفي الكشاف ان غير من ظهور  
فما الى استغراق وعدمه كما هو مقتضاه مثل اهلك الناس الذين  
والذين هم الى الجحيم المعروفان من بين ساير الاشجار وكما تستعمل  
للمعوم في المقام الخطابي ولا قل ما هو مقتضاه في المقام الاستدلال



وقد تستعمل من غير نظر الى الخصص كما في المثال وكما في هذه الآية وما هو  
كثيرا ايضا وصورة على القليل من جهة الله حيث قال في تفسيره على الجنس  
هنا وقول الزمخشري انما الحاضر في الذهن انك تعلم ان الشيء لا يكون  
حاضرا في الذهن الا ان يكون عظيم الخطر معقودا به المفسر أي تلك  
التي عرفت انها المنفعة العظمى والذلة الكبرى وان المفاضل وان كانت  
ان في لاسمها لا يفسر حتى يكون فيها الامتياز فان لحد المفسر  
ما ذكره في الآية من معنى كما انفق عليه اهل المعاني والعربية وكنت  
ينافي ما ذكره في نحو اخل السوق واشتر الحنم وانما علم فيه قوله  
الحاضر في الذهن وهو انما قصد به بيان الفرق بينه وبين النكرة  
وانما بينهما كما علمت لان من اتي باب الحواشي من لم يتبين له فاستبد  
فيه وانما ذكره الزمخشري في لكته لذكرها لا توجيها للتعريف وهذا  
هو الذي عناه الفاضل الشريف بقوله العمد لا يتقدم ولا ساكن  
الجنس بطلن في كلامهم على ما يشتمل الاستغراق والمخفية او صفة المص  
رحله الله بقوله كافي فقلت بستان فنية المسالك الجارية وما  
فيل هنا من انما يحتمل الاستغراق على ان المعنى يجري تحت الاشياء  
جميع انما الحجة فهو صنف لدار الثواب فان اشجارها على شواطئ الانهار  
وانما رها تحت ظلال الاشجار الباردة من مياه الحيوان لمن رزقه الله  
الحيوان **قوله** او العمد والمعمود الخ الآية المذكورة من سورة القتال  
وهي من نيت على الصبح وقيل انها مكتوبة بهذا قال الشيخ بهما بالذين  
عقل ربه الله هذا ان يتوقف على تقدم نزول الآية القتال على هذه وقد  
قال حكيم ان البقرة اول سورة نزلت بالمدنية ولذا قال الفاضل في  
التقارير انما يصح هذا الوثب سبقها في الذكر ومع ذلك فلا يخفى  
تقدم مثل هذا العهد وتبعه الفاضل الشريف قدس سره وفي حواشي ابن  
الصباغ هذا انما ينبغي على تقدير ان يكون فيها انما لا يتقدمت  
في النزول هذه الآية وهو قول الضحاك وسعيد بن جبير في انها مكتوبة  
واما على قول ابن مجاهد انها من مدنية فاما ينبغي على تقدير ان يكون فيها  
انما راجح سبقها في النزول هذه الآية والاسكن الذي ينبغي كما سياتي  
وترك المصراع كما بقا الوجه الثالث في الكشف وهو ان الالف واللام  
فيه عوض عن الصاقفة لما فيهما سببا في تخفيفه **قوله** والتمت بها الفتحة  
والسكون لم قد ذكر مثله في فعل الذي عني حرف خلق والمختلف التام  
فيه ففيل انه لفتحة ولا يختص به بل يكون في غيره كفسر وفسر وهكذا وذهب  
البغداديون الى انه اسماء وهو مقيد فيه وابتدأ به سمع من بعض  
بن عتيق بن خوي لو كانت لفتحة قلبت الواو والفاء لتقلب لوزنهما  
وقد كلام في خصائص ابن جني وقال الزمخشري ان الفتح في ما قطع وهو  
في الامثل معنى الشق بمعنى المشقوق وهو المكات ولذا سمره المصراع الجري

سبوح  
وابن نجيب

والجدة ولا صغر الامتياز كالفتاة والبحر اعظمها وقوله كالنيل والفرات  
هما نهران عظيمتان مشهورتان وهو محتمل ان يكون تمثيلا للثمن والجر  
ان لم نقل انه محصور من المص كما هو المشهور في الاستعمال قال  
الراغب اعتبر من البحر نارة ملحوتته ففيل ما يحترق ملح وانما البحر  
ملح قال وقد عاين ماء البحر الارض حرا وزاد في المرمون انما المشر  
العذب وقال بعضهم البحر يقال في الامثل للملح والاعذب وبجران  
تغليب وقوله والنزكيت المسعة انما مثل معنى من الماء والبر على السعة  
يقال انهم انهم اذا اتهم ويرد عليه النهر بمعنى الزجر فانه لم  
ولا خط فيه معنى السعة للمسعة الا ان يقال انما انهم انهم انهم  
كما يشير به الراغب ففيل سعة معنوية **قوله** والمراد بها ماؤها  
لما صير بها الامتياز المذكور في النظم والمفهوم من المقام والاضمار  
هنا تقدير المضاف كما في نحو انما لثمن من مجاز المفضل المقدر  
اما مائة او ما كما هو ظاهر عبارة المصرح فانه قد ثبت تجري رعاية  
للمضاف اليه القاسم مقامه او عناية للفظ الجمع لانه مؤنثان كان  
مجازا للمجازورة او لذكر المحل وازاد المحال او الاستناد مجازي من  
عن تجوز في اللفظ الظرف ولا يتطابق في استناد الاختراع الى الارض  
لكونها محلا لا يخرج ففيل والاستناد الجري لانها نكتة خاصة بغيرها  
لخاصة وهي ان انما للجنة ليست الا للمياه لجوهرها من غير لحد وده  
والا يخفى انما انما ينبغي على الحد المفسرين ولو تغيرت هنا لكان كلامه  
في مجاز **قوله** صفة ثابته لجنات الخ ذكر فيها ثلاثة اوصاف  
ونزك رابعاسيا في ولذا لم يذكر الحضر الذي في الكشف واذا كانت  
صفة فهي في محل نصب وحينئذ لم يعط للاشارة الى استقلال كل  
من الجنتين في الوصفية لانهم صفة واحدة واذا كانت خبر  
مبتدأ مقدم فتقديره هم الذين امنوا الخ او هي احوال الجنات  
وفي شرح الفاضل التقدير في ولا يقدح في انما اي هذا اللفظ بل  
هي اوصاف بمعنى الفتنة او الشان **قوله** هاهنا بحث وهو ان  
الجملة المتخذة المبتدأ اما ان تجعل صفة او اسنينا فافعلنا بالضمير  
لغوا فليكن بدون اعتبار الحذف كذلك ورد بات الربط المعنوي  
حاصل الجملة عبارة عن الشان الذي هو مبتدأ افرق بين الشان  
وبين هي ومثله في عدم الاحتياج الى العاين كما ذكره النحاة في قوله  
مقول من يد منطلق وفيه نظر وسيا في مافية في سورة يس وما ورد  
من التقدير نقل في الكشف عن بعض الشراح ومترصد لانه خلاف  
الظاهر وما قيل من انه على الخبرية اما ان يقال انه لا يجب كون الخبر  
محمولا على المبتدأ او يجب ان يكون ذلك تخفيفا او ما يلا من كما تسويد  
وجه القرائين بها الاحتياطية الآية وقيل انه على هذا التقدير صفة

عصام

سعد

عبد الكريم

كازيني



مقطوعة ولم يثبت له الشرع الكفاف مع جلاله قد مره فاعترضوا عليه  
بأنه يعود إلى الجملة المحذوفة المبتدأ فان جعلت صفة أو استثنى فيها  
كان تقديره الاضمر مستند ركبا وان جعلت ابتداء كلام كان فليكن ذلك  
بلا حذف ومنهم من تمتك في ردفعه بان تقديره لم يقوى الاستيناف  
وتقديره هو يقوى الوصفية ومما ينبغي منه ما في شرح التفتازاني  
فانه قال لا يحتاج الجملة التي هي خبر عن لفظ الشان الى عايد كعمير  
الشان وتقديره لم يعل على انه ضمير القصة لانه يحسن بحلة العدة  
فيها مؤنث فالوجب تقدير ضمير الشان هو الله ولا معنى ما فيه لانت  
قطع المفت الذي منعونه نكرة وموجلة خلاف الظاهر حتى منعه بعض  
النحاة وان كان الامح خلافه كما في شرح التبيين وسيا في تفصيله في جملة  
واما ما قيل من ان المقدم ضمير الشان لا ضمير الذي امتوا والجنات  
لانت كلتا ظرف زمان لنصفه على الظرفية فلا يصح ان يكون خبر عن جثة  
وتقديره المبتدأ على تقدير قوله كلاما ابتداء ثانيا غير وصف ولا استيناف  
استحقاق في مراعى الجزالة المعنى وليس بلازم ومما لا يلائم لانت كلمة واحدة ليس  
خبر بل متعلق بمفادها كما سلك في الجملة خبر وما ذكره لا يعني شيئا والجار  
الوابق كون هذه الجملة حال من الذي او من جنات الوصف القرب لها  
من المعرفة وهي كما قال ابو حيان حال مقدرة لانهم وقت التفسير لم  
يكونوا امرزوين على التوام والاصل في الحال المصاحبة **قول** او متأنقة  
كانه الخ قد مر بتبع المفسر في سؤالا عن فواكه الجنة فقوله تعالى ولهم  
فيها ازواج مطهرة الزيادة في الجواب ولوقدر لظهور في الجنات لانت كما  
في هذه الدار ام اتم واقيم كانا صرحا واضحا ولا استيناف فارجح الوجوه عند  
كاذره صاحب الكشف وغيره وهذا ينبغي ان يكون معنى من قبل من قبل الدنيا  
وهو قول مجاهد وعن ابن عباس رضي الله عنهما والضحك ومقاتل انه  
في الآخرة على معنى رزق الغداة كرزق العشي وذهب ابو عبيدة الى ان معناه  
تختلف الثمرة الخبيثة مثلها والخالدة في الجنة البال والقلب والنفس وكل  
منها جميعا ههنا وازيح بديا مجمعة وحارة ممتلئة مجبول راحة اذا ازاله  
وفي قوله وقع الخ استعارة تسمية او مكنية كما جعل ما خطر للسامع  
من التردد وما يقع في الدار الدنيا وخوفها من العباد كما يقال لما لا يشبهه  
فيه لاخبارا عليه فقوله انهم شرطي ومثله في اللطف قول ابن سينا  
الملك كنت فوادى من حبه وحيته كانت المكنية **قول** وكلما نصبت  
على الظاهر الخ قال النحاة انها منصوبة على الظرفية بالاتفاق وناصبها قالوا  
الذي هو جواب معنى وجابها الظرفية من جهة ما فاما اما مصدرية  
او اسم تركة بمعنى وقت وكونها شرطية ليس بالوضع وانما طرأ عليها في الاستعارة  
لان ما المصدرية التوقيفية شرطية حيث المعنى فالذا الصاحبة لجملة  
مترتب لحد يمس على الاخرى ولا يجوز ان تكون ما شرطية كما فصله في

عصام  
س

المعنى

المعنى وشروطه واما افادتها للتكرار فقد مر في قوله تعالى كلما أمثالهم  
مستوفية ولما كان معنى الشرطية ظاهرا عليها لم يختلفوا في عامها كما  
اختلفوا في عامل الاسم الشرطية هل هو الجزاء أو الشرط ورجح الرضا ان  
الشرط ولم يرد جزمه هو كما توهمه بعضهم وقال فان قيل في كل الفرق  
بين كلتا وكلمات الشرط في الحكم بان العامل في كلتا الجزاء والعامل في غيرها  
الشرط قلنا قد ورد في الرضا بينهما بان كلتا معنات الجملة التي تليها  
والمصناف التي لا تليها في المصناف بخلاف كلتا ان الشرط وفئة كلام ذكرناه  
في حواشي الرضا ليس هذا محله ومما فضلنا ملك عرفت ان ما قيل من  
ان كل امرئ من كل وما الشرطية فاذا صار أداة تكرر ليس معنى ورزقا  
مفعول ثان كرزقا لانه ينبغي ان يكون مفعول ليعتد فيقال رزقا الله ما لا  
بمعنى العطاء وليس مفعولا مطلقا مؤكدا للعامة لانه بمعنى المرزوق  
اعرف والتاسيس خير من التاكيد وتذكيره للتوبيخ والتعظيم أي يؤغا  
لذا غير ما تفرقه في رزق وجوز فيه المصدرية وكونه مفعولا مطلقا  
والاول **انج** **قول** ومن الاولى والثانية لابتداء الخ لهما منقولان  
خرفي خبر متحمدا للفظ والمعنى بعامل واحد حقيقة وجوز ولغيره  
مما تعلق به وقد اختلف النحاة ومعنى خبر في بريد على الطريق والتخلفا  
معنى لا يظن ان خبرته بالعصا بسبب عصيانه او عكسه كخوض بطلنا وبه  
يسبب سؤا خلافه وما في الآية من كمال لظاهر بيزاي بخالفته لذلك اشارة  
الى دفعه بانه غير مخالف لما ذكرناه لا يخالفه الا اذا تعلقا به من جهة  
والجدة ابتداء من غير تسمية وما نحن فيه ليس كذلك وفي الكشف هو كقول  
كلما اكلت من رمتانك من الرمتان شيئا جددت في موضع من ثمرة موقع  
قولك من الرمتان كانه قيل كلما رزقا من الجنات من اي ثمرة كانت  
من ثقتاها او رمتانها او عندها او غير ذلك رزقا قالوا ذلك في الاولى  
والثانية كلتاها لابتداء الثانية لان الرزق قد ابتدى من الجنات  
فتقال لك مرة ايت فقوله من رمتانها فيقال من اي ثمرة رزقا من رمتانها  
فتقول من الرمتان وكثر مرة ان رزقا جعل مطلقا مبتدأ من ضمير الجنات  
شمر جعل مبتدأ بالابتداء من ضمير الجنات مبتدأ من ثمرة وقرره شرعا  
بانه لما توهتم ان خبر في الجنات منها ومن ثمرة متعلقان بربوا وهما  
معنى ولفظ واحد ومما تفرع عندهم انه لا يجوز مثله الاعلى لانه لا  
والتبعية ولا مجال له ههنا فدفعه بوجهين وبالن في خبر الاول  
وصرح بانها لا تليها لان الاولى متعلقة بالرزق المفهوم رزقا  
مطلقا والثانية به معية يكونه يكون من الجنات فليس مما منع في شيء لانه  
اعتبر فيه الفعل ولا مطلقا شمر قيد بقيد يقتضيه سؤا لخر فانتضج  
انفصالا قما ان كل واحد من الفعل المطلق والمقتيد بالقييد الاول  
يصح ابتداءه من المقتيد بالقييد الاول الذي تعلق به والثمة على هذا  
النوع فانه لا يفتح الابتداء من قوله الا يكون بعضه مرزوقا وما ذكره كيك جدا

كازوني

لجاجة



وكلا الطرفين على هذا الوجه لغو بلا اعتناء والمقرر جهة الله في إطلاقها  
 والتفتيد مع جعلها كالحالين متبدل لظنن وحديثين فمتعلقهما متعدد فلا  
 قلزمه المتبدل والمذكور لما قالوا بل الشيء كغيره وهو أن الشيء الواحد لا يكون له  
 متبدل ولا ذات وأصل الكلام ومعناه أنه لا يخفى أنه لا وجه له لأن المتبدل  
 كما مر معناه ما يتصل به الأمر الذي اعتبر له متبدل محقق أو متوهم  
 والشيء انصاف لا يتصل به الاتصال بالمكان في نحو شجرة من مصر والزمات  
 في من أول يوم وبالفاعل وبالكامل لما خذ منه بل المكان المتحد والمترج  
 مثلاً ابتداء من كل جرح من حدوده الأربعة فالابتداء منها مكانية وفي  
 من شجرة كل في أعظم من المال وكل في من الصرة إذا لم ترد التفتيد لا  
 تراك لو قلت ما قرأت الحق من كتاب يسبويه من المبرهين أو السنة كذا  
 صح ولا مزية فإذا التفتيد التعلق لا مانع من أن يصح في كتاب المصنف  
 للتأويل من غير ذراع لا يخلو من الخلل ولذا قيل أنه لا يفتيد على مراد الزمخشري  
 ويؤيده من تقديره السؤال أنه ظرف مستقر عنده وسيا في الكلام فيه  
 وقد قيل علينا أيضاً أن يكون المهوران من الابتداء في التفتيد لغو  
 والتبدينية مستقرة وهذا مخالف له وفيه بحث لأن ما أذناه وأن سبق  
 إليه غير مستقر والظاهر خلافه فيكفي لتفتيد الابتداء فيهما ما لم يخلو  
 المتبدل أشبه أن قول الشريفة نبتا القير من التفتيد أنه لا مجال للتبدينية  
 والأندلس في الآية الكريمة في بيان المغرب لجوز فيه أن يكون بك  
 التفتيد ولا حاجة إلى الضمير لظهور الارتباط مع أنه مخصوص بالبدل  
 المتفرقات وقالت في العنبر من في قوله منها ابتداء الغاية وفي من شجرة  
 كذلك لأنه بدل من قوله منها أعيد معه حرف الجر وكذا ما متعلق  
 برزقوا على جهة البدل وهذا البدل من بدل لا لا يحتاج **قوله** كل حين  
 لقوامر وقا الخ إشارة إلى أن ما صدر من تبدينية ومترزوقا الخ إشارة إلى  
 أن المترزوق بمعنى المترزوق مفعول به ومبتدأ ما يكسر الدال على زنة اسم  
 الفاعل ولو فتح فتح ففتد الرزق يكونه مبتدأ من الجفات وأبتدأؤها  
 منها بابتدائية من ثرائها وهو ظاهر وقوله فصلح الحال الخ إشارة  
 إلى أنها لا ابتداء لخلقة وقت دليل على أنه لا وجه لجعل الشجرة مبتدأ لبدائية  
 لا مبتدأ نفسه فالوجه أن تجعل الحال مترادفة وفائدتها أن تكون الجفات  
 مبتدأ الرزق بحتمل أن يكون باعتبار ظهور الشجرة متاقفها فالثانية  
 لتعقن المراد إلا أنه على ما ذكره يظهر كونه فتد التفتيد بخلافه على  
 الترادف وفي قوله وأفتحت موقف الحال صالحة ظاهرة لأن الحال  
 متعلق بالحال والمترادف وهذا لا الحرف وممكن تبشيد النون اسم  
 فاعل يقال أفتحت واستكن إذا استكن والتفتيد من الاستكن بعينه  
 وأفتحت الظاهر أن جعل المتعلق الواحد في حكم المتعدد لا يختص بظهور  
 التفتيد والإطلاق بل يجري في كل ما يشبهه بحسب التأويل كما في قوله

لم

لمرار رجل الحسن في عينه الكحل منه في عينه فانه في تعلقت بالحسن  
 فبما لا نعتناه لا ففتد الكحل في عينه فانه في عينه فانه في عينه  
 فتوحيب التأويل متعدد له فظاً شراً لغيره فانه في عينه فانه في عينه  
 التفتيد على أنه ليس بمخصوص بما ذكره كما هو كلام الكشاف وشروحه  
 فتد تارة ففتد لم يسأل عن قوله من شجرة وتبين في الجواب  
 تعلق الطرفين وأما حليته إلى ذكر متعلقين حتى يحتاج إلى التأويل ولو قيل  
 كما في قوله من شجرة أفاده ما ذكر من غير ارتكاب لم يفتد التأويل وتكرار من  
 وأما أن التفتيد لا يجرى زيادة ما يوجب للتأويل فتد الذي لا يجرى  
 بعد التفتيد الصواب إذا انحل الرزق لم يخلو وتفتيد شجرة من شجرة فتفتد  
 عمومته لكل ما فيها كما قال تعالى ولهم فيها من كل الثمرات ولو لا ذكرهما لم  
 يفتد هذا التفتيد ما فيه من لا يفتد بعد الإبرام والتفتيد بعد الإجماع  
 الذي هو واقع في التفتيد واليه إشارة العلامة بما ذكره من السؤال والحاصل  
 أن تعلق منهما يفتد أن سكانها لا يحتاج لغيرها إلا أن فيها كل ما تشتهي  
 الانفس وتعلق من شجرة يفتد أن المترادف بيان المأكول على وجه يشمل جميع  
 الثمرات دون بقية اللذات المخلوطة من السابق واللاحق وفيه إشارة  
 أيضاً إلى أن قامة ما كولهما التفتيد والفتوكة لأنهم لا يحسبونها فيها جوع ولا  
 تفتد يوجبهم إلى وقت به تمام التفتيد وبذلك لا يخلو ومن هنا خطر بال  
 إلى المصير به الله لم يفتد عما في الكشاف غنطه عن متراده بل إنما لأنه فهم  
 منه انما إذا لم يفتد التفتيد لا يفتد لا يفتد التفتيد وقمر به أو يفتد  
 أنه لا حاجة لغيره له إذا جعلت من فيها ابتداءً لأنه يجوز تخويله  
 على وجه أخر أشبه منه وانما تخصيصه السؤال بقوله من شجرة فلا أن  
 السؤال نشأ من تكون من فيه **قوله** ويحتمل أن يكون من شجرة إلى هذا  
 هو الوجه الثاني في الكشاف وهو أن تكون من الأولى ابتداءً كاهم  
 من عدم تعرض المصير به الله لها والثانية في قوله من شجرة تبدينية  
 المترزوق الذي هو مفعول ثاب والظرف الأول لغو والثاني مستقر وقع  
 حالاً من التكرة المقدمه عليها والشجرة يجوز جعلها على النوع وعلى  
 الجثة الواحدة ولم يفتد إلى جعل من الثانية تبدينية في موقع  
 المفعول ورزقاً مضمناً مؤكداً لبعده مع أن الأصل في من الابتداء  
 والتبدينية لا يفتد لغيره من الألفاظ قوي كما مر في قوله تعالى أخرج  
 به من الثمرات رزقاً لم وقوله كما في ترايت منك أسداً صريح في  
 أن من التفتيد تبدينية وقد قيل عليها أن تبدينية يفتد المبالغة  
 المقصودة في التفتيد لأن الأجمال والتفتيد يفتد للمبالغة في التفتيد  
 لا الصفتي التي قصد بالتفتيد بلوغها الغاية في الكمال والصحيح أنها ابتداء  
 أي رأيت أسداً كما رأيت من غامتك ومن قال جعل هذا الثبات على ذلك  
 المنهاج يبين على أن من البدينية منه راجعة إلى ابتداء الغاية فلا بد من اعتبار

سيد  
سعد



هذا الخبر المشهور في السير

قطب  
اكل

التخريد بان يتخرج من الخطاطب اسد ومن الثمر رزق لمرات بل يتعد  
به الاشياء فيجعل البيانية فينبأ للامتنان والثناء والافريقية على  
التفريع الزرني من المنة بل هي نفسها رزق وقد تنبع فيه من قال  
لميت شمرجي اذ لعل من على المبنيان لم لم يجعل من التخريد في شيء القو  
بانه لا ممتداه بين التخريد والمبنيان فينبأ للمبنيان **القول**  
هذا الخبر المشهور في السير في اول سورة الاحزاب في قوله  
والذي حملهم على الانحياز هنا ان المبين لما الحمد مع المبين في الجدة  
لم يكن اقل من حمله عليه في نحو زيد اسد مع ان عبد القادر رضى  
من اهل الخطا في ستر جوابك التخريد ابلغ من التشبيه المبلغ والجواب  
عنه ان من السبانية قد دخل على الجند المبين به لكونه اعم واعرف  
بالمعنى الذي وقع فيه المبنيان وهذا لما عكس وجعل الشخص جنسا  
لمبنيان به ومنه ما هو الاشارة لا تعرف كان ابلغ مما رتب  
من التشبيه السبانية ولو كان معكوسا فلو قلت رانت منك اسدا  
جعلت زيدا جنسا شاملا لجميع افراد العدة الاسد وخواصه  
بل اعم واشمل لا يتضاءلك الجند منه وهذا لا يفرجه لكان في انت  
اسد ولو قتل ما كنت زيدا من اسد ورد ما ذكره قد سره وغير  
وليس من تخريفه وكذا في نحو رانت منك عالمنا في التخريد غير التبيين  
وهذا مخرج نظرا لسلامة وهو قد بينا في فلاحا حثنا الى جعله مبنا  
على رجوع من الثاني الى الابد اثبت ولا الى الجواب عما اورد على التقاضي  
بان مؤاده بالبيان ما يكون للمبنيان وان كان فيها معنى الابد  
وبا لابتداء اثبت التي تصرف لابتداء فيصير حمله فيماله على انه لو سلم  
لم يفيدنا شيئا لان مدح حب القاصي ربحه الله كما صرح به في منها  
ان جميع معاني من ترجع للبيان عكس مدح حب الرخصي ثم ان من  
الابتداء اثبت يكون المبتدأ فيها مفاد المبتدأ منه نحو سر من البصر  
والنحو لها فالسما على المكان ونحو يدل على انه ما يل فيه وعلى ان المغايرة  
التي هي متبني التخريد مع ان بيانها قاصر على احد قسميه غير شامل لغيره  
رايت منك عالمنا وادعاه عدم بلاغته ظاهرة لسقوط مخالف الكلام  
القوم والمرضى جعل من فيه ثقل عليه وكل وجه **القول** مقدم  
الحزب لما قيل من انما كيف تكون للمبنيان وليس فيها ما يبينه بانه  
متبني على نحو ان تقديم المبين على المبين وانه يكفي تقديمه ولو تقدم  
كاذب المتكسر من النجاة وان منعه ومنعه اخره واما جعلها  
على تقدير المبنيان فلهذا لغوا متعلقاتها رزقا فوهة لانها قائم على ان  
من السبانية لا يتكون الاظرفا مستقرا كما هو معروف عند النجاة وبه  
حزم السعد في مواضع من شرح الكشاف كما ساق في **القول** وهذا  
اشارة الى ان لفظ هذا هو دفع لما يشوهه من انه كيف يكون هذا

المزوق

المزوق عين ما في الدنيا او ما يقدمه في الجنة وقد فني واكل بان لا تناف  
الى النوع والمعنى ان نوع هذا وذاك محقق وكون هذا ومنه لا تناف  
الى المحسوس والامور الكلية لا تقاس ليس كل شيء انما يكفي احسان افراد  
كما في المثال المذكور ومن الناس من ذهب الى وجود الكل في منزه افراده  
على ما فيه او ما اشار الى الشخص وفيه تعدد اشياء مثل الذي رزقنا  
او يجعل عينه مبنا للتوفيق شرح كونه اشارة الى عين الثمرة بان هذا  
اذ لم يكن كمعدا الوصف يكون اشارة الى المحسوس دون الكل وفي قوله  
العين المشاهدة ايها نام وجرح كانه بفحشات مصدر جرح الماخرجا  
وجرحنا ووقع في نسخة زيدا لجزئيا لجمع جزئي والتخريد اذن  
والاولى اولى واشتراكه معنى قوي وشتم بقا لاجل فاستظهر اذا  
الفتنة **القول** جعل شمر الجنة من حبش شمر الدنيا اعم هذا معنى ما في  
الكشاف وقد قيل علينا انه جرح لولا لم يقل اذ اراي ما لم يالفه يفر  
عنه طبعه فانه بطلانه ظاهرا فان كل جديد لذة والحديث المعاد  
مثل في الكراهية وليس شيء وتعد وقتر شدة في شرح المفتاح وذكرنا  
ان كونه النفس تحت ما الفتنة وهو يقتضي تكرره معارض لما اشتهر كل في  
المثل اكره من معاد وقد جمع بينهما بان الاول فيما يستطاب وقطب في لذة  
والثاني فيما ليس كذلك وقد وقع التصريح بهذا في كلام الفصحى والشعر اذما  
الانزوي قوله  
• لك جديد لذة غير اني • وحديث لذة الموت غير لذيذ • وقول الشعر  
• ردي حديثك ما املت مستمعا • ومن يميل من لا تقاس رديا  
وقول ابن سهل  
• يحلو اعلى زياده وكانه شجع • الحمام اذا نرد اظربا  
ومثله كثر في كلامه فلا وجه لما اورد في الفاضل والقياس على  
الحديث المعاد قياس مع الفارق فانه معاد بعينه ومما نحن فيه ليس  
كذلك والحق انه مختلف بحسب الاحوال والمقامات الاثري ان ابا  
عمرو بن الحلال فطر الحرفي عليه ثيابا به مستمرا فقال يا بني من المروءة  
ان قاتل ما تشتهي وتلبس ما يشتهيه القاس ونظمه الشعالي في كتاب  
المروءة فقال رحمه الله تعالى  
• ان الغيوك رمتك اذ قاجاها • وعلنيك من شهر الشباب لباس  
• اما الطعام فكل لنفسك ما تشتهي • ولجعل ثيابك ما تشتهيه الناس  
وهذا التماس فيه دفع الاعتراض **القول** ويتبين انها من تية الخ  
قد علمت ما فيه وانه ظاهر الامتنان ندفع وان قيل في دفعه انصبا انه  
جيد في غير الطعام فان التخريد والوجه ان شاهد عدل بان ما لم  
يعمد منه وان حسن شكلا لانياسم عاقل لاحتمال ضرره وقيل انه في  
جاري النظر وقيل التخريد والمسرنة الفضيلة ولا يبين منه فقل الا انه

خند



ذكر في حق شي الخوهر كانه يقال منزله عليه اي فضله وفي الاساس  
 منزله طينه ونحوه منزله فضله وكذا النعمة حقيقته او غايتها اوق  
 وجهها والمشهور الاول لان ابنه هلال قال في كتاب المفروق كنه  
 الشي على قول الخليل غايته ويقال هو في كنهه اي في وجهه قال  
 وان كلام المرء في غير كنهه **لكن** لعل يكون ليس فيها بظاهرها  
 وقال ابن دريد كنه الشي وقته يقال شئته في غير كنهه اي في غير وقته  
 ويكون الكنه القدر ايضا لانه قيل فوق كنهه استحقاقه فليس الكنه  
 من الحقيقة في شي والناس يظنون مما استوا اليه وهو لانه انما هو  
 لبعض المعوتين فقال يقال منه كنهه وقوله كذلك اي غير ما لوف  
**قوله** او في الجنة اعطى على قوله في الدنيا اي من قبل هذا الرزق  
 والمرزوق في الجنة يعني ما كولات الجنة متحدة الشكل متفاوتة  
 اللذة والطعم فاذا قدم اليهم شي اخر منها ظنوه مكررا والطعام  
 بمعنى المطعوم بمعنى المأكول مطلقا فليسوا بالتمار وغيرها فنه  
 اثبات للشيء ما هو اعم منه او يحسن بالتمار بقرينة المقام ولا حكمة  
 الا ان يقال انه للتشبه فان الصحفة لا يوضع فيها الثمار لانه غير مسلم  
 والصحفة بفتح الصاد المهملة وسكون الحاء المهملة كالقصة المكنية  
 جمع مصاف وقوله حكى عن الحسن بن اشتر اخبرني ابن جبر عن يحيى  
 ابن ابي كثير هذا اللفظ وقوله روي اخبرني ابن جبر ايضا موقفا  
 وفي المستند ترك من حديث ثوبان مرفوعا لا ينزع رجل من اهل الجنة  
 من شئها شي الا خلق الله مكانها مثلهما وقال انه صحيح على شرط  
 الشيخين وقوله فلعلتم الى الامكان هذا قوله من قبل ان معناه قبل  
 هذا الزمان او الوقت وعلى تفسير المص من قبل الرزق او المرزوق الذي  
 اشار اليه بقوله من قبل هذا لان قبل مبنية على الضم لحذف المضاف  
 اليه الذي هو هذا ونسبة معناه وان لم يخلو اليه ما زمان وليس معنى  
 رزقنا اكلنا تقدم الرزق على الاكل وعلى الاشرا الاول هو متشابه الصورة  
 مختلف الطعم وعلى الثاني متشابه الصورة والطعم فتأمل **قوله** والاول  
 اظهر لان كون المراد بالقبلية في الدنيا اقل من كونها متقدمة في الآخرة  
 لان كل ما تمسك القوم على الشافي لا ينصق وقوله لذلك في اول ما قدم اليهم  
 ويفوت موقع الاستمتاع المبني على السؤال عن وجه التشابه بينهم  
 وان قيل ان الاظهر تعميلا للقبلية كما يشمل قبلية الدنيا والآخرة  
 وقال المص اظهر فلم يقال ان التفسير هو الاول كما قاله الزمخشري لان  
 هذا له وجه ظاهر ايضا حتى قيل انه ينبغي على الاول انه يلزم فيه  
 اختصار عن الجنة في الانواع الموجودة في الدنيا والايق ان يوحدها  
 ذلك مع غير من الانواع التي لا غير كانت ولا اذ سمعت كما ورد في الحديث  
 وقال السجستاني انما عدي ان الثاني ارجح لان فيه توفيقا بمعنى حديث

كان روي  
 سيرة وشاه

تشابه

تشابه ما بالجنس وهو وافقت لقوله بعد متشابه فان في رزق الجنة اظهر واعلته  
 الى المرزوق في الدارين لا تخفى ما في من التكلف كما سيأتي وقوله كل مرة  
 رزقا منصوب على الظرفية فان مرة معناه نقلة واحدة وليس باسم  
 زمان لكنه شفاع بمعنى وقت واحد فاعطيه فلما انشأ في التبع حكم الظرفية  
 كما قاله المرزوقي **قوله** والداعي الى ذلك ان الداعي هو مقتضى كنهه  
 ذكر في الذهب من قوله هذا الذي كان دعاه المحصور فحضر في كل مرة  
 من مرات ننا والتم وقط استغراهم الخوعة عن سائر عبيد ما مضى  
 ويجمعهم بحجم وحاء مهملة افتخارهم وابنه ساجهم باظهار المسترة بما ورد  
 بين الرزقين والتشابه البليغ في الصورة اما التشابه النوعين المستلزم  
 لتشابه ما صدق عليه او التشابه الفردين على ما مر من تفسير هذا فقط  
 ما قيل من انه يقتضي ان يكون قوله هذا الذي رزقنا من قبل من التشابه  
 البليغ واسل معناه هذا مثل الذي رزقنا كما في الكشاف وهو مخالف لقوله  
 وهذا الشارة لنوع ما رزقنا لانه ليس متشابه على المبالغة في التشابه اذ معناه  
 هذا نوع ما في الدنيا والمضاوت مع التشابه منشا للاستغراب والتعجب  
 كما لا يخفى فلا وجه لما قيل من ان جعل التشابه البليغ داعيا لما ذكر ظاهره  
 واما التفاوت العظيمة في ممد خلقت في ذلك خفا وان وضحة بما يؤول  
 الى ما ذكرناه وهذا الشارة الى سبب قولهم هذا النهر لفايد فن قال استه  
 لا حاجة اليه لم يصيب وقد نقل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم يقولون  
 على سبيل التعجب وفي الاستغراب ايما رله ومن الغريب ما قيل من ان هذا  
 اشارة الى اعترافهم باعداد شجار الدنيا ومشارها كعاداة انفسهم فيكون  
 تعجبا من قدرته تعالى او الى ان ارض الجنة قيعان يبيت فيها اعمال الدنيا  
 كما ورد في الاشرف فتمسكة النعيم ساعز سوه في الدنيا ولا تخفى بعد **قوله** اعترافهم  
 بقرينة ذلك ان كذا في الكشاف وفي شرح الفاضل هذا على تجويزا لا اعتراض  
 في نظر الكلام والاكرون يسموه تذييلا والعلامة بجعل الاعتراض تشا مالا  
 للتدليل كما يعرفه من يتبع كلامه فلا يكره الاعتراض عليه بان الاشبه  
 انه تذييل وهو ان يعقب الكلام بما يشمل معناه تؤكد المصالح  
 من الاعتراف ولا مشاحة في الاصطلاح وانما انه امطلاح القوم كما قاله  
 ابن الصايغ غير مسلم وهذا اذا كانت ما بعده جملة متناغلة بتسا على جواز  
 افتراءه بواو يسمونها الواو الاستثنائية وقت وجوز في هذه الجملة  
 ايضا الاستثنائية والحالمة بتقدير وقد وكلام النخاعة لا ياباه لان تقدير  
 قد مع واو حالية في الماضي كثير وانما كانت هذا مقرا ومؤكدة المسا  
 قبله لما طرح به المصرحا به انما انما يد على التشابه السليم  
 صورة ونظير من تقريره تفسيره فتذكر **قوله** والاضطر على الاول  
 الخ اي الضمير المفرد والجور في قوله به على اول التفسير من المذكورين  
 انما وهوات يراد بقوله من قبل في الدنيا لما رزقوا في الدارين ولا

رب تشابه

كان روي

مصاه

قوله الجنة قيعان لا تخفى

سعد

رازي



اضحا وفيه قبل الذكر له لالة مجموع قوله هذا الذي رزقنا من قبل على ما  
رزقوا في الدنيا على هذا الوجه كما مترقتره وهذا معنى قوله في الكشاف  
فان قلت **قلت** في ميزان الحجة الضمير في قوله وانما به قلت الى الرزق  
في الدنيا والاخره جميعا لان قوله هذا الذي رزقنا من قبل انطوى تحت  
ذكر ما يرضى في الدنيا والحاصل **قلت** انه يجواب عن سؤال هو ان المتشابه  
يقضي التعدد وتوحيد ضميره بيا فيه بانه لا جمع الى موحد اللفظ متعدد  
للمعنى وهو الجنس المرزوق في الدنيا والاخره جميعا كما انه قيل انوا به لان  
الجنس مشترك بينهما لافرادا ووداعا لثبات المرزوق فيهما جميعا غير ما في به  
في الاخره **وليس** بان المعنى انوا به في الدنيا والاخره لا في الجنة وجميعا في ذلك  
فعلينا اوان المراد من الانبياء انما هو ولا يخفى انه تعسف والذي ارتقا  
في الكشف ان المراد من المرزوق في الدنيا والاخره الجنس الصالح المتشاكل  
لكل منهما لا المقتد بهما وقال ابو حيان ما ذكره الذمخشري غير ظاهر الا انه  
لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الضمير عائدا الى مرزوق في الاخره فقط  
لانه هو المحدث والمشيء بالذي رزق من قبل ولان هذه الجملة ملحقات  
محد ثابها عن الجنة واخوانها وكونه مخبر عن المرزوق من قبل ولا في الدنيا  
والاخره انما متشابه ليس من حديث الجنة لا يتكلف **قلت** ونظيره  
قوله تعالى ان تكن غنيا الى الذي تقر في كتب العرب بانه اذا الضمير الذي  
مع او مفرد لانها لا تحذف الثمن لانها اذا كانت لا باحاجة يجوز في الضمير  
بعد ما الافراد والتشديد لان الاباحه طائعا وفيما الجمع بين الاثنين  
مبارك او فيما كالوا وفتقول جالس الحسن وابن سيرين وباحشة ويجوز  
وباحثهما وعلى هذا قوله في سورة النسا كوفوا فوامين بالفتنة شدة الله  
ولو على انفسكم او الوالدتين والاقربين ان تكن غنيا الى وقت قال  
أرباب الحواشي تبعا لشرح الكشاف ان التنظيم هذه الانية لما خربت  
باعتبار ارجاع الضمير باعتبار المعنى دون اللفظ فانه عكس ما خرفت  
اذ ثنى الضمير فيهما كما نظر الى اذ علمنا الكلام من تعدد الجنسين مع انه  
مترجعه لاحد الاثرين غنيا او فقيرا وضمير يمكن مفرد والمعنى يكن التمسو  
علمت غنيا او فقيرا فنترك افراد الضمير لئلا ينهزم ان اوليته بالنسبة  
الى ذات المشهود عليه فنته على انه باعتبار الوصفين لتعمد المشهود عليه  
وغيره وفيما نحن فيه افراد الضمير مع ان ظاهر المراجع ثبات وفي النظر  
نشيء مع ان ظاهر المراجع واحد ولك ان تقول انه لا حاجة لما ذكرناه نظير  
له من غير ارتكاب لما ذكرناه كما افرد ضميره بتم غيب ما يد على التعدد  
من قوله متشابهما افراد ايضا في النظير ضمير يكن باعتبار المشهود عليه  
وعدد ما بعده في المعطوف وضمير من غير حاجة للمعول عن الظاهر  
الا ان يقال انه من تلقى الركبان فانه انما يحتاج للنسب ويل بعد مجي اذن  
فقد يترق **قلت** اي بجبني الغني والفقير والضمير يرجع لما ذكرناه المذكور وهو

جنا

الغني والفقير لا البني والاولاد ويشهد له انه قرئ فالتساوي بهم كذا قال  
المص رحمه الله في سورة النساء وقتيه كلام سياتي فان اردته فارجع اليه  
**قوله** وعلى الثاني الى الرزق الى اي ضميره على تقدير كون معن من قبل هذا  
في الجنة رجع الى الرزق وللمعنى انوا بالمرزوق في الجنة متشابه الافراد ولما  
كان التشابه في الصفة وصفات ما في الجنة متغايرة لما في الدنيا كما قلنا  
ابن عباس رضي الله عنهما انما لا تشبهها وانما تطلق عليها اسمها وهي  
الحاج **قلت** بان الصورة من جنس الصفات فكما يطلق الاسم على الصفات  
التشابه لانه لا يشترط فيه ان يكون من جميع الوجوه وكثيرا يحفل هذا  
ان يكون على الحقيقة والمجاز كما يطلق على صورة الفرس انما فرس والسؤال  
وارد على الاحتمال كما يشهد له قوله بين ثمرات الدنيا والاخره وقيل  
انه ظاهر على الاحتمال الاول ولا وجه له غير النظر لظاهر ما ذكره وما  
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما اخبرني عن النبي وغيره **قوله** هذا  
وان لا ياتي بحال اخر الى الامر هذا او هذا او هذا فاسم الاشياء  
في محال رفع او نصب ويحتمل ان يكون هذا اسم فاعل محقق خذ وذامفعوله  
من غير تقدير لكنه مخالف للرسم لان الانية تحفل بتفسير الخبر بانه  
يكون ما رزق من قبل هو الطاعات والمعارف ليستلذها امتحا بالمفطرة  
والعقول السليمة وهذا اجل المهام تشابه لها فاما ذكر من اللذة كل حين الذي  
في صدره في قوله ذوقا ما كنتم تعلمون اي جزاه الذي رزقنا مجاز مرسل  
عن خبره ونوايه باطلاق اسم المستعمل على العيب او هو استعارة بالنسبة  
الثمار والفواكه بالمطاعات والمعارف فيما ذكر وهو الظاهر من كلام المص  
رحمته وقوله في صدره ذوقا ما كنتم تعلمون ولا ياباه كما قيل قوله من قبل  
لانه في الجنة لا في الدنيا حتى تنبت له القبلية لان التجوز في هذا الذي  
رزقنا وتعلق القبلية به شيء اخر ربما الغنى يجعل تقدم سببه واسبقا  
بمنزلة تقدمه كما يقول الرجل لمن لم يصنع اي استغنى حين قصده  
واما تقدير المضاف وان كان اظهر فلا حول ولا قوة الا بالله المستغنى  
فلا حاجة الى ما كلفه من جعل الرزق مجازا عن الاستحقاق او يقال هو من  
تتمية موجب الشيء باسمه فانه لا ينقص ولا يغني من جوع وانما جعل المص  
رحمه الله السببه متقنوتيا في الشرف لافي الصورة لان المعارف والاعمال  
اغراض لا صورة لها وشرف امور الجنة كلها مما لا يشبهه فيه فمن قال  
لانفسه تشابه مستلذات الاشياء الجنة الاعمال في الشرف لم يصيب والمراد  
بالطبقة في قوله علوا الطبقة المترتبة والمنزلة المستعارة من طبقات  
المبني والفسر اصل الطبقة الشيء بمقدار شيء اخر كما لفظا في المصباح  
**قوله** مما استقد من النساء الخ مستقد بمعنى مكره ولك ان كان القدر  
قد انقص بالجنس ولذا قال الارزقي رحمه الله القدر في الجنس الخارج من نكاح  
الانسان عطف عليه قوله ولينهم عطف على تفسير ما يتبع المراد منه وقوله

شيخ زاده

ابن تيمية

كان في

انواع مطبوع



مما يتعلق بقوله مطهرة في النظم وقوله كالحضرة ببيان لعمومه لكل  
 ما يدركه والدرك والدلالة والشمس ومعنى الوسخ والظلمة بالتكون الجبلية التي خلق  
 الانسان عليها والظلمة بالفتح الدرس مصدر وشي طبع كدس وزيلا  
 ومعنى والظلمة الخلق ومنزاج الانسان المركب من الاخلاق ودس الظلمة  
 بمعنى ضاد الجبلية فسو الخلق عطفت بغير له او هو امر مغاير له ووقع  
 في نسخة بدل الظلمة الظلمة وهما بمعنى هنا لا بمعنى الدرس في الحيز مثال  
 للقدح الحكي انفسا في المذوق وغيره مما لا يكون لافل الجنة وقد نزل للظلمة  
 والظلمة ان لا يجتنب ما تافاه الطباع السقيمة كالخمر والفحش وسوء  
 الخلق كنباه المساك ونحوه مما يكره والعشر والازدواج وقوله هناك  
 لتطهير الخلف ونشر على وجهه يندفع به ما يريد على ما قدره من انه يلزم  
 فيه الجمع بين الحقيقة والجاز ولذا قال الفاضل في شرح الكشاف معنى تطهير  
 عما ذكرها من رتبة عن ذلك مبررة منه مكث لا يبرهن من لا التطهير  
 الشرعي بمعنى ازالة الخبث الحكي والحق كافي العمل عن الخبث ليلزم الجمع  
 بين الحقيقة والجاز **فكم** في اطلاق التطهير تشبيه الدرس والظلمة  
 بالاذن والاختلاف وتبع فيه المدقق في الكشف حيث قال ان شئنا  
 الاستعمال في ظرف العامة والخاصة في الفنتين يدل على انه للمقادير المشتركة  
 حقيقة فلا نكلم انه حقيقة في الظاهر عن الخجاسات وما يشبهها من  
 المستفاد من الحسنة وفي بحث لانه في عرف الشرع حقيقة في ازالة  
 الخجاسات الحسنة او الحسنة كجناية وفي عرف اللغة وعرف الاستعمال  
 يتبادر الى ذهنه الى الظاهر عن الخجاسة وهي تدل على انه مجاز في  
 القرآن في النزاهة عن قدر الاخلاق ودس الطباع فالظاهر ان المراد  
 بالتطهير التنزيه والخلو وانه يشك القسرين بعموم الجواز والجمع بين  
 الحقيقة والجاز على راي المصنف لا تكلف ولذا قال لا داعي للتطهير يقال  
 في الاجسام والاخلاق والافعال جميعا فيكون عاما لما بقية مقام  
 المذبح لا مطلقا منصرفا الى الكامل وكما للتطهير انما يحصل في القسرين كاقبل  
 فالتطهير من ازالة الكامل ازالة اغلا افراده لا للجمع **قول** وهما الفتن  
 فصيحان كقوات تصف جميع المؤثر والضمير القائل كني مع الفعل يجوز ان يكون  
 مفردا مؤنثا ومجوعا مؤنثا فتقول نسافعلت وفعلت ونسافعلت  
 وقانته نظير الظاهر للجمع والنا وتلد بالجماعة وقوله تعالى للنسك فاعلمت  
 وفعلت قال في المفصل عدة الى عثمان المازني العرب تقول الاجتذاع اكثرت  
 لا في العدد والجزوع اكثرت وما ذاك بضمه لارب وفي شرحه لابن يعين  
 انهم يوبون للجمع الكثير بالنسبة والقليل بالنون وفيه قول اخر ما ذهب  
 التلميح جاني وهو ان التانيث لمعنى الجماعة والكثرة اذهب في معنى الجمعية  
 في القلة والتلخوف مختص بالتانيث فحلت علامة فلما كان اذهب في  
 معنى الجمعية والنون فيما هو اقل خطا في الجمعية لان النون لا تزدل للتانيث

حضورا

حضورا وانما ترد على ذوات صفتها التانيث والذي عندي في ذلك ان يتنا  
 القلة قد جرت عليه كثير من احكام الواحد من ذلك يجوز ان تضعه على  
 لفظه كالجبال ومنها يجوز وصف المفرد به كبرمة اعشار ومنها عود الضمير  
 عليه مستند في قوله تعالى ان لكم في الامم لغيره نكتة مما في بطونته  
 فلما غلب على القلة احكام المفرد عبر واعينها في التانيث بالنون المحذوفة  
 بالجمع لئلا يتوهم فيها الافراد وقال الرضي جمع ضمير جمع القلة وهي النون  
 لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلاثة العشرة كان مميزا بجمعها  
 نحو ثلاثة اجزاء وجعل ضمير جمع الكثرة ضمير الواحد المستكن في  
 نحو انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة لما فوق العشرة كان مميزا مفردا  
 نحو ثلاثة عشر جزءا وفي كلام في جواشي الرضي **قول** واذا العذاري  
 بالذخا نلفعت له هو من قصيدة لاسلمى بن ربيعة الضبي الحماسي ولها  
 خلت تمارض عربة فاختلت فلجأ واهلك باللوى فالحلكت ومنها  
 ومناخ نازلة كفت وفارس فطلت فتلقى من مطاة وعلفت  
 واذا العذاري بالذخا نلفعت واستعجلت بضمها لعدو فحلت  
 دارت بارزاق العفاة معلق بدين من قبح العشار الحلت  
 وهي قصيدة مشهورة ذكر بعض هذه في الحاشية قال المبرزوقي انه عدد حصال  
 الخمر المبروعة فيه بعد ان نبتة على اتمه لا يقوم مقام ملحة والعذار  
 بجمع عذرا وهي البكر واملا عذاري بفتح دالها ليا ليا الاولي مبتدأ  
 من المدة قبل المصرة كالتبديل في سر بال فيقال سريلا بضم السين  
 لحدوي البان وقلت الكثرة فتحة تخفيفا فالقيلت ليا الها يقول  
 اذا البكال للنساء صبر على دخان النارج حتى صار كالقناع لوجهها التاشير  
 المبردة فيها ولزم صبر على اذراك لعدو بعد تهيأتها ونصيحها فنسرت  
 في الملة بفتح الميم وهي الرما دمر ما يعاد بنفسها من المحرم لتمكين الحكمة  
 والضرمنها ولاخفاف الزمان واشتداد الكثرة على اهليها الحسنة  
 وجواب اذ في البيت بعد وحصل العذاري بالذكر لفرط حياءها وشدة  
 النقباضت ولتصونهم عن كثير مما يتبدل فيه غيرهن وجعل نصب  
 العذور مفعولا استعملت على المجاز والتسعة ويجوز ان يكون المراد  
 استعملت غيرها بنصب العذور او في نصبها بخلاف وتفنعت من  
 القناع وهو ما يستريح به الراس وملت فعل ما من من الملة بالفتح ومعنا  
 ظاهرا وقد فرقة في الكشف بما لا مزيد عليه والشاهد في قوله تفنعت  
 بافرا د ضمير العذاري واستشهد له دون الجمع لانه المحتاج للثبوت  
 لجري ذلك على الظاهر كما اشار اليه والافراد على تأويل الجماعة والمعنى  
 جماعة ازواج مطهرة لان اكثر حضورا في جمع العاقلات القلة  
 والكثرة فعلن ونحوه جماعة لفظ مفرد وان كان معناه الجمع **قول**  
 ومطهرة بفتح دالها لفظ معطوف على مطهرات في قوله وتطهر مطهرات



وفي الكشف قرأ زيد بن علي مطهرات وقرأ عبيد بن عمر مطهرة بمعنى متطهرة  
وفي كلام بعض العرب ما الخوجني الميت الله فاطهر به اظهره اي فانتظر  
بظهوره فهو في هذه القراءة بتشديد الطاء المفتوحة وتعد هاء مكسورة  
مشددة ايضا واصلة تطهر فلما اتممت التا في الطاء اجلتبت ههنا الوصل  
والمصدر اظهره بفتح الطاء وضم الهاء المشددة وتبين واصلة تطهر فانهما اجلتبت  
له ههنا الوصل وهو صومع وفي كتب القرف **قوله** والزوج يقال للذكر والانثى  
الح وتكون ايضا لخدم المزدوجين ولهما مكا والمزاد الاول والاخير ما ذكر  
ويقال زوجة في الناس في لغة قديمة وقوله ابلغ من البلاغة لامن البلاغة  
وان صح وهو دفع كايولوج في بادى النظر من ان تلك ابلغ منها لا شعارها  
بات الطهارة ذاتية لا بفعل الغير لان المطهر هو الله ولا يكون ذلك الا  
بخلق الطهارة العظيمة وما يفعله العظيم عظيم كما قيل  
على قدر اهل العزم باقي العزائم **قوله** فان قيل لم يفي انه يكفي في  
صححة الاطلاق الاشتراك في بعض الصفات ولو في الصورة فانهما من الصفات  
ايضا وقد قيل عليه انه مبني على ان فقد قوا ايها الشيء ولو ازمه لتتلوه  
رفع حقيقته ولا وجه له والقول بان تسمية لغيره بغيره بانما دفع  
الدين على سبيل المجاز والاستعارة لم يقل به احد من اهل اللغة والعربية  
وقوله لا يشاركها في تمام حقيقته بغيره من الضام انه يخالف لما قدمه  
من قوله ان التشابه مما حاصل في الصورة التي هي مناط الاسم فانه صريح  
في ان اطلاق اسم الخمار على امثالها من الفواكه للطعمومة حقيقة وهذا  
مخالف له وقد دفع ما يشبه هذا البعض حيث قال اعلم ان امور  
الخير ليست كما يزعم المجاهل فانكر عليه غاية التكثير حتى جبره ذلك الى التكثير  
**قلت** كون امور الخير ليست كما مودد الدنيا من جميع الوجوه مما  
لا شبهة فيه كما اشار اليه سيد البشر صلى الله عليه وسلم بقوله ما لا عن  
رأت ولا اذن سمعت بشرا انه اذا شبهه بشيئا يحب الصورة والمنازع  
الا ان بينه وبينه تفاوتا عظيما في الذمة والجبرم والباق وغير ذلك فاذا  
راه من ثمرة قتيله ولم يعرف له اسما فاطلق عليه اسم ما يشابهه  
قبل ان يعرف النقا ومحق معرفته ما يقال ان ذلك الاطلاق حقيقة  
نظرا للصورة وظاهرا لخالق لا نظرا للواقع فالظاهر انه حقيقة عند من لم  
يعرفه وعند من عرفه مجازا استعارة او مشاكهة الا ترى ان من راي بعض  
انواع القراصم الرومية ممن لم يعرفها فاسماها بقبولها لانهما مثله صورة  
فذلك التسمية عنده وعند من سمعه من اهل حيلة تتحققه وعند غير  
مجاز وتظهر جبريل عليه السلام اذا في النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل  
فاطلق عليه لاسم امرأة ولم يكن ان ملك في حقيقةه واذا قال  
النبي صلى الله عليه وسلم فهو مجاز عنده والقول بان لا يعرفه اهل العربية لادجه

ابن نجيب

هو صاحب جامع الفصولين  
في كتاب الواردات

له وليس هذا ما قاله كعظم المتعقوفة فانه ستم في ستم وبما اعرفت  
كلام المصنوع او كلامه لانها اضطره ومن لم يكن في معرفة **قوله** الخلد  
والخلود في الاصل الثبات الخ في شرح العلامة للكشاف هذا مذهب  
اهل السنة وعند المعتزلة الدوام وقوا امر لغوي لا يدخل المذهب  
فيه وقد رادته المعتزلة نقالوا ان ذلك حقيقة التي لا تغيب عنها  
غير ذاع ليثبتوا عليه ما ورد في الايات والاخبار من خلود فقتر  
المؤمنين وغيرهم يقول حقيقة المكث الطويل اهر او لم يدر  
فنفسه في كل مكان مما يكتفي به فان قلت قوله في الكشاف  
الخلد الثبات التريم والبقاء اللازم الذي لا ينقطع قال تعالى وما  
جعلنا للناس من قبلك الخلد الخ معارض لقوله في الاساس خلد بالكا  
ولخلد اظالم به الاقامة وما بالدار الاضيق هو الدوام في الاثا في بخله  
في السجن وخلد في التعميم بغيره ابد لخلود وخلد واخلد  
ومن المجاز فلان محله الذي ارتطاعه الشيب والذي لا ينقطع له  
سنة لاخلده على حاله الاولى وبشانه عليه ما ولذا قيل انه مما يعني  
منه العجب وفي بعض شروح الكشاف ان ما في الاساس دليل لاهل  
السنة قلت لا خلاف لاستقامته لطلوع الثبات دام او لم يدر  
والدوام والبقاء لطويل المنقطع وانما الخلاف في انها الحقيقة الذي يحمل  
عليه عند الاطلاق ونفسه لانه الاصل للراجح الذي العدل عنه بغير  
ذاع في قوة الخطا عند اهل المساك فما في الكشاف يدعي ان حقيقته في  
طول مدة الاقامة مطلقا وان صدق على الدوام وغير المتبادر منه اكل  
فردية وهو الدوام وقد نقل عنه انه لا يستقام الغالب فيه وهو معنى  
شريح فيحمل عليه عند الاطلاق ولذا استدل به لامة فلانها لغيره في  
الاساس كما اشفي وهو في غير الاقامة مجاز وان كل فيه معنى لثبات  
وقوله الاثافي يتخفف الياء وتشديدها الاحجار التي توضع عليها القدر  
وسميت خوالد لانها تنفي في الديار بعد ارجال اهلها وقوله ولا تجرد الخ  
معطوف على مقول القول وهو خبر مقدم وقوله خلد بفتحين بزنة  
حسن مبتدا مؤخر وقول القائل الذي ينبغي الانسان خلتا ما دام لانه  
اشرف الاعضاء الرئيسية وقوله الذي ينبغي الخ وان صدق على غيره لا يلزم  
اطلاقه عليه لانه القياس لا يجري في اللغة **قوله** والاصل ينبغي ما الخ  
اي القاعدة المقررة تدل على هذا النفي لان المجاز والاشراك لا يرتكب الا  
بدليل لا مضيا لهما للقرينة فاذا لو صنع له ما على العموم يحمل عليه واستعمال  
العام في بعض احوال من حيث انه قد مر منه لم يقصد بخصوصه ليعين مجاز  
كما توجهت مضمونه ولا يفتقر ايضا الى اطلاق في اقل ان من باب استعمال الكلي  
المواظي في واحد من جزئيات كقولك لفتت اليوم انسانا تريد به زيدا  
غير صحيح وقوله كاطلاق الجسم للانسان وفي نسخة على الانسان فانه

خرد



باعتبار انهم جرح حقيقة و باعتبار انه انسان مجاز محتاج للقرينة كما  
 لقرينة الاصول وقوله نحو قوله وملاخطينا البشر من قبل ذلك المخلد هو  
 في اكثر النسخ وسقط من بعضها وهو مثال لما نحن فيه ورد لما في الكشاف  
 وغيره من الاستدلال به على ارادة الله وام لتعنيته للنبي لانه لم يرد على  
 انه مخصوص بمعناه الحقيقي بل على انه عام اريد به خاص بقرينة كالتار  
 التي بقوله كثر المراد **قوله** لغوا قبل علمه كان استعماله في غير  
 مجاز مشهور اكون التاكيد لدفعه ومثله كثير في كلام النمل فكيف  
 يكون لغوا اريد به بان المراد انه زائد على التأسيس الصائل في غير غير  
 زيادة فتدبر **قوله** عند الجمهور لما يشهد له من الايات والسفر  
 الله على انه يراه اهل الجنة فيها وهو ردة على الجملة الداهية الى ان الجنة  
 وال نار يعنينا واهلها بعد متمم اهل الجنة بقدر ما يحلهم وعذاب  
 اهل النار بقدر سياتهم وفي تفسير التمر قد ذكره الذي دعا ههنا الى هذا  
 انه تعالى وصف نفسه بانه الاول والاخر والاولية تقدمه على جميع  
 المخلوقات والآخرية تلحقه ولا يكون الا بفتح ما سورة ولو بفتحت للجنة  
 واهلها كان فيه تشبيه بين الخالق والمخلوق وهو محال ولانه تعالى  
 لا يخلو من ان يعلم عدد انفس اهل الجنة ام لا والاشي جليل الاول  
 لا يتحقق الا بانها لها وهو بعد في ما يعم ولنك ان هذا المنع وغيره  
 دل على الخلود والتأنيد وعنده العقل لانها اذا ارسلت وقدس لا خوف ولا  
 حرز لاهلها والمثل لا يها بعد بخاف زواله كاقيل والبؤس خسر من نعم  
 نائل والكفر جبر من خاصة فخر او عقوبة خالصة لا يشوبها تقصير  
 ومعنى الاول والاخر ليس كما في الشاهد لانه صفة كمال ومعناه لا ابتداء  
 لوجوده ولا انتهاء له في ذاته من غير استتفاء لغيره فهو واجب الوجود  
 مستحيل العدم ونفيا الخلق ليس كذلك فلا يشبهه شيء من خلقه وعلمه  
 تعالى لا يتناهى فيشمل ما لا يتناهى الى اخر ما فصله **قوله** فان قيل  
 الابدان مركبة من المتأخرات الخلود بمعنى الدوام ههنا كما قرناه لك  
 او ردة عليه شتمه ترة عليه ودفعها ونسب على انها ساقطة لانها في  
 غاية الضعف في اخر كلامه فلا يرد عليه ما قيل من انه لا حاجة ههنا  
 للسؤال والجواب لا يتناهى على اصل فلسفي غير مناسب للمقام وما ذكر  
 الشارة الى ما قرره الاطباء من ان تكون البدن من رطوبة حمة الحرارة  
 تؤثر فيها بالتصميم والتخذية ودفع الفضلات فاذا دام التاثير كثير  
 التخلل فتضعف الحرارة بنقصان ما دما كضعف نور السراج بقللة  
 الدهن ولا تزال كذلك حتى تنفد الرطوبة الغريزية فتقطع الحرارة  
 ايضا والمراد بالكميات المقنونة الامتزجة والكمية معروفة  
 والصدان امران وجوديان متعاقبان على موضوع واحد كمنه  
 خلاف او غايته لخلاف الاستحالة التغير والانعقاد من شيء الى آخر

كازروني  
 وابن كمال

مبتدل

مبتدل لم يورد له الاستحالة الخيرة خلا ويكون المتبادر مؤد لاتفكك ومانو  
 تفرق الاجزاء وتفكك بعضها من بعضيا لخالل ما يترطها ويكون سببا  
 لبقائها فاذا الزم هذا كل بدت لزم عدم وجوده واستحالة لبقائه  
 وخلوده كما هو مذهب الجهمية في الجواب يعيد ههنا على انه  
 تعالى اذ المتبقيات بعد الموت اعادها بعينها لا بامثالها على ما  
 عرف في الكلام وقوله يقتولها الذي يعرض لها ويتعاقب عليها  
 بان يعرض لها التغير وتبدل لاخلوال **قوله** بان يجعل اجزاءها  
 الح ههنا هو اعاد المزاج الذي ذكره الاطباء وقالوا انه ما خوذ  
 من المتعادل الذي هو النكاح قول من العدل في القسمة اي التساوي  
 في القوى لاقى المقدار قالوا لانه قد يوجد الشيء مغلوبا في مقداره  
 غالب في قوته متمم وجود المزاج الحاصل من التساوي المقدار المختلف  
 الكيفية وقيل الذي امتنع وجوده هو المتكافئ في المقدار والكيفية  
 معا لانه لا يكون حينئذ غالبا قاسما للمركب على التماسك والقوة  
 فيستدعي كل التفرق والتلاشي والمثل الى مركزه وقوله متقاومة  
 بالقاف والميم مفاعلة من القيام وفي المصباح تقاومه اعز تقويم  
 مقامه وفي نسخة تدله تفاوت بالقاف والتا المثانة الغوفية من قدام  
 تفاوت الشيان اذا اختلفا وتفاوتا في الفضل تبانيا في تفاوت  
 بضم الواو كما في المصباح ايضا والنسختان متقاربتان معني لان المراد  
 ان كفيتهما متباينة وقواهما متساوية والقوة كما مر مبتد والتغير  
 والتاثير من آخر في آخر **قوله** في التناووت متعاقبا على بعضه البعض وهي  
 الواو مصدر بمعنى المتعاقبة وفي ادب الكاتب انه يجوز فيه كسر الواو وفيها  
 على خلاف القياس ولا نظير له وقوله متعاقبة من العناق وقوله  
 متلازمة عطفت لغيره وكذا ما بعده وقد قيل علمه ان محصل  
 كلامه انه يلزم وجود مركب من العناصر على اعتد الحقيقي ولا يقنع  
 بذلك بل يبدع كونه محسوسا ههنا وفيه انه اذا اعاد ذلك الاخر  
 بحيث تكون المقادير الحاصلة من الكيفيات الاربعة في تلك الاجزاء  
 متساوية بحسب احكام محالها وتفاوتة في انفسها بحسب الشدة  
 والضعف حتى يحصل منها كقمة عديمة المثل الى الطرفين المتقاربتين  
 ويكون على حاق الوسط بينهما فلا محالة فيصير ههنا المزاج الحاصل  
 من تقاض تلك الكيفيات المتكافيات في المقدار والكيفية معا من لكا  
 معتد لاحقيتها ومثل هذا المزاج وان وقع الاختلاف بينه العقلا  
 في امكان وجوده لا خلاف لاحد في امتناع وجوده في زمن يسير لضعفه  
 التخلل لضعفه تفرقا لانه لا يكون جزء غالب قاسرا للمركب على التماسك  
 والتفرق للمعية الى التفرق والمثل الى مركزه في شرح المواقف وما ثبت بل لهما  
 امتناع بغير وجوده كمن يميز اعادته وخلوده وقوله كما يشاهد الخ ان كان

ابن ابي عمير



مثلا لا لعدم الاتساق فكذلك لا ينبغي وان كان لوجود المعتدل  
الحقيقي فلا وهو جواب جدي والحق عنده هو قوله هذا **قوله**  
واعلم ان المراد من كمالها ليس لانها ليست من المعظم عنده لان المراد  
به ما به قوامها الشخص او النوع او افعالها في الماكن فاعلمنا كما  
جعل البتة لباسا في عكسه وفي المعظم اشارة الى الذات لخر كما لا صوات  
الحسنة لترى كيف انتم والى ذلك كسر الميم وفتحها ما يقوم به الشيء  
وقوله كل نعمه اشارة الى ان قوله وهو في حاله ذلك تكميل  
في غاية الحسن ونحوه الكمال لان النعم وان جلت والنعمة وان  
عظم لا تتم وتكمل اذا تصور زواله والخطا عنه وقوله منغصة  
بالغير المنجبة والصادق الممكنا في مكره وقوله غير صافية  
الغير نقية والشوق للخلط وقوله ليس فيه شائبة متلحوظة  
ومعناه ليس فيه شيء مختلف به وان قل كما قيل ليس فيه طهارة ولا  
شبهة فهو فاعله بمعنى مفعوله كعبثة واضية قال في الصباح كذا  
استعملوه ولم يجدوا في الخندق والحق في الشائبة والحدة الشوائب  
وهي الاقناس والاقذار وقوله بشر المؤمنين اي بالكنات وهو ظاهر  
وايضا فعل يفضي من اليها وهو الحسن اي بحسن والمراد بقوله  
مثل ان ذكر ما يماثلها في الصورة مما عرفوه في الدنيا لانه على صور  
وان كان اجل واعظم لانه وليس المراد انه نسيته او محاز كما ستره  
في قوله وانما به منشاها وما قيل من ان البشارة على طريق اقل الشرع  
والتمثيل على طريق الحق كما قلنا في قولنا بالجنات التي تجري تحتها  
الانهار والارواح ورزق الثمرات ذات عقلية شبيهة بالحسنيات ولو  
قال المصير بها الله او مثل كان او وضع تعسف لاحاطة التمهيد قرينه  
لك **قوله** لما كانت الايات السابقة الخ قيل ان هذه الاية جواب  
عن قول قوم من الكفرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم اما يستحي ربكم ان  
يخلق المعوض والذباب والخوف ما مما تصنع في نفسه ولا تخفي ما فيه  
او قالوا او ما يستحي ربكم ان يذكر المعوض والذباب وملوك الارض بالثوب  
عن ذلك فقال تعالى جوابا لهم ان الله لا يستحيي الخ وقال الزجاج  
انها متصلة بفقوله فلا تجعلوا لله اندادا اي لا يستحيي ان يضر رب  
مثلا لانه لا انداد وقال الفراء في التفسير ما يكون المثل جوازا لانه  
فعلى هذا هو ابتداء كلامه لا ارتباط له بما قبله وهذا وان جازا لكن  
الانطباق بكل انما ان ترتبط بما قبلها وتناسبه بوجه ما ولذا ذهب  
المصنف رحمه الله تعالى الى الحيثية لا ارتباطا به لما وقع قبله تمثيل الخ مما  
يقتضيه على انه وافق في محضه وانه ليس مستنكر في مرتبة مما ذكر من اول  
التسوية الى هنا او بعضه فتدبروا الشرائع بالتمثيل في كلامهم هذا التشبيه  
مطلقا سواء كان في غير هذا وشرك على وجه الاستعارة او لا مثلا اوله ولا

اشارة الى تعبد الوجه الاول  
وعين

يحضر

يحضر شيء حتى يرد عليه كفي يرتبط بما لم يذكر في قبض الوجوه والحاصل  
انه ذكر لما استنبط هذه الاية وانما ربطها بحاكتها وجهين الاول  
ما اشار اليه بقوله الايات السابقة منضمة الخ يعني انه سبق في نظم  
متمشيات وامور تدل على مطلق التشبيه كما بينا في اشارة الى ذكر فرق  
الاساس كما تقدم من غير سائر ما قبلها والثاني ما في ذكر الكتاب وانه مر عند  
الله من غير ريب وان ارباب فيه بعض المعقول القاصرة بسبب ما وقع  
فيه من التمثيل بغير امور ظاهرة فيها كغير رتبة لا وجه لها لتوهم  
انه لا يكتفي بالكتب السماوية او بعبادة الربوبية فيقول الاول مما سبق  
لنومجه ونقوتيه وهذا هو الوجه الاول في الكشاف وفي كلام  
المصنف في قوله وايضا الخ وسنراه كثيرا على علم **قوله** عقب ذلك بيانا  
لجواب لما وذلك اشارة الى الايات السابقة وذكر لنا وبله بالمدكور  
وعقبه بمعنى او رده تعبد وفي نسخة جنة بفتح وكون وما هو الحق  
منعاقف بعقب مصنف حسنه وفي نسخة جنة بفتح وكون وما هو الحق  
معطوف على قوله حسنه في محل كبر وقوله والشرط بالجر عطفت على حسنه  
او على ما الموصولة او ما لا تقع معطوف على قوله الحق والضمان  
الثلاثة المتصلة واحبة للتمثيل على كلا التمددين وهو غايب  
الموصول فلا تفكيك فالقول ما به ركبك وكنك ومن قال المعنى انه اورد  
عقبه ما نريد على حسن التمثيل وعلى الشيء الذي هو اي التمثيل حق لا حيل  
ذلك الشيء وذلك الشيء شرط في قبول التمثيل عند اهل اللسان على ان يكون  
قوله والشرط عطفا على قوله وما هو الحق له وفنه ركابة التفكيك  
والظاهر انه يلجأ الى ما وصفت له ولجأ الى التمثيل وكذا صغر فيمقله  
والشرط عطفت على قوله الحق الخ وسياك الشيء الذي ذلك الشيء حق  
للمثيل اقربا ثبات ولا ريبه وشرط في قبوله عند العقلاء والبلغا وذلك  
ان يكون التمثيل على وفق مثله فقد اطل بغير ظايل والى ما لا وجهه  
لما عرفته وحسنه لانه تعالى مع عظمتها وبها الحكمة لا تتركه واكثر  
منه دل على حسنه ولا نه لما قال لا يستحي منه دل ذلك على حسنه لان  
القبض من شأنه فاعله يستحي منه وهذا على نسخة وسننا في الاخر  
وحققة ان يكون جاريا على تعبد كما ذكرنا عليه قوله فيقولون انه الحق  
وسرطانه ان يكون على وفق المثل فقط لان المقصود به الكشف عن حقيقة  
ووقع حجاب الشبهة عنه وابتداء عيانا وقوله المصنف المحسوس قد بينه  
المصنف على المحسوس وان قيل ان الظاهر العكس لان المشاهدة يستعمل كثيرا  
بمعنى المنطق فلذا اورد بعد المحسوس في تعين المراد به **قوله** وقوله  
وهو ان يكون على وفق المثل الخ الظاهر ان الصغر ارجع لما الموصولة  
وان الشرط معطوف على الحق فيكون الحسن مستكونا عنه ولو رجع الى ما ذكر  
لنا وبله بالمدكور يكون شاملا للحسن وهو الاحسن وحسنه بايرازه في



في صورة المشاهد المحسوس فالحق في ان يكون على قدر السداد وكونه على وفق  
 المثل المتكامل ما بينه المصروف وشرطه وهذا على الغنجة المشهورة وهي ان  
 حسنة منكم وسير منكم كذا ما يكون من الحسن عند الغنيح على ملك  
 اكثر النسخة وعلانية ارباب الحوائج وفي بعض النسخ جسد مجسم وتكون بليتها  
 سون مهلة ويوم الجسد المدفون القرف لا المنطق المقابل للنوع والحسن  
 مستفاد من تنكير مثل الان لا تذكره وتوضوغة الحسنة للفرق المنتشر  
 على الاصح وبيان ما هو الحق له مقناه ببيان الذي الفضل حتى لا من المعنى  
 الممثل له وهو هنا كمال الكافر فيفسد المدة لولايته ما بقوله واما الذين  
 كروا وقولهم وما فيضيل بها الا الفاسقين وقال المراد وفان قلت  
 مثل الله الهتهم بيوت العنكبوت وبالدباب فارتب ببيانها بالمعوض  
 فما قوتها دونها قلت **لانه** كانه قال ان الله لا يتجلى ان يضرب مثله  
 مثال العنكبوت بالمعوضه فادعها فافظكم بالعنكبوت والدباب وفي  
 تبين الشرح ومما وان تكون على وفق المثل الخ من هذه الالية محل تأمل انتهى  
 اقول لا يخفى ما فيه فانه مع مخالفة للشيخ المعروفة المألوفة لا مودة  
 لما ذكره في تفسير الحق والخبر ما ذكره **لانه** ما اشار اليه من ان اخذ ما ذكره  
 من النظم في تفسير الحق **لانه** يدغم بالنظر الصادق المحفوظ والعناية والمثل  
 الاول في كلام الصريح الله اسم مفعول والثاني اسم فاعل والاول ما مضى  
 له المثل والثاني هو الصارف نفسه **قوله** لتساعد فية الوهم العقل  
 ونصا كذا في اشارة الى ما ذكره اهل العقول من ان الوهم قوة جسمانية  
 لا تسانمها يدركها جزئيات المتفرعة من المحسوسات فهي تابعة  
 للحس وان لم تكن على المحسوسات كان حكمها صحيحا وادركت على غير المحسوسات  
 باحكامها كان كاذبا والنفس مجتذبة الى الوهم والحس يستقيما التي هي مسخرة  
 لها حتى ان لكلام الوهميات وما لم تتميز عند هاهنا من الاوليات  
 لولا اذ وقع العقل والشرع والمراد بمساعدة الوهم للعقل ان العقل  
 وهو قوة للنفس مما يدرك المعاني والكمالات سواء كانت محسوسة  
 للجزئيات او لا اذا ذكر معنى ذكره وضرب له الوهم على المثل الخ في  
 حكمية وتبينه به فغدا على انه من افراده الموجودة في الخارج وبذلك قد  
 يتجلى انه محسوس مشاهد وانه لا يثبت له من خلقه احد هاهنا خزانة  
 الوهم فتبين بذلك وثبت تحققة في نفس الامر وهذا معنى مساعدة  
 الوهم له ومعنى نصا كذا ان ما يدركه كل من علمه لا يدركه الاخر  
 لا ذاك الوهم كما يتفرع من الجزئيات المحسوسة والعقل المعاني  
 والكمالات فبما دعاه ان لحد هاهنا على الآخر تصلح على الاشراك فيه  
 عند النفس التي فتنه بذلك والمراد بحج المجازاة انها تحت محركات  
 المعقول بالمحسوس ان يكون منه فكانها تحتها وقاله وهذا مما لا غشار  
 عليه فسقط به ما قيل من ان عدم مساعدة العقل مما هو في بعض الاحكام

ابن تيمية

كازوني

العقلية

العقلية مثل ان بعض الموجودات غير متغيرة اذ الوهم لا يعد بالمحسوس  
 حكمه كتحليله فان كل وجود متغير واما في المعارف الممثل لها في  
 القرآن كوهنا بخاذا وكذا من دون الله فليس بظاهر انها مما يتكافئ فيه  
 الوهم العقل وان سلم التقاض فتمشيه باخاذا العنكبوت بيته  
 لا تسلكه كينفي النزاع فيه فالاولى لا تقتضيه على ان المعنى القرف له  
 حقا فان مثايب المحسوس مما يظهر اذ لا تقتضيه الشبهة **قوله**  
 كما في الانجيل الخ تمثيل الوقوع في الكذب الشك وتيرة لالذ في الانكار  
 كما قيل في قول الزمخشري والعجب منهم كيف اذكروا ذلك وما زال الناس  
 يصرون المثل ولقد ضربت امثال في الانجيل الى اورد مخلص ان المنكر  
 اذ اذك يهود او مشركون وهم لا يعترفون بحقيقة الانجيل وان  
 قيل في دفعه ما قيل وما ذكر اشارة الى ما في الانجيل من قوله لا تكونوا  
 كمن يخرج منه الذئب الطيب ويترك الخالة كذلك انتم تخرج الحكمة  
 من افواهكم وتبفون العقل في صدوركم **قوله** قلوبكم كالحصاة التي  
 لا تتفهمها القارة ولا يبينها الماء ولا تتفهمها الروح **قوله** لا تشيروا  
 الزنا فيرثكم عكم اذ لا تحيطوا بها فيشتموكم كما اورد في التفسير  
 الكبير **قوله** فل الصبر وامثال العقل المحقد على الناس والمراد به هنا  
 تحفة المرء مما لا يحب الاطلاع عليه والمزاج انهم يقولون ما لا يفعلون  
 وهو تشبيه لطيف وجهه لطوايح الدقيق وانما الخالة فهو كقطعة ما لا ينبغي  
 حفظه والخالة بالضم معروفة وشبهه القلوب القاسية بالحصاة  
 وصريح بوجه التشبيه فله وهو ظاهر وليس تشبها بالصخرة انبلج كما  
 يتوهم لان الحصاة اقرب الى هيئة القلب واشد اكثرا من هاهنا مع ما فيها  
 من الايمان والضعف والزنا بجمع زبور وهو معروف **قوله** وكذا في كلام  
 العرب الخ مثل قولهم في الكتب الالهية وقصته لتقدمها اذنا وشرفا  
 اتبعه بما استمر في كلام العرب وشهرته بين العقلاء والبغاة من غير  
 في المحقرات وغيرها بما نداء على انه مطلقا مقبول وقوله اسمع من قرادة  
 اسمع افعل تفصيل من السماع والقداد يضمن الغاف والتخفيف ما يلصق بالابل  
 ونحوها من القوام وقال المتن في انها اسمع الخفاف لابل من مسافة بعيدة  
 فتتخبرك لاستيقا لها وهذا ابتداء على زعمهم فيما اشهر بينهم فلا وجه  
 لما قيل ان ذلك بالالهام لا بالسماع كالاخفى وقوله الطير من فراشة ابي  
 الحنف وفي مثل اخر اصنع من فراشة والمراد اصنع البنية والادراك ذكرها  
 المتداني فمن قال ان المصروفة الله غير قول الزمخشري اصنع من فراشة  
 فاحسن لانها مثل في الطير لا في الضفادع لانه مع ما في من الضعف وقوله  
 اعز الخ اعز افعل التفصيل من العز معني الدور وقوله الوجود لامن العز ضد  
 الذل والمخافة كالمع والدم في داخل العظام ويخونه عن المقصود من الشئ  
 والبعوض سياتي في تفسير **قوله** لا ما قالت الحكمة من الكفار الخ قيل ليس في الظاهر

قف

ابن تيمية

ابن كمال

كازوني



شيء فقط قلبه هذا الكلام فالصحيح ان يقال ان ضرب المثل كما قيلت  
تعالى لا يمتنع كما قال النحوي بل من الكثرة من ينادى الله تعالى على من ان يفر  
المثل كما ذكره وقيل انه لا يخلو عن كلف والظاهر ان يقول رد المنا  
قال النحوي لم يكن علة لقوله عقب ذلك وقيل انه معطوف على قوله  
ان يكون على وفق المثل الى معنى ما هو الحق في التمثيل والشرط له ان يكون  
على وفق المثل الى انما يفهم بها قال النحوي ان يكون مناسبا  
لحال المثل بغيره اسم الفاعل لا يعني انه لا يلحقه التيمم قوله دون المثل  
فلو قيل انه معطوف على مقدمتهم متاقتله الحق وهذا الاما قالت  
الحكاية الظاهر فيقيد ما ذكر من غير كلف وقوله الله اعلا ولعل مبتدأ خبر  
مفعول قوله قالت الحق **قوله** ولعل لنا ارشد ههنا هذا هو الوجه الثاني  
وهنا شرطية معطوفة على الشرطية السابقة وهي قوله لما كانت  
الآيات والارشاد الهة على الخيرة وانه وحج حق وهو قوله مما نزلنا  
على عبدنا وقوله ذلك الكتاب ووعيد من كفر بقوله فان لم تعملوا  
ووعيد من كفر بقوله وبشر المؤمنين بالجنة وظهور امره الواقع في الخارج  
من نفي الرتب والاشارة الى وقوله شرح الجواب لما والفرق بين الجوابين  
ان في الاول تقوية التمثيلات والاشارة الى السابقة وبينها والذب  
عنها وفي هذا هو تقوية المتخذي به وتاميد ما ينزل الرب عن المتكلم  
لانه لما ذكر الدواب والعتكوت في سورة البقرة والاشارة الى كلام  
الله وعلى الاول هو من يوطئ عن ذكر من اول السورة الى هنا او بقوله ان الذي  
كفر والح وهو متعلق على هذا القول ان كان كسوف يدب اليه كما انه لما نفي قهر  
الرب فيه عقبه بذكر تعجزنا او فعمم في غيبيته وغيابه ربههم وقيل  
انه ذكر وجهين الاول منهما مبني على انها مذبوبة بصفة المناقضة  
وتمثيلهم تارة مستوفى تارة فارة بالمحاب صبيح حتى به لبيان حسن  
مطلق التمثيل المدخل فيه تمثيل المتأخرين بما ذكره من الاول والثاني  
على انها مترتبة بانه المتخذي بالفران ذكرت لذب الطعنه فيه بعد ثبوت  
اعجازه وقال الطبعي على هذا نظم الآية مما قبلها فظم قوله ان الذي كره واستور  
الح فيكون بجملة مستطرفة كما قاله الامام وقيل انه اشارة الى مناسبتها  
وضع هذه الآية ههنا ولزم توهم في سورة العنكبوت او الح عقب المثل المتكر  
لانه جواب من شبهة ما وردت على اقامة الحجة على حقيقة القرآن بانه معجز  
فكان ذكرها ههنا السبب وجهه انه من الرتب الذي هو في نهاية الاصلح لال  
وقد تقدم ما هو من باب المثل وفيه استطراد والاستطراد من ادو هو  
الارتباط وسياق بنيانه **وهذا الجواب** فهو انه ذكروا  
ان المقصود من هذه الآية الرد على من اكرس ضرب الله العظيم الامثال  
المحققة بانه لا خير في ذلك فان اللازم فيها انما هو مناسبتها للمثل وقها به  
للمثل لا لغيره او زده وحسنه ولطفه يكلف المعقولات وجلوها على منصفة

عصا من شيخ رده

ابن تيمية

سوطي

المحسوس

المحسوسات مكسوة بجلال اللطائف ودقائق البلاغة حتى تشاهد بها الفطر والوقادة  
والجمجمة المضادة ولا غبار على هذا انما الكلام في ان النظم كيف يدل  
على ما ذكره المحسوسات فانه مما خفي على كثير من الناس حتى انكروه ولم يترفعوا  
ما ينبغي العقل وتوضيحه انهم لما قالوا انما يتخفى الرب لا يجيبوا بنفي  
الاستحسان من ضرب المثل خفي وقليل يفهم منه انه لا يفتخ فنه واما  
حسنه وعلو مرتبته وفيه من نفسه من نفس المثل لانه كل واحد من اهل المثل  
يعرف ان ما فيه مودعه بمضربه سار في السالكه وساير على كل مكان  
للطف لفظه ومعناه وهذا السهم رده غني عن التصريح به الا ترى الى قوله  
في كثرة الاعتراض  
لا استقر بارض قد مررت بها كاتني بكر معني سار في مثل  
**قوله** ولحقنا القضاة التفرع اشارة الى ان للنفس عرض فسانية وهي كهيئة  
تعرض للنفس في الانفس لا تتحرك لما يترسم في كغير قواها من المتافع والمصار  
فيوجب لغير احوال البدن ومليز مما حركه الروح والدم ايضا في التمر اما للجناح  
دفعته كما في حال العصب الشدي او قليلا قلنا كما في حال الفرج واللذة  
المعتدلين او الخارج دفعته كما في الفرج الشدي او قليلا قلنا كما في الكفة  
الغمر الضعيف ولذا قال الحكماء العنكبوت فكري او الى ذلك وما خارج  
كما في الجحافل انفسا من النفس انكافيا العارض من اذراك ما لا تريد وحسيني  
يعبر للقلب ما يهيج حرارة الغريزة والنفس تكون بمعنى الروح الخوافي  
او الدم الصافي في القلب حركته لما مر فلذا يحتمل منه الوجه ويتجاوز عنه  
فيطلق على اثر الجحافل حتى نظرها لقابل  
• ابدى صليبهك لفضير الزمان ففي هذا الرتب طلوع الورد من خجل  
وفي الكشف للحيا الغيرة وانكسار يعجز الانسان من تخوفه ما يحيا به  
ويذمه وتفصيل تحقيقه كما في ذرية الشريعة للامام الراعي ان الحكايات  
النفس عن القبايح وموت حضا نيل الانسان يد تدع به عتات تزع العتة  
الشهوة من القبايح وهو مركب من حسن وعفة ولنا لا يكون المستحي فاسقا  
ولا الفاسق مستحيين شجاعا ولذا يجمع الشعر في المدح بهما الجملة  
والحكاية كقوله  
• تجري الحيا الغض في قسماهم في حين يجري من كفهم الدم  
ومنى قصد به الاتقاض فهو مدح للصبيان دون المشايخ ومنى قصد  
به ترك القبيح فمدح لكل احد وباعتبار الاول قيل للحيا بالافاضل قبيح  
وبالاعتبار الثاني قيل ان الله يستحي من ذي الشبهة في الاسلام ان يعذب  
واما الخجل فخير النفس لفظ الحيا والتخلف في النكاح والصبيان ويدم بالثقاف  
من الرجال والبواحة مذمومة بكل بيان اذ هي اسلاح من الانكاسية وخفيته  
لحاج النفس في عاطي القيمة واشتقاقها من حافر وفاج الحى صلب ولذا قال  
الشاعر وكجاء



بالتي هي من جلد وجهك رقعة • فاقدمتها خافرا للاشهب  
 انتهى والحاصل ان هذا امور ثلاثية وحمل وقاحة ومغارة الوقت  
 بما ظاهرا لا بما عدلها وكفت النفس عن القبايح واما الوقاحة في قوله  
 وطال ما قالوا ولم يكن بوا • سلاح ذي الحكة وجه وقاح  
 فيما زعمنا الاطلاح في تحصيل المرام وليس مذموم مطلقا واما الكلام في الفرق  
 بين الحيا والحيل فعلى ما ذكره الالف رحمه الله مما يتغايران وان تلازما  
 لان الحيل خيرة واقحة للحيا والتميز بالحيا يديم ويحمي من الرجال بخلاف  
 الحيل والثلاثة ملاكات وكيفيات نفسانية وانما كان الحيا بمعنى  
 القسامة النفس محمودا من الصبها لانه يدل على العقل الغريزي واما في الحيل  
 فيديم لدلائله على قوة الشهوة والهوى المنابع للعقل فتدبر قوله والحيل  
 الذي هو انحصار النفس من العقل مطلقا هذا ما زاد على الكشاف لان الحيا  
 لما كان وسطا توقف معرفته على معرفة طرفيه فلذا ذكرهما والمراد بالظاهرا  
 تخبرها ودهشها لفرط الحيا كما مر على كراغب وقول مطلقا فستر في الخواشي بأنه  
 سواء كان العقل في الجاهل او لا وسواء كان ذلك الانحصار لاجل مخافة الدم او لانه  
 ومنع ذلك جعل الحيا وسطا ولا تنفي ما فيه فانه حثيثه يكون اعظم من الحيا  
 لانه مفيد بما ذكره في الحيا في التواضع والاعتدال لا يكون الا فيما يديم  
 والمراد ما في من عاده سواء اذم شرعا ام لا لا كغلاب الرمح والظاهر  
 ان الحيل المحمودة من الحيا فانه لا يكون الا بعد صدق الامر لا بعد  
 القاسم به بخلاف الحيا فانه قد يكون مما لم يقع فيه تركه لعله وقوله  
 في القاموس وغيره من كتب اللغة حيل استعجى بقاء على قسايمهم في امثاله ثم  
 انه في الكشاف قال انه لم يذكر بما ذكر تعريف الحيا فقد يكون لاحتمال من  
 يستعجى منه بل هو الاكثر لكنه لما كان امرا وجدانيا غلبت عن التعريف  
 من حيث الماهية محتاجا الى التبيين لدفع ما عسى كثر من لا يتبين  
 نية على انه الامر الذي يؤخذ في تلك الحالة وهذا كذا الحكم في تعريف سائر  
 الوجدانيات من العلم والادراك وغيرهما في حفظ هذا الاصل فبعد  
 دلالة ما له كثر من هذا في العلم والادراك والشارح المحقق وفيه ان قوله  
 انه واحد في غنى عن التعريف لانه اعم من التعريف يكون للنظريات  
 في الافراد الجزئية بالنسبة الى قامة واما الماهية الكلية فليست كذلك  
 وهي المقصودة بالتعريف فما ادعى من حيلة الحيا فانه انما هو انما هو  
 ولا حاجة الى ان يقال انه عرف لبيته عليه كيفية جوارا طلاقا فكلية تعالى  
 واما الاخر فامر عليه بان قوله قد يكون لاحتمال من يستعجى منه لا يعلم  
 الا بعد معرفة الحيا فتود وري وان ما ذكره في الحيا لانه لا يخوف في شعر  
 بتعظيم الحشمة ومعرفة به فسا قط لانه يديم عنده ولا في الحشمة لا تقاير  
 الحيا من كل الوجوه كالعلم من كلام الالف **قوله** واستقاة من الحيا في الحيا  
 واستقاة من الحيا تبعا لحيا الرجل كما يقال لبيته وحشي وشطلي القرب اذا

ابن تيمية عليه  
 وشيخ زاده

الشفا على مستحق  
 ملتقى في الدواعي

اعنلت

اعنلت هذه الامور جعل الحيا لغزيرة من الانكسار والتعقير من كسر القوة  
 منتقص الحيا كالتبالي فلان هلك حيا من كذا ومات حيا من كذا ورايت  
 ورايت الصلافة في وجهه من شدة ذوات حيا وخبر في مكانه حيا وكذا  
 ما ذكره المص رحمه الله تعالى في الحيا والسبايق النور والفرق عز وخرج من  
 النور ويستطير في الحيا في شدة من الحيا في النور ومنه المراد المقرب في جرق  
 الكساة ومعنى حتى اعتل حيا بان اصابه الرب وهو من مخرج حيا وكذا لومنه  
 النفس والحشمة انفتحت عليه الصلوة وتقوى قريب من الخوف معنى والافعال  
 الثلاث من حيا ونسي وبزنة علم والحيا في قول المص اشتقاة  
 من الحيوة رسم في جميع النعم بواو بعد الياء كما ترسم الصلاة ونحوها كذلك  
 فتقر المعاني في الحيا والافعال وخطا بوزن نورة ولم يكل شيلا لم يسن بحية  
 واحدة الحيات وهو خطأ منه غيره فانه ما وقع في القاموس فان هذه  
 اللفظة لم تثبت الاشد واذ لا يصح جعلها اصلا وان لم يقل بالخصاص  
 بالعلم وفي نظري ان عصفور المسمى بالمتنوع كون العين بواو واللام واو  
 كحجوت لم يحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل فاما الحيات وحياة فتاذا ان  
 والاميل فتم بالحيات وحية فانه لو امن بحدري المياري واو او حمر المارفي  
 ان هذا مما لم يأت عنده كما في لامي واو وهو فاسد المخرجا فاصله  
 فانه انكسار بعد حيا في هذا مما لم يمتنع من شراح الكتابين لا ماله  
 لثام الخفا عنه وما اذا انفتحت دكان ما به شفا الصدور فاقول  
 تخفيفه انما ينسب الى الافعال ومبينها لما يمكن كما عرفت والما ياتي في  
 مفصلات العزمية واصلا بان يكون لوجوه ما اخذ الاستقاة والمعنى  
 المصدر في الفاعل وقد تحق لغزيرة لك كافي رأسه وحالده اذا اصاب راسه  
 وحاله ولا زالة كما في شعرها اذا زال شعره ولا اخذ منه شعره كذا في اللفظ  
 ثلثة وقد يكون لامسا به افة باصليه سواء كان معنى او عينيا وان خصته  
 في التثنية بالثاني كسواء اعنلت كاه وهذا معنى منتقل ويجوز ارجاعه  
 للزالة او للاصانة او للاخذ منه لانه ينقص بنقص قوته ويؤيد الاول  
 تمثيله له في الكشاف بقوله هلك حيا كما يؤيد الاخير قول منتقص  
 الحيا اذا عرفنا هذا فقوله انكسار الحيا يعني به ان الحيا منتقصا فويحى له  
 نفسانية كالاخصاس ونحوه فاذا استغنى انسان كانت قواة الحركة لاقتناح  
 منكسرة عما يريه ولهذا انما راعى الكرماني في شرح البخاري نقل  
 الحيا الخوف من الحيا في خوف المذمة وقال الواحد في قال اهل اللغة الانحيا  
 الحيا لان استحقاق الرجل من قوة الحيا فيه لشدة علمه بمخافة الدم  
 والعيب والحيا من قوة الحشمة وهو مكسر ما قاله الزمخشري ولقد اجاد  
 المص رحمه الله في صفة حيا فسر الحيا او لا شدة الحيا في بيان اشتقاة  
 مما هتم به الزمخشري تنميما للفاية وايضا الى اتحادهما والانكسار اما  
 مطلقا وانكسر بالمعنى المشهور او بمعنى الرجوع والانكسار فانه شاع بكذا

قفا

عصام







يقول اذا امرت هذه الابل بالمياه والعذر ان التي غادتها الشبول اكثر منها  
صارت كأنها تفرغ نفسها على الابل فتشرب منها وكأنها مستقيمة منها  
لكثرة ما تفرغ نفسها عليها وان كان لا يضر هناك ولا استحقاق في الحسنة  
ولكن جري مثلاً وكذا عن معنى شرب وصلة الحيوان يدخل الكاهنة  
حين تفرغ من المياه ليس شرباً منها بل شرباً لغيرها وكل شرب وجعل الوضع  
المتضمن للماء لكثرة الزهر فيه كأنه انما من ورد والمعنى انه نصف كثر  
كثرة مياه الامطار في طريقه فانه اترى ما ذهب راعي الملة بجري  
فكانه ليشي الابل لتفرغ نفسها عليه ما فتكرج فيه مما فركا لسبب ولا يضر  
المنبتة للأرض ان كانا من الورد مثلي ماء وقال أبو الفضل العروضي  
في شرحه للمتنبي ما امتنع برجل قل على المتنبي ثم يروي هذه الرواية  
وليس هذا التفسير وقد سمعت رواية أخرى جماعة منهم الخوارزمي  
والشعواني وغيرهما اذا ما استجبر بجري وما هو حدة استفعال من الخا  
وكرعن الشيب بسير مكشورة ومثابة تخشبة ساكنة وما هو حدة  
والاستحباب بالعرفان شبه والمعنى ان هذا يفرغ نفسه وذلك بحسب  
والكرج شيب ان تشرب الابل الماء منه فيصوت مثلاً في شرب سبب  
استصوت في شرب ما كافي قوله في الرواية تداعين باسم شيب في مثل  
وقال الوليد بن كثير ما قاله ابن جني يبعث عن العنكبوت والكرج في الماء  
بالسبب الحسن لانه مشط لابل يشبه في صفة ولينه بالجلود المذبوقة  
بالقرظ كافي قوله طرفة  
• وحذ كثر طائر الشاي في مشفر كسبت السما في قده لم تجرد  
لقوله تكرج فيه مشافرها التي هي السب وهو صحيح وشب في حكاية صوت  
الابل عند الشرب صحيح لكن لا يثبت كرهت الابل في الماء كسبت  
فالسبب هنا اول ما انتهى قلنا اولها من رايه بطل غير معقل فان ابن  
جني وما هيك به يروي ديوان المتنبي عنه وقد افقت الرواية هنا  
الذراية فالحق ما قاله الشاعر التي الامام الوليد ولذا رجح العلامة  
ونظريه من غير نظر الى الرواية الاخرى التي عليها لا يكون فظي ابوجه  
والمتنظير يستعمل المحكيان هنا لا يتصور معناه الحقيقي لاستكاده الى  
الابل واليه اشار المصنف ما تلطفوا بصفت ابل فلا يرد عليه ان اللفظ  
هنا كسبت في القرآن فان الاستحباب مشتق من الفعل ولا يرد عليه ان  
الترك ولا يرد عليه الفعل اي شرب الماء كافي قوله ان يصر ان شربا يستحق ترك  
الانصراف عنه واستحقاق فيه لقراءة من قرأ بسبحي كاه مكشورة وسبا  
ساكنة كما روي عن ابن كثير وهي لغة تميم وكبر كما يفتل وجهه في اللغة  
والنظريه فتغلث في حركة الياء الاولى الى الحاء الساكنة والتي ياء الساكنة  
تخذفت اولها واسم الفاعل منه مسبحي والجمع مشحونون ويستحقرون وفي  
في البيت امور اخرا دبية تركناها خوف اللبس قولنا وانما عدل به عن الترك

الحج

لا اذ عدل عن الترك الدال على المراد بالصراحة والمطابقة الى ما ذكر من  
الاستحباب المحتاج للتوجيه لانه استعارة وتمثيل وهي تدل على ان  
الشيء بيته وقدره مع ما فيه من المبالغة والبلاغة على ما قرأه الملقاني  
وهذا امرج في انه ليس بحار فيرسل كما مر وقتل ان في كلامه لحنان  
منها ان قوله لما فته من التمثيل اشارة الى انه استعارة اما تمثيلية  
مركبة تصرح فيها بما هو العدة من الاستحباب وكحل يوافق اللفظ  
منونة كما سبقي واستعارة بنبعية والتمثيل معنى مطلقا لشبهه منها  
ان قوله فالمراد به ليج التركد اللازم لا يقتضاه لاجل انما الى جواز كونه  
مجازا من سلامن باب اطلاق اسم المذموم على اللازم وفيه نظر ثم  
انه قيل ان في هذه العبارة خطأ وحقها عدل التي عن الترك قال اللبس  
العدل ان تعدل التي عن وجهه تقول عدلت فلانا عن طريقه وذلك  
الدابة الى موضع كذا او تعدل به بالبا اذا قصد به معنى التسوية قال  
الجوهري عدلت فلانا بفلاك اذا سوت بينهما بالجمع بين البا وعن جمع  
بين الضب والنون ولا يخفى ان هذا انما يرد عليه انما جعل التعدية ولا  
داعي الى غير محبة الاعتراض في التثنية باذ قال النضر فالباء اما ظرفية اي  
انما عدل في النظم والتعبير او المشببية اي انما عدل عن اصل بسبب ما  
ذكر وهو الظاهر من ان يخفى على مثله نعم ثم ما قيل هنا من ان الباء التقية  
والضمير لجمع الى التعبير لئلا يورد عليه بالقرينة اي جعل التعبير عادلا لجواز  
عن الترك بمعنى انه لم يبق به بل بالاستحباب ولا يجوز ان يرجع الى الاستحباب  
لفساد المعنى يرد عليه ما ذكر مع ما فيه من التكلف المؤدى الى التفتيد  
بغير فائدة وقوله من التمثيل عرفت معناه وما قيل في شرحه انه معني  
الاستعارة التمثيلية فيه يظهر ان المتعارفين الاستعارة التمثيلية وقد  
يكون لفظا مفردا اذا لا في امور متعددة كما مر مرارا فلا تغفل لغير بما  
لا يملك لمن لا يقبل فتدبر قولنا وتختل لا يخفى ان يكون مجيء اعلى  
المقابلة للترادف بالمقابلة هنا معناه اللغوي لا ما ذكر في المبدع ان مجيء  
في هذه الآية لا لحدثا ونحوه المشاكلة في كلامهم من قوله انما يستجني  
دب محمد ان يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت وفي الكشف حات على سبيل  
المقابلة والظاهر الجواب على السؤال وهو قوله من كلامهم بديع وطرز عجيب ومنه  
قول ابن تيمية  
• من مبلغ افتنا ليرب كلها في نيت الحار قبل المنزل  
وشهد رجل عند شريح فقال انك لسبب الشهاذة فقال انما لم تجعد عن فقال  
هذه ملائك وقبل شهاذة ترفا الذي سوغ بن الجار وتجمع الشهاذة من شهاذة مع  
المشاكلة ولو لا انما الدار لم يصح بن الجار ولو لا بسوطة الشهاذة لم تنتج تجعدها  
وهو كما قاله الشاعر المحقق يعني ان المشاكلة في غير الاستعارة وظاهر ان لغيره  
بحقيقة لكن وحيه الجوزية غير ظاهر ولذا قال في بديع وطرز عجيب وظاهر

قريحي

ابن كمال

خبر

خبر  
وسيجي

عد



كلامهم ان مجرد وقوع مدلول هذا اللفظ في مقابل ذلك جهة الجوز والجواز  
 والاختصاص في ان لا يكون في بعض صور المشاكلة اعتبار الاستنفاذ كان شبيه  
 انقضاء الشبهة في بعض الحظوظ وانما على القوة المذاكرة بتجديد الشعور  
 الكلام في مطلق المشاكلة ما في مثل قوله قلت اطلبوا الحجة ونقضا  
 فالمراد بالتحسين التي جعلت علاقة هذا الصيغة الحقيقية او التقديرية  
 والمنفصلان مدلول اللفظ في الخيال لا اللفظان نفسيهما في الذكر كما  
 قيل لان الصيغة المذكورة بعد الاستعمال والعلاقة محصورة للاستعمال  
 فالأمر من تقدمها مع ان المشاكلة الصيغة الحقيقية لا التقديرية والقيمة  
 كما تكون تحققتا تكون تقديرا كما انهما تكونان في الشيء ومشاكله وبينه  
 ويتركضده كما في قوله من ظالت لحيته نكسح عقله ومنها ايضا ما  
 له علاقة اخرى على كلامه فيه ذكرناه في رسالته مستقلة وما قيل من ان  
 المشاكلة واسطة بين الحقيقة والجواز وان العلاقة فيها الشبهة الصورية  
 كما يطلق الفرق على صورتهما لا يلائم في اللفظ لظهوره في قوله  
 وضرب المثل اعتمادا له اعتمادا له بمعنى عملة واخرى له من عند نفسه  
 لا بمعنى التكرار به مطلقا كما يقول من يورد مثلا في كلامه والاعمال  
 باللام كما وقع في كثير من النسخ من اللفظ في العمل لا صيغة الافتعال  
 نرد كثيرا لذلك ولما كان المخبر المثل في ما يريد به شبيهة من جهة  
 في الصياغة وبيان فيهما وقيل انه ليس بصدق لان الاعتماد هو العمل  
 لنفسه كما صرح به في الاساس وهو لا يلائم قوله من ضرب الخاتم  
 فانما اعلم من كونه لنفسه وغيره والمخصوص بنفسه هو اصطلاحه كما روي  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطررب خاتما من ذهب الفها ثم  
 اخذها من ورق لغيره في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسداد بالمال  
 الممثلة كما في بعض النسخ كما في الكشاف وهو القصد اليه وصنع من ضرب  
 اللين وضرب الخاتم ولا يبعد ان يكون ما في الكتاب من تحريف النسخ  
 وسياق في هذا في قوله **فقال** تنبع في هذا الفاضل المتقاربان في  
 شرحه من فني عليه خطبة التماسح والتيسر في الاساس ما يوهمه والذي  
 فنيما هو نفس الاعتماد والعمل بالاجتهاد وقال متمل لنفسه ويستعمل  
 غيره ويعمل رايه ويتعمل في حلجات الناس اي يتبعني ويجتهد وانشد  
 سميوم رحمه الله تعالى  
 ان الكرم واتبك يعقل ان لم تجد يوما على من يتكلم الخ  
 وتوسل ان الافتعال هنا للعمل بنفسه لانه افتعل ما في ذلك كما كتبت واذكر  
 واخذت فالتمس توسع فنيما يستعمل المقيد المطلق ومثاله كثير مما  
 ظهر اضطررب في الحديث لاينا فيه وشره في النهاية بامريضه والحديث  
 المذكور وان روي عن علي رضي الله عنه منسوخ باخره كما مر جوابه وقد  
 شرا لاعتداده هنا بالذكر والقصد اليه ويجعل مضربه معتمد على مورد

سوطي

حذرو  
 قوله نفسه باللام لا بالتاء والفرق  
 بينهما ظاهره

بغير الصاد وفتحها في بعض  
 شرح الكشاف منه

وذكر

وذكر المذقق في الكشف انه اشارة الى اطلاق المشاكلة نسبة تيمم الموضوع الاصل  
 وهو الاعتماد والمؤلم وبينة ما استعمل في مشاكلة واستار الى ان فيه  
 معنى الجعل ولهذا يجوز تعدد بنية الى مفعول واحد والى مفعولين واما  
 اخذه من ضربك اي مثلك على معنى ان يمثل لعمدة مثالا كما ذكره في سورة  
 يس فلم يذكره لانه مرجوح ههنا وفيه اشارة الى ان المضرب والمورد  
 في امثاله فعلى لا يفرقان وانه تعالى ضربه اشده لانه شبيه المضرب  
 بالمورد وانه متنازل للثبوتية التمثيل والاستعارة التمثيلية فاشبهه  
 كانت اولا **قوله** واصلة وقع شيء على آخر اي معنى لضرب الحقيقة هو ايقاع  
 شيء على شيء وضرب المثل من ضرب الدار امر وهو ذكر شيء اشره كظهور في غير  
 هذا مجازا متفرع على مجاز آخر ملحق بالحقيقة لاشتهارها او موافقة متفرعة  
 وقوله وان بصلتها مخفوض الخ في لكشاف ان استحي يكون متعديا نحو  
 وبفسه وعلى الاول يقتصر المعروض الله تعالى للترغيب اما لانه لا يفتح  
 او لان الكسر عنده من الحذف والافتعال وحينئذ يقال المصداق اما نصب  
 او جرح الخلاف المشهور وعلى الثاني نصب قطعا وما قيل من ان لا يستحي  
 اذا كان بمعنى ترك استغنى عن حرف الجر لان تركه يتعدى بنفسه فان  
 كان بمعنى الحقيقة فيجب تقدير الحرف غفلة عن ان المجازا المخالف لا يمتثل  
 في التقدير يجوز فيه النظر لاصاله ولحقته المجازي كما قررناه في محال تقدير  
 وما اهما امتية تزيد التكرار اهما ما الخ يعني انهما اسم بمعنى شيء يوصف  
 به التكرار لمزيد الإبهام ويفيد طريق التقييد وقد يفتد مع ذلك معنى  
 تكرار التقييد في خواصه شيئا ما والنقطة في نحو لا مرما جنع فضير انفة  
 والتوزيع في خواصه ضربا وهذا ما يتفرع على الإبهام فبي على هذا اسم  
 يوصف به كما يكون مؤصفا وبه صرح النجاة كابن هشام وغيره وقال  
 ابو البقاء انما تكرار مؤصوفة لغيره كما جعل كجوسنة بالاسمها وغيره  
 جعلها مصفيا لها والية ذهب الفها والزجاج وتعلب فاكبا ل من مثالا  
 وجعلها الزخشر في الفعل كالكزة زائدة وهو مدد ذهب ليعقل النجاة  
 فيهما كما في الدار المصنوع فليس بين كلاميه منافية ومعارضة كما توهم  
 فان قلت **ينبغي** ما لعمارة بترك كما مر فعلى العموم يصير المعنى  
 ان الله لا يترك اي مثالا كان فيقضي ان جميع الامثال مضمومة في كلامه  
 ولا يترك لك قلت **ليس** المنع مطلق الترك بل الترك لاجل الاستحسان  
 فالمنع لا يترك امثالا وان تركه لا منكر اذ قد ومن هنا يظهر لك انه  
 استعاره ووجه عدم التماسح لكونه مجازا مرسل لا كما مر **قوله** او  
 مرتبة للتاكيد انما توهم ان الدائري حشو لغو فلا يليق بالكلام البليغ  
 فضلا عن المتكلم بجملة الامحازد فغبا انه انما يكون كذلك لو لم يفد اصلا  
 ولست كذلك فالمراد بصحاحم يومع معنى يراد به وانما وضع لتيقن الكلام  
 وتقييده وثاقه فلا يكون لغوا ولذا استحوه في القرآن صلة ولم يطلوا عليه

كازوني

عصام

سعد



عليه الزامه ناديا وان كانت زائدة باعتبار عدم تغير اصل المعنى بها  
 واستشكل بغير الحروف المفصلة للتاكيد مثل ان واللام حيث لم تعد صلة  
 فان اشترط عدم الحال انتقض بالام لا بزيادة حيث لم يخل ويزيادة بغير الحروف  
 الحارة بحيث حملت وقد يكون حروفا لصلة لتزيين للفظ واقامة الكون  
 والجمع وزيادة الفصاحة وقيل على ان من الزيادة بعد النفي فقد  
 الاستغراق كما ذكره الزحني في تفسير قوله تعالى ما سبقكم بها من احد  
 من العالمين فقد يغير بعضها اصل المعنى فيخالف ما ذكره المصنف وهو ليس  
 بوار لان التكرار في النفي تفنيد الاستغراق وتحتله فقد كان الكلام ذا الا  
 عليه ومن اكده نداء لم يغيره ولا اشرك في زيادتها على الافصح تكثير مجرورها  
 وسبق النفي على ما هو مستبوق بهذا الاستغراق وانما العلامة في شرح  
 الكشف ان النية والى دفعه بان ما وضع للتاكيد بقصد جعله لفظا ومعنى  
 جزءا منه فمعنى قولنا ان زيد اقات قيام زيد ثابت محقق وزاد دفع  
 به الاكثار وجعل نظير الجرس بين الاجزاء والمما ميرا لواح الجلب التي تعد  
 بخبر امته ولا ينبغي به فيما قصد منه به ونما والزام لم يقصد به ذلك  
 فهو كالصفتين التي ليست جزءا منه وانما يقصد وثاقه فهو باعتبار المراد  
 وصفا متمم لم يشابه لغيا للمحمل والتاكيد هنا امثلا لثباته يكون بمعنى خا  
 او الجملة فكذلك بمعنى التبدل كما في شرح الكشف فان قلنا هل هي  
 كلمة ختوية ام لا قلنا **قول** صرح بعض شراح الكشف بانها ليست بكلمات  
 اصطلاحية حقيقة وقيل انها كلمات لانها الفاظ موصوفة لمعنى  
 في غيرها او موصوفة والوثاق التي افادتها لما ذكره معنا ولا يخفى ان الوصف  
 الواضع لم يصفها لما ذكره لانها لم يكن بينها وبين ان ولا التاكيد فرق فقد هامتها  
 لتسامح فتدبر **قول** عطفت بيان مثلا على هذا المعنى ان السجدة وعلا  
 لايتحقق من ضرب اي مثل ان اد حفيظا كان او لا يكون التكرار في سياق  
 النفي فلا يرد على ان عطفت البيان للتوضيح ولم يتغير للبدلية لان التبدل  
 هو المقصود بالنسبة عند هم وليس بظاهر هذا وهذا رجح ابو حيان  
 على كونه عطفت بيان لانه لا يكون في التكرار عند الجمهور ويكون التبدل هو  
 المقصود بالنسبة لتبين على ظاهره في نصب بعوضه وجوه من الاعراب  
 لتسقة وهي ان تكون منفصلة او توكلا منها او عطفت بيان ان قيل يجوز  
 في التكرار او بدل من مثلا او عطفت بيان له ان قيل ما ايدى او مفعول  
 ومثلا حال او منصوب على نزع الخافض والتقدير مارة بعوضه فما  
 فوقها كما نقل عن الفراء الفاعل على ما في قوله  
 • ما لمحسن الناس ما قربنا الى قدمه • واحبال بحب واصل يصل  
 او مفعول ثان او اول **قول** او مفعول لمضرب ومثلا حال الخ قال في شرح  
 الفاضل المتقالي في لافضاء فزانه لانه لا معنى لقولنا يضرب بعوضه الا يضرب مثلا  
 النية فلتعني مثل هذا مفعولا ومثلا حال لا يجيد حقا وتوهم كونه حالا

موطئة

موطئة فلفظ ظاهر فان مثله هو المقصود وانما يستقيم لوجبه هو منه حالا  
 ومثلا منفصلة مثل انزلناه فزانه فزانه **قول** لا غلط في ثبات الحال  
 قد تكون هي المقصودة بحسب المعنى والصناعة كما ذكره في نحو ما شاكك  
 فاجمعا فان المسئول عند القيام ولولا له لزيد الخبر فقد وطأت له الخ  
 وتكون الكلام في صحة تفنيد ما كما سطره منفصلا فان شاك الله تعالى فزانه  
 اذا نصب مفعولا واحدا ان يكون بمعنى يبين ويذكر فكيف يقال انه لا معنى لقول  
 يضرب بعوضه الا بذكره مثلا فاما **قول** اوها مفعولان لانه من معني  
 المفعول لغير المراد بالانفصال هنا المعنى المستعمل بل المعنوي وهو كون المفعول  
 في ضمنه لانه جعل مخصوصا لهذا اعادة النكاح من لافضاء التي تنصب اليه  
 والخبر كجمل وان صنفوه وان الخبر هنا وعلى هذا القول فيلزم ان يكون  
 لحد مفعول لفظ مثل وقيل لا يشترط ذلك كقولهم ضربت الطير لبيك  
 ومثلا للمفعول الثاني بعوضه الاول ويجوز ان العرب امثلة عكسه وقع في  
 التكرار بخصوص الثاني اذا قصد بها الى اصغر صغير فاندفع قول البيهقي انها  
 لانه بعد الوجوه لانه في جميع مفعول جعل تارة اذا استعمل في التبدل او التكرار  
 ولذا قال المصنف في الكشف انه ليس بشي لان البعوضه هنا فوقها فيه  
 معنى التبعيض والوصف انما لانه بمعنى صغير واصغر او صغير وكبير وقيل  
 عليه انه يقتضي الصحة ولا ينفذ في المندرة وفيه ما لا يخفى لمن له نظر  
**قول** وعلى هذا فاحتمل ما وجوه الخرافة الرفع كما قال ابن جني حكاها  
 ابو حاتم عن ابي عبيدة عن ربيعة والظاهر ان مثله ليس بالراي كما يروي  
 اليه قول صاحب الانتصاف لا يجوز ان يذهب القاري الى القراءة التي  
 ما يختاره بل يعتد على ما يرويه الثقات فانه يوهمل ان الرفع لم يرد هنا  
 عن الثقات والمؤاد ان مجموع هذه الاختلافات بخصوصية بالرفع بحسب  
 الظاهر فلا يرد عليه ما قيل من انها موصوفة في انما لا يخفى ان الموصولة  
 على قراءة النصب وليس كذلك فقد ذكر ابن جني في قوله على قراءة النصب يجوز  
 ان يكون ماموم موصوفة عند من يذهب الى انما لا يخفى ان الموصولة لا يجب  
 بانها لا يجب ان يكون موصوفة انما لا يخفى ان الموصولة لا يجب ان يكون موصوفة  
 اعربت باعرا بها كما في قوله فكيف فضلا على من غيرنا فان غيرنا اعربت  
 باعرا ببيت والعرب تفعل ذلك في مرة ومثلا حال في قوله فزانه فزانه  
 باعرا بها والثاني انه على تقدير ما بين بعوضه من ما فوقها فزانه بين  
 وقضب بعوضه لاقامة مقامه فزانه فزانه **قول** بالقاء على حد  
 في لغة احسن الناس ما قربنا فقد ما اي ما بين ذكر المقدم على ان في صحة ما  
 ذكره نظرا لان اعرايا لصلة باعرا ببيت الموصولة ما بين بعوضه كالبدلية  
 مثلا او بدو بها وعلى الاول لا يصح كونه صليما الثاني لا نظير له ونصب  
 بعوضه على الظرفية في غاية التبعد فلا وجه له او وجهه من ان المصنف  
 عندهم ولذا قال في الانتصاف انه غير مستقيم وهذا وجه ترك المصنف

خبر

سيوطي















انما من عدم العلم له لانه على انهم يشتمون في انفسهم القبول بانهم  
 الله الى الشك غير متجه على ان ما ذكره المسمى يتوقف على ان يكون قد اظهر  
 غير ما كثره فالظاهر ان لا يصح لا يعلمون وان كان في حجة اخرى وان كان خلافه  
 كما يترفع ظاهره فتدبر وقال كالمترهاك لانه ليس يترهاك الحقيقة  
**قوله** يتحمل وجهين احدهما في الدوام المتصور للحياة في ما اذا استعمل في الاول  
 ان يكون ما استعمل استغناء عن ما استعمله والثاني ان يكون ذاهبا  
 استغناء موصولا وهو وان كان بحسب الامثال استغناء لكونه استغناء  
 موصولا في هذا الحال فقط والعائد محذوف تقديره انما هو قوله  
 المحر والمجمل غير في استغناء ظاهر فيه ملاحظة المعنى فلا يتوهم فيه  
 العقلة عما ذكره والخبر بالمتكررة عن المعرفة هنا بناء على ان هذه هي  
 وجه الله في جوازها في استغناء الاستغناء وغيره يجعل المتكررة خبرا عن الجواز  
 فيما قيل من انه ينبغي من ذهب سبويه بالاعتناء في ما ذكره من ان  
 لان الرضا بفعل فيه الخلاف ايضا والثالث ان يغلب ما في تركها ويجعلها استغناء  
 واحدا للاستغناء موصولا الى النصيب على انه مفعول مقدم والرائع ان  
 يجعل مجموعها استغناء موصولا كقولهم دع ما اذا علمت سابقته  
 الى الذي علمت والخامس ان يجعلها استغناء واحدا نكرة موصوفة وقد  
 جوزه في المثال المذكور في السادس ان يجعل ما استعمل استغناء موصولا  
 وهو منعتف والمعتبر في هذه الامثلة الوجهان المذكوران في الكتاب **قوله**  
 والاحسن في جوابه الرفع على الاول والخمسة ارفع ان جعلته السؤال حينئذ  
 استمية فيرفع الاستم على الجواب على انه خبر مبتدأ محذوف  
 فليطابق في الاستمية لفظا وعلى الثاني ما اذا مفعول مقدم فجملة السؤال  
 فيه فعلية فليصحب بفعل مفعلة وليطابقا وهذا هو الامثل الرابع  
 ويجوز عكسه كما اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله والاحسن لانه  
 المطابق لمقتضى ظاهره وقد دبر على خلافه لئلا يقال ان بعض  
 المحققين ان نحو قوله تعالى خلقهم من طين تركة فيه المطابقة  
 اشارة الى بلادة الكفار وهذا هو فانه اذا تحقق خلق السموات لا ينبغي  
 ان يشك في فاعله فالمناسب الحال ان يرد في نفس الخلق وتدل تقديره  
 فعلية في جواب من اكثر في الاستعمال وما خالفه لئلا يفتقد المقدر  
 والخصيص او التاكيد بالاستمية وفصله في جواش المطول والفتحاح  
 وقد اطلقوا ثمة على ان ما اذا صنعت اذا كان جملة استمية بحال بالاسمية  
 وما قاله قدس سره في شرح الفتحاح في الفصل والو مثل من ان الفعل في ما اذا  
 صنعت مستند للمخاطب وليس فيه معنى الفاعلية بخلاف من قام وما  
 ذاعاه لا يخلو من الكد لان كون الاستغناء بالفاعل ولي يختص  
 بصورة الفاعلية فان تقدير قولك من ضربت اضررت اريدا ام عمرا  
 والفرق بين ما اذا صنعت وما اذا عفاه حتى يجاب بالاستمية في الاول

سعد

حسب

روى عن الشيخ

وبا

روى عن حلي

وبالفعلية في الثاني تحكي كما في الجواش الحسنة ولنا فيه كلام حاصله  
 انه غفلة عن مراده قدس سره لان المطابقة المعنوية كما قرره  
 في من الثاني ان يجعل المحكوم عليه في السؤال والمحكوم به كذلك في الجواب  
 لان المحكوم عليه معلوم للتأويل والمطلوب له انما هو الخبر وهو  
 مصحوب الفاعلية فاذا كان صمير من وماذا فاعلا في السؤال فهو  
 مستند اليه معلوم له فليطابق الجواب اذ الحكم عليه سواء كان  
 فاعلا او مبتدأ الا ان الفاعلية في الجواب تكون الاستغناء بالفاعل  
 اولى واذا كان مفعولا فلا يطابق الجواب الا يجعله مفعولا لا فاعلا  
 في السؤال والجواب فعلية فليطابقا واذا استعمل الفعل بضميره جعل  
 ذاهبا موصولا خبرا او مبتدأ خبره ما فلا يطابق الجواب لانه لا يكون  
 فيه كذلك ولا يتأني بغير الاستغناء بان تقول الذي صنعتته كذا اولها  
 موصولة لانك لو انيت بها فعلية كان مفعولا محكوما عليه ولا  
 فتفوت المطابقة المعنوية فالفرق بين ما اذا صنعت وماذا صنعت  
 كالصبي في الظهور فان فممت فهو نور على نور والتكرير متان وزور قال  
 الشارح الفاضل هنا في شرح قوله في الكشاف وقد جوزوا عكس ذلك  
 انه بمعنى اذا انطق التأويل والخبر على الفعل وكان السؤال عن المتكلم  
 بخلاف مثل قوله تعالى واذا قيل لهم ما اذا انزل ربكم قالوا ساطير  
 الاولين فانه بالرفع لانه في المعنى اني الانزال الذي هذا الذي نزع  
 انه منزل هو ساطير الاولين فلا يصح تقدير الفعل كما ينبغي تحقيقه  
 ولفصله وقال بعض الفضلاء انما اوردوا المدعى هنا ان الحسن  
 في الجواب الرفع وهذا ليس بجواب بل رد لما اعتقدوه والجواب ان يعطيه  
 ما يطلبه منك ثم انه لا جواب لقوله ما اذا اراد الله به هذا مثلا  
 لانه استغناء انكاري ونفي لكون مراده الله منه ومن حقه ان يكون  
 منه تعالى فعلى هذا لا يصح ان يكون نصا به كثير الجواب ما اذا اراد الله  
 به واتينا ما اذا اراد الله مد كور على سبيل النقل فلا يطلب له جواب  
 ولذا لم يكتفت اليه في الكشاف **قوله** قد سمعت ما تقرأ  
 به الحق الحقيقي بالقبول هنا وما ذكره الفاضل غير مسلم لان اللازم النظر  
 الى حال السؤال بحسب ظاهره ثم تطابق الجواب عليه سواء كان مفعولا  
 قوله ام لا على اننا نقول ما قاله غير متوافق لما نحن فيه فانه كيف  
 يتطابق على الفعل ومراده من في الحقيقة انكار صمد والمثل المذكور عن  
 الله وهو يستلزم انكار كونه مرادا الله كما لا يخفى وما ذكره المعترض  
 لا يمتثل له فانه لم يرد عوان قوله نصا به جوابا حقيقة كما  
 سياتي في الحقيقة فلا يكتفى الى النقل والقال فماذا بعد الحق الا الضلال  
**قوله** والارادة شذويع النقص ومما لا يحيط به المتكلم في النزوع  
 للتفسير فانه يقال نزع بمعنى اشتاق ومما لا يقال نزع عن الامر اذا

عصام

نقي



اذ كنت عند امتك بالاختلاف بين اهل اللغة فيه وانما الخلاف في المصدر  
فانه جمع فيه انما نزعاً ونزعاً ونزعاً فاعلم ان كل مصدر رفته  
ام لا وليس هذا محله واصل معنى الميل الى العطف في شدة صواب حقيقة  
عرفية في المحنة والفتنة وهو المراد هنا وقوله في كل من متعلق  
به وحمل للميل النفس على الفعل بجعلها متوقفة لا يباعه والكلام في  
الارادة من جهتين مرتجئة معناه اللغوي ومن جهة المراد بها  
فلساك الشارع في صنف الله او العبد بها وقول المصراع الله نزع  
النفس في بيان لمعناها اللغوي قال الراغب الارادة منقولة  
من راد يروى اذا استغنى في طلب شيء في الاصل قوة مركبة من شهوة  
وخاصة واصل وجعل استمال نزع النفس الى الشيء في الحكم فيه بانه ينبغي  
ان يفعل ولا يفعل شدة يستعمل صفة في الجهد وهو نزع النفس  
الى الشيء ونزاع في المنهي وهو الحكم فيه بانه ينبغي ان يفعل ولا يفعل  
اشتهى فاقبل هنا من ان كون ارادة المعنى من اللفظ من هذا القبيل  
فيه بحث والظاهر ان الارادة في اللفظ من هذا القبيل اشتهى شيء لانه  
الارادة فيما ذكره المحرر الفتنة وهو استمال لآخر وسواء قلنا  
انه مشترك فيها ويجازى حقيقة عرفية لا يرد لفتنة على الآخر  
وكذا ما قيل بعد نقلها في شرح المواظ من انه تصدق على الشهوة  
وهي غير الارادة فان المصير بصدده تحقيق اصل معناه لغز لا ما ذكره  
المحكمون وما ادعاه من مغايرة الشهوة للارادة لانه ليس كذلك فان  
بينهما عموم وحضور كما صرح به المصدر في رسالته ثبات الواجب  
وهو المفهوم من كلام الراغب وقد قالوا ان الارادة قد تتعلق بنفسها  
وانما تتعلق بالذات واذا ذكرت متعلقة بنفسها كانت مجازاً عن  
الارادة كما قيل في غير ما تشبه فقال اشتهى ان اشتهى يعني اريد ان  
اشتهى والانسان قد يريد شرب الماء والاشبع ولا يشتهي وقد يشتهي  
الطعام الذي لا يريد اذا علم ان فيه هلاكة فقد وجد كل منهما  
بدون الآخر وقد يشتهي في شيء واحد فبينهما عموم وخصوص بحسب  
الوجود وقوله وقد يقال القوة التي قد سر تحقيق معنى القوة تذكره  
وقيل الارادة في حقا عبارة عن ميل النفس الذي يعقبه اعتقاد  
يقع في المراد واما العزم فتوقع من الارادة لانه اذا قبضت بعد  
نوع تردد سابق والارادة لا يقتضي سبقه وقال الامام الحارثي  
ان تعريف الارادة لانها ضرورية وان الانسان يدرك بالبدن من القوة  
يرت ارادة فعله ويكرهه واوله ولذته شدة حدها بانها صفة تقتضي  
وكم كان رجحان الحذر على الجاهل في الوقوع لا الاتقاء قال  
وبالفيتد الاخير احذر من القوة **قوله** والاول من الفعل في الاول  
من معنى الارادة اللغوية المذكورة في كلامه وهو الميل الحاصل من ايقاع الفعل

عصام  
ابن كمال

واجباده

واجباده يكون مع الفعل ويجامعه وان تقدم عليه بالذات لانه الحاصل والبعث  
وهذا لا يقتضي بجاده بالاستطاعة وهي القدرة التامة المستفجرة  
لجميع شرائط الفعل غير الثالث بمعنى العلة التامة والارادة بخروجها  
الانها مع الفعل بمنزلة الجزء العلة الاخير ولما كان الثاني بمعنى القوة  
وهي الصفة القائمة بالحيوان التي هي مبدأ الميل الى الحد في المقدور  
وايقاعه كان قبله لانه اذا وجد يقتضي حكم تلك القوة بخروجها من  
القوة الى الفعل المراد بها ما لم يكن مع جميع جهات حصول  
الفعل والحاصل كما في شرح المقاصد ان القوة مع جميع جهات  
حصول الفعل بها لزوماً او معها عارضة مقارنة وبدون ذلك سابقة  
فلا غبار على ما ذكر وقوله في كل المعنيين في عدم تصور الميل النفساني  
والقوة التي هي مبدأ في حقه تعالى ظاهر وكلامه لا يستدعي غير متصور خبره  
وانضاف ثابت فاعلم متصوراً ومبدأ وغيره مقدم والجملة خير  
كلا ولا حاجة الى جعله على معنى قوله غير ما سوف على من **قوله** فقبل  
ارادة لا فاعلم العارض لما كان معنى الارادة السابق لا يليق بذاته تعالى  
حسراً وادته بنفاسير المتكلمين من اهل السنة وغيرهم فاولها ما ذهب  
اليه المقترلة كالكلبي والنجاري وغيرهم من ان معنى ارادته تعالى لا فاعلم  
انه فعلها عالمها بما فيهما من المعنى والافعال غير انه امرها  
وطبعتها وهذا هو معنى صاحب الكشاف كما صرح به في سورة التوبة  
وهو امره على بالنسبة اليه تعالى ووجوده بالنسبة لغيره فاما  
ان يكون موضوعاً للمعنى شامل لهما او يقال هو مشترك بينهما او يجاز  
في الثاني فليس من الصفات السلبية على الاطلاق كما قيل **قوله**  
فعل هذا لم تكن المعاصي بالذات لانه العبد مخلوق فاعلم عندهم  
ما ارادته وادته الله لهما معنى انه امر لهما ومولا يامر بالخير والامر  
ولا يترك المعاصي عند عز لان الارادة لا تترك الامراً ولا امره والامر  
مفصلة في كتاب الكلام وقد مر مدعيهم بانه يخالف لما اشتهر من ان  
ما يقال الله كانه فعلاً ليس له ان يكون وانه لا يجري في ملكه الاما يشك  
ذات الامر قد ينفك عن الارادة كما مر المحققان السلطان لوتوقد  
يعقوب السيد على ضرب عباد من غير مخالفة فادعي مخالفة له واراد  
تتميم عذره بخصيان له بحضرة السلطان فيا من العبد ولا يرايه منه  
الانسان بالمأموه بل هو كصبيته وقال الخطيب الملقب بفتي حلال  
الملة والدين الامراء ان امره كصبيته يذم منه وقوع المسامحة وهو  
غير سائر المتكلمات وامر بشارع وعلمه من دار الثواب واللعاب  
والظلمة هي الانبياء كما يوافق الامر السابق والرضى كبريت غليظ **قوله**  
وقيل علمه بانها لا امر على النظام في هذا اي لا يحاط به في المعنى  
والتي ذهب اليها الحكماء لولا ان ارادته تعالى هي علمه بجميع الموجودات

سيوطي



من الازال الى الابد وبانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون  
على الوجه الكمال وتكفيه صدوره عنه حتى يكون الموجود على وفق  
المعلوم على حصول النظام من غير قصد وطلب فهو في الحقيقة  
هذا العلم عنانية والامر شامل للفعل والنزك والنظام الكمال  
بالنظر الى العالم والوجه الاصل بالنظر الى العبد وقوله فانه  
الضمير للعلماء العلم بغير عواقل على الامر المذكور الى تخصيصه وهذا  
بناء على ان الارادة ليست سوى الداعي الى الفعل في الشاهد والعا  
جتمعا او في الغائب خاصة قالوا هو العلم والاعتقاد او الظن  
باشتمال الفعل او النزك على المصلحة ولما امتنع في حق الباري لظن  
والاعتقاد كانت الداعي في حقه تعالى هو العلم بالمصلحة ومثل نظام  
جميع الموجودات في علمه السابق عليها مع الاوقات التي تسبق  
وقوتها فيها قالوا وهذا هو المقصود لا فاصلة ذلك النظام على ذلك  
الترتيب والتفصيل اذ لا يجوز ان يكون صدوره عن الواجب وعن  
العقول المجردة بقصد واردة ولا يجب بطبعه ولا على سبيل  
الاتفاق والحراف لان العدل لا يبدل بفعل في الامور الشافعة  
فقد مر حوا في ثبات هذه العنانة بنفي ما تسميه الارادة كما قد مر  
في شرح المقاصد فتدبر **قول** والمحق انه ترجيح احد مقدوريه  
هذا مذهب اهل السنة ولذا قال المصنف رحمه الله والحق اشارة الى بطلان  
ما سواه في صفة ذاتية ثابتة في وجودية زائدة على العلم  
ومضائية لشيء وللمقدرة وقوله بوجه الامر من القدرة  
فانما لا يختص الفعل ببعض الوجوه بل هي موجبة للفعل مطلقا وليس  
هذا معنى الاختيار كما نوههم وقد اورد على المضاراة الارادة عند  
الاشاعرة الصفة المخصصة لاحد طرفي المقدور فيكون نفس الترجيح  
لمزيد هب الميلاء وفي شرح المواضع الارادة عند الاشاعرة صفة  
مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع والسبيل الذي يقولونه لا تنكره  
لكنه ليس ارادة بالاعتقاد ولو كانت بقدر الترجيح الذي هو من صفات  
الافعال كانت صفة حادثية وليس مذهب اهل السنة والجواب  
بانه تعريف لها باعتبارها لعلق ولذا قيل انها على الاول مع الفعل وعلى الثاني  
قبله وانما تعريف الارادة المعنى لا وجه له اما الاول فلا يخلو  
مغنايا لما بعده واما الثاني فالسبيل في السبيل ومثاله على خلافه وكذا  
القول بان المراد بها معنى الارادة مطلقا سواء كانت ارادة او ارادة  
واعجب من ادق له ان وقوع الارادة بمعنى الصفة المخصصة لا يستلزم  
عدم وقوعها بمعنى التخصيص لشيء وبعد كل كلام في كلامه هذا لا يظهر  
وجهه فيلزم **قول** ويخص به بوجه دون وجه مقتدر او الفعل  
والنزك والوجه المذكور حادثة او قبلة ولعله اوضح وما يجوز به

ابن تيمية  
كازيني  
خس

من

من زواياك ومكان وقام من ثواب وعقاب وقوله وهو اعلم من خلقه من  
كلام الراغب والمراد بالميل الترجيح والتفضيل كونه عند افضل مما يقابل  
لان الاختيار اصل وضعه افتعال من الخيرة وقت الاستعانة المتكلمون بمعنى  
الارادة ايضا الا انه قيل انه لم يرد به من المعنى في اللغة ولذا قال  
الفاضل من الغرض في تفسيره قوله تعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى  
لتبين الاختيار هنا بمعنى الارادة كما يقول المتكلمون انه فاعل الاختيار  
وفاعل اختياره فانه معنى حادث ويقال له لا يجب عند غير فلا ينبغي  
ان يحل عليه الفرائد الاختيار في اللغة ترجيح الشيء وتخصيصه ولقد مر  
على غير وهو لفظة من الارادة والمشيئة وفي المحرك خاتمة الاختيار  
انتقاء وفي الترتيل والصارح هو قومه ستعير رجلا والمختار يكون  
اسم فاعل ومفعول وهذا اما تفسير لارادة الله تعالى كما مر والمطلق  
الارادة الفاعلة لارادة العبد وعلى هذا لا يرد عليه لاختيار احد  
الطرفين المتشورتين ولحد الرغبة في المتشاورين للمضطر لانا لان  
شعر انه اختيار على هذا ولا حظ في ان يقال انه خارج عن صفة  
لفعل النظر عنه فتدبر **قول** وفي هذا استحقاق واستحقاق اي  
تحقيق وتفسير له ولا يسترد العدم ولا اي حقيقة او في حقيقة استحقاق  
بذل استحقاقه وما معنى وفي الكشاف في قوله ما اذا اراد الله بهذا  
مثلا استرد ال واستحقاقا قالت عائشة رضي الله تعالى عنها في عتد  
الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما يا عبيد الله ابن عمر وهذا قول المص  
لله الله وفي هذا معناه في لفظ هذا الواقع في النظم الكون لان اسم الاشارة  
يشتمل على تحقيق كقول **قول** اعمى هذا بالرحا المتقاسم وكقوله تعالى  
اهذا الذي بعث الله رسولا كما يكون للتعظيم بحسب اقتضاء المقام  
ويجوز حمل الاستحقاق من مجموع ما ذال الاستحقاق قد يقصد به  
ذلك تعبعا لقال من انت وقد جوز بعضهم في قول المص وفي هذا ان يكون  
هذا اشارة الى التركيب وعبارة الكشاف محتملة لونه مثل يقول عائشة  
رضي الله عنها فجلد على هذا كما قيل بعيد ولك ان تقول ان المص رحمه  
الله اسقط الحديث المذكور لهذا والاختصار وهو من حسن لا يبعد  
عن مقاصد **قول** ومثلا نصيب على التمييز في الكشاف مثلا نصيب  
على التمييز كقولك لمن لجاب يحول غيب ما ذا اريد بهذا لخواص  
ومن اجل سلاطه وتاكيك تمنع بهذا سلاطه وذكر ان باب الخواشي  
تبع المفاضل التفات راني هنا في شرحه انه اكثر في الكلام التمييز عن الضمير  
وقد يكون عن اسم الاشارة ونما مما ينضم ما من جهة انه تمنع اضافتها  
وذلك اذا كانا مبهمين لان في المفعول بهما مثل ياله رجلا وياله قصة  
ويالك من قبل ونم رجلا واسماء ذلك هو العمل هو الضمير واسم الاشارة  
فقد جوزوا اعمالها كما في سائر الاسماء الجامعة المهمة التامة بالتشوير

كازيني







لأن جواب الأول أنه أراد به المتكبر والمرتفع والمفرد في وجوده المحسوس  
لنفسه في الإذنهات وجواب الثاني أن ظهور ظاهر الحال أنه جعل في شيء علم  
المصنوع فلهذا ما يوجب التميز لا يظهر من حيث ذاته وأوقع في موقعه وهو في أسلوب  
كما غير معناه وكذا جعله أبو علي في معنى الجواب وهذا ما وعدنا به  
فأخبره **قوله** وضع في الفعل موضع المصدر الخ أفادة الفعل للحدث  
وهو الوجود في نفسه لعدم من لا لا يتصل بالحدث للمعارك الزمان والمعاد  
بالتجديد والاستمرار في المستقبل وهو ما يقال له استمرار تجدد ذي والمضارع  
يستعمل كثيرا كما صرحوا به ومنه علم أن المضارع هو ما في الماضي لهذا  
قيل المراد بالتجديد ذكره كما يشعر به المتعلق ولما كان السؤال ذا الأعلى  
عدم الفائدة فالتجديد في الوجود على كثره الفائدة في المنزلة عليه  
فقط ما قيل من أن الزمان هو التجديد للحدث كان تكرار ما لا فائدة  
وأن أراد الخصوم شيئا فشيئا فليس ما لا فائدة للفعل ولا فائدة في معناه  
في جوابي المصطلح للشرع لا ينفرد من خصوصية الحدث وأقضا المقام  
وهو المراد ولذا أعز من مضمونه الله لا لا شعاع المراد أنه غير بالمضارع  
لأنه على أن الاستمرار والمعاد في المتكبرين لا في الأخرى لأن ما تجدد  
الزمان لما استمر وليس المراد أنه في الفعل المضارع لا لا شعاع في التجدد  
والحدوث لكون الفعلية المذكورة في تناوب المصدر كما في نحو استمر بالمعنى  
خبر من أن قوله كما توضحه كنهها بظهور قوله وهو موضع المصدر لأن المراد  
أنه عدل عما هو حق الجواب من الاستمرار في المعنى هو مصدر متناوبا  
كان مرفوعا أو منصوبا وأما في هذا الفعل بكثرة لما ذكر لا أنه مجرد الفعل  
فيه عن الالة على غير المعنى المستعمل في الالة كان كذلك السامع من الحدث  
والتجديد كما لا يخفى وقيل أنه وضع الفعل لأنه موضع الفعل الواقع في الاستمرار  
مبا لغرض الالة على تحقيقها فان الزمان هو ما دون وقوعها بالفعل في الماضي  
عمر لظهور الاستمرار في هذا الزمان في الالة كونه لا يجرى في السامع في المعاني  
وليس كذلك فان المراد بالزمان من مذهب المتكبرين والحدثية الاستمرار في  
المذكورين كما في قوله تعالى وتلك الالة المتناوبة للناس في ما يعقلها والآقا  
والملائكة لا مثلان فعلمنا من هذا الجواب أن القول عن مقتضى الظاهر وهو  
فكلمة في باب التبيين لأن التبيين هو الذي لا يشك في الوجود  
في موقع الجواب ولذا أعز من موانعه فتدبر **قوله** أو شيئا كالتجديد في  
المصنوع وتبين بآثاره كحفظ على قول من جواب ما إذا الخ وهذا ما مضاه في  
الكشاف من أن التجديد المصدر وتبين بآثاره كحفظ على قول من جواب ما إذا الخ  
المراد بآثاره موقوف بالكثرة وفتناهما أن العلم يكون مصحفا من المسمى الذي  
يزداد به الموصوفون والآن في نورهم والجمال كقولهم من العلم الذي يزداد  
بما يجاء به في علمهم وقوله فعل به الخ كذا في ما تقدم من الجملات في  
وضوحها وفي الكشف أن هذا كما سأل في في القول يوم تال كلام يستعمل في البيان

سير بادشاه

كان يروي

شيخ زاده

ابو السعود

بالنفس

بالنفس ولتسأل المراد به أنه يجري مجرى عطف البيان كخفاء في الأول  
محتاج إلى التبيين فلو كان شيئا فلو كان شيئا فلو كان شيئا فلو كان شيئا  
البيان كما نحن فيه ويكون عطف البيان كخفاء في قوله يعلم أنه جعله  
جواب ما إذا على معنى أضلا لا كغيره وهذا كخفاء في قوله إلى الفعل  
لأفاده التجدد ليس شيئا فمعه تكلف اتصال هذه النظر انتهى وهو  
رد على المضارحة التكاثرية ذلك أو لا مع ما يعلم منه الجواب عنه  
أيضا فتدبر **قوله** لتجديدات العلم كونه حقا الخ التبيين في  
والاستعمال كناية التبيين وهو في العرف الكتاب الحكمي فإريده لا زنده  
وهو الحكم والحكمة وقوله وبيان معطوف على قوله هذا كونه ويجوز  
عطفه على قوله لتجديد والاولى وأقرب وأصل معنى البيان  
الكشف والمراد أنه الظاهر لما هو مقصود منه بقوله تعالى هذا بيان  
للناس وهذا كونه جعله كناية عن التبيين لأنه لا زنده ومنه حقا وقوله  
لحسن موده في تبيينه كالتبيين في تبيينه في تبيينه في تبيينه في تبيينه  
إشارة إلى أنه غير مرفوع في التبيين كخفاء في تبيينه في تبيينه في تبيينه  
معناه اللغوي خلافا للظاهر والمراد بالبيان في تبيينه في تبيينه في تبيينه  
وقوله فتدبر في تبيينه في تبيينه في تبيينه في تبيينه في تبيينه في تبيينه  
الذي دخول ما بعده في البيان **قوله** وكثرة كل واحد من التبيينين الخ يعني  
أن الأمرين المتقاربين إذا وصف أحدهما بالكثر والآخر بالانفراد وصف مقابله  
بالقلة وتبيينه أنه إذا كان كذلك فلا يخفى أنه إذا وصف أحدهما بالكثر  
لا يخفى أن يكون كثرهما بالنسبة لشيء آخر وكل في نفسه يقطع النظر  
عن غيره أو نسبة كل منهما للآخر فعلى الأول لا يخفى أن رتبة كما أن العشرة  
والعشرين كل منهما تصنف بالكثرة ونظر المختص وكذا على الثاني فإن  
المقدار من أكثر من كثرين كثرين في نفسه ما وإن قال أحدهما بالنسبة للآخر  
وأما على الثالث فلا يخفى لأنه إذا كان كل منهما كثيرا بالنظر لمقابله بالزمر  
الصفات كثرهما بالعلم والكثرة من جهة واحدة وأنه إذا قيل هذا أكثر  
من ذاك كون ذاك قلة فإذ قيل أنه أيضا أكثر منه كان قال مما كثر معاه  
وهو باطل لأن يكون مختلف الزمان فتأذره المصدر تبع للمختص  
أن كان ذاك لهما فالمراد أن كثرته بالنظر في نفسه لا بالنظر لمقابله  
فلا يخفى في تبيينه كما صرح به في قوله بالنظر إلى نفسه لا بالقياس إلى مقابله  
وأن كان المراد أن المحدثين من كل طائفة وفي كل عصر أقل من غيرهم  
لقلة الاختيار وكثرة الاستمرار في كل عصر وقطر كما يومي إليه قوله فإن  
المحدثين من كل طائفة وفي كل عصر قليلون بالإضافة إلى أهل الضلال المحض  
لجواب بعد تسليم أن كثرته في تبيينه بالنسبة إلى صناديقهم لا تكثر  
كثرتهم في أنفسهم بقطع النظر عما سألهم فإن أراد دفع المناقاة رأسا  
ولو حسب الظاهر جمال الكثرة على الكثرة المعنوية يجعل كثرة الخصائص الطبيعية







اكثر الاستماع وقد كان في فقه الكلام ولذا عده عجباً والكثير من لم ينف على المراد  
 وكما عرفت طريق السلك فان هذا مما اتفق عليه من اللغة وقد عرفت له  
 ابن فارس في فقه اللغة الساجي بالثبات والعجب من صاحب المهر انه نقل عنه  
 وينبغي هذا المقرب وليس غفلة منه وانما هو غفلة من قائل  
 • ليس الغني يستبد في قومه • لكن يستبد به هو المتعالي  
 قال ابن فارس رحمه الله في معرفة الالفاظ الاسلامية كانت العرب في جاهليتها  
 على ارض من كائناتهم في لغاتهم وادابهم ونشائهم وقوانينهم فامتثلوا الله تعالى  
 بالاسلام فكانت لغاتهم وادابهم ونشائهم وقوانينهم فامتثلوا الله تعالى  
 عن مؤاميرهم الى ما وضع لهم وعدهم ما حكمي قال ولم يفرقوا الفسق الا فواسم  
 فسقط الرطب اذا خرجت من قشرها في الشرح بان الفسق لا يخرج من قشره  
 عن طاعة الله تعالى انتهى وهذا كذا قاله غيره من اهل اللغة من غير تردد  
 فيه وحاصل ما اخرج من القوام ويرى الاحكام من غير العقل من كون  
 لاخر من حيث حيث فسق الشرح في الاسلام الى خروج العقل من الناس  
 عن الطاعة وينشأ بعد ذلك حتى صار حقيقة عرفية لغوية ومنه بيت  
 روية فانه ليس شاعرنا جاحلياً مع انه في خروج الابل وهي لا تفعل الا في امر  
 يخرج عن الوضع ومما خالفه منها الغوية لغة الفاسقية لعامة  
 كانت معروفة في العهد الاول واما الفسقية المحض فلم يرد في كلام العرب  
 ولا ذري ما اصلها وكيف لم يخرج في لغتهم ما ليس له في لغتهم ففان  
 • يكون فسقاً عاماً • لانها في الله واصليته  
 • التبر في فسق جميعهم • فحق ان الله يفسق  
**قوله** قال روية الخ وهو روية بن العجاج الدجول للشهور وهو شاعر اسلامي  
 بليغ يشهد له كلامه وروية بن العجاج مملوك مملوكه بكلمة مملوكه  
 ومما نأثرت ويجوز ان يكون من اهل السكونيات في ربيعة وقوله في ادب الكاتب  
 انه بالهمزة لا غير مملوكه فيه وقد نقلنا في هذه ان هذه ما ذكره الاصلية  
 فلا خطا فيه وهو ما نقلنا من روية بن العجاج في الاصلية من قوله  
 انجوزة طوبى له وهو  
 • يذم من في تجدد وغور افاميرا • فواسقاهن وضد هاجوا ايديا  
 وهو في صفة نوق وابل كاشنة في المفازة والجد ما يقع من الامور به  
 سميت بعض بلاد العرب والامر الاول والغور ما يقع من الخفض منها وغاير  
 صفة له من لفظه مؤكدة كليل اليل وقوله يذم من النوق وفواسق معنى  
 خواجه والفسق هنا بمعنى الظن المستقيم ويكون معنى الارادة وكجواير  
 من خارج عن الظن او الخرف عنها وحرف فواسق وكجواير للضرورة الى ان الابل  
 تضعد وتضطرب اذا عدلت عن جادة السبل **قوله** والفاسق في الشرع الخ  
 يعني انه فقل الخروج من طاعة الله فيشمل الكفر والكثرة والفسق في الشرع الخ  
 لفسق في الغف والاستعانة بتركيب الكثرة فلا يظن على الاخرى الا نادراً

بقرينة

بقرينة ويدخل في امر الله تعالى ايضا بطريق النجوم والدلالة اذ لا فرق بينهما  
 وفي الامور التي هي عن صفة او على انه المراد بالامر واحد الامور وهو  
 ما جاء من قبل الله من طلاق الكلام في الكثرة والاختلاف فيهما مشهور  
 وسنأتي والمراد بهما ما كان شبيهاً من المحرمات ويحل فيه الامر  
 على الصغيرة لانها كانت صغيرة على ما اشتهر فلا حاجة الى ان يولد فيها  
 هنا والاضرار على الصغيرة قيل ولو ذكر كان لخصر والتعالي بالمعجزة  
 المتعالي من غير غفلة كالنجا اهل من فيظهر الخيال وليس يحايل من الغفلة  
 وهي من الغفلة وتسمى ارتكاب الكثرة وما في حكمه الى ثلاثة اقسام  
 وفشر الاول بان ترتكب الكثرة في بعض الاحكام مع علمه من غير ان يحكمها  
 شرعاً الكثرة الغلبة المعنوية وتبينها كمن لم يعلم فجهلها فليس به الغيبي  
 ولذا كان متعالي **قوله** والثانية لانها كالحال الانما كذا في الامر  
 الجدة فيه والولع والتفتيد به ولذا فسر بقوله انه يعتاد الخ وقوله  
 غير متبال بهما يعني به انه لكثرة ارتكابهما واقتبها لاختلاف وبها لها والظن  
 بها يقال لا ايا الله ولا اياي به اي لا اهتم به ولا اكره له قالوا ولا  
 يشتمل الامر على كثرته وهذا وان كان مستقيماً اليها الا انه لعدم المبالة  
 كانه غير مستقيم لها فلذا لم يذكره واما ارتكابهما الحيا ناه عن عدم المبالة  
 فنادر ذلك قدم المبالة لا يقتضي الاحتياط غالباً فلا يرد عليه ان تمت  
 درجات لآخر **قوله** والثالثة الجود وهو الخ بقول جود صفة ولحق  
 جوداً وجوداً اذا انكره ولا يكون الا عن علم من الجاحد به كما صرح به  
 اهل اللغة وانكاره لا يوجب اليقين عندنا كما قاله ابن القيم الهام يكون كذا  
 اذا علم من الدين بالضرورة وعلم المنكر بثبوته وح في العناد فانه يكفر  
 لظهور ما راف التذريب وهذا الشافعية قال النووي في الوصية  
 ليس كغير جاحد الجمع عليه على اطلاقه بل من جحد بجمعاً عليه فيه  
 نكر وموت الامور الظاهرة التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام كالصلاة  
 وتحرير المحتر وخوها فهو كافر ومن جحد بجمعاً عليه لا يعرفه الا  
 الخواص كاستخفاف بنت الابن لتدبر مع بنت القليبية ونحوه فليس بكافر  
 ومن جحد بجمعاً عليه ظاهراً لا يعرفه في الحكم بتكثير خلاف انتهى  
 ولا خلاف بيننا وبينهم في هذه المسئلة فالمراد بجحد ما جحد حرمتها  
 فلا يتقبحها ولا يباينها ويكون ما جحد ما ذكرناه وعلى هذا يحمل كلام  
 المص رحمه الله وتركه للعالم به ولتفرجه به سابقاً في قوله يؤمنون  
 بالغيب كما مر فيما اورد على المص رحمه الله من ان ترتكب الكثرة المشقوة  
 لها ليس كما فرام ظاهراً ولا حاجة لما تكلفه في دفعه فتدبر  
**قوله** فاختلاف هذا المقام الخ مشارفاً الى القرب منه واصله من  
 الشرف وهو المكاتب المرتفع كناية لما يطلع على حاله ليطر ما يريد  
 فيقرب منه ويخطي فقل الخطوة وهي نقل القدم والخط طبع خطه بكثرة



المحذور وتشد نداء الممثلة قبلها فانما هي المكان الذي ينزل فيه المثل فتروا ولم  
 ينزل له لحد فقبله نبال الضميمة وخطه عليه اذ اظهره وحده لنفسه ثم  
 سار بمقتضى المحذورة مطلقا وجمعه خطه بكسر ثم فتح ثم غلبت المقام  
 متعديا عنوي كالمزلة والمزنية والمراد به الانصاف كما ذكر من تحليل الخلال  
 واستحقاق التيقن والتمسك بالبرهان والرياسة كبر الداء الممثلة وسكون البنا  
 الموحدة بعد هذا قاف وهاهنا في ضرورة كذا في الهمزة والاسير ويجعل  
 في الخلق لنيادها فاذا جعلت اي ملحق او قطعت لم ينقد فلذا جعل  
 خلع الرقبة وقطعها بعبارة عن عدم الطاعة والافتقار كما في قول الموصي  
 انما خلع رقبته الايمان من عنقه وهو كذا في الاستعانة بمن يملكه او مكنية  
 وتخييلية عما ذكرناه قلنا ليس كل استعانة بالكبيرة كقولنا انما  
 يكفر الجاحد اذا جحد ما امر بما علم من الدين بالضرورة او كان في حكمه كذا  
 اذا شاف الجحود فكل امر بالمعروف والنهي عن المنكر والعتوب ترك المشاركة  
 قلنا هذا مما يلي في يادي النظر فاذا وقعت على امر اذ امر به الله  
 عرفت انه فاعه فان اردت تحقيق ذلك فاصح لما ينبغي عليك واعلم ان  
 للشارع بهذه المقام طوعا ومقاررا ليعلم من الدين بالضرورة وما يقوم  
 مقامه مما يريد له عليه التذليل وخلق رقيقة الامم كذا والتحول في الكفر  
 لانصافه مما يصير به كافر عند اهل السنة لانه قوله خلق الاجواب  
 اذا فهمت رتب على مجموع مشاركة مقام هذا الجحود في خلق هذا المقام  
 وخطوطه والضمير للمناف الذي لا يخطو لاجل المقام لا للشخص كما يقع في بعض  
 الاوهام ويخطئ تلك المجال ان لم يكن فيها وزها فهو بالتحول في غير  
 مرتبة ولا شك حينئذ في كفه وقوله لانصافه بالنصديق مناد بتصديقه  
 لمن اتقى الله وما وشهدوا بما ذكر المشارقة لتصوير الحال وبما كان قريب  
 الثالث على الثاني وناديه الامم كذا الى الاستحلال وتعبير بالرقبة اجماعا  
 لما يعقبه من نقص القيد وحاله وخلق رقيقة الامم من العنق وما ورد  
 بلطف في الحديث الشريف **قوله** لانصافه بالنصديق كما قيل انه تدل  
 على ان الافراز ليس بركن من الامم كذا بل شرط لا يجوز له كذا في الدنيا على كماله  
 عليه وفقد في مقابريه ونحوه ولا بد من ان يكون اقرا واقفا على وجه الامم  
 المستلهم بخلاف ما اذا كان لا تمام للايمان فانه يكون محجورا عن الخلاف  
 في القادر على التكملة لا الصلح كالاخر في شرف الخلق اهل التحقيق في المراد بالمقدور  
 هنا هل هو المنطقي وهو الانعكاس والقبول وهو امر اخر لخص منه ولذا قال  
 بعض المحققين المعنى في الايمان التصديق والاضمار ومعناه لست بالصدق  
 الى المشكل اختيارا وبهذا القيد من ان المنطقي فانه لا يختار ولا يذهب  
 بعض المتأخرين الى انه بمعناه المنطقي غائبا انه نوع منه بالمعنى اللغوي  
 والتصديق والتسليم واحدا كاي علم من كلام كبار الصحابة وعلماء الامة وتفصيل  
 في الكلام وقد مر من قبله وقوله لنقله تعالى وان طائفتان منكم

قوي

على

على ان اسم المؤمن لا يتلبد عن لزم خلاف الجحد فان الافتتال لم يبق وقد اطلق  
 على المقتتل انه مؤمن ولو كان باغيا فقال قاتلوا النبي حتى تقتلوا الحق  
 تقتضي الامتناع في البغي وهو اعمماك فلا يرد عليه انه لا دلالة فيها على  
 ان اسم المؤمن لا يتلبد عن الممثلة فانه بمجرد القتال لا يتحقق الايمان  
**قوله** والمقتتل يقتل قاتل الخ لخصلف المقتتل بمقتل اهل البيت في الامم  
 هل المراد بالعمل الطاعة مطلقا او الغرض فذهب بعضهم الى الاول وبعضهم  
 الى الثاني وهل الايمان بالعمل فقط او مجموع الثلاثة ونزوله منزل للمؤمن  
 انه يتكبر له بحكم الايمان من التكاثر والتوارث والقدرة والصلاة عليه  
 وغير ذلك ونزوله منزل لقاتل الخ استحقاقا للدم والقتل في  
 التارويع عدم قبول شهادة من يقتل المؤمن فاما ذكره في اهل النصديق  
 والكا في عدم الطاعة وفيما ذكره في اهل النصديق من المزلتين  
 واصل من عطل حرك اغترل بحسب الحسن كما تقرر في محله **قوله** ويخصيه  
 الاضلال الخ التخصيص بخوذة من الحصر ونزوله على الفسق من تعليقه  
 بالمشق كما مر من افتقار اليه العلوية المقتد منه على المخلول ونزوله  
 بصيغة المفعول حال من الاضلال وقيل انه يجوز فيه ان يكون بصيغة  
 اسم الفاعل حال من الفاعل المقدر للتخصيص وهو الله تعالى وهو كلف  
 لا خافية اليه وان كان والضمير في قوله على انه للفسق وما بعد  
 يد الى ان الفسق هنا بمعنى الكفر لانه لظن عليه كما مر وان شاع  
 في الكفاير حتى لا يضره ما حرقا والفاشرين منصوب على انه مفعول  
 فصل لانه استثنى ما فرغ واعده بمعنى هسا الفسق جعلهم مستعدين  
 لحاقوا الله فتم الصلابة وادى بهم معنى او صلبهم الى الضلال به اي  
 لفي مما ذكر من المثل وبه سقط في بعض النسخ وادى منه تعد تنبيهه والمرجه  
 الله عدا بالبا في كل من الفسق والمثل سببه باعينا كما اشار اليه بقوله  
 لانه كفرهم الخ واضرارهم بالباطل مضمين معنى نصنحهم به ولذا عدا  
 بالبا والمعروف تعديه تعالى وقوله صرنا نكرا باعينا لانه المذكور  
 ونترك قول الزمخشري ان استخار تصدق بجازي الى الشب لا يتنا به على  
 الاغترل مع ما فيه يرد عليه من ان النصيرج بالشب في قوله به يا باه الا  
 ان يقال انه تعالى يشيب بضره المثل تشبيها فرتب ما فيه مما يعلم  
 من شرح الفاضل التفتازلي وقوله وقري بضمل مجهول في هذا  
 وفيما تقدم ولذا فرغ يصدي ايضا وكان عليه ما ذكره لثلاير  
 عليه ما قيل من انه لم يوف هذه القراءة كقها وان قيل انه سكت عنه  
 لعلمه بالقرينة فتم **قوله** صفة الفاسقين وجوز فيه القطع  
 وان يكون مبتدأ خبر جملة او لك ووجه تقريره للفسق ان الخرج  
 عن العهد خروج عن الامم واصل معنى التفتيش يكون في الحال ونقصه  
 الابرام وفي الحائط ونحوه ونقصه النبأ وظاهر كلام الراغب انه في العهد

نسخ زاده



والعقد حقيقة فلعله ملحق بالحقيقة شيوعه وقد يجوز الزعم في  
 من أين سأل استعارة النقض في ابطال العهد ان يكون شاع بالشعر المجية  
 وعين فمكة وان يكون بسين مملكة وغير محجة والطاقات جمع طائفة  
 وفي ما يعطف نقضه على بعض من قبلها وحك وقوله واستعارة الملعون  
 الكشاف فان قدس من أين سأل استعارة النقض في ابطال العهد فقلت  
 من حيث تسميتهم العهد بل جعل على سبيل الاستعارة لسانية من شبكات الوصلة  
 بين المتعاهدتين ومنه قول ابن اليماني رضى الله عنه في بيعة العقبة  
 يا رسول الله ان بيننا وبينك قوم حبا لا ونحو قاطعوها فخصش ان  
 الله اعزك واظفرك ان ترجع الى قومك وهذا من اشرا البلاغة والظلم  
 ان يسكنوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا به كشي من روادف  
 فبهم تواتر تلك الرمز على مكانه ونحوه فذلك عالم يعرف منه الناس  
 وشجاع يفترس قرانه وقال قدس سرير يدعي ان الاستعارة  
 بالكسابة وما يكون قرينة عليها وقد تفقوا على ان في مثل اظفار المنية  
 وبدا الشئ الاستعارة بالكسابة واستعارة تخيلية لكن اضطرر كلامهم  
 في تحقيق الاستعارتين وفي ان قرينة الاستعارة بالكسابة هل  
 يلزم ان تكون تخيلية البتة وان مثل لفظ الاظفار واليد هو  
 مستعمل في معنى مجازي ام لا والاشبه بل الصواب ما اشار اليه المصنف  
 ومما ان المستعار بالكسابة في اظفار المنية هو لفظ السبع المذكور  
 كناية بد كشي من لوازمه بالاظفار وهو مستكوت عنه صريح الكنة  
 في حكم المذكور وهو هنا قد سكت عن الجدل ونسبه عليه بد كرا النقض  
 حتى كانه قيل ينفنون كحل الله اي عهد والنقض استعارة تحقيقية  
 نقض بجهة حيث شبه ابطال العهد بابطال تالف الجسم واطلق اسم  
 المشبه به على المشبه كنهها انما جازت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العهد  
 بالحل فبهذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة كحل العهد وهذا  
 ظهور ان الاستعارة الممكنة قد توجد بدون التخيلية وان قرينتها  
 قد تكون استعارة تحقيقية واما في مثل اظفار المنية فالمحققون على ان  
 الاظفار ليس مستعملا في معنى مجازي محقق وهو ظاهر ولا يتوهم كما  
 زعم صاحب المفتاح بل هو في معناه كناية لثباته لثباته استعارة تخيلية  
 ومما ذهب القوم فيها مبسوطا في المعاني وابتدأ اليها كسر التاء على  
 الصحيح ومتوب المذروفي الفهم ثم قال والبيت استعارة لاستعارة  
 المحال كذا في شرح القطع لنقض قول **فبه** بحث من وجوه الاول  
 ان مقتضى كلام العلامة والقارح ان الممكنة انما هي اذا علم  
 تشبه المذكور بالممكن عند قتل ذلك فعليه كيف يستعار ايد الشئ  
 والشئ الذي تشبه قبل ذلك بانسان ولم يحد فها ذلك فكيف ونظائره  
 كثيرة وفي الكشاف ما شاع تشبه قتل قتل فترانه بالتخييل يجعل كناية وان

اريد

اريد بصورة التخييل معنى آخر فان لم يحد ذلك بجعل ما جعل في مثله  
 تخيلا استعارة تشبعية كما في حشر الله على قلوبهم الشافعية قال  
 استعارة فليس هذا ان قرينة الاستعارة بالكسابة لا يجب ان تكون  
 تخيلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيد  
 عليه انه لم لا يكون مستعملا في معناه الوضعي وكون كحل استعارة  
 بالكسابة يقتضي ذلك وكذلك الاقتراس والاعتراض واستعارة كحل  
 للعهد ياتي عن استعارة النقض لابطال ومن قال استعارة النقض  
 لابطال انما جازت بعد استعارة كحل العهد وقد عكس الامر  
 وقد قيل ان كلامه ملتبس الكشاف يحتمل ان يكون النقض بعد اتمام  
 للعهد كناية عن ابطاله كما ان ثبت محالب المنية كناية عن الموت  
 وان يكون مراده شاع استعارة النقض في مقام افادة ابطال العهد  
 او في اظفار ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا للتخييل اقرب  
 الى الضبط الثالث لو كان النقض مجازا عن ابطال العهد لزم ان يكون  
 ذكر العهد مستند كما فالوجه ان يقال بمعنى ابطال فلفظ الرابع ان قوله  
 والبيت استعارة دلالة لا معنى له فان كلام ابن اليماني كلام مشهور كذا  
 ذكره ارباب السرفاى بيت هنا وذلك ان تخييل عن الاول بان مراده  
 اشتراطه فتم ان كان التخييل فيه مستعملا في معنى غير حقيقي فانه لا يكون  
 من روادف ولوازمه حتى يدل عليه فاذا عهد قتل ذلك تشبه به  
 بعمد الانتقال التي مجرد ذكر لفظ كان معناه لازما له ولا فلا وعليه  
 نترك كلامهم وعن الثاني بانهم استعملوا كثير النقض معنى ابطال العهد  
 وان لم يذكروا العهد كما في الاساس والظاهر جراؤه على مقتضى قبل  
 ذلك وعن الثالث بان العهد خارج عن معناه خرج البصر عن المعنى  
 في قولهم المعنى عدم المبدأ لا يضر مع المعنى ولا يحد مع النقض وعن الرابع بان  
 وقع كذا في النسخ ومؤسسه من طغيان القام ورايت في بعض النسخ البين  
 بالنون بل لا تشا وكتب عليها بعضهم اي حديثا لبيد اي لحدث الذي  
 نحن بصدد المصدر بلفظه من قوله ان بيننا وبين القوم الخ ولا  
 يحل نكلمه من غير داع فلعل الاعتراف بالخط الحسن من هذا الصواب  
**قوله** فان اطلق مع لفظ كحل الخ بان قيل ينفنون كحل الله يكون  
 كحل استعارة تشبعية والنقض سر شيع وانما اعتبر بالمجاز لا لشارة  
 الى ان الاستعارة الممكنة حشوية فلا يقال انه لم يحد في حشوة  
 واستعمل اطلاق مع الترشيح وذكر مع التخييل للتفنن ولا يخفى حسن الاطلاق  
 مع كحل والذكر مع العهد فقلت لان النقض كان في الاول سر شيئا  
 كان مطلقا على معنى مستعملا فيه ولما كان لهنا قرينة الاستعارة كان  
 قاصدا له فكانت له في اطلاق على معنى بل انما ذكر استعمال المتنوعة والمتراد  
 بالروادف اللوازم ولا يخفى ان كلام المصنف راجع الى ما قرره في الاستعارة

عصاه



بلكنا ينحتمل لما يحتمل فيه وقتل الله لشعرباك الاستعارة بالكناية  
هي اللازمة كور يستعمل استعارة لاستعارة المستعارة والكناية لانه  
كناية عن النسيئة وهو اثبات الحيلولة للمهدد وموقول رابع ذهب  
الي في الكشف وحال الامم الكشاف فقلتة فقولته الى ما مؤمن رواد فيه  
صغير هو راجع الى النقص المستعار بطاير اذ قد من الابطال المستلزم لان  
العهد حين يطرق الكناية وقيل انشايد الى ذكر النقص مع العهد  
لا الى النقص في نهيته وقيل ان الظاهر ان يقال وهو العهد فتكلف  
في توجيهه والمعنى ان ذكر النقص كذكر الى ما يتبعه ذلك الذكر وهو  
الحكم على العهد بانما يحتمل بطريق المب لغته في التثنية فنام **قول**  
والعهد الموثوق قال الرابع وثقت به اعتمادت عليه واوثقت شدة  
وما يشد به وثاق والوثاق والميثاق عقد يؤكده يمين والموثوق الاسم  
منه قال تعالى فلما اتوه موثقتهم وامو مصدرا واسم مؤمنع الوثوق  
فالعهد الموصية واليمين لانهما تعهدا ويحفظه والميثاق كما ذكره الجوهري  
والتقايح اي للزمان المورخ به كما يقال فعلى عهد فلان كذا والتاريخ  
قيل انه معرب ماه روز اي حاسب الشهور والاسيام وقيل انه عرقي  
وهو الاظهر اذ في الاصل بعد ظاهر وقوله وهذا العهد اي المذكور  
هنا اما العهد المأخوذ بالعقل لانه تعالى لما خلقهم فتيهم كانه اخذ عليهم  
العهد ووصاهم بالنظر في دلائل التوفيق وتصدق الرسل اذا العقل  
كاف في ذلك واما وجوب النظر فيه فكل بحسب عقلا او شرعا  
فمختلف فيه على ما تقر في الاصول ثم وثقتة بارسال الرسل وانزال  
الكتب واطهار المعجزات فوجب الالباس بكسبية قال الرابع العهد  
المأخوذ بحفظه بركا عهد مأخوذ بالعقل وعهد مأخوذ بارسال  
الرسل والمأخوذ بالرسل مبنى على المأخوذ بالعقل ولا يصح الابعاد  
ومعه وقد جعلنا لاني عنكهما وقال الامام المراد بهذا الميثاق الحجة  
القائمة على عباده الدالة على صحة توحيد وصدق رسوله  
فعلى هذا انك لم اذم لهم لا لهم لفقوا كما ابرم الله تعالى من الادلة  
التي كرمها عليهم في الانفس والافاق واودع في العقول من دلائل ما واثق  
الانبياء عليهم الصلوة والسلام وانزل الكتب مؤكدا لها والنافذين على  
هذا الوجه جميع الكفار وقوله تعالى واشهدهم على انفسهم اشارة  
الى اية فالحذر من بني آدم من ظهورهم الالية فاشهادهم على انفسهم  
خلق العقل فيهم واقامة الحجج وسياق بيانها وقوله او المأخوذ بالرسل  
المعني المراد بالعهد ما عهدت اليهم في الكتب لسانا لغيره من انه اذا كتب  
اليهم صدقوه فيكون المراد بالنافذين واهل الكتاب والمنافقون  
منهم ووثق ان المستهزئين بالامثال كادى ابن حبان كعبا باليهود  
وما نقله من ان اليهود المذكور في القرآن ثلاثا عهدا لغيره على جميع

ابن كمال

بني

بني آدم بالعقل والحجة كما مر وعهد اخذ على الانبياء عليهم الصلوة والسلام  
بالميثاق وان لا يفتروا من بعد ما هم في التوحيد وعهد اخذ على الظالمين  
ان لا يكفروا شيئا مما علموه وهذا التفسير اللائحة لان عهد الانبياء  
عليهم الصلوة والسلام لا يقع اذ انهم لا ينقض منهم بل المراد الاول  
وهو اخذ الوجهين العاكفين ويصح اذ انهم لا ينقض منهم بل المراد  
بالعلماء اهل الكتاب كاليهود والنافقين الكفار والمنافقون  
منهم واعلم ان على التفسير الاول للعهد الظاهر انه محال بان  
تشبيه الحجج والبراهين التي فتنها ما العقل بالعبود والمواثيق فكيف  
يكون استغناءه ممكنة للمهمة الا ان يكون من قبيل فادها الله لئلا  
الجوع والخوف فنامت فانهم سكتوا عنه **قول** الضمير للعهد  
الحج الميثاق ومفعال وهذا الورك في الصفات كثير مصرح به في النسخة  
ومعط الكبر للبحر والقطا ويكون مصدرا تقيدا عندا لم يخش في ابي  
المبنا الميلا والتمنياد بمعنى الولادة والوعد وانكره بعض النحاة  
حتى ان ابن عقيل قال ان عطية لا تقول لم يخش بانها واقع موقع المصدا  
كعطا بمعنى اعطى ويكون اسم آلة كضارب ومزقة ومزاة ومجراش وهذا  
لم يذكره النحاة انما لكثرة وقع الفاظ منه مستعملة لذلك وهو قد  
لان من كل ما كثر من اوزانها مكانة الاشياء لئلا لا يمانع منه وقد  
جاء عليه من بعض ارباب الكشاف الضمير في ميثاق العهد  
وهو ما وثقوا به عهد الله من قبوله والزامه انفسهم ويجوز ان يكون  
بمعنى وثقتهم كما ان الميلا والتمنياد بمعنى الوعد والولادة ويجوز  
ان يرجع الضمير الى الله اي من بعد وثقتهم على انهم اومن بعد ما وثق به  
عهد من اياته وكنته وانذار رسله وفي الكشف فان قيل قد شرع الله  
بالموثوق ومو الميثاق واحد ولم يفرق بينهما من الله بما اوثق به  
من الله تعالى فان رجح الضمير الى العهد كان المعنى من بعد ميثاق الميثاق  
وهو غير ظاهر لاجب **بأن** العهد لما فسر بما ذكر في العقول او ما لفظ  
الله عليهم من التقدير كما ذكر المعنى المعطاة قد علمت فجاز ان يضاف اليه  
الميثاق وهو ما يقع بها لوثاق من التزامهم المقبول على ان ميثاق الميثاق  
غير مستلغ فانه تأكيد له وذلك ان ما ركز في عقولهم من الحجج وجود  
وقدرته وحكمته وجوده ميثاق وقا بيده بالجم التسمية وارسال الرسل  
ميثاقا للميثاق شتم الا انك ترجح الضمير الى الله تعالى **قول**  
كونه ما ولي ظاهره وليس فيه اضافة لشيء الى نفسه المحتاج الى التاويل المذكور  
وقد رخص في بعضهم ولم يكتفب الى عهد الضمير الى الميثاق التي وهو خلاف  
النص المعروف لانه انما هو في غير الاضافة اللفظية ولما لم يفسد  
كثيرا ما نحن فيه كذلك لانه مصدر او ما ول معشوق كالشار التي يكون  
كقولك اعجبني ضرب زيد وموقا شير وجهه انما في نية لا تفصا

خس



فانتم من لم يفهم كلامه **قول** ما وثق الله به عهد له لخر الزمخشري هذا  
 الوجه قيل لان الثاني ابلغ في الذم وهو المراد من قوله يفتنون  
 عهد الله على ما صرح به نفسه فان نفهم العهد الذي احكموه بالمعنى  
 والالتزام لشئ من نفهم العهد الذي لم يحكموه ولكن الحكماء قد شتم  
 الوجه الثالث لان الاحكام وان كانت مطلقا لكن للمقام بعين ما  
 هو الا ان في قوله بمعنى المصدر ومن لا يتكلم امر الكلام فنه **قول**  
 يحتمل كل فطنة لا يتر من الله الخ جمل المص على العموم والزمخشري  
 خصه فقال مقتناه قطعهم الاحكام وهو الالة المؤتمن وقتل قطعهم  
 ما يترك الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الوصلة والافتقار والاجتماع  
 على الحق في حياتهم بغير كفرهم بغير وقت ودوح الوجه الاول  
 من وجهي التخصيص بان الظاهر انه توصيف للفاسقين بانهم يفتنون  
 حق التدين وصفتهم بتضييع حق الله تعالى وتضييع حقه تعالى بتفني  
 عهدهم وتضييع حق خلقه منقطع احكامهم وقيل انه لا مضافه بآية  
 كلام المص رحمه الله تعالى في الكشاف لا في قوله الذين يفتنون متصل بيق  
 الا الفاسقين وهو اما ظاهر وضع مؤمن المضمرة وهم الطاعون في التمسك  
 المتزلية وحينئذ لا يخلو اما ان يراد بهم المشركون والمشراد بقطع الاحكام  
 عكسا ونتم لرسول الله صلى الله عليه وآله ان يترك ادبهم اهل الكتاب  
 فالمشراد قطعهم ما يترك الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الوصلة لا بما هم  
 بغير كفرهم بغير واما عام في جميع الفتنة فحينئذ يحتمل ما قاله  
 القاصي رحمه الله وقد خالفه احد الفريقين في الدل على حولا اولي  
 بشهادة سياق الكلام انتهى وقت منظر وقوله وترك الجماعات المفروضة  
 كالجماعات لا يناسب بل لا كفر بترك المؤمنين التي من الله به في قوله  
 لو افقت ما في الارض جميعا ما الفت بين قلوبهم ولكن الله الفت بينهم  
 وقوله فانه تقطع الخ تعليل لقوله وسائر الخ فانه يشمل الشر والفساد  
 المتعلق بالفعل في نفسه كترك الصلاة ولا قطع فيه ظاهر وهذا مع  
 ظهوره من رد في معناه بعضهم وفي القطع والتوثيق بتر شيع المكنية **قول**  
 الامر هو القول الطالب للفعل اسناد الطالب مجازي حقيقة الدال  
 على الطلب والامر يكون بالمعنى المصدر في القول على ظاهره وبمعنى الصيغة  
 فالقول بمعنى القول وتعمير الطالب يشمل المندوب وهو حقيقة فيه عند  
 بعض النحاة فحينئذ لا يستلزم الاستغناء عن هذا القول من الجهور والكل  
 عليه مبسوط في كتب الاصول وبه سمي الامر الذي هو واحد الامور لا ينفقه  
 الامر الطالب الامر الذي يصدر عن الشخص لا انه يصدر عن داعية نشبه  
 الامر فكانه ما موربه اولانه من شأنه ان يورثه وهو الذي اشار اليه  
 المص رحمه الله تعالى بقوله فانه كاستي الخطيب والحال العظيمة شأنه  
 وهو مصدر في اصل اللغة بمعنى القصد سمي به ذلك لان من شأنه ان يقصد

طبيي

عصار

قوله

وليس

قوله على ما يجمع على امور وعلى  
 اوامر

وليس الكلام على هذه الاقوال بما هي متافان كتب الاصول كفت مؤنثه وانما  
 الكلام في واحد الامور والاوامر فان اهل الاصول قالوا ان الامر بمعنى القول  
 المخصوص بجمع على اوامر بمعنى الفعل او الثاني على امور ولا يفرق من واقعهم  
 الا الجوهر في قوله امره بكنا امرا وجمعا وامرا واما الانهري اما  
 اهل اللغة فقال الامر صيغة النهي واحد الامور وفي محكمين سببه  
 لا يجمع الامر الا على امور وليس تذكر الحكمة ان فعلا يجمع على فواعل في  
 شرح الغرر ان قوله الجوهر في غير مصروف وان الاوامر مع بوجه  
 الاول انه جمع امر بالمدة ورك فاعل وقع انه اسم او مفعلا لا يعقل  
 وهو بخلاف لان الامر لشخص لا القول ولم يتولوا ان هذه الصيغة  
 مجاز وكيف يخرج عليه كلامهم مع تصرفهم بانها مجاز امر الثاني انه مجاز  
 جمع امره وهي الصيغة وفيه ما مر عن ابن سبويه ان الامر مصدر  
 كالعافية والحكمة وما تخرجت هذه الصيغة وفيه نظير الثالث انه  
 جمع الجمع على فعل كالكلمة وهو على افعال كالكلمة ورد بات اوامر ليس افعال  
 بل فواعل بخلاف كالكلمة ولجيب **قول** بانه يجوز ان يكون افعال ببلت  
 من تر واواكا وادروا في سطر وفي شرح المصنوع ان لا يمتنع في النوام  
 وكونها جمع فاصلة مجازا تكلف وكنا كونها شاكلة للاوامر فانه يستعمل  
 مفردا فاما **قول** وان يوصل الخ ترك احتمال الرفع تنقذ من هو ان يكون  
 لشك في لفظا ومعنى ونحو الميك من الضمير المجزول لفظا لغيره ومعنى لا قطع  
 ما امر الله بوصله ابلغ من قطع وصل امر الله به نفسه وهو ظاهر واحتمال  
 النصب بالنبد لغيره من محل المجزول والوصل ينزع الحافض اي من اليه يوصل لا داعي  
 له سوى تكثير التوارد وقيل انه مفعول لا فاعل اي لان يوصل وكرهه ان يكون  
**قول** بالمنع عن الايمان بالله في غيره وغيره الاستمرار بل هو من الامثال المترتبة  
 وغيرها والوصل كترطب جمع وصلة وقوله ما لي بالبيان ان يكون قطعها افسادا  
 في الامر والخلاف على جميع هذه الامور **قول** الذي حذر الخ قال القائل  
 في شرح الكشاف انه اشارة الى انهم جعلوا بئنا التاجرين على طريق الاستعارة للمكنية  
 حيث استندوا شيئا بشيئ وقال القليلي بشيئ الى ان تلك الاستعارة التي نسبت  
 في قوله يفتنون عهد الله من بعد ميثاقه ومتضمنة للاستبعاد المستعار  
 له البين والشرا استعارة قول ما شروا فضلا بالمدى ولذا قيل بقوله  
 او ليك هم الخاسرون فان الخسار لا يستعمل الا في التجارة حقيقة فكونه مقربة  
 للاستعارة المقصورة شبيه باستبدال المنقصر بالوفاء المستلزم للعقاب  
 بالاشترار المستلزم للشران اقوال **قول** هذا من ضايات فانيه فانه جعل  
 فيه التيسيل لنفسها مع قوتيتها مكنية وانك في التيسيل لغيره فتكون  
 في الجملة الاولى في مكان غير تين بن بان كرايت اذا كانت مكنية في العهد  
 تخيلية في المنقصر كما مر في جعل مجموع الجملة مكنية تمثيلية وانك تخيلا  
 لخر فانظر فانه من سحر الملاحة قل ما يشار عليه صكعب غير صاحب الكفاف







الاثر في الاما ذكره في السؤال الاخير من استبعاد ما اك التية المقول وهو على حال  
 تكفرون في حال علمكم هذه الفطنة شتر جوابه بان هذا السؤال لا يخلو ان كان  
 بان كان الحال لا الاستثناء من الحال ليقا هذه الفطنة بان كانت الحال افول  
 فلا يخالفه حيث ان الاثبات للحال المنقضية جميع الاحوال التي يلزم من بعضها  
 نفي غيرها او حال العلم والحال التي لا تخالفها ولا امر فيه سماع الا عند الغالب  
 ينزج حجة بحيث لا اعم من سماعها لانها لا تكون شوا الا عن حال الفعل وليس كذلك  
 فانها كما تكون شوا الا عن حال الفاعل وهو ما لم يكون عن حال الفعل ايضا  
 قال ابن السكيت انما تكون شوا الا عن هيئتها الفعل التي يقع عليها كالحقول  
 كيف زيد جالس او جلوسه على اي نقلة عن في شرح التفسير في قوله  
 بنتر في كلام المص رحمه الله على ما متر **تنبيه** الجمع بين التبعين والتبعين  
 في المنفاح وقد عدهما المفسرون مقيمين متساويين بلين كجتي عن عرض من كمال  
 تا شاع المص رحمه الله في ذكره التبعين وقال كان علمه ان يقول وتبعين  
 فتأمل **قول** واذا قلنا بقوله من الحال لم يقع وكنترا في كمالها فبها مما يقتضي عدم  
 الكفرة فبها ثم بين ان الخطا على طريقا لا لغات من الغيبة للتوبيخ والتعزير  
 لان ذكر معاني الشخص في وجهه انك له وقوله مع علمهم ان هو محتمل الجسمة  
 الحامية كما سئل في سؤال المقال هو قوله ما ذا اراد الله وحكم ولا فسر كونه  
 كناية كما متر وقوله اخبروني انما راء المعنى الاستفهام وعلى اي حال اشارة  
 الى انها في معنى جار ومجرور واقعة موقع الحال **قول** احكاما لا احكاما  
 لما يعني انه اطلق عليهم امواتا فقل الانصاف بالحياة والموت عدم  
 الحياة نعم ما هو من شأنه وقال في الكشاف انه يقال لعدم الحياة مطلقا كقوله  
 تعالى بكرة متسا وكجوز ان يكون استعارة لاجتماعها في ان لا روح ولاه  
 احكاما وتنبيل عليه انه لا يخفى في انه من قبيل ضم ضمير كبر فشمسية استعارة  
 لتسام او ذهب الى ما طالع البصر والحاص **ال** انما لا علم الموت عدم  
 الحياة نعم ما من شأنه بل عدم بالحياة مطلقا ولو سلم المعنى كشمس كالموت  
 والسؤال **قول** في مثل امثنا اثنتين اظهر ظهورا لاما نة انما نة انما نة الحياة  
 وقد اطلقت بالنظر الى الاما نة الاولى على الجاد الجاد الذي لا حياة فيه  
 والجواب ان الاما نة لا تستلزم ان يكون تغيب من الحياة الى الموت  
 كما يقال وسع الدار وقصر الثوب بمعنى او حدة كذلك شتر اطلاق الموت  
 على الحالة الجادية اما حقيقة فلا اشكال واما استعارة في كل من الجمع  
 بين الحقيقة والحال في امثنا اثنتين لا في هذه الالة بالنظر الى الاما نة  
 القاسية افول **ال** انه لم يقصد تشبيه الموجودين منهم بالاموات  
 بل المراد الاخبار عنهم بانهم كانوا لاجما واعنا صبر ونظفا وخوة فشب  
 النظف بالاموات فكيف يكون تشبيها وهذا غفلة تسمى ان العناصر  
 وخوها اغرق في عدم الحياة فلا يحسن جعلها مشبهة ولنا قال ويجوز  
 اشارة الى ضعفه كما هو ذاب وتقدم الموت على الحياة فحينئذ ظاهر

عليها

افندي سنان  
كان روي

عليها فبها من شأنه ان يتصرف بها حيث كان مصنعة كما سئل في حقيقة  
 في سورة الانعام ومن اعترض عليه فقد غفل وكذا من قال لا بد لصحة  
 الحال من تقدير كانت مواد ابدانكم ولحقا واما ما ذكر من لزوم  
 الجمع بين الحقيقة والحال فليس بواجب لانه اما تعليل في ذلك واستعمال  
 للامانة في مطلق عدم الحياة ولا يتعين فيها الاستعارة المصطلحة  
 فيكون معنى متسا اثنتين قد ثبت لنا عدم الحياة مترنم كما اشار اليه  
 الشريف في شرح المنفاح في تحقيق قوله صديق في الركبة وسيا في محله  
 والعناصر الاربعة معلومة وكذا الاعذار لا خلاط جميع خلط كرزق  
 بمعنى مخلوط والمخالط وهو الدم والصغير والكبير والسود الحامض  
 من الغدا ولد اخرها في الذكر وقوله يخلق الارواح الخ اشارة الى حدوث  
 الارواح وان اختلف فبها فبها قبل البعد او حال حدوثه وانصافه بما فتله  
 باعتبار المترتبة الاخيرة ولو عطف بتم باعتبار غير هذا كما زو الحال جمع لخل  
 وتفتيتها الفضا وها **قول** بالتسوية الخ قال السدي ان شتر بحكم  
 في القبر شتر الميت شتر جموع لما اخبره فان شتر للتعقيب على سبيل الترتيب  
 قد ادى الى انه لم يبرد حياة البعث فان الحياة فحينئذ يقارنها الرجوع  
 الميت كما في الحساب والحال فينصل به من غير تراخ والمص رحمه الله اشار  
 الى دفعه بقوله بعد الحشر فيكازنكم الخ فليس بغير هذا الرجوع للحساب  
 بل للعقاب والشواب وهو بعد مدة طويلة فان قلت **ال** لا يملك بين  
 الاما نة ولصيا القبر كما في الحديث ان الميت يسمع صوت نعال اهله في  
 القبر حين الاحياء قلت **ال** بيده وبيد الاما نة زمان لتبين بين الاما نة  
 الاولى والاخيرة ومي مدة تخمينهم والصلاة والدفن والنزاح الى ربي  
 شتر انه قيل لم لا يجوز ان يبراد مطلق الاحياء بعد الاما نة الشامل  
 للاخيا في القبر والشوريات الفعل وان لم يدر على العموم فلا يلزم ان  
 يكون للمرة غاية الامر ان الاحياء ين لشدة از شيا طهما وانصافهما في الانقطاع  
 عن امر الدنيا وكونا القبر او منزل من منازل الآخرة فخرج عنها بلفظ  
 واحد وحينئذ لا يرد السؤال بانه لم ترك ذكر احد الاحياء وان  
 الاحياء ان ثلاث لم قال امثنا اثنتين واخيه اثنتين ولا يد فبها ان  
 شتر تباها لعدم الترتيبين اما نة الدنيا ولصيا القبر كما متر والجواب  
 ان العقل لا يعجز كما بين في الاصول فلو عجز كان مجازا ولا قرينة عليه  
 ولو سلم عمومها لشمل جميع الحياة بعد الدنيا فلا يصح قوله شتر الميت  
 ترجعون فتأمل واما الكلام على الاخيا اثنتين فتسلي شتم وقوله  
 بعد الحشر ولجميع النفس الا اول وقول ما ونبشرون الى الثاني وقوله  
 فما سمع كبر كبر شتر بنط بقوله اخبروني وقوله مع علمكم بحالكم هذه  
 اشارة الى ان مجموع الحال حال ما قل بالعلم فلا حاجة للتقدير قد ولا  
 يضر اختلاف ازمثها كما ستره عند تفرع المص رحمه الله به **قول**

سعد



فان قيل ان علموا انهم فان قلنا **عدمهم** الاول وحياهم محقق عند  
كل واحد فكيف صدر بان التي اشكك وكيف يرتب على علمهم هذا عدم العلم  
بذلك حتى تتعقد هناك الشرطية قلنا **التي** عند عدمها باعتبار الاسناد  
اليه تعالى لا باعتبار انفسها او انفس من علمهم لعدم الجري على مقتضاها منزلة  
غير المحقق وكذا يتحقق الاول لم يتحققوا الثاني وان وصل به وفي الكلام  
تقديرهم وتلقوا اي هم لم يتلقوا الحياة الاخرى وان علموا الاول او الفسفة  
او انما قبيحون كان الانسان ناطقا والحيوان ساهق **ولجواب** بان  
تكمينهم من العلم منزلة العلم لا سيما وقد نبههم على ذلك بذكر علمهم  
الاول الذي هو انهم قد وجدوا الدلالة على الاعادة بالطريق الاول  
وقوله لنسبها هوون عليه لم يقل الاعادة هوون علمية على وفق النظم  
فيل لا يحتاج الى التاويل ما هوون بالنسبة وترى فعل عنه قوله هنا  
وقيل انه اشعار بان ما يكفي في المطلوب فتأمل **قوله** اومع القبيحين  
في نسخة القبيحتين والاولى اصح وهو معطوف على قوله مع الذين كفروا السابق  
في تفسير كيف تكفرون والمراد بالقبيحين المؤمنين والكافرين وتبين  
دلائل التوحيد بقوله ما عبدوا ربكم الا والنبوة بقوله وان كنتم في  
ريب الا والوعيد على الكفر بقوله فان لم تفعلوا الى والنعيم العامة بقوله  
الذي خلقكم والذين من قبلكم الى والخاصة قيل في قوله يا ايها الذين آمنوا  
وفي قوله وكنتم امواتا باعتبار ما في ضميرنا من حياتهم فإرادى فإرادى  
وقيل هي الحياة الثانية الابدية لانها تخص الانسان ولكل ان يقول  
المراد به الايمان والعلم على نفس الحياة به واستفتاح الكفر في قوله  
كيف تكفرون الى لتتضح للمؤمنين عن الكفر وتخرج الكافرين **قوله** مع  
ان المعدد عليهم نعمنا الى اشارة الى ما في الكفر من توجبه وقوع المأزفة  
حالا بدون قد بان الواو لم تدخل على كنتم امواتا وحده بل على قوله  
كنتم امواتا الى ترجعوا كانه قيل كيف تكفرون وقصصكم هذه وحالكم  
انكم كنتم امواتا ناطقا في اسلاب اباكم فخلقكم احيا وكنتم تمسككم بعد  
هذه الحياة ثم يحييكم بعد الموت ثم كذبكم بكم ربكم لاجاب عن انك كيف  
كيف يكون المجموع حالا وفي الماضي والمستقبل وكلامه لا يصح ان يكون  
حالا خاصا في الحال الذي وقع بانما هو العلم بالفضة كانه قيل  
كيف تكفرون وانتم عالمون بهذه الفضة وبأولها فخلقكم وكما صحت  
على ما قرره الشارع قدس سره انه ليس مما وقع فيه الجحان المأزفة حالالا  
فيحتاج الى قد بل الواو الى الحال التي كانوا والها طرفة لفضة على الخزي وكوك مجموع  
الفضة حال الامتنان به والمعتبر في الحال المفاضلة زمان وقوع العامل  
الحاضر الذي هو زمان التكلم المقطع بصحة قولنا كما زيد في السنة الماضية  
وقد ركب وسيجي زيد يركب وفي التثنية سيد خلوك جهنم والخبر فان  
قيل فينبغي ان لا يشترط في الماضي قط وان لا يشترط في المضارع المتعذر

عن

عن حرف الاستقبال وان يصح حيث وقام الامر بدوننا صار قد وسيجي  
زيد يركب لعله القارئة والخطور وقت الفعل على ان قد انما تنفي  
التقرب الى الحال الذي هو زمان التكلم لان زمان وقوع العامل بل من  
نفسه لا يتعذر كما في قولنا كذا زيد قبل هذا الشهر بل هو قد ركب  
الامر قلنا **استشرط** التخلي بعد لشيء بالخطور حال وقوع العامل  
من جهة كونها في الاصل للتقريب الى الحاضر في الجملة فان الماضي لاستقلاله  
بالمضي لا يفيد المقارنة وان كان العامل انما ماضيا بل ربما يوهم  
انه شائن بالنسبة اليه سابقا لوقوعه واستشرط المتعذر عن علم الاستقبال  
لمثال ذلك ولما يكون متاخر في الحاضر فليقتضيه **ولجواب** ان معنى  
قوله لتقرب الماضي من الحال اي من حال وقوع العامل لا حال التكلم فتقاربه  
وهذا صريح به المحققون من النجاة وكلامه هنا ساكن من الطعن بخلاف  
ما وقع له في شرح التلخيص فانه كلام محتمل تبع فيه الرضى وليس اول  
عنه التمر واما قول اي حيان ان ما ذكره التلخيصي تعسف وان  
الجملة الاولى فقط خالية وما تبعها مستانف وان الماضي يقع حالا  
بدون تقدير وقد صح الف المقتول والمقتول ولا عبرة بتأنيده  
بوقف القراء على الجملة الاولى فان الوقف لا يلزم ان يكون قائما والتمسك  
بمثله واه **ولجواب** انما لا يصلح انما الى النعمة الغضبية نعمة والثاني  
ان المجموع نعمة لكل واحد منها وانما ذكرت ليبيان جملة حاله ولتوقف  
البعض عليها **قوله** اومع المؤمنين خاصة الى عطف على قوله مع الكفار  
اومع القبيحتين وعلى هذا لقب الامور المذكورة للاختلاف ولما قد ركب  
لنفهم المنه عليهم في قوله وبشر الى وحمل الموت على الجهل والحياة على العلم  
مجازا كما استشهد بالخبر به قال التلخيصي

• لا تعجب من الجهل بغيره • فذاك نصيب وثوبه كفن •  
ليكون محققا بهم ولذا خص الرجوع بالرجوع للشواوب والتمسك على الوجه  
الذي قبله فيصير جملة على ذلك مع الاستدلال واما على الوجه الاول  
فيعتبر الاستدلال والانعكاسين في معنى انه لا يكون ذلك وهذا ما حوذه  
قوله في التفسير ويجوز ان يكون الخطاب للمسلمين والمغني كيف تكفرون  
نعم الله عليكم وقد كنتم امواتا بالكفر والجهل فاحياكم بالايمان والعلم  
ومما فسرت والمصنف جمعا في قوله العلم والايمان وعمم  
لا في فهمه ثم لم يشأ ان يتركها صلا فان قلنا **على** ما في التفسير  
يكون الكفر كفران النعم وما يؤيد في نفسه تقول كفر النعمة وتفسير الايمان  
باعتدالي بالانفاق كفر بالله وقفا في الآية من الثاني فكيف يصح تفسيره  
بالاول قلنا **لجواب** هذا بالمنع فاما ما يتعدى كايك بالبا قال تعالى  
وبنعمهم هم يكفرون وفي كلام الراغب اشارة الى ولو سلم فباب التفسير والمجاز  
غير سديد **قوله** والحياة كمنية في القوة لكساسة الى هذان قولان



مذكور ان في الكلام فالصحيح نسخة او العاطفة ودفع في بعضها الواو وكذا  
 واطلاقها على الموت والعلم ونحوه محار وعلاقته اما المشابهة كما ذكرها المصنف  
 وتكون من طلائعها ظاهر لانها لا تكون الا بعد الموت باذان  
 اي مقابله لما قبل الموت والملك لا تقابل القسا وقول من انما يقابل  
 وحياته صحة انصافه بالعالم والقدرة فتكون مطلقا عليه باعتبار  
 غايته او صفة اخرى ذاتية تقتضي ذلك فتكون استعارة وقوله  
 اللازمة له من القوة فتبين اننا لانلزم في غير الانسان والموت  
 حي والذروم في البعوض يكفي لصحة المجاز ورجح يكون لازما ومصدره  
 الرجوع ومشتق فاما مصدر الرجوع وعلى اللفظ الثاني فيرى يرجعون  
 مجرول على الاخرى فيرى مقالوما **قوله** بيان نعمة اخرى من رتبة على  
 الاخرى بالاولى هي الاخى الاول والثاني مع ما يخلل بينهما من الموت  
 والثاني في المعاش والبقاء في الدنيا والاخرة اما البقاء في الدنيا والاخرة اما ان  
 البقاء في الدنيا فلا يكون الا بعد الموت ونحوه وهو ترتيب على الخلق ومثلهم عنه  
 ومثلهما في البقاء الاخرى في النظر في المخلوقات من لا نفس ولا فاق في  
 التمكن منهم تركه فمراد بلفظ الاول كمال في العليم ومن انصف بالثاني  
 يسجن سزما في عذاب الجحيم والخلود مرتب على التبعث والجزا من اخر عنه  
 من غير تردد وعكازة المص رحمه الله ناطقة بما لا يصرح باليقين المطلق  
 واذبح في الانتقام الانتقام الديني والاستعداد لا من يغفل عنه اعتز  
 بان ترتب هذه النعمة على الاولى لا يفيح لان مقتضى التأخر واخر الاول يحصل  
 الا في الاخرة فكيف تنال من النعم التي توتية وايضا هذه النعمة  
 خلق ما يتوقف عليه بقاء وهم فيلزم تقادمه على البقاء بالامر في قيام  
 على الاخى الثاني بقاءه عن البقاء الاول فلا يتصور ترتيبها على الاولى والباب  
 بان الترتيب بالنظر الى المقصد دون الوجود فان الاول لما كانت هي في  
 المقصودة بالذات والثاني لما صح اعتبارها بالترتيب الفضلي  
 وقول لا يتأخر التقدم الوجودي وقوله مرة بعد اخرى اشارة الى تكرار  
 الاخى في الدنيا لثابتة **قوله** ولغيره من هذا من قال المراد بالارض  
 ما يشمل الارض الجنة فصم الترتيب فان قلت لا يستفاد من الآية الاولى  
 الاخى وامم وخلفهم ذلك كونهم قادرين قلت هو معلوم من دلالة  
 الفعوى لانهم لو لم يكون لهم قدرة لم يستحقوا الموعود ويتكبر عليهم ترك  
 السبيل الواضح **قوله** ومعنى لكم لا جلالكم وانتفاعكم يعني ان اللام للتعليل  
 والانتفاع كما يقال دعاه في صفة دعاه فلهذا الاستغفار طلب النفع وقوله  
 بوسط او بغير وسط فعلا يحيط بالبال من ان كثير اصابا والسباع والحشرات  
 وبعضها لا يملك له اصلا كالانعام بانها كلها فاعلة اما بالذات كالكواكب  
 والمركوب ونحوه وما يبرأ من مخالفة فهو فاعل لنا باعتبار نسبتها لمنافع  
 غيره الا ترى السباع الضارية تلك كثير من الحيوانات التي لو بقيت اهلك

الموت

الحزن والنسل والنهار والحيات للنسل بينهما الاعتقاد ويخبر منها الترتيب  
 لا يخرج ذلك مما اذا قاما مع الحاقا عرف ذلك **قوله** لا على وجه الفهم المسمى  
 اذا ترتب على فعل اثر وذلك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك الفعل وشرته  
 تسمى فائدية ومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته تسمى غائية فائدية  
 الفعل وغائية من حيث ان بالذات ومختلفات بالاعتبار رغم ذلك  
 الاثر المسمى به لا يسمي ان كان سببا لا قدام الفاعل على ذلك الفعل  
 يسمى بالقياس الى الفاعل عروضا ومقصودا ويسمى بالقياس الى فعله  
 علة غائية فالغرض والعلة الغائية يتجدا بالذات ويختلفان  
 بالاعتبار وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدية وغائية فلفظ الغاية  
 اعلم من العلة الغائية اذا تمت هذا فنقول وقال الله تعالى  
 يترتب عليها حكمة ومصالح ومنافع والحكمة الى مخلوقاته وليس شيء  
 منها غرضه وعللة غائية لفعله واستدلوا على ذلك بوجهين  
 احدهما ان من كان فاعلا لغرض فلا يثبت يكون وجود ذلك الغرض  
 اولى بالقياس اليه من عدمه وان لم يرجح انه يكون غرضه فيكون الفاعل  
 حينئذ بفعله مستند التلك الاولوية مستكلا بغير تعالى الله عن  
 ذلك علوا كبيرا لا يقال انما يلزم الاستعداد والاستكمال اذا كانت  
 المنفعة والحكمة الى الفاعل واما اذا رجعت الى غيره كالاحسان الى المخلوقات  
 فلا لانا نقول ان كان احسانا وعنده احسانا لغيره منكم او بين بالنسبة  
 اليه تعالى لم يرجح الاحسان ان يكون غرضه وان كان الاحسان ان يرجح  
 واولى به لزم الاستكمال والثاني من الوجوه ان غرض الفاعل لما كان سببا  
 لا قدامه على فعله كان ذلك الفاعل ناقضا في فاعليته مستفيدة  
 لها من غير ولا كمال اليه كما لا يخفى بل كمال الله تعالى في ذاته وصفاته يقتضي  
 كماله وقا عليه وفعاله وكما لا يخفى فاعاله يقتضي ان يترتب عليها  
 مصالح واجبة لاجلها فذلك مصالح غايات وممرات لاعمال غائية  
 لها وانتم مما حققناه ان ليس شيء من افعاله غيبا اي خاليا عن الحكمة  
 والمصلحة وان لا سبيل الى الاستكمال والفضائل ان يسقط عظمته وكبريائه  
 وهذا ما ذهب جميع المشايخ لثبوت شهادته ولا تخفى حوقه رتبة وما ورد في الآيات  
 والاحاديث من تعظيم افعاله في محمول على هذا وقت قال تعالى يا بني  
 شهادة لا ظواهرها فقد جعل عا يشهد به الانظار الصحيحة والافكار  
 الدقيقة او اذا اظهرنا ما نبينا استدلنا على كمال الناس على قدر عقولهم  
 وهذا رتبة ما الرضا الشريف الميرضي في تعليله له على هذه المسئلة  
 وكلام المص رحمه الله رتبة هذه الرتبة **قوله** وهو يقتضي اباحة الاشياء  
 النافعة اليه كذا في الكشف يعطى الاصل في كل شيء كمال وهو يستلزم  
 واعتراض عليه في الانتصاف بانه مذهب فرق من المعتزلة ينكوه  
 على الحسين والقيس وقال صاحب الانصاف انه قال به جماعة من

انعام







قال استمع الله تعالى يقول يا ايها الذين كفروا بالذي خلق الارض حتى يبلغ  
 ظاهركم فبدا ان يخلق الارض في هذه الايام قبل خلق السماء ثم قال  
 في الايام الاخرى يوم السماء منها ما خلقه الله والارض بعد ذلك فكانها  
 فبدا ان يخلق السما في هذه الايام قبل خلق الارض فقال ابن عباس رضي  
 الله عنهما انما خلق الارض في يومين فان الارض خلقت قبل السماء وكانت  
 السماء حها ما فسوا من سبع سموات في يومين بعد خلق الارض فاما  
 قوله والارض بعد ذلك فكانها يقول فجعل فيها جبل وجعل فيها نهرا  
 وجعل فيها شجرا وجعل فيها بحورا المتفق يعني ان قوله ملخوج منها ما  
 بدل وعطف ببيان ذلك فكانها بمعنى بسطها لبيان ان الله سبحانه  
 في هذه الايام ليس بمعنى خلقها بل بمعنى تاليفها بل بمعنى تكميلها  
 وترتيبها بل خلق المكنون والانفصاح به فان المكنون كما تكون باعتبار  
 نفس الشيء تكون باعتبار جزئها لاخير وقيل المذكور كما لو قلت بعثت  
 التكميل ريت ولا ثم كنت بعثت فالتكميل ينظر ما يبلغه فيبعث الثاني وان  
 تقدم ذكر ما بعث لاجله فبما اخر عنه فجعل نفسه من الاخر او قد اشاروا  
 الى مثله فالفضل للمقدم والاحكام للمؤخر فكل من عقل فان قلت  
 كيف هذا مع ما رواه ابن جرير وغيره في قوله عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما ان الله يهودا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن خلق السموات  
 والارض فقال خلق الله الارض يوم الاثنين والسموات في يوم الثلاثاء  
 وما فتر من الميثاق يوم الثلاثاء وخلق يوم الاربعاء الشجر والسموات  
 والمدائن والعمائر والخراب فبدا ان يخلق الارض في هذه الايام  
 بالذي خلق الارض في يومين ويجعلونك لدا ان ذلك رتب العالمين  
 وجعل فيها راسي من فوقها وبارك فيها وقد فيها انوارها في اربعة ايام سوا  
 للثلاثين وخلق يوم الخميس السما وخلق يوم الجمعة النجوم والشمس والقمر  
 والملائكة فانه مخالف لاول لاقتضاه خلق ما في الارض من الاشجار  
 والاملاك ونحوها قبل خلق السما قلت الظاهر حملة على انه خلق  
 فيها مادة ذلك وامثوله وجده اذ لا يتصور العمارة والخراب قبل  
 خلق السما فحطه عليه ترتيبه لذلك فلا تعارض بين الحديثين كما ان  
 ليس بين الايات اختلاف ولذا قيل لا بد على تقدير حمل شدة الترتيب  
 في الوقت ههنا من الاول اما في الخلق حملة على التقدير او في المخلوق بارادة  
 مادة اذ لا شبهة في ان جميع ما في الارض لم يخلق قبل السما كما ان  
 فلا تنافي مخالفة بين الايتين ومثله لا يكون بالراي فاما ان يوحى  
 من الحديث او ثبت عنه والمص رحمه الله ذهب الى تقدم خلق السما  
 على الارض وهذا الاية نفا فيه فقال ان شدة التناقض في الترتيب المتكررة  
 منزلة التراخي الزماني كما في قوله تعالى ثم كان الذين آمنوا فان اسمر  
 كان صمير يرجع الى فاعل فلا اقتحم وهو الاسكالك الكافر وقوله فذكر رتبة

مبحث  
 هل خلقت الارض قبل السما  
 ام تما بعدها

او اطعام

او اطعام في يوم ذي مشغبة تبيها اذ امقرت او مسكينا اذ امتر به لنفسه للفقيرة  
 والترتيب الظاهر يوجب تقديم الامكان هل بينهما لكن شدة هذا التراخي  
 في الترتيب كما ان التشبث باليد بخالف الاية الاخرى المصريح فيها بالتقديم  
 وبينه على انها تدل على تلاحق خلق الارض في بسطة وتتميدها المتقدم على  
 خلق ما فيها واشار الى تفاوت له بما ذكره ولا يخفى تكلفه وبعده وانت  
 في غنية عنه مما تروى في الجواب بان تقدم خلق جرم الارض على خلق  
 السما لا ينافي في تلاحق وجودها مع تلاحقها على ما ينبغي لان ثم تدل على تلاحق خلق السما  
 عن خلق ما في الارض من عجائب الصنایع حتى اسباب الذات واللام والانع  
 الحياتيات حتى المعنويات على ما ذكره عن مجتد خلق جرم الارض وسيد كرفيهم  
 الشيعة ما تدل على تلاحق ايجاد السما عن خلق الارض وجوها جميعا حتى قيل انه  
 خلق الارض ما فيها في اربعة ايام ثم خلق السما وما فيها في يومين وكثر  
 ذلك في الروايات ولا ينبغي حمل شدة على ترتيب الترتيب الا ان يقول على رواية  
 ايجاد السما مقدم على ايجاد الارض فضلا عن وجوها على ما روي عن مقاتل  
 والاولى ان يحكم قولنا وخلق الله السما والارض بعد ذلك فكانها  
 ما فيه فانه ما استبعد له هو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما واما  
 الحق كما سرت وليس المراد بجوها التكميل مخلوقا لها كما عرفت ومنهم من روى  
 الترتيب بالجدية الترتيبية وانه كما يكون في شدة يكون في لفظ بكسر  
 كما نذكر جملة القول وتبدأ ذلك كيت وكيت ولا حاجة اليها ايضا **قول**  
 عدلته وخلقها في العوج يبعث فيه هذا الفخر والكبر كسبانية في الاهم  
 والمنطوق والسبب وهذا من قبيل ضيق فمركبة وهو ظاهر من كلامه بلا  
 مرتبة اذ خلقها كذلك يقتضي انها لم تكن بخلافه وجوز في جميع الجماعات  
 ان يرجع الى التسليم بقاء على انها جميع سماء او سماء لتاويلها بالجمع وهو  
 الاحكام او يرجع اليها ويجمع باعتبار الخبر ويعود الى المتأخر كلاما  
 لاحتالات في بيان الارض منها **قول** والافئتم انفسهم ما نعت  
 قال في الكشف ان هذا هو الوجه العربي لان الجمعية لم تنبت والناويل  
 خلاف الظاهر ويتعين على هذا ان يكون سبع سموات يتميز كالعالم من  
 مثاله وبه مخرج في غير هذا المحل فلا يرد عليه ما قيل ان الضمير يعود على  
 متلخر لفظا ورتبة قياسا في وامن منها صغیر الشان وليست ضمير المجهول  
 والفضة ومنها الضمير المرفوع بنعمه ويلين ويجري مجراها والضمير  
 برت العائد على يتميز والمرفوع باول المتنازعين على مذهب البصريين  
 والضمير المجهول لخير منفسر الله والضمير الذي اتم منه ينسب وفي هذا  
 الاختلاف خلاف منهم من لجأ فيهم من منعه وعلمه بوحيا كنهنا  
 ولهذا اعترض على قول المخشري اذ فهم من كلامه انه تدل وكذا اعترض  
 عليه اذ جوزه قوله تعالى فاما راءه عارض منسك في الاحقاف  
 كون الضمير عائدة الى العارض وهو ميمنا وقال وخالفه في شرح



الشيء من فية نظر وقال الطبيب الصمعي في سواه من اذ ارجع الى السماع على المعنى  
كان سميع سموات نصيبا على التميز بقدر كونه في الوحدة وفي نصب سبع  
حسنة اوجه السبيل من الضمير اليهم والعايد الى السماع او مفعول به  
والنفذ يرسو منهن وهذا يناسب زيادة ما على السمع وان سوي فية  
معنى ضمير فينصب مفعولين وقيل انه لم يثبت او حال مقدم وقوله  
او تفسير اي تميز الارض اجمع رصدا وهو معروف وكونه مشكوكا عند  
اهل الشرع انما والمصر دجما لله الجوابه نقول ان صح الى اخره الى العدد  
مختلف الا انه انضم الى ما قاله اهل الشرع الكسري والقرشي لم يبق  
سبعة من خلاف قال السند في خطبة الموافقة سموات هي الافلاك  
السبعة المشارة والنجمان لاخران ليمتدان عمرتنا وكريستنا النجم وهو  
لوفيق حسنة وكون العدد لا يدل على نفي الزائدة مسئلة اصولية في مفهوم  
العدد هل هو معتبرا ولا وفيه خلاف مشهور بينهم **قول** وهو بكل  
شيء علم فان قلنا **س** علم من علم وهو معتد بنفسه فكيف تعدى بالنسبة  
فان كان لصنعه يتقدم مفعوله فالمتقوية باللام فقط **قلنا** قالوا  
ان امثلة المنايا لغت خالفت افعالها لانها انما هي افعال التفصيل لما فيها  
من الدلالة على الزيادة فاصطفت حكمه في التقدمة وهو انه ان كان فعله  
معتد بيا فان افهم علما او جهلا تعدى بالخطو هو اقل منه ولا يجهل به وعلم  
به وجهول به والاعتد باللام نحو امرت لزيد وفعلت لما فزيد والاعتد  
بما يتعدى به فعلة نحو امرت على النار وهو صبور على كذا وفيه نظر لانه  
نقال كحتم به ولو تنبعت الكلام لوحدت ما يخالفه **قول** فيه تعليل  
كانه قال الخ الصمعي في فية ليشير لاجم الى قوله وهو بكل شيء علم كل الى الكلام  
المعلوم من السياق والمفعول نيات ارتباط هذه الجملة بما قبلها سواء كانت  
حالية او معتدنة تذييلين فان نظرها لآخر الكلام كان فعلة مقابلة فانه لما  
اوجب هذه الاشياء القلبية الدالة على قدر عظمته كالملة على التقن  
الوجه ولصحتها وانما كان ايجادها دليا على علم شامل للجنس بيات  
والكليات قبل وقوعها فان الصانع اذا ابتداء عظمها ونحوه لا بد من ظهوره  
قبل ايجادها وبهذا السند لفي علم الكلام على شمول علمه لجميع المعلومات  
وقالوا الافعال المتقدمة تدل على علم فاعلمنا ومن تفكر في بديهة الايات  
السمواتية والارضية وفي نفسه وحده وقايق حكمه تدل على كمال  
حكمة صانعها وعلى الكمال كما قال تعالى فسفرهم فانتها في الافاق وفي  
انفسهم كما في تبيين لهم انه الحق والنبية تصلي بعد تفرها عظيلا  
للدليل والكل من مقد ما ته كالقوت لغير العالم لحدوثه العالم  
منغير ولا خفاء في مثاله فلا يرد عليه ما قيل ان علة خلق ما خلق  
على هذا النمط ليس لكونه عالما بل لكونه عالما قادرا وانه لا يصح  
عطف التعليل على الدعوي وان بين كونه تعليل واستدلالا لان

در مصون

وعلمه

وعلمه بالكنه ما حوذه من صيغة المنايا لغة والتمط الطرية وكونه  
عالم امر وجهه وحكمه ما حوذه من اتقانه ورحمته من الانعم فان  
**قلنا** كلام المص رحمه الله فنضيت ان نظاما العالم هو الاصل  
الاكل الذي لا يمكن شي فوفه كما قال الغزالي في في الامكان ايدع  
حيث كان وفي الفتوحات له تفصيل **قلنا** انكر العلماء هذا وقالوا  
ان الله قادر على ان يوجد علما اخر اكل من هذا والحسن واعظم  
كما هو مد هينا ومعتدلة بزيادة ذهبوا الى وجوب الاصل في الدين  
والدنيا بالنسبة الى كل شخص ومعتدلة بالنسبة الى الكل من حيث هو كل  
في الدين فقط والفلاسفة الى الاصل بالنسبة الى الكل من حيث هو كل  
لنظام العالم ونحن لا نرى بشي منها قال من اراه انما اصلها واكله  
بحسب ما نشاهد ولعلمه وبصل الذي فهمنا لا معنى انه ليس بمقتدر  
الباري ما هو ابدع منها كما هو رأي الفلاسفة لان العقيدة ان  
كلام من مقدوراته ومعلوماته لا تتناهي كما صرح به حجة الاسلام  
في عقيدته واما ما نقل عنه فقد قيل انه دسيسة او غفلة واخر  
عليه وعلى المص بعض ارباب الكواشي وقد سمعت لوجه كلام المصوبه  
صرح ابن الهكاه في المنايا واما كلام الغزالي فله وجه وجبه  
لان الله علمه بايجاد العالم على هذا النظام الخاص الذي اقتضت  
الحكمة الالهية اكله فبعد تقديره في علمه الا ان يكون خلافه  
ممتنع لانه لا يلزم الخلق فمستحيل بالعرض لا بالذات وبه يصح الملاق  
عدم الامكان عليه بل انكاف فلا تغتر بتشيع بعضهم عليه والعلماء  
في هذه المسئلة تليف مستقلة والكلام فيها كثيرا كتفينا منه هنا  
بمذا القدر **قول** والاحدة ما يختلج في صدورهم الخ اثار نقول  
يختلج الى ضعفه لان الاختلاج حركة ضعيفة وقوله وانصرفت  
بما يشاكلها يعني عناصرها الامثلية لها وقوله تعالى قل يحييها الذي  
انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم فان فيها ذكر عموم العلم لاثبات  
المعاد وقوله مثبتة في نسخة مثبتية اي مترتبة عليها وهذا  
وجه اخر للرباط وقوله قابله للجمع الخ على اصل من قال ان الاعداد  
لترقيق الاخر لا اقناؤها وتعاقب الاجتماع والافراق والموت  
والحياة مثبتة على شمول الموت للعدم الاول فلا يرد عليه انه لا تعاقب  
بينها بل تعقب الاجتماع بالافراق ولتعقب الحياة بالموت بدون  
العكس كما قيل وكون القول ذاتيا هو المتبادر واما الاحتمال اشتراطه  
بشيء اخر فلا دليل عليه وقوله فانه عالم يصح فيه الكسر والفتح بتقدير  
في انه وسد الحاجة بالفتح مما يحلجوك اليه وفي قوله جلست بمعنى  
عظمت ودقت بمعنى انها دقيقة طباق بدعي وشكين وهو بعد حرف  
العطف لغزلهما معا يشبه كلمة واحدة مضمومة العين فيجوز تسكينها

ابرايخ

بقا



للتخفيف كما يقال عضد وعضد وموسطر وفيه **قول** تقدير لثمة  
 فالشأن الأول ثمة التجاد ولباس الحياة والثانية خلق ما في الارض  
 من المغم والذات والطاعات والعبادات والثالثة خلق بيتنا  
 وتكرمه بما جعله هو وذريته افضل من الملائكة وجميع المخلوقات  
 وقوله واذ طرف الى المراد بالثمة الاولى لتسمية الجملة للمضاف اليها  
 وبالثانية لتسمية العامل الذي تعلقت به ولذلك لم يزم اصنافها للجمال  
 كما ان حث في ظرف المكان كذلك فلذا لم يزم اصنافها للجمال الاعلى سبيل التذو  
 ولافتقارها للجملة المضاف اليها اشبهت الموصول للمقتضى لجملة الصلة  
 فتشابهها وان كان في اذ صلة اخرى وهي شبه الوضعي الى لوضعها على  
 حرفين وقوله واستعملنا للتعليل والمجازاة اذ اصل وضعها للظرفية  
 ولكن قد يستعملان لذلك وانقصوا على انه لف ونشر مرتب وان التعليل  
 راجع لاذ والمجازاة لاذ لانه المعروف اذا التردد اذ التعليل واذ للشرط  
 اما العكس فمقر لا ينافي وردت له كثيرا كقوله تعالى ولت ينفعكم التوهم  
 يا اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اذ لا قبل ظلمكم اذ ليس زمان الظلم زمان الاشتراك  
 وهل هو معنى حقيقي لها او مستفاد من المقام قولان منفصلان في القرينة  
 وكذا ورد اذ شرطية كثيرة لكن لا يجزم بها في السعة ولك ان تجعلها راجعا  
 للمعاملات اذ اذ حيث باليات الظرف لتتعلل للتعليل عند ان يحشر ولا شوا  
 فرد في التعليل والظرف في قولك من بينه لاسا ته وصيرته اذ اسأ لانك  
 اذ صيرته في وقت اسائه فاما صيرته فيه لوجود اسائه فيه فاحصري  
 محوري التعليل كما اشار الى الزمخشري في سورة محمد وادبناه شرا المتعاق  
 وكذا اذ تستعمل شرطية مع زيادة اذ فاما معها وهي كجائزة ونقل في جمع  
 الجوامع انها تكون شرطية بدون ما ايضا فقال ولا يجازي ولا يجزم  
 بحيث واذ مجردة من ما والمجازاة الفراقيا ساعلي في واذا واما واذ  
 بانه لم يشع فيها الامتياز وتبين بما انتهى فكانه شبه ههنا فقال  
 ههنا هو لفت ونشرا في اذ هي التي تستعمل للتعليل واذ هي التي تستعمل للمجازاة  
 ولا تحذف وجود اذ للمجازاة ولا اذ للتعليل **وقد** راسخ الخطيب  
 عند كتابته على هذا المحل فاجبت به بذلك انتهى ووقع في عبارة المفتاح  
 اذ شرطية وخبرها علمها الشارح المحقق فاحفظه فانه من النوادر  
**قول** وثبتا تشبيها بالموصولات التي هي هذا المقدم ذهبيين للحياة  
 في مثله قال السيرافي في شرح الكتاب اذ مبنية على الشاكون والذي  
 اوجب بناها انها تقع على الارض من الماضية كلها وهي محتاجة الى الافعال  
 فصارت بمنزلة التي لا تحتاج الى الصلة فانتهى وهذا بناء على ان علة  
 البناء لا تنحصر في شبه الحرف بل يكون لها سببه غير من المبنيات واليه  
 ذهب ابن محشري وابن الخليل كافتله في الاشياء الخفية ومن غفل عنه  
 رده **قول** ومحلها النصب اذ بالظرفية الخ ههنا مذ هب لبعض

مطلب اذ شرطية

ابن

الحاجة

الحاجة وفي المعنى ان لها الرتبة استتمالات لحدوها ان تكون ظرفا ومو  
 الغالب والشاخي ان يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واذكروا اذ كنتم  
 قليلا فكثرت والغالب في اويل السور في التثنية ذلك بتقدير اذ كنتم  
 ولتقر المعربين يقول فترانه ظرف لا ذكر محذوف وهو وهم فاحش  
 لاقتضاها ان الامر بالذكر في ذلك الوقت وليس كذلك بل المعنى  
 ذكر الوقت نفسه والثالثة ان يكون بدل من المفعول نحو واذكر في الكتاب  
 مرقم اذا ثبتت والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان نحو يومئذ  
 وبعد اذ هديتنا وزعم الجمهور انها لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها  
 واما اذا فالجمهور على انها لا تخرج عن الظرفية ونحو لتقر الحاجة  
 جرها حتى ووقعها مبتدا وخبر ومفعولا وبدل من مجرور انتهى  
 وههنا **نكتة** ان الاول ان قول المص رحمه الله بجملة  
 المنصب اذ الايواق مذهب المذهب لانها تكون في محل خبر  
 في نحو يومئذ كثيرا بالانفاق وكذا التعليلية فان الظرفية الغير المضافة  
 تدخل عليها بعض حروف الجر والمستنع فيها النصب على المفعولية  
 والرفع في هذه على الفاعلية ممنوع بالانفاق ولا وجه للتردد في وجه  
 لان المفعول شبه بالظرف لكونه مفعولا ولذا انتصب توسعا  
 بالانفاق وانما الشاخي ان ماعده في المعنى وههنا فاحش سلموه له  
 وليس يوارد لان الظرفية تكفي في صحة ما ظرفية المفعول نحو وميت  
 السيد في الحرم كما سأل في الانعام وقوله لما ذكرناه ههنا  
 وضعت لزمان النسبة **قول** واما قوله تعالى واذكر لعا عا  
 الجواب ما يرد عليه من انه ههنا بدل من المفعول ولا يقيم ان يكون  
 ظرفا لان الذكر ليس في ذلك الوقت فلجواب **تقدير** الحادث  
 وهو ظرف له قائم مقامه في الدلالة على معناه لانه محل المحلة  
 حتى يكثر كونه مفعولا به ثم ان تقدير الحادث اما مضافا الي  
 حادث اخي عاد وهو مفعول عليه الصلاة والسلام او معطوف اي حادث  
 ومنهم من قد رده صفة لاجي عاد ولا يخفى ركاكته والظاهر تقدير امر شمر  
 ان في كلامه نظر المزمع واغالية لانه اذا قد ركاكته او نحوه فهو  
 القائل فيه لا اذ كرفان جعل عاملا باعتبار وقوع المفعول فيه كما مر لم  
 يعد التقدير فادب جديدة فنامل واستدل على تقدير اذ كرفان  
 ورد منصرفا به في آيات كثيرة واما تقديره بيدا خلقكم فقبل لانه  
 غير محذورات ابتداء خلقنا لم يكن وقت ذلك القول بل قبله وليس  
 يوارد لانه يعتبر وقتا ممتدا لاجل القول ومهم بقت الميم بدار المشي  
 وهو ابو عبيدة اللغوي الخوي كما صرح به القرطبي رحمه الله لا المحذوث  
 وقوله ههنا مردود في غاية الضعف عند الحاجة وعلى تقدير رد او تعلقه  
 بقالوا يكون معطوفا على صلة الذي وعلى تقدير اذ كرفان يكون من عطف

مع

ابو حيان



الفضة على الفضة أو عطف على بشر وما بينهما اعتراض أو على امر مقدر نحو  
 تذكر هذه المعجم أو ذكر الخ **قوله** والملائكة يجمع ملاك على الأصل كالشمال  
 جمع شمال وهي زيج الشمال ولا خلاف في أن أصل ملك ملاك وقد جاء على الأصل  
 في قوله ولست لانتى ولكن لملاك تستل من جوق السما بصوت وانما  
 الخلاف في وزنه فقال ابن كنيان وزنه فعال والصرف زانية وهو من  
 مرل ك ومادة تة تدل على القوة وبه يشعر شمال الزمخشري بشمال وانما  
 ان يريد الشبه الصور من غير نظر الى زيادة واصالة كما هو شرادون  
 المعجم الله بدليل ما سيصرح به من القلب وفوق الملك ظاهرة والمثبو  
 ان ملاك مقلوب ممالك وبه قال الكسائي والليث والزهري من الالوكة  
 بمعنى الرسالة واما لاك بمعنى ارسال فلم يشتهر فان ثبت فهو اولى سلامة  
 من القلب ويكون مصدرا متبعا استعمال بمعنى المفعول او جعل موضع  
 الرسالة مبالغة وقد كثر في الاستعمال لكنني بمعنى ارسالي وقال ابن  
 الانباري رحمه الله اصله الكسفي نحو لست كسرة الهمزة الى اللام وجئت  
 لا لتقايلا لك كثر وقد نقله الزهري رحمه الله ايضا واذا ثبت الاك  
 ففتية غنية عن ثبوت لأك فيؤخذ منه لامن الالوكة لان كسرة استعماله  
 تأتي على القلب وعلم منه ان هذا القول ليس بصحيح كما توهم شارحو  
 كلام ابن الجلب وموا الذي رضاء المعجم رحمه الله ولذا جعله مقلوبا  
 ولا ينافي هذا قوله على الأصل لانه اصله حينئذ مأك وكذا لو جمع لقتل لأك  
 كما يجب لكنه بعد القلب صار أصلا ثانيا له وشبهتم رسلا لار كما لم يال انيا  
 عليهم الصلابة واللام بالذات والى الامم بالواسطة وتانيث الجمع لانه معنى  
 الجماعة **قوله** واختلف الناس في حقيقة اسم الجماعة الملبين انهم  
 لخصام لطيفة بوزانية قابلة للتشكيل لان الانبياء عليهم الصلابة واللام  
 كانوا يرونهم في صور مختلفة واما قول النصارى في هذه الآية لانها  
 قبل خلق البشر والحكماء قالوا انما بحجرات عن النور البشرية وهي العقول  
 العشرة والنفس الفلكية التي تحرك الافلاك وقوله منقسمة الى القول  
 الاول بقرينة الحكم لا يقولون بهذا ولا عبرة بقول النصارى فانه باطل  
 والملكية المقترنة بالخلق الكروبيوت وقوله والقول الخلفا في هذه الآية  
 جميع الملائكة لغوم اللفظ وعدم المختص بقرينة كل تخصيص ملائكة  
 كونهم محمولين خلقية فيها وقوله فبعث عليهم صم من معنى سلب فلذا  
 تعدي بعلى وفي نسخة عليهم **قوله** وجاعل من جعل الذي له مفعولان  
 الجبين معناه ومصحح علم من كونه مستقبل المعنى اعلى ما لم يعرف في  
 الخو واذا كان بمعنى خالق فله مفعول واحد وفي الارض ظرف متعلق  
 به فتل معناه حينئذ بعد التنبأ والتي اني جاعل خلقية من الخلائف  
 او خلقية بعينه كاشفا في الارض فان خير صانع في الحقيقة هو الكون المقدر  
 العامل في الظرف ولا ريب في ان ذلك ليس متايق نفسه المقام وانما

ابو السمود

الذي

الذي يقتضيه هو الاخبار بحقل اتم خلقية فيها كما يعرب عنه جواب المشكاة  
 فاذا قوله تعالى خلقتهم مني وان والظرف متعلق بجاعل وقدم على المفعول  
 الصريح للتشويق الى ما الجرا ومحدوف وقع حالا متايقا لكونه كقول  
 واما المفعول الاول فمحدوف نعتيلا على القرينة التي على كونه في قوله  
 تعالى ولا توتوا السفها اموا لكم التي جعل الله لكم قريبا ولا ريب في تحقيق  
 القرينة هنا اما ان جعل على حذف عند وقوع المحكي في توتوا فوقعه  
 في انما وذكر الله لانه قد قيل اني خالق بشر من طين وجاعله خلقية  
 في الارض واما ان جعل الله لم يحدف هناك بل في الحكاية فالقرينة  
 جواب الملاكية وهذا ففقد لا ظليل كنهها كما هو دأبه فانه على  
 الوجه الميرضى عند المحققين لا شك انه اذا قيل المستولى على محل الخي  
 مؤر عليه لخرافاد بيب يله بغيره فانه كان ذلك الغير معلوما بالشخص  
 على ما جاوزه وان يكون المراد بالخلقية معينا فلا معنى لجعل المختلف  
 كاشفا في الارض بل لضم الاستخلاف فيها وان لم يكن معينا فقد  
 اشار الى الجواب بانهم يعلمون ان العظمة من خواصهم فطاعتهم  
 الجواب من غير حذف وتقدير ولا تجر لادم ذكر الى الان في كل هو الا  
 لغت **قوله** والخلق من خلف فيه الخ انما جعل الله في تلك العظمة  
 لا طلاقة على الولد المذكور فلو جعلت الله المتقاضي في كانه لا طلاقة على  
 الجماعة كما يقال فرقة باعنة وضمير استخلفهم راجع الى آدم ومن ذكر من  
 الانبياء عليهم الصلابة واللام لا لكل حتى يقال انه جمع باعنة  
 المعنى وقوله لانه كان خلقية في الخ اي اول خلقية فلا يخص هنا  
 بالخاصة يعني ليس استخلافه تعالى كاستخلاف غيره فان شأن العير  
 انه انما يستخلف لقمية او عجز بل لقصور المستخلف عليه كالسلطان  
 تأمر خاصته بتبليغ اوامر العامة وتأمرهم تارة بالذات ولخري  
 بالواسطة وهذا حكمته انه لو جعل ملكا خلقية لكان رجلا وقوله بحيث  
 يكاد زيتها يضي الخ شبه قلوبهم بالمصباح وذواتهم بالمشكاة وما اودع  
 فيهم من القوة القدسية بزيوت من شجرة مباركة لا شرفية ولا عريية  
 لضي من غير نار لشره لمعانه فشر او فذلك بالعضوف وهو مضموم  
 الاول والثالث والثاني مع وهو عضو مفرد ليس له صلابه العظم  
 لكنما صلب من باقي الاعضاء التي قال الاطباء المنفعة في خلقه  
 ان يجبر انما العظام بالاعضاء التي كانه بان يتوسط بينهما فلا يكون  
 القلب والليث قد شربا بلا واسطة فيك اذ الليث بالصلب خصوصا  
 عند ضربه وسعطه والمصر ذكرانه لامداده وهو امر ظاهر وقوله  
 اق هو وذرتيه امة جعل مضروضا شمرهما استغنى به فيه نظر  
 قال القرافي قد ينقل العلم الموصوع لمعنى ما لا يتناهي من ذرتيه  
 كبرية ومضروضا شمر فليس من الاستغناء بل هو منقول الجملة الا



ان يقال في الاول كان كذلك ثم غلب في الاستتار حتى صار حقيقة  
وحقيقة لا يكون في نقل الانحساب التقدير ولذا قيل بينهما فرق لان  
مضمونهما شراهما فثبتت خلافا للعلمية ورواها من اعلام الغالبين  
والتشليل بالنظر الى اصل الاستتار في العلم فلا شك ان كان المجيب  
لغيره لا يعترض في محصله ان علم في الحقيقة فيقولون علمهم وهذا  
ليس بعلم بل هو صفة فيهم من اطلاق دعوى على قومه  
او اعتراف علمه بانهم ليسوا بالعلم ولا يظنون كاطلاق القبايل فكان ينبغي  
ان يقول انه ليس بشرط لوجود العلاقة فيما قال وفي الكشف انما استدل  
لان ما نحن فيه ليس من ذلك القبيل لان ادعاء ان يعبر به على الكل لا  
وصف الدال عليه والظاهر ان الاستتار هناك لان انما الفيتية اصله  
الجامع كذلك هو رثاؤا الخلافة من خلفه الاصل الجامع انتهى او يقول  
من يخلف اي يلفظ عام شامل للقليل والكثير ويقال من قوله الثاني  
اخلى رتبة ان موسى عليه الصلاة والسلام افضل الانبياء بعد نبينا عليه  
الصلاة والسلام وقد تردد بعضهم في نقصه على ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام وكيف يختص به على سائر النوحين انما هو عليه او لئله فيهما  
وعلى القول بشمول الخليفة لدرجته كقول الملاكية من بعد بلا  
تاويل وعلى غيره لانه منشؤه واصلهم وقوله او خلقا مختلفا بالجا  
للحجة والضاف وجوز انما فيه الفا وقوله بان بشر وجوده كقول  
عليه ليس هذا مقام البشارة لانه ليس له عليهم نظرا اليهم على ما  
يفصح عنه قوله ونحوه نسجهم كذا وتاويله بالاخبار باباه سببه  
تفكير المحمولى فقامل وقوله والظاهر فضله الربيع فيل هو الحسن  
من قول الزمخشري من صيغته عن اعتراف المشبه وقت الاستخلاف  
لان ذلك ليس من شأنهم وشواهم انما هو للمنتجب كما سيأتي وفيه  
نظر لانما يستبد به عليه وعلى هذا الوجه ان كانت الملاكية ملائكة  
الارض فيقولون لتجعل الخ طاه وان كان الجميع فالمقابل اما هي ايضا  
لان سكان الارض من انهم فيما ذكرنا وبعضهم واستعدا الى الجميع كما يقال  
بنو فلان فتكلموا قتيلا والقاتل بعضهم لان ما وقع بينهم كان مصادرا  
من جميعهم **قوله** تعجب من ان لا يتخلف الخ انما جعله على التمتع  
لان الانكار لا يليق بهم فصرف لما يليق وقد استدله الحشوية  
على عدم عصمة الملكة عليهم الصلاة والسلام فاشاروا الى قوله بهذا  
وقيل ان الظاهر انما هو لما قبله الخ جعل فيها خليفة من بعده  
واما قوله لو اعترفوا بالتعجب الى جعل المفسد في الارض مع قطع  
النظر عن كون خليفة فكانهم قالوا ان اصل جعلهم في الارض مستبعد  
فاني الخلافة ولقد في هذا المعنى وهذا هو على الزمخشري والمص وغيره  
صرفوا التعجب الى استخلافهم قاتل ما ذكره المص وغيره هو معنى النظم

ومقتضى

ومقتضى ترتيبه على ما قبله من غير رتبة وهو المراد على كل حال وما  
ذكره القائل نكتة للعدول في التعبير عن مقتضى الظاهر لا ينافيه  
وقد اشار المص الى انتم له لكذا لنكتة نفوسه فيما سيأتي لا يقتضي  
الحكمة اتحاد فضلا عن استخلافه وقيل ايضا ان هذا انما في كونه تعلمنا  
للمتنا ورة لان مقتضاه ان يكون الاستفسار والاستخلاف مطلوبا  
منهم ويكونوا ما ذون في السؤال والجواب فياسب مقتضى علمهم  
بالاستفسار لا التعجب ولتبريقا ذلك قوله ليس باعتبار ما ينبغي  
ان المتصور فيه الاعتراض في الاستفسار والتعجب لا ينافيه فتأمل  
ثم انه ليس مشاورة لانه نفا الى غنى عن العلمين لكن تلكا المعاملة  
ترشد للمتنا ورة لشملها بها وكذا ترشد للاخبار بما من شأنه  
ان يسرق سقط الاعتراض عن البشارة الثاني انما وقوله او يتخلف  
مكان اهل الطاعة الخ الطاعة تستغنى من قوله ونحوه نسجهم  
الحكام المعصية من سفك الدم والاستنكشاف طلب للكشف وبهم  
مقتضى طلب والعاهة جعله لفظ **قوله** ليس باعتبار ما ينبغي على الله الخ عطف  
وعلى وجه الغيبة انما هو في الدم وان لم يكن غيبة حقيقة وما هو  
حرام وهم مكرمون اي معصومون وقوله وانما عرفوا ذلك اشارة  
الى ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قالوا  
ومكون من ذلك الخليفة قال يكون له ذرية يفسدون في الارض  
ويقتل بعضهم بعضا وهذا اسم الوجوه ولذلك قال مة بعضهم فان  
اطاهاهم على ذلك من اللوح يرد عليه ان اللوح انما شرف بني آدم وحقمة  
خلقهم فلم يولدوه من صفة شبيهة وان كان مذكورا بان الله  
منهم عن النظر الى جميع ما فيه فانهم لا يفعلون الاما يؤمرون وكذا  
الاستنسااط لا يمنع عرق الشبهة فانه يقال كيف ان تخلف في عطفهم فان  
قيل بان الخليفة هو الله به او رافة في اللوح رجع الى الاول وان قيل  
بان خلقهم فيهم سبحانه علمنا ضروريا فان كان بان لا يصح فردا امما  
سواهم فهو خلاف الواقع او نوعا مطلقا وان عصم بعض افراده كالانبياء  
عليهم الصلاة والسلام وهو المراد مع لكن لا يلايم قوله لا علم لنا  
الاما علمنا ان غاية ما نلزم من علمهم بالاختصاص العصرية بمصر  
علمهم بصدد والذنب المطلق من خصوصية الفساد وسفك الدم  
والمطلوب هذا دون ذلك الا ان يقال وبهذا الاستنباط ما سيأتي  
من انهم علموا عصمتهم وراوا ان الغير الانسان بمقتضى القوة الشهوية  
والعصية المستلزمة للفساد والسفك او انهم علموا ذلك من تسمية  
خليفة لان الخلافة تقتضي الاصلاح وقهر المستخلف عليه وهو يتلزم  
ان يصدر منه فساد اما في ذاته بمقتضى الشهوة او في غير ذلك السفك  
ووجه القياس انهم علموا حالهم في التنازع والتنازل فقاموا



عليهم وقوله **والشفاك** هو من فقه اللغة وما ذكره عن ابن فارس  
وقال المهر وعيلا لا يستعمل الشفاك الا في الهم والغم وقيل ان الشفاك والغم  
يستعمل في غير الكلام والقدرة عليه وتبرق رافة المجهول واشار في  
ضمتهما الى ان من يجوز فيهما ان تكون موصولة وموصوفة وترك  
ما في الكشف من انه قد يضمن الفا وكسرها **قوله** كالمدرة كجهد  
الاشكال الخ اتي بجملة كالتبرقرة وشوكة لسؤالهم لرفع ما  
عروض لهم من الشبهة ولما تراكمت ظاهر هذا الكلام انما اعترض دفعه  
بان المقصود منه الاستفسار وكان هذا الجملته مفرقة للسؤال  
دافعة ايضا لاختتام الاعراض فانهم اذا انزهوا كل فترية علموا انه  
لا يصدر عنه ما لا تقتضيه الحكمة فلا يرد ان في كلام المصطفى الله  
نصن بحجج بات قولهم هذا فاشي من اعراض الشبهة وقد عرفت ان  
لا يكتفي بشانهم فالصواب ان يقال ان هذا مفرقة لجملة الاستفسار  
عن حكمه الاستخلاف خالصا عن اعراض الشبهة في مؤلفته الحكمة  
فان قلنا ان ابن مالك قال في شرح الالفية ان كانت الجملة الاسمية  
كالا موكدة لا لزوم الضمير وتركها لو او نحوها لمحق لا شبهة فيه وذلك  
ان الكتاب لا يرب فيه وقال ابن هشام وضمن الو او الموكدة ووجه  
ان او الحال عاطفة بحسب الامل والموكدة لا تعطف على الموكدة لما بينهما  
من شدة الانفصال وقد صرح به اهل المعاني ايضا قلت هو ليس يعلم  
فانهم صرحوا بخلافه ايضا كما في شرح التسهيل التجلية وانتم معرضون في قوله  
تعالى ثم توالت لا قليلا كثيرا وانتم معرضون حال موكدة وقد ترك  
الموكدة منزلة المفاير لكونه او في بناديق المراد فيكون بعاطفة نحو كسافي  
ان شئت الله تعالى وعطفها التفاضل على العجب يضم فتكون نفس تزي وقوله  
وكما نتم علموا الخ يعني يعلم ضروري يخلق فيهم اولا كما مر وشبهته بسكون  
المها نسبة الى الشهوة وقوله تعالى الفساد وسفك الدماء ونشر مرتب  
ان فحل الفساد وقوله ونظر اليها الخ الى كل من الشهوة والغضب فان  
مقتضاها ما ذكر وليس في هذا طعن في الملاكية باستناد شواظن الهم  
فانما استخيار وقوله لا تقتضي الحكمة ليجاده انما غير بالاستناد لانه  
ابلى من الاستخلاق مع دلالة الاستخلاف عليه التزاما فلا يقال  
ان هذا يقتضي يقين بجعل الخالق وفيه ما مر ثم اشار الى ان كلام القوي  
لما افراطا وفريطا مذموم وحقا وسطها مذهب ممدوح ومطواعة  
صنعة مبالغاة والنا المبالغاة لا لئلا يثب ومفرقة معتادة والعفة  
وسط القوة الشهوية والشجاعة وسط الغضب وافرطها تهور وتفرطها  
جنون ومجاهدة الهوى بترك الشهوات مفرقة العفة والاضاف في المعاملة  
كذلك وقيل انه مفرقة الشجاعة والتركيب من لحن مختلفه فنفذ  
قوة تقصر عنها الاحاد المفردة الغير المركبة كاذك الجزديات

ابن

طال الحال التوكدة بالحو

بالقوى

بالقوى الظاهرة والباطنة التي خلقت عنها الملاكية كاسياني ولما ورد  
انه كان ينبغي بيان ذلك اشار الى انما يتبعه لاجل لا يقول اني اعلم  
الخ لما فيه من لحاظ علم ادم عليه الصلاة والسلام كاسياني وترك قول  
الرحمن في كفى العباد ان تعلموا ان افعاله تعالى كلها حسنة وحكمة  
وان خفي علمهم وخبر الحسن والحكمة لانه اورد عليه انه اراد ان يعلم  
ان تعلموا ذلك ولو تعلموا انما فهم من القوة العقلية فليس كافي  
في ترك التجدي ان اراد انهم كانوا يعلمون ذلك فليس بمعاوم ولا في العباد  
ما يد اعلم وفيه نظرا لا تترى الله وتقديره عن كل نقص يد  
على انه لا يصدر عنه الا الافعال الحسنة الجارية على وفق الحكمة بشارته  
ان يترك الجملة موكدة لانها في جواب السؤال الذي سئل فليكن  
وقيل لتتبرر لهم منزلة المنكر لما اعترض لهم من الشبهة التي لا ينبغي  
ان تعرض ويستفسر عنها واعلم فقل مضاعف وما منع قوله وهو الظاهر  
وما اما موصولة او موصوفة فالعايد محذوف اي يعلمون وقال  
ابو القياو خير انما اسم تفضيل استعمال بمعنى عالم في محل جريا بالاضافة  
او نصب باعلم ولم ينبون لعدم انصافه وصنع ما كان فيه جعل افعاله بمعنى  
فاعل وهو خلاف الظاهر ان فاعله اسم التفضيل بمعنى الفاعل والجمهور  
لا يثبتونه وقيل انه على باب والمفضل عليه محذوف اي اعلم منكم وما  
منصوبة بفعل محذوف اي اعلم فاعله اي اعلم ما لا تعلمون لان افعاله  
لا ينصب المفعول به **قوله** والتسبيح تعبد الله عز وجل في استغفة  
تتبرر الله عز وجل وتعبدك عند اي الحكم بتبراهته وبعده والتلفظ  
بما يدل عليه وكذلك التقدير وقد روي هذا التفسير عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وراى القرطبي فيه على وجه التفسير وقوله وكذلك التقدير  
يعظم منه ترادفهما قال الراغب السج المتر الشريع في الماء والهوى يقال  
سبح سحجا وسجادة واستعير لمر التجو في الفلك والخبر في الفرس والشيعة  
تتبرر به تعالى وامثلة المتر الشريع في عبادته وفي الكشف ان الرحمن  
جعلها من اذ فتن اصلا ونظرا والاشبه فعاير مما وان رجعا الى انفسها  
بالنظر في التسبيح الى المعارف الى المشطاع في التبرر به ولم يتركه فانه على  
حسب المعرفة وفي التقدير الى ان الذات الكاملة التي لا يمكن ان تنظر  
بما يد انية الى الطهارة عن كل سوء اطلق عليه لفظ ذات عليه او ليطابق  
لوحظ في الاول المعارف وفي الثاني المعروف وفي قوله هذه الطيفه او جعلوا  
سفك الدماء ما يميز الاضداد وقابلوه بالتقدير الذي هو نهاية التبرر  
وترقيهم الى المعارف الى المعروف وحاصله ان التسبيح تتبرر بها له عملا لا يليق  
به والتقدير تتبرر في ذاته على ما تراه لا يفتا بنفسه فهو ابلغ وليشدد  
له انه حثي جمع بينه للترخوس بوح **قوله** ويجردك في موضع  
الحال فقل عن الرحمن ان الملاكية مستدامة العصية والمعصية لا لحد اشهر



والمحسنة وفي الكشف اي تسبح حامدي لك من قبلتي بحمدك لانها لا  
انعامك عليك ما بالتوفيق لم تتمكن من عبادتك وهذا كما في الحديث  
سبحانك ومحمدك فان المعنى ومحمدك تسبح واصافة الحمد الى الفعل  
والسراد لا ربه مجازا من التوفيق والحمد ايداء الى المفعول والمعنى من قبلين  
نحمدك لك كذا افادة الكرم ما في شرح البخاري واذا البخاري واذا المص  
والعلامه الاول وبه تعلم معنى كلامهم ويندفع ما ينوهم من ان الحمد  
لم يقل لحدك معناه التوفيق والحمد وقوله تذكروا الخ وهذا كما  
قال داود عليه الصلاة والسلام تبارك كيف اقدر ان اشكره والاعلام  
الى شكر نعمتك لا ينعمك يعني قد ارك وتوفيقك واليه اشار محمود  
الوراق بقوله

- اذ اراك شكري لغير الله نعمة • على له في مثلها بحسب الشكر
- فكيف يلوغ الشكر لا يفضله • وان طالت الايام واتسع العمر
- فان من النعماء عمة سرورها • وان مستر بالضمراء لعنفها الاجر

وقال الغزالي رحمه الله ان داود عليه الصلاة والسلام قال ذلك او حمله  
المناد اعرفت هذا فقد شكرتني وروي اذا اعرفت ان النعم متى رضى به لك  
منكر بشكر **قوله** يظهر تفوق سكا من الذنوب لخلقك لما كان التقديس  
والشبيخ مترادفين بحسب الظاهر مع انهما متعديان لا غير صرف وقد قيل  
انهما متعديان لا غير صرف باللام ايضا مشروعا في نفسه بعد بنية بنفسه كما  
هو المعروف ويندفع به التكرار اي يظهر انفسا فالشبيخ لله والنقد  
لهم وظاهر قوله واللام من بنية انه لم يترنض بنية بها وانما صفة لا تد  
خلاف الظاهر في الشبيخ التبعيد بعد في نفسه وباللام وكذلك التقديس  
فاللام في قوله لك في المعنى متعلق بالمتعلقين وكذا الحال اعني بحرك وفائدة  
لجمع بين التبعيد والتقديس ان كان ظاهر كلامه تبارك في ان الشبيخ بالطاقات  
والعبادات والتقديس بالمعارف والاعتقادات وقيل عليك ما ههنا  
اولي فان توسط الحال بين العاملين والحمل على التنازع في ذلك وتحصيل الشبيخ  
بالعبادات والتقديس بالمعارف فلا دليل بعيد وقيل الاول ان يفسر بان التقديس  
لاجل انواستحقاقك لاجلنا من طمخ كوابل وخوف عقاب **قوله** اما نحن لو علم  
ضروري بما فيه من حكم المستلزمات لوليد اشراف على الاختلاف في وامن الكفا  
هل هو الله او البشر وفي كنفه وهو مفصل في امول لفقه مع ادلت  
وما عليه وماله وماله هب الاشعري ان الواضع لها كلها هو الله سبحانه لا مع  
جواز حدوث بعض اوضاع من البشر كما يضمن الرجل علم ابنه واستدل  
بذلك الانية وقالت المعتزلة الواضع من البشر آدم او غيره ويسمى مذهب  
الاصطلاح والثالث مذهب التوزيع بان وضع الله بعضها والحياتي البشر  
واشار المص الى الاول وطريق المعرفة بوضع الله لها انه خلق في آدم علم ضروريا  
باسمائه اياها وخلق علم ضروري بان هذا معنى هذا ورده ابو منصور بان

قوله  
على ان الواضع هو الله او غيره  
او هو الله تعالى

الضروري

الضروري اما بديهي ومنه ركب بالحواس ولو كان كذلك لثنا ركنهم الملائكة فيه  
فلا بد ان يكون بالعلم ما وبارك في ملك لم يكلفه الانبياء والروح بضم الراء  
والعين المهملة القلب والذهن والعقل والعقل بفتح القاف بينهما ان الاول  
يكون بدون مياشنة الاستباب والثاني يكون معه فهو اعلى من الاول  
او مغاير لانه لا اله الا الله لا يكون ضروريا ولا نه بغير العلم لفظا مثل **قوله**  
ولا يفتقر الى مياشنة اصطلاح الالات الاصطلاح يكون بالتكلم ويترجم الكلام  
اليه فاما ان يدور وتيسر ولو لم يوقف عليه جاز فيجوز ان يعرف الله  
المحتاج اليه في الاصطلاح بالترديد والقرائن كما في هذا في لطفنا  
والتعليم فعمل يترتب عليه العلم بالجاد فاعلمنا او رد عليه من ان خلق  
ذلك العلم والالهام ليشير قلميما اذ المهود فيه ان يكون بالقاب والقاط فيفتقر  
الى سابقه اصطلاح فدفعه بان فعل يترتب عليه العلم مطلقا فلا حاجة  
يرد عليه ان هذا امتسك المنكر بعد كون الاستماع مقابلة من التقدير  
ولذلك يقال علمه فلم يعلم هذا ايضا مما الخلف فيه فان المطاوع هل  
ينفك عن كفاؤه مطلقا او في بعض المواد او لا ينفك اصلا فعلم هل  
يتبدل على التعلم او لا فيقتل يستلزمه لقوله تعالى من يهدي الله فهو للمهدي  
وكفه وقيل لا يستلزمه لقوله تعالى وخوفهم مما يزين يدهم الاطفائنا  
لات الخوف حصلا ليرتفع لذكرنا خوف نافع فعلى الاول تكون العنا  
في خوفه رتبة فيخرج للتعقيب في الرتبة لاني الزمان ولا يصح لخرجه  
في اخرج الامكانا وعلى الثاني تكون الفا للتعقيب ويكون لخرجه في اخرج  
حقينة ولحقنا را السبكي التفصيل فقال نفي علمه في العلم ولا يقال  
كسرت في انكسر والفرق ان حصول العلم في القلب يتوقف على امور من العلم  
والمتعلم فكان علمه موضوعا للغير الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل  
من المخالو في يحصل به العلم ولا بد من خلاف الكسوفات اشارة لا واسطة بين  
وبين الانكسار وتفصيله في شروح ابن الحاكب **قوله** وادخل الخلف  
في ادم هل هو عربي من الادمه او من اديم الارض لا نه خلق من تراب فوزه  
افعل واصلا ادم من تراب فابتلت الممزره الثانية الفا لسكونها بعد  
فتحة او اعجمي ووزنه فاعل يفتح العين وهو وزن يكثر في الاسماء الاجميه  
كازر وشلح بالشين والحاء المجهتين وقد يستعمل في اسماء الالات كقالب  
وخاتم ويشهد له جملة على او ادم بالواو لا ادم بالهمزة وان اعتد ربه  
الجوهري بان الهمزة اذا لم تكن لها اصل جعلت واو افا انه غير مستحسنه  
واذا كان اعجميا لا يجري فيه الاشتقاق حتى قال ابو عبيد ان من يجري  
الاشتقاق فيها كن جمع بين الضمت والنون ولا كلام فيه اذ اشتقاقه  
من تلك اللغة لا تعلمه ومن غيرها لا يفتح والنون بين اللغات بعيد جدا  
نفسهم قد يذكرون فيه ذلك لانه بعد التعريف الحق به بكلامهم واعتبروا  
فيه اشتقاقا تقديريا كيرف وزنه والزائد منه من غيره فحيث اطلقوا



مطلب  
سبب تسمية آدم واسحق ويعقوب  
وآل بيير وادريس

عليه ذلك تسميها فراه ما ذكر واشتقاقه من الأذمة بصم فكون وهي الشفرة  
ولانها في ذلك كونه من أجل البشر ومنهم من فسرهما بالبيان والأذمة بفتح  
وهي الاستوة والقذرة وأدبهم الأرض ما ظهر منها ولا كثر من كون أصله  
ذلك ان يكون لونه نرايا الانزى للثبات على لطافة الوانه مخلوقا من الارض  
فلما قام معنى مختلفين فالأدم والأذمة الموافقة والالفة ما حوذا من آدم  
القطاع ووجه كونه تغسفا ما مر وأدريس من الدرس لكثرة دراسته  
للعلوم وكذا يعقوب من العقب لمجيئه عقب اسحق وآل بيير من الانبار وهو  
البناس من رحمة الله وعلى هذا فمؤخر في ولختارة ابن جرير وقال  
انه منع صرفة لانه لا نظرية له في الاستما واورد عليه ان هذا لم ينع من  
موانع الصرف مع ان له نظائر كغيره وامليت وفيه نظر **قول** كما روي  
عنه عليه الصلاة والسلام قال السيوطي اخبرني احمد والنمذي وصحة  
ابن جرير وغيره وبنو دة القاسيل  
الناس كل ادم ومنهم ما هم من خنثى المأمس ومن لتي  
فجلد سري به ارجل . واثمد يجعل في الاعيان  
**قول** والاسم باقيا للاشتقاق هذا بالنظر الى المذهبين اشتقاقه من الميم  
معنى العلامة ومن التحق ومما العلو لرفعته مسماة من خصص الجبل  
المذرة التعلق والمراد بالعرف العرف العام والمخير عنه الاسم والخبز الفعل  
والترابط الحرف وفي الاصطلاح يطلق على ما ذكره وعلى ما قبل الصفة وما  
يقابل الكنية واللقب والمعنى المصطلح لا يصح اذا تم هذا لان صحت بعد  
نحو والمقارن والمراد اما الاول وهو العلامة الدالة مطلقا للتبعية  
بقوله من اللفاظ والمراد بالصفات والافعال معناها اللغوي فيتم  
اصح من الثاني قال الامام وقتل المراد بالاستبا صفات الاشياء ونحوها  
وخواتمها لانها علامات دالة على ماهياتها فجاز ان يعبر عنها بالاستبا  
وفيه نظر لانه لم يتم اطلاق الاسم على مثل معنى فيسريه النظر والفظا  
ان المراد الثاني قال الامام المراد استما وكل ما خلق من اجناس المحدثات  
من جميع اللغات المختلفة التي يتكلم بها النجوم اولاده من العربية والفارسية  
والتركية وغيرها وكان ولد آدم يتكلمون بهذه اللغات فلما مات اقر وتفرقت  
اولاده في نواحي العالم تكلم كل واحد منهم بلغة معينة فلما طالت المدة نسوا  
ساكن اللغات **قول** والمعنى انه تعالى خلقه من اجزاء مختلفة الخ ليعني انه  
ما لم من معرفة الله وال من حيث هدى وال من قديم لولائها واشارة الى الجوا  
سؤال وهو انه بتعليم الله ولوعلمهم لاجابوا السؤال وانصبا معرفة جميع  
الاشياء المحكي ولم تقع فالحاي بان تعلية المخلوق فيمن القوى  
الجسمانية الظاهرة والباطنية التي اعطته استعدادا للسير فيهم لادراك  
الجزيئات والكليات والمجالات والموهومات التي يتقدم على معرفتها  
ومعرفة خواصها وضبط امورها وقوانينها لاجزائها الغير المتناهية

الضمير

الضمير في التسميات المذكورة اعلم قال الشارح المحقق انما يحتاج  
الى اعتبار هذا الخذف لتتحقق ترجع هذا الضمير ضمير غير ضمير وينظم  
ان شئت في بابها هو لانه لم يجعل المحذوف مضافا الى التسميات الاستما  
لنظم تعليل الاستما بالاستما فيما ذكر بعد التعليل وظاهر كلامه ان  
اللام عوض عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين وقد نفى ذلك في قوله  
نعالى ان المحمدي المأوى ولم يقل به في قوله تعالى واشتغل الناس  
شيئا فوجب ان يجعل على ما ذكرنا في جئات تجري من تحتها الانذار وان  
كان ظاهرا ربه على خلافه او يقال ليس كل ما ذكره من المحتملات محتملا  
عنده وفيما ذكرنا اشارة الى الرد على من زعم ان الاسم عين المستحق ان يعود  
ضمير غير ضمير الاستما باعتبار انهما التسميات مجازا على طريق الاستخدام  
**قول** هذا الكلام وان وقع من عامة الشراح هنا كذا ليس  
بحر لان المعرف بالالف واللام العهدية في معنى المضاف اضافة عهدية  
اذ لا فرق بين قولك زانيت الامير وامير البلد وليس الخلاف مقتضوا فيه  
انما الخلاف في جعل يكون المضاف اليه ضمير في مقام محتاج الى الرباط  
كما صرح به ابن هشام في شرح بابت سعاد حيث قال بعد ما فصل المشقة  
نباية ال عن الضمير في نحو حسن الوجه من حيث هو ضمير لامن حيث مضاف  
اليه وهو ما نوههم من كلامهم الثاني وقد استجوز ذلك في المختصر في حيث جوز  
نبايتها عن المضاف اليه المنطوق في قوله تعالى علم آدم الاسماء كلها ولا علم  
لخدا قال بهما قبله وقال الرضي لا تقوض اللام عند البعريين في كل موضع  
شرطه الضمير كالصلة وحملنا الصفة والخبر والوصف المشتق منه  
ونحو في غيره كقوله الخ في الحاف الصنف والبرد بزرده او وبرد  
برده فلا ينبغي ان يبعد ما نحن فيه من مسايل الخلاف بين البعريين والكوفيين  
وهذا مما غفلوا عنه فاعرفه لنري ما في كلام الشارح مع جلالة من الخلال  
ولو قال المخرج الله بقل قوله اذ التقدير والتقدير كان الاول  
وجها مستقلا معناه يعود الضمير على ما يليه من الكلام اذ الاستما لا بد لها  
من تسميات والظاهرات معنى عوضها بالخبارهم بما سيوحده من العقلا  
وغيرهم لاجل الا وسؤالهم عما لا بد لهم منه من المعلوم والصكايح التي  
بما نطقوا بها منهم ومعادهم لاجل الا لا التفصيل لا يمكن علمه لغير الله فكانه  
قال ما وجد كذا وكذا فلما خلقهم فيهم الله وما علمهم وما اسما تلك الانواع  
من قولهم عوضت مري على فلان فقال كذا كذا فلا يرد ان التسميات اعيان  
ومعك وعرض الاعيان ظاهرا فكيف عوضت للعاني كالسرور والحزن  
والعلم والجهل ولا حاجة الى ما قيل ان المعاني في عالم الملكوت متشكلة  
بكنيت نرى وهذا مثل عالم مثال الذي يتصوره وقال انه قامت الادلة  
على اثباته وانما صنف فيه رسالة ونقل عن عبد الغفار القوصي ان المعاني  
تجسم ولا يتجسم ذلك على الله تعالى وتذكر ان الضمير المنصوص به عقلا

سبحانه



لا جنة كقيل لتعليقهم **قول** وقري عروصين الخ قال قدس سره انما المر  
 بجعل الضمير للمستحيات المحذوف من قوله وعلمكم اذ لم لا سيما لان اعتبار  
 ذلك المحذوف انما كان لاجل ضمير عروصهم واما على تقدير عروصها او عروص  
 فيصير عود الضمير الى الاستحسان فلا يفتقر حذف المستحيات ثمت مضافا  
 اليه بل ههنا مضافا الى انما يكون نزع الخلف قبل الوصول الى انما فليست  
 انفق واورده عليه ان ما ذكره صحيح في ضمير عروصها دون عروصين لانه ضمير  
 جمع المؤنث والاسما ليس كذلك فلا بد من رجوعه الى المستحيات فيعتبر بالقوة  
 حذفها ثمت مضافا اليه فانه نزع الخلف بعد الوصول الى الماء انتهى  
**اقول** هذا آية من ادلة من يثبت ان ضمير ههنا يختص بالنسوة العطف لانه  
 وقد صرح الدماميني في شرح التمهيد بخلافه ومثل له قوله تعالى خلقهم  
 بعد قوله ومن اياهم السلك النصارى واليهود ولو كان كما زعموا  
 القائل لزم ان يثبت المؤنث على المؤنث **قول** تنكيت لظن وتنبية على عجزه  
 القائل لزم ان يثبت المؤنث على المؤنث **قول** تنكيت لظن وتنبية على عجزه  
 اشارة الى ان الامر ههنا تفخيزي والتكيت فليكن الحضر بالحجة ولا يصح ان  
 يكون التكليف في هذا المحل حتى يبنى على مشيئة تكليف ما لا يطاق المختلف  
 فيها كما ستر اذ اعلام من لم يعلم غير قابل وقيل لانه عطف لانه عن قوله ان كنتم  
 صادقين والام لا توهتم لزوم التكليف بالمحال على تقدير كون الامر للتكليف  
 فان المعلق بالشرط لا يوجد قبل وجوده وفيه نظر وقوله والانبا الخ قال  
 الراغب النكا خبر ذو فاني غطية تحلل به علم او فليكن ظن او لتضمين معنى  
 الخبر فقال اشانه بكذا القولك اعلمته كذا انتهى فقول للمرحوم لجرى مجرى  
 كل واحد منهما انما استعمل استعمالة في التعداد بالبيانات وبمنه لخرى  
 والافاضل معناه مطلق الاخبار كما ههنا فانه تعالى غني عن الاعلام انما يحاد  
 العلم **قول** في زعمكم انكم احقا الخ هو لبيان ترتيب الجزاء على الشرط اي ان كنتم  
 صادقين في انكم الحق بالامتثال او في ان استخلافهم لا يليق فاستوفوا ببيان  
 ما فتكم من شرائطها السابقة وقوله فتنبينوا كذا في النص وسقط من بعضها  
 وتنبين يكون متعديا كين بمعنى اظهروا ولا زما بمعنى اظهروا كافي القاموس  
 وهو هنا متعدي فاقضوا ذلك وانبتوا مدعا كما لمذكور قال قدس سره  
 فان قلت ههنا في ما سبق من انهم عرفوا ذلك باخبار من الله او من  
 جهة اللوح او نحو ذلك فانه صريح في كونهم صادقين قلت المراد بذلك  
 مجرد كون بني آدم من عبيد عندهم العباد والقتل فان قلت فاقوله  
 ارتباط الامر بالانبا بهذا الشرط وما معنى ان كنتم صادقين فيما زعمتم  
 فانبثوني باسما هو لا قلت معناه ان كنتم صادقين فيما زعمتم  
 من خلوصهم عن المتكافؤ والاستباب بالصاحبة للاستخلاف فقد اذعنتم العلم  
 بكثير من خفيات الامور فانبثوني بذلك الاستحسان انما التيسر في ذلك الحكم  
 ولفظة ههنا في السو التي ذهب كثير من المفسرين الى ان المعنى ان كنتم صادقين  
 اني لا اخلق خلفا الا انتم اعلم منه وافضل الا انه لا دلالة في الكلام عليه

حدو

ابن كمال

اقول

اقول نقل الحكاية التي على انه وروى انه قال لو ان الخلق انما خلقوا لكرم عليه  
 منا ولا اقل الضربة ابن جبري عن ابن عباس رضي الله عنهما والحسن لم يجرى  
 وقناة والمربيع بن راس قال التقدير ان كنتم صادقين في قولك وتنبينوا كذا  
 رجمه الله فاعلموا انهم انفسهم لما تروى في قوله لا توهتم كذا ولا دلالة في  
 الكلام عليه فمتنوع فان قوله وتنبينوا لا يوجب محذور وقد ركن اليه على فصليتهم  
 وتنبينوا الله وتنبينوا فيه او تنقد بسمهم انفسهم بكذا الحكم لا العلم انما شمر ان  
 جوابه الا ان لا ينفذ في السو الى الظاهر في دفعه ان علمهم بذلك لا يقتضي  
 علمهم بانهم مخالف للحكمة فانما قالوا انما تنكيت لظن وتنبية على عجزه  
 التي تفصلكم عن علمهم لا يظنوا بها كما ذكر وقال ابن جبري لا وليا بقدر ان كنتم  
 صادقين في اني جعلت خلفكم غيركم افسد وسفك للدماء وان جعلتكم فيها  
 اهل علم وانبتهم امري فانكم اذا كنتم لا تعلمون اسما هو لا الذين عروصهم علمكم  
 من خلق وهم مخلوقات موجودة ونسبتهم وتنبينوا كذا وانما هو غير  
 موجود من الامور التي تنكيت لظن وتنبية على عجزه فانما هو غير  
 ليس انما به علمه فاني اعلم بما يصحكم وتنبينوا كذا ثم انه اعترض على سناد  
 هذا الزعم القوي بانه يفتي الى مجتوبينهم صدد ولا يخالف الحكمة عند تعالى  
 وهم لعل من ذلك وكذا لعل السو الى انما جعل على الاستحسان لا الانكار وفيه  
 نظر **قول** وههنا وان لم يصر جوابه لكنه لازم من مقالته قبل مثل هذا  
 البز كيب واقف في عباد انهم وظاهره غير متفق فانه ما يمكن فيه ان يقال  
 الواو اربعة كافي وكنت فيما بينهما الوعد به وان من جردوا واشهد  
 والمعنى وهو غير مصرح به فجميع الاستدراك **اقول** هذا التركيب  
 خرجوه كما قال الشارح المحقق في سورة النسا في قول الزمخشري ان عروص  
 الدنيا وان كان قريبا قريبا في الصورة الا انه فان كل مبتدأ عقب بابت  
 الوصلية يؤتى في خبره بالا او لكن الاستدراك كية مثل هذا الكتاب وان  
 صغر حجمه لكن كثر علمه لما في المبتدأ باهتيا وتنبينوا كذا بان الوصلية من المعنى  
 الذي يعلم الخبر استهزاه كاله ولتخالفه على مفروضه فجعل بعض الفضلاء الخبر  
 مقدرا والقابل عقل من هذا لانه ان الوصلية لا يضاف اليه بل هو الوافق  
 ذكره خطأ واستند الى انما لا يشترط في محله وقوله لكنه لازم من مقالته  
 الاول لازم لقوله وتنبينوا كذا في السو والثاني لقوله الخ وتنبينوا كذا  
 لما قالوا الا انهم صرحوا به واعتقدوه وسقط ما مر من الاعتراض به لا  
 يلحق بسناده اليهم وعلم ان المص رحمه الله ليس لغيره والعاقل لم يختره  
 عليه وما ذكره من ان التقدير يقو وكذا التأكيد يكون لما تنضمه الكلام  
 وان كان انشاء ظاهرا **قول** ما عترفوا بالخبر والقصود الى انما قال الكلام  
 ملحق بعلمه فاني اعلم ولا انما فلا يثبت من ان يقصد به بعض لوازمه  
 وهو هنا اعترافهم بخبرهم وقصودهم عن ان ذلك حكما لا يتوقف عليه  
 ويظهر ظاهر قوله واستشاركم وجهه ان فيه من شاملا لا حوالا لهم وظلالته







الكتاب بصير كما لا من القتل الاخر فيجد في اخره كأكبر وقوله فيهما اي في قلب  
المنزق وحده فيما يصح المسا وكسرها ونقلها من قوله **قوله** اي اعلم غيب  
السموات والارض في نفسه اي كما زعمه لانه كان الظاهر اعلم غيب السموات  
والارض وشهادتهما واعلم ما كمنه تزدون ولما كمنه تكمنون وما استبدوا  
وتكمنون فافتنر على طيب السموات والارض لانه يعلم منه من حيث لا يعلم  
بالقرين الاول وكذلك افتنر من الماضي على المكنون لانه يعلم منه البادي  
بالاولى قبل المبدى من المستقبل لانه قبل الوقوع خفي ولا فرق بينه وبين  
غيره من خفياته ثم انه قبل لا بد من بيان الحكمة في تعيين الاستلزام  
حيث لم يقل ما تكمنون ولعلنا افادت استمرار الكائنات فان المعنى  
اعلم ما تبدى قبل ان تبدى وما علم ما كانت ثم على كتمانها وهذا المعنى  
على ان كان الاستمرار وهو محاذ لا فرق بينه وبين غيره **قوله**  
استحقاقا لقوله اعلم انما كان استحقاقا لغيره للنفاصل وان كان كمالا  
يعلموننا وجزا واشمل للمهمة اذ احسن ما خفي من مصانع الاستحقاق فحينئذ  
يكون اشمل وقال الباقون وجهه انما قال بسطه ولم يقل هناك لانه معلوم  
تعالى لانها لا تزل ولا تغيب السموات والارض وما تبدى وما  
منه لكنه فيه نوع بسط لما جعل فيه فان قلت ما تبدى وما  
يكمنونه ليس مندرجا فيما لا يعلمون قلت **قوله** المراد انهم لم يعلموا  
في الثاني لا العكس كما اشار اليه بقوله فانه تعالى لما علم له او فاعلم  
ان قوله اعلم ما لا تعلمون ككناية عن حصول علمه وتبديل علمه **قوله**  
قال المراد انهم لم يعلموا فانه يقضي بغيره او بغيره او بغيره او بغيره  
المقربين ظاهر ومنه صديقه بمعنى مستقر **قوله** استحقاقا لغيره لانه  
بالاستحقاق لا يخفى انما لا بد من كماله لا يخفى عليه خافية بل عدم  
التعريف به والترمز اليه في حق سبحانه وتعالى وقوله وقاسمهم المكنون  
المعصية لانه قال ان عظمة وكما يكون على الجماعة والكاتب واحد منهم على الجماعة  
والكاتب واحد منهم فكذلك العبد في الغيب كما لا يخفى بقدر قوتها  
بقاها لانه استمر فكلهم كذا والفاضل بعضهم وقوله والامر الى الانكسار في  
معنى النفي ونفي النفي ايجابا والحدود بمعنى النفي **قوله** تدل على شرف الانكسار  
ومن يد العلم لانه قد علمت في الاستحقاق وبيعت ان وجه تقدمه  
عليه وقوله وان التعليم لم وجه استكاده التي ظاهره فاما علم اطلاقه عليه  
اما على القول بالتوفيق فظاهر لانه لم يرد اطلاقه عليه واما على القول بغيره  
حضوره في الصفات فان شرطه ان لا يوهى نقصا وفيه ذلك لانه يتقرب  
فيما يحترف به ولا عبرة بانه اطلق على الله تعالى يعلم المكنون ولا يبان بعض الحكماء  
والفكرات اطلق العلم الاول على الله **قوله** وان اللغات توقيفية الى هذا  
لحد المذهب الثاني وارضاه المصدر جهة الله تعالى وخالفه في المنهاج  
وقوله محض هو بيا على المراد بالاسم المعنى المعرفي والعموم بناء على المعنى

الاستحقاق وقيل علمية لانه على العموم لا يدل على تعليم جميع انواعه وبه تمسك  
المخالفون ولا يخفى انما انما يريد جميع انواعه اثبت المراد لدخول الالفاظ  
فيه وكلها صريح في نفسه وقوله وتعليمها لاجواب عن قول المخالفات  
التعليم بمعنى الاتهام فلا يلزم التوفيق او انما كانت لغات سكان  
الارض فتعلمها الله **قوله** وان مفهوم الحكمة الخ معنى قوله  
زائدة ان كان بمعنى شئ على معناه مع زيادة فيكون ذكره بعد التوفيق  
في الاثبات ولا يكون تكرارا وهو المتبادر لكونه كان ينبغي ان يفتر الحكيم  
بالعلم بالاشياء الموجد لها على الاحكام كما قال الراغب الحكمة منه  
منه تعالى معروفة الاشياء واتحادها على غاية الاحكام لا كما فهمت سابقا  
فانه يقتضي المقارنة وان كان يستلزم العلم وان اراد انه صفة اخرى  
زائدة على العلم من حيث علمه فهو ظاهر وقيل قدمته لتبطل بقوله  
وعلم الخ **قوله** وان علوم الملائكة الخ يعني جميعهم والامر بخلاف كلام  
الحكماء انما كان الخطاب مع الجميع كما مر فظاهره انما اذا كان مع البعض  
فلان الفرق يحكم في عالم الملكوت وانما ادعى ذلك لانه اعلمهم بما لم يكن  
عندهم علمه فزادوا علما وادى بالحكماء الاسلاميين بدليل استدلالهم  
بالانية وهي ومما اما الاله مقام معلوم اي مرتبة في العلم لا يتجاوزها  
**قوله** افضل من هؤلاء للملائكة لانه انما تدل على فضلانية على المذكورين  
فان كان الجميع مذكورا فهو افضل منهم وان كان النقص بالانية يدل  
على فضله عليه واما قوله لانه اعلم فالاعلم افضل فكيف علميات  
اراد ان اعلم منهم على الاطلاق فالانية لا تدل الا على اعلمية من العلم  
به والاراد اعلم في الجملة فلا يتم التعريف وكذا كون الاعلم افضل ان اراد  
افضل مطلقا فغير صحيح وان اراد من جهة العلم لا يتم التعريف ايضا  
واقبنا لو كان المعلم افضل من المعلم لزم افضلية جبريل على امير المؤمنين  
الصلاة والسلام والقول بانه ليس بمعلم والمعلم هو الله لا وجه له  
وكذا انية قاله في شوقي انما تدل على تفصيل العالم على الجاهل لا على من واه  
وقد قيل في الجواب ان التفصيل شرعا معلوم لانه اما بالعلم او بالعمل  
وقد فضل علم آدم عليه الصلاة والسلام على علمهم فعلم انه افضل منهم  
مطلقا فالذين لا يعلمون عامر شامل للعابدين وغيرهم فدل على ذلك  
فتكبر **قوله** وانه تعالى يعلم الاشياء قبل حدوثها لانه تعالى علم آدم  
عليه الصلاة والسلام قبل خلقه وما فيه من المصالح والحكم وغيرها لك  
تدلى وجوده **قوله** تعالى وان قلت الملائكة استحقاقا والادم غير الاستلزام فقال  
اولا واذ قال ربك وضعا واذ قلنا بضمير العظمة لانه في الاول ذكر خلق آدم  
واستحقاقه فبما سبب ذكر الربوبية مضافة الى الحب خلفا بيه وهذا المقام  
مقام امر فبما سبب العظمة وانضبا الجود للمعظمة فاما امر بقبله لغيره  
اشارة الى كبريائه الغني عن التعظيم ونحوه في التعبير ما مر من قوله للملكية







تخذ على مثال صورة الشيء لمعرفته حاله ولم يقرب به العرب قدما وتبع فيه  
 الصاغاني وتبعه هنا يعقربا كتاب الجواني وليس كذلك قال في المصباح المنير  
 الاممودج بضم الميم مثاله معرب وان لم تكن الصاغاني ومهم من جوارك  
 يكون المسجود له ادم عليه السلام حقيقة والتمسجود المخلوق انما مسجود  
 في شرفنا ونحو ذلك لا يكون كغيره في شرفه من قبلنا فله عليه قول الله عز وجل  
 يعجزون ان يختلفوا في اختلاف الاصول والافاق وقيل انهم يختلفون في  
 ولا يترك المصنف فيه نظر **قول** واما المعنى القوي وهو التواضع المعطوف  
 على قوله اما المعنى الشرعي فالمراد به مطلق الاختصاص ولو بالاحتياج وكانت  
 التخصيص بالاحتياج فاشيا الاسلام اطلاق السلام فصار حراما من عليه التخصيص  
 انما التخصيص قاله القرطبي رحمه الله لاختلاف الناس في كيفية سجود الملائكة لادم عليه  
 الصلاة والسلام قبل ان يخلقهم على انهم ليس بسجود عباد فذلك الوجه يرد بوضع  
 الجاهل على الارض كسجود الصلاة لادم عليه السلام لانهم كانوا في الارض قبل خلق  
 والاسلام وطاعة الله وكانت ادم عليه الصلاة والسلام لهما التسلط اذ قال قوم  
 لم يكن بوضع الجاهل بل كان سجودا فذلك لا ينافي في انهم كانوا في الارض قبل  
 فضل ذلك السجود خاصا بادم عليه الصلاة والسلام لم ينجح لغريم وقيل  
 كان سجودا بعد ان اخرجهم من الجنة فكيف عليه الصلاة والسلام لقوله وحسنوا  
 له سجدة او كان سجدة اجمع من السجود المخلوق والكثر على ان كان مناجاة  
 الى الله فثبتنا عليه الصلاة والسلام وقد نقله الفاضل ولا ينافي في الاحتجاج  
 المفسرين وموجب سنة **قول** والتدليل والافتقار الى الاحتجاج ومفسر  
 معانيهم وكما لم يطلع ادم عليه الصلاة والسلام وبسبب المفهوم من الكلام  
 لا الى الملائكة كما ينوهم اذ لا يصح انما في المعاش واليتم والمراد منه حينئذ امر  
 الملائكة بالسجود في امورهم فان افضل الملائكة حفظه وبعضهم موكل بالترق  
 ونحو ذلك **في تفسير** من لم يعرف اللغة يستغرب السجود بزمه الرمز  
 لقوله فقلن لهذا اسجد لليل فاسجد كما ذكره المفسر رحمه الله وهو كثير  
 في كلامهم كقوله ادب الكاتب ولكنهم اختلفوا في هل يجزئهم ان يركعوا لا وفي  
 شرحه لا من السيد وغيره معروف واسجد بمعنى وقد فسره قوله تعالى  
 ادخلوا الباب سجدا لم يركعوا بالتحول على جباههم وانما امر بالاحتجاج  
 ويحتمل انه حال سجدة وقيل البوعمر والسجود عند الحرب الاحتجاج فيل  
 ومنه قوله تعالى اسجدوا لادم فانه سجود تخنية بمعنى الاحتجاج وقال ابن  
 حنبل القسري يقال سجد اذا وضع جبهة على الارض وسجدوا سجدا اذا طأ  
 راسه وانحنى واسجد ادم النظم قال كثير  
 اعرف معنى ان ذلك عندنا . واحتجاج عتيقك الصيوريين رابع . استغنى  
 فالسجود في اصل اللغة يكون بمعنى الركوع **قول** اي واستلهم استنباف جواب  
 لمن قال ما فعلوا وقال ابو النفاية في موضع مضى على الحال اي استلهم استلهم  
 والاحتجاج الامتناع باختيار رابع تمكيد من الفعل فتوايبلغ منه وان افاد فائدة

فقط كسبينة سجود الملائكة

ولذا

ولذا فتح تعدد الاستغناء المفرغ والاستعجاب بمعنى التكبر وقدم الاستغناء  
 وان كان متفادرا اعتد في الرتبة لانه من الاحوال الظاهر بخلاف  
 الاستعجاب فانه تفاديا واصلا بمعنى التثنية كما قلنا الشيخ شمر خوربه  
 عن الخليل بن احمد فافهم وقوله من غفلت سجدة فوضعه الى الجحيم  
 فتبلة وقوله ما وقطعه بكاء على ان سجدة وقوله او يحمله بلج  
 الى لو حيا لا خسر وموطاه **قول** في علم الله او صار الى انما اولت  
 الانية مما ذكرناه لم يحكم بكفره في ذلك ولم يحرمه ما يقتضيه فاما  
 ان يكون التغير بكان باعتبار ما سبق من علم الله بكفره وتقديره  
 وذلك وقتل كان بمعنى صار وهو مما اشبهه بعض النحاة وردته ابراهيم  
 وقال ترويه الامم ولا ينافي في الظاهر حينئذ فكان ما لفظه والظاهر انما  
 على كائنها والمعنى انما وكان من الموقر ما كان من المذنب كما نوا في الارض قبل خلق  
 ادم فمكون كقوله كان من الجن وكان في علم الله وقوله باستغناحه  
 بيان لكفره متعلق به على الوجهين وقيل انه متعلق بصار اي تحول  
 والفتل كماله الى الكفر بسبب استغناحه والكاه كره فكيف استغناحه  
 والله روي على الراجح في قوله انه لم ينجح في سجدة والمضي باعتبار الوان  
 الاختيار واللات الكبر لم يخط ما قبله صار كما يضاف اقلان لكنت  
 وهو شكل لا يلائم كونه وقوله والنو سئل به في سجدة او وهو إشارة  
 الى كونه قسلة وفيه نظرية ان جواب الراجح على اعتبار الالوان  
 التكميل والاختيار وكذا من قبله متغير صاعا على المص رحمه الله كان انما يلد  
 على كون المذكور بغيره واقعا في وقت من الاوقات الماضية او وقت  
 كان وذلك مستحق في كونه لا ينافي في وقت النبوة وما من من النظر الى قوله  
 كما اشارنا اليه في الكشاف وشروحه في سورة من وقوله لا يترك الواجب فانه  
 لا يوجب الكفر في الحقيقة ولم يفسد الاحتجاج قبل ذلك وفيه نظر **قول** والانية  
 تدل على ان ادم لم يفسد عليه هذا اذا كان السجود له اما اذا جعل قسلة فلا  
 دلالة عليه وكذا اذا كان سجدة كالمسلم والنجاة **قول** بان جعل القسلة  
 كعبته يدل على كونه افضل البقاع فعمل ادم سجدة دون غيره بذلك  
 على كونه افضل وقيل لانه ما حوذه من التعليم لا تعلمه وففيه فالانث  
 جمعه مع قرأته لانية وقوله ولو يوحى لانه لا يملكه من التفضل من  
 كل الموحى اذ قد يميلون بالمعرب ونحوه وعلمت من كل ما يقع من تفضلهم  
 والخلل فيه مشهور وقيل في الاستلزام لانه لا طيل تحتة والاحسن انك  
 عنه وقاد كره المفسر رحمه الله وفيه اشارات الى ان السجدة حقيقة ان شأنا  
 الله تعالى وقوله وانما انما كره في الملائكة لانه استغناؤه منه وقوله  
 في الامم يدل على ذلك وقد قيل عبد ابن عباس وغيره وكونه منبطا ونحوه  
 خلاف المتبادر فحفي قوله لم يصح يعنى على الاتصال المتبادر واما قوله  
 كان من الجن فمبني لانية فمبني في هذا حسب الظاهر فاولها المص رحمه الله

حضر







بالله سبحانه كما مخرج به المصروف والآن يقال المراد بصفتها صفة ما كان  
ظاهرا للجنس وهو لا يتأخر في الاختلاف ما به في الواقع **أقول** معنى المخرج لغة  
المخلف فمخرج بمعنى مخلف وبمعنى المخرج ما غلبه من الاختلاف ما به في الواقع  
بعضه ببعض كماله أو ما غلبه من الاختلاف ما به في الواقع بالاختلاف  
الحركة والاعتقاد الذي هو سبب النفاذ والافتقار وهو المراد بالخالص  
منه يكون نورنا محضنا والمخلف به يكون ما رجا فلا يتركه شيئا ونفسه  
النور بالجوهر المضيء من غير أن يكون له بطلان على الله دونه وان كان ابلغ  
من وجهه لخرجه من المراد بالنصوص الامارات لا الاحاديث فان فيها ما يخالف  
كما في التواتر ثلاث مثل ما روي ان تحت العرش عرش من عرش جبريل عليه  
الصلاة والسلام وانفسه خلق من كل فطرة مكرمة وفيه انفسا ان الله خلق  
ملائكة من نار وملائكة من الشجر الى غير ذلك مما يبدل بحسب الظاهر على  
خلقها من غير النور **قوله** ومن فواتيد الانبياء استنباح الاستكبار الى بعد فيها  
من الفوائد لان فيها اشارة ما اليها ولا تدل عليها الاثرية ان الآية  
لا تدل على إطلاق الاستكبار ومطلق الامر وكذا الدلالة على الوجوب انما  
يعلم من قوله انفسه امرى ونحوه مما هو حكاية عن غير ما فلا يرد ما  
في ان كسر التيسر ليس لغير الخلق الامر كل لا يستنباح امره وهو كسر فتلحق  
وكذا دلالتها على ان الكافر حقيقة وكذا دلالتها على ان الكافر حقيقة من  
علم الله موته على الكفر وهو ما حوذه من قوله من الكافر من اذا المراد به انه  
في علمه لا في ذلك وهناك مسألة الموافقة ومخالفاتها ان العبرة بالامكان  
الذي يوافق القيد عليها في باقي منصفه في خبر حياته واول منازلة  
لغيره من فروع هذه المسألة انه يصح ان يقول انا مؤمن ان شاء الله وحيث  
اطلقت مسألة الموافقة فالمراد بها ذلك وهي مما اختلف فيها الشافعية  
والحنفية والاسماعيلية والماتريدية والنسكية فيها تناول مستقل ونيكفي عليها  
مسألة الاختلاف في الاعمال المرددة وقوله اذا العبرة بالخواتم وفي نسخة بلخواتم  
وهذا مما يجوز به بعض النجاة في جمع فاضل بالاشباع **تنبيه** مسألة  
الموافقة من امتهان التكاليف وفصلها بالنسبة في شرح التمهيد فقال ما كان  
للق الشافعي حجة ما تقدم في قوله ان الشافعي شفي في دليله وكذا التمهيد  
فلا يتبدل بل في ذلك ويظهر ذلك عند الموت والقاء الله وهو معنى الموافقة  
والكافر يزدريهم الله يقولون نعم الله علينا ويطلب فيصير السعدية شقيا  
والشقي سعيدا الا انهم يقولون من مات مسلما في الجنة ومن مات كافرا  
مختارا في النار الغنائم بالفتاوى فلا تفرق في الاخلاق اصلا الا ان يقال  
ان كان مسلما وورث ابا له المسلم اذا مات كافرا يرد ما اخذ على يمينه في  
المسلمين كذا الكفر وتخطى جميع اعماله والموقوف في المذهب خلافة محمد  
لا يترك الا الله فممنه ان يكون انا مؤمن ان شاء الله بفنفسه القلبية في  
المستقبل حتى لا يكون شك في الامكان حاله ولا حجة لنا وليد لنا تربية

عصام  
طلب  
هل يقول انا مؤمن ان شاء الله

مكتون

مكتون ذلك مطلقا **قوله** السكون من الشكون الى يعني ان اسكن اشرك الشكون  
بمعنى الخنا اذا اسكن لا من الشكون بمعنى ترك الحركة ولذا ذكر متعلقه به و  
في الاثر مخرج السكون الى الشكون وتلك صفة اسكن المستتر بان الشكون  
يكون العطف على الضمير المتصل لا فصل وهو مستتر في قسم الكلام وصحة  
اثر الغائب بصيغة الفعل التثنية مثل انا وزيد فعلنا وشارة على اسكننا  
للاشارة الى الصلة والتبعية فكذلك انفسه من معنى ان الشكون  
والسكون من افعال واحد وان المقصود منها هو الثاني والجنس مفعول  
لان معناه الخنا من الجنس مسكنا واما الى ان من الشكون فهو مفعول  
فيجب اظها في لا تتركه لغيره كان يثبت وان التاكيد ليضم العطف اذ شرط  
الفصل سواء كان تاكيدا او نفوذا وحالهما ظاهر وهو من قبيل التثنية وكان  
اثر الخنا اظها في لا تتركه صفة مأمورا به ولذا قد مر منه بعضهم ليس  
زجرك وجعله من عطف الجمل لانه لا يصح من طول المعطوف محل المعطوف  
عليه والمجوز ان قال هو ليس بالامر كما يصح نفوذه من زيد بالاختلاف  
وجعله نفعا لغيره بل قيل في لا تتركه غلب في الخطاب على الغائب والمذكر  
على المؤنث الا ان في هذا التعليل خفا مع انه لا يرد منه تعليل المؤنث  
على المذكور في نحو نفوذه من زيد اذ مفعول لسكون والامر موجود فيهما  
حقيقة والتعليل من المحار فاما ان يكتفى من انه قد يكون محارا عتير  
لغرضه بان يكون الخوف من الله كما ان في الغوى لان صيغة  
هذا الامر للخطاب وقد استعملت في الاعمال منه فاما ان المذكور  
في المعاني ان التاكيد لغيره لا يستعمل ونحوه ولزيد كروا من فواتيد  
تجميع العطف ولا ضمير فيه لانه امر لفظي تكفل به الخوف وقد جوز في هذا الامر  
ان يكون من الشكون ايضا لكنه من جوع الموافقة لقوله حيث شئنا واخطبنا  
الى الخوف ونكت في التعليل ما ذكره من الدلالة على التبعة واما كون نفسه  
على انه مفعول معه فعليه نطق ظاهر مع انه ليس بلازم ساو كذا لفظي  
المشايخ ويكرهون الامر والتمس في هذه الآية مكسوخا كقولهم اقبوا  
**قوله** والحجة دار التواب الى التي لا يقع الثواب الحقيقي الا فيها وكون  
التمسك للتمسك لانها معلومة بغيره وبعيد عن لا ينفذ منها عند الاطلاق  
وليس في ذكرها في هذه السورة وهذا هو المعروف عند المفسرين واما القول  
الاخر من جوع ولا عتير بقوله في التا وتلايت الاحوط والاسلم هو الكف  
عنه تبيينها وللفظية قال العتير بغيره التمسك عن بعض المشايخ ان اهل  
السنن يجمعون على ان تحتهم الخلد هي التي اهلها منها آدم عليه الصلاة والسلام  
فلا معنى لقوله الخلد كيف يطلب شجرة الخلد وهي في دار الخلد لعنه  
بانه يقال كيف يطلب شجرة في دار الفناء وانه فهم قوله اسكن انها عتير  
مستزقة فطلب سبب البقاء وهي النار وموجودان وبعضهم نفى وجودها  
كما يترك في الامور فاولها ههنا بالمعنى اللغوي وهو السنن واولها ههنا

مكتون



قوله  
على منبسط طين

وهو الترويض على سبيل الفهم في الانزال فانه لعمري كما قاله الرازي  
في حجة الانتقال من الارض الى اخرى كما في هبوط مصر وقلعتين بكسر الطاء وفتحها  
كورة بالثمام وقرية بالخراسان وعلى الثاني ما في المنسحق من الواحدة الجدة كانت  
مستأفيتين فارسيين وكان من ارض فارس وعلى الاول كلام المفسر رحمه الله ولذا  
قال اوتيرن ان لا يدرى ما قيل ان الاوّل من ارض الفاني لما في التفسير  
وقيل ان كان بعد ذلك وقوله استخافا لادم عليه السلام اذ كان سببا  
لذلك القصة **قوله** المصور ارباب فيني ان في الجنة تكليف والشهوات  
خلافه كما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله  
فيها اصلا وما اوقعه خلافه مؤول وما ذكره عن ابي عبد الله في قوله في الجنة  
من الله وذهب لفرقة الى انما لا تكلف فيها بعد الشكر وقوله في ذلك  
ويجمع بين الايات فانها دار دعة ونعيم والديار دار تعب وضيق وعلى  
هذا كان من عورة ادم واجب عليه فاعرفه **قوله** واسعا وافها صالحة  
منصهر محذوف انما في قوله او الرعد الذي لا يعلو فيه وقاله  
الليث ان في كل ما شاء متى شئت حيث شئت كما في قوله  
والرفقة والرفقة بمعنى المحض الليث وقيل انه يقال بنا ويل را حذر في  
**قوله** انما مكان من الجنة شيئا الا قيل حيث المكان البهيم ففسر بالعموم  
لغيره المقام وعدم الترحم ولم يحمله متعلقا باسكن مع انما في قوله  
المعنى في قوله الفاصل وفيه نظر لان المنكر في كل ما يريد منها لا في عدم  
تعيين السكنى ولا في قوله فكل من حيث شئت في محل الترخيل عليه وكذا ما بعده  
من قوله ولا تفرجوا هذه الشجرة ومنه تعلم انما في قوله في الجنة  
وجعله من المناسخ والتوسيع الامر بعد محصور في ما كثر من خصوصه من حيث هو والار  
الامثلة وكما وسع الامر صيق النهي والقائمة المحض من حيث هو والار  
فانني كذا في سبيل وسبق المحض كما في لطيفة عن عدي **قوله** فيه من القاء  
لعلني الذي بالقرب الى ما في الجنة من وجوه منها ان المني عنه الاكل فيها  
فهي عن قرب الشجرة المأكول ومنها ان العصفان مع كونه من شاة على الاكل رتبة  
على القرب ومنها ان الظاهر ان يقال قنا باعتبار الظلم الذي يطابق  
على الكتاب ولعلني ان في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله  
وسببا في ان شاة الله تعالى ان في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله  
فالمرحوم عرفت في العلم انما عن حجة ولذا تكونت لانما في قوله انما في قوله  
ومن غفل عن هذا قال لانه اطلق الجمع واذا التفتت الى انما في قوله  
هنا بطريقين **قوله** انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله  
سببا الكون من الظالمين او في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله  
الكرم والحدة وصنعت تحريمه وعند القرب انتهى وقيل لا يقرب بنم الداعي  
عن التفتت بالفعل وبضمتها بمحذوف لان منه وصنعت تحريمه بنم الداعي  
القلب الى اطراف ما يحيط به وقوله كما روي عن ابي عبد الله في قوله

سما

ابي

ابي الدرداء رضي الله عنه من فروع ما قاله المنذري في معناه يحكي عنك ما ياب  
ويصم اذ شك عن سماع منا وترك ما قال الشاعر  
وكذا ثبت طرقي في قوله والقارب صادق واستمعنا له في فنيك ما ليس يستمع  
**قوله** وجعله الى احو القرب وفيه الظلم بطول نفسه بالمعصية او بغيره  
على تجويز من مثله او انه قيل النبوة او لغيره في دار التكليف او بمعنى نقص  
الحظ اليه لئلا يكون كذلك لانه الظلم يكون بمعنى نقص الشيء او ليس في دار التكليف  
من جهة كماله والحق الراغب رحمه الله واورد عليه انه مخالف لقطع  
فيما سبق يكون النهي المذكور المختص بغيره على الظاهر للتباعد **قوله** في  
التبعية فيسوي جعله الى يعني انه اما مجزوء محذوف النون معطوف  
على تقربا فيكون منبسطا عنه وعلى ما ذهب الكسائي فانه يجوز لا تكفر  
تدخل النار وكان على اصل معناه او منصوب بحذف ما على انه جواب  
النهي كقولهم لا تخطوا فنيه فيجعل فنيك عصفية والنصب باضمار  
ان عند المبرتين وبالغا فنيه عند الجري وبالكسائي عند الكوفيين  
وكان حينئذ بمعنى من **قوله** والشجرة الى وقيل هي الخصلة وقيل  
النجاة الى غير ذلك ولا في قوله وفي عديم القطع والتعريف كما ان الله لم يعينها  
باسمها في الآية ولا يترتب على تعيين الشجرة شجرة والشجرة ما كان  
ساق وقيل كل ما تنسج له اعضاء وعيد ان وقيل اعتر من ذلك  
لقوله تعالى شجرة من يقطين وقوله من اكل منها اخذت اي يخطو  
ولا حدث في الجنة **قوله** وقيل في قوله الشجرة الى قوله الشجرة رحمة  
في الشجرة تكبر الشجرة والخيم والنداء يا مع فتح الشجرة وكسرها  
لغير ما منها محذوف وقيل في قوله الشجرة الى قوله الشجرة  
الحق في الكشاف تحفة امته الشيطان زلة ما عن الشجرة وعن عدي  
مشاهير في قوله وقيل في قوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله  
قال العلامة يعني انما كانت عنده في الجنة الشجرة فاضل الكلام ان يقال  
فما زلت كما قال تعالى عن لانه في قوله وقوله وقوله وقوله  
عن امري اي ما فعلته بسبب امري في قوله وقوله وقوله وقوله  
وراجي وانما فعلته لانه انتهى فضمن الفعل معنى الاصل او علق  
به عن التعليق في قوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله  
اذ انزل بعينه ففهمنا وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله  
رايه انما في قوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله  
فان بعض الناس لم يعرف معناه وسبيل في محله وقوله وقوله وقوله  
الزلة في قوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله  
غير محله في ذلك فيكون القصر للشجرة والمعنى في قوله وقوله وقوله  
على الزلة بسببها في قوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله  
التاويل عدي يعني وقيل اشارة الى ان الاصل ارض الشجرة يجوز

ابن

ابن كمال

عصام



بنت من قبل المحب من نزل الفاعل بجعل المحركة التي هي سبب الزلزلة فاعلام مصدر  
لها كالتكثير للقطع ومنه فاعلم ان ما نفايت ان طرقت النظمين وان يجعل  
الفعل المضمر في المعنى حالا لم يتصل بلاز من قوله ونظير عن هذه في  
قوله في الكلام مقدر ما عني في قوله ان هو موجود في قوله الخ اي ما اشتهر  
فعله عن لجة تادي وراي وانما فعله ما يتراسه **قوله** او ازلتها عن  
الحقيقة بمعنى اذ هي كما من قوله ان عني كذا الخاقب واهل معناه كقالت  
الراغب ان نزلت الى الرحال من غير قصد نزلت رحله نزلت الرحلة  
المكان الموقف وقيل لاذن من غير قصد زلة والية اشار المصنف بقوله  
انه يقضي غير وقوله ويعضده الخ لم يقل ذلك فليد لاجل عوده الى  
الشجرة يتفقد من مضامنا كمن يحكمها او يجوز ولا ينفك في هذه القراءة قوله  
فلخرج كما استأجني في تفسيره ولا ينفك من قوله ابن مسعود رضي الله  
فوسوس ليما الشيطان عنهما الخ عن الشجرة لانها شاة ذمة مع انه يصح عو  
الضمير الى الجنة بنظمنا لاذهاب وخوة وقوله ومقاما سمنا قاياما  
الى كماله الخاص من انما سئل على ذلك او بقوله ذلك وسما في التفسير  
وقد قالوا اول مخاوت كذب وحسد اقلين **قوله** واختلف في انه تمثل  
لها فقاو لما الخ الخ تمثل في صورة غير فكالها كما ذكر من الكلمات  
او الفاضل في التوسوسة من غير تصور وكما هو الاثر وقيل الاثر في  
قوله لخرج يحتمل ان يكون للاهانة كافي قوله كذا اجماعا وهو بعيد **قوله**  
قام هذا الباب فناداهما العتر من عليا بانه لا يصح مع قوله فوسوس ليما  
الشيطان اذ التوسوسة الصلوات الخ في قوله ان يقول انه اصل معناه  
كما سيجي وقد يستعمل الكلام على وجه الافتاد مطلقا **قوله** بعض اتباع  
قوله الامام باهما كما ناصير فانه وكثير قال عدا او نه وحيد في بيت تمثيل  
ان يقبل جملة قوله وقيل عليه كان له تياتا حل قوله تعالى فاداهما رحمتا  
الخ قوله ان الشيطان كما عدا وتبين فانه مخرج في مياثرة الشيطان  
فمنه وفيه نظر بقوله والعلامة فانه اشار الى ما قال ابو منصور  
لله تعالى لتبين لنا الجحيم عن كيفية ذلك ولا قطع القول بلا دليل  
**قوله** اخرون الكرامة والنعيم فصار هذا التفسير لصحة على كل من  
الاحتمالين المذكورين في مخرج صمدية هما واما تفسيره في الجنة فيكون  
بعوده الى الشجرة وهو ظاهر وقيل اخرجهما من لباسهما الذي كانا فيه  
من نور وحلة او ظفر لانهما لما الاثنا لهما فانت عنها **قوله** خطاب  
لادم عليا لصلاة والسلام وحو الخ في الكشاف والصحيح انه لادم وحو  
والمراد هما وذريةهما الخ واستدل بالاية المذكورة لتعريف الخطاب فيها  
لها فلفظة واحدة وبعضكم لبعض قد حكر فيما بين الذين وليس  
المترادف القادي بينهما وبين ابليس بل فيما بين آدم لقوله تعالى فمن  
اتبع هذا الى حيث قسمهم الى المؤمنين والكافرين وبتن ما لكل فريق

قوله على او لا يجوز فكذلك

عصام

من

من الجزا وقوله وجمع الضمير الى ظاهر انه لست في علمه كالمترادف البشر كما مر هذا  
الاختصار لا لظهور الخطاب لغيره ولذلك نزلت للخطاب قول الزمخشري  
والمراد الخ لانه وان استبطى كما بعده كافر به بشرية وقد نقلناه  
لكنه لا يمتنع له الا على القول بانه خطاب الميثا فمما يشتمل المبدء وقيل  
**قوله** ان لهما وان ابليس مخطوف على قوله لانه لم يمتا القضي هذا اصطلاح  
معاملا وقد مر منها قبل ذلك وجهه بانهم من دخولها على وجه التكرمة  
لانهم دخولها الكونيتوسكة او متعارفة وان للمامور ببلطير وهو هو طهر  
من الجنة عن الشاة التي هي عسة ويشتمل ذلك ابليس تعالى في قوله قد رجع هذا  
بعضهم لانه تفسير الثالث كجاءه دوا بن عتار من رضى الله عنهما ولا يرد  
تكلت بجعل الخطاب شاملا للمعذور والكال متعارفة وفي التفسير انما اطرابطوا  
بنيظيرهم ولا يكره ان يكون في قصة واحدة فحقى سرد عليه ماضيل ان  
ابليس خرج قبل ذلك وهو مخالف للظاهر وقيل ليما فالحقيقة وهذا يقتضي  
كون الجنة عاقلة واستبعد الامام حكايته الخ قوله في فم الجنة فانه  
لم يرد بمثال حسيته اتمد او لم عوقبت الحسنة مع انما لتست عاقلة وهذا  
الاثر تركه في فلا يشتمل انما عاقلة فسا مل **قوله** حال استغنى فمما عن  
الضمير الى قول لاكتفا بالضمير في الجملة الاتمينة ضعيف لا يليق بالنظم  
المعجز ولذلك جعل بعض المعربين هذه الجملة استثنائية ووجهه بان  
الجملة هي ما اولت بالمفرد لان بعضكم لبعض عدا بمعنى متعادين كما  
اشار الى المصنف رحمه الله ومثلها يشتمل في بالضمير عن الواو وان هذه  
الحال دأمنة والحال الدأمنة لا تكون بالواو ولا حاصلا في التاويل **قوله**  
التفخيف ما ذكره ابو السعادات في كتاب الكناويل المديع من ان الجملة  
الحالية لا يجوز ان تكون من سبب ذي الحال فليست فانه كانت من سبب  
لزمها العائد والواو تقول حاز زيد والوه منطلق وخرج عمر وركبه  
على راسه الامام شدد من نحو كلمته فوه الى في ان كانت لجنسية لزمها الواو  
فابينة عن العائده وقد يجمع بينهما نحو قد عمر وبشر قام اليه وقد جات  
بلاوا ولا ضمير قال  
شعر انتصت لصال الصفد مع منة عن السيار وعن ايمان تلجد  
في حال الصفد مع منة حال انتهى وبقي قسم ثالث وهي ان تكون صفته ذي  
الحال نحو ولتمم وانتم معبر منون وكلام النخاعة يدل على ان يجوز فيها  
الوجهان باطراد وما نحن فيه ان كان الخطاب لهما والذرية فمما  
من هذا القسم لصدد والمعادى منهم حتى من ادم عليه الصلاة والسلام  
لعدا وتليعض او لاده كاذي ام من قصة قابيل وهابيل وكذلك الى الوجه  
الاخر فكلنا بتطبيق كلامهم على هذا حيث حوزوه تارة ومنعوا لذي  
واما التاويل بالمفرد فليس شي لا كل حال متاولة به وواقعة موصفة  
الاشريكات قوة الخ في معنى شافيا مع انها مضعفون وكذا الفرق بين

عصام



الذاتية وغيرها فاحفظه وهناك الحال مفهومة وقصيدة تكون مقارنته  
على الوجه الثاني فان قلت **قل** كيف يفيد الامتناع المتعارف وهو يفي  
عن مفادك لو قلت لاحد قسم ضاحكا وانتفاها عن الضحك لم يصح  
قلت **الامتناع** كذلك اذا كان نكاتها اما اذا كان تكوينيا كما في قوله  
كونوا قواما طاسير فلا والله انقل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
كلهم مكابرون بالمسبوطة **وقيل** انهم غير مكلفين واما قول  
الحيات رحمهم الله ان الفعل اذا كان مأمورا به من غير ان يصدق  
من الخواله لم يكن ذلك الحال مأمورا به بالانتماء الى النية كما في  
تقديمه في الاستعداد فيلو كانت مأمورا به لم تكن تقيده فيلزم شي  
لان المنطوق في الكلام العتيد فاذا قيل اصل قايما او منتهى اقربا  
به بلا شك وما خالف ذلك يحتاج الى التاويل وقوله بتضليله قيل  
ان كان الشيطان في خلافية فمؤاها واما على تقدير التخصيص بادم وجوا  
فلاعتبار ان ميرادهما في تبيينهما اما بالتجوز كاطلاقه على اولاده كهم  
او بكنه في سبكه ما عندهم وفيه نظر لان مقناه كطلم تعجبكم تعجبا يسب  
نضليل الشيطان وهذا ان لم تكن على حذر وجماطه في تفسير الاحتمال  
الاخر اولى به منه **قوله** موضع استقرا يعني انه اما انتم مكان او مصدر  
ميمي ولم يخرج على كونها ضم زما وان احتمل اللفظ لانه نكير من قوله  
ومناع الى حين وكذا احتمال كونه اسم مفعول بمعنى ما استقر ملكهم عليه  
وحازهم فيه كاذكره الما وزدي لانه خلاف الظاهر مع احتياجك الى  
الحذف والابقاء **قوله** تمنع الى المناع الملقنة مأخوذة من تمنع منها اذا  
ارتفع والمناع الانتفاع الممتد وقته ولا يختص بالحقير وقد يستعمل فيه  
والحين متعلق بمناع او به ويمتنع على الشايع ان كان مصدر او قيل  
انه في محل رفع صفة لمناع والحين مقدارا زمانا طويلا وقصيرا  
**قوله** يريد به وقت الموت او القيا ممتد شكل الشايع بان المناع  
التمنع بالحدث في غير الموت **قوله** وكسب بان المذاير حصول  
الثواب والعقاب وتمنع الكافر من ذكره على التخليص ويجعل ابتداء القيا من  
الموت لان من مات فقد قامت قيامته او جعله مقدمات الشيء من  
جملة ولا يخفى ان التفسير حينئذ واحد او جعل السكفي في القبر متعنا  
في الارض قيل وهو اقرب ولا يخفى انه اذا فسركم بانه لكل احد لصاحبه الاول  
اما اذا فسركم بجمعكم وجموعكم فلا اشكال في استعمال **قوله** استقبلها بالاف  
والقبول والعمل بما قال المرغوب يقال لشي فلان خيرا وشرا وفي الغنية بكما  
اذا استقبلته به قال ولقاهه نصره وسروا وتلقاه كذا قال وتسلطاهم  
الملكية وقيل التلقا لغة اخذ فالكلام اخرج عنه فكيف اخرج فيه فقال  
الطبيعي مسيرا الى دفعه انه مستعار من التلقا بمعنى استقبل بعض الناس  
من غير علمهم اذا قدم بعد غيبته وهو يكون بانواع الاكرام والكرام الكلمات

ابن كمال

الواردة

الواردة من الحصة الالهية العمل بما فعل رفع الكسوة الكلمات يكون استعارة  
اتعنا بحملها كما انها مكرمة لكونها سببا لغزوة وقوله وبلغنا اشارة  
الى ما للمعنى بعد التجوز والقول الاول هو الاصح الما ترو عن ابن عباس  
رضي الله عنهما وغيره والثاني في لخصه البتة في قوله وسجدك قال الكوفي  
الحق وسجدك بحملك لكونه بنو فتيك وهذا نيك لا يحول في فتيك فتيك شكا  
الله على هذه النية ولا اعتراف بها والتفويض الى الله والواو في وجهه ك  
اما الحال واما لمعطت الجملة سواء قلنا ايضا فاعلم الى الفاعل في السناد  
لا وجه يحجاز او موما يوجب الحمد من التوفيق والهداية الى المفعول  
وتكون معناه سبب في سببنا كجدي لك وقيل الواو زائدة وفي الاسا  
تلقينه استقبلته وتلقنته منه من لقنه الشيء فتلقنه منه  
قيل وانما لم يجعل من هذا مع ظهور حيث استعملت ليرتب عليه الاخذ  
والقبول والعمل وسائر ما يدخل في استقبال الرجل اعترافه ولصاحبه  
فعل هذا يكون من رتب محال من الكلمات يعني ان التوبة انما ترتب على  
المتلقى بترتيب ظاهر الا اذا كان بمعنى الاستقبال المقضي للاكرام بالقبول  
والعمل لانا قال وسائر ما الخ فان رجلا قبل الاستقبال بترتيب عقل عن  
مراذه قال في بحث لاق الترتيب المذكور اما نيا في بعد استعمال  
صحة اللفظ في المعنى الذي هو فيه غير ظاهر فكيف يصح جعل الترتيب جهة  
لصحة الاستقبال فالصواب ان يقال لا تلحق الكلمات لا ترتب على  
الاحتياط بل لا تخرج بخلاف الاستقبال فان ابتداءه وهو الانتظار للكلمات  
حصل عقبة بلا تخرج وكذا ما قيل لا يظهر انه لم يكتف التلانة لا  
تحتله قراءة وفكلمات وبعض هذه القراءات مفسرة لبعض وعلى هذا القراءة  
لم تؤت كلفظ ومعناها كالقراءة الاخرى لان بعض الافعال يكون سنادا  
الى الفاعل كما سنادها الى المفعول من غير فرق نحونا التي خيرة فلت خيرة او منه  
لغيت نقول لغيت زيدا ولغيتي زيد ثم ان الترتيب بالتلقا فيه تكتة  
غير ان التلقا المجاز وهي الامم الى ان آدم كانه في ذلك الوقت في مقام التبع  
لان التلقا استقبال من جاء من بعيد وتصدقير هذه الجملة بالفاظها وعلما  
اما من التلقا للجهل او كما علم المعلوم **قوله** عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال قارب الي هذا الحديث بل لخصه في الاستدراك وغيره وكذا وسيدك  
بمعنى قد مرتهك وبلى وقع بكلمها نعم في بعض النفا سير وقوله ما راجي  
قال قد مره من فاعل اصف الى المفعول وانت فاعله لاعتماده على الاستقام  
او منبدا واما نسخة زين المشايخ وقيل عليه ما السماع والجمعي بتشديد  
الياء قبلها على سبيل القلم اقر من ان يجعل الجمع مضافا الى اياء المتكلم  
واو قبله خبر ان الجمعي في الية كما في قوله الافارجون في الا المتحد وعلى  
المتحد في قوله الجملة الاسمية خبر الشرح يمكن بحث انتهى **قوله**  
هذا ما لم يصححه شرح الكشاف وجملة ما قالوه ما ذكره الشارح المحقق

سما

خمس

عظم

سما



فانه صحت الرواية فلما عني وجهه كدني انشاء الله تعالى ونفست له على  
ما قال المحبر في شرح التائيد انني يبر بوع يزدني على ما الصمير  
لخبري صلبه لنا حمله على ما الصمير المكشورة بحكام الاحكام والحق  
كما زاد وما على شدة المخاطبة كقول ربيته فاصيبت وما الخطات الرمت  
ونقل عن سيبويه رحمه الله في كلامه فيقول في قوله المحمدي وود قوله  
صالح بن مردود انما لا نكف يتردد في صحة وقوع الجملة الاستغناء  
جزاؤه وهو في القرآن اكثر من ان يحصى كقوله اذ انكبت وتولى المذنب  
بان الله يري قال الرضي في القم في الجزاء بكون الفاء اية اختلاف العزق وانما  
الاستغناء فانه يجوز فيها الاستغناء المسمى بالجزء في الخبر عند التحقيق  
منقذ سنة على الشطر فقولك ان جيتني اكرمني ما لك ان جيتني اكرمني  
ومن لم يحققه قال انه مخالف لما في شرح النجاشي من يجوز وقوع الجزاء  
طلبنا اخوانا في زيد فاكرمه الا ان يفرق بين الامر والاستغناء وقوله  
في الحديث من روجك معناه من روج خلقه بالاولاد الصالحة للتعظيم كما ذكره  
الراغب ثم ذكر ان الكلام والكلام من الكلام وهو الجرح والثابت في قوله  
للمذنب باخذ في الحاشية من اي المذنب كاشره والكلام لفت وتشرير  
**قوله** رجع عليه بالرحمة وقبول التوبة الى التوبة اذا استعدت الى العبد  
ثم عناه الرجوع عند منع الدم والعزم على عدم العودة الى ما اشار اليه  
المصنف رحمه الله وفي حقوق العباد المأثورة وخوفها لا بد من الوقف والاستحلال  
ولم يذكره المصنف رحمه الله لدخوله في كلامه لان الغاصب ما دام الغاصب  
في يده او فتمته لا يقال انه رجع واذا استندت الى الله فتمت ههنا  
قبول التوبة والعفو عن الذنب وخوفه او التوفيق لها ولما كانت العاقبة  
وقد روي بها بكيا ما ياتي سنة وخوفه مما يدل على خلافها في الجواب  
بقوله وانما زينة الخ فاما ان يتردد ان ما قبله وهو الموت في الكلمات بالقبول  
والعفو كما هو غير التوبة او مستلزم لها وقبول التوبة من مرتب عليه في  
المجرد التوبة او ان التوبة لما دام عليه ما يصره التعقيب باعتبار اخذها اذ لا  
فصل بينهما ولا خطا بينهما ما قيل انه كان مستلزما لقبولها فترتب ذلك على اخر  
انتظاره وكثير في الكلام خلاف حتى تكون العاقبة صحيحة كما نوههم وقوله  
وهو الاعتراف ذكره في التوبة من اعادة المحبر **قوله** واكتفى بذكر آدم عليه  
الصلاة والسلام يعني عليهما لانهما لا يتبع بعضهما في ذكر المنوع ويترك  
التصريح الحسن ونشر التوبة في التوب بالرجوع الى العفو لانهما اوقف بعناء  
الغفوي مع استلزامه للمعاني الاخيرة والكثرة من صيغة التوبة وذكر الرحمة  
لحسنه على احسان **قوله** كرر للتاكيد ولما لم يعطه وصيته الله رتب  
على الاول غير ما رتب على الثاني وهو نوع من البدع يسمى بالزهد وقد عباد  
المبني عليه تاكيدا او تذكيرا له لطول الفصل كما سياتي في ان عمر في وقت لا  
تخسرتهم فمن قال التكرار في الكلام التام خصوصا بعد الفصل بالاجنب

قوله على ما يكاد ادم وحواء

ابن كمال

المحض

المحض للتاكيد بمعية جدا ولذلك عطفنا الزمخشري عليه ما ذكر من التاكيد بالواو  
لانه يصيب وقدم على هذا التوبة والتائيد لانهما لا اهتمام بصلاح حاله وقتراع  
باله والاحكام بالقبول توبة والتجاء وزعن صفوته وان الله ما عسى تثبت  
به الملائكة عليهم الصلاة والسلام وقتد فضل عليهم وامروا بالسجود له  
فان كان كذلك فاما المحكي فلا كلام فيه والافلاكي ايضا ليراعى فيها تلك  
التكثير ايضا فلا يرد عليه شيء كالتوجه **قوله** او لاختلاف المقصود الخ  
فالغرض عن الشايق ليس لانه تاكيد ككتاب العز صنف من المجملين وهو  
من جهات الفصل بترتيب النفا في ترتيبها بانهم ذكر احكامهم اولا للتعداد  
وعدم الخلود فالامر في تكملة تكملة في ثانيا ليمتد في مرتبة يمتد في ويصل من  
يصل فالامر فيه تكملة في ذلك تكملة في ثانيا ليمتد في مرتبة يمتد في ويصل من  
وعبر في الاول بذلك لانه منطوقه فالتمادي والاشارة من قوله بعينكم  
الخ وعدم الخلود من قوله الى حين وفي الثاني بانه لا يمتد في الهدي  
اذ لم يصرح فيه بتكليف وانما اخذ من تعقيبها بالفا والهدي الهدي  
اما على الحدف والايضا لا يمتد في الهدي او على تضمينه فعل الهدي او سلك  
الهدي وخوفه **قوله** والتنبيه على ان مخافة الاضطرار الى الامران هما  
ما ذكرهما الاول من التمادي ورفا الخلود وما ذكرهما الثاني من التكليف  
مقتضى فكان ينبغي ان لا يضافا خوف الاضطرار لاحد هذين الامرين فكيف  
يجتمع ما فلو لم يرد الامر لعطف فاما يا نبيكم على الاول فيكون للعقاب  
به الاضطرار المنزلة عليه جميع هذه الامور والكاظم بالحكماء المهمة والزاي  
المجته الاضطرار لا موطأ مستوثق فيها وقوله ولكنه شئ الخ اقتباس  
لبيان عذره بانه بشئ ما امر به ولو لم ينسبه لخاف من انظر المنزلة عليه  
ما ذكره وقوله وان كل واحد توضيح لما مر وسياك له في نفسه **قوله**  
وقيل الاول من الجنة الخ وهو ضعيف لانه ياتاه قول في الاول ولكم في  
الارض مستقر الخ ولاك الظاهر اتحاد مرجع الضمائر ثم وما قاله الامام  
من انه لما من عليه بما بالقبول رجمانوهما الاعادة الى الجنة فبين انهما من  
مجنون وقصفا مبرم فموت حسن ولا ذكر لهما ههنا واما ما قيل ان التوبة انما  
صدرت وهو في الارض فلا خفاء في ضعف ترتيبها على الصبوط الى السما الدنيا  
بالنفاق قيل انه ليس بذلك اذ لم يثبت انه عليه الصلاة والسلام تاب بعد  
الصبوط بل الظاهر من قوله فتلقى حيث عطف بالفا الى الله على عدم تلبية  
عنه انه عليه الصلاة والسلام تاب قبل الصبوط لانه تدبر حتى فلو تضرعت  
عنه التوبة لتأخر عن الامور المذكورة زمانا وجتمعا خالاه من حال الصبوط  
اي مجتمعين سواء كان في زمان واحد ام لا وهذا هو الفرق بين حالهما  
وكما واما ما قاله الثاني فينفي اتحاد الزمان بخلاف الاول وقد وهم في هذا بعضهم  
بغيرهم قد يفرق من سياق الكلام في بعض المقامات ولذا قال المص رحمه الله  
تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كلها لاجل في سورة الحجر انه أكد  
بكل الاطالة وبلخمين للدلالة على انهم سجدوا بجماعتين دفعة فلا  
يقال انه مناف لكلامه ههنا ما قيل انه تاكيد لمصدر محذوف



اعني صيرها جميعا وانما ان في الصمير المتفصل في قوله استمر لجمعوه لانه لا يفرق  
تاكيدا للصمير المتفصل بالفاظ التاكيد في التاكيد بالمتفصل وهو وان اختلف  
بالمتفصل والتميز وجوبا فانه يفرق في غير قياس علية فلا يقال  
انه اشتبه علية لتاكيد باجمعين بالتاكيد بالنفس وقوله كانه يفرق  
كتايفه عن ظهور صغره فكيف يعني اذ رآه عن بيانه **قوله** الشرط  
الغائي في الشرط الثاني هو ان الشرطية ومنهم من اعترض بما موصولة  
والفائدة حل في حينها النظم بها متعلق الشرط وحمله مع جوابه  
جواب الاول ومنهم من قد عجز جوابا لا قول محذوف ومنهم من قال  
الجواب لها واللام ما ذكره المصرحه الله واذا اريدت ما التاكيدية  
على ان الشرطية اكد الفعل بعد ما سوت التاكيد لان التاكيد اولا  
وطا لذكره ثانيا ولذا اقال المصرحه الله ولذلك الجمع ان الشرطية  
لا يؤكد بها في الاكثر وانما يؤكد في الطلب والمتمم ثم انه هل هو على  
سبيل الوجوب حتى انه لا يخالف الا في ضرورة او سدد وقوله اما نزي  
راسي حاك لونه او هو الحسن الشايع قولان للخفاة لئلا المصرحه الله  
الغائي لان الاتصال عدمه فاذا اجمع اليه لا ينبغي ان يقال انه ضرورة **قوله**  
وانما جيء بحرف الشك لكان الظاهر اذ اقول الذي يخشى ان لا ياتي ان  
بات الاحتمال بالله والتوحيد لا يشترط فيه بعثة الرسل وانزال الكتب  
وانه ان لم يبعث رسولا ولم ينزل كتابا كان لايمان به ونوحيه  
واجبا لما ركب فيهم من الغفول ونصب لهم من الأدلة ومكنهم من النظر  
والاستدلال يعني انه لو لم يكن طريق العقل كان انما كان انما كان الكتاب  
والرسول واصفا لم يكن يمكن لايمان بكلمة الشك فكما اني بها اذن انه  
ليس بواجب فتعين الوجوب بطريق العقل وهذا على اصول المعتزلة  
واما عندنا فلا وجوب على الله فوجه كلمة ان ظاهرا لا قطع بالوقوع  
بل ان شاهدني وان شئت تركت لكون ما علم من فضله ورحمته اكد كلمة  
ان مما ايماء الى رجحان الوقوع وهذا معنى كلام المصرحه الله فهو اكد  
عليه لاننا نرى على النحسين والتقيين العقليين وقيل ان الهدى الخامس  
بانزال الكتب والارسل ليس بواجب عند المعتزلة ايضا فلا ردة فيه قتال  
وقيل ان ان اقرنت بما لا يقتضي شك واعترض عليه بان المفهوم منه  
ان ما يحتمل في نفسه كونه غير واجب عقلا من موافق ان وهو نيل في  
ما مر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ففدية نظروا حتى متعلق بيا تينكم  
لان الخبر كلمة منه **قوله** وكسر لفظ الهدى الى النكرة اذا اعتبرت  
معرفة في معنى فكان الظاهر لاجتماع كنهه لئلا يكون في ما مر من غير لاف  
الاول الهداية الخاصة بالرسول والكتب والثاني اعم لانه شامل لما

محصل

محصل بالاستدلال والتفصيل وليس هذا المبنى على هذا من المعتزلة كما نوهته  
وقيل انه جعل الهدى او لا يمنة الامام المستقيم المقتدي به بشر ذكره  
مضافا الى نفسه ووجه من النظم ما لا يكون لو اني به معتزقا باللام  
وان كان ذلك سبيل ما يكون ذكره بشر نعياد فكيف لو اكنى عنه بالصمير  
وهذا وجه وجه للعدول من غير احتياج الى مخالفة القاعدة وبموت قول  
الطبيانية وضع المظهر موضع المضمير للعلانية الهدى بالنظر الى ذاته  
والصواب الاتباع وبالنظر الى انه اضيف الى الله اضافة تشريفية لخير  
والحق ان ينبغي وهذا موافق لقوله والذين كذبوا في عهدهم من انبياء  
فالمقابل لهم للقابل وقوله مما افاض الخ بيان للعموم السابق **قوله** فلا  
خوف عليهم فضلا عن خوف من الله وعليهم خيرا وعاملة عمل ليس ولا اول  
اولى وقرئ بالرفع وترك التنوين لنية الاضافة وبالفتح والحق الفزع  
مما يكون في المستقبل فيكون قيل وقوله فنعليه يدل على نفي الوقوع  
بالطريق الاولي وليس المراد نفي الخوف بالكلية بل نفيه عنهم في الاخرة  
كما سيأتي وقوله ولا هم يموت عنهم محبوب نفس الحزن وهو ضد السرور  
مأخوذ من الحزن وهو ما غلظ من الارض فكانه ما غلظ من الهمة ولا يكون الا  
في الامر الماضي عند بعضهم فيا ولحينئذ انما يحزن في ان تذهبه وانه  
يعلم بذلك الواقع وقيل انه والخوف كلاما في المستقبل كون الخوف استظهار  
لفقد مطلوب والحزن استظهار غم لفوت محبوب كما في اني يحزنني لان  
وقيل لا خوف عليهم من الضلالة في الدنيا ولا حزن في الآخرة في الآخرة  
العقوبة وفيما نفي الخوف لان انتفاء الخوف فيما هو اكد اكثر من انتفاء الحزن  
على ما فات ولذا صدر بها النكرة التي هي اذ دخل في النفي وقدم الضمير اشارة  
الى انضامهم بانتفاء الحزن وان غيرهم يحزن والظلم هو هجوم نفي الخوف  
والحزن في الدنيا فلا يمكن الحزن على ذلك وعلى حمله كناية كما قال المصرح  
رحمه الله لا ينبغي وجه كنهه اذ انما قل في عن انبياء اثبات الثواب وهي  
الخوف كناية عن نفي العقاب ونفي الحزن كناية عن اثبات الثواب وهي  
اين بلغ من الصريح والادلة ان اثبات الشيء ببينة كما نفي في محله **قوله**  
وقرئ هدي الى الهدى بالالف تاء واو غامها وهي لغة هدي بال في كل  
مقصودا صنف للهدى لانه يكسر ما قبلها في الصحيح فانوا ليا التي هي اختصار  
مخافة على ذلك ولا يفعلون ذلك في الفة لست في هذه قراءة محمد بن  
استحق وهي شاذة **قوله** عطف على قن انبياء قيل واورد الاول اشارة  
الى قلة اهل الهدى بخلاف اهل الكفر ثم اعترض عن جمع ضميرهم بانه  
اشارة الى كثرتهم في الغنى والنعى انه تكلف كاره لاذ اعلم لان من مفرد اللفظ  
مجموع المعنى وليس المقام يقتضي ملاحظة هذه النكت وقوله قسم له فية  
لظلال من لم ينم شامل من لم ينل بعد الدعوى ولزم من المكلفين  
فالعدول عن الظاهر كونه لاجراج امثالهم ومن الناس من اعرب فقالت



هؤلاء من قوله ومن لم يتبع هذا وان كان التقسيم للفضل يقتضيه لان  
 في الشيء وجوده كعدم القابل لتخلقه وعقله وتوحيده فابتنى في  
 صورة بشيوية من قبله في الاحتمالات التي تنتظمها المنطق فأنظر  
 ما بين اول كلامه واخره من التنازع واصحاب النار وسكان النار وكبراديسهم  
 الكفار والاكابر كما يخص المصاحب بالوزن وهو ما جمع صاحب على خلاف  
 القياس وجمع صحت الذي هو مخلصا ومخففة واذا اطلق للكفر التبادر  
 منه الكفر بالله فان اريد ههنا وظاهره وبآيات متعلقات بكذبوا وان  
 لم يرد ذلك في العقل والحق والمجاز والكفر بالآيات انكارها  
 بالقلب والتكذيب انكارها باللسان فالانكار اشرف **قوله** والائمة في الامل  
 العلامة الظاهرة قال الراغب هي العلامة ظاهرة وحقيقة لكل  
 شيء ظاهر وهو ملازم لشيء لا يطرأ بظهوره فمضى اذ رك مدرك الظاهر  
 من ماله انه اذ رك الامر الذي لم يدركه بذاته اذ كان حكمها سواء  
 وذلك ظاهر في المحسوسات والمعقولات فمن علم سلامة العلم للطريق  
 المنطوق ثم وجد العلم علمه انموذج الطريق وكذا اذا علم شيئا مستوعبا  
 علم ان لا بد له من صانع انتهى وفي اصلها ووزنها استقالات فذهب  
 سبويه والخليل ان اصلها آية بفتحات قلبت ياوها الاولى الفاخر  
 والفتاح ما قبلها على خلاف القياس لانه اذا تضمنت حرفا فعلة اعل الاخر  
 لانه محل النخبة نحو جوي وهو في ومثله في الشدة وذغاية وراية ومنه  
 الكافوان وزنها آية على ذلك فاعلة فكان القياس ان تدعم كدابة  
 الا انه ترك ذلك تحقيقا لحدوثها كالحق كقولهم ومنه بعب العنبر  
 انها فعلية فيكون العنبر من تان القوم اذ لخصتم وقالوا في الجمع اياها فظهر  
 الميا والهمزة الاخيرة بدل من ميا ووزنها افعال والالف التثنية بدل  
 من همزة هي فاء الكلمة ولو كانت تفعيها واواها لوافق الجمع واواها  
 قلبوا اليها الساكنة الفاعلية غير قياس لان كسر فاعلة لا قلب حتى يترك  
 وينفتح ما قبله وذهب بعض الكوفيين الى ان وزنها آية كعقبة في  
 فاعل وهو في الشدة وكما ذهب سبويه والخليل في قيل وزنها فعلية  
 بضم العين وقيل اصلها آية فاعلة من اللام واخرجت العين وهو ضعيف  
 فذهب ست مذهب لا يخلو ولما صمد منها من شدة وقال ابن ابي عمير  
 في الزاوية في ان قولنا نقتل انها بمعنى العلامة لانها علامة هـ  
 لا لقطع الكلام الذي بعده ها والذي قبلها قال الكوفيين  
 من رسم ثابت حقون ومنزل قد يرمع منه الاعاير محول  
 وقيل لا يراى جماعة من الفراء وطائفة من الكوفيين قال ابو عمرو ويقال اخرج  
 القوم من انهم في جماعة ترفعوا باعجاب الاكثر الاغلب فلا يرد عليهم  
 تكون كلمة واحدة كمنها متفقان كما قيل في قولنا لث وهو ان تكون سميت  
 آية لانها عجب ينتج من عجايبه كما يقال لثات آية من الآيات انتهى وقول

ابن ابي شريف

المص رحمه الله من حيث انها تدل البشارة الى القول الاقول وقوله  
 لكل طائفة اشارة الى الثاني فكان عليهما ان يميز بين القولين ولذلك  
 اعترض عليهما لانه لم يصيب في خلطهما وقوله واشتقاقهما من اتي  
 بتشديد الهمزة عليه ولا منه بكه وقوله لانها شيتين ايات من آية  
 بالشد بد ايضا قيل معناه شيء لانه باي اي جوابه اي يميز  
 امرا مجمولا من آخر النسخ هذا هو المراد وقيل ان العبارة آية  
 من آية بالمد اي شخص من شخصين شي لانه الاية بالمد بمعنى  
 الشخص وقته نظير وقوله او من او كوالية لانها بمنزلة المنزل الذي  
 ياروي اليه القاري فعينها واوا وقوله واصلهما آية على القولين  
 الاول واو على القول الثاني وكونها على خلاف القياس لما مر والاية  
 اما ايات القرآن او مطلق الدوال وهو ظاهر لكن التكذيب بآيات  
 الابان في المعتقدات منزلة المملوطة ولذلك صرح المص رحمه الله عنه  
 والرمكة انني البراذين **قوله** وقد تمسكت الحشوية بهذه الفسقة  
 على عدم عصمة الانبياء عليه الصلاة والسلام الحشوية سبكون الشريعة  
 وفنجمها قوتها كوا بالظواهر فذهبوا الى التجسيم وغيرهم لا فرق  
 الفسقة قال السبكي في شرح اصول ابن الحلب الحشوية طائفة  
 ضلوا المسو السبيل وغيب اصحابهم تجردوا آيات الله على ظواهرها  
 ويعتقدون انه المراد سموها ذلك لانهم كانوا في حلقه الحسن البصري  
 فوجدوا هم يتكلمون كلاما فقال ردوا هؤلاء الى حنا الملقية ففسدوا  
 الحشاة فيهم حشوية بفتح الشين وقيل سموها ذلك لانهم من المجهلة  
 او هم من المجهلة حشوة فعلى هذا القياس في الحشوية بسكون اللين  
 نسبة الى الحشوة وقيل المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث  
 في ايات الصغائر التي يبعد راجعها على ظواهرها بل يومنون بما  
 اراد الله مع جزمهم بآيات الظاهر غير مراد ويقوضون التاويل  
 الى الله وعلى هذا اطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن لانه مذهب  
 السلف انتهى وقيل طائفة من كجوزون ان يخاطب الله تعالى بالمجهل  
 ويظلمون على الدين قالوا الدين يتلوه من الكتاب والسنة وهو  
 المناسب للحكاية والاني صلووات الله وسلامه عليهم لا يجوز عليهم  
 الكفر وتعد الكذب في التبعيل بخلاف واما غيرهما فالكبار  
 بمنهم صدورهم عنهم عند البعد النبوة عند الجمهور والالحشوية  
 وهو مراد المص واما صدورهم عنهم او خطا في التأويل كجد النبوة هـ  
 فجوزة قومه والمختار خلافه واما قيل النبوة قد ذهب الجمهور الى انه  
 لا يمنع صدور الكبار عنهم ومنع بعضهم واما صدور الصغار  
 عند الحقو في الجمهور لا المختار واما سبها في شرافا الاما فته  
 حشوة فسرة لقية وقالت الجاحظ يجوز ان يصدر عنهم غير الصغار

ففي معنى الحشوية

فسو



خديعة بشرط ان ينهوا عليها فينتهوا عنه وتنبه كثير من هذا الاشاع  
وذهب كثير من المستشرقين الى انهم معصومون من الكفر فبينا ونعدها سموا  
وعنه ان القلب النيام ممل **والعصمة** ما كن يخلقها الله فيهم  
تمنع عما لا يلائق بالطبع **قوله** الاول انه كان نبيا الخ انما قيل  
اهبطه لانه خاطب من خطابه منه خاص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام  
والمنه عن قرب الشجرة وكونه عاميا لان الظاهر من النعمي التجرية  
وجعله طائفا بقوله فتكونا من الظالمين **والظلم** التقدي وهو  
مخصوص بالكبرياء وقوله والظالم ملعون جرة عظيمة كان لا يلا  
نزكها والظلم في اللغة المذكورة المراد به الكفر فلاذ لن فيها وقوله  
استند العصيان والغي وهو الضوئية والعتلال وهو كبرية وتلقين  
التوبة يقتضي انها كبرية بحسب الظاهر وكذا الخسرات وعقوبته  
بالانقياد وخوف **قوله** الاول انه لم يكن نبيا الخ لانه ليس له امة  
ولم يبق من بني نوح ولين سلم فالنبي تنزيهي والخسرات والظلم بمفهوم  
اللعوي وما سياتي في هوانه تعظيم للزلة وزجر لا ولاده وامره  
بالنوبة لتلافى التقصير في صواب ائمة بتدبير واما ما يجر عليه  
فلنير للاهانة بل لتحقيق الخلافة الموعود بها ولين سلم انها كبرية  
والنبي بخبر فانه صمد منته وموفا من فلا نية ذنبا او ليعتد صغير  
في حقه لان النسيان وان حط عن الامم لم يحط عن الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام كحالهم ولذا القاب الرب فيهم كالانبياء به غير  
وقال الجند حركات الاثر استيانت المقر بغيره وقيل ان النسيان  
لم يرفع عن الامم الشان مطلقا واما هون خصا يصرف هذه الامم  
كما ورد في الاحاديث الصحيحة **قوله** اشدة الناس بلاء الخ هذا الحديث  
لخبر حجة التزمدي والنسائي وابن ماجة وصححه لكن ليرفيه سمر  
الاوليا والخبر الحكيم بل غلط الانبياء شمر العلماء شمر الصالحون  
وقال الفقيهين ليس كل واحد من هؤلاء الانبياء الاوليا فاما  
الانبياء فيتحا وزعنهم ويحلي تبييتهم لا كرامة محكمهم ولكن لحقارة  
قد مرهم **قوله** او اذ الخ عطف على قوله معونته جوابا لمر عن انه  
اذا كان فاسدا وقلت ان معونته عليه لما مرفل جري عليه ما جرى  
فذكر ان سحر نياته لانه تعالى قد رتب عليه عند وفهم في الدنيا ولو  
نعم له لعمري في التا اربن كالكال يتم عامدا او جاهلا ووجه السؤال  
ان ما ذكر من المفاهمة على امر الخيرة لا يتصور رتبة النسيان  
وبجوابه ان ظاهر كنهه قيل عليه انه انما يتوجه لو كان بينا عمدا  
طوبى وفي الحديث ما يخالفه الا ان نيات ان الحديث لم يصح عنه  
**قوله** الرابع ان عليا الصلاة فاكلام اقدم عليه الخ يعني انه لخطا في  
اجتهاده اذ قل ان النبي تنزيهي اوقات الانشابة الى قديمين فكل

من

من غير فان الانشابة وقد تكون للنوع كما في الحديث المذكور ويوجد  
مجمع في الازمنة وقوله وانما جري انشابة الى جواب ما قيل كيف يكون  
تنزيها وقد وصف بالظلم وجري عليه ما جرى فقال انه تقطيع التقليم  
ويخوف من جسد الخطية وان لم يكن هذا خطية فان قلت  
هذا لا يوافق ان المجتهد ثواب على الخطاء وفيه الخاب ان يجنب اراء  
الاجتهاد قلت **قوله** لادالة له على ذلك لانه ليس له اجتهاد في محله كما لو  
اجتهاد محتاج بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فاحطاً فنامل وجود الجنة  
مصرح به في الآية وعلوها ما حوذا من الهبوط والمعتبر لتخالفوا في  
وجودها وقبول التوبة بفضل منه وقد وعد به من لا يخلو المبدأ  
لا وجودا كما زعمه المعتزلة وقوله وان غير لا يجتهد في النبوة على كل  
الخلود على التابيد بالقرائن وافادة مثل هو قائلها الحضر وكذا ان تقول  
انه لن يصفى غيرهم وهو الظاهر من قوله مفهوم فافهم **قوله** لما ذكره  
دليل التوحيد والنبوة الخ فكذا انشابة الى ارتباط الانبياء قبلها  
ويزيد هنا توطأ ذكر بني اسرائيل بعد المذكورين وذلك لابل التوحيد من  
قوله يا ايها الناس اعبدوا ربكم الخ وذلك لابل النبوة ان كنتم في ريب الخ  
والمعاد من قوله فانفقوا النار الخ وقوله معقبا بعد ان قري  
بالتخفيف فتعدا فاعله وان شدد فتعدا منصوص بغيره الخافض  
او ينضمينه التصيير ونحوه فمن قال العقاب بتعداد المنعم استمر  
ذا وزم وكلامه بين في الارتباط وخطا في جواب لما واقتضا الخ اي  
اتباع الدلائل لانهم اعلم بما من غيرهم فكان ينبغي ان يكونوا اول  
من آمن به عليه الصلاة والسلام **قوله** اي اولاد يعقوب الخ يعني الانبياء  
وان كان مختصا بالولد المذكور لكنه لما اضيف وقيل بنو فلان يعمر  
الذكور والاناث وهو معنى عرفي فيكون في معنى اولاد مطلقا  
واسرائيل اسم يعقوب عليه الصلاة والسلام وبني جميع بن شبيب مجمع  
لكن كثير لتغير مفرد ولذا الحق في فعله تاكيدا لثابت نحو قالت بنو فلان  
وقد اعراب بالحركات وهل الامم نية لانه مشتق من البنا لان  
الابن فرع الاب ومبني عليه او اول قوله النبوة كالابوة والاخوة  
قولات الصحيح الاول ولذا اقتصر عليه المصنف واما النبوة فلا دلالة  
فيها لانهم قالوا الفتوة والخلق انما من ذوات البنا لان الاخفش  
رجح الشافعي لان حذ قلوا واكثر واختلف في وزنه فقيل بني يعقوب العيين  
وقيل بني يافثا وهو واحد لاسما العشرة التي سكنت فاوها وعور  
من لامها هجرة الوصل وقوله مبني ابيه يجوز ان يكون ولد وكل ما يحصل  
من فعل المجرد بنسبت فنقال ابو الحارث المحرابي والمقصود ونحوها  
بنت الفكر وهو من النسب الى الالة محازا والانتساب في التخصيص الى الفكر  
فلذلك عطف على ما موثقال المنسوب الى الصانع فجعل اسرايل لقب الانبياء



بالسبح لانه يمتحنهم بشفقة الله واعد الله وانيل في لغتهم بمعني الله قول  
اي بالسبح فتمت الخ الذكر بكسر الهمزة والفتحة وضمها بمعنى واحد ويكون بالكان  
والجنان وقال الكسائي هو بالكسر للكان وبالفتح للقلب ومنه الاول  
المصت وصلة الثاني النسيان وعلى العموم فاما ان تكون مشتركا بينهما  
او متضمنة للمعنى عام تشامل الحما والظاهر الاول فاشارة الى الالزام  
التصور والتفكير في النعمة وان المقصود من الامر بذكر الشكر والقيام  
بحق شكرها عطفان فيرتبا فلا يرد عليه ما قيل الذكر هنا قلبه والطلاق  
به هو القيام بشكرها ايماء الى انها من المعامل الحسام التي لا مانع للعاقل  
عن القيام بشكرها الا الغفلة عنها ولهذا باب هذه النعمة على المص  
رحمة الله عطف القيام بشكرها على التفكير فيها كأنه اذ رجع في معنى  
الذكر وفي معنى التكلف ما لا يخفى وهو بعينه مراد المص رحمه الله قول  
والنعمية لطف في شدة ونقيته النعمة بهم يعني بالوصف بقوله الخ  
الح والظواهرات المشارة بالنعمة وهي المنعم بها مطلق النعم لا خصية العامة  
لكل مخلوق كنعمة الرسل عليهم الصلاة والسلام وخلق القوى والرزق وكن  
فتبدت في النظم بهم ولم يطلوا ويعتبر بان يقال نعمت بها على عبدي  
او يخص بعينهم بان يقال على امته محمد صلى الله عليه وسلم ليكون ادعى  
لشكرهم لانها لو لم تخص بهم لم يحل لهم الحسد والغنى على كفرانها وما  
فتبدت حال النعمة هذه على النعمة التي انعم بها على ابيهم كل كلامه  
عن غير دليل على السورة قول وقيل اذا ما انعم الله على عبده الذي  
ارفضاه الرمحشع والمص رحمه الله تعالى بضعفه لانه السباق بنافية  
فان قوله وامنوا بما انزلت لا يتصور في حق ابيهم مع انه قيل عليه  
ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث جعل قوله عليكم مراد اياه  
ما انعم الله عليهم وعلى ابيهم فبين ان جعل على حذف او اعتبار معنى جامع  
بان يجعل الخطاب لبني اسرائيل الكافرين والغايثير وقوله ما انعم  
به اشارة الى احد فالتايد على الموصول واورده عليه ان الانعام على  
الابناء انعام في حق الابناء وبواسطة ولا يخرج بذلك عن كونها انعاما  
حقيقية في حقهم كتي لان الجمع بين الحقيقة والمجاز فيجوز في دفعه  
للازكاب بعد في او معنى جامع او تغليب كالتقريب والحاصل ان المعنى في نعمت  
عليكم بان شرفكم بالشرفين التالذ والطريف الذي اعطاه اذ كان من شرف  
الانبياء صلى الله عليه وسلم وجعلتكم من جملة امته الدعوة له فخصصه  
بالذكر لانه السباق عليه فلا يرد عليه لانه لانه الانعام على الخاصة  
فتأمل وما شيد الموصول محمد وفا في الغنى بها فان قيل شرطوا في حذره  
اذا كان محبورا ان يجتري الموصول بمثل ذلك المحرف او يتخذ متعلقا ويكون  
مفقود هنا قيل انما كلف هذا لانه ان صار منصوبا لم يحد في الجار  
النساء فبقي انعمها كما قيل في الذي خاصوا وفيه نظير وقوة اذكر وباللذ

الكمال

خبر

س

ان كماله

خبر

المعلة

المعلة المشددة مذكور في الصرف ودرجا بمعنى وصلا وحدها لمحيته  
لاكتفا التاكيد وقوله ومومذنت من لا تحرك اليها المكسوراء لغته  
ولحزنها بالمكسور ما قبلها عن نحو محياي **قوله** باليمان والطاعة  
متعلق بعهدى او باوفوا او بها على التنازع وكذا قوله محسرا لا شاة  
**قوله** اوف بعهدكم يحزوم في جواب الامانة به نفسه او بشرط مقدر  
وقوله والتمند ايضا في المعاهد والمعاهد الخ يقال اوفى ووفى مخففا  
ومشدا بمعنى وقيل انها اوفيت ووفيت بالعهد واوفيت الكيل لا  
غير واللغات الثلاث وردت في القرآن كاتيه للعرب وجا او في معنى  
ارتفع نحو رما اوفيت في علمه ومعناه هنا التمت وكلت ويكون عند  
العدس والترك والتمند حفظ الشيء ومراعاة وصحى بالمؤنق للزوم مراعاته  
وقال القتيبي هو طاعة ان الرمحشع عرفك فيما سبق ان العهد للمؤنق وعهد  
التي في كذا اذا اوصاه ووفيت عليه واستشهد منه اذا استشرط عليه واستوثق  
منه فاللافي بهذا المقام الثاني فيكون المراد بالعهد ما استعده من ادم في  
قوله فاما يا بنيكم ان تستنظروا الآيات وفي كلامه حاشا ربه انتهى واما فية  
الى كل منها لانه مدة لو كانت بين شيئين فيصح اضافته لكل منهما كما اضاف  
المصدق فارة الى فاعله وشارة الى مفعوله قيل لا يخفى ان الفاعل في  
هو الوفي فان اضيف الى المؤنق اوفيت بعهدى ومن اوفى بعهد فهو مضاف  
الى الفاعل وان اضيف الى غيره مثل اوفيت بعهدك فالى المفعول في اوفى  
بعهدى اوف بعهدكم تكون لامنا في المفعول فلذا قال ما عاهد بمؤنق  
عليه وكما لطاعة وما عاهدكم عليه فهو الثابت ولا يستقيم غير هذا  
اذ لا معنى لقولك اوف انت ما عاهد عليه غير ان كما يتوهم ان المذكور في  
الكتاب مبتنى على رعاية الاولى والاسباب لتبرئ منى انتهى وهذا على  
الرمحشع ومن نبعه كالمص رحمه الله ومن جعله اسبب وهو صاحب  
الكشف ورواياته انفسه ايضا بانما العهد تكون لامنا في المفعول  
في الموضعين وهو مختار بعض المفسرين وانفسه مراد عنه تكون لامنا في  
الاولى للفاعل والثانية للمفعول كاذرة العلامة والمص رحمه الله المعنى  
اقتصر في النظر حيث قصر معنى الانعام على الامتثال ومتبني الكلام على معنى  
الاخر ومن الناس من ظن ان كلام المص رحمه الله مخالف للكلام الكشاف  
ولم يثبت وقيل انهم يحقوا هذا التوجيه على جملة مضافا فيها  
على نعم ولقد لان الاصل الاكثر الاضافة الى الفاعل فلا يقدل عليه  
الاضافات وهذا لا صار في الاول لانه تعالى عهد النبي بقوله يا بنيكم  
في الآخرة وفي الثاني صار في الاخر من منته وما اعترض به من فروع بات  
العهد المتعلق بفعل المعاهد يكون الوفاة من المفعول بالامتثال  
بالمعلق عليه ومن الفاعل لانها بالمتعلق واذا ثبت جعل اداة المتعلق  
عليه وفاء بالعهد فلم يكن اوفى المشكاة اوفى انتهى ولا يخفى ما في الكلام

س

ان كماله

خبر

عصار



الاختلال سؤالاً جواباً أما السؤال فلان قوله لا معنى لقوله  
 أو فاما عاهد عليه غيرك لتبيننا لا ما نحن فيه واما مثاله ما  
 عاهدك عليه غيرك ولا شبهة في صحته واما قوله لا حقا ان  
 المؤوف هو الفاعل فكل من حق اريد بها باطل لانه اذا سلم ان العهد  
 نسبة بينهما فكل منهما مؤوف ومؤوف قال في الكشف فستر العهد بالمعاهد  
 عليه واما فاعله الى من له لا من هو به وذلك لان المعاهدة وان كانت  
 بين اثنين الا ان المعاهد عليه مختلف من العهد الا التزام من الله  
 الا كراما اذا كانت شيئا واحداً مختلف تعلقه كالعطاء بالنسبة الى  
 المؤوف والمؤوف واحد كائنا كانا على سفير وخو به فلا يفترق المعنى  
 بهما لا صافين اذ لا اولوية من الجانبيين وفيما نحن فيه اضافة  
 الى من قام به او لكون مع المعنى عليهما والافعال المعقولة كليهما ولهذا  
 اضيف في الآية الى من هو قوله لا نطقتا طلبا لوفاء ووعدنا لا نقيا  
 كان المتناسب ان يشارها مفسرة بما عاهد مؤوف وهو الامكان في الظاهر  
 في الايمان بنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم والكتاب المجيد وهو مقتضى  
 النظم وما عاهدكم عليه من حسن الثواب على التقديرين وقيل وقع  
 الامتنان والاعلان على الثاني انتهى واما ما ذكره المحقق من تفسير الوفا  
 فليس في كلامه من ان النية على ان العهد معنى والنسبة معنى آخر متعلق  
 به واللام في الثاني وقتد مختلف فاعل المعنيين وان كان بينهما مثلية  
 نحو عجبني ضربك زيداً افتما **قوله** والوفاء بهما عرض عن عرض المحققين  
 بما عاهد الله وعهدنا وكون كلفي الشهادة وحقق الدما اول  
 المراتب باعتبار الظاهر المشاهد الذي يترتب عليه احكام الشرع فلا  
 ينافي في الاول الحقيقي لهذا النظر في دليل التوحيد وتوصية العالم  
 بالوحد والنبوة مع ان هذه شجرة لها منازلة من لهما **قوله** ولها  
 سما الاستعراق الخ لا يخفى ما في الاستعراق مع الحرمان لا الهام والتمويه وقوله  
 بحيث كفيل عن نفسه ان يفعل كل مستغرق وكل واحد متا والاكات  
 الظاهر بفعل عن انفسنا **قوله** وما روي عن عباد بن عباس رضي الله عنهما في رواية  
 ابن جبر بن جندب صحيح وكذا ما جعله كرم في سنة ضعف والاصح رجم الضمير  
 وهو مشتقة التكليف وكونه قدما وما يظن ظاهرا من انباء محمد صلى الله عليه  
 شامل لغير كلفي الشهادة **قوله** وقيل كلاما مصانفا الى المعقولات الخ قيل  
 هذا ما اشار اليه المحقق في تائيدا بقوله بحيث قال ومعنى قوله انما عهدي  
 ٢ ووفاء عاهد مؤوف عليه من الايمان والطاعة وقوله والتمام الطاعة  
 لعم لفظ التزام لانه الطاعة بالفعل في دعوى عن فعلها عاين ولعم  
 واقفا وهو ظاهر وقد خفي هذا مع ظهوره على بعضهم وقوله وقرئ اوفت  
 بالتشديد وهي قراءة الزهري **قوله** وحضورنا في تقصير العهد لانه  
 السياق عليه ولنا حصة الزمخشري وان كان الاولي الاطلاق **قوله** وهو

الذي

كد في افاة المختصر الى هذا من كتاب الكتاب وهو مما اختلفوا فيه  
 واضطربت اقوالهم وهذا اذا كررت زيدا ما قال لوه على وجه ستر رفع  
 فيه يد اليك لغاب الاشكال **قوله** قال سيبويه في باب  
 عقد هذه المستقلة في قوله الامر والنهي بحثا رفعتا المصنف في الام  
 الذي بيني عليه كما لخص في باب الاستفهام ثم قال فذلك قولك زيد  
 اضربه وزيد امر به ومثل لك اما زيد فاقبله فانك اذا قلت زيد  
 فاضربه لم يستقم ان يحل على الايدي الا ان يري انك لو قلت زيد فمطلق  
 لم يستقم فان شئت نصبت على شيء هذا التفسير وان شئت على تقدير  
 عليك زيد او من ذلك قوله وقابلت قولان فانك فتنهم وقال  
 ابو الحسن تقول زيد فاضرب فاعمال اضرب بعدد والقام معلقة بما قبلها  
**واعلم** ان الدعاء بمنزلة الامر والنهي واما قوله الزانية والزاني فحمله  
 على ضمنا رسا اذكر لكم حكما على حد وقابلت قولان الخ وقد قرئ الشارح  
 والشارح وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة هذا محتمل كلامه  
 وقال السرياني في شرحه اذا قدمت الاسم واخرت الفعل كنت في ادخال  
 الفاعل اختيارا ان شئت ادخلتهما وهي بمنزلة ما في جواب اما وان شئت لمزجتهما  
 وذلك قولك زيد اضرب وزيد فاضرب فاذا قلت زيد اضرب فتقديره  
 اضرب زيدا واذا دخلت الفاعل فلا حكم الامر ان يكون الفعل فيه تقدما  
 فلما قدمت الامر اضربت فعلا وجعلت الفاعل كاله واعملت ما بعد  
 الفاعل الامر عوضا عن الفعل المحذوف وتقديره نأهت فاضرب زيدا  
 وما شبهه فلما خذفته قدمت زيد الميكوك عوضا من المحذوف  
 واعملت فيه ما بعد الفاعل كما عملت ما بعد الفاعل في جواب اما فيما قبلها  
 فاذا قلت زيد فاضرب فهو على تقديرين احدهما اضرب زيدا فاضربه  
 والثاني عليك زيدا فاضربه واما قوله والشارح والشارح فاقطعوا التثنية  
 عند سيبويه مبنى على ما قبله كانه قال ومما نقص عليكم الشارح  
 والشارح ثم قال فاجعلوا لفعل الفاعل بالجملة وهذا محتمل في جواب  
 سيبويه ومحل الكلام محصور من انما افترق الفعل بالما وكان طلبيا  
 والمنصوب ينصب بالفعل الذي بعدهما اذا لم يشغل بضمير لكن بطريق  
 المنجاة عن فعله لول عليه في قوة المذكور فالما عاطفة بحسب الامثال  
 وهي الان في الخبر وان اشتغل بالضمير فلا تكلف فيه حينئذ وفي الكشف  
 وايضا قاله يوك فلا تنقصوا وهو من قولك زيد اذهبته وهو اذ في افاة  
 الاختصاص من انك تعبد النبي وقال قدس سر في شرحه ان مثل زيد اضربه  
 بضمير خاصا فاذا نقل الامتنان على شرطية التفسير مثل زيد اضربه  
 وذلك القرينة على ان المحذوف بقدره موحدا كان او كد في افاة الاختصاص  
 لان الاختصاص بما وقع عن اثبات الكسوف ونفي اذا ذكر والاثبات صارا وك  
 على ان الاثبات اللاحق يمكن ان يعبر على وجه الاختصاص وقد يقال تقدم

سعد



المعقول صورة ذاك العلة بغيره كونه لغزير الشايق وان لم يكن هناك شيء  
من ادوات الحضر وحسينيذ يتكرر الاختصاص فيصير ذلك وكذا الكلام  
فتما اذا كان الفعل مترا او مبرا مثل زيدا ضرب وزيدا الاقصر به  
وقد يؤكد الاختصاص من حصوله لتمامه اياضه وعكسها لتمامه فاعيد  
اذا ان كنت عابدا افايته فاعيد وذكر المص في قول متعالي وريكة فكبر  
اي لخصص لا تكبر بالتكبر ودخولها للمعنى الشرط كانه قنيليا امكرو  
فلا تتبع تكبير اي مبرا كبر من شيء فلا تتركه ومعه بالكتريا وقري  
منه ما يقال في مثله على حذف اما وقد يجعل الفعل مشغولا بالضمير  
بحوزته افاضته وعلمه قوله واتي فارهبون وينبغي ان يكون اوله  
من الاوكاد ان يقدريه عند المعمر ومما يكر من شيء فاتي فارهبون  
فكرت في التعلق كذا للاختصاص وتعلقته بالشرط العام الذي هو  
دفع شيء ما كذا على تأكيد **وهامنا** مباحث الاول ان اياي  
فارهبون ليس على شرط النفس لامتناء تؤسطر القابض الفقل والفقو  
وما لا يعمل لا يفسر عاملا ودفعه ان امته واتي ارهبون زحلقت  
لما لا شغل جز الشرط الشايق انه لا حاجة الى جعلها خزانة مع ظهور  
العطف الذي اختاره في المفتاح ولا يقدح فيه اجتماعه مع واو العطف  
وحوها لانها لعطف المحذوف على ما قبله وهذا الفاعل العطف المذكور على  
المحذوف ووجه النفاذ ان المعنى ارهبون في هذه بعد رهبنا والاول  
بطريق الاختصاص والثاني دونه وان رتبنا المفسر بعد المفسر ههنا كلها  
لنفسات فلذا ترك العطف من ثمرة فوق بترسكي الشايق بانها عاطفة  
نحسب الاصل وبعد المحذوف زحلقت وجعلت جزائية فكلام المفتاح صريح  
في خلافه فانظروا تاخير الفقل فمؤن الى القرنية واما على تقدير ما قلنا  
بدلالة ونقل عن المص انه قالت في اتي ارهبون وجوه من التاكيد  
تقديم الضمير المتصل وتاخير المتصل والفا الموحدة معطوفا على  
ومعطوفا تقديره اتي ارهبون فارهبون احدهما ضمير والثاني  
مظهر وما في ذلك من تكرير التوكيد وما فيه من معنى الشرط بدلالة  
الفا كانه فتل ان كسرت كاهبين شيئا فارهبون انتهى محصلة **انا اقول**  
قد سمعت كلام المتقدمين في هذه المسألة ومحصلة ان الفا في ذائقة وانه  
اذا ذكر فيها الضمير من باب الاضمار على شرط النفس وانها عاطفة على  
فعل طلبي مفترضا والفعل الطلبي يتضمن معنى الشرط كافي نحو اسلم  
تدخل الجنة اذ معناه ان تلم تدخل الجنة ولذا يجوز اجزا جوابه  
واما لخذ الشرط وجوابه والمعطوف والمعطوف عليه فعلى حد قوله  
فمن كانت هجرة الى الله ورسوله فمجهز الى الله ورسوله وهو مبرا  
يعيد تحقيق الفعل وتقريره على ابلغ وجهه واكده وقد يستلزم ذلك  
للمعنى لانه ابلغ في التحقيق ويؤيد هذا تقدم المعقول معنى وان لم

يكن

يكن مقدما لفظا كما في الله ببسط الرزق فما ذكره المؤلفون والمحقون الذي  
سأعده المؤلفين **والعجب** من المعترضين على قوله نقل عن  
الشيخ في كونه كلامه كما سمعت مما هو مخرج فيه فانه صريح او لا يعطون  
جعله في كونه كلامه مشروطا بقوله له اتيك اعني فاشي يا جارا ولذلك  
يتمه سببونه رحمة الله بوقوع الفا في خبر الموصول ومنه يعلم انه لا فرق  
بين تقديره ما تقدمه نيران لانه ليس تقديره حقيقيا وليس كذلك  
في هذا راي سوى بيان وجه ما ذكره الخاكة وتوضيح لطائفه  
لغيره من هذا او ذكره كلاما لا طائل تحته ومنهم من جعل كلام المص  
رحمة الله بخالف الكلام الزمخشري بتمه انه يعيد التخصيص على ابلغ  
وجهه واكده كما عرفت وكذا تبلغ من اتيك بعد ظاهر **قوله** والرهبة  
خوف منه تحريم في الكشف قيل لانه رهبة خوف مع تحريم والاتقان مع حزم  
فالاول للعامة والثاني للامنة والاشبه بموافق الاستعمال  
ان الاتقان الخ فاعطى المخوف وان يجعل نفسه في وقاية منه والرهبة  
نفس الخوف فافترقا والمثاسب ان يخافوا المجد ورشعة يحفظوا انفسهم  
عن الوقوع فيه فلذلك قدم الامر بالرهبة في عقب الاول عمن ذكر  
النعمة والوفاء بهما المنعم لانه عظم الجزم عظم النعمة المذكورة  
وعظم منتهى ومعه بالخالفه والثاني عن الايمان بفضل المنزل على محمد  
عليه السلام لان القهوي نتيجة الايمان المعتبر به اذا كان التقدير  
عن طمانينة سواء كانت عينية او مبرهانية او بياينة **قوله** والارنية  
منضمة للوعيد والوعيد الى الوعد والوعيد في قوله تعالى اوف بعهدي  
والوعيد في اتي فارهبون وجوب الشكر في قوله اذكر وانتمي لانه  
بمعنى شكر واو الوفا بالعهد ظاهر وكونه لا يخاف لانه من حصر الرهبة  
واما قال في الاول منضمة لانه ليس بصرح بخلاف ما قبله وهو ظاهر  
**قوله** افراد الامكان بالامرية له انما امر او لا بالوفاء بالعهد والمراد  
به الايمان والطاعات كما مر افردة بعد ذلك بالامر وفي تكرار  
حقت عكته وانشاره الى انه العدة المقصود منها **قوله** وتفيد المنزل  
بانه الى اشارة الى انه حال مفتية وما اترك عبا رة عن الكتب السماوية  
المهدودة وقوله من حيث بيان وتعليل لتصدق بانه مطابق لنعته  
الواقع فيها والمثالب مستحقة كالمعصية والمواظبة على المحرمات كالكذب  
والزنا والربا وهذا الاخفاء فيه انما الخفا فيما استخف به شرهته  
فبينة بانه مطابق لما باعتبار انما كان مقتضى الزمان ومصالح تلك  
الامر وقت انتهي ذلك والشيء ينتهي بانها امر ما فكاكنا لبيان  
الاول كان مؤقتا والموقت يدل على حدوث خلافة فليس بدلا  
كما توهون وقوله وفيما الخا فيها اعطيت على قوله في القصص كانه  
قيل مطابق لما فيها بواقعتها من القصص والوفاء بالخالفها من جزئياتها



ولما كانت المظان من جهة الظاهر بحسب الظاهر بين وجهها  
 بقوله من جهة **قول** لو كان مؤسسي عليه الصلاة والسلام حيا  
 الخ لانه اعظم اولي العزم من غيره وكذا ما وجدنا الحديث المرفوع  
 الامام احمد وابو يعقوب في منتهى حديث جابر بن عبد الله رضي  
 الله عنهما استاذنا صلى الله عليه وسلم في أشياء كتبتا من التوراة  
 الخ اها في رواية اديها علمنا وموكل على النبي عن قرأتها وحسب اذا  
 جرت محرف ففتح سينه والا فمما ساكنة ما لم يضر شاعرا وقيل عليه  
 ليس معنى الحديث ووجهه ما ذكره والا فمما ساكنة فانه  
 عامر شامل لجميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان كل شيء متقدم  
 لوقوعه الى زمان المتأخر لها وسعة الاشارة لشمس شريعة بك  
 معناه عموم الرسالة الذي هو من جنسها نصيب على الله عليه وسلم فلا ينع  
 احدا بعد الا اشارة على الله عليه وسلم ولا يخفى ان عموم الرسالة  
 يقتضي عدم العمل بغير شريعة صلى الله عليه وسلم ووجهه ان شريعته  
 اكمل الشرائع المقتضى ذلك لكونها مسبقة لغيرها وهو المراد فتأمل  
 وننتبه خبر تقييد **قول** بان وجهه ولذلك عرض الخ لما فيها من  
 الاعلام به والتصديق له ولما علم من الكلام انه بطريقا لتفريغ  
 والشروط لا التفتت بما قد قيل بانه لو اوجبه لكان حق النظم  
 فلا يكونوا بالفاء المتفرجة لا الواو ولذلك ذكر التعليل هنا  
 سياتي في الجواب فافهم والتعريض به ليكرشي والمراد منه شيء  
 اخر كقول المحتاج جئتكم لانظر الى وجهكم الكريمة والغرض الاستعانة  
**قول** بان الواجب ان يكونوا الخ فوجوب سؤال سياتي فينبطه تقدير  
 كيف جعلوا اول من كثر وقد سبقهم الى الكفر به مشركوا العرب وكذا  
 فافهم التقييد بالاولى والكفر منتهى عنه بكل حال فليجاب  
 بانه تعريض كذا في عبارة عن ان الواجب ان يكونوا اول من كثر به وانه  
 ببيان الزيادة لزيادة قبحه وشجاعته وتشبهه بكفر مشركهم  
 من اولادهم فهو اعز ان يستشعروا سنة سيئة فان قلت كيف  
 يجب ان يكونوا اول من كثر به وقد سبقهم جمع من اهل مكة بين  
 ظاهريتهم حتى قيل انه من تكليف ما لا يطاق قلت **الاول** اما بالهيئة  
 لقوم محملين او مطلقا وعلى الاول لا اشكال فيه لان المعنى اول  
 من اليهود ومن غير اهل الكتاب او من قوتكم لانكم تعرفونه كما تعرفون انبا  
 او اول من آمن بمبادئ التوراة او مثل اول المؤمنين السابقين او  
 انتم اذا قلتم انهم انما يكون اول من ينسبوا والمراد امتوا به وان كان  
 عام فافهم بمعنى التيق وعدم التخليف كما في قول كانت كان للرحمن ولذا فانا  
 اول العابدين اذ فانا شيق غيري في سورة عن المباداة والسبق **قول**  
 ولا نعلم كانوا اهل النظر الخ عطف على ذلك وموعلة لوجوب الايمان

التي قال  
وعصام

به والعلامة بشانه لما في كنهه والاستغفار طالب الغنى والنصرة عليهم وكانوا  
 يقولون للمشركين سيطرتم على نعمته كذا وكذا انقذتكم من يده وتلك  
 فامتلأوا من نعمته ما عرفوا كفر وايه والمبشرين بهم بكسر الشين وفتحها  
 فان قلت هذا الكلام يقتضي رجوع الضمير الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وقوله فيما سياتي فان من كفر بما افراك فقد كفر بما نصبت فانه يقتضي  
 رجوعه الى القرآن والظاهر ما في الكشاف ولا نعلم كانوا المبشرين بزمان  
 من اوجبه الله والمستغفرين على الذين كفروا به وكانوا يعبدون ابناء عاد  
 اول القاسر كلهم فلما بعث كان امرهم على العكس قلت **العلامة** بشان  
 الرسول ومعجزاته المؤدة كوالايمان به يقتضي لايمان بالقرآن لانه  
 اعظم معجزاته **فان** انبا انما هو اصل المعنى وفيما اشار الى ان الايمان  
 بما انزل لا يكون بدون الايمان بما انزل عليه ولا صعوبة فيه كما توهم  
 مع ان عود الضمير الى النبي صلى الله عليه وسلم صحيح فيكون في اول كلامه  
 اشارة الى وجهه وقيل لانه لا يقتضي الا الايمان بالقرآن وقيل لمحمد  
 صلى الله عليه وسلم لثبوت ذكره بذكر الانزال وهو قول في العالمين وقيل  
 لما علمكم وهو التوراة فان فيه نعت محمد صلى الله عليه وسلم وعلية الرجاء  
**قول** واول كما فرغ من خبر من ضمير الجمع الا انما اوله لان افعال التفضيل  
 اذا اضيف الى نكرة تحب المطابقة بين تلك النكرة ومكملها عليه افع  
 التفضيل بقوله هو افضل رجل وهذا افضل رجلين وهذا افضل رجال  
 لانه والموصوف واحد بالعدد لان المعنى على تفضيل ذلك الواحد  
 ان فضلوا واحدا واحدا وتفضيل في نيك الفردين ان كان التفضيل على اثنين  
 اثنين وكما صال المعنى في زيد افضل رجلين وهذا افضل من كل واحد واحد  
 من الرجال وتحقق ان افعال التفضيل اذا اضيف الى المفضل عليه فان  
 ارتد التفضيل باعتبار الذات لم يكن بد من ان يكون المضاف اليه متعددا  
 بمعنى ظاهر التحول في الفضل عليه كما نقول زيد افضل القوم ولو قلت  
 افضل قوم لم يتغير اذ لم يتغير دخول فيه فلهذا وجب ان يكون معرف  
 وان ارتد التفضيل باعتبار العدد المتعدد المطابق له اضيف الى النكرة  
 المفصولة بالعددين واحدا واحدا وعلى هذا الواضف الى محدد  
 العدد لم يتغير المعنى ولم يمكن الاضافة اليه مما عدا ولو اضيف الى المعرفه لالتبس  
 بالمعنى الاول فاضيف الى النكرة الدالة على العدد وكان فيه توفير  
 لحق الجسدية لانهما على ما الا ان احدهما مقصودا صلا والاخر ترجحا  
 وكذا الحكم في انما استفهاما وشروطا في الاضافة الى معرفة او نكرة فافهم  
 فانه مما استنبط على كثير فلا بد من التاويل اما في الاول او في الثاني  
 بان تقديره هو موصوفه مفرده لفظا مجموع معني كقوله او يقول الاول  
 بلاكن كل واحد منكم يتبعني كما يقول في الاشارة نحو كذا في حلة وقيل  
 لانهم لا يضافهم على الكفر بعدد الشخص واحدا وان الاصل لاكثر واحد

التي قال



منكم اول كافر وقد فاضل الثاني على الاول لان فينا واول الاول  
 ارتكاب التاويل قبل الحاجة اليه لانه ظاهر في نفي العموم والمقصود  
 عموم النفي فاحتاج الى قاويل اخر كما قال الشارح المحقق انه لنعم  
 النفي واقطاع كل بعد اعتبالي لا يفي لا يكون وكذا من شتر في نفي  
 واورد عليه انه لا حاجة للجمعية التي هي تفديت كل فالاول هو انعم  
 الشك بالقرينة في قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور فان قلنا  
 كيف لا يكون كل واحد اول اول اول واحد منهم تنافي اولية الاخر قلنا  
 قد عرفت ان الاول ليس حقيقة بل بالاضافة او ما ولس  
 كما مر وهذا على مذهب الجرم هو الثاني بل بموجب المطابقة في الوعد  
 ومنه قال بعدم الوجوب لا في قوله قلنا المراد المتفرع لا الدلالة  
 على ما نطق به الظاهر في معنى التفرع في الكافرون غيرهم كان الجاهل في  
 المثال غيرهم وكلامهم من انفسهم في معنى التفرع في اول الكافرين المشركون  
 فلا ينبغي انهم والتفرع الاول هو انه ينبغي ان يكونوا اول جماعة آمنوا  
 لما عندهم من استجاب الاولوية فالاولوية فلا تكرر في التفرع في كامل  
 اوقات الفضل عليه كقوله لعل الكتاب بقرينة ان الخطاب معهم اذ يقدر في  
 الكلام مثل وهو ظاهر وذهب بعضهم الى تفديت لا يكونوا اول كافر واخر  
 وقيل اول زائد ومولجيد **قوله** ما ومن كفر بما معه فالصبر كما معكم  
 وعلى الاول لما انزلت وما ذكر من انهم اذ كفروا بما صدقوا فقد كفروا  
 به فنزل علينا ما نيتهم لو كان كفرهم به انه كذب كلمة اما اذا كفروا به  
 كلامه تعالى واعتقدوا ان فيه الصادق والكاذب فلا ولم يكن هكذا  
 الوجه مخرجوا وقد يتوهم انهم خوات ثالثة عن الاشكال  
 المعنوي وليس يدرك لانهم ليسوا اول كافر بالمؤامرة بهذا المعنى بكل  
 المشركون قبلهم وانما وقع لهم ذلك بعد الكفر بالقرآن انتهى ويرد  
 عليه ان كفرهم به لا يتوقف على اعتقاد انه كذب كلمة بل اذا اعتقدوا  
 ان فيه كذب نالهم الكفر بكل ضرورة ان بعضهم يصدق بعضهم وانما اذا  
 كذب بعضهم نظري الاحتمال الى الميا في فكيف يصدق ما معهم فالوجه  
 في مخرج هذه انه واقف في مقابلة آمنوا فيقتضي اتحاد متعلق الكفر  
 والامكان واما قوله لانهم لم يكونوا اول كافرين بالنزلة الحقة فطلالة  
 ليس مقننة اول كافرين بالنزلة مطلقا بل اول كافرين بها وهي بعد وعبد  
 وليس فيهم كذا وهو ظاهر والمراد بالمعينة معرفتهم بها وقيل انهم بها  
 وعلمهم بها كما يقال صلب كتاب واهل كتاب ولذا قيل معنى كونهم كافرين  
 اعتقادهم به واذا علم انهم لغيره لا محذور الاقتضات فيخلص باهل الكتاب  
 ولا نبيسا ولا مشركون من الاطراف فلا يرد ما قلناه القاضل ورد ايضا  
 بان لا فرق بين لزوم الكفر والنزاهة ومن لم يزل الكفر لا يسي كافر المشركوا  
 مكة ليسوا كافرين بالنزلة فان لم يزل الكفر بظاهري الكفر بالقرآن من حيث

اصلهم

سعد

فسد

لايد

لا يدركون بخلاف بني اسرائيل لانهم بانك والقرآن التزموا انكار ما في التوراة  
**قوله** اول اول اول لافعل لافعل الخ قال المتردد في شرح الفصح كان ذلك عام  
 اول لا يكون لانه لا يصر في المعرفة والتكلم جميعا لكونه افعلا صفة ولذا كان  
 مؤنثه اولى واما الثاني فعم لا اول اول اول فلاتهم يتعلمونها مع الاخرى  
 كثيرا والحكم على الاول بانه افعلا قوله التفرع بين وفاؤه وصيته واووا  
 نادى من دونه والهمزة من الاول تنبيه لمرادها واووا الجمع واووا من  
 الاولى ممن مؤمنوا واصلهم واولي وقال المتردد في اقول فاعل وليس بالفعل  
 فقلبت الواو الاولى هزج واذا عرفت واو فاعل في غير الفعل النفي وكون  
 وزنه فاعل ان اراد اذا كان استملات كان فاعلا ينادى فله وجه فيزيد  
 فيخالف وزن الكلمة وان اراد مطلقا فيبطل منع مرفعه وقوله اول  
 من كذا وقوله لافعل لافعل هو قول وكذا نزل على هذا اول والمراد  
 لافعل في محقق فانه يجب تفديت فيضهم من قال انه اول والامتل  
 اوال وقيل من ال والاصل في ال اول فاعل في الهمزة فتية واووا واذا عرفت  
 في الواو الاخرى وهو ظاهر ووال في معنى تبادر في ال بمعنى جمع وقوله  
 غير قياسية لان قياسية في حقيقة القاء بحركة الهمزة على الساكن فيلها  
 وحذفها **قوله** ولا تستبدلوا بالامكان بها في الكتابات الاشترا استعاق  
 الاستبدال كقولك استبدلوا بالامكان بها في الكتابات الاشترا استعاق  
 مثنا والافال الثمن هو المشتري بموفي في شرحه المحقق في اشتراكه في  
 تحقيقية جنتية على تشبيها يستبدل ال الرياسة التي كانت لهم بايات  
 الله بالاشترا وجرت في الفقار المتبعية كما في الآية الا انه وقع التغير  
 عن المشتري بالثمن بخلاف ما في الاشترا الحقيقي فلما جعل قرينة للاستعاق  
 وجعله في الكسف بجرت دامن وجه ترشحات من كثر وهو غريب في اجتماع  
 ولما فيه من الاتحاد ذهب اكثر مشرعيه الى ان المراد ان هذا اشتراك  
 لغوية كاطلاق الواسع على الالف لما انه استبدال مخصوص استعمل  
 في المطلق لامعنوية تشبيه على التشبيه اذ حينئذ تنفع الرياسة في  
 مقابلة المشتري والامكان في مقابلة الثمن عكس النظم والكثرة في التمثيل  
 بالآية في مجر هذا لافلا الاشترا على الاستبدال ال ومنه قيل يجوز ان  
 يكون من باب القلب في التشبيه كما في قوله اما البيع مثل الرقاب وقد  
 بان على تفديت التشبيه لا يكون هاهنا الا تشبيها يستبدل ال الرياسة  
 بالايات بالاشترا وتشبيها الرياسة لكونها مطلوبة عندهم مرغوبها المشتري  
 وتشبيه الايات لكونها مستبدل ولذا في مثل الرياسة بالثمن ولم يقع ذلك  
 في شيء من التشبيهات الشاذة لانه مقننة انه يجعل المشبه به مشبها  
 بالاشترا فان قلنا **قوله** فاعلى ما ذكرتم فلم عبر عن الرياسة بلفظ الثمن  
 قلنا **قوله** للاشارة الى انها تقتضي ان تكون وسيلة مستبدلة بمرفقة  
 في نيل المآرب لا مرغوبة مطلوبة ببدل ما هو لغزا لاشيا اعني الايات

عما

قطب



للمخافة التي هي من خوفهم كل خير وكال وفنيته تعريض وتجهيل قوي حشحووا  
 الاشرف واستلوا الى الاضطرار غرايب لطيف حيث جعل الشري بمسا  
 باطلاق لفظ الشري عليه شمر جعل الشري بالشرى بايقاعه بدل لالتسا  
 جعل بمسا بدجول الباعلة ولا يخفى ما في هذه الكلمة التكلف وجعله محازا  
 من سلا مشحا كما ذهب اليه اكثر الشرح اقرب الوجوه الشلافة فان قيل  
 الاشتغال بالمعنى الاستغناء به بالامكان بها انما يقع اذا كان مؤمنا بها  
 شمر نزلوا ذلك لظهورهم المتدينون كما في شمر والاضلالة بالهدى قيل  
 مبني على ان الايمان بالغواية بالمكان فالآيات كانت الكفر بالآيات  
 كفر بالمؤادة فيتحقق الاستغناء والاشتراف والاشتراف من التفتير عنها  
 بالشر كما في شمر ان المبرر جازية الفشار التعميم لمسا سببه لما بعده  
 وذكر تفسيره بغيره على التخصيص **قوله** بالامكان وانما يقع الحق فيهما هو  
 كالمبادي النعم المذكورة لاقتضاها بالامكان وانما يقع وليست مبادي  
 حقيقته له فلذا الفهم الكاف والترصية بمعنى الخوف مقدمة التقوي  
 وعموم الخطاب لجمع اهل الكتاب لانهم كلهم ما مورود بالامكان به  
 والاطلاق اهل العلم عليهم سايقا بالنسبة الى غير التفسير للكتاب ولا ينافي  
 هذا ما مر من جعلهم علم وخوف وقوله امرهم بالتقوي الذي هو منتهاه  
 جعله بمنتهى لغيره على الخوف كما مر ولا ينافي من غير منتهى باعتباره  
 بعضه وقيل على ما ليس التقوي بطلقا منتهى السلوك بل منتهى باعتباره  
 بكماله المترتبة على اشتغالها وفيه نظر **قوله** عطف على ما قبله والليس في  
 لغيره بعبته لانه يجوز عطفه على النفي لا قول والاكفر ليس بالضم اذا لم يكن  
 واضحا والبا اما صلة اي معدية لان الصلة كما تستعمل بمعنى الزام فيستعمل  
 بمعنى المعدي والاستغناء اي لا يحصل الحق بغيره بل بغيره غير واضح  
 سبب باطلهم ورجح الاول لانه اكثر ولا داعي للعقد ولعمدة وانما قال  
 وقد تكرر منه لانه يفتك عنه كثيرا ومووطية لاستعماله في الاشتباه  
 والاشارة الى انه محاذ ووصف الباطل باختراجه من بيان الواقع والامس  
 كما يكون بادخاله لغيره يكون بيا وبما وكتمه وقوله والمعنى في اشارة  
 الى ان الباطنية صلة وقوله بسبب اشارة الى انها الاستعانة ولحقه لانه مخرج  
**قوله** كانهم امروا بالامكان ونزك الضلال الامر بالامكان في قوله وامنوا  
 وترك الضلال في قوله ولا تشركوا بالله او المراد به الكفر واذ رجع تحت الامر  
 له لانه عليه وان كان منه متاعا غشوا الضلال للغير اما بالتبليغ والافتقار  
 وهو ظاهر **قوله** او نصب باضماره على ان الواو لجمع العطف على قول  
 جزم الواو بمعنى مع ونسقي او الجمع وواو الصرف لانها مصروفة بها الفعل عن  
 العطف لا يقال النفي لما توجه الى الجمع يجوز افرادها بها بل ان الاخر  
 لا يقال قول النفي المتع من الجمع لا يدل على جواز افرادها ولا على عدمه وقد  
 يكون ذلك بغيره وهي هنا عقلية لغير كل منهما فان قلت اذا كان كذلك

فافادته للجمع **قلت** اشكال كل منهما من متاعا عند شمر فهو اعد الجمع  
 دل على انهم يجمعون كونهما فني علمهم للجمع بترق فقلنا في غير ذلك  
**قلت** لغير الحق ما لا يطلع من لزوم كنهان الحق فكيف نبي عن الجمع عنهما  
**قلت** الملازمة بين التبر والكنهان المطلقين والتبر في كاشي  
 محسوس وكنهان الحق شئ لم يزل لا رتبة كنهانها **قوله** ويعضده  
 انه في صحف ابن مسعود رضي الله عنه في لانه الحال معارضة ولفظا  
 والمعنى بمعنى وكاها للتيت كاحلة تحت النفي فتيها وان كانت  
 كنهانها فرق وقوله وانتم تكفون اشارة الى ان الحال المضدرة  
 بالمضارع لا تقتصر بالواو فاذا وردت كذلك يقدر المبتدأ بجمع  
 ذلك وفي الكشف ان كلام الزمخشري يدل على ان المضارع المبتدأ يجوز  
 ان يقع كالمضارع الواو ويكرر هذا المعنى في هذا الكتاب وذكره الجوهري  
 وغيره وليس للمكان دليل يعتمد عليه وقد ورد في التبريل وقد علمون  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان اعتدلت عن ذلك بان كرفا التحقيق اخرجه  
 عن شبه المضارع فلا وجه لاعتراض المعتضد النفي وما كلفني حينئذ كاشي  
 وجوز على هذه القراءة عطفها على جملة النفي بناء على جواز عطف الخبر والاشارة  
 وقوله وفيه اشعار في التقيد بحالته وهو جاز في المعنى ايضا لانه  
 نحو قولك لا تنسني الى ان افاصدة فيك القديم ولا ان الاخفا اذا كان المعنى  
 لا يمتح **قوله** عا ليرى اشارة الى ان الجملة حالته وان مقوله مقدا  
 ما حوز مساقبله وقوله اذ الجاهل قد يعذر بعني تقيد النفي المقصود  
 منه زيادة تقيد حالته **قوله** يعني صلاة المشتمين في يريد ان الام  
 في الصلاة والزكاة والركعتين للبعد والاشارة الى المعنيين ويجوز ان  
 يجعل للجنس والتدلالة على ان صلاة غير المسلمين ليست بصلاة من  
 تخصيصهم بها والفروع اعمال الجوارح والاصول الامان وقد يعذر بعض  
 الفروع كالصلاة والتقيد الخمسة اصول لانها اعظم شعائره فهي فرع  
 من وجبه لصل من آخر فلا ينافي في حديث بني الامتار وقوله وفيه  
 دليل على ان الكفار يحاطون بها الى بالفروع وهو مذهب الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه وبعض الحنفية وفيهم من يقول ليسوا بالمجاهدين بها  
 ولا خلاف في عدم جواز الادخال الكفر ولا في عدم وجوب الفضا بعد  
 الاسلام وانما الخلاف في انهم يعاقبون في الاخرة بترك العبادات  
 زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد **قوله** والزكاة من  
 زكا الزرع اذا نما الى الزكاة في اللغة النماء والطهارة ونقلت شعرا  
 لاجراج معروف فانه نقلت من الاقل فلانها تزيدي بركتها او لانها تكون  
 في المال السامي وانه نقلت من الثاني فلما ذكره المصنف رحمه الله وشرحه  
 ومثله وما لا يلزم وكثيرا ما يستعملونه منعديا كما هنا قال في شرح  
 المفتاح لتضمنه معنى الافادة وفيه كلام في شفا الغليل فانظر **قوله** اي في جاز

مطالع  
 المضارع يقرب بالواو



لهذا هو الظاهر حقا استدلال ببعضهم على وجوب الجأزة والمصروع من الله  
 استدلال به على ما كدها وافضليتها وتظاهر النفوس بعني تقويمهم على العبادة  
 اذا لم يكونوا معصيا والفتنة بالسلام وكثيرا يجوز حمل المعية على الموافقة  
 وان لم يكونوا معصيا والفتنة بالسلام وكثيرا يجوز حمل المعية على الموافقة  
 من روى اخر حجة الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما **قول** وغير  
 عن الصلاة بالركوع احترار من صلاة اليهود فانها لا ركوع فيها فيستوفى  
 التعبير عن الكل بجزء كايستوي بجوهر الاخراد به مطلقا لا يتصور ولا تقيد  
 كما في البيت المذكور لا يتبدل وروى لا يمتد فيمنع الموت وهو للاضبط بن فزع  
 وهو ثا عشر اموي وقبلة .

- لا يمتد من الامور سعة .
- والمساو والصحة لا يمتد .
- لا يمتد من الفقر على ذلك .
- ترك ركوع يومئذ والذكر قد رفته .
- وصل حبال البعيدات .
- وصل الحبال واقص القرب ان قطعة .
- واقبل من الدهر ما اتاك به .
- من قرع عينا بعينه نفعه .
- قد شجع المال غير اشكاه .
- وياكل المال غير من جمعة .

وعليك لغرضي لعلك والركوع يعني لا يخطا طعن الرتبة ويلزمه الذات  
 والخضوع **قول** تقرير مع توبيخ وتبع الخ قال المحقق المتفرع عنده  
 المحل على الاقرار ولا يلحق الله والتحقيق والنسب وكلامهما مناسبت ههنا  
 وانت قلت للقاس تقرير بالمعنى الاول بان تقرير بان لم نقل ذلك وفي قوله  
 هل شوب الكتاب بالمعنى الثاني وامر الناس بالبر ليس من شوب علمية في نفسه  
 بل لغرضه بالنسبة المذكور والبر والخير الواسع ومنه البرصند البحر وتناول  
 كل خير معنى اطلاقه عليه لا ارادته منه وقوله كالمشتريات اشارة الى ان  
 بالنسبة استعارة بتعبئة منية فكل تشبيه تركهم انفسهم عن الخير والنسبة  
 في الغفلة والاهمال لانه لست لست ان الرجل نفسه محال وبررت بالفخ المعنى  
 اتيت بخير وبالكرصند العتوق **قول** متبكت الخ يعني انشراح الحال ههنا ايضا  
 للتقيد بل للشيكية وزيادة التقييد **قول** فمضيقكم في صدقكم الخ يعني  
 ان مفعوله مقدم او من انصر له اللزم والتمه انما يقول فباعتقل كره  
 واستدل به هذه الآية على الفخ العقلي وادبانه رتب التوبيخ على ما صدر من  
 لغرضه فلا وة الكتاب فتود لعل على خلافه **وقد** رقبه في النجاة الاول  
 والثاني بحسب المعنى بان في الاول لفي ادراك فيخبر الصنيع وفي الثاني في  
 ادراكه لا ينبغي فعل الصنيع مع في قوة هذا الادراك وقوله والعقل في الاصل  
 الخبر من شد الغفلة كما اشار اليه القائل .

- قد عقلنا والعقل في وثاق .
- وصبرنا والصبر من المذاق .

**قول** والانه تاعته الخ اصل النعير رفع الصوت بذكر الموت ونعم عليه شمواته  
 شمرها قال لا زهر في فلات ينمي نفسه بالقول احذر اذ اسمها بتعاطيا ونعمي  
 فلاه على فلا تاعته اذا اظهره ونفسه مرفوع تأكيد للضمير المستتر وسوء صنيعه

مفعول

مفعول باعية وخبت معطوف عليه وان فعلة فعل الجاهل بقاء على تقدير  
 مفعول يعقلون وما بعده على غير منزلة اللازم وفي الصحاح شد بد الشك  
 ان النفس لا ينقاد لصلوات الله ربيقة فمن الغرس وقوله لم تقويم لنقوم نفسه  
 بما في نفسه غيره وقوله لا يمنع الفاسق عن الوعد هذا مما تقر به الفروع لاك  
 الذي عن المنكر لا يروى ولو لم تكن فاته تركت النهي فيك وارتكابه ذنب لغير  
 والخلال باجدها لا يبرز منه الاخلال بالآخره واما ههنا الآية ونحوها مثل  
 لم تقويم لما لا تفعلون فمخصوص بسبب نزوله وهوان المتكبرين لو قالوا  
 لو علمنا الصلوات الايمان الى الله لبد لنا فينا لموتنا وانفسنا فان ترك الله فيه  
 ذلك وفيه نظريات التاويل الجارية في هذه الآية يجزي فيها ما لا يلزم  
 الذي عن القول بل عن عدم الفعل المقارن لله فتأمل **قول** متصل بما قبله  
 الخ يشير الى ان الخطاب لبني اسرائيل انصبا للجميع المسلمين كما قيل لتفكيك النظم  
 وقوله والمعنى استعينا بالخ فمعنى الصبر الانتظار او الصمود لانه صبر على  
 للمفطرات والاستعانة به كما في من كثر الشهوة والضعف والاما الاستعانة  
 بالصلوات فمما فيها مما يقرب الى الله فربما يقتضي الفوز مما يطلبه الاطمين  
 الاكل والجماع وكذا يجابوا متعلق باستعينا وقوله من الظهارة الخ اشارة  
 الى ما قاله الراغب رحمه الله بقا الى من ان الصلوات جماعة للمعبدين است  
 وراية جليلة لانها تبدل المال طالت وتوخم كالزكاة وللزوم مكان كالزكاة  
 وبالتمسك للكنية كالحج ولذكر الله ورسوله كالشهادتين ولما فعه الشيطان  
 كالحجاء والامساك عن الاطمين كالصوم وتزويد بالخشوع وجوب القراءة  
 وغيره وجوز في الصبر لانه يراى بها الصبر على الصلوة وسما في كلام المفسر  
 انشارة الآية **قول** وروى انه عليه الصلوة والسلام الخ كونه له واد  
 وحزب بقاء مملعة وزاي مجمعة وباء موحدة بمعنى امة ونزل به وصحبه الطيب  
 وغيره حزنه كضرب بالنون من الحزن بمعنى احزنه ان حصل له حزنا وفي قوله  
 المصون قيل الفتحة مفعلة في الفعل نحو شترت عينه وشترها امة وهذا  
 على قول من يحرران الحركات في الفعل وقوله فزع الى الصلوة اي قام  
 لها ملتجيا اليها قال المبر في الكلام الفزع في كلام العرب على وجه واحد  
 الزعر والاضراب لا يستنجاد والاستسراج وهو المراد ههنا ويكون فزع بمعنى  
 اغاث **قول** وانما الاستعانة به الخ لما ذكر الصبر والصلوة كان المتبادر  
 ان يقال انما جعل الصبر والصلوة او الاستعانة فان فسر الصبر بالصبر  
 على الصلوة فرجوع الصبر الى الصلوة اشبه لانها مذكورة لفظا واقرب  
 والمقصود نفسها والا فالى الاستعانة لانه يكون اشمل وما يقال من ان الاستعانة  
 في نفسها ليست بكثرة لاطل تحتها فان الاستعانة بالصلوة المصغر من فعل  
 الصلوة لانها اذا اذها على وجه الاستعانة بها على الخواص او على سائر الطوائف  
 لا يستجراها ذلك وقوله او جملة ما امروا الخ فالصبر لجمع المذكرات للمامور  
 بها والمهي عنها ومشتقتها عليه من ظاهره ولما كان الكبر اعظم الاجام بتيان



المراد لا زمة وموشتقة حله وانما لا لا تستعمل كذا المعنى **قوله** في المختار  
 المختار للظن من الارض وشراذمه المتوابع والخشوع والخشوع متقاربا  
 بمعنى الضراعة والتذلل اكثر مما يستعمل في الجوارح والضاغة اكثر مما يستعمل  
 في القلب ولذلك روي اذا صرع القلب خشعت الجوارح كذا قال الراغب  
 والمصرح به الله فرق بين الخشوع والخشوع والخشعة بفخات الرمل المنيط  
 او المنخفض في الارض **قوله** الذي يتوقعون لقاء الله في الدنيا مقابلة الشيء وقفا  
 معا ونقيل للاذراك بالحس وملاقاة الله تعالى لتأريثه عند المجولين  
 لهما والميزان المصريح به الله ردا على الزمخشري بقوله لقاء الله اوعبارة عن  
 القنطرة وعن المصير المتوازي ونيل ثوابه وعقابه وهو معنى قول المصير  
 ونيل ثوابه وتيسر لغيره فاني كان بمعنى الروية او نيل ثوابه فالظن  
 بمقتناه المعروف ان حمل الرجوع اليه على نيل الثواب انما فيكون تأكيد اولي  
 حمله على النشور والمصير الى الجزا فان مقتضى ان فترت الملاقاة بالخسر  
 والرجوع بمطلق الجزا للخروج الى الظن على اليقين واتى بقرينة ابن مسعود  
 رضي الله عنه تعلمون ويدين وجهه بان الظن لا احتمال الراجح والمتيقن كذلك  
 لما فيه من الرجحان فاطلق الظن على المتيقن المستقبل بحكم الرجحان وان  
 كلامه تام متوقفا الى منتظر قبل الوقوع ومعنى الظن كونه في ضمنه لا  
 الاصطلاح **قوله** قدس سره لا يمتنع نزاع في امتناع لقاء الله على الحقيقة  
 لكن القاشكين يجوز ان يروى بحكمها حيث لا مانع وامتنع  
 لرجوعها فيفسر بها ما يناسب المقام كلفا الثواب خاصته او الجزا مطلقا  
 والعلم المحقق المشتهر بالمشاهدة والمعانيات فان حمل الظن على التوقع والطمع  
 فمعنى ملاقاته لقاء الثواب ونيل ثوابه الله من الكرامة لظهور ان لا  
 قطع بذلك وان حمل على اليقين او قرى يعلمون بذلك يظنون فمعناها  
 ملاقات الجزا فانه مقطوع به عند المؤمن لان التردد في يوم الجزا لا يصلح  
 ان يذكر في معرض المرح كاهن لكن لا يخفى ان الرجوع الى الله المفسر بالنشور  
 او المصير الى الجزا اما لا يفي فيه الظن بل يجب القطع فمعنى قوله وانهم المير الجبوت  
 على انهم ملاقاتهم لوجب تفسير الظن بالتيقن لبنة الالهم الا ان يقيه له  
 عامل في ذلك يعلم مع انه بخلاف الظاهر وقيل في تحت لان العلاقة في هذا  
 الجواز ان كانت المتبادرة كانت استعارة ولا وجه له ههنا لانها اما نظرية  
 او ممكنة لزمها التيقن وهي منصفة وهما لا يجيب منه فاق الظن مستعمل  
 في التيقن لما مر وتعدى ذلك المشية في تفرقة بلا طرفة وكان النكتة في استعار  
 الظن المبالغة في تمام ان من ظن ذلك لا يشق عليه فكيف من تيقنه وقوله  
 لضمين باللام في حقيقة اشارة لوجه الحقور كما مر ووقع في بعض الجوازي  
 بالكاف وقال في معناه كما ان اطلاق الظن على التوقع بطريق الضمير لان  
 الحقيقة وفيه نظر **قوله** قال اوسن من جوارح قال السوطي جرح يفتقر الى  
 ضبطه وان اشتمل فيه خرافة وهذا شاهد لكون الظن بمعنى العلم لقوله

مستيقن

مستيقن وهو من قضية اولها  
 شكر بعد ي من امتية ضايف فبرك يا على قولك ما يخالف  
 قاله بنارح ديوانه بغير تغيير يكون وكاف وزايمه كذا وبذلك يثبت الموقعة  
 وكذا مما يثبت انهم مؤمنون وتولية مخالف كل ما امكن ومنها بعد ابيات  
 يصف صتيبا ذراعي حمار وحش ليهم  
 فاقمته حتى اذا ان كانت معاطي يد من حمة الماء غارق  
 فيستريح ثم راسه بمناكب لو اظهره في نواحيهم ضايف  
 فارسله مستيقن الظن الله معاطي ما تحت الشرايف جانيه  
 ان واقية اي حتى يبلغ الحمار هذا الوقت والمعاطي المتأول اي حتى اطارت  
 وصارت في الماء بمنزلة المعاطي الذي يتناول منه والمناكب اربع ريشات يكون  
 على طرف المنكب والقوام عدد من الريش فيكون بطن قد به الى الظهر  
 لخرى واطرها وما جعل من ظهر الريشة والضايف اليابس ورواف الجوف  
 فقلب سماءا راسه بمناكب طار رلوا من نواحي شارب  
 قال فقال لغيرهم شارب افاؤصف بالقدم والظلمة ارجل من طائر  
 غيب الريشة وقد قيل ان المزايا يزي والرواية صامتة والشرايف  
 اطراف الامتلاء تشرف على المظن وكما في البحر الى طاعن الى الجوف  
 وقيل في الاشكال كاد به نظر لاحتمال ان يتردى يتفنن ما هو مطنون  
 لغيرهم **قوله** والاله تشغل عليهم اي يعني من يشرك على شيء حقت  
 عليه وكذا من عرف فته فائدة عظيمة كما تدرى بغير الحال اذا بدت  
 لجوته وللمعالي التي على الصلاة والالام لا تستلذه بها قرة  
 عينه وهو وحده يشجع سباني في الهمم ان يقول كرم في الخ اي  
 كرمه ما ذكر من الندا وما معه للتاكيد وهو ظاهر وقد كثر التفسير  
 الى التفسير به بعد ما تقدم افعيله في انزال الكتب المستلزم  
 لبشارة الرسل منهم عليهم الصلاة والسلام وكين النكتة فيه بناء  
 على ان المتعمر عليه واحد فتمت الاحتجاجه الى البيان اما القدرت  
 المتعمر الثانية بما التزم به على الاول وهذا مما في الاول والابا  
 اشارة في قوله فلا يقال الا في ان يذكره لانه مختاره **قوله** اي عالمي  
 وما نتم اليه يعني لشم المبراهة ما بالعالمين ما سوى الله ليلزم تفضيلهم  
 على الملائكة وعلى نبيينا صلى الله عليه وسلم وامتته بالاهل من انهم لان العالم  
 اسم لكل موجود فيقول على الموجودين بالفعل ولا ننشأ ذلك من قنله  
 ولا من قنله ولو لم يعممه على المعبود في استجماله فلا يلزم التفضيل  
 من جميع الوجوه كما مر ومنه علم وجهه منعت الاستدلال به على  
 تفضيل البشر والمفسط العادل **قوله** وهو صنعت يري ان الاستدلال  
 بالآية منعت لعدم ظهوره فلا ينافي انه مذهب اهل السنة وانه مجمع  
 في نفسكم تسخا في **قوله** ما فيه من الحساب والاعساب يعني انما ليس



بظرف اذ ليس المقصود بالانقضاء كل مفعول به وانما هو بمعنى انما كما قيل  
 جاز ان جعل الظرف عبارة عن المظروف او كناية عنه لزومه له والانقضاء  
 يقع على ما معه محذو وسواء كان فاعل المفعول او وقتا او سببا فيقال ان  
 زيد اوالظرف به واتق يوما كحي وفيه فليس يقسم بمكانه لانه ليس بجهة  
 بل لانه الانقضاء من هذا الزمان لا يمكن لانه ان لا محالة فالمفعول  
 انقضاء ما فيه بالكلية والزيادة بالحساب فتدل على المناقضة  
 لاحكام المفعول لانه وان لا محالة وفيه نظر **قوله** لا يقتضيها شيئا  
 الخ في يكون معناه محذو وهو مضاف على الاقله فني وهو منقذ  
 بنسب مفعول الاول وتبين للفاني فمفسر منصوب بفتح الفاني  
 اي عن نفس شيئا مفعول به او مفعول مطلق قائم مقام المفعول  
 الخ جاز انا وعلى ذلك يكون معناه فني وهو لازم شيئا مفعول به  
 مطلق لا غير وسير مقتضى ما يحكي في وقتل انما هو مناسب هنا  
 وفيه نظر **قوله** وانما زاده منكر الخ اي منكر شيء ونفس الدال  
 على العموم في الشافعي كالمستفوع له وفيه ليقتضي الياس الخ الامر  
 الله وهكذا الياس ان كان كاسر في استراش الخاطبة فلا كلام فيه وان  
 كان عا حافا انما لا يقتضي بظاهر النظم اعتمادا على ما بعده فليان  
 بنا ويل او المفعول فاني المعنى في الحقيقة هو رجعة اليه ولا يدع عليه انه  
 تبع فنيما لكشاف وهو مذهب المعتزلة المتكررة للشفاعة في العباد  
 كما سلكه فاعلم انما لو اريد ان لا يكون له من يوجب حذف العاصي  
 المحرور الخ يعني بها كسائر رجعة الله والمجوز سيدي به والاحتقار والغير  
 الحق بطلان بل فيما لم يتبع في محرف المحرور ويصير بعد المحذف  
 من كسائر الاقدا انفسوا على جوارحه في قوله تعالى انفسوا لما قاموا  
 اي قاموا به اي باكرامه فلا حاجة في الحذف حينئذ الى الاخير المحرور  
 للمفعول به كذا في الرضي وقد جوز فيه وجه آخر وهو ان يكون التقدير بوجه  
 لا يخفى حذف المضاف وهو بدل من قوله الاول وهذا على من ذهب الى  
 وقوله فما اورد في الخ هو من شعر قال ابن السكيت انه لما حارب بن كلاب  
 نجا بن عمه على فتم لم يجيبوا كتابا ارسله ليعرف وقال غير انه لم يقن  
 الاقرب **قوله**  
 الا اقليم معاني بني وقولي . بني عمي فقد حسن العتاب  
 وسأل هل كان ذلك التهم . هم منه فاعلمت عتاب  
 كبتهم اليهم كتبنا سرا . فامرهم الى لظم جواب  
 فمن كان لا يدوم لهم وقا . وفيهم حين يغترب القاري  
 لما اذ غر اغتر بهم شمس . وظول المهد دام ما للصابوا  
 فكم يد يد ايمهم وودى . على حال اذ شهدوا وقا بني  
 لانما قال اقر مال اصابوا لان العنا في اكثر التقارير غير الاخوان على الاخوان

كالك ابا الهول في صدق لئلا يسر فليجبه كما يجب  
 لئلا كانت الدنيا انا لشكر ترو . فاصبحت فيها بعد عشر ليا يسر  
 لقد كشفت الانرامك خلايقا . من اللوم كانت تحت ثوب من الفقر  
 وهذا معنى قوله تعالى في الحديث ان من عبادي من لا يصلح الا التقدر  
**قوله** اي من النفس الثانية الخ يشير الى ان المختار ان يرجع الى النفس  
 العاصية لئلا يسر قوله ولا هم ينصرفون ذات الضمير فيها المنفوس العاصية  
 وكذا لا يؤخذ منها عدل على الاظهر واليوافق ما ذكره مؤمنه لمز ولا يقبل  
 منها عدل ولا تنفعلها شفاعته ولا نه حيث اريد هذا المعنى اضيفت  
 الشفاعته مثل لا تنفعلها شفاعته الشافعين وما قيل **قوله** في ترجع  
 الوحى الثاني ان المقصود ان يدفع احد عن احد فني جميع ما ينصور  
 في ذلك من الطرف اعني لا يعطى المنفق الحق وهو الجرا او بكسرة وهو الغدي  
 او تركه لا يعطى مع اللطف وهو الشفاعته او القهر وهو النصرة غايته  
 انه لم يزل في الذكر الترتيب وغيره في طريق النصرة المستلوب حيث لم  
 يفل ولا هي اكد النفس الجارية تنظرها الى المحسن مردود وكذا ما قيل  
 من ان الشافعي الى ان هذا الطريق يستحيل بحيث لا يقع ان يستند الى هذه  
 وانه لا خلاص لغيره بهذا الطريق البتة لما في تقديم المسند اليه  
 من تقوى المحرور ودان المقصود بسوقه لانه نفي بدفاع العذاب  
 وعدم الخلاص لانه المناسب لوجوب الانقضاء وانما نفي الدافع بالمر من  
 مع ان يعود صمير لا يؤخذ منها الى الثانية في غاية الظهور وحل ولا هم  
 يتحرك على ما ذكر تكلف **قوله** لو قيل ان المفعول او عدمه انما  
 يكون حقيقته من الشفع لا للشفع لانه ان كان شيئا انتهى وهذا كره  
 على قول المصرحه الله وكأنه اريد بالانقضاء نفي الخ لكنه دفع بان لا  
 نزلت لا فضاط اليهود من ان ايمانهم بخلصونهم فالمقصود من سياقه  
 نفي الدافع لا الانقضاء وكون ضمير لا يقبل منها شفاعته رجوعه  
 الاول غير ظاهر لئلا يكون لك بل اظهر واما ما ذكره من تغير الاستلوب  
 وما معه فبا على قواعد المعاني لا تكلف فيه مع انه لا يرد على المص  
 بوجه لانه انما اشارة جوحته بخلصونهم وتصدد به بكانه فمصلحة  
 اعترافا عليه الزمة ما لم تكن زمة وانما هو واراد على الكشف ونفي  
 وجبه كذا لك لظار الكواشي ومورجوع الضمير الاول الى النفس الاولى  
 والثاني الى الثانية على اللف والشر ولا تفكر في فنيه لانضاحه وقال  
 الطيبي رحمه الله انه من الترقى ولذا الضمير ففسر بخبري بتقضي لا بتعني  
 كانه قيل ان النفس الاولى لا تقدر على استخلاص صليبتها من فضاها  
 في تدارك السعات لانها مشغولة عنها بشاها كانه ان قد مررت على نفي  
 ما كان بشفاعة لا تقبل منها وانك رايت عليه بان ضمير معها العنا  
 فلا يؤخذ منها وان حاولت الخلاص بالغير والخلية الى هذا لك استتم



ولا يرد عليك انما ياباة تلخيش الشفاعة في نظيره وان مساقاة الآتية  
 بامانه مع مافيه لظهور سقوطه وكون الشفيع مأخوذ من الشفع ظاهر  
**قول** يمنعون من عذاب الله تعالى والضمير الى اصل معنى النصير المعونة  
 وهي تكون بدفع الضرر كما مضى ولما اجمع الضمير الى النصير الثانية وهي  
 واحدة مؤنثه اشار الى انه ليس عايشا الى النصير المتكدة من  
 حيث كونها العموم بالعموم بالانفرد في معنى لكثرة كافتل بالحيثية  
 هي علية من النفوس الكثيرة كحيات هذا يكون من قبل ما تقدم ذكره  
 معنى بدلالة لفظ لظهور استتسار انما لمناجاة الضمير الى النفوس  
 كان المناسبات هن لا يتم فاجاب **باب** بانه لتاويل النفوس بالعباد  
 او الاناس كما تقول **باب** الاشارة انفس بالتامع ثابت النصير لتاويل انفس  
 بالاشجار او الرخايل **قول** وقد تمتك المعنوية على في الشفاعة الخ  
 حصة باصجاب الكتاب لا يخلو النزاع ولا خلاف في قبول الشفاعة  
 للطبيعين في زيادة الثواب ولا في عدم قبولها للكفار ووجه الاستدلال  
 ما فيها من العموم كما مر وكذا الخطاب للكفار والائمة نازلة فيهم لا يفي  
 العموم المتفاد من اللفظ وقد دفع بان موافق الفياضة كشرية وزمانها  
 واسم ولا دلالة في الكلام على عموم للموافق والاقوات ولو سلم فتد  
 حصن شي بالواجب من فعل او ترك وشفاعة بالشفاعة للكفار واهل  
 الكبر حيث قبلت المؤمنين في زيادة الثواب مع شمول اللفظ اتيها  
 نظرا الى نفسه والعام الذي يخص منه البعض ظني فيخص بغير اصل  
 الكبار وغيره وفي بعض النسخ ان القاصي لكان **باب** عنه بان النصرة  
 منع مع قوة فلا يلزم من في النصرة نفي من ينفعهم على طريق اخر وورد  
 عليه ان الاستدلال بقوله لا يقبل منها شفاعة لا بقوله ولا يجر  
 ينصرف ونحوه في تفسير القاصي سوى ان الآية مخصوصة بالكفار  
 لا بالكل والاحاديث الواردة في الشفاعة لاهل الكبار **قول** تفصيل  
 لما اجمل في الظاهر من التفصيل ذكر جملة الخسامة وهذا اريد ذكر اعظم  
 انواعه وعطفها على الكل اعتناء بشفاعة حتى كانه مغايرة لذل  
 ككل الا قوله معطوف على اني فعملتكم على العالمية وانه مستدوه  
 التفصيل **قول** واصل الخ كون اصله اهل قول الكفر يترى واستدل  
 له بقوله بتصفيره على اهل ورد بانه فصفير اهل ان ابدال اللفظ  
 او هن شمر الفاعل بغيره في اكثر الجواب **باب** بان الاهل مؤنث  
 لا ينفرد لا المتدلل كذلك بل الجواب انه لم يسمع او يسمع اهل  
 ولو كان اصله كذلك لوحد مصغره فانه مما يصغر في الجملة ولا يرد  
 ان لخصاصته باول لا يخطا منمنه فانه قد يرد للتعظيم ويكون  
 للتقليل وهو لا ينافي الشرف مع انه قد يكون وصفا بالشيء لغيره  
 والتعظيم التمام لخصان الله وقال الكسائي رحمه الله اصله اول  
 قال وسمعا اعرابيا فصيحيا يقول اويل في تصغيره ولاد اعي يقول

ثعلب

ثعلب فله احتمالان لمعينين وهو لا يشك الاصل القرآنية كان لها تابع اول والا  
 القرآنية بتابع والاشفاق في مع الكسائي لان الجبل يؤول في اهل فمؤ  
 لخص من الاصل ولما المرشدين الى الاشتراك وقلة استعمال مصغره  
 للاكتفاء باصله ولا ينفرد بالتصغير التعظيم فرع التخصيص وقيل امتنع  
 والاصل ان يكون لكل محار حقيقته وان لم يثبت وقيل انما يجوز فيه  
 على صحتان من حيث انه لا ينافي في الجاد والحرف ولا يخلو ذلك ولا ينافي  
 ال مصغر وال اسلام وال ثبت وال الذي انما يقال اقلها ولا ينافي من  
 العقلاء الاطن من خطر ما دبتا اود نبوتها وادبها منهم اشتراط  
 الشد كثر ولا يقال ان فاطمة فان راك والاعا كثر في كثره والافقد  
 ورد في كلام العرب على طلاقة فاضافة الى الضمير والظاهر غير العاقل  
 كقوله وانصر من آل الصليب وكعب بنه اليوم كلفه وقال الف ذوق  
 الخوف ولم يمت طلاقه **باب** سوي زيد التفسير من ال احوجا  
 واعوج ورس شهور وادبها من ربح اني ربحك الخ **باب** فقال  
 امير ان لم انت قادسك **باب** وقال اللفظ مع ال لانه نيز اهل المدينة  
 وهذا كله مستا ذكره الشفاعة فان قد **باب** كيف يختص بالامانة وهي  
 لانت الزمة كما يقال هن خيرة آل قل **باب** المزايا انما الاضيق لا يضاف  
 الا اليها والمزايا بالاضافة المصنوعة وهي الانتساب وفي ذلك المصنوع  
 هو من الامانة للاضافة للاضافة معنى لا لفظا وفيه نظير **قول** وفيه  
 الى العمالة او لاد عمليق بن لاود بن حاتم بن روح كليل ويشبه ان يكون  
 مثل فيهم ووقته وكشري في هذا المعنى بعد ما كان علم شخص مزار  
 عار جابر في لدا منع من الصرف لكن جملة باعنا لا افراد مثل المرافعة  
 والقباضة والكاسية يد اهل انه علم شخص يستي به كل من يملك ذلك  
 وصفا ابتداء ايتي ونيامانه نفنضي ان علم الجسد لا يجمع ولا يترك ذلك لانه  
 يقال في سامية اسماءات كما مر جوابه ولم يقل انه ذكر فصار بمعنى مسمى  
 بهذا الاسم لان منع صرفه ونفريه نيفافيه في اميل **قول** ولعنوقهم  
 اشتق منه نف عن الرجل اذا عتا وتجرى وفي الكشاف فيهم من علم بعضهم  
 قد جاءه الموصلي الكوم وزاد الخ يعني نفسه وهكذا ابله في الكشاف اذا  
 ذكر شيئا من كلام نفسه وقد دبر ونياف في ديوانه في وصف ختان قوله  
 في عقر باليتك فصل باهر **باب** ما بال ايسر بنوا قيامه  
 ظهر من قريعا كما ظهر من **باب** اصلاخا زوطا من ريتامه  
 ولحقا الكتاب لا ينفرد بخلق **باب** حتى نيا لا لفظا قلامه  
 والكرم ليس نيا حسن نموق **باب** الاعلى التفتيح من كرامه  
 والور ليس نموق طيب ربح **باب** الا اذا انعمت عري كرامه  
 وكنا بك المختوم ليس ربح **باب** معناه الا بقدر فقر ختامه  
 ولحقا لظام عن الذراع مشمر **باب** فالكرم ينفرد وان لظامه



















ولا تنزه وقوله ما أصابكم تقدير المفعول وما أصابكم هو الصاعقة  
منغلقة بموتكم والموت كما نطق على الاضحية نطق على نياظ الناس  
وارتباك الشخص فلذلك قد هتأ **قول** نعم ما كنت أظن يعني المراد  
بالنعمه الاضحية او نعمه الاممات التي كثر بها بقوله لم نؤمن الخ وما  
معطوف على نعمه او المحدث وقوله لما لم ياتنا انا الى الله على الثاني لعل  
لاخذ الصاعقة ونصم تعلقه بالاول بالناويل **قول** في التبريد  
لانهم لما امروا بقتال الجبارين وامتنعوا وقالوا اذهب انت وربك  
فقاتلانا ابتلاه الله بالنتية اربعين سنة كما سكراني ولكن لطف الله  
بهم باطلا لا لغنام والمسن والسكوي والترجيح بالثبات الفوقية المشاة  
والترجمة والنجيم والبا الموحدة واليا والنون لفظ يوناني  
استعملت الاممات وقسوه بطل نبي على بعض النيات وفي الدت المصنوع  
انه نيا لطر نجيم بالطاء والسما في بضم السين وتخفيف لميم النون  
والقصر والحد سماناة او ليتوي فيه الواحد والجمع طائر معروف  
وقيل السكوي ضرب من العسل وقال ابن عطية انه غلط وخطي فيه  
لانه ورد في شعر العرب ونصرك على تيمم اللغة وقوله الى الطلوع الى طلوع  
الشروق **قول** على اداة القول الخ اي قلنا له ان كلوا الخ وكيفية الاختصار  
انه لما قصر معنى الظلم على مفعول محصور اقتضى بشوئه على وجهه فقد  
ليكون معطو فاعليه وارتباك كزينا قريبة قريب بيت المقدس وقوله  
تعد التنية اورد عليه انه تتبع فيه التحيثي وقوله تعالى في سورة  
المائدة يا قوم اخلوا الارض المخذسة التي كتب الله لكم لاقره فانها  
محرمة عليكم اربعين سنة الخ صريح في ان الامر بدخول القرية كان  
قبل التنية والقصة والصدق بالانفاق وما قبل انهم امروا بالدخول  
متره لخري قبل التنية ذلك على ذلك ما في السالك من ترتيب التنية  
على عدم اشتغالهم بهذا الامر فمع عدم نقله اورد عليه انه يفهم  
منه انهم امتثلوا الامر المذكور في سورة البقرة وقوله فبذلكت  
الذين ظلموا اليك يا باه **قول** والباب باب القرية الخ لاختلاف المفسرين  
فانهم هلكوا القديس في حياة موسى عليه الصلاة والسلام ام لان  
قتل بدخولهم فلا تسجل الباب على باب القبة المعال كما ذكر وان لغير  
انهم لم يدخلوا فان حمل تيدل الامر على عدم امتثاله لامتنع من حمل  
القرية على بيت المقدس انما لان المعنى انهم امروا بالدخول فلم يدخلوا  
ولا حجة الى حمل الامر على الامر على ان يوشع كما قيل اما قوله في  
المائدة اذ دخلوا عليهم الباب فالمراد به باب قرينهم كما سرحوا به  
واضحا قد ذهب المصنف رحمه الله الى ان الامر بالدخول كان بعد التنية  
ومعنى سجد اساجدين شكر على اخراجهم من التنية فيكون الامر  
بالدخول ليحدا بعد موت موسى عليه الصلاة والسلام فلا يصح صرف

ابن كمال

رازي

الباب

الباب عن باب بيت المقدس الى باب التنية بالمدخل المذكور واحكامه قيل  
ان كونهم لم يدخلوا بيت المقدس الخ لا ينبغي الاكول الباب باب بيت  
المقدس لا باب ارضها ليعين كونه باب القبة وقيل يدفع هذا ما نه  
التي بدكر بيت المقدس عن ذكر ارضها لكونها قرية قريبة منه فامل  
وقوله متظا مني انفاق الى ان منعتك الفوقية وما بعده اشارة الى  
انه لمعتك الشرعي والقبة فيه كانت لموسى وهارون فليكن المتظا  
والسلام يتعد ان فيها وجعلت قبلة وفي وصفها امور غريبة  
في القصص لا يعلمها الا الله تعالى فذلك تركها وقيل انه ينبغي  
كون الباب باب القبة ان كان الامر من لا على موسى عليه الصلاة والسلام  
وهو المفعول ولا يكون الامر في التنية بالتحويل بعد الخروج منه **قول**  
حطية الخ انما يتخير عند المدح وفيد ان علمه الخ وامرته اي شانه  
كباريتك ان تخط عتاذ فومنا وقوله اي قولوا هذه الكلمة اشارة الى قول  
اهل اللغة ان مفعول القول يكون جملة او مفعول اليمين به لفظ  
كافي بغيره لانه امرهم ولا يعتبر بقول اي حيث ان رحمه الله انه يشترط  
فيه ان يكون مفعول في مفعول جملة نحو قلنا شعرا من قال لا يصح  
ان يتقدم له فاصب لتكون مفعول القول جملة لم يصح وفعله  
ممنوع من الصرف للعلمية الجسمية والثالث ويصح صرفه في المسألة  
موزونة ومنه يعلم ان الشاكلة ليست صيانة وقوله وقيل معناه  
الخ اي شانه هذا وضعفه لانه ترتيب المخففة عليه غير ظاهر وان قيل  
معناه ان تخط فتمسك بالثبات متشدين لا مترك مع ان ترتيب هذا  
القول حينئذ يتطالع الى تكلف وقرئت في السبعة بالثبات واليا مع  
البا المحيوت فتمت وقوله وابتعنا من عاصم الشاه كذا في النسخ العجيبة  
وفي نسخة بها وهي تحريف من التسخاخ واليا قوت بالنون وبتا المظالم  
**قول** وخطا يا امم الخ فيه اقوال الاول قول الخليل انه اصحابها  
خطا في بياه بعد الف شعرهم من الامم لجمع خطية كصغيرة وصحائف  
فلو تركت كما هو الوجه قلب البيا لزم كذا في المتن وفيه من كذا  
يجتمع ههنا فقلب فصار خطا في فاستشقاوا كسر بعد ما ياء فقلبو  
فتحت واليا الفا فصار خطا الامم من بين الفتن فقلبت الامم بابا  
ليلا يجمع امثال لانها من جنس الالف فوزنه فاعلا وفيه او بفتح  
اعمال والاشارة الى امثله خطا في مامت من منضلبة واملية فاخر واليا  
لنصير المكسورة طرا فافينقلب في اقصير فعلى شعر فقلبو الا وفيه فافقلبت  
الما بعد ها الفا وايدلت كياء لوقوعها بين الفتن كما متر فضية حمر تغيير  
والاول اقوي والثالث قول الفراء في جمع خطية كهدية وهذا ما وعليه  
شترك كلام المص رحمه الله وحضنايع بالاضداد المعجزة جمع خضبة وهو صوب  
بطن الدابة الخ به كحور بيان الوزن **قول** جعل الاشارة الى قولهم

خبر  
سعد

عصام

خبر  
سعد

عصام



حطة لا تتبطل الا بالامتناع والامتناع لا يكون الا بغيره وسبب زيادة التوا  
 اي كان الظاهر عطفه على جواب الامر واخره من الجواب لوجود  
 التثنية المتابعة منه ولما لم يتجزأ واوثر هذا الطريق ليدل على انه  
 يفعل ذلك اليقظة واتمه ليستحقه وان لم يمتثل فكيف اذا التمثيل  
**قول** بعد الواجب امر عليه الخ لمتا كان هذا متعلقا بالثاني اذ  
 المتعلق ما يتبعه فكلية ما اذا كان القول الذي يقتل لغيره اذا  
 كان لغيره فغيره فبذلك يتخذ في المعقولين لحد ما ينضم ولا يفر  
 والبناء وكما جعل على المتروك وقال ابو النجاشي يجوز ان يكون رد لا محلا  
 على المعنى بقدره فقال الذي يظن ان قوله لا غير الذي يقتل لغيره  
 وغيره يقتل كقوله لا يقتل بقدره فبذلك الذي يظن ان قوله لا غير الذي  
 يقتل لغيره فغيره وانما يتصل بغيره ومعنى التثنية التثنية  
 كانه يقتل فغيره واوثر لا يغير لانهم قالوا ان كل حطة حطة او غير  
 استعملوا الا بالامتناع والتثنية والاستثنية لا تجعل الشيء مكانا لغيره  
 وتثنية يقال التثنية والتثنية وان لو كانت بغيره وفقد فرق بين  
 ذلك والتثنية ان كان في معنى غير من غير ان اللفظ المعنى وانما يقتضي  
 ان اللفظ العين الا انه يقتل انه قد يكون معنى وتثنية ان يكون لفظا بالتشديد  
 والتثنية هو عطف على واحد منها وقوله طلب ما تشتهون كل حطة  
**قول** كذا الخ يعني كذا ملامهم ورتب الحكم على ما هو كالمشتق استعارة  
 بغيره وقوله ما وعلى انفسهم عذري الظلم على انفسهم معنى النعدي  
 وهو عطف على مقدمه صفة لغيره لا متعلق بغيره وكجوز العرب  
 وهو صاعقة وكجوزها وقوله ليس بغيره استعارة لظن ما مصادره  
 والوجه كالجوز المستقدر المكنون وورد في الجوز في الطالعون رجب  
 وبه فتم هذا لان قوله ووقع الطالعون فتم كقول **قول** استعطفوا  
 في التثنية المتشابهة معنى حين لا جواب لها والخلاف في الجوز على ثلاثة  
 اقوال فقول لا يكون معك وقيل كان معينا وقيل كان غير معين ابتداء  
 من المعنى بعد القول الى اخره لا محلا وقوله طوارق ما مشوب  
 الى الطوارق لانه لغيره من المعك كالمعك لفظا ومعنى ومنه الكعبة  
 والمشراب بكل وجهه جواز الالبع دون الاستفاد الا على والالزم  
 زيادة المعنوي وقصة الجوز فراه بشوبه معروفة مذكورة في حديث  
 الاموال الا قوله انه امر جازي على ذلك لانه لا ياتي فيه شائعا  
 ومجوز له والاذن في ضم المعنوي وسكون الالف الميم والالتماس  
 الخشنة وكبرها ورجل في المنة وقوله كيف بنا يعني كيف حالنا  
 القابلة بنا واقتضينا العي وسكننا والخلافة بكسر الميم الكثير الواسعة تعلق  
 فيلس الفرس لياكل كافيتها من حبات وحشيش وتبته وامثلها ما يوضع  
 فيه الخلا وهو الحشيش اليابس وقوله كل ما في الجوز في نسخة كالم بالنايل

بالصخرة

بالصخرة والرخام بخلاف مجبته جدمه وقوله كل ما في الجوز ذراعا في ذراع  
 اي مضروبا بجا فيه فيكون شربا كما قيل من المساحة والعصاة عشرة  
 اذرع لا غير قول الكشاف في الجوز كان ذراعا كما في ذراع وفيل كان من  
 اسر الجوز فقل ان لا يتولا لانه صفة العصاة لا الجوز وقيل ان العبارة  
 اسر من الاساس وما لغيره لاني لا اجد في ذكره المصروف مما له هو الصمم  
 وكونه من اسر بالمسند رواية وقيل من الصوب متعلق بمحذوف الخ صفة  
 هي الفا الفصيحة التي في قوله  
**قول** قالوا لغير اسات افضى ما في اذينا **قول** الفقول فقلد جينا خراسانا  
 وهكذا هو جواب شرط مقدم او عطف على محذوف او هما جائزان في  
 طرف لفظ وعلى الاخير الاكثر قال المحقق ووجهه فصلهما ابنا وكما  
 عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر له يكون بذلك الحسن مع حسن موقعه في  
 لا يمكن التغير عنه لكن في محذوف قد كثر لفصاحات واما ما يقال في وجه  
 فصاحتهما من الالة على ان المأمور قد امتثل من غير توقف وظهر  
 اشارة وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك لا اثر لا ضرب لنفسه والامكان  
 لما ان السبب هو امره لا فعل موسى عليه الصلاة والسلام فاما هو في مثل  
 هذه الصور فخاصة انتهى فالوجه طالعكم ان يقال انه لنتعنه وافصح  
 الكلام عنه كانه مذكور وقسمتها فصحة لافضلها عن المقدم ودلالها  
 عليها ولفصاحتها المتكامل او الكلام الذي يفي فيه فالاستدلال بجواز رد ابو  
 حيان تقدير الشرط بان حذف ذاته وفعله لم يسم وانما لابد  
 من اظها رقد في الجواب الماضي واذا كان ما صنفا فليس هو الجواب بل دليله  
 بخوات جيتني فقد احسنت النيك اي لم ينكر وهذه كلها لغتفات مع ان  
 معناه غير صحيح وردبات المترادفين المعنى لا الاعترا بوفي المعنى ان هذا  
 التقدير يقتضي تقدم الانفعال على الضرب الا ان يقال المراد فقد  
 حكما بترتب الانفعال على مزبك فتأمل وقوله فضر ب فانفجرت  
 القا الا في سبيبة والثانية فصحة وفي قوله حذف الحزن المعطوف  
 عليه لفعل ومن المعطوف لقا والمذكور لقا الا في وهو تكلف لا داعي  
 له وفي عشرة ثلاث لغات كثر الشين وفتحها وسكونها **قول** كل اناس  
 كل سبط السبط في بني اسرائيل القليلة وما متر من شدة وذاتات همزة  
 اناس انما هو مع الالف واللام كالاناس الامنية واما بدونهما فتابع  
 فصيح والمشراب اما اسم مكان اي محل الشرب او مصدر ميمي بمعنى الشرب  
 وظاهر كلام المص رحمه الله الاول وكلوا مقول قول مقدم اي قلنا لهم  
 كلوا وحده فالقول شايع سايع وفي قوله عا في شربون منها اشارة  
 الى ان الجملة صفة عينا والعائنه مقدم **قول** يريد به الخ جعل الرزق في  
 كمن في الرزق ووضعه الى الطعام نظرا الى ان كل واحد نظر الى اشرى  
 ولا قرينة على الاول لان في لفظ ما سبق من انزال الحق والشلوي

قوله



عصام

ولعلكم النضر من له في هذا القصة فسر بعضهم الرزق بالماء وجعل مما يؤكل  
 بالنظر لما ينبغي منه ومشر به الحسب نفسه ولم ير يقضوه لانه لم  
 يكون كلامهم في التثنية من رزق ذلك الماء ومشاروه ولا جمع بين الحقيقة  
 والمجاز ولا يندفع بكون من لا يندفع الا ان ابتداء الاكل ليس من الماء بل مما  
 ينبت منه بل الجواب انه من لا يتعلق بالفعولتين جميعا والماء هو على  
 الخذف في كل ما من رزق الله واشتروا من رزق الله فالجمع وعابده ما رزقهم  
 محذوف ما منه اوبه كذا قال المحقق فقتل على كنهه انما يقضي منه  
 المحب لانه انما يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز لو قيل كلوا واشربوا  
 من الماء والى به الماء وما ينبغي منه اما اذا قيل رزق الله وايد به  
 فردا لتلكهما الماء والآخر ما ينبغي منه فاذن هذا من الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز وهو ذا وهتم منه فاذن من فسر رزق الله بالماء وجعل الاضافة  
 للعمد لا يكون عنده شاملا للماء بل مخصوص بماء قد فرغ منه ولو كان عبارة  
 عنها لم يكن الجمع ايضا اذ لا يصح تعلقه بكلوا الا على لفظه شموله للشرب  
 فيقول المحذور ولست هذا من الشنازع على تقدير متعلق الاضمار كما توهم  
 لان المقدم ليس هو عين المذكور فتأمل **قول** لا تفتدوا لفسادكم الخ  
 قال الراغب العتيق والعبث متقاربان نحو جسد وجذب الا ان العبث  
 اكثر ما يقال في الفساد الذي يبر كرسا والعتي فتما يدرك حكمه ونقل  
 عن بعض المحققين انما الفتوا انما هو الاعتداء وقد يكون منه ما ليس  
 بفساد فالحال غير مؤكدة والزمن محشور لما فسر الفتوا بفساد الفساد  
 حمل النهي على النهي عن التماذي في الفساد ولما كانا على افتاد في الفساد  
 فهو اعراضا كانا عليه كقولهم تعالى لا تأكلوا الرزقا اصنافا من ضعف  
 فالحال مؤكدة وقيل للمعنى اطلب منكم ان لا تتماذوا وفي حال افسادكم  
 فليسيت الحال مؤكدة كما توهمت وقيل على ان التماذي في الفساد لا يكون  
 الا في حال الفساد فليسيت الاموكة الا ان يقال مراد جعل مفسدين  
 بمعنى منما دى في الفساد بمعنى تتماذوا واما قوله فانما قتل الخ فقال  
 الطيبي رحمه الله ان المقام فاب عنه لا ان لا يذبح في قومه مخمورين  
 وفيه نظر **قول** لما امكن ان يكون من الاجبار الخ اذ انما يخلق الشر  
 النور وفي كتاب الاجبار انه حجر حقيقة يخلق الشر والنعمة وبما  
 ينفر من الخلق في نسخة عز وهو الحجر الباطن الذي كيد له عنه لمعنى  
 فيه بالخاصة ومما يحدب الحديث للنعمة طيس وقوله لم يمنع  
 ان يخلق الله شجرة الخ منبى على كون الحجر معينا والابن على ان يكون  
 ان يخلق الله في طبيعة الخ حجر كان ويجد به لما تحت الارض لا ينافيه  
 انفسا له عنه كما توهم واورد علينا ان لاختلاف حاله بحسب الاوقات  
 وتوقفه على الضرب ونحوه يقتضي خلاف هذا وان في هذا الباب لتوجيه  
 الخوارق سدد لكتاب المعجزات **قول** ويوحده انه لا يختلف اي يريد

ابن كمال

لوحدته

عصام

عصام

كاروف

بوحدة ذلك لانه متعدد فاما ان قيل انه لا يختلف او يرد به  
 الوحدة النوعية وقيل انهم كانوا يطبخونها معا فيصير طعاما  
 واحدا وقيل انه كان فيل فيروا السلوكي واجموا بالمعنى كقولهم  
 وفلاحه بتشد ثبدا للام بمعنى حراش من فلاح الارض شقها والعكر  
 بكسر العين وسكون الكاف والراء المهملة الافضل وقيل العادة ونزعوا  
 بياك نزع الى اهله اذا اشتد عليهم وقوله سكة الخ بيان للمعنى لانه  
 طلب مخصوص وفسر يخرج بيظهر وبما كان الاظهار يكون من الخفا  
 والعدم عطف يوحد عليه نفسا له وقوله ركب اضافة اليه  
 لمزجها بخصاصه به بالقرب والمشاخاة والفظا لرب هذا صاب  
 محزه وقوله اقام القابل وهو الارض لانها قابضة للانقياس بالبذر  
 فلا يقال الاولي اقامت الخ فقام الفاصل مع عدم محبة لان المنبت هو  
 الله لا البذر ايضا **قول** ليس ويبيان وقع موقع الحال لم يجعل من  
 الاولي تعبضية والقول مقدر اي شيئا واما اذا جعل بديلا فلا  
 يد من اتحاد معنى من فيهما كاذكرة الوحدان والكلام فيه ظاهر ووجه  
 ترتيب النظم انه ذكر اولا ما يؤكل من غير علاج نارا وذكر بعده ما ياكل  
 به مع ما ينبغي فيه ذلك وتيسر له فانظم على انما انتظام في الوجه  
 وقراءة فتش بالضم اقيس لا للمعهود في مثله كرىتان وفتح وفتحوا  
 بمعنى لجب من **قول** استبدلوك الذي هو اذ في الخ اذا كان مقلدا  
 من الذين اوتوا ومقابوب من الذين فعلوا التلويظ ظاهر وعلى الاول مجاز  
 استعير من الذين بمعنى القرب المكاني للجنة كالسنة والبعث للشرع  
 ففيل بعيد المحل بعيد المنة وهو موزون الدانة **قوله**  
 فتما لمنة الصا كما قرئ به في الفتا ذفاة **قوله** مقتضى كونهم لا  
 يصبرون على طعام واحد اعلم طلبوا ضمة ذلك الله لا استبدلوا الا اقلته  
 فقتل انهم طلبوا ذلك وخطابهم كما يستبدلون آثارة الى انهم على اذا  
 اعطاهم ما سألوا منهم عنهم الموت والسلوك فلا يجتمعان وقيل عدم الكفا  
 بما يحتمل وجهين ان لا يريدوا اكلها في كل يوم بل ياكلونها في بعض  
 الايام وغيرهما في آخر حينئذ يتحقق الاستبداد اليه في الايام الاخرى وان  
 يريدوا اكلها مع غيرهما حينئذ الاستبداد المستحقق لانه كان اولا الموت  
 والشاوي وثانها مع غيرهما والكل في غير الجز وموت تكلف **قول**  
 اخذوا الله الخ يشيرون الى الهوى لا يختص بالزول من المكان  
 العالي الى السفلى بل قد يستعمل في الخروج من ارض الى ارض فطلقا  
 وقوله فري بالضم اي دغم المنة والباسن باب دصر شمر بين اصل  
 معنى المصرا ان كان عربيا بمعنى الحكة ومنه اشتريه الذي لا يفسد بها  
 ايحد ودها شمر سميت به التبدل العظيمة لاشتمالها على ذلك فان  
 كان نكرة فالمراد اصبوا من الله الى العترة لان ما طلبوه فيه



وان اردت به كلمة معتنة فاما مصر فترعونك التي خرجوا منها وفي التيسير  
 الاطراف انهم لم يروا ولا يسمعون مصر فترعونك فانه تعالى قال فاقوم  
 ادخلوا الارض المقدسة التي كتبت لكم ولا تترددوا على ادباركم  
 يعني لا ترجعوا الى مصر فليترجعوا اليها وان ملكوها بل المزمع مصر  
 من امصار الارض المقدسة وقت لا تترددوا الى ما يوتيكم سابقا **قوله**  
 وانما مصره الخ يعني ان فيه العالمية والثاني فاما ان يصرف لم يكون  
 وسطه كما تقرر في التفسير والناوثة بالمكان ونحوه مما هو معروف في علم  
 الاماكن وقوله ويوتيه انه الخ مذكور بعد الالف فلا يرد  
 ان الشكل حدث بعد العصر الاول فانه **قوله** في شرح المفصل  
 انهم متفقون على وجوب منع الصرف في ما هو حور فلو كانت العجوة لا اثر  
 لها في الساكن الوسط لكان حكم ما هو حور حكم هذه في منع الصرف وجوازه  
 فلما اختلفوا دل على اعتبار العجوة في الساكن الوسط **قوله** قال المفسر  
 المحقق انه لم يعتد بالعجوة لوجود التعريب والصرف فيه وفيه نظر  
 ومصر اسم ابن نوح وهو اول من اختطها سميت به باسمه **قوله** احيط  
 بهم الخ في الكشاف جعلت الدالة محيطة بهم مشتملة عليهم انتهى والظاهر  
 الاخذ بجوانب الخ واشتماله عليه وفعله محاط ولحاظ ويكون لا رسما  
 وهو المعروف فيه قال تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه ويكون منفذ  
 ايضا وقد قيل عنه كثر فوفوا فتملوا ففعلوا وفي جميع البلاغة لحاظ بل الاضمار  
 وفسره الشارح بحالة محيطة في مكان العرب حطت قومي واحطت  
 الحائط وحوطا حاطا عملة وحوطا كرمه حوطا الخ يعني حوله حاطا  
 فهو كرم يحوط انتهى وفي شعر بعض الفضحا  
 • والبصر قد حاطه بحوران دجلة • بحر وكهك بحر بغداد في الدورا  
 وحاطة بمعنى حطت منعد ونعد كالحجاز مما يستأجره وقال المفسر  
 هكذا وفعت العبارة في النسخ وفي شرح المفتاح كان الظاهر لحاطت بدل  
 احيطت لان الدال محيطة بهم لا محاطة وخافية ما يمكن ان يقال  
 انه فضد امر من ائذين على الكشاف الاول القلب لمعنى احيطت  
 فهو احيطوا بها لكن قلب لمطابقة الفسر والتنبية على الاستعارة  
 الثاني انما العنة في انشاها بحيث يكونان محيطين بهما من وجه  
 ويكون محيطين من آخر واحيطت من الخلف والاصفال والباقي منها  
 للمعينة لا للتقيد والصلابة مصدر المحيول بمعنى المحاطة فان  
 نحو القبة اذا ضربت على شئ تكون مقتصر فقلية لا تتجاوزه فيها  
 محيطة ومحاطية فاستعير الضرب المعنى على التثبت بكامل  
 كمال الانضغاط وعدم التجاوز والعزلة لا استناد الى الدالة  
 والمسكنة واستعيرت القبة ونحوها للثبوت والتمسك بكامل  
 الجنتين المدة كوزن وذلك على الاستعارة ذكر لا زوم المستعار منه

وهو

وهو الضرب المعنى يبعثي لكن المستعارة والاستعارة والاولى القبة  
 لها كما انشأ في الكشف كما في ينقصون عزة الله فالمعنى جعلت الدالة  
 محاطة بهم كحاطية القبة بمن فيها فانها محاطة بهم ومحاطة بصورة فكذا  
 الدالة فاقنصر المصير حمة الله على ذكر المحاطية لانها خفية محيطة  
 للبيات والاضراب من غير من القبة **قوله** الاطالة متعددة  
 كما مر وتكون من لصلط الحائط ولا يحاطة بغيره وبين ما في الكشاف  
 ولا يحاطة الى ما ذكره هذا القائل من القسطنطين التي لا طائل تحتها  
 والظاهر ان حقيقة او ينضم من الفعل فينتج الى الدالة بضمها  
 والى المحاطة بهم مالم يأت فيزيد التركيب لانها محيطة لا محاطة كما ساقى  
 في الكشاف ثم ان الظاهر ان هناك ملكين احدهما الله سبحانه  
 تليق الدالة عليهم بضرب القبة الطائفة على المصروب عليه  
 ووجه شبه الاطالة والشمول وهذا ما في المفتاح حيث قال  
 المستعارة منه ضرب القبة ومكان كلهما واسم امر حتى والمستعارة  
 التبيين وان امر قفلي والثاني ان تشبيه عموم الدالة بضمها  
 القبة ووجه التشبيه الاطالة للدلالة في مفهومها او الزوم  
 وهذا ما ارفضاه غير والقصر في وجه ان يكون في الضرب وحده فتكون  
 تبعية بضربية ويصح ان يكون في الدالة فتكون مكنية وتخيلية  
 او مكنية والضرب بمعنى الاطالة على حد ينقصون عزة الله ويصح  
 ان تكون منشاها ايضا وقال الشارح المحقق ان في الدالة استعارة  
 بالكتايب حيث شبهت بالقبة او بالطين يعني انما امر من منزل الخفية  
 اقامها ومن ضرب الطين بالحائط فضربت استعارة بتبعية تحقيقية  
 لمعنى الاطالة والشمول لضم او الزوم والمطوق بهم لا تخيلية وهذا  
 كما مر في بقصر العمد وعلى الوجهين فالكلام كتابا عن كونهم اذا لا متناغر  
 فما يقال المراد ان الاستعارة ما في الدالة تشبيها بالقبة في  
 مكنية واشبات الضرب تخيل واما في الفعل اعني ضربت تشبيها للصاق  
 الدالة ولزومها بضرب الطين على الحائط فتكون بضربية تبعية  
 مما لا يبرهن عليه علماء البيان وفصل عليه انه منه عجيب فانه  
 ردة ههنا وارتفاعه في الكشاف وشرح التلخيص وانه هو الموافق  
 الكلام للجمهور من اهل المعاني وما ذكره من كون قبة المكنية استعارة  
 تحقيقية لم يصير جوابه كما مر **قوله** انه بعد ما قال ههنا  
 قال في الكشاف ان على تشبيه المكنية بالقبة استعارة بالكتايب  
 ثم اشبات الضرب لها على تشبيه لا او تشبيه لاطاها بهم واشتمالها  
 عليهم بضرب القبة استعارة بتبعية واما اعتبار كونه كناية كافي قبة  
 ضربت على ابن الحشر فوهه فاسم القبة فوقع بغير كلامه تافه  
 مرة وجهين وهو في المحالين دالة على العلامة في حواشيه وقاسمك

المستعارة من القبة  
 المستعارة من القبة  
 المستعارة من القبة

سعد

طبي قطب

ابن خال

سعد











واذا كان الموت نكراً فلا يذكر في الموتى شي من قول من يثبت عليهم الذلة  
الحق استقلاد بقية ذكر النكاح التي يجب شكرها وهو متاين من شكرها للشكر  
لوحادتها عاقبة الكفران وفي كتب الفروع اختلف في اعتبار العماشية  
فمنهم من اعتبرها عند الاوثان وانهم يبعدون الطهارة عند في حنفية  
وهو الله المتواضع في اوثان وانما في طهارة الجوارح طهارة الكعبة عليه  
بين الاختلاف في النكاح شتم لظفر في لظفر فقتل غير شرعي واقتل شرعي  
من شتم بالامتنان اخرج او من شتم بمقتضى ما لا يوجب من الذنوب الحق  
ومقتضى ما لا يوجب فقر الصائين بل على الامتنان والاعتدال بالاعتدال  
وكونهما في النكاح والحق في وقوعه غير شرعي في اليهود والنجس في غير شرعي  
اليهود والمضاد في المشراد ان ما يدعى بقتل به مثابه لظفر في غير شرعي  
ديتهم وقع بقتل في الدين وهو الظاهر في لظفر في قتلهم فقتل به  
الكعبة وقتل به بقتل الجوارح وقتل به في طهارة الجوارح في طهارة الجوارح  
وفي قوله بقتل الانبياء عليه الصلاة والسلام وقتل من لا اله الا هو في قوله  
من كان منهم في دينه فقتل ان يخرج الجوارح بقتلهم في قوله بقتل الجوارح  
فان لم يكن على دين صحيح لا يكون له عمل صالح وانما يكتفون بالنجس في  
اليهود والوحدة لا تراه في النكاح من اجل الكتاب في قوله  
ان يقال من كان منهم فقتل ان يخرج الجوارح والمصرحة الله لقتل كونه  
عليه من انكر له هذا التفسير وظاهر ان المشراد من كان منهم من هو لا  
الفرق على دين صحيح لم ينجس وقتل بقتل الجوارح بالدين في قوله بقتل الجوارح  
بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
وغيرهم في المشراد بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
ان ينجس بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
بالمبدأ وما يتعلق به في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
شتمه وهو مقتضى قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
وهو مقتضى قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
على الله عليه وسلم كمال الرغبات الذين صحبه فقال صلى الله عليه وسلم  
من مات على دين صحيح عليه الصلاة والسلام قبل ان يسمع في يومه على خير ومن  
سمع في يومه على خير عليه الصلاة والسلام في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
مختاراً من الكشاف ومنقحة لعدم المطابقة لشعر النكاح في قوله بقتل النكاح  
خلاف الظاهر فمنه نظر وعلى هذا المشراد من ان ينجس بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
اللائق به في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
عليه باعتبار لظفره ولا خلاف في هذا انما الخلاف في عكسه والصحيح هو  
كما مر في قوله الذي وعد الله ان يفتي بالانبياء انما يفتي بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
مختص بكونه تعالى ولكن تسميته بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
هذا يؤخذ من مقتضى قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح

لانه

لانه حينئذ يثبت في ذلك واما في الدنيا فلا يخلو الموت عنه ولما كان  
الحق استقلاد بقية ذكر النكاح التي يجب شكرها وهو متاين من شكرها للشكر  
لوحادتها عاقبة الكفران وفي كتب الفروع اختلف في اعتبار العماشية  
فمنهم من اعتبرها عند الاوثان وانهم يبعدون الطهارة عند في حنفية  
وهو الله المتواضع في اوثان وانما في طهارة الجوارح طهارة الكعبة عليه  
بين الاختلاف في النكاح شتم لظفر في لظفر فقتل غير شرعي واقتل شرعي  
من شتم بالامتنان اخرج او من شتم بمقتضى ما لا يوجب من الذنوب الحق  
ومقتضى ما لا يوجب فقر الصائين بل على الامتنان والاعتدال بالاعتدال  
وكونهما في النكاح والحق في وقوعه غير شرعي في اليهود والنجس في غير شرعي  
اليهود والمضاد في المشراد ان ما يدعى بقتل به مثابه لظفر في غير شرعي  
ديتهم وقع بقتل في الدين وهو الظاهر في لظفر في قتلهم فقتل به  
الكعبة وقتل به بقتل الجوارح وقتل به في طهارة الجوارح في طهارة الجوارح  
وفي قوله بقتل الانبياء عليه الصلاة والسلام وقتل من لا اله الا هو في قوله  
من كان منهم في دينه فقتل ان يخرج الجوارح بقتلهم في قوله بقتل الجوارح  
فان لم يكن على دين صحيح لا يكون له عمل صالح وانما يكتفون بالنجس في  
اليهود والوحدة لا تراه في النكاح من اجل الكتاب في قوله  
ان يقال من كان منهم فقتل ان يخرج الجوارح والمصرحة الله لقتل كونه  
عليه من انكر له هذا التفسير وظاهر ان المشراد من كان منهم من هو لا  
الفرق على دين صحيح لم ينجس وقتل بقتل الجوارح بالدين في قوله بقتل الجوارح  
بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
وغيرهم في المشراد بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
ان ينجس بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
بالمبدأ وما يتعلق به في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
شتمه وهو مقتضى قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
وهو مقتضى قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
على الله عليه وسلم كمال الرغبات الذين صحبه فقال صلى الله عليه وسلم  
من مات على دين صحيح عليه الصلاة والسلام قبل ان يسمع في يومه على خير ومن  
سمع في يومه على خير عليه الصلاة والسلام في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
مختاراً من الكشاف ومنقحة لعدم المطابقة لشعر النكاح في قوله بقتل النكاح  
خلاف الظاهر فمنه نظر وعلى هذا المشراد من ان ينجس بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
اللائق به في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
عليه باعتبار لظفره ولا خلاف في هذا انما الخلاف في عكسه والصحيح هو  
كما مر في قوله الذي وعد الله ان يفتي بالانبياء انما يفتي بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
مختص بكونه تعالى ولكن تسميته بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح  
هذا يؤخذ من مقتضى قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح في قوله بقتل النكاح

**ولجب**

فمنهم

مقتضى

سما



انه لغيري كبر على الاستلام لان الجبر ما سلب الاختيار ولا يصح مع الاستلام  
بل كانه كراهيا وهو حكاية ولا سلب الاختيار كما يحكيه الكفار فاما  
قوله تعالى لا اكراه في الدين وقوله تعالى فانك تكره الناس حتى يكونوا  
مؤمنين وهذا كانه قبل الامتثال لقتالهم ثم يستريح به وقوله على تقدير  
القول اخذ قلنا خذوا وقابلين خذوا وقوله يجد وعزيمه في على  
تخلفا فانه ومو حالك **قول** اد رسوه الى شيوخه الى انه محتمل الذكر الساني  
والفلي في الاعمة منهنما وما يكون كاللازم لهما والمقصود منهنما اني العمل  
وفي نسخة ونفكر وفي اخرى او تفكر **وقوله** لكي تتقوا الخ قد مر تفصيله  
والمتراد ههنا ان تعلمكم تتقون ان كان تعليلنا لقوله خذوا واذا كره  
كان على حقيقته لانه لجميع النعم ويجوز منهم الترجيح وان كان تعليلنا  
لقلنا المقدر يكون تعليلنا لفعل الله وهو وان يجوز بل حكمه كما مر لكن  
قائلا بالارادة بناء على مذهب المعتزلة في جواز تخلفها عن المبدأ  
كما مر ويجوز ان يتخلف اذا اول بالارادة متخذ وانضما على ان يكون  
قيد المطلب لا المطلوب فتأمل **وقوله** ثم توليتهم الخ بغية منهم  
انهم امتثلوا الامر ثم تركوه واصطل الاقرار من الادبار المحسوس ثم  
استعمل في المعنوي كعدم القبول والخبر عن اخوالهم انني عند قوله  
بعد ذلك كما قاله الامام رحمه الله والفصل الزيادة في الخبر والافقا  
الاحسان فنفضل الله ههنا ان كان على من سبق منهم فهو يفتنوا  
الثبوت وان كان على من خلفهم من المخاطبين فتعكاه الاستلام والقران  
وانسال محمد صلى الله عليه وسلم والتمنا ان يقول او محمد صلى الله عليه وسلم  
وقوله يدعوك الى ترجع الى فضل والرحمة قبل الله لفت ونشر ولا  
دليل على الخسرات ذهاب راس المال او نقصه والتمنا ان يفسر  
بالمعنويين والمتراد ههنا كونه بالاجتهاد في المعاصي وهو ظاهر الى تفسير  
الفضل بالنو في الثبوت وقوله او بالخطيخ نظر الى قوله او سمحت  
مكي الله عليه وسلم الخ **قول** ولو في الامتثال الخ في لاهل هي تركية  
من لو الامتناع ولا النافعية فتكون نفى في يميني الانبات او كلمة  
ليست صريحة في الامتناع شيء لوجود آخر وان الامتناع صريح او لما اول  
الواقع بعد ما متبدا انجب حذف خبره مطلقا او اذا كان كونه  
عاما او فاعل فاعل مقدر كوجده وثبت واللام عليه مبسوط في الخو  
وما ذكره المصنف رحمه الله هو مذهب التصريين والخبر عندهم واجب  
لحذف على المختار فلكنتهم جوابها وتكثر دخول اللام عليها اذا كان موجبا  
وقيل انه لازم الا في الضرورة وقوله لدلالة الكلام بياك لمصحح حذف  
ولسد الباب للموجه **قول** اللام موطنية القسم الخ قيل انه كنه هو  
والصواب اللام لتقدير القسم اي والله لقد علمتم ان اللام موطنية ما تدخل  
على شرطنا ردة القسم في جبر اني يجعل جواب القسم كخواتمة لثين

عصام

الرمي

اكرمتي بقدر كرمك ذلك ان تقول ان هذا اصطلاح للصلاة والمص  
رحم الله بخون ما عن اللام الواقعة في جواب قسم مقدر لانه  
لولاها لم تغفل ان هذا الكلام قسم مقدر فقد مر في جواب  
ولذا انتهى محمد ومودعة وسيا في كلام الزمخشري نحوه وقيل  
انها لام ابتداء ثمة وعلمتة متنا بمعنى عرفتم بتعدد لولا احد اي عرفتم  
اصحاب السبت وما حللناهم من النكال فلو شئنا لفعلنا بكم مثله  
**قول** والسبب مصدر سببت اليهود الخ تعظيمهم له بترك العبادة  
والاستغفار بالعباداة بالانقطاع الى الله فالمعنى على ما قال القرطبي  
في يوم السبت فيحتمل ان يريد في حكم السبت فالمعنى في تعظيم يوم السبت  
فتي الاول قول الحسن والشاذلي هو الاحسن لان الاعتد او التجاوز  
على ما ذكره في يوم السبت بل وقع في حكمه الا ان يقال انهم فعلوا  
ذلك زمانا فلم يتركوا عتقوتهم فاستبشروا وقالوا قد حل لنا العمل  
في السبت فامطادوا فيه كما روي فيمنضج قبل يومه فلو السبت ظرفا للاعتد  
وقوله وامثلة القطع لقطع الاحمال فنية وقيل ان من السبوت وهو الترا  
والدعة فتيل وفي قوله مصدر سببت اليهود نظرفاة هذا القطع  
واستقائه موجود فتيل فعل اليهود اللهم الا ان يريد هذا السبت  
لحاضر المذكور في الآية ولا وجه له فانه كان في زمن موسى عليه الصلاة  
والسلام وتسمية العرب له بذلك الاستحاضة بعد عيسى عليه الصلاة  
والسلام واسماؤها قبل ذلك غير هذا وهي التي في قوله  
• او مثل ان اعيش وان يموت • باولا ويا هو ان اوجار  
• او التالي بارقان افيه • فلو ان عزوبة او شبار  
**قول** امر وان يجردوه للعبادة الخ قيل ان موسى عليه الصلاة والسلام  
اذا ان يجعل يومه خالصا للعبادة وهو يوم الجمعة فخالقوه وقالوا  
نجعل له يوم السبت لان الله تعالى لم يخلق شيئا فامثالنا من لترك  
سائر الاحمال فهو افيق عن الاصطلياد والعمل وابليت في رية واتم بيت  
المقدس ايليا والخزطوم كذبوا مضمة عليه لثنتين **قول** وشرعوا  
فيها الحبدال وفي نسخة اليها قال المحقق قيل معنى شرعوا ظهروا  
من شرع من الدين كذا باتين ولا يعني بعده وقيل جعل الحبدال  
كالشارع المنتهى لية وليس في اللغة والاحسن ان شرعوا من شرع الباب  
الى الطريق وشرعته وشرع المنزلة لان بابا لله على الطريق لنا فذا انتهى  
**اقول** فيسرفات الراغب شرعت الرمح قبله وقيل شرعته  
منه شرع انني فالصواب انه منه ومعنى شرعوا الحبدال جمع حذل  
وهو الغنائة وحملوها متصلة بها ومنو لجهة لها من غير تغيير ولا كلف  
وقيل من قولهم شرع بابا الى الطريق اي فتحة كان قلع من الحذل رهايه  
قلت وفي هذه الآية دليل على جبر الخيال في الامور التي لم تشرع كالربا



وبما الصريح ما لا كرمه الله تعالى على ذلك اذ لا يجوز عنده قال الكواشي  
وجوزها اكثرهم ما لم يكن فيها انطالك حق ولحقاق باطل ولما يوا  
عن متمسكهم بما ليس بالثابت حيلة فاما ما هي غير المهيمنة لانهم قالوا  
انما هو اعز لغيرها وفيه نظر وفي الكشف فذلك المختص في الحكم  
هو اعتد او حجة في ذكره لتصحح الظرفية في التثبت للاعتد  
ونكره المعبر عنه الله لانه مستغنى عنه اذ المعنى في حكم التثبت  
فما مل **قول** جامع بين صورة الفردة والجنس والاشارة الى انها  
خير من اذ لو كانت لغيره لا اول والثاني صفة لفردة لقيت خاصية  
واما جعله كما في ساجدين على تشبيههم بالعقل او باعتبار انهم كانوا  
عقلا فلا خفاء فيه ولا في الفردة خاصة ذليلة فلا حجة لتوضيحه  
به فيكون المراد اذ لا عند الله اذ قد يتوهم ان المتسخ يكفي في عقوبته  
وقردة جمع فرد كقوله ودبكه بفتح القاف وكسر الراء مثله والجنس والمسا  
الذات والظرف ويكون متعددا ولا رفا ومنه قوله للكلب الخساف  
وقيل الجنس والمسا كما في نسخة مصدرة حسا للكلب كعبه واما ذكر الظرف  
فلاستيفاء معنى الجنس لا لبيان المراد والالكان الخامس بمعنى الطارد  
وقال القائلون الخامس من الكلاب والخصا من المتعد لا يترك ان يدلوا  
الناس **قول** قال مجاهد الخ فيكون المقصود منه تشبيههم بالفردة  
والخصا من كقولهم  
• اذا انت لم تمشق ولم تدبر ما الهوى فكر جبر من يابس الصخر جلا  
كما قال انت لا تقبل التعلل فكر حماز الى اذ هب وكنت شبيه حمار والامر  
مجاز عن التخلية والترك والخذلان كما في قوله عليه العجلة والسلام  
اشنع ما شئت وقد قرى العلامة في تفسير قوله تعالى لم تكفر واما انما  
وليس منقول ولكن قال ابن جبر وغيره ان قول مجاهد رحمه الله تعالى خلاف  
الصحيح المشهور عن المفسرين من انه نسخ حقيق وكانوا اذا استبوا اليهود  
قالوا لهم يا اخوة الخنازير وليس يحول الصورة باعظم من انشائها **قول**  
كونوا السرا من افلا فكمرة لهم عليها الخ هذا ابتداء على انه نسخ حقيقي ولم  
يبيته لشهرته وظهوره من النظم والامر عليه ليس تكليفيا بل كونييا  
كما في قوله تعالى كن فيكون وهو محال ايضا الخ لما اردنا ذلك صار من غير  
امتناع ولا لبث وفيه اظها عظمة ونفاذ امره ومشيته وقوله بغير  
همنه محال ابد الهياكل وحدها **قول** فجعلناها الخ المسخاة المفهومة  
من السكا في وجوه الخجوة لكنهم تهم وتهم وقردة والكال والحد  
الا نكال وهي الفتود وتكن به فعل به ما يعتبر به غيره ويمتنع عن مثله قاله  
الراغب **قول** لما بين ريدتها ومخلفها لما قبلها الخ يعني ان المراد بما بين  
بينها من ياتي بعد هذه كما يقال فلان بين يديك اي كائنتك وما خلفها  
من قبلها فكانت قال نكال اللاتين والماضين فظفا المكان استعير الزمان

وما اقيمت مقام من اما تحقيق الظرف في مقام العظمة والكبرياء ولا اعتبار الوصف  
فان ما يعبر به بل هو العقل اذا ارشيد الوصف ومعنى قوله في غير الاول  
المذكور في كتبهم انه يكون تلك المسخاة معتبرا وما وصفت الخ لا ان جعلها  
لكماله بل يبين جميعا انما يتحقق بعد القول والمنسخ **قول** او القائلون ان  
وهو اظاهر والوجه للظرفية والجار فيها ايضا لان اللفظ يبي  
عن القريب ويكون الجملة مددا لغيره من استيف النيل ليد وقت ليس جولا  
فهذا المفسر والاولاد هو المنقول عن السلف كما في عباس من على لغة  
صفا **قول** او لما يحضرها هذا هو الصحيح من النسخ ووقع في بعضها  
تصورها وعصرها وكان من النسخ وهذا ايضا منقول عن ابن عباس  
رضي الله عنه من ان الظرفية مكانة حينية والظاهر ان المراد من القري  
الظرفية وان ما معني من انما وقيل انما على هذا الوجه عام للظرفية  
واقبل من الاول لما انضم اليه من الاشارة وغيرها ولا فرق بين هذا  
والذي بعده الا في التبيين والاعتد **قول** او لا جمل ما قبله عليه  
من دونهم الخ فان كونه الام لا ينطوي على في الوجوه السابقة صلا لئلا  
قيل لئلا على هذا المعنى العقوبة لا للعترة اي جعلنا المتسخ عقوبة  
لاجل نوبتهم المتقدمة على المسخاة المتأخرة عنها اي السيات  
الباقية اشاروا الى ان لا يذنب منهم بعد المتسخ والخاص بالمراد  
ما يكون بعد المسخاة حسب السيات والمسا لا الصدور والحدوث  
ولا يلحق اليه قوله تعالى وتو عظمة المتقين لا يلائم هذا المعنى فلو ان  
بقرضة ما نفي وقيل على ان صفة عظمته في قول المصنف ما تقدم عليه  
للمصنف والمعهود قوله ما انشأ عنهم الخ لا معنى لجمع الضمير من العقوبة  
فانهم ما بقوا كقوله لا على قول مجاهد رحمه الله تعالى فقه ما في التفسير  
وقيل ان ما بين يديها ما تقدم من سائر الذنوب قبل الجناس والحدوث  
خلفها ما قبلها فلو قيل هو صفة من كثرة الذنوب المحيطة بهم والاول  
والآخر او قالوا انما انشأ عنهم الخ ما تقدم من سائر الذنوب من ذنوبهم  
وعبرة لمن بعدهم فلو انهم في المصنف وغيره ما انشأ عنهم الخ ما تقدم من ذنوبهم  
على ذنوبهم فلو انهم في المصنف وغيره ما انشأ عنهم الخ ما تقدم من ذنوبهم  
والاول في المسقين للتأويل ايضا انما اعترف به غير واحد وما توجه به  
ووجه يارده واورده على المعبر عنه الله ان معنى هذا التفسير على ان النكال  
بمعنى العقوبة كما اشار اليه في الكشف فكان المصنف رحمه الله غافلا عند القول  
يكفي التفسير المذكور في قوله بئس ما فيه لكن كما جاء في تفسيره بتمتعه انسخ  
ولا يخفى ما فيه من التكليف والتكليف الضاير فلحق ما اردناه الفاضل  
بمعنا صاحب الكشف **قول** اول هذه القصة الخ هذا المعنى وفي الكشف  
لكنه قد يخلو من الاختلال الساعث الى القول وقال وحاصلا  
ان القصة لم تفسر على ترتيبها المشكوك اذ كان الظاهر ان يقال قال

سعد

ابن كمال







وَأَعْلَى الْفِيَّاسِ كَمَا قَرِي كُنُوا وَكَلَامًا مِنَ السَّعَةِ **قوله** لأن الغرض في  
مثل هذا المقام الخ أي مقام التبليغ والارشاد والحجاب عما رُفِعَ  
التي هي من أفضلية خلاف مقام الاختصار والتميز مثل فيشرهم  
بعد آيات اليم والهمزة ليس هو المرح والفرق بينهما ظاهر فلا ينافي  
وقوعه من الانسلا على الصلوة والسلام وقوله جمل وسفه  
عطفت بنفسه لأن الجمل كقالت الرأب له معان عدم العلم وطعنا  
الشيء بخلاف ما هو عليه وفعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء  
اعتقد في حقيقته أو تصحها أو فاسد أو هو المراد هنا **قوله** نفى  
عن نفسه ما رى به على طريقة البرهان الخ يعني طريقة الكناية  
حيث نفى عن نفسه أن يكون ذلك خلاف في ذممة الجاهلين ولا أحداه  
منهم لأن كون من الجاهلين يبلغ من أن يكون جاهلا لا لا معناه  
كأن من زعمه معترفه بذلك الوصف وأن يكون جاهلا أن يبلغ  
من أن الجمل فينبغي أن الغرض في هذا المقام جمل وإذا لا يخل وكيف  
أهزؤ ولنا صدق بالاستعانة بالاستفظة وعدم فطرية شتيها يتما  
منه بالله كما هو المعروف من اتزاده في تشكي الكلام وقوله طارح الخ  
أي سله لاجلنا يتي لنا فيبين مجزوم في جواب الأمر أو يظهر لنا  
ما هي **قوله** أي ما حالها ومنه ما وكان حقه الخ قال المحقق أن تكون ولا  
عن مدلول الاسم وحقيقته المسمى أو وصفه مثل ما زلني وجوابه الفاضل  
الفاضل والكريه أو تحو ذلك كما صرح به الزمخشري والسكاكي والاقلاص  
معاوفاً فتعبر الثالث لأنهم سمعوا لها صفة من أحياء الميت ليست  
من جنسها فتعجبوا وسألوا عن حالها وصفتها فان كانت متعينة  
كأشور أو القرض فظاهر لأنه استنفذ لبسك الجمل والافام كانت المتج  
وتوهم أن مثلها لا يكون إلا معتمداً وقت القر في بعض الأذهان  
أن كلمة ما أمّا تكون سؤالا عن الاسم والحقيقة وأن السؤال  
عن الصفة أمّا يكون بكيف أو في فزعوا أن ما هيئنا أقمتم مقام  
كيف أو في أيما إلى أيها كان نوع أو فرد مخصوص لها أو صاف خارجة  
عما على جنس البقر التي لم يوصف وقول المعبر عنه الله ما حالها  
إشارة إلى أنه قد يقال لها عن الوصف وكذا قال غالباً لكن يترك  
العدول عن الغالب فقوله كان حقه أن يقول أي بقره لأن أيا  
ليس لها عما يميز أحداً لم يشارك في أمرهم وكيف للسؤال عن الحال  
لكنهم لما أقاموا أمراً بذكر أحياء الميت بعضهم ببعضه لم يجد بها أي  
بذلك الحال شيء من جنسها سألوا عن الحال ما يقال به عن الحقيقة في الغالب  
لعدم مثله وزاد قوله أنه يقول إشارة إلى أنه قد الله لأن عند نفسه  
ولا يرض ولا يكر صفة بقره وأعرضه بقر الصفة والموصوف نحو من لا يرض  
برجل لا طويل ولا قصير أو غير مثله ما وجد في آخره وذكره لو وجوب

تكريرها

تكريرها مع التكرير والتميز والحال ولا يجوز عدم التكرير لا في خبر ولا في خبر  
لأنه يرد وأمره كقولك **قوله** فخرجت العدة الاستيعاب **قوله** ولكن ما نوع العدة أبع والمكر  
والفلاصة المسنة المبرمة من فرض معنى قطع أم لا لأنها فرضت سنها لتعلمها  
أو لقطعها لا لوضعها العمل ولا لأنها فرضت فريضة البقر في الزكاة فينوا سلاماً  
والمكر ما لم يعمل أو ما ولد أو ما ولدت بطناً واحداً أو ما لم يلد فيقول  
وأصل السابقة تدل على الأول لئلا يذكره المصنف وهو ظاهر في الفتية الحديثة  
السنة كالقنافة في السكا وفرصت بفتح التاء وضمتها **قوله** نصف إلى النصف  
لغاظين الملة المتوسطة السن قدوة فينبغي المشفر والعواك قال  
لغواظ في النصف في سنها من كل شيء وإنما ذكره لرفع لوقتها من حاجين  
أو جفرة وقوله لواعدهم هو من شعر الطرمح وهو  
• طحان كنت أعدهم قدماً • وهن الذي لا قامة لا خير خوك •  
• حسان مواضع التيت الأعلى • غزان الوفق صامنة البزور •  
• طوال مثل اعناق الهوادي • لواعدهم من بكر أو غول •  
والعوادي الطيا وطر الوخش والنواعم اللينة المسنن وذلك وإن كان  
مفرداً أشير به ليعلم ما وإن جازم كما مر ولذا صفاً بين التيه  
لأنه لا يضاف إلا للعدو **قوله** وعوذه هذه الكنايات الخ قيل لخلق  
في الظاهر اللفظ في أول الأمر بقره مطلقاً ولا في الامتثال  
في الآخر إنما وقع بعينه وإنما هو قوله المأمورية في أول الأمر معينة  
ولط البيان عن وقت الخطاب أو مهمة لحيها التبشير إلى المعينة لسيب  
كثرة سؤالاتهم ذهب بعضهم إلى الأول ثمسكاً بالضمائر في أنها بقر  
كان أو كذا المعينة فذكر في السؤال قيل ويحتمل المعكولاً للزمخشري  
ولذا قد مره وذكره متمسكاً قائله وعبر فيه بالذلة وفي الآخر  
بالرغم ولم يذكر كونه متمسكاً ولجيب **قوله** عدا ذكره بالتمسك بالحيث  
من بقره ميتة يضرب ببعضها ميت فيبقى طوقها معينة خارجة عما عليه  
صلة الجش فما لواعدهم كما لها وصفها فوفعت الضمائر ليعتد بقره في  
الله تشد شداً عليهم وإن لم يكن من أمراً معينة ولا يخلو أنه خلاف  
الظاهر المتبادر **قوله** ومن أنكر ذلك أعمرات المراد بها بقره من شق  
البقر الخ شق الكسر أي من جانيها ونوعها من غير لغتين وفي الأساس  
خذ من شق الباب أي من عرضها ولا يخبر أي أن المأمورية غير معينة  
بحيث يحصل الامتثال بفتح أي بقره كانت متمسكاً بظاهر اللفظ لقوله  
عليه الصلاة والسلام لواعدهم أو أدنى بقره فذبحوها كقولههم وموسر  
عن ابن عباس رضي الله عنهما كثر لفظ المروكة لوزنوا الك بقره أرادوا  
لاجرانهم ولكن شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم لخرجه سعيد  
ابن منصور بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما مؤثراً فيه يشعرا



قوله فافعلوا ما تؤمرون وكنتم في حال بقاء اللون وقوله شئنا ان نقول  
 عن نفسك القائلين بالغيرية ما ناه ذلك علمنا السباق وقوله الاتفاق على  
 انه لم يرد امر متجدد غير الاول يكون به امتثال الامر والاعتناء  
 بالامر الاول فلزم ان لا يكون منسوخا وان يكون امرا بفتح المعينة  
 لظهور ان الامتثال لم يقع الا بالمعينة وتقريره انا لا يجعل نسخ الامر الاول  
 وانتقال الحكم الى الموضوع متبعا على ارتفاع حكمه بالكلية حتى يحتاج الى  
 الموضوع الى امر متجدد بل على انه كان منسوخا ولا يلزم فيه ما معنى حصول  
 الامتثال بما يرد كان فارتفع حكمه في حق ما عدا اهل البيت والامتثال  
 بذكرها خاصة فكان واجبا امتثالا للامر الاول ولم يكن هذا منافيا  
 لنسخ الامر الاول في الجدة ولا موجبا لكون المراد به اولا في المعينة  
 وتكرره النسخ حيث ارتفع الاجزاي فردد كان والخصم في عبارته  
 بمعنى التقييد لا الفسخ ولا الامتثال لانه مطلق لا عام فنقوله وللحق  
 جوازهما اي جواز تاخير البيان عن الخطاب فانما يمنع تاخير عن  
 وقت الحاجة على الوجه وليس هذا منه فانه لا دليل على ان الامر هنا  
 للفور حتى يتوهم ذلك وكذلك النسخ قبل الفعل كما يدل واقع كافيه  
 من الصلاة الخمس في المخرج وقد تضمن عليه التمسك في الروايات  
 المستنسخة قبل التمسك من الاعتقاد بالاتفاق وقيل التمسك من الفعل  
 عند المعترضة وفيه نظره وانما يبرهنهم بالتمسك عودا وتجرهم عن  
 المراجعة قبل بقاء اللون وكونها مسلمة غير هذا للقول وما كادوا  
 يفعلون وقيل انه دليل على ان الامتثال في القول الثاني ولو جعل  
 الجدة في نفسه لانه خير فاصلا لا يعارض الكتاب وان كان كذلك  
 وفيه قول فافعلوا ما تؤمرون ولاي ما تؤمرونه بمعنى ما تؤمرون  
 به تأكيد للامر وتبيينه على ترك التعمت وقوله ما تؤمرونه  
 إشارة الى ان ما مؤصوله والعاشد محذوف قال المحقق قد يؤول  
 انه مثل لا يجزي نفس عن نفس شيئا في حذف الجارة والمجرور في  
 أو يجزي قد ربحا أو انه من قبل التاميز حيث حذف الياء واللام  
 المضمرة والظاهر في العبارة انه من قبل حذف المضمرة من اول  
 الامر لا في حذف الجارة فانه شاع في هذا الفعل وكثيرا استعمل الامر  
 كذلك في الافعال المتعدية الى متعدولين وصار ما تؤمرون في  
 فتعبر ما تؤمرونه ولما جعل ما تؤمرون به هو المعنى وان التمسك  
 واما جعل ما مؤصوله والمضمرة مع الفعل اي المأمور بمعنى المأمور  
 به فاعلم ان جبه او انما كثر في صيغة المصطلح انتهى وهذا الخبر هو معنى  
 قول المصنف رحمه الله اوامر كذا ولما فيه لخره وهو مخالف قول الطيبي  
 رحمه الله ان الامر لا يستعمل الا بالياء وقوله  
 امرتك الخ فافعل ما اتيت به • فقد تركك ذامال وذاتب

قيل

قيل فافعلوا ما تؤمرون وقيل خفاف بن ندبة وقالت الاممية  
 رحمه الله ان من المشعر اشاعر يتناول له الاعشى غير الاعشى المشهور وهو  
 من بني تميم حلفا بن سليم وهو القليل  
 • يا ذا الشمين السيف والرجب • اقريت وعنى ملكها ذاهب الحجب  
 • لي في حوت في الاقلام مكرمة • قدما وحذر في ما تقون الي  
 • وقالت لي قول ذي عليم وتجربة • بكالغيات امور الدهر والحجب  
 • امر ترك الرشدا فافعل ما اتيت به • فقد تركك ذامال وذاتب  
 اي امر تركك بالخير بل ليل ما امرت به وذامال الخ ذابيل وماشية  
 لا يكتفى بها في كلام العرب والنشب المال الاصيل وهو اسم يجمع  
 الصامت والناطق والنشب بشين مجمة وموحدة بعد النون وروي  
 بسين مكاله **قوله** الفروع فصوع الصفرة اي يخلصها فامثل  
 معناه مشقة البياض يقال ابيض ناصع واريد به هنا مطلق  
 الخلو من الحلكة شدة السواد وليس المراد بال تأكيد هنا التأكيد  
 الاستطالة بل النعت المؤكد كما منس التاثير وقوله في اسناده الى  
 اللون الم يمتني انه صفة سيبية ولو انها فاعل لا مبتدأ كما يتبادر الى  
 الوجود كذا قيل ولا مانع منه وقد جوزه ابو البقاء رحمه الله وتكون  
 الجملة صفة نعم لا يصح جعله فاعل صفر الثانيها واكتابه الثاني  
 من المضاف اليه خلاف الظاهر وتسمى صفة صفرا وجوز كونه  
 صفة لونها وهو يمتد لفظا ومعنى وانما اؤشرك على صفرافاقعة  
 لما فيه من المبالغة لانه من قبيل جدد وجوه حوت حيث اثبت  
 اللون صفره وهو ظاهر **قوله** وعن الحسن رحمه الله سوادا شديدة  
 السواد الخ لا يعني ان خلاص الظاهر والصفرة وان استعملتها العرب  
 بهذا المعنى فادرا كما اطلقوا الاسود على الأخضر لكنه في الابل خاصة  
 لقوله جمالات صفرا لا سوادا لابل تشوبه صفرة وتأكده  
 بالفتح ثباته لانهم قالوا اسودا حالك واحمر قاني وابيض ناصع  
 واخضر فاضر واصفر فاقع وقد فوا بيننا بالاصناف وهذا هو  
 المشهور في اللغة الا انه قال في كتاب التمع يقال اصفر فاقع واحمر  
 فاقع ويقال في الالوان كلها فاقع وفاصم اذا خلصت اتيت بفعلية  
 لا يرد ما ذكره كون الاصفر بمعنى الاسود قال ابو عبيد رحمه الله  
 في غريبه وابن قتيبة واستشهدا به بما ذكره قال النصراني في كتاب  
 النبتات فيه غلطان احدهما ان الابل لا توصف بالسواد وانما  
 يقال حمر النعم وصفر النعم والسود منها مذمومة والثاني ان  
 الزبيب اسود واصفر والذي ذكره الاعشى الثاني وقال ابو يوسف  
 رحمه الله الاصفران الورس والزبيب ولكنهم قول الاصمعي الالوان  
 عند العرب لونا ت ابيض وما سواه اسود فلم يفرق لان عنده الالوان

ابن كمال



كلها ترجع لما ذكرنا في وقال ابو عباس هو غلط وابن عباس قول ذلك  
 وجيد ولبات توابعه وضع اذا لم يكن من نصه حارثه صفرا  
**قول** قال الاعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب  
 ومنه من يهود له ومؤذ كور قور له قباله  
 ان قيسا بغير النكال ابا الاشعث است اصدأوه لشعوب  
 وتلك مبتدأ وخبره ومنه حال اي حاصلة من الممدوح والركاب  
 التي تتركب ولصدها راحة ولا ولصدها لئلا من لفظها والتشبيه بالزبيب  
 على الوصف بالسواد وكون النقص من الزبيب اصفر ولحم لا يدغ  
 ذلك وحال الصفرة في البيت على الظاهر وحمل كالزبيب خبر اعن  
 الاول لا بدعي انها صفراء اولادها سودا لئلا تعبد لا تحسنه الا  
 بالعاطف اي اولادها كذا قيل في اعلى ما في الكشف وفيه نظر لانه  
 حمل للجله صفرة لصفرة سببه لا يتلحق فيه الواو ولا مانع منه  
 لغمر ردة الاول مستوع وكذا ما قاله من انه على هذا القول  
 استعيرت الصفرة للسواد وكذا فاق لشدة سود السواد ومؤثر شحم  
 ويجعل سواده من جهة البريق والمعاك ولا يخفى ما فيه من التكلف  
 وقوله لا يمان من مفد مائة اذا اكثر في النبات والمثارات  
 تتود بعد اصفرارها فيكون اطلاق الاصفر على الاسود باعتبار  
 ما كان عليه فترت قال في تفسير قوله من مقدم مائة انه صار بالاقوة  
 التي فيكون مجازا باعتبار ما يؤول فقد سمي قاتل وقوله تعالى  
 صفرة قيل فهو من ذكر المحمل واذا كان الحال والسرور الفرح بحضور  
 النفع ونحوه كذا في الضرر وتوقفهما واستعماله بمعنى الامحاج بالزوم  
 له غالبا مجاز واخذه من لئلا انه انشراح في الصدر اولد في القلب  
 فبداوه كالسرور من قرا السرور بالفتح مصدر سر والسر بالضم  
 بالعتن فهو تفسف والخز ما لا فائدة فيه وما هي ما استغنى عن  
 الحال كما مر خبر او مبتدأ والجملة في محمل نصب بيبين لانه معلق  
 عنها وجاز فيه ذلك لشبهه بافعال القلوب والمعنى بيبين لنا  
 جوات هذا السؤال وكونه تكريرا محسب للظاهر وهو معنى انه كور  
 غير انه لانه سؤال عن الموصوف بالاصناف السابقة طلبا للزيادة  
 البيان وقوله اعند اعند اي عن تكرير السؤال قيل وفيه التوال  
 بالاول تبيينا على ان السؤال الثاني يخالف الاول لانه عن اللون  
 والاول مطلق وحمله مكررا كما في الكشف لانه اللون من جملة  
 الصفات ودخل فيه ومنه يعلم وجه تقيده بالاول لانه مثله  
 في الاطلاق فلا يرفع ما قيل انه لا وجه له واسئل كشف رايد على  
 التوضيف وحمل مضافا اليه على معنى امر زائد بخلاف الظاهر  
**قول** ان البقرة قال الوليد رحمه الله للبقر جمع بقرة اي اسم

سعد

خبر

عصام

جنس

جنس جمعي يفرق بينه وبينه واحده بالتا ومثله يجوز تذكيره وتا نينه  
 نحو غل منقعه والخل باسقاء وقال القرطبي رحمه الله التشابه في  
 مشهور في البقرة وفي الحديث كوجه البقرة يشبه بعضها بعضا  
 والباقر اسم جمع كالحامل والساير ويجمع ايضا على باقور وباقور كانه جمع  
 باقرة واما فرجه على خلاف اللفظ **قول** ويشابه بالياء والتا اله  
 في الله المصنوع تشابهه بتاير على الاصل وتشبهه بتشد تيد الشير  
 والباس غير اليه والاصل تشابهه وتشابهت وتشابهت وتشابهت  
 ومنشبهه على اسم الفاعل من تشابهه وتشبهه وتقرى تشبهه ماضيا وفي  
 مصحف ابي رضى الله عنه تشابهت بتشدد تيد الشير قال ابو حاتم  
 هو غلط لان التا لا تدغم الا في المضارع وهو معذور في ذلك  
 وقرى تشابهه كذلك لانه بطرح تا التانيث ووجهها على اشكالها  
 ان يكون الاصل ان البقرة تشابهت فالتا الاولى من البقرة والثانية  
 من الفعل فلما اجتمع مثلال ادغم نحو الشجرة مما تليتم ان التشا  
 في بقره ركبك الا انه يشكل ايضا في تشابه من غير تانيث لانه كان  
 يجب بثبوت علامة التانيث الا ان يقال انه على حدة قوله  
 ولا اذن اقبل ابقاها وابن كيسان يجوز في السعة **قول** الى المراد منها  
 او الى القاميل بيان لمختلفة المتخاروف وفي الحديث لو لم يستثنوا  
 لما بينت لهم اخر الابد قال العراقي لم افق عليه وقال السيوطي  
 لخرجه بهذا اللفظ ان جري من عتاس رضى الله عنه ما مر فوعا  
 مفضل واخر حبه بنحوه سعيد بن منصور عن عكرمة مرفوعا  
 مرسلا وابن الجيات عن ابي هريرة رضى الله عنه مرفوعا مؤسولا  
 قال المحقق لو لم يستثنوا لما بينت ان البقرة يريد كون المعنى  
 انهم يندرون الى البقرة وكلية ان تشابه تشبه استثناء لغيره  
 الكلام عن الجزم وعن الثبوت في الحال من حيث التعليق على ما لا يعمله  
 الا الله واخر الاميد كذا في عن المسألة في التانيث والمعنى الى الابد  
 الذي هو اخر الاوقات انتهى وليس اطلاق الاستثناء على ان تشابه الله والشرط  
 اصطلاح الفقهاء لانه حقيق لزوم ما تعتقده الخالف فصار بمنزلة  
 الاستثناء الذي يقطع ما يوجه اللفظ قبله كما قيل لانه ورد في الحديث  
 وقول القرآن في قوله تعالى اذا قتلوا لمصرمهم ما صبحوا ولا يمتثلون  
 قال في الكشف لا يقولون ان تشابه الله فانه **قول** لم يمتثلوا  
 واما هو شرط قل لانه يؤدى مؤدو الامتثال من حيث ان  
 معنى لا يخرج ان تشابه الله والا ان تشابه الله فاحد فتأمل **قول** ولحق  
 الله اصحابنا الخ وجهه ان الامتثال علق بمشية الله فلا يقع بدونها وان  
 الله قصته مقتضى الوجود وقع في الحديث ما يؤتى وليس ذلك الا لحدوث  
 فيستوي في ذلك جميع الخواص اذا قايلا بالفرق فلا يرد انه من كلام

جل

استثنائا تشابه الله



اليهود فكيف يكون حجة وان كوت الهكارة بالارادة لا تقتضي ان جميع  
 ماعداها كذلك وفيه نظر لانه ان ارادته لا قائل بالفضل من  
 اصل السنة فلا يحكي وان اراد مطلقا فمتنوع لان المعنوية لا تقوله  
 بوقوع الفبيج بارادته والهداية من حسن فتا مل شمر انه مبني على  
 الترادف المشيئة والارادة وفيه خلاف ايضا **قول** وان الامر  
 قد ينفك الخ ردة على من قال من المعنوية ان الامر هو الارادة  
 وجهه انه امرهم بدمهم اشرار تضيي لعلنا لا هتد المذبحا  
 على ارادته فلو كانت عينه لم يكره نفس تعليل بعد وقوعه وفيه نظر  
 لانه انما ينشر ان لو اراد بالاهتد الاهتد الى المذبح بالامر وقد  
 فسر بعينه انما مع ان اللان من الغرض المذكور ان تكون الما موب  
 وهو ذم الفترة مراد ٢ ولا يلزم الاهتد الذي يجوز ان يكون لذلك  
 الارادة حكمة اخرى وقوله للشرط ان يه التعليل وهو تعلق  
 عليه وعلى اذانه وعلى الجملة الاولى **قول** او المعنوية والكرامة  
 الخ عطف على افعال الخ وتقدم ضابط الكرامة قوله وجهه ان  
 دخول كلمة ان عليها يقتضي حدوث لانه علق حصول الاهتد على  
 مشيئته وهو حادث فكذا لك مشيئته متحدة والاكثرة المختلف  
 وحاصل الجواب ان اللازم حدوث التعلق ولا يلزم حدوث  
 نفس الصفة وتقتضيه في الكلام **قول** اي لم يرد للالكرب الخ الكراب  
 بالكسرة اشارة الى الارض لغيره وتدل ان معنى يستعمله ولا دلولة صفة  
 بقية ولا بمعنى غير فبالفكها اسم على ما صرح به السخاوي لكن  
 كونها في صورة الحرف ظهر اعترافها فيما بعد ها وتحتل ان تكون حرفا  
 كما تجعل الامعني غير في مثل لو كان فيهما الهة الالهة لقصد تامع  
 انه لا قايلا سميتهما واما الثابتة فحرف زينة لتأكيد النفي وهو  
 لا ينافي الزيادة مع انه نفي المقترح بهوم النفي اذ بدو بها محتمل  
 نفي الاختصاص والناقص المذكورة وصح بان الفعلين صفنا دلولة  
 اشارة الى ان تشيئته كونه صفة النفي فيصير في العطف عليه لا المزية  
 لتأكيد النفي وفيه وقع لما ذهب اليه البعض الكواشي من كون تشيئته كالا  
 انتهى وفيه ان **قول** ان الامعني غير لم يقل احد تاسيها ليس كما  
 ذكر بقصد صرحوا بخلافه وان كون لار اشارة فيل ان تشيئته لانه  
 يلزم منه صحة الوصف لغير تكوير لا مع انه مخصوص بالشكر والفرح  
 بهوم النفي لا يقتضيه شمر ان كما لا يجوزها غير الكواشي من بقية لانه  
 نكرة مؤنونة انما الضمير في دلولة والاعراض عن كرامة غير اريد  
 لانها زيادة لازمة كما صرح به الرضي مع ان ابن كنيان وغيره لم يكان  
 مانعه كما مر شمر ان وصف دلولة بتا على ما افصاه بعض النحاة من  
 ان الصفة يجوز وصفها كما صرح به السمين فلا يرد ما قيل ان دلولة

ابويان

خسر

خسر

عصام

من صيغ الصفة فيبين ان لفظ مؤنونا والاشارة قلت الارض للترادف  
 من اشرانه اذ هي صفة والحركت الارض المكتوبة للزرع قاله الواحدي  
**قول** وقوله لا دلولة بالفتح الخ في الكشاف وقرأ ابو عبد الرحمن  
 الشافعي لا دلولة بمعنى لا دلولة هناك اي حيث لم يوقن في الاصل  
 ولا يكون وصف به فليكن لول وكونه قول مررت بقوم لاخيل  
 ولا خيلك اي فيهم او حيث مررت يعني انه قراء لفتح اللام على ان لا لفتي  
 لغيره من الخيرة بعد وقت والجملة صفة دلولة كتابه عن نفي الذات  
 عنها كايضا الدليل من حيث هو كذا نية عن اثبات الذات لغيره  
 والذات بالكلية صفة الصفة وهو المدين والاشارة الى الصفة  
 للغير وتدل ان تشيئته خبرها والجملة معنوية بيت الصفة والوصف  
 وما لفتا بالمعنى مبلغ واما ما قيل من انه يعيد من حيث المعنى  
 والاولى ان لفتا لك انه بني نظر الصورة لا لانه الرضي نقل انه يعني  
 مع لا الرادفة فهذه اولى وخمسين برجل لاخيل ليس من قبيل الامة  
 فليس شيء وقوله والتفتي من شفي اي قرى تشيئته حرف المضارعة  
 من استفتي بمعنى سقي وقيل اهل اللغة فرق بينهما بان سقي لنفسه واسقي  
 لغيره كما شئنا وارضه **قول** سلمها الله من العيوب الخ وفيه ايوانه  
 من العلامة من العيوب او من الكفة في التماثل وان لو نهاها لصلها لطل  
 صغر نه لو لم يفر فيكون قوله لاشية لها توكتيد له واهلها عطف  
 على فاعل سلمها واخلف من معنى لا يتناول اي جعلها الله لخاصا ولو قرى  
 على المقام مع وعطف لخاصا وهو الظاهر ووقع في بعض النسخ بالواو  
 وكان في بعض النسخ **قول** لا يكون لها الخ شبه مصدرة وشيكة الثوب  
 الخ يشيكة شيئا خفيف فاوة كعكة وزينة ومنه الواشي التمام قيل لا يقال  
 له واش حتى يغير كلامه ويديريه وبقياك لواراشية وفرد من السلق  
 وكثير الخرج وتيسر لبرق وفواك البقع كل ذلك بمعنى الملقية وشية  
 اسم لا وفيه ظاهرها وقال ابو حيان ثواراشية الذي قد يسمي  
 لغيره خوفا من الوشي لاختلاف المادة فمن **قول** لا تشيئ بالحق  
 الخ حقيقة وصف البقرة الخ الا ان عند المحققين من اهل اللغة  
 والحق لا يتم البنا على الفصح ولا يجوز تخديك من الالف واللام واستخاله  
 على خلاف ما قاله الحلي وهو يقتضي الحال وتختلف المعاني له وقال  
 بعضهم هو الغالب وقد جاء حيث لا يمكن ان يكون الحال خوفا لان  
 كاسر ومن اذ الامر يصح الاستغناء فادع بعضه اعترافه  
 لقوله كما يما ملاك لم يتغيرا يريد من الاثمة وهو يحتمل البنا على  
 الكسر وهو متصرف لضمه معنى الى التعريف كسر والناسي واما المذكرة  
 فهي زائدة وفيه قول آخر والكلام مبسوط فذكر العربيه وقوله  
 اي حقيقة وصف البقرة الخ ان الحق هنا بمعنى الحقيقة وهي الحقيقة











العتيبي بكرا الشتر وتشد تدا لراحيانته وحمله على ما لا يليق ويجوز في  
 الشتر والراحيانته محض الحصر والاولى وهي كما مع ما بعلم ما خوذ  
 من قوله لا فارض ولا بكر وكونها محجبة وانما من قوله لتشد الخ وقوله  
 لاسمة فيها اي علامة معني لاشية لانه التوثيق الخالف يكون علامة  
 لما فيه وليس معني خيرا كما توهم وقوله فتعني الخ من حياة الفتيان وكله  
 وتحمل الشدة اذ على ما بين العقل والوهج لانه فينازع دائما وهو ظاهري  
**قول** الفساق الخ اي الفسوة معناه الخبيث في الالبس والكثافة والعلانية  
 ثم يجوز ما عن عدم قبول الحق والاعتبار والاستعارة في شئت  
 تبعية نصرة محبة وان شئت قلت منبذلية كما مر في قول بجملة حال  
 القلوب في عدم الاعتبار والاعتناء بالفسوة ولا اعتبار هذه الاستعارة  
 حسن التفرع بقوله فمما لا خلاف ما اذا جعل القلوب استعارة  
 بالكناية والفسوة فربما فانه لا يستقيم قولك فيفسون  
 عمدة انفسهم وكما جعل واو يفي وذلك لانه استعارة كالجمل اصل  
 والتفرض تتبع على ما هو الواجب في الاستعارة بالكناية وفيما نحن فيه  
 الامر بالعكس كما في نظري الرياح الرياح في الاستعارة بالكناية وفيما نحن فيه  
 في الحال والتعقيب نصرة التشبيه في الغات فلا وجه لما يقال  
 ان ظاهر الكلام كون التشبيه فرع الاستعارة والامر بالعكس في التشبيه  
 مترتب على عرفان حالها وانما حاصل على التشبيه المؤدي الى الاستعارة  
**اقول** فيه بحث فانه انما يتوجه ما ذكره واشبهت القلوب  
 بالحجارة كما في المثل به فان العبد يشاء استعارة الحبل له كما مر اما لو اريد  
 تشبيهها بالاجرام الصلبة الشاملة للمعادك وغزها فتشبهت  
 التفرع بلا خلاف اذ المعنى انما صار كالصلب في كماله ما يكون  
 منه ولا يكون عليه غي وبه يتدفع ايضا الشبهة الواردة في التشبيه  
**قول** وشعر لا يستعاد الفسوة قال العلامة شعر منوعة للتراخي  
 في الزمان ولا تراخي في المكان اذ فسوة قلوبهم في الحال لا بعد زمان في  
 محبوسه على الاستبعاد مجازا اذ يتحد من العاقل الفسوة بعد ذلك لا  
 كقولك لصلبك وحيدت مثل تلك الفرصه ثم لم تنته عنها ومن  
 الناظرين في الكتاب من جعل هذا على التقاعد في الرتبة وليس بذلك  
 فانه معناه ان من خولهم اعلاني قوله ثم استوي والمراد ههنا ان  
 من خولها بعدد الوقوع وقوله من بعد ذلك مؤكدا للاستبعاد  
 اشدة تأكيد ثم ان من من جعل الاستبعاد ما خول من الكلام لانه اول  
 والامر فيه سهل ما ذكر من الفرق بين التفاوت في الرتبة والاستبعاد  
 ليس بشي لان بعد رتبة شيئا لانه لم يعثر في لثافتها الخلو وهذا  
 لا طائل من وراءه وهو يفسد النزاع اللفظي ودام بكتفت التيا الشارح هـ  
 المحقق شعر انه قيل انما للتراخي في الزمان لانهم شئت قلوبهم بعد مدة

سعد

رد على القطب

التعدي في الرتبة هو النامي

ابو حبان

سعد

حتى

حتى لو ان الله كتب عليهم اوان عسارة عن فتوة عقبتهم وقوله فانما  
 بما يوجب الخ اشارة الى وجه الاستعارة كما مر **قول** والمعنى انما في القلوب  
 الخ غير مثل اشارة الى ان الكاف هنا اسم مطلق على ما اشبه بمعنى اريد  
 او التقدير مثل اشده فخذ من المضاف واقسم المضاف اليه مقامه وايد  
 بقرينة مجرور باب الفتح لعدم صرفه ولذا وقع في نسخ بلحج والخرى  
 بالفتح وفسوة قال ابو حسان كمن يحول عن المبدأ الى ففسوة ما واشد  
 معطوف على قوله كالحجارة عطفت منعزلة على منعزلة كما تقول اريد على سفر  
 او مقفلة ولا حاجة الى تقدير الزمخشري او هي شدة **قول** وانما لم يقل  
 افسى الخ يعني ان فعل الفسوة مما يصاغ منه افعال وهو لخص وقد ورد  
 كقوله كل خصاصة ارق من لخرة بقلب افسى والجملود  
 وهو وان كان من العيوب لكنها باطنية لا ظاهرة فلا يمنع منوغه منه  
 كاتوهم فالصحة الى التوصل اليه باشد فاجاب **بانه** اشد ابلغ  
 من افسى لانه على الزيادة بالمساقاة والصحة فمكة اعلم اشده اذ الفسوة  
 في المفضل والمفضل عليه اذ انما المراد باشد لتيسر التوصل الى التفضيل في  
 الشدة وقدم الاول لانه الاكسب المتبادر ويكنون يقال انه لظهور  
 الحق بالعيوب الظاهر وهو حسن واما الاعتراض بان اشده يحول  
 على المقلوب لا على الفسوة فليس بشي لان اصله فسوة ثم اشده **قول**  
 او للتخيير الخ كما كانت او تستعمل للشك وقوله تعالى محال دفعه بانه  
 التخيير وهو يكون في التشبيه كما يكون بعد الامتراك او لا يرد يدعي  
 ان التثنية لغير واحد الى الله بل الى من يعرف حاله فانه يمكن ان يشبههم  
 بالحجارة او اشدها فاشك في التشبيه الى المحاطة بغيره لا بالنسبة الى المشك  
 قال العلامة وهذا يؤدى الى تجويز ان يكون معاني الحروف بالقياس  
 الى الشامخ حتى تستعمل في التحقيق الخطاب وهذا المخرج لا لفاظ عن  
 او مناعها فانما انما وضعت ليعبر بها في الكلام عما في ضمير ولو جعلت هـ  
 بمعنى بل كماك ليعبر وقيل انها للتشويق او بعضهم كالحجارة وبعضهم اشده  
 وقيل معنى التردد في جواب الامور مع قطع النظر عن الغير **قول** تعليل  
 التفضيل الخول عن جعله بيان للتفضيل كما في الكشاف لانه يقتضي التفضيل  
 ومزاياه انما جعلت كالتيه منفرة بالتعليل ومثله كثير واما قول  
 الشارح المحقق بانه بياك وتقر من جهة المعنى واما بحسب اللفظ  
 فمقطوع على جملة في كالحجارة او اشده فلا يظفر وجهه وقوله تعالى وان من  
 الحجارة الخ واراد على جميع التحميم دون الترقى كالحجر الخ اذ لو اريد الترقى لقل  
 وان منها ما لا يشفق فيخرج منه المسكوات منها ما لا يتنجس منها لا يهتد فائدة  
 المستعاب جميع الامتناع لانت التي خلاف طبيعته وهو ابلغ من الترقى وكان  
 المصروفه متعافا فلعل من هذا حيث جمع بينهما في البيان وقد مر الثاني فقال  
 فان منها ما لا يشفق فينبع منه المسكوات يتنجس منها لا يهتد فائدة



جليلة في الشرق والشمس يمتدح النبي **لهما قوله** وللخليفة بجازع من الانبياء  
اطلاقا لاسم المزموم على اللانم حينئذ فالظاهر تعلق من خشيته بالافعال  
الشائقة ولم يحل على الحقيقة ما عني رخلق العقل والحياة في الحياة اما  
عند القائل بان الله اعلم الانجاء والبنية شرط الحياة فظاهر في لا يقول  
بمضات المسبوق والخشية على تقدير خلق العقل والحياة لا يستلزم بيان  
لكون الحياة في نفسها اقل قسوة ثم مبنى كلامه على عدم التعارض والتفارقة  
بين الامر والارادة وقيل قلوبهم انما تمنع عن الانقياد لامر التكليف  
بطريق القصد والاختيار ولا يمنع عما يراه على طريق النفس والارادة  
كما في الحياة وعلى هذا لا يتم ما ذكره فالأقرب حال الكلام على الحقيقة انتم  
قالوا الشر المحقق ومنه تعلم ان متابع المص رحمه الله له فيها ما على ما  
مكتوب لا عنزال لا ينبغي وفيه **قوله** وعنده على الكمال اي على ما  
منه قسوة القلب وخوفها وقوله وقوله ان كثير من قال الجحيم هو قسوة  
القلب لا غير ما ليا المشقة الخشية والباقون بالفوقية ووجه الخشية  
مناكبة فله خوفها وما كادوا يفعلون وهو يملكون ووجه الخشية  
مناكبة واذا قتلتم نفسا فادانكم فيها وتكلمون فيكم ايات  
لعلكم تعقلون ثم قسوة قلوبكم لا فسطحون لانه المؤمنون انهم وكذا  
في التيسير وغيره لما قيل ان المص رحمه الله لخطا في النقل الا ان الطبيعي  
قال قرا برك كثير ونافع ويظن ان ابو بكر بن المشاط هو قاسم والباقون بالنا  
فكانت المحال في خلفه بقوله المص رحمه الله صلتا الى ابعاد يعني قوله  
ان يؤمنوا وما بعد من الصالحات والباقون بالتأخضا الى ما  
قتله لا لا قوله فسطحون لانه خطا بكون المؤمنين وما بعده اخبار عن  
اليهود فمن قال صلتا الى ابعاد يعني فسطحون فقد خطا وعكس الترتيب  
**قوله** الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وقيل هو الرسول والجمع التظيم  
وفي نظره قوله انه يصعد قوم وفي نسخة انه يصعد بالمتدليق فاللام زائدة  
ومثله تنذر مع الفعل لانه فسر المص رحمه الله بجد نواكهم الايمان والوجه  
الثاني جعلها للتعليل بغيره صانفا ازيد عوتكم لانه لا يملكه الا الله  
وقوله يعني اليهود لئلا هو في قوم مخصوصين منهم عالم الله عدم ايمانهم  
فايسكتهم فلو عين كان اوله قبل المص رحمه الله وهو في الايمان عن  
الجحش يعني في حقيقته في بعضه وانما فسر به لئلا يمتدح جعل الباقي في  
منهم وان كان لكلمات الايمان لا يمتدح الامم المص رحمه الله في خطا  
لانه انه على تقدير بيان يؤمنوا بقوم مخصوصين لا يمتدح جعل الباقي  
فوقهم لانهم وكانهم لم ينظروا فيفسد قوله بظايفه من اسلافهم **قوله**  
ظايفه من اسلافهم فالظايفه في شرح الخفاف اعلم ان المراد بقوله ان يؤمنوا  
لكم اليهود الذين كانوا في زمنه صلى الله عليه وسلم لانهم الذين فهم الطبع وانما  
فرق منهم فاختلف فيه في بعضهم قال المراد من كان في عهد موسى عليه

ابن  
خبر

الصلاة

الصلاة والسلام لانه تعالى وصفهم بانهم يستمعون كلام الله لانهم اقل  
المستغاث فكلام الله صميم كلام في الظهور وقد عرفوا فيه ما لا يتعلق  
بامر محمد صلى الله عليه وسلم كانقل عن السبعين وبعضهم قال الفرق  
متر كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكلام الله هو المودة وسماحه  
كما يقال لاحدنا انه ليس كلام الله اذا فركي عليه المص رحمه الله  
صفت النبي صلى الله عليه وسلم وكلامه في المص رحمه الله كلاما لا كلاما  
فليت شعير فليست المص رحمه الله كلاما الله بالمودة وتخير فيها بما  
مترلة ذهب الى ان الفرق من اسلافهم والظواهر صفة منهم ترجع الى  
ما يرجع اليه في صفة في صفة قلست فعلى هذا المعاندون بعضهم  
وعنا ما لبعض الاينافرا طلبا فتر قلست انما لم يناف لولم يكن لباقي  
مفليدك لغير انهم ورجب الله فتر قلست انهم الفرق لغير من خلف منهم ضرورة  
وقوع التخرين عنهم وليس كذلك كما ترى وقوله يعني المودة اشارة  
الى ان المعاصير بالذات كما مر في هذا القولين وقوله كعت محمد  
صلى الله عليه وسلم فانه روي ان صفاته فيها انما اتيه في لغة  
فخير به باستمر طوليا وغيره واليه الرجوع بالتحسين والتوحيد الوجه  
كما في الصافي واصول التخرين من الخراف والميل ومنه فلم يحرف  
ميراحد شقته اي يملونه من حال الى حال اخري بنسب بله وتاويله  
وقوله او ذواتا وليست على المعنى كانه قال بغيره كلامه او تاويله  
وقيل يستعوك بمعنى يملكون والافلا فذلك وفيه **قوله**  
وقيل هو لا يمتدح السبعين الخ هذا ما رواه الكلبي رحمه الله من انهم  
سألو موسى عليه الصلاة والسلام ان يستمع كلامه تعالى فقال لهم  
اغسلوا اولمبتوا الثياب المظيفة فغسلوا فسمعهم الله كلامه تعالى  
وقال لهم لكن الصبح انهم لم يملوا بغيره واسطفا انه مخصوص  
بموسى مملوكات الله وسلامه عليه ولذا امره المص رحمه الله وعلى  
هذا التخرين زيادة ما لم يفرجه وانما قال من السبعين لانهم كلام  
لم يملوا ذلك قبل وما ذكره وما شهد على فساد صحت عاقلوا  
الامر بالاسلطاعة والنهي بالمشية وبما لا يتفاسلان وكانهم راوا  
بالامر غير الواجب على معنى فعلوا او شئتم وان شئتم فلا تفعلوا  
ولا يمتدح عليك ان ما ذكره في حقيقته في ترجمة كلامهم لا يجدي  
نفعنا وقوله متر غير تبة اخذ من التعبير بالعقل وقوله انهم  
معتزون مبطون اشارة الى تقدير المعقول وان ذلك لم يكن منهم  
عن بنيان او جعل بل عباد صرف لا يطع في حقه **قوله** ومعنى الآية  
الجماعية بهم بفتح الهمزة جمع مقدم لثابته المراتب بالسلف المقدم  
بالذات لا بالزمان ولذا قال بالسلف والجماع وقوله فما ظنك هو المص  
وفي نسخة فما ظنك وقيل ان هذا موقوف على التاويل الاول وقوله وانهم



كنوا على الشاخي **قوله** يعني منافقتهم في الكشاف واذ القائلين اليهود الذين  
 امنوا قالوا استقامت امامنا ففوقهم امتنا بانكر على الحق وان فتح دأصل الله  
 على قومهم هو الرسول المبشرون واذ اخطى بعضهم الذين لم ينافقوا الى  
 بعض الذين نافقوا الخ قال المحقق جعل من غير لقول الحبس اليهود  
 كما في ان يؤمنوا وفضل ضمير في لو ابا المنافقين منهم او اعني محذوف  
 المنافق لقيام القرينة والشرطية عطف على يسمعون لان  
 هذه الملاقاة والمناقاة والتخرب الى المنافقين وغير المناققين لم  
 يكن يخص القرين السامعين المحرفين فلم يجمع جعل الضمير لهم  
 ولا يخفى ان ضمير في لو المنقض الذين لم ينافقوا فلذا كان حمل النقص  
 الذي هو قائل على غير المنافقين المحرفين واو في مراعاة النظم حيث  
 وقع فاعل الشرط والخبر شيئا واحدا شرجوزان يكون ضمير قالوا  
 للمنفقين الذين نافقوا وهم رؤساء اليهود يقولون ذلك لانباغهم  
 وبقا جاهل الذين لم ينافقوا ففوقهم الاظهار للتصليب في اليهودية  
 ففوقهم اليهود والاستغفار في اتحادهم على الاقل للفتاب  
 والانكار على ما كان يصدر عن المنافقين من النقص بمعنى ما كان  
 ينبغي ان يقع ذلك وعلى الثاني لانكار ان يصدر عن الاعقاب تحدي  
 فيما استقبل من الزمان مما لا ينبغي ان يقع وضمير على الاقل  
 للاعقاب والثاني المؤمنين كانهي والمصدر الله لم ير نقصا فيه  
 وجعل ضمير لقول الله منافقين من اهل الكتاب امنوا بلسانهم خوفا  
 من القتل والمقني وهم يعبرون الكفر وقد قالوا الخاضع والمؤمنين  
 من الاصحاب وكان حق المصدر الله ان يكره قوله يعني الخ  
 قبل قوله الذين لئلا يتوهم ان الله نفسرت له بان يكون ايمانهم  
 مجرد السكان وهو فاسد لكن القرينة فاعلم على دفعه وما في  
 الكشاف مرفوع عن الظاهر كما مر ولما لم ير نصه المص فقل هو واقع  
 وبالقبول الحق ولما القرينة على خصصهم بالمنافقين فاما حكمي عنهم  
 كما مر مثله عن المنافقين في وضعهم فاما مثل وقول ما نكر على  
 الحق الخ لئلا لا يتعلق الذي قد روه فان كان مقدرا في المحكي  
 فلم يظفوا به لعدم مساعده هلموهم المستنهم وقول طاعه الذين  
 لم ينافقوا الخ وكذا المراد بالمنافق المنظم الشرط والجد وقوله  
 او الذين نافقوا انحطت على الذين لم ينافقوا ففوقهم لا قل على التفتاح  
 والثاني على الانكار ظاهر ومقني في قوله وعلم وعرف وهو منقول  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ومنه الفهم على الفاعل في قوله ففوقهم  
 وجوز قوله فينا ففوقهم القرينين في التسمين واليهود فان منهم  
 بعد ما اتوا اكرم لآبائهم واظهروا لانهم لم يبدوا واما من يحسن لفاقا هـ  
 منهم ايضا **قوله** ليحسبوا فليكن الخ اشارة الى ان المفاعلة غير مكرادة

وقوله

وقوله بما انزل يدرك معنى به وفي كتابه معنى عندكم وقد اوضحه  
 بقوله جعلوا الات معني عند الله في حكمه كما يقال عند ابي حنيفة وبني  
 الوجوه غير الاخير على انه في الدنيا وقتا على ما لا وجه فيه  
 ليجمع بينه وبينه وعندكم كما لا ان يحصل الشاخي في لا او ظر فاستغنى  
 بمعنى كما جركم بما لا شك كونه في كتابكم فكان ينبغي التميز له ومن فرق  
 بين الغيبة فمن هذا **قوله** وقوله فطر لانهم يعلمون انهم يوم القيمة  
 يحسبون احد لواء او لم يجد لواء ففوقهم ليحسبوا لواء العالم بذكره  
 علما وهم لا يجتهدون ولا يحسبون جهنم يوم القيمة من الله لانها في اخر الزم  
 عن كونهم يحسبون جهنم من الحضم ولا يخفى ما فيه والاضفا بمعنى اخفا ما فتح  
 الله ولا بد ففهم اي الخ الحقة وقال بعض المتأخرين كانه يتوجه  
 عليها انه ان اذ اية الاخفا لا يذفعه في بعض الامور فسلم ولكن  
 لانفع به الجواز ان يفتقد ذلك اليهودي دفعه بالاضفا وان اراد  
 انه لا يذفعه عند فممنوع الجواز ان يذفع محاسنهم يوم القيمة  
 وظهور الاستدلال والخفيات يوم القيمة لا يقتضي محاسنهم فترتد  
 وقوله افلا تعقلون ان كان من كلام اللاتين ففوقهم ما ذكر اوله  
 له وهو ابلغ وان كان خطابا لهم فعدم القطع في ايمانهم باعتبار بعضهم  
 او الجس كمر فاما مثل ولا يقولون قري بما ليا والثاني **قوله** ومن جعلها  
 استراهم الكفر الخ يعني انه عام وما امره لصل فيه دخولا اوليا فلا حاجة  
 الى تحصيله كما وقع في بعض التفاسير وقوله جعله الخ هذا التفسير  
 له باعتبار المراد منه والافلا في الذي لم يتغير الكتاب بفضل وان  
 كتب فاذوا تفسير الاول فاطرا الى الكتاب بمعناه اللغوي وهو  
 الكتاب والشافعي الى انه بالمعنى العربي وانه اليهوديين هو  
 البوراة والاشعي اما منسوب الى الامم لانه كما خرج من بطنها او الى  
 امم العرب او الى ام القرى لانهم لا يكتفون غالب وقوله فيطالهم  
 لانه من لم يكتب لا يقر في المتعارف فلا يرد عليه ان لا يكتب يجوز ان  
 يفر اجتهاد الى التكلف في توجيهه **قوله** استثناء منقطع والاشافي الخ  
 كونه منقطع على هذا الاحتمالات ظاهر لصحة وضعه في موضع الايقال  
 مني الماني اذ قد مر والفتي قد مر في النقص يكون عن تخمين وظن  
 وروية ولما كان الكثرة لا يصح اطلاق على الكذب ولانه لا يقدر ان يضل  
 النقص كذا القراءة لان الفاعل هو يتصور ما يثبوت ولا ما في تفاسير  
 منها الا كاذب وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ومعاذ هات  
 ومنها السموات وهو المراد بقوله او مواهبها ومنها القراءة قال  
 حبان رضي الله تعالى عنه في عثمات رضي الله تعالى عنه ويدكر قصته  
 في الدبر بمنى كتاب الله اولى به بمنى د اود الزبور على رسل  
 ورسل كثر فيكون بمعنى تودة وحيلة وهيبة وليه قيل مضافا في ضمير

كما في كندى

ففي تعريف الاعمى



الغايب لا بنا الثنائيت الموحدة على ما في بعض النسخ يعرف ذلك بالماثل  
ويؤيد به ابن الانباري وغيره انشد تمامه ولحقه لا في تمام القادر ولم  
يروا له والقادر كان اصله للقادر وفي الاسماء الامور يجري بقدر الله  
ومقدوره وقدره واقدره وتقديره والمواهب العارضة الكاذبة  
استغارة منه **قوله** وفيل الاما يرون الخ اشارة الى ما مر وقوله  
وهو لا يناسب بناء على المشهور من ان الامي هو الذي لا يعرف ولا يعرف  
واحد من علمه بانه فسر الامي بالذي لا يعرف الكتاب والزمخشرى بالذي  
لا يحسن الكتابين وهذا يقتضيه لا يفرحوا بين تلقى من لا قواه ما يفرح  
كالشاهد في كثره لا يصح الجواب بانه يراد به ما يقابل القاري مطلقا  
وعليه استتم اللفظ لانه هنا بالمعنى للعوي ولو سلم انه للعوي  
فلا يطاق تفسيره وما قيل ان الامي زعمه يقدر على كتابة كاري ويحيى  
الخاري ومثله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم صل الحديبية  
لحقه الكتاب وليس يحسن الكتب فكتب هذا ما قاض عليه محمد بن عبد  
الله وهذا القدر لا يضر في التسمية بالامي ولما افسره الزمخشرى  
بما مر غير كلامه واقر الخ والحدث المذكور بانه كتب معي امر بالكتابة  
وان كون البقي صلى الله عليه وسلم لم يكتب منعفا عليه وان ذهب بعضهم  
الى هذا ولا ينحرف فيه كلام طويل ليس هنا محالة ثم ان التمني على  
هذا بمعنى القراءة المطلقة وهو المراد في البيت واما افادة كونها  
عارضا عن المعنى فمن مجموع الكلام لانه اذا قلت فلان لا يعلم من الكتاب  
الاقرانه دل على انه لا يعلم معناه فاقبل ان من قدسية المقام غير  
مكمل وانما تضمنت البيت لهذا المعنى فحل كلام لان القاري الامام  
عنه ان رضي الله عنه فكتب تعزى قرأته عن معرفة المعنى اللهم  
الا ان يراؤني ان انه يحيى المحرر القراءة وهذا من قلة المتدبر  
ولعل المص رحمه الله انما قال لا يناسب دون لا يصح لما مر ولا  
يتم في عدم مناسسته **قوله** ان هم الا قوم الخ احوالهم انه  
استثنا مفرع والمستثنى محذوف افتمت صفته مقامه وقوله  
وقد يطلق القطر الخ كانه جواب ان قيم حار من فقال انه يطلق  
على ما يقابل العلم اليقيني عن دليل قاطع سواء قطع بغير دليل  
او به دليل غير صحيح او لم يقطع **قوله** ما يتشدد وملك ومن قال  
الخ قال ابن عباس رضي الله عنه الوكيل العذاب وقيل سديك  
وقيل هو التقيي وقيل كل من تشدد ونجح وقيل القلاك او الفضيحة  
او حدوث الشر وعلى كل حال ففي مصدر الله عما عليهم ولا فعل  
له واما وال فمضارع كما قال ابو حنيفة واما انه واد في جهنم او جل  
فيما فر ويا عن البقي صلى الله عليه وسلم من طرق صحيحة السيوطي  
الله فلا ينبغي ان يقال ومن قال الخ والمص اوجه على تقدير دوده  
عنده بان معنى الوكيل واد في جهنم انه واد يستحق ان يقال

ماری

ایرجال

الاتفاق على عدم  
مسئولية

ثم في قوله **وَيَقُولُ** يعني قوله **يَقُولُ** أي يقولوا أو يقول من جعل له في جهنم  
 ذلك المكان فجعل القول منسوباً على حدة قوله **يَقُولُ** في الدار واللايمان  
 جعل من صفته فيهما لم يكتفوا من مؤنثه ومنه **يَقُولُ** في الدار واللايمان  
 كقولهم **وَالْقَوْلُ** فيه كافي بعضها **وَوَجْهُ** الحقول أنه منتهى  
 منتهى في العلاقة الحلالية والمكسوبة ولما كان مبتدأ وهو منتهى  
 ظرير وموصوفه **يَقُولُ** المستوعب له **وَقَوْلُ** المتعبد به **وَالْمَعْنَى** وقد  
 حوّل عن المصنف إلى المحذوف **وَقَوْلُ** المنسوب **وَمِنْ** ما يجوز فيه ذلك لأنه  
 حتى غير محذوف عنه كالمبتدأ في الحقول **وَأَمَّا** إذا كان **وَأَمَّا** وهو مجازاً  
 فظاهر **قوله** **وَالْمَعْنَى** إذا به **أَي** انما جعل عليه لأنه لو كان **وَالْمَعْنَى**  
**وَلَوْ** محذوف لم يمتد القول إلى قوله **وَمِنْ** من عند الله إذا التحريم بعد  
 وقوعه غير متعين فيم لا يحتاجون إلى ذلك لئلا يكون **وَقَوْلُ**  
 ما كيد **أَي** مثلاً **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** كفي المجاز **وَيَقُولُ** **وَالْمَعْنَى**  
 فيه في بعض المواضع المتعبد بها **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** من عند الله  
 لأنه **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** من السهولة **وَالْمَعْنَى** الاستبعاد  
 ودخول الجاهل غير المشترط الكلام فيه **قوله** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ**  
 الجاهل من العبد المملوك لا يثبت له قال تعالى **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ**  
 الدينيا ومنه استعارة المملوك العبد من الجاهل **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ**  
**وَقَوْلُ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 إلى ما فات منهم من حظوظ الآخرة كما مر **قوله** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ**  
 لأنه **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 ما كسبه **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 لفظاً ومعنى لعدم تعدد العايد ولأن كسبه العبد حقيقة  
 فعله الذي يعاقب **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 سببية الفعلين **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 لأن ترتيب الحكم على الشيء يدل على سببيته **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 التكرار **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 لقر وهو هنا يفتى إلى الضلالة لغيره **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 العقاب **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 قلست **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 لأنه الأول **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 يربط منه الأرض **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 من المصنف **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 إلا إذا ذكر الكتب **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 اتصال الشيء بالشيء **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**  
 لطلب الشيء **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى** **وَقَوْلُ** **وَمِنْ** **وَالْمَعْنَى**

اپن کمال

خند

لمن







تعالوا وما يكمن من نعمة فمن الله وقيل عليه السلام انه لو كان الخلق اوصنع موصفة  
 ان احدى ان كثر الخلق عند الله تعالى فقلد بخوفه لانه لو كان الخلق اوصنع موصفة  
 مذكور من انه لا يكلم الله العباد الا بالخير لولا ان الخلق اوصنع موصفة  
 بينه وبين غيره من الخلق وما ذكر من تزيين الحكم فيه ان الخلق اوصنع موصفة  
 في المناقضة والحكم بين التزويج فكيف يتم الترتيب وانما لا وجه للتقليل  
 يكون من بعض الاستقبات فان الترتيب بين الشرط والشرط المحض الموجب  
 متفق عليه سواء كان عدم الخلاف في الترتيب او الخلق على ان ذلك  
 بحسب المناقضة يكون الخلق بعد ان كان الشرط كما لا يخفى ثم ان  
 وجبة لتزويج السؤال على تقدير ان كان شرط المعنى في الشرط والشرط  
 المزويج لا الترتيبية والترتيب كان حقة ان يقر بالشرط كما لا يخفى  
 لا يفتقر خبرنا لعدم شرط صحة وهو ان يكون شرطاً على الشرط او لا  
 ومخالفة لما في صحة في ذلك لم يرد في ذلك ولا وجه في الاستقبال  
 ما يصح به في قوله تعالى ومن اظلم ممن منعتهم من الله من ان  
 القاتل والعلية لا يترتب عليه امر مستقبل منه فمال عنها يعنى عرفاً  
 والشرط كذلك يثبت الخلق او علة له فمال عنه وهذا المعنى قد بين  
 في الفا التي في جواب الاستفتاء ثم ذكر **قوله** فانه لا يفتقر الى  
 ملية العبد ظاهر في الوعد بحقيقة عرفية فانه لا يفتقر الى  
 ولا يفتقر الى الخلف في الوعد وهو ما ذهب اليه الاشاعرة واما ان  
 مضادة وانه ينبغي تشديد محال فغير واقع فلا يرد ما ذكره **قوله**  
 امر مضادة لمسة الاستفتاء الخ اشارة الى ما في ام من الوجهين كونها  
 متصلة للمضادة بين شيئين بمعنى ان يهدين واقع والخروج من  
 المتردد فيه واق كان قد علم وقوع احد هما وهو قوله على الله ما لا  
 فعلوك ولذا وقع في نسخة اخرى والتقدير ان الخلق على الاقرار به او يقينه  
 لتعينه ولما شرط مفصلة في النجوى ويجوز ان تكون مفصلة غير فاطنة  
 بمعنى بل في المنة والتقدير بل تقولون والاستفتاء لانكار لوقوعه  
 منهم والاشارة الى المضادة الله وقتل انها تقدر بميل واحد لها بدون  
 المنة فيعطف ما بعدها على ما قبلها واستند بقوله ان لنا ان لا  
 ام شأنا بنصها ونحوه ولو قدرت المنة لرفع على انه خبر مستند  
 محذوف ولا يصح فيها الاتصال في المثال لعدم تقدم الاستفتاء  
 فتأمل والتقدير للتزويج والتزويج هنا بمعنى التثنية **قوله** على ان  
 الخ لا يفتقر الى جواب كجواب لا انها تقع جواباً عن السؤال سواء  
 دخله استفتاء ام لا لان كونها كجواباً لا يفتقر الى جواب بل الى قد قام  
 وقوله الست بربكم قالوا بلى ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما لوقالوا  
 نعم كقولنا واما قوله **قوله** والى انافذ اك بيات الى

عصام

ابن كمال

نعم

نعم وتزوي الهلال كما اراده • ويعلموها النهار كما غلاقي •  
 فقتل ضرورية وقتل فظن الى المعنى لانت الاستفتاء اذا دخل على التي  
 قرأه فسا قال ابن عباس رضي الله عنهما نظر الى الظاهر وبكى  
 هشارة لقوله من لم يتسنا النار الى بكى منسكراً ابداً لنيل قوله  
 هم فتمت خال دون قاله الزمخشري وقوله ابداً في مقابلة قوله  
 انما ما معدودة ومو يقدر بحسب ولا فرق بينك وبين قوله  
 كلام المص رحمه الله تعالى من يؤمنه ومي لتبسط وقتل صلها  
 بل في زيدت عليها الاكف وقوله على وجه اعظم يعني انه لكل مكشوب  
 لما ذكر من اليهود وغيرهم ليكون كالنصران على الثبوت في حقيقة  
 وانما هم انبتوا خذنيب كذا ايام ومو اثبت الخلود الاعمة  
 منها فلا ينفوهم ان المعنى بكى منسكراً ايام معدودة فانه فاسد لفظاً  
 ومعنى **قوله** ستة فنبه الخ ومو فتعلة كسيدة اعال اعلاه وهي فيما  
 يقصد بخلاف الخطيئة لكونها من الخطا والكسب يوجب النفع فهو هنا  
 استعارة تمكينية وقتل انما عتبه بالكتب لاحذ من الدنيا المتقدم او انه  
 حقيقة على زعمهم انما منافع طهر ولكل وجهه وقد في قوله قد يقال  
 للتكثير والتحقيق فلا يقال الصواب اسقاطها **قوله** اي استنوت  
 عليه وشملت الخ سر وجه الاستعارة ومعنى استنوت غلبت عليه وسمت  
 ظاهره وباطنه وقلبه وهذا لا يتصور في غير الكافر والشلف كجهاه  
 وغيره والخطيئة بالشرك وهذا رد على الزمخشري اذ فترها بالكسرة  
 سا على ما ذهب المعتزلة في ان صاحبها محال وزاد قوله واقتران  
 لانه رعاية للمختار في الايمان المجتبي كما مر **قوله** وتحقق  
 ذلك الخ ومنه يعلم ذكر وجه كسب السئية ونقد يما ومن لم يثبت  
 له قال كان ينبغي من الحاطت عنه خطيئته وقوله مستحسناً بصيغة  
 الفاعل ومنه يعلم وجه آخر على طريق الادماج لاطلاق الكتب عليها كما  
 مر وقوله وتلخذ بحكام الحكمة الظاهر اخذت او قلخذت بالفا  
 وقراءة الجمع وقلب المنة كذا واذا فاما ظاهر كمن استحسنوا قراءة الجمع  
 لان الاحاطة لا تكون بشئ ولحد قتل ولذلك فترها المص بقوله  
 استنوت وشملت مع ان الخطيئة وان كانت مفردة لكنها لا تصاف هنا  
 متعددة كقوله وان تغتوا نعمة الله مع ان الشئ الواحد قد يحيط  
 كالحلقة فتأمل **قوله** ملازمها الخ الصحيحة وان شملت القليل والكثير  
 لكنها في اللفظ تخص بالكثرة والملازمة ولذا قالوا لو خلف من لا يرا  
 انه لم يصح له بحث والخلود لما كان معناه لغت مطلقاً للبث الطويل  
 سواء الخلود المعروف وغيره فان كانت الخطيئة بمعنى الكثرة فالخلود بالمعنى  
 الاول وان كانت الشك في الثاني فلا دلالة لها ولا لما قبلها من قوله فويل  
 الخ على ما ذكر لاحتمالها لهذا وقتل لا تحريف كلام الله ولخذ ما ذكر كعند

خذ  
 عصام  
 ابن كمال



لا كبيرة وقيل المراد بما قبلها على من كتب الحقائق المعنى على تمسك ابداء وهو  
خطا لانها انما واحدة وقيل انه لا معنى له ولعله محرف عن تليها  
او لفتح بعد ها وهذا عذر اقبح من الذنب ومجرب الموبل لا يذلت  
على الخلود وهذا لا يثبت في ما سبق في تفسير قوله اولئك اصحاب  
النار هم فيها خالدون من الدلالة على ان عذاب النار دائم لانه بواسطة  
ما يشهد له من الامكان والاشارة في معنى الخلود وهذا بناء على مجرود  
مدلول لغة وجواب جدي في خافهم **قوله** جوت عاداته سبحانه الخ قال  
الطبري رحمه الله في دخول الفاء الاول دون هذا قال السجستاني في قوله  
من دخل الذي فاعلمه دخول الفاء يقتضي اكرام كل من دخل لكن على خطر  
ان لا يكون الذي دخل مع الفاء بكم حقيقة الخ وهو كلام مختل لا يحصل له  
وقيل ذكر الفاء في سابق ونزكها هنا لان مقتضى التاكيد لان الوعيد  
منظرة الخلف دون الوعد وقيل انه انشأه الى سبق الرحمة فان الحكمة قالوا  
من دخل الذي فاعلمه يقتضي اكرام كل من دخل لكن على خطر ان لا يكون  
يقتضي اكرامه البتة فتأمل وقيل انه انشأه الى ما نسب العذاب عنه  
بكاله دخول الجنة فان الاعمال لا تقع بسببه وقوله يدل الى لان الاصل  
في العطف المغايرة ولا داعي الى التناول في الاقرار بسكون عنه وهو يقتضي  
دخوله فيه **قوله** اخبر في معنى النفي لا يفيد ارفع الرأى المشددة والمقصود  
النفي كما في ما نحن فيه وبين وجه ابلغ فيه بآيات المنهي والمأثور كانه سارع  
الى ذلك فوقع منه حتى اخبره بالكمال والمناهي ان يكون كذلك فلا  
يرد عليه انه لا تناسب المقام لان حال المخبر عنه على خلاف ذلك فالصواب  
ان يقال ما فيه من الاعتناء بالآيات المنهي عنه وقامه طلبة حتى كانه امتثل  
واخبر عنه في وجه التحوير في سياقه ويؤيد هذه قراءة لا يعبد واما الجزم  
وعطف الامر لان الانشاء يعطف على مثله وغير عبارة الزمخشري لما  
فيها وانما اول بالنهي لانه لو كان خبرا لزم تخلف لغيره لانهم وقع  
منهم عبادة غير الله وتقدير القول انما قالوا او قلنا واما تقدير  
ان قضيت لا يمتد لا يمتد في قيا سا الا في مواضع ليس هذا منها وبعد  
حكاية ما جاز في الفعل الرفع والنصب وبما روي بيت طرفه في  
مكتشف حيث قال

الايمان الرجزى لضر الوغى وان اشهد الذات هل انت بخاري  
وعلى هذه القراءة فهو مصدر مؤول بدل من الميثاق او مضعول به بحذف  
حرف الجر اي بآيات لا او على ان لا وقيل ان جواب قسمه دلالة الكلام  
او جواب الميثاق نفسه لان الحكم القسم وعلى قراءة السجستاني لآية  
التفاتان في لفظ الخالدة وتعبدون وغيب بكشد يد الياء جمع غائب  
ويصح تحذفها بفخفتين لانه جميعه ايضا وجوز فيه ان يكون محلا لاجعل  
ان تفسيره بتوعد من يحسنون بتاعلى انه خبر واحسنوا بتاعلى انه انشأ

والجمله

والجمله معطوفة على تعبدون ويصح تعلقه باحسانا ايضا لانه يتعدى  
بالياء الى ما قبله لعلست به واليه وقيل عليه انما حينئذ مصدر مؤكد  
وحذف فاعلمه ممنوع وفيه نظير ومنهم من قد استوصوا واحسانا  
معفون له والوالد ان تشبهه والذ لا يعلق على الاب والام او قطي  
وقال الجلي انه لا يقال في الام والذ فيتعين التعليل والنيام وزنه  
فقال كسكا وهو الفاعل للقائنه وهو جمع بين كند يتم وزنه  
ولا يظن ان اليتيم اصله منناه الانفراد وهو والد في النية وقيل  
الانطلا لابطاء البر عنه وهو في الاحتمال من قبل الاباء في البهايم  
من قبل الامهات وفي الطيور من جملتها ووجه ظاهر وقيل ان  
يقال في الامهات من فقدت امه ايضا **قوله** ومكين مفعيل الخ  
انشأه الى ان الميم زائدة وموافق القولين لانه من السكون لان الفقه  
استكثرت جعله ساكنا والفرق بينه وبين الفقه مع وفوسا في  
**قوله** اي قوله حسنا الخ اليه قرأت حسنا بضم فسكون مصدر  
وصف به مبالغة وحسنا بفتح تنين صفة وقيل هو مصدر ايضا  
كحزن وعز وحنن بضم تنين وضم التنين لا يتبع الحاء حسني وقليل  
في وجهه فقل هو مصدر كرجي قال ابو حسان من غير مقيس ولم  
يسم فته فقل هو صفة كسكي وقيل مؤنث افعل واستعملت كرا  
بدون من على خلاف القياس مثل كبري ومغري قال وان دعيت  
الى حل ونكرمة وقوله تخلفوا وارشاد اي ما فيه دلالة على حسن الخلق  
والمعاملة او ارشاد الى السداد **قوله** على طريقة الانتفاة اول  
الخطاب الخ لان ذكر بني اسرائيل انما وقع بظري الغيبة والخطابات  
انما هي في حيز القول وقا في الانتفاة التعنيف والتوسيع  
كانه استحضره ووجهه وثمة الاستعداد كما مر وقال السجستاني هذا  
انما هي على قراءة لا يعبدون بالغيبة واما قراءة الخطاب فلا  
التفات وتجاوز ان يكون اذا ما الانتفاة الخروج من خطاب  
جنى اسرائيل القديما الى خطاب المخبرين في زمنه ملكه الصلاة والسلام  
وقيل قيل لك فيكون التفتا على القرائتين **قوله** كون  
الاختلاف بين خطابين لا يمتد لانه يفتل بمافل المعاني لكنه وقع  
مثله في كلام بعض الادباء وهذا غير الانتفاة المقطع عليه  
فجعل الاول في حكم الغيبة لانه محو وهذا البناء كلام اقرب  
منه مع انه خلاف الظاهر واما على التعليل فلا التفات فيه  
وفيه نظير **قوله** لا قلنا لمنكم المشهور في النصب لانه موجب  
وروي عن ابي عمر وغيره الرفع فقلنا لا صفة بمعنى طهر وهي بوصف  
بها المعارف والذكرا بخلاف غير فقلنا لا يوصف بها الا التكررة  
او المعرف بلام الجمل لانه في قوة التكررة وقال المبرد شرطه صلاحية



المبدأ في موضعها وقيل انه عطف بها كونه نظير وقيل انه مبتدأ  
 خبره محذوف اي لم يقلوا او قيل انه توكيد للضمير المرفوع وقيل  
 منه وجاز لان في معنى النفي ورد ما منه ما من اشياء الا ويمكن  
 فاولئك ممن في كونه نظير ومنكم صفة قلها والمترادفهم الاستخاص  
 وقال ابن عطية يحذف الفاعل هو الالهات اي لم يبقوا الايمان قليل  
 وهو بعد حيا والمترادف على التعليل انه ليس بدين مستكمل  
 دينك انما يتكمله **قوله** فمما عادتكم الاعراض ان تؤخذوا عا دما منكم  
 من الائمة الثالثة على الشهود وهذا هو الجمل مع مائة او مائة  
 مائة او مائة والمؤكد في هذا يجوز انما بالاول والاولا وكلها  
 اقوال وقال الطيبي رحمه الله قوله وانتم قوم عادتكم الاعراض ان  
 الى ان من الاعراض في التدينيل كما ينبغي في قوله ثم اتخذتم العمل من  
 بعده وانتم الموك وقل لا يجوز ان يكون الواو والعال لان التوكي  
 والاعراض واحد ومعنى الحال المؤكدة لا تقتصر بالواو وهذا يرد  
 على الظاهر في الائمة كما مر وروي صاحب التفسير عن ابي عبد الله  
 الله الحال مؤكدة في قوله تعالى شمر بوليتهم من لان في  
 ولستم دلائل على انهم يدبرونك الراطب وانتم معرضون حال  
 مؤكدة اذ جعل الاشياء واحدة وقيل ان التوكي والاعراض مثل  
 ملحوظ من سلوكك الطريق واذا اعتبر في الحال سالك الطريق المنهج  
 في شركه سلوكك في حاله ان يترجم عود على يدية وقال  
 هو التوكي والثانية ان يترك المنهج ويأخذ في عرض الطريق  
 والمتوكي اقرب امر من المعرض لان من يترك المنهج على رجوعه سهل عليه  
 العود الى سلوك المنهج والمعرض حيث نزلت المنهج والاعراض في عرض  
 الطريق يحتاج الى طلب منهجه فيستل عليه العود اليه وهذا  
 غاية الذم لانهم جمعوا بين العود عن السلوك والاعراض وقيل  
 ان التوكي قد يكون الحاجة تدعو الى الانصراف مع ثبوت العقد  
 والاعراض هو الانصراف عن الشيء بالقلب انتهى وهو تحقيق مبدع  
 وفي كلامه رحمه الله عليه كونه وكذا في قوله ورفضتموه عطفها  
 اعترضتم عن الميثاق على انه تفسير لانه اشارة الى اعتبار الانصراف  
 بالقلب في مفهوم الاعراض فتدبر والعرض في كلامه خلاف  
 الطول وقوله ومن اسلم منهم اي من اليهود مطلقا سوا اقام  
 على اليهودية قبل الشك او لاقتا **قوله** على نحو ما سبق اي من  
 لوجه الخطاب والتاويلات في لا تعيد ذلك لا تلخذ الميثاق  
 بانرا التوراة وقبولهم لصلواتهم المشرك بترك السكف والخلف  
 وقوله بعضا منصوب بفتح الخافض اي لبعض والاعراض الانصراف  
 من الديار والمساكن **قوله** وانما جعل قتل الرجل غيره الخ قال

سعد

المحقق

المحقق جعل غير الرجل نفسه اما في لا يخرجوك انفسكم فمما وجازا  
 في لا تفتكون ودلالة والقرن بان قتل الغير بمنزلة قتل النفس  
 لثبوت القصاص بكون اعتبارا ومثله في الاخراج لما لم ينفذ من المعاد  
 والقصاص انتهى وقيل انه يؤدى الى ان يفعل به مثل ذلك وهو  
 بعيد فالجواز في محلكين وبوجهين اما ان المتصل به دينا ونحو  
 اطلقت علينا النفس بعلقة الملائكة والاتصال او جعل قتل  
 الغير قتل لنفسه بالنسبة له بالقصاص وقيل انه مترادف للمصر  
 رحمة الله ولم يترفع من الظهور وانفهام وجهه مما ذكر وقيل ان  
 المصر به استخص صورة القتل بالنسبة لظلماته ان الاخراج  
 لا يحتاج الشرع الى الكشاف نظر الى ان قتل الانسان نفسه  
 لا يكون في العادة فلا يحتاج الى اخذ الميثاق غايته خلاف  
 عن دياره فانه معروف فلا داعي لصره عن ظاهره فظهر ان جعل  
 غير الرجل لنفسه انما هو في يستفكون لا في يخرجوك ومن دعم  
 ان ذلك في الثاني مصرح دون الاول فقد عكس الامر الظاهر انتهى  
 وهذا الخيل فاسد لان الاخراج اذ يقال خرج زيد ولا يقال  
 اخرج نفسه وبعد تفرده وان التوكي في النفس وهو مصرح بها  
 في الثاني دون الاول لا ينبغي شبهة فتذكر الشرح المحقق نفسه  
 وحجة التفسير في الثاني بالنفس دون الاول لازم **وتكتمه** انه  
 لو تركه لكان يخرجونكم وهو ممنوع في القرينة وقيل على الثاني اخرج  
 ان قتل الغير يفضي الى قتل نفسه فيجوز قتل نفسه واخراج  
 الغير لا يفضي الى اخراج النفس فكيف يخرج من اخرجها اليه وليس يواد  
 لان اخرج حبسهم عار عليهم يفضي الى الحق ذلك العار من اخرج  
 ايضا فيجعل لازم منفسا الى لازم اخر وهو ظاهر **قوله** وقيل معناه  
 الخ وهو على هذا محال ايضا على منوال البطون القرينة واما  
 قوله في الحقيقة فليس المراد به مقابل المجاز بل معناه العرفي  
 وهو المطلق وليس المراد بالحقيقة مصطلح المتوفية كما قيل  
 ويروي بمعنى هذا وقول مصر فكم عن الحياة الابدية يعني  
 عن لذاتها لانهم محالون في النار ايضا وان حياتهم كالحياة  
 وقوله فان الحلال الحقيقي يعني ان غيره ليس حلالا بالنسبة اليه  
 وفي الفصول للمفتا ليس كمن حلالا لا طان بل البعد عن رفاض  
 الجناك **قوله** اقررتهم بالميثاق واعترضتم بلزومه اي خلفكم  
 سلف يعني اخذ منهم الميثاق والتزمتموه والاقرار منه الجحد  
 ولا تعدي بالبا ويحتمل انه معني انما الامر على حاله اي اقررتهم  
 بمثل الميثاق منكم والمصر به الله خاف من هذا ولذا اقره  
 بالبا كما قيل وليس شي لاقتانقا الشيء على حاله من غير اعتراف

خبره  
ابن كمال

سعد

خبره

ابن كمال



لا يلا حجة قوله وانتم تشهدون واما بمعنى لا يشا شرسوا ان كان باللسان  
 او القلب وصدقه لا تكاد يتعدى بالبا انما كما ذكره الراغب ووجه  
 كونه فاكيداً ان المعنى اقترافاً لا مندرجاً كما نلزم البينة وهذا  
 مما يفتوته ويؤكد ويدفع احتمال ان يكون الاقرار ذكر امر اخر  
 لكنه يقتضيه فهو صريح في دفع الاحتمال وهو لا ينافي التاكيد  
 كما توهمه واذا كان الاقرار اقترافاً كالتلف واستاده فهو لا يجازي  
 بان اسند اليهم ما وقع من ابايهم ولتتفرق عقليتي كما توهم انه  
 من قبيل يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فانه وجه آخر الشهادة  
 من الخلق فهو كل هذا متعطف جملة على اخري وعلى الاول حال  
 عن سبيل التتميم **قوله** استناد لما ارتكبه بعلمه من تقدير  
 الاستناد وما بينه وبين الترتيب الرقبي وقوله وانتم مبتدوا  
 الخ في الكشف انتم بعد ذلك هؤلاء لانهم يدعون بمعنى انتم قوم  
 الخرون غير اولئك القرون شذوذاً لا تغير الصفات من تلك القرون  
 كما نقول رجعت بغير الوجه الذي خرجت به **وقوله** تقتلون بها  
 الخ واما كان الاخبار باسم الاشارة لا حقيقة المعانيه وحمل الظاهر  
 على الضمائر لا يقتضي ذلك كما اذا قلت ها انا اذ انا زيدا وها  
 فلا عدول في غير مقتضى الظاهر **قوله** ترض علينا بوجعنا بان المشار  
 اليه بقوله انتم هؤلاء الخ مخاطبة اولادهم واولادهم الاقربى  
 ان التقدير الذي قد مر في النص من تقدير من ترض علينا بوجعنا  
 من ترض علينا بوجعنا فانما في قوله انا اذ انا زيدا وها  
 بل مخاطب هو المشار اليه من غير تغيير وقال الجلي لم ينضم  
 في صحة الايراد عليه وما بعده عنه لانه لم يغير مراده فالقول  
 اضمر في قوله وكلامه لا يخالف عن خفا وقد اشار اليه شرسوا وما لا  
 توجيهه ففعل كان من حق الظاهر انتم بعد ذلك التوكيد  
 في الميثاق ففعلهم العهد فقتلون انفسكم وتخرجون فربما منكر  
 من ديارهم انهم صفتكم الا ان غير الصفة التي كنتم عليها فادخل  
 هؤلاء واوقع خبر الاسم وحمل قول مقتلون انفسكم جملة معينة  
 مستقلة لغيره ان الذي يقتل هو الذات بعينها ففعلهم  
 بشك وكان له اخذ الميثاق منهم تساهلهم فيه وقلة المبالاة به  
 وقوله رجعت بغير الوجه الذي خرجت به يعني ما انت بالذي  
 كنت من قبل وكان ذلك ذهابك وحيي بغيرك وفي الحديث دخل  
 بوجهه وخرج بوجهه كما فرأيتي والمصرحة بمثل مما مثله في الكشف  
 لكن لا فرق بينهما كما توهمه لانه قوله انت الرجل الذي فعل كذا مع  
 ان الظاهر ان يقول انت فعلت كذا انما قد مر في نفسه انه مكاره  
 لخرش ان قوله وانتم تشهدون على الوجه الثاني خطاب للمرادك

سمع  
 طيبي

ومن

ومن النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود وانتم هؤلاء كذا فادعوا المعانيه  
 في المحل بحسب الذات لا بخلاف كسر وان كان خطاباً للكل وانتم  
 كذا فالمعانيه حقيقيه والحال يحتاج الى التاويل وقوله باعتبار ما  
 اسند اليه يعني انتم المقترين من الماخوذ عليهم الميثاق وباعتبار ما  
 سيجي يعني هؤلاء وقيل اراهم بالاول استناد الاقرار والشهادة لانها  
 بوجعنا القرب وبالثاني قتل انفسهم الخ لان المعانيه يوجب البعد  
**قوله** اما حال الخ والعامل اسم وليتي كاملاً معنوية لكونه في معنى الفعل  
 وهذا القول لم يها انا اذ انا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في الفتاوى  
 من حيث المعنى الاخبار بالحال واما على النيات فكانت لما قيل  
 ها انتم هؤلاء فقتل ما فاشا فقتل يقتلون الخ والجملة لا محمل  
 لها من الاعترا ب واما انما تالكيد فتو على ان يجعل بدل الامتنان  
 او عطف نيات والمراد بالتاكيد معناه اللغوي وهو مطلق التقوية  
 بالتركيب واما حمله مؤسلاً فهو مذهب المعتزلة في جميع اشياء  
 الاشارة فانها تكون عند هذه استاماً مؤسلاً كما قال الجمهور في ما  
 ذامنت انه بمعنى ما الذي صنعت والصحيح خلافه ولا يصير  
 انما من قبيل ما الذي سمعني امي حيد وهو منعت وفي الاثر وجه  
 لخر مبسوط في الله والمصنوع **قوله** المحيى الممنوع الاستد في  
 ان الله تعالى اخذنا العهد على بني اسرائيل في التوراة ان لا يقتل  
 بعضهم بعضاً ولا يخرج بعضهم بعضاً من ديارهم واتموا عباداً وامة  
 وحيداً ثموة من بني اسرائيل فاشتروه بما قام من مثله واعتقوه  
**قوله** حال من فاعل يخرجون الى الاثم الذب والعدوان النفاذي  
 بالظلم ووجه القراءة انه لاجتماع تا ان فخذت لحداهم للتخفيف وهي  
 اما الاولى واما الثانية على اختلاف اوقلت خلا واذغمت وهو ظاهر  
 ومعنى المظاهرة المعلومة ما خوذ من الظاهر للاستناد اليه **قوله**  
 روي الخ قال الطيبي رحمه الله العرب النازلون ببيت ثرب فربما يكون  
 وهم بنو قريظة من بني النضير كما مر ومثركون وهم قبيلتنا  
 الاوس والخزرج وكانت بين الاوس والخزرج محاربات فاستخلفا  
 الاوس قريظة والخزرج النضير ليكونوا معهم في حروبهم ولم يكن  
 بين فريق اليهود مخالفة ولا قتال وانما كانوا ائقافاً مع خلفائهم  
 فكانوا اذا اسر من اليهود لصاحبهم كل من الفريقين ما يهدوه به من  
 المشركين فاذا كانوا مع الخلفاء قتل اليهود بعضهم بعضاً واخرجهم  
 من ديارهم وخذلوا بها فاذا صنعت الحرب اوزارها اعطوا اعداء  
 من اسر منهم فاذا قتل منهم في ذلك قالوا ان القتل والخروج لاجل  
 خلفائنا وما مؤمناً فاعمد في التوراة ولذلك فادعاهم لانا امرنا به  
 كما مر فاحلوا بعضنا وخرموا بعضنا ومعنى انما نعم حال كونهم اسارى



املحقيقة واما ان كان خبرهم ونحوه وقوله وقيل ان هذا خلافا لظاهر  
وهو من النساويل **قوله** استرجه وهو وجه اسير واسار يكونان بمعنى  
لما اسارى فلا يمتنع ان اسير على كسلان فجمعهم كسالى كما جعلوا  
كسلان عليه فقا لؤا كسلى كذا قال سيبويه ووجه الشبهة ان الاسير  
والكسيل كل منهما اسير غير اخيا لى وقيل انه مجموع كذا ابتداء من غير  
حل كما قالوا في قديم قديم والاصل فيه الفتح والضم ليند اذ قوة وكذا  
وقيل اسارى جمع اسير فهو جمع الجمع والفتح لغة عالمية ولا فرق  
بين اسرى واسارى وقيل ما كان هذا الوضاح فهو اسارى وغيره اسرى  
وملوا مأخوذ من الاسر وملوا الرقباط الذي يشده وفاداه وفاداه  
بمعنى وقيل فاداه بالمال وفاداه اعطى فية اسيرا مثله واللغة تخالفه  
وقيل فاداه بالصلم وفاداه بدونه والفدا بالكسر ممد ونقص  
والاكثر مع اللام ففده خوفه والكف وبالفتح منصوب لا غير وهو يتعد  
لمفعولين الاول بنفسه والثاني بالبا **قوله** متعلق الخ اشارة الى  
رد ما قيل ان من متعلق بجميع ما تقدم لانه محتاج الى تكلف والمراد  
ان متعلقه وخض الخ ارجح بان جرحته قيل لما فيه من الحلا  
والنفى الذي لا ينفك عنه الا بالموت والظاهر انه لظهور من تلقا  
لفاداه انهم في كتابه تفرع قوله افتومنون الخ وما بينهما اعتراض  
فقال عليه للمعترض لا يحل لنا من الاعتراض وقد جعل قوله  
نظاهرون عليه حال لا يمتنع من كفاة ولا وجه له لان المترادف  
بالمعترض جملة وان كانوا اسارى واما جملة قضاهم في الحالة  
فهي قيد للخروج مذكور بذكره وهو ظاهر **قوله** والصمير الخ فيه  
وجوه من الاعتراض لحد ها شاك ولجلد بغيره ولا يحتاج  
الى رابط وقيل خبره محترم واخر لجهت نايب فاعله وهو مذهب  
الكوفيين وانما اراد بكونه لان الخبر المختل صمير امزقوعا لا يجوز  
ثقتك مملوكا مبتدأ فلا يقال قاتل زيد ومو عند البصريين جابر  
وما ذكره ممنع لان ضمير الشاك لا يفسر بغيره والثاني انه ضمير صمير  
يفسر به له وهو اخر لجهت وهذا ابتداء على جواز ابدال الظاهر من الضمير  
والثالث انه راجع الى الاخبار المفهوم من يخرجون واخر لجهت بديل  
منها وعطف بيان له ومنعقد بان بعد عوده الى الاخبار لا وجه  
لانه منه **قوله** افتومنون الخ الاستفهام لا لاكار والنوبسج  
على التفرقة بين احكام الله والعهد كان بثلاثة اشيا ترك القتل  
وترك الاخبار ومفاداة الاسارى فقتلوا واخرجوا على خلاف  
العهد وفاداة مقتضاها وقيل المؤاخذة اربعة فزيد ترك المظاهر  
وما في الكتاب ومن انه قيل لجهت كيف ثقات لونه ثم تقدر ونهم  
فقا لؤا اسرى بالعدا وحرم علينا القتال ولكتا اني مني وخلفا

يدل على انهم لا ينكرون حرمة المال فالحاق الكفر بقتلهم في حق الله  
اما لانه كان في شرعهم كذا او انه للتعليل كما اطلق على ترك الصلاة  
ونحوه ذلك في شرعنا **قوله** الاخرى في الحياة الدنيا الخ قوله  
خزى الرجل الحق انكسار من نفسه او غيره فالذي من نفسه الحيا  
المضطر ويصده الخزانة والذي من غيره كالدل والصون ان يصدر  
الخزى اي ليس جزاوة فاعله منكم لا مستحقا لغضوبهم في الدنيا  
الا الفضيحة وفي الاخرى الا العقاب والجزا بطلن في الخير والشر  
وقيل عليه ان القتل ليس جزا ولا مستحقا لغضوبهم الا ان يكون خيرا  
لذرا لونه وذوهم اذ ان ما ذكره اصل معناه ثم عزم واحلا  
التصديق الى ان يحا اذ يعاات وقوله على غيرهم قيل عليه انه صريح  
في انهم غير محصورين في قرينة والنير وما ذكره سابقا وكذا ما قيل  
عن الطيبي في الفة فالصواب ما ذكره في المغازي انهم كانوا فريضة  
بنى قينقاع بفتح القاف ولشامت النون وهما طفا الخرج والاخر  
التصديق وقرينة وهو طفا الاوس قينا مل وقوله فاصل الخزي  
اي اصل الملة فيقطع النظر عن خصوص المصدم وقيل عليه ان  
الخزي لا يستعمل في الاستحيا وانما المستعمل فيه الخزانة كما مر  
عن الراغب وذكر مثله المزدوني وغيره والدنيا مأخوذة من فانية نوبة باوة  
منقولة عن واو فقا بين الاشياء والصفات وانما كان عصيا عنهم اشد  
لانه كذب كتاب الله بعد ما علموا خلافة ووجه القراءة بالخطاب  
والعتبة ظاهرة والقراءة المنسوبة الى عامر شاذة والرق كان كان  
بمعنى التصدير فظاهرا وان كان بمعنى الرجوع فلا يمتنع معذ بون  
في الدنيا وفي القنور وقوله بالاخيرة اي يحطوطها ومن قال  
بحكايتها اراد بالحياة المقيدة فبها اشارة الى المجازة في استنراق  
والبيان لصلية على المتروك **قوله** بنقض الجزية الخ **قوله** عدم  
تخفيف عذاب الكفار وقع في سور ثلاث البقرة وال عمران والحرور قد  
صريح فيها بان العذاب الذي لا يخفف عنهم عذابهم بعد دخول  
جهم الخ لا يقتضيا بالحكمة والعذر لا وجه لعدم الاستنوا فيه  
وانه يحصل على مقدار كفرهم فلا يكون عذاب من له يوده ولم يبارره  
بالعداوة بل اعتقد بها لانه واجبة وانما كفر يا محمد بالسلف المحمية  
لجاهلية كما في طالب كذا اب غير على من انهم في الكفر والاشياء  
فجعل عذاب الاول خفيفا بالنسبة لمن عذاه او تخفيفه في الزجر  
فقال بغير سجين لاينا في عدم تخفيفه بعد دخول دار الخلود كما قال  
تعالى ولعلك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خالدين فيها  
لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينعظون ولا ينال في الفضل تخفيفه او لا  
الذي سب ذكره المعصية الله في الزلزال كما يتراعى في اول فطره ومنهم من



فمن كثرة من النساء بل من مخالطة الرجال كذلك فسمي به من يخدم من  
 النساء لان شانهن ذلك فلا معاينة بين كونهما بمعنى الخادم وكونهما  
 زيرا للنساء ولا حاجة الى ما قيل انها سميت بذلك تمليحا كما يسمي  
 الاسود كما نور افان به غفلة عن معنى كلامه وسيا في ما يحقق  
 وقال الازهرى المسمى المرأة التي لا تحب بحالته وكانه قيل  
 لها تشبه بها بامرئها المتبول والشعر المذكور لروية من رجولة  
 مدح بها التقاج وبعد  
 صليل احوال الصبي تندهم كل يعرف الربيع المخيل ارسه  
 عفت عوافيه وطاك قدمه  
 ومن قيل كثر يب من الغلة صال مسفة زير والندم فاعل  
 صليل على الاستكاد المجازي كنهاره صابم قول ووزنه مفعول  
 اذ لم يثبت فعل هو اما غير عن لي عترته بعد ما كان بمعنى الخادم  
 او العابدة ونقله لمعنى يناسبه كما مر او مشترك بين الناسين  
 ومعتناه بالعبرتي غير معتناه بالعروية فهو حينئذ مفعول لافعل  
 لان فاعل بالفتح لم يثبت في الائمة او نادى ان قلنا به كالمقار  
 الصاعاني في الذيل وقالت انه متافات سيبويه ومنه مهيد  
 للصلب واسم موضع وهو بالصاد المهملة والصاد المعجمة ومدين  
 على القول ما مائة ميمه وصهبا بالقصر وهي المرأة التي لا تحض  
 او لا تدري لها وقال ابن جني صهيد وعشير ميموكان فلا  
 دلالة فتمسا واذا كان مفعول فهو ايضا على خلاف القياس اذ  
 القياس اعلان ينقل حركتها الى الراء وقلها الفاخو مباع  
 ولكنه شد كما شد مدي ومزيد اذا كان من يد مرم المضمي  
 بالنفي فالقياس كتركها ايضا والاميد القوة ومنه اخذ ايد  
 على فعل وايد على افعل قول بالروح المقدسة كقولك حاتم  
 الجود يعني انا لا مثل ذلك لكن اصف الروح الى القدس تيمنا على  
 زيادة الاختصاص به لان من شأن الصفة النسبة الى الموصوف  
 فاذا اصف التما يكون الموصوف منسوب الى الصفة فيريد معنى  
 الاختصاص كما في الجود باضافة الموصوف الى صفة مبالغة  
 في بشوته لها ولخصاصه به واشتهاره والاصافة معنوية بعد  
 تشكيلا لعل وفوق ما عند الرضى وليس المعنى ان الجود بمعنى الجواد  
 من الغنى والموصوف مضاف الى صفة كالتوهته والقدس التقديس  
 ومعناه التطهير لنزوله بالقران والوحى الذي تطهر به النفوس  
 من دنس الجسود والروح اذا اطلق على جبريل عليه الصلاة والسلام  
 لا يؤنث وبمعناه المعروف بذكر ويؤنث وحظيرة القدس الجنة  
 وقيل الشريعة وقوله روح عيسى عليه الصلاة والسلام لا استا

فمن كثرة من النساء بل من مخالطة الرجال كذلك فسمي به من يخدم من  
 النساء لان شانهن ذلك فلا معاينة بين كونهما بمعنى الخادم وكونهما  
 زيرا للنساء ولا حاجة الى ما قيل انها سميت بذلك تمليحا كما يسمي  
 الاسود كما نور افان به غفلة عن معنى كلامه وسيا في ما يحقق  
 وقال الازهرى المسمى المرأة التي لا تحب بحالته وكانه قيل  
 لها تشبه بها بامرئها المتبول والشعر المذكور لروية من رجولة  
 مدح بها التقاج وبعد  
 صليل احوال الصبي تندهم كل يعرف الربيع المخيل ارسه  
 عفت عوافيه وطاك قدمه  
 ومن قيل كثر يب من الغلة صال مسفة زير والندم فاعل  
 صليل على الاستكاد المجازي كنهاره صابم قول ووزنه مفعول  
 اذ لم يثبت فعل هو اما غير عن لي عترته بعد ما كان بمعنى الخادم  
 او العابدة ونقله لمعنى يناسبه كما مر او مشترك بين الناسين  
 ومعتناه بالعبرتي غير معتناه بالعروية فهو حينئذ مفعول لافعل  
 لان فاعل بالفتح لم يثبت في الائمة او نادى ان قلنا به كالمقار  
 الصاعاني في الذيل وقالت انه متافات سيبويه ومنه مهيد  
 للصلب واسم موضع وهو بالصاد المهملة والصاد المعجمة ومدين  
 على القول ما مائة ميمه وصهبا بالقصر وهي المرأة التي لا تحض  
 او لا تدري لها وقال ابن جني صهيد وعشير ميموكان فلا  
 دلالة فتمسا واذا كان مفعول فهو ايضا على خلاف القياس اذ  
 القياس اعلان ينقل حركتها الى الراء وقلها الفاخو مباع  
 ولكنه شد كما شد مدي ومزيد اذا كان من يد مرم المضمي  
 بالنفي فالقياس كتركها ايضا والاميد القوة ومنه اخذ ايد  
 على فعل وايد على افعل قول بالروح المقدسة كقولك حاتم  
 الجود يعني انا لا مثل ذلك لكن اصف الروح الى القدس تيمنا على  
 زيادة الاختصاص به لان من شأن الصفة النسبة الى الموصوف  
 فاذا اصف التما يكون الموصوف منسوب الى الصفة فيريد معنى  
 الاختصاص كما في الجود باضافة الموصوف الى صفة مبالغة  
 في بشوته لها ولخصاصه به واشتهاره والاصافة معنوية بعد  
 تشكيلا لعل وفوق ما عند الرضى وليس المعنى ان الجود بمعنى الجواد  
 من الغنى والموصوف مضاف الى صفة كالتوهته والقدس التقديس  
 ومعناه التطهير لنزوله بالقران والوحى الذي تطهر به النفوس  
 من دنس الجسود والروح اذا اطلق على جبريل عليه الصلاة والسلام  
 لا يؤنث وبمعناه المعروف بذكر ويؤنث وحظيرة القدس الجنة  
 وقيل الشريعة وقوله روح عيسى عليه الصلاة والسلام لا استا

وقف على معنى خطير القدس



لمكان تمارس من الشيطان فسيما في تحقيقه في آل عمران واما كرامته  
على الله وتغطينه باضافته اليه فظا هو والمراد بالاصحاب اصحاب  
الرجال والظلمات النساء التي تحجب وتزير لم تخرج قط كما  
رواها الثقات واطلاق الروح على الاخيل لانه اطلق على الوحي  
الذي به الحياة الابدية واطلاقه على الاسم الاعظم لانه كالروح  
في الحياة والموت والاسم الاعظم فيه كلام لكل النوبة تفضي اليه  
والقدس بضم الدال وتسكن وبها تقرأ **قول** هو ي بالكثر  
هو كما ذ الحت الح فموسى المحنة كعلم بغيره ومصدره هو ي بالقصر  
ومن التقوط من باب ضرب ومصدره المقوي بالضم واصنله  
فغول فاعل هذا هو المشهور وقال المبرز وفي شرح اشعار هذيل  
معنى هو ي انقصر انقضا من الخمر والطائر وكان لا يصح فيقول  
هوت العقاب اذا انقضت غير الصند وهوت اذا انقضت  
للمصيد كحكي بعضهم انه يفاك هو ي هو ي هو ي بفتح الهاء اذا  
كان المضد من اغلا الى اسفل قال  
هو ي الذلول سلمها الرشا وهو ي هو ي هو ي بضم الهاء اذا كانت  
من اسفل الى اعلا قال ابو بكر  
واذا كنت به المحاج رانية هو ي مخاد منها هو ي الاخيل انتهى  
والهو ي المحبوب ويكون في الحق وغيره واذا اضيف الى المنقرض المراد به  
الثاني في الاكثر **قول** ووسطت المدة بين الفاء وما تعلقت به الخ  
قال ابن هشام رحمه الله في المعنى الممنوع لكونها اصل اذ و ان الاستفهام  
لها تمام الصدم فاذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفاء او شتم  
قد مت على العاطف تبيينها على ما قلنا في المضد ويرى انهما انما  
عند كاهن القياس كقولهم لخطك هذا من ذهب سبويه والجمهور  
وخالفهم جماعة منهم الزمخشري فزعوا ان الممنوع في الجملة الاصل  
وان العطف على جملة مقدمه بينهما وبين العاطف ورده مائة  
تقديرا لا خلاصا لئلا يفتقد في كل موضع وان الزمخشري  
خالفة في مواضع كثيرة وقد عرفت معنى كلام الزمخشري عرفت انه قول  
مكة لم يصل الى المعقود قال الفارح المحقق في كتابه كلامهم في الواو والفاء  
وشتم الواقعة كذا همزة الاستفهام فتعلق عطف على ما ذكرنا في الجملة  
لا متقدما بعد هذا بدليل انه لا يقع في الواو والفاء وقيل بالعكس لان  
لاستفهامها بعد من الكلام والمصير يحتمل على بعض المواضع على هذا وفي  
المعترض على ذلك بحسب مقتضى المقام ومساق الكلام ولا يلزم بطلان  
صدارة الممنوع اذ لم يتقدمها شيء من الكلام الذي دخلت في علمه  
وتعلق بمقتضاها فمضمونه غاية الامتنان ما توسلت بين كلامين  
متعاطفين كفاية الكار جمع الثاني مع الاول او لوقوعه بعد مترجما

سما

زجاج

وغير مترجما وهذا مراد من قال انها منجزة من  
التقدير في منجزة على المعطوف من زيد فاجتبا  
انتهى ومعنى كلام المصنف رحمه الله ان قوله تعالى  
قوله تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب وله  
والثقلين من تحت ارجلكم فليكن بينكم وبين الله  
وانزال الكتب لتسكنوا تلك النعمة بالثقلين  
بان كذا يتنم فربما الخ كقولهم تعالى وخطب  
شمر اذ خن بين القبيح والمسيب من غير التور  
فتمسحوا بقلوبهم وان لم تعطف على ما قبلها  
والثقلين فليكن من ما فعلت من فكلما الخ وما  
ذكر بعد الفاء فيكون العطف للمفسر والماغي  
وانتجتم الهوى فتكون حقيقة التعقيب  
او التفصيل الخ لان ما ذكرنا من استبعاد  
بالتكرار اظهر التكرار بفعل ما لا يليق في شئ  
ولذا اقدم وتقتلون بمعنى قتل الفاء وكما فاسد  
مقدمه منهم وعبر عن المضارع مكانه المحال  
لصورة ما انقطع عنها واستعظما ما واما كونه  
قدم مفعول فوجهه انه من قبيل المشا  
فيما قبله فلا يقال ان التعقيب عن الماء  
الفواصل مما لا يوجد في كتب العربية فلا يقال  
بالمضارع لرعاية الفواصل مما لا يوجد في كتب  
الاعتبار **قول** والذلال كحكي لكم بعد الخ  
الان قبيل وقوله تقتلون تغليب الجول  
في هذا الفريق وليس مخصوصا وقوله لولا ان  
ازاد بالقتل اعتم من القتل بالفعل والعزم  
السنة لانه قليل الصلاة والسلام فتل بالة  
استقبال تقتلون بالنظر الى ما قبله من الذل  
الذي يمتنى الله عليكم بالسنة لتبيل من رتبة الخ  
تروى لا تفي ولا تفي الى العمل كذا في التكلف  
اليهود له شاة واكثر منها مذكورة في الصبح  
في المعقود من قولهم غشاة با غطية خلف  
على الامثل كاحر وحر ومودوا الغلغلة الذي لم  
وقلعة ايضا والمعنى ان قلوبكم لا يصل اليها ما  
منعت منه لما خلفت عليه وهذا كقولهم و  
تدعوننا السرا واصله خلف بضم الهمزة جمع غلاف

يدق لتقر شمعني لا تكارا  
وعطفه ولم يرداها صلة  
لو كذا حاكم تبت من  
مدا دخلت الفاعلة  
ما عليهم الصلاة والسلام  
في قال القبول فمكتسمة  
وتن رزقكم انكم تاكلون  
يخ والتعجب لتعجبهم  
بل على مقدمه في متعلقة  
فعلهم امتاعا وعشا  
بره مثل الكفرتم النعمة  
**قول** والغالل سببية  
هم عن اتباعهم وان ارد  
الفضيل في الاول وفي  
بالتم للرضى به والحق  
للاضمة واستحضار  
لرعاينة الفواصل ولذا  
كثرة للافعال المضارعة  
في المضارع لرعايته  
لثبات التعقيب الماضي  
لم يتركه لا يتعد عن  
التي بعد ما تفضي والمراد  
بمجد صلي الله عليه وسلم  
انصه كذا في الام  
اسم وهو شكل لا حلف  
ستحقيقه ويصح  
بذيت فقيان قتل  
بادة لم تكن وقت  
وقصة السحر وشم  
بحرين وسناني الاول  
سنة فهو جمع غلف وسكونه  
يخون ويقتل اقلعه  
قوله فتعلمه لانها  
قالوا قلوبكم في انتم  
ككتاب وكتب فسكن

عصام



المتفنيين وفكر على الامتياز في الشوق اذ المراد اننا اوسعنا العلم المتعلق به  
وحيث ان فلان ما نقول لانه ليس من العلوم وانما من الماهيات ولكنهما  
لا حاجة لنا فيه اذ عند هاهنا ما يكفيها فالنفسا سير ثلاثه وقوله  
كل العلم الله الخ قوله وبذلك للمصنف رحمه الله على النفسا سير الثلاثه  
والعلم الظن من جهة الله ومعنى هذا لان الله عظم بكفره انه تعالى  
جعل له كتمان العلم مستعديك لقبول الحق وانما يفعله تعالى واحدا  
فهمم وقد رغبنا في انما من جهة المبتدئ على منصفه وبنيته كلامه  
**قوله** ايما قلوبا لا يتقدم ما ولا نه وانما كان بمعنى لا يؤمنون قليلا  
لا كما في خبرنا لا يتقدم ما ولا نه وانما كان بمعنى لا يؤمنون قليلا  
فصل من الكثير لكن رعا بوجه لا يستقيم مع التقدير انهم لا يؤمنون  
قليل بل كثيرا واما المصدر فلا محالة لها وانما لم يجعل قلوبا من  
مصدر الايمان كافي قليلا بما يشكره لانهم لم يثبوا قط بغير ما اذا  
كانت القلوب بمعنى القدم فهو محتمل كذا قيل في جوارق قلوبا ان يكون  
حالا لا يؤمنون حال كونهم جميعا قليلا اي المؤمن منهم قليل وقد  
نقل عن ابن عباس وقيل انه وجوه يكون ما فانه ايضا بناء على جواز  
تقديم ما في خبر ما عليه ما وهو ما ذهب الكوفيون واما من مصدر  
على ان المصدر فاعل قليلا اي قلوبا لانهم فلان لا فاصب لقلوب لا  
مخلافه في قول محكي كانوا قلوبا من النسل ما لا يجوز ولو قد كانوا  
لصحت كثر خلاف الظاهر واما كونه منته للزمان في قوله السنين وقال  
انه صفة لزمان محذوف اي قلوبا قليلا لا يؤمنون وهو كقول  
امروا بالذي امر الله على الذي امرتموه من المماراة وكفر والحق واما قوله  
انه محتمل على تقدير ان القلوب بمعنى القدم فكذلك لانه بصير المعنى  
يؤمنون زمانا معدوما ولا يحصل له **قوله** وقيل اراه بالعلم لعدم  
صحة لانه خلاف الظاهر وقال ابو حنيفة ان القلوب بمعنى النسي  
وان صحت لكونه في غير هذا التركيب لان قلوبا تنصب للفعل المشب  
فصل نظير قلوبا اي قلوبا قليلا ولا يذهب ذهابا الى انه  
اذا ثبت بنقل مشب وجعلت قليلا صفة لمصدره يكون المعنى في  
المثبت الواقع على صفة او هيئة انتفا ذلك المثبت راسا وعدم وقوعه  
بالكسبية وانما الذي فعل الخوتون له انه قد قيل جدا لقلوب النسي  
المعنى في قوله لقلوب يقول ذلك وقيلما يقول زيد فحمله هنا  
على ذلك ليس بصحيح وزادنا قال به الواو تدري قبل الزمخشري فانه  
قال اي لا قلوبا ولا كثيرا كما نقول قلما يفعل كذا اي ما يفعل اصلا  
قلبت ما ذكره ابو حنيفة قولي من حيث الدليل فانما علمنا انما  
الفعل بمصدره منفي ولا نظير له **قوله** مصدقا لما علم من كتابهم  
الخ لم يجعل ما معهم مصدقا للكتاب وان كان ينبغي ان ياتي في الامم

سعد

سنان

لان

لان القرآن معجز وال باعجازه على انه من عند الله فاذا طابق ما قبله دل  
على انه صدق وعلى الخ المير في ذلك الحال نكرة لكنها محضت بالوصف  
ولا يصح احتمال ان الطرف لغو متعلق بجاء ولو جعل حالا من الضمير المستتر  
في الطرف لكان اقرب واما ما قيل ان تقييد الجمع بالحال السب فلاه  
وجه له وجعل جواب لما بعد وفا وهو محتمل في الزجاء وقد يبرر  
كفره او كذبوا به واستتمها بواجبها وهو هب الفتا ان لما الثاني مع خوا  
جواب الاول ومنعق بان الفال تقع في جواب لما ولو جوز وقوعها  
زائدة قلنا لا محالة بل لا يقال لما لا يؤيد لما قد اكرمته ان  
وهذه المبررة الى ان كفر وجواب لما الاول والثانية مكررة لطول  
الكلام وقيل ان القلم ما فاعلم منه وفيه نظر وقيل ان جواب لما واما  
جعل فليقنه الله جوابها وما تبينها من غير جدي يستحقون  
اي يستصرون الخ اصل الفتح ازالة الاغلاق المحسوس كفتح الباب  
وليس متعلق في غير كذا المشكوك وفيه القصة لفضلها والاقبل فتاح  
بمعنى كرم والفتح الظن المراد للموانع واقفا لها عما ظفر به والاستفهام  
طلب الفهم والضمير وامثلة في المدح وتكون ما شتر عمة وليست متفقون بمعنى  
يستصرون على المشركين بالنبي صلى الله عليه وسلم اي يطلبون من الله  
ينصرونهم قال تعالى ان الله يفتنك في فقد جاءكم الفتن روي الترمذي  
رحمة الله انهم كانوا اذا اختلفوا في شيء من بين المشركين لخرجوا  
النوراة وصنعوا الدين على موضع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا  
المسلمة اننا لسا لك بحق نبك الذي وعدتنا ان نبك في الخبر  
الزمان ان تبصرنا اليوم على عهد ونا فنصرون والسين للطلب او  
هو معنى يفتنك اي يفتنك من الفتن في العلوم والسين للطلب او  
او هو بمعنى يفتنك اي يفتنك من الفتن في العلوم والسين للطلب او  
فتنوا بعد طلبهم انفسهم والشئ بقا للطلب ابلغ وهو من باب التجرى  
جود ما من انفسهم انفسا وسا لويهم الفتن لمقاصد جعل كانه طلبها العبد  
من نفسه وقيل يستفتنك بمعنى يفتنك من غير ان يفتنك ولا يولد صفة  
كذا وكذا انفسا الراضب وغيره وما قيل انه لا يفتنك اي لا يفتنك بغير  
التشبه وما عرفت انما نرى عن الكتاب المتقدم وكفره اي جوده مع  
علمهم به وهذا الجمل في ذمهم كقول محكي ووجه واهما واستيفتهما  
الفهم وكفرهم ما حكاه عن الله كذا من جابه ايضا فلان العنوا  
وطردوا وجعلوا كذا في انفسهم خال بتقدير قد فتكون الام  
للعمد ويجوز في الخ اي المترابعا كافر من اليهود والمغربي العمدة لتقدم  
ذكرهم اول المطلق في التعريف جني وفيه خل فيه اليهود اول الفعل لا يفسر  
المفسودون في السياق ومؤكد كذا في انفسهم لان كذا من كذا غيرهم كذا قال  
كلام لزم كون اليهود مسلمون لان كذا من كذا غيرهم كذا قال







بعد عيني كليل الصلاة والسلام وقيل بعد قوله عز وجل ان الله وقيل لا على  
 الاستحقاق العطف بالحق في الشرف الى ما قبله وفيه دلالة على بطلان  
 الجواب على قول من جعل استحقاق مترادف العصب وله الدلالة على  
 الاول في جهة استحقاق مترادف العصب وقوله عصب كالايم جبراف  
 ملتصين بعصب وعلى عصب له وهذا بناء على تضاد العصبين كالمينوه  
 وقيل هما واحد وقيل على بناء غلط من اعتبار الاستحقاق في مفهوم  
 كالايم معناه صان والحقا كما مر في لالة الفاء على سببية الاشترا  
 للاستحقاق لا على الاستحقاق في الفروغ وانما بناء على بطلان دخول  
 باوا في صلب ما اوصفته وفيه مع المتصل في المعنى عند التأكيد المتأخر  
 ان الفاء في جهة والمعنى فاذا كثر وحسد اعلى كما ذكرنا في ما مر من الضا  
 لعصب او كقول الملتصين لعصب كما سبق في تفسير كوا وبغضب من  
 الله فلا ينبغي ان يحجز بلكا لانه في كل فعل ظرف التمام لما الاول  
 فلا يسمعه رجوع لا استحقاق ولا استحقاق انما فهم قريبا من السيقاق  
 فها من الفاء في جهة من المعنى في ما ذكرنا في فلان المعقب بالبناء  
 لا يحتاج الى رابط فيهما بل يكفي في صلبها كما ذكرنا في الذي يطير الذباب  
 في عصب زيد ولا يتصل في المعنى لانهم في كل ما استحقى به العصب المترادف  
 وقوله لكفر والحسد بياك للفتنة الماخوذ من متاخره لترتب  
 على صريح ما مر من غفل عن هذا قال انه ملائمة في الاختلاف في كون  
 بغير كلف وكفر وادوت استرقا والحق من الذي يخشع اليه بعد  
 حقه علة استرقا قال كفا لانهم كفروا بنبي الحق صلى الله عليه وسلم وبلغوا  
 عليه وموتيرها فاطم على قوة ما اختاره المص رحمه الله وصنف ما وجه  
 به والحق من ابن الله فان هذا لاعتقاده له مما مر فانه تقرير  
 على ما قبله في قوما فيفيد غضبين من غير الاظنة للفتنة الشافعية مع ان  
 المشتري غير كافر فانه المخصوص كمال فيه والاختلاف في التواتر لا في  
 لفظي كما مر **قوله** مدين يراد به المدين اسم فاعل اصله مدين فاعل  
 وقوله يراد به اشارة الى انما استناد مجازي للشيب واللام طهر وتقدم  
 الحذف على التكرار الموصوفه المقنن للاختصاص في فضائل اهل البيت العذاب  
 للكفر لا العصاة لانه لا يتطهر من ذنوبه ولا لم يوصف به عدايم في القر  
 واما قول من قد دخل النار فقد اخبرني به فالمراد به الفضيلة بالادخ  
 وهو غير هذا **قوله** لعن الكتاب المنزلة باسمها الجفرة ولا على ان  
 ما معنى الذي تفيد الحوم لانه تعالى امرهم ان يؤمنوا بها انزل الله  
 فليما اعتوا بالبعث واما البعض فيهم على ذلك فلو لا العنوم لما حسن  
 هذا الذم وفيه نظر **قوله** حال من الضمير اما تقدير وهو كبرون  
 او بناء على جواز دخول الواو على المضارع وهو مدح في الذي يخشع  
 كما مر ولم يتصل في كل ما قبله والتعبير بالمضارع في كناية الحال

سعد

ابن الجال

صنو

ولا استينافا كما قيل لان الحال ادخل في دقتنا اللهم انما قالوا ذلك  
 مع مقارنتها يشهد ببطلان **قوله** وكذا في الامل مصدر الجاني  
 الموارنة للامم ورجع الله وقوله انما استينافا اذ انما هو من  
 الموارنة والاستينافا استينافا استينافا فلو كان استينافا كان اوقفا  
 اذ المشرقة ولم تشاهد فامثلة في انية فلا يكون وذلك وانما  
 قال بسيد  
**قوله** اليس وراي ان تراجعت مني في الدم العصب حتى يلهي الاصابع  
 يعني التراجع الى ان قال قيل ان يشاهد ذلك قول به يلهي كان  
 وراي من ملك فانه كل سفينه عصب الان في قال المص كان لسانهم صل  
 ذلك لانهم لم يذكروا ولم يشاهدوه انتهى وهو في الان في قوله  
 المص رحمه الله ولذلك عمد من لاصدا دالة معناه انه لما اطلق على  
 خلفه قدام وبما صند ان عند صند استحقاق على عاكة اهل اللغة  
 وان كان موضوع المعنى شاملا لانه مصدر بمعنى التفرقة فكيف  
 قد يستعمل في التنازع وقد يستعمل بمعنى المستور في قوله في التنازع  
 هو من الاصداد او لا قيل انه مضاف الى الفاعل فطلقا لان الرجل  
 يوارى ما خلفه على من هو قدامه وما قدامه على من هو خلفه  
**قوله** وهو الحق الضمير لما ذكرنا في المصوب وهو الحق مبتدأ  
 وخبر والحال في محال نصب على الحال والعاقل فيها قوله يكفرون ويصلحها  
 فاعل يكفرون والعاقل الباطل ان يكون العاقل الاستمرار في قوله بما ذكرنا  
 اي بالذي استقر ورأه وهو الحق انتهى وقيل بغيره بعض المتأخرين فقال  
 الحق المعروف بالحقيقة الحقيقي بان خصم باسم الحق على الاطلاق حال من  
 فاعل يكفرون واعترض بان صاحبها الموصولة لا فاعل يكفرون  
 في هذا غلط منه ما ومن الناس من اجاب عن ذلك بالحمل على التفسير  
 بالواو لا يلزم ان يعود منها ضمير الى محال كوكا زيد والشمس في العدة  
 اي مقارنتها بطوعها وهذا ما صحح انما التقدير يكفرون بغير  
 مقارنته لحقيقته ومعتزتين به في المعترضين يعلم الضمير فاعل ايضا  
 لان مستند قل حال من هذه وهي من جملتها ومعهم قدامهم لغير انما ولكن  
 لتأخره وتقدم ضمير منها بتبادر ارتباط الحال لهم ولا يخفى انه على تقدير  
 صحة تكلف في النظم من غير داع فلا بد للعدول عن الظاهر من مقتضى ذلك  
 ان تقول انه اذا كان كالايمان الواو يكون المعنى وهو مقارنته لحقيقته  
 اي عالمون بها كقوله قد تبين لهم الحق وما يبلغ في الذم من كفرهم بما هو  
 حق في نفسه مع ان قوله بعد ذلك في تقرير المعنى يكفرون بالقرات  
 والحال تدح من صدق ما امنوا به يتأخر في قوله والمتراد به القرات  
 قيل المظاهر ان يقول القرات والاختلاف كما قال الواحد في لعل يخصه  
 لاقتضاء المقام اذ هو الذي علم لنا تقديره لوقال الشارح المحقق وهو

سمين

ابو السعود



لحق كان متواذاه وتعرف الخبر لزيادة التوبيخ والتجديف معني انهم لا  
هو الحق الذي يقال ان بعضه من كلامهم ولو لا الحال اعني معصية قال لم يستقم  
الحق لانهم في مقام كتمانهم لم يوافقوا في حق ايضا وقيل الامور ان يقال  
لاحق لانهم لا يستعان به في الاستصاف بالحقيقة معقول كقول  
وذلك العبد كما مر كل لا يصح الحصر هنا التخصيص بالقرآن لان لا يحل  
حق معصية للتوراة وانما ذكر الحصر في شرح الكشاف لانه لم يخصه بالقرآن  
بحال مؤلفه لان كثرة الله تعالى يصدر بعضها بعضها فالمصدق  
لازم لا يتقبل وموافقته للتوراة نزولها على حسب ما فيها فانكاره  
انكار لما فيها والاسير عليه ان الكفر بالقرآن انما يستلزم الكفر  
بما فيه فانه لو كفر بآيه وقالوا انه كاذب كاذب واما اذا  
كفر بآياته كلام الله واعتقدوا بان منه الصادق والكاذب  
فلم يقتلوا انما استباح الفلحوات بشرط مقدم  
اياه كنتم امنتم فالمراد وما استغفها مية حذف الفها وحذف  
من الالف المشطو ومن الثاني الجواب على طريق الاحتباك وقيل انه جواب  
الشرط المذكور بكتاب على جواز تقديمه واما كون ما نافيته فخراف  
الظاهر فقتلوا يستعمل بمعنى الماضى قال القرطبي رحمه الله  
لما ارتفع الاشكال بنفوله من قبل جاز ان يؤخذ بالاستقبال بمعنى الذي  
وكذا عكسه كقول الخطيب

سئل الخطيب يوم يلقى ربه ان الوليد الحق بالعدو  
فتمدحني فشهدا وهما اصوب مما قيل فان قيل المدحون  
هم اليهود المعاصرون والقاتلون للانباء عليهم الصلاة والسلام  
من قبل هم المعاصرون على ان تعني المدح المصراع لقوله من قبل  
لا يستقيم قلت هو كما نرى للحال الماضى لانه قيل فلم يقتلوا  
لقتلوا ومعني يؤمن مما انزل عليه جبريل اليهود من المعاصرين  
والماضين فاما انهم ايمانهم وفهامهم فعلمهم والاعتراض عليهم اعتراض  
عليهم وقت ادبهم بان المعنى فلم يرضوا بقتلهم الا في  
وفي تخالف من قبل فيقتلوا بعض بنوعه لما فيه من حكاية الحال  
مع قوله من قبل لا يقتل واما النبوة التي ذكرت فغير مسلمة لمقلته  
بالقتل لا بالرضى ومن الثاني من جواز حمل كلام المص رحمه الله على هذا  
وفيه نظر وحسين في الكلام فطليبات تغليب المعاصر على السابق  
في الخطاب وتغليب افعالهم على ما استعاد القتل فثامته وفي قوله  
عارفون عليه ما مر من الجمع بين الحقيقة والمجاز فتدكره الايات  
المنشئة في التيسير هي الطوفان والحراد والقتل والصداع والدم  
والعصا والندب السيف وفلق البحر والفجر الما من البحر وقال  
المع في الاستدلال ايضا وقيل لا يظهر ان يردوا بالبيانات الدلائل الدالة

على الوحدانية **قوله** ثم اخذتم العجل فيلظ ان يبلغ من الواو  
في التثنية لانها تدل على انهم فعلوا ذلك بعد معصية من الظن  
الاطلاق اعظم فنبأ وقوله هذا يعني ان بعض العجل لا يتخذ  
والمفعول الثاني في اخذ وقت وقد نبي على الخلد لولا ان يتخذ  
مع الرسول **قوله** بعد يحيى موسى عليه الصلاة والسلام اخذ  
مر ما فيه ثم انه اورد معناه انه كان الظاهر ان يكون المراد مجيء  
بالبيانات الا انه مشكوك في ان الفجر الما منه ما هو له يكون قبل اتخاذ  
العجل وكان هذا من اجل انه على المجمع من الطور والقول بان قوله لا الطور  
منطوقا بالمصداق على سبيل التنازع لانه الثاني وحده لا يعني ما فيه  
من التكلف بل عدم الصحة ولا فرق بين المضي الى الطور والذهاب  
اليه وانما الفرق بين المضي منه والذهاب اليه واما الاشكال المذكور  
فامره صعب **قوله** اذ لم يحضر على مجيئه بالبيانات لا يلزم  
ان يكون المراد جميعها بل يحتمل ما وقع منه مع انه لو تغيرت فكيف  
الرضى وخالفه فيها على ما نقل عن التيسير **قوله** كان معني الخدم  
العجل ظالمين اخ فيل المراء بالاعتراض المنذير لان المعترض  
هي التي اعترضت بين كلامه وبين كلامه من متصليين معني والمنذير  
ما يؤكده تمام الكلام ومنهم من جوز الاعتراض في آخر الكلام فلا  
يرد عليه **الفرق** بين ان يكون كالاول وبين ان يكون اعتراضا  
ان كان لبيان حقيقة المعقول والاعتراض لبيان كمال الحقيقة بتمامها  
ومن ثمة قال في الحالك وانهم واضعوا العبادة غير موضعها  
وفي الاعتراض وانهم فزعوا عادتهم الظلم في استمرارية عبادة  
العجل نوع منه وايضا الجملته الحالية مقتدة للمطلق فيكون  
لتخصيص العام والمقترضة بما اعترضت فيه وهو الامور الاشارة بقوله  
فانتم فزعوا عادتهم الظلم وفي الكشف الخفي ان الاعتراض اقل وان كان  
ميتل كالمسكون المفسرة الى الاول لانه يكون تكرارا محققا فان  
عبادة العجل لا تكون الاطلائ للخلاف الثاني فانه يكون ببيان  
الرديل له يقضي ذلك ثم قال نعم يمكن ان يحل على بيانك ثم  
الظلم اول كلامه واخرها فلا يلزم التكرار **قوله** دالة  
على هذا القول غير نيته اللهم الا ان يؤخذ من معني الاعتراض  
الذي تدركه الجملته الاسمية ومع ذلك لا يعارض فيه الاعتراض  
فالوجه ان يقال ان حمل الاتحاد على الحقيقة بخلافها  
فظاهر ان الحال اولى لانه الاتحاد لا يتعين كونه ظاهرا الا اذا قيد  
بعبادته وان حمل على انه بمعنى العبادة كما يشعر به ظاهر لفظ المص  
رحمة الله بنفوله والبيانات المكون كالبحر الما من البحر وقال  
وفيه قرين بانهم صرفوا العبادة عن موضعها الاصل الى غير موضعها



وانه علم من علم من حيث ان اطلاق الظلم يشير به الى عبادة العقل  
 كل الظلم وان كان لا يكون له شيء من الظلم حيث لم يقبلوا  
 فانه ذلك انما هو قول الأكثر وقد ظهر ان التذليل عند الحكم  
 وجهه الله من أقسام الايمان من ان يقر قول المسم الخلد والعقل  
 ظالمين بعبادة من غير ذكر الله تعالى في قول المسم الخلد والعقل  
 يكون محمولاً على منسأه الخلفي كما هو وقوله اي المضاف  
 من حيث كان لوجه آخر والمحصل المعنى من قال لو جعل الخلد  
 من قبل الخلد خاتماً بمعنى صنعه وعمله كما كانت فائدة الحال  
 ظاهرة فان الاستحسان به كما المعنى لا يكون ظاهراً لا كان كونه مقروناً  
 بالعبادة وان جعل المعنى بعد تسم العقل على ما الخلد في المسم  
 وجهه الله وهو المناسب للمقام ففائدة تذكيره في قوله ومن من  
 وجهه كونه على العقل الخلد من عند الله في قوله فقد سئل عن  
 عن قول المسم الخلد فانه صريح في القطع بان الخلد من عند الله  
 الى منفعولين ولم يكن بشي من الله على الخلد ايضا لانه لو فسر بان  
 من عادته الظلم ووضع الشيء في غير موضعه لمكان ابلغ ولا اذري  
 لم يحدوا عليه واما الخلد انما يكون له حال مبنية للمسئلة  
 فلا تامل قوله وساق الاية اي كانت مساق ما قبلها كذلك  
 فانه من باب الخلف عوي الايمان وقوله في التبيين انهم كما كرموا  
 في قوله محمد ومحمد انهم كرموا استلزامهم من موسى عليه الصلاة  
 والسلام فليقر هذا بغير حجة وكذا في قوله انهم كرموا الى انهم  
 لا يؤمنون لخصا اذ كانوا يسمون وكانهم لم يسموا في الكشاف من  
 كرموا في قوله انهم كرموا من زيادة ليست مع الاولي يعني ما شروا  
 في قوله من الخ **قوله** خذوا ما انبأكم بقوة واسمعوا الخ اشارة الى  
 خطا تفعلوا في قوله فان الظاهر فيه سمعوا فقط لا لا سمع قال  
 في الكشاف فانه قد **قوله** كيف طابق جوابهم قد **قوله** طابق من  
 حيث انه قال سمعوا وسمعوا ولم يكن سمعاً سمع القيل والعلامة  
 فقالوا سمعوا ولم يسمعوا طاعة يعني المسمورة ليس من طلق  
 القيل والعلامة على سماع مراد به القبول **قوله** سمع الله لمرجعه وقال  
 دعوت الله حق خفت ان لا يكون الله يستمع ما اقول فاجابوا  
 بخفي ذلك الغيب وهذا انما على انهم اجابوا بهذا اللفظ كما يتبادر  
 من الظلم وقال ابو منصور لا في قوله سمعوا ليس على انهم سمعوا  
 سمعاً من بعد مرهات كما في قوله ثم توليهم فلاحاجة الى دفعه  
 عما ذكر **قوله** تدل على حجة الخ لما كان المعنى ان حجة في المسئل  
 المية فليكن منهم عترة بالاشراك وهو من مشرب الثوب الصنيع  
 وشربها فيقال هو شرب حمة لا الصنيع يؤثر في ظاهره وباطنه

ابن

حجة

حق كانه يشربه لعموم اشربت البعير تندد في غنقه فالتس  
 فانه يشربه لعموم اشربت البعير تندد في غنقه فالتس  
 كانه غنقه في قوله لعموم اشربت البعير تندد في غنقه فالتس  
 لا يقر من عا كنههم انهم اذا اشربوا عن فم من حبت او بقصر استغاثوا  
 لعموم اشربت البعير تندد في غنقه فالتس في الادوية السبك ولذا  
 قالت الاطباء انما مطبوخة الاطباء في الادوية وتركها التي تعاف  
 الى اقطان السبك فالتس  
**قوله** لعموم اشربت البعير تندد في غنقه فالتس  
 وفي المثال اشربت البعير اشربت اي اذعت على ما لم يفعل قيل سمعنا  
 حبيب اسمعوا وعصيت كل من سمعوا واؤتمروا وشربوا في قوله سمعنا  
 اشارة الى تعدد معان واما ان المراءاة انتفاضة صورية في قوله  
 فمنا بانه اشربوا او قيل ايضاً انه لا حاجة الى التفسير اذ جعل  
 العقل نفس من يشرب ما ابلغ وقيل الاشرب حقيقة لان موسى عليه الصلاة  
 والسلام يرد العقل بغيره وجعل بغيره في قوله وسمعوا في قوله  
 لمن كان يحب العقل لم يزل يراة في عقله على شقيقه فلهذا وان فمثل  
 عن السيد رحمه الله تعالى **قوله** هناك لمكان الاشرب الخ دفع لما  
 يتوهم على تعدد المعن ان لا حاجة الى ذكر القلوب اذ لم  
 لا يكون الا فيهما باطناً لا في الاشرب الى الجمع اشربوا بيان محله وذكر  
 المحل المتعين في قوله من اشربوا في الايات لان القلوب هي الشربة  
 كما ان المخلوق ليست هي الاكلة **قوله** محسنة وخلولة وفي نسخة  
 او خلولة وقيل انه سمولان لقوله بالتقسيم لا يكفي به ولا يقول  
 بالخلولة وفيه نظر لانهم اذا كانوا محسنة تجاوز ذلك ان يكون جسمها  
 من الاجسام لها وكذا اذا كانوا خلولة تجاوز ذلك ان يكون فيه تعالى  
 السمع فكذلك خلولة في بعض التفاسير بعد من جهة غير  
 من العقل ان يتنقلوا واما خلاصته على هيئة البهائم الخاتمة  
 انهم لا اؤاؤا واولوا هذا واما هذا وامر موسى عليه الصلاة  
 والسلام فلعلى السامري القائل انهم ان موسى عليه الصلاة والسلام  
 له طليسمات يفعل بها ما يفعل في رجع على ليم ذلك واطلهم  
 في ان يصيروا مثله وهذا المثير بشي من ما تروي من عبادة الامم  
 وقوله بشي الخ وقد ذكر ما في البيت **قوله** ايما كرموا في الكشاف  
 واما في الاشارة الى انهم كرموا يعني استكادوا التيهنهم وكذلك  
 افاضل ايمانهم انما الشافي في ظاهره كما في قوله ان رسول الله الذي  
 ارسل للتبشير والتنبيه والاولاد على ان مثل هذا لا يلتزم ان  
 يسمى باسم الاضافه اليهم وليس المراد انه استعارة من كرمية

ابن



[illegible]

ابن جبار

بعض

بعضهم أو الآخر للمعزة والمزايا المشهودات ومن عندهم **قوله** لأن  
لمن آمن الحق فقل عليه الله كله ولحد منهم غير متوقن بالدخول  
المجته فان المتيقن طمأنينة لا يدخلها غير اليهود ولا يلمز  
منه ذلك كما ان يتيقن ان المشركي دونه الكفار يدخلون الجنة  
ولا يتيقن كل مسلم انه فيه خلمها قبل العذاب فالظاهر ان يقال  
المزاد بقوله ان كنتم صافقين الصدقة في دعوى انهم  
انباؤا الله ولحياتوه فان من اعتقد ذلك كما من العذاب وهذا  
غير صحيح اذ لم يجز لها ذكره وذكره لم يفسد عليه شيء هنا  
فينبغي ان يعتد بالصحة بانها خالصه من الكدر والعقاب واشتراك  
يتعدى بنفسه ولذا قال اشتراكها وقد يتعدى بالتبالي  
وقيل بضمه النزاع وقوله لحب التخلص قال الراغب المحنة  
د اعني الى الشوق والسوق ذاع الى المحنة لقاء المحبوب ومحنة  
لقاء عافية السبل الى المير ولا طريق الى التيسوي الموت فمتى  
لذلك **قوله** كما قال علي رضي الله عنه لا ياتي في اسقطت على الموت  
او سقط الموت على الخوض ان عساكم في تاريخه كان في السوي  
وفي الكشف ان عليا رضي الله عنه طاف بين الصنفين في غلله  
فقال له الحسن وما هذه اشري الحار بين فقال يا بني لا ياتي  
البرك سقط على الموت ام سقط على الموت لكنه قال في ربيع الانوار  
خفف علي رضي الله عنه فمكسا ليلية تحرب الجمل فقال له سلم  
ابن حنبل بن ابي طالب الخفق نعاما في مثل هذا الوقت يا امير  
المؤمنين فقال اسكت يا ابن اخي فان عمالك لا ياتي اوفق علي  
الموت ام وقع الموت عليه وان لم تكن يوما لا بعدة وقت  
الخبر بدخول الله صلى الله عليه وسلم وهناك قصة اخرى فلا  
يقال انه لم يمتد الا ناسب المقام لان عدم ميلاته رضي الله  
عنه ليس لا شئنا فله الى الجنة بل علمه رضي الله عنه انه لا يموت  
في ذلك الوقت وسقوط على الموت صبا شري لا تنابه المتفنية  
التي مع علمها وسقوط الموت عليه مفاجاته له **قوله** وقال  
عمار رضي الله عنه بصفتي الى صفتي بصاد صمكة مكسورة  
مشددة موضع قرب لرقية على شاطئ الفرات وكانت وقعت  
صفتي سنة سبع وثلاثين في غير صفر بين علي كرم الله  
وجهه ومعاوية رضي الله عنه وفيها اشتبه عمار بن ياسر  
الصحابي رضي الله عنه وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمار  
رضي الله عنه انك الفيتا الباغية فقال ذلك في وقت  
الحرب لانه علم انه يستشهد وقلنا في روجه في حطين الفدس  
النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم واشتاق لذلك فادري

مقادی



فوفا وقال هذه نية من النجاة المكنية وهو محض شاهد الموت  
 حاصي الموت وقيل ان اد لقاء الله على فائدة اي احصائي  
 التبرية قال لا اقل من ندم يتردد اليه فاما ما دلت  
 ففهم وقال لا اقل من ندم اي وهذا محتمل الدعا ايضا قال  
 ابو الحسن فقولك العزب لا اقل من ندم يتردد ون من ندم فلا  
 اقل وهذا المحض ما بين سعة في طيفاته ومحمدة وقوله  
 سعيام متعلق بقوله اشتاقها ويحدث لاسيما وهولم  
 يسمع من العرب ولقد علم ما فيه وقوله لا يشاركه فيها غيره يعني  
 من المشركين ولا يشاركه اليهود لا يسعون ان غيرهم لا يدخل  
 الجنة كنف وهم معتزفون بان آدم ونوح وغيرهما ممن لم  
 تلتحق بشرعهم بكن خلوك الجنة **قوله** ولكن يمتنع ايدى الخ  
 ايدى استغراق الاستغراق والاحتاجة الى القول بان لن المتألمين وان  
 قيل هو المراد الاستغراق لمدى اعماقهم في الدنيا خلافا  
 لمن قال انه مخصوص بهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا ينافي  
 ذلك محتمل له في السار اذا نادى قايما لك ليخلص عليا ربك  
 ويقولون يا الله ما كانت القاضية **قوله** ولما كانت اليد المغلقة  
 الخ اختصاص اليد بالانسان المراد به انها على وجه مخصوص من  
 القدرة على العمل بما من غير يد تبيينها بالوطي علمتها فلا يرد  
 علمها ان للمهايم يد او لفرم يد كيد الانسان في الاكل والشرب  
 انما يفتقر له عامة صنائه فلا يد عليه ما فسر به ولقد  
 كرمنا بني آدم من الاكل باليد انه يوحد في الفرد ثم ان اليد  
 الخارجة المخصوصة وتشتغل في النجاة لتبينها ما عنها وفي  
 القدرة لذلك وان اطلقت على قدرة الله مع نفعها على الجارية  
 كقول مخلقت بيدي وقطلق على الذات ايضا كقوله ولا تفلوا  
 يا ايديكم الى المتكلم اي انفسكم وفي قوله من اطلاق الجزع على الكل  
 كلام سبائي وقد يكتفى بالعمل باليد عن جميع الاعمال واليد  
 في معنائها الحقيقية وهو المراد هنا قال الواحد يما قد مات  
 ايديهم اي ما قد موه وعملوه فاصناف ذلك الى اليد لان اكثر  
 جانيات الانسان تكون بيده فخصان الى اليد كل جناية وان لم  
 يكن لليد فيها مدخل وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى في ذلك  
 علمية وما موصولة عايدة لها مقدر او مصدرية وايديهم  
 فاعل مقدر روجه **قوله** اخبروا القيت الخ قيل وفيها ايضا  
 دليل على اعترافيهم بنسبته صلى الله عليه وسلم لانهم لو لم ينفقوا  
 ذلك ما امنوا من التمكن **قوله** فارقا التمكن من عمل القلب  
 الخ دفع لما يريد من انه كيف يكون معجزة مع انه لا يمكن ان يعلم

انه لم

انه لم يمتد له اذ هو امر قبيح لا يتطهر عليه ما به لتبرية اقلها  
 بل هو ان يقول لنتي وكلمه مما يؤدى مؤداه وليس له انما من قلبي  
 من لا مذكور على طريق المحاسبة واطلما هو للمعجزة فلا يد فيها لان  
 بالاطهار والتلفظ كما اذا قال رجل لا مؤداه انت طالق ان شئت  
 او لصيت فانه يفتق ما لا خيار لا لا لا مؤداه وهذا معنى قوله  
 وان كان بالقلب وهذا على التسليم فلا يد في علمية ان التمكن  
 محبة حصول الشيء كما سترج به المحققون ولانه نفي ارض قوله  
 في نصير الاما في الامنية ما بقدره في النشر كما ستر **قوله** وعن  
 النبي صلى الله عليه وسلم الخ المصنف المتيقن في هذا الله في الاله لا بل عن  
 الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما من فوعا بلفظ  
 لا يقول كما رجل منهم الاعراض بريقه واخرجه الترمذي والبخاري  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما من فوعا ولفظه لو ان اليهود تمتوا للو  
 لما نوا وهذا يدل على عمومه لجميع اليهود في جميع الاعمال وموت  
 المشهور المتوافق لظاهر النظم ولخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما من فوعا تمتوه يوم قال لظنه ذلك ما بقي على وجه  
 الارض يهودى الامات وهذا يدل على تخصيصه بعصره صلى الله عليه  
 ومن فوعا ولذلك لخصه في المصنفون وقوله لغض بريقك كناية  
 عن الموت لان القصبة والشرق وقوف الطعام والشرب في الحلق  
 بحيث لا يجزى للانسان ريق فعمل عار فوعا فان فوعا لا وجه  
 لا مثل السؤال لانه تعالى لخير ما بهم لن يمتوه ولا شك في خبره  
 قلت القصد الى اثبات ان المصنف عن الغيب ليثبت كونه معجزة حتى  
 يثبت انه كلامه تعالى فلو ثبت صدقه بكونه تعالى لكان معجزة فان قيل  
 عدم نقل ثبوتهم ايدى اقبل الخطاب مع المعاصرين وقد انقضوا ولستم  
 يمتوا وفيه نظير ووجه التبريد اقامنا الظالمين مقام صغيرهم وقد عوى  
 ما ليس له وقوله لن يدخل الجنة الامن كان هو **قوله** من وجد  
 بعقله الخ لان الواحد ان يكون بالاحسان وتبعدي لوحد وبالعدل والعلم  
 فينبغي لوحد كعرف ولا ثبوت كعلم فقول الخ الجارى صفة مقتدة وثبت  
 الحياة لانه اريد به فردا في نوعه وهو حياة الدنيا وقيل التمكن للتحقيق  
 اي الحياة الدنيا وهو المطابق لقراءة على الخ رضى الله عنه بالترتيب  
 لانه المعهود المعروف منها وقال ابو حيان انه على قدر مضاف  
 اي صفة اي طول حياة او حياة طويلة ولو لم يقدر ليع المعنى بان  
 يكون الحصر على الى مقدار منها ولو قلنا لا كلف غيره **قوله**  
 ومنه عولاهم واحرص الى لفظهم وهو الصمير المتصل ولفظ الحصر  
 وفيه شذوذاهم احصر بدون واو على الحكاية بنصب الحصر وروفعه  
 وهم **قوله** يحول على المعنى الخ يعني لما كان لا فعل حالات منها



الاضافه ومنه تخلص المفضل كونه من عطف الحالة الثانية على الاولى  
 لتوهمه انه واد غلبته وفيل على قوله لمصر من الناس الاولى لخص  
 من باقي الناس فانه كعصر من المضاف اليه بخلاف مصر ومن فانه غير  
 الا ترى للصحة قولنا زيد افضل من الحق ولا نقول افضل الحق انتهى  
 ولجيب **قوله** ما شغل من التفصيلية يجوز ان يكون كلاما قال  
 صاحب الاقتل يد تقول زيد افضل من القوم حذف من وقضية والقوى  
 على اثبات من وفيه نظير **قوله** وافرادهم بالذكرايح يعني انهم كلهم  
 في الناس فخصيصهم بالذكرا ما المشددة فخصهم او لتوحيج اليهود  
 بان حرصهم هذا ان يكون على خلاف مدته عليهم **قوله** ويجوز ان يراد  
 لخص من الذين الخ يعني حذف فعل المعطوف على الاقل وذلك  
 عليه بذكر متعلقه والوجه الثالث ان يكون الحجاز والمجز وخبر  
 مقدر ما المبتدأ المحذوف وجهلة يبرح صفة والموصوف اذا كان  
 بعض اسم مجرور بمن وفي مقدم عالمه نظير حذف فسخوما ظعن وما  
 اقام الخ فربما ظعن وفريق اقام وعلى الاول المراد بالذين اشركوا  
 المشركون المعروفون غير اليهود وقيل لهم المجرور وعلى الثاني اليهود  
 لانهم مشركون لقوله عز يبين الله وامنا فسرهم ليرتبط الكلام  
 بعينه ببعض والحالة على هذا في محله رفع صفة المبتدأ او على ما قبله  
 مستأنفا فلا محال لها من الاعراب واما القول بان من الناس  
 مستند التاويله ببعض الناس فقد علم حاله مما مر **قوله** حكاه لودادهم  
 ولو بمعنى ليت الخ حكاه لودادهم لانه وان لم يكن قولا ولا في معناه  
 لكنه فعل قلبي يقيد مرهنة الاقوال فعومل معناه ملها وكان الظاهر  
 ان يجر وهذا بان على ان لو التي للمعنى ليست مصدرة واما  
 على القول بانها مصدرة فيحتاج الى اعتبار الحكايم وكونها  
 للمعنى مذهب ذهب التيمم لمجركي وقيل هي لوالشرطية  
 اشربت معنى التيمم وقال ابن مالك رحمه الله هي للمصدرية  
 وقال قول النحوي في معنى التيمم في قوله تعالى اني فخرني  
 بالنسب ان اراد ان الاصل وددت لو اني الخ فحذف فعل التيمم  
 لدلالة لوعلى فاشبهت لميت في الاستعانة بمعنى التيمم فصح  
 وان اراد انها حرف وضع للمعنى كليت فممنوع وقوله لقول  
 يود او لا اي هو وملكنا كلمة ذلك ومنه فعل ان التجوز في المشاكلة  
 قد يكون في الصفة فقط وقد لا يتر نظيره **قوله** مكفولك حلف بالله  
 ليفعلن كان الاصل لا فعلان لكن لما كان حلف ما صياحا ما بعده  
 على فمجه قال في المبدع اعلم انك اذا لغبرت عن معنى حلف بها ذلك  
 فيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون بالفعل الغائب كانك فخرج عن شي  
 كان تقول استخلفته ليقوم من والثاني ان قال في لفظ الحاضر من

تريد

تريد اللفظ الذي قيل استخلفته ليقوم من كانك قلت له ليقوم  
 والثالث ان قال في لفظ المتكلم فتقول استخلفته ليقوم ومنه  
 قوله تعالى قالوا نقاسموا بالله لنبقيت ما واهله بالنوت  
 والثا واليا ولو كانوا نقاسموا امر الخ فخرج فيها البيا لان ظنين  
 بغايب انتهى **قوله** الضمير لاحد من الخ يعني ضمير هو راجع لاحد  
 وبمخرج حذره في محله يضرب ان كانت ما حكاية وفي محله  
 رفع ان كانت متممة والبيا زائدة في الخبر وان يعمر فاعل اسم القار  
 او راجع للضمير المفهوم من يعمر وان يعمر بدل منه وفيه ضعف  
 للمفضل بين التبدل والتبدل ولا بد ان لا بد ان من غير حاجة اليه  
 وهذا معنى قوله اولنا الخ او يكون ضمير التعمير عائد  
 على ان يعمر المنة له وفيه مثل يعود الضمير على المتلحق لفظا ورتبة  
 وهو معنى قوله او منهم الخ والفرق بين هذا الوجه والذي  
 قبله ان هذا مفسر مستقيم متقدم مفهوم من الفعل وهذا  
 مفسر بالبدل وفيه خلافت تقدم وقت لجوز فية ان يكون  
 ضمير فاعل قدم مع الخبر وان يكون ضمير المشاك وان يعمر  
 سيندا وبمخرج حذره وفي زيادة الثاني مثله كلام افعال  
 بناء على جواز تفسير ضمير المشاك بمعرفة وهو من ذهب  
 الكوفيين قال السمراني في شرح الكتاب كانا لفر الجيز لذهب  
 لزمنا ان واهل البصرة لا يجيزوه ودخول البيا على كل حكاية  
 من في محله ومن اصحابنا من لا يجيز البنية ما هو بداهة  
 زيد اذ جعل ضمير الامر لانه انما يفسر بجلة ولا يكون في ابتداءها  
 البيا فاحتمل فليقوله تعالى وما هو بمخرج حذره من العذاب  
 ان يعمر وان يعمر بدل منه وهو ضمير التعمير الذي تقدم عليه  
 الفعل انتهى **قوله** وامل سنة سنة الخ لام سنة محذوفة وقيل  
 اصلها لواء وقيل وا ولا بد سمع في جمعه سنهات وسنوات  
 وسنينة وسنينة وسنينة وسنينة وسنينة وقوله والزخرفة  
 التعميد وهو منعده وقال استعملنا العرب لازما ومتعديا  
 فيجاء بهم يعني ان معنى تعبداه تعالى مجاز انهم بالمعديين  
 كما تقول لمن يعمر قد رأت ما صنعت لتهديده وتحويله  
**قوله** نزل في عماد الله بن صوري الخ قال العراقي لانه اقبله  
 على سند واورد في الثعلبي والبغوي والوليد في اسباب  
 التروك بلا سند وعماد الله بن صوري كبر رجا من اخبار اليهود  
 قيل انه اسلم كفرن ويخت نصر بضم الناء وتسكر الخ والمشاة  
 الفوقية المفتوحة للتركيب المنزجي واصله يويخت بمعنى ابن ونصر

في محله  
 في محله



كقوله مستند داسر منم وحده عنده فنسب اليه وهو الذي خرب  
 بيت المقدس وقتل نبي اسرائيل وقبلة بمائة وثلاثين  
 سنة تحت نصرة اخرون مؤرخ به في الكتاب المقدس وهو من ملوك  
 الكلدانيين ذكره في شرح المحطى وقوله فيم تقتلون اي عباي  
 سبب يحل لكم قتله **قوله** وقيل دخل عمره في السبعين مائة ارس  
 اليهود الى اخرون ابنه الى بيت المقدس في مستندله وابن جبريل رآه الى  
 حاتم من طريق عن الشقي وله طرق اخرى فهو اقوى من الاقل  
 والمدارس بيت اليهود الذي يدرسون فيه كتبهم جمع مدارس  
 كما وقع في بعض نسخ الكتاب وفي الهذلية المدارس صاحب كتب  
 اليهود ومفعل ومفعول من انبئة للبالغة والمدارس انبئة البيت  
 الذي يدرسون فيه ومفعول غريب في المكان انتهى وقت قد منا  
 انه يكون مصدر انبئة فله ثلاث استعمالات أشهرها الوصفية  
 والخصبة بالكثرة معروفة والسلام مصدر بمعنى السلامة والنجاة  
 وقوله كما يقولون اي من الملائكة المقربين وان قال عمر رضي الله عنه  
 فان لما في كلامهم من اشياء الجمة فانه محتمل كما مر وهو نبي  
 اذ لا شك منه رضي الله عنه **قوله** ولا تتركوا كفر من الحثرات  
 المتداني قولهم هو كفر من حمار هو رجل من عاد يقال له عماد  
 ابن بوبليع وقال لشر في حمارين مالك بن الازد كان مسلما  
 وكان له واد طولاه مسيرة يوم في عرض اربعة فراسخ لم يكن  
 يلاذ العرب لخصب منه فخرج بنوه يتصيدون فيه فاصابهم  
 ضاعقة فهلكوا فكفر وقال لا اعيد من فعل هذا ودعا قومه  
 الى الكفر فمات عصابة قتله فاهلكه الله ولخرب واديه بضرب به  
 المش في الكفر قال  
 المشران حارث بن بدير يضلي وهو كفر من حمار  
 والحمار مثل في البلادة وتعرف النعم يحتاج الى فطنة وقيل لان  
 صاحبه يعلفه شرير صحر وفي المثل ايضا ضرب من جوف حمار  
 لانه اذا استبد له نلق في خوفه ما ينتفع به وقيل المراد كل جاهل  
 لان الكفر من الجهل والبلادة الاشياء بالدم من الحمار قيل وهذا  
 النسب بعدم الطباق بين الجمع في الكتاب والافراد في المثل وقيل  
 قول عمر رضي الله عنه محمول على هذا المعادى واضرا من العتاه وجهه  
 فظن الى الاصل وقوله محجوف العير من تباديل لفظ باخر الخفة  
 فقد يبدلون في الاعلام الاغراض كقول امية بن خلف لعنه الله  
 لا في كبر رضي الله عنه يا ابا فضيل في الامثال يحتمل فيها من ريب من الضيق  
 وفيه انه يخالف الكلام القوم فانهم من حوايات الامثال لا تغير كما مر

طيبي  
 كشاف

وقوله

وقوله سنة بالوحي ان في العلم اي يوحى مطا بولما قال الموحى سنة  
 اراء نزل الوحي بموافقا لها وقد ذكرها المؤرخون والمحدثون  
 منها ما ههنا **قوله** وفي جبريل ثمان لغات الخ هذا اعلم ملك  
 ممنوع من الصف للعلانية والجملة والتركيب المنزجي على قول  
 وقد تصرف فيه العرب على عادتها في الاستعانة بالجملة على ثلاثة  
 عشر لغتا شهرها واقصصى جبريل كنهه بل وهي قراءة في عمر وياق  
 وابن عاصم مر وحفص عن عامر وهي لغتا الحجاز والثانية كذلك  
 الا انها لغتا الجند وهي قراءة ابن كثير والحسن ونضعت لغتاها بها  
 ليس في كلامهم فعلت لشيء لانت لا في الاصحى اذا عرت قد يلحقوه  
 باوزانهم وقد لا يلحقوه مع انه مع شمول لطايل الثالث لجبريل  
 كسبيل في لغات الحجاز والكسائي وهي لغتا قيس وتيمم **الرابعة**  
 كذلك الا انها بدون ياء بعد الهمزة وتروى عن عاصم الخامسة  
 كذلك الا ان الامر مستندة وتروى عن عاصم ايضا وقيل ان  
 اسم الله في لغتهم القادسية جبرائيل بالفاء وهمزة بعد هاء مكسورة  
 بدون ياء وبها قرأ حكمة الغابرية مثلها مع زيادة ياء بعد  
 الهمزة الخامسة جبرائيل ياء بعد الالف وبها قرأ الاعمش  
 السادسة جبرائيل العاشرة جبرائيل بالياء والفتحة وهي قراءة طائفة  
 ابن مقطف الحادية عشر جبرائيل وفي الكشاف جبرائيل بولك جبرائيل  
 قال الشارح العلامة من عادة المصريين وهم اهل العرب  
 قاطبة انهم اذا ارادوا ان يثبتوا وزن كلمة يتدلون همزتها بالعين  
 كما في المفصل في لغات كاريون كاريون كاريون كاريون كاريون  
 الله وجبرائيل والياء اسماء فعلية كانت اسرائيل صفة الله **قوله** بالبارز  
 الا ان في الكشاف الضمير في قوله للقرآن وكوهذا الاضمارا  
 اضمارا لما لم يسبق ذكره فيه فحاشا لمنه لسان صلحه حيث يجعل  
 لغيره شهرة كانه يدل على نفسه ويكنى عن اسمه الصريح بذكر شيء  
 من صفاته وهو التثنية في قوله نزلته ونزلته في الكشاف نزلته  
 بحفظة ونزلته فقالوا معنى التثنية التثنية الى جبرائيل هو المتخفيف  
 والمنهيم كانه يصحله فار لا بالقلب حاله والاف لامر ان حقيقة  
 هو الله فهو مجاز لانه انتقال من اللزوم الى الملووم وكلام المصليين  
 بصريح فيه فيجوز ان يكون نزلت بمعنى الحقيقة لكن كان مقتضى  
 الظاهر عليك فراء القلب لانه القائل الاول ومحل الفهم والحفظ  
 على ان الاو راك به والمذكور فيه على ما ورد في لسان الشريعة واهلها  
 لا يقولون باثبات الحواس الباطنة فلا يرد عليه انهم قالوا حافظ السور  
 الجذبة الخيال وحافظ المعاني الجذبة في قوله في موهبة الدماغ  
 لشمي الحافظة وحافظ المعاني الكلية العقل المفاض على النفس بامر الله

في معنى جبرائيل واسرائيل



تعالى وكان الظاهر ان يقول على قلبي لان القائل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه حكى ما قال الله له وجعل القائل كذا الله لانه سفير محض والحكاية بما يحكى له لا يحكى له القائل فالحكاية لفظها نقول قل لقومك لا يبينونك قالوا لفرزدق

**المتراني** يوم جوسوبقة دعوت فنادى هدية ماليا  
وقيل مئة قول لم يفسر والتقدير قال لا محمد قال الله لي من كان  
وقيل الصمعي في نزله للفرات فان جبريل عليه الصلاة والسلام نزل  
الفرات على قلبك والمفط والفرح من معانها فادها حرف الاستعلاء  
له لانه على ان المتراب يأخذ بجمع قلبه وهو مرتبط بقوله بليسا  
اشترؤا به انفسكم وما وقع بينهما من الجنب لانه كلمة مقرر لكفرهم  
وانكارهم المتراب على نبوت صلى الله عليه وسلم وان ذلك اشهد شكهم  
وفرط عنا دهم ولا يخفى ما فيه واننا بعد في بعضه الظبي وقوله  
بامرهم اصل معنى الاذن في الشيء الاعلام باجازه ثم الرخصة فيه  
واذا اسند الى الله قد يراد امره وارادته لقوله تعالى لا اظلم باذن  
الله وليس بشاره شي الا باذن الله وكذا ليس وقيل ان اذن الله  
يكون بمعنى علمه ايضا وكما انما كان مجاز في العلاقة في ظاهره  
واما ما قيل ان قوله بامرهم ان اريد بالتتراب معناه الظاهر وقوله  
بتيسره ان اريد به التخطي والمفهم فلا وجه له وقوله من فكل  
نزلة والصمعي المستتر في المعبر عن الصلاة فالسلام وقيل انه لله  
والمفعول ضمير جبريل والحال منه اي ما ذوبابه او معناه اذن الله

**قوله** والظاهر ان جواب الشرط فانه قوله الخ يعني ان من حق الشرط  
ان يكون سبب الجزاء وهذا عداوة وجبريل عليه الصلاة والسلام  
لنيت سبب التتراب المراك فوجه بانه ليس بجواب في الحقيقة  
بل هو سبب الجواب اقيم مقامه ومعناه من كان عداوة الجبريل عليه  
الصلاة والسلام فلا وجه لعداوته لانه نزل بالقران على قلبك مصفا  
لما بين يديه الخ فلو انصفوا لم يوجبوا نزل القران سبب لعدم  
لوجه عداوته او معناه من كان عداوة الجبريل عليه الصلاة والسلام  
فلعداوة وجه لانه نزل على قلبك بالقران وهم كانوا عداوة  
سبب لتوجه عداوته وهم كما يقال ان عداوة فلاك فقد اذنته اي فتوى  
بحق عداوته لتأذبه وبمحققته ان تقدير الكلام ان عداوة  
فالعاقل المنصف يقول لا وجه لمعاداة تراوها وجهه فالسببية في الحقيقة  
لذلك القول المقدم فيكون سبب الاخبار بمضمون الجزاء كافي بقوله تعالى  
وساكن من نعمة فمن الله وقيل المقدر من كان عداوة الجبريل عليه الصلاة  
والسلام فلم يستعطا فانه نزل على قلبك اي من عداوة فلاك بعداوة  
لانما دايم مترايبه لنزوله على قلبك حكاه كلام الله انما هو على الجوهري  
الاول يندون هذه الفتنه ومنه يعلم نكتة الحكاية دقيقة وما يكون من

كشف

حسرو

وقال المصنف في هذا الوجه  
مادة الإشارة الى انه لا  
حد في الاصل  
بل يجوز بقاء السببية  
اذا ان العداوة في حق  
المذكور لوجود ما يقيم  
مقامه لغيره في حق  
كالعداوة في جواب  
غيرها من غير ان يكون  
واظهر ان كون

استفهام

استفهام للاستبعاد والتهديد وما بعده تعليل في خلاف الظاهر اذا  
بعداوة الله مخالفة لما كان مقتضى العداوة المعروف المقصود به لا  
لا يتصور هنا حكمة مجاز عن مخالفة عداوة وهو ظاهر في الله  
ورسوله واماني الملائكة فمنها لغيره فاجابا به وفيه نظر وقرب منه  
لقبر المحبة واداة الطاعة او المجراد معناه طاعة الخليفة بالنسبة  
للمرسل والملائكة وذكر الصلوات والتمويل بعداوةهم لان من عاداهم  
فقد عادى الله وسيا في تحقيق الحكمة وعداوة الله عقابا به  
استد العقاب كما في الكشاف اقر ذلك لان بالذكري لم يزل  
على فضله لما حقق كما انما التيام من جنس الملكية لاخصاصه بما يراى وفضائل  
ولان التعابير في الوصف بغيره التعابير في الذات كقول  
فان تعق الاقام وانت منهم فان المستك بعض دم الغزال  
قوله والنسبة الخ لانه الاقرب الى الذكر يقتضي ذلك كما اذا قلت  
من اهات القوم وزيد او غيرهم اقتضى ترتب الجرا على اهات  
اقراده لا على المجموع فقط وقوله او الموجب الخ اي في نفس  
الامر وهذا وجوه وكذا مقتضى ذلك قال ولان الحاجة  
الخ بالاولى كنه لعل لا يبعد فلا يقال الظاهر ان يقال اول للنبية  
ولا يقال في ما سبق من قول ابن صوري ان ميكا قيل محبوب  
لانه المحض والرحمة منه فاما قوله لانه الواو بمعنى اول  
لان الخسوف والعذاب منه فاما قوله لانه الواو بمعنى اول  
ما ذكر لا ياتي على شرفه وقوله ومنع الظاهر الخ مثني على هذا  
في الكلام التعليل بالمشق وان الجزاء مرتبط بمعاذاة كل واحد  
مما ذكر في الشرط لا بالمجموع وقوله كميكا على قدر ابد الـ  
المنزعة عني في الوقت وقوله كميكا على كميكا وميكا بدون همة  
وكما اي الممتد دون من الكفرة والفسق الخ لما كان الفسق  
ظاهرا على المعاصي والكفر اشد وكان في النظم مخالفة للظاهر  
حينئذ فمعنا بان المراد الممتد دون من الكفر لما روي عن الحسن  
الله ان الفسق اذا استعمل في نوع من المعاصي كفر او غير وقع على اعظم  
لانما في الاصل الخروج عن المعناد فيه وقد استعمل هنا في الكفر فيفيد  
ما ذكره والسيما انما لقوله كانه متخجا والـ وما ذكر في سبب التروك  
نزل على ان المراد بهم اليهود لا ابن صوريا وحده كما قيل لان صفة  
الجمع تامة فالتعريف للفرقة او المراد الجبر فيهم والظنون في دخول  
او كذا في نظم السياق والسياق وحديث ابن صوريا مروي عن ابن  
لحق الله عنهما الهنق لانكار الخ قيل كماله عطف على محذوف  
اذ لا مجال للعطف على الكلام السابق وتوسط الهنق لغرض يتعلق بالمعطوف



خاصة ولم يحل على قراءة السكان الواو على انها اسكان في الثاني ولولا ذلك  
لم يثبت مثل ذلك في الواو العاطفة بل حدث على انها او العاطفة  
للفعل فكذلك اعني نكرة للعقيد بالظرف وهو كذا على صلة  
الموصول الذي هو اللام في الفاسقون مثالا الى جانب المعنى وان  
كانت فيه نسخ اللام الموصولة كانه قيل لا الذين فسقوا وان  
لم يكن كذلك وقع صريح العقل بعد اللام لاستكمال تقديم معوله  
**قول** لا مجال للعطف يرد عليه انه اذا قرئ بالكو  
في عاطفة على ما قبلها كما في الفرف بينهما وقيل انه قيل مع  
المعنى فينفي ان العونية لا تستاعد عليه وليس كذلك فان ال  
تدخل على الفعل ابتداء في الضرورة كقول من صوبت الحمار الخبيث  
وبالتبعين في السعة كثيرا كقوله تعاليات المصدقين والمصدق  
واقرضوا لا غنى ربحهم في التوافق ما كان يغنيهم عن الاو والسياتي  
تحقيقه في توفيقه عن هذا وقيل او هنا بمعنى الازرابية  
وانتصاب بعد ذلك انما على انه مستند في حارة على فعله والاصل  
معاهدة ويؤيد ذلك في عهد واو على انه مفعول به يتضمن  
يتضمن كاهن وامر على غلط  
واصله طرح ما لا يعتد به لا لفعل البالية وقوله في عهد  
اي ما من شأنه ذلك لعدم الاعتداد به والافضل القيد  
يذكره اصل اللغة وقد علم الاعتداد صريح بما اراه رحمه  
الله وقد فسر طبرسي بمسئيا فلعله مكنتا والوهتم وقوله  
تعالى بكل اكرههم لا يؤمنون يكمل عطف المفرد بجعل لا يؤمنون  
خالا عن اكثر او عن الضمير المضاف اليه بمعنى ينيب ونال العهد  
عملا واعتقادا  
رد لما يتوهم ان الخ يعني ان الغريق يطلق  
على الكثرة والقليل والثاني هو المتبادر منه فلذا اضر به عنه  
فتواما انتقالي وابطالي وعلى الثاني المراد بالاكثرا ما يشك  
غير النابذين وقوله كما لقراءت لثقل الاجل وفي نسخة وهو  
القران حقت بالذكر لثا سكية الواقع في هذا المقام والنسخة الاولى  
او في جعل ينيب بعض التوراة ينيب اليها وهو الظاهر اذا فسر  
كتاب الله بالقران ورجا ان التنيب يقتضي تقديم الاخذ وهم  
لم يأخذوه اصلا فاشا الى دفعه في الكشف بقوله كتاب  
الله القرائ ينيبوه بعد ما لم يمتثل لقضيه بالقبول يعني  
انه التنيب وراء الظاهر يقتضي ما يقتضيه لاخذ في الجمل وهذا في حق  
التوراة ظاهر وانما الخفا في التوراة وفي حق القران بالعكس اي  
ترك ظاهر وانما الخفا في اخذ في حال احده هو لزوم التلق بالقبول

سعد

كشف

وترك

وترك التوراة هو الكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم وقيل والمرحمة الله  
اشفا والى دفعه مثل لاعتراضهم الخ يعني ان التنيب يقتضي بل هو  
استعارة تمثيلية اراد بها الاعراض فلا حاجة الى ان يقال  
جعله كنوم التنيب الخ بل لا وجه له وليس بشي لا يحمي جوارحه  
بالنيب عن عدم القبول للارادة وهو ظاهر واما التنيب فلم  
ينص المص رحمه الله على انه بالنيب بل في قوله وراء الظاهر  
وقد قال الرضوي في تفسيره ايضا وراء الظاهر هو مثل التنيب  
واعراضهم عنه مثل ما يرمي به وراء الظاهر استعانة عنه وقلة  
التفات الله اليه في هذا فاعل عن معنى كلامهم فتأمل فعملوا  
جعل الجميع تمثيلا لكان له وجهه وقالت الجلي رحمة الله شدة في  
تركهم كتاب الله واعراضهم عنه بحال في ترمي به وراء الظاهر  
والجاء مع عدم الالتفات وقلة الالتفات ثم استعمل هنا ما كان  
مستعملا هناك وهو التنيب وراء الظاهر فاذا جعل كتاب الله على  
التوراة كان كذا في حقه فلهذا ما لا يتم فقط لان التنيب الحقيقي  
لم يكن منهم ولمذا قال بيه اية تيمم لئلا يكون الخ والحمل على القران  
لاننا في حقيقة التنيب فهو كطويل النجاد **قول** ان الله تعالى ذك  
بالايتين الخ حلة اليهود بمعنى معظمهم فان اراد باليهود من كان  
منهم سوا الاثني على ذلك ام لا فقس اربع فرق كما قال المص رحمه الله  
كما توهم وبقي منهم من لم ينيبها ولا يؤمن كالمعتزلة في نبوة  
محمد صلى الله عليه وسلم لانهم خصصوها بالعرب او بغير بني اسرائيل  
وفرقة آمنوا بموسى صلى الله عليه وسلم وما نوا قبل نزول التوراة اذ  
لا يصح ان يعلمهم ما ذكر وفسر على ذلك **قول** عطف على نبي الخ هذا  
مما قاله بعض المعربين كما في النفا والتميز بظاهر لانه يقتضي كونها  
جواب لما وانبا عنهم هذا ليس منزهة على محي الرسول صلى الله عليه وسلم  
بل كان قبله فالاولى ان تكون معطوفة على جملة لما وقيل انه مراده  
ولكن لما كانت الجملة هي الجواب والشرط قيد لها اعتبر به لتحتها وقيل  
انها معطوفة على جميع ما قبله عطف الفضة وقيل على اشربوا وما  
انها غلط فاحش وتتلو بمعنى تلت الحكاية الكتاب الماضية وهو اما  
من تلاه بمعنى طراه او تبعه واليهما اشار المص وهو ظاهر وجوز في  
الشياطين وجوها وقيل الخ والتنيب الاول **قول** اي عمده الخ في  
الكشاف اي على عمده ملكه وفي مكانه يعني ان على معنى في قوله الكلام  
مضاف معده وقر الفرائد ان تتلوه من معنى الاملا فخذ في جلي  
وقيل ضمن معنى الاقرا والتخبر جعل الشيء مسخرا اي منقادا او مراد  
به الاستعمال الى غير اخر **قول** وعبر عن التجربا الكفر يعني ان كفر بمعنى



سحر بجاز اللزوم له واما كونه كفرا فلا ظاهرا لانه والاحاد في كقول  
عليه الصلاة والسلام من اتى كافرا او سحرا او ساحرا فصدقه  
بما يقول فقد كفر وقال الخصاص رحمه الله النقص السلف على وجوب  
قتل السحرة ونقص بعضهم على كفه ولخلف الفقهاء في حكمه فعن ابي  
حنيفة رحمه الله انه يقتل ولا يستتاب والمرأة تخجل حتى تنزك  
فجعل حكمه حكم المرتدة ولم يجعله الشافعي رضي الله عنه كافرا قال  
في الروضة يحرم فعل السحر والاجماع واما تعلقه وتعلقه ففقه  
ثلاثة اوجه الصحيح الذي قطع به الجمهور انها حرامان والثاني  
مكروهان والثالث مباحان ومن اراد تفصيل الكلام فتيه فليعلم  
احكام الفرائد وكلام المصنف رحمه الله يحل ما لم يرد على من اعتقد  
تأثيره فانه كفر بلا خلاف وما قيل انها لا تنزل خلافا في كون العمل  
كفرا او عداه من الكبار لا ينال فيه لان الشرك منها وان كان اعظمها  
وبما ذكرناه ليعلم انه غير مسلم وعصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
منه تعلم من تأويل سلمها عليه الصلاة والسلام والاعلام منه مع عدم  
الفارق ولكن اذا شدت علتها واذا خففت الغية على ما تقدم في  
النفوس اغواء واضلا لا هذا مأكوذا من استاده اليهم وذمهم  
واما تعليلهم لتعرف فيجب فلا يفتني الكفر كما قال ابو نواس  
عرفت الشرك لا للشرك لكن لتوفيه ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه  
وقوله ولجللته الخ هذا الحد اقول فيها وقيل انها كالحال من الشياطين  
وردة ابو البقار رحمه الله بان لكن لا تعالج في الحال وفي الدر المنصور  
انه ليس بشيء لانه كفر فيها والحقه العقل فبما مثل وصغير يعلمون عايد  
اليهم واما اذا رجع الى الذين انتحوا في حال من فاعل الذين انتحوا في  
استنباطه والمترادف بالتقرب الى الشيطان العزائم والرفق التي يقولون  
انها تسحرهم لهم وقوله لا يستتاب اكد من كونه كافر لا يوجب  
الامن النفوس الخاسرة الخبيثة فلا يلبس بين السحر والمجزة والكرامة  
كما استدل به من قال انه لا حقيقة له والصحيح خلافه واما  
الحيل فكثير من معلومة ومن ارادها فعليه بكتاب عبود الحقائق  
ولا تنسج سحر حقيقة بل حقو والمشاهاة لانه اصل معنى السحر  
في اللغة ما لطف وحقق به ولذا سمي العذاب بالسحر ابا الفتح الحفاري  
ولطف بكارهيه ومنه سحرهم مضان قال لبيد وسحر بالظن  
وبالشرايب واما قوله انه غير مذموم فربما ان النووي وغيره نصوا  
على تحريمه وقد نفا لان غير مذموم مطلقا بل اذا قيل لا مزاوجة  
له قوله عطف على السحر الخ ان كانا شيئا واحدا فتفسيره باعتبار  
من نال منه فان كان الشافعي اقوي فافراد به بالذكر لقوله وقوله  
منه متعلقا قوي اقوي من ذلك النوع الاخر وقيل انه صفة نوع لا

متعلق

متعلقا بل هو يفسد المعنى وليس بشيء وانما انزل الملاك لكثرة السحر في  
ذلك الزمان حتى ظن الملاك ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام معجزاتهم  
من هذا القبيل فانزلا لا يتكلم ذلك قوله ومكاروي الجارواه سعيد  
ابن داود عن الفرج بن فضالة عن معاوية بن صالح عن فافع قال  
سألت مع ابي عمر رضي الله عنهما فلما كان اخر الليل قال يا فافع انظر  
هل طلعت الحمار قلت لا مرتين وثلاثا ثم قلت طلعت قال  
لا مرتين بها ولا هاتلا قلت سبحان الله تخم سامع مطيع قال ما قلت  
الاما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان الملائكة قالت يا رب كيف صبرت على بغي  
ادم في الخطايا والذنوب قال اني ابتليتهم وعافيتهم قالوا لو كنت  
مكاتبهم ما عصيتك قال فاختاروا ملكين منكم فلم يالا لوجهك  
ان يختاروا فاختاروا هاروت وصاروت فنزلا فالتقى الله عليهما  
الغنى قلت وما الشيق قال شهوة والفتيات امرأة يقال لها الزهراء  
فوقعت في قلوبهما فجعل كل واحد منهما يخفي عن صاحبه ما في نفسه  
ثم قال لهما لهما للآخر هل وقع في نفسك ما وقع في قلبي قال نعم  
فطلبها لانيهما فقالت لا امكنكما حتى تغاميا في الاسم الذي تفرجا  
به الى السما وتبهيطان فابيا ثم سالاها ايضا فابت ففعلتا فلما  
استطرت طسهما الله كوكبا وقطع لحيتهما ثم سالا النونية من لهما  
فخبرهما وقال ان شئتما عذبتكما في الدنيا فاذا كان يوم القيمة رددتكما  
الحيا كنتم عليهما فقال لهما لصاحبه ان عذاب الدنيا لا يقطع  
ويزول فاختارا عذاب الدنيا على عذاب الآخرة فادخل الله اليهما  
ان ابديا كابل فحسف بهما فمما منكوسات بين السماء والارض يعذبان  
الي يوم القيمة قال المحدثون وجميع رجال الصغار يتوفون بهم لكن قال  
حاتم الحطاط الشهاب ابن حجر لخرجه لحد في مسنده وابرجح ان  
صحيحه وان له طرقا كثيرة جمعها في جزء يعرف بكاد الوافف عليها يقطع  
بصحتها لكثرة ثبوتها وقوة مخالجاتها وقال بعضهم بلغته طرفة نفا  
وعشرين لكن اهل الكلام اتفقوا على عصمة الملائكة عليهم الصلاة والسلام  
وطعنوا في هذه القصة وعدوها من المحالات لمنح الانسان كوكبا كما  
بينوه في كتبهم والمصنف رحمه الله كاول لتوفيق بها بها مثيلان لقصة ايل  
وسلامان وحرس يقطان وغير ذلك مما وضعه المستقدمون اشارة الى ان  
القول بكتب في تلك العصور انما الله ومناجاة تلحق السفل بالعلوي  
والعلوي وقيل اراد بهما النفس والميزان لقرنها لامرأة وهي الروح  
فملاص على المعاصي ثم تنهت بمصاحبتها لما هو خير فصعدت السما  
وزهرت بضم الزاي وفخها كقوله قال فانظري لطاوع الزهرة  
لذا في ادب الكاتب وشكيتها اما الحق او ضرورة وما يؤمن معروف



وعلى القول بانها ركنين لا اشكال ولا ريب في مصدر الفعل فاعلم على فعل بالكثر  
 الاسمر وفعل وكثير الامثلة ابن عباس رضي الله عنهما واذي لا استود  
 والحسن والجمهور على خلافها **قوله** وقيل انما انزل في الحاروت وماروت  
 بدل من الشياطين على قراءة النشد به والتصب واما على قراءة الرفع فهو  
 منصوب على الذم وهو بدل بعض ومنه فسرهما بقبتلن من الجن يكون  
 عنده بدل لكل وقيل لانه بدل من الناس اي يعلم ان الناس خصوصاً هاروت  
 وماروت واما ما قيل ان على جعلهما فاعلم ان في النفس الكبريت ان قوله  
 حتى يخنولا كقولك ما امرت فلاناً بكذا حق قلت له ان فعلت كذا امرتك  
 اي ما امرته به بالحد ذاته عنده وهذا مع ما نرى بغيره قوله فيقول  
 منهما وقيل ان هاروت وماروت مع نكاحهما السحر وحذفتها فتر  
 كانا على الصلاح واما غيرهما من الغلبة نوقية فلا يعلم ان احداً  
 حتى يفسداه ويجذراهما وهذا هو مراد من قال انهما ملكان والبا  
 في بيان معنى في وهو علم ارض ممنوع من الصرف وهاروت وماروت  
 بدل من الملكين او عطف بيكان وقيل بدل من الناس بدل بعض او كل  
 لاطلاقه على ما فوق الواحد وعلى قراءة الرفع فمن اخبر مبتدأ محذوف  
 او بدل من الشيطان وعدم صريحاً للعلمية والجملة ولو كان من الهوت  
 والمرت ومعنا صا في اللغة الكسيرة لانظر فادعوى انهما معد وكان  
 عن هاروت وماروت والعدل لا يختص باوران لا وجه لهما وقوله  
 ابتل لهما الخ وعلى هذا القول فيما ليسا بملكين وتركه لظهور  
 وانما لم يبيد لهما من الملكين كما قيل لان ما بعده ياباه ومنه لم يبيد  
 لمزاده اعترض عليه بما لا وجه له **قوله** فمعاك على الاول  
 الخ المراد بالاول انهما ملكان والثاني انهما رحلان ويتبع ذلك  
 وجوه الاعتراض وكونه كرا على تمامه فيه **قوله** وفيه دليل على  
 جواز فعل السحر الخ للفرق بين العلم المجرد والعمل ولو لم اعتقاد  
 التأثير وفيه اشارة الى ان الاجتناب واجب لصحاطا ولا يحرم  
 فعل الفلسفة المنصوب للذنب عن البرين برودة الشبهة وان كان قلب  
 لحواله التخبر بغير ذلك تعلم السحر ان في من فشق في ضيقه واريد  
 بتبيين فساده لغيره لغير جواز الحق وهو لا ينافي اطلاق القول  
 بالتخبر بغيره فاعترفه وقوله الضمير لما دل عليه من احد من الناس وليس  
 احده ههنا في معنى الجماعة ليصير غود ضمير الجمع اليه كما سيجي لقوله  
 فلا تكفريا لا فسادا واما غود ضمير الجمع الى التكرار الواقعة في سياق لنفي  
 فليس يفي **قوله** وقري بمناز كالح ما ذكره المص رحمه الله بعبده كلام  
 ابن جني في المحشب ونصه بقده ما قال انه من اقبح الشائخ فخذ في القول  
 هنا وامثل ما يقال فانه ان يكون اذا ما هم بضارحي لحد شتر فضل بين  
 المضاف اليه والمضاف تحريف الجذر وفيه شيء اخر وهو ان هناك ايضا من

في من احد غيرانه لغيره الجار مجزى جزاء من المجزور فكانه قال  
 ومما هم بضارحي به لحد وفيه ما ذكرنا انتهى وقال السراغستاني في رده  
 الله بكم قال ابن جني هذا من بعد الشواذ وذلك فضل بين المضاف  
 والمضاف اليه بالظرف الذي هو به شتر جعل المضاف اليه هو الجار  
 والمجزور جميعاً ولا يصح ان تكون من مقحة لتا كني معنى الاضافة  
 كاللام في لا اباله لان هذه اضافة لفظية ليست بمعنى من انتهي  
 وانما من هذه لاستخرا لشيء وليست هي المقدرة في الاضافة  
 الاولى بخبر جملي ان يكون الجمع تستغني عن الاضافة كما في قوله  
 الحافظوا هجرة العشر كما ذكره ابن مالك في التتميل واما اعتراض  
 الطيبي رحمه الله بانه انما يجوز في المعرف فان ما لا يستغني فاعلم انه  
 ورد بدونه كقوله  
 • ولستنا اذا باتون سلمي مدعي • اكر غيرنا ان شالنا لم  
 اي بمدعي قاله ابو حيان وهذا اقرب مما تكلفوه اذ جعل الجار  
 جزاء لاطافة الى الجار والمجزور ومما لا يبعد مثله واقرب من هذا  
 كله ان يقال ان فيه مصانفاً مفقداً للفظا وكذا تركه لتوسيه لذكر  
 بعد كقوله ياتيم ياتيم عدي في لحد الواجوه وفي الدار المقبول كلام  
 هنا تركه اولى وكذا ما قاله الشارح المحقق ايضا فتدبر **قوله**  
 انما استبدلوا الخ اشارة الى ان اشتركا استعانة كما مر وقوله والاعظم  
 الخ سواء كانت علم متعدياً لمفعول او مفعولين فنيل قد خفي لاهما  
 الاخر الظاهر ولا ينبغي ان يقال انه اشارة الى جواز حذف مفعولي  
 العلم بقرينة ما سبق اي علموا انه يصرفهم ولا يفهمهم وحينئذ لمن  
 اشتركا جواب قسم محذوف ولم يرد به اشارة الى قول القاري في هذه  
 الآية الذي ذكره ابو البقاء ان هذه اللام موطئة للقسم ومن شرطية  
 في محل رفع بالابتداء وماله في الاخرة من خلافت جواب القسم قال  
 المحكي فاشتركا على القول الاول صلة وعلى هذا خبر اسم الشرط  
 وجواب الشرط محذوف لانه اذا الحق شرط وقسم ولم ينفذهما  
 ذو خبر لاجب سايقهما فالبا وقد تجاب الشرط مطلقاً ولم يردضه  
 الرجاء واما الاعتراض عليه بانه مخالف لكلام الجمهور وانما الموطئة  
 لام لقد علموا فاشتركا من قوله التدبر **قوله** نصيب قال الزجاج  
 الخلاق النصيب واكثر استعماله في الخير ويكون للشر على قلته والخلاق  
 يكون بمعنى القدر والمرتب به كما في قوله  
 • فما لك بيت لدى الضامحات • وما لك في غالب من خلاق  
 • ولست هنا سائق من اراوته وقوله يحتمل المعنيين اي كونه بمعناه الظاهر



وكونه بمعنى باعوا **قوله** يتفكرون فيه الخ بجواب عن اثبات العلم في قوله  
ولقد علموا ونفيه بقوله لو كانوا يعلمون لما بيننا من التنا في ما به  
أدرك بالثبوت علمهم ما لم يتبدلوا والمنفي تفكرهم فيه أو علمهم بغيره  
بقيت أو علمهم بعاقبته ولما كان ما لم يتبدل من عدم التصيب  
في الخبر يستلزم علمهم بما نفي أوله بان المثلث علم بالقوة أو التحلي  
أو من غير حزم ولا يخفى ما فيه من التكلف فها ذهب الميزان المحشري أفرد  
**قوله** ونفيل الخ هذا ما انضاه الزمخشري وهو أوجه فالمراد  
بأن يعلمون بعلمهم من غير العلم من غير العلم على وجه ومأربيت أدرست  
قال المحقق فانه قيل انما يتوجه السؤال لو كان متعلقا في موضع  
الاثبات والمنفي واحد أو ليس كذلك فان المثلث هو العلم بان من يتبدل  
كتب السحر وأشرها على كتاب الله فانه لا نصيب له في الخبر والمنفي  
هو العلم لسوء ما فعلوا من استبدال كتاب السحر وأشرها على انفسهم  
ولما مال الأمرين والحد وتقرير الجواب انه المنفي ليس هو العلم بما  
ذكر بل العلم بموجب العلم كانه قيل لو كانوا يعلمون بموجب علمهم ويجرون  
على مقتضاه وجواب لو عذروا لا بد من دعوى عن تعلم السحر وإشراك  
كتبه أو كان خير الهم **قوله** جواب لو وأصله لا يثبتوا مشيئة الخ لما  
أورد هنا انه لا غنية لا نصيب لجواب لو وأما لفظا فلا طباق الخافه على  
انه لا يكون الا فعلية كما صوبت وأما معنى فلا خبرية المشيئة لا تتبدل  
بما يمانهم وانما يتم ولا بد مني بان يتبين ما فالأولى ان الجواب محذوف  
اي لا يثبتوا أو ورد على قوله تدل على ثبات المشيئة انه لا يستتبع ما تدل  
على بثوت مكد لولها وموكون المشيئة خبر لا على ثبات المشيئة وما  
ذكر مما تيم لو قيل مشيئة لم يجز **قوله** بانه ما صوبت تقدير اذا لال  
لأنها بمنزلة الله مشيئة فعاد الى مشيئة لانه لا بد لا لتعلق ثبات المشيئة  
لغيره وهو استقرارها على تقدير لا سيما والتقوى سمة المشيئة عند  
الله غير التقوى المستقر على غير ما فهم الخ ومن غيب المن سواهم في الاما  
والتقوى أو ان بثوت الامكان والخبرية المشيئة تقتضي بثوتها كذا قال  
المحقق ونفي فعلية انه لم يرد في كلام العرب جواب لوجه اسمية فالحق  
انما لا يثبت اسمية والجملة مستأنفة وجواب لو محذوف أو هو المنفي  
لجواب لهما وما ذكره تكلف تأباه القرينة وقوله والجذر بخيرتها وجم  
بانه لما عدل عن الفعلية المتعلقة نقلت لينا في الجزم حصل الجزم بما  
وفيه محشر لانه كيف يجزم به وقد جعل جوابا للشرط الامتناع على الال  
على عدمه فكيف الجزم فان قيل انه ليس بجواب حقيقة بل قاسم  
مقامه فهذا تطويل للمسافة بلا طائل فالحق ما تقدم قوله وهذا الفضل

الخ هذا انكنت لطيفة لكن قال ابو حيان الحق ان خير هنا صفة لا اسم تفضيل  
وهو اقرب ثم انما التقى على الله محال فجعله المعتزلة بمعنى لا زيادة  
المتخلفة عن المراد وغيره ثم اوله بانه محال يعني العارف انقضاء  
ولا يخفى موقع التنكير هنا لانه يعني ان شيئا من المشيئة خير مما هم  
عليه **قوله** وقرئ المشيئة الخ لمختلف في ذلك مشيئة ففيل مشيئة  
وأصلها مشيئة فنقلت ضمة الواو الى ما قبلها وحذفت لا لتقاء  
الشاكيتين وهي من المصادر التي كانت على مشيئة كصدة وقلة نقلت  
الواحد في وقيل مشيئة بضم العين نقلت الضمة الى ما قبلها في مشيئة  
ميمي ونقال مشيئة بسكون الشا وقض الواو وكان من حقه ان نقل  
فيقال مشيئة كما قالوا لا يمتصحوها كما قالوا في الاقلام مكوكة  
وقرأها ابو السماك وقناة كمشورة ومعنى مشيئة ثواب وخير  
من الله وقيل رجعة الى الله والمصر رجعة الله لئلا يخطئ الاول  
راجع الى الثاني لرجوع المحسن الى الله اي الى خير ما يفسد كسائه وقوله  
انه ثواب الله الخ اشارة الى تقدير مشيئة لانه لزم ان يقر  
القاصر وقوله لنترك التدبير بيا على ما يليه تعلمون قبله بيتفكر  
وقوله أو العمل اشارة الى ما حكاه بقيل **قوله** الكسوف حفظ العنبر  
لمصلحة الخ سواء كان الغير حاقلا أو لا وقوله وكان المشيئة الخ  
هذا الخبر جده ابو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضي الله عنهما  
وقوله فلقينا من المتلفين وقوله افترصوه اي عاروه فرصة  
شريد بن شيبه الى امرى الغنم اي انت راع لاني وهو حينئذ ينفق  
النبا فيختلسونها للتلبس وكسبه معطوف على شيبه لانه هكذا  
الكلمة في لغتهم كلمة سب وتغني المؤمنين عنها فاعلم منه انه لا يجوز  
ان يطلق عليه صلى الله عليه وسلم ما يؤهم بفساد ولو على وجه بعيد  
وفي لغة اخرى وانظر ما قرئ بالوطيل والقطع من الشلاي والمزبد  
فان كان من نظر البصر فغدي بالي على الحذف ولا يصح انه وان كان  
من نظره بمعنى انتظم فهو متعدي بنفسه والاقطار والشلاي والامثال  
وراعونا بصير الجمع المتعظيم بناء على ما اثبتته الفارسي في ان قال  
الرضي ان لا يكون الا في المتكلمين فعلمنا وراعونا بالتشوين من الرعونة وهو  
المرج بوزن الضرب اي الحق الناصي عنه افعال وقول تدل على الشفة  
والصيغة للنسبة اي ذا رعونة كرايت وتامر وقوله لما شابه الخ  
متعلق بقوله فهو الى منواع ذلك لما بينه قول اليهود الذي هو  
سب في لغتهم أو لعصدهم الرعونة أو التحقير بانه راع وقيل ان متعلق  
بقوله فارعن اي انما نسب ذلك القول الى الحفاة لما شابه الخ ولا  
وجبة له **قوله** ولحسوا الاستماع الخ انما اولوه لانه لا يابح في طلب  
السمع من السمع والمراد اما لحسنه حتى لا يحتاج الى قولكم له ذلك ويجوه



أو المراد أقوالنا في هذا وغيره والسمع يكون بمعنى القول كما في سمع الله لمن  
 حمده أو سمعوا ما أمرتهم به هنا وهو قوله انظرنا والحجة بكسر الجيم  
 الجهماء والمراد بالكافرين اليهود الذين سبوه بهذا الكلمة ولم يحل على  
 العموم ودخولهم فيه أو في لان الكلام مع المؤمنين فلا يصح قوله ولكل  
 الخ ان يكون تذييلا للتعريف للعمدة وفيه تحريض للمؤمنين على ترك  
 ما ذكره زاد قوله مؤدة المؤمنين وان لم يكن في النظم لان من ود له  
 الخير فقد أحبته **قوله** وللؤدة محبة الشيء مع تمتعها قال الراغب  
 الؤدة محبة الشيء وتمنى كونه وليست عمل في كل واحد من المعنيين على ان التمني  
 يتضمن معنى الؤدة لان التمني هو التمني في حصول ما نوداه انتهى فاشارة  
 الى انه يكون مجموعا ويستعمل لكل منهما على الانفراد ثم انه هنا اما  
 ان يراد المحبة فقط كما استدلنا عليه بقوله بعد ما يجوز ان يراد  
 المجموع ونفيه مستلزم لنفيه تمامها اذا لم يحسن لا بد وان الؤدة كما قاله  
 الراغب والزم ايضا من محبة الشيء جواز تمتعه فمن قال معترضا على المص  
 رحمة الله انه لو كان كذلك لكان المتناسب ان يقول ما يحب لان تنفي  
 الؤدة لا يستلزم تنفي المحبة مع انه ما ذكره ليس في كتب اللغة فقد  
 غفل وقوله ومن للتبشير كما في قوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب  
 والمؤمنين ولا زائدة لتأكيد النفي وفيه اشارة الى تضعيف ما قيل انها  
 للتبشير **قوله** ومن لا ولي له في الدين ولا ولي له في الدين في الاولى  
 منسحب عليهما فيكون مستوعبا ولا حاجة الى ما قيل ان المتقدمين في الاولى  
 ينزل خير وخيرنايب الفاعل وقوله بحمد ونكر نكره ان يسميه وبالعالم  
 وبالنصرة معطوف على الخبر وقوله بحمد ونكر نكره ان يسميه وبالعالم  
 تفسير للنظم لان عدمه مؤدته ثم ناشى عن الحسد قوله الاستغراق  
 في التاكيد لا استغراق فان التاكيد في سياق النفي كما سأل **قوله** يستنبه  
 ويعلم الخ يستنبه فاعلم الى تفسير الخبر بالوحيم ويعلم الحكمة فاعلم الى  
 قوله بالعلم وينظم فاعلم الى قوله بالنصرة وفيه اشارة الى ان المراد  
 بالخيرة والرحمة ولحد فتؤمن ومنع الظاهر موضع المضمر وكذا اقيم الله  
 مقام منيركم لان تخصيص من يشاء بالرحمة يناسب الاولوية كما ان انزال  
 الخبر نيات التوبة وعدم الوجوب مستفاد من قوله من يشاء وهذا  
 رد على الحكاية في قوله ان النبوة بتصفيتها لباطل وهي المقترنة في قولهم بوجوب  
 الاكل على الله لان الواجب اما عباد الله تعالى تاركه اذ لم يتركه الله تعالى  
 للمعتركة او عما تركه لخل بالحكمة كما قاله بعض الحكماء وما قد رآه تعالى على  
 نفسه الخ لا يفعله ولا يتركه وان كان تركه جائزا كما اخبره بعض الصوفية  
 والمتكلمين كما يشهد بظواهر الايات والاحاديث مثل قوله تعالى على  
 شئ ان علينا حسابهم والاول باطل لانه تعالى ما لك على الاطلاق والمتممة  
 فيمكنه كفيلا فلا يتوجه التبرك امتلا على فقال من لا فعال بل هو المحمود

في كل

في كل فعاله وكذا الثاني لانا نعلم لانا لان جميع افعاله يتضمن الحكم  
 والمصالح ولا يخطئ علمنا بحكمته والمصالحه فيمكن ان التزاما على  
 الجملة والمصالحه لا يجب عليه تعالى لانها افعال في فعل وهم في الوجود  
 وكذا الثالث لانه ان قيل بان منع صدق وحلافه عنه تعالى فهو  
 لينا في ما صرح به في تعريفه من جواز التزك وان لم نقل به فان معنى  
 الوجوب ان حقيقته يكون محتملا انه تعالى لا يتركه على طريق تجري  
 العادة وليس ذلك من الوجوب في شئ بل يكون اطلاق الوجوب عليه  
 مجرد اصطلاح **قوله** نزلت الخ وانتظامها مع ما قبلها لان السمع  
 يخبر منها من المفضل العظمة ولان ما منع من الخير **قوله** والنسخ  
 في اللغة ازالة الصورة الخ قال الراغب النسخ ازالة شئ لشيء ينسحب  
 النسخ النسخ الظل والظل الشئ والشيء الشياخ فانه يفهم منه  
 الازالة وقارة بينهما من الاثبات وقارة بينهما من الاثبات والنسخ  
 الكتاب ازالة الحكم بحكم ينقضه لان الله تعالى فيها النسخ من آية  
 لم قبل معناه ما نزل الخ كما او تحرفها عن قلوب العباد وقيل  
 معناه ما نزل ونسخ الكتاب فنزل من النسخ الكتاب وما نسخوه اي نسخوه  
 ولم تنزل ونسخ الكتاب فنزل من النسخ الكتاب وما نسخوه اي نسخوه  
 لا ينضم الى الازالة الصورة بل ينضم اثبات مثله في مادة اخرى كيجاد  
 نفس الخاسر في شئ كثير انتهى فلتنا للمعنى الازالة والاثبات  
 معا او لا فمقتضى نسخ الظل المشتق من صورة الضوء لانه لا يمتد  
 الى غيره والراغب جعله مثلا لالازالة فقط وموافقا وليس من الاضام  
 الى المفعول كما توهم والظاهر ان الصورة فيهما واحدة فاقيل ان  
 الصورة المثبتة لعم من الصورة الاولى وغيره فخالق الظاهر وقوله  
 وقوله والنقل الى نقل الكتاب باستنساخه ونقل الشئ من مكان الى  
 آخر وهو ملخص من الروايات فانه اعدا ام صفة وهي التحيز والمحدثات  
 الخري اما عطف على اثباتها او على نسخ الظل فعلى الاول لعطفه عليه  
 لانه دخل فيه كما ذكره الراغب وانما حصة ما يتوهم فيه من  
 الازالة كما اشار اليه على الشافعي ففيه اثبات محقق للصورة الاولى  
 في الثاني او لانها كانت في الازالة والاولى وعلى كل فظهر  
 منها لالازالة والاثبات لان هذا ليس معنى مستقلة كما عرفت  
 ولحقائيه فنيل المنبأ منه ان ضمير منهما للازالة والنقل وليس كذلك  
 كما يدعي عليه ما بعدة والنسخ من النقل لانهم عند انتقال الروح من  
 بدن الى آخر وليس المراد من نسخة الموارث كما قيل وفصله بقوله  
 ومنه لانه ليس في عبارة الصورة واثباتها والنقل وقع في بعض النسخ دون

حصة  
 سيومي



بعض هي اولى لانه لا يناسبه ما بعده اذ نسخ النسخ مثال للارادة  
ونسخ الكتاب مثال للابتداء فاما مثل وعلى كل حال فكلما لم لا يخلو من الكثرة  
**قول** ونسخ الآية بيان انتماء التبعيد الى اشارة الى ما ارضاه  
بعض الاصوليين من انه بيان انتماء بهما ذكره لا دفعه وقال ستمس  
الائمة ان النسخ بالنسبة الى الله تعالى بيان ملك الحكم الاول  
لا دفع وتبديل وبالنسبة الى التاثير والاشارة الى اقسامه الثلاثة  
من منسوخ الحكم والى التلاوة ومنسوخ الحكم ونقصه في الاصول  
وقوله انساؤها اذ هي انما عن القلوب بان لا تبقى في حفظهم وقد  
وقع هذا فان بعض الصحابة اذا قرأه بعض ما حفظه فلم يجد في صدره  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال نسخ الباريحة من الصدور **قول**  
وما شرطية الا هذا هو القول الاصح من ان العامل فيها الشرط باقتدار  
انها مقول به لا متعلق كجوزة بعضها وهي عاملة فيه تجزم باغتيال  
نقصه معني الشرط فتكون عاملة ومعمولة من جهة متعلقها كجواز  
ونابجوا انما عن الخير وتبنيانية وقراءة نسخ بالفتح ظاهره وبالصحة  
من الانساح والممنوعة اما المتعدية اي ما تستخرج من آية او نسخ جبريل  
عليه الصلاة والسلام والمعنى ما مره بالاعلام بنسخها لانه لا يقدر ان ينسخ  
شيئا اذ انما هو معنى الواحد ان على صفة كونه اية وحيد محمدا  
ومعنى نسخها ما منسوخها ما نسخها على ما سبق به علمنا ان ذلك في  
المائل موافقة للقرأة الاخرى وهذا انما قال ان نسخ لم يوجد في الله  
كافي على ان يثبت ولم يثبت ان نسخ معني نسخ ولا يصح في التعداد ووجهه  
بنا على جواز التعدية وعدمها وخرج بآية عطفية التعدية على ان نسخ  
الكتاب والمعنى ما يكتب وينزل من اللوح المحفوظ او ما توفرت فيه ونتركه  
فلان قوله اي ذلك فعلنا فانما في تخييرنا الموحى المتروك او مثله ووجه  
ابوصيان رحمة الله والعجب من المفسرين والشرح انهم لم يوردوا  
ما يصح هذه اللغة ولعلنا نظن به **قول** ننساها الخ قرأة في عمرو  
واين كثير يفتح النون الاولى وسكون الثانية وفتح السين وبالألمزة  
السكونية المعجم بالمعطف على فعل الشرط وقرأة غيرهما بالالف في هذه  
ولم يحذفها لكان لانه اصلها المتفرقة من نسا بمعني اخر والمعنى نسخها  
في اللوح المحفوظ فلان نزلها وفيل في نسخها عن النسخ الى وقت معلوم  
وقرئت بالتشديد من النسيات معلومة ومجهولة مع ذكر المنقول  
وتركه وقوله في النسخ والثواب شامل للنفخ والانتقال والمساوي  
وزاد النسخ على الكشاف ليشمل التبدل الى الانساح والقول بان  
فيه ثواب الاختلاف خلاف الظاهر وقوله او مثله في الثواب  
لأنه كرمته النسخ لانه لو كانت لولا النسخ من الفائدة واما كونه

ليقتضي

ببعض الزمان وان تساوت فيهما فهو نفع ايضا ولم ينعكس لان المقصود  
هو النفع فيكون كونه المنسوخ انفع وقوله او ننسى احدا اياها  
الظاهر منسياها اذ وقوله قلب المهرق اي من نساها **قول** والاية  
ذلك على جواز النسخ الخ لذكره صريحا فيها ولولا انه جائز لم يكن  
لذكره وجه وادواة الشرط من ان وما تضمن معناه في اصلها  
تدل على احتمال ما دخلت عليه وجوازها فلا يرد ان الشرطية لا تتوقف  
على صدق الظاهر كما في قوله تعالى قل ان كان للحسن ولد فانا اولى بالعابد  
وجواز التاثير في اخير انزال القرآن كما سيجي او مستوحيا المذلول  
عليه لقوله او ننساها على احد الوجوه والقرات وقوله وذلك انشاؤه  
الى الجواز اي وجه ذلك ان الوجه الصحيح هو اختلاف باختلاف الائمة  
كما ترى من تصنيف القتيبي الى غير بابس الشنا وغيره **لك قول** ولحق  
به وفي نسخي بينهما على معنى النظم والاية لانه نص في ان لها مشلا  
او خيرا فلا يكون انقل ولا من غير الكتاب لانه لا يثبت له ولا في  
دليل فيه لان المراد بالخير تارة المشقة في الثواب او النسخ لافي  
الاخفية ولا في النظم وما وظهر وقوله والنسخ قد يعرف بغير اي  
بقول الشارع فان منسوخة مثلا وهو جواز عما انقل اذا لم يترك  
ان يخرى فكيف ينسخ الاولي ولقضي هذا في اصول الفقه **قول**  
والمعتبر على حدوث القرآت فان تغيرت بالنسخ ونفا وتبدل في الحيرة  
وقلنا لناسخ عن المنسوخ كل ذلك مما يستلزم الحدوث فاجاب  
بانه في تعلقاته هي حادث لا في نفسه وقوله من لوازمه كان الظاهر  
من ملزومات الحدوث لانه استدلال بالتغيير على الحدوث والاستدلال  
يكون من الملزوم على اللزوم لا العكس اذ يلزم من وجود الملزوم وجود الزامه  
بدون العكس ففعل المترادفات التغيير والتفاوت من لوازم القرآت وهذا  
مستلزم من الحدوث ففقه طي او يقال المراد من اللزوم ما لا يتحقق  
بدون ذلك كما يقال فلان لزم بيته اي لم يخرج منه وقد مر هذا في  
التبسم كما ذكره الشريف قدس سره وقاصدا لانه لا تغير في المعنى القابل  
بذاته انما هو في تعلقه بافعال المكلفين وقيل لا نسلم ان التفاوت  
مستلزم للحدوث لم لا يجوز ان يكوننا امور قديمة متقاونة فان  
صفاته تعالى قد ديمت مع انها متغايرة وفي الاحكام لا يقال  
المقتولة لم يقولوا بالصفات القديمة لاننا نقول عدم قوله بذلك  
لاننا نعلم انهم يقولون بالمعنى بالصفات القديمة وان نفوسها  
بحسب الظاهر كحقوق في الكلام بل هي انما لا حاجة الى هذا فانهم يدعون  
حدوث الالفاظ ونحوها لا في الفهم فيه ولا يثبتون الكلام بنفسه فلهذا  
انما يتصلح التاثير بالنسخ **قول** الخطأ بل النبي صلى الله عليه وسلم  
والمراد في الكشاف فيقول ملك اموركم وريد بربها ويجوز ما حسبا



بصالحكم وما علم ما ينبغي من فاسخ ومساوخ ومولا يفيض حتى لا يضل  
الآب بعد بيان ان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي الحقيقة  
ولا منه بد ليل قوله وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير فاذ لك  
قد مره عليه كما قيل وفي ان الخطاب عند صاحب الكشاف ليس للنبي  
صلى الله عليه وسلم وحده بل لكل وافق عليه على حد قوله بغير المشايخ  
كاتبته شراره في كلامه هذا اشارة الى ولا خلافة على تقدم ما  
ذكر وسياتي بيحجه والاستغناء عن حشد التفسير وقول ابن هشام  
في المعنى الاول ان يحل على الانكار التوبيخي والابطال في امر تعلم ان هذا  
المعنى للنسخ مبني على ان الخطاب لم يكرهوا النسخ لا للنبي صلى الله عليه وسلم  
ولا للغير في قوله تصادف محزنة وقوله فعملنا بآياتنا الى من  
النسخ وغيره وانما قال كذا لئلا لا يكون للمالك الذي يعتد به على التعريف  
فمنه والذات لم يمتدح للمدلول والبركة لا تعطف على المتشبهين ويكون هذا  
انشاؤنا لنسخ خبر ما نلح كرا قضا لعدم العطف واما كون ان الله على  
كل شيء قدير دليل ايضا فلا يضر في المقصود **قوله** وانما هو الذي  
يملك اموركم انما هو من قول الله لا يملك امر الله لا يملك امر الله لا يملك امر الله  
الله وقوله يملك الخ اشارة الى ان الولي هنا بمعنى المالك والحاكم  
وما بعد تفسيره للنصير وهو الناصر المعنى اذ بالنصرة صلاح الامور  
وانتظامها فاصل معنى الولاية الاتصال من غير تحال في خبر جدي  
بينهما ثم يتبع في القرب في المكان او في النسب او في الدين او في الصداقة  
والنصرة كل حقيقة الراغب وقوله والمذكور الخ بعين الولي بمعنى الولي  
والمالك والنصير المعين والمالك قد لا يقدر على النصرة او قد يقدر  
ولا يفعل والمعين قد يكون مائلا وقد لا يكون بالجنه عنهم فالعموم  
والخصوص المحي ظاهرا وبعض الناس يوهن من قوله لمحيث انه مشر  
الولي بالقرين فاعترض عليه بانه لا يكون ههنا اذ لا يقال الشرف فيهم قريب  
غير الله **قوله** انهم عادوا للمهم من الوقت وجوروا فيها الاتصال والافتقار  
لكنهم رجحوا الثاني حتى قيل ينبغي القطع بالقطع فعلى الاتصال والمعادلة  
التي تكون بمعنى ان الامر من المعنى التبعي انما الملك المطلق الفاعل  
لما يريد ان يفعلون وتساوون رسول الله عما لا ينبغي السؤال عليه كما قالوا  
موسى صلى الله عليه وسلم فقول ام تريدون الخ ما قلنا بانه تعلمون لانه لا  
يقترح المقترحات الشاقة الا بعد العلم بان له رجا قادرا على اجابة  
سؤاله ولا يخفى ما في هذا من التكلف وقد ورد عليه انها كيف تكون معاملة  
المهم مع ان الذي لعل على التفسير في فاعل تعلم غير اخل في فاعل امر تربية  
ومثله لا يجوز في التعادلات ولو لم يمتدح فلا يخفى بعد وكذا جعلها  
متحدتين لان خطاب النبي صلى الله عليه وسلم في الامور الخاصة خطابا لامة  
في الحقيقة ووجه في الكشف الاتصال بان العلم مجمول على الشقة

فام تريدون الخ الذي لا يفرح المنة في الشقة معادل لكانه قال  
اتفقون بعد العلم بما يجب الوفاق ام لا تتفقون وتفتن حوت كما  
المقترح اسلاف اليهود وهو حال على الثقة على سبيل المنة كما في قوله  
تعالى فينا انتم منتهون وهذا كما ان المحقق المسترشد طريق في الخبر  
والشر وما فهم من المصالح والفساد ثم يقال له انما لا يختار اذ ان  
الشيء وهو كلام لطيف ومن هنا تبين ان عموم الخطاب لغير النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام الذي اشار اليه المحققين او في فان قلنا **قوله** على المعادلة  
لا يجوز ان يكون معادل للمهمتين او للشاوية فقط والاول  
خلاف الظاهر والثاني اقرب لكن قول المصنف قادر على الاشتيا بآياه  
**قوله** المراد الثاني دلالة الاول كما موكات معناه ملاحظا  
فصفا ما قد **قوله** وفي عبارة المصنف الله اشارة الى ان ما مضى  
في موقع المفعول المطلق كما في تفسير الكواشي وقال المحقق الانبي  
انما موصولة في موضع المفعول به لئلا يكون اي كاشيا التي شيئا  
موسى عليه الصلاة والسلام وذلك لان الانكار عليهم انما هو لفساد  
المقترحات وكونها في العاقبة وبالاعلهم وفيه نظر لان المثبتة  
ان ثمة او هو مصدر فالظواهر المثبتة به كذلك وفيه السؤال  
انما هو لغير المسئول عنه مع انه لا يحتاج الى تفسير رابطة هو اولى  
وفي قوله تريدون ههنا لانه لا يمتدح لافادته السؤال فضلا  
عنه ولم يقل كما قال المصنف موسى عليه الصلاة والسلام انما هو لفساد  
لا اشارة الى ان من سأل ذلك يستحق ان يصاح بالسؤال عن ذكره  
**قوله** او منقطعة والمراد الخ امر انما بمعنى بالضرورة او بالقطر  
واما ظاهر ما ذكره لم ينظر بما قبله وينظر معه لا ما بين ههنا  
بقوله ما ينبغي الى قوله قد يراى ما لك امورهم العالم بما هو عليه  
ههنا وكنت وكنت وحكمهم على الاقرار بقوله التبعي في الجاري مجرى  
التعليل لغيره وصياهم بالثقة به فيها هو اصله حتى لا ي  
يقترحوا عليه على ابلغ وجه وقد عرفت ان المحققين لاحظ  
معنى الثقة في الاول ايضا فذكر وقوله نزلت في اهل الكتاب  
والخطاب حينئذ في التبعي وترويه لانه لا يمتدح هم المنكرون  
للمشقة فلا يستقيم حينئذ للتوبيخ وتظهر ارتباطه بما قبله  
وهو اقرب مما بعد كذا ارتباطه بما قبله ولا ان قوله كما  
سئل موسى لانه سابه اذ لا علم لهم باقتراح قومه عليه وفيه  
نظرا عما مضى وهذا امر وروي عن مجاهد وما قبله من ابن عباس  
رضي الله عنهما وقوله لنؤمن بالحقين اي لنصدق بآياتك  
في السما **قوله** من ترك الثقات بالاثبات الحضره بترك الثقة  
الى الاقتراح ليربط بما قبله لانه تدليل على سبيل التمسك

خطيب



والتدليل ما يوفى به في آخر الكلام بما يشتمل على المعنى السابق وتوكيد  
 له وقوله الظاهر في الاستغفار لنفسه ليسوا بالمتكبرين ولا يتكبرون  
 ولا يتكلمون عن ذلك الا على وقوله والمعنى ان اشارة الى انهم المقصود  
 به النبي والمؤمن من المقصود ما يؤخذ من ضلال الظاهر **قوله**  
 وذكر من اهل الكتاب يعني اهل امة من اهل الانبياء خاصة بالاحبار  
 لقوله من بعد ما تبين لان العارفون لذلك انما هم الاحبار  
 فلا يقال انه لا دلالة على هذا التخصيص والوكادة من عوامهم  
 لئلا يتطاول بينهم فالمراد جميعهم وعبر بالكثر لاخر ارجح من امن  
 منهم وفي الكشاف روي ان فخرهم ولفظهم من اليهود قالوا لخدمته  
 وعشار بعد وقعة احد الترتروا ما اصحابكم فلو كنتم على الحق  
 ما هزمتهم فارجعوا الى ديننا فمؤخر لكم وافضل ونحن اهدي  
 سبيلا فقال عمار رضي الله عنه كيف تفرض العهد فكم قالوا  
 شديد قال فاني عاهدت الله اني لا اكون بحمد صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقالوا انهم يهود اما هذا فقد صبا وقال اخذ بيعة  
 رضي الله عنه اما انا فقد رضيت بالله ربا وبمحمد صلى الله عليه  
 وآله وسلم نبيا وبالا سلام دينا وبالقران اماما وبالكعبة قبلتنا وبالمؤمنين  
 اخوانا ثم اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلفظهم فقال  
 اصبتما خير اقرنت الامة ولعل المراد انما تركه لانه قال الخافط  
 ابن حجر لم يوجد في شيء من كتب الحديث وقوله لو اني يكون  
 معناه في المصنفين لكنهما لا يتقرب وهذا قول للحكاية **قوله**  
 كقار امير تدن وهو حيا الخ وجوز فيه انه يكون حال من فاعل  
 ودوز يقتضي بعضهم انما مفعول وقد معنى صير لا تنصب مفعولين  
 اذ منهم من لم يكفر حتى يرد اليه فحينئذ الى التقلب كما في اليهود  
 في ملكتنا **قوله** يجوز ان تتعلق بوجه الخ وجوز فيه تعلقه بوجه  
 على معنى كنيهم ذلك من قبل انفسهم وبما يتقواه لا من السادة  
 وان تتعلق بحسدا الى حسدا منفسهم وانفسهم ونفسهم معني  
 الظرفية في عند ومن ثمة قال من قبل فموظف لغو في ما وهو  
 منقول عن مكى ورده ابن الجوزي في اماليه بانه لم يعرف  
 تعدى حسدا وودعني عن فموظف اي حسدا وودعا كما في ما من  
 عند انفسهم وقتل انه مرادهم حسدا والتعلق معني وهو  
 معمول معموله فكانه معموله وكثيرا ما يريدون ذلك وقتل  
 انه يهلك الاول فمؤثر من ابتدائه وعلى الثاني مستقر وكلام المستقر  
 رجعا لله ظاهر في وقوله بالفاسد فمؤثر من كونه من عند انفسهم  
 اذ هو الذي ظهر راسخ كالطبيعي وما قيل انه مستفاد من كونه كاهيا  
 لاهل الكتاب الى محبة كراهته ومن التأكيد بعينه ظاهر وبفسر

الحق

تق  
 على ان التثريب  
 معناه اللوم

عصام

سعدى  
 خرو

للعقوبين كالعقوبة والعقوب بن كذا التثريب قال الراغب في مفرداته  
 العقوب بن كذا التثريب وهو ابلغ من العقوبة اذ قد يعقوب الامكان  
 ولا يصح فسن قال ليس هذا معناه لغة وانما حكمه بطلته  
 مقتضى المقام لم يصح **قوله** وفيه منظر يعنى ان يعقوبوا واصطفا  
 مقتدا ان يقول محقيا في امثاله قال الامام كيف يكون منسوخا  
 وهو مقتضى ما نية كقول ما تموا الصيام الى الليل فاذا لم يكن وروى  
 اللسان في نسخا في محل اعقوا واصطفا حتى نسخوا لكم قال الطبري يورد  
 حكم التوراة والانبيا لانه ذكر فيهما انها مكية حكمها بارسلت  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعالى الذي يبعثون الرسول النبي الذي  
 الذي يبعثون منه مكتوبا عندكم في التوراة والانبيا مع ان ظهور  
 صلى الله عليه وآله وسلم نسخا لهما والحاصل ان هذا القدر من التفسير  
 لا ينافي في النسخ وانما ينافيه التفسير بمعنى تعيين وقت الحكم الاول  
 كما في اية الصوم واجيب ايضا بان ابن عباس رضي الله عنهما  
 نسخا بحال الانبياء بالامر على انفسهم او على اقامة الساعة كقوله  
 لولا امر الله فلا تنجلوه واعرضوا عن الطيبى بانه عقل عما تقر  
 في الاموال حيث انكر بعضهم النسخ وقال الشريعة المتقدمة  
 مؤقته الى وقت ورود الشريعة المتأخرة اذ ثبت في القران  
 ان موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام بشرا بشرع محمد صلى الله  
 عليه وآله وسلم واوجب الرجوع اليه عند ظهوره واذا كان الاول  
 موقتا لا يمتد الى الثاني نسخا فاجابوا عنه بانا لانفسكم بشارة موسى  
 وصلي عليه الصلاة والسلام بشرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبجاء  
 الرجوع اليه يقتضي ان توقيت احكام التوراة والانبيا لاحكام  
 ان يكون الرجوع اليه لا منفسهم او مقتضى من ايرت في التوقيت  
 بل هي مطلقه كما يفهم من التأييد الواقع فيها يجوز ان يكون  
 نسخا ولم يقولوا ان هذا القدر من التفسير لا ينافي في النسخ النبي  
 وهذا غير وارد لان الجواب الاول يمنع التفسير وهذا التفسير  
 لا ينافي في التفسير ولو سلم انه مقتضى التفسير الذي لا يعلم زمانه  
 فتعبيته بشي لا معنى للنسخ كما مر بنا ان النسخ والحكم واية  
 السيف قالوا الذين لا يؤمنون ونفسهم في الله بالقدرة على  
 الانتقام مع عمومها لئلا ينقطع ارضاء الله تعالى والحق مقتضى  
 عموم مقتضى الانتقام يكون معنى المكافاة والمجازة في النسخ  
 والقاف مضاهية من الخلق الحسن وهو مقتضى مقتضى العقوبة  
 والقوة الانجيلية العباد لا ينافي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 وقراءة التوراة من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 في قرين من الاولى لا ينافي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى



بوجود ثوابه عند وفات الظاهرات الموات انه ثابت في علمه لا  
يضيع لان عند الله بمقتضى في علمه كثير في القرآن يجعل ما في علمه من منزلة  
الموجود المحسوس لتحقيق ولذا ان ذنوبه بقوله ان الله بما تعملون  
بصير فعبّر عن علمه بالابصار مع ان من اعماقه ما لا يتصور وهذا  
هو الذي انفسيرا بصيرا للعالم في الكشاف وانه قال الخبير لنداشاة  
الى لغتي الصفات وانه ليس معنى السمع والبصر في حقه لانه لا يتعلق بالذات  
معلومات بخلقة وعلى قلة الشافضين يعملون للكفرة فهو وعيد  
وعند تدلفهم وما على القراءة الاخر في قوله وعيد المؤمنين **قول**  
عطف على قوله وما بينهما اعتراضا بالافعال لانه لا يخلو من قوله والواو  
والما كما في التلويح وقوله والضمير لاهل الكتاب لم يجعله للتشهير  
مع انه المتكاد كما قيل لئلا يوافق ما بعده من قال اليهود وقال  
النصارى ولان الحكم ليس مخصوصا ببعضهم فيجعل الجنة كما هم  
قالوه وتكلم عليه الاية الاخرى وقالوا كويلوا هوذا او نصارى وقوله  
لف لى هذا النوع من الفت والنشر لطيف المسلك يسمى الفت والنشر  
الاجمالي قال المحقق ولما اريد به ذلك لما كان الفت بطريق الجمع  
كان المتناسب ان يكون النشر كذلك لان وقد الشامع بقوله كل فرق  
الى صاحبه فيما اذا كانت الامران مقولتين وكلمة او لا نقصد للمقولة  
احد الاخرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين  
بل دخول كل واحد منهما لكن بعضهم هذا بالتحسين وبعضهم ذاك بالتحسين  
انتهى وروى ان مقول الجمع دخول الفريقين لا دخول ذلك الفرق الاخر  
فالجواب انه وجه ايقار وعلى الواو لدفع مؤهات ان سطر الدخول  
كون الشخص جامعاً او متفياً اليهودية والنصرانية وهذا الاحتمال  
فالتصواب ما في معنى السبب ان اوهنا التفصيل والتقسيم ولو كما  
يكون باو تكون بالواو ايضا فلهذا على الجملة ما في المقسم ولا تنافي  
اللف والنشر وقوله بين قول الفريقين وفي بعض كنية المعاني بين  
الفريقين والمؤكد واحد والثقة بهما الشامع لان اليهود لا يقولون  
لا يدخل الجنة الا النصارى ولا عكس **قول** وهو ذبح هاهنا  
العود فانما الالهة المحدثات النسل من الظن والايال والخيال  
ولمعه هاهنا انه وقيل انه مقصد المستوي فيه المولد وفيه وقيل  
انه مخفف يهود في الدنيا وهو ضعيف واذا كان جمعا فاسم كان  
مفردا هاهنا على من باعتباره لفظا والحق بالجمع باعتبار معانيها  
وموكبر فلهذا كان تلك راجع الى قوله لانه لا يخلو من الواو منه ولعله  
لجاء عنده بالمشا واليه من قوله وما ذكره او في الكلام مصانف  
مقدرا في الاو او في الحاق الكل اسانهم بما طلة كذا وقيل في الحاجة  
لله لان هذه محتوية على امكان ان لا يدخل الجنة الا اليهود وان لا

يدخل الجنة الا انفسا روي حرمان المسلم من ثوابها وانفسا فاني لا  
متعدد وهو باعتبار كل قايلا منية وباعتبار الجميع اما ان كثير  
وهذا الوجه لا يرد على المصنفين كما انهم قد اوردوا من فوائد  
الانقسام ان امنيتهم لتلك ما وتكررها من غير عتقهم بالجمع  
لانه قد يعتبر به لنفسه ذلك كما قالوا مما جليل لان الجمع يفيد  
فيستعمل لطلوع الزيادة وهذا من مبدء الجواز ومن ظاهري للمكان  
وامنية اصلها المنوية كما عجزت فاعلمت وهو ظاهر وجعل تلك  
امانيهم مغترضا والمتراد بالامنية الكذب كما مر فلا يقال  
ان الخبر كان يكون على الدعوى لا على التمني الا انشائي حتى يخلص  
بانه يطلق التمني على الدعوى ما لا يكون لشئ به والبرهان  
الحجة القاطعة وما لا حجة فيه كالعدم كما قيل  
من ادعى شيئا بلا شاهد لا بد ان يتقبل دعواه  
وليس في الآية دليل على منع التمسك فانه دليل المقارن ولعله  
من التمني بحجاب انما الى ان يشتمل على الحجاب وهو يجوز لهم الحجة  
ونفي وهو انه لا يدخل الجنة غير من قبل الحجاب وهو يجوز لهم الحجة  
قالوا لا يدخل الجنة غير من قبل الحجاب بل يدخلها غيرهم وهو قد لما  
قالوه والوجه الخارجة المخصوصة لا التوجه والاستصحاب  
به وقد اطلق على من يدعي كل شيء محو وحذفها الاوله ويقال  
للذات والنفوس والنفوس ايضا كما قاله الراغب والمصنف رحمه الله شار  
الى انه هذا ايضا فيتم انه يكون بمعنى الذات من اطلاق الخبر لا شرف  
على الجميع والنفوس والاستلام الانقياد لما قضى الله وقد تكرر وهو  
الاضلال في هذا فسر المصنف هنا لتعدية باللام **قوله** هو موافق  
في عمل الخ ليس هذا بناء على الاعتزال كما توهم ابو حنيفة رحمه  
الله فانه ليس فيه ان لا يعمل الا به دخل ما وقوله الذي وعد  
له اشاره الى انه لقضاه من الله والجواب قسم عند بل في الوفاء  
عينية وان قد يدخل فيكون هذه الجمل من الجواب لبنا منها  
وان كان على ايضا بجي على هذا الجواب مستعمل فلا يرد ما قاله  
المخبرين شتم ان على لما كانت ردة المنع على الاول التي بقوله من اسلم  
الى ردة الاشياء فتعطين له وقد روي عن عزات والخوف بالآخر لان  
الموت في الدنيا بين الرضا والخوف حتى يكشف الغطاء **قوله** انما امر  
صح في الكفاف وهذا من الغنة عظيمة لان الحال والمقام  
يفتح ملكية اسم الذي اذا لم يطلو اسم الذي عليه فقد بولع في ترك  
الاعتداد به كقولهم قل من لا شيء قال الخبرين اطلاقا لشيء على المحاب



متى على الفسحة مما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو المنقول عن سيدنا  
 ربه الله وقد سبق واما قولهم ان المقدم الممكن شيء لا يمكن  
 فثبت ان هذا قد علم على ما لا يستغنى عنه اذ قال انما ذكره الزمخشري  
 لا يوافق قول اصل السنة والمقتزلة والوفد بالغوا والدالة المهمة  
 القوم الواقرون في القاد منون وتجزان كعطلات مومنة في  
 قوم من العرب يصار الى تسمية بخير ان يرت زبد بن سنا وهذه القصة  
 ذكرها ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما **قول** الواو الحال  
 الى ان قالوا ذلك وهو من اصل العمل والكتاب ولما كان الحال  
 عن الغريقين وكل فريق فاعل الفعل اخر ولا يعمل فعلان في حالين  
 جعل الفعل المستند الى الغريقين واحدا ليصح عمله في الحال المقصود  
 من الحال فربما **قول** لك مشارف لك الخ قيل يعني ان كذلك مغلول  
 قال ومثل قولهم مفعول مطلق والمفعول به المفعول بالقول بالقول  
 في المؤدية المفعول وتسمية المفعول بالقول في الصدور عن مجرد  
 التشبه والاسم والعصية فظهر الفرق بين التشبيهين ودفع نوع  
 المفعول في احدهما وفي الكشف وجه آخر وهو ان مثل صفة مصدر  
 معكم وكذلك حال قالوا قولهم مثل قولهم حاربنا على ذلك المنهج  
 القاد عن مجزاهم قوي وهذا الخطر في غير القول يقول كذلك فعل  
 مثل فعله وهو في الفارسية ايضا وتختلف ان كذلك اظهر في كذا  
 تأكيد لا امر وتختلف حتى كانه سلب عنه معنى التشبيه فقول  
 مثل قولهم كذا على مثل القولين في المؤدية وكذلك كذا على قولهم  
 في الصفات والصفات وما يترتب عليها من المذم وهود فتقريب  
 تحقيق في قوله وكذلك كذا جعلناكم لمة وكتبا والمعطلة بكسر  
 القاف المشددة ظانفة لفرق الصانع وجعل قولهم مشتما به اقوي  
 لانه افصح اذا لم يخل من العالم انهم من الجاهل وقولهم  
 وجوه مفصلة في الدلالة المصنوع وقوله فان قيل الخ ظاهر او  
 يقال انه يريد ان تدنيه الى الحق وليس كذلك فوجوا عليه  
**قول** بين الغريقين الخ فان قيل **قول** لفرقهما بالذكور والذين  
 لا قيل انهم من ذكوره قبله **قول** المراءون يجمع اليهود والنصارى  
 حيث نطقوا انفسهم في سلكهم من لاعلم له فالواجب تقديره هو لا  
 خاصة وانما انه لا يفتقر بالقول من غير تشديد وقوله بما فهم  
 الخ قيل انه لا يشافق الى حكمه في التقدير والى الجاهل  
 حكم الحاكم في هذا لتعوي بكذا اولا **قول** محكوم فيه والثاني محكوم  
 به وهو محذوف تقديره ما ذكر وقوله ايضا انما قال ان الحكمين  
 فريقين ليقضي ان حكم احدهما كحكم والاخر احدهما فعمله معنى  
 انه يعين لكل عقابا او يكذب كلاهما فينوبحان عما ذكر **قول** عام

بحث  
 ان الباطل من العالم افصح من  
 الجاهل

صبي

لكل

لكل من جرت الخ وجه ارتباطها قبله ان المنظار يعطى الوابيت المقدس  
 او مشركا العرب عطلوا المسجد الحرام لكانت هناك في كل من عطل  
 المعابد والمكادرس كافي ملنا انهم موصون السب لا يمنع العموم فان  
**قول** التبر المشر كذا ظلم ممن منع مسجدا لله لحي **قول** بان المانع  
 من ذكر الله تعالى في خراب المساجد لا يكون الا كافر اثميا لثاني  
 الكفر لا الظلم منه في الناس او المراءون لما عمن الكفرة لانه الكلام  
 فيهم كمن يعمل على عموم الكافر للثاني ولا يخص بالثاني الذين تركت  
 فيهم الآية كما صرح بعموم المساجد منع نزل الآية في مسجد  
 خاص وقوله من رشح الصلاة اي محذوها والحد يسهل اسم  
 به ونسبها مكانها وهي تخففة كدور ثمانية على الاضيق ويجوز  
 تشديد ما **قول** ثاني مفعولي منع الخ منع يتعدى لمفعولين  
 بنفسه نقول منعه كذا وقد تنبذ كذا للثاني من او عن  
 من متخلفين في الغراب ان يذكر ففعل هو مفعول الثاني  
 واختاره المصنف رحمه الله تعالى والثاني انما يذكر انما المانع  
 والثالث انما على اسقاط الجار اي من او عن والرابع انما مفعول  
 لا حله وهو منع لا تشين وشافه كما تقدم في عثمان او العباد  
 فيها وخوم او لواء وهو ظاهر وقيل المقتدر الاول  
 اي منع القاسم صاحب التوبة وروى كراهية ان الخ قال  
 الخ من غير التبر من جهة ان تكون فعلا لفاعل الفعل  
 المعطل مقارنا فيصير حذف اللام لانه كما يرمع ان وان يدق  
 ذلك بل من جهة ان المفعول له امتناعا به ففعله بالفعل  
 حصولها او باعثا يكون عليه لاقتحام على الفعل والذكر في  
 المستقبل ليس فاعلا منها وانما الباعث كراهية الذكر وقد  
 يقال ان ذكر الازادة او كراهية في امثال هذه المواضع  
 بيان للمعنى لا تحقيق انها على حذف المضاف **قول** قال  
 في الكشف التحقيق انه لا حاجة الى الاضمار فان الغرض هو الذي  
 يسوق الى الفعل هنا وتبرتب عليه وجوده فيكون كاسلا  
 بعد سواء كان تحصيل التبر كاسلا او الالة ما هو حاصل  
 كقولك ضربته لتاديبه وضربه لجهله فلو قيل في الاول  
 اذ اذ ان يتا وتب وفي الثاني كراهية ان يتج في الجمل كانت  
 الظاهر المعنى وكذلك اذا قلت منعت دخول الخاتلان يرشد  
 ذلك على ان المنع لا زاد له ولو قلت منعت دخولها لان يفسق  
 ذلك على ان المنع كراهية موثله قوله تعالى ياتين يتكلمن ان  
 فضلو ان يبين لاجل صلا لذكر كاسل واراد باده فيما بعد لا سيما  
 فلا يدان ان الناهية لا تستقبل فكيف يصح من دون اضمار

سعد  
 طالب  
 كشف



فمن قد يحوج الى الاضمار لكنه غير لازم والمقتضى لا اظلم من منعه  
مسألة الله من العباد لان دخلها سيدة كرامته على معنى  
لا يباحث الله على المنع غير ترقب انضاف الى ذلك والذكر وفيه  
من الغنى وقرعة عظيمة جعلت ترقب ما في الآلة ان لا يستقل  
ولم يرد ذكره في معنى من منع لشبوعه في الدخول والعمارة في  
وتحويها وهذا المثل يمتد لك فاحفظه انتهى والتابع المحقق  
اشا الى ما في هذا الجار على مقتضى العقل والقياس لكون الكلام  
في قبول اصل العزيمة له وجوبه على من كلامه فان مثل هذه  
التدقيقات وان كانت بديهة كما هو دأبه الا انه لا بد من مساعدة  
الاستعمال في السلافة العزيمية رتبة لا يحتمل الفرق فقامت وقوله  
بلفظ ما ظهر الى تخريب بيت المقدس وما بقائه وجعل التعتيل  
تخريرا استعانة حسنة ون الاشارة قولنا اقتصرى ومن  
الظاهر من ضرب بالسموات اوقات العبادات وهي بقوت العبادين  
اوتخرب بالاشغال بالخير او طاعة المشاهدة **قوله** ما كان  
يمنع لهم ان يدخلوها انما دفع ما يثبوت من ان الله اخبرهم  
لا يدخلونها الا خائفين وقد دخلوها امنين وقد بقي منهم  
في انهم اكرم من ما اتيتهم لا يخلو من الاضمار حتى  
استخلصه السلطان صلاح الدين دفعه فان معنى ما كان لهم  
الما كان يمنعهم من دخولها الا خوف وخشية من الله وانما  
كان الواجب والحق هذا الكلام تركوه لكم هذه او ما كان ذلك  
لهم في عبادته وقصته والمقصود من ذلك للمؤمنين باستخلاص  
منهم او ايقظهم ان يذكروا به النبي عن تركهم من الدخول منها  
اما وجوب الا ان كان النبي يخرجهما اولاً ان لم يكن حال الخلاف  
في المسئلة فقلوه وقيل ان في كلام المص رحمه الله تدعى الزمخشري  
حيث قيل الوجه الثاني معنى الاول فقال اي ما كان ينبغي ان  
يدخلوا مشاكجة الله الا خائفين والمعنى ما كان الحق والواجب  
الاذ لك لو لا ظلم الكفرة وعنتهم وكما في الثالث ان معنى  
ما كان لهم ما كان في حكم الله ففضله يعني ان يحكم الله انهم يصيرون  
بحيث لا يدخلون الا خائفين ولو بعد حين وقد وقع في المنع  
التي اتيها في علم الله بذكر في حكم الله وهو ستموسن التماسيح  
لا ففضله وقع خلاف علمه تعالى وقيل على الاخير ان العبارة انما  
لغيت عنهم عن الدخول كما في قوله تعالى وما كان لكون توذوا رسول  
الله الا لاهي المؤمنين عن التمكين والخلع وهو خاص الوجه الاول  
وهو كذا غير وارد اما الاول لانه كما ينبغي يتعمل بما لا يليق  
وبمعنى ما يجوز وبمعنى ما يكون والذي في كلام الكشاف غير الذي في

كلام

خبر

سعد

كلام الكشاف طير الذي في كلام المص رحمه الله والذي غتره اشتركا في اللفظ  
واما قوله ان ما وقع في علم الله سمى فليشركا قال فان معنى  
حكم الله بذلك وضاع بوقوعه وهو لا يتخلف افعيا وهذا  
قال الامام اكشبا لكي تحققة في وقت ما ولا دلالة فيه على  
التكرار ولا الله وامر هذا بعينه محارب في علم الله انما وقال  
السيوطي انه نفس ما يؤمن قنافة فكيف يصح ما قاله وكذا  
ما اورد في الخبر فانه مقتضى اللفظ حسب وضعه لا يجب  
ما كان عند به قال الطيبي في المؤمنين عن تركهم من الدخول  
وهو ابلغ من صريح النبي لان الكنايت ابلغ فانك اذا قلت  
لصاحبك لا ينبغي لغيرك ان يفعل كذا على ارادة النهي المستند  
كان ابلغ من النهي لك وقال الجصاص ان قوله الا خائفين يدل  
على ان المسلمين يتركهم منعهما والامساخا **قوله** واختلف  
الامة فيه الخ قال الشافعي لا يدخل المشرك المسجد الحرام ولهم  
وقال مالك رحمه الله لا يدخلونه ولا غيره والاحكامه وقال  
الحنفية يجوز ذلك ودخل سائر المساجد لدخولهم على النبي صلى الله  
عليه وسلم في مسجده وما ذكر محمول على النهي التثريعي والدخول  
الحرم لفضله **قوله** قتل سبي او ذللة الخ عطفه بالانها  
لا يجتمعان اذ القتل والتبني للكره والذلة بالكره للذم وهذا  
مع ظهوره خفي على من قال الظاهر وذلة وقوله بظلمهم وكرههم  
ما حوذه من تربيته على قوله ومنه اظلم الله على الكفر كما مر في  
المشرق والمغرب كتابا عن جميع الارض ومثله كثير وقوله فان  
منعتهم ان يباين لا ارتباط الانية بما في علمها او اوعى علمها فليقتضي  
انها من قسمة الكلام فيمنع من المساجد وهو قول ضعيف  
والذي وردت به الاصادث انها تزلت مستقلة بسبب اخره  
لخلفته في الروايات على حسنة اوجه ذكرت في اشباب التزول  
وفيه نظر لانها وان كان لتزولها سبب اخر لا يمنع ذكرها سببها  
لما قبلها وقرئ من المتكاسنة وسبب التزول **قوله** وقد جعلت  
لكم الارض مسجدا كما في الحديث الصحيح جعلت لي الارض مسجدا  
وطهورا قال القاضي عياض رحمه الله هذا من خصائص هذه الامة  
لان من قبلنا كانوا لا يصليون الا في موضع يثيقون طهارته ويحترقون  
خصصنا لكم الارض الصلاة في جميع الارض الاما تيقنا بحاجته وقال  
المرطبي رحمه الله هذا من خصائص هذه الامة من حيث الله عليه وسلم  
وكانت الامم على الصلوة والسلام قبل انما اصبحت طهور الصلوة  
في مواضع مخصوصة كالبيع والكتابر والاكابر في رحمة الله في كفا

خبر  
سعد



المسح بها لظاهر من نظمها في قرن ما قاله شراح البخاري ان المخصص  
به المجرى وهو باختصاصه لحد جزئيه وهو كون الارض طهورا  
واما كونها سجدة افلا تيات في اشرانه منع منه غيره وقد كان  
عليه عليه الصلاة والسلام يسبح في الارض ويصلي حيث اذركم الصلاة  
فكانت عليه الصلاة والسلام قال جعلت في الارض سجدا وطهورا  
وجعلت لغيري سجدة الاطهر وكذا قال في قوله ان غير عليه  
الصلاة والسلام لم ينجح له الصلاة في غير السج والكتا ليس من غير  
ضرورة فلا يكون صلاة عليه عليه الصلاة والسلام في اسطره وقوله  
ان تسلكوا في المسجد الحرام او الاقصى ذكر الاقصى على سبيل الغرض  
وقد وقع بعد سلكي الله عليه وسلم في ثمرات الاختيار بالمغنيات  
وقيل الاقصى الاقتصار على المسجد الحرام ولا وجه لذكر الاقصى **قوله**  
ففي اي مكان الخ يعني ان ايها الطرف لازم الظرفية وليس مفعول  
تولوا فكون بمعنى اي جهة تولوا حتى يكون منافيا لوجوب التوجه  
للقبلة فيحمل على صلاة المسافر على الترخلة او على من استبنت عليه  
القبلة وان تولوا من غير ضرورة اللزوم فلا يحتاج الى حذف مفعوليه  
وقد تدبر فائنا تولوا وجوهكم مشطر المسجد الحرام والقبلة  
الطرف عن جهة اخرى وشعر مبني على الفخ اسم اشارة الى مكان كذا  
وجها لله اما معنى جهته التي انقضاهما للتوجه اليها وامر بها  
وهي القبلة او بمعنى ذاته كما مترى فهو حاضر مطلق على عبادته  
واما اول ذلك لانه من هذه المعاني المكان والجهة وقوله باحاطة  
بالاشياء اي بعد ذلك او بمعنى فاستناد المتعة التي يجوز من غير الاكراه  
بالذكورة وقوله في الاماكن كلها بالقطعة بما قبله **قوله** وعبر  
عمر رضى الله عنه انها نزلت في صلاة المسافر على الرحلة وايضا  
طرف كما في الوجه الذي قبله والمقني في اي مكان فعلت اي تولية  
لا تخدم المفعول به يفيد العموم لانه المقني الذي جهة تولوا  
وايضا مفعول به على ما استلزم الاستعانة كما توهتم فانه لم يقل  
به لحد من اصل العربيه كما مترى به الخبر وكذا في القول الآخر  
في انها في حق من استبنت عليه القبلة ففصل الى اي جهة اذ في اليها  
اجتهاد هذا المستلزم لزوم الاعادة وعدمها مفصلة في الموضع  
والمراد بالتدراك الاعادة وكونها بوطئة لشيخ القبلة ظاهر  
لانه اذا كان محطها بجهة فلما كان يترضى ما شاء منها وتبدل  
التوجه التي يريد ان عليه لانه ليس في جهة اذ لو كان لوجب التوجه اليها  
وقيل هذا اصح الاقوال لانه روي عن عتاس رضي الله عنه انها  
نزلت لما قال اليهود ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وفيه

خطيب

نظر

**قوله** نزلت لما قال اليهود الخ في بعض النسخ في الضمير راجع الى الثلاثة  
لسبق ذكرهم ولا تغفل لذي سبق ذكر المشركين كما قال الذين لا يعلمون  
وقرأ اليهود بالواو وقرأ ابن عامر بضم الكا على الاستئناف واستحسنوا  
عطفها على الجملة التي قبلها بالبعد الوجه المذكور في هذا وانما قال  
على معهود قوله ومن اظلم لامنا استغفها منية انشايت اسمية وهذه  
خبرية فاشارة الى انها ما اولة بفعلية خبرية اي ظلم الذين منقوا  
ظلم اعظمها وقالوا انصنا لخدائنا ولذا فان الاستغفها من لستين  
مقصودا حقيقة ومنه علم وجب عطف تلك الجملة على ما قبلها ايضا  
ولذا حسن ترك الواو ولو جعل من عطف القصيدة لم يرجح الى ما قبلها  
والاستئناف بياني كما نه قيل بعد ما عطف من قبلها هل انقطع  
خطابها اليهم في الاون تراعى الله ام امتد فنقل بل امتد فانهم قالوا  
ما هو اشنع من ذلك **قوله** نزلت له عن ذلك فانه يقتضي الشبهة  
الخ اذ الولد حيوان يشو له من نطقه حيوان اخر والنطق جسيم تلو  
من جسمه فيلزم تشبيهه بالانسان اقلنا الولد يشترك الاب في  
الماهية ويشابهه ولذا قالوا ومن يشابه اسمة فما طهر وهذا اقرب  
في عينه قول المصنف واما الحاجة فانه يقتضي التشبيه والتركيب  
المحتاج الى المادة وقيل لا تنا لاننا نطلب العاقلية في  
التي هي اولى وتختلف وتسرعة القنا لانه لا يتركيب وكل يحقق  
قريب من كبر وقوله الان شري هذا الشعر بان لها اذ ركب لغوس  
فلكنه كما هو من هذا الحكم والاولى ترك هذا كله ونسب الى الترتل  
عن امثاله والمصرحة الله بتركيب مثله لحيانا وهو من امثاله  
الكامل ويكون سبحانه للثبوت طاهر **قوله** روي في قوله الخ  
اشارة الى ان بل الاضرب قال الحسان في احكام القرآن في هذه  
الاية لا يرد على ان ملك الانسان لا ينبغي على ولده لانه في الولد اشياء  
الملك بقوله بل له ما في السموات الخ وهو نظير قوله وما ينبغي  
للرجل ان يتخذ ولدا ذلك كل من في السموات والارض الا للرجل عير  
فاقتضى ذلك مقتضى ولده علة اذا ملكه وقت حكم النبي صلى الله عليه وسلم  
بمثل ذلك في الوالد اذا ملكه ولده وسيصرح به المصنف رحمه الله  
وقوله واستدل لانه الخ محتمل لكن قوله والمعنى الخ يقتضي ان وجه  
الله الخالق لكل موجود فلا حاجة له الى الولد اذ هو يوحده ما يشاء  
منها عير الاحتياج الى التوالد واللام في لملك وقيل انها  
كالتي في قوله لانه يدرى لغيره تشبها لاشرا الى الموشر وقوله متلو  
اشارة الى معنى الفتوت قال الراغب رحمه الله الفتوت لزوم الطأ  
مع الحفوت وطهر لكل واحد منهما في قوله تعالى كلالة قاتنوك قيل  
خا منعون وقيل طائفتك ولختنا والمض الشا في لانه انسب بالمقام  
وقوله لم يتجانس يكون لانه قاهر وهذا مقهور وقوله فلا يكون



له اوله بيان لا زبنا طه بما قبله **قوله** وانما جاء بها الذي لا يح في الكتاب  
فان قد تكتب كيف جاء بها الذي لا يح في العلم مع قوله قانتون  
**قوله** هو قوله سبحانه كما سخرت لنا وكانه جاء بها تحفيرا  
نفسه ونفسه في الشاغل قال الخبير يعني كيف غلب غير العقل  
فان في بلفظ ما مع تغليب العقل فيه حيث يجمع بالواو والنون فاجا  
بانه وقع في الخبر تغليب العقل على العكس وفي المبدأ العكس  
لكنه التحقير وهذا ما يقال انه له ما في السموات والارض انما  
المقام الالهوتية والعقلانية بمنزلة الجادات وكل له قانتون  
الى مقام العبودية والجادات بنية بمنزلة العقلاء اما كون ما يعمر  
العقل وغيره فاعلم هو في موضع الامام فاذا وقع التميز فرق  
بما ومن وقد مر الخلاف في كل ما فيها لكل واحد للاختلاف  
بالجمع وقوله كل من جعلوه الهاء وكذا كل من جعلوه والادلة  
اخذ الله ولد اعلمه وقوله الانام ان من علمه ولد له لخاصة له  
مفتر يعبود لله والوجود الثلاث في قوله سبحانه الذي يترحمه  
عما يشاء من الخلق المقتضى لعدم الولد وكون ما في الوجود ملك  
له لا ولد وكونهم كلمة او من اخذ ولد له لخاصة مقتضى يعبود لله  
وقوله والحق امرنا به مبتدعها ونظيره التبع في  
قوله الخ فاعلم كون فاعلم كعلم ومقتضى فعله كقوله هو يكون  
من المزدحم بمعنى اسم الفاعل كيديع بمعنى مبتدع ذكره بعض اهل  
اللغة واستشهدوا عليه بما ثبت المذكور لان سميع بنية بمعنى سميع  
اذ التامع سميع لا سميع وفي لسان العرب كان الاصمعي ينكر قيل  
بمعنى مفعول بيطل قوله لا تغربني سليمان بمعنى سألوا قال ابن تيم  
قد جاء كثير الخوسن وسخرن ومقعد وقعيد ومنقوع ونعيم ومحب  
وحبيب ومطرر وطريد ومقتضى وقضى ومهدي وهدي وموصي  
وصي ومبرر وبرر ومحمك وحكم ومبتدع وبديع ومعدر وفريد  
وسمع وسميع ومولق وانق ومؤكم والشم في الخواص لله التي فقد  
علمت ان قوله قولته لا تحية اللغة ان نضى كلا طائفة على الثاني  
ابن درر ودوق الجهر والرحمى لشارى سماع صفة مشبهة  
او من صيغ المبالغة المحقة باسم الفاعل وعلية ابن مالك في التثنية  
قال ورجا بنى فاعلم من فاعل وكذا فاعلم بالفتح بمعنى مفعول انضافه  
لخلاف واخذها من المزدحم المتعدي على خلاف الناس لم يرفع  
وقال ان السميع في معناه الظاهر والاستناد بحازي لان دعاء الشوق  
لما دعا صا برح وسميكا لدعوة فقد ثبت كونه ميمعا فاستند  
الى السماع كاستند الرد الى العافي في قوله  
اذ اردت عا في المبدع من يستعيرها على الله ان ثبت شاذ لا يقاس عليه

الاصول

والمر

والمر وجه الله لما صح عدة النفل فيه لم تكتف الى ما تكلفه  
من ان يكل ما ذهبت اليه يكون من اضافة المتفكر الى فاعلهما وقد تقرر  
في الخواص ان اذ انصبت اليه يكون فيهما مضمير يعود الى الموصوف  
فلا تصح الاضافة الا بما صح انضاف الموصوف بها نحو حسن الوجه  
حيث يصح انضاف الرجل اليه حسن لحيته وجهه بخلاف حسن الحار  
وانما صح زيد كثير الاخوال لانضافه اليه ليعتقوا بهم فكل هذا لا يصح  
بديع التامع لا يستلزم انضافه اليه لان لا اذا اريد انه مبتدع لها  
وهذا يقتضى ان يكون على ظاهره وانما ما قيل ان تقرر يقول ان  
البديع بمعنى المبتدع لا يدعي انه كذلك بل انه من قبيل المبالغة  
من باب جدة وقد اعترف به صاحب الكتاب في قوله  
وكلمه هذا اليم فقال المر فهو العزم كوجع كمو وجع ومثله هذا  
به كقوله تحتة بفتح التاء وجع كجدة واللام تارة في الحقيقة  
للمؤمر كان الجدة لكاد فغير صحيح لان قول المص في الوجه الاحمر  
من اذيع في اذ يان الاول من المزدحم وانما ذكره في السمع فليس مما  
يجوز فيه في شئ فانه من الشاذ لكن فيه استناد بحازي وهو سميكا  
**قوله** من ربحه كانه الداعي السميع تمامه يؤدقني واحكامي مجموع  
هو مطلع قصيدة لغزوين معدي كرب يكتسوق لفضالة اسمها ربحانة  
اسوها بنود ريدت الصفة ومنها  
• اذا المر تستطلع شيئا فذمة • وجاوز الى ما تستطيع  
والمراد بالداعي الشوق ويؤدقني يعني يوقظني من الارق وامس  
السمو وجوع بمعنى نيام وجدة واحكامي مجموع كمال وقوله اذ يبع  
الخ ظاهر وهو مخفرا الرخصي وهو صفة راحة على لفظ الولد  
لانه اصله ومنشؤه الحاصل بالانفعال المنزعة ذوالحال  
**قوله** فالانداع اختراع الشئ الخ فرق في شرح الاشارات بين  
الصنع والابتداع والاختراع من غير مادة ولا زمان فهو على مرتبة  
من التكوين والاحداث لان التكوين يكاد عن مادة والاحداث  
ان يكون من الشئ وجود زمان وكل واحد منهما يقابل الابتداع من وجه  
والابتداع اقدم منهما لان المادة لا يمكن ان تخلق في التكوين  
والزمان لا يمكن ان يخلق بالاحداث لا منبعا كونها متبوقين  
مادة الخوي زمان آخر المتي وكلام المص رحمه الله يقتضي فرق الاختراع  
وهو ابتداء الابداع والاختراع الذي هو غير مادة لا تسمى الاختراع  
والصنع الاختراع عن مادة وهي المنظر الذي فيه صورته كالسريع  
والخشب والتكوين ابتداء من مادة فخلعت عنها صورتها الاولى التي  
هي صورة الخوي في زمان كالاحداث لكن اورد عليه انه كيف يكون  
ايجاد السقوب لاعتر مادة وقد كانت دحانا كما صرح به في الايات

منه الفسق في  
الصنع والابتداع  
والايجاد



في الايات وكيف يكون دفعيا وقد خلقت في سنة ايام فكانه حال ذلك  
على التمثيل لما سبقت من قوله **قول** اي اراد شئنا واصل القضا  
اي القضا فصل الحكم في الشئ قولا وهو ظاهر فغلا وهو الجادة ولما  
كان ذلك يستلزم الارادة اطلو عليها فاعلم انه يستعمل معنى اليج  
وبقائه القدر بمعنى التقدير وقد يعكس ذلك قال ابن التقي  
قدس سره وقد مره وقضا وهو من يفرق بين قدر الله وقضا الله  
فيجعل القدر تقديره الامور قبل ان تقع والقضا انفاذ ذلك القدر  
وهو وجه عدم الحجة العقل وهو الصحيح لانه قد جاء في  
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم بكف مايل السقوط فاسترع  
المشي حتى جاوزه فقبل له انقصر من قضا الله فقال افر من قضا الله تعالى  
الي قد رة **فقد** جعل الله على قلوبهم وبين القضا والقد رة  
الانسان يجب ان ينو في اخيه **قول** من كان التامة الخ وهي تدل  
على معنى النافضة لانه الوجود المطلق لا يمتنع وجوده في نفسه او في غيره  
مع انها الاصل فلا يقال ان الله كما يفيض الوجود في نفسه للاشياء يفيض  
الوجود لغيره وهو انما يكون بانه يقول الله كذا وخله التمثيل  
فيه انه شتمت الحالة التي تصور من تعاقب ارادة تعالى بشئ من المكنات  
التي ان عليها قوله قضي كما مر وسرعة الجادة ايام من غير انقطاع  
ولا توقف بحالة امر الامر النافذ تصرفه في الما مور المطيع الذي لا  
يتوقف في الامتثال فاطلق على هذه الحالة ما كان يستعمل في ذلك  
من غير ان يكون هنا قول او امر فهو استعارة تمثيلية وذهب بعضهم  
الى انها استعارة حقيقية تصرفية وردة الخيرة وسما في ما فيه  
وقوله الى ان حقيقة وان التسمية الالهية جرت بانه تعالى يكون  
الاشياء بكلمة كذا ويكون الما مور هو الحاضر في العلم والما مور بهما وجود  
في الوجود وكان مراده ان اللفظ موجود حقيقة والافهم هذا الامر  
تتميزي وهو محاذ انصا و **ح** تميزه لا بداع ان هذه  
السرعة تقتضي عدم الموقف على السادة فهو كونه الولد يقتضي  
ما ذكر ما جرت به العادة وقوله نفي النوك يعني به النصيب  
والفخر يستعمل في البكا اذا الضيف الى الحرف دون الكلمة فيراد  
ذلك انقضا للفرق بين فخر الكلمة وفخر الحرف وقراءة الضيف في  
ابن عامر رحمه الله وقد ناشكك في النكا حتى جرد بعضه من  
عليه وقال انما خطا وهو سوادب والرفع على الاستلشاف  
اي فهو يكون وهو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب الزجاج  
الى عطفه على بقوله واما النصيب فقبل انه روعي فيه ظاهر اللفظ  
لصورة الامر فصب في جوابه ولو نظر الى المعنى لم يصح لان الامر  
ليس حقيقيا فلا ينصب جوابه لان سرطنا ان يتعقد منها شرط

وجزا

وجزا نحو بيني واكرمك اذ تقدر ان تاني نبي اكرمك وهذا لا يصح هذا  
اذ يصير التقدير ان يكون يكون فيضد فعلا الشرط والجزا معنى وقاملا  
ولا بد من تقابلها لئلا يكون الشئ سببا لنفسه لكن في  
للما ملة المتضمنة على التوهم واقعة في كلامهم وقال ابن مالك  
رحمة الله ان التامسبة قد تضمن بعد انما لا فادتها المتضمن  
وقد قالت العرب انما هي صرية من الابد فتخط ظهره بنصب  
تخطم ولكن ان تقول انما تصيبه منصوب في جواب الامر والاختار  
فيه المذكور مردود لان المراد ان يكون في علم الله و ارادته  
يكون في الخارج كقوله صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرة الى الله  
ورسوله فمجرة الى الله ورسوله اي من كانت هجرة عملا ونية فيصير  
نوايبا وقبولا وكون الامر غير الحقيقي لا ينصب في جوابه ممنوع  
فان كان بلفظ كاذب النك من المفسرين فظاهر ولكنه حجاز عن  
سرعة التكوين كما مر في كونه اقدرة وان لم يعتبر ذلك فهو حجاز عن  
ارادة سرعة التكوين فيكون استعارة تنعمية يترتب عليها موجو  
سريعا فالتقدير ان يرد سرعة وجود شئ يوجد في الحال  
فالتقارير ظاهر ومنه تعلم ان هذه المذهب الى التمثيل له وجه  
خلاف المنة ردة شمر بين السبب في غلطا الكفة في نسبة الولد  
بانه في لسانهم الاب مشترك بين المبدأ الموجد ومعناه المعروف  
وهذا المختص من كلام الامام رحمه الله **قول** اي جعله الشركين الخ  
ففي العلم عنهم على حقيقة وعلى الثاني لظاهرهم او لعدم علمهم بحقيقة  
والمفسر الاول منقول عن قتادة والسيد في الثاني عن ابن عباس  
يعني ان الله عنهما ولذا لم يزل المص رحمه الله جعله المشركين واهل  
الكتاب ومجاهلهم لغلبة الجهل في اهل الشرك والظاهر في  
اهل الكتاب قافضة وقوله في الاشارة الى ان لولا هذا التخصيص  
وقد تكون حرف استفتاح يحولوا فضل الله والكلام معهم امنا  
بالذات او بالذات الوحي وهو استنكار منهم بعد ان انفسهم كالملايكة  
والانبياء والملايكة والانبياء عليهم الصلاة والسلام وما بعد انكار  
ووجودهم واهل ظاهر وقوله في الثاني وجوده في نسبة لان وقوله  
كذلك لم يقتضه الكلام في توجيه الجمع بين كمنى التشبيه و اراد الله  
تعالى لولا انكلمنا الله وهما المستطيع فظهر طلب لانية والحقبة في قوله  
التشديد شاذة وهي قناعة في حقوة و ابن ابي شحاق قال الذي الى رحمه  
الله وذلك غير جائز لانهما فعل حاضر والتأني في المراد تشديد انما  
يجوز في المضارع فتدغم اما الماضي فلا وقال الشريف انه جعله  
على المضارع فزادها واهل هذا المقدم لا يستدفع الاستحسان ولذا قال  
السفاسي قراة تشابهت باذ غام القاء فيها وليس في الماضي بان تبقى

رأى على الخطيب



أحد منكم ما وجدتم من الخبري ومجهت على أن أصلها من أمثلة  
نشا منكم فادغم القاف في القاف واجعلت من الوصل في  
أدراج الفاري الفرافة ظن السامع أن قاء البقرة هي قاء الفعل  
فتوهم أنه قرأ نشأ بهت ولا يظن بارت إلى إسقاط الثامن الفصل  
على الله الأدغم لأنه راسل في علم الخو لحد من عن اصحابه ولي  
انتهى قلت **قوله** ماله إلى مخطئة الراوي دون الفاري **قوله** يطلب  
المحقق ويؤفونك الحقايق في الكشف لقوم يصفون فيؤفونك  
أفها آيات بحج الاعتراف بها والأذعان لها والاكتمال بها عن غيرها  
قال الخريفة يعني لقوم يؤفونك اتقيا تصادرا عن الانصاف  
ليكون أذعاننا وقبولنا وقبولنا فيكون إيماننا لا محذور الاكتمال  
بدون أذعاننا وقبولنا بل مع إيماننا واشتغالنا ليس بإمكانه بل كماله  
ليس بإمكاننا والظاهر من قوله ليس مراده من هذا التناوب بل  
أن الموقر لا يحتاج إلى التبيين ولذا أوله المص رحمه الله بأن  
المزاد الظالمين للمحقق أو الواقفون على الحقايق في غير هذا  
وفعل الله فسر به بالامتنان المستفاد من الانصاف لأن القوم  
كانوا أمكانهم وكانوا متوقفين لا محذور أصناف فعلى هذا الاتفاق  
حقن في وعلى الأول من وجهي المصرح محال ولا إشارة المذكورة تؤخذ  
من الكتاب والتعريض وقوله ملتبس إشارة إلى أن الظاهر مستقر  
ويعجز ففسلفه نازكنا وبشرنا ونذكر أحوال من الكوف وحوز  
كوف من الخو ونذكر معنى من در بلا كلام وهذا مما يزيد كون  
تدريج بمعنى مندرج كفته هنا قد يقال مشوعة المشاكلة فاقبل  
**قوله** ما علمتم يومئذ من هذا كلفة لتسليمه للمحقق صلى الله عليه  
وأما الفرافة من النفي ففيه ما عظم الانشغال على الخير فاستلذ  
خبر معنى إذ المراد ليست مكلفا بخبر من الاله اذ هو قبل الامر  
بالفعل ونحوه أو عظم على مقدم أي فيشر واندر وأما قوله  
ففي الرسول الله صلى الله عليه وسلم فنبع فيه قول الكشف أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال كنت شعري ما فعلت بواي فنهى عن السؤال  
قال المصطفى أي ما فعلت بما وفي الحديث يا أبا عبد الله ما فعلت  
ما فعلت أي في شيء فاقبلة آخر فلو قيل ما فعلت بالخير لم يكن  
في الإهتمام به ذلك وقال المص رحمه الله لولا أن الله لم يخلق في غير هذا  
قبل ونحوه فانه لم يرد في ذلك إلا بشر صنفه لا يستكاد فلا  
يقول عليه والذي يطلع به إلى الآية في كقار أهل الكتاب كالألق  
الشائفة علمها والفقهاء لها وقد ورد في الأثر وإن كان صنفها  
أن الله لا يخلق ما خلقه ولتعارض الخبرين فادغم في ذلك ومنعها  
قال السخاوي رحمه الله الذي يدين الله به الكف عنهما وعلى الجوز

كشف

الشيخ الفاضل

سيوطي

في الحق والما وقد لا ترم بقدر الجهد في هذا الزمان من الوعظ  
البحر عنهما وللتبسط فيه قاله مستعمل فمن أراد فافهم  
**قوله** أو تعظم بعقوبة الكفار الخ يشير إلى أن النبي عن السؤال  
فيه قد يكون كنهوت للامر المستول عنه حتى كانا الشايل لا يتعد  
على استماع حاله والمستول لا يمكن ذكره كما يكون للتبسط  
انصافا قال وعن الملوكة فلا تنسل والمتأرجح بمعنى المشتعل  
وتجبر مبتدئ مجزول **قوله** ولعلمهم قائلوا مثل ذلك الخ يعني أن  
قوله لن ترضى حكايته في كلامهم ليطابق قوله قال لك قد  
الله الخ فانه جواب طرفة لانهما قالوا ذلك لا لزعيمهم ان دينهم  
حق وعينه باطل فليجيبوا بالحق المبني أي دين الله مولى الحق ودينكم  
هو الباطل وهذا الذي هو الاسلام هو الهدى وما يدعون  
إلى الباطل ليس مدي بل هو يعلو على ابلغ وجهه لاضافة الهدى إليه  
تعالى وتأكيد به أن واعادة الهدى في الخبر على حد شعري  
يشعري وحمله نفس الهدى الصدري وتوسط ضمير الفصل  
وتعريف ضمير الفصل وتعريف الخبر وقوله لا هو بالزانية أي المخوفة  
عن الحق والمراد الباطلة **قوله** والملة ما شرع الله الخ  
الكشف الملة والطريقة سواء وهي في الأصل اسم من أمثلة  
الكتاب بمعنى أمليته كما قال الطيف ومنه طريق مملوك ملوك  
معلوم كالملة الأرضي بشر نقل إلى مصر الشرايع باعتبار أنها  
تمثلها النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ولا يختلف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام  
فيها وقتها يطابق على الباطل كالكفرية واحدة ولا يضاف إلى  
الله فلا يقال صلاة الله ولا إلى الحاد الأمة والدين يراودها  
صداق الكفة باعتبار قبول الشا موردين لانه في الفصل الطاعة  
والانقياد والاتحاد كما مر ثم قال تعالى دينا قمت ملة  
البراهيم وقد يطلق الدين على الفروع بخبر أو يضاف إلى الله  
والإلهاد واليطو أشرف مخصوصة نظرا لأصله على الله تعالى  
الاعتبار كاف في صحة الامانة ويقع على الباطل انصافا واستا  
الشرعية في المورد في الأصل وهي اسم الأحكام لمجربية المتعلقة  
بالمحاشي والمعاد سواء كانت منصوصة من الشارع أو لا كنهها  
لصحة التمسك والتمسك والتبديل يقع فيها ويطابق على الأصول  
الكلية بخبر **قوله** أي الوحي واليه الخ الوحي على الموحى به  
وهو انشأ قال في العلم بمعنى المعلوم فانه شاع فيه حتى كان  
حقيقة منقضية والمعلوم يتصرف بالمعنى دون العلم نفسه إلا أنه  
يكون محاذرا انشأ المص الخبر فاما القول بأن جميع المعلوم  
يستلزم في العلم فضعفه ظاهر وكذا القول بأن الوحي بالمعنى

خبر



المصدق وهو وان كانا اعلاما لا علمناهما متصدا بالذات  
 كالعلم والتعلم وكلمة التكلفات البارزة **قوله** ما لك  
 من الله من وحي ولا نصير هذه اللام هي الموطئة للقسمة وهي  
 تقع قبل اذ و انت الشرط وتكثر مع ان وقد تأتي مع غيرها  
 نحو لانا انتم من كتاب والسبب في اجاب القسم مع هذا ان الشرط  
 ولو اجبت الشرط هنا لو كانت الفاء لم تكن الجملة جواب القسم  
 فقوله وهو جواب ليرى يخالفه المذهب الا ان يقال مراده  
 انه جواب القسم المذكور لولا علمه به فاقامه مقامه لكنه شتم  
 في التعبير وقتل انما اشار الى انه جواب الشرط وذلك انما  
 يجوز اذا قدمت القسم بعد الشرط وقد مر ما لك جملة فعلية  
 ماضية اي ما استقر ولا تعين كونه جواب القسم لوجوب  
 الفاء وهو تعسف اذ لم يقل لاصدق من الخاء فتدبر مؤخر  
 مع اللام الموطئة وتقدم بينهما فعلية لادنى عليه **قوله** يرد  
 به مؤمن اهل الكتاب الى خصته بهم لانهم الذين اؤفوه ويؤفون  
 ويؤمنون به وفستحق التلاوة وهو منصوب على المصدرية  
 لامضافته له بصوت لفظه عن الخريف وتدبر معنا نتم والعمل  
 به وحمله خالصة لادنى لانهم لم يكونوا وقتها الا ايضا ذلك  
 بل بعد وفاء الحال بخصته لانه ليس كل من اؤفوه يتلوه  
 فالمراد بالذين المقيد بالحال مؤمنوا اهل الكتاب بحسب  
 المنطوق واؤفوك يؤمنون به خبر بلا تكلف واما اذ جعلوا  
 حيزا واؤفوك يؤمنون به جملة مستأنفة فلا بد من تخصيص  
 الموصول بالمؤمنين استغناء للامام في الخاص وهذا معنى قوله  
 على ان المراد كل اهل البيت على انه مراد منه بقرينة لا غفلة لوجه الاخبار  
 عن الامام بما هو لبعض افراده واما قوله في رواية فمكة فريد  
 من هذا اللفظ بحسب الدلالة وقيل معناه لعنه من الازالة  
 بالقتل اللفظي ومن الازالة بالاستغناء فلا يرد عليه ان قوله  
 على ان المراد كل المؤمنين من غير حاجة الى تكلف ان  
 المراد بمؤمني اهل الكتاب الذين آمنوا بكتابهم وهم التوراة  
 والانجيل وقوله المراد مؤمنوا اهل الكتاب ثانيا المراد به من  
 آمن بنبينا صلى الله عليه وسلم فانه لعنه وعذرا شتم من الذنوب  
 فانه ليس لا تكرار لفظ لا حاجة اليه لو هو انه يجوز ان يرد غير  
 وقوله دون الحرفين يشير الى ان هذا يفسد الفرض كما في الله  
 لست تروى بهم كاذب انما لم يشرى وفسد الكفر بكتابهم بخبرهم  
 لانه كفر بكتابهم وقوله كذب اشترى الكفر بالامان اي استبدل  
 اشارة الى ان فتم استعاضة مكنته وانما اشارة الى ما كثر منهم وقوله

عصام  
 خسرو

لما

لما صدر قصته لم يترك لفائدة ذكر ما فيها مع انه تقدم **قوله**  
 كلفه باولس ونواه قال الراغب ابي الشوب بلا خلق وقلوبه  
 لاختبره في خلقه من كثرة لاختبار ربه وسمي التكليف بلاء  
 لانه شاق ولانه لاختبار من الله لعباده وابني يستصون لغيره  
 لحد ما تعرف حاله والوفوف على ما يحتمل من امره والثاني ظهور  
 جوده وروادته وما قصد الامتثال وما يقصد به لعله  
 واذا قيل ابتلاه الله فالمراد اظهره جوده وروادته لا التعرف  
 لانه لا يخفى عليه خافية وفي الكتاب لاختبره باولس ونواه  
 واختباره عبارة عن تمكنه من اختبار احد الامرين ما يريد  
 الله وما يشيئ منه العبد كانه في كل محنة ما يكون منه  
 حتى يجازيه على حسب ذلك قال العلامة لعلنا الله عباده لا  
 يكون بطريق الحقيقة لان الاختبار حقيقة انما يصح فيمن خفي  
 عليه الغوايب بل هو مجاز عن طريق التمثيل شبه حال الله والعباد  
 في تمكنه من الامرين والطاعة والمعصية وازالة الطاعة منه  
 بحال المختبر المختبر بقرينة عن ما لا يختار وما في قوله  
 يكون استغناء منه وفي الامتحان معنى العلم اي بمحنة لتعلم اي  
 شيء يفعل انتهى **وقوله** ان مراده التكليف ايضا لكنه بطريق  
 الاستعارة التمثيلية وكلام الراغب ليعلم بانها مجاز باعتبار اطلاق  
 على ما هو الغاية منه واشار الى ان يعلم ويشعر بمعنى ليرتبه على  
 الاختبار فلهذا يعلق كاسيا في سورة بقران المصير ربه الله تعالى  
 خالفهم وذهب الى ان حقيقة التكليف وتكره تكلف العباد  
 لما استلزم الاختبار فلو انما استلزم ذلك وهذا الوجه له  
 لان اهل اللغة صرحوا فاطمة بان معناه الاختبار والاستعمال  
 ليشهد له شهادته بقرينة وكما يقال لحد ان يرا في الاختبار  
 اعلم منه او يبارك له واما قول في سورة بقران في عاملة معاملة  
 المختبر فسياتي الكلام فيه وقوله احد المتقدمين يعني اما في اللفظ  
 حقيقة او كما نحو اعد لواهلوا وفي الرتبة كالفعل المؤخر وهو  
 ظاهر وقوله الزمخشري وما يشيئ منه العبد اعترافا خفي ولذا  
 ترك المصنف ربه الله **قوله** والكلمات قد تظنون على المعلق فكلمنا  
 فمرت الى اصل معنى الكلمة اللفظ المفرد ويستعمل في الجملة المفيدة  
 ايضا ونطلق على معاني ذلك لما يترك اللفظ والمعنى من الخلاف  
 وقد فسر به قوله تعالى قل لو كان الجرم من الكلمات ربي كما  
 سياتي **قوله** فمرت بالخصال الثلاثين لانه هذه الثلاث هي خصالها  
 في الكتاب عشر منها في سورة بقران وعشر في سورة الاحزاب وعشر  
 في سورة المؤمنين وسال سليل وانه براءة التائبون العابدون

مجمع  
 عدد الكلمات وعدد السور  
 المذكورة فيها



الخالدون الشاؤون الزاكفون الزاكفون الساجدون بالبروف  
 والمناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وأية المؤمنين قد  
 افهم المؤمنين الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم من  
 اللغو مأمون والذين هم في الزكاة فاعلموا والذين هم في  
 خافضون الاعلى والذين هم في ما ملكك ايمانهم فانهم غير مأمونين  
 فمن ابغى وابتغى فاولئك هم العادون والذين هم في ما انما انهم  
 وعهدهم راعون والذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم في  
 ان المؤمنين والمؤمنات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين  
 والقانتات والصادقات والصادقات والصابرات والصابرات  
 والخاصة والخاصات والمنفذة والمنفذة والقانتات والصابرات  
 والصابرات والحافظين خاشعون والحافظات والذات كبرت العباد  
 والذات كبرت والذين هم في ما لا اله الا الله على صلاتهم  
 ذاكفون والذين هم في ما لا اله الا الله على صلاتهم  
 يسومون والذين هم في ما لا اله الا الله على صلاتهم  
 ايمانهم فانهم غير مأمونين فمن ابغى وابتغى فاولئك  
 هم العادون والذين هم في ما انما انهم وعهدهم راعون  
 يسومون والذين هم في ما لا اله الا الله على صلاتهم  
 الثلاث ست وثلاثون اية وهي التوبة والعبادة والجهاد والسياسة  
 والركوع والسجود والامتناع بالمعروف والنهي عن المنكر وحفظ حدود  
 الله والصلاة والخشوع وترك اللغو والزكاة وحفظ الفرج وحفظ  
 الامانة وحفظ العهد والحفاظ على الصلاة والسلام والامانة  
 والقنوت والصدقة والصوم وحفظ الفرج وكثرة ذكر الله ومداد  
 الصلاة واعطاء المساكين المحرومين والتصدق بجمع الدين والامتناع  
 من العذاب وحفظ الفرج وحفظ العهد وحفظ الامانة والقيام  
 بالشهادة والحفاظ على الصلوات وانت اذا استقطت المكر حصد  
 منه ثلاثون كما في الكشف والمصير حصاد ما فطر اليه المكرم كما  
 لا حفظ فيه مغايرات اعتبارا بغيره خافية فاستقط السورة  
 الثلاثة وخالف ما صنعوا من خشيته ولا يخفى ان كان هذا  
 ما كثر في اهل هذه الاوصاف للاختلاف ان لم يكن كذلك فالاولى  
 ترك هذه المتكلمات **قول** وبالعشر التي هي في خمس في الراس  
 فترى شعر الراس في الجائدين وقصر الشارب والستواك والمضطر  
 والاستنشاق وحسن في غيرها الخصال وحلق العانة وقص الشعر الاظفار  
 وتغسل الاظفار والاستنجاء وفي التنبيه انما كانت فرضا عليه وقوله  
 مما ساء الحج اي فسترت الكلمات بمناسك الحج وقوله وبالكواكب

متعلق

متعلق بفسترت مقتدر انصا وهجرته عليه الصلاة والسلام كانت من العزاق  
 الى الشام وقوله على انه عامله هو على الوجه المذكور لا خير لانه لم  
 يكلف به ووجه التجوز فيه ما مر وما علق الامامة وتطهير البيت  
 وما منعهما ولا وجه لما قيل ان الاولى تلحق قوله على انه عامله عن  
 هذه الالة هناك تكاليف واذ ارفع ابراهيم فالمراد بالابتلاء الاختبار  
 مجازا لانه وان صح من كانه لا يصح من الجانب الاخر فغيره عن الدنيا  
 والطلب لانه الاختبار لا يخلو عن الطلب غالبه فليس لامتام بتكميل الحق  
 واستشهاد له بقوله الذي وفي لالتنوفيت اذ الحق في ارفع  
 ابراهيم وكان الابتلاء معنى الطلب ففهم انتم لله بمعنى لطلبه  
 ويصح رجوعه لابراهيم عليه الصلاة والسلام بمعنى انه انتم مادعي  
 به واذ ارفع على التام الوجوه والاول **قول** استنبطت الرافضة  
 مناصب اذ الخ اصنافا يصيبها هو تعدد برافعة نحو ككان كذا وكذا  
 على انها مفعول به او المراد اذ ذكر الحادث اذ قال وحينئذ قالوا  
 بانها مفعول اذكر تجوز وعلى هذا الجواز قال مستنافة استنبطت اباينا  
 واما اذا فعلق ببال فتلخص حينئذ مفعولة على مجموع ما قبلها عطف  
 القصة على القصة وتجوز ان يكون معطوفا على معنى وجعله بيانا  
 على تعدد رعايته بمقدما وهو احسن مما في الكشف اذ جعله  
 بيانا على تعدد رعايته يقال وان تكلف لغيره في قوله اعطاه  
 حين اكرمته ان يكون اعطاه بيانا لاكماله فكذا قوله اني جاءك  
 حين اتلوه وفي صحته نظير وجاءك قد يتعدى بولده وقد يتعدى  
 لاثنين الاول الكاف والثاني اما **قول** والامام من يؤت به  
 الخ قيل انه اسم شبيه بالصفة كالقارورة وفي الكشف انه على رتبة  
 الاله كالارسلاني بترتيب قال البخاري هو اسم للالة فان فكلا  
 من صيغ الالة كالارسلاني والترادف قيل عليه في جعله الة نظرا لانه  
 الامام ما يؤت به والارسلاني يؤت به فاما مفعولان ومفعول  
 الفاعل ليس بالالة لان الاله هو الواسطة بين الفاعل والمفعول  
 في وصول اثره اليه ولو كان المفعول الة لكان الفاعل الاله وليس فليس  
 وفي المستقبل اسم لالة ما يعمل وما اشتق من فعل استعان به في ذلك  
 الفعل وصيغة المظروعة مفعول ومفعول ومالك الحق به انما سماعي كما  
 في الزمان والمكان ومما يصح من السيم والعين نحو سعط لم يذهبوا  
 به مذهب الفعل ولكنها جعلت اسما لها في الاوتمة ومنهم من جعل  
 فعالا بالسر كالعباد والكتاب وامثالها منه اتقي وقوله واما مامة  
 عاممة لان الاله اعلم انما يحال تعريف الناس على الاستغراق لكون  
 جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام بعد ما مورون باتباعه فيه  
 نظر لمنع ما بعد من الشرايع لما قبلها كشرعية نبينا صلى الله عليه وسلم

بملوان



وشريعة موسى عليه الصلاة والسلام فلو حمل على الجبر لم يرد هذا فكذلك  
 مراده انهم ما مورون بانواعه في العقائد وما نضاهيها كما قيل لبيبا  
 صلي الله عليه وسلم انبع ملة ابراهيم **قول** عطف على الكاف لانه قيل في  
 ان الحار والمجور لا يصح مضافا اليه فكيف يعطف عليه وان العطف  
 على الضمير كيف يصح بدون اعادة الجار وان عطف يكون المعطوف  
 مقول قابل للخرود فحق الاولين بان الاضافة اللفظية في تقدير  
 الانفصال ومن ذريتي في معنى يعرض ذريتي وكأنه قال وجعل بعض  
 ذريتي وهو صحيح والثالث بانه عطف تلغيني كما يقال ساكر منك فتقول  
 وزيدا الخ وتكرم زيدا وتريد تلغينه ذلك وتزجعله بتقدير  
 امر الخ وجعل يعرض ذريتي اخترازا عن صورة الامر ودلالة على انه  
 كانه واقعا للشيء وهذا الكثرة وقع في كلام ابي حيان رحمه الله اذ قال  
 انه لا يمتنع عطف العزمية والذي يقتضيه المعنى ان يكون من ذريتي  
 متعلقا بمحذوف الخ وجعل من ذريتي اما ما لا نه فهم من اني جعل  
 الاختصاص به وقيل ان التلغين يقتضي ان يقال ومن ذريتيك اذ لو  
 ضم مع قوله الخ جعل عطفك لم يقل ومن ذريتي وفي الكشف امثلة لجعل  
 بعض ذريتي كانه عدل عنه لوجه من المبالغة جعله من تمتة  
 كلام المتكلم كانه محقق مثل المعطوف عليه وجعل نفسه كالنايب  
 عن المتكلم فيه مع ما في العدد من لفظ الامر من المبالغة في الشدة  
 ومن مرعاة الادب في التقادير من ضرورة الامر وفيه من الاختصار  
 الواقع متوقفا ما يروق كل ناظر وفي الخواشي عن المص رحمه الله انه لعطف  
 التلغين وعند في قوله ومن كره فامتنعه قليلا انه عطف تلغين  
 وقال راضيت لادب في الاول نقاد بآعن جعله تعالى شانه ملقا  
 وحاصله انه في الحقيقة محمول المقدر والتقدير جعلني اما ما وجعل  
 من ذريتي اتمية محذوف فذلك واوهما انه معطوف على ما قبله لما ذكر  
 من النكت فلا يرد عليه حينئذ شيء من التشبيه السابقة وقد ذكره  
 للسبيل الاسنوي وغيره في اصوله فقال الواهل يتركب الكلام من كلمات  
 متكلمين اجاره بعضهم ومنعه للجمهور والالزام ان من قال امرا في  
 فقال اخر طالق ينيح به الطلاق ولا قاي له واو لو الكلام من قال يصح  
 بان كلامهما يصح في كلامه ما ذكره الاخر في منعه المقام فاما كلامان  
 ولكن نبيها كلاما واحدا على التسمي شراهم ذكره وان التلغين ورد  
 بالواو وغيرها من الحروف وان وقع في الاستثنا كما في الحديث ان الله  
 حرم بغير الحزم قالوا الا اذخر يا رسول الله ذكره الكرماني في شرح البخاري  
 وقال انه استثنى تلغيني فان قلت **قول** تقدم ان كونها اما ما عظام  
 لجميع الناس فيقتضي ان جميع ذريته كذلك او اعطف عليه وليس كذلك  
 قلت بكني في العطف الاشتراك في اصل المعنى وقيل بكني بقولنا في حق

سعد  
 مطلب  
 العطف التلغيني  
 عظام

بنينا

بنينا صلى الله عليه وسلم فتأمل قال المختار ويحتمل ان يريد بقوله  
 ومن ذريتي منسأ لانه تعريفية هل يكون من ذريته ام لا فقلت  
 تعالى في جوابه لا يبال الخ وتوفي ذلك معنيين انه سيجعل ذلك  
 امتاعا وحبه تعريفية مسأله ان يعرفه اياه واما على وجه طبايته  
 لا مسأله لذريته انتهى **قول** سأل الذريته مثل الرجل الامثلها الاولاد  
 الصغار ثم عمت الكبار والصغار الولد وغيره وقيل انها تشمل  
 الاب القوله تعالى اننا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون يعني نوحا  
 وابناءه والصحيح خلافه وفيها ثلاث لغات ضم المال وكسرها وفتحها  
 وسما قرى وفي اشتقاقها اقوال فقيل من ذروت وقيل من ذريت  
 وقيل من ذرا وقيل من الذرفان كانت من ذروت فاصلا من ذرو  
 فعوله بواو من زامد في ولا ما الكلمة قلبت الثانية ثانيا فقلت  
 الاولى ميا بالاغلا لانه كذا المعروف فوزنها اما فعوله واملا ذرو  
 فاعلنت او فعيلة فاصلا من ذريته فاذغمت فان كانت ميموزة فوزنها  
 فعلة قلبت الميم ياء واذغمت وان كانت من الذر بالشدة ياء فقلت  
 فعلة والياء للثنية وضم اوله كما قالوا دهرى ولغيره النسب كهرية  
 او فعلة واملا من ذريته فقلت الاولى اما الثانية ياء هربا من  
 نقل التكرير كما قالوا في فطننت فطننت وفي فطننت فطننت او  
 فعوله واملا من ذرو فقلت الثانية واعلت كما ستر وقسر عليه  
 كاللفظ والكسر **قول** لاجابه المثلث هذا يقتضي تقدير جعل  
 في الكلام والافليس فيه ما يدل على الطلب وقوله وانما لو كانت الامامة  
 والامامة شاملة للنبوة والخلافة والقضاء والامامة المعروفة  
 وهي كلها مرادة على ما قال المختار وادخل فيها والشمادة ورواية  
 الحديث والتدريس لانه غير مؤتمنين على الاحكام قال ومن نصب  
 نفسه في هذا المنتصب وهو فاسق لم يلزم الناس اتباعه ولا طاعته  
 وهو يد على ان الفاسق لا يكون حاكما وان حاكمه لا يستفد اذا ولي  
 وانه لا يقدم للصلاة لكن قدم واقتردي به صح ولا فرق عند المجتعية  
 بين القائم بالخليفة في ان شرط كل واحد منهما العدالة وان الفاسق  
 لا يكون خليفة ولا حاكما ومذهب فيه معروف وما نقل عنه خلافه  
 كذب عليه وقد اطال في تفصيله وقيل اتفق الجمهور من الفقهاء والمكلمين  
 على ان الفاسق لا يصلح للامامة ابتداء وان اختلف انه لا يصلح لها ابتداء  
 حيث لا يعزل بغيرها من الفسق وقال الغرير وجه دلالة الامامة  
 على ان الظاهر لا يصلح للامامة والخلافة ابتداء ظاهرا واما انه لا يصلح  
 لذلك بحيث تمنعكم الظل فلا قال وفيها شك من وجهين اما اوله الاولاد  
 وجه دلالتها اما ان تستفاد من منطوق النص او دلالتها والقياس  
 لا يستدل به الاول لما عرفت ان المراد بالامامة النبوة فلا ينافي



منطوق الخلاف ولا الى الثاني لان اقل مرتبة المساواة وهي مفقودة  
هنا اذ لا يكون من عصمة النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى عصمة الادنى  
منه ولا الى الثالث اذ لا جامع بينهما واما الثاني فلان وجهه  
الائنة على ان الظالم لا يصح الامانة والخلاف ثابت اذ وان كان  
ظاهرا في ذلك ينبغي ان يكون ظاهرا ايضا في الانعزال بطريقا  
الفسق اذ لا وجه له في الظاهر المتكافاة بين وصفي الامانة والظلم  
فالمخرج بينهما محال ابتداء ونهاية **قوله** عن الثاني بان المتكافاة  
في الامانة تقتضي المتكافاة في النفاق لان السد فاستل من الدفع ويشهد  
لك ان تحلا لو قال لا مرة محمولة على النسب ولو لم تكن المسألة  
هذه ينبغي ان يجزلة لكل حجة ولو قال لزوجه الموصوفة بذلك  
لم يرتفع النكاح لكن ان امتنع عليه بغيره القاضى بينهما **القول**  
ما ذكره الخزي بسطوطه من الشك في ظاهره من المنطوق لانه قال  
امامنا ولم يقل نيتا وخوفه ليكمل كل من يقتدى به فكل من الخزي لا يبار  
عليه برزقته **قوله** وفيه دليل على عصمة الانبياء على الصلاة  
والسلام عن الكتابين وصحة الدلالة ان المعنى لا يصح عهدي الى الظاهر  
فهو حال الوصول اليه من غير ظالم او كونه كذلك مانع منه فلا فرق بينه  
وبين ما قبله والظلم اذا اطلق ينصرف الى الكتابين فلا يقال انه انما  
يكاد عليه اذا كان الفسق نوعا من الظلم ولم يكن المعنى ولكن انه لا يقال  
عندي الظالم من صفة امواظ المير اذ لو كان كذلك فالظالم لم يزل  
قائما لم يبق ظالم الا كقوله في كتاب الامانة ابو بكر وعمر وعثمان  
مع سبق الكفر في كامل وقوله في الفاسق الخ اي ابتداء على ما مر  
وقوله في المعنى ظاهر لكن مقتضى نفسه بالخذ في بعض الكتب  
اللفظة يشهد الى الغفلة فيكون غيره معقوبا **قوله** غلب عليها الخ  
جعلها بالغلبة في الزمة اللام اذ الامانة ولو جعل التعريف  
للمعنى **قوله** سرحا يثوب الخ يعني ان الزائر ينوب بنبولون اليه  
بايمانهم اي انفسهم او بامثالهم واشياهم من ومن يقوم  
مقام انفسهم لظهور ان الزائر ينوب بل في ثواب  
لكن مع استعاضة الكل لا تحادهم في القصد والناس للجلس  
والدلالة لانه على ان كل فرد يور فضلا عن الثوب وما يقال  
ان المترادف بالاعيان لا يشك ان حلال القمار على الكاملين اوقات  
المترادف بالثوب القصد على ما هو مقتضى الديانة فتعسف  
ولكن ان تقول انه تمثل قولهم فلا ترجع الناس يعني ان  
تكون ان ترجع ويلجأ اليه ولا تكلف فيه وان كان من الثواب  
فلا اشكال وقراء الا عشر وصلاها بها بالجمع بين قول تعدد  
الرجوع من ثوابه فقد دمجها اوقات كل جزء منه مشابه وهذا

واحد

او

او صح وقيل انه باعتبار تعدد الامانات وهو يقتضي ان يصح التعبير  
عن غلام جماعة بالملوكين ولا يعرف وفيه نظرون قد مر عن  
الانصاف ان صيغة الجمع تدل على زيادة المعنى والوصف دون  
الافراد كفواهم ومغلبهم وقاؤه لتأنيث النقطة او المسألة  
وهو انهم مكان وجوه في المصداق وسمع مثبات بمعنى مشابهة  
**قوله** ولو منع آمن لم قال الخزي فان قيل هذا القدر كاف  
فيما قصد من كون امنا بمعنى موضع آمن فلم يمت اليه ويحط  
الخ قلنا هو بيان لو لم يكن امنا كانه قال لان الله يشكون  
فيه فلا يتخطفون ولا له الخافي بيا ويال الله فلا يتضرر له قلنا  
الظاهر ان ما حوله مما هو اقرب الاماكن بحرف فامنه مؤهبة  
وحماية الحق لا لعدم العناية وعلى مذهب الجنيفة رحمه الله  
وجهه ظاهر ووصفه بامن اسم فاعل محاذ لان الامر هو الساكن  
والمتنحي وكذا ما في الانصاف لعل معناه او جعل كانه نفس الامر  
اما اذا حذف المضاف الى موضع آمن فلا محذور وقول الخزي  
ما قبله اي يزيله ويحذفه غير حقوق العباد والحقوق المالية كالكرامة  
**قوله** على ارادة القول الخ اي قلنا الخلد وهو معطوف على محلا  
وهو معطوف على اذكر المقدر عاملا اذ وقوله او اعترض معطوف  
على مضمر تقديره ثوبوا بالثا المثلثة اي ارجعوا وهو مأخوذ من قوله  
او اعترض معطوف على محلا فيكون مثابه اعترض عليه بانه لا حاجة  
الى تقدير المعطوف عليه لان الواو تكون اعتراضية كما في قوله  
• بان الثمانين وكلغنها • قد اخرجت معنى ان جماد  
وجهه بانه قد مره ليناسب ما قبله ويكتسب معه لان الجملة التي  
تقويها اعترضت فيه وتؤكد به كطهر ذلك ايضا الحناذ المقام  
مضمر انما يكون بعد الجوع وفيه تأمل وعلى فاة الامر فالحطاب  
لهذه الامانة لا غير من ذلك سبب النزول الخي وليس ينبغي ان يعلل  
حتى يرد الاعتراض على تخصيصه قتل ولا يخفى ان عطف قوله وعهدنا  
على محلا البيت يستدعي حقل واتحادا معتزلة ويدفع كونها معطوف  
على فاصب اذ وكون الامر استحيائي صحيح عليه **قوله** ومقام انراهم  
الخ المقام بالفق موضع القيام وهو الخبر الذي قام عليه وكان اذا  
وطية سكين ويصير كالطين محجلة له ونطاق على المحال الذي فيه  
الخبر توسعا وموضع الذي هو فيه الا ان كان قيامه عليه  
وقت دعائه ووقت رفعه بناء البيت فقوله والموضع بيان لوجه  
تسميته مقام او رفع بصيغة الماضي معطوف على قائم ومحذوف  
بعض النسخ رفع بصيغة المصدا عطف على الخ قيل كانه لاحظ انه  
لم يكن لا تراهم عليه الصلاة والسلام موضع معين وليس هذا



وجهه بل وجهه انه لو عطف ما ضاع على قام اقتضى انه قام عليه في وضعه  
 لان لرفع البناء مع انه بعيد عن حاديط الكعبة لا يري بالمشاهدة فيحتاج  
 الى ان يحتمل قوله والموضع لبيان المعنى الشافي الذي يطلو عليه المقام  
 وتعلق حين باشر قاتل وقوله دوي الى دوا من مرد وية عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما وقوله لما روي جابر بن عبد الله عنه اخرجه مناهم وهي إحدى  
 موافقاتها لوجي المشورة وقوله في وجوبها ما اى وكفى الطواني وقوله  
 والخاف مصلح الى فهو ما خوذ من الصلاة بمعنى الدعاء وقوله مقامه  
 المؤسوس به اكثر المعروف به فالمقام مجاز عن الحال المنسوب اليه وكذا  
 المصلى بمعنى القبلة مجاز عن الحال الذي يتوجه اليه في الصلاة بعلاقة  
 القرب والمجاورة **قوله** امر فاهما الى العزاد يكون بمعنى الوصية ويجوز  
 به عن الامر فلا يقال انه لا ينبغي حينئذ ان يعدي بالي ولا حاجة الى  
 التضمن وحمله بمعنى الوحي وقوله بان ظهر انشائه الى ان الحار محذوف  
 على القياس المعروف او هي مفسرة لتقدم ما تضمن معنى القول  
 دون حروفه وهي العزاد او هي شرطها واما دخولها على الامر فنفه  
 خلاف مشهور ومنهم من قد بان قلنا لتكون واحدة على الخبر فقد بزا  
 والطهارة لعدم من الحسنة والمعنوية **قوله** يريد المبالغة او المكان يعني  
 ان الاشارة ان كانت الى ما هو ببلد حال الانشائية فالمشور الامر وذكر  
 السلك توطن له وان كانت المكان فتكون المشور بالدينه وامنه  
 واول امنا بوجهين ان يكون بمعنى النسبة اى صاحب امن لمن فيه  
 او انما استناد مجازي والاصل المبالغة فاستند ما للمحال المحال لان  
 الامر والخوف من صفات العقلاء **قوله** عطف على من امن الى قال  
 الخبرير هو عطف تلتين كانه قال قال وارزق من كثر ايضا فانه محل  
 وما ذكر من ان المعنى وارزق بلفظ المتكلم تقرير للمعنى لا نقد بلفظ  
 والذي يقتضيه النظر الصائب ان يكون هذا عطفا على محذوف  
 اي وارزق من كثر بلفظ الخبر واجعلني اماما وبعض ذريتي  
 بلفظ الامر فيصير التناسب ويكون المعطوف والمعطوف عليه مقول  
 واحد انتهى وهذا يخالف ما سلفه في قوله الى جاءك لكن الاول  
 تقرير لكلام المحم رحمه الله وهذا بيان المخنار فلهذا لا يقول  
 بالعطف التلقيني وقد مر تحقيقه على احسن الوجوه وقوله قاس ابراهيم  
 عليا الصلاة والسلام الرزق الى تنبع فيه صاحب الكشاف والاحسن ان  
 يقال انه تعالى لما قال لا يكال عذابي الظالمين ليعرفوا انهم  
 عليا الصلاة والسلام من الدعا لمن ليس من صنياعه فارشده الله  
 الى كرمه الشامل **قوله** او مستدامتضمن معنى الشرط الى هذا المحمل  
 ان يري انه مقصود تضمن معنى حروف الشرط كان وجمله فاستعمل  
 جواب الشرط واما تقديرنا فيه فلا حاجة اليه لان ابن الحاجب لم

على ان المصارع في الجذرايمع اقترانه بالفاء لان يكون استحسانا فنقول  
 الخبرير قد مره ليعلم الفاعل مجرور لما كانت الفاعلية بالشيء  
 والكفر لا يطلع لشيء من المشيخ اشاروا الى توجيهه بانه ههنا التين  
 سببا للتشبيح بل لقلنا او للمتنع الذي هو مكنى للعذاب والى هذا  
 اشار في الكشاف فنقول يجوز ان يكون مبتدأ مستغنى عن الشرط  
 وقوله فامنه محوابة او ومن كثر فاما المستغنى فامنه فلا يرد  
 ما قيل هو في التعليل بشرطه ولا اعتذارا به ذكره بالفاء ايحاء  
 الى انه من موافق الفاء لكن الى يشتمل لئلا يري الربوبي غير وارد وهو  
 منصوب بمعنى محض وموافقا لما بالباء **قوله** اعد للزلة لزم المضطر  
 كذا في الكشاف وقال الطيبي انه استغارة شبه حال الكافر الذي  
 اذا رزق قليلا التهمه التي استنداه بها قتلنا قتلنا قتلنا الى ما  
 يهلكه بحال من لا يملك الاستنجاع مما اضطر اليه فاستعمل في  
 المشبه مما استعمل في المشبه وقيل انه قال في الاساس لزمه  
 بهذا فرق به والعقود من المجاز لزمه الى كذا اضطر اليه بمكدا  
 لفظه لان ما في الكتاب تكلف لاحاطة اليه وفيه نظر لان الكافر  
 ليس مضطرا الى العذاب اذ يمكنه الاسلام فهو مجاز عن كون العذاب  
 واقعا وقوعا محققا حتى كانه مربوط به وما في الاساس شي لمحرر  
 وقيل لا مفسر مضطر مقدم اى متمقا قتلنا او المشراد زمانا قليلا  
 فهو ظرف **قوله** وقري بلفظ الامر من الاستنجاع واضطر امر  
 بفتح التاء كما هو في خوشه وهذه القراءة منقولة عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما وكونه على هذه القراءة من دعاء ابراهيم على التمهكته وم  
 مردوي عن السلف كما اخرجه ابن ابي حاتم وقال ابن جني حسن  
 اعادة قال لطول الكلام وللاستقالات من دعاء قوم الى دعاء اخرين  
 ويحتمل ان يكون ضمير قال له في قوله فامنه فامنه وارزق خطايا  
 لنفسه على طريق الخبرير ولم يثبت اليه المعراج الله للبعد  
**قوله** بادغام الضاد وهو منيع هذا ما يتبع فيه الزمخشري  
 وليس بصواب فان هذه الحروف ادخلت في غير هذا فادغم ابو عمرو  
 الزا في اللام في لغزكم والصاد في الشين في لغز شانهم والشين في  
 الشين في العرش سبلا وادغم الكسائي الفاء في البا في خشفهم والذي  
 قاله سيبويه انه هو الاكثر اصل اضطر اضطر فايدلت الباطل  
 كابن في العرف ومنه متبني للجهول وستغن معنى منبت الامانة  
 والمقصود من الهمم محذوف والجملة للتدليل معترضة في الامر لئلا  
 يالزم عطف الانشائي الخبر **قوله** حكاية حال ماضية الى لان الترفع  
 معنى وانقضى قال ابو حنيفة رحمه الله وفيه نظر لان اذا تحللت النمل  
 المصطفى ولا وجه له لعله مانعا من الحكاية فتأمل والقاعد فجرت



محمدي الجوامد ولذا لم نجد في مؤلفاتنا في الثانية مجاز من القعود  
صحة القيام كما قاله الراغب ومنه قعودك الله في الدنيا لا يعني  
ادامك الله وثبتك وهو دعاء استعمله العرب في القسم وهو  
مصدر منصوب على انه مفعول مطلق لا مفعول به وان ذهب  
التي يقض النجاة وقول الزمخشري سالت الله ان يقعدك ليحضر  
به لكنه صرح بخلافه في المفضل وهو في الفناء وروي كثرها  
عن الكافي والكره الا زهري ويقال قعدك الله ومما مثل علمك  
الله بنصب الله والجلالة بعدهما ولحقة المنصب ما على المفعولية  
او البدلية وذلك لانهما مصدران كالمسرح والحسين ومعناه المراقبة  
فالتقدير اقسم بك ان تقعدك الله فالتقدير مفعولان وانما متفان كالمثل  
والمفضل ومعناه ما ادر قيت والحفيظ ومما مصدران بفتح الحاء  
التي اقسم بقعدك والله بكلمته لكن قالت الدنيا مفعولان  
يريد في الشرع اطلاقهما على الله في التذويب قال ابو عبيد بن جابر  
قعدك الله معني الله معك وانشد قعدك الله الذي انما له  
**قوله** وروى ابن النجاشي رفع لما يتوهم من ان لا سائر لا يمكن رفعه  
فاول بان رفعه محاذ غير رفعه ما علمية من البناء جعل رفعه ما علمية  
رفعها لما لا ينافيه تعلم وتذكر وانت صميم الاساس باعتبار القاعدة  
لكن في غيرنا نرى ناسا ما فاما لا تتنقل الى الارتفاع وانما المرفوع ما علمية  
فالاولى تركها فانه بالمستين الممثلة والقابض مكانية وهي نصف  
من اللين والطين وكل سائر قاعدة لما فوفقه فالمراد برفعها على هذا  
بناء ومما ففهمها والجمع على هذا ظاهر وعلى الاول لانها مرفوعة وكل حايط  
اساس في قتل الرفع بمعنى الرفع والشراف وقواعد معناه المحقق الثاني  
فهو استعارة تمثيلية للتعبير عن قواعد وقواعد معناه المحقق الثاني  
الظاهر قواعد التثبيت لكن التثبيت بعد الامام ابلغ فلذا عدل عن الاضطر  
ومن هنا استدلنا في متعلقة برفع وتبعيضية او ابتدائية حال من القواعد  
ولكن في ذكر الكل بيان للجزء في ضمته وهو مشاراد المم وحما الله لانها  
من البنائيات ولا انما صفة القواعد وقوله واستماعيل عليه الصلاة  
والسلام كان نينا ولا يخفى في تأخيرته اشارة الى ذلك قوله والجملة  
حالك وقيل انما خبر استماعيل عليه الصلاة والسلام داع وروي ذلك عن  
علي رضي الله عنه وقوله بدعاينا ولبنا انما يفرضه المقام وقيل  
الاولى فليسمع ادعانا ونعلم نياتنا **قوله** مخلصين لك انما اسم يكون بمعنى  
الطهر والنفاد ولما كانا مخلصين مستغادين او لما بان المراد الزيادة  
في ذلك او الثبات فاستدل بهذا على الموافقة وفيه نظر والاذعان في  
اللفظ معنى الانقياد واما استنعاك بمعنى الله في كلام المولدين واذا  
اريد به ذلك فنزل هو حقيقته ومجاز فيه كلام مترخلف في اهدنا الصراط

فوالفاعة

في الفاعة **وهما** زجرا برأيهما عليه الصلاة والسلام والخلاف في الجمع  
مشهور **قوله** اجعل بعزديتنا الخ فليس انما اشارة الى ان من المتبعين  
وانما في موضع المفعول الاول الذي هو مبتدأ في الاصل وجعل  
الحرف مفعول لا يقتضيه كمرمع ان بحيا الله في ربي الله يدفعه  
والا كانت لغية بقضائنا والمحتاج جمع الحق وحقا ايضا كما مرخوا  
به **قوله** ويجوز ان يكون من التبيين الخ قال النحويين ان كان  
الاستيعاب في مثل هذا الدعاء ان لا يقتصر على البعض من الذوات يجوز  
كون من التبيين ولم يقطع به لان من التبيين مع المحذور تكون ابدا  
من بقية المبتين بمنزلة صفة او حال ولم يعمد كونهما خبرا عنه  
مثل المجرس من لا وثان بمعنى هي من لا وثان ولا محض عنده سوي  
ان يقال المفعول من التبيين في وثان على التبعيد الى مفعول  
واحد وعلى ان يكون فاعلة مفعول جعل ولذا لم يجعل المم  
رحمة الله مفعولا ثانيا وان كان قد تقدم على المبتين والمفعول بين  
حرف العطف ومعطوفه بالظرف مع ما في ذلك من الخلاف لاقل العربية  
والجواز والمجوز وكان صفة للتكثرة فاما قوله انتصب على الحال **قوله**  
من رايه معنى انما وعرف فيعدي بالهمزة الى مفعولين بعد تعدي  
لواحد وفي الاصلح لا بد من الحاجب رحمه الله انه لم يثبت رايه الشيخ  
بمعنى حرفه وانما المعنى علم وانصرف وتبعدا بوحثان رحمه الله  
لكن الزمخشري ذكره في المفضل والراغب في مفرداته وهما من الشقات  
ولا عبرة بانكارهما والنسك بصفتين وتكرره العبادة فالذبح للتقرب  
والنسيان الذبيحة نسكية والمنافع مناسك قيل وقية الغاية في  
كلام المص رحمه الله ليس في العنة وليس كذلك فانه ذكره الراغب رحمه الله  
**قوله** وفنيها كما في بعض النسخ الخ زيادة تغيير وتغيير فنيها لم يخش  
وليس كما ينبغي لانها من القواعد المتواترة وقد شتبه في المفضل  
فمما مثل معاملة فنيها من اسكانه للتخفيف ولما كان التفضل هو المستعمل  
والاصول من فنيها شتبه بالاصول وقد استعملته القريب لك قال  
ابن الاثير اذ اؤده عند الله ملاوها من مائة ومائة ان القوم قد ظلموا  
والاصول شتبه بالمركبة حتى **قوله** استنابة له وتبينها لما كانت  
التوبة تقتضي الذنب وللمم معصومون على الامم قبلها وبعدها قوله  
مما ذكره هو بتقدير مضاف لوزن اطلاق اسم الاب على الذنوب كما يقال  
بني القليلة وبنيته الوجوه ظاهرة وقوله لمن تأب متعلق بالوجه  
ولما كان في غير من تأب كان او **قوله** ولم يبعث من ذنوبها الخ أي  
مرة ذنوبها معامات يكون ابن استماعيل من تراصم لهما الصلاة والسلام  
لامر ذنوبها معامات في اولاد اسحاق وابيا ورسول وقال دعوة ابراهيم  
في الحديث اقتضاه على الاعظم والافني دعوة استماعيل عليه الصلاة والسلام



اقتضاهما ان يروا من ذنوبهم كل من هذا المدعو في ذلك المقام ما دعوه  
استقامت قلوبهم للصلاة والسلام قطرها واما ابراهيم عليه الصلاة والسلام  
فلان استحقاق التبرك معه فلهذا فصدقه عامة من كان من عقبه  
لواستطاعة اسماعيل وهو تكلف قيل ويحتمل ان يكون كل من هذا ذنوبه  
فيكون سائر الانبياء دعوه ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويحمد  
صلى الله عليه وسلم لاجابة دعوه ما وقول صلى الله عليه وسلم انا دعوه  
ابراهيم من غير ذكر اسماعيل يدل على ان المجاز من الدعوه ان كان  
دعوه ابراهيم عليه الصلاة والسلام وفيه فطر وقول صلى الله عليه وسلم  
انا دعوه ابراهيم عليه الصلاة والسلام في الكلام مضاف  
مقدم اشرافه وهذا الحديث رواه الامام احمد بن حنبل  
وشارح السنن عن العرواض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ساخرهم باول اسمعيا انا دعوه ابراهيم وبنينا رافعيه ورؤيا التي التي  
رايت حين وضعني فدعوه ابراهيم عليه الصلاة والسلام في هذه الاية  
وبنينا رافعيه عليه الصلاة والسلام في قوله ومبشرا برسول يأتي من  
بعدي اسمه احمد ورؤيا امه هي التي رايت حين وضعته وقد طرحه النور  
أضأت له فظنوا بالشام فامة آمنه بنت وهب بن عبد مناف من بني  
لهزم وفي الاستدلال رؤياها ما يرفع سلامها وقول نبيهم  
اشارة الى ان المراد بالايات ايات القرآن وما بعد اشارة الى ان المراد  
بالحكمة لسلامته كبره ههنا ولما اراكم ايهما ما صح فيكون ما بعد  
ذكر الخاص بعد العام **قول** والحكمة ان المفسرين في تفسيرها اقول  
مستقار به يجمعها الكتاب والسنة فقتل من السنة وقتل القرآن وقيل  
القتل في الدين وقتل العلم والعمل وقتل كل متوابع من القول اوردت  
صحيحا من المعاد والتركيب الطاهر وذليل بالقرين وهو الذي لا يقهر  
والحكمة بمعنى الحكمة بناء على ان فعلت بمعنى فعل كما مر لا غير ذلك  
انبياء عليه الصلاة والسلام وانما الحكمة ومنه لسانه وقوله  
لست بعد اشارة الى ان الاستنباط ليس حكمة بل هو لا انك لا تستعد  
وهو اي الاستنباط عند الشيء بعيد او موعود الانكار ههنا فلا يرد ما قيل  
الاستنباط معنى يحاذي كالا انكار ولا يصح الاستنباط في معنى يحاذي  
الا ان يقال الصغائر الانكار المتيقن على الاستنباط لا على الامتناع الا انما قصد  
معنا **قول** الامتناع استنباطها والامتناع استنباطها الى حد ما حسن  
ذليله فمطوف واذلها فمفسر في اشارة الى ان مقتضى القول لا يقتضي  
اللازم فسقط بالضم معنى صار ذا معنى وهو حقيقة وقيل من معنى  
جمل ان جعل نفسه كخلفه ولم يفرمها بالتفكير لا من جعله لست لا انكار  
بشأ وقيل اهلكه واستشهد به والفرقة في الحديث متعديا من غير  
احتمال اخر وقوله في ان نفسه الحق في عجزه وتقصير بالقرين والصناد

المعجم

المجتهدين وكثير المصنفين وقصصا بمعنى تحتقر ومن جعله لا رفا قال انه منسوب  
على المنية في بلي اشياء لما تنفوه الخ لما كانت على ايجاب لما في الاستثنا  
من النفي ايجاب اشار الى انه ليس على ايجاب وماود حولها للجنة ونفي  
وهو انه لا يدخل الجنة فيه فكل اشياء لما تنفوه فكانهم قالوا  
لا يدخل الجنة غيرنا فقتل بلي يدخلها غيركم فهو رفا في الوجود والوجود  
الحاكم المخصوصة لانه المنفعة والاستقبال به وبطلان على سيد  
كل شيء نحو وجهه المزايا لانه ونفي الذات والنقص والمقصود  
انما كما قاله الراغب والمصر رحمة الله انما الى ان هذا الضميمة ان  
يكون بمعنى الذات من اطلاق الخبر الاشراف على الجميع والفضل والامتناع  
الانصاف لما في الية وقد مر وهو الاطلاق فلذا قسم المصنف ههنا  
لما في الامتناع **قول** وهو محسن في عمله الخ ليس هذا بناء على الاقتضال  
كما هو البوحبان رحمة الله فانه لتفسير في ان من لا يقبل لا يدخلها  
وقوله الذي وعد له اشارة الى انه يفضل من الله والجواب  
تكملة عند بلي والوقف عليه وان قد مر به دخل تكون هذه الجملة من الجواب  
لبيان ما له وان كان على ايضا على هذا الجواب مستقيل فلا يرد ما قاله  
المخبرين ثم ان بلي لما كانت ردة المنفي على الاول التي يقول من اسلم  
بالردة الاشياء فتطعن له وقد مر في الخبر والخوف بالاخوة لانه  
المؤمن في الدنيا بين الرحمة والخوف حتى يكثف الغطاء **قول** اي امير  
الخ في الكشاف وهذه من الغنة عظيمة لان المجال والمعلوم يقع عليه  
اسم الشيء فاذا نفي اطلاق اسم الشيء عليه فقد يؤول في تركه لا اعتداد به  
كقولهم اقل من لا شيء قال الخبر اطلاق الشيء على المجال مبنى على تفسير  
بما يتبع ان يعلم ويخبر عنه وهو المنقول عن سيبويه رحمة الله وقد  
سبق واما قوله ان المعذور والمتكبر شي بخلاف المستحيل فيجوز لحد  
وهذا ردة على صاحب الانتصاف اذ قال انما ذكره الزخشي لا يوافق  
**قول** اصل السنة والمعتزلة والوفد ما لفا والدال المهملة القوم الوافدة  
في القدامون ونحو ان كعظمتان مؤمن فتم قوم من العرب بشاري ليشي  
ينجرك من زيد بن سبأ وهذه الفتنة ذكرها ابن جرير عن ابي عباس  
بشيء انما في **قول** الموال والمحال الخ اي قالوا ذلك وهم من اهل العلم  
والكتاب ولما كانت الحال عن الفريقين وكل فريق فاصل لفعل الخبر  
ولا يقال فعلان في حالين جعل الفعل المستند الى الفريقين واحدا اليهم  
عمله في الحال والمقصود من الحال ان يجمعهم **قول** كذلك مثل ذلك  
الخ فقتل يعني ان كذلك مفعول قال ومثل قوله مفعول مطلق  
والمقصود بتسمية المفعول بالقول في المؤددة والمقصود بتشبيه القول  
بالقول في الصفة وعن مجزء الشيء والمقصود بالعبارة في الفرق  
بين الشبهتين ودفع توهم اللغو في قولهما وفي الكشف وجه اخر



وهو ان مثل صفة مصدر مقدم وكذلك حال اي قالوا قولنا مثل قولهم  
 حاروا كل ذلك المنهاج الصادر عن محمدا الموي وهذا مظهر في غير  
 القول يقول كذلك فعله مثل فعله وهو في الفارسية ايضا وتحققه  
 ان كذلك اطرد في تأكيد الامر وتحققه حتى كانه سلب عنه معنى  
 التشبيه فقول مثل قوله تعالى على مثل القولين في المؤدي في  
 وكذلك تيدل على توافقهما في الصفات والصفات وما يتبع عليهما  
 من الذم وهو دقيق وسما في تحقيقه في قوله وكذلك جعلناكم امة  
 وسطا والمعطلة تكسر الظا المشددة طائفة نفوا الصانع وجعل  
 قولهم شيئا بها قوي لانه اقيم اذ الباطل من العالم اقيم منه من الجاهل  
 وفي اعتباره وجوه مفصلة في الترتيب المذكور وقوله فان قيل ان  
 ظاهره يقال انه يريد ان دينه الان حق وليس كذلك فوجوه اعلمه  
**قوله** بين الفريقين الخ فان قلت لخصمهما بالذكور الذين  
 لا يعلمون مع ذكرهم فنبهه قلت المراد نوبيج اليهود والمضاري  
 حيث نطقوا انفسهم في سلك من لاعلم له قالوا لوجب تقدير هؤلاء  
 خاصة وانما ان لا يعتمد بالقول من غير مستند وقوله بما القيم  
 الخ في قوله الاشارة الى حكم يستمدحها التعدي في والبا كما يقال حكم  
 الحاكم في هذه الدعوى بكذا فالاول محكوم فتم في الثاني محكوم به  
 وهو محذور وقد تقدمت كما ذكر وفيه ايضا اشارة الى ان الحكم بين الفريقين  
 يقتضي ان الحكم لاحدهما الحق والآخر لاحدهما الخجله بمعنى انه بعد  
 الحكم فقامت او كذب كلامهما فهو محذور عما ذكر **قوله** فقامت كل امرين  
 الخ وحيث انبسط بهما قبله ان المضاري غطوا بيت المقدس ومثروا  
 القرب غطوا المسجد الحرام لكنه عام في كل من غطى المعابد والمدارس  
 كما في مثلنا اذ خصوص الشيب لا يمتنع العلوم فانه قيل ان المشرك  
 اظلم ممن منع مساجد الله لجيب بان المانع من ذكر الله الساعي  
 في خراب المساجد لا يكون الا كافرا متبعا لغيره الكفر لا اظلم منه في الناس  
 او المرائين المانعين الكفرة لان الكلام فيهم لكن محل كلام عموم الكافر المانع  
 ولا يجوز بالمانعين الذين نزلت فيهم الآية كما صرح بعموم المساجد منع  
 نزول الآية في مسجد خاص وقوله من شيع الصلوة اي معادتها فلما لم يبينها  
 اسم بغير وصفي بها مكانا وهي بمنزلة كدوي يمتنع على الافصح ويجوز ان  
**قوله** ثانيا في منعوا من منع الخ منكم يتعدى لمفعولين بنفسه تقول  
 منعه كذا او قد يمدح في الثاني ممن او غير ممن ثمه لخصم في اعراب  
 ان يمدح ففعل هو مفعول الثاني والختار المصروحة الله تعالى والثاني  
 انه يدل لاشتغال من مساجد والثالث انه على استغاط الجار الي من او عن  
 والرابع انه مفعول لا حله وهو متعذر لثنتين ثالثة ما مفعول اعرابها  
 او العبادة فيها وخوما ولواحد وهو ظاهر وقيل المقصود الاول

اي منع الناس مساجد الله وتسموه براهنة ان الخ قال الختير  
 وليس التقدير من جهة ان يكون فعلا لفاعل الفعل المفعول مقارنا  
 فيصح خلاف اللام لانه جازم مع ان وان بدون ذلك بل من جهة  
 ان المفعول له امتناعية يقصد به الفعل جمولا او باعتبار  
 يكون حله للاقدام على الفعل والذكر في المستقبل ليس في احد منهما  
 واسما للباعث كراهة الذكر وقد يقال ان ذكر الارادة او الذكر  
 في امثال هذه المواضع بيان للمعنى لا تحقيق انما على حد  
**قوله** قال في الكشف التحقيق ان لا حاجة الى  
 الامتناع فان الغرض هو الذي يسوق الى الفعل ذمها ويترتب عليه  
 وجوده فيكون حاصله لا يتعدى سواء كان تحصيله بالثبوت حاصل او  
 انال كما هو حاصل كقولك ضربته لتأديبه وحزبه بل يمتنع فلو  
 قيل في الاصل ارادة ان يتأقرب وفي الثاني كراهة ان يتقرب فالحيل  
 كان اظها للمعنى وكذلك اذ قلت منعته دخول الكائنة لان يتردد  
 ذلك على التامع لارادته ولو قلت منعته دخوله لان يفسد دل  
 على ان المنع كراهته ومثله قوله تعالى يبين الله لكم ان تعملوا  
 اي لا يبين ولا خلاص لا لكم الخ لاصل وازد ياده فيما بعد ما لا يمتنع اولا  
 يرد ان ان الناصبة للاستقبال ولم يكن كراهية في مفعول منع لشيء  
 في الجمل حول والعمارة وكوهما وهذا الصلة تمتد الى مفعول منع  
 انتهى والشارح المحقق اشار الى ما فيها من ان لا يجازي على مقتضى العقل  
 والقياس كونه الكلام في قبوله لاهل العربية وجريه على سائر كلامهم  
 فان مثل هذه التدقيقات وان كانت بدعيه كما هو داه الا انه لا  
 بد من مساعدة الاستعمال له والبلاغة العربية تهتم لاختصار التركيب  
 فتأمل وقوله بالهدم ناظر الى تحزيب بيت المقدس وما بعده وجعل  
 التعليل تحزيب استعاره ممكنة ومن لا يمتاز قول القشيري  
 ومن اظلم ممن خرب بالشهوات او طان العبادات وهي نفوس العباد  
 او خرب بالاشتغال بالغير او طان المشافهة **قوله** مما كان ينبغي لهم  
 ان يخلوها الخ دفع لما ينبغي من ان الله اخبر ما منهم لا يدخلونها  
 الا خافين وقتد دخلوها امنين وقد بقي في ايديهم اكثر من مائة  
 سنة لا يذخلها مسلم الا خاف حتى استخلصه السلطان صلاح الدين  
 دفعه بان معنى ما كان له الخ ما كان ينبغي لهم دخوله الا تخوف وخشية  
 من الله او انه كانا لواجب والحق هذا انهم تركوه الكفره او ما كان ذلك  
 لهم في علم الله وقضائه والمقصود وعد المؤمنين باستخلاصه  
 منهم او انه اخبرهم به النبي عن تمكنهم من الدخول منها اما وجوبا  
 ان كان النبي يخبرهم او لا ان لم يكن على اختلاف في المسئلة نقلوه  
 وقيل ان في كلام المصروحة الله ردة على الزمخشري حيث جعل الوجهة



الثاني معنى الاول فقال اي ما كان ينبغي ان يدخلوا ساجدة الله الا  
خائفين والمعنى ما كان الحق والواجب الا ذلك لو لاطل الكفر  
وعنهم وقصته **قوله** الثالث ان معنى ما كان لظفر ما كان في حكم  
الله وقصته يعني ان حكم الله انهم يصيرون تحت لا يتسلطون  
الاخافين ولو بعد حين وقد وقع وفي النسخ التي رايناها  
في علم الله بدل في حكم الله وهو يهتوم من الناس لا تقتضاه وقوع  
خلاف علمه تعالى ونسب الى الخبير لا ينبغي ان العبارة انما تنقيد بهم  
عن التحول كما في قوله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا المؤمنين  
من الفسكين والتخلفية وهو خاص بالوجه الاول وهو كله  
غير وارد اما الاول فلان ما ينبغي ان يستعمل بمعنى ما يمتنع  
ومعنى ما يجوز ومعنى ما يكون والذي في كلام الكشاف غير الذي  
في كلام المص رحمه الله والذي يفهمه اشتراك اللفظ واما قوله  
ان ما وقع في علم الله فهو فليس كما قال فان معنى حكم الله  
بذلك فضاؤه بوقوعه وهو لا يتخلف ايضا ولنا قال الامام  
يكفي تحققه في وقت ما ولا دلالة فيه على التكرار ولا الدوام  
وهذا يعني مجازا في علم الله ايضا وقال السيوطي انه تفسير ما  
عن فتاوة فكيف يقع ما قاله وكذا ما اوردوه الخ فثبت ان  
مقتضى اللفظ محسب ومنعه لانكسب ما كلف كفي به عنه قال  
الطبري في المؤمنين عن منكم من الدخول وهو ابلغ من معنى النبي  
لان الكتاب ابلغ فانك اذا قلت لصاحبك لا ينبغي اعتدك ان  
يعمل كذا على اعادة التمام للمستيد كان ابلغ من القول وقال  
المصنوع ان قوله الاخافين يدل على ان المسلمين سائرهم منهم  
منها والاشاخاف **قوله** واختلف الامم فيه الخ قال الشافعي لا  
يدخل المشرك المسجد الحرام والحرم وقال مالك رضي الله عنه لا يدخل  
ولا غير الحاجه وقال الحنفية يقول له دخول سائر المساجد  
لدخوله على النبي صلى الله عليه وآله في مسجد وما ذكر محمول على  
النبي التنزيهي او التحول المحرم بفضله **قوله** قتل وسبي او ذلة  
لا عطفه ما ولا سيما لا يجوز ان اذا القتل والسبي المحرم والذلة  
بل جزئيه للذي وهذا مع ظهوره خفي على من قال الظاهر وذلة  
وقوله بظلمهم وكفرهم صاحبو ذمت ترتيبه على قوله ومن  
اظهر الدال على الكفر كما مر وجعل المشرق والمغرب كتابا عن جميع  
الارض ومثله كثير وقوله فان منعتم له نبيك لا زينا ط الاية  
مما قبلها واورده عليه انه يقتضي انها من نعمة الكلام فتمنع  
المسجد ونحو قول ضعيف والذي وردت به الاخبار انما نزلت  
مستقلة بسبب الخلف فتميزت وايات على خمسة اوجه ذكرت

في اسباب النزول وقته نظرا لما اذا كان مستورا لها سبب كذا  
لا يمنع ذكرنا سببها لما قبلها ولفظ كبري المناسبات وسبب  
النزول **قوله** قد جعلت لكم الارض مسجدا وهكذا في الحديث  
الصحيح جعلت في الارض مسجدا وظهر ان قال القاضي عياض  
رحمه الله هذا من خصائص هذه الامة لان من قبلنا كانوا  
لا يصيرون الا في موضع يتيقنون طهارته ونحن خصصنا  
نحو انا الصلاة في جميع الارض لاما يتيقنا نجاسته وقال  
القرطبي رحمه الله هذا ما خسر الله به نبيه صلى الله عليه وآله  
وكانت الانبياء عليهم الصلاة والسلام قبل انما ايجت له الصلاة  
في موضع مخصوصه كالبيع والكتايس وقال الزركشي رحمه الله  
في كتاب المساجد الظاهر من نظرها في قرن ما قال بعض شراح  
التحاري ان المخصوص به المجموع وهو بالخصوص احد جزئيه  
وهو كون الارض طهورا واما كونها مسجدا فلم يات في اثراته  
منع منه غيره وقد كان عليه الصلاة والسلام يسجد في الارض  
ويصلي حيث اذركته الصلاة فكانه عليه الصلاة والسلام قال  
جعلت في الارض مسجدا وظهر ان جعلت لغيري مسجدا لا طهورا  
ولكن ان تقول ان غيره عليه الصلاة والسلام لم يمتنع له الصلاة  
في غير البيع والكتايس من غير ضرورة ولا يرد صلاة عيسى عليه الصلاة  
والسلام في اسفاره وقوله ان تصلوا في المسجد الحرام اقل اقصى  
ذكر الاقصى على سبيل الفرض وقد وقع بعد صلى الله عليه وآله وم فتم  
من الاخبار بالمغتنبات وقيل الا في الاقتصار على المسجد الحرام  
ولا وجه لذكر الاقصى **قوله** فحي اى مكان الخ يعني ان ايما ظرف  
لازم الظرفية وليس مفعول تولوا فيكون بمعنى اى جهة تولوا  
يكون متافيا لوجوب التوجه للقبلة فيجعل على صلاة المسافر  
على الرحلة وعلى من اشبهت عليه القبلة وان تولوا منزلا  
منزلة الارض فلا يحتاج الى حذف مفعوليه وتقدير فايها تولوا  
وجوهكم سطر المسجد الحرام والتولية الصرفة عن جهة الى اخرى  
وشتمتني على الفتح اسم الانشاده كنهناك ووجه الله اما معنى  
جهته التي ارضها التوجه اليها وامر بها وهي القبلة او بمعنى  
ذاته كما مر ان فهو حاضر مطلق على عبادته وانما اقول بذلك  
لتنزهه عن المكان والجهة وقوله باحاطة بالاشياء اى بقدرته  
او بجمته فاستاد السعة التي يحاط بها لا حاطة المذكورة وقوله  
في الاماكن كلها لربطه بما قبله **قوله** وعن ابن عمر رضي الله عنهما  
انما نزلت في صلاة المسافر على الرحلة وايضا ظرف كما في الوجه  
الذي قبله والمعنى في اى مكان فعلتم اى تولية لان خلف المفعول



به لغيره العموم لان المعنى الى جهة نوا واولا انتم مفعول به على  
ما شاع في الاستعمال كما هو هتم فانهم لم يقل به لغيره من اهل العربية  
كما صرح به الخليل وكذا في القول الاخر في انما في حق من استعملت  
عليه القبلة فيصلي الى اي جهة اذ هي اليها الجهة مائة والمقالة  
مع لزوم الامتداد وعدمها فمفصلة في الفروع والمزاد بالتدراك  
الاعتادة وكونها توطئة لتسوية القبلة ظاهرا لا باذ كان محظا  
بكل جهة فله ان يربطها ما شاء منها ويتبدل التوجه اليه  
يكون على انه ليس في جهة اذ لو كان لوجب التوجه لها وقيل  
هذا اصح الاقوال لانه اروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انها  
تزلت لما قال اليهود الخ في بعض الخواشي والضمير راجع الى الثلاثة  
استحق ذكرهم ولا تغفل ليرتبط ذكر المشركين كما قال الذين لا  
يعلمون وقراءة الجمهور بالواو وقراءة ابن عامر بزرها على الاشياء  
واستحسنوا عطفها على الجملة التي قبلها بالجد الوجوه المذكورة  
هنا وانما قال على مفهوم قوله ومن ظلم لانها استغفار مية  
انها حجة استمارة وهذا خبرني فاشارة اليها الى انها مائة  
بفعل خبرني في ظلم الذين منحوها ظلمنا وقالوا ايضا  
انخذ الله ولذا فانه الاستغفار ليس مقصودا لتحقيقه ومنه  
عالم وجهه عطف تلك الجملة على ما قبلها ايضا ولذا احسن ترك  
الواو ولو جعل من عطف الفصلة لم يحج الى تاويل كما مر والاستيفاف  
بما في كانه قيل بعد ما عرفت من فبايهم هكل النظم ضبط انهم  
استعملهم في الاثر اعلى الله ام امتد فقتل بل امتد فاجم قالوا اما  
هو اشنع من ذلك **قوله** تنزيره له من ذلك فانه يقتضي التشبيها  
لوالد حيوان يتولد من نطفة حيوان اخر والنطفة جسم يتولد  
من جسم فيلزم تشبيهه بالاجسام اولاد الا الولد يشترك  
الاب في الماهية وليشابهه ولذا قالوا من يشابه ابيه فاشابهه  
وهذا اقرب ويعينه قول المصنف بعد واما الحاجة فلان مقتضى  
التقسيم والتركيب المحتاج الى الامتداد وقيل لانه لا ينشأ  
يطلب الحاجة التي في كونه ويخلقه وسرعة الفاعل لانه  
لازم للتركيب وكل محقق في شيء سريع وقوله لا ترى الخ هذا يشعر  
بانها اذا راك ونفوس فلكية كما هو مذهب الحكماء والاولى تركت  
هذا كله وتاريخه التبريل عن امثاله والمصنف رحمه الله يركب مثله  
لخيا نا وهو من اصابة الكمال وكونه سبحانه للتزنية ظاهر كما مر  
**قوله** لما قالوا الخ اشارة الى تدبيل الاضرب الا يطاقي قال  
الخصاص في احكام الفرائد في هذه الالة على ملك الانسان لا  
ينبغي على ولد لانه لغو الولد ما يثبت الملك بقوله بل ما في السموات

وهو نظير قوله وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ان كل من في السموات  
والارض الا حق الرحمن عند افاقتني ذلك عتق ولده عليه اذ املاكم  
وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك في الولد اذا املاكم ولده  
وسمي صرح به المصنف رحمه الله وقوله واستدل لانه لا يجوز له ان  
قوله والمقتضى الخ يقتضي ان وجهه انما هو لكونه موجودا فلا حاجة  
له الى الولد اذ هو يوجد ما يشاء منزها عن الاحتياج الى التوالد  
واللام في لانه الملك وقيل انها كالتنزيه في قولك لزيد ضربت زيد  
نسبة الاثر الى المؤثر وقوله منقادون اشارة الى معنى القنوت  
قال الراغب رحمه الله القنوت لزوم الطاعة مع الخضوع وفتر بكل  
ولده منها في قوله تعالى كذا قانتون قيل خاضعون وقيل طائعون  
والخاضع المص الثاني لانه استب بالمقام وقوله لم يحاسب كونه  
لانه قاهر وهذا مقهور وقوله فلا يكون له ولد بيان لانه لا يتبطل بهما  
قبله **قوله** وانما خبا بما الذي في الكتاب فان قلت كيف خبا بما  
الذي لغيره وي اعلم مع قوله قانتون قلت هو كقولهم استجاب  
ما سخرت لنا وكانه خبا بما سخرت له من الصغير الشايع قال  
الضرب يقيم كيف غلب العقل او في يلفظ ما مع تغليب العقلانية  
حينئذ جمع بالواو والنون واجاب **قوله** بانه وقع في الخبر تغليب العقل  
على الاصل وفي المبدأ عكسه لكتبة التحقير وهذا ما يقال ان له  
ما في السموات والارض اشارة الى مقام الالهية والعقلانية بمنزلة  
الجمادات وكله قانتون الى مقام العبودية والجمادات فتبين منزلة  
العقلاء اما كونه ما يفطر العقل وغيرهم فاما ما هو في موضع الالهية فاذا  
وقع التمييز في جماد من وتدر المضاف في كل ما فيه ما لكل واحد  
لاضبار عنه وقوله كل من جعلوه الها وكذا كل من جعلوه ولدا  
له لانه اتخذ الله ولدا عليه ووجه الالتزام ان من جعلوه الها وعظموا  
ولده الخاص لم يفر بعبوديته والوجوه الثلاثة في قوله سبحانه  
الذي ينزهه عما يشابهه ونحوه المقتضى لعدم الولد وكون ما في الوجود  
ملك له لا ولد وكونهم كلمته او من اتخذ ولدا لخاصة من عبوديته  
وقوله ولحق الخ مترابطة **قوله** من يدعيها ونظيره التميع في قوله  
الخ فاعل يكون فاعل كعليه وبمعنى مفعول كقتل وهذا يكون من المزد  
بمعنى اسم لفاء كيدعي بمعنى يدعي ذكره بعض اهل اللغة واستشهدوا  
عليه بالثبت المذكور لان سميع فيه معنى سمع اذ الداعي سمع لاسمع  
وفي كانه العرب كان الاصمى ينكر فعيل بمعنى مفعول فيبطل قول ابن الاعراب  
سليم بمعنى لم وقال ابن بري قد جلس جرس ويحني ومقعد وقعيد  
ومنع ومنع ومحب وخيب ومطر وطريد ومقضي وقضي ومهدي  
وهدي وموصي وصي ومبرم وبرم وحكم وحكيم ومبدع ومبدع ومفرد



وفريد وسبع وسبع ومولق وانتيق ومثولم واليه في الخواتم لغاتني ففقد  
 علمت ان في قولين لا يمتد اللغتان في كلاً من اللغتين وعلى الشاخي ابنه ريد  
 في الجهر والزمخشري لما راى سمياً صفة مثبتة او من صيغ المبالغة  
 للمحقة باستعماله على وكلية ابن مالك في التمهيد قال وربما يفعيل  
 من افعل وكذا فاعيل بالفتح بمعنى مفعول تعيها في الخلاف ولذا  
 من المزيد المتعدي على خلاف القياس لم يرد منه وقال انه السبع  
 على معناه الظاهر والاستناد بجازي لا بد اعني المشوق لما ذكرناه صار  
 عمر وسماً لدعوى لفقد نسب لكونه سمياً فاستند اليه القامع كما اسند  
 الرد الى الصافي في قوله اذا رجع في القدر من يندبها على انه  
 انه ثبت شاذ لا يقاس عليه والمصرحة الله لما صحت هذه النقل فيه لم  
 يلتفت الى ما تكلفه مع انه على ما ذهب اليه يكون من اصناف الصنف  
 الى فاعلهما وقد ذكر في الخواتم اذا اضيفت اليه يكون فيها ضمير يعود  
 الى الموصوف فلا تميم الاضافة الى ما صحت انصاف الموصوف بها نحو حسن  
 الوجه حيث يصح انصافه لرجل بالحسن لخص وجهه بخلاف حسن الجارية  
 وانما زيد كبر الخوان لانصافه بانه متفق بهم فعلى هذا لا يصح  
 بديع السموات لا متناع انصافه بذلك الا اذا اراد انه متبع  
 لها وهذا يقتضي ان يكون على ظاهره واما ما قيل ان من يقول ان البديع  
 يعني المتبع لا يدعي انه كذلك بل انه من قبيل المبالغة من باب جديده  
 وقد اعترف به صاحب الكشاف في قوله وهو غريب في قول النحويين  
 لوجع في وجع وصف القاذب به كقوله تخبة كنهه ضرب وجع كجر  
 جله والاله كثر في الحقيقة للمؤمل كما ان الجدة لكثرة صيغ لان قول  
 المع في الوجه الاخر من ابداع بنيادي بالاولى من المريد واما ما  
 ذكره في الهم فليس مما نحن فيه في شيء فانه من التلاخي لكن فيه استناد  
 مجازي فهو من قولهم **قول** امن ربحك الله الذي السبع تمامه يورقني  
 واصحابي هجوع هو مطلع قصيدة لم يرد من معدي كرب يتشوق لاضائه  
 اسمها ربحك الله اسرها بنود زيد بن الصمة ومنها  
 اذا لم تستطع شياً قد عتة • وجاوزه الى ما استطعت  
 والمتراد بالقاء الشوق ويورقني بمعنى يوقظني من الالاف وهو التهم  
 وهجوع بمعنى نيام وجملته واصحابي هجوع حال وقوله او بديع الخ ظاهر  
 وهو مختار الزمخشري وهو حجة رابعية على ان في الولد لانه اصله ومنشأ  
 الحاصل بالانفعال المنزه عند ذوالحال **القول** والابداع اختراع الشيء  
 الخ فرق في شرح الاشارات بغير القسم والابداع ايجاد من غير مادة  
 ولا انما في قولنا على مرتبة من التكوين والافعال لان التكوين ايجاد  
 عن مادة والافعال ان تكون من الشيء وجوده في كل واحد منهما  
 يقال لا بداع من وجهه والابداع اقدم منه لان المادة لا يمكن ان

تخصل

تخصل بالتكوين والزمان لا يمكن ان يتغير بالافعال لا متناع كونها  
 مستوفين بمادة اخرى واما ان لم يمتد وكلام المصنف حاشا لتفتي  
 ذوقا اخر وهوان الابداع ايجاد المتفعي من غير مادة لا شدة  
 معنى لاختراع والصنع لايجاد من مادة وهي الغنط لذي فيه صورة  
 كالشعر والكعب والتكوين لايجاد من مادة فعلت عنها صورتها  
 الاولي التي هي صورة اخرى في زمان كالاحداث لكن او وظيفته انه  
 كيف لا يكون ايجاد السموات لا عن مادة وقت كانت دخاناً كما صرح  
 به في الايات وكف يكون دوفيا وقد تطلعت في ستينات ام فكان  
 حل ذلك على التمثيل لم يمتد ما بعد فاما **قول** اي اراؤنا  
 واميل انصاف الخ انصاف فصل الحكم في الشيء قولاً وقصو ظاهره او فعلاً  
 وهو ايجادها ولما كان ذلك يستلزم الارادة اطلق عليه فاعله ان  
 يستعمل بمعنى ايجاد ويقابل القدر بمعنى التقدير وقد يعكس ذلك  
 قال ابن السكيت قد رقا الله وقت در وقتاً وله ومنهم من يفرق بين  
 الله وقضائه فيجعل القدر تقدير الامور قبل ان تقع والقضا  
 انفا ذلك القدر وخروجها من القدم الى حدة الفعل وهذا  
 هو الصحيح لا بد في الحديث انما النبي صلى الله عليه وسلم  
 بكهف ما يكلف السقوط فاستخرج المشي حتى جازوه فقتل من الفتر من فقهاء  
 الله فقال افر من قضائه تعالى الى قدره ففرق صلى الله عليه وسلم  
 بين القضاء والقدر وبين ان لا تان سبحانه يتو في انهم **قول** من  
 كان القائمة الخ وهي تدل على معنى التافضة لان الوجود المطلق  
 اصغر من وجوده في نفسه او في غيره مما انما الاصل والافعال  
 ان الله كالفيض الوجود في نفسه للاشياء فيفيض الوجود لغيره  
 وهو انما يكون بان يقول للشيء كن كذا ووجه التمثيل في ان  
 شتمت الحالة التي تتصور من تعلق ارادته تعالى بشي من الكون  
 الدال عليها قوله قضى كما سر وسرعة ايجادها بآياته من غير  
 امتناع ولا توقف بحالة امر الامر القافذ تصرفه في المأمور  
 المطيع الذي لا يتوقف في الامتثال فاطلق عليه هذه الحالة ما كان  
 يستعمل في ذلك من غير ان يكون هناك قول وامر فهو استعارة تمثيلية  
 وذهب بعضهم الى انما استعارة حقيقة صريحة ورده النحويين الى  
 مافية وقوم الى ان حقيقته وان السعة الالهية تجرت بانه تعالى  
 يكون الاشياء بكلمة كن ويكون المأمور هو الحاضر في العالم والمأمور  
 به الدخول في الوجود وكانت ارادة الالفظ موجود حقيقة  
 والافعال الامر لتجزي وهو محال انصاف وجهه تقريره للابداع  
 ان هذه السرعة تقتضي عدم التوقف على المادة وكون الولد يقتضي  
 ما ذكره من تجرت به العادة وقوله بنم النون يعني به الضيق والفتن

قد ردم



يستعمل في البيت واذا اصبغ الى المرفق دون الكلمة شراد ذلك ايضا للفرق  
بين فتح الكلمة وفتح الحرف وقرارة النصيب قرارة اي من عامر ومنه الله وقد  
اشكلت على النحاة حتى جازوا بعضهم عليه وقالوا بخطا في ما وسوا ادب  
والرفع على الاستيناف انما هو يكون وهو مذهب سيبويه رحمه الله  
ومذهب النحاج على عطفه على يقول واما النصيب فنقل انه روي فيه ظاهر  
اللفظ المصورة الامر نصيب في جوابه ولو فطر الى الحق لم يقع لان الامر  
ليس حقيقيا فلا نصيب جوابه ولا من شرطه ان يقع منه ما  
شرط وجزا وهو انني فاكره ان اذنا بغير تقديره ان ثانيا انني اكره ان  
وهنا لا يصح قلنا ان بصيرا للتقدير ان يكون فينقل فعلا الشرط  
والجزامع في فعلا ولا بد من نفي بغيرها لئلا يلزم كون الشيء شيئا  
لنفسه لكن المعاملة اللفظية على التوجه واقعة في كلامهم وقال  
ابن مالك رحمه الله ان انما صيغة قد تضمنت بعدا لما لا فاداه  
النفي وقد قالت العرب انما هي صيغة من الاسد فيخطم فليمنه في  
نصيب خطم ولك ان تقول انما منصوب في جواب الامر والامر والامر  
فيلزم كونه مردود لان المراد ان يكون في علم الله وازادته يكون في  
الخارج كقوله صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرته الى الله ورسوله  
فهي حجة الى الله ورسوله اي من كانت هجرته عملا ونية فحجته بواقعا  
وقولا ولا يكون الامر غير الحقيقي لان نصيب في جوابه ممنوع فان كان  
بلفظ كاذب الله كثير من المفسرين فظاهر ولكن كما زعمت سرعة  
التكوين كما مر في كونه اقردة وان لم يعتد ذلك فهو محذور عن ارادة  
سرعة التكوين فيكون استعارة تنعيتية يترتب عليها وجوه في  
سريعا فالقدير وسرعة وجوده في وجوده في الحال فالنقايير  
ظاهر ومنه تعلم ان عدم الذهاب الى التمثيل له وجه خلافا  
لمن رده ثم يترتب الشك في غلط الكفرة في نسبة الولد بانه في  
لسانهم الاب مشترك بين المبدأ الموجد ومعناه المعروف وهذا  
ملخص من كلام الامام رحمه الله قوله انما جملة الشركية الخ قبي  
العلم عنهم على حقيقة وعلى الثاني في الجاهلهم ولعدم علمهم بمقتضاه  
والنفسير لا ومنقول عن قتادة والسدي والثوري عن عيسى  
رضي الله عنهم ولذا لم يقل المصنف ان جملة الشركية واهل  
الكتاب وسجاهلهم لعلية لجهلهم بجهلهم بجهلهم بجهلهم في  
اهل الكتاب فافهم وقوله هلاشارة الى ان لولا هذا التحصين  
وقد تكون حرف استفتاح نحو لولا فضل الله والكلام معهم  
اما بالذات او بالانزال الوحي وهو استكتابهم بعد هتم انفسهم  
كالملائكة والانبيا عليهم الصلاة والسلام وما بعده انكار وجوده  
وهو ظاهر وقوله والثاني جمود الاله في الجنة لان وقوله

كذلك

كذلك التمييز وهو يجرى معرفة بالالف واللام والاضافة لكتفه فاد ربح  
راية بالنصيب وغير مجهول من الغيب وراية منصوب على التمييز المحمول  
عن نايها لفاعل وكذا اليرزاسه كعلمه **قوله** قال جرير الخ  
وهو ستمون فان الشعر للتأني في الذبياني بالالتفاق وكذا راية  
في ديوانه وهو في مدح النعمان بن المنذر وقد مر في ابوقا بوس  
لقية والشعر  
فان تملك الوقايل تملك ربيع الناس والميل الحرام  
وتأخذ بقله بذنا عيش لبيت الظاهر لغيره سكام  
ويروى والشعر الحرام وازاد بالربيع طيب العيش والميل والشعر  
الحرام لانه والاحب المقطوع السكام ومولا يستقر عليه فالمراد اما  
ذهاب عزهم لان السكام يكنى به عنه وكثرة اضطرابهم بغيره  
وذنا الشئ عنه اي ينفو بعد السكام لانه والظن والظن منصوب  
على التمييز كونه جعله في المفعول من المشته بالمفعول به لان لبيت صفة  
مشبهة فلا ينفو عن شأمة اعلية وقيل انه انما حقه التكرار لتمييز وقوله  
على المختار اشارة الى قول كثرانه في محال نصيب ونفسه تالكت له ولعلقت  
في من هلك هي موصولة او موصوفة ونحوها **قوله** حجة ونيان  
لذلك الخ قيل كانه ليشير الى ان الجمل كالتنكح الظاهر انما هو الجواب  
فتم محذوف فتكون اتوا واعتراضية لا عاطفة والمنصود ما ذكره  
وجعلها كالتنكح لاني فيه جعلها جواب قسم لان الحال هو القسم وجها  
واللام لا تعيرنا لقسمية لكن لام الابتداء تقضي استئناف ما بعده  
واذا قال طرف لاصطفينا كانه اريد انهم قد منزه وعقل لمرئيه صلفه  
الى ان فارقه لاني وقيل انه منصوب يقال اي قال اسلمت اذ قال لذرية  
اسلموا والخطاب بالاسلام بالخطار والتكثير من النظر اذ لو جرى على  
ظاهره كان وحيا مستوفيا باستنابيه واسلام النبي صلى الله عليه وسلم سابق  
عليه لعصمته عن الكفر قبل النبوة وانما جرى ذلك في اواخره لتمييزه  
وقال القول الآخر بجعله في معنى اطعم والامر على ظاهره **قوله** كان مشهورا  
له بالاستقامة والصلاح يوم القيمة الاستقامة الاستمرار على الصلاح  
فهو اما ما خوذ من الصلاح او من الجملة المستقيمة المؤكدة **قوله** طرف  
لاصطفينا تقدم ببيان الظروف لفيد التعانيل كما مر وفيه السلام  
بالاذعان لان معناه الحقيقي لا يصح هنا واما قوله رويها انزلت  
اي انزلت ومن يرغب فانه دهاها الى الاسلام وقال لها قد علمت ان الله  
نعماني في سورة التي ناعث من ولدا ستمون نبي اسمه لعمري من امره  
فقد اشدى ورشد ومن لم يؤمن به فهو ملعون في ثلث الاية بضمها  
له وقال السيوطي رحمه الله انه لم يحذر هذا في شيء من كتب التفسير **قوله**  
التوصية الخ قال الراغب رحمه الله التوصية التمسك الى الغير بما يعمل به مقفلا



بوعظم من قولهم ارض فليصير اي متصلة النبات فاصلة من ارض الوصل فهو ضد  
فصاة نقصية اذا فصلت ومنه النقصي عن لامر ومنه من جعل من باب  
ضرت وضمير من باب ما الملة او لقوله استلمت باعني ان كل هذا وحده  
وهنا باعني بالحكمة ان كان معني قال استلمت نظرا وعرف او باعني  
المحك فلا حاجة الى ما تكلفه بعض ارباب الحوافي في ذكر الخلاف بين المفسرين  
والكوفيين في انه هل يشترط فيه حضور القول او يقع في كل ما يؤدي  
معناه وقوله بالكسرة او كسر هزة ان لم يكن محكي باخبارنا ورجلان  
تشبه رجل سكتت جيمه لضرورة الشعر وضمة استقرت في معرفة الاستماع  
المذكورة منها ما هو معروف كشيء من بوزن اسرافيل وروين بنصر  
الرا وكسر الباء وكما ونوك وقال البتاني الصحيح منه روي باللام ومنها  
ما هو غير معروف لانها ليست بعربية فلم يقدم على ضبطها من غير نقل  
والشراء بدلين الاسلام الذين الذي به الاختلاف لله والافتاد له وبه يعلم  
ان الاسلام يطلق على غير ديننا لكن العرف خصه به والصفوة لمثلثة  
الصاد **قوله** ظاهر النفي عن الموت الخ اذا كان المطلوب من الشخص بالنفي  
عنه ما هو مقدور له وهذا ليس كذلك قال والمقصود الخ وهو تحقيق  
وقضيه بما هو مقدور لول للفظ من حيث كون المنفي ايجابا الى القيد الذي هو  
الحال حيث اوقع خبر كان الذي هو المقصود بالاقتادة وفي الاكتشاف ولكن  
موتكم اذا لم يكن ثابتا بنزول على الاسلام الخ قال القرطبي ولا خفاء في ان معني  
لا يخفى الا ان لا يكون محكي الا على حال الركوب ولحد لا يتفاوت الا في  
وتوضيح كالتالي في لا تأكل من ثماره لا يكون متكلا لشيء لشيء المقصود النفي  
عن الموت في غير حال الاسلام لانه ليس بمقدور ومع انه كما بينت البتة والقيد  
هو الكون على حال الاسلام مقدور فعلا فالكلام الى النفي عن الانصاف  
بالقيد والنبات عليه عند حدوث القيد الضروري وهو الموت  
لما بين المعنيين من الانصاف لا ان يباح والجور على انه كتابية وان  
لضمير المجاز فتمتير الكناية بان طلب المنع النفس عن فعل في غير حال  
يزاد منه فليزمه طلب المنع عن كونها على غير ذلك الحال عند  
الفعل ليس على ما ينبغي لان امر الكناية بالعكس وكذا تقررها بان ههنا  
كناية بنفي الذات عن نفي الحال كما ان قوله تعالى كيف تكفرون كتابية  
بنفي الحال عن نفي الذات وذلك لان نفي الفعل المقتد بالحال ليس نفي  
للذات بل من باب ما لا يخفى كونه نفي للحال انتهى ونسب **قوله** اما الاول  
فانه مبني على ان الكناية هل هي لا تتصل من اللزوم الى اللزوم او عكسه  
وفي الخلاف المعروف واما الثاني فلانه لم يرد بالذات الى المنفرد لاعتناء  
المتبادر والقرينة عليه ظاهرة فان قلت اذا كانت النفي في الكلام المقصد  
والخفاء الى القيد كان مدلول الكلام هو النفي عن كونهم على غير حال الاسلام  
عند الموت ولا حاجة الى ما ذكره **قوله** اذا كان الفعل مقدورا لمثل لا يخفى الا

راكبا

راكبا والمنفي هو الفعل في غير حال الركوب حتى يمتثل ترك الفعل اشكا  
ويا لا تبارك اركبا والفعل ههنا ليس بمعنى البتة لعدم المكنة وانما  
المنفي هو الكون على خلاف ذلك الحالة فلا امتثال الا بالكون عليها لكتمة  
جعل الفعل شيئا بالمنفي الذي يحفظ ان لا يقع فان وقع كان كعدم  
كما انه في ميت وانت شهود بمنزلة المأمور الذي من حقه ان يقع وفيه  
يحتل لان كون القيد غير مقدور كضمانا القيد غير مقدور كما في لا  
نصم وانت مريض او كونهما مقدورين كما في لا يخفى الا انك لا تضر في  
توجيه النفي الى القيد وعدمه بان يوكفه في الداعي الى هذه التلخيصات  
ومن هنا علمت تفصيلا لغير توجيه النفي الى القيد فليكن على ذكر من كان  
وانضم لك معني كلام المص رحمه الله **قوله** وروي بحال السوطي  
رحم الله له اذ افقه كلية وفعل فنزلت ام كنتم شهودا الخ **قوله**  
ام منقطعة الخ اختلف في ام هذه هل هي منقطعة ام منقطعة وهل  
الخطاب لليهود ام للمؤمنين واذا كانت منقطعة وهو مروي عن بعض  
الاضراب في حال الاضراب من الانقطاع ام لا لا يطالب بها بعد هذا  
خبر ام مقدور بالاستغناء عن القولين بالحالة فيهما او لم ينفى بامنية  
مستقلة فعلى الانقطاع وتقرير الصفة بالمعني بل كنتم شهودا فاذا  
كان الخطاب لليهود بدلالة سبيل النزول ولذا اقدمنا المص رحمه الله  
فهو لانكارهم في دعواهم وصلح الكتاب اكتشاف ارفق هذا الوجه بانهم  
لو شهدوه وسبقوا ما قاله لبيته وما قالوه لظهر لهم حرصه على مله  
الاسلام وليشا ادعوا عليه اليهودية فالأية منكم فلو قلتم فكنتم  
فيها لغيرهم كنتم شهودا يعني ردوا عليهم وانكار المقام لهم بل ينبغي  
ان يقال كنتم حاضرين حين رضي باليهودية وما يحقق دعواكم كما يقول  
لمن تري من ربي بالفسق كنتم حاضرين اذ اوشرك وبخبره ولا يقول  
حين صلى وزكى واجابوا عنه لوجوبين **قوله** ان الاستغناء محبوبة  
للتقرير لكانت او انكم حاضرين حين رضي ببنية ملة الاسلام والتوحيد  
واستغناء المؤمنين بذلك فما لكم تدعون عليهم اليهودية ومطابقتها  
يتم الانكار عند قوله ما تعبدون من تعدي ويكون قوله قالوا الخ  
يتم فساد دعواهم لا لاختلاف الانكار كان سالها قالوا له  
فأجابهم بما ذكره ولا صلوا له مما قبله لاختلاف النظم لا واختلاف الرتبة  
والمهم رحمه الله اختار هذا الجواب فلم يبال بما اورد عليه ولهذا اقتصر  
على قوله وقال ولم يذكر ما قالوا فالاستغناء انكار في معنى ما كنتم حاضرين  
ذلك فكيف تدعونهم وقيل وجه الرد عليه ان المعني ما كنتم حاضرين  
حين مؤنة ولا تعبدون ما وصي به حيث وصي بخلاف ما تدعون فلو كان دعواهم  
من عالم ما يخالف ما ظهر من مثله وهذا في غاية الجواب وان خفي على صاحب  
الكشاف وسطره ولا يخفى انه لا يترجى عن ترك الشبهة ولو قيل ان قوله



اذ قال كنيته لا تعلق له بالاول ولذا اعاد اذ بدون عطفت الحك اظهر  
ولكن كلام المص رحمه الله بخالفه قيل ولقد صب الى اقام امر ابية دلالة  
على الخبر بدون الاستفهام لا بطلان ما ادعوه بذلك خلافة لم يتحقق الي  
توجيه والافضل ان عليهما انتقال وجوز على الانقطاع المذكور ان يكون  
الخطاب للمؤمنين المخبرين على اتباع نبينا صلى الله عليه وسلم بانثبات بعض  
معجزاته وهو الاخبار عن حال الانبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام  
من غير سماع من احد ولا قراءة كتاب ولا تكلم معي انه لم يكن اي  
ما كنت حاضرا من ذلك ولا نشاهد نموه ولا سمعتموه فانها حصلت  
بطريق الوحي قال في فضله الخيرية حينئذ وعلى الاقل يجمع كون  
الافضل لا بطلان ما ادعوه المأخوذ من سبب النزول لما قبله **قول**  
او منصلة بمحذوف ان كنتم غايين الخ هذا على كون الخطاب لليهود  
والمقصود من ذلك انهم قد ادعوه من تمود الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
وقد ربه بما ذكره المراد ان حالكم لا يخلو من الغيبة والحضور فعلى  
الاول كيف تجزموه بما لم تروه وتدركوه وعلى الثاني فليس الامر كما  
قلتم بل الثابت خلافة والزم من ذلك ان تدعوه على الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام لليهودية امر لم يمتدح كونهم على الاسلام لا غيركم  
محضون ابائكم وصلة يعقوب عليه الصلاة والسلام واعلامهم بذلك  
قرنا بعد قرن قال الخبير وليس الاستفهام على حقيقة حتى يعتز  
بان الكلام كالاخرين معلوم التحقيق على سبيل الفرض والتقدير والتفسير  
الى اخبارهم واقراهم فثبت ان التكنية والزامهم لقطعهم بالثاني اعني  
حضور اسلامهم وفيه نفي لدعواهم كدعوى اليهودية انبيائهم عليهم الصلاة  
والسلام فان قيل لا معنى للاسلام الذي عليه يعقوب عليه الصلاة  
والسلام وسواء سوي الادعاء والقبول للاحكام والاخلاص له تعالى  
لا التمسد بنبينا صلى الله عليه وسلم وهو لا ينافي اليهودية التي ادعوا  
حتى يلزم من اثباته بغيرها فيل لا توصف له لقوله عزير بن الله  
ولا اسلام لعنادهم واستكبارهم ونشروهم عن قبول كثير من الاحكام  
لا سيما نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وفيه بحث فان الاسلام  
بما ذكره المتعني قطعاً ومم يدعوك ان اليهودية من هذا الاسلام وانهم  
عليها وليس في هذا المقام ما ينبغي فتأمل **قول** وقيل الخطاب  
للمؤمنين الخ هذا على الانقطاع وقد تقدم تقريره وقيل هذا المختار  
الزمخشري ولم يتردد فيه المص رحمه الله فان الخطاب هنا مع اليهود  
بقرينة سبب النزول فلا يستقيم انه مخاطب به المؤمنين وقد علمت  
ما في سبب النزول من الضعف وقد اعترض ابو حيان رحمه الله على  
الوجه الاول بانه لا يعمل احداً من الخفاء لجاز حذف الجملة المعطوفة  
عليها في ام المتصلة وانما سمع حذف ام مع المعطوف لان التواني في حالها لا

سعد

خبر

تحتل

تحتل الا وابل لقوله فوالله ما اذري ارشد طلائها اي ام غي لكن سبق  
الزمخشري التبريد الذي قد مره ابلغكم ما تنسبون على يعقوب عليه  
الصلاة والسلام من تصايبه بنبيه بل اليهودية كنتم شهاداً وذكره  
ابن هشام في المغني ولم ينفكه وقال ابن عطية رحمه الله ان ام غي  
المعنى للاستفهام التوبيخ وفي لغة مكاتبة ولا تكون الا في صدر الكلام  
وحكي القلبي رحمه الله انما تكون في وسطه وشهد كجمع شهاد او شهد  
بمعنى حاضره وحضر يحضر بقصد يقعد وفي لغة حضر بكسر الصاد في الماضي  
وضمتها في المضارع وهي شاذة وقيل انها على التشديد وانما جعل اذ  
الثانية بدل ام لا في الاولي بدل الشتم لانها لو تعلقت بقالوا لم يتطعم  
الكلام **قول** اذ اذ تروم الخ الى تشبيهه على ذلك فليس استفهاما  
حقيقيا وما عام يصح اطلاقه على ذي العلم وغيره عند الانتهاء بسواء  
كان استفهاما ولا ولا اذ اعلم ان الشيء مرود وفي العقل والعلم في حق  
من يذري العلم وما يغيب ويهمل الاعتبار ليقال ان ما يغيب العقل  
واستدل على اطلاق ما على ذي العقل باطلاق اقل العربية على قولهم  
من لما يعقل من غير نحو في ذلك حتى لو قيل من لم يعقل كان لغوا بمنزلة  
ان يقال لذي عقل عاقل فان قيل هل هو ما يجب ان يعرف من ومالات  
ما يعقل معلوم انه من ذي العقل العلم فليس كما ان بعد اعتبار الصلاة  
اعني يعقل واما المؤمنون فيجب ان يعتبر بهم كما مر اذ اية شيء ما يصح  
في موقع التفسير بالنسبة الى ان من لا يعلم مدلول من وليقنع وصفه  
بمعقل مفيد غير لغوي وقد تقدم ان ما يقع سؤاله عن مفهوم الاسم  
وما هيته الشيء عن الوصف والوصف في نفسه لا يعقل فاذا كان هو المراد  
اطلقت ما على العقلا وما في الانحياز ان تحتل هذا والمعنى ما معي  
**قول** المتفق على وجوده لهذا الاتفاق من جعله لها لهما ولا يباين  
وعداستماعه لينا يعقوب مع انه من نسل اخيه اسحاق بطريق  
التقليد وهو ظاهر واما الحد وموافقا لهما عليه الصلاة والسلام في  
فداخل في الابا لانها حقة فلذا لم يذكر المص في المغيب عليه واله  
في علاقة التخليق انها الجزئية والكنية فقوله ولانه كالأب  
وجه اخر المراد بها ان العم والطوق عليه اباء بدون تعليل لمشابهة  
الأب في كونها من اصل واحد وقياسه مقامه في اكثر الامور  
وكثير ذلك فيه فصيح جمع اب ابياب بمعنى اب وجد وعمة على ابياب  
كما يقال عيون للعين بالياسرة والجارية والذهب مثلاً فلا يرد عليه  
ان المقابلة غير صحيحة لان المشابهة طريق التخليق كالمصاحبة ويعتذر  
بانهما غير التخليق اذ لا بعلاقة المصاحبة وثانياً بعلاقة المشابهة  
وعمر الرجل سنواً يشهد به جميع احوال الشبان والصبيان بالكم  
واحد سنون وهما تحتان من عرق واحد وقوله هذا بقية اباي



لخرجنا من الدنيا في شئبة في مصنفه وغيره بلفظ لحفظه في العباس فان  
 بقية آياتي قال في الخبر الذي في من جملة آياتي يقال بقية القوم  
 لو اُخذ بقيتهم ولا يقال بقية الابل والاح والخاص **لأن بقية الشئ من**  
**جسده قول** وقوله انك لا تعلم في شرح التمهيد قالوا بكونه وهو محتمل  
 وجهين ان يكون اصله ابوين ضمنوا الباطنية الواو شمة حذف  
 بكسرة الواو والخطيف وهي لا لتقاء الساكنين وان يكونوا استجلاء  
 ناقصا كما كان حالة افرادة وهو اسماء والشعر المذكور لزيد بن وهب  
 السلمي وهو

- غزينا فاني عامر **ضمير** الرجال هو انا ضمينا
- بضرب كويل ذكور الدنيا **الضمير** للمقام فيه زمينا
- وروي على كل عكر **قوة** تروا الشاهل ونقطي امينا
- فلما تبين انتموا تنسك **بكين** وقد بينا بالابينا

ويروى فلما تبين انتموا تنسك **بكين** وقد بينا بالابينا  
 وقد بينا انتموا تنسك **بكين** وقد بينا بالابينا  
 للاطلاق والرواية فاما بالنسبة الى الواو وانك على هذه القراءة  
 وانهم بدلت منه او عطف بكاء وانما عطف على ابنيك ولم  
 يترفع كونه عطف بالاضافة فانه لا منه **قول** **ك** من الهاء الخ والتكرار  
 تبدل من المعرفة بشرط انه توصف والتبديلا والمصرحة الله بقوله  
 كقولك الخ واليه يرون لا يشترطون ذلك فاما واشارا في فائدة الابدال  
 بانها دفع لوجه التحد من ذكر الله مرفوعا وبين وجه تكراره بانه  
 اعيد لانه لا يقطف على الضمير المجرور وبتلك اعادة الحار وقوله اوتسب  
 على الاختصاص قال ابو حنيفة الخواري انصوا على ان المنسوب على  
 الاختصاص لا يكون تكرة ولا ميمما وجعله منصوبا على الحال الموصلة  
 ونحوه من الموصوف حال من الفاعل والمفعول ومنه ما لوجود ضميرها  
 او اعتراضه في آخر الكلام بلا كلام **قول** **و** الامة في الاصل المقصود الخ لانها  
 مرعاة بمعنى قصد قال الراغب الامة كل جماعة يجمعهم امر ما  
 دين واحد او زمان واحد او مكان واحد لانهم يؤمن بقضيتهم بعبادة الله يقصد  
**قول** لكل اجر عمله الخ وقع في نسخة لكل اجر وهي اظهر اي لكل اجر جزاء  
 عمله واما على هذا فالظاهر لكل اجر ولا داعي للعذر وعنده وقتل في اشارة  
 الى ان المراد بما اجرها ان ههنا فسر المستند على المستند النبا في لها  
 لجزا كسرها لا لجزا كسرها ولكم لجزا كسرها لا لجزا كسرها وسبيل ما فيه  
 وقوله والمعنى الخ بيان لا نظام الكلام معنى مع ما قلناه وهو ما حوذا  
 من ذكر الكسب دون النسب بغيره في الغرض واما لفظا فلانه صفة او حال  
 افاستيناف **قول** **و** المعنى الخ في الكشف والمعنى ان لهذا لا ينفعه كسب  
 غيره متقد ما كان او متاخر افعالك او انك لا ينفعهم الا ما كسبوا

فكذلك

فكذلك انتم لا تنفعكم الا ما كسبتم قيل انما الشعر بان لها ما كسبت الخ  
 من قصر المستند على المستند المية اي لما كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم لا كسب  
 غيركم وهذا كما قيل في لكم دينكم ولي دين اي لا ديني ولا دينكم انتم وتحققوه  
 ان بقية المستند على المستند المية كسب السكاكي والخطيب انه ينبغي قصر  
 المستند اليه على المستند فعني ذلك انك لا تكلل لا على غيرك وصريح به انما يخشى  
 في مواضع والسكاكي في الخوال المستند وقال في القصر انه من قصر الموصوف  
 على الصفة وعند الطيبي ومن تأبى ان يقر قصر المستند على المستند اليه وهو  
 عنده من قصر الموصوف على الصفة ذكره في التتبيات وذكر صاحب الفلك الدائري انه  
 لا يفيد قصر الصلة وذهب بعض النحويين انه يريد لكل منها وقال ان قول علي  
 كرم الله وجهه لنا علم ولا عذر مال ظاهر فيه كسب العكس صحيح وهل هو  
 مستفاد من التقديم او من معونة المقام والتقديم قرينة عليه قال الظاهر  
 الشافعي فيصرف الى ما يقتضيه للمقام وفيه نظر المشهور كلام السكاكي لكن قيل  
 عليه ان المستند في لافيه ما غول هو الظرف والمستند اليه ليس بمقصود اعله  
 بل على جزيته وهو الضمير الرجوع الى محور الجنة والجيب **بأن** المراد ان عدم  
 مقصود على الانصاف بل في محور الجنة والحصول فيها لا يتجوز الى الانصاف  
 بل في محور الجنة الدنيا وكذا لكم دينكم كما في شرح المفتاح فالموصوف الذين في  
 والقول او عدمه ولا يشترط فيه ان يكون ذاتا وصيغة الحصول فيها مثلا  
 فانه مع الطرفة نشأت من عدم ضم مراده وايضا انه اذا قصر المستند على  
 المجرور كان من قصر الصفة وهو الذين على الموصوف وهم المخاطبون وقد  
 ذهب الى توحته هذا الكثيرون وقالوا ان الامثلة لا تساعده منهم العلامة  
 في شرح المفتاح وهو محال بما مل مبسوط في شرح التلخيص وكواشيه فما  
 قاله المحقق ههنا ان جملة على ظاهره في ذات الشاهد يكون لكل من الفقر  
 لكن كلامه في المطول وغيره فينا فيه وكذا ان تقول انك لست بكن محتمل الخ  
 وما لا يجملتن وتحققنا انها اذا كانت لقصر المستند اليه على المستند يكون  
 المعنى لست بكن كسبت الالهة وليس ما كسبتكم الا لكم وما له انه ليس لكل الالهة  
 كسب لا تراك انك لو قلت لست بالعمل الا لزيد وليس المال الا لك لعمري قد  
 المعنى قد التثنية او العكس لزم منه انه لست لزيد الا العالم وليس لعمري  
 الالهة لان كل جملة مستند من العكس لاخرى كما مترجما البنية المنسوب  
 لعلي كرم الله وجهه ولهذا قال في شعره ولم يقل بديل او يصرح ويكون صدر  
 هذه الآية كقوله تعالى وان لست للانسان الا ما سعى واخرها كقوله  
 ولا تزدوا نية ورواخرى وعكسها من المستند افتخارهم ما يابيه  
 فان قلت قد وقع في الآيات والاحاديث الامتناع والضرر بفعل  
 الغير كقوله تعالى من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض فكأنما قتل  
 الناس جميعا ومن سكت سنة حسنة فعمله ورها وزر من عمل بها  
 قلت قيل انه منسوخ بقوله تعالى وان لست للانسان الا ما سعى

سعد

حفيه



ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما وقيل ان من طريق العدل واما من  
طريق الفضل فقد يشاب كما يؤخذ بالسبب وقال المصنف في غير هذا الموضع  
كما لا يؤخذ بسبب الغير لا يشاب بفعله وما في الاخبار ان الصدقة والحق يقعان  
الميت فلكون الناصبي كالمناصب فيه وكلامه هنا يشترط في تحقيقه  
في محله **قوله** ولا تتسألون عما كانوا يعملون الخ ان اجرنا السؤال على ظاهره فالجمله  
حالة مقرر لمضمون ما قبلها وان اريد به سببه اعني الجزاء فهو تدبير  
لتنبيه ما قبله ولجلالة متنا لفته او معترضة والمراحم كنييت المصطفى  
وقطع اطاعهم من الانتفاع بحسنات من مضى منهم وما اطلق العمل الاشياء  
الحكم بالقرآن المبرهاني في موضع فضيلة كونه وقيل ان ما ذكره لا يليق بشان  
التسأل بل كلف لا وهم منه طوع عن كتب السجلات فمن ايرت بصورتها  
على غير وجه حتى يتصدي لبيان انتفاعه وقد علم مما مر سقوطه فان  
المقصود سوقها بطريق كافي بزهافي فكيف ينوهم ما ذكره **قوله** لا ياتي  
الناس باعمالهم الخ قال العراقي رحمه الله لم اقف عليه وقال السجوطي  
خرج الحكيم من مرسى الحكم من مينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
يا معشر قريش ان اوتي الناس بالنبي المنتفون فكونوا اسما بسبيل من  
ذلك فانظروا ان لا يلقوا الناس بحملون الاعمال وتلقوا بالدين والخلق  
فامد عتكم لوجهي وهذا بمعناه قال الخريزي والجمهور ياتيني  
بالتحقيق فهو خير في معنى النفي كما نقول تذهب الى فلان لقول له  
كذا او تاتي بتصوب على ان الواو للمعرف والنون للموقاة وقد حذف  
نون الاعراب او لا يكون من الناس الايمان بالاعمال ومنكم بالانساب  
واما على رواية الشافعي فهو مخرج نفي وقوله الضمير الغائب هو بمعنى ضمير  
الغائب ومتر ما في الآية من اللق والنشر وقوله تكون الخ وقيل انه  
منصوب على الاعراب في الزموا مله ابراهيم وقيل منصوب برفع الخافض  
اي يفتدي بملته ابراهيم **قوله** ما يلاعن الحق الخ اصل معنى لعنيت  
المسئول في الرجل اطلق على الذين الحق المايل عن الباطل وهو حاله كان من  
ملته فتذكره لنا وشيئا بالدين والكون فعيل يستوي فيه المذكور الموثق  
وهذا اذا كانت المقدم تمنع ظاهر واما اذا كانت المقدم يكون ففي محال  
من خبرها وخبر المتبادر رد واما اذا جعل حال من المضاف اليه فيجوز  
بناء على ما ارضوه من انه يجوز في ثلاث صور اذا كان المضاف مشتقا  
عاملا او خبرا بمنزلة الخبر في صحة حذفه كما هنا فانه يصح ان تقولوا ابراهيم  
بمقتضى انبؤا ملته فيبطل عامل الحال وذو بها حقيقة او صكا ولذا امثلة  
بقوله ما في صدره من لانت الصدور بعض هذا مشتبه به وقوله  
وما كان من المشركين اعترافا ومعطوف على الحال للتر بذكره وحينئذ  
ففي حال المضاف اليها لان تقديمه وما كان ديرا للمشركين وهو تكلف  
**قوله** خطاب المؤمنين الخ وقيل ان الضمير اذ جوز ان يكون للكافرين

فان

فان قوله فان آمنوا الخ يقتضي خلافا فيحتاج الى ما يليه ما دخل في مقول  
قل اي وقيل لهم قولوا ويكون قوله وما انزل السكيا واراد على عبارة الامم  
دون الما مو كانتم امروا بان يقولوا هذه المعنى على وجه كليلهم ومما انزلوا  
وما انزل المكة ايها المؤمنون او اشار الى انهم من امة الدعوة وقيل  
انزل اليهم الكتاب اليهم ايضا لكن المناسب ان يقول فيما مر كونوا  
مسلة ابراهيم وكل تكلف وقوله لانه اول بالاضافة لثبته اي لم  
يصل الي المؤمنين علمه فخير الا بعد وصول القرآن والافان الايمان  
بالقرآن سبب للايمان به والسبب من ثبته التقدمة ثم اول  
نزل صحف ابراهيم عليه الصلاة والسلام عليهم بما يتبعهم كافي نقل  
القرآن على امة تحت ملك الله عليه السلام ولا يستطاع جمع سبطها  
وتحمل ومما في بني اسرائيل كالفيايل فينا ومما في السوطه ومما في الاسرار  
وقيل انه مقول من السبط قال الحلبي وقيل الحسنين سبطا في  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتشار ذرتيتم ثمة قتل لكل امة  
سبط وكذا قيل له كفتدا نصا والحفدة والحفدة جمع الحفاد والحفيد  
ولذا الولد وبه فتر اولاد ثانيا بالاولاد وذرتيتم وذراي يجوز فيه  
تشديد الباء كخلفها كائن واثافي واوقية واوا في وكذا كل جمع في  
بأشددة ذكره الكرماني في شرح البخاري وقوله وان الخ فقد استلنا  
لك نقسم هذا التركيب فلا تلتفت الى ما قيل انه تركيب محتمل كما هو  
المتبادر عن الخبر فلتعذر الجواب فلو وجد في ذلك وقوله ففك لكان  
هو الصواب ولما اظرف بمعني حين فتذكر **قوله** افردنا بالحكم  
ابلع الخ المراد انه افرد موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام مع  
جولهما في الاستطاع بالحكم الامتاع ومما لا يتا ومما يبلغ من الانزال  
لانك نقول انزلت الله لوفي البير ولا نقول ايتهما اية له لالة  
الايتا على الاعطا الذي فيه شبه التملك والتفويض ووجه  
مغاير لما سبق من وجوه عديدة ككونها كتابين عظيمين  
لم يزل اثنائهما وكثرة ما اشتملا عليه من الاحكام وغيرها ولو وقع  
التشديد بينهما صلى الله عليه وسلم فيهما فان قلت كيف يكون  
الحكم المنفرد به هو الايتا وقيل بعدد وما اوتي النبيون قلت  
المنفرد به هو استناد الايتا اليهما على التعيين وقوله جملة  
المذكورين في تحت جملة بالتسوية والمذكورين بالرفع والمعنى واحد  
وقوله من لا علمهم من وهم يحتمل ان يكونا في التقاطع بادني لانه  
بمعنى انزل او انه حال متعلقة باذكر وقيل انه خبر ما وقوله  
فمنون بالنصب في جواب النفي **قوله** بل واحد لو دفعه في سياق النفي  
عام الخ الذي في الكشف ان لمحد في معنى الجماعة لانه اسم بصيغة  
لمن مخاطب يشوي في المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ويحيط



انما يكون استعماله مع كل نكل او في كلام غير موجب نفي على ذلك ابو علي  
 وغيره من ائمة الغيبة وهذا غير الجسد الذي هو في  
 في مثل قول الله فان لم يرد من واو من الوحدة فلا يمكن ان يشمل  
 الكثير طنا فانه لموضع هذه الصلوة وليس من الوحدة  
 لا اطلاقه على الوحدة حقيقة واعتبار وحدة نوعية وغيرهما  
 يتا في كونها من حوايا به معنى حقيقي له وليس كونه في معنى الجماعة  
 من جهة كونه تارة في سياق النفي على ما سبق لبعض الاوهام الا  
 نفياته لا يستقيم لانفرد في بين رسول من الرسول لا يتغير  
 عطية اي رسول ورسول ولست من كاحد من النساء لست في  
 معنى كاشرة لاذ قال الخضر من غير من على المص ومن قايمة  
 وعليه جعلنا رايك الخواشي وبه انظر وجه القول بان الوحدة  
 في هذا الصلوة وفي الخبر بذكرنا الواو فانه حقيقي على كثير من وكان  
 المص رحمه الله لذلك جعله بمعنى واحد فلا يمكن نفي هذه الا  
 باعتبار عمومها في النفي في الفراق في اللفظ والمنطوق قال  
 الخا اذ قلت خذ واحد من فالفة منقولة عن واو يستعمل  
 في الاثبات واذا قلت بما كان في واحد فالفة ليست منقولة عن  
 واو ولا يجوز استعماله في الاثبات يعني الامع كل ويشكل بان اللفظ  
 صورتهما واحد والفظ الواحد يتسا وكما والواو فيها اصلية  
 فكل من قطعها انما لا لفت عنها وان تكون مستقيمة من الوحدة  
 واما كمال الحدة مستقما منها دون الاختلاف جميع من غير  
 من وجه ووجه اشكال من اعلى كثير من الفصل حتى اطلقها على جوابه  
 وهو ان الجسد الذي لا يستعمل الا في النفي معناه انسانا بالجماع  
 اهل اللغة والحد الذي يستعمل في الاثبات معناه الفرد ومن  
 العدد واذا كان يسمى احدا للفظين غير مستحق الاخر في اللغة ومنابط  
 الاشارة ان اشتقاق اللفظين من مكانة في اللفظ والمعنى ولا  
 يكفي احدهما تعانيا في الاشتقاق وبهذا انما ما موله الذي لا  
 يستعمل الا في النفي وما هو الجسد الذي يصحح النفي في النبوت بان  
 تنظر ان وجدت المقصود به انسان فينزل الذي لا يستعمل الا في النفي  
 واللفظ ليس عن واو وان وجدت المقصود به نصف الاثنين  
 من العدد فنوا في الاثبات والنفي والفة منقولة عن واو والنفي  
 الا ان المص حكاهما واحدا وجعل المتعدد من مفهوم التكرار المنفية  
 وقول الخضر لا يستقيم بين رسول بدون عطية غير مسلم  
 عنده انما قال في الاثبات التكرار الواقعة في سياق النفي  
 نفي المص لفظا عاما شموليا حتى ينزل المفرد فيها من قوله  
 الجمع في نشا ولا لاحاد مطلقا بطلان بعض الامواليت من

ان مدة لولها بطريق المطلق بقية في النفي كمد لولها في الاثبات وذلك لانه  
 على الماهية وانما لزم فيها المص من حيث ان سلب الماهية  
 يستوجب سلب الافراد لما بقية الامة والاحص من التلازم في  
 جانب النفي في سلب الامة لخص من سلب الاحص فيستلزم  
 فلو كانت لفظها لاشعار بالمتعدد والعموم ومنعنا كما زود  
 بين علمنا وقد ساق هذا على انه معنى كلام الاكتشاف وتعد العلامة  
 في شرحه والمص وقد حققنا المقام بما فيه شفا الغليل فليكن  
 في حيز ان فكره قد دفع بها الاوهام **قول** من باب التعيين  
 والتبكيك الخ ظاهر الامة انما امنوا بدین مثل ثمان منتم به فتد  
 اقتدوا بالكره الدين الذي امنتم به وهو دين الاسلام والتوحيد  
 ليس من مثل وكنت يؤمنون بمثلها فاجاب بان من باب التبكيك  
 الى الزام الخصم فقد فرغ من ان حصلوا دينيا مثل دين الاسلام في  
 الصحة فقد امتدوا الكفر من المحال بمثلها فاستحال  
 الاهتداء بغير دين الاسلام فبني الكلام على الاصناف ليكون اعني  
 لفظه على الاتباع حيث لم يطلب منهم الايمان بها امنوا به بل  
 الايمان بها موثق وعلى ما ينبغي اياها كانت فاذا هجمهم الفكر  
 على ان ذلك الحق محصور فيما امنوا به لم يكن لهم حصص من الايمان  
 وعلى هذا يكون امنوا متعددا بالياء ويجوز امنوا بحري الانه والبا  
 للاستحالة والاكس اى ان دخلوا في الايمان باستحالة شئ دخل  
 في الايمان باستحالة وموكلية الشهادة فقد اهتدوا او مثل  
 زائد كقوله تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مشه اي عليه  
 وقراءة ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله تكفون قولي  
 فانوا الشورى من مشه اشارة الى ان ذكر المثل فيها انما للتحسين  
 وسلوك الطريق الى النصف ومنه يعلم سقوط ما ذكر فيها سابقا فتد  
**قول** وقيل للبا للاكس الخ اى ليست صلة بل هي للاستحالة  
 وامسوا بمعنى واحد والايمان الشرعي قد خلوا فيه من غير احتياج  
 الى تعدد صلة اذ كانت دخلوا في الايمان بواسطة شهادة مثل  
 شهدا كنكم قولا واعتقادا وذلك طريق للايمان ولا مانع من تعدد  
 كافي الطريق الى الله تعالى بعد اناس الخلاق وعلى الوجهين  
 ما موصول عبارة عن الدين او الشهادة **قول** او من جهة الخ  
 اى البارائيد وما مصدرية وصيرته لله واليه اشارة المص  
 رحمة الله بقوله ايما كنكم وجوز ان يكون لقوله امنا بالله الخ  
 بتاويل المذكور والمقران او المحمد صلى الله عليه وسلم او مثل من  
 كافي الامة المذكورة وقراءة ما امنتم به بدون مثل قراءة ابن عباس  
 رضى الله عنهما وقراءة بالذي امنتم به قراءة ابي رضى الله عنه



**قول** اعز منكم عن الايمان الحق فستر النوى بالاعتراض وتدمر الفرق  
 بينهما لكن الفرق لا يحتاج اليه وكان لبعض مننا رجا الله تعالى  
 الالفاظ المتعارفة المعاني اذ الجحيم افترقت واذا افترقت اجتمعت  
 وهو منزع لطيف والشقاق والمساواة المتخالفة والمعاداة فخلق  
 في اشتقاق الشقاق ففصل بيننا لثوق بالكثر الجباب لان كلامها  
 في جانب غير الذي فيها الاكثر والنية اشارة المصراع رحمة الله وتفضل الله  
 من المشقة وقيل ان هذا ما حوذه من قوله شق العصا اذا اظهر العداوة  
**قول** لتسليمة الخ وحبة التسليمة فيه ظاهر وقوله تسكين اي  
 تسكين لروعه او مثبت لهم وقوله اما من تمام الوعد اذ اذا كان  
 من تمامه لفتيد ان ذلك كارت لا محالة لعلمه بما هم عليه وسماحه  
 لما يقولون للفتنة والخذل تحقق وقوعه من هذا التاكيد بمخالفة  
 للزمخشري من لفظه من السنين في فسيفسائكم الله حيث قال معنى  
 السنين ان ذلك كارت لا محالة ولو بعد حين لان التثنية حرف تنفيس  
 لادالة له على التاكيد وقول الشراح في توجيهه انه دلالة  
 على التاكيد من جهة كونها في مقابلة لتدالة على تاكيد النفي  
 قال سيبويه ان افعل نفي سا فعل فيه قاتل والضمير مفعولان  
 يقول كناه مؤنثه واو في قوله او وعد للثنوي لان التثنية  
 فلا يمنع كمال الكلام على الوعد والوعد من **قول** اي صبغة  
 صبغة الخ الصبغة كالجلستة مصدر صبغ الثوب وكوه وهو مرفوع  
 ولما كان في الصبغ تزيين المصبوغ ودخول فيه وظهور اثره عليه  
 كما ان استنارة الفطرة والطبيعة التي خلقهم الله عليها لانهم  
 يزينون بها كما تزين ثوب الثوب بصبغه او للهداية التي هداهم  
 الله بها لذلك والايها ان الذي ظهر لهم الله عليهم كما يظهر اشر  
 الصبغ على المصبوغ ويؤيد ان العرب سميت الديانات والاتفاق  
 بها صبغة كما قال الشاعر

• وكل انا سر لظن صبغة • وصبغة ههنا خير الصبغ  
 قالوا وعلى هذه الاقوال هو من الاستعانة بالمتنفسية الحقيقية  
 والقرينة الامانة الى الله تعالى والجامع التاشير والظهور والترين  
 قالوا وهذا النسب من المشاكلة لان الكلام عا تم في اليهود والنصارى  
 وتخصيصه بالنصارى كمالا وخبه له واجيب **بانه** لخصاص  
 النفس في الممودة بها النصارى لانها في صحن المشاكلة لان ذلك لفعل  
 كائن فيما بينهم في الجملة وهذا يصحح ولكن لا يقتضي حسنة وبيع  
 التكلف عنده وما مؤثر اذ المعترض **قول** والمشاكلة فان النصارى  
 لهذا لجمع الى الوعد الاخير وهو معنى التطهير لا الوجه كمالا كقول  
 فعبر عن التطهير عن درك لشرك بالصبغ مشاكلة فان النصارى

طبيعي وعلامة

كشف وسعد

كانوا

كانوا يصيغون اولادهم بها واصغر تعنف ذلك انه تطهير للمولود  
 كما تحتك لغزيرة فاطمة الصبيغ على التطهير بالايها لان المشاكلة فان  
 المشاكلة كالمعبر فويبر القولة تجد تجدي بربك قول وفعل ايها كما تقول  
 اذا رايت شخصا يغسل شحار الظهر غرس فلان يعني كرم يانقطن  
 الناس يريد حشه على الكرم والخير وان لم يجد ذكر الغرس لانه  
 مشغول به وعلمه اقتصر الزمخشري وقال المعنى تطهير الله لانه  
 الايمان تطهير النفوس والاعمال فنية النصارى كانوا يصيغون  
 اولادهم في مياه اصغر ليتموا المعمودية ويقولون هو يطهرهم  
 واذا فعل الولد منهم ذلك قال الاله صا رفسر انتا حقتا  
 فاموال المتحمون بان يقولوا الهه قولوا امنا بالله وصبغنا الله  
 بالايها صبغة لامل مثل صبغتنا وظهورنا به تطهير الامثل تطهير  
 او يقول المتحمون صبغنا الله بالايها صبغته ولم يصبغ  
 صبغتنا وانما جيج يلفظ الصبغة على طريق المشاكلة الخ وقوله  
 فامر المتحمون بقاء على الخطايا الكافرة في قوله قولوا امنا  
 وقوله او يقول المتحمون بقاء على الوصية الاولى وهو ان الخطايا  
 المؤمنين والمصوحه الله ليريد ذكره في النزول لانه لم يجوز كونه  
 الكافرة كما سر والمعمودية بفتح الميم وسكون العين المهملة وصغر  
 الميم الثانية وكسر الهمزة وباء الياء المشقة التختية المخففة  
 من معناه وقالت الصواب في شرح ديوان ابي نواس اية معرب  
 معموديتنا بالذات المحبة ومعناه الطهارة ونسبها ما بعد من  
 عما يتلى من الانجيل مشر تفصل بها الكمالات انتهى **قول** وتصبها الخ  
 اي ماؤصدهم مؤكدة لنفسه محذوف عامله وحجها ولتس ناصبه  
 امثا كما قيل وقيل ان هذا الاخر انتقد من الزموا في عالمه وقيل  
 بك من ملنا اشر لاصير على التصديق لئلا يذهب الرجاء والكسافي  
 وغيرهما وروى الزمخشري وسيا في جوابه وقوله لا صبغة الحسن  
 من صبغة اشارة الى ان الاستفهام انكاري في معنى النفي **قول**  
 لغير لظن الخ التعريض مستفاد من تقديم خبر الممنوع للتميم وقوله  
 وهو عطف الخ يعني ان هذه الجملة معطوفة على جملة امنا وهو  
 حسب الظاهر ينبغي كون صبغة الله كاخلافها ايضا لا اعتراضا  
 ولا بد لان من قبل ان يراعي لما فيه من تفكيك النظم لخلل الاجني  
 على الاعراض عنها وتوسط ما مؤكدة لما قبلها من اجزاها ولذا  
 روى الزمخشري والمصراع الله لاجاب عنه بقوله ولما قال الخ  
 العمرة قال به من امة العرب من عمل قوله على انهم قد روي في هذه  
 الجملة وقوله نحن له عابدون بقرينة السياق فان ما قبله مقول  
 المؤمنين وتقدير القول ساينغشيع فلا يرد عليه انه تكلف



من غير قليل وهذا الجمل معطوف على الزموا في صورة الاغتراف والتقدير  
الزموا صبغة الله وقولوا الحق الخ او على استنباط صلة ابراهيم وقولوا  
امتنا بدل من عامل صلة ابراهيم المقدر في الزموا وانتموا الخ صبغة  
الله بدل من صلة والمبدل من الجملة ليس باجنبي من بدل بعض اجزاها  
وقال الجليلي رحمه الله مراد القاضيات المعطوف ما نفع من جعل صبغة  
الله نصيبا على الاغتراف فيفقد الزموا صبغة الله وقولوا الحق له عابدك  
والحقان كلام من قوله وتكون له متلون وتكون له عابدك وتكون  
له متلون اعترافا وتدينين للكلام الذي في عاقبة به مقول  
على السنة العباد بتبعية الله تعالى لا عطف وتحريره ان قوله وتكون  
له متلون مناسب لامتنا اي تؤمن بالله وبما انزل على الانبياء  
صلوات الله وسلامه عليهم وتسلم له ونفعا دلاوامره وتواهيته  
وقوله وتكون له عابدك ملائم لقوله صبغة الله لانها تدبر الله  
فالمصدر كالصديق المسبق وقوله وتكون له متلون موافق لقوله  
لنا اعمالنا ولكم اعمالكم وموثر ترتيب اسبق قال الحقير فان قيل الحق  
يخجل عظافا على امتنا بل على فعل الاغتراف بتقدير القول اي الزموا صبغة  
الله وقولوا الحق له عابدك ولو سلم ففما ذكرتم فصل بين المعطوف  
والمعطوف عليه وكذا يترك المؤكد والتأكيد بالاجنبى لانه قوله فان امنوا  
وقوله فستكفونكم الله لا يخل شي منهما في حين قولنا اولنا الاوجه  
لا يتكافى الامتنان لانه لا يخل شي منهما في حين قولنا اولنا الاوجه  
لم يتعلق بقولوا القضا فقد تعلق به معنى فلا فلك للتكلم وهو الحق الذي لا يحد  
عنه قيل وفي عدم فلك النظم بالفضل بين المعقول وبدله بدل الفعل العامل  
تامر **قوله** اي في شأنه واصطفايه نبييا من العرب الخ قتل لانه قوله  
وما انزلنا شيئا سابقا وقوله وممن اظلم سموتكم الخ لاحقا وقوله على كل  
مكة هب يعني من مكة هب اهل الحق في ان النبوة بفضله من الله يخضع  
به من نبييا ومكة هب الحكام من انما تترك بالجاهلية وتصفية الباطل  
والظاهر من كذا العنايه والاختلاف والذي يشعر بالاول قوله  
ربنا وركم والذي يشير الى الثاني الاحتمال وينبغي به بالممكن معنى  
يقصدونه وقوله وروى الخ قال السيوطي لم اقف عليه في كتب  
الحديث **قوله** ام منقطعة الخ يعني ان قريشا لم يقولوا بعبادة الغيبة  
لانكون ام الامنقطعة للاضراب عن الخطاب في احتجاجا جوفي ان كان  
القولون الخ وهو لا كان معنى ما كان بينهما ذلك وان قريشا بالخطاب  
فيجوز الاضراب والمعنى ما ذكر ويجوز الاتصال والمراد انهما يكون  
معنى انه لا ينبغي ذلك والا فالعلم حاصل بشيئنا الامر من وما ذكره  
من الانقطاع على الغيبة ومنع الاتصال حكمي عن بعض الحكام جوازه  
لانك اذا قلت انقوم يا زيد ام تقوم عمرو صح الاتصال وقال ابو اليق

وهو

وهو جيد وقيل انه اذا لم تكن الغيبة من باب الالتفات كالمقتضية  
التوفيق بين القرأتين فان كانت القرأتان سواء في الاتصال  
والانقطاع والحاجة اليهما سمعته وقوله وقد نفي الخ يعني ان الله  
نفي عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام ما ادعيتموه وما ذكرتم ابراهيم  
عن اسماعيل واستحقا ويقفون والاسباط اتباعه وعلى دينه  
فكيف يكونوا هودا او نصارى **قوله** يعني شيئا دنا الله تعالى الامر  
عليه الصلاة والسلام الخ يريد ان الطرفين كلاما صبغة شهادة  
اي كائنه من الله كائنه عند من كنتم معني متحققة له معالومة  
انما شهادته الله والمعنى لا اظلم من اهل الكتاب لانهم كنتموا الشهادته  
على التحقيق ولا اظلم من المسلمين لو كنتموا على سبيل المرفق الفعل  
الحاضر في الاكل على امته وقوله الثاني للتعريض من تحقيق منه  
الكتمان كما في قوله لئلا اشركت والا في جملة على الاعم منها لكر الاول  
قال الحارثي اتفق عليه اهل التفسير وهو المراد وي عن مجاهد  
وقتا دة لكن لاختلاف في المكتوم هل هو نبوة محمد صلى الله عليه وسلم  
او حبيبة ابراهيم عليه الصلاة والسلام واما الثاني فلا يفرق  
قال ابو حيان رحمه الله ولا يتناسب المقام وانما حكمة المص رحمه الله  
على التعريض في الخبر في الكلام تعرض له وقوله من لا يستأذنها في  
من اللسان يتعلق بكثرة اي كثر ما من عباده الله وفيه فطر وقوله وقري  
بالكيا قيل انه لم يجد في شيء من كتب التفسير والقرآن ولا في ذلك  
فانه قراءتها السليما ببولها وارسامها كما في التوام وهي شهادة خارجية  
عن الاربعة عشر **قوله** تكرير الخ قد مر في هذا النظم بعينه وبيان  
ما فيه لكون ما اشار المحكمة تكريره اذ ان شحظ كل معنى ليكون قاسميا  
والظاهر الاول ولذا قد مر اذ لا قرينة على الثاني **قوله** الذين  
خفت لظلمتهم الخ السلف في الاصل فطلق الخفة ويطلق على خفة العقل  
وهو المراد هنا والاحلام جمع حلم وهو العقل واستعملت هنا بمعنى  
استند لونها والمراد بهم المنكر من تغيير القبلة عن بيت المقدس الى  
الكعبة اما حرمنا على القطر وانكالا للشيخ وخبر به قتل وقعه  
كما في عليه قوله سيقول ليوطون نفسه ويعد الخواب له  
كما في المثل قبل المكي شيرازي التهم ونحوه ولاك المكر وه اذا وقع العلم  
به لا يكون هناك لا كما اذا وقع فحياة وبغية فانه اصعب وقيل  
انما نزلت بعد تحويل القبلة وقوله والقبلة الخ قال التراب  
القبلة في الاتصال اسم الكالة التي كان عليها المقابل نحو الجاسة والقبلة  
وفي المتعارف اسم المكان المقابل المتوجه اليه للصلاة والمراد بالمعارف  
والعرف عرفة الغنة لا عرف الناس حتى ينوهوا انه ليس بلغوي  
مع وروده في كلام العرب كقوله التير اولا من صلى قبلتكم كما مر

بعد



والمستوحجة بفتح الجيم فتل واطلق ذلك عليها اشارة الى ان المكان ليس بمقصود بالذات بل الحاشية الخاصة من التوجه اليه وقوله لا يختص مكان اشارة الى ان المشرق والمغرب عبارة عن جميع الامكنة والافانجام بمعنى الامتثال **قوله** وما يرضيه الحكم وتفتيته المستوحجة من التوجه الى عدل عن قول الكشاف توجيه لانه مبنى على الاعتزال وبذلك اقول من التوجه الى التوجه الاحتمال الى التوجه على ما بين في شروحه فالمراد بالقراط المستقيم ما اراده الله وكما هو التوجه الى بيت المقدس من التوجه الى الكعبة بشرط ان الله تعالى **قوله** كذلك اشارة الى مفهوم الامة المتقدمة الى المشية به كونهم صمدتين الى القراط المستقيم او جعل قبلتهم افضل القبيل والمشيئة جعلهم خيارا قبل وفيهم افضلية قبلتنا من الامة المتقدمة تامل اذ مثلية الحكم التام جائزة ولا يخفى انه مفهوم من التشبيه لان معناه جعلناكم خيارا مفضلين كقبليكم وهو يقتضي ذلك بالحقوي فتأمل ثم انه خالف الزمخشري في قوله وكذلك ومثل ذلك الجعل الجيب جعلناكم امة وسطا قبل لما فيه من التكلف وارتكاف الختام بلا فائدة وفوات الارتباط بما قبله بخلاف ما الخارطة وموت فلة التدبير كما سترى قال الخريزني ان فلكه اشارة الى مصدره الفعل المذكور اجاب لا الجعل آخر يقصد تشبيه هذا الجعل به كما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قبلتنا جعلناكم امة وسطا واذان تحقيقه فالكاف مقحمة الختام كاللزام لا يكادون ينزكونه في لغة العرب وغيرهم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وتبع فيها العلامة حيث قال يزيد ان الكاف منصوب الجعل على المصدر وهو اشارة الى جعل القبلة اي جعلنا قبليكم افضل قبلتنا جعلناكم امة وسطا وكما نقول وقت سماع هذا الكتاب ذلك اشارة الى الجعل الذي جعله الله قوله جعلناكم امة اي جعلناكم امة وسطا مثل هذا الجعل الجيب ويرد عليه انه تشبيه الشيء بنفسه لكن نقول بالفارسية محسنه كديم ومحسنه ميكيم وان اشارة تشبيهه باثر فعل وكأنه لا ينسبه وسيرد عليك امثال هذا وفي الكشف يريد انه لم يشر به الى سابق بل الى الجعل المذكور عليه جعلناكم وحي مما يدل على التبعد تفخيلا واصلة جعلناكم امة وسطا مثل هذا الجعل في جعلناكم كما يشاهدونه والكاف مخبر للمبالغة وهذا الختام مظهر في كلام العرب والفصح لا كما يدعي غيره وهو في القرآن كثير وهذا هو الوجه وقال الطبري في قوله كذلك قال الذين من قبلهم اي جرت عادة الناس على ما شئوا من هؤلاء

وقد كنت مع تحقيق ان هذا هو الحق ومقتضى البلاغة من هذه القر ما يميل عنه لغام الشبهة الى ان في كثر ما ارفف عليه لم يحد ما يفضي عنه ويبرر دعاء الصدر في حق انكش في الغطاء عقلا وقللا وتقريره ان الشريف قدس سره قال في شرح المفتاح للشيخ المقصود من التشبيهات هي للتعاني لومعية فقط اذ التشبيهات اللفظية قلما تخلو من فحار ان وكما يات فيقول اننا انما نعلمه يستعملون كذا وكذا للاشتمار اشارة نحو عدل عمر في قضيتهم فلان كذا وكذا الا ان عدل مستمر قال الحاشي وهكذا ايها الزمان ويفي العلم فيه ويدبر من لا يرضى قلبه للتبريز في شرح الحاشية وله شواهد كثيرة وقال في شرح قوله في مقام كذا في الجمل الخطب وليقدح الامر انه للموتير في التظيم وهو في صدر القضية لم يتيق له ما يشبه به والاشارة كالصير ترجع الى التاخير فتقيد التظيم للمفسر بعد الاجتهاد فيجعل كتابه عن ذلك وانه امر عظيم مقرر فالمراد في هذا وكوه انا جعلناكم جعلناكم عبيدا بعبادته هكذا ولست الكاف فيه زيادة كما يوهمه كلامهم لكنه قطع النظر فيه عن التشبيه واستعمل في لازم معناه فان ارتد بالاجتهاد هذا فسلم شمر راي الوزير عاصم ابن ايوب قال في شرح قول زهير

كذلك خيبرهم وكل قوم اذا تمتم الضراهم  
 قال الجرجاني في تفسير لفظه كذلك انما تثبتة اما الخبر مقدم واما خبر متاخر وهي لغير كلالان كالتثني وكذلك تثبت ومثله قوله تعالى كذا كذلك في قلوب المجرمين فتعني المبتدئين بها وابه ثبت لفظ حسن الخلق في دفع الملمات اذا نزلت بقومهم وان كانت الاخلاق تتغير عند نزول الشدايد وحلول المطامير انتهى فكل من كان بالعرض على هذا بالنول فانه من بدائع هذا الكتاب ورواهه والمحدث الموفق للصواب وقد ذكر مثله عن ابن الانباري رحمه الله ومما يدل على كماله ظاهرة قوله تعالى كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم فلو كان كذلك للتشبيه لم يصرح بعد بمثل ولا حاجة لما ذكر في توجيهه **قوله** في اختيار الخيارات من هو خيرهم خلاف الاشارة وقد يكون الخيار استام من الاختيار واما الخيار النوع عن القشاقول وظاهره كالكشاف ان الوسيط يكون بمعنى الخبر مطلقا كما قالوا في الامور الوسيط والتحقيق ما قاله السهيلي في الروض ان الوسيط وصف مدح في مقامين في النسب لان اوسط القبيلة اعز منها وميمها فنزلوا لحدرات لانها في النبال دعوة وفي الشهادة كاهنا ومو غانية العدالة كانه ميزان لا يميل مع احد وظلت قوم ان الاوسط الافضل على الاطلاق ونسبوا الصلابة الوسيط بالفضل



وليس كذلك بل هو لا يمتدح ولا ذم كما في قوله تعالى ولا يمتدح ولا ذم  
 قالوا انقل من مخرج وسط على الذم لانه كما قال الكافض من على القلب  
 ويأخذ بالانفاس لانه ليس بجيد فيطرب ولا يبرد فيصيح  
 وقالوا الخوالة والوسط وقوله او عذرا لا تعرف وجه اطلاقه  
 على ما به لا يميل الى طرف ومنزلة بفتح الكاف المشددة جمع سرك  
 كمنظفون وقوله بالعالم والعلم لانه الحاصل المحمود والاساس  
 وهو في الامثال المكان الذي تستوي المساكن من جوانبه وهي قس  
 الارض ثم اعني تعبير الحاصل المحمود ولا يمتدح ولا ذم في الاختلاف  
 لكل منها طورا فانما هو مكان بلا فراط ولا فقر بيط وصا بينهما هو المحمود  
 كما ذكره شمر اطلق الحال على المحل واستوي فيه الواحد وغيره لانه يح  
 الامثال جامد لا يتغير بظلاله وقد مر اعني في ذلك والتمهيد والوقوف  
 في الشيء بقوله من لانه من انما هو المعنى وقع **قوله** واستدل به  
 على ان الاجماع الخ لان الله تعالى شهد بعد النعم وقبول شهادتهم  
 ولا يمكن ان تكون ذلك بالمشاهدة الى كل فرد فنفى ذلك في اجتماعهم  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع ائمة على الضلالة والكلام عليه  
 في الاموال وانما ثبت بمعنى الخلف من التثنية **قوله** علة للمعمل ادب  
 فيه العلم لان الشهادة لا تكون الا عن علم اما بالمشاهدة او بالسماع  
 والاستفاضة وعمومها للمعاصرين وغيرهم لقوم الناس **قوله** روي  
 هذا الحديث رواه البخاري والترمذي وقوله وهذه الشهادة الخ  
 عما يقال ان التعدي بعلى الضرر وشهادتهم على الناس ظاهرة واما  
 شهادتهم الرسول صلى الله عليه وسلم فهي لانهما تركنا فعة فاجاب  
 بانهم من معنى الرقيب المهم لان المتري مرافق لحواله مقتصد  
 بمعدنها ويصح ان يكون لكثرة ما قيل **قوله** وقد ثبت انقله  
 الخ يعني صلى الله عليه وآله بالاشهاد الثانية التزكية وهو صلى الله  
 عليه وسلم انما يركب امتة فقدم لفيد الحصر وهو من فخر القائل  
 على المفعول **قوله** ان البهجة التي الخ خلفوا في البهجة التي كانت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يتوجه اليها تمكدة فقال ابن عباس رضي الله  
 عنهما وجماعة كان يصلي الى بيت المقدس كسنة لا يستدبر  
 الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس واطلقوا خروا  
 انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى بيت المقدس وصنع هذه المأفة  
 من الشيخ مرسى في الاصح الاول وقوله في البهجة التي كانت عليها للنبي  
 نفسه القبلة بل الانشأ الى ان جعل يتعدى لمفعولين الاول  
 القبلة والثاني التي الخ بمعنى البهجة التي ولشراطه من كل صفة القبلة  
 وهذا مختار من محشوري وعكس ابو حيان رحمه الله فقال  
 التي مفعول اول والقبلة مفعول ثان وقال ان المعنى علية وقيل

التي

التي صفة القبلة الالعلم المذكور وعلى التقدير الاول التي عبادة  
 عن جهة الكعبة وعليه النسخ وقع مرسى في البيت الثاني الصخرة  
 وصمير بيت الاول النبي صلى الله عليه وسلم والثاني لبيت  
 المقدس وقوله والمقرب الخ بيان للثاني وثقيل لانه لا يخفى على الاول  
 بمقتضاه **قوله** الا لمتحن الناس الخ اي لنعامهم منامسة  
 المتحن المختبر لظهور حقيقة الحال ونعلم ونعلم بجمع فيه  
 النور والثنا وموعلي التثنية الخ فعلنا ذلك فعل مرسى مختبر  
 ومثله يؤخذ بجوابك لخر عن التثنية الخ وعلى هذا اقتصر  
 الرخص في قوله تعالى ولنعلم الذرية امنوا في سورة آل  
 عمران فتصير الاجوبة عن مثل هذا التركيب اربعة وهذا  
 مبنى على الشافعية والمراد بمن تترك من اهل مكة وقبلة  
 انما هم اشرافهم واستماع عليهما الصلاة والسلام وهي الكعبة  
 وقوله ولنعلم الاكابر الخ حين حوت القبلة من بيت المقدس  
 الى الكعبة والمراد بمن لا يتبعه اهل المدينة ومكة يحذو  
 حذوهم والمراد بالعالم من موافقة قبلة نهم والنكوص الى اجماع  
 عن الشيء **قوله** فان قيل الخ يعني ان قوله لنعلم لشيء محذوف  
 العلم في المستقبل وعلمه تعالى اذ في الجواب نوجوه ثلاثة  
 بقدّم رأينا انه على الخ جواز الاستناد بان استند اليه تعالى  
 ما هو مشند الى خواصه بالقرينين وليس على حذف مضاف  
 او العلم قد شمر ومتعلقاته حاد في الحال فعبر عنه بذلك  
 باعتبار المتعلق لانه الذي يتعلق به الجزاء العلم قبلة لا يتعلق  
 به جزاء انما يكون بعد وجوده او طاعته او عصيانه فانه تعالى  
 وان كان عالما به دائما الى ان العلم الذي يتعلق به مجازاته  
 انما يحصل بعد وجوده **قوله** وكما صله يخصص العلم او مؤرا لاف  
 السبب ومما العلم على المنسب ومما التمييز في الوجود الخالجي عند  
 المخالوقين ويؤيد تقدمه كالتبيين في فسرهم به ابن عباس  
 رضي الله عنهما وقوله ونشهد الخ لان معناها ليعلم الناس ذلك  
 ويؤمنوا به وقيل انما يصلى شاهد الما قبله وفيه نظر  
 لانه لم يبين فيها العالم ان ظاهره العموم واما ما قيل ان تعلم  
 المتكلم مع القدر فالمراد لشركه العلم بيني وبين الرسول فغير  
 متكلم لتشريك الله مع غيره في صمير واحد كما سيأتي ووجه  
 خاص ان اريد بالعلم الجزاء الخ لجازي الطابع والعامي وكثيرا  
 ما يقع التثنية في القرآن بالعلم **قوله** والعلم اما بمعنى المعرفة  
 الخ فتبعد الخ المفعول واحد ومومن الموصولة وممتن متعلق به  
 كما مر او مقدمه او بيا لمن ويحوز ان يكون على صفة متعديا



لاشتر فقامت الجملة المعلق عنها مقامها وممتد بين حال  
من فاعل يكسبه اي متميزا عنه وهذا اندفع قولك الى القيا  
رحمة الله انه لا يجوز ان يكون من استغفها منه لانه لا يبتغي  
لقوله ممن ينقلب متعلقا لان ما قبل الاستغفها لا يعمل  
فكما بعده ولا معنى لتعلقه بهنوب والكلام ذال على هذا التقدير  
فلا يرد انه لا قربت لتعلقه فان قيل كيف يكون بمعنى المعرفة  
والله تعالى لا يوصف بها قيل لسوقها فيما يكون مستيقنا بالعدم  
وليس العلم الذي بمعنى المعرفة كذلك اذ المراد به الا ذاك  
الذي لا يتعدى الى مفعولين وفيه نظرا لانه وقع في فوج البلاغة  
اطلاق العارف على الله تعالى وذكره ابن ابي الحديد في شرحه  
واما السبق بالعدم فلا نكاح لانه لفظ المعرفة بل ناشئ من  
معناها لانها كذلك في اللغة ومولا ليعترلات الصلوات  
به هنا تعلقه ولذا عرفت عنه بالمضارع وتعلقه مستيق  
بالعدم فتمت امل وقوله متميزا بعبارة عودة الى الوجهين كما مر  
**قوله** ان هي المحفظة الخ الخلاف في مثله معروف وهكذا  
اللام لتسمي الفارقة او الفاصلة لفضلها بين النافية والمحفظة  
وعلى قراءة الرفع كان زائدا وقيل انها خبر مبتدأ محذوف  
اي هي كثيرة والجملة خبر كان وقوله الثابتين الثبوت ملحوظ  
من معاني قوله متميزا بعبارة على عقبيه والافقي فقلية لا تقيد  
الثبوت **قوله** اي ثباتا على الامكان هذا ايضا ملحوظ من مقابلة  
لمن ينقلب والافاضة امثال الايمان وعندها لا مانع من اعتبار  
او المراد به تحصيله من غير ان يقرر منه المقام **قوله**  
او مثلا انكم يعني الايمان بمعنى الصلاة بقرينة المقام وهو مجاز  
من اطلاق اللازم على ملزومه وقد وقع تفسيره في البخاري  
وقوله كيف بمن مات اي كيف يعتم به وهذا لحدث صحيح  
لخرج الشيطان والتمسذي والحاكم ولعن البراء بن عازب  
رضي الله عنه **قوله** فلا تضيع الخ يعني ان المراد بالرحمة رحمة  
غير تعلقها ما ذكره لستم الارشاد وقوله وهو ابلغ  
هو بناء على نفس الرحمة باشد الرحمة وحينئذ المناسب رحيم  
رؤف وفيه نظرين وجهان الاول ان فواصل القرآن لا يلاحظ  
فيها الخ والآخر كما استج كما هنا في رحيم وتكملون وقد ذكرنا  
على كل حال الثاني ان الرحمة حيث ذكرت في القرآن قد مر  
ولو في غير المواضع كما في قوله تعالى رافة ورحمة ورحمة  
استدعوهما في وسط الآية والذي غره كلام الجوهري وهو عند  
لشتر بقراب فان الرافة معناه الشفقة واللطف والرحمة

والانعام

الانعام ورتبتها التقديم كما قيل الا يا س قتل الانسان وعلمه  
استعمال العرب قال قيس الرقيات ملك ملك رافة لشر فنية  
جبروت منه ولا كبريا فانظره كيف اوضح معناه بالتقابل  
ومثله كثير في كلام العرب وقد فصلناه في سورة النور وقول  
ربنا اشارة الى ان قد هنا للتفصيل وتحتل التكثير كما في ربنا  
وهما منصرفان الى المتقلب والروح بالصفة والتولي اسم الولاية  
او من ولي جهته **قوله** تحتها وتنشوق اليها جعل الرضى بمعنى المحبة  
والنشوق لانه لم يكن ساخطا لتلك وانما كان المص تفسرها  
فكان ينشوق الى مراد الله ويؤثره على مراده وهذا من رتبة  
فوق التوكل وقوله لمقاصد دينية اشارة الى ان مثله لم يكن  
لهوى بنفسه واجابة لم تكن الامتوافقة حكمته **قوله** مخوفا  
هذا هو الصحيح في معنى الشطر الاول قال المير في الكامل  
الشطر وجهان في كلام العرب لمصدهما النصف والآخر المقصد  
يقال خذ شطرا من ثوبك اي فخذ منه وذكر الالية **قوله**  
اصرف وجهك الخ اي اصرفه عن غير ما قبل به عليه لانه لا يقال  
بالوجه على شيء يقتضي صرفه عن غير وانما ذكره لانه محمول  
عن الجهة الاولى في قال الراغب ولي اذا عدي بنفسه اقتضى معنى  
الالية وحصوله في اقرب المواضع يقال ولت سمع كذا اقبلت  
به على ما قال تعالى فويل وجهك الخ واذا عدي بغير لفظا او تقديرا  
اقتضى معنى الاعتراض انتهى فهو هنا متعدي الى مفعولين كما سمعت  
وعرفت معناه فسر قال لا يخفى انه ليس من التولية بل من  
المعنيين بل يؤمن قبيلا ما ولا تم لم يصيب والزخشر في قال  
شطر المسجد نصيب على الطرف الخ قوله الوجه تلقا المسجد اي  
في جهته وقيل انه يشير الى انه قد ترك لصد منعولي ولي وشطر  
طرف بمعنى اجعل وجهك في جهة المسجد ولو كان مفعولا به كما في  
لنولينك قبله لما ذكر شطر بل اقتصر على المسجد وفيه نظرات  
وجه ذكره انه هو المتيقن كما سياتي والفطر بضم فسكون بمعنى  
الجانب وقوله ان يتعرضوه امته يتعرضوا له على الحد في الاقبال  
او منع ان تدخل الكفرة **قوله** والبعد بكيفية مراعاة الخ  
لا خلاف في ان حاضرا الكيفية انما يتوجه الى عينها وانما الخلاف  
في البعد يصل بلوجه التوجه الى عينها او كيفي التوجه الى جهتها  
وهو المختار للفنوي وادلت كل من الفريقين منسوبة في الفروع  
والسمر رحمه الله المختار الثاني واستدل عليه بذكر المسجد دون  
الكنيسة وكذا الشطر وقوله روحا الخ لخرجه الشيطان وقوله  
شمر وجهه الخ لخرجه ابوداود في النسخ والمنسوخ عن سعيد بن

مما  
سما



المستبر من سلا ولا تيسر فيه قيل الزوال لكن يؤخذ من الحديث الآخر  
 وسأله بكسر اللام قال الجوهري ولتيسر في العرب سلمة بالكسر غيره  
**قوله** وصلى على عليا للصلاة والعلام بأصحابه في مسجد بني  
 سلمة الخ قال السجوطي هذا حديث في الحديث فان قصة بني سلمة  
 لم تكن فيها النبي صلى الله عليه وسلم أما ما ولا هو الذي تحول  
 في الصلاة لخرج النكاح عن أبي سعيد بن المعلى قال كنا نعد  
 إلى المسجد فمروا بنا يومنا ورسلوا الله صلى الله عليه وسلم قاعدا  
 على المنبر فقلت حدثنا أمير فجلست فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قد نرى تغلب وجهك الآية فقلت لصاحبي فقال ينزكركم ركعتين  
 قبل ان ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلت ذلك  
 من صلى فضلتنا هناك نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صلى الناس الظهر وروى ابو داود عن انس رضي الله عنه انه قال  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يصلون نحو بيت المقدس  
 فلم تزلت هذه الآية مرسومة في بيتي سلمة فناداهم ومعه ركوع  
 في صلاة الفجر نحو بيت المقدس الا ان القبلة قد تحولت الى الكعبة  
 فقالوا كما هم ركوعا الى الكعبة **وروي** الشيخان عن ابن عمر رضي  
 الله عنهما قال بينهما الناس نكاح في صلاة الصبح اذ جاءه  
 ام فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل على الكعبة قرآن  
 وشهد امرأتين يفتن الكعبة وكانت وجوههم الى الشام فاستجابوا  
 الى الكعبة ففقد علمت ان ما ذكره المصنف من ان الله ليس هو فافلا روايا  
 المتعجبه فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتحول في صلاة وان التحول  
 كان في صلاة الفجر **قوله** وتبادلت الرجال والنساء صفوفهم  
 الخ قيل اذا ان الرجال قاموا في مكان النساء والنساء في مكان  
 الرجال قيل والظاهر ان مراده ان بعض الرجال قاموا  
 مكان بعض النساء وبعض النساء قاموا مكان بعض الرجال مثلا  
 اذا قام الامام وصنف خلفه صفوف من صفاء رجالا وصفاء نساء  
 فاذا دار الى جانب اليمين تحول ما في يمين الامام من الرجال  
 الى خلف لا يتباع الامام وتكون الصفوف فاذا كانوا قريبين من  
 النساء يبعدون من ما تكتنهن حتى يقيموا مكانهن وكذا تحرك  
 من في يسار الامام الى اقسام النساء والنساء التي خلف هؤلاء الرجال  
 ليقف من وقفت مكان الرجال حتى تستوي مع النساء اللاتي في جانب  
 يمين الامام كما يشهد به التخييل الصحيح وقوله واستقبل المنابر  
 اي كانت جهتهم مقابلة كمنزلة الكعبة وهو معروف وقوله  
 حضر الرسول صلى الله عليه وسلم يعني في قوله فقلت وجهك وعمه  
 في هذه الآية لما ذكر **قوله** جملة الخ اي لجملة المقابلة بقوله

تفصيلا

تفصيلا وقوله لعلمهم الخ قيل عليه هذا القبله كانت لا تراهم عليه  
 الصلاة والسلام كما سرفلا تختص شرفيتنا فالأولى لعلمهم بان محمد  
 صلى الله عليه وسلم لا ميا مربا طيل اذ لموا النبي المبشيرة في كينهم  
 ولك ان تقول انها انجحت فلم تكن قبلت شرفيتنا عاذ التوجه  
 اليها عن بيت المقدس صارت كما انها قبلت لخرى ولا يخفى ما فيه  
 من التكلف فالاحسن ان المترا في انهم انه يعني قبلت من كان قبله  
 الى الخرى فلا يضره ما ذكر وقوله للضريتين اي اهل الكتاب  
 والمسلمين وقوله والمعنى ما نزلوا الخ لان عدم الابتاع بمعنى  
 الترك وما قبله يدل على انه كان عذا وقوله وقتلتهم  
 وان تعدت ذوات اي قبيلة اهل الكتاب اليهود والنصارى لكنهما  
 لجمع المبتلان لهما كالشيء الواحد كما مر في قوله لن نصبر على طعنا  
 ولحد وقوله لتصلب الخ في الأساس تصليب فلان في الامم اذا اشتد  
 فيه شتم ان يكون قبيلة النصارى ويطلع الشمس صرحوا به لكن  
 وقع في بعض كتب القصة ان قبيلة عيسى عليه الصلاة والسلام  
 كانت بين المقدس بعد رفعه ظهر بولس ودس في دينهم دسائس  
 منها انه قال اني لقيت عيسى عليه الصلاة والسلام فقال لي ان  
 الشئ كوكب لصته يبلغ سلاحي في كل يوم فمروني لستوجهموا  
 اليهم في صلاتهم ففعلوا ذلك بقى الكلام في ان المطالع مختلف فاي  
 مطلع يعتبر عندهم لمرار من صرح به وفي بديع القواميد  
 لابن الفتيمة قبلت اهل الكتاب لست بومي وتوقف من الله بل  
 بمشورة واجتهاد منهم واما النصارى فلا ريب ان الله تعالى لم  
 يامرهم في الايجل ولا في غير باستقبال الشرق وهم موقوفون بان قبلة  
 المسيح عليه الصلاة والسلام قبلت بني اسرائيل وهي المصخرة واما وضع  
 هذه الاشياء فمما في القبلة وهم يمتدرون عندهم بان المسيح  
 عليه الصلاة والسلام فوض اليهم التخليل والتخريم وشرع الاحكام  
 وان ما حلوه وحرموه ففعلوا ذلك وهو وحرموا الخ السماء فصر  
 مع اليهود متصفون على ان الله لست شرع استقبال بيت المقدس  
 على رسول الله اذ والمسلمون شاهدون عليهم بذلك واما قبلت  
 اليهود فللتي في التوراة الامر باستقبال الصخرة البتة فانما  
 كانوا يصيرون الثابوت ويصلون الله من حيث يخرجوا فاذا قدموا  
 لضميكون على الصخرة وصلوا الله فمما رفع صلوا الى موضع  
 وهو الصخرة واما التامرة فانهم يصلون الى طورهم بالشام ليعظمونه  
 ويحجون الله وهو في سلمة فانلس وهو قبلت باطلة مستبدعة انتهى  
 اي ولتين استيقنهم مثلا في التخييل معنى قوله مثلا ان  
 هذه الشرطية مبني على الفرض والتقدير والافلامعني لاستقبال



ان المؤنوعة المعاني المحتملة تدعى تحقيق الانتفا بغيره وما انت  
 يتابع قبلهم يعني ان كون من الظالمين لا يحسن متابعه بل كل من يتبع  
 كذلك وانما اسند التليغ غير بالطريق الاولى اذ ان المتبعين  
 المقصود بالتخصيص بل انما بغير الصوي مطلقا كذا **قوله** والبرهانية  
 وبالع فية من مستغنة او وجه الخ وفي نسخة عشرة او وجه وكذا  
 ذكرها الشارح الخريز وهي المسمومة واللام الموطئة لانه وان الفضية  
 وان التخصيفية واللام في حيزها وتعريف الظالمية والجملة  
 الاسمية واذن الجزئية وانتشارها من الظالمين على ظاهرا والظاهر  
 لانك ادت ان مقتضى محقق وان مقتضى محقق وان مقتضى محقق  
 فيه واتباع الاتباع على ما سجد هو ان لا يعرضه بزمها زولا  
 نزل في شأنه نيك وقيل وعد ولما منهم بمحمول لا تعد نفسه بالحق  
 وفيه نظر لانه هذا التركيب يقتضي المنجاة لا المجهولة ولولا ذلك  
 محتمل لانتفاء الاستعمال لكان حكايا على هذه النسخة فانه استقط  
 منها ميا الغيرة والتعريف والاعتقاد وهو ظاهر ونقتل في الكشف  
 عبارة مصر من عشرة او وجه وقال هي المسمومة واللام الموطئة  
 والتعريف بان لدلالة على ان اي شيء يعرض من الاتباع وقع كفي  
 فيكون من الظلم والاحمال والتفصيل في قوله ما جاك من العلم  
 وجعل الجاني نفس العلم وحرف التحقيق واللام في حيزها وتعريف  
 الظالمين لانه على المعرفين فية وكون الجملة اسمية بحيزها الدال  
 على الاستمرار التام والثبات وما في اذن من المناقشة لكونها للحوار  
 والجزء لانه على زيادة الرمط وينف على عشرة ما في قوله  
 من الظالمين الدلالة على انه اذا كثر من المؤمنين منهم وتسمية  
 ما ذهبوا اليه اقوالا من المنع على الاتباع المؤكد للوعيد  
**قوله** الصمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ كذا في الكشاف  
 واعترض عليه ابو حيان رحمه الله بان الخطاب في الايات السابقة  
 اليه لرسول صلى الله عليه وسلم فكيف يقال انه لم يحمله ذكر  
 وقال الخريز ان لغير شيء ولست بكروجه وفي الكشاف فان  
 قتل هو التفات لا انما ردون سبق الذكر تفخيما الجيب  
 بان الامر بغيره كاشريك ولكرة المقام لما ذكره ادعي اذا لا يحسن الاتفا  
 الا اذا كان مقصودا الذاتية متبنا ما سبق في الكلام عليه ومع ذلك  
 يكون له حيز موقوف خصوصا انتهى وهو معنى بديع يقيد به  
 اطلافتهم تعريف الالتفات بان يكون التعبير لا وقت مقصود فيه  
 مسوقا لكلام وهذا نظير قوله شرط الاستعارة ان يذكر  
 المشبه بطريق القصد لم يخل فيه وقد رازاه على الفهم فاحفظ  
 فانه من حضائض هذا المقام والشراد بالعلم ما سبق في قوله ما جاك

معصام

من العلم وهو الوجه وهذه كلها من كورة فتبدد وقوله يشهد لاوله  
 الى الرجوع الصمير للنبى صلى الله عليه وسلم لانه يتخذ جنس المعروف  
 فيتم ويؤتى صارا واه القيا والمتراد انهم يعرفون نبوته لا شخصية  
 صلى الله عليه وسلم كما في الكشاف وان كان متراده هذا فان قلت  
 ما ذكر عن ابن سلام رضي الله تعالى عنه فبني ان معرفة الابن  
 دونها لما فيها من الامتنان والمشيئة به اقوى في وجه الشبه  
 قلت هذا ليس بشرط بل يكفي كونها مشهورة فان معرفة  
 الابن اشهر من غيرها اذ ان معرفة ذات الابن وشخصه اقوى  
 قبلتها والاحتمال في كونها صلا من في الواقع لا يتا في ذلك  
 والياتنا المصير رجاء الله بقوله لا يلبسبون الخ ومما الداعي  
 لذكر التخصيص في الكشاف **قوله** تختص من عانده الخ في الكشاف  
 انه استثنى من آمن منهم والجملة لانه وليس المتراد بالاستثنا  
 المضطلم بل الاخراج مطلقا قال الخريز في الاخراج عن حكم الكتمان  
 من اظهر ما علم من الحق وامر به او لم يمتنع فانه لا يتصور منها الكتمان  
 لاقتضاها السابقة العلم فاختص الكتمان بغيره دون الغريقين  
 الاخرين واذا في قوله او جملتهم لمنع الخلق والاعتراض بان الجملة  
 لا بد خلوة في الذمة يعرفونه فكيف يصح اخراجهم مدفوع بان  
 لخصاص حكم المعرفة بالتعريف لا في عموم الذين انبأهم الكتاب  
 ونشأوا معك اللفظ للمعارفة منهم والجاهلين وقرب منه  
 ما قيل ان معنى يعرفونه يوجد فيهم العرفان اسناد الفعل البعض  
 الى الكل لا خلاصهم وارتباطهم وكان المصيرحه انه لم يصر هذا  
 فلذا انكر الى ما هو الظاهر المتبادر من النظم **قوله** كلامه استأنفك  
 على قراءة الرفع هو مبتدأ خبره الجار والمجرور وبعد واللام اما  
 للمعتمد اشارة الى الحق الذي جابه صلى الله عليه وسلم والحق الذي  
 كتمه هو لا اذ الجبر وهو نفي الكتمان جيبا كما اشار اليه  
 بقوله لا ما لم يثبت كما في قوله الحمد لله والكرم في العرب النسب  
 الى الابا الوقوع المحكوم عليه نفس الجبر من غير قرينة البعضية  
 او هو خير مبتدأ بعد وف هو الحق والخيار والمجرور بعد  
 خبر اول وسكت عن بيان التعريف فية فكانه محتمل للوجهين  
 السابقين لكن قتل ان على هذا التقدير اللام للجبر كما في ذلك  
 الكتاب ومعناه ان ما جاك من العلم او ما كلفونه هو الحق  
 لا ما تدعون وتزعمون وجعل جيبا على الادعاء ولا معنى جيبا  
 للمعتمد لان المبتدأ متحد مفهومه ومفهومه فيحتاج الى تكلف  
 وقراءة النصيب مشبوهة الى سكر الله وتجاهه فان كان مفعول  
 لم يكون فيكون قاصدا لظاهر مقام المصير للتعظيم وان كان بيا

س



فوجهه ان قوله من ركبك حاله محضل عما مضى من الاول  
وان لم يحد لفظها فجوز فيه النصب بفعل مقدر كالزم **قوله** الشاكر  
في ان ركبك الخ فستر المترين بالشك وقال الرابع انهم لم يقرروا  
بالتردد في امره وبن من مقلقة بقرينة المقام وقوله ولين  
المتراد الخ لانه النفي عن شئ يقتضي وقوعه او شرفه من المنه  
عنه ومولا يتصور هنا لان الكون والوجود ليس مقدر  
للمعنى بل هو حقيقة كما سياتي في تحقيقه في قوله فلا يكون  
في صدد كخرج منه وهو معنى قوله لانه ليس يقصد به  
والضيق اذا جعل كناية وعبر به عما يصح النفي عنه فالنبي  
صلى الله عليه وسلم لا يصيد منه ذلك فاما ان يكون الخطا  
غير متعين كما في قوله صلى الله عليه وسلم بشر المشايخ الخ وفيه  
من المنايا لغزاة المعنى لا ينبغي لكل من عرفه ان يشك فيه كما قيل  
من كانا والامثلة والمقصود امنه كما في قوله اذا اطلقتم النساء  
والمقصود ان النبي عما يوقع في الربيب والامثلة الكتاب للمعاد  
المتراد بالخلة لانه ليس بالاختيار وقال في الكشف الاشبه  
انه اظهره لكونه ليس مظنة للشك حتى كان الشك لا يقتضي في  
مثله الامتناع عن الحق وقوله على الوجه الابلغ لان النفي  
عن الكون على صفة استلغ من النبي عن نفس الصفة فلذلك جاء  
للمتنزلة على ان النبي عن الكون على صفة تدل على عموم الإكوان المستقلة  
والمعنى لا تمنع في كل فرد من الكوان فلا تمنع في وقت يوجد فيه  
الامتناع بخلاف قولك لا تمنع فانه لا يفيد ذلك **قوله** لكل امثلة  
الخ الى المتراد بكل امثلة امثلة او لكل منها قبله تخصصة او المتراد  
لكل قوم من المسلمين كاهل المشرق والمغرب جملة وجانب متجهون  
**قوله** هذا المفعول من محذوف الخ تقدم ان في المعنى جعل  
مستقبلا لئلا يتعدى المفعول لئلا يفسد ما ان يرجع للرب  
او لكل وضميرها مفعول الاول وهو عائد الى الجملة وعلى  
الاول تقديره وجهه لانه يقال ولست طمينة ولا قاتل  
ولست الجند اياه وعلى الثاني اياه **قوله** وقري ولكل وجهه الخ  
وضمير هو على هذه القراءة قطعاً كانه على قراءة مولاها لكل  
من غير احتمال آخر وكان قراءة عامر وقد صعب توجيهها  
حتى تحبوا بعضهم على ردها وهو خطأ عظيم وجهه الممر رحمة  
تبعاً للمخشي على ان اللام زائدة في المفعول للمقدم للمناكبة  
والتفوية فانها عاملة في ما تحتها من فتراد في مفعول  
كما تزداد في جمول الصفة وردها بوجهاً لا يتبع ما لك بان  
لام التفوية لا تزداد في احد مفعولي المتعدي لاثنين فالوا لا

اما ان تزداد فتيما ولا نظير له او في احد مما قيل من الترجيح من  
غير متراد حورده التفاضل قال ان اطلاق النكاح ليقضي جواز  
والترجيح من غير متراد مدفع هنا بانه متراد بتقدير قوله  
وتدولها الى صار في الجملة التي قبلها **قوله** فاستنبقوا الخيرات  
الخ هو منصوب بنزع الخافض او الى الخيرات قيل ومدلول  
استنبق ليس الا طلب التسابق فيما بينهم ودلالته على سبق غيرهم  
من جهة انهم لما امروا بسبق بعضهم بعضا فسبق غيرهم اولى  
ولهذا بنا منه على ان ضمير استنبقوا المتكلمين ولو كان لكل ترجيح  
الى تباين على الاول فالنكحة في التفسير به اشارة الى ان ميلك  
لخيرات هم السابقون فنه لا غير وقوله او الفاضلات يرصده  
الافضل وهو التوجه الى غير الكعبة وسمنها اقوي ما يمكن ومعنى  
الاتيان بهم جميعاً ان صلاتهم من اختلاف جهاتها في حركتها  
ولحدة كانها كلها سامة لعين الكعبة **قوله** انما تكونوا الى  
طرف مكان واليه اشارة بقوله في اي موضع وتكون للاستفهام  
والشرط كما هي كما اياها ويات جوابها والمتراد بالوافق والمخالف  
ما وافق مظهرهم وما خالفه والمقصود التعميم لا المكنة والمحال  
وفتيما بعد الشمول بجميع الخيرات بجمعة ومتراد بالمعشر بفتح الشين  
وكسرها والاتيان بهم لخرايمهم باعمالهم والاتيان يكون في الآخرة  
او المتراد ما يشتمل الجبال والوهاد والعمرة والحراب والاتيان  
بمعنى قبض الارواح والوجه الآخر مبني على الاخير في تفسير الاتيان  
كما متر وقوله فتقدم الخ على الوجهين الاولين **قوله** ومن حيث خرجت  
الخ طرف مكان لازمة الامانة الجمل واما فتيما المفرد فادروا الظاهر  
انه يريد من اي مكان خرجت منه فالت فمتراد متعلق بول والفا  
زائدة كما في وربك فكبر وقتل انبشيرات من حيث متعلق بخروج  
فتكلم عدم امانته الا ان يتكلم بتقدير حيث يكون خرجت ولا  
يخفى بعده وقيل انه متعلق بول وما بعد الفاعل فتيما قبله  
كما ثبت في محله الا انه لا وجه لاجتماع الراو والفا فالوجه ان يكون  
التقدير افعل ما امرت به من حيث خرجت فالت فتكون قوله  
قوله معطوفا على المقدر ويجوز ان يجعل من حيث خرجت بمعنى  
ايما كنت وتوجهت فتكون قول جزالة يعني انما شرطية العامل  
فتيما الشرط على نحو ما ذكره المص رحمه الله لا يخفى ان حيث يدور  
لانكون شرطية وكذا الاول في قول منصف الفراء وقالوا انه لم يسمع  
في كلام العرب وقوله وان هذا الامر اني اثنان والحال الذي  
عليه قوله وقيل ان المراد به التولية واوله ليكم تذكر ضميره  
وكذا فسر في الكشاف بهذا المأثور به ولو قصد بالامر ظاهره مع انها

سعا

سعا



قوله كثر هذا الحكم الخ يعني انه ذكر قولك وتجهك شطر المسجد الحرام في ثلاث  
 فاما ان تكون كثره اعتناء بشأنه لانه من مخطات الطعن وكثرة  
 المحالفة فيه لعدم الفرق بين النسخ والسداد اولانه ذكر في كل محل  
 على وجه قصد به غير ما قصد في الاخر معنى وان تراكم من اللفظ  
 تكرره فني الاول ذكر بعد قوله فليؤلفك قبله نثرناها  
 لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم بانها من مخرجاته وثانيها بعد  
 قوله ولكل وجهه ليجري العادة الالهية الخ وهذا بعد قوله  
 وانه الحق الخ لدفع جميع المخالفات وتدريبك لوجوه لضمنا رتبة  
 ولكل وجهه هو مؤلفك **قوله** وان تحت ما صلى الله عليه وسلم بحجة  
 ديننا وتبيننا الخ قيل هذا انما يجدي لولم يكن حكم من احكام ديننا  
 مؤافقا لمصم وليس كذلك كما في لرحم وليس بشي لا انكاره بهذا  
 لاننا في انكاره غير او حصى هذا لظهوره في كل يوم وكونه في اركان  
 الدين والعبادة مع انهم منكروك للرحم **قوله** استثنى الناس الخ يعني  
 انهم بدل لما قبله وان كان فيه التمسك على الاستثنا لانه المختار  
 في الاستثنا من كلام غير موجب واليه اشار بقوله الالفاظ الذين  
 وقوله لاحد من الناس اشارة الى ان تعريف الناس للجنس الاستغراق  
 فالزمحشر يجهلها للجهل بحيث قال لاحد من اليهود وقوله او  
 ابتاله اي تعريفه راسيه ولما كانت الحجة الدليل المثبت المقصود  
 ولا حجة لظهور اجاب **باب** بات الحجة ما يقصد به الاستدلال سواء  
 كان صحيحا في نفسه او في زعم قائله فان كان حقيقته لغة فهو  
 ظاهر الاستثنا من فصل وان لم يكن حقيقته فهو تغليب فلا يرد  
 ان المذكور في صدر الكلام ان تنا ذلك هذه لزم الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز واللامزيج الاستثنا لان الحكم حينئذ يخفى الحجة الحقيقية  
 ولا يمتنع سوى ان يبراز بالحجة المتمسك حقا كان او باطلا مع ان  
 قوله لم يمتنع الاستثنا غير مسلم لان غايته ان لا يكون متصلا وقد  
 قيل بانقطاعه في الآية **قوله** وقيل الحجة بمعنى الاحتجاج الخ  
 الاحتجاج المتنازعة والمعارض من مطلقا والحجة تستعمل معناه  
 كما في قوله تعالى لا حجة بيننا وبينكم الا للاحتجاج ومجا دلة قاله  
 الراغب فاقبل انه لا حجة في جعل الحجة بمعنى الاحتجاج لان ماله  
 الى الوجه الاول ولا يندفع بها السؤال الا اذا افترقا التمسك لا  
 وجه له **قوله** وقيل الاستثنا للمبالغة في نفي الحجة الخ وهو استثناء  
 منقطع اتعيا لكثرة تأكيد الشيء عندده واشباهه بنفيه قال  
 الزجاج نقول ما لك على حجة الا الظلم اي ما لك على حجة البينة  
 ولكنك تظلمني ومعناه ان يكون لضم حجة فهي الظلم والظلم لا يكره  
 ان يكون حجة فحجته غير ممكنة فتواثبات بطريق البرهان وقوله

ولا عيب الخ هو من قصيدة للسابعة الذبيحة في اولها  
 كليتي لمة يا اميمة فاصب • ولعل قاسته بطي الكواكب  
 والغلو مصدر كالنحو بمعنى الا بسلام والكثرة قتل انه جمع فاعلم  
 بمحتكاه نصا والفراع الضراب والكنايب جمع كنيبة بالمثناة وهي  
 الجنس المجمع ويسمى هذا النوع في البدع تالكية المندح بما ينسبه  
 الذم **قوله** قرئ الا الخ بالفخ والتخفيف وهي حرف تستفتح بها الكلام  
 لينتهي التامع الى الاضغ والدين مبتدأ والفاذا لانه في خبره على الاصح  
 وقوله فان مطا عنهم الخ اخذه وما بعده من التفرع والتعقيب **قوله**  
 علة محدون الخ وقوامرت وقدرم مقدما والزحشع قد رده مؤخر  
 فقتل للاختصاص ولان الحذف يدل على الاهتمام بالمذكور  
 المتضمن لتفقد منه لكنه لم يبين عطفه على ما اذا قوله وان لا في  
 بيانك بمعنى لعل استحالة الترجيح عليه وقد استلغنا ما فيه وقوله  
 او لئلا يكون معطوف على قوله او عطف اداة او عطف على لئلا يكون  
 واخره اشارة الى وجوبه لبعدها من الكسبة ولان اداة الاهتداء  
 انما تصلى صلة للتولية لا لفعل الما هو على ما هو الظاهر في لئلا  
 يكون واخره اشارة الى المذكور ليرجع المقدم الى اوجان رحمه الله تعالى  
 قالت ان العطف على لئلا هو التراجيح قال ولا يضر الفصل بما ذكر لانه  
 من متعلقات العلة الاولى **قوله** وفي الحديث الخ حجة البخاري  
 في الادب والتمني وكذا ما بعده **قوله** متصل بما قبله الخ لثقل  
 في هذه الكاف ففيل للتقليل وقيل للتشبيه وهو الظاهر وكذا  
 اقتصر عليه المصدر حجة الله ووجهه ظاهره **قوله** بالانما المذكور  
 لمتى الانتظام وقوله او كما بعده والتقدير اذكر وفي تكرار مثل  
 ذكرى لكم بالانساب فخذ منه قال ابوالمناف والفاغنى مانعة  
 من عمل ما بعده فاقبلها وفي كلام في النحو وقوله بالانساب  
 اشارة الى ان ما صدر به ذكر الانساب واداة الاشارة اقامة  
 السب مقام السبب والمناسبة بين القبل الذي هي قبلة الانبياء  
 ارسال رسول منهم تمام على تمام **قوله** تحكمكم على ما نصرون الخ المراد بالركبة  
 الظاهر من النفاص لك اننا التركيز علة غائية لتعليم الكتاب والحكمة  
 وهي مقدمة في الفسدة والتقور موضوعة في الوجود والعمل قدمت هنا  
 واخرت هناك رعاية لكل منهما واما تقدم الايات وبيانها فان المقصود  
 بها ما يحصل الاميان وهي تخليصة مقدمة علمها وقيل المراد بالركبة  
 هنا الظاهر من الكثرة وكذلك فسره وهناك المراد بها الشهادة  
 بانهم لضيار اركيا وذكر متاخر عن تعلم الشرائع والعمل بها وهو ليس  
 وقوله بالفكر والنظر قد استغنى عنه والمراد به ما  
 يستفاد من النبي صلى الله عليه وسلم غير المتواتر فهو حشر لغيره لنا  
 اعيد فعلة وقوله بالقطاع اشارة الى انه ليس المراد به لذكر السكاني

للاسر



وقوله ما انعمت اشارة الى ان شكر يتعدى لواحد بحرف جر ولا حذر  
 بنفسه وما الضرك فوق الشاكر  
 ولولا ان لا يتعدى عن الشكر منهم لروعة شأنه او علو مكانه  
 لما امر الله العباد بشكره فقال اشكروني ايها الثقلان  
 وقوله بحمد المتعمد اشارة الى امتهم من الكفران لتقابلته بالشكر  
**قوله** يا ايها الذين امنوا الحمدوا لله على نعمه بالذكر والشكر وكان ذلك  
 زما تقصير فيه كبره لضعف ما بعينهم وخصه بها بالذكر لان الصبر  
 يشكل كل ترك والصلاة مشتملة على كل عباداة وقوله ومناجاة رب  
 العالمين عطف على المعراج فغير عي لانه المقصود من العروج  
 وقوله ما انعم الله مع الصابرين تذييل لما قبله وخص الصبر كما  
 قدمه حقا عليه واذا كان متمم فتمتوا بعينهم عليه وعلى غيره وقوله  
 هم امتوات اشارة الى انه خير مستند اخذ وف وكذا الخ الا ان  
 حملته لا يحمل لما من الاعراب لانها جملة مستانفة وبلاضراية  
 وقيل قدس به بل قولوا هم لقياء فيكون في محل نصب ايضا **قوله**  
 ما حالهم وهو تنبيه للحكمة السديدة اشارة الى ان الله في الامانة القاد  
 وقد اختلفوا فيها فقد ذهب كثير من السلف الى انها حكمة حقيقية  
 بالروح والجسد ولكن لا تدركها ولا تدرك حقيقة لانها من اخوان  
 البرزخ التي لا تصلح عليها وفي الحد ثباتها في احوالهم في جواهر  
 طين خضر تشرح في الجنة حيث سمات ثم تاتي الى قناديل تحيط  
 وانهم يعرض عليهم رزقهم غدوة وعشية وذو هب غيرهم وعاليه  
 الزمخشري والمصريان الله تعالى الى انها ليست بالجسد بل روحا  
 والاموات وان كانوا كذلك لكن تخصيصهم ليزيد كرامتهم وقرب  
 درجاتهم فكان حياة غيرهم ليس معتدا بها والروح بفتح الراء  
 الرخصة والسرور **قوله** والاية نزلت في يومئذ ابراهيم الخ كذا  
 لمصرجة ابن عسدة وقوله اربعة عشر وقيل سبعة عشر او  
 سنة عشر قاسما وهو مسطور في التوراة **قوله** وفيها دلاله  
 فتعين كونها بالروح وحياة الروح بدون الجسد مستانم  
 فيا ما بنفسها وهو المذهب الحق خلافا لمن ذهب الى انها  
 اعراض والخلاف فيها معروف **قوله** ولنصيبكم من العمل  
 اصل لا ابتلا الاختيار وهو على الله غير جائز جعله استعارة  
 تمثيلية شبه اصحابهم بالابلا الذي يظهر به صبرهم  
 ورضاهم بها قدرا لله بفعل المختبر الذي يكلف من اخبره  
 امرا شاقا لاختبار طاعته **قوله** اي تقابل الخ القلة توخذ  
 من لفظ شي وتشكره لانه استعمل في ذلك ولم يراعى على

فقد عاين شهودا  
 بد

المتنبي

المتنبي قوله في القلبي فعوفه شيء من لدن ان شمر بين ان  
 نسبة بالنسبة للمحافظة عنه بحالها ففتح بهم وقوله  
 وانما اخبرهم به الخ هذا على مقتضى النظم ظاهر اذ غير عنه  
 بالمشقة بل واما بالنظر الى ما فسر به فشكل لان خوفه تعالى  
 لم يزل قلوب المؤمنين مشغولة به وكذا ما بقوله لانها كلها  
 سابقة على نزول الاية وامارات الزكاة والصلة فلهذا لا يناسب  
 التعبير عنها بالنقص لانها غير عنها بالزكاة وهي النمو والزيادة  
 فقد دفع ما بها نقص في الحس والظاهر وان كانت زيادة  
 باعتبار ما نزل **قوله** بان الخوف يتجدد بتجدد  
 الانذار فصح الابتلاء وان كان منه ما هو حاصل عند  
 نزول الاية وكذلك الكلام في السر من وقت الولد وهذه نزلت  
 قبل الجباة الزكاة ومقوم رمضان ومعنى الابتلاء الخوف الله لا يبل  
 بما يحشي عقابا لله عليه وعطفه على شيء اولي لتوافقه في  
 التذكير ولذا قدمه ولحديث المذكور لخصه الترمذي واطلاق  
 الشرة على الولد مجاز مشهور لان الثمرة كل ما يستفاد ويحصل  
 كما قال ثمة العالم لغيره اضافة الى القلب كناية عن شدة  
 تعلفه به وبحسنه له ومعنى استرجع قال انا لله وانا اليه راجعون  
 وقوله وليست الخ معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة او  
 على مقدم اي انذر الجازعين وبشر الصابرين وقوله كل شيء يؤذي  
 الى اخره حتى الشوكة تشاكها والنعوضنة تسعه وهو حديث ورد  
 من طرق عديدة **قوله** وليس الصبر بالاشتداد بل بالخلق لاجله  
 وهو معرفة الله وتكوين نفسه حتى يستعد للقاء السرمدى ومنقول  
 بشر مقدم اي بدرجة عظيمة واحسان جليل بدين ما بعده **قوله**  
 في الاصل الدعاء اشارة الى ما قاله التواهب ان افضل اللمعة ان معني  
 الصلوة هو الدعاء والتجديد ليقال صليت عليه اي دعوت له  
 وزكيت وصلوة الله للمؤمنين هي في الحقيقة تزكيتهم والمراد بالتزكيت  
 محو الشيات وتطهيرها وجمعها للتكثير كما ان التمشية يراؤها  
 ذلك كلمتيك وسعدتك وان كان جمع قلة فان جمع القلة يستعار  
 للكثرة ونكسبة التقدير بها انها مع كثرتها قليلة في جنب عظيمة  
**قوله** والمراد بالرحمة اللطف والاحسان الخ قد مر معنى اللطف  
 والاحسان الانعام وقوله من استرجع الخ قال الطبري رحمه الله  
 ما وجدته في كتب الحديث وتعقب بانه اخبره ابن ابي حاتم  
 والطبري والبيهقي في شعب اليمان عن ابن عباس رضي الله عنهما  
**قوله** المحق والصواب بحيث الخ لما ذكره اولئك لشدة الاعتناء  
 وتخييرهم واتى بضمير الفضل المفيد المحر والاهتمام التيسر مخصوصا



اشارة الى ان المحصورين هم ليس مطلقا لاهندا بل اهتدا بمحصور وهو  
الاهند الملتزم وقت صدمة المصيبة فافهم **قوله** علماء جليلين  
الحاشا ذكر الصغر عقبه بالبحر لما فيه من الامور المحتاجة اليه وكونهما  
بالعلم لان اصل مقناهما نوع من الحجارة لم تطلقا فتلزم من اللام  
والشعاع يجمع شعيرة او شعارة بمعنى علامة يطلق على ما يعلم  
به موطنه كما هنا وعلى نفس عماله وايضا فقهما الى الله لانهما  
جعلهما علامتا مع ما فيه من التعظيم والتعظيم والعمرة يعني  
استمرارهما في نوع مخصوص منهما كالآية لانهما علمان **قوله**  
كان اساف على الصفا الخ اساف بكسر الهمزة وخفة السين المهملة  
والف كعدها فاء واذا شيلة بنون والف بكسرة ما همزة مكشورة  
ولام الاوّل اسم رجل سمي به صنم على الصفا والثاني اسم امرأة  
سُمي به صنم على المروة قيل فلما انت وكانا زينا في الكعبة فحشا  
حجرتين وصنعا منة ليكنوا عبدة فلما تقادم العهد عبيد وهما  
وكانوا يتسبحون بهما اذا سحوا ولما كان السحى واجبا اوركنا  
عندنا لاكثر وكان قوله لاجنح يقتضي عدم الوجوب كما ذهب  
المنه بعض الصحابة والمجتهدين اجابوا عنه بما ذكر وفي جامع الترمذي  
عن ثعلبان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة قال قلت لعائشة  
رضي الله عنها ما الذي على احد لم يطف ببيت الصفا والمروة شيئا  
وما ابالي ان لا اطوف بينهما فقالت بكين ما قلت يا ابن ابي  
طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفاف المسلمون وانما كانت  
مرة اهل لمنالة الطائفة التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة  
فانزل الله تعالى في قصة حج البيت الآية ولو كان كما نقول  
لكانت فلاجنح عليه ان لا يطوف بهما قال الزهري رحمه الله  
فذكرت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فاجابني  
ذلك وقال ان هذا هو العالم ولقد سمعت رجلا من اهل العالم  
يقول ان طوافنا ببيت هذين الحجرين من اهل الجاهلية وقال  
اخر من الانصار انما امرنا بالطواف بالبيت ولم نؤمن ببيتين  
الصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائري  
الله قال ابو بكر بن عبد الرحمن فاذا كانت في هذا الحديث  
حسن حجج انتم قال الكرماني قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
فلم حرمتم به عايشة رضي الله تعالى عنها قلت انما انما انتقاد  
الوجوب من فعله صلى الله عليه وسلم مع ان تمام خذ واعني مناسكا  
المنها او فهمت بالقرآن ان فعله للوجوب كما قيل به والسعي  
ركن عند مالك والشافعي واحمد رحمهم الله وقال ابو حنيفة

رحمة واجب فلو تركه حج حجة ويجوز بالتميم وقال النووي رحمه الله  
مذا من دقيق علمها لان الآية دللت على رفع الجناح عن الطائف  
فقط فلخيرت ما شئت رضي الله عنها بانه لا دلالة فيها لاجل  
الوجوب ولا على عدمه وبينت الشيب في نزولها والحكمة في  
نظمها وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد الانسان مستمع  
ايقاعه على صيغة مخصوصة وذلك كمن علمه صلاة الظهر  
وظن ان يتركه لا يجوز ففعل ما عند الغروب فقال عن ذلك فقال  
له يجب لاجنح عليك ان صليت في هذا الوقت فيكون جوابا  
صحيحا ولا يقتضي نفى وجوب صلاة الظهر انما هي وما نقلت عن احمد  
بن حنبل في نفي المص رحمه الله وصحرايته للطواف لهما واستدلال  
ابن عباس رضي الله عنهما بما مر من الآية لان لاجنح بحسب  
الظاهر يقتضيه ولم يذكر الاستدلال بقوله ومن تطوع  
خيرا فهو خير له لان تفسير تلك الآية لا يلائمها كما في شروحه  
ولم يجعل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ان لا يطوف فامرا  
له لانها شاذة لا عمل بها مع ما فيها من الاحتمال ان لازالة  
فيها كما يقتضيه السياق **قوله** وهو ضعيف لم يقتضي رفع الجناح  
وان تبادر الى الفهم منه عرفا التمييز وان كان مفهومه  
بحسب العقل مجربا فقد ملحزمة او الكراهة فتعذر الوجوب  
والمتدرب لكثرة لاني في الوجوب وقوله من شعائر الله  
قرينة على ازالته منه واما التطوع في اللغة التبرع وقد  
نقلنا لفعل الطاعة متغلا فهو بهذا الاعتبار يستلزم  
لكن تعدد نية بنفسه يشعر بان المراد به الاتيان بالفعل طوعا  
وهو لاني في الوجوب ايضا وقوله صلى الله عليه وسلم استعوا  
امر بالسعي مع التعليل والتاكيد بان الله كتب عليكم نفسا  
غاية الوجوب بحيث يفوت الجواز بقواته وهو معنى الركنية  
وهو حديث صحيح اخرجه احمد والطيبراني عن ابن مسعود رضي  
الله عنه والجواب عما ذكره انه لا يقتضي الا الوجوب المؤكد  
والله لانه على الركنية قال الحصاص وفي حديث الشعبي عن  
عروة بن مضر بن الطائي قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم  
بالشرذمة فقلت يا رسول الله حيث من جبل طي ما تركت  
جبل الا وقعت عليه فكل لي من حج فقال من صلى معنا هكزة  
الصلاة ووقف معنا هذا الموقف وقد ادرك عرفة قبل ذلك  
لسلا او نهرا فقد تم حجه وقضى ففته فهذا ينبغي ان يكون السعي  
فرمانا وجهدين لخباره بتمام حجه ولتسلي السعي فيه السعي  
بينهما ولو كان من فروضه لكانت له صلى الله عليه وسلم

والدلالة



**قوله** اي فعل طاعة فرضا الخ يعني ان التطوع فعل الطاعة  
 مطلقا فلا يدل على سببية المراد اني بما زاد على الفرضيات  
 حج او اعتمارة اخرى وعلى القول بسببية فهو ظاهر  
 وخير اصفة مصدر محذوف اي تطوعا خيرا او منصوب  
 بذكر الخافض اي تطوع بخير ويؤيد ان في قوله ولذا رجع  
 بعضهم او مفعول لتقدمه بتضمينه معنى اني او فعل وقراءة  
 تطوع بالخصاصة والادغام ظاهر وقوله مشيت الخ قال  
 الراغب اذا وصف الله بالشكر فاما يعني به انما على عباده  
 وجزاؤه لظفر وقوله لا يخفى عليه نفسا **قوله** ان  
 الذين يكتفون الخ يعني انزلنا في التوراة من العلامات الدالة  
 على امر محمد صلى الله عليه وسلم ثم شرحت فيها العلامات  
 الدالة على صحته ثم هديتها لهم في طريق منابعتهم  
 بوصفه بانه الذي يصلي الى البيت لمن كان مشركا وهم يكتفون ذلك  
 ويلبسون على الناس فيه ونسبوا اليه والنبات والكتاب  
 بما ذكرناه الذي يكتفون به من بعد اما متعلق بكتفون او انزلنا  
 وقوله كالحال اليهود هو كقولهم في الكشف من طهارت اليهود بدليل  
 تقسيم الكتاب بالتوراة وقيل ان عدل الله لشكل النصارى  
 ولتبرئهم وقوله لخصناه معناه شرعنا وبتنا لاختصارنا  
 فان المذكور في اللغة الاولى هو المناسب للمقام **قوله** او لئلا يعلم  
 الله الخ لم يأت بالفاء في هذه الجملة التي هي خبر الموصولة  
 فنيل لئلا يتوهم ان لغتهم انما هو هذا السبب اذ له اسباب  
 جمة ومعنى لعن الله لهم تبعيدهم عن رحمة ولعن اللعين  
 دعاء وهم عليهم وقوله من ياتي انشارة الى التعميم فيه وقال  
 الزجاج الاعنون هم المؤمنون من الجن والانس والملائكة ومن  
 ابن عباس رضي الله عنهما كل شيء في الارض والسموات مستفاد  
 لذلك وقيل ان الانشارة الى ان لا يفسد على عمومهم والمراد من قوله  
 يعلمون لغتهم في الحياة الدنيا وقوله عليهم لعنة الله في ما  
 بعد الممات لان امر الدنيا على العقد والحدوث وامر  
 الآخرة على الدوام والشبكات فلا تكرار وان لم يعاير بينهما فالاول  
 ببيان الحدوث اللعنة والثاني لبيان استقراها وشانها **قوله**  
 وبينوا ما بين الله الخ يعني ان المراد بالنبين تبين ما كان  
 كتابهم من وصف النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مما كتموه فان بدا  
 لوتهم نتم وعلى ما بعد المراد به اظهار توبتهم ليخبروا عنهم  
 سمع الكفر اي علامتها فتقدم به اشعارهم من الكفر وانما  
 منعته لان محجرات التوبة والرجوع عما كانوا عليه يكفي فيخلع

لعنة الكفر ونزع طوق اللعنة ولا يشترط اظهر ذلك لغيرهم  
 من اهلهم وقوله بالقبول الخ قد مر ان معنى توبة الله قبول  
 توبته العباد وقوله المبالي في قبول التوبة معنى التواب  
 وما يقده معنى الرحيم **قوله** اي من ينبت من الكائنين حتى مات  
 قال الامام ان الذين كفروا عام فلا اوجبة لخصيصه وقال  
 غيره يجب حملها على من تقدم ذكره لان الكائنين اما ان يتولوا  
 فتوقوله الا الذين متا بوا او متولوا من غير توبة فهو قوله ان  
 الذين كفروا فان الكائنين ملعونين في الحياة والممات ولجاب  
 الامام بان هذا انما يقع اذا لم يدخل الذين يملكون تحت قوله  
 او لئلا يعلمهم الله ويكلمهم الله ولا يخلو الاستغنى عن  
 ذكرهم فيجب تحمل الكلام على امر متناف وقاله الطبري رحمه الله انه  
 لحسنه لان الاية حينئذ من باب التذييل فيدخل هؤلاء فيها  
 دخول اوليا فالشريف في قوله الذين كفروا على هذا الجس وعلى  
 الاول للعهد وقوله استقر الخ صريحا **قوله** وقرئ والملائكة  
 الخ اي بالرفع هذه القراءة خرجت على وجوه منها عطفت على لعنة  
 بتفد للجنة الله ولعنة الملائكة تحذف المضاف من الثاني واقم  
 المضاف اليه مقامة فمنا رفعه بفعل مقدر كما ذكره المصنف  
 الله ومنه كصلة متبدا محذوف الخبر اي والناس والملائكة  
 كلعونهم ومنها ان لعنة مصدر مضاف الى فاعله وهذا معطوف  
 على محله وقيل عليه انه لتبين تجازلات شرط العطف على الموضع  
 ان يكون ثمة طالب ومحرر للموضع لا يتغير واعني لعنة وان سلم  
 مصدرية فهو انما يخل اذا الخلة لانه والفعل وهذا المقصود  
 الثبوت فلا يصح اخلاله لمما وكلمة له غيره وقالوا انه مذهب  
 سيبويه رحمه الله لانه يوجب في نحو ما رب زيد وعمر وبالرفع  
 نقد يروى بغيره ولكن قال الحلبي ان له طال وهو المصدر  
 لانه اذا نون كيرفع الفاعل فيقال ضرب زيد وفيه خلاف فالعرب  
 ينجرونه والفرق يمنع لكونه قتل انما هو الصحيح لعدم السماع  
 وانما قاسمنا لتجزيوت وقد اتيت العرب فاعل المصدر على محله  
 رفعا كقوله مني المملوك عليها الخ فاعل المفضل وهو مفعلة  
 للمملوك على الموضع واذا اتيت في البعث جاز في العطف اذ لا فارق  
 بينهما واما قوله ان لا يؤول فمستوع وفيد نظرو قوله  
 واصفاهما فتل الذكر اي بدون الذكر كمنسج ووجه تفخيها وهو  
 انه لشدة الخوف منها لا يفتت عن اذها **قوله** لا يملكون الخ  
 يعني انما ماتا لانظار بمعنى لا يملكون او من نظره بمعنى انتظر  
 اي انتظره ويعتذر او انتظر عذره او من نظره بمعنى رآه واملو يتعدى

ابو حنيفة

سفياني

عمل المصنف في الفاعل المرفوع



بنفسه ايضا كما في الاساس فيصاغ منه المجهول واما قوله ينظر اليه  
فبما ان المعنى لا ينافي الحذف حرف الجر **قول** خطايات عام  
وتدخل فيها كما تميز فينظم الكلام فلا حاجة الى جعل الخطاب  
لهما ووحده فستمرها بامس الشريك فهو فرد في الوهيت  
لا يصح ان يعبد غيره او يشي الهما وان لم يعبد قال الخبير  
ولا يخفى ان في قولنا استبدكم استبد واحد من تقرير السيادة  
ونسبتهما ما ليس في سبب كقولنا فلذا اعتداله ولم يقل واحد  
ولا اله هو نفي لكل اله سواء ونسب الاستثنا اثبات لاله  
ولا الوهيت لان الاستثنا من النفي اثبات سيما اذا كان بكلام  
فانه يكون هو المقصود بالنسبة ولهذا كان السبب الذي  
هو المختار في كل كلام عام غير موجه بمنزلة الوجوب في هذه  
الكلمة حتى لا يكاد يستعمل لاله الا الله بالنسبة ولا اله الا  
ايها فان قيل كيف يصح ان السبب هو المقصود بالنسبة  
والنسبة الى السبب منه كسببية قيل انما وقعت النسبة الى  
السبب كعدا التفسير لا فالسبب هو المقصود بالنفي المعتمد  
في السبب منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات وهذا كله  
جاء على انه نكاح من اسم لا على المحمل وقد جعل ابو حيان رحمه الله  
استثنا من الضمير المستتر في الخبر والكلام فيه يحتاج الى تفصيل  
سيأتي في محله **قول** كما يحجب عينيها اي الواحد انتة لم يقل  
حجبته لانه لم يقصد به ذلك لما شاع في من ان التثنية ما بعدها  
اذ لا شيء سواء بهما الصفة لان ما سواء اما نعمة او منعم  
فيمتد الحرف فيه ولا يتوقف ذلك على تقدير هو فان قيل  
الكفر والمعاصي وسائر القبيح ليس بنعمة ولا منعم عليه قيل  
هي كلها من حيث القابلية والقاعلية وما ترجع الى الوجود  
والنشبة نعمة وترجع الشر والفتنة الى العدم ولهذا ذابك  
في الخبر وقوله خبرك لخران اي لاهلكم كما ان اله وجملة  
لا اله الا هو خبرك ايضا او لم يند صحت انه هو وبكون  
واحد نزلت ان في خلق السموات والارض في ستة ايام ذكره  
لخبرها ليعلم في الشعب **قول** انما جمع السموات والارض  
عليه الحكا واما المحدثون فالارض عندهم طبقات بين كل منها  
والاخر بهما قوة عظيمة وفيها مخلوقات على ما وردت به  
الاحاديث فالتكثير كما قال ابو حيان رحمه الله ان جميعها ثقيل  
وهو يخالف للمقياس كارضون ولذا لما اراد تعالى ذلك قال  
ومن الارض من مثله ولم يجمعها ورب مفرد لم يقع في القرات  
جميعه لثقله وخفة المفرد وجمع لم يقع مفردة كالكاتب وفي

قوله على من مثله في القرات  
وعلى من مثله في القرات

المثل

المثل الشاير نحوه وقوله متفصلة بالصناد المهملة اي بعضها منفصل  
عن بعض ولو فري بالمعجزة اي متفارقة لصحة ولكن الرقابة والدراية  
من الاول **قول** واختلاف اللسان والهمزة فيهما الى الخلف  
بكسر فتكون اي خلف كل واحد الآخر وسيد مسددة وقيل انهم  
خلفنا اي في بعضهم خلف بعض **قول** اي ينفخون او الذي الخ  
اشارة الى ان ما اما مصدرية وصمير ينفخ حينئذ اما المحرك او المحر  
لا الفلك لانه هنا جمع بدليل وصفه بالقي وقوله والقصد به  
الخ يمكن ان يقال ترك ذكر الجند لاله الارض علمية والمقصود  
هنا بيان جبري لا تفن لمافية من المتأفك وكون البحر منشأ السموات  
لحد الاقوال كما مر وقوله لانه بمعنى التفتية هذا تركه او  
سرد ذكره لانه جمع هنا ومؤنس اللفاظ التي استعملت مفردا وجمعها  
وتدبر كبهنا تعاريا اعتبارا روى السه اشارة بقوله وصمة الخ  
قال الراغب رحمه الله الفلك يستعمل للواحد والجمع وتقدر اهما  
مختلفان فان الفلك اذا كان واحدا كان كسبا قفلا اذا كان  
جمعاً كان كسبا حمر والقرارة بضم اللام قيل انما لم توحده في شيء من  
الكتب المعتمدة وقوله على الامثل يعني انه ليس معيار من السكون  
لا يتبع الفاعل كما قالوا في صرع سدر بضم السين فهو لغة وارادة على  
الاصالة سببية لانه اصل الجمع وحينئذ يتحقق تعاريف بين الجمع والمفرد  
**قول** من الاولى الى الابد لما كان من قواعد هجرانه لا يتعلق  
حرفا جبر متعلق واحد جعل الاولى ابتداء لانه ابتداء نزوله  
من جهة السماء والثانية لبيان ما الموصولة فتعريف معناها  
بل متعلقانها لان من البيانات لا تكون الامتثال وجوز في  
الثانية ان تكون بتعريفه وان تكون ببيان نية بكونه الامر الاولى  
وقوله بالنبات وفي نسخة بالنباتات ولعله الارض بالنبات  
مجاز معروف **قول** عطف على انزل الخ قد خفي امر العطف هنا  
معنى ولفظا اما معنى فلان الماء المنزل من السماء والدواب  
المبتوتة لا جامع بينهما حتى يعطف وتبادل السماء والارض غير كاف  
والعطف على ما بعد الفاعل يقتضي سببية عن الانزال وهو غير  
ظاهر واما القضا فلانه على الاول في جبر الصلة ولا عا ثبته  
ونقد سببه لا يجوز لان المجزوء انما يجذف اذ اجر المؤمنين  
مثله وهو مفقود هنا مع ما في الاول من الفضل بين المعطوف  
والمعطوف عليه حين اختار ابو حيان رحمه الله انه على حذف  
الموصول اي وما ثبت لقيام العرشيته عليه ولانته بصيرانية  
مستقلة قال وكذا الموصول جائز في كلام العرب حتى قاله  
الكوفيون والحيب بان اجبي من تسمية الاول او اللعين وما نزل



لاحياتها فيظهر للجاسع وعدم الفضل الحسني والذوات الى المساء  
والنبات والحقاء في السبب لان المساء سبب حياة الماشي  
والذوات من اوجبه وسبب نهمها لان الحركة في فرع الحياة وهي  
بذلك وحبل عطفه على نزل اظهر يستغفر ولد لانه على الاستقلال  
وصمته فيها للارض وان كانت سببا في جميعها في السما والارض  
انما لا تها غير مشاهدة لهم حتى تكون آية واذا عطف على الج  
فلا يصاحبه في تقدير الضمير لان الفاعل السببية تكفي في الربط وما  
ذكره من شرط حذف المجرور اكثر من لا كلي والحيات بالضرورة  
المطر والحطب ومنها ما يجمع مهابت وهو جبهة هبوبها والحق الهام من  
التي والسدة والحدود والحراثة ولا يتفهم من التفعل والانتفا  
بمعنى يزول وقوله مع ان الطبع الخ يعني فيقضي من عود ما كان  
لطيفا وهو طوط ان كان كثيفا ومكثرا ثم منقول ضميره بقلبه  
نايب ولعله والضمير للحجاب وسمى حجابا لان حجاب في الجوا  
لحجب بعينه نقضا او لجر الرضا له **قول** فيقولون فيها الخ  
يعني المشراد بالعقل هنا بترتبة المقام للتفكير في هذه الآيات  
وتدبرها واعلمون للعقول استعارة ممكنة وقوله وتلك الخ  
قال العراقي لم افق عليه لكن رواه ابن مردويه وابن ابي الدنيا  
عن عائشة رضي الله عنها بغير هذا اللفظ وهو ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قرأ هذه الآية ثم قال ويل لمن قرأها ولم يتفكر  
فيها وقال الا ونعمي التفكير فيها ان يقرأها ويعلمها وقوله  
مجمعها من سج الريق من فيه والجماع من معنى الري ووجه الدلالة  
على التفكير ان من تفكر فيها فكانت حفيظها ولم يلحقها من فيه  
**قول** والكلام الجمال الخ معمله بفتح الميم والمخالفة جمع نحو  
بمعنى جهة اي وجهات مختلفة والمنطقة دائرية عظيمة  
متساوية البعيد عن القطب فلا تتركبه والقطب رأس القطر من  
الجانبين والابح اتعد بعدد من المركز والخصيص ليا بل ولا بد  
منها فوجودها على هذا المطلب البديع يدل على ان لها موقعا  
قادرا حكيم لا يشد انية شي ولا يها انية غير وما ذكره كله  
مستفي على مدعى اهل الهيئة واهل الشرع والظاهر ما بين منكر  
لها وسألت عنه **قول** اذ لو كان معذلة يقدم الخ هذا بيان  
التمانع المذكور في الكلام وسبب في تقريره في قوله تعالى لو كان  
فيهما الهة لالته لفسدتا والتطارد معني التماثل واصاله  
طردهما الاحتر **قول** من الامنا الخ فشر لا تادها  
بالامثال دون الاضداد اذ لم يقصد التماثل هنا وقيل انه  
لا مانع منه لكن ما تقدم لا يفسد في تمامه وهي اما الامتكام

**وقوله** على قدر علمه سجد الحجاب

او المردس الذي استعومته ونشرت المحبة النخيل والطاعة لتلازمها  
كما قيل تعصى الاله وانت تظلم رجبه هذا القم في القياس بديع  
**قول** اي ليؤدون الخ هذا مفهوم بقرينة قوله اشهد حبا والا  
فالتمشيه لان في معنى الشا اة بل زيادة المشية به وحب الله ممد  
مبنى للفاعل منضاف الى المفعول او متبني للمفعول وقوله من الحب  
بالفتح تحت المعطية وخوها او لمدح حبة وحببة القلب وسطه مستعار  
فقوله استعين بحبه اي استعين بالحب الهائنة استثنى منه المحبة  
لانها اشترت في صميم القلب ورسخت فيه كما يقال رأسه اذا امسك  
رأسه وهذا كله مأخوذ من كلام الراف **قول** وبهجة العبد لله  
الخ قال بعض المتكلمين المحبة نوع من الاذابة فتعلق بالحيازات  
فلا يمكن تعلقها بذاته تعالى وصفاته وقالت الصوفية القيد بحسب  
الله لذاته واملحبت خدمته ونوابه فترتبة نازلة وقال الامام رحمه  
الله من جعل محبة الله على محبة طاعته او محبة ثوابه فقد عوف  
ان اللذة محبوبته لذاتها ولم يعرف ان الكمال محبوب لذاته واما  
خبر فحب الانبياء عليهم الصلاة والسلام والاوليا مجرد انصافهم  
بصفات الكمال فالله تعالى للمصنف بكل حال لا يذ انية كمال اولى  
بالمحبة مما سواه ومن اراد التفصيل فالمنظر في الاقيا والاصلاح  
الله لم يقدرب عن هذا الا لا ذلك من خواص الخواص والكلام هنا  
على العموم واما محبة الله للعبد فهي بمعنى رادة الخيرة اذ هو ممد  
عن الميل المذكور **قول** لانه لا ينقطع محبة الله الخ اشارة الى ان اشد  
بمعنى ادوم وارسخ لا الشرفا التخيير ان شئت على الحب  
لانه شاع في الاشدة محبوبية يعني بعدل عنه لخصرا لعل اللبس  
وهذه تكتة لطيفة في العدل عن افعل القياس وايضا الحب  
الكثر من حب ولو صيغ منه لتوهتم انه من المزيد وفي الحديث من  
لحكك شيء منك عند انقطاعه وقوله ولذلك كانوا الحكماء قال  
تعالى فاذا اركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين اليه ومن اللطائف  
هنا انه باهله كانت له امتا من حبيب اي متم مخلوط باقسط  
وسمى فجاغوا في قحط اصنامهم فكلوهما فقتل الله لم ينفع مشرك  
بالمهنة كانتفاعهم بها فانهم ذاقوا خلاوة الكفر **قول** ولم يعي لم  
هو لا الذي ظالموا الخ يعني ان راي همتا بمعنى علم والذين ظلموا من  
ومن الظاهر من مع المضمر لاله لاله على ان الخا لانه اذ ظالمهم  
وقوله اذا عاينوه اشارة الى ان اذ بمعنى اذا والمضارع بمعنى الماضي  
وراي بصريته ولا يخفى انه اذا كانت اذ بمعنى اذا والرؤوس في المستقبل  
فتاوت بالماضي ثم جعل الماضي عبارة عن المستقبل لتحقيق الوقوع  
تكلف لا داعي له الا المتكاسبة اللفظية بين اذ والماضي فتاوت



قوله سادس قد مضى في ترجمته على انهما من الجواب انه قد  
 بكسر الهمزة وقوله لا يضرب الجاحود من قوله جميعا وبه يرتبط النظم  
**قوله** على ان خطاب النبي صلى الله عليه وسلم في الكشف وقرى  
 ولو تدرى على خطاب الرسول او كل مخاطب اذ من نفع منه الرتبة  
 والمضرب بعد الله تعالى ترك الشافعي مع انه من الضاحية بمكان وهو  
 منقول الى مفعول واحد وهو الذي ظلموا قال الخليل بن يحيى ان يكون  
 اذ يرون بدلائله وكذا اذ تتركه اذ لم يعمد الابدال من المدة  
 وان القوة في موضع يدل الاستعمال من العذاب وفي جعله بمنزلة  
 المضرب المشاهدة من العلة وقيل هو في موضع التعليل الجواب المحذوف  
 اي لزانها امرا عظيما لان القوة للتحريك وفيه فصل الجواب ومثله  
 بينا لئلا الذي هو اذ تتركه والمبتدأ منه واورد عليه في تحقيق  
 جواز تعدد الدال على الاشياء وانما التردد في جواز البديل عن البديل مع انه  
 لم يرد تعدد الدال في شيء من كتب الفقه ولا ضرورة في هذه القراءة المحفل  
 اذ لا يبعد بديلا من المفعول اذ يقع بقاءه على الظرفية مع ان ان على  
 هذه القراءة لا يتعين فتحها اذ قرئت بالكسر ايضا وصولت يد ميا  
 وتبعه من التعليل فينا ما في ضمائر القول تقديره قلنا ان القوة الج  
 على ان الجواب **قوله** والواو للحال الخ وتصح الحال في العطف لناديه  
 الى ابدال اذ نأوا العذاب من اذ يرون العذاب وليس فيه فايثقة  
 ولان الخلق بالاستعظام والاستعظام هو ترويه في حال  
 رؤيت العذاب لا هو نفسه وقيل علمنا ان البديلا الوقت المضاف  
 الى الامرين والمبتدأ لمنة الوقت المضاف الى واحد وليس بينهما وبين  
 ابدال الوقت المضاف الى التبري لمقتدا برؤيت العذاب كبر في  
 وقوله والاولى اظهر الاستغفاله في الاستعظام والحال لئلا من  
 فاعل يشتر او را واذا تكون مبتدأ ضللة وبادءة للسببية بتقدير  
 مضاف اي بكفرهم والحال لئلا من السببية وقيل انما للتعدينية  
 واستندت للحال لئلا بان تقطع بالبين في حال قلبهم بها وفيه  
 نظر **قوله** وامثل السيف الخ قال الراغب في مفرداته السيف الحبل  
 الذي يصعد به الغل ومثل هذه الفئود بناء على الاكثر فتمت فلا بد  
 ما قيل ان هذا الفند غير مذكور في كتب اللغة والواصل بضم  
 الواو وفيه الصاد المهملة جمع ومثله يكونها **قوله** لو ان لنا كرامة  
 الخ المترادف من الكرامة الرجوع الى الدنيا اي لتنت لنا كرامة الى الدنيا قال  
 الخليل بن يحيى ان المعنى واما بحسب اللفظ فان لنا كرامة في موضع  
 دفع اي لو ثبت ان الخ وتبرامع ان المصنف عطف عليه فاما ما متوا ذلك  
 لان التبرير ومنهم في الاخرة لا يمتنع ههنا لانه في شغل شاغل واما على قراءة  
 مجاهد فتمت اشكال لان الاتباع اذ تتركه في الاخرة لم يكن لهذا المعنى

كبير

معي

معنى بل ينبغي ان يكون هذا من المنبوعين على ما قيل ان تحذف ان  
 فيقول قال الذين اتبعوا على البقاء المفعول واعتز بربك هذا يكون  
 ثم يتلوا ذلك المدة بعد ذلك الاخرة فتمت فطره وجه النظر ان  
 ذلك الاخرة من تركك بيتهم ما وافهم بعد ما انضم الحال لو حكموا  
 الى الدنيا لم يبق لهم حتى يتبرأوا من الدنيا وما منهم ولا يكتفي مثله  
 في النظم وهو ظاهر **قوله** مثل ذلك الا ان الجاح الا ان مصدر اراء  
 اراءه ولوراء كما سمع اقاما واقامة والمعروف في مثله الشا  
 لانها عوض عن العين المحذوفة لكن حكى هذا سببونه فتل واضار  
 مع انه خلاف المشهور فيوافق ذلك كبر ذلك وانه كان تأنث المفعول  
 غير معتبرا ولا ان الراء عرفت في معنى الريا وهو غير صحيح  
 هنا وجعل الشارح مصدر الفعل المذكور بعد لام افتك كما مر  
 تحقيقه في قوله وكذلك جعلنا كرامة وسقط **قوله** يريد  
 الله اعما الهمة الخ الرؤية هنا يحتمل ان تكون بصيرة فتعدي  
 لا شين اولها الضمير والثاني اعما الهمة وعلى هذا احسن حال  
 من اعما الهمة وان تكون قلبية فتعدي لثلاثة متاعيل  
 فالله احسن وعلمية اما متعلق بحسرات بتقدير مضاف  
 اي على نفس بطم لا تحسن بتعدي بعلى وصفه بحسرات  
 والحسرة المتقدم او شدته **قوله** اصله وما يخرجون الخ يعني  
 ان هذا التركيب مثل وما انت علمتنا بعزير والمعروف  
 فيه فتعدي لخصاص المستند اليه بالنفي وبثبوت الفعل لغیر  
 لكن لم يقصد ههنا الحصر وان كان صحيحا لان ارباب الكبار  
 يخرجون النار وانما الفند الى التقوى وقد تتبع في المصدر  
 رحمه الله ان يحشر يحيى ههنا من نزلت في قوله هم يعرفون  
 اللب كل طوق في دلالة على قوة امرهم فيما استند اليهم لا على  
 الاختصاص واعتزض علمه في عروس الافراح وقال ههنا حقيقة  
 اعتر البتة لانه لو جعله للاختصاص لزمه تخصيص عدم الخروج  
 بالكفار فكل من خرج اصحاب الكفار كما هو من ههنا اصل  
 السنة والزمحشرية اكثر الناس لاضداد الاختصاص في مثله  
 فاذا عارضه الاعتراب فخرج منه انتهى فكان على المصنف  
 الله تعالى ان لا يتبع هواه فتم وان كنا نقول من جانب انه  
 اعتمد على ما يدل على خلافه من النصوص وسياقي مثله في سورة  
 المسائير في قوله وما من نجا ربح منها **قوله** نزلت في قوله  
 الخ فتل انما لتترك ذلك انما نزلت في المذكور من في اية المسائير  
 الذين آمنوا لا تختروا طيبات ما ملكت لعلكم واما هذه فنزلت

سقط



في الكثرة والذرية حركوا الحاشي والتواشي والوصايا كذا ذكره ابن  
 جبريد وغيره به دليل قوله بل ينبغي ما الفتيا علينا كما ذكره في  
 قصة الحاشي وخطاب المؤمنين بقوله كما هي الذرية امسوا  
 كما هو طوبوا في تلك الآية لانهم مؤمنون فعلموا ذلك زهدا وهو لا  
 غير منده **قوله** وحالا لا يفعلوا سلكوا في هذه الآية وجوه  
 من الاعراب الاولى حالا لا يفعلوا كلوا ومن لا يستدبر الغاية  
 متعلقة بكلوا قتل لا للتعريض لان من التعريضية في موقع المفعول  
 اي كلوا بقدر ما في الارض فان قتلهم لا يوجب ان يكون حالهم  
 حكمته لشكرك لان كون من التعريضية ظروفا مستقرا او كون للفرد  
 حالما لا يقول به النجاة **اقول** اما كون الثاني مما لا  
 يقول به النجاة فظاهر اما الاول فليس كذلك فانهم صرحوا  
 بان من التعريضية يكون مستقرا ولفوا وسكتت عن كونها بيانية  
 كانت ظروفا لا لا تتقدم على المبين والصحيح خلافه **قوله** او  
 صفة مقدر محذوف او حال الخ ومن يجوز فيها الابتداء او  
 التعريض وقوله ما لا يؤكل كلما في الارض ظاهر انه على سائر الوجوه  
 السابقة فليكن ما **قوله** يستطيه الشرع او الشهوة قيل المراد  
 على الاول ما لا يشتهر فيه وموافقا لما على الثاني فبرده او  
 ما ليس كذلك اما حلال بلا شهوة فلا يمنع منه او لا يخرج بقصد  
 الحلال ولا يتأخر الجواب بانه صفة مؤكدة لان قوله ان الحلال  
 الخ في كسبه وموخره واراد المراد بالحلال ما نص الشارع على  
 حله وهذا لم يرد فيه نص ولكن مما يتبادر ويشتم عليه الطبع  
 المستقيم ولم يكن في الشرع ما يدل على حرمة كسبه وصرف  
**قوله** اي لا يقتدوا به الخ يعني ان اتباع الخطوات استعانة  
 للاتباع كما يقال هو عليه اثره وعلى قدمه **قوله** وقد الخ يعني انه  
 قرئ بضم الخاء والقاء وبضم الخاء وسكون القاء وبفتح الخاء  
 والطاء وبفتح الخاء وسكون القاء وبضمهما والهمزة ووجهها  
 ان فعل الشاكن العين الشاكن اذا كان استمرازا في جمعه بالالف  
 والتاثلثة اوجه السكون وهو الامثل والاتباع وفتح العين  
 تخفيفا واما فرة الهمزة ففتحها وجهان قيل انها اصلية من الخطا  
 بمعنى خطية وقيل ان الواو قلبت همزة لانه الواو المضمومة  
 قلبت لها نحو اجوه وهناك لما حازرت الضمة جعلت كانهما  
 عليهما والفرق بين الخطوة بالفتح والضم ان الاول مضموم  
 المسرة كالضربة والثاني اسم المخطي اي ما بين القدمين كالغرفة  
 المعروفة **قوله** ظاهر العداوة يعني ان من ابا ان بمعنى بان وظهر

سعد

ولسمية

ولسميته ولما باعتبار ما يظهر ويحتمل انه من باب تخفيف السيف  
**قوله** بيان لعداوته الخ يعني ان هذه الجملة متممة لبيان  
 ما قبله ولذا ترك عطفه وجوب الخرز لان مايا مر به  
 وتزنيته قبيح فلا يرد ما قيل ان الخرز انما هو من كونه عدوا  
 مستمرا وقوله استعير الخ لدفع ما لا يراى اي من منع رضى لقوله  
 ان عبا دي ليس لك عليهم سلطان اذ الامر يقتضي العلو  
 والتسلط ووجه الدفع ان الامر استعير لتزنيته القبيح  
 وتوسوسه ودفع انما بان الامر للاستعلاء لا للعلو وبان  
 المأمورية لما يترد الامر من الملازمة وقال الامام امر الخطا  
 عبارة عن الحق امر التي تجدها في النفس وفاعلها هو الله تعالى  
 كما هو اصلها لكن بواسطة القاء والشيطان ان كانت داعية الى  
 الشر وبواسطة الملك ان دعت الى الخير وبعض المتوفين والفلان  
 بعين الملك الداعي للخير بالقوة الفعلية والشيطان بالقوة  
 الشهوانية والغضبية ثم انما ان كانا شيئا واحدا فاعطف  
 لتزويل تغاير الوصفين بمنزلة تغاير الحقيقتين والامام امر  
 ظاهر **قوله** وفه ذلك على اتباع الظن راسا ابتداء من  
 غير نظر وماخذ يقضيته التي لعل وهذا توطئة لما بعده من قوله  
 واما اتباع المجتهد الخ وحاصره دفع سؤال وهو انه المجتهد  
 يعان بمقتضى ظنة الحاصل عنده من النصوص فضلا عن المقلد فكيف  
 يسمع القول بغير علم **والجواب** ان الشارع جعل ظنة  
 من اظا للاحكام وعلة لها كما جعل القاطع العمود علامة عليها  
 حتى يحقق ظنة بالوحدان علم قطعا ثبوت ما ينطوي له اجازة  
 ضرورة من الذي قد اقصى به ظنة الى العلم بالاحكام انفسها  
 ووجب عليها العقل بمقتضى ظنه لذلك فالطريق ظني والمقصد علم  
 محققا وعلمه بوجوب اتباع الحكم المنطوق بوصلة الى العلم بنبوة  
 من الله تعالى في حقه مع مقلديه بان يقول هذا حكمي على  
 اتباعه وما ليس حكما ثابتا من الله تعالى لا يجب على اتباعه  
 والمقلدان قطعيات فكذلك النتيجة اعني كونه ثابتا من الله  
 تعالى في حقه وان اردت تحقيق هذا فانظر حواشي المصنف  
 والمدرك بالفتح بزنة اسم المكان ما يؤخذ منه الحكم وهو من  
 الفاظ الاصولية المتولدة **قوله** الصمير للناس وعكس الخطاب  
 الخ هذا افضل عما قاله هناك فانه فسر الناس بالمترهدين  
 وهو لا يصح هنا بل هو اليهود او المشركون والصمير للناس على  
 ظنه لا لاسمائه ولو كانوا غير الاوليين لم يكن هناك التفات



والتي بمعنى واحد كما صرح به في الآية الاخرى والفهم منقلبة  
عن بناء **قوله** الواو الحال او العطف لو وان الوصلية في مثل هذا  
يعتبر ان الواو وقال ابو حنيفة رحمه الله انها لا دالة لا يجوز استعمال  
والمختلف فيها ففتيل عاطفة في كل مقدم وقيل حالية وفتيل  
الاقول ان بمعنى لان المعطوف على حال في عاطفة وكذا المعطوف  
هو الصحيح ويعينه قول العرب وقد قيل ما قيل ان صدقنا  
وان كذبنا ونحوه والصواب فيها ان يقدر بالان بعد لعينه  
الاخرى دلالة وفي الكشاف ان الشرط نقل المجرد النسوية  
وهذا الشرط لا يقتضي جوابا على الصحيح لانه خرج عن  
معنى الشرطية وانما يقدر به نونها المعنى ونصوتير الـ  
واما دلالة المعنى على المنع من التقليد فلزمهم على اتباع اباهم  
ولو كانوا الامم تدون فاما من يتقن انه ممتد يبحر في  
بكره فنية وهو ظاهر **قوله** على حذف المضاف الى المختلف  
في هذا التشبيه هل هو مغرق على انه تشبيه اشيا باشيا او تشبيه  
مركب بمركب وان تعدد المضاف هل هو مبني على التقرين  
ام لا فتيل لان من تعدد المضاف وان كان مركبا على ما ينبغي  
عنه لفظ المثل لان المتكاسبة تقتضي مضافة المثل الى الحال  
والفصاة في الطرفين الى المنتسبين الواقع لهما موقع الاخر  
وان لم يكن القصد الاصل تشبيهه به كقوله تعالى مقامهم  
كمثل الذي يستوقدنا او مثل الذي جعلوا التوراة ثم لم  
يحموها كمثال الحمار كمال استغارا ولاحتسب كمثال استغارة وهذا  
يصدق ما يقال له لا يجوز ان يكون التشبيه مركبا غير مغرق فلا  
يحتاج الى تقدير او رد عليه انهم قد صرحوا في قوله تعالى المماثل  
الحياة الدنيا كما بما انزلنا من السماء انه لا يقتدر فيه على التركيب  
وتابعهم هذا القائل في قوله تعالى او كصيت من السماء وفيه  
بحث ليس هذا صفة واذا قلنا بالتقدير سواء كان لازما في  
الوجهين وفي لهما فاما ان يقدر في الاول مثل داعي الذريت  
كقوله او في الثاني اي كمثال مما يحل الذي ينفق وعلى التفرقة في الداعي  
بمنزلة الداعي والكسرة بمنزلة الكسرة المنعوق بها ودعاؤه  
الكسرة بمنزلة صياح الناعق وعلى التركيب شبه حال هذا  
الداعي مع من دعاؤه في انهم يسمعون قوله ولا يفهمون بمنزلة  
الراعي المصاح لغمه وكلام المص رحمه الله محتمل لسنا واليه اشار  
بقوله والمعنى الى ومغراه بالغين والراي المعجزين اصله محمل  
الغزو والقتال ويجوز ان يكون المقصود منه يقال هؤلاء

يعرف

يعرف مغرور كذا اي ما يقصد منه وهذا ان وجهان من مثابة  
اوجه في الآية وهو الاربع وجوز في طائفة من المفسرين ان يقال  
لا يسمع اليها ثم كما هو الظاهر من كثرة ما والنعت في التتابع في اصوات  
الهمها ثم وان ميرا اذا لامتم الاصلح وترك المص لانه خلاف  
الظاهر من وجوه والداعي هنا الذي اعلى الى الايمان **قوله** وقيل  
هو من شياهم الخ في لكشاف وقيل معناه من شياهم في اتباعهم اياهم  
ونقل يدور لهم كمثال اليها ثم التي لا تسمع الاطاهر الصوت  
ولا تسمع ما تحت فكذلك هؤلاء يتبعونهم على ظاهرها المم  
ولا يفهمون اهم على حق ام باطل فشت مكالهم في اتباع اباهم  
كما اليها ثم كما انها لا تسمع الاطاهر المنداك ذلك هو لا لا يتبعون  
الاطاهر كمال الينا وهذا الشد متاسكة لما قبله وقنه  
احتمال التركيب والتقدير في الاول اولى ولا تفسد على هذا التقدير  
**قوله** او من شياهم في دعايهم الاصنام الخ يعني ان هذا الوجه  
فيه لضم الان احد هما ان يكون تشبيها مغرورا والكهرا ان يكون  
متشبا والاحتمال الاول مردود لفقدان التقابل بين المشبه والمشب  
به وعدم صحة قوله لا دعاء ونداء لانهم لا يسمعون شيئا  
والثاني مغرور لعدم ورود ذلك واورد على انه على التمثيل لا يندفع  
ذلك لانه المراد ان داعي الاصنام لا يسمع من دعايهم كمثل  
شي وانها اذ رن حالها من اليها ثم لانها لا تسمع دعاء ونداء  
وهي لا تسمع شيئا قط قال تعالى ان تدعوهم لا يستمعوا لكم  
ولو سمعوا ما استجابوا لكم فاذا سمعوا وجد في الممثل والممثل  
به من الحال المتوخاة المترعة من امور ولو لم يمتثل منها شيء  
لخل التمثيل للامر الا ان يجعل التشبيه تركبا عقليا ان مثل  
دعايهم الاصنام فيما لا جدوى فيه كمثال النعق مما لا يسمع  
الادعاء ونداء وندبات ما لذك في الطرف من لانه ان يكون  
له دخل في انتزاع الهيئة والفرق بين المركب الوهمي  
والمركب العقلي في ذلك بتخصيص المدخلية وهم وهذه  
جملة معطوفة على الجملة الشرطية تقر بما ذمهم به من التقليد  
وعدم دفعهم راسا الى اتباع الممد من عند الله بالتأيد وعطفه  
على خبر كان الينا وهم يحفل الذرية كقوله واضطر اقام مقام الضمير  
عدول عن الظاهر وقوله رفع على الهم اي خبر مبداء او محذوف  
تقديره ههنا فان قلت المرفوع على الذم او المدح وكذا  
المصوب نعمت مقطوع وهذا انكره لا يمتنع ان يكون نعمت الذين  
حتى يقطع قلت سكا في اية الفت اذا قطع لا شرط فيه  
ما يشترط اذ يجري كما صرحوا به **قوله** اي ما يعقل الخ وقع في المتن

كسبي

كشف

روى علي العيني



هنا الخلاف فعلى هذه المراد النعمية لا تعقلون شيئا مما تقبل  
 وتعتقل به **قوله** وفي نسخة بالفتل وفي نسخة بالعقل والمراد  
 به العقل المكتسب لا ما هو بحسب الفطرة والاستعداد **قوله**  
 لما وسع الامر الخ هذا الاشارة في قوله في ايها الناس انما نزلت  
 الخ لان مفهوم الشئ لا ينفك في عموم اللفظ كما ينفك في الاسماء  
 وقوله سوى ما حرم ما حرم من قول صاحب الافاق **قوله**  
 قوله ويحرم والطيبات الخ اي يقصدوا فيقتضي انه لم يبق مع انه  
 انه قال لا لاطمئنانا **قوله** على تفسير الطبيب الاول هناك  
 لا يرد وعلى الثاني فالمحتمل من هذا المقام التحريم مع التمسك بالحق  
 لا هو فقط **قوله** فان عبادته لانتم الابا لشكر الخ في نسخة فالملق  
 بفعل العبادة هو الامر بالشكر لا تمامه وهو عدم منه عدمه  
 يعني انه ملق بالعبادة بالشكر بل ملق بحضرها فيه وتوحيده بها به  
 وهو يقتضي ان لا ينفك احد هاتين الاخر فاجاب **قوله** بان المراد  
 تمامها وهو ان يكون بالشكر ولو قيل ان الشكر لا يوجد بدون  
 العبادة لانه نوع منها بل هي غير الشكر اذ هو اعظم من الشكر  
 والجناسه والاركان لصحة لكون المصروفه بناء على المنكاد  
 وضوان المراد بالعبادة ما يكون طاعة معروفة وبالشكر  
 الحمد السامي فينا مل وقوله وعن النبي صلى الله عليه وسلم الخ  
 لخصه الطبراني في السنن والذيل والبيهقي ويعبد ويشكر مجملات  
**قوله** الكمال والانتفاع بها الخ لما ساقى من ان الحرمة تتعلق  
 بافعال المكلفين فاذا اعلقت بالعبادة فالمراد بغيره النصرت  
 والانتفاع مطلقا لا ما خصه الشرع بالانتفاع بل هو المدبوع  
 والحق بالمشيئة ما اتيك اي فضل من حق وهو بمنزلة اغصان به  
 واما التمسك والجراد فثبتا ههنا حرام اما لان المشيئة في العرق  
 ما يذكي اذا لم يذكي اوقات طهرت بحدوث الحالت لناميات  
 الشك والجراد والكبد والطحال **قوله** انما لخص المحرم الخ  
 قالت ابن عطية حصر المحرم ليدل على ان المحرم عليه ذلك  
 او لم يذكي وفيه نظر **قوله** اي رجع به الصواب الخ هذا  
 اصله ثم جعل عبارة عما ذبح لغير الله وكوك الا هلال  
 اصله رؤية الهلال كما ذكره المصنف رحمه الله هو ما ذهب اليه  
 كثير من اهل اللغة وان فسخ في الكشف ان هذه المائدة وضعت  
 للاولية فيقولون ان الهلال الاول المظهر والهلال الاول  
 ما يتد والقدس ثم قيل ان الهلال الصبي اذا رفع صوتته حين الوكاد  
 لانه اول ظهوره وسما صوته ثم اشتعل في رفع الصوت  
 مطلقا وقوله بالاستسقاء راي طلب ان يوش نفسه على ذلك

المضطر

المضطر الاخر بان يفرم بننا وله في هذا الامر **قوله** سدا التمسك الخ  
 اصل معنى عدا تجا وزومنه العدا وذلك لتجا وز الحدة كما ان ينجي  
 بمعنى طلب ومنه البغي لطلب الفكاك والخروج على الامام  
 وقد فسرنا ههنا بمراد من المعنيين فاخذنا المص رحمه الله لغير  
 البغي بالبغي على الغير باخذ نصيبه والعادي بالمختار  
 ما يشد الرمق والجوع وعلى القول الآخر هو من البغي والعدا  
 لكثرة خلاف القول الصحيح عند الامامة الاربعه الا في قول  
 للشافعي ولحمدا قال لا بمثله في فطر الصلاة **قوله** المراد قصر الحرمة  
 الخ يعني انه رد على المشركين في تحريمهم ما يصل الله من الثاوية  
 ولطوبتها وتخليتهم ما حرم الله من هذه المذكورات كما تسم  
 قالوا تلك حرمت علينا لكن هذه احلت فقتل لغير ما حرم  
 عليكم الاصله فهو قصر قلب هذا معنى الوجه الاول وهو مبني  
 على انه للكفار فان عاد على المؤمنين في تحريمهم لزيد الاطعمة  
 ورفع الملابس فهو قصر افراد وقوله فمن اضطر الخ لتفصيل  
 الحكم وبنيانه به محرم في حال الاختيار وقوله او قصر حرمته  
 على حال الاختيار اي انه يعلم من التفريع المذكورة الحكم الاول  
 مقتيد بحالة الاختيار والحصر بالنسبة لثبوت حقيقته كونه محال  
 للظاهر اذ الحصر في وصف غير مذكور في الكلام بعيد ولذا  
 قال الطبيب رحمه الله انه ضعيف وقوله صغوا فستر الثمن به  
 لدخول الباع على ما يقابل وقد مضى الكلام فيه **قوله** اما في الحال  
 الخ الماكول هنا هو الرثنا التي اخذوها في مقابلة ما بذلوه  
 والكلها مجاز عن اخذها والناجح من اطلاق المستب  
 على الشئ فكسره في البيت فالمراد بالتلخيص لاسباب الشبهة  
 لانه استناد مجازي **قوله** اكلت دما الخ هو لا عراخي لتزويج  
 امرأة فلم يوافق فقتل الخ ان حتى دمشق تملك النساء  
 فكلها اليها وقال  
 • دمشق خذتها واعلم ان ثلثة م تمر بعودي تعنيها ليللة العذر  
 • اما لك عمر انما انت حرة اذا هي لم تقتل لغرض آخر الدهر  
 • ثلاثين خولا لا ارا في مملكتك ليمالك في الدنيا لباقية العذر  
 • اكلت دما ان لم ازل عنك اخوة بعدي يهوي القدر طيبة الشدة  
 قال التبريزي لجود الوجوه في معناه انه يدعوه على نفسه بان يقتل  
 له ثمن في اخذ ثمنه ويجوز ان يكون المراد اصبا بني حبيب وحاجة



لا منه كائنا ما كلون الدم في المخطط او يعني بالدم دم الحمة وهو سمر  
فلا شاهد فيه وادعك بمعنى الخوفك والمخو اد استوك وبعبادة  
مهور العرط وهو الحلفتة في الاذن كئيلة عن طول العنق وقيل  
الاحسن طول القامة وقوله او في المأك معطوف على في  
الحال واكل النار عبارة عن اعراف باطنهم والافني لا توك حقيقة  
**قوله** ومقتضى بطونهم الخ لا يخفى ان البطن ليس في ظرف الاكل  
بل في المأكول لان الاكل المضغ او التغذي يكثر بذكر معة للالة  
على انه ملاة واذا قيل في كغض فطنه فالظاهر ما دون المساء  
وفي كلام المص رحمه الله تامل وقتل انه يمكن لحاصل المعنى  
واما التخفيف فهو انه جعل البطن بجمامة محلك الاكل بمنزلة  
ما لو قيل جعل الاكل في البطن فهو ظرف متعلق بكل الاكل  
مقدمة على ما في تفسير الكواشي **قوله** قال ابو البقا الاجود  
ان يكون صلا مقدرة لاهنا وقت الاكل ليست في بطونهم وانما  
يوول الى ذلك والتقد يرثا بنة في بطونهم لكن فيه تقدم  
الحال على الاستثناء وهو ضعيف كلوا في بعض بطنكم  
تعفوا بجمامة فان زمانكم زمن خفيض اي تعفوا عن السؤال  
عبارة عن غضبه الخ لما كان الله سببا لهم حل الكلام على  
الكلام كما سيرهم فيكون مخصوصا بقرينة المقام ولم ير بطنه  
المص رحمه الله وجعله عبارة عن غضبه على طريق الكناية  
وكذا قوله تعريض بجمامة لان التعريض نوع من انواع الكناية  
وهو مبني على ان سوال القيمة لهم من الله وقتل نال لشر  
كذلك بل بواسطة المسلاكية على كليم الصلاة والام وحمل  
على التزكية على الشا لاهنا لازم معناه ها وقوله المني معني  
مولد مريما فيه ومعني اشتر الهدى بالضلال استبداله وقوله  
لكنما متعلق بهما تحت من حالهم الخ لاختلاف ما  
افعل في التعجب فذهب الجمهور الى ان ما نكرة تامة ومعناها  
التعجب بمعنى ما احسن ليد اشئ صير ليد احسنا وذهب  
الفر الى ان ما استفهامية ضمننت معنى التعجب كوكف تكفوك  
بالله وذهب الاخفش الى انها موصولة وفي قول له انها نكرة  
موصولة وعلى هذه الاقوال هي في محل رفع على الابتداء والجملة  
خبرها او خبرها محذوف ان كانت صفة او صلة وبقصة  
الكلام في مبسوط في الخوف ان التعجب هنا لاجع الى لعباد  
وان حالهم حقيق بان يتعجب منها لان التعجب منشا والجملة  
بالشيب وهو في نفسه الفعل لا يجوز عليه تعالى من وجهين  
شعر ان الصير هنا مجاز عن الجرأة على اسباب العقوبة وهو

سعد

من

من بليغ الكلام قال الراعي قال ابو عبيد ان ذلك لغة بمعنى الجرأة  
والخروج بقول اعتراني قال لخصه ما استبرك على الله وهذا تصور  
مجاز بصورة حقتة لان ذلك معناه ما استبرك على عذاب  
الله في تقديره اذا اجتراء على ارتكاب ذلك والى ذلك يعود قول  
من قال ما انفاه على النار وقول من قال ما اعلمهم بعمل اهل النار  
ويصح ان يكون استعارة تمثيلية وقوله لخصيص قوله الخ يعني  
قصده التعجب لانه من المخصصات كالاستفهام اقل لانه موصوف  
تقديرا وان كانت موصولة او موصوفة فهو ظاهر وبقصة  
الاقوال واضحة وكلها بنسبة على التعجب وجوز فيه ذمة الحذر  
وهو ان تكون ما استفهامية قصدها التوبيخ واصبر فعل  
ماض بمعنى صبره صابرا لكثرة لم يوجد في اللغة امير بهذا  
المعنى ولذا تركه المص رحمه الله **قوله** اخذ ذلك العذاب بسبك  
الخ يعني ذلك اشارة الى العذاب والكتاب للجنس والمختلفون  
هم اليهود والمسلمون بان البعض من هذا الجنس حق كالتولة  
والبعض باطل كالفران والمختلفون هم المشركون حيث افرقوا في  
شانه فرقا وهو ظاهر واما على الاول فالاختلاف عابدا  
الى جنس الكتاب حيث جعلوه قسما ووصف القوم بخوز ثم لما  
كان انزال الكتاب ليس سببا للعذاب وقد روله فرفضوه الخ للقرينة  
القائمة عليه فتقصر السببية وقتل السببية والجملة الى الحال  
الذي هو الفند الخ وان الذين الخ فليتبعد **قوله** ان الذين  
لختلفوا في الكتاب الخ تقدم الاشارة الى ان لجلت كاليات  
لختلفا فتم يعني لختلف الكلب عندهم وان الاستناد بمجازي  
واما اذا رتبة التولة فالذرية واقع على اليهود وهن لم  
يختلفوا فيها فالمراد بالختلفوا تختلفوا عن شرك طريق الحق  
فيها وتأخر واعنه وجعلوا ما بكة لوه خلفا عما فيها قال  
الراعي يقال تختلف فلان فلانا تلخر عنه واذا جاء خلف  
اخر واذا قام مقامه ومصدرة الخلافة لخطا انتهى ومن لم يقف  
عليه قال حل لختلف على الاختلاف او التخلف مما لم يجده  
في كيب اللعة قال تقول تفعل من القول يعنى الكذب والنفاق بمعنى  
المخالفة كما مر وقوله بعبد عن الحق بيان لتقدير متعلفته  
**قوله** البركل فعل مرفعي والكشاف الخطاب لاهل الكتاب  
لان اليهود يصلي قبل المغرب الى بيت المقدس والنفاري قيل  
المشرق وفي الكشاف ان هذا بحسب افق مكة وهو يقتضي ان النوح  
لهم المقدس واما كونه شرقا ومغربا بحسب الافق لا مطلقا فانظر  
وذكر القبلة هنا استطراد حسن الموقع لانه لما ذكر اختلافهم



في الأصول ثمه باختلافه في الفروع ولو لا هذا لم يرتبط بما قبله  
وقوله ليس البر ما استمر عليه عبارة الكشاف فيما انتم اشارة  
الي انه لم يقصد لكسر والمصرحة الله اشار الى انه حصر اضا في  
لا مانع منه **قوله** وقيل عام لهم والتميز الخ فيكون عودا على  
بد و فان الكلام في امر القبلية وطعنهم في النبي صلى الله عليه وسلم  
بذلك كان اساس الكلام الى هذا القطع فجعلنا كلمة بجل فيها ما  
مضلة وانما قال ليس البر العظيم لانه ما كثر الخوض فيه يكون لا  
محالة عظيم الشان ولانه في نفسه براء وكذا لك المحال فيه  
فتم بالحق فيكون براءا للشيء الى هذه الانواع القوي اصول  
وذلك من ثوابها كذا في الكشاف وقال الخثر على الاول حمل البر  
على اطلاقه والاعتراعي ان لو لو على تقديره لانه لم يرد عموما ان  
حضر البر ذلك بل فيه فتى وعلى الثاني حمل البر على الكامل الذي كان  
البر كله والخثر على تقدير مضاف الى امر البراة ولو لو والبحث  
عن ذلك فالتراع فيه وحديث لا يصح نف البر بالكلية فغير الحمل  
على الكامل انتهى ومنه يعلم اتمام المصحة انه لفظ امر وتوصيفه  
بالعظيم لكن في قوله مقصودا بامر القبلية فصور بحسب الظاهر  
اذ كان حقه ان يقول على امر القبلية وكأنه لاحظ انه مقصور  
على البر بامر القبلية **قوله** اي ولكن البر الذي ينبغي ان يعنى  
به الاشارة الى الوجوه الثلاث الجارية في مثله من التقدير  
في الاول والثاني او جعلهم عين البر على حد فانها هي اقبال  
واذكار والية اشار بقوله ولكن البر لكنه اشارة الى الخوض  
في الطرف لا في الاستناد وقوله او قواي لقوله ليس البر واحد  
اذ ما بقية القرينة اقل من لاحقيتها ولانه بتقدير في وقت  
الحاجة لا قبلها ولانه المقصود بيان البر لا ذبه ومراده  
انه لصحة التقدير الثاني لان الاختيار ابلغ وقوله المراد  
بالكتاب الى هذا دليل على ما يراد به في قوله اختلفوا في  
الكتاب لبيان اجزاء الكلام واما الختم لان يراد به المودة  
لان الايمان به فوجب الايمان بغيره فبعد **قوله** اي على  
حب للناس في الاضيقا واليه وفي محنته لانه بالمرض به  
فيه وثبت في الحديث المذكور وهو حد يشترطه انما الشيطان  
وتما منه وتما من الغنى ولا تمهل حتى اذا بلغت الخلق قوم قلت  
لفلان كذا ولفلان كذا لكن لفظه ان تصدق بدل ان توبته  
وعلى في الوجه الاخير للتقليل والمراد بخلصا وقوله  
المجاوب يعني الفقير اجمع محتاج على خلاف القياس وقوله  
اشتناك في حسنتان وقوله صدقتك على المسكين لخرجه  
الترصد في النساء وابن جرير من حديث سلمان بن عامر  
**قوله** الذي استكنه الخلة الخ الخلة بفتح الخاء الخلة الخلة

ساكنها

ساكنها لا يقدر على الحركة لمنعه او ساكنها مستحقا الى غير ما اشار  
به الى ان المسكن زائلا واما المستكن فلجعله بمنزلة الاصلية  
والفرق بينهما وبين الفقير معروف ولكن المترادف هو الفقير  
مطلقا ومعنى من صيغ المبالغة ووجه المبالغة فيه  
ظاهرا وان السبيل المسافر والقاطع يعني به قاطع الطريق  
وقوله يترفع به الطريق الذي ياتي منها بغتة على غير  
انتظار واصل معنى رغبته سبق وقادروا منه الرغاف **قوله**  
الذين المجاهد الحاجة الخ وفنل السائل المستظم فقير كذا  
او غنيا وعلى ما ذكره المص الميراد به المحتاج الذي يعرف  
حاجته بئواله والمساكين السابق ذكرهم الذين لا يبالون  
وتعرف حاجتهم بحالهم وان كان ظاهرا هم الغني وهو معنى  
قوله وان حاجا على فرسه وهذا الحديث لخرجه لجد وقال  
عيسى صلى الله عليه وسلم ان للسائل حقا وان اناك على فرس  
مطوق بالذهب وفي تخليصها اما اشارة الى تقدير مضاف  
او الى ما يهتم من السياق والرقبة مجاز عن الشخص وقوله  
او ابتباع الرقاب الخواشراؤها وتملكها وحمل الصلابة على  
المفروضة لنظها مع الغرائض **قوله** يحتمل الخ يعني لا يكون  
القصود الى اداء الزكاة ليكون قوله وفي الزكاة تكرارا  
الى بيان مصارحها التي هي اتم واكثر ثوابا على ان يكون  
السائلين اشارة الى الفقراء وليس شرط في ذوي العز في والمتاي  
الغفرو والافتد ترك ذكر البعض وذكر ما ليس من المصداق  
ولمن اوجب احقا سوى الزكاة ان يتمتلك هذه الآية وبقوله  
تعالى وفي اموالهم حق للسائل والمحروم وبالاحاديد الواردة  
في ذلك وبالاجماع على وجوب دفع حاجة المضطرين وان  
يجيب عن نسخ الزكاة وجوب كل صدقة بان المراد بالوجبات  
المقدرة وحديث سحنت الخ لخرجه ابن شاهين في المناج  
من حديث علي كرم الله وجهه من فوعا نسخ الاصحى كل ذبح  
ورمصناك كل صيام وغسل الحكة كل غسل والزكاة كل صدقة  
وقال هذا حديث غريب ولخرجه الدارقطني والبيهقي فان  
قلت هذا لا يناسب ما تقدم من تفصيل ذوي العز في واليتاي  
بالمساويح لانه ذوي العز في اذا كانوا كذلك سلبهم التفقة عليهم  
قلت هو على هذا التفسير لا يقتضيه به اذ لا يسلون من كونهم  
كذلك ان لا يكون لهم غيره ممن يجب عليه لفقههم **قوله**  
والموقوف الخ لم يقل واو في كما قبله اشارة الى انه امر مقصود



بالذات والتقيد بقوله اذا عاهدوا اللسان واليمين **قوله** نصيب على المذبح المذبح في ايمان الله  
ومرة المذبح في التثنية قوله والصابرين في الباء ساو بعد  
قوله والموفون بعد هم اذ يعنى الصابرين ومثله والقيمين  
المتلافة بعد قوله والمؤثرون انما ذكروا في المذبح  
منصوب على المذبح وهو ما قيل في التثنية وفي المذبح  
في رفع الموفون عطفت على فاعل آمن او على من آمن او جعله  
خبر مبتدأ محذوف اي وهم الموفون ونصب الصابرين  
على المذبح وهو في المعنى عطفت على من آمن قال المفسر وهو  
ابن بلع ووقع نصيبه على المذبح في الكتاب ايضا فاقبال  
معناه فقد يترتب على المذبح مثل واحسن الصابرين او امح  
الصابرين وحينئذ يكون من عطفت الجملة على جملة ولكن البر  
مرة آمن بالله وحذف هذا المقدر واجب والمثبور بالرفع  
او لنصب على المذبح هي الصفات المقطوعة لم يحد ذلك  
بتينا في المعطوف وانما اخذناه من هذا الموضع انتهى من قوله  
الاطلاع وصديق المعطن وهذه المسئلة مستورة في مثل المنقل  
في باب الاختصاص قال وقد حكي في قوله المذبح وماوى  
الموتوة عطل وسعها من ارض مثل السعال وهذا الذي يقال  
فيه نصب على المذبح والذم والنزح انتهى وذكر القطع في المذبح  
ايضا قال في المقتبس واما ذكر القطع في العطفت الاختصاص لان  
الاعراض عن العطفت السلس المنقاد او هكذا في الثاني ليس من  
جمل الاول وهذا معنى الاختصاص انتهى وقوله لفضل العبر  
على سائر الاعمال انما يقتضيه ما مر من الايمان والحوالة  
فلا يرد عليه ما قيل ان الايمان افضل منه واليأس كثر استعماله  
في ناس العبد **قوله** اولئك الذين صدقوا وهم جعلوا الصدق  
في هذه الامور بقرينة ما سبق وكما يدل عليه اولئك كما مر  
وعنه التقوي ليصح الخبر حقيقته وتهدى النفس عن الرذائل  
بفعل الطاعات وترك المنهيات ووجه الاشارة فيما ذكرنا  
ظاهرا وضاهرا لم يذكر من انواعها لان هذه امهاتها تدل  
على باقية وقوله ولذلك وصف له في قوله ونشر ممرات  
وقوله من عمل الحزبه ابن المنذر روى تفسيره عن ابي بصير **قوله**  
كان في الجاهلية بين حيين الم قال العزافي لما رقت عليه وقال  
السوطي اخبرني ابن ابي حاتم عن سعيد بن جبير مرسل الطول  
بفتح فسكون الفضل والمراد هنا شرف العشير وقوله ان  
يشكوا وقال في لائق هؤلاء تنقاصوا في قتالهم على السكاوي

عصام

خطيب

فقتل

فقتل الحر بالحر والعبد بالعبد يقال فاء فلان فلان اذا كان  
كفوا فقتل به بواء وبواء شمر يقال هو بواء اي اكفأ في  
القصاص والمعنى ذوبوا وكثر حتى قتلهم في هذا الامر  
بواء اي سواء وفي النهاية عن ابي عبيدة نيبا ووا كيمعا ووا  
والصواب نيبا ووا بوزن نيبا كواهم في امر البوا بمعنى  
المساواة وقالت غيره نيبا وواصح ايضا بان حذف الواو  
للتخفيف ووسم الخط بجملة ما هنا **قوله** ولا تدل الخ روى  
لمن استدلت بهذه الآية على ذلك شمس اثبات لمرة عا  
بطريق اخر قال الخمر لا نهنا نيبا ونفسير لقوله كتب  
عليكم القصاص من في القتل فدل على اعتبار الموافقة ذكورة  
وحصرية في القصاص لانها من علومها نيبا تدل على ان غير لاني  
لا يقتل الا بالاني وفيه نظرا اما اول فلات القول بالمفهوم  
انما هو على تقدير ان لا يظن بالقتيل فاقبال وهذا الغائبة  
ان الآية انما تزلت كذلك واليه اشارة المص بقوله وقد  
بيننا ما كان الفرض بعين سبب النزول واما ثانيا فلاته  
لوا اعتبر ذلك لزم ان لا يقتل الا بالاني بالذکر نظرا الى مفهوم  
بالاني واليه اشارة المص بقوله كما لا تدل على عكسه ووقع بانه  
يعلم بطريق الاولي واما ثانيا فلاته لا عبرة بالمفهوم في  
مقابلة المنطوق الدال على قتل النفس كيف ما كانت لا يقال  
تلك حكاية كافي التوراة لا بيان الحكم في شريعتنا لان  
لقول شرايع من قبلنا لاستحسانا اذا ذكرت في كتابنا حجة  
وكم مثلها في ادلة احكامنا حتى نعلم اننا سمعنا وما ذكره هنا  
نفسه مفسر ولا يجعل فاسحا ودليل اخر على عدم النسخ ان تلك  
اعني النفس بالنفس حكاية عمما في التوراة وهذه اعني الحر  
بالحر خطاب لنا وحكم علينا فلا يرد فيها وما ذكرنا من كونه  
مفسرا انما يتم لو كان قولنا النفس بالنفس بينهما ولا اهتمام  
بالهو عام والتنصيص على بعض الافراد لا يرد في العموم سيما  
والخصم يدعي تاخر العام حيث يجعله فاسحا لكن يرد عليه  
انه ليس فيه رفع شيء من الحكم السابق بل اثبات زيادة  
حكم اخر المسمى الا ان ثانيا **قوله** ان في قوله الحر بالحر دلالة  
على وجوب اعتبار المساواة في الحررية والذكورية دون  
الرق والانوثة ومنه يعلم ما في قوله انه حكاية ما في التوراة  
فلا نسخ ما في القدران **قوله** واما منع مالك والشافعي الخ  
هذا رد لما في الكشاف انه جعل مذهبهما ان لا يقتل الحر  
بالعبد والذكر بالانثى فانه وهم محض اذ لا خلاف لهما في قتل



الذكر بالانقي فلذا قالوا انما وقوله لم يبق له الحق لم يبق له قودا  
ثم اثبتناه بالحدوث واجماع الصحابة ثم قاسم على الاطراف  
اذ لا قصاص فيهما بين الحر والعبد بالانفاق **قول** ولما ثبت  
الحنفية به على ان مقتضى العمد لم يختلف الفقهاء في موجب  
القتل العمد فقالوا البه حنفية واصحابه ومالك وغيرهم ليس للولي  
الا القصاص ولا يباح له ان يبرئ القاتل لظاهر هذه الآية  
لانه هو المبرؤ وقيل الا لا يبرئ القاتل ولا يبرئ القاتل  
وهو مختار المص رحمه الله وان قيل ان مقتضى به في مذهبهم  
خلافه ان الولي بالخيار بين اخذ القصاص والدية وان لم  
يضر القاتل قال القصاص ظاهر الايات اجاب القصاص دون  
المات وغيره اجاب المات على وجه التخيير لا المثل ما يجوز  
لنسخه لان الزيادة في بعض القرآن توجب نسخا والتخيير  
بعد التعيين زيادة كقوله وهم من قبيل النسخ كما صرح  
به القصاص واهل الاصول نقول وقوله وكذلك قتل الخ مخالف  
للتراجع في الاصول وهو قول عند الشافعية ارفق من المص رحمه الله  
فلا اعتراض عليه كاقول وقوله وكذلك فعل جاء في القرآن  
اي فعل به ورد فيه فانه متبني للمجهول وللفاعل تقدم  
ذكره كحقيقة او حكما ويحتمل انه اذا كنت بحيث ورد ومانو  
الظاهر **قول** اي شي من العفو الخ من اما شرطية او موصولة  
وقوله من العفو الخ الى ان شي القاييم مقام المفاعل المراد  
به المقتدر وهو مقتدر بنوعه فيقوم مقامه او المشراد شي  
قائل او قصاص وهو عفو مخصوص وعفا غير متعدي والمراد  
بالاخ المقتول او دية الدم ستمائة لهما استغنا فالتكثير لرفع  
البشرية والدين وكهولها وعفي يتعدى الى الجاني باللام والى  
الجناية بعن فتقول عفو من لزيد عن ذنبه كما في هذه الآية  
وانما اقام شي مقام الفاعل لما ذكره من انه بعض العفو كالتمام  
في انقطاعه سؤلا عفي بعض الورثة او عفي الوارث عن بعض  
العصا من فانه لا يجزي **قول** وقيل عفا بمعنى ترك وشي مفعول  
به فهو منعذ اقيم مفعولا مقام فاعله وقد ورد متعديا  
في كلام العرب بمعنى ترك ذكره السرقطي وغيره من ائمة اللغة  
لكن منعذه الزمخشري وتبعه المص بانه ليس بثبت وانما  
المنعكة هي اعفاه فان ورد في الاق اللغة المعروفة فلا ينبغي  
تخريج القرآن عليها وجعل مثله جراحة على كلامه يقال ورد  
بانه اذا ترك بمعنى تركت ومحى ونفله اصل اللغة وان لم  
يظهر فاستاده الى المفعول الذي هو الاصل في المبنى المجهول

سعدى

يرحمه على استاده المقتدر الذي هو محبان على خلاف الاصل ولاه  
حاجة الى القول بانه نفي لانه لا ينفاس وقول عن جنائنه  
نقتد بربطه بلفظه الآخر وقوله من جهة لخصه اشارة الى ان من  
ابتدأ شي **قول** اي فليكن اتباع بالامر الخ يعفوا به من دفعه على  
الفاعلية ومنهم من قدره فعلى اتباع او فالواجب اتباع  
وقوله وفيه دليل الخ تقدم الكلام فيه وجوابه مبسوط  
في احكام الجصاص **قول** ذلك الحق الحكم الخ كون الواجب على  
اليهود القصاص وحده كذا في الكشاف هذا ايضا لكنه ذكر  
في الاعتراف انهم منعوا من الدية فقط وكان لهم القصاص وان  
العفو محبا ثانيا في تفصيله في محله **قول** لا اعافى لاحدا  
قتل بعد اخذ الدية لخرجه البود اود وفي رواية لا اعفى وظاهر  
انه لا يقبل من ولي القاتل الشافي عفو عن القصاص مطلقا  
وفيه تمام **قول** كلام في غاية القصاص الخ لانهم كانوا يقولون  
القتل انفي للقتل وتبديده استلغ كلام في معناه وهذا  
التركيب استلغ منه وافصح بوجوه كثيرة كما في شرح المفتاح  
وقد اشار الى طرف منها هنا بقوله حيث جعل شي محلا لصد  
ادخل القصاص وهو وفاء وموت مكان الصلوة الذي هو  
الحياة وقد ردها صاحب الانتصاف وقال هذا اما  
وهو او ساهم لان شرط نضاد الحياة والموت اجتماعهما  
في محل واحد ولا تضاد بين حياة غير المقتص وموت المقتص  
وليس كما زعمه فان فيها حيل التي هي عليه ولم يكن تف  
بهذا القدر بل صرح بما لظرفه بان جعل القصاص مذكورا  
في وفاء علة ان الظروف اذ لواء الظروف صانه عن المتصرف  
فالقصاص من يحيى الحياة من الاوقات ومعناه ان الحياة الحاصلة  
بالارتداد او الحياة العظيمة انما تحصل بشرعية القصاص لا  
غير فالظرفية محبازية تفيد بحسب الوضع اجتماعهما وهما  
صنادق فيقصد بهما هذا المعنى المبديع في نفسه العزيب في  
ما حذره فلا سيد دعية شي **قول** وعرف القصاص الخ يعني ان  
التعريف المحسن والتنوير للتنوير والتعظيم لانه يردع القاتل  
عن القتل فيكون سببا للحياة لنفسين او يمنع ان يقتل غير القاتل  
كما كان في الجاهلية فيجزي به نفوس على الاقل فنه اضا راي شرع  
القصاص واعلم القصاص على الثاني فنه تخصص للحياة بالحياة  
غير المقتصر منه والنوعية انبى بالاول والتعظيم بالثاني ولذا  
حفظه في الكشاف والمص رحمه الله لم يبينه لصلاحيته لكل من  
**قول** يحتمل ان يكونا خبرين الخ وقوله ملة اي متعلقا



بمقتضى قوله وبه نفسه لئلا يتبدل عن المتعلق أو حالاً أو قراءة القصص  
جوز فيهما اقتضاها أن يكون القصص مصدراً بمعنى القصص موضح  
للخطاب بما وُلِّفَ لئلا يتبدل لما ذكره وقيل لأن الحكم مخصوص  
بالمباغين دون النصيبين وقوله في الحافظة إشارة إلى أنه  
من التقوي بالمعنى الشرعي وقوله ما وعن القصص فيكون  
بالمعنى الغوي **قوله** كتب الخ تزك العطف في هذا ونظائره لأنه  
قصده استغلاها وإن كانها مقصوداً بالذات وإن أمكن  
فيها العطف وملاحظة مناسبتها بينهما وقوله محض سبابه  
إشارة إلى تقدير مصنف لأن الموت لا يحضر وقيل لأن المراد  
به الحضور العلم وفتر الخير بالمآل الكثير ويطلق على المال  
قليل أو كثير **قوله** مرفوع بكتب الخ وقاسمه وإن كان غير  
حقيقي فلا بد له من مخرج وقيل لا خسران أن يقال نأى  
الفاعل ككارت والخبر ومفعولكم والوصية خبر مبتدأ لأنه  
قيل ما المكتوب فقيل هو الوصية وكتب بمعنى قد مر وقضى  
أو جعل وليس تقديره ولا جعله في وقت حضور الموت بل قبله  
لكن الغرض الذي فرضه يكون في ذلك الوقت فلذا قال  
مكة لوك كتب ولم يجعله نفس الفعل كما قاله غيرهم وقريب  
منه ما قيل أن معنى كتب أو جب والظرف تذييل الوجوب لا الإيجاف  
من حيث الحدوث والوقوع على ما هو مذكور في الفل وقيل  
ذكره من أن معمول المصدر لا يتقدم عليه هو المشهور لكن  
ذهب بعض المحققين إلى جواز تقدم الظرف فيثبت ينطق  
به وهو أن كتب معنى **قوله** وقيل مبتدأ الخ رده بأن حذف  
الفا من جواب الشرط لا يجوز وما ذكره من الشعر لا ينهض  
حجة أما أولاً فلا لأن الروايات لا تثبت هكذا بل هي  
من يفعل الخير فالحسن يشكره كما قاله المبرد وقال ابنه  
لم يسمع في الشعر نصاً وهذا معنى قوله أن صح ولوسلم فهو  
منزلة كما ذكره سيوطي رحمه الله فلا يصح تخريج الآية  
عليه والبيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وقيل لعب  
ابن مالك وقد اختلف رواة صدق كما ذكرنا وروى أيضاً  
من يحفظ الصالحات الله يحفظه وعجزه والشراب المشر  
عند الله يستيان وروى مثله كان **قوله** وكان هذا الحكم  
في بدء الإسلام الخ هذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
وقوله أن الله أعطى الخ لمخرجه الترمذي وحسنه والنسائي  
وابن مسعود وظاهر أن الآية والحديث نسخاً الآية الوصية  
لكن قال الطبري رحمه الله الحق أن آية الموارث هي النسخة

والحديث مثبت لكونها ناسخة لأن الحديث لا يلينح الكتاب  
**قوله** وفيه نظرات آية الموارث لا نقا صفة الخ وكجده عدم  
المعارضة أنه قال في آية الموارث مرة بعد وصية نوصونك  
بها أو دين فقررت فيها الوصية ونص على تقدمها مطلقاً فكيف  
تكون معارضة لما خفي في نسخها **والجواب** عما قاله  
المصنفين من صدها أن المشهور الذي تلقته الأمة هو  
بالقول أنه حكم المتواتر عند الحنفية كما عرف والثاني أن  
الحديث ليس ناسخاً بنفسه بل مبين أن آية الموارث نسخت  
وجوب الوصية للموالاتين وإن المراد بالوصية فيما ليس  
المطلق وذلك لأن ناسخه آية الموارث كانت فيها تحقاً  
والاحتياج إلى بيان فبينما الحديث ولا يلزم من عدم صحة  
ناسخه خبر الولد صحة بيانه للنسخ المراد بالآية كما  
لا يلزم من عدم صحة آياته للفرضية عدم صحة بيانه  
لجماله التي تثبت بها الفرضية وموجب مشهور على أن  
قوله تعالى كتب عليكم الوصية للموالاتين مذكور في الظاهر  
بالاجتماع فلم لا يجوز أن يُلغى مثله بخبر الولد فتأمل **قوله**  
ولعله اخترع عنه من فسر الخ غير بلغة الإشارة إلى ضعفه  
لأن الوصية المبدأ ومنها ما يتعلق بغير انصاف الورثة وقوله  
فلا يفضل الغني مبنى على القول بأنه قبل فسر الموارث وقوله  
ولا يتجوز الثالث مبني على القول بأنها لا تعارض آية الموارث  
**قوله** مصدر مؤكداً الخ قال أبو حنيفة هذا ما به القواعد  
الخونية لأن عالم المتقين متعلق بحقا أو صفته فلا يكون مؤكداً  
والمصدر لا يعمل وهذا وارد المصنفين لا أن يجعل معمولاً  
لمصدر غير صفة ومنهم من جعله صفة مصدر مقدراً أي  
أيها أو حقناً حقاً وقيل أنه حال **قوله** فمن رد الخ لما  
عنه من اللاؤصيا والشهود فسر السماع بالتحقق والوصول  
ليشكل الأوصيا وقوله خاف من الخوف وهو الظلم وفي نسخة  
خاف من الخيانة وكونه وعنده لأنه يستعمل للمهدد بيان  
تبعاً قبه على ما علمه منه **قوله** ما يوقع وعلم الخ أمثال الخوف  
توقع مكرهه عن أمانة مظلونة أو معلومة من مكان التكا توقع  
محبوب كذلك ولما كان مستلماً للمعنى الخوف من المثل والاشهر  
سجماً فقد اوقعوه إلى أنه مستعمل فيما يلزم من التوقع  
والظن الغالب أو العلم فانه التوقع وإن لم يستلزم الجزم  
لأنه في الجملة بينهما لغز استعمال التوقع فيما لا جزم فيه  
أكثر وأظهر كما في الخاف أن يرسل الخ الموقعة وفتر الحديث بالميل خطا



والاشهر بجملة الجنب لظهور التقابل وصل الجنب الميت في الحكم  
مطلقا كما قاله الراغب وقوله فامتلأ الخ ففعل الصلاح وقوله  
في هذا التبدل التبدل بغير تبدل جوار الموصي كمنه فالعدا ولو فسد  
فلا راسم عليه باعده منه لم يكن النفي واقعا مؤثرا لانه  
يقتضي انه منقطع لذلك فتمام **قوله** وعد للصالح الخ يعنى  
انه بعد نفي الاشتم لا يتبع الوعد بالمعصية فادعى وانما اني  
به لمناسبة ذكر الاشتم ولكون ما فعله بنوهتم فنيا الاشتم  
ولو جعل على انه وعد له بمغفرة ما له من الانتقام لما لمصر فيه  
لكان اظهر وقوله من جنس ما يوشم من الاعمال فكيف ما يوقع  
في الاشتم ليقال اشتم اذا اوقعه في اشتم واما اشتم بالتشديد  
فمعناه شتم في الاشتم **قوله** يعنى لا ينبغي ان يكون الصلوة والام  
الخ ووجه التوكيد ليعلم من كونه فرضا على جميعهم فهو متعين  
به وقوله فليطيب على النفس اي يسهل عليه ما وفي نسخة النفس  
وقيل انه اشارة الى ان المشقة اذا امتت طابت وقوله تنزع  
النفس اي تزيل وتنشأ **قوله** كما قال عليه الصلاة والسلام  
الحديث صحيح في البخاري ومسلم عن عبد الله رضي الله عنه قال  
لما رسل الله صلى الله عليه وسلم نيا معشر الشارب من استطاع  
منكم البائة فليتركها فانه اغفر للبصر وكفى من الفرج ومن لم  
يستطع فعليه بالصوم فانه له وجه والباءة النكاح والوجه  
بوع من الحضا وهو ان يرص عروق الحصى لا يثني في يترك  
الحصى يترك كاهها اي يقطع شهوة الجماع كما يقطعها الحضا وما  
يكسر الحشا والمدة ويجوز قطعها مع المقر والاختلال معطوف  
على المعاصي وفيما ذكره المصنف رحمه الله اشارة الى ان النكاح  
للقادر سنة وقيل انه عبادة وقوله فعليه بالصوم قال  
المازري انه اغراء للغاي وهو ساء كقوله عليه رجا ليس  
وفي شرح التقریب انه ليس منه الخطاب لقوله من استطاع منكم  
وفي بحث فليعلم من شروح الكتاب **قوله** معدودات الخ  
اي امارات يراى حقيقته او معنيها بالعدد او يجعل عبادة  
عن القليل كما مر تحقيقه لان القليل سهل على فدية الكثير  
يؤخذ جزافا ويحال من قومه هلت الدقيق في الجراب ليصير  
من غير كليل **قوله** ونصنمها ليس بالمسيام اي نصب اياما  
ليس بالمصدر بل بالزمن من الفضل بين المصدر ومحموله لكن  
الرمي بجوزيه لانه ليتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غير **قوله**  
او ما وجب صومه الخ لاختلاف السلف هل وجب صوم قبل رمضان  
فالمشهور وهو واحد **قوله** لثا فاعني انه لم يجب صوم قبله وفيه

وهو قول ابى حنيفة رحمه الله اقل ما فرض صوم عاشورا فلما فرض  
بمضاتك نسخ وقيل نسخ صومه بصوم ايام البني فاشتم  
برمضان كذا في شرح البخاري كنهه فقل ان كان قبل نزول  
هذه الآية وان نسخ بها وقوله او ثلاثة الخ هي ايام البيض  
قال الخريزاني فان قيل كيف يكون النسخ متصلا قلنا  
الاتصال في التلاوة لا في العمل على الاتصال في النزول وبنا  
السؤال على ان النسخ قبل العمل لا يجوز والاصح جواز الان  
بقاك بنا فاعني نسخ ما عمل به مدة مددة كنف يكون نصلا  
ويجاب بانه نسخ بوجي غير متلو شتم فذكر ذلك به **قوله**  
او كما كتب الخ كذا وما بعده منقول عن الفراء وذكره ابو اليقظا  
قال ابو حنيفة رحمه الله وهو خطأ اما النصب على الظروف  
فانه محل للمفعول الكتابية لنتي واقعة في ايام لكن متعلقها  
هو الواقع في ايام واما النصب على المفعول لمتا صاعا فانه  
مبنى على كونه ظرفا للكتب وهو خطأ ولتبر شي لانه يكتفي بالظرف  
ظرفية المتعلق كما في بيت ما في السموات والارض **قوله** وقيل  
كونه في الخبر شافيا ظاهرة اما في البزدم مع قصر النهار وعدم  
عليه الحرارة فنية فلعل مشقة لا مثل كسر كسر تدارك  
مؤننه ونحوه وقوله لموتات الموتات بوزن النطلات  
الموت الكثير الوقوع والموتان يفتح الواو الجاد صند الحيوان  
وفي الحديث موتات الارض لله ورسوله يعني مواثها وفي لسان  
فتح في الناس موتات وموتات بالفتح والصم مع شكون الواو  
ومن المحاذ اشترى الموتات ولا تشترى الحيوان قال الراغب  
فيل كان قد اوجب على من قبلنا صوم رمضان فغيروا فزادوا  
ونقصوا وهذا قول عهده على قايله **قوله** مرصنا بصره  
الصوم الخ هذا هو الصحيح وفي قول للشافعية انه يجوز ان  
لم ينص به وقوله واكب اشارة الى ان كلمة على استعارة بتعية  
شبهه تلتبه بالشقة باستعلا الركبة استنبلا شية على المركوب  
ينصرف فنية كيف يشاء وقوله وفيه ايماءات من سافرا شفاء  
اليوم وفي نسخة يوم وفيه شفاء وللمجدة ايماءة وقيل وجه  
انه لما عدل عن الظاهر وهو اذ سافرا وفي سفي الى على للمقتنية  
للممكن التام وكان التمام ايماءة هو بسفر اليوم كله كان فنية  
اشارة اليه وقوله لخراب الخ الى ذلك ايضا فتمام في الاقطار  
في السفر لخصه **قوله** ابو هريرة رضي الله عنه انه لو صام في  
السفر لم يصح ولزم الفضا وفي الاقامة تمسك بظاهر لانه **قوله**  
نصف صاع من براك في الصحيحين عن سلمة رضي الله عنه انزلت



نزلت على الذين يطيقونه كان مرتا اذا انك بطرا فتدري حتى  
 نزلت الآية التي بعد هذا فنحنها لانه في اول الامر شق عليهم  
 فحضر لهم ثم نسخ بقوله وان تظنوا من اول خيركم لكن ليعارضه  
 ما في صحيح البخاري ان ابن عباس رضي الله عنهما كانا لها  
 وقال ليست منسوخة وجمع بانها كانت في حق الجميع ثم  
 حفت بالعلجز واورد عليه انه هكذا ليس من الجمع في شيء فانه  
 منطوق اللفظ لا في ساعد كذا في مفهوم من يطيق ومن لا  
 يطيق واعتدرك ان الآية كانت مفيدة للترجمة للبطيقين  
 منطوقا وغيرهم وكذا في نسخة بالترجمة الى المنطوق  
 دون المفهوم وفيه تحت في شرح تحرير ابن المصنف ومشي ابن  
 المصنف رحمه الله على تقدم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 لانهم لا ينفك بالتركي اذ هو مخالف لظاهر القرآن لانه  
 مثبت فجعله بتقدير حرف النفي لا يقدم عليه الا التمعن  
 ولا في قوله وان تظنوا من اول خيركم لتبين في نسخة واورد  
 عليه ان في هذه الآية حسن قرأتين ولكل معنى ان احدهما  
 يقدرون عليه لا مع جهل وعسر وبه فسر في نسخة رحمه الله  
 وثانيهما في المجهول يكفون على جهل منهم ومشقة وفي  
 المعلوم ينكفون على هذا الوجه انما في اللفظ على المعنى الاول  
 منسوخة قطعا من غير احتياج الى تقدير لا مع انه لم ينقل  
 بتدريجها عن ابن عباس رضي الله عنهما كذا في قرأ حفصة  
 على الذين لا يطيقونه فيجعل على هذا المعنى على القول بالنسخ  
 وعلى الثاني لو كان محل نوارده قول النسخ وفيه في القراءة  
 المشهورة بتدريج لا وعده لكان قول النسخ مقوما  
 وقرئ بطونونه لكل هذه اللغات كتحريكها ظاهرا وباطنا الكلام  
 في بتطيقونه هكل هو تفعل وتفتعل قال الخليل هو تفعل  
 اذ لو كان تفعل لكان بالواو دون الياء كما ان تدبر لو كان تفعل  
 كما وقع في المعقل لكان تدور لانه واوي ولم يمشا اورد  
 زين المشايخ عليه اذ عن له وقال اغوا في عهد القاهر  
 وكنا ديار فنيكال ولو كان فعال لقيل دوار وذكر المزدلفي  
 انه تفعل وكما باليا نظرا الى الدسار وانا اظن انه ما نقل عن  
 النخشي لا اصل له فانه هك فاعده فخرية ان قلبا لو او  
 يا اذكر في كلامهم كما ملوها معا ملة الاصله وقد ذكرها  
 القاعده ابره في رحمه الله في كثير من كتبه من غير تردد قال  
 في اقرب الجاسة في قول الشاعر  
 ان لا يخاف حد وصافه والنوي قبل الضاد اقامة وتديلا

التدبير

التدبير تفصيل من الدار وفناسها تدور لان عنيها واوبد لالة  
 قوطهم دور غير انهم لما كثر استخرا لهم فيها دسار ودسرة السوا  
 البيا وحده والفظها او طامحتا والين مستا فليجترعها قالوا  
 تدبرنا اذا وقال حاتم تدبر منها المصوباد وخاضر انتهى  
 وقال ايضا في قول الرجز ان ديمولجاد وان جاوا ويل مكذا  
 رواه ابو زيد ورواه ايضا ديمولجاد وان يكون لما غلبت  
 النيا في الدمية والديم حيا وانها على صورة النيا البتة انتهى فرواية  
 ديمولجاد يقتضي انه فعلوا لا افتحوا وذكروا في نظامه كرسيل  
 ورياح وهذا استا لاشبهه فنه **قوله** وعلى هذه القرائن الخ ان  
 في هذه القرائن غير المشهورة وهي منقولة عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما وفيها وجهان احدهما الوجه من ان المعنى انهم تكلفونه  
 لان المتوهم في نفسه تكليف والمطيع تكلف به اذ لا يكلف فوق  
 الطاقة والمؤمن معنى المشهورة والثاني ان ينظر في اللفظ الجهد  
 والطاقة ويلاحظ معنى الكلمة بالفعل فيكون المترادفها الشيوخ  
 والعجائز ولا يكون منسوخا ثم ذكر المصنف رحمه الله ان معنى  
 الاخير جبار في المشهورة من اطلاق الفعل ببلغ بها توطقه فيه  
 وجاز ان تكون الممزة للطلب كانه سلب طاقته بان كلف نفسه  
 المجهود فسلب طاقته عند تمام بدله ويكون من العنة  
 في يكذب تمام المجهود لانه مشارف زواله كذلك اذ ذاك ولا  
 حاجة الى تقدير لا كذا **قوله** التي بعضهم فتوله فيكون ثابتا  
 اية غير منسوخ وقوله يصومونه جهلهم وطافتهم اى يجهد  
 ومشقة تضعفهم وتتعبهم **قوله** فمن تطوع خيرا قال  
 البخاري في قوله فمن تطوع خيرا مستدركت الرجل فان  
 خاير وفي قوله فمن تطوع خيرا اسم تفضيل بمعنى ازيد خيرا و  
 صمير فتوة للتطوع والخير المصدرية وحمل التطوع على الزيادة  
 على المدينة لانه التطوع كما مكر يتعمل في غير الوجوب وقوله  
 انهم المطيقون على الفراه والمطوقون على الاخرى وجهه  
 بمعنى وقت جهدهم طاقته وكذا قوله من العدة ناظر الى  
 الوجوه الشانبة في صدر الآية وقوله كنتم من اهل العلم  
 فينزل منزلة اللازم ولا يتدبر له متعلق كالذي قبله **قوله**  
 مبتدأ خبر ما بعده لم يبتدئه وهو جمل من احدهما استه  
 الذي انزل الخ والثاني انه قوله فمن شهد الخ والغاير في  
 الخبر والربط بالاسم الظاهر الاول او ليسا من التكليف  
 او خبر مبتدأ تقديره ذلك او المكتوب وعلى الاول فاسم لاشارة  
 لتعظيم المنار التي او لتعظيم سبب جعل بعد الرتبة المنزلة التجدد المحسوس



**قول** او بدل الخ هو على ما ذكره المصنف بدل كل من كل ومنهم من لم  
يقدر وجعله بدل الاشتمال لكن المصنف قد ابدى المصنف  
من الظرف نحو ويشتد عن الشهر الحرام قتال فيه وهذا  
عكسه فما ذكره المصنف **قول** وقرئ بالنصب على ضمما وصوتا  
الخ الوجه الاول ظاهر واما الثاني فاورده عليه انه كل من  
الفصل بين الجزاء الصلة باجنبي منها وهو الخبر والاضمار الموصوف  
قبل تمام صلاته وكلاما متبوعا ولذا وقع في بعض النسخ وفننه  
منعق والسبب في بيعة بعد المنبذ منه والفصل بينهما هو  
فنية ان يكون مفعولا تعلمون يتقدم مصنف اي شرف شهر رمضان  
للمخ وخو **قول** ومضات مصدر ومض اذا احترق الخ قال ابو حنيفة  
يحتاج في تحقيقه مضمنا الى صحة نقل فان فعلنا المصنف  
فقال لازم فان جاء شي منه كان شاذا فقول وجعل علمنا يعني  
مجموع شهر رمضان علمنا لا رمضان وحده قال الخريز وال  
لم يحسن اضافة شهر الله كما لا يحسن انسان زيد ولهذا لم  
يسم شهر رجب وشهر شعبان وبالجمله فقد اطلقوا على ان  
العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان  
وشهر ربيع الاول والثاني وقوله البواقي لا يضاف شهر الله  
شهر في الاضافة لغيره في اسباب منع الصرف وامتناع اللام  
وجوبها حال المضاف اليه فيمنع مثل شهر رمضان وابن داية  
من الصرف ودخول اللام وينصرف مثل شهر ربيع الاول وابن  
عباس ويحب اللام في مثل اسد القيس ويجوز في مثل ابن عباس  
وعلى هذا فيقولون تمام رمضان من حذف جزء العلم لعدم  
الالباس كذا قالوا بل منهم وفيه بحث من وجوه الاول  
الوجه قوله لا يحسن اضافة العام الى الخاص لينا فنية يجوزوه  
من غير وجه كما ذكره هذا كما ذكره هذا القائل في علم المعاني  
وخو كمد ينة بغداد وشجر الاناك **ولجب** بانه اذا  
اشتهر المضاف وعلم انه من افراد المضاف اليه ولم يكن في ذكره  
فاثية فهو قبيح كاسنان زيد والخصس فهو مختلف باختلاف  
المقام ولا يقع مطلقا ولذا اشرناه اذا قبحه مثل بالناسك ريد  
واذ لجوزه بشجر الاناك والمراجع فية الى الذوق **الثاني** ان قوله  
لما يسم شهر رجب متا شاع بين المتأخرين وكنت اتردد فيه  
حتى راجعت الكتب القديمة والكتاب وشروحه فوجدت  
لا اصل له لان كلام سيبويه وغيره من النحاة يخالفه قال  
في شرح التمهيد مقتضى كلام المصنف ان اضافة شهر الى جميع  
اشهر الشهور وهو قول الشراخوتين وقيل يختص بـ

اوله دأ غير رجب فادعوا واطبافهم عاتية غير صحيح وان اشهر  
ذلك **الثالث** ان النحاة تتعالي سيبويه فترقوا بين  
ذكر الشهر وعلمه من حيث ذكره في هذا الموضع نحو شهر رمضان  
الذي اشرنا فيه القرائن وحيث حذف افعاله نحو من صام  
رمضان قال التميمي وعلى هذا استعمال رجب ووجهه  
مذكور في المفصلات وعليه يكون لاصنافه العام الى الخاص  
فاثية فلا يقبل ولا يكون مثل انسان زيد وقال ابو  
حنيفة ما ذكره الرمنشري من ان علم الشهر مجموع اللفظين  
غير معروف والعلم رمضان علم جنس **الرابع** ان قوله  
شهر في الاضافة الخ متبع فنية صاحب الكشف وهو اخذه  
من انصاح ابن الحنبل قال فنية المضاف اليه في هذه الاعلام  
كلها مصدر علمته فنيها ملوه معا مائنة في منع الصرف  
ان كان فنية علمه لظري ومنع اللام الا ان يكون سمي به وفيه  
اللام كما في علمه لظري بعد العلمية بحري المضاف اليه في  
الاعتراب وهو معترضة وقوله الثاني علمه لظري المضاف اليه في  
المعارف في الامثل الذي يحري بحريه اذ لا تنضاف معرفة  
الى تركة فلذلك منع صرف فترة في ابن فترة وامتنعت اللام  
في بنت بلقي وان لم يقع على افراد علمه انتهى لكن النحاة حرموا  
بخلقه فان ابرت داية سمع منه وصرفه كقول **وقيل**  
فلما رايته السر عراب داية وعشش في وكريم جاش له صدره  
قالوا ولكل وجه امتناع عدم الصرف فلصير وردا الكلمتين بالتركيب  
كلية بالاشتراك فكان كطلمحة معرزة او هو غير منصرف واما  
الصرف فلاك المضاف اليه في اصله استرجعش والمضاف كذلك  
وكل منهما بانفراد لست بعلم واما العلم مجموعهما فلا يؤثر  
التعريف فيه ولا يكون لمنع الصرف مداخل فنية ومنه يعلم  
ان ما ذكره المصنف في نظر من وجوه فتدبر **وقيل** ان ما ذكره  
المبطلون لا اصل لان سيبويه وشراجه كلهم اقبلوا اسما  
الشهور وجوزوا اضافة شهر اليها باسرها وقرئ سيبويه  
بين ذكرها وعدمه وما ذكره من اضافتها الى ما اوله  
غير رجب لا صحة له ومنشأه غلطهم ما في شرح ادب  
الكاتب من ان اصطلاح الكتاب قال لانهم لم يسموا  
المقاييس في زمن عمر رضي الله عنه فجعلوا اول السنة المحرم  
فكانوا لا يكتبون في ثوار بينهم شهر الامع كصان والربيعين  
انتهى فتوا اصطلاح لا ومنه لغوي ووجه في رمضان  
موا افقة القرائن وفي ربيع لئلا يلبس بفصل الربيع فاحفظه

على علمه ذكر لفظ شهر في رمضان  
والربيعين



فانك لا تجده في غير كتابنا هذا وقوله لا دناهم الى التناهم  
 وقوله لا دناهم من الذنوب كذا وقع في حديث مرفوع **قوله**  
 من صام رمضان تمامه ايماناً واخلاقاً اغفر له ما تقدم  
 من ذنبه وما خلفه واورد في الكشاف حديث من ادرك رمضان  
 فلم يغفر له قال البخاري لا يوجد له تمام فاما الشهر من الكتب  
 ويحتمل ان تكون من استقامته والمعنى ما اذ ذكره احد فلم يغفر  
 له بمعنى ان كل من اذ ذكره غفر له فيكون كلاماً تاماً انتهى  
 ولشركا قال والحديث بتمامه معروف بالخبر البزار من حديث  
 عبد الله بن الحارث الزبيدي مرفوعاً انا في جبريل عليه  
 الصلاة والسلام فقال مرة اذ ركب ركعتين فلم يغفر له فابعد  
 الله شراً بعدة قل امته وقد ذكر الحديث بتمامه الكافي  
 ابن حبان في اماليه فقال روى عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب المنبر فقال امين ثلاث  
 مرات فقالوا يا رسول الله ما كنت تصنع بمكة ا فقال  
 انا في جبريل عليه الصلاة والسلام فقال ركب ركعتين  
 عليه رمضان فلم يغفر له فقلت امين ثم قال ركب ركعتين  
 ركب اذ ركب ابونجى واحداً فلم يغفر له فقلت امين ثم  
 قال ركب ركعتين ركب اذ ركب عنك فقلت امين  
**وروي** عن غير طريق عن الدارقطني والبراء واليه في  
 فتاوى مشيخة فقوله المحقق انما استقامته وانما لم  
 يوجد له تمام عجيب منه **قوله** حبر ما نقلوا الحق في الوقت  
 الذي نقلوه عن اسمائهم المديحة اي غيروا الاسم القديمة  
 وهي مؤنوس ونحوها ووجه تسميته هذا ذكر في كتب الاداب  
 مشهور **قوله** ما ابتدأ في انزالها لم يزلها من المنظم ان  
 القرآن نزل في رمضان ولشركا كذا بينه بان المراد ان ابتداء  
 نزوله وقع في اوقات نزل جملة فيه الى سماء الدنيا  
 ثم تحتمل المراد انزل في مكانه والحديث المذكور لخرجه  
 احمد والطبراني **قوله** والقائلون صفائح قال السهري لما زايده  
 على الاخشاش وليست هذه الفا التي نزلت في الخبر للتشبيه  
 المتبادر للشرط وان كان بعضهم زعم انما مثل قوله تعالى  
 قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكة وليس كذلك  
 لان قوله الموت الذي تفرون منه يتوهم فيه عموم بخلاف  
 شهر رمضان وفيه نظره وقوله اشعار بان الانزال  
 اي ابتداء الانزال او الاثر الجملة الى السماء الدنيا والافلاق  
 الانزال مشترك بينهما وبين غير **قوله** حالاتنا القرآن اي

هدي وبنيات واما ما بعده فهو متعلق به ثم انه اشار الى  
 تقايرها بانه هدي المتكبر وغيره ما يحجازه وانما  
 واضحة الهداية الى الحق من غير ذلك وفارقت بين الحق والباطل  
 فالله يري ليس مكرراً هداً للتغاير متعلقه والزمخشري دفعه  
 بانه تدريج في وصفه بالهداية فجعلنا ولا هدي ثم واضحاً  
 هدي **قوله** فمن حضر في الشهر الخ يعني ليس الشهر مفعولاً به  
 كما في قولك شهدت يوم الجمعة بمعنى اذ ركب اذ لست معناه  
 كنت مقبلاً غير مكافئ فيه وانما لم يكن مفعولاً به لان  
 المقيم والمسا فر كلاماً شاملاً للشهر الذي يدر كانه مع  
 ان المسافر لا يجب عليه الصوم على الوجه الذي يجب على المقيم  
 اي من غير رخصة في الافطار فاذا جعل الشهر ظرفاً والشاهد  
 بمعنى الحاضر له لثني اول المسافر وانما يحتمل الى تخصيصه كذا  
 لحيث الى تخصيص المريض المقيم في الشهر ولا خلاف في ان تعليل  
 التخصيص اولى ولا حاجة الى تقدير المفعول اي شهد بالكل  
 واما مرفوعه فظرف على الاتساع كما في قوله ولوم شهدناه  
 وفيه نظرات ما بعده محتملة فلا حاجة الى سلوكه غير  
 المتبادر وتقليل الاختصاص من شهره وقوله للتعظيم اي المقوم  
 من التكرار وان لم يكن معنى اللفظ ما يشعر بالتعظيم **قوله**  
 وقيل من شهد منكم هلالاً للشهر الخ الشهر ركن معروف في الشهر  
 وقال الزجاج انه اسم للهلال لقوله قال ذوالرمضان  
 يري الشهر قبل الناس وهو خيل ثم اطلق على الزمان لطلوعه  
 فيه فعلى هذا الشهر مفعول وشهد بمعنى المشاهدة ونحوها  
 والمعراج الله حال المشاهدة على هذا المعنى فلما جاز الى تقدير  
 الهلال لانه الشهر نفسه لا يشاهد ولو كان بمعنى الادراك لم يحتمل  
 الى تقدير انما كما يقال شهدت عهد الحليفة اذ اذركه واما  
 ضمير يصمد فعلى التوسع على كل حال لان صام غير متعد ومثل  
 بشهدت الجمعية للتقدير لقيام القرينة وهو ظاهر وقوله  
 فيكون الخ اي مخصصاً للمجموع او للمساخر والافئدة مخصص  
 للمريض على كل حال واما ذكره سابقاً فلما لم يصح فيه بريد  
 لم يكن مخصصاً فتأمل وبين وجه تكريره اذ انما من  
 قوله وعلى الذير يطبقونه الخ ان كان منسوحاً على الحسد  
 الوجهين كما مرور ما يتوهم نحوه لذكره فاعادة لتقريره  
**قوله** يري ان يريتم عليكم ولا يغفر الخ يشير الى ان قوله  
 يري الله بكر البشر قرينة على ان المراد بقوله فعدله من ايام  
 لخر الخ مخصص في الافطار لا يحياه على ما راعه بعض الناس والمعنى



فكيفية عدة من ايام لخر لو لم تكن بالتحصنة وما ذكر من انه يريد  
ان لا يفسد من اول بريرة الله بكم الشتر لا مدة لول ولا يريد بكم  
العشر لان عدم الادة العشر لا يستلزم ارادة عدم العشر  
الا اذا ثبت لزوم تعلق الارادة باحد التقيضين كذا قيل ورق  
بانه مستلزم بالنظر لهما من نفسها واما ملاحظة قوله يريد الله  
بكم الشتر فليست له مدة وقت لكان قوله ولا يعسر معطوف على  
يريد لا متصوب معطوف على يبيشر وينتبه به على ان عدم ارادته  
العشر مستلزم لعدم العشر ولا يكون شي بدون ارادته ومنه  
ظهر ضعف ما قاله المحرر وفيه نظر واما حقا لفطر الشتر  
والمترى يشر دون عشر نحو ان الفطر وعدمه يحيا به **قوله** على  
لفعل محذوف والخ لتمام كبر في النظم ظاهرا لما يعطف عليه هذا  
التعليق المختلف فيه على وجوه سياتي بيانا وعندي انه متيل  
مع للمعنى والنوهم لان ما قيل من عدة الترخيص فكأنه قيل  
لخصركم في ذلك لان اذ تتركب الشتر دون العشر وتكملوا الم والمصر  
ذهب الى انما على المقدر معطوف على ما قيل بقرينة ما قيل  
اي شتر لكم ما ذكرتمكم لاولا اذ ذكر الامر بالصوم ومنراعاة العلة  
وظاهر واما الترخيص فقيل بقوله يريد الله بكم الشتر وقيل  
بقوله فعلة من ايام لخر وقيل عليه انه ذكر في تفصيل العلة  
امرا شاهدا بالصوم دون تعليم كيفية العتقا وفي تطبيق العلة  
ورد كل منها الى المتكلم بالعكس ولم يقع بازاء صوم صوم الشهر  
عليه و بازاء لتكثير ومعلله **ولمجيء** بات امر الشاهد بصوم  
الشتر بوطية وتمتيد وفي الامر بمنراعاة العلة تعليم  
لكيفية التقضاء لات معناه فليرا عدة ما افطر بصومها  
من شهر فيخرج من العدة ولما في هذا اللطف من الحفا قال  
المزحشري انه لطيف المسلك **قوله** ولا يخفى كل الخ عطف  
على قوله ليعقل وعلى الاول بقدر فعل محذوف لهما وعلى هذا  
يقدر على التفصيل كما مر بصفحة وخصكم فيه لسفر ومنه  
ولخره لما فيه من كثرة التقدير وكذا حذف المعطوف عليه  
خلاف الظاهر ايضا **قوله** ويجوز ان يعطف على الشتر قال  
العلامة في سورة الصف وكان هذا اللام زائدة مع فعل الارادة  
تاكيدا لانه لما فيها من معنى الارادة في قولك حينئذ لاكرامك  
وشبهه بلا ابا لك في انها زائدة لتأكيد معنى الاصاقة قيل  
ولعل الاشبه ان يجعل من قيل امر والناسم اي يريدون  
الاطفا للاطفال لا شي غيره وفيه مبالغة وتنبه على انهم  
لن يقصدوا بالاطفا عرضا كما يقصد العظا في افعالهم انتهى

سعد

سعد

كحف

وهذه ملاحظة دقيقة في التعليل التي بنفسه كانه لا علة لسواء  
وبلاغته ظاهرة لكنه يابا معطفت المفعول له على المفعول به  
الا ان يحمده انها ذاتية في المفعول به ولكن وجه ركايتها ايام  
ما ذكر ولا يخفى بعد فتأمل والمعنى بالتكثير الخ اي عدي به  
باعتبار ما قصد منه وهو اما لانه يقال شي على خبر او في  
لتخصيصه ذلك كما في الكشاف وهذا انما على منع ما ذكره  
ولذا وثقه عليه مع استخلاف الظاهر اذ لا قرينة لتخصيص  
وقوله والمحرر في الموضوع لانه مثلهما جملتها خبرية والعايد  
مقدر والنيان يقول له اليه فقال المهيمة في قريب قدر  
القول بقرينة سبب النزول ليرتبط الخبر بالشرط والقرب  
حقينة في القرب المكاني المنزه عنه الله تعالى فهو استعارة  
لعله بحالصة واجابة سؤال المصنف وقوله روي الخ لخصر حيا من  
الى حاتم وابن جبرير وابن مردويه وتناجيه يجوز فيه النصيب  
في جواب الاستفهام والاولى الرفع اي ان كان قريبا فخصن تلميذ  
ومقتضى الحكايات يقول فانه قريب لكنه عدل لانه على  
شدة القرب حتى كأنهم يسمعون كلامه بالذات وقول حاتم بالثبات  
الخ فتر به لياخذ الكلام ببعضه بعضا ولا يكون ذكره بعد التخييل  
على ما فسره به غير مستغنى عنه وقوله رخصن تقدم توجيهه  
وماله وعلمته واعلم الخ وخلف الخ ان ما شرع لاخل  
يكون مما يعتني به وقوله تاكيد له وحال الملبس هذا التاكيد  
في الكلام صرحا منطوقا او مفهوما وانما هو بطريق الالامسا  
والتلويح ومثله يحسن فيه العطف اشارة الى انه مقصود بالذكر  
لامد كورب المتبعة فلا يكره علمه التاكيد بمقتضى ترك  
العطف حتى يحتاج الى عطف على مقدم وهو اذ الم ليسا لوفي فاني  
غني عنهم واذا سالك الخ روي ان المسلمين الخ لخرجه  
لمحمد من حديث كعب بن مالك وابوداود من حديث معاذ  
ابن جبل رضي الله عنه محضنا بما بعد النوم ولخرجه ابن جبرير  
عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه اذ اصلوا العشا كما قال المص  
رحم الله وهذا المحدث موافقات عمر رضي الله عنه وقوله  
ولتلية الصلوات الخ لان الليل سابق على النهار على الاصح الا في ليلة  
عرفته فانها بعد كما صرحوا به والرفث كناية عن الجماع  
الخ الرفث كلام منضم لما يستقيم ذكره من ذكر الجماع وذا وعنه  
وهو كناية عن الجماع ولم يجعل محذورا لعدم المانع من الحقيقة وعنه  
يعلى لتضمن معنى الافضا فقال رفث وارفث بمعنى صار ذارفث  
وجه دلالة على معنى القبح من جهة انه الافضل بما يجب ان يكون

على ان التلويح سابق على النهار  
الا ان لا ينفرد



فذكره للتبيين مما فعلوه ولذا سماه خيانة في قوله كتمتم  
تحتائون لبعده فلم يقل افضيتهم او با شرتم او خوه كما في امثاله  
فان قيل لم لا يجعل مرة اول الامر كذا نزع عن الافضا كما في الناس  
فان قيل لان المقصود هو الجماع والافضا انما كانت نية عنه **قوله**  
استنكاف يبين سببا لاجل جعله في الكشاف كالبيان للسبب  
فيل والمنكفيل يبين النافعة للعباد وان كان ليشبهه بالناس  
لكن يبين ان وجه الشبه هو الاشتغال بالما قبل ان كلامهما  
يتناول الاخر عن العجز والضعف المتناهي وكفى عطفها امال  
شوقها وتشتت مالت وفته ايضا ان الكساسة استعارة وليس  
على حذف ادالة التشبيه فالرخصة خلافه وقد مر جوابه **قوله**  
علم الله ان جعله معترضه مبيته ان الله عالم بهم متضمنة  
لوعدهم بمناجاة وامره ووعدهم على مخالفة والحيانة  
صدا الامانة ولما كانت خيانة النفس غير متصورة جعلها  
مجازا عن الظلم والتفكير **الثواب** وقال الراغب الاختيان  
مزاودة الخيانة ولم يقل يخونوا انفسكم لانه لم يكن منهم الخيانة  
بل الاختيان فان الاختيان يتحرك بشهوة الانسان لتجري الخيانة  
وذلك هو المثار التي بقوله ان النفس لا تارة بالتو وفش  
عما عنكم مجازا اثره اني لصله بعد ما حرم لانه النسب  
والفخر في الاقارب كان بالحدث وفقد الية نهضة والراق  
والصافي معنى وهو المناسفة **قوله** فالان باسروا ومنك  
لنسخ الحاشية الى انه مستفزع على اصل لكم الحيات الامر للآب  
لانه بعد الفخرهم وموتوا طيبة لما بعده وقوله من الولد  
اشارته الى ان المقصود من الجماع التماسيل لافضا الوطر  
والتمتع عن العزل بالنسبة الى الحرثير وعلى الوجه الاخير  
باعثان عن المحمل وهو ظاهر **قوله** شبيهه اقل ما يبدو  
من الفخر في الكشاف فان قلت قد مر باب الاستعارة  
امر من باب التشبيه قلت **قوله** من الفخر لخرجة من باب  
الاستعارة كما ان قولك رايت اسدا يحاك فاذا ردت من فلك  
رجع تشبيها واورد عليه بعض فضلاء العصر مجازا لانه الغاري  
وعنه اعتراضا فقال لا لو كان الفخر سانا المراد من  
الخطيب لا يفسر مستغلا في غير ما وضع له ومو، بنحصر في المجال  
والكثانية وليس كذا سية ولا مجازا امرا سلا لانه المراد به  
المنتهى فتعين ان يكون استعارة الا ان يكون بيانا للمقدار  
اني حتى يبين لكم سبب الخطيب لا يفسر لكن نظم الآية لا يحتاج  
الى تقدير وان كان حذف لاسما والمجاز ابلغ واطا

ميرزاخان

فيه

فيه وادعى انه تحقيق دقيق وهذا عقلة منهم عن كونها  
غير حقيقي على سبيل التجريد لعمدة البيان للفظ اذا كان  
بغير معناه الحقيقي ولم يقصد به التجريد لزم ان يكون  
استعارة ولذا قال العلامة في سورة النحل في تفسير  
قوله تعالى ينزل الملائكة بالروح من امره الروح استعارة  
للروح الذي هو سبب الهداية لا بدية في زمانه بيان له  
وفي بعض شروحه شبه الروح بالروح لاحيا به ميت النحل  
شرا قديم المشبه به مقامه فصار استعارة حقيقية مجازية  
مصرحة والمترتبة المتعارفة عن زيادة الحقيقة انما  
ان انذروا من الروح وقيل من امره عكس الاستعارة  
الى التشبيه كما في هذه الآية **قلت** بينهما بكون بعيد  
لان نفس الخنوعين المشبه الذي يشبه بالحيطين وليس  
مطلق الامرهما تشبيها بالروح الحيواني به كقوله  
تعالى نزل الروح من امر ربي الى من شانه ومما استناثر علم  
وان يفتر به الروح المراد منه الحيواني من شانه ومما  
انزل على انبياء عليهم الصلاة والسلام بهم هو مجاز  
انما لان الامر العام اذا اطلق على فرد من افراده كان مجازا  
انتهى والى هذا اشار في الكشف بقوله ليس وزان من امره  
وزان من الفخر فمن ظن ان البيان مطلقا في الاستعارة  
كما توهمه عبارة المطول فقد وهم واما قول المروزي  
في شرح الفصيح الخط ولحد الحيوط اشتغال فاما هو كالسطر  
المستند مجازا تشبيها بامتداد الخط في قوله تعالى الخطيب  
الابيض فمن تنبه اهل اللغة في استعمال المجاز في امثاله  
وقوله المعترض كجتر از عن المستطيل وهو الفخر الكاذب فانه  
ليس ينتهي النيل والعنكبوت بالتحريك بقية النيل ونقيل  
ظلمة لغير النيل والجمع اعياش **قوله** واكنى بيان الخطيب  
الابيض الخ يريد ان بيانه وهو العنكبوت كما ذكره  
فيخرج الى التشبيه كالخطيب الابيض وهذا اختيار السكاكي ومنهم  
من جعل الخطيب الاستوداستكة لانه لم يبين لان  
ففي كل استعارة دلالة على حذف المشبه لانا نقول لا بل  
فيها دلالة على ان المراد هو المشبه وفريق هذا وان  
الدلالة على ان في الكلام محذوف ومفقد وهو اسم المشبه سواء  
كان جزءا من الكلام يتوقف صحة التركيب عليه او لا وقوله  
وبذلك خرجه الى امر لانه من باب التجريد وهو من التشبيه البليغ  
كما مر **قوله** ويجوز ان يكون من التشبيه في الكشاف من الفخر

قوله



بيان الخط الابيض واكتفى عن بيان الخط الاسود لان بيان  
 احدهما بيان للثاني ويجوز ان يكون من التبعيض لان بعض الحجر  
 واوله وفي الكشف لما مر من ان الخط ما يمتد معه من الغلش  
 فقد حصل بيان الثاني بتبعك لان الغلش لا ينفك عنه ويحوز  
 انه يكون من التبعيض لانه بعض الحجر واوله لان ما يتبد وان  
 ولان الخط الابيض والعين لا يختلف وكما كان ذلك ليقوله  
 اول ما يتبد ومن الحجر المقترض في نفس الخط الابيض وقوله  
 بعضهم الصحيح الاول مردود لفظا ومعنى فحوز ان يتجه الى الغلش  
 على ان الحجر عبارة عن النور والظلمة بقضيه ان يجزؤه لاجزائه  
 ونحو خلاف الظاهر لقوله وحسين يكون وزانه وزان من قوله  
 حاشي العالم من القوم والاعتراض به انه اذا كان من تامة لا يتغير فوجب  
 ان لا يفضل بيتهما بالخط الاسود غير قاذج لانه في المعنى بيان  
 له ايضا ولان محالة النصب على الحالية تبينها كان او بتبعضا  
 فحقت الناحية عما هو في صلة النبيين ولوقيل ان القيد  
 عبارة عن مجموع الخطين لقول الطائي  
 وازيد الحجر بيده وقيل ان بيضه فيكون بيانا للما على وزان  
 قوله حق يتميز العالم من الكاهل ويكون وقت النبيين عبارة  
 عن الحجر الصادق على ان الخط اشارة اليه لكان وجهه ثمة  
 انهم سكتوا في وجهه التبعيض عن الحقيقة والمجاز والظاهر  
 من كلام الكشف والحققة فيه قائل وقوله فان ما يتبد  
 بعض الجوز اذ هو مجموع الكياض والسواد وعلى الاول  
 هو الكياض فقط او مجموعهما وجعله بيانا فالان بيان الجزء  
 بيان الكل اذ ان فيه تقديرا اي من بعض الحجر والظاهر الاول  
 لانه لو سلم الثاني كان بيانا للكل من غير تقدير كما  
 في الكشف ولم يكن فرق بين البيان والتبعيض وما  
 روي انها نزلت الخ هذا صحيح مذكور في البخاري فلا  
 ينبغي ان يقول ان صح ولمسا كان تأخيرا لبيان على القول  
 به لا يجوز عن وقت الحاجة على الصحيح او كما بان قوله  
 كان قبل نزول رمضان وهو غير دافع لانهم محتاجون اليه  
 في صوم التنفل فالاولى لا تقتصر على ما بعده قال الكرماني  
 كان استعمال الخطين فيهما شائعا غير محتاج الى البيان  
 فاشتبه على بعضهم فحلوهم على العقالين وقال النووي فعلة  
 من لم يكن مخالفا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الاعراب  
 ومن لا فقه عنده او لم يكن في لغته استعماله فيهما ورجح هذا  
 بعضهم وقال انه كان معروفا في لغة قريش وسنجا ودهم

قال ابو داود  
 ولما اضاءت لنا ظلمة ولاح من الصبح حنيط انا  
 وقال اخر  
 قد كان يتبد واويدت تباشر وسد في الخط اليم سائر  
 وعدي بن حاتم لم يكن ذلك من لغته وفي نحو سائر  
 الى الصبح الخ لانه لا يباح المباشرة الى النبيين الحجرين الغسل  
 فيما بعده واما دلالة على حواء المنية ما لها ز فلا ولذا  
 لم يذكره كما في الكشف لانه ثابت بدليل اخر بيان  
 لخصر وقته الخ وفي صوم الصومال وفي نسخة فيلتي صوم  
 الصومال وهي اولي وهوان تصوم يومين فاكثر من غير  
 ان يفطر بالليل فليل ان النبي صلى الله عليه وسلم استنيط  
 هذا منها كما أخرجه احمد ووجهه انه جعل الليل غاية  
 للصوم وغاية الشيء منقطع منتهاه وما بعد الغاية  
 مخالف ما قبله وانما يكون كذلك اذا لم يتيق بعده صوم  
 واما احتمال كون الغاية للوجوب فمع انه خلاف الظاهر  
 لا ينبغي احتماله مع بيان المراد بالحدث الصحيح  
 والاعتكاف الخ اصل معنى العكوف في اللغة المستلزمة  
 على سبيل النعظم ثم نقل في الشرع الى الاحتباس في المسجد  
 على سبيل القرينة واما دلالة على ما ذكر فلانه معنى الاعتكاف  
 شرعا كما قدمه واما كونه لا يحسن مستجدا فظاهر فلا ريب  
 انه ربما يدعي دلالة على ان الاعتكاف يكون في غير المسجد  
 والاما كان للتقيد فائسلة وقوله وان الوطى محرم فيه  
 راجع للاعتكاف بقريظة قوله وبفسده واما المجامعة  
 في المسجد مطلقا فلا تدل لانه على حرمتها وقال ابن الهمام  
 رحمه الله العكوف محتمل ان يكون للاعتكاف وان يكون للمسجد  
 فتكون طهية الدلالة ومثلهما ثبت كراهة التحريم لا التحريم  
 فهي مكروهة كراهة التحريم على الاصح كما في شرح الكنت  
 اي الاحكام التي ذكرت الخ اي الاحكام المذكورة من باسروا  
 وابغوا وكلوا واشربوا ولا تباهوا والصيام لا يباح  
 ولا تباهوا ومن لم يجد صوم الله والنهي عن الاتكاف هـ  
 والقربان في الحرام ظاهر واما في الوجوب والمندوب والمباح  
 فشكل وعرض التقديري بالعكس لان النهي عن التقديري في الوجوب  
 والمندوب والمباح ظاهر لانه بمعنى ينبغي ان يكون هذا  
 عملكم وفي الحرام مشكل لان التقديري عن الحرام واجب وما ذكر  
 في الكشف من كون منع القربان منبأ عنه في منع التقديري



وكون التبعة في عبارة عن ترك الطاعة والتمسك بالشرايع وتجاوز  
حيث الحق الى حيث الباطل كيد في الاشكالين بنا في اللفظ وهو  
ان تلك الاحكام ذوات حدود فلا تقرب بها الى القوة الى  
تجاوزها والوقوع في حيث الباطل وهو معنى قوله فاني ان  
يقرب المحل الكاجر وقوله ففتلاتي يتخطى جواب عما في كيف  
قتل فلا تقرب بها مع قوله فلا تقتدوها ومن يتعد حدود  
الله ومنع بقدر الحكمة ومنع قربا به متدا فعالة لان منع  
المقتدي بشعر بجوار القربان فان منع القربان بغيره من  
المقتدي بطريق الاولي فتوا بطل منعه وقوله لكل ملك حتى  
حدث صحيح وهو من مجموع الكلام وشبهه المحارم بالمحرم الذي  
يحتمل التسلطان عن الرحمة وحيثهم فلا يدخله احد ثم يفي عن  
ما يقرب منه مرة المشتمات فانه يوقع في المحرمات كمن قرب  
من المرحوم المحرم فانه يحتمل عليه من دخوله وبو شكت معنى قرب  
وهو شاهد للمنع من القرب وان كان المذكور في المحارم فقط  
ويجوز ان يرثى بعد ود الله الخ فيستقيم منع القربان  
من غير قتل وتل الا انه لم يبق الا ان يرد عليه وهو قوله لا يشر  
فقتل المتعد بواجبات الاوامر السابقة مني عن اصدارها  
وقيل ان يرد في امر الاباحية مشكل فالواجب ان يرد هذا واماله  
مثل ذلك التبيين يحتمل ان الاشارة الى التبيين السابق  
او الى ما بعده كما مر وقوله مخالفة الاوامر والنواهي على التفسير  
الاول ظاهر وعلى الثاني تنمى  
ان هذا التبيين من مقابلة الجمع بالجمع كما في اركبوا وركبوا  
المترادف من كل من اكل مال الاخر ففعله بالباطل متعلق بكلمة  
بناكلوا وبنيتكم ايضا كذلك او ظرف مشتق حال من الاموال  
والادل القائل القائل الاموال الى الحكم وفي الاساس دلالة  
في البتة ان يسلتها ولو تمنا نزعتها ومن الجبال ولو كانت حاجتي  
طلبها ولو كانت به الى فلان تشدعت به الشبه واذ لي بحجته  
اظهرها واذ لي بمالك فلات الى الحكم رفعه وعلى نصيبه بانها  
ان معناه لا يكون منكرا لالاموال والادل لا ومشله وان كان  
للمنهي عن الجمع لا ينافي كون كل من الامرين منها وبما الباطل للتعدي  
متعلقة بهند لو اريد تسلسلها الى الحكم او للسببية وضهر  
بما للاموال وبالا ثم متعلق بناكلوا والباطل للسببية او المصاحبة  
والحاجات والمجروا حال من فاعل تاكلوا اي مثل تبيين كما لا شك وكذلك  
جملة وانتم تعلمون حاله ومفعوله محذوف كما اشار اليه  
المص

عن

عن سعيد بن جبير عن ابي القيس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وليس هو الشاعرا المشهور لانه لم يهاجى وعبدان بوزن عطشان  
علم وهو دليل على ان حكم القاضى في هذه المسئلة مما  
لخصت فيه هل حكم الحاكم بحسب ظاهر الشرع اذا لم يكن كذلك  
في نفس الامر ينفذ ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط حتى لا يحل  
للمحاكم له به وليس الخلاف في حيث من ادعى حقا في يد رجل  
واقام بيته فيقضي انه له فانه غشيا بركه الخذه وحكم  
لحاكم لا يبيع له ما كان قبلا لك محظور اعلمية وانما الخلاف  
في حكم الحاكم بعد او فسخ عقد بشهادة شهود اذا علم المحكوم  
لانه انهم شهود زور فقال ابو حنيفة اذا حكم الحاكم ببينة لعقد  
او فسخ عقد بما يعجزان بينداهما فاذ ظاهرا او باطنا ويكون  
لعقد عقد ام بينهما وان كان الشهود شهود زور كما روي  
ان رجلا خطب امرأة هو ذو زوجها فابت فادعى عنده على كرم  
الله وجمعه انه تزوجها واقام سا هدين فقالت المرأة  
انني لم اتر وجهه وطلبت عقدا انكاح فقال علي رضي الله عنه  
قد روي عنك الشاهدان وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي  
لا ينفذ وحكم الحاكم في الظاهر كمن يوقى الباطن والمسئلة  
معروفة في الفروع والاصول ولها تفصيل في ادب القاضي  
والاشية تدل على القول الثاني بحسب الظاهر ويؤيده  
الحديث المذكور لخرجة الشيخان والحن افعال تفضيل من الحسن  
وهو صرف الكلام عن سننه الجارية اما الحسن او بحقه بقرضا  
وقيل لفظن الحسن وكذا القوي على التكلم ومنه ما في الحديث  
ودلالة لما ذكر ظاهره وكنته لتسريح الخلاف كما مر ومطابقة  
سبب النزول للاشية باعتبار اكل المال بغير حق مطلقا  
سأله معا ذبن جيل رضي الله عنه الخ قال العرفاني لم افقت له  
على استناد ولحقه بيا بخرجه ابن عساكر باسناد في  
تاريخ دمشق طريق السدي عن الكلبى عن ابي صالح عن ابن  
عباس رضي الله عنهما وله طريق اخرى وغنى بغير حجة ويون  
بوزن قتل و كما بدأ يصح فيه الممنوعة والالف اي كما كان اولاه  
فانهم ساءوا عن الحكمة لم ذك اهل المعاني الى ان هذا  
من الاستلوا بالحكم ويسمى القول بالموجب وهو تعلق الشاغل  
بغير ما يطلب بنزول سؤاله من غير تبيينه على انه الاولي  
نحوه وانهم ساءوا عن السبب في اختلاف القدر و زيادة النور  
ونقصانه فتا لوالها كاله يثبد ود قفا شتر قنرا يد قليلا  
قليلا حتى ممثلي شمر يلود الى حاله الاول فاجيبوا ببيان الفرض



من هذا الاختلاف من بيننا موافقت العبادات والمعاملات  
 فثبتنا على ان الاولى بحالهم ان لنا لولعنا لافضل لا على السبب  
 لانهم ليسوا امتهم يطلع على دقائق الركايات ولا يخلق لهم  
 عرض بها فان كان المص رحمه الله اذ هذا فالظاهر ان يقول  
 سا لواعز السبب العلة فان اذ ان المستوال انما هو عكس  
 عاينه وفائده فالمدكور في سبيل الترويل لا يساعده كما قيل  
 وليس بشئ لان عبارة السؤال لا تتوافقه ولذا قال الخبير  
 ان لا اريد على التفتيش سوى ان اقول اى دلالة بقوله  
 ما قال الملال الخ على انه سؤال عن السبب والفعل دون الغاية  
 والحكمة فحكمة المص على ذلك لانه اللائق اذ مشتمل لا يستبعد  
 منه السؤال عن ذلك فيكون محصله لزجعله الله كذلك  
 بخلافه على حالة تقتضيه ولم يدم على حالة واحدة كالشئ  
 فليجيبوا بانه الموافقت وخوها فان كان السؤال عن السبب  
 وعنده عن اى ما ذكرنا مرسوسا كره المص ايضا فوجبا لهدو  
 انه لا يتعلق بمنصب النبوة اذ العلوم قسمان قسم عقلي من  
 الشرع كالعلوم الدينية وقسم فاعلم من غير ذلك لا يتعلق له  
 بمعرفة الله وامور الدين كمثل هذا ولا نهم ليسوا امتهم يقف  
 على مثل هذه الدقائق الموقوفة على الارصاد والادلة الفلسفية  
 وليس هذا مما نقص من قدرهم كما توهمه بعض الناس مع ان  
 كثير من ادلتهم مطعون فيها عند هذا ايضا والحكم للسكرت  
 عنها لا يخصى وقوله معالم يعنى ان المتيقات ما يوفقت به  
 الشئ كما ان المقدمات ما يقدر به وقوله وخصو صا الخ اشاق  
 الى انه من ذكر الخاص بعد العام لمزيد لخصا صا المتيقات به  
 حيث روي عنه اذ اذ وقصاة وقيل انه توجب لا محاب  
 السني وتوطئتها بعكس والموافقت الخ هذا الفرق  
 ما خود من الراقب وعلمه يقول في امثاله وقوله والملة  
 لاعتزعا اذ اقتيدت كمد كذا وقوله المفروض لا مرائى المقدر  
 لان اصل معنى الفرض التقدير كانت الاضمار الخ الفسطاط  
 بضم الفاء وكسر هاء بيت الشعر والنقب حرف الحائط وهو كالم  
 الى الدار والفرجة واحدة الى الفسطاط ووجه اتصاله  
 الخ اى وجه جمعه مع ما قبله بالعطف وعدم فصله وذكر  
 التعلل وجهه وقوله انهم سا لولعنا لا مرسوسا فلا يصح  
 منافاة بعض الوجوه الاخر فاصل معنى لا يستطرد في الصايد  
 اذ اقتصد صيدا يعينه بفرض له صيد اخر فخصي في اثره واصله  
 لاعن قصد والعنق تبنى وتبين الاعتراض ان الاعتراض موك

الفيلق  
 الاعتراض  
 والاستطاد

لتاسق له الكلام منزل منزل للجزء منه حتى صح توسطه بين الجزاء  
 ولا يحد فضلا وهذا يتصل به باعتبار متساوية كما قال اتصل  
 كالاغراض لكونه يشبه به من حيث انما غير مقصودين فلهذا  
 يشاق مشاققة لما قال الاتصال القوي بالضعيف توسعا ويكون  
 بواو وبدونها هكذا فرق بينهما صاها لكشف ويفرق بوجه  
 اخر وهو ان الاستطراد قد يتعلق بمادة محسب لا اعتبارا ب  
 والتكافي لم يفرق بينهما وقوله اوانهم متساوا لوالا الخ يعنى  
 متساوا لوالا لا يمتثل لكونه ليس من المعلوم الديني فيجبوا  
 وذكر هذه اشارة الى انه اللائق بان يسأل عنه ويعبونه  
 بمعنى يقصدونه والمراد انه ليس من شأنه ان يقصد لهم  
 وقوله اوان المراد به المحصلة انه ذكر صريحا المثل لهم  
 بانهم في سؤالهم عما لا يهم وترك المهم كل ترك باب الدار  
 وما يلى من غير الطريق وقوله بر من لشارة الى ما سطر في مسئلة  
 وقوله اذ ليس الخ سببي على الوجوه الاول وقوله او ياتروا  
 على الاخير في تفسير احكامه بمقتضى تبيان البيوت من غير  
 باهما فالاعتراض على افعاله وهو السؤال عن الاهلية والسؤال  
 السابق ان لم يكن للاعتراض لكونه لما كان لا لئلا عمدا فقل  
 ولا ينفصل الحكم كان السؤال في غير محلة والسؤال في غير محلة  
 منزل منزل للاعتراض وانما محله على ذلك لانه يقتضى الامر  
 بالتقوى والتفسير الفارح بالهدى اى الهداية الى الحكم الالهية  
 في افعاله والبر في ترك ما فعلوه بقرينة المقام وقوله  
 حاهدا الخ فشره لانه لم يقصد ذلك لم يكن محاهدا وهو  
 ما خود من قوله في سبيل الله لانه ذلك هو الطريق الموصل اليه  
 قيل كان ذلك الخ لما لم يكن لقوله قاتلوا الذين يقاتلونكم  
 فادعية في الظاهر اذ المقاتلة تكون من الجانبين فشر الذين  
 يقاتلونكم بالذين ينجزون القتال ويبارزون فيه اى لا  
 تقتلوا المحلجزين المتنازعين او بالذين يباصر من الحرب  
 ويكون لهم قوة ذلك لا الشيوع والصناعات واصراهم او بالذين  
 يعادونكم ويقصدون قتلكم اى جميع الكفرة لتظهر الفاطمية  
 وعلى الاول تكون منسوخا في حكم مفهومه اى لا تقتلوا المحلجزين  
 لقوله اقتلوا المشركين كافة متناجزين كانوا او محلجزين  
 ويؤتى الاول الخ حجة مؤتيا الاول وبعضهم  
 جعله في كلام الكشاف وجهين راجعا وموان المراد بالذين  
 يقاتلونكم من يتصدى من المشركين للقتال في الحرم وفي المنابر  
 الحوام وقوله فانزلت متفرع عليه والضمير لهذه الآية ولما

ظاهر



العداوة ومنه الناصبي والرهانية وفي نسخة الرهبان وكلاهما  
 جمع زاهب وعمره القضاة معرفة في الحديث وقوله يا بني اذ انشأ  
 رجع الى الوجه الثاني في نفسين بقاتلونكم وقوله لا يريد بهم  
 الخيولان محبة الله اذ اذلة الخيول المثل المتكافئ في محال في  
 حقه تعالى كما مر **قوله** واصل الشغف الى هذا اصله ولكن يستعمل  
 في مطلق الادراك او الغلبة كما هنا ومعنى البيت ان تدركوا في انما  
 الاعتد او قد رزقتم على قتلي فاقتلوه فان من اذ ذلكم منكم اقتله  
 فكيف بقوله فليس في خلود اى صابرا الى طول دلو بقاها من قتله والبيت  
 من فستة لعمرو الملقب بذي الكلب وقوله واخبروه لى اقتلوا  
 بعضهم واخرجوا بقضا اخر والا فالخراج لا يجامع القتل **قوله**  
 اى المحنة التي يفتن بها الخ وقيل لبعض الحكماء اشد الموت فقال  
 الذي يفتن فيه الموت ومنه اخذ المتنبي قوله وحسب المنايا ان  
 يكون انا نبيا وجعل الخراج من الموطن من الفتن التي يفتن عندها  
 الموت كما قال الشاعر  
 لقتل تحت سيف اهل موقعا على النفس من قتل بعد فراق  
 وقوله سركم في الحرم اى اشد قبحا فلانها لو اقبلتم بعد ان  
 لم يبالوا بالشرك في الحرم وصدهم اياكم عنه وقيل اياهم لافق  
 فيه ككثرت ما توههم لكونه في الحرم **قوله** لا تقاء بخوهم  
 بالقتال اى هتك الحرم اى التها وقوله لا تقاء خوهم معني  
 تمام النظم لا معنى تقا فلوهم اذ لا يستقيم لا تقاء خوهم بالقتال  
 حتى يقاتلوه وقوله حتى يقاتلوا بعضكم اى يعني انه جعل القتل  
 الواقع على البعض وكذا الصاد رهن البعض بمنزلة ما يكون من الجوع  
 وبيته في جانب المفعول لعلم الاخر بالمقايسة عليه كقولهم  
 قتلنا بنو فلان والقائل يقصدهم كما مر وهذا التا ويل على القراءة  
 بالمفاعلة لا خاصة التا ولذا ذكره المص رحمه الله مع القراءة  
 الثانية وقوله قتلنا بنو اسد مؤنث في النسخ وهو صحيح  
 كما مر حوايه وان كان لا يجوز قاصت الزيدون وهو مخصوص  
 بجمع ابن لانظما تغير معزده اشياء جمع لتكسر وهو يجوز فيه  
 التذكير والتانيث وقوله مع القتال والكم اى عنهما معا لانه  
 الذي يترتب عليه المغفرة ونفس الفتنه هنا لك بالشرك ما نذر  
 عن فتادة والتدبير وقالك لتبذل الشيطان فيه نصيب قال  
 الطبري هذا الاختصاص من لام الله ولم يذ افترت الفتنة  
 بالشرك للمقايسة والذي يقتضيه حسن النظم والرفع الكثرة  
 في سياق التمني ان تعد كل ما يسي قسمة فيطابق ويكون الدر  
 كذا لله لان الفتنة حملت او لا على الشرك ولو كانت عينها

لاضررت

لاضررت اضررت وقتل انما فترت الفتنة بالشرك ليصح  
 المقوم بالنفي وينتظم عطف ويكون الدين لله وفست  
 الانتها في الموضوعين بالانتها عن الشرك بقربية المقام  
 وضمت الية القتال في الاول دون الثاني وكانه مراد في  
 الثاني انتهي وقد علمت انه نفس السلف واما ان المحل  
 محلا صارا او تعريف فالالات الفتنة على الرضى لم يفسر  
 بالشرك كما مر واما تعلق الانتها بها او لا فان تفرقه  
 على القتال قتله يقتضي تعلفه بالقتال وذكر المطفرة به  
 يقتضي الكفر فاذا عمت في الاول واما هنا فلا تفرق  
 على اختصاص الدين بالله وهو يقتضي الانتها عن الشرك  
 ولا حاجة الى ذكر القتال لاستلزامه وتقدم ذكر الانتها  
 عنه فتأمل فلا تقتد واعلى المنتهين اى قال  
 الخربس الطرف في موق الخبر اى لا عهد وان ثابت على قوم  
 الاعلى الظالمين ولمسا كان في تترتب الجزاء على الشرط نوع  
 حقا اذ الظاهر فالعهد وان علمهم ذكر كونه ثلاثه  
 معان الاول انه كما نية عن النبي عن العدو وان عن  
 المنتهين او العدو وان مختص بالظالمين والمنتهين لشيوا  
 بظالمين فالاعتد اعلى منهم الثاني انه مشاكلة بنسبة  
 حر العدو وان عهد وانها اى لا تظلموا الا الظالمين دون  
 المنتهين يعني لا تقبلوا ما طوف في صورة الظلم بحا زاة  
 له نمثله الامم الظالمين وفي الوجهين الفضل الى النبي  
 بحازا او كتابية لكن النبي في الاول عن قتال المنتهين  
 لكونه ظلما حقيقه وفي الثاني عن مجازاة غير الظالمين  
 بما هو في صورة الظلم بالنسبة الى الظالمين الثالث  
 ان المذكور سبب الجزاء ان انتهاوا فلا تضرصوا لهم  
 لئلا يكونوا ظالمين فحسب الله عليكم من يعبد وعلمكم  
 لان العدو وان لا يكون الاعلى الظالمين او المراد ان  
 كتابية على معنى ان انتهاوا ليلط الله عليكم من يعبد وعلمكم  
 على تعدد ترمهم بغير بصير ورتكم ظالمين بذلك وقتل  
 في المشاكلة انه سمي جزا ظلما وانه كان عدلا من  
 المحارز لكونه ظلما في حق الظالم من عند نفسه لانه ظلم  
 نفسه بالنسبة لالحاق الجزاءه قاتلهم المشركون  
 في عام الحديبية فنه نظرات عام الحديبية لم يكن  
 فيه قتال بل صد كافي الصمعيين وجمع بين المر والينين  
 بانته لم يكن فيه قتال شديد بل تراءى بهما وحكاية



كما دوى عن ابن عباس في سورة الفتح وفيه نظير قوله وقيل  
 لعنه هذا الشهر يد الكذابين ان الله لصل لكم جزاء على ما كان منهم  
**قوله** يجزي فيها الفصل اشارة الى ان في كلام مقدمه  
 اي ذوات خصاصه وقوله وهو في ذكره اي احتمال كما فصل  
 منفرد عليه لغزير النتيجة وهو عند ذلك عن قول الزمخشري  
 انه تعالى لا يترك التاكيد لا يقطع بالحق الا ان يحتمل  
 اعتراضه فانه لا اعتراض في هذا الشك كيد ويكون بالغا كما مر وقوله  
 فيجربهم بشير الى المعنى استعارة وتمثيل والفتوة الفهر  
 وبيت بالمتصل **قوله** ولا تمسكوا كل الامساك فسر  
 به التمسك بالامساك ولما كان قوله ولا تمسكوا باليد  
 يحتمل ان يكون نقول قائلوا ونقول ما نفقوا او بهما والثاني  
 اقرب ولذا قد مره والمعنى حينئذ النقي عن ترك الانفاق  
 او عن الاستراف فهو تذييل قبل وانما جعلت الآية  
 الصلة من لان السيد تستعمل في الاعطاء والمنع قبضا  
 ويستطاع ان تعال ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها  
 كل البسط فالآية تحتمل النقي عن حاشيتي السخا وقوله  
 او بالآية اشارة الى تعلقه بهما معا وقوله ويؤتيه ماري  
 الخ زواط الترمذ في قوله او دوى عن اسلم بن عمار عن ابي  
 في الفاظه وقوله او بالامساك الخ يعني التمسك بها الخ لانه  
 بشرى هلاكها وامثال معنى الهلاك لغته تنافي الفساد وقوله  
 ويهلك الحريث والنسل اي يفسدهما ومنه الاستهلاك **قوله**  
 والالقاء الطرح وعدي بيالي لتضمنه معنى الاتهام او الاقصا  
 وهذا اقل لانه لا يكون الترافقه من ذلك اذ زكادته على  
 المفعول شاذة والاشد في حكاية الانفس وكون التمسك  
 بالضم مقدر كالمضرة بالضاد المعجمة بمعنى الصدور والشرية  
 بمعنى السرور ومنقول عن سيبويه وهو الصحيح لكنه من التوارد  
 ومثله في الاتهام تنصبه لتجرع وتنقله للعلب وجوز الزمخشري  
 ان يكون كاصليها كسر اللام فمضمة قبل ويؤتى انما قرئ به  
 ورد في ابو حنيفة بان مقدر فعل لا يكون تفعلة وبابته  
 دعوى بلاه ليل وكونها بمعنى الهلاك هو المشهور وقيل  
 التمسك بها امكن التحرز عنه والهلاك ما لا يمكن وقيل  
 هي نفس الشيء المهلك **قوله** وقيل معناه لا تجعلوها الحدة بايديكم  
 هذا الوجه وقدمه الزمخشري وهو على زيادة الباقا  
 البيا بايديكم مزيدا في اعطى بيده للتفاد والمعنى ولا

تفق  
 على ان التمسك هنا البخل

لفتعنوا

لفتعنوا التمسك ايد تكم ان لا تجعلوها الحدة بايديكم مالكة  
 لكم يعني لا توفقوا انفسكم فيما تحققون الهلاك به من قولهم  
 اعطى بيده لمن انقاد كما يقال فيضرك شزع يذبح عن الطاعة وقوله  
 ولا تفتنوا بالشد يد تبيان لطريق الحجاز اي لا تجعلوا التمسك  
 منسطة علىكم فتأخذكم كما يأخذ المالك القاهرة فيده مملوكه  
 قيل هذا الحجاز سبيل الاستعانة الممكنة ولما فيه من الحفا  
 منقطة المص وتكونه المعنى المشهور المتبادر منه اذ معناه لا  
 تستسلموا وتنفذوا الهلاك قد مره الزمخشري في المتنوع على  
 الوجه الاخير هو متعد حذف مفعوله ومعناه لا تقتل  
 نفسك بيدك كقولهم لا تفعل كذا براك **قوله** اي ايتوا بهما  
 ثامنين متخفين المناسب لما ذهب ابو حنيفة الى ان العترة ليست  
 بوجبة وانما في قائل انها وجبة كالحج واستدل بعضهم  
 بهذه الآية لان معنى ايتوا بهما ثامنين والامر للوجوب  
 ويؤتيه القراءة الاخرى وما ورد في الحديث والاحاديث  
 الدالة على عدم الوجوب بغيرها الحديث لغيره لا يعمل للتأخر  
 منه لغيره يكون ناسخا لكن ظاهر النظم امر بالامتناع وهو لا يدل  
 على الوجوب لان التطوع بعد الشرع فيه واجب عند الحنفية  
 لكن وجوب الامتناع فرع وجوب الامتناع عند الشافعية فمنه  
 يدل على الوجوب على كل تقدير وانما اولى المص رحمة الله ارضا  
 للمعان معهم وحيل الزمخشري لا امر بالامتناع امر اذ اياه  
 وهو بعيد وكذا ما قيل الامر بالامتناع مطلقا امر بالامتناع  
 لانه مؤوقف على الشرع **قوله** وما روى جابر رضي الله عنه  
 الخ زواط على ما استدل به للحنفية واورده عليه ان قوله  
 الصحابي لا يباري الحديث المرفوع وهو غير وارد لان قوله  
 سنة نبيك اقله لا يكون رفعا فهو في حكمه واما ما قيل ان  
 حديث جابر رضي الله عنه انما يكون صارفا لو ثبت ان كان  
 سابقا على القرآن ليدل على عدم قصد الوجوب اما لو كان  
 متأخرا والافية دالة على الوجوب كما هو الاصل رفع حكم  
 الآية بخبر الواحد وهو لا يجوز في غير وارد لان الآية تحتمل  
 الوجوب وعدمه وتبيان لحد المحتلين بخبر الواحد جابر وليس  
 يفتن عند الحنفية كما مر **قوله** ولا يقال انه فسر وجده انما الخ  
 زواط لغيره واما حديث عمر رضي الله عنه فقد قسر  
 الرجل كونها مكتوبة على قوله اهلكت بها واذا اهل بالمر  
 وجبت عليه اذا كتبها لتطوع من الصلاة يعني قوله اهلكت  
 بها استتبان لبيان الوجوب والمعنى وحدهما مكتوبين

سيد



لا يهاهلت بمما جنتها فالوجوب للشرع لا للاعتد ولا يخفى انه لا  
 ينهض في ليلته ليلته ومما لا يقولون بان الشرع ملزم فكيف  
 يلزمهم بما لم يستلموه واما قول المص رحمه الله انه رتب الاكراه  
 الى فائتانه لو كان فاهلالت بالغا وادعاء تعادله خلاف  
 الظاهر مع انه قيل ان قول عمر رضي الله عنه اصبحت سنة  
 نبيك بحفل اندرة لقوله مكتوبين بانها سنة **قوله** وقيل  
 انما هم ان يحرم الخ ذواته تصغيره او للتخفيف لا للتخفيف  
 وهذا انما يصح اذا تمكن المستر من التدار في انهم لم يتولوا  
 تعالى الى شهر معلومات واما اذا لم يكن ذلك فلا كتابين  
 في الفروع ولذا ضعف هذا القول وقوله ان يجزئه اى  
 الشفر وقال الامام الاحتياط القول بوجوب العمرة **قوله**  
 يقال حصره العدة وحصره الى الاكثر في استعمال الاختصار  
 في منع يكون من مثل الخوف والمرض والحصر فيما يكون من جهة  
 العدة وان كانا في الاصل لطلق المنع فاعتبرا بوجوه من جهة  
 الله في حق الحكم مطلق المنع على ما هو الوضع والثاني رحمه الله  
 المنع من جهة العدة ولقيام الدليل وهو ان رئيس المفسرين وهو  
 اعرف بموافق الترتيل فحصر الحصر العدة وقول الصحافي  
 وان لم يكن حجة عنده والتقييد خلافا لظاهر لكن لم ينفرد دليل  
 على خلافه ووروده في حصر العدة ولا يصح دليل الاذ العبرة بمقوم  
 اللفظ لا بمضمون السبب لكن وقوعة في مقابلة قوله فاذا اتم  
 يقويه ونفسه بامتنه الاحتياط خلافا لظاهر اذا المتبادر من  
 الامتن من العدة **قوله** من كثر او عرج الحديث لصحة ابوداود  
 والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث الحاج بن  
 عمرو وكسر مبنى المجتهد اى كسر منه عصا منعه من الخكة وعرج  
 بفتح الراء مائة عرج عارض واما الخلف في كسر الراء وقابل انهم فاعل  
 بمعنى است مطلقا كمن حضر في الاستقبال بالعام الذي بعد عامك  
 وهو دليل لا في حصة في التحلل بالمرض وقوله ضعيف غير مستل  
 لانه روي من طرق مختلفة في السن فلذا احتج الى تناوله بالاشتراط  
 ومعنى الاشتراط كاستره النبي صلى الله عليه وسلم ان سوي الحج على انه  
 ان منعك ما نفع لحد عند عروضة له وهو يترك على القول بان يجوز  
 لكل يحرم ان يشترط الخروج من الاحرام بعد ارضاءه وهو قول  
 احمد واحمد قول الشافعي وغيرهما يخالف فيه والحديث صحيح عليهم  
 وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي والبا  
 داود وصحبا ثبت الربيع بضم الصاد وتخفيف البا **قوله** فعلمكم ان  
 ما الموصولة في محل نصب على انها مفعول انتم فعل مقدم وهو عليكم

سعدى

معنى

بمعنى خذوا افانتموا ان قلنا بجواز عمله محذوفان قلنا بعد لضعفه  
 فهو خير مستند محذوف في الوجه او مستند اخره محذوف تقديره  
 عليكم اى واجب عليكم او مفعول فعل مقدم تقديره اهدوا وقوله  
 ليس بملية في نسخة سير عليه اشارة الى ان الترتيل ليست للطلاب  
 وانهم معني ينتسروا وقوله وما من محل فيه خلافا ايضا فانها عند ابي  
 حنيفة من التحريم والمحدثون يحقوا الاول ولكنه لا يقصر بالحنيفة  
 لانها متصلة به وهي اسم بئر فاجا ورها من الحرم بعد من فائتها  
 وبه يجمع بين القولين قال الوليد بن الحارث يبيد طرف الحرم على تسعة  
 امتيال من مكة وقوله بيوم اما رجا لاصافة وفتح الهمزة من الامار  
 بمعنى العلامة وفيما يقر عن ابن مسعود رضي الله عنه لدخول  
 وهو محرم بالعمرة فقال ابعثوا بالهدى واحملوا ابنيكم وبينه يوم امار  
 اى يوم ما عرفونه فاذا ذبح حل فاورثت هذه العبارة لورودها  
 في الاثر **قوله** لا تحلوا حتى تغسلوا الى ظاهر كلام المص رحمه الله انه  
 لم يمان حكم المحصر فقط وبه صرح الزمخشري وقيل انه عام لجميع الى  
 قوله اتموا الحج وقوله حل الاول اشارة الى ان ظاهر النظم مع ابي  
 حنيفة رحمه الله فالمراد بحلة المحل الذي يعتنه الشارع وهو في محل  
 الاحتياط مطلقا والحديث كالمهدي بحتم وكذا الهملة ما يحتمل ليوضع  
 تحت دقة الترتيل او الرجل وقوله ولتضاه له لاقول به ابو حنيفة  
 لمغا رصنة الراءات الصحيحة وافقتنا القياس على الصوم والقبلة  
 له والطح والطية ما يستل اى يترك من الابل **قوله** والمحل الى في الكف  
 والتحقيق ان محل الدين وقت حلوله والقضاء لجله والوجوب يلزم  
 من خارج واما محل الهدى فهو محل مكانه في كل فية نحر اى يسوغ او يجب  
 وقد نقله الازهرى عن الزجاج وغيره بهذا المعنى ومن حيث جالس  
 عند الشافعي **قوله** مريضنا بوجوه الى الحاق تقدم به ان البلايم  
 ما ينزى عليه وهو قوله لا تخلفوا رؤسكم والمعطوف والمواويز  
 اذى من راسه والاف الحكم عام في كل مريض يخرج الى شيء من محظورات  
 الاحرام وقيل كذا من عذوف **قوله** فقد روي عن عبد الله بن  
 مفضل قال فعدت الى كعب بن عجرة رضي الله عنه في هذا المسجد  
 يعني مسجد الكوفة فسالته عن قوله فذني من صيام فقال حدثت  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم والقيل بيننا شر على وجهي فقال ما كنت اري  
 ان الجهد بلغ بك هذا اما بخد شاة قلت لا قال فظم ثلاثه  
 ايام او اطعم ستين مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام ولحق  
 لاسك فزلت في خاصة وهي لكم عامسة وعجق فظم العنق المهمة  
 وسكون الجير وفيه التراب المهمة وهو امك مع عامسة بنشدند  
 المسير والموصفا والدواب غير ذوات السم من همة بمعنى ذب وفي الحديث







رحمة النبي كوز بلا كراهة وقوله اما لا يتحسن له مذهب مالك رحمه الله وفي الكشاف فان قلت **ما فائدة توفيت الحج** هناك الاشهر قلت فائدة انه ان شئ من افعال الحج لا ينضم الاختصاص والاحترام به لا يتعقد عند الشافعي في غيرها وعند أبي حنيفة يتعقد الا انه مذكور في الاستحباب بالرمي والحلق وطواف الركرة مما يصح بعد فجر الضحى ولجس **بانه** يتألف على مذهب أبي حنيفة رحمه الله وفيه بحث وقوله ان مالك كره العشرة في يقينية ذي الحجة وفي الاختصاص انه يقول لا يتعقد العتق في ايام منى خاصة لسر حج ما الرتبة التي يحل بالا فاضته فتتعدد وجميع السنة غير ما ذكره مبيقات للعمرة ولا تظهر مشرقة الا في اسقاط الدم عن مؤخر طواف الا فاضته الى اخر ذي الحجة لا غير **قول** وانما سمي الشهرين وتفضل الشهرين كذا في الكشاف وفيه بحث فانه لا يخلو اما ان يطلق الجمع على الاثنين فما فوقهما او يخص بالثلاثة فما فوقها وعلى كل فمما لا يترتب منها لانه اطلاق على اثنين وتفضل ثالث لا على اثنين ولا على ثلاثة فان كان واحد الشهور فربعضه والباقي في تمامه لزم الجمع بترتيب الحقيقة والحجاز ولا يخلص عنه الا بان يقال المراد به اشكان والزائد في حكم العدم او ثلاثة واسم الظرف تطلق على بعض الحقيقة لا معناها على معنى في ولما مثل له الرمي بخشري برائتك في سنة كذا وانما راد في ساعة منها وهذا هو الحق لان الاول ليقضي ان وقت الحج شتم تراله فقط ولا قايله فتعلم **قول** اذ على نفسه الحاد فذهب اليه الشافعي هو انه لا يحرام لا غيرها ووجه دلالة على وجوب الانعام فرضه بالشروع وقوله فلا يحل او فلا تحس وهو على الاول كناية وعلى الثاني حقيقة كما مر واما حمل الغسوق وهو مصداق كالدخول لاجمع فتق كما يقره من تفسيره على السيات فكافي قوله ولا تنابزوا باللقاب مبين الاشم الغسوق والمير أكبر المنية والمدة الخاصة وخوها وقوله في ايامه بناء على المشهور وعلى ما ذكر في قوله وذلك ان قرنتا الحج المراد في نفس الحج **قول** على قصد النبي لميت الغنم وجه المتألفه ما ذكره من انها لا تتلحق ان توجد لامنا في نفسها يتيحة فمع الحج اقم والمراد بالانظر ما يخرج من انضال الحروف ويجعله كالا حافي والافتحش من الصوت بالقران حسن وقراءة الرفع تنبيهها بانها على قصد النبي على وجه المتألفه كما قال والمجدد المنفي على ما فهم به وجه الحديث على الخبرات المراد بعلم الله وهو عالم لكل قبوله والحجاز عليه **قول** وفر ابن كثير وابو عمرو والاولين بالرفع على معنى الحج قال ابو حنيفة قاتل على هذه القراءة انهما حلالا لاولتين على معنى النبي بسبب الرفع والثاني على الاضمار بسبب المكافاة ان الرفع والبناء لا يتقيا

شيا

شئ من ذلك ولا فرق بينه وبين الالة قراءة الفتح نص في العموم والرفع راجع في شئ من شئ لا ينفصل عنه منقول عن أبي عمرو الذي قرأها كما انه قال الرفع بمعنى لا يكون رفعت ولا فوضوا وهي شئ يخرج من الحج شئ ابتدائي فقال لا يحد له فلا يحد له ولا يحد له التقييد الاولين ثم يحد الذي يدفع ما قاله الله تعالى والقضو وقضية واقع فلا بد من حمله على النبي لشيلا والزم تخلف اخباره تعالى بخلاف الجدل في الحج نفسه لا في ايامه فتأمل **قول** ومنزلة والمعادكم الحج يعني ان الزاد المراد به الفعل الصلح على طريق الاجتهاد وعلى القول بالحق حقيقة والمراد بالتقوى معناه اللغوي وهو التقيا الامحاج في السؤال والتفعل على الناس وكلا معني ثقلا ولا يترام اجتهاد الاحكام من ابراهيم ابرام الخيل وقوف له قال الراغب المبرم الذي يبلغ ويشد وفي الامر تشيها بجهنم الخيل استهوى **قول** حثهم على التقوى الحج يعني قوله والتقوى الحج بخذ قوله خير الزاد التقوى المنهية المحب عليها وطلبها بمعنى اخلصوا والتقوى فان مقتضى العقل الخالص عن الشوائب ذلك وكونه خالصا لذلك ملخوذا من اطلاق اللب على ذلك **قول** ليس عليك جراح ان يتقوا فضلا لم نزلت وقد انقضى من التجارة في ايام الحج كما كان وخافوا الاشم فتبين لهم انه منسجح لهم اذا لم يشغلهم ذلك عن العبادة وقوله وفيل الحج هو المذكور في البخاري وعكظ بضم العين المهملة والكاف الخفيفة والظاء المعجمة وبجئة بفتح الميم والمجيم وتشديد النون وذو الجناح كصند الحقيقة استواء كانت للعرب اقرب مكة وسمى قوسهم قوسا لانهم جعلوا جميع الناس الميتة وقوله تاتوا منه اي خافوا الاشم وقوله قيات تبغوا بنيان الاقرب والظرف متعلق بجناح او بالظرف الواقع خبر ليس اعني عليه **قول** ودفعت منها بكثرة الحج يعني انه من فاضل اذا سال منسجحا وانصت ما سألته والمراد به هناد فغنم انفسكم منها بكثرة تشيها بفتن الماء والمفق مما التزمه كذا في العلم به **قول** وعرفات جمع سمي به كاذرعات الحج اذ رعات اسم وكلمة بالشام وهي مثل عرفات في العلمية وانها لا واحد لها اذ لم يسم اذرة ولا عرفات قال الفراء قول الناس شرا لسا بعرفاتين يعرفن محض فيل ولو سلم فعرقة وعرفات هذا لولهما واحدهم لا كلام في استعماله منوقا وان حكى سيبويه عدم التنوين فتنوا نما الكلام في الصرف وعدمه فعند البعض غير منصرف في العلمية والتانيث والتنوين للمقابل لا للممكن يعني حج به في مقابل النون فجميع المذكور وكثير في موضع الجزر للامن تها التنوين من تنوين التمكن والكسرة انما نذرت في غير المنصرف تبع للتنوين اذا ذهب من غير عوض اما ان هو من غير شيء كاللام والاضافة فلا تذهب وهذا هو

در مصون



عنه لتتوهم المتأخرات وهذا قول للتحفة في عدم منع الصرف وتكون الكثرة ثابتة  
للتتوهم واختاره الركني في انه مشرف لعدم الاحتداد بالثبات لان  
التأخير من وجودها يمنع من تقديم آخرها كما في سعاد فاعلى هذا الوجه  
مثل بيت ومثلات على الامتياز وتبين صفة ومثلها من الحجاب فيه  
كثير يشي وفيه ان عرفت كيف يزداد الضيق في صفة وهو مستوع في كلام  
العرب وفي بعض صفة والظاهر انهم لم يكتفوا على صفة وان عرفت  
اسم للتوهم التاسع من ذي الحجة كما صرح به الركني والمحقق والكويتي  
وهذا المعنى ورد في الحديث والذي انكره الفراء استعمله في الملوك في  
كبريات وهذا ما لا يشهد فيه وقد شبه عليه شرح البخاري وقوله  
ولذلك يجمع مع اللام خطأ لان التوهم في هذا لا يرد على هذا بجملة منها  
واما الذي يجمع مع التوهم الترتيب والعلالي كقولهم **قوله** في هذا  
يا صاحب ما حاج العيون الذوق **قوله** في هذا ما لا يرد على هذا بجملة منها  
بما عرفت ان عرفت كبريات ومتر مافيه وهذه مناسباتها غير ما الواقع  
كما يقال الكلام من الكلام كما في كونها من حيث كمالها في قوله وعرفات  
للمسألة يعني انما وجدت الحجة كل جزء منها عروضة متباعدة وهي عروضة  
وتعلم من ان عرفت كبريات كبريات ويظهر ان يعود الى عرفات لان عرفات  
لا تكون منقولة الا ان ثبت ان عرفات جمع كذا جمع خادم لمكون هذا  
جمع جمعه وفي الكشاف وهي من استعمل المراجعة لان المعرفة لا تعرف  
في استواء الاختصاص لان تكون جمع ما في قال الرازي انما قصد  
بالاختصاص لان عرفات من معرفة من الاعلام فان عرفت علم هذه المكات  
المختص كما ان عرفات من علمه وقوله لان يكون جمع ما في محتمل  
ان يكون استثناء من قوله لان المعرفة لا تعرف في استواء الاختصاص فان  
لو جمل جمع ما في كبريات وكنتبة لعرف من استواء الاختصاص فان قلت  
فحينئذ لا استثناء من قوله لان استثناء من الاستواء فيكون الحكم بالرجوع  
عرفات مطلقا غير متضمني منه وهو غير مستقيم **قوله** الاستثناء لان  
الاستثناء من الاستثناء لان استثناء من الاستثناء فانما اذا كانت عرفات جمع  
عروضة يلزم ان تكون منقولة وقيل علمه لفظ عروضة كما انه علم المكات  
فهو من التوهم التاسع كما مر فعلى هذا يعرف في استواء الاختصاص وليس  
يشي لانه عام جدير لا نكرة لا متناع دخول الالف واللام عليه كسائر  
ايات الاما **قوله** وفيه لئلا وجوب الوقوف بها في شجرة على وجوب  
الوقوف بها وقتئذ لان الامر فيه في قبيل الجسدية فيكون الوجوب  
منصرفا الى قتيده كما سيجي ان معناه افضوا من عرفة لاس من مزلقة  
ولذلك قال الضرير حلالا لانه ذكر الافاضة بكونها اذا الت على الفلم  
وهو في حكم الشرع للوجوب كانه قال الافاضة ولجنة عليك فاذا اتيت  
بها فاذا ذكر الله شر انما يقتضي ما قبله ان يكون والاستقام يعرفات ليكون

الحديث

ملا لطف

مبدوها

سببها منها وموتمنى الوقوف بها والمختصون فيها وقد تنبى بوجه  
الاول انما يدل على ان الركن عند الافاضة واجب وهو يتوقف  
على الافاضة وهي على الوقوف وما لا ينتمى الواجب الاليه فهو واجب ورد  
بان وجوب الذكر مقتيد كما نقول اذ حصل لك مالك مال فزك  
وهو لا يدل على وجوب التثنية بل الوجوب عند حصول التثنية  
وتحقيقه ان الافاضة قتي للوجوب لا للوجوب كما قيل انما  
يدركا في عند الافاضة **الثاني** ان قتي افضوا لانه على تقدير  
امر يعطف هو عليه كانه قتل افضوا من عرفات ثم لتكن افاضتكم  
من حيث افاض الناس **الثالث** ان الفاء فاذا افضتكم لتعلقها  
بقوله قتي فتريد على ترتيب الافاضة على الحج من غير مهلة وتراخ  
وهو معنى وجوبها المقضي لوجوبه وفيه بحث **قوله** وفيه نظر  
الح يعني ان الذكر بمنزلة لغة غير واجبي تكون الافاضة متقدمة في  
الوجوب وتكون الوقوف بعرفات متقدمة للافاضة وايضا الامر بالذكر  
غير مطلق بل مقتيد بقوله فاذا افضتكم الح فلم يكن الوقوف بعرفات  
تقدمة للوجوب المطلق ليتصف بالوجوب لان الواجب المقيد  
بقتيد لا يجب تخصيصه لا يكون الموقف عليه واجبا وقوله بمسألة  
العشائر لان الصلاة تسمى ذكر وهي بقلي شمة **قوله** حبل يقف  
عليه الامام الخ فخرج بوزن عمرتهم بغير مزلقة ممنوع من الصرف  
والمأزم بالهترة وكسر الزاي مصيق بغير حبلين ومجهر بكسر السين  
المشدة واد معروف والعلم ضللة لغير الشار الحديث صحيح رواه  
مسلم ووجه التايد انه ذلك الموضع بعينه لا مطلق مزلقة كما في  
الثاني قوله فانه افضل اشارة الى ان الامر ليس للوجوب واما قوله  
الا وادي محتر فان آخر اول مني كما ذكره الطحاوي فليس كل متوقفا  
فلا يرد فطر الخيرية **قوله** كما علمكم الح الوقفات بطر ان جعلت  
ها كافتا ومصدق رية والفرق بين الوجهين ان الاول للتثنية اي  
على الخوا الذي يهدك النية ولا تعدل عما هديت النية كما نقول  
افعل كما علمتك والثاني للتثنية كما نقول لخدمه كما اكرمك يعني  
لان مقام خدمتك هو اكرامه قتل مبني الفرق على ان الهداية الدلالة  
المؤقتة او المطلقة قتل الكاف للتعليم وايضا الهداية في لخصرها  
مطلقة وفي الاخر مقتدة وقيل محال كما بعد اتم التثنية على المصدرة  
بحدف المؤنوف وعلى الكافة لا عاملا كما انه لا معمول له لانه لا  
يتوقف بل يقتدر من جهة المعنى فقط وهذا الذي ذكره من كون حرف  
الحرف اذ كلف عن العمل لا متعلق له ظاهر **قوله** اي من عرفة لاس من مزلقة  
الح المراد بالناس المحمديون والتعريف للمعنى افاضتكم من عرفة وجميع  
اسم مزلقة لاجتماع ادعوى بها والغير ذلك **قوله** وشر لتقاوت

سعد

سعد



ما بين الافاضل والحق قال الخبير لما توجهت الى الافاضل من عرفا  
 فمات حية العطف بشمة الدالة على النزاهة عن الامتياز لذكر المقارن  
 لها بل المتأخر عنها **فالحاب** بان موقفا ما وقع شتم في قولك  
 احسن الى الناس شتم لا تحسن الى غير الكريم لما مر من دلالة اذا اضم  
 الى على وجوب الافاضة من عرفات وان معنى شتم افضوا لكن افاضت  
 منه لا من المنزلة لفتك كانه قيل افضوا من عرفات ثم لا تفضوا من  
 المنزلة لانه لا اولي صواب والثانية خطأ ويكفيها ان يكون بعيد  
 وهذا مما يفرق بين المترتبة وتباعد ما وهو وان كان انما يفتقر  
 بين المتعاطفين وهو عدم الاحسان الى غير الكريم وعدم الافاضة  
 من المنزلة لانه قد جرت عادته ان تعتبر التفات بين المعطوف  
 عليه وما دخل حرف التفي من المعطوف لنفسه واما الاعتراض  
 بان التفاوت يكفيهم من كون احدهما ما موراه والاخر منه  
 عنه سواء كان العطف بشما او بالغا او بالوا وملتزم بشي **نعم**  
 يرد ان هذا انما يطابق المثال لو اردت افضوا الى معنى من غير تعيين  
 عرفات او اردت في المثال احسن الى الناس الكرام واما اذا جرى الناس  
 على الاطلاق وقد تقررت اذا افضت اليك على وجوب الافاضة  
 من عرفات فلا مظانقة الالة لا تضرب المقصود في موقع ثم والمفصل  
 ان افضوا عطف على فا ذكر وافضل الى التفاوت بينهما وبين ما  
 يتعلق با ذكروا وهو فا افضت اليك وهذا من ذوق هذا الكتاب ويقتد  
 منه ان الفصل في التفاوت يكون بنفصل الحد المتعاطفين سواء كان  
 الاول والثاني كما اشار التوفيق الكشف وان التفاوت يكون بينهما  
 بالذات وبين متعلقتهما فا فهم **تنبيه** ذكر ان استحاق في  
 سيرته ان قرينا كانت شتى الخس لتشد ذم في الدين وكانوا التعظيم  
 الحزم تعظيما زائدا ابتدعوا انهم لا يحجبون منه لثبته عرفة ويقولون  
 خرفطاك بيت الله واهله فلا ينفون بعرفة مع انها من مشاعر ابراهيم  
 عليه الصلاة والسلام فكانوا كذا كذا حتى رد الله عليهم بقوله ثم افضوا  
 اليك وكان عليه الصلاة والسلام فقال ذلك يقف بعرفات ويخالفهم  
 لان الله وقفه واقفه على المشاعر التي فالاول هو التقدير المأثور  
 ولذا قدمه المصرا لالة فيتحققا من جهة النظم فانه معطوف  
 على جواب اذا وعلمته بصير تقديره فاذا افضت من عرفات  
 فا افضوا من عرفات ولا يخلو من نظر فهو محتاج الى التناول **قوله**  
 وقيل من منزلة لغة الى متي الى اشارة الى وجه يكون فيه شتم على اصلها  
 ويكون الناس قريش وتعرفه للعهد وقوله بعد الافاضة من  
 عرفات بيان لمفصل المعنى والافاضة لظاهر بعد الذكر والقرلة المذكورة  
 بكسر السين مع حذف النون واشياءها والمراد بالناسي ادم عليه الصلاة

والسلام لقوله في حقه فليس يكتفي من الشجرة وشتم على هذه الالة  
 لنفاوت الرتبة وقوله في تفسير المناسك بناء على التفسير الاول  
 والتعميم للاشارة الى الثاني وينعم عليه تفسير لرجيم وقوله  
 قرعتم لان معنى فضيت اليك اذ بيته وانتمجته والمناسك جمع منكسك وهو  
 المنك اي العبادة وقوله اكرموا الاكرام والكثرة مستغنى عن قول  
 كن كررا بكم والامتناع عبارة عن الوفا بيمين والكروب كالتعال يوم المعالي  
 ويوم بكم وحيت اطلق يراد به ذلك كما بين في الامثال وكون  
 ذلك كان عا دتهم ررا اذ ابرئ جكرير وغيره والمعنى ذكر الاشعة  
 ذكر على الاستعداد المجازي وحدها للشيء بوصف صاحبه كما يقال  
 حدة حدة فجعل الذكر ذكر الصفت التي له ذكر وكذا اذا جعل منصوبا  
 معطوفا على محل الجواب والمجذور كما ذكره ابن جني حتى يكون من هذا  
 القبيل ايضا قال ابو حنيفة ان ذكر منصوب على التمييز  
 وافعل اذا ذكر بغيره ما ليس من جنسه متايعا به انصب كذا كذا  
 نحو زيد افضل علمات فان كان من جنسه ولم يغيره جريا لا متافاة  
 نحو افضل علمات فان كان من جنسه ولم يغيره جريا لا متافاة  
 على انه صغير وانه يجعل للذكر ذكر اشعر شاعر وقوله كن كراشد  
 ذكر منون لامضاف **قوله** اما مجرور معطوف على الذكر الخ اعترض  
 عليه قوله او على ما اضيف ما اضيف اليه ذكره ان عطف على الضمير  
 المجرور وبدون احادة الجار وفتد منع كذا **لجيب** عنه  
 بوجه الاول انه راقوم جاسيرا فاعل المص رحمة الله وتا بغير  
 وبانه يجوز العطف على المتروك المتصل اذا فصل بينهما فامسك المجرور  
 مثله وقد فصل بينهما ههنا وبان المنع انما هو اذا كان الجار  
 حرف جر لشدة اتصاله ولهذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف  
 اليه ولم يجز بين حرف الجر ومجذوره وبان المجرور يغني عن حكم  
 المنفصل لكونه فاعل المصدر وبان المراد العطف من حيث المعنى  
 واما بحسب اللفظ فهو على حذف مضاف معطوف على الذكر اي ان  
 ذكر قوم مائة ذكرنا قال الخبير والكل صنعت ثم انه قوله  
 على الجحس كان الظاهر بالخبر الى هنا والمجاز هنا النسبة ايضا  
**قوله** واما منصوب بالعطف على ابيكم الخ يعني ان الافعال  
 المتعديها اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر مثله من حيث  
 الاضافات الى الفاعل ذكره والى المفعول مذكوره وتحقيقه  
 ان المصدر عبارة عن ان والفعل قائما ان بعد ما ان ذكر وان ذكر  
 والمعنى على الاول اسعد فكره وعلى الثاني اسعد مذكوره  
 واعترض عليه ابن الجحس وصاحب الانتصاف بان افعال المفعول  
 شاذ لان جميع اليه لا يثبتت فالظاهر ان من عطف جملة من

لجيب

مستغنى

نميز

قطب وسعد



في اذكرا ذكر امثل ذكر امثلكم واذكروا الله حال كونكم اشد ذكر من ذكر اليكم  
 وهو عطف فان افعل هو لفظ اشد وما ملوا الا للفاعل ولا يلفظ  
 من جعل مثنين مكثرا لمفعول المبني للمفعول محذورا اذ جعل من  
 الالوان والغيوب كاشد بياضاً ورن المجنول كاشد مصراً وبه  
 ونحوه وما ذكره بعيد  
 اي بمضمون ذلك علمنا ان ذكرنا بوجوه كان  
 وحيثما حسنا ان رضاه ومما كان يكون اشد صفة ذكرنا قديم عليه فاستحب  
 على الحال وذكرنا معطوف على ذكركم  
 تفضل للذاكون ان في  
 الكشاف معناه اكثر واكثر الله ودعاؤه فاننا لتاس من بين مقل  
 لا يطلب بذكر الله الا اعراضاً لدنيا ومكثر يطلب خيراً الدارين  
 فتكون من المكثرين وهم من اشد ما فيهم وهي ان من بين من يستعمل التقيم  
 استعمل الفضيحة كما في عبارة النحوي قال المدقوق في الكشف  
 امثلة فان الناس من قبل وسكت على التقيم فزيدت بين تقويم  
 للاخاطة وعدم النجا والخصم من باب الكثرة التي هي ابغ  
 شتم زيدت من الانصاف التي هي الغش كقول الشاعر  
 والناس من بين من جوب ومحجوب كأنهم ليا ششون من بين بيتدي  
 نفسهم من الله لئلا يجعل ابتداءهم منه بمنزلة ابتداء التقيم  
 وحال ان يجعل من بيانه نطراً الى الختام بين والاول  
 انتهى فان قلت الاتمام لا تحتمل فتم ذكر فان من الناس  
 من لا يطلب الا الاخرة قلت ليس المقصود حفظ اقسام الناس  
 مطلقاً بل لما ذكر قوله ابتغوا من فعل الله فستعمل لطلب  
 الى مقل ومكثر وما لا يخلو عنهما ولو سلم فان من لا يطلب الا الاخرة  
 سكت ذكره بقوله ومن الناس من يكره نفسه ابتغى من رضا  
 الله فان من يباع نفسه لله صار كرا على مولاه وقيل حصر المقل  
 في طالب الدنيا لانه طالب الاخرة فقط بحيث لا يفتتح الى طلب  
 حسنة من الدنيا لا توجد في الدنيا او قل لانه ذلك لتبين مخرج  
 لا تامل من مبتلي بايات الدنيا فلا تدرى منها ولو بان عدم  
 المشروعية في طالب الدنيا فقط اشد وانصاف التقيم بهم  
 ومنهم لا ينفيد الحصر وفيه نظر وفي تفسير الله النار ههنا الى  
 اربع فرقاً الكافرون الذين لا هم لهم الا الدنيا وهم الذين  
 ليس لهم في الاخرة من خلاق والمقتصدون الذين يقولون  
 ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب  
 النار والمتنافقون الذين حلت السنتهم ومرت عقابهم وصار  
 ذهاب الذين قبل فاتهم ومن الناس من يعجبك قوله الخ والنايرون  
 الكافرون انفسهم اكثر جهنم ورضي الله وهذا المراد من بقوله ومن  
 الناس من يشري نفسه والمراد بالاكثار والاكثار من ذكر الله وطلب

ما عنده

ما عنده **قوله** الحقل اي انما اشارة الى انه منزل منزلة اللازم  
 والخلاف النصيب الذي خلق وقد رآه وقوله او من طلب قيل  
 المراد حينئذ مثاله في ثبات الاخرة من طلب خلاق ليكف به امته  
 لا طلب في الاخرة لاحد وانما فيها الحظ والمزمان وقيل ان كون الاخرة  
 لا طلب فيها ممنوع فان المؤمنين يطلبون زيادة الدرجات وكذا  
 الكافرون يطلبون الخلاص لكن ما طلبوه ليس بصيباً مقدراً لهم  
 وكون ما نقل مثلاً لا ظاهر اذ لا ينبغي الحصر وامواه التوب بالاضافة  
 ويصح فيه فم السين وضمتها **قوله** اشارة الى الفرق قدمة لانه هو الجدل  
 ولاك الفرق الاول قد بين كما لفظه بقوله وما لهما في الاخرة من  
 خلاق فالتناسب كحقيقته هذا الثاني وعلى هذا ينبغي حل قوله والله  
 سريع الحساب على انه لا ينافيهم ليس به وصولهم الى نفوذ بالسعادة  
 الا بدي **قوله** اي من غير جنه وهو جزاؤه من بيانية والجنه  
 باعتبار كونه حسنة او ابتدائية او تبعيضية او تعليلية والمزاد  
 بما كسبوه الدعاء لانه على الله والاعمال توصف بالكتب وكفي  
 بسيرة الحساب عن القدرة النامية لانه يحاسب الاوتار والآخر  
 في مقدار المحطوف وقوله او يوشك الخ يعني انه اطلق ما يقع في يوم  
 الجزاء عليه كاقبل في رحمة بمعنى الجنة وقوله في دار والى اشارة  
 الى اشارة المفضود المحرر على اكثر الدعا وطلب الاخرة والتمناز  
 الفصحة ومما وعد للفرق الاول ووعد للثاني والله اعلم بالصواب  
**قوله** كبره اذ بار الصلوات وعند ذبح القرابين الخ اذ يرجع دبر  
 بمعنى عقب والقرابين جمع قربان وهو الذبيحة للتقرب بها وقوله  
 في اتمام التشرية قيل ينبغي ان لا يحسن بها ليشتمل يوم النحر ولتين شي قال  
 المختص لا خلاف بين اهل العلم ان المراد بالاقام المعدودات  
 ايام التشرية وهو مروي عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم  
 وغيرهم الا في رواية عن ابن عباس في ايامها يوم النحر ويومان بعده وقيل  
 بانها وهم انهم فان قلت **الاقام** واحد ها يوم ومما يذكر والمعدودات  
 واحد ها معدودة ومما مؤنث فكيف يقع صفتها له فالظاهر معدودة  
 وصفاً للمجموع بالمؤنث المفرد ومما يجوز قلت **قيل** ليس هو جمع  
 معدودة بل جمع معدود وجمع مؤنث فيما لا يعقل كما قيل جماعات  
 وجماعات وقيل انه ذكر المؤنث باعتبار ساعاته ولكن ان تقول  
 ان المعنى انها في كل سنة معدودة وفي السنين معدودات فيجمع  
 معدودات حقيقة فتأمل **قوله** استعمل المنقر تجل واستعمل يكون  
 منعدياً ومطواعاً ولازم اذ ربح التخصيص الثاني لمقابل تأخرا اللازم  
 كما رجحه في قوله  
 قد يدرك الثاني بقض حاجته وقد يكون مع المستعمل الدلال

عصا

سما

ت







وفيه نظروا فقتل هو اسيرهم معني كافي وجنتهم خيرة او فاعل سدة مكسدة  
 الحشر وجنتهم معني كافي لان العاقبة ممنوع من العرف امتا للعلمية والثانية  
 واصول معناه الميراثية في الفقه وقيل انما هو على غير ما في اوله  
 جهنم فمعني صفة قلة العلم والجهل والاداعي الى القول بالجملة  
 ان ذلت فقل لا لم يوحده وبعض النسخة اشبهه وذكره في نظامه  
 وللحق ومن بالذم المحدثين في علومهم وكيفية تاملهم في العلم والقرآن  
 اعلم مما يوطأ للمؤمن والخطاة في ذلك هو مفرد او جمع منهم ومنه  
 بالنقص غير صحيح في معنى ذلك ولا يمكن في زماننا اسره الروم صفة  
 فقيل في الروي وعلى هذا الوجه في قوله في علمه على ظاهره وهو في  
 الله ورحمته هي المنطقية المقام على الارض كانه في نفع لا في  
**قوله** المتعلمين والفقهاء في قوله ليعلم انما يفتخرون في العلم  
 الانقياد وكما في قوله في الاصل منهم في قوله الكف والمؤمنين ثم نقلته  
 العرب واستعملت في جملة الاستعارة في قوله في العلم لان  
 الجملة من العلم من الانبياء في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل  
 وهو الظاهر من العلم في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل  
 مع العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 عنهما معني انما في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل  
 ولا يكون الا كما لا من العلم في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 وكذا في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 محذوف في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 الاموال في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 بانهم سمع في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 حذفت لانه في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 مشكال في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 استعمل في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 لاخطا في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
**قوله** التلمذ فاحذ منها الى الشعر للعباس بن مرداس رضي الله عنه  
 وحين فتيما في قوله في العلم من صفته او خلقه الفاعل في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 الى فاحذ منها الى الشعر للعباس بن مرداس رضي الله عنه في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 زمانها والحرب بالعكس كفيتمك اليسير منها والحرب جمع جردة  
 ولموما في الحرب والافقاس جمع نفوس المراد بالشرب مرة بعد  
 اخرى معي بها المشروب مرة والنفوس بينه وفي اثنائه كما قال  
 حطان فكل من لم يزد قبحا كان عجلا منها بايقاس ورد بعد انقاس  
**قوله** المعنى استعمل في الله الخ كما في قوله في العلم من صفته او خلقه  
 والانقياد والخطاب يحتمل ان يكون للمنفقين والمنكرين والمنكرين

مكرر  
معنى

ظاهر

ظاهرا وباطنا ولاهل الكتاب الذي امنوا كان منهم جاهلهم عما ذكر  
 اهل الكتاب مطلقا او المتعلمين وقاوتيه فما ذكر وقوله  
 بالتفريق والتفريق المراد بالتفريق ان يصيروا فرقا لطيف  
 بعضهم وبخالف الحزبون والتفريق بالتفريق بين بعض الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام والكتب وبعض او تفريقا للمسلمين بالاتباع القدر  
 بينهم وقوله ظاهر العداوة اشارة الى ان ايات لازم بمعنى علمهم  
 كما مر وقوله عن التحول في التلمذ لان اصل الزلال المستوط  
 والمراد به هنا البعد والتخلي بجاز وقوله الايات يحتمل ايات  
 الكتاب ويحتمل الحجج وما بعده عطف تفسير لا وجه اخر وتفسير  
 حكيم بلايتنقمة الا بالحق فليترنكة الانتقام لعجزه فهو تفرير  
 مرتبط به اشدد ارتباط **قوله** هل ينظرون الى نظره هنا بمعنى  
 انتظروا الانتقام انكاري وموتوني في المعنى فلذا وقع بفساد  
 الاستثنا المفترغ ولما كان الاثنيان لايتند حقيقة النية اول  
 بان المراد نيا في حكمه وامره او المراد نيا نيتهم بياسه اي بوصله  
 اليهم لان الحق قد يتعدي بالياء في الماضي بحذف دلالة ما قبله  
 عليه من المتعلق للانتقام وقوله بقوله ان الله عز وجل يحكم بينكم  
 على الحكمين ولم يغفلوا عن العلموا ان الله عز وجل يحكم بينكم لان الله عز وجل  
 ومفرد بذلك ولا دخل لقوله اعلموا فانه لا يرد عليه ان الصواب  
 ان يقال فاعلموا به وهو ظاهر وجعل قلة الاطلاع لاجمع ظلة وان جاز  
 ان تكون ظلال جمع ظل كما في الكشاف لتوافق القرائن معني وقوله  
 السحاب الابيض هو لحد القولين فيهم وبعضهم فسره بمطلق في  
 السحاب ولعله انشأه وقوله او الاتون على الحقيقة اشارة  
 الى وجه اخر وهو ان نسبة الاتنيان الى الله وذكره لان الاتنيان  
 وجنده وذكر الله لوطية لذكرهم كما في قوله تعالى بخادعون الله  
 والذين امنوا كما مر ولختيرا للتعبير بالمناهي في قضا الاسد ولك  
 اثنيان لبا س للاهتمام به وقوله قراء الخ اشارة الى ان رجوع يكون مقعدا  
 ومصدرا الرجوع قال تعالى فان رجعت الله وعلمه قراءة المجهول  
 ولازم ومصدره والرجوع وعلمه قراءة المعلوم والتذكير والثانية  
 لانه مؤنث بجازي ولم يحتمل المجهول من ارجع لانها ضعيفة **قوله**  
 امير الرسول صلى الله عليه وسلم الخ قدم كونها من الرسول لكون الامثل  
 في الامر والخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين كما في قوله  
 ولو تشرى قتل والتكسفة فيما اصابه من الله تعالى ان المخلوقات  
 في عظمتها سواء وجوز في الآية ان تكون المعجزة لانها علامة  
 النبوة وامثل معنى الامثلة في اللغة العلامة ومن جعلها بالكتب  
 الالهية والعرفان خصها به عند الاطلاق فلذلك جعلها بالكتب

مكرر







وحين فسرهما المفسر وحدهما الله بما يجادها حسنة وجعلها محبوبه في قلوبهم  
 لزم العكس وليس له ان يثبت على الاعتزال كما زعم صاحب الانتصاف  
 ولا من عدم الفرق بين الفاعل الحقيقي عند اهل العزيمه وعند المتكلمين  
 فان الفرق بينهما مشهور ونفسي في حواشي العاصد للامير  
 لكن يثبت في النظر في عدول المفسر رحمه الله من المعنى الذي فسره بالترجيح  
 فان كان بناء على ما توهمه صاحب الانتصاف وهو التبادر من كلامه  
 فغير وارد وان كان المعنى اخر فليست في هذا مزيد تفصيل في  
 سورة الانعام وقوله واعرضوا عن غير ما هو معنى قوله  
 الرخصه لا يبريدون غير ما حيزا بين طعن بحيث اقتضت مهمتهم  
 ووزن خطهم منها فمما يبريدون محسن لتبريد ذلك اما من جهة  
 عدم الخط منها او من جهة اهمتها مهم بغيرها كالمؤمنين ويسخرون  
 اما كما لا يتبدل بغيره مهم يسخرون او معطوفه على ان يترك وعدا عن  
 المضارع لقصد الاستمرار وقوله ليتخذوا منهم الى غير ذلك ونتم اراذل  
 وعطف الاستمرار على بالواو وفي نسخة باو واشاره الى انهما معنيان  
 والمثاني وان كان حقيقيا لكنه قد تم الاول لعمومه والقول الثاني  
 مكانا ونحو انما نقول في علمي في الج او مصنفه بمعنى كرامتهم  
 او التسلط عليهم بالسجن جزاء لما فعلوه في الدنيا ووضع الظاهر  
 موضع المضمر كدعهم بصفة التقوى مع الايمان او لتفديد انما  
 على الاستعلاء والاستدراج بالنظم الى غير المؤمنين والابتلاء  
 بالنسبة الى المؤمنين وقوله بلا تقديرا في تضيق وهو محتمل  
 التقدير وهو المتبادر منه وقيل المراد انه لا يحاسبهم عليه لانهم  
 يكسبونه حلالا ويفقون طيبا كما قيل من كاسب نفسه في الدنيا  
 امر الحساب ليوم القيمة **قوله** متففين على الحق الخ قدم هذا  
 الوجه لرجحانه لكن فترات الاختلاف كان في زمانهم عليه  
 الصلاة والسلام كما في قصة قابيل وهابيل وان نعت الرسل وانزال  
 الكتب قبل ادريس لانه شيا عليه الصلاة والسلام كان نبيا  
 وله صحف وكذا سيرة على قوله ونوح عليه الصلاة والسلام فان  
 قلنا **قوله** فثبت الله النبيين بقضائهم لم يثبتوا قبل ذلك  
 وليس كذلك قلنا **قوله** ليس المزيين مطلقا لبعثه ولا مطلقا لاختلاف  
 بل البعث للحكم في الاختلاف ولعل المراد بالاختلاف اختلاف الملوك والادبا  
 والمخالفون قبل ذلك لم يدعوا دينيا فتمثل وضيق الوجه الثاني  
 بوجوه منها انه لا يعمل الا لفاق على الكفر حتى لا يكون مومن امثلا  
 في عصر من الاعصار وقوله لاضلوا الى ان المفاصيحة  
 وما بعد قرينة قلنا **قوله** الذي علمت من عدد الانبياء عليه الصلاة  
 والسلام المتفق عليه خمسة وعشرون وهم آدم وادريس ونوح

وهود وصالح وابراهيم واسماعيل ويعقوب ويوسف ولوط  
 وموسى وهارون وشعيب وزكريا ويحيى وعيسى وداود وسليمان  
 واليسع واليسع وذوالكفل واليوب واليونس ومحمد صلى الله عليه وسلم  
 والمختلف فيه يوسف في غارة فقتل في غارة يوسف بن يعقوب عليه  
 الصلاة والسلام وعزير ولقيان وشعيب ومريم وبقية نساء نوح  
**قوله** يزيد به الحسن ولا يبريد الخ انما حمله على الجسد لبعثه واست  
 قوله ولا يبريد الخ فاعتنا به انه مع المجمع لقب ولا يبريد ان يكون مع  
 كل واحد منهم كتابا واما حمله على كل واحد منهم كتابا على ان  
 يقر به الكتاب للعتد ونحو بعضها عن الاضافة والمصنف مع كل واحد  
 من الذين لهم كتاب وعموم النبيين لاننا في خصوص النصير العائد  
 اليه بقرينة المقام كما في الكشاف فتكلف ولذا ترك المفسر رحمه الله  
 ثمة الاظهر عود منتهى الحكم الى الكتاب نهائية ان الاستدلال به  
 بجواز الاند في عوده الى الله من تكلفنا وثله بمعنى يظهر حكمه  
 وقد استظهرنا بوضوحات وقال انه يؤيد قرأة الحكم وكذا عوده  
 الى النبيين من الظاهر منه ليحكموا الا ان يقدم كل واحد منهم وقد حمل  
 على التقليل وهو قريب وقوله في الحق الذي اختلغوا لان سبب  
 الاختلافهم ادعاء كل منهم انه محق وعوده الى ما التمس من نية الاختلاف  
**قوله** وما اختلف فيه الخ فيمد لالة على ان الاختلاف المحكوم فيه  
 الاختلاف في الكتب وما تضمنتها من الشرايع لا مطلق الاختلاف  
 والافقوله ليحكم الخ يدل على ان الاختلاف سابق على البعث وسبب  
 لها وما بعد يدل على خلافه واليه اشار بقوله من كان لا يحكمه  
 اي من قبل لالة والنبا اشار في الكشف فافعلوه تعكيس منهم **قوله** من  
 بعد ما جاءهم البينات الخ قال الحارثي كان ينبغي ان يتم ضرب لتعلق  
 من بعد ما جاءهم العلم بغير فان الجموع على امتناع تعدد الاستدلال  
 المفرغ مثل ما ضربت الازنية ايوم الجمعة ناديا واذا تعلق بمضمر  
 اي لاضلوا من بعد ما جاءهم العلم لم يفهم الحصر مع انه مقصود ولا يتعلق  
 بما قبل الا وهو مختلف لان ما قبل الا لا يعمل فيما بعده وفي الدرك  
 المصنوع بجوز صامعة حيث قال هو اما متعلق المحذوف في  
 تقديره لاضلوا او اما المصنف قبله ولا يمنع منه الا كما قاله  
 ابوالنجا والنجاة فيه كلام محصل ان الاستدلال لا يستلزمها شيان  
 دون عطف او بذكر لية وهذا هو الصحيح لكن منهم من خالف  
 فيه وما استدل به المخالف ما قال وقدمت ابوالحسن ما اخذ  
 احدا الارزاديهما وكذلك كفاض القوم لحد الان فيهم لاجبا  
 وكذا قال ابو علي وابن السراج وقد اجاز ابو البقاء هنا على ان كل  
 محصورا والمعنى وما اختلف فيه لا الذي او قوة الامر بقدر



ملكهاهم التينات الابغيا وقتل ما ذكره من عدم افادة الحصر  
ممنوع ايضا اذ هو مقصود في تقدير المتعلق مؤخر عنه ليفيد  
ذلك على انه قد يقال انه غير مقصود ونفسه البغي بالحسد  
ظاهر مما مر وكذا بالظلم وقوله من اختلف فاعل اختلف اشارة  
الى ان الصميم ليس لجمعنا الى الذين آمنوا والاذن اذا اضيف  
الى الله فالمراد به اما الامرا والارادة كما مر ونفسه المستقيم  
بحا ذكر لانه من شأنه والهداية دالة عليه هنا وامر حسبته بالخطا  
النفقات وقوله من مقطوع لصد الوجوه وجوز ان يقال ان تقديره معادل  
وكونها منقطعة بمعنى يكاد وتقدير استفهام وكون الاستفهام  
للاكار بمعنى لست حسبته وفي الكشف انها للتقرير والانكار ولا  
منازع من الجمع بينهما وكون ما النافية مركبة لحد قولين فيها  
وهي نظيرة قد في ان الفعل المذكور بعد ما متوقع الى منتظر الوقوع  
والمنتظر لما ايضا هو الفعل لا تنفيه وقوله مثل في الشدة  
لما مر من ان لفظ المثل مستعار للحال والقصة العجيبة الشان  
وقوله مستهم بخواب سواي تقديره ما كالهمة وحوزا بالبعث  
كونها حاله بتقدير قد **قوله** لئن اهل الشدة الخ حال الامر بالمشقة  
او من قبيل الخبز الماء ولعل انه اذا وقع بعد هذا فعل فاما ان يكون  
حالا او متفعلا او ماضيا فان كان جارا لرفع نحو من حتى انهم  
لا يترجموه اذ في الحال ولو كان متفعلا لكان نصب نحو شرت حتى  
ادخل السكدة وانت لم تدر قد خلاها وان كان ماضيا فتعجبك ثم  
حكايته لانه اما ان يكون بحسب كونه حاليا بان تقديره ان كان  
فترفعه على حكمه هذه الحال وانه يكون بحسب كونه مستقبلا  
فنتصيه على حكمه هذه الحال المستقبلة فيقال في الرفع والنصب انه  
على حكمه لكان بمعنى من مختلفين فاعرفة فانه وقع التفسير  
به في التراتيب فلا يلتبس عليك معناه **قوله** استيناف على  
ارادة القول الخ قد مره بقوله فقتل لظن والفا فيه استيناف  
كما بينه النجاة ونصر عليه في المعنى وان زعمه هو انها في مستله  
حاصلة فما قيل ان القائل لا يكون استينافا فالصواب يقال هو  
غير ظاهر واما ما وقع في الكشف فانه لم يقل انه استيناف  
فلذا ذكره بالقاء وفي التراتيب المصنوع الظاهر ان جملة معنى  
نصر الله من قول المؤمنين والالا نصر الله من قول النبي  
صلى الله عليه وسلم على الفتى والنشر بعد من قول من زعمه  
ان في الكلام تقديرهما وقا خيرا وقتل هو كلمة من قول  
الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين معا وهو على سبيل  
الدعاء واستنفا للنصر وقول الاول مقوله والثاني قول

الله وقال المؤمنين ان قلنا **قوله** لا تجعلوا الا نصر الله قري يقول  
الرسول صلى الله عليه وسلم وصلى نصر الله مقول من معناه قلنا  
اما لفظا فلانه لا يحسن تعاطف المتعاطفين وكن القولين واما معنى  
فلانه لا يحسن ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم في الغاية التي قصد بها  
بيان نهائى الامر في الشدة وفيه بحث لانه ترك العطف لانه توهم  
انه مقول للجهنم واما كونه لا يحسن غاية فلان لو اردوا لانه  
غاية باعتبار انه وقع جوابا لما قالوه وقت الشدة ولذلك  
يلتفت في الكشف الى هذا وقال انه وجه حسن وهو كما قال  
وطلبه كتركه بمعنى المطلوب ووجه الاشارة ظاهر **قوله** حفت  
الجنة بما لكاه الخ رواه في الصحيحين وروى حفت والمراد  
بلكاه الاجتهاد في العبادات والصبر على مشاقها وكظم الغيظ  
والعفو والعلم والاحسان الى المصطفى والصبر عن المعاصي واما التها  
التي حفت بها النار فالشبهات المحرمة كالخمر والزنا والخصية  
والملاهي واما المباحة فهي مما كره الاكثار منه مخافة ان يجر  
الى المحرمات او تنفسى القلب او يشغل عن الطاعات وهذا الحديث  
عنده من جوامع الكلم ومعناه لا يوصل الى الجنة الا بالاركان  
المكروهات والنار بالاشهوات ومما يحجب بينك وبينها فمن  
هتك الحجاب وصل الى المحبوب فهتك حجاب الجنة باقتحام المحارم  
وهتك حجاب النار بالمشيمة فالتكامل جمع مكرهه بمعنى ما  
يؤدي الى ما كره كحبيتهما وجمع مكرهه **قوله** عن ابن عباس رضي الله  
عنهما الصرخة ابن المنذر عن مقاتل والهم بكسر الهمزة وتشديد  
الميم الشجاعة في الكافي وعلى هذا فانه سألوا عن المنفق والمصرف  
فيكون في السؤال المذكور في الآية طعن فعوب لا على الجواب  
والظاهر على هذا ان لا يكون من الاشوب الحكم وبه يشعر  
كلام الراغب حيث قال في مطالب الخواص السؤال وجبان  
لصدهما انهم سألوا عنهما وقالوا ما تنفق وعلى من تنفق لكن  
حذره في كناية السؤال لصدما ايجازا وذلك عليه الجواب كانه  
فيل المنفق هو الخبير والمنفق عليهم هؤلاء فلفت لصددهم في  
الآخر وهذا طريق معروف في البلاغة والثاني ان السؤال  
ضربان سؤال حذرك وحقه ان يطابقه وسؤال تعلم وحق  
المعلم فانه يكون كطبيب رفيق يتعري ما فيه الشفاط لانه  
ان لم يطالبه فاما كان حاجته الى من ينفق عليهم كالحاجة الى ما  
ينفق فيه الامر من كونه صغيرا فاستأذن طبيبيا في اكل العسل  
فقال كلمة مع الخيل وقول الكاكي انهم سألوا عن ربك ما تنفقون  
فليصروا بينك المصروف فزلب سوال التايل من لة سواله غيره



لنؤخذ في التبيين بالطف وخبر على تعدد فيه عن موضع سؤال هو السبق  
بحاله وأهله بقاء على اندلست فيها ذكر المنطق أصلا ولا وجبه له  
لأن قوله ما الفقه من خبر ذكر له لكنه لما كان لا حد له  
الجمل أي كل جلالا ففقهوه قليلا أو كثيرا خيرا وأما الزمخشري  
فانه جعل السياق لبيان المضرد والمنطق مدمج فيه ولم يول الخبر  
وقد يروى ما يعتد به من اتفاق الخبر مكانه ومصرفه لا يربط  
قال الطيبي ولا يخرج عنده عن الاستلزام الحكيم والفرق بينه  
وبين يشكوك عن الأهلية معرفة فنرايد الأهلية وتناقضها  
لما لم يكن من الأمور المعنوية في الدين كمن يفتن أهلها واستأجنا  
لسواك السواد أي الطيبيات فكل جليل فقال عليك بما به  
يخالف المنطق فهذا الضرب على قسمين والمراد بالحكيم في الاستلزام  
الحكيم الطيبي ويصح أن يراد صاحب الحكمة وجعل الاستلزام حكما  
بحار وعند الاستلزام لا محقق وفي كلام المص رحمه الله شيء لأن أوله  
يفتني أن ما سبق لم يرد كرا صلا كلام السكاكي ولخره فيفتني أنه  
ذكر لكن بطريق الاحتمال والادماج وإذا طبق الفعل أصاب المحر  
وحاله بعضهم على أنهما جوا بآل لكن الظاهر **قوله** في معنى  
الشرطية هي شرطية تجزم الفعل بها ولكن أصل الشرطية يودي  
بان وغيرهما من الحروف وأما الشطرنج فمكتاها فلذا قال  
في معناه وأشار التي بقوله أن تفعلوا الخ وقوله يعلم كنهه  
مأخوذ من صيغة المبني في الجملة الاسمية المؤكدة ولكن في  
الآية لم يرد على من قال أنها منسوخة بآية الزكاة بان هذه الآية  
أردت في صدقة التطوع أو عامية وعلى كل حال فلا تنافي آية  
الزكاة **قوله** وهو شاق عليكم مكرهه طبعاً الخ قيل الكره والمكره  
معنى واحد وهو الكراهة لا الإكراه كالضعف والضعف وقيل  
المفتوح المشقة التي تنال الإنسان من خاف والمضموم ما ينال  
من ذاته وقيل المفتوح بمعنى الإكراه والمضموم بمعنى الكراهة وعلى  
كل حال فإن كان مصدراً فيقول أوصل على الباب الغدا وهو وصفة  
كخبر بمعنى محذور وكونه مكرهه طبعاً لا يلزم منه كراهة حكم  
الله تعالى ومحتبة خلافه ولم يوجب كمال التقدير لأن معناه  
كراهة تنسب لك الفعل مشقة كوجع الضرب في الحدم كمال  
الرضى بالحكم والاذعان له ولذا يثبت عليه وإذا كان بمعنى الإكراه  
وجعل على المكره بليته فهو على التشبه البليغ كما أشار إليه بقوله  
كانهم الخ وقوله على الجواز بناء على أن التشبه البليغ مجاز  
كأذهب التي كثير من أهل المعاني وقوله كقوله الخ تنظير في معنى ما

من

من لانه فربما بالضم والضم ويجوز فيها ما يجزى هنا وجوز ان  
يكون تنظيراً للشاهد كظهور المشقة فيه في الحال والموضع ثم ان  
قيل ان الظاهر ان قوله وهو مكره لكم جملة حالية مؤكدة الخصال  
لا ينفك عن الكره ويكره عالمياً هنا لا يجوز أن تراها بالواو  
فيلبغى أن تجعل منفصلة لانه قد يكون مكرهاً عند كثرة  
العدو وقد لا يكون وهذا الذي ذكره صرح به ابن مالك لكن  
قال ابن هشام أن فيه نظراً ووجوه كما مران وأما الحال فبحسب  
الامثال عاطفة والمؤكدة بها يعطف على المؤكدة لكنهم فضوا على خلافه  
في قوله ونحن منكم بعدك فقلنا انما حال مقرر للسؤال  
فيجعل على ان الاستلزام لك وقد يترك لتتريه من المفاير  
**قوله** وأما ذكر عيسى الخ يعني أنه من ذلك من غير الواقع لانه في بعض  
الروايات فلا حاجة إلى أن يقال أن عيسى من الله تحقيق وكون لقائه  
معالي تنصير منصف وحكامته تحقيق **قوله** روي انه عليه  
الصلاة قال الامام بعث الخ قلنا هذه القصة مذكورة في السير  
لكن فيما ذكره المص رحمه الله بعض مخالفة لتقارير الصحيح فانه  
قال في جهاد في الآخرة والذي في سيره استعيد الناس أن في رجب  
وأما لم يرد عليهم لقتال وأما بعثهم لتعلم أمر قريش وأما  
لغيره هو لاد في خبر يوم من رجب وقالوا الذين منكم كما هم لمعد فقلوا  
لخدم وإن قاتلناكم فمحمداً قاتلنا في الأمر والخبر بغيره  
على الفتنك بهم ففعلوا ما فعلوا قال ابن أبي عمير فمما قد مواعيل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعنه الله ما أمرتكم بقتال  
في الشهر الحرام فوقف العير والاسير واتي بان يأخذ من ذلك شيئاً  
فما نزلت الآية فنفذ ذلك وقال وقتها حين رجع من رجب  
فقتلهم مع عينايمها والخبر في الخبر الممثلة منسوب إلى الحضرموت  
وقوله استأفوا بمعنى ساقوا أو شتموا بذلك من الشهر الحرام وانذروا  
بمعنى فقتلوا قال السهيلي أنه منسوخ من بذرود وعرو **قوله**  
رد رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيره معناه ردها على أصحابه  
بل نزلها مؤقوفة ولم يقبلها والعير بكسر العين المهملة وسكون اليا  
القاف من الابل والسماء يكون أصحاب الشربة وكونهم المشركين متعين  
لأن سب الرواية ولا الة وآية والتربة طائفة دول الخليل  
والامصار يوم من اطلاق الجمع على ما فوق الوليد ورواية ابن عباس  
رضي الله عنهم لا تخلو ما قبلها كما قيل لانه ردها أول مجيئها  
شتم عليها وختمها بعد ذلك وهو المروي وقوله ما نخرج أي ما يخرج  
مكاناً أو ما يخرج في رايه وأما البدلية ظاهرة وقوله بتكثير القائل

سعد



يتقوى ما يؤيد ذلك بقضائهم كما صله أو الجوار والمجور ويزيل من الجوار والمجور  
**قوله** أي ذنب كبير لا يشبهه في إتيان الأشهر الحرم حرمة القتال  
 فيها من عهد إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى الانسلاخ  
 وكانت العرب في الجاهلية تدبر به وهي ذوات القتلة وذوات الحجوة  
 ومحرم حرمت الحج لا يمنع ما تؤمن من الاماكن البعيدة فحجلا  
 للمسيح وشبه الله صاحب وشبهه بالاداء المناسك ويجب لانهم  
 يعظمون فيه فيكفي الممتدة من حول الحرم فجعل الله شهره  
 اربعة اشلاحة مستمرة واحد شهر واحد شهر واحد شهر واحد  
 بعد ذلك ولا يقبل من تسعة وانه لا يقبل فيها الا من قاتله  
 عداوة فبقية الله فنع وهكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 وذهب قوم من الصحابة والفقه إلى ان حرمتها بسبب ما  
 القتال المذكورة واما كونها مستمرة لقوله فافلا السلام الاشهر  
 فالمستمراد بها اشهر معينة ولا يترك على عدم حرمة في غير هاهن الحرم  
 واما كون الاشهر مستمرة على عدم الامكنة لا عموم الارض فينبغي  
 التسليم في الحرم دون الشهر الحرام ففيل ان الاشهر المطابق يرفع  
 الحرم المستند كالعادة الخاصة ولو سلم فالاحكام على ان حرمتها  
 المكان والاشهر لا يمتد ففيل ان الاشهر المطابق يرفع  
 الارض مستمرة وشهر يقع الحرم الاشهر وهذا بناء على نسخ الخاص العام  
 والمنسوخ بالمتعلق من الاشهر المستمرة والشافعي لا يقول به كما بين في  
 الاصول واما ما ذكره من الاجماع المحال نظر وقوله والاولى الخ  
 لا يمتد بكونه في سياق الامكان لا في نفسه **والجواب** عنده بانه  
 عام بعموم الوصف او قرينة المقام ولذا صح ابدان من المعروفة  
 او وقعه مبتدأ خبره كغيره على وجهي اعتراضه ولو سلم فقتال  
 المشركين مبرر فظلاله قتال المسلمين لا يحل بطلانها وانما  
 لا يفتي ان سبب النزول لا يقتضي حرمة ما فيها اغتفر لظهور  
 فيه واما ان قتال المسلمين لا يحل مطلقا ففتية انه يحل قتال  
 اهل البغي **قوله** الاسلام او ما يليه من العبد الخ كونه الاسلام  
 والظلال طريق توصل الى الله بحاج ظاهر وتفيد المضاف اي صمد  
 المسجد لا يلائم ما يقع من المحذور والبولي وادبهم واولئك  
 معاد واهل الدارين شاعر من ايام مشهور باسمه جارية واشتهر  
 ببيت على حذف المضاف وانقل المضاف فله على جره لان الغالب  
 انه اذا حذف لقوم المضاف المية مقامه والشاهد في قوله ونار على  
 رذائله الجور فانه قد دبره وكل نار وشارا منصوب بحسين ممتد  
 ولو لا ذلك لزم العطف على محمولي جازلين مختلفين ولو لم يقدّم المضاف

سعد

لكانت

لكانت الاية من هذا القبيل وعلى رواية نارا الاولي منصوبا بلا شاهد  
 فيه وتوقفه اصله تنوفا بخاطبا امرأة لامته على كونه مثل قوم ذكركم  
 له يقول لولا لا تظني ان كل رجل منكم رجلا ولا كل منكم رجلا  
 او قد يكفر في ولا يمتد حتى يحترق به **قوله** ولا يحسن عطفه  
 على سبيل الله أي صحت عن سبيل الله وعن المسجد وهو مردود لانه  
 يؤيد في العطف على العاضل الصلة بجنبه اذ قد دبره ان صلا  
 لان المصداق مقتدر بان والفعل وان موصول حرفي وما بعد صلة  
 فاذا عطف على سبيل الله كان من تمة الصلة وكفر معطوف على الصلة  
 نفسه فانه جنبه عن الصلة اذ لا تقبل قوله لو قوله او لا  
 بتمام العطف على الموصول فيه بشرط ان العطف على صلة الموصول  
 وما في جنبه لان الموصول والصلة كشي واحد خصوصا بعد التاويل  
 واما الاستدلال من العطف على الضمير المجزوء بدوت اعادة الحركات  
 فليس بغير لفظا ومعنى ما معنى فلانه لا معنى للكفر بالمسجد الخ  
 الا بكلف واما لفظا فلما في العطف على الضمير المجزوء بالتفصيل بدوه  
 اعاد الجوار من المنع وفيه اختلاف ففيل لا يجوز الا في الضرورة  
 ولما انما قال لك تبع الكوفيتين جواره في السعة وقيل ان  
 الكوفيتين بك تفسك وزيت مجاز والافلا وهذا في التفسير  
 اذ خرج على العطف على سبيل الله وصحة بان الكفر متحد مع الصدة  
 لانه تفسيره فالفضل به كالفعل وادع على التقدمة والتأخير  
 اذ لا يفتي بغيره وقوله وافعل الخ فوجبه لكونه خبرا عن الاربعة  
 وهو مفرد وهو مقرر في العن تية **قوله** مما يتركونه هو  
 الامور الاربعة وهو تفسير للفتنة والمراد بالشرك الكفر والصد  
 عن الاسلام كفركذا المنع للمسلمين عن دخول الحرم للعبادة فانه  
 دل على الكفر ومثله لانه فلا يرد على الاربعة التخصيص من الذين  
 لا وجبه له ولا يحتاج الى التوجيه بانه ذكره ما على سبيل التمثيل  
**قوله** اخبار عن دوام عداوة الكفار الخاد فنع لما يتوهم من  
 ان ودامه المغنابة اذا لم يكن واقعا فكيف جعل غائبا فاشار الى  
 انه عبارة عن الدوام كقول محيي الجلال في ستم الحياطة والتعليل  
 لا يقتضي التحقيق وقوله وحتى التعليل جواب لخرابة فاعلم  
 لذلك ان استطاعوا والتعبير بان لا يستبعد استقامتهم لذلك  
 وان تستعمل لذلك كاستل الذي استعمل في مع الحرم بعدم الوقوع  
 اشارة الى ان ذلك لا يكون الا على سبيل الغرض كما يفرض المحال وهو  
 معنى الاستبعاد وتبقى مجزوم مصارع الانبا وضوء عدم الاهلاك

عصام



في الردة الخ قال الضرير احتجاج الشافعي بقاء على انما الواجب  
 الاعمال مطلقا لما كان للتقييد بقطعه فيمت وملوكا فز فائدة  
 لا بناء على ان جعل شرط في الاصل وعندها انتفاء الشرط ينتفي الشرط  
 لان الشرط الخوي والتفصيل في الشرط هذا المعنى بل غاية التثبت  
 والذم ومتممة وانتفاء السبب او الملتزم لا يوجب انتفاء المسبب بل لا يتم  
 لجواز تعدد الاستباب ولو كان شرطاً بهذا المعنى لم يتصور لاختلاف  
 في القول منهم هو الشرط قال شيخ ابو حنيفة بقوله تعالى ومن يكن  
 بالاحكام فتقسط عمله **والجواب** بانه يحل على القيد على  
 بالمتولين ورد بان ذلك يكون اذا كان القيد في الحكم وانما كانت  
 الحادثة واما في السبب فلا يجوز ان يكون المطلق سبباً للمقتيد  
 وبما هم هنا في الاصول قيل مرة لاختلاف نظر فحين من كل طرف  
 شمر انهم في الزمة قضاء تلك الصلاة عند في حنيفة رحمه الله  
 تعالى خلافاً للشافعي رحمه الله وفيه نظر انتهى **قول** في بطلان ما عليه  
 فان قلت الظاهر ان يقول لظلال عملهم وفوائده بالاشارة  
 قلت لما كانت سقوط الاعمال والعبادات بمعنى عدم الاعتدال  
 بها والثواب علمها بالاحكام ان قوله في المخزعة كان انما في انهم كانوا  
 يتوهمون ان اعمالهم تلك تنفعهم في الدنيا فزال ما توهموه  
 فقامت بقوله نزلت الخ زوا امحاب السيرة والطيرة في قوله لشعار  
 الخ وجهه ظاهر لان المعطوع به لا يترجي في جعل الرحا ايضا عبارة  
 عن الحجة في الطلب في العبادة كما قيل من رجا طلب وشاف هرب  
 والظاهر ان نفي ما بهم من رجوع الثواب على تلك القراءة الواقعة  
 في الشهر الحرام لما عني الله عن غايلتها كما روي ابن سديد الناس انه  
 لما تجلى عن عبد الله بن جحش واصحابه ما كانوا فيه حين نزل  
 القرآن طمغوا في الاصر فقالوا يا رسول الله انطعم ان يكون لنا  
 غزوة ونعطى فيها القبر المجاهد فترك الله فيهم ان الذين امنوا  
 الآية **قول** المستبر بالخوانيم اي للمعتبر المعتد به ذلك والخوانيم  
 بالجمع خاتمة ووقع في الحديث كذلك وكان قياسه لخوانيم  
 لكنه سمع فيه على خلاف القياس كما قالوا في الصيارف الصيارف  
 ونحو النخلة جعله مقسماً في جميع فاعل في نصيبه في كتابه المصنف  
 لابن منصور وقوله في شافعي اخطأ فيه به لما مر في سبيل النزول  
**قول** روي انه الخ المذهب بفتح الميم بوزن اسم المكان ما يذهب  
 به العقل كشيء والتأني للمبني العبد وهذه الصيغة تستعمل للدلالة  
 على الكثرة كما يقال مائة المال الكثير الاسود ثم استعيرت لما

طيني

هو سبب الكثرة كما يقال الولد مجنبه ومجنبه اي يستدعي ذلك وملو  
 المبراد ههنا وقوله فقرا الخ اي في سورة قل يا ايها الكافرون وقوله  
 فشر بها الخ لانهم فهموا من قوله فيهم كما اشهد انما يؤد بان الى الاسم  
 لا انما في انفسهم كما اشهد فشر بها بعضهم اعتقاد اعلى انه يضبط نفسه  
 عما يؤد في البيوت تركها المصرون اجتناباً عما يؤد في البيت والهي  
 العظم النازل من لاسر الى لغيره **قول** والحكمة في نزول هذه الايات  
 بالقدري في فخرهم لانهم الفوها فلو حترمت عليهم ابتداء لربما  
 شق عليهم ذلك **قول** والخبر في الاصل حرة اذا استوفى يعني  
 ان اصله في الخبر الترفك في بيع لثرا العقل خسر حرام قليلة  
 وكثيره طمخ او لم يطبخ وهك المذهب الشافعي وكذا السكر  
 بفخمين من السكر اصل معناه سد الماء كما جسر وملو بحجب الماء  
 ايضا فهو معنى الخسر وما نقله عن ابو حنيفة صحيح الا انه  
 لا يخصصه بما ذكره بل العنب مثله فلا يبيح في التخصيص وحل شربه  
 مخصوص بان لا يصل الحدة السكر ولا يشرب بقصد اللذو  
 والظرب وكيفية الكلام فيه مفروغ عنه في الفروع وقال  
 بعض اهل اللغة لا يبيح خمر الا الماء العنب الذي اذا اعلج منه  
**قول** والمتشبه الخ ايضا الخ كما ان الخمر يحجب الامثال مصدر وفعله  
 ليسر كما فينا ولا تباخذ بنا يا حنيفة يسير اي سهولة او الهينة  
 فيه للسلب لانه يسلب اليك ولغيره ههنا بالقمار مروي عن  
 ابن عباس مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه وهو بيان  
 المراد من الانطعم ان دخلوا فيه لعب الصبيان بالكتاب  
 والجوز والترد والشرط والقرعة في غير الفسحة كما ذكره الجعفي  
 وجميع انواع الحماطرة والرهات والحقيقة فسيما تجعل في رطة  
 معلية لعلامات لبعضها نصيب وبعضها اكثر وليس لبعضها  
 شيء وكل ذلك من الحجز ونحوه ولا تفصيل في شرح  
 الكشف **قول** اسم كبير من حيث انه يؤد كالح الانتكاب عن المأمور  
 يعني به اجتنابه وبخالفته واصل معنى التكب النطح يقال  
 تكب لا يطررك الزحام وما يؤمقون وكانت بعد هذا ما مؤحثة  
 معني ان الاسم ليس في ذاتها بل في ما يؤد فيك اليه ولذا شربها  
 بعد نزول هذه الآية كما مردها رتبة على ما ارضاه من ان  
 هذه الآية لا تدل على تحريمها وقد ذكر كثير بالمشقة في الشبهة  
 وبين منافها من كتب المال في المبدد لصاحب الكرم ومصادقة  
 الفتنان لانها تورث محبة وعشرة **قول** مؤد في الخ يعني بعضهم  
 ذهب الى ان هذه الآية دللت على الحرمة وقوله لما مر يعني من شربهم



بعد نزولها وشواهم من بيان شاف وان المحترم آية لخرى وما ذكر  
مكتبي على النسخين والتفنيح والعقلية ونحو لا نقول بوقته  
تظهر **قوله** فقال يا بلال انما صغفرك لانه الوارد في الحديث انه  
معاذ بن جبل وقيل غيره عن عمار بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن من الصيانة وقوله عن المشفق والمصرف بقا على ما مر في  
سبب التروك وقد مر ما فيه وما يكون هذا سؤالا عن كيفية  
الاتفاق فصار به دفع التكرار مع ما مر من سؤاله لكن هذه  
العبارة للسؤال عن المتفق كالشافعية ولا دلالة لها على الكيفية  
**قوله** العفو يقتضي الجهد الخ يعني ان العفو يقتضي التمثل الذي لا  
مشقة فيه وتقتضيه الجهد بالفتح وهو المشقة ولذلك قال  
للارض المهددة بالتهديد الوطى عفو الذي انشد بسلافي  
الاسود الذي يخاطب زوجته والصحيح ان لا يستأمن خارجة  
الغازي احد حكاك العرب وقد خرج في شعبة ايمان  
عن انما استند متصل عن انما انما طار انما في ابنته الخ  
وجهها قال لها يا بنتي كوني لزوجك امه بكرة لك عتدا ولا تنف  
منه فيمكك ولا تبا علي فتشقي عليه وكوفي كما قلت لامك  
خذ في العفو مني تديمي مودة في ولا تنطق في سورة حمدا عقيب  
فما في رايك الحب في الصدر والقلبي اذ الجماع لم يثبت الحب بذهب  
ومراد به العفو ما تقدم وسورة الغضب شدة وتوحد في القتلى  
البغض والصدد ومعنى البيت من ظاهر **قوله** روي ان رجلا من بني  
صلي الله عليه وسلم لم يخبر حبه ابوداود والبراء وابن ماجة بحبان  
والحاكم بن حديد بن شاه وقوله في بعض المعاني يوافق في رواية  
البراء بن عبيد بن الحارث وفي غيره في بعض المعادن والبيضة مفكر  
كالتيمة على التثنية وقوله في حقه بالحاجة المهمة والذال  
المجته ومعناه رماها ومكن نزهة ان معناه الاستعاط  
لا الذم لم يصيب لانه مذكور في كتب اللغة كالمهنية وقيل  
انه بخار مجته وموالد بالاصابع او بالسبابة او بالاهتمام  
وقوله في تكففت الناس انما يقال الناس مذكور وقيل يطلب  
الكفاف والفظ ظهر محمدا للتأكد وقد مر تحقيقه في ظاهر  
الغيب والمراد يجلس بقعد عن الكتب وهذا المعنى كما يقتضيه  
الكلام لمن لا يصبر بعد كذا له اما الوصير فيجوز وفي الحديث  
خير الصدقة جودا لقل وهذا يختلف باختلاف الناس  
**قوله** انما مثل ما بين ان العفو امتحان من الجهد الخ يعني ان كذا  
صفة مضمرة محذوف انما مبهمة كذا كذا التبيين والمشاراة

تبيين

يتبين كمال الاتفاق لقرها وجميع ما قبله وترك ما ذكره الزمخشري  
من انه يتبين امر الحكم لان خلاف الظاهر المنقل وان اعتد به  
بان ذلك يشاير الى المعيد وغير ذلك مما في شروحه وقوله  
واما واحد العلامة الخ يعني حرف الخطاب فان الكاف المتصلة  
فانما هي الاشارة وقد يخاطب بها المخاطب بالكلام نحو قد كنت الذي  
لمنتفي فيه والوجه ما ذكره المصنف رحمه الله وله وجه اخر وهو  
ان يخاطب به كل من يتلقى الكلام كافي قوله ثم عفونا عنكم  
من بعد ذلك فحينئذ يلزم الافراد من غير تاويل كما في المطول  
وشروح التسهيل **قوله** في الدلائل والاحكام جعل متعلق التثنية  
مقدرا فان كان قوله في الدنيا والاخرة متعلق بيبين وقد جرد  
فيهما الزمخشري ان يتعلق بيبينك ونهنا ومما الظاهر اذ هو  
يتعدى في ولا يصاله والمراد بالتبيين في الدنيا والاخرة  
تبيين امر الدنيا والاخرة وحديث قد التفتك للاهتمام به  
وقوله بغيركم اكثر مما يتفككم ناظر الى قوله انما اكثر من تفهمها  
**قوله** انما قلت ان الذين امنوا الخ لانه جاء بواو ود والشاكي  
والحاكم وصحبه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال  
الرجحان كانوا يظلمون النيام فينزلونهم العشق وياكلون  
اموالهم فاستدعاهم في امرا لتيامي تشديد لظا فوامع الترفع  
بالتيامي ومخالطهم فاعلمهم الله تعالى ان الاستلاح طهر هو  
خير الاشياء وايقظهم في النزول مع تحري الاصلاح كجانه  
وقوله فتشقي ذلك عليهم الخ على التيامي لعدم من يقوم بامرهم  
وقيل على قاري المخالطة لشفقتهم على التيامي وخوفنا ان يلحق  
او لا دهم مثلهم **قوله** حلف على المخالطة الخ تبيين وجه الحق  
وقرب منه ما قبل انما اثبات المخالطة بطريق برهان لا  
الاخ لا يجتنب لها وتفسيره بالمخاطبة بر بظن بالاية المذكورة  
بعد ما شد ارتباط وقوله في الجازية حيث ذكر علم الله في مثله  
فالمراد به المجازاة والا فتو مغاير وقوله لا تضاد واصلاح  
لف ونشر **قوله** اخذ لو شاء الله اعناكم الخ اي لو شاء الله الى  
يوقعكم في المعنت وهي شقة يخشى منها الهلاك والمعنت ان  
ليشرع ترك المخالطة فان قلت مفعول المستقيم في الشرط  
انما يحدث اذا لم يكن تعلقه به عذريا وتعلقه بالاعانة  
عذريا قلت لا يجب بانه كان في لاسم السابقة التكاليفات  
الشاقة فلم يكن ذلك عذريا اذ ذاك وفيه تاويل وفيه الحزين  
والحكيم بما ذكرنا من استهزاء المقام وما يقع له الطائفة لمخض من







الزمان والمكان وتنبيل القياس للمخ لا غير قول ولعلنا سبحانه  
 انما ذكرنا تلك لغيرنا واولا ثلاثا الخ في الكتاب فان قلت  
 ما بال تباين كون حجة بغيرها او ثلاثا مترات قلت كان السؤال  
 عن تلك الحوادث الاولى وقع في احوال متفرقة فلم يؤت  
 بحرف العطف لانه كل واحد من السوالين وقع سؤال متبدا  
 وسالوا عن الحوادث الاخرى في وقت واحد فبحرف الجمع لذلك  
 كانت فليس يجمعون لك بين السوال عن الحوادث والميسر والسوال  
 عن الانفاق والسوال عن كذا وعن كذا وهو مما اشكلنا  
 حتى قال في الانتصاف انه وهم بلا شك لانه يقتضي كما ترى ان  
 يفرق السوال الثاني والثالث بالواو او خامسة دون الاولى  
 اذا الواو انما يربط ما بعد ما قبلها فافترقا ما بالاول  
 لا يربط بالثاني والثالث يربط بما قبله وعلى هذا تكون الاسئلة  
 التي وقعت في وقت واحد اربعة لثلاث خاصة وقد قال  
 انما لا يستلزم في وقت واحد في الثلاثة المختصة وذكرنا  
 لخرى وسألني وقال بعض علماء العصرها صنام مؤلخدة شهيرة  
 على المصروهي انه وقوع الثلاثة المخترة في وقت لا يقتضي تباين  
 الواو وثلاثا اذ يحصل بايراد الواو من الاخر بين السوالين  
 ان يقال والاربعة كانت في وقت واحد وهي لصيغة الثلاثة المخترة  
 والثالث الاول وقبل في دفعه قوله في وقت واحد بالانفا  
 لا بالصفة كما انه اراد وقت واحد من الاول وهو وقت ثالثا  
 وانما خير بان تركيبه على توصيفه فحيلة اضافة خلاف  
 الظاهر كما لا يخفى والظاهر في توجيه كلامه هو انه اراد والثلاثة  
 المخترة في وقت واحد هو وقت ثالث الاول اعني وقت السوال  
 على المخترة والمبني كما هو الواقع على ما ذكره المفسرون فقول  
 في وقت واحد كان عاما بحسب المفهوم لكن اراد به ذلك الفرد  
 الخاص تعويلا على الواقع واعتمادا على ظهور المراد كما هو ادبه  
 في امثاله وان كان صاحب الكشاف لم يعتمد عليه ونصب قرينة  
 واضحة دالة على ان المراد بالوقت الواحد ما ذكرناه بحيث قال  
 كما هم في جمعهم الخ كما لا يخفى ومن السمع انه لا دلالة في كلامه  
 على ان ذلك الوقت الواحد اي وقت الثلاثة المخترة مبين  
 لكل واحد من اوقات الاول حتى لا يمكن حمله على قول واحد  
 بهما ثلاثا للترجيح في الذكر دون الوقت على انه يمكن ان يقال  
 ان في قوله فلذلك ذكرها اي ذكر الثلاثة المخترة بحرف الجمع  
 اشار الى ما ذكره لان ذكر اولها اشترط فيها الجمع بينه وبين ما عطف

ذكرها  
 عبد الغني  
 بسند

هو عليه

هو عليه يقتضي وحدة وقتها والالكانا سؤاليين متبداين كما  
 لا يخفى **قوله** هذا الذي يحاه هذا القائل صاحب من قول  
 العلامة في شرح الكشاف يعني يسألونك ماذا ينبغي ان يكون  
 عن السكتا في يسألونك عن المحيض والثلاثة المخترة التي فيها  
 الواو جمعت مع الاخرى من التفرقة الواو وهو قوله يسألونك عن  
 المخترة والميسر وقد فرقت بين الثلاثة وجمعت بين الاربعة  
 فلذلك يجمعون لك بين السوال عن المخترة والميسر ولم  
 يرفض الشارح الخبير وشاكا الى ان السوال عليه باق له  
 يندفع سماعا علم انه لا اعتبار على كلام الكشاف لانه سأل عن  
 العطف ثلاثا مترات والعطف اذا ثلث بين الجمل يقتضي اربع  
 جمل ضرورة وقد عدها اربعاً فكيف يقال انه وهم وانما  
 كلام المصروهي انه فانه منجم باتحاد الوقت في ثلاثة فورد  
 السوال عليه فلهذا لم يرا ان العطف الاول عطفاً على ثالثة  
 الثلاثة بل عطف مجموع الاسئلة المتجدة الوقت على  
 الاسئلة المختلفة فتم عطف العطف على العطف او يقال  
 انه لاحظ ان السوال عن الانفاق قد تقدم فلم يبعد معاً ولا  
 اول وما ذكره هو لا تكلف لا طائل تحته ولذا لم يلتفت الى هذا  
 السوال المدقق في الكشف مع تشييع صاحب الانتصاف فتأمل  
 بشران وجه العطف والتركة ما في الانتصاف ومواناة اول  
 المعطوفات عين الاول في المجردة لكنه اولا الجيب بالمعرف  
 الامة وان كان السوال عنه المنفق شرا عبيد كذا ذكر للسؤال  
 عنه صريحاً وهو العطف الفاضل عن حكمته فتعين عطفه  
 ليترابط بالاول والسوال عن التباين لما كان له مناسب  
 هو النفقة باعتبار انهم اذا طوطوا نفقوا عليهم عطفه  
 على ما قبله ولما كانوا اعتروا عطفه على التباين فاسب  
 ذكر اعترال الكاين لانها لا توجب بالاعتراف فلذا عطفه  
 لا ارتباطاً بما قبله واذا نظرت الى الاسئلة الاول وجدت  
 بينها كمال المناسبة اذ السوال عند النفقة والقتال  
 والخير فذكرت مسئلة متعاطفة وهذا من بدائع البيان فان  
 قيل الوجه الذي ذكره المصرباً للكشاف ما وجهه اذ ينبغي فيه  
 اجتماع الجمل في الوقوع مع وجود الكاين سواء كانت في وقت واحد  
 ام لا مع ان الواو العاطفة لا تقيد المعية وكون اتحاد الوقت  
 يقتضي العطف وعدمه يقتضي تركه لم يقل به لحكم من اصل المعاني

نك



فتبين للشراد انه لما كان كل منهما سؤالا مستندا من غير تعليل ولا كثر  
ولا متفقا ونزعا مستندا لم يقصد المجتهد بل اخبر عن كل على حد  
بل يجوز ان يكون الاختلاف عن هذا قبل وقوع الاختلاف  
السؤال ان الاختلاف في وقت في وقت واحد عرفا كشيء  
كذا او يوقن كذا مثالا فمقتضى الجمع ما هو عند عولائهم ولا يفي  
من جوع ولا من شدة من تحقيق على وجه آخر ولعله ينبغي ان  
يقول في فراقه لا قبل المنة وقوله اشعار بان العلة اي  
علة المنع منه انه مؤذي ملوث ينفر عنه الطبع **قوله**  
تاكيد الحكم ببيان لغايات لا غايات الاعلن ان المظالم في  
مذهب المذاهب رجع الله فاما افاد ببيان غايات لم فعل متا قبله  
صحة عطفه لانه ليس بجزء التاكيد وما قيل من ان التاكيد  
لا يقطع وان الغاية معلومة متا قبله وهم وفكر وا  
التطهر بالفضل لانه معنى شدي مناسبا لصيغة التطهر  
التي هي من باب الغنة ولانه لو كان بمعنى انقطاع الحيز لكان مع ما  
قوله فاقبل ان لا قرينة علمية لاحتمال انه عند الفرج فقط  
كاذب البقية الا وراعي جهة الله ليس بشيء فدل لانه علمه مرعا  
واضح فان قلنا اذا كانت النظرية كذلك في ذلك مرعا  
فلم جعل دلالة اذا تطهرت التزائم قلنا لانه لما اقتضى اخبر  
جواز الاتيان عن الغسل وهو مدلوله لزمه ان يمنع قبله  
فيكون الغسل حينئذ غايه وانما قال جواز الاتيان مع انه ما  
به لانه لا متردد المنع للاباحة كما تقدم في الامور  
وقال ابو حنيفة في لانه رأى قوة التخفيف نكاحا على توقف العمل على  
انقطاع الحيز والتشدد على الغسل وكلامه استواء ترجيح العمل  
به ولا يمكن ذلك في حالة واحدة فعل بها باعتبارها حالين  
فحل قوة التخفيف على ما اذا انقطع لاكثر مدة الحيز وقراءة  
التشدد على الانقطاع في اقل منها فلا يخلو المباشرة الابا غتال  
او ما هو في حكمه من مضى وقت صلاة وانما في جهات تعالي  
جمع بينهما بان جعل لصداها غايات كاملة والاخرى ناقصة  
وادلة الفرق بين في كتب الفقه والماتى بالفتح محل الاتيان  
وهو القبل وقوله قال لا تيان في غير الماتى يعني التبر اشارة  
الى ان الاية تدل على حرمة المواظبة بحكام الاذي **قوله** مواضع  
خبرت لكم اني اني انه بتقديم مصان لو اطلق الحال على المحل وحل  
المشبه جعل المشبه في زيدا سدم اشار الى ان هذا التشبيه مخرج

على

على تشبيه النطف الملقاة في الرحم من باليد وراذلا اعتبار ذلك  
لانه يكون هذا المحسن ففتل ان هذا الاستعارة بالكناية لانه  
جعل التنا محارث دلالة على ان النطف يدور على ما اشار اليه في  
بقوله تشبها لما يلي المحل كما نقول ان هذا الموضع لمقتضى الجمع  
وقيل ان تشبها محارث على قانون البلاغة الا ان يقال اننا لو كن  
حرفا لنظفكر ليكون المشبه معرعا والمشبه به ممكنا  
ولو قيل بان الحرف يدل على المبداء دلالة قوية تجعله في  
حكم الملقح كما جرح بالية من جعله استعارة ممكنة لكان هذا  
قبيحا من الممكنة لا بد كقوية الظرفان وهو عريف وقال  
لغير المتأخرين ان هذا التشبيه مترتب على تشبيه اخر من ذلك  
وهو تشبيه النطف باليد لترتب اللزوم على الملزوم ولا يبعد  
ان يسمى تشبها على سبيل الكناية والقوم قد غفلوا عن هذا  
النوع من التشبها والتقدير وما لذل المجتهد ما يزرع **قوله** وهو  
كالبحر ان لقوله فانما هو المحل يعني انه علم من الجملة لتفسير ما وقع  
به من قول فانما هو من حيث امر كماله وهو موضع الحرف  
اعني القبل وزالت الشبهة التي نزلت بها لو كانت من ان اخبر من  
فقتا الشهوة وهو يحصل بكلا الفرعين وظهور ان الغرض هو النسل  
الذي هو رجع بمنزلة ريع الزرع وقوله من اي جهة شئتم تفسير  
لا في وهي شرطية تدل على جوابها ما قبله وهي ظرف مكان  
لخرجت عن الظرفية لتعظيم الاحوال وما ذكره عن كبره وخرج  
في الصعود **تنبيه** اني تاتي بشرطها واستفهاما بمنزلة مكي  
ظرف زمان وهو معنى كيف ومن أين والوجوه هنا كلها جاذبة  
عن ذلك هنا وهي لتعظيم الاحوال والسؤال عن امره جهاد  
وهي في محل نصب على الظرفية قال ابو حنيفة هذا لا يقع  
ولا يقع كونها شرطية معني لانها حينئذ ظرف مكان فتبين  
اباحة الاتيان في غير القبل لانها لا يعمل فيها ما قبلها  
لصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولا انها  
بالجواب ما بعد ها كجوابي لك هذا وهذا مقتضى لما قبلها  
فهي مشككة على كل حال والظاهر انها شرطية كجوابها مقدر  
اي اني شئتم فانوه نزل فيها مجموع الاحوال بمنزلة الظروف  
الكاشفة بتقدير في فقامت **اقول** ما ذكره المفسرون  
من الوجوه الثلاثة صحيح وما اوردوه عليها الوجهان لاحكام الله  
وطهارة وارادوا غير مندفع ليشن بوارده وان سلمه غير اما الشرطية  
فانه جوابها لما تقدم عليها وقد رجع اجواب يدل على كونه  
وما اوهمة من جواب في غير القبل بآية قول كثر في الاشكال



واما الاستغناء فلانه لما خرم عن حقيقته كازعمال فافله فيه  
 نحو كان ما اذا كان صريح به الخفاء واهل المعاني **قوله** وقد منوا  
 لا تفكر في المؤمنين بالمكاسات لان المطلق ينصرف اليه ولا يسه  
 يعلم من تخصيصهم بالبشارة فان قلت **قوله** انصرف المطلق الى الكامل  
 قيل انه قول للحنفية في الاصول واما الشافعية فقالوا انصرف  
 الى الاقل وهل هو حقيقة او مجاز فيه كلام في جواهر المختصر **قوله**  
 ما ذكره الشافعية في مقام الاستدلال اخذ بالاحوط فلا يثبت  
 ارادة غيره بغيره في المقام كالمكح هنا قال الغزير وهذه  
 الاوامر كلها في حيز قل لظهوره وان قد منوا والقوا عطفت على  
 الامر قبلها واما وبشر المؤمنين فليترك كذلك بل هو عطفت على  
 قوله قل هو اذكي وفيه تحريض على امثال ما سبقه من الاوامر  
 كلها والنواهي وقوله ولا تجعلوا الخ عطفت على تلك الاوامر وعلى  
 مقدمي امثالوا ولا تجعلوا ولا يترك عليه ان بشر لا يصح جوابا  
 للسؤال فكيف عطفت على قل لانه اشار الى دفعه بجعله تحريضا  
 لهم كما لا يخفى وكونها في الصدق يرضى الله عنه اخرجية است  
 جبر وما بعده قال السوطي لم افق عليه وامر مسطح سياتي  
 بسطر في قصة الافك والحزن بينه وبين الصهر واقارب الزوجة  
**قوله** العرضة ففعله بمعنى مفعول كعرفة بمعنى مفعول فاما  
 ان يكون بمعنى معرضة ورك ذلك وقدا مه فيكون بمعنى المجرز  
 والمنا من عرض العود على الانا والمعنى لا تفعلوا ذلك اي فعلها  
 مانعا فلا يمان بمعنى المخلف عليه لانها تنهى عنها كما في الحديث  
 واما بمعنى معرضا لامر من التعريض ببيع فالمعنى لا تبذلوا ذلك  
 بكثرة الخلف به واليمين على حقيقته وجعل اللام صلة عرضة  
 وجوز الزمخشري تعلقه بالفعل والمصدر منه الله تركه ففعل لا وجه  
 لتركه ولعل وجهه ان جعل يتعدى لمفعولين بنفسه وقد  
 يتعدى لواحد بنفسه وللشافعي باللام نحو جعلت المال لزيد  
 واما تعدية الثالث به فلا بعد وقيل ان وجه الافتقار انه  
 يظهر من المذكور بطريق الاولي وفيه ما فيه وقوله عطفت ببيان  
 لما اي للامان وقيل انه نكح والمعنى لا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم  
 التي هي البر والتقوى الخ وان قال الفعل مع فعلها ما قلته بمصداق  
 معرف كما صرحوا به فالقول بانه يلزم ابد الالكثرة من المعرفة وهو  
 وقوله ويجوز ان يكون للتعليل اي بتقدير اللام تعليل العرضة  
 والخلف في تقديره ففعل ارادة ان تبروا وقيل كراهة ان تبروا  
 وقيل لترك ان تبروا وقيل ليلا تبروا ولا يمانكم متعلق بالفعل  
 حيث لا يتعلق حرفا جازم بمعنى متعلق **قوله** وان تبروا

سيوطي

خطيب

خطيب

الذي

التي الخ ائتم طلب الفعل لا للفعل عن الفعل والمعنى انما هم عن ذلك  
 ارادة اله معنى ان تبروا وتصدقوا لا ارادة بيان المعنى المحنى  
 للفعل والمعنى لا لاحتياجا اليه في حذوف اللام لكونه قريبا  
 مطروحا مع ان وان وبالجمله فالنهي مطلق وعلى الاول المعنى  
 مسمى ويحتمل ان يكون التعليل للنهي الذي هو طلب التزك  
 ولا المنهي الذي هو الفعل اعني الفعل بل المطلوب الذي هو  
 ترك الفعل والكت عنه ان تركوا الفعل لكي يتبروا وهكذا اكل  
 فيد بعد النهي يحتمل لامور الثلاثة وكذا بعد الامر فاما  
 واعترض عليه بان لا ولي ان يقول طلب تركه لان الارادة  
 تستلزم المراد عند اهل السنة والنهي عام للبر والفاجر  
 والمصروحة الله غير كلام الزمخشري وهو مبني على مذهب  
 ولك ان تقول الارادة هنا بمعنى الطلب لانه معناه  
 المعنوي او ارادته منهم ذلك بشرط ان يتشبهوا ولا يمان  
 يقال المراد بالارادة ارادة المخاطبين وقد فترت عائشة  
 رضي الله عنها الطرقة بانها كلما اكرهته ذكره وقوله فلا  
 تجعلوا عرضة لآوائهم **قوله** اللغو والشاوط الذي لا يعتد به الخ  
 كون هذا معنى اللغو في الغنى من روائع الخلاف في المراد بها في اليمين  
 فعند الشافعي لغو اليمين ما سبق له اللسان وما في حكمه ولان  
 مؤاخذه فيه لا يعقوبة ولا كفارة وقوله كقول العرب  
 الخ مثال لما قيل ومنه يعلم ان المراد بكونه جاهلا انه لا يقصد  
 معناه وقوله كقول دلتل لقوله ما لا عقدة له الخ وليس متعلقا  
 بالتاكيد **قوله** يولخذكم بها كسبت قلوبكم قال الكرماني اي عزمت  
 عليه اذ كسب القلب عزيمته ونيتته وفيه دليل على ان الجهور من  
 ان افعال القلوب اذا استقرت يولخذ بها وقوله صلى الله عليه  
 ان الله يحب من اقامت يمينه ما حلف به انفسها ما لم يتكلموا او يعلوا  
 محمول على ما اذا لم يتنقروا انه لا يمكن الانفكاك عنه وفيه نظر  
**قوله** وقال ابو حنيفة رحمه الله الخ في الهداية الايمان على ثلاثة  
 اضرب يمين العنوس واليمين المنعقدة ويمين لغو فالعنوس هو الحلف  
 على امر ما من متعهد الكذب فيه فذلك لليمين كما شرفها صاحبها  
 ولا كفارة فيها الا الموقنة وقال الشافعي فيها الكفارة والمنعقدة  
 ما يخلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله واذلحت  
 فيها لزمنة الكفارة لقوله تعالى ولكن يولخذكم بما عقدتم  
 الايمان ويمين اللغو ان يخلف على امر ما من وهو يظن انه  
 كما قال والامر بخلافه فذلك اليمين نرجوان لا يولخذ الله  
 صاحبها انتهى يعني ولا كفارة فيها ايضا وهذا مما يحمله كتب اللغة



وقوله تدبيرا للتوبة اي بذكره وامتهله لاجل ان يتوب الله عليه  
 والعاصي المستر استدراجا له **قوله** اي يجعلون على ان لا يجزوا  
 بحاجتهم الى الامن والالتزام في القسم لكنه خسر بقسمه مخصوص  
 والقسم ايضا يتعدى الى البا او يعلى كما قسم بالله على كذا فنقل الطيبي  
 ان هذا الفعل يتعدى كيمت وعلى وقال الخريزاني الوجه في  
 الجاري في جميع الوارد ونقل ابو القاسم عن بعضهم من اهل اللغة  
 تعدى به بمن وقيل بها بمعنى على وقيل بمعنى في وقيل في ايدى ومن  
 منع ذلك ضمنه معنى متباعد وممنوع او جعله ظرفا مستقرا  
 اي استغفر لهم من سائرهم ترقبوا ان يبعثوا وقوله فاعل الطرف  
 هو مذهب الخفش حيث جوزه على ان لم يتعد وغيره يمنه  
 وقوله اضيف الى الطرف على الاستماع اليه با جعل مفعولا به ونقل عن  
 بعضهم ان الاضافة بمعنى في فلا تتبع على القول بها وهو مذهب  
 كوفي **قوله** يؤتى فان فاء واو الالف هما للتعقيب والاية مع الشافعي  
 رجة الله بصريحه وقوله سمع يقتضيان التلطف بالطلاق وانه لا  
 يقع بنفسه مضي المدة اذ عزم الطلاق لا يتبع عادة وان كان اهل  
 التتبع يوزون ذلك بغير الامتداد وهم لما اشاروا فها كذا ذلك قولها  
 بان الفاء للتفصيل لا للتعقيب لانه يقع عقيب الاجمال ذكرنا وتقدرا  
 وانما هو لا يخلو من دندنة شمع ووسوسة يعلمها فعمل كانه يسمعها  
 ولا يخفى انه كل مخالف للظاهر وامتناع في الكشف ايضا بانه مروي  
 عن كثير من الصحابة لا ينفك من الامتناع وقوله سمع لطلافتهم اشارة  
 وما يقرض في نسخة نوحي في قصد وقوله سمع لطلافتهم اشارة  
 الى انه مؤيد لمذهبهم كما قد متنا **قوله** الاثلاث اربعة اشهر فما  
 دونها الاثلاث فما فوقها اي فيمكنا وزها من ان زيادة على الاربعة  
 للائق من الحنفية على ان لعل المدة اربعة اشهر مريض شرط الزيادة  
 عند الشافعي رحمه الله وقوله باحد الامر من اي النسخ او الظلتي  
**قوله** يريد المدخول من الخ لانه لا عدة على غير المدخول بها وعدة  
 غيره ولا قد اكل او صغرا او كثر بوضع الحمل والاشهر تركه فزيد الحريه  
 ولا بد منها ذعدة الامة قرآن لانه سينتبه عليه وهل هو عام مخصوص  
 او مطلق مقتيد ذهب في الكشاف الى الثاني فقلت انه نفى لمبا عليه الحكم  
 من ان يلج المعرفة بالام عام مستغرق لجميع الافراد وذهب الى انه  
 لا عموم فيه ولا خصوص بل هو موصوف بمجرى الجموع والخصنية معني  
 قائم في الكل والبعض والتعيين دائر مع الدليل والعجب انه كثيرا ما  
 يقول في المطلق اطلق لتناول جميع الافراد وفي مثل العالمين انه  
 جمع لتناول كل ما سمي به وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه  
 تكرر ظلم الجميع العالمين على معنى انه لا يريد ستميا من الظلم لاحد من

خلقه

قوله

ع

خلقه والاقرب ان يقال هو عام تحفي مقته المذكورات يعني  
 ان في كلامه تماثل وتماثل وتماثل يعني الامتناع فالت  
 الخبر بظاهر ان المتنازع الواقع خبرا في معنى الامتناع  
 فيبقى الا ان الخبر المبني كما يتقدم من القول او بدونه كما انقضاء  
 هو واراد عسائر الواقع موقع بالامتناع لئلا ينفك بتمامها من  
 غير محذور وان الزيادة في اشارة الى نفي قوله اصل  
 الكلام ولست بصر المطلقات ثم ذكر ان وجه هذا الجواز  
 تشبيهه بما هو مطلوب الوقوع بما هو المحقق الوقوع في الماضي  
 كما في رحمة الله او المستقبل او الحال كما في هذا المثال  
 وهو انما ظهر ان قوله وكان الحرام والعتوب فكانت  
 بمثلها البتة فتوحي خبر عن وجود ذلك منتهى في الحال  
 او الاستقبال وفيه نظر اذ لا تسامح بالنظر لنفس الامتناع  
 مع انه ان كان بالنسبة الى الضمان فانه امر فرضي  
 بتدريسي وقوله وبناؤه الى الامتناع لا تكرار الامتناع واما  
 لانك لما ذكرت المبتدأ اشترت الشاع بان هناك  
 حكما عليه فاذا ذكرت ما كان واقع عنده من ان يذكر الحكم  
 ابتداء وتقدمت في ذلك في شرح المفتاح انتم ببيان  
 وقوله وكان مخاطب الظاهر انه على زينة الفاعل واما  
 ان كان على زينة المفعول فتذكر ان مخاطب به في الحقيقة  
 الحكم فان كان النكاح يتناول الشخص او الفريق ونحوها  
 فلا يبعد ما قيل لظاهر مخاطبة الاستدراج الى قوله  
 الزمخشري فكانت امتثل الامتناع التبريق فهو خبر عنه  
 موجود او الامة اعني الى اعتبار هذا انه لو كان خبر الزم  
 تخلف اخباره تعالى فيمكن خالف ذلك فعمل على ما ذكرنا  
 وجه تبليغ معروف مشكك في كلام العرب ومنهم من قال  
 انه خير بمعنى انه هو الم شروع الذي تقع عليه النكاح اذ  
 امتثل فتوهم مقتدي معنى فلا تترك تخلف خبره تعالى وهكذا  
 كمالا ورواه ولا حاجة الى تأويله وليس التخصيص اقرب  
 من التأويل المذكور فذكرنا ذلك لانه لا نفس هنا وعدم ذكرها  
 فليس ونعت البيان لنكتة ذكرنا لانفس هنا وعدم ذكرها  
 في الامتناع لان في الامتناع يحصل لفت المفاارقة وحرمة  
 القربان لا يتحقق له صرح يحتاج الى تأكيد تذكر النفس  
 كما هو المأمور في ذكرها والطوح المتيل الى الشيء ومنازعة  
 النفس **قوله** نصيب على الظرف او المفعول به لا يترجم بمعنى  
 انتظار يتعدى لمفعول واحد فان كان هذا الظرف فالتنول

عصا

سعد



مقدر تقديره بنفسها ايضا فلذا لم يثبت له لينة تيد لعلية  
 ما ذكرنا وتزير الازواج او التزوير او هو المفعول  
 بتقدير مضاف اي معنى ثلاثة قرة **قوله** قد قرؤ جميع قرة  
 لم يفتح الفاف وضمها واصل اللغة على ان القرة ترك  
 بين الظاهر والخفي وورد ذلك في الاستعمال  
 والحديث معروغ عنه وكلام الزمخشري مشعر بانهم  
 اختلفوا في معناه ووضعوه وتفقوا في الكثرة بان الخلاف  
 انما هو في الاكثر والراجح وما المراد به في هذه الآية  
 والله اشارة الى المص رحمه الله بقوله وهو يطلق الخفي اي  
 يستعمل لينة والاف الظاهر على الخفي والثبتة بهذا الحديث  
 وهو صحيح لخرجة ابوداود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها  
 وهو صريح في اعادة الخفي لان ترك الصلاة فيه شئ  
 اثبت استعمله في الظاهر ايضا لكن لانه مطلقا بل اذا عقب  
 حينما يقول الاعشى من قصيدته يمدح بها هذفة اولها  
 اجيتك ثيام تركت يدايكا وكانت فتولا لمرجال كذلك  
 حتى اتى الى قوله في ممدحه  
 ولم يسم في القلياد سعيك ملجدا ولا فوايا في الجحيم ثايكا  
 وفي كل عام انت طاسم رحله تشد لا قضاها عزم عزايا  
 مورثه مالا وفي المجد رفعة لما ضاع فيها من قرة وشايا  
 يعني ان العزم وشغله عن قرة شايه في الاظهار اذ لا وطى في الخفي  
 فهو مستعمل كما في قوله  
 قوم اذ كاربوا شدا ما زوم دون النساء ولو بانث باظهار  
 واما تاويل الزمخشري له بانه مجاز عن العدة لتصير كتابية  
 عن حلول المدة او تيرادها الوقت فانه يريد بمعناه كقوله  
 قرأ الثريا ان يكون لها قطر وفعل اصل معناه الوقت  
 فلذا يستعمل الخفي والظاهر فلا يخفى بعدة ولذا لم يكتفت  
 بالمرحمة الله **قوله** مواصلة الانتقال من الظاهر الى  
 الخفي الخ وهذا استدلال بالمعقول في جواب استدلال  
 الخفية به حيث قالوا لان الخفي هو الذات على براءة الرحم  
 لا الخفي لكنه قيل انه مكافئة وقوله ولا الخفي بمر رفعه  
 عطفا على هو ففصله عطفا على اسمك وهذا الاشارة في قوله  
 فتبما مضى طهرت من خفيته لئلا يفسد الا نشأت ايضا  
 وهو لحد قولي الشافعي رحمه الله قال في المنهاج وهو يجب  
 طهر من لم يخص قرة لانه بناء على ان القرة انتقال

سعدى

من طهر الخفي **قوله** تعالى فظلمت من بعدت من الخ فاللام هنا  
 للتوفيت كما في قوله اقتر الصلاة لذ لو كالتنس والمعنى  
 فظلمت من وقت عدت فبطل منه ان المراد من العدة  
 الظاهر لا الخفي اذ الطلاق انما يشترع فيه والطلاق في الخفي  
 منهي عنه وهم اجابوا عنه بان المراد فظلمت من مستقبلات  
 لعدته كما يقال لعتية لثلاث من الشهر اي مستقبلات  
 منه وقيل انه لانية في المتك بل تقوية لانه انما يقال  
 ذلك حيث يتصل الفعل باول الثلاث واذا اتصل بالتطبيق  
 باول العدة كان بنية الظاهر الذي وقع فيه التطبيق  
 محسوبا من العدة وفيه المطلوب واما الاستتقال  
 لا على وجه الانتقال بل مع تحلل الفعل فليس مدلول اللفظ  
 ولا مشهور الاستتقال ورد بانه كلام مختلف لانه وجود التبعية  
 بما لا دلالة عالية ولو سلم فانقضاء الضرورة وفيه تأمل  
**قوله** واما قوله صلى الله عليه وسلم انما يخرج ابوداود والترمذي  
 وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها واثار الخفي الحديث  
 معار من فلنسا قضا فترجع الى غيره من الادلة وقوله فتلك  
 العدة الى الاشارة الى الظاهر وجب العدة لا لمعدارها اذ لم  
 يكن الاظهار ان واثار بقوله رواه الشيخان الى انه معين فيه  
 فيجوز الظاهر وروايت اقوى مما قبله وفيها من هذا الحديث  
 لان الكلام في العدة التي تعقب الطلاق لا في العدة التي يقع فيها  
 الطلاق وحديث الشيخين في الثاني ولا نزاع في ان سنة  
 الطلاق ان يكون في طهر لاجتماع فيه ودلالة الحديث على  
 مدعاه متنوعة وقوله الحديث كلام في شرح البخاري فليظن  
**قوله** وكانه القياس الخ لانها ثلاثة وهي اقرا لا قرة وقيل  
 في وجه اختياره انه جمع قرة بالفتح وجمعه على فعال شاذ  
 ونسبه نظره وكان مراده ان القرة في جميع الطلاقات كثيرة  
 والثلاثة التي لكل فرد تضاف اليها على معنى التبعيضية  
 عند مرة اثبتها وقت دمقر لئلا مثله في معدودات ومعلومات  
 والزمخشري اخشا لانه من وضع القلة موضع الكثرة لان اقرا  
 اقل من قرة في الاستعمال في غير لئلا معدوم وجمع القلة  
 اذا عدم استعمال جمع الكثرة لئلا ككفه كما تقدم في النحو وكان  
 المص رحمه الله لم يترك قلة استعماله لان اشياءها مشكل  
 وقالت الترمذي في الدرة المعنى لتزير بكل واحدة من  
 المطلقات ثلاثة اقرا فلما استند الى جماعتهم اتى بلفظ  
 قرة على الكثرة المزاودة والمعنى المملوح انتهى وهو مراد المص رحمه الله

سعدى

سعدى



والنساء والاطباء وما يجوز بالمصداق منها اقرب بالمشية لكل امرأة  
 والنظر الى الجنس قد وكثيره فقتل انه بعينه لملاحظة الافراد  
 فيه لا الجنس اذ ملاحظة الجميع كايها ثلاثه فتأمل  
**قول** من الولد والخصم في الكشاف او الخصم لا يمتنع  
 لا يمتنع ان وكلام المصداق باعتبار الاجتماع فعدم الحمل فتأمل  
**قلت** تقدم ان المراد بالملقات ذوات الاقارب فكيف  
 يكون الولد في ارحامهم **قلت** اذا كثر الولد  
 وانكرت الحمل واستقطنته من ذواته لا فساد فقتل الضمير  
 على هذا راجع الى مطلق المطلقات المذكورة في ضمن المعينة  
 وقيل الظاهر الاول اذ ليس الخصم في الرحم وانما ينصب  
 من اعتقاده لخصم فتأمل **قول** وفيه دليل على ان ما لا يعلم  
 الامتنع من قبله في غير ذلك ووجه الدلالة ما قال  
 الخصم من انه جعله كالامانة عندها والمؤمن مصدق  
 فتمت اعطى بنزك الكتمان ذلك على ان القول قولها وذلك  
 على انها اذا قالت انما لا يضر لا يحل الزوج وجعلها اذ ان علق  
 الطلاق به فقالت جعت طلق وكذا لو علق به شيئا اخر  
 كعتق ولغيره المراد ان تعيد النفقة حتى يحل من غير المؤمنين  
 بل العقد لعظم ذلك بحيث بعيد عدم الاقتداء عليه من  
 الامتثال فانه **قلت** بل المراد التقييد اذا كثرت غير ما يطهر  
 بالفرع واقضا المطلقة الكافرة وقد لا يجب عليها العدة  
 كما ذكره الفقهاء **قلت** عدم الخطاب لا يضر فلا هنا ما تبين  
 في الاصول وكون العدة للكفار في بعض الصور يكفي لمنع التقييد  
**قول** ما يجوز ارجاع المطلقات الى هذا بيان المراد سواء كانت  
 جمعا او لا فقولنا فالضمير الى المراد الامة التي يتيقن لوها لاقوله  
 الطلاق مرتين ان وعود الضمير الى خاص في ضمن العام او مقتيد  
 في ضمن المطلق واقع في القرآن وغيره وهو كعاد الطاهر  
 ليخصر فقتل الضمير عايد الى المطلق بتقدير مضاف اي بعبارة  
 رجعتا من والعبارة اما جمع والتاسيس على خلاف القياس او مصداق  
 بمعنى التبعيل وهو النكاح **قول** وافعل هنا بمعنى الفاعل لا  
 الرد والرجعة للزوج والحق للمرأة فيه **قول** وهو باق على اصله  
 والمراد بعبولتهن الحق بالرجعة منهن بالابا وان جعلت البيا  
 الملايسة فالمعنى انهم لحق حال تلبسهم بالرجعة منهن وذلك  
 ان تلبسهم ازاوتها وتلبسهم اياها وقد يقال ان ابا  
 المرأة سمي رجعة للتلبس او المشاكلة او من باب الصيغ

ليبي

آخر

لص من الشقاق قالت الخديرة ليس بذلك وفتل المراد العبولة  
 لحق بالرجعة منهم بالطارفة كمد البصر اطيع منه وطبعا  
 وقوله في زمان الترتيب الجار والمجذور متعلق باحق وان  
 علق بالردة فالاشارة للشكاح كما قاله ابو البقاء **قول** ولتس  
 المراد الى لانه لو اخرجها للمصرا صحت الرجعة بالافتاق  
 ووجهه الخديرة من نفى الاحقية انه لم يرد في الاصطلاح  
 وهو ظاهر وقوله في الوجوب الى يعني ان المثلثة في مجرد  
 الوجوب لا في جنس الحقوق كما بينت ادر من المثلثة وقت صحت  
 بعضهم الجنس بالجنس بالحاء المهملة والياء الموحدة وقالت  
 اي لهن حقوق وقت الحبس والمنع وكانه سقط من بيخته  
 لا وفتر الرجعة بالعصا والزيادة والشرف لالة الرجعة  
 الزينة والمثيرة المعتبر فيها الصعود والشاريع الى بعض الحقوق  
 وقوام وحراس جميع قاسم وخارس والزواج يصح فيه كذا الزا  
 وفهمها والعز من القوي القادر وفسم وما بعده بما ذكره لا النظام  
**قول** اي التطلق الرجعي اثباتا الى جعل الطلاق بمعنى التطلق  
 لانه مصدر طلق المرأة بالتخفيف واسم مصدره التطلق  
 كالسلام بمعنى التسليم وهو المراد طقا بكنه بالمشي وحمله  
 على الرجعي بجعل التعريف للعمد المراد لول علمه بقوله ويعولته  
 الحق ببردتهن وحينئذ فالتشية على ظاهرها وتفتيت فاساك  
 الى واقع لا ذكرى واسية بالحدس وهو ما لخرجه وان في حاتم  
 والنداء رطني **قول** وقتل معناه الى في الكشاف اي التطلق  
 الشرعي بطلنية بعد قطعية على التفرقة دون الجمع والارسال  
 دفعة واحدة ولم يرد بالمرتين التثنية ولكن التكرير  
 كقولنا **قول** ارجع البصر كرتين ولتسك وسعد نيك وهو  
 من هب الى خشفة رحمة الله والجمع بين المطلقتين والثلاث  
 سبعة واستدل عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله لا بين  
 غير رضى الله عنهما اثنا عشرة ان تستقبل الطهر استقبالا  
 فطلقها لكل فرد فطلقة قال الخديرة الظاهر ان هذا  
 من دلل المثنى الذي قصد به التكرير لان معنى قولنا واحد  
 بعد واحد عدم الاجتماع في الوجود فاقبل ليرد انه حمل  
 على التكرير فاذ ذلك بل اذا ان المعنى مرة بعد اخرى  
 وان لا ينافي الترتيب والاجتماع اذ لا يرد في التكرير مثلا  
 ان الاحكامات لا يجتمعن ولكن لما كان الارشاد مدعيا  
 تعين ان يحمل على التفرقة ليس على ما ينبغي ولتس شعري اذ لم

منه



يكون في الاستدلال على التقريب كنهيت يكون تعليلها كهيئة  
المطلوب واما الحديث فاما ان كان على ان جمع الظلقتين  
او الطلقات في طهر واحد ليس بمتعدي واما ان كان بدعة فلا  
ليشوت الواسطة وقت حال من الحديث ان ما مر في قوله  
تعالى فظلموهما بعد ان آمنوا بالحق الا المغيثون فظلموهما  
التي هي الحيف لا يثبت كون الطلاق قبل العدة ليكون في الطهر  
وذلك انه امر باستقبال الطهر ولو كان معني الاستقبال  
ما ذكرتم لزم كون الطلاق في الحيز **قوله** **قوله** **قوله**  
كان بطرق واذكركم الحساب لنظر الاولي كنهيت لئلا تكون  
الحديث التقريب ليس من مجرد التشبيه بل التشبيه دالة  
على التكرير والتفريق لئلا يكون المعنى المحصور وهو سرعان  
لانما يدل على ذلك لغة واستعمالا قال الامام الحجة في  
الاحكام **قوله** الطلاق مرتان فيقتضي التفريق لا محالة  
لانه لو طلق المثنى معاً لا يقع طلقاً مرتين حتى يفارق  
الدفع فحينئذ تطلق عليه انتهى وهو مراد المذقق في الكشف  
يعني لئلا يكون التكرير يفيد ذلك بل محصور هذه المادة  
ولو لم يكن من الصيغة لكانت كذلك يفيد وليس كذلك فلا  
تدفع في كلامه وليس فيه ان الامة لا تدل على التفريق حتى  
يتبين منه كنهيت يكون تعليلها واما المتعدي منه كنهيت  
خفي عنكم مراده ثم انما ضحيت بمعنى الامتثال لاني لا بد  
للمتألم كما في قوله صلاة الليل شئ شئ فمخا العنة لانه  
في انما تكون بدعة وتغير ان المراد بالمنة في الحديث  
الظرفية المستلوك لا ما يقابل المتابع وغيره حتى يقال  
ان لا يستلزم ان يكون بدعة بدليل انه انكره عليه واما  
قوله وقد علم الحنفية فترق ببيانها ان المفهوم بقوله الطلاق  
في حال الاستقبال وهذا الطلاق عقب الاستقبال  
فيجوز ان يستقبل الطهر فاذا انطلق فبقي لكل قدر او مستقبلا  
لكل حيز فظلمت فبقي ويكون الغرض من ذكر استقبال الحيز ان  
يجنب عن فطوئيل العدة فلهذا ما مل والتعريف على الوجه الاول  
للاستغراق والترتيب ذكره كنهيت خلاف المتبادر ولذا قال  
المص رحمه الله وهو يؤيد المعنى الاول وقوله بالمطلقة  
الثالثة بناء على المختار من مذهبه وقوله وعلى المعنى  
الاخير الخ في نسخة عقيب بالميا وفي اخرى عقب به وفعل مشدده  
والمعنى واحد وهو اشارة الى معنى الفا في قوله فامسك بمعروف

اذ الامتثال مبني وفاء المشرع باحكام انما يتصور قبل الطلقات  
لا يثبت منها معنى انما للمترتيب على التعليل في الامكان كنهيت  
المطلوب فالوليح احدا لامتزين وهو مخير بين طلق وعلى الاول  
تخير بين الطلاقين **قوله** من الصدة اق بفتح الصاد وكثرها  
وفي نسخة من الصدة قات جمع صدد ففتح الصاد وضم الدال  
وصدقة بضم الصاد وسكون الدال وهو المشر **قوله** روي  
ان جيلة بنت عبد الله بن سؤلوا الخ قال شرع الكشاف  
العقوبات لخت عبد الله وقال الطبري رحمت ما بينه انه روي  
من طرق شتى وليس فيها الخو رفعت جانب الكتاب قلت  
قال خاتمة الحفاظ السيوطي رحمه الله كلاما صواب فان  
اباها عبد الله بن جابر بن اسلمة ففتنة ولحواها صحا في جليل  
واسمه عبد الله الصافي لثقل قد روى ما هل هي بنت عبد  
الله المتكافؤ واخيه بنت الخ والدي رحمه الله الحفاظ الاول  
قال الترمذي طريقت عن عبد الله بن شقيق فتمت ما حله لوزيت  
المشتر **وروي** الله ارقطني ان اسمها رتيب قال ابن حجر  
فالعالم اسما او لحدتها القفا لجيلة اصح ووقع في طريف  
لخرات اسم امرأة شاذية جيلة بنت سئل قال ابن حجر والذي  
يظهر انهم ما قصتنا ان له مع امرأتين لصحة الحديثين وما  
نفاه الطبري ليس كما قال فانه كثير اما بقوله على الكتب الستة  
ومستند في احمد والباري وليس فيها وقت روي ابو جبرير  
ما ذكره المص رحمه الله الا انه ليس في نسخة من الروايات  
ان هذه الفضة بسبب نزول الآية وسلول غير منصرف للعلمية  
والتاسيت لانه استمراته وقوله لا انا ولا ثابت املة لا اجمع  
افا وثابت ومعنى كره الكفر في الاسلام اخاف ان يفضي الى ما هو  
كفر في الدين وقد يقال المراد كفران العشير وليس به الك  
بمعنى كره ان اقر من شدة بغضه في الكفر فزاد في الاسلام بان  
لا ياتي بما اوجب الله على من حقه او بان اعيب خلق الله  
وجمع التراسين كناية عن المضاجعة وقوله ما اعتبه بضم  
النار ووقع في الكشاف ما اعتبه عليه كالعنفاء للوم والمعانة  
واعتبه ما زال عنه كاشكاه ويحتمل في الاخير وجه له  
لان العتية يكتفي بما عن المرأة كما وقع في الحديث ووقع في نسخ  
اعينه من العتب ولنه وجهه وقيل هو من العتية وهي  
الكرامة **قوله** والخطاب مع الحكم الخ جعل الخطاب الاول  
للحكم وان كان خلافا لظاهر ليشق النظم واولة بانه اشكاه



الاخذ والابن المصنف مما لا يمتحرون عند التفرقة وانما في ذلك الوقت  
 التفرقة ليوافق الواقع وانما في ذلك الوقت الامتداد في الامتداد  
**قوله** وحديثه في الخطاب الح هذا الوجه هو في الكشاف  
 وقال كانه من غير غير في الغرر ولم يرد في المصنف  
 الله لما فيه من تشويش النظم على التكرار المشهور وهو بذكر الله  
 في كتابهم الغيبة اذا ظاهر جينيد الا ان تخافوا وان واجهكم  
 ان لا يقيموا حدود الله ولو انتم كنتم كنتم كنتم كنتم كنتم  
 الا ان يخافوا وان واجهكم وفيه انه لا يختص التشويش بالمشهور  
 اذا ظاهر على بناء المفعول الا ان تخافوا وان واجهكم او يخافوا  
 وان واجهكم كقول تشويش النظم ليس من جهة التشيخ والجمع  
 لان التشيخ باعتبار اعم من كونه كقول الجمع لكثرة الاقراء بكل  
 الافتراق الخطاب في الموضوعين على خلاف المتبادر واستناد  
 الخوف او لا الى الزوجهين وكما ينسب الى الحكماء وعلى قلة المتجهول  
 الخوف من هذا الحكم في الاقراء بقدره في الثاني نظر في  
 فيجوز التشويش وقيل انه لا يتعد انه يكون الخطاب مقصودا  
 به مخاطب دون مخاطب كانه قتل كجاءها القائل او يكون للزوج  
 والحكام ويصرف الى كل منهما يبين به من الاحكام **قوله** الا ان  
 يخافا الى الزوجهين وكما ينسب الى الحكماء المذكور وتفسير  
 عدم الاقامات بالترك اشارة الى انه لو كان للتخلف لا ينبغي لاحد  
**قوله** وانما الى الزوجهين انه على شذوذا كافر وقوله في  
 البقاء انه منتهى ليعقوب بن مردود وقوله في الاجماع عليه السلام  
 قاتلهم مقام الخواب اي قتلهم فانه لا يخلع عليه ما وتفتيق  
 النبي بالوعد ظاهرا لانه وصفته بالظلم من المتكبر وعنده  
 والتعدي في شعره فلا يقال الظاهر بعقوب النبي بمدة  
 مخالفته من لغة فيه **قوله** واعلم ان الكراهة والشقاق في  
 ما حوز ان من قدم اقامته في الزوجهية ولا يملك وقوله  
 ولا يجمع ما ساق الزوج التيما يفسد من هذا النوعية  
 وقوله صفا والاستثناء لا يفيد الاحكام من هذه لكن لكونها  
 جوارح لان عدم الحجاب لا يخصص في واحد بنصر ما او تبيت  
 كما يشعر به ظاهر الاستثناء كانه بمعنى الا ان يخافا فحينئذ  
 يحل ان يتأخذا وشياهما او نوه ولذا لم يقتصر على الاستثناء ومنهم  
 الذين خففوا الح لكن عموم ما افتدت به شعر فيكونا الزواجة  
 ايضا ولذا قيل انما يحل في الحكم وقيل على ان النظم يفيد  
 عدم الحجاب لا مجرد عدم الجلال والفساد فقامت له وجبة

عصام

عصام

اسكر

استكرامه والخنوع منه ظاهر لانه والحديث كونه النبي لا يفتني المطلاق  
 في العتود كالتفتي عن البيع وفيت في الجملة كما فصلت في العتود  
**قوله** وانما في ذلك الوقت الامتداد في الامتداد في الامتداد  
 وارتد من شذوذا على قوله الطلاق مكررات ان قلت من ذكره بكان  
 حكم الطلاقين وان من مكررات ما بعد ما يؤيد به ما يؤيد به او قوله  
 فان طلقها ما تبتك بالحكم الثالث لا لبيان مكرراتها وشعر عنها  
 وروايت قوله وانما في ذلك الوقت الامتداد في الامتداد في الامتداد  
 قطعنا ولو لم يلق الا قول لزم لخصاص ما بينه من حكم الخلع عما  
 بعد المكرراتين وليس كذلك في وجبنا ما بينه من حكم الخلع وما  
 ونون ما ليس له صومر واو وصلى قوله ما بينه من حكم الخلع وما  
 الطلاق مكررات انما في ذلك الوقت الامتداد في الامتداد في الامتداد  
 بما انه كانت الثالثة بعد تكرار الطلاق مع التفرقة او بعد  
 طلاقين مكرراتين على تقدير الطلاق مكررات انما في ذلك الوقت  
 لغير قوله الطلاق مكرراتين على تقدير الطلاق المستعقب للتخلف  
 سواء كان النكاح او الرجوع **قوله** لخصاص ما بينه من حكم الخلع وما  
 وهو لا يقتضي في ما سواه وقت التفتيق بظاهره على خلاف  
 لان الطلاق الثالث المعنى كان على عمله من كونه قلبي ثم واحدة  
 راجعية كافي في صحيح مسلم وغيره من كتب الحديث الى اوائل خلافة  
 عمر بن الخطاب فانه في كونه من كونه من كونه من كونه من كونه  
 عليه حتى خطاوا من كونه من كونه من كونه من كونه من كونه  
 او مضارح في امثله تنوع وقوله يستند في بعض النسخ بين  
 وجبه العتود بظاهره ان النكاح اشهر بالعقد وبه ورد  
 النص **قوله** لما روي ان امرأة رافعة رافعة بن سويل  
 القرظي صحابي مشهور والحديث صحيح عن عائشة رضي الله عنها  
 ورواه في الموطأ من حديث عائشة طلق امرأتها مكررات مكررات  
 وسافر الحديث وفيه من كونه من كونه من كونه من كونه من كونه  
 الرهن من عتيد وانما كانت تحت رافعة بن وهب بن عتيق بن  
 عنها قال ابو موسى الظاهري القصة واحدة وقال البخاري  
 الساق في بعض النسخ انما في ذلك الوقت الامتداد في الامتداد في الامتداد  
 الباء الموحدة وكثير من النسخ انما في ذلك الوقت الامتداد في الامتداد في الامتداد  
 وان ما بينه من كونه من كونه من كونه من كونه من كونه  
 كانت اذ هي صحبة عائشة وهذا هو الثوب طرفه من كونه من كونه  
 عتيد لا يفتني من كونه من كونه من كونه من كونه من كونه  
 منه ما قل من العتود في كونه من كونه من كونه من كونه من كونه  
 الناس من من المستعبد عتيدان للفرجين لانها مطلوبة







غاية من حيث كونه مبتدأ وقت بحث فانه مقابله من بالي مبتدأ في ما  
ذكره فممن يقول ان العاصم لما قلوف مطلقا وليس شرط ان يدل  
اظراف يجعل قولهم انما العاصم امتا فانه العاصم للحاكم وكلا  
دليل في ما ذكره فانه مثل قولهم للموت اي وقت مثل موت  
او الموت لموت احقر المدة والتميت المدة كذا المظن ما هو وموذي بالمهلة  
بمعنى ما لك ووقع في بعض الكتب بدل الجمل امه وما ذكره المصنف  
رحمته الله اظهر **قول** والبلوغ هو الوصول الى العفة ولا على  
بلوغه من المعنى على بلوغه من الاجل ووصوله الى العفة ولا على  
بلوغه من آخر بحيث ينقطع الاجل بل على وصوله الى قرب  
آخر فوجب تفسير الاجل باخر المدة والبلوغ بمشارفته والقرب  
منه فهو من مكان المشارفة واستعاره تشبيها بالبلوغ  
بالواقع وفي كلام الرضا عن ما يشعر بان اطلاق الاجل على احقر  
المدة او جنيها بطريق الامتناع واما العافية والامس فاحقر  
المشارفة لا المدة كما توهمه عبارة **قول** فراجع من الخ يعني  
ان الامتناع مما ذكره عن المرجعة لانما سببه والشرع بمعنى  
الاطلاق مجاز عن الترك وقوله وهو اعادة الحكم وهو واجب  
الامتناع بالمعروف او التترج بالاحكام في بعض المصنف وهو  
في صورة بلوغه من اجل من الاله تمام كاي فبذلك قوله كان المطلق  
الخ وهو الذي خرج به ابن ابي شامة عن عطاء بن رافع عنهما  
وقوله اعادة الامتناع او اشار الى انه مفعول لولا ليس قد مر  
الا اعادة ببلان او قال اي مضار من **قول** واللام متعلقة  
الخ قيل انه منعتين على اقرار ضرر اعادة المفعول له لا  
يتعد الى الامتناع او على السيد وهو غير ممكن هنا لاختلاف  
الاقرار به وجاز على اعترابه حاله على انه حاله للعلة ويجوز  
تعلقه بالاعتقاد ان قد مر لاه العافية بخار على الاول  
ايضا ويكون الفعل متدي الى علة والى عافية وهما مختلفتان  
وقال فقد ظلم نفسه وكال الظالم لم يظلم نفسه بل  
ظلمه الله انما هو عائد عليهم بالاضيق **قول** بالاعتراف عنها الخ يعني  
انه نفي جعل كناية عن الامتناع بعبارة وهو قوله في العباد الايات  
والامتناع لما قبله من الاوامر في غير بطه وفي قوله  
الاخر يكون المراد به ظاهرا ومناجاة له لما قبله من الاوامر  
وقوله ثلاث الخ حكاية حسن رواية ابو داود والترمذي  
لكن فيه الرحمة بدل العتاق وقوله التي من جعلها اشارة الى  
انه عاصم والمخطوف عليه خارجا من خلاف الترمذي اذ خصه  
بهذا التفسير او قوله بالشكر الخ متعلق بذكر او ببيان

المراء

الشواذ منه وقدر الحكمة بالسنة لاشتمالها على ولتعاير ما  
عطف عليه وجعلت بعظم معرفته للترغيب والتقليل **قول**  
تاكيد وقدر يد يعني انه تاكيد للاوامر والاحكام التابعة  
عنه يد من جملتها لانه عالم باحواله مطلق عليه فليجده  
من حكاية وعقابه او انه عليه بكل شيء فلا كما مر الا  
بما تقتضيه الحكمة والمصلحة فلا تخالفوه وليس هذا من التاكيد  
المقتضي للفصل لانه ليس اعادة لمفهوم المؤكدة ولا مستحدا  
معه فاحفظه فانك تراهم كثيرا ما يجعلون المعطوف  
تاكيد **قول** وعن الشافعي الخ لان البلوغ الاول بمعنى المشار  
كما مر وهذا بمعنى الاتي والافضاض والسياف يدل على انه  
غير الاول لئلا يتكرر **قول** المخاطب به الاول الخ فاراد  
على هذا باعتبار ما كان ومعنى يتكلمهم يريد جعفر الهم اي فلا  
يعضلمون الاولين عن الرجوع اليكم وقتها المتقات من الغيبة  
الى الخطاب والتقدير فلو لم يرجعوا الى ان رجعت فلا يعضلمون  
فحذف الجواب واقسم هذا مقامه **قول** روي الخ لخرجه  
البخاري وابوداود والبيهقي والترمذي وشيخنا ووقع شيوخنا  
جلا وزوجها المداين عاصم في رواية القاضي ابي حنبل في الاحكام  
الفرات وبه جزم وروي ابن جرير ان اسمها جمل بالتصغير  
وبه جزم ابن ابي شيبة واما قوله في الفنا موس وقيل اسمها  
ليلى بحكاية التهنيل والمندري وقيل غير ذلك وقوله جمل  
بالتصغير بناء على رواية وفي نسخة جمل بضم الجيم وتكسر  
الميم وهي رواية اخرى وقصته **قال** انه قال كانت لي بنت تحب  
الى وامر بها من الناس فانت الى عمة لي فانكحتها ابنة  
فامسكها ما شاء الله ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تزكها  
حتى انقضت عدها فلم تخطب الى اتالي فخطبها مع الخطاب  
فقالت له خطب لي فخطبها الناس واسر تكلم بها فزوجها  
ثم طلقها طلاقا له الرجعة ثم تزكها حتى انقضت  
عدها فلم تخطب الى اتالي فخطبها مع الخطاب والله لا  
انكحكمنا ابدا **قال** ففزع نزلت هذه الآية فكسرت عن يميني  
وانكحها ابنة **قول** فتكون دلالة الاستدلال الخفية هذه  
الامية بجواز النكاح اذ لا عقدة في نفسها بخلاف ولا  
الاك لاضافة العقد اليها من غير شرط اذ ان الولي والتميه  
عن الفضل اذا انكرها صحتها والمهر وجه الله الى رده بامنه  
لولا انه للولي لما نهى الله عن العصل والمنع كالانهي الاجني  
الذي لا ولا يذل **قال** لمعاصر هذا غلط لانه النهي المنع



عمن لا حق له بغيره فكيف يستدل به على اثبات الحق وانما القول  
 بكلمة المنع عن الخروج والمشاركة بالرضى فنصنف النفي الى هذا  
 وامسا قول لا معنى له فيمنع اذ معناه ما في عضل الزوج  
 زوجته ظاهرا كما في الوجه الثاني **قوله** وقيل لا واجل له الزوج  
 ما عتبار ما يؤول ومعنى ينكح يصور ذوات نكاحهم من قبيل  
 ولا نساك في بني فلان **قوله** وقيل النساك كلهم الخ هذا الوجه  
 الوجه عند الرخصي لئلا يؤوله عضل الزوج والاولى اجمعا  
 مع السلامة من انتشار معنى الخطاب فان خطابات اذ اطلقت  
 لا تصلح للاولى قطعاً ولطابقاً لسبب النزول **قوله** وقوله  
 والمعنى الخ يعني به ان لا يفسدوا من المعنى لا يجوز في ما بينكم  
 الفضل فان لا يفسدوا يقتضي **قوله** الكلى فكلهم كالمكاشرة  
 لما يصح من غيرهم عن ذلك من لو ازم وجوده بينكم رضاهم  
 به فحذف النفي عن لازم كناية او مجازا عن النفي عن المكشور  
 وقد تقدم الكلام فيه **قوله** الفضل الخ اي امتلأه غناه العسر  
 والتعويق ومنه حصلت الحاجة بشدة في الضاد اذ لم  
 يخرج بيقينه وكذا الامم اذا عسرت ولا ترمي وعضل بعض  
 مشقة العناد وتشتت كالشكال والخطاب بضم وتشديد  
 جمع خاطب ومعنى ما يعرفه الشرح اي ما صومع وف فيه  
 والاشهاد كاذب وفي نسخة يعترفه بالتشديد الذي يثبت  
 من الكفاة ونحوها والمرحلة بالمرحلة مصدرة من المراد كالتأني  
 والرجولة وقوله من الغيرة المستفوع اي فاعل تراصوا في  
 وجوبه ايضا بطلعه بتراضوا وبينكم ولما قيل الذي  
 يكونه على الوجه الحسن افا فان لم يمنع بدونه **قوله**  
 والخطاب المجمع على تناويل القليل الخ يعني ان ذلك بالافراد  
 والتدليل والمخاطب هنا جمع فاما ان يكون بناوخل الجمع  
 والقيل في الغرض ونحوه ولكل واحد واحد او انها تدل على  
 خطاب قطع فيه النظر عن مخاطب واحد وتلك كبر او غيرهما  
 والمقصود لالة على حصول المثار اليه عند من حوط  
 للمعروف بين الحاضر والمنقضي الغائب وهذا معنى قولنا الثقل في  
 نقسره هنا الامتثال في ذلك انه يكون الكاف حسب الخطاب  
 بضم كثر كني وهو لو ان الكاف من نفس الكلمة ففان لو ان الكاف  
 منوطة مضمومة في الاثني والجمع والمؤنث انتهى **قوله**  
 خطوا في معناه ففعل معناه انه اقر الخطاب لمجرد تحصيل  
 اثر الاشارة للمعنى لا لتعريف المخاطب ولا دلالة في الكلام  
 على ما قاله وقال الخ انه لم يرد كبره العدم بله وكلهم انفقوا

عصام  
 خطيب

رده ولا وجه له لما قالوه لاعداء التدبير كما عرفت **قوله** او  
 الرسول على طريقة قوله الخ وقيل انما جعل خطاها للرسول  
 من التسلية وم فانه الاصل في تلقي الكلام ولكل احد من  
 يتلقى الخطاب يكون كمن يسمع ويتلقى الكلام سواء كان هو الملقب  
 بالحق او لا ومثله شدة عفوتنا عنكم من بعد ذلك ولعلك تعلم  
 مما ذكرنا على فساد ما قيل ان معنى الاول **قوله** على ان خطاب  
 رئيس القوم بمنزلة خطاب كلهم كما في قوله تعالى يا ايها النبي  
 اذا طلقتم النساء ولذا قال من كان منكم وان الثاني ارجح من جهة  
 ان الخطاب السابق واللاحق لكل واحد فالنسب ان يكون المتوسط  
 كذلك وفيه بحث وقوله لا تفسدوا يعني من يرون وفترار في الفع  
 من الركا وهو التماس الامن التركية بمعنى التطهير لغير ايراطهم وكونه  
 اظهر من دشر التام لانه يتقديتكم انما اي اظهر لكم وهذا  
 وهذا اللام للتقدير فتفقد معنى التطهير فلا يرد عليه  
 انه يقتضي ان يكون اظهر من التطهير اي اكثر تطهيركم من دشر  
 الاشام ولا حاجة الى ما قيل انه قد فعله انه من وصف الشيء  
 بوصف صاحبه دون الفعل او التركيب المشار اليه بذكركم شمر  
 اذا كانا في معنى تركيتهم بها اي تطهيرهم ففقط واظهر في  
 للتفسير وان كان من تركا بمعنى شئ ففعلني تركي فضل واكثر خيرا  
 وحسينا فالنسب ان يرا دنا لا يرا الاطير الاطير لقلنا الفاضل  
 في تقيته من الاقسام مع ما فيه من التكلف انبي وقت دلت  
 مما مر دفع التكلف الذي اشار اليه مع انه لازم له في انكي  
 مع التكرار الذي هو خلاف الظاهر ففنا قل **قوله** امر عتبه  
 بالخبر وجهه المبالغة فيه وفي امثال ما مر من انه يجعله  
 كانه لوجوب امثاله مما وقع ففتح الاخبار عنه وقول  
 البخري وجه المبالغة ببناء وه على المبتدأ الصواب فيه  
 وجه زائدة المبالغة وكونه للندب هو الظاهر ولا تنافية  
 المبالغة بكل هو سبب لالة المندوب يجوز تركه فينبغي  
 قاكيد لئلا يترك قتل وكونه للمطلقات يرجح ببيان  
 ايجاب الرزق والكسوة فانه لا يجب كسوة الواالدات والرفق  
 اذ اكره غير مطلقات الارضاع بل للزوجية فان كان للاعة  
 فلا اشكال لانه بغير بعض من اي المطلقات والتمسك في الالة  
 ما ذكره على انه للارضاع وقد فسر في الاحكام بما للزوجية فانت  
 قلت بتمتيدك بالخولين لئلا في الوجوب اذ لا يلايه قلت  
 القائل بالوجوب يصره للارضاع المطلق او يجعل قوله خولين  
 معمولا بقوله **قوله** لانه مما يتسامح فيه فيطلق على الاقل القريب

سعد



من اللغات وهذا لا يثبت في ان اسم العدد دخا في مدلوله  
 لا يثبت الزيادة والنقصان لان معناه لا يطلق العشرة مثلا  
 كالتسعة او الحدة عشر وهذا التماس يجعل شي من احوال  
 الاتحاد مترا لا مترا في الواحد فيطلق العشرة اتيام على تسعة  
 اتيام ويصنف يوم كافيات للتزبيح من الحول حول لانه  
 تسعة شايح اذ يقال لغتيه في تسعة كذا واللفظ في يوم منها وفيه  
 نظر **قول** بيانك للموضوع طمحي اللام للبيان كما في هيت لك  
 وسقيا لك والجواز والمجرور في هيت لمخبر مبتدأ محذوف  
 اي ذلك لست اجد وكوك الرضاع وجبا على الاب لا يثبت في امره  
 للتدب اوله لانه يجب عليه في الصور السابقة وكونه يجوز ان ينقص  
 عنه ما حوذا بتغير فيه للزيادة وكوله لا يعتد به بعدها يعني  
 لا يعطى حكم الرضاع على ما بين في الفروع ثم انه قد يثبت في  
 الرضاعة بالرفع بحال المصدرية على المصدرية في الالهة  
 كما حلت عليه في الاعمال في قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا  
 بول عليكم ويحتمل انه يمتد بضمير الجمع باعتبار معنى من وسقطت  
 في اللفظ لا لتغا الشاكين فتبعا للرسم ونفسه العبارة يعني  
 لم يقل على الموالد مع انه اظهر والمضطر لالة على علة الوجوب  
 وهو انه ولد له ويعلم باثارة النضر ان النسب لا يثبت في الحقيقة  
 واشارة النضر في البيع الا ما جاز ولا يخفى هذه الاشارة  
 قصد الشاعر بقوله مستودعات والآباء ابنا  
 وموت كثر وجه **قول** وطير رزقت للموالد كذا وحجج الناس  
 ويعلم ذلك باثارة النضر من قوله المولود له لانه لا يتصور بدون  
 تسليم الانفس وكذا كونها غير متغيرة كما في شرح الهداية وفيه نظر  
 وكونه ثقل لا على ما فسر به وقوله دليل رقة على من قال انه  
 محال لانه نفسية يعني مكانه والالة فيه **قول** لا تقار  
 والدة للمضارة مفاعلة من الضر والمفاعلة اما مقصودة  
 والمفعول محذوف اي رزقها او غير مقصودة والمعنى لا يضر  
 واحدهما الآخر بيبك الولد اذ يقار في الاصل متعدي بنفسه  
 فعلى لضم الهمزة المجهول ظاهر وعلى المعلوم بقدر له مفعول  
 ويجعل الباقي بولد للتبعية فيجوز ان يكون بمعنى نضر  
 تبعية التا وكثر الضاد والباصلة له في موضع المفعول به  
 وضاد بمعنى ضرف فاعل يكون بمعنى فعل نحو كما عد نذر العدة  
 وجوز ايضا ان يكون بمعنى نضر بضم النون وضاد الضاد وكذا فعل  
 فعل نحو واعدته واعدته والبيان اية وقوله لتفصيله الخ اي

قوله

تفصيل

لتفصيل لعدم التكلف بما لا يطاق وتقرت له وفيه اشارة الى وجه  
 ترك العطف ووجهه ان المضارة المنفعة اما ان تكون ممثلة في  
 الوضع فبقائها يدل على نفعه بالطريق الاولى او ممثلة في نفس  
 فهو ظاهر **قول** وقرا ابن كثير في قوله تعالى وعلى البكارة والرق  
 هو خير وجوز ان يكون خبرا بمعنى الامر فيجوز معنى بقره  
 الجوز وقوله بمعنى يضر بفتح حرف المضارعة من الثلاث  
 وضمها من الافعال على تامة وهو مقدر فيها لدر الصوت  
 فاقبل انما تجعل الباصلة لو كان بمعنى يضر مثلا لا يثبت  
 لما في القاموس ضره واخره فلم يجعل اضر منعدا بيا بالنا  
 من قصور النظر وصاح القاموس لا يجوز عليه **قول** وقرا  
 لا يضر بالتكون الخ ومواما محذوم ولم يكن كما قرئ به  
 لخرارة الموصول بحري الوقف وقراة التخفيف كذا لا  
 انه يحتمل انه من صاره يضره بمعنى ضره او من صار المشد  
 تخفف وقوله فلا ينبغي الخ فاطر الى المعنيين والتفسيرين  
 الشافعين **قول** والمراد بالوارث الخ يعني ان الوارث بمعنى  
 المصنف اي وارثه والصفير اما الموالد او المولود والوارث  
 اما وارث المولود كذا على العموم او الصبي نفسه او وارث  
 الصبي على العموم او بنات يكون دارهم محرم من الصريح  
 بحث لا يجوز بينهما التكاح على تقدير ان يكون احدهما ذكرا  
 والاخر انثى وبقيت ان يكون احدا صول من الاما  
 والامهات والاختداد والحجرات او بنات ان يكون من عصبة  
 على اختلاف المذاهب بين السلف قتل واما لجعل الوارث  
 بمعنى الباقي وان كان صحيحا لغة فقلق بهذا المقام اذ ليس  
 لقولنا فالنقطة على الاب او على من يفي من الاب والام معنى  
 معتد به وكونه خلاف الظاهر لا شك واما القلاقة فلا  
 فان المعنى على الاب والام عند علمه واورده على ما قبلها ان  
 القبي اذا كان له مال فالموثة منه تطلقا فلا ينجح نفيه  
 بموت الاب وفيه نظر ويمكن ان يجهول اي يعطى مؤنته **قول**  
 ولجعل الوارث الخ حد يشحسن رواية الترمذي واوله  
 اللهم منعتني بجمي ويصير واجعله ما الوارث مني وانظر في  
 على من ظلمني وحده منه بشار محمود وعيا للمستمثنا باسما  
 وابصارنا وقوتنا لخصميتنا واجعله الوارث لما واجعله  
 لما رانا على من ظلمنا ومعنى جعله الوارث اي ابني صحيحا سليم  
 اي اموت واذا دضمن جعله اما بنا وتلك لك المذكور او انه  
 صميتا مصدر الخو المتع بما كما في شرح المفصل وجعل ذلك اشارة



الحوازيق والكسوة وقتل المجرمين ما سبق فليست هذه المضارة  
**قوله** فان اراد افصا لا ينفصل الترضاع فقوله لمن اراد  
 ان ينتم الرضاعة بياك الامتصام وهذا للتفصيص منه صراحة  
 بعد الاستثارة التي دلالة ولم يترتب ما في الكشف استمر  
 مكفول من ان يمتص المتراكم ان لمعني لا يحتاج عليه في ذلك  
 اذا اعلى الحوى بياق نفصا وهذا توسعة بعد التقديد وقيل  
 هو في الحوى لا يمتصا وزلما فيه كما يعلم من الشروح والمشورة  
 كما لم يمتصا والمشورة كما لم يمتصا لغناك من الكلام فيها وهي  
 من شرب المسهل اذا اجتمع له ذوق خلاوة النصيحة كما  
 قال الراغب وغيره **قوله** أي تسترضعها المراضع اولادكم  
 الخ الكشف استرضع مكفول من ان يمتص المتراكم الصحيح  
 واسترضعها العتيق فتعدي كما في مكفولين كما تقول  
 انما الحكة واستنعت الحكة والمعني ان تسترضعوا المراضع  
 اولادكم فحذف لحد المفعولين للاستغناء عنه قيل هو امثال ترضع  
 وهو ان افعل اذ كان متعديا الى المفعول فان زيد فنتي  
 السبق للطلب او النسبة يصير متعديا الى مفعولين يقال  
 ان يمتص المرأة ولدها واسترضعها الولد وقتل عليه  
 لحد استنعت وسائر المزدحم المجرى حتى قيل ان اخذه من  
 الافعال من حضنا تضر الكشاف هنا كثر المعنى هنا على طلب  
 ان ترضع المرأة ولدها على طلبات ترضع الولد الشدي او  
 امه فانته منعت كما رضع فاذا حباها مفعولا من ارضع ورضع  
 لحد مفعولي كاب اعطيت كائنا كان هذا بمنزلة الواجب  
 اذ قلنا يوجب في الاستعمال استرضعها الولد وما ذكر  
 من الاستغناء انما هو على عدم الفصد الى خصوص المرضعة  
 ويكره علييات الامام الكرماني نقل في كتاب الاستنجات  
 الاستنجات قد حبا لطلب المريد كما لا يستنجا لطلب النجا  
 والاستنجات لطلب الاغاث لا العتب وصريح به غير  
 انما قال الله اشار المفسر رحمه الله بقوله الخ واستنجا ومن  
 الخ ان يرضعهم حمله من رضع بمعنى ارضع وتغسك في  
 تخويجه **قوله** واطلاقه الخ هذا مذهب الشافعي واما الحنفية  
 فيقولون ان الام لا يحق برضاع ولدها وانما ليس للاب ان يرضع  
 غيرها اذ رخصت ان ترضعه لقوله تعالى والوالدان يرضعن  
 اولادهم ذمي وقد خصصت هذا الاطلاق **قوله** ما ارضع  
 ابناك لانه تسلم ما اوتي وما اعطى لا يتصور اذ هو يحصل  
 كما لا يلح فذلك اوله على هذه القراءة وظاهر انه على القراءة

قلب  
 سم  
 عصام

الثانية لا يحتاج الى تاويل به صرحوا لانه يتفادير ما فعلتم بذله  
 ولصانه اذ نذره وفيه نظر واما الثالث فلا عيبا وعلمته  
**قوله** ولست اشترط التسليم الخ جواب سؤال وبما ان ظاهر النظم  
 ان التسليم بشرط لرفع الاسم وليس كذلك فاجاب بان  
 الاولى والاكثر ثوابا ووجهه انه شتم ما مومن شرابط الاولى  
 بما هو من شرائط الصحة للاعتناء به فاستعير له عبارة  
 وقتل لانه لا حاجة الى هذا لان نفي الاسم بتسليم الاجرة  
 مطلقا غير متقيد بتقديره على ما عليه وفيه تماثل ووجه  
 المتبادر والحث ظاهر **قوله** وارواح الذين يتوفون الخ لما  
 كان المتوفى في الارواح والمترتب الزوجات لزم كون الخبر ليس  
 عين المتبادر اذ يحتاج الى التاويل فاو له بوجه منها تقدير  
 المضاف في المتبادر الخ اروح الذين يتوفون والارواح العذر  
 بمعنى النساء الزوج ليطول على الرجل والمرأة والزوجية  
 فيه لغة غير فصحة او يندرج في الخبر ما يربط به ويصح حله  
 على ما يترتب بعد هذه اوهه وحذف العائد المحذور  
 من الخبر جائز كما في المسائل الذي ذكره قال الخريزوني  
 في مثل هذا المقام كلام وموان الربط حاصل بحجة يعود الضمير  
 الى الارواح لان المعنى في ترضع الارواح اللاحقة ترضع وتوا  
 التبع من ذكره بحثا من عند نفسه وموهدها لا خفي والكتاب  
 وقد ذكر في مثنوك النجوى كالتفصيل وقالت المصنف في شرحه بعد ما  
 ذكر هذا الآية الاصل ينطبق ازلهم بشرح جبال الضمير  
 مكان الارواح لتقدم ذكره من فاستنم ذكر الضمير لان النون  
 لانضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير الفاعل مقام  
 الظاهر المضاف للضمير الدابط والحاصل ان الضمير اذا عاد  
 على اسم مضاف الى العائد فان كان يكتفيل به الربط او لا يكتفيل  
 الجمهور ولما زلة الاختصار والكساية وله نظائر واورده على  
 الاول انه مفعول قوله ويذرون ازلها الا ان يجعل  
 نفسا له وانما حبا بعد الابهام ومنهم من قدر بغيره  
 خير لم يتدبر اية وازولهم بغيره والجملة خبرا مستدا الاول  
 وفيها وجوه اخر **قوله** وقرئ يتوفون بفتح التاء وهي قراءة علي  
 رضي الله عنه ورويت عن عاصم ومعناها تتوفون لظهور  
 ان يتوفون مدحهم فكل هذا يقال للميت متوفي بمعنى  
 متوفي لحياته قال الزمخشري والدخيل انما الاستود  
 كان خلفه كما رقة فقال له رجل من المتوفين بكرا لفا فقال  
 الله وكان هذا المقاد الاستياب الباعثة لعظم كرم الله وجهه



على ان اسره بوضع كتاب الخوض في فضة هذه القراءة والحيث  
عند كما ذكره السكاكي بان سلك المخططين ان السكاكي كان ممتن  
لم يعترف وجهه صفة فلم يمتد الخطاب به **قوله** وتاسين  
العشر يا غياثا اللطيف في كل ليل الشهور الهلالية عررها  
الليالي فتكون الايام تبتاعها وحكي الغرض منها عشر ايام  
ومصنات كمنع ان الصوم انما يكون في الايام وقال سيبويه  
هذا باب المؤنث الذي لا يتعمل في الثاني والثالث والتدكير والثا  
اصل له وقوله انه لا يتعمل الا في الايام لكونه الايام  
ظاهر في ان المراد بالعدد الايام لكون الكلام في انما هل يصح هذا  
في الايام التي لم يعبر عنها السكاكي حتى يخرج عن كتاب التعليل  
وان كان من لغات المؤنث هنا كخفية وكون للمؤنث لاجد به  
بالاعتبار في انما غير في مرقدة وقوله صمت عشر الايام  
عليه لانه مثل صمت شهر رمضان والظاهر جواز لانه غلب  
استغناء له بالتعليل ثم كثرا استعماله وروى في كلام المصنف  
الله والفراسة التي وفي قوله عز الشهور والايام تسام  
اي لا يمتد مدة على الايام والشهور والسنين ولما سقط الالف  
لكانه اول وقوله لا يتعملون الظاهر ان يتعملوا لان قطع في  
لاستغراق الماضي ومثله ورد لكنه قلل في كلامهم وقد ردد  
هذا الوجود وقال بل استعماله كثير في كلام العرب وقال  
انه لا يلاحظ الى ما يكلفوه لان عكس التائب انما هو اذا ذكر  
المعدود اما عند حذفه فيجوز الامران وهو اقرب ما قالوه  
**قوله** ولعل المتفق الخ او رده عليه انه منافي للحديث الصحيح  
ان احكامكم في خلقه في بطن امه اربعين يوما فانطفئ شم  
يكون علقه مثل ذلك شم يكون مصنعة مثل ذلك شم يبعث  
الله ملكا يارب كلمات فيكتب عكله وحكاه ورزقه وشقته  
او سعادته شم ينفي فيه الروح لان ظاهر ان ليل الروح بعد  
هذه المدة مطلقا الا ان يقال ان قوله شم ينفي معنى  
يكل النعم في غير وان كانت تحت في بعضه **اقول** هك  
الحديث مما اضطررت فيه الى رواية والرواية في البخاري ان  
احدكم يجمع خلقه في بطن امه اربعين يوما شم يكون علقه  
مثل ذلك شم يكون مصنعة مثل ذلك شم يبعث الله الملك  
وفي مثل اذا امر بالانطفئة ثنتان واربعون ليلة يبعث الله  
الملك ملكا فيصوّر بها الخ في الحديث الاول اشعار بان ارسل  
الملك بعد مائة وعشرين ليلة وفي المصنف الثاني في تصريح بان  
يبعث بعد اربعين ليلة **والخطاب** ابن الصلاح بان الملك يرسل

غير مرة

غير مرة الى الرحم مرة عقب الاربعين الاولى فيكتب اجله  
ورزقه وعمله وحاله في الشقاوة والتعاسة وغير ذلك  
ومرة اخرى عقب الاربعين الثانية فينفي فيه الروح  
ويشكل بما ورد في بعض الروايات عند ذكر ارسال الملك  
عقب الاربعين الاولى فيصوّر بها وخلق سمعها وقصرها  
وجلد لها ولحمها وعظمها ثم قال رب اذكر ام انني فينفي  
ربك ما شاء ويكتب الخ ومن المعلوم ان هذا المقصود لا  
يكون في الاربعين الثانية فانه يكون فيها علقته وانما يكون  
هذا المقصود قريبا من ليل الروح والحيث ايضا يحال  
قوله فيصوّر بها على معنى امر بتصويرها او ذكر تصويرها  
وكنت ذلك والدليل على ان جعلها ذكر وانني يكون مع التقدير  
المذكور وورد عليه ان البخاري اورد به ثم فقال ان خلق احدكم  
يجمع في بطن امه اربعين يوما واربعين ليلة شم يكون علقه  
مثله شم يكون مصنعة مثله شم يبعث الله الملك فيؤذن  
باربع كلمات فيكتب رزقه واحكاه وعمله وشقته وسعادته  
شم ينفي فيه الروح فينفي فيخرجه الملك عن الاربعين  
الثالثة وذاك ينفي في عقب الاربعين الاولى وقد جعل  
قوله شم يبعث الله الملك معطوفا على قوله يجمع في بطن  
امه وما بينهما اعتراض وروي بالواو وعليه فالامر بتمثيل  
لان الواو لا تقتضي ترتيبا وعلى ما ذكره المصنف رحمه الله اذا  
تفاوتت في الناس لا تقارن لان كلاهما بالشيء الى بعض  
فتأمل ومثني استظهارا لطلب الظهور ودفع الشبهة **قوله**  
وعلموهم اللفظ فينفي الخ في بطن امه لم تجد فرق بين الكتابية  
والمكتوبة في كتب الخفية كما يشعر بكلامه وفي المخطوط يجب  
على الكتابية اذا كانت تحت مسلم ما يجب على المكتوبة  
كالحرية والامة كالامة وما ذكره يرد لوعتي ما ذكره اما لوعتي  
الاعتراف من كونها تحت مسلم او ذمها فلا وما روي عن علي كرم الله  
وجاهه لاسيا في الاجماع وفيه عمل بمنقضي الاثنين وقوله  
انقضت عدتهن طهرار عن احتمال المصادفة السابق وقوله  
وساير الخ زاده الكشاف وقوله ومفهومه الخ اشارة الى دفع  
ما يتوهم من انه لا جناح على احد بفعل ليل فجملة كناية  
عن انه يجب عليهم المنع **قوله** الترتيب والتلويح الخ الكتابية  
ان يد كمنع مقصودك اللفظ لم يوضع لكن استعماله في الموضوع  
لا على وجه المقصد لئلا يقل منه الى الشيء المقصود فطويل الخجاد  
مستعمل في معناه اكثر لا يكون عن المقصود بالاشياء بل



لننتقل منه الى طول القامة فخرج بفتيد الاستعمال في معناه  
 المجاز وبقيت عدم الفقد الصريح من الحقيقة والتعريف  
 ان نذكر كبريا مقصودا في الجملة بلفظه الخفي والمجازي  
 او الكناية لتبدل بدل ذلك الشيء على شيء آخر ليزيد كرفق الكلام  
 مثل ان نذكر كبريا للتسليم بلفظه لتبدل على التقاضي وطلب  
 العطاء والتسليم مقصود وطلب العطاء عرض وقد لم يبدل  
 النية الكلام من عرض اي جانب ويكون المعنى المذكور اولا  
 مقصودا المتنازع عن الكنايات التي ايتت كذلك فلم يلزم  
 صدقه على جميع اقسام الكناية فمثل حيثك لاسلم عليك  
 كناية وتعريف ومثل تريد طوبى الجاه كناية لا تعريف ومثل  
 قولك في عرض من يؤذيك وليس مخاطب اذ ينبغي فستعرف  
 تعريضا بتدبير المؤذي لا كناية في اذ كان الاصطلاح على ان  
 التلويح استلزام التعريف كان جعل الكناية المتلويح انما الكناية  
 البعيدة لكثرة الوسائط مثل كثر الرماح المضيق اصطلاحا  
 جديدها هذا اما قاله الشارح الفخر في الكشف بعد ما  
 ذكر نحوه وقد يتفق وارض بجعل المجاز في حكم حقيقة مستقلة  
 كما في المنقولات والكناية في حكم المصريح به كما في الاستنوا  
 على التعريف وبسط اليد ويجعل الالتفات في التعريف نحو العرض  
 به في نحو قوله تعالى ولا تكونوا اول كما فهم فلا ينبغي بفتقنا  
 على الاصل وتعريف المصير متجعا للزبحر يوم ترك ما فيه من  
 المسامحة بناء على ان التعريف ليس كناية ولا حقيقة ولا مجازا  
 فان الكلام قد بدل بغير الظرف الثلاثة وقوله بتمام موضع  
 الخ فيفتني ان في المجاز ومنعا فاما ان يريد بالوضع ما هم  
 الشخص والنوع او يريد ببيو صنع يستعمل او قصد المشاكلة  
 ولم يكتف بفت الكناية لانها دالة في كلامه في الحقيقة  
 وقوله والكناية لا يمنع فذلك السكالي حيث فرق بين المجاز  
 والكناية بان الالتفات في الكناية من التابع الى المتبوع وفي  
 المجاز بالعكس وفي هذا اما يضيف عن المقام وتسطر في شرح  
 المفتاح ونا فمرة بمعنى مرعوب فيتأخر النفاق وموت  
 الرواج صفة الكساد وقوله ولا تعريض للتعميم بمعنى لم  
 يذكره والا فلا تتضح بالتعريض لانظر فلا حاجة الى تفي ما  
 في النفس منه وقوله وهو ملوع توبيخ ان حيث ذكره كبريا  
 بعد التوبيخ اشارة الى عدم عذرهم عنهم وقوله حيثك  
 لاسلم عليك هو تعريض بطلب العطاء كما قال الشاعر  
 اروح بتسليم عليك اعندي وصنك بالتسليم مني قاضيا

في الفرق بين المجاز  
 والكناية

قوله

قوله استندرك عن محمد وفي ليل لا مانع من كنهه استندركا  
 على قوله لا يجزأ فانه بمعنى عرضوا ولكن الخ وفنيل لانه  
 استندرك على قوله استندرك ونهت ولا حاجة الى التفسير  
 وفنه نظر **قوله** وعتر بالستر عن لوطي الخ يعني تعارفا للغير  
 عن لوطي بالستر لانه يستر بستره به العقد الذي هو سبيله  
 والاول **قوله** اما كناية فيكون الثاني من المجاز فخره الاول  
 ولا يحل من اول الامر عبارة عن العقد لانه لا متنا سكة  
 كنهه في الظاهر وهو مفعول وجوز نصبه بترج الخافض في  
 في الستر والمراد به كناية لانه يستر خالفا **قوله** وهو ان  
 الخ فالعذر وما عرف نحو قوله وهو متا يكون بطريق التعريض  
 والمراد به هذا التعريض بالوعد لها بما يريد والتعريض الثاني  
 التعريض بنفس الخطية والطلب فلا تكثر واما منع الانقطاع  
 والاستغناء من ستر افلات ستر مفعول به بلا رابط فالمستغنى  
 منه يكون كذلك فيكون المكنى لا قواعد ومن لا التعريض  
 وليس مستغنى لان التعريض طريق الموعظة لا الموعود نفسه  
 ورد بالاشتغال المنقطع لشر من شرط صحته وتسلط العامل  
 عليه بل هو على ستمت قسم بفتح فنه ذلك نحو ما جاء في الحد  
 حمار ويجوز فيه النسب والبدل لانه مما فله وقسم لا يصح فيه  
 ذلك نحو ما را في الاما تقصر وما نفع الاما ضرر بعد ان يفسد  
 وكلاهما يتقدرا لكن وما نحن في من الثاني فلا يلزم ان يكون  
 موجودا وفيه كلام في سورة هود وقوله والاضطر جواز  
 ان يجوز التعريض بالخطية في عدة البائت قيسا على عدة المتو  
 عنها عند الشافي **قوله** ذكر العزم مبالغة الخ اي لا تقصدا  
 قصد الحجاز لا لشره دمع الخ عن العزم ليكون استلزام  
 صنع الفعل وقد ر المضاف لا لا العزم انما يكون على الفعل  
 لا على نفس العقدة وقيل معناه لا تقطعوا عقدة كما معنى لا  
 سبرموه ولا تلزموه ولا تقصدوا غالية فيكون النهي عن نفس  
 الفعل لا عن قصده وهذا مما زعم الوحي الاول والا فني  
 العزم بمعنى القصد صنع القطع ايضا كما يقال هذا امر معزوم  
 عليه ومقطوع به ولو كان القطع صفة الوصل كان المعنى لا تقطعوا  
 عقدة كاح الزوج المتوفى بعقد نكاح لمز ولا يقدح حينئذ مضاف  
 وقوله لا بدعة في الطلاق اي لا يحد بدعتا ولو كان في الخي  
 وقوله نجا مفعول اشارة الى ان المسكن كناية عن الجاه وما مصدرية  
 وقنته الخ في مدح عدم المس وقوله ما كتب من العدة اي فرض  
 فكتاب السهنا بمعنى مفروضة قيل لا في الشيء شيوا دثر يقال

ابو حيان



مشركتك فالأزادة متبادا والكتابة منتهى فإذ عير عن المتبادا  
وهو المزايا بالمنتهى وهو المكتوب أريد نوكية كأنه شتم  
وفزع عنه **قوله** إلا أن تفرصوا له أو إذا كانت بمعنى الأوالي  
والمصروحة مائة قال حتى يبريد الحي وهو الواقع في كلام النجاة  
انفس المضارع بعد هذا بان مقدرة أو بها نفسا على المذهب  
قتل وفنه اشكال قوي هنا لم يثبت له المصداق وهو ان أو  
هذه غاطفة كما قرره النجاة على فعل قبلها هي فأيلا فقولك  
لا لم تنك أو نقصتني حتى معناه لزوم إلى الاعطاء فعلى قياسه  
يكون فرض الفريضة هنا بغير عدم المساس لعدم الجناح وليس  
المعنى قلني قلت **قوله** هو عطف على الفعل أيضا والفعل مرتبط  
بما قبله فهو معنى مقتدي به فكانه قيل لم يمتصم بغير  
جناح وتبعة إلا إذا فرضت الفريضة فيكون الجناح لأن  
المتقيد في المعنى يمتصم بغير قتله فتأمل فانه وقول  
عنه المعترض وقوله أو تفرصوا بالمعنى أنه معطوف على مقتوا  
وفي نسخة أو أن تفرصوا والمعنى علمها أن أو غاطفة على المعنى  
المجزوم وهي لا حد الأمرين لكنها في حيز النفي لقيد العموم كما في  
قوله ولا نطع منهم أيما أو كفورا **قوله** المعطف بوجه تقدير  
حرف النفي وإن الشرط لحد النفيين لأن في لحدهما حتى يثبت  
كل منهما وعموم النفي فيه خفا ولا يخفى أنه غير وارد ولا حاجة  
إلى أن أو بمعنى الواو وما ذكر في المص رحمه الله ببيان للمعنى لتناول  
وتبعة كقوله ما يؤخذ منه وقوله والثالث لفعل اللفظ أي  
بفعله هنا الوصفية إلى الاستمارة فصار بمعنى الممتد فلا يجوز فيه  
كمن قتل قنينا كما قيل في الأولى غير المدحول بها والمسمى لها والآخر  
ما تقدم هنا **قوله** عطف على مقدمه الج والمقصود المتبعة إذا لمعنى  
لقوله أن ظلمتم النساء فظالمات وذا قدرة الزمخشري  
فلا تترك عليكم ومتعوه من وفنه عطف الانشاء على الخبر وهو جائز  
لأنه ما قال بلامه من وجب المتبعة وفي الكشف أنه جائز لأن  
الخبر جاء مع جعلها كالفرم بين أي الحاكم هذا أو ذاك وهو يقتضي  
أن عطف الانشاء على الخبر غير ممنوع في الخبر وهو وجه وجه  
وقال في جديدة وإيجاز الطلاق أسأله من الوضحة **قوله** أو  
على كل الخ المقتضى الحسن هو الضيق الحال الفقير وقوله الضيق  
المنعطف ببيان له ودرع المرأة ما تلبسه فوق القميص والملحقة  
بكنزها أو ارتدت عليه والله الحار يكسر الحاء ما تقطع به رأسها  
وقوله على حسب الحال أي حال الزوج وقيل يجبرها لها واليه

صمام

سعد

يشير

بشير قول المددري من كثرة مثلها وهو قول الكرخي رحمه الله في  
الادنى من الكرياس وفي الوسط من الغر وفي الاغلى من الحرث الإبريم  
وفي الذخيرة يعتبر الوسط لاغاية الرداة ولاغاية الجودة وهو  
مخالف للقولتين والاية ظاهرة في الاطلاق وإطلاق الحال في كلام  
المص رحمه الله شامل للاقتال قال لا نقال رحمه الله بالقول  
هي التي فرضت نفسها بلامه من وقال ابن الهيثم رحمه الله المص  
رضيتا كثر الواو ويجوز فتحها لأن الولي فوضها المزوج وقوله  
قوله عليه الصلاة والسلام قال العزاق رحمه الله لم يجد  
في كتب الحديث والفلسفة ما يوضح على أسرار الرجل معروفة  
وقوله والحق الشافعي رحمه الله قال الشافعي رحمه الله ان المتبعة  
لكل زوجة مطلقة إذا كان الفراق من قبل الزوج إلا التي  
سما لها وطلقت قبل الدخول ووجه القياس لا يثبت كسفي  
حيز إيجاز الطلاق وانصاهي ولعلنا في عموم قوله والمطلقات  
متاع بالمعروف فلا حاجة إلى القياس لكن لما كان الشافعي رحمه  
الله يحل المطلق على المقتدي استدل المص رحمه الله بالقول **قوله**  
الذين يحسنون إلى أنفسهم الخ يشير إلى قول الامام مالك رحمه  
الله ان المتبعة مستحقة استبداد لا تقبله على المحسنين فانه قرينة  
صارفت الامر إلى الذنب وهي واجبة عندنا وعند الشافعي  
والجواب منع قصر المحسن على المنطوق بل العموم ومن القام  
بالوليات فلا يشك في الوجوب فلا يكون صارفا للامر عن الوجوب  
مع ما انضم إليه من لفظ حقا وعلى وقوله وأنه لا متبعة  
إلا هو لحد قول الشافعي رحمه الله **قوله** والصيغة الخ أي  
في حصة ذاتها لا هي الا أنه لو كان لجمع الذكور لقتل ان يعفوا  
والنكاح علامة الزرع دليل على ما لا خلاف في الحصة ترفع  
بثبوت النكاح وتنصب وتجزم بحرفها على ما عاين في النكاح  
وقوله ولذلك الفاح أي ولو كانه مثبتا لم تؤشر فيه أن مع  
انها نامة لا يخففه دليل عطفه المنصوب عليه فلا يقال  
أن تعليل نصب المعطوف بكونه مثبتا لا يظهر وكما حسنا  
صفة مشبهة بمعنى كما لا **قوله** وهو مشعر إلى وجبة الاشعار  
أن الاستثناء صريح بمعنى عليه النصف أو الكل فلا يجب النصف  
وحده وقيل الاشعار أي ما يكون لو كان الاستثناء متصلا  
فلا يكون الولي النصف في هذا الوقت بل الكل لكنه منقطع  
قطعا لأن كون الولي النصف لا يثبت في وقت عفو هو  
فقط قوله أو يعفو عليه يقتضي كونه منقطعا فلا يكون الطلاق  
مخيرا أو تردد المخير في انصافه وانفصاله مكن في محله

عصام

عصام



وليس ينبغي بكل لا وجه له لان التردد في محله اذ وجوب الكل لا  
ينافي وجوب النصف لانه في ضمنه الا ان فلاحظ النصف ببقية  
مثل وحده فقط وافادة التخيير لا تعلق لها بالانفصال  
والانفصال فتأمل وللشافعي في مذهبه قولان في بعض  
الكايل فما قاله بغير ادلتي قد عاينا وما قاله بمصر فيسبي  
جدد بيا وما هو الراجح عندهم في الاكثر واطلاق العفو على تكميل  
المتر خلاف الظاهر فلذلك اقول بالتحمل على ما اذا جعل تبليغ  
المتر فانه حينئذ يعفوا عن استناده بالنصف او انه من عفوت  
الشيء اذا وفرتة وتكرنته حتى يكثرا وانه على المشاكلة كما ذكره  
المصري رحمه الله وقتدور كبر هذا المعنى قوله تعالى الا ان  
يعفون قال شيخ والذي ما ذكره المصري ان الواو ضمير  
وان مملكة وان سمح على قلة او شد وذ لا يصح ان يكون مرادا  
هنا لتوفقه على ان يرى برفع يعفون ولم يقرأ به احد فلم يصح  
ما قاله لانه لا يقع اهلالة ونصف ما عطف عليه ولو سلم فهو كل  
على مذهب الشافعي لان ضمير يعفون عائد على الزوج وان  
اباه السياق فالذي يسهل هذه العقدة الاولى وانه عائد على الاوليا  
فهو الزوج فلهذا ان الاوليا هم العفو والشافعي لا يقول به  
فالظاهر من ماقاله المصري **اقول** اذا تأملت كلام المصري  
علمت ان ما ذكره غير وارد عليه لانه استرا الضمير بالمطلقات  
واقترع عليه اشارة الى انه مترضى عنه ثم قال ان الصيغة  
اي اللفظ من حيث هو محتمل وجه اخر وعلمية فالضمير اما للزوج  
وعفوه اعطا المهر كلا بوزن حسن اي كاملا وان كان الاوليا  
فالعفو عندهم واليه اشار بقوله قتل فكيف يعترف عليه  
به واما الكلام في الفرة فلا وجه له فانها منقولة عن الحسن  
كما في كتب الشواذ والاعترا ب فلهذا ذكر المصري سده وبيّن  
وجه البيان مما سوده واعلم ان كون الشيء قبل الشيء لا يقتضي  
وقوعه كما في بعض التفاسير وله نكتة تظهر بالتأمل **قوله**  
يريد الوجه الاول الخ اي ان المراد الزوج والاكفان  
يعفون فان النساء اصل في الوطى نائيب عنهن وانما جعله  
مؤنثا لاقاطعة احتمال ان يرثيه الاوليا فقط لصدوره  
منهن ظاهرة او همة والنساء على التقليل وقصة جبر ظاهرة  
في المشاكلة والعفو في الاية للزوج وهي متر وية في البيهقي وقوله  
ان ينفصل الخ ما هو من قوله بينكم سوا العاقل بتسوا او جعل

حالا

حالا ويجعل الفضل بمعنى الفضل وجملة التي محمولة على الاستمارة  
لان المقصود الاثر بالعفو **قوله** ولعل الامر الخ وبه ينتظم  
السياق او انه دلهم على المحافظة على حقوق الله والعباد وقدم  
حقوق العباد لانها اهم **قوله** اي الوسط بينهما الخ قد مر  
ان الوسط ما لا وسط بين شيئين او اشيا ويكون بمعنى الفصل  
وقد فسرهما في الوجهين وقوله منها مضمونا اشارة الى  
ان من قبيل الملائكة وجبريل يجعل الفرم المخصوص بالذكر  
لكماله كانه من نوع لطيف تفرق لا لمتغاير الصفات منزلة  
تقتل الذات وفي تعيينها ختة اقول على ما ذكره المص  
وقد اختلفوا في الارجح منها والاكثرا منها العصر ويوم الاخر  
يوم يجتمع فيه لحزاب العرب لغزيب المدينة وقتل المسلمين  
وهو وقت المعروفة في السير سناحي واجتماع الملائكة  
اي الموكلات من الكتبة لانهم يتبعوا قبوت على الامنان في  
الليل والنهار وقت العصر لانه في حكم المسافر فتصعد  
ملائكة النهار ربا عماله فانه وحده مشغولا بالصلاة كانه  
ذلك سببا للطف تعالى به كما ورد ذلك في الحديث وقوله  
لحسن ما بالبحر الممكلة والراي المعجزة اي اصعبها قال  
الشيخ ويؤيده انه لا امثال له وانه مؤمنون لكن ابن الاثير  
ذكره في النهاية عن ابن عباس رضي الله عنهما وان النبي صلى  
الله عليه وسلم سئل اي الاحمال افضل فقاله ولله تسعة فان  
قلبت **قوله** روي في الفردوس من فروعا افضل العباد لا اخفها  
فكيف يجمع بينهما قلت **قوله** على تقدير توثيقهما المراد بالحكمة  
ان لا يكثر منها حتى يملأ مع انه قليل في حديث الفردوس  
العبادة بالبيان الشخصية لما روي افضل العباد اجرا سرعة  
القيام من عند المريض وقوله ولا منها مكنودة اي تحضرها  
الملائكة كما سباني وتوسطها عند الامناء من الشكاية  
والزباعتية وقوله في الحديث المشترك هو من طلوع الفجر  
الى الشروق لانه بعد من النهار انه قبل صلاة الفجر كما  
هو من صلاة الفجر في الشروق ومن الليل فلهذا افضل الخوم  
وغيره ولذا قال طر في الليل فلا تقرأ من بين يديها وتفسرها  
بالعبادة قال السيوطي لم يذكره احد من الصحابة روى ان الله  
علمهم وقوله وقري بالانصب بتقدير امدح او اعني وتقدم  
ما في الاشارة الى جوابه وفسر الفتوى بالذرا وفتوت



الصحيح عندنا الشافعي رحمه الله وفسره البخاري في صحيحه بساكنين  
 لا يمتثلون في تحريم الكلام في الصلاة **قوله** فضلووا لصديق  
 الرخص الماشي على رجلتيه وحمل بطنه فكنز معناه ولم  
 يذكر الثاني نظير الأول على خلاف القياس والمساكنة بالسنن المملو  
 واليا المشقة الحسية والفا المصنوع والمقاتلة بالسيف كالملة  
 واليا المشقة وقوله ما لم يكن الوقوف الحيات المشي بطلها  
 عندنا الشافعي بها بعد ما ينبغي صلى الله عليه وسلم من الحنفية  
 خلاف الشافعي واستندت ابو حنيفة رحمه الله بالله صلى الله  
 عليه وسلم تركها في الاضراب ولو كان الاضام القتال لما تركها  
 وفيه نظر لانه صلاة الخوف لما شرعت في الصحيح بعد الخندق  
 فلذلك لم يصح ما اذا كان وقوله في الكافي ان صلاة الخوف  
 ببات الرقاع وهي قبل الخندق وهو قول احمد بن حنبل وكذا  
 من اهل السير والصحيح انها لما شرعت بعد الخندق وان غيرة  
 ذات الرقاع بعد الخندق ونقصه في كتب الفروع والحدوث  
**قوله** ما لم تكونوا تعلمون لانه تكونوا البيهقي النظم ووقع في  
 موضع اخر يدعيها كقولنا تعالى على الانسان ما لم يعلم فقبل  
 القابلة في ذكر المعقول فيه وان كان الانسان لا يعلم الاما يعلم  
 التشرع به كحالة الجمل التي انتقلوا عنه ما فانه اوضح في الامانة  
 ونقل عن الخليل بن احمد في اقرايه التخصيص في قوله وعلم  
 من البيان ما لم يعلم الا في ان يقول ما لم يكن يعلم والا فلا  
 فائدة فيه وقيل بان وقع كذلك في النظم وان فيه فوائد  
 كالتهيم والامتنان بانه اذا لم يخلق فيه قد مر العلم لم يتمكن  
 منه وغير ذلك فتمام **قوله** قراها بالنصب بوعمر واج في القرآنية  
 وجوه كما ذكره المصنف رحمه الله وقوله او الذم فالذين نائب فاعل  
 فاعلم قد مر ووصية مفعوله الثاني وعلى قراءة الترفع خبر تقدير  
 ليصح الحال وعلى قراءة متاع كذلك ومتاعا الثاني منصوب بالاول  
 كقولنا فان جهنم جزا وكبر جزا مؤفورا ونفسيره بالتمتع دفع  
 لاحتمال كون اسمهم او حبس كما ذكره وقوله نصب بوعمر  
 فالعمل بالفعل ان كان الحذف غير لازم والافعل بالخلاف **قوله**  
 بكلمة الخ اي بكلمة من متاع بكلمة اسماء وقيل بكلمة على حد  
 المضان اي بكلمة غير اخراج وجعله مصدرا مؤكدا لانه الوصية  
 بان تمتعن حولا يدل على انها لا يخرج من مكان غير اخراج لو كانت  
 لانه كانه قيل لا يخرج من غير اخراج قيل ومثاله يشعر بانه من التاكيد

سعد

لغير

لغيره او مضمون هذا القول يحتمل ان يكون بخلاف ما يقول المخالف  
 وغيره فغير ما يقول دفع للمثالي وهو في الحقيقة محمول على مسفة  
 مصدري اي قول قول لا غير ما يقول والقامل فيه اي قول واما  
 كون القامل النفي او مصدري ما هو ذم منه فلم يبعد وفيه تمام  
**قوله** والمعنى انه يجب ان يكون المقصود على الوجه الساقط وقوله  
 قبل ان يحضر والشارة الى ان يتوفى من مكانا مشارفة اذ لا يتصور  
 الوصية بعد الوفاة وفسر التمتع بالانفاق اما على الحالة فظاهر  
 واما على غير فلا بد من الاخراج بل انفقة تضمنت لا تمتنع **قوله**  
 وكان ذلك اول الاسلام اي الانفاق والسكنى المذكورتين ثم تمتع  
 المدة او الزيادة على الخلاف في ان تسخ المعصية تسخ للملك ولا وقوله  
 وهو وان كان كالجواب سؤال وهو ظاهر واما تسخ النفقة بالارث  
 فتمت على ان مفهوم لهن الثمن مثلا ان لهن ذلك لا غير وهذا يؤيد  
 قول ابي حنيفة رحمه الله بعدم السكنى واما على قول الشافعي رحمه  
 الله فغير بحث فتمام **قوله** وهذا يدل على الاختلاف ائمة التفسير على ما في  
 الكشف فقيل انه كان قبل المنع منعتين وعليه يفسر فان خرج  
 بالخرج من العدة بالفضاء الحول ومن قال انه غير متعنتين  
 فمترقان خرجن قبل الحول من غير اخراج الورثة فلا يحتاج  
 في قطع النفقة او في ترك متعنتين من كزوج فقوله المصنف رحمه الله  
 وهذا يدل على انه نظر **قوله** اثبتت المنفعة المطلقة لم تفرق بين  
 المطلقات المحض وما ذكره يعلم ما مر من اثباته بالفسخ من  
 دون النسخ اشرقا النية فيما سبق **قوله** فحجب وقيل ان  
 هذا المظنة قد تكرر من تقدم علمه فيكون المشجب والتقرير  
 والتدكير لمرة علمه كاحبار واصل الثاني وقد تكرر من لا يكون  
 كذلك فتكون لتعريفه ولحقه قال الراغب راي يتعدي في  
 بنفسه دون الجار لكن لما استعير المشرط يعني المشرط عدي  
 تعديه بباري وفائدة استعارة المشرط قد تعدى عن  
 الروية فاذا ارشد الحث على نظرها لا سيما في الروية استعيرت  
 له وقامت استعارة ذلك في غير التعريف فلا يقال راي الى كذا وذكر  
 الرخص عدي في المشرط الى الذين او توا بصيغا ما يدل على ان الروية  
 اما بمعنى الانصار مجازا عن النظر فلم تد او صلت بالي واما  
 بمعنى الادراك القلبي تضمنيا على المعنى التي كانت علمه المسمى  
 وفي الكشف فاثبت الجواز الحث على الاعتبار باللات النظر المختار  
 اما الادراك بعد فلا ولم يذكر الشرح تعديه بنفسه كقول  
 امر القيس المترين في كلامه طارقا وجدته باطنيا وان لم تطيب  
**قوله** ما روي في التمتع ان ثبت حال من لم يبر صكها من زناه



في انه لا ينبغي ان تخفى عليه هذه القصة وان يدبني ان ينبغي ان يثبت منها ثم  
لجريد الكلام متفككا يجري مع من راى من وسمع بقتلهم فثبت الي  
المتعجب واشتمت في ذلك وذا وقد اقره ان قرينة كاذبه كرهه لكنهم  
لم يضبطوه وتفسير الالوف بال عشرة خلاف الظاهر من جمع  
الكثرة وكونه بمعنى متالفين قال الزمخشري انه من بدع التفسير  
التناسيل لا خلاف الظاهر اذ ورد الموت دفعة على جميع عظيم  
ابنهم في الاعتبار فاما وقوع الموت على قوم بينهم الفة فمتو  
كوقوعه على غيرهم وقيل معناه الفة الفة فمتو  
كقوله ولتجدنهم اخرا من الناس على حياة وكذا الذي قبله **قوله**  
والمعنى الخ يعني انهم عن امكانهم الله بما ذكره لانه  
على انهم قوتهم كما ان شبيبتهم بامثال المرواح من امروطاج  
لا يتوقف في امثاله فيكون دفعة على خلاف العادة **قوله**  
فيل من جز قتل الخ قال ابن حجر جز قتل بكسر الجاء المهملة وتبدل  
هنا فيفان جز قتل وكذا وقع في بعض النسخ هنا وسكون  
الزاي المحجمة وكسر الفاف ثم ياء ساكنة ولا م ابن بوري بضم  
السااء الموحدة والقصر وقوله واثابة العظمة الخ يعني  
انه تمهيد لقوله وقالوا في سبيل الله وهو عطفت في المعنى  
لانه بمعنى انظر واوتفكر في سورة المائدة سنام الفتران  
جامعة لكتبات الاحكام كالصيام والحج والصلاة والحج  
على منط عجيب يكرهها كذا وحيد محال لا دلالة على ان الموت  
لا ينبغي ان يشغل حاله عن حال وكون الشك من معنى الاعتبار  
بعينه ومخلص اسم فاعل والمختلف المستخرج من القتال والسابق  
المبادىء **قوله** من وراء الحجاب الخ متمثل بريدان تعالى لا بد  
من مكان انما يختلف والشابون كما ان من يتوقف الشيء من رايه  
لا يثبت ان يوصل الى ما يريد وهو مستغفاه من قوله تعالى  
ان الله سميع عليم كما يقول لمن يهدده ويوعده انا اقل حالك  
**قوله** من استغفها مية الخ جوز في النظم وجوه منها ما ذكره  
المصنف والاقرض استعارة لتقدم العمل وقوله اقراينا اشارة  
الى انهم قد علموا وقوله معترضا الى انه استمر للعين فهو مفعول  
والعترض نفسه لانصاعف فقد رفته مضافا الى جزاه او  
جعل نفسه كانه مضاعف لانه سبب المضاعفة وفي النصيب  
وجهاك العطف على ما تقدم اي يكون اقراض مضاعفة او في  
جواب الاستغفها وقد منعت البوالقاء وعلى الاول المراد  
بالكثرة انه لا يجد والى الحسنه بعثر امثالها فكيف في الكلام  
فيه في اخر هذه السورة **قوله** يقتري على بعض اي يضيق وفسره على

وفى النظر والزمخشري عكسه قال الخيزر لا وجه لعكس الترتيب  
سوى التنبيه على انه المقصود في هذا المقام وانما ذكر الفع  
المقتابلة ونبات كمال القدرة وقوله فلا يتخلوا شامل  
للتفسير الثاني للفرح لا تذل القوة في الجهاد وعكسها  
بمخرلة السبل والامساك وعلى هذا فنية ترشح للاستفا  
**قوله** الملا الخ هو اسم جمع لا واحد له ويجمع على املا وافاد  
المشاور قبيل اسم اعلمية اذا تعاد وكذا نسا صر ومثله يكون  
عن مشاورة ولجتماع رايه وقوله هو يوشع ردة ابن عطية  
بالت يوشع فتي موسى عليه الصلاة والسلام وبينه وبين داود  
عليه الصلاة والسلام قرون كثيرة **قوله** اقم لنا امرا الخ قال  
الراغب ارسال المبعوث عن المكان الذي هو فنية لكن يختلف  
باختلاف متعلقه فذاك بعث المبعوث من مبركة اشارون  
واعتنه في التير هيجه وتبعث الله الميت احياه وضرب  
المعنى على العبد اذا اسروا بالارحاح **قوله** ويصدر فيه  
عن رايه هذه العبارة وقفت في الحديث وفي كلام العرب  
قد رما ومعناه يفعل ما يفعل برأيه من الورد والصدور وهو  
الذهاب الاستنقا والرجوع عنه وماهم يقولونك لم يدرى  
وجوه الراي والامر له امتداد واستداد كما يقال فتق ورتق والمعد  
لما كان لا لزما للورد وبعد الكنى به وفيه استعارة ممكنة  
وتجنيب لينة شبيه الراي مما يكثر العطر وايت الى الصدر  
قال الشاعر  
ما استر الرما نحلجا الممن • يتولى الايراد والاصدار  
**قوله** اخو ابعث لنا مقدر من القتال الخ يعني انضاحا من  
خبرنا مقدر وقدم ضبط بعض الناس هنا فقال ان صيغة  
تقاتل بمعنى يقدر مجازا وليست بالامقادرة او هي حال  
مقدرة ومقدرة على صيغة المفعول وتعتك بمالا طائل  
تحت **قوله** فكل عسيرة الخ مختلف في معنى فقي من النواسخ وشر  
وخبرها ان لا تقا قتلوا وقيل انها تضمنت معنى قارب وان  
وما بعد ما مفعول وليست من النواسخ اي هل قاربتم عدم  
القتال وهذا معنى قول بعضهم انها خبر لا انشا خلافا لمن  
يفرق بينهما واستدل بدخول الاستغفها عليها ووقعها  
خبر في قوله لا تكثرك الى عسيف صايكا • ومن لم يسلم  
جز وجهها عن الاستغفها م وقد رفته القول والاول لمن كنه  
استدل على الثاني بانها لا تقم صلة الموصول وفيه نظر لان  
هنا ما جوزه والمصلح راي انها لا نشاء التوقع ولا يخرج عنه

عصام

سبين



جعل الاستفهام والظلال باعتبار المتوقع وهو الخبر وجعل الاستفهام  
 للتقريب بمعنى التثبيت وان كانا الشايع في معنى التقريب لجعل  
 على الاقرار وكون المستفهم عنه على الصيغة الشراعية كالتا ولا يخفى  
 ما فيه **قوله** ما يعرض لنا في ترك الفتال الحاشا كان الشايع في  
 مثله ما لا يفعل ولا يفعل على ان الجمل نحال وان المصدرية  
 هنا لا توافقه لجعله على حذف الجار اي ما الغرض في ان لا  
 نقاتل او ما الداعي اليه لان قتال اي ترك القتال والجوار المجز  
 متعلق بمنفلق لنا اوبه نفسه وقال الاضطرار ذاتية  
 ولا ينافيه علمنا والجمل نحال وقيل انه على حذف الواو اي  
 وان لا نقاتل اي فما لنا ولا نقاتل كقولك اساك وان تكلم  
 وقتد بياك اساك ان تكلم وقوله وقد عرصر الخ اشارة الى ان  
 جملته وقتد لم يوجب اجملة حالته والجملة والجملة ليق  
 مرة ولد عملني كفتد بل وعملق كفتد طاس بن لاود بن ارم  
 سام و فلسطين بكسر الهمزة وقد تفتح كورة بالشام وقوله  
 في ترك الجهاد لرابطه ما قبله وقوله بعد داهل يدم الخ وجهه  
 البخاري عن البراء رضى الله عنه **قوله** طالوت علم الخ فيه  
 قولان اظهرهما انما ستم اجمع فالذلك ينصرف وقيل انه عرصر  
 من الطول ولكنه ليس من ابيته العرب فمنه للعامة  
 وشبه العجة على القول به واما ادعاء العدل عن طول  
 والقول بانه عرصر الخ وافق العربي فتكلف **قوله** من اير يكون  
 له ذلك وليست اهل ان يستحق ويصير اهلا وقد مر تحقيقه  
 واي فسرهما الرخصي بكيف ومن اير واستشهد على الاول بقوله  
 اي ومن ابكي القرب وعلى الثاني بقوله فكيف ومن اي يذكي الرشد  
 فاني بمعنى من اير وحذف حرف الجر قبامها وهو من كما حذف  
 في من الظروف اللازمة الظرفية وغيرها للشوش فيها اختلاف  
 من ونحوها من الصلوات فانه لا يطردها الا اذا اكرت في ه  
 في المنرفة وسيا في الكلام عليه في محله وانما ذكرناه لنعلم وجهه  
 انما كان المصريح الله بمن قبلها والاستفهام حقيقي او للشجب  
 لا لتكذيب نبيهم والانكار عليه ولاوي من اقلاد يعقوب  
 عليه الصلاة والسلام والسبطيين القبطيين وحلق بمعنى نابير  
 ولقنية وليس خلق كحذر بمعنى حقيق كما نوههم **قوله** لما استبعدوا  
 الخ الاستبعاد من قولهم ان يكون له الملك علينا الخ ولا يخفى  
 مناسبتهم واسع البسطة الجسم وعالم لكثرة العلم **قوله** الصدوق  
 الخ ايضاً صا على الاضطرار وزيادة الثاني لاختراجه من وجوه  
 وقلة باب سلس اي ما اتحدت فاوه ولامه ترجحه مع ان مادة

ثبت

ثبت لا تتحد في العربية وانما بالناها اذا لم تكن للثاني  
 شاذ وشما بالذال والذال شجر الشز وشما بالواو وشما  
 شجر الصمغ وكلمنا فارسية **قوله** الضمير للامنيان الخ وعلى تقدير  
 التثنية بالسكون وزوال الرفع فهو مصدر وما قيل ان صورة  
 الخ لخرجه ابن جرير عن مجاهد وقال الرفع لا ان الرفع  
 صحيحا وثبت من الامنيين وهو معروف ويرف بالزاي المعجمة  
 معناه يسوغ وقوله مود الانبياء عليهم الصلاة والسلام لان  
 المقنوت كان خلاصة الملل الثابتة مطلقا واما التفسير الاخير  
 فتكلف على عادة الصوفية مع انه لا ياسب ما عطف عليه  
 وان اوله تعبه بنو ويل بارد ولو تركه كان اوله والرضا  
 بضم الراء المهملة وصاهرين مجتهدين ما تفتت ويتقطع من الشيء  
 والمراد الواح موسى عليه الصلاة والسلام النازل على هارون  
 يطلق على الاتباع والا ولا يكون بمعنى النفس والشخص  
 فيقبح للتعظيم كانه في نفسه جماعة كما في قوله تعالى ان ابراهيم  
 كان امة فلا يكره لانه لا دلالة له على التعظيم كما قيل وقوله  
 ابا عهمما يتنه في الكشاف وفي نسخة ابا وهما والا ولي اصح على  
 كون ان في الخ ابتداء خطاب الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ومن  
 معه من المؤمنين **قوله** الفصل بهم الخ فصل لا كلام في استعماله  
 متعددا ولا لازما فحق ذلك ان يكون اللزم ما هو ذا من المنفرد  
 بحذف المفعول وان يكون اصلا براسه فيكون فضله فصلا  
 بمعنى يبره وفصل وضولا بمعنى الفصل لغتان مثال صده صده  
 وصده صده ود او الفسطيحة الحرف فقول قتيلا اي وقت قتيلا  
 او جعل اسما للزمان والمفاضة الارض الخا ليرى القور لقا ولا  
**قوله** معاملكم الخ يعني انه استعاره شبه انزال التسمية بهم  
 ليظهر للناس كونههم وعدم صبرهم بمن يختبر شجاعتهم ويختبر  
 بتكليف بعض الامور ليعلم حاله وقد مر تحقيقه **قوله** من  
 اشيا الخ اشياع كاتباع لفظا ومعنى جمع شيعه ومن تفيد  
 الاتصال واستمى من الاتصال كقوله تعالى املنا فقتول  
 والمتأوقات بعضهم من بعض وقوله فاني لست منك  
 ولست مني ويجوز ان تكون للتعبير كما قاله الطيبي فجعل  
 من الاتصال غير التبعيضية وكانها بيانية وفي الدراميون  
 انها تبعيضية وهو الظاهر وقوله من اشياع اشارة الى انه  
 على تقدير مضاف وقوله مستخدم اشارة الى الاتصال به  
 حتى كانه نفسه **قوله** اي من لم يذق من طعم الخ اصل استعمال

ابو حيان



ان يقال في الماء مشروب وفي الماء كولات معلوم وقد استعمل  
الطعم هناك في المشروب وما عيب على حاله من عند الله القشيري  
انه قال على المنبر يوما وقد دخل عليه المغيرة بن سعيد الكوفي  
اطعموني ماء فحالت عليه العرب ذلك وهجوم به وحملوه على شدة  
جزعه فقال الشاعر فيه

• بك المشرك من خوفون وقال واستطعم الماء لما حدة في العرب  
• ولكل الناس كل الناس قاطبة • وكان يولع بالانشاد في الخطب

وقال ابن ابي الصلت في كتاب المختار انما عيبت عليه لانها صدرت  
عن جرح والافقد وقع في هذه الآية والذي يقتضيه البلاغة ما  
اشاد اليه المصنف من ان طعم الماء استعملت فاستعمله بمعنى ذاق طعمه  
كما هنا فصيح واما معنى شربه واحسن طعما ففنيح الا انه يقتضيه  
المقام كما في حديث من شرب طعم طعم وشفا سقم فانه تنبيه على  
انما تغذ في خلاف سائر المياه كما ذكره الراغب وطعم الشيء بمعنى ذاقه  
ذكره الازهر عن الليث وذكر الجوهري ان طعم ما يود به الذوق  
فيلوكله الاظهر وتغيب به الذوق توسع والمصدر في لربحي الى  
للذوق فمن قال طعم شايح في معنى لم يصيب **الحق قوله** وان شئت  
الحق هذه شربة شعربا للمرحوم الذي في الاغاني من قصيدة الحارث  
ابن خالد بن عاصم بن هشام المخزومي وهو ممن قتل مشركا ببدر  
قتله على رضى الله عنه مخاطب بها ليلى بنت ابي مرة بن عروة  
ابن مسعود واولها

• لقد ارسلت في السر لي في لوني وترعني ذامل قطر قاجلدا  
• لغد تريه ذنبا واخذ ما جنت • على وما الصبي ذنوبكم عدا  
• فان شئت حرمت الناسواكم • وان شئت لم اطعمكم طعاما ولا دوا  
• والمشاخ بعتم النون وقاف وخاف • حجة الماء العذب البارد والمزلة  
• بالبرد فيه النوم وعطف على الماء كعين كونه بمعنى لم يدق كما  
يقال لم يدق لذة النوم ونحوه وسواكم بضمير الجمع للتعظيم  
للمحبوبة كما قاله الطبري رحمه الله ومنه يعلم رقة ما قاله الرضي من انه  
انما يكون في ضمير المتكلم وقوله وانما علم الى عالم ان شرب  
عصاه ومن لم يشرب لطيفه وما قيل انه يحفل انما بالفراسة  
والالهام **قوله** استثنى من قوله فمن شرب الى فالحكمة الثانية  
في حكم المنفعة اذ التقدير فمن شرب منه فليس مني لامن اغتفر  
عزقة بياض ومن لم يطعمه فهو مني كقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين  
هادوا والمضاري الى قوله فلا خوف عليهم والتقدير ان الذين آمنوا  
والذين هادوا والمضاري فلا خوف عليهم والصلح ليون كذلك فقام

الصاسون العمانية تنبيه على ان الصاسون يتاب عليهم ايضا وان كان لهم  
اغلظ كما همتا اذ المطلوب ان لا يذاق من الماء راسا والاعتراف  
بالعزقة رخصة تقدم من لم يطعمه لانه عز منة اعتنك به وكما  
للتقنين ولما لاحظته هذه النكتة وكونه في هذه الآية التاخير  
اغترف وقوله بترى المستثنى والمستثنى منه مع انه كما في الكشف  
جاء بحري الاعتراف في افادة ما سبق له الكلام وقوله والمعنى  
الرخصة التي اشار الى وجه جعله مستثنى منه لامتياز قتل لانه  
لو استثنى منه افاذا المنع او معناه من اعترف عرفة فليس مني  
ولذا قال فشرىوا ولم يفلحوا فطعموني ومن ذهب اليه كافي النفاذ  
له لغتضا لا حاجة اليها والغرفة بالغة المرة وبالضم ملغ  
الكف وبما قرئ **قوله** اي ذكر عوافية الخ من ذلك التفسير مروي عن  
ابن عباس رضي الله عنهما وقصر به لسوذن ما يمتهم بالافوا في مخالفة  
المأثور حيث لم يغيروا اذا الكرع الشرب بالضم من غير ان يتأخر  
واصله في الحيات يدخل المكحى يصل الى الكا رعة شمر توسعوا  
فنية ولنير نفس المخرى به الالهة لانه الحقيقة اللغوية  
ولا داعي للصرف عنها لانه مستثنى على قول الحقينة فيمن جلد  
لا يشرب مرة هذا التفسير لانه لا يثبت الا اذا كرع خلافا لما شمر  
الظاهر ان الاستثناء متصل وقيل انه منقطع على التقديرين اما  
اذا كان ممن لم يطعمه فلا ينافي وقت لم يطعمه غير ان كان  
ممن شرب فمن شرب كارع والمغترف غيره كمن معناه انه لا يصر في  
يكون الاعتراف رخصة وعلى الثاني المغترف مني فهو رخصة وهو الصميم  
وفني نظروا وما على ما في الكشف فنقطع ان فسر الشرب بالكرع  
والا فمتصل وقوله الاصل اي حقيقة لغته والمراد بالوسط الة  
الشرب كالانا والميد **قوله** ونميت الاقل اي يعني ان الشرب هنا  
فسر بالكرع لانه الحقيقة ولا داعي للعدول عنها وانما لم يفسر به  
سابقا ليكون الاستثناء في قوله الامن اعترف متصلا لانه لا يمتل  
في الاستثناء وقوله او افطوا في الشرب الاقل لانه اشارة  
الى توجيه الاستثناء على وجه يكون المغترف ذلخا في القليل  
على تقدير جعل الثاني كالاول مصر وقيل الحقيقة ولا داعي  
للكرد ولا على محمول على شرب الماء المطلق بالكرع او بالاعتراف  
والوجه في حال الشرب على الاعتراف فراط ولا مريد له على التوجيه  
الاول لانما تضاعف الاقل في قوله فاجله على الافراط مع ان الاول  
محمول على اصل الشرب لستصل الاستثناء **قوله** وفري بالرفع حلا  
على المعنى في الكثاف قرأ الى والاعتراف الاقل بالرفع وهذا  
مرق منهم مع المعنى والاعتراف من عن اللفظ كجانبها وهو باب جليل



من علم العربية فاما كان معني فشرى واسمه فلم يطبقوه حال  
عليه كانه قيل فلم يطبقوه الا قليل منهم وكوه قول الفرزدق  
وعرض زمانه كما يرى ان لم يدع من المال الا سحتا ومخلف  
كانه قال لم يبق من المال الا سحتا ومخلف قال الفرزدق  
يعني ان الولعب النصب لكونه استسما من كلام موجب ذكر  
المستثنى منه كما في قول الفرزدق  
التي امة المؤمنين امة بنات شعوب النوى والمصو جل المتعسف  
وعرض زمانه لكانت حيث رفع بسحت مع كونه استسما مفترغا في موضع  
المفعول به مثلا لما انه من جملة المعنى في موقع الفاعل لانه  
معنى لم يدع لم يترك كمن لم يبق اذ ليس هو هنا فقل من الزمان  
واما الاستسما دالة على المحقق انه لم يبق في من المال  
الا سحت اي مستاصل من الاستسكات وهي لغت سحت والسحت  
لغير الحجاز والمخلف الذي بقيت منه بقية وقد يقال  
المخلف هو الذي ذهب ماله والمعنى قطعنا تلك طرق  
الحبال ومن بعد ومما منه منعتفة لاعلم بها واصابته سنة  
وفقط ذهبت بالاموال والاقوال وذكر وهو البتة في  
سورة طه الاستسما او مخلف بنصب الاول ورفع الثاني وهو  
الرواية في كثير من الكتب كالصحيح وغيره ولا مثل فند مع  
المعنى بل التقدير الاستسما او شيئا هو مخلف فحذف  
الموصوف وصدر جملة الصفات وقال وقوله من علم  
مع المعنى اي ما لواء معني ماله ومقتضى الظاهر الى المعنى  
لكن الشايع هذا **اقول** الرواية في البيت كما في كتاب  
الحلل لابن السكيت وعطى بالظا المشاكاة وسختا روي بالرفع  
والنصب اتينا وكلاهما من التثنية مع المعنى اما رفعها فافيهما  
معاً وعلى نصب الاول فرفع الثاني على توهيم رفع الاول  
واما ما ذكره من النقد يرفعتك وكذا عطفه على الضمير في  
المستثنى في سحتا والمثيل مع المعنى ليس معني الى المعنى بل يتضمين  
ذا شير مع المعنى وهو مفيد عدم التفكاك عنه وقد اعترض  
ابو حيان رحمه الله على هذا التوجيه بانهم غفلوا عن جواز  
الانتفاع بكبد الموجب وقد نظروا في الخوانة يجوز في الموجب  
وتجارات النصب وهو الامر والانتفاع كقول  
وكلاخ منارفة لحوه كمن نبتك الا الفرقدان  
ولضلعول في اعزابه اذا انتع فقتل فقتل لما قبله وقيل عطف  
بكان ولا ذاة بكسر الهمزة والدال الميم كمن ياكل في الما  
وهو معزوف وفي نسخة وروته وقوله وهكذا الذي

القاصم قال الرابع فيما يما ومثال اللدنيا وان من ننا ولك  
قد رما يبلغ به اكنى واستغنى وسلم منها ونحا ومن ننا ولك  
منها فوف ذلك ارضا دعطشا وقوله وروى في المخرجة ابن ابي  
حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما **قوله** اي قال الخلف  
ممن الذين نبتوا اليه اشارة الى ان يظنون ليس على ظاهره بل معني  
يعلمون والذين امنوا من وضع الظاهر موضع ضمير القليل ومضت  
قالوا المضمربا عننا والمبعض الذين يظنون انهم القليل الذين  
هم استسما يقينا والظاهر عننا كذا ويجوز ان الموتى وان  
نسا واول اصل المقتد والاعتقاد دينيا ونون فيه ولا يلزم  
منه خذلان في ايهاهم وحازان يكون ضمير قالوا الكثير الذي  
المخر لوالا انقطعوا عنه وشرى واسمه والذين يظنون من موضع  
الظاهر موضع الضمير اشارة الى الذين امنوا والذين عند اهل اللغة  
كما قال الرابع هو المعرفة الحاصلة عن مارة قوية تدل على فلا  
يرد على المصراع شيئا ذاهم مضمون كما قيل في التخذيل من الخذلان  
وعدم الاعانة والتفكير الاذن بما ذكرنا من وقوله ولم تحقل  
الخبر الخ الظاهر الاول جمع ان من لا تخذل بعد كما لا تستفهامية  
كما سر عن الرضى وغيره وهي رواية في التميز واما بجعلها بيانا سنة فقتني  
حذف المحذوف بلا راع لانه تكلمه والفتية ان كانت من قاتل لانها  
قطعة من الناس فوز برفعة وانه كان من فانه يرجع اليهم فوز بها  
فلة والمجذوف العين **قوله** وفيه ترتيب الخ فيه معنى بديع واستعار  
لطيفة ونكتة بدعية لان جعل القمر بمنزلة الماء المنصب عليهم  
لشبع صدد ورحم واغتياهم عن الماء الذي منعوا منه ونبات الماء  
من البقة فرشحه بقوله وثبتت اقد لسا فانه قلت على ما ذكره المصنف  
كان مقتضى المقام الفا قلت الواو هنا اتلغ لانه عول  
في الترتيب على الدهن الذي هو اعدل شاهد كما ذكره السكاكي والفا  
في فهرست موهب فصحة اي استحباب الله دعاهم من موهب والبا  
على الوجه الاول سببية وعلى الثاني المصلحة وفتر لاذن  
بالنظر لانه اذا اراد انهم اعدائهم نصرهم فلا نيك الاذن من  
الله بمعنى الارادة كما مر في الظاهر لفسير به وايشا بكسر  
الهمزة وكاء مكشورة والفت مكشورة ويكون بها لفظ عبراني  
وهو اسم والد داود عليه الصلاة والسلام كما قاله ابن جرير  
ورعى الغنم وقع للنبيا عليهم الصلاة والسلام اشارة الى انهم رعاة  
للناس وهم يهدى لكونهم منبوعين والمخلاة بكسر الميم معروفة  
واصلها ما يوضع فيه الخلاء وهو الخشيش الذي تاكله البهائم سير  
فوسم فيه لما يوضع فيه الخلف مطلقا وقوله ثم زوج طالوت

عصام



بنته في الكشاف زوجه طالوت داود عليه الصلاة والسلام بنت  
 جالوت والسرد عمل الدرع كما سياتي في قول **قوله** ولو لا انه تعالى  
 بكه في الخائض الى ان فساد الارض كذا نزع من فساد اهلها او هو  
 على ظاهرهم كما مر وتعرف الناس للجيش والنقض منهم او البعض المدفوع  
 الكفار والدافع المستلمة واللام للتمدد قيل انه اشار الى استنساخ  
 قياس استثنائي مؤلف من وضع نقض المقدم منتج لنقض الثاني  
 خلا انه قد وضع موضع ما يستنبطه ويستتبعه اعني كونه  
 تعالى افضل على العالمين انما بان انه تعالى مفضل في ذلك الدفع  
 من غير ان يجب عليه ذلك وان فضله تعالى غير منضم بل هو  
 فرد من افراد فضله العظيم كانه قيل ولكنه تعالى بكه في فساد  
 بعضهم ببعض فلا نقض الارض وينتظم به مصلح العالم ويصلح  
 لحوال الامم اليهم واعني فرض بانه مخالف لقول المنطقيين في  
 ان المتصلة تنتج استثنائية من مقدمها عين فالمنها لا يستلزم  
 وجود الملزوم وجود اللازم واستثنائية نقضها لغيره لنقض المقدم  
 لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا يعكس ولا استثنائية نقض  
 المقدم لنقض الثاني لجواز ان يكون اللازم اعم فلا يلزم من وجود  
 اللازم وجود الملزوم ولا من عدم اللازم عدم الملزوم وفيه  
 قائل وقوله اشار الى اشارة لقربه وقيل انه اشارة الى ما مر  
 من اول السورة الى هنا وعلى الوجه الاول تعريف لرب العالمين  
 وعلى الثاني الاستغراق وانما قال الجماعة لانه ثبت بذلك **قوله**  
 بان حقت صفاته من صفات الخائض الى انه محقق فضله الله لا كما يقول  
 الحكماء وقوله تفصيل لما في المذكور من الرسل المفضلين ومن تكلم  
 تعريفه اما للتمدد والمزيد موسى عليه الصلاة والسلام لشهرته بذلك  
 او كل من كلفه الله بلا واسطة وهم ادم عليه الصلاة والسلام كما ثبت  
 في الاكاديش الصحيحة وموسى عليه الصلاة والسلام ونبتا محمد  
 عليه الصلاة والسلام والخيرة بكسر ففتح بمعنى الاختيار سميت بذلك  
 لما في الآية وسكنها بكون كعبه اي فرق جند كافي من القرب  
 القام وذلك وموسى عليه الصلاة والسلام على الطور وكليم بمعنى  
 مكالر وضعيل بمعنى مفاعل كثير في العربية كندرم بمعنى مناد ورضيع  
 بمعنى سرامع وجلبين بمعنى محاسن وغير **قوله** فان حضر بالدفع  
 العامة كما صرح به في حديث البخاري ولا يرد ان نوحا عليه الصلاة  
 والسلام كان متعوتا الى اهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق  
 الا من معه لان عمومهم لم يكن في الميثاق وانما كان لبقاء النصارى  
 الموجودين منهم واستدل بعضهم على عموم بعثه بانهم على جميع  
 اهل الارض فاخرجوا وقيل علوم النبوة استغراقها للازمة بحيث

ابو السعود

لا ينفخ وقيل ان المخصوص عموم الثقلين وقوله والاعمال  
 يعني المراد ببعضهم هذا النبي صلى الله عليه وسلم والاضافة  
 للعمد ولم يصرح به تعظيما له كما ان التشكيك يفيد ذلك  
 فاللفظ الموصوع له بالقرينة لا وفي الادعاء انه لا حاجة الى  
 المنصوح الى تعليمه والعالم بفضله لا ياتي او الجبل وهو  
 مثل في الشهرة وقوله خصصه بالجملة التي الخ كونها اعلى  
 المراتب قيل انه بالتبني لغير المحبة والافقي اعلاها  
 كما في الشفا ولذا قيل نبي الله صلى الله عليه وسلم حببت الله واذا  
 ضربا دريس عليه الصلاة والسلام فالرفعة الحقيقية والايات  
 المتعاقبة بنعاقب الدهر كما لقراء المتلو والاهبار بالمعيتات  
 وقيل هي كوامات الاوليات لانها معجزات له صلى الله عليه وسلم  
**قوله** خصته بالتعظيم الخ في تحقيقه وتعظيمه لنشر المارد  
 بالبيئات المعجزات المثبتة لنسبته صلى الله عليه وسلم وذكرها  
 في مقام التفضيل يقتضي انما سبب له ولشهرته في كلامه ما يدل  
 على تفضيله على جميع من عداه فقوله لم ينجعها غير لا ضير  
 فيه لانه قد يكون في المفضول ما ليس في الفاضل وذلك  
 كما تراء الاكمه والابرص فلا يرد عليه شيء بشره اعلم ان تفضيل  
 نبينا صلى الله عليه وسلم على كل واحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 لا خلاف فيه وكذا على مجموعهم وفي الانصاف فنقل عن بعض  
 اهل العصر تفضيله على كل واحد واحد واما التفضيل على الكل  
 بصفتي الجمعية فيتوقف فتدقيق يقوم الدليل وانكره وقالت  
 الظاهر انه اقترأ عليه **قوله** المنقول عنه هو ابن عبد  
 السلام رحمه الله ورد في الطوفي في تفسيره وقال قوله فيهم كلام  
 اقتدة يدل على تفضيله على الجميع ايضا لانه امر بالامتثال  
 بهم صلوات الله وسلامه عليهم ولا شك في امثاله صلى  
 الله عليه وسلم امر الله فاذ لفعل جميع افعاله مع ما له عليهم من  
 الزيادة كان افضل من جميعهم وهو كلام حسن **قوله** ولو شا  
 الله لهدك ليلنا من جميع الخ اورد عليه ان المذكور في المعاني اريد  
 مفعول المشية المقدر ما يفتد الجزا كافي ولو شا الله لهدك  
 اي لو شاهد انكم فالظاهر لو شا عدم الانشا واجيب  
 بانه لا يرد عليه لانه العدم لا يحتاج الى مشية وازادة بل  
 يكفي فيه عدم تعلق الارادة بالوجود وقد مر الكلام فيه  
**قوله** كرهه للتاكيد الخ في الانصاف التاكيد بذكر بعض  
 حصص منه وهوان العرب متى ثبت اول كلامه على مقصد  
 ثم اعترضه بما مقصد اخر فارادت الرجوع الى الاول طويت



ذكره استبانك العبارة أو تقريب بينهما وهو عند مبيع من الفضلة  
مستلوك وطريق مفيد وكان جدي الوزير لجد بن فارس يحد  
في كتاب الله تعالى سوانع منه فضلهما ودلالة الآية على التفضل  
ظاهرة وأما اشتراط الدليل القاطع فدلالة الآية عليه وكونه  
كذلك فليس مستلزما نقله بعض أرباب الحواشي وأما كون الحوادث  
جميعها بسيد الله فيدل عليه غموم ما يريد وقوله ما أوجبت  
الحج تمتعني أن الأمر للجواب والمراد به الزكاة والدال على كون  
للجواب الوعد الواقع على تركه **قوله** من قبل أن يأتي يوم لا  
يعدر ولا على تدارك الخ يريد أن قوله تعالى لا ينفعكم عما كنتم  
تقدمون بوجه من الوجوه لأن من في ذمته حق أما أن يأخذ  
بالمبيع ما يؤدبه به أو يعينه صدقا أو ذكرا أو يبيعه إلى من يشفع له  
في خطئه وقوله وأما لو غفلت الخ يعني أن المقام يقتضي التعميم والمطلب  
له الفسخ لكن لما كان الجواب بالمال فيبيع والمبيع فيه مرفوع فأسبغ  
رفع في الجواب وأما قراءة الفسخ فعلى الأصل في ذكر ما مؤخر في العموم  
ومقتضى الظاهر وفيه نظر لأنه جملة وقعت بعد نكرة فهي صفة غير مقطوعة  
وكذا أعربوه ولا يقدر بين الصفة والموصوف إذا لم تقطع شؤال  
فلا أدري ما الباعث له عليه **قوله** يريد أن لا تكون الزكاة يعني  
عبر عن ترك الزكاة بالكا فترتبطا حيث يشبه فعله الذي هو ترك  
الزكاة بالكنز أو جعل مضافا على الكفر أو عبر بالملزوم عن اللازم  
فإن ترك الزكاة لازم للكفر فذكر الكفر وأريد ترك الزكاة فهو أما  
استعارة تبعية أو مجاز مشاركة أو مجاز مرسل أو كناية كما وصفت  
كفر موضع من لم يخرج **قوله** مبني أو خبر الخ معنى الخالة مستدا والجملة  
بعد خبر وأما خبر لا يمتدح في اختلاف في تقديره كما ذكره المصنف  
الله تعالى الامام رحمه الله تعالى في الوجود لا يدل على إمكان الألوهية  
لغير الله وتقدر بوجه أن يوحد لا يدل على وجوده تعالى بل  
بان التوحيد نفي الشريك في الوجود فلا بأس في عدم الدلالة على نفي  
إمكان الوهية الغير لأنه ليس بمقصود ههنا وإنما التوحيد  
أنما يعتبر بعد الوجود فتأمل وذهب الزمخشري إلى أنه لا تقدير  
فيه وأنه هو مبني أو الخبر كما في قولك إنما الله الذي لا يقدر  
والخبر لضرور فلا والله في ذلك وسأله وما قاله مقتضى المعنى  
ولو لم يكن له مع لا كان له وجه **قوله** الحج الذي يصح أن  
يعلم ويقدر يعني ليس معنى الحياة في حقه تعالى ما يقوله  
الطبيعي من قوة الحس لا قوة التعذيب ولا القوة الثانية للاعتدال  
الوحي التي تفيض عنها سائر القوى الحيوانية ولما يقول الحكام ولو  
الحسين الحسين من أن معنى حياته كونه يصح أن يعلم ويقدر بل هو

صفة حقيقية قائمة بالذات كالأغراض والكيفيات تقتضي صحة العلم بالقدرة  
والإرادة إذ لا تفرق بينهما وقوله وكلما يصح الخ يعني أن ما يصح أن يكون  
لله فهو واجب له في المقدمة المستمرة والموتى تعالى لا يتصف بصفة تكون  
بالقوة لا بالفعل ولا بما هو ممكن لا ما هو كذلك بقبل الزوال فهو حادث  
والحوادث لا تقوم بذاته تعالى وفيه إشارة إلى دفع الامتناع سؤال الامتناع السابق  
وسؤال أن صحة العلم والقدرة لا تقتضي تصافه بما ذكر من الصفات  
الكمالية المتباعدة في الكشاف الخ بما بقي الذي لا يستلزم للمعنا إليه  
فقال الخ يريد أن المعنى اللغوي وما ذكره من اصطلاح المتكلمين فالتجمة  
عليه أنه كيف يفسر القرآن بامطلاحهم ولعله لا يسلم أنه اصطلاح  
ويذكر أنه لغوي ولا مانع منه **قوله** الذي هو القيام الخ فتقوم صفة  
مبني الفعل للقيام وأصله يقوم على فتقول من صيغ المبني لفعله فاجتمعت  
الوار والياء والتاين ساكن فقلت الواو وكلة وأدخمت ولا يجوز أن  
يكون فعولا ولا لكان قووما لأنه واوي ويجوز فيه قيام وقيم  
وفسر المعنى كما ذكره تاج الزمخشري وقيل هو القام بغير بدائه ووجه  
المبني لفعله علمه زياذة الكرم والكيف قال الراغب يقال قام كذا  
أي أدام وقام بكذا أي حفظه والفتوى القام في الحفظ كل شيء والمعلم  
له ما به قوامه وذلك هو المعنى المذكور في قوله تعالى أعطي كل شيء  
خلقته ثم هدى وقوله أفتر هو قائم على كل نفس بما كسبت  
والظاهر منه أن القيام بمعنى الوجود وأما ثم يصير بسبب القدرة بمعنى  
الادامة ومول الحفظ وهو فإورد عليه أن المبني لفعله ليست من أسباب  
التقدير فإدعري القيام عن أداة التقدير لم يكن إلا بالمعنى اللازم  
فلا يصح تفسيره بالحفاظ ثم إن المبني لفعله في الحفظ كيف تفيد إعطاء  
ملا به القوام ولعله من حيث أن الاستقلال بالحفظ إنما يتحقق بذلك  
لأن الحفظ فرع التقويم فأوكان التقويم بغيره لم يكن مستقلا بالحفظ  
وعلى هذا لا يرد ما يورد على تفسير الظهور بالطاهر بنفسه المظهر  
لغيره من أن الظاهر لازم والمبني لفعله في اللازم لا يوجب التقدير  
وذلك لأن المبني لفعله في اللازم إنما يتضمن معنى آخر متعدد بإياه المعنى  
اللازم قد يتضمن بنفسه ذلك كالقيام المتضمن لتعديك لا عضا  
تفهم يرد على من فسر بالقائم ببدائه المقوم لغيره ولا يتأتى ههنا  
ما مضى به في الكشف عن الظهور من أنه لما لم تكن الظاهر في نفسها  
قابلة للزيادة رجع المبني لفعله فيهما إلى انضمام معنى التطهير لهما  
لأن اللازم صان ومتعد ما وذلك لأنه قابل للزيادة كما مر على أنه  
قيل أن انضمام معنى التطهير لما كان مستقلا من المبني لفعله بمعونة  
عدم قبول الزيادة كانت المبني لفعله سببا للتعددي ورويات المعنى  
اللازم نافي بحاله والمبني لفعله أو جئت انضمام معنى المتعدي إليه لا تعدية



اللازم وبينه ما فرق بين ان القوام المذكور في اعطاء ما به القوام فسرورة  
 بمعنى الوجود اذ جعله بمعنى اخر غير مناسب فقد ظهر له معنى ثالث  
 واورد على نفسيتهم بالقاسم بذاته انه يكون معنى قيتوم السموات  
 والارض الوارد في الادعية الماثورة واجب السموات والارض وهو ركيز  
 فالظاهر غير من المعاني بل زادوا في تفسيره القاسم بذاته المقوم  
 لغيره فسر القاسم بالذات لوجود الوجود المستلزم لاجتماع  
 جميع الكمالات والتنزه عن كايه وجوه النقص والتقصير للغير  
 بنظم جميع الصفات العقلية فمن ثمة قيل انه الاسم الاعظم  
**قوله** قال الرقاع هو عدي بن رفاع بوزن كتاب المعاني من  
 قصته وقبلة  
 وكانها تبت النساء اعازها عينيه لحوار من حادرجاس  
 وسنان قصده الفاسر فلت في عينيه سنة وليس ينال  
**قوله** لتبيننا غير ذلك على ان السنة ما تقدم النوم واقتصد معنى  
 رعى ستمتا قل ستمتا صلبه ورتق معنى خالط من رتق الطائر صفته  
 ليريد الوقوع وبجاسم قرينة من قرني النعام وقال الفضل السنية في  
 الراس والمعاني في العين والنوم في القلب وقوله راسا فيه لطف  
**قوله** وتقدم السنة عليه وقاسم الدنيا الفة عليه الخ يعني انه راعي  
 في الترتيب الوجود فلتقدمها على النوم في الخارج قدمت عليه في اللفظ  
 والقياس يقتضي لتأخير لان المعروف في الايات فتدبر الاقل وفي  
 النوم يحكى وقيل انه على طريق التتميم وهو ابلغ لما فيه من التاكيد  
 اذ في السنة يقتضي في النوم ضمنا فاذا في ثانيا كان ابلغ وروايه  
 انما هو على اسلوب الاطالة والاختصاص وهو يتعين فيه مراعاة الترتيب  
 الوجودي والابتداء من الاخف فالأخف كما في قوله تعالى لا يناد بصغير  
 ولا كبر الا لخصاها وهذا كله من الاحكام التي لما قال الامام  
 الشافعي لاحد ههنا بمعنى القهر والعلية كما ذكره الراغب وغيره من  
 ائمة اللغة كقوله اخذ عز من مقتدر والمعنى لا تقلية السنة ولا  
 النوم الذي هو اكثر ضلابة فالترتيب على مقتضى الظاهر ولو كان المعنى  
 لا تعزله سنة ولا نوم كان كاذروا وهو قد سبق انتق **قوله** والجملة  
 في التشبيه يعني انها الترتيب لله تعالى عن ان يكون له مثل من الاحيا  
 لانها لا تتلوا من هذا فكيف تشابهه وكونه تاكيد للقوم ظاهر  
 لانه الحافظ القوي ومن غيرية النوم والفضل لا يكون كامل  
 الحفظ وكذا الصحيح لان النوم افة نفا في دوام الحياة وبفاه في  
 وصفاته تعالى فتدبره لازوال لها فلا يدركه ان الظاهر  
 الاقتصار على انه تاكيد للقوم كما في الكشاف ولذلك ترك  
 العاطف الخ اي لكونه تاكيد وكذا ما بعده ايضا فافهم واعلم ان شاء

المحضر

لم يسم  
 كلف

لما حصر الالهة في اشار بالحياة الى ان الاحتكام لا يقتضي ذلك وبالقيوم  
 الى ان السالكين لا يقتضي له وبما له الجحالة الى ان عيسى صلى الله عليه وسلم  
 وغيره من البشر كذلك كثر ذكره ايات ما ذكر **قوله** كثر في القوم  
 الخ وحبه التفرقة ان المالك كيتوم على ما يملكه ويحفظه والقاسم الحافظ  
 انما يحفظ ما هو مملكته بحسب الظاهر وحبه الاحتكام على نفسه ان  
 ما سواه مملوك له فكيف يكون شريكا له **قوله** والمراد بما فيه ان  
 قوله فتدبره من قوله الخ قيل ليس ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم يشعريه  
 فالظاهر ان يقول ابلغ من قوله الخ وحبه الاحتكام ان السالكين  
 والارض له بطريق غير صافي لكن اداة الجزئية والظرفية بقوله  
 فيه ملجم بحسب الحقيقة والمجاز وفيدل على ان ما سواه تعالى ملك  
 له والاكات البكاف قاصدا **قوله** تبيان كثر في شأنه الخ الكثير  
 ما حوز متاقتل من سمات الجلال وعدم المشاورة والمداخلة الى المقاربة  
 ما حوز من انكار وجود الشفعا به الاذلة والاستكاثرة بمعنى المقصر  
 والمناصبية اظها بالخلاف والعداوة **قوله** ما قبلهم وما بعدهم  
 الخ فسر ما بين ايديهم بما كان قبلهم وما في الماضي وما خلفهم بما  
 سباني بعدهم وهو المستقبل لانه يقال لما تقدم بين اليدين لان  
 ما بيننا لا بد ان يكون متقدما وما سيكون يقال انه خلفه  
 انما خلفه ومعيب عنه وسوءا وعلى العكس ونبيه بانك تستقبل  
 ما سبانيك وتشتد بر ما معنى وهو ظاهر واطلاق ما بين ايديهم  
 على امور الدنيا لانها حاضرة والخامس يعبر عنه بذلك وامور الآخرة  
 مستورة كما يستمر عنك ما خلفك واما العكس فلان امور الآخرة  
 مستقبلية وتلك ما مضية وبقتية الوجود ظاهرة وكذا ما ياحدونه  
 وما يتكونه واذ ارجع الصميتا فهو تغليب او للعقل في فهمه فلا  
 تغليب والعلم بما قبلهم وما بعدهم كناية عن علمه بجميع الاشياء  
 وما قبلهم وما بعده واعتبره فيما بعده **قوله** من معلوما الخ اشار  
 الى ان هذا مغاير لما قبله ويجمع ما ذلت على نفسه بالعلم لان الاول  
 تغيب انه يعلم كل شيء والثانية انه لا يعلمه غيره ومن كان هكذا  
 فهو الاله لا غير اذ الاله لا يثبت من اتصافه بصفات الكمال التي من  
 اشوبها العلم **قوله** بقوتها لعظمتها ومثل الخ اشارة الى ان استعارة  
 تمثيلية والتجديد نوع من التمثيل لا انه تمثيل خاص كون المشبه به  
 فيه امرا مفردا وما يقال ان التمثيل تشبهه قصة بقصة والتجديد  
 بقوتها حقيقة الشيء وليس شيء شتمان كان التمثيل بغير اجزاء متفرقة  
 كالحجر فغيره وكقوله لو قيل للمحجر انك تذهب فقال اسوي العوج  
 فهو التمثيل التجديدي والافهوا الاستعارة التمثيلية التابعة للاستعارة  
 بالكناية واسم التجديد يقع عليها وسباني الكلام على هذا تفصيلا والكمال



انه استعارة بتشبيهه كافي جعل الارض في قعره لاكتنايها شيئا كما قاله  
الطبيعي رحمه الله وقوله وقيل الخ فالكرسي بمعنى العلم مجاز فهو تشبيه له  
بمكانه لان الكرسي مكان العالم الذي فيه العلم فكأن مكانا للعالم  
بتبعيته لان الكرسي يتبع المحل في التحريك فذهبوا الى انه معنى قيام  
العرش بالمحل **قوله** وقيل الخ هذا هو الذي يدل عليه ظاهر  
الاشارة وكذا قوله وذلك الخ اي تكون بمنزلة كرسي يوضع مقابل  
عرش الملك وعن الحسن رحمه الله انه ينشر العرش في تلك البروج معروفة  
في المصنعة والكرسي قتل الله اسم وضع هكذا وليس منسوب وقيل انه  
منسوب الى الكرسي وهو التسلط ومنه الكرامة المتكرس من الازراق  
والتكرس الراكب والاولى محلة على ظاهره واما ايها المصنف فليس  
بشيء وليؤخذ من قوله من الازراق والموج لان الثقل يميل الى السطح  
وخص الحفظ له من الازراق العرش لان الحفظ له هو المشاهد المحسوس  
**قوله** وهذه الامثلة على امثلة المسائل الخ التزهر عن التحيز  
يؤخذ من القبول ايضا لانه لو تحيز لاحتاج الى الحيز فلم يكن قابلا بنفسه  
وعدم التغير من قوله لا تأخذه الخ وكذا قوله لاناس الاشباح  
وما تحزى الا زواج الحدوث وهو مأخوذ من القبول ايضا وقوله  
الذي لا يرفع نفسه لما قبله وسعة الملك الخ من وسع كرسية السموات  
في الارض وفي قوله تعالى لا يحيط به ملكوته وتخليته وانه  
الكرسي ورأى اناس من الحديث الا قوله من قرأها بعث الله ملكا الخ فان  
ارقاب التحزيب في الحديث الا قوله من قرأها بعث الله ملكا الخ فان  
بدون من وكذا في الكشاف وقوله لم يمنع من دخول الجنة الموت  
فكان للموت يمنة ويقول لا بد من حضور اولئك لتدخل الجنة ويحتمل  
ان من قبيل ولا عيب فيهم غير ان شيوخهم تنبيه **قوله** ان اعظم آية الخ  
هذا الحديث ذكره النووي في شرح مسلم وقال القاضى عياض انه حجة  
لمن قال ان بعض القران قد يفضل على غيره وفيه خلاف فمنع  
بعضهم كالشعرى والباقلاني وغيرهما لاقتضائه نقص المعنوي  
وكلام الله لا ينقص فيه فاعظم معنى عظمت وافضل معنى فاضل ولجأه  
استحقاق من رآه من العلماء والمنكرين وما يرجع الى عظم  
لجوارحه والمختار جوارحه فنفى هذه السورة او الآية اعظم وافضل  
اي اكثر ثوابا وانما كانت هذه الآية اعظم لجمعها اصول اسماء الصا  
من الالهية والوحدانية والحياة والعلم والملك والقدرة والارادة  
وهذه المستجواب اصول الاسماء والصفات **قوله** اذا الاكراه في الحقيقة  
الايضا انما هو باعتبار الحقيقة ونفس الامر واما ما يظهر بخلافه  
فلنفسه انما هو حقيقة وان كان بمعنى النفي فهو منسوخ او محصور باهل

الكتاب

الكتاب الذين قتلوا المجزئة وكانوا عندك علينا الصلاة والسلام كما يدل  
عليه سبب القتل المذكور ولا يرد عليه ما قيل ان قوله جاهد  
الكفار عام لاهل الكتاب وليس كل كتابي ذمتا الا في زماننا ولا في زمان  
واما ما روي عننا في الظاهر انه قيل تروى سانية المستيف اللهم الا ان يقال  
المتراد اهل العهد والذمة فانه يكتب غالبا والا فصار من بني يالم  
ابن عوف وانما حصير وهو من روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
**قوله** بالطلاوت هو في الاصل فعلوت من بالغة من الطغيات  
فقلب ووزن فعلوت قال الجوهري ويكون واحدا او جمعاً وفي  
قوله الاضمار لشارة الية وقوله ونضد في لرسيل عليهم الصلاة  
والسلام لانه دخل في الامكان **قوله** طلب الامتياز من نفسه  
ولو جعلت زائفة للبيان لكان في التمسك وانه بمعنى تمسك لكان اولي  
والمصراع الله جعل العزوة لستعارة تقصير بحجة فتكون استك  
تر شيئا لها وقيل انه استعارة اخرى تبعية في الزمخشري حمله مثلا  
على تشبيه التدرج بالدين الحق والنيات على الهدى والامكان في  
بالتمسك بالعروة الوثقى من الخصال المحكم المتأمنون انقطاعه ثم  
ذكر المشبهة به واراذا المشبه ويجوز كون العروة استعارة للعهد  
او الكتاب كما مر في قوله اعتصموا بحبل الله وقوله اذا كسرت  
اشارة الى قوله ان في الانقسام يجوز والا فالكسر مغاير للقطع وكونه  
تمتداعا على النفاق لعدم مطابقة القول الاعتقاد فني وقيل انه  
اشارة الى انه لا بد في الامكان من الاعتقاد والاقراء **قوله** محبة لوسولي  
امورهم الخ الولي يكون بمعنى الصديق والمتولي للاسور فهو اما بالمعنى  
الاول لكن حقيقة لا تصح في حقه تعالى فيراد منه المحبة واردة  
لخبر او بل المعنى الثاني وهو ظاهر وقوله من اراد ايمانه الخ لان من امن  
حقيقة فهو محتج من الكفر فلا يتحقق لغيره وكذا الذين كفروا  
محتول على العزم والتصميم فلا بد ان يحمل ايمانه الذي يخرجوا به  
على الامكان القطري او كغيره الذي هو عليه على الارادة والظلمة  
على هذا الكفر والنور الامكان ثم ذكر وجه الحر وهو ان يكون امتوا  
وكفر واعلى ظاهره بان يراد بالظلمات المشبه بالنور النقي والبيانات  
وهما استعارتان على الوجهين هذا ما ذكره الزمخشري فالمصراع  
الله تعالى خلط بين الوجهين وبعد تفسيره بارادته لا ينبغي ان تفسر  
الظلمات بالوساوس والشهوات **قوله** وليحكمة خير بعد خبر اي بحلة  
يخرجهم خبر يشان والاول وفي الذمة امتوا او حال من الضمير وفي الضمة  
المشتقة الرجوع الى الله او من الموصول المتضاف اليه لكان المتضاف ههنا  
مشتق عما مل وهو لحد في الصور الثلاث التي يجوز فيها الحال من المضا  
التي فتقدسه يخرج لهما او منهما لان تعدد ذوي الحالة يجوز اذا

سلك



تحت العلم وهذا كذا لانه ولى وفي الجملة عايدا اليه ما وملوا الصمير  
المستتر وهم ولتبره فبته استتمالك المشترك في معنيته كانوا هم  
وقوله وقيل بغير التام قيل الذي اخر حيطا برى المنذر والقطر الخي عو  
ابن عباس رضي الله عنهما انما نزلت في قوم امنوا بعيسى عليه الصلاة  
والسلام فاما بعد النبي صلى الله عليه وسلم كروا وقوله من الشور  
الذي منخوة الخ تقدم بيانا له وعلى حمله على الارتداد لا يحتاج  
الى تاويل وقوله واستعاد الاختراع الخ ردة على المعتزلة **قوله** ولعل  
عدم وجه التغطية الاشعار بان استمر غير محتاج الى البيان وان  
شأنهم اعلى من مقابلة هؤلاء وقيل ان قوله وفي المؤمنين دل  
على التوعد **قوله** فثبت من محاجة نمرود الخ هذه الآية ببيان  
لنشد يد المؤمنين اذ كان ولهم وخذ لان غيرهم ولذا لم يعطف  
والاستغناء بمحاجة هؤلاء التجميع كما يكون في التجميع ونمرود بضم النون  
والذال المجمة ووجه حمايته بجوابه بما يكذب العقل وهو ضد الاسلوب  
الحكيم وتسماه الطيبي كغيره الاسلوب الاخلق وهو صميم ربه بفتح عوذه  
يا ايها ابراهيم والي الذي **قوله** لان اتاه الخ اي انه على حد الام وهو  
مطر ومعهما ولتترفعوا لاجله لعدم اتحاد الفاعل والتعليل  
فيه على وجهين اما ايها الملك حكمة على ذلك لانه اوردته الكثرة  
والنظر فثبتت المحاجة عنهما واليه اشار بقوله اي انظره الخ  
او انتم من باب العكس في الكلام بمعنى انه وضع المحاجة موضع الشكر  
اذ كان من حقه ان يشكو في مقابلة ذلك وهو ثابت ببايع ونظيره  
الآية والمنال المذكورين واليه اشار بقوله او حاج لعله الخ  
**قوله** اذ قلت ان اتاه الله الخ اي انه واقع موقع الطرف كما في ما  
المستدبر او بتقدير معصاف واورد عليه ان المحاجة لم تقع قبل  
اتقاء الملك يعني وقت وجوده بان يعتبر الوقت ممتدا وبيان ما  
ذكره غير متفق عليه فانه ذهب الى جوازه ابراهيمي والصفا ربه  
شرح الكتلبي وقال في قول سيبويه رحمه الله ان معنى والله لا  
افعل لانه تفعل معناه حتى ان تفعل او يحل على انه تفسير معنى  
لاصناعة لانه بتقدير الوقت ان تفعل **قوله** وهو حجة الخ  
رد على الزمخشري حيث اوله بانه المعنى اتاه مالا وانباعا فخل  
بما على الملك بقاء على قاعدة الاصح وخلق الاعمال ومنهم من جعل  
صمير اتاه لابراهيم عليه الصلاة والسلام لانه تعالى قال لا ينال  
عمدي الظالمين وقال فقد اتينا ابراهيم الكتاب والحكمة  
وانتنا هم ما كاعظما وموسى ببع التفسير مع ان السؤال ينوجه  
على اثبات الاستباب ولو سلم فيما من فيتح الا فيمكن ان يعتبر فيه عرض  
صحيح كالاتحاد وبعض المعتزلة قد جوزوه كذا فيهم فبغير فرقان

سبيوطي

قفيض بن عمرو

ابو حيان

قوله

**قوله** ظهر فخرج الخ وحمله قال انما الخ بياك لقوله حاج ولتين  
استنبأنا جواب سؤال لان جعله بمنزلة المربي بياها فلا يرد  
ما قيل انه يشكل سوف قال انما الذي الخ لان يجعل استنبأنا فلان  
سؤال وقوله او بدل الخ لم يجعله طرفا له لئلا يعمل فعلا واحدا  
في ظرف زمان لكنه يصح بان يفتيد بالثاني بعد تفتيد بالاول  
وتخصيصه السد لانه لان الطرف معاير للمستدر ان لم يقدر  
الوقت وقد منع هذا بان يصح السد لانه فيض على انه بذكر استتمالك  
لان الوقت مشتمل على الاتيان فاشتمل وقوله خلق الموت والحياة  
مترما فيه وقوله ورب يهدف النيا اي اكشفه بالكشف **قوله**  
بالعقود عن القتل الخ لما كان العقود عن القتل ليس باختيار له وكوت  
كذلك غنى عن البيان اعترض ابراهيم عن ابطاله واتي بدليل الضر  
هو الظاهر من الشر فلا يرد على من جعلهما دليلين ان الانتقال  
من دليل قبل اتماه ودفع معارضة الخصم الى دليل اخر غير لائق  
بالجمل حتى يحتاج الى ان يقال انه ليس بدليل بل مثال للانتقال  
من مثال الى اخر لزيادة الايضاح لا ضمير فيه كما اشار اليه المصنف  
والضمير في التلميح في المشاهدة بالضمير الخاصة والحاصل كذا اذا  
كانت غير واما كاشف فلا يدعي الالتماس وعلى المشافي فهو كاشف عنها بطريق  
الحلول وهذا قبل حبه وعلى القول الاخر بعده وبما تقرر في مجموعها  
ومعلوم ما والهمتان لا يقدرا على التكلم بغير وقت والظالمين  
بما ذكر لا غيرهم قد مهد به **قوله** او اذ انت مثل الذي متر الخ قال  
في الكشف معناه او اذ انت مثل الذي فخذ فلدلالة المتر عليه  
لان كليهما كلمة تعجب ويجوز ان يحال على المعنى دون اللفظ كانه  
قيل اذ انت كالذي خلع ابراهيم او كالذي متر وفي الانتصاف  
ومثل هذا النظم حذف منه فعل الترويت كغير اقوله  
قال لها كلاما استرعي كالنوم مطلوبا ولا طاكبا  
وقيل لما كان في دخول الخ الكاف اشكال لانها ان كانت محرفية  
فظاهر وان كانت اسمية فلا تسمى مشبهة بالحرف في عدم التعريف  
لان دخولها ليس بالحروف الاما ثبت في كلامهم وهو عن ذلك على  
قلة اتصاعه الى التاويل فجعل من عطف الجملة على الجملة تارة وقلة  
اذا كانت الترويت مستعمل بالي في الكتاب العزيز اذا تعدى الى  
مفعول واحد بمعنى النظر والخرى من لعطف المفعول فتدلفت  
المعنى نحو فاصدق واكثر واتحلف الكاف للمسا بعد خوفانو البسورة  
من مثله هو الوجه لانه لا لا متكررا بوسيلة قلن ومنكر الاحكام  
التر والجاهل بكيفية اكثر من ان يعصى الله وهو رقا ذكره المصنف رحمه  
الله وسياق التروية وقيل تروية ان كائن لفظ التروية اذ انت مستعمل

سعد

شما

سعد



لنقد التعجب الا ان الاولي يتعلق بالمتعجب منه فبقا لك المراد الذي  
كذا بمعنى انظر اليه فتعجب من حاله والثانية بمنزلة المتعجب منه  
فبقا لك ارايت مثال الذي صنع كذا بمعنى انه من الغرابة بحيث لا يرى  
له مثل ولا يقع المراد الى مثله اذ يكون المعنى انظر الى المثل وتعجب  
من الذي صنع فلذا المراد يستقيم عطف كذا الذي على الذي حاجه وتنجح  
الى الثاني وتنبه في المعطوف بحمله متعلقا بمحذوف ارايت كذا الذي  
مترادف يكون من عطف الجملة او في المعطوف عليه نظرا الى انه في معنى ارايت  
كذا الذي حاجه فيعطف عليه فظهور ان عدم الاستقامة ليس بمحذوف  
امتناع دخول كلمة الى على الكاف كما مترادف لو قلت المراد الى الذي حاج  
او مثل الذي مترادف الاستقامة بحاله عند من له معرفة بالكتاب  
الكلام وان كان ذلك ليس من زيادة الكاف في شيء بل لا بد في التعجب  
بكل ما ارايت من اثبات كاف او مافي مقناه فتقولون ارايت كذا شيئا  
او مثل زيد وهو شايه في سائر اللغات انتهى **قول** هذا غريب  
منه فان المراد من التعجب مع التشبيه نحو قول العرب لمرار كالي  
رجلا كما ذكره سيبويه رحمه الله وقد يفتر كما مترادف وبه كما هنا  
وكقوله المراد كلف فعال ترك وكذا ارايت يستعمل معه كما ذكره  
وبدون كقوله ارايت الذي يكذب بالدين ونظائره كثيرة وكذا  
غير قريب مما يانه متعلق في الاول بالمتعجب منه وفي الثاني مثله والمثلية  
انما كانت من ذكر الكاف ولو ذكرت في الاول لك مثله بلفظ فهذا  
مصادرة على المطلوب وليس فيه زيادة على ما ذكره المندقق في الكشف  
وهو الخواتم راي السحرية تتعدى بنفسها وباء في كمالها فقطعه على الجور  
اما مستنم او قبيح فلم يتبق الا عطفه على الجارة والمجذور باعتبار المعنى  
لان المتصور منهما التعجب فهو في معنى ارايت كذا على او على الجدة  
فينقد له متعلق وقد مر انا لان استعمل الجمع الكاف اكثر وهذا  
المتقد شير وقع من القتر وغيره من المتقدمين ووجهه ما ذكرناه وكونها  
غير زائدة اولى ودلالته على الكثرة بطريق الكناية لان التبادر  
لامثالها فجعل ما لمثل عبارة عن الكثرة ولا عبرة بما قاله في الكشف  
**قوله** وقيل انه من كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام على هذا فيكون  
رجوعا الى ابطال جوابه بان ما ذكرت ليس بباء خباء لكنه ضعيف  
للفضل وكثرة التقدير وقوله وهو غير زائدة كلاما رجوعا الى التفسير  
الانية وليس من نعمة كلام ابراهيم عليه الصلاة والسلام كان عزيرا  
من بني اسرائيل وحشر ان كتبت للقدس في زمانهم **قوله** ويؤيد نظره  
مع مرفوعه حيث سبق الكلام للتعجب من حالها وبان كلمة الاستبعاد  
في هذا المقام لشعر بالانكار فظاهر وانما يكون المحذور التعجب اذ ذكر  
علم ان المتكلم حيازم بالوقوع كافي اني يكون لي غلام وانني له يكون له

كشف

رد على الكشف

سعد

ولد

ولد ومجرد الاحتمال لا ينافي الظهور وما نفا **قوله** انه قد انتظم مع ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام انما انصا في سلك ففصل انه ليس مستقيم وانما ذلك  
المحذور مقارنته في الذكر اذ لم يرد على الوجه الذي ذكر ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام وهو معنى الانتظام في السلك **قوله** لو قيل الانتظام  
في سلك يدك على كونه مؤمنا ليكون الانسان لو ضحك او مبتسما وتغسلا  
لما سبق من الاختراع من الظلمات الى النور وبالعكس لكان شيا وقيل  
عليه انه لو كان كذلك لكان الظاهر العطف بالواو والباء والعري  
كالضرب مصدر اقري بمعنى جمع لاجتماع الناس فيها والعدو جمع صريش  
وهو السقف اي ساقطة على سقوفها بان سقط السقف او لا ثم  
بهدمت الجدران فلهذا **قوله** اعترافا بالنقص والالتفات الى  
والثاني فانظر ان التفسير الذي مر وانما استعملها الظاهر فيه ترجيح  
انه بمعنى كيف فهو حال من هذه وقد صدق ان لا يكونه بمعنى متى  
وان اثبت ابو البقا خلاف الظاهر وعليه فهو ظرف والعامل على كل حال  
نحو ولحقيا القرينة وامانتها اما بمعنى عمرانها وخبرائها او انه على  
حدة واسأل القرينة **قوله** فالشهادة بمعنى ان مائة عام طرف لامة  
على المعنى لان معناه البشارة مستبنا وليس طرفا على ظاهر لان الامانة  
لخارج الروح ومي تقع في ادنى زمان او مؤلف لفعل متدرج فليست مائة  
بدليل **قوله** لبثت قتل ولا حاجة الى هذا اذ معناه جعله ميتا وفيه  
نظر **قوله** وسأله ان يكلمه الجاهل ان شاء الله لا يجوز ان يكلم  
الجاهل شافها اما مطلقا او في دار التكليف وقد مر في الانصاف  
بانه لا امثال لان المتكلم في سلكه ليس وهو ليس الكفر ومعدنه  
وقال للكفر بالحقوا فيها ولا تكلمون والمستنم انما هو تكليمهم  
على نهج الكرامة والملاطفة وقيل ان امتناعه مبنى على قاعدة الاعتزال  
ولا وجه له وقوله اوشار الى الامكان اعني قارر لانه مقتضى النظم  
وقوله فلما تبين له الخ ان الامكان بعد ذلك ولذلك اعترض  
على الزمخشري في جزمه بالاول وهو غير وارد على المقصود رحمه الله وليس  
في الآية ما يدل على المشافهة فذلك قال او ساك او نبي فيكون  
الاستناد الى الله مجازا **قوله** كقول الطائفة التي يعني انه لم يتيقن مقدار  
لبثه فشكك فيه فاول للشك وعلى الاخر للاضراب والعرض فقليل  
المررة فتأمل **قوله** لم يتغير زمرور الزمان الى جملة لم يتغير محالته  
والجملة المصدرية بالم تقع حالا وتقرين بالواو ويحترج منها وكلاما  
حاشي خلافا لموت قرة وفيه وبينه نسبة لازم متعدد وما قيل انه بمعنى  
لم يمت عليه السنون فهو بيان لامثل المعنى لا المراد ليس بشي لانه غير  
صحيح هنا فهو من السنة وفي لامها المضاف ههنا فهو بغيره بسكون  
الهاء وقيل واواصلها سنون فخذت وعومت الناعمة فهو مجزوم

سعد

زمرور

قوله



محمد في الاخرة الهما سكت تثبت في الوقف وفي الوصل لا جبر اليه مجراه  
 وقيل اصله لم يفسد ومنه الحما المستوت يعني الظن المتغير ومتى  
 الحتم ثلاث حروف متجانسة يقلل لحد هاء حرف علة كما قالوا  
 في قتلنت تظننت وفي نقصضت نقصضت قال العجاج في احوزة له  
 نقصض البازي الكلداني نقصض البازي وهو هوته وسقوطه  
 ليأخذ شيئا وتكرر بمعنى استرع وقوله كنقص البازي اشارة الى  
 قول العجاج وقوله وانما اقر الضمير يعني ضمير تليق المستتر ارجع  
 الى الطعام والشراب ولم يثن لانها جند واحد في الغذاء فان قلت  
 كيف تفرع قوله فانظر على لبث المانية بالفاء وهو نقصض التغير  
 قلت ليس المفرع عليه لبث المانية بل لبث المانية من غير تغير فيجبه  
 حتى ظنر زمانا قاتلا ففرع عليه ما هو وظنر مته وهو عدم تغير  
 الطعام والشراب وثقا المكتوبات حيا من غير هذا وقيل قد سيرة  
 ان حصل لك عدم طمانينة في امر التثبت فانظر الى طعامك وشرابك  
 السريم التغير حتى تعرف ان من لم يغزو تفرع على التثنية ونقصض وقوله  
 والاذن اذ على الحال وهو موصول لزمان المحقق لذلك واذا حق  
 مما بعدك من كونه آتية ومنا لنظر الى الطعام **قوله** وفعلنا ذلك الخ فيه  
 وجوه منها انه متعلق بقدر كما حركه المص رحمة الله ومنهم من قد روي  
 متأخرا وقيل انه متعلق بما قبله والواو زائدة وعلى تقديره  
 فهو معطوف على لبث وقيل على تقديره والتقدير فعلنا ذلك لتعلم  
 قدرتنا اولم تدري ولتجعلك آتية الخ وقيل انه عطوف على قال ففيه  
 التفات وقوله هو ابن الله لجهنم لما شاهدوا منه **قوله** كيف  
 يحييها الخ هذا على قرانه بالمحبة من الشور وهو الارتفاع قلنا  
 قلنا وقد احيى نبيها وهو يوتى تفسيره نبي عن نبي على طريق  
 الجاز وقوله ولجلت كالبية كذا اعرابه واورد عليه ان لجلت استقامته  
 وهي لا تقع حال وانما الحال كيف وحدها ولذلك تبدل منه الحال  
 فيقال كيف ضربت زيد اقايمنا ام قامة او الظاهر ان لجلت بدل  
 من الطعام ولكن ان تقول ان الاستقامة ليس على حقيقة في المانع  
 من وقوعها حالا فتأمل **قوله** فاعل تبين الخ يعني ان من المتنازع الذي  
 اعلم في الثاني على مذهب الصريين وعند الكوفيين يعمل الاقوال  
 لكن ترك الضمير في اعلم ينبغي كون الكلام على مذهبهم اذا جازا حينئذ  
 اضمارا للمفعول وان جعل فاعل تبين ضميرا اشكل لم يكن من التنازع  
 واما قراءة تبين مبتدأ للمفعول فمن تبينت الشيء علمته وقراءة العزلة  
 من تبين لا شرطه وروى في اهل العلم على الامر خطاب لنفسه على طريق  
 التثنية ولا يجوز ان يقول اعلمكم من تخفيفه وقوله والامر على لفظ  
 اسم لفاعل الخطاب كبشر الظاهر هو الله او النبي صلى الله عليه وسلم والملك

سمين

ولا تجزئ حينئذ قوله اوهو الى الامر نفسه بالنصب مفعوله  
 ويصح رفعه على انه ما كيد له فهو خبرية وقوله فخذ الاقوال  
 لم يلفظ به بل في ضميره بعد فلا يثا في جعله مفعولا قتل او رده  
 ان شرط التنازع كان نص عليه الحاجة استراكت العاملين بعطف ونحو  
 بحيث يرتبط فلا يجوز صريه انت زيدا وليس بشي لان لم يشترط  
 الا ابن عصفور وقت صرح ابو علي وغيره بخلافه مع انه لم يخص بالمعنى  
 اذ هو جار في قوله هاو ما فر واكتابه ولك ان ابطه للمعنى فيكون  
 مثله في الارتبط وان لم يصح جوابه وانما به جعله مفعولا وحذوفا  
 تناف الا ان يكون الثاني على مذهب الكشاف رحمة الله ومن لا  
 يجوز الاضمار قبل الذكر وقت علم جوابه مما ذكرنا وجعل الضمير  
 لما اشكل قبل الاضمار ان يقدر ضمير ارجع ككيفية الاحياء ومعنى تنكيت  
 نفسه لومها على ما صدر من طالب ما طلب **قوله** انما سار ذلك الخ  
 اشارة الى ان راي يصر فيه فان قلت **قوله** الصرية تتعدى بالمتنوع  
 لاثنين الا انها لا تعلق قلت **قوله** كذا قال بعض النحاة الا ان ارجع  
 رحمة الله رده وقال انه سمع تعليفا كما في هذه الآية فاني فعل وعاء  
 والياء مفعوله الاول وكيف الخ في محل مفعوله الثاني المعلق عنه  
 وفي شرح التوضيح يجوز كونها علمية ولكن ان تقول انه ليس بالمعلق  
 في شيء وجعله كيف الخ في تناويل صدير هو المفعول كما قاله ابن مالك  
 رحمة الله في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وفي الكشاف ان  
**قوله** لم قال له او لم تؤمن وهو انشئت الناس انما قال **قوله**  
 ليحيى بما القاب به سر الفايده الجميلة للسامعين وبكى البكاء بعد  
 النفي معناه بكي منك ولكن ليظهره قلبي اني ليزيد سكوتا وطمانينة  
 بمصنوعة علم الضرورة لعلم الاستدلال لان علم الضرورة لا يقبل  
 التشكيك واما علم الاستدلال فيقبل الشك والمصرحة الله لم يقرر  
 ما ذكره لما فيه من تجويز الشك على الخليل صلى الله عليه وسلم ومقامه  
 اعلى من ذلك فقال انما اذا لمعنا نية ليزداد يقينا او يخبر به اذ اسئل  
 ولذلك قال صلى الله عليه وسلم كما في البخاري عن الحق بالشك من ابراهيم  
 عليه الصلاة والسلام اني بخير لا فتلك فابراهيم صلى الله عليه وسلم اولى  
 والمصري بعدم الشك وفي الانصاف هنا كلام مخير غير فطير بحسب  
 ان سؤاله عليه الصلاة والسلام ليس عن شك لكنه سؤال عن كيفية  
 الاحياء وليس علمها مما يشترط في الاحكام ولذا قطع عن احتمال  
 في الحديث السابق واما قوله او لم تؤمن فلا التساؤل كلف قد يستعمل  
 في الشك فاذا دعا الى التساؤل ان يجيب بما فيه الاحتمال واما قوله  
 ليظهر قلبي فالمراد بيزول عند الفكر لان العيان وادراكها كامل  
 وقوله ان لحياء الله الخ قيل علمه هذا انما يصح لو كان مرادا ابراهيم

بجانب

صالح



بقوله ربي الذي يحيي ويميت انه يرد الروح الى البدن والظواهر  
ليريد بالحياة حياة بعد الموت والافعال سميت ويحيي ولتين يحيي  
لان الكلام في العشر والخبر في مثل هذا المقام كانه هو الذي يترك  
الكثرة للاحياة الاولى بدليل قوله انظر الى العظام الي وما تقدم  
الحياة فلانها وجودية اشرف من العدم وقوله اعرق الناس الخ بالقاء  
اي اقوي وابين من العرق وهو الاصل في الشعر ونحوه وقوله فخذ اي اذا  
ارذت معترف بذلك فخذ الخ **قول** مثل طاروت الخ للخبر اي ان يحاقه  
عن ابن عباس رضي الله عنهما وذكر بدل الغراب الغريوق وجبه الاثما  
ما قرره المفسر رحمه الله وحسنه نفس الغراب لنسبها الى الجف ونسب  
امه لانه يطلب ذلك من مسافة بعيدة واما ترفع الحمام فلانه يانف  
في مطعمه ومشر به عشا نينا وله طير منها واما الهوك فلانه يوصف  
بالظرب ونحوه كما هو معروف في لسان العرب والحكم وكوك الطير ارب  
الى الانسان باعتبار طلب المعاش والمساكن ولذلك وقع في الحديث  
لو توكلت على الله لترككم كما ترك في الطير تغد ويطان وتروح  
خاصكا ولم يقل الوختر الخوان او غيره وكونه لجمع لان فيه ما فيها  
جميعا على اختلاف انواعه مع زيادة الطيران والطيور في الامل  
مصدر طار يطير بضم طاء وقيل هو صفة واسمه طير كسيت وقيل  
هو جمع طائر كخبر فخذ والاولى ان يقال انما يرجع **قول** فضره  
الخ فخر حمزة ويعقوب بكسر الصاد كما ذكره والباقي في بضمها مع التخفيف  
من صاوه بصوره وبصير بمعنى قطع واما الدلالة مشتركة بينهما  
وكنتم ما هنا كما ذكره ابو علي وقال الفراء مشترك بين الغنيم  
والكسر بمعنى القطع فقط وقيل الكسر بمعنى القطع والضم الامالة وعن  
الفراء ان صاوه مقلوب صراه عن كذا قطعه والصحيح انه عرني  
وقيل نبطي عرب فان كان بمعنى شدة فالنكت متعلق به وان كان بمعنى  
قطع فمتعلق بخذ وفراء ابن عباس رضي الله عنهما في قوله فضره الخ  
من صرة اذ جمع الالات محبة للصا عفا المتشبه في حاله فكل بكسر الهمزة  
قليل والراتا مضمومة الانشاع او مفتوحة للتخفيف او مكسورة  
لالتقاء الساكنين وقوله واضممت توضيح للتعدية اذ الامالة تنوع  
بالي بلاضم ولو جعل اشارة الى تعلقه بخذ بتضمينه الضم لم يتعد لكن  
لنشر في الكلام قرينة عليه والاولى انه اشارة الى توجيه تعلقه في  
القرائن الاخر وهذا قبل الخبر كما يقتضيه التركيب وحسنه ما ذكره  
**قول** ولكن الخ اوله وما مشيد الاعناق فيهم جبهة وقيل هو  
للزروق واوله فما يقتل الامية من حيث خذ وقيل هو  
ودلالة العتيد بملتين وتختل المبال والاعوجاج والجلبة الخلقة  
يعني ان امالة الاعناق والانقياد لشر باختيارهم بل عن كره وقوله

علي

على اللث الخ هو ليعبر في شدة الصفرة الشعر التام والوصف كما جمل  
وقوله الاسود واللبث بكسر اللام والياء التحتية والنا المشقة العوقية  
صخرة العنق وفنوات بكسر القاف وضمتا جمع فنود وهو عنفود الخ  
والد واجبا لانه المملوكة اللام وحزه حاسم ملة الثقلات الخ  
وقوله فضره من الضمة بفتح الصاد وكسر الراء المشددة وقيل  
الضمة بضم الصاد فادبت لحد في الضم كاستر **تنبيه**  
قوله فضره من الضمة قال ابن هشام تبعا لغريم لا يصح تعليل الخ  
بضمه وانما هو متعلق بخذ ان فضره بقطعه او املته ان لم  
يعدهم لها فاما الى نفسك لانه لا يتعدى فعل غير عاملي عامل في  
ضمير متصل الى المنفصل **قول** ما يمنع اذا كان متقدما بنفسه  
اما المتقد كيكف فهو كما شرح به علماء القراءات وقوله  
وحملهم بالشدة يد والهمز وبذلك الله متعلق بالفعل المأمور به  
لا بالطلب نفسه والعللة ورد مثله في الاثر والافلا دلالة في النظم  
عليه فتأمل وشعر للنزاجي حقيقة او مجازا **قول** ساعيات الخ  
يعني انهم قالوا اول السعي بالظن ان وجوه رجله على حقيقة وقيل  
انه منصوب على المصدرية فتقتلها المراد بقتلها جعلها كالهيئة  
في عدم الحركة فلا يقال ان اراد بالقتل افتاحا فلا معنى للمزج بوع  
وان اراد كسر سوتها كان ما بعده مكررا مع انه يقع ان يكون تفسير  
له اذ القتل يشتمل على معنى المزج كقوله قتلت قبله فبالم يقتل **قول**  
اي مثل نفقتهم الخ اي لا بد من اعتبار الحذف وتقديره في جانب  
المشبه او المشبه لتتضمن ملازمة المشبه والمشبه به وان كانت  
التشبيه مركبا لا ينظر فيل المفردات وبذر الجنة بالذال المجرية  
معروف واعلم انه لما بحث على الاتفاق في الجمل وذكر المشبه او المقاد  
كرثا نيا على الحذف على الاتفاق فان اردت تفصيل ضا سببه ما بعد  
الى التوق فافظ في الكشف **قول** والمغني يخرج منها الخ اذ ان  
من تشبيه المعقول بالمحسوس كتره في بعض الاضام وان سلم انه  
لنن بموجود كفي الفرض والتقدير لانه مستند الى الخيال والخيالات  
يخرج بمحسوس كقوله  
• وكان محمرا الشقيق اذا مضى يا وتعد  
• اعلام يا قوت لشرك على رماح من زبرجد  
• على ان المراد محمرا بضم على الاتفاق ببيكار كثره الزم وفي البخاري الحسنة  
لشرا من لها الى سبعة ضعف والسبعة مثلها الا ان يخرجها من تحتها  
فالعشر اقل المراتب للتضعيف فلذا اقتصر عليها مرة والزيادة لاحد  
لها وفي الحديث ان الله يعطي بالحسنة الف الف حسنة والغلة بوزن اسم  
الفصل الكثير الغلة ولها لربع وقوله تلك المعصاة غفيرة يعني ان على تركها

فكلمة



المفعول به لكن مع اداء خصوصية المفعول المطلق وتصح تقدير مفعول  
 به اي امتناعا كقوله تنشعب وفي نسخة ينشعب وقوله  
 ومن اجله لا يتاقي كونه بفضل **قوله** نزلت في عجمان رضى الله عنه  
 الخ فتدل انه لا اصل له في كتب الحديث وعروة العشرة معروفة  
 وسناني وقوله والمر ان يعتد الخ من عده فاعتدائي صا كعدوكا  
 وهو يتعدى بالباء والياء اعتد به اي جعله معددا معتبرا او المرق  
 يكون بمعنى العطية ويكون بمعنى تعدد اذ النعم وهو قبيح من المحتلوق  
 وقوله والاذي التظاؤل على المنعم فله اي التظاؤل والتعدا  
 لذلك **قوله** وشمر للنفا وت الخ وفيه وجه اخر في الانتصاف  
 وهو الدلالة على دوام الفعل المعطوف به واخا ثيا الطول في استقامته  
 فلا يخرج بذلك عن الانشعار بعد الزمن ومقتناه في الامتثال بشر احي  
 زمن وقوع الفعل وحدوثه ومقتناه المستطال له دوام وجود الفعل  
 وشراحي زمن بقائه ومثله قوله تعالى شمر استقاموا اي داموا على  
 الاستقامة دواما طويلا وتلك الاستقامة هي المعبرة كذا هي  
 اي يدومون على تناسي الحفكات وترك الامتنان ومثله بقم في السين  
 نحو اذ فاهب الى يري سيمدين اذ ليس لنا خرا لهما تيمني فعمله دوام  
 الهداية وامتداد امددها وتنفيذه **قوله** لعله لم يدخل القالح يريد  
 يتضمن معنى الشرط اعتبارا بالشككية وهي حاصلة سواء دخلت الفتا  
 او لم تدخل فاذا طرحت او حك ذلك ان يشوب الاجرة فمقر يقطع  
 النظر عن هذا الشك وانما قال انما لان الاخر المذكور لغير  
 الاتفاق وهو لا يتصور به وانه لكنه عول على شهادته العقل التي هي اقوى  
 مع ما في جعل المبتدأ موصولا للإشارة الى انبثا والخبر كقول  
 ان الذي ضربت بيتا مهاجر بكوفة الجند عالت ودها عول  
 او انه محض فضله لا بسبب **قوله** ونجا والي يعني ان المفسر اما من  
 المسؤول عن الحاج التايل ورا الله في مقابلة الرد للجهل او في التايل  
 بان لا يشق عليه وبعده وسوء الابتداء بالثبوت وضمها ولم  
 يذكره في المعطوف لانه مؤموف مثله في التقدير كما اشار اليه  
 بقوله صرا التايل الخ او ان المعطوف تابع لا يفتقر الى مسوغ وقوله  
 بمن وانما لان اذ مصدر اداة وملوثات كما ذكرها الراغب وترك  
 بعض اهل اللغة لعلانه مصدر قياسي فاهل اللغة لا يذكرون مثله  
 لشهرته وقوله بالعقوبة متعلق بمعالجة **قوله** ولا تخططوا لغيرها  
 الخ انما قسم به لان الصدد قد نثبت فابطا لهما باخا ط الاخر  
 ولما كانت العطف بالواو يقتضي النهي عنما الا عن كل واحد وهو المراد  
 نصر كلته لان النهي لحق بالعموم واذل غلبه **قوله** كابطال المناق الذي  
 الخ انما ذكر المناق وليس في النظم لان الاتفاق المذكور مع ما بعده ينشعب

نظروا في قوله انما قاريا شيا لغة لان الاتفاق يترأى به لا راي في لغة  
 اتفاق رياء بالاصافه وكما ظاهره وبهم من كلامه انه لو قصد الريا  
 ورضى الله او الثواب لا يكون العمل باطلا وقتد صرح به في الاحياء  
 لكن ذهب ابن عبد السلام الى انه باطل ولو قيل العبر في الغالب  
 لم يتعد وهذا التشبيه معترف فالتناق المناق كالحجر الذي لا ينفعه  
 الابطال ووجه التشبيه عدم الانتفاع لا التثبوت كما توهمه ولقطة  
 كالتراب لرجا النفع منهما بالاجر والانبيا ورياءه كالموايل  
 المذهب له سريرا الصغار من حيث يظن النفع كمن يجر بالاجر والانبيا  
 ولو جعل شركا لهم وقتل انهم الوحيه والا قول ابن شني **قوله**  
 لا ينفعون الخ عدم الانتفاع لخر وجه عن حده من غير فائدة كما  
 قال المتنبي  
 اذ الجود لم يبرز فخلاصا من الاذي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا  
 وهناك الجملة مبينة لوجه الشبه والضمير يرجع للذي باعتبار المعنى  
 بعد ما روي لفظه اذ هو صفة مفرد لفظا مجمعا معني او لم يستعمل  
 للجمع بل انما ويل كما مر وقوله  
 وان الذي جات بفيلج دما وهر همر القوم كل القوم يا امر خالده  
 هو من شعر الاشهب النمسي وملوثا عرا سلامي من طبقة الفرزدق  
 وقيل الحزبي بن مخض وكات بمعنى هلكك وذهبت وفيلج السكون  
 موضع بقرب البصرة والمراد به ما يهم نفوسهم وفي الكشاف وجه اخر  
 وهو ان الذي ومن بمعنى يتعاقبان فعمول هنا معا مكنة لتوهمه  
 وقد ذكره شارح اللباب والمصر رحمة الله تركه لغيره وخفايه وكذا كون  
 لا يقدرون راجع الذين امنوا بالالتفات وملوثا لا يلتفت اليه ولما  
 وضع القوم الكافرون موضع من ذكر استفيد منه انه من صفة  
 الكفار فينبغي اجتنابه **قوله** وتشبها بعضهم الخ الثبات صند  
 الرؤال والاثبات والتثبت يكون بالفعل والقول وهو متعدد وجوز  
 لزومه لمفعول اما الثواب على النفقة والاعمال باخلاص النية  
 او من انفسهم هو المفعول لانه معنى يقبل انفسهم وهو الذي ذكره  
 المصر رحمة الله وفيلج من بمعنى الدم وجوز انفسهم على الحال التي في المفعول  
 لاجله ومن تبعية كاتبة او الحار والمجرور صفة تشبها ومن  
 ابتداء تشبها وتثبينا للمفعول له مقدار او مفعول الاستلام والمجرور  
 ونحوه تحقيقا وهو الوجه الثاني ووجها فاذ تامل الحكمة المذكورة  
 ان الاتفاق لا للركيا والعوض فاذ ذلك فتأمل **قوله** اي مثل  
 نفقة هؤلاء في الركاة الخ في التشبيه وجوه صند هذا انه مركب  
 وتقدري للمضاف لانه لا بد في اصنافه المثل من عناية المناسبة  
 والتشبيه لحال النفقة كحال الجنة بالربوة في كونها زكية مستكثرة



المتافع عند الله كيف ما كانت الحال والثاني ان تشبه حالهم بحال  
 الجنة على الربوة في ان نفقتهم كثرت او قلت ذاك في رايه في حسن  
 حالهم كما ان الجنة تضعف اكلهم قوت المطر وضعفه وهذا ايضا  
 تشبه مركب الا انه لو حظ الشبه فتما بين المفردات وحاصله  
 ان حالهم في اتباع القلة والكثرة تضعيف الاجر في الجنة في انتاج  
 الوايل والقل تضعيف ثمارها ويحتمل وجهها ثالثا وهو ان يكون  
 من تشبيه المفرد بالمفرد بان تشبه حالهم بحالة مترقعة في الحسن  
 والجمجمة والنفقة القليلة والكثرة بالطل والوايل لاجر والثواب  
 بالثمرات والربوة مثلثا لرا وفيها لغة رابعة رابعة وهي ان يضمن  
 ونسكن المتخفيف وبه ترى **قوله** مثلي ما كانت تسمى بسبب الوايل  
 الخ بسبب تعدد المثليين والصنف فيه خلاف هل هو المثل والمثلين كما ساق  
 والروح لظن على مجموع المزدوجين وعلى كل واحد منهما وقوله وقيل الخ  
 بكاء على القول الثاني والاحسن ان التشبيه للكثرة لان المتاعفة كثيرة  
 كما ترى **قوله** احو في صيغتها الخ يشير الى ان الفاجواب الشرط ولا بد  
 من حذف تعدد كمال التكاليل فذهب المبرد الى ان المحذوف خبر  
 والتقدير يظل يصيبها في الدهر وقيل ان طحيطر مبتدأ مقدر  
 احو فالذي يصيبها ظل وقيل انه فاعل بفعل مضمر تقديره فيصيبها  
 ظل وهذا آتيها ولذا قد مية المبرر رحمه الله لكنه قيل انه يحل  
 الى تقدير مبتدأ وحذف جملة والبقاء محمولة بعضها احو فتسوي الجنة  
 بصيغها ظل لان الفا لا تدخل على المضارع وقوله تعالى ومن عاد  
 فينتقم الله منه يتقدم فهو ينتقم الله منه كما ساق في رديا  
 لان كلام ان المضارع فجدة الفا الجوابية تحتاج الى ضمما مبتدأ وقد  
 يجوز ولا يتبادر الثلاثة في قول امرء القيس الاكثر ابل في عزي  
**قوله** والمعنى ان نفقات الخ وقوله من اخواله اي اخوال المنفق  
 او الانفاق في القلة والكثرة وقوله ويجوز الخ فهو تشبيه معروف  
 كما مر والزلفي التقريب **قوله** تحذير عن الربا الخ الخ الله نصيرها  
 تعلمون فليحذر الربا وليجد المخلص والحاجة مع رؤيا الله تعالى في  
 الى روية غيره فيصير هذا في موقعه من البلاغة **قوله** جعل الجنة منها  
 الخ المبراد بالجنة هذا الامتياز كما مر وعلت الخيل والاعصاب فا زاد  
 من كل الامتياز المبررة فيصير ان له فيها من كل الثمرات فلا يقال عن ان  
 اذا كانت الجنة منها كيف يكون فيها كل الثمرات كما اشار اليه المص ومنه  
 تعلم ان الثقلات تكون في المفرد والمركب او المبراد بالثمرات المتافع وما  
 قيل ان من ذكر العائم بعد الخاص للتميز وليس بشي **قوله** فاقا لفاقة  
 الخ الفاقة لافق والعالة جمع حائل وهو من يواد للجمع كسادة ولما كان  
 اصناف لا يعطى لا اختلا لهما مكانا ولا لان ان يمتنع دخولها على

ابو حيان  
 سمين

سمين

طبي

الماضي

الماضي كاللها اذا دخلت المضارع ففي الاستقبال وان دخلت الماضي  
 جردت عنه جعلوها كالتامة ومقدرة وصاحب الحال الجذر او يعطف  
 على وضع الماضي مؤمن المضارع قاله الفراء وقال يجوز ذلك في  
 يود لانه ينشأ من افعال ومرة بل هو فخر ان تقدم لصدفها مكان  
 الاخر او يحتمل العطف على المعنى لان المعنى ايوه لصدفها لو كانت له  
 حنة واصناف في الكبر **قوله** وهذا الوجه فيه تاويل المضارع  
 بالماضي كمنه ما قبله واستضعفه ابو حيان البقا بانه يودي  
 الى تغيير المفرد مع صحة المعنى والرضي عن نحي التبروت ببعده  
 المص رحمه الله تعالى قال ابو حيان وظاهره انه اصنافه معطوف  
 على متعلق يود وهو ان يكون لانه بمعنى لو كانت ولتبري شي لان  
 اصنافه الكبر لا يمتثلها المصد وهو غير وارد لان الاستفهام  
 للانكار في موضع الجمع بينهما كما قيل في فخر فاما في غير المنعقد  
 صغيف كشركا وشريك وترك المتعبد بالصغار مع متاكلة الكبر لانه  
 انشأ كما لا يخفى **قوله** فاصنافها اعتصار الخ الاضمار في شديده نسي  
 زينة وقيل في ربح المصوم والجنة الاولى معطوفة على صفة الجنة  
 وقوله او تكون معطوف على يكون لانه بمعنى لو كانت كما مر وقوله  
 والجنة لانه اي بمنزلة هذه الجنة المذكورة من عرف الحق وانقل  
 به فمرجع الى خلافه وعلى ما ذكره او لا فهو متشبه لمن ينقل صدقة  
 بالمرء الذي والربا وضار عنه لانضاله مما ذكر بعد ايضا قيل ان المص  
 ان يكون متمشيا لمن يتطلم عمله بالذنوب لان من ذكر لا عمل له  
 والجواب ان لا عملا يجازي عليه بحسب ظاهر حاله وظنه وهو يكتفي  
 للمتمثل المذكور **قوله** من خلاله الخ ترك في الكشف ذكر الحلال  
 وهو ما يحل الفاقة ما كولا او لا لانه يعلم من الامر بالانفاق ومما  
 فعله المص رحمه الله اولى وتركه فتمت اخراجنا لعلمه مما قبله ولك  
 ان يجعل ما عارة عنه واعادة من لان كلامه من التبع مستعمل وقوله  
 اي من المال ارجع الضمير الى المال الذي في ضمتا لفتنه لان الزكاة  
 فيه وكذا الحرمة اكثر لتفاوت امتنا فيه ومجاليه والفراات المذكورة  
 منهاها واحد في الحال لان تسمية امر معني فضله ويمتدوا بغير التا  
 فتر التا يعني تيمنا طابكم ونحوه فيرجع الى ما ذكر وجملة تنفقون  
 حال مقدرة لان الانفاق بعد المضد ومنه على التعلق به فقدم  
 او لاجل الفاصلة وهو لا وجه لانه على الاول يقتضي النهي عن الخبث  
 الصرف فقط مع ان المخلوط كذلك **قوله** الا ان تهمنوا فيه الخ  
 الغرض طابق الجفن لما يعرض من النوم يقال غمض عينه وانغمض  
 قال الراغب ويستعار للتعاقل والتساهل قال تعالى الا ان تهمنوا  
 فيه وقيل انه كناية عن ذلك وفيه نظير اصله الا بان تهمنوا  
 ولجاز ابو القافيه كناية قاله الطيبي وسيبويه لا يجوز ان يقع ان

سمين



وما في خبرها حالاً لا وقال الفراء ان شرطية لا معناه ان اغضضتم اخذتموه  
مردود كما بين في الخوة وفيه قرأت كما ذكره المص رحمه الله وغيره وقال  
الغزالي ان عمل الاغراض مدكور المفعول وفيه الاساس اغضضت عنه  
وانغضضت وانغضضت اذا اغضضت وتغاضفت

ومن لا يغضض عنه عن صدق فيه وعن بعض ما فيه بيت وهو عاتبا  
واما الغضضه بمعنى ادخلته في التغضض وجذبته اليه او بمعنى وجدته  
مغمضا على ما فيه فراه قتادة فلا يوجد في كتب اللغة وما ذكره نقله  
ابن الفياض ارجحني وهو امام اللغة فعدم وجوده في القامح لا يفرضنا  
وقوله وقري فمضمونا على المجهول والخفيف وهي قراءة قتادة  
وشراجه جمع شر يعني ردي وقوله بغيره وامثاله يعني ان حميد  
بمعنى حامد وحمد الله كما زعموا ذكر وما وظاهره **قوله** والوقد في  
الاصل الح في اصل وضعه لغة وامثاله الاستعمال الشائع فالوقد  
في الخبر والايضاح في الشرح في محمول خلافة على المجاز والتميم وما  
ذكره لغات في الفقه واصله فقا والظهور **قوله** اي بغيركم على الجدل  
الح الاخر الحث والتسلط قليل هو استعارة بتعبية قية والفحش  
بمعنى الجدل شائع في كلام العرب لفتحهم عندهم قال طرفة

اروي المال يغنام الكرام ويصطف عقيمة مالا لفلحش المتشدد  
وفسر الحكمة التي هي من الاحكام بما ذكره لانه هو المعنى اللغوي لو ارد  
وعنه اصطلاح وقوله مفعول اول لا تاتي بمعنى اعطى تقول  
اعطيت زيدا مالا لا يعكس **قوله** لانه المقصود الخ اي المقصود ببيان  
فضيلة من نال الحكمة بقطع النظر عن الفعل ولكنا نقول  
انه حذف لتعينه وقوله ومن يؤته الله قيل ان كان تفسير معنى  
فصحيح وان كان اضرابا فلا اذن من الشرطية مفعول مقدم فلا حشر  
محذوف هنا ومولتس على لبي لا يصح ان يكون من مبتدأ والتايد  
محذوف بدل لئلا يقرى ومن يؤته لكنه ليس بمنعيت وقوله اي اي  
خير انارة الخ ان التنوين للتخفيف وقوله اذ جيز مجزول جاز باله  
بمعنى جمع وفي خبره خبر بالقاء المحجزة من خاز الله له الامر  
اي جعله خيرا له والاولى اولى وتذكر امرا القدر كبر معني  
الوعظ او التذكير بمعنى التفكير اصل معناه ان يذكر ما للشكر  
فتخو به عن التفكير كما اشار اليه المص رحمه الله واللب الخاظر  
من كل شيء والعقل الخاظر عما ذكر وقوله قلبيم لخدمه من ايام المذرة  
وشيوخها قال الخليل ومثل هذا البيان يكون لبيان التعميم ومنع  
المقصود وجعله شاملا للطاعة والمعصية وغيرهما لئلا يخل  
تحتها بما بعده مما فسره قوله وما للظالمين من انصار وفاقه **قوله**  
فجازيكم عليه يعني ان اثبات العلم كناية عن هذا المعنى والاقول مقلوم

فان قيل في الانصار لا يجب في القاصر قيل هو على طريق المقابلة اي لا  
يضر لظالم فقط **قوله** فنعم شيئا امدا اوها لم قال ابن جني ما هنا كذا  
كناية مستعربة على انها تمثيل والتقدير نعم شيئا امدا اوها حذف  
المصناف وافتيم المصناف اليه مقاسم الا ترى الى قوله وان تحفوها  
وتوئوها العفوا فهو عتس لكم والتذكير يدل على ما ذكرنا والمص  
جواب للشرط ونعم ما من من افعال المرح وقراء ابن عباس وحق  
والكنا في بفتح النون وكسر العين على الاصل كعلم وقراء ابن كثير ورش  
وحفص بكسر النون والعين للانبياء وهي لغة هذيل قيل يحفل انه سكن  
شعر كسر لا لتقاي السالكين وقوله ابو عمر وقالون وابو بكر بكسر النون  
واضحا حركة العين وروي عنهم الاشكان اتقيا واخاذه ابو عبيد  
وحكاة لغة والهم مور على الضياء للاختلاس على الاسكان حتى جعله  
بعضهم من وهم الزوا او هم من انكرة المبتدأ والرحباج والفارسي  
لان فيه جمعا بين ساكنين على غير حده وقال الفارسي انه لم يلق  
الحركة فقطرة الراوي سكونا وهي مبتدأ وهي ضمير الصدقات على حذف  
مصناف ليحذف ارتباطا بالشرط ويجوز ان لا يعدر مصناف  
وبالحالة خبر عن هي والرباط العموم وضمير تحفوها يعود على الصدقات  
فقيل يعود عليها لفظا ومعنى وقيل يعود عليها لفظا لا معنى لان  
المترادف للصدقات البداة الوجبة وبالحقارة المتطوع بها فيكون من  
ياب عندي درهم ونصفه اي ونصف درهم **قوله** اي يقطرها  
مع الاخفا الخ قيل انما الفقر لا بد منه في الابد ايضا فوجهه ان لا بد  
معلوم صرفة اليهم فحتم في الاخفا على ذلك وصرح به اهتماما وتخصيص  
الفقر اليه يذكروا وجهه ولذا قسم في الكشاف بالمصارف والظاهر  
ان البداة لما كانت الزكاة لم يذكر معه الفقر لان مصرفه ما غير مخصوص  
بهم وبالحقارة لما كانت المتطوع بغير ان مصارفها الفقر فقط وما  
ذكره لا يظهر وجهه وفي صدقة جعل التفاوت سبعين لفعله بكسر  
وفي الغرضية اقل لان اخفاها ليس مطلوب في اصله فانظر حنة  
وقوله والله يكفر الخ هو اما تقدير معنى لبيان مرجع الضمير او  
باعترا بانه جعلها اتمية بقرينة ما بعدها المتناسبا **قوله** على  
انه جملة فعلية مبتدأة الخ المبتدأة بمعنى المستأنفة وقيل المراد  
انها غير مشرطة بالشرط في اما مستأنفة او معطوفة على مجموع  
الشرط والحيز او قوله على ما بعد الف الخ في الكشاف وجه اخر وهو  
انه مترفع معطوف على محل ما بعد القاتل يعني ان مجموع الجزا  
وهو الفاعل ما بعد ما يحزوم وما بعد ها وحده مرفوع اذ لا اثر  
للعامل فيه فقرة الرفع والحزم محمولة على الاعتبارين واعتراضات الجملة



المرفوعة المحال لما تكون خبرا او تابعة لمرفوع او مبتدأ او فاعلا على خلاف  
في الخبرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا وكان المصريح بالله  
تركه لئلا يقال ان التبرئة عطف على محل ما بعد الفاء لو وقع مضارع  
بعد هذا لكان مرفوعا كقولهم تعالى ويرى عاد فينتقم الله منه فاذا  
تأملته علمت ان ما اعترض به لا يريد **قوله** ترغيب في الاستمرار  
امساحه عليه لغيره ولا في الخبر بالابتداء لا يمدح به فلا يقال  
لوصفه الى جميع ما مر لكان اولي ووجه الترغيب اليه يعلم الترويض  
فيكون عليه لانه انما كان لا لغيره والوجوب ما هو من عليك به  
وقوله كالمترجاة اشارة الى ارتباطه بما قبله وقوله وانما تختص  
في نسخة انما **قوله** فهو لا يقتضي لا يقتضي به غير كماله يعني لا انتفاع  
الاخرى والافا لغيره لا يفتن به لا محالة والاختصاص من يستفاد من  
اللام والمقام ومنه قوله لا انتفاع والمنفق وكذا المقام **قوله** حال  
وكانه لا والمعنى وما لا ينفقون نفقة معتد اياها الا لا يتنفع بها والمخاطب  
به الصحابة وانما منصوب مفعول لا ينفقون لا ينفقون على ما قبله  
اي الجور او كونه بمعنى النفي لا يمنع العطف صورة **قوله** ثوابا صغافا  
مصاغف ومغنى الثواب في الآخرة او ما يعطيه الله في الدنيا فان قلت  
اذا كان تأكيديا ينبغي ان لا يعطى قلت ليس هو تأكيد صرف  
بل سياق لا يلائم الاستدلال على ترك ما ذكر فانه قيل كيف يمكن او يقتصر  
فمنما يرجع المنفعة او كيف يفعل ذلك بماله عوض وزيادة وهو  
بمجرد الاعتناء بامر مستقبل ورضاع ككل رضيع بمعنى رضيع وقوله  
ونزلت اي لتسرك عليك اليه فلا تعلق لها حينئذ بالموت والاذني والمعنى انه  
ليس هذا امر النكاح حتى تمنعهم الصدقة لئلا يخلوا في الاسلام فتهدوا  
عليهم الله ولا تنظر والكفرهم فانه عايد عليهم وما التفتهم ففقه لكم  
وقوله ان تنفعوه من النعم وفي نسخة تنفعوه من تنفق التلعة  
وقوله الواجب لا يجوز اليه اما في الزكاة مقرر وفي صدقة الفطر والتدبير  
والكفارة لخصف فيه فجوزة ابو حنيفة رحمه الله وجعل هذه الآية محصورة  
بكل صدقة ليس لغيرها الى الامام واستدل بقوله تعالى يطعمون الطعام  
على حبه مسكينا ويتيمما واسيرا والاسير في ذال الاسلام لا يكون الا مشركا  
وقوله لا ينفقون العمل التفسير الاول المرضي وعلى الثاني الظاهر لا ينفقون  
الحلف ولخصر الجهاد بمعنى شتمهم عن الكتب والتعرف وقوله الجاهل  
بجاهلهم فتيده لا تحسب ان الجاهل بالمعنى المعروف لا وجه والسيما مقصود  
العلامات الظاهرة **قوله** وقيل هو لفي الاستمرار كقوله الخ في مثل طريقا  
مشهور ان فتارة نفي التمدد دون المتعدي وتارة نفي كماله مع كونه  
ولا شفع لقطاع قال الخبرير وهذا انما يحسن اذا كان لا زوالا لغيره

او كاللارم

او كاللارم لانه كذا من نفيه نفيه بطريق برهاني كما في البيت لانه  
لو كان مناراه من به وهذا التبريد لك فكذا استغنوا هذا الوجه  
وقيل عليه ان ما ذكره مسلم ان لم يكن في الكلام ما يقتضيه وهو كذلك  
هنا لان التعطف حتى يظنوا اغنيا يقتضي عدم السؤال راسا والشر  
المذكور مصدر بيت لغيره اذا ساقه العود التي في جرجرة وهو من  
قضية لا من القيس في ديوانه اولها **قوله**  
سمالك شوق بعد ما كان اقصر وحلت سليمي بطن قرق قرقرا  
والدنيا في يدك مملكة مكسورة نسبة الى ديات موضع ولجرجرة  
صوت يردد البعير في حجرة واللاحب بحاء مملكة الطريق  
الواهم والمنار ما يعلم به الطريق وما قيل انه عجز بيت صدره  
سند يبرديه ثم ابع بسيره لاصحة له ونسبه اما على الحال  
اي محضين او مصدر بوجه او بفعل فعد من لفظة **قوله** اي يهون  
الاقوات الخ اي المزايا بالليل والنهار جميع الاوقات كما ان المراد بها  
بعد جميع الاحوال وكونها نزلت في ابي بكر الصديق رضي الله عنه  
قال السيوطي رحمه الله لما افق عليه وكونه يصدق بما ذكر رواه  
ابن عسكاري في تاريخه عن عائشة رضي الله عنها وكونها نزلت في ربيط  
الحليل فهو سبب النزول وان لم يخص لكنه لا وجه لذكر الترويض والعلانية  
الابتكاف وقوله اي ومنهم من لا يكمل العمل التقدير والمقدس والاش  
فالظاهر منهم بدون وار وفيه نقد ادب اخذ **قوله** اي الاخذون  
الخ فغير بالاكل لكثرة وقوعه فيه وكثيرا ما يعبر به عن الاخذ بغير  
حق وهو زيادة في الاجل بسببه لانه نفع ايضا ولما في الرضا من معنى  
الزيادة زيد فيه فخرج الفه ولذا كتبت واو لوقاك الفتر ارحم الله  
انهم بقاها المخطم من اهل الجنة وهم بسط لغتهم ربوا وواسا كسرة  
فكتبت كذلك والتخمين امالة الاكسح الواء **قوله** لئلا يعثوا من  
قبورهم الخ هذا التفسير ما تقرر مشهور وبين ايضا بان المرابي يتوهم من  
قبورهم كجئون مصرع بصيغة يرضاه اهل الحديث ما عتقوا له قاله  
فتاوة ولضارة الرجا حجة الله وقيل الناس انما يعثوا لخرجوا  
مسترعين قال تعالى يخرجون من الاحياء اشكرا عا فالمرابي يتقط  
ولا ينقض كالمزمن لشغله وكبر بطنه كما صرح به في حديث الاسترا والتمناه  
ابن قتيبة وقال ابن عطية المراد تشبه المرابي في حرصه وتحرره  
في اكتسابه في الدنيا بما كان في الآخرة يسرع بحركات مختلفة وقد  
جاء قال  
ويصعب من عبه السرى وكانها **قوله** الرزق من طالبت البحث او لق  
وهو بعيد **قوله** والخطب الخ يعني ان اصله ضرب متوال على الخاير مختلفة  
شمر بخوز به عن كضرب غير محمود كالك خطب عشوا وقال زهير



لايتما لنا خط عشوا من نصب بيمه ومن يحيي يهر فلهو  
والعشوا النافقة التي لا تبصر ليل اضرت به المشركين فيفعل افلا غير  
منتظمة **قوله** اي الجئون نفيال مست الرجل فهو ممسوس اذ اجب  
واصلة الشرط ليدفسي به لانت الشيطان يمسسه او هو على تحييله  
واستنارة **قوله** وهذا ايضا من زعمائهم اي كما ان الخطب كذلك  
وقد رتب في الزمخشري وقال ابن المنير زعمائهم كذبائهم التي لا  
حقيقة لها كالكفول والمغنا وهذا ايضا من تحت طيط الشيطان  
بالمعتزلة الذين هم الغلاة المنكرين لمعظم احوال الجنة وهم  
مليونون بمائة الاحاديث الصحيحة **قوله** وهو وارده على ما ينزعمون  
لتين هذا انكار الحق كما ينزعم بعضهم بل الصريح لئلا من الحق بل  
مريض كما ذكره الاطباء الا انهم قالوا الا انه فكم يكون منهم ايضا وروا  
في احاديث كثيرة ذكرها في كتاب ملقط المترجمان في احكام الحيات  
وقال الحياني كون الصريح من الشيطان باطل لانه لا يقدر عليه كما قال  
نعاذ وما كان في علي كبر من سلطان الانية وكذا قال الثعالبي من النافعية  
وفيه نظر **قوله** على انما قاي انتظام في القدر وفي انشاؤه الى الله  
الجئون مأخوذ من الحق **قوله** وهو متعلق بالانقياد ببناء على انما  
قبل لا يعمل فيما بعد ما اذا كان ظر فاكافا في الدار المصون فلا يد عليه  
ان لا يصح من جهة القدرية ومعا قينهم بالاربع من جنس العمل **قوله**  
ذلك العقاب اي العقاب باقرب ما في بطونهم وعكس التشبيه ببناء  
على ما فهموه ان البيع انما كل لاجل الكسب والفائدة وهو في ارباب  
متحقق وفي غيره مؤهوم ولذا جواز ان يكون التشبيه غير مقابوب  
ولكن الله اطلق قياسهم بالنصر على حرمته من غير نظر الى قياسهم القاء  
وفي الكشاف انه حرمه على طريق المباني لانه اذا جعلوه اصلا في الحل  
مقليبا قلبي وقال ابن المنير انما صرح على طريقة قياس العكس فانه  
معي كان المطلوب التشوية بين شيئين فقد يسوي بينهما طرزا  
فتقول الربا مثل البيع والربا حلال فهو حلال وقد يعكس فتقول  
البيع مثل الربا ولو كان الربا حراما كان البيع حراما ضرورة المساثلة  
او تقول لما كان البيع حلالا اتفاقا وجب ان يكون الربا مثله  
انتهى **قوله** انكار للتشوية الخ يعني انه اشار الى ما عكسهم من المفسرين  
من انه جعل التشوية من الله عز وجل في اهل القبايل من ان  
البيع مثل الربا وانه قياسا من الوضع لانه معارض للنصر وفيه  
لصحات كبر وموان يكون من تشوية كلام الكشاف انكارا للشرعية وردا  
لما اى مثل هذا من الفرق بين المتماثلات لا يكون عند الله والجملة  
خالية فيها قد تمقدرة **قوله** وعظم من الله الخ لغير لفظ ومعنى  
المشاركة الى انه مصدر مبني وقد كثر لكونه بمعنى الوعظ **قوله** وامر الى الله

لخلف

لخلف في ترجع هذا الضمير فقيل هو ما سلف امره في العفو عنه  
لله لا لكم فلا تظن انوه به وهو مختار للزمخشري وقيل الربا امره  
في الضمان في التجديس له لا لكم حتى تحتجوا بحله بالقياس من مع المنق  
وقيل هو لصاحب الربا اي امره في تشييه على الانية فانه الله وهو  
مختار السخاوي وقيل هو كذلك الا انه لثا بنيه وبسط لظه في انه  
يقوضه خيرا مما ترك ولخا زه الزحاج والمصر رحمه الله **قوله**  
يحارز بالقياس بالشرط لانه ان كاله لا يحر كخوف من البشر لا حرا  
له لكنه لا يؤخذ به وقيل يصح ان يغير ان كان بالفتح على المصداقية  
والتقابل وهو تكلف لا داعي له **قوله** وقيل الخ هو القول الثاني في تدبير  
**قوله** وانما اشبع النبي الخ لشارة الى ان من نهاه فانقي فانه مطاوع او معني  
الغض وانما خبر **قوله** ان جعلت من موصولة الخ لا يصح في يوم معتد  
واما اذا كان جوابا فهو مبتدأ مكي راي من يشترط الاعتماد وكوت  
المرفوع الشرح حدث ومن لا يشترطها يجوز كونه فاعل الظرف **قوله**  
الى تحليلة الخ فكيف يتحلله وهو ردة على الزمخشري في تفسيره من عاد  
الى الربا واستندى به على تحليله من تركب الكثير وامما الجواب بانه  
لغلتظ فخلافا لظاهر وقيل لا يخفى ان في قوله فله ما سلف نبو  
عن جعل هذا خيرا الاعتقاد والاستحلال وان المراد من حياه مؤعظة  
وانتهى عن اكل الربا فانه اذ جعل المباح جزء الاستحلال بقي جزء تركب  
الفعل غير مذكور في الكلام مع انه المقصود لاهم لانه اذا كان خيرا  
الفعل المخلود فجزا الاعتقاد الذي هو كنه فوقه فخلقت العكس وذاك  
ما يكثر مستحله لا يكون الامن كبايثر المحرمات وخيرا فاما معلوم ولذا  
لم يثبت عليه لظهور وقوله ويصنع ثوابها اشارة الى ان سبيل  
بمعنى يزيد والزيادة لا تنصو رقيا نفسها بل في ثوابها والمهر بضمن  
المشير ولذا الفرير التكر **قوله** ما نقصت الحديث ان قرئ بالتخفيف  
فمن مال صفة زكاة وان شددت فالظواهر ان من زكاة لا  
يرضى ولا يحب الخ اي لا يحبط املاكه يستخط فله كما ان من قابب  
بخلافه وكل كقار يفيد عموم الافراد وشمولها اذ لا فرق بين واحد  
واحد وقوله منهمك في ارتكابه مأخوذ من صيغة فاعيل المصيدة  
للمبا لغلة **قوله** ان كنتم مؤمنين بقبولكم فتم بهذا لانه خاطبهم  
او لا يقول ما ياتها الذين آمنوا فاحلصه حينئذ لئلا فاوله با  
المراد بياتها الذين آمنوا ظاهرا ان كان ايما انكم عن مصير القلب  
فافعلوا ما ذكر وقد نال قلب مشله بالنيات والزمكية فانه كما مر في المحل  
نكسر الحاء المهملة مستند بمعنى جلول الذي **قوله** فاعلموا انها الخ  
لانها تؤنث وتذكر واعلموا بمعنى اتقوا كما قرئ به في الشواذ ولذا  
نكرى بالياء والامن عيا من مشقة تخية وثان من جهة من القر امشهور



وَأَذِنُوا بِالْمَسْئَلَةِ بِمَعْنَى عِلْمُوا وَقَوْلُهُ مِنَ الْأَذِنِ بِكَسْرِ فَهِيَ كَوْنٌ أَوْ بِفَتْحٍ كَوْنٌ  
وَالْمَرْفُوعُ مَصْلُوبُ الرُّتْبَةِ وَالْمَعْرُوفُ فِيهِ لَمَّا رَأَى وَقَوْلُهُ لَا يَدِي لَنَا أَيْ لَا  
خَلَاقَةَ لَنَا بِهَذَا الْقِيَالِ كَمَا فِي هَذَا الْأَمْرِ بِكَسْرِ وَلَا يَدَانِ أَيْ لَا طَاقَةَ قَضَائِهِ  
بِهِ لَا تَهْتَفِئَةُ أَيْ لَا تَكُونُ بِالْكَسْرِ فَكَانَ ذَلِكَ مَعْدُومَةً لِعِجْزِهِ  
عَنْ دَفْعِهِ وَتَرْكُوتِهِ كَقَوْلِهِ لَا يَأْبَاهُ بِالْحَتَامِ الدَّامِ لِتَأْكِيدِ الْأَصْنَافَةِ  
وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ حَدَّثَتْ تَبَيُّنَهَا بِالْمُضَافِ وَالْأَرْتِيَا فَعَلِ الرَّبُّ  
وَتَبَيُّنَتْهُ وَقَوْلُهُ وَيَهْتَفُ مِنْهُ أَيْ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ أَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ  
لَا تَنْظُرُونَ كَمَا لَا تَنْظُرُونَ مَا ذَكَرْنَا مَعْلُومًا **قَوْلُهُ** وَأَنْ وَقَعَ تَحْتَ رَأْسِ الْإِمَامِ  
أَيْ لَكَ تَامَةً مَعْنَى يَجِدُ أَوْ نَائِضَةً عَلَى الْقِرَاءَةِ الْإِسْرَافِي وَهُوَ ظَاهِرٌ  
**تَبْيِيحُهُ** قَوْلُهُ أَيْ تَحْلِيلُ الرِّبَا رَدٌّ عَلَى الرِّبَا بِمَعْنَى لَا تَكُنْ مِنَ الْمُرَادِّ مَنْ  
عَادَ إِلَى مَا مَرَّ مِنْ كُلِّ رِبَا وَتَحْلِيلُهُ وَتَحْلِيلُ صُكْبًا وَكَأَنَّ الْمُسْتَعْمِلَ فِيهِ  
وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ وَهُوَ تَحْلِيلُ رِبَا أَيْ تَحْلِيلُ الرِّبَا إِذَا الْعُودَ إِلَى كُلِّ  
الرِّبَا فَقَطْ فَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَحْلِيلِهِ لِفَتْحِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا  
وَحْدَةً لِمُخْتَصِمِهِ بِهِ فَتَامًا **قَوْلُهُ** فَتَنْظُرُ أَيْ تَنْظُرُ كَنَقْطَةٍ وَتَسْكُنُ بِمَعْنَى  
أَنْتَظَرُ وَأَنْتَظَرُ مَصْدَرٌ أَيْ أَقْصَى مَعْنَى يَنْتَظِرُ عَلَى التَّسْبِيحِ وَمَيْسَرَةٍ بِالضَّمِّ  
كَسْرَةً وَقَوْلُهُ كَحَرْفِ التَّعْنِيدِ الْأَصْنَافَةِ أَيْ بِأَقَامَةِ الْأَصْنَافَةِ مَقَامَهَا  
وَهَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ عَرَضَ عَلَى هَذَا الْقِرَاءَةِ بِأَنَّ مَفْعَالًا بِالضَّمِّ مَعْدُومٌ أَوْ شَكَازٍ  
فَانْشَأَ إِلَى أَنْ يَنْفَعِلَ لِمَفْعَالٍ لِيَجِبَ أَنْ يَنْشَأَ بِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي الْأَحْكَامِ  
وَهَذَا لَوْجٌ مَيْسَرَةٍ وَقِيلَ أَيْضًا مَا يَسُوْرُهُ فَتَحْقِيقُ حَرْفِ الْوَاوِ **قَوْلُهُ**  
وَلَا تَحْلِفُوا بِالْحَبْلِ أَوْ لَمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِالْحَبْلِ وَالْحَبْلُ كَرْدُ وَهُوَ الْحَبْلُ الْفَتِيرُ  
وَالْحَبْلُ كَرْدٌ أَوْ مَعْنَى طَالَ سَيْرُهُمْ وَأَصْلُ عَدَا لِمَنْ عَدَا الْأَمْرَ فَخَذَفَتْ الشَّالَا الْأَصْنَافَةُ  
كَأَنَّهُ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَقَوْلُهُ فَيُؤَخَّرُ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى جَعَلَ فَالْفَتْحُ فِيهِ مَيْسَرَةٍ  
عَلَى الْجَمْعِ أَيْ لَا يَكُنْ خَلُوفًا لِيَقْبَلَهُ تَلْخِيْرًا وَاسْتِثْنَاءً مَفْرُوعٌ فِي مَوْضِعِهِ  
صِفَةً لِحَالٍ كَالِ وَالْمَعْنَى كَمَا كَانَ هَذَا كَانَ ذَلِكَ وَبُيِّنَ تَقْدِيرُكَ وَرَفَعَهُ  
عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ تَدَايِيهِ لَيْسَ بِذَاكَ وَتَقْسِيرُ التَّصَدِّقِ بِالْأَنْظَارِ مَعَهُ بَعْدَ رَدِّ  
بِأَنَّهُ لَمْ يَمَّا قِيلَ فَلَا فَاثِدَةً فِيهِ هُنَا وَقَوْلُهُ مَا فَيَنْتَبِهُ مِنَ الذِّكْرِ إِلَى  
أَحْوَرِهِ أَيْ لَا يَنْتَبِهُ مِنَ الْمَقْصُودِ بِهِ الْخَيْرُ بِإِذَا مَا لَا يَجْهَلُ وَقَوْلُهُ  
حَرْفٌ مَا عَمِلَتْ لِشَيْءٍ إِلَى أَنَّهُ عَلَى بَقْدَرٍ مِنْ مَعْصَاةٍ وَكَوْنُهُ هَذَا الْأَنِيَّةُ لِحَرْفِ  
أَنِيَّةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ **قَوْلُهُ** وَفَاثِدَةً ذَكَرَ الدِّينَ أَيْ أَيْضًا أَيْ لَا  
يَنْتَبِهُ مِنَ الْقَدَائِرِ بِمَعْنَى الْجَوَازَةِ فَكَأَنَّهُ تَبَدُّلٌ هَذَا الْأَحْكَامِ  
كَقَوْلِهِ نَظَرْتُ بِعَيْنِي وَعَلِمْتُ نَبْوَةَ لَمَّا ذَكَرَ الْمُسْتَعْمِلَ عِلْمَ مَنْ  
أَنَّ لَمْ تَقْتَضِ الْخُرُوجَ وَأَمَّا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ وَأَنْ جَانَانِ يَكُونُ الَّذِي  
فِي ضَمْنِهِ كَرَّةُ الْمُنْتَبِهِ دَرْجُودُهُ إِلَى الْقَدَائِرِ وَهُوَ يَتَّبِعُ الدِّينَ بِالذِّكْرِ  
وَلَا يَتَّبِعُ وَجُودَهُ فِي يَكُونُ مَرْجِعُهُ أَنْ تَكُونَ تَامَةً وَمَرْجِعُ فَاعِلُهُ وَفَسَّرَ  
الْمُسْتَعْمِلَ بِالْمَعْلُومِ زَمَانًا وَالْأَنِيَّةُ لِنَشْأَلُ كُلَّ مَا يُوْجَلُ شَرْعًا أَوْ هِيَ مَحْصُومَةٌ

بِالسَّلَامِ

بِالسَّلَامِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَهُوَ الْمَقْبُولُ فِي الْبَحَارِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
وَالسَّيِّئَةُ أَشَارَةُ الْمَصْرُوحَةِ اللَّهُ **قَوْلُهُ** مِنْ يَكْتِيبُ بِالسُّوْنَةِ أَيْ أَشَارَةُ  
إِلَى أَنْ تَكْتُبَ الْعَدْلَ مُتَعَالِقًا بِكَاتِبٍ فَيُؤْظَرُ لِقَوْلِهِ الْمَقْصُودُ وَصِفَتُ  
الْكَاتِبِ بِالْعَدَالَةِ وَأَمَّا الْمَتَدَانِيْنِ بِكُتَابَةٍ عَدَلٍ عَلَى طَرَفِي الْكُتَابَةِ  
وَلَوْ جَعَلَ مُسْتَقْرَافَةً لَكَاتِبٍ لَصَحَّ الْقِيَالُ **قَوْلُهُ** فَقِيَّتَهُ قَالَ الطَّبْرِيُّ يَعْنِي أَنَّ  
الْكَلَامَ مَسْئُوقًا لِمَعْنَى وَمَدْحٍ فِيهِ لِحَرْفِ بِأَشَارَةِ الْقَصْرِ وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ الْقِيَالِ  
فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى السُّوْنَةِ فِي الْأُمُورِ الْخَطِيرَةِ الْأَمْرُ كَانَ فَقِيَّتَهُ **قَوْلُهُ**  
مِثْلُ مَا عَمِلَهُ اللَّهُ مِنْ كُتُبٍ لَوْ تَشَافَقَ الْحَقُّ هُوَ عَلَى هَذَا قَدْ تَدَايَا فِي الْكُتَابَةِ  
وَقَدْ لَوَجَّهَ الشَّافِعِيُّ فِي تَحْلِيلِهِ عَلَيْهِ مَا يَنْبَغُ كَيْفَ يَنْفَعُ اللَّهُ وَمَا مَصْدَرُهُ  
أَوْ كَاتِبُهُ وَلِجَارَتِهِ وَالْمَجْرُورُ مَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوعُ أَوْ الْمَفْعُولُ  
بِهِ وَعَلَى تَحْلِيلِهِ بِالْأَمْرِ بِعَدْلِهِ فَالْقِيَالُ لَا يَتَّبِعُ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَرَبُّكَ فَكَيْفَ لَهَا  
زَايِدَةً فِي الْمَعْنَى كَمَا يَشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ إِنَّهُ تَأْكِيدٌ وَالْأَمْلَانِ مَعْنَى الْأَنِيَّةِ  
عَلَى الْكَاتِبِ مَا يَكْتِيبُهُ وَفَعْلُهُ أَمَلْتُ مِنْ أَيْدٍ لِحَدِّ الْمَضَاعِفِ بِأَوْتَبِعِهِ  
الْمَصْدَرُ فِيهِ وَأَيْدٍ لِحَدِّ مَعْنَى لِنَظَرٍ فَمَا كُنْزُ الْفَرْادِيَّةِ وَقَوْلُهُ فَيَكُونُ  
الْمَعْنَى أَيْ يَعْنِي لَا يَكُونُ عَلَى هَذَا تَأْكِيدًا أَوْ قَوْلُهُ مِنْ مَالِهِ لِحَقِّ لِحَقِّ الْحَقِّ  
الْمَنْشُورِ الْأَوَّلِ وَمَا تَقْدَرُ إِلَى الثَّانِي وَقَوْلُهُ غَيْرُ مُسْتَطَبِّحٍ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ لَا  
يَسْتَطَبِّحُ حَسْبَهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَفْرُودٍ هُوَ خَيْرٌ كَانَ لَنَا وَيَتْلُو بِالْمَعْنَى  
وَقَوْلُهُ الَّذِي يَكُونُ أَشَارَةً إِلَى أَنَّ لَوْ فِي مَعْنَى الْعُقُودِ لَا الشَّرْعِي  
لِيَشْمَلَ مَنْ ذَكَرَ وَالْأَقْرَارُ عَنِ الْغَيْرِ فِي شَيْءٍ هَذَا الْعَتُورُ مَقْبُولٌ وَفَرْقٌ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَقْرَارِ عَلَى الْغَيْرِ فَلَعَرَفَهُ **قَوْلُهُ** وَاسْتَشْهَدُوا شُهَدَاءَ  
أَيْ لَوْ قِيلَ لِحَدِّ أَشَارَةً إِلَى اسْتِجْمَاعِ شُرُوطِ الشَّهَادَةِ وَمَا ذَكَرَ عَنْ ابْنِ  
حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّكَ إِذَا دَانَ لِحَدِّ مِنْ لَانِيَّةٍ فَبِالْقِيَالِ وَالْأَنِيَّةِ  
فَالْكَلَامُ فِي تَدَايِيهِ الْمَوْضِعِ **قَوْلُهُ** فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَاكِحًا لِحَدِّ أَيْ لَمْ  
يَشْهَدْ أَحَالَ كَوْنَهُمَا رَحْلَيْنِ فَلَيْشَ هَكَذَا رَحْلٌ وَأَمْرَاتَانِ وَلَوْ لَا هَذَا  
التَّشَابُحُ لَمَا اعْتَبِرَ شَيْئًا وَتَمَّتْ مَعَهُ وَجُودُ الرَّجَالِ وَشَيْئًا ذَهَبَتْ مَعْتَبَرُهُ  
مَعَهُمْ حَتَّى لَوْ شَهِدَ رَجُلًا وَنَشِئَتْ بِشَيْءٍ بِصَافٍ لِحَكْمِ الْكُلِّ حَتَّى يَفْتَمِنَ  
الْكُلُّ فِي الرَّجُوعِ فَلَا يَفْتَمِنُ مِنَ النُّظْمِ لَمْ يَحْجِ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى عَدَمِ  
الرَّجَالِ كَمَا قِيلَ **قَوْلُهُ** فَلَيْشَ هَذَا كَانَ مُمْتَنِيًا الْمَفْعُولُ هُوَ الظَّاهِرُ  
وَأَنْ كَانَ مُمْتَنِيًا لِلْفَاعِلِ فَهُوَ الْحَقِيقَةُ أَمَّا لَمَّا دَانَ يَنْتَبِهُ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ  
فَلَيْشَ هَذَا فَلَا يَأْتِي أَنَّ لَا يَكُنْ سَبَبٌ تَقْدِيرُهُ هَذَا الْأَمْرُ إِذَا مَا مَوْضِعُهُ  
الْمُنَاطَبَةُ كَمَا قِيلَ وَأَمَّا الشَّهَادَةُ مَفْرُوعَةٌ عِنْدَ فِي الْفَقْهِ وَقَوْلُهُ  
لَعَلَّكُمْ بَعْدَ التَّمَايُ بِعَدَالَةِ الْمَذْكُورِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَاللَّسَا وَلِذَا الْخُرُ  
فَقِيَّتَهُ تَغْلِيظٌ **قَوْلُهُ** حَالَةً أَيْ الْعَدْلُ أَيْ أَيْ اسْتِثْنَاءُ الْمَرْبُوطِ  
مَعَ الرَّجُلِ حَتَّى لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدَةٍ **قَوْلُهُ** لِأَجْلِ اتِّصَالِهِمَا أَنْ مَلَّتْ أَيْ

عَصَام

سَعْد



اشارة الى ان فضل يتقدم بلام التعليل وان الضلال هنا بمعنى الشك  
ولما بله التذكير لا المداينة وقوله والعلية في الحقيقة قال  
الرحمن عفاة قلته كيف يكون ضلالا لما مراد الله تعالى قلت  
لما كانت الضلال سببا للاذكار والاذكار سببا عنه وهو غير لوك  
كل واحد من السبب السبب من ان لا يذكار سببا له والاذكار سببا  
كانت ارادة الضلال المسبب عند الاذكار اذ اذكار فكذا  
فيل اذ اذكار ان تذكر احد منهما الاخرى ان فعلت وفعلت فوطم  
اعدت الخشب ان يميل الخياط فادعاه واعتدنا لسلح ان يجي  
العد فادعاه ان يميل ففعل في شرحه لقايل ان يقول قد فليشد  
رجل امراتك وجعل ان فضل مفعولا له يتقدم اذ اذكار ففعلت  
فاعل الفعل المفعول به هو امراتك فكيف اورد السؤال بان الضلال  
ليس مراد الله تعالى والعلية اما قد اذكار اذكار لان الضلال وان كان  
فعلا لفاعل الفعل المفعول له ليس مقارنا له في الوجود ويمكن ان يجاب  
بان المراد بقوله فليشد ليس امر الرجل والامر ان يميل الشهاد  
لان الكلام في المعاملتين بل امرهم في استشهادهم ففعلت التقدير  
فان لم يشهدوا رجلين فاستشهدوا رجلين واخرى امراتين وحقيقة امره  
ان يستشهدوا والضلال ليس من فعل المستشهد ولا من فعل الله  
فلهذا قد مر ان المستشهد هو الاذكار وجعل فاعل الفعل المفعول له هو الله  
لا المتخاطبون او يقال حقيقته فليشهد امر الله ان يشهد ففعل فاعل  
الفعل هو الله لا امراتك لانه في بيان عرض الشارع من الامر  
باستشهاده امراتين لا ببيان غرضهم وذلك لان الشك غالبا على طبع  
الناس اكثر الرطوبة في امرهم ولجتماع امراتين على الشك ان بعد  
في العقل من شيك الملة الواحدة فلهذا اقام الشارع امراتين  
مقام الرجل الواحد حتى ان احديهما لو نسيت ذكرتها الاخرى في  
**ونقش** الجواب ان المراد من الضلال اذكار لان الضلال  
سبب للاذكار فاطلق السبب والمراد المسبب فكانه قيل اذكار  
عند الضلال كانت المراد من الضلال اذكار اذ اذكار سببا له  
قال الزجاج زعم سيبويه والخليل والمحققون ان المعنى استشهد  
امرأتين لان تذكر احديهما الاخرى شتم سألوا الرجل ان فضل وكيف  
يستشهد امراتك للضلال ولجا جوابات الاذكار سببا للضلال  
فجاء ان تذكر وتذكر الاذكار كما قلت اعدت هذا ان يميل الخياط  
فادعاه وانما اعدت له دعم لا للميل وانما ذكرت الميل لانه سبب  
الدعم ولعل هو لا يذكارا فاشترط نصب المفعول كمنه متفصلا  
جعله مجرورا باللام لكن علة الاستشهاد ليس نفس الاذكار بل اذكار

قطب

فخرج

فخرج الى اذكاره المصوحه الله وتعليل علة متعلق الامر والنتي فتد  
يكون فتد الفعل وقد يكون فتد المطلب نحو اسلمت تدخل الجنة  
واسلم لا يري الخبز والعلية هنا لبيان شرعية الحكم واستلزام  
العدد فيجب ان يكون فعلا لا امر وقد المطلب وقاعث علية  
وليس هو الا اذكار الله تعالى للمقطع بان الضلال والتد كثير بعلة  
ليس هو الباعث على الامر بل اذكاره ذلك شتمات النسيان وعدم  
الاستدلال الشهادة ينبغي ان يكون من الشيطان ولا يكون مراده تعالى  
سببا وقد امر بالاشتهاد **ولجب** بان الاذكار  
لم تتعلل بالضللال نفسه اعني عدم الاضداد الشهادة بان الضلال  
المصريح بشرى لا ذكار علية وتبته عنه ومن قواعدهم ان التقيد  
هو مصيب الغرض فصار كانه علق الاذكار بالاذكار المسبب عن  
الضلال والمرتب علية كما اذا قلنا اذكاره ان تذكر احد منهما الاخرى  
ان ضللت ومن الغلط في هذا المقام ما قيل ان المراد من الضلال  
المظهر وان لا يتحقق حينئذ لقوله فتد كرمعني وان لا يوافق  
قول المقام **واعلم** ان هذا ما اخذ من كلام سيبويه رحمه الله وجمع  
من المحققين حيث قالوا ان المعنى استشهدوا امراتين لان تذكر  
احديهما الاخرى وانما ذكر ان فضل لان الضلال هو السبب الذي  
وجب الاذكار لان المصوقة والارادة لانه الباعث على الامر  
لا الاذكار نفسه وكذا الكلام في المثالين وهذا بخلاف ما اذا كان  
الميل او بجي المحدثا صلا بالفعول فانه يصح اعدت الخشبة  
لميل الحداد وان ان يميل الحداد **وقيل** والنكتة في ان فضل  
على ان تذكر ان ضللت هي شدة الاهتمام بشك الاذكار بحيث صار  
ما هو مكره في نفسه مطلوب لا يخله من حيث كونه مفضيا اليه  
**اقول** ما ذكره العلامة هو كلام المتقدمين بعينه ولا غلط  
فيه انما الغلط من سوء الظن به اذ مراده ان ذكر الضلال امر يرد به  
التعليل بل اريد به بيان سبب التعليل فنوله اطلق السبب اي ذكر  
في معرض التعليل والارادة والمراد اي الذي يتعلق به الارادة للتعليل  
هو السبب بدليل تفريع قوله وكان الخ علية وقرب من هذا  
القطعت ايضا ما سياتي من ان القطع على المجرور باللام قد يكون في  
الاشتراك في متعلق اللام مثل حببتك لا فوسيفناك واحوز عطائك  
وتكون هذا بمنزلة تكرير اللام وعطف الجاء والمجرور على الجاء والمجرور  
قد يكون للاشتراك في معنى اللام كما تقول حببتك للتفريع في مقامك  
وتفريع على من افهامك في لاجتماع الامر وتكون من قبل جاني  
غلام زيد وعمرو اي الغلام الذي هو في لاجتماع في سورة الفسخ  
قوله وقمر حمزة ان فضل على الشرط الخ فالفعل مجزوم والفعل لا لتقا الشاكر

قطب



والفاني الحيز اقبل لتقدير المتبدل وهو ضمير القصص او الشهادة  
 ولا يخلو عن تكلف بخلاف قوله تعالى ومن فاذنيتكم الله سنة  
 اذ فتموت ومما كان ينبغي ان يبين ان نية صولة وجهه تكرير لفظ احد  
 ولا خفاء في انه ليس من وضع المظهر موضع المضمير اذ ليس  
 المذكور هي الناسية الا ان تجعل احدهما الناسية في موضع  
 المفعول ولا يجوز لتقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس  
 بغيره يصح ان يقال فتذكرها الاخرى فلا بد للعدول  
 من تكتة **قول** قالوا ان التكتة الامتياز لان كل واحدة  
 من المراتب يجوز عليها ما يجوز على صاحبتها من الاصل  
 والاذكار والمعنى ان صلت هذه اذكرتها هذه فدخل الكلام معنى  
 العموم وانه من وضع الظاهر موضع المضمير وتقدر فتذكرها  
 وهذا يدل على ان احد هما الناسية مفعول مقدم وانما يمتنع التيقن  
 اذا وقع الباس بغير المعنى فان لم يكن الباس نحو كسر العظام موسى لم  
 يمتنع قال ابو الفارسي الله وهذا من هذا القبيل لان الازكار في  
 النسيان لا يتغير في واحدة منهما ومقتضاه انه يجوز ذلك  
 في نحو صارب موسى جدي اذ لا يتغير المعنى فتوكل بالالباس وفي الكتاب  
 من بعد النفاس فتذكر فتجعل احدهما الاخرى ذكر اني انهما  
 اذا جمعا كانتا بمنزلة الذكر وقد قيل ان المضارع في جواب  
 الشرط يقترن بالفاء من غير تقدير مبتدأ **قول** سموا شهداء الخ  
 نفقتم ووجه لعمرك ان كان لسان الملك وانما يكون بعد المباشر  
 حكمة او لا على حقيقته وثانيا اولا الكمال لجعله كناية عن  
 كني عنه لانه وقع في القران صفة للمنافقين كقوله تعالى واذا  
 قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ولذا وقع في الحديث لا يقول  
 المؤمن كسلا وانما يقول ثقلت وتقدم الصغير هنا كما مر في الكبري  
 والمشيح بالبا الموحدة بزنة المفعول مجازا بمعنى الطول وقوله صغيرا  
 كان او كبيرا الحق ناظر الى جعل ضمير كنبوه للحق وما بعد في كونه  
 للكتاب وقوله الم وقت حلول الخ وفي الكشف الى وقت الذي اتفق  
 الغريبات على تسميته وقوله اشارة الى ان يكتبوا الى او الى المذكور مطلقا  
**قول** وهما مبيتان الخ لما كانه اقسطا فاعل من القسط بمعنى  
 العذ او فعله اقسطا واما قسط فبمعنى جاز وكذا اقوم ليس من  
 القيام التلاخي لجواب **باب** بانه من الاقوال وسيبويه رحمه الله  
 يجيز ما افضل منه او انه على غير قياس مثله وذو اجواب لعمرك ان  
 من قاسط وقوم لا بمعنى اسم الفاعل لانه قاسط بمعنى جازيل بمعنى  
 النسب كلاين وتامر فيكون اشتقاقا من الكا مد كحراك وقال  
 ابو حيان رحمه الله قسط يكون بمعنى جاز وعادل واقسط بالالف

معنى

معنى عدل لا غير حكاية اربع القطاع فلاحاجة لما ذكر وقيل هو من  
 قسط بوزن كرم صار اذا قسط اي عدل وقويتم بمعنى مستقيم وقوله  
 وانما صحت الواو يعني قبل اقوم وقيل لا فاعل لانها لم تقلب  
 في فعل النجيب نحو ما اقومه لجوده اذ هو لا يتصرف وافعل التقفيل  
 يناسب معنى فعل كنية وقيل ان قوله لجوده صفة لافعل التقفيل  
 اي لعدم تصرفه في فعل من الذي هو اصله وفيه نظر وقوله  
 واذ في الخ قيل وهذا حكمه خلقا للوح المحفوظ والكرام الكاين  
 مع انه الغني عن كل شيء تعليل للمساواة وارشاد الحكام وحرق  
 الجير مقدرا هنا فقتل اللام وقيل الى وقيل من وقيل في وكل  
 وجه **قول** استثنى ما لا سر عن الكتابة الخ في هذا الاستثناء  
 قولان احدهما انه من الاستثناء وهو متصل فامر بالاستثناء  
 في كل حال الا في حال حضور التجارة والثاني انه منه ومن الكتابة  
 وهو منقطع اي لكن التجارة الحاضرة يجوز فيها عدم الاستثناء  
 والكتابة كذا في المد المصنوع والمصرحة الله حكمة من الامر  
 بالكتابة في قوله اول الآية فاكتبوه لذكر الاشهاد بكف فتمت  
 متصل وقوله وليكتب الى هذا اجل معترضة فافضل ولا يبعد  
 وفكر التجارة الحاضرة لولا فقرة بينهما اعلم من ان يكون مبدئ  
 او عين والارادة يكونها مبدئ ابدا ليكون قاسما وموكل  
 ما في الكشف ولا يخفى عليه وقوله الا ان تتعوايدا ابيد  
 بيان لمحصل المعنى وقوله فلا باس بقدر عدم الجحاح ووقع في  
 نسخة الا نتبى يعوايد وانه والصحيح رواية ودراسة الاقوى  
 وهذه من مخترع الكنية فلاحاجة الى تكلف توجيه **قول**  
 الاستثناء من تقدير الخ وقدره غير المدانية والمعاملة وعلمه  
 فالتجارة مستدرة لا يلزم المعنى لا خبا عن المعنى بالعين جمل  
 المصرحة الله كالزمن شري والقرض من التجارة والخير يقتدر  
 والضمير يعود على من احز لفظا ومعنى ومثله جاز في فصيح  
 الكلام كما مر وهذا منقول عن لفر **قول** مبنو اسلم الخ بنو اسلم  
 قبيلة معروفة والابا الفخ والمدة القتال فيا لا تلي فانه فلا  
 حسا اذا قاتل مقاتلة صموده واليوم الاستماع من الشجاعة  
 وهي القبيلة الذي كثير شوق وفي المثل السديد ذو الكواكب  
 كما يقال في القمديد لا ريبك الكواكب ظمير ان يقول هل تعلمون  
 مائة ثمانية اشدة الخرج حتى اظلم النهار ورثت الكواكب فيظهر  
 لا نسداد عن الشمس بغير الحرب وقيل المراد بالكواكب السيوف  
 كقول الشاعر  
 كان مثارا لنعم فوق رؤسنا واستيا فالتالينا ويكوكبه



والتي ينبغي ان كانت تامة فجملته تدبر من ماصفة وقوله هذا الشارح اي  
الذي يكون بدايه الاحكام بجزء من صفة الشرح يقال آية محكمة  
اي لم تنسخ **قوله** يحتمل التباين في تنشئة نيا وهو الغيبة واللفظ اي  
نبا المعلوم والمجهول وقوله على الوجوه فنقول وهو نيا على النبا  
للفاعل وهو تاركه لما مر بالا عزم وقوله او النبا اي على النبا المفعول  
والمحال عليه ما معا كما قيل ليس بشي وعلى المجهول للنبا المتباين اذ  
المخاطبون وقوله ان يتجلا بالتحفيز من قوله اعجبه عن ممة  
يا ذا الحلاء الى تركه والمحال بالضم الاخوة وقوله الضار الى قد مر له  
مفعولا ليكون مرجع ضمير فانه وقوله لاجق بكم اشارة الى ان الطرف  
صفة فسوق **قوله** كرم لفظ الله الخ قال الراغب ان قيل كيف قال  
وانقوا الله الخ فذكرها ثلاثا وقد استكرهوا مثل قوله في النوى جده  
النوى قطع النوى حتى قيل سلف الله عليه شاة ترمي بواة وقوله  
• يحتمل كجمل السيف والسيف منتقى • وحكم كالم السيف والسيف مفيد  
فاعلم ان التكرير المستقر هو كل تكرير يقع على طريق التعظيم او التحقير  
في جمل متواليات كل جملة منها مستقلة بنفسها والمستقر هو ان يكون  
التكرير في جملة واحدة او في جمل في معنى واحد لم يكن فيه التعظيم والتحقير  
وهو ظاهر في الآية والثنتين فان قوله وانقوا الله حث على تقوى  
الله وتعلمكم الله تذكير بعبادته والله بكل شئ عليم تعظيم له عز وجل  
ومنتظم للوعد والوعد فلما قصد تعظيم كل واحد من هذه الاحكام  
اعتد لفظ الله واما البيت الثاني فهو جملة واحدة لان قوله  
يحتمل السيف نعت لقوله يحتمل وكذا السيف مفيد حال من قوله  
كالم السيف والبيت الاول كرم حذف النوى وقطع النوى وهما  
بمعنى واحد والمصرحة الله كرم ما ذكره منه الا ان ما ذكره الراغب  
في البيت الثاني وهو للبحر غير مسلم لان التكرير فيه استخساره  
الشخص في دلائل الامحاز في فضل عقده له وليس بنا حلجة الى بسطه  
وفي كلامه اشارة الى توجيه اللفظ فيها مع الاختلاف خبرا وانشا  
حيث قال وعد فجعلنا لانشا والوعد وجعل الثالثة لانشا  
المكرج والتعظيم وتفسير على سلف من اشارة الى ان على استعارة  
تبعية شبيهة بكم في السيف ثم ذكر التراكب من كرمه **قوله** والذي  
يسئلونني به الخ وحديث الدرع في الكتب الستة لكن في البخاري  
انه عليه الصلاة والسلام رهنه على ثلاثين صاعا والاعمو ان  
الاختصاص وخلاف مالك وغيره في لزوم وعده لا في الصحة ومرة  
الخلاف تظهر في نعت محمد على غير من الغزاة وغير ذلك قيل وظاهر  
التصريحه وغير ما لك بالنصر على الاستثنا **قوله** وهو خطأ الخ سبع  
فيه الكشف واهل التصريف حيث قالوا ان الاية اصلية قبلنا الافعال

مجموع  
انه عليه الصلاة والسلام  
درعه على ثلاثين صاعا  
من شعير واشهره  
ومات عليه السلام واخبره  
وانما اقله سدين  
على الخ

تقلب

تقلب قاء وتدغم نحو ايتسر واما المهمزة والياء المنقلبة عنها فلا يجوز فيها  
ذلك وقول الناس انتدبر خطأ وهم كلهم مخطئون فيه فانه مسموع في  
كلام العرب كثيرا وقد نقل ابن مالك جواره لكنه قال انه مقصور  
على السماع قال ومنه قراءة ابن محيص انهم ونقل الصاعا في القول  
نحو ازه مسد هب الكوفيتين وقالت عائشة رضي الله عنها كان صلى  
الله عليه وسلم يامرني فاستدرك في البخاري قال الكرماني رحمه الله  
فان قلت لا يجوز الادغام فيه عند الصرفين وقد قال  
في المفصل وقول من قال ان رر خطا قلت **قوله** وفيه مبالغات الخ  
الفصحى حجة على جواره فالمحكي خطي انتهى **قوله** وفيه مبالغات الخ  
يحتمل ان يراد في هذه الجملة لانها تاركه لسبق انقوا الله واعادة الجلالة  
الكرمة والتأكيد وذكره لما فيه من انه اذا لم يؤد دينه لم يخف  
الله ولم يمتثل امره ويحتمل في هذا الكلام لما ذكره ولتسمية الدين لمانته  
ولحجة الاداء وقوله او المذبول الخ فالشهادة شهادتهم على انفسهم  
بمعنى اقرارهم بما عليهم ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر انه خطاب  
للمشهود للمؤمنين **قوله** اي كرم قلبه الخ يعني قلبه فاعل كرم واثم  
خبر مقدم والجملة خبر كرم اشارة الى كرمه اشتاد الالم اليه مع انه  
لوقا اشتمل لستم المعنى مع الاختصار فوجه بوجه واحد ما الخ الذي  
يفترقه اي تكتسبه هو القلب واسناد الفعل الى الجارية التي بها  
يفعل ابلغ كما يتند الا تصاد الى العين والمعرفة الى القلب والنظر  
الذي ذكره انما هو في استناد ما للجملة الى العضم والثاني انه وان  
كان منصوبا الى الجملة لكن عبر عنها بلعظم لجزائها اشارة الى عظم  
الفعل في نفسه لان فعل القلب اعظم من ساير الجوارح فجعل الكتمان  
من اقسام القلب تنبيهها على انه من اعظم الذنوب وترك توجيه الخبر  
في الكتمان وهو انه يظن ان الكتمان من فعل اللسان لا دخل للقلب  
فيه وليس كذلك فاستدل له لينته على ذلك لصنعه **قوله** وقرئ  
قلبه بالنصب الخ نصب القلب على التثنية بالمفعول به وانصرفه  
مشبهة وقيل على التثنية وقيل يدل من اسرته وقوله تمتد يد وجهه  
وقوله مخلصا وملا فالاول اشارة الى ان الالم للاختصاص والاختصاصها  
به من جهة كونها مخلوقة او لا شريك له في الخلق والثاني اشارة الى كونها  
للملك فلا يقال من انتم يؤخذ هذا من النظم وقوله والعزم عكسه  
الخ اي لان محرم ما يخطر بالبال لا يؤخذ ذنبا بدون العزم والتصميم  
حتى يحتاج الى المغفرة كما سيأتي وكونه حجة على منكري الحساب بحسب  
الظاهر فلا يضر تأويلهم له بما يخالف الظاهر وكذا في الوجوب لعلقه  
بالمشبهة واما احتمال ان تلك المشبهة وليمة كمن يشا صلاة الفرض فانه  
لا يقتضي عدم الوجوب بخلاف الظاهر **قوله** ومن جزم بغير الخ انما



جملوه بدلالة انهم لم يقولوا بتعدد الخرافات بل لانسانهم منه مخوان  
 قاتنين لطبعك كسك وقوله بدل البعض من الكل والاشتمال قيل ان  
 اريد بقوله بحاسنكم معناه الحقيقي فيغفر بك الاشتمال كقولك  
 احب زيد اعلمه وان اريد به المجازة فهو بدل البعض كصرت زيدا  
 راسه وقال الطيبي رحمه الله الضمير المجزوء في قوله يعود الى ما في انفسكم  
 وموسى على الخاطر السوي وعلى خفي الوساوس وحديث النفس والمغفرة  
 والحداب كتحسن ما هو عن غيره فهو بهذا الاعتبار بدل البعض من كل  
 واما قول الطيبي رحمه الله وقوع الاشتمال في الافعال صحيح لانه  
 جنس تحت النواع يشتمل عليها واما بدل البعض فلا اذا الفعل لا يجزئ  
 فليس بشئ لانه اذا كان جنسا فلا جزئيات يجري فيها ذلك **قوله**  
 متى تاتنا لم نمنها في ديارنا نجد خطنا لجز لا وفارا تاجحنا  
 جعل الامام بدل الامم لانها انما بدل لانه اشياء لا توقف فيه فهو بعضه  
 او اشتمال لانه نزول خفيف والفتا حجابا لفتنة النار والخطب  
 يقال تاجحت النار اي التهمت وتاجح الخطب اذا وقع فيه النار والفتنة  
 اطلاق وتاجح ضمير الفتنة والفتنة بالقبض وقيل اصله تاجح فخذت  
 لحديث التائين والحقيقة نون التوكيد للتحفظة ثم صارت الفتنة في الوقت  
 وهو بعينه وهو عبارة عن الجود وكثرة الضيفات **قوله** وادعاهم للرأ  
 في الامم حتى لا يهاجموا ما تابع فتية الكشاف ومومن دأبه العصال اذ هو  
 يعتقد ان القراءة بالرأى وموغلط فاحش وكفى تكون حجة وهي قراءة  
 الى عمرها ما من القراء والعترة والمكانع من الادغام تكرير الرأ وقوتها  
 والاقوى لا يدعكم في الاضعف وهو مذهب سيبويه والبصريين  
 ولما زاد ذلك القراء والكثائر والرواسي ويعتوب الحصري وغيرهم ولا  
 حجة الى التطويل فيه وليس هذا ما يليق بكلامه المصريح بالله تعالى  
 وقد بعثهم به بما ذكره صاحب الامتاع من انه يروي عن ابي عمر رحمه  
 الله انه رجح عن هذه القراءة فيكون القطع في الرواية لا في القراءة قد در  
 وقال الزجاج رحمه الله لما ذكر الله عز وجل في هذه السورة فرض الصلاة  
 والزكاة والطلاق والحيض والامساك والجماع وقصص الامم على الصلاة  
 والامساك والذكر والربا ختمها بقوله امن الرسول الى لفظه وتصديقه  
 نبه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين للجمع ذلك المذكور قبله وغيره ليكون  
 تاكيد الله وتذكيره **قوله** شهادة وتنصيص من الله تعالى ان الامم  
 كما يجب على الامم ان يحب عليه ايضا وبكنا به وما قبله من غير فرق في اصل  
 الايمان وان تفاوتت ففاننا عظميا قتيما ينبغي عليه وكيفية ولا يلزم  
 منه اتباعه لغيره من الرسل عليهم الصلاة والسلام فتأمل **قوله** لا  
 يخلو من ان يوطئ المؤمنون الخاجون في المؤمنين ان يكون معطوفا  
 على الرسول صريحا بالفاعلية فيوقف عليه ويدل عليه قوله تعالى على الله

وامن

وامن المؤمنون مبتدأ وكل مبتدأ ثان وامن خبره والجملة خبر المؤمنين  
 والرابطة مقدم ولا يجوز كون كلنا كنية الامم صرحوا بان لا يكون  
 تاكيد المعروفة الا اذا اضيف لفظها الى ضميرها وقوله الذي ينوب  
 اشارة الى ان تنويته للعوض ولذا منعوا دخول الالف واللام عليه  
 وعلى بعض وقالوا قوله الكل والبعض خطأ **قوله** ويكون افراد الرسول  
 الخ الى على الوجه الثاني اشارة الى ان مكانه لكونه تفضيلا عما  
 كانه نوعا وجنس آخر وايضا المتبادر من المؤمنين الامة فلا يدخل  
 تحتهم **قوله** بمعنى القراءات والجنس الخ يعني ان الاضافة اما للمبتدأ و  
 للجنس لانها تاتي معاني اللام كالحقوه وقوله والفرق الخ يعني ان ما  
 قيل ان استغراق المفرد اشكال من استغراق الجمع لانه المفرد ينسب الى جميع  
 الاحاد انتكاد فالنحوج عدة شئ منه قليلا او كثيرا بخلاف الجمع فانه  
 يستغرق الجميع او لا وبهذا الذات شئ يسري الى الاحاد والفرق بينهما  
 في النفي ظاهر وفي الاثبات كونه اظهر واكثر خصوصاً وقد شمل الحقيقة  
 والماهية فاستغرق الافراد الذهنية وصنعا على ما في الكشف وقيل  
 في الانتصاف عن بعض اهل الاصول ان تناسلوا للافراد مجازا وتنوعه  
 الطيبي رحمه الله وقوله ولذلك قيل الخ هو منقول عن ابي عباس  
 رضي الله عنه وما ولكن صامحا لانتصافه في نزول في بثوته صفة ولذا لم  
 يصرح به المصريح رحمه الله وهذا المختار من معضلات المعاني في الجملة  
 فيها **قوله** اي يقولون لا فرق الخ والمقدم اما حال او خبر بعد خبر  
 وعلى قراءة لا فرق جواز فيها ذلك من غير تقدير القول ويجوز ان يقدرا  
 بقوله بالافراد على لفظ كل والضمير الجمع الى كل يجوز فزاده نظرا  
 الى لفظها وجمعه نظرا لمعناها كما قرره اهل العربية وكلاما واراد  
 في القرآن كما ذكره المصريح رحمه الله **قوله** واحد في معنى الجمع الخ قال  
 التحرير ذكر اهل اللغة ان لفظ اسمهم نصيب ان يحاطب يستوي  
 فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فاذا اضيف بين اليه  
 او اعتد اليه ضمير الجمع او نحو ذلك فالمتراد به جمع من الجنس الذي  
 يدل عليه الكلام وكثير من الناس يسهو فيزعمون ان معنى ذلك انه نكرة  
 وقعت في سياق النفي وقعت وكانت بهذا الاعتبار في معنى الجمع كما في  
 النكرات انتهى ومورد على المصريح رحمه الله وقد مر تفصيله وقوله  
 التفرقة بالتصديق والتكذيب بان يصدق ببعضهم ويكذب باخر  
 كما في قوله الكفرة وفيما اشار الى ان التفرقة بالتفصيل والجمع كما  
 مر ومما اشار الى قوله تعالى ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون  
 ان يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض **قوله**  
 احبنا هذا هو المعنى العرفي للسمع والاطاعة لخض منة لانها القبول  
 عن طوع كالتسليم وطاعة والغفران مصدر اما منصوب على المصير



أو على أنه مفعول به والمضمر مصدر ميمي المراد به البعث **قوله** الآ  
ما سعة فكرتها الخ على الأول المراد بالوسع القادرة أي لا يكلفها  
الما يقدر عليه وعلى الثاني ما يستلزم عليه من المقدور وهو لا يخفى كما  
إذا كان في قدرته أن يصلي شيئا فواجب شيئا فالواجب دون مدي  
طاعته أي غايتها ونهايتها وقوله وهو كمال الخ يعني على التفسيرين  
أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فيظهر بالأولى وقيل أنه على الثاني  
مخصوص بملك الأمة فلا دلالة على ذلك فهو يرجع إلى التفسير الأول  
وفيه رد على من استدل بما على امتناعه وتفصيله في الأصول وفهم  
لها للنفس **قوله** مرة خير الخ لخدمته اللام وعلى الدالين على النفع والض  
في الأصل وقوله لا ينفذ الخ لخدمته تنفاد من تقديم الخبر كما مر وما  
وركد من الانتفاع بعمل الغير كان ينج عنه أو يهدي له ثواب صدقة  
والمضمر يوزر غيره فما أول بات الذي له ثواب كتب المال المنفق  
فيه وأسم العمل الذي نسب عند عمل غيره ونحوه **قوله** وتخصيص  
الكتب بالخير الخ الاعتماد الخ لخدمته في العمل ويرد في عمل المولى لنفسه  
والاستعمال فيما يعمل بواسطه غيره وللخاصة التي لا تصغر لما  
دلت على زيادة معنى وضو الاعمال والاحتجاب الميرور في الشر  
أشارة إلى ما جعلت عليه النفوس واستعمل فيما لم يأت في الخبر لعدم ذلك فيه  
وقال ابن الحاجب أنه تكليف على زيادة لطف من الله في شأن عباده إذا أتاهم  
على الخير كلف ما وقع ولم يجزهم على الشر لا بعد الاعمال والتصرف  
وهو قرن بما ذكره هنا **قوله** أي لا يؤخذ بما أدى بنا الخ لما كان  
الخطا والنسيان غير مؤخذ عليهما فلا يظلم وجه الدعا بعدم المؤخذة  
أو لوجه بوجه لحد هذا أن المراد لا يؤخذ بنا بتفريط وإغفال  
يفضى إلى خطا أو نسيان وذلك التقريط فعلا لغيره وقد يؤخذ به وأن  
لم يكن ذنباً في نفسه لما يترتب عليه **قوله** وأما بقسم الخ أو قوله  
أنه إنما ختم على القول بأننا لنكلف بخير المقدور كما ينز عقاله  
واقع فضله من الله والأفلا يكون ترك المؤخذة على الخطا والنسيان  
فصلاماً مستداماً ونعمة نعتد بها والمحققون من أهل السنة والمعتزلة  
على خلافه والنزاهة وأما الجواب الأقل مبني على المشهور وهذا على  
خلافه استدل من الجواب بأن غير المقدور وهو نفس الخطا والنسيان  
وليس الكلام في المؤخذة عامة بل على العقل المنزب عليه كقتال مسلم  
ظنة غير معصوم ونحوه مما يكون تركه المؤخذة عليه فضلاً عن الله  
تعالى والعز من الفضل المصمم وقوله في يجوز الخ فتوع على أسلوب  
قوله تعالى هذا الصراط المستقيم أو أنه من باب التحدث بالنعمة  
اعتناء بها كما قال تعالى وأما بعبارة تركه فحدث قال الطيبي وهذا  
تكليف وسجد روي في علم أن هذه الآية ناسخة لقوله وإن تبيد

نافي أنفسكم الآية فها أن الخطرات والوساوس محكمات النفس كذلك معك  
النسيان والخطا النفس فلم يترك النسيان والخطا منجاً وزعن عنهم  
عقلاً بل نقلوا في الانتصاف رفع المؤخذة مما عرفت بالتمتع لقوله  
صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا الخ فلعلم رفعها كان لها هذه الدعوى  
وقد روي أنه قال عند كل دعوة فذ فقلت وأما المعتزلة فيكون  
الاستحالة المؤخذة بذلك عقلاً ابتداء على التحسين والتقيت انتهي  
**قوله** رفع عن امتي الخطا والنسيان وما كرهوا عليه وفي رواية  
وما استكروها عليه كذا وقع في كثير من الكتب وفي بعض النسخ الطرية في  
الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما وقال النبي قال محمد بن نصر  
لنفسه لتسنادي بحجة وكذا قال غيره وقال النووي رحمه الله أنه  
حدثني حسن وفي سنن ابن مكيبة بكل رفع وضع وهما متقاربان  
**ومبطل** الحد بن حنبل عنه فقال لا يصح ولا يثبت استناده وقال  
من زعم أن الخطا والنسيان مرفوعان فقد خالف كتاب الله  
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فإن الله أقبح في قتل النفس خطاء  
الكفارة وفيه نظير **قوله** عتاً كمال لفظاً ومعنى يعين مملكة وما  
مؤخدة ومترق وبكرت ووجه اشتقاقه وأصل معناه بما ذكره وقوله  
للمبطل العترة فعل بجي للتكثير والمبالغة نحو قطعت الثياب وللتعدي  
وقيل لا ينسب إلى الثوب أو في القصص لا بد كان لا يجوز غيره في شربهم وقطع  
موضع النجاسة من الثياب ونحوها وقيل من البدن وقوله خمسين  
صلاة قال السوطي رحمه الله تعالى هذا لا أصل له وإنما الثابت  
في الأحاديث أن عليهم مائة صلاة وقوله من البلاء والعقوبة الخ ناظر  
إلى أول تفسيره قول تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وقوله ومن  
التكليف إلى ثابتهما وقوله فيكون صفة الخ أي على التوجيه الثاني  
وأما على الأول فصفة مصدرة بحدوف كما أشار إليه وفي كون ثوبهم  
بقتل أنفسهم كلام في التفسير **قوله** وهذا يدل على جواز التكليف الخ  
أي وإن لم يكن لهذا الدعا فالدعوى واجبة **قوله** بأن المراد به ليس هو  
التكليف لغيره بل انزال العقوبات التي نزلت بمن قبلنا لتفسير  
**واجب** أيضاً بأن المراد بالتكليف الشاق الذي يشبه بما  
لا يسطع أصلاً وضعف بأنه يكون تكرير المساسيق من قوله لا تخال  
عليكنا أصراً أو الفاتحة الجديدة وفي شرح المقاصد تمسك بهذه الآية  
على جواز التكليف بما لا يطاق ودلالة على الجواز ظاهر وأما على الوقوع  
فلا أن الاستعادة إنما تكون عما وقع في الجملة لا عما أمكن ولم يقع أصلاً  
والجواب أن المراد به العوارض التي لا طاقته لها لا التكليف انتهى **قوله**  
وأصح ذنوبنا الخ فتدأشارة إلى الفرق بين العصى والمفخرة وتأخير الرحمة  
ورجاءها من تفسيره وفتر المولى بالسيد وترك تفسيره بمن يتولى أمورهم



كما في الكتاب وقوله فان الى اشارة الى وجه الترتيب بالفاو فسر الكافين  
 باعدادهم في الدين المحاربتين لهم لمنا سببه للنصرة وجوز ان  
 يعبر جميع الكفرة **قوله** لا ويانه صلى الله عليه وسلم لما دعا الى الله  
 في عمل الطاهرات المراد بعبادته هذه الدعوات قرأتها هذه الامكانات  
 ويحتمل ان يكون قد دعا بها فنزلت هذه الآية حكاه فيهما وفيه الاول  
 هو الوارد في الاصحاح الصحيح والثاني ورد بمقتضاه حديث مرسل  
 لخرجة ابن جبريل والنكتة في صيغة الجمع ان للاجتماعات تأثيرا  
 وبركات ولا زيادة عند خير اباخيه اثر في اشراكه الخيرات وقوله  
 كفتاة اي عن قيام تلك الليلة وقيل كفتاة المكروه وقوله من كنوز  
 الجنة من ثلثها من كثرة الخيرات والبركة والثواب وكذا الكتاب  
 بالسيد من ثلثها ونصونير لا يشانهما وتحققهما وتقدريهما بالحق ستة عبارة  
 عن عدمهما لا لا يجد **قوله** وهو رد الى قال النووي رحمه الله تعالى  
 في كتابه الاذكار نقل عن بعض المتقدمين انه كالتكرار فيقال سورة  
 البقرة وسورة الاحزاب والعنكبوت وشبه ذلك وانما يقال السورة  
 التي يذكر فيها البقرة الحديث واشباهه كثيرة لا تحصى انتهى **قوله**  
 قد مر ان المنع من ذلك صح عنهم ولا يستعمل ايضا صحيح بلا شبهة  
 ولا خطا فيه وانما المنع كان في صدر الاسلام لما استنزل سفيان المشركين  
 بسورة العنكبوت وخوها فنع منه دفعًا لطعن المجدين ثم لما  
 استقر الدين وقطع الله دابر القوم الظالمين شاع ذلك وساغ في  
 السني يرفع بارتضاع سائبه وقوله فسقطا القرآن فسقطا بضم  
 القا وكثر بها هو الختم او المذهبين الجامعة او الاول اصله وهذا متقول  
 منه سميت بذلك لاشتمالها على معظم اصول الدين وفروعه وللارشاد  
 الى كثير من امور المعاش والمعاد وسميت بالحكمة بطلان جميع باطل لانها كهم  
 في الباطل او لبعث التهم عن امر الدين ومعنى عدم استنطاعتهم انهم مع حذقهم  
 لا يوفقون لتعلمها اولسا ما لم يعاينها اذ العلم كما فيهما وقيل ان بيت طيها  
 اذا قرئت فانها تهم من يتطيل بحرفهم وشترهم وقيل انها من المعجزات  
 التي لا تقدر الحجة على معارضتها كغيرها من المعجزات المحسوسة وقيل  
 المراد بالتحفة البليغة كما في قولك من البيان لسحرا وهو بعيد الهمم  
 وفقتا للوصول الى هذا الفسطاط واجعلنا ممن استظل بظلال عاتيك ورسلك  
 وبستر لنا خيرى الدنيا والاخرة ولجعل القرآن ربيع قلوبنا وطلائعنا  
 وقز هناء ولصنا ونسزلنا امام ما قصدناه بلحسانك في ارحم الراحمين  
 وصلى الله على نبيك المنزل عليه وعلى اله واصحابه واهل بيته اجمعين  
 . ثم الجرد الاول المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه .  
 . وصلى الله على من لا نبي بعده .  
 . وتبليوه بحسب سورة قال عز وجل .

Süleymaniye Kütüphanesi  
 Kısır | Amca Zade  
 Hacıyâzî Paşa  
 Yenimahalle  
 Eski Kâğıt No | 48

